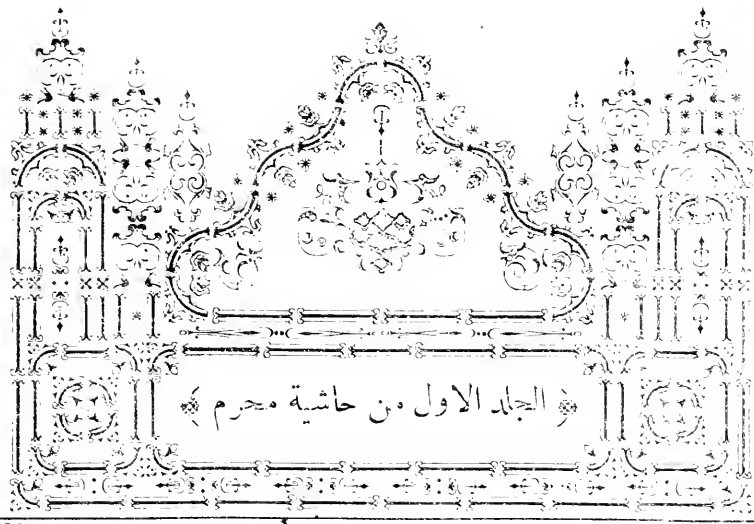


الجزء الاول من حاشية المولى ﴿ محرم ﴾ على الشرح الشريف *
والكشف اللطيف * المسمى بالفوائد الضيائية * وهي في علم
النحو كافية ووافية * للعالم العامل الكامل * والزاهد المكمل
الفاضل * المولى عبد الرحمن بن محمد الجامي * على متن
الكافية المختصرة المنسوبة الى العلامة المحقق * والفيهاء
المدقق * المشتهر في المشارق والمغرب * كاشتجار الشمس
بين القمر والكواكب * الشيخ ابن الحاجب * تعمدهم الله تعالى
بغفرانه * وبوأهم في اعلا غرف جنانه



﴿ طبع في المطبعة النفيسة العثمانية * لازل شرفها الى يوم القيامة ﴾



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صدر كتابه بالحمدلة بعد المسئلة اقتداء بالقرآن العظيم * وتيمنا وتبركا بالنظ الكريم *
 نقال (الحمد) مصدر من حمد محمد من باب علم يعلم * وهو الوصف بالجميل على
 اقل الاختيارى من انعام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان
 فقط وعام باعتبار المتعلق كما قيل من انعام او غيره يعنى سواء وصل من جانب
 المحمود نعمته الى الحمد فحمدله مكانة ما وصل مثل حمدت زيدا على انعامه او لم
 يصل مثل حمدت زيدا على حسنه * واما الشكر فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام
 باعتبار المورد يعنى يكون باللسان وغيره وحاص باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون
 الا من انعام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان فى التناء باللسان
 فى مقابلة الاحسان ويصدق الاول فقط فى الوصف بالعلم باللسان والثانى فقط
 فى الوصف بالجان فى مقابلة الاحسان كذا فى المطول والاداء فيه للاجنس والاستغراق
 ولا يكون للعهد اذا عهد لافى الذهن ولا فى الخارج وسيأتى له زيادة تحقيق (لوليه)
 الادم متعلق بالخبر تقديره ثابت او كائن * وهو ضد العدو من الولى بمعنى القريب
 وكل من ولى امر احد فهو ولىه اى قريبه وصديقه او من الولاية لان كل من ولى
 امر احد فهو ولىه يعنى حافظه وناصره وكلا المعنيين ههنا جائز ان * اما على الاول
 فالمعنى جنس الحمد او كل حمد يجب كل حمد على ان يكون الاضافة فى ولىه الاستغراق
 والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحج كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يجب كل حمد
 لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يجب الاحمده او حمد من يحبه * واما على الثانى فالمعنى

(٣) قوله كتبت بالواو) فيه نظر لان كتبت لفظ الصلاة والزكاة بالواو ليس على

ان جنس الحمد او كل الحمد لمن ولي امر كل حمد من خالق ما يحمده عليه وهو المكان او ما
يحمده به وهو اللسان وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به
وانما قال لوليه ولم يقل لله تعالى مع كونه اخصر * اما لفظا فلرعاية السجع لئلا يكون له معنى
فايحتمل كلا المعنيين السابقين انفا فيحصل السامع معنيين لان حصول لذتين اولى من
حصول لذة ونعمتين اولى من نعمة (والصلوة) الواو اعطف الجملة على الجملة (٣) كتبت
بالواو كالزكاة لتعظيم لفظها لان الواو اقوى وهي من الله تعالى رحمة ومغفرة
ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل مبتدأ (على نية)
خبره والضمير البارز راجع الى الولي تقديره على نبي ولى الحمد * والنبي امام من النبوة
وهي ما ارتفع من الارض سمي به لارتفاع شأنه وقدره على سائر الخلق وهو
حينئذ فعيل بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح او من النبا وهو الخبر فعلى هذا
اصله نبي على وزن جريء وعلى الاول نبيو مثل غبو سمي به لان النبي مخبر عن
الله وحينئذ فعيل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى تدر وهو اللسان
بعنه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام كما قال الله تعالى يا ايها النبي بلغ
ما انزل * الآية والرسول اخص منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب
وشريعة فيكون اخص من النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كما ان كل انسان
حيوان من غير عكس * واضافته الى الضمير اما عهدية كعلاء زيد انصرف
حينئذ الى نينا فيكون المعنى والصلاة على النبي المعبود في القلوب وقد تكون
جنسية واستغرافية فالعنى حينئذ والصلاة على كل نبي له تعالى فبمعونة الزمان
والنقام يختص بنينا ايضا وان كان عاما في نفسه * وانما قال على نية ولم يقل على
رسوله مع ان الرسالة اقوى وبالتمام اخرى اعنى اما لفظا فلرعاية السجع واما
معنى فعلى يكون الاضافة للجنس والاستغراق ظاهر لانه اشمل واما على النبي
عهدية فللدلالة على انه عليه السلام اذا استحق الصلاة بمرتبة النبوة فاستحقاقه
ايها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاخرى لان الرسالة اقوى (وعلى آله)
عطف على نية باعادة الجار اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلاة متابعة
النبي عليه الصلاة والسلام كما انهم استحقوها اذالة مثل قوله تعالى والله العزة
ولرسوله وللمؤمنين يقال آل الرجل نفسه واهله وعياله واتباعه وانصاره وعلى
الثالث يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم يعنى يكون عطف الخاص
على العام اعتناء بشانهم واشارة الى انهم احتفاء بالصلاة لانهم كانوا تابعين له
كقوله تعالى تنزل الملائكة والروح * واما المعنى الاول فهو غير مراد ههنا واما
على الثاني فيكون من باب عطف العام على الخاص لان آله ايضا اصحابه
فيتمكرر الدعاء لهم آله واقرباءه او آل آل اصله اهل قابت الهاء همزة

اخلاقه بل
على رسم
المصحف
العشرى
رضي عنه
ربه الغنى
وفي غيره
يكاتبان
بالانف
قل اعصم
في حديثه
على القضي
والصلاة
بالانف
فلو او ليس
بحسن
ورسوه
المصحف
لا تقصوم
حجة ان
اصحابها
صلوة بفتح
السلام
ويحتمل
السكون
اذ كتبا
يستحق
قلب الواو
الفا كما
علم في محله
(لمصححه)

لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آمن وقيل
 اصله اول على وزن فرس قلبت الواو النال لتجركها وانفتاح ما قبلها وعلى
 الرويتين نظم الشاطبي حيث قل * فابدله من همزة داء اصلها * وقد قل
 بعض الناس من واو ابدا * ومضاف الى الضمير الراجع الى النبي (واصحابه)
 بالجر عطف على آله وهو جمع صحب جمع صاحب كركب وراكب ويجمع
 على صحاب وصحبان كجبايع وشبان * ثم قيل الصحابي من صحب الرسول صلى الله
 تعالى عليه وسلم وخدمه او خدم خدمته واختلف في تفسيره وهم عند وفاته عليه
 الصلاة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه
 السلام لقوله عليه السلام **الصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم** كذا في حاشية
 المطول (المتأديين) صفة الآل والاصحاب على سبيل البدل او من باب الحذف
 والتفسير للابهام الناشئ منه * تقديره وعلى آله المتأديين واصحابه المتأديين حذف
 الوصف الاول اختصارا او ذهابا الى الاجال والتفصيل والابهام والتفسير * الادب
 من ادب اذا برع وكرم وهو قسمان ادب النفس وادب الدرس اما ادب النفس
 فلان الآل والاصحاب كانوا متأديين با داب نفسه عليه الصلاة والسلام
 واداب نفسه التخاق بخاق القرآن وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 كما قال الله تعالى **انك اعلى خالق عظيم** وهو خالق القرآن الكريم واما ادب
 الدرس فلان النبي عليه السلام كان يبالغ الكتاب والاحكام كما قل عليه السلام
 في اثناء وعظه **الاهل بلغت** قلوا **بلى قل** فليبلغ الشاهد الغائب * والاصحاب
 كانوا يبالغون الكتاب والاحكام كما بلغ النبي عليه السلام اباهم (بادابه) جمع
 ادب يعني اخذوا البراعة والكرم منه عليه السلام فبالغوا الكتاب والاحكام
 لمن بعدهم كما بلغ النبي عليه السلام لهم وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان
 النحو قسم من الادب (وبعد) الواو ابتدائية وبعد ظرف من الظروف
 المكانية استعير ههنا للزمان لكونه مضافا اليه بعد مبنى على الضم لما تقرر
 في موضعه * تقديره وبعد زمن الفراغ من الحمد لولايه والصلاة على نبيه وآله
 والعامل فيها اما المقدرة لان ما قبل بعد مضافة اما يدل عليه الفاء في قوله فهذه
 اولانها مقدرة في نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف اما على
 انه لا منع من الاجتماع حيث يقال واما بعد لوجود معنى الفعل في اما لتبابتها
 عنه ورائحة الفعل كافية في عمل الظرف لكونه معمولا ضعيفا حيث يعمل فيه
 كل عامل (فهذه) اشارة الى المسائل التي كتبها على هذا الكتاب بناء على
 تأخير الديباجة عن تدوينه فتكون الاشارة حينئذ حسية او اشارة الى مافي الذهن
 بناء على تقديمها عليه فتكون الاشارة حينئذ ذهنية وفي محشى عصام اى هذه

وهي كورد
 سببا
 ٥٢١

الامور الخاضرة في العقل استحضر المعاني التي سيدكرها في كتابه على وجه
الاحمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسم الاشارة ربما يستعمل في الامور المعقولة
وان كان وضعها للامور المبصرة في مرأى المخاطب اما لكمال اتقان هذه
المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة
اليها واما اشارة الى فطانة الطالب بحيث بلغ مبلغا حتى صارت المعاني عنده
كالمبصرات واستحق ان يشاربه الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة
في حث الطالب على تحصيل المعاني الى هنا كلامه قوله فهذه مبتدأ (فوائد)
خبره جمع فائدة كبنوا صر جمع ناصرة وهي ما استفيد من علم اوجاه او مال يقال
فاد يفيد اذا ثبت فعني فوائد ثوابت يعنى امور ثابتة بعيدة عن البطالان والحلال
(وافية) من وفي الشيء اذا تم يفي مثل رمى رمى وفيا على وزن فعل فعني
وافية كثيرة تامة لانقضان فيها واللام في (حل) متعلق بقوله وافية على تضمنين
معنى التعلق وللتضمنين طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حال منه
وعلى هذا معناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحل والثاني
ان يكون الاصل زائدا والمضمن قائما مقامه فينبذ يكون المعنى فهذه امور متعلقة
حل والطريق الاول ايق بالمقام لانه على الطريق الثاني يفوت معنى الوافية
قوله حل مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره
حل هذه الفوائد * الحل بالفتح يقال حل العقدة اذا فتحها وبابه ردة والمراد ههنا
الايضاح والبيان اى الايضاح (مشكلات الكافية) وبيناها مشكلات جمع
مشكلة من اشكل اذا اشبه * الكافية اسم كتاب لابن الحاجب (نعلامة) صفة
الكافية في تقدير الكائنة له من حيث التأليف او حال منها وهي مضاف اليه
للمشكلات وهي مفعول به المصدر ليكون مينا للمفعول بالواسطة يعنى يجوز
الحال من المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لانه يجوز
ان تقول حل الكافية حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله تعالى يتوابع مائة
ابراهيم حنيفا * حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا ومن اراد تحقيق المراد
فليطالع العمام (المشتهر) بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه جاء لازما ومتعديا
كما يقال فلان فضيلة اشتهرها الناس صفة للعلامة على ان التاء فيها للمبالغة
كتاء نسبة اختار من بين اوصافه الاشتهار اغذاه له عن الوصف بالفضائل
تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدح (في المشارق)
متعلق بالمشتهر وبيان محل الاشتهار (والمغارب) عطف عليه وانما جمعهما
اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فلا اعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم
لان لكل يوم ويسالة مشرقا ومغربا وفيه مبالغة في اشتهاره وانما شئ في قوله

علم ان الضمين له
فصل مناه الحقيقي
ان خرفنا سبه والى ان
عليها ذكر من تعلقنا
المذكور اصداء والى ذلك
يجعل الحمد وفي اصداء
ظهور الفعول والاشمال
تبرر ولا ينكته سبه
مكتم

تعالى **شرب المشرقين ورب المغربين** باعتبار مشرق الصيف ومشرق الشتاء
لأنهما اثنان في كل سنة وكذلك المغرب والافراد في بعض المواضع باعتبار
الجلس يعني جنس المشرق وجنس المغرب (الشيخ) عطف بيان لقوله
المشتهر من شاخ يشيخ شيخا ومشيخة وشيوخة من ظهر فيه سنة اى علامته
او من خمسين او من احدى وخمسين الى آخر عمره او الى ثمانين هذا على حقيقته
وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل اى
وصفته بالشيخ وان لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا بوصف
الشيخ (ابن الحاجب) لاشتهاره بهذا المقرب لانه كان والده حاجبا الساطان
زمانه (تعمده) من التفلل يقال عمده السيف من باب ضرب ونصر جعله في عمده
فهو معمود وعمده الله برحمته عمده بها كذا في الصحاح ففيه استعارة تبعية
لتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية
ايضا للتشبيه المدكور في النفس وتخيلية وهي الالبات ما يلزم المشبه به من العمدة
للمشبه (الله بغفرانه) متعلق بقوله نعمده اى ستره الله بغفرته ورحمته كما يستر
الشيء النفيس بالاثواب الفاخرة (واسكنه) اى اسكن الله الشيخ يوم القيامة
(بجوهة) بالباء الموحدة من تحت بعدد جاء مهمله وبعده باء ايضا وبعده
واو وحاء كذلك على وزن فعوللة الشيء الوسط لا اليراط ولا تفریط منصوب
على الضمنية (جنانه) بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والمراد ههنا
الاول وهي في الاصل الحديقة التي هي ذات الشجر والنخل سميت بها لاشتمالها
على الاشجار والنخيل يعني اسكنه الله وسط جنانه (نظمتها) النظم الجمع يقال
نظمت المأثور اى جمعه في السلك اى جمعت الفوائد الوافية (في سلك) متعلق
بالنظم والسلك الخيط (التقرير) يعني * قرار داد * والمراد به ههنا اما هذا
المعنى او المعنى العرفي وهو التامظ بالانفاظ حسما يتنظيه العقل والمقام وعلى
التقديرين تكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اى جمعت الفوائد
التي هي المعاني يعني الفاتنات في التقرير والتامظ الذي هو كالحرز في السلك ووجه
المشبه كون كل منهما حافظا للاشياء وحسن الاجتماع والالتزام وقيل التقرير
جعل اشيء في قراره او احمل على الاقرار واحمل على الناسي ابلغ في مدح
الكتاب (وسط) عطف على اسات وهو ايضا بكسر السين المهمل السلك مادام
فيه الحرز (التحرير) وهو التقييد والاضافة فيه من قبيل لجن الماء اى جمعها
في التقرير الذي هو كالسلك الذي فيه الحرز والتحرير الذي هو كالسط الذي فيه
المأثور وفيه تدرج وترق من الأدنى الى الأعلى (لوالد) متعلق بنظمتها الولد المولود
(العزيز) نيل بمعنى المتعول العزة عند اهل المعرفة الذكاء والفضل نوصفه به

في قوة وصفه بالذكاء والفضل فكأنه قل للصبي الموصوف بالذكاء والفضل
(ضياء الدين) هذا لقبه عطف بيان او بدل منه والثاني هو الاول (يوسف) اسمه
عطف بيان (حفظه) اي يوسف (الله عن) اشياء (موجبات) بكم الجمع
جمع موجبة يعنى عن اشياء تكون سببا لحصول (التألف والتأليف) كلاهما
بمعنى واحد هو العضة والكربة الا ان في الثاني مبالغة في الحزن لان الالف
اشد الحزن كذا في الصحاح يعنى حفظ الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون
حزيننا في الدنيا والآخرة (وسميتها) اي سميت الفوائد التي تضمنتها عطف
على نفعيتها والتسمية تتعدى الى المنقولين بنسبها نحو سميت ابني زيد وتعدى
الى الثاني بالباء نحو سميت ابني يزيد وههنا من القسم الثاني (بالفوائد النيابية)
وهذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان المقصود النيابية
وانما اتى بالفوائد لتكون موصوفة لها ولكون اللقب اشهر من المبدأ في اكثر
الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب المعنى فيشعر بان هذا
المؤلف يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة الريبوب فالتشمال تناسب ايها وقيل
المقصود الاصلى في التركيب الاضافى ان كان في الجزء الثاني فالنسبة اليه والا
فالنسبة الى الاول والمقصود الاصلى ههنا الجزء الاول لان المصنف كأنه وحده
بالضياء كما وصفه بالعزة كما في قولك عبد مناف يشان فيه عبدى لامنافى وفي ابن
الزبير زبيرى وفي امرى القيس قيدى قوله (لانه) علة للجملة التي هي قوله
نظمتها اي لان الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سببا (لهذا الجمع والتأليف)
عطف تفسير للجمع لان الجمع يحتتمل ان يكون بالتأليف وغيره ونسرد به وانما
اورد الجمع ههنا مع احتماله التفسير واخرج المقترين عن المساواة ليكون اسكلاذ
من قبيل الابهام والتفسير وهو المذكور وان كان فيه تضويل المقررة الثانية على
الاولى فلا يصح قول من قل فالاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الاخراج المقترين
عن المساواة تدبر (كالعلة الغائية) وهي ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود
وههنا في الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف وهو في الواقع
مقدم في التصور ومؤخر في الوجود واما نفس يوسف فهي متقدمة فيهما فلا
يصح ان تكون علة غائية فلذا قل كالعلة الغائية على طريق التشبيه لا على
طريق التحقيق ويجوز أن يكون علة غائية على طريق التحقيق لكن بخلاف
الاضاف في جانب الاسم اي لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتأليف العلة الغائية
على ان تكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى *ليس كمثل شيء* فلم يصح قول
من قل ولو قل لان تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى في النسبة لما عرفت
فاعلم ان العلة اربع عندهم العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب

والعلة المادية وهي ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيرها
والعلة الصورية وهي ههنا جرم هذا الكتاب على اى وجه كان والعلة
الغائية وهي تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به (نفعه) اى يوسف اى
لينفعه (الله) لان الماضى اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر واورد
بالماضى للتفأل واظهار الحرص وابرار غير الواقع منزلة الواقع وللاحتراز
عن صورة الامر (بها) اى بالضيائية لما سبق ان المقصود ههنا الوصف
(وسائر) معطوف على مفعول نفع وهو الضمير البارز المتصل به من سائر يسأر
من باب فتح يفتح ومصدره سؤر وصفته سائر* فالسؤر بقية ما اكل او شرب
ومعناه الباقي ويحجى ايضا بمعنى الجمع فالسائر ههنا بالمعنى الثانى يكون للمدعو له
انفع وهو يوسف لانه يتكرر الدعاء فى حقه او لا بالضمير العائده وثنائيا بالعطف
يعنى يكون من باب عطف العام على الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه
ومضاف الى (المبتدئين) جمع مبتدئ وهو من ابتداء فى كل شىء يقال له فى ابتداءه
مبتدئ فيكون من الفاظ العموم ولذا قال الشارح رحمه الله (من اصحاب
التحصيل) احترازاً عن كونه من اصحاب الحرف والصنائع لان هذا اللفظ يعنى
لفظ اصحاب التحصيل لا يطلق فى عرفهم الا على من يطلب العلم واشتغل به
(وما توفيقى) مصدر مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل* والتوفيق جعل الاسباب
موافقة للمسببات فالمعنى وما كوفى موافقا يعنى فما تكون اسبابى موافقة للمسبباتى
بشىء من الاشياء (الابر) معونة (الله) تعالى اياى وتوفيقه فالاستثناء مفرغ
وقيل هو استعداد الاقدام على الشىء فينبذ يكون المصدر مبنا للفاعل فالمعنى
وما كوفى او ما اكون مستعدا على الاقدام بشىء من الاشياء ابر معونة الله تعالى
وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لما يحبه ويرضاه فالمعنى وما تكون افعالى
موافقة لما يحبه ويرضاه الابالله وقيل هو موافقة تدبير العبد لتقدير الحق فالمعنى
وما يكون تدبيرى موافقا لتقدير الحق الا الى آخره كما قيل* العبيد بى والله يقدر*
وقيل هو الامر المقرَّب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية ومن اراد
تحقيق معنى التوفيق فى الافادة والاستفادة فليطالع قواعد الاعراب التى للشيخ
زاده (وهو حسبي) والواو للجمال والجملة حال اى حسبي وكافى فى جميع مهماتى
ومرادتى (ونعم) الواو للعطف (الوكيل) فاعله اما معطوف على حسبي
عطف جملة على مفرد فالخصوص الضمير المرفوع المقدم مثل زيد نعم الرجل
كذا فى المطول او على حسبي عطف جملة على جملة فالخصوص محذوف
تقديره ونعم الوكيل الله مثل قوله تعالى ﴿نعم العبد﴾ اى نعم العبايوب عليه
السلام وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار وبينهما كمال

الانقطاع فلزم التأويل والتوجيه ايصح العطف اما على الاول فيقال الملفظ
ان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح عطفه
واما في الثاني فيقال وان كان انشاء فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف عايه من
حيث المعنى فيصح عطفه (اعلم) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المصنف
لم يكتب في اول هذا الكتاب لفظ الحمد لله والصلاة على نبيه وخلف السلف
فيهما لانهم كتبوها فأجاب عنه منها فقال اعلم (ان الشيخ لم يصدر) من التصدير
(رسالته هذه) صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسيأتي تفصيله (بحمد الله)
متعلق بقوله لم يصدر (بان جعله) متعلق به ايضا اى جعل المصنف الحمد لله
(جزأ) مفعوله الثاني (منها) الجار والمجرور صفة جزأ والضمير اى
راجع الى الرسالة اى بان جعل المصنف الحمد لله جزأ من الرسالة كتبها لان
الجزئية لا تكون الا بالكتاب لا قولاً ولا قلباً لانه ليس من شأن المصنف ان
لا يصدرها بالحمد التولى ولا بالحمد التماي فعده التصدير بالحمد التعملي او التولى
او التماي حين الشروع فى شيء من الاشياء ليس من شأن العاقل فضلا عن المصنف
المتاضل (هضمنا) مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهر التذلل
والتواضع مع انه من المكملين منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر وسيأتي له
زيادة تفصيل الالام فى قوله (لنفسه) متعلق به ولك ان تقول انه لما صدر
رسالة بالبسمة فقد صدرها ايضا بالحمدلة لان الحمد اظهر الصفات الكمالية
الا انه لم يذكر هضمنا لنفسه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد أن يوقعه
فى عجب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهيات ويعد منه ايضا ترانيم الصلاة
على النبي عليه السلام والباء فى قوله (بتخييل) متعلق بقوله هضمنا وهو التما
الشيء فى الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعنى بالقاء المصنف هذا المعنى اى
تقصان كتابه فى نفسه وهو (ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس) من الافعال
الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره قوله (ككتب السلف) واجمالة
خبر أن وهى مع اسمها وخبرها مفعول للتخييل اى ليس هذا الكتاب من حيث انه
كتابى ومؤلفى مثل مؤلفات السلف وهو بوزن الخلف بفتحتين السابق الصالح من
حيث صغر جرمه وعدم اشتماله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد
(حتى يصدره) تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم (على سذنها) بفتحتين الطريق
اى على طريقتهما من البسمة والحمدلة والتصاية وغيرها (ولا يلزم) هذا جواب
دخل مقدر وهو عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على
الوجه المذكور وهو يستلزم الاقطعية فقال لدفعه ولا يلزم (من ذلك) اى من عدم
التصدير بالحمد (عدم الابتداء) فاعل لقوله ولا يلزم (به) اى بالحمد (مطلقا)

لا قولاً ولا قبالاً ولا كتباً ولا فعلاً (حتى يكون كتابه) هذا (بتركة) اي بترك الحمد
 كتباً وفعلاً (اقطع) ويدخل تحت قوله عليه السلام بكل امرضى بال لم يبدأ فيه
 بالحمد لله فهو اقطع وفي رواية فهو اجزم (جواز آيانه) اي المصنف (بحمد الله)
 قولاً وفعلاً (من غير أن يجعله جزءاً من كتابه) بان يقول الحمد لله وغيره مما لم يعل
 تعظيم الله تعالى بقباله وباله ولكن لم يجعله جزءاً من كتابه هضماً لنفسه وهذا اولي
 واليق (وبدأ) الواو الاستئناف يعني جواب عن سؤال مقدر تقديره كان
 وظيفة من استعمل او لا في النحو أن يشتغل بتعريف الاعراب والبناء وما يبتني
 عليهما الا ان المصنف بدأ في هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفته من تعريف
 الكلمة والكلام فأجاب عنه بقوله وبدأ (بتعريف الكلمة والكلام) يعني كان
 من دأب المصنفين ان يذكر واقبل الشروع في المقصود من علم النحو الكلمة والكلام
 لكونهما موضوعي العلم يعني ان الكلمة ذات موصوفة بالاعراب والبناء حيث
 يقال هذه الكلمة معرفة وتلك مبنية وهما عمتها كما ان الذات مقدم على الصفة
 كذلك ههنا فنما يعرف الموصوف ما يعرف الصفة (لانه) اي المصنف (يبحث
 في هذا الكتاب) اي الكتاب المنسب بالكناية (عن احوالهما) اي الكلمة والكلام
 يعني الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك واذا كان الامر كذلك
 (ففي لم يعرف) مبنية للمفعول اي الكلمة والكلام من التعريف ان اريد بالمعرفة
 المعرفة بالحد او من المعرفة ان اريد بها المعرفة بالذات وايما كان فعرفة الاحوال
 متوقفة على معرفة الذوات فان تمت والا نلا ولذا قدم معرفة الذوات (كيف
 يبحث عن احوالها) يعني على اي حال وعلى اي وصف يريد البحث عن
 احوال الذات مادامت الذات ما يعرف (وقدم الكلمة على الكلام) مع ان
 المقصود الا انه يتوقف عند المصنف في التركيب الذي هو الكلام لان المصنف
 اخذ في تعريف المعرب التركيب حيث آل المعرب التركيب فالانساب تقديم الكلام
 على الكلمة الا ان تقدمها على الكلام (لكونها افرادها) اي افراد الكلمة (جزأ
 من افراد الكلام) فمن جهة افراد الكلام مثلا قولنا زيد قثم ومن افراد الكلمة
 مثلا قولنا زيد اوقثم ولاشك ان زيدا اوقثما جزؤ من زيد قثم فتكون افرادها جزأ
 من افراد الكلام تأمل (وهذه هي منها جزأ من مفهومه) اي الكلام هذا من باب
 عطف شديين على معمولي عامل واحد وهو الكون فان مفهوم قولك زيد قثم
 شخص معين وذات متصف بالقيام ومفهوه زيد هو شخص معين ومفهوه قثم
 ذات متصف بالقيام ولاشك ان قولك شخص معين او ذات متصف بالقيام جزؤ من
 قولك شخص معين وذات معين بالقيام وجزؤ مقدم على الكل طبعاً فقدم
 الاول على الثاني وضعا ليناسب الموضع الطبع تأمل فقال (الكلمة) قيل

معايد

بوجه رتبة للتقديم
 تمهيد المفهوم على مفهوم المفهوم
 من تمهيد معرفة المفهوم على
 المفهوم وتوقف تمهيد المفهوم
 على المفهوم وتوقف تمهيد المفهوم
 على معرفة المفهوم ولا
 ما هو توقف معرفة المفهوم
 رتبة لتقسيمها بغير
 الخالص
 نص

هي والكلام مشتقان) الاشتقاق ردة الكلمة الى الاخرى تناسبهما في اللفظ والمعنى
والشهور في المناسبة العنوية ان يدخل معنى المشتق في المشتق منه فاشتقاق ضرب
من الضرب والاشتقاق ثلثة اضرب بين في موضعه فلا يلزم علينا ان نبيته واما
هذا الاشتقاق فيبعد بعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على التصيدة والجملة
حيث يقال كلمة شاعر وقل الله تعالى ﴿ وتمت كلمة ربك كذا في الرضي (من الكلمة)
الكائن (بتسكين) مصدر مضاف الى المفعول وهو (اللام) من باب ضرب يقال
كلم يكلم كما بزيادة التاء في الاول والالف في الثاني وتحررك العين فيهما (وهو
الجرح) بالفتح مصدر جرحه من باب قطع والضم اسم الاثر الذي حصل
في الجرح بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفي الحديث ﴿ زملوههم كانوا همهم
ودماهم ﴿ واللام في قوله (تأني) مصدر مضاف الى المتاعل وهو (معانيهما)
اي الكلمة والكلام متعلق بالاشتقاق وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه
(في النفوس) يعني نفوس السامعين فرح وانساجا ان كانا طيبين وعسى والتبى
ان لم يكونا كذلك (كالجرح) بالفتح يعني كذا يريد في نفوس الجرح وحين عجا والتبى
وفرحا وانساجا تأمل واستدل على ان الكلام بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر
وقول (وقد عبر بعض الشعراء) جمع شاعر كاجهلاء جمع جهل ثم على ابن ابي
طالب رضي الله عنه وميراج الشاعر ولو بلغه لم يرض به لان الله تعالى ذم الشعراء
في كلامه المعجز اقدم بقوله ﴿ والشعراء تبعهم الغاوين ﴿ واذا كان الشعر متبوع
الغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يصق عى على رضي الله تعالى
عنه هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشرح افاض فاطلاق عية الش
من عدم البلوغ (عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (تأنيتهما) اي الكلمة والشعر
(في النفوس) اي نفوس السامعين (بجرح) بالفتح حيث (تال جراحات) جمع
جراحة والمراد بها ههنا ما لا يكون سببا ومؤذيا اي الموت ولا يتعلق به بتريفة
الالتيام لان ما كان سببا له وتعلق به الموت لا يلتئم (اللسان فيها التباد) جمع سن
بكر السنين المنهية وبعدها نون مشددة وهو الريح القصير وانما سمي سنا قصيره
كالسن والمراد بها ههنا ما يكون آلة الجرح سواء كان حديدا او غيره ولذا عرف
بلاد الجنس (ولا يلتامها) ما موصولة او موصولة صلتها او صفتها قوله (جرح)
نحذف العائد المفعول اي جرحه مثل قوله تعالى ﴿ أهدأ الذي بعث ﴿
اي بعثه ﴿ الله ﴿ (اللسان) مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللفظ ان اراد به معنى
مجازي بعلاقة المصدرية والافهوه الجراحة يعني العضو المخصوص والمراد
ههنا المصراع الثاني حيث قل ولا يلتام ما جرح اللسان مقام اللفظ او مقام
ما كلمه ﴿ وما قيد قوله من الكلم بتسكين الكلام تولد منه ان يقال اما اذا كان تحريكه

فإذا يكون حاله فقال لسانه بالواو الاستينافية (والكلم بكسر اللام) المجرد عن التاء (جنس لاجمع) بدليل تصغيره على كاييم لأن المفرد يصغر لاجمع وقال الرضى وليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعا لذى التاء بل هو جنس وحقه ان يقع على القليل والكثير كالماء ولكن الكلم لم يستعمل في عرف العرب الاعلى مافوق الاثنين انتهى قوله (كتمر وتمر) تنظير يعني كما ان تمرا جنس لاجمع وتمره بالتاء واحده كذلك الكلم جنس لاجمع ومع التاء واحده قوله (بدليل) متعلق بالفعل المقدّر وتقديره علم ذلك اى كون الكلم بالكسر جنسا لاجمعا بدليل (قوله تعالى اليه) اى الى جناب قدسه ومحل عرضه (يصعد) آنا فنا (الكلم الطيب) اى العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر ولو كان جمعا لماجاز توصيفه به لان كل جمع سوى جمع المذكر السالم مؤنث على ما سياتى والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لاجمع لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع فالتأنيث اوضحير الجماعة واجب وبوقوعه تميزا لاحد عشر فان تميزه مفرد منصوب لماسياتى تفصيله (وقيل) هو (جمع) قلناه صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث قالوا الكلم جمع كثرة يتناول مافوق العشرة بلاقرينة ومادونها بالقرينة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة ومادونها بلاقرينة ومافوقها مع القرينة (حيث لا يقع) على شىء من الاشياء (الاعلى الثلاثة) ومافوقها كاجمع حيث لا يقع الاعليه ومافوقه (فصاعدا) التاء للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدّر تقديره حيث وقع على الثلاثة فذهب هذا الوقوع حل كونه صاعدا على الثلاثة الى ان ينتهى * ولما قل هؤلاء بجمعية الكلم واعترض عليهم بالآية المذكورة اجاب الشارح عن طرفهم بقوله (والكلم الطيب مأوّل ببعض الكلم) يعنى مأوّل بمخفف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والطيب صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان فى الظاهر صفة له والتصغير والتميز ممنوع لانه امر هين لا يدل على اصل مقنن (واللام فيها) اى فى الكلمة (للجنس) واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولاد الاستغراق ولاد العهد الخارجى ولاد العهد الذهنى اما الاول فمايدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المرأة يعنى هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار واما الثانى فمايدل على استغراق الافراد بحيث لا يشذ فرد منها نحو ان الانسان لفي خسر * واما الثالث فمايدل على المعهود فى الخارج نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل واما الرابع فمايدل على المعهود فى الذهن نحو قول المولى لعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد فى الخارج وههنا اللام من اقسام الاول يعنى مايدل على الماهية لا غير لان الحد انما يذكر

الكلم
الاجمع
بذم كونه
بالطيات
لوجوبه الى
بعض الصفة
فروا وجه
كذلك الكلام
لا جمعها
على كاييم

ليبان ماهية الشيء (والتاء للوحدة) فيتأقضان لدلالة الجنس على الكثرة
المناقضة للوحدة قوله (ولا منافاة بينهما) اي بين كون اللام للجنس والتاء
للوحد جوارب سؤال مقدر وهو أن الجنس يقع على الكثير والوحدة منافية له
فكيف يجتمعان في كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافاة بينهما وحاصل الجواب
ان الوحدة ثلاثة انواع الوحدة الجنسية كالحیوان والوحدة النوعية كالانسان
والوحدة الفردية او الشخصية كرجل وزيد وامراد بالوحدة ههنا الوحدة
الجنسية لا النوعية ولا الشخصية ولا الفردية حتى يكون بينهما منافاة
(جوارب اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس) امراد بالاتصاف
الوصف سواء كان وصفا لغويا كما (يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس)
او وصفا نحويا كما يقال الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذ لو كان بينهما منافاة
لما اتصفا احدهما بالآخر (ويمكن) اشار بايراد الامكان الى ضعفه لان كون
اللام الداخلة في المعارف لغير الجنس خروج عن جدوة انصواب لان التعريف
يكون للجنس (حملها) اي اللام (على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة
على السنة النحاة) واما حملها على العهد الذهني فيوجب جهالة المحدود
الا ان يعتبر التعيين باعتبار اتمامه وذلك امر عسير واما حملها على الاستغراق فلا
يمكن اصلا (انظ) (اللفظ) في الاصل مصدر فعله كضرب (في اللغة الرمي)
لانه (يقال) في اللغة (اكلت التمرة ونظمت التواة) مكان رميت التواة ولذا
فسره الشارح بقوله (اي رميتها) اي التواة وانما صرح بقوله اي رميتها
دفعاً لما توهم ان المتصود الرمي من الترم فقط مع ان الرمي بغير الترم يستعمل فيه
اللفظ ايضا حيث يقال نظمت الرمي الدقيق لان الاكل في قوله اكلت ما
كان مخصوصا بالترم توهم ان الرمي المترتب عليه ايضا مخصوص به ولم يكن اللفظ
بمعنى الرمي مطلقا فلا يكون هذا القول شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا
ولدفعه فسره بقوله اي رميتها مطاقا وفي الاصطلاح صوت يعتمد على التخرج
من حرف فصاعدا (ثم) اي بعد كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي والاستدلال
عليه بما يقال (نقل في عرف النحاة) اي في اصطلاحهم (ابتداء) منصوب
على الظرفية اي قبل جعله بمعنى المفعول كما في المطلوب يعني حين كونه
باقيا على المصدرية الى ما يتلفظ به الانسان يقال ما يتلفظ به الانسان تلفظ
(او بعد) معطوف على قوله ابتداء (جعله) اي جعل اللفظ (بمعنى المانفوط
كخالق بمعنى المخلوق) وفي الرضى ثم استعمل بمعنى المانفوط وهو المراد ههنا
كالقول بمعنى المقول كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه انتهى وان
اعتبر هذا دون الاول ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام

الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء لانه حينئذ يكون من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر جنس فعلى الاول المعنى الكلمة لفظ اى لفظه الانسان فللمناسبة لادنى ملاسة وعلى الثانى المعنى الكلمة مافوظة اى مافوظة الانسان فيكون خاصا لان المشتق وصف يستدعى موصوفا قوله (الى) متعلق بقوله ثم نقل (ما) موصولة (يتلفظ به) الضمير راجع اليها (الانسان) فاعل يعنى يقال لما مياتلفظ به الانسان مافوظ (حقيقة) اى يتلفظه من حيث الحقيقة فيكون تمييزا او منصوبا على المصدرية اى تلفظا حقيقيا او الخيرية اى حقيقة كان (او حكما) معطوف على حقيقة وهذا التوجيه اولى تأمل (مهملًا كان) منصوب على انه خبر مقدم لكان اى كان مياتلفظ به الانسان مهملًا (او موضوعا) المشهور فى كلام النحاة مهملًا كان او مستعملا وانما عدل عنه لان المهمل ما لم يوضع وهو مقابل الموضوع لا المستعمل وكان المراد بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد هذا ما ذكره الشارح رحمه الله هو الاولى لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل (مفردا) كان مياتلفظ به الانسان (او مر كبا و) مثال (اللفظ الحقيقي) حل كونه موضوعا مفردا فى الاسم (كزيد و) الفعل ك(ضرب) ولم يذكر الحرف والمركب اكتفاء بذكرهما كمن وعن والى ومثل زيد قتم وخمسة عشر وغير ذلك من المركب الاسنادى وغيره (و) مثال اللفظ (الحكمى كالمنوى) وهو ما كان مستكنا فى الفعل والصفة سواء كان جائزا ك(فى نحو) زيد ضرب وزيد ضارب (او) وجوبا نحو (اضرب) امرا او متكلما وحده وتضرب مخاطبا قوله (اذ ليس) تعليل لعدم كون المنوى لفظا حقيقيا (من مقولة الحرف) يعنى ان اللفظ الحقيقى مقول بالحرف اى مافوظ به فيكون اسما لفظا وفعلا وحرفا بحسب التركيب والمنوى ليس مقولا بالحرف يعنى غير مافوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا (والصوت) من غير أن يكون له وهذا اولى بان لا يكون لفظا حقيقيا (اصلا) اى قطعيا يعنى قطع عدم كونه من مقولة احدها قطعيا (ولم يوضع له) اى للمنوى (لفظ) معطوف على التعليل حتى يكون احكام اللفظ مجرأة على ذلك اللفظ الموضوع له لاعلى المنوى * قوله وانما عبروا جواب دخل مقدر تقديره قولك ولم يوضع له لفظ غير مسلم لان لفظه هو موضوع للمنوى فى قولك زيد ضرب ولفظ انت للمنوى فى قولك اضرب فاجاب عنه بقوله (وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له) يعنى استعاروا الضمير المرفوع المنفصل للمنوى مجازا (من نحو هو) للمنوى فى زيد ضرب وانت للمنوى فى اضرب (واجروا احكام اللفظ عليه) اى على ذلك المنوى من كونه مسندا اليه

ومؤكدا ومعطوفا عليه الى غير ذلك (فكان) ذلك المنوي (لفظا حكما)
 لاجراء احكام اللفظ عليه (لاحقيقة والمخدوف) من الفعل والمبتدأ والخبر
 وغير ذلك عاملا او غيره جوارزا او وجوبا سماعا او قياسا (لفظ حقيقة) يعنى
 داخل تحت اللفظ الحقيقي لان اللفظ كذلك لا يمنع اللفظية فيكون لفظا حقيقيا
 (لانه) اى لان المخدوف كذلك (قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان) يعنى
 عند اظهار المخدوف وعند التعليم سواء كان مخدوفا جوارزا او وجوبا كما يقال
 في نحو الهلال اى هذا الهلال وفى نحو سقيا اى سقانا الله سقيا وفى قوله وان احد
 من المشركين استجارك كذا اى وان استجارنا احد الآية الى غير ذلك (وكلمات الله)
 اعلم ان كلام الله قسمان كلام نضى قائم بذاته تعالى وكلامه لفظي دال عليه
 اما الاول فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولا حرف ولا تركيب ولا ترتيب
 ولا كلمات ولا الفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخل في اللفظ لانه
 مخلوق واما الثانى فهو مكتوب فى مصاحفنا بسكال الكتابة وصورته وروى
 محفوظ فى قلوبنا بالفاظه الخفية مقروء بالسنتنا مخروفة بالمفوضة المسموعة مسموع
 باذاننا غير حال فيها اى فى المصاحف والقلوب والالسنه والاذان بل هو
 معنى قديم قائم بذات الله تعالى يلفظ ويسمع بنظم الدال عليه ويحفظ بنظم
 الخيل ويكتب بتقوس واشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال النار
 جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا
 وحرفا فمن اراد تحقيق الحقائق قليطالع الشرح الذى على العقائد وما نقله
 الشارح رحمه الله من القسم الثانى فليتأمل (داخلية فيه) اى فى اللفظ (اذهى)
 اى الكلمات اللفظية المكتوبة فى المصاحف (مما يتلفظ به الانسان) لانها
 مكتوبة فى مصاحفنا مقروءة بالسنتنا محفوظة فى قلوبنا فتكون مانفوخة (وعلى
 هذا القياس) مجرور صفة هذا اى على قياس كلمات الله تعالى (كلمات الملائكة)
 لان الملائكة مخلوقة وكلماتهن ذات اصوات وحروف وتركيب كالانسان فتكون
 داخلية فى اللفظ كالفاظه (والجن) وهى كالملائكة كتقول من صاح على حرب
 ابن امية فمات من صيخته * وقبر حرب بمكان قبر * وليس قبر حرب قبر *
 فتكون كلمات الجن ايضا داخلية فى اللفظ والحاصل ان الانسان والملائكة
 والجن متساوية فى الحدوث والاحتياج الى الحروف والترتيب فتكون كلماتهم
 فى الدخول فى اللفظ متساوية (والدوال الاربع وهى) مبتدأ والمجموع من حيث
 المجموع خبره بناء على ان الربط قبل الحكم (الخطوط) جمع خط وهو الطريق
 الفاصل بين ارض زيد وارض عمرو مثلا (والعقد) جمع عقدة وهى الحبل الذى
 يعقد فى الاصبع ليكون تذكرا لبعض الاشياء (والنصب) بضم النون وفتح الصاد

جمع نسبة بسكون الصاد وضم النون ما وضع لمعرفة الطريق اما في الماء او غيره
(والاشارات) جمع اشارة وهي اما بالعين او باليد او غيرها للاتباه وضده
وغيرها (غير داخلة في اللفظ) لأنها ليست مما يلفظ به الانسان اصلا وغيره
وما لم يتلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخلا في اللفظ (فلا حاجة الى قيد
يخرجها) اى الدوال الاربع لان ما لم يكن داخلا في شئ لا يحتاج الى الاخراج
لان الاخراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل ضرب القارة عند ركوب
السلطان ليدل على ركوبه قوله (وانما قل لفظ) جواب عن سؤال مقدر وهو
ان المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث شرط وههنا الخبر مذكور مع
كون المبتدأ مؤنثا فاجب عنه بقوله وانما قل لفظ (والم يقل لفظة) بالتاء الدالة
على الوحدة (لانه) اى المصنف (لم يقصد الوحدة) حتى لو قصدوا وادخل
التاء لم يصح لانه يخرج حينئذ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعبد الله علما
لانه ليس بلفظة واحدة على ما سيحى بل قصد الجنس (والمطابقة) المذكورة
(غير لازمة) بل غير جائزة لان المصدر لا يحمل الضمير حتى يطابق المبتدأ اذا
كان خبرا وان اريد به معنى الصفة (اعدم الاشتقاق) في قوله لفظ لانه مصدر
(مع كونه اللفظ اخصر) من اللفظة وما يستتبعه اخصر مما يستتبعه اللفظة
وليكون مفرد محتملا لاحتمالين بل للاحتتمالات الثلاثة في الاعراب والمعنى
ايضا تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان يجعله مجرورا صفة
للمعنى ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حلا * اعلم ان المطابقة بين المبتدأ والخبر
مشروطة بشروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة
في التذكير والتأنيث وقد انتفت الشروط الثلاثة باسرها (وضع) مبنى
للمفعول نائبه ما استتر فيه فالجملة في محل الرفع لانه صفة اللفظ (الوضع تخصيص
شئ بشئ) فالمصدر ههنا مضاف الى المفعول والباء داخلة على المقصور
عليه لان المراد بالشئ الاول اللفظ في الالفاظ وبالشئ الثانى المعنى يعنى تعيين
اللفظ بازاء المعنى وانما عبر بالشئ ايع غير اللفظ (بمحل) اى في مكان (متى
اطلق) مبنى للمفعول الشئ الاول فهم منه اى من اطلاق الشئ الاول الشئ
الثانى كما في الالفاظ بغير قرينة (او احس) مبنى للمفعول المراد باحس ابصر
ليحسن مقابله مع اطلق لان الحواس الظاهرة خمس حس بصر وحس شم
وحس سمع وحس ذوق وحس لمس (الشئ الاول فهم منه) اى من احساس
الشئ الاول (الشئ الثانى) بغير قرينة كما في المحسوسات في الدوال الاربع * قوله
اطلق او احس تنازعا في قوله الشئ الاول واعمل الثانى عند البصرية والاول
عند الكيفية وسيأتى تحقيقة * اعلم ان الواضع اللفظى ثلاثة انواع وضع جنسى

كالحيوان فانه وضع اقوالك جسم نام حساس متحرك بالارادة ووضوع نوعي كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق ووضوع شخصي كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص اولشخص معين (قيل) يعنى اعترض على تعريف الوضوع بانه غير جامع لانه (يخرج عنه) اى عن تعريفه (وضوع الحرف) فلا يكون جامعا (حيث لا يفهم معناه) اى معنى الحرف (متى اطلق) اى متى تلفظ لانه لا يفهم مثلا الابتداء اذا اطلق من والانتهاء اذا اطلق الى وغير ذلك (بل) يفهم معنى الحرف (اذا اطلق) مصاحبا (مع ضم ضميمه) مثل ان يضم اليه المتعلق والمتعلق نحو سرت من البصرة فانه لا يفهم الابتداء من لفظة من وحدها بل اذاضمت الى السير والبصرة (واجيب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) من قوله (متى اطلق) ان يقال متى اطلق الشيء (اطلاقا صحيحا) لان الشيء اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا شىء ذكر مطلقا فكماله ان يكون صحيحا يفهم منه الشيء الثانى (واطلاق الحرف بلاضم ضميمه غير صحيح ولايبعد أن يقال) فى جواب هذا الاعتراض (ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها) اى يستعمل تلك الالفاظ (اهل اللسان) اى الذين وصفوا بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد (فى محاوراتهم) اى فى مخاطباتهم العرفية (وبيان مقاصدهم) يعنى بيان ما فى ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال (فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد) على اصل التعريف فى تصحيحه ليكون جامعا حتى لا يخرج وضع الحرف منه والتמיד الزائد ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشى صحيحا لقوله ولايبعد ويمكن ان يحجاب عنه اى عن قول الشارح رحمه الله ولايبعد بان يقال لم يعتبر الحجب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالتبادر من الاطلاق كما اكتفى به الى هنا كلامه والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع وواحساسه اعم من الفهم اجمالا وتفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى فى نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمه (المعنى) مقصود به واللام متعلق بقوله وضع (المعنى) اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد يعنى المعنى ما يصح به القصد (ما يقصد) مبنى للمفعول (بشئ) متعلق بقصد (فهو) اى المعنى لغة (اما مفعل) من عنى يعنى مثل رمى رمى (اسم مكان) او اسم زمان يكون (بمعنى المقصد) بالكسر يعنى مكان او زمان قصد فيه شىء ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود (او مصدر مسمى بمعنى المفعول) يعنى لفظه مصدر مسمى الا انه نقل منه

وجعل بمعنى المفعول (او مخفف معنى اسم مفعول كرمى) يعنى ان مرميا
 اسم مفعول من غير نقل كذلك معنى اسم مفعول من غير نقل اصله معنوى كرمى
 اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لاجرم انقلبت الواو الياء ثم ادغم الياء
 فى الياء ثم كسر ما قبل الياء لتسلم فصار معنى بالتشديد كرمى ثم خفف بخذف الياء
 الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنى كضرب ثم جعل كسرة النون فتحة وقلبت
 الياء الفالز زيادة التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء
 فاجتمع ساكنان الالف والتنوين تحذفت الالف لدفعه فصار معنى على وزن
 مرعى وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله
 (ولما كان) جواب دخل مقدّر تقديره أن ذكر المعنى ههنا زائد بلا فائدة لان
 الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شىء بشىء فالشئ الاول هو الدال والثانى
 المعنى المدلول فكان المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان
 على المصنف ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان المعنى مفرد فاجاب عنه بالواو
 الاستينافية بقوله ولما كان (المعنى مأخوذا فى الوضع) يعنى داخلا فيه لما
 عرفت ان الوضع تخصيص شىء بشىء والثنى الثانى هو المعنى لا غير ولان اللفظ
 الذى لا يكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع
 يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير حائز (فذكر
 المعنى بعده) اى بعد ذكر الوضع (مبنى على تجريده) اى على انتزاع المعنى
 (عنه) اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان مأخوذا فى الوضع
 معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقا له كقوله تعالى ﴿لهم فيها دار الخلد﴾
 وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امر ذى
 صفة امر آخر مشابه فى تلك الصفة مبالغة لكمال فيه حتى كأنه بلغ من الاتصاف
 بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فن اراد
 تحقيقه فليرجع اليه (فخرج به) اى بقيد الوضع (المهملات) جمع مهملة
 وهى لفظ لا يعرف له معنى مثل ديز ويز (والالفاظ الدالة بالطبع) مثل اخ
 بالحاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجود لا بالوضع وكذا اح بالحاء المهملة
 فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لا يقتضى ذلك بل ملاحظة
 حل الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا
 المعنى والآفة (اذ لم يتعلق بها) اى بالمهملات والالفاظ الدالة (وضع
 وتخصيص اصلا) وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ المسموع من وراء
 الجدار فانه يدل عقلا على وجود الالفاظ وراه (وبقيت حروف الهجاء) فتح
 الهاء والجم وبالتصغر وهى الحروف التى تكون على حرف واحد مثل قون

وص (الموضوعة لغرض التركيب) اى لاجل ان يتركب منها اثنان من وثلاثة كالى واربعة مثل افعال ودحرج وخمسة مثل جحمرش فيكون ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا فيكون بعضه فعلا في الثلاثي والرابعي وبعضه اسما في الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمد و من وما وثلاثيا مثل زيد وعمر و ورباعيا نحو جعفر وعقرب وخماسيا مثل جحمرش وبعضه حرفا تأمل فيحصل من هذه الاقسام كلام اسنادى او غيره ولاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجا ويلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلة في الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ (للابزاء المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لالبزاء المعنى) لما عرفت آنفا (فان قلت) اورد هذا السؤال بالفاء ايدانا بان السؤال ناش مما سبق واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة لفظا وضع لمعنى فان قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه (قد وضع بعض الالفاظ بزاء لفظ آخر) كما نطق الاسم فانه لفظ وضع بزاء لفظ زيد مثلا وهو لفظ آخر والفعل فانه لفظ وضع بزاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع بزاء لفظة من (فكيف) اى فعلى اى حال وائى وصف (يصدق عليه) اى على ذلك البعض (انه) اى ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لشيء مفرد ليدخل فيه ما وضع للفظ آخر وما وضع لمعنى لان الشيء عام يصح اطلاقه على كل منتهي فيكون التعريف جامعا (قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به المقصد) يعنى المعنى ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا (ومعنى) اى ما يكون مقصودا ومرادا منه وما يتعلق به المقصد (اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان التكلم مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف (او غيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اى او غير لفظ مثل ضرب فان المراد المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا لافرادها وما ناعنا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) اورد ايضا بالفاء ما سبق في السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب السؤال الاول يعنى اذا كان المعنى ما يتعلق به المقصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت نوقش في هذا السؤال بانه ليس في محله لان محله في الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدم ليكون منشأه جواب السؤال الاول كما قلنا ولثلا يقع الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد

صفة لمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كان صفة للفظ على خلاف مقتضى الظاهر فلم يرد لانه حينئذ قد وضع لفظ مفرد لمعنى تأمل (قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كاللفظ الخبر) فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قوله زيد قائم (والجملة) فانها ايضا وضعت بازاء لفظ مركب كالمثالين المذكورين وكذا الكلام فى الاضافة فانها مفردة للفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم فضة وغير ذلك من المركبات (فكيف يكون) ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد فيدخل حينئذ فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردا او مركبا (قلنا هذه الالفاظ) اى الالفاظ المركبة التى قد وضع بازائها بعض الكلمات المفردة (وان كانت) هذه الالفاظ الواو للحال (بالقياس) الجار والمجرور خبر كانت (الى معانيها) متعاق بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مبتدأ وقوله (مركبة) خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها مقيسة الى معانيها الموضوعه مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى (لكنها) اى الا ان هذه الالفاظ (بالقياس الى الفاظها الموضوعه بازائها مفردة) فيصدق عليها انها لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها معان مفردة لانه لا يدل جزؤ اللفظ على جزء المعنى والفاظها مركبة لمسبق (وقد اجيب) الجيب هو صاحب الوافية من اراد فيرجع اليها (عن الاشكاليين) الاشكال الاول وهو انه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف الخ والاشكال الثانى وهو انه قدر وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة الى آخره (بانه) اى الحال (ليس ههنا) اى فى نقض تعريف الكلمة بالالفاظ كما فى السؤال الاول والكلمات كما فى السؤال الثانى وقيل اى فيما بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم وهذا ليس بمناسب للمقام تأمل (لفظ) اسم ليس (وضع) صفة اللفظ (بازاء لفظ آخر مفردا) بناء على السؤال الاول (كان او مركبا) بناء على السؤال الثانى (بل) هنا لفظ وضع (بازاء مفهوم كالى افراده) اى افراد المفهوم الكالى (الفاظ كلفظ الاسم) فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم كالى وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة مشتمقا او غيره (والفعل) فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كالى وهو ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب او ما دل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الالفاظ (والحرف) فان لفظ الحرف موضوع لمفهوم كالى وهو ما دل على معنى فى غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن وان وغير ذلك عاملا كان

او غيره (والخبر) فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلئ وهو ما تضمنت كلمتين
بالاسناد وافراد هذا المفهوم الفاظ (ولا يخفى عليك) ايها المخاطب المتصف
الذي كان حاله التمييز (ان هذا الحكم) اي الجواب بان ههنا لفظا موضوعا
بازاء مفهوم كلئ افراده الفاظ (منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ
مخصوصة) المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد
او مركب نحو الذي قلت فيما قلت زيد او زيد قائم واسماء حروف التهجي واسماء
السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك الالفاظ المختصة مثل زيد هو
(او مركبة) مثل زيد قائم وهي جملة اسمية (فان الوضع فيها) اي تلك
الضمائر (وان كا عاما) يعنى حال كونه عاما فان هو مثلا موضوع لكل غائب
تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه
وانا موضوع للمتكلم فتكون الفاظا عامة وانما قال وان كان عاما يعنى قيده
بالحال المفيدة للعموم اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم
مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كما موضوع
له (لكن الموضوع له) يعنى الا ان الموضوع له يعنى المستعمل فيه (خاص) فان هو
مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا فينبذ يكون
المستعمل فيه خاصا وكذا غيره (فليس هناك) اي في مقام رجوع الضمير الى
الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة (مفهوم كلئ هو الموضوع له في الحقيقة)
بل الموضوع له في الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعنى
المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما والزيدون هم (مفرد) اسم
مفعول من افرد (وهو) اي قوله مفرد (اما مجرور) لفظا وواقع (على انه
صفة لمعنى) على انه وصف بحال موصوفه اي بحال قائمة به مثل قولك مررت
برجل حسن اذا الحسن حال الرجل وصفته على ماسياتى حقيقته (ومعناه)
اي معنى المفرد (حيث) اي حين كونه صفة لمعنى (ما) اي مفرد (لا يدل
جزؤ لفظه على جزئه) اي جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد
فان جزء لفظه ثلثة الزاى والياء والذال ومعناه الحيوان الناطق مع التشخيص
وهو ايضا ثلثة ومعلوم ان الزاى لا يدل على الحيوان والياء على الناطق والذال
على التشخيص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع
التشخيص ويقال لهذا المعنى معنى مفرد (وفيه) اي في هذا التوصيف او في الاعراب
متعلق بقوله يوهم (انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
والتركيب) يعنى يوهم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب
قبل وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه

(وليس الامر كذلك) يعنى ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد
والتركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى او لا ثم ينظر ان دل جزؤ اللفظ على جزء
المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزؤ لفظه على جزء معناه
فذلك يكون متصفا بالافراد (فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو
بعد الوضع) كما قلنا آتفا تأمل ولا تغفل واذا كان في هذا التوصيف حصول
الابهام المذكور (فينبغى ان يرتكب) مبنى للمفعول لان الارتكاب قديمى متعديا
يقال ارتكب ريد الامر (فيه) اى فى دفع الابهام (تجوز) اى تكلم بالمجاز
يقال تجوز زيد اذا تكلم بالمجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل
وضع اللفظ بازائه مجازا باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة (كارتكب فى مثل
من قتل قتيلا) اى فى قوله عليه السلام يوم بدر وقت القتال تحريرا للمؤمنين
عليه وللعمل بقوله تعالى ﴿يا ايها النبي حرّض المؤمنين على القتال﴾ قال ﴿من قتل
قتيلا فله سلبه﴾ الاستشهاد فى قوله قتيلا سمي به مجازا لقر به بالقتل باعتبار
ما يؤول اليه ويسمى هذا مجازا اوليا ومجازا مرسلا مثل قوله تعالى ﴿انى ارانى
اعصر خمرا﴾ (او مرفوع) لفظا (على انه صفة اللفظ) على خلاف مقتضى
الظاهر لان الظاهر ان لا يقع بين الصفة والموصوف فصل (ومعناه) اى
معنى اللفظ المفرد (حيثئذ) اى حين كونه مرفوعا على انه صفة اللفظ (ما)
اى لفظ (لا يدل جزؤه) اى جزؤ ذلك اللفظ (على جزء معناه) اى معنى
اللفظ فيكون حيثئذ للفظ وصفان الوصف الاول جملة فعالية والوصف الثانى
ليس بجملة بل مفرد (ولا بد حيثئذ) اى حين ان يكون للفظ وصفان (من
بيان نكتة) اى بيان السبب والعلّة لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو
اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وسبب (فى ايراد) متعلق بالبيان قوله
فى ايراد مصدر متعد الى مفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله (احد الوصفين)
والآخر قوله (جملة فعالية) والفاعل متروك تقديره فى ايراد المصنف احد
الوصفين جملة فعالية (و) الوصف (الآخر مفردا) هذا من باب عطف
اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يورد
الوصفان بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ماهو الاصل لان
الاصلى فى الوصف الافراد ويمكن ان يورد بالجملة الفعالية الماضوية حيث
يقال لفظ وضع لمعنى افردي وان كان على خلاف الاصل (وكأن النكتة
فيه) اى فى الايراد المذكور (التديه) بالصيغة (على تقدم الوضع على
الافراد) لان الوضع مقدم عليه (حيث اتى) مبنى للمفعول (به) الجار

والمجرور نائبه (بصيغة المضي) لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع * قوله المضي مصدر على وزن دخول (بخلاف الافراد) وانما قدم الصيغة الاولى لانه لو قدم الثانية لآوهم تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى على ما هو الظاهر وان يكون صفة للفظ على ما هو خلافة لتذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس * وقل المحضى والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول آخر اختار صيغة الفعل والاصل في الافراد اختياره فيما لا معمول له سوى ما استكن فيه (واما نصبه) اى نصب قوله مفرد * اوردده بما الاستثنائية لان رسم الخط لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يحجز فأزال هذا التوهم بقوله واما نصبه (وان لم يساعده رسم الخط) اى حل كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط اذا كان المنسوب غير ممنوع عنه التوين يكتب تنوينه على صورة الالف وههنا كذلك لانه لم يكتب تنوينه على صورة الالف حينئذ لم يكن رسم الخط مساعدا للنصب (فعلى انه حل) التاء جواب اما * والجار والمجرور خبر للبتدا الذى دخات اما عايمه (من المستكن في وضع) حينئذ يكون ميثا لهيئة الفاعل فيوافق رفعه في كونه صفة للفظ لان الحال في حكم الوصف (او) على انه حل (من المعنى) ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه على ما سأتى لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور ووجوب تقديم الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجرورا (فانه) اى المعنى (مفعول بواسطة اللام) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الحال ميثا لهيئة الفاعل او المفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال فاجاب عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور بحرف الجر مفعول به بواسطة الجر (ووجه صحته) اى نصب المفرد على الحالية جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته لعامله زمانا وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا فاجاب عنه بقوله ووجه صحته (ان الوضع) اسم ان (وان كان) او الواو للحال (مقديما على الافراد بحسب الذات) متعلق بقوله مقديما والمعنى ان الوضع حل كونه مقديما على الافراد بذاته يعنى ان ذات الوضع ولفظه تقدم على ذات الافراد ولفظه (لكته) اى الا ان الوضع (مقارن) ومصاحب (له) اى الافراد خبر ان (بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانيهما متحدان بحيث لا تفاوت بين الزمانين (وهذا القدر) يعنى المقارنة

في الزمان (كف لصحة الحالية) اذ لا دخل للمعية الذاتية ولا يتفاوت بها الحال
وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات لا بالزمان وهو لا ينافي
المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا فحينئذ يوافق كونه حالا من المعنى لان يكون
صفة له للمسبق ان الحال في حكم الصفة (وقيد الافراد) سواء كان مجرورا وصفا
للمعنى او مرفوعا وصفا للفظ او منصوبا حالا منه لان الحال من ضمير الشيء حال منه
ايضا (لاخراج المركبات مطلقا) اى حال كون تلك المركبات مطابقة غير مقيدة
بالكلامية وغيرها ولذا قال الشارح (سواء) خبر مقدم (كانت) في تأويل المصدر
مبتدا مؤخر اى كونها (كلامية) مثل زيد قائم وقام زيد (او غير كلامية) تفسير
للاطلاق كما في المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به) اى بقيد الافراد (عن حد
الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد ما بعد كلمة واحدة لشدة امتزاج احدها
بالآخر سواء كان الجزء الاول منه حرفا (مثل الرجل) او الجزء الثاني منه حرفا
(و) هو مثل (قائمة وبصرى وامثالها) اى امثال الرجل وقائمة وبصرى (مما)
بيان لقوله وامثالها (يدل جزؤ اللفظ منه) الضمير المجرور يرجع الى ما في قوله مما
يدل (على جزء المعنى) متعلق بقوله يدل (لكنه) اى الا ان المذكور من الامثال
وهي الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل في قوله مثل الرجل والى الامثال باعتبار
المذكور (يعتد) فعل مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه يرجع الى اسم لكنه يعنى يعتد
ذلك المذكور (لشدة الامتزاج) اى لشدة امتزاج احدهما بالآخر (لفظة واحدة)
منصوب على انه مفعول ثان لقوله يعتد لان العدة قد يتعدى الى مفعولين يقال عدت
الاغنام مائة (ويعرب) تلك الامثال عطفت على يعتد فتدكير الضمير باعتبار
المذكور (باعراب واحد) الانسب بالمقام بقرينة قوله لفظة واحدة ان يجعل واحد
مضافا اليه لاعراب لادفء له وان يدعو ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين
فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد كذا في المحشى
واجيب بان اعراب مثل الرجل على ضرب من المسامحة لاجرائه مجرى
الكلمة الواحدة (ويسبق) عطفت على فيخرج (مثل عبدالله) حال كونه (علما)
المراد كل تركيب اضا في سواء كانت اضافة معنوية مثل عبدالله او لفظية مثل
ضارب زيد جعل علما (داخلا) حال بعد حال (فيه) اى في تعريف الكلمة
(مع انه) اى مثل عبدالله علما (معرب باعرابين) وهو ظاهر واجيب عنه
بان الاعرابين كانا في الاصل الذى هو المضاف والمضاف اليه وفي حال العلمية
صارا كلمة واحدة وبقيا على ما كانا عليه يعنى اذا جعل علما كان مجموعه اسما
واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماء لا يدرك باحد جزئيه ولان جزء لفظه
لا يدل على جزء معناه واسمين تقدير باعتبار اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة غلام زيد

(ولا يخفى على الفطن) بفتح الفاء وكسر الغاء المهملة اوضحها من كان بعيد الادراك سريع الفهم (العارف بالعرض من) تدوين (علم النحو) يعنى ان المقصود الاصلى من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلام من حيث الاعراب والبناء يعنى ليعرف اى كلمة معرفة واى كلمة مبنية وغيرها فالانسب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين ككتبتين وان لم يدل جزؤهما على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب واحد كلمة وان دل جزؤهما على جزء معناهما (انه) اى الحال والشان (لو كان الامر) اى الحال ملابسا (بالعكس) يعنى لو كان مثل الرجل داخلا فيه وعبدالله علما غير داخل فيه (لكان) هذا الامر (انسب وما) اى الذى (اورده صاحب الفصل) وهو متن فى علم النحو للفاضل العلامة صاحب الكشف (فى تعريف الكلمة) متعلق باورده (حيث قل هو اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع) وهى جنس تحته انواع ثلاثة الاسم والفعل والحرف (فمثل) الفاء جواب الشرط لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف يعنى جملة فعالية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء فى جوابه على ماسياتى تحقيقه (عبدالله علما خرج عنه) اى عن تعريف المنصل بقوله اللفظة (فانه لا يقال له لفظة واحدة) لان اللفظة مالا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح ان يتكلم بعبدالله مرتين باعتبار الوضع الاضافى وقد قل العلامة الزمخشري ومن اصناف الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومقول ومترجل فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة او غير جملة اسمان جعلتا اسما واحدا نحو معدى كرب او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرى القيس والكنى حيث جعل المركب الاضافى اسما (وبقى مثل قائمة وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج لفظا واحدة داخلا فيه) اى فى تعريف المنصل لانه يقال له لفظا واحدة لانه لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما (فاخرجه) مثل قائمة وبصرى (بقيد الافراد) لانه لم يصح ان يقال فيه هو اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزء لفظه على جزء معناه (ولو لم يخرج منه) مثل قائمة (بتركه) اى بترك قيد الافراد (لكان) التعريف (انسب كما عرفت) فى قوله ولا يخفى على الفطن الخ ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه فى حكم المفرد فهو فى حكم الكلمة (واعلم) جواب عن سؤال مقدر وهو ان صاحب الفصل وغيره اخذوا فى تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور فى عدم اخذها فاجاب عنه بقوله واعلم (ان الوضع يستلزم الدلالة) يعنى ان ذكر الوضع يعنى عن ذكر الدلالة فلما ذكر الوضع فى تعريف المصنف او لا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام

الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب في الكلام لاسيما في الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام هنا الاستلزام الحقيقي لا العقلي فانهم (لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر) والوضع كما سبق تخصيص شيء بشيء متى اطلق او احس الشيء الاول يفهم منه الشيء الثاني فلم من هذا انها لم توجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثاني يعني لا يوجد بدونه بلا عكس يعني ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان (فتي تحقق الوضع تحققت الدلالة) يعني متى وجد الوضع في شيء وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق انفا ان الاخص يستلزم الاعم واذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يعني ذكر الاخص عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص (فبعد ذكر الوضع) المستلزم للدلالة او لا (لا حاجة الى ذكر الدلالة) ثانيا ليكون التعريف اخصر واوجز (كالموجع في هذا الكتاب) اى المسمى بالكافية قوله (لكنها) استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة اى ان الدلالة (لا تستلزم الوضع) لما سبق ان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص يعني ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان والفرس (لامكان ان تكون) اى ان توجد الدلالة (بالعقل) بلا وضع (كدلالة لفظ ديز) واما قول لفظ ديز لئلا يتوهم انه دال على وجود الالفاظ بالوضع لا بالعقل وقول المحشى اختار لفظا مهما للتمثيل وقيد بالسمع من وراء الجدار ليمحض فهم اللفظ بسمع ديز لكون دلالة اللفظ لذلك المدلول عناية فتظهر الدلالة العقابية كمال الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ معنى فيكون حينئذ اللفظ دلالتان فلا يظهر ما قصدنا بالتمثيل كمال ظهور ولو كان اللفظ مرثيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى كلامه (المسموع) صفة اللفظ (من وراء الجدار) يعني من خاف الحجاب فذكر الجدار لمجرد التمثيل (على وجود الالفاظ) متعلق بالدلالة فالاستدلال بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لفظ ولا بد لكل لفظ من لفظ ينتج ان لهذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن الالفاظ مرثيا استدلتنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولهذا كانت هذه الدلالة عقابية (وان تكون الدلالة) عطف على قوله ان تكون (بالطبع) يعني تكون الدلالة على المقصود بطبع الالفاظ (كدلالة لفظ اح) اذا تلفظ به (على وجع الصدر) يعني صدر الالفاظ اى فى صدره * قوله اح يفتح الهمزة وتشديد الحاء المهمة اوضها يدل على وجع الصدر واما بفتحها وسكون الحاء المعجمة يدل على مطاق الوجع فى الصدر وغيره وبضمها يدل على السرور كذا فى شرح العصام واذا كانت الدلالة اعم وذكر الاعم لا يستلزم الاخص بل لا بد من ذكره (فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع) لما عرفت

انها لاتستلزم (كما في المفصل) فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا
التعريف * ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمها فقال (وهي) (اى الكلمة)
الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم بملاحظة مفهومها واعتبار مدلولها
او يكون الاجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى (اسم وفعل وحرف)
(اى منقسمة) انقسام الكل الى جزئياته كاتقسام الحيوان الى الانسان والفرس
والابل يعنى ان الحكم قبل الربط او يكون من قيل حكم الاخص على الاعم كقولك
الحيوان انسان لان انقسام الكل الى الاجزاء * وفي الرضى فان قيل يجب ان تكون
الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب يزيد كلمة لانه اسم
وفعل وحرف قلت انه كان يلزم ما قلت ان لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه
كما تقول السكتجين خيل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمة الى
جزئياته نحو الحيوان انسان وفرس وابل وتريد ما يدخل تحت كل كى كدخول
الانسان فى الحيوان والفعل فى الكلمة ويصح كون الكل كى خبرا عنه كالعكس نحو
الانسان حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه * وقدم الاسم على اخويه لحصول
الكلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل فى الاعراب المقصود من هذا
القس والفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه نحو
ضرب زيد بخلاف الحرف تأمل (الى هذه الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل
والحرف قوله (منحصرة فيها) اشارة الى ان اللام فى (لانها) متعلق بمفهوم
الكلام وان اللام حصرية (اى الكلمة لما كانت) لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها
الماضى لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة
او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا (موضوعة لمعنى)
لما فهم من تعريفها (والوضع يستلزم الدلالة فى) الفاء جواب لما لكونها
جملة اسمية (اما) (من صفتها) (ان تدل) فيكون ان تدل فى تأويل المصدر
مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع حل الدلالة على الكلمة * وفى الرضى اعلم ان
اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اى لان حلها
اولانها ذات دلالة ويجوز أن يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اى دلالتها
ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم انتهى * والشارح الفاضل اختار
الثانى لان الفعل المصدرية مؤول بالمصدر فيكون كالمصدر فان يكون
مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه (على معنى) (كائن) (فى نفسها)
الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى و اليه اشار الشارح بقوله كائن
(اى فى نفس الكلمة) اى فى ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لغة او مجازا
(والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل) اى ان تكون الكلمة دالة (عليه) اى على المعنى

المستعمل فيه (بنفسها) يعنى بذاتها وانفرادها (من غير حاجة) يعنى بلا احتياج
 فى الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى من غير اعانة كلمة
 اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان تكون
 مستقلة فى الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) يعنى
 لكونه مستقلا فى التفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لا يحتاج فى التفهم عنها
 الى كلمة اخرى كما ان الكلمة لا تحتاج فى الدلالة عليه الى كلمة اخرى (او) (من
 صفتها ان) (لا) (تدل) (عطف على ان تدل) * ولما كان المعطوف فى حكم
 المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ما كان فى المعطوف عليه (على معنى)
 كائن (فى نفسها بل) من صفتها ان (تدل) لان العطف ببل ان كان
 المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف مثبتا لان الاضراب المنفى يكون اثباتا
 (على معنى تحتاج) تلك الكلمة (فى الدلالة عليه) اى على المعنى (الى انضمام
 كلمة اخرى اليها) يعنى الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة
 من تلك الكلمة (لعدم) ككون تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة على المعنى
 وعدمه (استقلاله) يعنى وعدم كونه المعنى مستقلا (بالمفهومية) يعنى
 فى الانفهام عن الكلمة (وسيجى تحقيق ذلك) اى كونه الكلمة مستقلة
 فى الدلالة او غير مستقلة فيها او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها
 (فى بيان حد الاسم القسم) (الثانى) اورد القسم حيث جعله موصوفا لقوله
 الثانى بقريته كونه قسما للكلمة (وهو) اى القسم الثانى (ما لا يدل على معنى)
 كائن (فى نفسها) (احرف) اجملة مستأنفة لانه ما قل اما كذا واما كذا فكأنه
 قيل له ما الاول وما الثانى فقال القسم الثانى كذا والقسم الاول كذا وانما قدمه
 فى التيسل وان كان اخره فى الدعوى لان احرف فى اللغة الطرف فذكره
 فى الاجمال فى ظرف وفى التفصيل فى ظرف آخر ولان الشروع فى البيان من
 القرب يكون اولى وعدم التقسيم فيه واما القسم الاول ففيه تقسيم ولذا اخره
 لبيان ولانه عدمى والعدمى مقدم على الوجودى وان كان فى الوجود شرف
 كذا فى الهندى مثاله كائن (كمن والى فانهما) ككتمان ولكن (يحتاجان فى الدلالة)
 اى دلالة كل واحد منهما (على معانيهما) اعنى ان معنى من (الابتداء و) ان
 معنى الى (الانتهاء الى) انضمام (كلمة اخرى) اليهما لتكون تلك الكلمة معية
 فى الدلالة على المعنى بحيث لو لم يكن الانضمام لم يفهم معانيهما وتلك الكلمة
 كائنة (كالبصرة والكوفة) يعنى كاتضمام البصرة الى من والكوفة الى الى
 الكائنين (فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانم سعى هذا القسم

الذي لا يدل على معنى في نفسها اى في نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) مفعول ثان لتقوله وانما سمي (لان الحرف في اللغة) اى معناه اللغوى (الطرف) والجانب يقال زيد في حرف اى في طرف وجانب (وهو في طرف اى جانب) يعنى شبه القسم الثاني بمعنى الحرف في الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولك رأيت اسدا في الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه (مقابل) صفة لجانب (للاسم والفعل حيث يقعان) اى يقع كل واحد منهما (عمدة) ومقتودا (في الكلام) وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه ويتأتى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه بل انما يقوم بغيره يعنى بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد (وهو) اى الحرف (لا يقع مسندا ولا مسندا اليه) لان الحرف ليس له دلالة بالاستقلال ولا يفهم معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما (كاستعرف) في حد الاسم ان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لا يكون الا مسندا فقط والحرف اداة بينهما لا يكون مسندا ولا مسندا اليه (و) القسم (الاول) من قسمي الكلمة (وهو) اى القسم الاول (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (في نفسها) اى في نفس مادل (اما) (من صفتها) اى صفة القسم الاول فالتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم (ان يقترن) مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول مأوّل بخذف المضاف اما من جانب الاول او من جانب الثاني لما سبق او بتأويله بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن (ذلك المعنى) اى معناه يشير الى ان ارجاع الضمير ههنا من قبيل **اعدلوا هو اقرب للتقوى** (المدلول عليه بنفسها في الفهم) اى فهم المعنى المدلول عليه (عنها) اى عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة) جمع زمن كمثل وامثلة **الثلاثة بصيغة التذكير** لان مذكر اسماء العدد يكون بالتاء وسيأتى تحقيقه في بحث اسماء العدد وفي الهندي المراد بالاقتران الاقتران الوضحي فلا يرد على عكسه نحو عسى وانعم وبئس وما احسن زيدا ما خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الان او غدا او امس مما يقترن بالعارض (اعنى) بالازمنة الثلاثة (الماضى والحال والاستقبال) الحال ما انت فيه في زمان التكلم والماضى ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه (اى حين يفهم ذلك المعنى) المدلول عليه بنفسها (عنها) اى عن القسم الاول (يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا) اى كما يفهم ذلك المعنى (مقارنا) يعنى حال كون احد الازمنة مقارنا (له) اى لذلك المعنى لا قبله ولا بعده

بل الشرط ان فهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس (او) (من صفتها) اى من صفة القسم الاول (ان) (لا) (يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها) اى عن القسم الاول (مع احد الازمنة الثلاثة) الحال والاستقبال والماضى (القسم) (الثانى) (وهو) اى القسم الثانى (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كأئن (فى نفسها) اى نفس مادل يعنى الكلمة او نفس القسم الثانى يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها (غير مقترن) اى فى الفهم عنها (باحد الازمنة الثلاثة) (الاسم) (وهو مأخوذ من السموة) بكسر السين او ضمها عند البصر بين من سما يسمو مثل غزايغزو سموا على وزن قنوا حذف الواو اعتبارا ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة همزة الوصل فجئ بالهمزة ليتمكن الابتداء بها فصار اسما كذا فى شرح الشافية (وهو) اى السموة (العلو) لغة لان العرب تقول كل ماعلاك فهو سماك وانما سمي هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم الذى معناه العلو مجازا (لاستعلائه على اخويه) الفعل والحرف فالخصل ان هذا القسم شبه بالمعنى الذى هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كما فى الحرف (حيث يتركب منه) اى من هذا القسم (وحده) حال من الضمير المجرور فى منه لانه مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل يتركب (دون اخويه) يعنى لا يتركب من كل واحد منهما وحده الكلام لما عرفت وسترعف (وقيل) هو مأخوذ (من الوسم) من وسم يسم سمته ووسما مثل وعد يعد عدة ووعدا هكذا عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت الدابة اذا جعل لها علامة انما سمي هذا القسم الاسم (لانه علامة على مسماه) واصله عندهم وسم حذف الواو تبعالفعله فجئ بهمزة ليتمكن الابتداء بها (و) (القسم) (الاول) (وهو ما) اى كلمة (دل على معنى فى نفسها) اى فى نفس مادل اوفى نفس القسم الاول (مقترن) فى الفهم عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة) (الفعل) (سمى) هذا القسم (به) اى بالفعل (لتضمنه) اى لتضمن الفعل او القسم الاول (الفعل) اللغوى وهو المصدر والمصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب مفعوله وهو من قيل تسمية الدال باسم المدلول ويقال مثل هذا عند ارباب المعانى مجاز مرسل وهذا الحصر يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة حصر عقلى * اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام * حصر عقلى وهو الحصر الدائر بين النقي والاثبات كحصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة * و حصر استقرائى وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة المعنوية فى الانواع الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية * و حصر جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل

كانحصر خلق الانسان في العناصر الاربعة وكانحصر الكل في اجزائه (وقد علم) الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعنى قدتين وقد علم حينئذ يكون من تنازع الفعلين وسيجيء لهذا زيادة تحقيق او اعتراضية بين الكلمة والكلام للعلاقة الجزئية بينهما لمدح الدليل المذكور او ترغيبا للطالعين او لبرد من ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام * وولفظ قد اما للتقريب او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم في الكلليات والمعرفة في الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكلية (بذلك) اصله اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن ها التي للتبيه ولهذا يجمع بينهما والكاف للخطاب انما وضع المظهر موضع المضمرة على خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختيار اسم الاشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة التمكن في الذهن واختار كلمة البعد مقام هذا لتعظيم كما في قوله تعالى ﴿الم ذلك الكتاب﴾ (اى بوجه حصر الكلمة) اى بدليل انحصار الكلمة (في الاقسام الثلاثة) التي هي الاسم والفعل والحرف (حد) مفعول مالم يسم فاعله (كل واحد) كائن (منها) لان من اليانية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها (اى من تلك الاقسام) المذكورة (وذلك) اى كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار الكلمة فيها واقع وثابت (لانه قد علم) تحقيقا بكلية (به) اى بوجه انحصار اى بدليل انحصار الكلمة في اقسامها الثلاثة (ان الحرف كلمة) ان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها مفعول مالم يسم فاعله لقوله وقد علم اى علم بدليل انحصار الكلمة في اقسامها ان الحرف كلمة بقرينة كون الحرف قسما للكلمة (لاندل على معنى) كائن (في نفسها) بقرينة اولا (بل تحتاج) في الدلالة على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى) يعنى الى اعانة كلمة اخرى في الدلالة على المعنى اياها (و) ان (الفعل كلمة) بقرينة كونه ايضا قسما يعنى نوعا منها (تدل على معنى) كائن (في نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كائن في نفسها (لكنه) اى الا ان المعنى المدلول عليه (مقترن) في الفهم (باحد الازمنة الثلاثة) وضعا بقرينة قوله والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة (و) ان (الاسم كلمة) بقرينة كونه نوعا منها (تدل على معنى) كائن (في نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى الح (غير مقترن) اما مجرور على انه صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتدأ محذوف اى هو غير مقترن وضعا (باحد الازمنة الثلاثة) اذ علم بدليل الحصر أن كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة (فالكلمة) جنس تحته انواع كما ان الحيوان جنس تحته انواع (مشترك بين هذه الاقسام الثلاثة) كما انه مشترك بين الانسان وغيره من ذوى الارواح واذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تمييز بعضها عن بعض

ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اوردته بكلمة قد المفيدة
 للتحقيق وبالعلم المشعر باليقين واراد تمييز بعضها عن بعض فقال مصدرا بالفاء
 المفيدة للتمييز ذاهبا الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف (فالخرف) كمة تدل
 على معنى الا انه (ممتاز عن اخويه) النعل والاسم (بعدم الاستقلال في الدلالة)
 على معنى في نفسها يعنى ان الحرف مشترك لاخويه في كونه كمة تدل على معنى الا
 انه امتاز عنهما بكون المعنى في غيره يعنى ان الحرف لايدل على معنى في نفسه بل
 يدل على معنى في غيره كالسير والبصرة في قولك سرت من البصرة فان لفظة
 من تدل على ابتداء الغاية الحاصل فيها (والفعل) مشترك ايضا لاخويه في كونه
 كمة تدل على معنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) يعنى ان الفعل امتاز عن
 الحرف بكونه مستقلا في الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها
 (و) ممتاز (عن الاسم) ايضا (بالاقتران) يعنى ان الفعل مشترك للاسم وحده
 في كونه مستقلا في الدلالة على المعنى الا انه امتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه في نفسها
 في الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلاثة (والاسم) ايضا مشترك في
 كونه كمة تدل على المعنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) في الدلالة على
 المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز (عن الفعل) ايضا (بعدم
 الاقتران) يعنى ان الاسم مشترك للفعل في الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه
 بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن في الفهم عنه بالازمنة الثلاثة (فعلم) بعد
 كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة وامتياز كل واحد منها
 عن اخويه بفضله المخصوص له (لكل واحد منها حد معرف) بكسر الراء
 المهملة صفة للحد (جامع لافراده) اى لافراد المعرفة بالفتح لكونه جنسا مشتركا
 (مانع عن دخول غيرها) اى غير الافراد (فيه) اى في الحد لوجود فصل
 مخصوص لكل واحد منها يميزه عما عداه (وليس المراد) اى مراد المصنف
 (بالحددها) في قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها (الا المعرفة الجامع) لافراده
 (المانع) عن دخول غيرها فيه يعنى عند الادباء ليس معنى الحد الا ذلك لان
 الحد في اللغة المنع ومنه الحداد للبواب لمنع الناس والدواب من الباب وفي العرف
 هو ما يمين ماهية الشيء يعنى الحد قول دال على ماهية كحد الكلمة هنا لانه
 دل على ماهيتها وكذا غيره (ولله در المصنف) الدر مضاف الى الفاعل مبتداً
 والجملة جملة يمدح بها بكثرة الخير وسيأتى له زيادة تحقيق والمراد به ههنا شفقة
 المصنف على المتعلمين والطالين حيث لم يهمل في التعاليم والتأليف جانب الذكي
 ولا الغبي ولا المتوسط بينهما ولم يترك جانب احد بل راعى الجوانب الثلاثة
 (حيث اشار الى حد ودها) اى الى حد كل قسم من اقسام الكلمة (في ضمن)

دليل الحصر (رعاية لجانب الذكي لان الذكي بالاشارة يفهم ماهو المشار اليه وما هو المقصود لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفي ضمنه حصل بالاشارة حد كل منها (ثم نبه) بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم الدال على اليقين وكلمة البعد (عليها) اى على حدود اقسام الكلمة المشار اليها في ضمن دليل الحصر (بقوله وقد علم بذلك) رعاية لجانب المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه يتيقظ بالتنبيه ويدرك مانبه اليه ويفهم (ثم صرح بها) اى بمحدود الاقسام المذكورة (فيما) اى في المقام والمحل الذى يأتى (بعد) الفراغ من احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قل في اول بحث الاسم الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وكذا في الفعل والحرف رعاية لجانب الغبي لان الغبي اغباوته لم يفهم من الكلام ماهو المقصود الا بالتصريح والتفصيل (بناء) نصب على انه مفعول له للافعال الثلاثة الاشارة والتنبيه والتصريح (على تفاوت مراتب الطبائع) وفي بعض النسخ الطبائع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثاني جمع طبع كرجل ورجال الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله وفى اللغة كلاهما فى معنى واحد واما بحسب الاصطلاح فيبينهما عموم وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه ما يكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان او لا كحركة الافلاك والاشجار كذا قيل والمراد ههنا العقول من باب ذكر المحل وازادة الحال فمعنى مراتب الطبائع تفاوت العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار فى قوله تعالى ﴿ انما يتذكر اولوا الالباب ﴾ يعنى ان عقول المعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بمجودة عقله وبعضهم لا يفهم لتصور ما فى طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لا يفهم بالتنبيه بعد الاشارة ولكنه يتيقظ بالتصريح والتفصيل لانه كالنائم الاصم * لما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها اراد ان يعرف الكلام وبيان بعض احواله الا انه لم يصبه بالكلمة لمناسبة الجزئية والكلمية بينهما ليكون فصلا بعد فصل واما بابتداء باب فقال (الكلام) اللام فيه للجنس كان اللام فى الكلمة للجنس ويقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة كذا فى الهوادى (فى اللغة ما يتكلم به) سواء كان فيه تركيب او لا ولذا قال (قليلا) حينئذ يكون زيد او ضرب او ان من الاسم والفعل والحرف كلاما (كان او كثيرا) لغة (وفى اصطلاح النحاة) عطف على قوله فى اللغة باعادة الجار (ما تضمن) آثر تضمن على تركيب لان التضمن اخصر لاستغناء عن صلة من لانه لو قال تركيب لا يحتاج ان يقال من كئيين ولصدقه على اضرب امرا

حقيقة دون تركيب (اى لفظ تضمن) اشار به الى ان لفظ ما موصوفة لانه خبر
والتكبير فى الخبر اصل ولان التكبير فى التعريفات انسب لكونه جنسا (كلمتين)
(حقيقة) مثل زيد قائم او قام زيد (او حكما) او الاولى حكما والثانية حقيقة مثل
جسق مهمل وديز مقلوب زيد او العكس مثل زيد قام ابوه او زيد ابوه قائم
فالاقسام ثلاثة والقياس ان تكون اربعة الثلاثة الاول وان يكون كلاهما حكما
ولم يوجد له مثال تأمل ولا تكن من الغافلين * وفى الهندي الاولى تركيب دون
تضمن لمقابلة التركيب الافراد فى تعريفها وايضا تركيب اخصر لصحة الاكتفاء
عن الكلمتين رأسا بان يقول الكلام ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن انتهى كلامه
اقول ان ما قاله المصنف هو الاولى لان المقابلة فى التعريفات والحدود غير لازمة
وايضا التركيب وان كان اخصر كما قل الا انه حينئذ يكون غير جامع لافراد
الكلام لخروج الكلام الذى استكن فيه فاعله سواء كان جازا مثل زيد ضرب
او واجبا مثل اضرب وغير لك (اى تكون كل واحدة منهما) من الكلمتين
حقيقة او حكما (فى ضمنه) فالضمير المجرور راجع الى الموصول * اذا كان الكلام
فى الاصطلاح ماتضمن كلمتين بالاسناد توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ
زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فاتحدا فلزم
التمييز والتفريق بينهما فقال بالفاء التفصيالية المشعر للتمييز والتفريق بينهما
(فالمتضمن اسم فاعل) وانما قيده به مع انه لا يمكن الا ان يكون ذلك لتخصيص
صورة الخط باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام (هو المجموع) فقط يعنى
مجموع زيد قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فيكون
هذا المجموع متضمنا للكسر (والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين)
يعنى هو المسند فقط او المسند اليه فقط لا مجموعهما يعنى زيد وحده هو المتضمن
بالتفتح او قائم فقط فى ضمن زيد قائم كما ان الحيوان او الناطق متضمن يعنى
احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل
ولا تكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق (فلا يلزم اتحادهما) كما توهم اى
اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل ما لكل جزء (بالاسناد) (اى تضمنا
حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين) حقيقة او حكما (الى الاخرى) يشير
الى ان الباء متعلق بقوله تضمن بتضمين معنى الحصول والى انها للسبية وان
اللام عوض عن المضاف اليه والمعنى بسبب قيام معنى احدى الكلمتين بالكلمة
الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم زيد وكذلك
زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المنطلق وانما قل بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه
اعم اذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطبي والانشائي * وفى الرضى المراد

بالاسناد الاسناد في الحال كما في قولك قام زيد وزيد قائم وفي الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت واشتريت والطلبى هل انت قائم ولينك اولملك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب وفي المتكلم كاضرب ونضرب ولنضرب الى هنا كلامه (والاسناد) في اللغة الاضافة من السند من باب دخل وهو ما اسند اليه من حائط او غيره او من السناد على وزن صراف وهو الناقية المحكمة الخلق وفي الاصطلاح (نسبة احدى الكلمتين) سواء كانت الاولى او الثانية مثل قائم زيد وزيد قائم حقيقة او حكما (الى) الكلمة (الاخري بحيث) متعلق بالنسبة (يفيد) من افاد يفيد ان كان بمعنى اعلم يتعدى الى المفعولين يعني يفيد تلك النسبة (المخاطب فائدة تامة) وان كان بمعنى استفاد يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل منها تلك الفائدة (فقوله لفظ) المستفاد من لفظ الموصوفة جنس (يتناول) الالفاظ (المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية) لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس (وبقيد تضمن كلمتين) مصدر مضاف الى الكلمتين والباء متعلق بقوله (خرجت) الالفاظ (المهملات) الصرفة (والمفردات) اما المهملات فلانه لا يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها المعنى شرط وفيها لا يوجد الوضع المعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة التثنية في قوله الكلمتين (وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية) سواء كانت اضافة (مثل غلام زيد و) توصيفية مثل (رجل فاضل) او تعدادية مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل بعلبك او صوتية مثل سيبويه ودرستويه (وبقيد المركبات الكلامية) المقصودة من التعريف (سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعلية فاعله مذكر (مثل ضرب زيد او) مؤنث مثل (ضربت هند او) اسمية مثل (زيد قائم) والقائم زيد (او انشائية) امرا (مثل اضرب و) نهيا مثل (لا تضرب فان كل واحد منهما) اى من الامر والنهى او من قوله اضرب ولا تضرب (تضمن كلمتين احدها ملفوظة) يعنى الاولى كلمة حقيقة (والاخري) والثانية (معنوية) كلمة حكما (وبينهما) اى بين الكلمتين اللتين احدهما كلمة حقيقة والاخري كلمة حكما (اسناد) يعنى نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث (يفيد المخاطب فائدة تامة) فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كلما صدق الحد على شئ صدق الحدود ايضا على ذلك الشئ قوله (وحيث كانت الكلمتان) تعليل مقدم لقوله دخل وانما قدم للايتوالى العلتان اعنى قوله وحيث الح وقوله الاتى

فان الاخبار الح (اعم من ان تكونا) اى الكلمتان (كيتين حقيقة او حكما دخل في التعريف) قدمر ان الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة اما ان يكون كلاهما كيتين حقيقة او على العكس و الاولى كبة حقيقة والثانية كبة حكما او على العكس وسواء كانت الكلمة التي في حكم الكلمة جملة اسمية مثل زيد (ابوه قائم او) جملة فعلية حقيقة مثل زيد (قام ابوه او) حكمية مثل زيد (قائم ابوه) وذلك لان اسم الفاعل العامل على ماسياتي في حكم الفعل المضارع فتكون في حكم جملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه في حكم زيد يقوم ابوه ويجوز أن يكون المثال الاخير في حكم الجملة الاسمية وذلك لانه حينئذ يجوز فيه الامران احدهما ان يكون قائم مبتدا لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر والثاني ان يكون خبرا مقديما وابوه مبتدا مؤخرا وعلى كلا التقديرين تكون الجملة الاسمية مرفوعة المحل لكونها خبر المبتدأ الذي قبها وسياتي لهذا زيادة تحقيق في قوله وان طابقت مفردا جاز الامران (فان الاخبار) جمع خبر كفارس وافرأس (فيها) اى في الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة (مع اننا مركبات) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى (في حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب) المقصود منه القيام فقط والاب مضاف اليه لتعيين الفاعل يعنى الذى يقوم به لا لغرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد اولسببه (ودخل فيه) اى في الكلام او تعريف الكلام الذى جزؤه الاول في حكم الكلمة والثاني كبة حقيقة ايضا كما دخل ما كان الجزؤ الثاني فيه كبة حكما والاول كبة حقيقة (مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما) اى في هذين المثالين (مهمل ليس بكلمة) حقيقة بل كبة حكما (فانه) اى المسند اليه فيهما (في حكم هذا اللفظ) فان المقصود منه هذا واللفظ للتعين اى لفظ جسق مهمل ولفظ ديز مقلوب زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة (اعلم ان كلام المصنف) يعنى ان القول الذى يصدق ان يطابق عايه الكلام الاصطلاحى عند المصنف وهو ما تضمن كيتين بالاسناد (ظاهر في ان) الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته (مثل ضربت زيدا قائما) الباء في قوله (بمجموعه) متعلق بقوله (كلام) تقديره كلام بمجموعه لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كيتين بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق عايه انه لفظ تضمن كيتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط مع ان الكلام في هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات فيه وكلام المصنف كائن (بخلاف كلام صاحب المفصل) يعنى بخلاف ما يصح

ان يطلق عليه الكلام عند صاحب المفصل (حيث قال) في تعريفه (الكلام هو المركب) حقيقة او حكما ليدخل ما استكن فيه فاعله سواء كان جوازا او وجوبا (من كلمتين) حقيقة او حكما (اسندت احدهما) اى احدى الكلمتين (الى) الكلمة (الاخرى) فانه اخذ الاسناد في تعريفه ايضا وقيد بان يكون اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق (فانه) اى هذا التعريف (صريح في ان الكلام) المصطلح (هو ضربت) يعنى الفعل مع فاعله فقط (والمتعلقات) من المفعول والحال وغيرها (خارجة عنه) اى عن الكلام الاصطلاحى بحيث لا يطلق على المجموع كلام كما اطلق في كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لا غير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب المفصل واحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل (ثم اعلم) يعنى بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب المفصل (ان صاحب المفصل) قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح (وصاحب الباب) ايضا قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطابق عليه الكلام بالترادف بين التحويين وهذا صريح منه (ذهبا الى ترادف الكلام والجملة) الترادف الاتحاد فى المعنى دون اللفظ من ردف كالتعود والجلوس وليث واسد يعنى الترادف هو ما يصح ان يطلق احد اللفظين على ما يطلق عليه الآخر (وكلام المصنف ايضا) اى مثل كلام الشيخين (ينظر الى ذلك) اى يميل الى ترادفهما لان النظر اذا تعدى بالى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اى مال اليه (فانه) اى المصنف (قد اكتفى في تعريف الكلام) الجار والمجرور فى قوله (بذكر الاسناد) متعلق بقوله اكتفى فالعنى فان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد (مطلقا) غير مقيد بكونه مقصودا لذاته ولغيره ولذا فسره بقوله (ولم يقيد) اى الاسناد بكونه مقصودا لذاته اذ لو كان مراده التفريق بين الكلام والجملة لقيد الاسناد (بكونه مقصودا لذاته) ولم يطاقه فلم من اطلاقه انه لا فرق بينهما عنده ايضا (ومن جعله) اى من جعل الكلام من المعرفين (اخص من الجملة قيده) اى قيد الاسناد (به) اى بكونه مقصودا لذاته (فحينئذ) اى حين كون الكلام اخص من الجملة (تصدق الجملة على الجملة الخبرية) قيدها بالخبرية لان الانشائية على ما سيجىء لا تقع خبرا ولا وصفا ولا حالا (الواقعة اخبارا) كخبر المبتدأ وخبر باب ان وخبر لالتى لنفى الجنس والجملة فى هذه المواضع فى محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة وماقام مقامها يكون فى محل الرفع وكخبر باب كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثانى فى باب

حسبت وفي هذه المواضع تكون في محل النصب لان ما قامت هي مقامه منصوب (او اوصافا) فهي في هذه المواضع تتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب والجر لكون الاسناد في هذه المواضع مقصودا غيره يعني يكون الاسناد فيها مقصودا لصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعاقبة بما قبلها غير مستقلة بنفسها ولذا احتيجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التي وقعت صلة للموصول حيث كانت متعاقبة له وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها مقصودا لغيره (بخلاف الكلام) لانه لا يقع في هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصودا لذاته فلا يقتضى الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع (في بعض الحواشي) هي جمع حاشية وهي ما كتبت على شرح لزيادة الايضاح وحل بعض المشكلات (ان المراد بالاسناد) اي مراد المصنف بالاسناد المأخوذ في تعريف الكلام (هو الاسناد) حال كونه (المقصود لذاته) فقط على ان يكون اللام فيه للعهد (وحينئذ) اي حين كون المراد هكذا (يكون الكلام) المصطلح (عند المصنف ايضا) اي كما كان اخص عند من جعله اخص من الجملة فحينئذ يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير عكس (اخص من الجملة) وفي الرضى الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ماتضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته او لا كجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكره من الجملة والكلام ماتضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس انتهى (ولا يتأتى) (اي لا يحصل) من الحصول لا من التحصيل هذا تفسير باللازم لان الاتيان يلزمه الحصول وعدمه فيكون من قيل ذكر المزوم واردة اللازم (ذلك) (اي الكلام) لغة واصطلاحا هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن او الاسناد بعيد عن المرام كذا في حاشية العصام لانه قيل فيه اي ماتضمن او التضمن او الاسناد الاصلى اي لا يحصل الكلام في ضمن شيء من الاشياء الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الطرفين والمظروف لان الظرف خاص والمظروف عام والاظهر الانسب بالمقام ان يجعل في بمعنى من اي لا يحصل الكلام الا من هذين القسمين (الا في) (ضمن) (اسمين) بحذف المضاف (احدهما مسند والاخر مسند اليه) اذ لا يتأتى الكلام من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسمى الفعل مثل رويد وبله ولا من اسمين لا يصح ان يكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه مثل فرس وزيد وعمرو وقاعد وقائم وذلك لانه لم يصح حمل احدهما على الآخر وهو ظاهر لا يخفى على من له ذوق سليم فلا بد من ان يكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا اقل الشارح احدهما مسندا والاخر مسندا اليه ومراد المصنف ليس الا هكذا الا انه لم يقيد

اعتمادا على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئية التقدمة وهو
 ظاهر لا يخفى على من له ادنى تأمل (اوفى) (ضمن) عطف على قوله في اسمين
 او ههنا منفصلة حقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج او فرد
 (اسم) قدم لاستحقاقه التقدمة (مسند اليه) (وفعل) (مسند) لانه لايتأتى
 الكلام من كل اسم وفعل لانه لايتأتى من اسم فعل وفعل (و) وقع (في بعض النسخ
 اوفى فعل واسم) مكان قوله في اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهه ان المركب
 ههنا من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل تقدمه في الذكر قوله (فن
 التركيب) تعاليل لمفهوم الكلام وهو ان المصنف اتى بتقسيم الكلام على طريقة
 الحصر ولم يذكره بلا حصر كما في تقسيم الكلمة فان التركيب (التائي) منسوب الى
 اثنين على غير القياس كالثلاثى الى الثلاثة والرابعى الى الاربعة كذا في شرح الشافية
 (العقلى) يعنى بحسب القسمة العقلية (بين الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف
 (يرتقى الى ستة اقسام) بضرب الاثنين في الثلاثة اذا لم يراع الترتيب (ثلاثة)
 مبتدأ متخصص بالوصف وهو قوله (منها) لان من البيانية اذا كان مقابها
 نكرة تكون صفة له (من جنس واحد) الجار والمجرور خبره (اسم واسم) بدل
 من قوله ثلاثة بدل الكل من الكل (فعل وفعل) كذلك (حرف وحرف)
 تقدير هؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس واحد (وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل
 اسم وحرف فعل وحرف) وانما قلنا ان لم يراع الترتيب لانه ان روعي فينتهى الى
 تسعة اقسام لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى
 قسمين كذا قاله السيد عبدالله قوله (ومن البين) خبر مقدمه وجوابا لما سأل ان
 الخبر اذا كان خبرا عن ان المتوحدة المأولة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة مبتدأ
 يجب تقديمه عاينها وههنا كذلك اى ومن البين الواضح الغير الخفى (ان الكلام)
 المصطاح (لا يحصل بدون الاسناد) لان الاسناد مأخوذ في تعريف الكلام
 (والاسناد) المأخوذ في تعريفه (لا بدله) اى الاسناد (من مسند ومسند اليه)
 لما مر ان الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد مخاطب فائدة تامة
 ومعلوم ان احدى تلك الكلمتين مسند والاخرى مسند اليه لانه اذا لم يكن كذلك
 بل كان مجرد تركيب لم يحصل له مخاطب فائدة ما فكيف يكون فائدة تامة ولان
 الاسناد امر نسبي لا يحصل الا بين متساين وهما المسند والمسند اليه كما ان
 الاضافة امر نسبي لا يحصل الا بين المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائر
 كثيرة (وهما لا يتحققان) ولا يحصلان في شئ من الاشياء (الا في اسمين)
 احدها مسند والآخر مسند اليه (اوفى اسم) مسند اليه (وفعل) مسند
 فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند والمسند اليه وهما

لا يوجد ان الافي اسمين او في فعل واسم فالكلام موقوف على اسمين مسندو مسند اليه وفعل واسم مسند ومسند اليه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء* ولما تبين ان الكلام يحتاج الى الاسناد وهو يحتاج الى المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان الافي اسمين او في فعل واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل الا من قسمين منها تولدهما سؤال وهو أن يقال فحال القسمين قد علم فما حال الاقسام الاربعة الباقية فاجاب عنه باما الاستينافية بقوله (واما الاقسام الاربعة الباقية) اثنان منها من جنس واحد فعل وفعل وحرف وحرف واثنان منها من جنسين فعل وحرف اسم وحرف (ففى الحرف والحرف كلاهما) اى المسند والمسند اليه التاء جواب اما والجار والمجرور متعلق بقوله (مفقود ان) تقديره فكلاهما مفقودان فى الحرف والحرف فقدم الظرف اللغوي على متعلقه مع ان حقه التأخير عنه للحصر وذلك لان فقد المسند والمسند اليه معا منحصر ومخصوص لتركيب الحرف والحرف لاغير لان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه فضلا عن ان يكون مسندا ومسندا اليه لانهما لا يكونان الافي اللفظ الدال على معنى فى نفسه (وفى الفعل والفعل وفى الفعل والحرف المسند اليه مفقود) اما فى الفعل والحرف فلسا عرفت ان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه يعنى ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسندا او مسندا اليه واما فى الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسندا دائما ولا يكون مسندا اليه ابدا فلا يوجد المسند اليه فى هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت (وفى الاسم والحرف احدهما) اى المسند او المسند اليه (مفقود فان الاسم ان كان مسندا) يعنى ان كان صالحا لان يكون مسندا بان يكون فيه معنى نسبي نحو القائم (فالمسند اليه مفقود) لما عرفت ان الحرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه والاسم المسند من حيث انه مسند لا يكون مسندا اليه (وان كان الاسم مسندا اليه) يعنى ان كان الاسم صالحا لان يكون مسندا اليه بان يكون دالا على الذات ولا يكون فيه معنى نسبي لالتحققا ولاتأويلا نحو الرجل وان زيدا وازيد (فالمسند مفقود) يعرف دليله مما سبق فلم يوجد الكلام فى الاقسام الاربعة فانحصر الكلام فى القسمين الاولين (ونحو يازيد) جواب عن سؤال واراد على قول المصنف ولايتأتى ذلك الخ يعنى ان نحو يازيد كلام اصطلاحى باتفاق النحاة مع انه مركب من الحرف وهو حرف النداء والاسم المنادى فلا يتم الحصر لانه قد وجد فى الكلام الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يازيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم الا انه (بتقدير

ادعوزيدا) فليس الحرف والاسم المنادى في شيء من الكلام بل الكلام ليس الا
 الفعل والفاعل المقدرين فلذا قال الشارح (فلم يكن نحو يزيد (من تركيب
 الحرف والاسم) كما ذهب اليه المبرد (بل) يزيد كلام حاصل (من تركيب
 الفعل) المقدر (والاسم الذي هو المنوى في ادعو) المقدر وسيأتي له زيادة
 تحقيق * ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة ونبه عليها
 ايضا ولما كان الكلام كلاً للكلمة لما سبق اورده عقيب الكلمة اراد أن يفصل
 الاقسام الثلاثة على ترتيب اللف والنشر فقال (الاسم) معرفة فابلام العهد الخارجي
 لان المنكر اذا اعيد معرفة يكون الثاني عين الاول غالباً ولم يعطئه على ما سبق مع
 ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط وليكون باباً بعد باب وفضلاً بعد فصل
 وفي الرضى لم يقتصر على ما تقدم من قوله وقد علم لانه اراد أن يصرح بحد كل
 واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حداً مصرحاً ولا المقصود
 منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط الى هنا كلامه (مادل) انما
 اورد لفظه ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتماداً على ما ذكره
 قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح (اي
 كلمة دلّت) (على معنى) كائن (في نفسه) (اي في نفس مادل) يعني ان
 الضمير البارز راجع الى ما لا الى الاسم والاتوقف معرفة المعرف على معرفة
 المعرف ويلزم الدور وذا باطل (يعني الكلمة فتذكير) مبتدأ مضاف الى
 مفعوله وهو (الضمير) هذا جواب سؤال مقدر وهو أن الشارح جعل لفظه ما
 عبارة عن الكلمة والضمير في دل وفي نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها
 وهي مؤنثة فيجب تانيث الضمير في الموضعين لي مطابق مرجعه لان تطابق
 الضمير والمرجع في الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير
 الضمير في الموضعين (بناء) خبره ووصف بالمصدر كقولك رجل عدل مبالغة
 او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير يعني مضروبه
 اي مبنى (على لفظ الموصول) لان لفظه ما التي في التعريفات يجوز أن تكون
 موصوفة او موصولة و اشار في التفسير الى الاول وهنا الى الثاني (قال المصنف
 في الايضاح شرح المفصل) فيه رد على الرضى حيث قل بعد نقل كلام
 المصنف بأسره وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه قوله
 في الايضاح قيده احترازاً عن غيره (الضمير في مادل على معنى في نفسه)
 يعني الضمير المجرور (يرجع الى معنى) لا الى الموصول حيث يكون الضمير
 موافقاً لمرجعه في التذكير اذ المعنى مذكر ايضاً (اي مادل على معنى) كائن
 (باعتباره) اي المعنى قوله (في نفسه) متعلق باعتباره اي في نفس المعنى

(وبالنظر) عطف على قوله باعتباره (اليه) اى الى المعنى (فى نفسه لباعتبار امر خارج عنه) اى لا يدل على معنى كائن باعتبار امر خارج عن المعنى فالضمائر المجرورة راجعة الى المعنى مثال كون الضمير فى نفسه يرجع الى المعنى كائن (كقولك الدار) اى هذه الدار (فى نفسها) اى باعتبارها فى نفسها يعنى فى ذاتها بان تكون معمورة وجميع ما يحتاج اليه موجودا فيها (حكما) اى قيمتها (كذا) اى الف درهم مثلا قوله الدار مبتدأ فى نفسها صفتها حكمها مبتدأ ثان كذا الجار والمجرور وخبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى لا) اى ليس حكمها كذا (باعتبار امر خارج عنها) اى باعتبار كونها فى وسط البلد او كونها قريبة من الجامع او كون جيرانها صلحاء او كونها قريبة من الحمام او غير ذلك بل يكون حكمها كذا باعتبار ما وجد فى ذاتها ومقام بها (ولذلك) اى لما قاله المصنف فى الايضاح او لكون الضمير المجرور فى نفسه راجعا الى المعنى اولكون الاسم مادل على معنى كائن اى فى نفس مادل اللام متعلق بقوله (قيل الحرف مادل على معنى) كائن (فى غيره اى حاصل فى غيره) اى غير المعنى او غير مادل اى الحرف مادل على معنى حاصل (باعتبار متعلقه) يجوز بفتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة فى قولك سرت من البصرة لان من ههنا دال على معنى وهو الابتداء الحاصل فى السير باعتبار الحال والبصرة باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتباره) اى باعتبار المعنى (فى نفسه) اى فى نفس الحرف الجار متعلق باعتباره (انتهى كلامه) اى كلام المصنف فى الايضاح (ومحصوله) اى محصل كلام المصنف فى الايضاح ونتيجته (ما ذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف فى حاشية المطول (حيث قال) ذلك الفاضل المحقق (كبان) الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر لمبتدأ محذوف ايضا بتقديره وهذا اى كون المعنى فى نفسه وفى غيره كائن كبان لفظه ما زائدة والكاف للتشبيه والمشبه به مدخولها والمشبه الكلام المرتب عليه من كون المعنى فى نفسه وفى غيره ولا يسبق الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كاهو المتبادر بل هو ايضا من تمة الاول (فى الخارج) المراد به ماهو المحسوس والمشاهد يعنى كبان فى الحس والمشاهد شيئا (موجودا قائما بذاته) كالجوهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالحوانات والاحجار والاشجار او مجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا الشجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر (و) شيئا (موجودا قائما بغيره) كالأعراض والعرض هو شئ موجود قائم بغيره كالسواد والبياض وغيرها من الالوان فانها لا تقوم بانفسها وانما تقوم بمحالتها

فان السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لا يصح ان يحكم عليه وبه * فان قيل
 العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح ويصح ايضا ان يحكم
 به كقولك هذا سواد وهذا بياض فلذا ذلك انما يصح من حيث وجوده لا من
 حيث العرضية والحاصل ان المعنى المدلول عليه بنفسه مشابه للموجود الخارجي
 الذي هو قائم بذاته في صحة كونه محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى
 المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجي الذي هو قائم بغيره في عدم كونه كل
 واحد منهما محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا (كذلك) اي كما ان
 الموجود الخارجي قسمان موجود قائم بنفسه اي بذاته وموجود قائم بغيره
 كذلك الموجود (في الذهن) قسمان (معتقولا) خبر مبتدأ محذوف اي هو اي ماهو
 في الذهن (هو) اي ذلك المعتقولا في الذهن (مدرك) اسم مفعول من ادرك اي معلوم
 (قصدا) اي حل كونه مقصودا (ملاحظ) خبر بعد خبر لقوله هو (في ذاته) لاني ذات
 غيره (يصلح) اي ذلك المعتقولا المذكور قصدا للملاحظ في ذاته (لان يحكم عليه و)
 لان يحكم (به) كالايمان الغائبة عن الحس البصري اذا لاحظها العقل قصدا وبالذات
 تكون مدركة قصدا وملاحظة في حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها مثلا التماسح
 حيوان يحرك فكذلك الاعلى عند المضغ ويصلح لان يحكم بها مثل نوع من
 الحيوان تماشح يسكن في النيل (و) في الذهن (معتقولا هو) اي ذلك المعتقولا
 (مدرك) اي معلوم (تبع) يعني من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعا
 لذلك الغير (وآلة) عطف على قوله مدرك يعني يكون ذلك المدرك بالتبع آلة
 وسببا (لملاحظة غيره) يعني لملاحظة الغير الذي يكون ذلك المدرك تبعا لانه فيه
 ويكون ذلك الغير محلاله فيكون المعتقولا الذهني ايضا قسمين قد سبق غير مرة
 فيكون اللفظ الدال على معنى في نفسه كالمعتقولا الذهني المدرك قصدا للملاحظ
 في ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى في غيره كالمعتقولا الذهني المدرك تبعا الذي
 يكون آلة لملاحظة غيره (فلا يصلح لشيء منهما) اي من المحكوم عليه وبه تأمل
 ولا تكن من الغافلين كحركة الافلاك اذا لاحظها العقل تبعا للافلاك وجعلها
 آلة لملاحظتها لم يصح ان يحكم عليها وبها لانه لا تدرك قصدا واما اذا
 لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عاينها وبها وهذا اعتبار آخر
 ولما قسم الموجود الذهني الى قسمين كالموجود الخارجي اراد ان يوضحه بايراد
 مثال له فقال بالناء التي تفيد التفصيل (فالاتداء) الفاء للتفصيل والايضاح
 بين المعنيين الاخيرين (مثلا) منصوب على المصدرية اي يمثل مثلا من غير لفظه
 والجملة حل من المبتدأ وهو الابتداء والحال من المبتدأ جائز عند المصنفين او على
 الحالية اي حل كونه مثلا (اذا لاحظته) اي لاحظ معنى الابتداء باعتبار

المضاف (العقل) وهو الاولية (قصدا) اى حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لان الحال فيه معنى الظرفية لان معنى قولك جاءنى زيد راكبا وقت الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظه (كان) اى معنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات (معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا) خبر بعد خبر (فى ذاته) اى ذات لفظ الابتداء يعنى يفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة الى شىء آخر يلاحظه كذلك فى حد ذاته لا فى حد غيره فحينئذ يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (ولزمه) عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ فى حد ذاته (تعقل متعلقه) بكسر اللام والمتعلق ههنا ماضيف اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة او غير ذلك (اجمالا) نصب على التمييز من النسبة الاسنادية (وتبعا) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الخارج والجار والمجرور فى قوله (من غير حاجة الى ذكره) اى ذكر ذلك المتعلق فى فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعنى لزم ذكر ذلك المعنى المفهوم باستقلال تعقل ماضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله فى الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اى المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء الملحوظ فى ذاته حال كونه ملابسا (بهذا الاعتبار) اى اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات (مدلول لفظ الابتداء فقط) يعنى ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصدا وبالذات (ف) حينئذ (لا حاجة فى الدلالة) اى فى دلالة لفظ الابتداء (عليه) اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية (الى ضم كلمة اخرى اليه) اى الى لفظ الابتداء (اي دل) اللام متعلق بالمتنى مسلوبا عنه النفى بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم او الى الكلمة باعتبار الاعجم فى ليدل تأمل (على متعلقه وهذا) اى ماقلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان للاسم والفعل) اى لكل واحد منهما (معنى كأنا فى نفس الكلمة الدالة عليه) اى فى نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فحينئذ يصاح لان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم ممايدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس و يصاح لان يحكم به ان كان ممايدل على النسبة والحدث مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فحينئذ يصاح لان يحكم به فقط لان الفعل ليس له دلالة على الذات حتى يصاح لان يكون محكوما عليه فلما

كانت دلالة على الحدث والنسبة لم يصلح لأن يكون محكوما عليه ابدا فيكون مسندا دائما على ماسياتي له زيادة تحقيق (و) اما (اذا لاحظت) اى مفهوم لفظ الابتداء (العقل) لكن (من حيث هو) اى مفهوم لفظ الابتداء (حالة بين السير والبصرة مثلا) يعنى من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها (وجعله) اى جعل العقل مفهوم لفظ الابتداء (آلة) ووسيلة (لتعرف) مصدر من باب التفعّل ومضاف الى المفعول وهو قوله (حاليهما) اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة لتعريف ان السير حال ومبتدأ منها وهى محل ومكان له (كان) اى مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار (معنى غير مستقل بالمفهومية) من لفظ الابتداء بل يحتاج فى استقلال المفهومية من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامها اليه مستقلا فى الدلالة بالمفهومية (و) حينئذ (لا يصلح ان يكون محكوما عليه) لعدم كونه مستقلا فى الدلالة على معناه (ولا يمكن) عطف على قوله لا يصلح (ان يتعلل) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل يمكن اى لا يمكن ان يتعلل مفهوم لفظ الابتداء بشيء من الاشياء (الابدكر متعلقه بخصوصه) اى الابدكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة (ولا) زائدة لتأكيد النفي (ان يدل) مبنى للمفعول (عاه) الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم اى ولا يمكن ايضا ان يدل على ذلك المفهوم بشيء من الاشياء الا (ب) ضم (كلمة دالة على متعلقه) لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم كون ذلك المعنى ايضا مستقلا بالمفهومية (والحاصل) اى حصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ من (ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كى) مستقل بنفسه فى المفهومية يصلح لان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظ الحيوان موضوع لمعنى كى مستقل بنفسه فيها يصلح لاحدهما (و) اما (لفظ من) فهى (موضوعه) لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء كما ان لفظ رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع الانسان ولذا قل الشارح (لكل واحد من جزئياته) اى جزئيات المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء (المخصوصة) صفة للجزئيات (المتعلقة) صفة بعد صفة لها قوله (من حيث) متعلق بقوله المتعلقة (انها) اى تلك الجزئيات (حالات) يعنى كل واحد منها حالة (لمتعلقاتها) اى لمتعلقات انفسها يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعلل من حيث ان كل واحد منها حالة لمتعلقات نفسه (وآلات) عطف على حالات يعنى ان كل واحد منها رابط (لتعرف احوالها) اى احوال المتعلقات (وذلك المعنى الكلى) اى الموضوع له لفظ الابتداء (يمكن ان يتعلل قصدا) اى حال كونه مقصودا

من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه
(ويلاحظ) عطف على يتعقل اى ذلك المعنى الكلى (في حد ذاته) يعنى في حد
نفس لفظ الابتداء لافي غيره (ف) حينئذ (يستقل) ذلك المعنى الكلى المتعقل قصدا
الملحوظ في نفسه (بالمفهومية) من لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى
اليه (ويصاح) ذلك المعنى (لان يكون محكوما عليه) نحو الابتداء واقع وثابت
(و) يصاح ايضا لان يكون محكوما (به) كقولك هذا هو الابتداء (واما تلك
الجزئيات) الموضوع لكل واحد منها لفظة من (فلا تستقل بالمفهومية)
من لفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة في حد ذاتها (و) حينئذ
(لا تصاح) يعنى تلك الجزئيات (لان تكون محكوما عليها او) محكوما (بها) لما
عرفت غير مرة (اذ لابد في كل واحد منهما) اى من المحكوم عليه ومن المحكوم به
(ان يكون معناه) مستقلا بالمفهومية (ملحوظا قصدا) وبالذات وقوله (ليمكن)
علة لقوله اذ لابد لكل واحد الى آخره (ان تعتبر) مبنى للمفعول (النسبة) نائبه
(بينه) اى بين كل واحد الى آخره (و بين غيره) اى غير ذلك الكل فالضميران
يرجعان الى كل في قوله اذ لابد في كل واحد الى آخره يعنى ان كان ذلك الكل مسندا
اليه فغيره يكون مسندا وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا اليه حينئذ
تحصل النسبة بينهما (بل تلك الجزئيات) التي كانت لفظة من موضوع لفظة
واحد منها (لا تتعقل) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه (الابدكر متعلقاتها)
فكيف تستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون المتعقل
مقصودا بالذات وملحوظا في الواقع (لتكون) تلك الجزئيات (آلات) وراطة
(لملاحظة احوالها) اى احوال المتعاقبات (وهذا) اى ملاحظه العقل
من مفهوم الابتداء من حيث هو آلة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف
حاليهما (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان الحرف كلمة تدل على معنى)
حاصل (في غيرها) يعنى ان لفظة من مثلا لا تدل على معنى حاصل في نفسها بل
انما تدل على معنى في غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان ابتداء السير
من البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا (واذا عرفت هذا) اى التحقيق
النائى في ارجاع الضمير المجرور في نفسه الى المعنى والى لفظة مادل والمراد
من هذا ان لا فرق بينهما في المآل وانما الفرق بينهما في التوجيه فقط (علمت
ان المراد بكيونة المعنى في نفسه) بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى
(استقلاله بالمفهومية) يعنى ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا في ذاته
(و) ان المراد (بكيونة المعنى في نفس الكلمة) بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول
الذى هو عبارة عن الكلمة (دالاتها) اى الكلمة (عليه) اى على المعنى بنفسها من

غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها) اى الى الكلمة الدالة يعنى ان تكون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة بحيث لا تحتاج الى معاونة كلمة اخرى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة يعنى اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه لافى المآل والواقع لان ما لهما واحد (مراجع) مبتدأ (كينونة المعنى فى نفسه) على التفسير الثانى (وكينونة المعنى فى نفس الكلمة الدالة عليه) على التفسير الاول (الى امر واحد) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ (وهو) اى الامر الواحد (استقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) وصحة كونه محكوما عليه وبه *ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما فى المآل وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا فى توجيهه اورد ههنا بيان ماهو الاولى والايقق منهما فقال بالفاء المفيدة للتفصيل (فى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه) الضمير مبتدأ المجرور وصحته فى نفسه الجار والمجرور صفة بعد صفته فى هذا الكتاب صفة لقوله فى نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن فى نفسه الكائن فى هذا الكتاب (يحتمل) خبره (ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى ما الموصولة) او الموصوفة (التي هى عبارة عن الكلمة) كما فى التفسير الاول حيثئذ يكون تذكير ذلك الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول او الموصوف رعاية لجانب اللفظ لان النحوى يبحث عن الانفاظ واحوالها (وهذا) اى احتمال رجوع الضمير المجرور فى نفسه الى الموصول (هو الظاهر) مما سبق قوله (ليكون) تعليل للحكم بالظهور او للرجوع او للاحتمال لان سبب صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل (على طبق ماسبق) اى ليكون ارجاع الضمير الى الموصول معاقتا لما سبق (فى وجه الحصر) فى ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها قوله (من كينونة المعنى فى نفس الكلمة) بيان لما فى قوله ماسبق (ويحتمل ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى المعنى) قوله (تبيينها) تعليل لقوله ويحتمل المعطوف (على صحة ارادة كلا المعين) احدهما ان يكون فى نفس مادل والثانى ان يكون فى نفس المعنى كما سبق تحقيقه (ولكن) استدراسة من الاحتمالين اى الا ان (عبارة المنصل) اتى فى تعريف الاسم وهى قوله الاسم مادل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (ظاهرة فى المعنى الاخير) وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهرا فى المعنى الاول (وهو) اى المعنى الاخير (ارجاع الضمير) الذى فى نفسه (الى المعنى لعدم مسبوقتها) تعليل للظهور العبارة فى المعنى الاخير وضمير مسبوقتها راجع اليها والباء فى قوله (بما يدل) متعلق بقوله مسبوقتها (على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة) اشارة الى

ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الادعاء وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار الضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابعد كذا قاله المحشي (ولهذا) اى لكون عبارة المفضل غير مسوقة بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة (جزم المصنف هناك برجوعه الى المعنى) اى في شرح تلك العبارة بارجاع الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة قوله (وبما سبق من التحقيق) وهو أن المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية يعنى لا يحتاج في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله (ظهر) قدم عليه مع ان حقه التأخير لكونه ظرفا لغوا للحصر لان الظهور منحصر بما سبق (انه لا يختل حد الاسم جمعا) يعنى لا يتنقض تعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما سيبيء (ولا) يختل (حد الحرف معنا) بان لم يكن مانعا لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه قوله (بالاسماء) متعلق بقوله لا يختل (اللازمة) صفة الاسماء (الاضافة) مضاف اليه لقوله اللازمة على منوال جاءنى زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو صاحب وضعا مستقل بالمفهومية من انفراد من غير احتياج الى كلمة اخرى (فوق) فمعناه وضعا العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو ضد العلو (وقدام وخلف) متبها (الى غير ذلك) المذكور من ذات وغير ذلك قوله (لان معانيها) اى معنى كل واحد من تلك الاسماء (مفهومات كاية مستقلة بالمفهومية) عنها (ملحوظة في حد ذاتها) اى في حد انفسها فتكون تلك الاسماء داخلة في تعريف الاسم فيكون تعريفه جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اغياره فيه الا انه (لزمها تعقل متعلقاتها) وهى ما اضيفت هى اليه مثل ذو المال او العلم وفوق زيد وتحت عمرو وموصوفاتها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك (اجالا) نصب على التمييز من نسبة اللزوم الى فاعله وهو التعقل (وتبعا) عطف على قوله اجالا يعنى كما ان مفهوم الابتداء معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ في حد ذاته ولزومه تعقل متعلقته اجالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ في حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اى الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها في الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدراك من قوله لان معانيها مفهومات كاية الى آخره (لما جرت العادة) اى لما جرت عادة العرب واستمرت (باستعمالها

اى باستعمال كل واحد من تلك الاسماء (في مفهوماتها) اى في مفهوم كل واحد منها
 حال كون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة لمتعلقات اى متعلق
 مخصوص لكل واحد منها كالعلم والنال وغيرها وهذا في لفظ ذى فانه لا يضاف الا الى
 اسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون ماضيف هو اليه متعلقا له
 (لانه) اى الاستعمال في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة (الغرض من
 وضعها) اى وضع كل واحد منها (لزم) جواب لما (ذكرها) فاعل لزم اى لزم ذكر
 متعلق كل واحد منها (لفهم هذه الخصوصيات) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل
 محذوف اى ليفهم السامع المتعلق بخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال (لا)
 اى لا يلزم ذكرها (لأجل فهم اصل المعنى) لأجل ان يفهم السامع المعنى اللغوى
 لكل واحد منها (فهى) اى كل واحد من هذه الاسماء فالتأنيب باعتبار الجمع
 لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها) اى دالة على
 معناها اللغوى لكل واحد منها حال كون تلك المعاني (معتبرة في حد نفسها)
 اى في ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون معتبرة دالة على معان معتبرة
 (في غيرها فاذا هي) اى هذه الاسماء (داخلة في حد الاسم) و (لا) تكون
 داخلة (في) حد (الحرف) حتى ينتقض حد الاسم جمعا و حد الحرف
 منعاً فيكون حد الاسم جمعاً لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعاً لا غير
 فلم يلزم ان يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعاً (ولما كان الفعل دالا على
 معنى) كأن (في نفسه) حال كون دلالة (باعتبار معناه) اى معنى الفعل
 (التضمنى اعنى الحدث) المدلول عليه بالعادة لان معناه المطابق غير مقترن
 باحد الازمنة الثلاثة والالزم اقتران الزمان بالزمان فيكون الشيء مقترنا بنفسه
 ولو أراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمنى وغيره فيدخل في حد الاسم الفعل * اقول
 الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلاثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على
 الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة الانسان على
 الحيوان او الناطق في ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث او الزمان
 في ضمن الحدث والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصناعة الكتابة
 والفعل على نسبه الى فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه تضمنا (مقترنا)
 وضعا (مع احد الازمنة) الثلاثة في الفهم من لفظ الفعل (اخرجه) جواب لما
 اى اخرج المصنف الفعل (بقوله) (غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) (اى غير
 مقترن مع احد) يشير الى ان الباء في قوله باحد بمعنى المصاحبة كما في قولك
 اشترت الفرس بسرجهها اى مع سرجهها (الازمنة) جمع قلة على وزن الامثلة
 (الثلاثة) صفة الازمنة اوردته بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا

لان العدد يتبع موصوفة ان كان جمعا في الافراد يعنى ان كان مفردة مذكرا
يورد مذكرا كقبا نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا يورد مؤنثا
نحو جاءتى النسوة الثلاث وكفى قوله ﴿سخرها عليهم سبع ليال وثمانية
ايام﴾ (في الفهم) متعلق بقوله مقترن اى فى انفعال المعنى المدلول عليه
بالاستقلال (عن اللفظ الدال عليه) اى على المعنى (فهو) اى قوله غير مقترن
بالجر (صفة بعد صفة) لان الصفة الاولى قوله فى نفسه وهذه هى الثانية
فيكون من قبيل تعدد الصفة مثل جاءنى زيد العالم الفاضل (للمعنى فبالصفة
الاولى) الباء متعلق بقوله (خرج الحرف) يعنى بقوله فى نفسه لان الحرف يدل
على معنى فى غيره لافى نفسه (عن حد الاسم و) الصفة (الثانية) خرج عن حد
الاسم (الفعل) ايضا لان الفعل وان دل على معنى فى نفسه الا ان ذلك المعنى
مقترن باحد الازمنة الثلاثة فم حد الاسم جمعا ومنعا (والمراد بعدم الاقتران)
المفهوم من قوله غير مقترن (ان يكون) الاقتران (بحسب الوضع الاول) وانما
قيده بالاول لان فى بعض الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها
وضع او لا للمصدر وثانيا وضع للفعل مثلا ان صه وضع او لا للسكوت وثانيا
لاسكت فالمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه حينئذ
يدل على معنى فى نفسه غير مقترن باحدها لا الوضع الثانى لانه حينئذ يدل على
معنى فى نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكتف بقوله بحسب الوضع وقيده بالاول
لانه لا ينفع فى ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنساختة عن الزمان
(فدخل فيه) اى فى حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها امام مقولة) عن شىء الا ان
بعضها منقول (عن المصادر الاصلية) اى عما يكون مصدرا فى اصل وضعه
(سواء كان انتقل فيها صريحا) اى سواء كان نقل ذلك البعض صريحا
بان يكون فى اصل وضعه مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد
التصغير وحذف الزوائد (نحو رويد) وهو فى الاصل مصدر ازود اروادا الا
انه صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز أن
يكون تصغير رويد اى رفق وحينئذ لا يكون محذوف الزوائد * وفى الرضى يحىء
على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد زيد بالاضافة
الى المفعول كضرب الرقاب والثانى ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة
للمصدر نحو سر سيرا رويدا اى مرودا او حالا نحو سر رويدا اى مرودا
والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام
الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا الى هنا كلامه (فانه) اى رويد (قد
يستعمل) اى قايلا (مصدرا) بمعنى اروادا مضافا مثل رويد زيد كضرب

الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل مصدرا مضافا (ايضا)
اي كما استعمل اسم فعل (او) كان النقل فيها (غير صريح) يعني يكون على
وزن المصدر ولكن لا يكون في الاصل مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا (نحو هيئات)
لانه ليس بمصدر الا انه سمي مصدرا مجازا تسمية باسم ما يوازنه نحو قوقاة مصدر
قوقي (فانه وان لم يستعمل مصدرا) في استعمال العرب ولا في استعمال غيرهم
(الا انه) يكون (على وزن قوقاة مصدر قوقي) يقوقى قوقية وقيقاة اي صاح
يصيح يقال الدجاجة تقوقى حين تلقى بيضتها اي تصيح من فرحها وسرورها
قوقية وقيقاة على وزن فعلة وفعاللا وكأنه في الاصل قيقية قلبت الياء المتحركة
الفا (او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا) يعني اما بعضها منقول عن المصدر
الذي كان في الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسماله ثم نقل منه وجعل
اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر سمي المصدر باسم مدلول المنقول اليه او لا
(نحو صومه) بمعنى اسكت واكففت (او) اما بعضها (عن الظرف) مثل امام
وخلف وغير ذلك (او) منقول (عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا) فن
امامك كان في الاصل تحرف مكان لانه من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم
فعل ونصب زيد بعده جعل علامة لهذا النقل وله ههنا معنيان لانه ان يكون
للتحذير او للتحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذر بما يؤذيك من بين يديك
كالحلية ونحوها وعلى الثاني يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم تعني احذر
او تقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بترفع الحافض كما ان رويد اسم لاميل (وعايت
زيدا) فيه نشر على ترتيب الملف فان عايت في الاصل جر ومجرور ثم نقل منه
وجعل اسم فعل وهو انزم بكسر الهمزة امر من لزم يئزم من يب عم يعلم وجعل نصب
زيد قرينة لهذا النقل (فليس شئ منها الدلالة) بحسب الوضع الاول على معنى
مقترن (باحد الازمنة الثلاثة) اما الاول وهو رويد فلان معناه المدلول عايه
بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة حين يفهم من نظير رويد
واما الثاني وهو هيئات فلانه في الوضع الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدها حين
الفهم واما الثالث فهو ان صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول) ودا
غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو امامك فلانه في الاصل تحرف مكان
مبهم بمعنى قد امك فهذا المعنى لا يقترن باحدها واما الخامس وهو عايت فلان
لفظ عايت معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل لكل واحد منها
الدلالة على المعنى المصدرى المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عنه)
اي عن حد الاسم (الافعال المنساختة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اي عن
الاقتران بالزمان يعني باحد الازمنة كفعال المتسارعة (نحو عسى وكاد) وغيرهما

فانها في اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انها انساخت عنها لتدل على مطاق القرب وافعال المدح والذم فانها ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضي الا انها انساخت عنه اقصد الدوام في المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لا يقترن بالزمان وكذا افعال التعجب (لاقتران معناها) اى معنى الافعال المنساخة عن الزمان (به) اى بالزمان (بحسب اصل الوضع) ولكن انساخ عنها الزمان لغرض من الاغراض (وخرج) معطوف على خرج او على دخل (عنه) اى عن حد الاسم الفعل (المضارع) ثلاثيا اورباعيا او غيرها (ايضا) كإخراج عنه الافعال المنساخة عن الزمان (فانه) اى المضارع (على تقدير) متعاقب بقوله يدل الذى هو خبر انه (اشتراكه بين الحال والاستقبال) فيه اشارة الى الاختلاف فيه لان في المضارع ثلاثة اقوال الاشتراك بين الزمانين ما لم تكن قرينة الخصوص وان يكون حقيقة في الاستقبال ومجازا في الحال بعلاقة الجزئية وان يكون حقيقة في الحال ومجازا في الاستقبال بعلاقة الجزئية (يدل) اى المضارع (على) معنى مقترن بمجملة (زمانين معينين) وهما الحال والاستقبال (من الازمنة الثلاثة) واذ ادل المضارع على معنى في نفسه مقترن بالحال والاستقبال (فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها) يعنى فيدل على معنى في نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال (اذ لا يقدح) مبنى للمفعول اى لا يمنع لان القدح المنع يقال قدحه اى منعه (في الدلالة على معين الدلالة) نأثبه (على ما) اى على المعنى الذى هو (سواء) اى غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال والاستقبال معا وغيره واحد منهما غير معين اى لا يمنع عندكون المضارع دالا على معنى في نفسه مقترن باحد زمنيك الزمانين غير معين (نعم) هذا جواب سؤال ناش من قوله اذ لا يقدح الى آخره وهو أنه لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ماسواء وهل يقدح في ارادة الزمان المعين ارادة ماسواء فاجب عنه بطريق التسليم (يقدح في ارادة المعين ارادة ماسواء) سواء كان معنى او زمانا يعنى حين يراد بكلمة معنى معين لا يراد غير ذلك المعنى. وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان المعين لا يراد غيره لثلا يلزم الالتباس في الارادة وهو غير جائز (واين) ظرف مكان الا انه خبر مقدم لما سيجىء (الدلالة) مبتدأ مؤخر (من الارادة) متعلق بالظرف يعنى بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يعنى صفة اللفظ والارادة صفة قائمة بالمتكلم يعنى صفة المتكلم واذا اراد المتكلم بلفظ معنى او اقترانا بزمان لا ينبغي له ان يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران بالزمان الآخر لانه يكون فيه التباس بعض المعاني ببعض وهو لا يجوز واذ ادل لفظ على معنى او اقتران بزمان يجوز له ان يدل على غيره او يقترن به تأمل وانصف ولا تأل جهدك (ولما فرغ) المصنف

من بيان حد الاسم (اراد) هو ايضا (ان يذكر بعض خواصه) من اللفظ والمعنى
 (ليفيد) اي يعلم المصنف بذلك بعض الخواص (زيادة معرفته) اي بالاسم
 لان الشيء اذا عرف او لاثم ذكر بعض ما يخص به يلزم زيادة معرفته (فقال)
 ﴿ومن خواصه﴾ اما مبتدأ على تأويله البعض اي بعض خواصه لان من فيه
 للتبويض او خبر مقدم (منها) حن من فاعل قال اي من اول الامر (بصيغة)
 متعلق بقوله منها على وزن بيعة (جمع الكثرة على كثرتها) اي على كون الخواص
 كثيرة متعلق ايضا بقوله منها لان جمع الكثرة ما يطاق على ما فوق العشرة الى
 ما لا نهاية له (و) منها ايضا (من التبعية) اي بكلمة من التي تفيد معنى التبعية
 في مدخولها وافادت ان الخواص المذكورة بعض منها (على ان ما ذكره) اي ما ذكره
 المصنف من الخواص (بعض منها) اي من خواص الاسم (وهي) اي الخواص
 (جمع خاصة) كنواصر جمع ناصرة (وخاصة الشيء ما يختص به) اي بالشيء
 (ولا يوجد في غيره وهي) اي الخواص (اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له)
 ويقال لها عرض لازم لانه يتمتع انفكاكه عن الماهية (كالكتاب بالقوة للانسان)
 يعني ان الكتابة خاصة لازمة له حيث وضعت في قوته وذاته وركبت في طبيعته
 ولذا كانت شاملة لجميع افراد (او) هي (غير شاملة) جميع افراد ما هي خاصة
 له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يتمتع انفكاكه
 عن الماهية (كالكتاب بالفعل له) اي للانسان يعني ان الكتابة بالفعل لا توجد
 في جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراده وتسمى هذه بنوعها خاصة
 لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم وترسم بانها كشي يقبل على ماتحت
 حقيقة واحدة قولاً عرضياً لا ذاتياً وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل
 الثاني لان الالام لا يوجد في جميع افراد الاسم لانه لا يدخل المنصرفة والاعلام
 الشخصية ونحوها وكذا الجر لانه لا يدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف
 ونحوها وكذا التنوين حيث لا يدخل غير المنصرف وما عرف باللام او بانه
 ونحوها وقس على هذا غيرهم (من خواص الاسم) (دخول) اما مبتدأ او خبر
 مصدر مضاف الى الفاعل وهو (اللام) (اي لام التعريف) لكون الالام شاملاً
 في هذا القسم فيما بينهم بحيث يخصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيده
 (ولو قال) المصنف (دخول حرف التعريف) مكان دخول الالام (مكان) قوله
 (شاملاً للميم) الذي يستعمل حرف تعريف (في مثل قوله صلى الله عليه وسلم)
 على لغة حمير في جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم في لغتهم حرف التعريف
 كاللام حيث قال امن امبر امصيام في امسفر وقيل على لغة طي فان الميم ايضا
 حرف التعريف عندهم (ليس من امبر امصيام في امسفر) يطابق الجواب

السؤال وقيل لم يصدر منه صلى الله تعالى عليه وسلم في غير هذا الحديث (لكنه)
 اى الا ان المصنف (لم يتعرض له) اى لدخول مثل هذا الميم (لعدم شهرته ولانه) اى
 لان دخول اللام (اخصر) وللاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لان اللام اصل
 في التعريف ودخول الفرع في الاصل كثير شائع (وفي اختياره) اى المصنف (اللام)
 فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كما قل البعض (اشارة
 الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيويه) لان في حرف التعريف ثلاثة مذاهب
 والمختار منها عند المصنف مذهب سيويه لانه مقتدى في هذا الفن ومذهبه يكون
 اقوى المذاهب (من ان) بيان لما في قوله ما ذهب اليه (اداة التعريف) يعنى آلة
 التعريف وحرفه (هى اللام وحدها) يعنى حال كونها منفردة ومستقلة
 في التعريف حيث لا يشار كها شئ من الحروف وانما اختار اللام لانها للتخصيص
 وضعا وهو جزؤ من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء
 بخلاف الهمزة (زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن) لان اللام
 زيدت او لا ساكنة ولم تتحرك وان كان الاصل في الكلمات الموضوعه على
 حرف واحد الحركة لانه لو حرك بالضم لزم الثقل ولو حرك بالفتح لا لتبست
 باللام الابتدائية وبالكسر لا لتبست باللام الجارة فزيدت همزة الوصل لانها
 كثيرا ما تزداد عند لزوم الابتداء بالساكن ليمكن الابتداء به * وقل المحشى ونصر
 مذهب سيويه بان التعريف نقيض التكرير ودليله حرف ساكن فيناسب
 ان يكون دليله حرفا ساكنا (واما الخليل) بن احمد استاذ سيويه (فقد
 ذهب الى انها) اى حرف التعريف كية (ال كهل) يعنى كما ان هل مع الحرفين
 مفتوح الاول ساكن الآخر حرف الاستفهام كذلك ال معهما ايضا حرف التعريف
 لانه لما رأى في جميع الاستعمالات ان الهمزة لا تنفك عن اللام في الكتاب درجا
 وابتداء ولو كانت زائدة لجاز حذفها في بعض الاستعمالات كما هو حال حروف
 الزوائد ذهب الى انها اصابة غير زائدة كاللام (و) اما (المبرد) فقد ذهب (الى
 انها) اى حرف التعريف (الهمزة المفتوحة) لما مر أن الاصل في الكلمات
 الموضوعه على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف اختيرت (وحدها)
 لانه لما رأى انها كثيرا ما تستعمل بنفسها موضوعه لمعنى من المعانى كالاستفهام
 والنداء وغيرها قل هى تكون للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها
 (للفرق بينها وبين همزة الاستفهام) والنداء ايضا في مثل أرجل واختار اللام
 رعاية للمذهبين الاخيرين فانها فيهما للتعريف وحدها او جزؤه وهما زيدت
 لثبوت التعريف (وانما اختص دخول حرف التعريف) على المذاهب الثلاثة
 (بالاسم لانه) اى حرف التعريف موضوع (لتعيين معنى مستقل بالمفهومية

يدل عليه اللفظ مطابقة) وذلك المعنى لا يوجد الا في الاسم سواء كان جامدا او مشتقا
 وفي الرضى لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس
 الدال (والحرف لا يدل على معنى مستقل) بل يدل على معنى في غيره (والفعل)
 وان كان يدل على معنى مستقل بالمفهومية الا انه (يدل عليه تضمنا لمطابقة)
 فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم
 انتفاء المشروط (وهذه الخاصة) اعني حرف التعريف (ليست شاملة
 لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر) بانواعها
 (واسماء الاشارة) كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف فلا يحتاج
 الى التعريف (و) لا يدخل ايضا (غيرها) اى غير الضمائر (كالموصولات)
 كالذى والتي وما ومن وغيرها كالمضاف بالاضافة المعنوية والاعلام
 الشخصية والمادى وغيرها لانها معارف فلا تحتاج الى التعريف فتكون
 هذه الخاصة عرضا مفارقا كالكاتب بالفعل للانسان (وكذلك) خبر مقدم
 يعنى كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه الشاملة له (سائر) اى باقى
 (الخواص الخمس المذكورة ههنا) اى فى بيان خواص الاسم يعنى باقى
 الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين والاسناد
 اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة لجميع افراد
 الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظى ومعنوى واللفظى ثلاثة وقدم اللام
 منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر
 على التنوين لانه يحصل بالعامل فكأنه مما يدخل فى الاول فقال (و) منها
 (دخول) (الجر) يريد أن قوله الجر معطوف على المدخول يعنى على اللام الا
 ان الدخول فيه مجاز عن الحقوق بعلاقة العروض (وانما اختص) مبنى للفاعل
 (دخول الجر) اى لحوق الجر (بالاسم) متعلق بالاختصاص وداخل على
 المنقصور عليه (لانه) اى الجر (اثر حرف الجر) لان حرف الجر عامل وعمله
 الجر كان الجزم اثر حرف الجزم فى الفعل المضارع (فى) الاسم (الجر ورب) اى
 بحرف الجر (لفظا) وفى الجر ورب (تقدير) تفصيل لحرف الجر لا لجر اى سواء
 كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا او تقديرا اى مقدر اى يؤيده قوله (كما فى الاضافة
 المعنوية) فان الجر فيها اثر حرف الجر تقدير اى سياتى (ودخول حرف الجر
 لفظا) نحو مررت بزيد (او تقديرا) نحو غلام زيد فى تقدير غلام لزيد (يختص
 بالاسم) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره الذى
 هو الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اى حرف الجر وضع
 (لافضاء) اى لا يوصل (معنى الفعل الى الاسم) كما سياتى ان حرف الجر

اصطلاحاً ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه (فينبغي ان يدخل الاسم)
يعنى ان يكون من خواصه (ليفضى) اى ليوصل (معنى الفعل اليه) اى الى
الاسم الذى صار حرف الجر من خواصه لان الشئء مالم يناسب للشئء ولم يكن
من خواصه لم يقدر أن يفضى اليه غيره (واما الاضافة اللفظية) جواب
عن سؤال مقدر وهو أن المضاف اليه فى الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه
مع ان حرف الجر غير مذكور فيه لالفاظا وهو ظاهر ولا تقدير الماسياتى ان حرف
الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغي ان يكون الفعل
مضافا اليه بها لكون الجر موجودا بدون حرف الجر فلا يكون الجر مطلقا
مختصا بالاسم بل قد يوجد فى الفعل ايضا فاجاب عنه بقوله واما الاضافة اللفظية
(فهى فرع للمعنوية) بناء على ان اللفظية تفيد التخفيف فقط والمعنوية تفيد
التعريف والتخفيف معا او التخصيص فتكون اللفظية من حيث الافادة جزء
المعنوية وجزء الشئء يكون فرعه لانه محتاج اليه فيثبت ان كانت اللفظية
غير مختصة بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم لزم زيادة الفرع على الاصل
وهو ممتنع ولذا قل الشارح (فينبغي ان لا يخالف) الفرع وهو اللفظية
(الاصل) وهو المعنوية والمخالفة لا تكون الا (بان يختص) الفرع
(بما يخالف ما يختص به الاصل) والموصول الاول عبارة عن الفعل
وفسره الشارح بقوله (اعنى الفعل) والموصول الثانى عبارة عن الاسم
والمخالفة تكون بان تختص الاضافة اللفظية بالفعل والمعنوية بالاسم (او يزيد)
عطف على يخالف الاول اى فينبغي ان لا يزيد الفرع (عليه) اى على
الاصل وذلك لا يكون الا (بان يعم الاسم والفعل) بان يوجد الفرع فى الاسم
والفعل ويجوز أن يعطف على يختص الاول اى فينبغي ان لا يخالف الاصل
بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل * اعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم
تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف فى بحث الاضافة
واما اذا كان حرف الجر مقدر فيها على ما فهم من تقسيمه بقوله وهى
معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب لان الجر فيها يكون بتقدير
حرف الجر ايضا (و) (منها) اى من خواص الاسم (دخول)
(التنوين) (باقسامه) (الخمسة) (التنوين الترم) فيكون الاستثناء متصلا
لانه فى كلام موجب تام فينصب المستثنى (وسيجيء فى آخر الكتاب) اى كتاب
الكافية (تعريفه) اى تعريف التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر
لالتأكيد الفعل (وبيان اقسامه) واقسامه خمسة * الاول تنوين التمكن يعنى
ما يدل على امكانية الاسم فى الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفا مثل

زيد ورجل وضارب* والثاني تنوين التوكيد وهو الفارق بين المعرفة والتكررة
يعنى يكون مادخل عليه غير معين نحو صه بالتنوين فعناه اسكت سكوتا ما
وقتا وما واما اذا كان صه بغير تنوين فعناه اسكت السكوت الآن* والثالث
تنوين العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يعنى يحذف
المضاف اليه ويعوض عنه هذا التنوين* والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل
نون جمع المذكر السالم يعنى ما يدخل الجمع المؤنث السالم لمقابلة ذلك النون نحو
مسلمات* والخامس تنوين الترم وهو ما يلحق او اخر الايات والمصاريع لتحسين
الانشاد وهذا القسم لا يختص بالاسم بل يدخله واخويه ايضا (على وجه)
متعلق بقوله سيجى (يظهر) مبنى للفاعل من الظهور (جهة) بالرفع لانه
فاعله اى علة (اختصاص ماعدا تنوين) بالنصب (الترنم به) اى بالاسم
والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول وهو عبارة عن التنوين* وعدا
بمعنى غير الا انه نصب مفعولاه لانه فعل ماض متعد بنفسه وسيأتى تحقيقه
والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين الترم بالاسم (وجهة عدم
اختصاص تنوين الترم به) اى بالاسم* ولما فرغ من تعداد بعض خواصه
اللفظية شرع فى تعداد بعض خواصه المعنوية فقال (و) (منها) اى
ومن تلك الخواص (الاسناد اليه) الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومرفوع
على انه قائم مقام الفاعل والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى
المفعول (وهو) اى الاسناد اليه (بالرفع عطف) خبر بعد خبر او الجار
والمجرور حال (على الدخول) فيكون مثله اما مبتدا او خبرا (لا) يكون
بالجر معطوفا (على مدخولاه) اما على اللام لكونه اصلا او على التنوين
لكونه قريبا (لان المتبادر من الدخول) اما معناه الحقيقى وهو (الذكر فى الاول)
يعنى ان يكون مذكورا فى اول الكلمة كاللام (او) معناه المجازى وهو (البحق
فى الاخر) وهو ان يكون مذكورا فى آخر الكلمة كالجر والتنوين (وكلاهما)
يعنى الذكر فى الاول والحقوق فى الآخر (مستفيان) يعنى لا يوجدان (فى الاسناد)
فلا يكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول
فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لا فى الاول ولا فى الآخر (وكذا) خبر
مبتدا محذوف اى وكذا الحال يعنى كما ان الاسناد اليه بالرفع عطف على الدخول كذا
الحال (فى الاضافة) وهى ايضا بالرفع عطف على الاسناد اليه بالرفع او على
الدخول لانه ليس فيها ايضا الذكر فى الاول ولا الحقوق فى الآخر (والمراد به)
اى بالاسناد اليه (كون الشئ مسندا اليه) يعنى همزة فعل تكون للصيرورة مثل امشى
الرجل اى صار ذاماشية (وانما اختص هذا المعنى) اى كونه مسندا اليه (بالاسم

لان الفعل (عرض لايقوم بذاته ولا يتقرر في آن واحد ويكون متجددا دائما
 ولهذا (وضع لان يكون مسندا ابدأ) منصوب على الظرفية اى فى الازمان
 كلها (فقط) الفاء جزاء شرط محذوف * وقط مبنى على السكون اسم من اسماء
 الافعال بمعنى انته اى اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدأ مسندا فانه عن
 ان يكون مسندا اليه (فلو جعل مسندا اليه) لا يخلو اما ان يكون مسندا ايضا
 فحينئذ يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة وذا غير جائز واما ان لا يكون
 مسندا بل يكون مسندا اليه فقط فحينئذ (يلزم خلاف وضعه) وهو ايضا غير
 جائز ولان المسند اليه لا بد وان يكون دالا على الذات تحقيقا وتاويلا والفعل
 لكونه عرضا لايقوم بنفسه لا يدل عليها لتحقيقا ولا تاويلا فلا يكون مسندا
 اليه اصلا بل يكون مسندا ابدأ لكونه دالا على معنى فى نفسه وانما قدم الاسناد
 اليه لكونه عمدة فى الكلام (و) (منها) اى من خواصه المعنوية (الاضافة)
 سبق اعرابها (اى كون الشيء مضافا) سبق تفسيره ايضا (بتقدير) متعلق
 بقوله مضافا (حرف الجر لا) كون الشيء مضافا (بذكره) اى بذكر حرف الجر
 (لفظا) اى حل كون الحرف مانفوزا (ووجه اختصاصها بالاسم) اى علة كون
 الاضافة مختصة بالاسم (اختصاص لوازمها من التعريف) بيان للوازمها اى
 من كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل
 تخفيف المضاف ايضا بحذف تنوينه (والتخصيص) اى كون المضاف خاصا بعد
 ان كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه
 ايضا (والتخفيف) اى كون التخفيف حاصل بالاضافة فقط اما فى جانب المضاف
 فقط نحو ضارب زيد واما فى جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه واما
 فى جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه (به) اى بالاسم متعلق
 بقوله اختصاص لوازمها لان الفعل نكرة لا يدل على معنى فى نفسه لا يقبل
 شيئا منها لكونها عرضا وهؤلاء من اوصاف الذوات والحرف لا يدل على معنى
 فى نفسه (وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا) مع انها محتملة لان
 يفسر بكون الشيء مضافا اليه ايضا (لان الفعل او الجملة) يعنى الجملة الفعلية
 اى اختلف فى ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعه يمكن ان يكون فيه مضافا اليه
 الفعل او الجملة الفعلية مع اتفاقهم فى ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها
 اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم (قد يقع) اى الفعل او الجملة
 (مضافا اليه) فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد فى الاسم والفعل
 او الجملة فلزم الاحتراز عنه ولهذا فسرناها هكذا (كما) وقع (فى قوله تعالى يوم
 ينفع الصادقين صدقهم) وقوله تعالى ﴿ يوم ينفخ فى الصور ﴾ ويوم يقوم زيد ويوم قدم

زيد (وقد يقال) اشار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع الى
ضعف ماينبى على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون
الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا (هذا) اى احد الامرين من الفعل
او الجملة كائن (بتأويل المصدر اى يوم نفع الصادقين) اى بتأويل اضافة المفعول
(فلاضافة) حيثئذ (بتقدير حرف الجر مطلقا) سواء كانت الاضافة مفسرة
بكون الشيء مضافا او مضافا اليه عند من اوتل يود ينفع الصادقين بيوم نفع
الصادقين فلاضافة (تختص بالاسم وانما قيدناه) اى قولنا كون الشيء مضافا
بقولنا (بتقدير حرف الجر لئلا يتقضى ذلك بقولنا مررت بزيد) وانما مررت بزيد
(فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (نظما)
اى ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف الجر لا بتقديره فيكون
الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل
ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه من اللفظية والمعنوية شرع
فى تقسيمه فقال ﴿وهو﴾ (اى الاسم قسمان) يشير الى ان الخبر محذوف والى ان
الخبر متعدد بالعطف والى انه من تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربى
او عجمى (معرب ومبنى) قدم المعرب لان الاسم اصيل فى الاعراب فيكون المعرب
اصلا وانما انحصر الاسم فى القسمين (لانه) اى الاسم (لا يخلو اما ان يكون مركبا
مع غيره) باحد التراكيب الستة مثل قام زيد وهذا زيد (اولا) يكون مركبا مع
غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد وعمرو (والاول) اى المركب
مع غيره لا يخلو (اما ان يشبه مبنى الاصل) اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء وهو
ثلاثة عند البصرية الماضى والامر بغير اللام والحرف (اولا) يشبهه فكان
ثلاثة اقسام قسم لا يكون مركبا سواء كان مشابهه او غير مشابه وقسم يكون
مركبا غير مشابه له وقسم يكون مركبا ولكنه مشابه له والقسم الثالث مع الاول
مبنى والقسم الثانى معرب وحده ولذا قال الشارح (وهذا اعنى المركب الذى
لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب) وحده كقولنا فى القسم الثانى (وما عداه) اى القسم
الذى هو غير هذا القسم (اعنى غير المركب) كـهو القسم الاول سواء كان مشابهه
نحو هذا وهؤلاء او غير مشابه نحو زيد ورجل (والمركب الذى يشبه مبنى
الاصل) كما هو القسم الثالث (مبنى) فالقسمان مبنيان والقسم الواحد معرب
كما قلنا آنفا فالحصر عقلى لما مر أنه اذا دار بين النفي والاثبات يكون عقليا* ولما فرغ
من تقسيمه شرع فى تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به وقدم المعرب لانه اصل
لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتفرع عليه وهو لا يظهر الا فيه فقال
﴿فالمعرب﴾ الفاء للتفسيرية (الذى هو قسم من الاسم) يشير الى ان اللام فيه

للعهد الخارجي لا الجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول فيكون
 اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءني رجل فاكرمته الرجل والمكرم ليس
 الا الرجل الجائي * قوله فالمعرب مبتدأ « المركب » خبره اشار اليه الشارح بقوله
 (اى الاسم الذى ركب) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب
 صفة تقتضى موصوفاً والى ان اللام لام الموصول لان اللام فى اسم الفاعل واسم
 المفعول موصول والى ان المركب اسم مفعول لفظاً وفعل ماض مبنى للمفعول
 معنى حيث يكون صلة للموصول (مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله) اى يوجد
 فى التركيب الذى هو فيه عامله سواء كان العامل لفظياً او معنوياً (فيدخل فيه)
 اى فى التعريف ما كان مركباً مع غيره سواء كان مشابهاً لمبنى الاصل او لا مثل
 (زيد وتتم وهؤلاء) الكائنة (فى قولك زيد تتم وقام هؤلاء) لان كل واحد
 منهما مركب بتركيب يتحقق مع عامله الذى فى الاول هو العامل المعنوى وفى
 الثانى العامل اللفظى (بخلاف ما ليس بمركب اصلاً) اى قطعاً فانه ليس بمركب
 لان التركيب شرط لان يكون الاسم معرباً (من الاسماء) بيان لما فى قوله ما ليس
 (المعدودة) صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء حروف الهجاء
 وسواء كانت معدودة بلا عاطف (نحو الف با تاء) او بالعطف نحو الف و با
 وتاوتاً موقوفاً ولا او غير اسمائها بالعطف نحو زيد وعمرو و بكر او بغير عطف
 نحو (زيد عمرو و بكر) موقوفاً ولا فانها مبنية عند المصنف (وبخلاف ما هو
 مركب مع غيره لكن لا) يتركب (تركيباً يتحقق معه عامله) سواء كان ماضياً اليه
 معرباً (كغلام فى غلام زيد) او مبنياً مثل غلامك (فان جميع ذلك) اى جميع
 المذكور من الاسماء المعدودة بقسميها والاسماء التى لم يتحقق معها عاملها (من
 قبيل المبنيات عند المصنف) لانه اشترط التركيب وتحقق العامل فى كون الاسم
 معرباً وفى تلك الاسماء لم يوجد لان فى القسم الاول اتنى عن اصل وفى الثانى اتنى بتحقيق
 العامل معه ومع هذا الاصل فى الكلمات المستعملة على طريق الافراد البناء
 لانتفاء موجب الاعراب وهو المعانى المتقتضية له « الذى لم يشبه » صفة المركب
 لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف ذى اللام (اى لم يناسب) تفسير
 باللازم لان عدم المشابهة يستلزم عدم المناسبة (مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب)
 وصف المناسبة بالمؤثرة احترازاً عن غير المتصرف فانه مناسب للفعل لما سياتى
 الا ان مناسبتها له لم تؤثر فى منع الاعراب وانما تؤثر فى منع الجر والتوين لكون
 هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر فى منعه « مبنى الاصل » بالنصب لانه مفعول
 المشابهة وضاف الى غير معموله كمضارع مصر ولذا جعلت اضافته معنوية
 (اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية) يعنى اضافة المبنى الى الاصل

وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آفا والاضافة
البيانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما يصح
ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المني الذي هو الاصل (وهو) اي المني
الاصل ثلاثة (الماضي) واما بنى لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعاني الثلاثة
وبنى على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون لمشابهته الاسم في وقوعه صفة
للتكرة وعلى الفتحة للخفة ولكونها اخت السكون لكونها جزء الالف (والامر غير
اللام) لان الامر باللام معرب مجزوم واما بنى ايضا للانتفاء المذكور وعلى السكون
لكونه الاصل في البناء ولا مقتضى للعدول عنه كما في الماضي (والحروف) سواء
كانت عاملة اولا واما بنيت لعدم استقلالها في الدلالة على المعنى وكذا لم توجد
فيها المعاني الثلاثة (وبهذا القيد) اي بقيد نفي المشابهة (خرج) عن التعريف
(مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء) وان كان مركبا بتركيب يتحقق معه عاملة (لكونه)
اي لكون هؤلاء فيه (مشابها لمبنى الاصل) في الاحتياج يعني ان اسماء الاشارة
مشابهة للحرف في الاحتياج كما ان الحرف محتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء
محتاجة الى المشار اليه (كايجيء في بابه) اي في باب المني اوفى باب اسم الاشارة
ولما اخذ المصنف التركيب في تعريف المعرب وقيدته ايضا بعدم المشابهة فهم ان
المصنف خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه وليان هذا الخلاف قال
منبها (واعلم ان صاحب الكشاف) الذي صنف المفصل في النحو (جعل الاسماء
المعدودة) الغير المركبة سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر
او مركبة لكن لا بتركيب يتحقق معه عاملة كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو
(العارية عن المشابهة المذكورة) يعني لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة)
يعنى اطلق الاعراب عاينها وقال هي معربة قبل التركيب ان لم تكن مبنية لانه
قال فيه والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين
ونوع يحرز عن الجر والتنوين كاحد ومروان وقال والاسم المعرب ما اختلف
آخره باختلاف العوامل انتهى حيث اطلق المعرب عاينه قبل التركيب لان
اختلاف العوامل لا يكون الا بالتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبنية حيث
اخذ التركيب في تعريفه وما لم يكن مركبا لم يكن معربا عنده (وليس النزاع)
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان
الاعراب لم يجز عليها بعد فاجاب بقوله وليس النزاع (في المعرب الذي هو اسم
مفعول من قولك اعربت) يعني ليس النزاع في المعرب اللغوي (فان ذلك)
اي المعرب الذي هو اسم مفعول يعني المعرب اللغوي (لا يحصل) بشئ من
الاشياء (الاباء اجراء الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظا او تقديرا (بعد

التركيب) اى بعد ما تركت بعاملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على زيد بالفعل (بل) النزاع انا هو (فى العرب اصطلاحا) يعنى هل يقال لزيد مثلا قبل التركيب بعامله معرب ام لا فعند صاحب الكشف يقال له ذلك اصطلاحا وعند المصنف لا يقال (فاعتبر العلامة) اى صاحب الكشف يعنى اكتفى فى تحقيق العرب بكونه صالحا لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل مثل قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم يكتب به (بمجرد الصلاحية لاستحقاق) اللام متعلق بالصلاحية لا للتعامل (الاعراب بعد التركيب) ولهذا لم يأخذ التركيب فى تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معربا لصلاحية استحقاق الاعراب بعده بخلاف المصنف فان عنده يكون معربا بعده لا قبله وان لم يجز عليه الاعراب بالفعل (وهو) اى ما اعتبره العلامة (الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية) اى مع كونه صالحا للاعراب يعنى لم يكن مشابها لمبنى الاصل (حصول الاستحقاق) يعنى حصول استحقاق الاعراب (بالفعل) وذلك لا يكون الا بعد التركيب (ولهذا) اى لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف (اخذ التركيب فى تعريفه) اى فى تعريف العرب حيث قال العرب المركب الذى الخ (واما وجود الاعراب) بعد التركيب فى الكلمة (بالفعل) مثل جاءنى زيد بالرفع ورأيت زيدا بالنصب ومررت بزيد بالجر (فى كون) متعلق بالوجود (الاسم معربا) يعنى ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم العرب يعنى اجزى عليه بالفعل كما صور نالك يكون الاسم معربا والا لم يكن معربا وان كان مركبا مع عامله (فلم يعتبره احد) فيه من الفجول (ولذلك) اى لكون وجود الاعراب فى الاسم العرب بالفعل بعد التركيب فى كونه معربا غير معتبر عند احد (يقال لم تعرب الكلمة) بعد التركيب اى لم يوجد الاعراب فيها ولم يجز عاينها بالفعل مثل جاءنى زيد بالوقف ورأيت زيدا ومررت بزيد بالوقف (وهى معربة) اى حل كونها معربة بالاصطلاح الاولى ان تكون هذه الجملة من تمة المقول * ولما ورد عنها سؤال وهو ان المصنف فى تعريف العرب خالف الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفه به والمخالف للجمهور من عين الخطأ اجاب الشارح بقوله (واما عدل المصنف) اى اعرض لان العدول اذا تعدى بعين يكون بمعنى الاعراض (عما) اى عن التعريف الذى (هو المشهور عند الجمهور من) بيان ما فى قوله عما (ان المعرب) عندهم (ما اختلف اجزه باختلاف العوامل) الداخلة عليه فى العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر منها وبين سبب العدول وعلته بقوله (لان الغرض) يعنى المقصود الاصلى (من تدوين علم النحو) وتاليفه (ان يعرف به) اى

بعلم النحو (احوال او اخر الكلم) من حيث الاعراب والبناء والانصراف
 وعدمه وكون اعرابه بالحركة او بالحرف وذلك الاعراب اما تام او ناقص
 والبناء اما لازم او عارض الى غير ذلك من الاحوال في النوعين التي وقعت
 (في التركيب) العربي (من) الموصول مع الصلة في محل الرفع بانه فاعل يعرف
 (لم يتبع) من يتبع من باب تفعل (لغة العرب) بان كان عربيا وتعلم اصطلاحاتهم
 من ابائه واجداده وفروعه او من قبائله (ولم يعرف) عطف على لم يتبع
 (احكامها بالسمع منهم) اى من العرب بان كان مجميا الا انه وقع فيهم واختلط
 بهم وتعلم اصطلاحاتهم بالاختلاط بهم عن فصحاءهم وبلغائهم فصار من جنسهم
 (فان العارف باحكامها) اى احكام او اخر الكلم في التركيب او احكام لغة
 العرب (كذلك) اى يتبع لغتهم او بالسمع منهم (مستن) اى يرى (عن)
 تعلم علم (النحو) حيث لا يحتاج اليه حصول مقصوده بالتبع او بالسمع
 (ولا فائدة له) اى لذلك الشخص العارف (معتد ابها) لانه يكون تحصيل
 الحاصل وذا لا يحصل (في معرفة اصطلاحاتهم) اى اصطلاحات النحاة او العرب
 (فالمقصود من معرفة العرب) اى من تعريفه (مثلا) انما قال مثلا لان هذا
 الحكم من جملة احكامه عند المصنف كما اشار اليه فيما بعد (ان يعرف) مبنى
 للمفعول (انه) اى العرب (مما يختلف آخره في كلامهم) ان مع اسمها وخرها
 في محل الرفع على انها نائب الفاعل لقوله يعرف (ليجعل آخره مختلفا) باختلاف
 العوامل (فيطابق كلامهم) اى كلام العرب لانه انما يستعمل في كلامهم
 باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل (فمعرفة ذات المعرب
 متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره) اى على معرفة وصفه وهو اختلاف
 آخره باختلاف العوامل لان المعرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدمه
 على الصفة طبعاً فاسب ان يقدم ذات المعرب وضما بان يعرف او لا
 بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع الطبع (فلو كان معرفته) اى معرفة
 المعرب (المتقدمة) صفة المعرفة والمراد بالمعرفة المتقدمة ذات المعرب اى لو كان
 معرفة ذات المعرب (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعنى حاصلة بمعرفة
 هذا الوصف (وتعريفه به) عطف على تفسير وهو من عطف شيئين على
 معمولى عامل واحد بعاضف واحد لان قوله وتعريفه معصوف على قوله
 معرفته الضمير للمعرب وقوله به عطف على قوله معرفة باعادة الجار والمعنى
 ولو كان تعريف المعرب حاصلا بهذا الاختلاف (وجب) جوار و
 (ان يعرف) المعرب (او لا) منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعنى قبل
 ان يعرف ذاته بغير معرفة الجمهور به (بانه) اى اعرب (مما يختلف آخره)

باختلاف العوامل (ليعرف) مبني للمفعول (انه) اى المعرب (مما يختلف آخره)
 وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها قائمة مقام الفاعل ليعرف (فيلزم
 تقدم الشيء على نفسه) المراد بالشيء ههنا وصف المعرب وما يختص به
 وهو الاختلاف المذكور وبالذات المعرب فتقدير الكلام فيلزم تقدم
 الصفة على المعرب يعنى يلزم تقدم معرفة صفة على معرفة ذاته وهذا ممتنع
 فلزم ان يعرف ذات المعرب او لا ثم يبين صفة ولذا قل الشارح (فينبى ان
 يعرف) المعرب ويبين ذاته (اولا) اى قبل ان يعرف انه مما يختلف آخره (بغير
 ما عرف به) الجار متعلق بقوله ان يعرف (الجمهور ويجعل) عطف على
 يعرف مبني للمفعول ايضا اى وينبى ايضا ان يجعل (ما عرفه به من جملة
 احكامه) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه (كما فعله المصنف)
 ليفيد زيادة معرفة به كما فعله في الاسم حيث عرفه او لا ثم بين بعض خواصه
 من اللفظية والمعنوية (وحكمه) (اى من جملة احكام المعرب) يشير الى ان
 الاختلاف المذكور حكم من احكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع احكامه
 (وآثاره المترتبة عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة
 الاعراب و اشارة ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس
 لا للاستغراق فيؤول المعنى الى انه بعض حكمه (من حيث هو معرب) يعنى
 لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب (ان يختلف آخره) (اى
 الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا) نصب على التمييز من نسبة الاختلاف الى
 الآخر اى من حيث الذات او على المصدرية بحذف المضاف اى لاختلاف ذات
 الجار (بان يتبدل) متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة) نصب
 على التمييز من نسبة التبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة او على المصدرية
 اى تبديلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءنى ابوه فان حرف الاعراب
 فيه وهو الواو فى النصب يتبدل الى الالف مثل رأيت اياه وفى الجر يتبدل الالف
 الى الياء مثل مررت بابيه فانظر أن الحرف فى الرفع الواو فيتبدل ذاته
 فى النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته فى حالة الجر الى الياء (او حكما)
 اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمى فى التثنية والجمع
 المذكور السالم لان فى التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة
 الرفع بالالف وحالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب
 بالياء ايضا الا انه فى حكم الالف لما سيجى وفى الجمع المذكور السالم حالة الرفع
 بالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل
 حكما لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف (اذا كان اعرابه) اى المعرب (بالحروف

اوصفة) عطف على ذاتا واعرابه كاعراب الوجهين (بان يتبدل صفة بصفة
اخرى حقيقة او حكما) اعرابهما كاعراب اخويهما في القسم الاول (اذا
كان اعرابه بالحركة) والتبدل الحقيقي في الاول ان يتبدل صفة الفاعلية
ورفعه ايضا التي في قولنا جاءني زيد الى صفة المفعولية ونصبه في حالة النصب
مثل رأيت زيدا وهي الى صفة الاضافة وجرده في حالة الجر مثل مررت بزيد
والحكى في مثل جمع المؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه
الى النصب حكما لان الكسرة فيه في حكم الفتحة وفي غير المتصرف لانه يتبدل
فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه في حكم
الكسرة (باختلاف العوامل) اللام فيه للجنس (اى بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه) اى على المعرب (في العمل) متعلق باختلاف العوامل يعنى اختلاف
العوامل لا يكون الا في العمل وفسر الاختلاف فيه جاعلا لجار متعلقاته ايضا بقوله
(بان يعمل بعض منها) اى من العوامل (خلاف ما يعمل البعض الآخر) منها يعنى
بان يعمل بعض منها الرفع وبعض آخر منها النصب وبعض آخر منها الجر كما تقول
جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وانما خصصنا اختلافها) اى اختلاف
العوامل (بكونه) اى بكون الاختلاف واقعا (في العمل) مع انه مذكور في كلام
المصنف مطلقا غير مقيد (لئلا ينتقض) ذلك الاختلاف (بمثل قولنا ان زيدا مضروب
وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل في زيدا في هذه الصور) جمع
صورة اى في هذه الامثلة (مختلف بالاسمية) يعنى العامل في زيد في المثال الاخير اسم
يعنى ضارب (والفعالية) وفي المثال الثانى العامل فيه فعل اعنى ضربت (والحرفية)
وفي المثال الاول العامل فيه حرف اعنى ان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل
وفيه نشر على خلاف اللف (مع ان آخر المعرب) الذى في هذه الصور
وهو زيد (لم يختلف باختلافها) وفي بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير
وكلاهما صحيحان واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف في العمل جائز ولهذا قيده
بقوله في العمل (لفظا او تقديرا) تفصيل لاختلاف الآخراى اختلافا مملووظا
او مقدر او اختلاف العوامل اى سواء كانت مملووظة او مقدر (نصب على التمييز)
من نسبة الاختلاف الى الآخر والتمييز من النسبة اما يعنى الفاعل كهذا (اى
يختلف لفظ آخره او تقديره) بالرفع لانه معطوف على لفظ آخره وهو ايضا بالرفع
لانه فاعل ومثله قوله تعالى ﴿ واشتعل الرأس شيبا ﴾ اى اشتعل شيب الرأس واما يعنى
المفعول كقوله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ اى عيون الارض (او) نصب (على
المصدرية) بمحذف مضاف (اى يختلف اختلاف لفظ او) اختلاف (تقدير)
ثم حذف المضاف وقيم المضاف اليه مقامه ويقال مثل هذا عند ارباب المعاني

يحجاز الحذف والاول يعنى النصب على التمييز اولى لعدم الترام الحذف فيه ولان
 فيه اجالا وتفصيلا وابهاما وتفسيرا وهو اوقع فى النفس بخلاف الثانى
 (والاختلاف لفظا) اما بالحركة (كفى قولك جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت
 بزيدا) واما بالحرف نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه (او تقديرا) وهو
 بالحركة المتدرة (كفى قولك جاءنى فتى ورأيت فتى ومررت فتى فان اصله فتى)
 بالرفع والتنوين (وقتيا) بالنصب والتنوين (وبفتى) بالجر والتنوين (قلبت الياء
 الفاء) لان الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها قبلت الفاء فاجتمع ساكنان الالف
 والتنوين فحذفت الالف التى هى متقلبة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب
 تقديريا) لكون محل الاعراب الذى هو الياء مقدر او اما بالحروف المتدرة مثل
 جاءنى ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابى العباس (والاختلاف اللفظى
 و) (الاختلاف) (التقديرى اعم من ان يكون حتمية او حكما كما اشرنا اليه) اى
 الى التعميم فى بيان الاختلاف عند قوله ذاتا او صفة وفسرناه بملاح الينا فارجع اليه
 (لثلا ينتمض) بغير المنصرف (بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد) بالفتحة
 فى حالة النصب والجر (و) بالمتى والجمع المذكور السالم فى (قولنا رأيت مساهين
 ومررت بمساهين) حال كونهما (متى) يعنى بفتح ما قبل الياء فيهما للمتى الاول حالة
 النصب والثانى حالة الجر (او) حال كونهما (مجموعا) يعنى بكسر ما قبلها للجمع
 المذكور السالم الاول حالة النصب والثانى حالة الجر (فانه) اى الشان (قد
 اختلف) مبنى للفاعل (العوامل) الجمع ههنا لما فوق الواحد (فيه) اى فى المذكور
 من القولين يعنى غير المنصرف والمتى والمجموع (ولا اختلاف فى آخر احمد
 حتمية) نصب على التمييز لان الآخر فيهما مفتوح (بل) (الاختلاف) (حكما
 فان فتحة احمد بعد الناصب) حتمية لانها (علامة النصب و) تلك الفتحة
 (بعد الجار علامة الجر) لانها فى حكم الجر لان الجر لما سقط اقيم مقامه الفتحة
 فتكون الفتحة فى حكم الجر ولهذا يكون فى حالة الجر مجرورا لفظا لا تقديرا
 (وكذلك الحال فى التثنية والجمع) فان الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حتمية
 لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حتمية وهو ظاهر وبعد
 النصب علامة النصب لان الياء فيه فى حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه
 بالحروف بالالف فيكون الياء فى حالة النصب فى حكم الالف لكونها بدلا منها
 (فان آخر العرب فى هذه الصور) المذكورة (يختلف باختلاف العوامل حكما
 لا حتمية) فدخل مثل هذا العرب فى الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا
 السؤال نشأ من قوله وحكمه ان يختلف الخ يعنى اذا كان حكم العرب هكذا فان
 الخ صدره بالناء كأنه جواب شرط متدر كما قرر نالك (لا يتحقق الاختلاف لافى

آخر العرب) الجار متعلق بقوله لا يتحقق ولازادة للتأكيد (ولا في العوامل
ايضا) يعني لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف
ايضا في آخر العرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن
بشرط ان يكون الاختلاف في العمل (اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير
المشابهة لمبنى الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على
الظرفية يعني اذا ركب آخر ذلك البعض مع عامله اللفظي او المعنوي في اول الامر
من غير أن يتركب قبله او بعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الراجع جاءني زيد
وتسكت عليه او تقول بالعامل الناصب مثل رأيت زيدا وتسكت او بالعامل
المعنوي مثل زيد قائم الى غير ذلك (ويترتب عليه) اي على ذلك العرب ابتداء
(الاعراب) كحضور نالك (بل) يتحقق ويوجد (هناك) اي في تركيب بعض الاسماء
المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل (حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل
دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المصنف مبني فلما دخل عليه العامل
صار معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه (قلت) في جوابه (هذا) اي
حدوث الاعراب بدخول العامل عايه (حكم آخر من احكام العرب والاختلاف)
اي اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر) يعني غير هذا الحكم (فلو لم يدخل
احد الحكمين) المتغايرين (في الآخر فلا فساد فيه) اي في عدم الدخول لان
الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تغيرت فلا فساد
في عدم دخول بعضها (فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا) اذ المذكور
ههنا ليس الاحكام واحدا من احكامه (فليكن هذا الحكم) اي حدوث الاعراب
بدخول العامل (ايضا) اي كالاحكام الكثيرة (من هذا القليل) اي من جملة
الاحكام التي لم تذكر ههنا (غاية الامر) اي حاصل الجواب (ان هذا الحكم)
وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (لا يكون من خواصه
الشاملة) اي من خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لا يوجد شيء منها الا دخل
فيها حتى يرد أنه لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرحت بل ليس الاحكام من جملة
احكامه كما اشار اليه الشارح بقوله (اي من جملة احكامه) بايراد من التبعية
ولما فرغ من تعريف المحل شرع في تعريف الحال فقال (الاعراب) اورده عقيب
العرب لمناسبة الحالية والمحلية (ما) (اي حركة او حرف) اشار به الى ان لفظه
ما موصوفة بايراده نكرة (اختلف آخره) الجملة صفة (اي آخر العرب من حيث
هو معرب ذاتا او صفة) قد سبق اعرابهما وتفصيلهما (به) (اي بتلك الحركة
او الحرف) نبه او لعل على كون ما موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اي بتلك
الحركة او الحرف لانه عرف الحركة او الحرف على مقتضى الموصولية وقدم

الموصوفة لانها الانسب في امتزاج المتن بالشرح ولان الاصل في الخبر التكثير
ولكونه جنسا (وحين يراد) مبنى للمفعول من اراد يريد (بما الموصولة الحركة
او الحرف لا يراد) مبنى للمفعول ايضا من اراد يريد وفي بعض النسخ لا يراد مبنى
للفاعل من وردير دور وداى لا يراد السؤال (العامل والمقتضى) لانه يقدح حين ارادة
معنى غيره ولانه لا يجوز أن يراد بلفظ معين في حالة واحدة وحين اريد بلفظة
ما الحركة او الحرف لا يراد غيرها (ولو أقيت على عمومها) بان فسرت بقوله
اى شئ فحينئذ يكون الشئ عاما حيث تشمل الحركة والحرف والعامل والمقتضى
(خرجا) اى العامل والمقتضى (بالسببية المفهومة من قوله به) لان الباء فيه
للسبب والباء السببية ما يكون مدخولها سببا كما فيما نحن فيه لان الحركة او الحرف
سبب للاختلاف (فان المتباعد من السبب القريب) خبر أن اى ماله نوع تأثير
في المسبب لا تأثير تام (والعامل والمقتضى) اى مقتضى الاعراب وهو المعانى
الثلاثة كل واحد منها سبب الاختلاف الا انه (من الاسباب البعيدة) اعلم ان
سبب الاختلاف ههنا ثلاثة القريب وهو الحركة او الحرف والبعيد وهو
مقتضى الاعراب يعنى الناعية والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل
سواء كان لفظيا او معنويا واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر
ملازمة وتعلقا من غيره (وبقيد الحيثية خرجت حركة) ما اضيف الى ياء المتكلم
(نحو غلامى) ودارى وثوبى وغيرها (لانه) اى ما اضيف اليها (معرب على
اختيار المصنف) وهو الاصح لان فيه ثلاثة مذاهب معرب واعرابه تقديرى
ومبنى واعرابه محلى ومتوسط بينهما يعنى ليس بمعرب ولا مبنى وهذا اضعف
المذاهب (لكن) اى الا ان (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب) الذى
اضيف الى تلك الياء وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضا
(ليس من حيث انه معرب) اذ لو كان كذلك لم يكن حاصله قبل العامل (بل)
الاختلاف فيه ليس الا (من حيث انه ما قبل ياء المتكلم) فان الغلام مثلا قبل
الاضافة الى ياء المتكلم كان مبنيا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم
معربا عند المصنف فلما اضيف اليها اجتمع ساكنان فحركت بالكسرة دون غيرها
لمناسبة الياء ولانها اصل في تحريك الساكن لانه اذا ضم او فتح يلزم الثقل او تغيير الياء
وقيل هذه الكسرة بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتححة فى اللام والضمه
فى العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل (وبهذا القدر) اى بقوله ما اختلف
آخره به (تم حد الاعراب) اى تعريفه حل كونه (جمعا) اى جامعا لافراد
(ومعنا) اى مانعا عن دخول غيره فيه (لكن) اى الا ان (المصنف اراد
ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وهى تمييز بعض المعانى عن

بعض لانه اذا قيل مثلا ما احسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجب او ناف
او مستفهم فلم تميز المعاني بعضها عن بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب
من حسنه واذا رفع يعلم انه ناف الاحسان عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه
مستفهم فيميز بعض المعاني عن بعض (فضم اليه) اى الحد (قوله ليدل على
المعاني المتعورة عليه) حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهى التمييز (وكأنه
اراد هذا المعنى) اى التنبه على فائدة وضع الاعراب (حيث قال) فى شرح
هذا الكتاب (ليس هذا) يعنى قوله ليدل على المعاني المتعورة عليه (من تمام
الحد لانه) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى (خارج عن الحد)
اى مراده هذا المعنى الذى ذكر لا كونه خارجا عن الحد وبين وجه كونه خارجا
عنه بان قال (واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد) يعنى يكون اللام
متعلقا بفعل خارج عنه لا بالفعل الذى يكون داخلا فى الحد وهو اختلاف
(يعنى) المراد بالامر الخارج عنه الذى يكون اللام متعلقا به قوله (وضع
الاعراب المفهوم) صفة لقوله وضع بتقدير هذا اللفظ (من نحوى الكلام) اى
من معناه ثم علل الذى بقوله (فانه) اى تعلقه بقوله وضع (بعيد عن الفهم
غاية البعد) لانه لا نظر الى وضع الاعراب لا قصدا ولا تبعا وقوله غاية البعد
منسوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية البعد
(فاللام فيه) اى فى قوله ليدل (متعلق بقوله اختلف آخره يعنى) المعنى
(اختلف آخره) (ليدل) (الاختلاف) اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر
الدال عليه اختلف على منوال قوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ فرجع
هذا القرب المرجع (او ما به الاختلاف) وهو الحركة او الحرف اشارة الى
ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم مادل على معنى فرجع هذا كونه اصلا
فى الاختلاف وسببها (على المعاني) جمع معنى المراد بها ههنا ما فسرده الشارح بقوله
(يعنى) بها (الفاعلية والمفعولية والاضافة) المتعورة) بالجر (على صيغة
اسم الفاعل) صفة المعاني فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من معاني المعرب
وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعاني فكل
منهما يدل على تبدل المعاني فى المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار الاخذ
فى المعاني انسب ولذا ذهب الشارح اليه (عليه) (اى على المعرب) متعلق
بالمعورة بناء (على تضمين مثل معنى الورد او الاستيلاء) التضمين يحتمل
امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا تقديره ليدل على المعاني
المتعورة حال كونها واردة ومستولية على المعرب والثانى ان يكون الاصل زائدا
والمضمن اصلا تقديره ليدل على المعاني الواردة او المستولية عليه وبين معناه

اللغوى بقوله (يقال (اعتوروا الشيء) من الافتعال (وتعاوروه) من التفاعل
 (اذا تداولوه اى اخذه) اى اخذ ذلك الشيء (جماعة واحد) منهاى فرد
 واحد من الجماعة وهو بدل البعض من الكل (بعد واحد) يعنى بعد اخذ
 فرد واحد وفرع منه وفي الصحاح تداولته الايدى اخذته هذه مرة وهذه مرة
 بالفارسية * دست بدست كرفتن چیزی * (على سبيل المناوبة) متعلق بقوله اخذه
 واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثانى نائبا عن الواحد الاول (والبدلية)
 اى على ان يكون احدهما بدلا من الآخر (لاعلى سبيل الاجتماع فاذا تداولت
 المعانى المقضية للاعراب) اى تعاقبت (على المغرب) اى على محل واحد
 وهو الاسم المغرب حل كونها (متعاقبة متناوبة غير مجتمعة) في محل واحد هذه
 احوال مترادفة او متداخلة على ماسيجيء (لتضادها) اى لكون المعانى
 متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاولى تعارض الفاعلية
 والاضافة والثانية تعارض اخويها لان الفاعل من حيث انه فاعل لا يكون
 مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون مضافا اليه
 ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مضاف اليه لا يكون احدهما (ينبغى
 ان تكون علاماتها) وهى الرفع والنصب والجر (ايضا) اى كالمعنى (كذلك)
 اى ينبغى ان تكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الاسم يجب ان يكون على
 حسب المسمى (فوقع بسببها) اى بسبب المعانى المختلفة اصلا (اختلاف في آخر
 المغرب) لان اختلاف السبب يقتضى اختلاف السبب (فوضع اصل الاعراب)
 على آخر المغرب واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذا وضع اصله
 ففرعه اولى بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل ويستغنى
 عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحروف (للدلالة على تلك المعانى) اى لكونه
 دالا عاينها لانها معان خفية تستدعى علائم ظاهرة يستدل عليها لان الخفى
 يقتضى علامة ظاهرة يعرف بها (ووضع) ذلك الاصل والفرع ايضا
 (بجيت يختلف به) اى باصل الاعراب (آخر المغرب لاختلاف تلك المعانى)
 اللام للتوقيت اى ووضع اصل الاعراب وفرعه بمكان يختلف بذلك الاصل
 والفرع آخر المغرب عند اختلاف المعانى الثلاثة (واما جعل الاعراب)
 اصلا كان او فرعا (في آخر الاسم المغرب) مع ان الاول اولى بان يكون
 محلا للاعراب لكونه اسقى واقدام وما يكون اسقى فهو احق واولى او الاوسط
 اولى به لان خير الامور اوسطها ولانه يكون احق لانه يمكن فيه
 افراط وتقرير كما في طرفيه * اعلم ان الآخر اما ان يكون حقيقة كما في الاعراب
 بالحركة وهو لا يكون الا في الآخر حقيقة واما ان يكون حكما كما في الاعراب

بالحروف فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كأنه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل (لان نفس الاسم يدل على المسمى) كما قيل الاسم ما انبأ عن المسمى (والاعراب) يدل (على صفته) يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة (ولاشك ان الصفة متأخرة عن الموصوف) لكون الصفة غالباً ما مختصة للموصوف كما في التكرات او موضحة له كما في المعارف والمخصص او الموضح لا يكون الا بعد ما خصه او اوضحه (فالانسب ان يكون الدال عليها) اى على الصفة (ايضاً) اى كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخراً عن الدال عليه) اى على الموصوف ليكون الدال موافقاً للمدلول (وهو) اى الاعراب لغة (مأخوذ من اعربه اذا اوضحه) فالاعراب لغة الايضاح سمي العلامات الدالة على المعانى به مجازاً بعلاقة التشبيه (فان الاعراب) اى المسمى به حركة او حرفاً (يوضح المعانى) الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة (المنقضية للاعراب) لانها معان خفية تقتضى علاماً ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا الاعراب علامة دالة عليها (او) هو مأخوذ (من عربت) من باب علم (معدته) فتح الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضاً وهى للانسان كالكرش لسائر الحيوان (اذا فسدت) تلك المعدة يعنى اذا تغيرت فيكون عرب بمعنى فسد فزيد عليها الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب بمعنى ازال فساد المعدة ولذا قل الشارح (على) تقدير (ان تكون الهمزة) فى اعرب (للسلب فيكون معناه) اى معنى الاعراب فى اللغة (ازالة الفساد سمي) الواحد من العلامات الثلاث الدالة على المعانى الثلاثة (به) اى بالاعراب بعلاقة التشبيه (لانه) اى ما يسمى بالاعراب (يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض آخر) (وانواعه) (اى انواع اعراب الاسم) لامطاق انواع الاعراب لان البحث ببحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه نقط وانواع الاعراب معطفاً اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بمحصر الاستقرار فاشترك الاسم والفعل فى الرفع والنصب وافترقا فى الجر والجزم فاعطى الاول للاول والثانى للثانى ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتعادلاً (ثلاثة) نبه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يشكل الحمل على الانواع حيث لا يقال وانواع الاعراب رفع ووجهه تقديم الربط على الحكم قولك السكنجيين خل وعسل وماء وانما انحصرت فى الثلاثة لان المعانى المنقضية للاعراب ثلاثة فيكون انواع الاعراب ثلاثة ايضاً ليكون الدال على قد المدلول والالزم الاشتراك اذا كان الدال اقل او الترادف اذا كان اكثر

فينبغي ان تكون الأنواع ثلاثة (رفع) سمي رفعا لان الرفع في اللغة الارتفاع
لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعة مرتبه بين اخويه (ونصب)
سمى به لان النصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به
لانه ينتصب الفصلة من غير احتياج اليها في الكلام (وجر) سمي به لان عامله
يجر الفعل الى الاسم (هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات الاعرابية) التي
هي الضمة في جاءني زيد والفتحة في رأيت زيدا والكسرة في مررت يزيد
(والحروف الاعرابية) التي هي الواو في ابوك والالف في اباك والياء في ابيك
(ولا تطلق) لاحقية ولا مجازا (على الحركات البنائية اصلا) اى قطعاً سواء كانت
في الاواخر او في الاوائل او في الاواسط (بخلاف الضمة والفتحة والكسرة)
مع التاء في كليهما (فانها مستعملة في الحركات البنائية) مثل حيث واين وجير
ونزال (غالبا) تستعمل ايضا (في الحركات الاعرابية على قاة) واما هذه الاسماء
التي تكون بلا تاء في الاواخر فمختصة بالحركات البنائية ولا تستعمل في غيرها
سواء كانت في الاواخر او لا* وفي الهندي واما قال ههنا وانواعه وفي المبنيات
والقابه لان كل واحد من الرفع والنصب والجر يدل على نوع من المعاني فلما
كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها ايضا انواعا بخلاف القاب البناء
لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث يدل على امر واحد وهو البناء
الى هنا كلامه (فالرفع) الغاء للتفسير والتفصيل اوردته باللام اشارة الى انه نوع
من انواع اعراب الاسم فتكون للعهد الخارجي (حركة كانت) اى علامة الرفع
فالتأنيث باعتبار الخبر كما في الاعراب بالحركات (او حرفا) كما في الاعراب بالحروف
(علم الفاعلية) اوردته بياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان
كذلك لاكتفى بان يقول علم الفاعل لكونه اخضر وادل على المقصود (اى علامة
كون الشيء) اى الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليع مثل قولك اعجبني ان ضربت
(فاعلا) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه المغوى وهو العلامة والى ان الياء في قوله
الفاعلية مصدرية (حقيقة) تميز او منصوب على انه صفة اى فاعلا حقيقيا
(او حكما) عطف على حقيقة على التوجيهين (ليشمل) اللام فيه متعلق بالتعميم
اى وانما عمنا قوله الفاعلية الى الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقولنا حقيقة
او حكما ليشمل قوله علم الفاعلية المرفوعات (الملاحقات بالفاعل) لان الرفع
حقيقة في الفاعل لكونه اصلا في المرفوعات وما عداه منها ملحق به (ايضا) اى كما
يشمل الفاعل اصلا (كالمبتدأ والخبر وغيرها) كخبر باب ان وخبر لانثني المجلس
واسم ما ولا المشهتين بليس (والنصب) الذي هو من انواع اعراب الاسم
(حركة كانت) اى علامة النصب كالأعراب بالحركات (او حرفا) كالأعراب

بالحروف (علم المفعولية) (اي علامة كون الشيء) اي الاسم وانما قال كون الشيء
 ليشمل مثل رأيت انه قائم (مفعولا حقيقه) كالمناجيل الخمسة (او حكما ليشمل)
 المنصوبات (الملحقات) السبعة (به) في كونها فضلا كالحال والتمييز والمستثنى
 المنصوب وخبر كان واخوانه واسم بابان واخوانه واسم لا التبرئة وخبر ما ولا
 الحجازية (والجر) الذي هو من انواع اعراب الاسم ايضا (حركة كانت) اي
 علامة الجر (او حرفا) (علم الاضافة) (اي علامة كون الشيء) ليدخل فيه مثل
 اعجبني اشتهار أنك عالم اي علامة كون الاسم (مضافا اليه) حقيقة او حكما
 ولم يذكرها اكتفاء بما سبق في الفاعلية والمفعولية لالعدم وجودها اما الحقيقي
 فكا لمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بالحرف الجار الغير الزائد واما
 الحكمي فكا لمضاف اليه بالاضافة النطقية والمجرور بحرف الجر الزائد (واذا
 كانت الاضافة بنفسها) اي بصيغتها (مصدرا) من باب الافعال (لم يحتاج)
 اما مبنى للفاعل فاعله ما استكن فيه راجع الى المصنف او مبنى للمفعول وقوله (الى
 الحلق ياء المصدرية) مفعول مالم يسم فاعله (اليها) اي الى الاضافة (كما) احتياج
 الى الحاقها الى اخويها حتى لو اُحِق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر
 واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها في اخويها مصدرية كما احتياج
 الى الحاقها (في الفاعلية والمفعولية) لكون صيغة كل واحد منهما غير مصدر
 (وانما اختص الرفع بالفاعل) وما اُلْحِق به (و) اختص (النصب بالمفعول)
 وما اُلْحِق به دون العكس فرقا بينهما وتعادلا (لان الرفع ثقيل) احتياجه
 في التلفظ الى تحريك الشفتين ولانه ما تولد منه الواو وهو اقل الحروف (والفاعل
 قليل) والقليل يكون خفيفا (لانه واحد) معمول ما هو الاصل في العمل وملحقاته
 ايضا قليلة وهي خمسة (فاعطى الثقيل) الذي هو الرفع (للقايل) الذي هو
 الخفيف للتعادل ومناسبة الرفع الفاعل في القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة
 وهي جزء الألف واخو السكون (والمفاعيل كثيرة) والكثير ثقيل (لانها خمسة)
 في الفعل المتعدى واما اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة الا انها فرعا
 المتعدى وهو الاصل ولاحتمالاتها ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعطى الخفيف) الذي
 هو النصب (للكثير) الذي هو المفاعيل ومناسبة النصب المفعول في الضعف
 (ولما سبق للمضاف اليه علامة) لما عرفت ان العلامات ثلاث والمعاني ايضا ثلاثة
 فذهب واحد بهذا وواحد بهذا لهذا للمناسبة في كل منهما وبقي علامة الجر للمضاف
 اليه (غير الجر جعل علامة له) اي للمضاف اليه الا انه لما كان المضاف اليه
 متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثاني كثير لانه خمسة
 وهو متوسط لانه اثنان والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة

اعطى الجر للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجرايه ضرورى (العامل) احتاج الى بيانه لاحتياج العرب لاعتبار العامل في مفهومه ولذكرة في حكم العرب الا انه اخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضى للاعراب والمراد به هنا عامل الاسم لامطاق العامل لان البحث في الاسم والعامل المطلق ماوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان العامل اوسامعا (كان) ذلك العامل اللفظي او قياسيا (او معنويا) (مابه) الباء للسببية متعلق بقوله (يتقوم) (اى يحصل بسببه) لاغيره تفسير باللازم لان التقوم يلزمه الحصول (المعنى المقتضى) اسم فاعل (اى) يحصل (معنى) يريد أن اللام للعهد الذهني وهو في قوة التكررة ولذا فسره بالتكررة وبينه بقوله (من المعاني) الثلاثة (المتورة) اى المستولية والواردة (على العرب المقتضية) صفة المعاني (للاعراب) ليكون علامة دالة عليها لما سبق انها معان خفية تستدعى علائم ظاهرة يستدل بها عليها (في) قولك (جاءني زيد) الفاء للتفسير والايضاح والجار ظرف مع متعاقبه صفة لجاء (جاء عامل) تقديره فجاء اى الفظ جاء الذي هو في قولك جاءني زيد عامل في زيد (اذبه) اى بسببه (حصل) لاغيره (معنى) الفاعلية (في زيد) وهو المجيء القائم بزيد فيكون زيده جأيا (فجعل الرفع) الذي كان علم الفاعلية (علامة لها) اى لمعنى الفاعلية الحاصلة في زيد لتعرف بها لان الامور المعنوية تعرف بعلاماتها (وفي) قولك (رأيت زيدا رأيت) اى لفظ رأيت الذي في قولك رأيت زيدا (عامل) في زيدا (اذبه) حصل معنى المفعولية (في زيدا) وهو كونه مرثيا (فجعل النصب) الذي كان علم المفعولية (علامة لها) اى لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشيء يعرف بعلامته (و) في قولك (مررت بزيدا الباء) الذي في قولك مررت بزيد (عامل) في زيد (اذبه) اى بالباء (حصل معنى الاضافة) وهو كون زيد مرورا به (في زيد فعمل) الجر) الذي كان علم الاضافة (علامة لها) اى لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة عليها لانها خفية * ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلاث وتارة يكون بالحروف الثلاثة وتارة يتركب من الحركات بالفتحة وتارة بالكسرة ومن الحروف تارة بالالف وتارة بالواو فهذه اقسام ستة شرع في بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصلتها والاصل فيه استيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء (فالمفرد المنصرف) (اى) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (الذي لم يكن متى) اى تانية (ولا جمعا) لان المفرد يقابل المتى والجمع (ولا غير منصرف) لانه

اذا كان مثنى او مجموعا يكون اعرابه اما بالحروف في التثنية وبعض الجمع واما
 بالحركات ولكن يكون ناقصا كما في الجمع المؤنث السالم اذا كان مفردا غير منصرف
 يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة (كريدور جل)
 او مشتقا مثل ضارب ومضروب (و) (كذا) اى كالمفرد المنصرف (الجمع
 المكسر المنصرف) (اى الجمع الذى لم يكن بناء الواحد فيه) اى في ذلك الجمع (سالم)
 لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالما اما ان يكون الجمع المذكور السالم فان اعرابه
 بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات الا انه ناقص (ولا غير
 منصرف) ايضا لانه اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه
 بالحركات الا انه ناقص اذ ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة (كرجال) او مع زيادة
 ونقصان (وكطلبة) جمع طالب كناصر ونصرة (فالأعراب في هذين القسمين)
 اعنى في المرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (من الاسم) لكون البحث
 فيه (على الاصل) لان الاصل فيه ان يكون بالحركات التامة (من وجهين احدهما)
 اى احد الوجهين (ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات) لكونها اخف
 (والاعراب فيهما) اى في هذين الوجهين (بالحركة) كإسيأتى (والثانى) انه (اذا
 كان الاعراب) فيهما (بالحركة) لكونها اصلا واخف (فالاصل) فيهما (ان يكون)
 الاعراب فيهما (بالحركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة (في الاحوال
 الثلاث) الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولا يكون على النقصان
 (و) الحال ان (الاعراب فيهما) اى في هذين النوعين (بالحركات الثلاث) كما مر
 (في الاحوال الثلاث) كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يتم ناقصا ولكون
 اعرابهما اصلا من وجهين قدمهما على سائر الانواع (فالأعراب فيهما) فيه اشارة
 الى ان قوله المرفع المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف كما قدرناه هناك (بالضمة) الجار
 والمجرور خبر المبتدأ (رفعا) (اى حالة الرفع) اى حالة كونه مرفوعا (والفتحة
 نصبا) من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكون معمول المقدم مجرورا
 واجازه المصنف مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو (اى حالة النصب) اى
 حال كونه منصوبا (والكسرة جرا) اما معطوف على قوله بالضمة رفعا
 لكونه اصلا او على قوله والفتحة نصبا لكونه قريبا (اى حالة الجر) اى
 حال كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك (فصب قوله رفعا ونصبا وجرأ على
 الظرفية) اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف (بتقدير مضاف) وهو قوله حالة
 (ويحتمل النصب على الحالية) اى ويحتمل ان يكون منصوبا على انه حال من
 فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله بالمشق اى حال كونه مرفوعا او منصوبا
 او مجرورا (و) يحتمل ايضا النصب على (المصدرية) اى رفع رفعا ونصبا

نصبا وجر جرا والجملة حال بتقدير قد او الضمير وحده والعامل في الحال على كلا التقديرين معنى الفعل المستبطن من الظرف المستقر (فالقسم الاول) وهو المفرد المنصرف (مثل جاءني زيد) بالضممة حالة الرفع (ورأيت زيدا) بالفتحة حالة النصب (ومررت بزيد) بالكسرة حالة الجر ونحو جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل (و) القسم (الثاني) هو الجمع المكسر المنصرف (مثل جاءني رجال وطلبة ورأيت رجالا وطلبة ومررت برجال وطلبة) والثاني من الثلاثة التي تكون بالحركات وهو ما فيه الضمة والكسرة فقط وهو شيء واحد (جمع المؤنث السالم) صفة الجمع قدمه لانه اوضح لان معرفة غير المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه جزؤ ومن غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا (وهو) اي جمع المؤنث السالم ههنا المراد به (ما) اي جمع (يكون بالالف والتاء) سواء كان واحده مؤنثا نحو مسلمات في مسامة وضاربات في ضاربة او مذكرا نحو سجلات في سجل ومرفوعات في مرفوع وسواء كان واحده صفة مثل مسلمات وضاربات او غير صفة مثل زينبات وسجلات (احترز به) اي بالسالم (عن) الجمع (المكسر) اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن لا يصح ان يطلق عليه السالم (فانه قد علم) حاله او سيعلم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم (بالضممة) خبر (رفعا) اي حالة الرفع او حال كونه مرفوعا او رفع رفعا (والكسرة) (نصبا) اي حالة النصب (وجرا) اي حالة الجر ويجوز فيها الوجهان الاخيران ايضا (فان النصب فيه) اي في جمع المؤنث السالم (تابع للجر) ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب متروكا فيه (اجراء) مفعول له لقوله تابع (للفرع) الذي هو الجمع المؤنث السالم (على وتيرة) من وتيرت وتيرة من باب ضرب يضرب هي الطريقة اي على طريقة (الاصل الذي هو الجمع المذكر السالم) لان المذكر اصل مفردا كان او جمعا والمؤنث فرع له مفردا كان او جمعا (فان النصب فيه) اي في الجمع المذكر السالم (تابع للجر كما سيجي ذكره) اي وجه تبعيته وحمل الفرع عليه وان لم توجد العلة المنتضية تبعية النصب للجر في جمع المذكر السالم فيه ولثلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعا اعرب بالحركة التي هي الاصل في الاعراب والثاني مع كونه اصلا اعرب بالحروف التي هي الفرع فيه واذا لم يحمل نصبه على الجر كما حمل في فرع الثاني بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا لاصله من وجهين فيلزم زيادة المزية (مثل جاءني مسلمات)

وزينبات بالضمّة رفعا (ومررت بمسلمات) وزينبات بالكسر جرا اصلا (ورأيت مسلمات) وزينبات بالكسرة نصبا لكن تبعا والثالث منها مافيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار النوع شيء واحد الا انه يكون مفردا او جمعا مكسرا وهو (غير المنصرف) مبتدأ (بالضمّة) خبره (رفعا) (والفتحة) (نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان سبقا (فالجر فيه) اى فى غير المنصرف متروك لانه (تابع للنصب) فيكون اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر متروكا (كاسند كره) اى وجهه لانه لما ترك جره لشيء الفعل باعتبار الفرعتين حمل الجر على النصب لمكان المشابهة بينهما (نحو جاني احمد) رفعا (ورأيت احمد) نصبا (ومررت باحمد) كذلك جرا ولما فرغ من بيان ماهو الاصلى فى الاعراب وهو أن يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما او ناقصا شرع فى بيان ماهو الفرع فيه وهو ايضا ثلاثة اقسام الاول ما استوفى الحروف الثلاثة الواو والالف والياء وهى الاسماء الستة لكن بشرط افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غير ياء المتكلم على ما سيذكر فقال (اخوك وابوك وحموك) (بكسر الكاف) لان الكاف تكسر فى المؤنث لكونهن اسفل فى الحكم والخالقة والوطىء ونقصان العقل والميراث وغيرها فاسبب الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من الذكر (لان الهم) فى اللغة (قريب المرأة من جانب زوجها) لامن جانبها كايه وابنه وبنته واخيه واخته وغيرها ذكورا وانانا قريبا وبعيدا (فلا يضاف) الهم (الا اليها) ولذا كسر الكاف كناية عن المؤنث (وهنوك) (والهن) فى اللغة (الشيء المنكر) صفة الشيء اسم مفعول من انكر (الذى يستهجن) منى للمفعول اى يستقبح اى يكون قبيحا ومكروها (ذكره) نائبه وهو ثلاثة اما فى الذات (كالعورة) من الرجل والمرأة (و) اما فى (الصفات الذميمة) اى المذمومة كالخسد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها (و) اما فى (الافعال القبيحة) كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها (وهذه الاسماء الاربعة منقوصات) ولكن لا مطلقا بل (واوية) لان اصل كل واحد اخو وابو وحمو وهنو بدليل تشبته على اخوان وابوان وحموان وهنوان وتصغيره على اخيو وابيو وهنيو لان التثنية والتصغير يردان الشيء الى اصله انه واوى او يأتى فحذفت الواو على غير القياس لمجرد التخفيف فبقى بعد الحذف اخ واب وحم وهن واذا اضيف كل واحد منها الى غير ياء المتكلم عاد المحذوف فصار اعرابا (وقوك) (وهو اجوف) لكن لا مطلقا بل (واوى لانه هاء اذ أصله فود) بسكون الواو مثل حول بدليل افواه لان الجمع يرد الشيء الى اصله حذفت

الهاء نسيا كما حذف الواو في البواقي وقلبت الواو ميا وجوبا في حال الافراد
 وسأتي تفصيله واذا اضيف الى غير الياء عاد المقلوب الى اصله ويقال فوك
 (وذومال) وكذا مشاء وجمعه وتأنيته (وهو ليف مكرون) وهو ما كان
 عينه ولامه حرفي علة لكن هنا يكونان (بالواوين) يعني في عينه واو وفي لامه
 واو اخرى مثل شوو (اذا صله ذوو) حذف العين يعني الواو الاولى كراهة
 اجتماع الواوين وقيل حذف اللام يعني الواو الثانية وهذا هو الاصح لان
 اللام محل التغيير ولا تباع اخواته فبقى ذو مثل يد ودم واذا اضيف لم يعد
 المحذوف لوجوب الحذف ولانه لا يجوز اضافته الى غير اسم الجنس فاقضى
 التخفيف فيقال ذومال فاسكن الواو تخفيفا فضم الذال في حالة الرفع لاجل الواو
 وبقي على حاله في حالة النصب لاجل الالف وكسر في حالة الجر لاجل الياء
 (وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر) مخالفا لآخواته (دون الكاف) يعني
 كان له ان يضاف الى الكاف لموافقة الاخوات كما وافقت في ان يكون اعرابها
 بالحروف (لانه) اى ذو (لا يضاف) الى شئ (الا الى اسماء الاجناس) كلالل
 والعلم والضمير مطلقا ليس باسم جنس حتى يضاف اليه لما سأتي ان وضعه لان
 يكون وصلة لتوصيف اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم الجنس صفة
 لشيء ولم ييسر لهم ذلك حيث لا يقال جاءني رجل مال وضعوا ذو واضافوه
 اليه فقالوا جاءني رجل ذو مال ولاجل هذه العلة كان ذو لا يضاف الا اليه
 (فاعراب هذه الاسماء الستة) فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدأ بحذف
 المضاف والى ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها
 يعني يكون اعرابها بالحروف سواء اضيفت الى الكاف او الياء او الاسم الظاهر
 (بالواو) خبر (رفعا) اى حالة الرفع (والالف) (نصبا) اى حالة النصب
 (والياء) (جرا) اى حالة الجر فاستوفى كل ذى حق حقه (ولكن
 لا) يكون هذا الاعراب فيها (مطلقا بل) يكون فيها (حال كونها مكبرة)
 اسم مفعول من باب التفعيل ضد التصغير (اذ مضغراتها معرفة بالحركات)
 يعني بالضمرة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها منحة بالاسم الصحيح
 وان لم تكن صحيحة في نفسها كدلو وظبي (نحو جاءني اخيك) بالضمرة رفعا
 اصله اخيوك قلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا في كلمة واحدة
 وكانت الاولى منهما ساكنة تقلب الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى
 التي للتصغير في الياء الثانية التي قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس
 واحد والسابق ساكن (ورأيت اخيك) بالفتحة نصبا واصله مثل مامر
 (ومررت باخيك) بالكسرة جرا (وموحدة) عطف على مكبرة اى يكون

اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل (اذ المتى) منها (والمجموع) محيجا او مكسرا (منها معرب باعراب التثنية) يعنى بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيها متروكا نحو جاءنى اخواك ورأيت اخويك ومررت باخويك (و) باعراب (الجمع) ان كان مصححا يكون اعرابه بالواو رفعا نحو جاءنى ابون والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا ويكون الالف متروكا نحو رأيت ابين ومررت بابين وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحركات بالضمه رفعا والفحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءنى اخوة ورأيت اخوة ومررت باخوة (وانما لم يصرح) المصنف (بهذين القيدين) مع انهما قيدان لازمان (اكتفاء بالامثلة) لان الامثلة وردت مكبرة وموحدة ولكون استعمالهما مصغرة او تثنية او جمعا قل والاقول الاحكامه ولان تثنيها او جمعها مصححا او مكسرا يعلم من اعراب المتى والجمع المصحح والمكسر فلا حاجة الى ذكره عنها (و) (مضافة) عطف على قوله ، موحدة او مكبرة (لانها) اى لان هذه الاسماء (اذا كانت مكبرة وموحدة ولكن لم تكن مضافة اصلا) يعنى لالى الياء ولا الى غيرها بل كانت مقطوعة عنها غير ذو فانها لا تقطع عنها (فاعرابها) حينئذ (بالحركات) يعنى بالضمه رفعا والفحة نصبا والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة (نحو جاءنى اخ ورأيت اخ ومررت باخ فينبغى ان تكون مضافة) ليكون اعرابها بالحروف (ولكن) تكون مضافة (الى غيرياء المتكلم) (لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم مخالفا) عند الاضافة الى الياء (كحال سائر الاسماء المضافة اليها) اى الى الياء يعنى اذا اضيفت هذه الاسماء غير ذو الى ياء المتكلم تكون معرفة بالحركة تقديرها عند المصنف لانها حينئذ تكون من باب غلامى وتكون مبنية بناء عارضا عند بعض فيكون حينئذ اعرابها محلا (ولم يكن فى هذا الشرط) اى فى الاضافة الى غيرياء المتكلم (بالمثال) كما اكتفى فى القيد الاولين به اعنى فى حال كونها مكبرة وموحدة (لثلاثتهم اشتراط اضافتها) اى اشتراط اضافة الاسماء الستة غير ذو (بكونها) اى الاضافة (الى الكاف) متعلق بالاضافة يعنى اذا اكتفى فى هذا الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروطا باضافتها الى الكاف يعنى اذا اضيفت الى الكاف يكون اعرابها بالحروف والا فلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا اضيفت الى غير الياء سواء كان ذلك الغير ضميرا او ظاهرا نحو اخوك واخوه واخو زيد واخو رجل (وانما جعل اعراب هذه الاسماء) اى الاسماء الستة (بالحروف) متعلق بجعل ليكون توطئة لجعل اعراب المتى والمجموع على حدة بالحروف (لانهم

اى النحاة او العرب (لما جعلوا اعراب المثني وجمع المذكر السالم بالحروف)
 احترزه عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لا يكون
 بالحروف بل بالحركة ناقصا او تاما (ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد
 ايضا) اى كالمثني والجمع الذى على حدة (كذلك) اى بالحروف (لئلا يكون
 بينهما) اى بين المثني والجمع المذكور اى لئلا يقع بسبب كون اعرابهما بالحروف
 بينهما (وبين الآحاد) جمع احد كفرس وافرأس (وحشة ومنافرة تامة) يعنى
 اذا جعل اعراب جميع الآحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فرد منها بالحروف
 ناقصا و تاما والحال انه جعل جميع اعراب المثني والجمع على حدة بالحروف يكون بين
 الاصل الذى هو الآحاد وبين الفرع الذى هو المثني والجمع لان المثني فرع الواحد
 بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين اجنبية ونفرة تامة يعنى يكون احدهما اجنبيا
 للآخر و ذا غير جائز فلزم ان يجعل اعراب بعض الآحاد بالحروف ليكون توطئة
 لهما وليقع في ذهن الطالب الفة للاعراب بالحروف فيهما (واما اختاروا الاسماء
 ستة) مع ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر (لان اعراب كل واحد من المثني
 والمجموع) على حدة (ثلاثة) يعنى اعراب المثني (ثلاثة) الرفع والنصب والجر
 وان استوى الاخيران في الحروف اعتبارا للمحل وهو ثلاثة وكذا اعراب الجمع
 الذى على حدة ثلاثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء يوجد فيه ايضا
 (فجعلوا) اى فوضعا (فى مقابلة كل اعراب اسما) فصارت الاسماء بهذا
 الاعتبار ستة * وقد المحشى لا يخفى ان هذا الوجه فى غاية الضعف والاقرب منه
 ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والمالحق به ستة المثني وكلا واثان والجمع
 واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ما ذكره
 الشارح لان التماس الى المحال اولى من التماس الى الفرع والمالحق به (واما
 اختاروا هذه الاسماء الستة) لان يكون فى مقابلة كل اعراب اسم ولم يختاروا غيرها
 (لمشابهتها المثني) اى مناسبة هذه الاسماء الستة بالمثني دون غيرها (فى كون
 معانيها) اى معنى كل واحد منها (منبئة) اى مستلزمة (للتعدد) يعنى يستلزم
 كل واحد منها ذاتا آخر كالاخ للاخ والاب لابن والحلم للزوج وكذا غيرها من
 ان ذو يستلزم اسم الجانس والهن الثي المتكسر المستهجن ذكره والقم يستلزم الشفتين
 (ولو جود حرف) هذه العلة مع العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء
 للاعراب بالحروف من بين الآحاد ولا وجه لقول من قل وهذا لا يستقيم لان
 الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد لانها وان
 كانت كذلك لكن ليس فى اواخرها حرف صالح لان يقوم مقام الحركة (صالح
 للاعراب فى اواخرها) وذلك الحرف فى الاربعة الاولى لام الكلمة التى حذفت

حل الافراد وكذا في ذو في الاصح واما في ففعين الفعل لان اللام حذفت منه
 نسيا الا ان عند الرضى عين الحروف وعند المصنف بدل من العين واللام لان
 الاعراب لا يكون من احد الكلمة (حين الاعراب) اى وقت وجود الاعراب
 فيها بالفعل يوجد ذلك الحرف (سماعا) لا قياسا دون حل غير الاعراب لكن
 بشرط الاضافة الى غير الياء فشابه ذلك الحرف الاعراب في الضريان والتغير
 فيتنقوى المشابهة لكونها من جهتين (بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز)
 بالجر لانه مضاف اليه اتقوله المحذوفة جمع محجز وهو آخر اى اى المحذوفة
 الا واخر (كيد ودم) فان اصلهما دمو بالواو ويدي بالياء حذفت اللام نسيا فبقى
 دم ويد (لانه لم يسمع) مبنى للمفعول (فيها) اى فى الاسماء المحذوفة الا واخر
 غير الاسماء الستة (من العرب اعاد) بالرفع (الحروف المحذوفة) من الاواخر
 (عند الاعراب) سواء كانت مضافة الى ياء استكلم او الى غيرها او مقطوعة
 عن الاضافة حيث يكون اعرابها بالحركة فى كل الاحوال والثانى من
 الاقسام الثلاثة التى كان اعرابها بالحروف مرفعه الف ونصبه وجردياء وترتديه
 الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا فستوى فيه نصبه وجره فى حرف (اشئى)
 (وما يلحق) من لحق (به) (و) (هو) اثنان احدهما (كلا) (وكذا كاتا) وهو
 مؤنث كلا واختاف فى الف كلا انه فى الاصل واو كعضو فقلبت الف لتحر كها
 وافتتاح ما قبلها او ياء كرحى قلبت كذلك والاكثر على الاول لكونها مكتوبة
 بالالف لان الالف اذا قلبت عن الواو تكتب الف كالعضا واذا قلبت عن الياء كتبت
 ياء كالرحى للفرق بين الالفين (ولم يذكروه) يعنى لم يذكروا كما مع انه ملحق به ايضا
 (لكونه فرع كلا) وحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل
 عن الفرع لا اشتراكهما فى الحكم والتاء فى كاتا بدل من الالف فى كلا والالف
 للتأنيث كالف جلى لان علامة التأنيث يجب ان تكون فى الآخر (مضاف)
 (اى حل كون كلا او كاتا مضاف) اى كل واحد منهما مضاف (الى مضمرة) لالى
 مظهر سواء كان المضمرة غائبا او مخاطبا او متكلما مثل كلاها وكلاكم وكلاانا بشرط ان
 يكون المضمير مشئى او فى معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تأكيد المضمير نحو
 جئنا كلانا جئنا كلاكم وجاءنى الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلا تأكيد نحو
 كلاكم جئنا وكلاانا جئنا (وانما قيد بذلك) اى بقوله مضافا ولم يطاقه (لان كلا
 باعتبار لفظه مفرد) لانه ليس فى آخره علامة التثنية من الالف والياء والاعلامه
 الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا (وباعتبار معناه مشئى) لان معناه
 تكرر الواحد يعنى اثنان (فاللفظ يقتضى الاعراب بالحركات) لانه اسم مفرد
 منصرف لما سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن فى آخره الف

مقدرة مثل عصا لا يظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الالف لا تقبل الحركة (ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف) لما سبق ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها ليدل على المعنى لان الاعراب علامة دالة على المعنى (فروعى فيه) اى فلزم ان يراعى فى كلا (كلا الاعتبارين) اى اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء كل ذى حق حقه لئلا يلغو احدهما (فاذا اضيف) كلا وكلتا (الى المظهر) اى الى الاسم المظهر (الذى هو الاصل) لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه ولان الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لا بنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة (روعى جانب لفظه) اى لفظ كلا (الذى هو الاصل) لكونه مفردا وهو اصل (واعرب) اى كلا اوكلتا (بالحركات التى هى الاصل) فى الاعراب لكونهما اخصر واخف ليكون الاصل مع الاصل (لكن) اى الا انه (تكون حر كاته) الاعرابية (تقديرية) حيث لا يمكن ان تجمل لفظية (لان آخره الف) لا تقلل الحركة ومع هذا (تسقط) سواء اضيف او لا اما الثانى فظاهر واما الاول فلانه لا يضاف الا الى المعرفة باللام المتى فتسقط (بالتقاء الساكنين) فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديرى فى الاحوال الثلاث (مثل جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمرة الذى هو الفرع) لماسبق (روعى جانب معناه الذى هو الفرع) لماسبق ايضا (واعرب بالحروف التى هى الفرع) لتولد هامن الحركات وكونها اقل منها ليكون الفرع مع الفرع (نحو جاءنى كلاهما) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما تأكيديا نحو جاءنى الزيدان كلاهما واما الى المبتدأ ان كان التأكيد فى الاستناد مثل الزيدان جاءنى كلاهما (ورأيت) الزيدين (كليهما ومررت) (الزيدين) (كليهما فاذلك) اى لكون كلا عند الاضافة الى المضمرة معربا بالحروف وعند الاضافة الى المضمرة معربا بالحركات اولكون اضافة كلا الى المضمرة شرطا لان يكون اعرابها بالحروف (قيد كون اعرابه بالحروف بكونه) متعلق بقوله قيد (مضافا الى مضمرة) احترازا عن اضافته الى مظهر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركة لما سبق (و) ثانيهما (اثنان) (وكذا) اى كما ان اثنان ملحق بالثنى (اثنان) بالهمزة فى اوله (وثنان) بدونها لكونهما مؤنثى اثنان كما ان كاتنا مؤنث كلا (فان هذه الالفاظ) اى اثنين واثنتين (وان كانت) للوصل (مفردة) اذ لم يثبت للمفرد اثن واثنة وثنثم ثنى بزيادة الالف والياء والنون كما هو حال التثنية بل الالف والنون او الياء والنون من اصل الكلمة مثل دان ودين واللذان والذين (لكن صورتها صورة التثنية) مثل ابنان وابتنان

وبتان وابتين وابتين (ومعناها معنى التثنية) لانه تكرر الواحد لان معنى التثنية تكرر الواحد (فالحقت بها) اى بالتثنية فاخذت حكمها في الاعراب لان مشابهتها التثنية في الصورة والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها مثل اعرابها (بالالف) (رفعا) اى في حالة الرفع (والياء) الساكنة (المفتوح ما قبلها) صفة جرت على غير من هي له مثل قولك هند جائل وشاحها وانما قيده به احتراز عن الياء المكسور ما قبلها فانها علامة في الجمع على حد التثنية (نصبا وجرا) اى في حالة النصب والجر الا انها في الثاني اصالة وفي الاول تبعاً وحملاً (كاسيحي) ووجهه والثالث من الاقسام الثلاثة التي اعرابها بالحروف مارفعه واو نصبه وجره ياء وهو (جمع المذكر) لا المؤنث لانه قد علم حاله (السالم) صفة الجمع لا المكسر فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به) ههنا (ماسمى به اصطلاحاً) سواء وجد شرطه فجمع او لا بل جمع هذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه على ماسيأتى ان كان اسماً فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعال فعلاء ولا فعلان فعلى ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التاء للمبالغة (وهو) اى ماسمى به اصطلاحاً (الجمع بالواو والنون او بالياء والنون) سواء كان مفرداً مؤنثاً او مذكراً سالماً او مغيراً (فيدخل فيه) اى في الجمع (نحو سنين) جمع سنة مغيراً اوله (وارضين) جمع ارض (مالم يكن واحده مذكراً لكن) اى الا انه (يجمع بالواو والنون) او بالياء والنون * وقال الهندي وما هو على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين في سنة وثين في ثبة وقلين في قلة انتهى (و) (مالحق) مبنى للمفعول (به) نائبه (وهو) اى ما لحق به اثنان احدهما (اولو) بضم الهمزة وكتبت الواو بعدها ليكون دليلاً على ضمها ولثلاثا يلبس بالي الجارة في النصب والجر (جمع ذولاً) يكون جمعاً (عن لفظه) بل من غير لفظه (سماعا) لان جمعه من لفظه قياساً ذوون مثل رضون (و) (ثانيهما) (عشرون واخواتها) جمع اخت المراد بالاخت ههنا المثل والنظير ولذا قال الشارح (اى نظائرهما) اى نظائر عشرون فاستعمال الاخت في المثل والنظير استعمال عربي لا اصطلاح نحوي (السبع) صفة النظائر (وهو) اى النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو (ثلاثون) وفي بعض النسخ وهي بالتأنيث متنها (الى تسعين) فتدخل الغاية في المعياكلما رافق لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون * وفي الرضى انما افراد اولو وعشرون واخواتها بالذکر لان الجمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرداً ثم الحقه واو

ونون اوياء ونون دلالة على مانفوق الاثني وليس اولو وعشرون كذلك لان اولو موضوع لجمع السلامة وليس له مفرد اذ لم يأت اول في المفرد الى هنا كلامه فان قيل لم يوجد في كلام العرب اسم آخره واو بعد ضمة واو لو كذلك قيل الواو في اولو في معرض التغير لانه يتغير والمتغير لا اعتبار له وقدم اولو على عشرون لانها ادخل في الجمع منه لانها مفردا وان لم يكن من لفظها (وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون) ايضا (جمع ثلاثة والا) اي لو كان عشرون جمع عشرة (لصح اطلاق عشرين على ثلاثين) ولم يصح اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس (لانه) اي ثلاثين (ثلاثة مقادير العشرة) لان اقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد (و) لصح ايضا (اطلاق ثلاثين على التسعة) ولم يصح اطلاقه على ثلاث مراتب العشرة (لانه) اي التسعة (ثلاثة مقادير الثلاثة) واقل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير أن يكون ذلك المدلول عليه ثلاثة مقادير الواحد (وعلى هذا القياس) اي على قياس عشرين وثلاثين في عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه (البواقي) اي العقود الباقية وهي اربعون الى تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة ولا تسعون ليس جمع تسعة والا لصح اطلاق اربعون على اثني عشر لانه ثلاثة مقادير اربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك (وايضا) اي كما ان عشرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة للعلة المذكورة كذلك (هذه الالفاظ) اي العقود الثمانية من الاعداد (تدل) اي كل واحد منها (على معان معينة) يعنى على معنى معين بلا زيادة ولا نقصان (ولا تين في الجمع) اي ليس في الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالما او مكسرا مذكرا او مؤنثا واقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة وهو ليس بمعين فعلم من هذا ان هذه العقود ليست جموعا بل لكون صورتها صورة الجمع ومعناها معنى الجمع الحقت به واعربت باعرابه كما الحق اثنان بالثنية واعرب باعرابها (بالواو) الجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم (رفعا) اي في حالة الرفع (والياء) (نصبا وجرا) اي في حالة النصب والجر (وانما جعل اعراب المثنى مع ماحقاقته) اعنى كلا وكاتا واثنان واثتان (و) انما جعل ايضا اعراب (الجمع) المذكر السالم (مع ماحقاقته) وهي اولو وعشرون واخواتها (بالحروف) اي انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف (لانهما فرعا الواحد) اي لان الثانية فرع الواحد بمرتبة ومحتاج اليه والجمع ايضا

فرعه بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع ما يحتاج هو اليه * قوله فرعا الواحد
اصله فرعان سقط النون بالاضافة الى الواحد (و) الحال انه (في آخرها
حرف يصاح للاعراب) حين الاعراب كالاسماء الستة (وهو) اى ذلك
الحرف (علامة التثنية) الالف والياء (و) علامة (الجمع) الواو والياء
(فاسب ان يجعل ذلك الحرف) اى الحرف الصالح لان يكون اعرابا لهما
(اعرابهما ليكون اعرابهما) اى اعراب التثنية والجمع (فرعا لعرابه) اى
اعراب الواحد (كما انهما فرعان له) اى كما ان كل واحد منهما فرع للواحد
ينبغي ان يكون اعرابها فرعا لعرابه لتكمل الفرعية وتم المناسبة (لان
الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات) في الحقة لان الحركة اخف من
الحروف وهو ظاهر (ولما جعل اعرابهما بالحروف) للمناسبة المذكورة (و)
قد (كان حروف الاعراب ثلثة) لا غير لانه لما كانت الحركات ثلثة الضمة
والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب
ثلثة لانه تولد من الضميتين واو ومن الفتحيتين الف ومن الكسرتين ياء هذا هو
الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على
الكسرة في الاسماء الستة (واعرابهما) اى اعراب المثني والجمع (سته) لان
لكل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حل بالواو والضمير معا ويجوز ان تعطف
ويكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (ثلثة)
اما بالرفع او بالنصب بدل من ستة بدل البعض واما مبتدأ بتقدير منها اى ثلثة
منها كائن (للمثني) وهو الاصوب الرفع والنصب والجر (وثلثة) منها
كائن (للجمع) رفعا ونصبا وجرا فانقسم الحروف على الحال (فلو جعل
اعراب كل منهما بتلك الحروف الثلثة) يعنى لو جعل رفع المثني والجمع معا
بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء (لوقع الالتباس) اى الالتباس
احدهما بالاخر لانه اذا قيل جاءنى الزيدون مثلا لا يعلم ان الجائى اثنان او جماعة
وذا غير جائز (ولو خص المثني بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للمثني
لكونه اسبق من الجمع والاسبق لا يأخذ الا ماهو الاقوى على وجه التام
فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبقى المجموع بلاعراب) لانه
لم يجد حرفا يأخذه (ولو خص المجموع بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف
للجمع لكونه اشرف منها لاختصاصه بذكور العقلاء والاشرف انما يأخذ
ماهو الاقوى والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا
(لبقى المثني بلاعراب) لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثني
حروف وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل بما وقع

في قسمته (فوزعت) الحروف الثلاثة لئلا يلزم الالتباس او الخصوص (عليهما) اي على المتى والجمع (بان جعلوا الالف) منها (علامة الرفع في المتى) يعني اعطوا الالف ذلك المحل لكون الالف اخف لانها ساكنة دائما ومركبة من الفتحين وتقل المتى لعمومه و (لانه) اي الالف (الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان وضربا) قدم المضارع لكونه في صدد الاعراب نقيس الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع في تثنيته فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو علامة الرفع في المجموع) لان الواو حرف ثقيل لتولده من الضميتين والجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء و (لانه) اي الواو (الضمير المرفوع للمجموع في الفعل نحو يضربون وضربوا) فحمل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع في جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع المحال الاربعة وهي نصبهما وجرهما والحرف الباقي الياء (وجعلوا اعرابهما) اي المتى والجمع (بالياء حل الجر على الاصل) لان الياء اخت الكسرة التي هي الجر ولان الياء متولدة من الكسرة فكان الجر اصلا للياء فوقع الالتباس (و فرقوا بينهما) لدفعه (بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية حُتمة الفتححة وكثرة التثنية) بالنسبة الى الجمع (وكسروه) اي ما قبل الياء (في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع) بالقياس الى التثنية ولما سبق ان التثنية اكثر في الاستعمال والجمع اقل فيه ولم تعكس القضية للتعادل بينهما (وحملوا النصب على الجر) اي حملوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبها كاعراب جرهما (لاعلى الرفع) يعني لم يحملوا نصبهما على رفعهما وجعلوا حالة النصب في المتى بالالف وفي الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة في الكلام ومقصودا (لمناسبة النصب الجر) المناسبة مصدر جار لفاعله وبأصب لمفعوله (لوقوع) اي في وقوع (كل منهما) اي من النصب والجر اي ما فيه احدها (فضلة في الكلام) ولانه اشبه في المحل ولمساكاة كل واحد منهما في الكتابة نحو رأيتك ومررت بك (ولما فرغ) المصنف (من تقسيم الاعراب الى الحركة) التي هي الاصل فيه لما سبق (والحرف) الذي هو الفرع فيه كما مر ايضا اما ضمنا بقوله الاعراب ما اختلف آخرد به و اراد بلفظ ما الحركة او الحرف او صريحا بقوله بالضمة رفعا والفتححة نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء (و) فرغ ايضا من (بيان مواضعهما) مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف (المتخلفة) لما مر ان الاعراب بالحركة ثلاثة انواع ما استوفى فيه الحركات الثلاث وماترك فيه النصب وماترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلاثة ما وجد فيه الحروف الثلاثة وماترك فيه الالف وماترك فيه الواو (شرع) جواب لما (في بيان

مواضع الاعراب اللفظي والتقديرى اللذين) متى صفة لهما (اشير الى تقسيمه)
 اى تقسيم الاعراب (اليهما) اى الى اللفظي والتقديرى (فيما سبق) في بيان حكم
 العرب حيث قل وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا (ولما
 كان التقديرى) اشار به الى وجه تقسيم التقديرى مع ان اللفظي لكونه الاصل
 احق بالتقديم ويكون ايضا النشر موافقا لالف الا ان الاعراب التقديرى لكونه
 (اقل) والاقل يكون كالجزم وهو متقدم على الكل (اشار اليه) اى بين الاعراب
 التقديرى (او لا) اى قبل ان يبين الاعراب اللفظي (ثم) اى بعد بيانه التقديرى
 (بين ان اللفظي ماعداه فقال) (التقدير) معرفا بلام المهمل الحار جى (اى تقدير
 الاعراب) فاللام تعنى غناء الاضافة فى الاشارة الى المجهود او عوض عن المضاف
 اليه فالاول مذهب البصرية والثانى مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول
 (فيما) (اى فى الاسم العرب) فيه اشارة الى ترجيح جعل ماموصولة على كونها
 موصوفة بالمتبادر ليكون اشارة الى العرب لكون البحث فيه (الذى) (تعذر)
 (الاعراب) بقرينة المقام (فيه) قدره لان الصلة لا بد لها من عائد واختيار حذف
 العائد اولى من تقدير مضاف اى تعذر اعرابه حذف المضاف واقم المضاف اليه
 مقامه فاستتر فى الفعل لان حذف الفضلة اسر واهون من حذف العمدة (اى
 امتنع ظهوره فى انظفه) لان التعذر يلزمه امتناع الظهور اى فى الاسم العرب
 الذى امتنع ظهور الاعراب فى لفظه (وذلك) اى تقدير الاعراب لاجل امتناع
 ظهوره فى لفظ الاسم العرب واقع (اذالم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب) وهو
 الحرف الآخر (قابلا للحركة الاعرابية) بل للحركة مطلقا وذلك على قسمين
 الاول يقال له باب عصا (كما فى الاسم العرب بالحركة الذى) الموصول مع صلته
 صفة بعد صفة للاسم (فى آخره الف) فاعل الظرف لاعتماده على الموصول
 (مقصورة) صفة الالف سواء كانت الالف للتأنيث مثل حبل وبشرى او منقلبة
 عن واو او ياء مثل عصا ورحى او ما يشبهه مثل حمزى و (سواء كانت) الالف
 (موجودة فى اللفظ) كالف التأنيث والالف المقلوبة (كالعصا) والرحى المعرف
 (بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين) (كعصا) ورحى وفتى (بالتنوين)
 فى الكل (فان الالف المقصورة) قيدها بها لانها اذا كانت ممدودة يكون اعرابها
 بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء او مبدلة كحمراء ورداء وكساء (فى الصورتين)
 اى فى صورة كون الالف محذوفة فيها كعصا او مذكورة كالعصا (غير قابلة
 للحركة مطلقا) فتحة كانت او ضمة او كسرة اعرابية كانت او بيانية لان الالف
 لو حاولت تحريكها لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفا آخر يعنى همزة
 فلا يمكن تحريكها مع بقائها الف واذا لم تقبل الحركة فلا تقبل الاعراب لفظا

فيكون اعرابه تقديرية لان الاصل اذا تعذر يعمل بالرفع (و) الثاني باب غلامى
مفردا كان او جمعا بعد أن كان اعرابه بالحركات لفظا ثم اضيف الى الياء ولذا
قل الشارح (كما فى الاسم العرب بالحركة) لفظا وهو الاسم الصحيح او الملحق به
كما سيحى (المضاف الى ياء المتكلم نحو) (غلامى) ودارى ودلوى وظيفى اخره
عن باب عصا لانه ليس فى كونه معربا خلاف احد واما باب غلامى ففيه خلاف
ولذا قل الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف
لانه عدّه من قسم العرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه فى نحو غلامه
وغلامك ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقة سبب البناء الى هنا كلامه
(فانه) اى الشان (لما اشتغلما) اى حرف كان (قبل ياء المتكلم) كالميم مثلا
(بالكسرة) حين اضيف الاسم العرب الى الياء (للمناسبة) اى ليناسب حركة الياء
بان يكون كسرة (قبل دخول العامل) على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه
بمقتضى العامل وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة وهى الكسرة
والعامل انما يعمل اذا وجد المحل فارغا غير مشتغل بحركة ويكون الاسم صالحا
للاعراب (امتنع ان تدخل عليه) اى على ما قبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة
لاجائها (حركة اخرى) والحال انه لا بد منها (بعد دخوله) اى بعد دخول
العامل (موافقة) بالرفع صفة لحركة او بالنصب حال منها نكرة مخصصة (لها)
اى الكسرة فى حال كون العامل جارا (او مخالفة) عطف على موافقة فى حال
كونه رافعا او ناصبا لان فى الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة العامل وكسرة
البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بناءة وفى الثانى يلزم اجتماع الضمة مع
الكسرة او الفتحة معها والكل محال وهو ظاهر ولا يمكن ان تجعل هذه الحركة
اعرابا لانها مقتضى الياء وهى متقدمة على العامل فلا يمكن ان تكون اثرا للعامل
والالزام ان يكون العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصام اقول هذه العلة
مخصوصة بحالة الجر فقط (فما ذهب اليه بعض) تنكيهه للتحقيق كأنه لا يعتد بقوله ولذا
لم يصرح باسمه (من ان) بيان لما (اعراب مثل هذا الاسم) اى الاسم العرب بالحركة
لفظا اذا اضيف الى الياء (فى حالة الجر لفظى) خبر أن (غير مرضى) خبر المبتدأ
عند المصنف لان الكسرة التى فيها قبل الياء قبل العامل بنائبة لاجل الياء وبعده
يجب ان تكون اعرابية وبينهما منافاة لان البنائية لا تكون اعرابية وبالعكس
ولان تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز أن تكون اثره لانه يكون
تحصيل الحاصل ولذا قل (مطلقا) (اى فى الاحوال الثلاث) لافى الحالين فقط الرفع
والنصب (يعنى كون الاعراب تقديرية فى هذين النوعين) اى فى باب عصا وباب
غلامى (من الاسم العرب انما هو) اى ليس الاعراب التقديرى الا (فى جميع

الاحوال) يعنى في حال الرفع والنصب والجر (غير مختص) خبر بعد خبر او حال
 من الضمير المستكن (بعضها) اى ببعض الاحوال بان كان باب غلامى في حال
 الرفع والنصب تقديره يا لافى حال الجر * قوله مطابقا هذا التعميم وان كان مخصوصا
 بالثانى الا ان الشارح عمم الاطلاق اليهما لمناسبة الاشتراك في حال كون اعرابيهما
 تقديرى بالتعذر لانه لا خلاف لاحد في كون الاعراب تقديرى فى باب عمسا في جميع
 الاحوال لان آخره الف لا تقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ضامرة
 (او استنقل) مبنى للفاعل (عطف على قوله تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذروا)
 تقدير الاعراب ايضا (في الاسم) المعرب ولم يقيد بالحركة لان تقدير الاعراب
 للاستنقال يجرى في الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقدير الاعراب لتعذره فانه
 مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيد ايضا بالمعرب لانها ما لان البحث في كون
 الاسم معربا او اكتفاء بما ذكره في قسمه (الذى استنقل ظهور الاعراب في لفظة)
 اى لفظ الاسم المعرب (وذلك) اى تقدير الاعراب للاستنقال واقع (اذا كان
 محل الاعراب) وهو الحرف الاخير حقيقة او حكما (تأبلا للحركة الاعرابية)
 لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب لتعذره لان محل الاعراب ثمة ليس
 يقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة للاعرابية لكونه لفظا او تقديرا (ولكن)
 اى الا انه (يكون ظهوره) اى ظهور الاعراب (في اللفظ) اى لفظ الاسم المعرب
 (تقيلا على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال الرفع في جاءنى
 قاضى واجتماع الكسرتين في حال الجر في نحو مررت بقاضى لكون مقبل اللام
 مكسورا وهذا القسم ايضا شيان احدهما الاسم المنقوص بالواو او بالياء المكسور
 ما قبلهما يعنى ما استنقل فيه الرفع والجر وهو (كما في الاسم) المعرب (الذى في آخره
 ياء) حقيقة مثل رام او منقلبة عن واو مثل غاز (مكسور ما) اى الحرف الذى
 قبلها سواء كانت) تلك الياء (محدوفة بالتقاء الساكنين) وسواء كان ذلك
 الاسم مفردا (كقاضى) (او) جمعا مكسرا مثل جوار ودواء (غير
 محدوفة) كما اذا كان الاسم معرفا باللام (كلقاضى) والجوارى والدواعى
 (رفعا وجرًا) (اى في حالتى الرفع) نحو جاءنى قاضى والقاضى (والجر)
 نحو مررت بقاضى وبالقاضى (لا) اى لا يكون الاعراب فيه تقديرا (في حالة
 النصب) نحو رأيت قاضيا والقاضى بالنصب ونحو قوله تعالى ﴿اجيبوا دعاء الله﴾
 (لاستنقال الضمة والكسرة على الياء) وذلك محسوس لضعف الياء وثقل
 الحركتين عليهما مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلعدم الجنسية
 بينها وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينهما

مجانسة فلاجتماع الكسرات لتولد الياء من الكسرتين كسرتها وكسرة ما قبلها لان الشيء اذا كسر يثقل ولذا اسكنوا عين جعفر لثلاثا الى اربع حركات (دون الفتحة) يعنى ان الفتحة لكونها خفيفة وجزء الالف لا يكون ثقيلا على الياء ولا على انسان فيكون الاعراب في حال النصب في ذلك الاسم لفظيا لا تقديريا (و) الثانى كل جمع مذكر سالم اسما كان او صفة مضافا الى الياء رفعه وحده مقدر لانصبه وجره (نحو مسلمي) (عطف على قوله كقاض) باعادة الجار لكن لا يعينه بل يحسنه وانما اعاده ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديريا بالحروف في الاحوال الثلاث او في حال الرفع فقط كما في التثنية اذا اضيف الى ما اوله ساكن نحو هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء الستة على ماسياتي * وقال الحشى يعنى ان غرض المصنف بتكثير الامثلة في هذا التقسيم بيان انه قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لا استيفاء الاقسام للمستثقل فلا يرد انه بقى اقسام من المستثقل لم يذكرها انتهى (يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة) رفعا وجران لانبساطا مامر (وقد يكون في الاعراب بالحروف) مطلقا كما في الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم اوله ساكن يكون اعرابها بالحروف تقديرافى الاحوال الثلاث اورفعا فقط وذلك في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلمي) او في التثنية وقد سبق (بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه) اى تقدير الاعراب للتعذر (مختص بالاعراب بالحركة) ولا يوجد في الاعراب بالحروف اصلا لان حروف الاعراب لا تكون الاساكنة وتقدير الاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل الاعراب الحركة لكونه الفاسوا كانت من نفس الكلمة او لا وما قبل ياء المتكلم فتافيا (رفعا) نصب على الظرفية واليه اشار الشارح بقوله (يعنى تقدير الاعراب) للاستثقال (في نحو مسلمي) في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (انما هو) اى لا يكون فيه الا (في حالة الرفع فقط دون) حال (النصب والجر) لما سياتى ان الاعراب فيهما لفظي سواء اضيف الى الياء او لا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظا فانحصر تقدير الاعراب فيه في حال الرفع لتغير الحرف فيه دون غيره (نحو جاني مسلمي فان اصله مسلموى بسقوط النون) اى نون الجمع اذا اصله مسلمون لان الجمع المذكر السالم بالواو والنون في الرفع (بالاضافة فاجتمع الواو) التي هي علامة الرفع (والياء) التي هي حرف الاضافة (و) الحرف (السابق) وهو الواو (ساكن) مستعدة للادغام (فانقلب الواو ياء) طلبا للتخفيف لان الياء اخف من الواو (وادغم الياء في الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان

الادغام اخف من فكه (وكسر ما) اى حرف كان (قبل الياء) المدغمة لزيادة التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسامى بكسر الميم فحصل التخفيف من جهات ثلاث قاب الواو ياء وادغام الياء فى الياء وكسر ما قبلها لان الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تأمل (فلم يتبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ) لا حقيقة ولا حكما فثبت ان الواو التى هى علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا) لكون العلامة فيه مقدرة (بخلاف حالتى النصب والجر) مثل رأيت مسامى ومررت بمسامى لكون اعرابهما لفظيين (فان الادغام لا يخرج الياء) المدغمة (عن حقيقتها) اى عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا (فن الياء المدغمة ايضا) اى كما انها اذا كانت غير مدغمة ياء او كما ان الياء المدغم فيها ياء (ياء) لان المدغم فيه حرفون فى اللفظ وان كانا حرفا واحدا فى الكتابة لان الاعتبار للمفوض فيكون حرف الاعراب مافوظا فيكون الاعراب ايضا مافوظا (وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر كما فى الاسماء الستة اذا اخيفت الى الاسم الذى فى اوله همزة وصل قيل وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولاقى ساكنا ولذا قل شارح (فى مثل جاءنى ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت ببنى القوم) الا ان المصنف لم يذكره اكتفاء بذكر نحو مسامى ولذا ذكر مسامى على وجه التمثيل بان قل ونحو مسامى ولم يقل ومسامى مع انه اخصر (فانه) اى الشأن (ناسقط حروف الاعراب) الواو والالف والياء (عن اللفظ بالتقاء الساكنين) الحروف واللام فى القوم لان همزة الوصل تسقط فى الدرج (لم يبق) جواب لما (الاعراب) يعنى حروف الاعراب (لفظا) لان المتعبّر هو اللفظ لا الكتابة (بل صار) الاعراب (تقديريا) لكون حروف الاعراب مقدرة للاستتقال فن قلت تقدير الاعراب للاستتقال مسلم فى الرفع والجر لكون الواو والياء تحملا فى الحركة ولكن يشغل على اللسان واما فى النصب فغير مسلم لان تقدير الاعراب ليس الا للتعذر لان الالف مادام الف لا يقبل الحركة قلت لان الالف فيه كانت واوا لان اصله حال اعرابه رأيت ابو القوم فقبلت الف لتحركها وانفتاح ما قبلها (واللفظى) (اى الاعراب المتناظرة به) الجار والجرور فى به نائب الفاعل والضمير راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول كالحاق بمعنى المخلوق تفننا واعلاما بان هذا التفسير يجرى فى الاول ايضا اى الاعراب المتقدر به كما ان ذلك التفسير يجرى ههنا اى فى لفظ الاعراب محذوف الياء (فيما عداه) (يعنى فيما) اى الاسم العربى الذى (عدا ما ذكر)

اي هو غير الاسم العرب الذي ذكر من قبل يريد أن ضمير ماعدها راجع الى قسمي
التقديرى المتعذر والمستقل باعتبار ما ذكر والقياس فيما عداها بصيغة التثنية
حتى يرجع الضمير الى القسمين (نما تعدر فيه الاعراب او استقل) فيه (ولما ذكر)
المصنف (في تفصيل المعرب) بل في تفصيل الاعراب (المنصرف) مرتين
بقوله فالفرد المنصرف واجمع المكسر المنصرف (و) ذكر ايضا فيه (غير
المنصرف) مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالضمه والفتحة (وكان غير المنصرف
اقل) لانه فرع المنصرف ولانه يحتاج الى سبعين او الى سبب واحد قائم
مقاههما (من المنصرف) لانه اصل لان الاصل في الاسم العرب الصرف
لعدم احتياجه الى شيء (ومعرفته) اي بتعريف غير المنصرف وبيانه (يعرف
المنصرف) لان غير المنصرف اذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون
ماعدها منصرفا (على قياس الاعراب التقديرى واللفظى) حيث بين او لا
اقسام الاعراب التقديرى لكونها قليلة فعلم ان ماعدها لفظى ولذا قال واللفظى
فيما عداه (عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه) ولم يقل في آخر البحث
والمنصرف فيما عداه كما قل في نظيره واللفظى فيما عداه لاشعار عنوان غير
المنصرف وهو ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقاهما بان المنصرف ماعدها
بخلاف عنوان التقديرى حيث لم يعرفه او لا (فقال) (غير المنصرف)
مبتدأ لكون التركيب الاضافى علما لهذا النوع مثل عبدالله علما (ما) خبر
مبتدأ (اي اسم معرب) جعل ما موصوفة لانها خبر والاصل فيه التكرير ولان
هذا تعريف غير المنصرف والتكرير فيه النسب لانه ادل على الجنس ولم يبين
كونها موصولة لوضوح امره لانه قد مر غير مرة ووصف الاسم بقوله
معرب لكون البحث فيه ولان عدم الانصراف والانصراف وصفان له لا غير
لان المنبى لكونه مبني لا يوصف باحدها (فيه) اي في الاسم المعرب (علتان)
مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا اعتمد على احد الاشياء الستة
المبتدأ والموصوف والموصول وذى الحال وهمزة الاستفهام وحرف النفي يعمل
في الظاهر بعده وفاعله نحو زيد في الدار آباؤه ومررت برجل في كه كتاب
وجافنى الذى على كتفه سيف وجاءنى زيد عليه جبة وشيء وفى الدار زيد وما
في الدار عمرو وسياقى (توثران) بيان لوصفهما ولكن لامطالبا بل (باجتماعهما)
اي بسبب اجتماع انفسهما (واستجماع شرائطهما) التى سيدكرها لان في تأثير
كل علة شرطا سوى العدل (فيه) متعلق بقوله توثران اي في الاسم المعرب (اثر)
هو منع الجر والتنوين عنه (سيجيء ذكره) اي ذكر الاثر وهو قوله وحكمه ان
لا كسر ولا تنوين (من) بيان لقوله علتان فتكون صفة اي علتان كائنتان من (علل)

﴿تسع﴾ التكبير ههنا في مقام العهد اذ التسع معهودة فيما بينهم اوردها به
 للتفخيم (او) (علة) (واحدة) كأنه (منها) (اي من تلك) العالم (التسع)
 ﴿تقوم﴾ (هذه العلة الواحدة) لقوتها وكما لها لان الشيء اذا قوى وكل يابق
 ان يقوم مقام الشئين بل مقام الاشياء (مقامهما) منصوب على الظرفية (اي) في
 (مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العالم التسع (بان) متعاقب بقوله تقوم
 (تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحدتها تأثيرها) اي تأثير العلتين
 وفي هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان من العالم التسع ونوع
 آخر فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلة التسع ايضا نوعان نوع منها ناقص
 لم يقدر أن يؤثر في الاسم المعرب شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر
 بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه
 و اشار المصنف الى الاولين بقوله مافيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله مافيه
 علة واحدة منها تقوم مقامهما تأمل وانصف (وهي) مبتدأ (اي العالم التسع)
 فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى العالم التسع (مجموع مافيه هذين البيتين من
 الامور التسعة) فيه اشارة الى ان الخبر جملة العالم والحكم بعد الربط (لاكل
 واحدة منها) لان كل واحدة منها علة لاعمال (حتى يقال) فيه رد على الهندي
 حيث قال وهي راجعة الى العلة الى العالم لان كل واحدة منها علة لاعمال
 (لايصح الحكم) بقوله عدل ووصف الخ (على العالم التسع) اذا كانت هي
 راجعة الى العالم التسع (بكل واحد من هذه الامور) التسعة حاصله هذا هو قوله
 وهي عدل الخ من تقسيم الكل الى الاجزاء فيحتمل ان يكون الحكم بمجموع الاجزاء
 بعد الربط لا بكل واحد منها مثل قول المصنف فيما سبق وانواعه رفع ونصب
 وجر ومثل قولك البيت جدران وسقف ومثل قوله السكك جبين خل وعسل
 وماء لان تقسيم الكل الى الجزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف (وذلك
 المجموع) (عدل) لقد بلغ بتكبير الاسباب في هذين البيتين نهاية الحسن لان
 السبب عدل ما لاكل عدل وهو العدل الذي لا يكون علة البناء اي يكون سبب البناء
 المعدول وذلك السبب وصف ما وهو الوصف الاصلى وهكذا الى آخرها
 وحيث كان المناسب تنكير النون ايضا لانهم يساعدون النظم فاحسن ما ناله بعض
 الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة (ووصف وتأنث ومعرفة * وعجمة
 ثم جمع ثم تركيب*) (والعدول) الواو للاستيفاء يعنى هذا جواب لسؤال مقدر
 تقديره لم اعرض الناظم عن الواو في عطف هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف
 بالواو كما في العالم السابقة واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم (في عطف
 هاتين العلتين من الواو الى ثم) ليس الا (لمجرد المحافظة على الوزن) الشعري

يعنى لوجىء بالواو بدل ثم لكان المصراع الثانى انقص من المصراع الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعلن فاعلن مرتين فلا بد ان يكون الثانى كذلك فلزم ان يحجىء ثم بدل الواو حتى لا يكون الثانى انقص من الاول (لاشىء آخر) فلفظ لاهنا عاطفة وشىء آخر امام رفوع معطوف على الخبر وهو قوله لمجرد لانه فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والعدول واما مجرد ومعطوف على لفظ قوله لمجرد لانه مجرد وباللام تقديره لاشىء آخر * وقال المحشى العصام كلمة ثم للتراخى فى الزمان وقد تستعار للتراخى فى الرتبة وههنا كذلك لان ما بعد الاولى اعلى رتبة مما قبله وما بعد الثانية ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وما بعده فكلمة ثم فى العلتين لهذه التكتة الجليلة انتهى فتكون للتدرج فى الاولى من الادنى الى الاعلى وفى الثانية للتنزل من الاعلى الى الادنى فيكون فى العدول فائدتان الا ان الشارح لم يتعرض لبيان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن (والنون زائدة من قبلها الف * ووزن الفعل وهذا القول تقريب *) (فقوله زائدة منصوب على انه حال) من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على ما فسره الشارح ولكونها ذال حال اوردها باللام المفيدة للتعريف دون غيرها (اذ المعنى وتمتع النون) من الاسم العربى (الصرف) مفعول تتمتع اى تجعله غير منصرف (حل كونها زائدة وقوله الف) بالرفع لانه (فاعل الظرف اعنى) به قوله (من قبلها) لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده على ذى الحال وهو النون لانه حال بعد حل فتكون الجملة الظرفية حالا (او) قوله الف (مبتدأ) لتخصه بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك فى الدار رجل (خبره الظرف المتقدم) عليه والجملة الاسمية حل من الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف لما سيجىء ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا مع الضمير وحده يكون ضعيفا (ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه) على الاول او الثانى (زيادة الالف) لانها ليست متعلقة بالزيادة (مع انها ايضا) اى كالنون (زائدة) لانه يكون معنى الكلام حينئذ وتمتع النون من الاسم العربى الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل النون الف وانت خبير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا المعنى (ولهذا) اى لاجل كون الالف زائدة كالنون (يعبر) مبنى للمفعول من التعبير (عنهما) اى عن الالف والنون معا (بالالف والنون) متعاقب يعبر (الزائدين) بصيغة التثنية على ان تجعل وصفا لهما ولولم تكن الالف زائدة بل كانت اصلية لما صح التوصيف بالزيادة * فان قلت فيمكن هذا من باب التغليب كما يقال لالفي التائيت فى حمراء وصحراء الفا التائيت مع ان الف التائيت الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولى زائدة وكالقميرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما قلت توصيفهم فى جميع المواد

الالف والنون بها يشعر بان الالف ايضا زائدة ولو لم تكن زائدة لقالوا في مادة
 الالف والنون الزائدة كما يقال الف التأنيت بالافراد واذا لم يرد علم انها زائدة
 لا اصلية (ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة) لاعتماده على ذى الحال لماسيجي
 من انه يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب
 البصريين (والظرف) اعنى من قبلها ظرفا لغوا (متعلقا) هذا من باب عطف
 شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد اى ولو جعل الظرف اللغو متعلقا
 بالزيادة (واريد بزيادة الالف قبل النون اشترا كهما في وصف الزيادة) لان جعل
 الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشترا كهما فيها لانها صارت
 صفة لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه (وتقدم الالف)
 عطف على قوله اشترا كهما (عليها) متعلق بالتقدم اى على النون (في هذا
 الوصف) اى في وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير
 البارز الى النون افاد تقدم الالف عليها في وصف الزيادة (لفهم) جواب
 لومبنى للمفعول (زيادتهما جميعا) حال من الضمير المجرور اى حال كونهما
 مجتمعين في الزيادة لان الزيادة حينئذ صارت وصفا لاحدهما وقامت بالآخر
 يعنى صارت وصف لهما معا لا لاحدهما فقط (وهذا) اى هذا التوجيه مبتدأ
 (كما اذا قلت) خبره اى مشابه لقولك او يشبهه قولك (جاءني زيد راكبا من قبله
 اخوه فانه) اى هذا القول (يدل على اشترا كهما) اى اشتراك زيد واخيه (في
 وصف الركوب وتقدم اخيه عليه) عطف على اشترا كهما (في هذا الوصف) اى
 في وصف الركوب كما قلنا آنفا (وقوله) اى قول من نظم العذل التسع في هذين
 البيتين (وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العذل) التسع فيه اشارة الى ان القول
 بمعنى الذكر وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة
 ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور مع قطع النظر
 عن السباق والسياق (تقريب) من قرب بالتشديد (لها) اى للعذل التسع (الى
 الحفظ) اى حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطيعة اليه اميل وهذا المعنى
 على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور
 وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضا (او القول) اى الحكم لان القول اذا تعدى
 بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قل به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور التسعة)
 اى الحكم بكل واحد من العدل والوصف والتأنيت الى آخرها (علة) لان
 يكون الاسم غير منصرف خبر ان في قوله بان (قول تقريبي) خبر لقوله او القول اى
 حكم مجازى بعلاقة الجزئية (لاتحقيق) اى لاحكم حقيق هذا المعنى على تقدير
 ان تكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير الشارح بقوله بان

كل واحد (اذ العلة) الموجبة عدم الصرف (في الحقيقة) ونفس الامر (اثنان منها) اى من الامور التسعة (لا) علة (واحدة) يعنى العلة الموجبة لكون الاسم غير منصرف في الحقيقة اثنان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث لا تؤثر وحدها فضم اليها اخرى لتقصان كل واحدة منهما واما اذا كانت تامة فالواحدة كافية في منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها الشارح وجعلها كالعدم وبني الحكم على الاعم الاغلب وقال اذ العلة في الحقيقة اثنان (او القول) اى الحكم (بانها) اى العلة الموجبة لمنع الصرف (تسع) خبر ان (تقريب) خبر المتبدأ وهو القول (لها الى الصواب) اى جعلها قريبة الى ما هو الحق من المذاهب الثلاثة لان فيها ثلاثة مذاهب (لان في عددها خلافا) بين النجاة (فقال بعضهم انها) اى الامور المقتضية عدم انصراف الاسم (تسع) منهم المصنف عدتها في البيتين كذلك (وقال بعضهم انها اثنان) غالب لان العلة الملزمة عدم الصرف غالبا اثنان (وقال بعضهم) وهو صاحب الباب (انها احدى عشرة) من حيث الاعداد وهى التسع المذكورة وشبه النى التأنيث كارطى علما ومراعاة الاصل في نحو احمر وعطشان اذا نكر بعد العلمية فصارت احدى عشرة (لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة) لان خير الامور اوساطها حيث لا افراط فيه ولا تقريط وما يكون كذلك يكون اقوى وبالقبول اخرى واولى (ثم) اى بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علة واسبابه على القول المختار (انه) اى المصنف (ذكر امثلة العلة المذكورة) ليكون وسيلة الى زيادة معرفة غير المنصرف والى اسبابه كاهو دأبه (على ترتيب ذكرها في البيتين) ليكون النشر على ترتيب اللف وهذا اقوى في الضبط واسهل في اللفظ ولكن مع قطع النظر عن ان يكون صالحا لان يكون مثالا لعلة اخرى (فقال) (مثل عمر) مبتدأ (مثال للعدل) خبره مع قطع النظر عن ان يكون مثالا للمعرفة فان فيه العلمية ايضا والا يكون تكرارا وكذلك البواقي لان كل واحد منها يصاح ان يكون مثالا لغيرها سوى مثل مساجد فانه لا يصاح ان يكون مثالا للجمع فقط (و) مثل (احمر) (مثال للوصف) وفيه وزن الفعل ايضا الا انه غير معتبر ههنا لما قلنا (و) مثل (طلحة) (مثال للتأنيث) اللفظي (و) مثل (زينب) (مثال للمعرفة) وفيه اشارة الى التأنيث المعنوي (وفي ايراد) خبر مقدم والمصدر مضاف الى المفعول الاول وهو زينب والفاعل متروك اى وفي ايراد المصنف (زينب مثلا) مفعول ثان له لان اورد يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول (للمعرفة بعد طلحة) اى بعد ايراده طلحة مثلا للتأنيث اللفظي (اشارة) مبتدأ مؤخر

(الى قسمى التأنيث) بالاضافة بسقوط نون التثنية فى قسمى التأنيث (اللفظى)
 بدل من القسمين (و) التأنيث (المعوى) او خبر مبتدأ محذوف (و) مثل (ابراهيم)
 (مثل للعجمة) (و) مثل (مساجد) (مثل للجمع) (و) مثل (معدى كرب)
 المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء (مثل للتركيب) (و) مثل (عمران)
 (مثل للالف والنون) المزيدتين فى العلم وفى الصفة نحو سكران (و) مثل
 (احمد) (مثل لوزن الفعل) ولما فرغ من تعريف غير المنصرف وبيان اسبابه
 على وجه يتضمن ماهو الصواب فيها ووضحها بالامثلة شرع فى بيان حكمه
 ليعلم فائدة عدم الانصراف وهى التخفيف بحذف الجر والتنوين فقال
 (وحكمه) مبتدأ (اى حكم غير المنصرف والاثر المرتب) اسم مفعول من باب
 التفعيل فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتيب لان هذا
 الحكم اعنى ان لا كسر ولا تنوين مرتب على وجود العلتين او الواحدة القائمة
 مقامهما والحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه والمسند والاسناد (عليه)
 اى على غير المنصرف (من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما)
 اى من حيث وجود علتين من العلال التسع فيه او من حيث وجود علة
 واحدة منهما فيه وانما قيده بهذه الحيثية لان لغير المنصرف احكاما آخر
 لكن لا من هذه الحيثية (ان) محنفة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشأن
 محذوف لزوما كما فى قوله تعالى ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ اِنَّ الْحَمْدَ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ سيجى
 تفصيله (لا) لئى الجنس (كسر) اسمها مبنى على الفتح لانه اذا كان مفردا
 ونكرة ويقع بعدها بلا فصل مبنى على ما ينصب به (فيه) اى فى غير المنصرف
 فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لائى الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله
 الا الله والجملة خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وقدم الكسر اشارة الى
 ان المذهب المختار ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبع
 للتنوين ولم يقل ان لاجر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه
 لكن جره فتح فالفتح الذى فى باحد عمل الجر لا محالة (ولا تنوين) عطف
 على كسر وفيه حصة اوجه لان لا التبرئة اذا كررت بالعطف وولى كل
 واحدة منهما نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصح
 المختار الفتح اى البناء فيهما على ماسيجى (وذلك) اى عدم الكسر فيه
 والتنوين من حيث اشتماله على العلتين او الواحدة القائمة مقامهما او حكمه
 ان لا كسر فيه ولا تنوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت (لان كل علة)
 من العلال التسع (فرعية) لاخرى (فاذا وقع فى الاسم) المعرب (علتان)
 منها (او علة) واحدة تقوم مقامهما (حصل فيه) اى فى ذلك الاسم

(فرعيتان) حقيقة اذا كان فيه علتان منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة
تقوم مقامهما (فيشبه) ذلك الاسم (الفعل) اعلم ان مشابهة الاسم للفعل
ثلاثة انواع اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يعنى يكون معنى
الاسم معنى الفعل كما في اسماء الافعال فيثبت بنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى
هو البناء ويعطى عمله له لما انه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء
والعمل فبنى مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل في تركيب الحروف
الاصلية ويشابهه في شئ من المعنى كالمشتقات والمصدر فيأخذ عمل الافعال
التي كان هو في معناها ان كانت متعدية فتعدى وان كانت لازمة فلازم ولا
ينبى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر ان تؤثر في البناء
لضعفها فآثرت في العمل فقط وادناها ان لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا يتضمن
ايضا معناه فلا تكون المشابهة الا من وجه بعيد وهو كونه فرعا لاصل بوجود
شئ فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل
لغاية ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن آثرت في منع بعض خواصه
وهو الجر والتنوين فقول وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين (من حيث ان له)
اى للفعل (فرعيتين بالنسبة الى الاسم) اى بالقياس اليه بحيث يكون الاسم
اصلا والفعل فرعاه (احداهما) اى احدى الفرعيتين (انقاراه) اى احتياج
الفعل (الى الفاعل) لم سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات
قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل بها وليست الا ذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل
(واخرهما) اى اخرى الفرعيتين (استقاؤه من المصدر) لان المصدر لكونه
جنسا يفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يفرع منه اشياء ولانه لا يبنى ولا يجمع
ولا يذكرو ولا يؤنث فيبني ان يكون اصلا والفعل له امثلة حتى وانواع مختلفة وامثلة
مفردة ايضا حيث له ماض ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع
 وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعا والفرع لابدله من اصل فصار المصدر
اصلا له لمناسبة المادة فاستق منه واذا كان الاسم الامتثل على الفرعيتين
حقيقة او حكما مشابها للفعل (فقد منع منه) اى من الاسم المشابه له (الاعراب
المختص) اظهرا لفائدة المشابهة (بالاسم وهو الجر) لما مر لكونه اثر
حرف الجر لفظا وتقدير اكان مختصا بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة لان الرفع
والنصب يوجدان في الفعل والاسم على السواء على ماسائى واما الجر فمختص
بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابيهما وتعادلا (و) منع منه (التنوين
الذى هو علامة التمكن) اى علامة دالة على امكانية الاسم في الاسمية وتقرره
حيث لم يشبه مبنى الاصل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن اى علامة

اعراب غير المنصرف فتح منه التنوين مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى لان
 المراد بالتمكن التنوين الذي على التفسير الاول (واما قلنا) في بيان علة قوله
 وحكمه ان لا كسر ولاتنوين (ان لكل علة) من العلة التسع سواء كانت
 ناقصة لاتؤثر وحدها او تامة تؤثر وحدها (فرعية لان العدل) اى المعدول
 (فرع المعدول عنه) لبقاء الاسم المعدول عنه على حالته الاصلية (والموصف
 فرع الموصوف) يعنى تابع لما وقع صفة له لان الوصف عرض والاصل
 في العوارض ان يكون فروعا للمعروضاتها وهو ظاهر (والتاثير) لفظي كان
 او معنويا (فرع التذكير) في كونه مجردا عن زيادة التاء في الاعم الاغلب ولذا
 علة اصالة المذكر وفرعية المؤنث بقوله (لانك تقول) في المذكر (قثم)
 مجردا عن زيادة التاء (ثم) تزيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول (قثمة)
 فتكون صيغة قائمة مع زيادة التاء فرع صيغة قثم مجردا عنها ولان المؤنث
 فرع المذكر في التخليق ايضا وهو ظاهر ايضا (والتعريف) بانواعه (فرع
 التنكير) لان الاسم وضع او لا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول السلام
 او بالاضافة او غير ذلك ولعروضه يقبل ازوال وما يكون عارضا فرع لما لا يكون
 كذلك ولذا زال الشارح (لانك تقول رجل) بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه
 الى شيء (ثم) تزيد اللام عليه وتقول (الرجل) وهو فرع لاحتياجه الى اداة
 التعريف (والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام) عربيا
 او عجميا (ان لا يخالطه لسان آخر) اى ان كان الكلام عربيا فالاصل فيه ان
 لا يخالطه لسان عجمي وان كان عجميا ان لا يخالطه لسان عربي فتكون العربية
 اذا كان في كلام العجم فرع عاله (والجمع فرع الواحد) لانك تقول رجل رجلان
 رجال فيكون الجمع فرع الواحد بمرتين (والتركيب) فرع الافراد) لانك تقول
 بعل بك ثم تركيب احدهما بالآخر للخفة فتقول بعلبك (والالف والنون)
 سواء كانا في الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران (الزائدتان) لانهما
 من حروف ازوائد وحروفها اليوم تنسأه (فرع ما زيد) بالافراد لكونهما
 سببا واحدا اى الالف والنون وفي بعض النسخ زيدا بصيغة التثنية والتذكير باعتبار
 اللفظ وفي بعضها زيدا بتلك الصيغة والتاثير باعتبار كونهما حرفين (عليه) الضمير
 الجرور البارز راجع الى الموصوف او الموصول اى فرع الشيء الذي زيد
 الالف والنون على ذلك الشيء مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما عثم وسكر
 ثم زيدتا لتوسعة البناء عليهما فصار عثمان وسكران (ووزن الفعل فرع وزن
 الاسم لان اصل كل نوع) من الفعل والاسم (ان لا يكون فيه الوزن المختص
 بنوع آخر) مثلا الاصل في نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الاسم

والاصل فيه ايضا ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لا يكون وزنه (فاذا وجد فيه) اى فى كل نوع اعنى فى نوع الاسم (هذا الوزن) اى الوزن المختص بنوع الفعل (كان) اى الوزن الموجود فى نوع الاسم (فرا لوزنه الاصلى) لكونه داخلا على الاصل وعارضه ومادخل على الاصل يكون فرعه فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلى فيكون فرعه والعكس كذلك (ويجوز) (اى لا يمتنع) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب والامتناع على ما يجىء فى بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا جاز اى لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب وهنسا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشارح بقوله اى لا يمتنع لاسبب الوجوب لان الصرف قد يجب فى الضرورة كاتكسار الوزن (سواء كان) الصرف (ضروريا) مثل اتكسار الوزن عند عدم الصرف (او غير ضرورى) كراية القافية بلا اكسار الوزن عند عدمه ايضا (صرفه) (اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتونين) الممنوعين من غير المنصرف لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتماله على عاتين او علة واحدة تقوم مقامهما (فيه) اى فى غير المنصرف متعلق بالادخال (لجعل المنصرفا حقيقة) تمييز (فان غير المنصرف عند المصنف ما) اى اسم معرب (فيه علتان) من علل تسع (او) علة (واحدة تقوم مقامهما وادخال الكسر) متعلق بقوله لا يلزم (والتونين عليه لا يلزم خلو الاسم عنهما) لان الكسر والتونين لا يزالان شيئا مادام عليه فكيف يزالان العاتين او العلة الواحدة وانما قل عند المصنف غير المنصرف كذا لان عند غيره غير المنصرف ما لا يدخله الجر والتونين فبدخولهما يكون منصرفا عند ذلك الغير لانثناء شرطه (وقيل المراد بالصرف) فى قوله ويجوز صرفه (معناه اللغوى) وهو المنع لان الصرف فى اللغة المنع يقال صرفه اى منعه (لا) معناه (الاصطلاحى) وهو فى الاصطلاح ما دخله الكسر والتونين (والضمير فى صرفه راجع الى حكمه) وحيثئذ فيكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير المنصرف بادخال الكسر والتونين عليه والجواز ايضا يكون سلب الامتناع (للضرورة) (اى لضرورة وزن الشعر) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل فى الاسم العربى الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العاتين او الى الواحدة * قيل ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه وتأييد المذكر وتذكير المؤنث والتصغير (اورعاية قافية) عطف على وزن الشعر اى اول ضرورة رعاية قافية

الشعر (فانه) اى الحال والشان (اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما) نصب على الظرفية ولفظ ما صفة له اى ففى كثير من الزمان متعلق بقوله (يقع من منع صرفه) اى من كونه غير منصرف (انكسار) الشعر وهو نقصان حركة او حرف فى البجور و(نخرجه) اى يخرج الانكسار الشعر (عن الوزن) فيجب جعل غير المنصرف منصرفا لمحافظة وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب اولى (او) يقع من منع صرفه (انزحف) وهو تغيير اجزاء البجور ولكن لا يخل بالوزن ولا يخرج عنه ولكن (نخرجه عن السلامة فيؤخذ بجوز صرف غير المنصرف لتبقى سلاسته) كما فى التاسب (اما الاول) اى امامثال غير المنصرف الذى يقع من منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن الوزن (فكقوله) اى قوله فاطمة رضى الله عنها فى تربة التى عاياه الصلاة والسلام حين قبر وتركته وقبضت قبضة من تربته عليه الصلاة والسلام فوضعتها على انفيها فشمتهما فبكت وقالت رضى الله تعالى عنها

* ماذا على من شم تربة احمد * ان لا يشم مدى الزمان غويا *

مدى الزمان امتداده وغويا لاجمع غالية كنوا صرفى ناصرة بالفارسية * خوشبوى *
المعنى ما الذى او اى شىء على من شم تربة احمد ان لا يشم امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع شىء عاياه كذا فى الحاشية (صت) مبنى للمفعول بالتأنيث (على) متعلق به (مصائب) قدم مقام الفاعل لقوله صت جمع مصيبة وهى النازلة من المكروهات يقال صاب اذا نزل من باب قول وجمعه مصائب واجتمعت العرب على الهمزة فى الجمع واصلمها الواو لانه يجمع ايضا على مصابوب وهو الاصل كذا فى الصحاح اى نزلت على نوازل (لوانها) اى لوان تلك النوازل (صت) اى نزلت (على الايام) المنورة بنور الشمس وضياؤها (صرن) ماض معلوم جمع المؤنث وفاعله راجع الى الايام يعنى صارت تلك الايام (لياليا) والفة للاطلاق بظلمة تلك المصائب لعلبتها على نور الشمس وكونها مانعة لتاثيرها على وجه الارض ولزيادة كثافتها حتى صارت الشمس منكسفة ومضمحلة فصارت الايام قبل غروب الشمس لياليا يعنى لولم يجعل مصائب فى حكم المنصرف بادخال التنوين بل منع منه التنوين وجعل غير منصرف لكان المصراع الاول ناقصا عن المصراع الثانى بحرف لان التنوين يعد حرقا عند الشعراء لان هذا البحر رجز مسدس فالمصراع الثانى مستفعل ثلاث مرات فلا بد ان يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين فى الوزن (واما الثانى) اى اما مثال غير المنصرف الذى وقع من منع صرفه انزحف يخرج عن السلامة بوزن الظرافة نقضا ومعنى (فكقوله) اى كقول من مدح امامنا الاعظم (اعد) امر من اعاد

يعيد من باب الافعال على وزن اكرم اصله اعود سقط عينه وبقي اعد اى كرر
(ذكر نعمان) بالنصب لانه مفعوله اعد مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم
الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنيته ابو حنيفة (لنا) متعلق بقوله اعد اى
كرر ذكر نعمان لنا (ان) بالكسر ان كانت الجملة استينافية يعنى جوابا لسؤال
مقدر نشأ من الامر بالاعادة او بالفتح ان كانت علة لذلك الامر بناء على حذف
اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله تعالى ﴿وان المساجد لله﴾
اى لان المساجد وقوله تعالى ﴿اقضرب عنكم الذكركر صفا﴾ ان كتم قوم اى لان
كتم في قوم (ذكره) اى ذكر نعمان بن ثابت (هو) الضمير للفصل على ماسيحيء
(المسك) اى كالمسك وبين الشاعر وجه التشبيه بقوله (ما كررت ينضوع) اى
تنتشر رائحته يقال ضاع من باب قل اى تحرك فاتشمرت رائحته وتضوع ايضا
وتضيع مثله كذا في الصحاح لان المسك اذا حرك تنتشر رائحته كذلك الامام
الاعظم اذا كررت مناقبه الجميلة وخصاله الحميدة ينتشر منها المسائل التى هى
اعز من المسك فالتشبيه في الرائحة والتلذذ لا في العزة لكون الامام ومسائه اعز
من المسك (فانه) اى الشأن (لو) جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر
والتوين و (فتح نون نعمان) في موضع الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن)
ولا ينكسر لان مجرد فعولان مفاعيلن مرتين (ولكن يقع فيه) اى في الوزن (زحاف)
اى تغيير في الحركة (يخرجه) اى الوزن (عن السلاسة كما يحكم به) اى بالخروج
عن الوزن (سلاسة الطبع) فانه لو كسر و نون يدغم التنوين في لام لنا لانه يلزم
حينئذ اجتماع المثلين والاول ساكن والثاني متحرك لان التنوين نون ساكنة
فيوزل انقل الذى حصل من اجتماع المثلين فيحصل السلاسة واما لوقح النون
ونون وادغم لحصلت السلاسة ايضا لكن السلاسة فيه دون الاول ومخالف
لقياس ايضا الموقوف لا تنوين فلا يدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكون
النون مفتوحة لا تنوين ومع هذا هاهي كبتين فلم يزل النقل ولم تحصل السلاسة
لان حصولها مبنى على زوال النقل بالادغام (فان قات الاحتراز عن الزحاف ليس
بضرورى) لانه لا يخل بالوزن كما عرفت وما لم يخل به لم يكن ضروريا (فكيف
يشمله) اى الزحاف (قوله للضرورة) حتى يدخل في عموم قوله للضرورة فيفسر
(قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه) اى عن ذلك البعض
الاطهار ههنا في مقام الاضمار اى في مقام ان يقال اذا امكن عنه لئلا يلزم الالتباس
في الضمير لانه لم يعلم ان الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والجرور الى البعض
او على العكس فاطهر احتراز عنه (ضرورى عند الشعراء) فههنا يمكن الاحتراز
عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه بادخال الكسر والتنوين

عليه فيشمله قوله للضرورة فيدخل فيه (واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية
 فكما في قوله) اى في قول من مدح النبي عليه السلام (سلام) مبتدأ لانه متخصص
 بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اى سلامى اى سلام من قبلى اى التنزيه من كل
 آفة ونقيصة والتبرئة من كل عيب وشين (على خير) اصله اخير لانه اسم تفضيل
 حذفت الهمزة للتخفيف بالاضافة الى (الاناء) وهو مفرد المنفط مجموع المعنى
 (وسيد) عطف على خير عطف تفسير اصله سيود على وزن فيعل فادغم اى بقدها
 الجار والمجرور خير (حبيب) بدل من خير بدل الكل للتدرج من الاذن الى الاعلى
 فعل بمعنى مفعول او بمعنى فاعل والاول اولى مضاف الى (الله العالمين محمد)
 عطف بيان له (شير) فعل بمعنى فاعل للمباغة اى مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة
 في دار الجنان مباغيا في التبشير خبر متقدم (نذير) وهو ايضا فعل بمعنى فاعل
 للمبالغة اى منذر للكافرين ومخوف ايهم باخلود في النار والعاصين بعذاب
 والسخط ما يغايبه هو خبر بعد خبر وهذا من قبيل تعدد الخبر بلا عطف (هاشمى)
 اى منسوب الى قبيلة هاشم (مكرم) اسم مفعول من التكثير والتكثير
 في المفعول مثل غاق زيد الابواب والتكثير هنا في التغايق لانه مكرم عند الله
 واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل احولاق ويجوز ان يكون التكثير
 في الفاعل (عطوف) فعول بمعنى فاعل من عطف اذا اتفق يعنى شفيق على
 امته وبابه ضرب (رؤف) وهو ايضا فعول بمعنى فاعل من رأف ببه قطع
 اى ذوا عطف والرأفة يعنى ذوا شفقة مبالغة وانحبة من اتبعه كقول جل
 ذكره في نظمه الكريم $\text{وَاخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ}$ وهذه كلها اخبار متعددة
 بغير عطف (من) موصول مرفوع محلا على انه مبتدأ (يسمى) فعل مضارع
 مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول (باحمد) مفعوله الثانى
 لانه قد يتعدى الى المفعول الثانى بحرف الباء اجارة وقد تحذف اتساعا قل
 في الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته بزيدا (فانه) اى الحال والشان
 (لو قل) الشعر (باحمد) بفتح الدال في موضع الجر على انه غير منصرف
 (لايخل بالوزن) اى لا يكون في الوزن خلل بجعل احمد في هذا البيت غير
 منصرف لان وزنه مستقيم لانه فعولن مفاعيلان مرتين (ولكن يخل بالقافية
 فن حرف الروى) وهو بفتح الراء وكسر الواو في لغة التمام وههنا المراد منه
 الحرف الذى تكرر في آخر الايات لكون ذلك البيت تامبه (في سائر الايات
 الدال المكسورة) اى الدال المتحركة بالكسرة كفى البيت السابق ففي هذا
 البيت لو لم يكسر لاختلقت القافية فجعل قوله باحمد في حكم المنصرف
 بادخل الكسر عليه (اول للتاسب) عطف على قوله للضرورة باعادة الجار

وانما اعاده اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل في الضروة واليه اشار
الشارح بقوله (اى يجوز صرف غير المنصرف) اى لا يمتنع ولا يجب جعل
غير المنصرف فى حكم المنصرف باذخالك الكسر والتون عليه والجواز ههنا
سبب الامتاع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لا يمتنع
ولا يجب بل يجوز أن يبقى على حاله غير منصرف (ليحصل التناسب بينه) اى
بين غير المنصرف (وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم)
اسم فاعل من اهم اى لزم اذ يقال امر مهم اى لازم (عندهم) اى عند
العرب سواء كان فى الشعر كما فى قوله تعالى ﴿ انه هو يبدىء ويعيد ﴾ بضم الياء
فى الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل قرأ او فى الشعر كما فى قوله
﴿ قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه ﴾ قلت اطبخوا لى جبة وقيصا *
فاق باطبخوا مكان خيطوا المناسبة طبخه وان اختلفا اسما وفعلا * وفى الحاشية
ولذا صار السجع من محسنات الكلام ومثل هاتى الشئ ومرأتى مع ان اللغة
امرأتى منه فى التزبل هو يبدىء ويعيد واللغة المشهورة يبدأ وروى ان بعض
البغاء قل لكاتبه اكتب يا حار فان الركب قد جاروا فقال الكاتب ياسيدى
الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب الى هنا كلامه (وان
لم يصل) اى كون رعاية التناسب بين الكلمات امرا مهما لم يصل (الى حد
الضرورة) ولم يمثل مثالا للضرورة لشهرة نظائره ومثل للتناسب لقلته لان
الكثير لكثرة لا يحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل
لما كان امر التناسب ابعد ما يظن لان غير المنصرف اصل كلى فانصرفه بادنى
شئ مما يستبعد ويستغرب مثل له باوثق كلام بقوله (مثل سلا سلا واغلا لا)
(حيث صرف) فيه (سلا سلا) وادخل التون عليه (لتناسب المنصرف
الذى يايه اعنى) بالمنصرف (اغلا لا) فانه منصرف اذ ليس فيه سبب
من الاسباب التسعة المعبرة واما سلا سلا فهو غير منصرف للجمعية فانه كساجد
واساور (فقوله سلا سلا واغلا لا مثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف)
وهو سلا سلا (والمنصرف) عطف على غير المنصرف (الذى صرف غير المنصرف
لتناسبه) اى لتناسب غير المنصرف المنصرف والا لكان الانسب ان يقول
المصنف سلا سلا فقط * وفى الحاشية اراد بقوله واغلا لا الخ ان ذكر اغلا لا
ليس بزائد لان المقصود تمثيل للمجموع وقال ايضا والاظهر أن التقدير
كصرف سلا سلا فى هذا التركيب اى فى تركيب قوله سلا سلا واغلا لا * ولما فرغ
من بيان حكم غير المنصرف وبيان زواله اراد أن يبين السبب الذى يقوم مقام
السببين فقال (وما يقوم مقامهما) (اى العلة الواحدة) فيه اشارة الى ان

لفظة موصولة فتكون اشارة الى ما سبق في تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة لان الوصول في حكم لام التعريف (التي تقوم مقام علتين من العلام التسع علتان مكررتان) حقيقة او حكما يشير الى ان الخبر متعدد بالعطف او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسيره وهو اولى ليكون او لا اجلا ثم تفصيلا (قامت كل واحدة منهما) اي من تلك العلتين لقوتها وكلاهما حتى اثرت تأثير العلتين لما سبق ان الشيء اذا قوى يقوم مقام الشديين بل مقام الاشياء (مقام علتين) ضعيفتين (لتكررها) اي لتكرير كل واحدة منهما (احديهما) اي احدي العلتين المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين (الجمع) لامطابقا بل الجمع (البالغ الى صيغة منتهى الجموع) وسيأتي تفسير صيغة منتهى الجموع ومعناه * اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لانظيره في الاحاد العربية وقل بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التفسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى كذا في الرضى والى الثاني اشار الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى الجموع (فانه) اي الشأن (قد تكرر فيه) اي في هذا الجمع (الجمعية حقيقة) نصب على انه تمييز او على المصدرية اي تكميلا حقيقيا (كالكالب) لان المفرد فيه كالب وجمع على الكلب وعلى هذا اجمع جمع مرة اخرى اعني الكلب فتكررت فيه الجمعية تحقيقا وهو في اللغة الحرص يقال فلان كلب اي حريص ويسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا طرده لم يذهب (واساور) جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال اساورة مع التاء ايضا ومثل مثالين احدهما من جنس الحيوانات والاخر من الجمادات (واناعيم) وهي جمع انعام وهو جمع نعم بفتح النون والعين وهو المال الراعية واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وانما اطلق عليها غالبا لان النعم معناه النعمة والابل نعمة محضة لا توجد في غيرها حيث يؤكل لحمها ويشرب لبنها وتركب ويحمل عليها ويلبس جلدتها ويستعمل بعدها عظامها وهذا المعنى لا يوجد في غيرها من الاموال واراغيف جمع ارغفة جمع رغيف ولم يثل له من الجمادات لثقله او اكتفاء بما سبق (او حكما) عطف على حقيقة يعني لا يتكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة الا انه لما وازن ما تكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصار كأنه تكرر فيه الجمعية حقيقة (كالجموع الموائقة لهما) اي للجموع التي تكرر فيها الجمعية حقيقة (في عدد الحروف والحركات والسكنات كما سجد) جمع مسجد فانه موازن لاساور واكالب (ومصاييح) جمع مصباح فانه اسم آلة فوزنه مفعول ومفعول كقراض ومفتاح ومحلب ومجزم وهو موازن لاناعيم

في الاشياء المذكورة فالما شابه هذا الجمع الجوع التي تكرر فيها الجمعية تحقيا صار
كأنه تكرر فيه الجمعية تحقيا (و) (ثانيهما) اي ثاية العلتين المكررتين اللتين قامت
كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها (التأنيث لكن لامطلقا) اي الا انه لا يكون
التأنيث قائما مقام السبين حال كونه مطابقا (بل) لا يقوم الا (في بعض اقسامه)
لان اقسام التأنيث اثنان باعتبار العلامة احدها التاء وهي الاصل فيه ولذا يكون
مانقوطة مثل طاحه و قومة و مقدرة مثل زنب و قدم و دار و نار وهي لا تقوم
مقام السبين ولا يكون سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا بالشرط العلمية لكونها
عارضة غير لازمة لما دخلت هي عليه و ثانيهما الالف وهي لا تقدر بل يجب ان
تكون ممانقوطة (و) (هو) اي ذلك البعض (الفا التأنيث) اصله الفان سقط النون
بالاضافة (المقصورة) صفة الالف ولم يثن لكونها سببا واحدا ولان الف
التأنيث المقصورة واحدة لا غير (والممدودة) عطف على المقصورة وهو صفة
ايضا لان الممدودة الف التأنيث والهمزة مقابله منها والالف الاولى زائدة
لتوسيع البناء حيث لا دخل لها في التأنيث والالف الممدودة ايضا واحدة لا غير
ولذا وصفها بصيغة الافراد و ما توهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التي
وضعت لمطابق الجمع وان كانا ضدين ان كلاهما علة لنير المنصرف لا واحدة منهما
فسره دفعا لذلك التوهم بقوله (اي كل واحدة منهما) يعني ان الممدودة تكون
سببا مستقلا والمقصورة ايضا تكون سببا مستقلا لان مجموعهما سبب واحد
ك توهم (حجلى) مثال الالف المقصورة (وحراء) مثال للالف الممدودة
(لانها) اي لان الف التأنيث الممدودة والمقصورة (لازمتان) اي لزمت كل
واحدة منهما (للكلمة) التي لحقت هي بها (وضعا) اي لزوما وضعا لاعرضيا
كثاء التأنيث (لاتفارقان) اي لا تنفك كل واحدة منهما عما دخلت عليه هذه
الفترة تفسير لمعنى لزوم (اصلا) يعني ابدا مستمرا فيكون منصوبا على
الظرفية (ولا يقال في حبل) اي فيما لحقت الف التأنيث المقصورة به (حبل)
بجذنها يعني لا يقال فيما مؤنثه حبل وفي مذكروه حبل لانه ليس له مذكر لانه وصف
لمن في بطنه حبل ظاهر (ولا) يقال ايضا فيما لحقت الف التأنيث الممدودة به
مثل (حراء) في مذكروه (حمر) بجذف الف التأنيث لان مذكروه احمر لاجر فعل
انها لازمتان للكلمة بحيث لا تنفك كل واحدة منهما عنها في وقت (فجعل لزومهما
للكلمة) اي لزوم كل واحدة منهما للكلمة التي دخل عليها (بمنزلة آنيث آخر
فصار التأنيث) فيهما (مكررا) ذاتا ووصفا يعني صار ذاتها تأنيثا ووصفها
تأنيثا آخر وهذا معنى تكرر التأنيث والحاصل ان الف التأنيث لم تكن موضوعة
للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتأنيث فقط والفرق بينهما حاصل

بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احرر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل على لزومهما للكلمة (بخلاف التاء) اتي هي للتأنيث (فانها ليست لازمة للكلمة) اتي دخلت عليهما (بحسب اصل الوضع فانها) اى التاء (وضعت) للتأنيث حل كونها (فارقة بين المذكر والمؤنث) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة تميم تحمل للمذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فلم منه ان مجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعدوم فلا يقوى ان يقوم مقام السيبين ولم يؤثر وحده الا بشرط العامة (فلو عرض اللزوم لعارض له) بعد المحقوق (كالعامة مثلا) يعني مثلا ان يكون علما (لم يقو قوة اللزوم الوضعي) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضعي لكونه في الاصل عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السيبين وما فرغ من بيان حكم غير المصروف وجواز منع ذلك الحكيم وبيان العال التي تقوم مقام السيبين اراد ان يفضل العال المذكورة في البيتين اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دأبه مصدرا بالفاء التفصيلية ومعرفة فابلام العهد الخارجي ذاهبا الى ترتيب التاء والنشر فقال (فالعادل) قدمه في كلا الموضعين لانه غير مشروط بشئ بخلاف البوائق وهو في اللغة المصروف ويقال اسم معدول اى مصروف وفي الاصطلاح ما عرّفه المصنف (مصدر) من عدل يعدل وابه ضرب (مبنى للمفعول) كالحاق بمعنى المخلوق والضرب بمعنى المضروب (اى ككون الاسم معدولا) (خروجه) المصدر مضاف الى الفاعل (اى خروج الاسم) فخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا ولان البحث في الاسم (اى كونه) اى كونه الاسم (مخرج) فيه اشارة الى ان المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالثقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لايجي له مفعول ولا مجهول (عن صيغته) اى صيغة الاسم (الاصلية) (اى عن صورته التي يقضى الاصل) اى الوضع اللغوي (والتاعدة) اى الاصطلاح والاستعمال (ان يكون ذلك الاسم) اى الاسم المعدول عنه (عابها) اى على تلك الصورة* وقد في الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطاق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي انتهى (ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اى ليست صيغة المصدر موضوعة بازاء المنى الذي هو الموضوع له لصيغة المشتقات ولان المصدر مشتق منه والاصل في الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه (فباضاعة الصيغة الى ضمير الاسم) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام (خرجت المشتقات كلها) عن حد العدل لان المشتقات ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان المشتقات معدولة عن مصادرهما والباء في قوله فباضاعة متعلق بقوله خرجت

المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم (و) لا يخفى ايضا (ان المتبادر من) قوله (خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة) اى الحروف الاصلية التي ركبت الصيغة المعدول عنها منها (باقية) في المعدول لانه ان لم تكن تلك المادة باقية في المعدول لم يعلم انه معدول عنها لان بقاء المادة يكون قرينة المعدول بل المتبادر انه غير معدول وانه اسم برأيه (والتغيير) بين المعدول والمعدول عنه (انما وقع في الصورة فقط) كرباع عدل عن اربعة اربعة وكذا مربع وعمر وزفر عن عامر وزافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التغيير في الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا لا يتحقق العدل فوجب ان يقع التغيير في الصورة (فلا ينتقض) حد العدل (بما) اى بكلمة (حذف منه) اى من تلك الكلمة (بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذه الحسنة الوجه وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة وممة وكذا محذوفة الاواسط كمقول ومبيع فانه لا يقال لكل واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل يد ودم) فان اصلهما يدي ودمو مثل رحي وعصو حذف اللام منهما فبقى يد ودم مثل رحي وعصا (فان المادة) اى الحروف الاصلية (ليست باقية فيهما) اى في يد ودم فلا يقال ان يدا ودمو معدولان عن يدي ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية غير موجودة فيهما (و) لا يخفى ايضا (ان خروجه) اى خروج الاسم (عن صيغته الاصلية يستلزم) اى يقتضى ذلك الخروج (دخوله) اى دخول الاسم المعدول (في صيغة اخرى) اى في صيغة غير الصيغة الاولى (اى مغايرة للاولى) اى للصيغة الاولى التي هي الصيغة المعدول عنها في الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم تكن مغايرة لها تكون الثانية عين الاولى فلم يوجد الشرط وهو ان تكون المادة باقية والتغيير يكون في الصورة فقط (ولا يبعد ان تعتبر مغايرتها لها) اى مغايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدول عنها (في كونها) اى في كون الصيغة الثانية المعدولة (غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الصيغة (الاولى) وهي الصيغة المعدول عنها (داخلة تحته) اى تحت اصل وقاعدة (فيخرجت) بهذا القيد (عنه) اى عن حد العدل (المغيرات القياسية) اى الاسماء التي غيرت قياسا كماء وآل ومقول وعدة والتثية والجمع والمصغر والمنسوب وغيرها مما يكون تغييرها قياسا لانها داخلة تحت اصل وقاعدة (واما المغيرات الشاذة) اى الاسماء التي تغيرت شاذا لاقياسا كالجُمُوع الشاذة مثل اقوس وانيب والمصغرات الشاذة كعريب وعريس بغير التاء والقياس ان يصغر مع التاء والمنصوبات الشاذة مثل بصرى بالكسرة في الاول لافي بصرة وبدوى

في بادية وثلاثي ورباعي (فلا نسلم انها) اى المغيرت الشاذة (مخرجة عن صيغتها الاصلية) فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة وتكون ايضا داخلة تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خلف الاصل والقياس (فان الظاهر أن مثل اقوس) جمع قوس (وانيب) جمع ناب وهو السن (من الجموع الشاذة) بيان لهما وصفة لهما لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له مثل جاءنى رجل من بنى تميم (ليست مخرجة) وليس مع اسمها وخبرها خبر أن وهى ايضا معهما خبر لان فى قوله فن الظاهر (عما) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) لان القياس فى الاجوف الثلاثى المجرى أن يجمع على افعال للخفة فيكون القياس فيهما ايضا ان يجمع على هذا الوزن (اعنى اقواسا وانيابا) لاعلى افعال لثقل الضمة على الواو والياء فى البناء الممتد وان كان ما قبلها ساكنا (بل انما جمع القوس والناب ابتداء) يعنى فى اول الوهولة (على اقوس وانيب) حال كون كل واحد منهما واقعا (على خلاف القياس) لما سبق ان الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة فى الجمع مع انه بنفسه ثقيل (من غير) متعلق بقوله بل انما جمع (ان يعتبر) مبنى للمفعول (جمعهما) اى جمع القوس والناب (او لا) اى قبل ان يجمع على خلاف القياس (على) متعلق بقوله جمعهما ماهو القياس فيهما وهو (اقواس وانياب واخراج) عطف على قوله جمعهما اى من غير أن يعتبر ايضا اخراج (اقوس وانيب عنهما) اى عما هو القياس فيهما اذ لو كان كذلك لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لا قاعدة للاسماء المعدولة حتى ان ما خلفهما يكون شاذاً* و لما حكم عليهما وعلى امثالهما بالشذوذ علم انهما ليسا بمعدلين (وقل بعض الشارحين قد جوز بعضهم) اى بعض المصنفين والمعرفين (تعريف الشيء) اى شىء كان (بما) اى بتعريف (هو اعم منه) اى من المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا (اذا كان المقصود منه) اى من التعريف (تميزه) اى الشىء المعرف المصدر مضاف الى المفعول (عن بعض ماعداه) لانه كما اذا قلت فى تعريف الفعل مثلا اذا اردت تميزه عن بعض ماعداه الفعل مادلى على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا لحصول الغرض والمقصود اذا كان الامر كذلك (فيمكن ان يقال المقصود) من هذا التعريف (ههنا) اى فى هذا البحث (تميز العدل عن سائر العلل) التى شاركتها فى العلية (لانه كل ماعداه) سواء كان ماعداه علة او لا (فحيث حصل بتعريفه) اى بتعريف العدل (هذا التمييز) اى تمييز العدل بهذا التعريف عن سائر العلل (لا بأس بكونه) اى بان يكون تعريف العدل (اعم منه) بان يدخل فيه ما لا يكون

علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر العال عنه واذا خرجت يتم المقصود فلا بأس بدخول ماليس بعلة فيه (حيثئذ) اى حين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر العال وحين كون ذلك المقصود حاصل ايضا من هذا التعريف (لا حاجة في تصحيح هذا التعريف) اى تعريف العدل (الى ارتكاب تلك التكاليف) الثلاثة تكلف تغاير صيغة المصدر بصيغة المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغيير انما يكون في الصورة فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها في صيغة اخرى مغايرة للاولى اما في الوزن واما في الدخول تحت اصل وقاعدة فدخول تلك المحترزات لا يضر لانها ليست من العال التسع * ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد أن يبين سبب العدل في الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منبها (واعلم انا نعلم قطعاً) اى جزماً وعلماً قطعياً (انهم) اى النحاة (لما وجدوا ثلاث ومثث واخر وجمع وعمر) وامثالها (غير منصرف) في كلام العرب واستعمالهم (و) الحال انهم (لم يجدوا فيها) اى في هذه الامثلة او عطف على مدخول لما اى ولم لم يجدوا فيها (سبباً ظاهراً) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة (غير الوصفية) في الاربعة الاول (او) غير (العالمية) في الاخير والوصفية او العالمية وحدها لم تؤثر في منع الصرف لكون اجتماع السببين او تكرر واحد منها شرطاً وهما ليسا كذلك و(احتاجوا) اى النحاة (الى اعتبار سبب آخر) غير الوصفية او العالمية من الاسباب التسعة لما سبق ان الاسم المعرب لا يكون غير منصرف الا ان يكون فيه سببان منها او تكرر واحد منها لكون الصرف احاداً فيه (ولم يصاح) وهذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول والثاني على الثاني بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بحرف واحد فيكون من توابع لما اى ولما لم يصاح (للاعتبار) اى اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب التسعة (العدل) لانه ليس فيها جمع معتبر ولا ثبوت لافظاً ولا تقدير ولا تركيباً ولا محجمة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون ولم تجتمع العالمية مع الوصف فانتفى اعتبار غير العدل لان انتفاء الاقسام به يستلزم انتفاء المقسم (اعتبرود فيها) اى اعتبر النحاة العدل في هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب آخر (لانهم) عطف على قوله انهم اى لان النحاة (تنبهوا) من التنبه (للعدل فيما عدا عمر) اى في مثال غير عمر (من هذه الامثلة) بل نعلم ان هذه الامثلة مشتركة في اعتبار العدل والتنبيه لانها مستوية الاقدام فيه (فجعلوه) اى ما عدا عمر (غير منصرف للعدل وسبب آخر) وهو الوصفية واما حال عمر فسكوت عنه

(ولكن) استدراك من قوله اعتبروه اى اعتبروا العدل في هذه الامثلة الا انه
 (لا بد في اعتبار العدل) مطلقا سواء كان في هذه الامثلة اولا (من امرين) يعنى
 في اعتبار العدل مطلقا شرطان (احدهما) اى احد الامرين (وجود الاصل
 للاسم المعدول) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يمكن اعتبار العدل
 فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان المعدول فرع المعدول عنه (وثانيهما)
 او ثانى الامرين (اعتبار اخراجه) اى اخراج المعدول (عن ذلك الاصل)
 اى الاصل الذى وجد لان مجرد وجود الاصل لا يكفي للعدل (اذلا يتحقق
 الفرعية) اى فرعية المعدول (بدون اعتبار ذلك الاخراج) لما سبق ان
 وجود الاصل لا يكفي في اعتبار العدل مالم يعتبر الاخراج (فتى بعض تلك
 الامثلة) اعنى ما عدا عمر (يوجد دليل غير منع التصرف) وسبين الشارح ذلك
 الدليل في عقيب كل مثال يعنى يوجد في ذلك البعض دليل سوى منع صرفه
 (يدل على وجود الاصل المعدول عنه) على ان الاصل المعدول عنه موجود
 (فوجوده) اى فوجود ذلك الاصل (محقق) اى ثابت (بلا شك) ولا شبهة
 واذا عدل عنه يصكون العدل تحقيقا اى محققا ولهذا القسم يقال العدل
 التحقيقى لتحقق اصله والعدل عنه ايضا (وفى بعضها) اى بعض تلك الامثلة
 (لا) يوجد (دليل) يدل على الاصل المعدول عنه (غير منع التصرف) والاسم
 لا يكون غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم وذلك البعض مثل عمر وزفر
 (يفرض) مبنى للمفعول اى فيقدر (له) اى لذلك البعض (اصل ليتحقق
 العدل) اى حتى يقع (باخراجه) اى باخراج ذلك البعض (عن ذلك الاصل)
 اى عن الاصل المقدر له لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد
 اسم غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم وذلك غير جائز لان العلة
 الواحدة لم تؤثر في منع التصرف فيكون اصل هذا البعض مقدرًا ولهذا
 يقال له العدل التقديرى لكون اصله مقدرًا ولهذا قل الشارح (فانقسام
 العدل الى) العدل (التحقيقى و) العدل (التقديرى) حتى صار العدل قسمين
 (انما هو) اى ليس ذلك انقسام الا (باعتبار كون ذلك الاصل محققًا
 او مقدرًا) نظرًا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققًا بلا شك
 كان العدل محققًا ايضا بلا شك واذا كان مقدرًا كان العدل مقدرًا لان الفرع
 يتبع الاصل (واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) اى المحقق
 او المقدر نظرًا الى الامر الثانى (ليتحقق) يعنى يقع (العدل فلا دليل عليه
 الامنع التصرف) لان الاصل في اعتبار العدل ليس الوجود تلك الامثلة
 غير منصرفة بعلة واحدة في كلامهم (فعلى هذا) اى على انقسام العدل الى

التحقيق والتقديرى باعتبار الامر الاول (قوله) اى قول المصنف (تحقيقاً)
(معناه) اى معنى هذا القول لاعرابه العدل خروجه عن صيغته الاصلية
خروجاً كائناً (عن اصل محقق) اى موجود (يدل عليه دليل غير منع الصرف)
وهذا بيان لحاصل المعنى والا فاعرابه على الحالية من الصيغة اى حل كونها
محققة وتأييد المصدر الواقع حالا من المؤنث ليس بلازم لعدم ضمير فيه كذا
قيل او بمعنى محققاً صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل والمفهوم من
تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققاً اذا كان الاصل محققاً
(كثلاث) اى خروجاً كائناً كخروج او خروجاً مثل خروج ويجوز أن يكون
خبر مبتدأ محذوف اى مثاله مثل ثلاث (ومثلث) وزنهما فعال ومفعل عدلا
عن ثلاثة ثلاثة مكرراً (والدليل) اى الذى يدل (على اصلهما) اى اصل ثلاث
ومثلث (ان فى معناها) اى فى معنى كل واحد منهما (تكرار ادون لفظهما) اى
ليس فى لفظ كل منهما تكرار بل التكرار ليس الا فى معناها لانه اذا قيل جاءنى
القول ثلاث اى حل كونهم مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائين ثلثة
مرة وثلثة مرة اخرى وثلاثة اخر مرة اخرى الى ان ينتهى القوم تعلم ان
الجائين هكذا جاؤا (والاصل) فى الالفاظ (انه) اى الشأن والحال (اذا
كان المعنى مكرراً يكون اللفظ ايضا) اى كالمعنى (مكرراً) لان اللفظ يتبع
المعنى لان المقصود المعانى والالفاظ قوالب لها ودالة عليه فعند افراد المعنى
يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره (كفاى) قولك (جاءنى القوم ثلاثة
ثلاثة) حال من القوم مأول بلفظ واحد والمشتق ايضا وان صح ان يقع مادل
على هيئة حالا عند المصنف اى مفصلاً بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كانت
العبارة عن الحال كلا اللفظين معا جرى اعراب اللفظ الواحد عليهما جميعا
(فعلم) من هذا التقرير (ان اصلهما) اى اصل كل واحد من ثلاث ومثلث
(لفظ مكرر وهو) قولك (ثلثة ثلثة) وقد عدل ثلاث ومثلث عن هذا
الاصل تخفيفاً فى اللفظ لان ثلاث اخف من ثلثة ثلثة مع ان معناها واحد
وفى الرضى وذلك انا وجدنا ثلاث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفأدتهما تقسيم
امرذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد
مكرر على الاطراف فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءاً جزءاً وابصرت العراق
بلداً بلداً فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملاً بالاستتراء فلما وجد
ثلاث غير مكرر لفظ حكم بان اصله لفظ مكرر الى هنا كلامه (وكذا) اى
كالحال فى ثلاث ومثلث خبر مقدم (الحال) مبتدأ مؤخر (فى احاد وموحد)
عدل كل واحد منهما عن واحد واحد (وثناء ومثى) عن اثنين اثنين وثلاث

ومثلت منتها (الى رابع ومربع) فالغاية هنا داخلة تحت المغيا لانا نعلم قطعاً ان حكم الغاية ههنا حكم المغيا او يجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا اَمْوَالَكُمْ اِلَىٰ اَمْوَالِكُمْ﴾ اى مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد فان هذه الامثلة غير منصرفة لورود النص فيها صريحاً مثل قوله تعالى ﴿اُولَىٰ اٰجْنِحَةٍ مِّثَىٰ وَثَلث وَرَبَاعٌ﴾ واحاد وموحد قيساً عليهما لكونهما معدولين عن واحد واحد اللذين هما اصل في العدد (وفياً) اى في الاسماء التى كانت (وراءها) اى بعد هذه الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم منتها (الى عشار ومعشر) المعدول كل واحد منهما عن عشرة عشرة فالغاية ايضا داخلة في المغيا (خلاف) مبتدأ مؤخر في انها منصرفة او غير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة لان السبب الذى يوجد فيما دونها وهو العدل والوصفية قد وجد فيها ولان الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفة لكون الاصل في الاسم الصرف (والصواب) اى الحق من المذهبين (محيثها) اى ان تكون (غير منصرفة) لما قلنا (والسبب في منع صرف ثلاث ومثلث) اى السبب الذى يقتضى عدم صرفهما (واخواتهما) اى اشباههما من السباق والسياق يعنى من احاد الى معشر عند سيويه (العدل) التحقيقى (والوصف) اللازم (لان الوصفية العرضية التى كانت في ثلاثة ثلاثة) اى الوصفية التى حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه فى اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض فهو عارض (صارت) اى الوصفية (اصلية في ثلث ومثلث) لان المعدول لم يوضع الاوصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءنى رجال ثلاث ولا يقال جاءنى ثلاث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغايرا وضعا (لا اعتبارها فيما وضعا له) اى لكون الوصفية معتبرة فى المعنى الذى وضع كل واحد من ثلاث ومثلثه (واخر) عطف على ثلاث او مثلث بضم الهمزة وفتح الحاء المعجمة (جمع اخرى) صفة اخر واخرى على وزن فعلى بالضم والسكون (مؤنث) بالجر صفة لآخرى مضاف الى (اخر) الذى هو مفرد مذكر على وزن احر قلبت الهمزة الفاء (واخر اسم التفضيل) كأفضل بشهادة التعريف حيث جمى له مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل (لان معناه) اى معنى آخر (فى الاصل) اى اصل الوضع يعنى معناه اللغوى (اشد تأخرا) تمييز يعنى ان معنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر

اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني (ثم نقل) من معناه اللغوي (الى معنى غير) يعنى الى المعنى المجازى وهو النقي بقرينة السؤال تحقيقا كما اذا قيل أزيد في الدار فيقال آخر اى ليس فيها او تقديرا لان في اسم التفضيل ايضا معنى النقي لان الوصف الزائد في المفضل منى باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير معنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر جاءنى رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءنى رجل وحمار آخر وامرأة اخرى كذا في الرضى (وقياس اسم التفضيل ان يستعمل) باحد الاشياء الثلاثة ليكون المفضل عليه معلوما به اما (باللام) اى اما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان تكون اللام فيه للعهد (او الاضائة) اى اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه (او كلمة من) يعنى او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع المستعمل باحدهما اختيارا في اللفظ (وحيث لم يستعمل) اخر (بواحد منها) اى من هذه الثلاثة (علم انه معدول من احدها) اى من المستعمل باحدها اختصارا في اللفظ (فقال بعضهم انه) اى اخر (معدول عما) اى عن الاخر الذى (فيه) اللام اى عن الاخر (لتوافق المعدول والمعدول عنه في اللفظ والمعنى وشرط تغيرهما في الهيئة موجود ههنا لان ما جرد عن اللام غير هيئة الحلى به ولا يلزم ان يكون المعدول معرفة كفى فى امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعرف باللام يعنى الامس لكونه بمعناه حيث بنى لتضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا ليس كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار اسما مثله (وقد بعضهم انه) اى اخر (معدول عما ذكر معه من) اى عن اسم التفضيل الذى هو اسم استعمل من التفضيلية (اى عن اخر من) لانه الاصل في الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه اظهر وواضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا الا انه لا يعدل الاعمال يكون بمعنى الجماعة لكون كلامنا في الجمع لان اخر جمع فلا يعدل الا عن الجمع للمفرد ولا المثنى (وانما لم يذهب) مبنى للمفعول (الى تقدير الاضافة) الجار والمجرور في محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعنى لم يذهب احد الى ان يكون اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو آخر زيد و آخر الناس فتكون الاضافة مقدرة في المعدول ولذا قال الشارح الى تقدير الاضافة (لانها توجب التنوين والبناء او اضافة) بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة لها اى مثل الاضافة الاولى يعنى ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافى لا يخلو اما ان يوجب التنوين في المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وسادا مسده

(نحو حينئذ) اصله حين اذ كان كذا حذف كان كذا وعوض عنه التنوين لما ذكر ونون وكتب متصلا بالحين فقبل حينئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف (وقبل) لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى نى على الضم لما سيجي (و) اما ان يوجب ان يليه تركيب اضافي مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه في الثاني عين المضاف والمضاف اليه في الاول ليكون قربة على ان المضاف اليه محذوف في الاول نحو (ياتيم تيم عدى) فان اصله ياتيم عدى فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافي فقيل ياتيم تيم عدى لما ذكر وسيجي ومثله يازيد زيد اليعملات (وليس في آخر المعدول شيء من ذلك) اى من التنوين او البناء او الاضافة الى الاخرى (فتعين ان يكون) يعنى اخر (معدولا عن احدا لاخرين) اما عما فيه اللام او عما ذكر معه من التفضيية على سبيل منع الخلو والجمع (وجمع) على وزن صرد عطف اما على اخر لقربه واما على ثلاث لامثله (جمع) بالجر صفة له مضاف الى (جمعاء) بالمد كصحراء (مؤنث) بالجر صفة حماء مضاف الى (اجمع) الذى هو مذكر افعال (وكذلك) اى مثل جمع فى عدم الانصراف خبر مقدم (كفتح) مبتدأ ومؤخر (وبتع وابع وقياس فعلاء) الذى ذكره (افعل ان كانت) اى صيغة افعال (صفة ان تجمع) تلك الصفة (على فعل) يضم الفاء وسكون العين لتمييز افعال الصفة عن افعال التفضيل لانه جمع بالواو والنون فى المذكر وبالالف والتاء فى المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف المجموع ولو جمع افعال الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث فى افعال الصفة واحدا اختصارا لقصور هذه الصيغة عن افعال التفضيل (كحمراء على حر وان كانت) اى صيغة افعال (اسما ان تجمع على فعلى) فى التكسير بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصع واحرض تجمع على اجادل واصابع واحراض (اوفعلاوات) بالالف والتاء فى الصحيح لان الف التانيث اذا وقعت فى الاسم يجمع جمع الصحيح المؤنث مثل حباريات فى حبارى (كصحراء) بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم تكن مؤنث افعال مثل عدراء وجبراء وورقاء يجمع (على صحارى) والاصل فيه صحارى على وزن محاريب لان ما قبل الف التكسير فى الجمع الاقصى يكون مكسورا كساور وانعيم فانقلبت الالف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد قلبت بجنسه للمجانسة كمقروة وخطية واقيس فصار صحارى بالتشديد وهذا قليل الاستعمال لاسئغال الياء المشددة فى آخر الجمع الاقصى

فخففت بخذف الياء الاولى فصار صحارى مثل اساور ثم فتحت الراء وقبلت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها لزيادة الحقة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة
والياء فصار صحارى مثل جمادى (او صحراوات) كما ذكرنا (فصلها) اى اصل
جمع (ام جمع) حكمه ان كانت وصفا (او جماعى او جمعاً وات) ان كانت اسما
فوجد المعدول عنه (فاذا اعتبر اخر اجهما عن واحدة منها) اى من هذه الاصول
الموجودة لها (تحقق العدل فاحد السبيين) المقتضين منع صرف جمع (فيها
العدل التحقيقى) لكون الاصل محققاً (و) السبب (الآخر الصفة الاصلية وان
صارت) اى جمع (بالغلبة) اى بغلبة استعماها (في باب التأكيد اسما) لان
فعلاء افعل لا يكون الا وصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة في منع
المصرف سواء كانت زائفة بغلبة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم او غير زائفة
بغلبة الاسمية مثل احمر واصفر (وفي جمع واخوانه) وهى كتع واتبع وابع
الظرف متعلق بما قبله تقديره (احد السبيين) في اجمع واخوانه (وزن الفعل و)
السبب (الآخر الصفة الاصلية) واما في جمعاء واخوانه فالنائب الثاني القائم
مقام السبيين واما اورد المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف في التمثيل
كما في العدل التقديرى لانه لا يخلو اما ان يكون الوصف باقيا او لا الاول الاول
والثانى اما ان يكون الثقل فيه محققاً او لا وما يكون الثقل فيه محققاً فهو الثانى والثانى
اى ما يكون الثقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائر بين ان يكون باقيا على
وصفيته او منقولاً الى الاسمية كما في باب التأكيد (وعلى ما ذكرناه) متعلق بقوله
لا يرد اما اشارة الى تفسير معنى الخروج عن صيغته الاصلية والتنبيه عليه بالامثلة
او اشارة الى الفرق بين جمع واخر وبين الجموع الشاذة مع ان كلا منهما على
خلاف مقتضى القياس وحاصله ان الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة
وبعضها معدولة (لا يرد الجموع الشاذة) اى لا ينتقض ما قلنا بها (كاتب
واقوس فانه لم يعتبر اخر اجهما) اى اخراج اقوس وانيب (عما) اى عن الجمع
الذى (هو القياس فيهما) وان كان موجوداً (كاتب واقوس) لان سبب
الاعتبار ليس الوجود عدم الانصراف وذلك ليس بوجود في الجموع الشاذة
(كيف) استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخر اجهما عما هو القياس فيهما (و)
الحال انه (لو اعتبر جمعها او لا على انيب واقوس) ثم عدلا عنهما (فلا شذوذ
في هذه الجمعية) اى في ان يجمع ناب على انيب وقوس على اقواس لكونه على
ما هو القياس لما سبق (ولا قاعدة) ايضا (للانحراف) اى ليس للانحراف
المعدود قاعدة قياسية (يلزم من مخالفتها الشذوذ) اى حتى يكون مخالفتها
من الاسماء المعدولة شاذاً فتكون الاسماء المعدولة على قسمين شاذة وغير

شاذة ولاشيء من الاسماء المعدولة شاذة (فن اين يحكم فيهما بالشذوذ) هذا جواب لو بالفاء اي فن اى مكان يحكم في تلك الجموع بالشذوذ حتى لا يكون اقوس وايب شاذة وللم يعتبر اخرجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف حكم عايمهما بالشذوذ (ومن هذا) اي من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون السبب الذى هو عدم الصرف غير موجود (تسين) اي ظهر (الفرق) ظهورا بينا (بين الشاذ والمعدول) لان المعدول هو الاسم المخرج عما هو الاصل فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذى هو عدم الانصراف والشاذ ما لم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه لعدم وجود سببه بل كان او لا على خلاف القياس (او تقديرا) عطف على تحقيقا (اي) العدل خروجه عن صيغته الاصلية (خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض) فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله مفروض (يكون الداعى) والسبب (الى تقديره) اي تقدير الاصل (وفرضه) عطف تفسير (مع الصرف) بالنصب خبر يكون (لاغير) لانفى الجنس وغير مبنى على الضم لشبهه بالغايات على ماسيجى اي لاغير منع الصرف من دليل موجود فيه يعنى ليس فيه دليل الامنع الصرف فقط (كعمر) (وكذلك زفر فانهما) اي عمر وزفر (لما وجد غير منصرفين) فى استعمال العرب بلغة الواحدة وهى العامية ومن قاعدتهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود سببين فيه او سبب مكرر (و) الحال انه (لم يوجد فيهما) اي فى كل واحد من عمر وزفر (سبب ظاهر) من الاسباب التسعة (الاعلمية) وحدها وهى وحدها لا تمنع الصرف (اعتبر فيهما العدل) لىوجد فيهما سببان العامية والعدل ولا يكونا مخالفين للقاعدة ولا يمكن اعتبار غيره فيهما لانه ليس فيهما تاثير ولا عجة ولا تركيب ولا جمع ولا غيرها فانحصر الاعتبار فى العدل (ولما توقفت اعتبار العدل على وجود اصل) للمعدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يمكن اعتباره فيهما (و) الحال انه (لم يكن) اي لم يوجد (فيهما دليل) ظاهر يدل (على وجوده) كما فى الامثلة السابقة فى العدل التحقيقى (غير منع الصرف) بالرفع صفة دليل (قدر) وفروض (فيهما ان اصلهما عامر وزافر) يعنى كأن الواضع قصد التسمية او لا بعامر وزافر لانهما لما كانا من الاجناس خاف اللبس (عدل عنهما الى عمر وزفر) لان عمر موجود فى الاجناس فكأنه سماه او لا بعامر ثم عدل عنه الى عمر وسماه به اختصارا فى اللفظ وزفر وان وجد فى الاجناس كما فى قوله * يا بى الظلامة فى النوافل الزفر * الا انه لما كان نادرا جعل كأن لم يكن فحينئذ كان عمر ادخل فى الباب لانه لم يوجد فى الاجناس

نقط (و) مثل (باب قطام) عطف على عمر وقطام اسم امرأة من العرب
كحذام (المعدولة عن قاطمة) كما ان حذام معدولة عن حازمة (واراد)
المصنف (بباها) اى بذكر الباب (كل ما) اى كل لفظ (هو) اى كان (على)
وزن (فعال) والاقال وقطام بالجر حل كونه (علما للاعيان) اى علما موضوعا
لعين معين من الاعيان (المؤنثة) حال كونه ملا بسا (من غير ذوات الرءاء)
يعنى ليس في آخره راء كحضار وطمار الكائنة (في) (لغة) (بني تميم)
(نانهم) اى بني تميم ويجوز أن يرجع الى النجاة اى فان النجاة (اعتبروا العدل)
اى اخراج نحو قطام عن قاطمة (في هذا الباب) اى باب قطام يعنى في فعال
اتى تكون علما للاعيان المؤنثة (حلاله) مفعول له اقوله اعتبروا اى ليكونهم
حمايين هذا الباب (على) فعال اتى كانت (ذوات الرءاء في الاعلام المؤنثة مثل
حضار) في حواشي الهندي اسم كوكب * وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة
او الهيجان او الحجر من الامل (وطمار) بالفتح والكسر الممكن المرتفع وفي بعض
النسخ ودبار * في القاموس ارض بين اليمن ورمال يبرين وقيل طمار بالكسر
والفتح مكان مرتفع ويقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم يرى منه (فانهما)
اى حضار وطمار (مبنيان) على الكسر ولم يبنيا على السكون مع انه الاصل
في البناء لئلا يلزم اجتماع الساكنين ولم يبنيا على الضم للثقل وهو ظاهر ولا
على الفتح مع انه اخف وايضا اخو السكون لانه حينئذ يلزم اجتماع الفتحات
وهو ثقيل ايضا فبنيا على الكسر لانه ليس فيه محذور (وليس فيهما) شيء
يوجب البناء او غيره (الاسميان) من الاسباب التسعة المتقتضية مع الصرف
(العامة) بدل من قوله سببان (والثابت) عطف على العلمية (والسيان لا يوجبان
البناء) اى لا يوجبان بناء ما وجد فيه احدهما او كلاهما لانهما ليسا من
الاسباب المتقتضية للبناء ولوجب للبناء في هذا الباب المشابهة لفعال اتى
كان بمعنى الامر نحو نزال وترالك في العدل والوزن (فاعتبر فيهما العدل) ولم
يكتف بالمشابهة في الوزن لئلا يرد مثل سحاب وحيام وكلام وسلام وغيرها
فانها معرفة مع المشابهة في الوزن لانها وحدها لم تؤثر في منع الاعراب الذي هو
الاحل في الاسم (لتحصيل سبب البناء) وهو العدل والوزن فلما اعتبر فيهما
العدل لتحصيل سبب البناء (اعتبر) العدل (فيها) اى في فعال الذي (عداها)
اى مثل حضار وطمار (مما) بيان لما في قوله فيها اى من باب فعال الذي (جعلوه)
اى بنوا تميم (معر با غير منصرف ايضا) اى كما اعتبروا العدل في باب حضار
(حلاله) مفعول له لقوله اعتبر اى ليكون محمولا (على نظاره) اى على اشباهه
اللواتي هي ذوات الرءاء (مع عدم الاحتياج اليه) اى الى اعتبار العدل فيه

لتحقق سببين) اى لوجود سببين من الاسباب التسعة (لمنع الصرف العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود شرط تحتم تأثيره هنا وهو الزيادة على الثلاثة وسيجيء (فاعتبار العدل فيه) اى فى باب قطام (اتماهو) اى ليس الا (للحمل على نظائره) اى على اشباهه (لا) اى ليس اعتبار العدل فيه (لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العلمية والتأنيث مع وجود شرط وجوبه وهو حصل سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لا يمكن تحصيله (ولهذا) اى ولاجل ان اعتبار العدل فيه ليس الا للحمل على نظائره لاغير (يقال ذكر باب قطام) المصدر مضاف الى المنفوع والتماثل متروك اى ذكر المصنف هذا الباب (هنا) اى فى بحث العدل التقديرى (ليس فى محله) لان محله سياتى فى باب اسماء الافعال (لان الكلام) اى البحث (فيما) اى فى الاسم المعرب الذى وجد غير منصرف بالعلمية وحدها و (قدر فيه) اى فى ذلك الاسم (العدل لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العدل لا فيما قدر فيه العدل حملا على نظائره (واتماقل) اى المصنف (فى بنى تميم) احتراز عن لغة الحجاز (لان الحجازيين يبنون) اى يجعلون فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم (فلا يكون) باب قطام مطلقا سواء كن ذوات الرء اولا (مما نحن فيه) اى من البحث الذى كان ذكرنا فيه وهو كون العدل تقديريا (والمراد من بنى تميم اكثرهم) فانهم على ان ذوات الرء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المنصدر (فان الاقلين منهم) اى من بنى تميم (لم يجعلوا ذوات الرء مبنية بل جعلوها) يعنى جعلوا باب قطام سواء كان من ذوات الرء اولا معربا (غير منصرف) لان الاسم اصل فى الاعراب والمشابهة بالمبنى اذا كانت ضعيفة لم تؤثر فى منع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى (فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها) اى فى ذوات الرء (لتحصيل سبب البناء) لما عرفت ان سبب البناء العدل والوزن (وحمل) بالجر عطف على اعتبار العدل اى لا حاجة ايضا الى حمل (ماعدائها) اى حمل فعال التى لم تكن من ذوات الرء على فعال التى كانت ذوات الرء لان هذا الباب معرب عندهم فكان فى باب قطام ثلاثة اقوال فى قول مبنى لمشابهة فعال التى بمعنى الفعل كترال عدلا ووزنا فلم يكن مما نحن فيه وفى قول معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فلا حاجة فيه الى العدل وفى قول ان كان ذوات الرء فهو مبنى للممر وان لم يكن ذوات الرء فهو معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فاعتبر فيه العدل وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الرء فقط لالتحصيل سبب منع الصرف (الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة مصدران

كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف* وقال عصام الدين لم يعرف المصنف في هذا الباب الا العدل لان غيره اما معرف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها انتهى (وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة) اى معتبرة (مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع) وسواء بقيت على الوصفية (مثل احمر) او جعلت اسما برأسها من غير اعتبار الوصفية كاسود وازرق على ماسياتى (فانه) اى مثل احمر (موضوع لذات ما) ولفظة ما صفة لذات اى وضع لذات من الذوات ولذا قيل ذات مبهمة وصفة معينة (اخذت) مبنى للمفعول صفة للذات اى اعتبرت تلك الذات (مع بعض صفاتها اى هي الحمرة) في احمر والموصول مع الصلة صفة البعض لانه يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله (او) كانت الدلالة (بحسب الاستعمال) لا بحسب الوضع لان الواضع لم يكن وضعه للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال (مثل اربع في) قولك (مرت بنسوة) بكسر التون وضمها والنساء والنسوة جمع امرأة لا من لفظها وتصغير نسوة نسية (اربع) بالجر والتنوين (فانه) اى فان اربع (موضوع) اسما (لمرتبة معينة) هي ما بين الثلاثة والخمسة كائنة (من مراتب العدد) التي هي من واحد الى مائة ومنها الى الف ومنها الى غير نهاية (فلا وصفية فيه) اى في اربع (بحسب الوضع) لانه اسم من الاسماء التي كانت في مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو (بل قد تعرضه الوصفية) بعد الوضع بحسب الاستعمال (كما في المثال المذكور) الذي اورده الشارح (فانه) اى اربع (لما اجرى) مبنى للمفعول (فيه على النسوة) في قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفها وبين به ماهو المراد منها كما ان الصفة تبين ماهو المراد من الموصوف (التي هي من قبيل المعدودات) وصفه بها دفعا توهم ان النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم انها لم تعدت لان العدد لا يكون معدودا (لا الاعداد) اى ليست تلك النسوة من قبيل الاعداد وهو ظاهر (علم) جواب لما (ان معناه) اى معنى قوله مررت بنسوة اربع او معنى اجراء الارباع على النسوة (مررت بنسوة موصوفة بالاربعية) ليكون اربع دالة على معنى في متبوعه وهو الاربعية (وهذا) اى معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعية (معنى وصفى عرضى) اى عرض (له) اى لارباع بعد الوضع اسما (في الاستعمال) اى بسبب استعماله واجرائه على النسوة التي تكون معدولة

(لا) وصف (اصلي) له (بحسب الوضع) لما عرفت ان وضعه لم يكن الاسم
فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا* ولما بين ان الوصف قسمان
اصلي وعرضي احتيج الى ان ايهما معتبر في السببية منع الصرف فقال الشارح
مينا (فالمعتبر في سببية منع الصرف) اي في ان يكون سببا له (هو الوصف الاصلي)
لاغير (لصالته) لان الاصل لكونه اصلا يؤثر في الاحكام والقواعد والامثلة
والشواهد (لا) الوصف (العرضي) يعني لا يكون الوصف العارضى سببا
(لعرضيته) اي لكونه عارضا والعارض في حكم العدم فلا يؤثر في القواعد
والاحكام (فلذلك) اي لاجل ان المعتبر في السببية الوصف الاصلي لاصته
لا العرضي لرضيته (قال المصنف) اي بين ماهو المعتبر في السببية فللام في قوله
فلذلك متعلق بقال (شرطه) مبتدا (اي شرط الوصف) المعدود من اسباب
منع الصرف (في سببية) متعلق بالشرط مضاف الى المفعول وهو (منع الصرف)
اي كونه سببا لمنع الصرف (ان يكون) اي الوصف (وصفا) (في الاصل)
والجملة خبر المبتدا الثاني وهو مع خبره خبر المبتدا الاول الذي هو الوصف (الذي هو
الوضع) اي الوصفية (بان يكون وضعه على الوصفية) والباء متعلق بقوله اوضع (لان
تعرضه) عطف على قوله ان يكون وصفا (الوصفية بعد اوضع في الاستعمال)
لما عرفت ان المعتبر في السببية هو الوصف الاصلي (سواء بقي) اوصف (عني
الوصفية الاصلية) ولم ينقل عنها الى الاسمية مثل احرر (اوزالت) الوصفية
الاصلية (عنه) بان نقل عنها الى الاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا
الاسمية مثل اسود وارق للحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لا يعارض
الاصل وان كان مقدرا فاذا كان الامر كذلك (فلا تضره) اي الوصف الاصلي
وقسر المضرة بقوله (بان تخرجه) اي تخرج الغلبة الوصف الاصلي (عن سببية
منع الصرف) اي عن ان يكون سببا لمنع الصرف (الغلبة) فاعل فلا تضره (اي
غلبة الاسمية) فيه اشارة الى ان المعرف باللام مضاف الى الفاعل بناء على
ان تكون اللام فيه زائدة (على الوصفية) الاصلية متعلق بالغلبة (ومعنى الغلبة)
اي غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما في اصل الوضع
ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال في احد الانواع اشهر به ولذا قل الشارح
(اختصاصه ببعضه افراده) الباء داخلة على المقصور عليه يعني كان اللفظ
في الاصل عاما لانه يدل على ذات مبهمه ثم اشتهر استعماله في بعض الافراد
الدالة هي عليه في الاصل وغلب فيه (بحيث لا يحتاج) ذلك اللفظ (في الدلالة
عليه) اي على ذلك البعض (الى قرينة) لفظية او غيرها واما الدلالة على المعنى

الوصفي الذي كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليها كبن عباس رضى الله تعالى عنهما فانه يقع على واحد من بنى العباس ثم صار اشهر في ابنه عبد الله بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ابناءه وكذا النجم والثريا والبيت والكتاب على ماسياتي (كما ان اسود كان موضوعا) عاما (لكل ما فيه سواد) اى كان قد وضع وضععا عاما لكل شيء اتصف بسواد من ذى روح او جاد لانه يقال شيء اسود للمتصف به (ثم) بعد الوضع العام للمتصف به (كثر استعماله في الحية السوداء) وهى فرد من الافراد التى وضع اسود لها قال عليه السلام ﴿ اقتلوا الاسودين الحية والابرص ﴾ (بحيث) متعلق بكثير (لا يحتاج) اى الحية السوداء (فى انهم منه) اى انها ممتما من لفظ اسود اذا ذكر او لا يحتاج انت فى فهم الحية السوداء من لفظ اسود اذا ذكر (الى قرينة) دالة على ان المراد منه الحية السوداء من موصوف او غيره اذا عرفت به تلك الحية بخلاف سائر السواد فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من غير قرينة من موصوف مثل ليل اسود او رجل اسود او من الرجال (فلذلك) (المذكور) اللام متعلق بالفعلين اللذين هما صرف وامتنع ونعلة لهما والمشار اليه بما كان مثنى فسره الشارح بقوله المذكور لتصح الاشارة بالمفرد دفعا لما يرد أن الاشارة لا تصح لكون المشار اليه مثنى واسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله (من اشتراط احالة الوصفية) فى كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعدم مضرة الغلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية الاسمية يعنى اذا كان الوصف اسلا لا يضره زواله بالغلبة الاسمية حيث يستكون غير منصرف بقيت وصيته او زالت (صرف) (لعدم احالة الوصفية) نظرا الى الامر الاول (اربع) اذ وضعه للعدد (فى) (قولهم) (مررت بنسوة اربع) مع ان فيه سبعين الوصفية ووزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل وحده لا يؤثر فالصرف مع ان الانصراف اصل فى الاسم (وامتنع) (من الصرف) يعنى صار غير منصرف كما انه غير منصرف قبل التسمية (لعدم مضرة الغلبة) نظرا الى الامر الثانى (اسود) وهو فى اصل الوضع وصف لكل ذى سواد لما عرفت (وارق) وهو فى اصل الوضع وصف بمعنى ذى رقة ونقوش لا يكون على لون واحد بل يكون ذا الوان (حيث) اى لانهما (صارا اسمين) (للحيية) (الاول) بدل من ضمير صار ابدل البعض يعنى صار الاول وهو اسود اسما (للحيية السوداء) وهى الحية العظيمة السوداء بالفارسية * مارسيه بزرگ * او * مارسيه تر * (و) صار (الثانى) اسما (للحيية التى فيها سواد وبياض) وهى الحية التى تكون سوداء ويكون عليها نقط بياض او يكون عليها فقط سواد وبياض او تكون مختلطة بهما وجعلنا ارقم وعليه قوله * واياك اياك العجائز انها * اشد سمونا

من سموم الاراقم* (وادهم) وهو في اصل وضعه بمعنى ذى الدهمة اى السواد
(حيث صار اسما) (للقيد) (من الحديد لما فيه) اى فى الحديد (من الدهمة)
بيان لما (اعنى السواد) تشير للدهمة وهى السواد يتال فرس ادهم وناقة دهاء
اى اسود وسوداء وفي قوله تعالى ﴿مدهامتان﴾ اى سوداوان والحديد الاسود (فان
هذه الاسماء) اى اسود وارقم وادهم (وان خرجت عن الوصفية) اى عن كونها
وصفا بمعنى ذى سواد وذى رقم وذى دهمة (لغلبة الاسمية) على الوصفية الاصلية
(لكنها) اى الا ان هذه الاسماء (بحسب اصل الوضع اوصاف) لم تعرفت غير مرة
(ولم يهجر) مبنى للمفعول (استعمالها) بالرفع نائب ماب الفاعل والحلجة خبر ان
فى قوله فان وقوله وان خرجت حل من اسم ان والمعنى فان هذه الاسماء حل
كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وضعا لم يمنع
استعمال كل واحد منها (فى معانيها الاصلية ايضا) اى كما لم يمنع استعمالها
فى معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية (بالكلية) لانها استعملت فى نوع من
انواع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب فى الاسمية حية
سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه
دهمة اى سواد وانت خير بان فى معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية
(فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء) حين كونها مستعملة فى معاني الاسمية
(الصفة الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا معتبر (ووزن الفعل واما) هذه
الاسماء (عند استعمالها فى معانيها الاصلية) يعنى عند كونها مستعملة فى المعنى
الوصفى لكل واحد منها (فلا اشكال فى منع صرفها) لانها اذا كانت ممتعة
من الصرف وجعت غير منصرفة عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية
وكانت اسما من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها ممتعة من الصرف عند
كونها اوصافا ومستعملة فى المعنى الوصفى يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا
اثر عند زواله فعند وجوده يكون اسند تأثيرا (لوزن الفعل والوصف فى الاصل)
الذى هو الوضع (والحال) الذى هو الاستعمال لانها حينئذ وصف اصلا
واستعمالا (وضعف) عطف على صرف اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا
ضعف (منع انبنى) من الضرف حيث صار (اسما) (للاجبة) الخبيثة الشديدة
السم بناء (على زعم) ماث اثناء ساكن العين الظن ويستعمل فى الباطل والمراد
هنا المعنى الاول (وصفية فيه توهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الحبث) يعنى
توهم انه مشتق من الفعوة مصدر فعو فعو بمعنى الشدة فى الحبث يقال فعوة
السم شدته فيكون اففى بمعنى ذى خبث شديد ثم نقل اليها فتح من الصرف
لهذا على ضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق كونها اوصافا فى اصل الوضع (و)

(كذلك) اى كما ضعف منع افعى من الصرف حين كونه اسما ضعف (منع) (اجدل) من الصرف حيث صار اسما (للقمر) بناء (على زعم) وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة) يعنى توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة الخصومة يقال جداله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذى جدل قوى وخصومة تمنع من الصرف على الضعف واما صرفه فتقوى لانه لم يتحقق وصفيته والصرف اصل فى الاسم فانصرف (و) ضعف منع (اخيل) من الصرف حيث صار اسما (للطائر) (اى لطائر ذى خيلان) على وزن عمران جمع خال وهو النقطة فى الجسد كالعيدان جمع عود بناء (على زعم) وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال) فعنى اخيل ذى خال ثم جعل اسما لطائر ذى خيلان * ولما كان فيه معنى الوصفية ضعيفا كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف لا يؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء) بعد النقل (عدم الجزم بكونها اوصافا اصالية) لان اشتقاق كل واحد منها مما اشتق ثابت وهما وما يثبت بالوهم لا يعتبر فكأنها لم توضع فى الاصل اوصافا مما اشتق (فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية) وهى فى افعى ذو خبث وفى اجدل ذو قوة وفى اخيل ذو خال (مطلقا) قوله (لا فى الاصل) تفسير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعنى لم يقصد بهذه الاسماء المعانى الوصفية فى اصل الوضع (ولافى الحال) ولم يقصد ايضا المعانى الوصفية فى الاستعمال حيث استعملت اسماء للاعيان اما الاول وهو أنه لم يقصد بها المعانى الوصفية فى اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت واما الثانى وهو أنه لم يقصد بها تلك المعانى فى الاستعمال فلان المستعمل لها لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسما لتسوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف يعنى معنى الخبث والقوة والحال وان كانت فى نفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم تكن وصفا وضعا واستعمالا فانصرفت مطلقا * وفى الرضى ولان نقول صرفت هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد به معنى الوصف مطلقا لعارضها ولا اصلا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طائرا اذا قوة واخيل طائرا اذا خيلان لانك اذا قلت مثلا قميت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عتابا من غير أن تقصد به معنى الوصف وهو الشدة وان كان اقوى من الصقر الى هنا كلامه (مع ان الاصل فى الاسم) المعرب ولم يقيده لكون البحث فيه (الصرف) لما سبق انه لا يحتاج الى سبب بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى سببين او سبب قائم متامهما ومالم يحتاج الى سبب يكون اصلا (التأنيث) المعدود من اسباب منع الصرف (اللفظى) قيده لتقابل

المعنوي ولا تقابل بالتاء لكونها مشتركة فيهما (الحاصل) قيد به ايضا ليكون متعلقا بقوله (بالتاء) (لابلانف) يعني لا يكون التائيث اللفظي حاصلا بالالف (فانه) اي فان التائيث اللفظي الحاصل بالالف ممدودة او مقصورة (لا شرط له) في منع الاسم عن الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى الشرط لكونه تائيبا وضعا لازما فقوله التائيث مبتدأ اول (شرطه) مبتدأ ثان (في سبية منع الصرف) اي في كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف (العلمية) اي ان يكون علما خيرا للمبتدأ الثاني والثاني مع خبره خبر المبتدأ الاول (اي علمية الاسم المؤنث) سواء مذكر حقيقيا كحمنة او مؤنثا حقيقيا كعزة واهذا ولاذا كعزة بكسر العين فالعلمية شرط تأثيره فلا يؤثر بدونها (ايصير التائيث لازما) للكلمة والمؤنث بالتاء مادام علما لزمه التاء (لان الاعلام محفوفة عن التصرف بقدر الامكان) وان جاز التصرف فيها في الترخيم وفي ضرورة الشعر بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جئ بها للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها وضعت للتائيث لاغير فتلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء الزائدة في آخر الاسم مفتوحا مقابلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت للتائيث فقط مثل طاحه او جزأ من الكلمة من غير بدل كحجارة (ولان العلمية) لها (وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة) لان الاسم يوضع او لا على الجلس ثم يوضع علما مثل عائشة من عاش يعيش فهو عائش وعائشة وهو في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته تائبا معها وصارت التاء كلام الكلمة في هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا تائبا (و) (التائيث) (المعنوي) فيه اشارة الى انه عطف على التائيث اللفظي الا انه قدر الموصوف ههنا ليسان ماهو المراد وهو كونه معنويا والصفة هناك مفهومة من قوله التائيث بالتاء والتائيث المعنوي ما يكون التاء فيه مقدرًا سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيق كحلب ومصر (كذلك) (اي كالتائيث اللفظي) الحاصل (بالتاء في اشتراط العلمية) اي في كون العلمية شرطا في سبية منع الصرف (فيه) اي في منع الصرف (الا ان بينهما) اي بين الشرطين (فرقا) يعني بين ان تكون العلمية شرطا لسبية التائيث اللفظي وبين ان تكون شرطا لسبية التائيث المعنوي (فانها) اي العلمية (في التائيث اللفظي) بالتاء شرط لوجوب منع الصرف) يعني ان هذا التائيث اذا جعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شيء آخر (و) ان العلمية (في) التائيث (المعنوي) شرط لجوازها) يعني ان التائيث المعنوي اذا جعل علما لم يجب منع صرفه

بل يحتاج في وجوبه الى شيء آخر (ولا بد في وجوبه) اي في وجوب منع صرفه
(من شرط آخر) يعني غير العلمية معها والفرق ان التانيث اللفظي بالتاء له علامة
ظاهرة دالة على تحققه وهي التاء المفوطة فيكون قويا فاكتفى فيه بالعلمية
وحدها واما المعنوي فلم يكن له علامة ظاهرة فكان ضعيفا لم تكف فيه العلمية
نضم اليها شيء آخر ليتقوى به لان الضعيف اذا ضم اليه شيء آخر يتقوى به
والحاصل ان التانيث على ثلاثة اقسام اقوى وهو التانيث اللفظي بالالف
بقسميها لكونه لازما للكلمة لا ينفك عنها وهو في آن واحد يقوم مقام
السبين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظي بالتاء لكونه
غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج في السببية الى العلمية الا ان له علامة
ظاهرة دالة على تحققه فاكتفى بها ولم يحتاج الى غيرها وادنى وهو المعنوي
لكونه امرا مغزيا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل
لا يعلم وجوده الا بقريته خارجة عنه احتاج في السببية الى شيئين العلمية واحد
الامور الثلاثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر في منع الصرف تأمل
ولان جهنك (كما اشار) المصنف (اليه) اي الى الشرط (بقوله) (وشرط
تحتم تأثيره) (اي شرط وجوب تأثير التانيث المعنوي في منع الصرف)
متعلق بالتأثير (احد الامور الثلاثة) يعني انضمام احدها الى العلمية لانها
لا تؤثر وحدها بدون العلمية وفي قوله احد الامور اشارة الى ان اوهها مانعة
الجمع والحلو يعني يقال انها منفصلة حقيقية مثل قولك العدد اما زوج او فرد
(زيادة) خبر المبتدأ المحذوف او بدل من احد الامور بدل البعض من الكل
(على الثلاثة) (اي زيادة حروف الكلمة) التي تكون غير منصرفة بالتانيث
المعنوي والعلمية فالتوين عوض عن المضاف اليه (على ثلاثة احرف) متعلق
بالزيادة يقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة (مثل زينب) (او
تجرك) يعني ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على الثلاثة فشرط تحتم
تأثيره تجرك (الحرف) (الاي وسط) من اضافة المصدر الى الفاعل قدر الحرف
ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة تقتضي موصوفا فلا بد من تقديره (من
حروفها الثلاثة) لتقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع الساد مسد التاء (مثل
سقر) (او العجمة) يعني ان لم توجد الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط فشرط
تحتم تأثيره العجمة لتوجد فيها اسباب ثلاثة واذا قام احدها مقام السكون
يبقى سببان ولكن يتعين ههنا لذلك العجمة لان المقام يقتضي هذا (مثل ماء
وجور وانما اشترط) بعد شرط العلمية (في وجوب تأثير التانيث المعنوي احد
الامور الثلاثة) يعني اشترط وجود احدها وجوبا بعد ان تكون العلمية

شرطا ايضا لان العالمية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها (لتخرج الكلمة) التي تكون غير منصرفة (بمثل احد الامور الثلاثة عن الحلقة) متعاق بقوله لتخرج (اتي من شأنها ان تعارض ثقل احد السبين) اللذين يقضيان بثقلهما ان يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجبر واذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط لم يكن ثقيلًا باجتماع السبين فيه (فتراحم) الخفة (تأثيره) الذي هو أن لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمنعان منه (وثقل الاولين) الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط (ظاهر) لان لسان العرب لما كان مبنيًا على السهولة كان الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لا بد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذي كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط او رابعيا كان ثقيلًا او اثقل لان ما خالف الاصل شأنه كذلك (وكذا) اي كما ان ثقل الاولين ظاهر ثقل (العجمة) ظاهر (لان لسان المعجم ثقيل على العرب) وهو ظاهر محسوس ولان لسان كل قوم حنيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون ثقيلًا عليهم لاسما لسان المعجم (فهند يجوز صرفه) (نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلاثة) وان وجد فيه العلمية والتانيث المعنوي (ويجوز عدم صرفه) لان اجوارهما استعمل في استواء الطرفين (نظرا الى) مجرد (وجود السبين فيه) وقد جمعهما الشاعر في قوله * لم تلتع بفضل مثرها * دعد ولم تسق دعد في الغلب * لان الاول منصرف والثاني غير منصرف (وزين) سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا ولا هذا ولا ذلك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسددا فهو كحمزة يكون غير منصرف على كل حل (وسقر) وسميت به مؤنثا حقيقيا كقدم اسم امرأة او غير حقيق كسقر (علما) اي حال كونها علما (لطبقة من طبقات النار) الطبقة والطبقة واحد الاطباق وطبقات النار مراتبها والسماوات طبقات اي بعضها فوق بعض اي لطبقة ومرتبة من مراتب النار لان بعضها فوق بعض درجات (وماه وجور) حال كونهما (علمين لبلدين) اشار بذكر البلدين الى وجه تانيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تانيثها وتاويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتاويل المكان والمرجع السماع ومالم يسمع فبني على مشيئة المتكلم وههنا يجب ان يؤول بتاويل البلدة لوجود فيهما عالم ثلاث (ممتع) قوله وزين مبتدأ والباقي عطف عليها وممتع خبره وهذا الكلام تعدد فيه المبتدأ بالعطف مثل قولك زيد وعمرو وبكر قائم او من قيل حذف الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره في المعطوف (صرفها) اي صرف كل واحد منها فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احد هذه الاشياء مجاز عقلي

بعلاقة المحلية والظاهر أن قوله صرفها مرفوع على انه فاعل لقوله متمتع (اما زينب) مبتدأ محذوف المضاف اى اما عدم صرف زينب (فلعلمية والتأنيث المعنوى) يعنى فلو جود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) يعنى مع وجود الشرط الواجب (وهو الزيادة على الثلاثة) اى الزيادة على ثلثة احرف (واما) عدم صرف (سقر فلعلمية والتأنيث المعنوى) يعنى فلو جود السبب الذى هو التأنيث والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط الواجب المقضى منع الصرف (وهو تحرك) الحرف (الايوسط واما) عدم صرف (ماه وجور فلعلمية والتأنيث المعنوى) اى فلو جود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط المؤثر (وهو العجمة) فان سميت بهذا القسم مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية سببين آخرين حتى يصير الاسم بها متمتع المنع (فان سمي به) (اى بالمؤنث المعنوى) لان المؤنث اللغضى قد سبق تفصيله (مذكر) نائب فاعل لقوله سمي (فشرطه) (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الصرف (الزيادة على الثلاثة) اى على ثلثة احرف فقط فلا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث فى الاصل لسبب تقدير علامته فيزول ذلك التأنيث بسبب كونه علما للمذكر لان الضعيف يزول بادنى شئ فيكون الساكن الاوسط والمتحرك الاوسط سواء لان الجمع على المذكر فلا تكون التاء مقدره كنوح ولوط الا اذا كان فيه حرف رابع فيحتمل ان يكون غير منصرف (لان الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث) لانها تكون رابعة ايضا (قام مقامها) فيأخذ حكمها فيؤثر مثلها فتكون التاء مقدره (فقدم) (وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجندى) وهو كونه آلة المشى يقال لها بالفارسي *پاي* (اذا سمي به) اى يقدم (رجل) بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشى تسمية باسم آله (منصرف) (لان التأنيث الاصلى) وهو كونه موضوعا للالة (زال بالعلمية) اى بكونه علما (للمذكر من غير أن يقوم شئ بمقامه) لعدم الزيادة على الثلاثة فقدفات التأنيث لفظا ومعنى وحكما (والعلمية وحدها لاتممع) الاسم (من الصرف) لما عرفت (وعقرب) (وهو) اى لفظ عقرب (مؤنث معنوى) يعنى ان التأنيث فيه وامثاله يكون فى معناه لا فى انطه (سماعى) يعنى علم تأنيثه بالسمع لا بالقياس (باعتبار معناه الجندى) وهو ان يكون اسم دابة ذى ذنب فى رأسه سم بالنارسية *كژدم* (و) (اذا سمي به رجل)

بعلاقة كونه موصوفاً بصفتها وهي الأيداء والايلام (متع) (صرفها لانه وان زال التأنيث المعنوي بعلميته للمذكر) لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعنودة بكونه علماً للمذكر (فالحرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤناً حكماً لانه وان لم يكن فيه تأنيث لفظاً ولا معنى الا ان فيه تأنيثاً حكماً وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء يعلم ذلك اى ان لا يكون حرف يقوم مقام التاء في نحو قدم وان يكون في نحو عقرب (بدليل انه اذا صغر نحو قدم ظهرت التاء المقدرة) ولو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع التائب والمنوب وذا غير جائز (كما يقتضيه قاعدة التصغير) وهي ان يضم اول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدهما ياء ساكنة ويكسر ما بعدها في الاربعة ووزنه في الثلاثي فيعمل كفليس في فليس وفي رباعي فيعمل كدريهم في درهم وفي الزائد فيعمل كدينير في دينار (فيقال) في تصغير قدم (قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال) في تصغيره (عقرب) بكسر الراء لان ما بعدهما التصغير لا يكون الا مكسوراً لانه لو فتح يلزم وقوع الياء بين الفتحين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة (من غير اظهار التاء) المقدرة (لان الحرف الرابع قائم مقامه) وفي المفصل وتاء التأنيث لا تخلو من ان تكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابدان في التصغير والمقدرة تثبت في كل ثلاثي الا ماشد من نحو عريس وعريب في عرس وعرب ولا تثبت في الرباعي الا ماشد من نحو قديمة في قدام وورثة في وراء انتهى واما قال الشارح في الموضوعين باعتبار معناه الجنسي احترازاً عن معناه العامي لان باعتبارده لا يكون علماً لآخر واما يكون باعتبار الجنس كان زيدا مثلاً يكون علماً لاشخاص شتى باعتبار معناه الجنسي العامي (فعقرب اذا سمى به رجل امتع صرفه) يعنى جعل غير منصرف (للعلمية والتأنيث الحكمي) لما سبق (المعرفة) المعنودة من اسباب منع الصرف (اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات المعرفة) لان الذات من حيث انه ذات لا يكون سبباً والسبب لا يكون الا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك وههنا كذلك لان التعريف وصف في المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المصنف وتعريف لضرورة وزن الشعر لان التعريف انقص من المعرفة بحركة وههنا ليكون النشر موافقاً للفظ وهي مبتدأ (شرطها) مبتدأ ثان (اى شرط تأثيرها في منع الصرف) (ان تكون) (المعرفة) (علمية) والجملة خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر للاول (اى ان تكون) تلك المعرفة (هذا النوع) بالنصب لانه خبر تكون وهو العلم يعنى ان تكون علماً لا غير (من جنس التعريف) لان جنس التعريف عند المصنف ستة انواع بناء (على ان تكون الياء) في قوله علمية

(مصدرية او) ان تكون (منسوبة الى العلم بان تكون) اى المعرفة (حاصلة في ضمنه) اى في ضمن العلم لان الجنس انما يوجد في ضمن انواعه كالكلمة توجد في انواعها وكالحيوان يوجد ايضا في انواعه كالانسان والابل وغيرها وهذا كما قال اهل العقول العام انما يوجد في ضمن الجنس والافراد بناء (على ان تكون الياء) في قوله عامية (للسبب) كياء تيمى وقيسى (وانما جعلت) المعرفة في كونها سببا لمنع الصرف (مشروطة بالعامية) دون سائر المعارف والحال ان المعرفة عند المصنف ستة انواع (لان تعريف المضمرة) مطابقة (والمبهمات) يعنى واسماء الاشارات والموصولات (لا توجد الا في ضمن المبيات) يعنى ان المضمرة واسماء الاشارات والموصولات من انواع المبيات (ومنع الصرف) والصرف (من احكام المعربات) فيذنبهما منافاة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للمعرفة لان ما يكون خاصا لنوع لا يكون شرطا للسبب الذى وجد في النوع الآخر فانتفيا (والتعريف باللام او الاضافة) اذا كانت معنوية (يحمل) كل واحد منهما (غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف) يعنى ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانه لما كان من خواص الاسم يزول بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصراف وان غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرفا دون المضاف اليه يعنى ان غير المنصرف اذا صار مضافا اليه لا يصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل في المضاف دون المضاف اليه لانها لم تؤثر شيئا فيه كفى المضاف حتى تغيره من حال الى حال (كما سيحىء) تفصيله في آخر البحث (فلا يتصور كونه) اى ان يكون التعريف باللام او بالاضافة (سببا لمنع الصرف) لان ما يكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالنداء يجعله مبييا (فلم يبق) لنا من جملة المعارف لان يكون شرطا (الا التعريف العامى) لانه ليس فيه مانع كفى اخواته (وانما جعل) المصنف (المعرفة سببا) من اسباب منع الصرف (و) جعل (العامية شرطها) اى شرطا لتأثير المعرفة (ولم يجعل) المصنف (العامية سببا) حتى لم يحتج الى الشرط لان العامية حينئذ تكون سببا وشرطا وحدها فيكون الكلام اخصر (كما جعل البعض) وهو جار الله العلامة فاستغنى عن الاشتراط (لان فرعية التعريف للتكثير اظهر من فرعية العامية له) اى للتكثير لان فرعية التعريف للتكثير بلا واسطة وفرعية العامية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة اتى هي فرع للتكثير ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة ويكون هذا السبب مثل سائر الاسباب في كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها دون العامية لانها نوع من المعرفة

فتناسب التكبير ايضا في الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل
وايكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاملا يختص بالشرط (العجمة)
المعدودة من اسباب منع الصرف (وهي كون اللفظ) مطاقتا سواء كان غير
منصرف او منصرفا (ثم وضعه غير العرب) لان العجم غير العرب فكذلك
موضوع العجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع (ولتأثيرها)
اي لتأثير العجمة وكونها سببا (في منع الصرف) اي لمنعه (شرطان) لان
العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له
علامة ظاهرة كالتأنيث اللفظي او علامة مقدرة كالتأنيث المعنوي لم تؤثر
في منع الصرف بتجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية الا
انها لما كانت اخفى من التأنيث المعنوي لانه يظهر في بعض تصرفاته مثل
اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشتراط فيه احد الامور الثلاثة
حيث لم تظهر في شيء من تصرفاتها اشترط فيها احد الامرين غير العلمية
(شرطها) (الاول) (ان تكون) اي العجمة (علمية) (اي) ان يكون
اللفظ العجمي (منسوبة) اي منسوبا (الى العلم) يتحقق عجميتها (في)
(اللغة) (العجمية) قدر اللغة لان العجمية صفة والباء في (بان تكون) العجمة
متعلق بقوله منسوبة (متحققة) موجودة (في ضمن العلم) الذي (في العجم)
لا في ضمن التكررة سواء كانت في العجم او في العرب (حقيقة) بان وضعه العجم
او لا علما من غير ان يكون اسم جنس (كابراهيم) فانه وضع او لاعلاما وجعل
عاملا لحليل الرحمن اي وضعه العرب (او) بان تكون العجمة متحققة موجودة
في ضمن العلم في العجم (حكما) لاحقيقة وذلك يكون (بان يتقاه) اي الاسم العجمي
الذي هو نكرة في العجم (العرب) من لغة العجم الى العالمية (من غير تصرف فيه قبل
النقل) اي يجعل ذلك الاسم الانجومي علما من غير تغييره بالحذف والتبديل والقلب
والزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم في كلامهم بل يتقله على الهيئة التي كان عليها في العجم
ويجمله علما (كقائلون فانه كان في العجم اسم جنس) بمعنى الجيد يعني كان يطلق
في العجم على كل ما كان جيدا (ثم سمي به احد رواة) جمع راو كتحاة جمع ناح
(القراء) يعني جعل لقباً قبل التصرف لرواي نافع الذي هو امام القراء واسمه
عيسى (لجودة قراءته) اي لكون قراءة ذلك الراوي جيدة (قبل ان يتصرف
فيه العرب فكأنه كان) لفظ قولون (علما في العجم) لان عدم التصرف فيه
دل على انه علم في العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان* وفي الرضى
واللازم ان لا يستعمل في كلام العرب الامع العالمية سواء كان قبل استعماله فيه
ايضا علما كابراهيم او لا كقائلون فانه الجيد بلسان الروم سمي به نافع رواه عيسى

لجودة قراءته انتهى فعلم ان الشرط ان يكون علما في استعمال العرب قبل التصرف فيه (وانما جعلت) العلمية (شرطا) لتأثير العجمة حقيقة او حكما (لثلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم) اى فى الفظاهم التى وضعوها من الاضافة وادخال اللام والتونين والحذف وغير ذلك فتصير كالاسماء العربية فلا تعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك (قتضعف فيه) اى فى ذلك الاسم الاعجمى (العجمة فلا تصالح) تلك العجمة ان تكون (سببا لمنع الصرف) لانتفاء الشرط وهو ان يكون علما فى العجم حقيقة او حكما * وفى الرضى وبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفاتهم فى كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارى يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذر بيجان فى كركان واذر بايكان ونحو ذلك الى هنا كلامه (فعلى هذا) اى فعلى ان العلمية شرط فى العجمة (لوسمى بتمثل لجام) رجل يعنى لوجعل نحو لجام علما لرجل (لا يمتنع صرفه) يعنى لا يكون غير منصرف (لعدم علميته فى العجمية) يعنى لعدم كونه علما فى العجم لاحقيقة ولاحكما لان العرب تصرفت فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصلا فى لغة العجم لكلام بالكاف الفارسية ثم قال العرب لجام بتبديل الكاف بالجم فالمعنى على كلا اللسانين واحدا لانه اسم لما يلجم فى فم الفرس اى يدخل فيه وقت الركوب (و) (شرطها الثانى احدا الامرين) فيه اشارة ان احدهما كاف فيه (تحرك) (الحرف) (الاوسط) من حروفها الثلاثة (اوزيادة) اى ان تكون حروفها زائدة (على الثلاثة) (اى على ثلاثة احرف) هذا عند المصنف لان الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كما فى التائث المعنوى واما عند سيويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط لا تأثير له فى العجمة فنحو ملك منصرف عندهم لان الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثى ليس منه وانما اشترط احدا الامرين (لثلا تعارض الحقة احدا السبين) فتزاحم تأثيره فيكون منصرفا (فنوح منصرف) (هذا) اى قوله نوح منصرف الى قوله ابراهيم ممتنع او مجموع هذا القول (تفريع بالنظر الى الشرط الثانى) اى بيان لفأدته وهى انصرف نحو نوح (فانصرف) نحو (نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى) بقسميه لان الشرط الاول وهو كونه علما فى العجم موجود فيه لان نوح اعلم فى العجم (وهذا) اى انصرف نحو نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثانى (اختيار المصنف) وكذا عند سيويه واما الزمخشري فقد جعل الاعجمى الثلاثى الساكن الاوسط جائزا صرفه وتركه نظرا الى وجود العلتين مع ترجيح الصرف كما فى التائث المعنوى (لان العجمة سبب ضعيف

لانه) اى لان العجمة فالتذكير باعتبار السبب (امر معنوى) وهو كون
الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت في غاية
الضعف (فلا يجوز اعتبارها مع سكون) الحرف (الاوسط) فلزم صرفها
لما مر أن الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الضعف فلا يؤثر
فيه ما هو الاضعف (واما التانيث المعنوى فان له علامة مقدرة) وهى التاء
(تظهر في بعض التصرفات) وهى التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل
اليه والاخبار عنه بالمشقة وغير ذلك (فله) اى للتانيث المعنوى (نوع قوة)
يعنى ان التانيث المعنوى اقوى من العجمة لما قلنا (فجاز أن يعتبر مع سكون)
الحرف (الاوسط) في الثلاثى (وان لا يعتبر معه) ولذا قل انصنف فيما سبق
فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقل ههنا فوج منصرف ولم يقل
يجوز صرفه للفرق بين التانيث المعنوى والعجمة عنده (فان قلت قد اعتبرت)
مبنى للمفعول (العجمة) بالرفع نأبئه (فى ماء وجور) متعلق بقوله اعتبرت
(مع سكون) الحرف (الاوسط فيما سبق) اى فى بيان شرط التانيث المعنوى
بقوله وشرط تحتم تاثيره احد الامور الثلاثة الى آخر ما فصل هناك حيث
جعل ماء وجور اسمى بلدين غير منصرف وحكم به حتى لو لم تكن فيهما العجمة
معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت العجمة معتبرة فيهما مع سكون
الايوسط (فلم تعتبر) العجمة (ههنا) حتى يجعل نحو نوح غير منصرف اى
كما يجعل نحو هذ كما ذهب اليه العلامة الزمخشري (قلنا) فى جوابه (اعتبارها)
اى العجمة (فيما سبق) اى فى وجوب تأير التانيث المعنوى (اما هو التقوية
سبعين آخرين) هما التانيث المعنوى وشرطها العلمية هذا من باب التغايب
كالتمرين للشمس والتمر او من باب حذف المضاف اى التقوية احد سبعين
آخرين الذى هو التانيث المعنوى لان العلمية مستغنية عن التقوية لان تكون
العجمة مستقلة فتؤثر مع سكون الاوسط (لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما)
اى احد السبعين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطه ساكنا
يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتوين عليه واذا اعتبرت
العجمة فيه يكون اقل فيقتضى التخفيف باسقاط الجر والتوين منه بجعله
غير منصرف (ولا يلزم من اعتبارها التقوية سبب آخر) هو التانيث المعنوى
فيما سبق (اعتبار) بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف الى (سببها بالاستقلال)
ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال (وشرط) (وهو اسم حصن) كان (بديار بكر)
وفى الرضى ويجوز أن يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبتعة والقلة
الا ان تقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكور لكن ذلك مما

لم يثبت فالمثال الصحيح نحو ملك لانه اسم ابى نوح عليه السلام انتهى قاموس
وفي الحاشية قاعة بايران بين برده وكنجه وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه
قطعا لاحتمال اعتبار التانيث انتهى والمصنف لم يحكم بعجميته حصرا ولم ينف
تأنيته بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا تناقض في المثال لانه يصلح مثالا
لما مثل له وان كان التانيث فيه ايضا (ابراهيم) وكذا ابراهيم و ابراهام
(ممتنع) (صرفهما) يعنى ممتنعان من الصرف (لوجود الشرط الثانى فيهما)
مع وجود السبب الذى هو العجمة والشرط الاول الذى هو أن يكون الاسم
علما فى العجم حقيقة او حكما (فان فى شتر تحرك) الحرف (الوسط) وهو
ظاهر (وفى ابراهيم الزيادة على الثلاثة) فينبغى ان يكونا غير منصرفين لوجود
السبب الذى هو العجمة والشرطان اللذان هما العلميه فى العجم وتحرك
الوسط او زيادة على ثلاثة احرف (واتما خص التفريع بالشرط الثانى) اى
وانما بين المصنف فائدة الشرط الثانى ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول
فاجام منصرف لانه ليس فيه علمية فى العجم (لان غرضه) ومقصوده ههنا
(التنبيه على ماهو الحق) والصواب (عنده من انصراف) الثلاثى الساكن
الوسط (نحو نوح) وعدم انصراف الثلاثى المتحرك الاوسط نحو شتر
(ولهذا) اى لكون غرضه التنبيه على ماهو الصواب (قدم انصرافه) اى
انصراف نحو نوح (مع انه) اى انصراف نحو نوح (متفرع على انتفاء
الشرط الثانى والاولى) لل مقام (تقديم ماهو متفرع على وجوده) على ماهو
متفرع على عدمه بان يقول فشر ابراهيم ممتنع ونوح منصرف (كلايخفى)
وجهه وهو أن الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذلك مايتفرع
على الوجود الذى هو اشرف يكون مقدما وقيل صرح بتفريع الشرط الثانى
دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود
لتقدم العدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ فى شتر ايضا
ردا على المخالف بل على المخالف الاقوى وله وجه (دواعلم ان اسماء الانبياء
عليهم الصلاة والسلام كلها ممتعة من الصرف) يعنى كانت غير منصرفة للعلمية
والعجمة (الاستة) فانها منصرفة (محمد وصالح وشعيب وهود لكونها) اى
لكون هذه الاربعة (عربية) ولم يكن فيها من الاسباب الاسباب واحدا اى
العلمية وهى وحدها لم تؤثر فى منع الصرف فصرفت (ونوح ولوط حقتهما)
يعنى وان وجد فيهما سببان العلميه والعجمة الا انه لما لم يوجد فيهما الشرط
الذى يوجب تأثير العجمة وهو تحرك الوسط او زيادة على الثلاثة صارا
منصرفين لان الاصل فى الاسم الصرف (وقيل ان هودا كنوح) يعنى انصرف

هود لحفته لالكونه عربيا (لان سيويه قرنه معه) يعنى ذكروهودا قرينا مع نوح لان الشئ يذكركمع قرينه حيث قال محمد و صالح وشعيب ونوح وهود ولو طنقرن هودا بنوح حيث ذكره بعده الاشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب (ويؤيده) يحتمل ان يكون هذا من تمة ما قيل فيكون من كلام النساء وان يكون من كلام الشارح اى يؤيد ما قيل (ما يقال من ان العرب) بيان لما يقال (من ولد اسمعيل) والولد جاء كفرنس وقفل مفردا وجمعا واسمعيل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن اللذين هما وضعا لسان العرب فكان اسمعيل ابا العرب لانه الاصل فى الوضع (ومن كان قبل ذلك) اى قبل اسمعيل او قبل اولاده اى الانبياء الذين جاؤا قبل اسمعيل او قبل اولاده (فليس بعربي) اى ليس عربيا فكان ابراهيم واسمعيل وغيرهما عجميا (وهود قبل اسمعيل فيما ذكر) من التواريخ والقصص (فكان) هود (كنوح) فانصرف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الاخر لكونها خفيفة (الجمع) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو سبب) واحد (قسّمه مقام سببين) لما ذكر وهو مبتدأ (شرطه) مبتدأ ثان (اى شرط قيامه مقام سببين) بان يؤثر وحده تأثيرهما (صيغة) على وزن ديمة خبرا للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبرا لمبتدأ الاول ومضاف الى (منتهى الجموع) التى هى من جموع التكسير والمنتهى مصدر ميسى بمعنى الانتهاء مضاف الى الناعل (وهى) اى الصيغة التى كانت نهايتها الجموع المكسرة (الصيغة التى كان اولها) اى الحرف الاول والثانى منها (مفتوحه وثالثها) اى وكان الحرف الثالث منها (الفاء) يقال لها الف التكسير (و) كان ايضا (بعد الالف حرفان) اولهما مكسور اما دغم اولهما فى الآخر مثل دو اب وشواب واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن فعالل (او) كان بعد الالف (ثلاثة احرف) اولها مكسور (واوسطها ساكن) كانا عيم ومصايح على وزن فعاليل لانه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ماسياتى هذا بيان للصيغة واما قوله (وهى التى) بيان لانتهاء الجموع تكسيرا (لا تجمع) مبنى للسفعل نأبه ما استكن فيه (جمع) نصب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جمع تغير بناء واحده (مرة اخرى) نصب على الظرفية سواء جمع او اوفاتتهى تكسيه كاساور وانا عيم او لا كذلك فانتهى ايضا مثل مساجد ومصايح (وانهذا) اى لكون هذه الصيغة صيغة لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى تكسيها المغير للصيغة (سميت) هذه الصيغة (صيغة منتهى الجموع) قوله (لانها) اى لان هذه الصيغة لتليل للانتهاه لان الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المتكرر (جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا) نصب على التمييز كاساور وانا عيم (فانتهى تكسيها المغير للصيغة) بحيث لم يجمع جمع التكسير مرة اخرى

فقدتم الجمع واستقر وصلاح لان يكون سببا يقوم مقام سبيين لان الجمع سبب والانتهاه
 كأنه سبب آخر (واما جمع السلامة) سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما او صفة
 وهو ما لحق آخر مفردة واو ونون او ياء و نون او الف وتاء (فانه لا يغير الصيغة)
 اى صيغة مفردة لانه يلحق تلك الحروف آخر المفرد لانتغير صيغة المفرد عن
 الهيئة التي كان المفرد عليهما (فيجوز أن يجمع) تلك الصيغة (جمع السلامة) ولذا
 لم يكن شرطا ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة (كما يجمع ايامن جمع ايمان)
 جمع يمين (على ايامنين) بالواو والنون او بالياء والنون (وصواحب جمع صاحبة
 على صواحبات) وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايامن وصواحب غير منصرف فانه
 اذا قيل ايامن وصواحب يكون غير منصرف واذا قيل ايامنون وصواحبات
 يكون منصرفا لوجود الشرط في الاول لا الثاني (وانما اشترطت) مبنى للمفعول
 اى صيغة منتهى الجموع في ان يكون الجمع سببا قثما مقام السبيين (لتكون صيغته
 مصوتة) محذوفة (عن قبول التغير) لما عرفت ان جمع المكسر يغير لا السلامة
 (فتؤثر) فتصاح لان تكون سببا يقوم مقام السبيين لان الجمعية لما كانت عارضة
 والتكسير ايضا يغير الصيغة لاتصاح ان تؤثر في منع الصرف فضلا عن القيام مقام
 السبيين واما اذا انتهى التكسير المغير فقد تمت الجمعية واستقرت صيغتها وصلاح
 للقيام مقامهما (بغير هاء) الباء للملاسة والغير بمعنى النفي والمعنى بلا هاء بل لابهاء
 كافي قولك كنت بغير مال اى بلا مال وهو خبر بعد خبر لقوله شرطه اى ملابس
 وكائن او صفة لقوله صيغته اى صيغة منتهى الجموع الملاسة بغير هاء او حال
 منها اى ملاسة بغير هاء (منقابلة) بالجر صفة هاء (عن تاء التانيث حالة الوقف)
 يقال لها التاء المر بوظة او المدة اذا وقفت عليها تصير هاء واذا لم تقف تكون
 تاء وتبقى على حالها (او المراد) عطف على مقدر تقديره المراد بها ان تكون
 منقابلة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء
 عليها في الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفي الثاني على
 مجازية باعتبار الاولية (بها) فيه لطافة تعرف بالتأمل (تاء التانيث باعتبار
 ما يؤول اليه حالة الوقف) اذا كان الامر كذلك (فلا يرد) من ورديرد ورودا
 (نحو فوارده جمع فارهة) لافارده لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل بل على
 فاعلين بالواو والنون او بالياء والنون والفارده الحاذق ويقال للبعل والحمار فاره
 بين الفروهة بالفارسية * خوش رو * وفي الصحاح انفارده الحاذق بالمشى وقد فرده من
 باب ظرف * قال الازهرى قوله تعالى ﴿فارهي﴾ اى حاذقين والفارده من الناس
 المايح الحس ومن الدواب الجيد السير * وقال الجوهرى ويقال للبردون والبعل
 والحمار فاره بين الفروهة وجمعه فرهة وفرد مثل حجة وصحب وبزل انتهى

مختصرا (واما استرط كونها بغيرها لانها) اى لان الجمعية (لو كانت مع هاء
كانت على زنة المفردات) وفي الرضى انما شرط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء
احترازا عن الملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية
وعلانية فتكسر من قوة جمعيته فلا تقوى ان تقوّم مقام سببين الى هنا كلامه
(كغير الزنة) وصياقة فانها (على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والصاعقة)
فيه ثمر على ترتيب اللف وانما فسرهما بهما للتاثير هو الجمعية منهما (فيدخل
في قوة الجمعية قنور) مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار فلا تقوى
ان تقوّم مقام السببين على ما قلنا سابقا لاسيما على مذهب من قل ان قيامه مقامهما
لكونه لا نظيره في الآحاد (ولا حاجة) جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على
المصنف ان يخرج نحو مدائى من شرطه بان يقول ولا ياء النسبة كما اخرج نحو فرازنة
منه بقوله بغيرها فاجب عنه بقوله ولا حاجة (الى اخراج نحو مدائى) منسوب الى
مدائى علم بلدة كما ان انصارى وفرائضى منسوب الى انصار وفرائض الاول علم
للصحابى المدنى والثانى علم العالمين اميراث (فانه) اى مدائى او مدائن (مفرد محض)
لما قلنا ان الثانى علم بلدة والاول منسوب اليها (ليس جمعا لا) زائدة (فى احوال)
متعلق بقوله جمعا لانه اما علم او منسوب و ياء النسبة لا تاجز الجمع وفي انفصال لان
الجمع اذا نسب رد الى الواحد (ولا فى المال) لان المراد منه العلمية والنسبة لجمعية
(واما الجمع مدائن) جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقدمه وبابه دخل ومنه المدينة
وجمعها مدائن بالهمزة ومدن محققا ومثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام
مدنى والى مدائن كسرى مدائى كذا فى الصحاح (وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة
فانها جمع فرزين او فرزان بكسر التاء فيهما) وهو العلم الذى هو ذوقون
من العلم (فعلم مناسب) اى من قوله صيغة منتهى الجموع بغير هاء (ان صيغة منتهى
الجموع على قسمين) اى منقسمة عليهما (احدهما ما يكون بغير هاء) اى الصيغة
التي لا تكون فيها تاء التانيث (وثانيهما ما يكون بهاء) اى الصيغة التي تكون مع
تاء التانيث لان التني يستلزم الاجاب الاول ما يستفاد من التني صريحا والثانى
ما يستفاد منه ايضا لكن دلالة لان التني يدل على وجود التني لانه لو لم يكن موجودا
لمانقى (فالما) اى الجمع الذى (يكون بغير هاء فمتنع صرفه) اى يكون ذلك الجمع
غير منصرف (لوجود شرط تاثيرها) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية
و شرط تاثيرها الذى هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف
﴿ كمساجد ﴾ اى مثاله مثل مساجد او كائن كمساجد او مبتدا على ان يكون الكاف
بمعنى المثل فقط اى مثل مساجد (مثال) خبره واما على الاولين فيخبر مبتدا محذوف
اى هذا مثال (لما) اى للجمع الذى وقع (بعد الفه حرفان) ﴿ ومصابيح ﴾ (مثال لما)

اى للجمع الذى وقع (بعد الفه ثلاثة احرف او سطرها ساكن) (واما) ما
 يكون بهاء فنصرف لعدم وجود شرطه الذى هو أن يكون بغير هاء لان وجود
 السبب لا تأثيره بدون وجود الشرط مثل (فرازة) (وامثالها) جعله من باب حذف
 المعطوف مثل ﴿سرايل تقيمكم الحر﴾ اى والبرد لثلا يلزم الحكم بالانصراف
 على فرازة فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى (ما) اى من المجموع التى (هى على
 صيغة منتهى الجموع) الا انها كانت (مع الهاء) التى كان عدمها شرطا فى تأثيرها
 (فنصرف) (لفوات شرط تأثير الجمعية) وان وجد السبب الذى هو الجمعية لما
 قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط (وهو) اى الشرط (كونها) اى كون
 الجمعية (بلاهاء) (وحضاجر علما) وفى بعض النسخ قوله علما بالرفع حينئذ يكون اما
 صفة لحضاجر او خبر مبتدأ محذوف اى هو علم والجملة صفة او اعتراض (للضع)
 متعلق بقوله علما (هذا) اى قوله و حضاجر علما للضع غير منصرف الخ (جواب
 عن سؤال مقدر) ورد على المصنف من كون الجمع سببا على تقدير أن يكون الواو
 للاستيناف (تقديره) اى تقدير السؤال المقدر (ان حضاجر علم جنس للضع)
 لا علم شخص للضع (يطابق على الواحد) اصالة و حقيقة (و) يطابق على
 (الكثير) لامن حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده
 (كما ان اسامة علم جنس للاسد) يطابق على الواحد منه وعلى الكثير (فالجمعية
 فيه) اى فى حضاجر الذى هو علم جنس لانه لم يبق فيه حينئذ معنى الجمعية التى
 تكون سببا (و) الحال ان (صيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف)
 واما السبب الجمعية وقد فاتت بسبب كونها علم جنس (بل هى) اى تلك
 الصيغة (شرط للجمعية) والشرط وحده لا يؤثر اذا لم يوجد السبب (فينبغى
 ان يصحون) حضاجر علما للضع (منصرفا) لعدم وجود السبب (لكنه)
 اى الا ان حضاجر (غير منصرف) استعمالا (وتقرير الجواب ان حضاجر
 حال كونه علما للضع) قوله علما حال من المبتدأ صرح به ابن مالك و اشار
 اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للضع واما نصبه بتقدير
 اعنى فقيح جدا لان المقام لا يقتضى المدح او الذم او الترحم حتى ينصب على
 المدح او الذم او الترحم وفى نصبه فى هذا المقام قيل وقال فلا نطوّل الكلام
 بذكر المقال (غير منصرف) خبر لقوله و حضاجر لانه مبتدأ (لا) اى لا يكون
 غير منصرف (للجمعية الحالية) لانه ليس جمعا فى الحال لما عرفت انه علم جنس
 يطابق على الواحد والكثير وما هو كذلك لا توجد فيه الجمعية (بل) عدم
 صرفه ليس الا (للجمعية الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا يعتبر وان كان
 زائلا مثل اسود اسماء للحية (لانه) اى لان حضاجر (منقول عن الجمع)

فيكون علما منقولا (فانه كان في الاصل) اى في اصل استعماله (جمع حضاجر) على وزن قطر مكسور الفاء ومفتوح ما بعده (بمعنى عظيم البطن) انسانا كان او غيره يقال بالفارسية * شكم بزرك * فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن (سمى به الضبع) ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا الضبع (مبالغة) مفعول له للتسمية (في عظم) مصدر بوزن غن (بطنها) اى بطن الضبع والتأنيث باعتبار الدابة (كان كل فرد منها) اى من جنس الضبع (جماعة من هذا الجنس) يعنى سمي حضاجر واحدا من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قام مقام الجماعة الذين كان بطن كل واحد منهم عظيما في العظم والاكل والشرب وغير ذلك (فالمعتبر في منع الصرف) اى منع صرف حضاجر حل كونه علما لفرد من افراد الضبع (هو الجمعية الاصلية) لا الجمعية الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعنى امتنع من الصرف لوجود السبب الذى هو الجمعية وان كانت في الاصل مع صيغة متبني الجموع بغيرها فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون في الحال كساجد ومصالح وان يكون في الاصل لا في الحال كحضاجر علما للضبع (فان قلت) هذا السؤال نشأ من التقرير المذكور بقوله فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعنى اذا كان المعتبر في منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية) يعنى يجوز أن يوجد فيه علتان اخريان من غير اعتبار تلك الجمعية فيمتنع من الصرف بسببها (فان فيه العلمية) لانه علم (والتأنيث) المعنوى مع شرط تحتم تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة (لان الضبع هى اثنى الضبعان) فيكون حينئذ علما للمؤنث المعنوى كزيتب والضعان بكسر الضاد على وزن الغلمان المذكور من جنس الضبع والجمع ضباعين كسرحان وسراحين فعلة منع الصرف التأنيث المعنوى والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه تكلف (قلنا علميته غير مؤثرة) لانها علم جنس فالمعتبر في منع الصرف ما يكون علم شخص (والا) اى لو كانت العلمية مؤثرة كسائر الاعلام (ليكن) حضاجر (بعد التذكير منصرفا) كالاسباب اثنى فيها علمية مؤثرة لمساياتى وليس كذلك لانها تمتنع من الصرف علما كانت او لا مع ان علميتها ليست علم شخص (والتأنيث) فيه (غير مسلم لانه) اى لان حضاجر (علم جنس للضع مذكرا كان او مؤنثا) كما ان اسامة علم جنس للاسد مذكرا كان او مؤنثا فتأنيثه محتمل فلا يجوز أن يعتبر تأنيثه ولا علميته فاحتيج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير منصرف في استعمالهم بلا علة فيه وكان من خصها بالاثنى فهم من كلام اهل اللغة حيث قالوا هى مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية (وانما اكتفى

المصنف (في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول) اى بقوله وحضاجر
علماء للضع غير منصرف لانه منقول عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول
يكون معتبرا في منع الصرف ولا يضره النقل كالصفة (ولم يقل) المصنف
(الجمع شرطه) صيغة منتهى الجموع بغيرها (ان يكون في الاصل) سواء
بقي على جمعيته ولم ينقل او لا (كما قال في الوصف) الوصف شرطه في سببته
لمنع الصرف ان يكون في الاصل فلا تضره غلبة الاسمية (لثلايتوهم ان الجمعية
(كالوصف) تنقسم الى قسمين (قد تكون) الجمعية (اصلية معتبرة) بقى
او تقات (وقد تكون عارضة غير معتبرة) لان العارض لكونه عارضا في حكم
العدم فلا يؤثر في شئ كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان في الاصل وصفا
فهو معتبر بقى على وصفيته او نقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف الا انه
عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلا يؤثر فالاحتراز عنه قال شرطه ان
تكون وصفا في الاصل (وليس الامر كذلك) يعنى ولا عرض في الجمع مطلقا
سواء كان سببا قائما مقام السببين او لا (اذلا يتصور العروض في الجمعية) لان
واضع الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد واحدا لانه وضع الجمع
مفردا ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون عارضا بعد
الوضع واذا قال شرطه ان يكون في الاصل كان يتوهم ان الجمعية قد تكون
عارضة فلزم الاكتفاء في التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذا
القول حيث لا يضرها النقل الى الاسمية كالوصف الاصلى مثل اسود وارقم
حيث صار اسمين للحية على ماسبق * وفي الرضى ان الجمع الاقصى اذا سمي به
لا ينصرف عند المصنف لان المعتبر فيه عنده ان يكون في الاصل كافي الوصف
فلا يضره زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال الى هنا كلامه (وسراويل) على
وزن الماعيم الا انه ليس بجمع يقال له بالفارسية * شلوار * (جواب عن سؤال مقدر)
نشا من قوله وحضاجر علماء للضع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعنى
من جعل الجمعية اعم لان تكون في الحال او في الاصل (تقديره) اى تقدير السؤال
(ان يقال قد تفضيت) بالخطاب من تفضى مثل تفعل اى تلخصت يقال تفضى
عن كذا اذا تلخص عنه وقد اشار الشارح الى وجه تقديم حضاجر على سراويل
لان حضاجر عالما كان منشأ لورود السؤال بسراويل (عن الاشكال) بكسر
الهمزة (الوارد) صفة له (على قاعدة الجمع) متعلق بالوارد (بحضاجر)
متعلق به ايضا حيث لا جمع فيه فينبغى ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف
(بجعل الجمع) الذى هو قائم مقام السببين الباء فيه متعلق بقوله تفضيت
(اعم من ان يكون في الحال او في الاصل) يعنى تلخصت عن ذلك السؤال

يجعلك الجمع باقيا على حاله حيث لم ينقل الى شيء كاساور وانا عيم او منقول الى الاسمية
 اشارة الى ان الثقل لا يضرد (فما تقول في سراويل) يعني فاجوابك في سراويل
 (فانه اسم جنس) كاسد وتمر حيث (يطلق على الواحد والكثير) (الحال
 انه (لاجمية فيه) لانه لو كان فيه الجمية لما اطلق على الواحد (لا) زائدة
 (في الحال) لانه ليس بجمع حالا لانه يطلق على الواحد (ولا) زائدة ايضا
 (في الاصل) لانه ليس بجمع في اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن
 لا يمنع الصرف بدون الجمية لان الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغي ان يكون
 سراويل منصرفا (فاجاب) المصنف عنه (بانه قد اختلف) مبنى للمفعول
 (في صرفه) نأبه (ومنه) بالجر عطف على صرفه (منه) اى من الصرف
 يعنى اختلف النحاة في سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لما سياتى
 وبعضهم الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل في الاسم المعرب (فهو)
 اى سراويل (اذا) اسم شرط (لم يصرف) مبنى للمفعول اى اذا جعل
 غير منصرف (وهو) اى عدم صرفه (الاكثر) اى اكثر من صرفه واجابة
 اعتراض وبيان ان عدم صرفه اكثر من صرفه (في موارد الاستعمال)
 اى في المواضع التي استعمل سراويل فيها يعنى ان استعمال سراويل غير
 منصرف اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر كذلك (فيرد به الاشكال)
 المذكور في سؤال السائل (على قاعدة الجمع كما قلت) انت ايها السائل
 (فقد قيل) جواب لاذا وهى مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل
 (في التقضى) والتخلص (عنه) اى عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع
 وهذا المحيب هو سيبويه ولذا قدمه* وفي ارضى فعند سيبويه وتبعه ابو على
 على انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم
 ما لا يصرف قطعانحو قاديلى تحمل على ماشابهه فتح الصرف ولم يمنع
 الآجر مخففا لان جمع موازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو
 أكلب وانجر انتهى (انه) (اسم) (اعجمي) يعنى انه اسم قد وضعه العجم وليس
 بعربي الا انه عرب بابدال الباء واو الا انه كان في العجم سراويل وقد قرئ به
 في قوله تعالى* سراويلهم من قطران* (ليس بجمع لافى الحال) لانه يطلق على
 الواحد (ولا فى الاصل) لانه لم يكن فى اصل وضعه جمعا ثم نقل عنه وجعل اسما
 كخضاجر ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمية لاحلا
 ولا اصلا (لكنه) اى الا انه (حمل) مبنى للمفعول عند سيبويه (في منع الصرف)
 اى في كونه ممنوعا من الصرف (على موازنه) اسم فاعل من وازن يوازن (اى على
 ما يوازنه) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله للاعتناء على

الموصول المقدر اى على ما يوازنه سراويل. ويشاركة في الوزن (من الجموع)
بيان لما (العربية كانا عيم ومصابيح) وقناديل (فانه) اى سراويل (في حكمها)
اى في حكم الجموع العربية (من حيث الوزن) ومن حيث المعنى حيث يطلق
على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل البدل فكان في حكم ما يوازنه فكما ان
حكم ما يوازنه ان يكون غير منصرف كذلك كان هو ايضا غير منصرف لان
المشابه بالشيء يأخذ حكم ما شابهه (فهو) اى سراويل (وان لم يكن من قبيل
الجمع) يعنى وان لم توجد فيه الجمعية (حقيقة لكنه) اى الا انه (من قبيله حكما)
يعنى الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابه الجمع الحقيقي في الوزن والمعنى على
ما قلنا صار كأنه جمع لان المشبه بالشيء يكون في حكمه (فالجمعية) اتى قامت مقام
السيبين (على هذا التقدير) اى على هذا الجواب (اعلم ان ان تكون حقيقة) كاساور
واناعم (او حكيمية) كسراويل وقوله (فبناء هذا الجواب) دفع لما ورد في بعض
الشروح من انه يزيد اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على
الموازن كما قال في الوافية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان تكون
عشرة بناء على هذا الجواب كائن وواقع (على تعميم الجمعية) اتى هي السبب
الواحد الى الحقيقي والحكمي كما ان الجواب بحضاجر مبنى على تعميمها الى الحال
والاصل (لاعلى زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة) كاظن (وهو) اى السبب
الزائد عليها (الحمل على الموازن) حتى تزداد الاسباب على التسعة فتصير عشرة
فيكون التفصيل مخالفا للاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا في اسباب
منع الصرف عند احد حتى يعد سببا ههنا ايضا (وقيل) قائله المبرد (هو اسم)
(عربي) يعنى انه مما وضعه العرب لان العجمي هو سراويل بالباء الموحدة كما في قوله
تعالى ﴿سراويلهم﴾ فبالواو يكون عربيا الا انه (ليس بجمع تحقيقا) نصب على التمييز
او على المصدرية اى جمعا محققا (لانه اسم جنس) كتمر ونخل (يطلق على
الواحد والكثير) لانه مفرد وضعوا ولانه ليس فيه شيء من علامات الجمع صحيحا
او مكسرا بالزيادة او النقصان فكان مفردا محضا (لكنه) اى الا انه (جمع
سروالة) اى قطعة خروقة (تقديرا) نصب على التمييز (وفرضا) عطف تفسيره
(فانه لما وجد غير منصرف) في استعمال العرب بلا سبب من الاسباب (ومن
قاعدتهم) اى ومن قاعدة النحاة (ان هذا الوزن بدون الجمعية) اتى هي السبب
وهذا الوزن شرط في تأثيرها (لم يمنع) مبنى للمفعول (الصرف) اى من الصرف
فكانت القاعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها مبنية عليه (قدر) مبنى للمفعول من
التقدير (حفظا) مفعول له (لهذه القاعدة) يعنى لتكون القاعدة مصونة
ومحفوظة حيث لا تكون مخالفة لاستعمالهم (انه) اى سراويل (جمع سراولة)

وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه منفعول ما لم يسم فاعله لقوله قدر
 (فكانه سمي كل قطعة من السراويل) المشتمل على القمطع (سروالة ثم جمعت
 سروالة) بناء على اجتماع القمطع (على سراويل) فيكون سراويل جمع سروالة
 بناء على اشتماله اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقديرا وفرضا لا تحقيقا لاطلاقه
 على الواحد لانه لو كان جمعا تحقيقا لما اطاق على الواحد لان الجمع لا يطلق على
 انثى فكيف يطلق على الواحد (واذا صرف) عطف على قوله اذا لم يصرف
 ومبنى للمفعول (اي سراويل) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل في
 موارد الاستعمال (لعدم تحقق) اي لعدم كون (جمعيته) التي هي السبب في كون
 مثل هذا الوزن غير منصرف محققه في سراويل (تحقيقا) نصب على التمييز
 (و) الحال ان (الاصل في الاسماء) العربية (الصرف) اي دخول الجر والتثوين
 لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شيء من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف
 فانه محتاج الى سببين او الى سبب واحد قئم مقامهما وما لم يحتج الى شيء يكون احلا
 فيذبحي ان يكون الاصل في الاسم المنعرب الصرف (فلا اشكال) لفظ لانفي الجنس
 والاشكال مبنى على التفتح اسمها والخبر قول الشارح (بالنقض به) اي بسراويل
 (على قعدة الجمع) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تث
 القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذي هو الجمعية غير متحقق
 فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قعدة الجمع (ليحتاج) مبنى
 للمفعول (الى التفتي عنه) اي عن السؤال الوارد عليها بان يذهب الى مذهب
 سيبويه او المبرد وقل المحشى عصاه ولو قل المصنف وان صرف للكان تركيه
 من قيل قوله (فاذا جاءتهم الحسنة قالوا نا هذه وان تصبهم بها واقعا على اعلى
 درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على المعنى
 (ونحو جوار) مبتدا (اي كل جمع) يشير الى ان الحكم الآتي ليس مخصوصا بل
 يعمله وللمتله (منقوص) جمع (على) وزن (فواعل) لانه لا يحى منه فعاليل (ياثما كان)
 ذلك الجمع المنقوص (او واويا كالجوارى والدواعى) فيه نسر على ترتيب اللف لان
 الجوارى اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل زمرى فهو جار مثل رام والجمع الصحيح
 منه جارون كرامون والمكسر منه جوار كروام واذا عرفت باللام تعاد الياء
 نحو الجوارى والدواعى ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعا مثل غراد عوا مثل غزوا
 فهو داع كرام وغاز والجمع الصحيح منه داعون كغازون وانكسر منه دواع كعواز
 واذا عرفت باللام تعاد الواو فيقال الدواعو ثم قلبت يالطر فيها وانكسر ما قبلها
 فيقال الدواعى فالاول ناقص يائ والثاني واوى (رفعا وجر) (اي في حالتى الرفع
 والجر) نصب على الظرفية متعاق بالنحو بخذف المضاف (كقاض) خبر (اي

حكمه) اى حكم مثل جوار يأيا كان او واويا (حكم قض) اى حكم جمعه حكم مفردة (بحسب الصورة) والتوجيه يعنى الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا فسرهما بقوله (فى حذف الياء عنه) اى عن مثل جوار (وادخال التنوين عايه) هذا وجه التشبيه يعنى كما ان الياء تحذف من نحو قاض لا لتقاء الساكنين ويعوض التنوين عنها كذالك الحال فى مثل جوار لكن لامطلقا بل فى حالة الرفع والجر من غير فرق بينهما (تقول جأتى جوار) فى حالة الرفع بالتنوين (ومررت بجوار) فى حالة الجر بالتنوين (كما تقول) فى المشبهه (جأتى قاض) رفعا بالتنوين (ومررت بقاض) جرا بالتنوين (واما) نحو جوار واويا كان او يايا (فى حالة النصب) متعلق بقوله متحر كة (فالياء) فيه (متحر كة) فى حالة النصب (مفتوحة) لحنة النصب على الياء لكونه جزء الالف بالانوين واما فى نحو قاض فالياء متحر كة مفتوحة ايضا لكن مع التنوين فلم توجد المشابهة فى حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجر ا احترارا عنه (نحو رأيت جوارى) بفتح الياء بالانوين كما تقول رأيت اساور اذا كان الامر كذالك (فلا اشكال) لفظ لا ههنا لئفى الجنس واشكال اسمها مبنى على الفتح لما سياتى وخبرها قوله (فى حالة النصب) وقوله (لان الاسم غير منصرف) متعلق بالخبر لاعلة له اى اذا كانت الياء فى جوار متحر كة مفتوحة فى حالة النصب بالانوين فلا اشكال واقع فى حالة النصب لكون الاسم غير منصرف (للجمعية) اى هى سبب قائم مقام السببين ملائسا (مع صيغة منتهى الجموع) بغير هاء يعنى لوجود السبب القائم مقام السببين وهو الجمعية فيه مع شرط تاثيره وهو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فيكون فى حالة النصب غير منصرف بلاخلاف (بخلاف) حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف (مبنى للمفعول) فيه) نأبى اى وقع الاختلاف بين النحاة فى انه فى حالة الرفع والجر غير منصرف او منصرف لقوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم يزل (فذهب بعضهم) اى الزجاج ومن تابعه (الى ان الاسم) الذى على فواعل (منصرف) بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم منع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر السبب وحده بلا شرط (والتنوين فيه تنوين الصرف) لالعوض (لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة) يعنى ان الاعلال يتعاق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فأتى متعلق بذاتها (مقدم على منع الصرف) لان الاعلال سببه الموجب له قوى وهو الاستئصال الظاهر المحسوس (الذى هو من احوال الكلمة) واوصافها فيتعلق بها (بعد تمامها) لان سبب منع الصرف وهى المشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم والاحسوسة ايضا ومع هذا تعلق بوصف الكلمة فأتى متعلق بالذات مقدم على ما يتعلق بالصفة كما ان الذات مقدمة على الصفة

لكونها اصلا والوصف عارضا (فاصل جوارى في قولك جاءني حوار جوارى
 بالضم) يعنى يضم الياء (والتنوين بناء) نصب على انه مفعول له او مفعول
 مطلق اى بنى بناء (على ان الاصل فى الاسم) الممرت مطلقا (الصرف)
 اى ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرط (فبنى) مبنى للمفعول
 (الاعلال) ثامه (على ما هو الاصل) اتى على القاعده المقررة فى عدم انصرف
 وهى ان الياء اذا انكسر ما قبلها وهى مضمومة متبوتة تنقل عليها الحركة والتنوين
 لاسيما فى الجمع المستند (ثم) اى بعد ما عامت ان اصل جوارى فى قولك جاءني
 حوار جوارى بالضم والتنوين (اسقطت) شروع فى بيان بناء الاعلال
 وكيفيته مبنى للمفعول (الضمة) ثابته (للثقل) اى لما قلنا ان الضمة تنقل على اياء
 المكسور ما قبلها فاجتمع ساكنان الياء والتنوين (و) اسقطت (الياء) ايضا
 (لدفع التقاء الساكنين فصار حوار) بعد الاعلال (على وزن سلام وكلام)
 فاشبه الجمع بالمفرد لفظا فحصل فى قوة الجمعية فتور وضعف لم تقو ان تقوم
 مقام السبب (لم يبق) نحو حوار بعد الاعلال (على صيغة منتهى الجموع)
 لسقوطه عن اوزان اقصى الجموع الذى هو الشرط والسبب وحده لا يؤثر
 وان كان موحودا (فهو بعد الاعلال ايضا) اى كما كان قبل الاعلال منصرفا
 (منصرف والتنوين فيه منصرف كما كان قبل الاعلال كذلك) اى كما ان
 التنوين قبل الاعلال كان منصرفا (وذهب بعضهم) وهو سيبويه والحليل
 (الى انه) اى نحو حوار (بعد الاعلال غير منصرف) كما كان قبل الاعلال
 غير منصرف لكون السبب الذى هو الجمعية والشرط الذى هو صيغة منتهى
 الجموع غير هاء موحودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط يدعى
 ان يكون غير منصرف لثلا يلزم اهدارهما وبعد الاعلال ايضا غير منصرف (لان
 فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية
 والشرط ايضا فينبى ان يكون غير منصرف ايضا (لان المحذوف) الذى لم يكن
 نسبيا منسبا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا فيكون (بمنزلة المقدر) فى
 ملاحظة العقل والاعراب (ولهذا) اى لاجل ان المحذوف ثابت تقديرا
 للاعراب (لايجرى) من جرى يجرى اى لايتصور (الاعراب) ولايقع ههنا
 (على الرء) التى كانت آخر ابعدا الحذف بل لايجرى الاعلى الياء المتقدرة فيكون
 تقديرا ولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما اجرى الاعراب عليه ولو وقع على
 ما هو الاخر كيد ودم (والتنوين فيه) اى فى نحو حوار رفعا وجرا (تنوين
 العوض) لا انصرف (فانه لما اسقط تنوين الصرف) لعدم الصرف (عوض
 عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين) يعنى الذى هو حصل
 فى اللفظ اما التعويض عن الياء فلما ناسبة ككون التنوين حرفا ايضا

ولمناسبة الثبوت مرة والحذف اخرى واماعن الحركة فللمناسبة العروض يعنى
 كما ان الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين يعرض للآخر * وفي الرضى ففسر
 بعضهم قول سيبويه والحليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله
 جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستتقال ثم
 جوارى بحذف الياء لاستتقال الياء المكسور ما قبلها في غير الصرف الثقيل
 بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء
 الساقطة في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لورجعت وفسر السيرا في وهو
 الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف
 لما ذكرنا بحذف الياء للساكنين ثم وجد الاعلال فصيغة منتهى الجموع حاصله
 تقديرا لان المحذوف للاعلال ثابت تقديرا بحذف تنوين الصرف لعدم الصرف
 ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستقل انظرا لكونه
 منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين عن الياء الى هنا كلامه (وعلى هذا
 القياس) خبر مقدم اى القياس الذى جرى فى حالة الرفع (حالة الجر) مبتدأ
 (بلا تفاوت) اى بلا فرق بين العلتين لا شترهما فى العلة وهى الاستتقال (و)
 وقع (فى لغة بعض العرب) وهى قليلة واختارها الكسائى وابوزيد وعيسى
 ابن عمرو (اثبات الياء) بالرفع لانه فاعل فعل محذوف (فى حالة الجر) بلا تنوين
 بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين يسقطان منه (كما فى حالة النصب)
 يعنى كما انهما يسقطان فيها (تقول) فى حالة الجر (مررت بجوارى) بفتح
 الياء بلا تنوين (كما تقول) فى حالة النصب (رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين
 فيكون نحو جوارى فى حالة الجر غير منصرف بالاتفاق (وبناء هذه اللغة)
 مبتدأ وارد (على تقديم منع الصرف على الاعلال) لان الاعلال وان كان متعلقا
 بنحوه الكلمة الا انه لوقوعه ههنا فى الآخر استوى بمنع الصرف فى الوقوع
 فى الآخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين انما يكون فى الآخر فقدم
 منع الصرف لانه مثبت لىاء وان كان يزيل الجر والتنوين والاعلال نافعا لها
 والمثبت لشرفه مقدم على النافي (فانه حينئذ) اى حين تقديم منع الصرف على
 الاعلال (تكون الياء مفتوحة فى حالة الجر) لان جر غير منع الصرف انما يكون
 بالفتحة (والفتحة خفيفة) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد
 ما يوجب الاعلال كما فى حالة النصب (فما وقع فيه) اى فلم يقع فى مثل جوار
 فى حالة الجر (الاعلال) لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع فى حالة النصب (واما)
 بناء هذه اللغة (فى حالة الرفع فاصل جوار) فيها (جوارى) مثل ضوارب
 (بالضم بلا تنوين) لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التنوين لعدم

الصرف (حذفت الضمة للثقل) لان الضم ثقيل على الياء لعدم الجلسية
 ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقيل جدا (وعوض
 عنها) اى عن الضمة (التتوين) لما سبق فاجتمع ساكنان الياء والتتوين
 فسقطت الياء لالتقاء الساكنين) اى لدفع اجتماع الساكنين (فصار جوار)
 بالكسر والتتوين او تقول فسقطت الياء اكتفاء بالكسرة قبلها كما فى قوله تعالى
 ﴿ يوم يدع الدعاء ﴾ والكبير المتعال ثم عوض عن الياء او عن حركتها التتوين لان
 الياء اذا سقطت فى المفرد فسقطت في الجمع الممتد اولى لان الجمع اثقل من المفرد
 (وعلى هذه اللغة) اى التى كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال (لا
 اعلال) فى مثل جوار (الا فى حالة واحدة) وهى حالة الرفع فقط لما عرفت انه
 لا مقتضى للاعلال فيها الا فى حالة واحدة (بخلاف اللغة المشهورة) وهى
 اتي كان الاعلال فيها مقدما على منع الصرف (فان فيها الاعلال فى الحالتين)
 حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفضلا (التركيب) المعداد من اسباب
 منع الصرف (وهو) اى التركيب (صيرورة كلمتين او اكثر) من كلمتين (كلمة)
 بالنصب لانها خبر لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين (واحدة) صفة لكلمة
 لتأكيد لان التاء فيها للوحدة وقوله (من غير حرفية جزء) متعلق بقوله
 صيرورة اى من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفا يفهم هذا الشرط
 من المثال لان الحرف اذا لم يكن معربا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم فيه لان
 غير المنصرف لا يكون الا فى المعربات فلا يرد (نحو النجم وبصرى) حل
 كونهما (علمين) لان الجزء الاول فى النجم والثانى فى بصرى حرف
 فلم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا (شرطه) اى شرط التركيب
 فى سببية منع الصرف (العلمية) اى ان يكون علما (ليا من) التركيب لكونه
 عارضا يقبل الزوال (من الزوال) لان الكلمتين حينئذ تدخلان فى موضع
 العلم فيا من من حذف احدهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولاها
 لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال ولما مر ان العلمية وضع ثاب والكلمة التى
 وضعت عليها ينبغى ان تكون مصونة لا تقبل الزوال (فيحصل له) اى للتركيب
 حيث كان علما (قوة) لانه مأمون من الزوال والعروض (فيؤثر بها) اى بتلك
 القوة (فى منع الصرف) فيكون سببا لمنع الصرف (وان لا يكون) التركيب
 (باضافة) اى تركيبا اضافيا سواء كان حقيقة او غير حقيقة (لان الاضافة
 تخرج المضاف) الذى كان غير منصرف قبل الاضافة (الى الصرف او
 الى حكمه) على اختلاف المذهبين يعنى ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمر كم
 وعثماننا يكون منصرفا وفى حكمه على مسيحي (فكيف تؤثر) الاضافة

(في المضاف إليه) اى فى الاسم الذى اضيف الى المنصرف (ما يصاده) اى ليس لها ان تؤثر فى الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف لان ما يكون سببا لزوال شئ لا يكون سببا لحصوله (اعنى منع الصرف) تفسير اقوله ما فى ما يصاده (و) ان (لا) يكون التركيب بعد ان يكون علما وان لا يكون باضافة (باسناد) يعنى لا يكون مركبا بالتركيب الاسنادى فى الاصل او فى الحال (لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات) يعنى لان المركب بالتركيب الاسنادى اذا جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم الضنف ومبنا حكما عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لا يكون الا فى العرب وانما جى لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلمية لانه من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد العلمية تكون مبنية كما كانت قبلها (نحو تأبط شرا) وشاب قرناها وذر حبا تأبط تفعل لقب ثابت بن جابر التهمى سمي به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اى ما يكون آلة وسببا للشمر لئلا يراه احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشرا اراده فليل اين هو فقد اجيب قد تأبط شرا فلقب بفعله وشاب قرناها لقب امرأة اى صغيراتها وشاب يشيب اى ابيض شعره سميت به لانها كانت كذلك وذر من ذر يذر مثل فر يفر وذر المالح والحب فرقه وبابه رد وذر حبا اسم رجل كان يذر الحب اى ينسره (فانها) اى الاعلام المذكورة (باقية فى حال العلمية على ما) اى حال (كانت) الاعلام المذكورة (عليها) اى على الحال (قبل العلمية) من النصب والرفع وغيرها ولم تتغير عن الحال التى كانت عليها قبل العلمية لجرها مجرى الامثال (فان التسمية بها) اى بالجملة المشتملة على الاسناد (انما هى) مبتدأ (للدلتها) خبر اى ليست التسمية بها الا للدلالة تلك الجملة (على قصة غريبة) كما فى تأبط شرا فن التسمية به يدل على القصة التى هى اخذ سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشرا اراده وكذا الحال فى غيره (فلو تطرق) اى عرض (اليها) اى الى تلك الجملة (التغير) فاعل تطرق ويقال تطرق له اذا صار طريقا له يعنى اذا صار تغير بعض احوالها طريقا لها بان لم يكن حالها بعد التسمية كحالها قبل التسمية (يمكن ان تفوت تلك الدلالة) اى الدلالة على القصة الغريبة فن الدلالة عليها انما تكون بجمع احوالها وكماتها التى كانت قبل التسمية بها (واذا كانت) تلك الجملة (من قبيل المبنيات) بعد العلمية (فكيف يتصور فيها) اى فلا يمكن ان تجرى فى تلك الجملة (منع الصرف الذى هو هو من احكام المعربات) لان الشئ المخصوص بنوع لا يجرى فى نوع آخر ولا يؤثر كاللام فى الاسم وقد فى الفعل لان العرب نوع من الاسم والمبنى نوع

آخر منه ووصف اخص باحدهما لا يتعدى الى الآخر ولا يسرى اليه
(فان قلت كان) واجبا (على المصنف) في بيان قيود التركيب ان لا يقتصر
على ما ذكر منها بل يجب عليه (ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب
صوتاً ولا متضمناً لحرف العطف) يعني ان يقول التركيب شرطه العلمية وان
لا يكون باضافة ولا باسناد ولا صوتي ولا تعدادي حتى تكون القيود الخمسة
اربعة منها تكون نفيًا وواحد صوتاً فتكون حينئذ مذكورة باسمها ولا بد منها
(ليخرج) التركيب الذي كان الجزء الثاني منه صوتاً (مثل سيويوه) سيأتي تفصيل قول
سيويوه (ونقطويوه) بكسر الهمزة وفتحها وسكون التاء وآخره ضم، مهملة
وهو معروف * وويه صوت سيأتي تفصيله في باب الاصوات ركب هذان الاسمان
وجعلا علما للشخص (و) الجزء الثاني منه تضمن حرف العطف مثل (خسة
عشر وستة عشر) وغيرها من الاعداد التي تضمن منها الجزء الثاني حرف
العطف وسيأتي وجه تركيبهما وتضمن الثاني حرف العطف في باب المركبات
(علمين) حل امامن الاخيرين فقط لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم
لاشتهارهما علما واما من المثالين باعتبار انهما قيمان (قلنا) في جوابه
(كأنه) اي كأن المصنف (اكتفى في ذلك) اي في عدم اخذ القيدتين
الاخيرين حيث لم يذكرهما (بما ذكره فيما بعد) اي بعد المعربات في بحث المبنيات
(انهما) اي ان هذين التركيبين (من قبيل المبنيات) يعني ان المصنف ذكر
صريحاً في بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التي تضمن اجزاء اثني منها
حرف العطف مبنية فلا تكون ممانحن فيه ولذا لم يذكرها اختصاراً (واما
الاعلام المشتمة على الاسناد فلم يذكر) المصنف (بناءها) اي حل كونها مبنية
(اصلاً) اي قطعاً لا صريحاً ولا ضمناً ولا اشارة ولا دلالة فحتاج ههنا الى استثنائها
ليعلم انها تكون مبنية (فذلك) اي لعدم ذكر بنائها اصلاً (احتاج) المصنف
ههنا (الى اخراجها) فاخرجها بقوله وان لا يكون التركيب باسناد (مثل بعابت)
(فانه علم بلدة) بالشام (مركب) تركيباً امتزاجياً ليس بينهما اضافة ولا اسناد
(من بعل وهو اسم صنم) كان تقوم الياس عليه السلام لقوله تعالى * ادعون
يعلا وتذرون احسن الخالقين * ويقال للزوج بعل ايضاً لكون المرأة تابعة
لامره يدل عليه قوله تعالى * هذا بعل شيخة * اي زوجي (وبك) بفتح الباء
وتشديد الكاف من بك يبك اي ازدحم وبابه رد وبك عنقه اي دقه وسميت مكة
شرفها الله بكة لدقها اعناق الجبابرة حيث لم يقدروا على التسلط عليها كتحجب
الفيل وغيرهم (وهو اسم صاحب هذه البلدة) التي جعل بعلبك علماً لها حيث
ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك (وجعلا) اي البعل والبيك (اسما)

واحداً) للبلدة التي كانا فيها (من غير ان يقصد) مبنى للمفعول (بينهما نسبة اضافية) لان الاول فيه ليس بمضاف الى الثاني (او اسنادية) لانه ليس احدهما مبتدأ والآخر خبراً (او غيرها) من الاسباب المانعة لمنع الصرف لانه ليس الثاني منه صوتاً ولا متضمناً لحرف العطف فليس فيه الا التركيب الامتراحي وهو ليس بتابع لمنع الصرف ﴿الالف النون﴾ (المعدودان من اسباب منع الصرف) وفي الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلما داخسه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص للمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبية على الخصوص المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع او لما كان الذكر ههنا مخالفاً لما ذكره في مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقاً لهذا ومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان في ذلك المقام الى هنا كلامه وليفيد ان القيد ههنا معتبر في سائر الاسباب السابقة واللاحقة كقيدنا في كل سبب من الاسباب السابقة (تسميان) اي الالف والنون عند الكوفيين (مزديتين لانهما من الحروف الزوائد) وهي الحروف التي يجمعها قوله هويت السمان في قول الشاعر * هويت السمان فشييتي * وقد كنت قدما هويت السمان * اولانهما من الحروف الزوائد في الكلمة حيث لا تكونان اصليتين فيها والثاني ارجح وانسب بالمقام (وتسميان مضارعين) عند البصريين (ايضا) اي كتسميان مزديتين عند الكوفيين (لمضارعتهما) اي مشابهة الالف والنون (لاني التائيت) الممددة والمقصورة (في منع دخول تاء التائيت عليهما) يعني كما ان تاء التائيت المتحركة لا تدخل على الاسم الذي فيه الف التائيت لامتناع اجتماع الف التائيت كذلك لا تدخل على الاسم الذي فيه الالف والنون لانه يلزم اجتماع الزائيتين في آخر الكلمة فتفقد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما تمتع المشابهة فيصرف ذلك الاسم مثل سعدان وعريان (ولانحاة خلاف في ان سببتهما لمنع الصرف) اي في كون الالف والنون سبباً لمنع الصرف (اما كونهما مزديتين وفرعيتهما للمزيد عليه) يعني ان سببتهما له كونهما متحققين بوصف الزيادة وكونهما ايضاً فرعيتين على ما زيدتا عليه وهذا هو مذهب الكوفيين (واما مشابهتهما لاني التائيت) وفرعيتهما لما شابهتا به وهذا هو مذهب البصريين (والراجح) من القولين (هو القول الثاني) الذي هو مذهب البصريين قيل لانه لو كان كونهما مزديتين وفرعيتين على ما زيدتا عليه سبباً واحداً لكان هاشمي وبصري عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل ضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة والالف والنون المزديتين وليس

كذلك ولان اشتراط انتفاء فعلاية على القول الاول غير ظاهر (ثم) اى بعد هذا المقام (ان كانا) اى ان كان الالف والنون (فى اسم) (يعنى به) اى بالاسم فى هذه المواضع (ما) اى اسم (تقابل الصفة) يعنى ما يمكن ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لا ما يقابل الفعل والحرف كما فى قوله وهى اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله او صفة على قوله اسم باو المفيدة لاحد الامرين ولان المعطوف يغير المعطوف عليه (فان الاسم المقابل للفعل والحرف) وهو مادل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان لا يخلو (اما ان لا يدل على ذات مالو حظ معناه صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمر و او على ذات غير معينة اما قائمة بذاتها (كرجل و فرس) وحجر وشجر و اما قائمة بغيرها كالعلم والاجهل والطول والقصر (او يدل) على ذات مالو حظ معها صفة منها (كحجر) واسود (وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعطشان وسكران وحسن وشديد فان كل واحد منها يدل على ذات مالو حظ معها صفة هى احمررة والضاربة والمضروبية (فالاول) اى مادل على ذات ما يلاحظ معها صفة منها (يسمى اسما) لان الاسم ما يدل على المسمى فقط (والثانى) اى ما يدل على ذات مالو حظ معها صفة منها يسمى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات (فالمراد بالاسم المذكور ههنا) اى فى قوله ان كانا فى اسم (هو هذا المعنى) اى الاسم المقابل للصفة (لا الاسم الشامل للاسم والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف وعرف بانه مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة لانه اذا كان كذلك لا يحتاج الى قوله او صفة لدخوله تحت قوله ان كانا فى اسم مع انه لم يصح لان شرط كونهما فى الاسم يخالف شرط كونهما فى الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما فى الاسم و شرط كونهما فى الوصف فقال ان كانا فى اسم فشرطه كذا وان كانا فى صفة فشرطه كذا يعلم شرط كل واحد منهما (فشرطه) مبتدأ (اى شرط الالف والنون فى معهما) من الاسم (الصرف) وسببتهما لمنعه منه (وافراد الضمير) فى شرطه مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب ان يكون مطابق له فى الافراد واحويه والتذكير وضده لكونه اياه (باعتبار انهما سبب واحد) يعنى انهما وان تعددا لفظا لكنهما شئ واحد سببا فراعى المصنف اللفظ والسبب فتى الضمير فى الاول وافرده فى الثانى رعاية الاول والثانى (او شرط ذلك الاسم) اى الاسم الذى فيه الالف والنون (فى امتناعه من الصرف) فالاول اولى بظبق الضميرين المرفوعين والمجرورين فى المرجع وان طابق الضمير مرجعه فى الافراد ههنا ولان الشرط يكون شرطا للالف والنون وفى الثانى يكون شرطا للاسم الذى فيه الالف

والنون فكان الاول اولى (العلمية) خبره وابتدأ مع خبره جملة اسمية في محل الجزم
جزء الشرط وهو مع جزائه جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر لقوله الالف
والنون (تحقيقاً) مفعول له لشرط اى فقد شرطت العلمية في سببية الالف
والنون لتكون محققة ومقررة (للزوم زيادتهما) على القول الاول لانه اذا كان
علماً لزم الالف والنون للكلمة وتحقق الزوم (اولي متع التاء) عطف على اللزوم
اى تحقيقاً لامتناع دخول التاء عليهما يعنى لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع
دخولها عليهما (فيتحقق) اى فيتأكد (شبههما لالفي التائيت) على القول الثانى
لانهما شبهتان لالفي التائيت فى الامتناع قبل العلم واذا جعل ذلك الاسم علماً
تأكدت المشابهة وتحققت وذلك الاسم امامكسور الفاء (كعمران) واما مقنوحة
كشبعان واما مضمومة كسفيان مع سكون ما بعده فى السكى واما مقنوح الفاء
وما بعده ايضاً كرمضان (او) الالف والنون (ان كانا) (فى صفة) وفى
العصاء جعله من عطف شرط وجزء على شرط وجزء بحرف واحد وهو
من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بحرف واحد ولا كلام فى جوازه واما
العطف بكلمة او فالتائيه على التائى بين الشرطين انتهى (فانتفاء فعلاية) (اى)
ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه (اى شرط الالف والنون فى منعها
من الاسم الصرف فافراد الضمير باعتبار ما سبق او شرط ذلك الوصف
فى امتناعه منه (انتفاء فعلاية يعنى) شرطه (امتناع دخول تاء التائيت) المتحركة
(عليه) اى على الالف والنون فالافراد باعتبار انهما سبب واحد او على الصفة
التي فيها الالف والنون فالتذكير باعتبار الوصف (لتبقى مشابتهما لالفي
التائيت على حالهما) كما هو مذهب البصريين (ولهذا) اى لكون انتفاء دخول
تاء التائيت شرطاً (الصرف) اى صار منصرفاً (عريان مع انه صفة) وفيه الالف
والنون (لان مؤنثه عريانة) لانه يقال رجل عريان وامرأة عريانة * واعلم ان الالف
والنون فى الصفة لا تكون بكسر الفاء بل ان الصفة التي يحجى مؤنثها فعلى لا تكون
الامفتوحة الفاء مثل عطشان والتي يحجى مؤنثها فعلاية تكون مضمومة الفاء غالباً نحو
عريان وسعدان وتحجى مفتوحة الفاء ايضاً مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يحجى مثلت
الفاء على مسبق (وقيل) (شرطه) اى شرط الالف والنون فى منعها
من الصرف او شرط تلك الصفة فى امتناعها منه (وجود فعلى) والاول اعنى
انتفاء فعلاية اولى لانه مقصود لذاته واما وجود فعلى فليس مقصوداً لذاته بل
لكون المطلوب منه انتفاء التاء اعنى انتفاء تاء فعلاية وما يكون مقصوداً لذاته يكون
اولى ولذا قدمه (لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون مؤنثه فعلاية) لانه لا يكون
شئاً واحداً تائيتان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والاخر بالتاء فوجود

فعلى يستلزم انتفاء فعلاية (فتبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها) كيهو
 مذهب البصريين (ومن ثمه) وهى للإشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قل
 الشارح (اى ومن اجل المخالفة فى الشرط) اى شرط تأثير الالف والنون
 فى الصفة (اختلف) مبنى للمفعول (فى رحمن) الغرف بالرفع لانه نائبه
 (فى انه منصرف) بدل من قوله فى رحمن بدل الكل (او غير منصرف فانه)
 اى الشأن (ليس له) اى لرحمن (مؤنث) ولا مذكر ولم يذكر لكونه فى عدد
 المؤنث (لا) زائدة لتأكيد النفي الذى فى ليس (رحمى) بدل من قوله مؤنث
 اى ليس له رحمى بالالف المقصورة (ولا رحمانه) بالتاء (لانه) اى لان رحمن
 (صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا) زائدة (على مذكر) بدل من
 قوله غيره اى لا يطلق على مذكر (ولا) يطاق ايضا (على مؤنث) لان
 معناه الذى وسعت رحمة كل شىء من الانس والجن وغيرهما فيكون فى المعنى
 المبالغ فى الرحمة وهذا المعنى لا يوجد فى غيره ولذا لا يطلق على غيره (فعلى)
 النفاء للتفصيل والجار متعلق بقوله غير منصرف (مذهب من شرط انتفاء
 فعلاية) تقديره (فهو غير منصرف) على مذهب من شرط انتفاء فعلاية لوجود
 الشرط على مذهبه لانه لم يحىء رحمانه (وعلى مذهب من شرط وجود فعلى)
 تقديره ايضا (فهو منصرف) على مذهب من شرط وجود فعلى لانه لم يوجد
 الشرط على مذهبه لانه لم يحىء فعلى لما عرفت (دون سكران) (فانه لا خلاف
 فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهيين) يعنى لانتفاء فعلاية على المذهب
 الاول (فان مؤنثه) يحىء (سكرى) لوجود فعلى على المذهب الثانى فان
 مؤنثه يحىء سكرى (لاسكرانة) يقال رجل سكران وامرأة سكرى
 (و) (دون) (ندمان) (فانه لا خلاف) لاحد (فى صرفه) يعنى يكون
 صرفه متفقا عليه كما ان منع صرف سكران متفق عليه (لانتفاء الشرط)
 الموجب منع صرف ما فيه الالف والنون من الصفة (على المذهيين لان مؤنثه
 ندمانة) بالتاء (لا ندمى) بالالف المقصورة يقال رجل ندمان وامرأة
 ندمانة (هذا) اى كون انصراف ندمان متفقا عليه لانتفاء الشرط على
 المذهيين او كون مؤنثه ندمانة لندمى (اذا كان ندمان بمعنى النديم) وهو
 المعاشر يقال نادمه على الشراب فهو نديم وجمعه ندام كعطاش (واما) ندمان
 (اذا كان بمعنى النادم) من الندم من باب ضرب يقال رجل ندمان اى نادمه
 على ما فعل او ما لم يفعل (فهو غير منصرف بالاتفاق) لوجود الشرط
 على المذهيين (لان مؤنثه ندمى لاندمانة) يقال رجل ندمان وامرأة ندمى
 وجمعه ندامى مثل سكرى (وزن الفعل) المعدود من اسباب منع الصرف

(وهو كون الاسم على وزن يعدت) مبنى للمفعول من عديعد (من اوزان الفعل)
واوزانه كثيرة يعنى ان يوجد وزن الفعل فى نوع الاسم امامنقولاً نحو شمرو ويزيد
واما موضوعاً اسماً نحو احمر ويعمالة للناقة القوية ويعمل للجمل القوى
(وهذا القدر لا يكفى فى) تأثير (سببية منع الصرف) لانه لو كفى لكان مثل
يعمل غير منصرف للوزن والوصف وكذا مثل جمل وفرس اذا جعل علماً
لكان غير منصرف للوزن والعلمية وليس كذلك فعلم ان مجرد الوزن لا يكفى
(بل) (شرطه) اى شرط وزن الفعل (فيها) اى فى سببية منع الصرف
(احد الامرين) على سبيل منع الخلو لا الجمع مثل استفعل واقعل وانفعل
وغيرها من الاوزان التى تختص بالافعال (اما) (ان تختص) ذلك الوزن (فى اللغة
العربية) (بالفعل) (بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الامتقولا من) نوع
(الفعل) الى نوع الاسم بان يكون علماً (كشمرو) بتشديد العين (على صيغة
الفعل الماضى المعلوم) او المجهول مأخوذ (من التثمير) فانه مختص بالفعل
وهو المرور حاداً او مختالاً وبالفارسية * دامن درميان زدن وكذر كردن * والمناسب
بعلم الفرس ان يكون منقولاً من معنى المرور حاداً لان فى الفرس الحدة فى المشى
(فانه) اى شمرو (نقل من هذه الصيغة) اى من كونه ماضياً معلوماً من التثمير
(وجعل علماً لفرس) قيل ذلك الفرس فرس الحجاج الا ان الشارح لم يعينه
تحاشياً عن ذكر اسمه (وكذلك) اى كما ان شمرو جعل علماً لفرس كذلك (بدر)
بالذال العجمة والراء المهملة * اسراف كردن * ثم جعل علماً (لماء) وقيل لكثر الماء
وكان بمكة بمناسبة الكثرة (وعثر) بالثاء المثلثة والراء المهملة * لغزیدن * ثم جعل
علماً (لموضع) مأسدة اى ذات كبوة لكثرة العثار فيه (وخضم) بالخاء والضاد
المعجمتين قيل الاكل مطلقاً وقيل الاكل باضراس او ملء الفهم بانما كول
ثم جعل علماً (لرجل) اكلول وقيل اسم عمر بن عمرو من بنى تميم ثم غلب على
تلك القبيلة لكثرة اكلهم هذه فى الاصل (افعال نقلت) اى نقل كل واحد منها
من الفعلية (الى الاسمية) يعنى جعلت علماً لما سميت هى به (واما نحو بقم) مبتدأ
حال كونه (اسماً لصبغ) بكسر الصاد المهملة وفى آخره غين معجمة اسم لما
يصبغ به (معروف) مشهور بين الناس (وهو الغندم) بالتركي بقم (وشلم)
حال كونه (علماً لموضع بالشام) اى لموضع بارض الشام وقيل مدينة القدس
بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس (فهو) بالفاء جواب اما مبتدأ ثان (من
الاسماء) خبر له وهو وخبره خبر المبتدأ الاول (العجمية المنقولة) منها
(الى العربية) وجعلت علماً لما جعلت له اذا كان الامر كذلك (فلا يقدح) مبنى
للمفعول (فى ذلك) اى فى كونها غير منصرف (الاختصاص) بالفعل اى

لا يمنع اختصاصها بالفعل لتبادر الاختصاص منها الى الذهن واذا سميت تكون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العجمة التكررة غير مؤثرة في منع الصرف (و) (مثل) (ضرب) اشارة الى ان قوله ضرب عطف على قوله شمر * واما اورد مثالين اشارة الى ان ما يختص بالفعل على قسمين اما من المزيادات كشمس معلوما ومجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثي كضرب (على البناء للمفعول) تخفيف العين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيسا لاثبات كيدا (اذا جعل علما الشخص) معين ليوجده سببان العلمية ووزن الفعل (فانه) اى ضرب المبنى للمفعول (ايضا) اى كما ان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب (غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واما قيدنا) قول المصنف وضرب المحتمل للبناء للفاعل ايضا (بالبناء للمفعول) ولم نعمل باطلاقه (فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل) لو جوده في الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرطه (ولم يذهب الى منع الصرف) اى الى ان يكون غير منصرف لعدم وجود الشرط فيه (الابعض التبحر) لان هذا الوزن غالب في الفعل والغلبة تدل على الاختصاص ولم يقيد المصنف بل اوردته على اطلاقه بناء على ان تختص عنده ما ذهب اليه هذا البعض (او يكون) عطف على مختص يعنى او ان يكون هذا الوزن (غير مختص به) اى بالفعل بل يع الفعل والاسم يعنى يصلح ان يكون وزنا لهما (لكن) اى الا انه (يكون) (في اوله) (اى في اوب ووزن الفعل) فيه اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا في الظاهر (او) يكون (في اول ما كان على وزن الفعل) فيه اشارة الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال ويرجح قرب المرجع (بزيادة) بانرفع لانه اسم يكون وخبره قوله في اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اى زيادة حرف) اشارة الى ان التثوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد قطيفة (او حرف زائد) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر (من حروف اتين) متعلق بالتفسيرين وبيان لهما اى زيادة حرف من حروف اتين او حرف زائد منها وهى اربع الالف والتاء والياء والنون (كزيادته) (اى مثل زيادة حرف) من حروف اتين في اول الفعل (او حرف زائد) منها (في اول الفعل) (غير قابل) (اى حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل) فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة الى ان غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال من المضاف اليه يجوز اذا امكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى ﴿بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا﴾ وههنا يمكن ان يحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه زيادة كزيادته (غير قابل) كما

يجوز ان يقال بل تتبع ابراهيم حنيفا (للتاء) يعنى لا يكون مؤنثه بالتاء بل بالالف
 (لانه) اى الشان (يخرج الوزن) اى وزن الفعل (بزيادة هذه التاء) فيه
 (لاختصاصها) اى لكون هذه التاء مختصة (بالاسم) لان تاء التأنيث المتحركة
 لكونها ثقيله مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ماسياتى
 تحقيقه فى بحث الفعل (عن اوزان الفعل) متعلق بيخرج فيكون من اوزان الاسم
 فلا يمكن ان يكون سببا فيانبنى ان يكون عدم قبول التاء شرطا (ولو قال) المصنف
 (غير قابل للتاء قياسا) نصب على الحال من قوله غير قابل يعنى حال كون عدم
 القبول قياس (بالاعتبار) متعلق بقوله قياس (الذى امتنع) وزن الفعل (من
 انصرف لاجله) مثل اسود فان عدم قبول التاء قياس بالاعتبار الذى هو الوصف
 الذى امتنع لاجله اسود من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتبار
 كونه اما حيث يقال فى المدكر اسود وفى المؤنث اسودة الا انه ليس بالاعتبار
 المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) اى على المصنف (اربع اذا سمى به
 رجل) فان اربع عند التسمية به غير منصرف مع قبوله التاء عند التسمية بامرأة
 الا انه ليس بقياس (فان حقوق التاء به) اى باربع قبل التسمية (للتذكير فلا يكون)
 حقوق التاء به (قياسا) وهو ان يكون حقوقها للتأنيث (ولا) يرد ايضا نحو (اسود
 فن حجي التاء) اى حقوقها (فى اسودة) حيث صار اسما (للحية الاثى) لانه يقال
 اسود اذا كان مسمى به من الحية ذكرا واسودة اذا كان اثى (ليس باعتبار
 الوصف الاصلى) لانه حيث لا تدخله التاء لان مؤنثه بالالف الممدودة مثل
 سوداء لا اسودة (الذى يمتنع) نحو اسود (لاجله من الصرف) حيث يكون غير
 منصرف بوصف الحلى والوزن (بل) حجي التاء وحقوقها ليس الا (باعتبار
 غلبة الاسمية العارضية) على الوصفية الاصلية واجيب عن الاول بان المراد
 من قوله غير قابل للتاء عدم قبوله التاء بحسب الوضع فان حقوق التاء فى اربع ليس
 بحسب الوضع بل باعتبار تأويله بالجماعة وعن الثانى بان هذا المحقوق لا يضره
 لانه عارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال ان مؤنثه سوداء بالالف الممدودة
 فلاحاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيود المذكورة (ومن ثمة) (اى ومن اجل
 اشتراط عدم قبول التاء) او من اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء (امتنع
 احمر) (عن الصرف) يعنى جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل (لوجود
 الزيادة المذكورة) وهى الهمزة فى اوله من حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة
 بزيادة الهمزة فى اوله (مع عدم قبول التاء) فى مؤنثه لان مؤنثه يحى بالالف الممدودة
 مثل حمراء (وانصرف يعمل) يعنى جعل منصرفا وان كان فى اوله الزيادة
 المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء فى اوله الا انه يقبل مؤنثه التاء

المتحركة (لقبوله التاء) المصدر جار لفاعله ونائب لمفعوله (لجئء بعملة) لانه
يقال هذا حمل يعمل وهذه ناقة بعملة (لناقة القوية على العمل والسير) ولما فرغ
من بيان الاسباب التسعة وشرائطها تفصيلا شرع في بيان ان العلمية اذا ازليت
بصرف فقال (ومافيه علمية مؤثرة) المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف
موقوفا عليها وذلك ثلاثة اضرب سبب لاغير كعمر وزفر واحد وشرط لاغير
كعمران وعثمان وشرط وسبب معا في المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح جعلها
قسمين (اي كل اسم غير منصرف) لكون البحث فيه (يكون فيه علمية مؤثرة
في منع الصرف) عن الاسم (بالسببية المحضة) اي بان يكون سببا فقط كما في العدل
ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة (او مع شرطية) اي بان يكون شرطا
(لسبب آخر) كما في الاقسام الاربعة التي هي الالف وانون في اسم والتركيب
والعجمة والتأنيث لفظيا كان او معنويا (واحتريز) المصنف (بذلك) اي بقوله
مؤثرة (عما) اي عن العلمية التي (تجامع الفى التانيث) ممدودة او مقصورة (او)
عن العلمية التي تجامع (صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما) اي من الفى التانيث
وصيغة منتهى الجموع (كاف في منع الصرف) عن الاسم لما مر انهما سببا قويان
يقومان مقام السببين من غير احتياج الى العلمية وغير هافوجود العلمية فيهما يكون
كالعدم فلا تكون مؤثرة ولذا قال الشارح (لاتاثير فيه) اي في كل واحد (للعلمية)
(اذا نكر) مبنى للمفعول شرطه وجزاؤه قوله صرف اي اذا جعل ذلك الاسم
في حكم النكرة (بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به) اي بالجماعة التي سمي
كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمي شخص بزيد وشخص آخر به والمراد بالجماعة
ههنا معناها اللغوى وهو ما فوق الواحد لان الجماعة في اللغة الاجتماع وهو كما يكون
مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو) زيد في قولك (هذا زيد)
فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى به بقرينة كونه خبرا لان التكرير اصل في الخبر
(ورأيت زيدا آخر) فاللفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا بآخر (فانه)
اي فان الحال (اريد به المسمى بزيد) ومما يجب ان يعلم ان المراد بالتكثير ههنا
التكثير حكما لانه يتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ هي في الحقيقة ما وضع لشيء
لا بعينه لاما اريد به غير معين مجازا ويقال لمثل هذا اشتراك اتفاقى (او يجعل)
عطف على يؤول اي اذا نكر بان يجعل العلم (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه)
بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده على الموصوف اي صاحب العلم (به) اي
بالوصف (نحو قولهم) اي قول اهل الحق (لكل فرعون موسى) فان فرعون
في الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والعجمة * ولما
اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفه ودخله الجر والتنوين

وموسى في الاصل علم لذات شريفة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل فكان غير
منصرف للعلمية والعجمة* ولما يريد به الوصف المشتهر صاحبه صار تكرة فانصرف
ولذا قال الشارح (اي لكل مبطل محق) وهذا من قبيل ذكر الاسم واردة
وصف صاحبه (صرف) جزاء لقوله اذا نكر والشرط مع جزائه في محل الرفع
خير المبتدأ وهو قوله وما فيه علمية مؤثرة (لما) دليل للصرف اذا نكر اى لدليل
(تين) فعل ماض مبنى للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما في (لما) اى لدليل (ظهر)
ظهورا (حين بين) مبنى للمفعول (اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق)
اى في تفصيل كل واحد منها (من انها) بيان ما في قوله (لما) اى العلمية) اى من ان
العامة التي هي شرط او سبب (لاتجماع) اى لاتجماع حال كونها (مؤثرة الا)
الاستثناء مفرغ لوجود شرطه على ماسياتى اى من ان العلمية لاتجتمع مع سبب
من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه الا (ما) اى تجماع السبب الذي (هي)
(اى العلمية) (شرط فيه) اى في تأثيره حتى لو لم تكن العلمية شرطا فيه لم يؤثر ولم
تعتبر سببته (وذلك) اى كون العلمية شرطا واقع (في) الاسباب الاربعة التي هي
(التأنيث) الحاصل (بالتاء لفظا او معنى) اى حال كون تاء التأنيث لفظيا بان تكون
تاء مرفوضة او معنويا بان يكون التأنيث في معناه كما قال المصنف فيما سبق التأنيث
بالتاء شرطه العلمية والمعنوية كذلك (والعجمة) كما قال ايضا العجمة شرطها ان
تكون علمية في العجمية (والتركيب) كما قال التركيب شرطه ان يكون علما
(والالف والنون المزيدين) كما قال الف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية
(فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط) في تأثير سببته (بالعلمية)
اى بان يكون علما حتى لو لم يكن علما لم يؤثر (الاعدل ووزن الفعل) (استثناء
مما بقى من الاستثناء الاول) اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه الاول فلم يلزم
تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني
من المقيد مثل قولك ماضرت ابنا عمرا اى ماضرت احدا غير زيد
الاعمر اى فكان المضروب زيدا وعمرا (اى لاتجماع) العلمية سببا (غير ما هي
شرط فيه الاعدل ووزن الفعل) فالعلمية تجماع الاسباب الستة ولكن
تجماع الاربعة حال كونها شرطا فيها والاثنين بلا شرط (فان العلمية تجمعهما)
اى تجماع العدل ووزن الفعل حال كونهما (مؤثرة) معهما حيث كانت
سببا محضا (كما) تجماع العدل (في عمر وزفر و) وزن الفعل في (احمد)
وشمر وضرب (ولست شرطا فيهما) اى حال كون العلمية غير مشروطة
في تأثيرهما وسببتهما (كما) لم تجماع العدل (في ثلاث) ومثل واخر
وجمع فيه (و) مع وزن الفعل (في احمر) واسود وارقم لانها لو كانت

شرطا لهما لما كانا غير منصرفين من غير العلمية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء
 المشروط ولو لم يكن سببا محضاً لما كان الاولان العدل ووزن الفعل بسبب محض
 (وها) (اي العدل ووزن الفعل) (متضادان) جواب عن سؤال مقدر وهو
 ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا فيهما فجاز ان يوجد كفة فيها العدل ووزن
 الفعل والعلمية مثل اصمت بالكسر علما على ماسياتي واذا نكرت زالت ولم تزولا
 لانها ليست بشرط فيها حينئذ فلا يصح قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر
 صرف لان هذه الكلمة لم تصرف اذا نكرت لبقاء السيين العدل ووزن الفعل
 فاجب عنه بقوله وها متضادان (لان الاسماء المعدولة بالاستقرار) والتبع
 منحصرة (على اوزان مخصوصة) وهي ستة اوزان لان اوزان العدل فعال مثل
 ثلاث ومنفل نحو مثلث وفعل نحو اخر وعمر وزفر وجمع وفعل نحو سحر وفعل
 نحو امس وفعال مثل قطام و (ليس شيء منها) اي من هذه الاوزان الستة
 قوله منها صفة لشيء وقوله (من اوزان الفعل) خبر ليس (المعتبرة) صفة الاوزان
 (في منع التصرف) عن الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احترازا عن نحو سحر فانه وان
 كان على وزن ضرب الا انه ليس من تلك الاوزان اذا كان الامر كذلك (فلا يكون)
 (اي لا يوجد) ويشير الى ان يكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب (شيء معها)
 اي مع العلمية يعني ان المستثنى منه المحذوف ههنا شيء عام مجموع هذين الشئين
 فمستثنى واحد منهما فقط فيصح الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه
 من جنس المستثنى ووصفه وههنا كذلك فلا يرد ما اورده الهندي من انه غير
 صحيح (من الامر) بيان لشيء (الدائر) صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن
 الفعل مرة وانفرادها اخرى (بين مجموع هذين الشئين) العدل ووزن الفعل
 (وبين احدهما) العدل (فقط) ووزن الفعل وحده (الاحدهما) يعني
 الا ان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحد العدل وحده كعمر
 (لا مجموعهما) يعني لا يوجد معها كلاهما كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله
 وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كايا (فاذا نكر) اي اذا جعل نكرة الاسم
 (الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية) سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه
 شرطا او لا كعمر واحد وابراهيم وعمران او ثلاثة كاه وجور في اسمي بلدين
 او اربعة او غيرها نحو آذربيجان (بقي) ذلك الاسم غير المنصرف (بالاسباب)
 فيه (اي لم يبق فيه) اي في الاسم الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية
 (سبب) من الاسباب التسعة (من حيث هو سبب) يعني لم يؤثر في منع
 التصرف لانه لا يزول عنه بل يزول وصفه وهو التأثير (فيما) متعلق بقوله بقي
 يعني في السبب الذي (هي) اي العلمية (شرط فيه) اي في سببته وتأثيره

(من الاسباب الاربعة المذكورة) وهى المعجمة والتأنيث بالتاء لفظا او معنى
والتركيب والالف والنون لما مر ان العامية شرط فيها واذا زالت زال تأثيرها
وان لم تزل ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (لانه قد انتفى)
بالتكثير (احد السببين الذى) صفة احد (هو العامية بذاتها) ووصفها
(و) انتفى ايضا (السبب الآخر) لكن لاذاته بل وصفه وهو التأثير (المشروط
بالعامية من حيث هو) اى السبب (وصف سببي) لان انتفاء الشرط وهو
العامية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط به اعني تأثيره (فليبق)
بعد انتفاء العامية المستلزمة انتفاء ما جمعات هى شرطه (فيه) اى فى الاسم
الغير المنصرف الذى احد اسبابه العامية (سبب من حيث هو سبب) فانصرف
(او) بقى ذلك الاسم (على سبب واحد) (فيا) اى فى السبب الذى (هى)
اى العامية (ليست بشرط فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بيان
لما فى قوله فيما (ووزن الفعل) مثل عمر واحمد اذا نكر كل واحد منهما بقى كل مع
سبب واحد وهو العدل فى الاول ووزن الفعل فى الثانى لان العامية اذا لم تكن
شرطا فيهما لم يلزم انتفاؤها فانصرف لان الاسم لا يكون غير منصرف بالسبب
الواحد الغير القائم مقام السببين مع ان الاصل فى الاسم الصرف (هذا) اى
خذ هذا الامر الذى هو اذا نكر الاسم الذى احد اسبابه العامية بقى بلا سبب
او مع سبب واحد (وقد قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون
بمعنى الاعتراض (على قوله) اى قول المصنف (وهما متضادان) بان يقال
(ان اصمت) بقطع الهمزة ووصالها (بكسرتين) اى بكسر الهمزة والعين
التي هى الميم حل كونهما (علما للمفازة) اى الصحراء بالفارسية * بيان *
كما فى قول الشاعر * اشلى سلوقية بات وبات بها * بوحش اصمت فى اصلاها
اود * (من اوزان الفعل) خبر ان فانه فى وزن اضرب (مع وجود العدل فيه)
اى فى قول اصمت (فانه) اى فان قول اصمت (امر من صمت يصمت) من باب
نصر ينصر (وقيل ان يجيء بضميتين) لانه انه اذا كان عين المضارع مضموما
يجيء بهمزة الوصل فى امر ذلك الباب مضمومة اتباعا لعين المضارع ولانه
اذا فتحت ياتبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب واذا كسرت يلزم
الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهمزة احترازا
عنهما (فاما جاء) اصمت (بكسرتين) علما للمفازة (علم انه) اى اصمت
(معدول عنه) اى عن اصمت بضميتين لانه لما جيء اصمت بكسرتين على غير القياس
علم انه معدول عما جاء على القياس (والجواب) عن هذا الاعتراض (ان هذا)
اى كون اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عن اصمت بضميتين

اوعدم مجيء اصمت بضميتين من صمت بصمت بضم العين من باب دخل (امر)
غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين (من غير اعتبار نقله من اصمت بضميتين
(ايضا) اى كإورد اصمت بضميتين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين (وان
لم يشتهر) كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان يكون مضموه العين
(فالاوزان التى تحقق) وثبت (فيها العدل تحيقا كان) العدل (اوتقدير المجمع)
تلك الاوزان (وزن الفعل) وما يكون وزن الفعل لا يكون معدولا وما يكون
معدولا لا يكون وزن الفعل * وقد الحشى ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت
بلفظ اصمت بضميتين مبالغة فى شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت
ولا يمكن له حفظ لسانه من الغاظ من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غاظ
لامعدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان عالما للمفازة الخوفة للمناطقها وليس
كذلك (وايضا) كما عرفت ان كون اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضميتين
امر غير متحقق للعلة المذكورة (قد عرفت فيما تقدم) يعنى فى بحث العدل فى قوله
لكن لا بد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار اخراجه
عن ذلك الاصل الخ (ان مجرد وجود الاصل محقق لا يكتفى فى اعتبار العدل
التحقيقى) وفى التقديرى ايضا لانه اذا لم يكف وجود الاصل فى التحقيق مع ان
اصله موجود محقق فى التقديرى عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر لا محقق
(بدون اقتضاء منع الصرف اياه) اى العدل لكون ذلك الاسم غير منصرف
فى الاستعمال بالعلمة الواحدة (و) بدون (اعتبار خروج الصيغة) المعدولة
(عن ذلك الاصل) الموجود تحيقا اوتقدير اى لان الاصل اذا وحد ولم يعتبر
الاخراج لم يتحقق العدل (وههنا) اى فى قوله اصمت بكسرتين عالما للمفازة
(لا يقتضيه) اى لا يقتضى منع صرف اصمت بكسرتين العدل وان كان الاصل
موجودا محققا (لو وجود سببين فى اصمت) يقتضيان منع صرفه (وراء العدل)
اى غير العدل (وهما) اى السببان اللذان يقتضيان منع صرفه وراء العدل
(العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة
وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كشمز وضرب لان افعل امر مختص به (ثم)
اى بعد بيانه ان مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع سبب
واحد (انه) اى المصنف (اشار الى استثناء مثل احمر عالما اذا نكر عن هذه
القاعدة) اى القاعدة التى بينها المصنف وهى قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا
نكر صرف بناء (على قوله سيوبه بقوله) (وخالف سيوبه) مركب من * سيب *
فارسى وهو التفاح و * يه * وهو صوت لقب امام الذحاة عمر و بن عثمان الشيرازى
وانما لقب به لانتشار رائحته كتنتشر رائحة التفاح (الاخفش) مشتق من

الخفش بفتح تين صغر العين وضعف في البصر يقال رجل اخفش اذا كان
 في بصره ضعف وقد يصكون الخفش علة وهو الذي يبصر الشيء بالليل
 ولا يبصره في نيم ولا يبصر في يوم صباح كذا في الصحاح وسبب تلقبه به معروف
 الاخفش (المشهور) المراد ههنا (هو ابو الحسن) يعني من يكون مكى بابي
 الحسن لان الاخفش ثلاثة * الاخفش الكبير ابو الخطاب استاذ سيبويه
 * و المتوسط ابو الحسن سعيد بن مسعد تلميذ سيبويه * والصغير ابو الحسن علي بن
 سليمان تلميذ المبرد (تلميذ سيبويه) عطف بيان لقوله ابو الحسن * التلميذ مصدر
 لمذ من باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن يتعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان
 المتعلم ادنى حالا وانزل من المعلم (ولما كان) رد لما اورده الهندي حيث قال
 الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة اليه غير ملايم لرتبه
 (قول التلميذ) اي ماقاله وهو انصرف نحو احمر بعد التكثير (اظهر) من قول
 سيبويه لان الاصل في الاسم المعرب الصرف (مع موافقته) اي مع ان ماقاله
 الاخفش موافق (لما ذكره) المصنف (من القاعدة) بيان ما في ما وهو قوله
 وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع سبب واحد (جعله) اي
 جعل المصنف قول الاخفش (اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ) وهو سيبويه
 حيث جعل سيبويه فاعلا خالف عملا بما هو الاصل في الفاعل وهو الاولى
 (وان كان) جعل قول التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاذ (غير مستحسن) لانه
 جعل النكر والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعا وتابعا وهذا عكس المعقول (تيسها)
 مفعول له (على ذلك) اي على كون قول التلميذ اظهر ولما ذكر من القاعدة اوفق
 والبلغ قديعدل عن مقتضى الظاهر لنكته ولانه اذا كان القصد اظهار الحق
 لا بأس به من الجانبين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعا لاسيما
 في عبارات الفقهاء (في) (انصراف) متعلق بخالف (نحو احمر علما) اي في كونه
 منصرفا (اذا نكر) اي اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم
 انصرافه والاخفش الى انصرافه لما سيجيء (والمراد نحو احمر) كل (ما)
 اي وصف (كان معنى الوصفية فيه) اي في ذلك الوصف سواء بقى على الوصفية
 مثل احمر او زالت عنه وجعل اسم جنس مثل اسود وارقم وادهم (قبل العلمية) يعني
 قبل ان ينقل من الوصفية ويجعل علما لشخص (ظاهرا غير خفي) يعني يوضع
 لمعنى اوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر
 (فيدخل فيه) اي في هذا الخلاف (سكران وامثاله) نحو عطشان وربان مما
 يكون معنى الوصفية فيه ظاهرا غير خفي (ويخرج عنه) اي عن احمر او عما كان
 معنى الوصفية فيه ظاهرا ليس بخفي (افعل التأكيد) اي افعل الذي استعمل

في التأكيد يعنى صار من الفاظ التأكيد المعنوي (نحو اجمع) واكتع وابعع
 فان هذه الالفاظ في الاصل موضوعة لمعنى وصفي وهو اجمعية واذا كانت غير
 منصرفة قبل العلمية وقبل ان تكون مستعملة في معنى التأكيد الا انها لما كانت
 بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية (فانه) اي فان نحو اجمع (منصرف
 عند التكرير) يعنى ان نحو اجمع اذا استعمل في معنى الوصفية يكون غير منصرف
 للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق
 سيوييه والاختش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا (بالاتفاق) اي
 باتفق فهما (الضعف معنى الوصفية) وهو اجمعية (فيه) اي في نحو اجمع (قبل
 العلمية) اي قبل النقل من الوصفية الى العلمية (لكونه بمعنى كل) فاخذ حكمه وهو
 الانصراف (وكذلك) اي كما يخرج عنه افعال التأكيد يخرج عنه ايضا (افعل
 التفضيل المجرد عن من التفضيلية) اراد بافعل التفضيل المجرد عنها ما يكون
 مستعملا بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير مملوطة مثل الله اكبر اي الله
 اكبر من كل شيء لاما استعمل باللام او الاضافة فانه منصرف علما كان او لا ما
 سيحيى ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بانكسر يعنى انصرف لان
 وجود لازم الشيء يستلزم وجوده (فانه بعد التكرير منصرف بالاتفاق) وان
 كان غير منصرف حل التكرير او لا وحل العلمية ثانيا بالاتفاق (الضعف معنى
 الوصفية فيه) لانه اذا تجرد عن من التبس بافعل الاسمي الذي لا وصفية فيه
 كافعل وابدع ولا يكون ما كان فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل في الاسم
 الصرف (حتى صار افعال التفضيل) حين تجرد عنها (اسما) مضمحلا عنه
 معنى الوصفية فينبغي ان يكون منصرفا (وان كان معه من) يعنى وان كان افعال
 التفضيل مستعملا مع من التفضيلية (فلا ينصرف) يعنى يكون غير منصرف
 بعد التكرير ايضا (بلا خلاف) لاحد فيه (لظهور معنى الوصفية فيه) بسبب
 كونه مستعملا (بمن التفضيلية) لانه اذا اتصل افعال بمن فقد تميز عن افعال الاسمي
 الذي لا وصفية فيه اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو الوصف فيكون غير
 منصرف في الاحوال كلها للوزن والوصف او الوزن والعلم (اعتبار الوصفية
 الاصلية) متعلق بالاعتبار (اي اما خالف سيوييه الاختش) في انصراف
 نحو احمر علما اذا نكر (لاجل اعتباره) اي اعتبار سيوييه (الوصفية الاصلية)
 المصدر جار لفاعله ونائب لمفعوله وفي هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله
 اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان يكون
 مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارناله في الوجود وههنا كذلك بعد
 التكرير (ظرف الاعتبار) فانه لما زالت العلمية المانعة لاعتبار الوصفية لان العلمية

للخصوص والوصفية للعموم (بالتكثير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية) الزائفة
العالمية (فاعتبرها) اى فاعتبر سيويه الوصفية لزوال المانع (وجعله) اى نحو
احمر (غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل) فى نحو احمر
(والالف والنون المزيديتين) فى نحو كرا ان يعنى ان فى نحو احمر ثلاثة احوال
حل التكثير او لافانه غير منصرف للوزن والوصف الخالى اتفاقا وحل العلمية
ثانيا فانه ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التكثير ثالثا بعد العلمية
فانه غير منصرف عند سيويه للوزن والوصف الاصلى واما عند الاخفش
فمنصرف على ما سياتى (فان قلت كما ان) مخففة من ان المفتوحة المشددة واسمها
ضمير الشأن المحذوف وجوبا اى كما انه (لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية) بعد
التكثير هذا هو المشبه به (لا باعث على اعتبارها) هذا هو المشبه تقديره فان قلت
لا باعث ههنا بعد التكثير على اعتبار الوصفية لان الاصل فى الاسم الصرف كما ان
لا مانع بعده من اعتبارها لزوال العالمية (ايضا) اى كما لا مانع من اعتبارها فلم اعتبرها
اى فلم اعتبر سيويه الوصفية الاصلية الزائفة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف
لنوزن والوصف الاصلى (وذهب الى ما هو خلاف الاصل) فى الاسم المعرب
(اعنى) بما هو خلاف الاصل فيه (منع الصرف) لما سبق غير مرة ان الاصل فى الاسم
المعرب الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل (قيل) يعنى اجيب
(الباعث على اعتبارها) اى على اعتبار سيويه الوصفية الاصلية فى نحو احمر
بعد التكثير فالمصدر مضاف الى المفعول والتفاعل محذوف (امتناع اسود وارقم)
من الصرف اسمين للحية وادهم اما لتقييد (مع زوال الوصفية عنهما) اى عن
اسود وارقة (حيثئذ) اى حين كونهما اسمين لهما يعنى قاس سيويه اعتبار
الوصفية فى نحو احمر بعد التكثير على اعتبارها فى اسود وارقم اسمين للحية لزوال
الوصفية فى كلا التسمين (وفيه بحث) اى فى هذا الجواب نظر (لان الوصفية
الاصالية التى هى سبب (لم تزل عنهما) اى عن اسود وارقم (بالكلية) لان الوصفية
انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسما للحية احمر اى وارقم اذا جعل اسما للحية
السوداء وليس كذلك (بل بقى فيهما) بعد الاسمية (شأبة) اى راحة (من الوصفية)
الاصالية التى وضع اسود وارقم لهما (لان اسود اسم للحية السوداء) وهى
نوع مما وضع له اسود لما سبق ان اسود موضوع لكل ما فيه السواد فيدخل فيه
الحية السوداء يعنى جنسا فيكون اسما لجنس من الاجناس التى وضع اسود لها
(وارقم اسم للحية التى فيها سواد وبياض) وهى نوع مما وضع له ارقم لان ارقم
وضع لكل ما فيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس التى وضع ارقم لها
(وفيهما) اى فى اسود وارقة اللذين هما اسمان للحية (شمة) اى راحة (من الوصفية

فلا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فيهما) اى فى اسود واردة بعد الاسمية
 (اعتبارها) اى اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلا يلزم (فى احمر بعد التثنية)
 وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى كما كان اسود واردة اسمين للمحبة
 غير منصرفين للوزن والوصف الاصلى (لانها) اى لان الوصفية التى فى احمر
 (قد زالت) بالعلمية (عنه بالكلمة) فلا يقاس على اسود واردة اسمين لها اجيب
 بان هذا اذا جعل علما الغير الذات المخصوصة وهى الذات الموصوفة بحمرة اما
 اذا جعل علما لتلك الذات فلا نسب ان الوصفية تزول بالكلمة بل المتبادر بس الا ان
 يجعل علما لذات متصفة بحمرة بعلاقة الحزبية كما فى اسود واردة وادغم عنى مسبق
 فممكن اعتبارها فى نحو احمر بعد التثنية كما امكن فى اسود واردة فقياس صحيح
 (واما الاخفش فذهب الى انه) اى ان نحو احمر (منصرف) بعد التثنية (ان الوصفية)
 فى نحو احمر (قد زالت بالعلمية) لان الوصفية والعلمية لا تجتمعان فى كلمة واحدة
 لما سيجيء (و) ان (العلمية) قد زالت (بالتثنية) وهو ظاهر (والزائل لا يعتبر من
 غير ضرورة) ولا ضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم المنصرف واجب
 عنه بان الساقط مانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فمبق فيه)
 اى فى نحو احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاصلى والثانى والثالثى التثنية
 (الاسبب واحد وهو وزن الفعل) فى احمر (او الالف والنون) فى سكران
 والسبب الواحد لا يمنع عن الاسم المنصرف ما يكثر ولان الاسم اذا كان فيه
 سبب واحد غير مكرر يتمايل الى حبب الاصل وهو المنصرف وى جانب الفروع
 وهو عدم المنصرف فيؤخذ به الاصل لاصلته فى المنصرف (وهذا القول) اى
 قول الاخفش (اظهر) من قول سيويه قد سبق وجه الاظهرية * وقد المحمى
 واحق مع سيويه واعترف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط ان خلافا
 فى نحو احمر اما هو مقتضى القياس واما المصنف فعلى مع المنصرف (وما اعتبر
 سيويه الوصف الاصلى) فى نحو احمر (بعد التثنية) اشر الشارح بهذا الى
 ان قول المصنف ولا يلزمه جواب سؤال ورد من قبل الاخفش سيويه عنى
 ان يكون الواو فيه للاستيناف (وان كان) ذلك الوصف (زائلا) بالعلمية
 لان الزائل مانع يجوز ان يعتبر عند زوال ذلك المانع (لزومه) اى لزوم سيويه
 (ان يعتبره) اى ان يعتبر الوصف الاصلى (فى حل العلمية) يعنى عند قيام
 المانع وهو العلمية (ايضا) اى كما اعتبره عند زوال المانع (فيمتنع نحو حتم من
 المنصرف للوصف الاصلى والعلمية) يعنى فيجعل عند سيويه نحو حتم غير
 منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز
 ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لان المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل لذات

الوصف فيجوز أن يعتبر الوصف الأصلي لاصالته مع العلمية عنده (فاجاب المصنف عنه) اى عن هذا اللزوم من جانب سيبويه (بقوله) (ولا يلزمه) من الالزام او اللزوم المناسب لقول الشارح لزمه الثانى (اى ولا يلزم سيبويه من اعتباره) اى اعتبار سيبويه (الوصفية الاصلية) الزائلة بالعلمية (بعد التكثير فى مثل احمر علما) (باب حاتم) بالرفع لانه فاعل ولا يلزمه يعنى فرق بين باب حاتم و باب احمر فى هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود فى الحال فى باب حاتم و المانع اذا كان موجودا لا سبيل الى اعتبار المنوع وغير موجود فى باب احمر بل زائل بالتكثير و المانع اذا زال يجوز أن يعتبر المنوع * و اعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب نصر (اى كل علم) تفسير للباب لان هذا الحكم ليس بمختص بحاتم (كان فى الاصل وصفا) بان كان فى الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول مثل محمد او الصفة المشبهة كحسن و كريم وغيرهما كان فى الاصل صفة (ثم جعل علما مع بقاء العلمية) المانعة للوصف (بان اعتبر) سيبويه متعاق بقوله ولا يلزمه (فيه) اى فى باب حاتم (ايضا) اى كما اعتبرها فى باب احمر (الوصفية الاصلية و حكم) سيبويه (بمع صرفه) اى باب صرف باب حاتم (للعلمية و الوصفية الاصلية) يعنى يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصلى و العلم الحالى (لما يلزم) لتعليل لقوله ولا يلزمه وهو من اللزوم ههنا لا من الالزام على ما لا يخفى اى لعاة و مانع يوجد (فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف) اى على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف (من اعتبار المتضادين) بيان ما فى لما (يعنى) المراد من المتضادين (الوصفية و العلمية فان العدم للخصوص) اى لشخص متعين مخصوص بحيث لا يطابق على غيره بوضع واحد (و الوصف للعموم) يعنى ان الوصف عام لكل ما فيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد مثلا ان احمر عام لكل ما فيه حمرة ذى روح او جواد او انسان او غيره غير مختص بجنس و نوع و شخص و فرد فلا يجتمعان فى محل واحد (فى حكم واحد) متعلق بالاعتبار و الظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول الشارح (وهو) اى الحكم (منع صرف لفظ واحد) حيث جعل الواحد صفة للفظ و اعتبار المتضادين فى منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز مع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلى و العلم الحالى فلا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية فى باب احمر اعتبارها فى باب حاتم حتى يرد عليه ما ورد (بخلاف ما) مصدرية (اذا) ظرفية زمانية (اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) بالرفع لانه نأثبه اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية (مع سبب آخر) وهو

وزن الفعل (كما) اعتبرت (في اسود وارقم) اسمين للحية فانه لامانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة او لا مثل اسود واحمر (فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة) الموجودة حيث لم تكن زائلة (والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية) مثل حاتم علما لان الزائلات لا يكون مضادا للثابت (فلو اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) الزائلة (والعلمية في منع صرف مثل حاتم) متعلق باعتبرت (لا يلزم اجتماع المتضادين) في باب حاتم لان الوصف في الاصل والعلم في الحال لا يجتمعان اصلا فالمستحيل اجتماع الضدين لاعتبارها (قلنا تقدير احد الضدين) اى اعتبار وجوده وجعله في حكم الموجود (بعدزواله مع ضد آخر) اى مع ضده (في حكم واحد) اى في منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) ذلك التقدير (من قبيل اجتماع المتضادين) لان احد الضدين اذا كان مقدرا والآخر موجودا لا يلزم اجتماع الضدين (لكنه شبهه به) اى الا انه يشبه اجتماعهما (فاعتبارهما معا) وان لم يكن مستحيلا لكنه (غير مستحسن) فينبغي للمعاقل ان يتحرز عن كلام غير مستحسن كما يتحرز عن كلام مستحيل * ولما بين ان الاسم العرب الذى فيه سببان من الاسباب او واحد مكرر يمنع منه الجر والتنوين اراد ان يبين ان الجر لا يمنع منه في بعض الاحول وان كان التنوين يمنع في جميع الاحول فقال (وجميع الباب) (اى جميع باب غير المنصرف) سواء كان عدم الانصراف بوجود سببين او واحد مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرة او لا (باللام) متعلق بقوله ينجر قدم عليه لثلاثا يتوالى الجاران (اى بدخول لام التعريف عليه) اى على الاسم الغير المنصرف اشار بالتفسير في الموضوعين الى كون اللام للعهد الخارجى (او الاضافة) (اى اضافة الاسم) الغير المنصرف (الى غيره) (ينجر) (اى يصير) ذلك الاسم الغير المنصرف (مجرورا) (بالكسر) متعلق بينجر (اى بصورة الكسر) لان الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجرار به فلا بد من حذف مضاف او تجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلائاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر أن يقول المصنف بالكسرة بالثناء لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل بالاحمر وعمركم (او تقديرا) مثل بالحبلى وحبلى النساء (وانما لم يكتب) المصنف في بيان هذه القاعده (بقوله ينجر) لان معناه على ماسر يصير مجرورا (لان الانجرار قديكون بالفتح) كما سبق ان انجرار غير المنصرف بالفتح ولو اكتفى به لم يعلم ان انجراره ههنا بالفتح او الكسر مع ان المقصود هو الثانى ولذا صرح به ليكون ادل على المقصود (ولا) اى

ولم يكتف ايضا (بان يقول ينكسر) اختصارا (لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا) كما يطلق على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله ينكسر لتوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه او اضافته يكون مبنا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى في هذه الحالة (وللتحاجة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة) اى حالة اضافته الى غيره او حالة دخول اللام عليه (منصرف او غير منصرف فنههم) اى فبعض التحاجة (من ذهب الى انه) اى الى ان هذا الاسم في هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت العائتان فيه بعد هذه الحالة او زالتا عنه او بقيت احدهما وزالت الاخرى (لان عدم انصرافه) اذا كان فيه سببان او سبب مكرر (انما كان لمشابهته الفعل) في الاحتياج والفرعية (فلما ضعفت هذه المشابهة) اى مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل (بدخول ماهو من خواص الاسم) اى بسبب دخول ما يختص بالاسمية وتحققها (اعنى اللام او الاضافة) على ما سبق ان دخول اللام او الاضافة من خواص الاسم (قويت جهة) اى جانب (الاسمية) وتحققت لان وجود علامة الشيء فيه يدل على تحققة (فرجع) هذا الاسم (الى اصله الذى هو الصرف ودخله الكسر) اى الحر لزوال المانع من دخولها وهو المشابهة وجواز اجتماعها مع اللام والاضافة (دون التوين) يعنى لم يدخله التوين (لانه) اى لان التوين (لا يجتمع مع اللام والاضافة) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لا يجتمع مع اللام لان اللام وضع لتعريف مادخله والتوين لتكثيره والامع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتراج والتوين دليل الانفصال والافتراق فيبين الاضافة واللام وبين التوين منافاة فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التوين (ومنهم من ذهب الى انه) في هذه الحالة (غير منصرف مطلقا) يعنى في الاحوال الثلاثة التى مرت آنفا (والممنوع من غير المنصرف) لاجل وجود العائتين او العلة المكررة فيه (بالاصالة هو التوين) لان التوين لا يدخل الفعل اصلا حقيقة او حكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى ﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾ ومثل قولك قل الحق وتضرب بين فكان التوين مقصودا بالمنع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر) من غير المنصرف (انما هو بتبعية التوين) لاشتراكهما في الاختصاص بالاسم حقيقة (وحيث) للسكان يعنى واى مكان (ضعفت) فيه (مشابهته) اى مشابهة غير المنصرف (للفعل) بدخول ماهو من خواص الاسم (لم تؤثر) اى المشابهة (الا فى سقوط التوين) لكونه مقصودا بالمنع فسقط (دون تابعه الذى هو الكسر) لان الشيء اضعف ينحصر تأثيره فيما هو

المقصود ولم تجاوز الى غيره (فعاد الكسر) الممنوع لاجل المشابهة التوية
 حين ضعف (الى حاله) لعدم المؤثر في سقوطه فبقى على حاله الاولى (وسقوطه)
 اى وسقوط التنوين من ذلك الاسم في هذه الحالة (لامتناعه من الصرف)
 اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف في هذه الحالة اذا كانت
 العلتان باقيتين او الواحدة المكررة باقية فسلم واما اذا زالتا معا وازالت احديهما
 فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يزد ان يمنع من الصرف بلا سبب او مع
 سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين
 ان كانتا باقيتين مع) دخول (اللام او الاضافة) يعنى ان جزر اجتماع العلتين مع
 اللام او الاضافة وكذا العلة الواحدة المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد ومصاريح
 وثلاث ومثلث وغيرها من العلى التى يجوز جمعها مع اللام او الاضافة (كان
 الاسم غير منصرف) وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط
 الجر لما سبق من كونه منصرفا مطاقا وغير منصرفا مطلقا (وان زالتا معا)
 اى زالت العلتان بدخول اللام عليه او اضافة الى غيره حيث لا يجوز
 اجتماعهما باحديهما (اوزالت احديهما) اى احدى العلتين حيث لا يجوز
 جمعهم مع احدهما (كان) الاسم (منصرف) فدخله الجر لكونه منصرفا
 ولما منع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة
 سبق (وبين ذلك) اى وبين المذهب الثالث (ان العلمية تزول بدخول اللام)
 لما سبق ان اللام وضع لتعريف مادخله فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على
 ماهو معرفة باى طريق كان (والاضافة) لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة
 المعنوية ومن شرطها تحريك المضاد من التعريف على مناسباتى (فان كانت العلمية
 شرطا للسبب الاخر) كما فى الاسباب الاربعة المذكورة فيما سبق (زالتا) اى العلتان
 (معا) باللام او الاضافة لان العلمية زالت باللام او الاضافة وزال ايضا بزوالها
 السبب الذى جمعت هى شرطه فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف
 فدخله الجر لذلك ولم يدخله التنوين لما مر غير مرة (كما فى ابراهيم) وضاحة
 وزينب وبعليك وعمران (وان لم تكن) العلمية (شرضا) له بل اثرت فيه بلا شرط
 (كما فى احمد) وشمر وزفر وعمر (زالت احديهما) فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد
 فانصرف فدخله الكسر ايضا دون التنوين (وان لم يكن هناك) اى فى الاسم الغير
 المنصرف (علمية) بل كان غير منصرف بدون العلمية اما مع سببين كما فى احمر
 وثلاث وجمع (بقيت العلتان على حالهما) واما مع سبب واحد كحمراء واساور
 وانايم فكان الاسم فى هذين القسمين غير منصرف لوجود العلتين او علة واحدة
 مكررة فمنع منه التنوين لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق (وهذا

القول نسب) من القولين الاولين (بما عرف به المصنف غير المنصرف) وهو ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما * واعلم ان غير المنصرف في هذه الحالة منصرف او غير منصرف مما لا فائدة فيه ولذا لم يذكره المصنف بل اكتفى فيه بقوله يجر بالكسر * ولما فرغ من بيان غير المنصرف اجمالا وتفصيلا شرع في بيان محل الاعراب وهي ثلثة فقال (المرفوعات) قد هما على اخويها لان المرفوع هو العمدة في الكلام ومحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان علامته وهي الضمة اقوى العلامات والواو والالف وان كانتا علامتين ايضا لكنهما فرعان من الضمة وهي الاصل وانما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل فزال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه على ان المعرف جنس المرفوع لانوعه تدبر وجمع القلة ههنا وفي المحرورات على حقيقته وفي المنصوبات مستعار عن الكثرة وهي اما مرفوعة مبتدأ خبره قوله هو ما اشتمل الخ او خبرها محذوف تقديره المرفوعات ما ذكره اى من انواع محال الاعراب او انها موقوفة لاجل لها منه وهو الصواب يعرف بالتأمل (جمع المرفوع) خبر مبتدأ محذوف تقديره هي (المرفوعة) وان كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا (لان موصوفة الاسم) لان المراد مرفوعات الاسم بقريظة المقام لامطلق المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعي موصوفا (وهو) اى الاسم (مذكر لا يعقل) لان العقل لا يكون الا في ذوى العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن (ويجمع) مبنى للمفعول (هذا الجمع) منصوب بنزع الخافض منه اختصارا تقديره على هذا الجمع (مطرदा) تمييز عن نسبة الجمع الى الصفة قدم ليكون قريبا لعامله وتبنيها على ان التمييز عن النسبة يتوسط بين المتسمين وان كان في تقديمه على عامله خلاف (صفة) مرفوع على انه نائب الفاعل وهي على وزن عدة لاعلى وزن ديمة (المذكر الذى لا يعقل) لان غير العاقل لقصوره جار مجرى المؤنث (كالصافات) جمع صافن وهو من الخيل الذى يقوم على طرف الحافر من يد اورجل ويضع الثلاث الاخر على الارض لغاية جودته وهو من الصفات المحمودة في الخيل لا يكاد يوجد الا عند العرب الخالص (للكور) على وزن فعول جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان مطاقتا كقرن وقرون (من الخيل) يطلق على الفرس ذكرا كان او اناثى (وجمال) جمع جمل وهو الذكر من الابل (سجلات) جمع سجل على وزن قطر بمعنى السمين الطويل الغليظ وهو محمود في الابل يدل عليه قوله (اى ضخمت) جمع ضخم بالضاد والخاء المعجمتين وهو الغليظ (وكالايام الخاليات) اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف لما قبله وكالجمال

الراسخات والبيوت المنهدمات الى غير ذلك (هو) (اي المرفوع الدال عليه المرفوعات) لان المفرد داخل في الجمع فكان مرجعه سابقا معنى مثل **بنوا** اعدلوا هو اقرب للتقوى فان الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا والتذكير باعتبار الخبر اعني ما على عكس من كانت (لان التعريف) اللام متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرناه هكذا لان الح (انما يكون للماهية) وهي والحقيقة والجنس بمعنى واحد وهي لا تطلق الاعلى المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان (لا للافراد) كزيد ورجل (ما شتمل) (اي اسم اشتمل) فيه اشارة الى ان ماموصوفة لان التوصيف بالجملة يناسب التنكير ولو كان موصولا لفسره بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ماموصوفة اليق ههنا من كونها موصولة لان الموصوف لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول (على علم الضاعية) (اي علامة كون الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان الياء مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم في اللغة العلامة (وهي الضمة) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى وهي ايضا اقوى الحركات فلتناسب للفاعل ان يأخذ ما هو الاقوى (والواو) وهي ايضا اقوى الحروف (والالف) وانما جعلت علامة في التثنية لا غير لانها كثيرة الاستعمال والالف لكونها خفيفة صارت علامة له فيها وانما عن الضمة (والمراد باشتمل الاسم عليها ان يكون) الاسم (موصوفا بها) اي يكون اعرابه بها (لفظا) بهذه العلامات الثلاث (او تقديرا) كذلك (او محالا) كذلك نحو جاءني هذا في محل الضمة وهذان في محل الالف وهؤلاء في محل الواو وفيه اي في قوله او محالا رد على الهندي حيث قال والاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيًا يكون اعرابه محالا لا غير (ولاشك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه في محل) اي في مكان من الرفع او النصب او الجر (لو كان ثمة) اي في ذلك المكان (معرب) اي اسم معرب (لكان) ذلك الاسم (مرفوعا) مثل جاءني هذا فانه لو وقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا (لفظا) مثل جاءني زيد (او تقديرا) مثل جاءني فتى فاذا كان الامر كذلك (فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى) منصوب لظف بعدا لانه فعل ماض وفاعله يستتر فيه راجع الى ما اي بما جاوز الرفع المحلى وهو الرفع لفظا او تقديرا (وهو) اي المصنف (يحث مثالا) منصوب اما على المصدرية تقديره يمثل مثالا والجملة حال من فاعل يحث او على الحالية بمعنى مثالا (عن احوال الفاعل) من التقديم والتأخير وغيرهما (اذا كان) ظرف ليجت (مضمرا متصلا) والمضمير مطابقا لا يكون الا مبنيًا واعراب المبني انما يكون في محله (كما سيحي) في بحث وجوب التقديم والتأخير * وما فرغ من تعريف المرفوع شرع في بيان انواعه وقدم ما هو الاصل منه

فقال (فمنه) الفاء للتفصيل ومن للتبويض (اي من المرفوع) يرجحه توافق الضميرين المرفوع البارز والمجرور في المرجع والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع (او مما اشتمل على علم الفاعلية) يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المستكن والمجرور في المرجع وتوافقه ايضا لقوله ومنها المبتدأ والخبر وقرب المرجع (الفاعل) مبتدأ وقوله فمنه خبر مقدم او خبر وقوله فمنه مبتدأ لان من للتبويض تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل في المبتدأ التقديم على ماسياتي (وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل) لان الفعل هو الاصل في العمل والاسناد والاخبار لانه لعروضه وحدوثه يحتاج دائما الى الفاعل بخلاف غيره (ولان عامله اقوى) لانه لفظي يعرف باللفظ والقلب كالفاعل ومناسبة العامل المعمول توجب قوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظي ان يغلب على عامل المبتدأ وينسخه (من عامل المبتدأ) لانه يعرف بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لا ينسخ بالتواضع ولانه اشد في باب التركيب حيث لا يجوز حذفه الا بسد شيء مسده (وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق) اي غالبا لانه يجب تأخيرها في بعض امواضع الامر عارض وسيجيء تفصيله (على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم) وسياتي وجهه (بخلاف الفاعل) قلنا الفاعل وان كان مسندا اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولا لعامل لفظي وهو الفعل الذي هو الاقوى في العمل لما سبق لزم تأخيرها عنه ولثلاثا يلبس بالمبتدأ اذا قدم (ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد) ولو كان ما أو لا مثل زيد ابوك في تأويل مريبك (ومشتق) مثل زيد قائم ولانه يحكم عايه باحكام متعددة في تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لا يحكم عايه الا بحكم واحد وفيه نظر (فكان) المبتدأ (اقوى) لان كثرة الحكم على الشيء تفيد قوته (بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشق) لان الفاعل من صدر عنه الفعل ويقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شيء فكيف يحكم به وانما حكم به على المبتدأ بتأويل وهما الحكم لا يقبل التأويل (وهو) (اي الفاعل) (ما) (اي اسم) سبق فائدة هذا التفسير (حقيقة) نصب على التمييز (او حكما) عطف على قوله حقيقة واللام في (ليدخل) متعلق بالتعميم اي وانما عمنا الاسم المفهوم من قوله ما بمقتضى المقام الى الحقيقي والحكمي (فيه) اي في الاسم (مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا) لان الفعل المصدر بان في حكم المصدر في كونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ او مضافا اليه اي اعجبني ضربك زيدا (اسند اليه الفعل) ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعث وهل ضربت زيدا ونحوها (بالاصالة) متعلق بالاسناد (لا بالتبعية)

واللام في (ليخرج) متعلق بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصاله
ليخرج (عن الحد تواريع الفاعل) مثل الصفة والمعطوف وغيرها قوله (وكذا) خبر
مقدم (المراد) مبتدأ مؤخر (في جميع) متعلق بالمراد (حدود المرفوعات والمنصوبات
والججرات غير التواريع) بدل من قوله وكذا بدل الكل والباء في قوله (بقرينة)
متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كونه غير التواريع بقرينته (ذكر التواريع
بعدها) اى بعد هذه الانواع الثلاثة (اوشبهه) معطوف على الفعل (اى
ما يشبهه) لان المصدر العامل في حكم الفعل (في العمل) او وجه الشبه لم يقل
في الاشتقاق لثلاثي يخرج المصدر لانه غير مشابه له ولا في الدلالة على الحدث لثلاثي
يخرج الظرف لانه لا يدل على الحدث (وانما قال ذلك) اى اوشبهه (ليتناول)
اللام متعلق بالقول (فاعل اسم الفاعل) مثل زيد قائم ابوه (والصفة المشبهة)
مثل زيد حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجبني ضرب زيد عمر (واسم الفعل)
مثل رويد زيدا وهيئات الامر (واسم التفضيل) وسياى تفصيله (والظرف)
مثل زيد في كنه كتاب (وقدم) عطف على قوله اسند او حل من الفعل بتقدير
قد بالواو والضمير لان الماضى المثبت اذا جعل حالاً يلزم فيه قد ظاهرة او مقدرة
وسياى (اى الفعل اوشبهه) يشير الى ان الضمير يرجع الى احدهما على سبيل
البدل (عليه) (اى على ذلك الاسم) المعبر عنه بما (واحترز به) اى بقوله وقدم
عليه (عن نحو زيد في زيد ضرب) اى عن المبتدأ الذى اسند اليه الفعل يعنى
خبره جملة فعلية (لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد
اليه في الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند اليه هو الخبر عنه في الحال والاصل
وكل خبر يرفع ضمير المبتدأ فزال هذا بقوله وقدم عليه (ليكنه مؤخر عنه)
فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون فاعلاً بل الفاعل هو الضمير المستكن
الراجع الى المبتدأ (والمراد) بقوله قدم عليه (تقديمه عليه وجوبا) هذا
جواب عن سؤال مقدر تقديره قد يقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ ليس
بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الى آخره واللام في قوله (ليخرج) متعلق
بالتقديم (عنه المبتدأ المقدم عليه خبره) مرفوع على انه فاعل لقوله المقدم لانه
وصف سببي مثل مررت برجل حسن غلامه ويقال مثل هذا صفة جرت
على غير هي له (نحو كريم) خبر مقدم لامبتدأ لانه نكرة لانها لا تكون مبتدأ
الا بوجه التخصيص وسياى تفصيله (من يكرمك) والموصول مع صلته في
محل الرفع مبتدأ لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تاخره هو الاصل لتشويق
السامع الى المبتدأ مثل * ثلاثة تجلو عن القلب الحزن * الماء والحضراء والوجه
الحسن * (فان قلت) منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوباً فالغاء

جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا فان قلت (قد يجب تقديمه) عليه (اذا كان مبتدأ نكرة والخبر ظرفاً) ليتخصص به النكرة لان بتقديم الخبر الظرف تخصص النكرة وسيأتي تحقيقه (نحو في الدار رجل قلت المراد) بالتقديم (وجوب تقديم نوعه) اى نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لافرده (وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه) بل يجب تقديم بعض افراده الامر عارض كالمثال المذكور (بخلاف) نوع (ما اسند الى الفاعل) فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده لما سبق (على جهة قيامه به) (اى اسناداً واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به) اى الاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر محذوف لاسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال جهة فلان طريقته وطرزه والضمير المجرور في قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البدل ويجوز ان يجعل الجار والمجرور اعنى على طريقة حالاً من ضمير قدم اى مشتمل على طريقة الى آخره وفيه نظر (وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اى ذلك علامتها (او على ما في حكمها) اى ذلك من لوازمها لان القيام ثبوت وجود الامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم او ما في حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لا ينحىء مجهول من الفعل اللازم (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) مثال لما في حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان في حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون المجهول لانه يسند الى نائبه (واحتراز بهذا القيد) اى بقوله على جهة قيامه به (عن مفعول مالم اسم فاعله) اى عن فعل اوشبه فعل لم يسند الى فاعله بل الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول (كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول) لا على صيغة المعلوم (فالاحتياج الى هذا القيد) اى القيد المذكور (انما هو على مذهب من لم يجعله) اى نائب الفاعل (داخلا في الفاعل كالمصنف مثلاً واما على مذهب) الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد تقديره واما فلا حاجة الى آخره قدم لئلا يتوالى بين طرفي الشرط والجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله) اى مفعول مالم اسم فاعله (داخلا فيه) اى فى الفاعل (كصاحب المفضل) حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه ابدأ وتابعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية حيث جعلوه فاعلاً فلا يحتز عن عندهم (فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به) وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل اولاً وليس خلافاً معنوياً فند المصنف لا يقال وعندهم يقال (مثل)

اما مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مثل او منصوب على انه مفعول به
 لفعل تقديره امثل مثل (زيد) اتي به ليصرح ما به المقصود من امثال وبين (في)
 (قامزيد) الجار والمجرور صفة لزيد اى الكائن فيه (فهذا) اى هذا القول
 (مثال لما اسند اليه الفعل) وصرح فيه (و) (مثل ابوه في) (زيد قائم ابوه)
 وانما اتي بالمبتدأ ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه لانه لا يعمل بدون الاعتماد
 وسياتي تفصيله (فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل) ولكنه ليس بصريح
 فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدأ وقائم خبرا مقدما عليه ولو قال زيد قائم
 ابواد او ابأوه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختار الافراد اختصارا ولان
 المناقشة في امثال ليست من دأب المحصلين (والاصل) (في الفاعل) منافرة
 من تعريف الفاعل سرع فيما هو الاصل فيه والقرع فقال والاصل وهو في اللغة
 ما يبنى عليه الشيء وفي العرف قاعدة كلية تتضمن ما تحتها من اجزئيات
 والمراد ههنا ما ذكره الشارح بقوله اى ما يبنى اخ قيل ووقف والاولى
 مكان والاصل لكان اخصر واوضح واحسن مراعاة الاشتقاق يعنى مطابقة
 الاولى وان يليه اجيب بان الاولوية تحتمل ان تكون عارضة لا بحسب الاصل
 وليس يوجد هذا الاحتمال في الاصل ولذلك اختاره (اى ما يبنى ان يكون
 الفاعل عليه ان يمنع مانع) لان عند المنع يخرج عنه ويحب اولى اولا
 (ان يلى الفعل) (اسند اليه) اشير الى ان اللام في الفعل للعهد الخارجى
 مثل جاءنى رجل واكرمتم الرجل (اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه
 شئ آخر من معمولاته) اى معمولات الفعل هذا تفسير لمعنى اولى لان
 معناه القرب يقال وياهى قربه اى يعنى يبه حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما كالفاعل
 المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده اذ هو خلاف الاصل (لانه) اى
 الفاعل (كاجزاء من الفعل) حقيقة كالفاعل المستتر او حكما كالفاعل الظاهر
 قوله (لشدة احتياج الفعل اليه) تعليل للجزئية (ويدل على ذلك) اى على كونه
 كاجزاء منه عند العرب لتلك اى للشدة (اسكان اللام في ضربت) اى في الفعل
 الذى اتصل به الضمير البارز المرفوع امتحرا لانه اوردده على سبيل التمثيل وقوله
 (لانه يدفع توالى اربع حركات) تعليل للاسكان (فيها هو) ظرف للتوالى (بمنزلة كلمة
 واحدة) لانه لما وجب اسكان احد الحروف الاربعة في الفعل الرباعى لانه لما استقل
 بكون حروفه اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاستقلال وجب اسكان
 احدها لدفعه ولزوم اسكان احد حروف ما هو بمنزلة كالمثال المذكور (فلذلك)
 الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل في الفاعل المولى واللام تعليل ومتعلق
 بالفعلين اعنى جاز وامتنع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاشارة للبعيد

(الاصل الذي يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت
اصولا كالمفاعيل الخمسة او فرعا كالمحققات السبع (جازر ضرب غلامه) بالنصب
على انه مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى آخره بتقدير
مضاف مرفوع محلا على انه فاعل جازى تركيب ضرب غلامه زيد قوله (لتقدم)
تعليل للجواز ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو)
اى المرجع (زيد) لانه فاعل واصله ان يلى الفعل لفظا (رتبة) منصوب على
التمييز لان التقديم يحتمل ان يكون لفظا او رتبة او كليهما معا اذا كان الامر
كذلك (فلا يلزم الاضمار قبل الذكر) حان كونه (مطلقا بل) يلزم (لفظا فقط)
وهو اسم من اسماء الافعال بمعنى انته سى على السكون والفاء جواب شرط
مخدوف يعنى اذا كان النزوم لفظا فانتبه عن النزوم رتبة (وذلك) اى لزوم
الاضمار قبل الذكر لفظا فقط (جازر) كما جازر عند سبق مرجعه لفظا ورتبة
(وامتنع ضرب غلامه) بالرفع لانه فاعل (زيدا) منصوب لكونه مفعولا
(لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة) تمييزان
عن نسبة التأخر (فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اى الاضمار
المذكور (غير جازر) لكونه مخالفا لوضع ضمير الغائب وسيجيء تفصيله قوله
(خلافا) منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المخدوف واللام فى (للاخفش)
متعلق به تقديره خالف الجمهور خلافا لان المخالف هذان لا الجمهور (وابن
جنى) بسكون الياء وتشديد التون كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جنى
ونقل عن سيبويه ان جنى معرب كنى وليس الياء للنسبة (وسندها) اى
دليلهما (فى ذلك) اى فى الجواز (قول الشاعر جزى ربه) وهذا انما
يكون دليلا باعتبار ارجع الضمير الى عدى وهو الاولى لانه الموافق للعرف
من حوالة الرجل المسمى الى ربه لان الرب هو المدحج للرجل فاذا انتقم للمظلوم
منه يكون اشد عليه وعن فى قوله (عنى) ههنا للبدل تقديره بدلا عنى ونائب
(عدى بن حاتم جزء) منصوب بنزع الخافض اى كجزء وهو مصدر مضاف
الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها اشرار الناس او حقيقتها
وجزائها القتل هذرا (العاويات) جمع عاوى وهو الصياح يقال عوى
الكلب يعوى من باب رمى يرمى صاح وهو مالمس بكب صيد ولا حرث ولا له
نفع الا العواء ويروى العاديات جمع العادى بالبدال المهملة وهو العدو والاول
اليق بالمقام (وقد فعل) اى فعل الله ذلك واجاب مسألتي قيل المقصود منه
اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصويره
اياد وربما يحيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى (واجب عنه) اى عن

سندها (بان هذا) اى قول الشاعر (للضرورة) اى لضرورة وزن الشعر
اذلوقيل جزى عدى بن حاتم عنى ربه لاختل الوزن ولوقع الفصل الكثير بين
الفعل والفاعل وهو نادر (والمراد عدم جوازده فى سعة الكلام) والاضمار
المذكور ليس بموجود فيه (وبانه لانسلم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر
الذى يدل عليه الفعل) مثل **اعدلوا** هو اقرب **وقدمر** تحقيقه ومثل قولك
من صدق كان حيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذى دل عليه الفعل اعنى
صدق (اى جزى رب الجراء) فحينئذ لا يكون فيه محذور ويكون اثر بمعنى
الصاحب اى صاحب الجراء قوله (واذا اتقى الاعراب) شروع فيها يعرض
للفاعل ويخرجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعد ان
كان جائز التأخير عنه (الدال) اللام فى الاعراب للمعهد الخارجى (على
فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول) الباء فى قوله (بالوضع) متعلق بالدال
لان المراد بها الدلالة الوضعية لاغير (لفظا) منصوب على التمييز عن نسبة
الفعل الى الفاعل واحتراز عن التقدير اى اتقى لفظ الاعراب لاتقديره
(فيهما) (اى فى الفاعل المتقدم ذكره) مرفوع (صريحا) تمييز من قوله
فنه الفاعل (وفى ضمن الامثلة) معطوف على قوله صريحا لان فى التمييز
معنى الظرفية (والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة) لاصريحا لانه لم
يذكر المفعول صريحا (والقرينة) معطوف على الاعراب (اى الامر الدال
عليهما لابلوضع) لان القرينة ما يكون علامة على الشيء من غير وضع (اذلم
يعهد) مبنى للمفعول وقوله (ان يطلق) مبنى له ايضا نائب لقوله لم يعهد والجار
حينئذ فى قوله (على ماوضع) متعلق بقوله ان يطلق (بازاء شىء) قوله (انه)
الضمير اسم ان راجع الى الموصول (قرينة دالة) خبر ان (عليه) الضمير راجع
الى الشىء نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود وان الرفع مثلا قرينة للفاعل بل
المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك (فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى
عنه) يعنى ان ذكر الاعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهنذى حيث قال
وكان يكفيه اى المصنف ان يقول اذا انتقت القرينة اذ الاعراب من القرائن المهم
الا ان يقال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة ولو سلم
فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس لوقول والواضح ان يقول
اذا خيف اللبس يكفى ما عرفت قوله (اذ القرينة شاملة له) لتعليل لكون
الاعراب مستغنى عنه لالعدم الورد كاهو المتبادر (وهى) اى القرينة
(امالفظية) اى تكون معروفة بالتلفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كثناء
التأنيث (نحو ضربت موسى حبلى او معنوية) يعنى تعرف بملاحظة العقل

من غير مدخل اللفظ فيها مثل استخلف المرتضى المصطفى عليه السلام و (نحو
اكل الكمثرى يحيى) لان احدهما لم يصاح للفاعل (او كان) معطوف على
الشرط (الفاعل) (مضمرا متصلا) (بالفعل) او شبهه (بارزا) بدل من الخبر
بدل البعض (كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه) وسواء كان المفعول
اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا مثل ما ضربت الاياك او متصلا
كضربتك والباء في قوله (بشرط) متعلق بالجزاء المقدر تقديره وجب تقديم
الفاعل على المفعول بشرط (ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل) فيه رد على
صاحب الوافية حيث قال وما ذكره بشكل يمثل قولنا زيدا ضربت واللام في قوله
(لئلا) متعلق بالشرط (يتقضى) اى ما ذكره المصنف (بمثل) قولنا (زيدا
ضربت) يعنى بمثل تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان او مضمرا منفصلا
مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الظاهر ولكونه نادرا
لم يلتفت اليه المصنف (او وقع مفعوله) (اى مفعول الفاعل) معطوف على
احد الشرطين الاول لاصالته والثانى لقربه (بعد الا) ظرف لوقع والباء
في قوله (بشرط) كالباء السابقة (توسطها) اى كلة الا (بينهما) اى بين
الفاعل والمفعول (في صورتى التقديم والتأخير) يعنى في صورة تقديم الفاعل
وتأخير المفعول وفائدة هذا التقييد سيجى قريبا (نحو ما ضرب زيد الاعمر)
(او) (بعد) (معناها) اى معنى الا وهو انحصار ما قبلها فيما بعدها (نحو انما
ضرب زيد اعمر) (وجب تقديمه) جزاء لقوله انتفى او كان او وقع او بعد معناها
وايا ما كان جزاء الباقية محذوف اما لكونه جزاء الاول فلاصالته وتقدمه
واما الثانى فلقربه (اى تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور)
الاربع والجار في قوله (اما في صورة) متعلق بمحذوف واما للتفصيل تقديره
اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول في صورة (انتفاء الاعراب فيهما) اى
الاعراب اللفظى في الفاعل والمفعول (والقريبة) الدالة عليهما لفظية كانت
او معنوية (فالتحرز عن الالتباس) يعنى لو لم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم
يقينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا او الثانى لجواز تأخيره ايضا
فدفع هذا الالتباس وجب تقديمه (واما) وجوب تقديمه عليه (في صورة
كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال) المصدر مضاف الى
فعله ونائب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لما سبق وامتناع وقوع كلمة
اخرى بين اجزاء كلمة (واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لکن بشرط توسطها
بينهما في صورتى التقديم والتأخير فلئلا يتقلب الحصر المطلوب) يعنى انحصار
الفاعل والمفعول (فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الاعمر) يعنى

في صورة تقديم الفاعل وتأخر المفعول وتوسط الاينهما (انحصار ضاربية زيد في عمرو) لان الاصل في الانحصار انحصار ما قبلها فيما بعدها وقوله (مع) متعلق بالحبر اى مصاحبا وملا بسامع (جواز ان يكون عمرو مضروبا للشخص آخر) يعنى ان الانحصار في الفاعل دون المفعول يعنى ليس زيد ضاربا لاحد الا لعمرو اما مضروبية عمرو لزيد فعلى الاحتمال (والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد) يعنى في صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسطها بينهما (انحصار مضروبية عمرو في زيد) وضاربية زيد باقية على الاحتمال (مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر) يعنى يصح ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو ايضا لعدم الحصر فيه (فلو انقلب احدهما بالآخر) بتقديم المفعول على الفاعل في الصورة الاولى وتقديم الفاعل على المفعول في الصورة الثانية (انقلب الحصر المطلوب) لان تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى لان المعنى مستمد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الاولى والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية لئلا ينقلب الحصر المطلوب في كل واحد منهما (وانما قلنا بشرط توسطها) اى الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (في صورتى التقديم والتأخير لانه) اى الحال والشان (لوقدم المفعول على الفاعل) في الصورة الاولى حل يكون تقديم المفعول مصاحبا (مع الايقال) في مثاله (ما ضرب الا عمرا زيد) لحصل فيه معنان الظاهر وغير الظاهر فنصل الشارح هذين المعنيين فقال (فالظاهر ان معناه) اى معنى هذا القول (انحصار ضاربية زيد في عمرو) يعنى انحصار صفة الفاعل في المفعول (اذا حصر) اى المحصورة (انما هو فيما يلى الا) سواء قدم او اخر (فلا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى لا يتغير المعنى الاول لان تغيره انما يكون اذا قدم المفعول بدون الا وههنا قدم المفعول مع الا (فلا يجب تقديم الفاعل) لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلفظ كيف ما كان قوله (لكن لم يستحسنه بعضهم) استدراك من قوله فلا ينقلب الحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم المفعول على الفاعل قابل الدور (لانه من قيل قصر الصفة على الموصوف قبل تمامها) لان الصفة المقصورة على عمرو هي الضرب المسند الى زيد لامطلق فلا بد من تقديم الفاعل لتمام تلك الصفة لان تمامها لا يكون الا بالفاعل (وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا) اى انحصار ضاربية زيد في عمرو (لاحتمال ان يكون معناه) اى معنى ما ضرب الا عمرا زيد هكذا نحو (ما ضرب احدا احد الا عمرا زيد) وهذا المعنى غير ظاهر لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز عند الاكثرين لضعف الاداة اذا الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيان

لاعلى وجه البدل ولاعلى غيره (فيفيد) هذا المعنى الغير الظاهر (انحصار
صفة كل منهما) اى من الفاعل والمفعول (فى الآخر) يعنى يفيد انحصار
ضاربية الفاعل فى المفعول ومضروبية المفعول فى الفاعل (وهو) اى هذا
المعنى (ايضا) مصدر اَض يُضِض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل
واجب الحذف سماجا مثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا
والجمله حل (خلاف المقصود) لان المقصود انحصار صفة احدهما فى الآخر
وهو على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب الازيد ولا مضروب الا
عمرو فضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذلك وهو
عين خلاف المقصود (واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد
معنى الا لان الحصر ههنا فى الجزء الاخير) كما ان الحصر فى الانما يليها وما
يليهما لا يكون الاجزا اخيرا حقيقة او حكما فكذا هذا لان معنى انما ضرب
زيد عمرا ما ضرب زيد العمرا (فلو اخر الفاعل انقاب المعنى) كما انقلب فى الا
حل كونها متوسطة بينهما (قطعاً) اما منصوب على التمييز او على الحالية
بمعنى مقطوعا او على المصدرية مثل قطع قطعاً والجمله حل * ولما فرغ من بيان
الاحوال التى توجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم
وجواز التأخير شرع فى بيان الاحوال التى توجب تأخيره عنه بعد الاصل
المذكور (واذا اتصل به) (اى بالفاعل) (ضمير المفعول) يعنى ضمير يرجع
الى المفعول (نحو ضرب زيدا) بالنصب (غلامه) بالرفع (او وقع) عطف على
الشروط وهو قوله واذا اتصل (اى الفاعل) (بعد) ظرف وقع ومضاف الى
(الا) (المتوسطة بينهما) اى بين المفعول والفاعل (فى صورتى التقديم والتأخير)
اى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل مع توسط الا بينهما (نحو ما ضرب عمرا
الا زيد) بتقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسط الا بينهما (وفائدة هذا القيد
اى قيد المتوسطة بينهما) مثل ما عرفت اى الذى عرفته (آنفا) من انفا اذا رجع
منصوب على الظرفية اى مثل الذى عرفته فى القسم السابق اى فى صورة تقديم
الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا او معناها (او) (وقع الفاعل بعد)
(معناها) (اى معنى النحو انما ضرب عمرا زيد) وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا
(او اتصل مفعوله) اى مفعول الفاعل او الفعل والاضافة لادنى ملازمة والباء فى
قوله (بان يكون) متعلق بقوله اتصل (المفعول ضميرا متصلا بالفعل) (وهو) اى
الفاعل (غير) (ضمير) (متصل به) اى بالفعل سواء كان ضميرا مفصلا مثل ما ضرب به
الانا او ضمرا (مثل ضربك زيد) او ضرب به او ضرب بنى زيد وقوله (وجب تأخيره)
(اى تأخير الفاعل) جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلاث الاخر محذوف

اختصارا او جزاء لقوله او اتصل مفعوله يعنى للصور الاخيرة لعدم الفصل بينهما و جزاء الصور الاولى محذوفة ايضا اختصارا وقوله عن فى قوله (عن المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (فى جميع هذه الصور) الاربعة متعلق بالجزء (اما) وجوب تأخير الفاعل والمفعول (فى صورة اتصال ضمير المفعول به) يعنى فى الصورة الاولى وقوله (فانلا) خبر لمبتدأ محذوف وجواب لاما (يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة) كما مر وجهه ولكن ينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم (واما) وجوب تأخير عنه (فى صورة وقوعه) اى الفاعل (بعد الاو) (بعد معناها) يعنى فى الصورة الثانية والثالثة وقوله (فانلا يتقلب الحصر المطلوب) سبق تفسيره انفا فان مضروبة مقبل الا محصورة فيما بعدها والضرورية محتمة فلو قدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معها لجا المحذور المذكور فى القسم الاول وكذا الحال فى معناها (واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل) به يعنى فى الصورة الاخيرة (فلمنافاة) مصدر مضاف الى الفاعل (الاتصال) اى اتصال المفعول بالفعل وقوله (توسط) منصوب لانه مفعول المنافاة ومضاف الى (الفاعل الغير المتصل) وقوله (بينه) ظرف للتوسط والضمير راجع الى المفعول اى بين المفعول المتصل (وبين الفعل) المتصل به يعنى يمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزءا لفظيا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهذا اى كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بالاف (ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا) يعنى يكون كلاهما ضميرين متصلين به (فانه يجب حينئذ) اى حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به (تقديم الفاعل) لكونه عمدة ومحتاجا اليه فى الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه وما يكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه على الادنى (نحو ضربتك) او ضربته او ضربتني * ولما فرغ من احوال الفاعل اصلا وفرعا اراد ان يبين احوال عامه ذكرها وحذفا جازا وواجبا منها بقدر التقليلية مع ايراد صيغة المضارع على قاة حذف الفعل وكثرة ذكره فقال (وقد) للتقليل (يحذف) مبنى للمفعول (الفعل) نائبه (الرافع للفاعل) يشير الى ان اللام فى قوله الفعل للعهد الخارجى واللام فى قوله (لقيام) للتوقيت لا التعليل اى وقت قيام قرينة لان قيام القرينة شرط لاعلة كقوله تعالى ﴿ اتم الصلوة لدلوك الشمس ﴾ اى وقت طلوعها (قرينة) (دالة) صفة كاشفة لان القرينة هى العلامة على الشيء وهى دالة على الحذف (على تعيين المحذوف) لانه لا يحذف شىء من الاشياء الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف جازا او واجبا (جوازا) منصوب

على المصدرية والمنصوب عليهما ما كان صفة لمصدر محذوف يدل على هذا قوله
 (اي حذفاً جزئياً) وقوله (في) ظرف جوازاً يعني متعلقاً به (مثل) (قولك)
 ذكره على وجه التمثيل (زيد) بدل من القول بدل البعض والرفع محكي (اي فيما
 كان جواباً لسؤال محقق) هذا تفسير لمثل قولك واللام في قوله (لمن) متعلق
 بالقول الذي هو في قولك ومن موصولة و (قل) مع فاعله جملة فعلية صالحة
 (من) استفهامية مبتدأ و (قام) مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره
 جملة اسمية في محل نصب مقول قول (سائلاً) يريد به ان من في قوله من قام
 استفهامية (عن يقود به القيام) اذا كان الامر كذلك يعني اذا كان الحذف
 ههنا جوازاً لا وجوباً (فيجوز) لان المضارع انشئت اذا وقع جزاء الشرط
 يجوز فيه الفاء وتركها مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ومثل قوله تعالى
 ان يكن منكم عشرون صابرون يغابوا مائتين (ان تقول) بناء الحطاب (زيد)
 مقول ان تقول والرفع محكي والباء في قوله (يحذف) متعلق بقوله ان تقول
 (قدم اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره) قوله (وانما قدر الفعل
 دون الخبر) اي هذا القول رد على الرضى حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدأ
 لا فاعل لان مطابقة الجواب السؤال اولى وايضا فالسؤال عن التمام لا عن
 الفعل والاهم تقدير السؤال عنه فالاولى ان يقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك
 لصاق الجواب اسؤال صورة ولا يحابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن
 الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد التقوى بتكرار الاسناد
 فلا يبق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) لان الخبر حينئذ
 فعل والفعل لا بد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر
 جملة (وتقدير الفعل) بدون الفاعل بل بذكر فاعله وبحذف فعله (يوجب
 حذف احد جزئيه) وهذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد
 يعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على معمول معمولها معطوف على
 معمولها عامل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيهما (والتقليل
 في الحذف اولى) لان الحذف خلاف الاصل فيكتفي فيه بادنى ما يمكن والواو
 في قوله (و) (كذا) لمصنف حيث لعصف مثال على مثال لان الحذف هناك
 بقريته كونه جواباً لسؤال محقق وههنا بقريته كونه جواباً لسؤال مقدر
 وليست من البيت يدل عليه قوله (يحذف الفعل جوازاً) اي حذفاً جزئياً (فيما
 كان جواباً لسؤال مقدر) كما يحذف الفعل حذفاً جزئياً فيما كان جواباً لسؤال
 محقق والجار في قوله (في نحو قول الشاعر) متعلق بقوله مقدر والجار في قوله
 (في مرثية) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اي في قوله الكائن في مرثية بالتخفيف

على وزن سخمدة مصدر من رثى يرثى مثل رمى يرمى وتشديد الياء خطأ بالفارسية
 * برمرده ستايش كردن * (يزيد بن نهشل) يرثيه اخوه ضرار بن نهشل لانه كان
 نهشل ابنان ضرار ويزيد فأت يزيد ورثى عليه اخوه ضرار (ليكت) على
 وزن ليرم وقوله على في قوله (على البناء للمفعول) ظرف مستقر حل اوصفة اى
 حل كونه كأنا على البناء او الكائن (يزيد) هو (مرفوع على انه) اى يزيد
 (مفعول مالم يسم فاعله) (ضارع) (اى عاجز وذليل) يقال ضرع فلان اذا
 عجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل (وهو) اى قوله ضارع (فاعل الفعل
 المحذوف) جوازا وقوله (اى يبكيه ضارع) تفسير للفعل الراجع له من يبكيه
 والباء في قوله (بقرينة السؤال المقدر) متعلق بقوله المحذوف (وهو) اى السؤال
 المقدر قوله (من يبكيه) اى يبكي عليه اى على يزيد فاجيب بقوله ضارع اى
 يبكي ضارع عليه (واما) قول الشاعر حل كونه كأنا (على رواية يبيك يزيد)
 الكائن او كأنا (على البناء للفاعل) وقوله (ونصب يزيد) عطف على قوله
 البناء للفاعل (فليس) اى قوله هذا (مما) اى الذى (نحن فيه) حتى يكون
 ضارع فاعل يبكي المذكور لا المقدر واللام في قوله رخصومة (متعلق بضارع)
 وان لم يعتمد على شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف وابتداء
 وذو الحال وحر التبي وحرफ الاستفهام مع كونه شرطاً عند البصر بين المعه لان
 الجار والمجرور يكفيه راحة من الفعل لكونه معمولاً ضعيفاً (اى يبكيه من يدل
 ويعجز) من باب ضرب (عن مقاومة الخصماء) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل
 العامل في حكم المضارع والى اعتماده على الموصول المقدر والى حذف المضاف
 فى قوله رخصومة والى ان الرخصومة لكونها اسم جنس فى معنى الجمع لان الجنس
 يشمل الافراد وان كان على سبيل البدل واللام في قوله (لانه) تعليل لكونه البكاء
 مخصوصاً بالعاجز والذليل لان الجواب عن السؤال يشعر بالخصوص (كان
 ظهيرا) فيعل بمعنى الفاعل للمبالغة (للعجزة) جمع عاجز كلورثة جمع وارت
 (والاذلاء) على وزن الاولياء جمع ذليل (واخر البيت) اورده لاتمام مدحه لان
 الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء
 لان المصراع الاول افاد كونه شجاعاً والثانى سخياً (ومحذوب) عطف على قوله
 ضارع (مما تطيح الطوايح) (وامحذوب) بالحاء المعجمة (السائل من غير وسيلة)
 اى الذى ياتيك للمعروف من غير سبب يقال احتبطني فلان اذا اخذ منك شيئاً
 بلا وسيلة من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعضا ليسقط ورقها (والاطاحة
 الاهلاك) يقال اطاحه اهلكه (والطوايح) بمعنى المطيحات (جمع مطيحة)
 محذوف الزوائد مثل اعشب فهو عاشب وايضع فهو يافع من طاح يطوح مثل قال

يقول وقيل طاح يضح وهو واوى حال كون الطوايح جمع مطيحة واقعا (على غير القياس) لان القياس ان يجمع مطيحة على مطيحات (كلاواقع جمع ملحقة) وهو الفحل من الابل (ومما يتعلق بقوله مختبط) وتعلقه بيكيه المقدر مما تابه سئلقة الشعراء لانه لما بين سبب الضراعة وهو البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخضاء ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا وهو اهلاك المهكات ماله وما يتوسل به اليه (وما) في قوله مما (مصدرية) تعرف بالتأمل (يعني ويكيه ايضا) اى كايكيه ضارع (من يسأل من غير وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضاف الى فاعله ونائب لمفعوله (المهكات ماله) وقوله (وما يتوسل به الى تحصيل المال) وهو آلات الحرف والصنایع وغيرها من كونه سببا لتحصيل المال معطوف على المفعول وهو قوله ماله وقوله (لانه) علة لقوله ويكيه ايضا الى آخره (كان) اى يزيد (معطى) منصوب على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول الثانى للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطى اى شىء سألوه من غير تخصيص شىء دون شىء والجار فى قوله (بغير وسيلة) متعلق بقوله السائلين (و) قوله (قد يحذف) الواو للعطف (الفعل الراجع للفاعل القرينة دالة على تعيينه) (وجوبا) (اى حذفوا واجبا) يدل على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جوازا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ماسياتى والجار فى قوله (فى مثل) متعلق يحذف مثل (قوله تعالى) (وان احد من المشركين استجارك) معناه بالفارسية * اكرىكى از كافر ان پناه طلب دارد از توبس پناده توي و برانا كه شئودى كلاء الله را * (اى فى كل موضع) تفسير اقوله فى مثل قوله لان ذكره على وجه التمثيل (حذف فيه) اى فى ذلك الموضع (الفعل) الراجع للفاعل (ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف) حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام والغرض منه اى من الابهام او لا ثم التفسير ثانيا احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه فيكون عامه اعز والذ اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وايضا فى ذكر الشىء مرتين مبهما ومفسرا تو كيدله ليس فى ذكره مرة (فانه لو ذكر المفسر) بفتح السين اسم مفعول من فسر بالشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسرهما اسم فاعل منه ايضا لانه لالم لم يكن فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يحتج الى المفسر (بل صار) اى ما من شأنه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشوا) وهو زيادة معينة لا لفائدة وهو قسمان اما مفسد او غير مفسد فالاول مثل قوله * ولافضل فيها للشجاعة والندى * وصبر الفتى لو لالقاء شعوب * والثانى قوله * واعلم علم اليوم والامس قبله * ولكننى عن علم ما فى غد عمى * وان لم يكن الزائد معناه انه

من اكل كفى فحول وحال
 باخه و دلايه آيايه كره
 نه جنبه كين
 نه و نور و جيم
 ده كاره بهال و دلايه
 السمت و بيميه
 لى فحلم

يكون تطويلا كقول الشاعر * وقدت الاديم لراهشية * والتي قولها كذبا
ومينا * وهذا المفسر اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف كأثن (بخلاف
المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه) الابهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه من
معناه اللغوى او الاصطلاحى (فانه) اى الحلال والشان (يجوز الجمع بينه) اى
المفسر بالفتح (وبين مفسره) بالكسر لانه لما كان ابهامه فى المعنى بدون الحذف
لزم تفسيره فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام فى المفرد (كقولات جاني رجل
اى زيد) لان رجلا لما جازا طلاقه على كل فرد من ذكور بنى آدم بلغ مبلغ الشهرة
لم يعلم متى اطلق اى فرد اريد منه فاحتيج الى بيان ماهو المراد منه فقيل اى زيد
او فى الجملة مثل قطع رزقه اى مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته
او بمسافرته وانتقاله الى بلد آخر فلزم بيان ماهو المراد ايضا ففسره بان يقال اى
مات او انتقل (فقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحذفها)
اى فى الآية مرفوع لفظا على انه (فاعل فعل محذوف) بقرينة دالة على الحذف
وهى كلمة الشرط وعلى التعيين وهى استجارك الثانى (وجوبا) اى حذفه واجبا
(وهو) اى الفعل المحذوف وجوبا الرفع لاحد (استجارك الاول) صفة
(المفسر) بالفتح صفة بعد صفة (باستجارك الثانى) صفة المفسر بالكسر
(وانما وجب حذفه) اى حذف ذلك الفعل (لان مفسره قائم مقامه) فى اداء
مؤداه (معنى عنه) لافادته ما فاده حتى لو ذكر الاول يلزم استدراك الثانى قوله
(ولا يجوز) الى آخره جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الآية من قبيل
حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف ولو جعل احد فيها مبتدأ لاختصاصه
بالصفة لان من فى قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لو كان ماقبلها نكرة
تكون صفة له وهى كذلك فتكون الآية من قبيل قوله تعالى ﴿ولعبد مؤمن
خير من مشرك﴾ حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز
(ان يكون احد مرفوعا بالابتداء) كما قلت (لامتناع دخول حرف الشرط على
الاسم) يعنى لو جعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على
الاسم لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضى ان يكون مادخله حادثا
ومتجددا يعنى ان يكون الداعى الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود فى الاسم
لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا
على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا (بل لا بدله من الفعل) لا يدخل عليه * ولما
بين حذف الفعل وحده جوازا او جوبا بقرينة دالة عليه شرع فى ان يبين انهما
يحذفان معا بقرينة ايضا فقال (وقد يحذفان) (اى الفعل والفاعل) لا الفعل
وحده كما سبق او الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله (معا)

حال مؤكدة لان المعية استقيدت من صيغة التثنية فأكدناه به يعنى يحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين في الحذف * وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير متصرف في الزمان والمكان لازم التصب ويلزم اضافتهما ان ذكر احد المتصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلها يكون منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا وقيل انتصابه على الحالية انتهى مختصرا و اشار الشارح الى هذا المعنى بقوله (دون الفاعل وحده) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل اى حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اى حال كونه غير منفرد في الحذف لان حذف الفاعل وحده جوازا ووجوبا لم يثبت الا اذا سد شئ مسددا والجار في قوله (في مثل) متعلق بقوله يحذفان في مثل (نعم) حال كونه (جوابا) (لمن قال اقام زيد) (اى نعم قام زيد محذوف الجملة الفعلية) وهى قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر بعد نعم جملة فعلية كالمثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم (و ذكر نعم في مقامها) اى مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها فتقوم مقام ما سبقها من الجملتين الفعلية والاسمية (وهذا الحذف) اى حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما (جاز) والجار في قوله (بقرينة السؤال) متعلق بالحذف (لا واجب لعدده قيد) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (ما) اى شئ او الشئ الذى (يؤدى مؤداه) اى مؤدى المحذوف (فى مقامه) اى مقام المحذوف (كمنفسر) بالكسر لان المنفسر يقوم مقام المنفسر ويؤدى مؤداه ويعنى عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثانى حشوا كما سبق والفاء فى قوله (فيلزم) تفريع لقوله لعدم قيام ما يؤدى الخ يعنى حتى يلزم (فى الكلام) يعنى فى الجواب لو ذكر مع نعم (استدراك) بسبب ذكر المحذوف يعنى لو ذكر المحذوف كما يقال فى جوابه مثل نعم قام زيد بدكر قيام زيد مع نعم لم يلزم شئ من كونه حشوا او تطويلا كالزم فى الآية (وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قائم) لتأكيد الاسناد فيصلح جوابا للسائل المتردد واللام فى قوله (ليكون) علة للتقدير (الجواب مطابقا للسؤال) لان السؤال بالجملة الفعلية وهى قوله اقام زيد ومطابقة الجواب السؤال امر مهم عندهم (فى كونه) اى الجواب (جملة فعلية) كالسؤال ولان فيه تقابل الحذف وليكون مثلا ما نحن فيه لانا فى صدد حذف الفعل والفاعل معا لا فى حذف المتبدا مع خبره الجملة الفعلية لانه حينئذ يكون من باب حذف المتبدا والخبر لا من حذف

الفعل والفاعل تأمل اورد التنازع في بحث المرفوعات وان كان يجرى في المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع في المرفوعات اكثر منه في المنصوبات وكذا في المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد في كل فعل متعد ولازم والمنصوب مخصوص بالمتعدى والمجرور باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع في المرفوعات فقال (واذا تنازع الفعلان) شرط اي اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع واردة السبب وهو قصد والارادة لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شيء لم يحصل التنازع كما في قوله تعالى ﴿ اذ اقمتم الى الصلوة فاغسلوا ايها اذا اقمتم الصلوة اليها لان الارادة سبب للقيام وجواب اذا هذه محذوف اي جاز اعمال كل منهما وقوله فقد لا يحتمل ان يكون جزاء له ولا قوله فيختار ايضا (بل العاملان) من باب عطف العام على الخاص اي اننا لعموم التنازع في كل عامل من فعل او شبهه ولكن ينبغي ان يختص العامان بغير المصدرين فانه لا يجرى فيهما لانه لا يقع التنازع فيهما على كلا المذهبين اذ لا يضم في المصدر وغير الحرفين ايضا وهو ظاهر (اذ التنازع يجرى في غير الفعلين ايضا) كاسم الفاعل (نحو زيد معط ومكرم عمرا (و) الصفة المشبهة نحو (بكر كريم وشريف ابود) واسم المفعول نحو زيد منصور ومغفور ابود والاسم المنسوب نحو زيد قرشي وهاشمي اخوه (واقصر على الفعل) حيث قل واذا تنازع الفعلان ولم يقل العامان مع انه يجرى فيهما ايضا (لاصلته في العمل) واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وقياسه عليه والاكتفاء والقياس كثير في عرفهم (وانما قال الفعلان) ولم يقل الافعال (مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين) مثل ضربت واهنت واكرمت زيدا وزيد كريم وشريف وشريف ابود الى غير ذلك (اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان) ولانه اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل (ظاهرا) (اي اسما ظاهرا) لان الظاهر صفة يقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان محله اي اذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر يعني اذا كان تنازعهما فيه (واقعا) (بعدها) لان بعدها ظاهرا ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لا يجرى الا فيه وقع (اي بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما) سواء كان ظاهرا نحو زيدا ضربت واكرمت او ضميرا نحو اياك ضربت واكرمت (والمتوسط بينهما) كذلك معمول (للفعل الاول) فيه رد على الرضى حيث قال وقول المصنف بعده لا حجة اليه لانه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذا كان منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت وبك قت وقعدت (اذ هو يستحقه قبل) وجود (الثاني) اي اذا الاول

يستحق لأن يكون عاملا فيه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع لأن الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن أن يتنازع وبعد وجوده أيضا لا يمكن أن يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده (فلا يكون فيه) اى فى المتقدم او المتوسط للفعل الثاني (مجال للتنازع) كما عرفت (ومعنى تنازعهما) اى الفعلين (فيه) انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه) اى الى الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله (ويصح) عطف على قوله يتوجهان (ان يكون هو) اى الاسم الظاهر (مع وقوعه فى ذلك الموضع) الذى كان بعد الفعلين (معمولا) خبر ان يكون واللام فى (لكل واحد) متعلق بالمعمول (منهما على) - سبيل (البدل) لانهما جميعا لان المعمول الواحد لا يكون معمولا لهما من معنى التنازع امر ان احدهما من جانب العامل والآخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه للعمل فيه واما من جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل منهما على سبيل البدل (فحينئذ) اى حين كون معنى التنازع هذين الامرين (لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل) سواء اتصل بالفعل الاول او الفعل الثانى (لان الضمير المتصل الواقع بعدهما) مرفوعا كان او منصوبا (يكون متصلا بالفعل الثانى) لاغير (وهو) اى الضمير المتصل بالفعل الثانى حال كونه مصاحبا (مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز أن يكون معمولا بالفعل الاول كما لا يخفى) لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كثرته ولا يتصل بعامل آخر لما سبق ولان المتصل بعامل لا يمكن ان يتصل بعامل آخر (واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما) اى بعد الفعلين ان كان مرفوعا (نحو ما ضرب و) ما (اكرم الا انا فيه) الفاء جواب اما والضمير المجرور يرجع الى الضمير المذكور (تنازع لكن لا يمكن قطعه) اى قطع التنازع يعنى اجراؤه والتنازع من باب تفاعل فليتأمل (بما هو طريق النطع عندهم) اى عند الحاجة (وهو) اى طريق القطع (اضمار الفاعل) اذا اقتضاها (فى) الفعل (الاول عند البصريين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الثانى القرية ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنى ولورود الاستعمال عليه على ماسيجى وقوله (وفى) الفعل (الثانى) معضوف على قوله فى الاول باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق آخر ولذا قال الشارح (عند الكوفيين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ماسيجى ايضا قوله (لانه) تعاليل لقوله لا يمكن قطعه اذ (لا يمكن اضماره) اى الضمير المنفصل حال كونه مصاحبا (مع الا انه حرف لا يصح اضماره) لان الاضمار مخصوص بالاسم فقط (ولا) يمكن اضماره ايضا بدونه) اى بدون الا (لفساد المعنى لانه) اى الاضمار بدون الا (يفيد نفي الفعل عن الفاعل) اى الفعل الاول عند

البرية او الفعل الثاني عند الكوفية (والمقصود) اى مقصود المتكلم
وغرضه (اثباته) اى اثبات الفعل الاول او الثاني (له) اى للضمير المنفصل
الذى هو الفاعل بطريق الحصر والاضمار بدون الامتافله (ومراد المصنف
بالتنازع ههنا) اى فى هذا الباب (ما) اى تنازع (يكون طريق قطعه) اى
طريق اجرائه (اضمار الفاعل) فى الفعل الاول او الثاني (فلهذا) اى ليكون
مراد المصنف به ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خصه) اى
التنازع (بالاسم الظاهر) حيث قال اسما ظاهرا قوله (واما) تفصيل للمذاهب
الثلاثة التى هى مذهب الكسائى والفراء وغيرهما (التنازع الواقع فى الضمير
المنفصل) ان كان مرفوعا * الفاء فى (فعلى) جواب اما والجار متعلق بقوله
يقطع قدم عليه مع انه ظرف لغو للحصر لان حذف الفاعل لا يجوز الا
عنده (مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما) التنازع المذكور سابقا (على
مذهب الفراء) كما سبق بيانه (فيعملان) اى الفعلان (معا) اى حال كونهما
مصاحبين فى العمل يعنى يعمل كلاهما فيه اذ روى عنه تشريك الرافعين على
ما سيجيء (واما على مذهب غيرها) اى غير الكسائى والفراء (فلا يمكن قطعه
لان طريق القطع عندهم الاضمار) فقط (وهو) اى الاضمار (تمتع لما عرفت)
آفئا واما قلنا فى الموضوعين ان كان مرفوعا فقيدناه بقولنا مرفوعا لان الضمير ان
كان منصوبا منفصلا نحو ما ضرب وما اكرم الا اياك جاز ان يجرى فيه التنازع
بالحذف لانك ان عملت الفعل الثانى على مذهب البصريين حذف المفعول
من الاول ان استغنى عنه وكذا ان عملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا
منفصلا حيث لا يجوز حذفه الا عند الكسائى (فقد يكون) الفاء تفصيلى ان
كان الجزاء محذوفا كما سبق او ما يأتى او جزائية ان كانت الجملة جزائية او اعتراضية
ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان عملت ان كان قوله فيختار بالواو على
النسخ المشهورة والاقوله فيختار على بعض النسخ (اى تنازع الفعلين) يشير
الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذا تنازع مثل قوله
تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب ﴾ الآية كما سبق * الجار فى قوله (فى الفاعلية) مع متعلقه
خبر يكون واما قال فى الفاعلية بالياء المصدرية او النسبية ولم يقل فى الفاعل مع انه
اخصر ليكون اعم من الفاعل الحقيقى والحكمى مثل ما لم يسم فاعله * الجار فى قوله
(بان يقتضى) متعلق بقوله فقد يكون (كل منهما) اى الفعلين (ان يكون الاسم
الظاهر) الواقع بعدهما مفعول ان يقتضى (فاعلاله) اى لكل واحد من الفعلين
(فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله
(الفاعلية) والفاعل متروك اى اقتضاء الفعلين اياها (مثل ضربنى واكرمنى زيد)

وشريف وظريف ابوه (و) (قد يكون تنازعهما) اى الفعلين (في المفعولية) فيه اشارة الى ان قوله وفي المفعولية معطوف على قوله في الفاعلية وانما قال في المفعولية ولم يقل في المفعول ليكون اعم مما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التي تكون بلا واسطة او حكما كما هو مفعول بالواسطة وقد مر تعاقب الباء في قوله (بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مفعولا له) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفعلان (متفقين في اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (المفعولية) والفاعل متروك اى في اقتضاءهما اياها (مثل ضربت واكرمت زيدا) وزيد معط ومكرم بكر (و) قد يكون تنازعهما (في الفاعلية والمفعولية) (وذلك) اى كون التنازع فيهما جميعا (يكون على وجهين) لانه اما ان يكون تنازعهما في الفاعل والمفعول معا وهذا قسم واحد منهما واما ان يكون في اسم ظاهر واحد واقع بعدها بان يقتضى احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلا والاخر مفعولا له وهذا قسم آخر (احدهما ان يقتضى كل منهما) اى من الفعلين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدها (ومفعولية اسم ظاهر آخر) واقع ايضا بعدها بان يقع بعدها اسمان ظاهران يصلح احدهما ان يكون فاعلا والاخر مفعولا لكل منهما (فيكونان) اى الفعلان (متفقين في ذلك الاقتضاء) اى اقتضاء كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر (مثل ضربت واهان زيد عمرا وليس هذا) اى هذا القسم (قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين) لان القسم في كل قسمة مقيد بالوحدة فكأنه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون في المفعولية وهذا ليس قسما واحدا آخر حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان لا يكون قسما آخر وفي قوله ليس هذا قسما ثالثا الى آخره رد على الرضى حيث قال اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلاثة اضرب ان يتفقا في الفاعلية وان يتفقا في المفعولية وان يتفقا في الفاعلية والمفعولية معا يعلم وجهه بالتأمل في عبارة الشارح (وثانيهما) اى ثانی الوجهين (ان يقتضى احد الفعلين) المتنازعين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدها (والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر) حال كونه ملابسا (بعينه) اى بعين الاول لا بغيره يعنى ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ويقتضى احدهما ان يكون فاعلا له والاخر مفعولا له سواء كان المقتضى للفاعل الفعل الاول او الثانى (ولا شك في اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (الفعلين) لان المقتضى ليس الا الفعلين (في هذه الصورة) المذكورة آنفا ليس علينا ان نعدها (وهذا

اى اختلاف اقتضاء الفعلين (هو القسم الثالث) لأغير (المتقابل) للقسمين
 (الاولين) لان في القسم الاول الاقتضاء في الفاعلية فقط وفي القسم الثانى
 في المفعولية لأغير فيكونان متفقين فيه اى في الاقتضاء وفي هذا القسم اختلف
 الاقتضاء كما عرفت فيكون مقابلا لهما واذ كان الامر كذلك (فقوله) (مختلفين)
 (لتخصيص هذه الصورة بالارادة) الباء داخلة ههنا على المقصور لان
 الارادة مقصورة على الصورة لا العكس على منوال قولك ونخصت بالعبادة
 والمعنى تخصيص الارادة بهذه الصورة ممتاز من بين الصور قوله (يعنى) الخ
 تفسير لما ل المعنى (فديكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون
 الفعلين) يشير الى ان قوله (مختلفين) حال من المضاف اليه وهو جزأ اذا حذف
 المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولم يخل المعنى وههنا كذلك تقديره
 وقد يكون الفعلان متنازعين في الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى يتوابع مائة
 ابراهيم حنيفا حيث يجوز أن يقال واتبع ابراهيم حنيفا (في الاقتضاء) متعلق
 بقوله مختلفين ونبه ايضا على ثلاثة اشياء حاله مختلفين وذى الحال والعامل
 وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر والحال يجوز أن يكون
 عامله معنويا مستتبطا من حوى الكلام على ما سيحى (وذلك) اى تخصيص
 هذه الصورة بالارادة او القسم الثالث المتقابل للقسمين الاولين تدبر تدرك
 (لا يتصور) اى لا يتعاقق او لا يحصل عند العتق لان التصور حصول صورة
 الشئ في العقل في وقت من الاوقات (الا اذا كان) اى الا وقت كون (الاسم الظاهر
 المتنازع فيه) يعنى الواقع بعدها (واحدا) لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن
 من هذا القسم الثالث اذ يمكن ان يجعل من القسم الجامع للقسمين الاولين (وانما
 لم يورد مثلا للقسم الثالث) كما اورد للقسمين الاولين (لانه) اى الحال والشان
 (اذا اخذ فعل من المثال الاول) الذى كان فيه تنازع الفعلين في الفاعلية فكانا
 متفقين في الاقتضاء (وفعل من المثال الآخر) الذى كان فيه تنازع الفعلين
 في المفعولية فاتفقا في الاقتضاء (حصل مثال القسم الثالث) يعنى لان مثال هذا القسم
 تبين من القسمين الاولين ولذا لم يورد حتى لا يتكرر بعض الاقسام ولا حالته الى فهم
 المتعلمين (وذلك) اى حصول مثال القسم الثالث عند الاخذ المذكور (يتصور)
 اى يتعقل (على) وجوه كثيرة) لانه لا يخلو اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول
 فى اللفظ والمعنى او لا والاو اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والاو فاعلا (مثل
 ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا) او بالعكس يعنى ان يقتضى
 الثانى فاعلا والاو مفعولا مثل ضربت وضربنى زيد واكرمت واكرمتنى زيد
 وهذه اربعة اقسام (و) الثانى اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا

مثل (اكرمنى وضربت زيدا وضربنى واكرمت زيدا) او على العكس يعنى ان يقتضى الفعل الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربنى زيد وضربت واكرمنى زيد وهذا القسم ايضا ربة اقسام فالمجموع ثمانية اقسام ولا تقسام هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح (وغير ذلك) المذكور (مما يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مرفوعا) (فيختار) الفاء جزائية او تفصيلية بين الفريقين (النحاة) جمع ناحى اصله نحوه على وزن فعلة قلبت الواو الفالتحر كها وافتاح ما قبلها ثم ضم اولها يعنى النون ليعتدل طرفاه يعنى طرف فائه ولامه فى القلب وفرقا بينهما وبين المفرد نحو قتاة او نقول ان فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعتل اللام وانما اوردها لتكون موصوفة لقوله (البصريون) لانه اسم منسوب يقتضى موصوفا (اعمال) منصوب بيختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى فيرجح النحاة البصريون اعمال (الفعل) (الثانى) (لقربه) فهو على اخذه اقدر وللزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود الاستعمال على ذلك فى القرآن المعجز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم فالاولى ان يستندبه دون الابدع وايضا لو عمل الفعل الاول فى صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله باجنى من غير ضرورة ولعطفه على شئ وقد بقى منه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا فى الرضى حال كونهم مصاحبين (مع تجويز) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف تقديره مع تجويزهم (اعمال) (الفعل) (الاول) لانه فعل اصيل فى العمل ولا مانع منه وان كان ابعد (و) (يختار النحاة) (الكوفيون الاول) (اى اعمال الفعل الاول) هذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد باعطف واحد حال كونهم مصاحبين (مع تجويز اعمال) (الفعل) (الثانى) سبق تفسيره (لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر) على تقدير اعمال الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى اليه فهو اولى باعطاء المطلوب اليه (فان عملت) بناء الخطاب الفاء جزائية او تفسيرية شروع الى بيان مذهب الفريقين (الفعل) (الثانى) حال كون هذا الاعمال كائنا (كما) اى مثل ما وهى زائدة (هو) اى اعمال الفعل الثانى (مذهب البصريين وبدايه) اى بيان مذهبه (لانه المذهب المختار الاكثر) اخبار مترادفة (استعمالا) تميز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب فى مذهب البصريين ولان مؤلفه ايضا منهم ويكون النشر موافقا للـ (اضمرت) بناء الخطاب ايضا (الفاعل) بالنصب لانه مفعول به (فى) (الفعل) (الاول) (اذا اقتضى الفاعل) ظرف للاضمار (لجواز الاضمار قبل الذكر

في العمدة) في باب التنازع لامطلقا لما مر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر في العمدة ملايسا (بشرط التفسير) اى بشرط ان يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للمضمر الذى في الفعل الاول لانه لما كان له تفسير كأنه لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهرا لان المفسرين المفسر (وللزوم التكرار بالذكر) يعنى اذا اظهر الاسم المظهر في الفعل الاول يلزم تكراره وهو في العبارة قبيح وان كان فيه فائدة ما (وامتناع الحذف) اى حذف العمدة من غير اقامه شئ مقامه حل كون الفاعل المفرغ في الفعل الاول واقعا (على وفق) (الاسم) (الظاهر) (الواقع بعد الفعلين) يريد بهذا ان اللام في قوله الظاهر نعهد الخارجى في قوله ظاهرا (اى على موافقته) يشير الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالحلق بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب مضاف الى المنعول والفاعل متروك تقديره على موافقة الاسم المضمر في الفعل الاول الاسم الظاهر الواقع بعدهما (افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنثا) منصوب على التمييز من النسبة الاضفية واللام في قوله (لانه) الظاهر علة للموافقة في هذه الامور (مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا لجمعه في هذه الامور) لان الرجوع هو عين امرجع واذا كان كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لا يجوز ان يرجع لعده التوافق الواجب (دون الحذف) ظرف اضمرت مع متعلقه منصوب على الحالية من ضمير اضمرت الفاعل في الفعل الاول اى حل كونك متجاوزا عن حذف الفاعل من الفعل الاول فارغانه (لانه) اى الحال والشان (لا يجوز حذف الفاعل) مضائق سواء كان الحذف في باب التنازع اولا في وقت من الاوقات (الا اذا سدت) اى الوقت سد (شئ مسده) اى الا اذا قام شئ مقامه فحينئذ يجوز حذفه لثلا يجتمع النائب والمنوب (خلافا للكسائى) اى خلف الكسائى خلافا للمجهور فان اختلف لهم هو الكسائى لا غير (فانه) اى الكسائى (لا يضمير الفاعل) في الفعل الاول يعنى لا يجوز الاضمار فيه (بل يحذفه) اى الفاعل (تجوزا) مفعول له للحذف (عن الاضمار قبل الذكر) لو اضمرفه وبرزوم التكرار بالذكر لو اظهر والاضمار قبل الذكر والتكرار بالاطهار كلاهما خلاف الاصل (ويظهر اثر الخلاف) اى فآفته بين البصريين والكسائى لا بين البصريين والكوفيين عند كون الاسم اضمرة تسمية (في نحو ضربانى واكرمنى الزيدان) بضمار الفاعل في الاول (عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان) بحذفه (عند الكسائى) او جمعا مثل ضربتني واكرمنى الزيدون عندهم وضربنى واكرمنى الزيدون عنده او مفردا ومؤنثا مثل ضربتني واكرمتني هند عندهم وضربنى واكرمتني هند عنده (وجوز) الواو للإتداء او رد هذه اجملة ههنا لبيان خلاف

الفراء (اي اعمال الفعل الثاني) يشير الى ان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال
الدال عليه قوله اعمات حل كون هذا الاعمال مصاحبا (مع اقتضاء الفعل
الاول الفاعل) المصدر ههنا جار لفاعله و ناصب لمفعوله (خلاف للفراء) اي
خالف الفراء للجمهور خلافا في تجويز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل
الاول الفاعل (فانه) اي الفراء (لايجوز) من التجويز لامن الجواز فانه لازم
(اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء) الفعل (الاول الفاعل لانه) اي الحال والشان
(يلزم) الجار في قوله (على تقدير اعمال الثاني) مع متعاقمه المحذوف في محل
التصب على الحالية من قوله (اما الاضمار قبل الذكر) او من قوله حذف الفاعل
قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التأخير هو الاصل للتخصيص لان لزوم
الاضمار او الحذف انما يكون على تقدير اعمال الفعل الثاني لان تقديم ماحقه
التأخير قديكون للتخصيص (كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل) معطوف
على الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل تمتع لما عرفت (كما هو مذهب الكسائي
بل يجب) هذه الجملة النعابية معطوفة على الحالية لايجوز تقديره فانه يجب
(عنده) اي عند الفراء (اعمال الفعل الاول) اذا اقتضى الفعل لانه اذا لم يجب
الاعمال يلزم احد المحذورين وهو غنى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا او مفعولا
ففصل هذا المعنى بقوله (فان اقتضى الثاني) مرفوع تقديره لانه فاعل
(الفاعل) منصوب لفظا لانه مفعول (اضمرته) لانه وان لزم الاضمار قبل
الذكر لفظا لكنه لم يلزم رتبة لان مرجعه الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخرا
لفظا لكنه مقدم رتبة والاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (وان اقتضى) الفعل
الثاني (المفعول حذفته) لكونه فضله في الكلام ولثلاثا يلزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة لفظا لانه وان كان جائزا لكنه يورث الكراهة في الكلام نحو ضربني
وضربت زيدا (واضمرته) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة بحسب الظاهر
لتقدم مرجعه رتبة وثلاثا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مخالف للاسم الظاهر نحو
ضربني وضربته زيد برفع زيد (تقول ضربني واكرماني الزيدان وضربني واكرمت
زيدان وضربني واكرمتهم الزيدان) وضربني واكرموني الزيدون (ولا يلزم حينئذ)
اي حين الاضمار في اقتضاء الفعل الثاني الفاعل او الحذف او الاضمار في اقتضاء المفعول
(محذور) لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب البصريين ولا حذف
الفاعل من غير اقامة شيء مقامه كما هو مذهب الكسائي بل اللازم حينئذ الاضمار قبل
الذكر لفظا لارتبة او حذف المفعول وكلاهما جائز ان فلا محذور (وقيل روى عنه)
اي عن الفراء (تشرية الرافعين) اي جعل الفعلين الرافعين شريكين في
رفع الاسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبب الاشتراك مع وقوعه بعدها

(اواضماره) عطف على التثريك اى اضمار فاعل الفعل الاول يعنى ايراده ضميرا منفصلا (بعد الظاهر) اى بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثانى ان اعلمته يعنى ايراده بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله (كما) هو (فى صورة تأخير الناصب) خبر لمبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظاهر كائن كما فى الخ يعنى كما اضمر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثانى يقتضى مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل (تقول ضربنى واكرمنى زيد هو) هذا مثال للاضمار بعد الظاهر لالتثريك (وضربنى واكرمت زيدا هو) هذا مثال لتأخير الناصب (ورواية المتن) وهى قوله وجز خلافا للفراء (غير مشهورة عنه) اى عن الفراء (وحذفت المفعول فى) (الفصل) (الاول) يعنى اذا عملت الفعل الثانى وطلب الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائى بخلاف الفاعل (تخرزا) مفعول له للحذف (عن التكرار) اى تكرار الاسم الظاهر حتى (لو ذكر) مفعول الفعل الاول ظاهرا لزم تكراره (وعن الاضمار قبل الذكر لفظا) ورتبة (فى الفضلة) ولو كان الاسم مفسرا بالاسم الظاهر (لو اضمر) وذا غير جائز (ان استغنى عنه) مبنى للمفعول شرط جزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت الخ او هو جزء مقدم عليه عند من جوز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت واكرمنى زيد لا تقول ضربت زيدا واكرمنى زيد (والا) عطف على قوله ان استغنى عنه اشار الشارح بقوله (اى وان لم يستغن عنه) مبنى للمفعول وعنه نأبى بل لزم ذكره لكونه احد مفعولى باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر ولا يجوز حذفه لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى مثل باب علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضاف الى الاول اى علمت قيام زيد (اظهرت) بقاء الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط (اى المفعول) فى الفعل الاول (نحو حسبتى) بقاء الخطاب على انه فاعل للفعل وباء المتكلم مفعوله الاول (منطابقا) مفعوله الثانى (وحسبت) بقاء المتكلم (زيدا منطابقا) تنازعا فى المنطابق الآخر واعمل الفعل الثانى فيه واظهر المفعول الثانى للفعل الاول وهو المنطابق الاول (ولا يحذف) لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت) لئلا يلزم خلاف وضعها لان وضعها لان يعرف الشيء بصفته فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون الصفة فى حذف الثانى وان يعرف الصفة بدون الموصوف فى حذف الاول وكلاهما خلاف اوضع (و) لم يضم ايضا لانه (لا يجوز اضماره) لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر (لفظا ورتبة) (فى الفضلة) وهو غير جائز نامر غير مرة * ولما بين ماهو

مختار البصريين من اعمال الفعل الثاني وادرج فيه خلاف الكسائي في اضمار
 فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل الاول
 الفاعل اراد أن يبين ما هو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال
 ﴿ وان عملت ﴾ (الفعل) ﴿ الاول ﴾ في الاسم الظاهر الواقع بعدها حل كون
 الاعمال كأثنا (كأهو) مذهب (مختار الكوفيين) ﴿ اضمرت الفاعل في ﴾ (الفعل)
 ﴿ الثاني ﴾ على وفق الاسم الظاهر ولم يقيد به هنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق
 وحالة لفهم المتعلم اى على موافقة الاسم الظاهر في الامور الخمسة الافراد والثنية
 والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه
 فيها (لو اقتضاء) يعنى لو اقتضى الفعل الثاني الفاعل (نحو ضربني واكرمني
 زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير مستكن فيه
 راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا قوله (اذا جعلت) بناء
 الخطاب شرط (زيدا فاعل ضربني) يعنى فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل
 لفظ ضربني او غيره (واضمرت في اكرمني) يعنى في الفعل الثاني (ضميرا راجعا
 الى زيد) اى الى الاسم الظاهر (لتقدمه رتبة فلا محذور فيه) اى في هذا العمل
 جواب الشرط (حينئذ) اى حين عمل الفعل الاول فيه واضمر في الفعل الثاني
 راجعا اليه قوله (لا حذف الفاعل) عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيان له
 (ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز) لان الاسم الظاهر
 من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثاني تقديرا وان كان مؤخر
 لفظا وذا لا يمنع (و) ﴿ اضمرت ﴾ (المفعول) يريد أن قوله والمفعول معطوف
 على قوله الفاعل في قوله اضمرت الفاعل (في الفعل الثاني) متعلق بقوله
 اضمر تقدم (لو اقتضاء) اى لو اقتضى الفعل الثاني المفعول (على) (المذهب)
 ﴿ المختار ﴾ متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث
 يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار فكأنه
 اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل انما
 يوصف بالكثرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر (ولم تحذفه) اى المفعول
 من الفعل الثاني (وان جاز حذفه) لكونه فضلا ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا
 (لثلاثيهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور) اى للاسم الظاهر يعنى لو حذف
 مفعول الفعل الثاني لكونه فضلا ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم
 الظاهر فيكون هذا امثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او مخالف له
 فلا يكون منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم (فيكون الضمير) اى مفعول الفعل
 الثاني (حينئذ) اى حين كونه ضميرا (راجعا الى لفظ متقدم رتبة) وان تأخر لفظا

تعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول فهو متقدم على ما يضمن في الفعل الثاني فيلزم
 الاضمار قبل الذكر لفظا لرتبة وذلك جائز مثاله كأن (كما تقول ضربني واكرمه
 زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله (الا ان يمنع مانع) مستثنى
 من الحذف والاضمار جميعا اى اضمرت على المذهب اختار وحذفته على غيره
 في وقت من الاوقات الا وقت ان يمنع مانع (من الاضمار) اى اضمار مفعول الفعل
 الثاني (كما هو القول المختار ومن الحذف) اى حذفه (كما هو القول الغير المختار)
 اذا كان الامر كذلك اى اذا كان مانع من الاضمار او الحذف (فظهر) (المفعول)
 اى مفعول الفعل الثاني لان طريق التنازع ثلاثة الاضمار والحذف والظهار
 (فانه اذا امتنع الاضمار او الحذف لاسبيل الا الى الاظهار) لان المقصود من
 التنازع التخفيف والتيسير في الكلام والايسر من الطرق الثلاثة الحذف ثم
 الاضمار واذا امتنع فلا سبيل الا الى الاظهار لان العاجز عن الايسر يكتفي
 بالاعسر وهو اظهر مفعول الفعل الثاني (نحو حسبني) فعل ومفعول (وحسبتهما)
 فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثاني للفعل الثاني قوله (منضاقين الزيدان)
 فاعل للفعل الاول (منطابقا) مفعول ثان للفعل الاول تنازعا فيه (حيث اشتمل)
 فيه (حسبني فجعل الزيدان فاعلاله ومنطابقا مفعولاه واضمر) مبنى للمفعول
 (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المشي (في حسبتهما) لتقدم مرجه
 رتبة وهو الزيدان وان تأخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفضل رتبة جاز (واظهر)
 مبنى للمفعول (المفعول الثاني) يعنى اورد مظهرها (وهو) اى المفعول الثاني
 قوله (منطاقين) والملاذ في قوله (مانع) تعويل للاظهار يعنى مانع من الحذف
 والاضمار (وهو) اى المانع (انه) اى الحال والشان (لو اضمير) المفعول الثاني
 (مفردا) ليطبق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقبل في حسبتهما ايه
 (خالف) المفعول الثاني (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المتصل بفعل
 الثاني (ولو اضمير) المفعول الثاني (مثنى) متصل ليطبق المفعول الاول وهو مثنى
 متصل به اذهما في الاصل مبتدأ وخبر وتضابقتهما واجب نحو حسبتهما اياهما
 (خالف المرجع وهو قوله منطابقا) اى الاسم الظاهر المتنازع فيه ومضابطة الضمير
 المرجع واجب ايضا فلما امتنع الحذف لما مر في بيان ما اختار البصريون والاضمار ايضا
 وجب الاظهار اذا لظرويق الى غيره (ولا يخفى انه) اى الحال والشان (لا يتصور
 التنازع في هذه الصورة) اى في صورة توجه فيها احد الفعلين الى اسم ظاهر مثنى
 لكون مفعوله الاول مثنى والاخر مفردا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى
 التنازع على مسبق انهما بحسب المعنى ان يتوجها الى ذلك الاسم الظاهر ويصح ان يكون
 هو موع وقوعه في ذلك الموضع معمول لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى

ليس موجود في هذه الصورة يعرف بالتأمل في وقت من الاوقات (الا اذا لاحظت) بناء الخطاب يعنى الوقت ملاحظتك (المفعول الثانى اسما دالاعلى انصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تأنيته وافراده والا) اى واذا لم تلاحظ المفعول الثانى هكذا بل لاحظت تأنيته وافراده (فالظاهر انه لاتنازع بين الفعلين في المفعول الثانى) وانما قال فالظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر لان المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط والافراد والتأنيته والجمع من العوارض فلا اعتبار لها في التنازع (لان) الفعل (الاول يقتضى مفعولا مفردا) لتكون مفعوله الاول كذلك وهو اى المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لما عرفت غير مرة (و) الفعل (الثانى مفعولا مثنى) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا لمسيحي لان مفعوله الاول مثنى وهو الضمير المتصل به (فلا يتوجهان الى امر واحد) وهو مع وقوعه في ذلك الموضع لا يصح ان يكون معمولا لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع (فلاتنازع) ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الترييقين اراد ان يبين احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال له يحكم الناظر القاصر بانه منه ولكن يعرف من كان بصيرا الفرق بينهما اى بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لا يكون منه فقال (ولما استدل الكوفيون) جواب لما قوله فاجاب عنه الخ (على اولوية) متعلق باستدلال (اعمال الفعل الاول) اى على كون اعمال الفعل الاول هو الاولى واختار لكونه اسبق الطالبين وعدم الاضرار قبل الذكر (بقول امرى القيس) الباء متعاقبة بقوله استدلال ايضا وهو من افصح شعراء العرب ومن يجوز الاستدلال بقوله هو قوله (ولو ان ماسعى لادنى معيشة * كفتانى ولم اطب قليل من المال) وشرع في بيان وجه الاستدلال فقال (حيث قالوا) اى الكوفيون (قد توجه الفعلان اعنى كفتانى ولم اطب الى اسم واحد وهو) اى الاسم الواحد في قوله (قليل من المال فاقضى) الفعل (الاول رفعه) اى رفع الاسم الظاهر (بالفاعلية) اى بان يكون ذلك الاسم فاعلاله (و) الفعل (الثانى نصبه) وهذا ايضا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (بالمفعولية) اى بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين في الاقتضاء لان الفعل الاول اقضى فاعلا والثانى مفعولا (وامرى القيس الذى هو افصح شعراء العرب اععمل الاول) حيث اورد قليل بالرفع بلا ضرورة اذ لو اععمل الثانى ونصب قليلا به لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره مع انه لزم منه شئ غير مختار وهو حذف المفعول من الثانى وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار اذا العاقل لا يختار احدا الامر من مع لزوم مكرمه له في ذلك الامر اختار له دون الامر الآخر الالزيادة ذلك الذى اختاره في الحسن

على الآخر (فلو لم يكن أعمال الأول أولى لما اختاره) لأن التصحيح لا يختار إلا ما هو الأوضح والأقوى فعلم به أن أعمال الفعل الأول هو المختار وقوله (اذلاقائل) تعليل لقوله فلو لم يكن الخ (بتساوى الأعمالين) يعنى أعمال الفعل الأول وأعمال الفعل الثانى لأن الفعل الثانى يقتضى خلاف ما يقتضيه الفعل الأول مثل ضربى وأكرمت زيدا فكيف يجوز لأحد أن يقول به ولذا قال الشارح اذلاقائل الخ سببا كليا (فاجاب المصنف عنه) اى عن استدلالهم على اولوية أعمال الفعل الأول حل كون المصنف كائنا (من طرف البصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف الى (امرئ القيس * كفىنى * ولم اطب قايل من المال * ليس منه) هذه جملة فى محل الرفع خبره (اى ليس) قول امرئ القيس (من باب التنازع) اى تنازع الفعلين يعنى قول المصنف ان ما استدلتهم به على اولوية أعمال الفعل الأول من قول امرئ القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية أعمال الفعل الأول يعنى ان هذا القول لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فاستدلتم به مخالف ما ادعيتهم ومن الواجب ان يوافق الدليل الدعوى (لفساد المعنى) اى معنى قول امرئ القيس (على تقدير) متعلق بالفساد (توجه كل من كفىنى وما اطب الى قايل من المال) يعنى على تقدير أن يجعل هذا القول من باب التنازع وأعمال الفعل الأول وحذف مفعول الفعل الثانى على القول الغير المختار قوله (الاستلزامه) تعليل لفساد المصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير الجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ او الى تنازع الفعلين تأمل وناصب لمفعوله وهو قوله (عدم السعى لادنى معيشة) اللام متعلق بالسعى قوله (وانتفاء) معطوف على قوله عدم السعى ومضاف الى فاعله وهو (كفاية قايل من المال) قوله (وثبوت) معطوف اما على الانتفاء نقر به او على عدم السعى لاصلته (طلبه) اى طلب قائل هذا البيت (المنافى) صفة للطلب (لكل) واحد (منهما) اى من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو والطلب منفى والمنفى منافى للمثبت (وذلك) يعنى الاستلزام واقع ونابت (لان لو يجعل مدخوله المثبت شرط كان) المدخول (او جزاء او معطوفا على احدهما) من الشرط وجزاء يعنى يكون معطوفا على الشرط او الجزاء (منفيا) مفعول ثان لقوله يجعل وهذا الجعل لا يكون الا وصفا لغويا نحو لو كان لى مال لحججت لان المال والحجج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لو فانفيا بعد دخولها يعنى لم يكن لى مال أتوسل به الى الحجج فلم يكن لى حجج (والمنفى من ذلك) اى من الشرط او الجزاء او المعطوف على احدهما (مثبتا) وهذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد يعنى ان كانا منفيين قبل دخولها وجب ثبوتهما بعده لان نفي النفي اثبات نحو لو لم ترزنى لم اكرمك فالزيارة والاكرام

كانا قبل دخولها منفيين وبعده صارا مثبتيين يعني قد زرتي فاكرمك وان كان
احدهما مثبتا والاخر منفيا وجب ثبوت المنفي ونفي المثبت سواء كان المنفي شرطا
والمثبت جزءا نحو لولا لم تشمتني لاكرمك ولكن شمتني فلم اكرمك او بالعكس نحو
لو شمتني لم اكرمك ولكن ماشمتني فقد اكرمك (فعلي هذا) اي على تقدير ان
قول امرى القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (بذني ان يكون مفعول
لم اطلب محذوفا) الجار في قوله فعلى متعلق بقوله ان يكون بتقدير فينبي ان يكون
مفعول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب (اي ولم اطلب العز والمجد كما يدل
عليه البيت المتأخر) وقال الرضى والاطهر ان مفعول لم اطلب محذوف كما في قوله
تعالى ﴿يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾ اي له القبض والبسط وكذا ههنا اي ولو كان سعي لقليل
من المال لمعنى ما وجدته منه ولم يكن مني طلب ولكنني اسعى لتحصيل مجد مؤثلا
اي مدخر لنفسى او لعقبى يرجع اليه عند التفاضل الى هنا كلامه (اعني قوله
ولكنني اسعى) استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم ان سعيه
ليس مجرد ادنى معيشة بل له وللمجد استدراك بجعله مجرد الحمد* واللام في قوله
(لمجد) متعلق بالسعي والمجد الكرم والبخت من مجد وكرم (مؤثلا) من ائلا اذا
ثبت والائلا في الاصل شجر معوج من الطرفاء والواحدة ائلة والجمع ائلال
والتأثلا تحاذ اصل كذا في الصحاح فيكون معنى المؤثلا المؤصل فعنى مجد مؤثلا
كرم مؤصل وبخت ثابت نكره لارادة التعظيم اي مجد عظيم (وقد يدرك)
استئناف بياني لا حال لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا البيت الدعاء
والتقرب سنية لان الدعاء المطلق اوضح واولى* واللام في (المجد المؤثلا) للعهد
الشارح منه لان مفعول لقوله وقد يدرك (امثالى) مرفوع تقديره لانه
فاعله جمع مثل بفتحين الشبه والكفو (وحيثئذ) اي حين يكون مفعول لم اطلب
سواء اذ حين عدمه ككون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى وجعل
مفعول لم اطلب محذوفا (يستقيم المعنى) اي معنى البيت (يعنى) تفسير لكون
مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من باب (انا لا اسعى لادنى معيشة ولا
يكفيني قليل من المال ولكنني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له) وقال شارح
الاسباب يقول لو ان سعيي للاكل والشرب يكفيني ما عندي من المال القليل ولم
اطلب المالك ولكن سعيي لاجل مجد ذى اصل والحال ان هذا المجد المؤثلا اي
المؤصل الثابت قد ادركه امثالى من ابناء الملوك واشراف القوم الى هنا كلامه
* ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقي وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه الولي
ومن وجوب التقديم في بعض والتأخير في بعض وادرج فيه بحث التنازع
اراد ان يبين احوال الفاعل الحكمي فقال (مفعول) مبتدأ (مالم يسم)

طغى ما وجدته من

اليعقوبية

مبنى للمفعول (فاعله) نائبه (اى مفعول فعل اوشبه فعل لم يذ كر فاعله) يريد ان لفظ ماموصوف وعبارة عن فعل اوشبهه على منع الحلو والجمع ولم يصرح بها ههنا اكتفاء بما سبق في تعريف الفاعل واختصارا واحالة لفهم المتعلم قوله لم يذ كر تفسير باللازم لان التسمية تستلزم الذكر وعدمها عدمه (وانما لم يفصله عن الفاعل) من الفصل لامن التفصيل تدبر (ولم يقل ومنه) بارجاع ضمير منه الى مارجع ضمير قوله فنه سابقا (كما فصل المبتدأ منه حيث قل) في اول بحث الملحقات (ومنها المبتدأ) اللام في (لشدة) تعلق لقوله وانما لم يفصله ومضاف الى فاعله وهو قوله (اتصاله) الباء في قوله (بالفاعل) متعلق بالاتصال لقيامه مقامه واشترآكه معه في الاحكام من كونه مسندا اليه ووجوب تقديم عامله عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغير ذلك (حتى ساء) اى مفعول مالم يسم فاعله (بعض النحاة) كصاحب المفصل والشيخ عبدالقاهر واكثر البصرية (فاعلا) لما سبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل الخ (كل مفعول) خبره ذكر كل لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى التكررة يحيط بالافراد مثل قولك كل رمان مأكول لان من المعلوم ان كل افراده مأكولة واذا اضيف الى المعرفة يحيط بالاجزاء ولذا قيل ان قولك كل الرمان مأكول كذب لان كل اجزائه غير مأكولة فلم توجد الاحاطة (حذف فاعله) اجملة صفة والمراد بالفاعل الفاعل النحوى يعنى ما اسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلايشكل بقولنا انبت الربيع لان الربيع فاعل نحوى لانبت لصدق تعريفه عليه وان لم يكن في الحقيقة فاعلا (اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف) الفاعل (الى المفعول) يعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا المفعول فالاولى ان يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (لملايسة كونه) اى الفاعل (فاعلا لفعل متعلق) بكسر اللام صفة لفعل يعنى اضافته اليه لادنى ملايسة مثل كوكب اخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذ الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الذات كذا في الهوادى وفي حاشية المطول المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح (به) اى بالمفعول وقوله (واقيم) معطوف على قوله حذف (هو) تأكيد للضمير المستتر وانما اكده ثلاثي توهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيختل المعنى (اى المفعول) (مقامه) (اى مقام الفاعل) بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من

الاقامة بقريته قوله واقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن
مفعول كايين في موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل (في اسناد الفعل اوشبهه
اليه) كاسم المفعول كما اسند الفعل اوشبهه الى الفاعل (وشرطه) (اى شرط
مفعول مالم يسم فاعله) الجار في قوله (في حذف فاعله) متعلق بالشرط اى حذف
فاعل ذلك المفعول والاضافة للملابسة او فاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة
(واقامته) اى اقامة المفعول معطوف على الحذف (مقامه) اى مقام الفاعل
قوله (اذا كان) ظرف للشرط (عامله) اى عامل مفعول مالم يسم فاعله (فعلا)
واما اذا لم يكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا
الشرط بل لا يمكن وانما لم يقيد المصنف لكون الفعل اصلا في العمل والاسناد
واكثر استعمالا (ان) مصدرية ناصبة (تغير) مبنى للمفعول من التغير (صيغة
الفعل) مرفوع لانه نائبه ومضاف الى الفعل (الى فعل) (اى الى الماضى المجهول)
اراد به ان فعل علم لحس الماضى المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل
والعامية كضرب على مسبق تحقيقه * وفي الهندى هذا من باب ذكر العام وارادة
صفته المشهورة نحو ابكى فرعون موسى * الى هنا كلامه اى لكل مبطل محق
ولهذا انصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحو اى نحو فعل مثل قوله
تعالى * تقبكم الحر * حيث حذف البرد لان اوقى لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا
وفي حشى العصام فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل لا التحصيص فيكون معنى
فعل ونحوه فيكون حينئذ من باب حذف المعطوف ولرده هذه الاقوال جعله الشارح
عاما لاماضى المجهول (او يفعل) وهذا ايضا غير منصرف للوزن والعلمية كيزيد
ويشكر واثار اليه الشارح بقوله (اى الى المضارع المجهول) اذا كان الامر كذلك
(فيتناول) كل واحد من فعل ويفعل (مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل)
وهذا اشتر على ترتيب الناف (وغيرها) اى هذه الافعال من الماضى والمضارع
(من الافعال المجهولة) وفي بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لا يسعد بل هو
اولى للاختصار ولانه حينئذ يكون من باب التنازع (المزيد) كالبيوع اسم مفعول
قوله (فيبت) نائبه عند البصرية فثائب الاول مستكن فيه او محذوف وعند
الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديره المجهول بها المزيد فيها تأمل
ولا تكن من الغافلين * ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلا
اراد ان يبين ان من المفاعيل ما لا يقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا اى مفعول
من المنفعل يقع موقعه فقال (ولا يقع) ابتداء كلام فتكون الواو ابتدائية
وقيل معضوف على الخبر فتكون الواو حينئذ عاطفة (موقع الفاعل) منصوب
على الظرفية (المفعول الثانى) الكائن (من) (مفعولى) (باب علمت) لم يرد به

أفعال القلوب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل متعد إلى مفعولين هما مسند ومسند إليه سواء كان الفعل من أفعال القلوب أو لا فذكر علمت اتفاقاً أول كونه أكثر وقوعاً (لأنه) أي المفعول الثاني (مسند إلى المفعول الأول اسناداً تاماً) لكونهما في الأصل مبتدأ وخبراً واسناد الخبر إلى المبتدأ لا يكون إلا تاماً وبدخول العامل اللفظي عليهما لم يتغير اسنادهما من التمام إلى النقصان بل هو كما كان (ولو اسند الفعل إليه) أي إلى المفعول الثاني قوله (ولا يكون اسناده إلا تاماً) حال من الفعل لأن الفعل أصل في الاسناد فاسناده تام ليس إلا (لزم كونه) أي كون المفعول الثاني (مسنداً) باعتبار اسناده إلى المفعول الأول (ومسنداً إليه) باعتبار كون الفعل مسنداً إليه (معاً) أي في حالة واحدة وهو كونه نائب فاعل الفعل قوله (مع) متعلق بقوله لزم أي لزم كونه مسنداً ومسنداً إليه حال كونهما متصاحبين مع (كون كل من الاسنادين) أي اسناد المفعول الثاني إلى الأول واسناد الفعل إلى الثاني (تاماً) هذا اللزوم كائن (بخلاف) قولك (نحو اعجبتني ضرب) بالتثوين وهو الأصل لأن عمل المصدر منوناً أولى وأقوى أو بدونها ومضاف إلى (زيد) لأن الإضافة لا تتمحور كون زيد فاعلاً لأنه إن كان مجرداً فهو في المعنى مرفوع ولذا يكون صفة مرفوعة تقول عجبت من دق القمصار بالإضافة الخادق بالرفع (لأن أحد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام) لأن المصدر لما لم يكن مشتقاً ويكون بنفسه فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه إلى غير ذلك كالأسم الجامدة يحتاج إلى التامع فم يكن اسناده إلى فاعله حين اسند تاماً كاسم الفاعل وفي قوله بخلاف اعجبتني ضرب زيد عمراً الإشارة إلى رد قول الرضي حيث قل وفيه نظر لأن كون الشيء مسنداً إلى شيء ومسنداً إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر مثل عجبتني ضرب زيد عمراً فاعجبتني مسند إلى ضرب وهو مسند إلى زيد وهذا كما يكون الشيء مضافاً ومضافاً إليه بالنسبة إلى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيدو أما إذا كان لفظ مسنداً إلى شيء واسند ذلك الشيء إلى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز لأنه يلزم الدور إلى هنا كلامه ولا يخفى وجهه على من له ذوق سليم (ولا) يقع (المفعول) (الثالث من) (مفاعيل) (باب علمت) موقع الفاعل أيضاً وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو أعلم موسى عيسى أخاه لأنه لا يعلم أن موسى مفعوله الثاني أو الأول بخلاف علمت زيداً هنداً ذاهبة* وقال الرضي وقيام ثاني مفاعيل علمت أولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام أول مفعولي علمت أولى للزوم مركزه (إذ حكمه) أي حكم المفعول الثالث منها (حكم) أي كحكم (المفعول الثاني من باب علمت) لأن المفعول الزائد بزيادة الهمزة في أوله هو المفعول الأول فيكون المفعول الثاني من باب علمت المفعول الثالث لباب علمت فيأخذ حكمه (في كونه مسنداً) إلى المفعول

الاول اسنادا اما يعنى كما كان اسناد المفعول الثانى الى الاول تاما فلم يتغير ذلك
 الاسناد لكنه به مفعولا ثالثا لثبات اعلمت (والمفعول له) حال كونه (باللام) اما
 معطوؤه من قوله المفعول الثانى فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا
 المدبر به اللام واما مبتدأ خبره قوله كذلك (لان النصب) اى نصب المفعول له
 لفظا نداء (فيه) اى فى المفعول (مشعر) اى يكون النصب قرينة
 وعلامة (بالعبية) اى يكونه علة للفعل العامل فيه (فلو اسند) الفعل (اليه) اى
 الى المفعول له (فات النصب والاشعار) ايضا اما فوات النصب فظاهر لانه يكون
 حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان
 النصب كان بيانه ففوات السبب يتبقى المسبب اذا كان له سبب واحد وههنا
 كذلك وانما (باللام) اى المفعول له (اذا كان) مصاحبا (مع اللام) حيث يجوز
 ان يكون قائما مقام الفاعل نحو قوله تعالى ﴿ يسبح له ﴾ بالبناء للمفعول قوله له قائم
 مقام المفعول لانه يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعبية فلا يفوت اللام
 بجمله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له (نحو ضرب للتأديب)
 قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل
 مجرور ليس من ضرورة الفعل لم يقم مقام الفعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئت
 للسمن فلا يقال جئ للسمن اذرب فعل بلا غرض لا يفعل لكونه عبئا انتهى
 كلامه ولرد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا (والمفعول
 معه) معطوؤه على قوله المفعول له على كلا الوجهين (كذلك) (اى كل)
 واحد (من المفعول له والمفعول معه) يشير بهذا التفسير الى ان قوله (كذلك) خبر
 لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل و اشارة الى ان المفعول الثانى
 والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اى) كائن (كالمفعول الثانى و)
 (الثالث من باب اعلمت وانما) فيه نشر على ترتيب اللف قوله (فى انهما) اى
 المفعول والمفعول معه (لا يقعان موقع الفاعل) متعلق بالتشبيه وهو وجه
 التشبه لان التشبيه اربعة اركان المشبه وهو المفعولان ذكرهما المصنف بقوله
 والمفعول له والمفعول معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعنى المفعول
 الثانى والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف فى قوله كذلك
 ووجه التشبه ذكره الشارح بقوله فى انهما الخ والغرض منه الاستواء فى الحكم
 وهو عدم وقوع كل واحد منها موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك
 حال من احد المفعولين لانه فاعل اى لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل
 حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين (اما) عدم وقوع
 (المفعول له) باللام موقعه (فلما عرفت) من ان النصب مشعر بالعبية فاذا اقيم

مقامه فات نصب والاشعار (واما) عدم وقوع (المفعول معه) موقعه ايضا
(فلان) اى الحال والشان (لايجوز اقامته) اى اقامة المفعول معه (مقام الفاعل) قوله
(مع) متعلق بالاقامة (الواو التى) هى (اصلها العطف) لان الواو اولا موضوعة
للعطف فاستعملها فى غيره خلاف الاصل (وهى) اى الواو (ذليل الانفصال)
اى انفصال ما بعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت للفصل بين المعطوفين
وتفيد تغيرها (والفاعل كاجزاء) مما قبله لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا
ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فينبهنا منافاة لان مقتضى الواو الانفصال ومقتضى
الاقامة مقام الفاعل الاتصال والحزبية فلايجوز أن يقوم المفعول معه مقام الفاعل
معها (ولا) يجوز اقامته مقامه ايضا (بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ) اى حين اقامته
مقام الفاعل بدون الواو (كونه مفعولا معه) لان الواو دليل ومشرع للعمية
والمصاحبة وفواتها يفوت الدليل والاشعار كما فى المفعول له * ولما فرغ من تعريف
المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه ومايجوز وقوعه اجمالا وما
لايجوز تفصيلا شرع الى بيان ماهو الاولى والاوجب بالوقوع اذا اجتمعت
المفاعيل التى يجوز وقوع كل واحد منها موقعه فقال (واذا وجد المفعول به)
يعنى بلا واسطة (فى الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود
مصاحبا (مع غيره من المفاعيل) بيان لقوله غيره (التى يجوز وقوعها موقع
الفاعل) وهى خمسة على ما فهم من تمثيل المصنف المفعول به وظرف الزمان
وظرف المكان والمفعول المطاق المقيد بالصفة او غيرها وسيأتى تفصيله والجار
والمجرور (تعين) (اى المفعول به) (له) (اى لوقوعه موقع الفاعل) والمراد بالتعين
التعين الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولايجوز لغيره
ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون ومن وافقهم من بعض المتأخرين
فقد ذهبوا الى ان المراد بالتعين التعين الاستحسانى لا الوجوبى يعنى اذا وجد
المفعول به مع غيره يتعين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغيره ان يقع موقعه استنادا
بالقراءة الشاذة **لولا نزل** **بالبناء** للمفعول عليه جار ومجرور وقعه القرآن
بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمجرور
موقعه وبقوله * ولو ولدت فقيرة جروك وب * ليست بذلك الجرد الكلاب *
(لشدة شبهه) اى شبه المفعول به (بالفاعل فى توقف) مصدر يضاف الى
الفاعل وهو قوله (تعقل الفعل عليهما) اى على الفاعل والمفعول به يعنى ان
الفعل المتعدى كما يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح اسناده
اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى الاحتياج (فان الضرب
مثلا) قد سبق اعراب مثلا * والكاف فى (ك) زائدة (انه لا يمكن تعقله بلاضرب)

لان الضرب عرض لا يقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهذا لا يمكن تعقله بدون من يقوم به (كذلك) يعنى كما ان الحال في الضرب هكذا كذلك (لا يمكن تعقله بلا مضروب) لان الضرب الصادر من الفاعل اذالم يكن له مضروب لا يمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا في احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل تعين وجوبا لان يقوم مقامه ما كان كفوفا واعدى لاله (بخلاف سائر المفاعيل) التي يجوز وقوعها موقع الفاعل (فانها ليست بهذه الصفة) فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله العالم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل زمان ومكان وتأكيدها وغيرها ولا يمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذى هو الله الواحد الخالق والمفعول به الذى هو العالم وما فيه * ولما بين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت في الكلام اورد مثالا هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال «تقول ضرب» بالبناء للمفعول «زيد» (باقامة المفعول به) الذى هو زيد (مقام الفاعل) الذى حذف «يوم الجمعة» (ظرف زمان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيان لزمانه «امام الامير» بفتح الهمزة (ظرف) من الظروف المكانية (مكان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان لمكانه واما ما كان بكسرها فهو اسم لمن يؤتم به ويقضى «ضربا شديدا» (مفعول مطلق للنوع) ونوعيته (باعتبار الصفة) وهى الشدة لا باعتبار الذات اذ لو كان كذلك ل قيل ضربة بكسر الضاد وهذا يجوز ايضا وقوعه موقعه (وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر) المطلق (لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد محض) يعنى يشترط في المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون مجرد التاكيد اذ التائب عنه ينبغى ان يكون مثله ويفيد مالم يفده الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجز لان ضرب مستغنى عنه لدلالته على ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلانى ولذا قال المصنف ضربا شديدا (اذلا فائدة فيه) اى في اقامة المفعول المطلق للتاكيد مقامه (لدلالة الفعل عليه) وكذا فائدة الزمان المعين لامطلاق الزمان والمكان المنطوق من نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لامطابق اسكان التنبيه على ان الزمان المنطوق والمكان المنطوق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة في الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذا النكتة اوردها المصنف بتعريف الاضافة ولم يورد بها بالتكثير مع كونه اخصر ولم يبين الشارح فائدة الاضافة فيهما كما بين فائدة الوصف في المفعول المطلق لانقها ماها من بيان الفائدة في المفعول المطلق ولان بيان فائدة قيد في الاخير من الامور المقيدة يشعر فائدة القيود الاخر ويعنى عن بيانها تأمل (في دارة) (جار ومحرور

شبه بالمفاعيل) لكونه فضاة في الكلام مثلها (اقيم مقام الفاعل) خبر بعد خبر
حال كونه (مثلها) اى مثل المفاعيل في قيامها مقام الفاعل (فتعين زيد) على
ان يكون زيد فاعلا (فان لم يكن) تامة بمعنى يوجد يدل عليه قول الشارح
(اى وان لم يوجد في الكلام المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعد لانه لا يجيء
للفعل اللازم مفعول به والمجهول ايضا الا باعادة الجار كقولك جلس يوم
الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا في داره (فالجميع) مبتدأ والفاء جواب الشرط
واللام عوض عن المضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله (اى جميع ماسوى
المفعول به) (سواء) خبره اى مستوية في اقامة كل واحد منها مقام الفاعل
لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا * وفي الرضى تساوت
البواقي في الثبابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور
منها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانهما مفعولان بلا واسطة
كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزءا مفهوما الفعل وبعضهم المفعول انطاق
لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في غناية المتكلم
واهتمامه بذكره اعنى وتخصيص الفعل به فهو اولى بالثبابة لانه مقصوده الى هنا
كلامه (في جواز وقوعها موقع الفاعل) (و) (المفعول) (الاول) الكائن
(من باب اعطيت) اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول اى
الفعل المتعدى الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال الشارح (اى الفعل المتعدى
الى مفعولين ثانيهما غير الاول) تعرف الغيرية بعدم تحته حمل المفعول الثانى على
الاول (اولى) (بان يقام مقام الفاعل) (من) (المفعول) (الثانى) وان جاز
اقامة الثانى مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضى تفضيل احد الشئيين على الآخر
بعد استوائهما فى اصل الفعل واللام فى قوله (لان) تعليل للاولوية (فيه) اى
المفعول الاول (معنى الفاعلية بالنسبة) اى بالقياس (الى) المفعول (الثانى) لانه
اى المفعول الاول (عا ط اى آخذ) فكان المفعول الاول حين كون الفعل مبنا
للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه آخذ واما المفعول الثانى
فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب وما يؤخذ فاذا بنى الفعل للمفعول فالانصب
لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لاغير (نحو اعطى) بالبناء للمفعول
(زيد) باقامته مقام الفاعل (درهما مع جواز اعطى درهم زيدا) باقامة المفعول
الثانى مقام الفاعل لانه لا التباس فيه (وذلك) اى جواز وقوع المفعول
الثانى موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانصب واقع
(عند الامن من اللبس) بفتح اللام اى الالتباس يعنى اذا اقيم المفعول الثانى
مقام الفاعل لا يلبس بالمفعول الاول وقوله عند عدم فى قوله (واما عند

عدمه) ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها لثلا يوالى بين حرف الشرط والجزاء يعنى عند عدم الامن من الالتباس (فيجب) الفاء جواب اما (اقامة المفعول الاول) دون الثانى يعنى لايحوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل عند اللبس (نحو اعطى زيد عمرا) اذ لو قيل اعطى عمرو زيدا لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقائم مقام الفاعل وهو الآخذ او المفعول الثانى وقائم مقامه ايضا وهو المأخوذ لصحة ان يكون كل منهما آخذا او مأخوذا ولازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه * ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقى والحكمى شرع فى بيان الملحقات به فقال (ومنها المبتدأ) مبتدأ مقدم الخبر او العكس وهو اولى لما سبق والجملة عطف على قوله فنه الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لاشترائه بالفاعل فى كونه مسندا اليه (والخبر) معطوف على المبتدأ وانما جعل الخبر ايضا منها لمناسبة الفاعل فى كونه جزءا ثانيا للجملة وقدم المبتدأ على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان عامله لفظا لما سبق انه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذه المثابة (و) وقع (فى بعض النسخ ومنه) بالضمير المذكور (يعنى ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر) فيه نتمر على ترتيب اللف (جمعهما) اى المبتدأ والخبر (فى فصل واحد) حيث قال ومنها المبتدأ والخبر (للتلازم الواقع بينهما) اذ لا بد لكل مبتدأ من خبر وكذا كل خبر لا بد له من مبتدأ وقوله (على ما هو الاصل فيهما) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسندا واما اذا كان المبتدأ مسندا كما فى القسم الثانى من المبتدأ فلا حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله فلا تلازم حينئذ (اشارة اكهما فى العامل المعنوى) فى الاصح على ماسياتى والاشتراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزمه بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل لو جوب العائد فى الخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر (فالمبتدأ) الفاء للتفصيل (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الاسم) (لفظا وتقديرا) واللام فى قوله (ليتناول) متعلق بالتعميم كما سبق (نحو وان تصوموا) اى صيامكم (خير لكم) لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا تقديره صيامكم خير لكم فلا يرد نحو * تسمع بالمعدي خير من ان تراه * وقوله تعالى ﴿سواء عليهم اذنرتهم﴾ عند من قال اذنرتهم مبتدأ لتاويلهما بالاسم اى سماعك واذنرتك (انجرد) صفة الاسم (عن العوامل المنفذية) (اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اسلا) اى قطعاً حينئذ يكون قوله اصلا منصوبا على

المصدرية يرد به ان التجرد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل اتى به لتزليل امكانه منزلة الوجود * وفي الهندى التجريد يقتضى سلب سبق الوجود وقد نزل امكان الوجود منزلة الوجود كما فى قولهم ضيق فى الركبة وسبحان الذى صغر جسم العوض وكبر جسم الفيل (واحترزه) اى بقوله المجرد عن العوامل اللفظية (عن الاسم الذى فيه عامل لفظى) لان الاسم يشمله (كاسمى ان وكأن) قوله (وكأنه) الى آخره جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطاً فى كون الاسم مبتدأ فلم يجرد قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه مع انه مجرور بحرف الجر اللفظى فاجاب عنه بقوله وكأنه (اراد بالعامل اللفظى ما) اى عامل (يكون مؤثراً فى المعنى) وفى قولك بحسبك انما يؤثر فى اللفظ لا فى المعنى فكأنه قال المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة فى المعنى فلا يرد عليه مثل هذا (لئلا يخرج عنه) اى عن تعريف المبتدأ (مثل بحسبك درهم) (مسندا اليه) قوله اليه مفعول ما لم يسم فاعله اتوه مسندا اذ هو حال معتمد على صاحبه (واحترزه) اى بقوله مسندا اليه (عن الخبر) فانه مسنده لامسند اليه (وثانى قسمى المبتدأ) اى ثانى قسمى ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظى بين هذين المفهومين (الخارج عن هذا القسم فانهما) اى الخبر والقسم الثانى (لا يكونان الامسدين) (او الصفة) عطف على قوله الاسم وكلمة اول تقسيم الحدود حيث يتناول صدر الحد وهو الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الخلو لاجمع * وفى الرضى اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد واحد لان الحد ميين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف شيان فى الماهية لم يكن اجتماعهما فى حد واحد * الى هنا كلامه وعلى هذا تكون او مانعة لجمع ايضا قوله (سواء) خبر مقدم قوله (كانت) مع اسمه فى تأويل المصدر مبتدأ اى سواء كونها (مشتقة) كذا فى حاشية المطول كاسم الفاعل (مثل ضارب او) اسم المفعول مثل (مضروب او) الصفة المشبهة مثل (حسن او جارية مجراها) اى مجرى الصفة المشتقة (كقرشى) فى تصغير قرش على وزن فرس اذا لحقه ياء النسبة تحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة فى بحر الهند تعبت بالسفن ولا تطاق الا بالنار وتأكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلقى فسمى بها ولد النضربن كناية لتعوقوته وشجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه الى القيلة كذا فى الهوادى (الواقعة) صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثانى (بعد) ظرف لقوله الواقعة (حرف النفى) (كولا) (والف الاستفهام) ليحصل الاعتماد (ونحوه) هذا من باب

حذف المعطوف او ذكر الألف على سبيل التمثيل لكونه أصلا في الاستفهام (كهل و ماومن و) روى (عن سيبويه جواز الابتداء بها) يعنى جواز كون الصفة المشتقة مبتدأ (من غير استفهام و) لا (نفي) يعنى من غير اعتماد على شئ ولكن جواز وقوعها مبتدأ بلا نفي ولا استفهام كأن (مع قبح والاخفش يرى ذلك) يعنى جواز الابتداء بها من غير اعتماد (حسنا وعليه قول الشاعر) اى على رأى الاخفش فقط لان عنده اى سيبويه يكون الجواز على قبح والشاعر التصحيح لا يختار ماهو التيسير (نحو فخير نحن عند الناس منكم) معناه بالفارسية * بهتر مازد ادميان از شما * (فخير) اسم تفضيل اصله اخير فحذف بال حذف كاخف ايش فى اى شئ (مبتدأ ونحن) ضمير منفصل مرفوع محلا (فاعله) اى فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد (ولو جعل خير خيرا) مقدما (عن نحن) حيث جعل مبتدأ (لفصل) مبنى للمفعول جواب لو (بين) ظرف لقوله لفصل (اسم التفضيل) الذى هو خير (و) بين (معموله الذى هو منكم باجنى) متعلق بقوله لفصل وهو اى الاجنبى قوله نحن لان المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين لكن لما لم يكن بينهما الجزئية لفظا او معنى كالفاعل كانا اجنبيين (بخلاف ما لو كان) نحن (فاعلا له لكونه) اى لكون الفاعل (كالجزء) لما سبق ان الفاعل جزء من عامله وفى محشى عصام وفيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا فى مسألة الكحل فقين ان يكون نحن مبتدأ وان يكون منكم مفسرا للمحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم او لا يفسر بقوله منكم نائيا الى هنا كلامه واما فسر لرفع الاتهام التامى من الحذف مثل قوله تعالى ﴿ وان احد من المشركين استجارك ﴾ ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر فى مسألة الكحل الظاهر الحقيقى لا الحكمى وههنا اسم منهما (رافعة) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقعة وعامل فيه (لظاهر) متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا غير مستكن سواء كان ظاهرا او مضمرا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيدن اقامم هما فان قوله هما فاعل لها مع انه مضمر ولذا قال الشارح (او مايجرى مجراه) اى مجرى الظاهر (وهو) اى الجارى مجراه (الضمير المنفصل) واما قلنا هكذا (لما لا يخرب عنه) اى عن هذا القسم (نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهى يا ابراهيم) فان قوله انت مرفوع محلا براغب والائتم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو عن الهى باجنى وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجاء فلا يكون اجنبيا وفى قوله او مايجرى مجراه رد على الهندى حيث قال رافعة لظاهر غير مستتر فلا يرد قولك اقامم انما (واحتز به) اى بقوله رافعة لظاهر (عن نحو) اى عما لا يرفع اسما ظاهرا (اقامان الزيدان

او قاتمون الزيدون (لان اقاتمان رافع لضمير راجع الى الزيدان) و اقاتمون كذلك
(ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته) لانه حينئذ يلزم تعدد الفاعل احدها
الضمير المستكن في الصفة والاخر الاسم الظاهر وهو غير جائز (مثل) مبتدأ
(زيد قائم) (مثال) خبره (للقسم الاول) متعلق بالمثال الكائن (من المبتدأ) لانه
يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حل كونه مسندا اليه
واذا صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا (و ما قائم) بالتثوين (الزيدان)
او ما قائم الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي) (و اقامم) بالتثوين ايضا
(الزيدان) و اقامم الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام) اورد
المصنف الامثلة على ترتيب الالف (فان طابقت) (اى الصفة الواقعة بعد حرف
النفي والالف الاستفهام) نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك
للزم ان يجوز في الصفة الواقعة رافعة لظاهر امران وانه لا يجوز مطلقا * وقال
عصام الدين ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولاداعى
الى ما اتى به المصنف * هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ما ذكره المصنف لان المذكور
سابقا للصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تانيث الضمير الراجع اليه (اسما)
(مفردا) لان قوله مفردا صفة تقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام
وهذا كما قال في باب التنازع اسما ظاهرا (مذكورا بعدها) لان المراد بقوله مفردا
ان يكون اسما ظاهرا بعدها لانه لو كان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا يعنى ان
طابقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقعا بعدها (نحو ما قائم زيد و اقامم عمرو
واحتزبه) اى بقوله مفردا (عما) اى عن صفة (اذا طابقت) الضمير يرجع
الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى (مثنى نحو اقاتمان الزيدان) و ما قائمان
الزيدان (او مجموعا نحو اقاتمون الزيدون) و ما قاتمون الزيدون (فانها) اى
الصفة المذكورة (حينئذ) اى حين طابقت مثنى او مجموعا (خير ليس) اى ليس
تلك الصفة (الا) خبرا والتذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف تخفيفا وانما
يحذف في كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا ليس الا لان معناه
ما ضربت الا زيدا وقولك الفاعل واحد ليس الا يعنى الفاعل ليس الا واحدا
كذا في المفصل النحوى (جاز الامر ان) جزء الشرط (كون الصفة مبتدأ)
بدل من قوله الامر ان بدل البعض من الكل او خبر مبتدأ محذوف تقديره احدها
كون الصفة الخ (و ما بعدها فاعلها) من باب عطفت شيئين على معمولى عامل
واحد قوله (يست) مبنى للمعلوم حال (مسد الخبر) منصوب على الظرفية (وكون
ما بعدها مبتدأ) معطوف على ما قبله اعنى قوله كون الاول مع اعتبار الاعرابين
فيه ايضا (والصفة خبرا مقبدا عليه) اى على الاسم هذا ايضا من باب العطف

المذكور (فهنا) اى فى الموضع الذى طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها قوله فهنا خبر مقدم (ثلاث صور) مبتدأ عند البصرية وهذه الصور بحسب الوجود واما بحسب التسمية العقلية فهنا اربع صور (احداها) مطابقة الصفة اسما متى او مجموعا لغيرها نحو (اقائم الزيدان) واقائمون الزيدون (ويتعين) يعنى وجوبا (حينئذ) اى حين طابقت الصفة متى او مجموعا كالمثالين المذكورين (ان يكون الزيدان) او الزيدون (مبتدأ واقائمون) او قائمون (خبرا مقدما عليه) لانه لا يجوز أن تكون الصفة مبتدأ والاسم الواقع بعدها فاعلا لها ساد مسد الخبر لما سبق انه يلزم حينئذ تعدد الفاعل بحسب الظاهر (وتأنيها) ان تكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها متى او مجموعا يعنى ان الصفة لم تطابق نحو (اقائم الزيدان) او الزيدون (ويتعين) وجوبا ايضا (حينئذ) اى حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور متى او مجموعا (ان يكون) الاسم المذكور يعنى (الزيدان) او الزيدون (فاعلا للصفة) حال كونه (قائما مقام الخبر) لانه لا يجوز أن يكون الاسم مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لعدم المطابقة لان الخبر اذا كان مشتقا ولم يستوفيه التذكير والتأنيث يجب مطابقتها للمبتدأ (وتأنيها) تطابق الصفة الاسم الذى بعدها فى الافراد نحو (اقائم زيد) واقائمة هند (و) حينئذ (يجوز فيه الامران) المذكوران سابقا (كعرفت) آفا واما قلنا فهنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهى عكس الصورة الثانية يعنى ان تكون الصفة متى او مجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقائمون واقائمون زيد وهى غير جائزة لانه لا يمكن ان تكون الصفة مبتدأ وذلك الاسم فاعلا لها ساد مسد الخبر لما سبق ولان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لانه لا يجوز أن يثنى الخبر او يجمع عند كون المبتدأ مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح وقال فهنا ثلاث صور ولم يذكر الرابعة * ولما فرغ من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعر يف قسميه ووضحهما بالامثلة وبين ماهو المختار بالبيان اراد أن يذكر الخبر فقال (والخبر هو) هوضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (المجرد) (اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللغوية) قد سبق تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام فى قوله (لان) متعلق بالتفسير تقديره واما فسرنا بقولنا اى هو الاسم الخ لان (الكلام) اى كلامنا وبخشا (فى مرفوعات الاسم) فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان او فعلا بل انما يكون تعريفا للخبر الاسمى ولان ذكر الاسم فى تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل فى الخبر الافراد وهو لا يكون الا فى الاسم اذا كان الامر كذلك

(فلا يصدق على) لفظ (يضرب) يعنى على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبراً مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه (في) تقدير زيد ضارب او لم يكن نحو (يضرب زيد) فانه في تقدير ضارب زيد (انه) اى يضرب يعنى المضارع الواقع موقع الاسم (المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة) يعنى لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر (لانه) اى ذلك الفعل (ليس باسم) فاذا لم يكن اسماً لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعروف وان كان مجرداً عنها مسنداً به مغايراً لها (المسند به) صفة بعد صفة للاسم المقدر والباء اما للاستعانة كما في كنت بالقلم واللسبية (اى ما يوقع به الاسناد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل في المسند هو مصدره مثل قولك * وقد حيل بين العير والتزوان * وان الضمير المحرور في به راجع الى الموصول لان الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول موصول على ما يأتى * وقال المحشى عصام الدين يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذى لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة * وقد حيل بين العير والتزوان * وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسمية اى الاسم الذى اسند بسببه لان اللفظ بسبب اسناد المعنى * الى هنا كلامه اقول من كون الباء للسمية لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المعنى الحقيقي ما قاله الشارح تأمل (واحترز به) اى بقوله المسند به (عن القسم الاول من المبتدأ لانه) اى القسم الاول من المبتدأ وان كان اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية لكنه (مسند اليه لا مسند به) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ما ليس بمسند في تعريف الخبر (المغاير) صفة بعد صفة له ايضاً (للصفة) متعلق بالمغاير (المذكورة) صفة الصفة اى (في تعريف المبتدأ) متعلق بالمذكورة بقوله او الصفة الواقعة الخ اى الذى لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفي والفاء الاستفهام رافعة لظاهراً (واحترز به) اى بقوله المغاير للصفة المذكورة (عن القسم الثانى من المبتدأ) لانه وان كان اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضاً لكن لما كان مصدر المحرف النفي والفاء الاستفهام جعل مبتدأ للاعتماد ولم يجعل خبراً حتى لو لم يعتمد جعل خبراً فلزم اخراجه عن تعريف الخبر فقال المغاير للصفة المذكورة احتراز عنه (و) جاز (لك) او جائز لك (ان تقول المراد) بقوله (المسند به) المذكور في التعريف (المسند به الى المبتدأ) بحذف الجار والمجرور بقريته ان المبتدأ والخبر ركنان في الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر كما تقول مررت فى معنى مررت يزيد بحذف قولك يزيد بقريته حالية او مقالية (او تجعل) معطوف على قوله تقول فى قوله ولك ان تقول (الباء) فى المسند به (بمعنى الى) لان

معنى الباء الاصلاق والمصق ينتهى بالمصق به ويتمكن عنده كقولك يزيد داء فان الداء التصق بزيد وانتهى كذلك المعيا ينتهى بالغاية ويتم كما فى قولك اكلت السمكة حتى رأسها فان الاكل ينتهى عند الرأس واهذه المناسبة استعير الباء ههنا المعنى الانتهاء (والضمير الجرد وراجع الى المبتدأ) هذا من قبيل العطف المذكور وقد مر مرارا فعلى هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعل فى المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثانى فهو كالتوجيه الاول الذى ذكره الشارح * قال المحشى الاقرب ان يراد المسند الى الجرد ويجعل الضمير راجعا الى الجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى الجرد المسند للملابس بالجرد اذا الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدأ بالجرد قوله (وعلى التقديرين) اى تقدير حذف الجار والجور و تقدير جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله (يخرج به) اى بقوله المسند به (القسم الثانى من المبتدأ) لان المراد بالاسناد حينئذ الاسناد الى المبتدأ بحيث لا يحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة الخ احترازا عن الاحتمال لغيره (و) على هذا (يكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيداً) لما علم ضمنا من توجيهين انه تعين فيكون هذا تصريحاً بحاله * ولما بين المبتدأ والخبر وانما كانا من الملحقات بالفاعل فى الرفع يعنى الضمة والواو والالف وحينئذ لم يكن كل واحد منهما ملحقاً بالفاعل فى العامل اراد أن بين العامل فيهما ميئاً بقوله (واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء) لا غير عند المذهب المنصور (اى تجريد) مصدر مضاف الى المفعول وهو (الاسم) والفاعل محذوف تقديره تجريدك الاسم وقد سبق معنى التجريد (عن العوامل النفظية) اى عن عامل لفظى يؤثر فى معناه واللام فى قوله (ليسند) فعل مبنى للمفعول متعلق بالتجريد اى الاسم (الى شئ) كما فى القسم الثانى من المبتدأ فان قولك اقم الزيدان جرد عن العوامل النفظية ليكون القيام المحض مسندا الى زيد فلا يرد أن القائم مسند اليه ايضا اذا كان عامله لفظيا لانه لا يسند اليه القيام المحض (او يسند) مبنى للمفعول (اليه) اى الى الاسم (شئ) نائبه كما فى القسم الاول من المبتدأ نحو زيد قائم جرد الاسم ههنا عن العوامل اللفظية ليسند الى ذلك الاسم القيام المحض واذا كان عامله لفظيا لا يكون القيام فقط مسندا الى زيد مثلا ان قولك ان زيدا قائم ان المسند فيه هو القيام المؤكد لا القيام فقط (معنى الابتداء) هو التجريد (عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين) لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء لان التجريد يقتضى الاسناد وهو يقتضى المسند والمسند اليه فالتجريد يقتضى المسند والمسند اليه بالواسطة فاذا اقتضاها على السواء يكون عاملا فيهما على السواء والايلزم الترجيح بلا مرجح

وذا لايجوز قوله (واما عند غيرهم) اى عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو
 قوله عامل في الموضعين قدم عليه لما سبق غير مرة (فقال بعضهم الابتداء عامل
 في المبتدأ) لانه مسند اليه ولانه اقوى من المسند لانه يقدم عليه في الاغلب
 ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى (والمبتدأ) لكونه مسندا اليه وركنا اعظم
 في الجملة الاسمية ومقدما غالبا (عامل في الخبر) فعامل المبتدأ هو الابتداء اعنى
 التجريد فيكون عامله معنويا وعامل الخبر لكونه المبتدأ لفظى هكذا قالوا ولكن
 هذا القول ليس بصحيح لان المبتدأ في الاعم الاغلب اسم جامد ليس من شأنه
 العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما في القسم الاول فلما قلنا واما في القسم الثانى فلان
 المبتدأ وان كان عاملا في الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق لا عمل له فيه
 بل عامله الابتداء ليس الا لانه مؤول مثلا ان قولك اقامت الزيدان مؤول بقولنا الشخص
 الموصوف بالقيام هو الزيدان فيكون هذا التسم بحسب التأويل من القسم الاول
 فيكون المبتدأ اسما جامدا فلا يعمل الرفع (وقال آخرون) التعبير بالتكثير يشعر ان
 ماقلوا ضعيف كما ان التعبير بالبعض يفيد الضعف (كل واحد من المبتدأ والخبر
 عامل في الآخر) يعنى قالوا ان المبتدأ عامل في الخبر لكونه مبتدأ والخبر لكونه
 امرا نسبيا عامل في المبتدأ وهذا ليس الادورا مصرح وهو باطل بانفاق
 العقلاء لانه يلزم من هذا ان يكون العامل معمولا لمعامل فيه وانعمول عاملا
 لذى عمل فيه وذا غير جائز تأمل ولا تكن من الغافلين (وعلى هذا) اى على
 ما قاله الآخرون* الجار متعلق بقوله (لا يكونان) تقديره ولا يكونان اى
 المبتدأ والخبر (مجريين عن العوامل اللفظية) على هذا فقدم على متعلقه للتخصيص
 لان عدم كونهما مجريين عنها مختص بمقاله الآخرون لا غير واما على ما قاله
 البعض فعامل الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتدأ معنوى عنده واما عند
 البصريين فعاملهما معنوى ليس الا* ولما فرغ من تعريف المبتدأ والخبر شرع
 في بيان ما هو الاصل فيهما وبين بعض احوالهما فقال (واصل المبتدأ)
 قد سبق ان معنى الاصل في اللغة ما يبنى عليه شئ واما معناه الاصطلاحى ههنا
 فما قاله الشارح بقوله (اى ما يبنى ان يكون المبتدأ) مقديما (عليه اذا لم يمنع مانع) من
 ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك المانع مثلا اذا كان المبتدأ
 نكرة يجب تقديم الخبر للمانع كون المبتدأ نكرة على ما سيحى له زيادة تحقيق
 (التقديم) (على الخبر لفظا) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية
 فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فقدم لذلك
 وانما قال لفظا لانه قدم تقديرا وان كان مؤخرا لفظا (لان المبتدأ ذات) يعنى
 دال على الذات تحقيقا مثل زيد قائم اوزيد المنطلق اوتأويلا مثل المنطلق

زيد فانه في تأويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد (والخبر حال من احوالها) تحقيقا او تأويلا ملامر آتفا (والذات مقدمة على احوالها) طبعا فقدم الذات وضعا لطابق الطبع الوضع ولذا كان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا قوله (ومن ثم) متعلق بالفعلين الاثنين اعني الجواز والامتناع الا انه قدم عليهما للتخصيص لان جواز القول الاول وامتناع الثاني مختص بان يكون الاصل في المبتدأ التقديم لاغير وبيانه لفائدة كون الاصل فيه التقديم وقوله ثم بفتح التاء المثلثة والميم المشددة وبعدها هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقد يستعمل للاشارة الى المعنى مجازا (اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم) على الخبر (لفظا) لا تقديرا لانه في التقدير مقدم (جاز) (قولهم) اي قول العرب لان العرب اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم فجاز ارجاع ضمير الجمع اليه او النحاة (في داره زيد) بتقديم الخبر على المبتدأ (مع كون الضمير) المجرور في داره (عائدا) وراجعا (الى زيد المتأخر) صفة لزيد (لفظا لتقدمه رتبة) نصب على التمييز (لاصالة التقديم) اي تقديم المبتدأ (وامتنع) عطف على جاز (قولهم) (صاحبها في الدار) مقيدا (بعود الضمير) المجرور في قوله صاحبها (الى الدار) واحترز به عن عوده الى شيء مقدر قبله بالقرينة الحالية كما تقول هذه الجارية صاحبها في الدار لانه يجوز هذا التركيب وفي قول الشارح بعود الضمير الى الدار ايماء الى ان قول المصنف امتنع صاحبها في الدار تفريع على المفهوم من قوله واصل المبتدأ التقديم (وهو) اي الدار فالتذكير باعتبار لفظه (في حيز الخبر) واما قال في حيز الخبر لان الخبر في الحقيقة الفعل عند البصرية واسم الفاعل عند الكوفية كما سيحى (الذي اصله التأخير) لما عرفت سابقا (فيلزم عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا) وهو ظاهر (ورتبة) لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة المبتدأ كما سبق (وهو) اي عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا ورتبة (غير جائز) بل يجب ان يقال في الدار صاحبها بتقديم الخبر على المبتدأ لما سيأتي انه اذا كان في جانب المبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم مجموع الخبر لانه لا يمكن تقديم ذلك الجزء ووجب تقديم مجموعته لئلا يلزم الاضمار المنوع كما في قوله على التمرة مثلها زيدا (وقد يكون المبتدأ نكرة) اورده بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع ايدانا الى ان الاصل في المبتدأ التعريف لان الشيء اذا لم يكن معلوما لا يصح ان يحكم عليه واما جاء في الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل في المبتدأ التعريف قال الشارح مقيدا بالحال (وان كان الاصل فيه) اي في المبتدأ (ان يكون معرفة) لان الواو في مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك آتيتك وان لم تأتني كذا

في الضوء (لان للمعرفة معنى معيناً) وضاع (و) الحال ان (المطلوب المهم الكثير
الوقوع) مضاف اليه مثل قولك مررت بزيد حسن الوجه (في الكلام) اى
في كلام العرب (انما هو الحكم) فقط (على) كل امر معين من (الامور المعنية) لان
الحكم يقتضى محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه ولهذا لزم
ان يكون المبتدأ معرفة لزوما اكثر يا ليكون المحكوم عليه معلوما معينا فيكون الحكم
على معين (ولكنه) اى الا ان المبتدأ (لا يقع) اى لا يكون (نكرة) لما عرفت ان
المبتدأ يكون معرفة او نكرة مخصصة (على الاطلاق) اى سواء كانت مخصصة
او غير مخصصة لان جمهور النحاة اتفقوا على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او نكرة
مخصصة بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته ولا
يصح قبلها (بل) يقع المبتدأ نكرة (اذا تخصصت) (تلك النكرة) اذا هنا ظرف
محض في معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى ﴿والليل اذا
يسر﴾ وقولك آتيتك اذا احمرت اليسر اى آتيتك وقت احمراره والمعنى وقد يكون
المبتدأ نكرة وقت تخصيص تلك النكرة (بوجه ما) اعلم ان ما الاسمية تستعمل على
سنة اقسام موصولة نحو عرفت ما اشتريته وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما
معجباك او جملة كقوله ﴿ ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال ﴾
وشرطية نحو ماتضع اصنع واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وصفة نحو اضربه
ضربا ما وتامة بمعنى شيء منكر او مرفوعا نحو قوله تعالى ﴿ ان تبدوا الصدقات فنعمنا
هي ﴾ وما ههنا صفة لما قبلها ولذا قال الشارح (من وجوه التخصيص) بيان
لكون ما صفة (اذ بالتخصيص يقل اشتراكها) فان النكرة وان لم تكن بالتخصيص
معرفة محضة الا انها (تقرب من المعرفة) فيصح ان تقع مبتدأ لان المبتدأ يكفيه
رائحة التعريف وهي اى وجوه التخصيص على ما ذكره المصنف ستة احدها
ان تخصص بالصفة لان الصفة في النكرة عند النحاة عبارة عن تقليل الشركاء
لانك اذا قلت مثلا رجل فهو يعنى كل فرد من افراد الرجال سواء كان عالما او
جاهلا واذا قلت رجل عالم فقد قلته وخصته بفرد من افراد العالم لخروج الجاهل
من ذكر العموم (مثل) (قوله تعالى) (ولعبد) اللام للابتداء تدخل على
الجملة الاسمية لتأكيدا والعبد في اللغة ما من شانه العباد والانقياد سواء انقاد
بالفعل اولا فلما وصف بقوله ﴿ مؤمن ﴾ خرج من الانقياد له وقلت الشركاء
فقرب من المعرفة فصح وقوعه مبتدأ وقوله ﴿ خير من مشرك ﴾ خبره (فان
العبد) لما قلنا (متاول للمؤمن والكافر) اى من آمن ومن لم يؤمن (وحيث
وصف بالمؤمن تخصص بالصفة) وقلت الشركاء خروج العبد الكافر فقرب
من المعرفة (فجعل مبتدأ) حال كونه مرفوعا لفظا (و خير خبره) هذا من باب

عطف الاسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والثانى من وجوه
التخصيص بعلم المتكلم يعنى ان المتكلم يعلم ان احدا كائن فى الدار الا انه لا يعلم ان ذلك
الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فيسأل ليعلم ان ذلك الاحد من اى
جنس ويقال لمثل هذا التخصيص بالعلم (و) (مثل قولك) (ارجل) مبتدأ
لتخصيصه بالعلم كائن (فى الدار) خبره (ام امرأة) عطف على رجل (فان المتكلم)
الذى تلفظ وتكلم (بهذا الكلام) اى بقولك ارجل فى الدار ام امرأة (يعلم ان
احدها) من الرجل والمرأة (فى الدار) لان الهمزة الاستفهامية مع ام المتصلة
انما تستعمل فيما يعلم المتكلم احد المسؤولين عنهما الا انه لا يقدر على التعيين لعدم
جزمه به (فيسأل المخاطب عن تعيينه) اى تعيين المخاطب ذلك المسؤل عنه فيؤذن
المتكلم بما اراده (فكأنه قال) المتكلم بهذا الكلام (اى) مبتدأ لتخصيصه بقوله
(من الامرين) لان من اليانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة لها (المعلوم)
وصف سببى مثل قولك هند جائل وشاحها (كون) مرفوع بانه نائب الفاعل
لقوله المعلوم (احدها) مضاف اليه والضمير راجع الى الامرين (فى الدار)
متعاق بالكون (كائن فيها) خبره فكان هذا المثال من قبل التخصيص بالوصف
تأويلا وان كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهرا (فكل واحد منهما) اى
اى من الرجل والمرأة يعنى ايهما كان مقدما (تخصص بهذه الصفة) اى الصفة
القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدها والمراد من الصفة ههنا معناها اللغوى وهو
الدلالة على معنى قائم بالغير لا النعت التحوى ولذا قلت الصفة القائمة بالمتكلم
وهى عامه بكون احدها فى الدار (فجعل) ذلك المقدم (مبتدأ وفى الدار خبره)
وهذا ايضا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد فى المثال المذكور
أرجل مقدم فجعل مبتدأ وفى الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل امرأة فى الدار
بدل رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلامعنى لقول من قال الظاهر جعل
ضميره الى كل واحد منهما لكنه مراده رجل كيفضح عنه قوله وفى الدار خبره
ولا لقول من قال ايضا ولك ان تراعى الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه حقيقة
او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما بل المراد مقدم من التلفظ رجلا
كان او امرأة تأمل وانصف ومما تخصص ايضا جواب هذا الاستفهام فانه يصح
ان يقال رجل وامرأة فى جوابه لتخصيصه بعلم المخاطب بثبوتها فى الدار تعينا
من غير احتمال والثالث ان تقع النكرة فى حيز النفي والاستفهام مثل هل احد خير
منك (و) (مثل قولك) (ما احد خير منك) (فان النكرة) يعنى قوله احد (فيه)
اى فى قولك وفى بعض النسخ فيها اى فى هذه الصورة (وقعت فى حيز النفي)
الحيز بوزن الخير ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية حيز اى سياق

النفي بحيث لو لم تكن تلك النكرة معمولة له لم تكن من هذا القبيل (فإفادت) تلك
 النكرة (عموم الافراد وشمولها) يعنى شمات لكل فرد من افرادها بحيث لم يبق
 فرد لم يدخل تحت العموم (فتعنت وتخصت) عطف تفسير وانما قال او لا
 فتعنت اشارة الى ان التخصيص بمنزلة التعيين لان النفي كما يستغرق الازمان كلها
 يستغرق افراد النكرة المنفية كلها بحيث لم يبق فرد لم يكن منفيًا فيكون ذلك
 المنفي امرا واحدا فيقع مبتدأ لكونه امرا واحدا ولذا قال الشارح (فانه لاتعدد
 في جميع الافراد بل هو) اى جميع الافراد (امر واحد) لان العام من حيث
 انه عام لاتعدد فيه كالانسان مثلا فالغنى ما فرد من الافراد خير منك او ما جميع
 الافراد خير منك بل انت خير من كل فرد ومن جميعهم والمقصود منه مدح المخاطب
 بكونه موصوفا بصفات الكمال (وكذا) خبر مقدم اى كان النكرة اذا وقعت في حيز
 النفي تعم جميع الافراد فتقع مبتدأ كذلك (كل نكرة) مبتدأ (وقعت في الاثبات)
 يعنى وقعت في كلام مثبت (قصدبها العموم) هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو قوله
 تعالى ﴿كل نفس ذائقة الموت﴾ ونحو ﴿وجود يومئذ ناضرة﴾ على تقدير أن يتعلق
 قوله يومئذ بقوله ناضرة (نحو تمرة خير من جرادة) هذا قول امير المؤمنين عمر
 رضى الله تعالى عنه يعين فدية الجرادة اذا قتلها محرم حل احرامه والمقصود منه
 ان الجاني بقتل الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان تمرة او غيرها والمراد مقدار
 تمرة ومن غيرها على نحو قوله عليه السلام ﴿تصدقوا ولو بظائف محرق﴾ وقوله
 عليه السلام ﴿او لم ولو بشاة﴾ وقوع النكرة في الاثبات كثير في المبتدأ قبل في الفاعل
 نحو ﴿علمت نفس ما قدمت﴾ واما في حيز النفي فيستوى المبتدأ والفاعل ونحوها كذا
 قاله المحشى والرابع المبتدأ الذى كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى وبديل
 من المستكن لفظا بدل الكل ثم قدم وجعل مبدأ للتخصيص (و) (مثل قولهم
 ﴿شره اذ اناب﴾ واهرء اقعده من الحرب لانه كان في الاصل مؤخرا على انه
 فاعل معنى وبديل لفظا ثم قدم وجعل مبدأ (لتخصصه) اى ذلك الاسم (بما
 يتخصص به الفاعل لشبهه به) اى لشبه ذلك الاسم بالفاعل (اذ يستعمل) هذا
 القول (في موضع ما اهرء اذ اناب الاشرء) يعنى يستعمل في موضع يكون شره فاعلا
 مقصورا عليه الفاعل لان هذا كلام محمول على التقديم والتأخير كما قالوا في انا
 عرفت او لانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص (وما) اى المعنى الذى
 (يتخصص به الفاعل قبل ذكره) اى قبل ان يذكر الفاعل (عمو) اى ذلك المعنى
 (حجة كونه) اى الفاعل (محكوما عليه بما اسند اليه) اى بالفعل المسند الى
 الفاعل (فانك اذا قلت قام) مثلا يعنى اذا ذكرت فعلا تريد اسناده الى فاعل سواء
 كان لازما او متعديا (علم) مبنى للمفعول اى حصل العلم القطعى للسامع قبل

ذكر ما يسند اليه (منه) اى من قولك قام (ان ما يذكر بعده) اى بعد ذلك الفعل او بعد قولك قام (امر يصح ان يحكم عليه بالقياس) يعنى امر دال على الذات بحيث يصح ان يسند القيام اليه (فاذا قلت) يعنى اذا ذكرت بعده (رجل فهو) اى قولك رجل بعده (فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب) من امره يهر اذا اغراه وحرضه والههر ير صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على البرد يقال هرّ هرّ يهرّ هرّ بالكسر والمعنى ان الذى امره للكلب (بالنباح المعتاد) فى خلقته وجبلته من حيث انه كلب يعنى من غير مقارنة شئ اليه (قد يكون) ذلك النباح (خيرا كما اذا كان) الاهرار للكلب بالنباح المعتاد وقت (مجيء حبيب مثلا) اى صديق صاحبه لانه حينئذ يهرّ للنشاط لانه يراه غير اجنبى (وقد يكون) ذلك النباح ايضا (شرا كما اذا كان) وقت (مجيء عدو) لصاحبه حيث يراه اجنبيا لا يضطربه وتأمله فيكون الاهرار بالنباح المعتاد منقسما الى قسمين ما يكون خيرا عند مجيئ صديقه وما يكون شرا عند مجيئ عدوه (و) اما المهرله (بناح غير معتاد) صفة نباح لا يكون الا بالضمام شئ اليه ومقارنته له (يتشأم به) مبنى للمفعول صفة بعد صفة للنباح وانما وصف به لانه اذا تشأم به يكون من القسم الاول لان الكلب لا يخلو عن نباح سواء كان معتادا او غير معتاد (يكون شرا لا خيرا) فيكون قسما واحدا فقط (فعلى الاول) اى على ان يكون النباح منقسما الى قسمين خيرا وشرا (يصح القصر) اى قصر الاهرار على الشرّ (بالنسبة الى الخير) فيكون قصرا اضافيا ويكون ايضا من قيل قصر الصفة على الموصوف (معناه) حينئذ (شرّ لا خير امرّ ذاناب) فتكون صفة الاهرار مقصورة على الشرّ (وعلى الثانى لا يصح القصر) لانه حينئذ لا يحتمل ان يكون خيرا حتى يصح القصر بالنسبة اليه (فيقدر) فيه (وصف حتى يصح القصر) بالنسبة الى ذلك الوصف (فيكون المعنى شرّ عظيم لا حقير امرّ ذاناب) وقد يجعل التنوين للمتعمم مثل قوله تعالى ﴿وان يكذبوك فقد كذب رسلك﴾ اى رسل عظام ولكن الاول انسب بحال هذا العلم اى علم النحو والثانى بعلم المعانى فلا تغفل فالمثال انما يكون للتخصيص بما يتخصص به الفاعل اذا استعمل فى نباح معتاد واما اذا استعمل فى نباح غير معتاد يتشأم به فالمثال للتخصيص بالصفة على ما عرفت (وهذا) اى قولهم شرّ امرّ ذاناب (مثل يضرب) مبنى للمفعول (لرجل قوى) باى وجه كان (ادركه العجز فى حادثة) يعنى عجز عن دفعها مع انه رجل قوى لا يضربه ولا يعجزه شئ فصحيح هذا القول لان يكون مبتدأ انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معناه التمثيلى فالتركيب مفيد من غير احتياج الى التخصيص والخامس

التخصيص بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لما يكون مظهروا فيه ويكون ايضا محلا له افاد تقديمه التخصيص (و) (مثل قولك) (في الدار) الجار والمجرور خبر مقدم عند البصريين و(رجل) مبتدأ نكرة لفاعل الظرف لاشتراطهم في عمل الظرف في الاسم الظاهر الاعتماد على احدا لاشياء الستة على ماسيحي (لتخصيصه بتقديم الخبر) عليه يعني به الخبر الظرف على ان يكون اللام فيه للعهد الخارجي ولا وجه لقول من قال ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف الى هنا كلامه لا مطلق الخبر لان تقديم مطلقه لا يفيد التخصيص اذ لا يصح ان يقال قائم رجل لما في الظرف من الاحاطة والشمول وغير ذلك بخلاف غيره (لانه اذا قيل في الدار علم) اى حصل للسامع العلم القطعي (ان ما) الذي (يذكر بعده) اى بعد قوله في الدار (موصوف بصحة استقراره في الدار) يعني يعلم ان الذي سيذكر بعده ذات يصح ان توصف بكونه فيها فكأنه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كأن فيها (فهو) اى هذا القول (في قوة التخصيص بالصفة) وان كان من قبيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار كان قسما آخر (و) السادس التخصيص بالنسبة الى المتكلم يعني بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه (مثل قولك) (سلام) مبتدأ نكرة مخصصة (عليك) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ (لتخصيصه) اى لتخصيص قولك سلام (بالنسبة الى المتكلم) يعني بالقياس الى من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله (اذ اصله سلمت سلاما) لان السلام عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل (تحذف الفعل) الناصب له مع فاعله يعني حذف الجملة الفعلية جوارزا لقريئة حالية او غيرها لتقصده الاختصار (وعدل) من النصب (الى الرفع) يعني غير اعرابه بعد حذف الجملة الفعلية الناصبة له وجعلها مرفوعا مبتدأ وان كان نكرة لتخصيصه بالقياس الى قائل هذا الكلام (لتقصده الدوام والاستمرار) يعني لتقصده ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات والذات تدوم ويستمر غالبا تدل على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم والفعل عرض لا يهتد له زمانا قايلا فكيف يدوم فهي تدل على الحدوث والتجدد (فكأنه قل) اى المتكلم (سلامي) بالاضافة اليه (اى سلام من قبلي) يشير الى ان الاضافة مجازية لان السلام في الحقيقة وصف الله فلا يضاف الى غير الله تعالى الا بطريق المجاز فهذا ايضا في قوة التخصيص بالاضافة وان كان في الظاهر من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم (عليك هذا) اما اشارة الى ان الحكم

بان النكرة يجب ان تتخصص حتى تقع مبتدأ فحينئذ يكون قوله قال بعض المحققين منهم الخ عديلاله واما اشارة الى ما ذكره في تفسير قوله سلام عليك والمقصود هو الاول والمعنى ان الحكم بان النكرة يجب ان تتخصص بوجه ما فتقرب من المعرفة حتى تقع مبتدأ (هو المشهور) المتعارف (فيما بينهم) اى بين النحاة (وقال بعض المحققين منهم مدار) مبتدأ ومضاف الى (صححة الاخبار عن النكرة) يعنى سبب ان يصح الاخبار عن النكرة واصله (مبنى على الفائدة) الجار والمجرور خبره يعنى ان كان فى الاخبار عن النكرة فائدة يصح جعلها مبتدأ بلا تكلف شىء قيل لا تنافى بين كلام النحاة من وجوه التخصص وبين ما ذكره ذلك البعض لانهم لما رأوا ان المبتدئ لا تقي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة فاما تتخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة ما فى الحكم على النكرة والحاصل ان ما ذكره النحاة مبنى على المبتدئ الذى لا تقي قوته بالتمييز بين الفائدة وغيرها وما ذكره ذلك البعض المحقق مبنى على العالم الذى تقي قوته بالتمييز بينهما ولكل وجهة تأمل (لاعلى ما ذكره) عطف على الخبر باعادة الجار (من التخصصات) بيان لما فى قوله على ما ذكره (التي يحتاج) مبنى للمفعول (فى توجيهها تها الى هذه التكاليف الركيكة) اى الضعيفة من ركة يرك بالكسر ركة رق وضعف فهو ركيك فعلى هذا قوله (الواهية) صفة كاشفة لها فانه يجرى مجرى التفسير لان الواهى فى اللغة الضعيف (فعلى هذا) اى على ما قال بعض المحققين (يجوز أن يقال كوكب) مبتدأ من غير تخصيص وهو ظاهر (انقض) اى سقط على وزن افعل والفعل مع فاعله فى محل الرفع خبر المبتدأ (الساعة) منصوب على الظرفية اى كوكب سقط فى هذه الساعة وشمس انكسفت وقر انخسف اليلة وغير ذلك (لحصول الفائدة) لان انقضا الكوكب لما كان نادرا او خفيا على بعض دون بعض اذا جعل مبتدأ من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضا حصل الفائدة (ولايجوز أن يقال رجل قائم لعدمه) اى لعدم حصول الفائدة فى جعل رجل مبتدأ بلا تخصيص وقائم خبره لكون قيام الرجل كثير الوقوع (وهذا القول) اى مقاله بعض المحققين (اقرب الى الصواب) لظهور وجهه وهو حصول الفائدة وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى ﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾ على تقدير أن الظرف متعلق بقوله ناضرة واما على تقدير ان يكون صفة للوجوه فيكون من قبيل التخصص بالصفة وهل من مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لا يعد ولا يخصى وارجاعها الى التخصصات المذكورة تكلف لا يخفى وجهه على الفطن * ولما فرغ من بيان الخبر المفرد شرع فى بيان ان يكون الخبر جملة فقال (ولما كان الخبر المعرف

بقوله المجرى المسند به المغاير للصفة المذكورة (فيما سبق) في تعريفه (مختصا بالخبر المفرد) بحيث لا يكون شاملا للخبر الجملة (لكونه) اى لكون الخبر المعرف فيما سبق (قسما من الاسم) والاسم من حيث انه اسم لا يكون جملة والاسناد فيه غير تام (فلم يكن) الخبر (الجملة) اسمية كانت او فعلية (داخلة فيه) اى فى الخبر المعرف لكونه مفردا (اراد أن يشير) اى ان يبين (الى ان خبر المبتدأ قديع) يعنى قد يكون (جملة) اعلم ان الاصل فى الخبر الافراد لكونه اخصر ولكون الطرفين متفقين فى الافراد الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل من الجملة التى لها محل من الاعراب وحصروها فى سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه فى قول وجزاء شرط وقع بعد الفاء او اذا والتابع للمفرد والجميع لها محل من الاعراب (ايضا) يعنى كما يكون الخبر مفردا يكون جملة (فتقال) جاعلا كلامه مثلا لما يكون الخبر جملة (والخبر قديكو جملة) فعالية ومشييرا بكلمة قد للتقليل وبصحة التجدد الا ان الاصل فى الخبر الافراد لكونه طرفا فى الكلام ولما سبق ايضا (اسمية) قدمها لكون البحث فى الاسم ولكون الاسم اصلا فى الافادة والاعراب (مثل زيد) مبتدأ اول (ابوه) مبتدأ ثان (قامم) خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (و) جملة (فعالية) سواء كان فعالها ماضيا (مثل) (زيد) مبتدأ اول (قام) فعل ماضى (ابوه) فاعله والفعل مع فاعله فى محل الرفع لانه خبر المبتدأ او مضارعا مثل زيد يقوم ابوه او امرا او نهيا ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية وان كان مؤولا مثل زيدا ضربه اى مقول فى حقه اضربه ومستحق لان يؤمر بالضرب ومثل زيد لا تضربه (ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية) لانها مؤولة بالفعل فتكون فى حكم الجملة الفعلية على ماسيجىء فى قوله وما وقع ظرفا فلاكثر انه مؤول بجملة والمراد بالجملة الفعلية فلاوجه لتقول من قال فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولذا استترفيه ما كان فاعل الفعل ولا لقوله ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصل بهذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لالمصنف ولا الشارح لانها لا تخرج عنهما لان الجملة هى الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية يعنى اذا كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية فالخاصل ان الجملة عند المصنف اثنتان اسمية وفعلية لما سبق من انه خص الكلام فيهما (واذا كان الخبر جملة) لما عرفت (والجملة مستقلة بنفسها) لافادتها الاسناد المشتمل على المسند والمسند اليه (لاقتضى الارتباط بغيرها) لافادتها فائدة تامة يشير الى ان الفاء فى قوله (فلا بد) جزاء لشرط محذوف ولفظة لاهى التى لنى الجنس وبدمنى على الفتح فى محل النصب اسمه (فى الجملة الواقعة

خبر عن المبتدأ (من عائد) الجار والمجرور في محل الرفع خبره تقديره لا بد حاصل من عائد اى لاحالة ولا فراق (يربطها به) اى يربط ذلك العائد تلك الجملة بالمبتدأ ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به (وذلك العائد) الذى يربطها به (اما ضمير) عائد الى المبتدأ سواء كان عمدة مثل زيد ابوه قائم او فضلة مثل زيد ضربته او مررت به او مضافا اليه (كما فى المثالين المذكورين) فى المتن (او غيره) اى غير ضمير (كاللام) اى كلام الجنس التى تدخل على فاعل فعل المدح والذم فان فاعلهما اما المحلى بلام الجنس او المضاف او المضاف اليه الكائن (فى نعم الرجل زيد) على تقدير أن يكون المخصوص مبتدأ وما قبله اعنى فعل المدح والذم خبره فان الفاعل لما كان محلى بلام الجنس وهو يشمل كل فرد من افراده جاز ان يربط الجملة لذلك الفرد وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما على تقدير أن يكون المخصص خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه (ووضع المظهر موضع المضمرة) لزيادة التمكن فى ذهن السامع وتقرره فيه لان اعادة لفظ الشئ تعنى عن ضميره ويكون قائما مقامه فيما يؤدى مؤداه (نحو الحاقه) مبتدأ (ما) استفهامية مبتدأ عند سيويه وخبر مقدم عند غيره (الحاقه) خبر او مبتدأ على اختلاف المذهبين والجملة خبر المبتدأ الاول تقديره الحاقه ما هى اى شئ هى ووضع المظهر موضع المضمرة جزئى فى مقام التعظيم مطلقا (وكون الخبر تفسيريا للمبتدأ) يعنى ان يكون عينه مثل الشأن زيد قائم ومقولى عمر وقاعد لانه لما كان الخبر عين المبتدأ وتفسيره استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لا يحتاج الى الرابطة الزائدة (نحو قل هو الله احد) وقد يحذف (منى للمفعول) العائد اذا كان ضميرا) غير فاعله لانه اذا كان فاعلا لا يحذف لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا واما غير الضمير فلكون الخبر عين المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع الضمير لتكنة تفوت مع الحذف لو حذف وكذا اللام اذا لوحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير فلا يجوز حذف غيره (قيام قرينة) اى وقت قيام قرينة حاله او مقالية دالة عليه (نحو البر) مبتدأ (الكر) مبتدأ ثان وهو بالفارسية *دوازده شتر بار* وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن (بستين) الجار والمجرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (درهما) تمييز عماتم بنون الجمع (والسمن) بفتح السين الممثلة وسكون الميم وهو ما يخرج من اللبن مبتدأ (منوان) تنية مبتدأ ثان (بدرهم) الجار والمجرور خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى الكر منه) الجار والمجرور ههنا حال من ضمير الظرف فيلزم تقديمه على عامله الظرف وهو

جائز في الحال والظرف لانه اما مقدر بالفعل او شبهه او حال من المبتدأ الثاني لان المبتدأ في حكم الفاعل لكونه مسندا اليه البر الكبر حال كونه من البر كائن بستين ردها (ومنوان منه) الجار والمجرور فيه صفة لقوله منوان فيكون من قبيل التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدأ الا انه حذف (بقريته ان بايع البر والسمن لايسعر غيرها) يعنى حذف العائد في هذين المثالين بقريته حاله التسعير * نرح بيان كردن * يعنى ان بايع البر بين قيمته لاقيمة غيره و بايع السمن ايضا بين قيمته وقال الرضى حذفه قياس عند الكل في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن التبعية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ الثاني فيها جزءا من المبتدأ الاول الى هنا كلامه (وما وقع ظرفا) (اى الخبر الذى) جعل ماموصولة اشارة الى سبق الخبر (وقع ظرف زمان) نحو القتال يوم الجمعة (او) ظرف (مكان) نحو زيد عندك (او جارا ومجرورا) فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه ولما سبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنىا ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا * قال المحشى الظرف عندهم اسم لظروف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطابقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطابقونه على ما يع الجمع فالشارح جرى على التسامح الاخير لفائدة التعميم الى هنا كلامه (فالأكثر) مبتدأ الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله وما وقع ظرفا لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيدخل في جوابه الفاء على ما سياتى (من النحاة وهم البصريون) كأثون او واقفون على (انه) قدر الجار ليصح الحمد وحذف الجار من ان وان قياس كثير (اى الخبر الواقع ظرفا) اى ظرف زمان او ظرف مكان او جارا ومجرورا (مقدر) (اى مؤول) هذا تفسير باللازم لان التقدير يلزمه التأويل اذا المقدر مؤول لامحالة وليصح تعديته بالباء (بحمالة) كائنة (بتقدير الفعل فيه) لان الفعل محتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جملة (لانه اذا قدر الفعل فيه يصير جملة) ومن ثمه ان الظرف يفيد بمجرد ذكر الفعل في الصلة لان الصلة تجب ان تكون جملة واذا افاد فيها يفيد ايضا في غيرها * واعلم ان الخبر وهو المتعلق المحذوف مع الظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفنا لازما واقاموا البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر اختصارا او مجازا ولذا انتقل الضمير الى الظرف (بخلاف ما اذا قدر) بخلاف الظرف الذى قدر (فيه اسم الفاعل) او اسم المفعول او غيرها من المشتقات غير الفعلية (كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه) اى الظرف (حينئذ) اى حين قدر فيه اسم الفاعل او غيره (يصير مفردا) لان اسم الفاعل لما كان شيئا بالخالى عن الضمير مثل

هو رجل وانت رجل وانا رجل وهو ضارب وانت ضارب وانا ضارب لايكون مع فاعله جملة فيكون لاجمالة مفردا (وجه الاكثر) يعنى البصر بين فى ان الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه (ان الظرف لايبدله من متعلق) بفتح اللام لكونه فى الاصل جارا ومجرورا (عامل فيه) اى يعمل فيه (والاصل فى العمل هو الفعل) فقط لكونه حدثا قائما بالغير (فاذا وجب التقدير) اى تقدير متعلق ليعمل فيه (فالاصل) اى تقدير ما هو الاصل فى العمل (اولى) واليق وايضا لقياس على الظرف الذى وقع صلة للموصول مثل الذى فى الدار زيد وعلى الظرف الذى وقع صفة مثل كل رجل فى الدار فله درهم والمتعلق فى الموضوعين فعل لاغير لان الصلة يجب ان تكون جملة (ووجه الاقل) فى ان المقدر فى الظرف اسم الفاعل او نحوه (انه) اى الظرف (خير والاصل فى الخبر الافراد) ليتفق الركبان فى كونهما مفردين ولان المفرد اسرع قبولا من الجملة فى الربط واجب بان اتفاق الركبين اما تحقيقا او تاويا وفى الجملة وان لم يتفقا تحقيقا لكنهما يتفقان تاويا ولان الخبر الجملة اقوى لتأكيد وقدمه فى قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد (ثم) اى بعد معرفة احوال المبتدأ والخبر (ان الاصل فى المبتدأ التقديم) على الخبر اى لفظا لما سبق (وجاز تأخيره) عن الخبر على خلاف الاصل (لكنه) اى لان التقديم على الخبر لفظا (قد يجب لامر عارض) يوجب تقديمه عليه (كما اشار اليه المصنف) اى الى ذلك الامر العارض (بقوله) «واذا كان المبتدأ» هذا شروع فى بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر (مشملا على ما) موصولة او موصوفة والشارح ذهب الى الثانى (له صدر الكلام) فاعل الظرف لوجود شرط عمله فى الاسم الظاهر وهو الاعتماد على احد الاشياء الستة او مبتدأ والظرف خبر مقدم له والجملة الفعلية او الاسمية صفة ما وصلته (اى على معنى وجب له) اى لذلك المعنى (صدر الكلام) وهو معنى يغير الكلام (كالاستفهام) والتمنى والترجى لاغير ذلك وانما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام من اى نوع (فانه حينئذ يجب تقديمه) اى تقديم الاستفهام او المبتدأ المتضمن معنى الاستفهام (حفظا لصدارته) وكذا اسماء الشرط نحو من جاء فهو مكرم لانه مؤثر فى الكلام ومخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه له صدر ذلك الكلام وكذا المبتدأ المضاف الى ماله صدر الكلام نحو غلام من قائم فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعلنا بمنزلة كلمة واحدة مستحقة الصدر وكذا المبتدأ المنزل منزلة المتضمن له كالمبتدأ المقترن خبره بالفاء نحو الذى يأتيني فله درهم وكذا اذا كان المبتدأ ضمير الشأن مثل هو زيد قائم فانه للابهام قبل التفسير فلو اخر عن الخبر لغات الابهام المقصود وكذا ما التعجب

نحو ما احسن زيदा فانه لا يجوز التصرف فيها بالتقديم والتأخير وكذا المبتدأ الذي دخل عليه لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاصها بابتداء الكلام او كان الخبر مخصوصا بالمدح والذم في نحو قوله نعم الرجل زيد فقد رُفِي مركزه الاصلى اى هو زيد او كان المبتدأ معرفة محذوف الخبر لانه اذا كان محذوفاً وجب تقديره فيقدر في مركزه الاصلى كقولك في جواب من قال من عندك زيد اى زيد عندى كذا قاله السيد عبد الله (مثل من ابوك) وكم اخوتك (فان من) في محل الرفع لانه (مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام) وانما وجب تقديمه ليعلم في اول الامران الكلام اى نوع من انواعه ولانه مغير الكلام من الاخبار الى الانشاء والمغير قبل المغير (فان معناه) اى معنى من ابوك (أهدا ابوك ام ذلك) او زيد ابوك ام عمرو او غيرها فاختصر منه فاقم لفظه من مقام أهدا فتضمن معنى الاستفهام والابتداء فوجب له التقديم (وابوك خبره وهذا) اى كون من مبتدأ وابوك خبره (مذهب سيويوه) لانه يخبر عنده بالمعرفة عن التكررة متضمنة استفهاما او نكرة هي افضل التفضيل مقدم خبره والجملة صفة لما قبله نحو مررت برجل افضل منه ابوه والمثال المتفق عليه في هذا المقام نحو من قام وما جاء بك وايهم قام ومن قام قت (وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة) بالاضافة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن التكررة ومنع سيويوه الامتاع في المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن الحاجب (ومن خبره الواجب تقديمه) بالرفع لانه فاعل (على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام) فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ * وفي الرضى وانما كان الشرط وغيره مما يغير معنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه * الى هنا كلامه فيجب تقديمه لازالة التشوش (او كانا) عطف على كان (اى المبتدأ والخبر) (معرفتين) احتراز عن كون احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن التكررة (متساويين في التعريف) نحو انا ابوالنجم وشعري شعري ونحو انت انت وهو هو وانا انا في مقام المدح (او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما) المقدم او المؤخر (مبتدأ والآخر) منهما (خبراً) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد فانه لو وجدت قرينة دالة على المراد لم يجب التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المراد تشبيه الثانى بالاول فيكون المعنى ابو يوسف كابي حنيفة ومثل قول ابى تمام (بيت) * لعاب الافاعي القاتلات لعابه * وارى الجنى اشتارته ايدعوا سل*

والمراد ههنا ايضا قوله تشبيه الثاني بالاول فيكون التقدير لعابه كعاب الافاعي
 القتلات ومثله ايضا قوله * بنونا بنوا ابناسنا * اى بنوا ابناسنا كبنونا * وبناتنا
 بنوهن ابناء الرجال الاباعد * فانه يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم
 بمنزلة الابناء لا الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء (نحو زيد المنطوق)
 او المنطوق زيد اى الشخص الذى له الانطلاق المسمى بزيد فهذا مثال لكونه
 غير متساويين في التعريف لان العلم اعرف للمسيحي ولم يمثل للمتساويين في التعريف
 لندوره (او) (كانا) اى المبتدأ والخبر (متساويين) في التخصيص سواء كانا
 متساويين (في اصل التخصيص لا في قدره) يعنى متفاوتين في قدره يعنى تكون
 جهة التخصيص في احدهما على قدر جهته في الآخر فان ذلك غير مراد (حتى
 لوقيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه) مع ان الخبر ههنا انقص
 من المبتدأ وكمثوله ضارب امرأة ضارب رجل صالح وجب تقديمه (ايضا)
 اى كوجب تقديمه اذا كانا متساويين في قدر التخصيص وهو التخصيص بالمعمول
 مثاله (مثل) قولك (افضل منك افضل منى) وهما متساويان في التخصيص
 بالمعمول مع قطع النظر عن الخطاب والتكلم والافىكون الثاني اخص وانما
 وجب تقديم المبتدأ على الخبر في هذين النوعين (دفعاً للاشتباه) وعملاً بالاصل
 لان الاصل في المبتدأ التقديم فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجع
 قوله دفعاً بالبدال للبراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع يكون في الحدوث
 والرفع يكون بعد التقرر فيكون اسهل (او كان الخبر فعلا له) (اى للمبتدأ) اى
 يصح المبتدأ ان يكون فاعلاً لذلك الفعل او تائيداً لفاعله لو تأخر المبتدأ
 مثل اناقت واناست في حاجتك قوله فعلاً (احتراز عما) اى عن الخبر الذى
 (لا يكون فعلا له) بل يكون لسبب (كم) في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه
 تقديم المبتدأ على الخبر) بل يجوز تقديمه عليه عملاً بالاصل ويجوز تأخير
 ايضا ولذا قل الشارح معللاً (جواز أن يقال قام ابوه زيد) لجواز الاضمار قبل
 الذكر لفضا لارتبة (لعدم الالتباس) يعنى التباس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد
 الفاعل والابالتا كيد ايضا وهو ظاهر (مثل زيد قام وجب تقديمه) جواب
 لقوله واذا كان المبتدأ الخ او لقوله او كان الخبر فعلا له على ما سبق (اى تقديم المبتدأ
 على الخبر في هذه الصور) الاربع وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر واقعا بعد الا
 او معناها نحو بسم الله الرحمن الرحيم وما محمد الا رسول صلى الله عليه وسلم وانما انت قائم (اما) وجوب تقديم المبتدأ على
 الخبر (في الصور) الثلاث (الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى (فلماذا كرنا)
 من وجوب الصدارة في الصورة الاولى ودفع الالتباس في صورتين الاخيرتين
 فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتدأ اصلاً وقطعاً بل ايها قدم فذلك هو

المبتدأ (واما) وجوب التقديم (في الصورة الاخيرة فائلا يلبس المبتدأ بالفاعل)
 لو اخر (اذا كان الفعل) الواقع خبرا عنه (مفردا مثل زيد قام فانه اذا) اخر
 المبتدأ عن الخبر و (قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل) يعني لم يعلم ان زيدا
 فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه
 والكلام جملتان يعني جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه
 لازالة هذا الاتباس (او بالبدل) عطف على قوله بالفاعل في قوله فائلا يلبس
 المبتدأ بالفاعل يعني فائلا يلبس المبتدأ ايضا بالبدل (عن الفاعل اذا كان)
 الفعل (مثنى) مثل الزيدان قاما (او مجموعا) مثل الزيدون قاموا (فانه اذا قيل
 في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا) يعني لو اخر المبتدأ في هذين المثالين وقيل
 قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلان من الفاعل)
 بدل كل من الكل مع انه غير مراد (فالتبس المبتدأ به) اى بالبدل من الفاعل
 (او بالفاعل على هذا التقدير) اى قاما الزيدان وقاموا الزيدون (ايضا) اى كما
 التبس المبتدأ بالفاعل في نحو قام زيد بناء (على قول من يجوز كون الالف)
 يعني الف التثنية (و الواو) اى واو الجمع (حرفا دالاعلى ثنية الفاعل وجمعه)
 لاضمير فاعل للفعل فيكون حينئذ الفاعل الاسم الظاهر (كالتاء في ضربت هند)
 فانها حرف دال على تأنيث الفاعل لاضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم
 الظاهر وكالواو في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى ﴿واسرّوا التجوى الذين
 ظلموا﴾ وفي الحديث ﴿يتعاقبون عليكم ملائكة الليل والنهار﴾ على قول * و لما فرغ
 من بيان الاحوال التي توجب تقديم المبتدأ بعد ان كان فيه الاصل التقديم شرع
 في بيان الاحوال التي توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه التأخير فقال
 ﴿واذا تضمن﴾ اى اذا كان مشتملا فتغيير العبارة التي كانت في المبتدأ لتتضمن
 فيها لكن الاشتمال خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ماله صدر الكلام ولا يلزم
 ﴿الخبر المفرد﴾ (اى الذى ليس بجملة) لان المفرد يطلق على ما يقابل المثنى
 والمجموع وعلى ما يقابل المضاف وشبهه وعلى ما يقابل الجملة وشبهها والمراد
 الاخير (صورة سواء كان) الخبر المفرد (بحسب الحقيقة جملة او غير جملة)
 ﴿ما﴾ موصولة او موصوفة مفعول تضمن لانه متعد ﴿له صدر الكلام﴾ فاعل
 لظرف او مبتدأ خبره الظرف (اى معنى وجبه صدر الكلام كالاستفهام)
 وغيره مما يقتضى صدر الكلام ﴿مثل اين زيد﴾ فعناه فى اذار زيد ام فى السوق
 (فزيد) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) عند البصريين لانهم شرطوا الاعتماد على
 احد الاشياء الستة فى عمل الظرف فى الاسم الظاهر واما عند الكوفيين فزيد
 فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد فلا يكون مما نحن فيه لان الجملة

الظرفية لا محل لها من الاعراب (واين) ظرف من الظروف المكانية مبنى على
 الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام ولذا قال الشارح (اسم متضمن للاستفهام
 خبره وهو) اى لفظ اين (ظرف) كما قلنا لانه لا بد له من متعلق عامل فيه (فان قدر
 بفعل) لكونه اصلا فى العمل والفعل لا بد له من فاعل (كان) الظرف المقدر
 بالفعل المحتاج الى الفاعل (الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة) فتكون تلك الجملة
 خبرا مقدما لتضمنها معنى الاستفهام المقتضى صدر الكلام (وان قدر باسم الفاعل
 كان) اى الظرف المذكور (مفردا حقيقة وصورة) لما سبق ان اسم الفاعل
 لا يكون جملة (وعلى) كلا (التقديرين) اى تقدير الفعل وتقدير اسم الفاعل
 (ليس) الخبر (بجملة صورة) وان كان على تقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق
 الافراد عليه لا يكون بحسب الصورة (واحتراز به) اى بقيد الافراد او بقوله
 المفرد عما يكون الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام (عن نحو زيد اين
 ابوه) فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر
 وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلا يجب حينئذ
 تقديم الخبر لان ابوه ان كان مبتدأ كما قلنا فقد وقع الاستفهام فى صدر جملة فلا
 يحتاج الى تقديمه لان ما يقتضى صدر الكلام انما يقتضى صدر جملة داخل هو
 عليها يجب ان لا يتقدم عليه احد ركئى هذه الجملة ولا يقتضى صدر كل جملة فان
 كان ابوه فاعله فقد وقع فى صدر ما هو كاجملة فاخذ حكمها فى عدم الاحتياج الى
 التقديم (اذ لا يبطل بتأخيرها) اى بتأخيرها ذلك الخبر (صدارة ماله صدر الكلام
 لتصدره فى جملة) وجملة ما يغيره لما ذكرنا (او كان) (الخبر) الباء فى قوله
 (بتقديمه) اى الخبر متعلق (مصححاله) احتراز به عن ان يكون الخبر بتأويل
 خبره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ بتأخيرها
 حتى لو قدم وقيل قام زيد وجب كونه فاعلاله (اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ)
 لا من حيث انه اسم (فتقديمه يصح وقوعه مبتدأ) اى لكون تقديم الخبر الظرف
 مصححاله وذلك الظرف اما مذكور (نحو فى الدار رجل) او محذوف كقولك
 رجل فى جواب من قال من عندك رجل اى عندى رجل واحتراز بقيد المصحح
 عن مثل رجل عالم فى الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس بمصحح بل
 المصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى ﴿واجل مسمى عنده﴾ (فان قوله فى الدار خبر)
 مقدم (تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت) فيما سبق فى وجوه تخصيص المبتدأ
 النكرة حيث يقال له التخصيص بتقديم الخبر الظرف (فلو) عمل بما هو الاصل
 فى الخبر و (اخرا لبقى المبتدأ نكرة غير محصنة) بوجهها وذا غير جائز لما عرفت
 ويحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل ويكون من قبيل تخصيص الصفة والخبر

مخدوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتدأ نكرة
 مخصوصة ولدفع الاحتمال المذكور (او) (كان) (متعلقه) (بكسر اللام)
 فان فتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبرا لفظا وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر
 في الحقيقة استقر او مستقر لان الفعل او شبهه متعلق بالكسر لانه عرض
 وان كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد
 ههنا الثاني اى جزء الخبر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير راجع الى جزء الخبر (اى
 كان متعلق الخبر) اى جزؤه (التابع) صفة المضاف وهو المتعلق (له) اى
 للخبر (تبعية يمتنع معها) اى مع تلك التبعية (تقديمه) اى تقديم ذلك التابع
 (على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل) لان الضمير عائد الى المجرور وهو ليس
 بنحبر ولا جزؤه بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل
 اولى واحرى ولان الضمير فى عبده وان كان عائدا الى الله الذى هو يتعلق بالخبر
 الذى هو متوكل الا ان تعلقه ليس بالمعنى المذكور الذى هو تعلق الجزء بالكل
 (ضمير) (كائن) (فى) (جانب) (المبتدأ) بان كان الضمير مضافا اليه (راجع
 الى ذلك المتعلق) فقط وانما وجب تقديم الخبر (اذلو اخر) الخبر عملا بما هو
 الاصل فيه (لزم الاضمار قبل الذكر لفظا) ورتبة (ومعنى) حتى لو قيل مثلها
 زبدا على التمرة لكان مثل قولك صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه (مثل
 على التمرة مثلها زبدا) كناية عن كثرة زبد خلط بالتمر (فقوله مثلها اى مثل
 التمرة) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة فى قوله
 على التمرة ولذا قال الشارح (وفيه) اى فى قوله مثلها (ضمير) وهو المضاف اليه
 (راجع لمتعلق الخبر) بكسر اللام اى جزء الخبر (وهو) اى ذلك المتعلق
 (التمرة) بدون الجار (لان الخبر هو) مجموع (قوله على التمرة) يعنى الجار والمجرور
 كلاهما فى محل الرفع على الخبرية (والتمررة متعلق به) اى بالخبر وهو الكل (مثل
 تعلق الجزء بالكل) يعنى كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر
 وهو الكل (او) (كان الخبر) (خبرا عن ان) (المفتوحة) قيدها بالمفتوحة
 لان المكسورة لا يصلح ان يكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد
 فينهما منافاة فاذا قدم الخبر سواء كان ظرفا كالثمال المذكور فى المتن او غير
 ظرف نحو حق انك عالم عرف من اول الامر ان الذى يجبىء بعد ان المفتوحة مبتدأ
 لان الخبر لا بد له من مبتدأ ولا يصلح له الا المفتوحة (الواقعة مع اسمها وخبرها
 المؤولة) صفة بعد صفة لان (بالمفرد مبتدأ) مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع
 يتعدى نحو وقعت السكنين على عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على المبتدأ
 اذلو اخر الخبر على ما هو الاصل لالتبس المفتوحة بالمكسورة لانه ربما يظن

انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظرفا قد يظن انه متعلق بخبر
 ان المكسورة واذا تقدم عرف انه خبر للمبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد
 الخبر ان المفتوحة لا المكسورة لانها مع خبرها جملة وهي لا تقع مبتدأ بخلاف
 المفتوحة فانها مع ما في حيزها في تقدير المفرد كما سبق (اذ في تأخيرها) اى فى تأخير
 الخبر عملا بما هو الاصل فيه (خوف لبس) بفتح اللام وسكون الباء التباس اى
 خوف الالتباس (ان المفتوحة با) ن ا (لمكسورة فى التافظ) يعنى لم يعلم السامع
 ان المتكلم تلفظ بالمفتوحة او بالكسرة (لا يمكن الذهول) اى لا يمكن ان يكون غافلا
 (عن الفتحة) بل التباس عنده ان التافظ بالمفتوحة او بالكسرة (لخفائها) اى
 الفتحة (او فى الكتابة) مصدر كتب كالخطابة مصدر خطب معطوف على
 قوله فى التافظ باعادة الجار فيه لان المعطوف على المظهر المجرور يجوز اعادة
 الجار فيه ولا يؤخر يعنى لو أخر الخبر اعنى قوله عندى عملا بما هو الاصل وكتب
 انك قائم عندى احتمل انها المكسورة وعندى ظرف قائم او خبر بعد خبر والكلام
 جملة اسمية مؤكدة وحدها او انها المفتوحة وهى مع ما بعدها مبتدأ وعندى
 خبرها فالتقدير قيامك كائن عندى والكلام جملة اسمية بلا تأكيد فلدفع هذا
 الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا (مثل عندى انك قائم) او غيره مثل
 حق انك قائم (وجب تقديمه) (اى تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذه الصور)
 الرابع (لما ذكرنا) علة كل واحدة منها فى حيزها فليرجع اليها (وقد يتعدد
 الخبر) لانه حكم والحكم على شىء يجوز تعدده (من غير تعدد الخبر عنه) يقده
 تصحيحا للتقابل فى قد فان تعدد الخبر متى تعدد الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم
 وعمر وقاعد (فيكون) الخبر (اثنين فصاعدا) يعنى فزائدا على الاثنين الى
 ان ينتهى (وذلك التعدد اما) ان يكون (بحسب اللفظ والمعنى) يعنى ان يكون
 لفظ الخبر الثانى غير لفظ الخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما
 فى محل واحد (جميعا) اى يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما
 مجتمعين لبحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط (ويستعمل ذلك) اى
 التعدد الذى بحسب اللفظ والمعنى جميعا (على وجهين) احدهما ان يستعمل
 (بالعطف) بان الثانى معطوف على الاول (مثل زيد عالم وعافل) وليس قولك
 ها عالم وجاهل من هذا القبيل لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شىء واحد
 وههنا الخبر عنه بالعالم غير الخبر عنه بالجاهل فلا يكون من تعدد الخبر فى شىء
 بل يكون تقديره هور جل عالم وهور جل جاهل (و) الثانى ان يستعمل (بغير العطف)
 (مثل زيد عالم عافل) وفى الرضى لان الاخبار المتعددة فيه اما ان تكون متضادة
 او لافلاول كقوله تعالى ﴿وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد﴾ فى كل

واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه (و) الثاني (اما بحسب
 اللفظ فقط) عطف على قوله اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا وليس ماتعدن لفظا
 دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نافع لانها بمعنى واحد والثاني تأكيدي
 للاول والمراد بالتعدد أن يكون لكل منهما معنى الا انهما اذا اجتماعا يحصل
 معنى واحد ايضا بان يكون الثاني تأكيدا للاول مثل قولك زيد جائع (نحو هذا
 حاو حامض) لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذ
 المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع
 اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا
 علل الشارح بقوله (فانهما في الحقيقة خبر واحداى من) يضم الميم وتشديد الزاى
 المعجمة اى جامع بين الحلاوة والحموضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما
 لاثبات انفسهما ولو كان كذلك لكفى ان يقال هذا حلوا وهذا حامض فيكون بيان
 حلوية هذا وحامضية ذلك ولكون هذا غير مراد قل هذا حلوا حامض مريداه
 الكيفية المتوسطة بينهما (وفي هذه الصورة) اى صورة تعدد اللفظ فقط دون
 المعنى (ترك العطف) بينهما (اولى) لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما بمنزلة
 بفرد فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف كلمة على بعض تلك الكلمة (ونظر
 بعض النحاة) وهو ابو على (الى صورة التعدد وجوز العطف) بالواو لانها للجمع
 المطلق * وفي الرضى واعلم انه يجوز أن يعطف احد الجزئين على الآخر بالواو مع
 اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم
 وشجاع وكذا كل ماهو بمنزلة في رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع
 المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلوا وحامض
 وقد سبق واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو ما علم وجاهل فلا بد
 من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرا اى احدهما عالم والاخر جاهل * الى هنا كلامه
 (ولا يبعد ان يقال مراد المصنف) يعنى توجيه عبارته الباء في قوله (بتعدد الخبر)
 متعلق بقوله مراد المصنف في قوله وقد يتعدد الخبر (ما) اى التعدد الذى (يكون) غير
 عطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء فيه لافى (تعدد) الخبر (على ما سبق) (ولا فى)
 تعدد (المبتدأ) مثل زيد وعمر ووبكر قائم يعنى كل واحد منهم او زيد قائم وعمر و
 وبكر (ولا فى) تعدد (غيرهما) اى غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قائم زيد
 وعمر ووالفعل مثل ضربت زيدا وعمر وغيرهما مما يجوز التعدد فيه لان المصنف
 يبين في هذا الكتاب ما فيه خفاء ويوضحه وما هو مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان
 (وايضا) اى كما ان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لافى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرها
 كذلك (التعدد بالعطف) سواء كان فى الخبر او فى المبتدأ او غيرها (ليس بخبر)

و مبتدأ (بل) انما (هو من توابعه) اى من توابع الخبر او المبتدأ او غيرها لان
المعطوف بالحروف من جملة التوابع على ماسيجى (وللهذا) اى لكون مراد
المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لعدم الخفاء فى التعدد بالعطف (او رد)
المصنف (فى المثال) لتعدد الخبر (الخبر المتعدد) مفعول او رد (بغير عاطف
ولو جعل التعدد) المفهوم من وقد يتعدد الخبر (اعم) من ان يكون بغير عطف
كما هو الظاهر من العبارة او بعطف (فالاقصار) اى اقتصار المصنف فى التمثيل
(عليه) اى على ايراد المثال بغير عطف (لذلك) قوله فالاقصار مبتدأ لذلك
الجار والمجرور خبره و اشارة الى قوله لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لافى الخبر
ولا فى المبتدأ ولا فى غيرها لا الى قوله وايضا ولا اليهما جميعا يعرف بالتأمل
اى لكون المتعدد بالعطف لا خفاء فيه الى آخره (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط)
اى يندرج فيه معناه فيصح دخول الفاء اى الفاء الجزائية فى الخبر ايدانا لما
تضمنه المبتدأ من معنى الشرط كما يصح دخولها فى جواب الشرط * اعلم ان الفاء
تدخل فى خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فنطلق ولا تحذف الا
للضرورة نحو * واما القتال لاقتال لديكم * فى مكان فلا قتال او لا ضار القول
كقوله تعالى * واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم * اى يقال لهم اكفرتم
وتدخل جوارزا فى خبر المبتدأ المذكور ههنا كذا فى الرضى (وهو) اى معنى
الشرط (سببية الاول للثانى) اى يكون الاول سببا للثانى نحو الذى باتنى فله
درهم لان اتيانه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأت له لايستحقه قطعا كما فى
قولك ان جئتني فلك درهم (او للحكم به) يعنى ان يكون الاول سببا للحكم بالثانى
عليه وان لم يكن سببا فلا يرد بان يقال لم دخلت الفاء فى قوله تعالى * وما بكم من نعمة
فمن الله * مع ان الاول ليس بسبب للثانى بل الاول سبب والثانى مسبب لان استقرار
النعمة بالخاطين ليس سببا لكونه من الله تعالى بل الامر بالعكس يعنى بل
كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها
من الله تعالى وقيل وجود النعمة فيهم مع جهلهم معطيها سبب للاخبار بانها
من عند الله تعالى والاوجه ان وجودها سبب لكونها من عند الله تعالى فيؤيد
لاحتياج الى قوله اول للحكم به (فلا يرد عليه) اى على قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى
الشرط (نحو) قوله تعالى (وما) اى نعمة استقرت (بكم) حال كونكم
منكرين او جاهلين معطيها (من نعمة) بيان لما الموصوفة (فمن الله) يعنى سبب
للحكم بكونها من الله تعالى اذ لو كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعا
لان نعم الله تعالى لكونها كثيرة لا تخص مستقرة لاحتمال (فيشبه المبتدأ الشرط)
لتضمنه معناه (فى سببته) اى سببية المبتدأ (للخبر سببية الشرط للجزاء) كذلك

المبتدأ المتضمن معناه يكون سببا للجزاء قصدا لان السببية لازم للشرط لانه
 لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح قصدها وعدم قصدها لبقاء الفائد
 دون قصدها فلذا افترقا بصحة دخول الفاء على الخبر ولزومه في الجزاء ولذا
 قال المصنف (فيصح دخول الفاء في الخبر) (ويصح عدم دخوله) اى الفاء
 (فيه) اى الخبر قوله (نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط) تعليل لقوله
 فيصح دخول الفاء في الخبر واما تعليل قوله و يصح عدم دخوله فيه فلم يذكره
 قياسا على التعليل الاول واعتمادا على فهم الطالب يعنى ويصح عدم دخول
 الفاء في الخبر نظرا الى عدم تأصل المبتدأ في السببية كالشرط هذا اذا لم يقصد
 الدلالة على السببية (واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ) يعنى اذا
 قصد دلالة المبتدأ على معنى السببية في لفظه (فيجب دخول الفاء فيه) اى في الخبر
 ايذانا لما قصد من الدلالة (واما اذا لم يقصد) دلالة المبتدأ على معنى السببية
 في لفظه بل قصد مجرد الدلالة على معنى الابتداء (فلم يجب دخول الفاء فيه بل
 يجب عدمه) اى عدم دخول الفاء فيه لعدم السببية ولم تكن مقصودة من
 اللفظ (وذلك) (اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط) اى الذى يكون سببا للخبر
 او للحكم به فيصح دخول الفاء فيه شيثان (اما الاسم) اى احدهما الاسم
 (الموصول بفعل) اى اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيا كان الفعل باقيا
 على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الامستقبلا في المعنى او مضارعا ويدخل
 في قوله الموصول الملام الموصولة نحو الزانية والزانية الآية لان صلتها لا تكون
 الا فعلا في صورة اسم الفاعل واسم المفعول على ما سيجيء (او ظرف) عطف
 على قوله بفعل (اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او) جملة (ظرفية مؤولة
 بجملة فعلية) فيه نشر على ترتيب اللف ذكر الظرف مع ان موصوف الكائن
 مع الظرف كائن مع الفعل بلا محالة لان الشرط لا يقع ظرف فلوم يذكره محل
 الفعل على الفعل الصريح فلم يتناولوه والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجرى
 مجراه على ما عرفت سابقا (ههنا) اى في موضع الصلة للموصول الذى وقع
 مبتدأ متضمنا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في خبره اذ صحة الدخول فيه
 كون الصلة فعلا او مؤولا به ليتأكد مشابهته الشرط (بالاتفاق) من التكويفين
 لان عندهم الظرف كان مؤولا بالاسم اذا لم يكن صلة للموصول واما اذا كان صلة
 له فهو عندهم بالفعل كما كان مؤولا به عند البصريين مطلقا فيكون مؤولا بالفعل
 باتفاق الفريين اذا كان صلة له (واما اشترط) مبنى للمفعول (ان يكون صلته
 فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل) يعنى شرط ان يكون صلته جملة فعلية او جملة ظرفية
 بان يكون الظرف متعلقا بالفعل (ليتأكد مشابهته) اى مشابهة المبتدأ

(الشرط) لان المبتدأ لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابها له ولما كان موصولا صلته فعل او ظرف مؤول بالفعل تأكد مشابهته له (لان الشرط لا يكون الافعلا) وفي الرضى والاعراب في الموصول الذى تدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما فى اسماء الشرط وفعله نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ﴿ان الذين قتلوا المؤمنين﴾ الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الاحراق وقد يكون خاصا صلته مستقبلة كقوله تعالى ﴿قل ان الموت الذى تفرّون﴾ منه الآية لا يريد كل موت اذرب موت فرّ منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولا قاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تفرّون منها تلاقىكم وجز دخول الفاء فى خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله درهم (وفى حكم الاسم الموصول المذكور) اى الموصول الذى ذكر من قبل وهو الموصول بفعل او ظرف (الاسم الموصوف به) اى الاسم الذى وصف بالموصول المذكور (او) الثانى (التكررة) العامة (الموصوفة بهما) (اى باحدهما) اى التكررة التى وصفت باحدهما بحذف المضاف وهو كثير فلا وجه لقول من قال فالاولى به بافراد الضمير اى بالفعل او الظرف (وفى حكمها) اى حكم التكررة الموصوفة باحدهما (الاسم المضاف اليها) اى تلك التكررة لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه (مثل الذى يأتينى) (هذا مثال للاسم الموصول بفعل) اى الموصول الذى جعلت صلته فعلية استقبالية ومثال الاسم الموصول الذى جعلت صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ﴿ان الذى قتلوا المؤمنين﴾ الآية (او) (الذى) (فى الدار) (هذا مثال للاسم الموصول بظرف) يشير بهذا الى ان هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة (فله درهم) الفاء جواب المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتدأ واجملة خبر لاحدهما اى للمبتدأ الاول او للثانى على سبيل البدل او الاول وخبر الثانى محذوف او خبر للثانى وخبر الاول محذوف (واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرّون منه فانه ملاقيكم) الآية فان الملاقاة لازمة للفرار وكذا فى قوله تعالى ﴿وما يكمن من نعمه من الله﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بفعل واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بظرف او ما يجرى مجراه فقولك الرجل الذى امامك او فى الدار فهو ضيفك (و) (مثل) (كل رجل يأتينى) (هذا)

اي مثل كل رجل يأتي (مثل للاسم الموصوف بفعل) لان كل مبتدأ مضاف الى رجل ويأتي فعل وفاعل والجملة في محل الجبر لانها صفة رجل ولفظ كل لما كان له حكم ماضيف اليه من التذكير والتأنيث والتقييد والاطلاق كان مبتدأ موصوفاً بالفعل متضمنا معنى الشرط فله درهم (او) (كل رجل) امامك (او) (في الدار) (هذا مثال للاسم الموصوف بظرف) او ما يجري مجرا (فله درهم) الفاء جواب الشرط والجار والجورور في محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر او فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ والجملة اسمية او ظرفية خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط * وقل المحببى فان قلت هذا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لماضيف اليه كل لا لكل قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لانظما او الكل المحيط لافراد الموصوف معنى * الى هنا كلامه لان كلا يأخذ دائماً حكم ماضيف اليه كسابق (واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما) اي باحد المذكورين يعنى الفعل والظرف (فقولك كل غلام رجل يأتي) هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالفعل او كل غلام رجل امامك (او في الدار) هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالظرف (فله درهم) قد سبق تفسيره وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبلا المعنى نحو كل رجل اناك غدا فيه درهم لمضارعة للكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدأ والاختصاص يجوز زيادتها في جميع خبر المبتدأ كذا في الرضى * ولما فرغ من بيان ما يقتضى دخول الفاء على خبر المبتدأ شرع في بيان بعض ما يمنع دخولها عليه وما يكون في منعه اختلاف فقال (وليت) مبتدأ (ولعل) عطف عليه قوله (من الحروف المشبهة بالفعل) لتعيين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونهما من الحروف المشبهة بالفعل مختص بهما لالكونهما من النواسخ (اذا دخلا) اي ليت ولعل (على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره) اي المبتدأ المتضمن معنى الشرط (مانعان) خبر مبتدأ محذوف تقديرها مانعان والجملة خبر المبتدأ الاول (عن دخوله عليه) اي عن دخول الفاء على الخبر (لان صحة دخوله عليه انما كانت) تلك الصحة (لمشابهة) مصدر مضاف الى الفاعل هو (المبتدأ والخبر) وناسب للمفعول وهو (للشرط والجزاء) فيه نشر على ترتيب اللف يعنى لمشابهة المبتدأ الشرط لتضمنه معناه والخبر الجزاء في ترتيبه عليه (وليت ولعل) اذا دخلا على ذلك المبتدأ والخبر (يزيلان تلك المشابهة) اي مشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء يعنى بمعناها (لانهما) اي ليت ولعل

(يخرجان الكلام من الخبرية) ويتقلانه (الى الانشائية) يعنى ان الكلام المتضمن معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر يحتمل الصدق والكذب فلما دخلا عليه ازالا ذلك الاحتمال وجعلاه مخصوصا بالانشاء فزالا المشابهة المذكورة فامتنع دخول الفاء على الخبر لان المشابهة كانت سببا لدخولها عليه فبزوال السبب يزول المسبب لاحتماله اذا كان له سبب واحد (والشرط والجزاء من قبيل الاخبار) اى الجملة الشرطية لا تكون الاخبارية فلا يرد بان الجزاء قد يكون امرا مثل قولك ان جاءك زيد فاضربه مع انه مؤول بقولك ان جاءك فانت مأمور بضربه ومثل قوله تعالى ﴿ ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فيبشروهم بعذاب اليم ﴾ اى فانت مأمور حالا او ما لا بتبشيرهم بعذاب اليم الى غير ذلك (وذلك المنع) اى منع دخول الفاء عليه (انما هو) كائن (بالاتفاق) اى هذا المنع مخصوص بهما بحيث لا يتناول غيرها (من النجاة) متعاق بالاتفاق (فلا يقال ليت) الذى يأتيني اوليت الذى فى الدار فله درهم (اولعل الذى يأتيني او) لعل الذى (فى الدار فله درهم) بالفاء بل انما يقال بحذفها مثل ليت الذى يأتيني له درهم بدون الفاء لما عرفت وقس عليه غيره من كون المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما وفى التسهيل المنع من حيث التبع والاستعمال انما تحقق فى آيت ولعل (فان قيل) منشأ هذا السؤال كون المنع بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعنى اذا كان ذلك المنع مخصوصا بهما فان قيل (باب كان) يعنى الافعال الناقصة بأسرها (وباب علمت) يعنى افعال القلوب بجمعها (ايضا) يعنى كما ان ليت ولعل مانعان عن دخول الفاء عليه (مانعان بالاتفاق) من النجاة (فمواجه تخصيص ليت ولعل) بالمنع ولم يذكر هذين البابين ايضا (قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق) الباء داخلة على المقصور (انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لامطلقا) يعنى لامن بين دواخل المبتدأ والخبر حتى يرد هذا السؤال ومع هذا لو قال فى مكان وليت ولعل مانعان بالاتفاق ويمتنع التواسخ الا التوحيات من الحروف المشبهة لكان افيد وابعد من الشبهة (ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما) اى فى ليت ولعل ووجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتهما بكون المنع مخصوصا بهما دون سائر الموانع من تواسخ المبتدأ والخبر فانهما مشتركان فى ذلك المنع (واحق) ماض مبنى للفاعل (بعضهم) فاعله اى الحق بعض النجاة فى المنع من دخول الفاء على الخبر بليت ولعل (قيل هو) اى البعض الملحق (سيويه) قال المصنف اتباعا لعبد القاهر أن هذا الملحق هو سيويه خلافا للاخفش ونقل العبدى وابوالبناء وابن يعيش ان غير المجوز لدخول الفاء عليه مع ان هو سيويه خلافا

للاخفش وقيل وانما قال والحق بعضهم اورده مبهما ولم يعين لانه لم يتعين عند
 المصنف من الحق (ان) (المكسورة) قيدها بالمكسورة احترازا عن المفتوحة
 لما سأتى (بهما) اى بليت ولعل اى الحق بعض النجاة ان المكسورة بليت ولعل
 (فى المنع عن دخول الفاء على الخبر) لان ان المكسورة للتحقيق ولكون
 مادخلت هى عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه لا يتأتى الا فى المشكوك ومحتاج
 ايضا الى ما ترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لا يدخل عليه ان للتنافى بين
 التحقيق والتعليق فكذلك ما فى معنى الشرط (والاصح انها) اى ان المكسورة
 (لا تمنع عنه) اى عن دخول الفاء عليه (لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية)
 وتنقله (الى الانشائية) بل يبقى الكلام على ما كان عليه قبل وتؤكد وما ذكره
 من التعليل غير مسلم لوروده فى الكلام المعجز وكلام الفصحاء ايضا (بؤيده)
 اى يؤيد ما هو الاصح من انها لا تمنع عنه (قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا)
 عطف على الصلة وهى جملة كفروا فيكون صالحة ايضا لان المعطوف فى حكم
 المعطوف عليه (وهم كفار) الواو للجمال والجملة حال من ضمير كفروا اى حال
 كونهم كافرين ونابتين على الكفر (فان يقبل) وفى حمل الفاء على الزيادة
 او التعليل وحذف الخبر بعد لا يخفى وتركها فى بعض الآيات نحو قوله تعالى ﴿ان
 الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم﴾ لا يوجب كون ان المكسورة مانعة
 لان دخولها فى خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب وفى بعضها دخلت ايذانا
 لتضمن المبتدأ معنى الشرط وفى بعضها تركت ايذانا بان دخولها ليس بواجب
 تأمل (فان قيل قد الحق بعضهم) وهو المالكى (ان المفتوحة ولكن بليت ولعل)
 كما الحق البعض منهم ان المكسورة بليت ولعل (فا) استفهامية بمعنى اى شىء مبتدأ
 متضمن لمعنى الاستفهام عند سيبويه وخبر متضمن له عند غيره كما مر فى قوله
 أهذا زيد ام ذلك (وجه) مرفوع لانه اما خبر او مبتدأ على اختلاف القولين
 ومضاف الى (تخصيص ان المكسورة بالالحاق) الباء داخلة على المقصور
 فالمعنى اى شىء يوجب ويقتضى تخصيص الالحاق بان المكسورة مع ان ان
 المفتوحة ولكن قد ألحقا بهما فكان على المصنف ان يقول والحق بعضهم
 ان بهما وبعضهم ان ولكن بهما او يقول والحق بعضهم ان وان ولكن
 بهما فيدخلان تحت الالحاق ايضا (قيل بعضهم الذى ألحق ان بهما هو
 سيبويه فاعتد) اصله اعتد فادغم كما عرفت فى موضعه اى فاعتبر (بقوله)
 لكونه امام النجوى ومقتدى فى هذا الفن (وذكره) اعتادا عليه (ولم يعتد)
 اى ولم يعتبر (بقول من سواه) اى بقول من كان غير سيبويه لكونه من التابعين
 وراجلا فى هذا الفن (فلم يذكره) لعدم اعتداده اياه لان غير المعتد

كالعدم (مع ان كلا القولين) وهما الحاق سيويه ان بهما والحاق البعض ان
ولكن بهما (لايساعدها) اى لا يوافقهما ولا يكون دليلا لهما (القرآن) المعجز
(وكلام الفصحاء فايدل) الفاء للتفسير والتفصيل وما موصولة او موصوفة ويدل
صفتها او صلتها (على عدم منع ان المكسورة عن دخوله الفاء على الخبر ماسبق)
خبر لقوله فايدل فلم يدخل الفاء مع ان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط ايذانا لجواز
حذف الفاء من خبره لان دخول الفاء على خبر المبتدأ المذكور ليس بواجب
كما سبق (ومايدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء) اى مايدل على
عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر (قوله تعالى واعلموا) خطاب عام
لكل من جاهد في سبيل الله وان في (انما) حرف من الحروف المشبهة بالفعل
وفتح لكونها مفعولة ولفظ ماموصولة بمعنى الذى يدل عليه قوله من شئ لان
من فيه للبيان لا بدله من المبين و (غنمتم) صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد
المفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى ﴿أهذا الذى بعث الله رسولا﴾ اى
أهذا الذى بعثه الله رسولا وقوله (من شئ) بيان له للمسبق والمعنى ان الذى
غنمتموه حال كونه من شئ يعنى من مال يعنى ان المال الذى اخذتموه من ايدى
الكفار (فان لله خمسة) الفاء جواب الشرط وان حرف من تلك الحروف ايضا
لله جار ومجرور خبر مقدم لما سياتى خمسة منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخمسة
وان مع اسمها وخبرها فى تاويل المفرد خبر لان وهى مع اسمها وخبرها فى محل
النصب قائمة مقام مفعولى علمت يعنى فاعضوا ابتغاء وجه الله خمس ما غنمتموه لمصارفه
المذكورة (وما يدل على عدم منع لكن من دخول الفاء على الخبر) قول
الشاعر فوالله الفاء لترتيب هذا الكلام لما قالوا له من الفارقة والعداوة وتقبيه
والواو للقسمة (ما) نافية (فارقتكم) فعل وفاعل ومفعول (قاليا) منصوب على
الحالية من الفاعل من القلى وهو البغض كما فى قوله تعالى ﴿انى لعلمكم من القالين﴾
اى من البغضين و (لكم) متعلق به (ولكن ما يقضى فسوف يكون) ولكن
حرف من تلك الحروف ايضا وما موصولة او موصوفة ويقضى فعل مبنى للمفعول
صلته او صفة اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا لتحقق معنى الوقوع
والثبوت ويكون تامة فى محل الرفع على انه خبر والمعنى ولكن الذى اوشينا
يقدر عند الله فيقع لاحتماله (وقد يحذف المبتدأ) لانسيا لانه ركن فى الكلام
فلا يحذف الا وقت قيام قرينة معينة ولذا قال المصنف (لقيام قرينة) (لفظية)
كقولك انا ركب البير وطليحان اى والبير طليحان حذف لقرينة لفظية وهى
المضاف اليه (او عقلية) كالمثل المذكور فى المتن (جوازا) اى حذفاً جزئياً لا وجبا
(وقد يجب حذفه) اى حذف المبتدأ (اذا قطع التعت بالرفع) اى كان الخبر

في الاصل نعتا لشيء ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف
(نحو الحمد لله اهل الحمد) ومررت بزيد المسكين بالرفع ورأيت زيدا الفقير
ومن الشيطان الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك (اى هو اهل الحمد) ولم يذكره
لقلته لالمدمة كما زعم البعض وعلله بكون المبتدأ ركنا وهو ليس بسديد لان
الركنية لاتساق وجوب الحذف الا يرى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعل
كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن قوى اصيل
في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير
حذف الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره (وانما وجب حذفه) عند وجود
الشرط المذكور وهو القطع (ايعلم) مبنى للمفعول (انه) اى الخبر (كان في
الاصل صفة) لشيء مرفوع قصد به (فقطع) عن النعت فجعل مرفوعا (لتقصده
المدح) اى لتقصده مدح الموصوف (او الذا) اى لتقصده ذمه (او غير ذلك)
اى غير المدح والذم كالترحم (فلو ظهر المبتدأ) ولم يحذف وجوبا سواء حذف
جوازا او لم يحذف (لم يتبين ذلك) اى لم يظهر قصد المدح وضمه وغيره لان
الصفة غالباً اما للتخصيص او للتوضيح وان جاءت للمدح والذم الا ان المبتدأ
اذا لم يحذف ولم يقض النعت بالرفع لم يتعين انه قصد به المدح او غيره بناء على
كونه مقتضى الغامر (ويجب حذفه) اى حذف المبتدأ (ايضا) اى كما يجب
حذفه اذا قطع النعت بالرفع (عند من قال في نعم الرجل زيد أن تقديره) اى
تقدير هذا الكلام نعم الرجل (هو زيد) يعنى عند من قال ان مخصوص افعال
المدح والذم مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال المتقدر لانه
اذا قيل نعم الرجل فقد سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتدأ اى
هو زيد واما عند من قال هو مرفوع على انه مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبره
قدمت عليه لتشويق السامع للمبتدأ لانه لما قيل نعم الرجل تشويق السامع الى
ما يذكر بعده وهو الممدوح مخصوص فليس من حذف المبتدأ في شيء وقيل
يتعين هنا كون المخصوص مبتدأ وما قبله خبره (كقول المستهل) في القاموس
استهل الصبي اذا رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض استعير
للمبصر الهلال الارتفاع صوته وفي بعض الحوائث قيل الاستهلال * ما نوديدن
وبانك زدن * كلاهما مستقيم (اى المبتدأ المحذوف جوازا) بقرينة الجار والجرور
لان الكاف ان كان حرف جر لا بدله من متعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء
قدر فعلا او اسما وان كان اسما بمعنى المثل فالاولى جعله خبرا ليكون من اول الامر
مثلا للمقام (مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل) بحذف المضاف اليه
وجعل المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول (المبصر) بكسر الراء

من ابصر لان الاستهلال استعير للابصار بقريته رؤيه (الهلال الرافع صوته) لفرط سروره بالرؤية المختصة له (عند ابصاره) مضاف الى الفاعل والمفعول متروك اى ابصار المبصر الهلال اولى المفعول والفاعل متروك اى ابصار الهلال المبصر بالرفع والاول هو الاولى (الهلال والله) (اى هذا الهلال والله) الا ان المبتدأ حذف جوازا (بالقريته الحالية) لان مثل هذا الكلام انما يقال عند توجه الابصار الى مطلع الهلال فمن سبق من الناس الى رؤيته رفع صوته فيمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا اوهو لانه قد علم انهم يفهمون مايعنى فكان الحذف هو الافصح لامر من الاهتمام والعلم بانه يشير الى الهلال * وفي الحاشية يقال الى ثلاث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن فى القاموس الهلال غرة القمر فى ليلتين الى ثلاث اواربع اوسبع وليلتين من آخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وفى غير ذلك قر و اشار الى المراد بالمستهل (و) هذا القول اى قول المستهل الهلال والله (ليس من باب حذف الخبر) حال كونه كائنا (بتقدير الهلال هذا) فيكون الهلال مبتدأ واسم الاشارة بعده خبره (لان مقصود المستهل) اى مقصود من رأى الهلال وأراد اعلامه المستهلين الغير المبصرين (تعيين شىء بالاشارة) بان يقول هذا الخ شىء محسوس ابصره (والحكم) اى يحكم (عليه) اى على ما عينه بالاشارة (بالحالية) لاتعيين شىء بالحالية والحكم عليه بالاشارة فيقول الهلال هذا لان مثل هذا لا يكون الا عند الاشتباه عند المستهلين بان يروا اشياء ولم يميزوا اى شىء منها الهلال فيميز لهم فيقول الهلال هذا (ليتوجه اليه) اى الى ما عينه بالاشارة وحكم عليه بالحالية اى الى جانبه (الناظرون) الغير المبصرين (ويروه كإيراه) ويكون اسوة فى الرؤية وهذا ليس الا بجعل اسم الاشارة مبتدأ والهلال خبرا (وانما اتى بالقسم) مع انه ليس له دخل فى حذف الخبر (جريا على عادة المستهلين غالبا) فيكون القسم خارجا مخرج العادة وجهه ان يكون هذا الرأى مخصوصا برؤية ما ينكر لان امتيازها بها من بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية من مظان الانكار فأكده بالقسم لئلا ينكر عليه (ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف) اذ الغالب فيما هو آخر الكلام الوقف عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب فلا يكون مما نحن فيه او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بتلك القرينة فيكون مثلا لما نحن فيه واختار لفظ القسم على غيره جريا على عاتقهم ولئلا ينكر عليه (و) (قد يحذف) (الخبر جوازا) ايضا لكن بشرط ان يكون المبتدأ مذكورا ولا يحذف المبتدأ ايضا الا بشرط ان يكون الخبر مذكورا (اى حذف جازئا لقيام قرينة) لانه لا يحذف نسيلا لكونه

ركنا (من غير اقامة شيء مقامه) لانه لو اقيم شيء بعد حذفه مقامه لكان حذفه واجبا لاجزا كسبيجي (مثل) (الخبر المحذوف جوازا) كائن او واقع (في قولك) (خرجت فاذا السبع) يعني اذا وقع بعد اذا المفاجأة اذا كان الخبر عاما يحذف كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الانادرا لان اذا تدل على وجود الشيء بغتة فتغنى عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما بعد ما مقامه (فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب) حيث قال ومن حذف الخبر جوازا لقيام القرينة قولك (خرجت فاذا السبع واقف) واما هذا القول على المذهب الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها انه ظرف مكان خبر عن السبع وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر مقدم عن السبع اى مكان خروجي السبع وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضعها اذ لا معنى لقولك مكان خروجي السبع بالباب في تأويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه ظرف زمان وهو مذهب الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجأة لان ظرف الزمان لا يكون خيرا عن الجئة لعدم صحة الحمل فالمعنى خرجت فوقت خروجي وجود السبع فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع واقف فحينئذ يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف يدل على صحته ان العرب اذا صرحت بالخبر تقول فاذا السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها فتقبل انها جواب شرط مقدر مراده انها فاء السببية التي المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها لان مفاجأة السبع لازمة للخروج وهذا هو الاولى وقل المازني هي زائدة وهذا ليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وقيل هي للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجات كذا وهو قريب (على) تقدير (ان يكون اذا ظرف زمان) متعلق (للخبر المحذوف) لقيام قرينة جوازا (غير سادة مسددة) اى غير قتم مقامه بحيث يفيد فائدة ويغنى عنه لان المقدم لفظا لا يقوم مقام المؤخر متعاقبا به ولان الظرف لا يفيد معنى الوقوف وغيره ولا يغنى عنه تأمل (اى فى وقت خروجي السبع واقف) فالتقدير فالسبع واقف فى وقت خروجي قدم لكون الخروج سببا لمفاجأة السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدا على السبب (و) (قد يحذف الخبر) ايضا (لقيام قرينة) (وجوبا) (اى حذفوا واجبا) (فيما التزم) مبنى للمفعول يقال التزمه الشيء وهو التزمه قبل ملازمته (اى فى التركيب الذى التزم منه) ان من هذا التركيب وهو من قبيل اكرمه وتقديره منه اقيس من تقدير فيه فضمير الموصول محذوف وجعل ماموصولة ههنا اقيس من جعلها موصوفة او مصدرية تأمل (فى موضعه) (اى فى موضع الخبر) المحذوف وجوبا (غيره) نائب لقوله التزم (اى غير الخبر)

فالحجور وان راجعان الى الخبر يعنى فيجب حذف الخبر في موضع يكون فيه مع
القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ سادة مسددة ذلك
الخبر (وذلك) اى حذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه غيره كائن (في اربعة
ابواب على ما ذكره المصنف) بالامثلة يعنى اكتفى في كل بالمثال كما اكتفى
في وقوع النكرة المخصصة متبداً (اولها) اى اول تلك الابواب الاربعة (المبتدأ
الذى) وقع (بعد) كلمة (لولا) الامتناعية (مثل لولا زيد لكان كذا) (اى لولا
زيد موجود) ههنا لوقع ما وقع وكان في قوله لكان تامه بمعنى وقع وكذا فاعله
وزيد مبتدأ ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبرا لكونه جملة خالية عن العائد الى
المبتدأ ولا بد منه في الاغلب كما في قوله لولا على لهلك عمر رضى الله تعالى عنهما
(لان لولا) موضوعة (لامتناع الشيء) وهو جوابها (لوجود غيره) وهو
المبتدأ الواقع بعدها كما ان وجود على رضى الله تعالى عنه في المثال المذكور
صار سببا لعدم هلاك عمر رضى الله تعالى عنه يعنى لامتناعه وحاصله ارتباط
الجمتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى (قتل) كلمة
لولا وضعا (على الوجود) بحيث تكون قرينة (وقد التزم في موضع الخبر) غيره
وهو (جواب لولا فيجب حذفه) اى حذف الخبر لحصول شرطى الحذف وجوبا
احدهما القرينة الدالة على الخبر المعينة وهى لفظه لولا لما سبق انها موضوعة
لتدل على امتناع الشيء لوجود غيره فالها دلالة على ان خبر المبتدأ الذى بعدها
موجود لاقام ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثانى اللفظ السادة مسددة
الخبر وهو جواب لولا ولذا قل الشارح (لقيام قرينة) دالة على الخبر المحذوف
وهى لولا (والترام قائم مقامه) اى الخبر لبيان شرطى الحذف وجوبا (هذا)
اى وجوب حذف خبر المبتدأ الذى بعد لولا لوجود شرط الحذف كائن
(اذا كان الخبر عامما) لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرها (واما اذا
كان الخبر) اى خبر المبتدأ الواقع بعد لولا (خاصا فلا يجب حذفه) سواء حذف
جوازا او لم يحذف اصلا (كفى قوله) اى قول الشاعر (ولولا الشعر بالعلماء يزرى)
اى تأليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة له والمراد بالشعر ههنا ما فيه ذم او قدح او غير
ذلك مما يستلزم ذم صاحبه والدخول في قوله والشعراء يتبعهم الغاؤون وقوله
بالعلماء متعلق بيزرى والمراد منهم الذين قال الله تعالى في حقهم ﴿انما يخشى الله
من عباده العلماء﴾ الذين هم ورثوا الانبياء وقال ﴿خير البشر علماء امتى كانباء بنى
اسرائيل﴾ فتقدم للحصر لان الازراء انما يلحق بهم من ازرى يزرى خبره واجيب
بان يزرى حال من الضمير فى الخبر المحذوف وليس بخبر اى ولولا الشعر كائن حال
كونه يزرى بالعلماء لان يزرى وان صالح للخبرية الا اننا قدرنا الخبر لثلاث تخارج القاعدة

(لكنت اليوم اشعر من لبيد) اى لكنت فى زمانى غالباً فى تأليفه واشتغالى به على ذلك الشاعر ولكن الازراء يعنى منه (هذا) اى ما ذكر من كون ما بعد لولا مبتدأ محذوفاً خبره (على مذهب البصريين) كما عرفته مفصلاً (وقال الكسائى الاسم) الذى (بعدها) ليس بمبتدأ بل مرفوع على انه (فاعل لفعل مقدر) اى محذوف وجوباً كما فى قوله لولا ذات سوار لظمتى وذلك انها فى الاصل لولا وهى من لوازم الافعال دخلت على لافصار لولا وهى ايضا تكون من لوازمها كما فى قولك لولا لم تشتمنى لا كرمك وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر لافى الحال ولا فى المال (اى لولا ووجد زيد) حذف الفعل وجوباً لادالة لولا عليه فبقى لولا زيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوباً (وقال الفراء) كلمة (لولا) هى الرافعة للاسم الذى (وقع (بعدها) يعنى ان رفع ذلك الاسم مخصوص بها لا يتجاوز الى غيرها من كون العامل فيه الابتداء او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة فى العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لا بد حينئذ من القول بحذف مسند الكلام لان لولا لا حرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه والاسم الذى بعدها هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولا لعامل لفظى هو لولا دون الخبر لانه حينئذ معمول لعامل معنوى وقد سبق ان العامل فى المسند اليه العامل المعنوى لا غير (وثانيتها) اى ثانى الابواب الاربعة (كل مبتدأ كان) فى الاصل (مصدرا صورة) مثل ضربى (او بتأويله) اى او كان مؤولا بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدر بان المصدرية مؤول به (منسوبا) صفة لقوله مصدرا او لقوله بتأويله ايضا (الى الفاعل) وحده بان يضاف اليه (او المفعول) وحده بان يضاف اليه (او كليهما) اى كلا الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب الثانى او بالعكس فالإضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف بالإضافة الى المعرفة لان إضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتدأ (وبعده) اى بعد المنسوب اليه (حل) مفردة او جملة ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية (او كان) المبتدأ فى الاصل (اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر) صورة او مؤولا منسوبا الى احدهما او اليهما (وذلك مثل ذهاني راجلا) مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا الى الفاعل فقط (وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به) لانه يحتمل ان يكون فاعلا حينئذ يكون المثال مكررا قيده لدفع هذا الابهام مثال لما كان مصدرا صورة ايضا الا انه منسوب الى المفعول فقط ﴿ومثل ضربى زيدا قائما﴾ حال من المفعول او من الفاعل (او قائمين) حل منهما لما كان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال لما كان المفعول فيه مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل

ضرب عمرو زيدا قائما او قائمين ومثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ذهب
 راجلا وان ضرب زيدا قائما (وان ضربت زيدا قائما) او قائمين هذه امثلة ما يكون
 فى تاويل المصدر (واكثر شربى السويق ملتوتا) اى مخلوطا من لت اذا حلظ
 (واخطب ما يكون الامير قائما فذهب) النجاة (البصريون الى ان تقديره) اى
 تقدير كل واحد من هذه الامثلة ذهابى حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد
 حاصل اذا كان قائما و (ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما) هذا التقدير اذا
 كان قائما حالا من زيد واما اذا كان حالا من ضمير المتكلم فالتقدير ضربى زيدا
 حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربى زيدا قائمين ضربى زيدا حاصل اذا كانتا قائمين
 فقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة (تحذف) المتعلق وهو (حاصل)
 وجوبا (كما يحذف متعلقات الظروف) الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازا
 وههنا وجوبا لسد الحال مسدده (نحو زيد عندك) تقديره زيد حصل او حاصل
 عندك تحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقيم هو مقامه (فبقى) بعد حذف
 المتعلق قوله (اذا كان) قائما كما بقى عندك بعد حذف متعلقه (ثم حذف
 اذا مع شرطه العامل فى الحال) اذا هذه ظرفيه خالية عن معنى الشرط الا انه سمي
 مدخولها شرطاً للرأحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما فى قوله
 تعالى ﴿واذا قيل لهم لا تفسدوا﴾ وفى قوله تعالى ﴿واذا ما غضبهم يغفرون﴾ ومثله
 كثير يعنى حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخلى هو عليه العامل فى الحال لان العامل
 فى الحال هو العامل فى ذى الحال وهو الضمير المستكن فى ذلك الفعل (واقيم
 الحال) منصوبا (مقام الظرف) القائم مقام الخبر وهو متعلق (لان فى الحال
 معنى الظرفية) اذ معنى جاءنى زيد راكبا جاءنى زيد وقت الركوب ومعنى قولك
 ايتك والجيش قاده ايتك وقت قدوم الجيش ولهذه المناسبة اقيمت الحال مقامه
 (فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر) لان القائم مقام القائم مقام الشئ يكون قائما
 مقام ذلك الشئ بالواسطة (فيكون الحال قائما مقام الخبر) لا بالاصل بل بالواسطة
 لما قلنا (قال الرضى) الشارح لهذا الكتاب (هذا) اى تقدير البصريين وهو
 ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما (ما قيل فيه وفيه) اى فى هذا التقدير (تكلفات
 كثيرة من حذف) بيان للتكلفات الكثيرة (اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت)
 حذف اذا مع جملتها المضاف اليها (فى غير هذا المكان) لان حذف اداة الشرط
 مع جملتها غير جائز من غير اقامة شئ مقامه كالايشاء الستة وههنا ليس كذلك
 (ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة) وهذا المعنى اصل فى الافعال الناقصة
 وما يكون معدولا عن الاصل يكون تكلفا (الى معنى التامة) وهو قليل نادر ولذا
 احتيج الى القرينة وقيام الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه

كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ما هو تكلف صار تكلفا ووصف
التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلاثة لان ما تكرر مرتين يكون كثيرا وهو حذف
اذامع الجملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام الخرف واما
لكونها اربعة لوعده حذف اذا واحدا وما اضيف اليها ثانيا واما لثلاثتهم عدم
كون التكلفات كثيرة فان قيل لم لا تكون كان المقدرة ناقصة وقائما خيرا قيل لان
مثل هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الانكارة بحيث لم يسمع
تعريفه مع كثرة فوكان خبر كان لجاز تعريفه في شيء وسمع مع طول الاستقراء
فعلم من هذا ان كان تامة وقائما حال لان التنكير شرط في الحال على ماسياتي
(والذي يظهر لي) هذا ايضا من كلام الرضي الى قوله ونالها (ان تقديره)
اسم ان اي تقدير البصر بين هذا المثال (بحو ضربني زيدا يلابسه) من حيث
وقوع الضرب عليه حال كونه (قائما اذا اردت) بناء الخطاب (الحال من المفعول
وضربني زيدا يلابسه) من حيث كونه صادرا مني حال كوني (قائما اذا كان)
الحال حالا (من الفاعل) وضربني زيدا يلابسنا قائمين اذا كان الحال حالا
من الفاعل والمفعول كليهما (اولي) خبر ان وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع
لانها خبر المبتدأ وهو الموصول الذي صالته جملة يظهر لي ولم يدخل الفاء لانه
جاء لواجب لما سبق يعنى التوجيه الذي يظهر لي بما ذكر اولي من توجيه
البصر بين لانه ليس فيه تلك التكلفات (ثم نقول حذف المفعول الذي هو
ذو الحال) في المثاليين الضمير الغائب في الاول وانتكلم في الثاني لان المفعول
لكونه فضلة ومستغنى عنه في الكلام يجوز حذفه كما صرح به المصنف نفسه
حيث قال والعاذ المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى ﴿اللَّهُ يَسِطُ الرِّزْقَ مَنْ يَشَاءُ﴾
اي لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياسا (فيقي) بعد حذف (ضربني زيدا يلابس
قائما ويجوز حذف ذو الحال مع قيام القرينة) الدالة عليه ومع كونه فضلة
لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز حذفه لانه حينئذ يكون عمدة في الكلام ومحتاجا
اليه (تقول) عند حذفه (الذي ضربت قائما زيدا) اذا جعلت قائم حالا
من الضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة له اذ لا بد فيها من عائد (اي) الذي
(ضربته) قائما زيدا (ثم حذف) الفعل الذي هو (يلابس) مع فاعله بقرينة
المزوم الذي هو ضربني لان الضرب يلزمه الملابس (الذي هو خبر المبتدأ)
يعنى الفعل الذي هو يلابس مع فاعله المستكن فيه في محل الرفع لانه خبر المبتدأ
(وهو العامل في الحال) لما سبق ان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال
ولا يخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا او وجوبا بالقرينة فيكون حذفه ايضا
قياسا (وقام الحال) بعد حذف ذي الحال وعامله (مقامه) لان المعمول كثيرا ما

يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل فحذف الرقاب (كما تقول راشد امهديا) بحذف العامل في ذى الحال المحذوف بالقرينة الحالية (اى سر) امر من سار يسير مثل باع يبيع بع (راشد امهديا) وكون مهديا حالا بعد حال اوصفة لراشدا بحذفه تحقيقه في بحث الحال فيكون حذف العامل ايضا قياسا (فعلى هذا) اى على كون التقدير هكذا او كون المحذوفات في هذا التقدير قياسية (يكونون) اى البصريون (مستريحين) اى متخلصين (من تلك التكاليف البعيدة) التي ذكرت في تقدير البصر بين لان كل واحد منها غير قياس فيكون هذا التقدير اولى لانه لم يحذف فيه شيء الا بالقياس (وقل الكوفيون تقديره) اى المثال المذكور (ضربني زيدا قائما حاصل) يعنى ذهبوا الى ان الحال حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا ولذا قال الشارح (يجعل قائما) اى الحال (من متعلقات المبتدأ) لامن متعلقات الخبر والباء في قوله بجعل متعلق بقال واجابهم الشارح من طرف البصريين بقوله (ويلزمهم) اى الكوفيين (حذف الخبر) وجوبا (من غير سد شيء مسدده) يعنى من غير اقامة شيء مقامه لان الحال مقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح ان يقوم مقامه لان المتقدم لا يقدر ان يقوم مقام المتأخر عنه (وتقييد المبتدأ) عطف على حذف الخبر (المقصود عمومه) نائبه يعنى يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييد المبتدأ بالحال لان الحال قيد لعامله وعامله المبتدأ والمقصود منه العموم والتقدير ينفيه (بدليل الاستعمال) متعلق بالمقصود لان الجنس المعرف اذا استعمل بالقرينة خصوص بع جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح ولان المصدر اسم جنس باق على عمومته لانه لو استعمل الجنس ولم تكن قرينة خصوص لاستغرق نحو النوم ينقض الوضوء ولكونه مستغرقا جاز استثناء بعض النوم منه والتراب يابس والماء بارد فالعنى حينئذ كل ضرب واقع منى على زيد في حال القيام حاصل وهو مراد (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال محله) اى الخبر الذى نابت الحال منابه وقامت مقامه (مصدر مضاف الى صاحب الحال) من الفاعل او المفعول فيكون الخبر المحذوف وجوبا هو المصدر العامل بدون المفعول (اى ضربني زيدا ضربه قائما) هذا اذا كان الحال حالا من المفعول واما اذا كان الحال حالا من الفاعل فتقديره ضربني زيدا ضربني قائما او ضربني زيدا ضربني قائمين فحذف الخبر وهو المصدر العامل واقيم معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من قبيل حذف المصدر العامل وابقاء معموله وهو ممتنع عندهم لان المصدر مؤول بان مع الفعل فيكون المصدر جزءا منه والجزء بدون الكل لا يحذف كالموصول

مع الصلة (وذهب بعضهم) وهو ابن درستويه وأشار في البعض الى ضعف
 مقاله (الى ان هذا المبتدأ لا خبره) لانه مستغن بفاعله مع ان مثل هذا لم يسمع
 مع الاستقراء (لكونه) اى المصدر ههنا (بمعنى الفعل) وكما لا يحتاج الفعل الى
 الخبر لا يحتاج ما في معناه اليه (اذ المعنى) اى معنى ضربى زيدا قائماً (ما اضرب
 زيدا الا) حال كونه او حال كوني (قائماً) واجيب بان هذا القول ايضا غير
 مستقيم لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه
 قائماً لجاز أن ي حذف الحال منه ويستقل الكلام بدونها ولو لم يجز اضرب زيدا
 بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم يجز أن يكون بمعنى الفعل (وثالثها)
 اى ثالث الابواب الاربعة (كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة) يعنى يكون
 الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة او ما يفيد معناها (وعطف عليه) اى على
 ذلك الخبر (شئ) يصح ان يكون مصحوباً للخبر (بالواو التى بمعنى مع) (و)
 (ذلك) اى مثال القسم الثالث (مثل) (كل رجل وضيعته) بالرفع عطف
 على الخبر المحذوف والضيعة فى اللغة العقار وههنا كناية عن الصنعة والحرفة
 سميت بها لانك اذا اعتنيت بها صنعت وان اغفلتها ضاعت وكأنتهم شبهوا
 صنعة الرجل بالارض المغلة التى لا تقنى (اى كل رجل مقرون مع ضيعته) اى
 هو مقرون بضيعة وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو (وهذا الخبر
 واجب حذفه) لحصول الامرين الدلالة على خصوصية الخبر لما فى الواو
 من معنى المعية فتكون الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطوف فى موضع الخبر
 ولذا علله الشارح بقوله (لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون) لكونها
 بمعنى مع فتكون الواو قرينة لحذفه (واقم المعطوف) الذى هو قوله وضيعته
 باعتبار معناها الاصلى (فى موضعه) اى فى موضع الخبر لان المعطوف ههنا وان
 كان معطوفاً على المبتدأ وكان من توابعه الا انه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب
 عن الخبر ويشغل مكانه (ورابعها) اى رابع الابواب الاربعة (كل مبتدأ)
 فى الجملة القسمية متعين للقسم يعنى (يكون) ذلك المبتدأ (مقسماً به) اى ما يقسم به
 يعنى يكون من الالفاظ التى تستعمل للقسم كايمن الله ولعمرك (وخبره) اى
 خبر ذلك المبتدأ لفظ (القسم) (و) (ذلك) اى مثاله (مثل) (لعمرك)
 وهو من الالفاظ التى يقسم بها مثل لفظه الله (لا فعلن كذا) اللام جواب
 القسم لانه يجاب باللام مثل **تالله لا كيدن اصنامكم** (اى لعمرك وبقاؤك)
 وذاتك مبتدأ (قسمي) خبره (اى ما قسم به) ليصح الحمل لانه لا يصلح حمل
 القسم على المبتدأ ولا يقال لعمرك قسمي (ولاشك ان لعمرك يدل على
 القسم المحذوف) لان المقسم به لا يكون بدون القسم ولان تعيينه للقسم دال

على الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعيين المحذوف (وجواب القسم) وهو قوله لافعلن كذا (قائم مقام الخبر) لان المتأخر يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام ما يقوم مقامه (فيجب حذفه والعمر) بالفتح (والعمر) بالضم كلاهما (بمعنى واحد) وهو البقاء (ولا يستعمل مع اللام) في القسم وفي غيره كلاهما في الاستعمال سواء (الالمتفوح لان القسم موضع التخفيف) اى لا ترق للتخفيف (لكثرة استعماله) وما كثرة استعماله يستحق التخفيف والاشك ان الفتحة اخف * ولما فرغ من بيان ماهو ملحق بالفاعل وعامله معنى شرع في بيان ماهو ملحق به وعامله لفظي فقال (خبران واخواتها) وانما أحق بالفاعل لكونه جزأ ثانيا في الجملة (اى من) جملة (المرفوعات) نبه على ان ذكر خبر ان ليس من خبر المبتدأ بل ذكره ليس الا انه من المرفوعات ولم يرد ان خبران مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لاحاجة اليه ولم يقل ومنها خبر ان كما قال ومنها المبتدأ والخبر قصد الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وغير الاصح (خبر ان واخواتها اى اشباهها) وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال اللغة قال الله تعالى ﴿ كما دخلت امة لعنت اختها ﴾ (من الحروف الخمسة الباقية وهى) اى تلك الحروف مبتدأ (ان وكأن وليت ولعل ولكن) المجموع من حيث المجموع خبر والربط بعد الحكم قد سبق تحقيقه (وهو) اى خبران (مرفوع بهذه الحروف) اى بكل واحد من هذه الحروف الستة (لا بالابتداء) كما هو مذهب الكوفيين لان الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ بالاحروف لان الحروف لضعفها في العمل لا تقدر ان تعمل في اسمين (على المذهب الاصح) وهو مذهب البصريين وهو اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما واسما ان مشابهتها مشابها قوية بالفعل المتعدى وقال في المفصل ارتفاعه عند احبابنا بالاحروف لانه اشبه الفعل في لزومه الاسماء والماضى منه في بنائه على الفتح والمتعدى منه فالحق منصوبه ومرفوعه بالمفعول والفاعل ونزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك انتهى (لانها لما شابهت) هذه الحروف (الفعل) في لزومها الاسماء (المتعدى) في احتياجها الى الاسمين (لما سيجيء) في بحث الحروف (عمات رفعا ونصبا) يعنى نصب الاسم ورفع الخبر (مثله) اى كالفعل المتعدى يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ولم يقدم الرفع على النصب كما ان الاصل في الفعل تقدم الرفع كما سبق تبينها بفرعية العمل على فرعية العامل يعنى لكون العامل فرعا كان عمله ايضا فرعا (هو) ضمير الفصل لان الخبر اذا كان معرفا باللام يوثى بضمير الفصل مثل زيد هو القائم

ولا يكون له حظ من الاعراب وقيل مبتدأ ثان (اى خبر ان واخواتها) (المسند)
 خبر للاول والثانى وهو مع خبره خبر للاول (الى شئ آخر) ولم يقل الى اسم
 ان يدخل فيه نحو ان زيدا قائم ابوه او قام ابوه فان المسند فيهما مسند الى فاعله
 ثم هو مع الفاعل مسند الى ان اسم ان (بعد دخول) (احد) (هذه الحروف)
 زاد لفظ الاحد لانه بظاهره يفيد دخول هذه الحروف عليه وهو ليس كذلك
 لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس مرفوعا الا ما دخل عليه
 احدها (عليهما) اى على المسند وشئ آخر (فقوله المسند) جنس (شامل
 خبر المبتدأ) المراد بالمبتدأ القسم الاول لان خبره مسند لا الثانى لان خبره مسند
 اليه فليس بشامله (وخبر كان) واخواتها (وخبر لا التى) تكون (لنفي الجنس
 وغيرها) كخبر ما ولا المشبهتين بليس لان اخبار هذه الاقسام كلها مسندة قد دخل
 في قوله المسند (و) الجار في (بقوله) متعلق بقوله خرج (بعد دخول هذه
 الحروف خرج جميعها) اى جميع اخبار هذه الاقسام (عنه) اى عن التعريف
 سوى خبر هذه الحروف (والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها)
 يعنى دخول هذه الحروف (عليهما الايراث) اى لاعطاء (اثرها) وهو العمل
 (فيهما) اى في المسند وشئ آخر (لفظا او معنى) على سبيل منع اخلولا اجمع اما
 لفظا فالعمل واما معنى فبانسحاب معانيها الى معانيهما من التاكيد والتشبيه
 وغيرها فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم عليه وعلى كل تقدير لا ينتقض
 التعريف وفيه رد على الرضى حيث قال دخل فيه غير المحدود ايضا فان حسن
 في قولك ان رجلا حسن غلامه مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس خبر لها بل
 الخبر مجموع الجملة الفعلية (فلا ينتقض التعريف) اى تعريف خبر ان (بمثل يقوم)
 اى بفعل مسند الى اسم ظاهر مضاف الى ضمير راجع الى اسم ان (في قولنا ان
 زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا) اى في هذا المثال بدون الفاعل (من حيث اسناده
 الى ابوه ليس) اى لفظ يقوم (بما يدخل عليه) اى من قسم الخبر الذى يدخل
 عليه (ان بهذا المعنى) اى لايراث اثرها فيهما لفظا او معنى (بل انما دخل) ان
 (على جملة) فعلية هي جملة (يقوم ابوه) اى لا ينسحب اثرها الا الى لفظ زيد
 وجملة يقوم ابوه لا الى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم
 انه هو المسند بعد دخول ان ولا يصدق المعرف لانه لا يقال له خبر ان والحال
 انه كلما صدق الحد صدق المحدود وبالعكس اذا كان الامر كذلك (فلا يحتاج) مبنى
 للمفعول (الى ايجاب عنه) اى عن انتقاض التعريف بيقوم (بان المراد بالمسند)
 المذكور في التعريف (المسند الى اسماء هذه الحروف) ويقوم في المثال المذكور
 ليس بمسند الى اسم ان بل مسندا الى متعلقه وهو ابوه فكيف ينتقض التعريف به

(ويلزم) عطف على قوله يجب فيكون المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم منه اقول بل هو معطوف على قوله لا يحتاج فالمعنى فيلزم اى حتى يلزم فلا وجه لقول من قال على التقدير الاول ولا خفاء في هجنته فاللائق ان يقول على انه يلزم (منه) اى من هذا الجواب (استدراك) اى زيادة (قوله بعد دخول هذه الحروف) لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار الاقسام السابقة لانها ليست بمسندة الى اسماء تلك الحروف بل الى غيرها فتخرج تلك الاخبار كلها بقوله المسند الى اسمائها فلا يحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا * قال المحشى ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها انتهى قوله الى اسمائها اذا كان متعلقا بقوله المسند فما الفائدة في تأخيره حتى يندفع الاستدراك بهذا التقدير تأمل (ولا الى ان يحجب عنه) اى عن انتقاض التعريف بمثله عطف على قوله ان يحجب باعادة الجار لثلا يتوهم عطفه على قوله ويلزم اى فلا يحتاج ايضا ان يحجب عن انتقاض التعريف بمثله (بان) يقال (المراد بالمسند) المذكور في التعريف (الاسم المسند) بتقدير الموصوف والمسند في المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل مسند (فيحتاج) اى حتى يحتاج (الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها) اى خبر الحروف المشبهة بالنعل (جملة) يعنى جملة فعالية سواء اسند الى ضمير يرجع الى اسمها (مثل ان زيدا يقوم) او الى سببه مثل ان زيدا يقوم ابوه (فانه) اى يقوم (مؤول بقائم) فيكون الاسم المسند اسم من الاسم الحقيقي والاسم الحكمى وقل المحشى ويمكن ان يقال لاجابة الى التاويل لان الخبر الجملة مبنى بقوله وامره كامر خبر المبتدأ اى كما ان الخبر الجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد (مثل) قائم في (ان زيدا قائم) نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف وكأنه الشارح عليه فيما سبق بقوله اى دخول احد هذه الخ (فانه) اى انظ قائم هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف (فان قيل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف فامعنى قوله هو المسند بعد دخول هذه الحروف قانا لان قائما وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال واتسخ بدخول احد هذه الحروف فصح ان يقال هو المسند بعده لان المسند انما حصل في قائم بعد الدخول (وامره) اى حاله وشانه (كامر خبر المبتدأ) (اى حكمه) اى حكم خبران واخواتها (حكيم خبر المبتدأ) لانه في الاصل خبر المبتدأ بدخول ان واخواتها عليه لم يتغير حكمه (في اقسامه) اى اقسام خبر المبتدأ (من كونه) بيان للاقسام (مفردا) يعنى كما يكون خبر المبتدأ مفردا مثل زيد قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا

قائم (وجملة) يعني يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية اوفعلية مثل ان زيدا
 قام ابوه او ابوه قائم كما يكون خبر المبتدأ كذلك (ونكره) سبق مثاله (ومعرفة)
 مثل ان زيدا هو القائم كما تقول زيد هو القائم (وفي احكامه) اي احكام خبر المبتدأ
 (من كونه واحدا ومتعددا) يعني كما ان خبر المبتدأ يكون واحدا ومتعددا
 كذلك يكون خبرها واحدا ومتعددا لفظا ومعنى بالعطف وبدونه مثل ان زيدا
 عالم فاضل او فاضل او معنى فقط مثل ان هذا حلوه حامض (ومثبا ومخدوف)
 على سبيل الجواز او على سبيل الوجوب اذا تحقق الامر ان الموجبان للحذف
 مثل ان ضربى زيدا قائما ومثل ان زيدا وضيعته وغيرهما من المواضع التي يجب
 حذف الخبر فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لا يقال
 ان لولا زيد لكان كذا ولا يقال ان لعمر كذا ولا يعلن كذا وهو ظاهر وفي كونه مشتقا
 وجامدا (وفي شرائطه من انه اذا كان) الخبر (جملة فلا بد من تأد) يرتبطها به
 المراد بالتأد ما يصح دخول احد هذه الحروف عليه يعني الكلام الذي يجوز
 دخولها عليه لانه لا يقال ان نعم الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال المدح
 والذم مثل ان زيدا قام ابوه وابوه قائم لما تقدم وانه زيد قائم وان الخاقعة الحاققة
 (ولا يحذف) التأد اذا كان ضميرا لما سبق ان غير الضمير لا يجوز حذفه مطلقا
 (الا اذا علم) يعني الا عند قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر الكثر بستين وان
 السمن منوان بدرهم (والمراد ان امره كمره) يعني ان المراد من هذا التشبيه
 (بعد ان يصح كونه) اي خبر المبتدأ (خبرا) لباب ان يعني ان خبر هذا
 الباب مشارك لخبر المبتدأ في هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبرا لباب ان
 (لوجود شرائطه) اي شرائط كونه خبرا له (وانتفاء موانعه) عطف على
 لوجود يعني بانتفاء موانع كونه خبرا له يعني لا يوجد مانع لان يكون خبرا له
 اذا كان الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اي من تشبيه امر خبر ان بامر خبر
 المبتدأ (ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبرا لباب ان)
 قوله يصح مع فاعله في محل الرفع خبر لان في قوله ان كل ما هو مع اسمها وخبرها
 في محل الرفع ايضا فعلى لا يلزم (حتى يرد) من يرد من باب ضرب (انه) اي
 الحال والشان (يجوز ان يقال ان زيد ومن ابوك) يعني يجوز ان يقع الظرف
 المستقر خبر للمبتدأ مقدما عليه وجوبا لما سبق والاستفهام مبتدأ وابوك خبره وبالعكس
 على ما سبق ايضا (ولا يجوز ان يقال ان ابن زيد وان من ابك) يعني لا يجوز
 ان يكون الظرف المستقر خبرا لان ولا الاستفهام او الاسم خبرا لها لوجود
 المانع لان يكون كل واحد منهما خبرا لان وهو الصدارة اذ لو دخل عليه ان
 لطلت الصدارة (الاي تقديمه) (عليه) اي تقديم الخبر على المبتدأ يعني امره

كامر خبر المبتدأ في جميع الاوصاف الا في هذه الصفة حيث يفرقان فيها جوازا
 وامتناعا حيث جار تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يجز تقديم خبر ان على اسمها لان
 فيه قلب المقصود من وجوب تقديم المنصوب اظهارا لانحطاط رتبة الفرع
 عن رتبة الاصل وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الاصل (اي
 ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه) لان الاستثناء من الموجب يكون منفيا كما تقول
 جاءني القوم الا زيدا يعني ان زيدا لم ينجي (فانه لا يجوز تقديمه) اي تقديم
 خبر ان (على الاسم) اي على اسمها (وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ) غالبا
 لان المبتدأ اذا كان متضمنا لما وجب له صدر الكلام او كانا معرفتين او متساويتين
 او كان الخبر فعلا له لم يجز تقديم الخبر عليه لما سبق فافتراقا (وذلك) اي وجوب
 تقديم الاسم على الخبر في باب ان بخلاف المبتدأ والخبر حيث يجوز التقديم
 والتاخير اذا لم يمنع مانع او الفرق بين خبريهما في التقديم جوازا وامتناعا واقع
 وثابت (لان هذه الحروف فروع) جمع فرع كقرون جمع قرن وهو التبع
 يعني توابع داخلة (على الفعل في العمل) اي في عمل النصب والرفع مثله سبق
 منه اجمالا وسيأتي تفصيله (فاريد ان يكون عمالها فرعيا) لعمل الفعل (ايضا)
 يعني كما ان ذواتها فروع لتأكيد الفرعية وليكون عملها موافقا لذواتها
 (والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع) مثل ضرب عمرا زيد
 للزوم كون الفعل من اول الامر واقعا على المفعول قبل تمامه لان الفعل لا يتم الا بالفاعل
 وهو ههنا مؤخر (و) العمل (الاصلي له ان يتقدم المرفوع على المنصوب) لان الاصل
 في الفاعل اذا لم يمنع مانع منه ان يلي الفعل المسند اليه واذا قدم المرفوع على المنصوب
 يكون عملا بالاصل (فلما عملت) هذه الحروف (العمل الفرعي لم يتصرف
 في معموليها) يعني في اسمها وخبرها (بتقديم ثانيهما) اي ثاني معمولين وهو الخبر
 (على معمول (الاول) وهو الاسم يعني وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع
 انهما كانا في الاصل مبتدأ وخبرا وقد جاز التقديم والتاخير فيهما لما سيجيء (كما
 يتصرف في معمولي الفعل) المتعدى بالتقديم والتاخير اذا لم يمنع مانع منهما
 (لتقصانها) في العمل (عن درجة الفعل) لانه الاصل في العمل وهي مشابهته به
 لتعمل عملها فتكون فرعا له فيه (الا اذا كان) (الخبر) (ظرفا) اي ظرف زمان
 او مكان او جارا ومجرورا (اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه) في جميع
 الاوقات (الا اذا كان) الخبر (ظرفا) اي الاوقت كونه ظرفا فيجوز تقديم الخبر
 على الاسم لان الاستثناء من المنفي يكون مثبتا مثل قولك ماجاءني القوم الا زيدا اي الا
 جاءني زيد (فان حكمه) اي حكم خبر ان (اذا) بالتووين لانه ظرف زمان اي
 حين كون الخبر ظرفا متعلق بقوله حكمه (حكمه) اي حكم خبر المبتدأ (في جواز

التقديم اذا كان الاسم معرفة) يعنى كما ان المتبدأ اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره
الظرف عليه نحو في الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذه
الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الظرف عليه (نحو قوله تعالى ان لنا يا ايها
وان في الدار زيدا) (وفي وجوبه) اى وجوب التقديم (اذا كان الاسم نكرة)
ليخصص على ماسبق يعنى يجب تقديم خبرها الظرف على اسمها اذا كان الاسم
نكرة كما يجب تقديم الخبر الظرف اذا كان المتبدأ نكرة (نحو) قوله صلى الله تعالى
عليه وسلم حين قدم رجلان من المشركين فخطبا ببلاغة ومحسنات الفاظ
فتعجب الناس من بيانهما وبلاغتهما (ان من البيان لسحرا) يعنى ان بعض
البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب اوفى العجز عن الايمان بمثله وهذا النوع
ممدوح اذا صرف الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل (وان من الشعر
لحكمة) اى كلاما نافعا يمنع عن الجهل والسفه وهو ما نظمته الشعراء من
المواعظ والامثال التى ينتفع الناس بها والثناء على الله ورسوله والتصيحة للمسلمين
وما شبه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود والمذموم منه مافيه كلام قبيح
وتشبيه فاسد كذا قاله ابن مالك شارح المصابيح (وذلك) اى جواز تقديم الخبر
عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع (لتوسعهم) اى
النحاة (في الظروف ما لا يتوسع) مبنى للمفعول (في غيرها) اى غير الظروف اى
لتجوز النحاة في الظروف ما لا يجوز في غيرها لان كل شئ من المحدثات لا بد
وان يكون في زمان او مكان فصار كل شئ منها كقريبه ولم يكن اجزائهم فدخل
حيث لا يدخل غيره كالحمار حيث يدخلون فيما لا يدخل غيرهم واجرى الجار
والجور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور يحتاج الى الفعل
او معناه كاحتياج الظرف الى كل منهما ولان للظروف اختلاطا بالمسميات فان
كل شخص لا يخلو من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليه فكان
ظرف الشئ بمنزلة نفسه فجاز ذكره متقدما (خبرلا) (الكائنة) قدر متعلق
الظرف معر فباللام ميلا الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوصيفي ولو قدر نكرة
لزم ان يكون حالا اما من المتبدأ وهو قوله خبرلا وهو نادر لان الحال اما لبيان
هيئة الفاعل او المفعول به واما من فاعل الظرف الراجع الى المتبدأ وهذا وان كان
جائزا وشائعا الا انه يلزم تقديم الحال على عامله الظرف وهو غير جائز لما سيجي
فلاوجه لقول من قال والمشهور في امثاله تقدير النكرة (لنفي الجنس) (اى لنفي
صفته) اى صفة الجنس وحكمه بحذف المضاف (اذ لا رجل قائم مثلا)
وارد وملفوظ (لنفي القيام) والاثبات وهو الصفة والحكم (من الرجل لا) وارد
(لنفي الرجل نفسه) لان النفي والاثبات انما يردان على الاوصاف والاحكام دون

الاعيان وارتفاع هذا الخبر ايضا بالحروف لان لاحرف لنفى الجنس لامحدوثها
 حذو ان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث ايها تقيضها لان لا للنفي
 وان للاثبات ولازمة للاسماء لزومها وفي الرضى وجه مشابهة لا التبرئة لان للمبالغة
 في النفي لكونها لنفى الجنس كما ان للمبالغة في الاثبات لانها للتاكيد فيه فحينئذ يكون
 الحمل حمل النقيض على النقيض انتهى * قيل ان لالتا كيد كما ان كذلك فحينئذ
 يكون الحمل عليها حمل النفي على النفي فكما ان ان تنصب الاسم وترفع الخبر
 كذلك هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمشا بهتها لان المشابهة
 بالفعل فتكون لا هذه مشابهة بالفعل بالواسطة لما سبق ان المشابهة للمشابهة بالشيء
 مشابه لذلك الشيء (هو) اى خبر لاهذه (المسند) (الى شئ آخر) سواء كان
 المسند اليه اسمها او لا (هذا) اى المسند جنس (شامل خبر المبتدأ وخبر ان)
 واخواتها (و) خبر باب (كان و) خبر (غيرها) اى غير هذه المذكورات كخبر ما
 ولا المشبهتين بليس لكون كل واحد منها مسندا الى شئ آخر (بعد دخولها)
 (اى بعد دخول لا) هذه (فخرج به) اى بقيد البعدية (سائر الاخبار) كلها
 لانها وان كانت مسندة الا انها مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل
 لا بعد دخول لاهذه فكانت مخرجة به (والمراد بدخولها) اى دخول لاهذه
 ههنا (ما عرفت في خبر ان) من ان المراد بالدخول ايراث اثرها لفظا او معنى
 على سبيل منع الحلو لاجمع اذا كان الامر كذلك (فلا يرد نحو يضرب في لارجل
 يضرب ابوه) بان يقال انه يصدق على يضرب مسند الى شئ آخر بعد دخول
 لاهذه ولا يصدق على خبر لا لان لفظة لامادخلت على يضرب وحده بهذا المعنى
 بل انما دخلت على جملة هي يضرب ابوه فاورثت اثرها لها (نحو لا غلام رجل)
 منصوب لانه اسم لا لوجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمها نكرة مضافا
 او مشبهه وواقعا بعدها بلا فصل وههنا كذلك (ظريف) خبرها (وانما عدل)
 المصنف في التمثيل (عن المثال المشهور) فيما بين النحاة (وهو) اى ذلك
 المثال المشهور فيما بينهم (قولهم) اى قول النحاة (لارجل) وهو مبنى على الفتح
 ناسيحي ومنصوب محلا على انه اسمها (في الدار) الجار والجار ورفي محل الرفع
 على انه خبرها (لاحتمال حذف الخبر) فيه لكون خبرها محذوف كثيرا
 (وجعل في الدار صفة) للاسم فلا يكون هذا المثال نصا على ان خبر لاهذه
 مرفوع لاحتمال ان لا يكون لها خبر كما هو مذهب بنى تميم فالحاصل ان المثال
 الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا للمثل له لانه
 للايضاح حفته ان يستغنى عن الايضاح (بخلاف ما ذكره المصنف) من
 المثال (لان غلام رجل معرب منصوب) لكونه نكرة مضافا وواقعا بعد لا

بلا فصل و (لا يجوز ارتفاع صفته) مع كون غلام رجل منصوبا ومطبقة الصفة الموصوف في الأعراب شرط سواء كانت صفة له وقائمة به او لا على ما سيجيء بناء (على ما هو الظاهر) وانما قل ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل ولكنه غير ظاهر يعني رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فلا احتمال الظاهر في المثال المذكور الخبرية دون الوصفية وهذا القدر يكفي لوضوح المثال وحسنه (فيها) (اى في الدار) وان لم تكن الدار سابقة حقيقة الا انها سابقة حكما مثل ضمير الشأن او التصة في قولك هوزيد قائم وهي هند قائمة (خبر بعد خبر) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر (لا ظرف ظرف) بان يكون في متعلقه وظرفا لغوا والخبر واحدا (ولا حل) من الضمير المستكن في الخبر ويكون حينئذ ظرفا مستقرا فالمعنى حينئذ لا غلام رجل ظرف ظرف حال كونه في الدار فتكون الظرافة مقيدة بكونها في الدار لان الحال قيد لعامه (لان الظرافة) المفهومة من قوله ظرف (لا تنميد بالظرف) على التقدير الاول (ونحوه) على التقدير الثاني اى الظرف لان الحال في معنى الظرف لان الظرافة اذا وجدت في احد وجدت مطاقا من غير تقيدها بشيء من المكان وغيره لانها جارية كالكثرة والجنود وضدها (وانما اتى) انصاف (به) اى بالخبر بعد خبر او بقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره ايراد خبر واحد كفي في المثال فم اورد ههنا الخبر متعددا مع انه ليس من دأبه فوجب عنه الشرح بقوله وانما اتى به (لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل) لانه كقيرام يكون غلام رجل ظرفا وانت تضيها على سبيل العموم لان المنكرة اذا وقعت في حين انفي تم فيكون كذبا اذ الكذب اخبار على خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام نفي الخبرين معا عن الاسم لانفي كل واحد منهما كعكس قولك هذا حلوح مض كما سبق (وليكون شاملا لنوعى خبرها الظرف) بدل البعض من قوله نوعى (وغيره) اى غير الظرف وليكون مثلا للخبر المتعدد ايضا فانه احوج الى الايضاح ولا يتقدم خبر لاهذه على اسمها وان كان ظرفا كما يتقدم خبر ان واخوانها اذا كان ظرف جوازا ووجوبا لانها محمولة على ان ما عرفت فانحطت مرتبتها عن مرتبة اصلها (ويحذف) (خبر لاهذه) اى لالتى نفي الجنس لكن بشرط ان يكون الاسم مذكورا والا فلا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البته لئلا يلزم الاجحاف (حذف) (كثيرا) فيكون منصوبا على المصدرية اوزمانا كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شيء مقامه (اذا كان الخبر عاما) اى بشرط ان يكون الخبر من الافعال العامة (كما توجد والحاصل) وانما حذف (لدلالة النفي عليه) فتكون لفظة لا قرينة

لفظة عليه لان النفي يقتضى منفيًا ولما لم تكن قرينة خصوص ينصرف النفي الى العام وهو اذا لم يكن مذكورا لفظا يعلم انه محذوف (نحو لا اله الا الله) ولا سيف الا ذو الفقار والافى الا على (اى لا اله موجود الا الله) وفي المقاليد قوله ذو الفقار بدل من السيف لان محله رفع بالابتداء والبدل التامى بى بعد تمام الجملة ولا سيف ليس بجملة فلا بد من تقديم الخبر حتى يصح البدل وتقديره لا سيف فى الوجود ومعناه لم يوجد سيف الا ذو الفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اى لا اله فى الوجود الا الله انتهى وذو الفقار بفتح الفاء اسم سيف كان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم اهداه اليه ملك الاسكندرية مع بغاة يسمى دلدل وجازية تسمى مارية القبطية ام ابراهيم رضى الله تعالى عنه فاعطاه عليها رضى الله تعالى عنه وقيل اهداه اليه التجاشى وقيل انزل عليه عليه السلام من السماء (وبنو تميم لا يثبتونه) من الأثبت الامن الثبوت لانه لازم (اى لا يظهر ون الخبر فى اللفظ) اى لا يلفظونه الا ان يكون ظرفا لتوسعهم فيه ما لا يتوسع فى غيره (لان الحذف واجب عندهم) اى عند بنى تميم (او المراد) عطف على مقدر تقديره المراد بقوله لا يثبتونه هكذا اى لا يظهر ونه او المراد به (انهم) اى ان بنى تميم (لا يثبتونه) (اصلا) اى اثباتا قطعيا يعنى (لانظفا ولا تقديرا) فلا يكون خبرا ثابتا عندهم (فيقولون معنى قولهم) اى قول العرب (لاهل ولا مال اى اتقى الاهل و) اتقى (المال) ايضا فتكون حينئذ لفظة لا من اسماء الافعال وزيف المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول اى قول بنى تميم ولم يلتفت الشارح الى ترينه لانه يجوز أن تكون لاناثة مناب اتقى ككتابة ياناب ادعو فى قوله وهذا ايضا ليس بمختار (فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين) اى على تقدير كون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير ان لا يكون لها خبر اصلا (يحملون ما يرى خبرا) يرى بالبناء للفاعل او المفعول (فى مثل لا رجل قائم على الصفة) متعاقب بقوله يحملون اى يحمون ما يكون خبرا عند الحجازية على ان يكون صفة الاسم لاسما حملا على محله البعيد وهو الرفع بالابتدائية (دون الخبر) يعنى لا يحملونه على الخبر لانه يثبت فى لغتهم لا غلام رجل قائم برفع قائم حملا على المحل (اسم ما ولا المشبهتين) بالفتح من التشبيه (بليس) وهو المشبه به (فى معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر) هذا وجه الشبه يعنى كما ان ليس موضوعة للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ما ولا كلى واحدة منهما موضوعة للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما ان ما للنفي ونفى الحال والدخول على المبتدأ والخبر وعلى المعرفة والتكرة ودخول البناء على الخبر وان لا لا تكون الا للنفي والدخول على المبتدأ والخبر والدخول

على النكرة ولا تكون لثني الحال ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء على خبرها
ولذا ضعف عملها دون عمل ما (ولهذا) اى لاجل هذه المشابهة (يعملان)
اى يعمل كل واحد منهما (عملها) وهو رفع الاسم ونصب الخبر ليحصل من
المشابهة فائدة لهما (هو المسند اليه) (هذا) جنس (شامل للمبتدأ) لانه مسند اليه
المراد من المبتدأ القسم الاول لان الثاني مسند لامسند اليه (و) شامل ايضا
(لكل مسند اليه) من اسم ان واخوانها واسم لانثني الجنس واسم كان (بعد
دخولهما) اى بعد دخول احدهما (خرج به) اى بهذا القول (غير اسم ما ولا)
المشبهتين بليس (وبما عرفت من معنى الدخول) قد عرفت ما يمنع عن
القبول ومعنى الدخول مرتين في باب ان من ان المراد بالدخول اثر الاثر الى الاسم
والخبر لفظا او معنى (لا يرد) عليك مثل (ابو دى مثل ما زيد ابو دى) من انه يصدق
على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ما ولا يصدق ان يقال له اسم ما (مثل ما
زيد قائما) قد يكون اسم ما وخبرها معرفتين او نكرتين او الاول معرفة والثاني
نكرة دون العكس لانه لا يجوز أن يكون الخبر معرفة والاسم نكرة مثل ما زيد قائما
وما رجل قاعدا وما زيد هو الظريف (ولا رجل افضل منك) ولا يكون اسمها
وخبرها الانكرتين لا غير (واما اتى) فى تمثيل لا بالنكرة بعدلا) ولم يأت بالمعرفة
لمشاكله ما فى المثال لانه اتى بعدها بالمعرفة (لان) لفظه (لا لاتعمل الا فى النكرات)
جمع نكرة وفى بعض النسخ بالافراد ولان لا وان كانت ههنا مشبهة بليس
الا انه يراعى اصلها وهو ثني الجنس وذلك لا يكون الا فى النكرة وكذلك
ههنا لاتعمل الا فى النكرة اعتبارا لاصحابها وضعفها فى المشابهة بليس ايضا (بخلاف
ما فانها تعمل فى المعرفة والنكرة) لقوة مشابهتها بليس لما عرفت ولانها
لا تكون فى الاصل لثني الجنس حتى يراعى اصلها فيختص عملها بالنكرة كلا
وتوهم الخصوص بالعمل فى المعرفة بالمثال اندفع بقوله وهو فى لاشاذ لا اختصاص
الشذوذ بلا لان عمل ما لم يكن شاذا كلا لم يتبادر الى الفهم الخصوص بل المتبادر
ان يكون عمل ما عاما شاهلا للمعرفة والنكرة (هذا) اى عمل ما ولا للمشابهة بليس
(لغة الحجاز) ومذهب البصريين لانهم اخذوا بهذه اللغة والحجاز بالحاء
المهملة والجيم بعده وفى آخره زاي معجمة بلا دمكة شرتفها الله تعالى (واما بنو
تميم فلا يثبتون لهما العمل) لان هذه المشابهة لا توجب عمل المشبه كعمل المشبه به
لان ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع ولا غيرهما فيكون
ضعيفا والضعيف لا يستتبع غيره فضلا عن ان يستتبعه فى العمل (ويقولون)
اى بنو تميم (الاسم والخبر) ما يقال له عند الحجاز بين اسم وخبر (بعد دخولهما)
اى دخول احدهما (مر فوعان بالابتداء كما كانا) اى الاسم والخبر

مرفوعين (قبل دخولهما) اى دخول احدهما فيقولون ما زيد قائم ولا رجل افضل منك بالرفع فى الاسم والخبر بحيث يكون الاول متداً والثانى خبراً عندهم (وعلى لغة اهل الحجاز ورد) اى نزل (القرآن) الفصح المعجز (نحو ما هذا بشراً) وما هن امهاتهم واذ اعمل ما فى الثانى عمل فى الاول لاقتضائهما على السوية فتعمل فيهما على السوية وهذا صريح فى كون ما عملة واما لا فتيس على ما عندهم لكونهما شريكين فى اصل المشابهة بليس * ولما فرغ من بيان عملهما وسببه ايضا اراد أن يبين الفرق بين عمليهما فقال (وهو) (اى عمل ليس) المفهوم من المثال او من قوله المشبهتين بليس لان التشبيه يشعر بالعمل فيكون قرينة وقيل المفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا وهذا بعيد والاول قريب والمتوسط متوسط (فى لا) متعلق بقوله شاذ قدم عليه للحصر لان الشذوذ مخصوص بعماها ولذا قال الشارح (دون ما) اى دون عمل ما لانه ليس بشاذ (شاذ) (اى قليل) اخذ القلة من معنى الشذوذ ومن تنكيره ايضا لان التنكير يكون للتقليل كقول الحريص على المال حين قيل له ما اعطى لك اعطى لى شىء اى شىء قليل لا يعابه (انقصان مشابهة لابليس لان ليس لنى الحال و) لفظه (لا ليس كذلك) لانها ليست لنى الحال (فانه لنى مطاقاً) بل لنى الاستقبال ونقصان المشابهة به توجب نقصان العمل (بخلاف ما فانه) اى لفظ ما (ايضا) اى كليس (لنى الحال) كما ان ليس لنى الحال فى مثل ما زيد قائماً كذلك ما لنى الحال واذ كان عمل لا شاذاً قليلاً انقصان مشابعتها بليس للعلة المذكورة (فيقتصر) مبنى للفعول (عمل لا على مورد السماع) اى على موضع ورد فيه سماع وهو النكرة وقياساً على عمل لا لنى الجنس (كقوله) اى قول الشاعر فى مثال عمل لا فى النكرة (من صد عن نيرانها) من اسم شرط صد فعل ما ض مبنى للفاعل وما استكن فيه راجع الى من بمعنى اعرض وكنل لان الصدود اذا تعدى يعن يكون بمعنى الاعراض ومعناه ايضا كذلك عن نيرانها جمع نار من نور اجوف واوى وجمعه انوار ونيران انقلبوا واواياه لسكونها وانكسار ما قبلها كذا فى الصحاح والضمير للحرب لانه مؤنث والمراد هنا شداً وادها وآمها بعلاقة التشبيه (فانا ابن قيس لابرار) الفاء جزاء الشرط انا مبتداً ابن قيس خبره ولا مشبهة بليس والبرار من برح الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى من اعرض وكنل عن نيران الحرب وشداً وادها وآمها وعجز عن الاقدام عليها فانا ابن قيس المعروف بالشجاعة لازوالها عنها ولا عجز عندى ولا اعراض لان الولد يتبع الاب ومن كان اباً وه هكذا فابنه كذلك * عاقبت كرك زاده كرك شود * وبجدة مار مار شود (اى لابرار لى) يريد ان خبر لا فى البيت محذوف اى ليس لى اعراض وعجز (ولا يجوز أن يكون)

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لا هذه لم لا يجوز أن تكون انفي الجنس والخبير
مخدوف وبراغ معرب مرفوع مبتدأ لوقوعه في حيز النفي ولا يجوز البناء
لضرورة الشعر ولا النسب لوجود شرطه اجاب عنه بقوله ولا يجوز أن تكون لا
هذه (لنفي الجنس لانه اذا كان) لا هذه (لنفي الجنس) يلزم التكرار بعدها ليطابق
الجواب السؤال لان مثل هذا لا يصدر جوابا عن سؤال محقق او مقدر والسؤال
لا يكون الا بالتكرار مثل ارجل في الدار ام امرأة فيجب لارجل في الدار
ولا امرأة (لا يجوز فيما بعده الرفع ما لم يتكرر) لما ذكرنا (ولا تكرر في البيت) وهو
ظاهر فوجب ان تحمل لا هذه على ليس فيكون براغ بالرفع اسمها وخبرها
مخدوف كما فسره الشارح (اعلم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات)
المذكورة سواء كان عاملهما معنويا او لفظيا (ما يكون مسندا او مسندا اليه
بالاصالة لا بالتبعية) يخرج توابعهما عن هذه التعريفات اذ علم ان المراد ما يكون
بالاصالة (بقريئة ذكر التوابع) يعني ان المصنف سيذكر التوابع مطلقا (فيما
بعد) مبنى على الضم اى في الموضع الذي يكون بعد الاصول الثلاثة المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات (فلا ينتقض) تعريف كل واحد منهما (بالتوابع
ولما فرغ من) بيان (المرفوعات) اصلا وملحقا واحل المرفوعات الفاعل
لما سبق والملحق به خمسة المبتدأ والخبر وخبر باب ان وخبر لانفي الجنس واسم
ما ولا المشبهتين بليس (شرع في) بيان (المنصوبات) اصولا وفروعا
(وقدمها) في البيان (على المجرورات) مع ان كل واحد منهما فضلة يقع بعد
تمام الكلام (لكثرتها) المقتضية لمزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات
حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المتعلم ينتظر لمعرفة اقسامها لتوقف
ايضاح كثير مما سمع في المرفوعات عليها ولكون بعضها تارة كيدا للمفعول العامل
في الفاعل ولكون بعضها زمانا ومكانا وعلته وبعضها مصاحبا للفاعل
بل الفاعل في صدور الفعل عنه احتياجه اليه اشد من احتياجه الى المجرورات
(ولخفة النسب) وثقل الكسر لان الطبيعة تنفر عن الثقل وتميل الى الخفيف
فيقتضى تقديم ما فيه الخفة على ما فيه الثقل (فقال) (المنصوبات هو ما شتمل على
علم المفعولية) (قدتين شرحه) اى شرح هذا الكلام (بما ذكر في المرفوعات)
من ان المنصوبات جمع المنصوت لا المنصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لا يعقل
تقديره الاسم المنصوب والمثنى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات
الا ان المنصوبات ههنا استعيرت لمعنى الكثرة والضمير المذكور المنفصل راجع
الى المنصوب الدال عليه المنصوبات لان التعريف للماهية للافراد والمراد بالاشتمال
ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا (والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولا حقيقة) نصب على التمييز كالمفاعيل الخمسة (او حكما)
 كالمحقات السبعة (وهي) اى تلك العلامة (اربع) لانها اما بالحركة او بالحرف
 والاول اما بالفتحة او بالكسرة والثاني اما بالالف او بالياء فصارت اربعة (الفتحة
 والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا) مثال لما يكون بالفتحة (و) رأيت
 (مسلمات) مثال لما يكون بالكسرة لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة (و)
 رأيت (ابك) مثال لما يكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غيرياء
 المتكلم يكون نصبها بالالف (و) رأيت (مسلمين ومسلمين) لان نصب المنى
 والجمع المذكور السالم بالياء المكسورة او المفتوح ما قبلها * ولما فرغ من تعريف
 ماهية المنصوب مطلقا شرع في تعريف انواعها وتفصيل احوالها الا انه قدم
 المفاعيل لانها اصل المنصوبات كما ان الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضا
 المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه لان مفعوله
 الفاعل قام به لان الضرب يقوم بالضارب ويفعله وكذا غيره فقال (فته)
 الفاء للتفسير والتفصيل ومن للتبعض اما مبتدأ بتأويل البعض اى فبعضه
 او خبر مقدم لكن الاول اولى لان الاصل في المبتدأ التقديم (اى من المنصوب)
 يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع (او مما اشتمل
 على علم المفعولية) يرجح قرب المرجع (المفعول) اما خبر او مبتدأ بناء على
 الوجهين في قوله فته (المطلق) (سمى به) يعنى وصف المفعول بالمطلق
 (لصحة اطلاق صيغة) على وزن ديمة لاعلى وزن عدة (المفعول عليه) اى
 مفعوله فاعل الفعل لغة واما اصطلاحا فلا فرق بينها في صحة اطلاقه على
 كل واحد منها (من غير تقيده) متعاقب بالاطلاق (بالياء او فى او اللام او مع)
 لان الضرب مفعول الضارب واما زيد في قولك ضربت زيدا فليس بمفعول
 الضارب بل ما يتعاقب به الضرب (بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية) التى هى
 المفعول به والمفعول فيه زمانا او مكانا والمفعول له والمفعول معه (فانه) اى
 الشأن (لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها) اى على كل واحد منها لغة
 لان كل واحد منها ليس مفعول الفاعل بل ما يتعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع
 الفعل وعلة له ومقارن لفاعل الفعل او مفعوله (الا بعد تقيدها) اى الا بعد
 تقييد كل واحد منها (بواحد منها) اى من تلك الحروف فحينئذ يصح اطلاق
 المفعول على كل واحد منها (فيقال) فيها (المفعول به اوفيه اوله او معه)
 على سبيل منع الخلو والجمع (وهو) (اى المفعول المطلق) اصطلاحا (اسم ما)
 اى معنى (فعله فاعل فعل) صفة او صلة (والمراد بفعل الفاعل اياه) المصدر
 ههنا مضاف الى فاعله ونائب لمفعوله وهو راجع الى المعنى (قيامه به)

اى قيام الفعل وحصوله بالفاعل (بحيث) اى بمكان (يصح اسناده) اى
 اسناد الفعل ونسبته (اليه) اى الى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا فى الفعل وموجدا
 اياه كضرب زيد ضربا فان الفاعل اثر فى الفعل واولجده بمعنى ان له تأثيرا فيه
 فى الجملة اولا بل المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير أن يكون له تأثير فيه
 مثل مات زيد موتا فان الموت مسند الى زيد وقائم به مع انه لا تأثيرا فيه قطعاً (لا)
 ان المراد بفاعل الفعل اياه (ان يكون) الفاعل (مؤثرا فيه) اى فى الفعل
 (موجودا اياه) اى الفعل بل المراد به القيام والاسناد اثر او لم يؤثر ذن المؤثر
 فى الحقيقة فى الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك (فلا يرد عليه)
 اى هذا التعريف اى على قول المصنف اسم مفعله فاعل فعل (مثل مات)
 زيد (موتا وجسم) من باب ظرف (جسم) على وزن ظرفا لاعلى وزن
 دراية (وشرف) من باب ظرف ايضا (شرفا) على وزن طلبا فان هذه الافعال
 وامثالها يصح اسنادها الى ماقامت هى به وقيامها به بلا اثر فان الموت تسم زيد
 وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه مثل
 مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا بالبناء للمفعول لانه فعله فاعل فعل
 بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور (واما زيد لفظ الاسم) يعنى زاد المصنف
 فى التعريف لفظ الاسم وقال اسم مفعله وليقل مفعله بدون لفظ الاسم (لان
 مفعله الفاعل هو المعنى) التاسم به وهو الضرب فى ضرب ضربا وموت فى مات
 موتا وهو ليس بلفظ (والمفعول المطابق من اقسام اللفظ) فيكون المفعول
 المطابق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم فى التعريف (و) قول
 المصنف مفعله فاعل فعل جنس (يدخل فيه) اى فى هذا القول (المصدر
 كلها) يعنى ان هذا القول جنس يشمل المعرف وغيره (المذكور) باجر لانه
 (صفة للفعل وهو) اى الفعل المذكور (اعم من ان يكون مذكورا حقيقة)
 نصب على التمييز من قوله مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيق والحكمى او على انه
 صفة لقوله مذكورا حقيقيا (كما اذا كان) الفعل (مذكورا بعينه) اى بلفظه
 (نحو ضربته ضربا) ومات موتا وجسم جسماء (او حكما) عطف على حقيقة
 (كما اذا كان) الفعل (مقدر) اى محذوف سواء كان جوازا (نحو فضرب الرقاب)
 اصله فاضربو الرقاب ضربا هذا من قبيل ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم
 فحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وايب منابه مضافا الى المفعول ضمما الى
 التأكيد للاختصار والتعبير به عن القتل اشعارا به ينبغى ان يكون بضر الرقبة
 حيث امكن وتصوره باشنع صورة كذا قاله البيضاوى او جوبا سمعا او قياسا على
 ما سيجى امثلتها (او اسما) بالنصب عطف على قوله مذكورا فالخاصل ان الفعل

المذكور يشمل الفعل المفعول والمقدر والاسم المفعول لأن المراد من الفعل المذكور أن يكون اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع المتبادر لكن لا مطلق الاسم بل اسم يكون (فيه معنى الفعل) لأن ما لم يكن فيه معناه لم يدخل في قوله فعل حتى يصح تعميمه اليه سواء كان متعديا (نحو ضارب ضربا) او لازما نحو ذاهب ذهابا فيه رد على الهندي حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا (وخرج به) اى بقوله مذكورا (المصادر التي لم يذكر فعلها لا) اى لا يكون مذكورا (حقيقة ولاحكما) فيكون بينهما عموم وخصوص مطابق لأن كل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس (نحو الضرب واقع على زيد) فان الضرب فعله فاعل فعل لاحالة الا انه لم يكن مذكورا لاحقيقة وهو ظاهر ولاحكما لان الضرب في المثال المذكور مبتدأ وكذا اعجبني الضرب واستحسن الضرب (بمعناه) (صفة ثانية للفعل) والضمير راجع الى الاسم اى فاعل فعل مذكور كأئن (بمعنى الاسم وليس المراد به) اى بقوله بمعناه (ان الفعل) العامل في المفعول المطلق (كأئن بمعنى ذلك الاسم) مطابق له في المعنى (فان معنى الاسم) الذى هو الحدث (جزء معناه) اى معنى الفعل الذى هو الحدث والزمان لان معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزءا من معنى الفعل (بل المراد) بقوله بمعناه (ان معنى الفعل مشتمل عليه) اى على معنى الاسم ومحيط به (اشتمال الكل) اى كاشتمال الكل (على الجزء) يعنى كما ان السكنجيين يشتمل على اجزائه من الغسل وغيره (فخرج به) اى بقوله بمعناه (مثل تأديبا) يعنى المفعول له الذى قام بفاعل الفعل (في قولك ضربه تأديبا) وقعدت عن الحرب جينا (فانه) اى المفعول له او مثل تأديبا (وان كان مفاعله فاعل فعل مذكور) فان التأديب قام بلمتكم الذى هو فاعل الفعل وكذا الجبن بحيث يصح اسناده اليه لانه يقال ادبته وجبت (لكنه ليس) المفعول او مثل تأديبا (مما يشتمل عليه معنى الفعل) لان التأديب او الجبن ليس جزءا لمعنى الفعل الذى هو ضربت وقعدت حتى يشتمله بل التأديب والجبن علة للضرب والقعود (وكذلك) اى كما ان المفعول له خرج بقوله بمعناه كذلك (خرج به) اى بقوله بمعناه (مثل كراهتى) اى المصدر المضاف الى فاعل الفعل المذكور (في قولك كرهت) من باب علم (كراهتى فان للكراهة) في هذا المثال (اعتبارين احدهما) اى احد الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (قامت بفاعل الفعل المذكور) واسندت اليه (و) الحال انه قد (اشتق) مبنى للمفعول اى اخذ (منها فعل اسند اليه) اى الفاعل القائم هي به فيكون المصدر مؤكدا للفعل

والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل فصار المعنى كرهت كرهت (ولاشك ان معنى الفعل المذكور مشتمل عليها حينئذ) اى حين كون الكراهة بهذه الحية فتكون مفعولا مطلقا مكملا للفعل (وثانيهما) اى ثانى الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (وقع عليها فعل الكراهة) المسند الى الفاعل فتكون الكراهة مفعولا به لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل (فاذا ذكرت الكراهة) (بعد الفعل) المسند الى فاعلها (بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة) اى باعتبار أن تكون قائمة بفاعل الفعل المذكور مشتقا منها فعل اسند الى ذلك الفاعل يعنى باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند الى فاعل العامل فيها (فهى) اى تلك الكراهة بهذا الاعتبار (مفعول مطلق) لصدق تعريفه عليها (مثل كرهت كراهة واذا ذكرت) الكراهة (بعده) اى بعد الفعل (بالاعتبار الثانى) اى باعتبار أن يكون ما وقع عليها فعل الكراهة يعنى باعتبار أن تكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة (كما في قولك كرهت كراحتى) يعنى كرهت واستبجحت الامر المكروه الصادر عنى (فهى) اى الكراهة حينئذ (مفعول به) لانها حينئذ ما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم استبجح الامر المكروه عنه ووقع فعل الفاعل عليه (لامفعول مطلق) لانه لم يكن الفعل مشتملا عليه اشتغال الكل على الجزء ولذلك الشارح (اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه) اشتغال الكل على الجزء (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى حتى يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق التعرف (بل هو) اى الفعل المذكور (واقع عليه) اى على الكراهة ملا بس به (وقوع الفعل) المتعدى (على المفعول به) فى قولك ضربت زيدا وملا بس به فى قولك علمت زيدا وابصرته (فخرج) قوله كراحتى كراحتى (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى (عن الحد) اى عن حد مفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل فى حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاعتبار الثانى مفعول به وما يبين ماهو المراد ليس الاقرينة (وانطبق الحد على المحدود وجماعا) لافراده (وما ناعا) عن دخول غيره فيه * وما فرغ من تعريف المفعول المطلق شرعا فى تقسيمه كـهو دأب المصنفين فقال (ويكون) (اى المفعول المطلق) (للتأكيد) اى لتأكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شئ عليه لانه فى الحقيقة تأكيد لذلك المضمون واما قيل تأكيد للفعل توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربا ولما ذكر بعده ضربا فكأنه قيل احدثت ضربا ضربا (ان لم يكن فى مفهومه) اى فى معنى المفعول المطلق (زيادة على ما يفهم من الفعل) بل يتحد المفهومان لان المؤكدي يجب ان يكون

عين المؤكد كما قررناه (و) يكون (النوع) (ان دل) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على بعض انواعه) اى انواع الفعل العامل فيه (والعدد) (ان دل) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على عدده) اى عدد الفعل زيادة على ما يفهم من الفعل (مثل جلست جلوسا) فان جلوسا دل على ما يفهم من جلست وهو الجلوس فيكون المصريح وهو الجلوس المذكور تاكيدا للمضمن وهو الجلوس المفهوم من جلست مثال (للتأكيد) كما قلنا (و) جلست (جلسة) كأنته (بكسر الجيم) مثال (للتنوع) فان جلسة بكسرها تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى التربع والتورك وغيرها (و) جلست (جلسة) كأنته (بفتحها) اى بفتح الجيم مثال (للعدد) لان الجلسة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة فيه نشر على ترتيب الالف (فالاول) (اى الذى) يعنى المفعول المطلق الذى يكون (للتأكيد) (لايثنى ولايجمع) مبيان للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهى الافراد فى كل الاحوال (لانه دال على الماهية والحقيقة) (المعرفة) اسم مفعول من بب التفعيل اى الخالية (عن الدلالة على التعدد) لان الماهية من حيث هى تىء واحد لاشيئان ولا اشيء حتى يجوز فيه التثنية والجمع كالانسان لانه من حيث هو هو لا يثنى ولا يجمع ومع هذا اذا تىء او جمع يكون فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل فلا يكون للتأكيد (والثنية والجمع يستلزمان التعدد) لان التثنية يستلزم الاثنية والجمع يستلزم الزيادة عاينها (فلا يقال) فى الاول بناء على انه دال على الماهية المذكورة (جلست جلوسين) بصيغة التثنية (او) جلست (جلوسات) بصيغة الجمع المؤنث السالم فى كل حل ووقت (الا اذا قصد به) اى الا وقت قصد (النوع او العدد) بالمفعول المطلق للتأكيد لانه اذا قصد النوع الواحد او العدد الواحد افرده واذا قصد به الاثنية تىء واذا قصد به الجمعية جمع لان المفرد لا يدل على المثنى والمجموع ولانه حينئذ خرج من كونه دالا على الماهية (بخلاف اخويه) (الذين هما) يكون احدهما (لنوع و) الاخر (العدد) فانه يجوز تثنية كل واحد منهما اذا قصد الاثنية وجمعه اذا قصد الجمعية (نحو جلست جاستين) مثنى (او) جلست (جلسات) جمعا (بكسر الجيم) للنوع فى المثنى والمجموع (او فتحها) لعدد فيهما ولما كان الاصل فى المفعول المطلق ان يكون موافقا للفعل العامل فيه فى اللفظ والمعنى جميعا وما يوافق فى المعنى فقط قابلا لمخافة الاصل ذكر هذا التسم بكملة قد المفيدة للتقابل فقال (وقد يكون) (المفعول المطلق) (بغير لفظه) (اى) يكون المفعول المطلق (مغايرا للفظ فعله) العامل فيه

لكن على قلة لان الاصل فيه ان تكون موافقا له في لفظه ايضا وهذا الدفع
 توهم ان كونه للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التأكيد لفظي وهو
 لا يكون بغير لفظه (اما) ان يكون مغايرا للفظ فعليه (بحسب المادة) اى الحروف
 الاصلية التي ركب منها (مثل قعدت جلوسا) وجاست قعودا فان المادة مغايرة
 في الفعل والمفعول المطلق وهو ظاهر وباهما ايضا مغاير لان القعود من باب دخل
 والجلوس من باب ضرب ولكن الشارح لم ينظر اليهما واوردهما مثلا برأسه لزيادة
 الايضاح وقيل هذا المثال اما يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع
 والجلوس بما بعد القيام انتهى والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال
 لان احدهما يستعمل في مقام الآخر واوردهما مثلا ومع هذا فمناقشة في المثال
 ليست من دأب المحصلين فكيف من الغاضلين (واما) ان يكون مغايرته له
 (بحسب الباب نحو انبته الله نباتا حسنا) لان الاول من باب الانعال والثاني من
 باب دخل مع انهما موافقان في الحروف الاصلية (وسيدويه) يشترط الموافقة
 في المادة لايجوز المغايرة فيها و (يقدر له عاملا من باب) فيما خلف الباب والمادة
 (اى قعدت وجاست جلوسا وانبته الله فنبت) ما انبته الله (نباتا) عطف
 ههنا بالفاء وثمه بالواو لان الجلوس والقعود متحدان في المعنى فناسب ان يعطف
 بالواو المفيدة للمعية والنبات لازم الانبات واللازم يترتب عقيب ما يستلزمه فناسب
 ان يعطف بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب كتموات كسمرت الزجاج فانكسر ذات
 الزجاج * ولما كان الاصل في العامل في المفعول المطابق ان يكون مذكورا لكونه
 عاملا وركنا من الكلام وحذفه مخالفا للاصل اورد بيان حذفه بالكلمة المفيدة
 للتقليل فقال (وقد يحذف الفعل) (اناسب للمفعول المطابق) يشير الى ان اللام
 في قوله الفعل للعهد الخارجى (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة وعلامة تدل
 على الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم تكن قرينة هكذا لايجوز الحذف (جوازا)
 اى حذفاً جائزاً يعنى كيجوز حذفه عند قيام قرينة يجوز اظهاره ايضا (كتموات
 لمن قدم) من باب علم (من سفره) دعاء له (خير مقدم) (اى قدمت) باخطاب
 (قدوما خير مقدم) حذفت قدمت بالقرينة الحالية وقدوما ايضا للاختصار
 فبقى خير مقدم ومقدم مصدر ميمي كالتقدم بالفارسية * خوش آمدى * (فخير اسم
 تفضيل) مخفف اخير على ما سياتى في باب (ومصدريته) اى كونه مصدرا
 مفعولا مطلقا (باعتبار الموصوف) لكون الصفة عين الموصوف اذا
 كانت قائمة به (او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ماضيف)
 اسم التفضيل (اليه) لكون المضاف اليه متمما له يعنى من التنكير والتعريف
 والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدر عليه ههنا اما من قيل اطلاق اسم

الموصوف على الصفة واما من قيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فالعلاقة جزئية فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصفة مع الموصوف (ووجوبا) عطف على جوازا يعنى وقد يحذف الناصب له ايضا اقيام قرينة وجوبا (اي حذفوا اجبا) (سماعا) (اي سماعيا) فيه اشارة الى ان نصب سماعا على الوصفية للحذف المقدر اى حذفوا واجبا سماعا (موقوفا على السماع) من العرب لانه (لاقاعدة له) اى لحذف الفعل الحاصبه وجوبا (يعرف) الحذف (بها) اذا وجدت تلك القاعدة والحذف السماعي ثلاثة اضرب دعاء له ودعاء عليه وغير دعاء فمثال الاول (نحوسقيا) (اي سقاك الله سقيا) اى احسنتك الله احسانا (ورعيا) (اي رعاك الله رعيا) اى حماك الله حماية (و) مثال الثانى (خيبة) (اي خاب) فلان (خية) ماخوذ (من خاب الرجل خيبة) اى من خاب يخيب مثل باع يبيع (اذا لم يئمل) اى لم يصل من نال ينيل نيلا مثل باع يبيع بيعا وهو الوصول (ماطلبه) بالفارسية * زيان كرده شود * (وجدعا) (اي جدعا) مبنى المفعول (جدعا والجدعا) بالجيم والدال والعين المهملتين (قطع) احد الاعضاء الاربعة (الانف والاذن والشفة واليد) او قطع الاثنين منها او الثلاثة او كلها ولذا عطف بالواو دون او والمقصود دعاء عليه بالذل وتقييح الحال كما زاد القطع زاد النبح واذا قطعت كلها تكون اقبح فلا اعتبار لقول من قل * وفى الرضى كلمة او بدل الواو وهو الموافق للغة (و) مثال الثالث (حمدا) (اي حمدت) من باب علم (حمدا) بالفارسية * ستايش كردم * (وشكرا) (اي شكرت) من باب دخل (شكرا) بالفارسية * ستايش كردم * بمقابلة نعمة (وعجبا) (اي عجبت) من باب ضرب (عجبا) على وزن غلما (فانه) اى الشأن (لم يوجد فى كلامهم) اى فى كلام العرب (استعمال الافعال العمالة فى هذه المصادر) مع مصادرهما ولا قاعدة ايضا يعرف الحذف بها لانه لم يوجد فى كلام من يعتمد عليه نثر ونظم ان يقال سقى سقيا ولا رعى رعيا ولا غيرها (وهذا) اى عدم وجدان استعمال هذه الافعال مع مصادرهما حين الاستعمال (معنى وجوب الحذف) اى حذف الفعل الناصب له (سماعا قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض واذا تعدى بالياء يكون بمعنى الحكم لانه يقال قال به اذا حكم به (عليه) اى على هذا التعليل بانهم (قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا) واستعملوا الافعال مع مصادرهما فلم يصح ذلك التعليل حيث وجد الاستعمال (فاجاب بعضهم بان ذلك) اى الاستعمال (ليس من كلام الفصحاء) الذين يعتمد بكلامهم بل من كلام من لا يعتمد عليه والمولدين (و)

اجاب (بعضهم بان وجوب الحذف اتما هو فيما) اى فى المفعول المطلق الذى (استعمل باللام) لانه لما استعمل باللام طال الكلام فاستحق التخفيف فحذفوه بحذف عامله وجوبا واما ما لم يستعمل بها فلم تكن له هذه المرتبة فحذف بحذفه جوازا وجاز ذكره ايضا نحو حمدا او حمدت حمدا (نحو حمدا له وشكرا له ومجباله) وسقيا له ورعيا له وخية له وجدعا له (و) (قد يحذف) فيه اشارة الى ان قياسا عطف على سماعا والى ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفوا اجبا) (قياسا) (اى حذفوا قياسيا) فيه اشارة الى ان قياسا صفة بعد صفة فتقوله حذفوا اجبا قياسا والتماس ما (يعلم) مبنى للمفعول اى يوضع (له ضابط كل) منطبق على جميع جزئياته كقوله فى تعريف الانسان الحيوان الناطق فانه يصدق على جميع افراد الانسان (يحذف الفعل) الناصب له (معه) اى مع وجود الضابط الكلى (لزوما) اى وجوبا كما اورده المصنف فى الصور المذكورة ههنا (فى مواضع) نبه بصيغة جمع الكثرة على انه لا يخصص حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة (متعددة) وصفته بها اشارة الى ان المواضع جملة (منها) خبر مقدم او مبتدأ بتأويل البعض اى بعضها (اى من هذه المواضع) اى المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (موضع) (ما وقع) قدر المضاف ليصح الحمل بقوله منها او بقوله ما وقع (اى مفعول مطلق) اشار الى ان ما موصوثة وهو انما سب فى القواعد والقياسات (وقع) (مئتا) اسم مفعول من أثبت (اريد اثباته) فيه اشارة الى ان قوله مئتا من قيل قوله عليه السلام ﴿ من قتل قتيلا ﴾ (لانيه فانه) اى الشأن (لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه) اى حذف فعله الناصب له لان النفي يقتضى منقيا والمذكور هو السير يصلح ان يكون منقيا ولان حرف النفي يكون عاملا فيه وينصبه فلا يحتاج الى تقدير العامل الناصب له وانما قال الشارح لا يجب حذفه لانه يجوز أن يكون من باب حذف الفعل جوازا اى ما زيد يسير سيرا (بعد نفي) متعلق بقوله وقع (داخل) اشار بهذا القيد الى ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا بقريته ذكره فى قوله او معنى نفي وهذا المعنى هو الاولى لان القيد المذكور ثانيا يكون بيانا للقيد المقدر سابقا اذا كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك تأمل بالعقل وبالل والانتظر الى القيل والقال (على اسم) وليس الدخول على نفس الاسم شرطا لصحة انتصاب قولنا ما كان زيد الاسيرا وما بعدتك الاسير البريد على انه مفعول مطلق كذا فى الرضى (لا يكون) المفعول المطلق (خبرا عنه) اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتدأ او معمولا للعامل اللفظي كما نقلنا مثاله عن الرضى (او) وقع

شيئا (بعد) (معنى نفى داخل على اسم لا يكون) (المفعول المطلق) (خبرا عنه) (اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه) اى الشان (لودخل) حرف النفى (على فعل نحو ما سرت) بالخطاب او التكلم (الاسيرا) او معنى النفى عليه (و) نحو (انما سرت) باحدهما (سيرا لا يكون) ذلك المثال (منه) اى من حذف الفعل الناصب له فى نبيء لاجوازا ولاوجوبا لان الفعل المذكور ينصب ويكون عاملا فيه من غير احتياج الى تقدير العامل (وانما وصف) المصنف (الاسم) الذى دخل عليه النفى او معناه (بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه) اى الشان (لو كان) (المفعول المطلق) (خبرا عنه) لصحة الحمل عليه (نحو ما سيري الاسير شديد) وانما سيري سير كثير وههنا يجوز أن يكون سيري مبتدأ وسير شديد خبره لصحة الحمل عليه مثل زيد عدل ومع هذا وصف بالمشفق وهو يؤيد خبريته (لكان) المفعول المطلق (مرفوعا على الخبرية) لانه منصوبا على انه مفعول مطلق بناء على ان فعل العامل فيه محذوف وجوبا او جوازا (او وقع) عطف على وقع اى ومنها مفعول مطلق وقع (المفعول المطلق) (مكررا) (اى) وقع المفعول المطلق (فى موضع الخبر عن اسم) طالب للخبر (لايصلاح وقوعه) اى وقوع المفعول المطلق (خبرا عنه) اكتفى المصنف عن هذه القيود بما سبق فلا يرد ما هو المتبادر من ظاهره (فلا يرد عليه) اى على قوله او وقع مكررا (نحو) قوله تعالى (دكت) بالبنى للمفعول (الارض) اى زلزلت الارض (كدكا) بان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف فعله الناصب له لاجوازا ولاوجوبا لانه لم يقع فى موضع الخبر عن اسم يقتضى خبرا لا يصلاح وقوعه خبرا عنه بل المفعول المطلق ههنا وقع فى محله ولكن الثانى ليس اكد كما الاول على ما هو الظاهر بل ظرف الفعل الا انه حذف الظرف للمضاف وانصب المضاف اليه انتصابه فالمعنى دكت الارض دكا بعد دك اى زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال (وانما جمع) المصنف (بين الضابطين) ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ما وقع مكررا كما فصل فى الصور الآتية (لاشتركا فى الوقوع بعد اسم) يقتضى خبر الاولين (لا يكون) المفعول المطلق (خبرا عنه) وجمع الضابطين ظاهر ولذا لم يبين الشارح وجه الجمع فيهما (نحو ما انت الاسيرا) فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهو لفظ مادا داخل على اسم وهو انت لا يكون لفظ سيرا خبرا عنه لعدم صحة حمله عليه لانه لا يقال انت سير الامجازا او مبالغة مثل زيد عدل فصب بالفعل المحذوف الواقع خبرا عنه (اى) مانت (الاتسير سيرا) (وما انت الاسير البريد) (اى) مانت الا (تسير سير البريد) وهو معرب * دم بريده * وهو اسم بمعنى

* استريام * لان علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى * بيك * (هذان) اى نحو مانت الاسيرا ومانت الاسير البريد كلاهما (مثالان لما وقع مثنيا بعد نفى) داخل على اسم لا يكون خبرا عنه (وانما اورد) المصنف (مثالين) لهذه الصورة مع ان المثال الواحد كاف لايضاح المقصود والتفهيم ومع هذا ليس من دأب المصنف ان يورد مثالين لقاعدة واحدة (تبيينها) على ثلاثة فوائد (على ان الاسم) الذى هو المفعول المطلق (الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة) كما فى المثال الاول والثانى (او) ينقسم (الى ما هو فعل للمبتدأ او الى ما يشبهه به فعليه) لان المفعول المطلق فى المثال الاول فعل المبتدأ وقم به وفى الثانى يشبه فعل المبتدأ وهو سيره به فيكون المفعول المطلق مشبهابه وليس فعل المبتدأ ولا قائما به (او) ينقسم (الى مفرد) كالمثال الاول (ومضاف) كالمثال الثانى وان يكون للتأكيد والنوع وان يجب تقدير عامله بعد الا كالمثال الاول لانه لا يصح استثناء السير المطلق من مثله وهو السير المطلق وان لا يجب كالمثال الثانى فانه يجوز تقدير عامله قبل الا كما يجوز تقديره بعدها (وانما انت سيرا) هذا (اى تسير سيرا مثال لما وقع مثنيا بعد معنى نفى) اى انما انت تسير سيرا وانما انت تسير سير البريد (وزيد سيرا سيرا) (اى زيد يسير سيرا) يراد بمثل هذا التكثير فى الفعل لانه يقال مثل هذا الكلام لمن يكتر منه السير اى زيد يسير سيرا بعد سير لان السير الثانى ليس تأكيدا كما فى قوله تعالى ﴿ اذا ذكركم الارض دكا دكا ﴾ لانه بيان لكثرة الزلزلة لاحتققها وتقررها والمراد ههنا كثرة السير من زيد لاحتققه هذا (مثال لما وقع مكررا) فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه (ومنها) (اى ومن المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها) متعلق بالحذف والضمير المجرور راجع الى المواضع (ما وقع) (اى موضع مفعول مطلق وقع) (تفصيلا) وبيان وتفسيرا (لاثر) اى الفائدة (مضمون جملة) وما هو المقصود منها (متقدمة) سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف الجملة بالمتقدمة للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم (والمراد) ههنا (بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل) فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسنادية مثل فاذهب فاما مشيا بعد واما ركوبا (او) مصدرها المضاف الى (المفعول) كالمثال المذكور فى المتن لان المراد شدة الوثاق اى فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية (و) المراد (باثره) اى باثر المضمون (الغرض المطلوب منه) اى الفائدة المقصودة من ذلك المضمون * وفى الرضى ويعنى باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذى يكون بعد المؤثر (و) المراد (بتفصيل الاثر

بيان انواعه المحتاتمة المحتملة) وانما وجب الحذف حينئذ لان الاغراض تحصل
من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة
مقام ما يتضمن تلك الاغراض اى افعالها الناصبة لها اى فلما صح ذلك وتكررت
تلك الفائدة استنقل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها رفعا للثقل (نحو)
(قوله تعالى) حتى اذا ائتمنموهم (فشدوا الوثاق) بالفتح والكسر ما يشد به
من حبل وغيره (فاما ما بعد) (اى بعد شد الوثاق) (واما فداء) بكسر الفاء
وفتحها اى بعد شد الوثاق (فقوله فشدوا الوثاق جملة) فعلية طلية (مضمونها)
مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من هذه الجملة احكام الوثاق وشده
والشاد كائن من كان وذلك المضمون (شدوا وثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق)
يعنى الفائدة المقصودة منه (اما المن) بفتح الميم وتشديد النون مصدر من يمن
مما مثل مدي يمد مدي من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ شئ بمقابلته
بالفارسية * كس رارها كرن بجز چیز * (واما الفداء) مصدر فدى يفتدى مثل رمى
يرمى من الباب الثانى على وزن صرافا الاطلاق باخذ شئ فى مقابلته بالفارسية
* كس رارها كرن بجزى * واما القتل والاسترقاق والاستخدام والحاصل فى شد
الوثاق اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام (فتصل الله تعالى) وبين
(هذا الغرض المطلوب) من هذه الجملة باما التفصيلية والفاء التعقيبية (بقوله)
فاما ما بعد واما فداء اى اما تمنون منا) اى اما تطلقون ما شدتم الوثاق عليه
اطلاقا بلا شئ فتتالون به ثواب الاعتاق (بعد الشد) اى شد الوثاق (واما فدون
فداء) واما تطلقونهم اطلاقا باخذ شئ منهم فتنتفعون به فى حوائجكم هذا
فى الانشائية واما فى الخبرية فقولك زيد يكتب فاما قراءة بعد واما بيعا وزيد
يشترى طعاما فاما كلا بعد واما بيعا ونحو ذلك (ومنها) (اى من تلك المواضع)
او من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها (ما وقع) (اى
موضع مفعول مطلق وقع فيه) (للتشبيه) (اى لان يشبه) مبنى للمفعول (به)
اى بالمفعول المطلق (امر آخر) يعنى ان المفعول المطلق يكون مشبهابه لامر
آخر (واحترز) المصنف (به) اى بقوله للتشبيه (عن نحو زيد) خبر مقدم
(صوت) مبتدأ مؤخر مثل قولك فى الدار رجل (صوت حسن) فصول
بالرفع اما بدل البعض من الكل لان الصوت الاول مطلق والثانى مقيد والمقيد
بعض من المطلق (ما صفة له لصيرورته مع صفة بمنزلة شئ واحد وازاجاز
الرضى جعله تأكيدا لفظيا فلم يكن مفعولا مطلقا حتى ينصب فيحذف عامله
اما جوازا واما وجوبا (لانه) اى لان قوله صوت حسن (لم يقع) ههنا (للتشبيه)
(علاجا) والعلاج مصدر علاج (اى حال كونه) اى كونه علاجا لانه على الهيئة

دالا على فعل من افعال الجوارح وهي جمع جارحة كسواصر جمع ناصرة
والجارحة هي العضو الخارج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل
سميت جارحة لكونها آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة (واحترز) المصنف
(به) اى بقوله علاجا (عن نحو زهد زهد زهد الصالحاء) وعلم علم النقهاء فان
الزهد مصدر من زهد يزهد من باب علم وقع للتشبيه لان زهد زهد شبه زهد الصالحاء
الا انه ليس علاجا (لان الزهد ليس من افعال الجوارح) لانه يحصل بملاحظة
القلب كما ان العلم يحصل كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون مرفوعا
على البدلية بدل البعض من الكل ولان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا وما
فيها تقول زهد فيه وزهد عنه اى اعرض دال على امر مستمر فلا يصح تقدير
الفعل فيه (بعد جملة) ظرف وقع (واحترز) المصنف (به) اى بقوله بعد جملة
(عن نحو صوت زيد صوت حمار) فن الصوت مصدر من صات يصوت صوتا
مثل صان يصون صوتا وقع للتشبيه لانه تشبيه بليغ كقولك زيد اسد حال كونه
علاجا الا انه لم يقع بعد جملة فيكون مبتدأ وخيرا (مشتملة) (تان الجملة)
صفة (على اسم) متعلق بمشتملة (كائن) (بمعناه) (اى بمعنى المنعول انطاق
واحترز به) اى بقوله مشتملة على اسم بمعناه (عن نحو مررت بزيد فذاله صوت
صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي له صوت
الا ان هذه الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المنعول انطاق فصوت حمار مرفوع
على انه بدل ادعائى من المبتدأ فكأنه قيل فذاله صوت حمار (و) مشتملة تلك
الجملة ايضا (على صاحبه) (اى على صاحب ذلك الاسم) وهو الاسم الذى
اشتملته تلك الجملة قوله (اى الذى قام به معناه) تفسير اقوله صاحبه (واحترز
به) اى بقوله وصاحبه (عن نحو مررت بالبلد فذاله صوت صوت حمار)
فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي به صوت مشتملة على اسم
بمعناه وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم فيجوز
نصبه على الحالية لدلالته على الهيئة ورفع على انه بدل او عطف بيان او صفة
بتقدير مثل وائما وجب حذف الفعل الناصب له عند وجود هذه الشروط
لسد الجملة السابقة مسد المحذوف لاشتمالها على اسم بمعناه وصاحبه (نحو
مررت بزيد فذاله صوت صوت حمار) (اى يصوت صوت حمار) والجملة
المحذوفة حال مشتق (من صات الشيء صوتا) من باب دخل مثل صان يصون
صوتا (بمعنى صوت) يصوت (تصويتا) من باب الفعل وائما قل بمعنى صوت
تصويتا لان فى كون الصوت مصدرا اختلافا لان الرضى قل الصوت اسم
اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه

مصدرا واما التصويت فمصدرته اتصافى (فصول حمار مصدر) كذا قاله
الصحاح مضاف الى الناعل (وقع للتشبيه) لان صوت زيد فى هذا المثال شبهه
فكان هو مشبهابه (علاجا) لان الصوت من الحمار يصدر من احدى الجوارح
وهى الفم واللسان فيه (بعد جملة هى) اى تلك الجملة (قوله له صوت) لان
قوله له خبر مقدم وصوت مبتدا مثل قولك فى الدار رجل والمبتدا مع خبره جملة
اسمية (وهى) اى هذه الجملة (مشتمة) يعنى اشتمت (على اسم) كائن (بمعنى
المفعول المطلق وهو) اى ذلك الاسم المشتمل عليه (صوت) لان صوت
فى معنى الاسم الذى هو مفعول مطلق (ومشتمة) تلك الجملة ايضا (على
صاحب ذلك الاسم وهو) اى صاحب (الضمير المحرور فى له) لرجوعه الى
زيد فوجدت الشروط باسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه
دلالة تامة ومغنية عنه (و) (نحو مررت به فاذا له) (صراخ صراخ الثكلى)
فصراخ بضم الصاد وفتح الراء المهملتين وفى آخره خاء معجمة مصدر على وزن
سؤال من باب علم وحينئذ لاجابة الى نقابه الى باب التفعيل وقيل اسم بمعنى المصدر
حينئذ يحتاج الى نقابه اليه (اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها)
لان الثكلى المقيد يقال نكته امه بالكسر اى فتمتهه وفى الحديث ﴿ نكته امك ﴾ وامرأة
نكته وثكلى وبابه علم وانما اورد مثالين اشار الى ان هذا القسم مستعمل مضافا الى ذى
روح سواء كان من غير ذوى العقول كالمثال الاول او منه نحو مررت بزيد فاذا له دق
دقت بالمعجار حب الفلفل وكالثانى ومضافا الى النكرة او المعرفة كالمثال الاول والثانى
﴿ ومنها ﴾ (اى من تلك المواضع) اى من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول
المطلق فيها قياسا ﴿ ما وقع ﴾ (اى موضع مفعول مطلق وقع) ﴿ مضمون جملة ﴾
اى مصدرها المضاف الى الناعل او المفعول ﴿ لا محتمل لها ﴾ فلاننى الجنس ومحتمل
اسم مفعول من احتمال مبنى على الفتح اسم لاواها (اى لهذه الجملة) صفة محتمل و
﴿ غيره ﴾ (اى غير المفعول المطلق) خبر لا واجملة صفة جملة اى لا محتمل ثابتا
لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غيره منصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر
لا الظرف اى لا احتمال غير المفعول المطلق ثابت لهذه الجملة وانما وجب الحذف
لنسابة الجملة المتقدمة عن فعله وتاديتها معناه وفيها ما هو فاعل وهو ياء المتكلم
﴿ نحوه ﴾ خبر مقسدم (على) حال من فاعل الظرف المستكن فيه الراجع
الى الالف (الف درهم) مبتدا وهذه الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغير
المحتمل غيره ﴿ اعترفا ﴾ (اى اعترفت) ما عسى من الالف (اعترفا) وهو
بالفارسية اقرار كردن بيمين * وههنا اقرار كردم بهزار درهم * (فاعترفا مصدر)
من باب الافعال (وقع مضمون جملة وهى قوله) اى قول المصنف (له على)

الف درهم لان مضمونه) اى مضمون قوله له على الف درهم (الاعتراف)
 بالف درهم لا غير لان المرأ مؤاخذ باقراره وقد اقرت بالف (والاحتمال لها غيره)
 فاصله له على الف درهم اعرفت بتلك الالف اعترافا فحذف الفعل مع فاعله
 وجوبا لدلالة الجملة المتقدمة عليه ومنه الله قائم بالقسط حقا ومحمد رسول الله حقا
 واولئك هم المؤمنون حقا (ويسمى) بالبناء للمفعول (هذا النوع من) انواع
 (المفعول المطلق) الذى وجب حذف عامله قياسا (تأكيدا لنفسه) وذاته
 (اى نفس المفعول المطلق) وذاته هذا مبنى على جعل المؤكد والمؤكد دون
 اللفظ لان المؤكد ليس بملفوظ بل مفهوم مضمونه يعنى ان مفهوم الاعتراف أكد
 مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف ايضا * وفى الرضى فاعترافا يؤكد
 الاعتراف الذى تضمنه الجملة المذكورة (لانه) اى لان الاعتراف (انما يؤكد
 نفسه وذاته) لانه يؤكد مضمون الجملة التى هى عين الاعتراف (لا) يؤكد
 (امرا يغيره) اى يغير نفسه وذاته (ولو كان) يؤكد نفسه (بالاعتبار) اى
 باعتبار جعل الاعتراف المؤكد مافوظا حكما او باعتبار جعل الاعتراف المؤكد
 مضمونا حكما ليتوافقا فيؤكد الملفوظ الملفوظ والمضمون المضمون تأمل (ومنها)
 اى من المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها (ما) (اى
 موضع مفعول مطلق) (وقع مضمون جملة) كأن (لها) (اى لهذه الجملة)
 (محمّل غيره) بالرفع نائب فاعل لقوله محتمل (اى غير المفعول المطلق) (نحو
 زيد قائم حقا) (اى حق) قيام زيد (حقا) والجملة بيان تفسير له مأخوذ
 (من حق يحق) مثل فرت يفر من باب ضرب (اذ ثبت ووجب) لان الحق
 فى اللغة الثبوت وفى الشرع الوجوب (حقا مصدر) من حق يحق (وقع مضمون
 جملة وهى) اى تلك الجملة (قوله زيد قائم) ومضمونها قيام زيد (ولها)
 اى لهذه الجملة (محمّل غيره لانها) خبر (تحمّل الصدق) وهو ما يطابق الواقع
 مثل السماء فوقنا والارض تحتنا (والكذب) وهو ما لا يطابقه مثل السماء
 تحتنا والارض فوقنا (والحق) وهو ما يطابقه الواقع مثل كون السماء فوقنا
 مطابق له (والباطل) وهو ما لا يطابقه الواقع ولا هو الواقع يطابقه
 (ويسمى) (هذا النوع من المفعول المطلق) (تأكيدا لغيره) (لانه) اى لان المفعول
 المطلق (من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر) وهو قوله حقا (يؤكد نفسه)
 والجملة خبر ان (من حيث هو محتمل الجملة) وهى زيد قائم فصار المؤكد منصوبا
 ومصرحا والمؤكد مضمونا ومحملا والمحمّل نفس المنصوص فكان هذا النوع
 تأكيدا لنفسه وذاته ولو بالاعتبار فلزم التفريق بينهما فقال بالفاء التفسيرية
 (فالمؤكد) حال كونه (اسم مفعول) يعنى المحتمل بجملة زيد قائم (من حيث

اعتبار وصف الاحتمال فيه) اى فى المؤكد اسم مفعول يعنى لكونه محتملا
بجملة زيد قائم وموصوفا بوصف الاحتمال (يغير) خبر لقوله فالؤكد (المؤكد)
حال كونه (اسم فاعل من حيث انه) اى ان المؤكد اسم فاعل (منصوص عليه
بلفظ المصدر) فالحاصل ان الحق المؤكد اسم مفعول محتمل الجملة لما عرفت ان
الجملة لكونها خبرا تحتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة والحق
المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح يغير المحتمل
وان اتحد مرادا فكان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لغيره فاطلاق الغير
باعتبار الوصف لان وصف احدها الاحتمال ووصف الاخر التخصيص
والتأكيد باعتبار المراد منهما واحد وهو الحقيقة ويسمى تأكيدا باعتبار المراد
وقيل لغيره باعتبار الوصف تأمل ولا تأل جهدك (ويحتمل ان يكون المراد)
من قوله ويسمى تأكيدا لغيره (انه تأكيد لاجل غيره) بناء على ان اللام
فى قوله لغيره علة للتأكيد بحذف المضاف لاصلة له كما فى التوجيه الاول (ليندفع)
الغير ويتقرر ماهو المقصود ولهذا سمي تأكيدا لكن اورد عليه فوات حسن
التقابل فاشار الى دفعه بقوله (وعلى هذا) الاحتمال (ينبغى ان يكون المراد
بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه) وذاته على ان يكون اللام ايضا للتعايل
(للتكرار) المفعول المطابق (ويتقرر حتى يحسن التقابل) اى مقابلة هذا
النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما للتعايل فى هذا التوجيه وفى التوجيه
الاول صلة فيهما تحسن تقابلهما فى كلا التوجيهين (ومنها) اى من المواضع
التي وجب حذف ناصب المفعول المطابق فيها قياسا (ما) اى موضع مفعول
مطلق (وقع مثنى) (اى) وقع (على صيغة التثنية) وصورتها يعنى بالياء
الساكنة المتشوح ما قبلها (وان لم يكن للتثنية) يعنى وان لم يكن المراد من تلك
الصيغة التثنية (بل) المراد منها (للتكرار والتكثير) وانما اورد بصيغة التثنية
دون الجمع لكون التثنية مطردة واكثر استعمالا دون الجمع فاسب ان تكون
صيغتها مستعملة فى التكثير والتكرار ولا يكون هذا النوع مضافا الى الفاعل نحو
دوايك اى تداول الامر دواين اى افعله مداولة بعد مداولة وهذا ذك اى
اسرع اسرعا بعد اسراع ومجاجيك اى كف كفا بعد كف وخانيك اى تحن
تحنا بعد تحن هذه الالفاظ مصادر لم تستعمل الا للتكرار والتكثير ومضافة الى
فاعلهما كذا فى الرضى او الى المفعول كالمثلين المذكورين فى المتن ولذا قال الشارح
(ولا بد فى تيمم هذه القاعدة من قيد الاضافة) لان الاستعمال ورد هكذا (اى) ومنها
ما وقع (مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول) اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل
الا بالاضافة الى احدها ترك المصنف قيد الاضافة اعتمادا بالعرف اذ العرف قرينة

قوية فيما بينهم (لثلا يرد) على هذه القاعدة (مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر
كرتين) بان يقال ان المفعول المطلق في هذه الآية وقع على صيغة التثنية
للتكرير والتكثير ولم يحذف فعله التاصيله لاجوازا ولا وجوبا بل هو مذكور
لفظا (اي) ارجع البصر (رجعا مكررا كثيرا) متابعا (وفي جعل المثال) وهو
ليك وسعديك (من تمة) اي من تميم (التعريف لافادة هذا القيد) اي قيد
الاضافة يعنى في اكتفاء المصنف في هذا القيد بالمثال حيث اورده مضافا (تكلف)
ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل الا
ان يراد بالاضافة المستفادة من المثال جنس الاضافة وذا تكلف آخر اذ الشائع
تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف فاخذ
بعض القيود في المثال ليس من دأب المعرفين (مثل ليك) (اصله الب) وهو فعل
مضارع معلوم متكلم وحده من الب يلب من باب الافعال (لك البابين اي اقيم)
معنى الب (لخدمتك) عسيرا ويسيرا (وامثال امرك) اي امرتني بديلا ونهارا
(ولا ابرح) اي لا ازول (عن مكاني) اي عن مكان الخدمة ومكان الامتثال بالامر
كلمة في موضع لا يزول عنه هذا معنى الب لك (اقامة كثيرة) بحيث لانهاية لها
(متتالية) اي متتابعة بعضها اثر بعض حيث لا فصل بينهما هذا معنى البابين
(محذف الفعل) مع فاعله وجوبا في كلام المحيب قيل ليتفرغ المحاطب وهو
الامر عند سماع التلية فإمر بسرعة اوليتفرغ المأمور لسماع المأمور به
والاول اليق بمقام رعاية الادب (واقيم المصدر) وهو البابين (مقامه) اي مقام
الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك فصار البابين لك كما في قوله تعالى ﴿فَضْرِبِ
الرِّقَابَ﴾ (ورد) المصدر (الى الثلاثي محذوف زوائده) واريد بالجمع ههنا ما فوق
الواحد لان الزوائد في البابين اثنان الهمزة والالف لان الزائد لكونه زائدا
يقبل الحذف (ثم حذف حرف الجر) وهو اللام (من المفعول) اتساعا فصار الضمير
المتصل منفصلا فصار لبين اياك (واضيف المصدر اليه) اي الى المفعول
(فصار) المفعول المطلق بعد هذه الاحوال (ليك) كل ذلك للعلة السابقة آنفا
(ويجوز أن يكون) ليك مأخوذا (من لب بالمكان) ثلاثيا (بمعنى الب)
يعنى بمعنى اقام به في القاموس الب اقام كلب ومنه لبينك (فلا يكون) ليك حينئذ
(محذوف الزوائد) لانه ليس فيه زوائد فتحذف اصله الب لك لين محذوف الفعل
من كلام المحيب واقيم المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول اتساعا وضيف
المصدر اليه فصار ليك ومعنى كلا التوجيهين واحد (و) (على هذا القياس)
(سعديك) الا انه لا يكون غير محذوف الزوائد لانه لم يجى سعد ثلاثيا بمعنى اسعد
كما جاء لب بمعنى الب (اي اسعدك) اسعادين يعنى اسعدك (اسعادا بعد اسعاد

بمعنى عينك) اعانة كثيرة متتالية فحذف الفعل مع فاعله فانقلب الضمير المتصل منفصلا فصار اياك اسعادين فقدم المصدر فصار اسعادين اياك فحذف الزوائد فصار سعدين اياك واضيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه الاحوال سعديك (الان اسعد) استثناء من قوله وعلى هذا القياس سعديك يعنى ان سعديك مثل ليك في جميع الاحوال الا في حالين في ان اسعد مخصوص بان يكون محذوف الزوائد لانه لم يبيح سعدا ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب وفي انه لا يكون محذوف اللام لانه (يتعدى بنفسه) ولا يحتاج الى شئ يتعدى به (بخلاف الب فانه) لازم (يتعدى باللام) والله علم (المفعول به) ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل الباقية ولذا يقام مقام الفاعل اذا حذف دون سائرهما وسمى به لانه وقع الفعل به كفى ضربت زيدا او تعاقب به كفى خلق الله العالم والضمير في به يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل (هو) اى المفعول به (ما وقع) (اى اسم وقع) (عليه فعل الفاعل) اى ما تعلق به فعل الفاعل اما حسيا نحو ضربت زيدا واما غيره نحو خلق الله العالم واعطيت زيدا درهما وما ضربت زيدا ولم يذكروا اى لم يذكروا المصنف الاسم ههنا ولم يقل اسم ما (اكتفاء) مفعول له (بما سبق) اى بذكره (فى المفعول المطلق) اختصارا اول ظهور ان المفعول به من اقسام الاسم (والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه) فى قوله ما وقع عليه فعل الفاعل (تعاقه به) اى تعلق الفعل بالمفعول به (بلا واسطة حرف) بين الفعل والمفعول (فاهم) اى فان ارباب اللغة (يقولون فى) قولك (ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به (ولا يقولون فى) قولك (مررت بزيد ان المرور واقع عليه) اى على زيد لكونه بواسطة حرف جر (بل) يقولون ان المرور (متبس به) ومتعلق به وما لصق به (فخرج به) اى بقوله (المفاعيل الثلاثة الباقية) المفعول فيه المفعول له المفعول معه (فانه) اى الشأن (لا يقال) عند ارباب اللغة (فى واحد منها ان الفعل) الصادر عن الفاعل (واقع عليه) كما قالوا فى المفعول به (بل) ان ذلك الفعل واقع (فيه) اى فى المفعول فيه فان الضرب مثلا فى قولك ضربت يوم الجمعة واقع فى يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة ظرفا له ومحلا تحل الافعال فيه كما تحل الاشياء فى محالها (او) واقع (له) فى المفعول له فان الضرب مثلا فى قولك ضربت زيدا تأديبا واقع لاجل التأديب (او) واقع (معه) فى المفعول معه فان الاستواء فى قولك استوى الماء والخشب واقع ومصاحب للخشب فلا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه لما عرفت فلا يكون مفعولا به (و) خرج عن التعريف (المفعول المطلق) بما يفهم من مغايرته) اى المفعول به (لفعل الفاعل) لان المفعول به مغاير لفعل الفاعل لان

المفعول به في ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان الضرب ليس عين زيد بل غيره (فان المفعول المطابق عين فعله) العامل فيه لفظا ومعنى مثل ضرب ضربا ومات موتا او معنى مثل جلس فعودا او قعد جلوسا واما المفعول به فغيره لفظا ومعنى مثل ضربت زيدا وخلق الله العالم ونحوها (والمراد بفعل الفاعل) ههنا (ما) اى فعل (اعتبر) بالبناء للمفعول (اسناده الى ماهو فاعل حقيقة) كقولك ضربت زيدا (او) الى ماهو فاعل (حكما) كقولك اعطى زيد درهما فان زيدا فيه حين كون اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما لانه عاط اى اخذ واذا بنى له الفعل وقيل اعطى زيد درهما بقى على ما كان عليه فكأنه قيل اخذ زيد درهما وكذا علم زيد فضلا تأمل (فخرج به) اى بقوله فعل الفاعل وما هو المراد منه (مثل زيد فى) قولك (ضرب زيد) يعنى خرج به مفعول مأم يسم فاعله الذى كان فى الاصل مفعولا لفظا حقيقة وحكما (على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده) اى اسناد ضرب فى ضرب زيد (الى فعله) لا حقيقة ولا حكما فان زيدا مفعول به فى الاصل حقيقة وحكما فاذا اسناد اليه الفعل خرج عن كونه مفعولا به وصار فى حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى الآخر كما فى اعطى زيد درهما فانه تعلق الاخذ من زيد الى درهما فصار حينئذ درهم مفعولا به (ولا يشكل) تعريف المفعول به (بمثل) اى بالمفعول الثانى فى باب اعطيت مثل (اعطى زيد درهما فانه) اى الشأن (يصدق على درهما انه وقع عليه) يعنى تعلق بقوله درهما فى هذا المثال (فعل الفاعل الحكيمى) صفة الفاعل (المتعبر) صفة بعد صفة له (اسناد) بالرفع نائب الفاعل لقوله المتعبر (الفعل اليه) اى الفاعل (فان مفعول مأم يسم فاعله) فى باب اعطيت وفى باب اعامت (فى حكم الفاعل) لما عرفت انه فى الاصل فاعل معنى لانه اخذ فاذا بنى له الفعل كان فى حكم الفاعل وكان اسناد الفعل اليه معتبرا (وبما ذكرنا) من تعميم لفظ الفاعل فى قوله فعل الفاعل الى الفاعل الحقيقى او الحكيمى بقوله حقيقة او حكما والباء متعلق بقوله (ظهر فائدة ذكر الفاعل) فى التعريف لانه لو لم يذكر الفاعل فيه وقيل ما وقع عليه الفعل لم يحصل فائدته وهى التعميم اليهما لان مأم يذكر لم يقبل التعميم (فلا يرد أنه لو قال) المصنف فى تعريف المفعول به (ما وقع عليه الفعل) بدون ذكر الفاعل (لكان اخصر) فيه رد على الهندى حيث قال لا فائدة فى قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر انتهى الا انه لم تكن الفائدة او فر وفى ذكر الفاعل فائدة التعميم (نحو ضربت زيدا) (فان زيدا) فى هذا المثال (قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر) بينهما (فعل اعتبر اسناده الى الفاعل) الحقيق (الذى هو ضمير المتكلم) او المخاطب

فهو مفعول به والاصل في المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول
 وحق المعمول ان يتأخر عن العامل (و) لكن (قد يتقدم) (المفعول به) على
 خلاف الاصل لتكثرة وعلة (على الفعل) (العامل فيه) وغيره من العوامل
 العاملة فيه وخص الفعل بالذكر لاصالته واذا جاز تقديمه على ماهو الاصل
 في العمل فجوازه على ماهو الفرع فيه اولى (لقوة الفعل في العمل) لما سبق
 (فيعمل) الفعل ونحوه (فيه) اي في المفعول به حل كون المفعول به (متقدما) على
 الفعل على خلاف الاصل (ومتأخرا عنه) على ماهو الاصل او حال كون الفعل
 متقدما عليه او متأخرا عنه والاول اولى و (اما) ان يتقدم عليه تقدما (جوازا)
 اي جائزا تخصيصا يعني ليكون مخصوصا ومنحصرا فيه (مثل الله اعبد) و (ايك
 نعبد فان تقديمه ههنا لتخصيص العبادة به (و) اهتماما نحو (وجه الحبيب أمتي
 واما وجوبا) اي تقدما واجبا (فيا) اي في المفعول به الذي (تضمن معنى الاستفهام
 او) معنى (الشرط) لوجوب الصدارة (نحو) قولك (من ضربت) بـ (بـ)
 الخطاب فان من فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه ان يدا ضربت
 ام عمرا في محل النصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه لثلا تبطل الصدارة
 (ومن) وهو اسم تضمن معنى حرف الشرط لان معناه ان زيدا في محل النصب
 على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه للصدارة (نكرم) فعل الشرط (يكرمك)
 جزاؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه
 (وهذا) اي تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جوازا او وجوبا واقع
 (اذا لم يكن مانع من التقديم) اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه (كوقوعه)
 اي المفعول به (في حيز) بتشديد الياء المثناة من تحت والزاي المعجمة اي تحت
 (ان) المصدرية (نحو من البر) خبر مقدم (ان) مصدرية (تكف) فعل مضارع
 مخاطب في تأويل المصدر مبتدأ (لسانك) بالنصب لانه مفعول لتكف ولا يجوز
 تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان ان مع الفعل في تأويل المصدر ومعمول
 المصدر لا يتقدم عليه لضعفه في العمل معناه بالفارسية * ازنك است تو منع كني
 زبات را * والاصل في الفعل العامل في المعمول به ان يكون مذكورا لكونه
 عاملا وجزأ من الكلام (و) (قد) (يخذف الفعل) على خلاف الاصل على قاة
 اختصارا (العامل) يشير الى ان اللام للعهد الخارجى (في المفعول به) لكون
 البحث فيه (لقيام) اي وقت وجود (قرينة) علامة (مقالية او حالية) دالة
 على تعيين المحذوف (جوازا نحو) قولك (زيدا) بالنصب لانه مفعول للفعل
 المحذوف جوازا (لمن) اللام متعاق بالتول المقدر ومن موصولة (قال) صلة
 (من) اسم متضمن معنى همزة الاستفهام مقدم وجوبا على ما سبق آنفا

(اضرب) مضارع متكلم وحده (اى) قال المجيب (اضرب زيدا تحذف الفعل) وهو اضرب مع فاعله جوازا (للقريئة المقسالية) الدالة عليه (التى هى السؤال) بقوله من اضرب (ونحو) قولك (مكة) وهى اسم للمدينة التى فيها البيت الحرام (للمتوجه) اللام متعلق بالقول ايضا اى للذى يريد الذهاب او الذى قد ذهب (اليها اى تريد) اى تريد بحذف الهمزة الاستفهامية لكون المقام مقام الاستفهام بالتوجه الى (مكة تحذف الفعل) وهو تريد (للقريئة الحالية) التى هى تهيوه او ذهابه اليها (و) قد يحذف الفعل العامل فى المفعول به (وجوبا) اى حذفها واجبا (فى اربعة) ابواب وفى بعض النسخ فى اربعة (مواضع) وهو الظاهر من تقرير الشارح (تخصيصها بالذكر) اى ذكر المصنف هذه المواضع الاربعة دون ما عداها (ليس للحصر) لانه ليس فى كلامه ما يفيد الحصر والعدد لا يفيد لاتفاق الجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر لانه ليس من الفاظ الحصر على ما بين فى موضعه (لوجوب الحذف) يعنى حذف الفعل (فى باب الاغراء) مثل اخاك اى الزم (و المنصوب على المدح) مثل الحمد لله اهل الحمد اى اعنى او امدح اهل الحمد (او الذم) مثل مررت بزيد الفاسق اى اذم (او الترحم) مثل مررت بزيد الفقير اى ارحم (بل) ذكر هذه المواضع الاربعة (لكثرة مباحثها) اى مباحث كل واحد منها (بالنسبة) والقياس (الى هذه الابواب) الاربعة لان القليل لقلته لا يقتضى البحث عنه الموضع (الاول) (من تلك المواضع الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها (سماعى) يعنى حذف الفعل الناصب له فيه سماعى بحيث لا يكون له ضابط كلى يعرف به علة وجوب الحذف لانه لم يستعمل اظهار فعله معه سماعا (اى مقصور على السماع) من العرب (لا يتجاوز) مبنى للمفعول اى حذفه (عن امثلة) جمع مثال (محدودة) اى معينة (مسموعة) صفة بعد صفة لا مثلة (بان يقاس) متعلق بقوله لا يتجاوز (عليها) اى على الامثلة المعينة المسموعة (امثلة اخرى) اى لا يقاس على المثال الذى سمع حذف الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه كما حذف فى المقيس عليه بل يكون الحذف مخصوصا على ما سمع (نحو امرأ) بفتح الراء لان عينه وعين ابنه كلاهما تابعان للامههما فى الحركات الثلاث (ونفسه) (اى اترك) امر من ترك يترك (امرأ ونفسه) ان كان الواو للعطف يكون لازم معناه بالفارسية * كرنند از اين مرد * وان كان بمعنى مع يكون لازم معناه بها ايضا * كوتاه كن تودست آزردين اين مرد واره از صحبت كردن اين مرد زد شنام دادن * وفى الحاشية معناه الحث على الفرار من المرء او قصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثانى للمصاحبة انتهى * وقيل المعنى اما الهجر عنه

او ترك الانتقام منه او ترك اصلاح امره (و انتهو خيرا لكم) (اى انتهوا عن
 التثيit) اى عن القول بالتثيit اى عن قولكم ان الله ثالث ثلاثة وتوبوا الى الله
 عن مقاتلكم هذه (واقصدوا خيرا لكم) اى ما ينفعكم فى الدنيا والآخرة ومن
 اتبعكم (وهو) اى ما هو خير لكم (التوحيد) وقولوا انما الله واحد عن صميم
 قلبكم و خلوص اعتقادكم (واهلا وسهلا) (اى آتيت اهلا) والاهل اما
 مصدر من اهل ياهل بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف هو المفعول به و اشار
 اليه الشارح بقوله (اى) آتيت (مكانا ما هو لا اى معمورا لاخرابا) يعنى
 لم يكن المكان الذى آتيته خرابا او اسم بمعنى القريب ذى الرحم و اشار اليه بقوله (او)
 آتيت (اهلا) ذا قرابة (لا اجانب) يعنى لم يكن الذى آتيته اجنيا لك فمعناه
 حيثئذ بالفارسية * امدى تو خويشانرا و نه امدى بيكانكارا * والمعنى الاول انسب
 لقوله سهلا فمعناه حيثئذ * امدى تو جاي زيبا * (و و طئت) الوطىء مثال واوى
 و مهموز اللام وضع القدم (سهلا من البلاد) لا من البساط والسهل تقيض
 الجبل معناه * رهى تو جاي نرم و نهى پاى بروى * (لا حزننا) بفتح الحاء المهملة
 و سكون الزاى المعجمة ما غاظ من الارض * جى درشت پاى نه نهى جاي نرم پاى
 نهى * و علة و جوب الحذف فى هذه الصورة كثرة الاستعمال (و) (الموضع)
 (الثانى) (من تلك المواضع الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل العامل
 فى المفعول به فيها (المنادى وهو المطلوب) اى الشخص الذى طلب (اقباله)
 (اى توجهه اليك بوجهه) كما اذا ناديت مدبرا لك (او) توجهه (بقلبه كما اذا
 ناديت مقبلا) بكسر الباء اسم فاعل (عليك بوجهه) قبل النداء لا بقلبه و اذا
 ناديته يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا (حقيقة) اى اقبالا حقيقيا (مثل
 يازيد) فريد منادى يطلب اقباله بوجهه و قلبه او بقلبه فقط (او حكما)
 عطف على حقيقة (مثل ياسماء) كما فى قوله تعالى : ياسماء اقلعي * (ويا جبال)
 كما فى قوله تعالى : يا جبال اوتبى * (وياارض) كما فى قوله تعالى : يا ارض ابلعي ماءك *
 مما يستحيل منه الاقبال من غير ذى روح و جاد (فانها) اى فان الاسماء التى
 استحال نداؤها (نزلت) مبنى للمفعول (او لا) اى قبل ادخال حرف النداء عليها
 وجعلها منادى (منزلة من له صلاحية النداء) وهو ذو الروح الذى له عقل
 و بصيرة يعنى ان ما يستحيل نداؤه شبه بمن له صلاحية النداء فى التأثير و الانقياد
 فاستعير حرف النداء الذى كان حقه ان يدخل على من صالح للنداء للمشبه الذى
 استحال نداؤه (ثم ادخل) بالبناء للمفعول (عليه) اى على ذلك المشبه (حرف النداء
 و قصد نداؤها) و جعل منادى حكما (فنهى) اى هذه الاسماء (فى حكم
 من يطلب اقباله) اى توجهه اليك بوجهه و قلبه او بقلبه فقط و منه نداؤه تعالى

لتزهره عن الاقبال (بخلاف المندوب) يعنى المندوب بخلاف المنادى الذى نزل منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء وجعل فى حكم المنادى وقصد نداؤه (لانه) اى المندوب (المتفجع عليه) سياتى معنى المندوب والمتفجع عليه لغة واصطلاحاً (ادخل) بالبناء للمفعول (عليه حرف النداء) واجملة خبر بعد خبر اوصفة اقوله المتفجع عليه على منوال * ولقد امرت على الميثم بسبى * (بجرى) اظهار (التفجع لا لتزييه) اى لتزليل المندوب (منزلة المنادى وقصد) بالجر عطف على تزييه (ندائه) فلم يكن منادى لاحقيقة وهو ظاهر ولا حكماً لعدم التزليل (فخرج) المندوب (بهذا القيد) اى بقيد المطلوب اقباله حقيقة او حكماً (عن تعريف المنادى) لانه لا يطاب اقباله لاحقيقة ولا حكماً (ولهذا) اى لخروجه عن تعريفه (افرد المصنف احكامه) اى احكام المندوب (بالذكر فيما بعد وفيه) اى فى اخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله المطلوب اقباله وادخال امثال ياءاء ويارض وياجبال بتعميم هذا القول من الحقيقى والحكمى (تحكم) اوفى عدم ادخال المندوب بتعميم هذا القول وادخل امثال ياءاء ويارض وياجبال (فان المندوب ايضا) اى كالمندوب الحكمى او كما ان مثل ياءاء منادى (كما قال بعضهم) وهو الجزولى (منادى مطلوب اقباله) لكن لامطابق بل (حكماً على وجه التفجع) اى على طريق التفجع والتوجع (فذاقت يا محمداه) حال كونه مندوباً (فكأنك تناديه وتقول له تعال) بفتح اللام امر من تعالى يتعالى والاصل فيه تعالى سقط الياء للوقف لان جزء الناقص ووقفه بسقوط لام الفعل (فانى مشتاق اليك) فيكون منادى لان المنادى مشتاق الى المنادى فيناديه فكذا هذا (فالاولى) والانسب (ادخله تحت المنادى) ولم يخرج عن تعريفه حتى لا يحتاج الى البحث ثانياً (كما فعلاه صاحب المفصل) وهو العلامة الزمخشري لان المندوب عنده منادى حكماً على وجه التفجع كما قل فى المفصل فى بحث الاعراب المنصوب باللازم اضماره المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله الى ان قال او مندوباً كقولك يا زيدا (وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا) اى كصاحب المفصل والجزولى (انه داخل فى المنادى) حكماً واجيب بان وجه اخراجه عن تعريف المنادى انهم لم يعدوا الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة واجيب بوجه آخر بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السننهم فاتبعد المصنف جعله مجازاً ملحقاً بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع فناسب ان يجعل باباً على حدة (بجرف) متعلق بالمطلوب (نائب) صفة حرف (مناب ادعو) نصب على الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام (من الحروف الخمسة)

بيان الحرف (وهي) اى تلك الحروف (يا ويا وهيا واى والهمزة) الحكم فيها بعد الربط كقولك السكنجيين خل، وعسل وماء وقدمر غيرمرة (واحترز) المصنف (به) اى بقوله بحرف نائب مناب ادعو (عن نحو لقبيل) امر غائب من الاقبال (زيد) فاعله فان زيدا فى هذا المثال هو المطلوب اقباله اى توجهه بوجهه وقلبه او بقلبه الا انه ليس اقباله مطلوبا بحرف نائب مناب ادعوبل بصيغة الامر وكذا قولك لزيد اقبل قوله (لفظا وتقديرا) (تفصيل للطلب) يعنى صفة للمصدر المفهوم من المطلوب (اى) هو المطلوب اقباله بحرف كذا (طلبا لفظيا) والطلب اللفظى لا يكون الا (بان تكون آلة الطاب) وهى احد حروف النداء (لفظية) اى ملفوظة (نحو يا زيدا) طلبا (تقديريا) والطاب التقديرى لا يكون الا (بان تكون آلة) اى آلة الطلب (تقديرية) اى مقدره محذوفة من اللفظ لا من التية (نحو يوسف) اى يا يوسف (أعرض) امر من الاعراض (عن هذا) وسيجيء لهذا زيادة تحقيق (او) تفصيل (لليابة) المفهومة من قوله نائب مناب ادعو (اى) هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو (نيابة لفظية) اى ملفوظة وذلك لا يكون الا (بان يكون) الحرف (النائب) نائب ادعو (ملفوظا او) نيابة (تقديرية) وذلك لا يكون الا (بان يكون) الحرف (النائب مقدر كما فى المثالين المذكورين او) تفصيل (للمنادى) فى قوله والثانى المنادى اى منادى ملفوظا او منادى مقدر (و) مثال (المنادى الملفوظ مثل يا زيد و) مثال المنادى (المقدر مثل ألا يا سجدوا اى ألا يا قوم اسجدوا) وسأبى لهذا زيادة تفصيل وهذا الوجه ابعد الوجوه والوجه الاول اقر بها والثانى كالاول فى المثال لان الآلة والنائب واحد وهو حرف النداء لانه آلة النداء ونائب مناب الفعل (وانتصاب المنادى) لفظا او تقديرا او محلا (عند سيبويه) ومن تبعه (على انه مفعول به) للفعل المحذوف وجوبا (وناصبه) اى وناصب المنادى (الفعل المقدر) لان الفعل لكونه اقوى فى العمل يعمل سواء كان مذكورا انظما او مقدر فكون العمل له لا للحرف لانه عند وجود القوى لا يقدر أن يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر (واصله) اى واصل يا زيد (بادعو زيدا) وانما قال يالكون مخاطبا من اول الامر ولئلا يكون مخبرا وأدعو ليكون الفعل مذكورا صريحا وفى المفصل لانه اذا قلت يا عبد الله فكأنك قلت يا اريد او اعنى عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يابدا منه انتهى (حذف الفعل) الناصب له (حذفا لازما) واجبا (لكثرة استعماله) اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف فحذفه بحذف فعله الناصب له وجوبا لانه اذا حذف جوازا يذكروا فى بعض الاستعمالات فلا يكون

التخفيف مطردا (ولدلالة حرف النداء عليه) اى على الفعل المحذوف لان
الحرف موضوع للطلب كالفعل الناصب له وهو ادعوا و اريد او اعنى (وافادته
فأدته) عطف تفسير اى افادة حرف النداء فأدته الفعل الناصب له وفأدته
الدعوة وحرف النداء دال عليها (و) انتصابه (عند المبرد بحرف النداء لسد
مسد الفعل) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل
وجوبا وقام الحرف مقامه وعزل الفعل عن العمل ورثه الحرف فعمل عمل ماقم
مقامه ورد بان الفعل الناصب له وان حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر فى النية
كالمفوض لفظا واذا كان مافوضا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدرا فالعمل له
ايضا قوته فى العمل فيعمل سواء كان مافوضا او مقدرا (وقال ابو على) الفارسى
(فى بعض كلامه) وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان اختار عنده ماذهب
اليه المصنف (ان يا واخواته اسماء الافعال) تنصب المنادى على المنعولية كما تنصب
اسماء الافعال المتعدية المنعول به مثل رويد زيدا وها زيدا وعليك زيدا ومنع
بان اسماء الافعال لا تكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهى على
حرف واحد وان قال اترضى فيه ما قال (فعلى هذين المنهيين) اى مذهب المبرد
ومذهب ابى على (لا يكون) المادى (من هذا الباب اى ما انتصب المنعول به)
فيه (بعامل واجب الحذف) بل المادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور
لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل
عند ابى على (وعلى المذاهب) الثلاثة مذهب سيبويه والمبرد و ابى على (كلهم
مثل يازيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة) من المسند والمسند اليه على
المذاهب كلها (فعند سيبويه كلا جزء الجملة) اصله جزآن سقط نون الثانية
بالاضافة الى الجملة مرفوع تقديره لانه مبتدأ مثل قولك هذان ثوبا انك يدل
عليه قول الشارح (اى الفاعل والفاعل) تفسير لجزآن (مقدران) خبر لقوله
جزء الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق للمبتدأ فتكون الجملة بجزئها
مقدرة فلا يكون حرف النداء ولا المنادى احد جزئها (وعند المبرد حرف
النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل) لان عنده لما حذف الفعل وجوب
قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون المسند مذكورا عنده (والفاعل) اى
المسند اليه (مقدر) فيكون الحرف عنده احد جزئها والمنادى ليس بجملة
ولا احد جزئها ايضا (وعند ابى على احد جزئها اسم الفعل) وهو حرف النداء
(و) الجزء (الآخر ضمير مستتر فيه) اى فى حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل
الاستتار كاسماء الافعال فيكون جزء الجملة كلاهما مذكورين الا ان احدهما
يعنى المسند لمنفوخ والآخر يعنى المسند اليه مستتر فيه فالمنادى ليس احد جزئها

ايضا والمختار من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب سيويه عند المصنف ولذا جعل
 المنادى مما انتصب به عامل واجب الحذف واليه ذهب العلامة الزمخشري ايضا
 كما نقلناك سابقا تأمل والله اعلم (ويبنى) بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه
 (اى) يجب ان يبنى (المنادى) لانه يجوز لانه ظاهر الحال فى المسائل لا الجواز
 فى السعة والضرورة لان الضرورة لاتدعو الى النصب وهو جزء الشرط
 على تقدير جواز تقديم الجزاء على الشرط والافالجزء محذوف (قدم) المصنف
 (بيان البناء والخفض والفتح على النصب) مع ان تقديم النصب عليها اولى
 وانسب بالمقام لان البحث فى بيان النصب على المفعولية والاعراب ادل عليه
 (لقلتها) اى لقلة كل واحد منها بحذف المضاف لالقلة الثلاثة لتساوى مجموع
 هذه الثلاثة مع النصب واقسامه ثلاثة كاقسام المضموم والمخفوض والمفتوح
 (بالنسبة) والقياس (الى النصب) واقسامه كما عرفت ثلاثة المضاف وشبهه
 والنكرة (ولطلب الاقتصار فى بيان النصب بقوله وينصب ماسواها) كما مر
 فى الاعراب التقديرى واللفظى (على ما يرفع) مبنى للمفعول ونائبه ما استكن
 فيه راجع الى المنادى (به) والضمير الجرور راجع الى الموصول (اى) يبنى
 المنادى (على الضمة) اذا كان بالحركة لفظا مثل يازيد ويارجل او تقديرهما مثل
 يا حبلى ويا فتى (او) يبنى على (الالف) فى المثنى مثل يازيدان ويارجلان (او)
 يبنى على (الواو) فى الجمع المذكور السالم مثل يازيدون ويا مسلمون وهذان
 لا يكونان الامنيين لفظا بخلاف الاول كما عرفت (التي يرفع بها المنادى) والموصول
 مع الصلة صفة لاحد الثلاثة على سبيل البدل (فى غير صورة النداء) يعنى وما يرفع
 بالضمة اذا لم يكن منادى مبنى على الضمة اذا كان منادى وما يرفع بالالف والواو
 بلاضافة اذا لم يكن منادى يبنى على الف والواو اذا كان منادى قوله فى غير
 صورة النداء اما قبل النداء فتكون حينئذ اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه
 من قيل ﴿من قتل قتيلا﴾ واما بعده فيكون حينئذ التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار
 ما كان مثل ﴿وآتوا اليتامى اموالهم﴾ (او الفعل) عطف على التفسير بحسب المعنى كأنه
 قيل الفعل اعنى يرفع مسندا الى ضمير مستكن فيه راجع الى المنادى او الفعل (مسند
 الى الجار والجرور اعنى به) فيكون مفعول ما لم يسم فاعله الجار والجرور (والضمير
 فيه) اى فى يرفع حينئذ لانه يلزم تعدد الفاعل بلا عطف (وارجاع الضمير) المستكن فى
 يرفع على التقدير الاول لالتانى لانه ليس فيه ضمير (الى الاسم) لالمنادى اى على
 ما يرفع به الاسم لكونه فى بحث الاسم (غيره لا يسم السوق الكلام) فى محله لان قرينة
 الخصوص التى هى مقام المنادى لكون البحث خاصا فيه اولى من قرينة العموم التى هى
 بحث الاسم مطابقا لارجاع ذلك الضمير الى المنادى هو الاولى لانسب السوق (اذا كان)

(اى المنادى) (مفردا) (اى لا يكون) المنادى (مضاف) مثل يا عبد الله (ولا) يكون ايضا (شبه مضاف) مثل يا خيرا من زيد (وهو) اى شبه المضاف (كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه) كالنضمام من زيد الى خيرا فان معنى خيرا لا يتم الا بانضمامه اليه (معرفة) خبر بعد خبر فبناء المنادى له شرطان الافراد والتعريف والمراد بالتعريف ههنا التعريف بالعلمية او النداء لا غير لان احد المعارف المضمرات وأحدها المبهمات فهما مبنيان بانضمامهما والمبنى لا يبني وأحدها المعرف باللام وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لما سأتى وصرح بالتعريف الاضافى بقوله مضافا فبقى التعريف بالعلم والتعريف بالنداء (قبل النداء) اى قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم لبناء العارضى (او بعده) اى بعد دخول حرف النداء (وانما بنى) بالبناء للمفعول المنادى (المفرد المعرفة) بعد دخول حرف النداء عليه (لوقوعه) اى لوقوع المنادى (موقع الكاف الاسمية) التى فى ادعوك لان حرف النداء نائب مناب ادعوا والمنادى قائم مقام الكاف المتصل به فيا زيد بمنزلة ادعوك (المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية) فى ذلك واياك اما المشابهة لهما لفظا فظاهر واما معنى فلان كل واحد منهما موضوع لمعنى الخطاب (وكونه) عطف على وقوعه اى ولكون المنادى المفرد المعرفة (مثابها) اى مثل الكاف الاسمية (افرادا وتعريفا) اى فى كون كل منهما مفردا معرفة (وذلك) اى المذكور من وقوعه موقع تلك الكاف وكونه مثلها فى الافراد والتعريف واقع وثابت (لان يا زيد) كما قلنا (بمنزلة ادعوك وهذه الكاف) اعنى كاف ادعوك (ككاف ذلك لفظا ومعنى) والحاصل ان المنادى المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك فى الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك فى الافراد والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل فى البناء لانه حرف فبنى كاف ادعوك لمشابهته له وبنى المنادى ايضا لمشابهته مشابهه فكان المنادى مشابهها لكاف ذلك بالواسطة لان مشابه المشابه ناشئ مشابه لذلك الشئ اذا اتحدت المشابهة وههنا كذلك وانما بنى على الحركة حقيقة او حكما لعروض بنائه وعلى الضم فرقابين حركة المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم بالضم كما عملوا فى نحو قبلك ومن قبلك واما المضاف والمشابه له فلم يبنيا لفقد المشابهة افرادا والتكررة المفردة لفقد المشابهة تعريفا واجتماع التعريف والافراد شرط لبناء المنادى (وانما قلنا ذلك) يعنى وانما قلنا ان المنادى مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتف ببيان مشابهته لكاف ادعوك (لان الاسم لا يبني الا لمشابهته الحرف او الفعل) اللذين هما اصل

في البناء فيكون المنادى مشابهها لما هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فيني (ولا يني)
المنادى (لمشابهته الاسم المبنى) الذي هو الكاف في ادعوك لان الاسم ليس
باصل في البناء والا للكان كالاتعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
وذلك مستبعد جدا (مثل يازيد ويارجل) هذان (مثالان لما) اى للمنادى
الذى (هو مبنى على الضم) بلا تنوين ويجوز تنوينه للضرورة مثل قول الشاعر
سلام الله يامطر عليها * وليس عليك يامطر السلام

(او لهما) وهو زيد (معرفة) بكونه علما (قبل النداء وتانيهما) وهو رجل
(معرفة بعد النداء) بل بالنداء لانه كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة
فتعرف بدخول الحرف لقصد تعريفه (ويازيدان) هذا (مثال للمبنى على الالف)
(ويازيدون) هذا (مثال للمبنى على الواو) ليكون رفعهما بالالف والواو
(ويخفف) بالبناء للمفعول بالخاء والضاد المعجمتين فيه تأبى (اى ويجزى
المنادى) لدخول ما هو من خواص الاسم عليه وهو اللام فيكون معربا فينجر
اما لفظا او تقديرا ولا يستغاث الا بكلمة يالكونها اصلا من بين حروف النداء
ولهذا يتدب بها دون غيرها ولا يكون مستغاثا الا المفرد المعرفة او المضاف
الى العلم لانه لا يقال يالرجل في يارجل لانه حينئذ يكون نكرة ولا يقال ايضا بالخير
من زيد في ياخيلا من زيد (بلام الاستغاة) (اى بلام تدخله) اى المنادى
(وقت الاستغاة به) الاضافة لادنى ملاسة (وهى) اى هذه اللام (لام
التخصيص) لا لام التعليل ولا غيره (ادخات) بالبناء للمفعول (على المستغاث)
اى على من اريد الغوث منه (دلالة) مفعول له للدخال اى لتدل اللام (على
انه) اى المستغاث (مخصوص من بين امثاله) واشباهه في الصلاحية للغوث
(بالدعاء) الباء داخنة على المقصور اى لتدل اللام على ان الدعاء وطلب الغوث
مخصوص من بين امثاله في الصلاحية له بالمستغاث ولهذا اختيرت اللام للدخال
على المستغاث من بين الحروف (نحو يالزيد) فزيد منادى مستغاث ادخل
عليه اللام والمستغاث له محذوف اى يالزيد للمظلوم ولام الاستغاة متعلق
بالمفعول المحذوف وهو ادعو او اريد وحاز ذلك في المتعدى بنفسه بعد الحذف
الا انها لا تزد الا في احد المواضع الثلاثة الاستغاة والتعجب والتهديد سماعا
ومعناه بالفارسية مخصوص كردم ترا اى زيد بخواندن و بحاضر شدن از سبب
آنكه بفریاد رس تو این ضعیف را* (وانما فتحت) هذه اللام مع ان القياس
ان اللام اذا دخلت على المظهر تكسر نحو لزيد لان الكسر اصل وياوافق
حركاتها عملها (لثلا يلتبس بالمستغاث له اذ احذف المستغاث) يعنى اذا كان
كسر هذه اللام قيسا مطردا يلزم التباس المستغاث بالمستغاث له لان كسر اللام فيه

قياس مطرد ايضا عند حذف المستغاث (نحويا للمظلوم اى ياقوم) للمظلوم
 يعنى ادعوك لهذا الضعيف لتظروا فيه وتعينوا اياه (فانه لو لم يفتح لام
 الاستغائة) فى المستغاث بل كسر بناء على ماهو القياس (لم يعلم ان) لفظ (المظلوم
 فى هذا المثال) اى فى نحويا للمظلوم (مستغاث او مستغاث له) مع ان المظلوم
 فى هذا المثال مستغاث له بيقين لان المظلوم يستغاث له فكيف يستغاث منه لانه اذا
 لم يقدر على رفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على رفعه عن غيره وانما اوردته مثالا
 لانه اذا لزم فتح اللام فيما ليس فيه فتحة ففيما فيه اولى (ولم يعكس) بالبناء
 للمفعول (الامر) اى ولم يفتح اللام فى المستغاث له ويكسر فى المستغاث لان العمل
 بالقياس فيما هو المتصود هو الاولى لان المقصود من الاستغائة هو المستغاث
 (لان المادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير) لما عرفت سابقا (التي يفتح
 لام الجر معها نحوالت) لان الاصل فى كل كلمة كانت على حرف واحد كالفاء
 والواو واللام الابتداء وهمزة الاستفهام ان يكون مبنا على الفتح لثقل الضمة
 والكسرة على ماهو موضوع على الخفة ففتح لام الاستغائة فى المستغاث ايضا
 قياس لما قام هو مقامه (بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير) فبقى
 على القياس وهو كسرها اذا دخل على المظهر (فان عطفت) بناء الخطاب
 (على) المادى (المستغاث) باعادة لام الاستغائة فى المعطوف و (بغيريا) فيه
 (نحويا لزيد ولعمرو كسرت) لام الاستغائة (فى المعطوف) عملا بما هو الاصل
 فى اللام وهو انه اذا دخل على المظهر يكسر على سبق و (لان الفرق بينه
 وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث) لان المعطوف فى حكم المعطوف
 عليه واذا كان المعطوف عليه مستغاثا يكون المعطوف ايضا مستغاثا (وان
 عطفت) انت (مع) اعادة (يا) ايضا (فلا بد من فتح لام) الاستغائة
 فى (المعطوف ايضا) اى كما لا بد من فتح اللام فى المعطوف عليه لانه لما عيد لام
 الاستغائة وحرف النداء فى المعطوف صار كأنه لم يكن معطوفا بل منادى
 مستغاث برأسه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالعطف لم يصح ان يكون
 قرينة (نحويا لزيد وبالعمر) فكأنه قال او لايا لعمرو فلزم الفتح (وانما اعرب
 المادى) اذا كان مفردا معرفة ولم يبين مع ان علة البناء وهى الافراد والتعريف
 والخطاب لم تزل بدخول لامها (بعد دخول لام الاستغائة) واما اذا كان مضافا
 مثل يا لعبدالله فكذلك (لان علة بنائه) وهى الافراد والتعريف والخطاب
 (كانت) تلك العلة (مشابهته الحرف) وهو حرف الخطاب فى ذلك (واللام
 الجارة من خواص الاسم) لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف الجر مطلقا
 مختص بالاسم (فبدخولها) عليه (ضعفت مشابهته للحرف) وان كانت العلة

موجودة الا انها ضعيفة والضعيف لا يؤثر فيما يخالف الاصل وهو البناء
 (فاعرب) المنادى المستغاث (على ما هو الاصل فيه) اى فى الاسم وهو الاعراب
 فانجر بدخول الجار لفظا او تقديرا (قيل) يعنى اعترض على قول المصنف
 ويخفض بلام الاستغاثة بانه غير جامع لانه (قد يخفض المنادى) وقد ههنا للتحقيق
 كما فى قوله تعالى ﴿قد يعلم ما اتم﴾ (بلامى التعجب والتهديد) اى بلام يدخل المنادى
 وقت التعجب اى تعجب المنادى من المنادى وتهديده وتخويفه اياه (ايضا)
 اى كما يخفض بلام الاستغاثة (فلام التعجب نحويا للماء) فكأنك ابصرت ماء
 فى مكان لا يرحى ولا يظن وجوده فيه فاعجبك فتاديه وتقول تعال فانك عجب
 الشأن لا يعرفك كل احد (ويا للدواهي) جمع داهية وهى المصيبة العظيمة
 (ولام التهديد نحويا لزيد) فى مقام تخويف المنادى المنادى ولذا قال الشارح
 (لاقتانك) لتكون قرينة على ان يانزيد للتهديد * وفى الهندى فالاول يذكر عند
 العبور على ماء عظيم فى موضع لا يظن وجوده فيه والثانى يستعمل عند نزول
 نواب الدهر وشدايدته انتهى * (فلم اعمل المصنف ذكرها) ولم يذكرها (وكيف
 يصدق) الاستنهاد لانكار يعنى لا يصح (قوله فيما بعد وينصب ماسواها كليا)
 لان الضمير فيما سواها يرجع الى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث
 باللام والمستغاث بالالف حينئذ لم يكن ماسواها كالمه منصوبا لانه ينجر بلامى
 التعجب والتهديد مع انهما داخلان فى ماسواها (واجب) عن هذا الاعتراض
 (بان كلا) اى كل واحد (من هاتين اللامين لام الاستغاثة) يعنى يصح
 ان يطاق على كل واحدة منهما لام الاستغاثة وان كان مجازا (كأن) حرف
 من الحروف المشبهة بالفعل (المهدد) حل كونه (اسم فاعل) من هدد (يستغث)
 اى يطلب العون والعون (بالمهدد) اى من المهدد حل كونه (اسم مفعول)
 فيناديه (ليحضر) المهدد اسم مفعول (فيتقم) المهدد اسم فاعل (منه)
 اى يأخذ التقمه من المهدد اسم مفعول (ويستريح) المهدد (من الم
 خصومته) فاستغاثة المهدد بالكسر بلام الاستغاثة من المهدد بالفتح فى دفع
 الخصومة عن نفسه وطب الراحة كما ان المستغث يستغث من المستغاث لدفع
 الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح (وكأن المتعجب) اسم فاعل (يستغث)
 اى يطلب العون (بالمتعجب منه) اى من المتعجب منه اسم مفعول فيناديه
 (ليحضر فيقضى) ويزيل المتعجب (منه) اى من نفسه (العجب ويتخلص)
 ويتفرغ (منه) اى من العجب ويكون فارغ البال والحال فعلم منه ان لام التعجب
 ولام التهديد لام الاستغاثة فيكون كلام المصنف جامعا ولم ينتقض بقول
 من قال قد يخفض المنادى بلام التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله وينصب

ماسواها كلياً (واجب عن لام التعجب بوجه آخر) اى بجواب آخر (ذكره
 المصنف فى الايضاح) شرح المفصل (وهو) اى ذلك الوجه (ان المنادى
 فى قولهم بالماء وبالدهوى) محذوف لانىا (ليس) المنادى الداخلى عليه لام
 التعجب (الماء ولا الدهوى) بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة (وانما المراد)
 من قولهم بالماء وبالدهوى نحو (يا قوم او يهوذا اعجبوا) امر من عجب يعجب
 على وزن علم يعلم اى تعجبوا (للماء) الذى فى مكان لا يرحى وجوده فيه (و) تعجبوا
 (للهوى) المتتابع بعضها اثر بعض التى لا يظن وجود واحدة منها فى دار
 الاسلام المحفوظة من الآلام التى هى دار السلام (ولا يخفى عليك) ايها الطالب
 المبصر (ان القول) والحكم (بمحذوف المنادى على تقدير كسر اللام) فيما يلى
 حرف النداء كقولهم يا متهنئة بالكسر اى يا قوم احضروا للتهنئة وشاهدوها
 (ظاهر) لان كسر اللام فيما يلى حرف النداء دليل قوى على ان المنادى
 محذوف لان اللام فى المنادى مفتوح لماعرفت سابقاً وما كسر علم انه ليس بمنادى بل
 المنادى محذوف (واما) القول بان المنادى محذوف (على تقدير فتحها) مشكك
 لانتفاء ما يقتضى فتحها) وهو كون المنادى قائماً مقام الكاف التى يفتح اللام
 معها (حينئذ) اى حين كون المنادى محذوفاً (كما هو الظاهر تاسبق) فلا يستقيم
 هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجاب به اعجب الاول فان قلت لا ينحصر
 المفتضى فيما سبق فيمكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قلت وقوعه موقع
 ذلك الكاف صورة انما يصح ان لو كان اللام مفتوحاً واذا كان مكسوراً فلا
 يصح تأمل وانصف ولم تأل جهداً (ويفتح) بالبناء للمفعول (اى يبنى المنادى)
 على الفتح) وجوبا (للاحق الفها) اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى ﴿وَاقْرَأْ
 الصُّورَةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ﴾ اى وقت طلوعها اى لاحق (اى) وقت الحاق
 (الف الاستغائة) اى وقت لحوق الفها (باخره) اى باخر المنادى (لاقتضاء
 الالف) فى كونها انما وبقية على تلك الهيئة (فتح ما قبلها) اى يكون الحرف
 الذى كان قبلها مفتوحاً لانه اذا لم يكن مفتوحاً لا يخلو اما ان يكون مضموماً
 او مكسوراً فالاول يستلزم قبلها واوا مثل قول فى قال والثانى ياء مثل بيع فى باع
 فوجب ان يكون ما قبلها مفتوحاً (ولا لام) (فيه) اشارة الى ان لالفى الجلس
 ولا م اسمها واخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لا تقيده به كقيل بل اتفاقى
 لا يجوز اجتماع اللام والالف لكن لا يحسن (حينئذ) اى حين الحاق الالف (لان
 اللام تقتضى الجر) اى جر ما دخلت هى عليه (والالف) تقتضى (الفتح) اى
 فتح ما دخلت هى عليه (فبين اثريهما) يعنى بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف
 وهو الفتح (تنافى) بضم الفاء لانه مصدر تفاعل والاصل تنافى بضم الفاء

والياء فحذف الياء فصار الرفع فيه تقدير يا لان الجر والفتح لا يجتمعان في محل واحد (فلا يحسن الجمع بينهما) اى بين المؤثرين اللام والالف وانما قال فلا يحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغانة نحو يا زيدا ولكن يلغو احدهما لعدم ظهور اثره (مثل يا زيدا) (بالحاق الهاء به) اى بالنادى (لوقف) (وينصب) بالبناء للمفعول (ماسواهما) اى يبقى المنادى على نصب كان له قبل ان يكون منادى فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (اى ينصب بالمفعولية ما) اى منادى (سوى) اى غير (المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث) سواء كان (مع اللام او) مع (الالف لفظا) تفصيل للنصب اى نصب لفظيا مثل يا عبد الله (او تقديرا) اى نصبا تقديريا مثل يا ابا العباس (ان كان) المنادى (معربا) يعنى ان كان المنادى مما يمكن ان يكون معربا (قبل دخول حرف النداء) عليه وان كان مبنيا قبل دخوله فهو مبنى على ما كان (لان علة النصب) اى لان العلة المستلزمة لنصب المنادى مطلقا (وهى) اى تلك العلة (المفعولية) اى كون المنادى مفعولا به (متحقة) (موجودة) (فيه) اى فى المنادى الذى لم يكن مفردا معرفة ولا مستغاثا باللام والالف (وما غيره مغير عن حاله) مانافية وغير فعل ماض مبنى للفاعل والضمير المنصوب راجع الى الموصول الذى فى قوله فيما سواهما ومغير فاعل غير والمراد بالخال ههنا النصب والمغير فى المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانها تقتضى بناء وفى المستغاث اللام لانها تقتضى الجر وفى المستغاث به الالف لانها تقتضى الفتح وليس فيما سواهما شئ منها يفتى على ما كان قبل كونه منادى من النصب لفظا او تقديرا (وما سوى المفرد المعرفة) ينقسم الى اربعة اقسام لانه اما بانتفاء الافراد فقط او بانتفاء التعريف فقط او بانتفاء معا والاول اما ان يكون مضافا او شبهه فالقسمة الى اربعة (اما ما لا يكون مفردا بان يكون) المنادى فيه (مضافا او شبه مضاف) وهو القسم الاول المنقسم الى قسمين (واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون) المنادى فيه (معرفة) وهو القسم الثالث (واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة) وهو القسم الرابع (فالقسم الاول وهو) اى القسم الاول (ما لا يكون) المنادى فيه (مفردا لكونه مضافا) يعنى ما يتبقى فيه الافراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان عاما (مثل يا عبد الله) او غير علم مثل يا عبد الله (و) القسم الثانى (وهو) اى القسم الثانى (ما لا يكون) المنادى فيه (مفردا) يعنى ما يتبقى فيه الافراد فقط (لكونه شبه مضاف مثل) (يا طالعا جبلا) وهو اما معمول للاول مثل يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد ويا طالعا جبلا واما معطوف عليه عطف النسق نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين واما نعت

هو جملة نحو يا حليما لا يعجل او ظرف نحو * الا يا نخلة من ذات عرق * عليك
ورحمة الله السلام * فان قلت كيف عمل طالما مع عدم الاعتماد وهو شرط في عمله
قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوز الاعتماد عليه او على
الموصوف لان التقديريا انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا (و) (القسم الثالث وهو)
اي القسم الثالث (ما يكون) المنادى فيه (مفردا ولكن) اي الانه (لا يكون
معرفة) بل يكون نكرة لعدم قصد التعيين (مثل) (يارجلا) (مقولا)
(لغير معين) اشارة الى ان الظرف صفة والى ان حرف النداء لا يستلزم التعيين
مالم يقصد (اي لرجل غير معين) فيه اشارة الى ان غير صفة لموصوف مقدر
(وهذا) اي قوله لغير معين (توقيت لنصب رجلا) على ان اللام فيه للتوقيت
يعنى بيان لوقت نصبه وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين (لاتقيدله)
على ان يكون الظرف حالا والحال قيد لعامله فيكون قيدا لنصبه لان ما يكون
قيدا للعامل يكون قيد للعمل ايضا (لانه) اي لان المنادى المفرد النكرة (اذا كان
منصوبا لا يحتمل المعين) حتى يحتاج الى التقيد مع انه نكرة (والقسم الرابع) من
الاقسام الاربعه (وهو ما لا يكون) المنادى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولا
معرفة) لانه ليس فيه شيء من انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة (مثل
يا حسنا وجهه) بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا صفة مشبهة اعتمدت على
موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخصا حسنا وجهه (ظريفا)
صفة له في الحقيقة وفي الظاهر صفة لحسنا واما وصفه به ليكون المثال نصافي كونه
نكرة لم يقصد به معين (ولم يورد المصنف لهذا القسم) اي القسم الرابع (مثالا)
كما اورد امثلة الاقسام الثلاثة حتى يستوفي كل قسم بمثاله كما هو دأبه في بعض
القواعد (اذ حيث اتضح انتفاء كل من التميدين) الافراد والتعريف (بمثال)
يعنى لانه اذا علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل يا عبد الله وانتفاء قيد التعريف بمثال
مثل يارجل لغير معين (سهل) من باب ظرف اي صار يسيرا (تصور انتفائهما)
اي انتفاء التميدين بمثال واحد (معا فلا حاجة الى ايراد) واتيان (مثاله) اي ناقص
الرابع (على انفراد) مستقلا (مع ان المثال الثاني) وهو ما لا يكون مفردا لكونه
شبه مضاف (يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين) بالرفع لانه
نائب الفاعل لقوله ان يراد كما يمكن ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر استبادر
لانه في تقدير يا انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا كما سبق (وهذه العبارة) اعنى
عبارة يا طالعا جبلا (اعم من ان يراد بها) واحد (معين) فيكون مثالا للقسم
الثاني (او) واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا
للقسم الرابع (فامثلة الاقسام) الاربعة (باسرها) اي بجميعها (مذكورة)

في الكتاب (وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث) بالالف والمستغاث باللام (ايضا) اي كما كانت امثلة لما سوى المنادى المفرد المعرفة فان عبد الله ليس بمستغاث باللام ولا بالالف وكذا طالما جبلا ورجلا لغير معين (فلا حاجة الى ايراد) واتيان (مثال له) اي لما سوى المستغاث (على حدة) واستقلال *ولما فرغ من انواع المنادى واحواله شرع في بيان احوال توابعه فقال (وتوابع المنادى) سيجي معنى التوابع في تفصيله وتحقيقه في مجتها (المنبي) صفة المنادى (على ما يرفع به) المنادى متعلق بالمنبي وفيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لانه لايجرى الحكم الا في المستغاث بالالف وان كان مبنيا بل يحمل على لفظه فقط لانه يقال يازيدا وعمرا لا وعمرو (المفردة) بالرفع صفة التوابع (حقيقة او حكما) تفصيل للافراد يعنى يكون ذلك التابع مفردا حقيقيا بان لا يكون مضافا ولا شبهه اصلا او مفردا حكما بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان مضافا ولكنه مفرد حكما على ماسياتى و (انما قيد) المصنف (المنادى بكونه مبنيا) ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن توابع المنادى العربى سواء كانت مفردة او لا (لان توابع المنادى العربى تابعة للفظه فقط) لان العربى ليس له الاحال لفظه وهو النصب لفظا او تقديرا فتابعه يتبعه فيه واما المنبي فله حالان حال لفظه وهو الضم وحال محله وهو النصب فيجوز في تابعه الوجهان الرفع حملا على لفظه والنصب حملا على محله (وقيدنا) نحن (المنبي بكونه) اي بان يكون بنسأوه (على ما يرفع به) ولم نبقه على اطلاقه احترازا عن المنبي على الفتح (لان توابع) المنادى (المستغاث بالالف لا يجوز فيها) اي فى تلك التوابع (الرفع) بل يجب فيها النصب (نحو يازيدا وعمرا) بالنصب فى عمرا سواء حمل على لفظه او محله (لا) يقال يازيدا (وعمرو) برفعه (لان المتبوع) وهو زيد (منبى على الفتح) يعنى وان كان فى المستغاث بالالف محلان الا انهما بيان لان حال لفظه الفتح وحال محله النصب وهما سواء وليس له حال آخر يحمل عليه فوجب النصب فى تابعه كما وجب فى تابع المنادى العربى (وقيد) المصنف (التوابع) ههنا (بكونها) يعنى بان تكون (مفردة لانها لو لم تكن) التوابع (مفردة لاحقيقة ولا حكما كانت) تلك التوابع (مضافة بالاضافة المعنوية) نحو يازيد ذا المال ويازيد نفسه ويازيد وعبدالله (وحينئذ) اي حين كانت تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنوية (لايجوز فيها) اي فى تلك التوابع (الانصب) لفظا او تقديرا لان المنادى اذا كان مضافا يجب نصبه فتوابعه اذا كانت مضافة تكون اولى بالنصب ولان الاصل فى توابع المنادى ان تكون تابعة لما هو الاصل فى متبوعها ولان تابع المنادى انما يتبعه فى لفظه اذا

كان مثله في الافراد وذا يفوت في الاضافة (وانما جعلنا) نحن (المفردة اعم من ان تكون) يعني المفردة (مفردة حقيقة) اى حقيقة (بان لا يكون) التابع (مضافا معنويا ولا) مضافا (لفظيا ولاشبهه مضاف) مثل يازيد العالم لان العالم مفرد حقيقى ليس بمضاف ولاشبهه (او حكما) اى مفردة حكمية (بان يكون) التابع (مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانها) اى الحالة والقصة (ما انتفت فيهما) اى فى المضاف بالاضافة اللفظية وفى المنسبه به (الاضافة معنوية) لان المضاف بالاضافة اللفظية او المشبه به لا يضاف بالاضافة المعنوية فانتفت هذه الاضافة فيهما (كانا) اى المضاف اللفظى والمنسبه به المضاف (فى حكم المفرد ليدخل) تعليل لقوله وانما جعلنا (فيها) اى فى تلك التوابع (المضافة بالاضافة اللفظية والمنسبه به بالمضاف لانهما) اى لان المضاف بالاضافة اللفظية والمنسبه به (كالتوابع المفردة) حقيقة لاضافة فيها اصلا (فى جواز الرفع) فيه حملا على اللفظ (و) جواز (النصب) فيه حملا على المحل لانه لما كان اضافتها كلاضافة جاز فيها الوجهان كما جاز فى المفرد الحقيقى المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضموم كان فى حكم المفرد وكذا المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون فى حكم المضاف الحقيقى فى وجوب النصب عملا بالظاهر لانه فى الظاهر مضاف (نحو يازيد الحسن الوجه) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (الحسن الوجه) بالنصب حملا على المحل فى الاضافة اللفظية (ويازيد الحسن) بالرفع حملا على اللفظ (وجهه) بالرفع لانه فاعل (و) يازيد (الحسن وجهه) بالنصب حملا على المحل فى المنسبه بالمضاف (ولم يجر الحكم) ما ههنا ظرف زمان متضمنة معنى الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضى لم يجر من جرى يجرى كرمى يرمى سقط الياء علامة للجزم بالحكم فاعل لم يجر (الآتى) على وزن القاضى صفة للحكم وهو الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل (فى التوابع كلها) وهى خمسة الصفة والعطف والتأكيد والبدل وعطف البيان (بل) يجرى (فى بعضها) وهو النعت وبعض العطف وعطف البيان والتأكيد قيل فى كله وقيل فى بعضه ولم يجر فى البدل كله وبعض العطف وبعض التأكيد (ولم يجر فيما هو جار فيه مطابقا بل لابد فى بعضها من قيد) وذلك البعض العطف (فصل) المصنف (التوابع الجارية) لانه وصف سببى للتوابع (هذا الحكم) بالرفع لانه فاعل لقوله الجارية (فيها) اى فى التوابع وهذا الحكم يجرى فى التوابع الثلاثة مطابقا وهو الصفة وعطف البيان والتأكيد فى رواية (وصرح) عطف على فصل (بالقيد) وهو الممتع دخول ياعايه (فيا هو محتاج اليه)

اي الى التيد وهو العطف بالحروف (فقال) عطف على فصل او صرح
 (من التأكيد) (اي) التأكيد (المعنوي) قيل (لان التأكيد اللفظي حكمه
 في) الاعم (الاغلب حكم الاول) اي حكم المؤكد بالفتح (اعرابا وبناء) نصب
 على التمييز يعني ان كان المؤكد معربا يكون المؤكد ايضا معربا نحو جاءني زيد
 زيد وان كان المؤكد مبنيًا كان المؤكد ايضا مبنيًا نحو ضربت انت وانا لان الثاني
 عين الاول لفظا ومعنى (نحو يازيد زيد) بالبناء على الضم فيهما لانه لما كان
 الثاني عين الاول كان حرف النداء باشر الثاني كما باشر الاول فكأنه قيل يازيد
 يازيد (وقد يجوز اعرابه) اي ويجوز على قلة ان يكون التأكيد اللفظي معربا
 لان الاعراب اصل والبناء عارض لا يسرى من المؤكد (رفعا) نصب على التمييز
 او على المصدرية او الحالية حملا على لفظه نحو يازيد زيد بالضم في الاول والرفع
 في الثاني (ونصبا) عطف على رفعا حملا على محه نحو يازيد زيدا بالضم في الاول
 والنصب في الثاني (وكأن) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المختار عند
 المصنف ذلك) اي الاعراب نصبا ورفعا (ولذلك) اي لكون المختار عنده
 الاعراب رفعا ونصبا اطلق التأكيد كما اطلق الصفة وعطف اليان و (لم يقيد
 التأكيد بالمعنوي) كما قيد المعطوف بقوله بحرف الخ (والصفة) (مطلقا)
 سواء كانت مشتقة اولا وسواء كانت وصفا لمن قامت هي به اولا فيه رد على
 الاصمعي حيث لم يجز وصف المادى المفرد المعرفة لشبهه بالضمير واول نصب
 العالم ورفعه في يازيد العالم على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان
 التأويل في وصف المنادى المستغاث (وعطف اليان) (كذلك) اي مثل
 الصفة يكون مطلقا مشتقا وغيره (والمعطوف) (بحرف) (المتع) بالجر
 صفة المعطوف الا انه وصف سببي (دخول يا) بالرفع فاعل المتع مثل مررت
 برجل حسن وجهه (عايه) اي على المعطوف بحرف (يعني) المراد بقوله
 المعطوف بحرف الخ المعطوف (المعرف باللام) لا مطلق المعطوف لان الحكم الاتي
 لا يجري في المعطوف مطلقا ولم يقل المصنف والمعطوف المعرف باللام مع انه
 اخصر اشارة الى كون المانع مستقلا وهو امتناع دخول ياعليه وليخرج
 عنه نحو يا محمد ويا الله لتعين الرفع فيه (بخلاف البدل) مطلقا (والمعطوف)
 بحرف (الغير المتع دخول ياعليه فان حكمهما) حينئذ (غير حكمها كما سيجي)
 (ترفع) بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المادى (حملا) اي حال كونها
 محمولة او لكونها محمولة (على لفظه) اي على لفظ المنادى المبني المفرد المعرفة
 (الظاهر) صفة اللفظ اذا كان مبنيًا على الضم لفظا مثل يازيد العاقل (او)
 لفظه (المقدر) اذا كان مبنيًا على الضم تقديرًا نحو ياتي العاقل (لان بناء المنادى

المفرد المعرفة (عرضى) غير اصيل (فيشبهه) من حيث العروض لاعراب الاسم (المعرب) يعنى كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب العامل كذلك البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة (فيجوز أن يكون تابعه) اى تابع المنادى المفرد المعرفة (تابعا للفظه) فيرفع كما يجوز أن يكون تابع المعرب في قولك جاني زيد العالم تابعا للفظه فيرفع (وتنصب) بالبناء للمفعول والجملة عطف على ترفع (حملا) (على محله) اى محل المنادى المفرد المعرفة (لان حق توابع المبنى) مطلقا سواء كان بناؤه لازما او عارضا وسواء كان منادى او غيره (ان يكون تابعا لمحله) لانه الاصل و اثر العامل ليس الا فيه (وهو) اى المنادى المفرد المعرفة (ههنا) اى حين كونه منادى (منصوب المحل بالمفعولية) اى بكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من شان التابع الحمل فالحمل على ما هو الاصل في متبوعه يكون هو الاولى والالتيق (نحو ياتيم) بالبناء على الضم لانه تعرف بالنداء مثل يارجل (اجمعون) بالرفع حملا على لفظه (و) ياتيم (اجمعين) بالنصب حملا على محله و تيم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم قبيلة ولذا صح تأكيده بصيغة الجمع (في التأكيد) المعنوى (و) نحو يازيد زيد زيدا في التأكيد اللفظى على ما هو المختار عند المصنف وعليه قول رؤبة بنى * واستعار سطر ن سطرًا * لقائل يانصر نصر نصرا * (مثل يازيد العاقل) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (العاقل) بالنصب حملا على المحل (في الصفة واقتصر) المصنف (على مثالها) اى على ايراد مثال لها حيث لم يورد مثلا للمعادها مما يجوز الوجهان فيه تأكيدهم على الاصمعي و (لانها أكثر) فائدة واستعمالا (واشهر) لمعادها على ماسأنى و لانه يصالح ان يكون مثلا لعطف البيان فاجرى الاعرابان على المعطوف عليه فقط نحو يازيد العاقل والعاقل والمعطوف المذكوران اجريا على المعطوف فقط نحو يازيد والعاقل والعاقل والتأكيد بتأويل حمل الوصف عليه فحينئذ تكون الامثلة باسرها مذكورة (ويا غلام) بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفة بالنداء (بشر) بالرفع حملا على لفظه (و) يا غلام (بشرا) بالنصب حملا على محله (في عطف البيان و يازيد والحارث والحارث) و يازيد والحارث مثل قوله تعالى ﴿يا ابا جبال او بى معه والطير﴾ (في المعطوف بحرف المتع دخول يا عليه) في ايراد هذه الامثلة نشر على ترتيب اللف وكذلك في ايراد رفعه او لا ونصبه ثانيا حيث قال في اللف ترفع وتنصب (والخليل) (ابن احمد) وهو استاذ سيويه) امام النحو والخليل هو الذى قال صاحب اعراب الفاتحة في شأنه لم يتقدم مثله ولم يخلق مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف وهو اعلى كبا من سيويه (في المعطوف) متعلق يختار قدم عليه للحصر حيث لا اختلاف

بينهما في غيره من التوابع الجائز فيها الوجهان بل اتفقا على اختيار النصب فيها لان جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى في الحقيقة متف و جهة ترجيح النصب وهو كون تابع المبنى تابعا لمحلّه قائم وما يقوم جهته يكون اولى فصبه اولى بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف العطف قائما مقام العامل يكون المعطوف مستقلا غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون تابعا غير مستقل فصار محلا للتزاع لعدم ترجيح احد الجانبين (بحرف المتع دخول ياعليه)

(يشتار الرفع) اى يرجح الرفع على النصب ولكون الاختيار بمعنى الترجيح تعدى ههنا (مع تجويز النصب) المصدر مضاف الى المفعول اى مع تجويز الخليل النصب فى ذلك المعطوف لان الاختيار يستعمل فى تجويز الجانبين وترجيح احدهما على الآخر (لان المعطوف بحرف) على المنادى (فى الحقيقة منادى مستقل) لئابة حرف العطف مناب حرف النداء كما ان المعطوف على الفاعل فى قولك جاءنى زيد وعمرو وفى الحقيقة فاعل مستقل (فينبغى ان يكون) المعطوف على المنادى المبنى (على حالة جارية عليه) اى على المعطوف وتلك الحالة بناؤه (على تقدير مباشرة حرف النداء له) اى على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف (وهى) اى تلك الحالة على ذلك التقدير (الضمة او ما يقوم مقامها) يعنى البناء على الضمة كما فى نحو يازيد وعمرو او الالف كما فى نحو يازيد وعمران او الواو كما فى نحو يازيد وعمرون (ولكن) اى الا انه (للمم مباشرة حرف النداء) اى الا انه للمم يدخله حرف النداء لكون اللام مانعا من دخوله (جعلت تلك الحالة) اى البناء على الضمة او الالف او الواو (اعرابا) لكون الاسم اصلا فيه ولا مانع فيه (فصارت) تلك الحالة (رفعا) فصار المعطوف المذكور مرفوعا اما على الضمة او على الالف او الواو مثل يازيد والحارث والحارثان والحارثون وفى الرضى فالرفع اولى تاييها على استقلاله معنى مثل يالهما الرجل انتهى (وابوعمر و) (بن العلا) بالقصر (النحوى القارىء) وهو امام القراء والنحو (المقدم) صفة ابو عمرو (على الخليل) عصرا وزمانا لارتبة (يختار فيه) اى المعطوف المذكور (النصب) اى يرجح النصب وهذا من عطف معمولين على معمولى عامل واحد تأمل (مع تجويز الرفع) اى مع تجويز ابى عمرو فى المعطوف المذكور الرفع لما سبق (فانه) اى الشأن (لما متع فيه) اى فى المعطوف المذكور (تقدير حرف النداء) الذى كان داخلا على المعطوف عليه (بواسطة اللام) اى بكون اللام فيه مانعا من تقديره كما انه مانع من دخوله (لا يكون) ذلك المعطوف (منادى مستقلا) بل كان مقابلا للمعنى فاستبعد أن يجعل حركته كحركة ما يشره حرف النداء (فله حكم التبعية وتابع المبنى) مطلقا (تابع لمحلّه) لما عرفت (ومحلّه) ههنا (النصب) بالمفعولية

فاذا كان حكمه التبعيه وتابع المبنى يجب ان يكون تابعا لمحلّه ههنا وان لم يجب
 لعروض البناء فلا اقل من ان يكون اولى واليق قيل مذهب ابى عمرو واولى لقراءة
 اكثر القراء **(يا جبال اوتى معه الطير)** بنصب **(والطير)** **(وابو العباس)** **(المبرد)**
(ان كان) المعطوف المذكور **(كالحسن)** بفتح الحاء والسين المهماتين والتون
 فى آخره **(اى كاسم الحسن)** اى كاسم كان فى الاصل علما ثم عرف باللام لتأكيد
 معنى التعريف فيه ولذا جاز نزعه عنه **(فى جواز نزاع اللام عنه)** اى عن ذلك
 الاسم يعنى كما جاز نزاع اللام عن اسم الحسن واثباته كذلك يجوز نزاع اللام واثباته
 مثل الحارث وحرث واخليل وخاليل **(فكاخليل)** **(اى فابو العباس)** **(المبرد)**
(مثل الخليل) فيه اشارة الى ان المتبدأ محذوف بقريضة الفاء الجرائمة واجملة جزاء
 الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله * يضحكن عن كل برد المنضم * ويجوز ان
 تكون جارة اى فابو العباس المبرد كائن كاخليل لكن الشارح اقتصر على الاول
 لوضوح الثانى واشتهاره **(فى اختيار رفعه)** يعنى فى كون المختار عنده رفعه
(لامكان جعله) اى جعل المعطوف المذكور **(منادى مستقلا بنزع اللام عنه)**
 فكان له حكم الاستقلال فينبغى ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول
 حرف النداء من الضمة والالف والواو ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء عليه
 بواسطة اللام ظاهرا كانت اعرابا رفعها **(والا)** عطفت على قوله ان كان على
 عكسه يعنى ان كان المعطوف عليه مثبتا يكون المعطوف منفيبا وبالعكس **(اى وان)**
 لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزاع اللام عنه) يعنى وان لم يجوز
 نزاع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف الكلمة لانه لم يصير عاملا الا مع اللام
 وذلك اما فى الاسم **(مثل النجم)** والبيت والكتاب وايام الاسبوع مثل الاحد
 والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والثلثاء **(و)** اما فى الصفة **(كالتعق)**
 حيث جعل اسم البلدة اصابتها الصاعقة فيلزم اللام **(فكابى عمرو)** **(اى فابو العباس)**
 مثل ابى عمرو **(فى اختيار النصب)** اى فى كون النصب مختارا عنده **(لامتناع جعله)**
 اى جعل مثل هذا المعطوف **(منادى مستقلا)** اعدم امكان نزاع اللام عنه فله
 حكم التبعيه والاصل فى توابع المبنى ان تكون تابعة لمحلّه ومحله ههنا النصب بالمفعولية
 فالعطف عليه هو الاولى والمختار **(والمضافة)** بالرفع **(عطفت على)** قوله
(المفردة) هذا من قيل عطفت امرين على معمولى عامل واحد لان العامل
 فى الصفة هو العامل فى الموصوف عند سيويه فيكون العامل ههنا العامل المعنوى
 ولذا قال الشارح **(اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة)** بالرفع
 صفة التوابع **(بالاضافة الحقيقية)** اى المعنوية لان المضاف بالاضافة المفضية
 يجوز فيه الوجهان لما عرفت **(تنصب)** وجوبا بالبناء للمفعول كما ينصب

النسبى اذا كان مضافا بالاضافة الحقيقية او اللفظية او شبه مضاف (لانها) اى لان التوابع المضافة بالاضافة الحقيقية (اذا وقعت) يعنى اذا كانت (منادى) بنفسها (تنصب) لما سبق (فصبها اذا وقعت) اى اذا كانت (توابع اولى) لان النصب اصل فى المنادى وتوابعه ولا مانع منه و(لان حرف النداء لا يباشرها) وحرف النداء اذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الاصل فيها والاصل فى المنادى النصب لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا (مثل ياتيم كلهم) بالنصب ويازيد نفسه (فى التأكيد ويازيد ذا المال) ويازيد مصارع المصر ويازيد كريمة البلد (فى الصفة ويارجل ابا عبدالله) ويازيد عبدالله (فى عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف المتع دخول ياعليه) حال كونه (مضافا بالاضافة الحقيقية) لما سأتى ان المضاف بالاضافة الحقيقية يشترط تجريره عن التعريف مطلقا و(لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية) لما قلنا ان التجريد عنه شرط فيه فلا يوجد له مثال ولذا لم يمثّل الشارح كما مثل فى الاقسام الثلاثة (والبدال) بانواعه (والمعطوف غير ما) بالرفع صفة او بدل (ذكر) مبنى للمفعول (اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل) فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة لموصوف مقدر بقرينة المقام (وهو) اى المعطوف الذى ذكر من قبل هذا المعطوف (المتع دخول ياعليه) يعنى المعطوف المعروف بالام التعريف (غيره) اى هذا المعطوف هو (المعطوف الذى لا يمتنع دخول ياعليه) يعنى المعطوف الذى كان مجردا عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل زيد وعمرو او نكرة مثل رجل وامرأة قوله والبدال متبداً والمعطوف معطوف عليه و(حكمه) متبداً ثان والضمير فى حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين ولذا قال الشارح (اى حكم كل واحد منهما) بحذف المضاف (حكم) (المنادى) اى حكم المنادى منصوب بترغ الخافض مثل قوله تعالى ﴿واختار موسى قومه﴾ اى واختار من قومه خير المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (المستقل) فسر الاستقلال بقوله (الذى باشره حرف النداء) يعنى الذى دخل عليه حرف النداء (وذلك) اى كون حكم كل واحد من البديل والمعطوف الذى جرد عن حرف التعريف مثل حكم المنادى الذى دخل عليه حرف النداء واقع وثابت (لان البديل هو المقصود) من الكلام (بالذكر والاول) يعنى البديل منه (كالتوطئة) والبساط (لذكرة) اى لذكر البديل فكأن حرف النداء الداخلى على البديل منه كان داخلا على البديل فصار البديل لهذا كالمندى المستقل (والمعطوف المخصوص) يعنى الجرد عن حرف التعريف (منادى مستقل) برأسه (فى الحقيقة) بحيث كان كأنه لم يكن معطوفا لقيام حرف العطف مقام حرف النداء لان قولنا يازيد وعمرو

بمنزلة يازيد باعمرو (و) الحال انه (لامانع من دخول حرف النداء عليه) كلام التعريف (فيكون حرف النداء مقدرافيه) بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى مستقلا (مطلقا) (اي حال كون كل) واحد (منهما) اى من البديل والمعطوف المجرد عنه (مطابقا في هذا الحكم) اى في كونه كالمنادى المستقل (غير مقيد بحال) دون حل (من الاحوال) الاربعة الافراد والاضافة والمشابهة بها والتنكير وفسر الشارح الاطلاق بقوله (اي سواء كانا) اى البديل والمعطوف المخصوص (مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين) او المبدل منه والبديل والمعطوف عايه والمعطوف مفردين ومثالهما مذكور في الشرح او مضافين مثل يا عبدالله عبدالرحمن ويا عبدالله وعبدالرحمن او الاول مفرد والثاني مضاف فيهما ومثالهما مذكور في الشرح ايضا او الاول مضاف والثاني مفرد مثل يا عبدالله زيدا وزيد فيكون الثاني مبنيا وان كان المتبوع معربا او مضارعين له نحو ياخيبرا من زيد طالعا جبلا او وطالعا او الاول مفرد والثاني مضارع له ومثالهما مذكور في الشرح او الاول مضارع له والثاني مفرد نحو ياخيبرا من زيد وعمرو وياخيبرا من زيد عمرو فيكون التابع مبنيا وان كان المتبوع معربا او نكرتين ومثالهما مذكور فيه او مضافين مثل يا غلام رجل و غلام امرأة او غلام امرأة او الاول مفرد والثاني اما مضاف او شبهه او العكس قوله مطابقا يشمل هذه الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا للمقام لكون المتنام مقام ان يكون المتبوع مبنيا (فالبديل) اى فأمثلة البديل (مثل يازيد بشر) وهو بدل الكل لكن على تقدير أن يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد والايكون بدل الغاظ مثال لكون البديل مفردا فبنى كجبنى المبدل منه (ويازيد اخاعمر و) فيكون ايضا بدل الكل مثال للمضاف فينصب (ويازيد طالعا جبلا) مثال للمضارع له وهو بدل الكل ايضا (ويازيد رجلا صالحا) مثال للتكرة وهو ايضا بدل الكل واتما وصف بقوله صالحا لانه اذا ابدل التكرة من المعرفة فالنعت واجب او حسن على ماسياتى وهذه الامثلة كلها بدل الكل كما صرحنا في ذيل كل مثال وامثلة الاقسام الثلاثة مستفادة منها (والمعطوف) يعنى امثلة المعطوف (مثل يازيد وعمرو) بالضم والبناء فيهما (ويازيد واخاعمر و يازيد وطالعا جبلا ويازيد ورجلا صالحا) وصفه ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لمجرد المشاكلة لان في العطف لا يشترط ما يشترط في البديل * ولما فرغ من بيان احوال التابع شرع في بيان بعض احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة ان يكون المنادى علما وان يكون موصوفا ببن وان يكون الابن متصلا به وان يكون الابن مضافا الى علم آخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها يختار فتح المنادى

و اشار الى الشرط الاول بقوله ﴿والعلم﴾ (اى العلم المنادى المبني على الضم)
 لاعلى الالف و لاعلى الواو حتى لو بنى على احدهما لم يكن اختيار الفتح (اما
 كونه) اى كون العلم (منادى فلان الكلام فيه) اى فى كون العلم منادى (واما
 كونه مبني على الضم) مع ان البناء يشمل البناء على الالف و الواو (فلما يفهم)
 بالبناء للمفعول اى فلعله تفهم (من اختيار) بيان لما (فتحه) المفهوم من قوله
 يختار فتحه (المتبىء) صفة الاختيار من انما اى اعلم اى المعلم المخبر (عن جواز
 ضمه) اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احدا للجانبين على الآخر
 بعد تجوزهما على ماسبق (فان جواز الضمة لا يكون) و لا يوجد (الالف) المنادى
 (المبني على الضم) فان العلم لا يضاف و لا يكون مضارعا له و لا يكون منكرا
 والمستغاث باللام لا يفتح و بالالف لا يختار فتحه بل يجب فتعين جواز الضم
 لا غير و لا يكون فى المثني و لا فى الجمع على حده ضم فاختيار الفتح يبين جواز الضم
 لا غير و الى الثانى بقوله ﴿الموصوف﴾ صفة العلم ﴿بان﴾ حال كون الابن
 (مجردا عن التاء او) حال كونه (ملحوقا بها) اى بالتاء من غير تغيير هيئة
 الابن لانه لا يجوز الفتح فى ياهند بنت عمرو و ليس ايضا مصغرا بن و ابنة و مشاها
 و مجموعهما فى حكمهما فى هذا الباب لعدم الكثرة (اعنى ابنة) مثل ياهند
 ابنة عمرو و يازيد بن عمرو و الى الثالث بقوله (بلا تخلف و اضافة) و فاصلة (بين
 الابن) او الابنة (و موصوفه) كما مثلا (كما هو المتبادر الى الفهم) لان الصفة
 و الموصوف لما اتحدا فى المعنى امتنع ان يقع فصل بينهما (فيخرج عنه) اى
 عن هذا الحكم (مثل) قولك (يازيد الظريف) بالرفع او النصب حملا على
 اللفظ او المعنى (ابن عمرو) بالنصب لانه تابع مضاف فانه لا يفتح المنادى فى مثله
 بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال و هى مقتضية للتخفيف و الى الرابع بقوله
 ﴿مضاف﴾ (اى حال كون ذلك الابن) او الابنة (مضاف) يشير الى ان مضافا
 حال من الجوز فى قوله بان (الى علم آخر) سواء كان كلا العلمين علمين للمذكر
 مثل يازيد بن عمرو او للمؤنث نحو ياهند ابنة زيد او الاول مذكر و الثانى مؤنث نحو
 يازيد بن هند او بالعكس نحو ياهند ابنة زيد فالاقسام اربعة (فكل علم يكون
 كذلك) اى موصوفا بهذه الصفات (يجوز فيه الضم) اى البناء على الضم
 سواء كان المضاف اليه على اللفظ الموصوف نحو يا محمد بن محمد او لا كما امثلة
 السابقة (لما عرفت من قاعدة بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به) و ما يرفع به
 ههنا الضم فيبنى عليه (لكن) (يختار) بالبناء للمفعول لكونه يرفع (فتحه)
 اى فتح ذلك المنادى على الضمة فيبنى على الفتح (لكثرة وقوع) يعنى استعمال
 (المنادى الجامع لهذه الصفات) يعنى الشروط الاربعة (و الكثرة) اى كثرة

الاستعمال منه (مناسبة للتخفيف) لان الشيء اذا اكثر استعماله يقتضى تخفيف
 الالفاظ (فخففوه بالفتحة) يعنى تبديل ضمته الى الفتحة لانها خفيفة من الضمة
 (التي هي حركته) اى حركة المنادى (الاصالية لكونه مفعولاً به) لفعل محذوف
 وجوبا* وفي الرضى فحففوه لفظاً بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركته
 الاصالية وخطا بحذف الف ابن فقط انتهى* (واذا نودى) بالبناء للمفعول الاسم
 (المعرف باللام) اى الام التعريف (اى اذا اريد نداؤه) اى اذا قصد نداؤه هذا
 من قبيل ذكر المسبب و ارادة السبب او من قبيل اقامة المسبب مقام السبب لان
 الارادة سبب والنداء مسبب مثل قوله تعالى ﴿اذا قمم الى الصلوة﴾ اى اذا اردتم
 القيام الى الصلاة (قيل) (مثلاً) عند نداءه المراد من قوله مثلاً ان هذا الكلام
 مذکور على سبيل التمثيل لا التحصيص (يا ايها الرجل) مثل يا ايها النبي ويا
 ايها الناس وغير ذلك (بتوسيط اى معهاء التانيه بين حرف النداء) التي هي يا
 (والمنادى المعرف باللام) الذى هو الرجل وهذا الحكم مختص بكلمة يا لانها اصل
 في هذا الباب فيتوسع فيها الا يرى انها تستعمل في الندبة خاصة والاستغاثة وتكون
 محذوفة دون غيرها لانه لا يقال ايا اوها او اى ايها الرجل وكذا غيره (تحرزاً)
 مفعولاً به بتوسيط (عن اجتماع آتى التعريف) احدهما حرف النداء والاخر
 حرف التعريف في محل واحد (بلافاصة) بينهما فيضغ احدهما فيكون في
 الكلام حرف بلافاصة* وفي الرضى لانهم لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام
 بشئ طلبوا اسماً مبهماً غير دال على ماهية معينة محتاج بوضع في الدلالة
 عليها الى شئ آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه
 الى مخصصه الذى هو ذوات الالام فوجدوا الاسم المتصف بنصفه المذكورة ايا
 بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي مخصصة نحو اى رجل واسم الاشارة* الى
 هنا كلامه (ويا هذا الرجل) (بتوسيط هذا) بينهما لعل المذكورة (ويا اى
 هذا الرجل) (بتوسيط الامرين) اى وهذا بينهما (معاً) وفي هذا الجمع زيادة
 التشويق الى المقصود بالنداء بمزيد تعريف فتكون الوسائط ثلاثاً اثنتان بالانفراد
 والثالثة بالاجتماع والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصوداً بالنداء
 اصلاً متمحضاً للتوسط وخالصاً له وهذا يحتمل الامرين فايها قدم ايها (والتزموا)
 كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المبني على الضم فلم
 يُحجز فيه الوجهان الرفع والنصب كما جاز في يازيد الضريف وهو ما سبق من
 القاعدة المستمرة (يعنى العرب) لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كلقوم والناس وقيل
 يعنى جمهور النحاة (رفع الرجل) (مثلاً) اى اسم الجنس الواقع صفة لاي او لهذا
 (وان كان) ذلك الاسم (صفة) للمنادى المضموم (و) كان (حتمها جواز الوجهين

توسيط
 في
 قوله
 فوجدوا
 الاسم
 المتصف
 بنصفه
 المذكورة
 ايا

الرفع) بالجر بدل من الوجهين او الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى الاول
(والنصب كما مر) في يازيد العاقل (لانه) (اى الرجل مثلا) يعنى اسم الجنس الواقع
صفة لائى اولهَذَا (هو المقصود) الاصلى (بالنداء) وما بينهما وسائط كما فى
البدل (والتزموا رفعه) تنبيها على انه مقصود بالنداء بل منادى مستل وحقه
البناء على ما يرفع به فرفع (لتكون حركته الاعرابية) وهى الرفع (موافقة
للحركة) اى حركته (البنائية) وهى الضمة (التي هى علامة انشادى) المفرد
المعرفة لانه اذا كان مبنيًا يبنى على الضم لكونه مفردا معرفة وعند كونه معربا
اذا كان مرفوعا يكون الرفع موافقا للضم (فتدل) عطف على قوله تكون
اى فتدل حركته الاعرابية الموافقة حركته البنائية (على انه هو المقصود
بالنداء) وما قبله وسائل فقط واما الظريف فى قولك يازيد الظريف فليس
بمقصود بالنداء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة جيئت للايضاح ولذا
لم يلتزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب (وهذا) اى قوله
والتزموا رفع الرجل او صفة لائى المنادى او اسم الاشارة المنادى (بمنزلة المستثنى
من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى) المبني على الضم المفرد (ولهذا)
اى لكون هذا بمنزلة المستثنى (لم يذكر) المصنف (هناك) اى فى بيان جواز
الوجهين فى صفة المفرد (ما) اى لفظا (يخرج صفة الاسم المبهم) المنادى
(عن تلك القاعدة) والاسم المبهم اثنان اى واسم الاشارة كما استثنى صاحب
المفصل حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم فينبغي ان يقول المصنف
ايضا وتوابع المنادى المبني غير الاسم المبهم الا انه لم يذكره واخره لزيادة البحث
فيه (وتوابعه) هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب الاول اى اذا كان
هو المقصود بالنداء كان كمنادى المبني على الضم فالوجه فيه ان يجوز فى توابعه
المفردة ما جاز فى توابع المنادى المبني على الضم من الرفع والنصب (بالجر عطف
على) قوله (الرجل) الذى هو مضاف اليه (اى والتزموا) ايضا (رفع توابع
الرجل) مثلا (مضافه) كانت تلك التوابع (او مفردة) كما التزم رفع توابعه اذا لم يكن
منادى مطاقا نحو جاءنى الرجل العالم وذو المال (نحو يا ايها) او اى هذا (الرجل
الظريف ويا ايها) او يا هذا او يا اى هذا (الرجل ذو المال) فالواجب الرفع لا غير
(لانها) اى لان هذا التوابع (توابع) (منادى) (معرب) واحد والمعرب
لا محل له وليس له الا الرفع (وجواز الوجهين) فى التوابع المفردة ليس مطلوبا
(انما يكون فى توابع المنادى المبني) على الضم اذا كانت مفردة لانه محلين
احدهما البناء على الضم والثانى النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف
وقد سبق تفصيله (وقالوا) العرب هذا بمنزلة الاستثناء من قوله واذا نودى

المعرف باللام قيل باحدى الوسائط الثلاث الالفاظ الله (بناء) مفعول مطلق
لفعل محذوف جواز اى بنى هذا القول بناء (على قاعدة تجويز اجتماع حرف
النداء مع اللام وهى) اى تلك القاعدة (اجتماع امرين) فى لفظ واحد فاذا اجتمعا
يجوز نداء المعرف باللام من غير توسط (احدهما) اى احد الامرين (كون
اللام عوضا عن) حرف (محذوف) عما دخلت هى عليه فلا يجمع بين اللام
وبين ما عوض عنه الا قبلا (وثانيهما) اى ثانيا الامرين (لزومها للكلمة) اى
لزوم اللام للكلمة التى دخلت هى عليها بالعلمية باللام بحيث لا تنفك عنها (يا لله)
(لان اصله الاله) معرفا باللام واصله اله على وزن فعال من اله ياله مثل فتح
يفتح ثم عرف باللام فصار الاله (حذف الهمزة) الاصلية التى هى فى اله على ما بين
فى علم الصرف (وعوضت اللام عنها) اى عن الهمزة المحذوفة ونابت هى
منابها (ولزمت) اللام (الكلمة) للعلمية ولنيابتها عن الحرف الاصلى بحيث
لا تنفك عن الكلمة (فلا يقال فى سعة الكلام) يعنى بلا ضرورة شعرية (لاه)
باللام لانه لا يجوز حذف العوض مع المعوض وقديقال فى غيرها يعنى فى ضرورة
الشعر نحو يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف والتخفيف بمعنى كبير مثل طوال
وطويل * وفى الرضى والاكثر فى يا لله قطع الهمزة للايدان من اول الامر انهما
خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصارا الجزء الكلمة حتى لا يستنكر اجتماع يامع
اللام * تم الكلام (ولما لم يجمع هذان الامران) التعويض والمزود (فى موضع آخر)
بل اختص لفظ الاله باجتماعهما (اختص) بالبناء للفاعل (هذا الاسم بذلك
الجواز) البناء داخلة على المتصور اى جعل ذلك الجواز اى جواز اجتماع حرف
النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم اى باسم الله تعالى يعنى لم يدخل حرف
النداء من جملة ما فيه اللام الالفة الله (ولهذا) اى للامر المذكور (قل)
المصنف (خاصة) وهى مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العاقبة والعافية اى
خص خصوصا لامتناع التوسط هنا لان ايا يستلزم التعدد ولفظها التثنية
والله تعالى منزه عنهما وذا موضوع للاشارة الحسية وهو متعال عن ان يكون
محسوسا فى الدنيا وقوله خاصة اشارة الى ثلاثة احكام للفظه الله فى باب النداء
قطع همزته لانها فى سائر المواضع همزة وصل واقطع مختص بسباب النداء
واختصاص ذاته بكلمة يامن بين حروف النداء لانه تعالى لا ينادى بغيرها سماعا
ونداؤه بالاتوسط منهم من اى اوهذا الاضمحلال معنى التعريف بالعلمية يقينا
(واما مثل النجم والصعق) والبيت وغيرها مما فيه اللام لا للتعويض (وان كانت
اللام لازمة فيه) بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام نجم وصعق
(لكن ليست) اللام فيه (عوضا عن) حرف (محذوف) عما دخلت هى عليه

(واما الناس) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) اى فى الناس (عوضا عن الهمزة) لانه لا يجتمعان فيه الاقبالا (لان اصله اناس) ثم عرف باللام فصار الاناس ففعل فيه ما فعل فى الله (لكن ليست لازمة للكلمة) لانها تنفك عنها (لانه يقال ناس) باللام (فى سعة الكلام فلا يجوز أن يقال) بلا توسط المبهم (بالنجم وبالناس) بل لا يقال الا بتوسط المبهم قوله (والعدم) تعليل لقوله حكموا (جرىان) وهو مصدر بمعنى الجرى (هذه القاعدة فى) كلمة (التي) لان اصله تى ثم عرف باللام فصار التي وهى كلمة من الموصولات واللام لازمة لها لانه لا يقال تى لان تى اسم اشارة والى اسم موصول (فى قوله * من اجلك يا تى تيت قلبى * وانت بخيلة بالوصل عنى) والجار فى من اجلك متعلق بفعل محذوف اى هلكت من اجلك بكسر الكاف يالى قيل حذف ههنا المنادى للعلم به واشتهاره لان النداء خيبة مع انه خاطبها بقوله من اجلك او لاختفائه عن سماع احد والموصول مع صلته صفة لها فكأنه قال ياسلمى او يالىلى التى تيت بكسر التاء لكونه خطابا للمؤنث من تيم بتشديد الياء المنة من تحت اى رقت قلبى وجذبتى وميلت اليك والواو فى وانت للحال مبتدأ وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيت بالوصل اى بالوصل واللقاء عنى اى الى اى والحال انك بخيلة بالوصل واللقاء الى معناه بالفارسية * من هلاك شد از جهت عشق تو اى آن كسى كه قلب مرا ملايم و جذب كردى و حالا تو بخيلى در وصل من * (لان لامها) اى لام التى (ليست عوضا عن) حرف (محذوف) اى عمدا دخلت هى عليه (وان كانت) اللام (لازمة للكلمة) اى لكلمة التى حيث لا يقال فى سعة الكلام تى لما قلنا (حكموا عليه) اى على قول الشاعر (بالشدوذ) لان ما خالف القياس يكون شاذا والجواب عنه ما قلنا والجار فى قوله (وفى الغلامان) متعلق بقوله حكموا (فى قوله) اى فى قول الشاعر (فيا الغلامان اللذان فرآ) تأنية فرصلة الموصول وهو مع صلته صفة الغلامان واجيب بحذف التوسط للاختصار تقديره فيها ايها الغلامان بقرينة الفرار لان الفار المتمرتد يحتاج الى التنبية وان كان غائبا آخره (اياك ان تكسبانى شرآ) وفى رواية اياك ان تعبانى شرآ (لانتفاء الامرين) التعويض وال لزوم (كليهما حكموا بانه) اى بان هذا القول (اشد) بالبدال المهمة اسم تفضيل والظاهر بالبدال المعجمة كأنهم توسلوا فى التفضيل بصيغة اشد من الشدة ولم يبدوا من الشدوذ لانه من العيوب ولا يبنى منها اسم تفضيل (شدوذ) تمييز يعنى هذا القول اشد شدوذاً لانتفاء التعويض فيه فقط لوجود اللزوم فيه (ولك) (اى و جاز لك) لان اللام مشعر ناعواز وعلى للوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين ممن يصلح له تعميما وههنا

كذلك على ما بين في موضعه (في مثل ياتيم تيم عدى) (اي في) كل (تركيب
تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة) لا حقيقة (وولي) اي وقع عقيب
(الثاني) بلا فصل (اسم مجرور بالاضافة) هذا تفسير للمثل ويبان ان الحكم الآتي
ليس مخصوصا بهذا التركيب بل يجري فيه وفي مثله ومنه قوله يازيد زيد اليعمال
(في الاول) متعلق بنجاسك اي جازلك في الاسم الاول في مثل هذا التركيب
(الضم) اي البناء على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (والنصب) لكونه
منادى مضافا اما الى عدى المحذوف او المذكور (و) جازلك (في الثاني)
اي في الاسم الثاني (النصب فحسب) بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم
من اسماء الافعال بمعنى انته يعني وجازلك في الاسم الثاني النصب فنته عن جواز
الضم فيه فانه لم يجز او الفاء جواب شرط اي ان كان الامر كذلك فنته عن جواز
الضم فيه وفي الاول الفاء للعطف وان كان من عطف الانشاء على الاخبار (اما
الضم) اي اما جواز البناء على الضم (في) الاسم (الاول فلانه منادى)
لدخول حرف النداء عليه (مفرد) لانه ليس بمضاف ولا شبهه (معرفة)
اما قبل النداء او بعده (كما هو الظاهر) حثقه ان يبنى على ما يرفع به (واما)
جواز (النصب) فيه (فبني على انه منادى مضاف الى عدى) بالتثوين (المذكور)
صفة عدى يعني مبنى على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب تامر ان المنادى
اذا كان مضافا ينصب (وتيم) بالتثوين (الثاني) صفته (تأكيد لفظي)
والتأكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول في حركته حركة اعرابية كانت
او بناءية فكما ان الاول محذوف التثوين للاضافة فكذا الثاني مع انه ليس
بمضاف (فاصل بين المضاف والمضاف اليه) واما جاز هذا الفصل للتلازم
بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تثوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجز
الفصل به بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظه صار الثاني
كأنه هو الاول فيمكانه قال ياتيم عدى بلا تكرير (وذلك) العمل (مذهب سيويه
او) على انه (مضاف الى عدى) بالتثوين (المحذوف) صفة (تقرينة المذكور)
في التركيب الثاني لان الشائع ان يحذف السابق دون اللاحق لان اللاحق
مفسر للسابق (وذلك) العمل (مذهب المبرد) واما اختار سيويه الاول
احترازا عن ارتكاب الحذف والمبرد الثاني احترازا عن الفصل الظاهر بين
المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة هو موليها (والسيرافي اجز الفتح)
في الاول (مكان النصب) وكان المصنف اشار الى رده بحصر الاحتمال
في الضم والنصب بناء (على ان يكون) الاول (في الاصل ياتيم بالضم تيم عدى)
بالنصب فيه (فتفتح) يعني فبني على الفتح (اتباعا لنصب الثاني كما في) قونك

(يازيد بن عمرو) لانه كان يازيد في الاصل مبنيا على الضم لكونه منادى مفردا معرفة فبنى على الفتح اتباعا لنصب الابن لان الابن منصوب لانه تابع مضاف فيكون في تيم الاول ثلاث احوال البناء على الضم والنصب لكونه مضافا والبناء على الفتح اتباعا (وتعين النصب في) تيم (الثاني لانه) اي لان تيم الثاني (اما تابع) بالتوين (مضاف) صفة تابع على تقدير أن يكون تيم الاول مبنيا على الضم او على الفتح فيكون الثاني من توابع المنادى المبني المضاف فينصب (او تابع) بلا توين بل (مضاف) الى مضاف المضاف اليه وهذا على تقدير ان يكون تيم الاول منادى مضافا الى عدى المذكور او المحذوف فيكون تيم الثاني تابعا للمنادى المضاف المنصوب فينصب على كلا التقديرين بلا شك (وتام البيت * ياتيم تيم عدى لا ابا لكموا * لا يلقىكموا في سوءة عمر) في القاموس لا ب لكم ولا ابا لكم ولا اباك ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى للمحالة وفي اللفظ خبر انتهى قال الجوهري هو مدح اي انك تتجاع ما جدمستغن عن الاب اي عن المرءى وقال الازهرى انه شتم لا شتم فوفا والمعنى انك لست با بن رشدة انتهى * لالفي الجنس * و ابا باثبات الالف مثل لا ابا له منصوب اسمها * ولكم الجار والمجرور خبرها عند ابن الحاجب ومحذوف عند غيره وسأيتي تفصيله * لا يلقىكموا فاعل مضارع مفرد مذكرا مؤكدا بالتون التقيية من التقي بلقي من الالقاء * والضمير عبارة عن المحاطين وهي تيم عدى اي لا يوقعنكم * وسوءة على وزن سورة المكروء وكل ما هو قبيح * وعمر بالرفع فاعل لا يلقىنكموا (والبيت لجرير) الشاعر قاله خطابا لبني تيم ونصيحة لهم (حين اراد عمر التيمى) اي المنسوب الى بني تيم (الشاعر) صفة عمر (ان يهجو) من مها يهجو مثل غزا يغزو غزوا والهجو القدح والذم (فقال جرير خطابا لبني تيم) ونصيحة لهم (لا تتركوا عمر) مفعول لا تتركوا (على ان يهجوى) يعنى لا تكونوا ساكتين حين اراد عمر الشاعر التيمى ان يهجوى وامنعوه عن هجوه اياى (فياتيك) بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهى مثل قوله تعالى ﴿ ولا تطغوا فيه فيحل عليكم ﴾ اي فان يلقىكم ويوقعكم (في سوءة اي مكروء) و بلية تصل اليكم (من قبل) وجاني (يعنى) المراد من المكروء والبلية من قبل جرير (مهاجاة اياهم) والمهاجاة مصدر من المفاعلة والاصل فيه مهاجاة قامت الياء التماثلت حركتها وافتتاح ما قبلها جار لفاعله ونائب لمفعوله الرجوع الى بني تيم والمعنى لا يوقعنكم عمر في مكروء و بلية شديدة من قبلى لاجل تعرفه لهجوى (و) (المنادى) مبتدأ (المضاف) صفته (الى ياء المتكلم يجوز فيه) اي في ذلك المنادى (وجود اربعة) خبره (فتح الياء) بدل من وجود بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف اي احدها والاول اولى (مثل) (يا غلامى) بفتح

الياء وهو الاصل لان كل كلمة وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة وحل تركيبها ايضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والنظر له لثلاثا يلزم الابتداء بالساكن والاصل في الحركة الفتح خلفته وثقل اخويه على ما وضع على حرف واحد (و) (سكونها) عطف على فتح الياء والضمير للياء قيل لانه الاصل لان الياء مبنية والاصل في البناء السكون ولثقل التركيب بالاضافة ولثلاثا يلزم الابتداء بالساكن (مثل) (ياغلامى) بسكونها (و) (اسقاط الياء) عطف على سكونها تقربه او على فتح الياء لكونه اصلا (اكتفاء بالكسرة) علة للاسقاط لان الياء لما كانت متولدة عن الكثرة او على العكس تكون الكسرة دليلا على الياء اذا حذفت مناسبة التولد (اذا كان ما قبلها كسرة) يعنى اذا كان حركة الحرف الذى قبل الياء كسرة لتدل الكسرة على الياء (احتراز عن نحو يفتاى) وياعصاى بفتح الياء بلا حذفها اذ لا يقال ياتنا بحذف الياء لعدم القرينة ولا باسكانها ايضا لثلاثا يلزم اجتماع الساكنين قوله اذا كان ما قبلها كسرة كيهو شرط لثالث شرط للثاني ايضا لانه لا يجوز اسكان الياء في مثل يفتاى على ما سياتى في قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم الى ان قل فان كان فى آخره الف ثبت والى ان قال والياء مفتوحة فى الصور الثلاث (مثل) (ياغلام) بكسر الميم وحذف الياء (و) (قباها) اى قلب الياء (السا) عطف على اسقاط الياء او على فتح الياء لاعلى سكونها يعرف بالتأمل (مثل) (ياغلاما) بالالف هذا متفرع على القسم الاول لان اصله ياغلامى بكسر الميم وفتح الياء فحذف بفتح الميم وقلب الياء الفاء (وهذان الوجهان) اعنى اسقاط الياء وقلبها الفاء (يقعان غالبى النداء) واما الوجهان الاولان فيقعان فى النداء وغيره على السوية لان كل واحد منهما اصل (لان النداء موضع) ومحل (التخفيف لان المقصود) اى لان مقصود المنادى بالنداء لان النداء فقط بل (غيره) اى غير النداء (فيقصد) المتكلم (الفراغ) والخلاص (من النداء بسرعة ليتخلص) المتكلم (منه) اى من النداء (ويتوجه الى) ماهو (المقصود) والمراد (من الكلام) والخبر والامر والنهى وغير ذلك مما يبتنى على النداء (فحذف ياغلامى بوجهين حذف الياء) بدل من قوله بوجهين (وابقاء الكسرة دليلا عليه) اى على الياء فى الوجه الثالث (وقب الياء) عطف على حذف الياء (السا) فى الوجه الرابع (لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة) فيه نشر على ترتيب الف و لان الالف اكثر نداء من الياء (وهما اى هذان الوجهان وان كانا) للوصل (واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان) اى لا يكون هذان الوجهان واقعين (فى كل منادى كذلك)

اي مضاف الى ياء المتكلم وقوله كذلك صفة لمنادى و اشارة الى ما فسرناه (بل)
يقعان (فيما) اي في المنادى الذي (غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر)
المنادى (بها) اي بتلك الاضافة (لتدل الشهرة) والغلبة (على الياء المغيرة)
اسم مفعول من غير (بالحذف) في الوجه الاول (او القاب) الفاء في الوجه
الثاني (فلا يقال) في ياعدوئى بفتح الياء او سكونها (ياعدوئى) بالحذف والاكتفاء
بالكسرة (وياعدوئى) بتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء الفاء بل يجب ان يقال
ياعدوئى بالفتح او الاسكان لان العدوئى لم تغلب ولم تشتهر اضافته الى ياء المتكلم
لان الشخص لا يضيف عدوئى الى نفسه غالبا (وقد جاء) حال كونه (شاذا
في المنادى) الذي غلب عليه اضافته الى الياء (ياغلام) فاعل جاء باعتبار
المثل (بالفتح) اي بفتح الميم (اكتفاء بالفتحة عن الالف) لان الفتحة تكون
دليلا على الالف المغيرة بالحذف لمناسبة التوالد بينهما وانما كان شاذا لكثرة
التغيير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياء فيكون الياء مغيرا بلا دليل
وانما جاز لحصول التخفيف واما فتح يابنى في يابنينا فليس شاذا كما شذيا غلام لاجتماع
اليائين (و) (يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم) (بالهاء) كما انه يجوز
ان يكون بغيرهاء وقد جعل قوله بالهاء متعلقا بكون المقدر فتكون هذه الجملة
الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون بالهاء عطفًا على
محدوف اي بالهاء وبالهاء فيكون في حيز الجواز اشهر والجواز ليس من كلام
المصنف حتى يكون وقوع قوله بالهاء في حيز الجواز اولى والاولى ما ذكره الشارح
(في هذه الوجود) الاربعة (كلها) (وقفا) (اي في حالة الوقف) نصب على
الظرفية باعتبار المضاف (تقول) حال الوقف (ياغلاميه) بالفتح (وياغلاميه)
بالاسكان (وياغلامه) بالحذف (وياغلاماه) بالقباء (وياغلامه بالفتح والحذف
وان كان شاذا) فرقا بين الوقف والوصل (يعنى اذا كانت هذه الوجود توصل
الى ما بعدها بلا فاصلة لا يؤتى بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون
وجود الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل (وقلوا) (اي العرب
في محاوراتهم) جمع محاوراة اي في مصاحباتهم العرفية حين اضافة الاب او الام
الى ياء المتكلم (يابنى وياامى) بناء (على الوجود الاربعة) المذكورة في ياغلامى
(كسائر) اي كباقي (ماضيف الى ياء المتكلم) يعنى قياسا مطردا فيهما كما في باقي
المنادى المضاف الى ياء المتكلم من فتح الياء واسكانها واسقاطها وقلبها
الفاء بلا هاء في الوصل ومع الهاء في الوقف فيكون في كل منهما ثمانية اوجه
(مع وجود اخر) جمع اخرى مؤنث آخر (زائدة) صفة وجود بعد صفة
(عليها) اي على الوجود الاربعة بل على الوجود الثمانية (لكثرة استعمال

ندائهما في كلامهم) لان الانسان يكثر نداؤه لابيه وامه وكثرة النداء تقتضى كثرة الوجود لانه اذا تعسر النداء بوجه تيسر بوجه آخر اذا كثرت الوجود (كما اشار) المصنف (اليها) اى الوجود الاخر الزائدة عليها (بقوله) عطفنا على الوجود الاول (ويا ابت ويا امت) (اى قالوا) في نداء الاب والام بطريق آخر (يا ابت) مكان يابى (ويا امت) مكان يامى (ايضا) اى كما قالوا على الوجود الاول (ببدال التاء) المثناة من فوق (بالياء) المثناة من تحت والباء في الياء بمعنى من اى يجعل التاء الفوقانية بدلا من الياء التحتانية وفي الحاشية الباء صالة الابدال وانما تدخل على المتروك فى التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس كما زعم * انتهى وفي الرضى هذا عند البصريين وانما ابدلت التاء لانها تدل فى بعض المواضع على التفتيح مثل علامة ونسابة والاب والام مضمنا التفتيح ولكن عند الوقف تقاب هاء لكونها للتأنيث وقال الكوفيون التاء للتأنيث والياء متدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يابى ويامى انتهى * وانما طوت لكونها عوضا عن الياء كتاء بنت واخت عوّضت عن الواو (فتحا وكسرا) (اى حل كون التاء) المبذلة (مفتوحة على وفق حركة الياء) فيه اشارة ان قوله فتحا وكسرا حل مأول بالمشق وذو الحال مقدر مع عامله كما قدره الشارح بقوله اى قالوا يابى ويا امت ايضا ببدال التاء بالياء وانما قال على وفق حركة الياء لان التاء ابدلت من الياء المفتوحة فاصل يابى ويا امت يابى ويامى بفتح الياء والميم فى يابى وامت بعد الابدال للخفة (او) حل كون التاء المبذلة (مكسورة) وهو اكثر استعمالا (لمناسبة) الكسرة (الياء) التى هى الاصل وهذا بناء على ان التاء مبذلة من الياء الساكنة فالتاء ساكنة لا بدلتها من حرف ساكن فحركات بالكسرة لمنااسبة الياء فابدال الكسرة فتحة للخفة ايضا (وقد جاء الضم) اى البناء على الضم (ايضا) كما جاء البناء على الفتح والكسر (نحو يابى ويا امت) بالبناء على الضم فيهما وفيهما ثلاث لغات البناء على الفتح او الكسر او الضم الا ان البناء على الكسر اكثر لما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المستقل (لاجراءه مجرى) المنادى (المفرد المعرفة) لانه اذا ابدل الياء تاء صار كأنه لم يضاف فجرى مجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم (ولم يذكره) المصنف حيث قال فتحا وكسرا ولم يقل وضما (لقلته) اى لقلته استعماله لثقل الضمة على التاء وان كانت مبذلة (و) (قالوا) اى العرب ايضا في نداء الاب والام بطريق آخر (يابتا ويا ابتا) (بالالف) اى بالحاق الالف (بعد التاء) فيه اشارة الى ان قوله بالالف عطف على مقدر وهو قول الشارح ببدال التاء بالياء اى قالوا فى نداء الاب والام يابى ويا امت ببدال الياء وبالالف اى قالوا يابتا ويا امت بالحاق

الالف بعد التاء ولا تنظر الى ما قبل هنا (جمعا بين العوضين) التاء والالف
لانه يجوز أن يكون لشيء عوضان فكما قالوا بتعويض التاء وحدها يابا و يامتا
وتعويض الالف وحدها يابا و ياما قالوا بتعويضهما معا يابتا و يامتا (دون
الياء) اى ياء المتكلم (فما قالوا يابتي و ياءتي) كما قالوا بالياء والالف او بالياء
والتاء والالف (احترازا عن الجميع بين العوض والمعوّض عنه فانه) اى فان
هذا الجمع (غير جائز) لانه لا اعتبار للعوض عند وجود الاصل كما لا يجمع بين
الخميس والجمعة وبين الشمس والقمر (و) (قلوا) اى العرب عند نداء ابن الام
وابن العم اعادوا الاشارة الى ان لقوله حكما خاصا لا يوجد في غيره الاشادا (يابن
ام ويا ابن عم خاصة) اى خص هذا القول بهما خصوصا (هذا الاختصاص
بالنظر الى الام والعم) يعنى بالنظر الى ان يكون المضاف اليه للمنادى والمضاف
الى الياء الام والعم (اى لا يقال يابن اخ) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف (و)
لا يقال (يابن خال) بالفتح ايضا (بل يقال يابن اخي ويا ابن خالي) على الوجوه
الاربعة المذكورة بالهاء وبلاهاء (لا) اى ليس هذا الاختصاص (بالنظر الى
الابن) المضاف الى العم والام المضاف الى الياء (ايضا) كمان هذا الاختصاص
بالنظر الى الام والعم (فانهم يقولون) عند نداء بنت الام المضافة الى الياء (يابنت
ام) بالفتح للاكتفاء المذكور (و) عند نداء بنت العم المضاف الى الياء (يابنت
عم) بالفتح ايضا (على الوجوه الاربعة) مع زيادة وجه خامس عليها وهو
الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف من غير شذوذ قوليا مثل (مثل باب يا غلامى)
(فقالوا) اى العرب (يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء) فيهما مثل غلامى (و)
قالوا ايضا يابن امي ويا ابن عمي (بسكونها) اى الياء فيهما مثل يا غلامى
بسكونها (و) قالوا ايضا (يا ابن ام ويا ابن عم) بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة
فيهما مثل يا غلام بالحذف والاكتفاء (ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفاء)
وتبديل الكسرة فتحة مثل يا غلاما (وقلوا) اى العرب ايضا (بزيادة وجه آخر)
على هذ الوجوه الاربعة والحال انه قد (شذ) اى قد كان شاذا (في) المنادى (المضاف
الى ياء المتكلم) (يا ابن ام ويا ابن عم) (بحذف الالف) المقلوّبة عن الياء (والاكتفاء
بالفتحة) قبلها (لكثرة الاستعمال) اى لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذه
العلة توجد في الالفاظ السابقة ايضا (وطول اللفظ) لانه جعل اربع كلمات وهى
حرف النداء والمنادى والمضاف اليه المنادى و ياء المتكلم كلمة واحدة (وثقل)
بكسر التاء المثناة وفتح القاف مصدر على وزن صغر مضاف الى الفاعل وهو
(التضعيف) وهذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ لان ثقل التضعيف لا يوجد
الا فيه والحاصل ان اجتماع هذه العلل الثلاث يشترط لجواز حذف الالف اكتفاء

بالتفتحة فبولغ في تخفيفه أكثر من تخفيف ياغلام بزيادة هذا الوجه الخامس على الوجود الأربعة ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرها أكثر من حذفها في نحو ياغلام (ولما كان من خصائص النداء) وما يتعلق به أصالة (الترخيم) لأن الترخيم تعبير والنداء باب تغيير كما مر أن النداء ليس بمقصود بل غيره والنداء وسيلة لما هو المقصود فالتغيير يناسب التغيير ولأن النداء إنما يكون لأمر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم إذا الأمر المهم مما لا يقبل التوقف وإنما كثر ريثما تم الكلمة بل يجب أن يؤتى بسرعة (شرع في بيانه) أي في الترخيم ليستكمل أحوال المنادى (فقال) ﴿ وترخيم المنادى ﴾ الإضافة ظرفية يدل عليه عطف قوله وفي غيره أو مضاف إلى المفعول والفاعل متروك أي وترخيم المنادى (جائز) (أي واقع) وثابت يعني أن الجواز ههنا وقوعي (في سعة الكلام) يعني أن الترخيم مقيد بأن يكون في الكلام سعة ليحسن تقابله الضرورة (من غير ضرورة) والجواز إن متعلقان بلوقوع (شعرية) صفة ضرورة (دعت إليه) أي إلى الترخيم واقتضته (فإن دعت إليه ضرورة) واقتضت ضرورته الترخيم (ف) ترخيم المنادى حينئذ واقع (بالطريق الأولى) فالترخيم في المنادى واقع سواء دعت إليه ضرورة أولاً (و) (هو) أي الترخيم (في غيره) (أي غير المنادى واقع) وثابت (ضرورة) (أي لضرورة) يشير إلى أن نصب ضرورة على أنه مفعول له لوقوع (شعرية داعية إليه) أي إلى الترخيم كقول الشاعر

* ديارية أذمى تساعفنا * ولا يرى مثلها عرب ولا عجم *

(لأفي سعة الكلام) (وهو) (أي) الترخيم في اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله في القاموس رخيم الكلام ككرم ونصر لأن وسهل فهو رخيم والجارية إذا صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الأسماء لأنه تسهيل المنطق وتخفيفه و (ترخيم المنادى) (حذف) مصدر ترك فاعله ومفعوله (في آخره) (أي في آخر المنادى) أي حذف شيء من المنادى (تخفيفاً) علة للحذف ولذا قال الشارح (أي مجرد التخفيف لآلة أخرى) مثل تجاوز ساكبين والإضافة وغيرها (مفضية) موجبة (إلى الحذف المستلزم للتخفيف) وفي الرضى يعنون بالحذف التخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قرض وعصا والافكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون أيضاً حذف بلاعة وحذف الاعتباط مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة هذا كلامه (فعلى هذا) أي تقدير أن يكون الضمير المرفوع راجعاً إلى ترخيم المنادى والضمير المجرور راجعاً إلى المنادى (يكون ذلك التعريف) أي تعريف الترخيم وهو حذف في آخره تخفيفاً (مخصوصاً) أي خاصاً (بترخيم المنادى) ولا يشمل غيره (ويعلم

منه) اى من تعريف ترخيم المنادى (ترخيم غير المنادى) بالرفع نائب الفاعل لقوله يعلم (بالمقايسة) اى بالقياس على ترخيم المنادى يعنى اذا كان ترخيم المنادى حذفاً فى آخره تخفيفاً يكون ترخيم غير المنادى حذفاً فى آخره تخفيفاً (ويمكن جملة) اى حمل ذلك التعريف (على تعريف الترخيم مطلقاً) سواء كان المرخم منادى اولاً (بارجاع) الباء متعاقق بالمثل او بالامكان (الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقاً) وارجاع (الضمير المجرور الى الاسم) مطلقاً فالمعنى وهو اى الترخيم مطلقاً سواء كان واقعا فى المنادى اولاً وحذف فى آخره اى آخر الاسم مطلقاً سواء كان ذلك الاسم منادى اولاً ولكنه غير ملائم لسوق الكلام لان سوق الكلام لترخيم المنادى اصالة وغيره تبعاً لان الخصوص اولى من العموم لكن التفسير الاول انبى بالمقام والثانى افيد بالمرام (وشرطه) (اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول) اى على تقدير كون التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى (اوشرط الترخيم اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى) اى على تقدير كون التعريف عاماً لترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى لاشرط فيه لكونه ضرورة واما ترخيم المنادى ان كان فى سعة الكلام فيحتاج الى الشرط لكون الحذف خلاف المعقول وان كان فى الضرورة الداعية اليه فلا يحتاج ايضا لكونه ضرورياً (امور اربعة ثلاثة منها عدمية) على ما وقع فى اكثر النسخ واما على بعضها فامور خمسة اربعة منها عدمية لان فى بعضها يكون ولا مندوباً (وهى) اى الامور العدمية احدها (ان لا يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه (مضافاً) (حقيقة) اى اضافة حقيقية (او حكماً) اى اضافة حكمة كان يكون مضافاً بالاضافة المفضلية او شبه مضاف اذا كان الامر كذلك (فيدخل فيه) اى فى قوله مضافاً المنادى (المشبه با) لمنادى (المضاف) والمنادى المضاف بالاضافة اللفظية (ايضا اذا لا يمكن الحذف) اى الترخيم (من الاول) اى من المضاف حقيقة او حكماً (لانه) اى لان الاول الذى هو المضاف (ليس فى آخر اجزاء المنادى نظراً الى المعنى) واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم فى وسط الكلمة وهو ليس من شان الترخيم لانه حذف فى آخره لان المنادى فى اغلام زيد ويا صاحب عمرو والمضاف المخصوص وهو لا يستفاد بدون ذكر المضاف اليه (ولا) يمكن الحذف والترخيم ايضا (من الثانى) يعنى من المضاف اليه (لانه) اى لان الثانى الذى هو المضاف اليه (ليس فى آخر اجزائه نظراً الى اللفظ) لان المضاف مستقل فى الدلالة على معناه وان كانت الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم فى غير المنادى بلا ضرورة داعية اليه وذا تمتع لما عرفت (فامتنع الترخيم فيهما بالكلية) اى فى المضاف

نظرا الى المعنى والمضاف اليه نظرا الى اللفظ ولذا جعل ان لا يكون مضافا
 شرطا عدما (و) الثاني (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه
 سواء كان مضافا حقيقة او حكما او لا (مستغاثا) (لا) زائدة لتأكيد النفي
 (مجرورا) صفة مستغاثا يعنى ان لا يكون ذلك المنادى مستغاثا مجرورا (باللام)
 سواء كان مضافا مثل يالعبد الله او لا مثل يالزيد (لعدم ظهور اثر حرف النداء
 فيه من النصب) بيان للاثر اذا كان مضافا او مضارعا له او نكرة (او البناء) اذا
 كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا في غير المنادى من
 غير ضرورة داعية اليه وذا لا يجوز (فلم يرد) من ورد يرد (عليه) اى على
 المنادى المستغاث مطلقا (الترخيم الذى هو من خصائص المنادى) لما قان
 ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف اثناء فيه من النصب
 او البناء (ولا) زائدة ايضا (مفتوحا) معطوف على مجرورا اى لا يكون ذلك
 المنادى ايضا مستغاثا مبنيا على الفتح (بزيادة الالف) اى الف الاستغاثا
 فى آخره لانه اذا كان كذلك لا يرخم (لان الزيادة) اى زيادة الف الاستغاثا
 فى آخره (تنافى الحذف) اى الترخيم والترخيم يتنافى فى الزيادة فتعارضهما فتنتع
 الترخيم فيه (ولم يذكر) المصنف (المندوب) مع انه من الشروط العدمية ايضا
 لان المندوب لكونه غالب بالزيادة وهى تنافى الترخيم لا يرخم (لانه) اى لان
 المندوب (غير داخل فى المنادى عنده) اى عند المصنف على من سبق حتى
 لا يحتاج الى اخراجه ههنا (وما) مبتدأ (وقع) صلته (فى بعض النسخ) من قوله
 (ولا مندوباً فكأنه) الفاء جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وكان حرف
 من الحروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه (من تصريف التاسخين)
 خبره وهى مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ والمراد من التاسخين الطلبة
 المتعلمون يعنى ان قوله ولا مندوباً لم يكن فى اصل النسخة التى كتبها المصنف
 بل ألقه بعض الطلبة (مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر
 وهو) اى وجه الاشتراط اعنى اشتراط قوله ولا مندوباً (ان الاغلب) والاكثر
 (فيه) اى فى المندوب (زيادة الالف) او الياء او الواو بدلا من الالف (فى آخره
 لمد الصوت) المطلوب فى النسبة (اظهارا للتفجع) او اعلاما للتأسف كما فى
 المستغاث بالالف زيدت الالف لزيادة الاستغاثا واظهارا لها (فلا يناسبه) اى
 فلا يناسب المندوب (الترخيم) المستلزم للحذف المتنافى للزيادة كما مر فى عدم
 ترخيم المستغاث بالالف (للتخفيف) اى لجرد التخفيف لا لغرض آخر (و)
 الثالث من الشروط العدمية (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه
 (جملة) يعنى علما منقولاً من الجملة مثل فأبط شر او زرى حيا وشاب قرناها على مامر

(لان الجملة المنقولة الى العلمية (محكية) اى ملفوظة (بحالها) قبل العلمية (فلا تغير) اى فلا تقبل التغير من زيادة وتقصان على ماسبق تحقيقه في بحث غير المنصرف فتمت الشروط العدمية باسرها (والشروط الرابع) وهو الشرط الوجودى (احد الامرين الوجوديين) يعنى احدهما كاف في جواز الترخيم بعد كون الشروط الثلاثة السابقة مفقودة ومنعدمة (و) (هو) اى احدهما (ان) (يكون) (المنادى) الذى اريد ترخيمه بعد أن لا يكون مضافا او مستغانا او جملة (اما علما) قبل النداء لانه اذا لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يارجل لا يرخم وان وجد شرط الترخيم عدما لماسياى (زائدا على ثلاثة احرف) لانه اذا كان ثلاثيا سواء كان متحرك الاسط او لا مثل يامر و و يازيد لا يرخم ايضا وان وجدت تلك الشروط هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط مثل ياعم في يامر وبعضهم يحوز ترخيم الثلاثة وان كان ساكن الاوسط فيقول يازى في يازيد لكونه علما (لان العلمية ناسبها التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم) والكثرة تقتضى التخفيف (مع انه) قوله (لشهرته) علة الجملة الاتية (يكون فيما) موصول (ابقى) مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول (منه) اى من المنادى والجملة صلة والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله (دليل) وهو مبتدأ وهذه الجملة خبر لقوله مع انه (على ما) موصول (التى) اى حذف مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول والمعنى بعد كثرة نداء العلم والعلمية ناسبها التخفيف بالترخيم مع ان الشأن يكون في الحروف الباقية من المنادى المرخم دليل اى علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته اى لاشتهاره بمقدار الحروف الموضوعه بين الناس لان نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف الاربعة يكون الباقي منه دليلا على المحذوف (ولزيادة) عطف باعادة الجارة على قوله لان العلمية اى ولزيادة حرف المنادى (على الثلاثة) اى على ثلاثة احرف (لم يلزم) بالترخيم (نقص الاسم) الذى اريد ترخيمه (عن اقل ابنية) جمع بناء الاسم (العرب) اى عن اقل بناءه وهو ثلاثة احرف لما سبق ان اللفظ يحتاج الى حرف يتدأ به الى حرف آخر يوقف عليه والى حرف آخر يفصل بينهما فلزم من هذا ان يكون اقل بناءه ثلاثة احرف (بلا علة موجبة) للحذف لانه اذا كان بعلة موجبة يجوز نقضه كما في عصا ورحى ويد ودم لان المحذوف بالعلة الموجبة كالثابت (واما) يعنى اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلاثة فالشرط ان يكون (اسما ملتبسا) (بناء التانيث) المتحركة نحو شاة وثبة فانه يرخم (وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة) بل كان اسم جنس سواء كان شائيا كسبة او ثلاثيا كظلمة وثلمة او غيرها كضباغة الا انه اذا وقف على المرخم منه

يوقف مع الهاء فيقال في ياطلح ياطلحة الا ان يكون مقام الف الاطلاق في نحو
 فقي قبل التفريق يا ضباعا (لان وضع التاء) التي هي للتأنيث (على الزوال)
 لانها ليست من نفس الكلمة الداخلة هي عايتها (فيكفيه ادنى مقتض للسقوط
 فكيف) استفهام انكاري يعنى فلم لا يكفيه ادنى مقتض للسقوط (اذا وقع) التاء
 العارض (موقعا) هو لام الكلمة (يكثرفيه) اى في ذلك الموضع (سقوط الحرف
 الاصلى) المراد بالموقع الذى يكثرفيه سقوط الحرف الاصلى ما هو آخر المنادى
 والتاء واقع في آخر المنادى واذا كان الحرف الاصلى يسقط من آخره بالترخيم
 فسقوط الحرف العارضى به وهو التاء يكون اولى (ولم يبالوا) اى العرب بالفارسية
 بالك ندارد عربان (ببقاء نحو ثبة) *كروه جماعة* (وشاة) *كوسفند* (بعد
 الترخيم) اى بعد ترخيم ذى التاء الذى كان وضعه (على حرفين) متعاق بالبقاء (لان
 بقاءه) اى بقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم (كذلك) اى على حرفين والكاف متعاق
 بالبقاء وقوله (ليس لاجل الترخيم) خبر لان (بل) حرف اضراب و (مع التاء)
 متعلق بقوله ناقصا (ايضا) اى كما كان بلا تاء مع الترخيم ناقصا فالمعنى بل
 نحو ثبة (كان ناقصا عن ثلاثة احرف) مع التاء كما كان ناقصا عنها
 بدون التاء فالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابيتها بل النقص اتما لزم
 عن الواضع (اذا التاء كلمة اخرى برأسها) اى بذاتها وضعت للتأنيث لكنها
 امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب (ولا يرخم) بالبناء للمفعول
 (لغير ضرورة) شعرية داعية الى الترخيم (منادى) نائب الفاعل (لم يستوف)
 مضارع مبنى للفاعل صفة المنادى اى لم يستكمل (الشروط المذكورة)
 الاربعة ثلاثة منها عدمية وفضلت وواحد منها وجودى وقدتين (الاماشد
 من نحو ياصاح فى ياصاحب) فان صاحب نكرة تعرف بالنداء فلم يكن علما
 ولا اسما ما تيسر بناء التأنيث فالشرط الوجودى عدمى وان الشروط العدمية
 عدمية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط الا انه رخم شاذا (ومع شذوذه فالوجه)
 والسبب (فى ترخيمه) بدون شرط (كثرة استعماله منادى) والكثرة تقتضى
 التخفيف فحذف بالترخيم لمجرد كونه منادى (ولما فرغ) المصنف
 (من بيان شرائط الترخيم) عدما ووجودا (شرع فى بيان كمية المحذوف) اى
 فى بيان مقدار ما يحذف عن المنادى (بسيه) والمحذوف بسبه ثلاثة اقسام
 حرفان او كلمة برأسها او حرف واحد (فقال) مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية
 (فان كان فى آخره) (اى فى آخر المنادى) الذى اريد ترخيمه (زيادتان) اى
 حرفان زائدتان (كأستان) (فى حكم) (الزيادة) (الواحدة) اى فى حكم زيادة
 حرف واحد (فى انهما زيدتا معا) يعنى دفعة واحدة بحيث لا تأتى احديهما

منفردة عن صاحبها بل زيادتهما تكون واحدة لمعنى واحد (واحترزه) اى بقوله فى حكم الزيادة الواحدة عما تكون زيادتهما متفرقة بان تكون احدهما منفردة (عن) صاحبها وان يكون الثانى لمعنى آخر غير ما زيده الاول (نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما) اى فى الاولى والثانية (زيدتا) لمعنى (اولا) اى قبل زيادة الثانية (ثم زيدت تاء التانيث) لمعنى آخر وهو التانيث فلم تكن زيادتهما لمعنى واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الياء للثلاث يلزم اربع فتحات عند زيادة الياء لان ما قبل تاء التانيث يكون مفتوحا ابدا واذا زيدت الياء لذلك يكسر ما قبلها ثم زيدت التاء للتانيث فصار ثمانية فيكون حينئذ ما قبل الياء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا وان اصل مرجانة مرجع مثل شعب ثم زيدت الالف والنون للتوسعة فى البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم زيدت التاء للتانيث (فلم يحذف) للترخيم (منهما الا الاخر) يعنى الا التاء لكونهما اسمين ملتبيين ببناء التانيث مثل ثبة وشاة (كاسماء) (اذا جعلتها فعلاء) تكون مثالا لما نحن فيه مأخوذة (من الموسامة) مصدر من وسم يوسم وسامة مثل ظرف يظرف ظرفا لا من وسم يسم سمة مثل وعد يعد عدة لان مصدره سمة وهى الكى (اى الحسن) يضم الحاء وسكون السين المهملتين بالفارسية * خوب * واسم الفاعل وسم (كما هو مذهب سيبويه) اصله وسم قلبت الواو همزة لثلاث يقع الفاء واوا فصار اسم بفتح الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة فى آخره للتوسعة فصار اسماء مثل حمراء وسخراء (لا) يكون مما نحن فيه اذا جعلتها (افعالا) جمع فعل واسماء (جمع اسم على ما هو مذهب غيره) اى غير سيبويه فاصله حينئذ سمو مثل قوم سمايسمو مثل غزا يغزوا ثم جمع فصار اسماء مثل فعل وافعال ثم قلبت الواو ياء لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة فصار اسماءى ثم ابدلت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة كسقاء فصار اسماء حينئذ يكون فى آخره حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة ولذا قال الشارح (لانه يكون حينئذ) اى حين كونه جمع اسم كافعال جمع فعل (من باب عمار) اى من باب ما يكون فى آخره حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة ولكونه مذهب سيبويه كان مختارا (ومروان) بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل فالاصل فيه مرو ثم زيدت الالف والنون مثل شعب وشعبان ويجوز كسر النون ويكون تثنية مرو بمعنى الحجر الذى يورى به النار والوجهان محتملان ثم سمي به رجل (او) (كان فى آخره) اى فى آخر المنادى الذى اريد ترخيمه (حرف صحيح) فيه اشارة الى ان قوله حرف صحيح عطفت على قوله زيادتان بكلمة او قبل ايراده جزاء لكلمة ان الشرطية وانما عطفت هذه القاعدة على الاولى قبل الايراد المذكور لاتحادها

في الجزاء واشترأكهما فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص من وجه
لانهما يجتمعان في نحو اسماء ومروان ويصدق الاول دون الثاني في نحو بصري
ويصدق الثاني دون الاول في نحو منصور (اي صحيح اصلي لتبادره) اي لمسارعة
الاصالة (الى الذهن) اي الى ذهن السامع عند سماع الصحة (لان الغالب
في الحرف الصحيح الاصالة) يعني ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا لا يقبل النقل
والتبدل وانما قال الغالب لان الحرف الصحيح قد يكون زائدا لان الصحة لا تمنع
الزيادة وامثله كثيرة لا تخصي لكن الغالب الاصالة (فيخرج منه) اي من هذا
القسم (نحو سعادة) لان التاء منه وان كان حرفا صحيحا لكنه ليس باصيل
بل زيد فيه للتأنيث (لانه لا يحذف منه الا التاء) يعني لا يرخم من نحو سعادة الا التاء
لكونه اسما ملتبسا بتاء التأنيث سواء كان علما او لا والسعادة والسعلاء بكسر
السين المهملة فيهما الغول او سحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضا وجمعه
يجيء على سعالى بفتح السين والعين (وهو) اي الحرف الصحيح بعد ان يكون اصيلا
(اعم من ان يكون حقيقة) كمنصور ومسكين وعمار (او حكما فيشمل) قوله
حرف صحيح (مثل مرمى ومدعو) فان الواو والياء الواقعتين في الاخر اذا كان
ما قبلهما ساكنا يكونان في حكم الصحيح كدلو وظبي على ما سيأتي تفصيله ولذا
علله الشارح بقوله (فان الحرف الاخير منهما) اي من قوله مرمى ومدعو الياء
في الاول والواو في الثاني (في حكم) الحرف (الصحيح في الاصالة) لما قلنا انفا (قبله)
اي قبل ذلك الحرف (مدة) بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصول
كقولك مررت برجل في كه كتاب (اي الف او واو او ياء ساكنة) اي ساكن
كل واحد منها (حركة) مبتدأ (ما قبلها من جنسها) خبره يعني ان تكون
الالف ساكنة وحركة ما قبلها فتحة كعمار والياء ساكنة وحركة ما قبلها كسرة
كمسكين والواو ايضا ساكنة وحركة ما قبلها ضمة كمنصور واحتترز بقوله عن
نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء فيهما حرفي مدة لعدم كونهما ساكنين
واحتترز بقوله حركة ما قبلها من جنسها عن نحو رحيل في تصغير رحل
بالحاء المهملة وسنور فان الياء والواو لاتسميان مدتين لعدم حركة ما قبلها
من جنسها (والمراد بها) اي بالمدة (المدة الزائدة) يعني الالف والواو والياء
الزائدة (لتبادرها) اي لمسارعة الزيادة (الى الذهن) اي الى ذهن السامع حين
سمع المدة (لغلبتها) اي لغلبة الزيادة في حرف المد (وكثرتها) عطف تفسير
(فيخرج منه) اي من التسم الثاني (نحو مختار ومنقاد) فان حرف المد الذي فيها
ليس بزائد بل الزائد في الاول الميم والتاء وفي الثاني الميم والنون والالف فيهما منقلبة
عن الياء والواو الاصيلتين لان الاصل فيهما خير وقود ثم نقل الى باب الافعال

والانفعال بزيادة الهزمة والتاء او الهزمة والنون (فانه لا يحذف) بسبب
 الترخيم (منه) اى من مختار اذا رخم (الا الحرف الاخير) وهو الراء لكونه من
 القسم الذى بينه المصنف بقوله وان كان غير ذلك فحرف واحد (وهو) (اى
 والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة) (اكثر من اربعة احرف) يشير
 الى ان الجملة الاسمية حل بالواو والضمير من الضمير المجرور فى آخره اى آخر المنادى
 والحال من المضاف اليه جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يصح
 المعنى وههنا كذلك لانه اذا قيل فى المنادى مقام فى آخر المنادى يصح وان كان
 المنادى بالتأويل وهذا مثل قوله تعالى ﴿واتبع ملة ابراهيم حنيفا﴾ فانه يصح ان يقال
 اتبع ابراهيم حنيفا (كمنصور) مثال لكون المدة الزائدة واوا (ومسكين)
 مثال لما يكون ياء (وعمار) مثال لكون المدة الزائدة الفا وان كان الحرف الاخير فيها
 حرف صحيح ادى وهو الراء والنون وما قبله مدة زائدة وهى الواو والياء والالف
 قوله (لثلاث يلزم) تعليل لكون ما فيه الحرف اكثر من اربعة احرف (من حذف حرفين)
 بالترخيم (منه) اى من هذا القسم (عدم) فاعل يلزم (بقائه) اى بقاء المنادى
 (على اقل ابنية العرب) متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة على الاربع
 وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المنادى باقيا على اقل ابنية العرب وهى
 ثلاثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز (وانما لم ياخذ) المصنف (هذا القيد)
 اى قيد كون حرفه اكثر من اربعة (فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة)
 بان يقال فان كان فى آخره زيادتان فى حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة لثلاث يلزم
 من حذف حرفين عدم بقاءه على اقل ابنية (لان نحو ثبون) جمع ثبة بضم التاء المثلثة
 بالفارسية * كرو داز كو سفند * (وقلون) جمع قلة بالواو والنون او الياء والنون فيهما
 بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة الخشبية الصغيرة التى يضر بها الصبيان
 بخشبة كبيرة اخرى يقال لها بالتركي * چلك * وفى المفصل وذوالتاء من المحذوف
 العجز يجمع بالواو والنون مغيرا او له كسنون وقلون وغير مغير كثبون وقلون
 انتهى (يرخم) مبنى للمفعول (يحذف زيادته) وهى الواو والنون لانهما زيدتا
 معا فكأننا فى حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد فى القسم الاول كما اخذ
 فى الثانى لزم ان لا يرخم امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقى بعد الترخيم
 على اقل ابنية او لا (لان بقاء الكلمة فيه) فى نحو قلون وثبون (على حرفين)
 بعد الترخيم (ليس للترخيم) حتى يلزم بقاء العرب على اقل ابنية بلا علة موجبة
 بل قبل الترخيم ايضا كان كذلك كما قاننا فى نحو ثبة وشاة (حذفنا) بالبناء
 للمفعول جزاء الشرطين (اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين) الاول والثانى
 بالترخيم (اما) حذف الحرفين الاخيرين معا (فى) القسم (الاول) وهو ما كان

في آخره زيادتان في حكم الزيادة الواحدة (فلما كانتا) اى فلعلتا كونهما (في حكم)
الزيادة (الواحدة فكما زيدتا معا) حين الزيادة (حذفنا معا) عند الحذف
لثلا يكون الحذف مخالفا للزيادة ولثلا يلزم عزل الرفيقين ولانه لما كانا في حكم الزيادة
الواحدة كانا كالحرف الواحد فكما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة
لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حكما (واما) حذف الحرفين الاخيرين
(في) القسم (الثاني) وهو ما في آخره حرف تخيير قبله مدة وهو اكثر من اربعة
(فلانه لما حذف) الحرف (الاخير مع صحته واصالته) اى مع كونه صحيحا اصليا
من شأنه ان لا يحذف بلاعلة موجبة (حذفنا المدة الزائدة) اى وجب حذف
المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته (لثلا يرد) من ورد يرد مثل وعديعد (المثل)
بفتح الميم والتاء المثلثة (السائر) صفة المثل اى المشهور بين العرب والمثل
المشهور قولهم (صلت على الاسد وبلت عن النقد) صلت بضم الصاد المهملة
والخطاب اصله صولت بفتحتي الصاد والواو فاعل كما بين في علم الصرف
ومصدره صولة وهى الجملة والجرأة والاسد معروف وبلت بضم الباء الموحدة
والخطاب ومصدره بولا وهو الخوف باعتبار ذكر المسبب وارادة السبب
لان الخوف سبب للبول * النقد في الصراخ بفتحتي النون والقاف * نوع از كوسفند
كوتاه دست وبأى زشت روى * يعنى صغار الغنم يعنى اقدمت على حذف الحرف
الصحيح المشبه بالاسد واعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشبه
بالغنم الضعيف ولان الحرف الصحيح الاصلى اذا حذف بالترخيم فالحرف
الضعيف الزائد يكون اولى بالحذف بالترخيم (وان كان) المنادى الذى اريد
ترخيمه (مركبا) ولما نشأ من اطلاق قوله مركبا انه يشمل المضاف والمشبه
والجملة لانها من انواع التركيب دفعه الشارح بقوله (ويعلم) بالياء للمفعول
(من بيان شرائط الترخيم انه) اى ان المراد بالتركيب ههنا ان (لا يكون مضافا)
ولامشبهاه (ولا جملة) يعنى ان لا يكون تركيبا اضافيا ولا مشبهاه ولا اسناديا
بل المراد به ان يكون تركيبا امتزاجيا (مثل بعلبك و) تعداديا مثل (خمسة
عشر) حال كونهما (علمين) (حذف الاسم الاخير) بالترخيم كما يحذف
الحرف الاخير (فيقال في) ترخيم (بعلبك) علما (يا بعل) بحذف الاسم الاخير وهو
بك (وفي) ترخيم (خمسة عشر) علما (يا خمسة) بحذف الاسم الاخير
ايضا وهو عشر (لتزله) اى لمشابهة الاسم الاخير (منزلة تاء التانيث في كون
كل) واحد (منهما) اى من الاسم الاخير وتاء التانيث (كلمة على حدة) صفة
كلمة اى كلمة مستقلة يعنى فكما ان التاء كلمة برأسها تدل على معنى كذلك الاسم
الاخير كلمة برأسها تدل على معنى فكما تحذف التاء وحدها بالترخيم كذلك الاسم

يحذف وحده به (صارت) تلك الكلمة وذلك الاسم (بمزالة الجزء) مما قبلها
 (وان كان) المنادى الذي اريد ترخيمه (غير ذلك) (المذكور من الاقسام
 الثلاثة) كونها ثلاثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار الجزء فانه باعتبار
 قسمان لاقسام كما بيناه سابقا (حرف واحد) (اي فيحذف حرف واحد) وقال
 المحشى قدر المضارع مع مضي اخواته الماضية لداعي كلمة الفاء فانها لا تجوز
 في الجزاء بغير قد والانصب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد اقول قد
 تفنن الشارح في العبارة حيث عبر ههنا بالمضارع لان المصنف فيما سبق عبر
 بالماضى ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا قليل فاختر الصيغة التي تقيد تقليه
 وهي المضارع ولعدم احتياجه ايضا الى تقدير فالانصب بالمقام ماذكرة الشارح
 (لحصول الفائدة المقصودة) من الترقيم يحذف حرف واحد وهي التخفيف
 (وعدم موجب حذف الاكثر) يعنى اكثر من حرف واحد فموجب حذف
 الاكثر الشروط المذكورة في الاقسام الثلاثة (نحو ياحار ويا مال في ياحارث
 ويا مالك) فيه نشر على ترتيب اللف فحذف منهما حرف واحد وهو الاء
 والكاف لحصول التخفيف المقصود بالترقيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك
 كفي الاقسام فاقسام الترقيم باعتبار الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزء
 فثلاثة * ولما فرغ من بيان اقسام الترقيم محلا ومقدارا شرع في ان المحذوف
 اما في حكم الثابت واما حذف نسيا منسيا فقال (وهو) (اي المنادى المرخم)
 (في حكم) (المنادى) (الثابت) (بجميع اجزائه) وحروفه مع ان الحذف
 لالعلة موجبة وما يكون في حكم الثابت ما لا يكون لعلة موجبة والمحذوف
 بالترقيم في حكم ثابت لكن الشارح اقتصر على الاول بقريئة في حكم الثابت
 لان الثبوت في الباقي اولى منه في المحذوف (فبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة)
 اي المنادى المرخم (بعد الترقيم على) متعلق ببقى (ما كان) ذلك الحرف (عليه)
 الضمير المجرور راجع الى الموصول والمراد بالموصول ههنا الحركات الثلاث
 الضم والكسر والفتح والسكون (قبله) اي قبل الترقيم ان كان ذلك الحرف
 مضموم وقبل الترقيم يبقى على الضم بعده نحو يابلب في بلبل وان كان مكسورا يبقى
 على الكسر نحو ياحار في حارث وان كان مفتوحا يبقى على الفتح نحو يامرؤ في مروان
 وان ساكنا على السكون نحو ياثمؤ في ثمود (على) (الاستعمال) (الاكثر فيقال)
 اي اذا كان الامر كذلك فيقال او عطف على الجملة الاسمية السابقة مؤولة
 بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال (في ياحارث) (ياحار) بترقيم
 حرف واحد منه لانه من القسم الرابع (بكسر الراء) حال كونه باقيا (على ما
 كان) ياحارث عليه (قبل الترقيم) لكون المحذوف كالثابت (و) يقال (في ياثمود)

(يَأْتُو) (بواو متطرفة) اى بوقوع الواو فى الطرف (بعد ضمة) مع انه لم يوجد فى كلام العرب اسم متمكن آخره و اوساكنة ما قبلها ضمة لتكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع الواو المذكورة فى الطرف بعد الترخيم كما يلزم وقوعها قبله (و) يقال (فى ياكروان) (ياكرو) (بواو متطرفة متحركة) وقعت (بعد فتحة) مع انه لم يوجد فى كلامهم ايضا واو وياء متحركان الاقبلت الفاء للغة المذكورة ولم يذكر المصنف والاشارح المنادى الذى يبقى آخره بعد الترخيم على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلاثة واما لانه لم يفرق بين ماهو الاكثر فى الاستعمال منه و ماهو الاقل فيه بل كلاهما سواء نحو ياقتب بالضم فى ياقتبل ويايلب بالضم فى يابلبل فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا او الاقل (وقد يجعل) (قد للتقليل) ويجعل مبنى للمفعول (اى يجعل المنادى المرحم على الاستعمال الاقل) لمقابلة ماهو الاكثر استعمالا (اسما) مفعول ثان (برأسه) الجار والمجرور صفة لقوله اسما اى اسما مستقلا (كأنه لم يحذف منه شئ) لاحرفان ولا كلمة برأسها ولاحرف واحد (فيكون له فى بنائه) اى فى كونه مبنيا (واعلاله) اى كونه معتلا (وتصحيحه) لثلا يوجد فى الكلام اسم متمكن آخره و اوساكنة قبلها ضمة (حكم نفسه) اى حكم الحروف البقية بعد الترخيم (لاحكم الاصل) لان المحذوف بالترخيم لما جعل كأن لم يكن صار ذلك كأنه لم يحذف منه شئ فكان كأنه وضع هكذا فان اقتضى البناء على الضم بنى عليه وان اقتضى التصحيح صحح وان اقتضى القلب قلب ولهذا مثل ثلاثة امثلة فقال (فيقال) الفاء ههنا كالفاء فى فيقال (يا حار) فى يا حارث (بالضم) اى بالبناء على الضم هذا مثال لما يكون له فى بنائه حكم نفسه (كأنه اسم مفرد) ليس بمضاف ولا شبيه به (معرفة) ليس بنكرة (برأسه) اى مستقل كأن حروفه عند الوضع ثلاثة يعنى ثلاثى الوضع مثل يازيد (فيضم) اى فيبنى على الضم (ويأتمى) فى يأتومدهذا مثال لما يكون له فى تصحيحه حكم نفسه (لانه لما جعل ثمو) بعد الترخيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا (صارت الواو طرفا) اى وقت الواو الساكنة فى الطرف (بعد الضمة) اذا كان كذلك (فلا جرم) لانفى الجلس وجرم بفتحى الجيم والراء المهملة اسمها (قلبت ياء) خبرها (وكسر ما قبلها) لتسلم الياء فصار ثمى (كادل فى ادلو) جمع دلوا وحق فى احقو (وياكرا) فى كروان هذا مثال لما يكون له فى اعلاله حكم نفسه لاحكم اصله وفيه نشر على خلاف اللف (لانه لما جعل كرو) بعد الترخيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا كأنه لم يحذف منه شئ يعنى كأنه ثلاثى الوضع (ارتفع مانع الاعلال وهو) اى مانع الاعلال (وقوع الساكن بعد الواو) لانه اذا سكن الحرف الذى

بعد حرف لعة لا يعلى حرف العلة مثل طوى وشوى ويطوى ويشوى وههنا لما حذف الالف والنون نسيامنسيا وجعل كأنه ثلاثى الوضع كانت الواو متحركة وما قبلها مفتوحا (فقلبت الواو الفالتحر كها وانفتاح ما قبلها) على ما بين فى علم الصرف وقيل يا كرا بالقلب (وقد استعمالوا) كلة قد ههنا للتقليل وان دخلت على الماضى يعنى للدلالة على ان استعمال صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب اقل منه فى النداء لان استعمال يا فى النداء اكثر لكونها موضوعة للنداء كما ان كلة والندبة وفى الحاشية لاوجه لا يراد المندوب فى اثناء مياحت المنادى والفصل به بين مباحته فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته الى هنا كلامه اقول اورد المصنف المندوب فى اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحته تنبيها على ان المندوب داخل فى المنادى عند بعض النحاة وان كلة يا الموضوعه للنداء مستعملة فيه حتى لا يمتاز المندوب عن المنادى فى نحو يا زيد ويا عبد الله الا بالقرينة ولهذا الامتراج ادرجه فى بحث المنادى (يعنى العرب) (صيغة النداء) (يعنى يا خاصة) ولم يقل وقد استعمل يا فى المندوب مع انه اخصر من قوله وقد استعمالوا صيغة النداء واظهر لان كلة يا مذكورة ظاهرا تنبيها على ان صيغة النداء اعيرت للمندوب (فى المندوب) (لانه) علة لقوله يا خاصة يعنى اختص استعمال المندوب بيا ولم يتجاوز الى غيرها من حروف النداء لانه (لا يدخل عليه سواها) يعنى لا يستعمل فى المندوب غير كلة يا من حروفه (لكونها اشهر صيغها) جمع صيغة يعنى لكون كلة يا اصلا فى هذه الحروف والباقية متفرعة عليها اما بالزيادة او النقصان ودائرة استعمال الاصل تكون اوسع (فكانت) كلة يا (اولى) واليق (بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى) الا ترى انها مستعملة فى الاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة وغيرها * وفى الرضى لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعنى يا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت فى جميع انواعه انتهى * (والمندوب) اسم مفعول وبابه نصر (فى اللغة ميت يبكى عليه احد) يقال ندب الميت بكى عليه (ويعد) من العدة اى يحصى (محاسنه) جمع الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشيء حسنا ورجل حسن وامرأته حسناء وهم حسان كذا فى الصحاح (ليعلم) من اعلم وفاعله النادب البا كى (الناس) بالنصب مفعول ليعلم (ان موته) اى موت هذا الميت المراد بالميت ههنا معناه المصدرى لا الاسمى (امر عظيم) اى بلية عظيمة عامة للخلق لان حياته نعمة عظيمة كان الناس ينتفعون منه فى امور دينهم ودنياهم

فوتة بلية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها مفعول ثان ليعلم قوله (ليعذروه) بالبناء للفاعل من عذر يعذر وبابه ضرب يقال عذره قبل عذره واعذراى بين عذره علة لقوله ليعلم (في البكاء) اى ليقبلوا عذره فى بكائه ولم يعيروه (ويشار كوه) ويكونا شركاء معه فى البكاء و (فى التفجع عليه) التفجع من فجع ففجع كقطع يقطع يقال فجته المصيبة او جمته وفجته تفجعا وتفجعا له توجع عليه كذا فى الصحاح (و) المندوب (فى الاصطلاح) (هو المتفجع عليه) اى الذى تفجع عليه اى لاجله (وجودا) نصب على التمييز (او عدما) فيه رد على الرضى حيث قال وقد ادخل المصنف باحد قسمى المندوب وهو المتفجع منه نحو واحزنناه وواويلاه وواشوراه لان الندبة فى هذه الامثلة ندبة على عدم التفجع عليه (بياووا) الباء لالصاق صلة للمتفجع عليه وفى تقديم ياشارة الى ان استعما لها بالاصالة لا بالتبع لوان كان استعمال وافيه كذلك لما ذكر انها هى الاصل فى حروف النداء فاستعملت فى المنادى المندوب وغيره بالاصالة (فالتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه) اى اللفظ الذى يتفجع به على عدم المندوب اى على كونه معدوما وميتا عند النادب حيث شاهد موته او حضر جنازته ويبكى عليه بقوله يا يزيداه ويا عمراه ويقول مت وصرت معدوما (كلمت الذى يبكى عيه النادب ويعده محاسنه) ويتفجع عليه) والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده) اى اللفظ الذى يتفجع به على وجود المندوب (عند فقد) النادب (التفجع عليه عدما) حيث لم يشاهد النادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل اتما وصل اليه خبر موته بان مات المندوب فى البلدة التى لم يكن فيها النادب ووصل اليه خبر موته (كالمصيبة) وهى البلاء والشدة والامر المكروه وجمعها مصائب (والحسرة) الندامة والغصة لفوت شئ يقال حسرت على الشئ حسرة فهو حاسر اعتم على فوته كذا فى الصحاح (والويل) وهو العذاب (اللاحقة) صفة للثلاثة (للكادب لفقده الميت) اى حقت هذه المذكورات للكادب عند فقد الميت عدما حيث لم يشاهده (فالحد) اى حد المندوب وهو قوله المتفجع عليه بياووا (شامل لقسمى المندوب) اى القسم الذى يتفجع على عدم المندوب والقسم الذى يتفجع على وجوده (مثل يا يزيداه ويا عمراه) مثال لفقده عدما (ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه) مثال لفقده وجودا (واختص) بالبناء للمفعول (المندوب) (بوا) حال كون المندوب (ممتازا) ومنفردا (به) اى باختصاص كلمة او بالمندوب لعدم دخولها على المنادى (عن المنادى) وفى الحاشية يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التى هى صلة الاختصاص لا تدخل الاعلى المقصور عليه انتهى (لعدم دخوله عليه) اى لعدم دخول وا على المنادى لاتفاق الجمهور على ان حروف النداء

النداء خمسة ولم يعد واكئة وا منها واتفاهم جهة قاطعة (بخلاف) لفظ (يافانه مشترك بينهما) اى بين دخوله على المنادى وبين دخوله على المندوب كما عرفت سابقا (وحكمه) (اى حكم المندوب) اى حاله وشانه (فى الاعراب) (اى فى كونه معربا منصوبا) (والبناء) اى فى كونه مبنيما على الضم او الالف او الواو مثل وازيد ووازيدان ووازيدون (حكم المنادى) (اى مثل حكمه) اى حكم المنادى وحاله وشانه فيه اشارة الى انه اما من قبيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وامان قبيل ان يكون نصبه بنزع الخافض (يعنى اذا وقع المندوب) فى موضع (على صورة قسم واحد من اقسام المنادى) واقسامه اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه ونكرة (تحكمه) اى فى حال المندوب وشانه (فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان) المنادى (مفردا معرفة يضم) يعنى يبنى على ما يرفع به من الضمة والالف والواو مثل يازيد ووازيدان ووازيدون كذلك المندوب اذا كان مفردا معرفة يبنى على ما يرفع به على الضمة مثل وازيد او الالف ووازيدان او الواو ووازيدون (واذا كان) المنادى (مضافا او مشبهابه ينصب) كذلك المندوب اذا كان مضافا او مشبهابه ينصب مثل واعدالله وواطالعوا جبلا وواامن حضر بئر زمزما وواامن قلع باب خيراء وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى فى الاصل حُقه معنى الندبة ولاشتركا كهما فى معنى الخصوص فكان فى حكم المنادى وكذا توابعه فى حكم توابع المنادى (ولا يلزم من ذلك) اى من التشبيه المذكور وهو وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى (جواز) فاعل لا يلزم (وقوعه) اى وقوع المندوب (على صورة جميع اقسام المنادى) واقسامه كما عرفت اربعة يعنى ان ينقسم المندوب اربعة اقسام كما منادى لانه لا يلزم من مشابهة الشيء بالشيء ان يكون مثله فى جميع اقسامه تطابق النعل بالنعل (يرد) اى حتى يرد (انه) اى ان المندوب (لا يقع) اى لا يكون (نكرة) اذا التعريف شرط فى المندوب (لانه لا يندب) مبنى للمفعول (الا) الاسم (المعروف) اى الاسم الذى اشتهر المندوب قبل موته به ليعذروه فى الندبة وواشار كوه فى التفجع عليه (و) (جاز) (لك) فيه ردة على الاندلسى حيث قال ويجب مع يائلا يلبس بالمنادى (زيادة الالف) اى زيادتك الف الندبة (فى آخره) (اى فى آخر المندوب لمدة الصوت المطلوب فى الندبة) لان زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى (فان خفت) انت التعبير بالخوف اشعار بان الاصل فى الزيادة للمد المذكور الالف لدوام المدية فيها ولا تنفك عنها لكون المدطعها بخلاف الواو والياء فانهما انما تكونان حرفى مدة اذا كانا ساكتين وحركة ماقبلهما من جنسهما (اللبس)

بفتح اللام وسكون الباء الموحدة الالتباس وبالضم * يراهن بر كرفن * يقال لبس
 الثوب يلبسه لبسا واللبسه الباسا وبالفتح الاشتباه كذا في الصحاح ونسبه بترغ
 الحافض لان الخوف لازم اى فان خفت من اللبس (اى التباس ذلك اللفظ)
 اى لفظ المندوب (عند زيادتك الالف) اى الف الندبة (بغيره) اى بغير ذلك
 اللفظ (عدلت) انت اى اعرضت عن زيادة الالف حذرا من الالتباس
 وقصدت (الى) اى زيادة (حرف مد) غير الالف يدل على المد المطلوب فى
 الندبة ولذا وصفه الشارح بقوله (مجانس حركة آخر المندوب من كسرة) بيان
 للحركة (اوضمة) لان لكسرة الباء والضممة الواو وهما اذا سكنتا وكان
 ما قبلهما مكسورا او مضموما يكونان حرفى مد كما ذكرناه غير مرة والمراد
 بالآخر ههنا الاخر حكما وذلك يكون فى المندوب المضاف الى كاف احضاب
 المؤنث مفردا او جمعا بناء على تمثيل المصنف بهما اوضمير الغائب جمع المذكور
 (كما اذا اردت) بالخطاب (ندبة غلام) امرأة (مخاطبة) (قلت) بالخطاب ايضا
 عند الندبة (واغلا مكيه) ببدال الالف ياء (لا) تقول (واغلا مكاه لاتباسه
 بندبة غلام) رجل (مخاطب) لان الكاف فى واغلامك اذا كان خطابا بمؤنث
 يكسر وللمذكر يفتح كما سبق فتكون حركة آخر المندوب اذا كان خطابا
 للمؤنث كسرة فاذا زيدت الالف للندبة يفتح ذلك الكاف لاجل الالف لان الالف
 لا بد وان يكون ما قبلها مفتوحا فيعدل عن الالف الى الياء فرارا من الالتباس
 (واذا اردت) انت (ندبة غلام جماعة مخاطبين) بكسر الباء الموحدة لانه جمع
 مخاطب (قات) انت (واغلا مكموه) ببدال الالف واوا (اذ انيم) اى ميم
 الجمع (احلها الضم) لانها فى الاصل متحركة بالضمه فاسكنت ولانها من حروف
 الشفة وهى انما تحصل بضم الشفتين غالبا فتناسب الميم واوا فعدل عن الالف
 الى الواو (لا) تقول (واغلا مكماه لاتباسه بندبة غلام مخاطبين) بفتح الباء
 الموحدة لانه تسمية مخاطب والاحتراز عن الجمع المذكور السالم وصفه بقوله
 (اثنين) يعنى اذا اريدت الالف اندبة فحرك الميم بالفتحة لاجل الالف فتبيل
 واغلا مكماه لا يعلم انه ندبة غلام اثنين او جماعة فيعدل عن الالف الى الواو لان
 آخر المندوب ضمة (و) (جاز) (لك زيادة الهاء) ايضا يقال لها هاء السكت
 (اى الحاقها) بحذف المضاف (بهذه المدات) الثلاث الواو والياء والالف
 وبعضهم يوجهها مع الالف فى يادون والسلا يلبس المندوب بالمضاف الى
 ياء المتكلم المقلوبة التما نحو ياغلاما (فى) (حل) (الوقف) لافى حل
 الوصل ظرف جاز المقدر او المضاف المحذوف (ليانها) اى لبيان هذه المدات
 بكما لها لاسما الالف خلفائها واذا جئت بعدها بياء ساكنة تثبت وتظهر كحل

الظهور ﴿ ولا يندب ﴾ بالبناء للمفعول (من قسم المندوب المتفجع عليه عدما) قيده بقريته قوله الا المعروف لان الاحتياج اليه انما يكون في هذا القسم لانه يشترط التعريف في المتفجع عليه وجودا بل لا يلزم مثل ما حصرناه ويا مصيبتاه بدون تعريف لان الاصل في الندبة المتفجع عليه عدما ولذا يشترط فيه التعريف دون المتفجع عليه وجودا * وفي الرضى واما المتفجع منه فانك تقول وامصيتاه وليست بمعرفة انتهى * ﴿ الا ﴾ (الاسم) (المعروف) (الذي اشتهر المندوب) بين الناس في حال حياته (به) سواء بالعلم الخاص او الكنية او اللقب ولذا قال المصنف المعروف اى المشهور ولم يقل الا العلم ولا المعرفة (ليعذر) بالبناء للمفعول (النادب) اى يقبل عذره بين الناس (بمعرفة) اى باشتهاره بينهم (في ندبته) متعلق بقوله ليعذر (والتفجع عليه) عطف على ندبته اى ليعذر النادب في تفجعه على المندوب ويشاركوه فيه اذا كان الامر كذلك ﴿ فلا يقال وارجلاه ﴾ على وجه الندبة والتفجع ولا يقال ايضا امرأته (اذا لم يشتهر بهذا اللفظ) اى بلفظ رجل بين الناس (مندوب خاص) يعنى بين الناس ان يقال بشخص معين رجل بحيث صار علما له فاذا اطلق رجل وندب وقيل وارجلاه (انتقل الذهن) اى ذهن السامعين (اليه) اى الى ذلك الشخص لان المراد بقوله الا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس في حال حياته كيف ما كان * وفي الرضى ونعى بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب فلا يقال واهداه من المعارف ولو لم يكن علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة وتقول وامن قلع باب خيراده وامن حفر برز زمزمه لاشتهارها انتهى * (ويعرف) بالبناء للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مندوب خاص (به) اى بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة انتقل اى ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اى بقوله وارجلاه (ليعذر النادب) اى يقبل عذره (بالندبة) والتفجع (عليه) ﴿ وامتنع ﴾ عمدة مسألة ابتدائية لبيان ان الحاق الف الندبة بصفة المندوب ممنوع ويجوز ان تعطف على جملة ولا يندب الا المعروف ولا يجوز ان تعطف على قوله لا يقال وارجلاه لانه يلزم منه ان تكون متفرعة لقوله ولا يندب (الحاق الالف) اى الف الندبة (بصفة المندوب) اى باخر صفتها (بل يجب ان تلحق بالموصوف) يعنى بل يجب الحاقها باخر الموصوف (مثل وازيادة الطويل) بالحاق الف الندبة وهاء السكت باخر المندوب والموصوف و بين وجه امتناع الالف بقوله (لان اتصال الموصوف بالصفة) والصفة بالموصوف (ليس) ذلك الاتصال (كاتصال المضاف بالمضاف اليه) والمضاف اليه بالمضاف (لانه) اى لان المضاف اليه (حجى به) اى بالمضاف اليه

(لتمام المضاف) وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين من المضاف ألا يرى انها تفيد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص في المعنوية فلو لم يكن الاتصال اتم لما افادت التخفيف او التعريف او التخصيص (فهو) اى المضاف اليه (كالجزء منه) اى من المضاف فكانا ككلمة واحدة (بخلاف الصفة) مع الموصوف (فانه جىء بها) اى بالصفة (بعد تمام الموصوف) من غير احتياجه الى متمم لا (للتخصيص) ككافي التكرات (او التوضيح) ككافي المعرف غالبا فتكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يحز الحاق الالف الا بآخر الموصوف لان الف الندبة لا تلحق الا بآخر المندوب والمندوب ليس الا الموصوف فتلحق بآخره سواء جىء بصفة او لا (فهذا) اى للفرق بين ما كان المندوب مضافا وبين ما كان موصوفا (جز) الحاق الف الندبة بآخر المضاف اليه للمضاف المندوب (نحو يا امير المؤمنيناه) والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين لامطلاق ندبة الامير فلو ألحقت الالف بالمضاف لانفصل من المضاف اليه مع انها كلمة واحدة فتلحقها بالمضاف اليه مع انه ليس بمراد لان المراد هو المضاف فقط كما تقول ملكت حب رمان وان لم تكن ملكت الاحب فقط (ولم يحز) الحاقها بآخر صفة المندوب (مثل وازيد الطويلاد خلافا ليونس) اى خالف يونس خلافا للجهمهور لان المخالف هو يونس لا الجمهور ويجوز أن تسند المخالفة اليهم دونه الا ان اسناد المخالفة الى واحد اولى من اسنادها الى الجملة (فانه) اى يونس (بجوز) من التجويز (الحاق الالف) اى الف الندبة (باخر الصفة) او بآخر صفة المندوب كما يجوز الحاقها بآخر المضاف اليه فيجوز عنده وازيد الطويلاد كما يجوز اتفاقا وامير المؤمنيناه (فان اتصال الموصوف بالصفة) مطلقا (وان كان) الاتصال (فى اللفظ) يعنى وان كان الاتصال اللفظى بينهما (انقص) خبر كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شىء من الموصوف كما قام المضاف اليه مقام شىء من المضاف كالتنوين ونوى التثنية والجمع على حدهما (من الاتصال) اللفظى الواقع (بين المضاف والمضاف اليه) لما قلنا انما ان المضاف اليه قائم مقام تنوين المضاف او نونه فكان الاتصال اللفظى بينهما اتم من الاتصال اللفظى بين الصفة والموصوف (الا انه) اى الاتصال بين الصفة والموصوف (اتم منه) اى من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه (من جهة المعنى) فالالاتصال اتم فى التركيب التوصيفى والاضافى لكن الاتمية فى التركيب الاضافى فى اللفظ وفى التركيب التوصيفى فى المعنى فظفر الجمهور الى الاتصال اللفظى فجوزوا الحاق الالف بآخر المضاف اليه وهذا هو المختار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصال اللفظى او المعنوى

فيحوز الحاقها في آخر الصفة كجوزة في آخر المضاف اليه (لاتحادها) اى
 لاتحاد الموصوف مع الصفة (بالذات) يعنى يصدق احدها على ما يصدق
 عليه الاخر (فان الطويل) في قولك وازيد الطويل (هو زيد لاغير)
 يعنى ان الطويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من الذات فاتحدا من جهة
 المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرهما على ماسياتى في بحث النعت (بخلاف
 المضاف والمضاف اليه) سواء كانت الاضافة حقيقية او غيرها (فانهما
 متغيران بالذات) حيث لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر فان ذات
 زيد في قولك غلام زيد وضارب زيد غير ذات غلام وضارب وان كان
 يصدق في بعض الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه الا انه اعتبارى تأمل
 وفي الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التى جرت بين الصفة والموصوف
 (وحكى) مبنى للفاعل (يونس) بالرفع فاعل (ان رجلا ضاع له قدحان) تنية
 قدح بفتح القاف والذال المهملة وهو ظرف صغير يكفى مافيه من الماء لواحد
 فقط وجمعه اقداح كذا في الصحاح وفيه تفصيل (فقال) عندئذ بهما (واجمعتى
 الشاميتاء والجمجمة) بضم الجيمين وسكون الميم الاولى وفتح الثانية و بعد
 الثانية تاء الوحدة (القدح) من الخشب ويقال ايضا لعظم الرأس المشتمل على
 الدماغ ويقال لتليل من العرب كذا في الصحاح لكن المراد ههنا الاول واصله
 واجمعتاه فلما اضيفتا الى ياء المتكلم انتصب وسقط النون بالاضافة فادغم ياء
 الاعراب فى ياء الاضافة فصار واجمعتى المنسويتين الى الشام لكونهما
 معمولتين فيها او محمولتين منها والشام اسم بلدة مشهورة واما يقال لها شام
 لكونها فى شمال القبلة وكأنه مخفف من الشمال (ويجوز) (لقيام قرينة) اى
 وقت وجود علامة تدل على ان ياحذوفة (حذف حرف النداء) وهى ياقط
 لانه لايجوز حذف غيرها لكونها اصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها
 لانها تستعمل فى المنادى القريب والبعيد والمتوسط دون غيرها لانه يستعمل اما
 فى القريب فقط كالهزمة واما فى البعيد لاغير مثل ايا وهيا اوفى المتوسط فحسب
 كى ويجوز فيها الذكر والحذف (الا) (اذا كان) حرف النداء يعنى يا خاصة
 (مقارنا) (مع اسم الجنس) يعنى داخل عليه (يعنى) المصنف (به) اى اسم
 الجنس (ما كان تكرة) سواء كان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل او غيره كغلام
 ورجل وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لان
 غلام رجل اسم جنس مع انه لا يصح دخولها عليه (قبل) دخول حرف (النداء)
 عليه (سواء تعرف) اى صار مادخل عليه حرف النداء معرفة (بالنداء) اى
 بدخول حرف النداء لقصده تعريفه (كيارجل) ورجل لكونه مقصودا بالنداء

صار معرفة بدخول حرف النداء عليه فبني على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (اولم يتعرف) اى لم يصير معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب تعريف مادخل عليه مالم يقصد تعريفه واذ لم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون معرفة فينصب (مثل يار جلا) سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى النكرة مثل يا غلام رجل او مضارعا له مثل يا طالعا جبلا (لان نداءه) اى لان نداء اسم الجنس (لم يكثر كثرة نداء العلم) يعنى لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فن نداءه يكون كثيرا لان الانسان لا ينادى الا من يعرف باسمه العلم او بكنيته او بلقبه غالبا ولا ينادى باسم جنسه الا نادرا (فلو حذف منه) اى من قولك يار رجل او يار جلا (حرف النداء) وقيل رجل او رجلا (لم يسبق) من سبق يسبق وبابه ضرب (الذهن) اى ذهن السامع او ذهن المنادى (الى انه) اى الى ان اسم الجنس الذى حذف حرف النداء منه مثل رجل فى يار رجل او رجلا فى يار جلا (منادى) حتى يتوجه الى المنادى فيجيبه بما اراد (والاشارة) (اى والا) اذا كان مقارنا (مع اسم الاشارة) يعنى الا اذا كان حرف النداء داخلا على اسم الاشارة فانه لا يحذف (لانه) اى لان اسم الاشارة (كاسم الجنس فى الابهاء) فو حذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل يا هذا ويهذان ويهؤلاء فاذا قيل هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار اليه باحدها انه نودى اليه او اشير اليه (و) الا اذا كان مقارنا مع المنادى (المستغاث) سواء كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف (والمندوب) سواء كان مندوبا بوا او بيا فانه لا يحذف حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما (لان المنسوب فيهما مد الصوت وتحويل الكلام) لان مد الصوت مطلوب بالاستغاثة ليدلته استغاث سريعا لان المستغاث اذا مد صوته فيهما يعلم المستغاث انه احوج الى الاستغاثة فيلجئه بسرعة فيعيته ومطلوب ايضا فى الندبة لیسعته من هو قريب منه وبعيد فيكثر من يدعو للمندوب لان المقصود الاصلى من الندبة الدعاء بالخير للمندوب (والحذف) اى حذف حرف النداء او الندبة (ينافية) اى يمنع مد الصوت لان امد لا يكون الا بزيادة الحروف والحذف ينفي الزيادة فيجب ذكر حرف النداء او الندبة فيهما فعلم ان ما لا يحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب (فبقى على هذا) اى على ما استثنى (من المعارف) حال من قوله العلم وما عطف عليه لان من البيانىة اذا كان ماقبلها معرفة تكون حالا قدم الحال ههنا على صاحبه اختصارا لانه لو لم يقدم يلزم ذكر الحال بنجب كل ذى حال فيطول الكلام به وايضا اذا كان ذوا الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه (التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم) بالرفع

لانه فاعل سواء كان مضافا او مفردا مثل يا عبدالله ويازيد (وسواء كان) حذف
حرف النداء مقارنا (مع بدل) شيء (من حرف النداء) المحذوف ليكون كالعوض
عنه (كلفظة الله) اذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء (فانه) اى الشان
(لايحذف منه) اى من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شيء (الا) مقارنا (مع
ابدال الميم المشددة منه) اى من حرف النداء فى آخره (نحو اللهم) اصله ياالله
حذف حرف النداء لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى نداءه باى وباسم الاشارة
على ما سبق الا انه لما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة كما سبق ايضا ولكثرة نداءها
لم يحذف الحرف الا مع البدل لئلا يكون اجحافا وانما عوض فى آخره تبركا باسمه
تعالى وتعظيما لشانه وانما قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدارة فيها هذا
مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الفراء اصله ياالله انا بالخير فحذف
بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير اتصل من انا فبقى الميم المشددة فكتب
بلفظة الله فقيل اللهم وليس بوجه لانك تقول يا اللهم يا اللهم وقديزادما فى
آخره قل * وما عليك ان تقولى كلما * سبحت اوصليت ياالله ما * اردد علينا
شيخنا مسلما * (او بغير بدل) من حرف النداء (نحو يوسف) والاصح انه عبرانى
وقيل عربى والاصل يؤسف من اسف يؤسف من الافعال الا انه غير من الكسرة
الى الضمة كما غيرت الاعلام المقولة (اعرض) امر من الاعراض (عن هذا)
القول ولا تذكره واكتمه فانك محق صادق (اى يا يوسف) فحذف حرف النداء
بقريته المقام اختصارا لان المقام مقام النداء (و) (لفظة اى) واية عطف
على العلم اى فبقى من تلك المعارف لفظة اى واية لكن لامطلقا بل (اذا وصف)
كل واحد منهما (بذى اللام نحو) (ايتها الرجل) وايتها العير (اى يا ايتها الرجل)
ويايتها العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفه من العلم فجاز من مثل
هذا التركيب اولى ثقاه وهو ظاهر (او) اذا وصف (بالموصوف بذى اللام
نحو ايتها الرجل) وايتها المرأة (اى يا ايتها الرجل) ويايتها المرأة فالحذف
هنا اولى من الاولين لطول الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلما زاد اللفظ زاد
ثقله (فلا يجوز الحذف) اى حذف حرف النداء من اى واية ولا (من ايتها)
وايتها (من غير ان يتصف) اى واية و (هذا) وهذه اى احدى هذه الكلمات
(بذى اللام) مثل ايتها الرجل وايتها المرأة وايتها الرجل وايتها المرأة لان هذا
اسم من اسماء الاشارة وقد عرفت ان اسم الاشارة لا يحذف منه حرف النداء
وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صارا معرفة وكذا اى واية اسم جنس
واذا وصف به صارا ايضا معرفة فلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى اللام اذا
اريد حذف حرف النداء منها (والمضاف) بالرفع عطف اما على لفظة اى

او على العلم اى فبقى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية (الى المعرفة اى معرفة كانت) من المعارف التى هى المضمرة والعلم الخاص والمبهم والمعرف باللام والمضاف اضافة معنوية لانه حينئذ يكون معرفة ايضا يدخل فى المعارف التى يجوز حذف حرف النداء منها (نحو غلامى اقل كذا) ونحو غلام زيد اقل كذا وغلام هذا الرجل وغلام الرجل وغلام الذى كان عندنا امس فى مقام النداء (و) بقی (الموصلات) ايضا لانها من المعارف (نحو من) موصول منادى حذف حرف النداء منه (لا يزال محسنا) صالته فسادا او لا فدا بقوله (احسن اليه) امر من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى لان الدعاء بالاحسان يقتضى سابقة النداء (واما المضمرات فتشذ نداءها) وان كانت من المعارف بل كانت اعرفها لان العاقل الصاحى لا ينادى نفسه فخرج ضمير المتكلم وفى المخاطب تجمع علامتا الخطاب الياء وضمير المخاطب والغائب يقتضى سابقة المرجع وهذا الشرط قلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يقل ولم يحز وما يكون نداء شاذا فكيف يجوز حذف حرف نداءه (نحو يانت ويابانك) وياباى او ياهو او يانا او يانحن (وشذ) (حذف حرف النداء من اسم الجنس) لكونه مخالفا لما هو القياس (فى) قول القائل (اصبح ليل) اصبح بفتح الهمزة امر من الاصباح (اى صر صبحا) فيه اشاره الى ان اصبح امر من الافعال والهمزة للصيرورة والدخول فى الشئ اى ادخل فى الصباح كفى قولك اصبح الرجل وقوله صر ايضا امر من صار يصير على وزن خل يعنى (يايل حذف حرف النداء) وهو يا (من الليل مع انه اسم جنس) لا يحذف منه حرف النداء كما عرفت (شذوذ) مخالفا للقياس (قالته) اى هذا القول (امرأة امرئ القيس) حين زفت اليه وذلك لانه كان قد ارتضع كلبه فى طفولته فكلما عرق تفوح منه رائحة الكلب فلما اصبحت اخذت منه الطلاق قيل هى ام جندب وسألها عن ذلك فقالت انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة كناية عن كثرة نومه وقله وطئه (حين كرهته) متعلق بقالته وهذا مثل يضرب فى شدة طلب الشئ وقيل يستعمله المغموم قياسا للمورده (و) شذ ايضا (فى) قوله (افتد) امر من الافتداء وهو بالفارسية *باز خريدن خود بخشيدن همه چیز شما بما يعنى هبه كردن بما* (مخوق) (اى يا مخوق قاله) اى قال هذا الكلام وهو افتد مخوق (شخص وقع فى الليل على) رجل (نأم مستلق) يعنى على ظهره وهو سنك بن السلكة (فخنقه) بكسر النون لانه من باب علم اى فشرع وقصد أن يخنقه (فقال افتد مخوق) فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر ثم ضغطه سليك فصرط من ضغطته فقال له سليك اضرطت وانت الاعلى اى اضرطت وانت تريد

ان تخفى قاعدا على صدرى (حذف حرف النداء من المخوق) بقريئة اللام (مع انه اسم جنس) والقياس ان لا يحذف حرف النداء (شدوذا) تمييز لان ماخالف القياس يكون شاذا ثم صار مثلا يضرب للحر يص على تخلص النفس من الورطة الشديدة قياسا على مورده (و) شذ ايضا حذفها في (اطرق) امر من الاطراق وهو طأطأة الرأس يقال بالفارسية * خاموش بودن و چشم درپش افكندن و سرفرو كردن * (كرا) (اى يا كروان) على وزن نوزان طأطأويل العنق والرجل والمنقار قيل يقال له بالتركي * بالتمجين * كذا في الدستور وقيل يقال بالفارسية * كانك * وجمعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء و كراوين وقيل الحبارى وهو المراد ههنا ويحتمل ان يكون الثانى (وفيه) اى فى اطرق كرا و فى كرا من اطرق كرا (شدوذا) حذف حرف النداء من اسم الجنس) بدل من شدوذا) بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف (و ترخيم غير العلم) واعرابه كالاول لان ترخيم مالم يكن علما مخصوص بذى التاء المتحركة للتأنيث لانه فى ترخيم العلم ليس بشرط وفيه شدوذ آخر وهو جعله اسما برأسه ذكره الهندي ولم يذكره الشارح لانفهامه من قوله وقد يجعل اسما برأسه لان ما يكون قليلا يكون شاذا و لان جعله اسما برأسه لا يكون شاذا عند الشارح لان كون الشيء قليلا لا يوجب شدوذيته (قيل هي) اى هذه العبارة اى اطرق كرا (رقية) وهى بضم الراء المهملة وسكون القاف وبعدها ياء مشاة من تحت دعاء و افسون يحىء جمعه رقى يقال رقى اذا دعا بها فهو راق اى داع وبابه ضرب (يصيدون) اى يصيد العرب (بها) اى بهذه الرقية والدعاء (الكروان يقولون) اذا ارادوها (اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة) وهى طير يذكر ويؤنث والنعام اسم جنس مثل حمام و حمامة وجراد وجرادة كذا فى الصحاح ويجوز الكسر فى ان والفتح يعرف بالتأمل (فى القرى) خبر ان بضم القاف وفتح الراء جمع قرية والقياس فى جمعها قراء كظبية و ظباء و القرية بالكسر لغة يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل ذروة و ذرى و حية و حى كذا فى الصحاح آخرها فإرى هنا كرى (فيسكن) عن الحركة والظيران اذا سمع هذه الرقية اما لاصغائه اليها او لكمال حماقته (ويطرق) رأسه امتالا لامرهم (حتى يصاد) اى فيصاد بان يلقى عليه ثوب او شبك او غيرها ثم صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قياسا لمورده (والمعنى النعام الذى هو اكبر منك) جسما و اعسر ضبطا وصيدا (قد اصطيد وحمل) بالبناء للمفعول فيهما (الى القرى) وقسم فيها واكل (فلا تخلى) من التخلية اما بالبناء للمفعول معناه بالفارسية * پس خالى كدشته نمى شوى تو * او بالبناء للفاعل معناه * پس خلاص نمى شوى تو از دست ما * (ايضا) كالم يحل النعام

* ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبين ما يجوز حذفه منه وما لا يجوز اراد أن يبين جواز حذف المنادى ايضا منها بقلته فقال (وقد يحذف) قد للتقليل لكون ذكر المنادى اصلا والاصل يكثر لكنه يجوز حذفه لكونه فضلا من الكلام على قلة (المنادى) سواء كان مبنيا او معربا (لقيام قرينة جوازا) اى حذفاً جائزاً (نحو الايا اسجدوا) (بتخفيف أ لا) بفتح الهمزة واللام بناء (على) انه حرف تنبيه) وحروفه ثلاثة اما وألواها يصدر بها الجمل كلها كيلا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ماسياتى (و) لفظ (يا حرف من حروف النداء اى يا قوم اسجدوا) ولذا كتبت منفصلة واسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد وبابه قتل ولهذا كتب فى أو له همزة الوصل ابتداء ودرجا (والقرينة) الدالة على حذف المنادى جوازا (امتناع دخول) كلمة (يا على الفعل) مطلقا لان النداء لما كان من خصائص الاسم لانه لا ينادى الا الاسم اختص حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص حروفه به ولان النداء لا يكون الا ما يدل على الذات والفعل عرض لابقاء له فكيف ينادى (بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الا لانه) اى لان قوله الا يسجدوا حينئذ (ليس من هذا الباب) اى من باب حذف المنادى جوازا (فان ان) بفتح الهمزة وسكون النون التى هى مدغمة فى لا لان اصله ان لا (ناصبة للفعل المضارع) لكونها من الحروف النواصب العاملة فيه وهى اربعة ان لن كى اذن على ماسياتى (ادغمت نونها) اى نون ان الناصبة (فى لام لا) بعد قلب النون لاما او بلا قلب لقرب مخرجهما ولذا تبدل النون من اللام فى لعن اصله لعل فصار الامثل هلا (ويسجدوا فعل مضارع) مبنى للفاعل ولذا تكتب الياء المتصلة بسين سجدوا بلا همزة (سقط نونه) اى نون الجمع (بالنصب) اى بحرف النصب وهو ان المدغمة فى اللام * وفى تفسير القاضى اى قصدهم لان لا يسجدوا اوزين لهم أن لا يسجدوا على انه بدل من اعمالهم او لا يهتدون الى ان يسجدوا زيادة لا وقرأ الكسائى ويعقوب الا بالتخفيف على انها للتنبيه والنداء ومناداه محذوف اى الا يا قوم اسجدوا كقوله * الا يا اسمع اعظك بحجة * فقلت سمعا فانطقى واصبى انتهى * (و) الموضع (الثالث) (اى من تلك) بيانية (المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به) قياسا (فيها) (ما) (اى مفعول) اطلقه ولم يقيد به بقوله به ليكون جنسا عاما لان هذه القاعدة تجرى فى المفعول فيه ايضا كما سياتى فى بحثه (اضر) بالبناء للمفعول (اى قدر) كذلك هذا تفسير باللازم لان الاضمار يلزمه التقدير (عامله) (الناصب له) فالاضافة عهدية والجملة صفة ما الموصوفة (على شريطة التفسير) (الشريطة) فعلية

كالذبيحة والطيحة (والشرط) كلاهما (واحد) يعنى كلاهما اسم لصفة لكن الاول اسم بالنقل من الوصفية كالذبيحة فانها اسم لما ذبحت والطيحة اسم لما نظحت بالنقل والثاني اسم من غير نقل كالضرب والقتل (وازافتها الى التفسير بيانية) كخاتم فضة وعلامة الاضافة البيانية ان يصح حمل احدها على الآخر مثل هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا هذا (اى اضمرب) اى قدر (عامله) الناصب له (بناء) اما مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه اى بنى الاضمار بناء او اضمرب اضمارا مبنيا ومفعوله والقول على الترتيب (على شرط هو) اى ذلك الشرط (تفسيره اى تفسير العامل) اى ان يكون العامل الناصب له مفسرا بالفتح (بما بعده) اى بفعل واقع بعد المفعول به (وانما وجب حذفه) اى حذف الفعل الناصب له (حينئذ) اى حين كونه مفسرا اى بما بعده (احترازا) مفعوله لوجب (عن الجمع بين المفسر والمفسر) وانما حذف الفعل المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف الثاني هو الاولى حيث لا يحتاج حينئذ الى تكلف الاعتماد ليكون اولا فى الكلام اجمال وابهام وثانيا تفضيل وتفسير وذلك لانه اوقع فى الذهن وامكن فى النفس اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا طلب كذا افاده العلامة التفاضلية فى مطوله فحكم الناصب ههنا حكم الرفع فى قوله تعالى (وان احدم من المشركين استجارك) (وهو) (اى ما اضمرب عامله) الناصب له (على شريطة التفسير) (كل اسم) معرفة كان او نكرة (بعده فعل) بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف لان الظرف مع فاعله جملة ظرفية فى محل الجر صفة لقوله اسم والمراد بالفعل الفعل المتعدى سواء كان متعديا بنفسه او غيره وسواء كان مبنيا للفاعل او المفعول (او شبهه) المراد به اسم الفاعل واسم المفعول المتعدى بنفسه او بغيره (واحترزه) اى بقوله فعل او شبهه (عن) اسم لم يقع بعده فعل او شبهه (نحو زيد ابوك) فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع بعده احدهما فلا يكون مما نحن فيه (ولا يريد) المصنف (به) اى بقوله بعده (ان يليه الفعل) يعنى ان يقع الفعل (او شبهه) حال كون الفعل او شبهه (متصلا به) اى بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل بشئ من الاشياء ولذا قال بعده ولم يقل ان يليه حتى لو قال ان يليه لم يصح قوله زيدا عمرو وضربه ولا زيدا انت ضاربه مع ان كل واحد منهما صحيح (بل) يريد به (ان يكون الفعل او شبهه جزءا من الكلام الذى وقع بعده) اى بعد الاسم ليدخل فيه (نحو زيدا عمرو وضربه) تقديره عمرو وضرب زيدا عمرو وضربه لان اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فينبغى ان تقدر الجملة التى فيها الفعل المفسر ليتحد فاعلهما وهذا فى الفعل (وزيدا انت ضاربه) تقديره انت ضارب زيدا انت ضاربه

او تضرب بئاء الخطاب زيدا انت ضاربه لان اسم الفاعل العامل في حكم المضارع لاخذه العمل منه وهذا شبه الفعل (مشتغل) بالرفع لانه صفة فعل او شبهه على سبيل البدل ولذا قال الشارح (اي ذلك الفعل او شبهه) كذلك (عنه) متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح بقوله فارغا عن العمل ولا يلتفت الى قول من قال وينتفع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثاني به انتهى لانه يجوز أن يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار التضمين والاخر بذلك الفعل بعينه بدونه تدبر ولا تغفل (اي عن العمل في ذلك الاسم) اي الاسم المنصوب بفعل واجب الحذف قياسا (بضميره) (اي بالعمل) اي بعمل ذلك الفعل او شبهه (في ضميره) اي في ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسر اله حتى لو لم يكن عاملا في ضميره او متعلقه يكون اجنبيا فلا يكون تفسيره له مثل زيد ضرب عمرا فلا ينصب زيد فيه بل يرفع (او متعلقه) بكسر اللام عطف على ضميره (اي) يعمل ذلك الفعل او شبهه (في متعلق ذلك الاسم) لكونه مضافا الى ضمير يرجع اليه (او) بفتح اللام اي يعمل احدهما في (متعلق ضميره) اي ضمير ذلك الاسم لاتصال الضمير اليه * وقل الحثي عصام بان يكون مضافا اليه لمفعول الفعل المنصوب نحو زيدا ضربت غلامه او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله او لصلة نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او زيدا ضربت الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلة وعلى هذا فقس انتهى * ونعم ما قل (وحاصله) اي حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير او المتعلق (ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا) كل واحد منهما (بالعمل) اي بعمله (في ضمير ذلك الاسم) اي في ضمير يرجع اليه (او متعلقه) بكسر اللام اي متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل او شبهه (فارغا) ومعرضا (عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال) لان المشتغل بشيء لا يشتغل باخر ولذا قال (لابسبب آخر بحيث) (لوسلط) مبنى للمفعول من التسليط (بمجرد رفع ذلك الاشتغال) لانه مادام مشتغلا لا يجوز تسليطه فالتسليط انما يجوز بعد الرفع (عليه) (اي على ذلك الاسم) يعني لو عمل برفع الاشغال عن العمل في الضمير او المتعلق في ذلك الاسم (هو) (اي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه) مثل زيدا ضربته وزيدا عمرو ضاربه (او مناسبه) عطف على الضمير المستكن في ساطع بعد تأكيده بقوله هو لان الضمير المستكن لا يعطف الا بعد تأكيده بالمنفصل مثل قوله تعالى ﴿اسكن انت﴾ (اي ما يناسبه) اي او فعل يناسب الفعل المنصوب التاسب وفيه اشارة الى ان اسم الفاعل في معنى المضارع لكونه عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر والمناسبة اما (بالترادف) مثل مررت

زيداً به (او اللزوم) مثل زيدا ضربت غلامه وجلست عليه وسيجي معنى
الترادف واللزوم (لنصبه) جواب لو (اي لنصب احد هذين الامرين) الفعل
او شبهه (الاسم بالمفعولية) اي على ان يكون الاسم مفعولاً به فيه اشارة الى ان
المستكن راجع الى الفعل او شبهه والبارز الى الاسم والمفعول به الذي يصدق
عليه هذا التعريف يقال له في اصطلاحهم ما اضمر عامله على شريطة
التفسير (كما هو الظاهر المتبادر) من قيود المتن لان المتبادر من البعدية ان الولي
ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما واقفاً بعده سواء كان متصلاباً به
اولاً ومن الاشتغال عنه بضميره او متعلقه ما فسر وبين ومن التسلط ان يكون
بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة التناسب بالترادف او اللزوم ومن
النصب نصب احد الامرين الاسم بالمفعولية فقوله كل اسم بعده فعل او شبهه
جنس (فبقيد الاشتغال بضميره او متعلقه) فالباء في قوله ببقيد متعلق بقوله
(خرج) اي خرج بهذا القيد عن التعريف (نحو زيدا ضربت) فانه ليس
من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم الاشتغال المذكور (وبقيد)
تضمين (الفراغ) والاعراض (عن العمل فيه) اي عن عمل كل واحد من الفعل
او شبهه في ذلك الاسم والباء في (بمجرد ذلك الاشتغال) متعلق بالعمل اي عن
ان يكون عامله فيه بمجرد اشتغاله به لا بغيره (خرج) اي خرج ايضا بهذا القيد
(نحو زيد ضربته) فان ضربته وان كان مشتغلاً بالعمل في ضمير زيد الا ان مجرد
الاشتغال لا يكون مانعاً عن العمل في زيد بل انضم اليه رفعه بالابتدائية فيكون
مانعاً للاشتغال معرفه بالابتدائية (فان المانع من عمل ضربته في زيد) وتسلطه
عليه (ليس مجرد اشتغاله بضميره) اي بضمير زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية
(فان عمل معنى الابتدائية فيه) اي في زيد (ورفعه) بالنصب لانه معطوف على
اسم ان هو عمل معنى الابتدائية عطفت تفسير (اياه) اي فان رفع معنى الابتدائية
يعني العامل المعنوي زيدا (ايضا) اي كما ان مجرد اشتغال ضربته بضميره مانع
من العمل فيه كما في زيدا ضربته (مانع من ذلك) اي من العمل في زيد ففي هذا
المثال اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المعنوي وفي زيدا ضربته المانع مجرد
الاشتغال لا غير (وبقيد النصب بالمفعولية خرج) عن هذا التعريف (خبر
كان) وان كان مما اضمر عامله على شريطة التفسير (في نحو زيدا كنت اياه)
فان زيدا فيه وان كان من هذا الباب اذ تقديره كنت زيدا كنت اياه الا انه
لما لم يكن نصبه بالمفعولية خرج عن التعريف بقوله لنصبه لان النصب حقيقة
في المفعول وبقرينة المقام ايضا وكونه من هذا الباب يعلم بالمقايضة كما مر في ترخيم
غير المسادى اقول دخوله اولى لان النصب علامة كون الاسم مفعولاً حقيقة

او حكما وهو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما ويفهم دخوله ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال واطلاق النسب لكن المقام والبحث ياباه لكونه في المفعول به (وههنا) اى المستفاد من هذا التعريف (صور) بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع صورة وهى المثال يقال صورة تصورا اى مثله وتصورت الشيء توهمت صورته فتصورلى والتصاویر التماثيل (اربع) يعنى امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط بمرادفه (احديها) اى احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره لو سطر عليه هو بعينه (اشتغال الفعل) الواقع بعد الاسم (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليطه بعينه والثانية) المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره لو سطر مناسبه بالترادف (اشتغاله) اى ذلك الفعل (بالضمير) ايضا مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (بالترادف) والثالثة) المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه بضميره (اشتغاله) اى اشتغال الفعل (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب الفعل) المفسر (باللزوم) فصار المشتغل بالضمير ثلاث صور (والرابعة منها) المفهومة من قوله مشتغل عنه بمتعلقه لو سطر مناسبه باللزوم (اشتغال الفعل) المفسر (بالمعلق) مع تقدير تسليط مايناسب باللزوم (ولايتصور) بالبناء للمفعول جواب عن سؤال تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم الى ثلاثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه حتى صارت امثلة ثلاثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابله اعنى الفعل المشتغل بالمعلق ثلثة اقسام ايضا حتى تصير امثلة ثلاثة بعينه وبمرادفه وبلازمه فتكون الصور ستا ثلاث منها للمشتغل بالضمير وثلاث منها للمعلق فاجاب عنه بقوله ولايتصور (حينئذ) اى حين اشتغال الفعل بالمعلق (الاتقدير) نائبه (تسليط الفعل المناسب باللزوم) لانه لايمكن تسليط الفعل بعينه لانه لايلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى يكون التقدير ضربت زيدا ضربت غلامه ولايمكن ايضا تسليط مايناسب الفعل بالترادف لان ذلك يكون بالمرور المتعدى بالباء ولانه ليس لضرب غلام زيد رديف فيقدر فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمعلق فبقى قسم واحد منه وهو التسليط بلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد غالبا ولذا صارت الصور اربعا (ولذا) اى لعدم التصور انذكور (اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها) اى من تلك الامثلة (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالضمير باقسامه الثلاثة) التسليط بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط بلازمه (وواحد) منها (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالمعلق والاحسن

في ترتيبها) اى في ترتيب الامثلة الاربعة (حينئذ) اى حين كون ثلاثة منها مشتغلة بالضمير وواحد منها مشتغل بالمتعلق (تأخير مثال) الفعل (المشتغل بالمتعلق) عن امثلة الفعل المشتغل بالضمير كيلا يقع فصل بينهما باجنبي لان الاشتغال بالمتعلق صار كأنه اجنبي عنها (كما لا يخفى وجهه) اى وجهه الاحسن في الترتيب * وفي محشى عصام لان مقتضى سوق كلامه خلوص اقسام الفعل المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها ولما فعل المصنف ايضا وجهان حسان الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعنى حبست عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه انتهى * ونعم ما قال لان المفعول من المتعلقات سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن في الترتيب جمع الافعال المعروفة على الترتيب في التسليط بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول المفسر بلازمه لمناسبة الفعل المعروف المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح هذه الصور الاربع على الترتيب المستحسن فقال ﴿نحو زيدا ضربته﴾ مبتدأ (مثال الفعل) خبره (المشتغل بالضمير) المتصل به الراجع الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليطه بعينه) لانه اذا قلت ضربت زيدا لا يلزم منه محذور كما في الصور الثلاث الاخر ونحو زيدا انت ضاربه لانه يجوز انت ضارب زيدا (و) نحو ﴿زيدا مررت به﴾ وانت مارت به (مثال الفعل المشتغل بالضمير) المجرور العائد الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف) الترادف تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى كليث واسد وحبس ومنع وجلوس وقعود (فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت) لان المارة بالشيء مجاوز له فيكون المرور في معنى المجاوزة فكانا مترادفين (و) نحو ﴿زيدا ضربت غلامه﴾ وزيدا انت ضارب غلامه (مثال الفعل المشتغل بالمتعلق) وهو غلامه مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم وسيأتى ولم يقل ههنا مع تقدير تسليط الخ اكتفاء بما سبق في قوله (و) نحو ﴿زيدا حبست عليه﴾ لان العبارة فيهما واحدة فيكون الثاني تفسيراً للاول واختصاراً ايضا (مثال الفعل المشتغل بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء) يعنى فان حبس الشيء لاجل الشيء لان على ههنا بمعنى اللام التعليلية (يلزمه ملابسته) الضمير راجع الى الشيء الاول (للمحبوس عليه) لانه لا يحبس احد بجرم احد بدون تعلقه بقوله تعالى ﴿ولا تزروا زرة وزر اخرى﴾ كما ان يكون رفقاه او مستكنا او جاسوسا او غير ذلك يعنى فان كون المتكلم محبوسا لاجل زيد يؤذن بتعلقه به ومنابسته له كما ذكرنا * ولما فرغ من تعريف ما ضمير عامله على شريطة

التفسير والاستشهاد بالامثلة على الصور الاربع شرع في بيان الفعل المضمر ليكون
 ابلغ في الايضاح فقال (ينصب) بالبناء للمفعول (زيد) نائبه الواقع (في هذه الامثلة)
 اى فى كل واحد منها (بفعل) متعلق بينصب (مضمر) مقدر (يفسره ما بعده)
 اى يفسر ويبين الفعل المضمر الذى وقع بعد الاسم المذكور (اى ضربت) تفسير
 الفعل المضمر واليه اشار الشارح بقوله (يعنى الفعل المفسر) بالفتح (الناصب)
 صفة بعد صفة للفعل (لزيد) متعلق بالناصب الذى كان (فى) قولك (زيدا
 ضربته) ضربت خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل لانه مبتدأ (المقدر) بالرفع صفة
 ضربت (فان الاصل فيه) اى فى قولك زيدا ضربت (ضربت زيدا ضربته)
 لان زيدا فيه منصوب معمول يقتضى عاملا ناصبا والفعل الذى وقع بعده لم يقدر
 ان ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم ان يقدر له عامل ناصب لثلا يبقى بلا عامل ناصب له
 فكان الاصل فيه هكذا (اضمر) بالبناء للمفعول اى قدر (ضربت الاول)
 الناصب للاسم المذكور (لوجود مفسره) بكسر السين اى لكون الفعل
 الذى يفسر الفعل الناصب له موجودا فلو ذكر هو ايضا يلزم ان يكون الثانى
 حشوا (اعنى) بقوله مفسره (ضربت الثانى) بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار
 اللفظ مفعول اعنى (و) (على هذا القياس) الذى جرى فى زيد اضربه الجار والمجرور
 خبر مقدم والقياس صفة هذا (جاوزت) باعتبار القول مبتدأ اى قوله
 جاوزت المقدر فى قولك زيدا مررت به فان الاصل جاوزت زيدا مررت به
 لما قلنا (فانه) اى فان جاوزت (مفسر) بفتح السين (بما) اى بفعل (يرادفه)
 يعنى يكون رديفاله (اعنى) بما يرادفه (مررت به) (واهنت) عطف على جاوزت
 بقصر الهمزة لان اصله اهونت من الاهانة وهى التحقير والاذلال يقال اهانة
 احقره واذله لا من الابهان وهو الاضعاف يقال اوهته اضعفه ومنه قوله تعالى
 ﴿وان اوهت السيوت لبيت العنكبوت﴾ فالاصل فيه ايضا اهنت زيدا ضربت غلامه
 (فانه) اى اهنت (مفسر) بفتحها (بما) اى بفعل (يستلزمه) اى بفعل يستلزم
 الاهانة (اعنى) بما يستلزم اهانتها (ضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم
 اهانة سيده غالبا لان بعض الاحبة الصادقين فى المحبة يؤدبون غلمان اصدقائهم
 بالضرب وغيره مما يستلزم التأديب صوتا لرضهم ولذا قلت غالبا لانه لا يوجد
 صديق كذلك الا نادرا بل لا يوجد اصلا ولذا لم يقيد الشارح (ولا بست)
 عطف على اهنت من لابس يلبس فالاصل ايضا فيه لابتست زيدا حبست
 عليه لما مر (فانه) اى لابتست (مفسر) بفتحها (بما يستلزمه) اى بفعل يستلزم
 الملابس والتعلق (اعنى) بما يستلزمه (حبست عليه) لما فرغ من تعريف
 ما اضمر عامله على شريطة التفسير وايضاحه بالامثلة وبيان الفعل المفسر

النائب له اراد بيان انقسامه الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا التصريح بتلك الاقسام المعلومة ضمنا فقال (ثم) اى بعد التعريف والايضاح بالامثلة وبيان النائب لها (ان الاسم الواقع في مظان الاضمار) المظان بفتح الميم والظاء المعجمة جمع المظنة يقال مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده اسم مكان من ظن يظن مثل ردة يرد اى في مواضع يظن في بادى النظر انه من قبيل الاضمار (على شريطة التفسير) وان لم يكن منه في الواقع ونفس الامر (اما) للترديد والتقسيم (المختار) خبر ان (او الواجب) عطف على المختار (فيه) اى في الاسم الواقع في تلك المظان متعلق بشبهى الفعل على سبيل المنازعة (الرفع) بالرفع لانه فاعل لشبهى الفعل ايضا على سبيل المنازعة (او النصب) عطف على الرفع فتقديره اما المختار فيه الرفع او النصب او الواجب فيه الرفع او النصب فالاقسام اربعة (او يستوى) عطف اما على الواجب او على المختار لكونهما في حكم الفعل لان اسم الفاعل واسم المفعول اذا دخل عليهما الالف واللام استوى جمع الازمنة فيصح العطف (فيه) اى في ذلك الاسم (الامر ان) الرفع والنصب (والى هذه الصور الخمس اشار المصنف) وفصلها (فقال) (ويختار) قدم ما يختار فيه الرفع مع ان الاولى بالمقام ان يقدم ما يختار فيه النصب ثم ما يجب فيه النصب ثم وثم الى ان تنتهى الاقسام لان جعل ما هو ابعد من الثانى اهم منه وما شأنه الاهتمام يكون بالتقديم اهم (في الاسم المذكور) اى في الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير لا في الاسم الذى بعده فعل او شبهه الخ لان في نحو ذلك الاسم لا يجوز الا النصب (الرفع) اى ان يكون مرفوعا (بالابتدائية) (اى بكونه متبداً) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كخالق بمعنى المخلوق وليس المراد به العامل المعنوى لانه يقال حينئذ بالابتدائية واما قال حينئذ بالابتدائية لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل وليكون اشارة الى وجه اختيار الرفع ايضا (لان تجرده) اى كون ذلك الاسم مجردا (عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء) اى بكونه متبداً لسلامته من تكلف تقدير عامله (ويرجح) مبنى للمفعول واثار به الى ان الظرف متعلق بختار اى ويكون رفعه مصححا ومرجحا ومختارا (عند عدم قرينة خلافه) (اى قرينة ترجح خلاف الرفع يعنى) المراد بخلاف الرفع (النصب) يعنى اذا لم توجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع بالسلامة من الحذف فيكون مختارا وعال قوله ويختار بقوله (لان قرينتى الصحة فيهما) اى في الرفع والنصب يعنى صحة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهى وجود ماله صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور (متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير) بعد الاسم المذكور

(قرينة مصححة للنصب) والقريضة المصححة للنصب هي الامور الآتية في قوله ويختار النصب الخ (فتى لم ترجح) مبنى للفاعل شرط (النصب قرينة) بالرفع لانه فاعل (اخرى) صفة قرينة يعنى اذا لم يرجح النصب قرينة غير قرينة الصحة من الامور المرجحة له (يرجح) مبنى للمفعول (الرفع) نائبه لسلامته من الحذف لان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما من الحذف واذا نصب يحتاج اليه والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع حينئذ مختارا وقوله يرجح الخ جزاء الشرط (نحو زيد ضربته) فان تجرد زيد في هذا المثال عن العوامل المنطوية يصحح رفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده يصحح نصبه بالمنعولية فالقريبتان تساوتا من الجانبين واذا لم يرجح النصب شيء من الامور المرجحة له يكون الرفع مختارا لسلامته من الحذف فالقريبتان وان تساوتا في الصحة الا ان قرينة الرفع اقوى ما ذكر اذ يختار فيه الرفع بالابتداء (او عند وجود) (القرينة المرجحة من الجانبين) يعنى عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة اخرى ترجح نصبه (ولكن) اى الا ان (تكون القرينة امر جحجة بالرفع) (اقوى منها) (اى من القرينة امر جحجة للنصب) يعنى القريبتان من الجانبين وان تساوتا في الترجيح الا ان قرينة الرفع تكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع اقوى (كما) (يفتح الهمزة (الداخلة على ذلك الاسم) اى الاسم الذى وقع في مكان الاضمار على شريطة التفسير حل كونها مصححة برفع مع غير الطالب . ما نقل مع الخبر مع كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتدأ (اى شرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه) اى عن الاسم المذكور (طابا) اى فعلا يكون فيه معنى الطيب كالأمر والنهى والثناء فانه اذا كان فيه معنى الطيب لا يكون رفعه مختارا بل المختار فيه ليس الا النصب (نحو لقيت القوم واما زيد فكرمته فلعطف على) الجملة (الفعلية قرينة) ترجح (النصب) يعنى وجود ماله صلاحية التفسير يصحح النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب زيد لرعاية التماس بين اجمليتين في كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل المنطوية يصحح الرفع (وكلمة اما) التفصيلية (قرينة) ترجح (الرفع) فوجد القريبتان المرجحتان من الجانبين والمصححتان ايضا (وهي) اى قرينة الرفع (اقوى) من قرينة النصب (لانها) اى لان كلمة اما (لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ) لتضمنها معنى الابتداء تقتضى ان يليها المبتدأ غالبا على ما بين في الضوء وغيره قوله (بخلاف) متعلق بقوله فالعطف على الفعلية قرينة النصب (عطف) الجملة (الاسمية) الغير المصدرية باما (على) الجملة (الفعلية فانه) اى فان عطف الجملة الاسمية الغير المصدرية باما (كثير الوقوع في كلامهم) وليس باكثر واما

عطف الجملة الاسمية المصدرية بما على الجملة الفعلية فكثر وقوعها في كلامهم وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بدون اما اكثر وقوعها فيه ومع اما كثير فكلمة اما هي المرجحة للرفع (مع انها) اي مع كونها مرجحة للرفع هي (مؤيدة بالسلامة من الحذف ايضا) اي كما كانت مرجحة للرفع (وانما قل) (المصنف مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو) لقيت القوم و (اما زيدا فاضربه) واما عمرا فلا تنهه واما بكرا جزاء الله خيرا (فان المختار) في الاسم المذكور (حينئذ) اي حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلبا (هو النصب) اي نصب الاسم المذكور لا غير (فان الرفع) اي رفع ذلك الاسم (يقضى وقوع الطلب) اي الجملة الطلبية (خيرا وهو) اي وقوع الجملة الطلبية خيرا (لايجوز) بحال من الاحوال لان ما يكون خيرا يجب ان يكون موجودا قبل الاخبار والانشاء لكونه اثبات ما سيوجد لم يكن موجودا قبله ومالم يكن موجودا قبل الاخبار به لايجوز أن يكون خيرا (الابتاويل) ومع هذا اذا اول فالخبر هو المؤول والانشاء يكون مقولا له مثلا اذا قلت اما زيد فاضربه فقول بقوله فتقول في حقه اضربه فالخبر هو مقول اي مستحق لان يؤمر بالضرب فلا احتياج الى هذا التاويل البعيد مع جواز وجه آخر ايسر منه وهو النصب (و) مثل (اما مع غير الطلب) في اختيار رفع الاسم الواقع بعدها (اذا) (الواقع على الاسم المذكور) اي اذا الواقع على الاسم المذكور بعدها قيد ههنا بالوقوع وفي اما بالدخول للفتن في العبارة الكائنة (للمفاجأة) وسيجيء تفصيل المفاجأة في بحث الظروف (في كونه من اقوى القرائن) يعني كما ان اما قرينة قوية مرجحة للرفع كذلك اذا المفاجأة قرينة مرجحة له (مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) فان تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة لرفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده قرينة مصححة لنصبه والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجأة قرينة مرجحة للرفع وهي اقوى لانها لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية مع انها مؤيدة بالسلامة من الحذف (فان المختار فيه) اي في الاسم المذكور (الرفع) بالابتداء (فان اذا) الكائنة (للمفاجأة) لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية غالبا لان الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجأة انما تكون للفترة دون الماز والانه تنوب مناب الفاء الجزائية والفاء الجزائية واجبة في الاسمية وما ينوب منابها وان لم يكن واجبا فيها فلا اقل من ان يكون مختارا (وما وقع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المصنف قال ههنا ويختار بعد اذا المفاجأة الرفع وفي بحث الظروف ويلزم بعدها المبتدأ فيلزم التناقض بين قوليه مع انهما واحد فاجاب عنه بقوله (وما وقع في بحث الظروف من ان اذا)

الكائنة (للمفاجأة يلزم بعدها) الجملة (الاسمية) فيجب بعدها المبتدأ (المراد بلزومها) اي لزوم الجملة الاسمية بعدها (غلبة) وكثرة (وقوعها بعدها) يعنى ان المراد باللزوم الغلبة والكثرة لا الوجوب (فلا تنقض) بينهما لان المراد بالمختار ههنا ايضا الغلبة والكثرة لان ما لم يغلب ولم يكثر لا يكون مختارا وقيل المراد باللزوم بمعنى الوجوب وموقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقريئة ذكره ههنا فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية غير باب الاضمار على شريطة التفسير ليستقيم الكلام * ولما فرغ من بيان قرآن كون الرفع مختارا شرعا في بيان كون النصب مختارا فقال (ويختار النصب) (في الاسم المذكور) اي في الاسم الواقع في مضان الاضمار على شريطة التفسير (بالعطف) (اي بسبب عطف الجملة التي هو) اي الاسم المذكور واقعا (قبلها) (على جملة فعلية) (متقدمة) (صفة للجملة بعد صفة للايضاح لان العطف يستلزم التقدم) (للتناسب) (اي لرعاية التناسب) اي المناسبة (بين الجملة المعطوفة) التي الاسم المذكور فيها (والجملة المعطوف عليها) الجار والمجرور نائب تقوله المعطوف والضمير المجرور راجع الى الموصوف وهو الجملة (في كونهما) متعلق بالتناسب (فعليتين) لانه اذا كان الاسم المذكور منصوبا تكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة عليها لانها فعلية ايضا (نحو خرجت فزيدا لقيته) بنصب زيदा تقديره خرجت فاقمت زيदा لقيته وكذا يختار النصب في نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا بقلتها لعطفه على ما يشابه الفعل (و) يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا وقع (بعد حرف النفي) (يعنى) ليس المراد منه ما يتبادر الى الفهم بل المراد ما يغلب دخوله على الفعل ويكثر (مثل ما ولا وان) بكسر الهمزة لان هذه الحروف تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل وان اتهم الابشر وتدخل على الفعل ايضا نحو ماتضرب ولا تضرب وان تضرب بمعنى ماتضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان النفي يقتضى منيا والفعل لكونه عرضا اولى بالنفي والمنفي من الاسم اما الوجود او غير ذلك مما يكون عاما او خاصا (وليس) لفظ (م) ولما اولن من هذه الجملة) اي من حروف النفي التي يختار نصب الاسم المذكور بعدها مع انها من جملة حروف النفي (اذهي عاملة في) الفعل (المضارع) ومنحصر عملها فيه دون الثلاثة الاول لانها لاتعمل في الماضي ايضا (ولا يقدر) بالبناء للمفعول (معمولها) وجوبا وجوازا (لضعفها في العمل) حتى انحصرت في الفعل المضارع حيث لاتعمل في الماضي ولا في الاسم فلا يقال لم زيदा تضرب ولا ما عمرا تكرمه ولا لن بكرا تقته بخذف الفعل الناصب له وجوبا وجوازا لانها من لوازم الفعل لفظا سماعا دون الثلاثة الاول لانها من دواخل الفعل كثيرا فجاز تقدير

الفعل فيها جوزا او وجوبا (نحو ما زيدا ضربته) في تقدير ما ضربت زيدا
ضربته (ولا زيدا ضربته ولا عمرا) في تقدير ولا ضربت زيدا ضربته ولا عمرا
واما اتي بقوله ولا عمرا في لانها في الاصل لنفي الجنس فيقتضى ان تدخل عليه
فاذا دخلت على المعرفة او الفعل الماضي لزم التكرار جبرا لمساوات مما اقتضته
وهو الجنس مثل قوله تعالى ﴿فلا صدق ولا امل﴾ (وان زيدا ضربته) في تقدير
ان ضربت زيدا ضربته يعني ما ضربت زيدا ضربته (الاتاديبا) الاستثناء
مصرروف الى الامثلة الثلاثة حذف من الاولين لثلا يلزم التكرار ويجوز ان
يختص بالخير فقط ليكون قرينة الى ان ان ههنا للنفي على قول من قل لا بد في
كون ان للنفي من قرينة والاول هو الاولى لانها لا يحتاج في كونها للنفي الى
القرينة (و) يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد حرف
الاستفهام زوهى الهزة وهل (نحو زيدا ضربته) في تقدير ا ضربت زيدا
ضربته لان الاستفهام عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لا يتقرر
فلا استفهام عما لا يتقرر يكون اولى (واما قول) المصنف (حرف الاستفهام)
احترار عن الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام (لانه يختار الرفع فيما اى الاسم
الذى يتضمن) معنى (الاستفهام مثل من اكرمه) ومصنفته وايهم اكرمه
وغير ذلك ما مر في زيدا ضربته (ويقال) المصنف (همزة الاستفهام
يشبه) الاسم وابع بعدهن (مثل هل زيدا ضربته) في تقدير هل ضربت زيدا
ضربته (تاليه) ي دون هـ (يخبر وان استقيحه النجاة) يعني وان عدت
النجاة من هـ سار قبيح، يعني حذف عن بعدهن بعد ان يكون في حيزه
فعل ما يجره استقيحوا صبه (لاقتضاه من فاعل الفعل) يعني المدخول على
نفسه ان كان في حيزه فعل ولم يقع بعده على الاسم وهذا قبيح هل زيد قد
تقدير الفعل ان لا بد من دخوله عليه وانما يمكن في حيزه فعل يقع بدخوله
على الاسم هل زيد قاسم (لايه) اى لان هل (يعنى قد) التحقيقية (في الاصل)
يعنى ان وضعه كقولهم هل يجر هل من الاسان حين ياتي اى قد اى (فلا يكفي
فيه) ي زهل (تقدير هل) كما لا يكفي تقديره في قد لان حرف قد لا بدله
من متعلقه كقولهم هل كحرف العطف لا بدله من متعلقه كقولهم كذا
مضى معذبه الاول ان لا يقار لانها ليس قد ولكن جاز على قلة لان المقدر
كمدكور تاهل (و) يختار النصب ايضا في اسم المذكور اذا كان واقعا (بعد)
الاستفهام على ما سئله الى السرر باستعساها فيه وحفظها باشرطية
احترار عن كمنجاة على ما مر انه يختار الرفع فيه بعدها (الدالة على اجازة
في زمن) وبنى و لا كمر عند سبويه والاخفش كون بعدها فعلا اما

ظاهراً نحو اذا جاء زيد او مقدر نحو ﴿ اذا السماء انشقت ﴾ فقول المصنف واذا الشرطية على مذهبهما (واما اختيار بعدها بالفعل) لان الشرط بالفعل اولى ولم يجب الفعل لانها ليست عريضة في الشرط كان ولو لظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى عنده انتهى فاختير الفعل لمعنى الشرط وجوز الاسم لعدم الاصلية (نحو اذا عبد الله تلقاه) من لقيه يلتقاء ادركه وبابه علم (فاكرمه) امر من الاكرام في تقدير اذا تلقى عبد الله تلقاه فاكرمه (و) يختار ايضا النصب في الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعد) (حيث) (الدالة على اجزائة في المكان) لاني الزمان لانها وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها كمة شرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على الاسم التي جزاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جلس اما اذا كتبت بما نحو حيث ففي كسائر الاسماء الجواز المتضمنة معنى الشرط نحو متى (نحو حيث زيدا تجده فاكرمه) في تقدير حيث اي في اي مكان تجد زيدا تجده فاكرمه (وفي) (ما قبل) (الامر) وانتهى بعطف على قوله بعد حرف النفي او على قوله بالعطف اي ويختار النصب في الاسم الذي وقع قبل الامر وانتهى (يعني موضع وقوع الاسم المذكور) اي ما ضمير عام له على شريطة التفسير ومكانه اذا كان (قبل الامر وانتهى مثل زيدا اضربه) مثل ما وقع قبل الامر في تقدير اضرب زيدا اضربه (وزيدا لا تضربه) مثل ما وقع قبل انتهى في تقدير لا تضرب زيدا لا تضربه (واما اختيار) بالنصب بالفعل اي واما جعل مختارا (في هذه المواضع) الستة هذا بيان توجه اعتبار النصب في الاسم المذكور في هذه المواضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية يسكون وجهه مذكورا وهو رعاية التناسب بين المعطوفين وتذافسر الشارح المواضع بقوله (اي بعد حرف الاستفهام) وهي الهمزة وهل (و) بعد حرف (النفي) وهي ما ولا وان (و) بعد (اذا الشرطية و) بعد (حيث وما قبل الامر و) ما قبل (انتهى النصب) بالرفع لانه مفعول مأم به فاعبه بقوله اختيار (في الاسم المذكور) في احد هذه المواضع الستة (اذهي) (اي هذه المواضع) (مواقع الفعل) (اي مواضع وقوع الفعل فيها) اي في هذه المواضع الستة (اكثر) لان النفي والاستفهام في الغالب يلحقتان الافعال دون الذوات لان المنفي والمسؤل عنه في الغالب يكون عرضا غير قر و كذا الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم كونهما خبرا عنه واختير ايضا في ما قبل الامر وانتهى لثلا يلزم وقوع الامر وانتهى خبرا عن يقين ما عرفت ان الامر وانتهى فيما فيه معنى الانشاء لا يكون خبرا الا بتأويل بعيد فلا يصار الى التأويل البعيد عند وجود التأويل القريب وهو النصب في الاسم المذكور بحذف الفعل وجوبا

(فاذا نصب) مبنى للفعول (الاسم المذكور) اى اذا جعل منصوبا (وقع فيها) اى فى المواضع المذكورة (الفعل تقدير) فيكون عملا بالاكثر (والا) اى وان لم ينصب فيها بل رفع بالابتداء (فلا) اى فلا يقع الفعل فيها تقديرا ولا لفظا لعدم الاحتياج اليه لكون ذلك الاسم معمولا بالعامل المعنوى فلا يكون عملا بالاكثر بل يكون عملا بالقليل الغير المختار فينبى ان ينصب الاسم المذكور فيها ليكون عملا بالاكثر المختار (و) (كذلك) اى كما اختير النصب فى الاسم المذكور فى الصور المذكورة كذلك (يختار النصب فى الاسم المذكور) (عند خوف لبس المفسر) بكسر السين هذا التركيب فيه تتابع الاضافات الا ان المصدر الاول وهو الخوف مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والثانى وهو اللبس مضاف الى الفاعل والمفعول قوله بالصفة (اى) وقت خوفك (التباس ما) اى فعل (هو مفسر) بكسر السين (فى حال النصب) منصوب بقوله مفسر (لكن لا) يكون التباسه (من حيث هو) اى ذلك الفعل (مفسر فى هذه الحالة) اى حالة النصب حيث لا التباس فيه حينئذ لان التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معا على ما سأتى فى هذه الصحيفة (بل) ليس التباسه الا (من حيث هو خبر فى حال الرفع) فاطلاق المفسر عليه فى حال الرفع مع انه ليس بمفسر فى هذه الحالة مجاز اولى او كوفى لانه فى حال الرفع ليس بمفسر وانما يكون مفسرا فى حال النصب (بالصفة) متعلق بقوله لبس المفسر (فلا يعلم) بالبناء للمفعول (انه) اى ان ذلك الفعل (خبر عن الاسم المذكور) لان الاسم المذكور حينئذ اما مبتدأ او اسم لعامل يقتضى الخبر (فى حال الرفع) اى رفع الاسم المذكور (مع موافقته) اى موافقة كون ذلك الفعل خبرا فى هذه الحالة (للمعنى المقصود) من التركيب ومطابقه (او صفة) عطف على قوله خبر (له) اى فلا يعلم ان ذلك الاسم صفة للاسم المذكور والخبر امر آخر يعنى قوله تعالى ﴿ يقدر ﴾ فى قوله تعالى ﴿ انا كل شىء خلقناه بقدر ﴾ الآية (مع مخالفته) اى مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفا (للمعنى المقصود) من التركيب فادفع الالتباس اختير النصب فى الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسرا للفعل الناصب له لان المقصود من الآية الآتية مثلا ان يكون خلقنا خبرا وبقدر حالا من الضمير البارز وهو المفعول فى خاتمته فانعى على هذا انا كل شىء هو مخلوق لنا حال كونه ملابسا بقدر اى بقضائنا وبقدرنا فيدخل حينئذ فى عموم شىء افعال العباد ايضا لانها مخلوقة لمخلوق الله تعالى عندنا وهذا المعنى يفسد على تقدير ان يكون خلقناه صفة لشىء وبقدر خبرا فانعى حينئذ انا كل شىء مخلوق لنا بالذات و بلا واسطة العباد لان كل مخلوق لشىء حينئذ اضيف الى الله تعالى كائن بقدر اى بتقديرنا

وقضائنا فخرجت حينئذ افعال العباد عن كونها بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى ﴿ ان الله خالق كل شيء ﴾ وان الله على كل شيء قدير ﴿ وقوله تعالى ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ يعني والله قدركم واخر حكمكم من العدم الى الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وحقه وارادته فلان يكون فعبه وعمله الاختياري او الاضطراري بتقدير الله وحقه وارادته اولى (فلا تبس) يعني التبس الفعل المنسب في حال النصب بالصفة او الخبر في حال الرفع (المذ) اي ليس الا (هو بين خبرية ذات ما) اي بين كون ذات الفعل المذى (هو مفسر) بكسر السين (على تقدير النصب) متعلق بقوله مفسر خبر (ووصفيته) اي وبين كون ذلك الفعل وصفا في حال الرفع يعني التبس ليس الا في حال الرفع (لا بينه) اي لا تبس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا (بوصف التفسير) حالة النصب (وبين الصفة) اي وبين كونه صفة في تبت احابة يعني لا تبس في حالة النصب (فان التركيب) او احد (لا يهتمهما) بن يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبرائه ايضا (معا) اي في حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يحمّل التركيب التفسيرية بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لا يحمّل خبرية بل يجب ان يكون تفسيريا فلا تبس انما هو في حالة الرفع (مثل) (قوله تعالى) (ان كل شيء خقناه بقدر) ومثل قولك كل رجل اكرمه صديق وكل رجل اهنته عدو لانه نورفع كل في هذين المثالين بالابتداء وجعل الفعل بعده خبرا له كان موافقا معني المقصود لان المقصود من هذين التركيبين الاكرام في الاول والاهانة في الثاني والصدقة والعداوة علة لهما ولو جعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم والصدقة والعداوة خبرا له لغت المعنى المقصود و و نصب لا يترجم هذا المعنى فخبر النصب حذرا عن الالتباس (ينصب) ببناء للمفعول (ككل) في قوله تعالى (على الاضطرار على شريعة التفسير) فيكون تقديره انا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر (ونورفع) كل فيه (بالابتداء) اي بكونه مبتدأ (وجعل) الفعل المنسب وهو (خلقناه خبرا له) اي لمبتدأ (كان) هذا العمل والأعراب ومعناه (موافقا لنصب) اي نصب كل (في اداء) المعنى (المقصود لكن) اي الا انه (خيف بسه) اي التباس خلقناه (بالصفة) اي بكونه صفة لشيء (لاحتمار كون قوله تعالى بقدر خبرا) للمبتدأ (وهو) اي كون خلقناه صفة وبقدر خبرا له (خلاف) المعنى (المقصود) فينبغي ان يكون النصب مختارا حذرا عن الالتباس وليكون نصب في المعنى المقصود حينئذ يكون خبر ان جملة فعلية (فان المقصود) من هذه الآية (احكم على شيء بانه) اي بان كل شيء (مخلوق لنا) اي مخلوق بخلق الله لا خلق غيره (بقدر)

اى حال كون ذلك المخلوق بتقديرنا وارادتنا ومشيئتنا (لا) ان المقصود منها
 (الحكم على كل شىء مخلوق لنا انه بقدر) يعنى ليس المقصود من هذه الآية
 ان كل ما هو مخلوق لنا بالذات لا بواسطة الغير بل هو مخلوق بقولنا كن من غير
 توسط العباد أنه بقدر اى بتقديرنا وارادتنا (فانه) اى هذا الحكم (بوهم كون)
 اى ان يكون (بعض الاشياء الموجودة) كالافعال الاختيارية للعباد (غير مخلوق
 لله تعالى) تعالى الله عن ذلك وذلک اما لعدم قدرته على حاقها واما لعدم علمه بها
 والاول يستلزم العجز والثانى الجهل تعالى الله عنهما علوا كبيرا لقوله ﴿ان الله
 على كل شىء قدير﴾ وان الله بكل شىء عليم ﴿ولا خالق الا هو على ما سبق تحقيقه
 (كما هو مذهب المعتزلة فى الافعال الاختيارية) كالضرب والمشي والخطاطة
 وغيرها مما يكون فيه ارادتهم الجزئية (للعباد) لانهم يقولون ان العبد خالق
 لفعله الاختيارى كالمقدر ازلى القدر فيكون خلافا لهم ويلزمهم تعدد الآلهة
 اذ حينئذ يكون كل احدا لهما فيكون مناقضا لقوله تعالى ﴿انما الله اله واحد﴾
 ولقوله تعالى ﴿فاعلم انه لا اله الا الله﴾ وغير ذلك من الآيات الدالة على وحدانيته
 تعالى وصرفا لما انعقد عليه اجماع الصحابة والتابعين الذين هم اهل السنة
 والدين (ويستوى الامران) (اى الرفع) بدل من الامران بدل البعض او خبر
 مبتدأ محذوف والاول اولى (والنصب) اى فى الاسم الذى وقع فى مكان الاضرار
 على شريطة التفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين على الآخر (فللمتكلم) اى
 لمن اراد ان يتكلم بهذا الكلام (ان يختار كل واحد منهما) اى من الرفع
 والنصب (بلا تفاوت) بين الاختيارين يعنى بلا ترجيح احدهما على الآخر
 (فى مثل زيد قام وعمرا اكرمه) اى فى مثال اورده سيبويه (اى عنده) اى عند
 زيد متعلق بالفعل المحذوف (او فى داره) عطف على عنده (ونحو ذلك والا)
 اى وان لم يكن قوله عنده او فى داره او نحو ذلك مما يقتضى ضميرا راجعا الى زيد
 مقدر فى هذا التركيب (فلا يصح العطف) اى عطف جملة واكرمت عمرا (على
 الصغرى) وهى جملة قام لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع
 وفى المعطوف عليه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن فى المعطوف هذا الضمير
 لا يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه (لعدم الضمير) الواجب فى المعطوف
 عليه فى المعطوف وقد عرفت فيما سبق ان الضمير لازم فى الخبر اذا كان جملة فان
 قلت حينئذ لا يصح كونه مما يستوى فيه الامران لترجيح الرفع باستغناءه عن
 تقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو وعنده فلا بد من تقديره
 على تقدير الرفع ايضا وانما سكت عنه المصنف اعتمادا على علم السامع انه لا بد
 للخبر اذا كان جملة من ضميره فينبغى ان يكون الامران الرفع والنصب متساويين

(اي يستوى الامران) هذا تفسير لقوله ويستوى الامران يعنى ان استواء الامرين في الاسم المذكور ليس مخصوصا بالمثال المذكور بل يجرى فيه و(فيما اذا عطف) اي في تركيب اذا عطف فيه (الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة) متعلق بقوله اذا عطف (ذات) بالجر صفة جملة (وجهين) اي جملة اسمية (خبرها) اي خبر تلك الجملة الاسمية (جملة فعلية) اذا كان الامر كذلك (فيصح رفعه) اي رفع الاسم المذكور (بالابتداء) اي بكونه مبتدأ اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الاسمية المناسبة كون كل منهما جملة اسمية وخبرها جملة فعلية (و) يصح (نصبه) اي نصب الاسم المذكور (بتقدير الفعل) الناصب له قبله بقرينة الفعل الواقع بعده مفسر له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية لان الفعل لا بد له من فاعل (والوجهان) الرفع والنصب (مستويان) لاترجيح لاحدهما على الاخر (لحصول التناسب فيهما) اي في رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفي نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية (ففي الرفع) اي في رفع الاسم المذكور بالابتداء (تكون) الجملة (اسمية) لتركبها من اسم وفعل هو خبره (فتعطف) بالبناء للمفعول اي هذه الجملة (على الجملة) الاسمية (الكبرى) التي هي جملة زيد قام وانما سميت كبرى لاشتمالها على الجملتين الاسمية والفعلية التي هي خبر الاسمية (وهي) جملة (اسمية ايضا) فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما اسميين (وفي النصب) اي في نصب الاسم المذكور (تكون) الجملة (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل (فتعطف) بالبناء للمفعول اي هذه الجملة (على) الجملة (الصغرى وهي) اي الجملة الصغرى وهي المعطوف عليها وانما سميت صغرى لاشتمالها على جملة واحدة فقط (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضا لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين (فان قلت) لم يستو الامران في المثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى لان (السلامة من الحذف مرجحة للرفع) اي لرفع الاسم المذكور فيكون الرفع بالابتداء مختارا فكيف يستوى الامران حتى يكون المتكلم مخيرا في اختيار ايهما شاء (قلنا) نعم السلامة من الحذف مرجحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختارا لكن (هي) اي السلامة من الحذف (معارضة) اسم مفعول اذا نصب الاسم المذكور (بقرب المعطوف عليه) يعنى اذا نصب الاسم المذكور يكون المعطوف عليه وهي جملة قام قريبا واذا رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيدا فقرب المعطوف عليه اولى من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان فاستوى فيه

الامر ان عدم الترجيح في الجهة ينفي الترجيح في الامر (فان قلت) لان اسم
ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم
المذكور لانه (لافاوت في القرب والبعد) اي في قرب المعطوف عليه على تقدير
النصب وبعده على تقدير الرفع (بينهما) اي بين الصورتين (اذ) الجملة (الكبرى)
وهي جملة زيد قام (ايضا) اي كما كان الصغرى (قريبة) من القرب ولذا فسره
بقوله (غير مفصلة عنها) اي عن الجملة المعطوفة عليها اذ جملة وعمر ا اكرمه
متصلة بجملة زيد قام فاستويا في القرب فبقي السؤال الاول على حاله وهو ان
السلامة من الحذف مرجحة للرفع (قانا هذا) اي عدم الفاوت في القرب
والبعد بينهما انما هو (باعتبار المنتهى) يعنى باعتبار انتهاء اعراب الجملة
الاولى اعنى جملة زيد قام لانه حينئذ يرتفع القرب والبعد (واما باعتبار المبتدأ)
اي عند ابتداء الاعراب لان الاعراب او لا يبتدأ من قوله قام (فالصغرى) وهي
جملة قام (اقرب) فيكون المعطوف عليه حينئذ قريبا حينئذ لم تنق المعارضة
المذكورة سالمة فيستوى الامر ان الرفع والنصب في الاسم المذكور فلم يتكلم
ان يختار ايها شاء (ويجب النصب) (اي يجب نصب الاسم المذكور) اي
الاسم الواقع في مضان الاضمار على شريطة التفسير اذا كان واقعا (بعد حرف
الشرط) او ما تضمن معناه مثل متى زيدا تجده فاكرمه او اين زيدا تجده فاكرمه
او حينما زيدا تلقاه فاكرمه وغير ذلك ولم يذكر المصنف ولا الشارح ايضا
اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وافهامه منه ولقاة استعماله (والمراد به) اي
بحرف الشرط (ههنا) اي في هذا البحث اعنى نصب الاسم المذكور وجوبا
اذا كان واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما (ان ولو فان) كلمة (اما وان كانت
من حروف الشرط) عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلاثة حيث قال
حروف الشرط ان ولو واما وكذا عند سيويه الا اذا ما فانها عنده من حروف
الشرط ايضا واما عند غيرها فحرف الشرط اثنان ان ولو (فحكما) اي حكم
كلمة اما (ماسبق من اختيار الرفع) بيان لما اي من كون رفع الاسم المذكور
الواقع بعدها مختارا (مع غير الطلب) يعنى اذا كان الفعل المفسر غير طلب
(واختيار النصب) وكون نصبه مختارا (مع الطلب) اذا كان ذلك طلبا فهي
مستثناة ههنا فكأنه قال ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما فان حال
الاسم بعدها قد علم (و) (كذا) اي كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع بعد
حرف الشرط غير اما كذلك (يجب النصب) اي نصب الاسم المذكور الواقع
(بعد) (حرف التحضيض) حرف التحضيض اربعة (وهو هلا وال) بالتشديد
فيهما الا عند الخليل في الاوهى مخففة عنده على ماسياتى (ولو لا ولو ما واما واجب

النصب (اى نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعدها) اى بعد حرف الشرط والتحضيض (لوجوب دخولهما) اى دخول هذين النوعين من الحروف (على الفعل لفظا) اى حال كونه ملفوظا (او تقديرا) اى حال كونه مقدرًا منويا والمراد بالفعل ههنا لفظا وتقدير الفعل المتعدى لامطلق الفعل لا يخفى على من له ادنى تأمل وانما وجب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا اما حروف التحضيض فلان التحضيض وهو التحريض والحث من حرصه اى حرصه لا يكون الا فيها يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه دالا على الثبات والاستقرار لا يمكن تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله لان ما لا يمكن تحصيله لا يكافئ فكيف يجرى على تحصيله الا انها اذا دخلت على الماضى تكون للتوبيخ والتنديم على ترك الفعل لانه لا يمكن التحضيض على مافات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على مافات واذا دخلت على المضارع فهى للتحضيض يعنى للحث على الفعل والطلب له والمضارع اما لفظا وتاويلا نحو ﴿لو لا تستغفرون الله﴾ ولو لا اخرتى الى اجل قريب * واما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة له مثل قولك ان جئتى اكرمك حيث جعلت مجيء المخاطب علامة لا كرامك اياه فهذا لا يوجد الا فى الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف بالفعل (نحو) مبتدأ قولك (ان زيدا ضربته ضربك) فى تقدير ان ضربت زيدا ضربته ضربك (مثال) خبره (لحرف الشرط) (و) (قولا) (الازيدا ضربته) فى تقدير الا ضربت زيدا ضربته (مثال لحرف التحضيض) وهذا نشر على ترتيب اللف * ولفرغ من بيان كون النصب فى الاسم المذكور مختارا والرفع فيه مختارا ايضا واستواء الامرين فيه وكون النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا فيه ايضا لانه لم يقل ويجب الرفع فيه لانه اذا وجب الرفع لم يكن من مظان الاضمار على شريطة التفسير فقال (وليس مثل ازيد ذهب) بالبناء للمفعول (به) الجار والمجرور قائم مقام الفاعل (منه) الجار والمجرور فى محل النصب لانه خبر ليس اى كل تركيب ظن فى بادى النظر أنه مما اضمر عامله على شريطة التفسير ويختار النصب فيه وبعد التعمق يعلم انه ليس منه (اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه) اى فى هذا المثال (وان كان) للوصل (يظن) مبنى للمفعول (فى بادى النظر) (بأدى من بدأ الامر اى ظهر من باب سأل اى فى ظاهر النظر ومن همزه جعله من بدأ ومعناه اول النظر وكلاهما ههنا جائزان (انه) اى هذا المثال (مما اضمر عامله على شريطة التفسير) وان مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل يظن (والمختار) عطف على محل

انه اى ويظن المختار (فيه) اى فى الاسم المذكور (التصب) بالرفع لانه نائب
فاعل قوله المختار (توقع الاسم المذكور فيه) اى فى ذلك المثال (بعد حرف
الاستفهام) وهو الهمزة لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف
الاستفهام يختار فيه التصب وههنا كذلك (لكن) استدراك من قوله وان كان
يظن فى بady النظر الخ يعنى الا انه (يظهر بعد تعمق النظر) التعمق فى الكلام
الوصول الى ما هو المراد منه او بيان ما هو المقصود وايضا يحال يقال عمق النظر
فى كلامه اذا اتمه اى بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ما هو المراد منه (انه) اى
مثل ازيد ذهب به (ليس منه) اى من باب الاضمار على شريطة التفسير (فانه وان
صدق) للوصل (عليه) اى على ذلك المثال (انه) اى ان زيدا فى ذلك
المثال (اسم بعده فعل) وهو ذهب به (مشتغل عنه بضميره) اى فارغ عن العمل
فيه بالعمل فى ضميره وهو قوله به هذا بيان قوله فان زيدا وان كان فى بady النظر
انه الخ (لكنه ليس بحيث) اى ليس زيد بمكان (لوساطه عليه) اى على زيد
(هو) اى الفعل بعينه وهو ذهب به (او مناسبه) وهو اذهب بالبناء للمفعول
(لتصبه) اى نصب الفعل الذى هو ذهب به بعينه او مناسبه الذى هو اذهب
هذا بيان لقوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه (لان ذهب به لا يعمل
التصب) لان معلومه لازمه ومتعد بالباء لا يعمل التصب بنفسه والحال ان المراد
منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا لم يعمل التصب بنفسه فكيف يعمل
المبنى للمفعول (وكذا) اى كما ان ذهب به لا يعمل التصب كذلك (مناسبه) لا يعمل
ايضا (اعنى اذهب) بالبناء للمفعول لان الذهاب المتعدى بالبناء يناسب الازهاب
معلوما او مجهولا (ان قلت) ان هذا المثال اذا لم يحجز فيه تسليط الفعل المفسر
بعينه ولا مناسبه الذى هو اذهب بالبناء للمفعول لا يلزم ان لا يكون من باب ما ضمير
عامه على شريطة التفسير لانه (لا ينحصر المناسبه) اى ما يناسب ذهب به
(فى اذهب) بالبناء للمفعول واذا لم ينحصر فيه (فايقدر مناسبه آخر) يعنى
غير اذهب (بمناسبه) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مثل يلبس) فعل
مضارع معلوم من الالبس لان الذهاب المتعدى بالبناء يلزمه الملايسه (او اذهب)
حل كونه كائنا (على صيغة) الفعل الماضى (المعلوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعدى
بالبناء يلزمه الازهاب سواء كان معلوما او مجهولا (فيكون تقديره) اى تقدير
المناسبه لا تقدير اذهب به (ازيدا يلبسه الذهاب به) فيكون الفعل الناصب
لزيد يلبس المقدر تقديره ايلابس الذهاب زيدا ذهب به (او) ازيدا (يلبسه
احد بالذهب به) تقديره ايلابس احد زيدا ذهب به (او) ازيدا (اذبه
احد) فيكون الفعل الناصب له حيث اذبه بالبناء للفاعل تقديره اذهب احد

زيداً ذهب به حينئذ يكون هذا المثال من هذا الباب مما يختار فيه النصب فلم يصح قول المصنف وليس مثل أزيد ذهب به منه لأنه وإن لم يصح تسايط الفعل بعينه فقد صح تسايط ما يناسبه بالزوم (قلنا المراد بالمناسب) في قوله أو مناسبه ليس المناسب مطابقاً بل (ما يرادف الفعل المذكور) المفسر (أو يلازمه) أي يلازم الفعل المذكور المفسر (مع اتحاد ما أسند إليه) أي بشرط أن يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحداً يعني واحداً في هذا الباب حتى لو لم يتحد لا يكون مناسباً له (فالاتحاد) أي كون فاعل الفعلين متحداً (فيما ذكرته) أيها السائل من المثال (مفقود) لأن المسند إليه فيما يرادفه ويلازمه الذهاب أو أحد وفي الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد في المسند إليه وإذا لم يوجد الاتحاد فيه لا يكون مناسباً له لفقدان الشرط وهو الاتحاد فيما أسند إليه (وإذا كان الأمر كذلك) يعني إذا لم يكن مثل أزيد ذهب به من هذا الباب للعلة المذكورة (فالرفع) يشير إلى أن الفاء مرتبطة بمعنى الشرط يعني جواب لشرط محذوف (أي رفع زيد في المثال المذكور) وهو أزيد ذهب به (واجب بالابتداء) أي بكونه مبتدأ ومعمولاً بالعامل المعنوي (ونصبه) أي نصب زيد في ذلك المثال (غير جائز بالمفعولية) أي بكونه مفعولاً لفعل محذوف لأنه إذا لم يكن له مفسر لم يحجز تقدير الناصب فالأولى في التعبير أن يقول ونصبه بالمفعولية غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لئلا يقع الفصل تأمل (فليس) المثال المذكور (من باب الأضمار على شريطة التفسير) لأنه لا يجوز تسايط الفعل المذكور بعينه ولا يناسبه بالترادف أو الزوم والحال أن تسايط أحدهما شرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فكيف يكون) ذلك المثال (مما) أي من القسم الذي (يختار فيه) أي في ذلك التسم (النصب) أي نصب الاسم المذكور لأن اختيار النصب مبني على أن يكون ذلك من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير وقد عرفت أن هذا المثال ليس منه فينبغي أن يكون رفعه واجباً بالابتداء (وكذا) (أي مثل أزيد ذهب به) في عدم كونه من هذا الباب ووجوب رفعه بالابتداء مانع (قوله تعالى) (كل شيء فعلوه) قوله وكذا خبر مقدم وقوله تعالى مبتدأ وقوله كل شيء يصدق عليه أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره إلا أنه لا يصح تسليطه عليه برفع الاشتغال لقساد المعنى على تقدير التسليط لأنه يكون المعنى حينئذ الناس فعلوا كل شيء (في الزبر) فيكون في الزبر متعلقاً بفعلوا والزبر بضمين جمع زبور كرسول وهو المكتوب وهو فاعل بمعنى المفعول كلوب بمعنى المحلوب (أي في صحائف أعمالهم) والصحائف جمع صحيفة وهي الكتاب وشيء كتب عليه وجمعها صحائف وصحف كذا في الصحاح (وهو)

اى قوله تعالى ﴿ كل شئ فعلوه فى الزبر ﴾ (ليس من باب الاضمار على شريطة
 التفسير لانه لو جعل منه) اى من هذا الباب وقرئ بصب كل (اصدار التقدير)
 اى تقدير قوله تعالى ﴿ كل شئ فعلوه فى الزبر ﴾ (فعلوا) اى الناس او الخلائق
 (كل شئ) من خير او شر من اعمالهم (فى الزبر) يعنى اوقع الناس كل شئ
 من الخير او الشر فى صحائف اعمالهم (فقوله فى الزبر ان كان) ظرفا لغوا (متعلقا
 بفعلوا) المقدر الناصب كل شئ (فسد المعنى) اى معنى هذا القول فيخند يكون
 المعنى على ما سبق اوقع الخلائق يعنى كل واحد منهم كل شئ من الخير او الشر
 فى صحائف اعمالهم وهذا المعنى غير صحيح (لان صحائف اعمالهم ليست محلا
 لفعالهم) حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل الصحائف محل لافعال الملائكة وهم
 الكرام الكاتبون (لانهم) اى لان الخلائق لم يوقعوا فيها) اى فى تلك الصحائف
 (فعلا) لا خيرا ولا شرا ولا قايلا ولا كثيرا (بل الكرام) وهو جمع كريم مثل صغير
 وصغار وعظيم وعظام وهو بالفارسية * خوش بوى و خوش سرشت * (الكاتبون)
 وهم الحفظة الذين يكتبون افعال العباد من خير او شر لقوله تعالى ﴿ وان عليكم
 لحافظين كراما كاتبين ﴾ (اوقعوا فيها) اى فى الصحائف (كتابة اعمالهم
 و افعالهم) اى افعال العباد (وان كان) قوله تعالى ﴿ فى الزبر ﴾ ظرفا مستقرا مع
 متعلقه المحذوف المقدر (صفة لشيء) بناء على تجوز الفصل بين الصفة
 والموصوف (مع انه) اى كون فى الزبر صفة لشيء (خلاف ظاهر الآية) الكريمة
 لان الظاهر أن يكون ظرفا مستقرا مع متعلقه المقدر فى محل الرفع على انه خبر
 المتبدا ومع هذا يقع الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي وان كان جائزا
 (فات المعنى المقصود) من الآية (اذ المقصود) منها على ما قلنا ان يكون كل شئ
 مبتدأ وجملة فعلوه صفة لشيء وفى الزبر ظرفا مستقرا فى محل الرفع خبرا له فالمعنى
 على هذا (ان كل شئ هو مفعول لهم) اى للعباد (كائن) و ثابت (فى الزبر)
 اى فى صحائف اعمالهم (مكتوب) خبر بعد خبر (فيها) اى فى تلك الصحائف
 فيخند يصح المعنى ولا يفسد ولا يفوت المقصود منها ايضا وقوله (موافقا) اما
 حال من المبتدأ وهو قوله المقصود يعنى المقصود من هذه الآية هكذا حال كونه
 موافقا واما من الضمير المستكن فى قوله كائن يعنى ان كل شئ هو مفعول لهم
 كائن فى الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقا (لقوله تعالى وكل صغير وكبير
 مستطر) يعنى كل عمل ابن آدم من خير او شر قليل او كثير مسطور يعنى معلوم
 لنا لا يشد منه شئ عن علمنا (لا) المقصود منها (ان كل شئ كائن) بالجر
 صفة لشيء (فى صحائف اعمالهم مفعول) بالرفع خبر ان (لهم) متعلق بالخبر لانهم
 لم يوقعوا فيها شيئا ولا يقدر ان يوقعوا فيها فضلا عن الإيقاع فاذا كان

الامر كذلك (فالرفع) يعنى كل شئ (لازم) وواجب (على ان يكون كل شئ مبتدأ) معمولاً للعامل المعنوى (والجملة الفعلية) بعده وهى فعولوه فى محل الجر (صفة لشيء) هذا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وهو جاز اتفاقاً على ماسياتى (و) على ان يكون (الجار والمجرور) فى قوله فى الزبر (فى محل الرفع) بناء (على انه) اى ان الجار والمجرور فى قوله فى الزبر (خبر المبتدأ تقديره) اى تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور (كل شئ) مبتدأ (هو) مبتدأ ثان (مفعول لهم) خبر المبتدأ الثانى والجملة الاسمية فى محل الجر صفة لشيء (ثابت) خبر المبتدأ الاول (فى الزبر) متعلق بقوله ثابت (بحيث) متعلق ايضا بقوله ثابت (لا يغادر) مبنى للمفعول اى لا يترك من الشئ الذى هو مفعول لهم (صغيرة ولا كبيرة) يعنى كثيره وقليله خيريه وشره فيكون موافقاً لقوله تعالى ﴿ وكل صغير وكبير مستطر ﴾ قوله (واعلم) تنبيه على ان قول المصنف ونحو ﴿ الزانية والزانى ﴾ الآية جواب عن سؤال مقدر وهو انه قد سبق (ان الاسم المذكور اذا كان الفعل) الواقع بعده (المشتغل عنه بضميره او متعلقه) اى الفاعل عن العمل فيه بالعمل فى ضميره او متعلقه (امرا) نحو زيد اضربه (او نهيا) نحو زيد لا تضربه (فالتحتمل فيه) اى فى ذلك الاسم (التصب) وان جاز فيه الرفع ايضا لئلا يلزم وقوع الطاب خبرا بلا تاويل على ما سبق (والظاهر ان قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ الآية داخل) خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر لقوله والظاهر (تحت هذه القاعدة) اى قاعدة ما ضمير عامله على شريطة التفسير لصدق تعريفه وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوساطة عليه هو او مناسبه لتصبه ووقوع الاسم المذكور ايضا فيه قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدراً بالفاء (مع ان القراء) جمع قارئى من قرأ كنصار جمع ناصر من نصر وبابه فتح (اتفقوا فيه) اى فى هذا القول (على الرفع) اى على رفع الاسم المذكور واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة من صاحب الشريعة رسول الله اما بواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة لهم (الا فى رواية شاذة عن بعضهم) هو عيسى بن عمرو والشاذ لا يعاب به اذا كان الامر كذلك (فاضطر النحاة) لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من العرب اتفاق القراء المأخوذ من صاحب الشريعة (الى ان تمحلوا) اى ذهبوا الى بيان الحيلة (لاجراجه) اى لاجراجه قوله تعالى ﴿ الزانية والزانى ﴾ الآية (عن القاعدة المذكورة) وهى ما ضمير عامله على شريطة التفسير (لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار) فى الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر

او التهي فالتحتمار فيه التصب فالرفع جائز غير مختار (فاشار المصنف الى ماتحلوا)
 اى الى ما جعله النحاة حيلة (لاخراجه عنها) اى لاخراج قوله تعالى ﴿ الزانية
 والزاني ﴾ الاية عن القاعدة المذكورة حتى لا يكون اتفاق القراء على غير المختار
 ولا تكون القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو اثان احدهما ماذهب اليه
 المبرد وثانيهما ماذهب اليه سيويه (فقال) (ونحو الزانية والزاني) اى كل
 موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدر بالفاء لكن بشرط ان يكون
 ذلك الاسم صفة مصدرية باللام لانه اذا لم يكن كذلك لايجرى فيه ماذهبوا اليه
 من التحمل (فاجلدوا) امر حاضر من جلد يجلد وبابه ضرب يقال جلد
 ضربه (كل واحد منهما) اى من الزانى والزانية يعنى المزنى بها والزانى وانما عبر
 عنها بالزانية لمشاكلتها ما بعدها اولاطاعتها لمن زنى بها صارت كأنها هي
 فعلت ذلك الفعل فعبر عنها بالزانية قوله ونحو مبتدأ و (الفاء) مبتدأ ثان
 (فيه) اى فى نحو الزانية (مرتبطة) بكسر الباء خبر للمبتدأ الثانى وهو مع
 خبره خبر للمبتدأ الاول (معنى الشرط) يعنى الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط
 المستفاد من الالف واللام فى الزانية والزانى جعل الباء متعلما بالربط بقريئة
 الشرط لان الجزاء مرتبط به فتكون الفاء رابطة بينهما (عند المبرد) فخرج
 هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مشغول عنه بضميره او متعلقه فامتنع
 التسايط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب ما ضمير عامله
 على شريطة التفسير (لكون الالف واللام) الكائنة فى الزانية والزانى
 (مبتدأ) لان الالف واللام من الموصولات على ماسياتى الا انه لمشابهة اللام
 الحرفية لفظا استكرهوا دخوله على الفعل فادخلوه على الاسم الذى فيه معنى
 الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لاغير على ماسياتى تحقيقه (موصولا)
 صفة مبتدأ (فيه) اى فى المبتدأ (معنى الشرط) لما سبق ان المبتدأ اذا كان
 موصولا صاته فعل او ظرف يكون فيه معنى الشرط (واسم الفاعل الذى هو
 صلته) اى صلة الالف واللام الداخلة هى عليه لان اسم الفاعل ههنا بمعنى
 الفعل (كالشرط) فيكون تقديره التى زنت اى مكنت من نفسها بالزنى والذى
 زنى بها اى والذى فعل ذلك الفعل فحينئذ يكون الزنى سببا للجزاء وهو الجلد
 ههنا (فخبر المبتدأ) وهو قوله فاجلدوا (كالجزاء) مثل قولك الذى ياتيك
 فاكرمه اى فستحق لاكرامك (والفاء الداخلة عليه) اى على خبر المبتدأ
 (مرتبطة بالشرط) يعنى جيئت لربط الجزاء بالشرط (لدلالته) اى لدلالة
 الفاء (على سببته) اى على سببية الشرط (للجزاء) لان الفاء وضعت لسببية
 ما قبلها ما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب للجزاء حتى

لو لم تدخل عليه لغة السببية كقولك الذي يأتي فيه درهم حيث دخلت على قوله له درهم للدلالة على ان الايمان سببه له حتى لو ثبتت ما استحق الدرهم (ومثل هذا الفاء) اي الفاء الذي وقع جواباً للشرط حقيقة او حكماً (لا يعمل ما في حيزه فيما قبله) لانها دليل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها اي معمول الفعل الذي بعدها فيما قبلها لانه ينعكس الامر اي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها اذا كان الامر كذلك (فامتنع تسايط الفعل المذكور بعده) اي بعد الفاء (على ما) اي على اسم وقع (قبله) اي قبل الفاء مع ان التسايط شرط هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء مانعاً لكان قوله تعالى الزانية والزاني خرجاً من هذا الباب خرجاً منه بقوله لو ساءت عليه هو او مناسبه على ما سبق (فتعين فيه الرفع) اي فوجب في ذلك الاسم الرفع بالابتداء متضمناً معنى الشرط فاجلدوا الآية خبره لان الاشياء يصح وقوعه خبراً وان كان بالتأويل ولذا لم يقصد المصنف الجملة الواقعة خبراً بالخبرية حيث قال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابود قثم او فعلية مثل زيد قام ابود وهذا التوجيه الاقوى لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا قدم المصنف وكون الآية فيه جملة واحدة (و) (الآية) (حاثان) (مستقتان) المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما متفرعاً على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينها حيث تكون الثانية مبنية للاولى ومفسرة لها عند سيويدي (اذ الزانية مبتدأ) عنده (مخذوف المضاف) واقيم المضاف اليه مقامه مثل جاء ربك ليصح حمل الخبر على المبتدأ (وزاني عطف عليه) بلواو عطف مفرد على مفرد مخذوف مضاف ايضا (والخبر مخذوف) جواراً بتقرينة الحالية (اي حكم) مبتدأ مضاف الى (الزانية والزاني في) موصولة (بتلى) مبنى للمفعول وما استكن فيه ناسبه والجملة صلتها اي واقع وثابت في القرآن الذي يتلى ويقرأ (عليكم) ايها المؤمنون (بعد) ظرف من الظرف المكانية مبنى على الضم لكن ههنا استعير لزمان الحال بعلاقة الظرفية اي الآن متعلق بتلى او بعد قوله الزانية والزاني وذلك الحكم قوله فاجلدوا اي فضر بوا ايها الحكماء كل واحد من الزانية والزاني مائة جلدة (وقوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما جملة) من الفعل وانما عل (ثانية لبيان الحكم الموعود) في الجملة الاولى (والفاء) في قوله فاجلدوا (عنده) اي عند سيويه (ايضا) اي كما انها للسببية عند المبرد (للسببية) يعني جواب شرط مقدر (اي ان ثبت زناها) شرعاً وذلك باربعة شهود يشهدون بالزنى في اربعة مجالس او بالاقرار كذلك بشرط ان لا يكونا محصنين وصفة الاحصان الحرية والتكليف والاسلام والوطىء بتكاح صحيح (فاجلدوا

وقيل (الفاء ههنا (زائدة) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى ليكون الثانية بيانا للحكم الموعود في الاولى (او) الفاء ههنا (للتفسير) اى لتفسير ذلك الحكم وهذا اظهر (وجزء الجملة) وهى قوله تعالى ﴿ فاجلدوا كل واحد منهما بالآية لان المراد بالجزء ههنا طائفة من الكلام لا المسند والمسند اليه وجزء الجملة وهو قوله اجدوا (لا يعمل في جزء جملة اخرى) لان جملة اجدوا كل واحد الآيه لكونها مستقلة لا يعمل في جزء الجملة المتقدمة التى هى قوله الزانية والزانى (فيمتنع التسليط) اى تسليط الفعل الواقع بعد الاسم المذكور بعينه او مناسبه على الاسم المذكور (فلا يدخل) هذا القول على كالاتوجيهين (فى الضابطة) اى فى باب ما اضر عامله على شريطة التفسير لعدم كون التعريف صادقا عليه (فتعين الرفع) اى فوجب رفع الاسم المذكور على ان يكون مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه او على ان يكون الالف واللام موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط وفاجلدوا جزاء له فى معنى الخبر على مذهب المبرد (والا) عطف على توجيه المبرد او على توجيه سيبويه ولذا قال الشارح (اى وان لم يكن الفاء) فى قوله فاجلدوا مرتبطة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (او لم تكن الآيه جملتين) مستقتلين على ما هو مذهب سيبويه (ايضا) اى كما لم تكن الفاء بمعنى الشرط (فهى) اى هذه الآيه (تكون داخلة تحت الضابطة) لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قوله الزانية كل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقة بحيث لوساطة عليه هو او مناسبه لنصبه واذا كانت داخلة تحتها (فالتحار) (فيها) اى فى هذه الآيه (النصب) لكون الاسم المذكور واقعا قبل الامر لما عرفت سابقا انه اذا كان واقعا قبل الامر والنهى يختار فيه النصب (واختيار النصب) فيها (باطل) لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا لما اتفقوا عليه يكون باطلا للمسبق (لاتفاق القراء على الرفع) اى رفع الاسم المذكور فى الآيه فاذا كان الامر كذلك (فلا بد من جعل الفاء) التى فى قوله فاجلدوا مرتبطة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (او جعل الآيه جملتين) مستقتلين كما هو مذهب سيبويه (ليعين الرفع) اى رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه القراء وقيل فى معنى قوله والا انه معطوف على مقدر فى الاقسام الثلاثة يعنى ليس التراكيب الثلاثة المتقدمة من هذا الباب والا اى وان لم يكن كل واحد منهما من هذا الباب فالتحار فى الاسم الواقع فى كل منها النصب اما اختيار النصب فى الاول والثالث فلو قوعه بعد حرف الاستفهام او قبل الامر واما فى الثانى فللا لباس بالصفة واختيار النصب فيها باطل لما عرفت فى ذيل كل واحد منها فتعين الرفع

فيها لما عرفت ايضا فيه (الرابع) اى رابع الاربعة لارابع الثلاثة يعنى انه باعتبار الحال لا باعتبار التصير لما سياتى (من تلك المواضع اتى وجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها) (التحذير) اى ما فيه التحذير سمي به اللفظ المحذره في نحو اياك والاسد مع انه ليس تحذير بل هو آله للمبالغة حتى كأنه صار نفس التحذير تسمية باسم مدلوله (وانما وجب حذف الفعل) الناصب للمفعول به (فيه) اى في هذا الباب (لضيق الوقت عن ذكره) لانه لو ذكر لفات وقت التحذير لان مثل هذا انما يقال عند مشاركة الهلاك وشدة الخوف او تقصد الفراغ بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام (وهو) اى التحذير (في اللغة تخويف شئ) (المصدر مضاف الى المفعول (عن شئ) يقال للشئ الاول المحذر وللشئ الثانى المحذر منه (وتبعده عنه) اى تبعيد الشئ عن الشئ يقال حذرت الشئ عن الشئ اذا خوفته وبعده عنه (و) هو (في اصطلاح النحاة) وعرفهم (معمول) (اى اسم عمل) بالبناء للمفعول (فيه النصب) بالرفع قائم مقام الفاعل (بالمفعولية) * وقال المحشى نه بذلك على ان المعمول فيه يتاويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل انتهى * يعنى اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه محل لاثر العامل (بتقدير اتق) ظرف مستقر وقع صفة لمعمول ومضافا الى المفعول اى معمول كائن بان يقدر فيه فعل ناصب له مثل اتق او بعد او نحو (تحذيرا) (اى حذر) مبنى للمفعول (ذلك المعمول) وبعده (تحذيرا) وتبعيدا (فيكون) قوله تحذيرا (مفعولا مطلقا) مثل قولك ضرب ضربا حذف فعله الناصب له جوارزا بقرينة النصب لان المنصوب لا بد له من ناصب واذا لم يكن مذكورا يكون محذورا (او ذكر) بالبناء للمفعول نائبه ما استكن فيه اى ذكر ذلك المعمول (تحذيرا فيكون) قوله تحذيرا على هذا (مفعولا له) اى ذكر لان يكون محذرا حذف فعله الناصب ايضا (مما بعده) متعلق بقوله تحذيرا (اى) مما يكون ذلك المعمول محذرا من الشئ الذى وقع (بعد ذلك المعمول) اما بالعطف مثل اياك والاسد فان المعمول هو اياك والواقع بعده والاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد او بالجار والمجرور مثل اياك من الاسد (او ذكر) بالبناء للمفعول (المحذر منه) بالرفع لانه قائم مقام المفعول لذكر وقوله منه في محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذر والضمير راجع الى الف واللام لكونه بمعنى الذى اى الذى حذر منه (مكررا) حال من قوله المحذر منه على ان يكون الثانى تأكيدا لفظيا للاول قوله ذكر حال كونه (على صيغة) الماضى (المجهول) كما قلنا (عطف على حذرا و ذكر المقدر) بالجر صفة لاحدهما على سبيل البدل ولذا لم يثن اى على حذر المقدر او ذكر المقدر * وقيل

مصدر منصوب عطفت على تحذيرا كأنه قيل اول ذكر المحذر منه مكررا اذ يتكرر المحذر منه للمبالغة في التحذير بضيق الوقت ويغنى عن ذكر العامل انتهى * هذا انما يصح على التوجيه الثاني على ما يستفاد من قوله اول ذكر المحذر منه مكررا اى ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان المعمول ههنا ليس بمحذر بل محذر منه (فان قلت فعلى هذا) اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على حذر او ذكر المقدر (لابد من ضمير) راجع الى المعمول (فى المعطوف) مثل ان يقول او ذكر عنده المحذر منه او يقول او ذكر اى المعمول مكررا (كما) كان ضميرا راجعا الى المعمول (فى المعطوف عليه) وهو الضمير المستكن فى احد الفعلين لان بفة الشيء او خبره معطوفا عليهما اذا كان جملة فلا بد من ضمير فى المعطوف فقول المصنف اذ ذكر المحذر منه جملة معطوفة على جملة اخرى وهى ذكر او حذف المقدر الذى هو صفة لقوله معمولا فلا بد من ضمير فى المعطوف لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ما سياتى بتحقيقه (قلنا نعم) لابد فى المعطوف من ضمير كما فى المعطوف عليه (لكنه) اى الا انه خولف و (وضع فى المعطوف) الاسم (المظهر) وهو المحذر منه (موضع الضمير) على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاها الضمير (اذ تقدير الكلام) اى كلام المصنف (او معمولا) اى اسم عمل فيه النصب (بتقدير اتق ذكر) ذلك المعمول (مكررا) لان المعطوف قائم مقام المعطوف عليه (لانه وضع) المظهر فى المعطوف وهو (المحذر منه) موضع الضمير العائد الى المعمول (فى المعطوف عليه كما فى قوله تعالى ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (اشعارا) مفعول له لقوله وضع (بانه) اى بان الضمير فى المعطوف (محذر منه لا محذر) كما فى المعطوف عليه يعنى لو اضمير كما فى المعطوف عليه يرجع الى المعمول فيكون فى القسم الثانى ايضا محذرا مع انه فى القسم الثانى محذر منه فلم يتم اقسام التحذير (مثل اياك والاسد واياك وان تحذف) وفى الحاشية نبه بتكرار المثال على ان الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا كونه مخاطبا وقد يحىء متكلم نحو اياى والشر بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ما ذهب اليه سيويوه وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو رأسك والسيف والغائب هو الشاذ التادر مثل قولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياك الشواب انتهى واما كان الاغلب المخاطب لان هذا تحذير والتحذير انما يكون فى المخاطب وقد يكون فى المتكلم لان الانسان يحذر نفسه وشذ فى الغائب لان تحذير الغائب لا يمكن الا بتزيه منزلة المخاطب وفيه اشارة ايضا الى انه يجوز ان يكون المحذر منه فى هذا القسم اسما او فعلا (هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناها)

اي معنى المثال الاول على القسمين اما ان يكون المحذر مقدا على المحذر منه مثل
 (بعد نفسك) بتوسط النفس والقياس ان يقال بعدك الا انه فصل الضمير
 ووسط النفس المضاف اليه حذرا من اجتماع ضميرى التفاعل والمنعول اشئ
 واحد وهو غير جائز في غير افعال القلوب ثم ما حذف الفعل والتفاعل وجوب
 لضيق المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف ايضا فانقل الضمير المتصل به
 ايضا منفصلا فقبل اياه (عن الاسد و) اما ان يكون مؤخرا نحو بعد (الاسد
 عن نفسك) جرى بالنفس ههنا ايضا وان لم يفتح اليه لانه يجوز ان يقال بعد
 الاسد عنك للمشاكاة (و) كذا قوله (بعد نفسك عن حذف الارنب) الحذف
 بفتح الحاء وسكون الذا المبعثرتين الرمى بالحصى بقال خذفت الحصى اى
 رميتها من بين اصابعى وتجاوز فى الاول الاهمال ايضا لانه يقال خذفه بالنعص
 رماه بها كذا فى الصحاح لكن الاول اخص لانه رمى بالاصابع والسب بالنعص
 تأمل قل عمر رضى الله تعالى عنه * اياى وان يحدف احده الارنب * وهو بفتح الهمزة
 وسكون الراء المهملة وانون بعده يقاله بالفارسية * خر كوتس * وانما قال هذا
 حال كونهم محرمين او انه اذا رمى بما لا يكون جرحا ومات لا يخل اكله وقيد
 الارنب وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات كذلك (وهو) اى الحذف فى اللغة
 (ضربه) اى ضرب الارنب (بالنعص) وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى
 كلا التقديرين) اى تقدير تقديم النفس او تقديم الاسد فى الموضوعين (المحذر منه
 هو الاسد) فى المثال الاول (والحذف) فى المثال الثانى سواء قدم او اخر
 والمحذر هو النفس فيهما (فان المراد من تبعد الاسد) فى قوله بعد الاسد عن
 نفسك (و) تبعد (الحذف) فى قوله بعد حذف الارنب (عن نفسك تحذرها)
 اى تحذير النفس وتحذيرها (منهما) اى من الاسد والحذف (لا) المراد
 (تحذيرها) اى تحذير الاسد والحذف (منها) اى من النفس لان التحذير
 والتحذير لا يكون الا فيما له روح وعقل والحذف مما لا روح له والاسد مما لا عقل
 له (و) مثل (الطريق الطريق) والحلية الحلية (مثال لثنائى نوعيه) اى نوعى
 التحذير وهو ما يكون المحذر منه فيه مكررا الا انه اذا شئ وكرر لزم حذف عامه
 وان افرد فلا لان التكرار يعنى عن ذكر العامل ولذا اذا ظهر العامل لا يثنى
 المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع فى جميع الطرق اما ظاهرا
 مفردا كالمثال المذكور واما مضمرا مخاطبا ومكثما وغائبا مثل اياه اياى
 اياى وياه اياه واما مضافا نحو رأسك رأسك ورأسى ورأسى ورأسه رأسه
 (ولا يخفى عليك) ايها الطالب المنصف (ان تقدير ائق فى اول النوعين)
 من التحذير (غير صحيح لانه لا يقال ائقت زيدا من الاسد) بل يقال ائقت من

زيد وتبرأت منه وعند تخويفه منه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته عنه لان الاتقاء لازم لايتعدى الى المفعول بنفسه (فينبغي ان يقدر فيه) اى فى اول النوعين (مثل بعد) امر من التباعد (اوضح) امر من التنحية لانه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته منه فينبغى ان يقدر فيه بعد اوضح لصحته ولا يقدر اتق لعدم صحته لما عرفت انه لا يقال اتقيت زيدا (وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب) فى قولك الطريق الطريق والحية الحية لانه لا يقال بعد الطريق او بعد الحية بل يقال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لما يؤذى المارين فيه وكون الحية نفسها مؤذية (لان المعنى) اى معنى قولك الطريق الطريق (على الاتقاء) اى على اتقاء المخاطب (من الطريق لاعلى تبعيده) اى على تباعد المارة السالك فى الطريق عنه حتى يقدر فيه بعد (فالصواب) اى ماهو الاولى واللائق (ان يقال) اى ان يقول المصنف فى تعريفه معمول (بتقدير اتق او بعد او نحوها) ليكون اشمل واجيب عنه بان هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره معمول بتقدير نحو اتق او من باب حذف المعطوف تقديره معمول بتقدير اتق ونحوه فينبغى ان يعرّف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونحو واتق وغيرها (فيقدر) بالبناء للمفعول (مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول) مثل اياك والاسد اياك وان تحذف وغيرها مما يصلح ان يكون مثالا له (و) يقدر ايضا مثل بعد (فى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك) فالتنفس ههنا هو المحذر منه بل مطلقا لقوله تعالى ﴿ وما برىء نفسى ان النفس لامارة بالسوء ﴾ وقوله عليه السلام ﴿ اعدى عدوك نفسك التى بين جنبيك ﴾ (فان المعنى) اى معنى نفسك نفسك (على هذا بعد نفسك مما يؤذيك) يعنى ان بعيدا عن نفسك التى هى من جملة ما يؤذيك ومما بيان لكون النفس من الاشياء التى تؤذى المخاطب وتؤلمه لامتعاق بقوله كما هو الظاهر لانه حينئذ يكون النفس هو المحذر لا المحذر منه مع ان المقصود ان يكون النفس محذرا منه (كالاسد ونحوه) تمثيل لقوله مما يؤذيك (ويقدر مثل اتق فى بعضها) اى فى بعض افراد النوع الثانى (كالمثال المذكور) فى المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه فى معنى اتق الطريق اى اتق عن الاشياء المؤذية التى تكون فى الطريق واحدة او متعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة الحال (قيل) اى اعترض على قول المصنف اياك والاسد اياك وان تحذف (لفظ الاسد فى اياك والاسد) ولفظ ان تحذف فى اياك وان تحذف (خارج عن النوعين) اى عن نوعى التحذير لانه ليس بمحذر منه ولا محذر والتحذير فى الاول ما يكون محذرا وفى الثانى ما يكون محذرا منه (فينبغى ان لا يكون) لفظ الاسد (تحذيرا)

لان ما يكون خارجا عن النوعين لا يكون منهما (وليس كذلك فانه) اى فان لفظ
الاسد (ايضا) اى كما ان لفظ اياك (تحذير) لان التحذير في القسم الاول لا يكون
الا بالتحذير منه والتحذير ولفظ الاسد هو التحذير منه فيكون داخلا في النوع الاول
(واجيب) عنه (بانه) اى بان لفظ الاسد (تابع للتحذير) لانه من قبيل ذكر المعطوف
وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان في الاصل اياك من الاسد واياك من
ان تحذف فحذف التحذير منه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه اخصر
فيكون قوله والاسد محذرا منه وان كان معطوفا (والتوابع) اى توابع
التحذير وتوابع كل متبوع (خارجة عن المحدود) سواء كان المحدود هو
المحذير او غيره ولا يسمى تابع التحذير تحذيرا اذ علم خروج التوابع عن حدود
المتبوعات (بدليل ذكرها) اى ذكر المصنف التوابع (فيما بعد) لانها لو كانت
داخلة في هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد فلماذا ذكرها فيما بعد علم
انها ليست بداخلة فيها (وتقول) انت (فى قسمى النوع الاول) وهما اياك
والاسد واياك وان تحذف بعبارة اخصر فى التقدير وان كانت اظن فى الظاهر
لكن الاول ابلغ لان فيه تكرار التحذير لانه يذكر محذوفا ومذكورا ولاجل
هذا ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قبيل ذكر المعطوف وحذف
المعطوف عليه وهما ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان المقام
لا يبع المعطوف والمحذوف معا فيقتصر على احدهما (اياك من الاسد) بالقتصر
على ذكر المعطوف عليه (كما كنت) انت (تقول اياك والاسد) بالقتصر على
ذكر المعطوف (و) تقول ايضا فى المثال الثانى من النوع الاول اياك (من ان
تحذف) بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف (كما كنت تقول اياك وان
تحذف) بالعكس يعنى بحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر
فى الظاهر وان كان اظن فى التقدير (و) (تقول فى المثال الاخير) من النوع
الاول لزيادة المبالغة فى التحذير بعبارة اخصر من الثانى (اياك ان تحذف بتقدير من)
الجار (اى اياك من ان تحذف) فالذى بغير ان جاز فيه الوجهان كونه مع الواو
وكونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر ولا يجوز فيه تقدير من ولا العاطف فالقياس
ان يجوز فيه الوجوه الاربعة والذى مع ان يجوز فيه هذا ان الوجهان كونه مع
الواو وكونه مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان يجوز
فيه ايضا الوجوه الاربعة ولكن لا يجوز فيه حذف العاطف وفى الاول حذف
الجار والعاطف فبقى فى الاول وجهان وفى الثانى ثلاثة اوجه (لان حذف
حرف الجر من ان) المحففة (وان) المشددة بفتح الهمزة فيهما (قياس) لان
ان محففة ومشددة حرف موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها

في تأويل الاسم فلما طال لفظا ما هو اسم واحد في الحقيقة اجازوا فيه التخفيف
 قياسا بحذف حرف الجر ﴿ ولا تقول ﴾ (في المثال الاول) من النوع الاول ﴿ اياك
 الاسد ﴾ كما تقول في المثال الثاني اياك ان تحذف (لامتناع تقدير من) الجارة في الاسم
 الصريح حيث لم يحز حذف حرف الجر منه قياسا ورأسا (وشذوذ) اي لشذوذ
 تقدير من (مع غير ان وان) واما قول الشاعر * وياك اياك المراء فانه * الى المشر
 دعاء وللشرب جالب * بتقدير من اي اياك اياك من المراء وهو الشك فشاذا وللضرورة
 اي فمحمول على الضرورة (فان قلت) قولك اياك الاسد اذا لم يكن بتقدير من
 لامتناعه (فليكن بتقدير العاطف) فيكون اياك الاسد في تقدير اياك والاسد
 حتى يجوز فيه وجوه ثلاثة كما جاز في الثاني وجوه ثلاثة (قلنا حذف العاطف)
 في هذا الباب (اشد شذوذا) من حذف الجار فيه ايضا او مطلقا (لان حذف
 حرف الجر) مطلقا سواء كان في هذا الباب او غيره (قياس) يعني شائع كثير
 (مع ان وان) مثل قوله تعالى ﴿ أفنضرب عنكم الذكركم صفحا ان كنتم ﴾ اي لان كنتم
 وقوله تعالى ﴿ وان المساجد لله ﴾ الآية اي ولان المساجد ومثل قولك امانت منطقتا
 انطقت اي لان كنت ومثل قول الشاعر * اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره * اذا قرىء
 بالفتح (شاذ كثير) خبر بعد خبر (في غيرهما) اي في غير ان وان مثل قوله تعالى
 ﴿ واختار موسى قومه ﴾ اي من قومه وقولك الله لانعان بالجر اي بالله لافضل
 (واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا) فكان شذوذ اشد كما قال ابو علي
 في قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما تولوا ترحمناهم ﴾ قات * اي وقات * ولما فرغ من بيان
 المفعول به وبعض احواله شرع في بيان المفعول فيه وبعض احواله فقال
 ﴿ المفعول فيه ﴾ اي الذي فعل فيه فعل وهو مبتدأ خبره محذوف اي منه
 بقرينة قوله فنه المفعول المطاق وهو المناسب لما سبق او خبر مبتدا محذوف
 اي هذا باب المفعول فيه ولكن لاقرينة له او موقوف لاعرابه او مبتدا واجملة
 بعده خبره وهذا اولي اعدم ارتكاب الحذف وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل
 الافعال تشبيها بالاولوان التي تحمل الاشياء فيها (هو) مبتدأ اي المفعول فيه
 فيه ﴿ ما ﴾ اسم ما ولم يذكره اكتفاء بذكره في سبق في المفعول المطاق والشارح ايضا
 اكتفى بذكره في المفعول به لقوله اي اسم ما وقع (فعل) بالبناء للمفعول ﴿ فيه ﴾
 المجرور راجع الى الموصول ﴿ فعل ﴾ بالرفع نائبه (اي حدث) اشار به الى ان
 المراد بالفعل معناه المغوي وهو المصدر يعني الحدث * وفي الصحاح الفعل بالفتح
 مصدر فعل ينقل وقرأ بعضهم به * وواو حينا اليهم فعل الخيرات * والفعل بالكسر
 اسم واجمع فعال مثل قدح وقداح انتهى * (مذكور) صفة فعل (تضمنا) نصب
 على التمييز او على المصدرية اي ذكرنا تضمنا كأننا (في ضمن الفعل المفوظ)

مثل صمت يوم الجمعة (او) في ضمن الفعل (انقدر) مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ما حذف فعليه المناسب له جوارزا او وجوبا على ماسياتى في آخر هذا البحث (اوشبهه) بالجر عطف على الفعل اى مذكور تضمننا في ضمن شبه الفعل (كذلك) اى يكون مشابه الفعل مانفوخا او مقديرا مثل انصائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صائم اى انصائم يوم الجمعة (او مطابقة) عطف على تضمننا اى مذكور مطابقة (اذا كان العامل) في المفعول فيه (مصدرا) مثل اعجبني ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل يكره الصوم يوم الجمعة (فقوله) اى نقول انصنف (مفعول فيه) جنس (شامل لاسماء الزمان) كاليوم والليل والشهر والحول وغيرها (و) اسماء (المكان) مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها (كلها) اى كل من اسماء الزمان وامكان سواء كانت مستتمة اولا (فانه) اى الشان (لايخلو زمان) من الازمنة (او مكان) من الامكنة (عن ان يفعل) بالبناء للمفعول (فيهما) اى في كل واحد منهما ولو قال فيه لكان اصوب (فعل) نأثبه يعنى لا يخلو زمان من الازمنة او مكان من الامكنة عن فعل يحدث في كل منهما ويوجد (سواء ذكر الفعل الذى فعل) يعنى حدث ووجد (فيهما) اى في كل واحد منهما لفظا او تقديرا (اولا) يذكر الفعل الذى حدث ووجد في كل واحد منهما لانقضا ولا تقديرا بل لا يفتت اليه اصلا (وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه) اى خرج بقوله مذكور عن تعريف المفعول فيه الطرف الذى لم يذكر الفعل الذى فعل فيه لانقضا ولا تقديرا (نحو) قولك (يوم الجمعة يوم طيب) ونحو قولك خائف الامام افضل ثم يمينه افضل ونحو قولك امكان الذى دفن فيه النبي عليه السلام افضل البقاء الى غير ذلك (فانه وان) لموصل (كان) يوم الجمعة في قولك يوم الجمعة يوم طيب (فعل فيه فعل لامحالة) لفظة لالتقى الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف اى لامحالة فيه اى لاشك في ان يفعل يوم الجمعة فعل ما (لكنه) اى الا ان ذلك الفعل (ليس بمذكور) لانقضا ولا تقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لما ارتفع اليوم في الاول بالابتدائية وفي الثاني بالخبرية وكان العامل فيهما العامل المعنوى لم يبق الاحتياج الى تقدير العامل فلم يقدر ايضا (نكر) استدراك من قوله خرج منه ما لا يذكر فعل فعل فيه (بقي مثل) قولك (شهدت يوم الجمعة داخلا) حل من فاعل بقى (فيه) اى في تعريف المفعول فيه (فان يوم الجمعة يصدق) بالبناء للفاعل من الصدق وبابه نصر (عليه) اى على يوم الجمعة (انه مفعول فيه فعل مذكور) تضمننا في ضمن الفعل المفلوظ وهو شهدت يعنى يصدق عليه التعريف ومع هذا انه ليس بمفعول فيه يعنى

لا يصدق عليه المعرف لانه مفعول به لامفعول فيه مثل قوله تعالى ﴿مَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ﴾ الشهر فليصمه ﴿﴾ ومعناه حينئذ بالفارسية * حاضر شدم روز جمعه را باين معنى كه مقارن شدم روز جمعه را باين معنى كه عالم شدم روز جمعه راهمچنان گفته شود كه حاضر شدم باز جمعه را * (فان شهود يوم الجمعة) و حضوره (لا يكون الا يوم الجمعة) فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الا فيه وليس كذلك لان يوم الجمعة في المثال المذكور مفعول به لامفعول فيه على ما قلنا آنفا فلم يكن التعريف مانعا لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه (فلو اعتبر) بالنسبة للمفعول (في التعريف قيد الحيثية) بالرفع نائبه (اى المفعول فيه مافعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور) هذا اعتبار قيد الحيثية (خرج) جواب لو (مثل هذا المثال) يعنى شهدت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة (منه) اى من تعريف المفعول فيه فيكون جامعا لافراده ومانعا لاغيره (فان ذكر يوم الجمعة فيه) اى في المثال المذكور (ليس من حيث انه فعل فيه) اى في ذلك المثال (فعل مذكور) حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو الشهود (بل) ذكر (من حيث انه وقع عليه) اى على يوم الجمعة (فعل مذكور) فيكون يوم الجمعة في ذلك المثال مفعولا به لامفعول فيه فيكون التعريف مانعا من دخول غيره فيه (ولا يخفى عليك) ايها الطالب المصنف (انه) اى الشأن (على تقدير اعتبار قيد الحيثية) في التعريف فيه تتابع الاضافات مثل قوله * حمامة جرعى حومة الجدل * (لاحاجة الى قوله) اى قول المصنف (مذكور) في التعريف وقوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله لاحاجة فتقديره ولا يخفى عليك انه لاحاجة الى قول المصنف مذكور في التعريف بناء على تقدير اعتبار الى آخره فانه يكون تكرارا اولانه اذا ذكر قوله مذكور في الحيثية يكون قرينة على انه مذكور في التعريف ايضا واجيب عنه بانه ليس قيدا مخرجا لشيء بل لاتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيدا يوضحه تأمل (الا لزيادة تصوير المعرف) استثناء من قوله لاحاجة الى آخره اى لانتكون الحاجة اليه الا لزيادة الخ وقوله تصوير مصدر بمعنى الصورة وقوله المعرف بفتح الراء مصدر مسمى من التعريف لان المصدر المسمى واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان من الزيدات على الثلاثى يأتى على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على ما صرح به في علم الصرف فيكون المعنى الا لزيادة صورة التعريف (وقوله) مبتدأ (من زمان او مكان) (بيان) خبره (لما) في قوله مافعل فيه فعل (الموصولة او الموصوفة) فيه اشارة الى ان لفظة ما يجوز أن تكون موصولة وموصوفة والاول اولى ولذا قدمه والى ان من بيانية ومن البيانية اذا كان ما قبلها معرفة تكون

حالا واذا كان نكرة تكون صفة فهنا على الاول حال من ضمير الموصول فيكون
 حالا منه ايضا لان الحال من ضمير شيء هو حال منه وعلى الثاني صفة بعد صفة
 (اشارة) نصب على انه مفعول له لقوله بيان يعنى وانما جعل قوله من زمان
 او مكان بيانا ليكون اشارة (الى قسمى المفعول فيه) وهما ظرف الزمان و ظرف
 المكان وتضيلا لهما (تمهيدا لبيان حكم كل واحد منهما) اى من ظرف الزمان
 و ظرف المكان وهو قبول النصب بتقدير فى وعدم قبوله وتقسيم كل واحد منهما
 الى المبهم المحدود وبين النصب بتقدير فى وعدمه باظهار فى بقوله (وهو
 اى المفعول فيه ضربان) عند المصنف واما عند الجمهور فواحد ليس الا وهو
 المنصوب بتقدير فى احدهما (ما يظهر فيه فى وهو مجرور بها) كقولك سرت
 فى يوم الجمعة فيكون السير واقعا فى وقت من اوقات يوم الجمعة (و) ثانيهما
 (ما يقدر) مبنى للمفعول (فيه فى) الضمير راجع الى الموصول وفى فى محل الرفع على
 انه نائب الفاعل لقوله يقدر (وهو) اى ما يقدر فيه فى (منصوب بتقديرها) اى
 بتقدير فى كقولك سرت يوم الجمعة فيكون السير ايضا واقعا فى وقت
 من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف منه فى اختصارا فى اللفظ (وهذا) اى كون
 المفعول فيه على ضربين ما يقدر فيه فى وما يظهر فيه فى (خلاف اصطلاح
 القوم) اى النحاة وانما عبر عنهم بالقوم تنيها على ان المختار عند الشارح ما ذهب
 اليه المصنف لانه كما ان اليوم فى قولك سرت يوم الجمعة ظرف للسير ومحل له
 كذلك فى قولك سرت فى يوم الجمعة ظرف له ومحل ايضا فلا وجه لاطلاق
 المفعول فيه على الاول دون الثانى (فانهم) اى القوم (لا يطلقون المفعول
 فيه) على شىء من الاشياء (الا على المنصوب بتقدير فى) ولذا تالرا شرطه
 اى شرط كون الاسم مفعولا فيه بتقدير فى ان يكون منصوبا بتقدير فى فيكون
 المفعول فيه عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير فى (واما المجرور بها)
 اى واما الظرف الذى يتجر بلفظة فى مثل سرت فى يوم الجمعة ومدينتى فى المسجد
 (فهو) اى المجرور بها (مفعول به) عندهم (بواسطة حرف الجر) كما ان
 المجرور بالباء فى قولك مررت بزيد وبمن والى فى قولك سرت من البصرة الى
 الكوفة مفعول به (لامفعول فيه وخالفهم) اى خالف القوم (المصنف) حيث
 جعل المجرور بها) اى بلفظة فى (ايضا) اى كما جعل المنصوب بتقدير فى مفعولا
 فيه (مفعولا فيه) وظنى ان ما ذهب اليه المصنف هو الحق لان تعريف المفعول
 فيه كما يصدق على المنصوب بتقدير فى يصدق ايضا على المجرور بها لانه
 كما يكون المنصوب طرفا للفعل كذلك المجرور بها يكون طرفا له اذا صدق
 الحد صدق المحدود ايضا لان صدق الحد على الشىء يستلزم صدق المحدود

على ذلك الشيء فيصح اطلاق المفعول فيه على الجرور بها كما يصح اطلاقه على المنصوب (ولذلك) اى ولاجل ان الجرور بقى مفعول فيه عنده ايضا (قال) المصنف (وشرط نصبه) ولم يقل وشرطه كما قال القوم (اى شرط نصب المفعول فيه) اى شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه متبدأ (تقدير فى) خبره اى ان يكون لفظه فى مقدرة فى النية يعنى ان تكون محذوفة فى اللفظ ومقدرة فى النية لانها ان لم تكن مقدرة فى النية ايضا يكون اسما محضا ويخرج عنه معنى الظرفية فيكون معمولا على مقتضى العامل (اذ التللفظ بها يوجب الجر) يعنى لان كون حرف فى ملفوظة يستلزم جر ما دخلت عليه اما لفظا او تقدير او محلا واذا اريد نصبه يجب ان يقدر فى (وظروف) جمع ظرف مثل قرون وقرن مضافا الى (الزمان) اضافة الدال الى المدلول فالاضافة لامية وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب ساج وخاتم فضة فالاضافة حينئذ بيانية (كلها) بالرفع تأكيد للظروف المقيدة بقيد الاضافة (مبهما) بالنصب خبر مقدم للكان (كان الزمان) فالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت والزمان (او محدودا) فالمحدود منه ما اعتبر فيه حد ونهاية كاليوم والليل والشهر والحوال وغير ذلك (تقبل) اى ظروف الزمان من قبل يقبل كعلم يعلم (ذلك) (اى تقدير فى لان) الزمان (المبهم منها) اى من ظروف الزمان (جزء مفهوم الفعل) لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان (فيصح انتصابه) اى فيصح ان ينصبه الفعل (بلا واسطة) حرف بينهما (كالمصدر) اى كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة فكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزءا من مفهومه فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزءا من مفهومه ايضا والشيء لا يحتاج الى الوسطة للعمل فى جزئه (و) الزمان (المحدود منها) اى من ظروف الزمان (محمول عليه اى) قد حمل (على) الزمان (المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح ان ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصبه بالحمل والتبع (لاشترهما) اى لكون الزمان المبهم او الزمان المحدود مشتركين (فى الزمانية) وكونهما جزء مفهوم الفعل فى نفس الزمان وامتياز احدهما عن الآخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الا بهام وصفة الآخر التحديد اى كونه محدودا (نحو صمت دهر) مثال للزمان المبهم والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وقيل الدهر منكر (وافطرت اليوم) مثال للزمان المحدود (وظروف المكان ان كان) (المكان) يشير الى ان الضمير فى كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب

التأنيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثاني او النوع الثاني او بان يكتسب المضاف من المضاف اليه التذكير او بان تأنيث الظروف غير حقيقي لكونه بتأويل الجماعة (مبهما) مثل بعد وفوق وتحت وغير ذلك (قبل ذلك) (اي) قبل المكان المبهم (تقدير في) او النسب بتقدير في (حملا) بالنسب على انه مفعول له لقوله قبل ذلك اي لمحمولته (على الزمان المبهم) الذي هو جزء مفهوم الفعل (لاشترأ كهما) اي لكون الزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين (في الابهام) اي في كون كل واحد منهما موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينسب الفعل المكان المبهم كما يصح ان ينسب الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكن ينسب الثاني اصالة لكونه جزء مفهومه والاول تبعا لاشترأكه معه في الابهام (نحو جلست يمينك) وامامك فان يمينك ظرف مكان يصح ان يطلق على ما يقابل يمين المخاطب الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست (والا) عطف على قوله ان كان والشارح اشار اليه بقوله (اي وان لم يكن) ظرف المكان (مبهما) بل يكون المكان (محدودا) (فلا) (يقبل تقدير في) اي الانتصاب بتقدير في بل لا بد فيه من ذكر في (اذ لم يكن) انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه ليس جزءا لمفهومه ولم يمكن ايضا (حملة على الزمان المبهم) الذي هو جزء مفهوم الفعل ولم يكن ايضا حملة على المكان المبهم وان اتحدتا لان انتصاب المكان المبهم لم يكن اصالة بل تبعا وحملا على الزمان المبهم فالحملة عليه يكون كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج التقدير (لاختلافهما) اي لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود (ذاتا وصفة) لان ذات الاول الزمان والثاني المكان وصفة الاول المبهم والثاني المحدود فلم يوجد وجه احتمال فلم يصح حملة واذا لم يصح حملة بقي على حاله الاصل وهو كون الواسطة المذكورة (نحو جلست في المسجد) باظهار لفظ في فعل من هذا التفصيل ان الظروف اربعة انواع زمان مبهم او محدود ومكان مبهم او محدود فالاول ينسب بتقدير في اصالة لكونه جزء مفهوم الفعل والثاني والثالث ينتصبان بتقديرها لكن تبعا وحملا لكون الاول مشتركا للزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل في الذات والثاني في الصفة والرابع وهو المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركا له في الذات ولا في الصفة فكان اجنبيا من كل وجه فلا بد من الواسطة فلم يحز تقديرها فيه فوجب اظهارها (وفسر) بالبناء للمفعول من التفسير (المبهم) نائبه في اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر مذهب المتقدمين وعدم اتخاذ مذهبها اشارة الى ضعفه لان اللائق بالمقام ان يفسر

بما يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حمل البعض على البعض اى قيل (المبهم من المكان) بيان المبهم وهو ماله اسم باعتبار امر غير داخل في مسماه كالجہات الست فان فوقاً مثلاً يطلق على المكان باعتبار جهة العلو وهي لا تدخل في المسمى فان المكان الذى يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتاً اذا علا الشخص عليه وقيل ما سعى مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية الشئ اماماً مثلاً بوقوعه ازاء وجه انسان فيشمل الجهات الست وعند ولدى ووسط بالسكون ونحو ذلك والوقت يعنى المحدود ما ليس كذلك كالدار والمسجد والبيت (بالجهات) جمع جهة وهي الجانب (الست) بلاتاء التأنيث للمؤنث لان تأنيث العدد عكس تأنيث سائر الاشياء (وهي) اى الجهات الست (امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت) الحكم فيها بعد الربط مثل قولك السكتنجين خل وعسل وماء فالخصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكل الى الجزئيات (وما فى معناها) وفى معنى امام قدام وفى معنى خلف بعد ووراء وفى معنى شمال يسار وكذا غيرها (فان امام زيد مثلاً) قد سبق اعراب مثلاً (يتناول جميع ما يقابل وجهه) اى وجه زيد (الى انقطاع الارض) يعنى يجوز ان يطلق على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهما وكذا خلفه ويمينه وشماله وفوق زيد يتناول جميع ما يقابل رأسه الى نهاية العالم العلوى وتحت يتناول جميع ما يقابل رجله الى نهاية العالم السفلى (فيكون) كل واحد من الجهات الست (مبهما) ولما يتناول هذا التفسير) اى تفسير المبهم من المكان بالجهات الست (بعض الظروف) بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول (المكانية) بالجر صفة الظروف (الجاز) بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكون قوله (نصبها) بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بهند جائل وشاحها على ماسيجى (قل) جواب لما اى المصنف (وحمل) مبنى للمفعول (عليه) (اى على المبهم) من المكان (المفسر) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (بالجهات الست) متعلق بالمفسر (عند) فى تقدير الرفع على انه مفعول مالم يسلم فاعله حمل ومعناه الحوالى والجوانب الاربعة ويجوز فيه تثلث الفاء والاصح الكسر وهو لازم النصب ويجز لفظا بدخول من الجارة وحدها كقوله تعالى ﴿قل كل من عند الله﴾ (ولدى) على وزن على بمعنى عند والفرق بينهما ان يقال المال عندك فيما يحضر عندك وفيما يحضر فى خزائنك وان كان غائباً عنك ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده مثل ان يكون فى جيبه او فى مكانه الذى هو جالس فيه الآن (وشبههما) بالرفع عطف على قوله عند ولدى اى وحمل على ذلك المبهم ايضا شبه عند ولدى (نحو دون) يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند

لان تحت الشيء عنده (وسوى) يقال المال سوى زيد اى مكانه لان سوى بمعنى المكان كما سيجي (لابهامهما) (اى لابهام عند ولدى) اى لكونهما مبهمين كالجهاات الست فجاز تقدير في فيهما كما جاز فيها الا انه يجب التقدير فيهما لانه لا يقال المال في عند زيد ولا في لى زيد واما في الجهاات الست فيجوز لانه يجوز ان يقال صليت في امامك وفي يمينك كما يجوز ان يقال جلست امامك ويمينك (ولم يذكر) المصنف (وجه حمل شبههما) اى شبه عند ولدى (عليه) اى على ذلك المبهم (لان حكمه حكمهما) اى لان حكم المشبه حكم المشبه به لان المشبه غالبا يكون في حكم المشبه به ويشترك في علته ايضا فذكر علة المشبه به يكون ذكر علة المشبه لاشتراكهما فيها غالبا * وقيل ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما لجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعله راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما بتأويل المحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذکور انتهى * (و) وقع (في بعض النسخ) اى نسخ الكافية (لابهامها) مقام لابهامها بصيغة التأنيث مقام التثنية (كما هو) راجع الى الموصول (الظاهر) ليكون وجه الحمل مذکور في المحمولات كلها لان الظاهر حينئذ يكون الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما ويحتمل ان يرجع الى عند ولدى وشبههما والمبهم فيكون حينئذ علة للتفسير والحمل (و) (كذا) اى كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى وشبههما (حمل) ايضا (على المبهم من المكان) (المفسر بالجهاات الست) (لفظ مكان) وما في معناه كالمقام والموضع والجلس اذا كان الفعل موافق له في افادة معنى الاستقرار اذ لا يقال ضربت مكانك (وان كان) المكان (معينا) بالاضافة لانه لا يستعمل الا مضاف (نحو جلست مكانك) ومقامك وموضعك ومجلسك لان في الجلوس معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا بل في مكان كذا (لكثرة) اى لكثرة لفظ مكان (في الاستعمال مثل) كثرة (الجهاات الست) فيه (لابهامه) اى لابهام لفظ مكان لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال ويجوز ان يكون الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام (و) (كذا) اى كما حلت الاشياء الاول كذلك (حمل عليه) اى على المبهم من المكان (ما) اى المكان المحدود الذي وقع (بعد دخلت) وما يقارنه من نحو نزلت وسكنت * وفي الرضى واعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت هي عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الحان وسكنت الغرفة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعنى في معناها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيويه انتهى * (وان كان معينا

(نحو دخلت الدار) فان الدار مكان محدود معين لا بد فيه من لفظه في الا انه حذف منه لفظه في اتساعا (لكثرته في الاستعمال) اى لكثرة استعمال هذا المثال او لكون استعمال الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة في الاستعمال تستلزم تخفيف ذلك اللفظ (للابهامه) لما قلت ان ما بعد دخلت معين (على الاصح) متعلق بقوله حمل (اى) حملا واقعا (على المذهب الاصح) اى القول الاصح لان المذهب يستعمل في القول يقال مذهب فلان هكذا اى قوله (فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به) لانه لا يتعقل الدخول بدون المتعلق كما لا يتعقل الضرب بدون المضروب* وفي الرضى قال الجرومى ان دخلت متعد وما بعده مفعول به لامفعول فيه انتهى** (لكن الاصح انه مفعول فيه) لان الدخول لازم الايرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في لانه يقال دخلت في الامر ولا يقال دخلت الامر ولانه لا يتعقل بدون المتعلق بل بواسطة في والمفعول به مما لا يتعقل الفعل بدون بلا واسطة حرف الجر ولان مصدره يحىء على وزن فاعول وما يحىء مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل القعود والجلوس والخروج (والاصل استعماله) اى استعمال دخات (بحرف الجر) يعنى بلفظه في ويقال دخلت في الدار لما عرفت ان الدار مكان محدود والدخول لازم فلا بد من واسطة حرف الجراعى في (لكنه حذف) حرف الجر من اللفظ تخفيفا (لكثرة استعماله وهذا) اى كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما (محل تأمل فان الفعل) مطلقا (لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه) وتمام معناه ان كان لازما بفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست في مكان كذا وصمت يوم الخميس وان كان متعديا بالفاعل والمفعول به واذا تم بهما يطلبه ايضا نحو ضربت زيدا في مكان كذا وقرأت هذه المسئلة امامك (ولاشك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار) يعنى لا يتم بفاعله بل لا بد له من مدخول كما ان الضرب في قولك ضربت زيدا لا يتم بدون زيد (و بعد تمام معناه بها) اى بعد تمام معنى الدخول بالدار (يطلب المفعول فيه) كما ان معنى الضرب بعد ما تم بزيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول حينئذ متعديا والدار بعده مفعولا به كما في قولك ضربت زيدا لان الضرب متعد وزيदा مفعول به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله كما ان معنى الجلوس في قولك جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا فيه (كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلانى) في المحلة الفلانوية (فالظاهر انه) اى الدار في هذا المثال (مفعول به) كريد في قولك ضربت زيدا في البلد الفلانى في المحلة الفلانوية فانه مفعول به (لا مفعول فيه ومما يؤيد) خبر مقدم (ذلك) اى كون ما بعد دخلت مفعولا به

لامفعولا فيه (ان كل فعل) لازما كان او متعديا (ينسب) مبنى للمفعول والجملة صفة للفعل (الى مكان خاص بوقوعه فيه) كالدار مثلا لانه يقال هذا الفعل فعل ههنا (يصح ان ينسب) مبنى له ايضا اى يصح نسبة ذلك الفعل والجملة اعنى جملة يصح خبر ان وان مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد مبتدأ مثل قولك عندى انك منطلق (الى المكان) متعلق بينسب (شامل) بالجر صفة مكان (له) اى للمكان الخاص الذى وقع فيه (ولغيره) اى ولغير ذلك المكان (فانك اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد) فالمكان الخاص ههنا لفعلك هو الدار لان فعلك الذى هو الضرب لم يصدر منك الا فيها فكان الدار مكانا خاصا له والمكان العام البلد الذى الدار جزء منه فكان البلد مكانا عاما لشموله لها وكون الدار جزءا منه (فكما يصح ان) تنسب الى المكان الخاص الذى وقع فيه (تقول ضربت زيدا فى الدار) وصليت الصلاة فى المسجد (كذلك) اى مثل هذا (يصح ان) تنسبه الى المكان العام و (تقول ضربت زيدا فى البلد) وصليت الصلاة فى المدينة الا ان النسبة فى الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك فى الحقيقة فى الدار وفى الثانى مجاز بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل ~~يجمعون اصابعهم فى آذانهم~~ (وفعل الدخول) فى قولك دخلت الدار (بالنسبة الى الدار ليس كذلك) اى ليس كنسبة الضرب الى الدار فى ان يصح نسبته الى مكان خاص ثم الى مكان عام له ولغيره بل ليس الا كنسبة الضرب الى زيد لان من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت القوم فكذلك الدار الداخلى فى البلد يصح ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه (فانه فاذا قال الداخلى فى البلد) الآ ن (دخلت الدار) يصح و (لا يصح ان يقول دخلت البلد) لانه لم يوجد منه الآ ن الدخول فى البلد لانه الآ ن فى البلد والدخول اما يكون بعد الخروج والمفروض ان يكون فى البلد ويدخل فى الدار (فنسبة الدخول الى الدار) فى قولك دخلت الدار (ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت) تلك الافعال (فيها) يعنى كنسبة كل فعل الى مكان خاص له بل نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به (فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به) وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم صحة هذه النسبة ان يكون الدار مفعولا به كالخارج من الدار من قبل ان يخرج من البلد فيصح ان يقول خرجت من الدار ولا يصح ان يقول خرجت من البلد وكالصائم فى قولك صمت يوم الجمعة يصح ان يقول صمت يوم الجمعة ولا يصح ان يقول صمت الشهر او السنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه

لا مفعول به الى غير ذلك (وقيل معناه) اى معنى قول المصنف على الاصح (على الاستعمال الاصح فيكون) قوله بناء على هذا المعنى (اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح) كما ان استعمال سائر الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها مع في صحيح نحو سرت في يوم الجمعة وجلست في امامك وسرت في وقت ما وغير ذلك (لكن الاصح استعماله) اى استعمال دخلت (بدون) لفظه (في) كما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظه في للاختصار وايدانا بانها نزلت منزلة الافعال المتعدية بنفسها وفي قوله اشارة الى ان الاصل في اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجودا في الطرفين مع زيادة في موصوفه مثل زيد افضل من عمرو وان الفضل موجود في زيد وعمرو على السوية ولكن زيادة الفضل مخصوص بزيد دون عمرو (ونقل عن سيبويه ان استعاله) يعنى استعمال دخلت (بفي شاذ) لان ماخالف الاصح يكون شاذا عند الفحول دون الفحول وهذا التوجيه ايضا يؤيد كون ما بعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمل بفي يكون مفعولا فيه عند المصنف لما سبق (وينصب) بالبناء للمفعول (اى المفعول فيه) (بعامل مضمرة) اى محذوف جوازا (بلا شريطة التفسير) اى بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ما سبق اما بقرينة مقالية (نحو يوم الجمعة في جواب) متعلق بالمثل (من قال) سائلا (متى سرت) انت (اى سرت) انا يوم الجمعة فان (يوم الجمعة) مفعول فيه حذف فعله الناصب له جوازا وهو سرت بقرينة مقالية وهى قول من قال متى سرت انت اوحالية كقولك لمن اراد أن يجلس هذا المكان اى اجلس هذا المكان لمن اراد الخروج يوم الجمعة اى اخرج يوم الجمعة (و) ينصب المفعول فيه ايضا (بعامل مضمرة) اى محذوف (على شريطة التفسير) وجوبا حيث لا يجوز اظهاره لان الفعل المنسره قد اغنى عنه (نحو يوم الجمعة صمت فيه) اى صمت يوم الجمعة صمت فيه فاضمر الفعل الاول للثاني لئلا يلزم الجمع بين المنسره والمفسر واضمر الاول دون الثاني ليكون اولا اجمالا وثانيا تفضيلا (والتفصيل فيه) اى في كون المفعول فيه منصوبا بعامل مضمرة على شريطة التفسير (بعنه) اى موافقا لما سبق من غير فرق (كإمرة في المفعول به) ويكون حكمه حكم ما اضمر عامله في المفعول به من اختيار الرفع في نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب في نحو انما يوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين في نحو قولك يوم الجمعة سافر فيه عبد الله ويوم السبت سافر فيه عمرو ووجوب النصب في نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت كذا قاله السيد عبد الله (المفعول له) قد سبق اعراجه اى الذى فعل لاجله (هو) اى المفعول له في اصطلاح النحاة (ما) اى اسم ما

(فعل) مبنى للمفعول (لاجله) الضمير راجع الى الموصول (اى لقصد تحصيله) اى تحصيل المفعول له كما فى ضربته تأديبا (اولسبب وجوده) كما فى قعدت عن الحرب جبا يعنى اثر اكان كالمثال الاول فان التأديب اثر الضرب وفأذته او مؤثرا كالمثال الثانى فان الجبن سبب ومؤثر للقعود عن الحرب فقوله مافعل جنس شامل للمفعول له وغيره (وخرج به) اى بقوله لاجله (سائر المفاعيل) اى باقى المفاعيل (مما فعل مطلقا اوبه اوفيه اومعه) يعنى من المفعول المطلق او المفعول به او المفعول فيه او المفعول معه فان فى كل واحد منها مافعل لاجله بل مطلقا او فعل به او فعل فيه او فعل معه (فعل) بالرفع نائبه (اى حدث) وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر كما ذكر (مذكور) بالرفع صفة الفعل (اى ملفوظ حقيقة) كالمثالين المذكورين (او حكما) كما يحذف الفعل الناصب للمفعول له جوزا بقريئة متعالية كالمثال المذكور فى الشرح او حالية كما اذا قلت تأديبا لمن اراد أن يضرب غلامه اى أتضربه تأديبا اى اتريد أن تضربه تأديبا ولمن قعد عن الحرب جبا يعنى أقعدت عنها جبا (فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدر) يعنى اذا كان كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له الذى قدر فعله الناصب له جوازا لان المقدر فى حكم المذكور اما بالقريئة المتعالية (كما اذا قلت) انت مجيبا للسائل (تأديبا فى جواب من قال) سائلا لك (لمضرب زيدا) او بالقريئة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف جامعا (فقوله) اى قول المصنف (مذكور) احتراز به مما لم يذكر فعله لاحقيقة ولاحكاما (مثل اعجبني التأديب) وعجبت عن التأديب او اعجبني تأديبك او عجبت عن تأديبك وغير ذلك فانه فعل لقصد تحصيله لاحتماله فعل من الضرب وغيره مما يقدر به التأديب ولكنه ليس بمذكور لاحقيقة ولاحكاما * وفى الرضى فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكره لالفظا ولا تقديرا انتهى * (فان قلت كيف يصح الاحتراز به) اى بقوله مذكور (عنه) اى عن مثل اعجبني التأديب (وهو اى الفعل الذى فعل لاجله) اى لقصد تحصيله (مذكور فى الجملة) اى فى بعض الامثلة (كفى) قولك (ضربت زيدا) لان ذكر الفعل الذى فعل لاجله فى هذا المثال يؤذن بذكره فى مثل اعجبني التأديب فيكون هذا المثال من قبيل ما ذكر فعله حكما فيرد السؤال المذكور (قلنا المراد) من قوله مذكور (مذكور معه) كالمثال الذى اورده السائل واما المثال الذى احتراز عنه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال (فان قلت هو) اى الفعل الذى فعل لاجله (مذكور معه) اى مع المفعول له كما (فى) قولك (ضربت زيدا تأديبا) وكون الفعل مذكورا معه فى هذا المثال يؤذن أن يكون مذكورا فى ذلك المثال فيكون

الفعل مذكورا فيه حكما فيرد السؤال الاول (قلنا المراد) بقوله (مذكور معه) اى مع المفعول له (فى التركيب الذى هو) المفعول له (فيه) يعنى ان يكون الفعل الذى فعل لاجله مذكورا مع المفعول له فى تركيب واحد وفى المثال المذكور لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله معه فيه لالفاظا ولا تقديرا فان دفع ايضا السؤال المذكور (ويرد حينئذ) اى حين كون المراد من قوله مذكور مذكورا معه فى التركيب الذى هو فيه (نحو اعجبني التأديب الذى ضربت) انت (لاجله) اى لقصد تحصيله فان الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له والتأديب بالرفع فاعل اعجبني (اللهم) جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما اى فى الجواب الذى فى ثبوته ضعف وكأنه يستعان فى اثباته من الله تعالى كذا فى حاشية المطول (الا ان يراد بذكره معه) اى بذكر الفعل الذى فعله لاجله مع المفعول له (ايراده) بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه مبتدأ يعنى المراد بذكر الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل (معه) اى مع المفعول له (للعمل فيه) اى ليكون الفعل عاملا فيه ويجوز أن يكون ايراده مرفوعا على انه قائم مقام الفاعل لقوله ان يراد فعلى هذا اى على تقدير أن يكون المراد بالذكر المذكور معه للعمل فيه يحصل المرام والمفعول له اما ان يكون علة وغرضا يعنى اثر للفعل ﴿ مثل ضربته تأديباله ﴾ لان التأديب علة غائية للفعل واثرا له مثل مبتدأ وقوله (مثال) خبره (لما فعل) اى للمفعول له الذى فعل (لقصد تحصيله فعل وهو) اى ذلك الفعل (الضرب) الصادر عن المتكلم (فان التأديب انما يحصل) فى هذا المثال (بالضرب) ويترتب عليه (فيكون اثره وغرضه كما ان الانكسار فى قولك كسرت الزجاج انما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون اثره (و)) اما ان يكون علة له فقط مثل (قعدت عن الحرب جينا) لان الجبن علة للقعود وليس بغرض واثرا له بل مؤثر له * وفى الحاشية اشارة الى ان المفعول له قديكون علة صرفه وقديكون علة من وجه ومعلولا من وجه وقدم الثانى لانه اهم لدفعه انتهى * (مثال لما فعل) اى للمفعول له الذى فعل (بسبب وجوده فعل وهو) اى ذلك الفعل (القعود فان القعود انما وقع من الفاعل وصدر عنه بسبب الجبن) فيه وهو متقدم على الفعل فى الوجود (والتائل) اى الذى قال (بكون المفعول له معمولا) من معمولات الفعل (مستقلا) فى كونه معمولا له (غير داخل فى المفعول المطاق) يعنى قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه معمولات مستتلات له وبهذا جعل المتاعيل خمسة (يخالف) (خلافا) فيه اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق والى ان المخالفة مسندة الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما فى هذا الفن الا ان الاولى اسنادها

الى الزجاج وجعل النحاة اصلا ولذا قال في الحاشية والاطهر أن يقدر يخالف
 الزجاج هذا القول خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه انتهى
 (ظاهرا) وانما قال ظاهرا لانه بعد التأويل الا ان ليس لاحد خلاف في انه مفعول
 مطلق وانما الخلاف قبل التأويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله
 حتى صارت المفاعيل اربعة وعند غيره مفعول له لامفعول مطلق فصارت
 خمسة والخلاف انما هو في الظاهر فلا فائدة لقول من قال لا فائدة لقوله ظاهرا
 (للزجاج) فعال من زج يزج اما لكونه صانعا للزجاج واما لكونه بائعا كما يقال
 قدار لصانع التدر ولبائعه وكذا خفاف وبرزاز (فانه) (اي المفعول له) (عنده)
 (اي عند الزجاج) (مصدر) اي مفعول مطلق لامفعول له ولو قال فانه عنده
 مفعول مطلق لكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا (من غير لفظ فعله)
 العامل فيه مثل قعدت جلوسا (فالمعنى عنده) اي عند الزجاج (في المثالين
 المذكورين) في المتن وهما ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جنبنا على وجهين
 اما بتقدير الفعل من جنسه وبابه وجعل الفعل العامل فيه الآن متعلقا لذلك
 الفعل مثل (ادبته بالضرب تأديبا وجنبت في العقود عن الحرب جنبنا و) اما
 بتقدير مصدر من جنس الفعل انصاب له مضاف الى ما جعل مفعولا له عند
 الجمهور ومفعولا مطلقا عند الزجاج مثل (ضربه ضرب تأديب) هذه الاضافة
 من قبيل اضافة السبب الى المسبب او من قبيل اضافة العلول الى العلة (وقعدت
 قعود جنب) هذه الاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجنب سبب
 للقعود عن الحرب (ورد مبنى للمفعول من رد يرد وبابه قال (قول الزجاج) اي
 مقوله وهو ان المفعول له ليس بمفعول مطلق بل مفعول مستقل (بان) متعلق برّد صحّة
 تأويل نوع بنوع) آخر (لا تدخله في حقيقته) يعنى بان يكون تأويل المفعول له
 بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل او بتقدير المضاف محيحا لا يخرج المفعول له
 عن حقيقته ونوعه حتى يدخله في نوع آخر وهو المفعول المطلق ويسمى
 بالمفعول المطلق بالتأويل وتكون اقسام المفاعيل اربعة (اليرى) قوله الا
 كلمة تنبيه يؤتى بها في مقام الاستدلال تنبيها على المدعى ويرى فعل مضارع
 مبنى للمفعول ان كان من نبه غالباً ومبنى للفاعل ان كان مخاطبا فينبذ يكون بالتاء
 المقبوطة بنقطتين من فوق (ان صحّة تأويل الحال بالظرف) سواء كان الحال
 مفردا او جملة نحو آيتك والجيش قادم اي هذا الوقت واقعة وثابتة (من حيث
 ان معنى) قولك (جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب) قوله (من غير
 ان تحرجها عن حقيقته) حل من الضمير المستكن في الخبر يعنى صحّة تأويل
 الحال مفردة او جملة بالظروف واقعة وثابتة حال كون تلك الصحّة غير محرّجة

الحال عن حقيقتها ونوعها يعني لا يقال لها ظرف قبل التأويل وكذا صحة
 تأويل الظرف بالحال لآخراجه عن حقيقته ونوعه مثل جاءني زيد وقت التعليم
 اى جاءني زيد حال كونى معلما (وشرط) مبتدأ مضاف الى (نصبه) (اى شرط
 انتصاب المفعول له) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المفعول له والى
 ان النصب نزل منزلة اللازم واطيف الى الفاعل اى وشرط كون المفعول له منصوبا
 لفظا او تقديرا (لاشرط كون الاسم) مطلقا (مفعولا له) فالمفعول له عند
 المصنف ايضا يعنى كالمفعول فيه نوعان ما قدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام وهذا
 ايضا خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط
 (فالسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجمعه سمنان
 بضم السين كعبد وعبدان وسمن الرجل الطعام من باب نصرلته بالسمن فهو
 طعام مسمون وسمين ايضا ويقال لبائعه سمان كذا فى الصحاح وما يستخرج
 من الجيوبات والنباتات يقال له دهن (والاكرام) من اكرم (فى قولك جئتك
 للسمن ولا كرامك الزائر) والمخاصمة فى قولك خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا مس
 مجرورا باللام فى الكل (عنده) اى عند المصنف (مفعول له بناء على ما يدل
 عليه حده) وحده على ما سبق ما فعل لاجله فعل مذكور وههنا فعل المجيء
 لتقصد تحصيل السمن او لسبب وجود المخاصمة فيكون كل واحد مفعولا له
 (وهذا) اى مقاله المصنف ههنا وهو قوله شرط نصبه (كما قال فى المفعول فيه
 وشرط نصبه تقدير فى وهذا) اى مقاله ههنا من قوله وشرط نصبه تقدير
 اللام (خلاف اصطلاح القوم) فانهم لا يطلقون المفعول له الاعلى المنصوب
 بتقدير اللام واما المجرور بهما فهو مفعول به بواسطة حرف الجر وهو اللام
 لفظا لا مفعول له ولهذا قلوا وشرطه اى شرط كون الاسم مفعولا له تقدير اللام
 وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بهما مفعولا له ايضا وهو الحق لما سبق
 فى المفعول فيه (تقدير اللام) اى ان تكون مقدره والمراد به تقدير غير مراد
 من حيث العمل اذ لو كان مرادا لما صح نصبه كما فى الاضافة التى بمعنى اللام فان اللام
 تراد فيها وانما قدر لتفهم العلية من نفس المفعول له لان اللام (لانها) اى لان اللام
 (اذا ظهرت) لفظا (لزم الجر) اى جرمادخلت عليه وفهم العلية من اللام
 لان نفس الصيغة (وخص اللام بالذكر) الباء ههنا داخلة على المقصور اى
 واقتصر المصنف على اللام ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير
 اللام وغيرها مما يفيد العلية (لانها) اى لان اللام (العالية) اى غالبية الاستعمال
 (فى تعليات الافعال) لان احد معانيها التى وضعت اللام لها التعليل فكأنها اصل
 فى هذا الباب وما يكون اصلا يكون استعماله اوسع بخلاف غيرها فانه وان استعمل

في التعليل لكنه نيابة عن اللام ومجاز عنها كما ان وان اصل في الحروف
النواصب والجوازم حتى جاز اظهارها وتقديرها دون غيرها على ماسيجي
(فلا يقدر غيرها) اى غير اللام (من من) بكسر الميم (او الباء) الجارة للالصاق
(او في مع انها) اى مع ان كلا من هذه الحروف (من دواخل المفعول له كقوله تعالى
خاشعا) مفعول ثان لرأيتة والمفعول الاول الضمير البارز الراجع الى الجبل اى
متواضعا لان الخشوع التواضع اوسا كنا مطمئنا مثل قوله تعالى ﴿ وترى الارض
خاشعة ﴾ اى ساكنة مطمئنة لامر الله (متصدعا) التصدع التفرق يقال تصدع
القوم اى تفرقوا وبالفارسية * برا كنده شدن * مفعول ثان ايضا لرأيتة (من
خشية الله) علة للتصدع بمن الجارة اى لرأيت ذلك الجبل خاشعا اى متقادا
لامر الله متصدعا اى متفرقا خوفا من الله تعالى وعذابه هذا مثال لكون المفعول له
بمن الجارة (وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا) وفي الرضى والباء السببية
ههنا كاللام يعنى علة للتحريم اى حرمنا على نبي اسرائيل طيبات احلت اى اشياء
كانت حلالا لهم وهى كل ذى ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم
على ما بين فى كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له بالباء الجارة (وقوله
عليه السلام ان امرأة دخلت النار) قوله ان مخففة من الثقيلة عملت فى ضمير
القصة المقدر اى انها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لان
اى عملت عملا يكون سببا لدخول النار (فى هرة اى لاجلها) اى لاجل هرة
امسكتها وحبستها فلم تكن تطعمها ولا ترسلها حتى تأكل من حشرات الارض
فانت من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذى بقى (ولما كان تقدير اللام
فى قوله وشرط نصبه تقدير اللام (عبارة عن حذفها) اى اللام (من اللفظ و)
عن (ابقائها فى النية) لاعتن حذفها نسيا منسيا بان تحذف فى اللفظ والنية معا
لانه لو كان كذلك لما قيل وشرط نصبه تقدير اللام (و) الحال انه (كان الاصل)
فى تعليلات الافعال (ابقاءها) اى اللام (فى اللفظ) لان اللام وضعت للتعليل
والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا ليستفاد ماوضع هو له من لفظة لا
من غيره (كما كان) الاصل ابقاءها (فى النية) اذا كان كذلك (فلاحاجة فى ابقائها
فى النية الى الشرط) لكونه اصلا وما يكون جاريا على الاصل لا يحتاج الى الشرط
لكونه مستعملا على الاصل (بل الحاجة اليه) اى الى الشرط (وانما تكون فى حذفها)
اى اللام (من اللفظ) لكونه مخالفا للاصل وما يكون مخالفا للاصل يحتاج الى
الشرط ليكون الشرط اى ما جعل شرطا دليلا وعلامة عليه (ولهذا) اى
لكون التقدير عبارة عن الحذف (قال) (وانما يجوز حذفها) اى اللام بوضع
المظهر موضع المضمرة قيل انما وضعه موضعه اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير

وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك في اللفظ وابقاء في النية كما قال به
 الشارح والحذف ترك في اللفظ والنية معا وفي قوله يجوز اشارة الى ان تقدير
 اللام عند وجود الشروط المذكورة باسرها جائز لا واجب لان وجود الشرط
 لا يوجب وجود المشروط كالوضوء للصلاة (ولم يكتف) المصنف في التعبير
 (بالارجاع ضمير الفاعل) المستكن في يجوز (الى تقدير اللام) ولم يقل وانما يجوز
 لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف * وقيل ولم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير
 الرجوع الى التقدير تنصيحا على مقصوده من بيان شرط الحذف اذ لو اضر
 لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نضبه بتقدير اللام انتهى * (فيجوز
 حذفها) اى حذف اللام عند وجود الشروط المذكورة (كما يجوز ذكرها)
 عند وجودها وشروطها ثلاثة احدها ما ذكره بقوله (اذا كان) (المفعول له)
 (فعلا) اى دالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا
 يعنى عنه لان المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا
 للشخص على الفعل فقوله فعلا (احتراز به عما) اى عن الشيء الذى دخل
 عليه اللام (اذا كان) ذلك الشيء (عينا) قائما بذاته لامعنى قائما بغيره فان اللام
 اذا كان مادخل عليه عينا لازم لفظا لعدم دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعل
 عليه فيكون اجنبيا فلزم الواسطة وهى اللام (نحو جئتك لسمن) فان السمن
 وان كان باعنا للمجىء في الظاهر وعلته له الا انه لما كان قائما بذاته لم يدخل تحت
 المجىء فلزم اللام وثانيها ما ذكره بقوله (لفاعل الفعل المعلن به) بفتح اللام الاولى
 والجار متعلق بقوله فعلا (اى اتحاد فاعله) اى المفعول له (وفاعل عامله) اى
 عامل المفعول له يعنى يقوم المفعول له والفعل العامل فيه بشيء واحد حيث يكون
 فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتأديب بالمتكلم في قولك ضربته
 تأديبا وكذا الجبن والتعود في قولك قعدت عن الحرب جينا قائمان بالمتكلم وهذا
 (احتراز به عما اذا كان فعلا لغيره) اى عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون
 فاعل الفعل العامل في المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم
 اذا كان كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك
 فيكون اجنبيا فيلزم اللام (نحو جئتك لجئت اياى) فان المجىء الاول قائم بالمتكلم
 والثاني بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وثالثها ما ذكره بقوله (ومقارنا له) (اى
 للفعل المذكور) اى للفعل الذى اتحد فاعله وفاعل المفعول له (في الوجود)
 لان الاصل في التعليقات ان تقارن العلة للمعلول اى لما جعلت علة له وذلك
 (بان يتحد زمان وجودهما) اى وجود الفعل والمفعول له يعنى يكون زمان
 المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت

الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاضتك زيدا امس (نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب) الصادر عن المتكلم (والتأديب) الصادر عنه ايضا (واحد) وهو الزمان الماضي لان الحدث المعلل ههنا تفسير للحدث المعلل فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا فيه بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب فالضرب هو التأديب كذا في الرضى (اذ لا مغايرة بينهما) اى بين زمان الفعل و زمان المفعول له (الابالاعتبار) بان تعتبر أن زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اتحد في الواقع والحقيقة (او يكون) عطف على ان يتحد اى بان يكون (زمان وجود احدهما) اى زمان وجود واحد من الفعل او المفعول له (بعضا من زمان وجود الآخر) بان يكون زمان احدهما شاملا ومحيطا لزمان وجود الآخر سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له (نحو قعدت عن الحرب جينا فان زمان الفعل) العامل في المفعول له (اعنى التعمود) الصادر عن المتكلم (بعض زمان المفعول له اعنى الجين) القائم بالمتكلم ايضا لان زمان وجود الجين فيه احاط بزمان وجود التعمود لان زمان الثانى جزء من الزمان الاول والجين بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجين بضمين لغة فيها وبعضهم يقول جبن وجبنه بالضم والتشديد وقد جبن الرجل يجبن بالضم جينا فهو جبان وجين ايضا من باب ظرف وامرأة جبان وجين كذا فى الصحاح (و) زمان الفعل (نحو شهدت الحرب ايقاعا للصالح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصالح) بينهما (بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب) لان زمان ايقاع الصالح بعض من زمان شهود الحرب لكونه حصل فى اثنتاه وجزأ من اجزائه (واحترز) المصنف (بذلك القيد) اى بالقيد الثالث وهو قوله ومقارناله فى الوجود (عما) اى عن المفعول له الذى (اذا لم يكن) اى زمان وجوده (مقارناله) اى لزمان وجود الفعل (فى الوجود) بان يكون زمان وجود الفعل حالا و زمان وجود المفعول له ماضيا (نحو اكرمك اليوم لو عدى بذلك) اى بالاكرام اياك (امس) فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به الا انه لم يقارنه فى الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود الاكرام اليوم و زمان وجود الوعد امس فلم يقترنا (وانما اشترط) بالبناء للمفعول (هذه الشرائط) الثلاث لانتصابه باللام (لانه) اى لان المفعول له (بهذه الشرائط) اى بوجود هذه الشرائط باسرها فيه (يشبه المصدر) اى المفعول المطلق الذى لم يحتج فى نصبه الى الواسطة (فيتعاق) المفعول له (بالفعل بلا واسطة) حرف بينهما (تعلق المصدر به) يعنى فكما يشمل الفعل على مصدره لكونه جزأ من مفهومه فينصه بلا واسطة

كذلك يشمل على المفعول له الذى وجدت هذه الشروط فيه فينصبه من غير واسطة ايضا* وفي الرضى لان علة الافعال كثيرا ما تنجى جامعة لهذه الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة في الفعلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدر المفيضة للعلة وحصول الشروط دليل عليها انتهى (بخلاف ما اذا اختل) من الاختلال (شئ منها) اى بخلاف المفعول له الذى لم يوجد فيه واحد او اثنان او ثلاثة من الشروط فاللام حينئذ لازمة فيه لخروجه عن كونه فى ضمن الفعل فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه (المفعول معه) قد سبق اعرابه (اى الذى فعل) مبنى للمفعول (بمصحبة) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى الموصول وفيه اشارة الى ان الالف واللام فى قوله المفعول موصولة صلتها مفعول معه على ما سيجىء والباء فى قوله (بان يكون) متعلقة بالمصحبة (الفاعل) الذى قام به الفعل العامل فى المفعول معه (مصاحبا له) اى للمفعول معه (فى صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل مثل استوى الماء والخشبة فان الاستواء مصاحب للخشبة حين اسند الى الماء (او المفعول) عطف على قوله الفاعل اى او بان يكون المفعول متصاحبا للمفعول معه (فى وقوع الفعل عليه) اى على المفعول مثل كفالك وزيدا درهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله وزيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب (فقوله معه) منصوب لفظا للزوم الظرفية الا انه مرفوع تقدير على انه (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله المفعول كما قلنا انفا (اسند) بالبناء للمفعول (اليه) اى الى قوله معه لكونه مرفوعا تقديرا قوله (المفعول كما اسند) المفعول (الى الجار والمجرور) فى قوله (المفعول به) والمفعول (فيه) المفعول (له والضمير المجرور) فى الكل (راجع الى) الالف واللام لكون الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذى اوتى (واعتذر) بالبناء للمفعول اى بين العذر (عن نصبه) اعنى عن نصب معه مع كونه مفعول مالم يسم فاعله لقوله المفعول ومفعول مالم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع (بما جوزه) اى بالقاعدة التى اثبتتها (بعض النحاة من اسناد الفعل) بيان لما فى قوله بما جوزه يعنى جوزه بعض النحاة اسناد الفعل اوشبهه سواء كان مبنيا للفاعل او المفعول (الى لازم النصب) اى الى الظرف الذى يجب نصبه على الظرفية (وتركه) بالجر عطف على اسناد الفعل والضمير راجع الى لازم النصب اى ومن ترك لازم النصب وبقائه (منصوبا جريا) اى ليكون جاريا وواقعا (على ما هو عليه فى الاكثر) اى على الحالة التى يكون ذلك الظرف واقعا عليها فى اكثر الاستعمال وهى النصب على الظرفية (واليه)

اي الى ما جوزه بعض النحاة واثبت (ذهب) بالبناء للمفعول ونائبه قوله
 اليه (في قوله تعالى لقد تقطع) التقطع التفرق وبالفارسية * برا كده شدن *
 (بينكم) حال كون هذا القول جاريا (على قراءة النصب) واما على قراءة الرفع
 يعنى رفع بينكم فليس مما نحن فيه (و ذكر) (في بعض الحواشي ان هذا الرأى)
 اى هذا التوجيه يعنى اسناد الفعل الى لازم النصب وابقاؤه منصوبا (شريف)
 اى مقبول حسن (جدا) قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل
 واجب الحذف مثل قولك زيد قائم حقا جعل ماهو محط الفائدة وهو ما لازم
 نصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل وخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع
 الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا
 مناب الفاعل * وفي حاشية العصام خلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر
 واقامة المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا
 انتهى * (وقيل الوجه) فيه (ان يجعل) قوله معه (من قيل) قوله
 (وقد حيل) ماض مبنى للمفعول مثل قيل يقال حال الشيء بين وبينه محول
 حولا اى حجز وبابه قال كذا في الصحاح (بين العير) بالفتح الحمار الوحشى
 والاهلى ايضا والاشئ عيرة (و التروان) بفتحين الوثب يقال نزا الذكر على الاثى
 يترؤ نزا بالكسر والمد اذا وثب عليها وبابه عدا اى وقع الخيلولة بين الحمار نفسه
 وبين نرؤه على الاثى (فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه) اى في هذا القول (الضمير)
 المستكن (الراجع الى مصدره) اى مصدر الفعل (اى حيل الخيلولة لان لفظه
) بين للزوم ظرفيته (اى لكونه دائما منصوبا على الظرفية (لايقام مقام الفاعل)
 اى لا يجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع وكذا ما قام مقامه واذا اقيم
 مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا في حالة
 واحدة وهو تمتع (فعلى هذا) اى على الوجه الذى قيل (معناه) اى معنى قوله
 المفعول معه (الذى فعل فعل بمصاحبه) بناء (على ان يكون مفعول ما لم يسم
 فاعله) اى قوله المفعول معه (ضميرا) مستكنا فيه (راجعا الى مصدره) الذى هو الفعل
 (و) يكون (الضمير المجرور) في معناه راجعا (للموصول) وهو الالف واللام
 في قوله المفعول (مذكور) خبر لقوله المفعول معه او خبر مبتدأ محذوف تقديره
 هو والجملة استئناف (بعد الواو) ظرف للمذكور (احتراز) اى قوله بعد الواو
 احتراز فيكون خبر محذوف (عن المذكور) اى عن الذى ذكر (بعد غيره) اى غير
 الواو (كالفاء) و ثم وحتى والباء فانها وان كانت تفيد معنى المصاحبة والمعية الا انها
 لما تكن اصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه (لمصاحبة معمول فعل)
 لازما كان الفعل او متعديا ليخرج مثل كل رجل وضيعته فانه مذكور بعد الواو

للمصاحبة والمعية لكن مابعدهما لا يصاحب معمول فعل وهو ظاهر وليخرج
 المعطوف بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل
 جاءني زيد وعمرو فان المقصود منه الجمعية في الجيء سواء جا معا او متفرقا
 (اللام) في قوله لمصاحبة (متعلق بمذكور) يعنى اللام ههنا للتعليل كقولك
 ضربت زيدا للتأديب اى لاجل التأديب (اى يكون ذكره) اى ذكر معمول
 معه (بعد الواو لاجل مصاحبه معمول فعل) والمصدر ههنا مضاف الى
 المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل (وافادته
 اياها) معطوف على المصاحبة والضمير المجرور الى الواو والمنصوب الى المصاحبة
 اى ولجل افادة الواو المصاحبة المذكورة لتكون الواو بمعنى الجمع في اصل الوضع
 (سواء) خبر مقدم (كان ذلك المعمول) اى المعمول الذى كان المفعول معه
 مصاحبه (فاعلا) للفعل العامل في المفعول معه ولفظ كان في تأويل المصدر
 مبتدأ (نحو استوى الماء والخشبة) اى فى العلو اى وصل الماء الى الخشبة وصار
 مساويا لها بحيث لم تكن الخشبة ارفع من الماء والاماء ارفع منها والخشبة ههنا
 مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقتا فوقتا يوما فيوما وقت زيادته فيكون
 فيها لكل يوم حد حتى ينتهى الى الحد الذى يتم ازدياد الماء فيه والمفعول معه
 ههنا وهو الخشبة ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الماء
 فى الاستواء على ما ذكرنا (او) سواء كان ذلك المعمول (مفعولا) لذلك الفعل
 (نحو كفاك وزيدا درهم) فان المفعول معه ههنا وهو زيدا ذكر بعد الواو لاجل
 مصاحبة معمول الفعل وهو المخاطب فى كفاية درهم واحدهما على سبيل
 الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل) اى الفعل العامل فى المفعول معه (لفظا)
 (اى لفظيا) يعنى منسوبا الى اللفظ يعنى ماقوفا (كالمثالين المذكورين) اللذين
 ذكرهما الشارح فى تعميم المعمول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما
 (او معنى) (اى معنويا) مستنبط من حوى الكلام من غير التصريح به او تقديره
 (نحو مالك وزيدا) لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة
 لاحتياج الاول الى الفعل ولكون الثانى اكثر فى الفعل والمفعول معه فى هذا المثال
 المذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المعنوى وهو الكاف فيما صرح من الفعل
 (اى ماتضع وزيدا) وماتلابس وزيدا وغيرها (والمراد بمصاحبه) اى
 المفعول معه (لمعمول الفعل) فاعلا كان المعمول او مفعولا لفظيا كان الفعل
 او معنويا (مشاركته) اى المفعول معه او المذكور بعد الواو (له) اى للمعمول
 الفاعل او المفعول (فى ذلك الفعل) يعنى يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو
 شريكا للمفعول فى فعل الفاعل فيهما بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر

ولا ينفصل يعنى يكونان (في زمان واحد) مصاحبين فيه (نحو سرت وزيدا)
 فان المفعول معه فيه شريك للمتكلم الذى هو الفاعل في السير في وقت واحد وقع
 سيرهما معا يعنى حين وقع السير من المتكلم وقع من المفعول معه في ذلك الزمان ايضا
 وبالعكس (او) مشاركته له في ذلك الفعل (في مكان واحد نحو لو تركت) الرواية
 بناء التانيث لا الخطاب ولا التكلم مبنى للمفعول (الناقاة) نائبه (وفصيلها) اى مع
 فصيلها في مكان واحد (لرضعها) جواب لو اى رضع الفصيل الناقة والمفعول
 معه فيه كان شريكا للمعمول الفعل وهو الناقة في ذلك الفعل يعنى في الترك يعنى
 لو ابقيت الناقة مع فصيلها في مكان واحد لرضعها لانه لو لم يكن الترك والابقاء
 في مكان واحد لم يقدر أن يرضعها ففي هذا المثال يكونان شريكين في الزمان
 ايضا لان الشركة في المكان تستلزم الشركة في الزمان دون العكس الا ان
 المقصود فيه الشركة في المكان فقط ليكون مثالا له يقال رضع الصبي بالفارسية
 شير خورده كودك يعنى بجه شيراز شير ماد ر خود خورده شده (فلا ينتقض)
 تعريف المفعول معه (بالمذكور بعد الواو العاطفة) المراد منها الجمع المطلق
 لا الاشتراك في الزمان الواحد او المكان الواحد (نحو جاءني زيد وعمرو) ورأيت
 زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (فانها) اى الواو في هذه الامثلة (لاتدل الاعلى
 المشاركة) اى مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (في اصل الفعل) يعنى في الجيء
 والرؤية والمرور فقط (دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون المحيثان في زمان
 واحد لان المراد اجتماعهما في الجيء سواء يحيثان في زمان واحد او لا وكذلك
 غيره يعنى يحتمل ان يكونا مصاحبين في الجيء في الزمان ويحتمل ان يكون حصوله
 من احدهما قبل حصوله من الآخر (اعلم ان مذهب جمهور النحاة) احتراز به
 عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة فيه لانها لما كانت ههنا بمعنى
 المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعنى عمل النصب مثلها وقال
 الزجاج هو منصوب بفعل مضمير يدل عليه الفعل السابق والواو نائب منابه
 وافادت فائدته نحو استوى الماء وصاحب الحشبة والاخفش نصبه نصب
 الظرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف والكل تعسف وتكلف لا يخفى على من
 له ذوق سليم (ان العامل في المفعول معه) يعنى الناصب له (الفعل) المقدم
 سواء كان لازما او متعديا فيما كان ملفوظا (او معناه) اى العامل الناصب له معنى
 الفعل فيما كان امرا معنويا مستنبطا من خوى الكلام (بتوسط الواو التي بمعنى
 مع) يعنى تكون الواو واسطة بين العامل والمعمول كما ان اداة الاستثناء واسطة
 بينهما (وانما وضعوا) اى النحاة او العرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم
 لان الواضعين في الحقيقة العرب والنحاة ينقلون كلامهم (الواو موضع مع)

اما لفظا (لكونها) الواو (اخصر) منها والاختصار مطلوب في الكلام واما معنى فلاستدامة المصاحبة (واصلها) اى اصل الواو (واو العطف التي فيها معنى الجمع) لا ترتيب فيها ولا تعقيب ولذا لم يحز تقدم المفعول معه على ما صاحبه ولا على عامله كما لم يحز تقدم المعطوف على ما عطف عليه وعلى عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع (فناسب معنى المعية لها) * وفي الرضى قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في صاحبه اتفاقا كما لا يتقدم على مصاحبه فلا يقال والحشبة استوى الماء انتهى * ولا يقال ايضا استوى والحشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل حيث يجوز تقديمها على عواملها * ولما بين اجالا ان عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله لفظا ومعنى اراد ان يفصل كل واحد منهما جاعلا النشر على ترتيب اللف ففصل مصدره اكلامه بالفاء التفصيلية (فان كان) وهذا الكلام ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو في اى مقام تقصد لذكوره بعدها المصاحبة جوازا او وجوبا (اى وجد) يشير الى ان لفظ كان ههنا تامه لا يحتاج الى الخبر فيئذ يكون قوله لفظا منصوبا على التمييز او على الحالية بمعنى ملفوظا ويجوز ان يكون منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا ولما كان معنى التامة مناسباً للمقام اكتفى الشارح به في التفسير (الفعل) الذي قصد مصاحبة المفعول معه لمعموله ولذا قال الشارح (اى ما يدل على الحدث) يريد به الفعل اللغوى وهو الدال على معنى قائم بالغير لا الاصطلاحى (فيعم) ذلك (الفعل) الاصطلاحى (واسمى الفاعل) مثل انا سائر وزيدا (والمفعول) مثل انا مضروب وزيدا (والصفة المشبهة) مثل انا ظريف وبكرا (وغيرها) اى غير هذه المذكورات كالمصدر مثل اعجبني سير زيد وعمرا (لفظا) اى من حيث اللفظ او حال كونه ملفوظا وان كان ما يدل على الحدث ملفوظا (وجاز) الواو للحال اى وقد جاز او للعطف فتكون الجملة معطوفة على الشرط (اى لم يجب) (العطف) اى جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على معمولى الفعل ولم يمنع ذلك العطف ايضا يعنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعنى سلب ضرورة الوجوب والامتناع عن الطرفين والعام سلب الضرورة عن احد الطرفين دون الآخر يعنى الوجوب والامتناع والخاص عنهما معا (فلا يتقضى) هذا الكلام (بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف) بقرينة المعطوف عليه (فيه) اى في هذا المثال لان النية والمصاحبة في الضرب في مكان واحد او زمان واحد متعمرة فتكون الواو للعطف (فالوجهان) جواب الشرط (اى العطف) اى جعل الواو للعطف فيئذ يكون ما بعدها معطوفا على ما قبلها لان الاصل فيها هو العطف (والنصب على المفعولية) اى نصب

مابعدھا علی ان ینکون مفعولا معه مصاحبا لمعمول الفعل (جازان) اذ لامانع من واحد منهما مع رجحان العطف لکونه اصلا والعمل بالاصل هو الاولی عند التعارض (نحو جئت انوزید) وجئت الیوم وزید وزیدا وفيه خلاف عبد القاهر حیث جعل العطف ههنا متعینا لان الفصل وان کان قائما مقام التأكيد الا انه لم یکن مثله من کل وجه (بالرفع) ای رفع وزید (علی العطف) ای بناء علی ان ینکون معطوفا علی الضمیر المرفوع المتصل لامکان التأكيد بالمنفصل (وزیدا) (بالنصب علی المفعولية) ای علی ان ینکون مفعولا معه لمصاحبة معمول فعل فی زمان واحد (والا) عطف علی قوله جازای وان کان مايدل علی الحدیث لفظا (لم یجز العطف) ای عطف مابعد الو او علی ما قبلها (بل یمتنع) العطف لمانع (تعین النصب) ای نصب مابعدھا علی انه مفعول معه حیث لا وجه سواه وعند الجمهور النصب مختار ههنا لا واجب فحیث ینکون المراد بالتعین التعین الاستحسانی وذلك مبني علی ان العطف علی الضمیر المرفوع المتصل بلا تاکید بالمنفصل وبلا فصل بین المعطوف والمعطوف علیه قبیح لامتنع علی ماسیحی (مثل جئت وزیدا) فتعین ههنا ان ینکون زید منصوبا علی انه مفعول معه (فان العطف) ای عطف زید علی الضمیر المرفوع المتصل (فیه) ای فی المثال المذكور (یمتنع لعدم الفاصلة) بینهما یعنی (لا) توجد الفاصلة التي تكون (بتأكيد) الضمیر المرفوع المتصل (با) لضمیر المرفوع (للمنفصل ولا بغيره) كالفصل بینهما بالظرف او غیر (وان کان) ای وجد (الفعل) ای مايدل علی الحدیث سواء کان فعلا اصطلاحيا او غیره كما سبق (معنی) تمييز او حال او خبر کان علی تقدير كونها ناقصة (ای امرأ معنويا مستتبعا من اللفظ) من غیر تصریح به ولا تقديره * وفي الرضى والفعل المعنوی علی ضربین لانه اما ان ینکون فی اللفظ مشعربه قوی او لافلاول نحو مالک وزیدا لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فی معناه نحو ماشانک لانه بمعنى فعلاک وصنعک فهو بمعنى المصدر الذی فیه معنی الفعل والثانی اعنی الذی لا ینکون فی اللفظ مشعرا بالعامل قوی نحو مانت وزیدا فههنا العطف اولی بلاخلاف وان قصد لعدم الناصب وضعف الدال علیه وهو ما الاستفهامية * الی ههنا کلامه (وجاز) هو کالاول فی التوجیه الا انه ههنا سلب العام (ای لم یمتنع) (العطف) ای عطف ما بعد الو او علی ما قبلها بان تكون للعطف لا المصاحبة (تعین) جواب الشرط وقيل اختیر (العطف) ای عطف مابعدھا علی ما قبلها (حیث) ای لانه (لا ینحتمل) الکلام (علی عمل العامل المعنوی بلا حاجة مع جواز وجه آخر) غیر الحمل علی عمل العامل المعنوی (وهو) ای الوجه الآخر (العطف)

يعنى اذا جعل الواو للمصاحبة وجعل مابعدھا منصوبا على انه مفعول معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى واذا جعل الواو للعطف وعطف مابعدھا على ما قبلھا يلزم الحمل على عمل العامل اللفظى فتعين هذا لكون العامل اللفظى اقوى من المعنوى وعند وجدان القوى لاثاثير للضعيف ولان معنى الفعل غير بالغ درجة الفعل فلا ينتصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الاولى ولذا قال الرضى يجوز العطف فيه بلا تكلف (نحو ما زيد وعمرو والا) عطف على جاز (اى وان) كان الفعل امرا معنويا مستنبطا من اللفظ ولكن (لم يجز العطف) اى عطف مابعدھا على ما قبلھا (بل امتنع) العطف (تعين النصب) اى جعل الواو بمعنى مع ونصب مابعدھا على انه مفعول معه للعامل المعنوى (حيث) اى لانه (لا وجه سواه) اى سوى النصب لانه اذا تعذر العمل بالاقوى وهو العطف وامتنع يكتفى بالعمل بما هو الاذنى وهو النصب على انه مفعول معه (نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا) انما ورد مثالين مع انه يكفى لا يوضح ما هو المراد المثال الواحد ليعلم ان معنى الفعل يستفاد ويوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور كفى المثال الاول مع حرفه ايضا والاسم كفى المثال الثانى (فانه امتنع العطف) اى عطف مابعد الواو على الضمير المجرور (فيهما) اى فى المثالين المذكورين واما لهما (لان العطف على الضمير المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر كالمثال الاول او بالاضافة كفى المثال الثانى (بلا اعادة الجار) فى المعطوف حرفا كان او اسما (غير جائز) لما سيجى وههنا لم يعد (ولم يجز) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا لم يجز العطف على الضمير المجرور فلم لم يجز العطف على الاسم وهو الشان ليكون عملا بما هو الاقوى وهو العطف والعمل بالادنى لا يجوز الا عند امتناع العمل بالاقوى باى وجه كان ههنا يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو الاستثنائية بقوله ولم يجز (عطف عمرا على الشان) كما لم يجز على الضمير المجرور لانه خلاف المعنى اذ المعنى حينئذ ما شانك ونفس عمرو فيكون السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شانها لان مثل هذا الكلام انما يستعمل فى هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا علله الشارح بقوله (اذ السؤال عن شانها لاعتناء شان احدهما ونفس الاخر) يعنى مراد المتكلم السؤال عن وصفهما لا السؤال عن وصف المخاطب ونفس عمرو ولانه لو عطف عمرو على الشان يكون السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال لما سبق آفاه وقال المحشى ويجوز العطف على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير و شان عمرو فيكون السؤال ايضا عن شانها او على الشان

فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى ﴿وجاء ربك﴾ فيكون السؤال ايضا عن شأنهما لان المعنى يكون حينئذ وشان عمرو والنصب ان ترجح بالسلامة من الحذف ترجح هذان التقديران بالاستغناء من اعمال العاقل المعنوي انتهى كلامه مخلوطا وهذان التقديران وان كانا جزئين الا انهما لا يخلو عن تكلف (وانما حكما بمعنى التعليل في هذه الامثلة) الواردة لتعين العطف او تعين النصب يشير الى ان اللام التعليلية متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص بالاخري (لان المعنى) اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك (مات صنع) (وما يماله) مثل يلبس بالياء التحتية او الفوقانية فيكون من باب حذف المعطوف او الاكتفاء به والعمل بالتمقيسة او الاحالة على فهم المتعلم (فعنى ماشانك وزيدا) قولك (مات صنع وزيدا) بالياء المثناة من فوق في هذا التفصيل نشر على خلاف اللف (ومعنى مالك وزيدا) ايضا اى كالمثال الاول قولك (مات صنع وزيدا) بالياء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال على الخطاب فيكون التفسير دالا على الخطاب لان المنسرح عين المنسرح (ومعنى مالزيد وعمرو) قولك (ما يصنع زيد وعمرو) بالياء المثناة من تحت لان المجرور ههنا اسم ظاهر وهو لا يكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك (الحال) من حل الشيء يحول اى انقلب سمي هذا القسم به لانقلابه وتحواله غالبا (لم فرغ من المضاعيل) الخمسة (شرع في الملحقات) اى في بيان ما يلحق (بها) وانما اُلحقت الحال بها من حيث انها فضلا جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا شبه خاص بالمفعول فيه ما سبق قدمت على سائر الملحقات بها لانها تبتن هيئة الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية ايضا (وهو) اى الحال لان الحال يذكر ويؤنث (ما) اى شىء مفردا كان او جملة وان جعلت لفظه ما اعم من الاسم الحقيقي والحكمى وفسرتها بالاسم بان تقول اى اسم حقيقة كالحال المفردة او حكما كما تكون جملة فله وجه (يبين هيئة الفاعل) اى وصفه حل صدور الفعل عنه مثل جاءنى زيد راكبا فان الحال ههنا يبين حل زيد ووصفه عنه صدور الجىء عنه وهو الركوب فيكون قوله راكبا مينا لوصف الركوب عند كون الجىء صادرا عنه (او) هيئة (المفعول به) حل وقوع الفعل عليه نحو رأيت زيدا فارسا (اى من حيث هو فاعل) يصدر عنه الفعل (او مفعول به) يعنى يقع عليه الفعل (كما هو الظاهر) قوله ما يبين جنس شامل للمعرف وغيره (فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز) فان التمييز وان كان مينا الا انه يبين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة

او مقدره نحو رطل زينا وطاب زيد نفسا وسباتي (وباضافتها) اى اضافة الهيئة
 (الى الفاعل او المفعول به يخرج مابين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة
 المبتدأ) او الخبر او غيرها فالتها وان كانت مينة للهيئة الا ان تلك الهيئة
 ليست هيئة الفاعل او المفعول به (نحو زيد العالم اخوك) او اخوك زيد العالم
 او ان زيدا العالم اخوك او ان اخاك زيد العالم او كان زيد العالم اياك او غير ذلك
 (وبقيد الحيثية) اى بقوله من حيث هو فاعل او مفعول به (يخرج صفة
 الفاعل) مثل جاءني زيد العالم (او) صفة (المفعول به) سواء كان بلا واسطة
 نحو رأيت زيدا العالم او بالواسطة نحو مررت بزيد العالم (فانها) اى صفة كل
 منهما (تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا) اى سواء صدر عنه الجيء
 او لا وسواء وقع عليه الفعل او لا بل كل واحد من الفاعل او المفعول به موصوف
 بالعلم مطلقا (لا) ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل او المفعول به (من حيث
 هو) الفاعل (فاعل او) المفعول به (مفعول وهذا الترديد) اى الترديد المفهوم
 من كلمة او (على سبيل منع الخلو) يعنى ان الحال لا يخلو من ان يبين هيئة الفاعل
 او هيئة المفعول (لا) يكون هذا الترديد على سبيل (الجمع) بحيث يمتنع ان يجمع
 الحال بين هيئة الفاعل و هيئة المفعول بل يصح ان يجمع الحال بينهما (فلا يخرج عنه)
 اى عن التعريف (مثل ضرب زيد عمرا را كمين) فالاولى الجمع بينهما لانه
 اخصر ولا مانع من التفریق نحو لقيت را كبا زيدا را كبا اولقيت زيدا را كبا
 را كبا فان كانا مختلفين فان كان هنالك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد
 منهما جز وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هنذا مصعدا منحدره اولقيت هنذا
 منحدره مصعدا فهذا اولى لان الفصل الواحد اولى من الفصلين وان لم يكن
 فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدر را زيدا مصعدا ويجوز
 على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا
 منحدر را والمصعد هو زيد كذا في الرضى بل هذا هو الاولى فيكون الاول للثاني
 والثاني للاول وفصل اولى من فصلين* وفي الهندي مثل لقيت مصعدا منحدر را
 على الجمع في الاول والتفریق في الثاني وهذا دليل على ما قلت (لفظا) تمييز
 عن الفاعل او المفعول او حل منهما او خبر لكان المقدر والى الاخير ذهب الشارح
 حيث قال (اى سواء كان الفاعل) الذى وقع الحال عنه (او المفعول به الذى
 وقع الحال منه لفظا اى لفظيا) بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون خبرا
 والفاعل المظى او المفعول المفظى لا يكون الا (بان يكون فاعلية الفاعل
 او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه) يعنى لا يكون الفاعل فاعلا ولا
 المفعول مفعولا الا ان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل او المفعول به

مفوضا او منطوقا لا غير فيكون الفاعل مفوضا ومنطوقا والمفعول به كذلك (من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن الكلام كما اعتبر في الفاعل المعنوى في قوله هذا زيد را كبا او المفعول المعنوى فيه ايضا وسياى تتيقه (يفهم) ذلك المعنى الخارج عن الكلام (من حوى الكلام) حوى القول معناه يقال عرفت ذلك من حوى كلامه اى معنى كلامه مقصورا او ممدودا وفي الحديث من اكل من حوى ارض لم يضر دماؤها يعنى البصل كذا في الصحاح (سواء كانا) اى الفاعل او المفعول به (مانفوضين حقيقة) كما مر من قوله ضرب زيد عمر ارا كبين (او حكما) كما سيجى من الامثلة (او معنى) معطوف على لفظ (اى) كان الفاعل او المفعول به (معنويا) وهما لا يكونان الا (بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم) هذا المعنى (من حوى الكلام) بحيث (لا) يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول (باعتبار لفظه ومنطوقه) اى باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من حوى الكلام (والمراد بالفاعل) الذى فى تعريف الحال (والمفعول به) الذى هو كذلك (اعم) يعنى ان يكون كل واحد منهما اعم (من ان يكون حقيقة او حكما) يعنى ان يكون الفاعل فاعلا حقيقيا او المفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية الثانى فاعلا ومفعولا حكميين كما سياتى من الامثلة (فيدخل فيه) اى فى تعريف الحال (الحال من المفعول معه لكونه) اى لكون المفعول معه (فى معنى الفاعل) لمصاحبه اياه فى صدور الفعل عنه مثل جئت وزيدا را كبا ومثل ماشانك قائما فان قائما حال من الفاعل معنى اذ المعنى كما سبق ما تصنع قائما ومثل استوى الماء والخشبة اى مقرونة (او) لكون المفعول معه فى معنى (المفعول به) نصاحبه اياه فى وقوع الفعل عليه مثل كفاك وزيدا متبيا درهم (وكذا المفعول المنطوق) يعنى يجوز الحال من المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف ذى الحال شرط وانما يجوز منه لكونه فى معنى المفعول به (مثل ضربت الضرب شديدا) فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق معرف باللام ومثله جاست الجلوس كثيرا يعنى اوقعت الجلوس حل كونه كثيرا (فانه) اى مثل ضربت الضرب شديدا (بمعنى احدثت الضرب شديدا) فيكون مفعولا به وشديدا حالا منه (وكذا) اى كما يدخل الحال من المفعول معه والحال من المفعول المطلق فيه (يدخل فيه) ايضا (الحال من المضاف اليه) اذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (كما اذا كان المضاف) الذى اضيف الى صاحب الحال (فاعلا او مفعولا يصح حذفه) اى حذف المضاف الذى هو فاعل او مفعول (وقيام المضاف اليه) الذى هو ذوالحال (مقامه) اى مقام المضاف

(فكأنه) اى المضاف اليه الذى هو ذوالحال بعد حذف المضاف واقامته مقامه (الفاعل او المفعول) ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له سواء كانا منصوبين بتقدير الحرف او مجرورين بلفظه لانهما لم يكونا صاحبي الحال لانهما لا يكونا فاعلين ولا مفعولين حقيقة او حكما تدبر (نحو بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا) اى مخلصا فان حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة وهو مفعول لفعل مقدر تقديره بل تتبع ملة ابراهيم حنيفا (و) نحو (أحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا) فان ميتا حال من اخيه وهو مضاف اليه لقوله لحم الذى هو منصوب لانه مفعول ان يأكل فهذان مثالان لكون المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا فقولك تتبع ملة ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل مبنيا للمفعول ورفع ملة وان يؤكل لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل لقوله ان يؤكل (فانه يصح ان يقول) بحذف ملة واقامة ابراهيم مقامها (بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع ملة ابراهيم) فكأنه حال من المفعول به (و) يصح ايضا ان يقول بعد الحذف والاقامة (ان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه او كان المضاف) الذى اضيف الى ذى الحال (فاعلا او مفعولا وهو) اى المضاف الذى هو فاعل او مفعول (جزء المضاف اليه) الذى هو ذوالحال (فكأن الحال من المضاف اليه هو الحال من المضاف) فكأنه حال من الفاعل او المفعول لكونه جزءا منه (وان لم يصح قيامه) اى المضاف اليه (مقامه) اى المضاف لان جزء الشيء لا يقوم مقامه بعضا او كلا (كفى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع) اى محكوم عليهم بالقطع (مصحين) اى داخلين فى الصبح من اصبح الرجل اذا دخل فى الصباح فحينئذ تكون تامة لاحتياج الى خبر منصوب (فقوله مصحين حال من هؤلاء) المضاف اليه لدابر فكأنه وهو حال من المضاف اليه حال من المضاف الذى هو جزء المضاف اليه (باعتبار ان الدابر المضاف اليه) اى الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع الى هؤلاء الى الموصول بل الرجوع اليه ما سكن فيه (جزؤه) اى جزء هؤلاء (فان دابر الشيء اصله) فكأنه قال يقطع دابر هؤلاء اى يحكم عليهم قطعاً بالعذاب حال كونهم داخلين فى الصبح (والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ان (الضمير المستكن فى المقطوع) راجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله له حكم المرجع حكيم الراجع فاذا كان فاعلا يكون المرجع كذلك واذا كان نائبا عنه يكون المرجع ايضا كذلك فصار (كأنه حال من مفعول ما لم يسم فاعله) وقيل حال من الضمير فى مقطوع وجمعه مع ان صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه شرط فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث للحمل على المعنى لان دابر هؤلاء فى معنى مدبرى هؤلاء (ولوقرىء

تبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل (الذى هو من ابواب الخماسى)
(اويبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل) الذى هو من ابواب
الرباعى المزيد فيه على الثلاثى (وجعل الجار) الذى (فى) قوله (به متعلقا به)
اى باحد الفعلين على كلا القرائتين والضمير الجرور راجعا الى الموصول الذى
عبر عنه بقوله ما (لا بالمفعول) يعنى لم يجعل الجار متعلقا بالمفعول بل يجعل
متعلقا باحد الفعلين السابقين (دخل فيه) اى فى تعريف الحال (الحال من
المفعول معه و) الحال من (المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل)
الذى ذكر فى التعريف الى الفاعل الحقيقى او الحكيمى (او) الى تعميم
(المفعول) ايضا كذلك لان لفظ المفعول اذا لم يكن مقيدا يصح اطلاقه على
المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه جميعا من غير تعميم لان المطلق يوجد
فى الافراد ولا يصح ههنا اطلاقه على المفعول له وفيه لما عرفت سابقا من انه
لا يقع الحال منهما (الا لدخول ما وقع حالا من المضاف اليه) فاذا احتجج
الى التعميم لدخول مثل هذه الحال يكون التفسير الاول هو الاولى والالىق
ليكون التعميم فى الكل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول اولى تدبر (مثل
ضربت زيدا قائما) فان كانت قرينة حالية او مقالية تعين صاحب الحال جاز
ان يجعله لما قامت له من الفاعل او المفعول به وان لم تكن فان كان الحال
من الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا
وان لم تقدمه فهو من المفعول ومنهم من يقول الطريق فى مثله ان يقول
اقوم اويقوم لاقائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما وقيل انت مخير
بجعله حالا من ايهما شئت (هذا مثال اللفظى المفلوظ حقيقة) تمييز عن نسبة
المفعول الى نائبه (فان فاعلية تاء المتكلم) يعنى كونها فاعلة للفعل (ومفعولية
زيد) اى كونه مفعولا للفعل (انماهى) اى ما كل واحدة من الفاعلية والمفعولية
الا (باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج) تكون فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى الخارج فى الكلام (عنه) اى
عن الكلام (وهما) اى الفاعل والمفعول (ملفوظان) فى هذا الكلام (حقيقة)
اى ملفوظان حقيقيان يريد أنه يصح ان تجعل قائما حالا من ايهما شئت اى من
الفاعل او المفعول على سبيل منع الخلو والجمع لان قائما مفردا لا يكون حالا
منهما لكن الاولى ان يجعل حالا من زيدا اذا لم تكن قرينة ليكون الحال
بجنب صاحبه وهو الاصل كذا فى الرضى وقد سبق ايضا (و) مثل (زيد
فى الدار قائما) (مثال اللفظى المفلوظ حكما) نصب على التمييز (فان فاعلية
الضمير المستكن فى الظرف) اى كونه فاعلا له وهو المنتقل عن عامله بعد حذفه

للاختصار لان تقديره زيد حصل في الدار قائما لان الظرف الواقع خبرا مقدر
بجملة عند الأكثر لما سبق ثم حذف حصل فاستكن الضمير في الظرف يعني
انتقل اليه بعد حذف عامله (انما هي) يعني ليست تلك الفاعلية الا (باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه) اي عن لفظ الكلام
ومنطوقه (والضمير المستكن) سواء كان استكناهه جائزا او واجبا (ملفوظ
حكما) اي يكون في حكم اللفظ لما سبق في قوله واللفظ اما حقيق او حكمي لصحة
اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مسندا اليه وذا حال وراجعا الى الاسم وغير
ذلك مما يدل على كونه مافوظا حكما فكان لفظا حكما (وهذا زيد قائما) الظاهر
انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصاله به يعني
يصح ان يجعل مثلا للفاعل المعنوي اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه في معنى
الفاعل المفهوم من التنبيه والاشارة فيكون قائما حالا من الفاعل المعنوي
(مثال) للمفعول (المعنوي لان مفعولية زيد) اي كونه مفعولا (ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه) لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجملة
جملة اسمية فليس فيه فاعل ولا مفعول (بل) المفعولية ليس الا (باعتبار معنى
الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا) لان التنبيه مفهوم من كلمة الهاء
الموضوعة للتنبيه والاشارة مفهومة من اسم الاشارة (ولاشك انهما) اي معنى
الاشارة والتنبيه (ليسا بما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر) المتكلم
(في نظم الكلام اشير او انه ويصير زيدا) اي بما قدر في نظم الكلام (مفعولا
لفظيا) لامعنويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا لفظا ويقول
هذا زيدا قائما ويجعل نصبه دليلا لما قصده (بل مفعوليته) بل كون زيد
مفعولا (انما هي) يعني لا تكون تلك المفعولية الا (باعتبار معنى اشير او انه
الخارج) صفة المعنى (عن منطوق الكلام المعبر) صفة بعد صفة للمعنى (لصحة
وقوع القائم حالا) يعني انما يعتبر ذلك المعنى لان يصح ان يكون قائما حالا لان
العامل في الحال الفعل او شبهه او معناه على ما سياتي والاوان مفتودان ههنا
لانه ليس فيه فعل او شبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع
قائما حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل (فهى) اي مفعولية
زيد في المثال المذكور (معنوية لالفظية) لما عرفت (وعاملها) مبتدأ خبره
قوله الفعل وما عطف عليه (اي عامل الحال) لان الحال يؤنث باعتبار انه
صفة ويدكر باعتبار لفظه (اما) (الفعل) اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة
حقيقية يعني تكون لمنع الجمع والحلو وان شبهه انما يعمل فيها اذا لم يوجد الفعل
لفظا او تقديرا لانه اصيل في العمل وقوى ايضا وان معنى الفعل لا يعمل فيها

ايضا الا اذا لم يوجد واحد منهما لفظا او تقديرا (الملفوظ) يعنى يكون الفعل العامل فيها ملفوظا حقيقة (او المقدر) يعنى يكون ملفوظا تقديرا بان يكون محذوفا جوازا او جوبا كما سيأتى (نحو ضربت زيدا قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ حقيقة (وزيد فى الدار قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرا بقرينة ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل الفعل واذا لزم التقدير فالاصل هو الاولى ولذا قال الشارح (ان كان الظرف مقدر بالفعل) بناء على كونه اصلا فى العمل (او شبهه) اى ما يشبه الفعل (وهو ما يعمل عمل الفعل) يعنى الرفع والنصب (وهو من تركيبه) اى من تركيب الفعل اى يكون مشتركا فى مادة حروفه كضرب وضارب ومضروب (كاسم الفاعل) سواء كان لازما (نحو زيد ذاهب راكبا) فى مقام ذهب زيد راكبا او متعديا مثل زيد ضارب غلامه قائما مكان ضرب زيد غلامه قائما (و) سواء كان ملفوظا تحقيقا كالشالين المذكورين او تقديرا مثل (زيد فى الدار قاعدا ان كان الظرف مقدر باسم الفاعل) على مذهب الكوفيين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما سبق (وكاسم المفعول) اعاد الحار لثلا يتوهم عطفه على قوله باسم الفاعل سواء كان تحقيقا (نحو زيد مضروب قائما) او ملفوظا تقديرا نحو زيد فى الدار جالسا ان كان الظرف مقدر باسم المفعول (والصفة المشبهة) ملفوظة كانت (نحو زيد حسن ضاحكا) فى تقدير حسن زيد فى الدار ضاحكا والمصدر نحو اعجبني ضرب زيد قائما وهذان اعنى الفعل وشبهه يعملان فى الحال متقدما مثل راكبا ضرب زيد ومتأخرا لقوة عملهما غير المصدر فانه لا يعمل متقدما الحال عليه لما سيجىء والثالث اعنى معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحال متأخرا عنه لضعفه (او معناه) (المستنبط) اى المفهوم (من نحو الكلام) اى من معنى الكلام (من غير التصريح به) اى بالعامل (او تقديره) لانه اذا صرح او قدر يكون اما الفعل او شبهه ولا يكون معناه (كالاشارة والتنبيه) المفهومين من حرف التنبيه واسم الاشارة (فى نحو هذا زيد قائما كاسم) فى قوله وهذا زيد قائما (وكالتداء والتثنية) مثل ليت (والترجى) كاعل (والتشبيه) نحو كأن واتماخص هذه الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تفيد معانى الافعال المحققة غير التأكيد بما ذكرنا فيصح ان يكون كل واحد منها مقيدا بحاله باعتبار تلك المعانى بخلاف الثلاثة الاخر فانها مجرد تأكيد النسبة والاستدراك فلا يصح تقييدها بالحال * وقال الحشى ولاعمل لكل ما يستنبط منه معنى الفعل فان ان وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل سماعى * وفى الرضى فالاولى احواله ذلك على استعمالهم وان لا يعمل (فى نحو يا زيد قائما) ويارجل

مقيا وياربنا منعما بشرط ان يكون المنادى معرفة سواء كان معرفة قبل النداء او تعرف به او بالاضافة او مشبها به لان التعريف او النكرة المخصصة شرط في ذى الحال (وليتك) وليته وليت زيدا (عندنا مقيا ولعله) ولعلك ولعل زيدا (في الدار قائما وكأنه) وكانك وكأن زيدا (اسد صائلا) فانها لتضمنها معاني الافعال تعمل في الحال الا انها لا تتقدم عليها لضعفها في العمل لما سبق فان قيل لم لا يكون العامل في الحال خبرها اذا كان غير جامد اجيب بان المراد تقييد التمتي مثلا لا التمتي ويختلف المعنى في ليتني صحيجا راجع الى اهلي (وشرطها) (اي شرط الحال) عند البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا ايقاع المعرفة حالا لانها في الاصل خبر وكما يجوز في الخبر التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الا ان التنكير اصل عندهم ايضا (ان تكون) الحال (نكرة) (لان النكرة اصل) لكونها مجردة من العوارض والتعريف لا يكون الا بقيد زائد على النكرة (والغرض) من الحال (وهو) اي الغرض منها (تقييد الحدث المنسوب) سواء كانت نسبة الحدث اسنادية كما في قولك جاءني زيد راكبا او ايقاعية مثل رأيت زيدا ماشيا او اضافية نحو مررت بزيد جالسا (الى صاحبها يحصل) اي الغرض (بها) اي بالنكرة (والتعريف) لكونه من العوارض والعارض كالمعدوم (زائد على الغرض) والزائد لا يعتبر وفي الرضى والاولى ان يبين الشيء او لا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث (و) شرطها ايضا (ان يكون) (صاحبها) اي من قام الحال به سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما (معرفة) (لانه) اي لان صاحب الحال (محكوم عليه في المعنى) لان الحال وصاحبه في المعنى مبتدأ وخبر فكان قولك جاءني زيد راكبا زيد راكب وقت المجيء ورأيت زيدا فارسا زيد فارس وقت الرؤية (فكان الاصل فيه) اي في صاحب الحال (التعريف) اي ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه بالحال في المعنى (غالبا) يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان التنكير واجب فيها لا غالب (اي ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة في جميع موادها) اي امثلة الحال (بل) اشترط ان يكون صاحب الحال معرفة (في غالب موادها اي اكثرها) يعني اكثر امثلة الحال لا كلها (وبيان ذلك) اي اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة في غالب موادها (ان مواد وقوع الحال) منقسمة (على قسمين) لان صاحب الحال اما ان يكون معرفة او محضة او يكون نكرة مخصصة ولذا انقسمت المواد على قسمين (احدهما) اي كلام او تركيب (يكون ذوا الحال فيه) اي في ذلك الكلام او التركيب (نكرة موصوفة) لان النكرة لما كانت موصوفة

افادت التخصيص لان الوصف في التكرات للتخصيص وصلت لان تكون
 ذا حال كما كانت تصلح ان تكون مبتدأ (نحو جاءني رجل من بني تميم) ومن فيه
 بيانية ومن البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون له صفة (فارسا) اي يكون ذو
 الحال فيه نكرة (او مغنية غناء المعرفة) اي نكرة مفيدة فأداة التعريف
 (لاستغراقها) اي لاحاطة تلك النكرة بافرادها بحيث لا يشذ فرد منها حينئذ
 تكون في حكم المعرفة (نحو قوله تعالى فيها) اي في ليلة البراءة التي تكون في نصف
 شعبان (يفرق كل امر حكم امرا من عندنا) اي يميز ويبين كل شيء على مقتضى
 الحكمة الالهية حال كونه مأمورا من جانبنا فتكون النكرة مستغرقة لافرادها لان
 لفظة كل اذا اضيفت الى التكررة تكون لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة
 (ان جعلت امرا حالا من كل امر) واما اذا جعلته حالا من الضمير المستكن
 في الصفة المشبهة فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون حينئذ ذو الحال
 معرفة ومثله قول الشاعر * لا يركبن احد الى الاحجام * متخوفا يوم الوغى
 لحمام * فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه (او) تكون تلك النكرة (واقعة في حيز
 الاستفهام) لانها شبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة فتم
 ايضا جميع الافراد (نحو هل اناك رجل راكب او) واقعة (بعد الا) لان توجيه
 هذا العطف وصحته ان يجعل الحال الآتي بعد قوله او مقدما فاعلا لقوله او
 واقعة بعد الا وقائما مقام فاعل قوله مقدما على سبيل التنازع (نقضا) منصوب
 على انه مفعول مطلق تقديره نقض نقضا والجملة صفة الا (لنفي) متعلق بالنقض
 لان النكرة لوقوعها في حيز النفي استغرقت وتعينت لمسبق (نحو ما جاءني رجل
 الراكب او مقدما) عطف على قوله واقعة او على قوله نكرة والمعنى ما يكون
 ذو الحال فيه مقدما (عليه الحال) لان بتقديم الحال على ذي الحال يتخصص
 ذو الحال لما سيأتي (نحو جاءني راكبا رجل واثنيهما) اي ثاني القسمين (ما يكون
 ذو الحال فيه غير هذه الامور) يعني الامور الخمسة ويكون ذو الحال في غيرها
 معرفة (وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم) لا غير (ووقوع
 الحال في هذا القسم) اي في القسم الثاني (مشروط بكون صاحبها) اي صاحب
 الحال (معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها) اي صاحب الحال (معرفة)
 يعني تكون الغلبة في الشرط بحيث يكون الشرط غالبا لامستوعبا (لا) قيد (لكون
 صاحبها معرفة) فيكون صاحبها باقيا على حاله وهو الاصل في التعريف (حتى
 يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة) صفة للغالبية (عن تخلفه) اي
 تخلف كون صاحبها معرفة (في بعض المواد) كالصور المذكورة في القسم الاول
 (ساقى الشرطية) يعني اذا كان قوله غالبا قيدا لكون صاحبها معرفة يكون منافيا

للشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضى ان يكون صاحبها فى جميع
المواد معرفة لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط وكون صاحبها معرفة
غالبا ينافى الشرطية لان الغالبية منبئة عن التخلف يعنى تشعر ان لا يكون
صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السابقة فى القسم الاول
وان كان قيذا للشرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون الشرط هو الغالب
(ويحتاج) عطف على يقال (الى ان يصرف الكلام) اى ان يخرج الكلام وهو
قوله وصاحبها معرفة غالبا (عن ظاهره) وظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم
ومعرفة بالنصب على الخبر ويكون هذا العطف من قبيل عطف معمولين
على معمولى عامل واحد بعاطف واحد ويكون عطف مفرد على مفرد (ويجعل
قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا) فيه تشير على ترتيب اللف (معطوفا) من
قبيل تعدد المفعول الثانى او يكون بدلا منه او حالا فيكون حينئذ عطف جملة
(على) جملة هي (قوله وشرطها ان تكون نكرة) ولما بين ان التكرير
شرط فى الحال اعترض عليه بان تعريف الحال فى بعض المواد ينافى الشرط
فاجاب عنه بالواو الاستثنائية بقوله (وارسلها العراك) اقول الحال المعرفة اما
مصدر او غير مصدر والاول اما معرف باللام مثل قول الشاعر او معرف بالاضافة
نحو مررت به وحده والثانى نحو مررت بهم الجم الغفير وكقوله عليه السلام
﴿ يذهب الصالحون اسلاما الاول فالاول ﴾ اى مرتبين كذا فى الرضى وقيل
الحال المعرفة اثنان معرف باللام وبالاضافة اورد مثالا موقوفا به للاول من
شعر لبيد ولثانى مما شاع فى المحاورات و يروى اوردها العراك (ولم يذدها)
بالذال المعجمة وبعده دال مهملة من دادة يذوده طرده وذاد الابل من باب
قال ساقها وطردها كذا فى الصحاح (ولم يشفق) من اشفق يقال اشفق عليه
واشفق منه اصلهما واحد ولا يقال شفق وقال ابن دريد شفق واشفق بمعنى
واحد وانكره اهل اللغة كذا فيه ايضا الاشفاق الخوف اى لم يخف (على
نقص الدخال) النقص بالصاد المهملة والغين العجمة المفتوحة من نقص
الرجل نقصا اى لم يتم مراده وقيل نقص * بمراد تام نارسيدن وشرب تمام ناشدن *
كذا فى حاشية العمام (البيت للبيد) وهو من شعراء الاسلام (يصف حمار
الوحش) وهو الذكر منه (والاتن) جمع اتان وهو الاتى منه الواو اما للعطف
فيكون معطوفا على المفعول واما بمعنى مع فيكون مفعولا معه (يقول) اى لبيد
ويحتمل ان يكون بقاء الخطاب لبيان اللغة (ارسل حمار الوحش الاتن) لانه
قادر على ضبطهن بحيث يتبعهن عن التراجع خوفا من تأديبه اياهن (وكأن)
كلمة التشبيه لآكلة كان جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الارسال يقتضى سبق

القيد وههنا لم يمكن ان يتصور القيد فضلا عن سبقه لان القيد والارسال منه
 لم يوجد الا في نبي آدم فاجاب عنه بقوله وكأن (المراد بالارسال البعث او التخليه)
 يعنى خلى كردن زاده يعنى مزاجم ناشدن حمار وحش مر اين راد آب از خوردن *
 والمراد هو الثانى ههنا لان البعث بمعنى الارسال فالمعنى جعلها خالية على حالها
 (بين المرسل) بفتح السين وهو الاتن (وما يريد) اى حمار الوحش او المرسل
 بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع يشرب منه الاتن الماء يعنى * جى آب
 خوردن * (اى ارسالتها) يعنى ارسل حمار الوحش الاتن حال كونها (معتركة
 متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك) اى لم يمنع حمار الوحش الاتن عن
 الاعتراك والتزاحم (ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخول) يقال نغص البعير
 اذا لم يتم شربه ولذا فسره الشارح بقوله (اى) لم يخف ذلك الحمار (على انه
 لم يتم شرب بعضها) اى بعض الاتن (الماء بالدخول) اى بالمزاحمة والاعتراك
 (والدخول) بكسر الدال المهملة وبعده خاء معجمة على وزن صراف (هو)
 اى الدخول فى اللغة (ان يشرب البعير) ماءه (ثم يرد) مضارع مجهول من رد يرد
 مثل مديمة (من العطن) بفتح حى العين والطاء المهمتين ماحول الحوض والشرب
 من مبارك الابل اى المناخ يعنى * جى اشتر * (الى الحوض) متعلق بورد
 يعنى ثم يعاد ذلك البعير من طرف الحوض اليه (ويدخل) ذلك البعير (بين
 بعيرين عطشانين) لم يكن ان يشربا ماء (ليشرب) ذلك البعير المرود الدخول
 بين البعيرين العطشانين (منه) اى من الحوض او من الماء (ماعساه لم يكن
 يشرب منه) يعنى لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض (ولعل المراد)
 هذا جواب دخل مقدر وهو ان الدخول لم يوجد الا في الحيوان الذى يكون
 فى ايدى الناس وههنا ليس كذلك وهو ظاهر فم يصح معنى الدخول فحب
 عنه بقوله ولعل المراد (به) اى بالدخول (ههنا) ليس الا (نفس متداخلة) بالتذكير
 صفة جرت على غير من ههنا (بعضها) مرفوع فاعل متداخلة (فى بعض آخر)
 متعلق به يعنى ليس المراد بالدخول ههنا معناه الحقيقى بل اراد به معناه المجازى
 الذى هو تداخل بعض النفوس فى بعض (او) اجاب عنه ايضا بان (المعنى
 على نغص مثل نغص الدخول) يعنى ان المعنى على حذف المضاف من امثله به
 واقامة المشبه مقامه يعنى لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء كخاف
 الجمال على ان البعير لم يتم شرب الماء وداخله بين بعيرين عطشانين ليم شربه
 (و) مثل (مررت به وحده) مصدر وحيد حدة ووحدا مثل وعد
 بعد عدة ووعدا من باب ضرب يضرب وبالإضافة الى الضمير صار معرفة
 لان اضافة المصدر معنوية (ونحوه) بالرفع عطف على مقدر يعنى ونحو

ارسلها (مثل فعلة) بناء الخطاب (جهداك) بفتح الجيم وضمها الاجتهاد * وقال
الفراء بالفتح المشقة وبالضم الطاقة وكلاهما جائزان ههنا تأمل وكن منصفا
(متأول) خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف منه اى ونحو ارسالها كما قلنا آنفا
التأويل التطلب يعنى طلب مال الشئ بصرفه عن الظاهر (بالكرة) متعلق بقوله
متأول (فلا يرد) مبنى للفاعل من وورد يرد (نقضا) منصوب على الحال من الفاعل اى
لا يرد ارسالها ونحوه نقضا (على قاعدة اشتراط كونها) اى الحال (نكرة
وتأويلها) اى الحال المعرفة (على وجهين) على ما ذكره الشارح (احدها)
اى احد الوجهين (انها) اى الاحوال المعرفة (مصادر) اى كل واحد منها مصدر
(لأفعال محذوفة) اى لفعل محذوف وجوبا سماعا * وقال ابو على ان هذه
المصادر منصوبة على انها مفعولات لمطابقة للحال المقدر حذف فعلها العامل
فيها وجوبا (اى تعترك العراك وينفرد وحده) اشارة الى ان العراك مصدر من
عرك يعرك من ضرب وكذلك وحده مصدر الا انه يستعمل فعل كل واحد
منهما معه بل لو استعمل لاستعمل المزيد فيه (اى انفرادا وتجهدا جهداك)
من اجتهد اجتهدا (فهذه الجملة) جمع جملة (الفعلية) وهى تعترك وينفرد
وتجهدا (وقعت احوالا) اى وقعت كل واحد منها حالا بالضمير وحده ما سيجي
ان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفى فيه الضمير وحده ولا يجوز الواو (وهذه
المصادر) يعنى العراك ووحده وجهداك (منصوبة على المصدرية) يعنى على
انها مفعولات مطابقة لأفعالها المحذوفة هكذا قاله الزمخشري وانما سميت
احوالا على سبيل مجاز تسمية للمعمول باسم العامل والنايب باسم المنوب ويقال
مجاز مرسل لان احل فى الحقيقة عواملها المحذوفة (وثانيهما) اى تأنى
الوجهين (انها) اى هذه المصادر (معارف) باللام فى الاول والاضافة
فى الاخيرين لان كل واحد منها يفيد تعريف ما دخل عليه (موضوعة مواضع
التكرات) فتكون احوالا بانفسها من غير ارتكاب حذف شئ الا انها مأولة
بالمشتق لتكون فى صورة الاتفاق (اى) ارسالها (معتركة) متراحة (و)
مررت به (منفردا و) فعلته (مجتهدا فالصورة) اى صورة كل واحد منها (وان
كانت معرفة باللام او الاضافة (فهى فى التقدير) اى صورة كل واحد منها (نكرة)
لكون اللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين للجنسية للمهدية لان كلا من
اللام او الاضافة اذا لم يكن للعهد يكون للجنس الاحتمال (كما ان) المضاف الى
المعرفة بالاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو و (حسن الوجه فى صورة
المعرفة) لكونه مضافا اليها ظاهرا (وهى) اى الصفة المضافة (فى المعنى
نكرة) لكونها فى حكم الانفصال لانه فى تقدير زيد ضارب عمرا وحسن وجهه

بالنصب والرفع وهذا مذهب سيبويه وهو الوجه الوجيه لجر يانه في الاحوال
المعرفة كلها سواء كانت مصادر اولا وعدم ارتكاب الحذف والمجاز والجران
الحال فيه على ما هو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول (فان كان صاحبها)
(اى صاحب الحال) سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما (نكرة)
(محضة) احتراز عما اذا لم يكن نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الحال على صاحبه
مثل جاءني رجل من بني تميم فارسا قد سبق (لم تكن فيها) اى في تلك النكرة
(شأبة تخصيص) اى لم يكن في النكرة شئ يفيد التخصيص (بما سوى التقديم)
اى سوى تقديم الحال على صاحبها (ولم تكن الحال مشتركة بينهما) اى بين
النكرة (وبين المعرفة) كما اذا كان ذو الحال متعددا احدهما نكرة والاخر معرفة
(مثل جاءني رجل وزيد راكبين) اراد بالحال ههنا الحال المفردة لان الحال
الجمالية لا يجب فيها التقديم لكون الواو فيها غالبا (وجب تقديمها) (اى تقديم
الحال على صاحبها) النكرة سواء كان فاعلا او مفعولا (ليتخصص النكرة
بتقديمها) يعنى لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف
فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فيتقديم الخبر الظرف يتخصص
المبتدأ النكرة كذلك ذو الحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه (لانهما)
اى ذا الحال والحال (فى المعنى مبتدأ وخبر) لان معنى قولك جاءني زيد راكبا
زيد راكب وقت المجيء (ولئلا يلتبس) اى الحال من النكرة (بالصفة فى) حالة
(النصب) اذا لم يتقدم الحال على صاحبه فاذا قدم يعلم انه حال لا وصف لان
الصفة لكونها من التوابع لا تتقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه على
صاحبه معرفة كان او نكرة لكونه فى المعنى حكما والحكم يجوز تقديمه على
المحكوم عليه (فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا) لانه لا يعلم ان الضرب وقع
على المفعول فى ان ملاسة الركوب فيكون حالا لان الحال مالم يتقرر او بعد لزومه
وتقرره فيكون صفة لان الصفة ما تقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم
علم ان الضرب واقع على رجلا فى ان ملاسة الركوب به يعنى قبل تقرر
(ثم قدمت) الحال على صاحبها النكرة (فى سائر المواضع وان لم يلتبس) وهى
حالة الرفع فقط لان فى حالة الجر لا يجوز تقديم الحال وان كان ذو الحال نكرة
يعنى قدمت الحال فى سائر المواضع على ذى الحال النكرة حال كونه غير ملتبس
بالصفة اذا لم يتقدم (طردا للباب) والاطراد معتبر فى كثير من المواضع كحذف
الواو فى تعدد البناء الفوقانية تبعا ليعد بالياء التحتانية وحذف الهمزة فى يكرم تبعا
لنفس المتكلم وحده نحو اكرم (ولا يتقدم) (اى الحال فيما عدا) فعل ماض من
عدا يعدو عدوا بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع الى ما لانها عبارة عن التركيب

اى فى تركيب جاوز (مثل) منصوب لانه مفعول به له (زيد قائماً كعمرو وقاعدا) يعنى لا يتقدم الحال (على العامل المعنوى) فى غير هذا التركيب فان العامل فيه معنوى مستفاد من حرف التشبيه قدم الحال عليه يعنى يجوز تقديم الحال على العامل المعنوى فى تركيب دل على حدثين غير متميزين بالعبارة اى بان يقال زيد كعمرو فان التشبيه دل على ان فيه حدثاً قائماً بالمشبه به الا انهما غير معلومين مختلفين صفة لقوله حدثين بعد صفة بان يتعلق بكل منهما حال لا يتعلق بالآخر فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه اى يلىه وان لزم التقدم على العامل الضعيف * وفى الرضى الا ان كاف التشبيه لا تدخل بصيغتها على حدثين معينين بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما تلك الحالة ماهى فغير مصرح بها فى اللفظ * الى هنا كلامه فليبانها حىء بحال ووضعت بحجب المشبه وبحال اخرى ووضعت بحجب المشبه به ولهذا قدم الحال الاولى على عاملها المعنوى لتكون بحجب صاحبها (قد عرفت فيما قبل) مبنى على الضم لانه من الجهات الست وهى اذا حذف ما ضيفت هى اليه ونوى تكون مبنية على الضم على ماسيجىء (العامل المعنوى) وهو المستبطن من مخوى الكلام من غير التصريح به والتقدير (و) عرفت فيما قبل (ان ماهو مقدر بالفعل) عند البصريين (او باسم الفاعل) عند الكوفيين (مثل الظرف) مثل امام وخلف وفوق وغيرها سواء كان ظرف زمان او مكان (وما يشبهه) اى الظرف فى احتياجه الى المتعلق وكونه فضلة ومحلا للفعل (اعنى) بقوله وما يشبهه (الجار والمجرور) مثل زيد فى الدار (خارج عنه) اى عن العامل المعنوى لان العامل فيهما اما مصرح او مقدر (داخل فى الفعل) اذا كان متعلقه فعلا (او) داخل فى (شبهه) اى شبه الفعل اذا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل (فعلى هذا) اى على ما عرفت فيما سبق العامل المعنوى وان ماهو مقدر بالفعل او الاسم خارج عن العامل المعنوى وداخل فى احدهما قوله فعلى متعلق بقوله لا يتقدم قدم عليه ليكون قريبا الى ما يشير اليه (معنى الكلام) اى معنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى (ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا) اى اتفق النحاة عليه اتفاقا او منصوب بنزع الخافض منه اى باتفاق النحاة (بخلاف الظرف) خبر مبتدأ محذوف اى عدم تقديم الحال على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بخلاف الظرف (اى بخلاف ما اذا كان العامل) فى الحال (ظرفا او شبهه) حيث لا يكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقا (فان فيه) اى فى عدم تقدمها عليه (خلافاً) بين سيويه والاخشى (فسيويه) بالفاء التفسيرية (لايجوزة) اى لايجوز تقديم الحال على عامله الظرف (اصلا)

ايضا) اى مطلقا اى سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما في الدار او المظروف نحو قائما زيد في الدار فكلاهما غير جائز عنده (نظرا الى ضعف الظرف في العمل) لانه انما يعمل لنيابته عن الفعل لان القائم مقام شيء لا يكون مثله ولانه غير مشتق ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا (ويجوز زه الاخفش) مخالفا لسيبويه لكن لايجوز زه الا (بشرط تقدم المبتدأ على الحال) لانه لما تأخر الحال عن المبتدأ الذي صاحبه راجع اليه فكأنه تأخر الحال عن عامله الذي هو عامل في صاحبه ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوى لانه لنيابته عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز أن يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو في الدار زيد فزيد فيه فاعل الظرف عندهم وعند البصريين وسيبويه مبتدأ لان الظرف لا يعمل في الظاهر عندهم بلا اعتماد و (نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه) اى الاخفش حينئذ (وافق سيبويه في المنع) اى في منع تقدم الحال على عامله الظرف سواء كان مؤخرا عن المبتدأ مثل زيد في الدار قائما او مقدما عليه نحو في الدار زيد قائما (فلا يجوز) تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرا مثل (قائما زيد في الدار) او مقدما مثل (ولا قائما في الدار زيد اتفاقا) لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وان كان نائبا عنه ويجوز اتفاقا في مثل في الدار قائما زيد لانه ليس فيه التقدم المذكور (ويحتمل) معطوف على قوله ان الحال لا يتقدم اى فعلى هذا يحتمل (ان يكون معناه) اى معنى الكلام المذكور سابقا (ان الحال وان كان مشابه للظرف) الواو للحال وان للوصل واجمعة حال يعنى ان الحال حال كونه مشابه للظرف (لما فيه) اى في الحال (من معنى الظرفية) بيان ما في قوله لما وهو تعاملا لمشابهة الحال للظرف (الا) بمعنى لكن بينهما اى بين الحال والظرف فرق من وجه آخر وهو (ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي) يعنى اذا كان العامل في الظرف معنويا مستتبعا من نحوى الكلام يجوز تقديمه على عامله الفعل او شبهه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك في تقدير زيد عندك يوم الجمعة او قبله كقوله تعالى ﴿كل يوم هو في شأن﴾ في تقدير هو اى الله تعالى في شأن كل يوم هذا من باب ذكر الكل وارادة الجزء يعنى في كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك أكل يوم لك ثوب في مكان ألك ثوب كل يوم (لتوسعهم) اى النجاة (في الظرف) لعموم حاجة المخلوقات اليه وعدم انفكاكها عنه بخلاف الحال (والحال لا يتقدم عليه) اى على عاملها المعنوي لما عرفت (هذا) اى كون هذا الكلام على الاحتمالين كأثن (اذا لم يكن الظرف

داخلا في العامل المعنوي) بل داخل في الفعل او شبهه كما سبق (واما اذا جعلته) اي الظرف (داخلا في العامل المعنوي) حتى يكون العامل في الحال الفعل الملفوظ او شبهه الملفوظ ايضا او معنى الفعل فيكون العامل فيها الفعل الملفوظ او شبهه كذلك او معناه (كما) اي شيء (هو الظاهر) فقط (من كلامهم) اي من كلام النحاة لان العامل مستفاد من نحو او ايضا فيكون الظرف من جملة العامل المعنوي (فالمراد هو الاحتمال الثاني) وهو ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الحال (لا غير) لان اللائق حينئذ استثنأوه من العامل المعنوي وان يقول ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي الا الظرف فانه يتقدم فعلم من هذا ان الحال يتقدم على عامله الفعل او شبهه ملفوظا كان او مقدرًا * ولمافرغ من بيان تقدم الحال على عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا وتفصيلا شرع في بيان تقدم الحال على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال (و) (كما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي) ويتقدم على غيره من الفعل وشبهه (كذلك) تاكيد لقوله كما لا يتقدم (لا) (يتقدم) (على) (ذو الحال) (المجرور) ويتقدم على ذي الحال المرفوع او المنصوب جوازا او وجوبا لانه كتقديم الخبر على المبتدأ لما سبق انهما في المعنى مبتدأ وخبر فاذا حكمهما (سواء كان مجرورا بالاضافة او مجرور الجر) لان المطلق منصرف الى الكمال وهو لا يكون الا بالتعميم (فان كان) ذو الحال (مجرورا بالاضافة) سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى * واتبع ملة ابراهيم حنيفا * او لا كالمثال الآتي في الشرح (لم يتقدم الحال عليه اتفاقا) اي باتفاق البصريين والكوفيين (نحو جاءني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك) اي عدم تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالاضافة واقع (لان الحال تابع) لانه عرض غير متقرر لا يقوم الا بصاحبه (وفرع لذى الحال) في الوجود لان ذا الحال يوجد او لا ثم الحال يصدر منه ويقوم به (والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف) لقيامه مقام ما لا يتقدم على المضاف وهو التتوين او النون * وفي الهندي لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبله لزم وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع (فلا يتقدم تابعه ايضا) انتهى (وان كان) ذو الحال (مجرورا بمجرور الجرفيه) اي تقديم الحال على صاحبه المجرور به (خلاف) بين البصريين والكوفيين (فسيبويه واكثر البصرية) عطف العام على الخاص لكون الخصوص مقصودا في هذا الفن لكونه اماما فيه (يتمعون تقديمها) اي تقديم الحال (عليه) اي على ذي الحال المجرور بالحرف (لعلها المذكورة) في عدم جواز تقديمها على صاحبه المجرور بالاضافة قد عرفتها فلا نعيدها (وهو) اي منع تقديمها عليه (المختار عند المصنف فلهذا) اي لكونه هو المختار

عند المصنف قال (على الاصح) متعلق بقوله ولا يتقدم للغة المذكورة سابقا (ونقل عن بعضهم) اى بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض البصريين (الجواز) اى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف (استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا لكافة للناس) اى وما ارسلناك لشيء من الاشياء الا ارسلناك للناس حال كونهم مجتمعين فى قومك رسولا ومرسلا اليهم غير مخصوصين كالانبياء السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك ومعناه على ما ذهبوا بالفارسية* فرستاديم تراى محمد از براى آدميان مكر در حالى و بودن آدميان همه يعنى از براى همه آدميان فرستاديم* (ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة) حيث جوز الكوفيون وبعض البصريين تقديمها على صاحبها المجرور بحرف الجر ولم يجوز احد من الفريقين تقديمها على المجرور بالاضافة بل اتفقوا على عدمه (ان حرف الجر معدة) اسم فاعل من عدتى يعدتى من باب التفعّل حذفت ياؤه (للفعل) يعنى يجعل الفعل اللازم متعديا الى المفعول به (كالهمزة والتضعيف) يعنى كما ان الهمزة اذا زيدت فى اول الفعل والتضعيف فى عين الفعل يكون ذلك الفعل متعديا او كان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعى بزيادة الهمزة فى اوله والتضعيف فى عينه يكون متعديا الى المفعول به كذلك حروف الجر اذا دخلت على المفعول تجعل الفعل متعديا اليه (فكأنه) اى حرف الجر (من تمام الفعل وبعض حروفه) كما ان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الضافة حيث لم تؤثر فى الفعل شيئا لانها ليست من تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانها من خواص الاسم فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحروف الجر وان كانت من خواصه ايضا الا انها ما دخلت على معمول الفعل وتعاقت به كانت من جملة حروفه (فاذا قلت ذهبت راكبة بهند) بتقديم الحال على ذى الحال المجرور بالحرف (فكأنك قلت اذهبت راكبة هندا) بتقديمها على صاحبها المنصوب فكما جوز التقديم على ذى الحال المنصوب فى هذا المثال كذلك جوز فيما يشبهه (فالمجرور) بحرف الجر وان كان مجرورا بحسب الظاهر الا انه (بحسب الحقيقة ليس مجرورا) بل منصوب والحال يتقدم على ذى الحال المنصوب فكذلك ههنا (واجاب بعضهم) اى بعض النحاة وهو الهندى والزجاج (عن هذا الاستدلال) اى عن استدلال الكوفيين على تقديم الحال على ذى الحال المجرور بهذه الآية (بجعل) متعلق بقوله واجاب (كافة) حالا من الكاف) المتصل بالفعل مبنيا هيئة المفعول به (والنساء) فى كافة (للمبالغة) فى الزجر والمنع والتبليغ والحث لالتأنيث كناية علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد ملاسبا بشيء من الاشياء الا حال كونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك

والمعاصي مجداً فيه وحاتاً على طلب الثواب وما عليك إلا البلاغ (و) اجاب (بعضهم) وهو الكشاف (بجعلها) متعلق ايضاً باجاب اي بجعل كافة (صفة لمصدر) محذوف حينئذ يكون كافة منصوباً على المصدرية لا على الحالية فيكون المصدر للتأكيد والمعنى وما ارسلناك يا محمد الا كافة (اي ارسالة كافة) مانعة للناس عن الشرك والمعاصي وحاتة لهم على طلب الثواب او عامة شاملة لهم (و) اجاب (بعضهم) وهو محشى الضوء (بجعلها) اي بجعل كافة (مصدراً) على وزن اسم الفاعل (كالكاذبة والعافية) اما بالفاء او بالقاف فيكون كافة منصوباً على انه مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد لشيء الا لتكف الناس وتحثهم واللام في قوله للناس متعلقة بها على الاجوبة الثلاثة فتكون ظرفاً لغواً (والكل) اي كل واحد من الاجوبة الثلاثة (تكلف وتعسف) اما كون الاول تكلفاً فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلومة الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعالٍ وفِعُولٍ ومفعُالٍ والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه بتقدير موصوف واما كون الثاني تكلفاً فلانه لاحاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفاً فلانه اثبات مصدر غير معلوم واما كون الرابع تعسفاً فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعاً كذا قاله عصام الدين (وكل ما دل على هيئة) (اي صفة سواء كان الدال) على الهيئة (مشتقاً) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (او جامداً) يستفاد منه معنى قائم بالغير (صح ان يقع) ذلك الدال على الهيئة (حالا) (من غير ان يأول الجامد) الدال على الهيئة (بالمشتق) ليحتمل معنى النسبة ظاهراً (لان المقصود من الحال) اي المراد من ايراد الحال (بيان الهيئة) اي الصفة التي عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل او وقع عليه (وهو) اي المقصود الذي هو بيان الهيئة (حاصل به) اي بالجامد كما هو حاصل بالمشتق فاذا استويا في المقصود استويا ايضاً في وقوعهما حالا من غير تفرقة (وهذا) اي مذهب المصنف وهو تجوز وقوع ما دل على الهيئة والصفة حالا مشتقاً او غير ذلك من غير تأويل غير المشتق بالمشتق (ردت على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال) اي شرطوا ان يكون الحال مشتقاً لان الحال في المعنى خبر او صفة وهما مشتقان او في معنى المشتق وكذا ما في حكمهما (وتكلفوا في تأويل الجامد) حيث وقع حالا (بالمشتق) لتكون الاحوال مطردة متفقة (ومع هذا) اي مع تجوز وقوع الجامد حالا من غير تأويل (فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق) اي ان يكون مشتقاً لما سبق ان الحال في المعنى خبر او صفة وهما مشتقان وما وقع غير مشتق يأول به لتكون اقسام الحال متفقة (مثل) (بسرا ورتباً في قولهم) اي قول العرب (هذا بسرا) بضم الباء وسكون السين واحده بسرة مثل فعل وفعلة يعني هو مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء (وهو) اي البسر (ما بقي

فيه حموضة) على وزن فعولة بالفارسية * ترش * (اطب) اسم تفضيل (منه رطبا) (وهو ما فيه حلاوة صرفة) والمعنى هذا حال كونه بسرا انفع اى اكثر نفعاً منه اى من نفسه حال كونه رطبا والتمر له ست مراتب اوليها طلع والثانية خلال بفتح الخاء المعجمة والثالثة بلح بفتح الباء الموحدة واللام واخره حاء مهملة والرابعة بسر والخامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة تمر ونحو قوله تعالى ﴿هذه ناقة الله لكم آية﴾ الآية (فهما) اى بسرا ورطبا (مع كونهما جامدين) يعنى غير مشتقين لانهما اسمان جامدان الاول على وزن قفل وقيل على وزن فرس والثانى على وزن صرد (حالان) لان كل واحد منهما حال مع كونه اسم غير مشتق (لدالتهما) اى لدلالة الاول (على صفة البسرية) وهى الحموضة (و) الثانى على صفة (الرطوبة) وهى الحلاوة الصرفة واذا كانا دالين على الهيئة القائمة مع ذى الحال مع كونهما جامدين (فلا حاجة الى تأويل البسر بالمبسر) بكسر السين وفتحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازا عقليا بعلاقة العقلية لانه بالكسر صفة النخل لان النخل مبسر بالكسر واذا اطلق على ما عليها يكون الاطلاقا مجازا لاحقيقة وعلى الثانى يكون حقيقة لانه بالفتح يكون صفة ما عليها (و) لاحاجة ايضا الى تأويل (الرطب بالمرطب) بكسر الطاء وفتحها الاول مأخوذ (من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا) اى زيد الف افعل ههنا للصيرورة مثل امشى الرجل اى صار ذا ماشية والاسناد حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه مبسر بالفتح (و) الثانى مشتق من (ارطب اذا صار ما عليه رطبا) فهذا كالاول فى الاسناد والكسر والفتح * قال الرضى وهو الحق اى ما دل على هيئة يصح ان يقع حالا هو الحق سواء كان مشتقا او غيره فلا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة وكل مقام مقام هذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تأويله بانشتق اذا وقع غير المشتق حالا (والعامل فى رطبا) يعنى فى الحال الثانى (اطيب) لانه اسم التفضيل وهو من جملة ما يشبه الفعل لان العامل فى الحال الفعل واذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما سبق (باتفاق النحاة) اى العامل فى الحال الثانى اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد منهم (و) العامل (فى بسرا ايضا) يعنى الحال اسم التفضيل كما انه العامل فى الثانى (عند المحققين وتقدم بسرا) يعنى الحال الاول (على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل) لانه يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا فيه تشبيها للحال بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز وكذا هذا اول قوة اسم التفضيل لكونه شبه الفعل والمشبه ياخذ حكم المشبه به وهو جواز التقديم (لانه اذا تعلق بشئ

واحد) وهو ههنا المشار اليه بهذا يعنى التمر (حالان) احديهما البسرية
والاخرى الرطبية (باعتبارين) متعلق بتعلق (مختلفين) اذ الحال الاولى
تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية ايضا تعلقت به باعتبار
المفضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا لاعتبار الآخر (يلزم) جواب اذا
(ان يلى كل منهما) اى من الحالين (متعلقة) اى متعلق به يعنى صاحبه فيكون
اللام فى متعلقه مفتوحة (والبسرية) يعنى الحال الاولى فيه (تعلقت بالمشار اليه
بهذا) يعنى جعلت حالا منه ومبنية للهيئة القائمة به (من حيث انه) اى
المشار اليه به (مفضل وهذه الهيئة) اى كون المشار اليه مفضلا (وان لم تكن)
الواو للحال وان للوصل (معتبرة فيه) اى فى المشار اليه به والجملة حال يعنى
وهذه الهيئة حال كونها غير معتبرة فى المشار اليه به (الا) انها كانت معتبرة
(بعد اضرارها) اى المشار اليه (فى اطيب) يعنى الا بعد ان يكون ضمير اطيب
المستكن فيه راجعا اليه لانه اذا لم يعتبر هذا لا يكون المشار اليه به مفضلا بخلاف ماذا اعتبر
لان المرجع يأخذ حكم الراجع والراجع هو المفضل ههنا فكذلك المرجع (لكنه) اى الا
ان الشأن (لما كان المضمير) مطلقا سواء كان المراد به المضمير فى اطيب او فى غيره (بالنسبة
الى المظهر) مطابقا ايضا (كالعدم) والمراد بالمضمير ايضا المستكن لا المضمير البارز لانه
لكونه ملفوظا حقيقة يكون كالمظهر فى كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن
ملفوظا حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم (اقيم المظهر) الذى هو اسم الاشارة
(مقامه) اى مقام المضمير الذى فى اطيب فى كونه ذاحل ووقوع الحال بعده بلا فاصلة
(واوجبوا ان يليه) اى الحال ذلك المظهر ليكون الحال بحجب صاحبه حكما
لان صاحبه حقيقة المضمير فى اسم التفضيل (والرطبية) المفهوم من قوله
رطب التي هى الحال الثانية فى المثال المذكور (تعلقت به) اى بالمشار اليه بهذا
يعنى جعلت حالا منه ومبنية للهيئة القائمة به ايضا لكن (من حيث انه) اى المشار
اليه (مفضل عليه) باعتبار ان ضمير منه راجع اليه ولذا قل الشارح (وهو)
اى المفضل عليه (ضمير منه) لانه يرجع اليه (فيجب ان يليه) اى الحال ضمير منه
وههنا ان الضمير البارز لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم كالمستكن بل
كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يليه الحال كما يجب ان يلى المظهر ليكون
الحال بحجب صاحبه وان جاز الفصل ايضا ولاجل هذا قدم الحال الاول على
عامله الضعيف وان كان حقه التأخير (قال الرضى واما الضمير المستكن) الراجع
الى لفظ هذا (فى افعال) يعنى فى اسم التفضيل الذى هو اطيب (فانه) اى الضمير
المستكن فيه (وان كان) الواو للحال وان للوصل والجملة حال قد سبق غير
مرة (مفضلا) فى الحقيقة (لكنه) اى الا ان ذلك الضمير (لم يظهر) اى

لما لم يكن مافوظا حقيقة بل مافوظا حكما (كان كالعدم) والمعدوم ليس بشيء
فصار المفضل اسم الإشارة لكن باعتبار أن ذلك الضمير يرجع اليه (ومع هذا)
اي مع كون الضمير المستكن في افعال كالعده (فلا اري بأنا بان يقال وان لم يسمع)
ان للوصل والفعل مبنى للمفعول (زيد احسن قائما منه قعدا) ليكون كل من
الحالين بحجب صاحبه الا انه قد وقع فصل بالاجنبي وهو الحال الاولى بين اسم
التفضيل ومعموله وهو منه ولذا قال فلا اري بأنا حيث قيد الرقوية بالباس
المضد للكراهة قائما مافوظا تميز كل واحد من الحدين عن الآخر في افعال باداة
التشبيه وغيرها مما يدل على حديثين حتى يجعل منصوب كل واحد بحجبه التزم
ان يكون منصوب كل حدث بحجب صاحبه المصريح به فقول زيدا راكبا افضل
من عمرو وراجلا وان كان مقدما على اسم التفضيل (وذهب بعضهم) وهو ابو علي
واتباعه (الى ان العامل في بسرا) يعني في الحال الاولى لان اختلف فيها (اسم
الإشارة) يعني العامل في تلك الحال معنى الفعل المستنبط من اسم الإشارة لانه
لا يجوز أن يكون افعال التفضيل عاملا فيه لضعفه في العمل فلا يتقدم معموله
عليه (اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا) اي كون العامل في الحال الاولى
اسم الإشارة يعني معنى الفعل (ليس بصحيح) لانه يلزم تفريق العامل في الحالين
وهذا وان كان جزئا الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشيء على نفسه باعتبار
حالة واحدة وهو الرضية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا في بسرا لا يدخل
تحت التفضيل فتكون الرضية مفضلا ومفضلا عليه في حالة واحدة وهذا باطل
(لانه يمكن ان يكون المشار اليه) بهذا (التمر اليابس) فيلزم حينئذ تقييد
الإشارة يعني المشار اليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود
الإشارة مطلقا (فلا تنقيد الإشارة) يعني فلا يصح تقييدها (بحال البسرية)
لان العامل يتقيد به فهو كان اسم الإشارة عاملا في بسرا تنقيدت الإشارة بحال
البسرية ولم تكن مطابقة فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية
وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا
في غير حالة البسرية حتى تكون الإشارة مطلقا فوجب ان يكون العامل
فيه اسم التفضيل (ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الإشارة اسم) والمعنى
يصح ان يقع اسم موقع اسم الإشارة (لا يصح اعماله فيه) الجملة صفة الاسم
اي لا يصح اعمال ذلك في الحال بان لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه
لان العامل لما سبق اما الفعل او شبهه او معناه على سبيل منع احوال والجمع
(نحو تمر نختي بسرا اطيب منه رطبا) باقامة تمر نختي مقام اسم الإشارة
ومثل زيد وراجلا احسن منه راكبا فانه جزأ اتصافا مع خلو المبتدأ عن
معنى الفعل والعامل فيه الفعل لكونه شبه فعل بلاخلاف وكذا العامل

في الحال في المثال المذكور في المتن افعل * ولما فرغ من بيان الحال المفردة على ما هو الاصل لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل في الخبر الافراد شرع في بيان الحال الجملة على ما هو الفرع فقال (وتكون) (اى الحال) (جملة) (لدالتها) اى الجملة (على الهيئة) اى الصفة (كالمفردات) يعنى كما ان الاحوال المفردة تدل على الهيئة الحاصلة لصاحبها كذلك الجملة تدل على تلك الهيئة فتقع حالا مثلها * وفي الرضى جواز كون الحال جملة فان مضمون الحال قيد لعامله ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد (فيصح ان وقعت) اى الجملة (حالا مثلها) يعنى كما يصح ان يقع المفرد حالا ولان الحال حكم معنى لما سبق غير مرة والاحكام تكون بالمفرد والجملة كما في خبر المبتدأ (ولكن) يعنى الا انه (يجب ان تكون الجملة الحالية) (خبرية) (محتملة للصدق والكذب) يعنى الاصل في الجملة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عن يعقل وعن ليس من شأنه الكذب ويحتمل ان تكون كاذبة لانها خبر والخبر يحتملها (لان الحال) في المعنى (بمنزلة الخبر عن ذى الحال) للزوم المطابقة بينهما في الافراد واخويه والتذكير وضده ولزوم الضمير الى ذى الحال للربط وكونه مسندا الى صاحبه اما بلا واسطة او بها كخبر (واجراؤها عليه) اى جعل الحال حالا منه (في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية) التي لا شوبت لها الا ان (لا يصلح ان يحكم بها على شيء) وان كان فاعلا لانها لا شوبت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع شوبته في نفسه وهى لا شوبت لها في نفسها فكيف تثبت لغيرها فلا يصح ان تقع حالا من شيء كما لا يصح ان تقع خبرا عنه (ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة) لا شتمالها على الاسناد المقتضى للمسنديه والمسند واذا كانت كذلك (لا تقتضى ارتباطها) مع تعلق (بغيرها) لان المستقل في الافادة لا يقتضى التعلق بغيره ويكتفى بنفسه (والحال مرتبطة بغيرها) لكونها عرضا غير قائم بنفسه ولان المقصود بالحال تخصيص وقوع عامه بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود لا يحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة بصاحبها (فاذا وقعت الجملة) الخبرية التي من شأنه ان تكون صادقة ومحتملة للكذب (حالا لا بدلها) اى لتلك الجملة لكونها مستقلة في الافادة (من رابطة تربطها الى صاحبها) حيث لا تكون اجنبية وتكون ايضا محرجة عن الاستقلال (وهى) اى الرابطة ههنا اثان (الضمير والواو) وانما ربطوا الجملة الحالية بالواو لان الحال يحىء فضلة بعد تمام الكلام فاحتج في الأكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو التي اصلها الجمع المطلق ليؤذن من اول الامر بان الجملة لم تبق على الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث

صارت من جملة توابعه ولو احقه (والجملة الخبرية) الحالية (اما اسمية) ان بدئت باسم لفظا او تقديرا (او فعلية) ان بدئت بفعل موضوع للخبر (و) تلك (الفعلية) اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا) بان بدئت بفعل مضارع اريد اثباته (او) يكون فعلها (مضارعا منفيًا) بان يكون مضارعا اريد نفيه (او) ان يكون فعلها (ماضيا مثبتا او ماضيا منفيًا فهذه) الاقسام المذكورة (خمس جمل) جمع جملة * ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع في بيانها تفصيلا وبيان الرابط ايضا فقال بقاء التفسيرية والتفصيلية (فلاسمية) قدمها لكونها اشد احتياجا الى زيادة الرابط لدلالاتها على الدوام والثبات ولكون البحث في الاسم ولما سبقتها بالحال المفردة لان المفردة ليست الا اسما بخلاف الفعلية (اي الجملة الاسمية الحالية) يشير الى ان اللام للعهد الخارجي والى ان الاسمية صفة تستدعى موصوفا (ملتبسة) (بالواو والضمير) اذا وقعت حالا (معا) حال مؤكدة للجار والمجرور اذا المعية تفهم من الواو العاطفة لكونهما مفعولين للخبر المحذوف اى حال كونهما متصاحبين في الارتباط لا الاستقلال لان المعية في معنى المصاحبة (لقوة الاسمية في الاستقلال) لتركيبتها من الاسمين وخارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرر (فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة) ايضا لان الشيء اذا كان قويا يلزم ان تكون الرابطة فيه اقوى حتى تخرجه عن الاستقلال وتربطه بما قبله طوعا او كرها وهذا النوع ثلاثة اقسام باعتبار الضمير لانه اما ان يكون متكلمًا (نحو جئت وانا راكب و) مخاطبا نحو (جئت وانت راكب و) غائبا مثل (جاءني زيد وهو راكب) ويحتمل ان يكون المبتدأ مؤخرًا والخبر مقدما فينبذ يكون ثلاثة اقسام اخر (او) الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو وحدها) اى حال كونها منفردة في الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير (لانهما تدل على الربط في اول الامر) لان الواو تؤذن في اول الامر بان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها لانها يجب ان تقع في اول الكلام ولانها لا تجمع المطلق في اصل الوضع (فاكتفى) مبنى للمفعول (بها) اى بالواو منفردة (مثل قوله عليه الصلاة والسلام كنت نبيا) اى اعطى لي النبوة (وآدم بين الماء والطين) اى حال كون آدم غير مخلوق واما قال بين الماء والطين ولم يقل بين الماء والتراب مع ان سوق الكلام يقتضى هذا ذهابا الى مجاز اولى مثل (انى ارانى اعصر خمرًا) واعلم ان اجتماع الواو والضمير في الاسمية وافراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط لما سبق ان الاسمية في غاية القوة لتركيبتها من اسمين مقتضيين للدوام والثبات فيكون الرابط ايضا في غاية القوة ليتطابقا (وهذا اى الربط) في الجملة الاسمية الحالية ملتبس (بالواو وحدها) كما في النوع الثاني (او) ملتبس (بها) اى بالواو مصاحبة (مع الضمير)

بلا انفراد احدها عن الآخر كما في النوع الاول (انما يكون في الحال المنقطة) الغير المنقررة لانها لتجددها وانتقالها اقتضت ان تصدّر بالواو الموضوع للجمع ليعلم من اول الامر أن الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة (واما في الحال المؤكدة) يعنى ان الجملة الاسمية اذا كانت حالا مؤكدة (فلا يجوز) فيها (الواو) الجار يعنى في متعلق بقوله فلا يجوز قدم عليه للحصر يعنى عدم جواز الواو في الجملة الاسمية الحالية منحصر بالجملة الحالية المؤكدة منها (تقول) بناء الخطاب (هو الحق لاشك فيه) ونحو قوله تعالى ﴿الم ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ على احد الوجوه (وذلك) اى عدم جواز الواو في الحال المؤكدة واقع (لان الواو) لكونها في الاصل للعطف وهو دليل التغير (لا تدخل بين المؤكدة والمؤكد) بالفتح والكسر مطلقا يعنى سواء كانا في الحال او في غيرها (اشدة الاتصال) والامتزاج (بينهما) لان الثانى عين الاول ونفسه فتحلل الفاصل بينهما كتخلله بين العضا ولحائتها (او) الجملة الاسمية ملتبسة (بالضمير) (وحده) اى حال كونه منفردا في الربط (على ضعف) متعلق بقوله او بالضمير (لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء) اى في ابتداء الكلام بل قد يقع في الاول وحينئذ يدل على الربط من اول الامر كالواو وقد يقع في الاوسط بل قد يقع في الاخر (فلا يدل على الربط في اول الامر) ولهذين الوجهين قيل على ضعف وان كان الوجه الاول لا يستلزم الضعف اطراد اللباب (نحو كلمته فوه الى فى) ان جعلته حالا من ضمير الفاعل فالربط ضمير المتكلم في قوله الى فى وان جعلته من ضمير المفعول فالربط ضمير الغائب في قوله فوه ونحوه قوله رجع عوده على بدء وقول الشاعر * ولو لاجنان الليل ما اب عامر * الى جعفر سر باله لم يمزق * (فلا بد من الواو على الاصح) فالضمير اما في الاول وهو ثلاثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجئت انت راكب وجاء زيد هو راكب واما في الاخر وهو ايضا ثلاثة اقسام نحو جئت راكب انا وجئت راكب انت وجاء زيد راكب هو واما في الاوسط وهو ايضا ثلاثة اقسام مثل رجعت عودى على بدء ورجعت عودك على بدء ورجع زيد عوده على بدء فالجملة تسعة اقسام فالاول منها اقوى الوجوه لاشتراكها بالواو في دلالاته في اول الامر على الربط والثانى اضعفها بعد الربط لكونه في الاخر والثالث متوسط بينهما فمجموع الجملة الاسمية الحالية ثلاثة عشر قسما (و) الفعل (المضارع المثبت) (اى الجملة الفعلية الحالية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا) ولكن يشترط فيها خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوها لتناقض الحال والاستقبال (ملتبسة) (بالضمير وحده) اى منفردا واما قوله قت واحبك وقوله * ولما خشبت اضاخيرهم * نجوت وارهنهم مالكا * فبتقدير وانا احبك وانا ارهنهم

واذا كان المضارع مصدرا بقدره فيدخله الواو مثل قوله تعالى ﴿لَمْ تَوْذُونِي وَقَدْ
 تعلمون﴾ الآية (لمشابهته) اي المضارع المثبت (لفظا) في الحركات والسكنات
 وعدد حروفه (ومعنى) يعنى في الحدوث والتجدد (لاسم الفاعل المستغنى)
 اذا وقع حالا (عن الواو) اكتفاء بالضمير وحده لان الاعراب اللفظي او التقديرى
 في الحال المفردة يعنى عن الواو (نحو جاني زيد يسرع) وهذا النوع ينقسم الى
 ثلاثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جاني زيد يسرع وجئت تسرع وجئت
 اسرع (ومساوها) (اي ماسوى) الذى هو غير (الجملة الاسمية) الحالية
 باقسامها وانواعها (و) الجملة الفعلية المشتمة على المضارع المثبت (الواقعة حالا
 بالضمير وحده) (من اجمل) جمع جملة بيان لما في قوله وماسوى (المشتمة) صفة
 الاجمل (على) الاجمل الثلاث (المضارع المنفى او الماضى المثبت او الماضى المنفى)
 ملتبس (بالواو والضمير) (معا) اي مصاحين في الربط من غير انفراد احدهما
 فيه (او) ملتبس (باحدهما) يعنى بالواو وحده او بالضمير وحده من غير
 ضعف (عند الاكتفاء بالضمير لعدو قوة استقلالها) اي استقلال واحد من الانواع
 الثلاثة لكونه فعلا يدل على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا مثبتا او منقيا
 (كالاسمية) يعنى كما كان ضعيفا عند الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الحالية لقوة
 استقلالها كما مر فالمضارع المنفى باعتبار انواعها وكوبها مع الواو والضمير معا
 او باحدهما فقط سبعة اقسام وكذا كل واحد من الماضى المثبت والماضى المنفى سبعة
 اقسام فالجموع احد وعشرون فمجموع الجملة الفعلية الحالية اربعة وعشرون
 واذا ضمت الجملة الاسمية الحالية اليها يكون المجموع يعنى الجملة الحالية سواء
 كانت اسمية او فعلية سبعة وثلاثين قسما تدبر ولا تكن من الغافلين وكن من
 المتصفين (مثال المضارع المنفى) باقسامه الثلاثة (نحو جاني زيد ومايتكلم غلامه)
 بالواو والضمير معا (او جاني زيد مايتكلم غلامه) بالضمير وحده (او جاني
 زيد ومايتكلم عمرو) بالواو وحده (و) مثال (الماضى المثبت) باقسامه الثلاثة
 ايضا (نحو جاني زيد وقد خرج غلامه) بالواو والضمير معا (او جاني زيد قد
 خرج غلامه) بالضمير وحده (او جاني زيد وقد خرج عمرو) (و) مثال (الماضى
 المنفى) الواقع حالا باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاني زيد وماخرج غلامه) بالواو
 والضمير (او جاني زيد ماخرج غلامه) بالضمير وحده (او جاني زيد وماخرج
 عمرو) بالواو وحده * اعلم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من الانفراد
 او الاثنى في الماضى المثبت وفي البواقى اجتماع الواو والضمير اكثر من انفراد
 احدهما كذا في الرضى * ولما فرغ من بيان الاحوال التى تكون جملة اسمية وفعلية
 وبيان ما احتاجت هي اليه من الربط شرع في بيان ما يحتاج الماضى المثبت اليه

اذا وقع حالا من اشتراط دخول لفظ قد عليه لفظا او تقديرا عند البصر بين فقال
 (ولا بد في الماضي المثبت) الواقع حالا (لا المنفى) فانه لا يشترط فيه دخول قد
 عليه اذا وقع حالا لان النفي يستمر من حين الانتفاء الى حين صدور الفعل عن
 الفاعل او وقوعه على المفعول الذي هو عامل في الحال فيقارن زمان الحال زمان
 الفعل فاذا قلت مثلا ماركب يكون عدم الركوب مستمرا لان النفي يستوعب
 الازمان ما لم يكن ضده فيقارن زمان الحال زمان العامل فلا يحتاج اذا وقع حالا
 الى دخول قد المقرّبة اليه (من) (دخول لفظه) (قد) (المقرّبة) صفة قد زمان
 الماضي) الواقع حالا بالنصب لانه مفعول المقرّبة (الى) زمان (الحال) وهو ان
 صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول * الجار متعلق بقوله المقرّبة (لغة)
 تمييز عن النسبة التي في شبه الفعل لان لفظه قد موضوعة لتقريب زمان الماضي
 الى زمان الحال مثل جاءني زيد قد ركب فان لفظه قد دخلت على الحال لتقريب
 زمانه الى زمان صدور الجيء عن زيد فيقارن الركوب الجيء فيكونان في زمان
 واحد (على الماضي) متعلق بالدخول (المثبت الواقع حالا ليدل) مجهول
 من دل يدل (بها) الضمير يرجع الى لفظه قد والجار والمجرور في محل الرفع
 لانه نائبه (على قرب) متعلق بقوله ليدل (زمانه) اي زمان الماضي المثبت
 الواقع حالا (الى زمان صدور الفعل) متعلق بقوله قرب زمانه (من ذى الحال)
 اذا كان ذو الحال فاعلا (او) زمان (وقوعه عليه) اي وقوع الفعل على ذى
 الحال اذا كان ذو الحال مفعولا به (تجوّزا) اي دلالة تجوّزا ودلالة تجوّزية يعنى
 دلالة لفظه قد على هذا القرب مجاز بعلاقة الجزئية لان هذه الدلالة جزء
 من معناها اللغوى لكونه مطلقا (لان استبدال من الماضي المثبت اذا وقع حالا
 ان مضيه) اي معنى الماضي المثبت الواقع حالا (انما هو بالنسبة) اي بالقياس
 (الى زمان العامل) في ذلك الحال مثلا ان مضى زمان الركوب في قولك جاءني
 زيد قد ركب بالقياس الى زمان الجيء العامل فيه يعنى ان زمان الركوب سابق
 على زمان الجيء فينبه منهم انه ان الجيء بلا ركوب وليس كذلك بل الجيء ليس
 الامع الركوب (فلا بد من) دخول (قد) عليه (حتى تقرّبه) اي لفظه قد
 زمان الركوب (اليه) اي الى زمان الجيء (فيقارنه) اي يقارن زمان الحال زمان
 العامل فيه فيتحد زمانهما حكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون قريبا من العامل
 زمانا مقرّوبا به بدخول قد عليه (وهذا) اي كون قد لازمة في الماضي المثبت
 الواقع حالا ملتبس (بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون دخول قد) على
 الماضي المثبت اذا واقع حالا اي لا يوجبونها (ظاهرة ولا مقدره) بل
 يوقعونها حالا بغير قد كما يوقعون الماضي المنفى حالا بغيرها كما عند البصريين

لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا فيقارن زمان
العامل بنفسه (سواء كانت) متعلق بقول المصنف ولا بد لا بقول الشارح اى
لفظة قد (ظاهرة) (في اللفظ) بان تكون ملفوظة داخلة على ماقوع حلا (نحو
جاءنى زيد قد ركب غلامه) بالضمير وحده او وقد ركب غلامه او وقد ركب
عمرو (او) كانت لفظة قد (مقدرة) (منوية) بان تكون محذوفة فى اللفظ
ملحوظة فى النية لان المقدر الشوى كالملفوظ من غير فرق (نحو قوله تعالى
او جاءكم حصرت صدورهم اى قد حصرت) صدورهم جملة حصرت
صدورهم حل من فعل جؤؤكم وهو الضمير البارز المعبر عنه بواو الجمع
بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة اى جؤؤكم الكفار حل كون صدورهم
حصرة يعنى خائفة لان الخوف سبب للحصر فيكون من قبيل ذكر السبب
وارادة السبب والمراد من الصدور العقول مجازا بملاقة الخلية ومعناه
بالفارسية * آمدند ايشانها شمارا در حال آنکه تنک بود دلهاى آن جماعتى * ومثله
قوله تعالى ﴿هذه بضاعتنا ردت﴾ اى قدردت (وهذا) اى كون الماضى مثبت
حالا بقدر مقدر ملتبس (بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما) اى سيبويه
والمبرد (لا يخوتان حذف قد) سواء كانت مقدرة منوية او محذوفة لسيامنسيان
قد حرف والحرف لا تأثيره اذا كان محذوقا مع جواز وجه آخر الا ان يكون
مذكورا لفظا وههنا ليس بمذكور (فسيبويه ياؤل قوله تعالى حصرت صدورهم)
بحذف الموصوف وجعل هذه الجملة صفة (بقوما حصرت صدورهم
فكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف) فكون الجملة هى
قريئة لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف وعرض لا يقوم بنفسه
ولما لم يذكر له محل يقوم به علم ان ماقام به محذوف (وهو) اى الموصوف المحذوف
(الحال) بتأويله بالمشقق فيكون المعنى حينئذ او جؤؤكم حل كونهم مجتمعين
منحصرة قلوبهم (والمبرد) ياؤل (بجعله) اى جعل قوله (جملة دعائية) يعنى
دعاء عليهم (وانما لم يشترط ذلك) اى دخول قد (فى) الماضى (المتنى) اذا وقع
حالا (لا استمرار النفي) من وقت الانتفاء (بلاقطع) يعنى بلا مناقص وهو الانجاب
لان النفي يستوعب الازمان (فيشمل) النفي (زمان الفعل) اى زمان العامل فى الحال
فلا يحتاج الى دخول لفظة قد عليه حتى لو ذكر يكون تطويلا بلا فائدة فيه
* ولما فرغ من بيان ماهو الاصل فى الحال وما هو الفرع فيه شرع فى بيان حذف
عامله جوازا ووجوبا سواء كان العامل الفعل او شبهه او معناه ومثال الثالث نحو
هذا الهلال بيننا فقال (ويجوز حذف العامل) بلام الجنس ليشمل العوامل الثلاثة
(فى الحال) سواء كان مفردا او جملة (لقيام قريئة) دالة على حذفه وتعيينه

(حالية) يعنى حال صاحب الحال ووصفه (كقولك للمسافر) (اى الشارع فى السفر او المنتهى له) اى للسفر يريد بالتفسير الاول معناه الحقيقى وبالتانى معناه المجازى بعلاقة السببية لان السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب و ارادة المسبب او بعلاقة الاولية (راشدا مهديا) (اى سر) امر من سار يسير مثل باع يبيع سقط عينه لالتقاء الساكنين ثم حذف جوازا (راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب) وهو ذوالشروع او انتهى والمراد براشدا الراشد بنفسه مهما امكن المهدي اذا لم يكن الرشد بدون الهداية (وقوله مهديا امصفة لراشدا) كانه هدى له فقرررت له الهداية فى صاحب الحال فالاصل ان يكون وصفه الا ان الضمير لما لم يوصف جعلت الهداية وصفا لما قام به وهو الرشد (او حال بعد حال) فكان الهداية لم تحصل الا عند السير شيئا فشيئا اما حال مترادفة يعنى متتابعة فيكون ذوالحال والعامل فى كليهما واحدا واما متداخلة وهى عبارة عن ان يكون الحال الثانى حالا من الضمير المستكن فى الاول فيكون صاحبه ماستكن فى الاول والعامل ايضا الحال الاول فيكون العامل فى الاول محذوف او فى الثانى مذكورا وعلى التوجيه الاول فعامل كليهما محذوف (او) لقيام قرينة (مقالية كقولك راكبا لمن) اللام متعلق بالقول (يقول كيف جئت) اى على اى حال ووصف جئت (اى جئت راكبا) ثم حذف الفعل (بقرينة السؤال) المحقق وهو قوله كيف جئت (ومنه) اى من حذف عامل الحال بقرينة السؤال المحقق (قوله تعالى أحسب الانسان ان لن نجتمع عظامه) جمع عظم اى اىظن او ايعلم لان الظن من جملة العلم فيكون مجازا عن العلم بعلاقة الجزئية الانسان انه اى الشان لن نجتمع عظامه المتمزقة فصارت ترابا (بلى) حرف ايجاب محتضة بايجاب النفي (قادرين) حال وعاملها محذوف جوازا بقرينة السؤال المحقق وهو قوله احسب الانسان (اى بلى نجمعها قادرين) اى نعم ايها جاهل نجمع تلك العظام المتمزقة فتأثرت وصارت ترابا حال كوننا قادرين على جمعها و احيائها وتعذيبها وما ذلك على الله بعزيز والتعبير عن الواحد بلفظ اجمع تعظيها باقامة الواحد مقام اجمع متعارف عند البلغاء فى التكلم وما يتبعه كما فيما نحن فيه لافى الخطاب ولا الغيبة كذا فى الهوادى (ويجب) (حذف العامل) لقيام قرينة (فى) (بعض الاحوال) (المؤكد) لافى كليهما كفى قوله تعالى ﴿شهد الله انه لا اله الا هو﴾ الى قوله ﴿فان قاتلنا بالقسط﴾ فان قاتلنا مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف وهو شهد فعلم ان وحبوب حذف العامل فى بعضها لافى كليهما (وهى اى الحال المؤكدة مطلقا) اى سواء حذف عاملها او لا وسواء كان حذف العامل واجبا او جازرا (هى) اى الحال المؤكدة مطلقا (التي لا تنتقل عن صاحبها مادام موجودا)

لان الحال حينئذ هي الهيئة الطبيعية في ذى الحال يعنى الخلقية وهي لا تقبل
 الانتقال مادام صاحبها موجودا كالعضوية مثلا ولذا تفهم من ذى الحال عند
 ذكره قبل ذكر الحال ولهذا السر جعلت مؤكدة وانما قال (غالبا) لانها تقبل
 الزوال الا انه نادر (بخلاف) الحال (المنتقلة) لانها تنتقل عن صاحبها حال
 كونه موجودا كالركوب مثلا حيث ينتقل عن صاحبه ولذا سميت منتقلة (و)
 الحال (المنتقلة قيد للعامل) لان الغرض منها تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
 اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث هو العامل في الحال فيكون قيده (بخلاف)
 الحال (المؤكدة) لان الغرض منها بيان الهيئة الخلقية في صاحب الحال دون
 التقييد فلا يكون تقييدا بل انما يكون تأكيدا (مثل زيد ابوك عطوفا) وانما
 وجب حذف العامل لان في الابوة ما يشعر بالعضف لتضمن الابوة العطوية
 فاستغنى بقوله ابوك عن التصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب ساكن
 مشعرا بالعطوية كان قرينة للعامل فحذف وجوبا روما للاختصار (فان
 العطوية لا تنتقل عن الاب) يعنى ترحم الاب لابنه لا ينتقل منه مادام الاب والابن
 حيين واذا كان الابن ميتا فكذلك لا تنتقل منه (في غالب الامر) وان كانت
 منتقلة في بعض الازمان او من بعض الاشخاص (اي احقه) مقتضى الظاهر
 في التفسير ان يكون بصيغة المضارع لان المعنى في مثله على الاستقبال لاعلى
 الماضي (بفتح الهمزة) بناء على انه مضارع متكلم وحده ثلاثى من باب ضرب
 مثل فرفرف حق يحق (اوضمها) اي اوضم الهمزة بناء على انه مضارع متكلم
 وحده ايضا الا انه رباعي من باب الافعال من احق يحق مثل اصصر يصير الاول
 مأخوذ (من حقت الامر بمعنى تحققته وصرته منه) اي من الامر (على يقين)
 يعنى لم يبق لى شبهة حيث حصل لى علم اليقين كعين اليقين فعلى هذا يكون الحال
 مينا لهيئة المفعول لكونه حالا منه (او) الثانى مأخوذ (من احقت الامر بهذا
 المعنى) السابق حال كونه ملايسا (بعينه) يعنى حيث لا فرق بينهما في كونهما بمعنى
 تحققته وصرته منه على يقين ولم يبق لى فيه شبهة (او بمعنى اثبته) يعنى الاول بمعنى
 اثبته من ثبت يثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه المجزى بعلاقة
 السببية لان التحقق سبب للثبوت او على ان يكون استعارة تبعية (اي تحققت
 ابوته لك وصرته منها) اي من كونه ابا لك (على يقين او اثبتها) من اثبت فعل
 مضارع متكلم وحده اي اثبت ابوته لك (كذلك) اي تحققت ابوته لك وصرته
 منها على يقين بحيث لم يبق لى شبهة (عطوفا) اي حال كون الاب لك شقيقا
 وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال مينا للمفعول وقد سبق (وقال صاحب
 المفتاح) ابو يعقوب يوسف السكاكى (احق التقديرات) التى يجوز ان تقدر

في هذا المثال (عندي ان يقدر) قوله (يحنى) فعل مضارع معلوم من حتى يحنى مثل رمى يرمى من باب ضرب اى يميل ويشفق ويرحم ويترحم نحو زيد ابوك يحنى (عطوفا) وعلى هذا تكون الحال لبيان هيئة الفاعل لانها حال منه لان الفعل المقدر وهو يحنى لازم فاعله ما استكن فيه وهو ذو الحال وانما عين العامل المحذوف في هذا المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير مروى عن سيويوه يعنى تقدير احقه * وقال الزجاج لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل في الحال خبر الجملة لتأويله بالمسمى فزيد ابوك في معنى زيد مسمى بابيك اقول هذا التأويل غير صحيح بل التأويل الصحيح زيد مريبك لان في الاب معنى التربية وما ذهب اليه المصنف مذهب سيويوه وهو الحق لجريانه في قوله تعالى ﴿وهو الحق مصدقا لما معهم﴾ وفي مثل انا حاتم جوادا وانا عمرو وشجاعا لانه لا يقال مثله الا لمن اشتهر بالخصلة التى دلت الحال عليها كاشتهار حاتم بالوجود وعمره بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة فيكون قرينة لحذف العامل فيحذف وجوبا اختصارا او اعتمادا لما تضمنه الخبر كذا في الرضى * ولما فرغ من بيان حذف العامل في الحال جوازا او وجوبا شرع في بيان شرط الحذف الا ان الحذف جوازا لم يحتاج الى الشرط لجواز ذكره اولا كفاء القرينة او لان الحذف جوازا امر سهل اكتفى ببيان شرط وجوب الحذف فقال ﴿وشرطها﴾ (اى شرط وجوب حذف عامها) قدر الحذف والاضافات ليصح الحمل على الشرط بقوله ﴿ان تكون مقررة﴾ لان هذا القول شرط لو جوب حذف العامل فيها لاشترط للحال (اى مؤكدة) هذا تفسير باللازم لان التقرير المذكور مرة بعد مرة او جعل الشيء في قراره فيلزمه التأكيد ﴿لمضمون جملة﴾ وهو مصدر مضاف الى الفاعل مثل ابوة زيد والى المفعول (احترز به عما يؤكده بعض اجزائها) اى اجزاء الجملة (كالعامل) اى كما يؤكده العامل الذى (في قوله تعالى وارسلناك للناس) لان كونه عليه الصلاة والسلام رسولا اى مرسلاتهم من قوله ارسلنا لان الارسال لا يكون بدون المرسل بالفتح كما لا يكون بدون المرسل بالكسر لاسيما وقد تعلق بالمفعول وهو كافي الخطاب فأكد بقوله (رسولا) فهو حال من المفعول ومع هذا يكون تأكيدا للارسال (فانه لا يجب حذفه) بل لا يحذف اصلا (اسمية) (احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عامها) فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية لا يحذف عامها بل لا يجوز مثل قوله تعالى ﴿ولا تعوا في الارض مفسدين﴾ والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ﴿ومثله يقال جرى جأيا وقم قائما واقعد قاعدا﴾ (كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه) اى قائما بالقسط (حال مؤكدة من فاعل شهد) في قوله تعالى ﴿شهد الله﴾ الآية لان القيام بالقسط

اى بالعدل يفهم من الجملة التى هى شهد الله فاكنت بقوله ﴿قائماً بالقسط﴾ (ولا بد
 ههنا) اى فى وجوب حذف عامل الحال المؤكدة (من قيد آخر) غير القيدىن
 الاولين (وهو) اى ذلك القيد الواجب (ان يكون عقد تلك الاسمية) التى تكون
 الحال مؤكدة لمضمونها (من اسمين) اى من ان يكون تركيب الجملة الاسمية المؤكدة
 مضمونها بالحال من اسمين (لا يصلحان) اى لا يصح كل واحد منهما (للمعمل فيها)
 اى فى الحال بان لا يكون المسند فيها فعلاً ولا شبهه ولا معناه لما سبق ان العامل
 فى الحال مطلق اى سواء كان مؤكداً او لا احد العوامل المذكورة كالمثال فى المتن
 (والا) اى وان لم يجب ذلك القيد (لكان عاملها) اى عامل الحال المؤكدة
 (مذكوراً) لفظاً (فكيف يكون حذفه) اى حذف ذلك العامل (واجباً) او جزئاً
 لان الموصوف بالذکر لا يوصف بالحذف (نحو الله شاهد قائماً بالقسط) وفى
 بعض النسخ وكأن المصنف اكتفى عن هذا القيد بالمثال اقول لم يأخذ المصنف
 هذا القيد لان فهمه من قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه لان الجملة اذا
 ركبت من اسمين يصح احدهما ان يعمل فيها يكون ذلك الاسم شبه فعل او معناه * ولما
 فرغ من بيان الحال وما هو الاصل فيه والفرع شرع فى بيان التمييز وذكره بعد
 الحال لانهما يشتركان فى البيان الا ان التمييز لبيان الذات المذكورة او مقدره
 والحال لبيان الصفة ولان بعض ما يكون تمييزاً حال مثل طاب زيد فارساً
 فقال (التمييز) بيانهن ويجوز حذف احدهما اختصاراً فى اللفظ تفصيل
 من ميزت الشئ اذا فصلته عن غيره بما يختص به والمراد به ههنا المميز بالكسر
 على معنى ان ظاهر الاسم يميز مراد المتكلم ويجوز الفتح على معنى ان المتكلم يميز
 هذا الجنس من سائر الاجناس فعلى الاول يكون مجازاً بعلاقة كون صاحب
 هذا الكلام مميزاً كقوله تعالى ﴿والقرآن الحكيم﴾ لان الحكيم صاحبه وعلى الثانى
 حقيقة اما مبتدأ حذف خبره او خبر محذوف مبتدأ اى من المالحقات او هذا
 بيان وعلى هذين التوجيهين يكون قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو (ما)
 (اى الاسم الذى) يريد ان ما موصولة بمعنى الذى لان الموصول من جملة المعارف
 ولو كان موصوفاً لفسره بالنكرة ويجوز ان تكون موصوفة ايضاً لان الشارح
 اقتصر على الاول (يرفع الابهام) صلة ما او صفته (واحترز به) اى بقوله يرفع
 الابهام (عن البديل) باقسامه الاربعة (فان المبدل منه فى حكم التنجيه) اى
 فى حكم الازالة من الين فى المعنى (فهو) اى البديل (ليس يرفع الابهام
 عن شئ) لانه ليس فى شئ ابهام حتى يرفعه (بل هو) اى البديل (ترك مبهم)
 وهو المبدل منه لانه يترك فى القصد والارادة والنسبة ولذا قيل ترك مبهم
 (وارادة معين) وهو البديل لانه يراد ويقصد فى النسبة ولهذا كان معينا يعنى

مقصودا (المستقر) اسم فاعل من استقرّ ولذا قيل (اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له) لا فى اللفظ الموضوع فان عشرين مثلا ليس فيه ابهام بل الابهام لا يكون الا فى المعنى الذى وضع له عشرون وهو المعدودات لانه اذا قيل عنده عشرون لم يعلم انه من اى جنس من المعدودات واذا قيل درهما علم انه من جنس الدراهم وقس عليه غيره (من حيث انه موضوع له) قوله (فان المستقر) علة لقوله اى الثابت الح (وان كان بحسب اللغة) الجار والمجرور حال من اسم كان (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الثابت) خبر كان والجملة خبران والواو زيدة لتأكيد اللصوق اى فان المستقر وان كان حال كونه بمقتضى المعنى اللغوى هو الثابت (مطلقا) اى حال كون ذلك المعنى مطلقا اى سواء كان ذلك المعنى وضعيا او استعماليا (لكن) اى الا ان (المطلق) اى المذكور غير مقيد (منصرف الى الكامل) لتعذر العمل بالاطلاق لانه يشمل الاستعمالى (وهو) اى الكامل الابهام (الوضعى) لا الابهام الاستعمالى (واحتراز به) اى بقوله المستقر (عن) الابهام الغير المستقر حيث لا ابهام فيه وضعيا بل تولد من تعدد الموضوع له (نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية) صفة (برفع الابهام عن قوله عينا) الذى لم يكن فيها وضعيا بل استعماليا (ليكنه) اى الابهام فى عينا (غير مستقر بحسب الوضع) اذ لا ابهام فيه وضعيا (بل نشأ) اى تولد منه وحصل (فى الاستعمال) يعنى استعمال ذلك اللفظ (باعتبار تعدد الموضوع له) يعنى ان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع انما وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه او من واضع آخر ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر معين ثم وثم فاذا استعمله المستعمل فقال رأيت عينا يحصل الابهام للسامع ان المستعمل فى اى معناه استعمل لاجل الاشتراك العارضى فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارضى لا الوضعى كما عرفت انه ليس فيه ابهام وضعى (وكذا) اى كما وقع الاحتراز به عن الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك (يقع به) اى بقوله المستقر (الاحتراز عن اوصاف المبهمات) يعنى عن اوصاف اسماء الاشارات فانها مبهمة استعمالا لا وضعيا لان اسماء الاشارة من اقسام المعارف (نحو هذا الرجل) وهذه المرأة (فان) لفظ (هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلى) وهو المشار اليه يعنى ما يصلح للاشارة بهذا لكن لا يكون موضوعا لذلك المفهوم الا (بشرط استعماله) اى استعمال هذا (فى جزئياته) اى جزئيات المفهوم الكلى كالحیوان الناطق وهو موضوع لمفهوم كلى وهو الانسان بشرط استعماله فى جزئياته يعنى فى زيد وعمر ورجل وامرأة فكذا لفظ هذا موضوع لمفهوم كلى وهو مشار اليه او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله فى جزئياته وهو ههنا ما اشترت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا

الغلام وهذا الفرس وهذا الحجر وغير ذلك (او) موضوع (لكل جزئى منه) اى من المفهوم الكلى فانه موضوع فى هذه الامثلة للرجل وموضوع للغلام بوضع آخر وللفرس بوضع آخر الى غير ذلك (ولا ابهام فى هذا المفهوم الكلى) من حيث انه مفهوم كلى لانه من حيث هو هو لا ابهام فيه لانه واحد وهو المشار اليه كما ان الانسان نوع واحد لاغير (ولا) ابهام ايضا (فى واحد من جزئياته) اى جزئيات المفهوم الكلى الموضوع له كالرجل والغلام وغيرها (بل الابهام انما نشأه) اى للفظ هذا (من تعدد الموضوع له) على الثانى اى على انه موضوع لكل جزئى (او) الابهام انما نشأه من تعدد (المستعمل فيه) على الاول اى على انه موضوع لمفهوم كلى فحينئذ يكون ما استعمل فيه متعددا فحصل الابهام من تعدد الموضوع له (فتوصيفه) اى توصيف اسم الاشارة (بالرجل) اى جعله موصوفا بالمعرف باللام (يرفع هذا الابهام) يعنى الابهام الحاصل من تعدد المستعمل فيه بناء على الاول او الموضوع له بناء على الثانى (لا) يرفع (الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له) لانه لا ابهام فيه من حيث الوجود كما عرفت سابقا حتى يرفع لان الرفع بعد الوجود وهو ليس بموجود (وكذا) اى كما احترز به عن نحو رأيت عينا جارية وعن صفة ابهم كذلك (يقع به الاحتراز عن عطف اليان) الذى هو (فى مثل قولك) اقسام بالله (ابو حفص عمر) وفى عكسه فى قولك جاءني يعقوب ابو يوسف (فان كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين) يعنى قد وضع كل واحد منهما لذات معينة (الابهام فيه) كما ان ابا حنيفة وانعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذلك يعقوب وابو يوسف الا ان الاول فى الاول كنية وفى الثانى علم اصطلاحى وان الثانى فى الاول علم اصطلاحى وفى الثانى كنية كذلك ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وعمر علم اصطلاحى له فلا ابهام فيهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لا تعدد فى الموضوع له (لكن) اى الا انه (لما كان عمر اشهر) من ابى حفص لاشتهاره رضى الله تعالى عنه بالعلم دون الكنية (زال بذكره) اى بذكر عمر بعد ذكر ابى حفص (الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار) يعنى زال الخفاء الناشئ من كونه غير مشهور مثل اشتهار عمر (لا) يزول (الابهام الوضعى) بذكر عمر اذ ليس فيه ابهام وضعا ولا استعمالا حتى يرفع بل الابهام لو كان ما نشأه من عدم الاشتهار والفرق بين هذه الثلاثة ان الابهام فى القسم الاول انما نشأ فى الاستعمال باعتبار الموضوع له فقط وفى الثانى انما نشأ فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل فيه وفى الثالث انما نشأ من عدم الاشتهار فافهم (عن ذات) متعلق بقوله يرفع

(لا) يرفع الإبهام (عن وصف) وفي المحشى فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الأوّل لبيان ثبوت وصف في شيء فكل واحد منهما يرفع الإبهام عن الوصف والتمييز وضع لرفع الإبهام عن نفس الاسم وبيان انه من اى جنس هو فرجل عاقل لبيان صفة العقل في رجل ورطل زيتا لبيان ان الرطل كأثن في الزيت الى هنا كلامه (واحتز به) يعنى احتز المصنف بقوله عن ذات (عن النعت والحال فانهما) اى النعت والحال (يرفعان) اى يرفع كل واحد منهما (الإبهام المستقرّ الواقع) يعنى الإبهام الثابت (في الوصف) مثلا ان رجلا في قولك جاءنى رجل يحتمل ان يكون موصوفاً بالعالم والجاهل فوقع الإبهام في وصفه فالما قلت جاءنى رجل عالم زال الإبهام الواقع في الوصف (لا) يرفع كل واحد منهما الإبهام الواقع (في الذات) لان كل واحد منهما وصف وهو لا يبين الا ما في الذات وقام بها وهو الوصف ايضا والمميز لما كان دالا على الذات يبين نفس الذات وهو المميز بالفتح (وتحقيق ذلك) اشارة الى ان التمييز هو ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات والى ان ما يرفع الإبهام المستقرّ عن الوصف لا يكون مميزا اى تحقيق ان التمييز ما يرفع الإبهام المستقرّ عن الذات والنعت والحال يرفعان الإبهام المستقرّ ايضا لكن عن الوصف (ان الواضع) اى واضع الالفاظ (ماوضع الرطل) بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين (مثلا لنصف من) بفتح الميم وتشديد النون وهو مائتان وستون درهما والرطل مائة وثلاثون درهما (فلاشك ان الموضوع له) اى ان المعنى الذى وضع الرطل له (معنى معين) وهو نصف من (متميز عما هو اقل) اى عن المعنى الذى هو الاقل (من النصف) اى من نصف المن (كالربع) اى كربع المن وخمسه وسدسه (و) ذلك المعنى متميز (عما هو اكثر منه) اى من نصف المن (كمن ومنين) فمعين ان المعنى الذى وضع الرطل له لا يكون الا نصف المن وهو معنى معين (ولا إبهام فيه) اى في معنى الرطل لانه نصف المن (الا من حيث ذاته اى جنسه) اى جنس الموضوع له يعنى ليس فيه الإبهام الذى هو للموزون (فانه لا يعلم) مئى للمفعول (منه) اى من نفس الرطل حال كونه (بحسب الوضع) اى بمقتضى الموضوع اذا قيل عندى رطل (انه) اى المراد من الرطل كأثن (من جنس العسل او الحل او غيرهما) من الموزونات فحصل الإبهام في ذاته وجنسه (والا) عطف على قوله الا من حيث يعنى ولا إبهام فيه اى في الرطل الا (من حيث وصفه) وهو أن يكون الرطل نصف المن او ربعه (فانه) اى الحال والشان (لا يعلم) مبنى للمفعول (منه بحسب الوضع) اذا قيل هذا رطل او عندى رطل (انه) اى ذلك الرطل (بغدادى او مكى) يعنى اذا قيل لفلان رطل لم يعلم انه يراد

الرطل المنسوب الى بغداد او الى مكة فحصل فيه ابهام من وجهين من حيث ذاته وجنسه ومن حيث وصفه فلزم بيان ماهو المراد منه (فاذا اريد رفع الابهام الوصفي) اى الابهام المنسوب الى وصفه (الثابت فيه بحسب الوضع اتبع) مبنى للمفعول (بصفة او حال) يعنى جعلت الصفة او الحال اذا صالح ان يكون ذا الحال تابعا له لتبين ماهو المراد منه وهو رفع الابهام الوصفي الثابت فيه (فيقال) لفلان (رطل بغدادى) او مكى او يقال اشترت هذا الرطل بغداديا او مكيا (واذا اريد رفع الابهام الذاتى) اى الابهام المنسوب الى الذات يعنى الى الجنس (قيل زيتا) قال الشارح فى الاول اتبع وهننا قيل اشارة من اول الامر الى ان الاول من التوابع وان الثانى من الذوات (فزيتا) فى قولك رطل زيتا (يرفع الابهام المستقر عن الذات) والجلس (لا النعت والحال) عطف على قوله فزيتا لانه مرفوع مبتدأ ونصبه محكى لاعلى الذات كما هو المتبادر لان التعليل بقوله (فانهما) يمنع (يرفعان الابهام عن الوصف) لما عرفت (مذكورة او مقدره) بالجر فيهما (صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز) على سبيل منع الخلوة والجمع (فا) لذات (المذكورة) ماتم باحد المتممات اربعة اما بالتوين (نحو رطل زيتا) واما بنون التثنية نحو منوان سمنا واما بنون الجمع مثل عشرون درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلها زيدا (و) الذات (المقدرة) ما قدر فى الجملة او ماضاها او الاضافة على ما سياتى (نحو طاب زيد نفسا) ففسا تمييز يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى جملة طاب زيد (فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد) وذلك الشئ غير معلوم (ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر فيه) اى فى قولك طاب زيد وذلك الشئ المقدر فيه ما فسر بالتمييز لان نسبة الطيب الى زيد لم تعلم أمن جهة النفس ام جهة العلم او غيرها فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس واذ قيل علما يعلم انها من جهة العلم فعلم من هذا ان الشئ المقدر ما جعل تميزا والا لم يصح تفسيره به ولم يكن تميزا عنه لان التمييز ما يميز الشئ المقدر (فالاول) الفاء للتفصيل والملاذ للعهد الخارجى اشار اليه الشارح بقوله (اى القسم الاول من التمييز) اى (وهو) اى القسم الاول منه (ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه) (عن مفرد) المفرد يقابل الجملة وشبهها ويقابل المضاف ويقابل المثنى والجمع والمراد به هننا ما يقابل الجملة وشبهها لا غير (يعنى به ما يقابل الجملة وشبهها) وفى بعض النسخ وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (والمضاف) معطوف على الموصول يعنى به المضاف والمراد به ما يتم بالمضاف اليه بشرط ان يكون الابهام فى المضاف لا النسبة الاضافية فانها كالجملة من القسم الثانى

تأمل وانصف (مقدار) على وزن مفتاح بالجر (صفة لمفرد وهو) اى المقدار
(ما يقدر به الشيء) يعنى معيار كل شئ (اى يعرف به) اى بذلك المقدار (قدره)
اى قدر الشيء (ويبين) مبنى للمفعول وهو خمسة العدد والكيل والوزن والذراع
والمقياس (غالبا) (اى) فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدار (فى غالب المواد)
اى فى غالب الامثلة (واكثرها اى رفع الابهام) مبتدأ مضاف الى المفعول (مطلقا)
اى حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكونه فى المفرد المقدار او فى الجملة او فى غيرها
(يتحقق) الجملة خبر المبتدأ اى يوجد ويحصل (فى ضمن هذا الرفع الخاص)
وهو الرفع عن مفرد مقدار (فى اكثر المواد وذلك) اى تحقق رفع الابهام
المطلق فى ضمن الرفع المذكور فى اكثر المواد واقع وثابت (لان الابهام فيه)
فى المفرد المقدار (اكثر) من كون الابهام فى غير المقدار او الجملة لان المقدار
كثيرا ما يستعمل بالتونين او بنونى التثنية والجمع او الاضافة وما كثر استعماله
باحد هذه الاربعة يكون ايهامه اكثر لان التونين للتكثير ونونى التثنية والجمع
بدل من التونين والبدل يأخذ حكم البدل منه غالبا والاضافة ههنا ايضا
للتكثير (و) المفرد (المقدار) (اما) (متحقق) يعنى موجود (فى) (ضمن)
(عدد) هذا من ظرفية الجزء فى الكل وقيل من قيل ظرفية الخاص فى العام
وكلاهما واحد (نحو عشرون درهما) مثال ما تم بنون الجمع وكذا اخواتها السبعة
لانها عقود ثمانية كل واحد منها تام بنون الجمع (وساى) (ذكر تمييز العدد
وبيانه) و تمييز العدد اما واجب الجر وهو من ثلاثة الى عشرة ومائة والف
وتثنيتهما وجمعه واما واجب النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
سواء كان مقدا او مؤخرا وما بينهما (فى باب اسماء العدد) (واما فى) (ضمن)
(غيره) عطف على قوله فى ضمن العدد (اى) والمفرد المقدار اما متحقق فى ضمن
(غير العدد كالوزن) وهو اما تام بالتونين (نحو رطل زيتا) (فان الرطل)
قد سبق انه (نصف المن) وقد سبق ايضا معنى المن والرطل (و) اما تام بنون
التثنية (نحو) (منوان) تثنية منى بالقصر مرادف من بالفتح والتشديد الا ان
الاول اوضح للتخفيف (سما) بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو ما يخرج
من السمس (و) (كالكيل) معطوف على قوله كالوزن باعادة الجار وانما اعاده
لكونه جنسا آخر واشارة الى تقابل المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون تاما بالتونين
نحو قفيز برا واما بنون التثنية (نحو) (قفيزان برا) البر بضم الباء الموحدة
وتشديد الراء المهملة بالفارسية * كندم * (وكالذراع) معطوف اما على
الكيل واما على كالوزن واعادة الجار ايضا اشارة الى تغير المعطوفين وهو
بكسر الذال المعجمة وبعدها راء مهملة مفتوحة وبعدها الف على وزن قرام

ما يذرع به وهو ايضا اماماتم بالتونين (نحو ذراع ثوبا) واما بنون التنية نحو
ذراعان ثوبا (و) (كالمقياس) وهو كالأولين في العطف واعداد الجار وهذا القسم
ماتم بالاضافة وهو اما ان يكون مفردا مضافا (نحو) (على التمرة مثلها زيدا) واما
مثنى مضافا نحو على التمرة مثلها زيدا وهو بالزاي المعجمة مضمومة بعدها باء
موحدة من تحت معروف (والمراد) جواب عن سؤال مقدر تقديره ليس في هذه
الاشياء المذكور ابهام لان عشرين مثلا يدل على عدد معين لا ابهام فيه
وكذا غيره فاجاب عنه بقوله والمراد (بالمقادير) التعبير بالمقادير بناء على ان
للاكثر حكم الكل لان كلها ليست مقادير بل بعضها مقياس وهو ماتم بالاضافة
(في هذه الصور) المذكورة في الامثلة (هو المقدرات) في اكثرها والمقياس في
بعضها (لان قولك عندى عشرون درهما) في العدد وماتم بنون الجمع (ورطل
زيتا) في الوزن وماتم بالتونين (وذراع ثوبا) في الذراع وماتم بالتونين ايضا
(وعلى التمرة مثلها زيدا) في المقياس وماتم بالاضافة (المراد) مبتدأ (بها)
اى بكل واحد منها يعنى بالأول (المعدود) خبره والمبتدأ مع خبره خبران
في قوله لان قولك (و) بالثاني (الموزون و) بالثالث (المدرع و) بالرابع
(المقياس لا غير) اى لا غيرها و اذا كان المراد هو لاء يحصل الابهام لاحالة لان
المعدود مثلا لا يعلم من اى جنس لانه يحتمل جميع المعدودات واذ قيل درهم يزول
الابهام ويحصل المرام وكذا في غيره (وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة)
يعنى ان المصنف اورد لما يرفع الابهام عن مفرد مقدار يتحقق في ضمن غير العدد
امثلة ثلاثة وهى نحو رطل زيتا ونحو منوان سمننا ونحو على التمرة مثلها زيدا
مع ان ما يقدر به الشيء ويعرف به قدره ويبين خمسة لماسق ولم يورد لكل واحد
منها مثلا حتى تكون امثلة خمسة للاثلاثة (لانه) اى الحال والشان (كان مطمح)
مصدر مسمى على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو (نظره) من باب فتح يقال
طمح بصره اى ارتفع والمعنى كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية امره (التنبيه)
بالنصب خبر كان (على بيان ما يتم به المفرد) المقدار لكون الابهام لا يحصل
في هذا القسم الا فيه وما يتم به المفرد المقدار غير العدد ثلاثة على ما بينه الشارح
(و) الاول (هو التونين) لان التونين دليل تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها
(كفى رطل زيتا و) الثاني (النون) يعنى نون التنية وهى لما كانت قائمة مقام
التونين كانت دليلا على تمامها وانقطاعها عما بعدها ايضا (كفى منوان سمننا و)
الثالث (الاضافة) والمضاف اليه لما كان قائما مقام تونين المضاف كان ايضا
دليلا على التمام والانقطاع (كفى على التمرة مثلها زيدا ولهذا) اى لكون غاية
نظره التنبيه على البيان المذكور (لم يستوف) من الاستيفاء وهو الاتمام سقط

ياءه بالجزم (اقسام المقادير) بإيراده لكل واحد مثالا على حدة واقسامها المسبق
 غير العدد اربعة ومعه خمسة لحصول مقصوده والتنبيه المذكور (وكرر
 بعضها) اى بعض اقسام المقادير وهو الوزن بإيراد البعض مثالا لما تم بالتونين
 والبعض الآخر مثالا لما تم بنون التثنية ولو كان احدهما من غيره لكان احسن الا
 انه اوردهما من جنس واحد للمشكلة (ومعنى تمام الاسم) باحد التتمات الاربعة
 (ان يكون) ذلك الاسم (على حالة) وهى أن يكون الاسم مع احد تلك الاربعة
 (لا يمكن اضافته) اضافة الاسم (معها) اى مع تلك الحالة (والاسم) التام
 باحد الاربعة (مستحيل الاضافة) يعنى تكون اضافته محالة (مع التونين ونونى
 التثنية والجمع) لان كل واحد منها دليل تمام الاسم وانقطاعه عما بعده (و)
 الاسم ايضا مستحيل الاضافة (مع الاضافة لان المضاف) مرة (لا يضاف ثانيا)
 لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص او التخفيف فاذا حصل الغرض
 من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصول
 الغرض المذكور لانه يلزم احدا الامرين اما تحصيل الحاصل او الغاء الاضافة
 الاولى وكلاهما باطلان (فاذا تم الاسم) اى الاسم المفرد المقدر (باحد هذه
 الاشياء شابه) ذلك الاسم (الفعل اذا تم بالفاعل وصار) الفعل (به) اى بالفاعل
 (كلاما تاما) فالاسم التام باحدها شابه الفعل التام بفاعله فى كون كل منهما
 تاما (فيشابه التمييز الا ترى بعده) اى بعد الاسم التام (المفعول لوقوعه) اى
 لوقوع التمييز (بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه) وان كان مقدما لفظا على
 الفعل (ان يقع بعد تمام الكلام) لكونه فضلا فى الكلام والتمييز شابه المفعول
 فى الوقوع بعد التام يعنى كما ان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان مقدما لفظا
 كذلك التمييز يقع بعد تمام الاسم (فينصبه) اى التمييز (ذلك الاسم التام) باحد
 الاشياء الاربعة الواقعة (قبله) اى قبل التمييز فائدة هذا التشبيه ان ينصب
 الاسم التام التمييز بعده كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (لمشابهته) اى
 لمشابهة الاسم التام (الفعل التام بفاعله) فى كون كل واحد منهما تاما (وهذه
 الاشياء) يعنى التونين ونونى التثنية والجمع والاضافة (انما قامت) كل واحدة
 منها (مقام الفاعل) وشابهته (لكونها فى آخر الاسم) التام (كأن الفاعل
 عقيب الفعل) يعنى كما ان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ما هو
 الاصل فيه كذلك احده هذه الاشياء يقع بعد الاسم بلا فصل (الارى ان لام
 التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان) ان للوصل (تم بها الاسم) وكان
 ويتم يتنازعان فى قوله الاسم على ما مر فى بابيه والجملة حال اى حال كون الاسم
 تاما بها (فلا يضاف) الاسم (معها) الفاء تفسيرية لمعنى تمام الاسم (لا ينصب

التمييز عنه) خبران في قوله الا يرى ان يعنى ان الاسم التام بلام التعريف لا ينصب التمييز بعده لعدم المشابهة المذكورة سابقا هذا اذا كان ما يتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة لانهما لا يجتمعان مع اللام لما سبق واما اذا كان ما يتم به المفرد لا يزول بدخول اللام كتنوني الثانية والجمع فيتنصب التمييز عنهما وان دخل اللام عليه لعدم زوالهما باللام فبقى المشابهة كما كانت فيقال عندى المنوان زيتا والعشرون درهما وسكت الشارح في محل البيان عن البيان (فلا يقال عندى الراقود خلا) ولا عندى الرطل زيتا ولا عندى المن عسلا وفي القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يصبغ داخله بالقار* وفي الاساس ميكال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا والتفسير الاول مناسب لقوله خلا لان عادة الناس ان يصبغوا الدن بالقار ويجعلوا فيه الخل (فيفرد) مبنى للمفعول (اي التمييز) المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع والاضافة ايضا (وان كان) او الواو للحال وان للوصل والجملة حال اى حال كون (الاسم التام مثنى او مجموعا) يعنى لا يطابق التمييز ما تنصب عنه بل يكون مفردا سواء كان الاسم التام مفردا ايضا او مثنى او مجموعا (ان كان) (اي التمييز) الذى يجب افراده (جنسا) قوله ان كان شرط جزاؤه اما قوله فيفرد ان كان يجوز تقديم الجزاء على الشرط او يكون الجزاء محذوفاً بقريته قوله فيفرد فالمعنى ان كان التمييز جنسا يفرد (وهو) اى الجنس (ما تشابه اجزاؤه) المتكثرة والمتفرقة يعنى المراد به ههنا ما اذا اجتمع يكون واحدا واذا انقسم تشابه اقسامه ويكون متعدد فان الماء مثلا واحد اذا اجتمع في مكان وظرف ومتعدد اذا انقسم في امكنة شتى (ويقع) ذلك الجنس حال كونه (مجردا عن التاء) التى تدل على الوحدة كتاء تمر ونخلة فان ما كان مع التاء لا يقع على الكثير (على القليل) متعلق بقوله يقع (والكثير) باعتبار الحقيقة والمراد الكثير في مكان واحد او في امكنة شتى (فلا حاجة الى تثنيته) اى الى جعل التمييز مثنى اذا كان الاسم التام مثنى نحو عندى رطلان خلا (وجمه) اى لا حاجة ايضا الى جعل التمييز جمعا عند كون الضمير جمعا نحو عندى ارطال خلا لان المقصود يحصل بالافراد والتثنية والجمع قيد زائد على المقصود فلا يذهب اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب في الكلام (كالماء والتمر والزيت والضرب) مثل عشرون ضربا وخمسون ضربا والتمر والزيت والخل والدبس الى غير ذلك من الاجناس التى تكون متشابهة الاجزاء (بخلاف رجل وفرس) فان كل واحد منهما لا تشابه اجزاؤه ولا يقع على الكثير سواء كان مجتمعا في مكان او في امكنة بل يقع على الواحد الغير المعين ولذا كان نكرة (الا ان يقصد) مبنى للمفعول (الانواع) نأثبه والاستثناء مفرغ اى

يفرد التمييز ولا يطابق الاسم التام في الافراد والتثنية والجمع ان كان جنسا متشابه
الاجزاء في جميع الاوقات الا وقت ان يقصد الانواع فيجئد يكون التمييز مطابقا
للإسم التام فيثنى ان كان الاسم التام مثنى ويجمع ان كان جمعا (اى مافوق النوع
الواحد) وفي الهندي وانما اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى او المراد
بالجمع الجمع اللغوى وهو مافوق الواحد فيتناول التثنية ايضا انتهى * والشارح
الفاضل اختار الثانى (فيشمل) قوله الانواع (المثنى ايضا) اى كما يشمل الجمع
بصيغته يشمل المثنى بدلالته (لانه) اذا قصد بالجنس مافوق النوع الواحد (لا يدل
لفظ الجنس عليها) اى على الانواع يعنى على ما قصد من التثنية والجمع حال
كون لفظ الجنس (مفردا) فاذا لم يدل (فلا بد من ان يثنى) عند قصد النوعين
(او يجمع) اذا قصد الانواع (قيل) اى اعترض على هذا الاستثناء بان يقال
(وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء) بقوله الا ان يقصد الانواع الباء داخلة
على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانواع حيث لا يجاوز الى قصد
المرات (نظر) اى في هذا التخصيص نظر فكان على المصنف ان يقول الا
ان يقصد الانواع او المرآت (لانه كما جازان يقال طاب زيد جلسين) بكسر
الجيم (للنوع) وطاب زيد جلسات بالكسر (جاز ايضا ان يقال طاب زيد
جلسين) و جلسات بفتح الجيم (للعدد) . كما جازان تقول عشرين ضربات
بالكسر للنوع كذلك جازان تقول ثلاثون ضربات بالفتح للعدد (ويمكن ان
يجاب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) اى بان مراد المصنف (بالانواع
حصص الجنس) اى ما يحتمل اليه الجنس لان الجنس يحتمل المرآت كما يحتمل
الانواع فكأنه قال الا ان يقصد حصص الجنس فهم هذا الجواب من قول
المصنف ان كان جنسا (سواء كانت) تلك الحصص (بالخصوصيات الكلية)
كما في الانواع (او الشخصية) كما في المرآت والاعداد فيدخل في الاستثناء المرآت
كما يدخل الانواع (ويجمع) معنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى التمييز
وايه اشار الشارح بقوله (اى ويورد التمييز على مافوق الواحد) فيشمل المثنى
ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوى (جوازا) تمييز لا وجوبا لانه يجوز فيه ان
لا يراد الجمع (حيث لم يقصد به الواحد) نائب فاعل لان يقصد معنى للمفعول (في غيره)
(اى في غير الجنس) يعنى ان لم يكن التمييز جنسا بحيث تتشابه اجزؤه طابق
ما قصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا ورجلين ومثله رجلا
كذا في الرضى (نحو عندى عدل) بكسر العين وسكون الدال المهملتين نصف
الحمل ثوبا لان الثوب ليس جنسا بحيث تتشابه اجزؤه فعند قصد الافراد
يفرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندى عدل (ثوبين او) عند قصد الجمعية

يجمع نحو عندى عدل (أثوابا) الثوب فى اللغة الرجوع يقال تاب يثوب اذا رجع سميت العرّوض به لانه يرجع اليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى الرجوع اليه كذا فى الصحاح ثم اشار بكلمة (ثم) الى ان الحكم متفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم فى الاول متعلق بالتمييز والثانى بالتمييز يعنى بعدما علمت حكم المميز فاعلم انه ﴿ ان كان ﴾ (اى المفرد المقدار) اى فاعلم ان المفرد المقدار ينقسم من حيث التام الى قسمين لانه اما لازم او غير لازم والثانى ما كان (تاما) ﴿ بتون او بنون التثنية ﴾ على سبيل منع الخلوّ والجمع فعلى هذا تكون كان ناقصة (او المعنى) عطف على مقدر اى فالعنى هذا او المعنى (ان وجد التمييز) فعلى هذا تكون كان تامة والضمير للتمييز وعلى الاول للمفرد فيكون الجار والمجرور حالا واليه اشار الشارح بقوله (ملتبساً بتون المفرد او بالنون التى للتثنية) فالاول نسب للمقام فلذا قدمه * ولما كان فى الثانى نوع ابهام بينه وعمله بقوله (فانه للتام الاسم) المفرد (بهما) اى باحدهما اما بالتون او بنون التثنية لانه لا يجوز الجمع بينهما (اقتضى التمييز) هذا اذا كان فيه ابهام اما اذا لم يكن فيه ابهام فلا يقتضى مثل زيد وزيدان ﴿ جازت الاضافة ﴾ جواب ان كان (اى) جازت (اضافة المفرد المقدار) التام باحدهما (الى التمييز) الى مميزه (اضافة بيانية) لان المضاف اليه جنس المضاف لما سيجى ان المضاف اليه اذا كان جنس المضاف تكون الاضافة بيانية مثل خاتم فضة (باسقاط) متعلق بقوله الاضافة (التون ونون التثنية) بسبب الاضافة لانها دليل الانفصال وهى دليل الاتصال فلا يجتمعان فيسقطان عند الاضافة (جوازاً شائعاً) يعنى جواز اضافة المفرد المقدار التام باحدهما شائع لانادر (كثيراً) يعنى جواز الاضافة كثير فى كل مثال من امثلة النوعين بحيث لا يختص بمثال دون مثال (حصول الغرض) من ايراد التمييز (وهو) اى الغرض (رفع الابهام) الذى كان فى المفرد المقدار التام باحدهما (بذلك) متعلق بالحصول اى بضافة المفرد الى المميز والتذكير باعتبار الخفض كما يحصل باعتبار النصب ملابساً (مع) زيادة (التخفيف) بحذف التون ونون التثنية (نحو رطل زيت) بالاضافة مكان رطل زيتاً بالنصب (ومواسم) بالاضافة ايضاً مكان منوان ممنا والاول لما كان تاماً بالاضافة او بنون الجمع على سبيل منع الخلوينه بقوله ﴿ والا ﴾ معطوف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) المفرد المقدار تاماً (بتون او بنون التثنية) وذلك (بان يكون) المفرد المقدار تاماً (بنون الجمع او الاضافة) التى لا تعرف المضاف بها لانه ان تعرف بها لا يقتضى التمييز لعدم احتياجه اليه مثل غلام زيد ﴿ فلا ﴾ (تجاوز الاضافة) اى اضافة المفرد المقدار التام باحدهما شئاً

من الاشياء (الابقالة في نون الجمع) اى فيها تم بنون الجمع فانه تجوز اضافته الى
 مميزه وان قل (نحو عشرو درهم) في عشرون درهما (اما) عدم الجواز
 (في الاضافة) اى فيها تم بالاضافة (فلئلا يلزم اضافة المضاف) لانه لا يخلو
 اما ان يضاف مع بقاء المضاف اليه او مع حذفه اما الاول فلان الاضافة مع
 وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف واما
 الثانى فلانه ان اضيف مع حذف المضاف اليه فسد المعنى فلهذا ان ماتم
 بالاضافة لا تجوز اضافته (واما) عدم الجواز (في) ماتم (نون الجمع)
 فلانه لا يخلو اما بقاء النون او بحذفها اما الاول فلانه لا تجوز الاضافة مع بقاء
 النون لانها شبيهة بنون الجمع فلا تجوز بقاؤها مع الاضافة واما الثانى (فلانه جاز
 ان يضاف) ماتم بنون الجمع (الى غير المميز) يعنى الى ما ليس بمميزا (نحو عشريك)
 لان الكاف فيه ليس بمميز له لانه معرفة والتمييز يجب ان يكون نكرة (وعشرى
 رمضان) ان اريد عشرون يوما من رمضان واحدا لا تجوز ان يكون رمضان
 مميزا لانه حينئذ يكون معرفة فيصالح ان يكون مثلا لما نحن فيه واما ان اريد
 عشرون رمضان تاما باعتبار مضى عشرين سنة يكون تمييزا فلا يكون مشالا
 لما نحن فيه ونظر الشارح الى الاول ولهذا اورده مثلا (الاتفاق) متعلق بحجاز
 (لكثرة الحاجة اليه) اى لكثرة الاحتياج الى ذكر غير المميز لان الغير اما صاحب
 العشرين حقيقة كالشمال الاول او حكما كالمثال الثانى (فلو اضيف ايضا) اى
 كما اضيف الى غير المميز (الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور) اى التباس
 ما ليس بمميزا بالمميز (لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان) وقيل
 عشرو رمضان بالاضافة (انه) اى المتكلم بهذا الكلام (اراد عشرين رمضان)
 بلا اضافة فيكون رمضان تمييزا فيكون المعنى بالفارسية * بيست رمضان شود * الا انه يجب
 ان يقال رمضان بالتوين للتكثير لان التمييز يجب ان يكون منكرا (او) انه
 (اراد اليوم العشرين من رمضان) فلا يكون حينئذ رمضان تمييزا بل اضيف
 العشرين الى غير المميز مثل عشروك وستوك فيكون المعنى بالفارسية * بيست
 روزى از يك رمضان شود * (فلا يضاف) ماتم بنون الجمع (فى غير صورة
 الالتباس ايضا) اى كما لا يضاف فى صورة الالتباس (الا) اذا اضيف ملابسا
 (على قلة ليكون الباب) اى باب ماتم بنون الجمع (اقرب الى الاطراد) فى عدم
 الاضافة اقول ههنا ثلاث صور احديها جائزة بلا خلاف وهى ان يضاف الى
 غير المميز نحو عشريك وستيك كما مر وثانيها جائزة على قلة وهى ان يضاف الى
 المميز ولكن لا يلزم الالتباس نحو عشرو درهم وثالثها عدم الجواز للالتباس

وهي ما يصلح ان يكون تمييزا او غير تمييز مثل عشرون رمضان ﴿ وعن غير مقدار ﴾ (عطف) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله من غير مقدار عطف (على عن مفرد مقدار اى) القسم (الاول) وهو ما يرفع الابهام عن ذات المذكورة (كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار) غالبا (كذلك) تأكيد للتشبيه وهو قوله كما يرفع الخ (يرفعه) اى الابهام (عن مفرد غير مقدار) قليلا اى ما لا يعرف قدر الشيء به ولا يبين (اى مالمس بعدد) مثل عشرين (ولا وزن) مثل رطل و منوان (ولا ذراع) مثل ذراع ثوبا (ولا كيل) مثل قفيزان وقفيز (ولا مقياس) مثل لى مثله عسلا* وفي الرضى وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله للبيان ويكون ذلك الفرع مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزاء وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب و قليل فضة لم يحز انتصاب الثانى على التمييز* الى هنا كلامه ﴿ نحو خاتم حديدا ﴾ (فان الخاتم) مفرد غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشيء ولا يبين (مبهم باعتبار الجنس) اى باعتبار الذات والاصل لانه لا يعلم من اى جنس اتخذ من حديد او فضة او ذهب او غير ذلك (تام بالتونين) ههنا سواء تم بها او بنون التثنية مثل خاتمان او بالاضافة نحو خاتم زيد مفردا كان او جمعا مثل خواتيم فانه تام بالتونين ايضا (فاقتضى تمييزا) يرفع الابهام عنه لابهامه فنصبه لما سبق ان الاسم التام يشبه الفعل التام بفاعله والتمييز الاتى بعده يشبه المفعول فانصب التمييز للتشبيه بالمفعول ﴿ والحفص ﴾ (اى حفص التمييز) فيه اشارة الى ان اللام فى الحفص عوض عن المضاف اليه او معن غناه (باضافة) متعلق بالحفص (غير المقدار اليه) اى الى التمييز (اكثر) من نصبه (استعمالا) اى انجرار التمييز الذى يرفع الابهام عن مفرد غير مقدار باضافته اليه اكثر فى الاستعمال من انتصابه (لحصول الغرض) اى لحصول المقصود من التمييز وهو رفع الابهام بالاضافة ايضا لان الابهام يرتفع سواء كان التمييز منصوبا او مجرورا ملابسا (مع) زيادة (الخفة) على ذلك بسقوط التونين والنون بالاضافة لما سبق انهما لا يجتمعان (ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز) لكونه غير مقدار وانما جعل انتصاب التمييز فى المقدرات اكثر (لان الاصل فى المهمات المقادير) لانها جعلت معيارا لان يعرف المبهم بها وضعا فنصب المميز بعدها يكون نصبا على انه مميز والنصب اصل فى التمييز بخلاف الجر فانه علم بالاضافة (وغيرها) اى غير المقادير (ليس بهذه المثابة) اى بهذه المرتبة لانها لم تجعل معيارا لان يعرف المبهم بها والابهام انما نشأ من الاستعمال فالتمييز ليس فى الحقيقة تمييزا فيكون الحفص فى غير المقدار اولى انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل فان قلت قد التزم

الخصف في العدد من الثلاثة الى العشرة والمائة والالف وما يتفرع منها مع كونها من المقادير فانتصاب التمييز فيها يكون اولى وانه قد التزم الجر قلنا لما كثر استعمال هذه الاعداد اقتضت التخفيف فالتزم الاضافة فيها ليحصل التخفيف على الدوام * ولما فرغ من بيان القسم الاول وبيان قسميه المفرد المقدار وغيره اراد أن يبين القسم الثاني ويفصله فقال ﴿ والثاني ﴾ (اى القسم الثاني من التمييز) و اشار بقوله من التمييز الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لان المنكر اذا اعيد صريحا اوضنا معر فايكون الثاني عين الاول (وهو) اى القسم الثاني (ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة) كما ان القسم الاول عن ذات مذكورة (يرفعه) اى يرفع القسم الثاني من التمييز الابهام (عن نسبة) تامة او ناقصة اسنادية او ايقاعية او اضافية (كان الظاهر) اى كان مقتضى الظاهر (ان يقول) المصنف في تعبير هذا والثاني (عن ذات مقدرة في نسبة في جملة) لان الابهام الذى يقتضى التمييز ليس الا في الذات المقدرة لا في النسبة ولان قسم التمييز الذات المقدرة لا النسبة (لكن) اى الا ان المصنف عدل عنه لانه (لما كان الابهام) الذى (في طرف النسبة) المراد بالطرف ههنا الذات المقدرة التى هى طرف النسبة لان الابهام الذى يقتضى ليس الا الذات المقدرة والطرف هى بالنظر الى الحقيقة (يستلزم) خبر كان (الابهام فيها) اى في النسبة لان النسبة تحصل من مجموع الطرفين وابهام الطرفين او احدهما يقتضى ابهاما حصل منهما وهو النسبة فابهام الطرفين او احدهما يستلزم ابهام النسبة (و) لما كان (رفعه عنها) اى رفع الابهام عن النسبة (يستلزم الرفع عنه) اى رفع الابهام عن الطرف لان الابهام في النسبة لازم لابهام الطرف والابهام فيه ملزوم وبارتفاع اللازم الذى هو الابهام في النسبة يلزم ارتفاع الملزوم الذى هو الابهام في الطرف لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم كالحرارة للنار فان الحرارة لازمة للنار وانتفاء الحرارة من النار تنقضى النارية ايضا وكالبرودة للثلج وغير ذلك (قال) جواب لما (عن نسبة مقتصرا عليها) اى على النسبة يعنى اخرج كلامه على خلاف مقتضى الظاهر (تنبيها) علة لقال لكونه بمعنى اخرج (على ان مقابلة ما في هذا القسم) اى في هذا القسم الثاني (للمفرد المذكور في القسم الاول انما هى) اى ليس تلك المقابلة الا (مجرد النسبة) اى مجرد كون الابهام في النسبة (لا غير) فان الابهام الذى يقتضى التمييز في القسم الاول ليس الا في طرف النسبة فقط بحيث لا يسرى الى النسبة مثل عندى رطل زيتا لان الابهام في الرطل فقط وهو لا يستلزم ابهام النسبة لكونه مذكورا وفي القسم الثاني وان كان الابهام ايضا في الطرف الا انه لما لم يكن مذكورا بل كان مقدرا استلزم ابهام النسبة فصارت الابهام في النسبة فقط بلا ولاشعار

هذه المقابلة اقتصر على النسبة (في جملة) (اى) يرفع الابهام عن ذات مقدرة
 في (نسبة كائنة في جملة) اشار الى ان الظرف مستقر صفة النسبة (او ماضاهاها)
 (اى ماشابهها) اى الذى شابه الجملة في كونه محتاجا الى ما اسند اليه (عطف
 على جملة) اى القسم الثانى يرفع الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنة فيما يشبه
 الجملة (وهو) اى ما يشبه الجملة اما (اسم الفاعل نحو الحوض ممتلىء ماء) فالابهام
 في نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن في ممتلىء لا في نسبهه الى الحوض وكذا البيت
 مشتل ناراً (و) اما (اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيوننا) فعيوننا تمييز عن نسبة
 التفجير الى ما استكن فيه (او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها) فوجها تمييز
 عن نسبة حسن الى ما استكن فيه (او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا) فان ابا تمييز
 عن نسبة افضل الى الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد (او المصدر نحو اعجبني طيبه
 ابا) فان ابا تمييز عن نسبة الطيب الى الضمير البارز الذى هو فاعل المصدر سواء كان
 في محل الرفع او في محل الجر (وكذلك) اى كما ان التمييز عن هذه الاشياء تمييز عما
 يشبه الجملة كذلك (كل ما فيه معنى الفعل) اى كل اسم او حرف استفيد منه معنى
 الفعل اذا كان مبهما ينصب تمييزه (نحو حسبك زيد رجلا) اى يكفيك زيد رجلا
 ويالزيد فارسا اى استغيث زيدا فارسا ويكون الاول في حكم الفاعل ولذلك
 صار فاعلا في قولك يكفيك زيد فلاوجه لقول من قال والاولى حسبك رجلا زيد
 بتقديم التمييز وعلة بقوله لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التمييز
 من حسبك لا من حسبك زيد * ولما فرغ من بيان بعض محال التمييز في القسم الثانى
 اراد ان يوضح ذلك البعض بالمثال على ترتيب اللف فقال (نحو طاب زيد نفسا) هذا
 (مثال للجملة) لان طاب مع فاعله الذى هو زيد يكون جملة لامحالة (والتمييز) الذى
 هو نفس (فيه) اى في المثال المذكور (خاص بالمنتصب عنه) وهو زيد فالمراد
 بالنفس ايضا زيد لاغير فنفسا تمييز عن الذات المقدرة التى هى الشئ المنسوب
 اليه طاب فاذا اظهرت صار زيد مضافا اليه للشئ مثل طاب شئ زيد فالشئ
 لما لم يعلم ماهو ولزم تفسيره فسر بقولنا نفسا فقيل طاب شئ زيد نفسا فحذف
 ذلك الشئ اختصارا واقيم زيد مقامه فقيل طاب زيد نفسا (وزيد طيب ابا) هذا
 (مثال لما يشبه الجملة) لان لفظ طيب صفة مشبهة وفاعلها مستكن فيها
 وهى مع فاعلها لا تكون جملة للمسبق الا انها تشبهها (والتمييز) يعنى ابا (فيه)
 اى في هذا المثال (يصلح ان يكون لما انتصب عنه) وههنا ما انتصب عنه زيد
 فيكون الاب زيدا فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة ويترجم حينئذ * خوش
 زيد ازان روى كه پدرست * (و) يصلح ايضا ان يكون (لمتعلقه) بفتح اللام
 اى متعلق زيد يعنى ابوه فيكون زيد متعلقا به فيكون حينئذ نسبة الطيب الى

زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب في الحقيقة وصف الاب وترجم * خوش زيد
ازان روى كه از بدرست * (وحيث) علة لقوله فهذان الخ (لا فرق في التمييز بين الجملة
وماضاهاها) في كون الابهام في النسبة والتمييز يرفع الابهام عنها (فهذان
المثالان) اعنى طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا (في قوة اربعة امثلة) باعتبار أن ماهو
تمييز للاول يكون تمييزا للثاني ايضا وماهو تمييز للثاني يكون تمييزا للاول حيث
لا فرق بينهما (فكأنه قال) المصنف (طاب زيد نفسا و ابا وزيد طيب نفسا
وابا فقوله) (وابوة ودارا وعلما) (عطف على نفسا و ابا) اى عليهما (بحسب
المعنى) اما بحسب اللفظ فهو معطوف اما على الاول اعنى نفسا لكونه اصلا
لان المثال الثاني معطوف على المثال الاول واما على المثال الثاني لقربه وهذا
رد على الهندي حيث قال وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك في الاصل
(فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالآخر) كما قاله الهندي
اذا كان الامر كذلك (فهو) اى المصنف (بحسب الحقيقة) ونفس الامر
(اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ماضاهاها خمسة امثلة) يعنى اورد
المصنف للتمييز الواقع في الجملة خمسة امثلة وللتمييز الواقع في ماضاهاها خمسة
امثلة ايضا؛ ولماورد انه ليس من دأب المصنف ان يورد لكل قاعدة مثالين فكيف
اورد ههنا لكل منها خمسة امثلة اراد الشارح رده والتمييز بين الامثلة حتى
لا يكون فيها تكرار فقال (فالفلس عين) لانه قائم بنفسه (غير اضافى) لانه
ليس من الامور الاضافية حيث يتعقل معناه بلا احتياج الى شىء (خاص بالمتصّب
عنه والدار عين) لانه قائم بذاته (غير اضافى) لان تعقل معناه لا يحتاج الى
شىء (فهو) اى الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تمييزا او باعتبار لفظه (متعاق)
بكسر اللام لان الدار متعلق لصاحبها (بالمتصّب عنه) فيكون نسبة طاب
الى زيد مجازا بعلاقة المالكية (والاب عين) لانه قائم بنفسه (اضافى) لان
تعقل معناه يحتاج الى تعقل معنى آخر لان معنى الاب حيوان خلق من ماء
حيوان آخر من نوعه (يحتمل لهما) اى يحتمل ان يكون بالمتصّب عنه
وان يكون لمتعلقه ايضا كما مر تحقيقه (والابوة عرض اضافى) لانها لا تقوم
بنفسها بل تقوم بالاب ولان تعقل معناها يحتاج الى تعقل معنى الاب لان معناها
صفة تقوم مع شخص خاق من ماء شخص آخر من نوعه (والعلم) ايضا
(عرض) لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره وهو العالم (غير اضافى) لان
تعقل معناه لا يحتاج الى غيره لان معنى العلم الوضوح والانكشاف (وكل) واحد
(منهما) اى من الابوة والعلم (يتعاق بالمتصّب عنه) ويرفع الابهام عنه
ويكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية والمحلية لان كل واحد منهما صفة

تقتضى موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية ولذا اختصا بالمتصّب عنه ﴿ اوفى
 اضافة ﴾ (عطف على قوله في جملة) لكونها اصلا في المعطوف عليه (او)
 عطف على قوله (ماضاهاها) لقر به باعادة الجار وانما اعاده لبعده المعطوف
 عليه وفصل كثير بينهما ﴿ مثل اعجبتى طيبه ﴾ (نفسا) فنفسا تميز عن النسبة
 الاضافية لان الضمير حينئذ يجب ان يكون مضافا اليه (وتركه) ولم يورده مع
 انه اورد سائر الامثلة (لانه) اي نفسا (اظهر التميزات) لانه عين غير اضافي خاص
 بالمتصّب عنه فقط دون غيره من الامثلة (ولاخفاء به) اي فيه اي في كونه
 تميزا وهو لم يورد الا ما في كونه تميزا خفاء (و ابا و ابوة و دار او علما) (اورد
 هذه الامثلة) ولم يترك واحدا منها ولا كلها ليكون التميز الذي يرفع الابهام عن
 النسبة الاضافية (على وفق ماسبق) لئلا يتوهم انها لا تجوز ان تكون تميزا
 عن هذه النسبة وتختص بالنسبتين الاوليين (وزاد عليه قوله) ﴿ والله درّه فارسا ﴾
 (اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة) قيد الصفة بالمشتقة لانها قد
 لا تكون مشتقة كالأبوة والعلم يعني ان الاصل في التميز أن يكون اسم جنس يدل
 على الذات او يقوم بها ولا يكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات
 المذكورة او مقدرة فلا بد من ان يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت
 والدرهم وما في حكمهما كالأبوة والعلم وقد يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها
 على الذات (وايضا) اي كما انه اشارة الى كون التميز صفة مشتقة باعتبار دلالتها
 على الذات ايضا هو اشارة الى كون التميز صفة مشتقة (لما اورده صاحب
 الفصل) اي هذا القول وهو قوله لله درّه فارسا (مثلا لتمييز المفرد) اي
 للتمييز عن المفرد بناء (على ان يكون الضمير) الغائب (فيه) اي في درّه (مبهما)
 لعدم ان يكون له مرجع وتاما بالتووين المقدر في تقدير درّه شيء (كضمير به
 رجلا) فانه مبهم تام بالتووين المقدر فانتصب التميز عنه (ويكون) عطف
 على ان يكون (فارسا تميزا عنه) اي عن الضمير (اراد) جواب لما اي اراد
 المصنف (ان ينبه على انه) اي فارسا (يصلح ان يكون تميزا عن نسبة)
 كما يصلح ان يكون تميزا عن مفرد بناء (على ان يكون الضمير) المضاف اليه
 (معلوما معينا) بان عرف المقصود من الضمير لرجوعه الى سابق معين كقولك
 جاني زيد لله درّه فارسا بل هذا هو الاولى لان الاصل في الضمير أن يكون معلوما
 معينا (والابهام) لا (يكون) الا (في نسبة الدرّ اليه) اي الى الضمير مثل
 اعجبتى طيبه ابا (والدرّ في الاصل) اي في اللغة ما ينزل من الضرع وهو (اللبن
 وفيه) اي في اللبن (خير كثير للعرب) لعموم نفعه لانه يدفع الجوع والعطش
 وغيره اما ان يدفع الجوع فقط او العطش لا غير ولان معاشهم به فكان معظما

مرغوبا عندهم (فاريد به الخير) هذا اشارة الى المناسبة بين المقول عنه وهو
اللبن والمقول اليه وهو الخير والنفع * واعلم ان الدرّ في الاصل بمعنى الادرار
اي الانزال يقال بالفارسية * ريختن بارانست * ثم نقل منه الى اللبّن لانه ينزل ايضا يقال
* ريختن شير است * ثم نقل منه الى الخير بعلاقة النفع (اي لله خير فارسا) وههنا
كتابة عن الفعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا
للتعجب لان الله تعالى منشيء العجائب وكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه
اليه تعالى ويضيفونه اليه فعنى لله درّ فارسا ما محبب فعله كذا في الرضى
(الفارس اسم فاعل) على وزن فاعل (من الفراسة بالفتح) اي بفتح الفاء على
وزن ظرافة (مصدر فرس بالضم) من باب ظرف (اي حذق) وبابه ضرب اي
مهر ومكمل والكسر لغة فيه ايضا (بامر الخليل) بالفارسية * نيك شناس دركار
اسب يعنى اسب شناس نيك مى كون * يعنى فعله يكون في امر الخليل من تققه مرضه
وجودته وقيمته لله اي طلبا لرضى الله تعالى لا لغرض دنوى (واما الفراسة
بالكسر) اي بكسر الفاء من باب سهل (فن التفرس) والادراك والاذعان يقال
تفرس اذا تفكر (ثم ان كان) اورد ثم ههنا اشارة الى ان المعطوف يغير المعطوف
عليه لان البحث ههنا كان عن التمييز من حيث انه يختص بالمنتصب عنه او يحتملها
او يختص بالمتعاق وئمة كان البحث عن الذات المقدرة في جملة او ما شابهها
او اضافة (اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه) اي بعد تمييز لم يكن
مختصا لما انتصب عنه كالنفس قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه
بالنفس في قوله طاب زيد نصفا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب
عنه مع انه لا يصح جعله لتعلقه (اسما) (لاصفة) كالأبوة والعلم (يصح جعله)
اي ذلك الاسم (لما انتصب عنه) احترز به عن الدار (والمراد بجعله له اطلاقه
عليه) كالاب فانه اسم يصح اطلاقه مثل زيد اب (والتعبير به) اي بذلك الاسم
(عنه) اي عما انتصب كما عبرنا من قولنا زيد اب فله شرطان احدهما ان يكون
اسما لصفة والثاني صحة اطلاقه عليه والتعبير عنه به الا ان يكون نصا
في المنتصب عنه (جاز) جواب الشرط (ان يكون) (ذلك التمييز تارة)
منصوب على الظرفية اي في مرة والجمع تارات وتير كنب ومحذوف منه التاء
يقال فعل تارا (له) (اي للمنتصب عنه) كزيد في طاب زيد ابا فما انتصب عنه
هو ما نسب اليه عامله وهو الشيء المقدر وجعل زيد ما انتصب عنه من باب
الحجاز لان التمييز لم ينتصب عنه الا انه لما كان سببا لنصبه عما انتصب عنه باعتبار
نسبة الفعل اليه سمي منتصبا عنه مجازا كذا في الهندي (بان يكون) الاب (تمييزا
يرفع الابهام عنه) اي عن زيد (و) (تارة اخرى) اي في المرة الاخرى يكون

(متعلقه) بفتح اللام اى لمتعلق زيد وذلك المتعلق هو الاب فيكون زيد متعلقا بالكسر له ويعلم ذلك (بان يكون) الاب (تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه) فحينئذ يكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب في الحقيقة قائم بالاب (وذلك) اى كون التمييز تارة تمييزا يرفع الابهام عما انتصب عنه وهو زيد وتارة عن متعلقه انما يعلم (بحسب القرائن والاحوال) يعنى ان دلت القرائن والاحوال على ان نسبة الطيب الى زيد حقيقة يكون الاب تمييزا عنه وان دلت على ان نسبة الطيب اليه مجاز بعلاقة الجزئية يكون تمييزا عن متعلقه (مثل ابا في طاب زيد ابا فانه) اى الاب اسم (يصح ان يجعل عبارة عن زيد) بان يقال زيد اب (مجاز ان يكون) الاب (تارة) اى في مرة واحدة (تمييزا) يرفع الابهام (عن زيد) لوجود شرطه وهو كونه اسما يصح جعله لما انتصب عنه (اذا اريد اسناد الطيب الى زيد باعتبار انه) اى زيدا (ابوعمر) فحينئذ يكون اسناد الطيب الى زيد حقيقة لان الطيب في الحقيقة قائم به يترجم بقولنا * دو ستر است زيد ازان روى كه او بدرست * (وجازان يكون) الاب (تارة) في مرة اخرى (تمييزا) يرفع الابهام (عن متعلقه باعتبار ان يكون الطيب مسندا الى متعلقه وهو) اى المتعلق (ابوه) فحينئذ يكون اسناد الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لما سبق غير مرة لان الابن جزء ابيه وان كان منفصلا * ويترجم خوش است زيد ازان روى كه مرا زيد بدرست * (والا) عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن التمييز بعدما لم يكن) التمييز (نصا في المنتصب عنه) اى خاصه لانه ان كان خاصه لايجرى الحكم الاقوى عليه كالنفس فانه خاص له ولايحتمل ان يكون لمتعلقه ولايخص له (اسما) بالنصب لانه خبر لقوله وان لم يكن (يصح جعله) صفة لقوله اسما (لما انتصب عنه) لان التمييز حينئذ اما اسم لا يصح جعله له كالدار والعلم واما صفة كالابوة (فهو) اى التمييز على كلا التقديرين (متعلقه) اى لمتعلق ما انتصب عنه اللام ههنا مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل واحد منها متعلق لما انتصب عنه لان الاولين وصفان لزيد والوصف يقتضى موصوفا والثالث ملكه لانه يقتضى مالكا والمذكور اولى بهما وهو زيد ههنا فتكون متعلقة لزيد فيكون اسناد الطيب اليه مجازا بعلاقة المحلية في الاولين والمالكية في الثالث (خاصة) اى خصت هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا (نحو طاب زيد ابوة وعلم ودارا فان هذه الاسماء) الدار والعلم والابوة (ليست نصا في المنتصب عنه) لانها ليست بذات المنتصب عنه يعنى لا تدل على ذاته حتى تكون نصا كالنفس لما مر أنها تدل على ذاته فكانت نصا بل الاثنان وصف له والثالث ملك له (ولا يصح) ايضا (جعلها) اى جعل كل واحد منها (له) اى لما انتصب عنه

(بالتعير عنه بها) اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد ذو علم ولا يقال زيد ابوة بل يقال زيد متصف بالابوة ولا يقال زيد دار بل يقول زيد ذو دار (فهى) اى هذه الاسماء مخصوصة (لمتعلق زيد وهو) اى ذلك المتعلق (الذات المقدرة) فى جملة طاب زيد (اعنى الشئ المنسوب الى زيد) المغاير له فى الحقيقة والخارج تقديره طاب شئ منسوب الى زيد وذلك الشئ لما لم يعلم ما هو لزم تفسيره ففسره بقوله ابوة وعلماء ودارا (فيطابق) (اى التمييز) مطلقا (فيهما) اى فى الصورتين (اى فيما) اى فى صورة (جاز أن يكون) التمييز فيها تميزا (لما انتصب عنه سواء كان) التمييز (نصابه) وخصاله مثل طاب زيد نفسا (او) كان التمييز (محتملا له) بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه (و) كان ايضا محتملا (لمتعلقه) بفتح اللام كالاب فى نحو طاب زيد ابا (وفيما) اى فى صورة (تعين) ان يكون التمييز خاصا فيها (لمتعلقه) بكسر اللام اى لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة والعلم والدار فى قولك طاب زيد ابوة وعلماء ودارا (ما) موصولة او موصوفة (قصد) مبنى للمفعول اى الذى قصد والموصول مع صلته فى محل النصب على انه مفعول يطابق اوشينا قصد (من وحدة التمييز) بيان لما (او تثنية او جمعته) اى ان كان المقصود الافراد يؤتى بالتمييز مفردا وان كان المثنى يؤتى به وان كان الجمع يؤتى به (سواء كانت) اى كل واحدة من تلك الامور اعنى وحدة التمييز وتثنيته وجمعته (لموافقة ما انتصب عنه) اعنى زيدا فى الامور الثلاثة الافراد والتثنية والجمع (مثل طاب زيد) نفسا و (ابا) وابوة وعلماء ودار (و) طاب (الزيدان) نفسين و (ابوين) وعلمين وابوتين ودارين (و) طاب (الزيدون) نفسا و (آباء) وابوات وعلوما وديارا (او لمعنى) عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اى سواء كانت تلك الامور لموافقة ما انتصب عنه او لموافقة معنى كائن (فى نفسه) اى فى نفس التمييز (مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا له فقط) فيجرب باقى الامثلة فيه ايضا لصحة الاستثناء فيما بعد (وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدته) سواء كان الجذاب الاب او اب الام لان الجذب باطلاقة يشمل كليهما (وطاب زيد آباء) جمع اب (اذا اردت ابا واجدادا له) المراد بالاجداد ما فوق الواحد من قبل الاب او من قبل الام او من قبلهما جميعا وكذلك سائر الامثلة من الابوة وغيرها سوى ما كان خاصا للمنتصب عنه (فعلى كل من التقديرين) اى على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه او معنى فى نفسه (اذا قصد وحدة التمييز اورد) التمييز (مفردا) ليطابق ما قصد اى المقصود (واذا قصد تثنيته اورد) التمييز (تثنية) واذا قصد جمعته اورد جمعا (ليطابق المقصود فيهما) فان صيغة المفرد (وان كانت تصلح ان تطلق على المفرد الا انها) لاتصلح ان تطلق

اى صيغة المفرد (على المثنى) اذا قصد التثنية (والمجموع) اذا قصد الجمعية
 فلا بد أن يكون التمييز مثنى اذا قصد التثنية او جمعا اذا قصد الجمعية ليطلق التمييز
 المقصود بصيغته (الاذا كان) (التمييز) عن النسبة (جنسا) استثناء من
 عموم الاحوال اى فيطبق التمييز فيهما ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون
 التمييز جنسا للمسبق ان المراد من الجنس ما تشابه اجزأؤه (يقع) مجردا عن التاء
 (على القليل والكثير) كالعلم (فانه اذا قصد تثنيته) اى التمييز (او جمعته) اى
 التمييز (لا يلزم) اى لا يجب (ان يثنى ذلك الجنس) ليطلق ما قصد (او يجمع)
 ذلك الجنس ايضا (بل يكفي ان يؤتى به) اى يؤتى بالتمييز حال كونه (مفردا
 لصحة اطلاقه) اى لكون اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا (على القليل)
 لكونه مفردا (والكثير) لكونه جنسا لان الجنس لكونه جنسا يحتمل الكثير (فلا
 حاجة الى تثنيته) اى الى ان يكون التمييز تثنية اذا اريد تثنيته سواء كان مع
 موافقة ما انتصب عنه او لمعنى في نفسه (و جمعته) اى الى ان يكون التمييز جمعا اذا
 اريد جمعته سواء كان ما انتصب عنه مفردا (نحو طاب زيد علما) بصيغة
 الافراد مع كثرة علومه (او) مثنى نحو طاب (الزيدان علما) مع كثرة علومهما (او)
 جمعا نحو طاب (الزيدون علما) مع كثرة علومهم (الا ان يقصد) مبنى للمفعول
 استثناء من مقدر تقديره يفرد التمييز وان كان ما انتصب عنه مثنى او مجموعا اذا
 كان جنسا يقع على القليل والكثير في جميع الاوقات الا وقت قصد ما فوق النوع
 الواحد حينئذ يثنى التمييز اذا قصد تثنيته ويجمع اذا قصد جمعته (بالتمييز الذى
 هو الجنس) لما عرفت ان الاستثناء منه (الانواع) نائب فاعل يقصد المراد بالانواع
 ما فوق النوع الواحد على ما شرنا له واليه اشار الشارح بقوله (من حيث امتيازاتها)
 اى الانواع (التوعية) اى من حيث ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء
 كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية او الشخصية (فانه لا بد حينئذ) اى
 حين قصد الانواع (من تثنيته) اى من جعل التمييز مثنى (او جمعته) اى من
 جعله جمعا (نحو طاب الزيدان علمين و) طاب (الزيدون علوما) فيه نشر
 على ترتيب اللف (اذا اريد ان متعلق) بفتح اللام (الطيب) اى ما تعلق به يعنى
 ما يكون سببا لاسناد الطيب الى الزيدين والزيدين وفي بعض النسخ ان تعلق
 الطيب بصيغة المصدر كأنه وصف بالمصدر او على معنى المفعول (من كل)
 واحد (من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم) يعنى ان الطيب اسند الى
 زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد آخر بسبب كونه عالما نوعا
 آخر منه الى غير ذلك (فان صيغة المفرد) تعليل لقوله فانه لا بد الى آخره اى كون

التمييز مفردا عند قصد الانواع (لا تفيد ذلك المعنى) المقصود وهو ما فوق النوع الواحد فلا بد من التثنية او الجمع عند قصد الانواع (وان كان) عطف على قوله ثم ان كان * وفي الرضى قسيم قوله وان كان اسما يعنى ان الصفة لم تجيء لما انتصب عنه ولتعلقه كما جاء الاسم بل لم تجيء الا لما انتصب عنه فقط فيجب ان تطابقه اذ ليس فى الصفات ما يقع على القليل والكثير حتى يكون جنسا الى هنا كلامه (اى التمييز) (صفة) (مشتقة) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (مثل لله دره فارسا) فالفارس اسم الفاعل صار تمييزا (او) صفة (ماؤلة بها) اى بالمشتقة يعنى لا يكون التمييز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التأويل (نحو كفى زيد رجلا) فان رجلا اسم جنس باعتبار لفظه الا انه لما كان تمييزا اول بها (فان معناه) كفى زيد (كاملا فى الرجولية) بفتح الراء اوضحها وسأنى (كانت) (الصفة صفة) اى مختصة (له) (اى لما انتصب عنه لا) تكون محتمة ولا مختصة (لمتعلقه) بفتح اللام (لان الصفة) لكونها عرضا لا تقوم بنفسها (تستدعى موصوفا) تقوم هى به (والمذكور) وهو المنتصب عنه (اولى بالموصوفية) فتكون صفة له لان المذكور اذا كان أليق بالموصوفية فلا يطلب موصوف آخر (فاذا قيل طاب زيد والدا) يجعل والدا تمييزا عن نسبة الطيب الى زيد حتى تكون تلك النسبة اليه حقيقية (كان الوالد زيدا) لامتعلقه لما سبق ان الصفة تستدعى موصوفا واذا كان المذكور لا نقلا ان يكون موصوفا لم يحتج الى طلب غيره ليكون الوالد صفة له (ولا يخل ان تكون) الصفة صفة (والده) بل تكون مخصوصة لزيد (بخلاف الاسم) فانه لكونه اسما دال على الذات بحيث لا يقتضى موصوفا لا تكون خاصا بالمنتصب عنه بل يحتمل ان يكون له ولتعلقه كما سبق (نحو ابا) فى طاب زيد ابا وزيد طيب ابا (وطبقه) (الواو) فى وطبقه (بمعنى مع والطبق) بكسر الطاء وسكون الباء (مصدر بمعنى المطابقة) واما نحو طبق بفتحين فهو الحال نحو قوله تعالى ﴿ لتذكرن طبقا عن طبق ﴾ اى حالا عن حال يوم القيامة وهو مفعول معه لصاحبه فاعل الفعل الذى هو كانت مثل استوى الماء والخشبة (اى كانت الصفة) التى تكون تمييزا (صفة) مختصة (له) اى لما انتصب عنه (مع مطابقتها اياه) اى مطابقة الصفة ما انتصب عنه (او مطابقتها اياها) اى مطابقة ما انتصب عنه الصفة اشار بالتفسير الاول الى ان المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وبالثانى الى انه مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع ان الثانى اولى بالتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة لموصوفها وهو ما انتصب عنه اولى من عكسه يعنى مطابقة الموصوف اياها

لان التابع يطابق المتبوع لا العكس (ويجوز أن يكون) المصدر الذي هو طبق (بمعنى اسم الفاعل) كخالق بمعنى الخالق والعدل بمعنى العادل والضرب بمعنى الضارب (والواو) حينئذ تكون (للعطف) اى لعطف الطبق (على خبر كانت) وهو قوله صفة له وله وجه الا انه عبر عنه بالجواز لكون الاول هو الاولى (اى كانت) الصفة (صفة) مختصة (له) ومطابقة (ايه) وحينئذ يكون المصدر مضافا الى المفعول والفاعل محذوف لا غير (والمراد بالمطابقة فيهما) اى فى مطابقة احدهما بالآخر (الاتفاق) اى موافقة الصفة ما انتصب عنه فى احد الامور الخمسة (فى الافراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث) لا فى كلها فى تركيب واحد لعدم الجمع الا انه يوجد فى كل تركيب منها اثنان لكونها على نوعين لا للمطابقة فى الوصف النحوى وان كانت صفة لان المراد بالصفة ههنا اللغوية لا النحوية اذ لو كانت كذلك لاتفقت فى الاعراب ايضا وليس كذلك لانها ليست بموافقة له فيه ولا فى التعريف والتكثير مع انها صفة قائمة به (لكونها) اى لكون الصفة التى هى التمييز (حاملة) اى مسندة (لضميره) اى لضمير ما انتصب عنه يعنى لكونها صفة قائمة به لان الوالدية مثلا قائمة به وصفة تكون قائمة بالوصوف ومسندة الى ضميره فيجب ان تكون موافقة له فى الامور المذكورة والا لم يكن الضمير موافقا لمرجع مع انه يجب الموافقة (واحتملت) عطف على الجزاء اعنى كانت (اى الصفة المذكورة) فى كل تمييز كذلك (الحال) (ايضا) كما كانت تمييزا واتما قال واحتملت لان كونها تمييزا هو الاولى للمسيحي (لاستقامة المعنى) اى معنى الكلام او معنى تلك الصفة (على الحال) اى على ان تكون حالا مبنية للفاعل او المفعول (نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه) اى زيدا (فارس) هذا تفسير على انها تمييز لان من البيانية لا تزداد الا فى التمييز لان من بيانية والتمييز ايضا للبيان فتناسب البيانان والاكثر على انها تمييز (او حال كونه فارسا) هذا اشارة الى ان تلك الصفة تكون حالا وقال بعضهم هى حال اى ما اعجبه فى حال فروسيته ورجح المصنف الاول حيث قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح بحال فروسيته (لكن زيادة من فيها) اى فى تلك الصفة (نحو لله دره من فارس) والاصل فارسا بالنصب (وقولهم عز) فعل ماض فاعله مستكن فيه راجع الى من اريد وصفه بالغزة مثل عز فلان ومثل قولك قاتله الله من شاعر (من قائل) والاصل فيه عز قائلا ثم زيد فيه من البيانية لماسبق فقيل عز من قائل (يؤيد التمييز) قوله زيادة من مبتدأ يؤيد هذه الجملة خبره اى يرجح جانب التمييز وفيه اشارة الى ان الشارح ايضا رجح جانب التمييز (لان من تزداد فى التمييز)

وصفها بالزيادة مع انها ههنا بيانية لانها مما لاحاجة الى اتيانها بل انما اتى بها لتأكيد البيان لان التمييز للبيان فلا ينفى في هذا كونها بيانية ولهذا تزداد فيه (لا في الحال) لما سبق ان من ههنا للبيان وللمتيز ايضا كذلك فاسب ان تزداد في التميز لتأكيد البيان كما زيدت في ميزكم الخبرية والاستفهامية في قوله تعالى ﴿ وَمِ اهلكنا من قرية * وكم من ملك ﴾ وفي قوله الشاعر

* وكم ذدت عنى من تحامل حادث *

* وسورة ايام حزن الى العظم *

والحال وان كان فيه بيان ايضا الا انه يبين الصفة للذات ولفظة من تبين الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بنى تميم فارسا ولا يقال مررت برجل من راكب فلا تناسبها ولذا لا تزداد في الحال (وايضا) اى كما ان زيادة من البيانية ترجح التميز لا الحال (المقصود) من قوله طاب زيد فارسا (مدحه) اى مدح زيد (بالفروسية) وهذا لا يحصل الا بجعل فارسا تمييزا لان التميز عن النسبة لا يكون الا للمدح والحال لا يؤتى به الا لتقييد العامل به دون المدح (لا حال الفروسية) اى ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون حينئذ مدحه مقيدا بحال الفروسية والتقدير ينافى المدح (اذ قد يمدح) مبنى للمفعول (حال الفروسية) اى حين كونه موصوفا بها (بغيرها من الصفات) الدالة على المدح مثل زيد عالم من حيث انه فارس ولو كان فارسا حالاً لما جاز هذا لانه لا يقال زيد عالم حال كونه راكباً لانه يتقيد العلم بحال الركوب وليس كذلك * ولما قسم التميز او الى اقسامين الى ذات مذكورة او مقدرة وقسم ثانياً الاول الى اربعة اقسام باعتبار متماته الاربعة التنوين والنونين والاضافة وبين احوالها وقسم ايضا الثانى لثلاثة اقسام عن جملة وما شابهها وضافة وبين ايضا احوالها وكون التميز ايضا صفة مشتقة اراد أن يبين ان التميز سواء كان عن مفرد او نسبة هل يتقدم على عامله او لا يتقدم فقال (ولا يتقدم) (التمييز) مطلقاً (على عامله) مطلقاً اما (اذا كان) عامله (اسماً تاماً) كما في القسم الاول فلا يتقدم عليه (بالاتفاق) يعنى من غير خلاف لاحد (فلا يقال عندى درهما عشر وون) ولأدراهما عندى عشرون (ولا) يقال ايضا عندى (زيتار طل) ولا زيتا عندى رطل وكذا غيره (لان عامله) الذى عمل فيه (حينئذ) اى حين كونه اسماً تاماً باحد المتممات الاربعة (اسم) ومع هذا (جامد) غير مشتق (ضعيف العمل) لان العمل فى الاصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه مشابهاً له مشابهة تامة ولانه (مشابه للفعل) الاصل فيه على ما سبق (مشابهة ضعيفة كما ذكرناه) وقد ذكر فى القسم الاول من التميز أن المفرد التام باحد المتممات الاربعة مشابه للفعل التام بفاعله والتمييز الآتى بعده مشابه للمفعول الآتى بعد الفاعل فنصب

المفرد التام ذلك التمييز كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (فلا يقوى)
المفرد التام باحدها (ان يعمل فيما قبله) اى فى التمييز الذى تقدمه فليس للتمييز
ايضا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفه واما اذا كان العامل فيه فعلا
او شبهه كما فى القسم الثانى من التمييز فى تقدمه عليه خلاف ولذا قال (والاصح)
(اى اصح المذاهب) اورده بصيغة الجمع وان كان المذهب فيه انسان على ما
ذكره المصنف ذهابا بالجمع الى ما فوق الواحد او الى ان الجمع اذا دخله الالف
واللام يضمحل معنى الجمع (ان لا يتقدم) (التمييز) (على) (ما هو عامل فيه)
اى فى التمييز (من) (الفعل) (الصريح) مثل طاب فى طاب زيد فارسا (او الغير
الصريح) كاسم الفاعل وغيره مما ذكره فيما سبق اراد بهذا التوجيه الفعل المغوى
ليشمل قوله الفعل الاصطلاحى والغير الاصطلاحى لان الاختلاف كما كان
فى الفعل الاصطلاحى كذلك كان فى غيره لافيه فقط فلا بد من التعميم والذى
ذكر فى امتناع تقديم الخبر مطلقا ان الغرض من التمييز البيان عن المبهم وذا يقتضى
تأخيرها والتقديم ينافى غرض ذكر التمييز من الابهام او لا والتفصيل ثانيا لىتمكن
فى ذهن السامع فضل تمكن وبين وجه عدم تقديمه على الفعل وشبهه بقوله
(لكونه) اى التمييز عن النسبة (من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد
ابا اى طاب ابوه) اى ابو زيد الا انه ازيل عنه للمبالغة والتأكيد اما الاول فلان
كون الشيء مجحولا او لا ومفصلا ثانيا بلوغه ووقع فى النفس واما الثانى فلانه
بمنزلة تكرير الشيء مرتين الاجمال او لا والتفصيل ثانيا فليل طاب زيد ابالانه
فرق بين قولك اشتعل نار بيتى وبين قولك اشتعل بيتى نار (او) لانه ليس فاعلا
للفعل نفسه الا انه يكون (فاعلا له اذا جعلته) اى جعلت الفعل العامل
فيه (لازما) بنقله الى باب انكسر فينبذ يكون فاعلا للفعل نفسه (نحو وفجرنا)
من التفجير (الارض عيوننا) لان التمييز ههنا يكون مفعولا للفعل نفسه اى فجرنا
عيونها الا ان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعلا له اى انفجرت الارض عيوننا (اى
انفجرت عيونها) وهى جمع عين وهى عين الماء اى ما ينبع من الارض اى شققنا
الارض فسالت عيوننا اى عيونها (او) انه (اذا جعلته) اى اذا جعلت الفعل العامل
فيه (متعديا) بحذف زوائده لان بحذف الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة
متعديا (نحو امتلا) على وزن افتعل (الاناء ماء) لان الماء ليس بفاعل للامتلاء
نفسه لان الماء ملى الاناء فالظاهر انه كان فاعلا له بكون المعنى امتلا ماء الاناء
فيكون الماء متلئا واما اذا جعل متعديا يكون الماء مالتا (اى ملاء الماء) اى ملاء الماء الاناء
فانقسم التمييز عن النسبة الى ثلاثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه او للارزاه او متعديه
فيكون التمييز فاعلا للفعل فى كلها (والفاعل لا يتقدم على الفعل) لثلاثى

بالمبتدأ (وكذا ما هو بمعنى الفاعل) وهو التمييز فاخذ حكمه في عدم التقديم (وهنا) ي في قوله امتلاً الاناء لافي مطلق التعليل يعنى في جعل الفعل اللازم متعديا لان يصير التمييز فاعلاله (بحث وهو) اى ذلك البحث (ان الماء) الذى كان تمييزاً (في قولهم امتلاً الاناء ماء من حيث المعنى فاعل) مجازى بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال الميزاب وفي الحقيقة الجارى والسائل الماء وهنا كذلك مثل امتلاً ماء الاناء (للفعل المذكور) نفسه وهو امتلاً (من غير حاجة الى جعله متعديا) بحذف الزوائد لان الماء حينئذ فاعل مجازى فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مجازيا كان الفعل او حقيقيا كذلك ههنا يلزم جعل الامتلاء متعديا بحذف زوائده بخلاف المثال الثانى وهو ونجرتنا الارض عيوننا لانه لو لم يجعل لازما لا يكون التمييز فاعلا لاحقيقيا ولا مجازيا بل يكون مفعولا وعلله بقوله (لان المتكلم) بهذا الكلام (لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء) وهو ما يمكن ان يجعل فيها ويكون مظهرا فابها (ولو) كان اسناد الامتلاء الى ذلك البعض (على سبيل التجوز) اى المجاز بعلاقة المحلية (وقدره) اى قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلاء الى الفاعل الحقيقى وهو الاناء وقال امتلاً الاناء (وقع الابهام) جواب اقوله لما قصد وقدره لان الابهام ليس الا من تقدير الفاعل المجازى (فيه) اى في قوله امتلاً الاناء حيث لم يعلم ان الاناء من اى شىء امتلاً (لاجرم) لفظ لالنفى الجنس وجرم اسمه (ميزه) اى ميز المتكلم ذلك الابهام وبينه (بقوله ماء) اى بجعل ماء تمييزا خبره اى لاشك بينه بقوله ماء (فهو) اى قوله امتلاً الاناء ماء (في معنى امتلاً ماء الاناء) فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما فى انت الربيع البقل (فالماء) فى قولك امتلاً الاناء ماء (فاعل معنى) وان كان تمييزا صورة فلا يجوز تقديم الفاعل المعنوى كما لا يجوز تقديم الفاعل اللفظى فلا حاجة الى جعل الامتلاء متعديا (وذلك) اى كون الماء فى قولك امتلاً ماء الاناء فاعلا مجازيا وفى قولك امتلاً الاناء ماء فاعلا معنويا (بعينه) يعنى حال كونه ملاسا بعينه وذاته (مثل قولك ربح زيد) من باب علم (تجارة فان التجارة) فيه (تمييز) عن نسبة الربح الى زيد لفظا وفاعل مجازى معنى (يرفع الابهام عن شىء) مقدر منسوب الى زيد اذ تقديره ربح شىء منسوب الى زيد (وهو) اى الشىء المقدر المنسوب اليه (التجارة) يعنى لما قيل ربح شىء منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لاحتمال تفسيره بقوله تجارة وكذا ما قدر ذلك الشىء وقع ايضا الابهام ففسره ايضا بقوله تجارة فكان الاصل فيه ربح تجارة زيد (فالفاعل) يعنى فاعل ربح (فى قصدك هو التجارة لانيذ وان كان) وان للوصل (اسناد الربح اليه) اى الى زيد (حقيقة) اى اسنادا حقيقيا (و) اسناده (اليها)

اى الى التجارة (مجازا) اى اسنادا مجازيا بعلاقة السببية لان التجارة سبب للربح
 فكان اسناد الربح اليه اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا فكما
 لا يتقدم الفاعل الحقيقى على الفعل كذلك لا يتقدم الفاعل المجازى عليه ايضا
 فلا حاجة الى جعل الفعل اللازم متعديا ليكون التمييز فاعلاله لنفسه (وبهذا)
 اى بهذا الجواب وهو اسناد الربح الى زيد حقيقة والى التجارة مجازا والتجارة
 فاعل مجازى بعلاقة السببية (يندفع ما) اى الذى (يورد على قاعدتهم المشهورة
 وهى) اى تلك القاعدة (ان التمييز عن النسبة) المراد بها ههنا النسبة الاسنادية
 او الايقاعية لا الاضافية لان فى بعضها لا يوجد فاعل ولا مفعول بقرينة ذكر
 الفاعل والمفعول (اما فاعل) اذا كان تمييزا عن النسبة الاسنادية (فى المعنى
 او مفعول) اذا كان تمييزا عن النسبة الايقاعية (من) بيان لما فى قوله ما يورد
 (ان التمييز فى هذا المثال) اى فى مثال ربح زيد تجارة (وامثاله) جمع مثل مثل
 امتلا الاناء ماء (لا فاعل ولا مفعول) لالفاظه ولا معنى (فلا تضر ذلك القاعدة)
 حيث لم تكن شاملة لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين فى تلك القاعدة
 كل منهما اعم من ان يكون حقيقيا او مجازيا لانهما ذكرا مطابقا والمطلق
 يقبل التعميم (خلافاً) مفعول مطلق حذف فعله الناصب له وقوله (لمعازنى
 والمبرد) متعلق به بالتقدير خالف المازنى والمبرد خلافاً للجمهور والكسائى ايضا
 (فانهما) اى المازنى والمبرد (يحوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح) مثل
 طاب وغيره (وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظر الى قوة العامل) لان العامل اذا
 كان قويا يحوز تقديم معموله عليه اذا لم يمنع مانع منه اما القوة فى الفعل الصريح
 فظاهر واما فى الاخيرين فلانهما اذا وجد شرط عملهما فهما فى حكم المضارع
 فى العمل فيعملان مقدما ومؤخرا كالفعل وبالقياس على الحال بجامع الاشتراك
 فى رفع الابهام الا ان الحال مبين للصفة والتمييز مبين الذات (بخلاف الصفة
 المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل) حيث لا يحوز تقديم
 التمييز عليها وان جاز تقديم الحال عليها غير المصدر وما فيه معنى الفعل (لضعفها
 فى العمل) وهذا بالاتفاق (وتمسكا) اى المازنى والمبرد (فى هذا التجوز) اى
 فى تجوز تقديم التمييز على العوامل المذكورة (بقول الشاعر أتهجر سلمى) وفى
 رواية ليل والهجر المنع اى أتمنع (بالفراق) متعلق بأتهجر على تضمين معنى
 الرضى (حبيبها) مفعول أتهجر اى أتمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه عنها حيث
 لا تمنعه ولا ترضى ايضا بافتراقه عنها (وما) نافية (كاد) فعل من افعال المقاربة
 والضمير المستكن فيها عاملها وهو ضمير الشأن (نفسا) تمييز عن نسبه الى سلمى
 (بالفراق) متعلق بتطيب و (تطيب) فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب

والمعنى وما كاد الشان اى وما قرب تطيب اى ترضى سلمى نفسا اى نفس سلمى
 بافتراق حبيبها عنها يعنى لا تقرب نفس سلمى ان ترضى بافتراقه وانزاله عنها فكيف
 ترضى بالهجران بناء (على تقدير تأنيث الضمير فى تطيب فانه حينئذ) اى حين
 كون الضمير فيه مؤنثا (يكون فى كاد ضمير الشان) كما قلنا (لتذكيره) اى لكون
 الضمير فيه مذكرا اى وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم ولا يجوز
 ان يكون تمييزا عن نسبة كاد الى الشان لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى اذ المعنى
 حينئذ وما كاد نفس الشان وهو ظاهر الفساد (ويعود ضمير تطيب) المستكن
 فيه (الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها) حال كونه (مقدما
 عليه) اى على الفعل (واما) بناء (على تقدير تذكير الضمير) اى على تقدير
 اعتبار تذكير الضمير المستكن فى يطيب بان يكتب بالياء المنقوطة بنقطتين من
 تحت (فضمير كاد) المستكن فيه يكون راجعا (للحبيب) ولا يكون ضمير الشان
 لعدم تقدمه على جملة تفسره (ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه) اى الى الضمير
 المستكن فيه (اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب) اى وما كاد نفس الحبيب يطيب
 اى يرضى بالفراق اى بالافتراق عن سلمى بل هذا المعنى اولى وانسب فيكون معنى
 البيت حينئذ لا تهجر اى لاتمتنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه وانزاله عنها بل
 تريد ان يكون معها اثناء الليل واطراف النهار وما تقرب نفس الحبيب ايضا
 ان ترضى وتسمح بافتراقها عنه وانزالها بل يكون مراده ان تكون معه ليلا ونهارا
 ولا تسمح نفسه ان ينزل عنها طرفه عين (فلا تمسك) على جواز تقديم
 التمييز على عاملة الفعل الصريح (حينئذ) اى حين كون نفسا تمييزا عن نسبة
 كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل حينئذ فى التمييز هو كاد وهو مقدم
 عليه وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذا البيت لانه معارض بمثله فى المنع واذا
 تعارض دليلان فى الاجازة والمنع كان الاصل المنع عملا بالاصل (وما قيل)
 رد على الهندي اذ القائل هو (يحمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه) اى
 تأنيث الضمير فى تطيب (ايضا) اى كما كان على تقدير تذكيره (على هذا
 الوجه) اى على الوجه المذكور والجار فى (بان يكون) متعلق بقوله
 ان يحمل (تأنيث الضمير) المستكن فى تطيب (الراجع الى الحبيب باعتبار
 النفس) فيكون حينئذ لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا (اذ المعنى) اى معنى المصراع
 الثانى على هذا التوجيه (وما كادت نفس الحبيب تطيب) بالفراق فيكون نفسا
 تمييزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان فى التوجيه الثانى (فتكلف
 وتعسف غير قادم فى التمسك به) عن جواز تقديم التمييز على الفعل الصريح
 اما كونه تكلفا فبارجاع ضمير المؤنث الى المذكور باعتبار النفس واما كونه تعسفا

فبارجاع ضمير تطيب الى المذكر والطريق الواضح فيه ارجاعه الى سلمى لان المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكر اذ التعسف في اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه غير قادح في التمسك فانه يحتمل ان يكون تمييزا عن نسبة تطيب الى الضمير المستكن فيه الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو الاولى لان التمييز يوافق لما انتصب عنه وان لم يكن متفقا في التذكير والتأنيث والضمير في تطيب مؤنث والتمييز كذلك ولان تطيب اقوى في العمل من كاد وان كان يحتمل ان يكون تمييزا عن نسبة كاد وهذا اخفى تأمل وكن من انصفين ولا تكن من المتعصين واما متمسكهما على جواز تقديم التمييز على اسمى الفاعل والمفعول فبالقياس على هذا القول لانهما اذا وجد شرط عمهما يكونان في حكم المضارع فهذه المناسبة قيسا على مطلق الفعل تأمل (المستثنى) وانما ذكره عقيب التمييز لمناسبة الاشتراك في الدلالة على الذات وانقسام كل منهما الى الحقيقي والمجازي يعني كما ان التمييز حقيقة في الذات المذكورة ومجاز في الذات المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجاز في المتصل والمنقطع واشتراكهما ايضا في عدم تقديمهما على عاملهما (اي ما يطلق) مبنى للمفعول (عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة) فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجي كما جواز ذلك في الكلمة بارادة ما هو مشترك بين القسمين على عموم المجاز (على قسمين ولما كان معلومته) اي معلومية المستثنى او معلومية ما يطاق عليه لفظ المستثنى (بهذا الوجه) اي بالوجه الذي يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة (الغير المحتاج الى التعريف) لكونه معروفا في اصطلاحهم (كافية في تقسيمه) اي تقسيم المستثنى اي المعرفة كما كانت كافية لان يكون الشيء مبتدأ تكون ايضا كافية في تقسيمه فيه اشعار بانه يمكن تعريفه بان يقال هو المذكور بعد الا او احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفي او اثباتا (قسمه) اي المستثنى او لا (الى قسمين وعرف كل واحد منهما) اي من القسمين لان ماهية كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفي الماهية في حدة واحد لان الحدتين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضما والمختلفان فيها لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعان في حدة كذا في الرضى (لان لكل واحد منهما) اي من القسمين (احكاما خاصة) اذ احدهما مخرج والاخر غير مخرج (لا يمكن اجراؤها) اي تلك الاحكام (عليه) اي على كل قسم (الا بعد معرفته) اي الا بعد ان يكون معلوما ومعروفا (فقال) (متصل ومنقطع) من باب تعدد الخبر بالعطف وصدق المتضادين على واحد نوعي او واحد جنسي في حالة واحدة جائز كهذا ومثل الانسان فقير وغني وعالم وجاهل والحيوان انسان وفرس لانه في معنى بعض الانسان فقير وبعضه غني

وكذا غيره وانما المستحيل الحمل على الواحد الشخصى سواء كان بالعطف او
 بغيره مثل زيد عالم جاهل وقيل هذا من باب حمل المدلول على الدال (فالمتصل)
 الفاء للتفسير والتفصيل قدمه فى اللف والنشر لكونه اصلا فى هذا الباب كما ان
 التمييز عن المفرد اصل فيه اى المستثنى المتصل (هو المخرج) (اى الاسم الذى
 اخرج) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر والى ان الالف واللام فيه موصولة
 سواء كان الباقي بعد الاستثناء اقل نحو لفلان على عشرة دراهم الا تسعة او اكثر
 نحو لفلان على عشرة دراهم الا واحدا او متساويا مثل لفلان على عشرة
 دراهم الا خمسة (واحتز به) اى بقوله المخرج (عن غير المخرج كجزئيات المستثنى
 المنقطع) فانها وان وقعت بعد الا واحدى اخواتها الا انها غير مخرجة (من
 متعدد) اى من شئ متعدد اى شئ ذى عدد (جزئياته) بالرفع على انه فاعل
 متعدد لاعتماده على الموصوف المقدر كما قدرنا لك سواء كان تعدد الجزئيات
 ظاهرا نحو جاني القوم الا زيدا او غير ظاهر (نحو ما جاني احد الا زيد) بالرفع
 بدل من احد والا زيدا بالنصب على الاستثناء لان لفظ الاحد وان لم يكن متعددا
 ظاهرا لانه مفرد الا انه نكرة وقع فى حيز النفي فعم الافراد واستغرق فتعدده معنى
 لان النكرة فى حيز النفي تفيد الاستغراق لما سبق (او اجزاؤه) عطف على
 جزئياته اى شئ متعدد اجزاؤه وان لم يكن متعددا جزئياته (مثل اشترت
 العبد الا نصفه) فان العبد وان لم تتعدد جزئياته الا انه لما كان متعلق الاشارة
 بتعدد اجزاؤه لانه يمكن ان يتعلق الاشارة بجميع اجزائه او بعضه (سواء كان
 ذلك) الشئ (المتعدد) اجزاؤه او جزئياته (لفظا) (اى ملفوظا نحو جاني
 القوم الا زيدا) (او تقديرا) (اى مقديرا نحو ما جاني الا زيد) بالرفع لانه اذا كان
 المستثنى واقعا فى كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب المستثنى على
 حسب العوامل على ما سيحى (اى ما جاني احد الا زيد) على البدل من احد
 والا زيدا على الاستثناء منه (بالا) متعلق بقوله المخرج (غير الصفة) لانها اذا
 كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء (واخواتها) اى اخوات الا
 اى اشباهها وهى حرف الاستثناء وادواته على معنى مابه يستثنى فى الكلام سواء
 كان حرفا او اسما او فعلا وهى الاعداد وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وما خلا
 وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما فى قوله تعالى ﴿ولما عليها
 حافظ﴾ كذا قاله السيد بن على (واحتز به) اى بقوله بالا واخواتها (عن)
 ما يخرج بحرف العطف مثل لافى (نحو جاني القوم لا زيد) مثل لكن فى نحو
 (ما جاني القوم لكن زيد جاء) او بلكن الاستدراكية نحو جاني القوم لكن
 زيدا لم يحى (و) (المستثنى) (المنقطع) (هو) (المذكور) اى الاسم الذى

ذكر (بعدها) (اي بعد الاو) احدى (اخواتها) (غير مخرج) (اي (من متعدد) اي من شيء متعدد جزئياته او اجزائه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم دخوله في قصد المتكلم في المتعدد المذكور حتى يلزم اخراجه فان قلت اذا كان كذلك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا لم يكن داخلا لاحاجة الى الاخراج قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور بعدها توهم انه يخرج اولا فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم يكن في الواقع داخلا وليقابل هذا القسم القسم الاول (واحتزبه) اي بقوله غير مخرج (عن جزئيات المستثنى المتصل) فيكون قيدا احترازيا ايضا (فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد) في قصد المتكلم (قبل الاستثناء منقطع) لصدق التعريف عليه (سواء كان) ذلك المستثنى الذي لم يكن داخلا (من جنسه) اي من جنس المستثنى منه سواء كان المستثنى منه ملفوظا فيه (كقولك جاءني القوم الا زيدا) فان زيدا فيه مستثنى منقطع وان كان من جنس المستثنى منه حال كونك (مشيرا بالقوم) في قولك جاءني القوم على ان يكون اللام للعهد الخارجي او العهد الذهني بقريئة المقام او غيره (الى جماعة خالية عن زيد) فيكون المعنى جاءني هذه الجماعة الخالية عن زيد الا زيدا او مقدر نحو ما جاءني الا زيدا في تقدير ما جاءني القوم الا زيدا بنصب زيدا فيهما (او لم يكن) المستثنى من جنس المستثنى منه (نحو جاءني القوم الاحمارا) فيجري فيه ان يكون المستثنى منه ملفوظا او مقدرا ايضا* ولما قسم المستثنى او لا الى قسمين متصل ومنقطع وعرف كل قسم على حدة اراد أن يبين اعرابه وهو النصب لانه من المنصوبات وهو في مواضع الاول ما يكون النصب فيه واجبا الا انه اذا اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب فقال (وهو) (اي المستثنى) مطلقا متصلا او منقطعا بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز (حيث علم) مبنى للمفعول (او لا) منصوب على الظرفية (بوجه) وهو كون اللام فيه للعهد الخارجي واريد به اللفظ اي لفظ المستثنى (يصح تقسيمه) الى قسمين (كما عرفت) هناك (و) علم (ثانيا بما يتفطن) مبنى للمفعول (له) نائبه (من) بيان ما في قوله بما (تعريف قسميه) اي قسمي لفظ المستثنى وفي هذا الكلام صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى لفظه وبالضمير معناه واما ان اريد به عموم المجاز فلا استخدام (اعني) به (المذكور بعد الاو) احدى (اخواتها) اي اخوات الا (سواء كان) المستثنى (مخرجا) عن متعدد جزئياته او اجزائه (او) كان المستثنى (غير مخرج ولهذا) اي لكونه معلوما او لا بالوجه المذكور و ثانيا بالتفطن من تعريف قسميه (لم يعرفه) اي لم يعرف المصنف المستثنى مطلقا (على حدة) كاهو دأبه

حيث عرف الكلمة أو لآثم قسمها وعرف كل قسم وكذا الكلام وفيه إشارة إلى ان تعريفه ممكن كما بيناه سابقا (روما) أى طلبا (للاختصار) لأنه ان عرف المستثنى أو لآثم قسمه وعرف كل قسم يكون اطنابا وان كان فيه فائده (منصوب) سواء كان متصلا او منقطعا (وجوبا) تمييز او منصوب على المصدرية أى نوبا واجبا بدليل كونه قسيما أى مقابلا للمنصوب جوازا لكن لا يكون منصوبا وجوبا الا بشرطين ذكرناهما سابقا اجمالا احدهما (اذا كان) المستثنى (واقعا) (بعد الا) (لا) يكون واقعا (بعد غير وسوى وغيرها) مثل سواء وحاشا في قول لانه اذا كان واقعا بعدها لا يكون منصوبا لا وجوبا ولا جوازا بل لا يكون الا مجرورا (غير الصفة) صفة الا (قيد به) أى بقوله غير الصفة (وان لم يكن الواقع بعد الا التى) تكون (للصفة) بمعنى غير (داخلا فى المستثنى لئلا يذهل) مبنى للمفعول (عنه) أى عن عدم دخول ما بعد الا للصفة فى المستثنى ويكون عدم دخوله مصرحا* فيه رد على الهندى حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج اليه اذ ما بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى فهو قيد وقوعى لا احترازى وعلى الرضى ايضا حيث قال ولم يحتاج الى قوله غير الصفة لانه فى نصب المستثنى وما كان بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى (فى كلام) متعلق بما تعلق به قوله بعد الا وثنائهما اذا كان المستثنى واقعا فى كلام (موجب) بفتح الجيم من اوجب (اى) فى كلام (ليس بنفى) فيه (ولانتهى ولا استفهام) كما ولا والهمزة لان الاستفهام لما كان فيما جهل به فى الاصل ويكون ايضا للانكار غالبا كان بمنزلة النفي او انتهى فى ان يكون مادخله غير موجب (نحو جائئى القوم الا زيدا) بنصب زيد لانه واقع بعد الا فى كلام موجب وهو ظاهر فينصب وجوبا على الاستثناء متصلا او منقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا لهما (واحتراز به) أى بقوله فى كلام موجب بل بقوله موجب (عما) أى عن مستثنى (اذا وقع فى كلام غير موجب) بان يكون فيه نفي او نهى او استفهام (لانه ليس حينئذ) أى حين وقع فى كلام غير موجب (واجب النصب) بل يكون جائز النصب ويختار البدل او يعرب على حسب العوامل (على ماسيجى) كل فى موضعه (ولا حاجة ههنا) أى فيما كان المستثنى منصوبا وجوبا (الى قيد آخر) أى غير القيدى الاولين بل يكفى فى كونه منصوبا وجوبا القيدان المذكوران سابقا* فيه رد على الهندى حيث قال والمراد موجب تام لئلا يرد قرأت الا يوم كذا (وهو ان يكون الكلام الموجب تاما) بيان للقيد الاخر (بان يكون المستثنى منه مذكورا) لفظا (فيه) أى فى الكلام الموجب (ليخرج) تعليل للمنفى لا النفى يعنى يحتاج الى قيد آخر بان يقال فى كلام موجب ليخرج عنه (نحو قولك قرأت الا يوم كذا فانه) أى يوم كذا فيه (منصوب) وجوبا

على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لقوله قرأت لكون هذا الكلام غير تام (لا على الاستثناء) اى ليس نصبه على ان يكون مستثنى (لان الكلام) اى كلام المصنف تعليلا لقوله ولا حاجة وكأنه جواب عن اعتراض اى لان المقصود ههنا (فى كونه) اى المستثنى (منصوبا مطلقا) اى سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء او على الظرفية او على المفعولية او الخبرية (لا فى كونه منصوبا على الاستثناء) اى ليس المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى منصوبا على الاستثناء فقط حتى يحتاج الى قيد آخر علم كون الكلام فى نصب المستثنى مطلقا (بدليل) عطف (قوله او كان بعد عدا وخلا) وغيرهما ما يكون المستثنى بعده منصوبا وجوبا على قوله كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعدها وما يقع بعدها لا يكون منصوبا على الاستثناء بل على المفعولية او على الظرفية (الا ان يقال) استثناء من قوله ولا حاجة ههنا الى قيد آخر (الحاجة الى هذا القيد) وهو أن يكون المستثنى منه مذكورا او أن يكون الكلام تام (انما هو لاجراخ مثل قرىء) على البناء للمفعول (الا يوم كذا فانه) اى يوم كذا (مرفوع وجوبا لمنصوب) مع انه واقع بعد الا فى كلام موجب فكان على ذلك القائل ان يقول المراد موجب تام ليخرج مثل قرىء الا يوم كذا مكان قرأت الا يوم كذا الا ان المصنف لم يتعرض لهذا القيد بناء على الظاهر المتبادر فان المتبادر من قوله فى كلام موجب ان يكون تاما ولذا اورد بالتكثير (والعامل فى نصب المستثنى اذا كان) المستثنى (منصوبا) بعد الا ولذا قل (على الاستثناء) لا على غيره كالمفعولية والخبرية فان عامه حينئذ الفعل ليس الا (عند البصرية) وقال المبرد والزجاج العامل فى الالقياء معنى الاستثناء بها ولكونها نائبة عن المستثنى وقال الكسائى هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الاحذوفة فتقدير جاءنى القوم الا زيدا جاءنى القوم الا ان زيدا لم يحىء ولهذا بين الشارح العامل فيه على المذهب المختار فقال (اما الفعل المتقدم) بتوسط الا كما ان ناصب المفعول معه على المذهب المختار الفعل المتقدم بتوسط الواو (او معنى الفعل المتقدم بتوسط الا) المستفاد من كلمة الا (لانه) اى لان المستثنى (شئ يتعلق بالفعل) المتقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل الاتى (او معناه) اى معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جاءنى القوم الا زيدا اى جاءنى القوم استثنيت زيدا منهم يعنى اخرجته وصرفته عن حكم الحىء (تعلقا معنويا اذله) اى للمستثنى (نسبة) وتعلق (الى ما) اى المستثنى منه (نسب اليه احدهما) من الفعل او معناه اما نسبه فى المستثنى المتصل فظاهرة لانه جزؤد واما فى المنقطع فان كان من جنسه فكذلك لان فيه ايهام الجزئية والا بفعلاقة

المالكية او غيرها (و) الحال ان المستثنى (قد جاء بعد تمام الكلام) كما ان المفعول
 يجرى بعد تمام الكلام (فشابه) بهذه الحثية (المفعول) في كونه فضلة تاما
 و بالمفعول معه خاصا في التعلق بالفعل بواسطة فينصب كما ينصب المفعول
 (او مقدما) (عطف على قوله بعد الا) لانه مع تعلقه منصوب على انه خبر كان
 (اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما) (على المستثنى منه)
 و واقعا بعد الا (سواء كان) المستثنى واقعا (في كلام موجب او غيره) اى او كان
 واقعا في كلام غير موجب (نحو جاني الا زيدا القوم) مثال لما كان واقعا
 في كلام موجب وقدم المستثنى على المستثنى منه وهذا التقديم كتقديم المفعول
 على الفاعل وكان حقه ان يجرى بعد الحكم على المستثنى منه كما ان حق المفعول
 ان يجرى بعد الفاعل لان مرتبة المخرج ان تكون بعد مرتبة المخرج منه لكن
 جواز تقديمه لكثرة استعماله (وما جاني الا زيدا احد) مثال لما يكون غير موجب
 ويجب نصب المستثنى في هذين القسمين على الاستثناء لانه اذا لم يكن منصوبا على
 الاستثناء يكون بدلا مما بعده وذا غير جائز (لامتناع تقديم البدل على المبدل منه)
 لان البدل تابع والتابع يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوبا
 على الاستثناء ولم يعد كلمة كان في هذا القسم وفي قسم المنقطع لان الثلاثة مشتركة
 في وجوب كونها واقعة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء (او منقطعا) عطف
 على قوله مقدما لقربه او على قوله بعد الا لكونه اصلا واليه اشار الشارح بقوله
 (اى المستثنى منصوب ايضا) اى كما كان منصوبا في القسمين الاولين (وجوبا)
 اى نصبا واجبا (اذا كان) المستثنى (منقطعا) واقعا (بعد الا) سواء كان في كلام
 موجب من جنس المستثنى منه مثل جاني القوم الا زيدا كما سبق او لامن جنسه
 مثل جاني القوم الاحمارا او غير موجب سواء كان ايضا من جنسه مثل ما جاني
 القوم الا زيدا او لا (نحو ما في الدار احد الاحمارا) (في الاكثر) متعلق بقوله
 منصوب المقدر الذي قدره الشارح او خبر مبتدأ محذوف اى ونصب المستثنى
 في هذا القسم واقع في الاكثر لا في الكل كما في القسمين الاولين (اى في اكثر
 اللغات) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه كما في قوله الله الاكبر
 اى اكبر كل شيء في قول (وهى) اى اكثر اللغات فان اسم التفضيل يأخذ حكم ما
 اضيف اليه فيكون مؤنثا لان المضاف اليه ههنا (لغة اهل الحجاز) بكسر الحاء
 المهملة وفتح الجيم واخره زاي معجمة على وزن صراف بلاد مكة سميت بها
 لكونها محجزة عن الاعداء والمهالك والحجز المنع (فانهم) اى اهل الحجاز
 (قبائل) جمع قبيلة على وزن فعيلة وهى الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا من قوم
 شتى مثل الروم والزنج والجمع قبل ومنه قوله تعالى ﴿ وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ﴾

وقبائل (كثيرون) فيكون بعضهم أكثر من بعض والناصبون يكونون أكثرهم والكثيرون لم ينصبوه بل جعلوه بدلا (أوفي أكثر مذاهب النحاة فإن أكثرهم) أي أكثر النحاة (ذهبوا إلى اللغة الحجازية) لأنهم يوجبون نصبه مطلقا لأن بدل الغلط لم يوجد في التصحيح من كلام العرب (فالمقطع مطلقا) أي سواء كان قبله اسم يصح حذفه أولا (منصوب عندهم) أي عند الحجازيين (أذلا تصور) أي لا يمكن (فيه) أي في المستثنى المنقطع إذا لم يكن منصوبا على الاستثناء (الابدل الغلط وهو) أي بدل الغلط (لا يصدر) أي التافظ به (الابطريق السهو والغفلة) أي الابطريق أن يكون صاحبه ساهيا فيما تلفظ به وغافلا عن مراده ومقصوده (والمستثنى المنقطع إنما يصدر) ممن يصدر عنه (بطريق الروية) (بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف) (والفظانة) فتناويا لم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط أيضا أما عدم كونه بدل الكل فلان انتفاء شرطه لأن شرطه أن يكون مدلول الثاني مدلول الأول مثل جاءني زيد أخوك وأما بدل البعض فلأن شرطه أيضا أن يكون الثاني جزء الأول ويكون مضافا إلى ضميره وأما بدل الاشتغال فلأن شرطه أن تكون نفس السامع عند ذكر المبدل منه منتظرة ومتشوقة إلى ذكر المبدل وأما بدل الغلط فلما ذكره الشارح فتعين أن المستثنى المنقطع لا يكون بدلا لأن انتفاء الأقسام يستلزم انتفاء انقسام منه وهو البدل أذلا وجود للعام إلا في ضمن الخاص والأفراد وإذا انتفت البدلية لزم أن يكون منصوبا على الاستثناء (وأما بنو تميم فقد قسموا) المستثنى (المنقطع إلى قسمين) لأنه لا يخلو أما أن يكون المستثنى منه اسما يصح حذفه وإقامة المستثنى مقامه أولا (أحدهما) أي أحد هذين القسمين (ما) أي مستثنى منقطع (يكون قبله) أي قبل ذلك المستثنى (اسم يصح حذفه) وإقامة المستثنى مقامه متعددا كان (نحو ما جاءني القوم الأحمارا) ففي هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه يعني القوم وإقامة المستثنى مقامه يعني حمارا المراد بالإقامة أن يكون قائما مقام الفاعل إذ يجوز أن يقال ما جاءني الأحمارا وغير متعدد مثل ما جاءني زيد الأعمرا (فهنا) أي في هذا القسم (يجوزون البدل) لأن المبدل منه في حكم التثنية في المعنى فيجوز حذفه وأثبتته فيكون بدل الغلط لأنه يجوز في فصيح الكلام نحو عندي نجم بدر شمس (وثانیهما) أي ثاني القسمين (ما) أي مستثنى (لا يكون قبله) أي قبل المستثنى (اسم يصح حذفه) بل يجب أن يكون مذكورا (فهم) أي بنو تميم (ههنا) أي في هذا القسم (يوافقون الحجازيين في إيجاب النصب) أي في أن يكون نصب المستثنى واجبا لأنه لما لم يكن حذف المستثنى منه جائزا ولا يمكن إقامة المستثنى مقامه

لم يوجد شرط البدل لما سبق ان شرطه ان يكون في حكم التنجيه ويكون حذفه
 وذكره سواء (كقوله تعالى لاعاصم اليوم من امرالله) لانه لئني الجنس
 وعاصم مبنى على الفتح اسمها منصوب محلا اليوم منصوب على الظرفية متعلق
 بالخبر المحذوف من امرالله متعلق بالاسم اي لاعاصم ولا حافظ من قضاء الله
 موجود اليوم فيكون عاصم فاعلا (الا من رحم) من موصول ورحم صلته واليه
 اشار الشارح بقوله (اي من رحمه الله) وفيه اشارة الى ان الفاعل للفعل ما استكن
 فيه راجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف لانه اذا كان مفعولا يجوز
 حذفه والمصنف سيصرح به بقوله والعائد المفعول يجوز حذفه (فمن رحمه الله
 هو المرحوم المعصوم) لان من كان عاصمه الله لاحالة يكون معصوما
 ومن رحمه الله ايضا لاحالة يكون مرحوما (فلا يكون) المعصوم (داخلا
 في العاصم) لان العاصم فاعل ومن رحمه الله مفعول والمعصوم ليس من جنس
 العاصم لان المفعول غير الفاعل (فيكون) مستثنى (منقطعا) فيكون من رحمه
 في محل النصب على الاستثناء ونحو لا ضارب اليوم الا زيدا في تقدير لا ضارب
 موجود اليوم الا المضروب كما ان تقدير قوله تعالى لاعاصم موجود اليوم
 الا المرحوم المعصوم ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وقال
 بعضهم لاعاصم اي لامعصوم فالاستثناء حينئذ متصل وقال السيرافي المراد
 بمن رحم الراحم اي الله اي لا المرحوم فيكون ايضا متصلا * واعلم ان المستثنى
 المنصوب على الاستثناء على ثلاثة اوجه وجه الانحصار ان الاستثناء اذا كان بالا فلا
 يخلو اما ان يكون المستثنى مقديما على المستثنى منه او لا فان كان مقديما فهو القسم الثاني
 وان لم يكن مقديما فلا يخلو اما ان يكون من جنس المستثنى منه او لم يكن فان كان
 من جنسه فهو القسم الاول والافهوه القسم الثالث (او كان بعد خلا وعدا)
 نبه باعادة لفظه كان على ان المعطوف يغير المعطوف عليه في النصب لان
 نصب المستثنى في الاول على المفعولية او الخبرية وفي الثاني على الاستثناء وعلى
 ان المستثنى واقع بعد الافعال في الاول وفي الثاني واقع بعد الحرف وهو الا (اي
 المستثنى منصوب وجوبا) اي نصبا واجبا (ايضا) اي كما اذا كان واقعا بعد
 الا (اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا) مثل غزا يغزو وغزوا وبابه نصر
 وهو متعد بنفسه في الاستثناء وغيره (اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا) اي جاوز
 (زيدا و) المستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان واقعا (بعد خلا)
 اصله خلو مثل غزو وعدا ايضا اصله عدو قالت الواو الفال لتحركها وافتتاح
 ما قبلها (من خلا يخلو خلوا) مثل سما يسمو سموا وبابه ايضا نصر لانه لازم
 في الاستثناء وغيره (نحو جاءني القوم خلا زيدا) والاصل خلا من زيد فانه

متعد بمن ولذا قال الشارح (وهو) اى لفظ خلا ماضيا كان او مضارعا ولم ينبه الشارح عليه لان ما كان ماضيه لازما يكون مضارعه كذلك وما كان ماضيه متعديا يكون مضارعه كذلك (فى الاصل) اى فى استعماله فى الاستثناء وغيره (لازم) الا انه قد (يتعدى الى المفعول) به (بمن) كما تتعدى الافعال اللازمة الى مفعولاتها بالحروف الجارة (نحو) قول العرب اذ خربت الديار (خلت الديار) جمع دار (من الانيس) بفتح الهمزة وكسر النون فعيل بمعنى فاعل كنعير بمعنى ناصر اى الساكن والمؤانس او كل ما يؤنس به ويقال وما فى الدار انيس اى احد كذا فى الصحاح (وقد يضمن) مبنى للمفعول اى خلا اذا اريد تعديته كقولهم افعال هذا وخلاك ذم (معنى جاوز) فيكون معنى قولك جاءنى القوم خلا زيدا اى جاوز زيدا (او) قد (يحدف) الجار الذى هو (من ويوصل الفعل) الذى هو لفظ خلا الى المفعول به (فيتعدى) الى المفعول به (بنفسه) فيكون المستثنى بعده مفعولا به ويقال لمثل هذا العمل الحدف والايصال (الترموا) اى التزم النجاة (هذا التضمن) اى جعله بمعنى جاوز (او الحدف والايصال) وهو أن يحدف الجار المعدى للفعل وحده اختصارا ويوصل الفعل بنفسه الى المجرور ويجعل كالفعل المتعدى وينصبه كما ينصب الفعل المتعدى المفعول به كقوله تعالى ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾ مكان من قومه اى الترموا احد الامرين على سبيل منع الخلو والجمع (فى باب الاستثناء) يعنى اذا كان خلا واقعا فى الاستثناء (ليكون ما) اى المفعول الذى وقع (بعدها) منصوبا صريحا لان الجار والمجرور ايضا منصوب الا ان نصبه محلى لالفظى واما اذا التزم احد الامرين يكون نصبه صريحا كما كان الواقع (فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب) اى اصل باب الاستثناء منصوبا صريحا فان ما بعدها منصوب وليكون اشبه بالا (وفاعلها) اى فاعل عدا وخلا لانهما فعالان ماضيان لا بد لهما من فاعل (ضمير) مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر الافعال الا ان هذا الاستكنان لازم فى باب الاستثناء لما سيحى (راجع) لانه لا بد له ايضا من مرجع لفظا ومعنى او حكما لانه ضمير غائب (اما الى مصدر الفعل المتقدم) كما لنا ما كان مثل ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ (او الى اسم الفاعل منه) اى من الفعل المتقدم (او الى بعض مطلق من المستثنى منه) وعلى التقادير الثلاثة يكون المرجع مذكورا معنى اذا لا يجوز الرجوع الى بعض معين لانه لا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم عنه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا فى الرضى وقيل ان الضمير الى بعض منكر للاستغراق فى الايجاب كما فى قوله تعالى ﴿ علمت نفس ﴾ اى كل نفس وقيل البعض يستعمل فى معنى الكل واريده

ههنا هذا المعنى (والتقدير) اى فى كل واحد منهما على التأويلات الثلاثة (جاءنى القوم عدا) مجيئهم زيدا (او خلا مجيئهم) زيدا مثال لرجوع الضمير الى مصدر الفعل المتقدم (او) جاءنى القوم عدا (الجائى منهم) زيدا او خلا الجائى منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى اسم الفاعل منه (او) جاءنى القوم عدا (بعض منهم زيدا) اى كلهم زيدا او خلا بعض منهم زيدا اى كلهم للمسبق ان البعض ههنا بمعنى الكل وقدر فى المثاليين الاخيرين منهم ليكون ضميرا راجعا الى ذى الحال لربط الجملة الحالية به للمسبق ان الحال اذا كان جملة يلزم الضمير فيها (وهما) اى هاتان الجملتان اى كل واحدة منهما (فى محل النصب على الحالية) من معمول الفعل المتقدم ان وقعت بعد معرفة كفى المسئلة المذكورة واما ان وقعت بعد نكرة فصفة مثل جاءنى احد عدا او خلا زيدا وقيل لاموضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الواهى حرف لاملح لها منه وكذا ما قام مقامها وكان بدلا منها (ولم يظهر) من الظهور مبنى للفاعل او من الاظهار مبنى للمفعول (معهما) اى مع كل من عدا و خلا اذا وقع حالا بالضمير وحده مع ان الماضى اذا وقع حالا يجوز فيه الواو ايضا ليكون اشبه بالافتراك الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة لم يجز فيه لفظه (قد) والواو اصلا مع ان الماضى المثبت اذا وقع حالا يلزم فيه قد عند البصرية اما ظاهرة او مقدره وههنا لم يجز اظهارها بل يجب ان تكون مقدره فيه خلاف لسيبويه والمبرد لما عرفت (ليكونا شبه) اى ليكون لكل منهما زيادة مشابهة (بالا) فى عدم الفصل بينهما وبين المستثنى منه (التى هى الاصل فى باب الاستثناء) لكونها موضوعة له فكانت حقيقة فيه واما غيرها فهو موضوع لغير فاستعماله فيه يكون مجازا عن الاوبدلا منها لعلاقة ما (فى الاكثر) (اى النصب) اى نصب المستثنى (بهما) اى بكل واحد منهما (انما هو فى اكثر الاستعمالات) فيه اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والى ان اللام فى قوله فى الاكثر عوض عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى محتص باداة الاستثناء بخلاف الا فان فى نصب المستثنى هناك خلافا (لانهما فعلان ماضيان كما عرفت) فيما سبق والفعل الماضى ينصب ما بعده اذا كان متعديا الا انه لا يجوز تقديمه وان كان مفعولا به وكان يجوز تقديمه فى سائر الافعال لكونهما فى معنى الا ولا يجوز تقديم المستثنى عليها اذ لا يقال جاءنى القوم زيدا الا فكذا ما كان فى معناها ليم امر المشابهة بها ولان فيهما معنى الحرفية ايضا ولذا قال (وقد اجيز الجر) اى جر المستثنى (بهما) اى بكل واحد منهما بناء (على انهما حرفا جر) وهذا مذهب الاخش لان سيبويه انكر الجر بعدها لانه فعل متعد بنفسه

(قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما) اي بكل منهما وقال ايضا لم ار احدا ذكر الجر ايضا بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بهما والسيرافي تبع في هذا سيبويه وفي الاول الاخفش (الا ان النصب) اي نصب المستثنى (بهما) اي باحدهما (اكثر) من الجر (وما عدا وما خلا) عطف على قوله خلا وعدا ولم يعد لفظه كان ههنا لاشتراكهما في نصب المستثنى على المفعولية اذ لافرق بينهما الا بزيادة لفظه ما وعدمها الا ان النصب ههنا واجب وثمه محتمل ولذا قال المصنف في الاكثر (اي المستثنى منصوب ايضا) اي كما كان منصوبا اذا كان بعد عدا وخلا (وجوبا اذا كان) واقعا (بعدا عدا وما خلا) لفظه (ما فيهما مصدرية) وحر وفتها ثلاثة ماوان وان (مختصة بالافعال) اي الاوليان تختصان بالافعال يعني تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانهما في تأويل المصدر ولذا اختصناهما لان المصدر لا يوجد الا في الافعال نحو قوله تعالى ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْاَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ اي برحبها اي بسعتها وقوله تعالى ﴿وَان تَصُوْمُوا خَيْرَ لَكُمْ﴾ وهذا مذهب سيبويه وجوز غيره دخول ما في الجملة الاسمية نحو بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية كذا في الرضى (نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا) وما فيهما اما حرفة وهي ثلاثة اما نافية وهي لاتصح ههنا لان المعنى على الايجاب دون السلب واما كافة وهي تلحق بالآخر دون الاول مثل قلما وظالما واما مصدرية وهي مختصة بالافعال غالبا لان المصدرية لا توجد الا فيها وههنا كذا كما صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهي ستة اقسام اما موصولة او موصوفة وههنا ليست باحديهما لعدم الضمير الراجع اليهما في الفعلين واما استفهامية او شرطية وهي ايضا ليست باحديهما لوجوب الصدارة فيهما واما تامة او صفة وعدم كونها احديهما ظاهرا لوجوب كونهما في الآخر حقيقة او حكما فتعين انها لا تكون اسمية لان انتفاء الاقسام باسرها يدل على انتفاء المقسم عنه لانه لا وجود للعام الا في ضمن الخاص والافراد فتعين ان تكون مصدرية تأمل وانصف ولم آل جهدا (تقديره) اي تقدير المثال الاول جاءني القوم (خلو زيد) بالاضافة الى المفعول (و) الثاني جاءني القوم (عدو عمرو) بالاضافة اليه ايضا (بالنصب) فيهما (على الظرفية) على ان كل واحد منهما مفعول فيه للفعل المتقدم لكن لا مطلقا بل (بتقدير مضاف اي) جاءني القوم (وقت خلوتهم) اي خلوا لجلئي منهم او بعض منهم او مطلق منهم (او) وقت (خلوتهم من زيد) والاختصار بناء على ظهوره قياسا على ما سبق (او) جاءني القوم (وقت مجاوزتهم) اي مجاوزة الجلئي منهم (او مجاوزة مجيئهم عمرا) على قياس ما سبق وهذا المعنى

اى النصب على الظرفية لمناسبة بين المصدر والظرف في كونهما جزء الفعل
 ومناسبة ما سبق في عدا وخلا من كونهما منصوبين على الحال فقط (او على
 الحالية) عطف على قوله على الظرفية باعادة الجار اى بالنصب على ان يكون
 كل واحد منهما منصوبا على ان يكون حالا (بجعل المصدر) اى الذى هو
 خلوة وعدو (بمعنى اسم الفاعل) ليكون الاشتقاق في الحال شرطا عند غير
 المصنف لما سبق واما عنده فان ما دل على هيئة يصح ان يقع حالا وههنا
 المصدر لما لم يدل عليها احتياج الى التاويل بالمشقق عنده ايضا (او جاؤا)
 اى جاء نى القوم (خاليا بعضهم) من زيد (او) خاليا (مجيئهم من زيد) او خاليا
 الجائى منهم من زيد (او) جاءنى القوم (مجاوزا بعضهم عمر او) مجاوزا (مجيئهم
 عمرا) او مجاوزا الجائى منهم عمرا ولم يذكر ارجاء الضمير الى اسم الفاعل من الفعل
 المتقدم لما ذكرناه في الموضوعين بناء على ظهوره قياسا مما سبق في خلا وعدا
 لالكونه غير جائز (و) روى (عن الاخفش انه اجاز الجر) اى جوزجر ما بعدها
 (بهما) اى بكل واحد منهما بناء (على ان) لفظة (مافيهما زائدة) لتحسين
 اللفظ فقط ولم يذكر المصنف هذه الرواية كما ذكرها في خلا وعدا وبين
 الشارح وجه عدم ذكره بقوله (واعل هذا) اى هذا النقل عن الاخفش
 (لم يثبت) من الثبوت اى لم يتحقق ثبوته (عند المصنف) اصلا (او) ثبت عنده الا انه
 (لم يعتد به) اى لم يعتد به شيئا يعاب به لان زيادة ما فى الافعال لم تسمع اصلا فى الاول ولا فى
 الاخر وانما زاد بعد الاسماء مثل اذا ما وحيما وكيفما وغيرها وبعدها الحروف ايضا نحو
 قوله تعالى ﴿ فبأرحمةٍ ۖ ومما خفيّٰ عليهم ۖ وما خفيّٰ ليل ﴾ (ولهذا) اى لكل واحد من هذين
 الامرين (لم يقل) وما عدا وما خلا (فى الاكثر) كما قال فيما سبق او كان بعد عدا
 وخلا فى الاكثر لثبوته عنده واعتداده به ايضا (و) كذا (اى كما كان المستثنى
 منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك) المستثنى منصوب (اذا كان واقعا) (بعد)
 (ليس) الا انه ثم منصوب على المفعولية وههنا منصوب على الخبر لان ليس
 من الافعال الناقصة الناصبة للخبر (نحو جاءنى القوم ليس زيدا) اى ليس الجائى
 منهم او بعض منهم زيدا (و) كذا المستثنى منصوب اذا كان واقعا (بعد)
 (لا يكون) لانه ايضا من الافعال التى تنصب الخبر فتنبص المستثنى على انه خبرها
 (نحو سيجى اهلك لا يكون بشرا) اى لا يكون الجائى منهم او بعض منهم بشرا
 (وانما يكون النصب) اى نصب المستثنى (واجبا) اذا كان واقعا (بعدها) اى
 بعد ليس ولا يكون (لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر) والمستثنى الواقع
 بعدهما لا يكون الا خبرا لهما فينصب على الخبرية (ويلزم) اى ويجب
 (اضمار اسمهما) اى اسم ليس ولا يكون اى جعله ضمير امسكتنا فيهما (فى باب

الاستثناء) يعنى اذا كانا اداتى استثناء ليكونا اشبه بالالتى هى احد فى هذا الباب
 لانه اذا لم يكن الاضمار فيهما واجبا قد يكون الاسم ظاهرا بعدها فيقع الفصل
 بينهما وبين المستثنى فيقع القصران فى المشابهة لانه لا يقع الفصل بين حرف
 الاستثناء والمستثنى (وهو) اى الاسم (ضمير) مستكن فيهما (راجع الى اسم
 الفاعل) المأخوذ (من الفعل المذكور) المتقدم (او) راجع (الى بعض) مطلق
 (من المستثنى منه مطلقا) ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذى فى الفعل
 المتقدم لعدم صحته كما صح الاول لان لانه لا يصح ان يقال جاءنى التوم لا يكون
 المحيى منهم زيدا وليس المحيى منهم زيدا اذ لا يقال المحيى زيدا الا ان يقال
 المصدر ههنا ؛ معنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فيخند يصح (وهما) اى
 ليس ولا يكون (فى التركيب) مع اسمهما وخبرهما (فى محل النصب على الحالية)
 اى على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم امامن فاعله او مفعوله
 بالضمير وحده لان الثانى مضارع منى والاول ماض منى وقد سبق ان الماضى
 والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير ضعف واجاز
 التحليل ان يوصف بليس ولا يكون منكر او معرف باللام الجنسية نحو جاءنى الرجال
 ليس او لا يكون زيدا وجاءنى امرأة لا تكون فلانة اولست فلانة ويلحقهما
 ما يلحق الافعال من ضمير وعلامة تأنيث تقول مارأيت رجالا لا يكونون زيدا
 ولسوا زيدا ولم يجيء مثل ذلك فى خلا وعدا كذا فى الرضى وكذا فى ما خلا وما عدا
 لانه ليس فى فعليتهما خلاف لاحد بخلاف الافعال الاربعة لان فى فعليتهما
 خلا فحتى جاز الجربها ولم يجز فيهما شىء سوى النصب * ولما فرغ من بيان
 الافعال التى تستعمل فى الاستثناء سواء كانت مخصوصة به او لا وسواء كانت
 ناصبة له على المفعولية او الخبرية اراد ان يبين انها هل تصرف او لا فقال
 (واعلم انه) اى الشأن (لا تستعمل هذه الافعال) اى الافعال الناصبة للمستثنى
 (الا فى المستثنى المتصل الغير المرفوع) فاستعما لها فى الاستثناء مشروط بشرطين
 احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانه لا تستعمل فى المستثنى المنقطع والثانى
 ان يكون المستثنى منه مذكورا يعنى لا يكون الكلام مفرغا وذلك لان هذه الافعال
 افعال صريحة تقتضى فاعلا ومتعدية او ناقصة تقتضى مفعولا به او خبرا
 وذلك الفاعل ما استكن فيها وجوبا لماعرفت فهو يرجع الى المستثنى منه ولو
 كان تأويلا فينبغى ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول او الخبر يجب ان يكون
 من جنس المستثنى منه ولهذا العلة ايضا يجب ان لا يكون الكلام مفرغا لان الفاعل
 المستكن يقتضى مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع صريحا (ولا يتصرف)
 مبنى للمفعول (فيها) نأبه ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا او خبرا وهى

افعال قوية في العمل ولا مانع من التقديم ولا يكون لها مصارع في الخمسة الاول
ولا يكون للاربعة الاول تنبئية وجمع ولا يغير لا يكون الى ما يكون وما كان ولم يكن
ولا الى مجهول لانها جارية مجرى الامثال والامثال لا تتغير عما ضربت فكذا هذه
و (لانها) اى هذه الافعال (قائمة مقام الا) لانها الاصل في هذا الباب (وهى)
نايبة عنها لما عرفت وهى اى كنه الا لكونها حرفا (لا يتصرف فيها) لان الحرف
لا يقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه وناثبا منابه (و) الثانى من المواضع
المذكورة ما كان النصب فيه جائزا ولكن المختار ان يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه
ولكن فيه شروط ان يكون بعد الا وان يكون متصلا وان يكون مؤخرا عن
المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهى او نفي صريح او ما و ل (يجوز فيه) اى
في المستثنى اى المتصل المؤخر ليخرج المنقطع والمقدم (النصب) اى نصب المستثنى
(على الاستثناء) (ويختار البديل) اى جعل المستثنى بدل البعض (من المستثنى
منه) (فيما بعد الا) بدل من قوله فيه ومتعلق ايضا بجوز وهو ظرف محاط
بعد ظرف محيط نحو قولك اسكن في هذه البلدة في محلة كذا وصل
في المسجد في مكان كذا اى المستثنى الذى وقع بعد الا وهذا هو الشرط الاول
من تلك الشروط او (حال من الضمير المحرور) في قوله فيه فتكون حينئذ كلمة
في قوله فيما موصوفة وعبارة عن محل واقع بعد الا على ما فهم من تفسير
الشارح (اى حال كون المستثنى واقعا في محل) اى مكان (يكون) ذلك المكان
(متأخرا عن الا) وعلى هذا المعنى لا يكون مما قيل من انه ظرف محاط
بعد ظرف محيط لان هذا المعنى لا يكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى
والظرف متعلقا بجوز فيكون الظرف الاول عاما والثانى خاصا وقوله (هذا
احتراز عما اذا كان) اى عن المستثنى الذى كان واقعا (بعد ساودات الاستثناء)
اى باقى كلمات تستعمل في الاستثناء سواء كانت فعلا او اسما جارا او ناصبا (مثل
عدا و خلا وغيرهما) من الافعال والاسماء التى تستعمل فيه (في كلام غير موجب)
حال ايضا منه اى حال كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب وهذا ايضا من
قيل انه ظرف محاط بعد ظرف محيط كقولك اسكن هذه البلدة في محلة كذا
في بيت كذا وهذا هو الشرط الثانى من تلك الشروط و (احترزه عما اذا وقع)
اى عن مستثنى وقع (في كلام موجب فانه) اى المستثنى الواقع فيه (منصوب
وجوبا كامر) تفصيله (و) (الحال انه قد) (ذكر المستثنى منه) فيه اشارة
الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدره والى ان الماضى المثبت حال بالواو
وحده وهذا هو الشرط الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلاث مترادفة
(احترزه عما اذا لم يذكر المستثنى منه) يعنى عن الكلام الذى لم يكن المستثنى منه

فيه مذكورا (فانه) اى الشان (حيثذ) اى حين كون المستثنى منه غير مذكور
 فى الكلام (يعرب) المستثنى (على حسب العوامل) اى على ما اقتضاه العامل
 من رفع او نصب او جر على ماسياتى (و) وقع (فى بعض النسخ) اى نسخ المتن
 بضم النون وفتح السين المهمة جمع نسخة على وزن كدرة اسم ما ينسخ منه (ذكر
 المستثنى منه) مكان و ذكر المستثنى منه بالواو (بغير واو) متعلق بما تعلق به
 الظرف وهو الفعل الذى قدرناه بقولنا وقع بناء (على انه) اى قوله ذكر
 المستثنى منه (صفة) بعد صفة (ا) قوله (كلام غير موجب) لكونه بتقدير
 ضمير فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للنكرة يلزم الضمير
 الراجع الى تلك النكرة للربط والاتكون اجنبية (اى فى كلام غير موجب ذكر
 فيه المستثنى منه) وقال المحشى عصام الدين الاوجه ان يجعل ايضا على هذه
 النسخة حال التوافق النسخان فى المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه
 راجع الى المستثنى وذلك يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هو له
 فيجب الانفصال ويقال المستثنى هو منه * الى هنا كلامه وله وجه لان رعاية
 الموافقة بين الضمائر من الامور المهمة لاسما فى التعريفات (ولم يشترط) دفع
 ما يرد أنه كما اشترط القيود الثلاثة فى جواز نصب المستثنى وكون البدل هو المختار
 يشترط ايضا ان لا يكون المستثنى منقطعا ولا يكون ايضا مقديما على المستثنى منه
 لانه اذا كان المستثنى منقطع او كان مقديما على المستثنى منه يجب نصب المستثنى
 على الاستثناء ولا يكون جزءا حتى يكون البدل مختارا فاعلم ان القيود معتبرة خمسة
 فوجب عليه ان يقول ولا يكون منقطعا ولا مقديما دفعه بقوله ولم يشترط انصنف
 ههنا (ان لا يكون) المستثنى منقطعا ولا مقديما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم
 فيما سبق) من انه يجب نصبهما على الاستثناء فى قوله او مقديما على المستثنى منه
 او منقطعا فى الاكثر (فاكتفى بذلك) اى بما ذكر فى سابق ولم يأخذها
 فى القيود (نحو مفعولوه الاقليل) (بالرفع) اى برفع قيل (على البدلية)
 اى بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير فعلوه وهو الواو التى هى علامة
 الجمع (و) مفعولوه (الاقليلا) (بالنصب) اى بنصب قليلا (على الاستثناء)
 منه ايضا لان المستثنى وهو قيل واقع بعد الا ووقع ايضا فى كلام غير موجب
 وقد ذكر المستثنى منه وهو واو الجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز
 الامران الاستثناء والبدل الا ان الثانى وهو البدل هو المختار لما سيجىء هذا مثال
 حالة الرفع (و) اما حالة الجر (نحو ما مررت باحد الازيد بالجر) يعنى بجر
 زيد (على البدلية) يعنى ان يكون بدل البعض من احد تقديره الامررت بزيد
 كما ان تقدير مفعولوه الاقليلا الافعله قليل لان البدل يكون بتكرير عامل البدل منه

في البدل (والا زيدا بالنصب) اى بنصب زيدا (على الاستثناء) اى على ان يكون مستثنى من احد (و) اما مثال حالة النصب فنحو (ما رأيت) اى ابصرت لان الرؤية هنا ليست من افعال القلوب (احدا الا زيدا بالنصب) يعنى نصب زيدا لا يخلو (اما) ان يكون (بطريق البدلية وهو) اى بطريق ان يكون بدلا (المختار او) ان يكون (بطريق الاستثناء) اى بطريق ان يكون مستثنى (وهو جائز غير مختار) فالبدلية يجوز أن تعتبر في الاحوال الثلاثة * ولما فرغ من بيان كون البدل مختارا اراد أن يبين وجهه وعلته فقال (واتما اختاروا البدل في هذه الصور) اى انما رجح النحاة البدل على الاستثناء عند وجود هذه الشروط المذكورة (لان النصب على الاستثناء) اى نصب الاسم الواقع بعد الا بناء على ان يكون مستثنى (اتما هو) اى ليس الا (بسبب التشبيه) اى تشبيه المستثنى (بالمفعول) في كون كل واحد منهما فضاة وخصوصا بالمفعول معه في كونه معمولا بواسطة الا لان المستثنى من الماحقات بالمفاعيل (لا بالاصالة) عطف على قوله بالمفعول اى لان النصب فيه ليس بالاصالة (و) لان الاعراب فيه (بواسطة الا) كما قلنا (و) اما (اعراب البدل) من الرفع والنصب والجر فليس الا (بالاصالة) لما سبق ان البدل يكون بتكرير العامل (و) يكون اعرابه ايضا (بلا واسطة) ولا شك ان الاعراب بالاصالة وبلا واسطة يكون اقوى من الاعراب الذى لا يكون الا بالتشبيه الى الغير وبلا واسطة فالعمل بالاقوى مهما أمكن يكون هو الاولى ولذا اختير البدل ولعدم الخلاف في عامل البدل واما في عامل المستثنى فالخلاف ثابت والثالث ما كان جاريا على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين القسمين ان المستثنى في القسم السابق من كلام تام ويجوز الوجهان فيه البدل والاستثناء وفي هذا القسم من كلام ناقص ولا يجوز فيه الا وجه واحد (ويعرب) (اى المستثنى) (على حسب العوامل) احسب بفتحين القدر اى على قدرها فان قدرها ثلاثة رافع وناصب وجر فالاعراب على قدرها يكون كناية عن الانواع الثلاثة منه (اى بما) اى بشئ من الرفع او النصب او الجر (يقضيه) اى يطلبه (العامل) فيه اشارة الى ان اللام في العوامل للجنس ولا م الجنس اذا دخل على الجمع يضمحل معنى الجمع ويراد به الجنس (من الرفع) بيان لقوله ما في قوله بما (والنصب والجر) المقصود انه يرفع ان كان العامل يقتضى رفعه نحو ما جاءنى الا زيد وينصب ان كان يقتضى النصب ويجر ان كان يقتضى الجر نحو ما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيدا لكن انما يعرب على ما يقتضيه العامل بشرطين احدهما (اذا كان المستثنى منه) في الكلام (غير مذكور) لانه اذا كان المستثنى منه فيه مذكورا اما في كلام

موجب فيكون نصبه واجبا واما في كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل (ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ) الاصل في لفظ التخصيص والخصوص والاختصاص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة يقال اختص المال بزيد اى المال له دون غيره الا ان الشائع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني في الخاصة كقوله تعالى ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ﴾ من يشاء وهذا داخلة على المقصور لان الاسم المفرغ مقصور على هذا المستثنى (لانه) اى الشأن (فرغ) مبنى للمفعول من باب التفعيل (له) اى للمستثنى (العامل عن المستثنى منه) يعنى عزل العامل عن العمل في المستثنى منه بحذفه ليعمل في المستثنى فقط (فالمراد بالمفرغ) ههنا (المفرغ له) بناء على الحذف والايصال كما سبق لان المفرغ نفس العامل واما المفرغ له فهو المستثنى (كما يراد بالمشترك) اسم مفعول من اشترك (المشترك فيه) اى الذى وقع فيه الاشتراك لا المشترك لمن كان شريكا (وهو) (اى والحال ان المستثنى واقع) (في غير) (الكلام) (الموجب) فيه اشارة الى ان الواو للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن في قوله ويعرب الراجع الى المستثنى وهذا هو الشرط الثانى (واشترط ذلك) اى كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب (ليفيد) اشار بقوله واشترط الى ان اللام الجارة متعلقة بمفهوم الكلام اى ليفيد الكلام (فائدة صحيحة) لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف يكون صحيحا او سقيا لانك اذا قلت قام الازيد كان المعنى قام جميع الناس الازيد وهو بعيد قطعا وقريبة الخصوص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ اصلا في الكلام الموجب فينبغى ان يشترط غير الكلام الموجب (مثل ما ضربنى الازيد) والشرطان قد وجدا فيه (اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الازيد) لان معناه ما ضربنى احد الازيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة صحيحة (بخلاف) ما اذا كان الكلام موجبا (نحو ضربنى الازيد) لما مر ان معناه ضربنى كل احد الازيد فانه لم يضربنى هو فقط وهذا المعنى ممتنع ليس الا (اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الازيد) لمكان الاستحالة ولاقرينة تدل على الخصوص (الا ان يستقيم المعنى) مستثنى من غوى الكلام السابق اى لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر في الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور في جميع الاوقات الا وقت استقامة معنى ذلك الكلام فينبغى يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب ايضا والحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف

اعرابه في الكلام الموجب فانه قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لا توجد الا (بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت) اما من الثبوت مبنى للفاعل او من الاثبات مبنى للمفعول (على سبيل العموم) بان يوجد ذلك في كل فرد ونوع الانواع واحدا (نحو قولك كل حيوان) وعرفوه بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة (يحرك) من التحريك (فكاه الاسفل) وهو اللحي يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل (عند المضغ) يقال مضغ الطعام اذا لآكه في فمه بالضاد والغين المعجمتين وبابه نصر وقطع (الاتمساح) والحكم تحريك الفك الاسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها موجبة كلية مسورة مثل كل انسان ناطق وهذا مثال لما يصح ان يثبت فيه على سبيل العموم لاما نحن فيه ويفهم منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم والتمساح دابة توجد في جميع النيل الا من مدينة اسيوط وهي فوق مصر باثني عشر فرسخا وتحتها مثل ذلك فهذه المواضع لا يدخلها تمساح لانه قد طلسمته الفلاسفة المتقدمون خيفة منهم على اهل مصر لانها كانت تضرهم غاية الضرر وحيثما جاوز التمساح هذا الموضوع مات وتحول على ظهره يلعب به الصبيان كذا في عجائب المخلوقات (او يكون هناك) اى في كلام (قرينة) اى علامة ظاهرة (دالة على ان المراد بالمستثنى منه) الذي هو غير مذكور في الكلام لما مر ان اعراب المستثنى على ما يقتضيه العامل مشروط بان يكون المستثنى منه غير مذكور (بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا) اى جزما بلاشك نصب على التمييز (مثل قرأت الاي يوم كذا) فان يوم كذا منصوب على الظرفية بقرأت لانه لا يبعد أن يقرأ جميع الايام الا اليوم المعين (اى اوقمت القراءة) اى صدرت مني القراءة (كل يوم) بحيث لم يترك يوم (الا يوم كذا) اى الايوم الجمعة مثلا حيث وقع فيه الترك (لظهور أنه) اى الشأن (لا يريد المتكلم) بهذا الكلام (جميع ايام الدنيا) لانه يعلم جزما انه ليس في وسعه ذلك لان بعض ايامها قدمضى وهو غير مخلوق وبعضها قدمضى وهو صبي وبعضها سيأتى وهو ليس بمراد لان مراد المتكلم ايقاع القراءة في الايام الماضية لا الآتية والحاضرة ويريد ايضا ان قراءتى مستمرة متصل بعض ايامها ببعض بحيث لم يقع بينها فصل وهذا المعنى لا يتأتى في الايام الآتية (بل) لا يريد بكلامه هذا الا (ايام الاسبوع) بضم الهمزة وسكون السين المهملة جمع سبع بضم السين وسكون الباء الموحدة من تحت واحد من سبع فتح السين وسكون الباء يقال له بالفارسية * هفتة يعنى قراءت ايقاع كنيم در هفتة يك لكن يك روز ازان هفتة قراءت ايقاع نمى كنيم * لاجمع سبع بفتح السين وسكون الباء يعرف بالتأمل (او) ايام (الشهر او مثل ذلك) ادنى منهما مثل خمسة عشر يوما او عشرين يوما

اوستة ايام وخمسة ايام او اكثر من الشهر مثل شهرين او ثلاثة اشهر او اربعين يوما
 او خمسين او ستة اوسنتين او غير ذلك مما يمكن اعتباره (ولقائل) خبر مقدم
 (ان يقول) مبتدأ (كما لا يستقيم المعنى) الجار والمجرور متضمن معنى الشرط
 لان لفظه ما تكون للشرط نحو ما تضع اصنع واذا ركبت مع الكاف تضمنت
 معنى الشرط فتقدير الكلام ان لم يستقم المعنى (على تقدير عموم المستثنى منه في)
 الكلام (الموجب في بعض الصور) مثل ضربى الازيد وكذا حالة النصب والجر
 ولذا لم يقع المستثنى المفرغ في الموجب الا بشرط استقامة المعنى ويؤيد هذا
 المعنى دخول الفاء في قوله (فربما) بالتخفيف والتشديد وما كافة ولذا دخلت
 رب على الفعل (لا يستقيم المعنى) اى معنى الكلام (على تقدير عموم المستثنى منه
 في غير) الكلام (الموجب) في بعض الصور (ايضا) اى كالا يستقيم المعنى على
 تقدير عموم المستثنى منه في الكلام الموجب (نحو مامات الازيد) اذا لا يصح ان يقال
 مامات احد او مامات كل احد الازيد وهو ظاهر اذا كان الحال والشان كذلك
 (فينبغى ان يشترط في غير) الكلام (الموجب ايضا) اى كما اشترط في الموجب
 (استقامة المعنى) اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فينبغى ان يقول
 ويعرب على حسب العوامل اذا كان غير مذكور وهو في غير الموجب الا ان يستقيم
 المعنى حتى تكون القيود ثلاثة (وايضا) اى كما ورد هذا السؤال يرد ايضا (لا يصح
 مثل قرأت الايوم كذا الا بعد تخصيص) اليوم المستثنى (بايام الاسبوع) الباء
 هنا دخلت على المقصور عليه يعنى مثل ان يقال قرأت كل يوم من ايام الاسبوع
 الايوم كذا (مثلا) قد سبق وجه انتصاب مثلا (فيجوز مثل هذا التخصيص في)
 نحو (ضربى الازيد) وذلك التخصيص يكون (بان يخص المستثنى منه بكل
 واحد من جماعة مخصوصين) يعنى يكون المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة
 واحدة فقط ويستثنى منه زيد الداخل في تلك الجماعة (اذا كان هناك) اى عند
 الاستثناء من الكلام الموجب (قرينة) حالية دالة على الجماعة المخصوصة كما
 يقول المضروب حال الشكاية ضربى الازيد فان حاله يدل على انه لا يريد كل
 احد عاما بل يريد من المحلة الفلانية او من القرية او نحوها فيكون التقدير
 ضربى كل احد من محلة كذا الازيد او مقالية كقول المضروب لمن قال له من
 ضربك من محلة كذا ضربى الازيد اى ضربى كل واحد من تلك المحلة الازيد
 اذا عرفت هذا (فلا فرق بين هاتين الصورتين) اى بين قوله ضربى الازيد
 حيث لا يجوز وبين قوله قرأت الايوم كذا فيجوز (في كون كل واحدة منهما
 جائزة مع القرينة) الدالة على جوازها (وغير جائزة بدونها) اى بدون القرينة
 الدالة على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجدت قرينة تدل على ان المستثنى منه

بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا جائز سواء كان الكلام موجبا او غير موجب
(واجيب) عن الاعتراض الاول (بان المعتبر) في بناء الاحكام ونصب الدلائل
في هذا الفن (هو النائب والغالب في الايجاب) يعني اذا كان الكلام موجبا
(عدم استقامة المعنى على العموم) اى على كون المستثنى منه عاما لان الايجاب
لا يقبل العموم ما لم تكن قرينة ولا يقتضى التكرار ولا يستوعب الزمان (و)
الغالب (في النفي عكسه) يعني النائب فيه استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
(لان اشتراك جميع اشراد الجنس) المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل
كالانسان لان الاجناس اربعة على ما بين في كتب المنطق الجنس الاسفل
كالانسان والجنس الوسط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى
كالجوهر (في انتفاء) متعلق بالاشترك (تعلق الفعل بها) اى تلك الافراد اى
لان كون جميع اشراد الانسان مشتركة في تعلق الفعل بها نفيا (ومخالفة)
عطف على اسم ان اى ولان مخالفة (واحد) اى فرد واحد (اياها) اى افراد
الجنس (في ذلك) متعلق بالمخالفة اى في انتفاء تعلق الفعل بها (مما يكثر ويغلب)
عطف تفسير خبر ان قوله مما يكثر مثل ما ضربني الازيد فانه تعلق الضرب
بكل احد انتفاء وتعلق بواحد معين منه وهو زيد مثلا ثبوتا يعني ان يكون
الفعل منفيا عن كل واحد بحيث لم يثبت وان يكون مثبتا على واحد معين هو زيد
كثير وغالب وهو فلان ومثله ايضا ما رأيت الازيدا وما مررت الازيد (واما
اشتراكها) اى اشتراك جميع اشراد الجنس (في تعلق الفعل بها) اى بتلك الافراد
ثبوتا (ومخالفة) عطف على الاشتراك (واحد) من تلك الافراد (اياها) اى
الاشراد (في ذلك) اى في تعلق الفعل (فما يقبل) الفاء جواب اما والجار والمجرور
خبر (كما في المثال المذكور) في المتن من قوله قرأت الايوم كذا لان تعلق القراءة
فيه بجميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم وافراده كل واحد من حيث وقعت
فيه ولكن لم يتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه (وبان الفرق) عطف على قوله
بان المعتبر باعادة الجار اشارة الى انه جواب للاعتراض الثاني بقوله وايضا لا يصح الخ
يعنى واجيب عن الاعتراض الثاني وهو قوله وايضا لا يصح الخ بان الفرق (بين
قولك قرأت الايوم كذا) الذى ذكر في المتن مثال لاستقامة المعنى (و) بين قولك
(ضربني الازيد) الذى حكم بعدم صحته (ليس) اى الفرق بينهما شيئا من الاشياء
(الابظهور قرينة دالة على) ان المستثنى (بعض معين من المستثنى منه مقطوع)
بالجر صفة سببية لقوله بعض (دخوله) بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير
المجرور للموصوف مثل قولك جاءني زيد عالم ابوه اى دخول المستثنى (فيه) اى في
المستثنى منه (في الاول) متعلق بالظهور اى في المثال الاول وهو قرأت الايوم كذا

قوله الفرق اسم ان وقوله ليس الا بظهور الخبرها لما سبق انه لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او غير ذلك (وعدم ظهورها) عطف على قوله ظهور قرينة اى ليس الا بعد ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (فى) المثال (الثانى) وهو قوله ضربنى الا زيد (فلو قام) اى وجد (فى) المثال (الثانى) الذى هو ضربنى الا زيد (ايضا) اى كما وجدت قرينة فى المثال الاول وجدت فى المثال الثانى (قرينة ظاهرة الدلالة) مضاف اليه لقوله ظاهرة وهى صفة قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه (على) ان المستثنى (بعض معين) من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (كما اذا قيل) للشاكي والمتظلم حيث يقول انى مضروب ومظلوم (من ضربك من القوم) على ان يكون اللام للمهد الخارجى بقرينة شكواه وتظلمه بحيث يكون المستثنى داخلا فيهم ولذا قل الشارح (اى القوم الداخل فيهم زيد) مرفوع على انه فاعل قوله الداخل (فقلت) فى الجواب (ضربنى الا زيد) اى ضربنى كل احد من القوم الداخل فيهم زيد بحيث لم يبق منهم فرد لم يضربنى الا زيد فانه لم يضربنى (فالظاهر) بناء على السؤال المحقق (ان ذلك) اى قوله فى جوابه ضربنى الا زيد (ايضا) اى كما ان قوله قرأت الا يوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذاك هذا المثال (مما يستقيم فيه المعنى) واما قل فالظاهر لان وجود مثل هذه القرينة نادر الوقوع مع وجودها فالاصل فيه الغالب (لكن) اى الا ان (الغالب) فى مثل هذا المثال (عدم وجدان قرينة كذلك) اى قرينة مقابلة تدل على ان المستثنى بعض معين معلوم دخوله فى المستثنى منه يقينا (فى) الكلام (الموجب) والبناء على ماهو الاصل وهو عدم وجود القرينة هو الاولى (فالغالب فيه) اى فى الكلام الموجب (عدم استقامة المعنى) على تقدير عموم المستثنى منه والغالب فى الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه ولذا اشترط فى الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو الاصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا * ولما بين ان استقامة المعنى فى الموجب شرط لان يكون المستثنى معر على حسب العوامل دون غير الموجب اراد ان يوضح هذا الشرط فقال (ومن ثمه) متعلق بقوله لم يحجز (اى وسن اجل ان) المستثنى (المفرغ) اى المفرغ له لما سبق انه كان من قبيل الحذف والاىصال (لا يكون) اى لا يوجد (فى) الكلام (الموجب) بل يشترط ان يكون الكلام غير مرجح (الا ان يستقيم المعنى) اى الا بشرط استقامة معنى الكلام فانه حينئذ يقع المستثنى المفرغ فى الموجب (لم يحجز) توسط الا بين اسم الافعال الناقصة التى

مصدر بحرف النفي وبين غيرها مع بناء العمل فيهما رفعاً ونصباً ﴿ مثل ما زال زيد الاعلماً ﴾ وما برح زيد الامتيا وما فتى عمرو و الامسافرا وما انك زيد الاقائماً (اذ معنى) اى لان معنى (ما زال) اى الفعل الذى فى اوله حرف النفي (ثبت لان نفي النفي اثبات) لان زال واخواته معناه النفي مثل امتنع وعدم ومات وغيرها ونفي النفي اثبات فيثبت لان معنى مامات زيد ثبت ووجد لانه اذا كان فى الكلام قيد يكون النفي متوجها اليه واذا لم يوجد فيه قيد توجه الى اصل الفعل نحو ما ضرب زيد ولما توجه النفي ههنا الى النفي ونفاه بقى اصل الفعل وهو الثبوت فيكون معنى مادام واخواته ثبت ودام (فيكون المعنى) اى معنى ما زال زيد الا عالماً (ثبت زيد دائماً) اى حال كونه دائماً ومستمرا (على جميع الصفات) سواء كانت متقابلة او غير متقابلة مدقيلها (الا على صفة العلم فلا يستقيم) هذا المعنى لانه محال لانه لا يمكن ان تجتمع الصفات كلها فى زيد لكونها متقابلة كالقيام والتمعود والحمره والسواد وغير ذلك (وقال الشارح الرضى) فى هذا المقام لتوجيهه وتصحيحه (يمكن ان يحمل الصفات) المستثنى منها العلم (على ما) اى على صفة (يمكن ان يكون زيد) اسم يكون (عليها) الجار والمجرور خبرها والضمير المجرور راجع الى الموصول بتاويل الصفة وجملة ان يكون فاعل يمكن وهى صفة ما اوصلتها (مما لا يتناقض) بيان لما فى قوله على ما يمكن اى من الصفات التى لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها فى شخص واحد (ويستثنى من جملتها العلم) كما يقال مثلاً ثبت زيد قائماً على جميع الصفات المثبتة فيها يعنى من الصفات التى لا استحالة فى اجتماعها فى محل واحد فى وقت واحد الا على صفة العلم تبيينها على كمال حقه وبلادته (او يحمل) عطف على يحمل اى او يمكن ان يحمل (ذلك) اى مثل ما زال زيد الاعلماً (على المبالغة فى نفي صفة العلم) عن زيد ائى مبالغة فوق ان يقال امكن فى زيد ان يجتمع جميع الصفات المتقابلة والمضاد بعضها بعض الا صفة العلم فانها لم توجد فيه (كأنك قلت) الخطاب متروك من ان يكون لمعين بل صرف لكل من يخاطب به كقوله تعالى ﴿ ولوترى اذ وقفوا على النار ﴾ فى قول اى ايها المخاطب (امكن ان يحصل فيه) اى فى زيد على سبيل الفرض والتقدير (جميع الصفات) الغير المتقابلة والمتقابلة التى يستحيل اجتماعهما فى محل واحد (الا صفة العلم) ائى مبالغة فوق ان يقال مثل هذا الكلام فى حقه لانه يمكن ان يجتمع الصفات المتقابلة المستحيلة الاجتماع ولا يمكن ان يوجد شئ فيه من العلم انتهى كلام الرضى ههنا (وعلى التقديرين) متعلق بقوله (يندرج) اى ويندرج يعنى ويدخل قوله ما زال زيد الاعلماً على التقديرين اى التقدير الاول والتقدير الثانى (فى صورة الاستقامة) اى استقامة المعنى

زمان صد حية زيد
ث صفه

ولا يخفى (اي لا يكون خفيا) على المتفطن (اي المتفكر) بجودة عقله وقوة ذكائه (انه) اي الشأن (يمكن بمثل هذه التأويلات) اي بهذين التأويلين اللذين اوردهما الرضى وامثالهما وانما قال هذه التأويلات بصيغة الجمع اشارة الى انه لا ينحصر في ما نقله الرضى بل يجوز أن يأول بتأويلات اخر (ارجاع) بالرفع فاعل يمكن وهو خبر ان وهو مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها فاعل قوله ولا يخفى (جميع المواد الإيجابية) اي جميع الامثلة التي تكون موجبة غير سالبة ولا في معناها (عند) ارادة (الاستثناء الى صورة الاستقامة) اي استقامة المعنى في الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فيوجد المستثنى المفرغ في كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب او موجبا فلم يصح قول المصنف بل قول النحاة في هذا الموضع وهو في غير الموجب (كما يقال) بناء على التوجيه الاول (مثلا في قولك ضربني الازيد المراد منه كل من يتصور منه الضرب من معارفك) بيان من فيكون التقدير ضربني كل احد ممن يتصور منه الضرب ممن تعرفه الا زيد فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال وغيره (او المقصود) عطف على قوله المراد (منه) اي من قولك ضربني الازيد بناء على التوجيه الثاني (المبالغة في غلوة) بضم الغين المعجمة مصدر على وزن دخول مضاف الى فاعله وهو (المجتمعين) بمعنى الكثرة اي غلبة المجتمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم (على ضربك) متعلق بقوله المجتمعين وفي بعض النسخ على ضربني بالاضافة الى الياء دون الكاف فالصواب ههنا الياء لان اول الكلام وهو ضربني بالياء فيكون التفسير مناسباً للمفسر بالفتح فالحق ما قاله المصنف انه لا يلزم ان تكون استقامة المعنى شرطا في غير الموجب واما في الموجب فيجب ان تكون استقامة المعنى شرطا ليصح الكلام بظاهره ويحصل المرام * ولما بين اجمالاً في القسم الثاني من المستثنى ان البدل هو المختار لما سبق اراد أن يفصل المواضع التي يتعذر فيها البدل حملا على لفظها بل يكون البدل حملا على المحل عملا بالمختار الا انه فصل بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل وتكون الاقسام الثلاثة للمستثنى متوالية بلا فصل بينهما فقال ﴿واذا تعذر البدل﴾ اي امتنع ان يجعل المستثنى بدلا (من حيث جملة) اي حمل البدل هو المستثنى ﴿على اللفظ﴾ (اي على لفظ المستثنى منه) اي على اعرابه الملفوظ او المقدر ﴿فعلى الموضع﴾ (اي فيحمل) المستثنى البدلي (على موضع المستثنى منه) اي على محله (لاعلى لفظه) اي لا يحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه اي على اعرابه اللفظي او التقديرى لانه متعذر بل يحمل على اعرابه المحلى ويجعل بدلا منه (عملا بالمختار) وهو البدل بناء (على قدر الامكان) اي على

ما أمكن وهو الاعراب المحلى لان اللفظى او التقديرى متعذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون عملاً بغير المختار لان المختار مادام يكون ممكناً لا يصر الى غير المختار وذلك التعذر فى اربعة مواضع ذكرها المصنف بالامثلة الا انه جعل القسمين المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة قسماً واحداً لكون الجار فيهما حرفاً زائداً وجعل الاقسام ثلاثة واورد لكل واحد منها مثالا الاول ما اذا كان المبدل منه مجروراً بمن الاستغراقية (مثل ما جاءنى من احد الازيد) فان لاحد حالين حال لفظه وحال محله والاول مجرور بمن والثانى مرفوع على انه فاعل جاء (فزيد بدل مرفوع) لفظاً (محمول على موضع احد) اى محل احد لما قلنا ان محله رفع على انه فاعل جاء (لا مجرور) لفظاً (محمول على لفظه) اى على لفظ احد لان البدل من لفظه متعذر لما سيجى (و) الثانى ما اذا كان المبدل منه فيه مبنياً لفظاً ومنصوباً محلاً بان يلى لا التبرئة نكرة مفرداً او مضافاً او مشبهه (مثل) (لا احد فيها) (اى فى الدار) فان لاحد فى هذا المثال ثلاثة احوال حال لفظه وهو البناء على الفتح ومحله القريب وهو نصبه على ان يكون اسم لا ومحله البعيد وهو الرفع بالابتداء والمراد بالمحل ههنا هو هذا المحل الثالث لان لفظه ومحله القريب فى التعذر بيان لما سأتى (الاعمرى) (فعمرو) فى هذا المثال بدل مرفوع (محمول على محل احد) وهو المحل البعيد (لا) منصوب محمول (على لفظه) او محله القريب (و) الثالث اذا كان المبدل منه فيه خبر ما ولا المشبهتين بليس (مثل) (ما زيد شيئاً) فان لشيء حالين حال لفظه وهو النصب بما ومحله وهو الرفع بالابتدائية (الاشياء لا يعبا) مبنى للمفعول من عبا يعبا مثل قرأ يقرأ وبابه قطع و (به) نائبه (اى لا يعتد به) مبنى للمفعول (فشىء) بدل (مرفوع محمول على محل شيئاً لا منصوب محمول على لفظه) اى لفظ شيئاً لان المحل على اللفظ متعذر (وقوله لا يعبا به ليس) موجوداً (فى كثير من النسخ) سبق تفسير قوله النسخ لانه لا حاجة اليه لان المقصود منه مجرد التمثيل لا المعنى حتى يرد أنه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشيء من نفسه وهو غير جائز ولانه يوافق اخواته اذ لا قيد فيها (وعلى ما وقع فى بعضها) اى بعض النسخ (فهو) مبتدأ (صفة شىء المستثنى) خبره وعلى متعلق بالخبر اى فقوله لا يعبا صفة الشىء المستثنى بناء على ما وقع فى بعضها (قيل) فى توجيهه (انما وصفه به) مع انه لا حاجة اليه لما ذكرنا (لثلا يلزم استثناء الشىء من نفسه) استثناء نفس الشىء بحيث لم يبق بعد الثنيا شىء فى محله وهو غير جائز لان المقصود من الاستثناء ان يبق بعد الثنيا شىء فى محله سواء كان اقل او اكثر او مساوياً لما سبق وههنا لم يبق شىء بعد الثنيا فيه اذ لا يصح ان يقال فلان على مائة الا مائة واما اذا

وصف بكون الشيء مخصوصا بوصفه فيكون استثناء الخاص من العام كما يقال ليس لفلان على مائة الامانة جيدة (ولا يخفى انه) اى الشأن (لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه) المستثنى منه (صفة) مثل ان يكون عظيما او كريما او شريفا او غيرها من الصفات (غير الشئية او لا) يزيد عليه صفة غير الشئية حتى يكون له شئية فقط يكون الشيء الاول بهذا الاعتبار عاما (وخص المستثنى بما) اى بشئ (لا يزيد عليه غير الشئية) فيكون الشيء الثاني بهذا الاعتبار خاصا داخلا فى الشيء الاول لان الخاص يكون داخلا فى العام فيجوز استثناءه منه كما فى قولك لفلان على مائة درهم فانها عامة لان تكون جيدة وردية ومتوسطة وتكون عارية عنها المائة وارتدت بالمستثنى مثلا ما كان عاريا عنها فيجوز بهذا الاعتبار استثناء المائة الثانية من الاولى (لكان) هذا الاعتبار (ادق) لانه لا يطلع عليه ولا يفهمه الا اولوا الالباب (والطنف) لان المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا واذا كان ادق يكون الطنف والرابع على ما قلنا ما كان المبدل منه فيه مجرورا بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب مثل ما زيد او ليس زيد او هل زيد بشئ الا شيئا على ما فهم من الرضى * ولما فرغ من تعداد الصور التي يتعدر البدل فيها من لفظ المبدل منه اراد ان يبين علتها على ان يكون التشر على ترتيب اللف وبين الشارح ايضا ما يتعلق به حرف التعليل فقال (وانما تعدر البدل) حملا (على المنظ) اى على لفظ المستثنى منه (فى الصورة الاولى) من الصور المذكورة وهى ما كان المبدل منه فيها مجرورا بحرف الجر يعنى بمن الاستغراقية (لان من) (الاستغراقية) قيد من بالاستغراقية ليكون المثال مما لا تزاد من فيه اتفاقا لان من تزداد فى الانيات عند الاخفش والكوفيين ايضا الا انها فى الاستغراق (لا تزاد) (اتفاقا) اى باتفاق النحاة (بعد الاثبات) (اى بعد ماضى الكلام مثبتا) فيه اشارة الى ان همزة الافعال ههنا للضرورة مثل قولك امشى الرجل اى صار ذا مامشية (لانتقاص النفي) الذى هو فى ما جاءنى (بالا) لان الا وضعت لان تجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها نفيًا واثباتا يعنى ان كان ما قبلها منفيًا يكون ما بعدها مثبتا وان كان مثبتا يكون منفيًا وههنا ما قبلها منفي فتكون لاثبات ما بعدها بنقض النفي الذى فيها قبلها وعلل قوله لا تزاد بعد الاثبات يعنى بين وجهه بقوله (لانه) اى لان من الاستغراقية تزداد فى الكلام الغير الموجب يعنى المنفي (لتأكيد النفي) لان النفي يستوعب الازمان والاستغراق ايضا يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الاستغراقية تأكيد للنفي المستغرق (ولاننى) حاصل (بعد الانتقاص) اى بعد انتقاص النفي بالا حتى يؤكد بمن الاستغراقية (فلو ابدل) المستثنى (على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه عملا بالظاهر (وقيل ما جاءنى من احد

الا زيد بالجرح) اى بجر زيد حملا على لفظ احد (لكان) هذا القول اى المستثنى (فى قوة قولنا جاءنى من زيد) لان البدل يكون بتكرير العامل اى عامل البدل منه والعامل فى البدل منه لفظه من فيلزم تكرارها مع ما تعلق به فيكون التقدير ماجاءنى من زيد الا جاءنى من زيد (فيلزم زيادة من فى الاثبات وذلك) اى زيادة من فى الاثبات (غير جائز) لما سبق انها انما تزداد لتأكيد النفي يعنى يستغرق النفي جميع افراد المنفى مثلا اذا قلت ماجاءنى من رجل فعناه ماجاءنى من واحد الى اقصاه واذا لم يكن نفي لم تزد لعدم الفائدة فى زيادتها حتى لو زبدت تكون حشوا بلا فائدة فوجب الحمل على المحل ليكون عملا بالاختار بقدر الامكان (و) انما تعذر البدل حملا على لفظ البدل منه (فى الصورتين الاخيرتين) الاولى قوله ولا احد فيها الا عمرو والثانية قوله ما زيد شيئا الا شيئا لا يعاب به (لانه) اى الشان (لو ابدل المستثنى على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه (وقيل) فى كيفية ابداله (لا احد فيها الا عمرا بالنصب) اى بنصب عمرا حملا على لفظ احد وقيل ما زيد شيئا الا شيئا بنصب شيئا حملا على لفظ شيئا (لان فتحته) اى فتحة احد وان كانت بنائية الا انها (شبيهة بالحركة الاعرابية) فى حصولها بالعامل وكونها عارضة فكما يحمل على اللفظ فى الحركات الاعرابية نحو جاءنى زيد اخوك كذلك ههنا يحمل على اللفظ (لانها) اى فتحته (حصلت بكلمة لا) فتكون عارضة اذا كان الامر كذلك (فهي) اى تلك الفتحة فى العروض والحصول (كالنصب الحاصل بالعامل) فكما يحمل على النصب على ذلك التقدير كذلك يحمل على هذه الفتحة (فلا بد حينئذ) اى حين كونه بدلا محمولا على اللفظ اى على احد (من تقدير لا) فى المستثنى المحمول على لفظ احد (حقيقة) تمييز من النسبة الاضافية التى فى تقدير لا لكون البدل بتكرير العامل (او حكما) عطف على حقيقة اكتفاء بعامل البدل منه وانسحاب اثره على البدل (لتعمل) لفظه لا (فيه) اى فى البدل (هذا العمل) اى البناء ان حمل على لفظ احد وذا غير جائز لان المعرفة لا تبنى بعدلا ولان المعرفة لا تقع بعدها الا مرفوعة لفظا على البناء والنصب ان حمل على محله القريب وذا ايضا غير جائز لان لا لتعمل فى المعرفة لما سيحىء واذا لم يحز التقدير حقيقة او حكما تعذر الحمل على لفظه او محله القريب لانه لو حمل لبق المعمول بلا عامل فوجب ان يحمل على محله البعيد ليكون عملا بالاختار بقدر الامكان (وكذا) اى كالحال فى لا الحال (فى قوله ما زيد شيئا الا شيئا لانه لو) نصب و (حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه) وهو الشيء الاول ولفظه النصب لانه خبر ما وقيل ما زيد شيئا الا شيئا بالنصب (لا بد حينئذ من تقدير ما) فى المستثنى (كذلك) حقيقة او حكما (لتعمل) لفظه

ما (فيه) اى فى المستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه وانها لم تقدر أن تعمل بعد الا
 هذا العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحمل على المحل ليكون عملا
 بالاختار بقدر الامكان (وما ولا لا تقدران) هذا من قيل عطف معمولين على
 معمولى عامل واحد بعاطف واحد اى ولان ما ولا لا تقدران مبنى للمفعول
 فى المستثنى المحمول * واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل فى المعطوف والبدل
 مقدر ليكون كل منهما مستقلا كأنه غير تابع اما فى المعطوف فلكون حرف العطف
 فاصلا قائما مقام العامل واما فى البدل فلكونه بدلا مقصودا بالنسبة فكأنهما
 خرجا من حكم التبعية وفى سائر التوابع العامل فى التوابع هو العامل فى المتبوع
 بحكم الاستصحاب فى سرية حكم العامل فى المتبوع اليه لانها عين المتبوع لان
 التأكيد عين المؤكد والصفة تخصص او توضح متبوعها وعطف البيان يوضح
 ايضا وذهب بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فى الاكتفاء
 بعامل المتبوع وسراية حكمه الى التابع اشار الى المذهب الاول بقوله (لاحقيقة
 اذا لم يكن البدل الابتكير العامل) فيه وفى بعض النسخ اذ بكسر الهمزة وسكون
 الذال والصواب هو الاول يعرف بالتأمل والى المذهب الثانى بقوله (او حكما
 اذا اكتفى) مبنى للمفعول (بدخوله) اى بدخول العامل (على المبدل منه واعتبر) مبنى
 للمفعول ايضا (سراية حكمه) اى حكم العامل (اليه) اى الى البدل * ولما كان فى هذا
 نوع ابهام لانه اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه لم يكن مقدرًا بينه بقوله (فانه)
 اى الاكتفاء بدخول العامل على المبدل منه باعتبار السراية (فى قوة التقدير)
 لان حكمه اذا كان ساريا فيه فكأنه كان مقدرًا (حال كونهما) اى ما ولا
 (عاملتين) (فى المستثنى المحمول على البدل) فيه اشارة الى ان انتصاب عاملتين
 على الحال ويجوز انتصابهما على التمييز عن النسبة او على انه مفعول ثان لتقوله
 تقدران على تضمين معنى الجمل (بعده) (اى بعد الاثبات) يعنى بعد ما صار الكلام
 مثبتا (لانتقاض النفي) الذى هو علة لعملهما (بالا) لان الكلمة ربما
 تكون عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن ذلك المعنى موجبا لعملها وههنا
 ليس كذلك (لانهما) (اى ما ولا) (عملتا) فى اسمهما وخيرها (لنفي)
 اى لاجل النفي فكان النفي سببا للعمل حتى لو لم يكن فيهما نفي لم تعملا لانه
 مدار حملهما على ليس وان (و) الحال انه (قد انتقض النفي) الذى كان سببا
 لعملهما ومدار للحمل (بالا) لما سبق انها اذا وقعت بعد النفي توجب اثبات
 ما بعدها فان نفي السبب والعلة وانتفاؤها يوجب انتفاء الحكم وهو العمل وانتفى
 مدار الحمل ايضا (وحيث) اى ولما (تعذر فى هاتين الصورتين) يعنى فى لا
 احد فيها الا عمرو وفى ما زيد شيئا الا شئ (البدل على اللفظ) اى حملا على

لفظ المستثنى منه (محل) المستثنى (على المحل) اى على محل المستثنى منه ليكون عملاً بالاختيار بقدر الامكان وذلك لان النواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعنى على المبتدأ والخبر غلبت على عاملها الذى هو المعنوى لكونها لفظية واللفظى اقوى من المعنوى الا انه يجوز أن يقدر عمل العامل المعنوى اذا كان اللفظى حرفاً لضعفه فى العمل مثل ان زيدا قائم وعمره والعطف على محل اسم لا التبرئة ونعت اسمها على محله (فعمره) فى المثال الاول بدل (مرفوع على انه محمول على محل احد) يعنى محله البعيد (وهو) اى المحل البعيد فى احد (الرفع بالابتداء) لتخصصه بالعموم لوقوعه فى حيز النفي مثل ما احدث خير منك لما سبق (وشئ) فى المثال الثانى بدل (مرفوع على انه محمول على محل شيئاً وهو) اى محل شيئاً (الرفع بالخبرية) على انه محمول بالعامل المعنوى لما سبق انه يجوز أن يعتبر العامل المعنوى اذا كان العامل اللفظى ضعيفاً بان كان حرفاً (فان قلت لاحد فى هذا المثال) اى فى قوله لاحد فيها الاعمره (محلان) اعتباراً للعامل اللفظى والعامل المعنوى (من الاعراب محل قريب) بدل من قوله محلان بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف (وهو) اى ذلك المحل فيه (نصبه بكلمة لا) التى لنى الجنس لان اسمها المبنى يكون منصوباً بها محلاً (ومحل بعيد) عطف على قوله محل قريب على التوجيهين (وهو) اى المحل البعيد فيه (رفعه بالابتداء) يعنى بالعامل المعنوى لما عرفت سابقاً (فلم اعتبروا) اى النجاة (محله) اى البديل المستثنى (على محله البعيد) وجعلوه مرفوعاً (لا القريب) يعنى لم يعتبروا المحل القريب ولم يجعلوه بدلاً منه لانه اذا كان لشيء اعتباران قريب وبعيد فالقريب وهو الاولى بالاعتبار لقربه فالاعتبار المحل على المحل البعيد يكون اعراضاً عما هو الاولى والاليق وذا غير جائز (قلنا) هذا اى اعتبار محله القريب كاعتبار لفظه غير جائز (لان محله القريب انما هو) يعنى ليس الا (لعمل لا فيه بمعنى النفي و) الحال انه (قد انتقض بالا) فاذا اعتبر محله القريب وجعل بدلاً منه يترجم ان تقدر لا فيه حقيقة او حكماً كما لزم اذا حمل على لفظه وهى لا تقدر عاملة بعد الانتقاض فلفظه ومحله القريب سواء فى تعذر البديل ولهذا لم يعتبروه كما لم يعتبروا لفظه فوجب ان يعتبر محله البعيد وهذا اى اعتبار محله القريب (بخلاف محله البعيد فانه) اى الشأن (لا دخل لعمل لا فيه) بل العمل حينئذ ليس الا للعامل المعنوى فحمل عليه عملاً بالاختيار بقدر الامكان * واعلم انه اذا جعل المستثنى بدلاً عملاً بالاختيار يكون بدل البعض من الكل فى هذه الصور كلها لان المستثنى جزء من المستثنى منه لان النكرة وقعت فى حيز النفي فعمت وداخل المستثنى فى المستثنى منه فيكون جزءاً منه وبديل البعض ما يكون جزءاً من المبدل منه مثل ضربت زيدا

رأسه (بخلاف زيد ليس شيئا الاشيئا) متعلق بالتمثيل وهو قوله ما زيد شيئا الاشيئا
 تقديره ومثل ما زيد شيئا الاشيئا حال كونه ملابسا بخلاف ما اذا كان المستثنى
 بدلا من خبر ليس التي هي من الافعال الناقصة الناصبة للخبر لا بقوله لانهما عملتا
 للنفى والا لاكتفى بقوله ليس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف لهما حينئذ
 يكون ليس لا غير واما في الاول فالمخالف كونه بدلا من اللفظ حيث يجوز بل يجب
 ان يحمل على لفظ المستثنى منه ويحمل المستثنى بالنصب بدلا منه فيكون التقدير
 ليس زيد شيئا الا كان شيئا لان النفي بالانتقاص بالابقى اصل الفعل وصار ليس
 بمعنى كان (مع انه انتقص النفي فيه) اى في ليس (ايضا) اى كما انتقص في ما
 ولا (بالا) وعلل الخلاف بقوله (لانها) (اى ليس) فالتأنيث باعتبار الكلمة
 اى كلمة ليس (عملت) في اسمها وخبرها (للفعلية) (لالتنفي) لانها فعل ماض
 متصرف ببعض تصاريفه على وزن علم لكن اسكون عين فله للتخفيف مثل
 نعم وبئس ومعناها النفي رضيا مثل زال رامتغ وبفطيتها تصل الرفع والنصب
 كسائر الافعال المتديية فبانقضاء النفي الذي ليس سببا لاسمها لا انتقص الفعلية
 فتعمل بعد انتقاضه ايضا كما كانت تعمل قبله (ثلا اثر) موجود (لنقص
 معنى النفي) من اضافة المصدر الى المفعول والتاعل متروك اى لنقص الامعنى
 النفي (في عملها) اى عمل ليس يبنى لا يؤثر انتقاض النفي بالا في عملها حيث
 لا يبطل عملها بعده (لبقاء الامر) من اضافة المصدر الى التاعل (العاملة
 هي) صفة جرت على غير من هو له ولذا ابرز ضميرها (اى ليس) (لاجله)
 متعلق بقوله العاملة (اى لاجل ذلك الامر وهو) اى ذلك الامر (الفعلية)
 لانه وان انتقص النفي بالابقى فعليتها التي كانت علة لاسمها (ومن ثمه) (اى
 ومن اجل ان عمل ليس) في اسمها وخبرها (للفعلية) اى لكونها فعلا وهو
 الاصل (لا) اى ليس عملها (لالتنفي) اى لكونها بمعنى النفي (وعمل ما ولا)
 المشبهين بليس ملابس (بالنكس) اى عملها للنفى لا الفعلية (جاز) توسط
 كلمة الاين اسم ليس وبين خبرها مع العمل فيهما ولو كان عملها للنفى لا للفعلية
 لما جاز توسطها بينهما لانقضاء النفي بالانحو (ليس زيد الا قائما) (باعمال
 ليس في) زيدو (قائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط كذلك (وان انتقص
 نفيها بالا) لبقاء فعليتها (وامتع) توسطها بين اسم ما وخبرها مثل (ما زيد
 الا قائما) (باعمال) لفظ (ما في) زيدو (قائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط
 ولو كان عملها للفعلية لالتنفي للامتع هذا ولم يقل وامتع ما زيد الا قائما ولا رجل
 الا علما مع انه كاف في الفرق بين ما ولا وبين ليس ليكون في ما اشتباه لكونها
 مشابهة بليس وكما جاز التوسط فيه جاز ايضا فيما يشبهها فلما حكم بامتناع

مازید الاقائما علم امتناع لارجل الاحاضرا بطريق الاولى (لان عملها) اى عمل ما (فيه) اى فى الاسم والخبر وانما افردته لكون ظهور العمل فيه (اتماهو) اى العمل فيه (لتنفى و) الحال ان التنفى (قدانتقض بالا) فلا تعمل بعده فيجب الرفع فى قائم يعنى فيجب ان يقال مازيد الاقائم بالرفع بالابتداء لبطلان عمل مابتوسط الاينهما * ولما فرغ من بيان انواع المستثنى من كونه واجب النصب على الاستثناء او على المفعولية او الخبرية ومن كونه جائز النصب عليه والبديل هو المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع فى بيان كونه مجرورا اما بالاضافة او بحرف الجر وقدم ما كان مجرورا بالاضافة لانه لاخلاف فى انجاره وهذا القسم هو القسم الرابع من المستثنى فقال (و) (المستثنى) (محفوض) فيه اشارة الى ان قوله ومحفوض معطوف على قوله منصوب فى اول باب الاستثناء (اى) المستثنى (مجرور) وجوبا اذا كان واقعا (بعد غيرو) بعد (سوى) كائن (بكسر السين) المهملة وهو الاشهر لكونه اخف (او ضمها) اى او ضم السين ايضا وهو المشهور لكونه اثقل (مع القصر) فيهما (و) بعد (سواء) (بفتح السين) وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ (وكسرها) اى السين وهو المشهور لكون الكسر فى الاصل ثقيلانا فى سوى لم يكن ثقيلانا حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ (مع المد) فيهما وانما اشجر المستثنى اذا كان واقعا بعد احدى هذه الادوات (لكونه) اى المستثنى (مضافا اليه) لانه لازم الاضافة (و) المستثنى محفوض ايضا اذا كان واقعا (بعد حاشا) اعاد بعد ليكون قوله (فى الاكثر) مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ماسبق بلا اعادة بعد لتوهم ان الجر اكثر فى الكل فاعاده دفعا لهذا التوهم كما اعاد كان فى قوله او كان بعد عدا وحاشا اشارة الى ان المستثنى منصوب على المفعولية لاعلى الاستثناء وانما اشجر بعدها (لكونها حرف جر فى اكثر استعمالهم) وهو مذهب سيويه ويقوى حقيقته نحو حاشاى بلانون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك الا بالحاق النون لانه لا يقال رمى بل يقال رماني فكان يلزم ان يقال حاشانى وعدم صحة دخول ما المصدية عليها ولو كان فعلا لصح دخولها عليها مثل ماعدا وماخلا وعند المبرد تكون تارة فعلا متعديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها مجيء اللام بعدها نحو حاشا لله (واجاز بعضهم) اى جوز بعض النحاة (النصب) اى نصب المستثنى (بها) اى بكلمة حاشا على المفعولية كما جوزوا نصبه بعدا و خلا بناء (على انها) اى كلمة حاشا (فعل) ماض مبنى للفاعل (متعد) بنفسه مثل عدا (فاعله مضمرة) اى ضمير مستكن راجع الى الله تعالى وان لم يسبق ذكره لفظا او معنى ولكنه

سابق حكما ليقته في القلوب (ومعناها) سواء كانت فعلا او حرفا (تبرئة المستثنى) المصدر مضاف الى الفاعل اذا كانت حرف جر او المفعول اذا كانت فعلا ويجوز أن يضاف المصدر الى ما يقوم مقام الفاعل (عما) اى عن الفعل الذى (نسب الى المستثنى منه) سواء كانت النسبة اليه اسنادية (نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا) بالنصب او حاشا زيد بالجر اى تبرأ زيد من ضرب عمرو (اى برأه) بالتشديد (الله) بالرفع لانه فاعل (من ضرب عمرو) وايقاعه نحو ضربت القوم حاشا زيدا اى تبرأت من ضرب زيد او حاشا زيد اى تبرأ من ان يكون مضروبا (واعراب) كلة (غير) المستعملة (فيه) ولم تبين وان تضمنت معنى الحرف وهو الا لان الاضافة تمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا او تخفيفا والاضافة لازمة فيها (اى فى الاستثناء) وان كان معنى مجازيا (دون الصفة) وان كان استعمال غير فيها معنى حقيقيا (اذ هو) اى غير (حينئذ) اى حين اذ تكون مستعملة فى الصفة تكون (باعراب موصوفه) لاشترط المطابقة فيه نحو جئني رجل غير زيد (كاعراب المستثنى بالا) واعرابه النصب على الاستثناء حال كونه مقيسا (على التفصيل) (المذكور فيما سبق) لان كلة غير اذا وقعت فى القسم الاول الموجب التام او مقدهما المستثنى على المستثنى منه او منقطعا يجب نصبها على الاستثناء كما يجب النصب بالا عليه واذا وقعت فى القسم الثانى يجوز النصب عليه ويختار البديل كما كان حال المستثنى بالا فيه واذا وقعت فى القسم الثالث تعرب على ما اقتضاه العامل من الرفع والنصب والجر كما كان حال المستثنى فيه كذلك وامثلة كل قسم لا تخفى على المتأمل الصادق واذا تعذر البديل على اللفظ يحمل على المحل عملا بالاختار على قدر الامكان نحو ما جئني من احد غير زيد وكذا غيره من الامثلة (فكانه) اى واظن انه (لما انجز به) اى بغير (المستثنى للاضافة) اى لاضافة غير اليه لكونه اسما لازما للاضافة (انتقل اعرابه) اى اعراب المستثنى (اليه) اى الى غير يعنى لما اضيف الى المستثنى وجعل مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحقا للاعراب (وغير) (اى كلة غير) متبدأ وان كان نكرة لتخصصه بالاضافة كما خصه الشارح بقوله (فى الاصل) اى فى اصل وضعه (صفة) يعنى دالة على معنى قائم بالغير وهو المغايرة (لدالتها) اى لكونها دالة (على ذات مبهمه) اى ذات موصوفة بها (باعتبار قيام معنى المغايرة بها) اى لكون الغير بمعنى المغايرة بمعنى مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بغيره نحو دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به (فالاصل فيها ان تقع صفة) لما قبلها وان اضيفت الى المعرفة (كما تقول جئني رجل غير زيد) يعنى مغاير له فى الذات (واستعمالها)

اى استعمال كلمة غير (على هذا الوجه) اى على معنى الوصفية (كثير في كلامهم)
 وكثرة الاستعمال تدل على الاصل لان الشيء اذا كان اصلا في شيء يكثر استعماله
 في ذلك الشيء (لكنها) اى الا ان كلمة غير (حملت على الا) (واستعملت) اى كلمة
 غير (مثلها) اى مثل كلمة الا (في الاستثناء) حال كون هذا الاستعمال واقعا على
 خلاف الاصل (يعنى اصل غير لان اصلها ان تستعمل في الصفة لما عرفت
 (وذلك) اى حمل غير على الا واستعمالها مثلها في الاستثناء واقع وثابت (لاشتراك
 كل واحد (بضمها) اى لكون كل واحد من غير والامشتركا (في معاينة ما بعده
 لما قبله) يعنى لان ابدال المشاير لما قبله وبابعد غير ايضا مغاير لما قبله فاشتركا
 في هذا الحكم فاستعير كل واحد منهما مكان الآخر بعلاقة التشبيه يعنى شبه
 غير بالا والابنير في تلك المعاينة فاستعمل احدهما مكان الآخر (كما حملت الا)
 الجار والمجرور صفة مصدر محذوف اى حملت كلمة غير حملا مثل حمل الا
 (عليها) (اى على كلمة غير) واستعملت (في الصفة) فيجئذ يعرب ما بعدها
 على حسب ما قبلها ان كان سرفوعا فرفوع وان منصوبا فنصوب وان مجرورا
 فمجرور (لكن) اى الانه لا تحمل الا عليها في الصفة غالبا الا (اذا) وجد
 شروط ثلاثة واما في حمل غير على الا لم يشترط شيء لان الاصل في الاستثناء
 ومحقق فيه بلا شبهة فحملت كلمة غير تابعة لها لان الشيء اذا كان اصيلا وقويا في معنى
 يستتبع غيره فيه بلا احتياج الى شيء ولذا لم تحتج الا في جعل غير تابعة لها
 الى شرط واما غير فلكرهتها غير اصيلة في الصفة ووصفيتها ثابتة بكثرة
 الاستعمال فيسا كان استعمالها فيها ضمينا فاحتاجت في استتباع الا الى نفسها
 حتى تستعمل مثلها في الصفة الى شروط لان الشيء اذا لم يكن اصيلا في شيء
 وقويا فيه لم يقدر ان يستتبع غيره لضيفه (كانت) (اى) كلمة الا (تابعة
 بل جمع) اى ما يدل على الجمعية (اى واقعة بعد شيء متعدد) فيه اشارة الى ان المراد
 بالجمع مضاف للنوى لما سيبين الشارح (فوجب ان يكون موصوفها) اى ما وصف
 بالا (مذكورا) لفظا لان الافرع غير في الصفة فوجب اظهار الموصوف معها
 للدلالة على كونها نورا ولان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل (لامقدرا)
 اى لا يجوز ان يكون موصوفها مقدرا في نظم الكلام (كما) ان موصوف غير
 يكون مذكورا غالبا (قد يكون مقدرا) في نظم الكلام (في غير مثل جاني
 غير زيد) في تقدير جاني رجل غير زيد (وبعد ما كان) الموصوف (مذكورا)
 وجوبا (يكون) اى الموصوف (متعددا) منى او مجموعا وانما شرط ان يكون
 متعددا (ليوافق حالها) اى حال الا حال كونها (صفة حالها) اى حال الاحال
 كونها (اداة الاستثناء) يعنى ليوافق استعمالها في الصفة استعمالها في الاستثناء

(اذلا بدلها) حال كونها مستعملة (في الاستثناء من المستثنى منه متعدد) اى ذى عدد لفظا او تقديرا لكونها اصلا فيه فاشترط ان يكون موصوفا متعددا ليوافق حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر الموصوف انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل (فلا تقول في الصفة) سواء كان في كلام موجب (جاءني رجل الازيد) او غير موجب نحو ما جاءني زيد الازيد كما لا تقول هكذا في الاستثناء (والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا) اما مكسرا مع زيادة (كرجال) وافراس او مع نقصان ككتب وزبر او مصححا نحو مسلمون ومسلمات (او) يكون جمعا (تقديرا) والمراد به ههنا ما لم يكن له مفرد ويستعمل في معنى الجمع (كقوم ورهط و) نفر ونام والمتعدد اعم من (ان يكون مثني) فان المثني يكون موصوفا بالا بمعنى غير ايضا * قال الرضى لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر في حمل الاعلى الاستثناء فيصار الى حملها على غير (فيدخل فيه) اى في قوله لجمع ما اذا كانت الا فيه تابعة لمستثنى (مثل جاءني رجلان الازيد) اى غير زيد ورأيت رجلين الازيد ومررت برجلين الازيد اى غير زيد (منكور) بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول من نكر بالكسر وفي الصحاح وقد نكر بالكسر نكرا ونكورا بضم النون فيهما وانكرد واستكرد كله بمعنى (اى منكر) لان نكر وانكر بمعنى واحد كما قلنا (لا يعرف باللام) فيه اشارة الى ان قوله منكور احتراز به عن المعرف باللام (حيث) اى لانه اما ان (يراد به) اى باللام (العهد) الخارجى او الذهنى (او) يراد به (الاستغراق فيعلم التناول) اى تناول المستثنى منه (قطعا) اى جزما ويقينا (على تقدير الاستغراق) فيدخل المستثنى في المستثنى منه قطعا فيصح الاستثناء المتصل فلا يضطر الى اخراج الا عن معناها الحقيقي فلا يحتاج الى حملها على غير كقوله تعالى ﴿والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا﴾ الآية (و) يعلم التناول قطعا (على تقدير ان يشار به) اى باللام (الى جماعة يكون زيد) المستثنى (منهم) اى على تقدير ان يكون اللام للجماعة التي يكون زيد المستثنى من جملتهم جاءني القوم الازيدا فينثذ السامع يحمل الاعلى اصلها من الاستثناء فعلى كلا التقديرين (فلا يتعذر الاستثناء المتصل) فلا يحمل الاعلى غير لانه لا يجوز الحمل عليها الا اذا اضطرر وتعدر ان تكون مستعملة في معناها الحقيقي وهو الاستثناء (او عدم التناول) عطف على قوله التناول اى او يعلم عدم تناول المستثنى منه الى المستثنى (قطعا) اى جزما ويقينا بناء (على تقدير ان يشار به) اى باللام (الى جماعة لم يكن زيد) المستثنى (منهم) اى على تقدير ان يكون اللام الذى في المستثنى منه اشارة الى جماعة لم يكن المستثنى داخلا فيهم بل

خارجا عنهم (فحينئذ لا يتعذر) المستثنى (المنقطع) فلا يجوز حمل الاعلى غير لان العمل بالحقيقة اولى عند جواز العمل بها ولم يذكر الشارح الفاضل ان يكون اللام للجنس لان لام الجنس اذا دخل على الجمع اضمحل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لاتكون الا في المفرد لا الجمع فلم يوجد شرط ان يكون الا للصفة حملا على غير فلا تقول جاني الرجال الا زيد على ان يكون اللام فيها للجنس كما لا تقول جاني رجل الا زيد ولانه يفهم ايضا عدم كون اللام للجنس من قوله عم من ان يكون متعددا لفظا او تقديرا وما دخل عليه لام الجنس لا يكون متعددا لفظا ولا تقديرا (غير محصور) بالجر صفة بعد صفة لقوله جمع (والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق) جميع افراده وذلك اما بدخول اللام الاستغراقية عليه وقد علم حاله واما بوقوع النكرة في سياق النفي سواء كانت مفردة (نحو ماجاني رجل او) جمعا نحو ماجاني (رجال) او كانت مضافا اليها لكل نحو ماجاني كل رجل او كل رجال (واما بعض منه) اى من الجنس (معلوم العدد) وذلك لا يكون الا بالتعبير عنه باسماء العدد (نحو على عشرة دراهم او عشرون) او مائة او الف واما ما كان لا يتعذر الاستثناء (وانما اشترط ان يكون) المستثنى منه (غير محصور لانه اذا كان) المستثنى منه (محصورا على احد الوجهين) اى على ان يكون المستثنى منه جنسا مستغرفا لكونه معرفا باللام الاستغراقية او غيرها وعلى ان يكون المستثنى منه بعضا منه معلوم العدد (وجب دخول ما بعد الا فيه) اى في المستثنى المحصور على احد الوجهين لان المقصود من الحصر ان يدخل في المحصور افراده لانه لا يكون محصورا ما لم تكن افراده منحصرة فيه فيعلم دخول المستثنى في المستثنى منه قطعا (فلا يتعذر الاستثناء) فلا يعدل عنه (نحو كل رجل الا زيدا جاني) او جاني كل رجل الا زيدا مثال للجنس المستغرق لان كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد بحيث لا يبقى فرد منها خارجا ولذا صح قولك كل رمان ما كول واذا كانت الافراد داخلية في المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح الاستثناء المتصل (وله) اى لفلان خبر مقدم (على) الجار والمجرور وحال من ضمير الظرف اى حال كونها لازمة على (عشرة) مبتدأ (الادرها) هذا مثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد (وانما يصار عند وجود هذه الشرائط) الثلاثة ان تكون الانابة للجمع وان يكون الجمع منكرا غير معرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين فيه اشارة الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلام (الى حمل الاعلى غير) اى الى ان تكون الا محمولة على غير ومستعملة في الصفة مثلها على خلاف وضعها (لتعذر الاستثناء) الذى هو المعنى الموضوع له لكلمة الا (عند وجودها) اى عند وجود الشرائط

المذكورة لان الاستثناء المتصل يجب دخوله في المستثنى منه قطعاً والمنقطع يجب عدم دخوله قطعاً والجمع المنكور الغير المحصور يتناول جماعة غير معينة بحيث لا يجوز فيها تناول المستثنى والعدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء (فيضطر) السامع (الى حملها على غير) واستعمالها في الصفة وان كان معنى مجازياً (وانما قلنا في صدر هذا الكلام) اى في قوله اذا كانت تابعة لجمع (ان الالاتحمل) مبنى للمفعول (على غير في الصفة غالباً فقيدناه) اى فقيدناه هذا القول مع انه مطلق (بقولنا غالباً) الفاء في قوله فقيدناه للتعقيب الرتبى لان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر (لانه) اى لان الشأن (قد يتعذر الاستثناء في المحصور) اى في المستثنى منه المحصور لعدم دخول المستثنى فيه قطعاً (نحو جاءنى مائة رجل الازيد) اى غير زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه بيقين (وقد لا يتعذر) الاستثناء بل يصح (في غير المحصور نحو جاءنى رجال الا واحداً والارجلا) في المستثنى المتصل (والاحمارا) في المستثنى المنقطع (ولكن) الا انه (لما كان ذلك) اى تعذر الاستثناء في المحصور وعدم تعذره في غيره (نادراً لم يلتفت المصنف اليه) اى الى القيد المذكور (في بيان هذه القاعدة) اى في بيان حمل الاعلى غير بل بنى الكلام في بيانها على الغالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء في المحصور لدخوله فيه قطعاً وتعذره في غير المحصور وبناء الكلام على الغالب مما يكثر ويغلب (نحو قوله تعالى) في نفى تعدد الآلهة (لو كان فيهما) (اى في السماء والارض) افردهما باعتبار الجنس اى في خلقهما والتصرف فيهما (آلهة) اى امر آلهة اى لو كان في السماء آلهة متعددة يتصرفون فيها خلقاً وابداناً وافتاء وفي الارض ايضا آلهة اخرى متعددة يتصرفون فيها ما ارادوا من الخلق والابدان والاحياء والامانة وغير ذلك (جمع اله) على وزن فعال بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فمعنى اله معبود ثم اطلق على المعبود بالحق والمستحق للعبادة (والادالة فيها) اى في آلهة (على عدد معين فتكون غير محصور) فان الحصر لما عرفت لا يكون الا في الجنس المستغرق جميع افراده بان يكون مثلاً نكرة وقعت في سياق النفي او مسورة بكلمة كل او في بعض منه معلوم العدد وفي آلهة لا يكون شيء من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت متعددة (الا لله) (اى غير الله) وقال سيويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك اذا قلت (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) لم يجز لعدم الدخول بيقين ولا يجوز البدل ايضا لان شرط البدل ان يكون الكلام غير موجب ولا يجزى النفي المعنوى كاللفظى وايضا انما يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء واذا لم يجز الاصل الذى هو الاستثناء فلا يجوز الحذف الذى هو البدل (لفسدتا)

(اى طر جتا) اى السماء والارض هذا تفسير باللازم لان الفساد يستلزم الخروج فالاسناد مجاز عقلى بعلاقة اللازمية لان تعدد الآلهة يستلزم الخروج فهو لازم التعدد او الكلام مبنى على الاستعارة التبعية اى لهلكتا وخر جتا (عن الانتظام) اى الانتساق يقال انتظم الامر اذا اتسق واجتمع وبقى على تلك الحالة من نظمت اللؤلؤ اذا جمعت وبابه ضرب كذا فى الصحاح (قالا) اى فكلمة الا (فى) هذه (الآية صفة) لما قبلها لكونها بمعنى غير لوجود شرط كونها صفة (لانها) اى لان كلمة الا (تابعة لجمع منكور غير محصور) على احد الوجهين (هى) اى تلك الجمع فالتأنيث باعتبار الخبر وهو (آلهة) وانت قد عرفت انه ليس فى آلهة حصر على احد الوجهين (ويتعذر الاستثناء) الذى هو الاصل فى الا (لعدم دخول الله فى آلهة بيقين) لانفاء شرط دخوله وهو الاستغراق او العهد او الحصر وليس فى آلهة شئ منها (فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء) وهو وجوب دخول المستثنى فى المستثنى منه بيقين وذا لا يتحقق الا باحد الاشياء الثلاثة فلا يصح المتصل ولا المنقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم ايضا بيقين (وفى الآية مانع آخر) اى غير المانع الاول (عن حمل الاعلى الاستثناء) الذى هو الحقيقة فى الا (وهو) اى ذلك المانع (انه) اى الشان (لوحملت) اى الا (عليه) اى على الاستثناء لكونها اصلا فيه (صار المعنى) اى معنى الآية (لو كان فيهما آلهة مستثنى منها) اى من تلك الآلهة (الله لفسدتها) لكنهما لم تفسدا فلزم ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى منها الله بل فيهما آلهة داخل فيها الله فلا تكون الآية دالة على التوحيد مع انها مسوقة له (وهذا) المعنى (لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى منها الله) لانه اذا لم تفسدا لزم ان يكون فيهما آلهة داخل فيها الله وهذا شرك محض (وبهذا) المعنى (لاتثبت وحدانية الله) مع ان الآية مسوقة لاثباتها له (تعالى لجواز أن يكون حينئذ) اى حين كون معنى الآية هكذا (فيهما آلهة غير مستثنى منها الله) واذا كان فيهما آلهة غير مستثنى منها الله تكون الآلهة فيهما متعددة فيلزم الآلهة وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة (بخلاف ما) اى المعنى الذى (اذا كانت) الا فيه (للصفة) حال كونها (بمعنى غير فانه) اى حمل غير بمعنى الصفة (يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله) يعنى يدل على انه ليس فيهما الا الله الواحد الاحد (واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا تتعدد الآلهة) حيث لا يكون جمعا ولا مثنى لانه كما يلزم الفساد من المجموع يلزم من المثنى ايضا فلزم ان لا يكون الا له واحدا (لان التعدد) اى تعدد الآلهة (يستلزم المغايرة) اى المنازعة والمجادلة ولا يخفى ان وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا جاءنى رجال غير زيد بمعنى

ان كل رجل منها غيره لان الجمع من حيث الجمع غيره كذا في الحاشية ولان العقل لم يجز المواظاة في كل الامور وفي كل الازمان بين الآلهة ولا بين الاثنين فوجب ان يكون الاله واحد اليس الا (وضعت) بالضم (حمل الاعلى غير) اعنى ضعف اخراج الا عن معناها الحقيقي الذي هو الاستثناء واستعمالها في المعنى المجازى الذى هو الحمل على غير (في غيره) متعلق بقوله وضعف (اى في غير جمع منكور غير محصور) يعنى اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور (لصحة الاستثناء ولان العمل بالمعنى الحقيقى هو الاولى (حينئذ) اى حين اذ كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور) ومذهب وسيبويه جواز وقوع الا صفة) اذا كانت تابعة لغير جمع منكور غير محصور ايضا من غير ضعف (مع صحة الاستثناء) الذى هو معناها الحقيقي لانه يجوز العمل بالمجاز حين يمكن العمل بالحقيقة (قال) اى سيبويه (يجوز في قولك ما اتانى احد الا زيد أن يكون الا زيد صفة) لاحد بمعنى غير وان لم يكن جمعا منكورا غير محصوراى ما اتانى احد غير زيد ويجوز ايضا ان يكون استثناء حينئذ يجوز النصب على الاستثناء ويختار البدل لانه من القسم الثانى (وعليه) اى على مذهب سيبويه (اكثر المتأخرين) لكونه اماما في هذا الفن وقدوة (تمسكا) مفعول له او حال اى متمسكين (بقوله) اى بقول عمرو ابن معدى كرب وهو جاهلى لا يقول بقاء العالم ويحتمل ان يريد لا يفترقان مادامت الدنيا باقية قال ابو سعيد قائل هذا البيت جاهلى لا يقر بالبعث وينكر فناء العالم ويجوز ان يريد انهما لا يفترقان مادامت الدنيا باقية واذا فئت افترقا ويكون من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص كذا في الملباب (وكل) مبتدأ مضاف الى (اخ مفارقه) اما مبتدأ والضمير راجع الى المضاف اليه و (اخوه) فاعله لاعتماده على المبتدأ واما خبر مقدم و اخوه مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول لانه من قبيل فان طابقت مفردا جاز الامران (لعمري) مبتدأ مضاف الى (ابيك) وخبره محذوف وجوباى بقاء ابك وذاته ما اقسام به ان الامر في الواقع كذلك (الا الفرقان) بالفتح والكسر نجمان قريبان من النطب حيث يكون في شماله بحيث لا يفارق احدهما الا خر (فالالفرقدان) في البيت بالرفع (صفة) للمبتدأ وهو (لكل اخ) لاستثناء منه (والا) اى وان كان استثناء منه (وجب ان يقال الالفرقدين بالنصب) لان نصب التثنية بالياء والمستثنى اذا كان في كلام موجب يجب نصبه على ما سبق وههنا كذلك فلما رفع علم ان الاحمول على غير في الصفة وان كانت تابعة لغير الجمع المنكور (وحمل المصنف ذلك) اى هذا البيت (على الشذوذ وقال) اى المصنف بعدما حمله على الشذوذ (في) هذا (البيت شذوذ ان آخران) اى غير الشذوذ الاول وهو حمل الاعلى غير عند عدم الشرط (احدهما) اى احد

الشذوذين (وصف كل دون المضاف اليه) لانه لو كان صفة للاخ ل قيل الا
الفرقدين بالجر لان المطابقة بينهما في الاعراب شرط فلما قيل الا الفرقدان
بالرفع علم انه صفة المضاف دون المضاف اليه (والمشهور) في الاستعمال
(وصف المضاف اليه) كقوله تعالى ﴿ وجعلنا من الماء كل شئ حي ﴾ لان الحى
بالجر صفة شئ (اذ هو المقصود) من الكلام (و) لفظه (كل) ليست الا (لافادة
الشمول) اى شمول المضاف اليه افراده اذا كان المضاف اليه نكرة كقوله تعالى
﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ (فقط واثنيهما) اى ثانى الشذوذين (الفصل بالخبر)
وهو قوله مفارقة اخوه والفصل بالقسم ايضا (بين الصفة) وهى الفرقدان
(والموصوف) وهو كل (وهو) اى الفصل بينهما (قيسل) لان الصفة
والموصوف لما نزلا منزلة الشئ الواحد فى الصدق وغيره لكون الصفة عين
الموصوف آيا ان يقع بينهما اجنبى ولكن لما تغيرا فى اللفظ جاز الفصل بينهما
باجنبى من هذا الوجه وان كان قليلا (واعراب سوى وسواء التصب على
الظرفية) اى على ان يكون كل واحد منهما مفعولا فيه للفعل المتقدم (اى
بناء) مفعول له لقوله التصب او حال منه اى مبنيا (على ظرفيتهما) لكون كل
منهما بمعنى المكان منصوبا بتقدير فى احدهما لفظا وفى الآخر تقديرا كما نصب
لفظة مكان * وفى الرضى وانما التصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان
وهو مكان قال الله تعالى ﴿ مكانا سوى ﴾ اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم
الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الموصوف اى معنى الاستواء الذى كان
فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط كما استعمل استعمال لفظ مكان لما قام مقامه انتهى *
فقس عليه سواء لآحادها فى المعنى (لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد
اوسواء زيد) ولكن شرط بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجوز
جاءنى القوم سوى رجل اوسواء رجل وهو الظاهر من كلامهم ليكون معرفة
بالاضافة اليها (فكأنت قلت) جاءنى القوم (مكان زيد) حيث هو لم يحىء الا
ان كل واحد منهما ههنا بمعنى غير لان معنى قولك جاءنى القوم سوى اوسواء
زيد غير زيد لانه ليس فيهما الا ن معنى الظرفية وما قيل انها منصوبان على
الظرفية باعتبار الاصل لانهما من صفات الظروف واذا حذف موصوفاتها
بقيت هى على حالها (على الاصح) (اى) بناء (على المذهب الاصح) لان
فيهما مذهبين (و) الاصح (هو مذهب سيبويه فهما عنده لازما) اصله لازمان
سقطت النون بالاضافة الى (الظرفية) لما قلنا ان التصب فيهما على
الظرفية باعتبار الاصل لا باعتبار الحال ولم يلزم عنده الخروج عن الظرفية
(وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية) وان يجعل اسمين برأسهما

(والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجراً) باقتضاء العوامل (كغير) اى كما يتصرف في غير رفعاً ونصباً وجراً على حسب العوامل (متمسكين بقول الشاعر) وهو سهيل بن شيبان اوله * فلما صرح الشر وامسى وهو عريان * اى فلما ظهر الشر وكشف واستقر واشتد (ولم يبق سوى العدوان) سوى مرفوع تقدير اعلى انه فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدا يعدو عدوانا مثل غفران اى ولم يبق غير العدو (دناهم) جواب لما وهو ماض متكلم مع الغير من دانه يدينه بالكسر من باب ضرب اذله واستعبده اصله ديناهم مثل بيعنا فاعل مثله اى جازيناهم (كما دانوا) اى كما فعلوا لا يزيد ولا ينقص واجب عنه بانه محمول على الضرورة او الشذوذ وان سوى ليس بفاعل لم يبق على ما قالوا بل صفة لموصوف مقدر اى لم يبق شئ سوى العدو بل بقيت العدو فقط لانه يجوز تقدير موصوف سوى كما جازى غيره (وزعم الاخفش ان سواء) بالمد (اذا خرجوه) اى اذا اخرج الكوفيون سواء (عن الظرفية نصبوه ايضا) اى كما نصبوه حين كونه ظرفاً (استنكاراً لرفعه) باعتبار اصاله وانما خص الزعم فى سواء بالمد لكون نصبه لفظياً واذا رفع يكون ايضا لفظياً واما سوى بالقصر فنصبه تقديرى ورفعه كذلك فلم يظهر الاعراب فيه (فيقولون جاءنى سواءك) بالنصب وان كان فاعلاً لجا (و) يقولون ايضا (فى الدار سواءك) بالنصب وان كان فاعلاً للظرف لان عندهم يعمل الظرف فى الفاعل الظاهر من غير اعتماد على شئ (ومثل هذا) اى مثل ما اخرجوه عن الظرفية ونصبوه مبتدأ (فى استنكار الرفع) اى فى استنكار رفعه (فيما) اى فى الظرف الذى متعلق باستنكار (غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى) مبتدأ مؤخر فقوله ومثل هذا خبر مقدم وهذا اليق بالمعنى (لقد تقطع بينكم بالنصب) اى بنصب بينكم مع انه فاعل لقوله لقد تقطع اى لقد تقطع وصلاتكم وانتصابكم ومثله قوله ومنهم دون ذلك وتقول ايضا فى فوق السداسى دون السباعى * ولما فرغ من المنصوبات الحقيقية والملحقات شرع فى بيان المنصوبات الملحق عاملها وهو اربعة وقدم باب كان لانه فعل ظاهراً ولذا ذكره فى بحث الفعل لكن لما كان فى منصوبه قصور عن اسم المفعول لم يسم مفعولاً بل يشبهه فى وقوعه بعد المرفوع غالباً كما ان المفعول يقع بعد الفاعل غالباً ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدى شبه ماعمل فيه بالمفعول فقال (خبر كان) وما يشق منه اما داخلة تحت كان او فى قوله (واخواتها) اى اشباهها (وستعرفها فى قسم الفعل) اى ستقف على اخوات كان وتفصيلها فى بحث الفعل (ان شاء الله تعالى) (هو) فصل او مبتدأ راجع الى خبر كان والجملة خبر (المسند) اى الذى اسند (بعد دخولها) (اى) بعد

(دخول كان) وما يشتق منها (او) بعد دخول (احدى اخواتها) بمحذوف المضاف (والمراد ببعدي المسند لدخولها) اى لدخول كان او احدى اخواتها (ان يكون اسناده) اى اسناد خبر كان او احدى اخواتها لا اسناد كان او احدى اخواتها كما يتبادر الى الفهم (الى اسمها) متعلق باسناده والضمير راجع الى كان اى الى اسم كان (واقعا) وثابتا (بعد دخولها على اسمها وخبرها ولاشك ان ذلك) اى البعدية (انما يتصور) اى لا يمكن ان توجد البعدية الا (بعد تقرر الاسم والخبر) اى الا بعد أن يكون الاسم اسما لها والخبر خبرا لها (فلا اسناد الواقع) الثابت (بين اجزاء الخبر) اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية (المقدم) اسم مفعول من قدم بالتشديد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد (على تقررته) اى تقرر الخبر اى قبل ان يكون خبرا لكان او احدى اخواتها (لا يكون) ذلك الاسناد (بعد دخولها) اى دخول كان (بل) لا (يكون) الا (قبله) اى قبل الدخول فيه رد على الرضى حيث قال ويدخل في التعريف نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان ويصدق عليه انه المسند بعد دخول كان (فلا ينتقض التعريف) اى تعريف خبر كان واخواتها (بمثل) اى بما يسند الى ما ليس باسم كان سواء كان فعلا نحو (كان زيد يضرب ابوه) او كان زيد قام ابوه (ولا يمثل) يعنى او اسما مثل (كان زيد ابوه قائم بان يقال) متعلق بقوله فلا ينتقض وبيان لوجه الانتقاض وتفسير له (يصدق على) الفعل الذى هو (يضرب و) الاسم الذى هو (قائم في هذين المثالين المعرف) بفتح الراء لانه مصدر ميمي والمصدر الميمي من الزوائد يجيء على وزن اسم المفعول منه اى التعريف يعنى يصدق على كل منهما انه المسند بعد دخول كان واخواتها (وليس) اى ليس يضرب وقائم (من افراد المعرف) بفتح الراء ايضا اسم مفعول من التفعيل اى الذى عرف وهو خبر كان يعنى لا يصدق عليه انه خبر كان فارتفع مثل هذا الاعتراض بقول الشارح فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقررته لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله لان اسناد يضرب وقائم الى ابوه كان موجودا قبل دخولها ولم يفسخ بدخولها (ويمكن ان يقال) وكأنه جواب ثان (في جواب هذا القرض) الذى اوردته الرضى (ان المراد بدخولها ورودها) واستيلاؤها (للعمل) يعنى لرفع الاسم ونصب الخبر (فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه) يعنى كما بين (في خبر ان واخواتها) في المرفوعات وقد حقق هناك فمن اراده فليرجع اليه وههنا انما وردت على مجموع يضرب ابوه المسند الى زيد لاعلى يضرب وحده حتى يرد ما ورد (مثل كان زيد قائما) فان قائما مسند الى زيد بعد دخول كان لزوال الاسناد اى الحاصل بالعامل المعنوى بدخول العامل

اللفظي (وامره) (اى امر خبر كان واخوانها) اى حاله وشانه (كامر خبر
 المتبدأ) اى كحاله وشانه (فى اقسامه) من كونه مفرد او جملة ومعرفة ونكرة
 (واحكامه) من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومنقيا ومحدوفا ومدكورا (وشرائطه)
 من انه لا بد من ضمير اذا كان جملة (على ماسبق فى بحث المتبدأ والخبر) ووجوب
 تقديم الخبر على الاسم اذا كان نكرة والخبر ظرفا نحو كان فى الدار رجل وجواز
 تقديمه عليه اذا كان معرفة نحو كان فى الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة
 سابقا (و) (لكنه) استدراك من التشبيه المفيد للتسوية بينهما وبين الفرق
 بينهما ايضا (يتقدم) خبر كان على اسمها حال كونه) اى كون الخبر
 (معرفة) (حقيقة) تمييز مثل كان المنطلق زيد (او حكما كالنكرة المخصصة)
 مثل قولك كان خيرا من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المتبدأ معرفة او نكرة
 فيجب تقديم المتبدأ على الخبر لئلا يقع الالتباس فيها (لاختلاف اسمها وخبرها
 فى الاعراب) لانه فى الاول رفع وفى الثانى نصب فيحصل الفرق بينهما سواء قدم
 او اخر (فلا يلتبس احدهما بالآخر) فيجوز التقديم والتأخر فى الخبر حينئذ مع
 ان الاصل والاولى هو الثانى لكونه مسندا (وذلك) اى جواز تقديم الخبر على
 الاسم اذا كان الخبر معرفة حقيقة او حكما واقع وثابت (اذا كان الاعراب فيهما
 او فى احدهما لفظيا) هذا اشارة الى ان اطلاق المصنف ليس على ما ينبغي ولا بد
 من تقييده (نحو كان المنطلق زيد) مثال لما كان اعرابهما لفظيا (او كان هذا
 زيد) مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا لان اعراب اسم الاشارة فيه محلى
 لالفظى ولا تقديرى لان مخالف اعرابهما بالرفع والنصب رافع اللبس فيجوز
 التقديم والتأخير الا ان تقديم الاسم هو الاصل على ما مر فى بحث الفاعل وههنا
 ستة اقسام باعتبار القسمة العقلية لان الاعراب اما لفظى او تقديرى او محلى فكان
 ثلاثة اقسام ومعمول كان اسم وخبر اذا ضرب الاثنان فى الثلاثة صار الحاصل
 ستة اما اعرابهما لفظيان نحو كان المنطلق زيدا و الاول لفظى والثانى تقديرى
 نحو كان زيد الفتى او بالعكس نحو كان موسى العالم او الاول لفظى والثانى محلى
 او بالعكس نحو كان زيد هذا او كان هذا زيدا وفى هذه الاقسام الثلاثة يجوز
 التقديم والتأخير لعدم الالتباس واما تقديران واما محليان واما الاول تقديرى
 والثانى محلى او بالعكس وفى هذه الثلاثة لا يجوز التقديم بل يجب تقديم الاسم على
 الخبر لدفع الالتباس لانه اذا انتفى الاعراب لفظيا والقربة وجب تقديم الاسم
 لما سبق فى الفاعل (بخلاف المتبدأ او الخبر) لانه اذا كانا معرفتين او متساويتين
 فى التعريف او لا يجب تقديم المتبدأ على الخبر سواء كان اعرابهما لفظيا او غيره
 لدفع الالتباس (فان الاعراب فيهما) اى فى المتبدأ والخبر (لا يصلح للقربة)

يعنى للدلالة على ان احدهما مبتدأ والآخر خبر (لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة) اما بالراء او بالبدال (للبس) واذا لم توجد وجب ان يكون المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا لهما سواء قدم الاسم او الصفة نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد زيد الا ان يكون الاول هو الاولى وهو ظاهر لمن له قلب سليم (وكذلك) اى كما ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب (اذا انتفى الاعراب) اللفظى لا مطلق الاعراب (فى اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة) تدل على ان احدهما اسم والآخر خبر (هناك) اى عند انتفاء الاعراب اللفظى فيهما جميعا (لا يجوز تقديم الخبر) على الاسم بل يجب تقديم الاسم لما بيننا لك آتفا (نحو كان الفتى هذا) او كان القبعثرى موسى او كان هذا ذاك (وقديحذف) جوازا لكونه مقابلا لوجوب حذفه فى قوله ويجب الحذف (عامه) (اى عامل خبر كان وهو) اى عامل خبر كان لفظ (كان لا خبر كان واخواتها) يعنى ان هذا الحذف ليس يجرى ويعم الى كان واخواتها بل يكون مخصوصا بكان فقط (لانه لا يحذف من هذه الافعال) اى الافعال الناقصة الناصبة للخبر (الاكان) فانحصر الحذف فيها (وانما اختصت بهذا الحذف) يعنى انما جعل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها (لكثرة استعمالها) تصرفا ولحيثها على معان متعددة دون سائرها فكانت ام الباب فيتوسع فى استعمالها بالحذف وغيره ولان دائرة الاصل اوسع (فى مثل) متعلق بقوله وقديحذف (الناس) مبتدأ اللام فيه للجنس والاستغراق (مجزىون) خبر (باعمالهم) متعلق بالخبر لقوله تعالى ﴿ اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ﴾ ولما قيل وللعباد افعال بها يشابون وعليها يعاقبون يعنى الافعال الاختيارية (ان خيرا فخير وان شرا فشر) وفى الرضى واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو نحو لارتحان وان راجلا ولو فارسا اى وان كنت ولو كنت ونحو ارجل ولو راجلا وان راجلا انتهى * ومنه قوله عليه السلام ﴿ اطلبوا العلم ولو بالعين ﴾ اى ولو كان بالعين او ولو كنتم بالعين * وتصدقوا ولو بظلف محرق واو لم ولو بشاة * (ويجوز فى مثلها) (اى مثل هذه الصورة) المراد بها هذه الجملة لانه لا فرق بين ان يقال هذه الصورة وبين ان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه جملة وههنا كذلك (وهى) اى الصورة المذكورة (ان يحىء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم) يعنى ان تكون مركبة ومصدرة بحرف الشرط الذى هو ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا الاسم يكون اسم آخر مصدرا بفاء الجزائية نحو المرء مقتول بما قتل ان سيفا فسيف وان خنزيرا فخنزير وان حجرا فحجر وكذا (اربعة اوجه) بحسب القسمة العقلية على ما اشار اليه الشارح (نصب الاول) على ان يكون خبر كان المحذوفة مع

اسمها جوازا بقريته حرف الشرط لانها تقتضى ان تدخل على الفعل ويكون
النصب مشعرا به (ورفع الثانى) على ان يكون خبر مبتدأ محذوف جوازا بقريته
كونه جزاء الشرط والجزء لا يكون الاجملة اسمية ايضا (وهو) اى نصب
الاول ورفع الثانى (اقويها) اى اقوى الوجود الاربعة لقلة الحذف فيه وقوة
المعنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية ولكونه عملا
بالقياس وهو حذف المبتدأ (نحوان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير) لان الجزاء مرتب على العمل فى الخيرى لانه لايجزى بالشر فى مقابلة الخير
ومار برك بظلام للبعد حذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط لانه لايليه
الاالفعل والمبتدأ ايضا لدلالة حرف الفاء عليه لما قلنا انها اكثر فى الجملة الاسمية
(ونصبهما) اى نصب الاسم الاول والثانى ايضا (نحوان خيرا فخييرا) بناء
(على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا) اى فقد كان لانه لايد للفاء
من قد فى الماضى وقيل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الجزاء محذوف
كان مع اسمها من الشرط ناقلا فى الوجه الاول ومن الجزاء ايضا تحقيا
ولمتابعة الشرط لان قريته الحذف فى الشرط تكون قريته له ايضا لكون
الشرط والجزاء كجملة الواحدة (ورفعهما) اى رفع الاسمين معا (نحوان
خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير) بناء على ان رفع الاول على انه
اسم كان المحذوفة مع خبرها ورفع الثانى على انه خبر مبتدأ محذوف الا انه ينبغى
ان يكون الضمير فى جزاؤه راجعا الى العمل اى فجزاء العمل لان الجزاء هو
العمل (وعكس) القسم (الاول) يعنى رفع الاول ونصب الثانى (نحوان
خير فخييرا اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا) على ان يكون رفع الاول
على انه اسم كان المحذوفة مع خبرها ونصب الثانى على انه خبر كان المحذوفة
مع اسمها وهذا القسم اقبح الوجود لانه عكس الوجه الاول الذى هو احسن
الوجود وما يكون مقابلا ما هو احسن يكون اقبح ولانه لا بد فيه من تقدير
عامل فى الموضوعين فيلزم كثرة المحذوف ونخالفة الاصل الذى هو الوجه
الاول فى الموضوعين والوجه الثالث والثانى متوسطان لكون الحذف فيهما
قليلًا ونخالفة الاصل فيهما فى موضع واحد فقط لان الاول خلفه فى الجزاء
فقط والثانى خلفه فى الشرط دون غيره (وقوة هذه الوجود) الاربعة
فى المعنى والاستعمال (ضعفها بحسب قلة الحذف وكثرت) يعنى ما يكون
المحذوف فيه قليلا يكون اقوى وهو الوجه الاول وما يكون المحذوف فيه كثيرا
يكون اضعف كالوجه الرابع وما يكون متوسطا يكون ايضا متوسطا كالوجهين
المتوسطين (ويجب الحذف) ولم يقل وقد يجب لانفهامه مما سبق لان

المعطوف في حكم المعطوف عليه ولذا ورد الحذف باللام وانما وجب الحذف ههنا
لثلاثي جمع العوض والمعوض عنه لانه لا يحذف ههنا الا بالعوض والفرق بين
الحذفين من وجوه لانه في الاول جوازا وفي الثاني وجوبا وفي الاول حذف كان
مع اسمها او خبرها وفي الثاني حذفت وحدها وفي الاول الحذف بلا عوض
وفي الثاني مع عوض ولذا وجب (اي يجب حذف عامله) اي عامل خبر كان (يعنى
كان) وحدها ايضا بعد ان معوضا عنها (في مثل) اي فيما عوّض عن كان بعد
حذف كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياسا لاسما عا (اما انت منطلقا انطلقت
اي لان كنت) (منطقا انطلقت) وانما صرح ههنا باصله دون القسم الاول
للاختلاف فيه دون الاول وتنسبها على ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون
وقال المحشي وانما بين تقدير هذا المثال بقوله اي لان كنت دون المثال السابق لان
ههنا داعيين الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة في هذا المثال كلمة شرط
كالمكسورة والتنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما مكسورة
كالمفتوحة في وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا صرح به ابن مالك انتهى
(فاصل اما انت) عند البصريين (لان كنت) مصدرا باللام الجارة وهي متعلقة
بقوله انطلقت (حذفت اللام) الجارة جوازا (قياسا) لان حذف حرف الجر
من ان المصدرية وان المشددة قياس فبقى بعده ان كنت (ثم حذفت لفظه
كان) وحدها بدون الضمير من كنت (اختصارا فانقلب الضمير المتصل) بكننت
بعد حذفها (منفصلا) لما سيجيء ان حذف العامل وحده يوجب انفصال
الضمير مثل اياك والشر (وزيدت لفظه ما بعد ان في موضع كان) بعد حذفه
ليكون (عوضا عنها) اي عن كان فصار ان مانت (وادغمت النون) اي نون
ان بعد قلبها ميا (في الميم) اي في ميم ما لقرب النون من الميم في المخرج (وابقى
الخبر) اي خبر كان (على حاله) منصوبا وكذا الاسم مرفوعا بعامله المحذوف
فصار كأنه لم يحذف لان المحذوف في اللفظ دون النية كالمذكور (فصار) ذلك
التركيب بعد هذا العمل (اما انت منطلقا انطلقت) برفع الاسم ونصب الخبر
كان لم يحذف كان (وهذا) العمل (على تقدير فتح الهمزة) في اما انت (واما على
تقدير كسرهما) اي كسر الهمزة كما هو عند الكوفيين (فالتقدير) اي فاصل اما
انت (ان كنت) بحرف الشرط لان الهمزة فيها مكسورة (منطلقا انطلقت
فعمل) مبني للمفعول (به) نائبه قوله (ما عمل) مبني ايضا له (بالاول) نائبه يعنى
فعمل بالثاني ما فعل في الاول من حذف كان وتعويض لفظه ما مكانه وادغام
النون في الميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان (من غير فرق) بين
العاملين في الموضعين (الحذف باللام) من الثاني (اذلا لام فيه) اي في الثاني

فيحذف فالمعنى فيهما على المعنى لان حرف الشرط في الثاني لم يغير معنى كان الدال على الماضى فيهما (واقتصر) المصنف في بيان اصله (على الاول) اى على ان تكون الهمزة مفتوحة ولم يتعرض لبيان اصل ما تكون الهمزة فيه مكسورة (لانه) اى لان الاول (اشهر) ولان الفتحة اخف (اسم ان) او رداً بان عقيب باب كان لكونه مشابهاً للفعل المتعدى مثله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه أكد واما لا التي لتنفى الجنس وما ولا المشبهتان بليس فمشابهة الاولى للفعل بالواسطة والاخرين له بالضعف لكونه غير متصرف وهو ليس (واخواتها) اى امثالها واشباهها (وستعرفها في قسم الحرف) اى تعرف عن قريب ان واخواتها وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول في وقوعه بعدما يقتضى ما وراء المرفوع لاني كونه فضلة يتم الكلام بدونيه وقد مر تحقيقه في المرفوعات (هو) فصل او مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر لقوله اسم ان (المسند اليه) اى الذى اسند اليه (بعد دخولها) (اى بعد دخول ان او احدى اخواتها) (مثل ان زيدا قائم) واعلم انه يجوز حذف خبرها كحذف كان كقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا وغيره كقوله تعالى ﴿ ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله الاية اى اى هلكوا واما اسمها فيجوز حذفه اذا كان ضمير الشأن في الضرورة او غيرها كقولك ان زيد قائم في انه زيد قائم وكتبولك وليت دفعت اليهم ساعة اى وليته ويجوز حذفه ايضا اذا لم يكن ضمير شأن الا ان حذفه في ضمير الشأن اكثر ذكره شارح الديباجة وغيره (وبما عرفت) الباء فيه متعلقة بقوله اندفع (من معنى البعدية) بيان ما في قوله بما (والدخول فيما سبق) في بحث خبر ان واخواتها في المرفوعات وفي بحث خبر كان واخواتها في المنصوبات لانه لم يذكر اسمها في المرفوعات صريحا بل ادرجه في الفاعل لكونها افعالا ولم يدرج الخبر في المفعول لانه ليس على رسمه وهو ان يكون فضلة في الكلام بخلاف اسمها وفيه نظر (اندفع انتقاض هذا التعريف) اى تعريف اسم ان (ههنا) اى في المنصوبات (ايضا) كما اندفع انتقاض تعريف خبر كان وخبر ان كل في محله وبحته (بمثل ابوه في) قولك (ان زيدا ابوه قائم) وقولك ان زيدا قائم ابوه بانه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ان واخواتها ولم يصدق عليه انه اسم ان واخواتها يعنى اندفع هذا بما عرفت (المنصوب بلا التي لتنفى الجنس) اورده عقيب باب ان لكونه فرعه لان لا لتنفى الجنس مشابهة اياه وقد سبق تحقيقه وقدمه على بيان خبر ما ولا ليكون عند متبوعه وفصل اولى من فصلين قوله لتنفى الجنس احترازه عن لا التي بمعنى ليس والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا (اى لتنفى صفة الجنس

وحكمه) بحذف المضاف لان المنفى بها الصفة والحكم فان المقصود في قولك
 لا غلام رجل ظريف نفى ظرافة غلام الرجل فكأنك قلت لا ظرافة لغلام الرجل
 فكان المنفى بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا (وانما لم يقل)
 المصنف في هذا الموضع (اسم لانفى الجنس مع انه اخصر) كما قال هو نفسه
 اسم ان وكما قال صاحب اللباب ههنا اسم لانفى الجنس لقلة النصب في اسم لا
 هذه (لانه ليس كاه ولا اكثره من المنصوبات) كما ان اسم ان اكثره منها
 (فلا يصح جعله) اى جعل اسمها (مطلقا) اى سواء وجد شرط نصبه او لا
 (من المنصوبات لاحقيقة) نصب على التمييز ولازائدة لتأكيد النفي في قوله
 فلا يصح بان يكون كله من المنصوبات وهو ظاهر (ولا مجازا) عطف على
 حقيقة بان يكون اكثره من المنصوبات كافي باب ان وكان فيكون للاكثر حكم
 الكل فيكون كله من المنصوبات كافي البابين (بل المنسوب منه اقل مما عداه)
 اى من غير المنسوب لان مادخلت هى عليه ثلاثة اقسام على ماسيأتى
 والمنصوبات منها قسم واحد فيكون اقل (فلا بد من التعبير عنه بالمنسوب بها
 بخلاف ما عداه من المنصوبات) بيان ما في ما عداه (فان بعضها) اى بعض
 ما عداه فتاثير الضمير باعتبار المعنى (وان) للوصل (لم يكن كله) اى كل البعض
 (من المنصوبات) لفظا او تقديرا (لكن) اى الا ان (اكثره منها) اى كما اذا
 كان منصوبا لفظا او تقديرا واما ما كان مبنيا فليس بمنسوب لفظا ولا تقديرا
 فلم يعد من المنصوبات فكان اكثرها منها (فاعطى للاكثر حكم الكل) وهو
 كونه منصوبا لفظا او تقديرا (فعلة) مبنى للمفعول (الكل منها) اى جعل كلها
 من المنصوبات (تجوزا) يعنى مجازا بعلاقة الجزئية * وفي الرضى لان كلامه
 في المنصوبات وجمع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبنى
 انتهى * فلا يعد المبنى من المنصوبات (ولا يبعد) تعريف لما سبق من ان غير المنسوب
 منها اقل والمنسوب في لانفى الجنس اقل (ان يقال اسم لا هو المنسوب بها
 لفظا) او تقديرا (كالمضاف) نحو لا غلام رجل في الدار ولا ثوبى رجل موجودان
 (وشبهه) بالجر عطف على المضاف اى وكشبه المضاف نحو لا خيرا من
 زيد جالس عندنا (او محلا كما هو مبنى منه على الفتح) اى ما ينصب به نحو لا رجل
 في الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا لفظا او تقديرا الا انه منصوب محلا ولذا
 يجوز الحمل على محله نحو لا رجل ظريفا بالنصب محلا على محله القريب ولو لم يعتبر
 الاعراب المحلى للمجاز الحمل عليه (واما ما هو مرفوع) لفظا او تقديرا اذا كان
 الواقع بعد لاهذه معرفة نحو لا زيدا ومضافا اليها نحو لا غلام زيد او وقع فصل
 بينهما وبين ذلك الاسم نحو لا في الدار رجل على ماسيأتى (فليس اسمها)

اى للاهذه (لعدم عملها) من التصب او البناء (فيه) اى فيما كان مرفوعا بعدها لان
 العمل فيه حينئذ ليس الالعامل المعنوى فعلى هذا يكون كانه من المنصوبات لانه
 منصوب لفظا او تقديرا او محلا فيجوز التعبير عنه حينئذ بان يقال اسم لانفى الجنس
 (هو المسند اليه بعد دخولها) (خرج به) اى بقوله بعد دخولها (مثل ابوه)
 اى ما كان مسندا اليه قبل دخول لاهذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل بقى على
 ما كان عليه ايضا (فى لاغلام رجل ابوه قائم) وفى لاغلام رجل قائم ابوه (لما
 عرفت) فيما سبق من معنى الدخول والبعدية (وهذا القدر) اى مقدار ان يقال وهو
 المسند اليه بعد دخولها (كاف فى حدة اسمها) كما انه كاف فى سائر الحدود بحيث
 لم يحتاج الى قيد آخر (مطلقا) اى سواء كان منصوبا لفظا او تقديرا او محلا
 (لكنه) اى الا ان المصنف (لما اراد) بيان (حدة المنصوب) بها (منه) اى من
 اسمها مطلقا (زاد عليه) اى على هذا الحدة (قوله) (يليها) يعين ماهو المنصوب
 منه ولكن له شروط ثلاثة الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله يليها
 (اى يلى المسند اليه لفظة لا) يشير الى ان الضمير المستكن فى يليها راجع
 الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا (اى يقع) المسند اليه (بعدها) اى بعد
 لاهذه (بلا فاصلة) بينهما بشئ لان معنى الولى القرب الذى يكون بلا فصل
 والثانى تنكير المسند اليه بينه بقوله (نكرة) والثالث ان يكون (مضافا او مشبهابه)
 (اى بالمضاف) واذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة باسرها يكون لاهذه ناصبة
 لاسمها والا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فى تعلقه) متعلق
 بقوله او مشبهها اى فى تعلق المضاف (بشئ هو) اى ذلك الشئ (من تمام معناه)
 اى يكون ذلك الشئ متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يكن لايتم معناه ويكون
 ناقصا يعنى يشبه المضاف فى كون الاول عاملا فى الثانى كما ان المضاف عامل
 فى المضاف اليه وفى كون الثانى متمما ومخصصا للاول كما ان المضاف اليه يتم المضاف
 ويخصصه مثل لاخيرا من زيد ولاعشرين درهما لك (وهذه) المذكورات
 من القيود الثلاثة التى هى الولى والتكثير والاضافة او شبهها (احوال مترادفة) اى
 متتابعة بعضها اثر بعض قد سبق معنى الاحوال المترادفة (من الضمير المجرور
 فى اليه) فى قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله لقوله المسند
 فتكون الاحوال مبنية هيئة الفاعل (او) الحال (الاولى) هى قوله يليها (منه)
 اى من ذلك الضمير لان الولى صفة المسند اليه فيكون الراجع الى ذى الحال الفاعل
 المستكن فى يليها وان وقع بينهما فصل (او) الحال الاولى (من الضمير المجرور فى)
 قوله (دخولها) الراجع الى لفظة لايكون الحال بجنب صاحبه وهذا اولى فيكون
 الراجع الى ذى الحال حينئذ ضمير المفعول لان الولى ليس وصفا للا وكلا المعنيين

واحد فعلى الاول العامل فى الاحوال كلها المسند اليه وعلى الثانى العامل فى الحال دخولها لان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال (وما بقى) اى والحال ان الباقين حالان (من الضمير المرفوع) المستكن (فى يليها) الراجع الى ذى الحال على التقدير الاول وحينئذ يكون الحالان الاخيران متداخلين لان الحال اذا كان حالاً من الضمير المستكن فى الحال الاول يكون متداخلاً لامترادفاً كما سبق ليكون الحال بجنب صاحبه والعامل حينئذ فيهما هو يليها لما قلنا آنفاً (مثل) مبتدأ مضاف (لا غلام رجل) حذف خبره لانه يحذف كثيراً وهذا المثال لما كثر (مثال) خبره (لما يليها نكرة مضافا و) وقع (فى بعض النسخ) قوله (لا غلام رجل نكرت فيها) يعنى بذكر خبر لا هذه (وقد عرفت) تفسيرا (فى) بحث (المرفوعات تحقيق قوله فيها) ان اردته فارجع اليه فلا نعيده لئلا يطول الكتاب (و) مثل (لا عشرين درهما لك) بذكر الخبر على قلة لان ذكر خبر لا هذه قليل (مثال لما يليها نكرة مشهبا بالمضاف) سبق تفسيره (وقوله لك) بناء (على السخ المشهورة) وهى ما يكون فيه حذف خبر لا هذه كثيرا (من تمة المثالين لانيهما) يشعر بهذا الكلام ان الخبر فى المثال الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا فى الثانى لان الخبر المذكور فى الثانى يصلح ان يكون خبرا الاول ايضا فيكون تقدير الكلام لا غلام رجل لك فلا يستبعد كما قاله البعض بل مراد الشارح بيان ان الاول على الاستعمال الاكثر والثانى على الاستعمال الاقل تدبر وكن مضافا والمأخر من بيان شرائط ما يكون اسم لامنصوبا اراد ان يبين كونه مبني الا انه قدم بيان النسب لتكون الاعراب اصلا ولانه فى بحث المعرب ايضا فقال (فان كان) (اى المسند اليه) اشارة الى ان لبناء ايضا شرط وثلاثة ان يلى المسند اليه لفظ لا وان يكون نكرة وان يكون مرادا غير مضاف ولا شبهه على ما فهم من بيان المصنف والشارح ايضا بقوله ان يليها الى اخره والاستعمال وفى قوله اى المسند اليه اشارة الى ان الضمير المستكن راجع الى قوله المسند اليه فى التعريف لا الى قوله المنصوب لانه لا يكون مبني فلورجع اليه لا يستقيم اى ان كان المسند اليه (بعد دخولها) اى بعد دخول لا عليه (غير واقع على الاحوال المذكورة) لانها شروط لكونه منصوبا (بل كان) المسند اليه بعد دخولها (مفردا) (بانتهاء الشرط الاخير فقط) ولم ينتف الشرطان الا ولان وهما الولى والتكثير (وهو) اى الشرط الاخير (كونه) اى المسند اليه (مضافا او مشبهابه) لان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا شبهه لما سيصرح الشارح نفسه (اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به) قد سبق تفسيرها وبيان اعرابها قوله (ليترتب عليها) اى على الشروط متعلق

بمفهوم الكلام اى وانما فسرناه بقولنا اى المسند اليه لان الصير المرفوع المنفصل
راجع الى المسند اليه لان المنسوب لا يبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى
المسند اليه ايضا يقرت عليه الجزاء بالشرط ترتيبا تاما (قوله) (فهو) اى
الاسم المسند اليه (مبنى على ما ينصب به) من الفتحة او الالف او الياء او الكسر
لكن لا يبنى على الالف لان ما بالالف لا يكون الا مضافا نحو اياه فبنى ما به البناء
ثلاثة (فانه) اى المسند اليه (لو كان مفردا معرفة) ولم يكن بعد الافراد تكرة
(او) كان مفردا تكرة ولكن كان (مفصولا لحكمه غير ذلك) لما سيجى (وقوله
على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول (لا) هذه (عليه)
يشير الى ان هذا الكلام يعنى ان اطلاق النصب عليه تارة بمعلقة الكوابة لان
عند وجود هذه الشروط لا يكون منصوبا بل لا يكون الامتيا والى ان ينصب
مسند الى صير المفرد (وهو) اى ما كان ينصب به المفرد (الفتح فى الواحد)
لان اعراب المفرد المنصرف بالحرركات سواء كان الواحد منصرفا (نحو لا رجل
فى الدار) او غير منصرف نحو لا احمر فى الدار (والكسر) نطقت على الفتح
(فى جمع المؤنث السالم) لان نصبه محمول على حرره ~~بصوت~~ نصبه بالكسر
عند الجمهور (ثلاثون) لان التثنية لا يدخل المبيات سواء كان البناء مازما
او لا لانه من خواص المعربات (نحو لامسامات فى الدار) والملازمى يصبغه
بلاثنون (والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى) اى فى التثنية (و) الياء (المذكور
ما قبلها فى جمع المذكور السالم) فان كلا منهما مبنى على الياء لان نصبه كان بالياء
حلافا للمرد فان عنده لا يبنى المثنى ولا الجمع على حدة لان التثنية كالتثنية دليل
الاعراب (نحو لامسامينك ولا مسامينك ويعنى) اى يريد المصنف (بالمفرد
ماليس تصاف ولا مضارع له) لما سبق (فيدخل فيه) اى فى قوله المفرد (المثنى
والجموع) على حدة اذا لم يكونا مصافين فيبيان كما ذكرنا (وانما سيجى) اى
المسند اليه بعد دخول لاهده عند وجود الشروط المذكورة (التصمة مبنى
من) الاستغراقية وسقط التثنية ايضا لانه لا يمكن وهو من خواص المعرب
(اذ معنى لا رجل فى الدار لامن رجل فيها) للمطابقة اللارمة بين السؤال والجواب
(لانه) اى لان قوله لامن رجل فى الدار (جواب لمن يقول) سائلا (هل من رجل
فى الدار حقيقة او تقديرا) وفرضا (تحذفت) لفظة من الجواب فتضمن
معناها فبنى لان المبنى هو كل اسم ناسب مبنى الاصل وينبأ وجه المناسبة بسة
او وجه على ما سيجى (تخفيفا) تعليل للتحذف يعنى ان حذف من من الجواب
لجورد التخفيف (وانما بنى) اسم لاهذه على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون
فرقا بين البناء الاصلى والبناء العارضى و (على ما ينصب به ليكون البناء) اى

بناؤه (على حركة) كالفتحه في المفرد الواحد والكسرة في الجمع المؤنث السالم
(او حرف) كالياء في التثنية والجمع المذكر السالم (استحقها النكرة في الاصل
قبل البناء) يعنى ليكون اسم لاهذه مبني على حركة كالفتحه والكسرة او حرف
كالياء استحقها الاسم قبل ان يكون اسم لاهذه لان المفرد المنصرف يستحق
الفتح في النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع على احدهما الياء
واذا لزم البناء ينبغى ان يبنى على ما يستحق في الاصل لتكون الحركات البنائية
والحروف البنائية موافقة للاعرابية من حركة او حرف (ولم يبن) مبنى للمفعول
الاسم (المضاف ولا) الاسم (المضارع له) على ماسبق (لان الاضافة) لما كانت
من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا او تخفيفا (ترجح) اى
الاضافة (جانبا الاسم فيصير الاسم) اى اسم لاهذه (بها) اى بالاضافة
(مائلا) اى متوجها (الى ما يستحقه في الاصل اعنى الاعراب) لان الاسم
مطلقا اصل في الاعراب لو جود المعانى المقتضية للاعراب الفاعلية والمفعولية
والاضافة فيه مع ان الاعراب ههنا مؤكدة بالاضافة التى هى من خواص الاسم
ولانه لا يكون المضاف مبني الا نادرا نحو خمسة عشر اولانه يلزم من البناء جعل
ثلاثة اشياء واحدا وذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضاف او شبهه
معربا عملا بالاصل (وان كان) (اى المسند اليه) عطف على قوله فان كان
مفردا (بعد دخولها) اى بعد دخول لاهذه عليه مفردا (معرفة) (بانتفاء
شروط النكارة) لا بانتفاء الافراد يعنى مفردا معرفة او مضافا اليها (او) كان
المسند اليه (مفضولا بينه) الظرف مرفوع محلا على انه مفعول مالم يسم
فاعله (اى بين المسند اليه) (وبين لا) عطف على الجورور في بينه باعادة
الجار في المعطوف (بانتفاء شرط الاتصال) يعنى يقع فصل بينهما لا بانتفاء
التعريف ولذا قال الشارح (على سبيل منع الخلو) اى لا يخلو من ان يكون
المسند اليه مفردا معرفة او مفضولا ويجوز ان يكون المفضول مفردا معرفة
ايضا (سواء كانا) اى المعرفة والمفضول ملاسبين (مع انتفاء شرط كونه)
اى المسند اليه (مضافا او مشهبا) يعنى لا تكون المعرفة ولا المفضول مضافا
ولا مشهبا (اولا) يتفق هذا الشرط بل يكون كل منهما مضافا او مشهبا
(وهى) اى هذه الصور (ست صور) جمع صورة بالقسمة العلقية لان المسند اليه
اما معرفة او نكرة والاول اما مفرد او مضاف (نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو) بالجر عطف على زيد اى ولا غلام عمرو فهذه
اثنتان (و) الثانى اما مفرد مفضول او مضاف مفضول نحو (لا في الدار رجل
ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة) بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتان

(و) الاول ايضا اما مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو (لا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو) بالجر فصار صور المعرفة اربعا اثنتان منها بلا فصل واثنتان منها مع الفصل وصور التكررة اثنتان فقط وهما ليستا الا مفصولتين فصار المجموع ستا فالانسب ان لا يفصل بين امثلة المعارف وكأنه اراد أن يكون صور المفصول اربعا وغيرها اثنتين ولذا قيل اربع منها في المفصول واثنتان منها في المعرفة ولكل وجهة هو مولياها (وجب) جواب الشرط (في جميع هذه الصور الست) (الرفع) فاعل وجب اي رفع الاسم الذي وقع فيها (على الابتداء) اي على انه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوي لان لا اذا لم تعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوي (اما) وجوب الرفع على الابتداء (في المعرفة) مفردة كانت او مضافة مفصولة كانت او غير مفصولة يعني باقسامها الاربعة (فلامتناع) نفوذ (اثر لا التافية للجنس فيها) اي في هذه المعرفة فان شرط تأثير لا في مدخولها من النصب او البناء هو الجنس والاضافة والولى وذا غير موجود في المعرفة متصلة او منفصلة مفردة او مضافة واذا لم يوجد فلا تؤثر فيها ما اثرت في الجنس فوجب الرفع بالابتداء لرجوعه الى اصله لكون لا هذه من دواخل المبتدأ (واما) وجوب الرفع بالابتداء (في المفصول) وهو في التكررة المفصولة وهذا التعايل يجري ايضا في المعرفة المفصولة (فلاضعف لا) هذه (عن التأثير مع الفصل) لان الشرط على ماسبق في تأثيرها اعرابا او بناء الولى فما يوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها (والتكرير) (اي وجب تكرير اسم لا) فيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الرفع والى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (لكن) اي الا انه يكون التكرير (مطابقا) بحيث (لا) يجب ان يكون (بعينه) اي لا يشترط ان يكون الثاني عن الاول مثل ان تقول لازيد في الدار ولازيد بل الشرط تكرار الاسم لا التكرير الشخصى مثل زيد وعمرو على ماسبق من الامثلة ولذا قيل المراد التكرير النوعى لا الشخصى (اما) وجوب التكرير (في المعرفة) مطلقا مفردة كانت او مضافة مفصولة او غير مفصولة (فليكون) التكرير (كالعوض عما في التكرير من معنى) بيان لما في قوله عما (نفي الآحاد) لان لا هذه موضوعة لنفي الآحاد وذا لا يكون الا في الاجناس واذا دخلت على المعرفة فات هذا المعنى لان في المعرفة نفي المفرد لان نفي الآحاد فينبغي حينئذ التكرير ليكون عوضا عما فات اذ بالتكرير يوجد في الجملة نفي الآحاد لان في التكرير التعدد (واما) وجوب التكرير (في التكررة) المفصولة وان وجد فيها نفي الآحاد كما في صورة الولى (فليكون) هذا الكلام (مطابقا) اي لسؤال

حقيقى او تقديرى (هو) اى هذا الكلام (جواب له من مثل) بيان لما فى قوله لما هو (قول السائل) تحقيقا او تقديرا او فرضا (أفى الدار رجل ام امرأة) واجيب لافى الدار رجل ولا امرأة فكرر فى الجواب ليكون مطابقا للسؤال لان فيه يجب التكرار (وهذا التعليل) اى المطابقة بين السؤال والجواب (جار) على وزن غاز اى يجرى (فى المعرفة) باقسامها الاربعة (ايضا) اى كاهو جار فى النكرة فكأنه قيل أزيد فى الدار ام عمرو فاجيب لازيد فى الدار ولا عمرو وكذا غيره من الامثلة (ونحو قضية) بالرفع لانها خبر مبتدأ محذوف (اى هذه قضية) حذف المبتدأ لورود الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير رام اى هذه رمية (ولا اباحسن لها) الواو للحال والانى الجنس وابعسن اسمها ولها جار ومجرور والجملة حال من الخبر بالواو والضمير مثل قولك هذا زيد قائما والعامل فيها معنى الاشارة او التثنية المفهومان من لفظة هذه (اى لهذه القضية) قيل هو قول الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يقولونه عند القضاء ومعناه أحكم نحن وليس على رضى الله تعالى عنه حاضرا ههنا اى هذه قضية لا قاضى لها مثل قوله عليه السلام ﴿اقضاكم على وافر ضكم زيد﴾ كذا سمعته (هذا) اى قول المصنف ونحو قضية ولا اباحسن لها متأول (جواب دخل مقدر) بان يكون الواو فيه للاستئناف (على قوله) متعلق بقوله دخل (وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير) بان يقال هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول منه (فان اسم لا) وهو قوله اباحسن (فيه) اى فى هذا القول (معرفة لان اباحسن كنية على رضى الله تعالى عنه) وهى ماصد رب الالباب او الام وهى من اقسام العلم لان اقسامه ثلاثة كنية ولقب وعلم شخص كلها معارف فيكون قوله اباحسن معرفة (و) الحال انه (لارفع فيه ولا تكرر) فانقص التعريف به اما عدم التكرير فيه فظاهر واما عدم الرفع فلانه لو رفع لقليل ولا ابو حسن بالواو لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون رفعها بالواو كما سبق (بل هو) اى قوله اباحسن (منصوب) لان نصبها ايضا يكون بالالف (غير مكرر) وهو ظاهر (فاجاب) المصنف (عنه) اى عن الدخل المقدر (بانه) اى بان هذا القول (متأول) (بالنكرة) فلا يرد نقضا على التعريف بانه غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه وذلك التأويل (اما بتقدير المثل) فيكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (اى ولا مثل اى حسن لها) فيكون مبنيا على الفتح (لان المثل لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة) فيكون اسم لاهذه حينئذ من القسم الثانى محذوف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ حكمه فصارت كأنه مبنى على الالف التى هى اخت الفتحه وحينئذ قوله اباحسن على تعريفه والمراد به

على رضى الله تعالى عنه فالمعنى هذه قضية عظيمة بحيث تحتاج الى حكم عدل مثل
 على رضى الله تعالى عنه والحال انه لا مثل لها (او بتأويله بيفصل) على وزن
 حيدر وهو القضاء (بين الحق والباطل) فاطلاق الفيصل على على رضى الله
 تعالى عنه من قبيل رجل عدل (لاشتهاره رضى الله تعالى عنه بهذه الصفة) اى
 بالفضل بين الحق والباطل لانه كان فيصلا في الحكومات على ما قل النبي عليه
 السلام ﴿افضاكم على﴾ رضى الله تعالى عنه (فكأنه قيل) هذه قضية (لا يفصل
 لها) فصار قوله ابا حسن كاسم الجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كما قولوا
 لكل فرعون موسى يعنى يكون من قبيل ذكر الاسم واردة الصفة المشتهر
 صاحبه بها (ويقوى هذا التأويل) اى التأويل الثانى (ايراد حسن بحذف
 اللام) ونصب ابا ايضا لان اشتهار الكنية بالرفع والتعريف اللامى يعنى ابوالحسن
 مثل ابو الخطاب لعمر رضى الله تعالى عنه (لان الظاهر ان تنوينه للتكثير) لانه
 لو لم يكن للتكثير لما عرضوا عما هو المشهور فالتزامهم نزع اللام ليس الا لقصده
 التكثير وانما قل لان الظاهر لجواز ايراده بالتكثير ايضا مع كونه كنية له رضى الله
 عنه الا ان الظاهر ايراده باللام (وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله) الاحول القوة
 وبالحيلة يتوصل الى المقاصد كما بالقوة فقليل في تفسيره مرفوعا الى النبي عليه السلام
 لا حول ولا خلاص عن معصية الله تعالى الا بعصمته وعونه ولا قوة ولا طاعة ولا
 قدرة على طاعته وعبادته الا بعونه وتوفيقه وقيل لاحول عن المعصية ولا قوة على
 الطاعة الا بتوفيق الله تعالى او لا رجوع لنا عن المعاصى ولا طاقة لنا على مشاق
 الدين نما امرنا الله تعالى الا بعونه وعصمته بها (اى فيما كررت فيه) لفظ (لا)
 هذا تفسير للمثل يعنى ان هذه الاقسام الآتية غير مختصة بها بل تجرى في كل
 موضع توجد فيه شروط ثلاثة ان تكون لفظة لا مكررة وان يكون التكرار
 بالعطف وان يلى كلا منهما نكرة مفردة وبين الشارح الاول بقوله فيما كررت
 فيه لا والثانى بقوله (على سبيل العطف) والثالث بقوله (وكان عقيب كل منهما نكرة
 بلا فصل) بينهما وبينها واما افراد تلك النكرة فمستفاد ايضا من المثال (مجنون) فيه
 (حسة او حة) (بحسب اللفظ) اى بحسب التاليف (لا بحسب التوجيه) وبيان
 الحال (فانها) اى فان الوجوه في هذه الصورة (بحسب التوجيه تزيد) كما في
 اثناء الوجوه تنقيد يعنى من بيان الشارح فى اثنائها تنقيد فانها على ما بينه تكون
 تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها فى الاول صارت خمسة وفى الثانى زادت
 (عليها) واما عند العقل اما مبنيان واما معربان واما الاول مبني والثانى معرب
 منصوب ولم يوجد عكسه وهو اعراب الاول مع نصبه وبناء الثانى واما الاول
 مبني والثانى معرب مرفوع وعكس هذا وهو اعراب الاول مع رفعه وبناء الثانى

فالتحليل ان تكون ستة ولما سقط ما كان الاول فيه معربا منصوبا والثاني مبنيا لعدم وجود شرط نصبه كما سبق بقيت الوجوه بحسب اللفظ خمسة (الاول) من تلك الوجوه (فتحهما) اى فتح الاول والثاني يعنى بناؤهما على الفتح (اى لا حول ولا قوة الا بالله) بالبناء على الفتح فيهما بناء (على ان يكون لا فيهما) اى فى كل واحد منهما (لنى الجنس) فيبنى اسمها على الفتح كما لو انفردت كل واحدة منهما عن صاحبتها (ولا قوة) مع ان لافيه لنى الجنس واسمها مبنى (عطف على لا حول مفرد) بدل من قوله عطف بدل البعض (على مفرد) لان لا حول مفرد غير جملة وكذلك لا قوة (وخبرها) اى خبر لا حول لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل (محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله) والخبر الظاهرى وهو قوله الا بالله وهو المستثنى المفرغ العرب باعراب المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه لانه طرف لا بد له من متعلق هو فى الحقيقة خبر فيكون حينئذ جملة واحدة فيكون فى قوة لاشئ له الا بالله (او عطف جملة على جملة) عطف على قوله مفرد (اى لا حول) موجود (الا بالله ولا قوة) موجودة (الا بالله محذوف خبر الجملة الاولى استغناء عنه) اى عن خبر الجملة الاولى (بجبر) اى بقرينة كون خبر (الجملة الثانية) مذكورا واختص الحذف بالاولى مع ان الاولى ان يكون الحذف فى الثانية ليكون السابق قرينة للاحق وليكون اولى لافيه اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذا اوقع فى النفس والذ اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب (و) (الثانى) من تلك الوجوه (فتح الاول) يعنى بناء الاول على الفتح (ونصب الثانى) (اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول) اى اما كون الاول مبنيا عليه (فلان لا الاول لنى الجنس) وحول اسم مفرد نكرة قد وليها فيبنى على الفتح (واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة) يعنى زائدة (لتأكيد النفى) لان المعطوف على النفى يكون منقيا ايضا فيكون حرف النفى فى المعطوف زائدا وفائدته التأكيد للنفى المستفاد اولا كما فى قولك ماجاءنى زيد ولا عمرو لانه اذا قيل وعمرو بدون لا يستفاد عدم مجيء عمرو ايضا وزيد لا فيه نسا (والثانى) وهو قوة (معطوف على الاول) الذى هو حول يعنى معطوف على لفظه (فيكون) اى ذلك الثانى (منصوبا جملا على لفظه) او على محله القريب لما سبق ان له محلين محل قريب وهو منصوب بلا ومحل بعيد وهو مرفوع (لمشابهة حركته حركة الاعراب) قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليها كما يجوز على الحركة الاعرابية (ويجوز ان يقدر لهما) اى للاسمين المعطوف احدهما على الآخر (خبر واحد) لان العامل فيه لا الاول وحدها فيكون المجموع جملة واحدة (و) يجوز ايضا (ان يقدر

لكل) واحد (منهما خبر على حدة) لأن الثاني وإن كان معطوفاً على الأول بحسب الظاهر إلا أنه يجوز أن يجعل مبتدأ باعتبار محله البعيد كما يجوز في اسمها المبني و يعتبر محله البعيد فيكون هذا القول حينئذ جلتين بأن يكون عطف جملة على جملة وأما جملة واحدة بأن يكون عطف مفرد على مفرد لأنه يجوز أن يعطف اسمان على معمولي عامل واحد بعاطف واحد وقد ذكر غير مرة (و) (الثالث) (فتح الأول) يعني أن يكون الأول مبنيًا على الفتح لما سبق في الأول والثاني (ورفع الثاني) (أي لا حول) بالفتح (ولا قوة) بالرفع (الابالته) أما فتح الأول) أي أما كونه مبنيًا على الفتح (فلان لا الأولى لنفي الجنس) وحوول نكرة مفردة قد وقعت بعدها بلا فصل فينبغي أن تبنى على ما تنصب به وهو الفتح لوجود شرطه (وأما رفع الثاني) أي أما كونه مرفوعاً (فلان لا) الثانية (زائدة) لتأكيد النفي لما قانا فيما سبق (والثاني) وهو قوة (معطوف على محل الأول) لأن لفظه ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما في انظار (لأنه) أي لأن الأول (مرفوع) في الأصل (بالابتداء) أي بالعامل المعنوي فإذا جاز الحمل فعلى الأصل هو الأولى والأوجب (عطف) بدل من قوله معطوف أو تفسيره أو خبر مبتدأ محذوف أي هو عطف (مفرد على مفرد) وذلك لا يكون إلا (بأن يقدر لهما خبر واحد) ويكتفى بكون الخبر خبراً للأول أي لا حول موجودا إلا بالله ولا قوة مثل قولك في الإنبات زيد قائم وعمرو فيكون جملة واحدة (أو عطف جملة على جملة) وذلك يكون (بأن يقدر لكل منهما) أي من الأول والثاني (خبر) واحد لأن لا الأولى عامل لنفي يحتاج إلى خبر مستقل فتكون مع اسمها وخبرها جملة وما كانت الثانية زائدة والاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء احتاجت إلى خبر آخر مستقلاً فتكون جملة أخرى ولذا كان الكلام جلتين عطف الثانية منهما على الأولى (و) (الرابع) من تلك الوجود (رفعهما) أي رفع الاسمين معا (بالابتداء) لأن التكررة وقعت في حيز النفي فتخصصت كما في قولك ما أحد خير منك على ما سبق (نحو لا حول ولا قوة) بالرفع على أن يكون كل منهما مبتدأ (إلا بالله لأنه) أي لأن هذا الكلام (جواب قولهم أغير الله) خبر مقدم (حول وقوة) مبتدأ مؤخر والثاني معطوف على الأول سواء كان هذا السؤال تحقيقاً أو تقديرًا (جاء) الجواب (بالرفع فيهما) أي في حول وقوة (مطابقة) بالنصب لأنه مفعول له لأن المطابقة مصدر ويجوز أن يكون حالاً من فاعل جاء أي جاء الجواب بالرفع فيهما حل كونه مطابقة (للسؤال) لما عرفت أنهما مرفوعان في السؤال ومطابقة الجواب في الأعراب وغيره من الأمور المهمة (ويجوز الأمران ههنا) أي في القسم الرابع (أيضاً)

اى كما جازا فى الاقسام الاول اى اما ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجودة الا بالله فيكون الكلام جملتين او يقدر لهما معا خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاولى لانه عطف مفرد على مفرد وهو الاصل كما هو السؤال ولانه يكون اتم فى المطابقة ولان تقليل الكلام اولى (و) (الخامس) من الوجوه الخمسة (رفع الاول) يعنى ان يكون الاول مرفوعا بناء (على ان لا) هذه تكون (بمعنى ليس) مثل ما ولا تكون لنى الجنس (على ضعف) رفع الاول بناء على ان لا هذه بمعنى ليس لانى الجنس كائن على ضعف (فان عمل لا) حال كونها (بمعنى ليس قليل) لقلة مشابهة لا بليس وهى تورث الضعف كما ان كثرة المشابهة تورث القوة كما فى ما فان كونها بمعنى ليس قوى لكثرة مشابهتها لها (وفتح الثانى) اى يكون الثانى مبنيا على الفتح (نحو لا حول) بالرفع (ولا قوة) بالبناء على الفتح (الا بالله بناء على ان يكون لا) فى الثانى (لنى الجنس) وقوة بعدها نكرة مفردة قد وليتها فتكون مبنية على الفتح كما فى قولك لا رجل فى الدار (وضعف) مبنى للمفعول من التضعيف ويجوز ان يكون مبنيا للفاعل من الثلاثى (وجه) مرفوع ضعف (رفع الاول) فى هذا القسم وهو ان تكون لا فيه بمعنى ليس (بانه) متعلق بضعف (يجوز ان يكون رفعه) رفع الاول (لا لغاء عمل لا) اى تأثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء (بالتكرير) اى بسبب ان يكون مادخلت هى عليه مكرر لانها لكونها ضعيفة فى العمل اذا كرر اسمها تعزل عن العمل فيه فيرفع على انه مبتدأ نكرة تخصص بالعموم مثل قوله تعالى ﴿ لا ببع فيه ولا خلة ولا شفاعة ﴾ ورفعه لهذا المعنى ليس بضعيف لوقوعه فى النظم المعجز (لا لكونها بمعنى ليس) يعنى ليس رفع الاول ههنا لكون لا هذه بمعنى ليس بل لكونها معزولة عن العمل بسبب التكرير (لان شرط حجة الغائها التكرير) اى تكرير اسمها كما فى صورة الرفع فى المعطوف والمعطوف عليه فى القسم الرابع (فقط) اى سواء توافق الاسمان فى الاعراب كما فى تلك الصورة وكما فى قولك لا زيد فى الدار ولا عمرو وكما فى قوله تعالى ﴿ لا ببع فيه ولا خلة ﴾ اولا مثل هذه الصورة الخامسة (وقد حصل) التكرير (ههنا) اى فى هذا القسم فرفع الاول لا يكون ضعيفا (ولا دخل فيها) اى فى حجة الالغاء بالتكرير (لتوافق الاسمين) الواقعين (بعدها فى الاعراب) قوله ولا دخل لافيه لنى الجنس دخل اسمها المبنى وفيها طرف لغو متعلق به ولتوافق الجار والمجرور خبرها لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر اى لا يكون لتوافق الاسمين بعدها فيه مدخل فى حجة الالغاء يعنى يصح الالغاء بمجرد التكرير سواء توافق

الاسمان فيه اولا * وفي الرضى اعلم ان لا الاولى للتبرئة ملغاة لجواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لان لا يتوافق الاسمان في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل واذا تقرر هذا فلا حاجة لنا الى ما ذكره المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانه لا يضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع * الى هنا كلامه (فهذا) اى القسم الخامس او ما جرى فيه هذا القسم (على التوجيه الاول) اى على كون لافيه فى الاول بمعنى ليس او على ان رفع الاول بناء على ان يكون لافيه بمعنى ليس (متعين لعطف جملة على جملة) لان فى عطف المفرد على المفرد يجب اتحاد المعطوفين واشتراكهما فى العامل وهذا غير جائز فى العطف المذكور لان الحاصل فى الاول لا بمعنى ليس يقتضى رفع الاسم ونصب الخبر وفى الثانى لالتقى الجنس يقتضى نصب الاسم او بناء ورفع الخبر واذا اختلفا فى العمل لا يمكن العطف المذكور فتعين العطف الاول (نحو لاحول) موجود (الاباللة ولا قوة) موجودة (الاباللة والا) اى وان لم يكن عطف جملة على جملة بل احتمال ان يكون عطف مفرد على مفرد (يلزم ان يكون قوله الاباللة) يعنى الخبر المتعلق به قوله الاباللة (منصوبا ومرفوعا) فى حالة واحدة لان لا الاولى تقتضى ان يكون منصوبا ولا الثانية ان يكون مرفوعا فيكون معمولا لعاملين مختلفين فى حالة واحدة وذا غير جائز فتعين ان يكون عطف جملة على جملة (وعلى التوجيه الثانى) وهو ان يكون رفع الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كون لا ملغاة عن العمل (يحتمل ان يكون) هذا القول (من قبيل عطف مفرد على مفرد) لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثانى عليه باعتبار محله البعيد والاباللة خبر الاول فيكون جملة واحدة (او) ان يكون (عطف جملة على جملة) كما هو الظاهر يعلم وجهه مما سبق (كما لا يخفى) وجه العطف الاول والعطف الثانى على المتأمل الصادق (واذا دخلت الهمزة) الاستفهامية (على) لفظه (لا) (التى) تكون (لتقى الجنس) لكون البحث فيها (لم تغير) مبنى للفاعل من غير من التفعيل (العمل) مقعوله (اى عمل لا) يشير الى ان اللام للعهد (اى تأثيرها) فيه اشارة الى ان المراد بالعمل معناه اللغوى وهو التأثير وان هذا تفسير باللازم لان العمل يلزمه التأثير فيكون من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم (فى مدخولها) اى فيما دخلت لاعليه من الاسم والخبر (اعرابا) تمييز (وبناء) يعنى اذا كان مدخول لا قبل دخول الهمزة عليها معربا او مبنيًا يكون ايضا بعده معربا فى الاول ومبنيًا فى الثانى (لان العامل) لفظيا كان او معنويا سماعيا او قياسيا رافعا او ناصبا او جاريا (لا يتغير عمله) اى اثره فى مدخوله من الاعراب

والبناء وغيرها (بدخول كلمة الاستفهام) عليه لانها لم تعد من العوامل حتى تغير مادخلت هي عليه وعدم تغير اثر لافيه اولى والزم بخلاف ما اذا دخل الجار عليها نحو آذيتي بلا جرم ووجدت بلا مال فانه يتغير عمله حينئذ وانما خص الهمزة بالبيان لانه لما تغير عملها بدخول الجار توهم انه يتغير بدخول الهمزة ايضا ولدفع هذا التوهم خصه بالبيان (ومعناها) (اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنى الجنس) احد ثلاثة اشياء (اما) (الاستفهام) (حقيقة) (نصب على التمييز لان الهمزة قد تدخل على شىء مجازا) (فقول الأ رجل فى الدار) من غير تغيير تأثيرها من البناء والاعراب فى مدخولها حال كونك (مستفهما) وقال المحشى الظاهر ان الشارح نبه على ان مقصود المصنف حصر المعنى فى الثلاثة وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها لانه لا خلاف فيها انتهى (و) (اما) (العرض) بسكون الراء مجازا (نحو الأ تزول عندى) عارضا للزول عليه حيث لا يرجح نزوله وعدمه لان الجهولية بالشىء كما هو سبب للاستفهام سبب للعرض فاستعمل لفظ احد السببين المتحدین فى السبب فى الآخر (ولم يذكر سببويه ان حال الأ) المستعمل (فى العرض كحاله قبل) دخول (الهمزة) لانها اذا كانت عرضا تكون من حروف الافعال فلا يجوز دخولها على الاسماء لان العرض لا يكون الا فى الافعال كما يقال الأ تنزل (بل ذكره السيرافى) يعنى ذكر السيرافى ان حالها فى العرض كحالها قبل دخول الهمزة (وتبعه الجزولى) بالجيم المفتوحة والزاي المعجمة المضمومة (والمصنف) لانها وان كانت عرضا وكانت ايضا من دواخل الافعال الا انها باعتبار اصلها يجوز أن تدخل على الاسم مع انه معنى مجازى (ورد ذلك) اى ذكر السيرافى كون حالها فى العرض كحالها قبل دخول الهمزة (الأندلسى) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال المهملة منسوب الى الأندلس اسم بلدة (وقال هذا) اى كون حالها فيه كحالها الاول (خطأ) بفتح الخاء والطاء مع القصر ضد الصواب يعنى ليس بصواب (لانها اذا كانت عرضا) بدخول الهمزة عليها (كانت من حروف الافعال) يعنى من الحروف التى تقتضى الافعال لفظا او تقديرا كحروف الشرط (مثل ان ولو وحروف التحضيض) مثل هلا والأولولا ونوما وهذه كلها تقتضى الافعال لفظا او تقديرا ولا تدخل على الاسم (فيجب انتصاب الاسم) الواقع (بعدها) اى بعد حروف العرض كما يجب انتصابه بعد حروف الشرط والتحضيض لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعل يفسر الفعل الناصب له (نحو الأ زيدا تكرمه) فى تقدير ألا تكرم زيدا تكرمه على ما سبق واما اذا لم يقع بعدها فعل او وقع ولكن لم يصح ان يكون

مفسر له يكون حالها كما قاله السيرافي ولا وجه لقول من قال في وجوب الانتصاب بحث لجواز أن يكون بعد كلمة الافعل لازم نحو الأزيد ينزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم في الاضمار على شريطة التفسير (و) (اما) (التنى) (نحو الأماء اشربه حيث لا يرجى ماء) قيده لانه عند رجاء الوجود يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون للتمنى لان ما لا يرجى لا يستفهم اذ لا يقال لاحد تطير على حقيقته فيحمل على التمنى مجازا بجماع الطلب لان في التمنى معنى الطلب كما في الاستفهام وكما في قوله * الأسيل الى خمر فاشربها * الأسيل الى نصر بن حجاج * (واما قوله) يدل على محصلة تبيت الارجل جزاء الله خيرا وفي الرضى روى الالغاء في الا التي للتمنى نحو (الأرجل جزاء الله خيرا) وروى الأرجل بالجر اى الامن رجل (فهذه) اى كة الأ في هذا البيت (عند الخليل) بن احمد الذى هو امام النجوى (ليست لا الداخلة) بالنصب صفة سببية لكلمة لا (عاينها حرف الاستفهام) بالرفع لانه فاعل لقوله الداخلة مثل قولك هند حمل وشاحها (ولكنه) اى الا انه (حرف موضوع للتخصيص) مستقلا (برأسه) مثل الأوهلا وغيرهما (فكانه) اى فكان الشاعر قال (قل الاترونى) بضم التاء من الارائة اصله ترثيون فاعل بحذف الهمزة والياء فصار ترون بضمنى التاء والراء ثم لحقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار ترونى (رجلا) مفعول به (يعنى هلاترونى رجلا) جزاء الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقريئة قوله جزاء لانه سبب للفعل الناصب فيكون قريئة لمسببه وبقريئة كلمة التخصيص لما عرفت انها من دواخل الافعال (ولذلك) اى لكون الأ حرفا برأسه من حروف التخصيص والاسم بعدها منصوب بالفعل المحذوف (نصب) رجل فيه (ونون) وفي الرضى واعلم ان معناها اذا دخلت في الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل واذا دخلت في المضارع الحض على الفعل والطلب له فبى اى في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك الفعل في الماضى * الى هنا كلامه (وهى) كلمة الأ (عند يونس لا التى دخلت عليها همزة الاستفهام) يعنى مركبة من همزة الاستفهام ولاننى الجنس فكانت (بمعنى التنى) مثل قولك الأماء اشربه (فكان القياس) ان تبنى التكررة الواقعة بعدها لكون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها فيقال (الأرجل) بالفتح بالانوين لكونه جنسا (لكنه) اى الا انه (نون) اى جعل رجل في قول الشاعر وهو الأرجل جزاء الله منونا (لضرورة) وزن (الشعر) لان وزنه في كل مصراع مفاعلتن مفاعلتن فعولن واذا لم يكن منونا يكون الاول انقص بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء على ما سبق من قوله

* صبت على مصائب لو أنها * صبت على الايام صرن لياليا *
ولما فرغ من المنصوب بلا التي اننى الجنس واحواله الثلاثة من كونه منصوبا
ومبنيا ومرفوعا شرع في بيان احوال توابعه من الصفة وغيرها ليستوفى احواله
فقال (ونعت) مبتدأ (اسم لا) بحذف المضاف (المبنى) بالجر لانه صفة
الاسم واللام فيه للعهد اى الذى هو قسم من اقسام اسم لا لانه على ما عرفت
ثلاثة (لانعت اسمها المعرب احتراز) به (عن نحو لا غلام رجل ظريفا) فانه
لا محالة معرب اما منصوب حملا على لفظ المنعوت وهو الظاهر واما مرفوع
حملا على محله لان الموصوف اذا كان معربا لا بد أن تكون الصفة ايضا معربة واما
اذا كان مبنيا فلا يلزم ان يكون هو ايضا مبنيا (الاول) (بالرفع) اى هو بالرفع
(صفة للنت) لابلجر صفة للاسم لان المقصود بيان احوال النعت لا الاسم
فتكون القيود قيودا له (اى لا) النعت (الثاني وما بعده) يعنى الثالث والرابع
وغير ذلك (احتراز) به (عن) النعت الثاني (مثل لا رجل ظريف) اما مبنى
على الفتح موافقة لمنعوتة واما معرب رفعا ونصبا لماسيحي لانه نعت الاول (كريم)
بالرفع او كرما بالنصب (فى الدار) خبر لها (مفردا) بالنصب لانه (حال من
ضمير مبنى) المستكن فيه الذى هو خبر لقوله ونعت ولذا اورده بالتكثير لان الحال
لا بد أن يبين هيئة الفاعل او المفعول به وقدم عليه لتكون القيود متوالية مجتمعة
بلا فصل واقع بينها ولو جعل حالا من المبتدأ باعتبار كون ذلك الضمير راجعا
اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول لان الحال فى المعنى صفة (والعامل فيه
مبنى) لما تقرر أن العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال (احتراز عن) النعت
المضارع (مثل) قولك (لا رجل حسن الوجه) او لا رجل خيرا من زيد فانه
لا يبنى بل يجب الاعراب رفعا ونصبا لمسايتى (ليه) فعل مضارع معلوم (حال
بعد حال) من ذلك الضمير ايضا وقدمت لما سبق ولو جعل ايضا حالا من المبتدأ
لكان اسوب لما قلنا اى يلى النعت الاول اسم لا المبني (او صفة مفردا) اى يلى
النعت الاول المفرد اسم لا المبني لما قلنا ان الحال فى المعنى صفة (احتراز به عن
المفصول) اى عن النعت الذى وقع بينه وبين المنعوت فصل بشئ (نحو لا غلام
فيها ظريف) فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا ولا يجوز البناء اصلا (وهذا القيد)
يعنى قيد الولى (يعنى عن الاول) فيه لطافة تعرف لمن له طاقة لان معنى الاول
ان لا يكون مسبوقا بشئ ومعنى الولى كذلك فترادفا فيكون احدهما مغنيا عن
الآخر الا ان الولى اصطلاح ههنا ولذا انبغى الغناء اليه مع ان الاول يعنى عنه ايضا
الا انه ذكره ههنا ولم يكتب بذكر الاول اهتماما وليكون تأكيدا له (مبنى) خبر
(على الفتح حملا على المنعوت) يعنى يبنى على الفتح كما ان المنعوت كذلك (لمكان

الاتحاد بينهما) في الصدق لان النعت يصدق على ما يصدق عليه المنعوت
فاتحدا فحينئذ اذا لم يبين لزم ان يكون الشيء الواحد مبنيا ومعربا (والاتصال)
ايضا للمعرفة انه من شرط الولى بحيث لا يجوز أن يقع بينهما فصل (وتوجه
النفي اليه اى الى النعت حقيقة) تميز لان النفي في قولك لارجل ظريف قائم نفي
القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لاعن مجرد الرجل الا ان لبناء النعت اربع
شرائط ان يكون نعت المبنى بلا وان يكون النعت الاول وان يلى النعت المبنى
ولا يفصل بينهما وان يكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشروط يتحدان نعت
مع المنعوت فيسمى البناء منه اليه فيبنى النعت ايضا لسرايته اليه (والمبنى
في قوله) اى في قول المصنف (ونعت المبنى اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة
لابالتبعية فانه) اى المبنى بالاصالة هو (المذكور سابقا) في قوله فان كان مفردا
فهو مبنى بناء على ان اللام فيه للعهد الخارجى وان البناء اذا اطلق يراد به البناء
بالاصالة لابالتبعية (فلا يرد أنه) اى الشأن (اذا كرر المبنى) الذى هو
اسم لاهذه (وبنى) المكرر (على الفتح) كالأول لكونه تأكيدا (ثم حىء
بنعت) وجعل نعتا للثانى بناء على ماهو الظاهر (لا يجوز بناؤه) اى بناء
النعت بل يجب ان يعرب لعدم الاصلة في البناء (مثل لاماء ماء باردا)
بالنصب حملا على اللفظ او المحل القريب او الرفع حملا على المحل البعيد (مع
انه يصدق عليه) اى على قوله باردا (انه) اى الباردا (نعت المبنى الاول
مفردا يليه) يعنى تصدق هذه الشروط المتقتضية بناء النعت الموجودة هي فيه
ولا يصح بناؤه (فان باردا) الذى هو (في هذا المثال نعت للتابع) يعنى الماء
الثانى (لا المتبوع) يعنى الاول (كاهو الظاهر) من المنعوت لثلايق الفصل
بينهما لان الماء الثانى وان كان تأكيدا للاول يكون فضلا اذا جعل نعتا للاول
(ولو جعل) ذلك النعت (نعتا للمتبوع) على خلاف الظاهر (فليس) النعت
(مما يليه) اى يلى النعت المنعوت (لتوسط التابع بينهما) يعنى لوجود الفصل
بالماء الثانى بين النعت والمنعوت (ومعرب) سواء كان النعت مفردا او مضافا
او مضارعا له ولى اولا (لان الاصل في التوابع) كلها (تبعيتها متبوعاتها في
الاعراب دون البناء) سواء كان المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جاني هو لاء
الكرام بالرفع او بناء عارضا نحو لاغلام ظريف بالرفع او النصب الا انه يجوز
البناء ههنا على الفتح للمعرفة او معربا نحو لاغلام رجل ظريف او ظريف
لكون الاسم اصلا في الاعراب والعمل بالاصل اولى (رفعا) منصوب على
المصدرية او على نزع الخافض اى برفع (حملا) اى لكونه محمولا (على محله

البعيد (ونصبا) عطف على رفا (حملا) اى لكونه محمولا (على اللفظ)
 اى لفظ اسم لالمبنى وهو الفتح (اوعلى محله القريب) وهو النصب بها (مثل
 لارجل) فانه اسمها المبني على الفتح (ظريف) وهو (بالفتح) يعنى مبنى على
 الفتح لوجود الشروط المتقتضية بناءه عليه (وظريف) معرب (بالرفع) حملا
 على محله البعيد (وظريفا) معرب (بالنصب) حملا على اللفظ اوعلى محله
 القريب اورد هذه الامثلة على ترتيب اللف وهو صنعة بدئية (والا)
 عطف على مقدر مفهوم من القيود المذكورة فى التعريف يعنى ان كان نعت اسم
 لاهذه موجودا فيه هذه القيود والشروط فهو مبنى على الفتح ومعرب رفا
 ونصبا والاشار الشارح الى هذا بقوله (اى وان لم يكن النعت كذلك) اى وان
 لم يكن نعت اسم لامتصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثل
 لاغلام رجل ظريف اولم يوجد الثانى بان لم يكن مفردا مثل لارجل حسن
 الوجه اولم يوجد الثالث بان يقع فصل بينهما مثل لارجل فى الدار ظريف
 والحاصل انه ان لم توجد الشروط الاربعة باسرها سواء وجد بعضها او لا
 (فالاعراب) (اى تحكمه الاعراب) اى تحكم ذلك النعت ان يكون معربا
 لاغير قدر المبتدأ بقريته حرف الجزاء (لاغير) اشارة الى ان الخبر اذا كان معرفا
 باللام يفيد الحصر مثل قولك زيد الجواد وعمرو الشجاع (رفا حملا) سبق
 اعرابهما (على المحل البعيد) الذى هو الرفع (او نصبا حملا على اللفظ اوعلى
 المحل القريب) وهما ظاهران (وقد مرت امثله) اى امثلة كون النعت
 معربا لعدم وجود شرط البناء (فى بيان فوائد القيود) وانا اوردتها بعد قوله
 والاتامل وكن على بصيرة (والعطف) اى عطف شئ (على) لفظ (اسم لا
 المبني) الا ان شرط جواز العطف على اللفظ وعلى محله البعيد على ما فهم
 من توجيه الشارح وتمثيل المصنف ثلاثة ان يكون اسم لامبنا وان يكون
 المعطوف نكرة وان لا يكون لافيه مكررا وبين الشارح تلك الشروط بقوله
 (اذا كان المعطوف نكرة) مثل لاغلام لك وفرس وكان ذلك المعطوف
 معضوفا (بلا تكرر) لافى المعطوف فانه اى الحال والشان (اذا كان المعطوف
 معرفة) سواء كان علما مثل لاغلام لك وزيدا ومضافا مثل لاغلام لك وعبدالله
 (وجب رفعه) اى رفع المعطوف او معرفا باللام (نحو لاغلام لك والفرس)
 لانك لو نصبته حملا على اللفظ اوعلى المحل كانت لفظة لاعامة فى المعرفة وذامحال
 لما عرفت انها لاتعمل الا فى النكرة المضافة او المشابهة (واذا كان لامكررا
 فى المعطوف) مع افرادهما وتكبيرهما مثل لارجل ولامرأة (تحكمه) اى حكم
 هذا المعطوف (ما علم فى قوله لاحول ولاقوة فيما سبق) من انه يكون فيه خمسة

اوجه من حيث التلفظ لانه ذكر وجه التمثيل لالحصر فيكون حكمه عامنا ما ملا
 لما وجد فيه شرطه وهو أن تكون لامكررة بطريق العطف وولى كل واحدة منهما
 نكرة مفردة (بان يحمل) متعلق بالعطف وهو مبنى للمفعول ونائبه ما سكن فيه
 راجع الى المعطوف اى بان يحمل المعطوف المذكور (على المنظر) (اى على لفظ
 اسم الالمبنى) صفة الاسم ولفظه لما عرفت غير مرة فتح شبهه بالنصب فيجوز الحمل
 على اللفظ (ويحمل) المعطوف (منصوبا) عطف على يحمل (و) (بان يحمل)
 المعطوف عطف على ان يحمل باعادة الجارة لوقوع الفاصلة (على المحل)
 اى محل اسم الالمبنى والمراد به ههنا المحل البعيد وهو رفعه بالابتداء (ويحمل)
 المعطوف (مرفوعا) (جائز) فالوجهان النصب حملا على المنظر والرفع حملا
 على المحل البعيد جائزان على السوية الا ان الاول هو الاولى لكونه ظاهرا وكون
 الثانى منفيًا (ولا يجوز فيه) اى فى هذا المعطوف (البناء) كما جاز فى الوصف لانتفاء
 مصحح البناء وهو ما ذكرناه من اجتماع الامور الثلاثة الافراد والتكثير والولى
 وهذا لم يوجد ههنا للفصل بالعاطف لانه بعد فاصلا فى عرفهم لماسييء وان جاز
 فى النداء نحو يا زيد وعمرو اضعف لاعن التأثير الا فيما يليه او كان فى حكمه كما فى النعت
 وههنا لم يله ولم يكن فى حكمه مع ان الاصل هو الاعراب (لمكان الفصل بالعاطف)
 اى بواسطة العاطف فالفاصل العاطف والمعطوف عليه كلاهما ولاشك ان البناء
 مع الفصل متمتع والحال ان المعطوف يغير المعطوف عليه فلم يوجد الاتحاد ايضا
 (ولم يجعل) المعطوف (فى حكم المتصل) بان تكون الواو زائدة لتأكيد المصوق
 كما فى عطف بعضها على بعض مثل قولك جاءنى زيد العالم والشاعر والديبر
 وكما فى النداء مثل يا زيد وعمرو لانه فى حكم ياعمرو وان لم تكن الواو فيه زائدة
 (لمظنة الفصل) اى لان هذا محل ان يظن فيه الفصل (بلا) الزائدة (المؤكدة)
 مثل لا يبع فيه ولاخلة ولاشفاعة بخلاف الصفات والنداء لانه ليس فيهما هذا
 الظن فافترقا (اذ المعطوف على المنفى) مطلقا (يزاد فيه) اى فى المعطوف
 على المنفى لفظة (لا كثيرا) اى زيادة كثيرة لتأكيد المنفى (نحو لا حول ولا قوة)
 لان لا الثانية زائدة فى بعض التوجيهات كما عرفت سابقا (مثل لا اب وابنا وابن)
 فيه نشر على ترتيب اللف لان الاول منصوب والثانى مرفوع عطف على المنفى
 وعلى المحل ويجوز العكس ايضا مثل لا اب وابنا وابن (فى قول الشاعر
 ولا اب وابنا مثل مروان وابنه) لافيه لثنى الجنس والاب لكونه نكرة مفردة
 بلا فصل مبنى على الفتح وابنا بالنصب عطف على لفظه والخبر محذوف اى لا اب
 وابنا موجودان ان كان عطف مفرد على مفرد او موجود ان كان عطف
 جملة على جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة وعلى الثانى جملتين اى

لا ب موجود وابنا موجود مثل مروان وابنه بالنصب حال من الضمير المستكن في الخبر فيه نشر على ترتيب اللف لان الاب يشبه مروان والابن ابنه ويقال لمثل هذا التشبيه تشبيه موقوف وهو أن يأتي بالمشبهات ثم بالمشبهة بها كقول الشاعر

* كأن قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى *
 اذهو بالمجد ارتدى وتأزرا (الجار متعلق بالفعل بعده قدم للحصر * الارتداء الرجوع يقال ارتدى اذا رجع من رد مهموز اللام بمعنى رجع ايضا * وتأزر من ازر مهموز الفاء وبعده زاي معجمة وبعده راء مهملة اذا قوى يقال تأزر في الامر اذا قوى يعنى لان مروان رجع الى المجد وتأزر فيه وتقوى والالف في تأزرا للاشباع كالف انتا في قول الشاعر لا للتثنية (واما سائر التوابع) اى باقيةا من التأكيد اللفظى او المعنوى والبدل وعطف البيان (فلا نص عنهم فيها) يعنى لم يصّر حوا بحكمها كما صرّ حوا بالعت وعطف بالحرف (لكن) اى الا انه (ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المتنادى) يعنى يبنى البدل والتأكيد اللفظى اذا كان كل منهما نكرة مفردة نحو لارجل صاحب لى ولاماء ماء باردا واذا كان معرفة يجوز الوجهان الرفع والنصب نحو لارجل صاحبك ولا ماء ماءك وكذا التأكيد المعنوى نحو لارجل نفسه وكذا عطف البيان نحو لارجل ابو عبدالله (كذا) اى كما يكون حكمها حكم توابع المتنادى (ذكره الاندلسى) حيث قال اما البدل وعطف البيان والتأكيد اللفظى فلا نص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا المبنى حكمها مع المتنادى المضموم ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لارجل صاحب لى * الى هنا كلامه لان البدل في حكم تكرير العامل فكأنه قال لاصاحب لى والتأكيد اللفظى كذلك لان المؤكد عين المؤكد لفظا ومعنى فكأنه قال لاماء فى لاماء ماء باردا فيبنى البدل والتأكيد اللفظى اذا كان مفردا نكرة (ومثل لا اباه ولا غلامى له) بلا فصل بينهما لانه اذا فصل نحو لا اب فى الدار لك او لا غلامين فيها لك لم يجز اثبات الالف فى الاول ولا حذف النون فى الثانى لانه ينبغى المشابهة بالمضاف حينئذ والاثبات والحذف لا يكونان الا بالمشابهة به (اى كل تركيب) المراد بالتركيب لاعم اسمها وخبرها ولذا قال الشارح (يكون فيه) اى فى ذلك التركيب (بعد اسم لالتى لنى الجنس لام الاضافة) سواء دخله الضمير غائبا او مخاطبا او متكلما او اسما ظاهرا نحو لا ابا لزيد وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط ان يكون من الاسماء الستة غير ذى اومثنى او جمعا على حدة نحو لاناصرى له ولا مجبرى له (واجرى) مبنى للمفعول (على ذلك الاسم) اى اسم لالتى لنى الجنس (احكام الاضافة من اثبات الالف) بيان الاحكام (فى نحو اب) فيه اشارة الى ان

المراد به الاسماء الستة غير ذى فانه لا يقطع عن الاضافة على ماسياتى (و) من
(حذف النون) اى نون المثني والجمع (من نحو غلامين) اراد به المثني والجمع على
حدة واما عند الرضى فهذا الحكم مخصوص بالاب والاخ لكثرة استعمالهما واما
حذف النون فعام لكل مثنى وجمع على حدة حيث قال فى المثني والجمع وفى الاب
والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف
نونى المثني والجمع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لاغلامى لك ولا ماسمى لك
ولا اباه ولا اخاه فتكون معرفة اتفاقا بقوله مثل لا اباه مبتدأ (جائز) خبر اى
يحوز فى هذا اللفظ ان يستعمل باثبات الالف وحذف النون ويجعل معرفة منصوبا
(يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان) يبنى اسم لا على ما ينصب به لكونه
نكرة مفردة وقعت بعدها بلا فصل (يقال لا اب له) ولاخ له بالبناء على الفتح
وكذا غيرها من الاسماء الستة غير ذى (و) يقال (لاغلامين له) ولا مسلمين له
مثنى وجمعا بالبناء على الياء (فيكون اسم لا) التى لتنفى الجنس (فيهما) اى فى مثل
هذين التركيبين (مبني على ما ينصب به) الاسم وهو الفتح فى الاول والياء
فى الثانى لوجود شروط البناء التى هى الافراد والتذكير والولى (و) يكون (الجار
مع المجرور) فى مثل له فى محل الرفع (خبر لها) للالتى لتنفى الجنس والمعنى لا اب
موجود لفلان الا ان لانه قد مات فيكون المنفى ثبوت جنس الاب له الا ان ولا
غلامين موجودان لفلان الا ان فيكون ايضا المنفى ثبوت جنس الغلامين له
الا ان (و) الحال انه (قد جاء) ملابسا (على قلة) لكن لا الى حد الشذوذ لانه
قد استعمله الفصحاء ايضا باثبات الالف (مثل لا اباه و) حذف النون مثل
(لاغلامى له) ولا ماسمى له وجعل معرفة منصوبا (بزيادة الالف) متعلق بقوله
جاء (فى مثل اب) ونحوه (وباسقاط النون فى مثل لاغلامين) ولا مسلمين (كفى
حال الاضافة) يعنى اذا اضيف نحو الاب او الغلامين او المسلمين الى النكرة يكون
معرفة منصوبا باثبات الالف وحذف النون نحو لا ابا رجل فى الدار ولاغلامى
رجل ظريفان لوجود شروط النصب التى هى الاضافة الى النكرة والولى
(تشبيها) مفعول له لقوله جائز اى اجيز ذلك تشبيها او مفعول مطلق اى شبه
تشبيها والجملة حال والاول اوجه (له) الجار والمجرور متعلق بالتشبيه (اى) شبه
(لاسم لا) هذه التى (فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف) الى شئ (بالمضاف)
متعلق بالتشبيه ايضا (واجراء لاحكام المضاف) بالنصب عطف على قوله تشبيها
وبيان لفائدة التشبيه يعنى المقصود الاصلى من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة
(عليه) اى على اسم لاهذه (باثبات الالف) فى البعض (وحذف النون) فى البعض
(فيكون) اسم لا حينئذ (معرفة) منصوبا (وذلك التشبيه) اى تشبيه اسم لا

هذه في هذين التركيبين (اتما هو) فيه إشارة الى ان اللام في قوله (لمشاركته) علة للتشبيه ووجه الشبه لان وجه الشبه يكون علة للتشبيه كقولك زيد كالاسد في الشجاعة وهي علة لتشبيه زيد به (اي لمشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام) متعلق بقوله يضاف اي لام الاضافة المتدرة (بينه) اي بين المضاف (و بين ما يضاف اليه) ﴿له﴾ (اي للمضاف) بدون اظهارها يعنى لمشاركة اسم لا في تركيب لا اباه ولا غلامى له للمضاف الذى وقع بعد لافى قولك لا اباه ولا غلاميه ﴿في اصل معناه﴾ اي فى المعنى الاصلى (اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو) اي الاضافة (الاختصاص) فالتذكير باعتبار الخبر او باعتبار المضاف اي معنى الاضافة وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك اب لك فكان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام وضيف صار المضاف معرفة فبقى ابوك على تخصيص اصيل لكونه مضافا وتعريف حادث بالاضافة و اب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو فى اصل معناه فكما ثبت الالف فى ابك ثبت فى ابالك فكما ان الاول معرب كذلك الثانى معرب كذا فى ارضى (او المعنى) عطف على قوله اي اسم لافى تفسير قوله تشبيهاله من حيث المعنى تقديره المعنى هكذا او المعنى (ان مثل لا اباه ولا غلامى له جائز) بأبواب الالف فى الاول وحذف النون فى الثانى على خلاف الظاهر لما عرفت ان الظاهر لا لك بدون الالف ولا غلامين له بأبواب النون (تشبيهاله اي لمثل هذين التركيبين) وهما قولك لا اباه ولا غلامى له (حيث لا اضافة فيه) اي فى مثل هذين التركيبين فاللام داخلة على المشبه وصلة للتشبيه اي لكون مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه مشابها (بماضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة) يريد به ان المراد بالمضاف معناه المجازى وهو التركيب الذى فيه الاضافة بعلاقة الجزئية لامعناه الحقيقى وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر كما فى التفسير الاول فيكون المشبه والمشبه به هو الهيئة التركيبية اعنى شبه تركيب لا اباه بتركيب لا اب رجل و تركيب لا غلامى له بتركيب لا غلامى رجل فثبت الالف وحذف النون كما ثبت وحذف فى المشبه به (لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين) الغير المضاف فيهما اسم لا (له اي لما يشتمل على الاضافة) اي لتركيب يكون اسم لا فيه مضافا (فى اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو) اي ذلك المعنى (الاختصاص) فيكون وجه الشبه فى كلا التوجيهين الاختصاص والمشاركة فيه يوقل المحشى لافرق بين التوجيهين فى اتمال وانما التفرقة فى حل تركيب المنصف بارجاع ضمير مشاركته تارة الى الاسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضميره الى المضاف فى اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع

عليه خصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين
 وضمير له الى تركيب يشتمل على الاضافة * الى هنا كلامه (الان بين الاختصاصين)
 اي الاختصاص المفهوم من تركيب لا اباله حيث لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم
 من تركيب يكون اسم لا فيه مضافا (تفاوتا) يعنى فرقا (فان الاختصاص المفهوم
 من التركيب الاضافى اسم مما يفهم من غيره) اي من الاختصاص المفهوم من تركيب
 لا يكون اسم لا فيه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد لقيام
 المضاف اليه مقام التووين او النون من المضاف ولذا يكتب المضاف من المضاف
 اليه التعريف او التخصيص فصار احدهما جزء الآخر بخلاف لا اباله ولا غلامى له
 لان الثانى اجنبى من الاول والاختصاص اما يستفاد من اللام حتى ولو لم يكن
 اللام لم يستفد فيكون الاختصاص فى الاول اسم (ومن ثمه) قد سبق تفسيره
 غير مرة (اي ولاجل ان جواز مثل هذين التركيبين) يعنى باثبت الالف
 وحذف النون (انما هو لتشبيه) اسم لا الذى هو (غير المضاف) بسم لا الذى
 هو (المضاف فى معنى الاختصاص) (لم يجز) (تركيب) يكون فيه بعد اسم لا
 هذه حرف من حروف الجر من غير اللام (لا ابا فيها) (اي فى الدار) ولا رقى
 عليها ولا غلامى بها (لعدم الاختصاص) فى مثل هذا التركيب لان المضاف
 قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى فانتمت المشاركة له فى اصل المعنى فنتقاؤها
 يستلزم انتفاء الجواز (فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ) (اي
 اذا اضيف اليه) (انما هو بابوته له) اي يكون الاب اباله (وهذا الاختصاص) اي
 المفهوم من اضافة الاب الى شئ (غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار) لان الاب
 من حيث انه اب لا يكون اب الدار فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة اليها (فلا يصح
 اضافته الى الدار) (واذا لم يصح اضافة اليها) فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها
 بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار) يعنى لا يصح اضافة الاب الى الدار حتى
 يشبه مثل لا ابا فيها به فثبت الالف كما ثبت فى تركيب يضاف الاب فيه اليها
 (لمشاركته له) اي لمشاركة تركيب لا ابا فيها لتركيب يضاف فيه الاب اليها
 (فى اصل معناه) (وليس) (اي مثل هذين التركيبين) (بمضاف) على ان تكون
 اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى اللام لانه اما
 ان يبقى لا بلا خبر او تعمل هى فى المعرفة وكلاهما غير جائز (حقيقة) كما انه ليس
 بمضاف ظاهرا (لفساد المعنى) (المراد) صفة المعنى (المفاد) بلا اضافة صفة
 بعد صفة للمعنى (بهما) متعلق بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع اي
 بهذين التركيبين (على تقدير الاضافة) متعلق بالفساد اي لانه يفسد المعنى
 المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لا فيهما مضافا لما سياتى

(وهو) اى المعنى المستفاد منهما بلا اضافة (نق ثبوت جنس الاب) فى الاول (او) نق ثبوت جنس (الغلامين لمرجع) متعلق بالثبوت (الضمير المجرور) وصفه باحتراز عن الضمير المستكن فى الظرف (بالاستقلال) متعلق بالثبوت وفسر الاستقلال بقوله (من غير احتياج الى تقدير خبر) سوى ما يتعلق به الظرف بخلاف ما اذا كان مضافا فانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الاب ثابتا لزيد ولا جنس الغلامين ثابتا له (وهذا المعنى) اى نق ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع ذلك الضمير (يفسد على تقدير اضافة) اى على تقدير ان يضاف الاب او الغلامان الى الضمير بان تكون اللام زائدة (من وجهين اما او لا) اى اما وجه فساد المعنى على تقدير اضافة فى الوجه الاول فنصب قوله او لا على الظرفية (فلان معنى هذا التركيب) وفى بعض النسخ هذين التركيبين (على تقدير اضافة لا ابا ولا غلاميه) ما عرفت ان اللام فيهما زائدة والزائد يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير (وهذا) التركيب (لا يتم الا بتقدير خبر) لكلمة لا فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما اذا كان غير مضاف لانه لا يحتاج الى تقديره لان قوله له يكون خبرا فيتم الكلام بدون التقدير (اى لا ابا ولا وجود ولا غلاميه موجودان) فعلى هذا تكون لاعاملة فى المعرفة وذا غير جائز (واما ثانيا) اى اما فساد المعنى على تقدير اضافة فى الوجه الثانى (فلان المراد) من هذين التركيبين عند عدم اضافة (نق ثبوت جنس الاب او) نق ثبوت جنس (الغلامين له) اى لمرجع الضمير لما عرفت ان هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور خبرا لها (لا) ان المراد (نق وجود عن ثبوت ابيه المعلوم او) نفيه عن (غلاميه المعلومين) ما عرفت ايضا انه اذا كان اللام زائدا يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير الخبر الذى هو موجود فيتعرف الاسم بالاضافة فيلزم نق الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لا يناسب وضع لا لانها لنفى الجنس ويخالف القاعدة المذكورة وهى اذا كان اسم لا معرفة وجب الرفع والتكرير (خلافا لسيبويه) قد سبق نصب قوله خلافا (والحليل) بن احمد استاد سيبويه (وجهور النحاة) هذا من قبيل عطف العام على الخاص اهتماما بشان المعطوف عليه واشارة الى انه لكماله فى هذا الفن صار كأنه ليس منهم (واما خص) المصنف (سيبويه بهذا الخلاف) الباء داخلة على المقصور مثل قولك نخصك بالعبادة لانها مختصة لله تعالى مع ان غيره مخالف ايضا (لانه العمدة) والمقتضى (فيما بينهم) فخلافه خلافتهم فذكره يعنى عن ذكرهم لانهم تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر

الاصل عن ذكر التبع (اولان المتصود) من قول المصنف (بيان الخلاف)
 فيانه يحصل بذكر واحد من جملتهم لاسي ان يذكر من كان عمدة فيهم
 (لاتعيين المخالفين) لان ذكر جملة المخالفين بأسرهم متعسر فكتفي بذكر من
 يعتمد بقوله (مذهب سيويه والحليل وجهور النحاة ان اسم لا) هذه (في مثل
 هذا التركيب مضاف) الى الضمير المجرور (حقيقة) نصب على التمييز (اعتبار
 المعنى) متعلق بمضاف فيكون المعنى نفى الوجود عن ابيه المعلوم وغلامه
 اعمومين فيأخذ يكون اسم لامعرفة ولايجب الرفع ولاالتكرير لشبهه التكرير
 بصورة الفصل باللام (واحق الملام) عطف على اعتبار المعنى والاقامة
 الادخل يقال احتم فرسه التبر اي ادخله (بن المضاف والمضاف اليه تأكيداً)
 علة الاقامة (باللام المقدرة) لان الاضافة ههنا بمعنى اللام ماسيحي ان المضاف
 اليه اذا لم يكن من جنس المضاف ولاظرفه يكون بمعنى اللام وقضاء خلق لا
 وهو ان لا تدخل الاعلى المكر بسبب اللام التي هي علامة في الضمير لان
 المضاف يصير بهذا الفصل كانه ليس بمضاف في الظاهر وان كان في الحقيقة
 مضافاً فتدخل لا حيثئذ على المنكر بحسب الظاهر (وحكمه المصنف بقضائه
 ما عرفت) وفي الرضي ثم اعلم ان مذهب الحليل وسيويه وجهور النحاة
 ان هذا انذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقول الملام لا تضهر بين المضاف
 والمضاف اليه بل تقدر اجواباً بن اللام ههنا ايضاً مقدرة وهذه اللام الضميرة
 كما كيد لتلك اللام المقدرة كسبب الثاني في قوله ييم ييم عندي وكان الفصل بينهما
 كلا فصل فقول ليهما ما الذي جهنم في هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام
 المنحمة توكيداً دون سائر الاضافات المقدرة باللام واجبوا بانهم قدسوا
 نصب هذا المضاف المعروف بلا من غير تكرير لا تخفينا وحق المعارف المنفية
 بلا الرفع مع تكرير لا فقتلوا بين المضافين لفضا حتى يصير المضاف بهذا الفصل
 كأنه ليس بمضاف فلا يستكر نصبه وعدم تكرير لا انتهى (ويحذف) (اسم لا)
 هذه اذا وجدت قرينة لفظية او معنوية قياساً على حذف ابتداء (حذف) (كثيراً)
 يشير الى ان نصب قوله كثيراً على المصدرية ويجوز ان ينصب على الظرفية
 اي زماناً كثيراً لان الكثرة من صفة الاحيان (في مثل لاعايت) اي في تركيب
 ذكر فيه الخبر (اي لا بأس عايت) لمن له خوف فتحذف الاسم بالقرينة الحالية
 (و) لكن (لايحذف) اي الاسم (الامع وجود الخبر) لفظاً كما لا يحذف الخبر
 الامع وجود الاسم لفظاً (ثلاً يكون) الحذف (اجحاف) بكسر الهمزة والجيم
 المقدمة وبعدها حاء مهملة وهو الاذهاب والتفويض ومنه اجحفته اي اذهبته
 كذا في الصحاح اي لثلاً يكون الحذف سبباً للالغاء لانه اذا حذف الاسم كثيراً

ومحذف الخبر ايضا كثيرا فتبقى لا العاملة بدون المعمول وهو عين الاحجاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الاخر اسما كان او خبرا ليكون المذكور قرينة المحذوف (وقولهم) اى قول العرب (لا كزيد) اورده ايدانا بانه يحتمل ان يكون من قبيل حذف الاسم وهو مناسب للمقام او حذف الخبر لجواز حذفه ايضا (ان جعلنا الكاف اسما) بمعنى المثل لان الكاف من الحروف التى تستعمل اسما وحرفا (جاز ان يكون كزيد اسما) يعنى جاز ان يكون الكاف وحده منصوبا محلا على انه اسم لا (و) ان يكون (الخبر) اى خبر لا (محذوفا اى لامثله) اى لامثل زيد (موجود) فحذف الخبر بقرينة لا التى لنفى الجنس لان النفى يقتضى نفيا او قرينة حالة (وجاز) ايضا (ان يكون) قولهم لا كزيد (خبرا) لها فحينئذ يكون الاسم محذوفا بقرينة حالة (اى لا احد مثل زيد) وهذا هو المناسب للمقام فالاناسب ان يكون مقدما على التوجيه الاول الا انه اخره ليكون قريبا بما يكون الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لا غير لان الحرف لا يكون مسندا اليه حتى يكون الخبر محذوفا (وان جعلناه) اى الكاف فى ذلك المثال (حرفا) عملا بالظاهر المتبادر (فالاسم) اى اسم لا (محذوف) لان الحرف مع متعلقه يجوز ان يكون مسندا ولا يجوز ان يكون مسندا اليه وان كان مع متعلقة (اى لا احد كزيد) اى لا احد كائن كزيد (خبر ما ولا) اوردهما فى آخر الملحقات لمشابهتهما فعلا غير متصرف وهو ليس وللاختلاف فى كونهما عاملتين بخلاف سائر الملحقات (المشبهتين) وصفهما بهالبيان وجه عمالهما لان سبب عمالهما عند من يقول به ليس الا المشابهة (فى النفى) متعلق بالمشابهة (والدخول على الجملة الاسمية) قد سبق تحقيقه فى آخر المرفوعات (بليس) متعلق بالمشابهة والباء داخلة على المشبه به (هو) فصل او مبتدا (المسند) اى الاسم حقيقة او حكما الذى اسند الى اسمهما (بعد دخولهما) (اى دخول ما ولا) يعنى بعد دخول واحد منهما (وهى) (اى خبرية خبر ما ولا لهما) متعلق بالخبرية والضمير المحرور راجع اليهما اى كون الخبر خبر الما ولا قدر المضاف ليصح ارجاع الضمير المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اى كونهما عاملتين عمل ليس ليعم الاسم والخبر فلا يحتاج الى قوله (وكذا اسمية اسميهما) اى اسم ما ولا لهما) والتأنيث باعتبار الخبر اولا لان التأنيث امرهين فى عبارات المصنفين وانما خص الخبر بالذكر لكون عمالهما فيه ظاهرا وهو ظاهر (لغة حجازية) (وخص) المصنف (الخبرية بالذكر) الباء داخلة على المتصور مع ان ما ولا عاملان ايضا فى الاسم (لان اعمالهما) فى الاسم والخبر (وجعل) عطف تفسير لقوله اعمالهما (اسمهما) وخبرهما اسما وخبرا لهما) فيه ترتيب اللف والنشر اى جعل الاسم اسما لهما والخبر خبرا لهما (انما يظهر) من الظهور (باعتبار الخبر) لان الخبر منصوب

بهما لفظا او تقديرا غالب فيظهر عملهما وكونهما عاملين فيه واما الاسم
مرفوع كما كان مرفوعا قبل دخولهما فلا يظهر اثر عملهما فيه لانه لا يعلم انه
مرفوع بهما اولا واذا جعل الخبر منصوبا بهما يعلم ان الاسم ايضا مرفوع
بهما لان الحرف لا يعمل في جزء الجملة فقط بل يعمل في جزئها (جعل الخبر
خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز) ومذهب البصريين (واما بنو تميم) وهو
مذهب الكوفيين (حيث لا يذهبون الى اعمالهما) لعدم اختصاصهما بقبيل
واحد ولان مشابهتهما ضعيفة لكونهما مشابهيين لفعل غير متصرف ولان
المقصود من وضعهما مجرد التقي لا العمل حينئذ (لا يجعلون الخبر) اى ما هو
الخبر عند اهل الحجاز ومذهب البصريين (خبرا لهما ولا الاسم) اى
ولا يجعلون ما هو الاسم عندهم (اسما لهما) بان يعمل فيهما الرفع والنصب
كما كان عند اهل الحجاز (بل هما) اى ما يقال لهما اسم وخبر عند اهل الحجاز
(متدا وخبر) عند بنى تميم من غير أن يعمل فيهما بل المقصود منهما تقي مضمون
الجملة لا غير بناء (على ما كانا) اى الاسم والخبر (عليه قبل دخولهما عليهما)
لانهما كانا قبل دخولهما عليهما مرفوعين بالابتدائية وبعد الدخول ايضا
يكونان مرفوعين بهما فلا يتغير العمل بدخولهما وما يتغير بدخولهما ليس
الاحكامهما من الايجاب الى السلب * ولما بين ان ما ولا تعملان في الاسم والخبر
رفعا ونصبا لمشابهتهما بليس وعملهما ليس الا عند اهل الحجاز والبصريين
واما عند بنى تميم والكوفيين فلا يعملان وان شابهها لليس اراد الشارح بيان ما
هو الراجح والمختار من المذهبين فقال (ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها
التزيل) اى هي التي انزل عليها القرآن (قال الله تعالى ما هذا بشرا) وما
فيه هي المشابهة بليس وهذا في محل الرفع اسمها وبشرا منصوب لفظا
خبرها ولما عملت في بشرا عملت ايضا في هذا لانها سواء في عمل الرفع والنصب
عند من يجوز عملها (وماهن امهاتهم) جمع ام وهي الوالدة واجمع امات واصل
الام امهة حذف الهاء والتاء حذف غير قياسى فبقى ام ولذا جمع على امهات
والنص شاهد له وقيل الامهات للناس والامات للبهائم كذا في الصحاح وهذا
صريح في كون ما عاملة رفعا ونصبا واما لا فقيسة على ما لكونهما شر يكتين
في المشابهة بليس * ولما بين كون ما ولا عاملتين وما هو سبب لعملها وما هو
المختار فيه اراد أن يبين ما يبطل عملهما وهو ثلاثة اشياء فقال (واذا زيدت)
لفظة (ان) بكسر الهمزة وسكون النون المراد بها التافية لا الشرطية لان لها
صدر الكلام (مع ما) اى بعد ما بلا فصل لان مع يجي بمعنى بعد كقوله تعالى
* (ان مع العسر) اى بعد العسر لانه لا يكون مع العسر يسرا وانما يكون بعده

(نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت) لفظه (مابالذكر) مما اذا بها عن لا (لانها)
 اى لان كلمة ان (لا تزاد مع لا) اى بعد لا (فى استعمالاتهم وهى) اى كلمة ان بعدما
 (زائدة عند البصريين) لتأكيد النفي لان ان وضعت للنفي كقوله تعالى ﴿ان عندكم
 من سلطان﴾ (اى ما عندكم وقوله تعالى ان اتم الا بشر) اى ما اتم وما وضع
 للنفي اذا جىء بعد حرف النفي يكون للتأكيد والا يكون لغوا وذا غير جائز (ونافية)
 مؤكدة من غير ان تكون زائدة (عند الكوفيين) ولعالمهم يقولون هى نافية زيدة
 لتأكيد النفي والا فالنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ويرد عليهم ايضا انه
 لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى الا مفضولا بينهما كما فى قولك ان زيدا لقائم
 كذا فى الرضى ﴿او انتقض النفي﴾ الذى يكون علة وسببا لعمليهما (بالا) بتوسط
 كلمة الا بين الاسم والخبر (نحو ما زيد الا قائم) ولا رجل الا حاضر ﴿او تقدم الخبر﴾
 (على الاسم) اى نفس الخبر ظرفا كان او غيره الا عند ابن عصفور فانه يجوز
 العمل بتقديم الخبر الظرف نحو قوله تعالى ﴿فاهنكم من احد عنه حاجزين﴾
 واجيب بان المعنى فاحد منكم حاجز اعنه فالجمع لعموم التكررة بوقوعها فى سياق
 النفي (نحو ما قائم زيد) ولا حاضر رجل ﴿بطل العمل﴾ جواب اذا زيدت (اى
 عمل) لفظه (ما فى الاسم والخبر) اذا كان مع كل (واحد من هذه الامور الثلاثة)
 التى هى زيادة ان بعدها وتوسط الا بين الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا
 بطل العمل وجب رفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم لا يخلو عن عامل مادام
 مركبا تر كى اسناديا وكذا يبطل عمل لامع كل واحد من الامرين الاخيرين لما
 عرفت ان ان لا تزاد بعدها ولم يذكرها الشارح اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع
 (اما) بطلان عمل ما (اذا زيدت ان) بعدها (فلان) لفظ (ما عامل ضعيف)
 لكونه حرفا غير اصيل فى العمل الا انه (عمل لشبهه) بفعل غير متصرف وهو
 (ليس) والمشابهة اذا ضعفت لم توجب العمل كغير المتصرف مع انه مشابه
 بفعل متصرف لكون المشابهة فيه ضعيفة (فلما فصل بينها وبين معمولها)
 اى ولما وقع الفصل بينها وبين ما عملت هى فيه باجني وهو ان وان كان فيها
 معنى النفي (لم تعمل) لكون الولى شرط فيها ولكرهه ابراز ان النافية مع معرض
 العامل (واما) بطلان عملهما (اذا انتقض النفي) الذى هو علة وسبب لعمليهما
 لما عرفت (ب) بتوسط كلمة (الا) بين الاسم والخبر (فلان عملهما) فى اسمهما
 وخبرهما (لمعنى النفي فلما انتقض) ذلك النفي بتوسط الا بينهما (بطل العمل)
 اى عمل ما واولا فى الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل
 وجب الرفع فيها بالابتداء لما قلنا من انه اذا اتى عمل العامل اللفظى فى التركيب
 الاسنادى يظهر العامل المعنوى لكونه منسوخا به (واما) بطلان العمل

(إذا تقدم الخبر) على الاسم فيهما (فلتغير التركيب) الذي هو شرط في عملهما خطأ لرتبة الفرع عن رتبة الاصل واشعاراً لفرعيتهما (مع ضعفها في العمل) لما عرفت غير مرتبة وإذا بطل العمل وجب الرفع اما بان الصفة مبتدأ والاسم بعدها فاعلمها سادة مسد الخبر واما بان الاسم مبتدأ والصفة خبر مقدم لانه حينئذ يكون من قبيل فان طابقت مفردا جاز الامران وقد سبق تحقيق هذه المسئلة في بحث المرفوعات ومن ارادها فارجع اليها (واذا عطف عليه) (اي على خبر ما) اي اذا وقع عطف شيء على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة وعلى خبر لا ايضا لكن لا يكون خبرها الا منصوبا لان الباء لاتزان فيه (بموجب) (بكسر الجيم) من اوجب لان العاطف يوجب الحكم في المعطوف بتقص النفي المعطوف عليه فيكون المعطوف موجبا بالفتح وقد نسيه اصنف بقوله بموجب انه من قبيل عطف المفرد على المفرد وقال عبد القاهر المعطوف خبر مبتدأ محذوف مثل ما زيد قائما لكن قاعد اي لكن هو قاعد فعلى هذا يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة (اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي) اي بعاطف يفيد ايجاب الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف لكن لا بعينه بل بضده (وهو) اي العاطف الذي يفيد الايجاب اثنان (بل ولكن) لانهما وضعتا للاثبات بعد النفي يعني يفيد ان ايجاب الحكم في المعطوف بعد ان يكون المعطوف عليه منفي (نحو ما زيد مقبلا مسافر وماعمر وقتما لكن قاعد) لان بل افاد ايجاب المسافرة لزيد ولكن القعود العمرو (فالرفع) (اي حكم المعطوف الرفع) قدر المبتدأ بقريئة الفاء لان الجملة الاسمية الجزائية تصدر بالفاء وقوله (لاغير) ايذان بان الرفع مخصوص بالمعطوف لمله على المحل لان الخبر اذا عرفت باللام يفيد الخصوص يعني لا يكون منصوبا عطفاً على اللفظ (لكونهما) اي لكون بل ولكن (بمزاة الا) الاستثنائية (في نقض النفي) يعني كما ان ما ولا لاتعملان فيما بعد الا لانتقاض النفي الذي هو علة لعملهما بالا كذلك لاتعملان فيما بعد هذين العاطفين لانتقاض ذلك النفي ايضا بهما لان انتفاء علة الحكم يستلزم انتفاء الحكم * وما فرغ من بيان المنصوبات اصولا وفروعا شرع في بيان ماهو شبيه بها فقال (المجرورات هو) تبين شرحه بما بين في بحث المرفوعات ومن اراد فليرجع اليه (ما اشتمل) (اي اسم) لان البحث فيه (اشتمل) سواء كان ذلك الاشتمال لفظا او تقديرا او محلا واما فسر لفظة ما بالاسم (لتخرج) من الخروج (الحروف الاواخر) جمع آخر صفة الحروف (التي هي محل الاعراب) صفة بعد صفة لها وصفها بها ليخرج مثل عصا ورحى لان الحرف الآخر فيهما الصاد والحاء وهما ليسا بمحل للاعراب اذ لو كانا محلا له لما صار الاعراب فيهما تقديريا وتلك الحروف مثل

البدال في زيد والراء في عمرو (فانه) يقال البادل في زيد مرفوع او منصوب او مجرور لغة ولكن (لا يطلق عليها) اي على تلك الحروف (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا) بل انما يطلق احد هذه الانواع الثلاثة اصطلاحا على نفس الاسم (لانها) اي لان هذه الانواع الثلاثة (اقسام الاسم) يعني اوصافه لان الاسم يكون متصفا بها وما في الاواخر حروف وليست باسما فلا يليق ان يتصف باوصاف الاسم (على علم المضاف اليه) (اي على علامة المضاف اليه) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا معناه اللغوي وهو العلامة (من حيث هو مضاف اليه يعني) ان الجر لا يكون علامة لذات المضاف اليه بل لوصفه يعني لكونه متصفا بكونه مضافا اليه بالفعل (وهو) اي علم المضاف اليه (الجر) اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لالمعنى المصدرى وهو ثلاثة ولذا قال الشارح (سواء كان) الجر (بالكسرة) نحو غلام زيد (او الفتحة) نحو غلام احمد (او الياء) كما في التثنية والجمع المذكور السالم والاسماء الستة المذكورة في اول الكتاب (لفظا او تقديرا) فيضرب الاثنان في الثلاثة تصير الاقسام ستة يعني ان الجر اللفظي والتقديرى في الاقسام الثلاثة وقد سبقت امثلة الجر اللفظي واما امثلة الجر التقديرى فمثل غلام فتى وحلبى وابى العباس ولم يذكر الجر المحلى لانه لا يكون بالفتحة ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مررت بهذا او بهذين مثنى (وانما قلنا) في تفسير قوله علم المضاف اليه (من حيث هو مضاف اليه) فقيدناه بقيد الحيثية (لان الجر) مطلقا سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا (ليس علامة لذات المضاف اليه) كذات زيد مثلا لان الاعراب مطلقا لا يكون علامة الاما وجد فيه معنى من المعانى المتضمنة له وذلك لا يكون الا من حيث انه متصف بالفاعلية او المفعولية او الاضافة فيكون الاعراب ليسان وصفه لا لذاته (بل لحيثية كونه مضافا اليه) لما قلنا (والمضاف اليه) اي هذا الاسم (وان كان) ان للوصل وقد سبق اعرابها مرارا (مختصا بما عرّفه به) اي بالمضاف اليه الذى عرّفه المصنف به وهو التعريف الآتى بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ (لكن المشتمل على علامته اعم منه) اي من المضاف اليه الذى عرّفه المصنف (ومما هو مشبه به) اي اعم من شيء يشبه المضاف اليه في كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف اليه قبل لجواز أن توجد علامة الشيء بدون ذلك الشيء (فيدخل في تعريف المجرور) وهو قوله ما اشتمل على علم المضاف اليه ما كان مجرورا بالحرف الزائد سواء كانت زيادته سماعا (مثل) قولك (بحسبك درهم وكفى بالله) الاصل فيه حسبك درهم وكفى الله مرفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتأكيد معنى الكفاية فيهما او قياسا مثل ما جاءنى من احد وما زيد بقائم وليس زيد بقائم

(وكذا) اى كما يدخل فى التعريف ما كان مجرورا بالحرف الزائد يدخل فيه ايضا (المضاف اليه بالاضافة اللفظية) لان المضاف اليه فيها فى الاصل اما منصوب او مرفوع واذا كان مجرورا فجره ليس بمقصود لان المعنى على الاضافة فجره كلاجرة* وفى الرضى وعمل الجرة ههنا لمشابهته المضاف اليه الحقيقى تجرده عن التوين او النون لاجل الاضافة فما يشمل العلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقية والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجورور بالحرف الاصلى والمجورور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث (وان لم يكن) اى ما دخل فى تعريف المجورور من الثانى والرابع (داخلا فى تعريفه) المضاف اليه (والمضاف اليه) اظهر فى مقام الاضمار ولم يقل وهو كل اسم اما اشارة الى ان الثانى غير الاول اذا كان المقصود من الاول العموم ومن الثانى الخصوص واما لان مقام التعريف يقتضى زيادة تبيين المعرف اذا كان اثنان عين الاول على القاعدة المشهورة من ان المعرفة اذا عييد معرفة فايكون الثانى عين الاول لاسما المصنف خالف الجمهور فى تعريف المضاف اليه لان المجورور بالحرف الاصلى لا يسمى مضافا اليه عندهم والمصنف سماه ايضا مضافا اليه فالمضاف اليه عنده نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجورور بالحرف الاصلى (وهو) اى المضاف اليه (ههنا) اى فى هذا التعريف (غير ما) اى غير المضاف اليه الذى (هو المصطلح المشهور بينهم) وهو كل اسم اضيف اليه اسم آخر بواسطة حرف الجر تقديرا مرادا وقيل المضاف اليه عندهم مانسب اليه بالجار المقدر المؤثر فالاقسام الثلاثة لا تكون مضافا اليها عندهم (وذهب) المصنف (فى ذلك) اى فى مخالفة الجمهور او فى اطلاق المضاف اليه على ما اطلقوه وغيره (الى مذهب سيويه) لما عرفت ان المختار عنده مذهب سيويه (حيث اطلق) سيويه (المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا) والمراد بحرف الجر غير الزائد لانه لا يكون مضافا اليه عنده ايضا وانما اطاقه عليه لان الجر علم الاضافة والمجورور به مجرور اصلا وحالا واما المجورور بالزائد فليس بمجورور اصلا بل ليس جره الا بحسب الصورة (ايضا) اى كما اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر تقديرا (كل اسم) (حقيقة) كزيد فى غلام زيد ومررت بزيد (او حكما ليشمل) قوله كل اسم (الجملة) جمع جملة (التي يضاف اليها) اسماء الزمان فعليه كانت (نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم) ويوم يقوم زيد ويوم قدم عمرو او اسمية نحو اذا خلفية عبد الملك (فانها) اى تلك الجملة (فى حكم المصادر) لان الجملة من حيث هى جملة لا تكون مضافا اليها فيكون المضاف اليه مصدرها فهى فى حكم الاسم لكونها مأولة به اى يوم نفع

الصادقين ويوم قدوم عمرو واذ خلافة عبد الملك (نسب) مبنى للمفعول (اليه)
 اى الاسم (شيء) وانما قال شيء ليعم الاسم والتعل ولذا قال الشارح (اسما كان)
 الشيء المنسوب الى ذلك الاسم (نحو غلام) فى غلام (زيد او) كان (فعلا نحو
 مررت) فى مررت (زيد) او اسما ايضا نحو انا مارة بزيد (بواسطة حرف الجر)
 احتراز عما نسب اليه شيء لا بواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول (لفظا
 او تقديرا) (اى ملفوظا كان ذلك الحرف) اى الحرف الذى صار واسطة وفيه
 اشارة الى ان انتصاب لفظا او تقديرا على انهما خبران لكان المقدر لان حذفه
 مع اسمه كثير شائع وتقديرهم فى مثل هذا العطف لفظا كان قرينة دالة عليه
 او الى ان لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول (كما فى) ما اذا كان المنسوب
 فعلا (مثل مررت بزيد) او اسما نحو انا مارة بزيد (او مقديرا) ولم يذهب الى كون
 كل منهما على الحالية لتعصم تقدير العامل ولان تقدير كان اسهل (حال كون
 ذلك المقدر) (مرادا) يريد أن قوله مرادا حال من قوله تقديره لانه خبر
 كن المقدر والخبر فى حكم المفعول به فيكون حالا من المفعول به حكما والعامل
 فيه كان (من حيث العسل) لا من حيث المعنى اذ ليس المعنى فيها على ملاحظة
 معنى الحرف حتى يكون له معنى (بإبقاء اثره وهو الجر) والعامل هنا اما المضاف
 لانه ما حصل فى التركيب معنى حرف الجر قوى بذكر العمل فعمل او الحرف
 المقدر و اشار الشارح الى الثانى بقوله من حيث العمل بإبقاء اثره وهو الجر وذلك
 الحرف اما الاسم (مثل غلام زيد و) اما من نحو (خاتم فضة و) اما فى نحو (ضرب
 اليوم) على ما سيجى واحترز بقوله مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف
 الجر مقدر فيهما لكونه غير مراد لانه اذا كان مرادا كما فى الاضافة لم ينصب بل
 حذف نسيا منسيا (بخلاف سمت يوم الجمعة) وضرته تأديبا (فانه) اى الحال
 والشان (وان نسب اليه) اى الى يوم الجمعة (الحيام) لوقوعه فيه وكونه محملا له
 (بالحرف المتبر وهو) لفظة (فى) لانه كان فى الاصل سمت فى يوم الجمعة ولما
 اوهم هذا ان اصوم واقع فى جزء منه حذف فى دفعا لهذا الابهام وتعدى
 الفعل الى يوم بنفسه فصار اليوم حينئذ معيارا للصوم (لكنه) اى لىكن ذلك
 احرف (غير مراد) لاللفظا ولا تقديرا (اذلو اريد بالجر) اليوم (به) اى
 بالحرف انظا ليكون الانجرار علامة وقرينة لكونه مرادا فلما لم يجز بل انتصب
 علم انه ليس بمراد وما فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه اراد أن يبين
 المضاف اليه المتفق عليه فقال (فالتقدير) (اى تقدير الحرف) اى كون
 المضاف اليه منسوب الى بالحرف المقدر المراد (شرطه) اى شرط هذا التقدير
 (ان يكون المضاف) اطلاق المضاف مجاز بعلاقة الاوليه كقوله تعالى ﴿انى ارانى﴾

اعصر خمرًا ك والا يلزم تقدم الشيء على شرطه وذا غير جزئ (اسما) (اذلوكان
 المضاف فعلا لايد من ان يتلفظ بالحرف) الذي صار واسطة لان الاضافة
 لما كانت من خواص الاسم جاز تقدير الحرف فيه فلزم في الفعل ذكر الحرف لان
 الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير والذكر فيه كما في الاسم (نحو
 مررت بزید) وكذا الاسم الذي فيه معنى الفعل نحو انامارت بزید (مجردا) (اي
 منساختا) يعنى ازید بالتجريد الانسلاخ الذى هو لازم معناه فلا يرد ان الواجب
 على المصنف ان يقول عن تنوينه في مقام تنوينه او في العبارة قاب اي مجردا هو
 عن تنوينه ولو كان التنوين مقدرا مثلكم رجله وضاربك وضاربه وضاربي
 وحواج بيت الله فان التنوين مقدر فيها وهو ظاهر (عنه) (تنوينه) بالرفع
 على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مجردا والعائد الى الموصوف محذوف وهو
 عنه (او ماقام مقامه) اي مقام التنوين (من نونى التثنية والجمع) على حدهما بيان
 لقوله ما في مقامه (لجاءها) علة للانسلاخ (اي لاجل الاضافة) لاغيرها كالتقاء
 الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغير ذلك مما يستلزم
 حذف التنوين (لان التنوين او التون) اي نون التثنية والجمع على حدهما (دليل
 تمام ماهي فيه) اي دليل على تمام الاسم الذى التنوين او التون فيه لان التنوين
 انما وضع للانفصال والانقطاع وكذا ماقام مقامه (فلما ارادوا) اي النحاة (ان
 يمزجوا) من المزج بالميم والنزاي المعجمة والجيم وهو الاختلاط اي اراد النحاة
 اختلاط (الكلمتين) واتصال احديهما بالاخري (مزجا تكتسب به) اي
 بسبب المزج والاختلاط الكلمة (الاولى من) الكلمة (الثانية التعريف)
 اذا كانت الثانية معرفة (او التخصيص) اذا كانت نكرة في الاضافة المعنوية
 (او التخفيف) وهذا ايضا يجري في المعنوية والاولى ان مخصوصان بها لان اوتبع
 الحلوة اذ التخفيف لازم في الكل الا ان التخفيف يوجد في اللفظية ايضا لانه
 لما كان في الامتزاج فيها نقصان لان المعنى على الانفصال لم يؤثر الا في التخفيف
 في اللفظ فقط واما في المعنوية فلما امتزجا امتزجا تاما اكتسبت الاولى من الثانية
 التعريف اذا كانت معرفة او التخصيص اذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيهما
 ايضا والا يلزم ان تكون الكلمة الواحدة معرفة ونكرة حيث صارتا كلمة واحدة
 لان الثانية قامت مقام تنوين الاولى وامتزجت بها امتزجا تاما او التخفيف
 فقط كافي الاضافة اللفظية (حذفوا من) الكلمة (الاولى علامة تمام الكلمة)
 اي التنوين او التون لانه ان لم تحذف لزم ان يكون التنوين او التون في الوسط ولفات
 الغرض المطلوب وهو التعريف او التخصيص او التخفيف من الاضافة فلا يكون
 فيها فائدة فتضيع الاضافة فوجب ان تحذف العلامة (وتمموها بالثانية)

اي وتمموا الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها مقام ماتمت هي به لانه لما حذف ماتمت هي به صارت ناقصة ولما قامت الثانية مقامه صارت متممة للاولى ومكلمة لها (ثم) اي بعد علمك المضاف اليه عند المصنف ماهو وشرط تقدير الحروف (المتبادر) من تبادر تسارع اي المفهوم اولا (من هذا التعريف) اي تعريف المضاف اليه وهو أنه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا (نظرا) منصوب بنزع الخافض اي بان ينظر (الى كلام القوم) وفسر كلامهم ومرادهم بقوله (حيث ليسوا) اي ليس القوم (قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية) لكون الاتصال فيها لفظا والمعنى على الانفصال ولذا لم تقدر التعريف ولا التخصيص كالمعنوية والاتصال بهذا القدر لا يحتاج الى تقدير الحرف لان المضاف اليه وان كان مجرورا لفظا لكنه اما منصوب او مرفوع (انه) اي ان هذا التعريف (غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية) قوله المتبادر مبتدأ وقوله انه غير شامل خبره لانه ليس في الاضافة اللفظية حرف الجر لالفاظا ولا تقديرا فكان ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف اليه بحرف الجر لفظا او تقديرا مرادا (لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن) اي في متن الكافية (والصریح في شرحه له) اي في شرح المصنف لهذا المتن (ان التقسيم) اي تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الآتي معنوية ولفظة بارجاع الضمير المرفوع الى الاضافة بتقدير حرف الجر (الى الاضافة المعنوية و) الاضافة (اللفظية انما هو) اي ليس ذلك التقسيم الا (للاضافة بتقدير حرف الجر) فينهم منه ان الاضافة اللفظية ايضا بتقدير حرف الجر (لكنه) اي المصنف (لم يبين تقدير حرف الجر فيها) كباين تقديره في الاضافة المعنوية بقوله وهي اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في بشرط كل منها ومثل بقوله غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم للايضاح كما هو دأبه في وضع القواعد والاصول (لا في المتن) لفظة لازمة والظرف متعلق بقوله لم يبين (ولا في شرحه ولم يتقل عنه) اي عن المصنف (شيء فيه) اي لم يتقل عن المصنف في تقدير حرف الجر فيها شيء يعنى صراحة واشارة (من سائر مصنفاته) اي من باقي الكتب المصنفة له فبقى امر الاضافة اللفظية في حق تقدير الحرف مبهما ولكن الحثي عصام الدين قال المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما انتهى والامر كما قال ويؤيده تقسيم المصنف الاضافة الى المعنوية واللفظية (وقد تكلف بعضهم في اضافة الصنة الى مفعولها) يعني في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله (مثل) قولك (ضارب زيد بتقدير اللام) متعلق بتكلف المصدر مضاف الى المفعول (للتقوية العمل) يعني زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما في

﴿ورد في لكم﴾ لان الصفة ههنا متعدية فلا تحتاج الى الواسطة (اى ضارب لزيد)
 لان المضاف اليه ليس جنس المضاف ولا ظرفه وما كان كذلك تكون الاضافة
 بمعنى اللام مثل غلام زيد (و) تكلف بعضهم بنفسها (في اضافتها) اى فى
 اضافة الصفة (الى فاعليها مثل) قولك (الحسن الوجه بتقدير من اليبانية) متعلق
 بتكلف (فان ذكر الوجه) الذى هو (فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة
 التمييز) فيكون الوجه مينا الموضع الحسن فتاسب من اليبانية فتدخل لتأكيد
 البيان كما تزداد فى التمييز فى قولك لله دره من فارس وقيل عز من قائل لتأكيد
 ايضا (فان فى اسناد الحسن) فى قولك زيد الحسن (الى زيد) من قبل ذكر
 موضع الحسن (ابهاما فانه لا يعلم) منه (انه اى شئ منه) اى من زيد (حسن)
 يعنى لا يعلم من قولك زيد حسن انه اى عضو من اعضائه و اى وصف من
 اوصافه حسن فلزم بيان موضع الحسن ليعلم ماهو المقصود والمراد (فاذا ذكر
 الوجه) بقولك زيد الحسن الوجه تين المراد (فكأنه قال) زيد الحسن
 (من حيث الوجه) كما فى قولك طاب زيد من حيث النفس ويحتمل ان تكون
 الاضافة ههنا بمعنى فى لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان
 محلا للمضاف تكون الاضافة بمعنى فى لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن
 حيث وجد فيه كما ان اليوم فى قولك ضرب اليوم محل للضرب حيث وجد
 فيه فالمعنى الحسن موجود فى الوجه كما ان الضرب موجود فى اليوم فجاز أن
 تكون الاضافة بمعنى فى كما كانت فى ضرب اليوم (فان قلت هذا) اى كون الحسن
 مضافا الى الوجه بهذا التوجيه (فى الحقيقة) والواقع (تخصيص) لان الحسن
 كان عاما شائعا قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به
 وافادت الاضافة التخصيص (فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد)
 شيئا من الاشياء (الا تخفيفا فى اللفظ) فقط وفى هذا المثال قد أفادت الاضافة
 اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها عام صالح لان يكون فى
 الوجه وغيره كما ان الغلام فى قولك غلام رجل قبلها عام صالح لان يكون غلام
 رجل او امرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كاضافة الغلام الى
 الرجل (قلنا) لا نسلم ان هذا فى الحقيقة تخصيص لانه (كان هذا التخصيص
 واقعا قبل الاضافة) بالفاعل الذى هو الوجه لان الفاعل مما يخص لانك اذا
 قلت قام مثلا لم يعلم انه ممن صدر فيكون عاما صالحا لان يصدر من زيد وعمرو
 وغيرهما فلما قلت زيد خصصته به كذلك الوجه فى قولك الحسن وجهه يخصص
 الصفة بكونها قائمة به (فلا يكون) التخصيص (مما تفيد الاضافة) لانه حاصل
 قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل (فليست فائدة الاضافة) اللفظية (الا

التخفيف في اللفظ) في جانب المضاف اليه كما سيأتى (وهي) (اي الاضافة بتقدير حرف الجر) فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما على منوال قوله تعالى ﴿اعدلوا هو اقرب﴾ على ماسبق غير مرة (معنوية) (اي منسوبة الى المعنى) اي معنى لفظ المضاف لعود اثرها اليه من التعريف او التخصيص (لانها) اي لان هذه الاضافة (تفيد معنى في المضاف تعريفا) بدل من معنى بدل البعض من الكل (او تخصيصا) عطف على تعريفا سميت باسم ما افادته وهو سراية المعنى الذي في المضاف اليه الى المضاف من التعريف والتخصيص لان ككون المضاف اليه معرفة او نكرة سرى الى المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا او مخصوصا وهو معنى المضاف ولذا نسب اليه (ولفظية) (اي منسوبة الى اللفظ) اي لفظ المضاف او المضاف اليه او كليهما جميعا سميت بها ليحسن التقابل لان القياس ان تسمى ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف ويقال تخفيفية لافادتها التخفيف (فقط) يعنى فأنتها منحصرة في اللفظ (دون المعنى) يعنى لا تفيد شيئا زائدا على المعنى الاول (لعدم سرايتها اليه) اي لا تسرى فأنتها من اللفظ الى المعنى لان الاتصال فيها لما كان في اللفظ فقط انحصرت فأنتها فيه ايضا لان الفائدة تكون على قدر الاتصال لان اجزاء على قدر العمل * ولما قسمها الى المعنوية واللفظية اراد ان يفصل كل واحدة منهما وبين انواعها وشرائطها وفوائدها ليفيد زيادة معرفة بهما كما هو دأبه فقال مصدرا بالفاء المشعرة للتفصيل وتعريف اللام للعهد الخارجي على سبيل ترتيب المثب والنشر (المعنوية) التي هي قسم من الاضافة اي فالاضافة المعنوية قدمها لظهور شرفها لكثرة فوائدها ولانها اكثر استعمالا ولانها الاصل لكون الجر فيها على الاصل (علامتها) قدره ليصح الحمل بقوله (ان يكون) وتقدير العلامة اولى من تقدير المضاف اي ذات ان يكون كما لا يخفى على من له قلب سليم (المضاف) (فيها) (غير صفة) والصفة المنفية ثلاث ولذا قال الشارح (كاسم الفاعل و) اسم (المفعول والصفة المشبهة) يعنى لا يكون المضاف فيها احد هذه الثلاثة (مضافة) بالجر صفة الصفة (الى معمولها) (اي فاعلها) بدل البعض من معمولها (او مفعولها قبل الاضافة) اي قبل اضافة الصفة كان فاعلها او مفعولها ولا اذا اضيف يصير مضافا اليه فينشد يكون التعبير بالمعمول بمعنى الفاعل والمفعول مجازا باعتبار الكونية مثل قوله تعالى ﴿واتوا اليتمى امولهم﴾ وهي على ضربين اما ان يكون المضاف غير صفة اصلا وهو قول الشارح (سواء لم يكن) المضاف فيها (صفة كغلام) في قولك غلام (زيد) واما ان يكون المضاف صفة

مضافة الى غير معمولها يعنى الى الاجنبى حيث لم يكن فاعلها ولا مفعولها قبل
الاضافة ولا بعدها وهو قول الشارح (او كان) المضاف (صفة) اسم فاعل
او اسم مفعول او الصفة المشبهة (ولكن غير مضافة الى معمولها) فاعلها ومفعولها
(بل) لم يكن مضافة الا (الى غيره) اى غير معمول (كمصارع، مصر) بالتوين
لانه اسم جنس وليس بعلم والمضاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف الى غير
معمول وهو المصر فانه ليس بمعمول له بل معموله من صرعه فالاضافة فيه بمعنى
فى لان المضاف اليه ظرف للمضاف مثل ضرب اليوم (وكريم البلد) والاضافة
ايضا بمعنى فى لان الكرم لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة
الى غير معمولها (واحترزه) اى بقوله مضافة الى غير معمولها (عن) ان يكون
المضاف صفة مضافة الى معمولها (نحو ضارب زيد) فانه فى الاصل ضارب
زيدا بالنصب على انه مفعول (و) عن ان يكون صفة مضافة الى فاعلها نحو
(حسن الوجه) فالاصل فيه حسن وجهه بالرفع على انه فاعله على ماسيجى لهما
زيادة تحقيق (وهى) (اى الاضافة المغوية بحكم الاستقراء) ثلاثة اقسام فالخصر
استقرائى لانها (اما بمعنى اللام) سميت لامية لان المضاف يصير مختصا للمضاف اليه
بالاضافة اليه فاسب الاضافة ان تكون بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام
الاختصاصية لا التعليمية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه مثل قولك دخن
التار (فيما) (اى فى المضاف اليه) الذى هو (عدا جنس المضاف) بالنصب لانه
مفعول عدا وهو فعل متعد فاعله مستتر فيه راجع الى الموصول (وظرفه) عطف
على جنس المضاف اى ظرف المضاف (اى لا يكون) المضاف اليه فى التركيب
الاضافى (صادقا على المضاف) اى لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف
(وغيره) عطف على المضاف يعنى ولا يكون المضاف اليه صادقا ايضا على غير
المضاف (ولا ظرفه) اى ولا يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كما لا يكون
صادقا عليه وعلى غيره (نحو غلام زيد فان) المضاف اليه الذى هو (زيدا
ليس جنسا) المضاف الذى هو (للغلام) حل كونه (صادقا عليه) وغيره
لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال الغلام زيد لعدم الجلسية لان
الغلام رق وزيد حر (ولا ظرفه) لعدم الحلول فيه وهو ظاهر (فاضافة الغلام
اليه) اى الى زيد (بمعنى اللام) يعنى يكون الغلام مخصوصا لزيد ومملوكا له (اى
غلام لزيد) (واما بمعنى من) (البيانية) سميت بيانية لان المضاف اليه فيها
يبين ان المضاف من اى جنس هو ومن البيانية ايضا تبين ان ما قبلها من
اى جنس فتناسب (فى جنس المضاف) يعنى فى الاضافة التى يكون المضاف اليه
فيها جنس المضاف ويصلح ان يتخذ منه (الصادق) بالجر صفة المضاف

كأهو المتبادر (عليه) اى على المضاف اى فى المضاف اليه الصادق على المضاف
يعنى يصح حمله عليه (وعلى غيره) اى على غير المضاف (بشرط) متعلق بقوله
الصادق (ان يكون المضاف ايضا) اى كالمضاف اليه (صادقا) على المضاف اليه
و (على غير المضاف اليه) يعنى كما ان الفضة فى قولك خاتم فضة صادقة على
المضاف الذى هو الخاتم وعلى غير الخاتم يعنى على ما لا يكون خاتما من الفضة
كذلك الخاتم يصدق على الفضة التى جعلت خاتما وعلى الخاتم الذى لم يكن فضة
ويقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم وهذه الدارهم
فضة (فيكون بينهما) اى بين المضاف والمضاف اليه فى هذه الاضافة (عموم وخصوص
من وجه) واعلم ان النسب اربع لانه اما ان لا يصدق احد الشئيين على ما يصدق
عليه الاخر او يصدق والاول التباين كالانسان والفرس والثانى اما ان يصدق
احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر اولا والاوالتساوى كالانسان
والتاطق والثانى اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس
اولا والاو العموم والخصوص المطلق كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق
على كل ما يصدق عليه الانسان بلا عكس والثانى العموم والخصوص من وجه
كالحيوان والابيض وههنا ثلاث صور الاولى ما يجتمعان فى شئ كالحيوان والابيض
فى الحيوان الابيض والثانية والثالثة ما يصدق احدهما دون الاخر كالحيوان
والاسود فى الخمار الابيض فالنسب الاربع التباين والتساوى والعموم والخصوص
المطلق والعموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان فى مادة
ويقتصران فى مادتين كذا فى علم الميزان من اراد تفصيله فليرجع اليه (واما معنى فى
فى ظرفه) (اى فى ظرف المضاف) اى فيما يكون المضاف اليه طرفا للمضاف
ومحلا له بان يكون زمانا او مكانا له سميت هذه الاضافة ظرفية لان المضاف اليه
ظرف للمضاف ومحله (والحاصل) اى حاصل البيان فى هذا المقام يعنى حاصل
ان تكون الاضافة المعنوية لامية وبيانية وظرفية (ان المضاف اليه) فيها لا يخلو
(اما مبين للمضاف) بان لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر كالانسان
والفرس لما عرفت من النسب الاربع (وحينئذ) اى حين اذ يكون المضاف اليه
مبينا للمضاف على ما قلنا (ان كان) المضاف اليه (ظرفه) اى للمضاف بان يكون
زمانا او مكانا باعتبار وقوعه فيه (فلاضافة بمعنى فى) لما قلنا (والا) اى وان
لم يكن المضاف طرفا للمضاف اليه حين التباين (فهى) اى فالضافة (بمعنى
اللام) تحصل القسمان الاول والثالث اللامية والظرفية (واما مسأوله) يعنى

ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر بان كانا لفظين مترادفين (كليت واسد) وحبس ومنع (او اعم) عطف على مساوي يعنى يكون المضاف اليه اعم للمضاف وغيره (مطلقا) يعنى يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فيكون العام هو المضاف اليه (كاحد اليوم) فان اليوم اعم حيث يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم خاص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية *يكشده* (فلاضافة على التقديرين) اى على تقدير المساواة بينهما وعلى تقدير أن يكون المضاف اليه اعم مطلقا (ممتعة) لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد لم يحتج الى ذكر الليث وكذا اذا قلت احد عند تعداد الايام لم يحتج الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول يوم الاحد بالاضافة العام الى الخاص كما تقول يوم الاثنين (واما اخص مطلقا) يعنى يكون المضاف اليه اخص مطلقا بان تكون النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه (كيوم الاحد) قد عرفت ما بينهما من النسبة (وعلم الفقه) لان علم الفقه علم مخصوص يبين ما يلزم المكلف من المعروف والمنكر على ما قيل الفقه معرفة النفس مالها وما عليها والمضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة (وشجر الاراك) وهى جمع اراكه وهى فى الاصل شجرة مررة يتخذ منها المسواك الذى يستاك به نبت فى ديار العرب يجلب منها الى البلدان التى يسكن اهل الاسلام فيها لكون السواك سنة فيكون خاصا والشجر بالتحريك نبت له ساق واغصان سواء كان له دوام واستمرار اولا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك (فلاضافة حيثذ) اى حين كون المضاف اليه خاصا مطلقا (ايضا بمعنى اللام) لان المضاف اليه ما كان اخص مطلقا صار كأنه مابين للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له فكانت الاضافة فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كان هذا القسم والقسم الذى يكون المضاف اليه فيه مابينا ولم يكن ظرفه قسما واحدا (واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف) بحيث يجوز أن يتخذ منه كالظاهرة والنضة والباب والساج (فلاضافة فيه) اى فى هذا القسم (بمعنى من) البيانية لان المضاف اليه حيثذ يبين المضاف لكونه جنسه واصله فناسب من البيانية لانها ايضا للبيان فهذا القسم ثالث فصارت اقسام الاضافة المنعوية ثلاثة اقسام (والا) اى وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز أن يتخذ منه (فهى) اى الاضافة على هذا التقدير (ايضا) اى كما ان المضاف اليه اذا كان اخص مطلق يكون بمعنى اللام كذلك ههنا يكون (بمعنى اللام) لان

المضاف اليه اذا لم يكن اصلا للمضاف كان مبايناه وليس بظرف له فكانت
 بمعنى اللام لما سبق ان المضاف اليه اذا كان مباينا للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له
 تكون الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا (فاضافة خاتم) الذى هو متفرع
 (الى) اصله الذى هو (فضة) فى قولك خاتم فضة (بمعنى من) اليبانية لان
 الفضة اصل له وهو ايضا متفرع منها والمتفرع اذا اضيف الى اصله تكون الاضافة
 بمعنى من اليبانية (واضافة) الاصل مثل (فضة الى) الفرع مثل (خاتم) تكون
 (بمعنى اللام) لانه ليس اصلا لها ولا ظرفا واذا كان كذلك تكون بمعنى اللام
 ولما كان اضافة الخاتم الى الفضة كثيرا شائعا لانه اضافة الفرع الى الاصل
 لم يأت له مثالا لما انه كثير لم يحتج الى المثال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة
 الاصل الى الفرع لان الاصل لا يتبع الفرع بل الفرع يتبع اصله اتى له مثالا
 فقال (كما يقال) عند التماذج والتفاخر كما هو العادة بين الناس (فضة خاتمك
 خير) يعنى جيدة (من فضة خاتمي) او بالعكس نحو فضة خاتمي جيدة من فضة
 خاتمك باضافة الاصل الى الفرع وكما تقول حديد سيفي جيد من حديد سيفك
 * ولما كانت الاضافة المعنوية منقسمة الى ثلاثة بالاستقراء ولكن تقدير الحرف
 ظاهر فى قسمين منها اليبانية والظرفية بحيث لم يحتج فيهما الى البيان وفى تقديره
 فى قسم منها وهو اللامية نوع خفاء اراد أن يبينه فقال منها (واعلم) ايها الطالب
 المتصرف (انه) اى الحال والشان (لايلزم) اى لايجب (فيها هو بمعنى اللام)
 اى فى الاضافة التى تكون بمعنى اللام (ان يصح التصريح بها) اى باللام
 قوله ان يصح فاعل لايلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف
 اليه بالمضاف ومتى حصل هذا المقصود لايلزم اظهار اللام المفيدة للتخصيص
 (بل يكفي افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك) فى اضافة العام
 الى الخاص (يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام) لما عرفت سابقا
 (و) الحال انه (لايصح اظهار اللام فيه) اى فى هذا القول لانه لم يستعمل يوم
 للاحد باظهار اللام كما استعمل فى قولك غلام زيد غلام لزيد (وبهذا الاصل)
 الذى هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكفي فيها افادة معنى الاختصاص
 (يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية) لانه اذا لم يجب اظهار اللام
 لايرد الاشكال بانه كيف يصح ان يكون اضافة مثل يوم الاحد وعلم الفقه
 لامية مع انه لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم للاحد وعلم الفقه (ولا يحتاج)
 مبنى للمفعول (فيه) اى فى مثل قولك يوم الاحد (الى التكاليف البعيدة) مثل
 ان تقول فى يوم الاحد يوم مخصوص للاحد باعتبار أنه من قبيل اضافة المسمى
 الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك اليوم الى اسمه

وخص به وفي علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه جزءاً منه فاضيف
 الكل الى الجزء بعلاقة الجزئية وخص به وكذا شجر الاراك (مثل) قولك
 (كل رجل وكل واحد) يعنى ان لفظ الكل عام ويصير خاصاً بالاضافة الى مايفيد
 اختصاصه فيكون المعنى الكل مخصوص لرجل ولو احد لان اضافة العام
 الى الخاص توجب اختصاصه له كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصاً به
 بسبب الاضافة* وما بين انواع الاضافة المعنوية اراد أن يفرق بينها بالقلة
 والكثرة في الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ماهو القليل في الاستعمال على منوال
 بيان غير المنصرف فيما سبق فقال (وهو) (اى كون الاضافة بمعنى فى) (قليل)
 (في استعمالهم) اى في استعمالات النحاة الالفاظ العربية لان الضرب مثلاً
 فى قولك ضرب اليوم فعل الفاعل لا الظرف فاضافته اليه تكون مجازاً بعلاقة
 الزمانية فاضافة الشيء الى فاعله الحقيقي تكون اولى واما المضاف فى اللامية
 فمخصوص بالمضاف اليه ومملوك له وفى اليانية فمتفرع منه فتكون الاضافة
 فيهما حقيقة والعمل بالحقيقة فى هذا الفن هو الاولى (وردتها) اى وردت الظرفية
 (اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام) وجعل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف
 اليه مبين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصاً كغلام رجل (فان
 معنى) قولك (ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه)
 اى بسبب كون الضرب واقعا فى اليوم كقول العرب كوكب الخرقاء لسهيل اى
 كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تسرع للتمهيء لاسباب
 الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شأن النساء المدبرة للامور فصار كأن الكوكب
 مختص للمرأة الخرقاء حتى يقال كوكب مختص لها (فان قلت فعلى هذا) اى على
 رد اكثر النحاة الاضافة الظرفية الى الاضافة اللامية (يمكن رد الاضافة) التى
 تكون (بمعنى من ايضاً) اى كما يمكن رد الاضافة بمعنى فى الى اللامية (الى الاضافة)
 التى تكون (بمعنى اللام) فتكون الاضافة المعنوية قسماً واحداً فقط وهو كونها
 بمعنى اللام فتقليل الاقسام اولى لانه يكون الضبط اسهل (للاختصاص
 الواقع بين الميين) بكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحت لانه اسم فاعل من بين
 (والميين) بفتحها لانه اسم مفعول منه ايضاً لان الخاتم عام صالح لان يكون فضاء
 وغيرها ولما اضيف الى الفضة تخصص بالاضافة اليها كالغلام المضاف الى رجل
 فيكون التقدير خاتم له اختصاص بالفضة باعتبار تفرعه منها (قلنا نعم) يمكن
 رد الاضافة التى بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام لذلك الاختصاص (لكن)
 اى الا انه (لما كانت الاضافة بمعنى فى) يعنى الاضافة الظرفية (قليلة) بالنسبة
 الى غيرها (ردوها) اى رد النحاة هذه الاضافة (الى الاضافة) التى تكون

(بمعنى اللام تقليلا) نصب على العلية لقوله ردّوها (للاقسام) اى اقسام الاضافة المعنوية لان القليل يسهل ضبطه وارتكب التكلف فيما قل استعماله (واما الاضافة) التي تكون (بمعنى من) اليبانية (فهى كثيرة فى كلامهم) اى كلام النحاة او العرب كما كانت الاضافة بمعنى اللام كثيرة فيه (فالاولى بها) اى بالاضافة بمعنى من (ان تجعل قسما على حدة) اى برأس من غير أن تنضم الى الاضافة بمعنى اللام لان ما كثر استعماله يلىق ان يجعل قسما برأسه ولانه يلزم ارتكاب مجاز كثير لان الردّ يكون لادنى ملاسة وذلك مجاز واذا اردت هذه الاضافة ايضا يلزم ارتكاب المجاز فى امور شتى * ولما فرغ من بيان اقسام المعنوية شرع فى ايراد امثلتها ذاهبا الى الصنعة البدعية التي هى كون النشر على ترتيب اللف ليفيد زيادة معرفة بها كجهد دأبه (نحو) مبتدأ (غلام زيد) (مثال) خبر (للاضافة) التي تكون (بمعنى اللام) لان المضاف اليه وهو زيد ليس جنسا للمضاف وهو غلام ولا ظرفه ايضا فكون لامية لان وجود الشرط يستلزم وجود المشروط (اى غلام) مخصوص (لزيد) (و) نحو (خاتم فضة) (مثال للاضافة) التي تكون (بمعنى من) اليبانية لان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصح الحمل عليه ويتخذ منه (اى خاتم) متخذ (من فضة) ومصنوع منها (و) نحو (ضرب اليوم) (مثال للاضافة) التي تكون (بمعنى فى) لان المضاف اليه ظرف المضاف بحيث وقع فيه ولذا قال الشارح (اى ضرب واقع فى اليوم) فاضيف الى زمانه الذى حل فيه واذا كان المضاف اليه كذلك تكون الاضافة ظرفية بمعنى فى * ولما فرغ من تعريف الاضافة المعنوية وتقسيمها وايضاها بالامثلة شرع فيها هو المقصود منها وهو اما لفظى وهو التخفيف ولكنه لم ينبه عليه لوضوحه لان المعنوية تفيد التخفيف ايضا واما معنوى وهو قسما تعريف المضاف او تخصيصه فقال (وتفيد) (اى الاضافة المعنوية) (تعريف) (اى تعريف المضاف) فيه اشارة الى ان التوين عوض عن المضاف اليه يعنى فأندها ان يكون المضاف معرفة بان يكتسب تعريفا من المضاف اليه او يكون المضاف فى التعريف على حسب تعريف المضاف اليه على ماسأتى من انه المختار مصاحبا (مع) (المضاف اليه) (المعرفة) (لان الهيئة التركيبية) التي هى هيئة غلام زيد (فى الاضافة المعنوية) التي يكون المضاف معرفة معها فلا ترد الاضافة المعنوية التي تفيد التخصيص (موضوعة) وضا نوعيا (للدلالة على معلومية المضاف) لسراية تعريف المضاف اليه الى المضاف لمكان الاتصال والامتزاج لان لفظ المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التوين وجب ان يمتزج بمعناه ليكون قدر مرتبة المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيتعرف المضاف

من المضاف اليه المعرفة (لان) عطف على قوله لان الهيئة اى الالان (نسبة امر) غير معين (الى) امر (معين) كنسبة غلام الى زيد في قولك غلام زيد (تستلزم) اى توجب تلك النسبة (معلومية المنسوب ومعهوديته) اى كون المنسوب معلوما ومعهودا كما قيل ان الاضافة ههنا للعهد حيث تفيد معهودية المضاف (فان ذلك) اى نسبة امر الى امر معين تستلزم معلومية المنسوب (غير لازم كما لا يخفى) وجهه لانه لو كان كذلك لزم تعريف جميع الامور المنسوبة الى المعين وليس كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتدأ لا تستلزم تعريفه لعدم الوضع وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل الى الفاعل المعرفة فعمل ان المستلزم تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا الوضع (فان قلت قد يقال جاءنى غلام زيد) وله غلمان كثيرة (من غير اشارة الى واحد معين) من غلمان له مزيد اختصاص يزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر او غلاما معهودا بينك وبين المخاطب بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلمانه (فلا تكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف) ومعهوديته (فان ذلك) اى ما يقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين من غلمانه كما ذكرنا حتى لا تفيد الاضافة المعنوية التعريف ولو كان المضاف اليه معرفه غير مانع لكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال لا يراحم الوضع فالاصل فيها التعريف وضعا وقوله ذلك مبتدأ وقوله كما خبر له اى (كما ان المعرّف باللام) يعنى ان الاسم المعرّف بالتعريف الجنسى المنزل منزلة النكارة (فى اصل الوضع لو احد معين) من الجنس حتى يقع صفة للمعرفة نحو زيد العالم (ثم قد يستعمل) اى المعرّف باللام (بلا اشارة الى) واحد (معين) على خلاف الوضع (كما فى قوله) اى قول الشاعر (ولقد) الواو للقسم والمقسم به محذوف اى والله واللام فى ولقد جواب القسم كما فى قوله تعالى ﴿تالله لا اكدن﴾ (امر) فعل مضارع متكلم وحده من مرّة يمرّ (على اللثيم) متعلق به واللثيم فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من لأم يلاأم سال يسأل وهو من كان دنى الاصل وشحيح النفس (يسئى) من سب يسب مثل مدّ يمدّ وهو الشتم والقذح وقع صفة لقوله اللثيم لانه فى المعنى كالنكارة لان مناط الفائدة فيه وهو مجهول غير معين ومثل قوله تعالى ﴿كمثل الحمار يحمل اسفارا﴾ (وذلك) اى ما يقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين جار (على خلاف وضعه) وما كان على خلاف الوضع لا يعارض الوضع والفرق بين غلام لزيد وغلام زيد أن الاول واحد من غلمانه غير معين وهذا لا يقال الا اذا كان له غلمان كثيرة والثانى الغلام المعين اذا كان له

غلمان كثيرة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد ويقال هذا سواء كان لزيد غلمان كثيرة او لا قوله (وليس يجرى هذا الحكم) اى حكم افادة هيئة التركيب الاضافى تعريف المضاف وضما مع المضاف اليه المعرفة جواب عن سؤال مقدر تقديره ان قولكم ان هيئة التركيب الاضافى موضوعة لافادة المضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة مقوض بنحو غير ومثل وشبه لانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وان كان المضاف اليه معرفة فاجاب عنه بقوله وليس يجرى هذا الحكم (فى نحو غير ومثل) وانما قال الشارح فى نحو ليشمل ماهو بمعناه كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن المصنف هذه الكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة وبني الحكم على الغالب والاکثر (فان اضافتهما لا تفيد التعريف) اى لا تجعل كل واحد منهما معرفة (وان كانا مع المضاف اليه المعرفة) اى وان كان كل واحد منهما مضافا الى المعرفة (لتوغلها فى الابهام) لان مغايرة ذات زيد فى قولك جاءنى زيد غير زيد ليست صفة تخصص ذاتا دون ذات لان كل من فى الوجود موصوف بمغايرة زيد وكذا مثليته فى قولك جاءنى مثل زيد لا تخصص ذاتا * وفى الرضى واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فيها التكبير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ما كان هو بمعناها من نظيرك وشبيهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى وكل ما فى الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلته لا تخصص ذاتا الا ان المثلية تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم الى غير ذلك * الى ههنا كلامه (الا ان يكون للمضاف اليه) اى الذى اريد اضافة غير او مثل اليه فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية (ضد واحد) كالسكون فانه له ضدا واحدا وهو الحركة والصوم واليوم والعلم وغير ذلك (يعرف) مبنى للمفعول اى ذلك الضد (بغيريته) اى بكونه غيرا لما اضيف اليه غير لانحصار الغير فيه (كقولك عليك) اسم من اسماء الافعال اى الزم (بالحركة) وداوم عليها فان البركة مع الحركة (غير السكون) فان الله لا يحب البطالين وغيرهنا بالجر صفة للحركة المعرفة باللام فحكم بتعريفه بالاضافة الى السكون وقيل الحركة الخروج من القوة الى الفعل على التدرىج والسكون ضده وقيل الحركة كونان فى آئين فى مكانين والسكون كونان فى آئين فى مكان واحد (وكذلك) اى كما اذا كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف غير بالاضافة اليه كذلك (اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشياء كالعلم) كابى حيفة وابى يوسف (والشجاعة) نحو على بن ابي طالب وخالد بن الواليد (فليله) اى

لشخص المشتهر في ذلك الشيء (جاء مثلك كان) مثل (معرفة) بالاضافة اليه كما اذا قيل لابي حنيفة رحمه الله اولى على رضى الله تعالى عنه جاء مثلك او شبهك (اذا قصد) بالمثل (الذى يماثله في الشيء الفلانى) يعنى في العلم او الشجاعة (و) (تفيد الاضافة المعنوية) (تخصيصا) (اى تخصيص المضاف) اى فائدتها ان تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف اليه بعد ان كان عاما يقبل الخصوص مصاحبا (مع) (المضاف اليه) (النكرة) لما سبق في افادتها التعريف مع المعرفة (نحو غلام رجل فان التخصيص) في عرف النحاة (تقليل الشركاء ولاشك ان الغلام) الذى اريد اضافته (قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة) يعنى يصلح لان يكون مملوكا لفرد من افراد الانسان رجلا كان او امرأة غير مختص بواحد منها (فلما اضيف الى رجل) كقولك غلام رجل وصار مملوكا له (خرج عنه غلام امرأة) لان ما يكون غلام رجل لا يكون غلام امرأة واحدة (وقلت الشركاء فيه) اى فى الغلام المضاف الى رجل لانه لم يتعرف بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال من غير ان يتعين * ولما فرغ من بيان فائدتها ايضا شرع في بيان شرطها الا انه اخره لكون المقصود الاهم الفائدة فقال (وشرطها) (اى شرط الاضافة المعنوية) ومبناها وما تتوقف عليه (تجريد المضاف) اى ما اريد اضافته بالاضافة المعنوية فالاطلاق مجاز والمصدر مضاف الى المفعول اى تعريف ما اريد اضافته لا مطلقا بل (اذا كان معرفة) باى وجه كان والمراد ما يقبل التجريد ومن شأنه ان يضاف لان ما لا يقبل التجريد كالمضمرات والمبهمات ليس من شأنه الاضافة ولا يضاف ايضا (من التعريف) الذى يصح تجريده كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف ليتناول الاعلام الشخصية (فان كان) ما اريد اضافته (ذا اللام) كالغلام او ذا التداء مثل يا رجل (حذف لامه) او حرف ندائه (وان كان علما) مثل زيد وعمرو (نكر) ذلك العلم ولا (بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم) سبق تفسيره في آخر مبحث غير المنصرف او يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قد سبق هذا ايضا هناك (وان لم يكن) اضافته (معرفة) من المعارف التى يصح تجريدها بل كان نكرة (فلا حاجة) فيه (الى التجريد بل لا يمكن) التجريد لان الخالى عن التعريف لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود (او المراد) عطف على مقدر تقديره المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتخليته او المراد به والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثانى الى الفاعل (بالتجريد تجرده و خلوه من التعريف) اى وجوده مجردا و عاريا من التعريف

(عند الإضافة سواء كان) ما يريد اضافته (نكرة في نفسه) ككلام (من غير) احتياج الى (تجريد او كان) ما يريد اضافته (معرفة جرّدت عن التعريف) عند الإضافة على احد التوجيهين السابقين (وانما وجب التجريد) في الإضافة المعنوية ولم يضاف من غير تجريد (لان المعرفة) التي يجوز اضافتها بعد التجريد على قسمين اما ان يضاف الى المعرفة او الى النكرة لانها (لو اضيفت الى النكرة) من غير تجريد مثل الغلام رجل بالاضافة (لكان) هذا العمل اى اضافة المعرفة الى النكرة (طلبا للادنى وهو التخصيص) الحاصل بالاضافة الى النكرة (مع حصول الاعلى وهو التعريف) لان التعريف معين والتخصيص مخصص لا يعين ولا شك ان المعين اقوى من غيره وطلب الادنى عند حصول الاعلى قبيح جدا لانه ليس من شان العاقل ان يتعب نفسه في طلب الادنى مع وجود الاعلى عنده (و) لانها (لو اضيفت الى المعرفة) على سبيل الفرض مثل الغلام زيد بالاضافة (لكان) هذا ايضا (تحصل الحاصل) وهو لا يحصل * وفي الرضى لان الفرض من الإضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل في المعرفة فيكون تحصيله للحاصل ومن الإضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهي التعيين انتهى * (قتضيت الإضافة) على كلا التقديرين (حيث) اى لانها (لا تفيد تعريفا) اى تعريف المضاف مع المعرفة (ولا تخصيصا) اى تخصيصه مع النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان الحاصل لا يحصل واذا اضيفت الى النكرة فلا تفيد التعريف ولا التخصيص لان شرط افادة التعريف ان يكون المضاف نكرة والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلا بد من التجريد (فان قيل لافرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما) في الامتاع يعنى كما يمتنع الاول يمتنع الثانى ايضا لان العلة المذكورة فيهما سواء (في نحو النجم والثريا) تصغير ثروى تأنيث ثروان مثل عطشان وعطشى وثروان ذو ثروة وهى الاجتماع واصل ثريا ثرويا قلبت الواو ياء وادغمت احد اليائين فى الاخرى ثم عرّف باللام ثم جعل علما لنجوم مجتمعة (والصعق وابن عباس) والابن بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علما لعبد الله بن عباس لانه اذا قيل قال ابن عباس رضى الله عنهما هكذا لا يتبادر الى الفهم الا عبد الله بن عباس (في لزوم تعريف المعرف) متعلق بقوله لافرق (فما بالهم) اى ما حالهم وشأنهم (جوّزوا هذا) اى جعل المعرفة علما (دون ذلك) ولم يجوزوا اضافة المعرف الى المعرفة او النكرة وائى فرق بينهما مع انهما فى جعل المعرفة معرفة سواء (قيل) لا نسلم ان فى هذه الامثلة) يعنى فى النجم والثريا والصعق وابن عباس وامثالها

(تعريف الم عرف) اى جعل المعرفة (بل فيها) اى فى هذه الامثلة (زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام) فى الثلاثة (او الاضافة) فى الاخير (وحصول) عطف على زوال اى فيها حصول (تعريف آخر وهو التعريف الحاصل بالعملية) لان العلمية وضع ثان تزيل التعريف الحاصل قبلها (فانها) اى فان هذه الامثلة (حين صارت اعلاما لم تبقى فيها الاشارة الى معلومتها باللام او الاضافة) لما قلنا ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازلت مقتضى الوضع الاول وهو الاشارة الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعا ثانيا ولم تقدر أن تزيل مقتضى الوضع الاول حتى لو اضيفت المعرفة الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية (فلا يلزم فيها تعريف الم عرف بل) انما يلزم (تبديل تعريف بتعريف آخر) يعنى زال التعريف اللامى او الاضافى وحصل بدله التعريف العلمى فلم يلزم اجتماع التعريفين بل لزم ازالة تعريف وافادة تعريف آخر كالنواسخ (وما اجازته) اى التركيب الذى فيه اضافة الم عرف باللام اجازته (الكوفيون من) (تركيب) بيان لما فى قوله (وما) الثلاثة الاثواب) حيث اضيف الثلاثة الى الاثواب مع انه معرف باللام من غير تجريد (وشبهه) بالجر عطف على الثلاثة الاثواب (من العدد) (الم عرف باللام المضاف الى معدوده) بلا تجريده وجهه ان المضاف والمضاف اليه متحدان فى المعنى والمضاف هو المقصود بالنسبة وحجى بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو ف عرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان الم عرف من اى نوع هو كذا فى الرضى وهو ليس بصحيح لاستلزامه جوازا لخاتم فضة بلا تجريد ايضا ولم يقل به احد (نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار) (ضعيف) (قياسا) نصب على التمييز (واستعمالا اما) ضعفه (قياسا فلما ذكر من لزوم) بيان ما (تحصيل الحاصل) لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل قبل الاضافة واذا اضيف للتعريف يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (واما) ضعفه (استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام) من ذى اللام عند الاضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء (قال ذو الرمة)

* ايا منزلى سلمى سلام عليكما * هل الاز من الاتى مضين رواجع *
 * وهل يرجع التسليم او يكتشف العمى * ثلاث الاتى والديار البلاقع *
 (ثلاث الاتى) جمع انفية بضم الهمزة واحد من الاحجار الثلاثة التى يوضع القدر عليها وصفها بالاتى واطاف الثلاث الى الاتى بعد التجريد (والديار) جمع كثرة والقلة ادور بالهمزة مثل جبل واجبل وجبال ودور كاسد واسد

(البلاقع) صفة الديار جمع بلقع بفتح الباء اى الخالى * والديار الخاليات عن الماء
وانواع النبات ويستلزم الحلو عنهما تلحو عن الانسان والحيوانات وقول الفرزدق
* ما زال مذ عقدت يداه ازاره * قسما وادرك خمسة الاشبار *
(واما جاء فى الحديث) اى الخبر المنقول عن النبي عليه السلام (من قوله عليه
السلام) بيان ما (بالالف الديار) باضافة الالف المعرف باللام الى معدوده
بلا تجريد والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف جوازا اى تصدقوا (فعلى البدل)
اى فمحمول على ان الدينار بدل البعض من الكل وانما ذكر الالف للحث على الخير
يشعر به ذكر الدينار بعده بدلا منه دون الدراهم او على انه عطف بيان لانه
يجرى مجرى التفسير لانه لما قيل تصدقوا بالالف لم يعلم ان الالف ماهو فينه
بجعل الدينار عطف بيان له (دون الاضافة) اى لا يحمل على ان الالف مضاف
الى الدينار بلا تجريد كاذهه اليه الكوفيون والالكان اختيار غير الفصيح وهذا
ليس من شان من بحر البلاغة رشة من امواجه صلوات الله عليه وعلى ازواجه
(و) (الاضافة) (اللفظة) (علامتها) اى قرينتها شيان ان يكون المضاف
مشتقا وان يكون المضاف اليه معمولا لذلك المشتق يعنى فاعله او مفعوله قبلها
ثم يضاف الى احدهما فان لم يوجد واحد منهما او كلاهما لم تكن الاضافة لفظية
لانعدام الشرط و اشار الى الاول بقوله (ان يكون المضاف) فالاطلاق مجاز
بعلاقة الاولية (صفة) مشتقة والمتفق عليها ثلاثة اسم الفاعل المضاف اما
الى فاعله او مفعوله واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضافة الى
فاعلها (احتراز) بهذا القول (عما) اى عن المضاف الذى (اذا لم يكن صفة) بل
كان اسما محضا (نحو) غلام فى قولك (غلام زيد) وخاتم فضة و اشار الى الثانى
بقوله (مضافة) صفة لصفة (الى معمولها) فاعلها او مفعولها قبل الاضافة
فالاطلاق مجاز بعلاقة الكونية (احتراز) بهذا القول (عما) اى عن المضاف
الذى (اذا كانت) فالتأنيث باعتبار المعنى (مضافة الى غير معمولها) يعنى
صفة مضافة الى الاجنبى بحيث لم يكن معمولا لها فحينئذ تكون الاضافة معنوية
لاستثناء شرط الاضافة اللفظية وهو الاضافة الى المعمول وان كان المضاف صفة
مشتقة (نحو) مصارع فى قولك (مصارع مصرو) كريم فى قولك (كريم
البلد) فان المصرب والبلد ليسا بمعمولين للصفة بمعنى المفعول به او الفاعل وان كان
كل واحد منهما مفعولا فيه فالاضافة ظرفية فيكون مضافا الى ظرفه مثل ضرب
اليوم (مثل) ضارب فى قولك (ضارب زيد) هذا (من قيل اضافة اسم
الفاعل الى مفعوله) لانه كان فى الاصل ضارب زيدا بالنصب والتثنية ثم اضيف
الى مفعوله للتخفيف (و) نحو حسن فى قولك (حسن الوجه) هذا (من قيل

اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها) لانه في الاصل كان حسن وجهه بالرفع
 ثم اضيف فاستكن الضمير المجرور في الصفة فصار حسن وجهه فعوض الالف
 واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فحصل التخفيف من الجانبين على
 ما سيبيح ونحو معمور الدار في اسم المفعول ولم يمثل له المصنف ولا الشارح
 مع ان اضافته لفظية اتفاقا اكتفاء بقوله حسن الوجه تأمل ﴿ ولا تفيد ﴾ (الاضافة
 اللفظية فائدة) من الفوائد ﴿ الاتخفيفا ﴾ (لا تعريفا) يعني لا تفيد تعريف
 المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (ولا تخصيصا) يعني لا تفيد ايضا
 تخصيص المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدتها ليس الا التخفيف
 (لكونها في تقدير الانفصال) وان كان فيها اتصال لفظا لما عرفت ان المضاف
 اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا ظاهرا واما مفعول وهو منصوب
 للمجرور بالحرف الزائد واذا فات فيها الاتصال المعنوي لم تعد شيئا من التعريف
 او التخصيص بل لا تفيد الاتخفيفا ﴿ في اللفظ ﴾ (لا في المعنى) فيه اشارة
 الى فائدة الحصر اى لا تفيد شيئا من المعنى وفسر الفائدة المعنوية لو افادتها
 (بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ) كافي
 ضارب زيد يسقط من معنى ضارب شيء في مقابلة التنوين فكان معنى ضارب
 بالتنوين الضرب الشديد ولما سقط التنوين بالاضافة سقط الشدة وبقى اصل
 الضرب وهذا لم يقل به احد (بل المعنى) في الاضافة اللفظية (على ما كان عليه)
 من الفاعل او المفعول (قبل الاضافة) وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل
 قوية فينبغي ان يكون عمل الفعل مع الرفع والنصب فيها اولى ليظهر اثر المشابهة
 وفائدتها الا انه يطلب التخفيف اللفظي فلماذا جاز اضافتها ايضا ولاظهار فرعتها
 (والتخفيف اللفظي) في هذه الاضافة على ثلثة اقسام على ما بينه الشارح وعلى ما
 يقتضيه الفعل (اما) ان يكون ذلك التخفيف (في لفظ المضاف فقط) بحيث لم يتجاوز
 الى لفظ المضاف اليه ويكون (بمخذف التنوين) اى تنوين المضاف (حقيقة)
 يعني لم يكن التنوين ساقطا قبل الاضافة بشيء آخر بل انما يسقط بالاضافة
 (مثل ضارب زيد او حكما) بان يكون ساقطا قبل الاضافة بجعله غير منصرف
 فان تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما (مثل حواج بيت الله) تعالى
 فان حواج جمع حاج من حج اصله حواجج على وزن مساجد واساور سقط
 التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما اذ يسقط ذلك التنوين
 بالاضافة وكذا احركم (او بمخذف) عطف على قوله بمخذف التنوين (نوني
 الثانية والجمع) المذكور السالم (مثل ضاربا زيد وضاربا زيد واما) عطف على
 قوله اما في لفظ المضاف اى اما ان يكون التخفيف (في لفظ المضاف اليه فقط)

بـحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون (بـحذف الضمير) اى الضمير المتصل بالفاعل
 الراجع الى الموصوف (واستتاره) يعنى لا يـحذفه نسيا نسيا بل يجعله مستترا
 (فى الصفة) لـكونه رابطا للصفة بالموصوف حتى لو حذف نسيا لبقيت الصفة
 بلا رابطة فتصبح ماعلى سياتى تحقيقه (كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه) برفع
 غلامه على انه فاعله والضمير فيه راجع الى الموصول (حذف الضمير من غلامه)
 للتخفيف (واستتر) عطفت تفسير للحذف (فى القائم) لئلا يخلو عن الفاعل اذا اضيف
 لان المستتر اخف من البارز ولانه الاصل (واضيف القائم اليه) اى الى الغلام
 (للتخفيف) اى كل ذلك لا يفعل الا للتخفيف (فى المضاف اليه فقط) فصار القائم
 الغلام بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف فى جانب المضاف اليه (واما فى المضاف
 والمضاف اليه) عطفت على لفظ المضاف اليه او فى المضاف وهذا هو القسم الثالث
 من اقسام التخفيف (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى حصول التخفيف غير
 مختص باحدهما (نحو زيد قائم الغلام اصله قائم) بالتثمين (غلامه) بالرفع لانه
 فاعله والضمير يرجع الى الموصوف وهو زيد ثم اضيف قائم الى الفاعل الذى
 هو غلامه بناء على العمل السابق (فالتخفيف فى المضاف) الذى هو قائم حاصل
 (بـحذف التثمين و) التخفيف (فى المضاف اليه) الذى هو الغلام حاصل
 (بـحذف الضمير) منه (واستتاره) اى ينقل الضمير من الغلام وجعله مستكنا
 (فى الصفة) لان المستتر اخف من البارز فحصل التخفيف فيهما معا والقسمان
 الاخيران لا يكونان الا فى الوصف اللازم لان المتعدى يضاف الى المفعول فلا يحتاج
 الى هذا النقل مثل ضارب زيد (ومن ثمه) (اى من جهة) واجل (وجوب افادة
 الاضافة) هذا التركيب من قبيل تتابع الاضافات مثل قول الشاعر * حمامة جرى
 حومة الجندل اسجعى * ومنه قوله تعالى يـذكر رحمة ربك * ومثل هذا يخل
 بالصفاحة وقد وجد فى النظم المعجز (اللفظية التخفيف) والمصدر وهو افادة
 جار لفاعله وناصب لمفعوله (و) من جهة وجوب (انتفاء كل واحد من التعريف
 والتخصيص) اختلف فى الامثلة الاربعة فى الجواز والامتناع فهذا استدلال من الاثر
 الى المؤثر كما هو المتعارف فى مثله (جاز) (تركيب) تكون الصفة المضافة الى المعرفة
 فيه صفة للكرة نظرا الى وجود التعريف وانتفاء افادة التعريف مثل (مررت
 برجل حسن الوجه) بـجـر الحسن على انه صفة لرجل (باضافة الصفة الى معمولها)
 فاعلمها لما عرفت (وجعلها صفة للكرة) بكون الصفة ايضا نكرة لانها بالاضافة
 لم تعد الاتخفيفا فى اللفظ لكون المعنى على الانفصال وكذا يكون جر المضاف اليه
 غير اصلى لكونه مرفوعا فى الاصل (فمن جهة) واجل (انها) اى الاضافة

اللفظية (لم تقد) تلك الاضافة (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (جاز هذا التركيب) وجوازه مبنى على امرين وجوب افادة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه ايضا (وامتنع) (تركيب) يكون المضاف بالاضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة لعدم وجود المطابقة معها شرط مثل (مررت بز يد حسن الوجه) بجز الحسن على انه صفة لزيد المعرفة (فلو افادت) الاضافة اللفظية (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (لم يجز) التركيب (الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة) وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفا وتنكيها لانه يكون المضاف حينئذ معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة (ولجاز) التركيب (الثاني لكون المعرفة اذن) اى حين افادت تعريف المضاف (صفة للمعرفة) لان الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالاضافة قطابعا تعريفا فينبغى ان يجوز (والمراد) هذا جواب لسؤال مقدر اورده الهندي حيث قال فان قيل ثمة اشارة للحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبنى على عدم التعريف لاعلى الحصر المذكور حيث لاتعلق له بعدم افادتها التخصيص (ان المشار اليه ثمة وهو) اى المشار اليه ثمة (مجموع امور ثلاثة) لا كل واحد منها (وجوب) بدل من امور بدل البعض (افادة الاضافة اللفظية التخفيف) بالتصبي لانه مفعول (وانتفاء التعريف) عطف على وجوب (وانتفاء التخصيص يستلزم) اى المشار اليه ثمة واجملة خبر ان وان مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وهو قوله والمراد (جواز التركيب الاول) وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظرا الى الامر الاول (و) يستلزم ايضا (امتناع) التركيب (الثاني) وهو قوله مررت بز يد حسن الوجه نظرا الى الامر الثاني (ولا يلزم من ذلك) اى من كون المشار اليه ثمة مجموع امور ثلاثة (ان يكون) فاعل لا يلزم (لكل واحد من تلك الامور) الثلاثة التى هى وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء افادة التعريف وانتفاء افادة التخصيص (دخل) بالرفع لانه اسم ان يكون (فى ذلك الاستلزام) يعنى فى استلزام جواز التركيب الاول وانتفاء التركيب الثانى لان المستلزم جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم امتناع الثانى انتفاء التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص فى الجواز والامتناع حيث يجوز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص (بل يجوز ان يكون) الاستلزم (باعتبار بعضها) اى بعض تلك الامور لان للاكثر حكم الكل فيصح ان يكون المشار اليه ثمة مجموع تلك الامور باعتبار ان يكون لاكثرها دخل فى الاستلزام (فلا يرد) مبنى للمعلوم من ورد يرد وورودا (انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء

(التخصيص) لالتي الجنس ودخل مبنى على الفتح اسمها في ذلك الاستلزام ظرف
 مستقر خبرها اى لادخل موجود في ذلك الاستلزام واللام في لانتفاء متعلق
 باسم لامرفوع محلا على انه فاعله تقديره لادخل انتفاء التخصيص موجود
 وكأئن في ذلك الاستلزام مثل قولك لا ضرب رجل كأئن في الدار وهي مع اسمها
 وخبرها خبران وهي مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على انها فاعل فلا يرد
 ولا يفهم لك ان تكون اللام فيه للتعليل تأمل ولم آل جهدا (و) (من جهة)
 واجل (انها) اى الاضافة اللفظية (تفيد تخفيفا) في اللفظ فقط في اشارة
 الى ان قوله جاز وامتنع معطوف الاول على الاول والثاني على الثاني وانه
 ايضا مما يدل على ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف في اللفظ فقط (جاز)
 (تركيب) يكون المضاف فيه صفة معرفة باللام سواء كانت مثنى مثل (الضاربا
 زيد و) الحسن وجه او جمعا على حده مثل (الضاربوا زيد) والحسنوا وجه
 (لحصول) المقصود من الاضافة اللفظية وهو (التخفيف) في اللفظ (بجذف
 النون) فيهما بالاضافة لماسيحي (وامتنع) (تركيب) يكون المضاف فيه صفة
 مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مجرد عن اللام سواء كان علما او لا مثل
 (الضارب زيد) والحسن وجه (لعدم) حصول (التخفيف) المقصود من
 الاضافة اللفظية (لان تنوين الضارب) في هذا التركيب (انما سقط للالف
 واللام) اى لدخول لام التعريف عليه لان اللام للتعريف والتنوين للتكثير
 فيستحيل اجتماعهما فاذا دخلت اللام يزول التنوين (للاضافة) لان الساقط
 او لا لا يمكن سقوطه ثانيا واذا اضيف لا يكون في الاضافة فائدة فتضيع
 فوجب ان يمتنع اضافته (ولاشك انه لادخل في هذا التفرع) اى في جواز
 التركيب الاول وامتناع الثاني (لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص)
 كما لادخل لانتفاء التخصيص وحده في التعريف الاول وهنالا دخل لانتفاءهما
 معا لان المعرف باللام لا يتصور تعريفه (بل يكفي فيه) اى في هذا التفرع
 (وجود التخفيف) في اللفظ (فقط) لان التركيب الاول جائز والثاني ممتنع
 لحصول الخفة وعدمها سواء انتفى التعريف او لا (وعلى هذا) اى على انه
 لادخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص (كان الانسب) والاولى
 (تقديم هذا التفرع) على التفرع الاول ويقول ومن ثمه جاز الضاربا زيد
 والضاربوا زيد وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع
 مررت بزید حسن الوجه لان اصل هذا التفرع وهو التخفيف فقط مذكور صريحا
 واصل التفرع الاول وهو افادة التخفيف وانتفاء التعريف معا مذكور ضمنا
 فتقديم المتفرع على المصرح يكون اولى من تقديم المتفرع على المضمرة ولان

ما نحن فيه هو التخفيف فقط فناسب تقديم ما نحن فيه على غيره واجيب بان النفي مقدم على الاثبات فالترتيب المذكورى فى الاستدلال مرعى فيما فعله المصنف (لكنه) الا ان المصنف (اخره) اى هذا التفريع (لكثرة لواحقه) لثلا يلزم الفصل بين الملاحق والملاحق ولان الشئ اذا كثر البحث فيه يجب تأخيره للبحث فيه (خلافا للفراء) اى خالف الفراء الجمهور فيه خلافا (فانه مجوز تركيب الضارب زيد) استدلالا باحد اربعة ادلة فصالحها الشارح بقوله (امالانه) اى لان الفراء (توهم ان دخول لام التعريف) على الضارب فى الضارب زيد (انما هو بعد الاضافة) اى بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيدا ثم اضيف اليه (فحصل التخفيف) جدا (بحذف التنوين) من المضاف (بسبب الاضافة) فلم تكن الاضافة ضائعة (ثم عرّف باللام) يعنى ذهب الى ان الاضافة سابقة على دخول اللام لتصحيح مثل هذا التركيب وعلى هذا تكون الاضافة ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها لان دخول اللام كما يكون معارضا لى ثدتها ابتداء يكون معارضا لى بقاء واعترض على قول الشارح دخول لام التعريف بان الظاهر ان يقول دخول اللام لان هذه اللام موصولة لا اداة تعريف ودفع بان التعريف غير مناف لكونها موصولة بل الموصولة ايضا من المعارف (واجاب المصنف) نفسه (عنه) اى عن هذا الدليل (فى شرحه) على كافيته (بانه) اى بان هذا الدليل يعنى تقديم الاضافة على اللام (غير مستقيم) بل سقيم (لان القول بتأخر اللام) عن الاضافة (المقدمة) صفة اللام (حسا) تميز المراد بالحس حس البصر واللفظ يعنى ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة (على الاضافة) متملق بالمقدمة (مجرد ادعاء) حيث لا دليل له ظاهرا ولا حقيقة يستدل به ومع هذا هو (مخالف للظاهر) لانا نرى ان اللام سابقة على الاضافة حسا لان الاضافة فى الظاهر انما ات بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين اليها بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح وفى اللام وان لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهر مرجح وكونه محسوسا وملفوظا ولان اللام لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق ما يعرضه وهو التخفيف ومحقق الذات سابق على محقق الصفات لتقدم الذات على صفته (واما لما وقع فى شعر الاعشى) وهو اسم شاعر لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار ويقال له بالفارسية *شب كور* (من قوله) بيان ما فى قوله لما (الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة) المجرورة بكونها مضافا اليها لقوله الواهب لكونه مثل الحسن الوجه لان العطف على المظهر المجرور بلا اعادة

الجار مطلقاً جائز كثير (فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها) بالجر عطف على المائة لان المعطوف في حكم المعطوف عليه الواهب عبدها (فهو) اى الواهب عبدها يكون (من باب الضارب زيد) يعنى في كون المضاف صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد (فكما لا يمتنع ذلك) اى الواهب عبدها (حيث اتى به بعض البلغاء) حتى لو كان ممتعاً لما اجازته البلغاء وان كان بواسطة (لا يمتنع هذا) اى الضارب زيد (فاجاب المصنف) نفسه (عنه) اى عن استدلال الفراء بما وقع في شعر الاعشى على جواز الضارب زيد (بقوله) ﴿ وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها ﴾ الواهب اسم فاعل من وهب يهب مضاف الى مفعوله مثل الضارب الرجل والمعنى الذى يهب المائة (يعنى) ان (هذا القول ضعيف) فيه اشارة الى ان ضعف من الضعف لا من التضعيف كما ذهب اليه البعض (لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به) على اثبات القواعد لان الضعيف لا يكون فصيحاً فكيف يقوى فيها حتى يستدل به (لما عرفت من امتناع) بيان لما (مثل الضارب زيد) اراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام اضيفت الى العلم مثل المضروب عمرو (لعدم الفائدة) المطلوبة اما في المضاف او المضاف اليه او فيهما جميعاً (في) هذه (الاضافة) وعدم الفائدة فيها ظاهر (ولا يخفى) عليك (ان فيه) اى في هذا الجواب (شوب مصادرة على المطلوب) يعنى ان في هذا الجواب رائحة مراجعة على المدعى والمصادرة جعل الدعوى جزءاً من الدليل اى جعل النتيجة جزءاً القياس لان اثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا (اللهم) هذا اعتذار منه عن الحكم بالضعف * اعلم انه انما يستعمل في موضع القلة والندرة ويقال متصلاً بالاستثناء في الاكثر لنفي الائم والخطأ الحاصل بنفي الكل واثباته والواقع خلافه نحو جاءني القوم الا زيداً فمعناه لا تؤاخذني يارب فان كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى الاستثناء فهنا استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة (الا ان يقال المراد به) اى بقوله وضعف (انه) اى هذا البيت (ضعيف في الاستدلال به) يعنى ان هذا البيت ضعيف في كونه دليلاً على جواز الضارب زيد لا في الفصاحة لانه قوى فيها فحينئذ لا يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب (اذ لخص فيه) اى في هذا البيت (على الجر فانه) لم يصرح فيه ان وعبدها مجرور معطوف على المائة حتى يصير بواسطة العطف الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد فانه (يحتمل النصب) اى وعبدها (حتملاً على المحل) اى محل المائة لانها منصوبة محلاً لكونها مفعول الواهب وهذا التوجيه اولى لان الاصل

في التوابع تبعيتها لمبتوعاتها في محلها الا يرى انه لو وصف المائة لاتنصب الوصف
(حملا على المحل) مثل الواهب المائة الجيدة بالنصب (او) حملا (على انه مفعول
معه) بناء على ان يكون الواو بمعنى مع لمقارنته معمول شبه الفعل ولصحة المعنى
عليه (او لانه) عطف على قوله اذ لانص فيه فتكون علة اخرى للاستثناء
(قد يتحمل) مبنى للمفعول من التفعّل (في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه)
مبنى للمفعول ايضا من التفعّل والموصول مع صلته مر فروع بانه مفعول مالم يسم
فاعله لقوله قد يتحمل ونائب الثاني ما استكن فيه للفصل بالعطف لان الشيء اذا كان
بعيدا عن العامل يتساح فيه (كما في رب شاة وسختها) ويازيد والحارث ولان
مذهب سيبويه هكذا (حيث جاز هذا التركيب) اى تركيب رب شاة وسختها
ويازيد والحارث (ولم يحجز) ان يدخل رب ويا على المعطوف (نحو رب
سختها) ويا الحارث (بادخال رب) ويا (على سختها) والحارث (بدون
العطف) لان رب لما كانت موضوعة للتقليل تقتضى ان تدخل على النكرة
لانها تقبل التقليل وضده * اعلم ان السخلة تطلق على ولد الضان والمعز
ذكر ان اوانى الا انه صغيره لانه يقال رب شاة وسختها بدرهم (والبيت
بتمامه) اى بما ذكر قبله وما يذكر من المصراع الاول والثاني (الواهب المائة
الهجان وعدها عودا يزجى خلفها اطفالها اى ممدوحه) فيه اشارة الى
ان المبتدأ محذوف اى من مدحه الشاعر بزيادة السخاء (الواهب المائة) اى
الذى يهب المائة ساعة فساعة يعنى في كل وقت على طريق الاستمرار والتجدد
والعدد ههنا ليس للحصر بل للكثرة فلا يمنع ان يكون ما وهبه اكثر من مائة
او اقل * وفي الحاشية مدح الممدوح بانه يهب عبدا يتعهد بمائة من الابل الحديثات
النتاج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثيرا ما توجد بخلاف مثل هذا
العبد (الهجان) وعدها (اى البيض) جمع ابيض يستوى فيه جمع المذكور
والمؤنث مثل احمر وحرر الا انه كسر الفاء لاجل الياء (من النوق) جمع ناقة
بضم النون وسكون الواو (يستوى فيه) اى في الهجان (الجمع والواحد) كالفلك
كأنه اذا كان وزنه على وزن جمال يكون جمعا واذا كان مثل صراف يكون مفردا
كما ان الفلك اذا كان على وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن قفل يكون
مفردا (والهجان صفة للمائة) باعتبار المعنى يعنى على اعتبار معنى الجمعية فيها
بناء على عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة وهذا مذهب المصنف واما بناء على
مذهب الجمهور فيؤول بالمشق لانهم شرطوا الاشتقاق فيها فالمعنى المائة البيض
من النوق (او بدل منها) بدل الكل لان ذكر المائة للحث على الخير والتكثير فيه
او للمدح بان ما وهبه كثير وهذا المعنى أليق لان فيه زيادة مدح ليس في الاول

(او من قبيل الثلاثة الاتوب) يعنى من قبيل اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عن اللام وهذا التوجيه اضعف الوجوه للمعرفت سابقا (كما هو مذهب الكوفيين) حيث جوزوا اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عنه (وعدها) اى عبد المائة اضافته الى المائة اشارة الى كمال اشتغاله برعاية حقها كأنه مملوكها (اى راعيها تشبيها له) اى لتشبيه الراعى (بالعبد لقيامه) اى الراعى (بحق خدمتها) اللام بمعنى فى يعنى شبه الراعى بالعبد فى القيام بحق خدمتها لان الراعى قائم بخدمة المواشى كالعبد ثم استعير العبد وهو المشبه به للراعى المشبه بعلاقة التشبيه فيكون استعارة فيكون العبد حينئذ مستعملا فى معناه المجازى وهو الراعى (او عبدها حقيقة) تمييز (ة) حينئذ تكون (اضافته) اى اضافة العبد الى المائة (لادنى ملابسة) اى لعلاقة كون عبد المائة هو صاحبها وهذا شائع فى كلام العرب مثل كوكب الخرقاء و حدق طرفك وفى هذا زيادة مدح اذا الممدوح يهب عبدها معها بخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط (وعودا بالذال المعجمة جمع عائد) كهود فى جميع هائد من عاذ يعوذ وبابه قال يقول (اى حديثات النتائج حال من المائة) حينئذ يكون مبنيا لهيئة المفعول لان المائة مفعول الواهب وفى هبة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا لان المولود قريبا يكون فى القلوب محبوبا وما هو محبوب فى القلوب تكون هبته اعسر فهبته تكون افضل (يزجى بالزاي المعجمة والجيم) حال كونه (على صيغة) المضارع (المعلوم المذكور) من زجى يزجى (اى يسوق) ويقال ازجى اى سبق والترجية ايضا السوق (وفاعله) المستكن فى (ضمير العبد) يعنى راجع الى العبد لان السوق فعل قائم به والجملة حل منه بالضمير وحده لان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكتفى فيه بالضمير وحده لما سبق فيكون مبنيا لهيئة المفعول لان العبد مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ او على المحل او مفعول معه (واطفالها) اى اطفال المائة جمع طفل كفعل و افعال وهو المولود وولد كل وحشية ايضا قوله اطفالها (منصوب على المفعولية) اى على انها مفعول به لقوله يزجى وفى هذا ايضا زيادة مدح لان هبة الطفل مع امه تكون اشق (او) حال كونها (على صيغة المجهول المؤنث) يعنى على انه مبنى للمفعول (واطفالها) فيه (مرفوع) لفظا بناء (على انه) اى اطفالها (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله يزجى في حينئذ تكون الجملة حالا من المائة وعلى كلا التقديرين يكون قوله خلفها ظرف مكان اى خلف المائة اى يسوق العبد خلف المائة الهجان اطفالها اوساق خلف المائة اطفالها (وحقيقة الامر) اى حقيقة كون الفعل مبنيا للفاعل والمفعول منصوب او مبنيا للمفعول وهو مرفوع (لا تنكشف)

اى لاتين ولا توضح لنا (الابعد معرفة حركة حرف الروى) الضمة او الفتحة
 وحرف الروى ماتكرر فى كل بيت وهو ههنا قوله لها (من القصيده) يعنى ان
 كان حرف الروى فى سائر الابيات مضموما فاطفالها مرفوع فيكون الفعل
 مبني للمفعول وان كان فيها مفتوحا فهى منصوبه فيحذف الفعل مبني
 للفاعل لان رعاية السجع امر لازم فاذا عرفت يقينا ينكشف الحال ويتبين
 ويوضح المسأل (واما) عطف على اما لانه توهمه عند شرح قوله خلافا للفراء
 (لانه) اى الفراء (قاسه) اى جواز الضارب زيد (على الضارب الرجل) حيث
 جاز اضافة الضارب الى الرجل بالتحفيف فى الاضافة فكذلك تجوز اضافة
 الضارب الى زيد بدونها (و) قاس ايضا جواز تلك الاضافة على قوله
 (الضاربك) حيث جازت هذه الاضافة بدون التحفيف فكذلك تجوز فيما نحن
 فيه (فاجاب المصنف عنه) اى قاسه على الاول (بقوله) ﴿ وانما جاز الضارب
 الرجل ﴾ المراد ههنا اسم الفاعل المتعدى المعرف باللام المضاف الى اسم الجنس
 المعرف به المضاف اليه ايضا (يعنى كان القياس عدم جوازه) اى عدم جواز
 اضافة الضارب الرجل (لانثناء التحفيف) المقصود من الاضافة اللفظية
 فى احد الجانبين (لزوال التنوين باللام) وحصول التحفيف ههنا اما بحذف
 التنوين والتنوين قد يحذف باللام لان التنوين مع اللام لا يجتمعان لان التنوين
 للتكبير غالبا واللام للتعريف واما بحذف النون وههنا ليس فيه نون وهو ظاهر
 (لكنه) اى الا انه (جاز) الاضافة فيه مع عدم التحفيف ﴿ حملا على ﴾ (الوجه)
 ﴿ المختار فى الحسن الوجه ﴾ يعنى جواز الاضافة فيه ليس لذاته والقياس على
 نفسه بل لكونه محمولا على غيره وقوله حملا مفعول له للفعل المذكور فى قوله
 وانما جاز (وهو) اى الوجه المختار فيه (جر الوجه بالاضافة) لحصول الخفة
 المطلوبة منها فى جانب المضاف اليه ولكون ضمير الموصوف مستكنا فى الصفة
 على ما هو مقتضى الظاهر (وفيه) اى فى قوله الحسن الوجه (وجهان آخران)
 اى غير الاضافة (رفعه) بدل البعض من قوله وجهان او خبر مبتدأ محذوف اى
 احدها رفعه (على الفاعلية) تقديره الحسن الوجه وهو قبيح لخلو الصفة عن
 ضمير الموصوف (ونصبه) عطف على رفعه على التوجيهين (على التشبيه
 بالمفعول) لانها لازمة لاتنصب المفعول به الا ان الفاعل شبيه بالمفعول فنصب فيه
 تكلف واما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا ولاخلو الصفة عن الضمير فيكون
 احسن ومختارا واذا كان كذلك جاز حمل ما هو كثير شائع عليه لان ما هو الاحسن
 يليق لان يحمل عليه غيره (ووجه الحمل) اى وجه حمل الضارب الرجل على المختار
 فى الحسن الوجه (اشتراكهما) اى اشتراك هذين التركيبين (فى كون المضاف

صفة والمضاف اليه جنسا معرفةً فين باللام) اى فى كون المضاف فيهما صفة معرفةً باللام والمضاف اليه جنسا معرفةً فباللام وهذا الاشتراك يقتضى ان يأخذ التركيب الاول حكم التركيب الثانى وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف (وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه) وانما قال هكذا وان كان قياس الفراء قوله الضارب زيد على قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه لما لم تكن قصدا واصالة بل تبعا وحملا على الحسن الوجه لم يصح ان يكون مقبسا عليه واذا كان جوازه مع القياس فالقياس الى الاصل اولى ولهذا قال الشارح وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه (فقياسه) اى قياس الضارب زيد (عليه) اى على الحسن الوجه (قياس مع الفارق) اى قياس بلا مناسبة لعدم المناسبة بينهما بسبب تجريد المضاف اليه عن اللام او الجنسية ايضا فصار القياس به كقياس الضب بالنون (والضاربك) (يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت) يعنى لعدم التخفيف (و) (كذا) (شبهه) اى شبه الضاربك (وهو) اى شبهه المضاف الى ياء المتكلم نحو (الضاربى و) المضاف الى ضمير الغائب نحو (الضاربه وغيرها) من التثنية فى الصفة والضمير معا وفى احدهما فقط نحو الضارباها والضاربانا والضارباك والضارباة والضارباى والضاربك والضاربهما والضاربكما والجمع فى الصفة والضمير معا وفى احدهما فقط وامثلتها تفهم من امثلة التثنية (فيمن قال) متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره الشارح بقوله وانما جاز (اى فى قول من قال) قدر المضاف لان الجواز فى القول لافى القائل وقيل الاظهر ان يجعل فى بمعنى عند مناسبة الظرفية اى عند من قال وهذا اوجه (يعنى) من قال (سيبويه واتباعه) يعنى ان سيبويه قال ان الضارب فى الضاربك وامثاله مضاف والضمير مجرور مضاف اليه (انه) (اى الضارب فى) قولك (الضاربك) وامثاله (مضاف) كما قلنا (دون من قال انه) اى الضارب فى الضاربك وامثاله (غير مضاف) فقياس الفراء حينئذ الضارب زيد على الضاربك وامثاله متزوع عن اصله (والكاف منصوب المحل على المفعولية) لاجرور المحل على الاضافة (والتوين) فيه (محذوف لاتصال الضمير) فان اتصال الضمير يسقط التوين كما ان المضاف اليه كذلك يسقطه لان التوين للانفصال (لاللاضافة) لانه ليس فيه اضافة حتى يسقط التوين لاجلها ثم علل قوله دون من قال بقوله (فانه) اى الضاربك عند من قال انه ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول (لاحتياج جوازه) اى جواز الضاربك وامثاله (الى حمل) لان الضمير ضمير منصوب لاجرور حتى يحتاج الى الحمل فيه اشارة الى رد قياس الفراء

الضارب زيد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا فخاصه انه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كإقانا (حملا) (اي لحمولته) فيه اشارة الى ان قوله حملا مصدر مبنى للمفعول منصوب على انه مفعولاه للفعل المقدر وهو انما جاز لوجود شرط نصبه اى لكونه محمولا (على ضاربك) في صحة الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها (فأنحد فاعل المفعولاه والفعل المعلل به اعنى جاز) فان فاعله قوله الضاربك وشبهه والمحمول ايضا هو الضاربك وشبهه فان في نصب للمفعولاه ثلاثة شروط ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل به وان يكون مقارناله في الوجود وهى ههنا بأسرها موجودة وقال المحشى كأنه غفل عن قوله حملا على المختار فأخر التأويل الى ههنا فحق ما قيل الانسان مشتق من النسيان اقول اذا كان في الكلام شيئا او اشياء في التأويل والاحتياج اليه سواء فالاولى ان يؤخر التأويل لان المؤخر يكون دليلا للسابق والمقدم لا يكون الا بالقرينة فحق قول من قال ان من عاب عيب وقال ايضا ويحتمل ان يكون مفعولاه لقال اى انما جاز عند من قال كذا حملا انتهى وله وجه (وبيانه) اى بيان الحمل ووجهه (انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين) كضارب مفردا (و) اسماء (المفعولين) كمضروب مفردا حل كون كل منهما (مجردة عن اللام بمفعولاتها) متعلق باوصلوا بحيث لم يكن بينهما فصل (و) قد (كانت) تلك المفعولات (مضمرة متصلات) يعنى كل واحد من هذه المفعولات ضمير متصل باحدها (الترموا الاضافة) جواب اذا يعنى او جوا اضافة كل واحد من اسماء الفاعلين والمفعولين الى مفعوله المضمرة (ولم ينظروا الى تحقق تخفيف) يعنى لم يلتفتوا الى وجود التخفيف بالضافة وعدمها (فقالوا ضاربك) ومضروبك وضاربه وضاربي وغيرها مثنى ومجموعا لان سقوط النون في ضاربوك وضاربك والتنوين في ضاربك لرفضهم الجمع بينها وبين المتصل لان التنوين والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه (وان لم يحصل التخفيف بالضافة) في احد الجانبين (بل) التخفيف في جانب المضاف واما حصل (بنفس اتصال الضمير) لان الاتصال سابق على الاضافة لكون الضمير مفعولا كما في الفعل مثل يضربك ثم اعتبرت الاضافة ليحصل كمال الامتزاج لان المضاف والمضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة وان كانت اضافة لفظية (ثم مالم يعتبروا التخفيف في ضاربك) وشبهه اى حصول التخفيف بالضافة لعدم مكانه لان الساقط او لا لا يمكن اسقاطه (وجوزوه) اى وجوزوا ضاربك وشبهه (بدونه) اى من غير ان يحصل التخفيف (حملوا الضاربك) وشبهه في كونه جائزا بدون

التخفيف عليه) اى على ضاربك وبين وجه الحمل لان الشيء لا يحمل على شىء
 ما لم يكن بينهما مناسبة بقوله (لانهما) اى ضاربك والضاربك (من باب واحد
 حيث كان كل منهما) اى المضاف والمضاف اليه (اسما فاعلا) الظاهر أنه اراد
 بقوله اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان محلي باللام او لم يكن (مضافا الى
 مضمير متصل) واراد ايضا بالمضمير المتصل ان يكون ضميرا متصلا غائبا كان
 او مخاطبا او متكلما (محذوفا) صفة لقوله اسما فاعلا جرت على غير من ههنا لان
 الحذف ههنا فى الحقيقة صفة التنوين حيث يقوم به ولكن اجرى عليه (تنوينه
 قبل الاضافة) لاتصال الضمير (لاللاضافة) يعنى ان حذف التنوين من كل واحد
 منهما لاتصال الضمير ودخول اللام ليس للاضافة فاشتركا فى حذف التنوين
 لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعنى اشتركا فى كون المضاف فى كل منهما اسما
 فاعلا والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا حمل الضاربك وامثاله على ضاربك
 (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى على ضاربك لانه لم يجز أن يحمل على
 الضاربك لعدم كونه اصلا (لانهما) اى الضارب زيد وضاربك (ليسا من
 باب واحد) لان المضاف فى الاول الصفة المعرفة باللام والمضاف اليه اسم
 ظاهر هو زيد مثلا وفى الثانى صفة مجردة عنه والمضاف اليه ضمير متصل بها
 فافترقا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة (والدليل على ان سقوط
 التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف) يعنى لاتصال الضمير وهو الكاف مثلا
 (لاللاضافة) يعنى ليس سقوط التنوين فى ضاربك لاضافة الصفة (انها)
 اى التنوين انث الضمير باعتبار أنها حرف او كلمة (لو اسقطت) مبنى للمفعول
 (للاضافة) يعنى لو كان سقوطها للاضافة الى الضمير (لكان) جواب لو
 وهى مع جوابها فى محل الرفع خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر قوله والدليل
 (ينبغى ان يتصور) مبنى للمفعول (ذلك) اى حصول التنوين ووجوده (او لا)
 منصوب على الظرفية يعنى قبل الاضافة (على وجه) متعلق بمتصور (يكون
 الضمير) فيه مضمرا منفصلا (منصوبا بالمفعولية) لامتنعا منصوبا بها (ثم
 تضاف) الصفة الى الضمير ويسقط التنوين للاضافة (ويقال ضاربك)
 بالاضافة (كما يتصور) فى الاضافة اللفظية ان يكون او لامنونا والمضاف اليه
 منصوبا بالمفعولية مثل (ضارب) بالتنوين (زيدا) بالنصب على المفعولية (ثم
 يضاف) اى ضارب الى زيد مثلا (ويقال ضارب زيد) بالاضافة لحصول التخفيف
 بها (ولم يتصور ضاربك) يعنى لم يرد ضاربك بالتنوين و اراد الضمير على صورة
 الانفصال لانه لما لم يرد فى استعمالهم لم يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية او لا
 ثم الاضافة وحصول التخفيف بالاضافة يكون اوجب لانه اذا لم يكن كذلك

يلزم ان تكون هذه الاضافة معنوية مفيدة للتعريف ولم يقل به احد ولهذا جاز
 مررت برجل ضاربك وامتع مررت بز يدضاربك (فعلها) انما سقطت لاتصال
 الكاف) مثلا لان اتصال ضمير المتكلم والغائب كذلك ولو قال لاتصال الضمير
 لكان اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة
 وردت مع الكاف فبنى الكلام عليها لالاختصاص (للاضافة ولتأني) خبر
 مقدم (ان يقول) مبتدأ مؤخر (لم لا يجوز) قوله لم اصله لما بالالف ثم حذف اذا
 دخل اللام الجارة على ما الاستفهامية فرقا بينها وبين الشرطية مثل قوله تعالى
 ﴿فانظرة بمرجع المرسلون * وعم يتساءلون﴾ (ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك)
 لا ضاربك (الفضل) حقيقة (بالتنوين) لما سبق غير مرة ان التنوين يمنع الاتصال
 كسائر مواضعه (ثم) اى بعد ان يكون الاصل فيه هذا (لما ضيف) ضارب الى
 الكاف (حذف التنوين) اى تنوين ضارب للاضافة (وصار الضمير المنفصل
 متصلا) بعد الاضافة لاقبلها (فصار ضاربك) باضافة والاتصال (وحصل
 التخفيف) بالاضافة من المضاف بحذف تنوينه ومن المضاف اليه باصاله
 لانه اخف من الانفصال (جدا) اى قطعا وجزما (ثم) بعد هذا (حمل الضاربك)
 وان لم يحصل التخفيف فيه قطعا من كلا الجانبين (عليه) اى على ضاربك
 (لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمير
 متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما) اى حذف تنوين كل منهما (قبل
 الاضافة) فاشتركا في هذه الحالة فيصح الحمل لوجود المناسبة (للاضافة)
 عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف تنوينهما لاجل الاضافة
 اما في ضاربك فظاهر مما سبق واما في الضاربك فلانه لما حمل عليه فكأنه كان
 منونا حذف للاضافة حكما كما فيه حقيقة (ولم يحمنوا الضارب زيد عليه) اى
 على ضاربك (لانهما ليسا من باب واحد) كما كان الضاربك وضاربك من باب واحد
 فلم يصح الحمل حيث كان المضاف اليه في الضارب زيد امما ظاهرا واجيب
 عنه بانه لا بد في الاضافة اللفظية من وجود الاستعمال بلاضافة لكونها في تقدير
 الانفصال لكون المضاف اليه مفعولا او فاعلا او نائبا عنه فكما لم يوجد ضاربك
 بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضا ضارب اياك بالتنوين وحقيقة
 الانفصال لان الاتصال اصل في الضائر التي وضعها للاختصار ومتى امكن العمل
 بالاصل فلا يصار الى الانفصال وههنا لم يوجد شيء مما يوجب الانفصال فبقى
 على اصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب اياك وما لم يوجد لم يتصور * ولما فرغ من
 حمل الامثلة المذكورة على الاجوبة عن استدلالات القراء على جواز الضارب
 زيد شرع في انها تكون اشارة الى القواعد منبها على ما حمل او لا فقال (واعلم)

فدیحصل لك علم یفید یقین (انا حملنا قوله و ضعف الواهب المائة الهجان
 و عبدها و قوله الضارب الرجل و) قوله (الضارب حملا على نظيرها) اى على
 نظير الاول من المختار فى الحسن الوجه و نظير الثانى من قوله ضاربك (على
 الاجوبة) متعلق بقوله حملنا جمع جواب (عن استدالات) متعلق بالاجوبة
 (الفراء على جواز) متعلق باستدلالات (الضارب زيد) لما سبق من انه استدل
 او لا على جوازه بشعر الاعشى و ثانيا استدل عليه بقوله الضارب الرجل و ثالثا
 استدل عليه بقوله الضاربك (من جانب المصنف) متعلق بالاجوبة كان المصنف
 اراد بآراء هذه الامثلة الجواب بكل منها عن استدلال الفراء حال كوننا (على
 موافقة) اى موافقين (بعض الشارحين و) لكن جاز (لك ان تجعل كل واحدة
 منها) اى من تلك الامثلة (اشارة) مفعول ثان (الى المسئلة) متعلق بقوله اشارة
 (على حدتها) حال من الواحدة المضاف اليه لكل اى حال كون كل واحدة
 منها مستقلة فى كونها مسئلة واحدة (مناسبة) صفة مسئلة (للحكم بامتناع
 الضارب زيد) يعنى تكون تلك المسئلة دالة على امتناعه ايضا (فعنى قوله
 و ضعف الواهب المائة الهجان و عبدها) يعنى معنى الضعف فى هذا الشعر
 (انه) اى الشأن (ضعف عطف) الاسم (المجرى عن اللام) المضاف الى ضمير
 المعطوف عليه (على) الاسم (المحلى به المضاف اليه صفة) بالرفع لانه قائم مقام
 فاعل قوله المضاف لانه صفة جرت على غير من هى له (مصدر باللام) و انما
 ضعف (لانه بتوسط العطف يصير) ذلك الكلام (مثل الضارب زيد كما
 عرفت) من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف ما يمتنع اضافته و يكون مثل هذا
 الكلام ضعيفا (و انما لم يحكم عليه بالامتناع) كما حكم على الضارب زيد به فيما سبق
 (بل) حكم عليه (بالضعف) حيث قال و ضعف (لانه قد يتحمل فى المعطوف
 ما لا يتحمل فى المعطوف عليه) يعنى قد يجوز فى المعطوف ما لا يجوز فى المعطوف
 عليه لانه لا يلزم من العطف على الشئ ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه
 فى جميع احواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف اذا كان فى المعطوف وصف
 لا يجوز ان يكون ذلك الوصف وصفا للمعطوف عليه مثل يازيد و الحارث و كما
 فيما نحن فيه (و حينئذ) اى حين اذ كان اشارة الى مسئلة على حدة (يندفع مافيه)
 اى فى قوله و ضعف الواهب المائة الخ (من توهم) بيان لما (شأبة المصادرة على
 المطلوب على التقدير الاول) اى على كونه جوابا عن استدلال الفراء على
 جواز الضارب زيد حيث لم يجعل جوابا عن استدلال الفراء حتى يلزم المصادرة
 لانها انما نشأت من حله على الجواب عن استدلال الفراء به (و ارجاع) عطف
 على قوله فعنى قوله و ضعف الواهب الخ اى ارجاعهما الى مسئلة ظاهرة لا يحتاج الى

البيان كما يحتاج ارجاع الاولى (كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئله ظاهرة)
يعنى يجوز أن يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى به ايضا وان لم
يحصل التخفيف بالاضافة حملا على الحسن الوجه في المختار لا اصلا ويجوز
ايضا ان يضاف الوصف المعروف باللام الى الضمير دون التخفيف حملا على الصفة
المجردة عن اللام المضاف الى الضمير (وتضمن) عطف على ان تجعل اى ولك
ان تجعل كل واحد من الثلاثة اشارة الى مسئله على حدة وتضمن في كل من المسئلتين
الاخيرتين (الرد على الفراء فى الاستدلال بهما) لانه لما لم يمكن الاضافة فيهما
الا بالمحلى لا يمكن الاستدلال بهما لانه كالاتعارة من المستعير والسؤال من المحتاج
الفقير* ولما فرغ من بيان ما تجوز اضافته معنوية كانت اولفظية اراد أن يبين
مالا تجوز اضافته واجابة ما يرد عليه فقال (ولا يضاف موصوف الى صفته)
اى الى صفته القائمة به او يغيره لانه لا يجوز اضافة زيد الموصوف الى العالم
ابوه حال كونه مصاحبا (مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى) اى بقاء المعنى
الذى استفيد بالوصف التركيبى (بحاله لان لكل من هئتي التركيب الوصفى
والاضافى) يعنى لان لوصف التركيب الوصفى معنى ووصف التركيب الاضافى
(معنى آخر) بحيث (لا يقوم احدهما مقام الآخر) يعنى ان معنى التركيب الوصفى
لا يقوم ولا يستفاد من التركيب الاضافى وبالعكس لان معنى التركيب الوصفى
الاتحاد فى المعنى والاتفاق فى الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا كان
وصفاله او الخمسة اذا كان وصفا لسببه وان يكون الثانى تابعا للاول وميناله ومعنى
التركيب الاضافى ان يكون الثانى مغايرا للاول فى المعنى والاعراب وغيره من تلك
الامور والاتصال بينهما انما يكون بواسطة الحرف حقيقة او حكما فتغاير التركيبان
فلا يقوم معنى احدهما بالآخر فلا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى
الوصفى (و) (لهذا المعنى بعينه) اى للعلة المذكورة فى عدم اضافة الموصوف
الى صفته من غير تفرقه (لا) (يضاف) (صفة الى موصوفها) لزوم تقدم
الصفة على موصوفها والصفة لكونها تابعة مخصوصة او موصوفة لا يجوز تقديمها على
موصوفها (فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع) باضافة الموصوف الى الصفة اذا صله
المسجد الجامع ثم اضيف بعد التجريد لان التجريد شرط فى الاضافة المعنوية (و) لا
(جرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد) باضافة الصفة الى موصوفها لان اصله قطيفة جرد ثم
قدمت الصفة واضيفت الى موصوفها ولذا قال الشارح بمعنى المسجد الجامع وقطيفة
جرد على التوصيف فيهما (خلافا للكوفية) حيث جوزوا اضافة الموصوف
الى ههنا والصفة الى موصوفها (فان مسجدا جامع) بالاضافة (عندهم بمعنى
المسجد الجامع) بالتوصيف (و جرد قطيفة) بالاضافة ايضا (بمعنى قطيفة

جرد) بالتوصيف (من غير فرق) لانهم قالوا الاضافة لتخفيف المضاف بحذف التثوين كما في الثاني او بحذف اللام كما في الاول وهذه الفائدة اذا حصلت تجوز الاضافة كيف ما كان (و) (يرد) فيه اشارة الى ان الواو ههنا للاستثناف يعنى جواب عن السؤال المقدر (على القاعدة الاولى) صفة القاعدة تأنيث اول (هي) اى القاعدة الاولى (قوله) اى قول المصنف (ولا يضاف موصوف الى صفته) (مثل مسجدا للجامع) بالاضافة (وجانب الغرنى) بها ايضا (وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء) (فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد) فى الاصل لبيان ان فى المسجد معنى الجمعية لان فى الجامع معنى الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد جامع للجماعة والافعال التى فى الصلاة (والغرنى صفة الجانب) لبيان ان فيه معنى هو الغرنية (والاولى صفة الصلاة) لبيان معنى قائم بها وهو الاولى (والحمقاء صفة البقلة) لبيان معنى قائم بها وهو الحق كما ان العالم فى قولك جاءنى زيد العالم لبيان معنى قائم به وهو العلم (وقد اضيف) بعد التجريد (اليها موصوفاتها) يعنى قد اضيف بعد التجريد عن اللام الى كل صفة موصوفها فالمسجد اضيف الى الجامع والجانب اضيف الى الغرنى والصلاة الى الاولى والبقلة الى الحمقاء وهذا هو السؤال المقدر (واجيب) عنه (بان مثل هذه التراكيب) يعنى كل تركيب يفهم من ظاهره ان الموصوف اضيف الى صفته (متأول) (التأويل التطب يعنى طلب المال بالصرف عن ظاهره) (فمسجد الجامع) بالاضافة (متأول بمسجد الوقت الجامع) بتقدير الموصوف المضاف اليه فالما حذف ذلك اختصارا اقيمت الصفة مقامه فاخذت حكمه فصار كأنه مضاف الى الظاهر وفى الحقيقة المضاف اليه هو الموصوف المحذوف (وذلك) اى هذا التأويل (يحتمل معنيين احدهما) اى احد المعنيين (ان يكون الوقت) الموصوف المضاف اليه (مقدر فى نظم الكلام) بحيث يكون كأنه مذكور لا يحذف نسيا منسيا لان المقدر كالمذكور والمحذوف لفظا كالثابت (ويكون المسجد مضافا اليه) اى الى الوقت المقدر (و) يكون (الجامع صفة للوقت) يعنى للوقت المقدر كما كان الحال كذلك اذا كان الوقت مذكورا لفظا (فيندفع الايراد) المذكور (بوجهين فا) حددهما (ان الجامع ليس مضافا اليه) للمسجد بل المضاف اليه له هو الوقت المقدر (و) ان الجامع (لا) يكون (صفة للمضاف) وهو المسجد بل انما يكون صفة للوقت المقدر (واثنيهما) اى ثانيا الوجهين (ان يكون الوقت) المضاف اليه الموصوف (محذوفا) المراد به ههنا ان يكون محذوفا نسيا منسيا ليكون مقابلا للقسم الاول لانه فيه محذوف ايضا الا انه لما كان مقدر صارا كأنه ليس بمحذوف فكان مذكورا

حكما وهنالك (الجامع) اى ماكان صفته (قائما) وهذا من قيل
عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (مقامه) اى مقام ذلك
المحذوف حل كونه (منطويا) اى مشتملا (عليه) لان النائب مناب الشئ يؤدى
مؤداه ويغنى عنه (فيكون) الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف (بمنزلة
الصفات الغالبة) لماضيف الى موصوفها لان الصفة اذا جعلت صفة
لغير موصوفها بعلاقة تكون بمنزلة الصفات الغالبة يعنى تكون صفة مجازية
كالحكيم والعظيم حيث وقعا صفة للقرآن في قوله تعالى ﴿ليس والقرآن الحكيم﴾
والقرآن العظيم ﴿لان الموصوف بالحكم والعظم في الحقيقة صاحبه كذلك
ههنا الموصوف بالجامع في الحقيقة هو الوقت فلما حذف نسيا منسيا جعل وصفا
للمسجد مجازا (يضاف المسجد) الموصوف (اليه) اى الى الجامع بحذف
اللام عنه فقيل قد اضيف الموصوف الى الصفة (فيندفع اليراد) المذكور
(بوجه واحد وهو) اى ذلك الوجه (ان الجامع ليس صفة للمضاف) الذى
هو المسجد في الحقيقة ولا مضافا اليه له والمضاف اليه والموصوف في الحقيقة
هو المحذوف وهذا قائم مقامه (وعلى هذا القياس) اى القياس الذى اجرى
في المسجد الجامع (صلاة الاولى وبقية الحقاء) حيث (يتأول) التركيب الاول
(بقوله صلاة الساعة الاولى و) الثانى بقوله (بقية الحقاء) هى واحد
حب الخطة ونحوها كتمر وتمر الا انها بالكسر بذور الصحراء مما ليس بقوت
للشجر وهذا حق لان ماكان قوتا للشجر لشرفه استحق الفتحة لانه اشرف
من الكسرة لكونها علوية وهى سفلية ولكثرة استعماله ايضا وانما وصفوها
بالحق لانهما تنبت في مجارى السيول ومواضى الاقدام وماينبت ههنا يكون
سريع الزوال ولوكان لها ادراك ما لنبت في الاراضى الحالية فانتهدت الى غايتها
(على الاحتمالين المذكورين) اى على احتمال ان يكون الموصوف مقدرافى نظم
الكلام ويكون المضاف مضافا اليه والصفة صفة له فيندفع اليراد من وجهين
وان يكون محذوفا نسيا منسيا فتكون الصفة صفة له مجازية فيندفع اليراد بوجه
واحد * وقال الرضى ويجوز عندى ان تكون امثلة اضافة الموصوف الى
صفته من باب طور سيناء وذلك ان تجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى
جانبا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والحقاء بقية مخصوصة فهى من
الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقية المحتملة الى هذه
الصفة المختصة لفائدة التخصيص فتكون صلاة الاولى كصلاة الوتر وبقية الحقاء
كبقية الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمن * الى هنا كلامه ومن هذا يفهم انه
اختر الاحتمال الثانى وقوله صلاة الساعة الاولى هى اول ساعة بعد زوال

الشمس يعنى اول وقت الظهر او اول ساعة فرضت فيها الصلاة او اول ساعة اذيت الصلاة فيها بالجماعة (لكن) استدرالك من قوله وعلى هذا القياس صلاة الاولى على الاحتمالين اى الا ان (هذا التأويل) المراد به التأويل على الاحتمالين لا على الاحتمال الاخير فقط كما هو المتبادر من كلمة هذا (لا تمشى) اى لا يجرى (فى) المثال الاخير وهو قوله (جانب الغربى فانه) اى الشأن (لاشك ان المقصود) من هذا التركيب (توصيف الجانب بالغربية) اى جعل الجانب موصوفاً بكونه منسوباً الى الغرب بالايضاح لان الجانب اسم جنس وان كان معرفاً باللام يحتمل ان يكون يميناً وصدّه وشرقاً وعكسه فلما وصف بالغربية تبين ما هو المقصود واتضح (لا توصيف) عطف على توصيف الجانب اى ليس المقصود هنا توصيف (مكان هو) اى المكان (جانبه بها) اى جانب المكان فالضميران راجعان الى المكان لان المكان هنا ليس بمنسوب اليه بل منسوب والمنسوب اليه ليس الا الغرب اذ لو كان المكان هو المنسوب اليه لقال كما يقال مكى فى المنسوب الى مكة فالغنى جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمراد بل المراد الجانب المنسوب الى الغرب (اللهم الا ان يقال هناك) اى فى المواضع التى اعتبرت جانباً (مكانان جزء) يكون مشمولاً (وكل) يكون شاملاً (فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو) اى ذلك المكان (الجزء) وهو الموصوف (والاضافة) اى اضافة الجانب الى ذلك الجزء (بيانية) لان بين المضاف والمضاف اليه عمومًا وخصوصًا من وجه (والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه) اى الى الجزء المضاف اليه (هو) راجع الى الموصول (الكل) فيكون حينئذ من اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فضة فيكون التقدير جانب الجزء المنسوب الى الغرب (فيستقيم المعنى) (و) (يرد على القاعدة الثانية وهى) اى تلك القاعدة (قوله ولا) يضاف (صفة الى موصوفها) (مثل جرد) جمع اجرد مثل احمر حمر وفى الحاشية* خرقة بن ريشه از كهنكى وفرسودكى (قطيفة) على وزن وظيفة وهى دنار ذوريش (واخلاق) جمع خلق بكسر اللام يقال ثوب خلق اى بال (ثياب) جمع ثوب مثل دار وديار (فان اصلهما) اى اصل هذين التركيبين (قطيفة جرد) وجرّد ههنا مصدر بمعنى المفعول لان المناسب الافراد لمطابقة الصفة الموصوف لاجمع كما قلنا جعل صفة للتظيفه على ان يكون فى معنى قطيفة مجردة لبيان معنى قائم بها وهو كونها بلا ريش (وثياب اخلاق) لبيان معنى قائم بالثياب وهو كونها خاقمة (ثم قدمت الصفة) فيهما (على الموصوف واطيفت) اى الصفة (اليه) اى الى الموصوف مع بقاء المعنى المقاد من التركيب الوصفى (واجيب عنه) اى عن هذا الازراد (بانه) اى بان مثل هذا (متأول)

يعنى اول مثل هذا يجعله من باب اضافة العام الى الخاص بيانا ولا تخصيصا لامن باب اضافة الصفة الى موصوفها حتى يرد هذا السؤال وهذا متأول (بانهم) اى بان النحاة اوبان العرب (حذفوا قطيفة) يعنى حذفوا الموصوف (من قولهم قطيفة جرد) حذفوا لازما بحيث لم يلتفت اليه اصلا (حتى صار) قوله جرد (كأنه اسم غير صفة) فى انه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرس لان الصفات لكونها عرضا قائما بالغير لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر يقوم هو به فلما لم يكن مذكورا ولا مقدرا علم انها لم تكن صفة وجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه وصفا قائما بالغير فلم يطلب له موصوف (فلما قصدوا تخصيصه) ليكون تمييزا (لكونه صالحا) لابهامه وشيوعه (لان يكون قطيفة وغيرها) يعنى ان جردا يصلح ان يطلق على كل ما لا يرشاه سواء كان فى اصله ريش ثم جرد كالقطيفة او لا كالسلك (مثل خاتم) وباب (فى كونه) اى فى كون كل من خاتم وباب (صالحا لان يكون فضة وغيرها) يعنى لان يكون اصله فضة وذها ورصاصا ولان يكون اصل الباب ساجا وغيره (اضافوه) اى جرد (الى جنسه) وهو ما كان فى اصله ريش ثم جرد عنه كالقطيفة (الذى يتخصص به) اى الجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد قطيفة ليعلم ان الجرد من الذى فيه ريش ثم جرد عنه (كما اضافوا خاتما) وبابا (الى فضة) وساج (فليس اضافته) اى اضافة جرد (اليها) اى الى قطيفة (من حيث انه) اى جرد (صفة لها) اى للقطيفة ثم قدم واضيف اليها حتى يرد ذلك السؤال (بل) اضافته اليها (من حيث انه) اى الجرد (جنس مبهم) يقبل التخصص (اضيف اليها ليتخصص) حتى لو لم يضيف سبق على عمومه ولم يعلم من اى جنس (وعلى هذا القياس) قوله (اخلاق ثياب) يعنى كان فى الاصل ثياب اخلاق فحذف ثياب نسيا منسيا بحيث لم يلتفت اليه اصلا حتى صار اخلاق اسما مبهما يصلح لان يكون ثيابا وغيرها فلما اريد تخصيصه اضيف الى جنسه الذى يتخصص باضافته اليه فاضافته اليه ليس من حيث انه صفة له بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه ليتخصص (ولا يضاف اسم ثمائل) (اى مشابه) (للمضاف اليه) اى لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة مجازا بعلاقة الاولوية كقوله تعالى ﴿انى ارانى اعصر خمرا﴾ وقوله عليه الصلاة والسلام ﴿من قتل قتيلا﴾ (فى العموم) مثل كل وجميع فلا يقال كل الجميع ولا جميع الكل فانهما ممتثلان فى العموم (والخصوص) (الى ذلك المضاف اليه) متعلق بقوله ولا يضاف وهذا ايضا من قيل المجاز الاولى (سواء كانا) اى المضاف والمضاف اليه (مترادفين) بحيث يكون معناها واحدا (كثيت واسد)

(في الاعيان) جمع عين وهو مايقوم بذاته كزيد (و) رجل و (الجث) بضم الجيم وفتح التاء المثناة جمع الجثة وهو شخص الانسان فهمي اخص من الاعيان لان الاعيان تعم الانسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق (وحبس ومنع) (في المعاني) جمع معنى وهو مايتعلق به القصد (والاحداث) جمع حدث وهو معنى قائم بالغير كالضرب والطول الا انه يختص بالمصادر فتكون المعاني اعم فيبينها عموم وخصوص مطلق ايضا ولم يورد مثالا للعموم ابتلته ولا تفهامه من امثلة التخصيص ولكون هذه الامثلة صالحة لثلاث العموم ايضا بان يراد بالعموم عموم النوع لا عموم الجنس فان اريد به فامثله متروكة (اوغير مترادفين بل) يكونان (متساويين في الصدق) يعني يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر (كالانسان) لان معنى الانسان باعتبار النوع الحيوان الناطق (والناطق) معناه ذات متصف بالنطق الا ان احدهما يصدق على ما يصدق عليه الاخر لصحة الحمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق انسان فلا يضاف احد هذه الامثلة الى الاخر فلا يقال ليث اسد ولا اسد ليث ولا حبس منع ولا منع حبس ولا انسان ناطق ولا ناطق انسان بالاضافة فيها (لعدم الفائدة) (في ذكر المضاف اليه) من تعريف المضاف او تخصيصه بالاضافة فيها لان فيها تخفيف المضاف بخذف التنوين منه فيكون في نفس الاضافة فائدة التخفيف ولذا قال الشارح ذكر المضاف اليه لانه لافائدة في ذكره (فانك اذا قلت رأيت ليث اسد) بالاضافة (لاتفيد) من هذا القول (الامتنيد) اي ما يفيد من قولك (رأت ليثا بدون ذكر الاسد) الذي يكون مضافا اليه (واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لافائدة فيه) اي في ذكر الاسد لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل ان يحترز من ان يكون في كلامه لغوا لافائدة فيه لانه يكون سببا لحمله على السفه او الجنون (بخلاف) (اضافة العام الى الخاص) جعل متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل كليث واسد ملابس بخلاف فان لفظ الكل ليس مماثلا للدرهم ولفظ العين ايضا ليس مماثلا للشيء بالاضافة بل يصير خاصا (في مثل) (كل الدرهم وعين الشيء) اراد بالمثل كل تركيب اضا في اضيف فيه العام الى الخاص (فانه) (اي المضاف) وهو كل وعين (فيهما) (يختص) (اي يصير خاصا) لكونه عاما (بسبب اضافته الى المضاف اليه) الخاص (ولا يبقى على عمومته) بل يكون خاصا (سواء افادت الاضافة التعريف) اي تعريف المضاف لان المضاف اليه معرف باللام المفيدة تعريف مادخت هي عليه والاضافة معنوية (او التخصيص) اي تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس واعية

لفظ كل من الدراهم ظاهرة بحيث لا تحتاج الى البيان فيكون بمعنى جميع الدراهم لان الكل اذا اضيف الى المعرفة يكون بمعنى الجميع وههنا كذلك والى التكررة يكون بمعنى كل واحد قد سبق تحقيقه (و) اما (اسمية العين عن الشيء) اى كون العين عاما والشيء خاصا (اذا كان اللام فيه) اى فى الشيء (لعمد) اى للعهد الخارجى او الذهنى بحسب القرائن كما تريد مثلا زيدا فتقول عين زيد او عمرو (ظاهرة) لا تحتاج الى البيان (واما اذا كان) اللام فيه (للجنس فبينها) اى فى اسمية العين عن الشيء (خفاء) قلنا العين قبل الاضافة ما تقوم بذاته سواء كان موجودا او معدوما فيكون العين عاما والشيء فى عرفهم مختص بالموجود فيكون خاصا فلما اضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود * وقال المحشى تزيل الخفاء صحة عين اللاشئ ونفس اللاشئ والخفاء اما جاء من جعل الشئ شاملا لغير الموجود فى الخارج كما هو اللغة انتهى * وفى بعض الشرع وان لفظ العين قبل الاضافة جاز أن يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعدها يختص بالشيء الذى لا يطلق الاعلى الموجود تم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا ايضا (و) (يرد على قولهم) اى قول النحاة او العرب (لا يضاف اسم بمائل للمضاف اليه فى العموم والخصوص) الى ذلك المضاف اليه (قولهم سعيد كرز) بضم الكاف (ونحوه) مثل قيس قفة وزيد بطة * اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه لكون اللقب اشهر غالبا فقول هذا سعيد كرز واما اذا كان مضافا جرى اللقب على الاسم لكون الاسم اصلا فقول هذا عبدالله بطة او قفة والمراد بالاحراء عليه جعله خيرا او عطف بيان له (فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى) الا ان الاول اسم والثانى لقب (واحد) تأكيداه (كليت واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر) يعنى اضيف الاسم الى اللقب (فاجيب) عنه (بانه) اى مثل هذا القول (متأول) يعنى يأول هذا القول (بحمل احدهما) اى احد اللفظين يعنى الاسم (على المدلول) والمسمى (والآخر) اى اللفظ الآخر يعنى اللقب (على اللفظ) والبدال (فكأنك اذا قلت جاءني سعيد كرز) بالاضافة (فكأنك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ) اى مدلوله ومسماه (ولم يقولوا) جاءني (كرز سعيد) باضافة اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلا واللقب عارضا والاصل فى مثل هذا ان يضاف العارض الى الاصل كخاتم فضة و غلام زيد وضرب اليوم وغيرها من الاضافة اللفظية من نحو ضارب زيد وحسن الوجه فعلى هذا اضافة كرز الى سعيد اولى من عكسه (لان قصدهم بالاضافة التوضيح) اى توضيح المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه اذا كان نكرة (واللقب اوضح من الاسم غالبا) لان اللقب ما وضعه الناس وما وضعوه

يكون اشهر فيما بينهم والاسم ما وضعه ابوه فيكون اقل استعمالا فاوضحوه
بالإضافة اليه * ولما فرغ من بيان ماجاز اضافته وما لم يحز شرع في بيان
الحروف الاواخر من جواز اثباتها وحذفها فقال (واذا اضيف الاسم الصحيح)
(وهو في عرف النحاة) احتراز عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد بيان الملحق
بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف (مالمس في آخره حرف علة) واواوياء او الف
سواء كان عينه او فاؤه تحيين مثل عمرو واولايعني او فاؤه مثل زيد او عينه
مثل وعد ويسر لان غرضهم البحث عن اواخر الكلم حيث يكون الاعراب
فيها لفظيا وتقديريا (او الملحق به) اي الاسم الذي الحق بالاسم الصحيح حتى
يجري مجراه (وهو) اي الاسم الملحق به (مافي آخره واواوياء ما قبلهما) اي
قبل كل واحد منهما حرف (ساكن) سواء كان ذلك الساكن حرف علة
ايضا كرمى ومغزوة او غيره كظبي ودلو ومعنى الحاقه بالصحيح على ما قلنا آتفا ان
يكون اعرابه بالحرركات الثلاث كالصحيح (وانما كان ملحقا بالصحيح) في تحمل
الحرركات الثلاث فيكون الاعراب فيه لفظا (لان حروف العلة بعد السكون)
اي لان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن (لايقل عليها) اي على تلك
الحروف (الحركة) ضمة كانت او كسرة او فتحة كما لا يتقل على الحرف الصحيح
(لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة) المصدر مضاف الى فاعله ونائب لمفعوله
يعني لا يتقل الحركة على حروف العلة التي وقعت بعد الحرف الساكن لان
الساكن خفيف والحركة بعده لا يتقل (ولان حروف العلة) التي وقعت
(بعد السكون مثلها) اي مثل حروف العلة التي وقعت (بعد السكون في الوقوع
بعد استراحة اللسان) يعني ان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن حروف
العلة الواقعة في الابتداء (ولا يتقل عليها) اي على حروف العلة (الحركة
بعد السكون يعني في الابتداء) سواء كان ضمة نحو قفل او كسرة نحو فسق او فتحة
نحو قتل وسواء كان الناء واوا نحو وعد او ياء نحو يسر (كذلك) اي كما لا يتقل
الحركة مطلقا على الحرف الواقع في الابتداء مطلقا لا يتقل (بعد السكون) اي
بعد الحرف الساكن (الى ياء) متعلق بقوله واذا اضيف (المتكلم كسر آخره)
جزاء الشرط وهو قوله واذا اضيف (للتناسب) يعني لتناسب كسرة آخره ياء المتكلم
لان الياء اصلها الكسرة لتولد منها (مثل ثوبى ودارى في الصحيح) يعني هذان
مثالان لكون المضاف صحيحا لانه ليس في آخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف
صحيح وهو الباء في الاول والراء في الثاني (و) مثل (ظبي ودلوى في الملحق به)
هذان مثالان لما الحق به اي بالصحيح لان آخر الاول ياء ما قبلها ساكن و آخر الثاني
واو كذلك (والياء) الواو للحال او لعطف الجملة الاسمية على الفعلية كقول الشاعر

* لكن يمر عليها وهو منطلق * يعنى الياء اللاحقة للصحيح والمحقق به على ان يكون اللام فيها للعهد واما الياء اللاحقة لغيرها مفتوحة للسالكين (مفتوحة اوساكنة) اوهنا للتخيير (وقد اختلف) مبنى للمفعول (فى ان ايها) من الفتحه والسكون (الاصل والصحيح) من الاقوال (انه الفتح) لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها وفى تقديم قوله مفتوحة اشعار بان الاصل المختار عند المصنف الفتح (اذا الاصل فى الكلمة التى) وضعت (على حرف واحد هو الحركة) لا غير كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ولام الامر وامثالها (لثلا يلزم الابتداء بالسالكين) اذا لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم فى علم التصريف (حقيقة) تمييز فيما اذا كانت فى صدر الكلام (او حكما) عطف على حقيقة اى فيما اذا لم تكن فى الصدر فانها لاستقلالها فى حكم الابتداء بها (والاصل فيما) اى فى الكلمة التى (بنى على الحركة الفتح) لعدم تحمله الحركة الثقبية من الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه على حرف واحد فالعمل بالاصل هو الاصل فالفتح هو الاصل (والسكون انما هو عارض للتخفيف) وهو انما يكون اذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض حروفها والكلمة التى بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا تحتاج الى التخفيف بالاسكان بل لا يمكن لتعذر الابتداء بالسالكين * ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والمحقق به حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم وفرغ ايضا من بيان حال الياء حين كونها مضافا اليها شرع فى بيان الاسم المعتل حين اضافته اليها فقال مصدرا بالغاء التفصيلية (فان كان آخره) (اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) اى الاسم الذى اريد اضافته اليها (الفا) يعنى ان لم يكن آخره صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واو او ياء فان كان الفا (ثبت) فعل ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم (اى الالف على اللغة الفصحى لعدم موجب الانقلاب) اى لعدم ما يوجب انقلابها اما واو وهو انضمام ما قبلها او ياء وهو انكسار ما قبلها لان الالف اذا انضم او انكسر ما قبلها تقاب واو او ياء وهننا ليس شىء من ذلك فبقيت على حالها سواء كانت منقلبة عن واو او ياء (نحو عصاى ورحاى) او الف تانيث مثل حبلاى وبشراى او الف التثنية كسماى وغلاماى (وهذيل) مبتدأ لانها علم قبيلة (وهى قبيلة من قبائل العرب) (تقبلها) من قلب يقبل من باب ضرب متعد الى مفعولين وفاعلها ما استكن فيه ومفعولها الاول الضمير المتصل به (اى) تقاب قبيلة هذيل يعنى اهلها (الالف حال كونها) اى حال كون الالف (لغير التثنية ياء) مفعول ثان لقوله تقبلها (لمشكلة ياء المتكلم) المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفاعل متروكة اى لمشكلة تلك الياء المنقلوبة

ياء المتكلم لان مشاكلتها الكسر فلما تعذر التزم الياء التي هي اختها (وتدغم)
الياء المقلوقة بعد القلب (في الياء) اى في ياء المتكلم لاجتماع حرفين من جنس
واحد والاول ساكن والثانى متحرك فيجب الادغام للتخفيف (نحو عصى)
بقلب الالف واو لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو والياء اذا اجتمعا
في كلمة والسابق ساكن تقلب الواو ياء (ورحى) وفي الواو ياء لان اصل هذه
الالف اما الواو او الياء فان كانت الواو ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو الى
الياء ثم تدغم الياء في الياء وان كانت الياء تقلب الالف الى الياء ثم تدغم الياء
في الياء (ولا تقلب الف التثنية ياء) حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم (كغلامى)
فيكون الف التثنية متفقا عليه في عدم القلب حين الاضافة (لاتباس المرفوع
بغيره) اى بغير المرفوع (بسبب القلب) اى بسبب قلبها ياء ولانها حرف
اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب بدون تغير العامل (وان كان) (اى
آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) (ياء) وذلك فى المقوص بالواو نحو غاز
او بالياء نحو راض وفي المثنى والمجموع على حده نصبا وجرا (ادغمت) تلك
الياء (فى ياء المتكلم لاجتماع المثلىن) اى الحرفين المتجانسين (فيما هو كالكلمة
الواحدة) لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف من
المضاف ما يدل على الانفصال من التثنية والنون وقت الاضافة وبقي ما قبلها
بعد الادغام مفتوحا فى التثنية ومكسورا فى الجمع والمقوص لتدل الفتحة والكسرة
على الياء المدغمة (مثل مسلمين) مثى او مجموعا نصبا وجرا (اذا ضيف) نحو
مسلمين (الى ياء المتكلم اسقط النون) يعنى نون التثنية والجمع (للاضافة) اى لاجل
الاضافة لانها دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل الانقطاع والانفصال
(وادغم الياء فى الياء) لاجتماع المثلىن فيما هو كالكلمة الواحدة (فصار) بعد
هذا العمل (مسلمى) بفتح الميم مثى وكسرها جمعا وقاضى ورامى وغازى وداعى
بكسر ما قبلها والادغام (وان كان) (آخره) اى آخر الاسم المضاف الى ياء
المتكلم (واوا) وذلك فى موضع واحد وهو المجموع بالواو والنون رفعا
(قلبت) (الواو) وقت الاضافة الى الياء (ياء) لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة
(مثل مسلمون) يعنى اجمع المذكر السالم رفعا (اذا ضيف الى ياء المتكلم قلبت
واو ياء) كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ما قبلها فحذف
بالقلب والادغام وتبديل الضمة الى الكسرة لان هؤلاء اخف من اضدادها يعنى
لان الياء اخف من الواو والكسرة من الضمة والادغام من فكها * وفى الرضى وانما
لم يبقيا كراهة اجتماع المتقاربين فى اللين مخففا بالادغام (وادغمت) (الياء)
المقلوبة من الواو (فى الياء) يعنى فى ياء المتكلم (وكسر ما قبلها) اى كسر

الحرف الذي قبل المتقلبة لتسلم (لأنها) اى لان الواو (لما انقلبت ياء ساكنة) لما عرفت (توجب بقاء الضمة قبلها تغيرها) لاحالة الى الواو لان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها تقلب واوافق فيا تفرّ فيلزم انكسار ما قبلها (فحرك ما قبلها) يعنى بدل حركة ما قبلها (بالحركة المناسبة لها) اى الياء وهى الكسرة لتسلم الياء لان انكساره يوجب سلامة الياء (فقليل مسامحة) بالكسر (وان كان قبل الياء) التى فى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (او الواو) كذلك (فتحة) يعنى ان كان الحرف الذى قبل الياء او الواو مفتوحا قبل الاضافة الى الياء (بقى ما قبلها) اى ذلك الحرف الذى قبل الياء (مفتوحا) بعد الاضافة على حاله ولم يغير لئلا تلبس التثنية بالجمع لو كسر لاجل الياء فى التثنية وتكون الفتحة دالة على الالف المقلوبة من الواو فى غيرها (كقَوْلِكَ فى مسلمين) مثنى (مسامحة) بالفتح (وفى مصطفون) واعلون فى جمع مصطفى واعلى (مصطفى) واعلى بالفتح واختير الفتحة وان كان المناسب الضمة لدالتها على الواو (لخفة الفتحة) وثقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما الياء او الالف والفتحة اولى بهما (وفتحت الياء) (اى ياء المتكلم) وقت كونها مضافا اليها (فى الصور) جمع صورة (الثلاث) بالتأنيث لان العدد يتبع موصوفه فى التأنيث على ماسأى اى فى صورة كون آخر الاسم المضاف الفا او ياء او واو (للساكنين) (اى للزوم التقاء الساكنين) احدها آخر الاسم المضاف من الالف او الياء او الواو والثانى ياء المتكلم (اذا لم تحرك) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى ياء المتكلم يعنى اذا لم تكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين مشروط بعدم كونها متحركة حتى اذا تحركت لم يلزم (واختير) بكسر التاء (الفتح) من بين الحركات وان كان المناسب الكسرة لمناسبة الياء (لخفته) لما مر ان الاصل فى الكلمات الموضوعية على حرف واحد الفتحة (واما الاسماء) هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره الفا او ياء او واو فكذا الا هذه الاسماء فانها ليست مثلها فى الحكم وان كان فى اواخرها الحروف الثلاثة فى الاحوال الثلاث او من قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا الا هذه الاسماء فان آخرها صحيح بعد حذف الآخر ولذا اورده بما الاستثنائية (الستة) (التى مرّ البحث عنها) فى بحث الاعراب بالحروف فى صدر الكتاب حال كونها (مضافة الى غير ياء المتكلم) ومكبرة وموحدة * وفى الرضى وهى باعتبار الاضافة الى ياء المتكلم على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمّر وهو ذو وحده فلا كلام فيه فى هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمّر وهو على ضربين ضرب اعراه عين الكلمة ولا مها محذوف وهو قولك فوه وحده وضرب اعراه

لام الكلمة وهو الاربعة الباقية انتهى* (فاخى و ابى) قدم الاخ مع ان الاب
 احق بالتقديم لانه اصل الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وراسخ في هذا الحكم
 (اى فالحال في اخ و اب منها) اى من الاسماء الستة (اذا اضيفا) كل واحد
 منهما (الى ياء المتكلم ان يقال) قدر مبتدا وخبرا وجعل (اخى و ابى) مفعولا
 للخبر ليصح الحمل على قوله الاسماء الستة (مثل يدى و دمي بلا ردة المحذوف)
 وهو لام الكلمة يعنى الواو والياء متعلقة بقوله ان يقال (مجعله) اى يجعل المحذوف
 والياء متعلقة بقوله بلا رد (نسيا) بكسر النون وفتحها وسكون السين (منسيا)
 تأكيده مثل قوله تعالى ﴿و كنت نسيا منسيا﴾ لانه اذا اجيز الحذف حال الافراد
 فحال الاضافة الحذف اولى لانها اقل من الافراد ولاجرأها بعد الحذف مجرى
 الصحيح (واجاز المبرد) (فيهما) اى فى اخى و ابى (اخى و ابى) قياسا على
 الاضافة الى غير ياء المتكلم (ردة لام الفعل) يعنى لام الكلمة (فيهما وهى) اى
 لام الفعل (الواو وجعلها) اى جعل الواو (ياء وادغام الياء) المنقلبة عن الواو
 (فى الياء) اى فى ياء المتكلم يعنى اجاز المبرد اردة والقلب والادغام والتبديل (وتمسك)
 اى المبرد (فى ذلك) اى فى ردة لام الفعل حين اضافتهما الى ياء المتكلم (بقول
 الشاعر* و ابى مالك ذوا المجاز بدار* الواو للقسم وما حرف النفي مشابه بليس
 وذو المجاز اسم ما ودار الياء زائدة لتأكيد النفي ودار خبرها ولك صفة بدار اى
 و ابى ما وذو المجاز بدار مخصوصة لك ولا ثقة اوله* قدر اى احلك ذالمجاز و قدر اى*
 قوله قد رأى قضاء يعنى تقدير الله وقضاؤه مبتدا احلك انزلك واسكنك
 ذالمجاز اسم سوق بمنى فى الجاهلية كانوا يجتمعون فيه ويتبايعون ويتشاهدون
 ويتفخرون ومعنى ارى اظن وأرى بصيغة المجهول (وحمل) المبرد فى ذلك
 (الاخ على الاب) لانه لم يجد عليه شاهدا من كلام العرب وجعل هذا القول
 شاهدا لهما صراحة واشارة (لتقاربهما) اى لتقارب الاب والاخ (لفظا
 ومعنى) اما لفظا فظاهر لان فى اولهما همزة و آخرها حرف علة يعنى الواو
 المحذوف و اما معنى فاقسام الاخ مقام الاب عند عدمه فى التصرف فى المال
 والنفس (واجاب المصنف عنه) اى عما استدله (بان ذلك خلاف القياس واستعمال
 الفصحاء) يعنى و ارد على خلاف القياس واستعمال الفصحاء الذين يكون كلامهم
 دليلا او حجة اما كونه و اردا على خلاف القياس فلقوات المقصود من الاضافة
 وهو التخفيف وهما وان حصل التخفيف بحذف التنوين الا انه ارتكب ما هو
 اشد منه وهو الردة والقلب والادغام واما كونه و اردا على خلاف استعمال
 الفصحاء فلانه لم يرد منهم فى نظم ولا نثر اعادة المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم
 على انه يجوز ان يكون جوازه محتصا بضرورة الشعر (مع انه يحتمل

ان يكون المقسم به اى ابنى جمع اب) يعنى ان الاب يجمع جمع المذكر السالم بالواو والنون او بالياء والنون ويقال ابون كما يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل واريد به معنى العلم ايضا فحينئذ يكون احتمالا لا ينهض حجة ولا يثبت به مطلوبه (فاصله ايين) جمع سلامة حالة الجر لما سبق ان الواو للمقسم (سقطت النون فى الاضافة) يعنى اضافته الى ياء المتكلم (فاجتمعت يان) احديهما حرف الجمع يعنى ياء الاعراب والثانية ياء الاضافة (فادغمت) الياء (الاولى) التى هى حرف الاعراب (فى) الياء (الثانية) التى هى ياء الاضافة لاجتماع المثلين فيها هو كالكلمة الواحدة والاول ساكن والثانى متحرك فادغم (فصار ابنى) واستدل الشارح على انه يجوز ان يجمع الاب جمع السلامة بالواو والنون بقوله (وقد جمعه) اى جمع الاب (هكذا) اى جمع السلامة بالواو والنون او بالياء والنون (فى قول الشاعر فلما تبين) من الفعل وهو الظهور والاكتشاف لا مؤكدا بالنون الثقيلة بل فعل ماض جمع مؤنث (اصواتنا) جمع صوت وروى اشباحنا جمع شبح (بكين) وهو ايضا فعل ماض جمع مؤنث جواب لما (وفدينا) من التثنية فعل ماض جمع مؤنث وفاعل ومفعول (بالاينا) الالف للاشباع كما فى قوله فكيف اتا اردن بهم الابه والامهات ايضا (اى للمسموع وعلمن اصواتنا) تنازعا اى الفعلان فى قوله اصواتنا مثل قولك ضربت واكرمت زيدا (بكين وقلن لنا) اى خاطبن لنا لان القول اذا تعدى باللام يكون بمعنى الخطاب (اباؤنا فداؤكم) اتم يريد انهن لما سمعن وعلمن اصواتهم بكين وتضرعن اليهم اى الى الجائين قائلات اباؤنا فداؤكم حتى يستقذوهن من ايدى من اخذهن او آذاهن (وتقول) صرح بلفظ تقول ولم يعطف على اخى وبنى تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال يقال مجهولا لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى المخاطب ايضا مع ان اضافة الحم اليه غير صحيحة لانه لا يضاف الا الى الاثنى الا بمحذوف مضاف اى حم زوجتى كذا فى الهندى (اى امرأة) مبتداً (قائلة) خبره على منوال كوكب انقض الساعة اى قائلة هذا القول جعله صيغة الغائب مع ان المتبادر فى امثاله صيغة الخطاب دفعا لما تيج ان الصواب وتقولين بصيغة التأنيث واحترازا عما قاله الهندى كما نقلناه آنفا (لامتناع اضافة الحم الى المذكر) لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها كابيه واخيه وامه وغيرها من الذكور والاناث فلا يضاف الا اليها اقول لا يحتاج فى التمثيل الى هذا التكلف لانه لا يراد ههنا معناه الوصفى بل المراد مجر التمثيل فيجوز ان يكون القائل مذكرا كما جاز ان يكون مؤنثا فلا يصرف تقول عما هو المتبادر منه وهى صيغة الخطاب (حمى وهنى) (بلا ردة المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم) وهو لام الفعل فيهما (واتما فصلهما) اى حمى وهنى

(عن اخى واى) مع ان الاولى ان يذكرها متصلا بهما لاشتراكهما فى حذف لام الفعل وان اختلفا فى الحرف الاول (لانه لم ينقل) مبنى للمفعول (عن المبرد فيهما) اى فى جمى وهنى (فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور) كما نقل عنه فى اى واخى والموصول قائم مقام فاعل لم ينقل لانه لم يرد فيهما فى نظم ولا نثر دليل قاطع كما ورد فى اى ولا يجوز الحمل على الاب كما حمل الاخ عليه لعدم المناسبة بينهما لالفاظا ولا معنى وهو ظاهر ومع هذا ردت المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف الاصل ويلزم منه النقل ايضا والمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هو الاولى والاخرى (وان نقل عنه) اى عن المبرد (بعضهم) وهو ابن يعيش وابن مالك (ذلك الخلاف) الا انه ليس بمشهور (فى الاسماء الاربعة) لمناسبة الاتحاد فى كون لامهن واوا والمحذوف منهن ايضا اللام عند الانفراد وكون اعرابهن بالحروف عند الاضافة الى غير الياء فيكونان محمولين على الاب ايضا (ويقال) لم يقل ههنا وتقول تفننا الان الظاهر أن يذكر ههنا وتقول وفى السابق يقال تأمل (فى م حال اضافته الى ياء المتكلم) لان اصله فوه كئى ووزن الاسماء الستة فعل كفرس حالة الافراد الافوك فانه بالسكون كئى لان اصل السكون ولادليل على الحركة وفى البواقي كون اللام حرف علة دليل على ان تكون العين متحركة لان اللام قد يحذف او يسكن (فى) (بالرء) اى رء العين المقلوبة كما ترد عند الاضافة الى غير الياء (والقلب) اى قلب الواو ياء لما مر غير مرة (والادغام) لما مر مرارا (فى الاكثر) متعلق بقوله يقال (اى فى اكثر موارد استعماله) اى فى المواضع التى كثر استعمال الفم مضافا الى ياء المتكلم (وفى) (بالرء ولا قلب ولا ادغام (فى بعضها) اى يقال فى بعض موارد استعماله (ابقاء) مفعول له لقوله يقال فى بعضها لوجود شرط نضبه كما مر (للميم) متعلق بقوله ابقاء (المعوّض عن الواو عند قطعه) اى عند قطع لفظ الفم (عن الاضافة) مطلقا سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم او غيره وانما عوض عند القطع لثلا يوجد اسم على حرفين آخره واو فى كلامهم واختير الميم فى التعويض لمناسبتها الواو فى كونها شفوية وانما قيل فى بعضها فى ابقاء للميم على حالها لان الاضافة الى الياء لا تستوجب رءها الى الواو* ولما فرغ من بحث الاسماء الستة عند اضافتها الى الياء اراد البحث عنها عند قطعها عن الاضافة مطلقا فقال (واذا قطعت) على صيغة المجهول لا الخطاب (هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة) مطلقا لان لفظ ذو لا يقطع عن الاضافة ولذا قيد الاسماء بالخمسة مع كونها ستة (قيل) عند التعداد مقطوعة عنها (اخ واب وحم وهن وم) بالرء بل بالحذف فى الاربعة وتعويض الميم عن الواو فى الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم فى حركات

الاعراب يعنى ان كان اعرابه بالرفع فالفاء تضم وان كان بالنصب فتفتح وبالجر
 فتكسر ولذا قال الشارح (بالحركات الثلاث) فى الفاء لمتابعة الحركات الاعرابية
 وقيل لانهم نظروا الى حالة الاضافة بلاميم الى غير الياء اعنى فوق وفك وفيك
 قيل ومن البدائع فى الفم كونه كمدلوله دثرا بين الفتح والضم والكسر * واقول وبالله
 التوفيق وهو لعبد رقيق وانما جاز فى الفم الحركات الثلاث دون اخواته لان
 مدلوله لا يبقى على حالة واحدة لانه دائر بين الاحوال الثلاث الانفتاح والانضمام
 والانخفاض فجاز فيه الحركات الثلاث لتدل على الاحوال لان كون اللفظ
 متحركا دليل على كون المعنى متحركا ايضا كالجوان والجولان وحيدى
 ولان الفم داخل وخارج عند الانضمام والانفتاح (و) لكن (فتح الفاء) فى فم
 سواء كانت الميم مضمومة او مفتوحة او مكسورة (افصح منهما) (اى من الضم
 والكسر) خلف الفتحه ولموافقة اخواته لان الفاء فيها مفتوحة للمحالة * وفى الوافية
 اما كون فتح الفاء فى فم افصح فلكون الفاء مفتوحا فى الاصل واما ضم الفاء
 فليدل على الواو المحذوفة يعنى المبدلة واما الكسر فيه فلانه لما عوّض الواو ميا
 كما عوّضت ياء فكما انه اذا عوّضت ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوّضت ميا
 انتهى * وفى حم ست لغات ابتدا منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها
 اعرابه بالحروف فى الاضافة الى ياء المتكلم وثانيها حال القطع عن الاضافة مطلقا
 وثالثها قوله (وقد جاء حم مثل يد) مطلقا يعنى حال الافراد والاضافة الى غير
 الياء (فيقال هذا حم اوحمك ورأيت حما اوحمك ومررت بحم اوحمك) بخذف
 اللام نسيا منسيا ورابعها قوله (و) جاء (مثل) (خبء) بسكون العين
 و (بالهمزة) يعنى بقلب الواو همزة بمناسبة التقابل فى الخرج لان الواو شفوى
 والهمزة من اقصى الحلق (فيقال هذا حمؤ اوحمؤك ورأيت حمؤ اوحمؤك ومررت
 بحمؤ اوحمؤك) (و) خامسها جاء (مثل) (دلو) (با) بقاء (لواو) على حالها
 واسكان ما قبلها مطلقا (فيقال هذا حموا اوحموك ورأيت حموا اوحموك ومررت
 بحموا اوحموك) فالاعراب فى هذه الاحوال الثلاثة بالحركات مطلقا يعنى بالضمه
 رفعا وبالتفحة نصبا وبالكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم
 لكون الاولين صحيحى الآخر والآخر ملحقا به (و) سادسها جاء (مثل) (عصا)
 (بالالف) المقدرة او المفقوطة (فيقال هذا حما اوحمك ورأيت حما اوحمك ومررت
 بحما اوحمك) والاعراب فى هذا النوع بالحركات تقديرى لان محل الاعراب
 الالف المقدرة فى حال الافراد والمفقوطة فى حال الاضافة وهى لا تقبل الحركة
 فكيف تقبل الاعراب (مطلقا) (اى جواز حم) تفسير المفهوم الاطلاق لبيان اعرابه
 لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام الاربعه (مثل هذه الاسماء

الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تحجى هذه الوجوه فيه (اى
 فى جم (فى كل) واحد (من حالى الافراد والاضافة) من غير تفرقة بينهما
 واما هن ففيها ثلاث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير ياء المتكلم
 والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الضافة مطلقا او تقديرا عند الضافة الى
 الياء وثالثها قوله (وجاء هن مثل يد مطلقا) (اى فى الافراد والاضافة) سواء
 اضيف الى الياء او الى غيرها الا انها عند الضافة الى الياء يكون الاعراب فيها
 تقديريا وعند غيرها لفظيا (يقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك
 ورايت هنك ومررت بهنك) اورد المثلين مخالفا لما سبق تفننا واما غيرها
 من الاسماء الستة فلها احوال ثلاث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن
 الضافة والحركة تقديرا عند الضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند
 الضافة الى غيرها هذا عند المصنف وان كان فيهما اختلافات (وذو) اصله عند
 الفراء ذو وبالواوين اوله ياء كفلس وعند غيره كفرس (لا يضاف الى مضمر)
 ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه من المثنى والجمع والمؤنث
 الى المضمر ويستفاد ايضا ان المراد بالمضمر هو المطلق سواء كان ضميرا متكلما
 او مخاطبا او غائبا ولذا قال وذو لا يضاف الى مضمر على الاطلاق فيها (لانه وضع
 وصلة) نصب على التمييز (الى الوصف باسماء الاجناس) متعلق بالوصف يعنى
 وضع لان يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم ارادوا
 ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يثبت لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب
 اوزيد الذهب تجاؤا يعنى فوضعوا ذو وضافوه اليه فيسرلهم بعده ذلك
 فقالوا جاءنى رجل ذو ذهب اوزيد ذو الذهب (والضمير ليس باسم جنس) حتى
 يضاف اليه ولان المضمرات والاعلام لما تقع بنفسها صفة لم يتوصل بدو الى
 الوصف بها (وقد اضيف) اى ذو (اليه) اى الى الضمير (على سبيل الشذوذ)
 لان ما خالف القياس يكون شاذا وذلك لان ضمير الغالب لما كان كاسم الجنس
 فى الابهام اجازوا اضافة ذو اليه الا ان مرجعه لما كان سببا كان ضمير الغائب
 فى حكم المعرفة ولاجل هذا صار اضافته اليه شاذا (كقول الشاعر) اهنأ
 المعروف ما لم يتبدل فيه الوجوه (انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووده) جمع
 ذو حالة رفعه لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل
 وكقوله صبغنا الخرز جية من صفات * اباد ذوى ارومتها ذووها * (ولو قيل
 لا يضاف) ذو (الى غير اسم الجنس) يعنى ولو قال المصنف مكان وذو لا يضاف
 الى مضمر وذو لا يضاف الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لا غير (لكان) قوله
 هذا (اشمل) من قوله ذلك لانه شامل للعلم وغير لان ذو لا يضاف الى العلم ولا الى

اسم الإشارة (وكأنه) أي المصنف (خص المضمير بالذكر) الباء دخلت على المقصور
لكونه في صورة الاضافة الى مضمير في اخوانه فالمناسب للمقام ان يقول
وذو لا يضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام في اخواته انما كان بالاضافة
اليه الا انه نفي ماهو الاشمل وهو اضافته الى المضمير مطلقا ليعلم منه ان عدم
اضافته اليه كان بالطريق الاولى وليحصل فائدة اخرى وهي عدم اضافته
الى المضمير مطلقا (لانه كان لبعض تلك الاسماء) يعني الاسماء الستة غير ذو
(حكم خاص) لذلك البعض بحيث لا يوجد ذلك الحكم في البعض الآخر مثل رد
المحذوف عند المبرد في اخي وابي والرد والقلب والادغام في الاكثر في فني (عند
اضافته) اي اضافة ذلك البعض (الى ياء المتكلم فني) المصنف (اضافته)
اي اضافة ذو (الى المضمير مطلقا) يعني سواء كان متكلم او مخاطبا او غائبا يعني
ان المناسب للمقام النظر الى اضافته الى المضمير الخاص الى ياء المتكلم لكن المصنف
عدل الى نوعه وهو المضمير (نفيًا) مفعول له لقوله فني (لاختصاصه) اي ذو
متعلق بقوله نفيًا لاعلة لقوله فني (بحكم خاص) متعلق بالاختصاص والباء
داخلة على المقصور لان المقصور عليه هو لفظ ذو والمعنى نفيًا لاختصاص
حكم خاص بذو (باعتبار اضافته) اي اضافة ذو (اليه) اي الى الياء كما ان لكل
واحد من اخواته حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء وكأنه قل وذو لا يضاف
الى مضمير فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء (ولا يقطع)
عطف على قوله لا يضاف مبنى للمفعول مثله (اي ذو) (عن الاضافة) اي
لا يقطع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواته قطعت عن الاضافة
مطلقا واعربت بالحركات لما سبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
وهذا الغرض يفوت اذا قطع كذا اذا اضيف الى غير اسم الجنس ولذا غلله الشارح
بقوله (لان جعله) اي جعل ذو (وصلة الى الوصف باسماء الاجناس) يعني لان
اجراء ماهو الغرض والمقصود من وصفه (ليس الا باضافته) اي ذو (اليها) اي
الى اسماء الاجناس اي لا يحصل الغرض من وصفه الا بالاضافة اليها وما فرغ من
بيان الاصول الثلاثة مع مناقحاتها المرفوعات واخويها شرع في بيان ما يتبعها
فقال (التوابع) وهي الاسماء التي لا يمسها الاعراب الاعلى سبيل التبع لغيرها
(وهي جمع تابع) لاتابعة لان موصوفه الاسم اذ تقديره الاسم التابع وهو مذكر
لا يعقل ويجمع هذا الجمع قياسا مطردا على صيغة المذكر الذي لا يعقل كما مر
في المرفوعات (منقول عن الوصفية الى الاسمية) فصار كأنه اسم على وزن فاعل
(والفاعل الاسمي يجمع على فواعل) لان الفاعل الاسمي يجمع بالالف والتاء
يعني على وزن فاعلات اقول لاحاجة الى النقل لان الفاعل الوصفي ايضا يجمع

هذا الجمع إلا ان جمعه على فاعلات أكثر منه على فواعل والفاعل الاسمى لا يكون جمعه الأعلى فواعل فقط ولذا احتاج الى النقل (كالكاهل) وهو ما بين الكفتين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب النقل لانه كان في الاصل وصف جمع (على الكواهل والمراد بها) اى بالتوابع ههنا (توابع المرفوعات) على ان يكون اللام فيه للعهد الذهبى بقريئة المقام لانه في بحث الاسم (والمنصوبات والمجرورات التى هي من اقسام الاسم) حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التى هي معطوفات على ماله اعراب (فلا ينتقض حدها) اى حدالتوابع (بمخروج ان ان وضرب وضرب) عن حد التوابع بان يقال يصدق على ان الثانية وضرب الثانى كل ثان ولا يصدق باعراب سابقه من جهة واحدة لان الحرف والفعل ليس لهما اعراب (لعدم كونهما) اى كون كل منهما اى من نحو ان ان وضرب وضرب (من افراد المحدود) والمحدود ههنا التوابع وعرفت ان المراد بها توابع الاسم لامطلق التوابع فلا ينتقض الحد بمخروج مثل هذا لان خروج ما لا يكون من افراد المحدود لا يكون مناقضا (كل ثان) (اى متأخر) يعنى ان قوله ثان بمعنى المتأخر بعموم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقى داخلا فى المعنى المجازى وههنا كذلك لان معنى ثان فى الحقيقة ان يكون مسبوqa بواحد وهذا المعنى داخل فى متأخر لانه ايضا ما يكون مسبوqa سواء كان بواحد او اثنين فصاعدا (متى لوحظ) ذلك المتأخر (مع سابقه كان) المتأخر (فى الرتبة الثانية منه) اى من سابقه المراد من سابقه ما يكون سابقا بلا فصل بسابق آخر * وقال الحشى اراد دفع ما يورد على التعريف من الثانى فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثانى بمعنى المتأخر او اعتبره ثانى فى الرتبة بالاضافة الى متبوعه لافى الذكر والصفة الثانية فى الرتبة الثانية من الموصوف وان كانت ثالثة فى الذكر واول كلامه وهو قوله اى متأخر ناظر الى الدفع الاول وآخره وهو متى لوحظ مع سابقه الى آخره الى الدفع الثانى انتهى (فيدخل فيه) اى فى حد التوابع (التابع الثانى) من التوابع الخمسة (و) التابع (الثالث فصاعدا ملتبس) اى ملابس (باعراب) يريد أن الباء فيه للمصاحبة (سابقه) اى كان الثانى ملابس الاعراب اللفظ السابق عليه لفظيا كان اعرابه او تقديرها او محليا على ماسيجى (اى بجنس اعراب) على حذف المضاف (سابقه) يعنى ان كان جنس الاعراب السابق رفعا يكون اعرابه رفعا ايضا وان كان نصبا فنبوا وان جرا فجزا (بحيث يكون اعرابه) اى اعراب الثانى (من جنس اعراب السابق) كما قلنا انفا (ناش كلاهما) اى اعراب السابق والمسبوق (من جهة واحدة) لامن جهتين (شخصية) لاجنسية ولا نوعية

قوله شخصية صفة واحدة فالنسبة مجازية اوصفة موصوف محذوف تقديره
وحدة شخصية (مثل جاءني زيد العالم فان) صفة (العالم اذا لوحظ مع
زيد) الموصوف به في انه موصوف به والعالم وصف له قائم به (كان) العالم
(في المرتبة الثانية منه) اى من زيد لان الصفة لكونها موصوغة للموصوف
او مخصصة له لا تكون الامتأخرة عن الموصوف بمرتبة في الوصف الاول وبمرتبتين
او اكثر (واعرابه) اى اعراب العالم (من جنس اعرابه) اى اعراب زيد لان
الصفة يجب ان تكون على اعراب موصوفها لكونها قائمة به (وهو الرفع
والرفع في كل) واحد (منهما) اى من زيد والعالم او من الموصوف والصفة
(ناش) اى حاصل (من جهة واحدة شخصية) لان الصفة اذا كانت وصفاله
وقائمة به تكون جهتهما واحدة وههنا العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا
كانت الصفة وصفا لسيبه وقائمة به لا تكون كذلك وان كان اعرابهما من جنس
واحد لكن لا يكون ناشئا من جهة واحدة لان الصفة حينئذ قامت بسببه
ونشأت عنه فان قلت اذا كان كذلك كانت الصفة السببية خارجة عن
التعريف فلا يكون جامعا قلت لانها وصف مجازى لا حقيقى فلا يضمر
خروجها و (هي) اى الجهة الواحدة الشخصية (فاعلية زيد العالم لان الحجى
المنسوب الى زيد) الموصوف في قولك جاءني زيد العالم (في قصد المتكلم
منسوب اليه) اى الى زيد (مع تابعه) العالم الا ان الحجى منسوب الى زيد
بالاصالة والى العالم بالتبع (لايه مطلقا) سواء كان زيد موصوفا بالعلم او لا
اذ لو كان كذلك لاكتفى بذكر الموصوف فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف (فقوله
كل ثان) جنس (يشمل التوابع كلها) المقصودة من التعريف مؤخرات كانت
هذه الامور او مقدمات لان المراد بالتانوية الثانوية في الرتبة لا الذكر على
ما عرفت (وخبر المبتدأ) مؤخرا عن المبتدأ او مقدا عليه وجوبا او جوازا
(وخبرى كان وان واخواتهما) اى اشباههما سواء قدم الخبر على اسم كان او
عليها او لا وسواء قدم على اسم ان او لا (وثانى مفعولى ظننت) واخواته (واعطيت)
واشباهه اخر او قدم وكذلك يشمل ثانى وثالث مفاعيل اعلمت وامثاله والحال
والتمييز وغيرها لان كل واحد منهما ثان متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية
منه فدخلت في التعريف بقوله كل ثان (وقوله باعراب سابقه يخرج الكل)
غير التوابع لانها هي المقصودة منه (الا خبر المبتدأ وثانى مفعولى ظننت واعطيت)
وثانى وثالث مفاعيل اعلمت والحال من المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا عن
التياب والتمييز عن المنصوب نحو ﴿ ونحزنا الارض عيوننا ﴾ لان كل واحد منها
باعراب سابقه (وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء) المستثناة (لان

العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء (على المذهب المنصور) اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن) اى الا ان (هذا المعنى) اى التجريد عنها للاسناد (من حيث انه يقتضى مسندا اليه) ليوجد مايدل على الذات (صار) التجريد عنها (عاملا في المبتدأ) لما مر أن المبتدأ دال عليها اما تحقيقا او تأويلا (و) هذا المعنى ايضا (من حيث انه يقتضى مسندا) ليوجد مايدل على امر نسبي (صار) التجريد (عاملا في الخبر) لان الخبر يدل على الامر النسبي (فليس ارتفاعهما) اى ارتفاع المبتدأ والخبر (من جهة واحدة) بل من جهتين يعنى ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وارتفاع الخبر من جهة كونه مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد (وكذا) اى كما ان الابتداء اعنى التجريد عنها للاسناد عامل في المبتدأ والخبر من جهتين كذلك افعال القلوب منها (ظننت من حيث انه يقتضى مضمونا فيه) يعنى يقتضى مايدل على الذات بحيث يمكن ان يوجد الظن فيه ويكون قائما به (و) من حيث انه يقتضى (مضمونا) ان يكون وصفا يمكن ان يظن (عمل) اى ظننت (فى مفعوله) يعنى عمل فى المفعول الاول من حيث انه مضمون فيه وفى المفعول الثانى من حيث انه مضمون (فليس انتصابهما) اى المفعول الاول والمفعول الثانى (من جهة واحدة) بل عمل فيهما من جهتين وان كانا فى جنس الاعراب متفقين مثل ظننت زيدا عالما لان انتصاب الاول من جهة كونه مضمونا فيه وانتصاب الثانى من جهة كونه مضمونا لما عرفت (وكذا) الافعال التى هى تتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول (اعطيت) مثل اعطيت زيدا درهما فانه (من حيث انه يقتضى آخذا) يعنى مايدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم معنى الفاعلية بها وهو الآخذية (و) يقتضى ايضا (ماخوذا) يعنى مايدل على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية بها وهو الماخوذية (عمل) اعطيت (فى مفعوله فليس انتصابهما) اى انتصاب كل واحد منهما (من جهة واحدة) بل من جهتين (واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف) اى فى تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه (بالنسبة) اى بالقياس (الى اللاحق) وهو التابع سواء كان الاول والثانى او غيرها وهو الثالث فصاعدا (والسابق) اى ما سبقه بلافضل سواء كان المتبوع اولا (اعم) خبران (من ان يكون) الاعراب فيهما (لفظيا) مثل قولك جاءنى زيد العالم (او) يكون فيهما (تقديريا) نحو جاءنى الفتى القاضى او الاول تقديرى والثانى لفظى او بالعكس (او) من ان يكون الاعراب فيهما (محاييا) نحو ضربت انت او الاول محلى والثانى اما لفظى او تقديرى او الثانى محلى والاول اما لفظى او تقديرى فامثالتهما وانحة على اللفظ (حقيقة او حكما) تفصيل للاعراب اى سواء

كان ذلك الاعراب حقيقيا او حكيميا (فلا يرد) مثال المحلى في الاول (نحو جاءني هؤلاء الرجال) فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكما للفظا ولا تقديرا بل الاعراب فيه محلى ولذا لم يجز الحمل على لفظه بل على محله ومحلّه الرفع ولذا وجب رفع الرجال (و) مثال الاعراب الحكمي في الاول ايضا (يازيد العاقل) فان ضم زيد وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه في حكمه ولذا جاز الوجهان في صفة المفردة على ما سبق وان لم يكن في حكم الرفع لم يجز رفع صفة حملا على اللفظ (و) نحو (لا رجل) فان فتح رجل في حكم الاعراب اعني به التصب ولذا اجيز حمل (ظريفا) على لفظه بالتصب ويجوز فيه البناء ايضا حملا على المنعوت والرفع حملا على المحل البعيد كما سبق (ثم) اى بعد ما عملت الجنس والفصل وغيرهما من القيود المذكورة في التعريف (اعلم ان لفظه كل ههنا) اى في تعريف التوابع (ليست في موقعها) وموقعها ما يكون المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان ناطق وكل حيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة (لان التعريف) اى تعريف اى جنس و اى نوع (انما يكون) تعريفا (للجنس) كالحیوان والتوابع (و بالجنس) الظرفان متعلقان بالتعريف مثل جسم نام الخ وتان باعراب الخ ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع معنى مفرد (لا) يكون التعريف (للافراد) مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هي لا تحتاج الى التعريف (و) لا يكون التعريف ايضا (بالافراد) لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف بها (فالمحدود) ههنا (في الحقيقة التابع) الذى هو احد التوابع لان الجنس لا يكون الا فى المفرد وفى الظاهر التوابع (والحد مدخول كل وهو تان باعراب سابقة من جهة واحدة) فلما دخل عليه كل كان التعريف للجنس بالافراد لان كلمة كل تقيد فى مدخولها عموم الافراد وشمولها اذا كان نكرة (لكنه) استدراك من قوله ليست فى محله وجواب له وتنبه على فائدة دخول كل وهى صدق المحدود على كل افراد الحد يعنى الا انه (لما دخل عليه) اى على التعريف المذكور (كل افاد) الضمير المستكن راجع الى الدخول المستفاد من دخل اى افاد دخول كل (صدق المحدود) صريحا لان لفظه كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق الموضوع (على كل افراد اخذ) نحو الحيوان كل جسم نام حساس متحرك بالارادة يعنى يصدق على كل فرد لما صدق عليه الحد (فيكون) التعريف (مانعا) من دخول غيره فيه لانه لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان الدال على شئ ليس له ان يدل على غيره (والظاهر اخصار المحدود فيها) اى فى افراد الحد (لعدم ذكر غيرها) اى غير افراد الحد (فيكون) الحد (جامعا) لافراده لان اخصار

المحدود في افراد الحد (فيحصل) لنا (حد جامع) لافراده بسبب انحصار المحدود فيها (ومانع) من دخول غيره فيه بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره (يكون جمعه ومنعه كالتصوص عليه) اى كون الحد جامعا لافراده وامانعا من دخول غيرها صار بدخول كل على الحد منصوبا ومصرحا واذا لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع والمنع منصوبا ومصرحا بل مضمنا * ولما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع في تعريف انواعها كما هو دأبه فقال (التعت) والصفة كلاهما بمعنى واحد قدمه لكونه اشد متابعة للمنعوت لكونه عينه لان العالم في قولك جاءني زيد العالم هو زيد لا غير واكثر استعمالا واوفر فائدة ولكونه مذكورا سابقا صريحا في قوله ولا يضاف صفة دون غيرها (تابع) لانه من التوابع (جنس شامل للتوابع كلها) يعنى شامل لما هو المقصود منه وغيره لكونه جنسا (وقوله) مبتدأ خبره قوله الآتى احتراز (يدل على معنى فى متبوعه) صفة للتابع (اى يدل) ذلك التابع حقيقيا كان او سببيا (بهية تركيبه مع متبوعه) والهية مضافة الى التركيب ومع متعلق به والضمير المحرور يرجع الى التابع اى دلالة التابع على معنى فى متبوعه لا تكون الا بوصف كونه مر كبا مع متبوعه (على حصول) متعلق بقوله يدل (معنى فى متبوعه) (مطلقا) (اى دلالة مطلقة) يريد ان انتصاب مطلقا على المصدرية اى على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تأنيث مطلقا لكون موصوفه مؤنثان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الحقصة مطلوبة فلا يرد قول من قال جعل مطلقا صفة الدلالة لا تساعد العبارة لانه حينئذ يجب تأنيث مطلقا الا ان يقال لم يعد تأنيث المصدر او بتأنيث ما لا بد له فى الدلالة على معناه من التاء لان فى قوله هذا وجها (غير مقيدة) تفسير للاطلاق (بتخصوية) بفتح الحاء ان كان الياء مصدرية لثلا يجتمع المصدران وضمها ان كانت نسبية ومضافة الى (مادة من المواد) بيانية يعنى دلالة التعت على معنى حاصل فى متبوعه مطلقة بحيث تعم جميع الامثلة غير مخصوصة ببعض الامثلة كما فى البدل وغيره (احتراز عن سائر) اى باقى (التوابع) لما مر ان السائر بمعنى الباقي (فلا يرد عليه) اى على تعريف التعت (البدل فى مثل قولك اعجبني زيد علمه) لان علمه بدل اشتغال من زيد لان نسبة الاعجاب الى زيد تستلزم نسبه الى علمه لما سيجى (والمعطوف فى مثل قولك اعجبني زيد وعلمه) فان علمه فى المثاليين وان دل على معنى فى متبوعه لكن دلالاته عليه ليست مطلقة بل دلالاته عليه ليست الا بخصوص مادة حتى لو جردت عنها لم يدل كل منهما عليه مثل اعجبني زيد دارد او وداره (والا التأكيد) لفظيا كان او معنويا (فى مثل قولك جاءني القوم كاهم) اى جاءني زيد زيد * ولما كان

في دلالة التأكيد على معنى في متبوعه ابهام بينه بقوله (لدلالة كلهم على) حصول (معنى الشمول في القوم) يعنى لما قيل جاءني القوم توهم ان المجيء صدر عن القوم كلهم او عن بعضهم فالنسبة حقيقية او مجازية اندفع ذلك التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة حقيقية واذا قيل جاءني زيد توهم ايضا ان النسبة اليه حقيقية او مجازية فلما اكد بزيد الثاني اندفع وعلم ان ما هو المراد منها الحقيقية (فان دلالة التوابع في هذه الامثلة) من البدل والعطف والتأكيد (على حصول معنى) من العلم في الاولين والشمول في الاخير (في المتبوع) متعلق بالحصول (انما هي) اى ليس دلالة تلك التوابع الا (بخصوص موادها) اى دلالتها ليس الا ببعض الامثلة لاكلها (فلو جردت) تلك الامثلة (عن هذه المواد) بان يكون التابع فيها غير ذلك المذكور فيها (كما يقال اعجبني زيد غلامه) مكان اعجبني زيد وعلامه (او اعجبني زيد وغلامه) مكان اعجبني زيد وعلامه (او جاءني زيد نفسه) بدل جاءني القوم كلهم (لا تجدد) بالخطاب (لها) اى لهذه الامثلة (دلالة على معنى في متبوعاتها) بصيغة الجمع المؤنث اى في متبوع كل واحد منها اما في الاولين فظاهر لان الغلام يدل على الذات المعينة ولا يدل على معنى قائم بالغير فضلا عن ان يدل على معنى في متبوعه واما في الثالث فلان لفظ نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير بل اما يدل على ما يدل عليه زيد في هذا المثال لان معنى النفس مطابقا للذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد كان المدلول عليه ذات زيد ايضا فصار كأنه قال جاءني زيد بزيد بخلاف نحو جاءني القوم كلهم فانه يدل على معنى حاصل في القوم وهو الشمول كما عرفت (بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها) اى في متبوع الصفة (في اى مادة كانت) الصفة سواء كان عاملها لفظيا او معنويا * اعلم ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سيويه وقال الاخفش العامل فيها معنوى سواء كان العامل في الموصوف لفظيا او معنويا كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقيل ان العامل الثاني يقدر من جنس العامل الاول يعنى يقدر في قولك جاءني زيد العالم جاءني العالم والاول اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه وحده فان المجيء في قولك جاءني زيد الظريف ليس في قصدك منسوباً الى زيد مطلقاً بل اليه حال كونه مقيدا بقيد الظرافة وكذا الحال في جاءني زيد العالم كما سبق ولما توهم ان لا فائدة في ايراد الوصف لان الوصف انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة دفعه بقوله (وفائدته) (اى فائدة النعت غالباً) اى في غالب الاحوال (تخصيص) (في التكررة) وهو في عرف النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في التكررات

(كرجل علم) فان رجلا كان محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما ووصف قل
احتماله (او توضيح) (في المعرفة) وهو في عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل
في المعارف (كزيد الضريف) فان زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل غيره باعتبار
تعدد الوضع فلما ووصف بالظريف ارتفع الاحتمال الحاصل فيه (وقد تكون) اي
فائدة التعت (مجرد التاء) اذا كان الوصف معلوما قبل ذكره والتاء بالذات بيان
صفة الكمال (من غير قصد) بيان لقوله مجرد (تخصيص) كما في الاول (او)
قصد (توضيح) كما في الثاني بان لا يكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى
الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن التوصيف مجرد التاء كما سبق (نحو بسم الله
الرحمن الرحيم) بالجر فهما على ان يكونا صفتين للفظ الله تعالى لان لفظ الله
لا يطلق على غيره تعالى لاحقيقة ولا مجازا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى
الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعنى او امدح او مرفوعين بتقدير مبتدأ
فلا يكونان ممانحين فيه وكلا الوصاف احادية على القديم تعالى (او) قد يكون
(مجرد) (الذم) من غير قصد تخصيص او توضيح ولا يليق ايضا الممدح والتاء
بل لا يستحق الا الذم والمدح (نحو عود) من عاذبه وبابه قال لجا اليه (بالله)
اي التحي واعتمد اليه تعالى واعتصم (من الشيطان) شيطان على وزن فيعال
من الشط وهو البعد وقيل على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى
الاول منصرف وعلى الثاني غير منصرف ويدل على الانصراف في الاول وعلى
عدمه في الثاني ما روي انه جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك انصرف
حيان ام لا فقال الملك ان اكرمه فلا ينصرف والا فينصرف ووجهه بانه
ان اكرمه فكأنه احب فكأنه يكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الالف والتون
والعامية وان لم يكرمه فكأنه اهلكه فيكون من الحين فينصرف (الرحيم) فيعل
تعنى مفعول للمبالغة في الرحم وهو ههنا المعن والضرر ووصف به مبالغة في كونه
ماعون ومصرودا (او) قد يكون اسعت (مجرد) (التأكيد) اي تأكيد معنى
الموصوف فيها اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا والتزاما (مثل نفحة واحدة)
(اذ الوحدة) المؤكدة (تفهم من التاء) والتاء (في نفحة) لان التاء للوحدة
كتاء تمره والنبء ايضا باء الوحدة كضربة بالفتح (فاكدت) الوحدة
المفهومة من التاء (بالواحدة) وانما ورد مثلا للتأكيد دون البواقي لزيادة الايضاح
لان الوصف للتأكد نادر وتلك كسرة بحيث لا تحتاج الى التمثيل وقد يكون
اوصف لتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف
نحو الحسم الطويل العريض العميق الا ان اصنف لم يتعرض لهما لدخولهما
تحت قوله او مجرد التأكد (ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات) خبر كان

اي لما كان اكثر امثلة الصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره (توهم كثير) جواب لما
(من النحويين) بيان لكثير (ان الاشتقاق شرط في النعت) لكون دلالة المشتق
على معنى في متبوعه ظاهرة لان احمر مثلا يقتضى بذاته شيئا متصفا بالحمرة فلذلك
استضعف سيويه نحو مررت برجل اسد (حتى تاووا غير المشتق) الواقع صفة
كالاسد في هذا المثال (بالمشتق) ثم جعلوه وصفا يعنى او لوه بما يلىق بالمقام
(ولما لم يكن) عطف الجملتين على جماتى لماى ولما لم يكن رده لجواز العطف على
معمولى عامل واحد (هذا) اى شرط الاشتقاق فى الصفة وتاويل غير المشتق
بالمشتق (مرضيا) ومقبولا (للمصنف رده بقوله) (ولافصل) لان المقصود
من النعت الدلالة على معنى فى متبوعه لتخصيص المتبوع او للتوضيح فاما حصل
هذا المقصود جاز التوصيف سواء كان الدال مشتقا او غيره (اى لافرق) لان
الفصل فى اللغة القطع فلازمه الفرق فيكون تفسيره باللازم ولا ههنا نفي الجنس
وفصل فى محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها اى لافرق
كأن (بين ان يكون) (النعت) (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل (او غيره) اى او يكون النعت غير مشتق كغير المذكورات
(فى صحة) متعلق بلا فرق (وقوعه) اى وقوع غير المشتق (نعتا) مفعول الوقوع
الذى هو مضاف الى الفاعل اى مشتق وغيره سواء فى وقوع كل منهما نعتا
(اذا كان وضعه) (اى وضع غير المشتق) يعنى فى التركيب بشرط ان يكون وضع
غير المشتق (لغرض المعنى) وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب
وجوده على شىء ويقصد به (اى لغرض الدلالة على المعنى الواقع فى المتبوع)
(عموما) اى دلالة عامة او وضعها عاما (اى فى جميع الاستعمالات) فيه اشارة الى
ان نصب عموما على الظرفية وان العموم فى الاستعمال ويجوز نصبه على
المصدرية كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوضع العام سواء استعمل خبرا او حالا
او نعتا (مثل تيمى) فان النسبة الى بنى تميم لم تزل على المنسوب مادام منسوبيا فى
جميع الازمان يريد بالمثل الاسم المنسوب (وذى مال) يريد به ايضا ذا و فروعها
(فان التيمى) لكونه اسما منسوبيا (يدل دائما) اى فى جميع الازمان سواء ذكر
متبوعه او لم يذكر (على ان لذات ما) اى لذات من الذوات (نسبة الى قبيلة)
بنى تميم) فيقع صفة لذات وجد فيها هذا المعنى من غير تاويله بالمشتق سواء
كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تيمى او معرفة نحو زيد التيمى (وذومال)
لكونه بمعنى الصاحب وضع (يدل على ان ذاتا ماصاحب مال) فيقع صفة لتلك
الذات من غير تاويل ايضا (او خصوصا) عطف على عموما (اى) اذا كان
وضع غير المشتق لغرض المعنى (فى بعض الاستعمالات) يعنى لا يدل على معنى

في متبوعه في جميع الازمان بل في بعض الازمان بان يكون ما وصفه به مذكورا
لفظا (بان يدل في بعض المواضع) يعني عند ذكر الموصوف (على حصول
معنى لذات ما وحينئذ) اى حين كونه دالا على حصول معنى لذات ما
(يجوز أن يقع نعتا) لتلك الذات لوجود شرطه وهو الوضع لغرض الدلالة
على المعنى الواقع في المتبوع وكون موصوفه مذكورا لفظا (وفي بعضها) اى
بعض المواضع (لا يدل على ذلك) اى المعنى الواقع في المتبوع لعدم ذكر متبوعه
لا لفظا ولا تقديرا لان المراد به حينئذ الدلالة على الذات فقط ولو كان المراد
الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع لوجب ذكره واذا لم يذكر علم ان المراد الدلالة
على الذات فقط (فحينئذ) لا يصح جعله نعتا (مثل مررت برجل اى رجل)
ولكن بشرط ان يضاف الى لفظ موصوفه وان يضاف الى التكرة لان المضاف
الى المعرفة ليس فيه ابهام وكذا انت الرجل كل الرجل يراد به البليغ الكامل
في شأنه (اى كامل في الرجولية) بفتح الراء ان كانت الياء مصدرية وضمها
ان كانت نسبية (فاى رجل باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب) اى في تركيب كان
موصوفها فيه تكرة واضيفت هى الى عينه (على كمال الرجولية) يعنى باعتبار
دالتها على حصول معنى الكمال في موصوفها (يصح ان يقع نعتا) لما قلنا فاى
رجل مبتدأ ويصح ان يقع نعتا خبره والباء في اعتبار متعلق بقوله يصح وانعنى
فاى رجل في مثل هذا المثال يصح ان يقع نعتا باعتبار دلالة على معنى الكمال
(وفي مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى) اى على معنى الكمال بل يدل على
الذات فقط لعدم ذكر شئ قبلها صالح لموصوفية بها لالفاظا ولا تقديرا لكونه
مبتدأ والظرف خبره (فلا يصح ان يقع نعتا) لعدم كون المراد دلالتها على
معنى قائم بالغير بل المراد ليس الا الدلالة على الذات فقط (و) (مثل مررت
بهذا الرجل) فان الرجل وقع صفة لهذا لدلالة على معنى حاصل فيه وهو
الذات المعينة (فان هذا يدل على ذات مبهمه) لكون وضع اسم الاشارة ليس الا لدلالة
على الذات المبهمه (والرجل) يدل (على ذات معينة) لكون اللام فيه للتعريف
فيكون ما دخلت هى عليه معرفة (وخصوصية الذات المعينة) في الرجل بلام
التعريف (بمترلة معنى حاصل في الذات المبهمه) في هذا فيدل الرجل على معنى
حاصل في ذات هذا وهو الذات المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون
معنى الكلام مررت بهذه الذات المعينة (فلهذا) اى لكونه دالا على الذات
المعينة الحاصلة في هذا (صح ان يقع الرجل صفة لهذا) فتكون الصفة للايضاح
(وفي المواضع الاخر) بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى مؤنث آخر
واخر اسم التفضيل وههنا بمعنى الغير (التي لا يدل) الرجل اى مثل جاءني الرجل

بدون ذكر هذا قبله او الحل حامض والعل حلو (على هذا المعنى) دلالة مقصودة اى على المعنى الحاصل فى المتبوع بل انما تدل على الذات لا غير (لا يصح ان يقع صفة) لعدم الدلالة على المقصود حيث لا يراد منه الدلالة على حصول معنى فى المتبوع (وذهب بعضهم) اى من القائلين باشتراط الاشتقاق فيه (الى ان الرجل) فى المثال المذكور (بدل عن اسم الاشارة) بدل الكل لاصفاه له لانه لا يبدل على معنى فى متبوعه بل يبدل على الذات فكيف يقع صفة فيكون بدلا منه بدل الكل لان مدلوله مدلول الاول (وذهب بعضهم) اى بعض منهم (الى انه) اى الرجل فيه (عطف بيان) لانه تابع غير صفة يوضح متبوعه وهذا يصدق عليه فيكون عطف بيان للايضاح والاكثرين ومنهم المصنف على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الذات المعينة لما سبق وهذا حد التعت (و) (مثل مررت) (يزيد هذا) فان اسم الاشارة ههنا فى محل الجر على انه صفة لزيد لدلالته على معنى فى متبوعه وهو المشار اليه ولهذا فسره الشارح بقوله (اى) مررت (يزيد المشار اليه) فكما يصح هذا يصح ايضا ما افاد معناه وهو مررت يزيد هذا الا ان اسم الاشارة لا يقع صفة الا للعلم او المضاف الى العلم او الى الضمير او الى مثله لما سيجي ان الموصوف اخص من الصفة او مساو وفي الثلاثة الاول يكون اخص وفي الاخير مساويا له واما فى غيرها فلا يوجد هذا المعنى فلا يكون اسم الاشارة صفة (فهذا) اى لفظ هذا (فى هذا الموضع) اى فى موضع يلي فيه اسم الاشارة الذات المعينة كالعلم وغير مما يمكن ان يكون موصوفا به (يبدل على معنى حاصل فى ذات زيد) وذلك المعنى هو المعنى المشار اليه (فوق) اسم الاشارة (صفة له) اى لزيد لا يوضح المعنى الحاصل فيه فتكون الصفة للايضاح (وفى المواضع الاخرى لا يبدل) اسم الاشارة (على هذا المعنى) اى على معنى حاصل فى الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار اليها فقط مثل مررت بهذا الرجل او ياهذا الرجل (لا يصح) فيها (ان يقع صفة) لعدم كون المقصود الدلالة على معنى فى غيره اذ لو كان مقصودا لوجب ان يلي ما يوصف به فلما لم يل علم انه لا يراد منه معنى الوصفية * ولما فرغ من بيان ماهو الاصل فى التعت وهو الافراد لكون المطابقة فيه اتم شرع فى بيان ماهو فى حكم الافراد فقال (وتوصف التكرة) او ما فى حكمها من ذى لام يقصد به فرد مبهم كفى قوله * ولقد امرت على اللئيم يسبنى * (لا المعرفة) لان الجملة من حيث هى جملة تكرة لا تقع صفة للمعرفة لوجوب المطابقة فى التعريف والتكثير فلا توصف المعرفة بالجملة اصلا (بالجملة) لا مطلقا بل بالجملة (الخبرية) (التى هى فى حكم التكرة) فيوجد

التطابق بينهما (لان الدلالة على) حصول (معنى في متبوعها) اى الصفة
 (كما توجد) اى الدلالة على حصول معنى في المتبوع (فى المفرد) الذى يكون
 صفة (كذلك) تأكيد لقوله كما (توجد) الدلالة ايضا (فى الجملة الخبرية فيصح
 ان تقع صفة كما يصح وقوع المفرد) وانما قيد الجملة (الواقعة صفة) بالخبرية (
 احتراز عن الانشائية لان الفائدة الصفة كما سبق تخصيص موصوفها كما فى التكرات
 او توضيحه كما فى المعارف فوجب ان يكون الوصف موجودا فى الحال والسابق
 ايضا حتى يخص او يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة فى الحال ولا فى السابق
 بل المراد منها الطلب فكيف تخصص او توضح فلا يصح ان تقع صفة لانفء
 الفائدة (لان الانشائية لا تقع صفة) لما قلنا (الابتأويل بعيد) قيده بالبعد لان
 الجملة الخبرية الواقعة صفة ايضا ماؤلة اذ الجمل التى لها محل من الاعراب
 فى تأويل مفرد مسبوكة منها الا ان ذلك التأويل فيها قريب (كما اذا قلت)
 فى توصيف الجملة الانشائية بحسب الظاهر (جاءنى رجل اضربه) اذا هنها
 ليست للشرط وللظرف بل زائدة لتحسين الكلام (اى مقول) يعنى جاءنى
 رجل مقول (فى حقه اضربه) فلما توهم منه ان المأمور بالضرب المتكلم وليس
 كذلك دفعه بقوله (اى مستحق لان يؤمر بضربه) فلا تكون الجملة الانشائية
 بعد التأويل صفة بل تكون مقول قول هو صفة وهو قوله مقول او مستحق
 فيكون من قبيل وصف الافراد لا وصف الجملة (ويلزم) (فيها) اى فى الجملة
 الخبرية الواقعة صفة (الضمير) ولم يقل ويلزم عائد كما قال فى الجملة الواقعة خبرا
 فلا بد من عائد لان المبتدأ لما كان مقتضيا للخبر ولا يوجد بدونه مذكورا او محذوفا
 كنى فى الربط الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها
 ايضا وجب ان يكون الرابط ماهو الاصل فى الربط وهو الضمير ولا يجوز مايقوم
 مقامه لضعفه (الرجوع الى تلك التكرة) لا الى غيرها لفظا وتقدير امثل * * * واتقوا
 يوما لاتجزى نفس * * * الآية اى فيه (للربط) اى ليربط ذلك الضمير برجوعه
 الى الموصوف الجملة الواقعة صفة به كيلا يظن المخاطب انها اجنبية غير قابلة
 لكونها صفة (نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها) اى فى الجملة التى
 وقعت صفة (الضمير الرابط) الرجوع الى تلك التكرة بل تكون خالية عنه
 (تكون) تلك الجملة (اجنبية بالنسبة الى الموصوف) لان الجملة من حيث انها
 جملة مستقلة فى الافادة لا تقتضى الارتباط بغيرها لاشتمالها على الاسناد التام المقتضى
 المسند اليه والمسند فلا بد من رابط يجرها عن الاستقلال ويوجهها الى شىء قبلها
 كيلا تكون اجنبية وهو الضمير وحده لما قلنا ولذا صرح به المصنف (فلا تصح ان تقع
 صفة لها) اى لتلك التكرة لعدم دلالتها على معنى فى شىء قبلها بسبب كون الرابط

مفقودا (مثل جاءني رجل زيد عالم) (ويوصف) مبنى للمفعول (بحال الموصوف) الجار والمجرور نائبه سواء كان مفردا او جملة الا انه اذا كان مفردا يقع صفة للمعرفة والنكرة واما اذا كان جملة فلا يقع صفة الا للنكرة لما سبق ولذا عدل به آخر البحث عن بيان كونه جملة (اي بحال قائمه به) اي بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملاسمة (نحو مررت برجل حسن) يجوز جعله لوصف المفرد ولو وصف الجملة باعتبار ان يكون حسن اسما وفعلا (اذا حسن) بضم الحاء (حال الرجل وصفته) وقائم به لان الحسن عرض لا يقوم بنفسه (و) يوصف (بحال متعلقه) بكسر اللام (اي) بحال (متعلق الموصوف) ولما اشكل عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان النعت على ما سبق تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فكيف يدل عليه اول قول المصنف بحال المتعلق بقوله (يعني بصفة اعتبارية تحصل له) اي للموصوف (بسبب متعلقه) لان وصف المتعلق لما حصل بتأديب الموصوف وتعليمه اياه واصلاحه جاز ان يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه (نحو مررت برجل حسن غلامه) يجوز ههنا الوجهان الوصف بالمفرد والجملة (اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه) اي معنى حاصل في الرجل (وان كان) الوصف وصفا (اعتباريا) اي مجازيا لانه بحسب الحقيقة وصف الغلام (فالاول) (اي النعت بحال الموصوف) اي بحال قائمه به (يتبعه) لاتحادهما في الصدق حيث يصدق احدهما على ما صدق عليه الآخر فكلاهما شيء واحد فلزم المطابقة في هذا الامور لئلا يلزم كون الشيء مثلا معرفة ونكرة في حالة واحدة (اي) يتبع الوصف (الموصوف في عشرة امور) لكن لا من حيث الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا فسر الشارح بقوله (يوجد منها في كل تركيب) من التراكيب العربية (اربعة) لان الشيء الواحد لا يكون واحدا وثنية وجمعا ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها اضدادا ولان هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والثنية والجمع والتعريف والتذكير والتأنيث فاخذ من كل نوع فرد فاجتمع في كل تركيب اربعة (في الاعراب) سواء كان في كليهما لفظيا او تقديريا او في احدهما لفظيا وفي الآخر تقديريا او بالحركة او بالحرف (رفعوا ونصبا وجرا) النصب على الظرفية باعتبار المضاف اي في حالة الرفع والنصب والجر (والتعريف والتذكير والافراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعني ان كان احدهما مذكرا يجب ان يكون الآخر مذكرا ايضا واذا كان احدهما مؤنثا يجب ان يكون الآخر ايضا مؤنثا وكذا الحال في البواقي (الا اذا كان) استثناء من قول الشارح يوجد منها في كل تركيب اربعة اي الوصف (صفة يستوى فيها) اي في الصفة (المذكور

والمؤنث) لان الصفة اذا كانت كذلك لم توجد فيها اربعة منها بل انما توجد فيها ثلاثة منها لانثناء التذكير والتأنيث في تلك الصفة للمساواة بينهما (كفعل فاعل) بمعنى فاعل بشرط ان يكون الموصوف مذكورا (نحو رجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة اكتفاء في الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقراءن في الفرق بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لثلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث فانه حينئذ يكون من عداد الاسماء (او فاعيل) ايضا (بمعنى مفعول) بشرط ان يذكر الموصوف ليكون ذكر الموصوف قرينة (كرجل جريح وامرأة جريح) واما اذا لم يذكر فانهما لا يستويان بل يفترقان بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته وجعل الاستواء في فعل اذا ذكر الموصوف في المفعول وفي فاعول اذا ذكر ايضا في الفاعل طلبا للعدل يعني لثلا يكون الاستواء لاحدهما وعدمه للاخر ولم يعكس لان في فاعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجرانته في الافعال كلها والحفة فيه مطلوبة ولاشك ان الاستواء حفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال (او كان) الوصف (صفة مؤنثة تجرى على المذكر) اى تجعل صفة للمذكر وتطلق عليه (كعلامة) ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهلباجة وهو الذى جمع كل شر (والثاني) (اى النعت بحال متعلق الموصوف) (يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف (في الخمسة الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى مؤنث اول (وهى) الخمسة الاول (الرفع والنصب والجر والتعريف والتذكير) يعنى اذا كان الموصوف معرفة فتكون الصفة ايضا كذلك كقوله تعالى ﴿ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهله﴾ ومنكرا تكون الصفة ايضا كذلك نحو جاءنى امرأة حامل وشاحها وكذلك البواقى (ويوجد منها) اى من تلك الخمسة (في كل تركيب اثنان) لانه لا يكون الشيء الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ومعرفة ونكرة لكونها اضدادا ولان هذه الخمسة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع الوصف الثانى موصوفه في هذه الخمسة لانه لما كان الوصف في هذا النوع وصفا سببيا اكتفى في المطابقة بهذا التدرج حطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل (و) لا يتبع الوصف الموصوف (في البواقى) (من تلك الامور العشرة) التى كان الوصف قد طابق الموصوف فيها في القسم الاول (وهى) اى البواقى (ايضا) اى كالامور التى طابق الوصف الموصوف فيها يعنى كما كانت (خمس) الافراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعنى ان الموصوف في هذا القسم اذا كان مذكرا لا يجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا نحو مررت برجل ضاربة

امرأته واذا كان مؤنثا لا يجب ايضا تأنيته مثل مررت بهند ضارب ابوها وكذا الحال في البواقي فيكون الوصف في هذا القسم في الخمسة الباقية (كالفعل) في انه يدور تأنيته وتذكيره ونظائرهما على الاسناد الى الفاعل ولا يكون بالموصوفة فيها لكونه مسندا الى الظاهر (لشبهه به) اى لشبهه الوصف بالفعل لكونه مسندا الى الظاهر فصار بمنزلة الفعل (يعنى ينظر الى فاعله) اى فاعل الوصف (وان كان) فاعله (مفردا) مذكرا او مؤنثا (او مثنى) كذلك (او مجموعا) كذلك (افرد) الوصف سواء كان موصوفا مفردا ايضا نحو مررت برجل كريم ابوه او مثنى نحو مررت برجلين كريم ابوها او مجموعا نحو مررت برجل كريم ابؤهم لثلا يلزم تعدد الفاعل لانه لو تى او جمع حين كون فاعله مثنى او مجموعا لزم تعدده وهو ظاهر (كما يفرد الفعل) عند كون فاعله الظاهر مثنى او مجموعا مثل قام الزيدان وقام الزيدون (وان كان) الفاعل (مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل) واقع بينهما (طابقه) اى طابق الوصف فاعله في التذكير والتأنيث وان كان الموصوف بخلافه ليعلم من الاول الامر ان فاعله مذكر او مؤنث (وجوبا) تمييز من النسبة (كما يطابق الفعل فاعله) الظاهر وجوبا للعلة المذكورة (في التذكير والتأنيث) مثل قام زيد وقامت هند (وان كان فاعله) اى فاعل الوصف الثانى (مؤنثا غير حقيقى او حقيقيا) الا انه كان (منفصولا عنه) حيث وقع فصل بينهما (بذكر او يؤنث) ذلك الوصف يعنى يخبر بينهما يذكر لكونه غير حقيقى او منفصولا وجوب التأنيث انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل مأمور ويؤنث لكون فاعله مؤنثا وان كان غير حقيقى او منفصولا (جوازا) * ولم افرغ من بيان تشبيه النوع الثانى بالفعل في الخمسة الباقية اورد امثلتها على ترتيب اللف فقال (تقول) ايضا حالها وزيادة في التفهيم (مررت برجل قاعد غلامه) كان (مثل) مررت برجل (يقعد غلامه) مررت (برجلين قاعد غلامها) كان (مثل) مررت برجلين (يقعد غلامها) مررت برجل (قاعد غلمانهم) كان (مثل) مررت برجل (يقعد غلمانهم) ومررت بامرأة قائم ابوها) اعاد لفظ مررت تشبيها على ان هذه الامثلة اوردت لتأنيث الفاعل فتكون مغايرة للمعطوف عليه كان (مثل) مررت بامرأة (يقوم ابوها) مررت (برجل قائمة جاريتها) مثال كون الفاعل مؤنثا حقيقيا كان (مثل) مررت برجل (يقوم جاريتها) مررت (برجل معمور او معمورة داره) مثال لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى وهذا مثل مررت برجل يعمر داره بالياء التحتانية او الفوقانية ولم يأت له نظير من الفعل اكتفاء بالسياق والسباق (او) مررت برجل (قائم او) برجل (قائمة في الدار جاريتها) مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع الفصل كان هذا (مثل) مررت برجل (يقوم او تقوم) بالتذكير والتأنيث

في الدار جاريتيه فان قلت) منشأ هذا السؤال التفريق بين النوعين بان يتبع الوصف الموصوف في الامور العشرة كلها في الاول ولم يتبع في الثاني الا في الخمسة الاول وفي الخمسة الاخر صار كالفعل مع انه في الاول ايضا يجوز أن يصير الموصف فيها كالفعل فكان على المصنف ان يقول ويتبعه في الخمسة فقط سواء كان وصفا بحال الموصوف او متعلقه فان كان كذلك فان قلت (اذا نظرت) ايها الطالب المستفيد (حق النظر) منصوب بنزع الخافض اي بحق النظر اي بعين الانصاف من غير تعنت ولا عناد في اساليب الكلام وسياقه وسباقه (وجدت) النوع (الاول وهو الوصف بحال الموصوف) اي بحال قائمه به (ايضا) اي كالنوع الثاني وهو الوصف بحال متعلق الموصوف (في الخمسة الباقى) الرفع والتصب والجر والتعريف والتكثير (كالفعل) في ان يدور تدكيره وتانيته وافراده وتثنيته وجمعه على الاسناد الى الفاعل (لان فاعله) اي فاعل الوصف الذي هو بحال الموصوف (الضمير المستكن فيه) لكونه مشتقا وفي حكمه يحتاج الى الفاعل وهو اذا لم يكن ظاهرا فمضمر اما بارز او مستكن وفي الصفات لا يكون الامستكنا لان كون الضمير بارزا مخصوص بالفعل كما سيحجى (الراجع الى موصوفه) للربط (والفعل اذا اسند الى الضمير الراجع الى شئ قبله يكون مفردا اذا كان مرجعه مفردا و) يلحقه (اي الفعل (الالف) اي الف الضمير (في التثنية) اذا كان مرجعه مثنى لوجوب مطابقة الضمير مرجعه (و) يلحقه (الواو) اي واو الضمير اذا كان المرجع جمعا مذكرا عاقلا (في جمع المذكر العاقل و) يلحقه (النون) اذا كان مرجعه جمعا مؤنثا (في جمع المؤنث السالم) لان النون علامة الجمع المؤنث كما ان الواو علامة الجمع المذكر العاقل (ويؤنث) الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا (في الواحدة المؤنثة) ويذكر ايضا في الواحد المذكر اذا كان مرجعه مذكرا * ولما بين في السؤال ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة الباقى كالفعل اورد امثلتها على ترتيب الالف ايضا فقال (فلذلك) المذكور (قلت) بناء الخطاب (مررت برجل ضارب) في الافراد والتذكير مثل مررت برجل يضرب (و) مررت (برجلين ضارين) في التثنية مثل مررت برجلين يضربان (و) مررت (برجال ضارين) في الجمع المذكر العاقل مثل مررت برجال يضربون (و) مررت (بامرأة ضاربة) في الافراد والتأنيث (و) مررت (بامرأتين ضاربتين) في التثنية (و) مررت (بنسوة ضاربات) في الجمع المؤنث (كما تقول في الفعل) اذا اسند الى الضمير مررت برجل (يضرب و) مررت برجلين (يضربان و) مررت برجال (يضربون و) مررت بامرأة (تضرب و) مررت بامرأتين (تضربان و) مررت

بنسوة (يضر بن) هكذا هذا السؤال بعبارة الرضى (فلم خصصت الثانى بهذا الحكم) الباء دخلت ههنا على المتصور لأن المقصور عليه ههنا هو الثانى والمعنى فلم جعلت هذا الحكم اعنى التبعية للموصوف فى الخمسة الاول وكونه كالفعل فى البواقي مختصا بالنوع الثانى مع انه يجوز أن يجرى هذا الحكم فى النوع الاول ايضا كذلك من غير تفرقة (فانا) فى جوابه (المقصود الاصلى فى هذا المقام) فى تبعية الوصف الموصوف وعدم تبعيته (بيان نسبة الوصفين) اى الوصف بحال الموصوف والوصف بحال المتعلق (الى الموصوف) متعلق بالنسبة (بالتبعية) متعلق بها ايضا فى الاول (وعدمها) اى عدم التبعية فى الثانى يعنى بيان تعلق الوصف وارتباطه بالموصوف بالتبعية له فى الامور المذكورة وعدم تعلق الثانى وارتباطه له بالتبعية فيها بل فى بعضها (ولما كان الوصف الاول) اى الوصف بحال الموصوف (يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف (فى الامور العشرة) المذكورة سابقا وكان يوجد فى كل تركيب منها اربعة لما سبق (وكان) الوصف الاول (لا يخرج مشابته) اى مشابهة الوصف الاول (للفعل فى الخمسة البواقي عن هذه) متعلق بالايخرجه (التبعية) يعنى تبعية الوصف الموصوف فى الامور العشرة (لما عرفت) اى لما كان الاتحاد والاتصال بينهما فى الصدق والمعنى كأنهما صارا شيئا واحدا (اكتفى) جواب لما اى المصنف (فيه) اى فى الوصف الاول (بالحكم عليه) اى على الوصف الاول (بالتبعية) اختصارا واعلاما بان هذا الوصف قائم بموصوفه لاسببه فكأنه مسند اليه لالى ضميره (بخلاف الوصف الثانى) فانه قائم بسببه لا بموصوفه (فانه) اى المصنف (لما حكم عليه) اى على الوصف الثانى (بالتبعية) اى بان يتبع الوصف الموصوف (فى الخمسة الاول) الاعراب بانواعه الثلاثة والتعريف والتكثير بمناسبة كونه وصفا سببيا وهذا القدر يوجب المتابعة فيها لانها امور ضعيفة تحصل بادن مناسبة بخلاف الخمسة الاخر فانها امور قوية تقتضى مناسبة قوية (لم يكتف) المصنف (فيه) اى فى الوصف الثانى (بالحكم بعدم التبعية) فيها (فانه) اى الحكم بعدمها فيها (غير مضبوط) لان فى بعضها يناسب الافراد كما اذا كان الفاعل مفردا مثنى او مجموعا وفى بعضها يجب التكثير او التانيث كما اذا كان الفاعل مفردا مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلافضل وفى بعضها جاز التانيث والتكثير كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفضل او مؤنثا غير حقيقى بدونه (بل بين) المصنف (ضابطة عدم تبعيته له) اى تبعية الوصف للموصوف (بكونه) اى بكون الوصف الثانى (كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لتبين حاله) اى حال ذلك الوصف (عند عدم التبعية) اى ليعلم انه يكون حال الوصف الثانى عند عدم كونه تابعا لمتبوعه كالفعل كما سبق

ولما نشأ في الوصف الثاني من تشبيهه بالفعل ابهام واجمال اراد أن يوضحه
ويفسره ليفيد زيادة معرفة به فقال (ومن ثمه) (اي ومن اجل كون الوصف
الثاني في الحمسة البواقي كالفعل) (حسن قام رجل قاعد غلمانه) لان الصفة اذا
اسندت الى الاسم الظاهر يحسن افرادها لانها حينئذ صارت كالفعل ولو لم تكن
كالفعل وكانت تابعة للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلمانه لمطابقتها
الموصوف وامتنع قام رجل قاعدة غلمانه لعدم المطابقة (كاحسن) قام رجل
(يقعد غلمانه وحسن ايضا) ان يقال قام رجل (قاعدة غلمانه) لكن الاول احسن
لكونه اخف وعدم كون التأنيث حقيقيا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولى
لكونه اصلا (لان الفاعل) وهو غلمانه (مؤنث) لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة
يكون مؤنثا الا جمع المذكر السالم وسيأتي الا انه (غير حقيقي) لما مر ان تأنيثه
لكونه بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا (كاحسن) ان يقال قام رجل (تقعد غلمانه)
بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق للتأنيث لانها قد تكون للتذكير كما في المخاطب
المذكر (ضعف) (قام رجل) (قاعدون) بالحاق علامة جمع المذكر
وهو الواو والتون في الرفع (غلمانه) ولو لم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه
تعدد الفاعل بلاعطف (لانه) اي لان مثل هذا التركيب (بمثلة) قام رجل
(تقعدون غلمانه) الا ان ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان
الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب وتجريدها عن كونها علامتي التثنية
والجمع ضعيف بخلافهما في مثنى الاسم وجموعه فانهما حرفان وضعتا علامتين
لهما ولم تكونا اصلا فاعلا اذ لو كانا كذلك لما انقلبتا في حالتي النصب والجر
بل هما حرفا اعراب سواء كانا في المشتق او غيره (ولحاق) مصدر من لحق على وزن
ذهاب كاللحوق ومضاف الى الفاعل (علامتي المثنى) اي الالف (والمجموع)
اي الواو (في الفعل المسند الى ظاهرها) اي المثنى والمجموع اشعارا من اول الامر
ان فاعلهما مثنى او مجموع كإثنت الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي بلافضل
ايدانا من اول الامر الى ان فاعله مؤنث (ضعيف) اي جائز مع ضعف لاشعاره
بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف (ويجوز) (من غير حسن) لكون
الصفة جمعا (والضعف) لعدم شبهه الفعل ان يقال قام رجل (قعود غلمانه)
لعدم جريانه على الفعل لان جمع التكسير في حكم المفرد فكأنه لم يجمع (وان)
للوصل (كان قعود جمعا) اي جمع قاعد كشهود وجلوس وسجود (ايضا)
اي (ك) ما ان (تقاعدون) جمع قاعد (لانك اذا كسرت) من التكسير (الاسم المشابه
للفعل) لامطلق الاسم يعني اذا جعلته جمعا مكسرا (خرج) ذلك الاسم لكون
التكسير مخصوصا بالاسم (لفظا عن موازنة) اي الاسم المجموع المكسر

الفعل (ومناسبتة له) في الحركات والسكنات وعدد الحروف مع انها اقوى وجوه
المشابهة (لان الفعل لا يكسر) لانه لا يقبل التغيير فيكون التكسير من خواص
الاسم لانه يقبل التغيير (فلم يكن) قام رجل (قعود غلمانه) بجمع التكسير (مثل)
قام رجل (يقعدون غلمانه) في الضعف لعدم مشابهته له فلم يرث منه الضعف
ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقته موصوفه ولايدان تعدد الفاعل بلا عطف
ضمنا وان لم يؤذن لفظا (الذي) صفة للمشبه به وهو قوله مثل يقعدون غلمانه
ويجوز أن يكون صفة للمشبه وهو قوله قعود غلمانه (اجتمع فيه فاعلان) بلا عطف
الضمير المرفوع وغلمانه (في الظاهر) متعلق باجتماع لانه في الحقيقة لم يجتمع فيه
فاعلان (الا) استثناء من قوله فاعلان في الظاهر يعنى الا ان ياول باحد او جوده
الثلاثة حينئذ لا يلزم اجتماع الفاعلين الاول (ان يخرج الواو) سواء كانت
في الاسم او الفعل (من الاسمية الى الحرفية) يعنى ان يجعل الواو حرفا دالاعلى ان
الفاعل الا تى مجموع من اول الامر وهذا الضعف الوجود الثلاثة لانه يلزم منه
الغاء الحرف (او) يعنى الثانى ان (يجعل المظهر) الواقع بعده (بدلا من المضمرة)
يعنى يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يبدل
من المضمرة الغائب بدل الكل على ماسياتى وهذا اوسط الوجود لانه وان لم يلزم
منه الغاء الحرف الا انه يشعر به (او) يعنى الثالث ان (يجعل الفعل) مع فاعله
(خبرا مقدما على المبتدأ) الذى هو الاسم المظهر لانه حينئذ يجعل مبتدأ اى ان
يجعل الفعل مع فاعله جملة في محل الرفع على انه خبر مقدم ويجعل الاسم انظاير
الذى وقع بعده مبتدأ وتكون الجملة الاسمية صفة لما قبلها وهذا اقوى الوجود
لانه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه التقديم
لفظا على ماسبق * ولما فرغ من تعريف النعت وبيان بعض احواله شرع
في بيان ما لا يجوز وصفه ولا توصيفه فقال (والمضمرة) مطلقا سواء كان متكلما
او مخاطبا او غائبا (لا يوصف) مبنى للمفعول نأبى ما استكن فيه راجع الى المضمرة
يعنى ان المضمرة مطلقا لا يكون موصوفا بشئ مثله او غيره لانه لم توجد معرفة
مساوية له في التعريف او اوضح منه حتى يوصف بها للايضاح و (لان ضمير
المتكلم) متصلا كان او منفصلا (و) ضمير (المخاطب) ايضا كذلك كل واحد
منهما (اعرف المعارف واونسخها) فتوصيف كل منهما للتوضيح لايجوز لانه
لا يمكن التوصيف للتخصيص لما انه مخصوص بالنكرة والتوضيح تحصيل الحاصل
(فلا حاجة لهما) اى لضمير المتكلم والمخاطب (الى التوضيح) لما عرفت انهما
اوضح واعرف فاذا لم يحتج فيهما الى التوضيح فلان لا يحتاج لهما الى
التخصيص اولى لانه لا يكون الا في النكرات فلما ورد أن ذبكت الضميرين لكونهما

اعرفين واوضحين لاحتياج لهما الى التوضيح الا ان ضمير الغائب لما كان فيه ابهام
 ما يجوز توصيفه دفعه بقوله (وحمل عليهما) اى على ضمير المتكلم والمخاطب
 فى عدم التوصيف (ضمير الغائب) وان كان فيه ابهام من وجه لانه من جنسهما
 يعنى كما ان ذينك الضميرين لا يوصفان كذلك ضمير الغائب لا يوصف ايضا حملا
 عليهما واجاز الكسائى توصيفه متمسكا بقوله تعالى ﴿ لا اله الا هو العزيز الحكيم ﴾
 وحمل الجمهور مثله على البدل او على ان هو اسم من اسماء الله فيحتمل ان يكون اسما
 ظاهرا يجوز توصيفه كما لو جعل الضمير عاما وحينئذ يجوز توصيفه (و حمل
 على الوصف الموضح) اسم فاعل من اوضح فى عدم جواز التوصيف
 (الوصف المادح) اى كون الصفة للمدح (و الوصف (الذام) اى كونها
 للذم (وغيرهما) من كونها للتأكيد يعنى كما ان الضمير بانواعه لا يوصف
 للتخصيص والتوضيح لا يوصف ايضا للمدح والذم والتأكيد لان هؤلاء فروع
 الوصف الموضح فى الافادة لان الاصل فى وصف المعارف التوضيح والمضمر
 لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل فعدم الوصف بهؤلاء يكون هو الاولى لان
 مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا (طردا للباب)
 ﴿ ولا يوصف به ﴾ اى لا يكون الضمير مطلقا متكهما كان او مخاطبا او غائبا صفة
 لشيء تخصيصا او توضيحا او غير ذلك كما لا يكون موصوفا (لانه) اى الشأن
 (ليس فى المضمر معنى الوصفية) بل ليس فيه الا الدلالة على الذات فقط (وهو)
 اى معنى الوصفية (الدلالة) اى دلالة اللفظ (على قيام معنى بالذات) مثل احمر
 مثلا فانه يدل على ذات ما يقوم بهما معنى الحمرة وهذا المعنى لا يوجد فى الضمير
 (لانه) اى المضمر (لا يدل على الذات) كاسم الجامد مثل زيد ورجل وفرس
 (لا) يعنى لا يدل (على قيام معنى بهما) اى بالذات لانه ليس فيه ذلك المعنى حتى
 يدل عليه ولانه لا اعرف منه فلو وقع لغتا لشيء لزم ان يكون اعرف من المنعوت
 وذا غير جائز لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا (وكانه)
 اى اظن انه (لم يقع فى بعض النسخ) اى نسخ الكافية (قوله ولا يوصف به)
 بل اكتفى فيها عنه بقوله والموصوف اخص او مساو لما سبق انه لا اخص من
 الضمير حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولذا لا يقع صفة لشيء
 (ولهذا) اى ولعدم وقوع قوله ولا يوصف به فيه (اعتذر الشارح الرضى)
 اى بين عذر المصنف فى عدم ذكر قوله ولا يوصف به (وقال) اى الشارح الرضى
 (لم يذكر المصنف) فى المتن بعد قوله والمضمر لا يوصف (انه) اى المضمر
 (لا يوصف به) يعنى ان المصنف بين ان الضمير لا يكون موصوفا بشيء ولم يبين
 انه لا يكون صفة لشيء ايضا بل سكت عنه مع انه لا يقع صفة ايضا (لانه)

اى الشان (تبيين ذلك) اى عدم كونه صفة (بقوله) ((الموصوف اخص او مساو))
 فانه لاشئ اخص من المضمرة والاشئ مساويا له حتى تكون صفة له ولانه لما وجب
 ان يكون الموصوف اخص منها او مساويا لها علم ان المضمرة لا يكون صفة له لشيء
 لانه لا يوجد في المعارف اخص منه او مساو له على ماسأى حتى تقع صفة له * واعلم
 ان قوله والموصوف اخص او مساو وينقسم بالتقسمة العقلية الى اربعة اقسام ان
 يكون الموصوف اخص من الصفة مثل جاءنى زيد العالم او مساويا لها والصفة
 مساوية له ايضا مثل جاءنى الرجل الفاضل او تكون الصفة اخص منه وهذا
 القسم لا يجوز للثلا يكون الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود انقص من غيره
 (اى الموصوف المعرفة) وصفه بالمعرفة لان الموصوف التكررة لا يكون اخص
 من الصفة بل يكون مساويا لها (اشد) اى اقوى (اختصاصا بالتعريف)
 يعنى تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى لدلالته على الذات والنعت على
 الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى (وانعومية من الصفة يعنى)
 يجب ان يكون الموصوف (اعرف منها) اى من الصفة (لانه) اى الموصوف
 (المقصود الاصلى) فى التركيب الوصفى (فيجب ان يكون) الموصوف (اكمل
 من الصفة فى التعريف او) يعنى ان لم يكن اكمل منها فلا بد ان يكون (مساويا
 لها لانه) اى الموصوف (لو لم يكن اكمل منها فلا قل من ان لا يكون) الموصوف
 (ادون منها) يعنى لا يكون انقص منها بل يكون مساويا لها (وامتقول) اى
 الذى نقل (عن سيبويه وعليه) اى على ما نقل عنه منى (جمهور النحاة) اى
 مشاهيرهم (ان اعرفها) اعرف المعارف واقواها (المصمرات) بانواعها ولدا
 اوردها بصيغة اجمع يكون دلالة عليها (ثم الاعلام) الشخصية (ثم اسم
 الاشارة) مفردا كان او منى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا (ثم اعرف باللام)
 كذلك (والموصولات فينهما) اى بين المعرف باللام وبين الموصولات
 (مساواة) من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام لتعريف
 او للجنس وكذا الموصول واما الثانى فلان اللام الموصولة ايضا لاء التعريف
 وكذا سائر الموصولات مثل الذى والتى واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل
 كاستعمال الموصولات فى نحو الضارب ابوه زيدا خالد اما كون المضمرة اخص من
 غيره فلعدم الاتباس فيه لانك اذا قلت انا وانت لا يلبس بغيره دون غيرها
 من المعارف وحمل الغائب عليهما لكونه من جنسهما ونوعهما واما كون
 العلم اخص من البواقى فلكونه معرفة وضعا واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمال ما
 صار ادنى رتبة من المضمرة ولذا جاز توصيفه دون المضمرة واما اسم الاشارة فانه
 وان كان معرفة وضعا الا انه جاز استعماله الاحساس فيكون تكرة

استعمالا ولذا وجب توصيفه بذى اللام فقط على ماسيجي في قوله والترم
وصف باب هذا بذى اللام وبهذا الاعتبار كان ادنى حالا ومرتبة من الاعلام
ولكون تعريفه وضعا ذاتيا لا عرضيا كان اخص من ذى اللام وكذا من الموصولات
لما عرفت ما بينها من المساواة (ومن ثمة) (اى ومن اجل) اى ولاجل لان من فى
مثل هذا الموضع تكون بمعنى اللام التعليلية (ان الموصوف اخص او مساو)
(لم يوصف ذو اللام) اى المعرف بلام التعريف لا يوصف يعنى لا يكون موصوفا
بشيء من الاشياء (الابته) (اى بذى اللام الآخر) اى بالمعرف باللام الذى
يكون غير الاول لفظا ولذا وصفه بالآخر ولثلا يتوهم انه موصوف بعينه (او)
لم يوصف ذو اللام الا (الموصول) سواء كان الالف واللام مثل جاءنى الرجل
الضارب ابوه عمرا او غيره (فانه) اى الموصول (ايضا) اى كذى اللام (مماثل
لذى اللام) يعنى كما ان ذا اللام مماثل لذى اللام الآخر حتى يكون صفه كذلك
الموصول مماثل لذى اللام فيكون صفه (لما عرفت ان بينهما) اى بين
الموصولات وبين ذى اللام (من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل)
مثال لكون ذى اللام موصوفا بذى اللام الآخر (او) جاءنى (الرجل الذى كان
عندك امس) مثال لكون المعرف باللام موصوفا بالموصول ونحو قوله تعالى
﴿قُلْ اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ الْآيَةُ﴾ (او) لم يوصف ذو اللام الا (بالمضاف
الى مثله) (اى مثل المعرف باللام) الذى هو الموصوف يعنى يكون موصوفا
بالمضاف الى المعرف باللام وذلك اما (بلا واسطة) يعنى لا يكون بين المضاف
الذى هو صفة وبين المضاف اليه الذى هو المعرف باللام واسطة (نحو جاءنى
الرجل صاحب الفرس) والباء فى قوله بلا واسطة متعلق بالمضاف (او بواسطة)
يعنى يكون بينهما فاصل (نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس) لان
تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه) يعنى ان تعريف
المضاف يكون انقص من تعريف المضاف اليه (على اختلاف الواقع بين
سبويه وغيره) فعند سبويه تعريف المضاف فى مرتبة المضاف اليه لانه
اخذ التعريف منه واكتسبه لان الآخذ وان لم يكن اقوى ممن اخذ منه فلا اقل
من ان يكون ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة
فلو لم يكن تعريفه مساويا لتعريفه لكانت الكلمة الواحدة انقص واتم فى التعريف
وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف اليه
لانقص منه ولا يزيد فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف
المضاف اليه لزم ان لا يكون المضاف الى الضمير صفة ولا موصوفا كما ان الضمير
لا يكون موصوفا ولا صفة وهذا ليس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا

مثل قولك جاءني غلامك الظريف ويقع صفة ايضا مثل جاءني غلامي صاحبك قلت لا يلزم من كون المضاف الى الضمير مساويا له في التعريف ان يكون مساويا له في جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع صفة ولا موصوفا مثله لان المشابهة لشيء في وصف له لا يكون مشابها له في جميع اوصافه * وفي الرضى المضاف الى الضمير ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمرة والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذى اللام وبالمضاف الى اسم الاشارة فينت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وبالمضاف الى ذى اللام فينت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصوف فينت بهما * الى هنا كلامه فعلم من هذا ان المضاف الى المضمرة لا يقع صفة الا الى المضاف الى المضمرة ايضا واما المضاف الى العلم او الى غيره من المعارف الباقية فلا يقع موصوفا بالمضاف الى المضمرة كما ان العلم وغيره لا يقع موصوفا بالمضاف اليه واما المضاف الى اسم الاشارة فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمرة والى العلم واما المضاف الى ذى اللام والموصول فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمرة والى العلم والى اسم الاشارة واما عند غيره فمرتبة المضاف النقص من مرتبة المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه ومعلوم ان المكتسب يكون ادون مما اكتسب منه الا يرى ان المنادى المفرد المعرفة اكتسب البناء من كاف الخطاب مع ان بناءه لا يكون لازما بل يكون عارضا فيجوز ان تتصف المعارف بعضها ببعض على مذهبه (بخلاف سائر) اى باقى (المعارف فانها) اى المعارف الباقية (اخص من ذى اللام) وكذا الموصول لما عرفت ما نقل عن سيديويه وما عليه الجمهور فلا تكون وصفا لئلا يكون المقصود ادنى من غيره (فلو وقع اخص نعتا لغير اخص) مثل ان يقع ما اضيف الى الضمير صفة الى العلم مثل جاءني زيد صاحبك او ما اضيف الى العلم صفة الى المعارف باللام مثل جاءني الرجل صاحب زيد (فهو) اى الاخص الواقع صفة لغير الاخص كالمثالين المذكورين (تحمول على البدل) دون الصفة (عند صاحب هذا المذهب) يعنى عند سيديويه (وانما التزم) جواب عن سؤال مقدر وهو انه يلزم من ان يكون التعت اخص او مساويا ان يجوز وصف باب اسم الاشارة باسم الاشارة لانه مثله وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة لكونه اخص منها والحال انه لا يجوز وصفه الا بذى اللام وحده اجاب عنه بطريق الحصر بقوله وانما التزم (وصف باب هذا) حين اريد وصفه اى جعله موصوفا (اى باب اسم الاشارة) سواء كان مفردا او متنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا (بذى اللام)

اي بالجنس المعرف بلام التعريف والباء فيه متعلق بقوله وصف باب هذا
 (مثل مررت بهذا الرجل) وبهذه امرأة وبهذين الرجلين وبهؤلاء الرجال
 والنساء (مع ان القياس) الذي سبق ذكره من كون اسم الاشارة اخص
 من المعرف باللام والموصول والمضاف الى احدهما مساو يا لام الاشارة
 وللمضاف لاسم الاشارة (يقضى جواز وصفه) اي ان يكون موصوفاً (بذي
 اللام والموصول والمضاف الى احدهما) يعنى والمضاف الى اسم الاشارة وباسم
 الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها ومسويا لبعضها فينبغي ان
 يوصف باحد هذه الاشياء الستة الا انه لا يجوز توصيفه الا باحدها وهو المعرف
 باللام (للايهام) علة للالتزام (الواقع في هذا الباب) اي باب اسم الاشارة
 (بحسب اصل الوضع) فان اسم الاشارة وضع لمفهوه كلى (المقتضى) اسم
 فاعل صفة اعد صفة للايهام (ايان احسن) يعنى يقتضى ذلك الايهام لكونه
 وضعيا ان يمين يجعل اسم الجنس المعرف بلام الجنس ايضا صفة لاسم الاشارة
 (فاذا اريد) به (رفعه) اي رفع ذلك الايهام (لا يتصور) اي لا يمكن ان يرفع
 (بمثله) اي باسم الاشارة لانه مهم مثله ومثل الشيء لا يقدر ان يرفع اليهام ذلك
 الشيء فارتفع توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح (لايهامه ولا يليق) ايضا
 ان يرفع اليهامه (بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه) كالمضاف الى
 المعرف باللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة فارتفع توصيفه ايضا
 باحد هذه الاشياء الثلاثة (لانه) اي طلب رفع اليهام اسم الاشارة باحد هذه
 الاشياء يكون (كلاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير) لان التعريف
 ليس في ذات هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع
 اليهام اسم الاشارة من احدها يكون محالا لان الاستعارة من المستعير والسؤال
 من الفقير محال ومعاق محال يكون محالا (فتعين) لرفع اليهام الواقع في باب
 اسم الاشارة (ذو اللام) اي اسم احسن المعرف باللام (لتعينه في نفسه) يعنى
 بواسطة كون اللام موضوعة للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على
 الجنس فيليق ان يرفع اليهام المقتضى لبيان الجنس (وحمل الموصول عليه)
 ما عرفت من المساواة بينهما و (لانه) اي الموصول (مع صلته مثل ذى اللام)
 فيأخذ حكمه فيليق ان يرفع ذلك الايهام ولانه معرفة بلا واسطة ودال ايضا
 على الجنس (مثل مررت بهذا الذى كرهه اي الكريم) فيكون المعنى مررت بهذا
 الكريم (ومن ثمة) (اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع اليهام
 بيان احسن) الباء متعلق بقوله لرفع (ضعف) وصف اسم الاشارة بالوصف العام
 عدم كون احسن مينا ولم يتمتع لكونه معرفا باللام نحو (مررت بهذا الابيض)

(لانه) اى لان الابيض وصف عام فمن حيث ان له دلالة على الجنس جاز توصيفه به ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يتبين به ضعف توصيفه به كما قلنا آنفا (لايتين به جنس المبهم) المشار اليه (لان الابيض) وصف (عام لا يختص بجنس دون جنس) آخر يعنى لا يكون مخصوصا بجنس كالانسان او الفرس بل يصلح ان يكون وصفا لجميع الاجناس فاشترك باسم الاشارة فى الابهام بل هو محتاج ايضا الى التفسير فكيف يرفع ابهامه (وحسن) وصف باب اسم الاشارة بالوصف الخالص بجنس المعرف باللام لدلالته على معنى الجنس المخصوص مثل (مررت بهذا العالم) والاصل فيه ان يكون العالم وصفا لاسم الجنس المعرف الذى وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس ويقال مررت بهذا الرجل العالم الا ان اسم الجنس حذف من الين اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم الاشارة لقيامه مقامه (لانه) اى الشأن (يتبين به) اى يجعل العالم وصفا لاسم الاشارة (ان المشار اليه) اى ما اشير اليه بهذا (انسان) لان العلم مختص به ولا يوجد فى غيره كالضارب والكاتب (بل) المشار اليه بهذا (رجل) لان لفظ هذا مذكر ووصفه ايضا مذكر يعلم بضيعة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف فرد من افراد الرجل لان بضيعة التذكير لا يشار الى المؤنث ووصف التذكير ايضا لا يكون صفة للمؤنث (العطف) اورده عقيب التعت لان فى العطف معنى الجمع لانه فى اللغة مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف النحوى يثنى طرف النسبة اى يجمع المعطوف والمعطوف عليه فى العامل او العمل ويوجد ايضا فى بعض حروفه الجمع فاسب الصفة لان الصفة تجمع مع الموصوف ويتحدان وقد يتوسط بعضها بين الصفات ولكثرة استعماله مثل الصفة (يعنى المعطوف بالحرف) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف العطف بالحرف لامطلق العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند الكوفيين فيقال له عطف النسق على وزن سمك يقال ثغر نسق اذا تساوت اسنانه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد (تابع) جنس شامل للتوابع (مقصود) (اى قصد) فيه اشارة الى ان المقصود عامل لانه وقع صفة اى اعتمد على الموصوف ففيه معنى الحدث واريد منه زمان الحال الا ان الشارح فسره بالماضى لالكونه بمعنى الماضى بل لقصد التحقق والثبوت (نسبه) اى نسبة المعطوف (الى شئ) مثل زيد قائم وذاهب (او نسبة شئ الى شئ) اى الى المعطوف مثل قولك جاءنى زيد وعمرو (بالنسبة) (الواقعة فى الكلام) اسنادية كانت او ايقاعية اخبارية او انشائية او غيرها والكلام اخبارى او انشائى (فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من) لفظ (المقصود) الذى ذكر متكررا يعنى ان الباء

متعلقة في الحقيقة بالقصد لان الجار والمجرور يتعلق في الحقيقة بالمصدر لكونه اصلا وفي الظاهر بالفعل الاصطلاحى والشارح ههنا مشى على الحقيقة كما يقال الجار والمجرور في قولك زيد في الدار خبر في الظاهر والخبر في الحقيقة ماتعلق به وقيل ان مقصودا لكونه بمعنى الماضى لايجوز أن يعمل فيجب ان يقدر قصد ويتعلق قوله بالنسبة اليه ولما كان القصد من الافعال الخاصة وجب ان يكون له قرينة معينة تجعل المقصود المذكور قرينة له وهذا ليس الاتكلف اذ لو كان مراد المصنف كذلك لقال العطف تابع قصد بالنسبة بصيغة الفعل الماضى ولا مانع منه وقيل انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة المعطوف الى شىء او نسبة شىء اليه وهذا ايضا كذلك لانه اذا تعلق بالمقصود يكون المقصود ايضا نسبة المقصود الى شىء او نسبة شىء اليه لان الجار والمجرور يكون في محل الرفع على انه نائب الفاعل كما اشار اليه الشارح بقوله اى قصد نسبه الى شىء او نسبة شىء اليه فيكون المعنى العطف تابع مقصود نسبه مع متبوعه فيثبت يستقيم الكلام الحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب (مع متبوعه) قوله مع ظرف مستقر اوصفة لها اى بالنسبة الكائنة مع متبوعه او يكون مع بمعنى فى اى تابع قصد نسبه حال كونها مع متبوعه او الكائنة فى متبوعه يعنى يشتركان فى تلك النسبة والى هذا اشار الشارح بقوله (اى كما يكون هو) اى التابع او المعطوف (مقصودا بتلك النسبة) اى النسبة الواقعة فى الكلام (يكون متبوعه) اى متبوع التابع (ايضا) اى كالتابع (مقصودا بها) اى بتلك النسبة فيشتركان فيها فقط لا فى الزمان الا ان نسبة المتبوع مقصودة اولا ونسبة التابع ثانيا (نحو جاءنى زيد وعمرو) ورايت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (فعمرو) فى هذا الامثلة (تابع لانه) ثان باعراب سابقه من جهة واحدة ولانه (معطوف على زيد) بحرف الواو (قصد نسبة المحيى) فى الاول ونسبة الرؤية فى الثانى ونسبة المروورية فى الثالث (اليه) اى الى عمرو (نسبة المحيى) الباء متعلق بقصد (الواقعة فى الكلام) اى فى قوله جاءنى زيد وهى النسبة الفاعلية او المفعولية او الاضافة (وكما ان نسبة المحيى اليه) اى الى عمرو او الرؤية او المروورية اليه (مقصودة كذلك) تأكيد للتشبيه (نسبه) اى نسبة المحيى (الى زيد الذى هو متبوعه) اى متبوع عمرو (ايضا) اى كما ان تلك النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هى (مقصودة) الى زيد الا ان بين القصدين فرقا لان القصد فى النسبة الى الاول كان بالاصالة والى الثانى بالتبع لكونه تابع له * ولما بين فوائد القيود المذكورة من حيث التفسير

والإيضاح شرع في بيان فوائدها أيضا من حيث انها جنس وفصل فقال (فقوله) في التعريف (مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل) لأن البدل مقصود بالنسبة في الكلام (من التوابع) الباقية التي هي الصفة والتأكيد وعطف البيان (لأنها) أي لأن هذه التوابع (غير مقصودة بالنسبة) في الكلام لأنه لم ينسب اليها شيء ولا هي إلى شيء (بل المقصود) بالنسبة في الكلام (متبوعاتها) أي متبوع كل واحد منها وإنما جئنا في أمثلة للتخصيص كما في الصفة إذا كان الموصوف نكرة أو التوضيح كما في الصفة أيضا عند كون الموصوف معرفة وكما عطف البيان أو التقرير والشمول كما في التأكيد وغيرها لا تقصد النسبة إليها (وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لأنه) أي البدل (المقصود) بالنسبة في الكلام (دونه) أي دون المبدل منه بقريته ذكر البدل يعني ليس المبدل منه مقصودا بالنسبة في الكلام بل أتاحي به ليكون توطئة ووسيلة إلى ذكر البدل (قيل) أي اعترض على هذا التعريف بأنه غير جامع للأفراد لأنه (يخرج بقوله مع متبوعه) عن التعريف (المعطوف) فاعل يخرج (بلا) مثل جاءني زيد لأعمرو (وبل) مثل جاءني زيد بل عمرو أو ماجيء في زيد بل عمرو فيكون زيد فيهما مسكوتا عنه (ولكن) مثل جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء أو ماجيء في زيد لكن عمرو جاء (وام) مثل أزيد في الدار ام عمرو (واو مثل جاءني زيد او عمرو (واما لأن المقصود بالنسبة) في الكلام (معها) أي مع أحد هذه الحروف (أحد الأمرين من التابع والمتبوع لأكلاهما) أي ليس كلاهما مقصودين بالنسبة في الكلام لأن المقصود بالنسبة في الأول هو المتبوع لا غير وفي الثاني المقصود هو التابع فقط والمتبوع فيه في حكم المسكوت عنه وفي الثالث كذلك لأن الاستدراك كالأضراب إلا أن الحكم السابق يبطل في الأضراب وفي الاستدراك لا ولكن المقصود هو الثاني والمقصود بالنسبة في الحروف الباقية وهي ام ولا واما واو واحد الأمرين مبهما فلم يكن المعطوف بأحد هذه الحروف داخلا في التعريف لعدم صدقه عليه مع أنه من أفراد المحدود (واجيب) عن هذا الاعتراض (بأن المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة) في الكلام أن لا يذكر توطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة (أن لا يكون كإفراغ على المتبوع من غير استقلال به ولا شك أن المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة) في الكلام (معا) أي حال كونهما مصاحبين في كونهما مقصودين فيهما لأن المعطوف عليه في العطف بلا مقصود ثبوتا والمعطوف أيضا لكن نفيًا والمعطوف ببل مقصود نفيًا وثبوتا والمعطوف عليه مسكوت عنه وفي لكن كلاهما مقصودان إلا أن أحدهما ثبوتا والآخر

نفيًا أما الأول والثاني بلا شك وفي الثلاثة الباقية كلاهما مقصودان أيضا
 إلا أن أحدهما ثبوتًا والآخر نفيًا لكن مهمات قُتبت أن المعطوف والمعطوف
 عليه كلاهما مقصودان بالنسبة في الكلام (بهذا المعنى) المذكور والمراد بقوله
 وهذا المعنى ما ذكره الشارح من كون المتبوع مقصودًا أن لا يكون مذكورًا
 لتوطئة ذكر التابع ومن كون التابع مقصودًا أن لا يكون فرعًا للمتبوع بل يكون
 كل واحد من التابع والمتبوع مستقلًا في أن يكون مقصودًا بالنسبة في الكلام
 (ولمّا تم الحد) أي حد المعطوف (بما ذكره) المصنف من التعريف (جمعًا
 ومنعًا) أي حال كونه جمعًا لأفراده ومانعًا عن دخول غيرها فيه (أردفه لزيادة
 التوضيح) أي لزيادة إيضاح العطف لأنه لا يعلم من التعريف مفضلًا توسط
 أحد الحروف بينهما بأن تلك الحروف عشرة أم تسعة لأن فيها اختلافًا * وفي
 الرضى ليس هذا من تمام الحد بل شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده
 انتهى * وإنا لما فرغ من التعريف شرع في بيان الأحكام وابتدأ بوجوب توسط
 أحد الحروف العشرة تكميلًا للحد ببيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف
 وبيان ما هو المختار في الحروف أيضًا وهو كونها عشرة (بقوله) (بتوسط بينه)
 (أي بين ذلك التابع) والجملة الفعلية أما صفة بعد صفة لقوله تابع وإليه أشار
 الشارح بقوله أي بين ذلك التابع وأما حال من المستكن في قوله مقصود (وبين
 متبوعه) أي متبوع التابع (أحد الحروف) فاعل بتوسط (العشرة) (وسياتي
 تفصيلها في قسم الحروف) أي في بحثها وبيان الفرق بينها (مثل قام زيد
 وعمرو) مثال لقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه وإنما فصل بينه وبينه بيان
 الحكم وهو قوله بتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة مع أن الأصل
 أن يكون المثال مجنب الممثل لأن بيان الحكم لكونه موضحًا كالتسمة للتعريف
 ويجوز أن يجعل مثالًا للتوسط والأولى أن يجعل مثالًا لكليهما ولذا أخره المصنف
 (ولم يكتف) في تعريف العطف (بقوله) العطف (تابع بتوسط بينه وبين
 متبوعه أحد الحروف العشرة) بل عرفه أو لا بقوله العطف تابع مقصود
 بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض أحكامه بقوله بتوسط بينه وبين متبوعه إلى
 آخره (لأن الحروف) التي للعطف (قد توسط بين الصفات) المراد بالحروف
 ههنا التي تكون لمطلق الجمع وهي الواو وحدها ولم يبينه الشارح لوضوحه
 اكتفاء بالمثال وقد توسط أيضًا بين الإبدال نحو قطع زيد يده ورجله على
 أن يكون رجليه بدلًا من زيد لأعطا على يده لأنه حينئذ يكون معطوفًا بالإبدال
 (مثل جاءني زيد العالم والشاعر) أي الذي يكتب الشعر أو ينظمه لأنه يقال
 لمن يكتب الشعر أو ينظمه شاعر (والديب) بكسر الدال المهملة وبعده باء

منقوطة بواحدة من تحت وبعده ياء ساكنة فارسي المفظ الكاتب الذي يكتب الكلام المنسور او يؤلفه (فالصفة الداخلة عليها) اى على الصفة (حرف العطف) بالرفع لانه فاعل قوله الداخلى مثل قولك هند حامل وشاحها ولا تقول هند حاملة وشاحها (كالشاعر والديبر) فى قولك جاءنى زيد العالم والشاعر والديبر (لها) اى لتلك الصفة (جهتان) اى حالتان معتبرتان (احديهما) اى احد الجهتين (كونها) اى ان تكون التى دخل عليها حرف العطف (صفة لزيد) كما ان الصفة الاولى التى لم تدخل عليها الحرف صفة لزيد وتابعة له (تابعة له) الا انه لا بالاصالة بل كانت تبعيتها (بتعية المعطوف للمعطوف عليه) اى بواسطة تبعيته والتقدم والتأخر انما هو فى الذكر فقط ويعلم كونها صفة له من انه لو حذف الحرف لجاز ايضا ولو كان عطفًا لما جاز حذفه (واخريهما اى الحالة الثانية (كونها معطوفة) اى تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة السابقة عليها ويكون الواو للعطف (على الصفة المتقدمة) عليها (تابعة) خبر بعد خبر للكون او حال من اسمه المضاف اليه (لها) اى للصفة المتقدمة عليها فتكون تلك الصفة صفة من جهة وعطفًا من جهة كالخبر المتعدد بالعطف فانه خبر من وجه وعطف من وجه آخر (وحينئذ يصدق على هذه الصفة) التى دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى) اى من كونها صفة لزيد تابعة له بتعية المعطوف عليه (انها) اى هذه الصفة (تابعة) تدل على معنى فى متبوعاتها مطلقًا (يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لانه صفة لزيد) كما ان الصفة التى يدخل عليها حرف العطف صفة لزيد الا انه (يتوسط بينها وبين زيد) المنعوت بها (حرف) من حروف (العطف) فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها (لانه بتوسط) متعلق بقوله لا يلزم (حرف) من حروف (العطف بين الشئيين) مطلقًا (لا يلزم) خبر لانه اى لا يجب (ان يكون لعطف الثانى على الاول) بل يجوز عملاً بالاصل لان الاصل فى حروف العطف العطف لجواز أن تكون الواو ابتدائية او استئنافية او حالية والفاء تفسيرية وجواب لاما وجزاء الشرط الى غير ذلك وفى بعض النسخ لان توسط بلا حرف الجر وحينئذ يكون قوله ولا يلزم من الالزام لا من اللزوم اى لا يوجب وفى بعضها لا يستلزم اى لا يستوجب (فلو لم يكن) قوله تابع (مقصود بالنسبة مع متبوعه) واكتفى فى التعريف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل هذه الصفة) اى الصفة التى دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى) فى حد المعطوف) منع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون صدق المحدود فلا يكون الحد مانعًا لاغياره (وهى) الواو للحال والجملة حال

اى والحال ان هذه الصفة (من هذه الجهة) اى الحالة الاولى (ليست معطوفة) فى الارادة والقصد بل صفة كما كانت الاولى التى لم يدخل عليها حرف العطف كذلك (فلم يبق) الحد (مانعا) لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان حرف العطف هل يجوز دخوله بين الصفات وعند جواز دخوله هل فيه دليل عن الثقات اجاب عنه مؤيدا بقوله (وقيل قد جوز الزمخشري) وهو ممن يعتمد عليه ويستدل بكلامه (وقوع الواو) العاطفة التى لمطلق الجمع (بين الصفة والموصوف لتأكيد المصوق) مصدر لصق اى الاتصال اى لتأكيد اتصال الصفة بالموصوف وللدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كأنه واجب (فى مواضع) متعلق بجوز (عديدة) فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث صفة مواضع اى مواضع معدودة التى هى (من الكشاف) يعنى كانت تلك المواضع فى الكشاف ومنها قوله تعالى ﴿ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم﴾ حيث كانت الجملة الاسمية صفة لسبعة فدخلت الواو عليها لتأكيد الاتصال (وحكم المصنف) يعنى ابن الحاجب (فى شرح المفصل) اى فى شرحه له وسماه بالايضاح (فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها اى لتلك القرية (منذرون) اى انبياء كانوا يندرونهم وهم لا يندرون (صفة لقرية) فالتقدير الاقرية لها منذرون فالجملة الاسمية صفة لقرية فدخلت الواو التى للجمع المطلق لتأكيد المصوق فصار التقدير الاقرية ولها منذرون * واعلم ان هذه الآية ليس فيها الواو لانها بدون الواو وهذه الآية فى صورة الشعراء فالآية هى قوله ﴿وما اهلكنا من قرية الا لاهلها منذرون ذكرى وما كنا ظالمين﴾ والآية التى وردت فيها الواو هى فى صورة الحجر هكذا ﴿وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم﴾ ووجدت نسخة الآية فيها كما فى صورة الحجر ولعل ما ورد عن الشارح يكون هذه النسخة واما النسخة الاولى فهى سهو من الكتاب لا يخفى وجهه على من له نظر سائب (فلو اكتفى) المصنف فى تعريف العطف (بقوله العطف تابع تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) ولم يعرفه بقوله او لا العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (لدخل فيه) اى فى حد العطف (مثل هذه الصفة) يعنى التى يدخل عليها حرف من حروف العطف لتأكيد المصوق فلم يكن التعريف مانعا لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه وذا غير جائز (ونقل عن المصنف) يعنى ابن الحاجب (انه) اى الناقل (قال فى امالى الكافية) وهو اسم كتاب كتب على الكافية (ان العاقل فى مثل) يعنى الصفة التى يدخل عليها حرف العطف فى قولك (جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط

بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) فصدق عليه هذا القول (وليس
العطف على التحقيق) بل كونه معطوفا ليس الامن حيث الظاهر بدخول حرف
العطف عليه لجواز حذفه ولو كان عطفا على التحقيق لما جاز حذف حرف
العطف منه (واما هو) اى العاقل (باق على ما كان عليه في) حل (الوصفية)
وهو كونه تابعا يدل على معنى في متبوعه مطلقا (واما حسن دخول العاطف
عليها) مع ان القياس عدم دخوله لان العطف يقتضى تغير المعطوفين (لنوع
من الشبه بالمعطوف) اى لمساواة الصفة المعطوف في كون ما بعد كل منهما
مغايرا لما قبله (لما بينهما) اى بين الصفة والموصوف (من التباين) لفظا ومعنى اما
لفظا فلان لفظ العاقل غير لفظ زيد واما معنى فلان معنى زيد الحيوان الناطق
مع الشخص ومعنى العاقل ذات متصفة بالعقل الا ان تلك الذات احتملت
ان تكون ذات زيد صار العاقل مناسبه كما ان المعطوف يغير المعطوف عليه
لفظا ومعنى ويناسبه من وجه آخر ولهذا المناسبة ادخل عليها حرف العطف
(فلو حد العطف كذلك) يعنى مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل فيه) اى في هذا الحد (بعض الصفات)
كما مر من المثال (مع انه) اى البعض (ليس بمعطوف) فلم يكن الحد مانعا لاغياره
* وقال المحشى عصام الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان في الوجه الاول
جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه معطوفا من وجه وفي هذا الوجه
جعلها صفة لامحالة من غير أن يكون معطوفا من وجه * الى هنا كلامه (وقل
بعضهم فيه) اى فيما قيل من انه لو اكتفى في تعريف العطف بقوله العطف تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد تلك الحروف بحيث لم يعرفه ولا بقوله تابع
مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التى يدخل عليها حرف العطف
(نظر لان الحروف المتوسطة بينها) اى بين الصفات (عاطفة في الصفات) كما ان
الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك والا يلزم الغاؤها (لدالاتها) اى لدلالة
الحروف المتوسطة بينها (فيها) اى في الصفات التى دخلت هى عليها (على ما تدل)
اى تلك الحروف (عليه في غيرها) اى في غير الصفات (من الجمع) بيان لما في قوله
على ما تدل كما في الواو (والترتيب) كما في الفاء (وغير ذلك) من التعقيب والتراخي
(ففى جعلها) اى جعل تلك الحروف (غير عاطفة في الصفات) وجعلها (عاطفة
في غيرها) اى غير الصفات (ارتكاب امر بعيد) وهو المعنى المجازى لان كونها
لتأكيد الصوق معنى مجازى لها لاحقيق واما وصفه بالبعيد لان ما لا يكون
حقيقة يكون بعيدا عن الفهم ولانه لما لم يكن له داع كان كأنه بعيد مع جواز
وجه آخر فيه اقرب وهو العطف (من غير ضرورة داعية اليه) اى الى ارتكاب

الامر البعيد وفيه كما سبق ان الحرف المتوسط بين الصفات انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقرار ومعناها الجمعية مطلقا فقط ويجوز أن يخرج الواو من ان يكون للعطف في مواضع كثيرة من كونه للابتدائية والحالية والمصاحبة وغير ذلك فلنكتف هنا لتأكيد معنى الجمعية وهي توجد في صفة بعد صفة بلا ذكر الواو بينهما كما في قولك جاءني زيد العالم العاقل بل الانسب ايراد الواو فيهما بعد الصفة عن الموصوف * واعلم ان الاسماء في عطف بعض على بعض على اربعة انواع عقلا عطف ظاهر على ظاهر وعطف مضمرة على مضمرة وعطف ظاهر على مضمرة وعطف مضمرة على ظاهر * ولما كان في عطف بعضها شروط اراد أن يبين العطف فيها وشروطه فقال (واذا عطف على)
(المضمرة) (المرفوع) (لا) (المضمرة) (النصب) متصلا كان او منفصلا (و)
لا المضمرة (المجرور) فانه لا شرط للعطف فيها (المتصل) (بارزا كان) المضمرة المتصل (او مستترا) لانهما في الحكم الآتي سواء مع ان قوله المضمرة المرفوع المتصل يشملهما (لا) المضمرة المرفوع (المتفصل) لان الحكم الآتي لم يخرج عليه (اكد) مبنى للمفعول من التأكيد اى اكد المرفوع المتصل بمضمرة (بمنفصل) (او لا) منصوب على الظرفية اى قبل العطف عليه (ثم) اى بعد التأكيد به (عطف عليه) اى على المضمرة المرفوع (وذلك) اى التأكيد او لا ثم العطف عليه واقع (لان) المضمرة (المرفوع المتصل) بارزا كان او مستكنا (كالجزء ، مما) اى من الفعل الذى (اتصل) ذلك المضمرة (به لفظا) تمييز ولذا وجب اسكان لام الفعل لثلاثا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (من حيث انه) اى ذلك الضمير (متصل) به (لا يجوز انفصاله) لان الاصل في الضمير الاتصال والانفصال خلاف الظاهر فلا يعمل به ما لم يكن مقتضى له (ومعنى) عطف على قوله لفظا (من حيث انه فاعل) لذلك الفعل (والفاعل) الذى يكون ضميرا متصلا (كالجزء من الفعل) الذى اتصل به لان الفعل محتاج اليه لانه يقوم به ويسند اليه ولاجل ذلك جعل جزءا منه (فلو عطف عليه) اى على المضمرة الذى كان جزءا منه (بلا تأكيد) بالمضمرة المتفصل (كان) ذلك العطف فى الامتناع (كما لو عطف على بعض حروف الكلمة) وعطف كلمة على بعض حروف كلمة اخرى ممتنع لانه يلزم منه عطف الاسم على الحرف وعطف كلمة على ما ليس بكلمة (فاكد) ذلك الضمير (او لا بمنفصل) اى قبل العطف ليظهر أنه وان كان كالجزء كلمة بنفسه فالعطف عليه لا يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة (لانه) اى الشأن (بذلك) اى بالتأكيد (يظهر أن ذلك) الضمير (المتصل) بالفعل (وان كان) للوصل (كالجزء) مما اتصل به من حيث الظاهر

والجزء ادنى حالا من الظاهر القوى فلا يحسن ان يكون القوى تبعا للضعيف
الذى لا يستقل بنفسه (منفصل) خبر ان (من حيث الحقيقة) وكلمة مستقلة
بنفسها يعلم هذا (بدليل جواز افراده) اى افراد ذلك الضمير الافراد اما بالدال
المهملة واما بالزاي المعجمة فى آخره (نما) اى من الفعل الذى (اتصل به) الضمير
المرفوع (بتأكيده) اى بتأكيده الضمير متعلق بالافراد لان التأكيده عين
المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك المؤكد اسم مفعول مستقل بنفسه
ولكن اتصل بعامله وجعل جزءاً منه لمكان الاختصار (فيحصل له) اى لذلك
الضمير بسبب التأكيده بالمنفصل (نوع) قوة و (استقلال) فيحسن العطف
عليه كما يحسن على الاسم الظاهر * ولما توهم انه يجوز العطف ايضا على التأكيده
لانه عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التأكيده بل هو اولى لقربه
لانه اذا كان لشيء معطوفان اقرب وابعد فالاقرب اولى بالعطف لعدم الفصل
بينهما دفع هذا التوهم بقوله (ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيده)
بل يجب ان يعطف على الضمير المرفوع المتصل (لان المعطوف فى حكم
المعطوف عليه فكان يلزم) من عطفه على هذا التأكيده (ان يكون هذا المعطوف
ايضا) اى كما كان المعطوف عليه تأكيده (تأكيده) قوله كان فى فكان ههنا زائدة
والمعنى فيلزم الخ (وهو) اى كون المعطوف تأكيده (باطل) لما سبق ان التأكيده عين
المؤكد وانت خير بان المعطوف يغير المعطوف عليه لفظا ومعنى فلا يصح ان
يعطف على التأكيده فيجب ان يكون معطوفا على الضمير المتصل لما سبق (فان كان
الضمير) المرفوع ضميرا (منفصلا) لعارض الانفصال (نحو ما ضرب الاءت) او
الانا واهو (وزيد) فان انت وان كان مرفوعا الا انه منفصل بالاعن الفعل لغرض
لا يكون الابه وهو قصر الفعل على الفاعل (لم يكن) ذلك الضمير (كالجزء) من
الفعل (لفظا) وان كان جزءاً منه معنى فلا حاجة فيه الى التأكيده لانتفاء احد شطرى
العلة وهو كونه جزءا من الفعل لفظا والعلة ان يكون جزءاً من الفعل لفظا ومعنى
وانتفاء احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم (وكذا ان كان) الضمير ضميرا (متصلا)
لكن لا مطلقا بل يكون (منصوبا نحو ضربتك) وضربته وضربتتى (وزيدا
لم يكن) الضمير المنصوب (كالجزء) من الفعل (معنى) وان كان جزءاً لفظا على
عكس الضمير المرفوع المنفصل (فلا حاجة فيهما) اى فى الضمير المرفوع المنفصل
والضمير المنصوب المتصل (الى التأكيده بمنفصل) بل يحسن العطف فيهما
بلا تأكيده ولا فصل اما الضمير المرفوع المنفصل فلامرر واما الضمير المنصوب
المتصل فلانتفاء احد شطرى العلة وهو الاتصال معنى لان انتفاء احد جزئى
العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجرور المتصل نحو مررت بك يزيد ولا حاجة

فيه الى التأكيد الا ان اعادة الجار فيه حسن لما سأتى (مثل ضربت انا) اوانت
(وزيد) مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بارزا (وزيد ضرب هو و غلامه)
او زيد ضرب هو وعمرو مثال لما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله
تعالى ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ ولما كان التأكيد بالمنفصل يحتاج الى البيان
لانه يحتمل ان يكون التأكيد مقديما على العطف ومتأخرا عنه بينه ووضحه بايراد
المثال فقال ضربت انا وزيد ورجحه على نحو ضربت انت وزيد ونحو زيد ضرب
هو و غلامه لان الداعى الى الحكم به فى الثانى طردا للباب والافهوه يحتمل ان يكون
من قبيل انفصال الضمير للعطف لامن قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل (الا
ان يقع فصل) استثناء من قوله اكد او لا ينفصل يعنى اكد ذلك الضمير او لا بضمير
مرفوع منفصل مطابق له فى جميع الاوقات الا وقت وقوع الفصل بشئ (بين)
المضمر (المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه) اى على المضمر المرفوع
المتصل من مظهر او مضمر آخر (فيجوز) حينئذ (تركة) (اى ترك التأكيد)
بمتصل اكتفاء به ولحصول الغرض والاختصار ايضا (لانه قد طال الكلام
بوجود الفصل) ولو جىء بفصل كان اطول والطويل يكون اقل وطول الكلام
قد يعنى عما هو الواجب فاغناؤه عما هو الاولى اولى واخرى (حسن الاختصار)
طلبا لتخفيف الكلام (بترك التأكيد) به والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لاغناؤه
عنه (سواء كان الفصل قبل حرف العطف) (نحو ضربت اليوم وزيد) ومثله
قوله تعالى ﴿ انا المبعوثون و اباؤنا الا اولون ﴾ لان الهمزة فيه قبل الحرف (او بعده)
اى بعد حرف العطف كقوله تعالى ﴿ ما شركنا ولا آؤنا ﴾ ولما كان فيه ابهام بينه
بقوله (فن المعطوف) فى الآية (هو اباؤنا) لان مرادهم نسبة عدم الاشراك
الى ذواتهم و الى اباؤهم يعنى عدم الشرك مورث لنا من اباؤنا (و) لفظة (لا)
فى ولا اباؤنا (زائدة بعد حرف العطف) الذى هو الواو (لتأكيد النفي) مثل قوله
تعالى ﴿ ماجاءنا من بشر ولا نذير ﴾ ومثل قولك ماجاءنى زيد ولا عمرو فككون
لفظة لا فضلا بعد حرف العطف (و انما قال يجوز تركه) ولم يقل يجب لان الفصل
اذن قام مقام التأكيد فكان ينبغى ان يقال ويجب (فانه) اى الحال والشان
(قد يؤكد) الضمير المرفوع المتصل (بالمفصل) حال كونه ملابسا (مع الفصل)
بلا اهتمام بالمعطوف عليه للزوم البعد بالفصل اما بالفصل قبل حرف العطف فقط
كقوله تعالى ﴿ فككبوا فيهاهم والغاوون ﴾ او بعده وقبله معا كقوله تعالى ﴿ ما عبدنا
من دونه من شئ نحن ولا اباؤنا ﴾ او بعده فقط مثل ما ضربت انا ولا زيد فالاقسام
ثلاثة (وقد لا يؤكد) بل يكتفى بالفصل فقط كقوله تعالى ﴿ فاستقم كما امرت ومن تاب
معل ﴾ وقوله ﴿ سيجلى نار اذات لهب وامرأته ﴾ (والامر ان) اى اجتماع الفصل

مع التأكيد وانفراد الفصل وحده (متساويان) فلذا قال يجوز ترك التأكيد
اكتفاء بالفصل (هذا) اى خذ هذا او الامر هذا وانما يؤتى به عند تمام البحث
والشروع فى ما يناسبه * ولما فرغ من بيان المسئلة اراد أن يبين انها خلافية
والتأكيد استحسانى لا واجب قطعاً كما يفيد مقابلة اكد مع جواز الترك فقال
(واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى) عند عدم
الفصل واما عند الفصل فالامر ان متساويان لوقوع كليهما كثيراً فى كلام
علام الغيوب الا ان الاول هو الاولى لكونه اكثر وقوعاً (ومجوزون) اى البصريون
(العطف) المذكور (بلا تأكيد) بالمنفصل وحده او مع الفصل (ولافصل)
وحده او مع التأكيد لان الضمير المتصل وان كان كالجزم من الكلمة التى اتصل
بها وكان بعض حروفها الا انه لم يكن مثله فى جميع احكامه حتى لا يجوز العطف
عليه اصلاً كما لا يجوز على ما هو جزؤها حقيقة (لكن) اى الا ان العطف بلا تأكيد
ولافصل ايضا يكون (على قبح) لمخالفته ما هو الاولى والا حسن ولو لانه قبيح
لوقع فى فصيح الكلام خصوصاً فى النظم المعجز واذ لم يقع علم انه قبيح لانهم حضروه
اصلاً بحيث لا يجوز أن يرتكب (والكوفيون مجوزونه) اى العطف بلا تأكيد
ولافصل (بلا قبح) لان ذلك الضمير وان كان كالجزم مما اتصل به الا انه كلمة
بنفسها كالاسم الظاهر حيث يجوز انفصاله ويكون ايضا محكوماً عليه فيجوز
العطف عليه كما يجوز على الاسم الظاهر (واذا عطف على الضمير المحرور)
لا المرفوع والمنصوب ولم يقيد بالمتصل لانه لا منفصل له لما سيجىء (اعيد
الخافض) (اى الجار) اى جار المعطوف عليه حين العطف فى المعطوف لثلاث
يلزم العطف على الجزء كما فى المرفوع المتصل (حرفا كان) ذلك الخافض
(او اسماً لان اتصال الضمير المحرور) سواء كان محروراً بحرف الجر او بالاضافة
(بجاءه اشد) واقوى وآكد (من اتصال الفاعل المتصل) اى الضمير المرفوع
المتصل (بفعاله) لانه لا يوجد اتصال الفاعل بالفعل الا فى الضمير ولذا عرف الفاعل
باللام وقيد بالمتصل (لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً) سواء كان اسماً ظاهراً
او ضميراً منفصلاً (جاز انفصاله) اما اذا كان ظاهراً فظاهر لان الانفصال
من شأنه واما اذا كان ضميراً يجوز انفصاله ايذاً بان مستقل بنفسه (والمحرور
لا ينفصل من جاره) اصلاً سواء كان ضميراً او ظاهراً (فكره العطف عليه) اى على
الضمير المحرور بلا إعادة الخافض كما كرر على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد ولا
فصل او بلا احدهما (اذ يكون) هذا العطف بلا إعادة الجار فى الخارج (كالعطف
على بعض حروف الكلمة) كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء والاسم
على الحرف الذى ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضا * ولما توهم انه لا يلزم إعادة

الجار لجواز وجه آخر فيه وهو أن يؤكد بمفصل ثم يعطف عليه كما عمل في الضمير المرفوع دفعه بقوله (وليس للمجرور ضمير مفصل) لانه متصل فقط مظهرا كان او مضمرا (كما يحى) وجهه (فى) بحث (المضمرات حتى يؤكد به) اى بالضمير المجرور المنفصل (او لا) اى قبل العطف (ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل) عرقه سابقا * ولما توهم ايضا انه اذا لم يحجز تأكيده بالمنفصل لعدم كونه موجودا فيؤكد بالمرفوع المنفصل دفعه بقوله ايضا (وفى استعارة المرفوعه) اى جعل الضمير المرفوع المنفصل تأكيدا للضمير المجرور (مذلة) اى ابتذال لانه يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس المعقول ومخالف ايضا للقياس * ولما توهم ايضا انه اذا لم يحجز التأكيد بالمنفصل وفى اقامة المرفوع المنفصل مقام المجرور ابتذال فليكتف بالمنفصل كما اكتفى فى المرفوع المتصل دفعه بقوله (ولا يكتفى بالفصل) لقيامه مقام الاصل (لان الفصل لا تأثيره) يعنى لا وجود للفصل (الا فى جواز) اى الاعند جواز (ترك التأكيد بالمنفصل) لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يحجز لعدم وجوده فعدم جواز الخلف هو الاولى (للاختصار) اى لان يكون فى الكلام اختصار لانه اذا ذكر التأكيد والفصل ايضا يكون الكلام طويلا والطول يكون سببا للثقل (حيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه) اى لعدم الضمير المنفصل فيه (لا يتصوره) اى للفصل (اثر) اى عمل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يمكن لعدم وجوده فالخلف اولى بعدمه الجواز (فكيف يكتفى به) اى بالاصل الاستفهام وهنا انكارى اى فلا يكتفى بالفصل عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يحجز فكيف يجوز خلفه لانه نائب عنه فاذ تعذرت الامور المذكورة كلها (فلم يبق) لنا شئ (الاعادة العامل الاول) سواء كان ذلك العامل حرفا (نحو مررت بك ويزيد) (و) اسما مضافا نحو (المال بينى وبين يزيد) ليكون كالاسم المستقل فيصح العطف عليه كما يصح عله (والمعطوف) فى هذين المثالين وامثالهما (هو المجرور) فقط (والعامل مكرر) ليصح العطف لانه اذا لم يكرر العامل لم يصح العطف (وجره) اى جر المعطوف (با) لعامل (لاول) كما عطف الاسم الظاهر على مثله مثل مررت بزيد وعمرو (و) العامل (الثانى كالعدم) لانه لا احتياجه فى المعنى والعمل لانه زيد تأكيده ليصح العطف وما كان كذلك لا يعمل بالعمل للاول مثل قولك مازيدا قائما ولا رجل حاضرا (معنى) اى من حيث المعنى لانه زائد والزائد لا يكون له معنى الا التأكيد علم ذلك (بدليل قولهم المال بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى) الشئ (المتعدد) الذى يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية لانه لا يضاف الا الى المتعدد كائى و آية وكلا وكلتا فكان ينبغى ان يقال المال بيننا الا انه فصل شريكه و اضاف

ثانيا لفظ بين اليه للدلالة على كمال الامتياز والافتراق (وقيل جره) اى جر المعطوف في مثله (با) العامل (لثاني كما في الحرف الزائد) سواء كان سماعا كما (في كفى بالله شهيدا) او كما في بحسبك درهم او قياسا كما في قولك هل زيد بقائم وما زيد بقائم (وهذا الذى ذكرناه) اعنى لزوم اعادة الجار (اذا اريد العطف) على المضمير المحرور (في) المعطوف (حال السعة والاختيار) من غير ضرورة شعرية داعية اليها (مذهب الصرّين) لانهم قالوا اذا عطف على المضمير المحرور اعيد الخافض حال السعة واما عند غيرها (فيجوز عندهم تركها) اى ترك الاعادة كما جاز عندهم ترك التأكيد والتفصل معا عند العطف على المضمير المر فروع المتصل لكن مع قبح في حال السعة والاختيار لافى حال الاضطرار كذلك يجوز تركها لكن (اضطارا) لان الضرورة تبيح المحظور (واجاز الكوفيون ايضا ترك الاعادة في حال السعة) كما جازت آنفا حال الاضطرار ح كونهم (مستدلين بما) وقع (في) بعض (الاشعار) مثل قوله * فاليوم قدبت تهجوا، او تشمتنا * فذهب فمابك والايام من عجب * لان الايام معصوف على الضمير المحرور في قوله ابك بلا اعادة الجار فيه ولولا ان العطف عليه بلا اعادة الجار جزئ ناصح ما اختاره الشاعر وقالوا حال السعة اى ما يمكن في الشعر عنيه لانه اذا كان جزئا في الشعر في غيره يكون هو الاولى واجيب عنه بان استدلالهم بما وقع في بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع مثل هذا العطف في الشعر للضرورة فلا يستلزم حوازه في غيره ولولا الضرورة لما اختاره ولاحتمال ان لا يكون الواو لمعطف بل تكون للمصاحبة وما بعدها مفعولا معه * وقال المحشى عصاه فيه اشعار بصعف استدلالهم يعنى في قول الشارح مستدلين بالاشعار وقال ايضا لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلو بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى ﴿تساءلون به والارحام﴾ * واجيب عنه ايضا بانه محتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو فيه للقسم او بالنصب عطف على محل الجار والمحرور كقوله مررت يزيد وعمرا او على الله اى اتقوا الله واتقوا الارحام فضلوها ولا تقطعوها كذا قال القاضى البيضاوى او على تقدير وصلوا الارحام (فان قيل كيف جاز تأكيد الضمير) المر فروع المتصل) سواء كان بارزا (في نحو) القوم (جاؤنى كلهم) او القوم جاؤا انفسهم او اجمعون وضربت انت او مستكنا نحو زيد ضرب هو (والابدال منه) اى من الضمير المر فروع المتصل (نحو اعجبتى جمالك) في الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم في البعض وضربتى الحمار في الغلط (من غير شرط تقدم التأكيد) لضمير (المتفصل) ولا الفصل الذى هو حالف عنه مع انهما من التوابع ايضا وهما يجوزان الا التأكيد ولا فصل فلم لا يجوز العطف ايضا (وجاز ايضا) اى كما جاز الابدال والتأكيد

بلا شرط (تأكيد الضمير المجرور) اى تأكيد الضمير المجرور بلا شرط شىء من التأكيد بالمنفصل والفصل (فى نحو مررت بك نفسك) وبه نفسه وهذا لا يكون الا فى التأكيد المعنوى لانه يقال مررت بك انت او اياك ويكون بالنفس والعين بشرط ان يضاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعنى ان كان ضميرا محطبا يضاف اليه مثل مررت بك نفسك وان كان غائبا يضاف اليه مثل مررت به نفسه (والابدال منه) اى من الضمير المجرور (نحو اعجبت بك جمالك) فى الاشتغال وزيد مررت به اخيه فى الكل والقوم مررت بهم اكثرهم فى البعض وزيد مررت به حمارة فى الغلط (من غير اعادة الجار) اى جار المبدل منه فى البديل (ولم يجز العطف فى الاول) اى فى الضمير المرفوع المتصل (الابعد التأكيدا) لضميرا (لمنفصل) وحده او بالفصل بدلا منه او بالمنفصل والتفصل معا (و) لم يجز العطف (فى الثانى) اى الضمير المجرور (الامع اعادة الجار) اى جار المعطوف عليه فى المعطوف اسما كان او حرفا واما التأكيد والابدال فى الموضوعين فجائز بلا شرط شىء من التأكيد والفصل والاعادة (قلنا) فى جوابه التأكيد عين المؤكد (بالفتح لفظيا كان او معنويا فلم يكن اجنبا حتى يحتاج الى التأكيد بالمنفصل او الفصل لزيادة ارتباطه (والبديل فى الاغلب) لا يخلو (اما) ان يكون (كل المتبوع) فى بديل الكل (او) يكون (بعضه) اى بعض المتبوع فى بديل البعض (او) يكون (متعاقبه) بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه او اعجبني زيد علمه فى بديل الاشتغال (والعاطف قليل نادر) وهو وان لم يكن كله او بعضه او متعلقه فلقلته لاحكام له طردا للباب (فهما) اى التأكيد والابدال (ليس باجنبيين متبوعهما) اما التأكيد اللفظى فلانه عين المؤكد لفظا ومعنى واما المعنوى فانه وان لم يكن عين المؤكد لفظا الا انه متحد معنى واما بديل الكل فهو كالتأكيد المعنوى عين المبدل منه واما بديل البعض فهو جزء المبدل منه واما بديل الاشتغال فهو صفة ولما تعلق احد البديلين بالآخر تعلق الحلية والحالية كانا ليسا باجنبيين (ولا منفصلين عنه) اى عن متبوعهما (لعدم تخال) اى دخول (الفصل) كحرف العطف (بينهما) اى بين الابدال والتأكيد (وبين متبوعهما) وهذا ليس الا اتصالا (فلا حاجة فى ربطهما) اى ربط الابدال والتأكيد (الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة) كالتأكيد بالضمير المنفصل او الاكتفاء بالفصل او اجتماعهما معا كما فى العطف على الضمير المرفوع المتصل او اعادة الجار كما فى العطف على الضمير المجرور (بخلاف العطف فان المعطوف) منفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ويكون احدهما مغايرا للآخر ومعنى من حيث ان المعطوف فى الاغلب (يفاير المعطوف عليه) مثل جاءني زيد وعمرو (و) مع هذا (تخال بينهما)

اي بين المعطوفين (العاطف) فكان احدهما اجنيا من الآخر (فلا بد فيه) اي في العطف (من تحصيل مناسبة) زائدة على المناسبة الكائنة (بينهما) من الصداقة والعداوة والمالكية والمملوكية وغيرها (بتأكيد) الضمير المرفوع (المتصل با) لمضمير المرفوع (المنفصل) او الاكتفاء بالفصل (في المرفوع) اي عند كون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا (وباعادة الجار) عطف على قوله بتأكيد المتصل (في) الضمير (المجروح ليخرج) تعليلا لقوله فلا بد فيه الى اخره الضمير (المتصل المرفوع) الذي يكون هو المعطوف عليه (عن صرافة) متعلق بقوله ليخرج قوله صرافة بكسر الصاد المهملة من صرف يصرف على وزن دراية (الاتصال) اي ليخرج الضمير المتصل المرفوع عن كونه متصلا محضاً (وبه يناسب) عطف على يخرج اي وليناسب ذلك الضمير (المعطوف) اي الاسم الذي يعطف (عليه) اي على الضمير المرفوع المتصل ويكون كأنه منفصل (بتأكيد) اي بتأكيد الضمير المرفوع المتصل الجار متعلق بالفعلين (با) الضمير (المنفصل ويقوى) هذا تعليلا لقوله وباعادة الجار في المجرور فالاولى وليقوى مكان يقوى باعادة اللام التعاليلية لئلا يفهم عطفه على قوله ويناسب القرابه فيكون حينئذ من توابع ليخرج لانه تعليلا مستقلا فهو معطوف على قوله ليخرج وتعليلا مستقلا لقوله وباعادة الجار في المجرور كما ان قوله ليخرج علة مستقلة لقوله بتأكيد المتصل بالمنفصل في المجرور (مناسبة) اي مناسبة المعطوف المجرور المعطوف عليه (المجروح) المصدر ههنا جار لفاعله ونائب لمفعوله (بانضمام الجار) متعلق بالمناسبة او بقوله يقوى اي الجار الذي في المعطوف عليه بعينه (اليه) اي الى المعطوف المجروح (كما في المعطوف عليه) اي كما انضم الجار الى المعطوف عليه * واعلم انه لم يذكر الصفة مع انها من التوابع ايضا لما سبق من ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ايا ما كان متصلا او منفصلا ولا عطف البيان ايضا لانه في حكم الصفة في الايضاح والمدح فحكمه حكمها يعني ان الضمير لا يكون مبينا بعطف البيان وان كان ايضا من التوابع ولهذا سكت عنهما (والمعطوف في حكم المعطوف عليه) يعني ان كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف ايضا ليكون في العطف فائدة (فيما يجوز له) اي للمعطوف عليه (ويتمتع له من الاحوال) بيان لما في قوله فيما (العارضة له) اي الاحوال التي عرضت للمعطوف عليه حيث لم تكن في ذاته (نظرا الى ما قبله) اي الى عامله مثل ان يعرض له الرفع او النصب او الجر او الى شيء قبله من كونه جملة ذات ضمير عائد اليه مثل الذي قام ابوه وقعد اخوه زيد حيث لا يقال وقعد

عمرو عطفًا على قام ابوه (بشرط ان لا يكون ما يقتضيها) اى الشيء الذى فى
المعطوف عليه يقتضى الاحوال (متفيا) اى منفيا (فى المعطوف) لانه اذا كان
متفيا لم يكن المعطوف فى حكم المعطوف عليه (وانما قلنا من الاحوال العارضة له
نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له) اى للمعطوف عليه (من حيث
نفسه) اى نفس المعطوف عليه (كالبناء) يعنى لا يلزم من كون المعطوف عليه
مبنيًا ان يكون المعطوف مبنيًا ايضا (والاعراب) اى لا يجب ان يكون المعطوف
معربا اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا
لا انواعه فان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيها حيث يجب ان يكون
المعطوف مرفوعا او منصوبا او مجرورا اذا كان المعطوف معربا باحدها وهذا
ظاهر (والتعريف) يعنى لا يجب ان المعطوف معرفة عند كون المعطوف
عليه معرفة (والتكثير) يعنى اذا كان المعطوف عليه بكثرة لا يجب ان يكون
المعطوف بكثرة (والافراد) اى لا يلزم ان يكون الثانى مفردا اذا كان الاول كذلك
(والثنية و الجمع) يعنى لا يجب ان يكون المعطوف تنية او جمعا عند كون
المعطوف عليه مثنى او جموعا (فان المعطوف فيها) اى فى هذه الاحوال (ليس
فى حكم المعطوف عليه) كما قلنا فى ذيل كل واحد منها (وانما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها متفيا فى المعطوف احترازا عن) ما اذا كان المعطوف
معرفة باللام والمعطوف عليه منادى مثنى على الضم سواء كان معرفة بنفسه
مثل يازيد والحارث او معرفة بالنداء (مثل قولنا يارجل والحارث) او كان المعطوف
عليه اسم لائق الجنس مثل لارجل والعلام (فان الحارث) مثلا (معطوف على
الرجل) مثلا (وليس فى حكمه) اى فى حكم الرجل (من حيث تجرده عن اللام)
لان الرجل يى يارجل محرد عن اللام واما الحارث فمحل به فلا يكون فى حكمه من
حيث التجرد (فان ما) اى الذى (يقتضى تجرده عن اللام هو) اى الشيء
المتقضى (اجتماع اللام وحرف النداء) شرف النداء اداة التعريف واللام
ايضا اداة التعريف واجتماع التى التعريف بالافصال تمتع لانه يكون احدهما
عوا لا محالة ويجب ان يسان الكلان عن اللغو (وهو) اى اجتماع اللام وحرف
النداء (مفعود فى المعطوف) فانه ليس به حرف النداء حتى يقتضى تجرده
فان الاسم اذا كان معرفة باللام تمتع دخول حرف النداء عليه لما قلنا (واما نحو
رب ساة وسجتها) لقطة اما ههنا استثنائية يعنى جواب عن سؤال نشأ عن
قوله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها متفيا فى المعطوف كما لا يخفى على من له
قاب سمع او اتق السمع وهو شهيد* والسحلة بفتح السين وسكون الخاء المعجمة وولد
اعم من الضان وانعز الى اربعة اشهر ذكر اكان او اثنى وجمعه سخل وسخال

(فبتقدير النكرة) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو نحو (لقصد عدم التعيين) لان الضمير وان كان معرفة فما اضيف اليه يكون ايضا معرفة الا انه لم يقصد سخلة معينة لان الاضافة المعينة انما تفيد تعريف المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا كانت للجنس فلا تفيد كما سبق ولذا فسره الشارح بقوله (اي رب شاة وسخلة لها او محمول) عطف على محل قوله فبتقدير النكرة لان محله كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان راجعا الى الشاة الا انه لا يكون معرفة لكون مرجعه نكرة لانه اذا كان مرجع ضمير الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة اولاً لانه ليس يرجع الى الشاة المذكورة بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون قرينة لكون المراد منه شاة ما (على نكارة الضمير) الذي اضيف اليه السخلة (كربه رجلا) في تقدير رب شاة رجلا (على الشذوذ) لان الضمير مطلقا وضع معرفة وان كان غائبا وما يكون مخالفا لو وضعه يكون شادا (اي رب شاة وسخلة شاة) يعني كما قلنا الضمير المضاف اليه يكون راجعا الى شاة ما لا الى الشاة المذكورة سابقا فهو يكون بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة اي المذكورة سابقا الا ان الظاهر من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضوع لذلك واما اذا جعل عبارة عن شيء لا بعينه لكن من جنس السابق يكون شادا ولذا قال على الشذوذ (وكذا) اي كحكم المذكور سابقا (المعطوف) يكون (في حكم المعطوف عليه) الا ان هذا الحكم مختص ببعض العطف على ما اشار اليه الشارح وما ذكره المصنف في المتن يكون عاما (في الاحوال العارضة) اي للمعطوف عليه (بالنظر الى نفسه) اي ذاته ووصفه (و) الى (غيره) اي غير نفسه اي ما قبله (ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه) في الافراد والتعريف يعني اذا كان المعطوف مفردا معرفة كما ان المعطوف عليه كان مفردا معرفة يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه (فلذا) اي لاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في تلك الاحوال بشرط اتحادها في الافراد والتعريف (وجب بناء المعطوف) كما وجب بناء المعطوف عليه (في) قولك (يازيد وعمرو لان ضم زيد) اي لان بناء المعطوف عليه في هذا المثال (بالنظر الى) ما قبله اعني (حرف النداء) لانه يقتضي بناء المنادى (والى) ذاته ووصفه اعني (كونه مفردا معرفة في نفسه) وذاته (وعمر و) المعطوف (مثل زيد في كونه مفردا معرفة) في نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل يازيد ورجل فكذلك الحال وكذلك عكسه مثل يارجل وزيد تامسح ان المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل مطلقا (وامتنع بناؤه) اي بناء المعطوف اذا كان مضافا (في) مثل قولك (يازيد وعبدالله) او شبه

مضاف مثل يازيد وخيرا من زيد او نكرة لم يقصد تعريفها مثل يازيد ورجلا
وكذا اذا كان المنادى مضافا او شبهه او نكرة لم يبين المعطوف (فان) المعطوف
في هذا المثال اعني (عبدالله) لكونه مضافا (ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة
وعبدالله مضاف) فصبه واجب لان المنادى اذا كان مضافا فنصبه واجب
واذا كان المعطوف على المنادى مضافا فوجوب النصب فيه اولى ولذا لم ينصب
غلام المعطوف في قولك لارجل ولا غلام زيد عندي لان نصب اسم لائيس
بالنظر الى لفظه لا بل بالنظر اليها والى كونه مضافا الى نكرة او مضارعا له على
ما سبق وهو منقود في المعطوف (ومن ثمه) (اى ومن اجل) اى ولاجل لان من
في مثل هذه المقام مستعار لمعنى التعليل (ان المعطوف في حكم المعطوف عليه)
لامطلقا بل في الاحوال العارضة بالشرطين المذكورين (فيما) اى في الحال الذى
(يجوز) ان يجرى فيه (ويمتنع له) (لم يجز) العطف على خبر ما الحجازية بالجر
او النصب (في تركيب) فيه كان خبر ما هذه مجرد ورا مجرد الجر الزائد مثل (ما زيد
بقائم او) منصوبا مثل ما زيد (قائما ولا ذاهب) بالجر او النصب (عمر و الالرفع)
(في ذاهب) ففي رفعه وجهان احدهم انه مبتدأ لانه صفة مشتقة وقعت بعد
حرف النفي وهو لارافعة لظاهر وعمر و مرفوع على انه فاعله ساد مسدا لخبر و ثانيهما
انه خبر مقدم وعمر و مبتدأ مؤخر لما سبق انه اذا طبقت مفردا جاز الامران (اذ
لو نصب) ذاهب عطفا على قائما (او خفض) عطفا على بقائم (لكان) اى
ذاهب (معنوف على قائم او قاعد فيكون) بواسطة العطف (خبرا عن زيد)
الذى هو اسم ما كما ان المعطوف عليه اعني قائما خبر عنه (وهو) اى كونه ذاهب
عمر و خبرا عن زيد (تمتع خلود عن الضمير الواقع) المستكن (في المعطوف
عليه العائد الى اسمها) اى نحو ذاهب عن ضمير يرجع الى اسم ما لان ذاهبا رافع
اسما ظاهرا بعده في وجهه و ضميرا مستكنا فيه راجعا الى ذلك الظاهر لا الى اسم ما
في وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد اذ لو كان لزم ان يتعد الفاعل وهو تمتع
لانه واحد ليس الا (فتعين الرفع) اى رفع ذاهب (على ان يكون خبرا مقدما
مبتدأ مؤخر وهو عمر و) اختار هذا التوجيه وان احتمل وجه آخر كما ذكرناه
فان يكون المنفى بحرف النفي لان النفي في الجملة الاولى من زيد هو القيام وفي الثانية
هو الذهاب و لزم تقديم الخبر في هذه الجملة لئلا يتوهم انه عطفت مفرد على مفرد
لانه اذا قيل ولا عمر و ذاهب لتوهم انه عطفت مفرد على مفرد (ويكون) عطفت
على ان يكون اى ويكون هذا الكلام اعني ولا ذاهب عمر و (من قبيل عطفت
جملة على جملة) اسميتين (و) الحال انه (لا مانع منه) اى من هذا العطف
كما كان في عطفت المفرد على المفرد بان عطفت على خبر ما منصوبا او مجردا

مع انه رافع لعمر و (ولما كان لقائل ان يقول) فيه اشارة الى ان قول المصنف
 وانما جاز الى آخره جواب عن سؤال مقدر (هذه القاعدة) اى القاعدة التى
 يكون حكم المعطوف فيها حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع (منتقضة
 بقولهم) اى بقول العرب (الذى) اسم موصول (يطير) من طار يطير من باب
 ضرب فاعله المستكن فيه راجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلته فى
 محل الرفع على انه مبتدأ (فيغضب) من غضب يغضب من باب علم (زيد)
 فاعله (الذباب) وهو على وزن سؤال اسم لما يذب ويدفع مرفوع لفظا على انه
 خبر المبتدأ (فان يطير فيه ضمير) مستكن (يعود الى الموصول) كما قلنا (ويغضب
 المعطوف) صفة لان يغضب (معطوف باعتبار اللفظ) اى لفظ يغضب (عليه)
 متعلق بالمعطوف والضمير المجرور راجع الى يطير (ليس فيه) اى فى يغضب
 (ذلك الضمير) اى الضمير الراجع الى الموصول كما فى المعطوف عليه الذى هو
 يطير لان يغضب رافع لزيد فوجب ان لا يجوز هذا التركيب لعدم كون المعطوف
 فى حكم المعطوف عليه وقد جاز بالاتفاق (فاجاب عنه بقوله) اى بالاجوبة
 الثلاثة التى انفهمت بقوله (وانما جاز) مع ان القياس ان لا يجوز لما عرفت
 (الذى يطير فيغضب زيد الذباب لانها) (اى الفاء) والتأنيث باعتبار كونها كلمة
 وقعت (فى هذا التركيب) (فاء السببية) بالاضافة (اى) لانها (فاء لها نسبة
 الى السببية) فيه اشارة الى ان اضافة اناء الى السبب لادنى ملايسة كلام
 الاستعانة وبين الملايسة بقوله (بان يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا
 التركيب (السببية) يعنى تكون مستعملة فى السبب لان ما قبلها فى هذا التركيب
 سبب لما بعدها لان طيران الذباب سبب اغضب زيد كما ان الايمان فى قولك
 الذى يأتى فاه درهم سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأت لم يستحقه قطعا
 (لا العطف) اى لا يكون معناها فى لعطف ما بعدها على ما قبلها وهذا هو
 الجواب الاول يعنى ان هذا التركيب مبنى على منع كونها للعطف (فلا يرد)
 هذا القول (نقضا) اى حال كونه ناقضا (على تلك القاعدة) والجواب الثانى
 (او) ان (يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب (السببية مع العطف)
 اى مع عطف ما بعدها على ما قبلها لا السببية وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها
 لان تخصيص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية
 لان المعطوفين يصيران حينئذ بمنزلة امر واحد فيكتفى برابطة المعطوف
 عليه للمعطوف ولذا قال الشارح (لكنها) اى لكن الفاء العاطفة التى افادت
 معنى السببية (تجعل الجملتين كجملة واحدة) لان السبب والمسبب كلاهما
 واحد مثل الشرط والجزاء ولان الفاء لما كانت موضوعة للجمع وان كان فيها

تعقيب جعلت الثانية جزءاً من الاولى (فيكتفى بالربط) الذي كان (في) الجملة
(الاولى والمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير أن تكون الفاء للسببية والعطف
(الذى يطير فيغضب زيد) بسبب (الذباب) يعنى الذى يكون طيرانه سبب
لغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران الا انه بشرط تقديم الطيران وتعقيب
الغضب الذباب والثالث من تلك الاجوبة ان تكون فيه مجرد العطف لكونها
واحداً من حروفه لالسببية (او يفهم منها سببية) الجملة (الاولى) للجملة
(الثانية) لكون الفاء مستعملة في السببية ايضا فيقدر الضمير في الجملة ليصح
العطف لما عرفت ان الفاء لمجرد العطف (فالمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير
ككون الفاء لمجرد العطف (الذى يطير فيغضب زيد) عقيب (سببه) اى
بسبب طيرانه (الذباب) فالاولى من هذه الثلاثة الجواب الثانى لان في الطرفين
احد معنى الفاء معنى العطف في الاول ومعنى السببية صريحاً في الثالث واما
الجواب الثانى ففيه رعاية كلا المعنيين واعطاء كل ذى حق حقه فكان اولى
(ويمكن) عطف على يفهم يعنى ان يكون الفاء لمجرد العطف بلا فهم السببية
فيقدر الضمير الراجع الى الموصول ليصح العطف باضافة مضمون الطيران
اليه متعلقاً بالمعطوف ولذا قال (ان يقدر فيه) اى في المعطوف (ضمير) راجع
الى الموصول (اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب) (واذا عطف)
(اى اذا وقع العطف) فيه اشارة الى ان الفعل مبنى للمفعول ونائبه ما استكن
فيه راجع الى مصدره على تضمين معنى الايقاع على منوال قولك وقد حيل
بين العير والتزوان اى اوقع الحيلولة (بناء) مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق
الجار به لانه ليس المراد العطف على نفس العاملين بل المراد ليس الا العطف
على معموليهما وقيل منصوب على المصدرية اى اذا عطف عطفاً مبنياً او اوقع
العطف ايقاعاً مبنياً والاول اولى (على) (وجود) (عاملين) قدر مضافاً لانه
لا يبنى الحكم على المعلوم بل انما يبنى على الموجود (بان) متعلق بقوله اوقع
(عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد) مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب
والمرفوع او متفقين فيه كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه في الاول
وقولك ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالداً في الثانى تأمل (وقال بعض شارحى
الباب) اى شارحى هذا الكتاب لانه من الباب لان الباب بوزن العباب لب الشيء
ان كان اسم جنس او شارحى المسمى بالباب ان كان اسم كتاب حيث قال اذا عطف
شيئان على معمولى عاملين مختلفين ثم يصح مطلقاً عند سيويه (الاظهر عندي
ان العطف ههنا) اى في هذا البحث لامطلقاً (محمول على معناه اللغوى) لما
سبق ان العطف في اللغة الامالة (اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلاً) اى

الاسمان (معموليهما) بحرف العطف الواحد وردت هذان المعنيان كلاهما بان جعل العطف للمعنى اللغوى ههنا او جعل على صلة البناء المحذوف تكلف بارد والظاهر والاولى مذهب اليه الاكثر وهو قول الشارح (واكثر الشارحين على ان المعنى) الجار والمجرور خبر لقوله واكثر الشارحين اى معنى قول المصنف وهو اذا عطف الخ (على معمولى عاملين) اى اذا عطف على معمولى عاملين خلوه عن تكلف المفعول له او المصدر ويتعلق ايضا الجار بالشرط بلا تكلف ويبقى العطف على معناه الاصطلاحى (وانما قال) المصنف (على معمولى عاملين) بناء على مذهب اليه اكثر الشارحين وفيه اشارة الى انه الاولى عند الشارح (لاعلى معمولى عامل واحد) اى لم يقل واذا عطف على معمولى عامل واحد (فانه) اى هذا العطف (جائز اتفاقا) لان حروف العطف انما وضعت لان تقوم مقام العامل الواحد وينوب عنه للاختصار فى اللفظ لان قولك جاءنى زيد وعمرو اصله جاءنى زيد جاءنى عمرو ومخذف الفعل الثانى واقيم مقامه حرف العطف للاختصار فيه ولافادة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة وغير ذلك (نحو ضرب زيد وعمرا وبكر خالدا) وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرة فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وان زيدا قائم وعمرا ذاهب وما زيد قائما وبكر قاعدا وغير ذلك (ولاعلى اكثر) اى لم يقل على معمولى عوامل اكثر (من اثنين فانه) اى هذا العطف (لاخلاف فى امتناعه) لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام العوامل وينوب عنها فظهر ان هذا البحث على ثلاثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولين او ثلاثة معمولات لعامل واحد وقسم لا يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولات عوامل ثلاثة او اكثر وقسم مختلف فيه وهو العطف على معمولى عاملين (مختلفين) (اى غير متحدين) ذاتا وعملا وذلك لا يكون الا (بان يكون) العامل (الثانى غير) العامل (الاول وذلك) اى قوله مختلفين كأئن (لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا) وان ان زيدا قائم وعمرا قاعد (من هذا الباب) اى من باب العطف على معمولى عاملين لتعدد العامل فيه ظاهرا (مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه) اى فى الحقيقة (اذ العامل) فى هذا المثال وامثاله (هو) العامل (الاول) فقط (و) العامل (الثانى تأكيد له) لان العامل الثانى اذا كان على لفظ الاول يكون كلاهما صالحين للعمل ولا يجوز ان يعمل عاملان فى معمول واحد فيترجح الاول لسبقه ويكون الثانى تاكيدا له من غير ان يكون له مدخل فى العمل ولا يكون هذا من باب التنازع لان التنازع يشترط ان يكون الثانى غير الاول وان يكون بالعطف وههنا ليس كذلك (وذلك العطف) اى العطف المختلف فيه مبتدأ (كما وقع)

خبره ظاهر الا في الحقيقة (في قولهم) اى في قول العرب (ما) لفضة ماهذه
المشابهة بليس (كل) اسمها (سوداء) بالمد كحمراء مضاف اليه لكل غير
منصرف وهى الشونيز بالضم والفتح الحبة السوداء ويقال لها بالتركي قرجه
اوت وفي الحديث الشونيز دواء من كل داء الا السام اى الموت وكان على رضى الله
تعالى عنه يستعملها في كل داء يصيبه حتى في الرمد يعنى اذا رمدت عينه اكتحل بها
فبرىء من ساعته كذا في شرح شرعة الاسلام (تمررة) خبر ما (ولا بيضاء)
لفظة لاهنها زائدة لتأكيد النفي مثل قولك ما زيد قائما ولا عمر وحاضرا وبيضاء
بالمد كحمراء وهى الفضة الخالصة غير منصرف عطف على سوداء العامل فيها
كل (شحمة) وهى ههنا الكمأة البيضاء التى يقال لها شحمة الارض والمراد
ايضا بقوله بيضاء الشئ الابيض اى ولا شئ ابيض يرى شحمة الارض وهى
معطوفة على تمررة الذى هو خبر ما وههنا العامل لفظ ما وكل وقد عطف على
معمول الثانى الاول وعلى معمول الاول الثانى بحرف واحد (و) كما وقع (في قول
الشاعر) وهو ابو ذؤيب (أكل امرئ) الهمزة فيه للانكار والتوبيخ وهو
راجع الى كل لان المسئول عنه بهما ما يليها وكل منصوب مفعول اول وامرئ
مضاف اليه لكل و (تحسين) فعل مضارع معلوم وفاعله تاء الخطاب وقد وقع
بين مفعوليه و (امرأ) مفعول ثان له اى تحسين كل امرئ امرأ اى أظنين
ان كل ماهو في شكل الرجل رجلا وليس كذلك لان كل ماهو في زى الرجل ليس
رجل (ونار) بالجر عطف على امرئ الاول الذى هو مضاف اليه لكل (توقد)
فعل مضارع مبنى للفاعل اصله تنوقد حذف احدى التائين كما في قوله تعالى ناراً
تأظى اصله تناظى والجملة صفة للنار (بالليل) الباء فيه للظرفية كالباء في قولك
جلست بالمسجد (نارا) بالنصب عطف على المفعول الثانى لتحسين وقد عطف
في هذا البيت معمولان على معمولى عاملين مختلفين وهما كل وتحسين بعاطف
واحد ولو لم يجز مثل هذا العطف لما اختاره الشاعر الفصيح (فهذا) العطف
اى عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين (وان كان جائزاً بحسب الظاهر)
اى بمقتضى الظاهر المتبادر من قول العرب وقول الشاعر (ليكنه) اى الا ان هذا
العطف (لم يجز) (عند الجمهور) اى عند اكثر النحاة (بحسب الحقيقة) اى
بمقتضى وضع حرف العطف لان وضعه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد (لان
الحرف الواحد) من حروف العطف (لم يقو) اى لم يقدر لضعفه ولكونه حرفاً
(ان يقوم مقام عاملين مختلفين) (خلافاً للفراء) يعنى ان الفراء خالف الجمهور
في تجويز هذا العطف خلافاً (فانه) اى الفراء (يجوز هذا العطف بحسب
الحقيقة) والواقع لان حرف العطف لما لم يكن عاملاً بل وضعه ليس الا للنبأة

عن العامل اختصارا جاز أن ينوب مناب عاملين مختلفين كما جاز أن ينوب مناب عامل واحد ولا يجوز أن ينوب مناب أكثر من عاملين عنده أيضا لزوم التسلسل ولأنه لا يبلغ من ضعفه أن يقوم مقام العوامل (كما جاز) أي العطف المذكور عندهم و(بحسب الصورة) عنده أيضا (ولا يؤول) عطف على خبر إن في فانه وهو قوله يجوز أحوال من فاعله لأن المضارع المنفي يجوز أن يكون حالا بالواو والضمير (الأمثلة الواردة) عن العرب كالمثال الأول أو عن شعراء العرب كالمثال الثاني (عليها) أي على صورة العطف على معمولي عاملين مختلفين بحسب الظاهر (ولا يقتصر) أي القراء عطف على قوله ولا يؤول أو يجوز أحوال بعد حال أي العطف المحووز عنده (على صورة السماع) وهي الصورة الآتية في المتن كما اقتصر الجمهور عليها (بل يعمها) أي يعم القراء تجويز العطف المذكور صورة السماع (وغيرها) أي غير صورة السماع (وعدم جواز) مبتدأ فيه إشارة إلى أن الاستثناء متصل وإلى أنه استثناء من عموم الأحوال المتعلقة بقوله لم يحز مع تقيده بخلاف القراء (ذلك العطف مع خلاف القراء جار) أي واقع خبره (في جميع المواد) والأمثلة (عند الجمهور) غير سيويه (الافى) تقديم الجار على الرفع (نحو في الدار زيد والحجرة) بضم الحاء وسكون الجيم (عمر و) (و) الافي تقديم الناصب على الجار نحو (ان في الدار زيدا والحجرة عمرا) وإنما جاز هذا سماعا عند الكوفيين لأن العامل في زيد هو الظرف كما أن الظرف وهو لفظ في عامل في الدار فيكون هذا من قبيل العطف على معمولي عامل واحد عندهم والمثال الثاني محمول عليه لأنه فرعه وأما عند البصريين فلأنه لما لم يظهر العامل المعنوي كان كالعدم فكأنه كان عطفًا على معمولي عامل واحد مع أنه يحتمل أن يكون منذهبهم مذهب الكوفيين في هذا المثال ولذا إذا قدم زيد على الظرف وقيل زيد في الدار لم يحز عندهم أيضا والمثال الثاني محمول عليه لما سبق (يعني الافي صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع) كما في الصورة الأولى (أو) تأخير (المنصوب) كما في الصورة الثانية (لحيثه في كلامهم) أي لكون مثل هذا العطف واقعا في كلام العرب فوقوعه فيه سمعي (واقصر الجواز) أي جواز العطف في هاتين الصورتين (على صورة السماع) بحيث لا يتجاوز عنها بأن يقاس عليها غيرها (لأن ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع) وهو ما تقدم فيه المجرور مع تأخر المرفوع أو المنصوب والعطف على معمولي عاملين مطلقا خلاف الأصل فإن اطرده في صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها (خلافا لسيويه) يعني خالف سيويه الجمهور في صورة السماع والقراء مطلقا في تجويز مثل هذا العطف (فانه) أي سيويه (لا يجوز هذا العطف) أي في

صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب كما جوتزه الجمهور اعتمادا على السماع (بحسب الحقيقة) وان كان بحسب الظاهر جائزا (في هذه الصورة) اى المذكورة آنفا التي جوتزها الجمهور (ايضا) اى كما لايجوز الصور التي جوتزها الفراء مخالفا للجمهور للغة المذكورة هناك وهى قوله لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام العاملين (بل يحملها) اى يحمل سبويه الصور التي جوتزها الجمهور والفراء ايضا (على حذف المضاف) اى الجار وكان اصل قولهم ما كل سوداء تمره ولا كل بيضاء شحمة واصل قوله * اكل امرئ تحسين امرأ * * ونارا توقد بالليل نارا * واصل قوله فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا وفى الحجرة عمرا حذف الجار فى الكل اختصارا واو اكتفاء بما ذكر فى المعطوف عليه فقد ذهب سبويه الى حذف الجار (وابقاء المضاف اليه) اى المجرور (على اعرابه) الاول وهو كثير كفى قوله تعالى ﴿تساءلون به والارحام﴾ بالجر على تقدير والارحام وفى قول الشاعر * فاذهب فابك والايام * على تقدير وبالايام وكما فى حذف حرف القسم مثل قول الخالف الله بالجر على تقدير والله وغير ذلك مما لا يحصى فى كلامهم (نحو يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء) ذكر المضاف (فى بعض القراءة اى عرض الآخرة) لان القراءة يرجح بعضها بعضا * واعلم ان فى هذا العطف يعنى العطف على معمولى عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب احدها جائز مطلقا سواء كان سماعا او قياسا وهو مذهب الفراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء كان قياسا او سماعا بل المسموع مطلقا حذف الجار وابقاء المجرور على حاله وهو مذهب سبويه وثالثها يقتصر على صورة السماع وفى غيرها يأول بحذف الجار وهو مذهب الجمهور والحق من هذه المذاهب الثلاثة مذهب سبويه لان الحرف الغير العامل الضعيف لا يقدر ان يقوم مقام العاملين القويين (التأكيد) اما مهموز من اكد وامامثال واوى من وكد ومعناها لغة واحد وهو التحقيق اوردته عقيب العطف لان فى التأكيد اللفظى يزداد حرف العطف لتأكيد الصوق نحو والله ثم والله وكقوله تعالى ﴿كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون﴾ (تابع) جنس يشمل التوابع كلها (يقر ر امر المتبوع) (اى حاله وشانه عند السامع) يعنى فى ذهن السامع (يعنى يجعل) ذلك التابع (حاله) اى حال المتبوع (ثابتا مقررا عنده) اى فى ذهن السامع اى يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره وان كان او لا محتملا عنده فلما اكد زال الاحتمال وتقرر (فى النسبة) متعلق بقوله يقرر (اى فى كونه) اى كون المتبوع (منسوبا) مثل قوله عليه الصلاة والسلام ﴿ايمامرأة نكحت بغير اذن وليها فلكاحها باطل باطل باطل﴾ (او منسوبا اليه) مثل قطع الامير نفسه او جاء زيد زيد (قبت

عنده) اى المصنف (وتحقق ان المنسوب) كالمثال الاول (او المنسوب اليه)
 كالمثال الثانى (في هذه النسبة) اى النسبة المذكورة في التعريف (هو المتبوع
 لا غير) لان المراد من التأكيد على ما فهم من تعريفه ومن معناه اللغوى انما هو
 تقرير المتبوع وتحقيقه وازالة احتماله عند السامع لالتابع لانه مقرر ومحقق
 (وذلك) يشير الى فائدة التأكيد والغرض منه اى الغرض من التأكيد والفائدة
 التى وضع لها التأكيد احد ثلاثة اشياء احدها (اما لدفع ضرر الغفلة عن
 السامع) حين كونه غافلا عن النسبة حينئذ اذا لم يؤكد لم يفهم فلدفع غفلته
 وايقاظه والتنبيه يؤكد ويقال جاني زيد نفسه او زيد قليل قليل (او) ثانيها
 (لدفع ظنه) اى ظن السامع (بالتكلم الغلط) في كلامه فيؤكد المتكلم لدفع ظن
 السامع في حقه الغلط والخطأ (وذلك الدفع) اى كل واحد من الدفيعين (يكون
 بتكرير اللفظ) اى لا يكون الا بتكرير لفظ المنسوب ان كان ظنه او الغفلة فيه فقط
 (نحو ضرب ضرب زيد) هذا مجرد تمثيل لان البحث في الاسم او اشارة الى ان
 التأكيد مجرى في الافعال ايضا وان كان البحث في الاسم يدل عليه قوله ويجرى
 اى التأكيد مطلقا في الالفاظ كلها (او) بتكرير لفظ المنسوب اليه ان كان
 كل واحد من الظن او الغفلة فيه فقط مثل (ضرب زيد زيد) او بتكرير
 لفظهما جميعا ان الظن او الغفلة فيهما جميعا مثل ضرب ضرب زيد زيد (او)
 ثالثها (لدفع ظن السامع به) اى بالتكلم (تجوّزا) اى ظن السامع ان المتكلم
 اراد بهذا اللفظ المعنى المجازى لا الحقيقي لانه يقال تجوّز في كلامه اى تكلم
 بالمجاز لا بالحقيقة وذلك على قسمين (اما) ان يكون بظنه (في المنسوب نحو
 قولك زيد قليل قليل) فانه لما قيل قليل تبادر الى فهم السامع ان المراد منه
 الضرب فأكد بقوله قليل (دفعاً لتوهم السامع ان يريد) المتكلم (بالقتل)
 معناه المجازى لا الحقيقي وهو (الضرب الشديد) لان القتل لما كان محظورا شرعا
 تبادر الى فهم السامع ان المراد منه المعنى المجازى وهو التأديب بالضرب
 الشديد بعلاقة الايلام لمله على الصلاح وقيل المجاز ههنا لغوى من قيل
 الاستعارة او المجاز المرسل (فيجب حينئذ ايضا) اى حين توهم السامع هذا المعنى
 (تكرير اللفظ) اى لفظ المنسوب (حتى لا يبقى للسامع شك) واعتذار (في ارادة
 المعنى الحقيقي) اى في ان المتكلم لا يريد بهذا اللفظ الا المعنى الحقيقي قطعاً
 وهو الموت بسبب الغير (او) اما ان يكون (في المنسوب اليه فانه) اى الشأن
 (ربما) اى كثيرا ما (ينسب الفعل الى شئ و) الحال ان (المراد) منه (نسبته)
 اى نسبة الفعل (الى بعض متعلقاته) كما في الافعال المنسوبة الى السلاطين
 والامراء والى من يلحق بهما لانهم كثيرا ما يحيلون الامور الى

من تعهدهم مثل قوله تعالى ﴿يذبح أبناءهم﴾ مع ان الذبح ليس بقائم به وبني الامير المدينة مع ان البناء فعل العملة (كفاي قطع الامير المص) فانه يتوهم ان القطع ليس بقائم به بل بمن امره الامير ولكن اسند اليه مجازا بعلاقة الامرية (اي قطع غلامه) بامرهم (فيجب حينئذ) اي حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير المنسوب اليه) لدفع توهم السامع (لفظا) اي حال كون المنسوب اليه ملفوظا في تكريره فالحجاز حينئذ ليس الا في النسبة فقط كما في قولك انبت الربيع البقل فقول قطع الامير الامير او نفسه لا من يقوم مقامه (نحو ضرب زيد زيد) فانه اذا قيل ضرب زيد بدون تكرير لفظ المنسوب اليه يتوهم ان النسبة حقيقية والفاعل هو زيد او مجازية والفاعل غير زيد واذا قيل ضرب زيد زيد علم ان النسبة حقيقية والفاعل هو زيد (اي ضرب هو لا من يقوم مقامه) ممن امره بالضرب حتى يكون الاسناد اليه مجازيا بعلاقة الامرية (او تكريره) عطف على قوله تكرير المنسوب اليه اي ويوجب حينئذ تكرير المنسوب اليه (معنى) وذلك يكون بالنفس والعين بشرط ان يضاف الى ضميره (نحو ضرب زيد نفسه او عينه) فيكون الاسناد اليه ايضا حقيقيا (او) في (الشمول) (اي التأكيد) الاصطلاحى قسما الاول (ما يقرر امر المتبوع في النسبة) اسنادية او غيرها (بالفصيل الذى ذكرناه او) الثانى ما يقرر امر المتبوع ايضا لكن (في شمول المتبوع افراده) يعنى في شمول الامر المنسوب الى المتبوع افراد المتبوع بحيث لا يشد فرد منها مثل قولك جاني القوم كلهم فان التأكيد بكلهم افاد شمول المجيء افراد القوم جميعا ووقوع المجيء منهم والتأكيد باجمعين افاد ان المجيء صدر منهم دفعة لاعلى التعاقب بعد افادة شمول الافراد (دفعاً لضم السامع) بالمتكلم (تجوزاً) اي تكلما بالحجاز (لا في نفس المنسوب اليه) عطف على قوله في شمول المتبوع يعنى ان هذا النوع من التأكيد لا يقرر شيئاً في نفس المنسوب اليه من دفع ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالمتكلم (بل) لا يقرر الا (في شموله) اي المتبوع يعنى الامر المنسوب الى المتبوع (لافراده) فالشمول لا يكون الا في المنسوب اليه (فانه) اي الشأن (كثيراً) منصوب على الظرفية او على المصدرية ولفظة (ما) صفة له قد سبق غير مرة (ينسب الفعل) اسناديا او غير اسنادى (الى جميع افراد المنسوب اليه) كقولك زيد قتله بنو فلان مع ان القتل لم يصدر الا من واحد منهم (مع انه يراد النسبة) اي نسبة الفعل (الى بعضها) اي الى بعض الافراد كالمثال المذكور (فيندفع هذا الوهم بذكر كل) مثل اشترت العبدكاه وقرأت الصحيفة كلها (واجمع) مثل اشترت العبد اجمع اي دفعة لامترقا (واخوانه) اي اخوات كل واحد منهما مثل كلها وكلهم وكلهن واكع وابتع وابتاع ومؤشهن

وجمعهن مذكرا او مؤنثا (وكلاهما) مثل جاءني الزيدان كلاهما (وثلاثتهم)
 مثل جاءني القوم ثلاثتهم (واربعتهم) حين كون السامع عالما بان القوم الجائين
 ثلاثة واربعة لانه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير
 المتبوع وذلك من الثلاثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد أن يعرف المخاطب
 كمية الجائين قبل ذكر التأكيد والالهيكن تأكيدا كذا في الرضى (ونحوها فهذا)
 اى تقرير المتبوع في النسبة او في الشمول (هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد
 فالتعريف جامع لافراده (واذا عرفت هذا) اى كونه جامعا لافراده (فقول)
 في بيان فوائد القيود فقوله تابع جنس يشمل التوابع كلها (اخرج المصنف
 الصفة والعطف) بالحرف (والبدل عن حد التأكيد بقوله) متعلق باخرج
 (يقرّر امر المتبوع اما البدل) اى اما خروج البدل (والعطف) بالحرف
 (فظاهر خروجهما به) اما اخراج العطف فلانه لما كان دالا على معنى غير مادل
 عليه المعطوف عليه في مثل جاءني زيد وعمرو لم يكن فيه تقرير ولا شمول لافى النسبة
 ولا في غيرها واما البدل فلانه لما كان المقصود منه الكلام الثانى والاول توطئة له
 كان الاول كالعدم فلم يوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثانى مدلول الاول
 كما في بدل الكل ولان التقرير مبنى على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين
 فى النسبة الا ان التابع مقصود للتقرير ويدل الثانى على ما يدل عليه الاول وهذا
 المعنى مفقود فى البدل (واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها)
 دون التقرير سواء كانت فى النكرات والمعارف لاعلى ما يدل عليه (وافادتها)
 اى افادة الصفة (توضيح متبوعها فى بعض المواضع) كما اذا كان الموصوف
 معرفة (ليست بالوضع) فالتوضيح فيه ليس الالعراض الاستعمال فلا تكون
 الصفة لتقرير موصوفها لافى النسبة ولا فى الشمول (واما عطف البيان فهو
 لتوضيح متبوعه) كالصفة الموضحة (فهو يقرّر امر متبوعه ويحقيقه لكن لا)
 اى لا يحقق ولا يقرّر امر المتبوع (فى النسبة والشمول) بل انما يقرّر نفسه وذاته
 سواء كان منسوبا اليه مثل اقسام بالله ابو حفص عمر فان عمر يقرّر ويحقق امر ابى
 حفص مع قطع النظر عن النسبة او لم يكن مثل زيد ابو عبدالله او ابو عبدالله
 زيد (هذا) اى بيان فوائد القيود (حاصل ما ذكره المصنف فى شرحه) على
 الكافية (وهو) (اى التأكيد) قسمان (لفظى) مختص بالمعارف اذ لا يقال جاءنى
 رجل رجل لعدم النائدة فيه الا فى المحكوم به مثل زيد قائم قائم ومثل ضرب ضرب
 زيد (اى منسوب الى اللفظ) سمي لفظيا لانه يقرّر نفس اللفظ (حصوله من
 تكرير اللفظ) اى لفظ المتبوع (ومعنوى) وهو ايضا مختص بالمعارف مطلقا عند
 البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين (اى منسوب الى المعنى لحصوله من

ملاحظة المعنى) لا من اللفظ وجه الحصر انه لا يخلو اما ان يكون الثاني عين
الاول في اللفظ او لا فان كان الاول فهو التأكيد اللفظي وان كان الثاني فهو
التأكيد المعنوي وسمى معنويا لانه لا يقرر الا المعنى (فاللفظي) الذي هو قسم
(منه) اى من مطلق التأكيد (تكرير اللفظ الاول) (اى مكرر اللفظ الاول)
فيه اشارة الى ان المصدر وهو التكرير مبنى للمفعول كالحلق بمعنى المخلوق ومضاف
الى ما يقوم مقام الفاعل (ومفاده) اى مفاد اللفظ الاول عطف تفسير (حقيقة)
تمييز (نحو جاءني زيد زيد) ورأيت زيد ازيدا ومررت بزيد بزيد (او حكما) كما اذا
وقع الضمير المنفصل تأكيدا للمتصل سواء كان مرفوعا مستكنا نحو زيد ضرب
هو او بارزا (نحو ضربت انت وضربت انا) او منصوبا نحو ضربتك اياك
وضربت اياه (فان ذلك) اى مثل هذه الامثلة (في حكم تكرير اللفظ) اى لفظ
المبتوع (وان كان) الثاني (مخالفا للاول لفظا) لان لفظ الضمير المتصل
غير لفظ الضمير المنفصل (اذ الضرورة) اى ضرورة الاتصال في الاول وضرورة
الانفصال في الثاني (داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره) اى اللفظ الاول حال
كونه (متصلا) لانه لا يجوز اتصال الثاني ولا منفصلا لان الاول مع كونه متصلا
بلا مانع منه لا يجوز انفصاله واذا تعدر جعل الاول متصلا والثاني منفصلا
بقدر الامكان (ويجوز) (اى التكرير ماثما) الاصطلاحى والمعنوى فيصح قوله
في الالفاظ كلها على عمومها (لا التكرير) اى لا يجزى التكرير (الذى هو التأكيد
الاصطلاحى) وهو ما عرفه المنصف جعل الضمير المستكن في يجزى راجعا الى
التكرير مطاقا ليقى قوله (في الالفاظ كلها) على عمومها لان التأكيد الاصطلاحى
لا يجزى في الالفاظ كلها بل يختص بالاسماء فقط سواء كانت تلك الالفاظ
(اسماء) لفظية او معنوية مثل جاءني زيد زيد او جاءني نفسه (او افعالا) مثل
ضرب ضرب زيد عمرا (او حروفا) مثل ان ان زيد قائم (او جملا) اما اسمية
نحو زيد قائم زيد قائم او فعالية مثل ضرب زيد ضرب زيد (او مركبات تقييدية)
اى غير اسنادية سواء كانت اضافية او غيرها مثل غلام زيد غلام زيد او بعلبك
بعلبك (او غير ذوات) المذكور الا ان المظهر يؤكد بالمظهر لا بالضمير لان التأكيد
مكمل للاول والمتصو هو الاول والمضمير اقوى من المظهر لانه اعرف ولا يناسب
ان يكون المكمل اقوى من المقصود فله يجز ذهب زيد هو وان جاز عكسه نحو
مذهب الاهوزيد والمضمير يؤكد بالضمير والمظهر مثل قوله تعالى ﴿اسكن انت﴾
وضربت انت او ضربت ان (ولا يبعد ارجاع الضمير) المستكن في يجزى (الى التأكيد
اللفظى الاصطلاحى) اى ويجزى التأكيد اللفظى الاصطلاحى بقدره المقام لان
الانساب بالمقام ليس الا هذا التفسير ولان البحث في التأكيد اللفظى لا في مطلق

التكرير وان كان لمعنى الاول افيد (وتخصيص الالفاظ بالاسماء) عطف على ارجاع الضمير اى ولا يبعد أن يكون المراد من الالفاظ الاسماء خاصة بعلاقة الجزئية ويكون التأكيديا ايضا بأكملها تأكيديا لما هو المراد والمعنى ويجرى التأكيدي اللفظي الاصطلاحي فى الاسماء كلها (فيكون المقصود من هذا التعميم) اى بذكر الالفاظ العامة الغير المراد (عدم اختصاصه) اى ان لا يكون التأكيدي اللفظي الاصطلاحي مخصوصا (بالفاظ محصورة) من الاسم بل يجرى فى اى اسم كان لانه لو قال فى الاسماء لتوهم اختصاصه ببعض الاسماء كالمعنوى فعبر عنها بلفظ عام لتلايتوهم الخصوص (كالتأكيدي المعنوى) (و) التأكيدي (المعنوى) (مختص) (بالفاظ محصورة) (اى معدودة ومحدودة) لان كون الشيء محصورا يستلزم العدة واحدة (وهى) مبتدا اى الالفاظ المحصورة ثمانية وتنقسم الى ثلاثة اقسام مائة كد المتى خاصة وهو كلا مضافا الى مضمير وما يؤكده اجمع بحسب الافراد وهو كل واجمع واتباعه وما يؤكده المفرد والمتى واجمع والمذكر والمؤنث وهو النفس والعين (نفسه وعينه) وقد تزداد الباء فيهما فيقال جاءنى زيد بنفسه وبعينه (وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابضع) هذا المجموع خبر مثل السكنجيين خل وعسل وماء (بالضاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة) واللغة الفصحى ان يكون الضع بالضاد المهملة (قيل لامعنى لهذه الكلمات الثلاث) وهى اكتع وابتع وابضع (فى حال الافراد) اى عند عدم كونها تأكيديا بل تذكر منفردة (مثل حسن لسن) لانها لامعنى لها عند افرادها وعدم كونها صفة وهذا غير صحيح لانه اذا لم يكن لها معنى تكون من الالفاظ المهملة فلامعنى المذكورها فى باب التأكيدي الا ان يقال ذكرت فيه لكونها بمعنى اجمع فتكون تابعة لها (وقيل اكتع مشتق من حول كتبع اى تام) لانه يقال اتى عليه حول كتبع اى تام من باب فتح فيكون حينئذ اكتع بمعنى اتم لان الكتبع هو التام (وابضع بالضاد المهملة من ضع العرق اى سال) واجتمع لان البضع الاجتماع يقال بضع الماء فى نقرة الجبل اى اجتمع فيها وبه فتح ايضا (و) ابضع (بالضاد المعجمة) مشتق (من ابضع اى روى) من باب علم من الرى وهو ضد العطش لامن الرواية من باب ضرب وهو من باب فتح ايضا (وابضع من البضع) بوزن التبع (وهو طول العنق) كالابل (معشدة معرزة) اسم مكان من معرزة يعرزه من باب ضرب وهو ممكن عمر فيه العنق وهو لا يتصور بحسب حقيقة الالفى الابل وفى غيره لا يكون الاعلى سبيل الحجاز لان المعرزة فى الحقيقة موضع يوضع عليه القدم وقت الركوب ولذا خص بالال (ويمكن استنباط) اى استخراج (مناسبة خفية) لا تدرى الا بالتأمل التام ولا يدركها الا بالذكاء (بين هذه المعانى) الوضعية اللغوية (و) بين (معناها التأكيدي بالتأمل الصادق) والعقل الناقد والدهن الثاقب قيل لا يتمل كل منها على خروجه من النقصان وعلى تمام يناسب العموم

المستلزم لتام النسبة اما اکتع فلان معناه التام ومعناه التأكيدي العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فوجدت المناسبة بينهما واما ابضع فلان معناه الرى وهو شرب الماء على وجه التمام ومعناه التأكيدي العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فالمناسبة بينهما حاصلة واما ابضع فلان معناه السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه التأكيدي العموم والسيلان ايضا عام ومنبسط واما ابضع فلان معناه الطول مع الشدة ومعناه التأكيدي ايضا قوى عام وله طول فوجدت المناسبة بينهما * ولما فرغ من تعداد الفاظ التأكيدي المعنوي اراد أن يفصلها فقال مصدر ابالفاء (فالاولان) على سبيل التعريب جمعهما في فصل واحد لكونهما متحدتين في المعنى لان معنى العين الذات والنفس ايضا كذلك والاستعمال معنى في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وان اختلفا لفظا (اى النفس والعين) (يعمان) (اى يقعان على الواحد والثني والجمع والمذكر والمؤنث) يعنى يؤكدان كل واحد من هذه الامور الخمسة اصيغتهما وضميرها (باختلاف صيغتهما) اى صيغة النفس والعين (افرادا) تميزا وحال (وتثنية وجمعا) (و) (اختلاف) (ضميرها) (العائد الى المتبوع المؤكد) بفتح الهمزة (تقول) جاءني زيد (نفسه) او عينه (في المذكر الواحد) يعنى اذا كان متبوعه مذكرا واحدا وتقول جاءني هند (نفسها) باختلاف الضمير وحده (في المؤنث الواحدة) يعنى اذا كان متبوعه مؤنثا واحدا وتقول جاءني الزيدان او الهندان (انفسهما) باختلاف الصيغة والضمير معا (بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث) وهذا اصل في كل ما يضاف الى ضمير التثنية للاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكرهه اجتماع التائيتين المتحدتين معنى فوجب ان يكون المضاف جمعا ليتغير لفظهما وان كان معناهما متجدا ايضا مثل قوله تعالى ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾ في موضع قلبا كما فلا يجوز نفسا هما (و) حكى ابن كيسان (عن بعض العرب نفسا هم وعيناها) موضع انفسهما واعينهما اعتبارا لتغير المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحدا معنى وجاءني القوم (انفسهم) باختلاف الضمير وحده (في جمع المذكر العاقل) يعنى اذا كان المتبوع جمعا مذكرا عاقلا وجاءني النساء (انفسهن) (في جمع المؤنث) يعنى اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان او غير عاقل (وغير العاقل من المذكر) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا غير عاقل يؤكده بالتأكيدي الجارى في الجمع المؤنث تقول اشترت الافراس انفسهن لان غير العاقل من المذكر جرمجرى مؤنث لقصوره مثله (والثاني) (لما سمى) المصنف (النفس والعين اولين تفعليا) في الذكر في الاول لافى الذات لان غير المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد الثاني وبالاثنين الثالث فغلب ماهو المذكور او الاعلى ماهو المذكور ثانيا لانه تقدمه فليل الاولان ولكن يعتبر

فيه الحقة في اللفظ كعمر بن لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والذكورة
(كالقمرين) للشمس والقمر والشرف كلابوين للاب والام وسياتي له زيادة
تحقيق (سمى الثالث ثانيا) (للمثنى وهو كلاهما) تقول جاءني الزيدان كلاهما
(للمذكر) يعني اذا كان المتبوع المؤكد مثنى المذكر (وكلتاها) (للمؤنث) اذا
كان المؤكد مثنى المؤنث تقول جاءني الهندان كاتاهما (والباقى) من الفاظ
التأكيد المعنوي (بعد الثلاثة المذكورة) التي هي النفس والعين وكلاهما مؤكد
(لغير المثنى) وهو خمسة (مفردا كان) ذلك المؤكد (او جمعا) مذكرا كان
او مؤنثا (باختلاف الضمير) (العائد الى المتبوع المؤكد) الكائن (في كله) (نحو
قرأت الكتاب كله) لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا (وكلها) اذا كان
المتبوع المؤكد مفردا مؤنثا (نحو قرأت الصحيفة كلها) (و) الكائن (في كلهم)
عند كون ذلك المتبوع جمعا مذكرا عاقلا (نحو اشترت العيد كلهم) او جاءني
العيد كلهم او القوم كلهم (و) الكائن (في كلهن) اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا
(نحو طلقت النساء كلهن) او جمعا مذكرا لكن غير عاقل نحو اشترت الجمال كلهن
وكسرت الجدوع كلهن (و) (باختلاف) (الصيغ) عطف على قوله باختلاف
الضمير باعادة الجاز والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح الياء جمع صيغة مثل يرض
في بيضة وبيع في بيعة (في) الكلمات (البواقي) (وهي) اى الكلمات البواقي
اربع (اجمع واكتع وابتع وابضع ب) لصادا (المهملة او) الضاد (المعجمة) (تقول)
اشترت العبد (اجمع) (في المذكر الواحد) يعني اذا كان المتبوع مؤكد مذكرا
واحدا (و) اشترت الجارية (جمعا) بالمد (في المؤنث الواحدة) يعني اذا كان
المتبوع مؤنثا واحدا (او اجمع) يعني اذا كان مذكرا عاقلا نحو جاءني الرجل جمعا
او غير عاقل نحو اشترت الجدوع جمعا الا انه لا يؤكد مثل هذا اجمع به الا
(بتاويل الجماعة) بشرط ان يكون مكسرا (و) جاءني القوم (اجمعون) (في جمع)
المذكر (و) (جمع) (في جمع المؤنث) يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مؤنثا وما في
حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسى في العاقل السام (وكذا) اى
مثل اجمع وما تفرع منه (اكتع كتعاء اکتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابضع
بصعاء ابضعون بصع) وتترك هذه الالفاظ كلها في انها لا يؤكد بها غير المعارف
عند البصرية لان التأكيد بها لرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها وذا
لا يتحقق الا في المعارف (ولا يؤكد بكل واجمع) وما يفرع منهما بالضمير
والصيغة وما لحق باجمع من اکتع واخويه لانهما فرعا عنها اکتفاء بذكر الاصل
عن الفرع (الاذواجزاء) (مفردا كان) اى ذوالاجزاء كالعبد (او جمعا) كالقوم
(اذا الكلية) في كل (والاجتماع) في اجمع واخواته (لا يتحققان) اى لا يوجدان

(الافية) اى فى كل واحد منهما يعنى يوجد فى كل الكلية وفى اجمع واخواته الاجتماع لان كلا و اجمع يستلزمان التعدد بموادها وصيغتهما فلا يؤكدا ان الاما يقبل الافتراق والاجتماع او فى ذى اجزاء (ولاحاجة الى ذكر الافراد) بعد قوله ذو اجزاء بان يقال الاذو اجزاء وافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاني الانسان كله من غير أن يراد به الا تلك (لان الكل مالم يلاحظ افراده محتسبة ولم تصر) اى الافراد (اجزاء) من مجموع المؤكد (لا يصح تأكيده بكل و اجمع) لعدم وجود شرط كونهما تأكيديا وهو الكلية والاجتماع (و) لكن (يجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث) اى فى مكان (يصح افتراقها) وامتيازها (حسا) نصب على التمييز او على المصدرية اى افتراقا حسيا المراد بالحس ههنا حس البصر والافتراق الحسى فى نسبة الكلام ما يشاهد بالحس من ثبوت الفعل لبعض دون بعض كاجزاء القوم فى جاني القوم فانه يشاهد بحس البصر ثبوت الحى لبعض القوم دون البعض فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان الحى ثابت لكل فرد فرد واكد باجمع ليعلم ان الحى ثابت لهم دفعة فى آن واحد (او حكما) عطف على حسا والافتراق الحكمى ما يكون الافتراق فيه بحكم العقل بحيث لا يكون للحس البصرى دخل (كاجزاء العبد) فانه بسيط لا يصح افتراقه حسا الا انه يصح حكما بالنسبة الى بعض الافعال كاشراء والبيع مثل اشترت العبد وبعته فيصح تأكيده حينئذ بكل و اجمع (ليكون فى التأكيده بكل و اجمع) واخواتها (فائدة) لان المؤكد اذا لم يكن كذلك لا يحتاج الى التأكيده باحدهما او بهما لانه لا يقال جاني زيدك اجمع لانه اذا جاء كالا فلا يحتمل ان يتوهم ثبوت الفعل لبعض دون بعض حتى يكون فى التأكيده بهما فائدة فلا يؤكده بهما الاذو اجزاء (مثل اكومت القوم كلهم) وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حسا (واشترت العبدك) و اجمع وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حكما لانه يجوز اشراء بعضه دون بعضه الا انه لا يصح افتراقه حسا او حكما بالنسبة الى بعض كالحى والذهب فلا يقال جاني العبدك ولا ذهب العبدك (فان العبد قد تجزى فى الاشراء) اى بالنسبة الى الاشراء والبيع (فيصح تأكيده) اى تأكيده العبد (بكل و اجمع ليفيد الشمول) اى شمول الاشراء جميع اجزاء العبد فى التأكيده بكل ويفيد ايضا ان الشمول فى آن واحد ليس متمفرقا (بخلاف جاني زيدك) و اجمع (لعدم صحة افتراق اجزائه) اى اجزاء زيد بالنسبة الى الحى المنسوب اليه (لاحسا ولا حكما فى حكم الحى) ما عرفت انه اذا جاء كالا فلا يكون فى التأكيده بكل و اجمع بالنسبة الى الحى فائدة (واذا اكد الضير المرفوع) لا المنسوب والجورور (المتصل) لا المنفصل (برزا كان) ذلك الضمير المرفوع المتصل (او مستكنا) واجبا او جازرا

(بالنفس والعين) اللذين هما من الفاظ التأكيد المعنوي (اي اذا اريدتا كيد بهما) اي تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب مثل قوله تعالى ﴿واذ اقمه الى الصلوة﴾ ومثل قوله ﴿واذ اودى﴾ المعروف باللام (اكّد) جزء الشرط (ذات الضمير) اي الضمير المرفوع المتصل (اولاً) منصوب على الظرف فيه اي قبل تأكيد بالنفس والعين (بمنفصل) متعاقب باكد اي ضمير مرفوع منفصل لما سياتي (ثم) يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل (بالنفس والعين) لكن بشرط ان يضاف كل واحد منهما الى ضمير المؤكد ليعلم انهما يؤكد انه ان كان الضمير المؤكد مخاطباً يضاف الى المخاطب اما بارزاً (مثل ضربت انت نفسك) او عينك واما مستكناً مثل اضرب انت او عينك وان كان متكلماً يضاف ايضاً اليه اما بارزاً نحو ضربت انا نفسي زيدا واما مستكناً نحو اضرب انا نفسي زيدا وان كان غائباً يضاف ايضاً اليه مثل زيد ضرب هو نفسه (ففسك) المضاف الى المخاطب (تأكيداً لتاء الضمير) المتصل بالمخاطب الذي في ضربت (بعد تأكيدها) اي تاء الضمير (نضمر منفصل هو) قوله (انت) اذ لو لا ذلك) اي لانه لو لم يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل (لا تبس التأكيد بالفاعل) اي لم يعلم ان الكلام مبنى على التأكيد او لا (اذا وقع) اي النفس او العين (تأكيداً للمستكن) جوازاً كان (نحو زيد اكرمني هو نفسه) او عينه او وجوباً نحو تكرم انت نفسك او عينك (فولو لم يؤكد الضمير) المرفوع (المستكن في اكرمني) بضمير مرفوع منفصل اي (قوله هو) ولم يقل زيد اكرمني هو نفسه (بل يقال زيد اكرمني نفسه) او عينه (لا تبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل) حيث لا يعلم ان هذا الكلام مؤكّد يجب ان يعمل بمفهومه ويعتمد عليه او انه خال عن التأكيد فيحتمل الصدق والكذب كما هو شأن الخبر الخالي عن التأكيد فوجب ان يؤكد او لا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم يقيناً انه كلام مؤكّد يعتمد عليه (وما وقع الالتباس) اي التباس التأكيد بالفاعل او الكلام المؤكّد بغيره (في هذه الصورة) اي في صورة كون الضمير مستكناً لا بارزاً (اجرى) مبنى للمفعول (بقية الباب) اي الضمير المرفوع المتصل البارز (عليه) اي على مثل هذه الصورة يعني وجب التأكيد بالمنفصل او لا فيما ليس بما تبس ايضاً ليطرد الباب (واما قيد الضمير بالمرفوع) احترازاً عن الضمير المنصوب والمجرور كما امرن (جواز التأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما) اي بلا تأكيد الضمير المنصوب المتصل (ب) الضمير المنصوب (منفصل) وهذا من باب التغليب والافحور ولا منفصله لانهما ليسا كجزء مما اضلا به كالمرفوع لكونهما فضلة يتم الكلام بدوهما

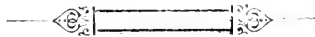
ولانه يجب الابرار فيهما حيث لا يستكنان حتى يجب التأكيد في المستكن للالتباس
ويحمل البارز عليه طردا للباب كما عمل في المرفوع (نحو ضربتك نفسك) وعينك
في المنصوب (ومررت بك نفسك) وعينك في المحرور (اعدم اللبس) اى اعدم
التباس التأكيد الذى يكون بالنفس والعين بالمفعول والمضاف اليه لما عرفت
انهما لا يستكنان كما في المرفوع والاختصار مطلوب في الكلام (و) قيده ايضا
(بالموصل) احترازا عن الضمير المرفوع المنفصل (جواز تأكيد) الضمير
(المرفوع المنفصل) سواء كان متكلم او مخاطبا او غائبا (بالنفس والعين بلا تأكيد)
اى تأكيد الضمير المرفوع المنفصل (بمنفصل) اى بضمير مرفوع منفصل
من جنسه ونوعه (نحو انت نفسك) او عينك (قائم) او انا نفسى او عينى حاضر
وزيد هو نفسه او عينه حاضر (لعدم اللبس) اى التباس التأكيد بالضمير المؤكد
لانه لما كان منفصلا بارزا كان كالمظهر في الاستعمال وعدم الالتباس فلا احتياج
الى التأكيد والاختصار مطلوب (واما قيد) هذا التأكيد (بالنفس والعين)
ولم يبينه مطلقا (جواز تأكيد) الضمير (المرفوع المتصل بكل واجمعين) وما يترفع
منهما لان كل واحد منهما غير مستقل لانه لم يوجد في سعة الكلام ما يسند اليه
الفعل بالاستقلال فلا يقال في السعة جاء كلهم واجمعون (بلا تأكيد بالمنفصل)
اى من غير تأكيد الضمير المتصل بالضمير المرفوع المنفصل (نحو القوم جاؤا
كلهم اجمعون) بلا تأكيد حيث لا يقال القوم جاؤهم كلهم اجمعون (لعدم التباس
التأكيد) الذى هو كلهم اجمعون (بالفاعل) الذى هو الضمير المرفوع الراجع
الى القوم (لان) لفظ (كلا واجمعين) يلبس العوامل قليلا) نصب على التمييز
او على المصدرية يعنى لا يقعان فاعلا لفعل فلا يقال القوم جاء كلهم او جاء اجمعون
واما يقال جاء كل القوم او جاء جميع الرجال (بخلاف النفس والعين) فانهما يقعان
فاعلا بانفسهما يقال زيد جاء نفسه او جاء نفس زيد فلا بد من التمييز بين كونهما
تأكيذا او فاعلا (فانهما يابانها) اى يقعان بعدها على الفاعلية (كثيرا) يعنى يوجد
في كلامهم تأكيد الضمير المستكن فلو لم يؤكد او لا بالمنفصل لالتباس التأكيد بالفاعل
كما عرفت سابقا (واكتع) مبتدا (واحواه) اى اخوا اكتع بالرفع عطف عليه
لان رفع التثنية بالالف والنون سقطت بالاضافة الى الضمير لما سبق (يعنى اتبع
وابضع) اى هؤلاء الكلمات الثلاث (اتباع) (بفتح الهمزة) جمع تبع كفارس
واقراس (على ما هو المشهور) يعنى المشهور ان فعلا متحرك العين يجمع على افعال كما
صورتنا لك وساكن العين ايضا كذلك مثل قول واقوال ولان المبتدأ متعدد بالفتح
فينبغى ان يكون خبره جمعا لا بكسر الهمزة مصدر اتبع والبالفتح ايضا جمع تابع فان

جمع فاعل على افعال مختلف فيه (لا جمع) متعلق بقوله اتباع (يعنى تستعمل هذه الكلمات الثلاث) اعنى اکتع واتبع وابعع (بتبعيته) اى اجمع الذى هو الاصل فى هذه الكلمات (لابلالاتة) اى لا تستعمل فى معنى التأكيد بالاصالة بل انما تستعمل فيه تبعاً لاجمع (لكونه) اى لكون اجمع (ادل منها) اى من هذه الكلمات الثلاث (على المقصود) اى لكون دلالة اجمع على ما هو المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلاث (وهو) اى المقصود (الجمعية) لان اجمع يدل عليها بللمادة والصيغة معا ولان له معنى عند عدم كونه تأكيداً وهو الجمعية دون غيره فيكون ادل منها على المقصود واذا كان الامر كذلك (فلا تتقدم) (يعنى اکتع واخواء) يعنى اتبع وابعع فى الذكر والترتيب (عليه) (اى على اجمع لو اجتمعت) هذه الكلمات الثلاث (معه) اى مع اجمع لانه يلزم منه تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى وهذا عكس المعقول فينبغى ان يكون اجمع مقدماً فى الذكر والترتيب عليها (وذكرها) مبتدأ (اى ذكر اکتع مع اخويه) يعنى اتبع وابعع (دونه) (اى دون ذكر اجمع) يعنى من غير ان يكون اجمع مذكوراً (ضعيف) خبر فلا يقال جادى القوم اکتعون وابتعون وابععون بدون ذكر اجمعون الا على ضعف (لعدم ظهور دلالتها) اى دلالة هذه الكلمات الثلاث (على) معنى (الجمعية) المقصود من هذه الكلمات للمسبق (وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الاصل) يعنى يلزم ذكر الفرع بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا مخالف لما تفق عليه الجمهور* وفى الرضى واعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التأكيد المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اکتعين الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ متبوع لماهيتها حقيقة ونظ العين مستعار لها مجازاً من الجارحة المخصوصة واما تقديم لفظ الكل على اجمع فلكونه جامداً واتباع المشتق الجامد اولى* الى هنا كلامه (البدل) اورده عقيب التأكيد مناسبة كونه ضداله فى المقصود لان المقصود ههنا الثانى وثمة الاول والثانى للتقرير والشمول وهو فى اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشئ وفى الاصطلاح ما ذكره المصنف والمناسبة بينهما ظاهرة (تابع) جنس يشمل التوابع كلها (مقصود بما نسب) مبنى للمفعول (الى المتبوع) (اى يقصد النسبة اليه) اى الى التابع فيه اشارة الى ان الظرف متعلق بالمقصود لانه عند وجود عدم شرط عمله يكون بمعنى المضارع المجهول (بنسبة ما نسب الى المتبوع) بحذف المضاف (دونه) (اى دون المتبوع) ظرف او حل اى حال كونه مجاوزاً عن المتبوع

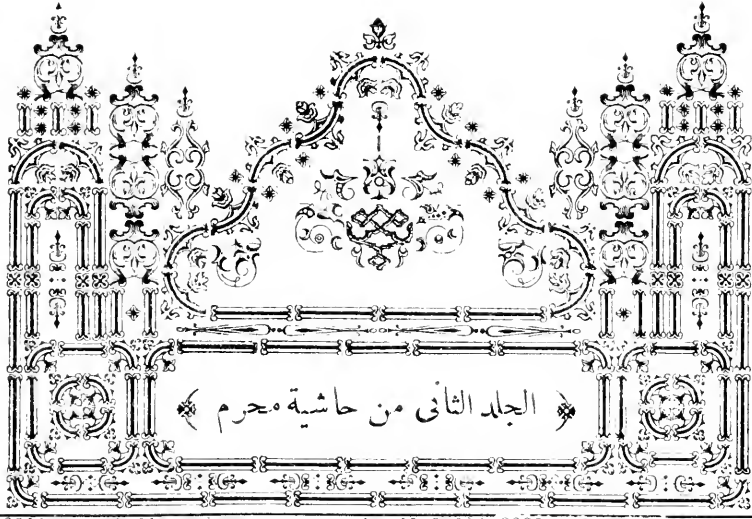
(اى لا تكون النسبة الى المتبوع) اى النسبة المأخوذة فى الكلام اسنادية كانت او
 ايقاعية او اضافية (مقصودة ابتداء) منصوب على الظرفية اى المقصودة فى النسبة
 (بنسبة ما نسب اليه) اى الى المتبوع لانه اذا كان الامر كذلك فلا يحتاج الى
 الابدال من ذلك المتبوع لحصول المقصود (بل تكون النسبة اليه) اى الى المتبوع
 (توطئة) اى وسيلة (وتمهيدا) ومقدمة (نسبة الى التابع) حقيقة كما فى الابدال
 الثلاثة او حكما كما فى بدل الغاظ فانه وان لم يجعل توطئه حقيقة بل كان سبق
 اللسان لكنه فى حكم التوطئة فانه فى حكم الساقط ايضا وموجه التقرير والتكئين
 فى حق البدل وانما كانت توطئة ليكون فى النسبة او لا ابهام واحمال وثانيا تفسير
 وتفصيل لتكون النسبة فى ذهن السامع اوقع واثبت (سواء كان ما نسب اليه) اى
 الى المتبوع للتوطئة (مسندا اليه او غيره) يعنى اسنادية (مثل جاءنى زيد اخوك
 او) ايقاعية نحو (ضربت زيدا اخاك) اضافية نحو (مررت بزيد اخيك
 واحترز) المصنف (بقوله) فى التعريف (مقصود بما نسب الى المتبوع عن)
 التوابع الثلاثة (النعت والتاكيد وعطف البيان لانها) اى لان هذه التوابع
 الثلاثة (ليست مقصودة بما) اى بنسبة ما (نسب اليه) اى الى المتبوع (بل المتبوع
 مقصوده) بالاصالة والاستقلال وانما جيء بالتابع فيها للايضاح والتقرير
 (وبقوله) دونه احترز عن العطف بالخرروف فان المتبوع (اى المعطوف عليه
 (فيه) اى فى العطف بالخررف (مقصود بما) اى بنسبة ما (نسب اليه) اى الى
 المتبوع (مع التابع) والمقصود بالنسبة من البدل المبدل منه وهو الثانى لالاول
 فافترة (ولا يصدق الحد) اى حد البدل (على المعطوف ببل) سواء كان فى كلام
 موجب مثل جاءنى زيد بل عمرو او كلام سالب مثل ما جاءنى زيد بل عمرو (لان
 متبوعه) اى لان متبوع معطوف ببل (مقصود) بالنسبة (ابتداء ثمهيدا) اى
 ظهر (له) حكم غير الحكم الاول اورأى غير رأى (فأعرض عنه) اى عن ذلك
 الحكم اورأى (وقصد المعطوف) وعطفه ببل (فكلاهما) اى المعطوف
 والمعطوف عليه ببل (مقصودان بهذا المعنى) يعنى الاول مقصود بالنسبة من غير
 ان يكون توطئة وتمهيدا لثانى والثانى مقصود بهما ايضا ولكن بالسكوت عن الاول
 والاعراض عنه لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البدل
 فان الاول فيه ليس مقصود بهما بل ليس الا للتوطئة والتمهيد (فان قيل هذا
 الحد) اى حد البدل (لا يتناول) اى لا يكون شاملا (البدل الذى) وقع (بعده الا)
 يعنى البدل الذى وقع بعده الا فى كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور
 ما عرفت سابقا فى بحث المستثنى بالا (مثل ما قام احد الازيد) وما رأيت احدا

الازيد او ما مررت باحد الازيد (فان زيدا) في هذه الامثلة (بدل من احد)
 بدل البعض من الكل حملا على لفظه (و) الحال انه (ليس نسبة مانسب
 اليه) اى الى احد (من عدم القيام) بيان ما في قوله مانسب (مقصودة) خير
 ليس (بالنسبة الى زيد) لان نسبة القيام الى احد مقصودة نفيًا و الى زيد اثباتًا
 واشترط في البدل ان تحدد النسبتان في الإيجاب والسلب فلا يصح ان يكون بدلا
 (بل النسبة المقصودة بنسبة مانسب الى احد) الذى هو مبدل منه (نسبة
 القيام الى زيد) الذى هو المبدل وههنا ليس كذلك لما قلنا ان النسبة فى الاول
 سلب وهى عدم القيام وفى الثانى اثبات وهو القيام فلم يوجد شرط البدل وهو
 اتحاد النسبة فلم يكن التعريف جامعا (قلنا) ليس الشرط فى البدل اتحاد النسبة
 الشخصية بل الشرط اتحاد النسبة الجنسية لان (مانسب الى المتبوع ههنا)
 اى فى المستثنى الذى يختار فيه البدل (القيام فانه) اى الشأن (نسب اليه)
 اى الى المتبوع جنس القيام لكن (نفيًا ونسبة القيام بعينه) اى حال كون القيام
 معينًا بجنسه (الى التابع مقصودة ولكن اثباتًا) فيكون فيهما نسبة فى الاول
 سلبًا وفى الثانى ايجابًا وذلك القدر لا يضر البدل (فيصدق على زيد أنه تابع
 مقصود نسبه بنسبة مانسب الى المتبوع) يعنى يصدق عليه تعريف البدل واذا
 صدق الحد صدق المحدود ايضا (فان النسبة المأخوذة فى الحد) اى فى حد
 البدل (اعم من ان يكون بطريق الاثبات) فيهما (او النفي) فيهما او الاثبات
 فى احدهما والنفي فى الآخر لكونهما مذكورة فيه مطلقًا والمطابق يقبل التعميم
 ومع هذا يوجد الاتحاد فى جنس النسبة مع قطع النظر عن ان يكون بالإيجاب
 والسلب (فيمكن ان يقصد بنسبة مانسب الى شئ نفيًا نسبه الى شئ آخر
 اثباتًا) مثلاً يمكن ان يقصد فى المثال المذكور بنسبة القيام الذى نسب الى احد
 نفيًا بنسبة ذلك القيام الى زيد اثباتًا لما مر غير مرة (ويكون الاول توطئة الى
 الثانى) يعنى تكون النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثانى باعتبار جنس النسبة
 لاشخصها (وهو) (اى البدل اربعة انواع) وقيل فى وجه الحصر أن البدل
 لا يخلو اما ان يكون عين المبدل منه اولا فان كان الاول فهو الاول والا فلا يخلو
 اما ان يكون بعضه اولا فان كان الاول فهو الثانى والا فلا يخلو اما ان يكون اجنبيا
 من المبدل منه اولا فان كان الثانى فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالحصر
 عقلى وقيل فى وجهه وجوه اخرى فتطلب فى المطولات وهذا تقسيم الجنس الى
 انواعه كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى الكلى الى الجزئيات
 لا الكلى الى الاجزاء (بدل الكلى) (اى بدل هوكل المبدل منه) اى عينه ولكن

الجزء الثاني من حاشية المولى ﴿محرم﴾ على الشرح الشريف *
والكشف اللطيف * المسمى بالقوائد الضيائية * وهي في علم
النحو كافية ووافية * للعالم العامل الكامل * والزاهد المكمل
الفاضل * المولى عبد الرحمن بن محمد الجاسمي * على متن
الكافية المختصرة المنسوبة الى العلامة المحقق * والفهامة
المدقق * المشتهر في المشارق والمغرب * كاشتهار الشمس
بين القمر والكواكب * الشيخ ابن الحاجب * تعمدهم الله تعالى
بغفرانه * وبوأهم في اعلا غرف جنانه



﴿ طبع في المطبعة النفيسة العثمانية * لازل شرفها الى يوم القيامة ﴾



﴿ الجلد الثاني من حاشية محرم ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده * والصلاة والسلام على من لا نبي بعده * وبعد فلما كانت الحاشية اللطيفة للفاضل التحرير محرم افندى * عامله الله تعالى بلطفه الخفي * حاشية مفيدة لمعاني شرح مولانا الجامي * قدس سره العالی * على كافية ابن الحاجب ولكنها منتهية الى قول الشارح المزبور في باب البذل (وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا) يعنى وان اختلف مدلول البذل ومدلول المبدل منه في بدل الكل في نحو قوله جاءني زيد اخوك لكون الشخص الذي هو مدلول زيد هو الشخص الذي هو مدلول اخوك فاراد العبد الضعيف الفقير المحتاج الى عناية ربه القدير الحاج عبدالله بن صالح بن اسماعيل الامام بالجامع المنير العالی المنسوب الى خالد بن زيد ابى ايوب الانصارى رضى عنه البارى ان يتم مانقص من هذه الحاشية مهمة بعض فضلاء الزمان ويرجو من نظر وطالع من الاخوان ان لا ينظر الى سقطات هذا الفقير وتقصيراته في التعبير ويسأل الله تعالى ان يوفقه لاتمام هذا الشأن الخطير * والله على كل شىء قدير * قال الشارح ناقلا عن الشارح الرضى (قال الشيخ الرضى) اى في شرح الكافية في هذا المقام (وانا الى الآن) اى الى هذا الزمان (لم يظهر لي فرق جلي) اى بحيث تبين المغايرة الكلبة بينهما (بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان) اى شيئا وتابعا من التوابع (الابدل الكل)

واستدل عليه بان سيويه لم يذكر عطف البيان بل قال للبدل المعرفة من التكررة
 نحو مررت برجل عبدالله ثم قال يعنى سيويه ومن البدل ايضا قولك مررت
 بقوم عبدالله وزيد وخالد وقوله (وما قالوا) من تمة كلام الشيخ المذكور يعنى
 والتوجيه الذى قالوا وهو مبتدأ وخبره قوله فالجواب (من ان الفرق بينهما)
 اى بين بدل الكل وبين عطف البيان (ان البدل هو المقصود بالنسبة دون
 متبوعه) وليس هو فرعا لمتبوعه بهذه الحثية يعنى فى كونه مقصودا من النسبة
 (بخلاف عطف البيان فانه بيان) اى حجة لبيان متبوعه لالكونه مقصودا
 من النسبة (والبيان) اى الميم بكسر الياء (فرع الميم) بفتح الياء (فيكون
 المقصود) اى من النسبة فى عطف البيان (هو الاول) اى هو الميم المتبوع
 لا الميم التابع (فالجواب) اى عن قولهم هذا فى بيان الفرق (انا لانسم
 ان المقصود فى بدل الكل) اى مثل جاءنى زيد اخوك (هو الثانى فقط) اى من غير
 دخل للقصد للمتبوع (ولا فى سائر الابدال) اى وايضا لا ينحصر القصد فى الثانى
 فيما عدا بدل الكل من بدل الجزء من الكل ومن بدل الاشتمال (الابدال الغلط)
 اى فانا نسلم ان المقصود فى غير بدل الغلط هو الثانى فقط وحاصل ما قالوا فى بيان
 الفرق ادعاء انحصار القصد فى الثانى وحاصل الجواب مع ذلك الانحصار
 فى غير بدل الغلط ومنه وقع الاشتباه الذى ذكره الشيخ الرضى فانه اذا لم ينحصر
 المقصود فى الثانى وجاز أن يكون المتبوع داخلا فى كونه مقصودا لا يظهر
 الفرق بين عطف البيان وبين بدل الكل فانهما حينئذ يشتركان فى ان يكون المتبوع
 مقصودا ثم نقل الشارح من طرف الحبيب تحقيق بعض المحققين فقال (وقال
 بعض المحققين فى جوابه) اى فى الجواب عن المذكور (الظهر) اى الراجح
 (انهم) اى ان القائلين فى الفرق (لم يريدوا) اى من قولهم ان البدل هو
 المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان (انه) اى المتبوع
 فى البدل (ليس مقصودا بالنسبة اصلا) اى لا اصالة ولا تبعاً كما فى بدل الغلط
 (بل ارادوا) اى بقولهم هذا (انه) اى متبوع البدل (ليس مقصودا اصليا) اى
 اوليا ولا منافاة فى ان يكون مقصودا لافادة فائدة اخرى (والحاصل) اى حاصل
 ارادتهم (ان مثل قولك جاءنى اخوك زيد ان قصدت) اى انت (فيه) اى
 فى هذا القول (الاسناد الى الاول) اى الى اخوك (وجئت) اى انت (بالثانى)
 اى بلفظ زيد (تمة له) اى للفظ اخوك (وتوضيحا) وهذا اذا كان للمخاطب
 اخوة غير زيد فيكون زيد موضحا للمراد ومينا لان الاخ الجائى هو الاخ الذى
 يسمى زيدا لا غيره من عمرو وبكر (الثانى) جواب ان اى ان قصدت ذلك فاللفظ

الثاني التابع (عطف بيان) لكونه مذكورا للتوضيح (وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني) اي الى زيد قصدا اوليا (وجئت بالاول) اي باخوك المتبوع (توطئة له) اي لذلك المقصود وهذا اذا لم يكن للمخاطب اخ غير زيد (ومبالغة في الاسناد) اي للقصد الى مبالغة الاسناد بسبب تكرار ذكره بعنوانين (فالثاني بدل) لعدده محيئه للايضاح (وحينئذ) اي وحين اذ قصده التوطئة لا الايضاح (يكون التوضيح الحاصل به) اي بذلك القول (مقصودا تبعا والمقصود اصاله هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر) (والثاني) وهو مبتدأ (اي بدل البعض) (جزؤه) خبر المبتدأ (اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه) (والثالث) وهو مبتدأ (اي بدل الاشتمال) وقوله (بينه) خبر مقدم وقوله (وبين الاول) معطوف عليه (اي المبدل منه) وقوله (ملاسة) مبتدأ مؤخر والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله (بحيث توجب) تفسير الملاسة اي المراد بالملاسة ما تقع بينهما ملاسة بحيث توجب (النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس) اي الى التابع الملابس (احمالا) لكونه سببا للانتظار الى المقصود (نحو اعجبني زيد عامه حيث يعلم ابتداء) اي بقوله اعجبني زيد بنسبة الاعجاب الى ذات زيد (انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته) لان ذات زيد ليس بمتعلق بالاعجاب فانه ليس بامر غريب حتى يحصل الغرابة بل عدم الادراك يحصل بالجهل لصفة من صفاته التي يتعلق بها الاعجاب (فيتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبتها الى صفة من صفاته احمالا) فان العقل صارف عن تعلق الاعجاب الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التي يراد تعلق الاعجاب اليها مذكورة احمالا في ذات زيد وهذا في الصفات التي هي داخلة في الذات واما ما تكون غير داخلة فهو قوله (وكذا في سلب زيد ثوبه) فان نسبة السلب الى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب ان شيئا مما يتعلق بذات زيد مسلوب فلما قال ثوبه علم من ذلك ان السلب منسوب الى الثوب بنسبة إيقاعه (بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد) يعنى تعاقبه ووقوعه عليه (تامة) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد فان النفس لا تنظر الى غير تعلق الضرب الى زيد (ولا يلزم في صحتها) اي في صحة النسبة (اعتبار غير زيد) اي اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون) اي فيكون لفظ حماره وغلامه (من باب بدل الغلط) لعدده مناسبة بين زيد وبين ما بعده بشئ من الملاسة المذكورة (بغيرها) وفسره بقوله (اي تكون تلك الملاسة) للاشارة الى ان قوله بغيرها ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة احترازية للملاسة اي ملاسة تكون (بغير كون البديل كل المبدل منه

او جزأه) اى وبغير كون البدل جزء المبدل منه واحترز به عن الملاسة بما ذكر من النوعين اى بغير الكلية والبعضية (فيدخل فيه) اى فى قوله بغيرها (ما) اى ملاسة حاصلة (اذا كان المبدل منه جزءاً من البدل) اى بعكس النسوع الثانى وهو بدل البعض من الكل فيكون هذا بدل الكل من البعض (فيكون ابداله منه) اى ابدال هذا النوع منه اى من بدل الاشتمال (بناء على هذه الملاسة) فانه يصدق عليه ان بينهما ملاسة بغير العينية وبغير كون البدل جزءاً من المبدل منه (نحو نظرت الى القمر فلذكه) فان المبدل منه وهو القمر جزءاً من البدل وهو فلذكه وهذا اشارة الى وقوع الخلاف فى ادخال هذا النوع فى انواع البدل فقال بعضهم ان هذا النوع لانسلم جوازه كيف وهذا غير مروى عن العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لانسلم ان القمر بعض الفلك بل هو شئ مركوز فى الفلك فيكون الفلك شاملا له وهو عين بدل الاشتمال انتهى يعنى وليس هو بدل الكل من البعض فاراد الشارح رده بقوله (والمناقشة بان القمر ليس جزءاً من فلذكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال) وليست هذه المناقشة بمعتبرة فان عدم تطبيق المثال بالمثل لايلزم منه عدم جواز الممثل لجواز وقوع مثال آخر مطابق له واليه اشار بقوله (ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لايجال لهذه المناقشة فيه) اى فى هذا المثال (فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات) فيكون برجه بدلا من الدرجة التى هى جزء البرج وقوله (وانما لم يجعل هذا البدل) جواب عما يتوهم ان يقال واذا كان كذلك فلم لم يجعل النحاة هذا النوع نوعا آخر من البدل فاجاب عنه بانه لم يجعل (قسما خامسا) اى غير داخل فى بدل الاشتمال (ولم يسم بدل الكل من البعض) اى ولم يذكر قسما مستقلا غير داخل فى الاقسام المذكورة بعنوان انه بدل الكل من البعض (لقلته وندرته) وقال الشارح العجدوانى فى هذا المقام ولعل التقسيم الذى ذكره العلامة السكاكى مستبد اى مستقل باخراج مثل هذا النقض حيث قال فى المفتاح ووجه الحصر عندى هو انا نقول البدل اما ان يكون عين المبدل منه او لا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن فاما ان يكون اجنبيا او لا يكون فان كان فهو بدل الغلط وان لم يكن فاما ان يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل او غير بعضه فهو المراد ببدل الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسما خامسا اهمله التحوييون وهو بدل الكل من البعض كنحو نظرت الى القمر فلذكه وهذا كله لفظ المفتاح الذى نقله ذلك الشارح (بل قيل لعدم وقوعه) وهذا اشارة الى قول البعض الآخر وهو انهم لم يجعلوه قسما خامسا لعدم وقوعه (فى كلام العرب)

هذه الامثلة مصنوعة اى ليست بشواهد يستشهد بها على وضع القواعد
وانما قال بل قيل ولم يقل وقيل للاشارة الى الترقى فى النقل يعنى ان بعضهم لم يعتبر
الامثلة وانكر هذا النوع باسمه قوله (والرابع) اى من انواع البدل وهو مبتدأ
وفسره الشارح بقوله (اى بدل الغلط) وقوله (ان تقصد) خبره وهو فعل
معلوم مسند الى المخاطب * ولما كان لفظ الرابع عبارة عن بدل الغلط الذى هو صفة
الاسم وكان قوله ان تقصد عبارة عن القصد الذى هو صفة المخاطب لم يتحد
المبتدأ والخبر فلا يصح الحمل اراد الشارح ان يفسره على وجه يحصل به الاتحاد
بينهما فقال (اى يكون) يعنى الرابع الذى هو بدل الغلط هو اللفظ الذى يوجد
(بان تقصد انت) اى بسبب قصدك (اليه) (اى الى البدل) هذا تفسير
للتضمير المحرور العائد الى المبتدأ * ولما كان قوله ان تقصد بمنزلة الجنس لحد بدل
الغلط لكونه شاملا للابدال الثلاثة لانهن ايضا يقصد اليها اخرجها الشارح
بقوله (من غير اعتبار ملابسة بينهما) اى بين البدل والمبدل منه لان الابدال
الثلاثة وان كانت يقصد اليها لكن ذلك القصد باعتبار الملابسة الواقعة بين البدل
والمبدل منه كالكلمة والبعضية وغيرها بخلاف القصد فى بدل الغلط لان الملابسة
بينهما وان وجدت فى بعض الصور لكنها غير معتبرة للقاصد وقوله (بعد ان
غلطت) ظرف لقوله ان تقصد اى قصدك الى البدل بعد غلطك بسبب
من الاسباب كالسهو والنسيان وغيرها وقوله (بغيره) متعلق بقوله ان غلطت
وقول الشارح (اى بغير البدل) تفسير للتضمير المحرور وقوله (وهو المبدل منه)
بيان للفظ الغير * ثم شرع المصنف بعد تقسيم البدل الى الانواع الاربعه فى بيان
مسائله واحكامه التى تجوز وما لا تجوز فيه عموما وخصوصا فقال (ويكونان)
وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى البدل والمبدل منه) للاحتراز عن تخصيص
المسئلة ببدل الاشتمال والغلط لكونهما قرييين للتضمير وقوله (معرفةتين) خبر
منصوب ليكونان والمراد من المعرفة اعم يعنى اى معرفة كانت من انواع المعارف
مثاله (نحو ضربت زيدا اخاك) وهذا التمثيل تمثيل لبدل الكل لان مدلول
اخاك المعارف بالاضافة مدلول زيد المعارف بالتعريف وانما مثل الشارح بهذا
لكون بدل الكل اشرف الانواع ولعدم اختصاص التعريف فيه والتعميم المسئلة
كما ذكرنا واما مثال بدل البعض فنحو قولنا ضربت زيدا رأسه ومثاله
من الاشتمال نحو اعجبني زيد علمه ومن بدل الغلط جاءني زيد حماره (وتكرتين)
اى ويكونان تكرتين مثاله من بدل الكل (نحو جاءني رجل غلام لك) ومن بدل
البعض اعجبني رجل رأسه ومن بدل الاشتمال نحو اعجبني رجل علمه (ومختلفين)
اى ويكونان مختلفين فى التعريف والتكثير يعنى فى كون احدهما معرفة وكون

الآخر نكرة ومثاله من بدل الكل (نحو) قوله تعالى (بالنافية نافية كاذبة) وقوله مختلفين شامل لصورتين احدهما كون المبدل منه معرفة والمبدل نكرة كما في المثال المذكور واثنيهما بالعكس ومثاله ما ذكره الشارح بقوله (ونحو) جاءني رجل غلام زيد) ثم شرع في بيان شرط مختص بالقسم الاول من المختلفين فقال (وان كان) وقوله (البديل) تفسير لاسم كان وهو الضمير المستتر تحته وقوله (نكرة) اما خبر منصوب لكان ان كان من الافعال الناقصة كما هو مختار الشارح حيث فسر قوله معرفة بقوله (مبدلة) (من معرفة) للإشارة الى انه خبر بعد خبر ويحتمل ان يكون كان بمعنى وجد وقوله نكرة بالرفع نائب فاعله وقوله مبدلة من معرفة صفة للنكرة (فالنت) تفسير الشارح له بقوله (اي نعت البديل النكرة واجب) لبيان ان الالف واللام في قوله فالنت عوض عن المضاف اليه وان قوله فالنت مبتدأ وخبره محذوف وهو لفظ واجب واجملة الاسمية جزائية وقوله (لثلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه) دليل للوجوب يعني اتم وجب توصيفه لثلا يكون البديل الذي هو المقصود بالنسبة انقص فائدة من غير المقصود الذي هو المبدل منه من كل وجه لانه لو كان كذا يكون غير المقصود لكونه معرفة اتم من كل وجه والمبدل مع كونه مقصودا انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه نكرة محضة وهذا خلاف المرضى للزوم نقصان المقصود وكال غير المقصود (فاتوا) اي اورد اصحاب اللغة (فيه) اي في مثل هذا البديل (بصفة) حيث وصفوه بصفة (يكون) ذلك الايراد (كالجابر لما) اي للنقص الذي (فيه) اي في البديل حال كونه (من نقص النكارة) اي من نقص النكارة المحضة وما وصفت النكرة زالت النكارة المحضة التي هي انقص الوجوه ومثله المصنف بالآية ليكون شاهدا فقال (مثل) قوله تعالى (بالنافية) وهو المبدل منه المعرفة (نافية) وهو البديل النكرة (كاذبة) وهذه صفة البديل النكرة * ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل البديل فقال (ويكونان) اي المبدل منه والبديل من اي بدل كان (ظاهرين) اي اسمين ظاهرين غير مضميرين (نحو) جاءني زيد اخوك) هذا مثال لبديل الكل ايضا والامثلة من غيره ظاهرة (ومضميرين) اي ويجوز أن يكون المبدل منه والبديل ضميرين غير ظاهرين سواء كانا متكلمين او مخاطبين او غائبين ومثال كونهما ضميرين (نحو) زيدون لقيتهم اياهم) فان اياهم ضمير بدل من الضمير المفعول المتصل بقوله لقيتهم وتاما مثل الشارح بالغائبين لما سيجيء من الاتفاق فيه دون غيره (ومختلفين) اي ويجوز أن يكونا مختلفين بان يكون احدهما ظاهرا والاخر ضميرا وذلك يشمل صورتين احدهما كون

المبدل منه ضميرا والبديل ظاهرا (نحو اخوك ضربته زيدا واخوك) وثانيهما كونه بالعكس نحو (ضربت زيدا اياه) فان اياه ضمير منفصل منصوب على انه بدل من زيدا الذي هو اسم ظاهر * ثم شرع في مسألة غير جائزة من الصور فقال (ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل) يعني لا يجوز أن يكون الاسم الظاهر بدلا من الضمير اذا كان بدل الكل من جميع الضمائر (الامن الغائب) اى يجوز ان يبدل الظاهر من الضمير الغائب (مثل ضربته زيدا) لان زيدا في هذا المثال اسم ظاهر يكون بدلا من ضمير الغائب في ضربته بدل الكل وهو جائز * ثم شرع الشارح في دليل عدم جواز الابدال من ضمير المتكلم والمخاطب فقال (لان المضمير المتكلم والمخاطب اقوى) في المعرفة (واخص دلالة من الظاهر) اى من الاسم الظاهر كما سيأتى في بحث المعرفة فقولاه اخص دلالة عطف تفسير لقوله اقوى لان القوة المعتبرة في باب التعريف بحسب الاخضية وما هو اخص فهو اقوى واذا كان كذلك (فلو ابدل الظاهر) اى ولو جعل الاسم الظاهر بدلا (منهما) اى من المضمير المتكلم والمخاطب حال كونه (بدل الكل يلزم ان يكون المقصود) الذى هو البديل (انقص) لضعفه في التعريف (من غير المقصود) الذى هو المبدل منه لقوته في التعريف (مع كون مدلوليهما واحدا) وهذا اشارة الى وجه تخصيص عدم الجواز في بدل الكل اى لكون بدل الكل ما يكون مدلوله مدلول الاول بعينه يلزم ان يكون كلاهما متساويين في قوة التعريف كما في التعريف الذى بين ضمير الغائب وبين الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه (بخلاف بدل البعض او الاشتمال او الغلط) فان البديل في هذه الثلاثة لما لم يكن مدلوله مدلول الاول لا يلزم ان يكونا متساويين كما بينه الشارح بقوله (فان المانع فيهما) اى الذى يمنع كون الاسم الظاهر بدلا من المتكلم والمخاطب (مفقود) اى غير موجود (اذ) اى لانه (ليس) مدلول الثانى فيها) اى في هذه الثلاثة (مدلول الاول) حتى يكون مانعا من الابدال * ثم شرع في امثلة كون الاسم الظاهر بدلا من الضمائر كلها في الابدال الثلاثة فقال (فيقال) اى فيجوز أن يقال في بدل البعض (اشتريتك نصفك) فصفك بدل من ضمير المخاطب المنصوب (واشتريتنى نصفى) فصفى بدل من ضمير المتكلم المتصل المنصوب في اشتريتنى وهذان المثالان لبديل البعض (و) يقال في بدل الاشتمال (اعجبتنى علمك) فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل الاشتمال من ضمير المخاطب (واعجبتك علمى) فان علمى مرفوع محلا في هذا المثال بدل الاشتمال من ضمير المتكلم (وضربتك الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المخاطب في ضربتك (وضربتنى الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم

(عطف البيان) وهو مبتدأ وقوله (تابع) خبره اى هذا القول (شامل لجمع التوابع) من الصفة والعطف والبدل والتأكيد لانه يصدق على هذه الاربعة انها توابع كما يصدق على عطف البيان فيحتاج الى فصل والى قيد حتى يخرج الاربعة فقال (غير صفة) لان المقصود من الصفة دلالة على معنى في متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضا متبوعه سواء كان معنى فيه اولاً ولذا (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير صفة (عن الصفة) ولما كان البدل والتأكيد والعطف بالحروف ايضا توابع غير الصفة ودخلت في التعريف واراد المعرف اخراج هذه الثلاثة منه فقال (يوضح متبوعه) وهذه الجملة الفعلية صفة بعد صفة لقوله تابع يعنى تابع غير صفة يوضح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله يوضح متبوعه (عن البدل) لانه المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف) اى احترز عن العطف (بالحروف) لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه والتأكيد) لانه يقرر امر متبوعه لانه يوضحه * ولما تبادر الى الوهم ان عطف البيان لكون المقصود منه ايضا المتبوع يلزم ان يكون اوضح منه فيلزم خروج بعض مواده عن التعريف اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك) اى من كون عطف البيان لا يوضح المتبوع (ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على ان بعض صورته ليس باوضح من متبوعه (بل ينبغى) فى عطف البيان (ان يحصل من اجتماعهما) اى من اجتماع التابع والمتبوع (ايضاح لم يحصل) ذلك الايضاح (من احدهما على الافراد) اى لم يحصل من التابع على الافراد ومن المتبوع على الافراد واذا لم يلزم الاوضحة (فيصح ان يكون الاول) اى المتبوع (اوضح من الثانى) اى من التابع مثاله (مثل) قول الاعرابى (اقسم بالله ابو حفص عمر) (فابو حفص) اى الذى يكون فاعلا لا قسم (كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر) بالرفع (عطف بيان له) اى لقوله ابو حفص لان عمر تابع غير صفة لعدم دلالة على المعنى لكونه علما وهو ايضا يوضح قوله ابو حفص ببيان اسمه العلم فحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من ابى حفص على الافراد لشموله لعمر وغيره ولا من عمر على الافراد ايضا لانه شامل لعمر الذى ليس كنيته باحفص * ثم شرع الشارح فى سبب الورود فقال (وقصته) اى قصة سبب ورود هذا الكلام (انه) اى الشأن (اتى الاعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) اى فى وقت خلافته (فقال) اى الاعرابى على سبيل الاشتكاء (ان اهلى) اى وطنى الذى فيه اهلى (بعيد) عن هذا المحل (وانى على ناقة) اى راكب على ناقة (دبراء) مشتق من

الدبر وهو علة في البعير فسرہ العصام بقوله * ريش پشت * وهي على وزن حمراء
صفة لناقة (محفء) وهي صفة اخرى لهاى يقال لها * لاغر * (نقباء) وايضا
هى صفة لها وهي مؤنث انقب مشتق من النقب وهي علة الحرب يكون
في الدواب كذا في القماموس (واستحمله) هذا تضرع بصيغة الامر اى اعطى
ناقة قوية توصلى الى اهلى ولما قال له الاعرابى (فضنه) اى ظن عمر رضى الله تعالى
عنه هذا الاعرابى او كلامه (كاذبا) اى على خلاف الواقع (فلم يحمله) اى
فلم يعطه عمر ناقة بناء على ظنه (فقال) اى عمر رضى الله عنه على طريق القسم
بناء على ظنه الغالب (والله مانقتب الناقة) اى ليس بها علة النقب كما زعمت
(ولادبرت) اى ولا بها علة الدبر ولما آيس الاعرابى (فانطلق الاعرابى) اى
ذهب مايو سوا (فحمل بعيره) اى حمل ماله من الزاد وغيره على بعيره (ثم استقبل
البطحاء) اى توجه الى الوادى الذى فيه حصباء صغار او الى الوادى
المسمى بالبطحاء (وجعل يقول) اى شرع فى ان يقول (وهو) والحال ان
الاعرابى لم يركب عليها بل (يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر *
مامسها من نقب ولادبر) وقوله مامسها جواب للقسم (اغفر له اللهم ان كان
فجر) وهذا اعتذار للاعرابى من طرف عمر رضى الله عنه يعنى يارب اغفر
لعمر رضى الله عنه ان حلف هذا الحلف كاذبا لانه يكون حينئذ يمينا ثموسا
من الكبائر فيكون فاجرا به * واعلم انه ليس فى الواقع من طرف عمر رضى الله عنه
فجور لانه يمين على ظنه فيكون يمينا لغوا لا يؤاخذ به ولذا قال الاعرابى الاديب
ان كان فجر يعنى ان عمر رضى الله عنه مع ظهور عدالته وشقيقته لا يخلف كاذبا
ولو فرض انه كذب فاغفر فجوره (وعمر مقبل من اعلى الوادى) فى مكان يسمع
مقالته (فجعل) اى فشرع عمر (اذا قال) الاعرابى (اغفر له اللهم ان كان فجر)
اى فى وقت قوله هذا (قال) عمر رضى الله عنه (اللهم صدق صدق) كرهه
لاهتمامه اى اللهم صدق الاعرابى يعنى تقبل اعتذاره من طرفى وهذا بناء
على كمال تقواه وتنزهه ثم نزل من اعلى الوادى الى مكان الاعرابى (حتى التقيا)
اى التقى عمر والاعرابى (فاخذ) عمر (بيده) اى بيد الاعرابى لتلقاها (فقال)
عمر رضى الله عنه متفصحا عن حال الناقة ومتطلبا لصدقه (ضع) امر من
وضع (عن راحلتك) اى انزل ما عليها من الحمل (فوضع) اى الاعراب امتثالا
لامره (فاذا هى نقبة) اى الناقة ناقة نقباء (محفء) على ما خبر به (فحمله على
بعيره) اى فاعطاه بعير نفسه (وزوده) واعطاه زادا (وكساه) واعطاه كسوة
ثم اراد المصنف ان يبين الفرق اللفظى بين تركيب يجوز فيه كون الاسم عطف
بيان وبين تركيب لا يجوز كونه بدلا فقال (وفصله) اى فصل عطف البيان

ثم قسم الشارح معنى الفصل بقوله (اى فرقه) وقوله (من البدل) متعلق
 بالفصل (لفظا) وتفسير الشارح بقوله (اى من حيث الاحكام اللفظية) يدل
 على ان قوله لفظا تمييز من الذات المقدرة في اضافة الفصل الى الضمير اى فصل
 شئ من عطف البيان وهو لفظه لكن لما لم يكن من فرق اللفظ فائدة فسره بقوله
 اى من حيث الاحكام اللفظية يعنى الفرق بينهما من حيث ان الحكم النحوى الذى
 يجوز في عطف البيان لا يجوز في البدل وقول الشارح (واقع) اشارة الى
 ان قوله وفصله مبتدأ وخبره في مثل انا ابن بان يكون ظرفا مستقرا ومتعلقه واقع
 (في مثل انا ابن التارك البكرى بشر) ثم اشار الى بيان الفرق فقال (فان
 قولك بشر) بالجر (ان جعل عطف بيان للبكرى) اى الذى جعل مضافا
 اليه التارك (جاز) اى جاز كونه عطف بيان من البكرى وهذا حكمه اللفظى
 الذى يجوز في عطف البيان وهو أنه لا يشترط جواز اقامته مقام متبوعه (وان
 جعل) اى ان جعل لفظ بشر في هذا التركيب (بدلا منه) اى من البكرى
 (لم يحز) اى لم يحز كونه بدلا وهذا حكمه اللفظى الذى لا يجوز في البدل لان
 جواز اقامة البدل مقام المبدل منه شرط فيه وحاصله ان كل تركيب يجوز فيه
 اقامته مقامه جائز وكل تركيب لا يجوز هذا لم يحز كما بينه الشارح بقوله (لان
 البدل) اى انما لم يحز أن يكون بدلا لان البدل يكون (في حكم تكرار العامل)
 وهو لفظ التارك ههنا (فيكون التقدير) اى تقدير البدل مقام المبدل منه (انا ابن
 التارك بشر وهو) اى تركيب التارك بشر (غير جائز كما ذكرنا فيما سبق) اى في
 بحث الاضافة وقوله (في الضارب زيد) بدل من قوله فيما سبق اى ذكرنا في
 بحث الاضافة بان تركيب الضارب زيد لا يجوز وهو كون المضاف صفة معر فباللام
 وكون المضاف اليه اسما مجردا عن اللام وكونه مضافا باضافة لفظية لان شرط
 جواز الاضافة اللفظية وجود التخفيف اللفظى في المضاف فقط او في المضاف
 اليه فقط او في كليهما وفي هذا التركيب لم يوجد التخفيف فيهما وذا لا يجوز
 ثم ان هذا المصراع للاسدى اراد اظهار شجاعته * ثم اراد الشارح ان يذكر
 مصراعه الثانى ليظهر معنى الاول فقال (واخره) اى آخر البيت قوله (عليه
 الطير ترقبه وقوعا) اعلم ان التارك اسم فاعل من ترك يترك من باب نصر ينصر
 وترك يكون بمعنى ودع فيكون فعلا تاما متعديا وبمعنى صير فيكون فعلا ناقصا
 ولما احتمل ههنا المعنيين اراد الشارح ان ينبه عليهما وعلى اعرابه في كل من
 المعنيين فبين او لاعلى تقدير كونه من الافعال الناقصة فقال (وعليه الطير
 ثانى مفعول التارك) يعنى على تقدير كون التارك (ان جعلناه بمعنى المصير) اى
 بمعنى جعل يكون قوله البكرى مفعوله الاول ويكون عليه خبرا مقدما والظير

مبتدأ مؤخرا والجملة منصوبة المحل عنى انها مفعول ثان له والمعنى انا ابن
 الرجل الذى هو جاعل البكرى عليه الطير (هذا) اى هذا الاعراب وهو
 كونه مفعولا ثانيا (ان جعلناه) اى ان جعلنا لفظ التارك (بمعنى المصير والا)
 اى وان لم نجعل قوله التارك بمعنى المصير بل جعلناه بمعنى الوادع (فهو) اى
 فتركب عليه الطير (حال) من مفعول التارك وهو البكرى المضاف اليه وهذا
 يحتمل وجهين احدهما ان يكون عليه ظرفا مستقرا حالا والطير بالرفع فاعله
 والاخر ان يكون عليه خبرا مقدما والطير مبتدأ مؤخرا والجملة الاسمية حال
 منه بالضمير فقط على ضعف نحو كلمته فوه الى فى والى الوجهين اشار بقوله
 (وقوله وترقبه) اى جملة ترقبه وهو مضارع من الترقب وهو الانتظار واصله
 تترقب بتائين فحذفت احدهما وهى (حال من الطير ان كان) لفظ الطير مرفوعا
 حال كونه (فاعلا لعايه) وهو الوجه الاول فالمعنى انا ابن الرجل الذى
 ترك البكرى والحال ان عليه الطير مترقا ثم اشار الى الاعراب على الوجه
 الثانى فقال (وان كان) اى لفظ الطير (مبتدأ فهو) اى تركيب ترقبه (حال
 من الضمير المستكن فى عليه) اى الضمير الذى انتقل من المتعلق المحذوف فكان
 فاعلا للظرف المستقر (ووقوعا) اى وقوله وقوعا (جمع واقع) كالشهود جمع
 شاهد (حل من فاعل ترقبه اى الطيور) مترقبة حال كونها فى الترقب (واقعات
 حوله) اى حول البكرى (مترقبة) ومنتظرة (لازهاق) اى لاجرا (روحه)
 وقوله (لان الانسان مادام فيه رمق) اى علامة حياة (فان الطير لا يقربه) توجيه
 ودليل لتعبيره بالترقب والانتظار لانه لو كان ميتا لوقعن عليه لاجل الاكل ولكن
 لما ترقبين علم انه لم يمت بعد ولا يخفى ما فى هذا البيت من اظهار شجاعة ابيه
 والافتخار بالانتساب اليه وفهم ان اعوان البكرى جناء مثله حتى لم يقدر واعلى
 التقرب لتخليصه ومحافظة * ولما قيد المصنف الفرق بقوله لفظا وفهم منه ان له
 فرقا معنويا ايضا اراد الشارح بيانه فقال (واما الفرق المعنوى بينهما) اى بين
 عطف البيان والبدل (فقد تبين) اى ظهر (فيما سبق) اى فى تعريفهما بيان
 البدل تابع مقصود بالنسبة وعطف البيان ليس كذلك * ثم اراد الشارح ان يبين
 وجه الشبه بين عطف البيان فى تركيب انا ابن التارك البكرى وبين عطف
 البيان الذى يكون مثالهما فقال (والمراد) اى مراد المصنف (بمثل انا ابن
 التارك البكرى بشر كل ما) اى كل لفظ (كان عطف بيان) كلفظ بشر من الالفاظ
 التى ليست فيها الالف واللام (للمعرف باللام) كلفظ البكرى (الذى اضيف
 اليه) اى الى ذلك المعرف باللام (الصفة المعرفة باللام) ومثال هذا (نحو
 الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان من الرجل المعرف باللام

الذى اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللام فيجوز أن يكون زيد عطف بيان من الرجل فلا يجوز أن يكون بدلا منه وهذا البيان مراد المصنف مما هو ظاهر من تركيبه حيث خصص الفرق بمثل هذا البيت فيكون المراد بمثال هو افراد هيئة هذا التركيب اعنى تركيب التارك البكرى بشرير يديده ماهومثله في تلك الهيئة * ثم اراد الشارح ان يبين انه يجوز توجيه مراد المصنف بوجه هو اعم من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اى لا يمتنع (ان يراد به) اى بقوله في مثل انا ابن التارك الخ (ما) اى التوجيه الذى (هو) اى هذا التوجيه (اعم) من (هذا الباب) اى من باب الضارب الرجل زيد يعنى من هذه الهيئة (اى كل ماخالف حكمه) وهذا تفسير لما هو اعم اى المراد في مثل * انا ابن التارك البكرى بشرير * كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز (اذا كان) ذلك اللفظ (عطف بيان) اى وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول خلف اى خالف حكم كونه عطف بيان (اذا كان بدلا) اى حكم وقت كونه بدلا بان يجوز كونه عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا سواء كان في مثل التركيب الذى ذكره اولا فاذا اريد به هذا (فيتناول) اى فيشمل قول المصنف وفضله من البدل الى آخره (صورة النداء ايضا) اى كما يتناول صورة الاضافة (فانك تقول يا غلام زيد وزيدا) فقوله يا غلام منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضم لانه نكرة قصد معينا وزيد يجوز أن يكون عطف بيان منه وان يكون بدلا منه فان كان عطف بيان يجوز أن يكون بالرفع حملا على لفظه وبالنصب حملا على محل المنادى كما سبق في بحث المنادى كما قال (بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ) اى لفظ المنادى (ومنصوبا حملا على المحل) اى على محل المنادى وهو النصب بالمفعولية (اذا جعلته) اى يجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان) وهو حكم عطف البيان حيث قال المصنف في بحث المنادى وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان الى آخره ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محله هذا حكم كونه عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلا حيث قال (ويا غلام زيد بالضم) من غير تنوين ولا نصب (اذا جعلته بدلا) اى اذا جعلت زيدا بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكم كونه بدلا حكم المنادى المستقل وهو الضم على ما يرفع به فقط حيث قال في بحث المنادى ايضا والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل * ثم بين احكام التوجيهين فقال (والمعنى الاول) اى تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (اظهر) من المعنى الثانى فوجه الاظهرية ان المصنف لم يقل نحو انا ابن التارك بل قال في مثل انا ابن التارك فالتبادر من ذكر المثل ومن اضافته

الى هذا التركيب ان مراده تخصيص ولم يكن دلالاته على التعميم ممنوعا لكنه وجه ظاهر مرجوح (والثاني) اى توجيه مراده الى التعميم (افيد) اكثر فائدة من الاول وجه الافيدية ان الثاني شامل الى صور اخرى من المنادى وغيره كما عرفت «المبنى» ولما كان المبنى من اقسام الاسم فسرره الشارح بقوله (اى الاسم المبنى) يعنى لا المبنى المطلق (وهذا الحد) اى حد المبنى بما سيذكره (لا يصح) اى الحد (الاملن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق) اى سواء كان اسما مبنا او فعلا مبنا او حرفا حتى لا يكون التعريف تعريفا بالمجهول (ولا يعرف) اى لا يصح الاملن لا يعرف (الاسم المبنى) لانه لو عرّفه يكون تعريفا للعارف بما يعرفه وهو مناف للمقصود من التعريف وانما يصح لمن يعرف ماهية المبنى المطلق (اذ) اى لانه (لوم يعرفها) اى لوم يعرف ماهية المبنى على الاطلاق (لكان) اى هذا الحد (تعريفا للمبنى) اى الاسم المبنى المجهول (بالمبنى) المطلق المجهول وهو باطل قثبت ان هذا تعريف لمن يعرف المبنى المطلق وانما يكون هذا تعريف للمبنى بالمبنى (لانه) اى المصنف (ذكر في حد المبنى) اى في حد الاسم المبنى (لفظ المبنى) حيث قال ما ناسب مبنى الاصل فقوله وهذا الحد الجواب للسؤال الوارد على تفسير الشارح بقوله اى الاسم المبنى تقديره ان هذا التعريف باطل لانه تعريف للاسم المبنى بالمبنى وهو تعريف الشيء بالمجهول وذا لا يصح فاجاب بانه لانسلم انه تعريف للشيء بالمجهول لانه تعريف بالنسبة الى من يعرف المبنى المطلق «ما ناسب» (اى اسم ناسب) فقوله اسم تفسير لما وهو جنس شامل للمعرب والمبنى وقوله ناسب فصل يخرج المعرب لانه لم يناسب فقريته تخصيص الموصول بالاسم وتفسيره به سياق الكلام وهو ذكر مبنى الاصل بعده (مبنى الاصل) وهو مفعول ناسب فاضافة المبنى الى الاصل اما بيانية والتقدير المبنى الذى هو الاصل كما هو مرضى الشارح وازافته لامية كما هو مرضى عصام الدين لانه رد كلام الشارح فيما قبل بان الاضافة البيانية انما تصح اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه وههنا ليس كذلك لان المبنى اعم مطلقا من الاصل فيكون من قبيل اضافة الاعم المطلق الى الاخص المطلق وهو الاضافة اللامية كيوم الاحد ورد بان هذا الشرط انما هو فى الاضافة البيانية الاصطلاحية وهذا ليس كذلك لانه اضافة بيانية لغوية ويمكن رده باننا لانسلم ان بينهما عموما مطلقا وانما يكون لو كان المراد بالمبنى هو المبنى المقيد بالاصل وليس كذلك بل يجوز أن يراد به المبنى المطلق فيثبت يكون المبنى اصلا وغير اصل والاصل ايضا يكون مبنا وغير مبنى (وهو) اى المبنى الاصل (الحرف) بجميع اقسامه (والفعل الماضى) بجميع صيغه (والامر

بغير اللام) عند الصريين (والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب) وهو
 قوله فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل (هو هذه المناسبة) حيث
 فسر الشارح قوله لم يشبه بقوله لم يناسب وهذا جواب للسؤال المقدر وهو انه
 لا تقابل بين تعريف المعرب وبين تعريف المبنى لان المنفى في تعريف المعرب
 هو المشابهة والمثبت في تعريف المبنى المناسبة فلا تقابل بينهما فاجاب بان المراد
 بالمشابهة المنفية الخ وانما فسر المشابهة المنفية في تعريف المعرب لان المشابهة هي
 المشاركة في الكيف والمناسبة اعم منه مطلقا ففهوم المعرب هو عدم المشابهة
 وهو نقيض الاخص المطلق ومفهوم المبنى هو المناسبة وهو عين الاعم المطلق
 وعين الاخص عام من وجه من عين الاعم المطلق فيلزم ان يكون بعض المعرب
 مبنا وبعض المبنى معربا وهو باطل لانه مستلزم لبطان التعريفين طردا
 وعكسا واما اذا فسر المشابهة بالمناسبة فيكون بينهما تباين كلي فلا محذور
 ثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب المفصل واثمته وجه تفسيره
 المشابهة المنفية بالمناسبة ولذا اورده على طريق النقل فقال (وتقد
 فصل صاحب المفصل هذه المناسبة) اي المناسبة المذكورة في تعريف
 المبنى (بانها) اي مناسبة الاسم المبنى مبنى الاصل من الامور الثلاثة (اما)
 حاصلة (بتضمن الاسم) اي الاسم الذي يصدق عليه حد المبنى (معنى المبنى
 الاصل) فيصدق عليه انه نسب مبنى الاصل (مثل اين فانه) اي فان اين
 اسم مبنى (يتضمن معنى همزة الاستفهام) لان اين مركب من الضرف
 والاستفهام فالاستفهام جزء معناه فيكون متضمنا لمعنى همزة الاستفهام التي
 هي مبنى الاصل لكونها حرفا تضمن الكل للجزء فيحصل بينهما مناسبة بالكيفية
 والجزئية (او شبهه) عطف على قوله بتضمن اي المناسبة اما شبه الاسم المبنى
 (له) اي لمبنى الاصل (كالمبهمات) من الموصولات واسماء الاشارات
 والمضمرات (فانها) اي فان كل ذلك من المبهمات (تشبه الحروف في الاحتياج
 الى الصلة) كما ان الموصول يحتاج الى الصلة في تعيين معناه (او الصفة) عطف
 على قوله الى الصلة كما ان الموصول من المبهمات يحتاج الى الصفة في تعيين
 معناه نحو مررت بمن هو زيد وكذا احتاج اسماء الاشارة الى الصفة
 (او غيرها) اي او يحتاج الى غير الصلة والصفة من الاحتياج الى المرجع
 في المضمرات (او وقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله بتضمن اي المناسبة اما
 حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقعه) اي موقع مبنى الاصل (كترال) من اسماء
 الافعال (فانه) اي لفظ ترال (واقع موقع انزل) لان قولهم ترال بيتا مثلا
 في موقع قولهم انزل بيتا فانزل امر بغير اللام وهو مبنى الاصل (او مشاكلته) اي

المناسبة اما حاصلة بمشاكله الاسم المبني (للاواقع) اى للاسم الواقع (موقعه) اى موقع مبنى الاصل (كفجار) لانها وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى يافاجرة لكنها مشاكله لنزال الذى هو واقع موقع انزل (اووقعه) اى المناسبة حاصلة بوقوع الاسم المبني (موقع ما) اى موقع الاسم الذى (اشبهه) اى اشبه مبنى الاصل وذلك (كالمنادى المضموم) اى كالمنادى الذى يبنى على الضم وهو الاسم المفرد اذا كان معرفة نحو بازيد (فانه) اى فان علة بناءه (واقع موقع كاف الخطاب) لكونه منصوب المحل على انه مفعول لادعو ولو قدر اظهاره يكون ادعوك وقوله (المشابهة) بالجر صفة الكاف فى كاف الخطاب وقوله (للحرف) متعلق بالمشابهة اى المنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمى فى كونهما مفعولين منصوبين والكاف الاسمى الذى هو الضمير مشابه للكاف الحرفى الذى فى ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عماد مبنى الاصل والكاف فى نحو ادعوك كاف اسمية ليست بمبنى الاصل بل مشابهة لمبنى الاصل الذى هو كاف ذلك والمنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمية المشبهة لكاف ذلك الحرفية التى هى مبنى الاصل واواقع موقع المشابهة لمبنى الاصل بالواسطة وقوله (فى نحو ادعوك) متعلق بقوله واقع (او اضافته) اى المناسبة اما باضافة الاسم الذى اريد بناؤه (اليه) اى الى مبنى الاصل (كقوله تعالى من عذاب يومئذ) وانما يكون مثالا (فيمن) اى فى مذهب القارىء الذى (قرأ) اى قرأ لفظ (يومئذ بالفتح) اى بفتح الميم واما فى مذهب من قرأ بالجر فهو عنده معرب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ يوم مجرور بالاضافة لاضافة العذاب اليه لكنه لما كان مضافا الى الظرف المبني الذى هو اذا الذى هو مضاف الى جملة كان كذا وعوض عنها التثوين كان لفظ اليوم مبنيا على الفتح ومجرورا محلا اقول وفيه تساهل لان لفظ اليوم ليس بمضاف الى مبنى الاصل بل مضاف الى الظرف الذى هو من الاسماء التى اصلها الاعراب ولعل مراده انه مناسب باضافته الى المضاف الى مبنى الاصل اعنى بالواسطة فافهم * ولما فرغ المصنف من النوع الاول للمعنى شرع فى تعريف النوع الثانى منه فقال (اووقع) اى المبني ما وقع (غير مركب) اى وقع حال كونه غير مركب او صار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله غير مركب منصوب اما على الخالية من فاعل وقع او على انه خبره منصوب * ولما كان المراد بالمركب المثبت فى تعريف المعرب المركب مع عامله على وجه يتحقق مع عامله كان المراد بالمركب المنفى ههنا عدم ذلك المركب فاذا شارح تفسيره فقال (مع غيره) اى مع غير الاسم المبني وهو الذى لم يقع غير مركب

مع غيره حال كون ذلك التركيب (على وجهه) اى على طريق (تحقق معه عامله) فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لاعلى وجه تحقق معه عامله وقوله (فعلى هذا) متعلق بقوله مبنى فيما سياتى والثناء تفرعية يعنى اذا كان المراد بالغير المركب هو ما ليس بمركب مع عدم تحقق عامله سواء كان مركبا فى نفسه اولا وقوله (المضاف) مبتدأ وخبره قوله مبنى وقوله (من المركبات الاضافية المعدودة) حل من ضمير المضاف تراجع الى الالف واللام الموصول اى الاسم الذى يضاف الى ما بعده حل كون ذلك الاسم من المركبات الاضافية وكان الغرض من ذكره تعداده لانه يتوارد عليه المعانى المتقتضية للاعراب وذلك الاسم (كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر) فان المنقوص من ذكر كل منها تعداده ومع هذا كلها مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان مركبا لكنه (مبنى) لكونه غير مركب مع عامله بل مركب مع غيره على وجه لم يتحقق معه عامله وقوله (والمضاف اليه) مبتدأ وخبره (معرب) اى الاسم الذى اضيف اليه الغلام فى هذا التركيب وهو زيد وعمرو وبكر معرب لكونه مركبا مع عامله الذى هو الاسم المضاف ثم اراد الشارح ان يبين وجه تنوع المبنى على نوعين دون المعرب حيث اورد فى تعريف المبنى باو وهو ههنا التقسيم المحدود فكأنه قل المبنى على نوعين احدهما مناسب مبنى الاصل والثانى ما وقع غير مركب فقال (وما كان المبنى مقابلا للمعرب) بتقابل العدم والمادة لكنه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لان المعرب فيه المناسبة والمعرب عدم لكون المعرب فيه عدم المناسبة وبالنسبة الى النوع الثانى بالعكس لان المعرب فى المبنى عدم التركيب وفى المعرب وجود التركيب فافهم وقوله (واعتبر) عطف على كان اى ولما اعتبر (فى المعرب امران) احدهما (التركيب) لانه قل فى تعريفه هو المركب (و) ثانيهما (عدم المشابهة لمبنى الاصل) حيث قل فيه لم يشبه مبنى الاصل وقوله (كان) جواب لما يعنى لما كان كذلك كان (المبنى ما انتفى) اى الاسم الذى انتفى (فيه مجموع هذين الامرين) يعنى المشابهة والتركيب (اما بانتفائهما معا) اى وذلك الانتفاء يعنى انتفاء المجموع اما حصل بانتفاء عدم المشابهة والتركيب كهؤلاء الغير المركب (او) حاصل (بانتفاء احدهما فقط) اى بانتفاء احد الامرين وذلك مشتمل على قسمين احدهما ما انتفى فيه عدم المشابهة وذلك بوجود المشابهة التى بمعنى المناسبة دون عدم التركيب كالتركيب الاضافية المعدودة كما ذكر وثانيهما انتفاء عدم التركيب وذلك بان يكون مركبا دون عدم المشابهة وذلك بان يكون مناسباً نحو ضرب هؤلاء فان هؤلاء مركب مع عامله لكنه مناسب لمبنى الاصل واذا اعتبر فيه

انقضاء مجموع الامرين يعنى بجواز كذبهما او بصدق احدهما وكذب الآخر (فكلمة او) وهو ما فى قوله او غير مركب (ههنا) اى فى تعريف المبني (لمنع الخلو) يعنى انه لا يجوز فى المبني كذب الامرين ويجوز صدقهما وصدق احدهما كما هو شأن القضية المنفصلة العنادية المانعة الخلو فان الامرين هما وجود المناسبة وعدم التركيب اذا كذبا معا لم يصدق عليه المبني لان كذب المناسبة هو عدم المناسبة وكذب عدم التركيب هو التركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد لان زيدا غير مناسب لمبني الاصل ومركب مع عامله فلا يصدق عليه المبني بل يصدق عليه ضده الذى هو المعرب فبقيت فى المبني الصور الثلاث التى تجوز فيه اما صورة صدقهما فكما فى لفظ هؤلاء فانه يصدق عليه انه مشابه لمبني الاصل وانه غير مركب واما صورة صدق الاول وكذب الثانى فكما فى نحو ضرب هؤلاء فانه يصدق عليه انه مناسب لمبني الاصل ويكذب فيه انه غير مركب بل يصدق عليه انه مركب واما صورة صدق الثانى اعنى عدم التركيب وكذب الاول اعنى المناسبة كما فى التركيب الاضافية المعدودة نحو ما ذكر من قوله غلام زيد وغلام عمرو فانه يصدق على الغلام انه غير مركب بتركيب يتحقق معه عامله ويكذب فيه انه مناسب لانه غير مناسب لمبني الاصل وهذا اختيار الشارح لكن قال المحشى عصام الدين انه يمكن ان يجعل اول منع الجمع بان يكون المراد بقوله مناسب انه مناسب مناسبة يكون سببا لبنائه وبقوله غير مركب انه ما يكون عدم التركيب سببا لبنائه فعلى هذا يمتنع صدقهما معا على لفظ هؤلاء المفرد لانه يصدق عايه انه مناسب لمبني الاصل مناسبة موجبة للبناء ولا يصدق عليه ان عدم تركيبه سبب البناء بل سبب بناءه مناسبة لمبني الاصل سواء كان مركبا او لا وقوله وانما اختلف الخ توجيه لما ارتكب المصنف من عكس الترتيب فى تعريف المبني حيث قدم التركيب فى تعريف المعرب واخره ههنا اراد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال (وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والترتيب فى تعريفى المعرب والمبني) وقوله (تقدما وتأخيرا) اما تمييزان من نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعنى اختلف ترتيب ذكرهما فى التعريفين من جهة تقديم ما اخر فى احدهما وتأخير ما قدم حيث قدم التركيب واخر المشابهة فى تعريف المعرب فيما قال وهو المركب الذى لم يشبه مبني الاصل وقدم المشابهة واخر التركيب فى تعريف المبني حيث قال مناسب مبني الاصل او وقع غير مركب او مفعولان مطلقا من اختلف اى اختلافا تقدما وتأخيرا وقوله (ايشارا) مفعول له للاختلاف يعنى انما اختلف الترتيب المذكور لا يثار المصنف واختياره (لتقدم ما) اى لتقدم الوصف الذى (مفهومه وجودى)

وهو المناسبة في تعريف المبنى والتركيب في تعريف المعرب وقوله (لشرفه) علة للإيتار يعني انما اختار تقديم ماهو وجودى ليكون الوجودى اشرف من العدمى * ثم انه لا يخفى ان ايتارا ان جعل مفعولاله لقوله اختلف كما هو الظاهر يلزم ان يذكر فيه اللام لانه ليس فعلا لفاعل الفعل المعال لان الاختلاف مسند الى الترتيب والايشار فعل المصنف اللهم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة والمعنى اراد المصنف اختلافه ايتارا * ثم شرع المصنف في بيان القاب المبنى بعد تعريفه فقال (والقابه) اى ما يعبر به عنه وقوله (اى القاب المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله (من حيث حركات او اخره وسكونها) تصحيح لصحة ارجاع الضمير الى المبنى لان اللقب الذى هو الضم مثلا ليس بلقب للاسم المبنى بل لقبه هو قولنا المضموم وايضا ان القابه ليست بمنحصرة في الثلاثة لان الالف في يازيدان واواو في يازيدون القاب مبنى ايضا لان كلاهما منادى مبنى على ما رفع به وهو الالف في الاول واواو في الثانى ولايتوهم ان الالتاب مخصوصة بمبنى الاصل لاننا نقول انه خلاف الظاهر لان الضمير راجع الى المبنى المعرف وهو المبنى العارض الذى يوجد في الاسم فيحتاج في التصحيح الى قيدين احدهما ان كون الالتاب للمبنى لامن حيث نفسه وذاته بل من حيث حركات او اخره فاندفع به الاول وثانيهما ان كون القاب المبنى منحصرة في الثلاثة يتوقف على تخصيص الالتاب ههنا بالحركات فبقوله من حيث حركات او اخره اندفع هذا ايضا وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان المصنف اختار مذهب البصريين في هذا وهو تخصيص التعبير في المبنى بهذه الالتاب ولا يعبر بها في المعرب اذ الظاهر في الاضافة هو التخصيص وقوله (ضم وفتح وكسر) خبر المبتدأ وهو القابه وقوله (للمحركات الثلاث) تعيين لهذا التعبير بالمبنى الذى بنى على حركة من الثلاث المذكورة (ووقف) عطف على القريب او البعيد وقوله (للسكون) تعيين للقب الوقف بالمبنى الذى بنى على السكون * ولما تبين ان المصنف ذهب الى مذهب البصريين اراد الشارح رحمه الله تعالى ان يبين مذهب مخالفهم في هذا فقال (واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى) التى هى الضم والفتح والكسر والوقف (في المعرب) ويقولون في نحو ضرب زيد غلام عمرو مثلا ان زيدا مضموم والغلام مفتوح وعمرا مكسور وكذا في نحو لم يضرب مثلا انه ساكن (وبالعكس) اى ويذكرون انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر والحزم في المبنى ولا يخصصون احدهما باحدهما * ولما كان المفهوم من ظاهر قوله واما الكوفيون فيذكرون الى آخره ان البصريين يخالفون في كل من ذلك يعنى لا يذكرون القاب المبنى في المعرب ولا القاب المعرب في المبنى مع ان المصنف عبر في صدر

الكتاب المعرب بالقاب البناء حيث قال بالضمه رفعا الى آخره اراد الشارح ان يبين ماهو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد) اى المراد بما ذكرنا من ان البصريين يحذفون الكوفيين فى هذا (ان الحركات والسكنات البنائية) التى هى المعبر عنها (لا يعبر عنهما) اى عن الحركات والسكنات (البصريون الابهذه الالقاب) اى لا يعبرون عنهما بالقاب الاعراب ولا يقولون ان يازيد مثلا رفوع وان لارجل منصوب وان حجار مثلا مجرور وان من مجزوم بل يعبرون عنها ويقولون انه مضموم ومفتوح ومكسور وساكن خلافا للكوفيين فانهم يعبرون بها (لان) اى لا المراد به ان (هذه الالقاب) اى الضمة والفتحة والكسرة (لا يعبر بها) اى بهذه الالقاب (الا عنهما والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا) اى الا عن الحركات او السكنات (لانهم) اى البصريين (كثيرا ما يطاقونها) اى يطاقون القاب البناء اطلاقا كثيرا (على الحركات الاعرابية ايضا) اى كما يطاقونها على البنائية وشاهد هذا الاطلاق (كم مر) اى كالاتفاق الذى مر (فى صدر الكتاب حيث قل) اى المصنف الذى هو على مذهب البصريين (بالضمه رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا) حيث عبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمه والفتحة والكسرة التى هى القاب المبني ولو لم يحجز التعبير بهذا فى مذهبهم لم يحجز التعبير للمصنف بها لكونه ذاهبا الى مذهبهم ولما عبر بها علم ان مرادهم بالتخصيص للبصريين هو تخصيص المعبر عنها بالتعبير بالتخصيص التعبير بالمعبر عنها قوله (وعلى غيرها) عطف على قوله على الحركات الاعرابية يعنى ان البصريين كما يطاقون القاب المبني على الحركات الاعرابية كذلك يطاقونها على غير الحركات الاعرابية (كما يقال الرء فى رجل مثلا مفتوحة والجم مضمومة) مع ان ليس شئ منهما من الحركات البنائية ولا الاعرابية لانهما مختصان بأخر الكلمة كما عرف فى بيان حكمهما حيث قل فى المعرب وحكمه ان يختلف آخره وفى المبني وحكمه ان لا يختلف آخره والحاصل ان ههنا مقامين احدهما المعبر عنه والثانى التعبير فالاول اما الحركة الاعرابية واما الحركة البنائية والثانى ايضا اما القاب الاعراب واما القاب البناء فالاقسام اربعة الاول تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب والثانى تعبير الحركة البنائية بالقاب البناء والثالث تعبير الحركة الاعرابية بالقاب البناء فهذه الثلاثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة البنائية بالقاب الاعراب وهذا القسم هو الذى اختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون لا يعبرون ولا يطاقون والكوفيون يطاقون * ثم شرع فى بيان حكمه بعد تعريفه فقال (وحكمه) وقوله (اى حكم المبني) تفسير لمرجع الضمير وقوله (واثره المترتب

على بناءه) تفسير للفظ الحكم وتفسير الحكم بالائر يلايم بان المراد بالحكم ههنا هو ما حكم به وهو من معاني الحكم لانه اذا قيل حكم كونه حجار مثلا انه لا يختلف آخره باختلاف العوامل ولاشت ان الحكم به اثر لكونه مبنا وعلامة عليه كما سبق هذا من كلام عصام الدين في بحث المعرب (ان لا يختلف آخره) وقوله (اي آخر المبني) تفسير للضمير وقوله (لكن لامطلقا) توطئة وترية للمفاداة من التقييد حيث قال (بل) (لاختلاف العوامل) يعني ليس المراد من حكم المبني ان لا يختلف آخره اصلا سواء اختلفت العوامل او لا بل المراد به انه لا يختلف باختلاف العوامل ولا ينافي هذا اختلاف آخره في بعض المواضع لعله اخرى غير اختلاف العوامل وقوله (اذ قد يختلف) علة لهذا التقييد اي وانما قيد المصنف عدم الاختلاف بهذا التقييد لانه قد يختلف (آخره) اي آخر المبني (لاختلاف العوامل) بل لعله اخرى (نحو) اختلاف سكون من في قولك (من الرجل) حيث حركت النون بالفتحة لدفع اجتماع الساكنين (و) من السكون الى الكسرة نحو (من امرأة) فان نوانها حركت بالكسرة لدفع التقاء الساكنين ايضا (و) نحو (من زيد) لانه لم يختلف آخره وبقي على الاصل لعدم علة الاختلاف * ثم شرع في تعداد انواعه فقال (وهي) وقوله (اي المبني) تفسير للضمير * ولما لم يطابق هذا الضمير مرجعه لكون المرجع مذكرا اراد أن يصحجه بقوله (والثاني) اي جعل ضمير المبني مؤنثا ههنا (باعتبار الخبر) اي باعتبار خبر الضمير وهو قوله (المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات) وهذه كلها مؤنثات والضمير قد يطابق بخبره نحو قوله تعالى ﴿ هذا اكبر ﴾ وقوله بالرفع بيان لاعراب لفظ الاصوات لانه لما لم يكن مضافا اليه الاسماء احتمل عطفه بالرفع على اسماء الافعال وبالجر على الافعال المضاف اليه الاسماء * ولما كان عطفه على الاسماء اولى ليصابق الاجمال بالتفصيل قال (بالرفع) اي قوله والاصوات بالرفع (عطف على اسماء الافعال لاعلى الافعال) اي لالاجر على انه عطف على الافعال * ثم بين قرينة هذا التوجيه بقوله (لتصديره) اي انما يكون كذلك وقلنا لتصدير المصنف (بحث الاصوات فيما بعد) اي في مقام التفصيل (بالاصوات لاباسماء الاصوات) ولو كان مراده بالجر عطفا على الافعال لكان المصنف في مقام التفصيل يصدره بالاسماء ويقول اسماء الاصوات ولما لم يقل كذلك علم ان مراده في الاجمال عطفه على الاسماء (وبعض الظروف) اي المبني بعض الظروف * ولما غير المصنف أسلوبه في قوله بعض الظروف حيث قيده ببعض بخلاف اخواته اراد الشارح ان يذكر وجه تغييره فقال (وانما قال) اي المصنف (بعض الظروف) ولم يقل

الظروف كما في امثالها من المضمرات وغيرها (لان جميعها) اى لان جميع الظروف
(ليست بمبنية بل بعضها) اى بل بعضها مبنى ولو قال الظروف او كل الظروف
لكان خلاف الواقع * ثم اشار الشارح الى التنبيه على مقدمة قتال (فهذه) اى
الابواب التى ذكرها المصنف فى اقسام المبنى (ثمانية ابواب) منحصرة
(فى بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها) اى من الاقسام الثمانية المذكورة
(من علة البناء) مثلا لا بد من ان يقال فى المضمرات انها لم تكون مبنية
واى مناسبة بينها وبين مبنى الاصل وقوله (لان الاصل فى الاسماء الاعراب)
دليل لقوله لا بد الح اى وانما لزم لها ذلك علة فى بنائها لتكون البناء خلاف الاصل
لان الاصل فى الاسماء ان تكون معربة والحاصل انه لا بد فى بنائها من علة لكن
تلك العلة انما تستلزم كونها مبنية على ماهو الاصل فى البناء فقط (واذا كان)
اى اذا كان قسم من الاقسام الثمانية (مبنيا على الحركة) نحو انا وهؤلاء (فلا بد
عند ذلك) البناء وهو البناء على الحركة (من علتين اخرين) اى من العلتين
اللتين هما غير العلة التى كانت علة لبنائه (احداها) اى احدى هاتين العلتين
(علة البناء) اى علة كونه مبنيا (على الحركة) لانه خلاف الاصل (فان الاصل
فى البناء السكون) فاذا كان مبنيا على الحركة التى هى خلاف الاصل يقتضى
لبنائه على الحركة من علة (والاخرى) اى واخرى العلتين اللتين لا بد منهما
فى بناء المبنى على الحركة (هى علة البناء للحركة المعينة) من الفتحة والضم والكسرة
وهى (انها) اى الحركة المعينة من هذه الثلاث (لم) اى لاى علة (اخترت)
اى تلك الحركة من الثلاث (دون الباقيتين) منها بان يقال مثلا ان انا من الضمائر
لمبنى على الفتح دون الكسر والضم ويزيد مثلا لمبنى على الضم ونزال من اسماء
الافعال لمبنى على الكسر * ثم اعلم ان الشارح اشار بقوله فهذه ثمانية ابواب حيث
ذكر ثمانية بعنوان الابواب الى دفع ما يشكل على الحصر فى الثمانية من لزوم
خروج بعض المبنيات منها لانه لما قال الموصولات دخل فيها ما الموصولة
وخرجت سائر انواعها من الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة وكذا فى قوله
اسماء الافعال خرج منها وزن فعال التى ليست بمعنى الامر لان فعال التى تكون
بمعنى يافاعلة ليست من اسماء الافعال لان اسماء الافعال كما سيأتى تصدق على ما
كان بمعنى الماضى او الامر وكذا خمسة عشر وبعليك فانهما مبنيان مع
انهما لم يدخلوا فى اقسام المركبات ولما عنوانها الشارح بالباب فكأنه قال باب
الموصولات وباب اسماء الافعال وهكذا فى غيرها كانت شاملة غير الموصولات
ايضا لان الباب فى الاصطلاح طائفة من مسائل متنوعة ولا تنحصر
فى مسألة واحدة بل كل ما فيها مناسبة تدخل فيه كذا حققه عصام الدين

ثم المصنف شرع في التفصيل بعد الاجمال بطريق ترك حرف التفصيل والعطف كما هو عادته فقال ﴿ المضمَر ﴾ وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله ﴿ ما وضع لمتكلم ﴾ وهذه الموصولة مع صلتها خبره يعنى المضمَر الذى هو باب من ابواب المنى هو اسم وضع لمتكلم ومما يجب ان يعلم ههنا ان في وضع الضمير مسلكين احدهما المسلك المشهور عند النحاة وهو ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والحروف وامثالها انما توضع لمفهوم كلى تحته افراد كما في وضع سائر الكليات من الانسان وغيره فالمضمَر مثلا وضع لمفهوم المتكلم ليستعمل في كل ماورد في المتكلم نحو انا ونحن وضربت وضربنا ولى ولنا واياى وايانا فيكون الوضع على هذا المسلك عاما والموضوع له ايضا عاما وثانيهما مسلك التحقيق عندهم وهو ان المضمَر وامثاله وضع لمعين مثلا اذا قلنا انا زيد فانا موضوع لهذا المتكلم المعين وامامفهومه وهو ما وضع لمتكلم مثلا آله الملاحظة ذلك الموضوع له الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا كما تقرر في علم الوضع واذا تقرر هذا فتقول المصنف ماوضع لمتكلم الخيتمحتمل المسلكين فاذا كان الاول فالمعنى انه وضع لمفهوم المتكلم مع افراده واذا كان الثانى فعناذ انه وضع ليستعمل في كل المتكلم الخاص الذى هو الموضوع له وعلى كلا التقديرين يكون المراد من المتكلم والمخاطب والغائب الاستغراق يعنى لكل متكلم كما افاده عصام الدين ثم قيد الشارح المتكلم بقيد فقال (من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه) اى من حيث كون المتكلم الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لا من حيث انه يتكلم حاكيا عن غيره وانما قيده بالحيدة لان المتكلم اسم فاعل من التكلم كما ان المخاطب اسم مفعول من المخاطبة ومعنى المتكلم من اظهر الكلام كما ان المخاطب من يتوجه اليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعم من المتكلم الذى يحكى عن نفسه نحو ضربته او عن غيره نحو ضرب زيد اويحكى عن نفسه بالاسم الظاهر نحو انا زيد فالذى يكون موضوعا له الضمير هو الذى يحكى عن نفسه بانا لا يزيد لانه لما قال انا حكى عن نفسه بانا * ولما قال زيد حكى عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم في المخاطب لان من يتوجه اليه الخطاب اعم من ان يخاطب بانا وان يخاطب بغيره فالموضوع له المخاطب هو الاول ولذا قيده الشارح اعنى قوله (او مخاطب) بقوله (من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب) فقوله يتوجه اليه الخطاب يحتمل ان يكون صفة كاشفة لان المخاطب هو الذى يتوجه اليه الخطاب ولا معنى له غيره كما صرح به عصام الدين وان كان المراد بالمخاطب مابه الخطاب فهو خلاف ما اراد به الشارح لانه حكى هذا التوجه عن غيره حيث قال (وقيل المراد بالمتكلم) اى بلفظ المتكلم الذى

هو موضوع له الضمير (من يتكلم به) اى من يتكلم بانا مثلا (و المخاطب) اى المراد بلفظ المخاطب الذى هو الموضوع له (من يخاطب به) وانما اراد هذا القائل هذا المعنى (فان انا) مثلا (موضوع لمن) اى لشخص (يتكلم به) اى بانا (و انت) ايضا (موضوع لمن) اى لشخص (يخاطب به) اى بانت والفرق بين ما ارتضاه الشارح من حمل كلام المصنف عليه وبين ما حكاه عن هذا القائل ان ما اختاره الشارح هو حمل قوله ماوضع لتكلم الخ على معنى ان انا مثلا موضوع لمفهوم المتكلم والمخاطب لا لفظهما والقرينة فى حمل قيد الحيثية على هذا قوله فيما بعد ويخرج بهذا القيد لفظا المتكلم والمخاطب ومراد هذا القائل ان انا موضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل ان المراد بالمتكلم اما لفظه او مفهومه او ذاته فالاول ليس بمراد احد وكلام المصنف يحتمل الثانى والثالث قوله (ويخرج بهذا القيد) يحتمل ان يكون المشار اليه قول المصنف يعنى يخرج بقيد أن المضمير ماوضع لاحد هذه الامور الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب المتصف بما وصفه به وهذا هو ما اختاره عصام الدين ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير الشارح فقط يعنى ويخرج بقيد الحيثية ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير ما حكاه الشارح بقوله وقيل الخ كما قال به بعضهم لقرنه ولكن قال المحشى عصام الدين ان المراد به هو قيد المصنف حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة على تفسير الشارح وعلى تفسير ما حكاه الشارح ويدل على كونه كذلك افراد القيد لانه لو كان المراد القيد الاخير لكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير ولو كان المراد القيدين لقال بهذين القيدين ويدل عليه ايضا قوله (لفظ المتكلم والمخاطب) وقوله فان الاسماء الظاهرة بعده يعنى ويخرج بقيد أن المضمير ماوضع لتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا المتكلم والمخاطب لان لفظيهما موضوعان لمن يتكلم ومن يخاطب لانهما موضوعان للمتكلم او المخاطب لعدم التفسير بين الموضوع والموضوع له والان لفظى المتكلم والمخاطب غائبان (فان الاسماء الظاهرة كلهما) اى سواء كانت لفظ المتكلم او المخاطب او الغائب الغير الموصوفة بما وصف (موضوعة للغائب) اى موضوعة للغائب (مطلقا) اى من غير اشتراط تقدم الذكر نحو المتكلم زيد والمخاطب عمرو والغائب بكر وهم اخوة (او غائب تقدم ذكره) اى او المضمير ماوضع للغائب الذى تقدم ذكره (ويخرج بهذا القيد) اى بقيد تقدم ذكره (الاسماء الظاهرة) نحو جاءنى رجل واكرمت الرجل وقوله (وان كانت الخ) وصلية ودليل للخروج بهذا القيد يعنى ان الاسماء الظاهرة تخرج بتقيد الغائب بتقدم الذكر لان الاسماء الظاهرة ولو كانت

(موضوعة للغائب) مطلقا كما ذكر فيما قبل لكنه باشتراط تقدم الذكر في ضمير الغائب خرج من التعريف (اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها) اى في الاسماء الظاهرة كما كان شرطا في الضمير لان التفرق بينهما هو اشتراط تقدم الذكر وعدم اشتراطه لانه ان وجد تقدم الذكر في بعض صور الاسماء الظاهرة لكن وجوده فيها ليس لكونه شرطا لها واما في الضمير فتقدم ذكره شرط له وقوله ﴿ لفظا او معنى او حكما ﴾ اما تمييز من ضمير ذكره او مفعول مصاق مجازى لقوله تقدم اما بتأويله بالاسم المنسوب اى تقدما لفظيا او معنويا او حكما تحذفت اداة النسبة او بحذف المضاف اى تقدم لفظ وتقدم معنى وتقدم حكم تحذف المضاف فيه (اراد) اى المصنف (بالتقدم اللفظى ما يكون) اى تقدم يكون (المتقدم) اى اللفظ المتقدم (مافوضا اما تقدما تحقيقا) بان يذكر المرجع او لا والضمير ثانيا مثاله (مثل ضرب زيد غلامه) فزيد في هذا المثال مرفوع على انه فعل وغلامه بالنصب مفعوله والضمير الغائب المضاف اليه راجع الى زيد المانفوخ المتقدم تحقيقا على الضمير (او تقديرا) اى او التقدم اللفظى تقدما تقديرا لا تحقيقا بان يذكر الضمير او لا والمرجع ثانيا لكن ذات المرجع مقدم على الضمير تقديرا يعنى ان رتبة ومقامه قبل الضمير وان كان متأخرا في الذكر (مثل ضرب غلامه زيد) فغلامه في هذا بالنصب على انه مفعول للفعل والضمير المحرور المضاف اليه راجع الى زيد المتأخر الذى هو بالرفع فاعل للفعل وهو مقدم على الضمير تقديرا لانه وان كان متأخرا عنه في الذكر لكنه مقدم عليه في الرتبة وموضعه قبل الضمير لكونه فاعلا وانما حمل الشارح كلام المصنف على ان مراده بقوله لفظا انه شامل على التقدم اللفظى التحقيقى والتقديرى لان التقدم اللفظى التقديرى وهو تأخر المرجع فى اللفظ وتقدمه فى الرتبة خرج عن الاقسام فوجب ان يدخله فى احد هذه الاقسام فناسب ان يدخله فى قوله لفظا لانه يقال المقدر كالمفوض واما ما قيل انه محل فدخل لان المصنف لما ذكر لفظا مقابلا للمعنى والحكم ظهر أن مراده باللفظ ههنا ما لا يكون معنى وحكما وهذا لا ينافى ان يكون اللفظ مقابلا للتقدير فى مواضع اخرى او لا يعترض ايضا بان صاحب الامتحان ادخل امثاله من قوله ضرب غلامه زيد فى المتقدم المعنوى لان الاقسام فى مته اثنان اى التقدم لفظا ومعنى بخلاف متن المصنف هذا (و بالتقدم المعنوى) اى اراد المصنف بالتقدم المعنوى (ان يكون المتقدم) اى المرجع (مذكورا من حيث المعنى) فقط (لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه) يعنى بان يكون المرجع جزءا للفظ المتقدم (كقوله تعالى اعدلوا هوا قرب للفقوى فان مرجع الضمير) اى مرجع هو فى قوله هو اقرب (هو

العدل المفهوم) اى هو لفظ العدل الذى يفهم (من قوله تعالى اعدلوا) ليكونه
مصدره الذى هو الحدث وهو الجزء من الفعل واذا كان العدل منهما من اعدلوا
(فكأنه) اى فصار كأنه (متقدم) على الضمير الغائب (من حيث المعنى) وان لم يكن
متقدما عليه صراحة لفظا مقدا او مؤخرا وقوله (او من سياق الكلام) معطوف
على قوله من لفظه وسياق الكلام بآية التحية يطلق على المتأخر من الكلام
كما ان السياق بالموحدة يطلق على المتقدم لكن المراد ههنا معنى السياق لانه
اعم من المعنيين فى بعض المواضع كما ذكره المحشى حسن جلبي فى حاشية
المطول اى ذلك المعنى الذى هو المرجع اما مفهوم من سياق الكلام اى من
قبل الكلام الذى هو فيه بان يكون المرجع لازما لذكر لفظ مصرحا ويدل
الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى ولا يوبى) وهو الذى ذكر فى آية الميراث فى
سورة النساء وهى آية ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَىٰ﴾ ولم يذكر فى هذه الآية مرجع
ضمير ولا يوبى لاحقيقة ولا تقديرا بل ذكر معنى (لانه لما تقدم ذكر الميراث دل
اى هذا الكلام دلالة التزامية (على ان ثمة) اى فى باب ذكر الميراث (مورثا) اى
ميتا تاركا واذا دل ما قبل الكلام وما بعده على ان ههنا مورثا لازما للميراث (فكأنه)
اى فصار كأنه (تقدم ذكره معنى) اى ذكر المرجع معنى فصار معنى الآية
ولا يوبى المورث وجعل صاحب المتوسط هذه الآية داخلة فى المتقدم الحكمى
والحاصل انه اذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدا او مؤخرا
صار التقدم لفظا واذا دل تضمنا او التزاما صار التقدم معنويا وقال فى الامتحان
وكذا قوله تعالى حتى توارت بأحجاب اذ العشى يدل على توارى الشمس
وهى مرجع المستتر فى توارت وقال بعضهم ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي
لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ اذ النزول فى ليلة القدر دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى
﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ وكذا قوله تعالى ﴿مَاتَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا
مِنْ دَابَّةٍ﴾ فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دل على ان المراد ظهر الارض
وكذا الفناء مع لفظه على فى قوله تعالى ﴿كُلٌّ مِنْ عَلَيْهَا فَأَن﴾ وقال صاحب
الامتحان ان فى قول ذلك البعض والحق الآيات الثلاث بالمعنوى نظرا فان
بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب
ان يجعل من التقدم الحكمى انتهى ثم قال واما التقدم الحكمى بتصدير اما ولعل
وجه تغيير العبارة ههنا حيث لم يقل واراد بالتقدم الحكمى كما قال فى
اللفظى والمعنوى هو أن مراد المصنف غير معلوم فى الحكمى لان بعض
المصنفين كالبيضاوى لم يذكر التقدم الحكمى اصلا وقال الفاضل البركوى
رحمه الله فى امتحانه وانما يذكر المصنف لان فى ذكره تناقضا اذ مثل ما ذكر

فيه قول الرضى التقدم الحكيم ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هنالك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فتقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لالفاظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال اى الرضى فان قلت فائى شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم الخ ثم قال الفاضل صاحب الامتحان بعد ما نقل عن الرضى هذا الكلام فظهر من هذا ان ضمير الغائب في التقدم الحكيم مجاز انتهى وغاية ما في الباب بعد التي واللتيا ان الحكم يأتى لمعنيين احدهما الاثر الثابت للشئ منه وثانيهما قصد الحاكم مثلا قولهم المستتر في حكم الملقوظ معناه النجاة يحكمون بملفوظيته لوجود آثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا ومعطوفا عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبنى على كونه مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في المجاز الاتحاد في الوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم انتهى ما في الامتحان * ولما كان في كون التقدم الحكيم حقيقة او مجازا اشتباه وكلام المصنف احتملا لهما ولم يعلم ما اراد به قال الشارح العلامة (واما التقدم الحكيم فاما جاء في ضمير الشأن والقصة لانه انما جى به) اى انما اختير ذكر الضمير في هذا المقام (من غير أن يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة في سائر الضمائر الغائبة (قصدا) اى لقصد المتكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مفعول له الحصولى لقوله جىء واللام في لتعظيم متعلق بالقصد يعنى وانما جىء بمثل هذا الضمير الذى لم يتقدم مرجعه لاظهار قصده لتعظيم القصة التى تذكر بعده وقوله (بذكرها) متعلق بالتعظيم يعنى حصول التعظيم بسبب ذكر القصة بعده (مبهمة) وقوله (ليتعظم وقوعها في النفس ثم تفسيرها) علة لاقتضاء الابهام للتعظيم وهو مفعول له الحصولى ايضا يعنى ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضى ظهورها وظهورها يقتضى عدم جهل المخاطب وعده جهله يقتضى ذكرها مبهمة (فيكون ذلك) اى الابهام ثم التفسير (البلغ من ذكره او لا) اى ابتداء (مفسرا) اى حال كون الضمير مفسرا بتقديم ذكر مرجعه (فصار) اى ذلك اصنع (كأنه في حكم العائد الى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذى هو موضوع لما تقدم ذكره (المعهود بينك وبين مخاطبك) لكونه مذكورا بضمير الذى هو من المعارف يعنى ان المتكلم ادعى ظهور القصة عند مخاطب اكونها عظيمة عنده بحيث انها لم تخف لاحد فضلا للمخاطب وانه لو ذكرها او لا مفسرة لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه * ثم اعلم ان الحصر في قوله فاما جاء في ضمير الشأن بالنظر الى قصد التعظيم يعنى انما جاء التقدم الحكيم في ضمير الشأن لان

قصد التعظيم لا يوجد الا فيه لا بالنظر الى وجود التقدم الحكمي لانه يوجد فيه
 وفي غيره كما قال (وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وره رجلا) حيث جعل فاعل
 نعم ضميرا غائبا مستترا من غير سبق مرجع ومفسرا بالنكرة التي بعده وهو رجلا
 لأن مرجعه هو المخصوص الذي ذكره بعده وهذا اذا كان المخصوص خبر
 مبتدأ محذوف اي هو زيد واما اذا كان مبتدأ وخبره جملة نعم فالانسب ان يكون
 من التقدم اللفظي التقديرى فاعرف وره رجلا على ان يكون الضمير مبهما
 مفسرا بالنكرة وهو رجلا ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فيهما * ثم لما كان
 للمضمر تسميات متداخلة بعضها بالنظر الى ما قبله من الكلمة من حيث اتصاله
 بها وانفصاله عنها وبعضها بالنظر الى اعرابه اراد المصنف ان يبين القسم
 الاول فقال (وهو) وقوله (اي المضمر) اشارة الى مرجع الضمير وقوله
 (بالنظر الى ما قبله) اي الى كلمة قبله قيد لهذا التقسيم وهو للاحتراز عن التقسيم
 باعتبار اعرابه وقوله (قسمان) اشارة الى ان قوله (متصل ومنفصل) خبر
 للمبتدأ بعد ملاحظة العطف * ثم شرع الى تعريف كل من القسمين فقال (فالمفصل
 هو المستقل بنفسه) واما مقدم المتصل في الاجمال وقدم المنفصل في التعريف
 للاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه في الاجمال لاصلته ولما كان تعريف
 المنفصل وجوديا لكونه عبارة عن المستقل ولكون المتصل عبارة عن غير
 المستقل قدم المنفصل لكونه كالملكة للمتصل والملكة مقدمة على عدمها وقوله
 (غير محتاج الى كلمة اخرى قبله) تفسير لمعنى المستقل بنفسه يعنى ان الضمير
 المنفصل سواء كان متكلمًا او مخاطبًا او غائبًا هو ما لا يحتاج في تلفظه الى الكلمة
 الاخرى اي غير نفسه من الكلمة التي قبل ذلك الضمير كما هو شأن المتصل فعلى
 هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (يكون) صفة بعد صفة للكلمة وهو كالبيان
 للاحتياج المعبر فيه وهو كون الضمير كاجزاء من الكلمة التي قبله وهو داخل
 في مدخول الغير يعنى في المنفى ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون (كاجزاء
 منها) اي من الكلمة التي قبله (بل هو) اي الضمير المنفصل (كالاسم الظاهر)
 في عدم الاحتياج الى ما قبله وفي عدم كونه كاجزاء (سواء كان) اي الضمير
 المنفصل الغير المحتاج (مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا) لان ما في هذا هي
 المشبهة بليس وهو عامل (عند الحجازية) اي عند اللغة الحجازية فيرفع الاسم
 وينصب الخبر وهذا وان كان مجاورا ومحتجا الى عامله الذي قبله لكنه غير محتاج
 اليه في التلفظ ولا يكون كاجزاء المتصل به (او) سواء كان (غير مجاور له
 نحو ما ضربت الاباك) لان اياك وان لم يكن مجاورا لعامله الذي هو ضربت
 بل كان مجاورا لالا لكنه غير محتاج الى ما قبله بل يمكن ان يوقف على الا ويبتدأ

بياك* ولمافرغ من تعريف المنفصل شرع في تعريف المتصل فقال (والمتصل غير
 المستقل بنفسه) وفسره ايضا بقوله (المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل)
 اى ذلك المضمرة (به) اى بعامله وانما قال في التفسير الاول الى كلة وقال ههنا الى عامله
 لان الاحتياج لما كان منفيا في الاول وكان ماقبله اعم من العامل وغيره قال الى
 كلة لكونها اعم من العامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء كان
 الى آخره ولما كان المذكور ههنا هو الاحتياج وهو الاحتياج في التافظ وكان
 ذلك منحصرافى الاتصال بالعامل قال المحتاج الى عامله الى غير ذلك من الكلمات
 لان الغرض منه الاتصال به (ويكون) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله (كالجزم
 منه) اى من العامل* ولمافرغ من تقسيم المضمرة باعتبار ماقبله شرع في تقسيمه
 باعتبار اعرابه فقال (وهو) وقوله (اى المضمير) اشارة الى مرجعه واحترز
 به من ارجاعه الى احد القريين من المتصل والمنفصل ليكون هذا التقسيم
 تقسيما آخر للمضمرة اى لانه تقسيم لاحد قسميه و اشار ايضا الى تغير هذا
 التقسيم والى ما به يمتاز عن التقسيم الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله
 (اقسام) اشارة ايضا الى ان الخبر امور لا امر واحد وهو قوله (مرفوع ومنصوب
 ومجرور) وقوله (لقيامه) علة للتعبير عن المضمرة بهذه الصفات اى هى مختصة
 بالمعرب يعنى وانما عبر عن المضمرة بالمرفوع واخويه لقيام المضمرة فيما وجد فيه
 (مقام الظاهر) اى مقام الاسم الظاهر المعرب مثل كونه مبتدأ وخبرا وفعلا
 ومفعولا ومضافا اليه وقوله (وانقسام الظاهر) بالجر عطف على قوله لقيامه
 اى وانقسام الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة يعنى امر فروع
 والمنصوب والمجرور* ولما كان الحصر العقلى قاضيا يكون الاقسام ستة بضرب
 القسمين الاولين اعنى المتصل والمنفصل فى هذه الاقسام الثلاثة وكان الاستقراء
 قاضيا بكونها خمسة اراد ان يبين الاقسام الموجودة بالاستقراء فقال (فالاولان)
 وقوله (اى المرفوع والمنصوب) تفسير للاولان وقوله (كل واحد منهما) اى
 من الاولين اشارة الى انه كيجوز ان يضرب المرفوع فى القسمين الاولين كذلك
 يجوز ان يضرب المنصوب فيهما ايضا بخلاف المجرور كما سيأتى وقوله (قيمان)
 وقد عرفت الفائدة بهذا التفسير (متصل) اى القسم الاول منهما متصل وقوله
 (لانه الاصل) دليل للاتصال يعنى ان المضمرة انما كان متصلا لكون الاتصال
 اصلا فى الضمير فلا يعدل عنه الامناع يمنع الاتصال وسيأتى ذكر الموانع منه
 (ومنفصل) اى القسم الثانى منهما منفصل وانما كان منفصلا مع انه خلاف
 الاصل (لمناع من الاتصال) اى لوجود مانع من الموانع الآتية لكونه متصلا
 (والثالث) وقوله (اى المضمرة المجرور) تفسير للثالث اى القسم الثالث الذى هو

الضمير المجرور (متصل فقط) اى هو متصل فلا يتجاوز الى كونه منفصلا وانما لا يوجد المجرور المنفصل (لانه لا مانع فيه) اى فى المجرور (من الاتصال الذى هو الاصل) فى المضمير وكل ما لم يوجد فيه المانع فلا يعدل فيه عن الاصل * ولما ذكر المانع ايجابا وسلبا حال معرفته الى ماسياتى فقال (وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى) وقوله (فذلك) اجمال بعد التفصيل ونتيجة له وقوله (اى المضمير) تفسير للمشار اليه وهو مبتدأ وقوله (خمس انواع) خبره * ثم بين الشارح هذه الخمسة بقوله (المرفوع المتصل) اى اول الانواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) تانيها (المتصل) اى المرفوع المنفصل كانا (و) ثالثها (المنصوب المتصل) مثل ضربك (و) رابعها المنصوب المنفصل مثل ما ضربت الايالك (و) خامسها (المجرور المتصل) نحو اعجبني ضربه فيه * ثم شرع المصنف فى تفصيله فقال النوع (الاول) وقوله (يعنى المرفوع المتصل) تفسير للنوع الاول اى يريد المصنف بالنوع الاول المرفوع المتصل على طريق مطابقة الشر للفت وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف ليطابق الخبر وهو قوله نحو (ضربت) بالمبتدأ وهو قوله النوع الاول كونه عبارة عن الضمير اى مثال النوع الاول من الضمائر ضمير نحو ضربت * ولما كان لفظ ضربت محتلا لثلاث صيغ من المتكلم والمخاطب والمخاطبة اراد الشارح ان يعينه فقال (على صيغة المتكلم) لكونه مضموما (الواحد) لكونه تاء (المعلوم الماضى) اى مراد المصنف بهذا اللفظ هو ما كان مبيئا على صيغة المتكلم الخ يعنى بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبضم التاء الخ والقريبة فى هذا عادة النحاة فى الابتداء من المتكلم كما سياتى (وضربت) وقوله (على صيغة المتكلم) تفسير لفظ ضربت يعنى ان هذا اللفظ ههنا كائن على صيغة المتكلم (الواحد) لاله ولغيره كما فى ضربنا (المجهول الماضى) كما ان الاول لمعلومه يعنى انها بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبضم التاء وقوله (المنتهين اولهما) اشارة الى متعلق الجار فى قوله (الى ضربن) والمراد باولهما هو اللفظ الاول اعنى ضربت المعلوم وقوله (صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى) تفسير للفظ ضربن يعنى انه بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبنون ضمير الغائب (و) (تانيهما) اى تانى اللفظ وهو ضربت المجهول منه الى (ضربن) (صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى) يعنى بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبنون الضمير المؤنث (وانما بدأ) اى المصنف (بالتكلم) دون الغائب والمخاطب (لان ضمير المتكلم اعرف المعارف) كما سياتى فى باب المعرفة وكل ما هو اعرف يكون اشرف لقوة معرفته فتقديم الاشرف انسب * ولما كان هذا الدليل دالا على تقديم المتكلم

فقط لاعلى تأخير الغائب عن المخاطب اراد أن يذكر دليل تأخير الغائب فقال
(واخر) اى المصنف (ضمير الغائب) حيث جعل ضربين وضربين مغيا
لهما (لانه) اى لان ضمير الغائب (دون الكل) اى دون كل من المتكلم والمخاطب
(وصورة التصريف) التى ذكرها المصنف اولها ومنهاها من النوعين المعلوم
والمجهول (هكذا) اى مثل ما اقول (ضربت) يضم التاء للمعلوم المتكلم وحده
(ضربنا) للمتكلم مع غيره (ضربت) للمخاطب (ضربتما) لثنيتها (ضربتيم)
لجمعها (ضربت) بكسر التاء للمخاطبة (ضربتما) لثنيتها ايضا (ضربتين) جمع
المؤنث المخاطبة (ضرب) لمفرد الغائب والضمير مستتر فيه (ضربا) لثنيتها
(ضربوا) لجمعها (ضربت) بفتح الضاد والراء والياء وسكون التاء المفرد
المؤنث الغائبة وضميره هى مستتره ايضا (ضربت) لثنيتها (ضربن) لجمعها
وقوله (وعلى هذا القياس) ظرف مستقر خبر مقدم لقوله (المجهول) اى اذا
قرئ بضم الضاد وكسر الراء يكون التصريف تصريف المجهول والضمائر
فى هذه الصيغ مرفوعة على انه فاعل فى المعلوم ونائبه فى المجهول والتاء المضمومة
فى المتكلم الواحد والمتوحه فى المخاطب وانكسورة فى المخاطبة ونا فى المتكلم
مع الغير والالف فى التثانى والنون فى جمع المؤنث والمستتر فى الغائين وفيهما
متصل مستر وفى باقيهما متصلات بارزات (و) (النوع) (الثانى) وقوله
(اى المرفوع المنفصل) تفسير له اى النوع الثانى من المتصل والمنفصل اللذين من
قسم المرفوع ضمير (انا) للمتكلم وحده حل كونه متبها (الى هن) وهو
ضمير جمع المؤنث الغائبة كما عدته الشارح بقوله (انا) للمتكلم وحده (نحس)
للمتكلم مع غيره (انت) بفتح التاء للمفرد المذكور المخاطب (اتما) لثنيتها (اتم)
لجمعها (انت) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (اتما) لثنيتها (اتن) لجمعها (هو)
للمفرد المذكور الغائب (هما) لثنيتها (هم) لجمعها (هى) للمفرد المؤنث الغائبة
(هما) لثنيتها (هن) لجمعها وهذه نهايتها التى ذكرها المصنف * ثم لما كان
انت مركبا من ان ومنت بالحركات الثلاث والضمير من هذين الجزئين هل هو
المجموع المركب او احدهما والآخري لبيان احوالها اراد الشارح ان بين
ما ذكره النحاة فيها فقال (والضمير فى انت الى اتن هو أن) اى النون الساكنة
مع الهمزة القطعية المفتوحة قبلها (اجما) اى اجمعوا فيها اجما (والحروف
الاولى لواحق) اى الحروف التى فى آخرات واخوانها من التاء المتحركة بالحركات
الثلاث مجردة او مع الف التثنية او مع نون الجمع (دالة على احوالها) اى على
احوال الضمائر حل كون الاحوال (من الافراد) اذا كانت مقارنة بالتاء
وحدها (والثنية) اذا كانت مقارنة بالتاء والالف (واجمع) اذا كانت مقارنة

بالتاء والواو في الجمع المذكر وبالتاء والنون في جمع المؤنث (والتذكير) وهو في المفرد بفتح التاء وفي الجمع بالواو (والتأنيث) وهو في المفرد بكسر التاء وفي الجمع بالنون وقال بعض المحشين وليس نقل الاجماع في هذا المحل بصحيح وانما هو مذهب الجمهور فان الفراء قال ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير هو التاء المتصرفه كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها ضموا لفظ ان اليها فان قيل لعل مراده اجماع البصريين كما حل عليه صاحب الباب عبارة اللباب قيل هذا لا يدفع الاعتذار قال ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي والتي في نحو قمت سيان ولكنها كثرت بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول ولعل مراد الشارح بالاجماع الاجماع الاكثري لا الاجماع الكلي والله اعلم (و) (النوع) (الثالث) (اى المنصوب المتصل وهو) اى المنصوب المتصل (قسمان) بحسب انواع عامله (القسم الاول) من النوع الثالث (المتصل) اى الذى اتصل (بالفعل) لكونه عامله نحو (ضربنى) منتهيا (الى ضربين) ثم قال الشارح على طريق التفصيل (ضربنى) للمتكلم وحده (ضربنا) بفتح الباء للمتكلم مع غيره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لتثنيته (ضربكم) لجمعه (ضربك) بكسر الكاف للمخاطبة (ضربكما) لتثنيته (ضربكن) بتشديد النون المفتوحة لجمعه (ضربه) للمفرد الغائب (ضربهما) لتثنيته (ضربهم) لجمعه (ضربها) للمفرد المؤنث الغائبة (ضربهما) لتثنيته (ضربهن) لجمعه المؤنث (و) (القسم الثانى) من القسمين للمنصوب (المتصل) اى الذى اتصل (بغير الفعل) من الحروف النواصب التى تصب اسمها (نحو) (انى) لانه ضمير متكلم منصوب لكون اسم ان متصلا بعامله الذى هو ان وقوله (اننا) للمتكلم مع الغير (انك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (انكما) لتثنيته (انكم) لجمعه (انك) بكسر الكاف للمفردة المخاطبة (انكما) لتثنيته (انكن) لجمعه (انه) للغائب منتهيا (الى انهن و) (النوع) (الرابع) (اى المنصوب المنفصل) وقوله النوع في الموضوعين تفسير لموصوف قوله الثالث الرابع وقوله اى المنصوب المتصل والمنصوب المنفصل تفسير ان نفس الثالث والرابع وهو مبتدأ وقوله (اياى) خبره وهذا للمتكلم وحده (ايانا) للمتكلم مع غيره (اياك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (اياكما) لتثنيته (اياكم) لجمعه (اياك) بكسر الكاف للمخاطبة (اياكما) لتثنيته (اياكن) لجمعه (اياه) منتهيا (الى اياهن) ثم بين الشارح الاختلاف الواقع في اياى واخواته فقال (وفي اياى اختلافات كثيرة) مبنية على ان الضمير فيها هل هو

ايا وحده او ما يتصل به وحده بناء على انه اسم ظاهر مضاف او مجموعه فقال الخليل
والاخفش والملازني ان الاسم المضممر هو ايا وما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها
لقولهم فايا و اياه الشواب وهو ضعيف لان الضمير لا يضاف فايا و اياه الشواب
شاذ وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى
نفسك وقال قوم اياك و اياه و اياى بكمالها اسماء وهو ضعيف اذ ليس فى الاسماء
الظاهرة ولا المضمرات ما يختلف آخره كما وفاء وقال بعض الكوفيين
وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هى اللاحقة بايا و ايا دعامة لها لتصير
بسببها منفصلة * قال الرضى وليس هذا القول بعيد من الصواب وقال سيويه
وهو المختار ان الضمير هو ايا وما يتصل به بعده حرف يدل على احوال
المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب واختر الشارح فى هذا مذهب
سيويه حيث قال (والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق) اى وما يتصل به بعده
من الهاء والكاف والياء وغيرها (للدلالة على المتكلم) اى لتدل على انه متكلم
كالياء فى اياى ونا فى ايانا (والخطاب) كالكاف فى اياك (والغيبة) كالياء فى اياه
(والافراد) كاياك و اياه (والثنية) كاياها و اياكما (والجمع) كاياهم و اياهم
وكاياكم و اياكن (والتذكير والتأنيث) ثم قال بعض المحشين فى بيان دليل هذا
المذهب وذلك ان اللواحق لو كانت اسماء لزم اضافة الضمير اليها وهو امر
لم يثبت فى كلامهم كما تقدم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير واللواحق المتصلة
حروف تدل على احوال المقصودين كما ان انا مشترك * ثم شرع فى بيان النوع
الخامس الذى هو الجرور المتصل فقال (و) (النوع) (الخامس) اكتفى
الشارح هنا بتفسير موصوف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر تفسيره كما ذكر
فى الاولين لظهوره وانحصاره فى المتصل فقط واقول وهو ايضا قسمان قسم
منهما متصل بالاسم المضاف كقول المصنف (غلامى) وهو خبر للخامس وقوله
(مثال المتصل بالاسم) اى لفظ غلامى مثال المضممر الجرور المتصل الذى
اتصل بالاسم المضاف الجار له لكونه متضمنا لمعنى الحروف الجارة و ثانيهما
متصل بالحروف الجارة كقول المصنف (ولى) هذا معطوف على غلامى
وقوله (مثال المتصل بالحروف) تفسير له اى لفظ لى مثال للمضممر الجرور المتصل
الذى اتصل باحد الحروف الجارة وهى اللام ههنا * ثم ذكر الشارح سائر الضمائر
من الجرور المتصل بالاسم حتى ينتهى الى ما ذكره المصنف من غاية القسمين
فقال (غلامى) هذا مثال الجرور المتصل بالاسم للمتكلم وحده (غلامنا)
مثال للمتكلم مع الغير (غلامك) مثال للمفرد المذكور المخاطب ثم ترك باقى
الامثلة لظهورها وهى غلامكما غلامكم غلامه غلامهما غلامهن وهذا

نهايتها كما ذكره المصنف بقوله (الى غلامهن) ثم ذكر بعض امثلة القسم الثاني فقال (و) (لى) هذا مثال لما يتصل بالحرف للمتكلم وحده (لنا) للمتكلم مع الغير (لك) لما يتصل بالحرف للمفرد المخاطب وكذا لكمالكم لك لكمالكن له لهما لهم لهما لهما لهن وهذه نهايتها التي ذكرها المصنف بقوله (الى) (لهن) ثم لما كانت الاقسام الجائزة في الضمائر اكثر من التي وحدث في اللغات اراد الشارح ان يذكر وجه حصرها بما ذكر فقال (وكان القياس) اى الاصل في حكم العقل (ان يكون ضمائر كل من المتكلم) سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا متصلا او منفصلا (والمخاطب) اى من المخاطب كذلك (والغائب) اى ومن الغائب كذلك وقوله (سنة) خبر لكان اى يقتضى ان يكون للمتكلم ست صيغ لان المتكلم اما واحد او اثنان او ثلاثة فصاعدا وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه معان سنة وكذا القياس في المخاطب والغائب (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (وضعوا المتكلم) اى لمفهوم المتكلم اولين يتكلم (لفظين بدلان) بالاشتراك المعنوي على سنة معان (كضربت وضربنا) اى مثال اللفظين الموضوعين لسنة معان من الضمائر كالتاء المرفوعة المتصلة بالفعل والتالفة به * ثم فصله بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال (فضمير ضربت) وهو التاء المضمومة (مشارك) اى لفظ مشترك بالاشتراك المعنى (بين الواحد المذكر والمؤنث) يعنى ان لفظ ضربت اذا صدر من المتكلم المذكر يكون موضوعا للمذكر واذا صدر من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو مشترك بين هذين المعنيين وموضوع لهما بوصفيتين مستقلتين (وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة) اى ضمير ضربنا ايضا مشترك بين اربعة معان من السنة وقوله (المثنى) بدل بعض من الاربعة اى احد المعاني الاربعة التي وضع لها لفظ ضربنا هو تسمية (المذكر والمثنى المؤنث) اى تسمية المؤنث (والجمع المذكر والجمع المؤنث) اى وتالفتها الجمع المذكر ورابعها الجمع المؤنث وهذه الاربعة معان وضع لها لفظ ضربنا (ووضعوا) اى وضع اهل اللغة ايضا (للمخاطب خمسة الفاظ اربعة) من هذه الخمسة (غير مشتركة) وهى ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربتم وضربتن لان كل واحد من هذه الاربعة موضوع لمعنى مستقل (وواحد) اى وواحد من هذه الخمسة وهو لفظ ضربتما (مشارك بين المثنى المذكر) اذا كان تسمية ضربت وضربتم (والمثنى المؤنث) اذا كان تسمية ضربت وضربتن * ثم شرع في بيان الغائب بطريق القياسة فقال (واعطوا) اى اعطى اهل اللغة (الغائب حكم المخاطب في ذلك) اى في ان تكون الاربعة موضوعة لاربعة معان واللفظ الواحد موضوعا لمعنيين * ولما توهم ان تسمية الغائب ليس كتسمية المخاطب والقياس

فيه قياس مع الفارق لان تنية المخاطب لفظ واحد وتنية الغائب ليس كذلك لانهما لفظان مغايران اجاب بقوله (فان الضمير) وهو الالف فقط (في مثل ضربا) لتثنية المذكر (وضربنا) لتثنية المؤنث (هو الالف المشترك بينهما) اى بين المذكر والمؤنث والوحدة المعسرة بالنظر اليه (والتاء) اى التى فى ضربنا (حرف التانيث) اى لبيان تانيته لانا ضامير حتى يكون مانعا لوحدة والحاصل ان مابه الاشتراك غير مابه الافتراق فلا يكون اللفظان واحدا (وبقيت الانواع الخمسة) اى بقيت الانواع الخمسة المذكورة احدها المرفوع المتصل وثانيها المرفوع المنفصل وثالثها المنصوب المتصل ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها المجرور المتصل وقوله (جارية) بالنسب حال من الانواع اى بقيت الخمسة المذكورة حل كونها جارية (على هذا المجرى) اى مجرى المرفوع المتصل * ثم فسر بقوله (اعنى) اى اريد بقوله جارية هذا المجرى (ان للمتكلم لفظين) يعنى من المعانى الستة للمتكلم لفظان (وللمخاطب) اى عين للمخاطب المذكر مع مؤنثه (خمسة) اربعة منها متغايرة وهى المفرد المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث وواحد منها مشترك وهو تثنيته (وللغائب) اى وعين للغائب المذكر مع مؤنثه (خمسة) ايضا (فصار) المجموع (اى فصار مجموع الالفاظ الموضوعات) اثنتى عشرة كلمة (يعنى لفظين للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وقوله (ثمانية عشر معنى) صفة للكلمة اى كلمة معينة لثمانية عشر معنى يعنى ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب (فاذا كان لكل) اى لكل واحد (من الانواع الخمسة) يعنى المرفوع مع قسميه والمنصوب مع قسميه والمجرور المتصل (اثنتى عشرة كلمة لثمانية عشرة معنى) يعنى اللفظين المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (يكون جملتها ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة فى الكلمات الاثنتى عشرة (لتسعين معنى) اى موضوعات لتسعين معنى لانا اذا ضربنا معانى الانواع الخمسة فى المعانى الثمانية عشر تحصل تسعون معنى (ودينوا) اى بين اهل التصريف (لتلك الامور) اى لوضع كل لفظ معين لمعنى معين على حدة او بالاشترك (عللا) اى علة لتعيينه له (ومناسبات) بين اللفظ والمعنى وهو عطف تفسير للعلل كذا قيل لكنه لما بين فى محله الذى هو ليس من علم النحو قال (لانطول الكلام بذكرها) اى بذكر العلل لانا مذكورة مفصلة فى المراح وغيره فليرجع اليه * ولما فرغ المصنف من الضمائر البارزات فى الانواع الخمسة شرع فى بيان المستترات فيها فقال (فالرفوع المتصل) وهو الذى يكون اما فاعلا او نائبه فى الافعال التامة او اسما للافعال الناقصة وقوله (خاصة) اما ضد العامة كما فى القاموس واما مصدر

بوزن العافية بان يكون اصله خاصة فادغمت فان كانت ضد العامة تكون حالا من فاعل يسترو وهو الضمير الراجع الى المبتدأ او من المبتدأ على مذهب من جوزه وان كانت مصدرا يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اى خص خصوصا وهذه الجملة اما معترضة او حالية بقدر المقدرة اى قد خص خصوصا وتأوه اما للتأنيث او للنقل او للمبالغة كما فصله المحشى عصام الدين وقوله (يعنى لا المنصوب والمجرور المتصلان) تفسير للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعنى ان القصر فيه اضافى بالنظر الى المتصلات واما المنفصلات فعدم جواز الاستتار فيه بين لان الانفصال يمتنع فيه الاستتار والقصر فيه من قبيل قصر الصفة على الموصوف يعنى الاستتار مقصور فى المرفوع المتصل دون المنصوب والمجرور فقوله فالرفوع مبتدأ وقوله (يستتر) خبره وقوله (لانهما فضلة) دليل لعدم وجود الاستتار فى المنصوب والمجرور المتصلين يعنى انما لم يستتر هذا ان النوعان لكونهما فضلة فى الكلام لاعمدة فيه وقوله (والمرفوع) بالنصب عطف على اسم ان ودليل لاختصاص الاستتار بالمرفوع المتصل يعنى انما اختص الاستتار بالمرفوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفعل او شبهه بصفة المرفوعية (وهو) اى والحال ان الفاعل (كجزء الفعل) لان الفعل مركب من ثلاثة معان وهى الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل الغير المعين جزء منه والفاعل المعين ليس بجزء لكنه مشبه بالجزء فالفاعل يكون كالجزء والجزء لا بد من ذكره فالفاعل لا بد من ذكره * ولما كان محصل هذا الدليل وجوب ذكر الفاعل ووجوبه يقتضى امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكروا دليلا يهدم هذا الجواب فذكره الشارح بقوله (جوزوا) اى يجوز النحاة (فى باب الضمائر التى وضعها للاختصار) وقوله وضعها على صيغة المصدر مبتدأ وللإختصار ظرف مستقر خبره والجملة صلة للتي وقوله (استتار الفاعل) بالنصب على انه مفعول لجوزوا يعنى يجوز النحاة استتار الفاعل مع كونه واجب الذكر تمتع الحذف لان كون الضمائر موضوعة للاختصار كان معارضا لكونه واجب الذكر لان الاختصار يقتضى عدم الذكر وهو مناف لو جوب الذكر اللازم لكونه فاعلا وقوله (فاكتفوا بلفظ الفعل) عطف على قوله يجوزوا وبيان لعلة ترجيح الاستتار اللازم للاختصار يعنى انما رجحوا جانب الاختصار دون جانب لازم الفاعلية حيث اكتفوا بلفظ الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذى هو كالجزء لان حذف جزء الكلمة شائع فى كلام العرب حيث قال فى مقام الاستشهادة (كايحذف فى آخر الكلمة المشتهرة شئ) اى حرف من حروفه لعدم لزوم الغرابة بحذفه لدلالة الشهرة عليه (ويكون) اى ويوجد (فيما تبقى) من الحروف

(دليل على ما) اى على الحرف الذى (التى) فعل مجهول من الالقاء والمراد منه ههنا الحذف اى على ما حذف منه من حرف او من حرفين وقوله (على ماضى) لتقوية الاستشهاد وهو خبر للمبتدأ المحذوف يعنى حذف شىء فى آخر الكلمة المشتهرة مبنى على الجواز الذى سبق (فى الترخيم) اى فى باب الترخيم وهو حذف آخر الكلمة الجائز فى المنادى من غير ضرورة وفى غيره بضرورة * اعلم ان ههنا مقدمة مطوية لا بد من انضمامها وهى انهم عبروا عن الحذف بالاستتار كراهة تعبير الحذف فى باب الفاعل كما اشار اليه الفاضل المحشى عصام الدين عصمه الله تعالى بقوله ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو محذوف وهو الذى ذهب اليه المصنف وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة التعبير بحذف الفاعل انتهى يعنى ان ظاهر كلام الشارح وهو قوله نحو تزوا الخ وقوله كما يحذف يقتضى ان الحذف جائز مع ان المطلوب ههنا جواز الاستتار فبعد انضمام هذه المقدمة يندفع هذا بان المراد من الادلة اثبات جواز الحذف فى الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستتار للكرهية المذكورة * ثم انه لما كان مقتضى هذا الدليل انه يجوز الحذف والاستتار فى الفاعل مطلقا مع انه خاص فى بعض صيغه اراد الشارح دفع هذا الوهم المتولد فقال (ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ) كما هو المفهوم من الدليل المذكور (بل) اى بل هو خاص فى بعض الصيغ وهى ما ذكرها المصنف بقوله (فى) (الفعل) (الماضى للغائب) ولما كان قوله للغائب شاملا لتثنيته وجمعه ومؤنث الغائب وصفه الشارح للاحتراز عنهما فقال (الواحد) احترازا عن التثنية والجمع (المذكر) احترازا عن المؤنثة الغائبة لانها تذكر فيما بعد وقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) احتراز ايضا عن المذكر الغائب المسند الى الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو زيد ضرب) لان ضرب ماض معلوم غائب واحد وغير مسند الى ظاهر بل هو مسند الى ضمير مستتر تحته راجع الى زيد (و) (للواحدة المؤنثة) (الغائبة) قوله والغائبة بالجر عطف على قوله للغائب وقول الشارح فيما بين حرف العطف ومعطوفه اعنى الواحدة المؤنثة للاحتراز عن تثنيته وجمعه وعن المذكر الغائب كما احترز فى الاول ولكن قدم الشارح الاوصاف ههنا واخرها فى الاول للتفنن فى العبارة وقوله (اذا لم تكن مسندة الى الظاهر) يحترز به كالاول عن نحو ضربت هند لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو هند ضربت) لان ضربت ماض معلوم واحدة مؤنثة اسندت الى الضمير

المؤنث المستتر تحته راجعا الى هند * ولما توهم ههنا ان الاستتار في المذكر الغائب مسلم لانه ليس فيه شيء زائد يحتمل الضاعلية ولكن كونه مستترا ههنا غير مسلم ولم لا يجوز أن تكون التاء في ضربت ضميرا بارزا فاعلا له اراد أن يدفع هذا بقوله (فان التاء) اى انه مستتر ههنا ايضا فان التاء الساكنة في آخره (علامة التانيث لا الضمير المرفوع) اى لانه الضمير المرفوع وقوله (والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر) دليل لقوله لا الضمير المرفوع يعنى لانه لو كان ضميرا مرفوعا وفاعلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر (في نحو ضربت هند) لامتناع اجتماع الفاعلين لفعل واحد فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر كما في هذا المثال علم انه ليس بفاعل قوله ﴿ وفي ﴾ (الفعل) (المضارع للمتكلم مطلقا) عطف على قوله وفي الغائبة يعنى ان المرفوع المتصل يستتر ايضا في متكلم المضارع وقوله (سواء كان مثنى او مجموعا واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا) تفسير لقوله مطلقا يعنى يستتر في المتكلم حال كون المتكلم مطلقا اى سواء كان مثنى او مجموعا مع مذكر ومؤنث فيشمل اربعة معان وهى المثنى المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فوضعت لهذه الستة صيغة المتكلم مع الغير وقوله واحدا يشمل معنيين اعنى الواحد المذكر والواحد المؤنث مثال الواحد المذكر والمؤنث (نحو اضرب) لان فاعله ضمير مستتر تحته وهو انا سواء كان عبارة عن المتكلم المؤنث او المذكر ومثال ما فوق الواحد الذى هو عبارة عن ستة معان قوله (ونضرب) بالعطف على قوله اضرب فان نضرب موضوع للمثنى والمجموع المذكورين والمؤنثين * اعلم ان النسخ المنقولة عن الشارح هكذا كانتا عنه في تفسير المطلق ويوجه عليه بان قوله او فوق الواحد مستدرك بعد قوله مثنى او مجموعا ولذا قال المحشى عصام الدين عصمه الله ان هذا يعنى قوله مثنى او مجموعا سهو من قلم الناسخ ثم قال فالصحيح انه ليس في عبارة الشارح قوله مثنى او مجموعا بل الشارح اراد أن يغير عبارة الهندى اعنى قوله مثنى او مجموعا الى قوله ما فوق الواحد فالنسخ جمع بين اللفظ المغير وبين المغير منه وانما غيره الشارح لان لفظ المثنى لا يطلق على الاثنين في العرف بل يطلق فيه على لفظ مخصوص نحو رجلان فاعلمه وقوله ﴿ و ﴾ (للواحد المذكر) (المخاطب) عطف على ما قبله اى يستتر المرفوع المتصل ايضا في المضارع للواحد المخاطب وانما فسره بالواحد لانه لو كان مثنى او مجموعا يكون الضمير فيهما بازارا وقوله المذكر قيد ايضا للمخاطب لانه لو كان مؤنثا يكون الضمير بارزا ايضا نحو تضربين ومثال المضارع الواحد المخاطب المذكر (نحو تضرب) فان

فاعله الضمير هو انت مستتر فيه (و) (للواحد) (الغائب والغائبة) وهما
ايضا معطوفان على ما قبله يعنى ويستتر ايضا في المضارع الواحد الغائب
والواحدة الغائبة له لكن لما كان الاستتار فيهما غير واجب اجاز أن يكونا
مسندين تارة الى الضمير الذى تحته وتارة الى الاسم الظاهر واراد الشارح
ان يقيد بان استتاره فيهما ليس مثل ما قبلهما بل الضمير مستتر فيهما (اذا
لم يكونا) اى الواحد الغائب والغائبة (مسندين الى الظاهر) نحو يضرب
زيد وتضرب هند ومثال الاستتار مامثله الشارح بقوله (نحو زيد يضرب
وهند تضرب) فان الضمير المذكور فى الاول والمؤنث فى الثانى مستتران فيهما
وقوله (وفي الصفة مطلقا) معطوف على ما قبله يعنى ان الضمير المرفوع
مستتر فى الصفة ايضا وقوله مطلقا حال من قوله فى الصفة وتذكير مطلق مع
وجوب مطابقتها لذى الحال اما بتأويل الصفة بالوصف او بالاعتاد او على عدم
الاعتداد بتأنيث الصفة لكونها مصدرا هذا اذا كان مطلقا اسم مفعول واما اذا
كان مصدرا ميميا فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وهو اطلاق * ثم فسر الشارح
بقوله (سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعال التفضيل) وهذا
تفسير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى تقدير كونه حالا
من الصفة وقوله (وسواء كان مفردا او متنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا) تفسير له
ايضا باعتبار افرادها ولا يخفى ان فى حمل المطلق الذى هو لفظ واحد على
معنى هذين التفسيرين محل نظر والحق ما قاله المحشى عصام الدين فى مقال
فى اعراب مطلقا بانه ظرف زمان اى زمانا مطلقا ليشتمل على هذين التفسيرين
يعنى سواء كانت الصفة فى زمان كونها اسم فاعل او غيره وسواء كان مفردا
او غيره والاحسن ما قال صاحب الوافية حيث خصص لفظ المطلق بالتفسير
الثانى وحمله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وفعال التفضيل * ولما كان الاستتار جائزا ههنا كذلك قده
بقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) يعنى ان الاستتار فى الصفة ليس فى جميع
الاوضاع والا زمان بل وقت عدم كونها مسندة الى الظاهر واما اذا كانت
مسندة الى الاسم الظاهر (نحو أقام الزيدان) فلا يكون مستترا فان أقام لكونه
معتمدا على همزة الاستفهام يكون مسندا الى الظاهر وهو الزيدان ثم مثل
لما اسند الى المستتر بقوله (كقولك زيد ضارب) فان ضارب مسند الى مستتر
تحته (وهند ضاربة) فان ضاربة مسندة الى ضمير المؤنث تحته (والزيدان
ضاربان) فان ضاربان مسند الى ضمير التثنية تحته (والهندان ضاربتان)
فان ضاربتان مسندة الى ضمير تثنية المؤنث ايضا (والزيدون ضاربون)

مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر (والهتدات ضاربات) مثال لما اسندا الى ضمير جمع المؤنث تحته وقوله (وليس الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسألة ويحتمل ان يكون جوابا لمقدر تقديره ان الاستتار في المفردات للصفة مسلم ولكن في الثاني والجموع غير مسلم لم لا يجوز أن يكون الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر ضميرين بارزين وفاعلين كما في الفعل فاجاب بان الالف (في ضاربان والواو في ضاربون) ليست (بضميرين لانهما يتقلبان ياء في النصب والجر) اى في حالة نصبهما وجرهما (نحو رأيت ضارين) وهذا مثال لحالة النصب (ومررت بضارين) هذا مثال لحالة الجر * ثم هذان المثالان ان قرىء بأؤها بالفتح يكونان مثالين للتثنية فيكون يأؤها مقلوبا من الالف وان قرىء بالكسر يكونان للجمع فيكون يأؤها مقلوبا من الواو (والضماير لا تتغير عن حالها) في جميع الاحوال (الا ان يتغير عاملها) اى الا في حال تغير عاملها مثلا اذا اقتضى عاملها تثنية الفاعل يكون الفاء وان اقتضى جمعه يكون واوا وان اقتضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول يضربان ويضربون وتضربين وهذه التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذى اقتضى هذه التغيرات (والعامل ههنا) اى فى الصفة (ليس عاملا فى الضمير) حتى يكون تغيرها بسبب تغير العامل (وانما هو) اى انما العامل فى الصفة (عامل فى اسم الفاعل) اى فى نفس اسم الفاعل مثلا (والضمير) اى والضمير الذى هو مستتر تحت الصفة (فاعل له) اى لاسم الفاعل مثلا وقوله (باق) خبر بعد خبر يعنى هذا الضمير باق (على ما) اى على الهيئة التى (كان عليه فى الرفع) يعنى ان ضمير ضاربان فى حالة رفعه وهو باق على ما كان عليه فى ضارين فى حالة نصبه وجره فعدم تغيره دليل على ان ضميره هو ذلك الضمير الذى تحته لا الالف والياء وكذلك فى ضاربون من ان الضمير هو هم لا الواو والياء لان العامل الذى هو اسم الفاعل اقتضى فاعلا مثنى فى الاول وجمعا فى الثانى فلذا كانت حال الضمير عدم التغير (فلو كانت) اى الالف والواو وغيرها فى الصفة (ضماير لا تتغير) اى يلزم ان لا تتغير ثم ان هذا من الحجب يحتمل ان يكون ابطالا لسند منع السائل وقوله (الارى) الخ تمة للابطال يعنى يشهد على ما قلنا (ان الياء) اى التى هى ضمير فاعل (فى تضربين والتون) اى وان التون (فى تضربين) وكذا فى يضربين (والواو) اى وان الواو (فى يضربون) وكذا فى تضربون (والالف) اى وان الالف (فى يضربان) وكذا فى تضربان (لا تتغير فيها) اى هذه المذكورات من الضماير لا تتغير فى الفعل المضارع فى حالة رفعه ونصبه وجره وهو عدم تغيره دليل على كونها ضماير وقوله (فهما اى الالف) الخ تفسير لحاصل ما ذكر فى الفرق يعنى ان الالف (والواو فى الصفة حرف التثنية

والجمع) اى الالف حرف دال على ثنيتها والواو حرف دال على جمعها
(وليستا) اى الالف والواو المذكوران (بضميرين) اى على ان يكونا
اسمين ضميرين كما كانتا فى الفعل يعنى حاصل الفرق انهما حرفان فى الصفة
واسمان فى الفعل والضمير من اقسام الاسم لامن اقسام الحرف * ثم المصنف
لما قسم الضمائر الى المتصل والمنفصل اراد أن يبين ان ايهما من القسمين اصل
فى الضمائر وبأى علة يعدل بها عن الاصل فقال (ولا يسوغ) وفسره الشارح
بقوله (اى لا يجوز) لان السواغ بمعنى الجواز وبقوله (الضمير) لان فاعله
هو قوله (المنفصل) وموصوفه الضمير وفائدة التفسير فى قوله (اى مرفوعا
كان او منصوبا) تعميم المنفصل الى النوعين يعنى ان الاصل فى الضمائر أن يكون
متصلا ولا يعدل عنه الالة واذا كان الاصل فيها هو الاتصال فلا يجوز اتيان
المرفوع المنفصل ولا المنصوب كذلك (لاجل شئ) من العلل (الاعتذر
المتصل) وقوله (اى لاجل تعذره) اشارة الى ان اللام فى تعذر اجلية والى
ان الاستثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف وهو ما قدره الشارح فيما قبل بقوله
لاجل شئ وقوله (لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل) دليل لكون الاتصال
اصلا فيه) وقوله (فتى امكن) تفريع لكونه هو الاصل يعنى اذا كان
الاتصال اصلا فتى امكن اى الاتصال الذى هو الاصل (لا يسوغ الانفصال)
اى لا يعدل عن الاصل الى الفرع الذى هو الانفصال الا فى الموضع الذى يمتنع فيه
اتيان المتصل الذى هو الاصل * ثم اراد أن يفضل مواضع تعذر الاتصال فقال
(وذلك) وقول الشارح (اى تعذر المتصل) تفسير للمشار اليه اى ذلك
التعذر ثابت (بالتقديم) وقوله (اى بتقديم الضمير) تفسير للمضاف اليه التقديم
بان يكون الالف واللام عوضا عن المضاف اليه الذى هو مفعوله وبيان للمقدم
والمقدم عليه هو قوله (على عامله) يعنى اذا اريد تقديم ضمير الفاعل او المنصوب
على عامله تعذر الاتصال وقوله (لانه اذا تقدم على عامل لا يمكن ان يتصل به)
دليل للتعذر فى تلك الصورة يعنى اذا قدم على عامله لا يمكن ان يتصل الضمير بعامله
وقوله (اذ الاتصال به انما يكون فى آخر العامل) دليل للملازمة اى انما
يلزم عدم امكان اتصال الضمير وقت تقدمه على عامله لان الاتصال المعترف فى الضمير
انما يكون باتصاله بآخر العامل لا باوآله لان الاصل فى العامل التقديم قوله
(او بالفصل) عطف على قوله بالتقديم وقول الشارح (الواقع) ظاهره انه لتصحیح
تعلق اللام فى قوله (لغرض) بقوله بالفصل وقال المحشى عصام الدين انه لا حاجة
الى تفسيره بها لانه لا يفيد الا تعلق اللام به وهو حاصل بغير هذا التفسير واقول

لعل فائدته الاشارة الى ان اللام انما يتعلق بالفصل مع تضمينه لمعنى الوقوع لان المقام مقام العدول عن الاصل ولا يعدل عنه الا بتحقيق الفصل لا بتوهمه يعنى ان تعذر المتصل لا يوجد الا بوقوع الفصل الذى يقع لغرض لا بوقوعه لا لغرض وقول الشارح (لا يحصل الابيه) للاشارة الى ان الغرض قد يحصل بالفصل وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا انا فان الغرض وهو الاهتمام بشان زيد وان كان يحصل ههنا الا انه لم يتعين لهذا الغرض اذ يحصل بدونه ايضا كما يحصل بالتقديم نحو زيدا ضربت وجواز الانفصال مختص بالفصل الذى لا يحصل غرض المتكلم الابيه لانه لو حصل بغير الفصل لا يجوز الانفصال كما فى ضربت زيدا انا وقوله (اذ الفصل ينأى الاتصال) دليل لقوله لتعذر الاتصال يعنى انما يتعذر الاتصال لان الفصل اللازم للغرض ينأى الاتصال اللازم للاتصال وقوله (وبتركة يفوت الغرض) دليل لانتفاء اللازم يعنى ولان ترك الفصل يقتضى فوت الغرض المقصود ومحصله ان فيه مقامين احدهما ترك الاتصال واثنيهما ترك الانفصال فالاول للاول والثاني للثاني * ثم اعلم ان ذلك الغرض المقتضى للانفصال وقوله (او بالحذف) عطف ايضا على ما قبله يعنى ذلك التعذر اما حاصل بسبب الفصل او الحذف وقول الشارح (اى حذف عامله) تفسير للحذف بان يكون اشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو مفعول الحذف وقوله (لانه اذا حذف عامله) الخ دليل على ان حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور لانه اذا حذف عامل الضمير (لا يوجد ما) اى لفظ (يتصل) اى الضمير (به) اى بذلك اللفظ ولما تعذر الاتصال لعدم ما يتصل به تعين الانفصال وقال عصام الدين عصفه الله ينبغي ان يراد حذف عامله دونه يعنى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير وان يحذف مع الضمير فالمراد ههنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك الضمير يكون الضمير المقدر متصلا بالعامل المقدر نحو زيدا ضربته لان عامل زيدا وهو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل به وهو ضمير الفاعل وقوله (او بكون العامل) عطف على ما قبله ايضا وقوله (اى عامله) تفسير ايضا للمضاف اليه المعوض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب كون عامل الضمير (معنويا) بان يكون الضمير مبتدأ او خبرا وقوله (لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى) دليل ايضا على كونه سببا للتعذر المذكور يعنى انما كان كون عامله معنويا سببا للتعذر لانه حينئذ يلزم اتصال الضمير الملفوظ بالعامل الغير الملفوظ وهو متمتع فتعين الانفصال ايضا والفرق بين كون العامل محذوفا وبين كونه معنويا هو ان العامل فى الاول هو الموجود وفى الثانى هو المعدوم

لان العامل في زيدا ضربته هو لفظ ضربت الذي قدر ثم حذف وفي زيد قائم هو عدم العامل اللفظي في اوله وقوله (او) (بكون عامله) (حرفا) عطف على قوله معنويا كما اشار اليه الشارح في اثناؤه بقوله او بكون عامله لانه يفيد أنه عطف على خبر الكون* ولما لم يكن سببية كون العامل حرفا على اطلاقه بل كان مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد أن يقيد بقوله (والضمير) اى والحال ان الضمير (المعمول له) اى لذلك الحرف العامل (مرفوع) وقوله (اذالضمير المرفوع لا يتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يعنى انما كان هذا سببا للتعذر لان اتصال ضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا لكنه لا يتصل (لانه) اى لان الاتصال (خلاف لغتهم) اذ لم يوجد في لغة العرب شاهد على ذلك الاتصال فكان متعدرا بالنظر اليه وقوله (بخلاف المنصوب) دليل على تقييد المصنف يعنى انما خص تعذر الاتصال بالحرف في المرفوع لانه غير متعذر في غيره لانه يوجد في لغتهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل (نحو انى وانك) لانهما ضميران منصوبان متصلان بعاملهما الحرف وانما لم يذكر المجرور مع انه متصل ايضا لان الكلام دائر بين جواز الاتصال والانفصال والمجرور ليس كذلك لانه غير جائز الانفصال وقوله (او بكونه) عطف ايضا على ما قبله وهو من اسباب التعذر وقول الشارح (اى كون الضمير) تفسير للضمير الذى هو مضاف اليه لكون واسم له وقوله (مسندا اليه) خبره وقوله (اى الى ذلك الضمير) تفسير للضمير فى اليه وهو ظرف لغو للمسند وقوله (صفة) بالرفع نائب فاعل للمسند ولا يضر كون المسند مذكرا لان تأنيث الصفة غير حقيق وقوله (جرت) صفة للصفة وقوله (على غير من) اى صارت تلك الصفة صفة لغير الموصوف الذى (هى) وقول الشارح (اى تلك الصفة) تفسير لمرجع هى وقوله (كائنة) تفسير لمعلق قوله (له) وايدان بكون هى مبتدأ وله ظرفا مستقرا خبره يعنى ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون ذلك الضمير بحال يسند اليه صفة جرت على غير فاعلها وقوله (فانه لولم ينفصل) الخ دليل على كون الاتصال متعدرا فى تلك الصورة يعنى لولم ينفصل (الضمير) فى هذه الصورة (عن هذه الصفة لزم الالتباس) اى التباس غير الفاعل بالفاعل (فى بعض الصور) اى فى بعض صور هذا الباب وان لم يلزم فى بعض صور اخرى مثال الصور التى التباس فيها (كما اذا قلت زيد) وهو متبدأ اول وقوله (عمرو) مبتدأ ثان وقوله (ضاربه) خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبره والضمير المجرور راجع الى عمرو وقوله (هو) ضمير مرفوع منفصل على انه فاعل للصفة التى هى جرت على عمرو الذى ليست هى له بل لزيد* ثم فصله الشارح بقوله (فانه لو قيل)

فلم ينفصل الضمير الذى هو فاعل ضاربه بل اتصل واستتر فيه وقيل (زيد عمرو ضاربه) بلا ذكر هو (لالتبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو) يعنى التبس ان ضمير ضاربه الذى تحته هل هو راجع الى زيد بان يكون هو الضارب او الى عمرو بان يكون هو الضارب (بل المتبادر) الى الفهم (انه) اى مرجع ضمير ضاربه (عمرو لانه) اى لان عمرا (اقرب الى الضمير المستتر) من زيد اى الى الذى استترت تحت ضاربه (بخلاف) اى هذا قول فيه التباس بخلاف (ما) اى بخلاف الذى (اذا قيل ضاربه هو) بابرار الضمير فلا التباس فيه (فانه لما انفصل الضمير) عن عامله (على خلاف الظاهر) لان الظاهر أن يتصل به لما عرفت ان الاصل فى الضمير هو الاتصال (يعلم ان مرجعه) اى مرجع الضمير (ماهو خلاف الظاهر وهو) اى المرجع الذى هو خلاف الظاهر (زيد) لان الظاهر فى باب الارجاع ان يرجع الى القريب منه الذى هو عمرو وهنا وقوله (والا لاجابة) اشارة الى ان المقتضى للانفصال ليس مثل الاسباب السابقة لانه ان لم يوجد الالتباس المذكور لاجابة (اليه) اى الى انفصاليه هنا* ثم الشارح لما قال ان الالتباس مختص ببعض الصور دون الاخرى اراد أن يذكر وجه شمول هذا الحكم فى غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المحذور فيها فقال (واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه) اى حمل على ذلك البعض (ما) اى الصورة التى (لا التباس فيه اطرادا للباب) اى لتكون الصورة التى لا التباس فيها والصورة التى التبس فيها على نسق واحد* ثم ان الشارح اراد أن يذكر نكتة لاختيار المصنف للفظ من مع ان المناسب فيه لفظ ما لعمومه دون من فقال (وانما قال) اى المصنف (من هي له لا) اى لم يقل (ماهي له) وقوله (كما هو الظاهر) متعلق بقوله لا ما هي له اعنى انه متعلق بالمتنى اى لم يقل ما هي له بلفظ ما كما ان الايتان به هو الظاهر وقوله (ليكون اشمل) متعلق بالمتنى دليل على كون لفظ ما ظاهرا يعنى ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء وغيرهم وقوله (اقتصارا) علة لقوله وانما قال يعنى انما اختار لفظ من للاختصار (على ما هو الاصل) يعنى بالاصل هو العقلاء وقال المحشى عصام الدين ان كون العقلاء اصلا ممنوع لان الاصل هو الاكثر وهو غير العقلاء انتهى ويمكن ان ينتصر لجانب الشارح باثبات المقدمة الممنوعة بدليل آخر بان يقال ان العقلاء هو الاصل لشرفه والله اعلم* ثم شرع فى امثلة المنفصل الذى تعذر فيه الاتصال فقال (مثل اياك ضربت) (مثال) اى هذا مثال للتعذر (لتمديد الضمير على العامل) هكذا فى ما وجدته من نسخ الشرح لكن الاحسن ان يقال مثال للتعذر على العامل او لتقدمه على العامل كما لا يخفى (وما ضربك الا انا) وقوله (مثال الفصل) خبر للمبتدأ ايضا اى هذا المثال مثال

لتعذر الاتصال لتحقق الفصل بينه وبين عامله (لغرض وهو) اى الغرض
(التخصيص ههنا) اى فى هذا المثال حيث اريد اختصاص الفعل بالفاعل
وذالما يحصل الا بالفصل بالا او بمعناه نحو انما ﴿واياك والشر﴾ (مثال) للتعذر
(لحذف العامل) والعامل المحذوف هو ما قدره بقوله (اى اتق نفسك والشر)
فان الضمير الذى هو اياك لما حذف عامله الذى هو اتق ههنا حذفوا وجبا لكونه
من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فانفصل لذلك ﴿وانازيد﴾ (مثال كون
العامل) اى مثال لتعذر المتصل بسبب كون عامله (معنويا) فان انا لما كان مبتدأ
كان عامله معنويا فتعذر اتصال المعمول اللفظى بالعامل المعنوى ﴿وما انت
قائما﴾ (مثال كون العامل حرفا) يعنى مثال للتعذر الحاصل بسبب كون
عامل الضمير حرفا (والضمير) اى والحال ان الضمير المذكور فيه (مرفوعا)
لكونه اسم مالتى تشبه بليس وهو من المرفوعات ﴿وهند زيد ضاربه هي﴾
(مثال الضمير الذى اسند اليه) اى الى ذلك الضمير وهى هي ههنا حيث
اسند اليه (صفة) وهى ضاربه (جرت) اى صارت تلك الصفة خبرا لزيد
فكانت جارية (على غير من) اى على غير فاعله الذى (هى) اى تلك الصفة
(له) اى فاعل وصفة له وهى هند ههنا كما قال الشارح (فانه) اى الشأن
(اسند اليه) اى الى لفظ هي (الضاربة) اى الصفة (الجارية على زيد)
وهو غير من هي له وانما جرت عليه (حيث وقعت) اى الضاربة (خبر له)
اى لزيد (وهى) اى والحال انها (صفة لهند) فى الحقيقة (حيث قام الضرب
بها) اى بهند فى الواقع لانها هى الضاربة لزيد ثم قال (وانما يصح ذلك) اى
يصح ان يكون هذا المثال مثلا للتعذر بكونه اسند اليه صفة (اذا كان هي)
اى لفظ هي فى هذا المثال (فاعلا) للصفة المذكورة (لاتا كيدا) اى لا يكون
هذا المثال من هذا القيل اذا كان لفظ هي تا كيدا بان يكون فاعل الضاربة
ضميرا متصلا مستترا تحته راجعا الى هند ويكون لفظ هي تا كيدا لذلك الضمير
المستتر (والا) اى وان صح ايضا ان يكون مثلا للصفة المذكورة على تقدير كون
هي تا كيدا (لكان) اى هذا المثال (على ذلك التقدير) داخلا فى صورة الفصل
(لغرض التأكيد) قوله (ولكنه) استدراك من قوله وانما يصح ذلك يعنى تولد توهم
من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا لاتا كيدا بان هي فى هذا المثال هل هو
فاعل على انه داخل فيما نحن فيه او تا كيد على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه
بقوله ولكنه اى ولكن لفظ هي ههنا (تأكيد لازم) اى لازم للتركيب (لافاعل)
اى لانه فاعل اسند اليه الصفة المذكورة (بدليل نحو الزيدون والعمران
ضار بهم نحن) فان قولهم نحن ليس بفاعل لضاربهم لانه لما جمع بالواو علم

ان فاعله تحته وهو ضمير جمع المذكور لما كانت الصفة غير مختلفة بالغيبة
 والمحاطبة والتكلم احتمال ان يكون الضمير الذى فيه لفظ هم ولفظ اتم ولفظ
 نحن فان كان الاول يكون راجعا الى العمرون وليس كذلك لان المراد بالفاعل
 هو المتكلم فلزم ههنا ان يؤكد الضمير الذى تحته وهو نحن بالمتفصل حتى
 لا يلبس غير الفاعل (وروى عن الزمخشري) في هذا المثال (ضار بهم نحن)
 يعنى الزيدون والعمرون ضار بهم نحن اى بافراد ضار بهم (وعلى هذا)
 اى وعلى ما روى عنه بافراد ضار بهم (يكون) اى لفظ (نحن فاعلا) لان
 ضار بهم لما كان بلفظ الافراد لم يستتر تحته ضمير لانه لو استتر يلزم ان يكون مفردا
 مذكرا فالمرجعان وهما الزيدون والعمرون لا يساعدهانه وقوله (كما قال)
 يحتمل ان يكون نقلا لتوجيه الزمخشري يعنى ان الزمخشري بعد ما مثل به قال
 على طريق الاعتذار (واختار بالتمثيل صورة لالبس فيها) يعنى الزمخشري
 اختار فى التمثيل الصفة المذكورة بلفظ ضار بهم بالافراد ولا التباس فى كون نحن
 فاعلا لتعنيه فى هذه الصورة بخلاف نحو ضار بهم بالجمع لانه لما كان بلفظ
 الجمع التباس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس (ليثبت الحكم) اى حكم
 وجوب الانفصال (فى صورة اللبس بطريق الاولى) يعنى اذا وجب انفصال
 المضمير فى صورة لالبس فيها فوجوبه فى صورة اللبس اولى ويحتمل ان يكون
 قوله كما قال اشارة الى كلام المصنف يعنى كون نحن فى هذا المثال فاعلا كما قال به
 المصنف فى تمثله فى المتن بقوله هند زيد ضاربه هي لانه مثال لا التباس فيه لان
 ضاربه لما كانت بصيغة التأنيث تعين ان يكون فاعله راجعا الى هند لالى زيد
 فعلى هذا يكون قوله واختار عطفًا على قوله قال فيكون توجيهها لاختيار المصنف
 هذا المثال * ومانع من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والانفصال شرع
 فى مسائله من حيث جواز الاتصال والانفصال فقال (واذا اجتمع ضميران
 وليس احدهما مرفوعا) ولما قيد المصنف فى هذه المسئلة بقوله وليس احدهما
 مرفوعا اراد الشارح ان يبين وجه هذا التقيد فقال (احتراز) اى قوله
 وليس احدهما مرفوعا احتراز (عن نحو اكرمك) فان فى اكرمك ضميرين احدهما
 ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع لكونه فاعلا والثانى الضمير المنصوب المحاطب
 فالاول متصل بعامله بالفعل وكذا الثانى لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس
 الفعل (الامر فروع كاجزاء من الفعل فكأنه) اى فصار كأنه (لم يتحقق الفصل بين
 الفعل) اى بين مجموع الفعل وفاعله (والضمير الثانى) اى وبين الضمير الثانى
 وهو كاف الخطاب (اصلا) فاذا تشابه هذا بالجزء (فيجب اتصاله) اى
 اتصال الضمير الثانى بالفعل لكون الاتصال اصلا ولا مانع فيه * ثم شرع المصنف

في بيان حكمهما على تقدير عدم ذلك فقال (فان كان) وقيد الشارح هذه
 المسئلة بالقيدين احدهما قوله (على تقدير اجتماعهما) اى اجتماع الضميرين
 و ثانيهما قوله (وعدم كون) اى وعلى تقدير عدم كون (احدهما) اى احد
 الضميرين (مرفوعا) ليحترز بالقيد الاول عن كون الضمير واحدا وبالقيد الثاني
 عن كون احدهما مرفوعا ليطابق الاحمال بالتفصيل وقوله (احدهما) بالرفع
 على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى احد الضميرين) وقوله
 (اعرف) بالنصب خبر كان وفاعله راجع الى الاحد والمفضل عليه هو ما فسر
 الشارح بقوله (من الآخر) وكون احدهما اعرف من الآخر بان يكون
 احدهما متكلم والآخر مخاطبا او غائبا او يكون احدهما مخاطبا والآخر
 غائبا * ثم بين فائدة التقييد بامر فية احدهما في احراء حكم التخيير فقال (احتراز)
 اى فائدة هذا القيد احتراز (عما) اى عن الضميرين اللذين (اذا تساوا)
 في التعريف بان يكون كلاهما متكلمين او مخاطبين او غائبين (نحو اعطاها اياه)
 فان كلا الضميرين في هذا المثال غائبان وليس احدهما اعرف من الآخر فيتغير حكم
 التخيير فيدخل في الحكم الذى سيأتى وهو قول المصنف والافهوه منفصل * وذكره
 الشارح ههنا بقوله (حيث يجب الانفصال فى الثانى) اى فى تانى الضميرين * ثم بين
 الشارح علة حكم وحب الانفصال فى صورة كون احدهما اعرف فقال
 (للتحرز عن تقدم) الخ يعنى انه انما وحب الانفصال فى الثانى فى هذه الصورة
 ليحترز به عن تقدم (احد المتساويين من غير مرجح) لان المرجح فى صورة
 اعرفية احدهما للتقديم الذى يقتضى حواز الانفصال والاتصال فى الثانى هو
 كون المقدم اعرف ولما انتفت هذه العلة المرجحة للتقديم تعين وحب الانفصال
 الثانى منه وقوله (وقدمته) عطف على قوله ان كان اعنى الحملة الشرطية اى ان
 كان احد الضميرين اعرف و اردت تقديم ذلك الاعرف وقوله (اى احد الضميرين)
 تفسير لضمير قدمته لانه راجع الى احد المضاف فى قوله احدهما * ولما كان المتأدر
 من اضافة الاحد الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستغراق اشار الشارح
 الى انه ليس كذلك ههنا بقوله (الذى هو اعرف) يعنى ان الاحد الذى قدم
 معين و اضافته للعهد الخارحى وهو اعرف فلهما وقوله (على الآخر) متعلق
 بقدمته اى قدمت الاعرف على غير الاعرف * ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط فقال
 (احتراز) اى قوله وقدمته احتراز (عما) اى عن الصورة التى (اذا كان الاعرف
 مؤخر) لئلا اقتضت تأخيره اما بان يكون المقام مقتضيا للتقديم غير الاعراف فيلزم
 لاحله تأخير الاعراف او بان يكون مقتضيا لتأخيره فى اول الوهلة (نحو اعطيته اياك)
 فان اقدم فعلى اعطيت ضمير غائب و ثانيهما ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من الغائب

فوجد فيه الشرط الاول ولكن لم يرد المتكلم تقديم المخاطب الذي هو أعرافها لان ضمير الغائب لكونه مفعولا اول لاعطيت لزم تقديمه على المخاطب الذي هو المفعول الثاني له مع اعرافه (فيلزم انفصاله) اى انفصال الضمير الثاني وقوله ليعتذرة للزوم الانفصال ههنا يعنى انما يلزم انفصاله (ليعتذر المتكلم) اى ليصح اعتذار المتكلم (فى تأخير الاعراف) مع وجود المرجح لتقديمه واذا قيل له لم اخرت المؤخر الذى حقه ان يتقدم لكونه اعراف فيصح له ان يقول انى وان اردت تقديمه ولكن انفصاله مانع لتقديمه وقوله (ولا يلحقه) عطف على ليعتذر اى ليعتذر المتكلم ولثلا يلحقه (فى اول الوهالة طعن) وان كان لا يلحقه بعد التكرار بكونه مفعولا ثانيا يجب تأخيره وقوله (بايراده) من قيل التنازع لجواز تعلقه بقوله ليعتذر وبقوله لا يلحقه يعنى انما حصل التعذر به او انما لا يلحقه طعن بسبب ايراده اى ايراد المتكلم ذلك الاعراف (على خلاف الاصل) اى الذى هو الاتصال وخلافه ايراده منفصلا وهذا الذى احتاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور (وحكى عن سيبويه تجوز الاتصال) فى صورة تقديم غير الاعراف (ايضا) اى كما مع الجمهور فى صورة تقديم الاعراف ويحتمل ان يكون قوله ايضا اشارة الى جواز الانفصال يعنى ان سيبويه جواز الانفصال ايضا كما جواز الجمهور الانفصال (نحو اعطيتك) ثم قوله وحكى سيبويه اى وحكاة عن النجاة بلا التزام صحته كذا فى العصام وقال بعض المحشين فى الاستدلال على ما حكاة سيبويه لان الثانى وان كان اعراف لكن الاول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الاول وهو عبارة عن الآخذ واذا كان كذلك فهو يستحق التقدم نظر الى الترجيح المعنوى الذى هو مغن عن الترجيح اللفظى كذا فى الحواشى الهندية وحكى العصام ايضا حكاية التضعيف عن سيبويه حيث قال بعد حكايته عن النجاة انه فاسد لانه لم يسمع امثاله من العرب والله اعلم وقوله (فلك الخيار) حجة جزائية مجزومة المحل على انه جزء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية صغرى جواب لقوله اذا اجتمع ضمير ان وقوله (اى الاختيار) تفسير للفظ الخيار مطابقا لما فسره به صاحب القاموس فعلى هذا يجوز أن يكون قوله (فى) (الضمير) (الثانى) ظرفا لغوا ومتعلقا بلفظ الخيار وان جاز كونه ظرفا للظرف المستقر وهو قوله فلك ثم فسر الشارح لفظ الخيار بقوله (ان شئت اوردته) اى الضمير الثانى (متصلا) ليكون توطئة لقوله (نحو اعطيتك) وقوله (باعتبار عدم الاعتداد بالفضل) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعنى ان شئت اوردت الضمير الثانى متصلا بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد بانفصاله عن العامل (بما هو) اى بسبب الضمير الذى هو (متصل) بالعامل وهو الضمير

المخاطب ههنا لانه لما قدم لاعرفيته لزم ان يعتبر فيه زيادة فضيلة ومزية على غير الاعرف وتلك المزية اعتباره كالجزيئية ثم فسر الشق الثاني المنفهم من قوله الخيار بقوله (وان شئت اوردته منفصلا) اى ويجوز ايرادك الضمير الثانى منفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث جعل الضمير الثانى من غير المرفوع منفصلا * ثم بين سبب الايراد بقوله (باعتبار الاعتداد) اى انما جاز فيه ان تورده منفصلا بسبب انه يجوز لك الاعتبار للاعتداد (بالفصل) اى بانفصال الثانى (بماهو) اى بسبب الضمير الذى (يفصله) اى يفصل بينه وبين عامله وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذى يفصل بين الضمير الغائب وبين العامل ههنا * ولما كان الاعرف من الضمائر ضميرين احدهما المخاطب لكونه اعرف بالنسبة الى الغائب وثانيهما المتكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المخاطب ولما اورد المصنف مثال الاول اراد ان يورد مثال الثانى فقال (و) (نحو) (ضريك) ثم الشارح اراد تطبيق المثال بالممثل فقال (فانه) (يعنى هذا المثال مطبق للممثل لانه) (اجتمع فيه ضميران) (احدهما الضمير المتكلم المحرور المتصل لكونه مضافا اليه وثانيهما الضمير المخاطب المنصوب المتصل حينئذ قد وجد الشرط الاول وهو كون احدهما اعرف والشرط الثانى ايضا كما قل (وليس احدهما) (اى الضميرين من المتكلم والمخاطب) (مرفوعا) ولما توهم منه ان الضمير الاول لما كان فاعلا للمصدر يكون مرفوعا حينئذ يكون مخالفا للشرط الثانى اراد الشارح دفع هذا التوهم فقال (لجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية) يعنى ان احدهما ليس بمرفوع كما توهم لان الاول محرور بالاضافة اى باضافة المصدر اليه وهو محله القريب وان كان محله البعيد مرفوعا لكونه فاعلا للمصدر والاعتبار بمحله القريب فيقال له انه ضمير محرور متصل والضمير الثانى منصوب متصل لكونه مفعولا للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله اجتمع ويبين لوجود الشرط الثالث وهو قوله وقدمته يعنى ان هذا المثال مطابق ايضا بالنسبة الى الشرط الثالث ايضا لانه قدم فيه (الاعرف الذى هو ضمير المتكلم) وانما قدمه لكونه فاعلا ولكون الاصل فيه هو التقديم فاذا وجدت الشروط الثلاثة المذكورة فيه (فلك) (اى تجازلك) (الوصل) اى اتصال الثانى (باعتبار عدم الاعتداد) اى بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد (بالفصل) اى بانفصاله (بالمصل) اى بسبب الضمير المتصل (ولك) اى وجزالك (الفصل) يجعل الضمير الثانى منفصلا (نحو ضربي اياك للاعتداد) اى بسبب اعتبارك للاعتداد (بالفصل) اى بانفصاله بالمصل * ولما فرغ المصنف من المسئلة التى حكمها بالتخير شرع فى المسئلة التى حكمها وجوب الانفصال فقال (والا) وفسره

الشارح بقوله (اي وان لم يكن احدهما اعرف) بان تساويا في المعرفة ككونهما
 غائبين او مخاطبين او متكلمين وهذا اشارة الى انعدام الشرط الشرط الاول
 وقوله (او يكون ولكن ما قدمته) اشارة الى انعدام الشرط الثاني يعنى
 وان لم يكن احد الضميرين اعرف من الآخر او يكون احدهما اعرف ولكن
 ما اردت تقديم ما هو اعرف (فهو) وقوله (اي الضمير الثاني) تفسير للمرجع وقوله
 (على كل من التقديرين) قيد للجزء (منفصل) خبر للمبتدأ والجملة جزائية
 وقوله (لا غير) تأكيد له اى لا يجوز فيه غير المتصل كما يجوز الوجهان في الباب
 السابق * ثم شرع الشارح في ادلة وجوب الانفصال فقال (اما على التقدير
 الاول) اى اما تعيين الانفصال على تقدير عدم كون احدهما اعرف ثابت (فلئلا
 يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر) يعنى لو جاز الاتصال والانفصال
 على تقدير عدم اعرفية احدهما لزم ترجيح احد المثلين اى احد المتساويين
 في المعرفة (فيما) اى في اللفظ الذى (هو) اى ذلك اللفظ مع ما يتصل به
 (كالكلمة الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا في المعنى لانه الاخذ في باب
 اعطيت (بلا مرجح) لان المرجح في الصورة الاولى هو الاعرفية او تقديم المتكلم
 فاذا لم يوجد احد هذين الامرين لم يوجد مرجح يقتضى تقديم احدهما
 واتصاه فاذا لم يوجد مرجح يلزم اكتساب مرجح آخر لانهما اذا تعارضا
 تساقطا والمرجح جعل الثاني منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال الموجب
 للتقديم (واما على التقدير الثاني) اى واما تعيين الانفصال ووجوبه على تقدير
 كون احدهما اعرف لكن ما قدمته (فلكرهتهم) اى فالانفصال لكرهتهم
 (تقديم الانقص) وهو الاعرف الذى لا يكون كالكلمة الواحدة لعدم كونه
 فاعلا لفظا كما في صربك او معنى كما في اعطيتك اياه وقوله (على الاقوى)
 متعلق بالتقديم وقوله (فيما هو كالكلمة الواحدة) صفة للاقوى اى على الاقوى
 الذى هو كالكلمة الواحدة لكونه فاعلا معنى لكون الضمير الغائب مفعولا
 اول لاعطيت وكون المخاطب الاعرف مفعولا ثانيا له فانه وان كان اعرف
 وكانت الاعرفية مرجحة لتقدمه ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة مرجح
 لتقدمه ولو قدم الاعرف ههنا يلزم تقدمه (بلا مرجح) اى زائد على الاعرفية
 فحينئذ يورد منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال ومثال ما لا يكون احدهما
 اعرف (نحو زيدا اعطيته اياه) كما قال الشارح (مثال) اى هذا مثال (لما) اى
 للضميرين اللذين (لم يكن احدهما اعرف) وقوله (لكونهما) دليل لعدم
 الاعرفية يعنى ان احدهما ليس باعرف في هذا المثال لكونهما (ضميرين
 غائبين) (او) (اعطيته) (اياك) وانما فسر الشارح باعطيته للاشارة الى ان قوله

ايك عطف على قوله اياه والتقدير نحو اعطيته اياك (مثال) اي هذا مثال (لما) اي للضميرين اللذين (يكون احدهما اعرف وهو) اي الاعرف (ضمير المخاطب) وهو اياك (ولكن ما قدمته) لتسكته السابقة * وما فرغ المصنف من المسائل التي تعين فيها احد الامرين من ايراده متصلا ومنفصلا او تخير فيها المتكلم في ايراد ايهما شاء شرع في المسئلة التي اختير فيها احد الامرين مع جوازها فقال (والمختار) اي الذي يكون مختارا للنجاة من الامرين (في خبر) (باب) (كان) اي اذا وقع الضمير خبرا له وزاد الشارح لفظ باب للاشارة الى ان المراد بالخبر ههنا اعم من خبر كان وصار وغيرها من الافعال الناقصة دفعا لايهام انه مختص بكان ولذا فسره بقوله (اي خبر كان واخوانها) وقوله (اذا كان ضميرا) تطبيق لهذه المسئلة بمسائل الضمير والافلا فائدة فيه وقوله (الانفصال) خبر لقوله والمختار ومثاله (كما تقول كان زيد قائما) اي مثاله قولك كنت اياه في اثناء مجموع قولك كان زيد قائما (وكنت اياه) وانما اورد قوله كان زيد قائما مع ان المثال وكنت اياه ليحصل مرجع للضمير الغائب حتى يصح به التركيب * ثم شرع الشارح في بيان دليل كون الانفصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار أن يكون متصلا لكونه هو الاصل فقال (لانه) اي انما اختاروا الانفصال ههنا لان خبر باب كان (كان في الاصل خبر المبتدأ) لكون باب كان من نواسخ المبتدأ (ويجب) اي وحينئذ يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا) وقوله (لان عاملة) علة لقوله يجب اي وانما يجب كون خبر المبتدأ منفصلا اذا كان ضميرا لان عاملة اي عامل خبر المبتدأ (معنوي) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معنويا يجب الانفصال ولذا يختار الانفصال بالنظر الى اصله * ثم شرع الشارح في بيان علة جواز الاتصال فقال (ويجوز) اي جوازا مرجوحا (ان يكون) اي خبر باب كان (ضميرا متصلا ايضا) اي كما يجوز جوازا راجحا ان يكون منفصلا (نحو) كنته في قولك (كان زيد قائما وكنته) وانما جاز ذلك (لانه) اي لان خبر باب كان (شبيه بالفعول) في وقوعه بعد الفعل وفاعله لانه مفعول حقيقة لما عرفت (وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال) لكون اللازم في المشبه به وجود مزية على المشبه (فلا اقل) في فائدة التشبيه وثمرته وقوله (من ان يكون جائز الاتصال) بيان للمفضل عليه لقوله اقل يعني لاحكم اقل من جواز الاتصال لان اقل من الجواز هو الامتناع ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه ولو حكم بالوجوب كما هو حكم المشبه به لم تحصل مزية المشبه به على المشبه فروعي للجانبين وحكم بالجواز * ولما تولد من ههنا انه لما وقع المشابهة بالفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه اصلا فلم كان الانفصال مختارا

المصنف في بيان الحكم المذكور في باب عسى فقال (و) ولما كان عسيت
 معطوفا على لولا انت وهو خبر قوله والاكثر اراد الشارح ان ينبه على هذا
 العطف وعلى كون الحكم ههنا مخالفا للحكم الذي سبق في لولا وعلى وجه
 كون الاكثر هو الاتصال ههنا فاورد هذا التشبيه بين حرف العطف وبين
 المعطوف فقال (كذلك الاكثر) اى كما كان اكثر الاستعمال في لولا انفصال
 الضمير كان الاكثر (في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما)
 اى لكون الاسم الذي (بعد عسى فاعلا) وقد عرفت ان الضمير اذا كان فاعلا
 وجب اتصاله بعامله اللفظي المذكور (تقول) في باب عسى على اكثر الاستعمال
 (عسيت الى آخره) يعنى عسيت عسيتا عسيتم عسيت عسيتا عسيتن عساه
 عساها عساهم عساها عساها عساهن عسيت عسيتا وما يجب ان يعلم ان
 الضمائر في صيغ الغائب مستترة كافي سائر الماضيات لكن لما لم يكن لهذا الفعل
 صيغ مخصوصة للغائب لكونه غير متصرف كان الضمير في جميع صيغ الغائب
 مستترا بخلاف سائر الماضيات المتصرفة لانه يكون الضمير المرفوع فيها بارزا
 في التشبيه والجمع فافهم* ثم المصنف لما بين ماهو الاكثر في البابين اراد ان يذكر ماهو
 غير الاكثر فقال (و) قد (جاء) ولما كان هذا المحيىء مقابلا للاكثر اشار اليه
 الشارح بقوله (في بعض اللغات) وهو غير الاكثر وقوله (لولاك) مع ما عطف
 عليه فاعل لقوله جاء اى جاء لفظ لولا اذا استعمل مع الضمير لولاك اى كون
 الضمير متصلا به على خلاف الاكثر (و) جاء (عساك الى آخرها) اى الى
 آخر لولاك وعساك فالاول لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك
 لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها لولاها
 عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك
 عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك
 عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك عساك
 الاكثر مذهبا للاخفش وسيبويه اراد الشارح ان ينبه على توجيه الامامين
 فقال (فذهب الاخفش الى ان الكاف) اى المتصل الذي (بعده لولا ضمير مجرور)
 اى مجرور متصل كفى بك وضربك (وقع) اى لكنه وقع (موقع المرفوع)
 لكون المقام مقام المبتدأ كما عرفت* ثم اشار الى جواز وقوع الجرور موقع
 المرفوع بقاعدة وهى قوله (فان الضمائر) مطلقا (قد يقع بعضها موقع
 بعض) آخر ثم استشهد عليه بقوله (كما تقول ما لنا كانت) ثم اشار الى مقام
 الاستشهاد فقال (فانت) اى الذى هو مدخول الكاف الجارة وقوله (في هذا
 المقام) متعلق بوقع المتأخر (مع انه ضمير المرفوع) اى مع انه موضوع على
 الضمير المرفوع المنفصل (واقع موقع الجرور) اى موقع الجرور المتصل وكذلك

الضمير في لولا كان في صورة المجرور المتصل ثم وقع موقع المرفوع المنفصل على عكس قوله كانت * ثم شرع في بيان توجيه سبويه في لولا فقال (وذهب سبويه الى ان لولا في هذا المقام) اى فيما اذا دخل على الضمير المجرور (حرف جر) اى بمعنى اللام التعليلية كان معنى قولك لولا كذا لكان كذا فى معنى لم يكن كذا لوجودك كما فى حاشية العصام وقوله (والكاف) بالنصب عطف على لولا اى وان الكاف فى لولا ك (ضمير مجرور واقع موقعه) لاموقع غيره كما ذهب اليه الاخفش ثم اشار الى الفرق بين المذهبين فقال (فالأخفش تصرف فيما بعد لولا) حيث ابقى لولا على حاله وتصرف فى الضمير بما تصرف وقوله (وسبويه) مرفوع على انه عطف على الضمير المتصل فى تصرف وقوله (فى نفسه) معطوف على قوله بعد لولا فيكون من قبيل عطف الشئين على معمولى عامل واحد واما ان عطف سبويه على قوله فالأخفش وفى نفسه على قوله بعد لولا يكون من قبيل عطف الشئين على معمولى عاملين مختلفين ولا يجوز يعنى محصل مذهب سبويه انه تصرف فى نفس لولا حيث الحقه بالحروف الجارة وقدم الشارح مذهب الاخفش تبيها على انه هو المذهب المنصور لمقال المحشى العصام ان التصرف فى ما بعد لولا اولى من التصرف فى نفسه لانه معمول والمعمول محل تصريف الاعراب وايضا انه متأخر والمتأخر اولى فى التصرف * ولما فرغ من نقل المذهبين فى ما بعد لولا على بعض اللغات شرع فى نقلهما فى باب عسى فقال (واما عساك فذهب الاخفش) على سياق ما ذهب اليه فى لولا يعنى (الى انه) اى الكاف فى عساك (ضمير منصوب) فى الصورة (واقع موقع المرفوع) لكونه فاعلا لعسى (وسبويه) اى وذهب سبويه (الى ان عسى محمول على لعل) اى التى للترجى (لتقاربهما) اى لتقارب عسى ولعل (فى المعنى) اى فى كونهما للطمع والاشفاق * ثم ذكر محصل المذهبين ايضا بقوله (فهنا) اى فى التصرف فى عسى (ايضا) اى كالتصرف فى لولا (الاخفش تصرف فى الضمير) بناء على ما نقله من قاعدة ان بعض الضمائر وقع فى موقع بعض وقوله (وسبويه) ايضا عطف على المستر فى تصرف لما قلنا فى ماسبق وقوله (فى العامل) عطف على قوله فى الضمير وهما معمولان تصرف * ولما فرغ المصنف من المباحث التى تتعلق بالضمائر من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التى تلحقها بالذات كالاتصال والانفصال شرع فى المباحث التى تلحقها بالواسطة فقال (ونون الوقاية) وازافة النون الى الوقاية اضافة لامية من قبيل اضافة السبب الى المسبب اى نون هى سبب الوقاية اوبىانية اى النون التى هى الوقاية كذا فى العصام وهو مبتدأ وقوله (مع الياء) ظرف مستقر اما على انه حال من المبتدأ

او من الضمير المستتر في قوله لازمة وفسر الشارح الياء بقوله (اى ياء المتكلم)
 وباعت التفسير ظاهر وقوله (لازمة) بالرفع خبر المبتدأ وقال العصام ان خبر
 المبتدأ هو قوله مع الياء ولازمة بالنصب حل من ضمير الظرف المستقر انتهى
 ولعل وجه التخصيص ان فائدة الخبر تظهر من جعل قوله مع الياء خبرا لان
 المقام فيمن جهل ان نون الوقاية في ان وضع الضمائر يحتاج اليها وافادته بانها
 يحتاج اليها اذا كان ماقبلها مع ياء المتكلم واما لزومها للكلمة وعدم لزومها
 فمقصد آخر والله اعلم وقوله (في الماضي) متعلق بلازمة وتفسير الشارح بقوله
 (اذا لحقه تلك الياء) بيان وتنبه على ان لزومها للماضي ليس بمقيد بشرط
 بل لحوق ياء المتكلم سبب لزومه وواسطة له بخلاف المضارع كما سيأتى انه مشروط
 بشرط لاشئ وهو عدم نون الاعراب فيه وقوله (لتقى) متعلق بقوله لازمة
 اى لازمة لتحفظ تلك النون (آخر الماضي) اى الآخر الذي هو مبنى اما
 على الفتح كما في المفرد او فيما اتصل به نون الجماعة او ضمير المفرد المخاطب نحو
 ضربني وضربتني وضربتني او السكون كما اذا اتصل به الواو والالف والتاء
 في المفرد الغائبة نحو ضربتني وضرباني وضربوني او على الضم فيما اذا اتصل به
 ضمير المتكلم نحو ضربتني او على الكسر فيما اذا اتصل به ضمير المخاطبة المفردة
 نحو ضربتني ونون الوقاية تحفظ حركة هذه الاواخر في كل منها (عن الكسرة المختصة)
 اى عن الكسرة التي هي مختصة (بالاسم) اى بالاسم المعرب وقوله (التي) صفة
 ثانية للكسرة واحتراز عن وجوب المحافظة عن كل الكسرة يعنى انما تجب المحافظة
 عن الكسرة التي (هي اخت الجر) او مشبهة بالجر في كونها في آخر الكلمة وعدم
 من هذا القيد ان نون الوقاية نفسها لا تحتاج الى المحافظة لان كسرتها ليست اخت
 الجر لان وجه الشبه هو كونها في آخر الكلمة ولا يطلق على آخر حرف واحد
 مبنى على الكسر انه آخر الكلمة وقوله (ولهذا سميت) اى سميت تلك النون
 (نون الوقاية) بيان لوجه التسمية الذي فهم من مجموع قول المصنف والشارح
 (نحو ضربني) وكذا ضرباني وضربوني وضربتني وضربتاني وضربتني
 وضربتني وضربتاني وضربتوني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني
 وضربتاني وقوله (و) (كذلك نون الوقاية لازمة) اشارة ان قوله وفي المضارع
 عطف على قوله في الماضي والمعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله ولذا
 فصل الشارح بين حرف العطف والمعطوف بما فصل يعنى كما ان نون الوقاية
 لازمة في مطلق الماضي كذلك لازمة (في المضارع) واستدرك الشارح بقوله
 (لكن لا مطلقا) ليكون توطئة لما قيد به المصنف يعنى ان لزوم نون الوقاية
 للمضارع ليس على اطلاقه كما في الماضي (بل حال كونه) اى كون المضارع

(عربا عن نون الاعراب) وهي نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة المفردة نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين وامانون جمع المؤنث فليست للاعراب فيلزم معها نون الوقاية لانها ثابتة في كل حال المضارع ولا تختلف بالثبوت والحذف باختلاف العوامل وقوله (اي عن نون هي الاعراب) اشارة الى ان اضافة النون الى الاعراب اضافة بيانية لقوله (نحو يضربني) وكذا تضربني ويضربني واضربني ونضربني وانما لزم تلك النون في ذلك المضارع العاري عن نون الاعراب (لتقي) اي لتحفظ تلك النون (آخر المضارع ايضا) اي كما تحفظ آخر الماضي (عن تلك الكسرة) وهي الكسرة المختصة بالاسم يعنى الكسرة التي تكون في آخر الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا لان آخر المضارع اما رفوع بالضمة واما منصوب بالفتحة واما ساكن بالجزم واما محذوف والكسرة مخالفة له على جميع التقادير وانما قيدنا الكسرة بما ذكرنا ليكون توطئة لقوله (بخلاف كسرة تضربين) على صيغة المفرد المخاطبة يعنى كسرة باء تضربين خارجة عن الكسرة التي يجب التحفظ عنها (لانها) اي لان كسرة باء تضربين مثلا واقعة (في الوسط حكما) اي لاحقيقة لانها في الحقيقة في آخر الكلمة ولكن لما لحقت به ياء الضمير في كل حالة والنون في حالة رفعه كانت الكسرة بسبب لحوقها في الوسط (وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا) حيث كسرت النون لالتقاء الساكنين (و) كسرة لام (قل الحق) لانهما مجزومان او الثاني في حكم المجزوم وحركة النون واللام بالكسرة لكن تلك الكسرة ليست هي الكسرة التي يجب التحفظ عنها (لعروضها) اي لعروض الكسرة فيهما ولم يلزم نون الوقاية في امثالهما* ولما فرغ المصنف من بيان المواضع التي التزم فيها اتيان النون شرع في بيان المواضع التي لم يلزم فيها اتيانها فقال (وانت مع النون) ولما كان المراد بالنون ههنا هي نون الفعل المضارع وصفها الشارح بقوله (الاعرابية) اي مع النون المنسوبة الى الاعراب وقوله (الكائنة) للتبني على ان قوله (فيه) ظرف مستقر مجرور المحل على انه صفة للنون المعرف باللام وعلى ان الظرف المستقر وان كان نكرة لا يجوز كونه صفة للمعرف للزوم المطابقة بالتعريف لكن يقدر في امثال هذا المقام الاسم المعرف باللام وقوله (اي في المضارع) تفسير للضمير المجرور يعنى اذا كان الفعل المضارع مع النون الاعرابية وهي نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة (و) (مع) (لدى) وان واخواتها) ثم فسر الشارح اخوات ان بقوله (يعنى ان) بفتح الهمزة (وكأن ولكن وليت ولعل) وانما فسر الاخوات بهذا لثلاثتهم اختصاص هذا الحكم بما في آخره النون بل انه يعم جميع الحروف المشبهة وقوله (مخير) خبر

المتبدأ * ولما كان التخيير عبارة عن استواء الامرين من غير ترجيح احدهما اراد
 الشارح ان يذكر امرين فقال (بين الاتيان بنون الوقاية) ثم ان اختيار هذا
 الاتيان لما احتاج الى مرجح اشار اليه بقوله (للمحافظة على الحركات البنائية)
 يعنى يجوز لك في هذه الكلمات الاتيان بنون الوقاية في اواخرها وانما يجوز
 ذلك لتحصيل المحافظة وتلك المحافظة في بعضها محافظة حركاتها وفي بعضها
 محافظة سكونها اما محافظة حركاتها (في غير لدن) من المضارع الذى فيه نون
 الاعراب وان واخواتها لان حركتها البنائية اما كسرة كما في يضربان
 واما فتحة كما في البواقي واذا لم تلحق نون الوقاية يلزم ان يكسر ملاقاتها بياء
 المتكلم واذا كسر تزول الفتحة التى بنيت عليها (و) اما المحافظة (على
 السكون) فخاصة (في لدن) لانه لو لم تلحق النون بها لزم تحريك نون لدن
 بالكسر فيزول سكون آخرها ثم فسر الامر الآخر فقال (وبين تركها) يعنى
 يجوز لك ترك اتيان نون الوقاية في الكلمات المذكورة وانما يجوز تركه (تحرزا)
 اى لتحرز المتكلم (عن اجتماع النونات) والمراد بالنونات ههنا ما فوق الواحد
 لان النونات لم تجتمع في كل من تلك الكلمات بل تجتمع في بعضها وهى ان وان
 ولكن وكأان واما في لدن فتجتمع فيها النونان وكذا في يضربان ويضربون
 ويحتمل ان يكون من باب التغليب ولما لم يمتش هذا الحكم في لعل وليت اشار الى
 تعميم هذا الحكم ليحصل الشمول اليهما فقال (ولو حكما) اى ولو كان ذلك
 الاجتماع اجتماعا حكما بان يجتمع مع النون الحكمى (كما في لعل) لانه ليس في آخره
 نون بل فيه لام ولكن اللام في حكم النون (لقرب اللام) اى لقرب مخرج اللام
 (من النون) اى من مخرج النون وقوله (في المخرج) متعلق بالقرب * ثم اراد الشارح
 وجه جواز الترك في ليت فقال (وحلا على اخواتها) يعنى وانما يجوز ترك النون
 في ليت مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس في آخره نون ولا ماهو في حكمها
 بل فيه تاء ولا قرب لخرجه من النون وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جز
 فيه حملا على اخواتها (كما في ليت) ثم استثنى منها ما يختار فيها احد الامرين وان
 استويا في الجواز فقال (ويختار) وقوله (اى حقوق نون الوقاية) تفسير لتائب الفاعل
 المستتر في يختار يعنى ويكون لحقوق نون الوقاية مختارا على عدم لحوقها (في ليت)
 وقوله (من بين اخوات ان) حال من ليت اى مميذا من سائر الحروف المشبهة
 وانما كان مختارا (لعدم مانع) وهو اجتماع النونات الذى هو علة الترك وهذه
 العلة معدومة (في ذاتها) اى في ذات ليت لانه ليس في آخره نون ولا ماهو
 في حكمها * ثم اشار الى دفع المرجح الذى يجوز الاتيان بقوله (والحمل على اخواتها
 خلاف الاصل) ولا يصار اليه الا لضرورة صارفة عن العدول عنه ولا يخفى

الى قوله ويختار بمنزلة الاستثناء من مسألة التخيير (و) (في) (من وعن وقد
وقط) اى ويختار لحوقها ايضا في من وعن * ولما كان لفظ قد محتملا للحرف
الذى يختص بالفعل وهو قد التحقيقية او التقليلية اراد الشارح دفع هذا
الاحتمال فقال (وهما) اى لفظ قد وقط يراد بهما ماهو (بمعنى حسب) اى
الاسمان لان المراد بقدهو الحرف وهذا التفسير يحتاج اليه بالنسبة الى قد
لان قط ليس بحرف بل اسميته ظاهرة لاحتياج الى التفسير بل يذكر استبعا
وانما كان اللحوق مختارا في الكلمات المذكورة (للمحافظة على السكون)
اى على سكون واخرها (اللازم الذى) اى السكون الذى (هو الاصل فى البناء)
ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن بان يقال ان هذا الدليل بعينه جار على
كلمة لدن لكون آخرها ساكنا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) يعنى
لان سلم جريان دليل الاختيار فى كلمة لدن لان تمام العلة هو انضمام قلة الحروف
وحروف لدن كثيرة لكونها على ثلاثة احرف * ثم اشار الى ماهو المختار فى لعل
فقال (وعكسها) (اى عكس لى) وهو مبتدأ وقوله (لعل) خبره وقوله
(فى الاختيار) متعلق بالعكس يعنى ان لىت ليست بالعكس فى معناها او فى غيره
من الاحكام بل فى كون لحوق النون مختارا فيها ويكون العكس ههنا بمعنى
النى كما قال (فالمختار) يعنى ان معنى العكس هو أن المختار (فيها) اى فى لعل
(ترك النون) الذى هو عكس الاثبات وانما كان ترك النون مختارا فى لعل
(لثقل التضعيف) وهو تشديد اللام فى آخرها بخلاف لىت لانه ليس فى آخرها
تضعيف (وكثرة الحروف) اى لكثرة حروفه اى حصل من مجموع الامرين
ثقل ليس فى غيرها * ثم شرع فى مسألة ضمير الفصل فقال (ويتوسط بين المبتدأ)
اى يقع او يدخل بين المبتدأ (والخبر) وقال بعض الشراح وانما قال يتوسط
للاحتراز عن الضمير الذى يتقدم او يتأخر انتهى فعلى هذا يكون قوله بين
المبتدأ مستدركا لان التوسط لا يكون الا بين الشئين ولهذا يحمل التوسط
على التجريد اى على معنى مطلق الوقوع او الدخول كما فسر به بعض المحشين
وقوله بين مشترك بين الزمان والمكان فهنا متعين للمكان فتأمل وقوله (قبل
العوامل) اى قبل دخول العوامل اللفظية عليهما (مثل زيد هو القائم) لان هو
دخلت بين زيد الذى هو المبتدأ الآن وبين القائم الخبر الآن (او بعدها) (اى)
او يدخل (بعد) دخول (العوامل) اللفظية عليهما (نحو كنت انت الرقيب)
فان انت دخلت بين اسم كان وبين خبره وهما وان كانا بعد دخول العوامل
اللفظية اسما وخبرا له لكنهما باقيا على حقيقةتهما وهى المبتدائية والخبرية
حقيقة فيصح اطلاق المبتدأ والخبر عليهما كذا فى العصام وعلله بان المراد

بالابتداء والخبر ذاتهما لا اوصافهما ولا شك ان الذات باقية فيهما وقوله (صيغة مرفوع) بالرفع على انه فاعل يتوسط* ولما كان الظاهر من التعبير أن يقول ضمير مرفوع فعدل المصنف عن هذا التعبير اراد الشارح أن يبين وجه العدول فقال (ولم يقل) اى المصنف (ضمير مرفوع) على مقتضى الظاهر والواو في ولم يقل اما عاطفة اى قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع ويحتمل ان تكون استثنائية بان يكون جوابا لسؤال مقدر (لمكان الاختلاف) اى لوجود الاختلاف بين النحاة في هذا المكان وقوله (في كونه) متعلق بالاختلاف اى في كون المتوسط بين المبتدأ والخبر (ضميرا) فعندا كثر البصريين وعند الخليل انه حرف وعند غير الخليل انه اسم لكن لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون له محل ثم اختلفوا في ان محله بحسب ما بعده او بحسب ما قبله فقال الكسائي بالاول والقراء بالثاني وهذا هو الاختلاف الذى نقله ابن هشام والرضي نقله على خلاف ذلك فقال عند اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف ولما تشعب هذا الاختلاف عدل المصنف عن التعبير بالضمير لان من جعله حرفا لم يكن ضميرا عنده لان الضائر من اقسام الاسم فاورد ما هو المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة لانه يطلق عليه لفظ الصيغة سواء كان ضميرا او لا وقوله (منفصل) بالجر صفة مرفوع وهو انا الى هن كما سبق وقوله (مطابق) صفة بعد صفة وقوله (للمبتدأ) متعلق بالمطابق* ثم اراد الشارح ان يفصل المطابقة بقوله (افرادا) نحو زيد هو القائم وهدى القائمة (وتثنية) نحو الزيدان هما القائمان (وجما) نحو الزيدون هم القائمون (وتدكيرا وتأيينا وتكلما) نحو انا القائم (وخطابا) نحو انت القائم (وغيبة) نحو زيد هو القائم* ثم شرع في بيان اسم تلك الصيغة بين النحاة فقال (ويسمى) وقوله (هذا المرفوع) تفسير لنائب الفاعل المستتر في يسمى اى ويصطاح عليه بين اهل العربية ان تلك الصيغة التى هى على صورة ضمير المرفوع تسمى (فضلا) ولما حتمل ان يكون ليفصل سببا للتسمية وسببا للتوسط وكان الظاهر هو الثانى اراد الشارح ان يحمل قوله ليفصل على ما هو الظاهر فقال (وذلك التوسط) اى توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف (ليفصل) اى كى ان يفصل وفسر الشارح الضمير المستتر في ليفصل بقوله (ذلك المرفوع المتوسط) وقوله (بين كونه) ظرف ليفصل وتفسير الشارح بقوله (اى كون الخبر) تفسير للضمير المجرور في كونه اى انما يقع ذلك المرفوع بين المبتدأ والخبر ليميز ذلك بين كون ما بعده (نعنا) لما قبله (وخبرا) اى وبين كون الخبر خبرا له يعنى انه خبر لانعت* ولما جرى هذا السبب في كونه سببا

للتمييز فيما يلبس الخبر بالنعت وفيما لا يلبس كما شهد به الاستعمال اراد الشارح ان يبين بان كون المرفوع سببا للتمييز بين كونه نعتا وخبرا (فيما يصلح لهما) اى فى التركيب الذى يصلح ما وضع فى مقام الخبر أن يكون نعتا لما وضع مبتدأ بان يوجد فيه شروط كونه نعتا من التعريف وغيره فيلبس الخبر فى هذا التركيب بالنعت فيحتاج الى التمييز واما فى التركيب الذى لم يصلح فيه ما وضع فى موضع الخبر أن يكون نعتا بان لم يوجد فيه شروط النعتية فهو ما قاله الشارح (ثم اتسع) اى اعطى الرخصة فى الاستعمال (فادخل) اى ادخل بسبب الرخصة لاسبب الاحتياج الى التمييز (فيه) اى فيما فيه الالتباس وقوله (فيما) نائب فاعل لادخل اى ادخل فى انواع التركيب الذى فيه لبس التركيب الذى (لا لبس فيه وذلك) اى سبب عدم اللبس واقع (عند اختلاف الاعراب) كما فى قوله كان زيد هو القائم لان القائم مادام منصوبا على انه خبر كان لا يتحمل ان يكون نعتا لزيد المرفوع لما عرفت ان الصفة تابعة للموصوف فى الاعراب (وكون المبتدأ) اى وذلك عند كون المبتدأ (ضميرا) فانه لا لبس فيه ايضا لان الضمير لا يوصف به (او غير ذلك) ككونه نكرة مع كون المبتدأ معرفة وقوله (بالحمل) متعلق باتسع اى اتسع ذلك بسبب حمل الصورة التى لا لبس فيها (على صورة اللبس) اى على الصورة التى لها لبس من قبيل حمل النقيض على النقيض * واعلم ان الشارح اتما حمل قوله ليفصل على كونه سببا للتوسط ولم يحمله على كونه سببا للتسمية لقريته السياق لان السبب للتمييز بين كونه نعتا وخبرا انما هو التوسط لا التسمية ولذا قيل انه هو الظاهر وبعضهم جعله سببا لوجه التسمية حيث قال واما تسمى فضلا لانه فصل بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فحجت بالفصل لتعيين كونه خبرا وقال الخليل وسيبويه سمي فضلا لفصله الاسم الذى قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبر ومال المعنيين الى شئ واحد الا ان تقديرها احسن من تقديرهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حفظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعناد فى البيت الحافظ للسقف عن السقوط * ولما كان جواز التوسط بشرط شئ لا مطلقا شرع المص فى بيان ذلك الشرط فقال (وشرطه) ثم فسر الشارح الضمير الجرور بقوله (اى شرط الفصل بذلك المرفوع) اى واما فسر الضمير بهذا ولم يقل وشرط التوسط لان الفصل قريب والارجاع الى القريب اولى مع عدم المناع وشرط الفصل على ما ذكره احد امرين اولهما (ان يكون الخبر معرفة) فى تأويل المفرد وهذا خبر لقوله وشرطه اى وشرطه الاول كون الخبر معرفة

ثم ذكر الشارح علة الاشتراط بذلك فقال (لان الفصل) يعنى انما يشترط الفصل
بكون الخبر معرفة لان الفصل خلاف الظاهر وانما يصار اليه للاحتياج الى
شئ آخر والفصل الذى هو خلاف الظاهر (انما يحتاج اليه) اى الى الفصل
(فيها) اى فى المعرفة وفى صورة كون الخبر معرفة وثانى الامرين الذى هو
شروطه ايضا ما ذكره بقوله (او افعال من كذا) الخبر صيغة افعال التى
استعملت بمن لا بالالف واللام ولا بالاضافة وقوله (لحاقه بالمعرفة) دليل
لاشترط الفصل فيه يعنى انما اشترط الفصل فيه لان افعال اذا استعملت بمن
يكون ملحقا بالمعرفة فاعطى حكم المعرفة الملحق بها الذى هو الاحتياج
الى الفصل لهذا الاسم وقوله (لامتناع اللام) دليل للالحاق يعنى انما الحق
افعل من بالمعرفة لاشترائكهما فى عدم جواز لام التعريف فيهما لان المعرفة
بعد كونها معرفة باحد اسباب التعريف لا يجوز دخول اللام فيها وكذا افعال
من بعد كونه مستعملا بمن لا يجوز دخول اللام فيه ثم مثله بقوله (مثل كان
زيد هو افضل من عمرو) ولما كان هذا القسم مقسما ايضا الى كون الفصل
داخلا قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخلا بعد دخولها وترك
المصنف مثال الاول واقتصر على المثال الثانى احتياج الى بيان وجه الاقتصار
وايضا يلزم على المصنف ان يؤتى مثلا لكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتركة
ايضا اراد الشارح ان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقصر) اى المصنف
فى عبارته (على مثال) اى على اتيان مثال (افعل من بعد دخول العوامل) حيث
اورده بكان وقوله (دون المعرفة) اشارة الى الترك الثانى اى واقصر على مثال
افعل من ولم يؤت مثال الخبر المعرفة وقوله (ودون الخبر قبل العوامل) ناضر
الى الاقتصار على تمثيل افعال من يعنى وانما اقتصر فى افعال من على تمثيل كون
الفصل داخلا بعد دخول العوامل لا يراده بكان ولم يؤت فيه مثال ما كان
داخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله
(لاستغنائهما) دليل على الاقتصار فى البابين اى الاستغناء كون الفصل مع الخبر
المعرفة وكونه مع افعال من قبل دخول العوامل (عن المثال) اى عن التمثيل
لهما بالاستقلال وقوله (لكثرتهما) دليل الاستغناء اى لكثرة امثلة الخبر معرفة
مطلقا اى قبل دخول العوامل وبعده ولكثرة امثلة مثال افعال من قبل دخولها
وقال العصام فى توجيه ترك مثال الخبر المعرفة انه انما اقتصر على هذا لانه
لما احتاج الى الفصل فى صورة افعال من مع عدم الالتباس فيه واحتياجه اليه
فى صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاولى واقتصر المصنف فيه للاشارة
الى هذا فافهم * ثم شرع المصنف فى ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة فى محل

هذا المرفوع فقال ﴿ولا موضع له﴾ وقول الشارح (أى للفصل) يعنى للمرفوع الذى يسمى فصلا وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من موضع الاعراب من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لالفاظ ولا تقدير او لاحلا ﴿عند الخليل﴾ واما ذهب الخليل الى الحكم بعدم المحل له من الاعراب (لانه) اى لان الفصل (عنده) اى عند الخليل (حرف) اى من نوع الحرف لكن لا على صورة من الصور المختصة به بل هو (على صيغة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو من نوع الاسم وقد عرفت ان الحرف من المبنى الاصل* ثم نقل الشارح مذهبا آخر فيه وهو المذهب الذى استبعده الخليل فقال (وعند بعضهم اسم) اى ان هذا المرفوع اسم (مبنى) كسائر الضمائر لكن (لامقتضى فيه) من مقتضيات المذكورة (للاعراب) من الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولا عامل) اى وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالعلة لقوله لامقتضى للاعراب لانه لم يوجد له عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق فى تعريف العامل بانه ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب (لكن الخليل استبعد) اى نسب الى العبد (الغاء الاسم) اى جعل هذا الاسم لغوا معظما بان لا يكون حاملا لمعنى من المعانى المعتورة على الاسم فيفضى الى وجود واسطة بين قسمي الاسم بان يوجد اسم لا اعراب له لفظا او تقدير كما فى العرب او محلا كما فى المبنى منه (فذهب الى حرفيته) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لا اعراب له لفظا ولا تقدير او لاحلا وهذه المذاهب التى ذكرها المصنف على تقدير أن لا يكون له محل* ثم شرع فى نقل المذهب الذى على تقدير كونه اسما له محل من الاعراب فقال ﴿وبعض العرب يجعله مبتدأ﴾ اى بعض اهل اللسان من العرب* ولما كان المراد من الجعل المسند الى بعض العرب ليس معناه الحقيقى بقريضة كون المراد من بعض العرب هم الواضعون وانت خبير بان اصل العرب لم يسموا الالفاظ بالالقاب التى اطلقها النحاة من المبتدأ والخبر وغيرهما بل اطلاق هذه القاب على تلك الالفاظ بعد وضع علم النحو وهو متأخر اراد الشارح ان يفهم الجعل بتفسير يصحح اسناده الى العرب الواضعين فقال (أى يستعمله) اى بعض العرب يستعمل ذلك المرفوع المسمى بالفصل ملايسا (بمحيث) اى بالحيثية التى (يحكم النحاة) اى يحكم النحويون الذين وضعوا فن النحو وسموا الالفاظ بالالقاب المحصورة قوله (بكونه) متعلق بقوله يحكم اى يحكمون يكون ذلك الفصل (مبتدأ) لما رأوا فيه من المعنى الذى يقتضى الحكم بكونه مبتدأ* ثم اشار الى القرينة الصارفة عن هذا بقوله (والا فالعرب) يعنى وان لم يكن الجعل بمعنى الاستعمال على ما فسره وابقى

على معناه الحقيقي واسند الى العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاسناد لان العرب
 (لا تعرف المبتدأ والخبر) اى الاسم الذى وضع بالوضع الصناعي على الفهم
 الذى يحصل فيه المعنى المقتضى للاعراب فلا يصح هذا الاسناد واما اذا فسر
 الجعل بما فسرناه فاسناد الاستعمال المنلايس بتلك الحثية تحييج وقال العصام هذا
 التفسير انما يحتاج اليه اذا كان الجعل بمعنى الحكم بكونه مبتدأ واما اذا كان المراد
 بالجعل استعماله في افراد المبتدأ كما هو الظاهر فلا يحتاج الى تفسيره بهذا لان العرب
 سواء عرفوا اسم المبتدأ او لم يعرفوا استعمالوه واحقوه في عداد المفهومات التى
 وضع النحاة عليها اسم المبتدأ بعد وضع النحى انتهى خلاصة ما فى العصام * ولما
 لم يظهر كون الفصل مبتدأ لعدم الاعراب فيه وظهر جعله مبتدأ بالاعراب الذى
 فيما ذكر بعد فقال (وما بعده) اى والاسم الذى بعد الفصل (خبره) اى
 خبر ذلك الفصل * ثم سارع الشارح فى بيان الاعراب الخائر فى قوله خبره
 فقال (فقوله خبره) اى لفظ خبره فى قول المصنف يحتمل اعرابين احدهما قوله
 (اما مرفوع على انه خبر) اى خبر للموصول (والجملة) اى وجملة ما بعده
 خبره (حال) اى جملة اسمية حالية والواو فيها للحال من قوله مبتدأ يعنى
 بعض العرب يجعل الفصل مبتدأ حال كون ما بعده خبرا له وثانى الاعرابين ما
 قال (او منصوب) اى فقوله خبره اما منصوب (عضا) اى حال كونه معضوف
 (على ثانى مفعولى يجعله) وهو قوله مبتدأ فتكون الواو عاطفة والموصول
 معظوبا على المفعول الاول لقوله يجعله يعنى ويجعلون ما بعد الفصل خبرا له
 فهذا الاعراب جائز ايضا لكونه من قبيل عطف الشئين بحرف واحد على
 معمولى عامل واحد * ثم اراد الشارح ان يذكر العلامة التى يعرف بها
 جعله مبتدأ فقال (وانما يعرف) من العرب (جعله مبتدأ) مع ان العلامة التى
 هى الاعراب مفقودة فى ذلك الفصل فلا يعرف فى نفسه بل يعرف (برفع) اى
 برفعهم (ما) اى الاسم الذى (بعده) اى يقع بعد الفصل كما قرئ (فى مثل
 قوله كنت انت الرقيب) برفع الرقيب وكما قرئ (رواية شاذة فى قوله تعالى ﴿ وما
 ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ﴾ برفع الظالمون وفى قوله تعالى ﴿ ان ترن انا اقل منك ﴾
 برفع اقل والمراد بقوله فى مثل قوله ان يتوسط الفصل بعد دخول العوامل
 اللفظية المقتضية للنصب فيما بعده فان الرقيب فى هذا المثال يقتضى عامله ان
 يكون هو منصوبا لكونه خبرا لكنت فاذا رفع على تقدير وجود قراءة الرفع
 فيه تعين كونه خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل (وفى) مثل قولك (علمت هذا
 هو المنطلق) لان المنطلق فى هذا المثال ان قرئ ، بالنصب يكون مفعولا ثانيا لعلمت
 وان قرئ ، بالرفع يكون خبرا للمبتدأ الذى هو الفصل * ولما كانت النسخ مختلفة

بوجود الواو في بعضها وعدمها في البعض الآخر وكان ما ذكره الشارح من التوجيهين بناء على النسخة الواردة بالواو أراد أن يذكر التوجيه الذي تقتضيه النسخة الواردة بغير الواو فقال (وفي بعض نسخ المتن) أي وقع في بعض نسخه كذا (مبتدأ بعده خبره بدون الواو) في أول قوله ما بعده (وحيثئذ) أي وحين إذ كان بلا واو أو حين إذ لم يكن بالواو (فالرفع) أي رفع قوله خبره (متعين) لأنه لا يجوز حيثئذ كونه معطوفاً على المعمول المنصوب لعدم أداة العطف فيه فتعين كون الموصول مبتدأً وخبره خبراً والجملة الاسمية حالية بدون الواو كما في قوله لكنه فوه إلى في أقول وإنما اختار الشارح النسخة الأولى مع كون الثانية أخصر لتصرف العبارة على الاستعمال القوي وهو استعمال الاسمية الحالية بذكر الواو على تقدير جعلها حالية وإنما قدم كونه مرفوعاً لمطابقته بالنسخة الثانية والله أعلم * ولما فرغ المصنف من مسألة ضمير الفصل شرع في مسألة ضمير يقال له ضمير الشأن فقال (ويتقدم قبل الجملة) ولما أورد في الحواشي الهندية بان لفظ قبل حشو لفائدة فيه إذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب أراد الشارح ان يدفع هذا الأيراد فقال (وأيراد لفظ قبل لتأكيد التقدم) يعني انه ليس بحشو زائد كما قيل * ولما كان الظاهر كون هذا التأكيد تأكيداً مؤكداً معنوياً لكونه بعدم تكرير اللفظ الأول وكان فائدة التأكيد اما دفع توهم التجوز أو عدم الشمول أراد الشارح ان يذكر بيان فائدة منه ههنا فقال (لان تقدم الضمير) يعني انما يحتاج إلى هذا التأكيد لدفع توهم التجوز في التقدم وانما يتوهم التجوز فيه لان تقدم الضمير (على مرجعه غير معهود) ويكون هذا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي للتقدم * ثم ذكر وجهاً آخر لدفع توهم كونه حشواً بجمله على التأسيس فقال (ولا يبعد) في دفع توهم الحشو بان يحمل لفظ قبل على بيان الفائدة اللازمة ههنا وهي (ان يقال معنى الكلام) أي معنى قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب (ويقع) أي الضمير الغائب المسمى بضمير الشأن (متقدماً) أي حال كونه متصفاً بصفة التقدم وقوله (من غير سبق مرجع) ليس بداخل في المراد لدفع الحشو وانما هو تخصيص آخر لدفع الانتقاض بخو الشأن هو زيد قائم كما سيصرح به الشارح بقوله لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم فلما قيد التقدم وخصص بكونه متقدماً من غير سبق مرجع لم تصدق هذه القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن افراد تلك القاعدة لان الضمير في ذلك التركيب وقع متقدماً لكنه سبق المرجع وهو لفظ الشأن (وذلك)

اي وقوع الضمير متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان يكون) اي تقدمه (قبل الجملة اولا) اي قبل المفرد وان كان بحسب التحقق محتصا بقيلية الجملة لكونه مفسرا بها (فلذلك) اي فلنكون التقدم المذكور اعم بحسب المفهوم محتاجا الى قيد يخصصه بالتقدم قبل الجملة (قيد) اي المصنف قوله يتقدم (بقوله قبل الجملة) ولما كانت الجملة المفسرة التي تقدم عليها الضمير حصة معينة من جنس الكلام كما سيأتي في تفسيرها بحصة معينة اراد أن يفسر الجملة ههنا بقوله (اي قبل هذا الجنس من الكلام) واعلم ان الفائدة في تفسير الجملة في قوله ويتقدم قبل الجملة بالجنس وفي تفسيرها في قوله الآتي ويفسر بالجملة بقوله اي بهذه الحصة المعينة انما هي لترية الفائدة بذكر الثاني بالاسم الظاهر اذ الظاهر في العبارة ان يقول يفسر بها بعده * ولما ذكر في موضع الضمير الذي هو مقتضى الظاهر باسمها الظاهر الذي هو خلاف مقتضاه اشار الى ان الجملة في انموذجين متغايرة لان المراد بالاول جنس الجملة وبالثاني الحصة المعينة منه * ثم اعلم ان تصدير الشارح على هذا التوجيه بقوله ولا يبعد يقتضى كون هذا التوجيه لا يبعد كل البعد لكونه وجها وجيها ولكن اعترض عليه العصام بان هذا التوجيه بعيد غاية البعد لانه مستلزم لتغير عبارة المصنف بوجوه الاول انه جعل صيغة التقدم على خلاف مقتضاه لانه لما فسره بقوله ويقع متقدما اقتضى كون المتقدم متأخرا وهذا التوجيه اخراج لمقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاه والثاني انه لما قيد قوله متقدما بقوله من غير سبق مرجع جعل التقدم مجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا ايضا خروج عن مقتضى التقدم اقول وهذا اذا جعل قوله من غير سبق قييدا للتقدم وداخلا في المراد في دفع توهم الحشو وقد عرفت فيه انه لدفع انتقاض آخر والثالث انه جعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم بل جعله بمعنى المتقدم مطلقا لانه جعل التقدم بمعنى عدم سبق المرجع واطافة التقدم الى الجملة هو معنى تركيب المصنف وهذا ايضا اخراج تركيه عن مقتضاه انتهى ثم قال ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل وذكر اي لفظ قبل ليعلمه عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بغير الضمير او بجملة معترضة وقال ايضا في وجه تفسير الجملة في قوله قبل الجملة بقوله اي قبل هذا الجنس من الكلام ان هذا التفسير من الشارح للرد على من وجه وضع الظاهر موضع الضمير بان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شان الضمير فيتوهم فيه ان المراد بقوله يفسر بها اي يفسر بما يتعلق بها لا بنفسها فوضع الظاهر موضع الضمير حيث قال ويفسر بالجملة دفعا لهذا التوهم فرد الشارح هذا التوهم بان الجملة في الموضوعين متغايرة فقال المحشي ان ما قيل اهون مما ارتكبه

الشارح من ادعاء التعاير بينهما فافهم واختر ما شئت قوله (ضمير) فاعل يتقدم وهو مضاف الى قوله (غائب) اضافة العام الى الخاص وقوله (يسمى ضمير الشان) ان كان داخلا في القاعدة مجملتها صفة للضمير وان كان غير داخل فيها فاعتراضية واطافة الضمير الى الشان من قبل اضافة الدال الى المدلول اى الضمير الذى معنى الشان (اذا كان مذكرا) تقييد للتسمية بضمير الشان وقوله (رعاية للمطابقة) مفعول له لتسمى فحذف فيها اللام لكون التسمية والرعاية فعلين لمن وضع هذا الاسم له يعنى اذا وقع الضمير مذكرا يسمى ضمير الشان لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشان لذلك الضمير وقوله (لان الضمير راجع اليه) لدفع التوهم الناشئ من وجوب مطابقة الضمير للمرجع وهو عطف على قوله رعاية وتصريح للحصر يعنى ان تسمية ذلك الضمير اذا كان مذكرا بضمير الشان انما هي للرعاية بين كونه مذكرا وبين تسميته للمطابقة في الجملة لانه لكون الضمير راجعا الى لفظ الشان المذكور وتحصيل المطابقة بينه وبين مرجعه (و) (ضمير) (القصة) محرور على انه معطوف على الشان كما اشار اليه الشارح بتوسط لفظ الضمير بين حرف العطف وبين لفظ القصة وقول الشارح (اذا كان مؤنثا) تقييد ايضا لتسميته بالقصة يعنى يسمى ذلك الضمير بضمير القصة اذا كان الضمير واقعا على صيغة المؤنث رعاية للمطابقة في الجملة لانه لو سمي ايضا بضمير الشان وقت وقوعه مؤنثا لم توحد الرعاية لان لفظ الشان مذكرا واما اذا سمي بالقصة وهى لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى في الجملة ولما لم يعين المصنف موقع اراده مذكرا ومؤنثا اراد الشارح ان يذكره فقال (ويحسن تأنيته) اى تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع (اذا كان العمدة فيها) اى في الجملة المؤخرة عنه (مؤنثا) والعمدة هى المسند اليه لانه لكونه ذاتا وموضوعا كما في الجملة الاسمية او فاعلا او ما يقوم به الفعل كما في الجملة الفعلية يكون عمدة بالنسبة الى المسند الذى هو وصف او فعل وقوله (لتحصيل علة المناسبة) دليل لقوله يحسن يعنى انما يحسن هذا لتحصيل المناسبة بين الجملة التى وقعت العمدة فيها مؤنثا وبين الضمير الذى وقع مبهما ومفسرا بها وحاصلة تحصيل المناسبة بين المفسر والمفسر مثال الاول هو ريد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى ﴿ فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا ﴾ ونحو قوله تعالى ﴿ فانها لاتعمى الابصار ﴾ وانما قال ويحسن ولم يقل ويحب لان اختيار كونه مؤنثا امر استحسانى لا امر وحوى لانه يجوز تكثيره ايضا اذا كانت العمدة مؤنثا وانما يتعرض الشارح للشق الاخير وهو استحسان كونه مذكرا اذا كانت العمدة فيها مذكرا لانه ان لم تنص الجملة مؤنثا لم يسمع تأنيته

وان كان قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العمدة في استحسان هذا الايراد لانه لو كان المؤنث فضلا او كالفضلة نحو انها بنيت غرفة لانتحار تأنيته بل يكون الامر ان متساويين فيه * ولما كان ذلك الضمير مبهما يحتاج الى التفسير اراد المصنف ان يذكر ما يفسره فقال (يفسر) على صيغة المجهول وقوله (ذلك الضمير الغائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير الغائب ان كان قوله يسمى اعتراضية او صفة بعد صفة ان كان صفة كما عرفت وقوله (لابهامه) علة لاحتياجه الى التفسير يعنى يفسر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشأن او القصة لكونه ضميرا مبهما لعدم سبق مرجعه ولا احتياجه الى التفسير (بالجملة) وقوله (المذكورة) صفة للجملة اى بالجملة التى تذكر (بعده) اى بعد ذلك الضمير وزاد الشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف مستقر على انها صفة للجملة بتقدير المتعلق معرفة وانما وجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هى المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجوب كون مفسر الشئ بعده وانما اختير تقدم هذا الضمير على الجملة ليحصل التعظيم لمضمون الجملة والاجلال له لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس تعظيما واجلالا ولثلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته حتى انه لا يورد اذا لم يكن شأن للجملة فلا يقال هو الذباب يضي وانما فسر الشارح قوله بالجملة بقوله (اى بهذه الحصة من الجنس المذكور) وهو جنس الكلام كما سبق لانه اذا حمل معنى هذه الجملة على معنى تلك الجملة المذكورة في قوله قبل الجملة بعينها لم يكن بينهما تباين في اللفظ والمعنى فيحتاج الى نكتة في اختياره الظاهر مقام الضمير كما عرفت في ضمن التوجيه الثانى الذى ذكره الشارح بعنوان ولا يبعد لان هذا التفسير وان كان مذكورا في ضمن التوجيه لكنه مرضى الشارح العلامة * ولما جاز كون جملة يسمى ضمير الشأن داخلة في قاعدة ضمير الشأن بان تكون صفة وخارجة عنها بان تكون معترضة وكان الراجح عند الشارح ان تكون خارجة لكونه وجه التسمية عنده لثلا يتوجه عليه لزوم الاستدراك اراد الشارح ان يذكر ما هو الراجح منهما فقال (والظاهر) اى الراجح (ان قوله) اى قول المصنف (يسمى ضمير الشأن والقصة) هذا بدل من ان قوله وقوله (معترضة) اى جملة معترضة في اثناء القاعدة خبر ان وقوله (بيان للواقع) خبر بعد خبر اى ليس بقيد مخرج او مدخل وقوله (ليس داخلا في بيان القاعدة) كالتاكيد لكونه لبيان الواقع لان ما لا يكون قيدا احترازيا عن خروج فرد او دخوله يكون خارجا البتة في بيان القاعدة يعنى الراجح ان يكون جملة يسمى جملة معترضة وقيدا وقوعيا لا احترازيا وغير داخل في الجملة

المبنية لقاعدة ذلك الضمير ثم اثبت كون الراجح هذا التوجيه بامر من احدهما ذكره
 بقوله (فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم) اى في حكم بيان القاعدة وقال المحشى
 العصام عليه بنا لا نسلم ان كون عدم المدخلية في البيان مستلزما لعدم الدخول
 في القاعدة لان علة الدخول في القاعدة لا تنحصر في البيان والاثبات بل يجوز
 ان تكون للتقييد وغيره ويمكن ان يحجب عنه بان المراد بالمدخلية ما يكون على طريق
 البيان والاثبات لكون عامة الفائدة فيه وقوله (فانه ثابت سواء وقعت هذه
 التسمية او لا) دليل لقوله فانه لا دخل الخ يعنى ان ما يكون له دخل في بيان القاعدة
 يشترط ان لا يكون ثابتا قبل البيان ووقوع ذلك الضمير المقيد بتلك القيود
 ثابت قبل التسمية فينتج ان ماله دخل في القاعدة غير التسمية من القيود
 ثم شرع في الدليل الثانى لاثبات عدم المدخلية فقال (وايضا) اى كما يدل
 على خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية يدل ايضا على خروج
 شى آخر وهو لزوم الاستدراك يعنى انه لو دخل قوله يسمى ضمير الشأن
 في القاعدة (يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده) اى يلزم لدخوله ان يكون
 قوله يفسر بالجملة بعده مستدركا زائدا وما يلزم له الاستدراك باطل فكون
 هذا القول داخلا في القاعدة باطل اما الصغرى فلانه لو كان قوله يسمى ضمير
 الشأن والقصة داخلا في القاعدة يكون مغنيا عن قوله يفسر بالجملة لان
 ما يسمى بضمير الشأن يكون مفسرا بالضرورة لانه لا بهامه يحتاج الى التفسير
 فمجرد قوله يسمى ضمير الشأن افاد ما افاده قوله يفسر فيلزم ان يكون قوله
 يفسر الخ مستدركا زائدا بخلاف ما اذا قلنا ان قوله يسمى ليس بداخل
 في القاعدة لانه حينئذ لا يعلم كونه مبهما لان الظاهر في الضمائر ان يكون
 لها مرجع يعين معناها فيحتاج الى قيديين كونه مبهما وذلك القيد قوله يفسر
 الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية
 انتقاض آخر اراد الشارح ان يبين اندفاعه فقال (فعلى هذا) والفاء في فعلى
 فصيحة والجار متعلق بقوله انتقضت واسم الاشارة اشارة الى تقدير عدم مدخلية
 التسمية يعنى اذا اندفع لزوم الاستدراك بحمل قوله على عدم المدخلية فيلزم
 على هذا الحمل محذور آخر فيحتاج لدفعه الى حمل التقدم على معنى ان المراد
 بتقدم ذلك الضمير قبل الجملة كونه غير مسبوق المرجع لانه (لو لم يحتمل التقدم)
 في قوله ويتقدم (على ما) اى على المعنى الذى (ذكرناه) في اثناء قوله ولا يبعد
 حيث قال مقدما من غير سبق مرجع (انتقضت القاعدة) اى قاعدة ضمير
 الشأن (بقولنا الشأن هو زيد قائم) وانما يرد الانتقاض به اذا بنى هذا القول
 (على ان يكون هو) اى الضمير في هذا التركيب (مبتدأ راجعا الى الشأن) اى

الى هذا اللفظ (و) ان يكون قوله (زيد قائم) اى جملة (خبراً عنه) اى عن الضمير (فانه) على هذا التقدير (يصدق عليه) اى على هذا الضمير (انه ضمير غائب تقدم الجملة) يعنى بمعنى انه ذكر قبالتها (مفسراً) اى حال كونه مفسراً (بالجملة بعده) يعنى ان هذه القاعدة جارية بعنها على هذا الضمير مع انه لا يطاق عليه انه ضمير الشأن لانه خارج عن افراده قوله (فانه باعتبار رجوعه) هذا دفع لما ورد من جانب المعلل لدفع النقض وتقرير الدفع هو انا لانسلم جريان هذه القاعدة فان هذا الضمير مادام انه راجع الى الشأن لا يحتاج الى التفسير واذا لم يحتاج اليه فلا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده ولا تجرى القاعدة المذكورة على هذا الضمير ثم ان هذا الايراد يحتمل ان يكون معارضة في المقدمة بان يقول ان هذا المثال لا تجرى عليه القاعدة لان الضمير فيه غير مبهم وغير المبهم لا يختص الى التفسير فالضمير فيه لا يحتاج الى التفسير فاذا لم يحتاج الى التفسير لا يكون مفسراً بالجملة واذا لم يفسر بالجملة فلا تجرى عليه تلك القاعدة ويحتمل ان يكون معاً كما قررناه بان يقول لانسلم جريانها عليه وانما تجرى اذا كان الضمير مبهما فاجب عنه بقوله فانه اى فان الضمير باعتبار رجوعه (الى الشأن لا يخرج عن الابهام بالكلية) لان لفظ الشأن مبهم ايضاً لاحتياجه الى المضاف اليه وان خرج عنه في الجملة بسبب كون المرجع معيناً (بل انما يرتفع) اى الابهام الحاصل في هذا الضمير (بجملة زيد قائم) لانه يعلم ان مرجعه هو شان زيد قائم لاشان غيره من الجملة (كما لا يخفى) اعلم ان هذا الدفع يكون منعاً للمقدمة القائلة بانه غير مبهم فيكون قوله فانه الخ مسنداً له ان كان السؤال الوارد مقرراً على طريق المعارضة ويكون ابطلاً للسند ان كان مقرراً على طريق المنع وقوله لا يخفى يحتمل ان يكون اشارة الى وجه آخر لدفع الانتقاض بان يقول ان مادة النقض يجب ان تكون محققة فلا ينتقض بالمثال المنوع واليه مال عصام الدين * ثم شرع المصنف في بيان مسائل ضمير الشأن من حيث انه يجوز اتصاله وانفصاله واستتاره وعدم استتاره فقال (ويكون) وقوله (ضمير الشأن او القصة) تفسير لضمير يكون لكونه راجعاً الى الضمير الذى قبله سواء سمي بضمير الشأن او القصة يعنى ويجوز أن يكون ذلك الضمير (متصلاً ومنفصلاً) وقوله (واذا كان متصلاً يكون) اشارة الى ان قوله (مستتراً وبارزاً) قسبان من المتصل لانهما قسبان من مطلق الضمير وقوله يكون للاشارة الى ان مستتراً خبر بعد خبر ليكون وانما غير العبارة حيث ترك العطف ههنا لكون المستتر والبارز قسم القسم يعنى قسم المتصل وقوله (على حسب العوامل) متعلق بقوله يكون واشارة الى ان تنوعه الى الانواع المذكورة انما هو على ما اقتضته العوامل بان تقتضى العوامل اتصاله وانفصاله واستتاره وبروزه

ثم فصله الشارح بقوله (فان كان عامله معنويا) ثم بين طريق كون عامله معنويا بقوله (بان كان) اى كون عامله معنويا انما يكون بكون ذلك الضمير (مبتدأ كان) اى يقع حينئذ ذلك الضمير (منفصلا) لتعذر الاتصال كما عرفت (وان كان) اى وان كان عامله (لفظيا) وقوله (يصلح) صفة لفظيا وقوله (لاستتار الضمير) اى لاستتار الضمير (فيه) متعلق بـيصلح (كان) اى يقع الضمير (مستترا والاول) اى وان لم يكن العامل معنويا او كان لفظيا ولكن لا يصلح لاستتار الضمير فيه بان كان اسم باب ان نحو قوله تعالى ﴿وانه لما قام عبد الله﴾ او كان اول مفعولى باب علمت نحو قول الشاعر علمته الحق لا يخفى على احد (كان) اى يقع ذلك الضمير حينئذ (بارزا) لتعذر الاستتار ﴿مثل هو زيد قائم﴾ (مثال) اى هذا مثال (للمنفصل) اى الذى كان منفصلا بسبب كونه مبتدأ وكذا قوله تعالى ﴿قل هو الله احد﴾ على رأى بعض المفسرين ﴿وكان زيد قائم﴾ (مثال) اى هذا مثال (للمتصل المستتر) لان ضمير الشأن مستتر فى كان على ان يكون اسمها وحجة زيد قائم يفسره والقريظة عليه رفع قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه النسب ﴿وانه زيد قائم﴾ (مثال) اى هذا مثال (للمتصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظي لكنه لا يصلح لاستتار الضمير فيه وقال فى الامتحان ان كان اسم باب كان او كاد كان مستترا وان كان اسم باب ان او اول مفعولى باب علمت كان بارزا مثال الاول كان زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى ﴿ما كاد يزيع قلوب فريق منهم﴾ ومثال الثالث انه زيد قائم ومثال الرابع كما سبق فى بيت الشاعر اعلم انه بقى ههنا شئ وهو ان الحصر المستفاد من قول الشارح غير حصر لاقسامه لانه حصر كونه منفصلا على كون العامل معنويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظي حرفا مشابهها بليس يكون ايضا منفصلا ولذا قال العصام ان الشارح لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والافان كان مرفوعا يكون مستترا والافارزا انتهى واقول لعل الشارح اراد ذكر ماهو متفق عليه وهو المبتدأ الذى عامله معنوى واما اسم ما فكونه مرفوعا بها ليس بمتفق عليه لانه مختص بلغة واما فى بعض اللغات فهو ايضا مرفوع والله اعلم * ثم شرع المصنف فى بيان جواز حذفه وفى تفاوته بالقوة والضعف فقال ﴿وحذفه﴾ وهو مبتدأ اى حذف ضمير الشأن * ولما كان قوله وحذفه محتملا للحذف عن اللفظ مع بقاء التقدير وللحذف عن اللفظ بلا تقدير اشار الشارح الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ) ثم بين طريق الحذف عن اللفظ بقوله (باضاره) وقوله (لانسيا منسيا) اشارة الى ان المراد ليس الاحتمال الثانى بان يكون محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون

نسيا وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (منصوبا) حال من الضمير الجرور في حذفه وهو مفعول للحذف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه يعنى ان حذف ضمير الشأن من اللفظ في حال كونه منصوبا جائز مع الضعف كما فسره الشارح بقوله (اى جائز مع ضعف) وقوله (بخلاف ما) للاشارة الى بيان الحكم للمفهوم المخالف من قوله منصوبا يعنى ان جواز الحذف يختص بكونه منصوبا بخلاف الحكم الذى (اذا كان) الضمير المذكور (مرفوعا فانه لا يجوز) حذفه (اصلا) اى لا بالضعف ولا بالقوة وانما لا يجوز حذفه اذا كان مرفوعا (لكونه) اى لكون المرفوع (عمدة) اى فى الكلام لوقوعه مبتدأ والعمدة لا يجوز حذفها الا باقامة القرينة فى مقامها وحذفها بلا دليل عليها غير جائز (اما جواز) اى اما جواز الحذف فى المنصوب مع كونه عمدة ايضا لكونه اسم ان (فلكونه) اى فلكون المنصوب (على صورة الفضلات) لكونه ضميرا منصوبا صورة وان كان عمدة حقيقة والفضلة يجوز حذفها بلا قرينة (واما ضعفه) اى واما كون جواز حذفه ضعيفا (فلانه) اى فلان ذلك الحذف (حذف ضمير مراد) اى يلزم لحذفه حذف الضمير الذى يراد ايراده (بلا دليل عليه) اى بغير قرينة دالة على وجوده وازادته وقوله (لان الخبر كلام مستقل) دليل لقوله بلا دليل يعنى ان هذا الحذف حذف بلا دليل لان الخبر الذى يفسره ليس بدليل عليه كما يتوهم لانه كلام مستقل مشتمل على المسند اليه والمسند والضمير المذكور مفرد والكلام المستقل لا يدل على اللفظ المفرد * ثم شرع فى التمثيل استشهادا بقول الشاعر على جواز الحذف فقال (مثاله) اى مثال المنصوب الذى حذف مع ضعف (ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جازرا وطفاء) اى انه من يدخل فاسم ان ضمير شان ومن من كم المجازاة ويدخل بكسر اللام فعل شرطه والكنيسة مفعول فيه له وقوله يلق مجزوم بحذف الالف فى آخره على انه جزاء الشرط والجازر جمع جؤذر وهو ولد البقرة وانراد ههنا فتيات يشبهن فى الحسن والجمال باولاد البقرة الوحشية والطفاء ومعنى البيت ان الشأن من يدخل معبد النصرارى صادف هناك نساء يشبهن باولاد البقرة وانما عملت فى ضمير الشأن المقدر لانه لو لم يقدر بل اعلم ان فى من لبطات الصدارة لان كلمة من تقتضى الصدارة فلانها لم يدخل ان على كلم المجازاة * وما كان الجواز مع الضعف على تقدير كون الضمير منصوبا بان المشددة اراد ان يذكر حكمه فى حالة كونه منصوبا بان الخففة فقال (الا) ولما كان هذا استثناء من المواضع التى يجوز فيها حذفه مع ضعف اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (مع ان) (المفتوحة) يعنى جاز حذفه فى كل موضع يكون ذلك الضمير منصوبا على انه

اسم لان الامع كونه اسما لان المفتوحة (اذاخفت) اى فى وقت كون المفتوحة مخففة * ولما كان المستثنى منه مركبا من الجواز والضعف وكلمة الانظره اليهما وكان الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص وهو استواء وجوده وعدمه فيحتمل لاثبات الامتناع او الوجوب فقال (فانه) فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله (اى حذفه بنية الاضمار) يعنى حذفه من اللفظ لا من النية كما سبق (ههنا) اى فى موضع يكون مع ان المفتوحة المخففة (مع كونه) اى مع كون الضمير (منصوبا) بان وعلى صورة الفضلات (لازم) اى المراد بنى الامكان الخاص الذى ليس طرفاه ضروريين هو الوجوب لا الامتناع وان كلمة لا ليس لنى الضعف بل لنى الجواز ومثاله فى التنزيل (كقوله تعالى و آخر دعواهم) اى آخر دعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله (ان) مخففة ان وانما فتحت لوقوعه خبرا عن اسم المعنى وهو الدعوة لانها لو كانت خبرا عن اسم الذات لكانت مكسورة نحو زيد انه قائم واسمه ضمير الشأن لان قراءة رفع الحمد تدل على ان لفظ الحمد ليس باسم لها وجملة (الحمد لله رب العالمين) خبر لها ومفسرة للشان المقدر * ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون لزوم تقديره مع ان المفتوحة المخففة دون المشددة فقال (وذلك) اى ذلك اللزوم اعنى لزوم تقدير الضمير المذكور مع ان المفتوحة المخففة ثابت (لانه) اى الشان (قد خفت ان) بالكسر (وان) بالفتح او بالعكس وانما خفتا (لثقلهما بالتشديد) اى بتشديد النون (الواقع فيهما) اى فى المكسورة والمفتوحة (وبعده تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) يعنى بعد اشتراكهما فى ايقاع التخفيف وفى العلة وجد اهل اللغة (ان المكسورة المخففة عاملة) اى حال كونها عاملة (فى المفوظ) ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو كونها ناصبة له نصبا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلاما ليوفينهم) حيث قرئ ان فى التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة فى كلا وناصبة له ولم يبلغ عملها بالتخفيف (ولم يجدوا المفتوحة المخففة عاملة) كذلك (فى المفوظ مع ان ان) اى مع ان لفظ ان (المفتوحة اقوى شبا) اى من جهة المشابهة (بالفعل من المكسورة) اى للمفتوحة مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهى كون اولها مفتوحا ولم توجد هذه المشابهة فى المكسورة فاذا كانت المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة (فى) اى المفتوحة (اجدر) اى اليق من المكسورة (بالعمل) لقوة المشابهة فيها دون المكسورة (فاذا لم يجدوها) اى المفتوحة فى الاستعمال (عاملة فى المفوظ) اى فى الاسم المفوظ حال تخفيفها (قدروا عملها) اى عمل المفتوحة المخففة (فى ضمير الشأن) اى المقدر (والترمز لثلاثا تزيد المكسورة عليها) اى على المفتوحة (عملا) اى من جهة العمل بان تعمل ان المكسورة فى حالة تخفيفها

في المفظ مع نقصان مشابهتها وتعمل المفتوحة مع زيادة مشابهتها (مع انه)
 اى مع ان لفظ ان (اجدر به) اى بالعمل* ولما كان في المفتوحة انخففة حكمان
 احدهما كون الاعمال لازما وثانيهما كون حذف الضمير المذكور لازما وقديين
 وجه كون الاول لازما اراد أن يبين وجه الحكم الثاني فقال (ولم يجوزوا) وهو
 معطوف على قوله وقدروا اى فاذا لم يجدها كذلك قدروا عملها في ضمير الشأن
 ولم يجوزوا (اظهار ذلك الضمير) اى الضمير المقدر المعمول (لثلا يفوت التخفيف
 المطلوب ههنا) اى لانهم اذا جوزوا اظهار ذلك الضمير يفوت الغرض من
 تخفيف ان لانها انما خففت لثقل التشديد الذى حصل بحرف واحد واذا ظهر
 ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون اثقل من الاول وقوله (كما يدل عليه حذف
 النون) لأثبت كون التخفيف مصلوبا يعنى بدل حذف احدى التونين على
 مطلوبة التخفيف في ان المشددة* ولما كان قوله ولم يجوزوا بمعنى انهم لم يجعلوا
 الاظهار ممكنا وكان المراد من الممكن المنفى ههنا هو الامكان العام المقيد بجانب
 الوجود اعنى نفي الضرورة عن الاظهار فقط كان عدم اظهاره ضروريا واجبا
 ولذا لم يكتب الشارح بقوله ولم يجوزوا حيث عطف عليه قوله وحكموا
 اى لما نفوا الضرورة عن الاظهار واحتمل كلامهم النفي ايضا عن عدم الاظهار
 مع ان ذلك ليس بمرادهم لزم على الشارح بيان مرادهم بالامكان المنفى فقال
 (وحكموا) اى انهم حكموا (بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة) دون
 المكسورة فانه جائز الحذف فيه وانما التزموا حذفه (اذا خففت) اى حالة
 تخفيف المفتوحة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار* ولما فرغ المصنف
 من بيان مسائل الضمائر من انواع المبنى شرع في بيان مسائل اسماء الاشارة
 وانواعها فقال (اسماء الاشارة) وازافة الاسماء الى الاشارة لامية لانه
 من قبيل اضافة الدال الى المدلول* ولما كان هذا التركيب دالا على كونه معرفة
 وكان تعريفه للعهد الخارجى بقريظة سبق ذكرها ولكون العهد الخارجى
 اصلا في مقام التعريف ولا يعبد عنه الا للضرورة اراد الشارح ان يذكر القيودات
 التى بها حصل تعريفه فقال (اى اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات) قوله
 اسماء الاشارة اى الاسماء التى تدل على الاشارة شامل للغوى والغيره وقوله
 معدودة في المبنيات يخرج منها ما لا يعبد منها وقوله (بحسب الاصطلاح)
 بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا لغوية ومتعلق بالنسبة التى بين
 المتبدأ والخبر اعنى بين المحدود والحد لان قوله اسماء الاشارة مبتدأ وقوله (ما وضع)
 اى الموصول خبره يعنى ان اسماء الاشارة ما وضع* ولما كان الغرض من التعريف
 ان يكون للماهية وكان ايراد صيغة الاسماء بالجمع منافيا له ولم يوجد له مفهوم كل

يشمل لكل افراده لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقل كما هو شان وضعه وكان المبتدأ على صيغة الجمع اراد الشارح ان يفسر الموصول بما يطابق المبتدأ والغرض فقال (اى اسماء) يعنى ان الموصول عبارة عن الاسماء ليظابق المبتدأ لكن ليس المراد به مجموع الاسماء الذى وضع لمعنى بل المراد به انه (وضع كل واحد منها) اى من الاسماء (لمشار اليه) ولما كان المشار اليه ههنا عبارة عن المعنى بقرينة كونه الموضوع له فسرده الشارح بقوله (اى لمعنى مشار اليه) يعنى ان كل واحد منها موضوع لمعنى يصدق عليه انه يشار اليه وقوله (اشارة حسية بالجوارح والاعضاء) قيد للاشارة التى دل عليها لفظ المشار ومنسوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف الذى يدل عليه قوله لمشار اليه اى يشار اليه اشارة حسية وانما حمل الاشارة على هذا المعنى وخص به (لان الاشارة عند اطلاقها) اى عند ذكرها مطلقا (حقيقة فى الاشارة الحسية) واذا كان المراد بالاشارة اشارة حسية لاذهنية وكان استعمال اسماء الاشارة فى هذا المعنى حقيقة لكونه استعمالا فى معناه الموضوع له فى الاصطلاح (فلا يرد) على التعريف منعا (ضمير الغائب وامثاله) من المعارف بان يقال ان هذا التعريف منقوض بدخول ضمير الغائب فيه لانه ايضا موضوع لمعنى يشار اليه يعنى الى مرجعه وانما لا يرد (فانها) اى فان الضمائر ليست موضوعة للمعنى المشار اليه بالاشارة الحسية بل هى موضوعة (للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لاحسية) فانا اذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود فى الذهن لالى زيد الموجود الحاضر المحسوس المشاهد (ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم) وكذا قوله تعالى ﴿ تلك الجنة التى ﴾ (مما) اى من اسماء الاشارة التى (ليس الاشارة اليه) فيها (حسية) اى مثل ما فى هذه الآية لا يدخل فى افراد اسماء الاشارة التى يطلق عليها فى الاصطلاح حقيقة لوجود القرينة المانعة فيه وهو عدم كون المشار اليه محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة فى هذا (محمول على التجوز) اى على المجازى على الاستعارة المصرحة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد فى غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس * ثم بين الشارح علة بناء اسماء الاشارة بقوله (وانما بنيت) اى اسماء الاشارة مع كون الاصل فيها الاعراب لكونها اسماء (لشبهها) اى لمشابهتها (بالحروف) التى هى مبنية الاصل فى احتياجها الى الصفة فى تعيين معناها كما ان الحروف احتاجت الى المتعاقب فى الدلالة (كما سبق) وفائدة ذكر علة البناء ههنا مع معلوميتها تعيين اسماء الاشارة فى النوع الاول من المبنى اعنى انه داخل فى نوع ما ناسب مبنى الاصل لا فى النوع الثانى الذى هو غير

الركب * ثم شرع في تقسيمها فقال (وهي) اى اسماء الاشارة (ذا) فقوله هي مبتدأ ومجموع ذا وما عطف عليه خبره وهذا هو التوجيه المرضى عند الشارح بقريئة انه جعل قوله للمذكر حالا لاخبرا حيث قال (حال كونها) اى حال كون ذا (للمذكر) ولما كان المذكر اسم جنس شامل للتثنية والجمع اراد الشارح ان يبين ان المراد بالمذكر (الواحد) لا المتنى والمجموع بقريئة المقابلة * ولما حمل الشارح قوله للمذكر على انه ظرف مستقر حال من ذاورد عليه انه يلزم ان يكون حالا من الجزء اى من جزء الخبر وذلك خلاف ما ارتضاه الجمهور ومنهم المصنف حيث عرّف الحال فيما سبق بما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وحمل كلام المصنف على خلاف ما ارتضاه غير مرضى فاجاب بقوله (والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر) اى ذا (الى المبتدأ) يعنى هي فيكون معناه نسبة ذا الى هي فيكون لفظ ذا نائب فاعل نسبة فكانت حالا من الفاعل معنى واعترض العصام على هذا التوجيه بمنع كون ذا فاعلا للنسبة لان ذا وحده ليس بخبر للمبتدأ بل الخبر هو المجموع فيكون المنسوب الى المبتدأ هو المجموع لا ذا وحده وهذا يقتضى ان يكون فاعل النسبة هو المجموع مع ان قوله للمذكر حال من ذا وحده ثم العصام بعد ما بين ركابة الشارح رجح ان يكون خبر هي محذوفا اى خمسة وان يكون ذا مبتدأ وللمذكر خبره كما رجحه صاحب الامتحان وزنى زاده وغيرهما اقول لعل ترجيح الشارح هذا التوجيه وتكلفه بما عرفت لسلامته من الحذف والله اعلم قوله (ولمناه دان) معطوف على ذا قبل الربط كما هو مرضى الشارح يعنى وذا ن حال كونها متنى ذا * ولما كانت حالات الاعراب ثلاثا اعنى الرفع والنصب والجر وعين لتلك الحالات الثلاث لفظين وهما دان وذين اشار الشارح الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث فقال (رفعا) اى دان بالالف في حالة الرفع (وذين) بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها (نصبا وجرأ) اى في حالة النصب والجر * ثم فسره بما يطابق به مرضيه فقال (اى دان وذين حال كونهما متنى المذكر) ولما كان لفظ لمناه حالا وحقها ان تكون مؤخره عن ذى الحال احتاج الى نكتة لتقدمه لكونه على خلاف مقتضى الظاهر فقال (قدم) على صيغة المجهول اى قدم المتنى مع ان رتبته تقتضى تأخره (ليكون الضمير) اى الضمير المجرور الراجع الى المذكر (اقرب الى مرجعه) مما يكون مؤخره عنه (وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلاثة الباقية) وهى قوله للمؤنث تا وما عطف عليه ولمناه تان وجمعها اولاء ثم صرح بذلك الاعراب فقال (فقوله) اى قول المصنف (هى مبتدأ وقوله ذا) ليس وحده بل (مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها) اى من ذا وما عطف عليه

بحال) من كونه للمذكر وللمؤنث وغيرهما (كان) اى ذلك المجموع المركب من ذاو ماعطف عليه (خبراله) اى اللفظ هى * ولما كان فى لفظ ذان لغتان احداها ما اختاره المصنف وهو كونه مبنيًا على ما يرفع به اذا استعمل فى حالة الرفع وعلى ما ينصب به اذا استعمل فى حالة النصب والجر وثانيتهما ان يكون مبنيًا على ما يرفع به فقط اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجىء فى بعض اللغات ذان) يعنى حل كونه مبنيًا على الالف (فى جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر) وقوله (ومنه) خبر مقدمه (قوله تعالى) مبتدأ مؤخر اى من هذا القبيل قوله تعالى (ان هذان اساحران) اى على قراءة من قرأ ان بالتشديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسماله ولذا قال (على احد الوجوه) اى وكونه من هذا القبيل على احد الوجود المقررة فى هذه الآية الكريمة وقال بعض المحشين ان المراد بقوله على احد الوجود بمعنى انه على احد التوجيهات فى قراءة التشديد مع قراءة هذان بالالف فان فيها توجيهات احدها هذا وثانيها ان ان هذان بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبره وثالثها ان ضمير الشأن محذوف والجملة خبر ضمير الشأن مفسرة له كذا نقل عنه وانما دخل اللام فى خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يحوز مع قاة وهذا هو الاولى لانه نقل من الشارح نسخة مشتملة لهما (وللمؤنث) (الواحدة) (تا) اى اسماء الاشارة حل كونها موضوعة للمؤنث الواحدة سبعة احدها تا فقط والاقوال بين النحاة فى اصاله احد السبعة ثلاثة الاول انه هو تا فقط والثانى انه هو ذى فقط والثالث كلاهما اصلان وذكر الشارح القول الاول بقوله (قيل هى) اى كلة تا هى (الاصل) فقط (فى لغات المؤنث الواحدة) وهى اللغات السبع التى يذكرها المصنف (لانه) اى اصلتها ثابتة لانه (لم يثن) اى لم يكن مثنى من لفظها من اللغات (الاهمى) اى الاتا (وذى) وهى ثمانية من السبعة الموضوعات للمؤنث الواحدة * ثم ذكر القول الثانى من الاقوال الثلاثة فقال (وقيل هى) اى لغة ذى بالذال (الاصل) فقط فى اللغات المذكورة وانما تكون الاصل (لكونها) اى لكون ذى (بازاء ذا للمذكر) اى لكونها بالذال المعجمة تكون بازاء اللغة الموضوعات للمذكر وهى ذا (فيتنبى ان يناسبها) اى فيتنبى ان يناسب المؤنث مقابله من المذكر فى بعض الحروف مع ان الياء فيها يصلح ان تكون اداة التانيث كما فى تضرين * ثم ذكر القول الثالث من الثلاثة فقال (وقيل هما) اى تا وذى كلاهما (اصلان) والبواقي فروع لوجود المرجح فى كل واحد منهما من غير زيادة فى احدهما * ثم ذكر وجه تقديمهما على سائرهما فقال (وللقول) اى ولوقوع القول من النحاة (باصتئهما) اى باصالة تا وذى (قدمتا

على سائرهما) اى على سائر اللغات الموضوعه للمؤنث الواحدة (لفرعيتها) اى
 لفرعية سائر اللغات (وتى) (بقلب الالف) من تا(ياء) وهى ثالث اللغات (وته
 وذه) وهى خامسها حال كونهما (بقلب الالف) من تافى ته (والياء) اى بقلب
 الياء فى ذى (هاء) فيكون تامقلوبة الى ته وذى مقلوبة الى ذه (بغير وصل الياء)
 اى بغير جعل الياء موصولا (بهاء) اى بهاء ثابت فيهما بل الهاء فيهما مكسورة
 بالقصر (وتهى) وهى سادس السبعة (وذهى) وهى سابعها حال كونهما
 (بوصل الياء) اى بجعل الياء موصولا (بهاء) بخلاف الاولين (ولمشاه) (اى
 لمشى المؤنث) (تان) اى لفظ تان حال كونه موضوعا لمشى المؤنث (فى الرفع)
 اى حالة الرفع وفى العبارة تفنن حيث قال فى الاول رفعا وهما مقيدان معنى
 الواحد (وتين) بفتح التاء وسكون الياء (فى النصب والجر) اى فى حالة النصب
 والجر* ولما اختلفت التثنية من اللغات المذكورة دون سائرهما اراد الشارح ان يذكر
 وجه الاختصاص بها فقال (ولايتى) اى ولايورد التثنية (من لغاته) اى
 من الالفاظ السبعة المستعملة فى المؤنث الواحدة (الاتا) اى الالفة تادون
 اللغات السائرة وانما اختلف هذا اليراد بها (لكثرة دورها على الالسة) اى
 على السنة النحاة بخلاف اللغات الستة الباقية (وتوهم بعضهم) اى بعض
 النحاة (من اختلاف اواخر دان وذن) فى تثنية المذكر (وتان وتين) فى تثنية
 المؤنث وقوله (باختلاف العوامل) متعلق بقوله من اختلاف اواخر اى منشا
 توهم هو الاختلاف الواقع فى اواخرها حال كونه بسبب اختلاف العوامل
 وقوله (انها معربة) مفعول توهم والضمير راجع الى المذكورات يعنى توهم
 بعض النحاة ان اللغة المخصوصة فى تثنية ذا وتا وهى دان وتان معربة وهذا
 التوهم الذى يقتضى كونها معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بيرادها
 بالالف مرة وبالياء اخرى بسبب اختلاف العوامل كما فى تثنائى الاسماء المعربة
 (والجمهور) اى وجمهور النحاة ثابتون (على ان هذا الاختلاف) اى اختلاف
 دان وتان بان يكونا بالالف اذا اقتضى العامل رفعهما وبالياء اذا اقتضى نصبهما
 او جرهما (ليس) اى ذلك الاختلاف (بسبب اختلاف العوامل) كما توهم
 ذلك البعض (بدان وتان) بالالف (موضوعان لتثنية المرفوع وذن وتين)
 بالياء (لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها) اى وقوع المذكورات حال
 كونها (على صورة المعرب اتفاقى لاقتصد الاعراب) اى لان وقوعها
 عليها لقتصد الاعراب الدال على المعانى المعنوية حتى تكون معربة مخالفة
 لاخوانها فى الاعراب والبناء وانما حكم الجمهور بعدم كونها معربة (لوجود
 علة البناء فيها) اى فى المذكورات وهى المشابهة لمبنى الاصل الذى هو الحرف

ووجوب علة البناء محقق واتفق بعض المبنيات على صورة المعرب واقع والحكم
الناشئ من هذا الوقوع وهمي مع ان الحكم بنائها عقلي لوجود علته والسلوك
الى مسلك العقل اولى من السلوك الى مسلك الوهم (ولجمعهما) (اي جمع المذكر
والمؤنث) (اولاء مدا وقصرا) وتفسير الشارح بقوله (اي ممدودا او مقصورا)
اشارة الى ان قوله مدا وقصرا حالان من لفظ اولاء يعني من اسماء الاشارة اولاء
حال كونها موضوعة لكل واحد من جمع المذكر والمؤنث بالاشتراك اللفظي
وحال كون لفظ اولاء مقرواً بلمد اي بوجود الهمزة المكسورة بعد الالف
بان يكون مبنيًا على الكسر وبالقصير بعدم الهمزة بعدها بان يكون مبنيًا
على السكون* ثم اشار الى الصورة الدالة على قصره بقوله (واذا كان) اي لفظ
اولاء ومادته (مقصورا) يعني اذا اريد اراده على هيئة المقصور (يكتب بالياء)
على صورة كتابة الالفات المقصورة كطوبى وقصوى* ولما فرغ المصنف من مسائل
اسماء الاشارة من حيث تجربتها عن الملحقات شرع في مسائلها من حيث لحوق بعض
الحروف باولها اوباً آخرها فقال (ويلحقها) وقوله (اي اسماء الاشارة) تفسير
لمرجع الضمير المنصوب* ولما كان اللحوق مشعرا بالكون في الآخر اراد أن يفسره
على وجه يدل على كونه في الاول وايضا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال
(يعني) اي يريد المصنف بقوله يلحقها يعني (انه يدخل على اوائلها) بذكر اللحوق
الاخص وازادة الدخول الاعم او بذكر المقيد وازادة المطلق دخولا مقيدا بقوله
(على سبيل اللحوق) واما قيده لان الدخول يشعر بالجزئية فاحترز به عن الدخول
على سبيل الجزئية والحاصل ان قيد الدخول بعلى اوائلها للدلالة على الغرض الاول
وقيده بعلى سبيل اللحوق للدلالة على الثاني وقوله (والعروض) عطف تفسير
للحوق لان اللحوق هو العروض (بعد اعتبار اصالتها) اي اصاله اسماء الاشارة
يعني لا باعتبار كونها مركبة مع ما لحق بها وقوله (حرف التنبيه) فاعل يلحقها
(وهي) اي حرف التنبيه كلمة (ها) وتأتي هي باعتبار الخبر وقوله (فهو ليس
في الحقيقة منها) بيان لفائدة التعبير باللحوق ودفع لما يتوهم من اتصاله في الخط
انه جزء منها والفاء في فهو ينبغي ان يكون للتفصيل اي والهاء في كلمة هذا
ليس جزءا من اسماء الاشارة في الحقيقة وان كان جزءا منها في صورة الخط
(واما هي) اي انما لفظها (حرف جى بها) اي الحق باوائل اسماء الاشارة
(للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جى بها للتنبيه) اي لافادة تنبيه المخاطب
(على النسبة الاسنادية) اي على الاستماع والحفظ بضمون الجملة التي بعدها
لكونها من الامور التي يجب اويستحب الاعتناء بها (كقولك هازيد قائم
وها ان زيدا قائم) وقال البيضاوي في متن الامتحان ويدخل الهاء مالم يلحق

اللام بينهما انتهى يعني ان هاء التنبيه لا تدخل على كلمة ذلك وتلك فلا يقال
 ها ذلك وانما لم يقيد المصنف بهذا الشرط يعني بقوله ما لم يلحق اللام كما اشترطه
 اليبضاوى في متن الامتحان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد بقوله
 يلحقها اى يلحق بعضها لان بعض اسماء الاشارة لا يلحقها حرف التنبيه
 ورد الشارح العجدوانى عليه بان عدم دخول حرف التنبيه على بعضها من
 قبيل التخالف لمانع وجد في اجراء القاعدة وتقييد القاعدة الكلية بعدم المانع
 ليس بشرط والمانع في عدم الدخول اجتماع الحرفين الدالين على معنى واحد
 وهى افادة التبعيد وقال العصام وانما لم يقل ويتصل بها لثلايوهم عدم حواز
 الفصل بينهما وبين ذامع انه بكلمة انا واتم وهو واحواتها كثير ومنه قوله تعالى
 ﴿هااتم اولاء﴾ ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل اسماء الاشارة فقال ﴿ويتصل
 بها﴾ ولما كان المراد من الاتصال ههنا اتصال لفظ بآخر وكان هذا الاتصال اعم
 من الاتصال بالاول وبالآخر وكان الواقع ههنا هو الثاني اراد أن يفسر الصمير
 على وجه يطابق الواقع وهذا لا يحصل الا بحذف المصاف فقال (اى باواخر
 اسماء الاشارة) والباعث لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح له هو شمول مطلق
 الاتصال لا الاتصال بالآخر ويجوز أن يكون تفسيره به للاشارة الى المحار
 بطريق ذكر اسم الكل وارادة الحز، والله اعلم وانما جمع لفظ الاواخر لان
 اسماء الاشارة متعددة ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون داخل
 في القاعدة المقررة نانه اذا قبل الجمع بالجمع برادبه انقسام الآحاد على الآحاد
 وقوله ﴿حرف الخطاب﴾ فاعل يتصل اى حرف يخاطب به (وهو) اى الحرف
 الذى يتصل بالواخر المسمى بحرف الخطاب (الكاف) اى مسمى الكاف
 وقوله (تنبيها) مفعول له بقوله يتصل وانما حذف اللام مع انه ليس فعلا لفاعل
 الفعل المعلل لكونه صفة الحرف بخلاف التنبيه فانه صفة المتكلم لكن
 الاتصال وان لم يكن نفسه صفة المتكلم لكن لكونه مطاوع اوصل يجوز
 ان يكون صفة له كأنه قال اوصله المتكلم للتنبيه فاتصل (على حال المخاطب)
 اى على حال الشخص الذى وقع به التخاطب باسماء الاشارة وقوله (من الافراد)
 ظرف مستقر على انه صفة للحال يعنى تنبيها على الحال التى هى حر، من مجموع
 الافراد (والثنية والجمع والتذكير والتأنيث) مثلا اذا قلت ذلك يكون تنبيها
 على حال المخاطب بانه مفرد مذكر والافراد والتذكير حران من مجموع تلك
 الاحوال * ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضمائر والمضمر معدودة من
 الاسم وكان المناسب ان تكون الكاف اسما وقد حمل حرفا فاقضى وجها
 للعدول وقد اطلق عليه انه حرف احتاج الى بيان نكتة لوجه العدول فقل

(وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها) فلا يقال ذازيد (ولو كانت) اى تلك الكاف (اسما لم يمتنع ذلك) اى وقوع الظاهر موقعها (مثل ضربتك و) مررت (بك) حيث يجوز فيهما ان يقول ضربت زيدا ويزيد وهذا الاستدلال بابطال اللازم للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر موقعها وقيل عليه انا لانسلم كون جواز ذلك الوقوع لازما للاسمية لان الضمائر المستترة في افعال ونفعل وتفعل من المتكلمين والمخاطب اسما مع انه لا يجوز وقوع الظاهر موقعها لوجوب الاستتار فيها ولو كان جواز الوقوع لازما لامتناع انفكاك الاسمية عنها فاجب تحريم المراد بان يقال ان مرادنا من الاسم الذى يلزمه الجواز هو الذى يكون من مقولة الصوت واللفظ والضمائر المستترة ليست من مقولة الصوت فاجب عنه الهندي بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه قال في الامتحان والاشفي ان هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة واني هذا واجيب ايضا بتغيير الدليل بان يقول وانما جعلت هذه الكاف حرفا لكونها غير مستقلة بالمفهومية او معنى ذلك انيت بسكون الياء فحينئذ لا الاشكال وهذا ما اختاره العصام وقيل والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة بان يكون صفة او بدلا او توكيدا لانه متباين ولا جعله مضافا اليه لاسم الاشارة لعدم التقصد ولان اسم الاشارة لا يضاف لكونه معرفة واذا امتنع الاعراب فيه يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل هو ما اختاره صاحب الامتحان و اشار اليه العصام بتصويره ولا يبعد * ثم شرع في بيان انواعها فقال (وهى) (اى حروف الخطاب) وانما فسره ليصح ارجاع ضمير المؤنث حيث رجع الى الحروف الجمع * ثم ان الضمير مبتدأ وقوله (خمس) خبره وانما حى في اسم العدد بالهاء مع ان الظاهر ان يكون خمس حتى يكون موافقا للمبتدأ لكون مميزه حرفا والحرف يجوز تذكيره وتانيته وانما ترك ما هو الاولى وهو اعتبار التانيث ههنا حتى يكون مقرر الحرفية حروف الخطاب لتحصل الموافقة بقوله في خمسة كذا في العصام (والتقياس) اى الاصل في بيان عدد حروف الخطاب (يقضى) ذلك الاصل (السته) لكون الاحوال المعتبرة في الخطاب ستة ثلاثة للمذكر الخطاب وثلاثة للمؤنث الخطاب * ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله (واشترك خطاب الاثنين) اى ولما اشترك ثنية المخاطبين في اللفظ (فرجعت) اى وبهذا السبب رجعت حروف الخطاب (الى خمسة) وقوله (مضروبة) مجرور على انه صفة لقوله الى خمسة في تركيب الشارح لمزجه قول المصنف بقوله ومرفوع على انه صفة لقول المصنف خمسة اى حروف الخطاب بحسب اللفظ خمسة مضروبة

(في خمسة) اخرى حال كون تلك الخمسة التي ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسماء الاشارة يعنى) اى يريد من الانواع (المفرد المذكر والمؤنث ومثاتها وجمعهما وهى) اى وانواع اسماء الاشارة ايضا (سته) لان المعانى فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وهذه الستة (راجعة الى خمسة) كما رجعت حروف الخطاب الى خمسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة لاشترك تثنيتهما ورجوع اسماء الاشارة (لاشتراك جمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث حيث اشترك فيهما لفظ واحد وهو اولاء * ولما فسر الشارح الخمسة بالانواع مع ان الظاهر ان يفسر بالافراد اراد أن يبين باعث التفسير فقال (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها (لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترتقى الى ستة) لان افرادها المفرد المؤنث على ما سبق من اللغات الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا وبعضها فرعا له او كان كلها اصولا برأسها ستة وهى تا وذى وتة وذه وتبى وذهى فلو اعتبر الافراد فيها لكان افراد المفرد المؤنث ستة فيقتضى ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنتان لتثنيتهما وواحد لجمعهما ولما اعتبر المصنف فى المضروب فيه الخمسة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد وانما اعتبر المصنف الانواع دون الافراد لانه فى صدد تعداد الاسماء التى يدخل فيها حرف الخطاب لافى صدد مطلق التعداد ولا شك انه لا يدخل على كلها كما يشهد عليه موارد الاستعمال * ثم الفاء فى قوله (فيكون) اما للتفصيل واما للجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل من الضرب وعلى الثانى تفريع الحاصل وعلى كلا التقديرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل ولذا فسر الشارح بقوله (اى الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف الخطاب الخمسة فى مضروب انواع اسماء الاشارة الخمسة (خمسة وعشرين وهى) (اى تلك الخمسة والعشرون) (ذاك) بفتح الكاف اى ابتداءها ذلك منتهيا (الى ذاك) (يعنى) ان المصنف يقصد بقوله هذا ان تلك الخمسة والعشرين اولها (ذاك) بفتح الكاف (اذا اشرت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكر وخطبت مذكرا) اى و اردت اخطاب الى مفرد مذكر ايضا (وذا كما اذا اشرت الى مذكر وخطبت مذكرا) بفتح الراء وحيث اردت المعنيين قلت ذلك اللفظ (وذا) اى احدها ذاك (اذا اشرت الى مذكر) اى الى مفرد مذكر (وخطبت مذكرا) بكسر الراء (و) (على هذا القياس) (ذالك) وتوسط الشارح قوله على هذا القياس بين حرف العطف وبين ذاك لارادة مزج لفظ ذاك فيما قبله من بيان تعيين مواقع الاستعمال والا فهذا اللفظ فى كلام المصنف

معطوف على قوله ذاك من قبيل عطف احد اجزاء الخبر على جزء آخر فيكون
 المعنى على ارادة الشارح وتقول ذاك على هذا القياس يعنى على القياس الذى
 قلت بقولى اذا اشرت الخ وعلى ارادة المصنف عطفه على ما قبله وهى ذاك
 فى حالة الرفع (ودينك) فى حالتى النصب والجر (اذا اشرت) اى اذا اردت
 الاشارة (الى المذكورين) بفتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا
 حال كونه منتهيا (الى ذانكن) فى حالة الرفع (ودينكن) فى حالتى النصب
 والجر (اذا اشرت الى المذكورين) بفتح الراء (وخاطبت مؤنثا) اى جمعا مؤنثا
 (وكذلك البواقي) (يعنى) اى يريد المصنف بالبواقي (تاك) اذا اشرت الى مفرد
 مؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا (الى تاكن) يعنى تاك تاكيا تاك تاكيا
 تاكن والمشار اليه فى كلهما مفرد مؤنث وقوله (وتيك الى تيكن) اشارة الى
 ان كاف الخطاب انما يدخل فى اللفظين من اللغات الواقعة فى مفرد المؤنث
 وهاتاتى لان تى مقلوب تا كما مر والى الثانى اشار بقوله تيك يعنى تيك اذا اشرت
 الى المفرد المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا الى تيكن اى منتهيا الى تيكن يعنى تيك
 تيكما تيك تيك تيكما تيكن وقوله (وتانك) فى حالة الرفع (وتينك) فى حالتى
 النصب والجر اذا اشرت الى تائسة المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا
 (الى تانكن وتينكن) اذا اشرت الى مؤنثين وخاطبت مؤنثات يعنى تانك تانكما
 تانكم تانك تانكما تانكن (واولئك بالمد) اى بالهمزة بعد الالف اذا اشرت الى
 المذكورين او المؤنثات (واولاك بالقصر) اى بغير الهمزة بعد الالف منتهيا
 (الى اولئكن واولاكن) ولما وقع الاختلاف فى ذى بانه هل يتصل به حرف
 الخطاب اولا ذكره الشارح بقوله (واما ذيك فقد اورده الزخشرى والمالكي
 وفى الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ) ولما فرغ من المسائل التى تتعلق باسماء
 الاشارة من حيث ما يدخل فيها ويتصل بها شرع فيما يتعلق باستعمالها فقال
 (ويقال) اى يستعمل (ذا) يعنى من غير اتصال حرف الخطاب ومن غير
 زيادة اللام (للقريب) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه القريب بالنسبة
 الى البعيد (وذلك) اى ويستعمل لفظ ذلك باللام والكاف (للبعيد) اى
 اذا اشرت الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه (وذاك) اى يستعمل لفظ
 ذاك بالكاف بدون اللام (للمتوسط) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه الذى
 يقع فى الوسط بالنسبة الى الطرفين * ولما كان المناسب له ان يقول ذا للقريب
 وذاك للمتوسط وذلك للبعيد حتى يكون الوضع مطابقا للطبع لزم ان يبين نكتة
 لهذا العدول فقال (واخر) اى المصنف (المتوسط) عن البعيد (لان المتوسط)
 لكونه من الامور النسبية (لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين) من البعد والقرب

لكونه عبارة عن المتخلل بين الشئيين فاعتبر جانب التحقق * ولما كان عادة المصنف في بيان المسائل هو ذكر احكامها من غير حالة الى قائلها من غير التصدير بلفظ قيل او يقال وعدل ههنا عن عادته حيث صدرها بلفظ يقال اراد الشارح ان يذكر نكتة لعدوله فقال (ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث) اى ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال وعلم ان كل واحد من ذا والاخوين يستعمل استعمالا كثيرا (مقام الاخرين منها) بان يستعمل ذا البعيد والمتوسط وذلك ايضا للقريب والمتوسط وذلك للقريب والبعيد (لم يتخذ) اى ولهذا لم يتخذ المصنف (هذا الفرق) اى فرق ذا من اخويه مثلا باستعماله في القريب (مذهبا) اى مذهبا خاصا يستند الى النجاة ويتبع لهم المصنف (واحاله الى غيره) اى نقل هذا الفرق عن غيره (فقال) في صدره (يقال) اى لفظ يقال ولم يقل وهى ذا للقريب ونحوه من العبارات كماهى عادته في غير هذا المقام ثم شرع في بيان احوال الكلمات التى تستعمل في البعيد ايضا فقال (وتلك) اى الموضوعه للمفرد المؤنث مقارنة باللام والكاف (وذلك) اى الموضوعه لثنية المذكر مقارنة بالكاف (وتلك) اى الموضوعه لثنية المؤنث مقارنة بالكاف وقوله (حال كون هاتين الاخرين) تفسير لقوله (مشددتين) وبيان على انه حال من ذلك وتلك يعنى انهما انما دخلان في هذا الحكم اذا كانت نونهما بالتشديد (واولئك) الموضوعه لجمع المذكر والمؤنث بالاشتراك (باللام) اى اذا استعملت الاخيرة باللام المتوسط بين اولا وبين الكاف وقوله (اى هذه الكلمات الاربع) اى تفسير وبيان فى ان قوله (مثل) (كلمة) (ذلك) خبر للمبتدأ وهى كلمة تلك مع ما عطف عليه وانما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك لفظ الكلمة للإشارة الى ان لفظ ذلك ههنا يراد لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ما سبق من ذا واخويه فيكون خلاف الواقع وقوله (فى افادة البعد) تفسير لوجه الشبه بين ذلك وبين ما ذكر يعنى ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك فى ان كل واحد منها اذا استعمل بتلك الصورة يفيد كون المشار اليه بعيدا * ولما كان فى قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة احدها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيد اما الظاهر فهو كون المراد منه لفظه كما فسر به واما الغير الجائز فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى المجموع واما البعيد فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى ذلك المذكور كما قلنا كلمة ذلك اراد الشارح ان يشير اليه اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يبعد) اى لا يبعد كل البعد بحيث يصير الى حد الامتناع اذا كان احتمالا بعيدا فى نفسه فلا يرد بهذا ما يقال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه فى تصديره بقوله ولا يبعد

(ان يجعل ذلك) اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل (اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا) وهى ما ذكره بقوله وذلك للبعد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فافاده العصام من انه لو كان المراد ذلك لكان على المصنف ان يقول هناك بدون اللام يعنى بما استعمل فى المتوسط لان لفظ ذلك مذكور فيما سبق فى الوسط * ولما حصر المصنف الحكم المذكور فى لفظ تلك وذاتك وتانك المشدتين واولالك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ما عداها مجملا اراد الشارح بيان احكام تلك وذاتك وتانك المخففتين واولاك الغير المقرونة باللام فقال (واما تانك) اى حال كونها بغير اللام (وذاتك وتانك) اى حال كونهما (مخففتين واولاك بغير اللام) وقوله (للمتوسط) خير المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للمتوسط وهذا من الشارح لبيان ما هو المفهوم من قول المصنف لكن لما كان المفهوم هنا محتملا للاستعمال فى القريب والمتوسط احتاج الى التعيين * ثم شرع فى بيان قاعدة فقال (وما هو للمتوسط) اى الالفاظ التى تعين استعمالها للمتوسط بان تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بعد حذف حرف الخطاب منه يكون للقريب) نحو ذلك اذا حذفت الكاف منه يكون ذا فيكون للقريب وكذلك ذاتك وتانك بعد حذف الكاف ذان وتان فيكونان للقريب (واما ثمة وهنا) حال كون هنا (بضم الهاء وتخفيف النون) (وهنا) حال كونه (بفتح الهاء وتشديد النون) وقوله (وهو الاكثر) ناظر الى فتحة الهاء يعنى اذا شد النون كان فتح الهاء اكثر استعمالا من كسرها (وجاء) فى بعض اللغة (بكسر الهاء) اذا شد نونه (ايضا) اى كجاء بفتح الهاء (فالمكان) اى ثمة وهنا بلفظيه فموضوع للاشارة الى المكان وفسره الشارح بقوله (الحقيقى) للاحتراز عن المكان الشبهى المجازى وبقوله (الحسى) للاحتراز عن المكان الذهنى وقوله (خاصة) اى حال كون الموضوع للمكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص وهذا احتراز عن سائر اسماء الاشارة لانها ايضا للاشارة الى المكان كما يقال هذا المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ليست بموضوعة بصفة الاختصاص بل هى عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة القيود بقوله (لا يستعمل) اى لا يستعمل ثمة واخواته (فى غيره) اى فى غير المكان المذكور هذا ناظر الى فائدة توصيف الشارح للمكان بالحقيقى والحسى اى لا يستعمل فى غير المكان الحقيقى الحسى سواء كان مستعملا فى غير المكان او فى المكان الغير الحسى (الاجازا) وقوله (على سبيل التشبيه) بيان لعلاقة المجاز يعنى انما تستعمل هذه الالفاظ فى غير المكان مجازا على سبيل

الاستعارة المبرحة التبعية بان يشبه الزمان كما في قوله تعالى ﴿ هنالك الولاية ﴾
 او غيره كما يشار بها الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان في القوة
 والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للاشارة الى المكان وقرينته ما ذكر بعدها من
 الاوصاف وقوله (واما ماعداها) اشارة الى فائدة تقيده بقوله خاصة بانه
 للاحتراز عن سائر اسماء الاشارة يعنى ان المذكورات من اسماء الاشارة موضوعة
 بالحقيقة للاشارة الى المكان خاصة واما ماعداها اى ماعدا المذكورات (من
 اسماء الاشارة) مثل هذا وغيره (فقد يستعمل في المكان) كالمذكورات ههنا
 في نحو هذا المسجد (وغيره) اى ويستعمل ايضا في غير المكان في نحو هذا الرجل
 وهذا محل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينها وبين سائر اسماء الاشارة
 ان هذه المذكورات تستعمل في المكان حقيقة وفي غيره مجازا بخلاف البواقى
 فانها مستعملة في المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره العمام وهو
 ان هذه الالفاظ مستلزمة للظرفية فلا تكون مبتدأ او غيره واما البواقى فلا يلزم
 ظرفيتها فتكون ظرفا او غيره * ثم شرع في مسائل الموصولات من المبنى فقال
 ﴿ الموصول ﴾ وقوله (اى الموصول المعدود من المبنيات) اشارة الى ان الالف
 واللام في قوله الموصول للعهد الخارجى وقوله (فى اصطلاح النحاة) اشارة الى
 ان ما ذكر بعده من التعريف تعريف اصطلاحى لا لغوى والى ان المراد به اصطلاح
 النحويين لا اصطلاح غيرهم من الاقوام ﴿ مالا يتم جزأ ﴾ وقول الشارح (اى اسم)
 تفسير لما اشار الى انه موصوف نكرة لاموصول معرفة حيث لم يفسره بالمعرفة
 لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل لا للعالم
 ولو كان معرفة لزم معلوميته وقوله (لا يتم) يتعلق به قوله (من حيث جزئيته)
 وفى هذا التعبير اشارة الى ان قوله جزأ تمييز من الذات المقدرة فى نسبة لا يتم
 الى فاعله يعنى لا يتم جزئية وقوله (يعنى لا يكون جزأ تاما) تفسير على طريق
 يوضح ان التامة صفة للجزء لان التمييز ههنا بمعنى الفاعل وافاد ايضا ان النفي
 راجع الى التام اعنى نفي التامة لالجزئية وقوله (ان كان جزأ) اى تفسير
 التركيب بهذا ان كان لفظ جزأ (تمييزا) اى ان كان نصبه على التمييزية وهذا
 التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان لا يتم ليس من الافعال الناقصة لان
 الافعال عندهم منحصرة فى المعدودات منها ولفظ لا يتم خارج عنها واما عند
 من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى
 صار فى نحو قولهم تم التسعة بهذا عشرة واليه اشار الشارح بقوله (او لا يصير)
 عطف على قوله لا يكون يعنى اما ان يفسر بما سبق او يفسر بان معناه لا يصير
 (جزأ تاما ان كان يتم) اى لفظه (من الافعال الناقصة) وقال العمام وبعد

جعلها فعلا ناقصا جعله بمعنى صار غير ظاهر الظاهر أنه بمعنى كان انتهى
 اللهم الا ان يقال لما كان في التمامية بعد النقصان تحول وانتقال فسر به لتلك
 الإشارة اولاً لأنه لما فسر على التقدير الاول بلا يكون فسر في الثاني بلا يصير
 للتفنن والله اعلم ثم قال (والمراد بالجزء التام) اى الذى اعتبر عدمه فى الموصول
 (مالا يحتاج) اى جزء الجملة الذى لا يحتاج (فى كونه جزءاً اولياً يخل إليه) اى
 بحيث يخل إليه (المركب اولاً) اى انحلالاً اولياً لأنه اذا انحل إليه انحلالاً ثانوياً
 يكون ذلك الجزء جزءاً ناقصاً لكونه جزءاً الجزء يعنى ان الجزء التام هو الجزء
 الذى لا يحتاج فى كونه جزءاً اولياً وان كان غير محتاج بعد انضمام شئ إليه لكنه
 لا يحتاج قبل الانضمام (الى انضمام امر آخر معه) مثال الاولى (كالمبتدأ
 والخبر والفاعل والمفعول وغيرها) من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه
 من حيث الاسناد كما فى المبتدأ والخبر والفاعل او من حيث التعلق كالمفعول
 فهذا المبتدأ مثلاً جزءاً اولياً للجملة وتخل الجملة إليه انحلالاً اولياً فان لم يحتج
 الى انضمام امر آخر نحو زيد فى زيد قائم فهو جزء تام وان احتاج الى انضمام
 امر آخر فى كونه جزءاً اولياً فهو جزء ناقص نحو الذى فانه اذا كان مبتدأ يحتاج
 فى كونه مبتدأ الى انضمام الصلة * ثم لما كان الظاهر للمعرف ان يقول فى التعريف
 مالا يكون جزءاً لان المبتدأ اذا احتاج الى انضمام امر فى كونه مبتدأ لا يكون مبتدأً
 فلا يكون جزءاً اصلاً فعدل المصنف عن هذه العبارة الظاهرة اراد الشارح ان
 يبين وجه العدول فقال (واما نفي) فى التعريف (كونه جزءاً تاماً) بناء على ان النفي
 يرجع الى القيد (لاجزاً مطلقاً) يعنى سواء كان تاماً اولاً (لانه) اى عدم نفي
 مطابق الجزئية ثابت لانه (اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب) بعد كونه
 جزءاً تاماً بانضمام الصلة إليه (يكون الموصول وحده) اى من غير ملاحظة الصلة
 (ايضاً) اى كما كان المجموع (جزءاً) اى من المركب فلما كان الموصول قبل
 انضمام الصلة إليه غير خارج عن الجزئية كان نفي الجزئية عنه نفياً للجزئية
 عما تحققت جزئيته وهو على خلاف الواقع (لكن لاجزاً تاماً) لكونه جزءاً الجزء
 (اولياً) اى ولا اولياً لانه اذا انحلت الجملة إليه تخل اولاً الى مجموع الموصول
 والصلة وثانياً الى الموصول وحده وبهذا ظهر فائدة تقييد الكون والانحلال
 بقوله اولاً لقوله (الاصلة) استثناء مفرغ يعنى لا يتم بشئ الاصلة (وعائد)
 ولما توهم توجه التقض على التعريف بانه باطل لكونه مستلزماً للدور حيث
 ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول اراد الشارح منعه تحرير المراد فقال
 (والمراد بالصلة) اى المذكورة فى التعريف (معناها اللغوى) وهو ما يتصل به
 (الا اصطلاحاً) اى ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول واما لم يكن

المراد به معناها الاصطلاحى (فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد
الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه) يعنى ان الاصطلاحى ليس بعبارة عن مطلق
اتصال شىء باخر بل هو عبارة عن الاتصال المتخصص وهو اتصال الجملة
المشتملة على العائد واذا كان الاصطلاحى عبارة عن هذا المعنى (فمعرقتها) اى
معرفة تلك الصلة (موقوفة على معرفة الموصول) لان قوله بعد الموصول
مذكور فيه واذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموصول (فلوعرف
الموصول بها) اى بالصلة (لزم الدور) ولما توهم من جانب الناقد ان يقال
لانسلم ان يكون المراد بالصلة معناها اللغوى اراد المعرّف ان يثبت المقدمة
المنوعة بقوله (والقرينة على ان المراد بها) اى بالصلة (معناها اللغوى
لا الاصطلاحى قوله) اى قول المعرّف (وعائد فانه لو اريد بها) اى بالصلة
(معناها الاصطلاحى لكان هذا القول) اى قوله وعائد (مستدركا) لكنه
ليس بمستدرك فلا يكون المراد بها معناها الاصطلاحى وقوله (لانه لاخراج)
دليل للمقدمة الاستثنائية يعنى ان قوله وعائد ليس بمستدرك لانه قيد لازم
لاخراج (مثل اذ وحيث) من تعريف الموصول لانها ليسا بموصولين
لانهما وان وجدت بعدهما جملة (و) لكن (ليس لهما صلة اصطلاحية) لعدم
العائد فيها واذا كان لفظ عائد لاخراج شىء مغاير للمعرّف لم يكن مستدركا واذا
لم يكن مستدركا يكون قيدا لازما واذا كان قيدا لازما لم يكن المراد من الصلة
معناها الاصطلاحى لانه لو كان المراد بها الاصطلاحى لم يلزم ذكر العائد
لكونه مندرجا فيه * ثم شرع فى احتمال جواب آخر عنه بتغيير التعريف فقال
(ولقائل) اى ويجوز لقائل (ان يقول) فى الجواب عنه (يمكن) اى لا يمتنع
(ان تعرف الصلة بما) اى بتعريف (لا يتوقف معرفته) اى معرفة التعريف
(على معرفة الموصول بان يقال) فى تعريف الصلة (الصلة جملة متصلة
باسم لا يتم) اى ذلك الاسم (جزأ الامع هذه الجملة) وقوله (مشتملة) صفة
بعد صفة للجملة اى الصلة جملة متصلة مشتملة (على عائد اليه) اى الى ذلك الاسم
(فعلى هذا) اى بناء على تعريف الصلة بهذا التعريف (يجوز أن يكون
المراد بالصلة) فى تعريف الموصول (معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور)
المحذور فانه لم يكن الموصول مذكورا فى هذا التعريف الذى عرف به الصلة
لم يلزم الدور لانه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول فى التعريف الذى
عرفنا به * ولما توجه على هذا التعريف ايضا انه وان اندفع بهذا التعريف
لزوم الدور لكنه بقى فيه محذور وهو كون ذكر العائد مستدركا فانه لما اعتبر
فى الجملة التى اريد اتصالها بالموصول كونها مشتملة على العائد وكان العائد

ايضاً مأخوذاً في تعريف الصلة وإذا اشتملت الصلة الاصطلاحية على هذا المعنى يكون ذكر العائد بعدها مستدركاً لا محالة لكون هذا التعريف مغنياً عن ذكره اجاب عنه بقوله (و ذكر العائد مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية) على تعريف هذا القائل ليس بمستدرك وانما كان مستدركا اذا لم يحصل منه فائدة اصلا وليس كذلك بل في ذكره مكرراً فائدة وهي (تصریح بما) اي بالمعنى الذى (علم ضمنا) اي في ضمنه لامصرحا وقوله (مبالغة) مفعوله للتصریح اي قصد تصریحه بعدما علم في ضمن التعريف لتقصد المبالغة (في الاحتراز) اي في الذى قد حصل في ذكره ضمنا (عن مثل اذ وحيث) اي عن الاسماء التى التزم ذكر الجملة بعدها وليست بموصول فان ذكر العائد في هذه الجملة التى وقعت بعد اذ وحيث ليس بملتزم وبهذا حصل الفرق بينهما وبين الموصول فخرجت امثال هذه الاسماء التى يلزمها الجملة بذكر العائد ولكن لما كان ذكره في التعريف على طريق الفضاة اعنى بقوله مشتملة على عائد ذكره تانياً للاهتمام بشانه ومن الين انه لا يلزم من ذكر الشيء مرتين بل مرات اذا كان للاهتمام استدراك منكر وقال العصام ولا يخفى ما في كلام هذا القائل الذى غير التعريف من التكلف ومع ذلك يلزم عليه ان يكون ذكر ما لا يتم جزءاً في تعريف الموصول لغوا لدخوله في مفهوم الصلة اعنى في مفهوم الصلة التى عرفت بهذا التعريف فهرب هذا القائل من محذور ووقع في محذور آخر وهو اشتمال تعريف المصنف للموصول على اللغو وهو ذكر ما لا يتم جزءاً اذا اللازم عليه حيث ان يكتفى بقوله ما لا يكون الا بصلة او ان يقول ما لا يذكر الا بصلة ثم ان قوله و ذكر العائد من مقول هذا القائل والظاهر ان هذا منع لزوم الدور والاستدراك على تقدير ارادة المعنى الاصطلاحى من الصلة يعنى اننا لنسلم لزوم الدور اذا اريد بالصلة معناها الاصطلاحى وانما يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق واما اذا عرفها بهذا التعريف فلا دور ولانسلم ايضا لزوم الاستدراك بذكر العائد وانما يلزم لو كان ذكره من غير فائدة وليس كذلك وقوله (ولما كانت الصلة الى آخره) توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتاج الى هذه التوطئة لدفع الابهام كون المقصود من قوله وصلته تعريف للصلة لكونه في صدد التعريف حيث عرف او لا الموصول فيوهم كونه في صدد التعريف ان قوله وصلته شروع في تعريف الصلة لوجود التضائيف بينهما فاراد الشارح ان يدفع هذا الابهام بهذه التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته ليس تعريف الصلة كما توهم لانه لو كان كذلك لزم بطلان التعريف لكونه غير مانع لكونه تعريفاً بالاعم بل

المقصود من ذكره انه لما كانت الصلة اى المذكورة في تعريف الموصول بقوله
الابصلة (بمعنيها) اى بالعينين اللذين يجوز ارادة احدها ههنا وهما معناها
اللفوى ومعناها الاصطلاحى الذى عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم) وان
كانت مساوية بحسب التحقق لان الصلة لم تتحقق في الواقع الا بالوصف
المقصود واما بحسب المفهوم فهى اعم (من ان تكون) جملة (خبرية او غير خبرية)
بان تكون انشائية طلبية او غير طلبية لذكر الجملة في التعريف مطلقة (ولا تكون
بحسب الواقع) اى ولا يجوز ان تكون الصلة في الواقع (الا) جملة (خبرية)
فان هذا التخصيص لا يفهم من التعريف بقوله (والعائد) عطف على والصلة اى
ولما كان العائد المذكور في التعريف (اعم) ايضا بحسب الفهم (من ان يكون
ضميرا او غيره) بان تكون الالف واللام او غيره من العائدات (واذا كان ضميرا)
اى وايضا اذا كان العائد ضميرا (اعم من ان يكون) ذلك الضمير (للموصول)
بان يكون راجعا اليه (او لغيره والواجب) اى والحال ان الذى وجب
في الضمير الذى اشترط في الصلة (ان يكون ضميرا للموصول) واما ذكر الشارح
والواجب اهتماما بشان كون الضمير ضميرا للموصول لانه متفق عليه بخلاف
وجوب كون العائد ضميرا لانه مختلف فيه حيث ذهب المالكي الى جواز كونه
اعم من الضمير لما ذكره في التسهيل بعده الفرق من ان العائد الى المبتدأ اعم
اتفاقا من ان يكون ضميرا او غيره واذا قيس عليه عائد الموصول بقى على عمومته
ورجح العصام كونه عاما ههنا ايضا وتبعه صاحب الامتحان وقوله (عينها)
جواب لما يعنى ولو جوب التخصيصات الغير المفهومة من التعريف عين المصنف
الصلة (بقوله) (وصلته) وقوله (اى صلة ما لا يتم جزأ الابصلة وعائد)
تفسير لمرجع ضمير وصلته واما فسر الضمير بهذا ولم يجعله راجعا الى الموصول
كما هو الظاهر لانه قريب بالنسبة الى الموصول ولان السبب لتعيين الصلة انما هى
الصلة التى ذكرت في تعريف الموصول والتصريح بها في المرجع انما يحصل
بذكره مفصلا لا بذكره مجملا ولا يحصل الذكر التفصيلي الا بالارجاع الى المذكور
في التعريف وقوله (جملة خبرية) خبر للمبتدأ وهو وصلته وقوله (او ما فى معناها
كاسمى الفاعل والمفعول) كعطف التلقين الذى هو عطف قول القائل على قول
القائل الاخر نحو قوله تعالى ﴿قال ومن ذريتي﴾ يعنى ان الصلة ليست بمنحصرة
بالجملة الخبرية التى هى المركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى بل مراد المصنف بها
انها اعم من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى او بالتركيب الغير
الاسنادى بقرينة قوله بعده وصلة الالف واللام اسم الفاعل واقتصار
المصنف على الجملة الخبرية لكونها اصلا في الصلة لان الذى والتى وغيرها

من الموصولات وضعت لجعلها صفة للمعرفة بواسطة لان الجملة نكرة لا تكون صفة للمعرفة فحمل اخوات باب الذي عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان الانشائية كالامر والنهي غير موصحة للموصولات والصلة يجب ان تكون موصحة لها وقوله (والعائد) مبتدأ وقوله (ضمير) خبره اى العائد الذى ذكر فى ضمن تعريف الموصول هو ضمير فقط وقوله (لا غير ضمير) تأكيد للضمير المستفاد من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لا غيره من العائدات وقوله (له) ظرف مستقر صفة للضمير اى ضمير كائن له وقوله (اى للموصول) تفسير لمرجع الضمير المجرور وقوله (لا غيره) تفسير للتخصيص المستفاد من سوق الكلام لاجل التعيينات الثلاثة احدها تعيين الصلة للجملة الخبرية فافاده بقوله وصلته وثانيها تعيين العائد للضمير فافاده بقوله والعائد ضمير وثالثها تعيين الضمير لكونه للموصول فافاده بقوله ههنا له * ولما كانت الالف واللام الداخلتان على اسم الفاعل او المفعول معدودتين من الموصولات لكونهما اسمين ولم تكن صلتها جملتين فى الحقيقة بل فى معنى الجملة اراد ان يبين صلتها فقال (وصلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول) وانما لم تكن صلتها جملة مع انها هى الاصل فيها (لان اللام الموصولة شبيهة باللام الحرفية) اى فى الصورة فتكون اسما فى الحقيقة وحرفا فى الصورة (جعت) لذلك (صلتها) اى صلة اللام (ما) اى لفظا (كان جملة معنى) لكونها مشتملة على المسند والمسند اليه والاسناد التام لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الراجع الى اللام وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول مشتمل على نائب الفاعل المرفوع وعلى الحدث وكان اصل صورتها جملة فعلية لكن جعلت (مفردا صورة) اى من حيث الصورة او فى الصورة (عملا بالحقيقة والشبه جميعا) اى ليحصل العمل بالحقيقة وبالشبه بان اعتبرت حقيقةتها حتى جعلت صلة لان الصلة من افراد الجملة واعتبر افرادها فى الصورة لكون الموصول الداخلى عليها فى صورة الحرف وقال العصام ليس تعرض المصنف لصلة الالف واللام لعدم دخولها فى تعريف الصلة فانها داخلة فى تعريف الصلة لان هذا الاسم الذى هو فى صورة اسم الفاعل او المفعول جملة سبكت وصيغت على تلك الصورة بل تعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى للمصنف ان يقيد بقوله فقط ليوجد الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة من بين الصفات لانهما بعدهما عن الفعل لا يكونان صلة انتهى وحاصل مراده ان فائدة الخبر فى قوله وصلة الالف واللام امران احدهما تعيين صلته من بين الجمل وثانيهما تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيستفاد الاول من كلام

المصنف على ما قرره والثاني من اشارة الكلام بمعونة القاعده المقررة بان السكوت في محل البيان يفيد الحصر ولما سكت عن نحو قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله او نحوها او واملهما فهم منه الحصر ولذا قال المحشى والاولى * ثم شرع المصنف في تعداد الموصولات فقال ﴿وهي﴾ وفسره الشارح بقوله (اي الموصولات) لئلا يتوهم ارجاعه الى الصلة في اول الوهامة وان لم يصح رجوعه اليها بعد ايراد الخبر (الذي) اي لفظ الذي حال كونه موضوعا (للمفرد المذكور) (والتي) حال كونه موضوعا (للمفرد المؤنث) (والذات) حال كونه موضوعا (للمثنى المذكور) (واللتان) حال كونه موضوعا (للمثنى المؤنث) ولما توهم ان اللذان واللتان مبنيان على الالف في كل الاحوال كما هو مقتضى كونهما من المبنيات اراد بيان حالهما فقال ﴿ويكونان﴾ اي ويكون لفظ اللذان واللتان مقارنين ﴿بالالف﴾ وقوله (في حالة الرفع) تعيين لكونهما بالالف يعني لامطلقا بل اذا استعمالا في مقام الرفع (والياء) اي يكونان بالياء (في حالي النصب والجر) (والاولى) ولما كان هذا اللفظ مرسوما بالواو بعد الالف والتبس بانه هل يقرأ الواو حتى يقرأ على وزن طوبي كما كانت عليه مؤنث الاول او لا يقرأ الواو فيكون ارتسامه به لبيان ضمة الهمزة كما في اولئك اراد الشارح دفع هذا الالتباس فقال (على وزن العلي) يعني انه يضم الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعا بالاشترك (لجمع المذكور والمؤنث) يقال الذي اللذان الاولى والتي اللتان الاولى (الا انه) اي لافرق بين الوضعين الفرقا وهو ان لفظ الاولى (في جمع المذكور) اي استعماله فيه (اشهر) من استعماله في جمع المؤنث (والذين) بالياء الساكنة المكسورة ما قبلها وبالنون المفتوحة وجاء الذون بالواو الساكنة المضموم ما قبلها وجاء الذين وكذا اللذان واللتان بحذف النونات اذا طالت صلتها كذا في الامتحان ولم التبس لفظ الذين بلفظ اللذين في التثنية اراد دفعه بقيد قوله (كاللّائين) وقوله (كلاهما لجمع المذكور) يعني الذين واللّائين كلاهما لجمع المذكور لكن الاول جمع من لفظه والثاني جمع من غير لفظه كما قيل في الحاشية ان اللّائين رفعا ونصبا وجرا جمع الذي من غير لفظه ويحذف نونه فيقال اللّائى بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل وقد جاء اللّاون رفعا واللّائين نصبا وجرا انتهى وقد اهمل الشارح ذكر هذا النقل واهمل ايضا ما ذكره في الامتحان من ان الاولى والذين مختصان بولي العلم فلا يقالان في غيرهم ولا يخفى ان الشارح العلامة معذور في هذا الاهمال لاهمال المصنف له (واللّائى) (بالهمزة والياء) اي حال كونه بالهمزة المكسورة وبالياء الممدودة بعدها (واللاء) حال كونها (بالهمزة المكسورة فقط) اي من غير ياء بعدها (واللاى) (بالياء فقط) اي من غير همزة وقوله (مكسورة) يعني حال كون

تلك الياء مكسورة (اوساكنة) اى وهما لغتان فيها لكن اللغة الثانية فرع
للاولى ولذا قال (اجراء للوصل) اى وصل كلمة اللاي (مجرى الوقف) وهذا
الاجراء جائز وواقع كاقرى متواترا قوله تعالى ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم﴾ بسكون
الهمزة في لسبأ (ولجمع المذكر والمؤنث) يعنى حال كون كل من الكلمات الثلاث
موضوعه لجمع المذكر والمؤنث (الا انها) اى لكن استعمال تلك الثلاث (في جمع
المؤنث اشهر) من استعمالها في جمع المذكر على عكس لفظ الاولى (واللاتى
واللواتى) (لجمع المؤنث) يعنى حل كونهما موضوعتين لجمع المؤنث ومختصتين به
(وجاء في اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء) وهذا فرع
اللغة الاولى وقوله (وفي اللواتى) الخ فرع للثانية يعنى وجاء في اللواتى (اللوا
بحذف التاء والياء معا) وحاصل ما ذكره الشارح ان المصنف قد ذكر ههنا سبع
لغات وهى الاولى والذين واللآئين واللآئى واللآء واللاى واللاتى واللواتى مع
فروعها بعضها لفظان منها مختصان في جمع المذكر وهما الذين واللآئين ولفظان
منها مختصان في جمع المؤنث وهما اللاتى واللواتى وثلاثة منها مشتركة فيهما
لكن يفرق بينهما بزيادة الشهرة وقتنها فان الاولى منها اشهر في المذكر واللآئى
مع فرعيها اشهر في المؤنث (وما) عطف على ما قبله اى الموصولات ما اذا كان
مقارنا (بمعنى الذى) اى معناه معنى الذى وهذا بيان مابه الاشتراك بين ما وبين
من وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيما لا يعقل) لبيان الافتراق بينهما وهو
كون ما مستعملا فيما لا يعقل وقوله (غالبا) لتقييد الاستعمال فيما لا يعقل بانها اكثرى
لا كلى واما استعمال من فيما يعقل فكلى وقوله (نحو عرفت ما عرفته) مثال
للاستعمال العالى فيما لا يعقل لان معنى ما فى ما عرفته ليس من ذوى العقول
واما مثال استعماله فيما يعقل فهو ما قال (وجاء فيما يعقل) اى وقد استعمل لفظ
ما بعد كونه بمعنى الذى فيما يعقل (نحو والسماء وما بناها) حيث ورد في هذه
الآية وما بناها مستعملا بتمام ان المقام يقتضى ان يستعمل فيها بمن لانه عبارة
عن الله عز وجل (ومن) عطف على ما قبله وقوله (ايضا بمعناه) بيان لمابه
الاشترآك بينهما وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيمن يعقل) لبيان مابه الافتراق
ايضا وهو كونه مختصا فيمن يعقل * ثم شرع الشارح في بيان احكامهما المشتركة
بينهما فقال (ويستوى فيهما) اى فى ما ومن (المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث) اى يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو وما اذآك حجر واحد او حجران
او حجار وكذلك يقال ومن اذآك زيد او زيدان او زيدون او هند او هندان
او هندات (واى) عطف على ما قبله ايضا وهو (بمعنى الذى) كما فى الاولين
(نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار) وهذا للمذكر (واية)

للمؤنث حيث قال (بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي اضرب التي في الدار)
 (وذو الطائية) يعنى لفظ ذو ايضا من الموصولات * ثم فسر الشارح لفظ الطائية
 بقوله (اي المنسوبة الى بنى طى) وانما نسبت اليهم (لاختصاص مجيئها) اي
 مجيء ذو (موصولة) اي حال كونها موصولة كسائر الموصولات (بلغتهم)
 اي بلغة بنى طى - وهو ايضا (بمعنى الذى) اذا استعملت صفة للمذكر (او التي)
 اي بمعنى التي اذا استعملت صفة للمؤنث (قال الشاعر * و برّ ذو حفرت
 وذو طويت) او له * فان الماء ماء ابى وجدى * وقوله برّ عطف على قوله ماء ابى
 فيكون ذو صفة او مبتدأ او خبرا له وذو في الموضعين اسم موصول بمعنى التي
 وحفرت صفة المتكلم صلته والعاثد الى الموصول محذوف كما فسره بقوله
 (اي التي حفرتها) والموصول مع صلته خبر للمبتدأ وذو طويت عطف على
 ذو حفرت كما قال (والتي طويتها) ويقال طويت البر اذا بنيتها بالحجارة ولا يخفى
 ما فى قوله فان الماء ماء ابى وفى قوله و برّ ذو حفرت من الحصر الادعائى المستلزم
 للمدح كما هو الانسب لمقام الافتخار (وذا بعد ما) اي بعض الموصولات لفظ ذا
 حال كونه بعد ما (الكائنة) اشارة الى ان قوله (للاستفهام) ظرف مستقر صفة
 لما بتقدير المتعلق معرفة مثاله (نحو ماذا صنعت اي ما الذى صنعت) وسيجيء
 اعرابه فى مقام التفصيل (والالف واللام) اي وبعض الموصولات الالف
 واللام و اشار الشارح بتفسيره بقوله (اي مجموعهما) الى ان المختار فى الالف
 واللام الموصول هو كون مجموعهما اسم موصول كذا فى شرح المفتاح للشريف
 والتفتازانى لانه اللام وحده على ما هو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه
 ان يقول وال كهل كذا فى الامتحان * ثم اشار الى معانيهما بقوله (بمعنى الذى) اي
 اذا دخلا على اسم الفاعل او المفعول المفردين المذكورين (او التي) او بمعنى التي
 اذا دخلا على مؤنثهما المفرد (او المثنى) اي بمعنى اللذان او اللتان اذا دخلا على
 تائنتهما مذكرا او مؤنثا (او المجموع) اي بمعنى الذين او اللاتي اذا دخلا على جمعهما
 مذكرا او مؤنثا ايضا * ولما فرغ المصنف من تعداد اسماء الموصول اجمالا شرع
 فى بيان مسائلها فقال (والعاثد المفعول) (اي العاثر الذى لا يتم الموصول)
 جزأ (الابه) وهذا اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجى بان يكون المراد
 من العاثر ما سبق ذكره صريحا فى تعريف الموصول الذى هو من شروط الموصول
 جزأ تاما وقوله (اذا كان مفعولا) اي اذا كان العاثر مفعولا للصلة قيد لجواز
 الحذف وقوله والعاثر مبتدأ وجملة (يجوز حذفه) خبره وقوله (اذا لم يمنع مانع)
 اشارة الى ان جواز الحذف مقيد بشرط وهو عدم المانع للحذف والمانع
 للحذف هو كون العاثر ضميرا منفصلا واقعا بعد الالف نحو الذى ما ضربت

الا اياه فحينئذ لا يجوز حذفه اذ لو حذف لا يعلم ان العائد الى الموصول هل هو
 المنفصل الذي بعد الا او الضمير المتصل قبل الا فيفوت الغرض الذي لاجله
 الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا لمانع وكذا عائد الالف واللام فانه لا يجوز
 حذفه لمانع وهو خفاء كونهما موصولا والضمير احد دلائل موصوليتهما
 ولو حذف الضمير خفي علينا انهما موصول او حرف تعريف كذا في حاشية
 العصام ولهذا قيد بقوله اذا لم يمنع مانع لثلا يرد ذلك وقوله (لانه فضاة) دليل
 لاختصاص جواز الحذف في العائد بالمفعول يعنى انه انما يجوز الحذف في العائد
 المفعول دون غيره لان المفعول فضلة فلا يسالى بذكره مع ان الايجاز مطلوب
 وقوله (لا اذا كان فاعلا) دليل لعدم جواز الحذف في غير المفعول واشارة
 الى ان القصر المستفاد منه قصر اضافى يعنى بالنسبة الى الفاعل لا الى غيره من
 المرفوعات والمجرورات وقوله (لكونه عمدة) دليل لعدم جواز الحذف في الفاعل
 يعنى ان جواز الحذف مختص بالمفعول دون الفاعل لان الفاعل لما كان عمدة
 لم يجز حذفه والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه وانما حمل الشارح العلامة
 القصر المستفاد من مفهوم كلام المصنف حيث قيد العائد بالمفعول لثلا يرد
 على القصر لزوم جواز حذف المبتدأ والمجرور لانه يجوز حذف المرفوع اذا كان
 مبتدأ بشرط ان لا يكون اخبير جملة نحو الذى هو زيد يقوم غلامه ولا ظرفا
 نحو الذى هو فى داره ويجوز حذفه ايضا اذا كان مبتدأ فى صلة اى نحو قوله
 تعالى ﴿ ايهم اشدت على الرحمن ﴾ ايهم هو اشدت كما سيحى او اذا كان مبتدأ وطالت
 صلته كقوله تعالى ﴿ وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله ﴾ اى وهو الذى هو
 فى السماء اله وما طالت الصلة بالعطف عليه جاز حذفه وكذا يجوز حذف المجرور
 بشرط ان يجز بحرف متعين تطلبه الصلة وتتعدى به نحو قوله تعالى ﴿ فاصدع
 بما تؤمر ﴾ ولما تعين تؤمر فى التعدية بالباء طلبه فكان طلبه قرينة للمحذوف اى
 بما تؤمر به او بشرط ان يجز باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب
 زيد فان انا مبتدأ وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصوف والعائد اليه محذوف
 وهو ضاربه * واعلم ان تخصيص المصنف جواز الحذف بالمفعول قطعا ومنعه
 لماعدها خلاف الواقع بل اللازم عليه ان يقول وحذف العائد المفعول كثير
 وحذف المبتدأ والمجرور قليل كما قال اليبضاوى فى متن الامتحان حيث قال
 وكثر حذفه مفعولا وقل مبتدأ ومجرورا وصوبه شارحه البركوى فى زيادة لفظ
 وكثر حيث قال فى الامتحان وقد اصاب يعنى المصنف فى زيادة الكثرة اذ لو لاها
 لا وهم اختصاص الجواز واعتذار الشارح العلامة عن المصنف بحمل القصر
 على الاضافى بقوله لا اذا كان فاعلا لثلا يختص عدم الجواز بما عدا المفعول حيث

خصص عدم الجواز بالفاعل ليدخل حكم المبتدأ والمجرور المذكورين في جواز
 الحذف ولذا قال العصام ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف
 فيه اكثر انتهى ويمكن ان يعتذر بان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو
 الجواز المترتب على كونه فضلا واما كثرة الوقوع وقتله فشيء آخر ولا شك ان
 الجواز فيما عداه مشروط بالشرائط المذكورة فان قلت ان الجواز في العائد
 المفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده الشارح قلت المانع الذي قيد بعدمه
 ليس بمانع للجواز لان علة الجواز وهي كونه فضلا باقية والمانع الذي يكون
 عدمه شرطا هو مانع للوقوع والوقوع اخص من الجواز ولا يلزم ان يكون
 شرط الاخص شرطا للاعم بخلاف الشروط المذكورة للمبتدأ والمجرور لانها
 شروط للجواز كما افصحته به عبارة العصام حيث قال وحذف المرفوع اذا كان
 مبتدأ يجوز بشرط ان لا يكون الخ حيث جعل الشرط متعلقا بالجواز والله اعلم * ثم
 قال (نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى من يشاءه) يعنى ان المفعول
 العائد الى من محذوف في هذه الآية * ثم المصنف لما وسع مسألة الاخبار بالذى بين
 مقام الاجمال والتفصيل اتباعا للنحاة اراد الشارح بيان فائدة توسيظهم لها فقال
 (اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى) مع ما يلحق به كالتى
 (او ما يقوم مقامه) اى او ما يقوم مقام الذى يعنى به الالف واللام (ومقصودهم)
 اى مقصود النحاة (من وضعه) اى من وضع هذا الباب (تمرين المتعلم) وفى القاموس
 مرة تسمى تمرينا قمرن در به فقدرت انتهى والتدريب التعمود اى القاء فى المهالك حتى
 تعود الجراءة كما هو عادة الفرسان فى تعليم الفرس فمعنى تمرين المتعلم تعوده
 فى الجملة بالقاء فكره فى المسائل العميقة كما قال (فيها تعلمه فى هذا الفن
 من المسائل وتذكيره) اى لتذكير المتعلم (اياها) اى تلك المسائل لانه ميزان
 يعلم به مراتب المتعلمين فى الاستحضار والسرعة فى الانتقال ولانه لا بد فى الاخبار
 بالذى من تذكير كثير من المسائل مثلا لا بد من تذكير الحال والتمييز بانه يجب ان
 يكونا نكرتين حتى يعلم انهما لا يخبر عنهما وان المجرورين بحتى وكاف التشبيه
 لا يقعان مضميرين حتى يعلم انهما لا يخبر عنهما وان ضمير الشأن يجب تقديره
 لغرض الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه وعلى هذا فقس غيره (فانهم)
 اى فان النحاة (اذا قالوا لاحد) من المتعلمين (اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة
 الفلانية بالذى بعد بيانهم) له لانه قبل البيان تعجيز وهو غير جائز (طريقة
 الاخبار به) اى بالذى (لا بدله) اى لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل النحو)
 اى مما يجوز فيه التقديم والتأخير وما لا يجوز وما يجوز فيه الاضمار وما لا يجوز
 كما اشرفنا فيها سبق الى تلمذة منها (وتدقيق النظر) اى لا بد له ايضا من تدقيق

النظر (فيها) اى فى تلك المسائل (حتى يعلم) بسبب التدقيق (ان ذلك الاخبار
فى اى اسم) من الاسماء (يصح وفى اى اسم) منها (يمتنع) كماستطلع عليهما
واذا كان الامر كذلك (فاراد المصنف) لهذا السبب (الاشارة الى هذا
الباب فقال) ((واذا اخبرت)) وتفسير الشارح لقوله اخبرت بقوله (اى
اذا اردت ان تخبر) للاشارة الى ان اخبرت ههنا مجاز مرسل تبى بذكر
المسبب الذى هو اخبرت وارادة السبب الذى هو ارادة الاخبار وقائدة المجاز
ههنا بيان قوة القصد والارادة للاخبار بانه لايتخلف الفعل المراد عنها واما القرينة
المالعة عن ارادة معناه الحقيقى فهو ان اخبرت لما كان بصيغة الماضى افاد تحقق
الاخبار والحال انه لم يتحقق بعد بل سيتحقق بعد هذا وقوله (عن جزء جملة)
متعلق بتخبر وتفسير للمخبر عنه بانه يكون جزء جملة كالمبتدأ والخبر والمفعول (بالذى)
وتفسير الشارح بقوله (اى باستعانة الذى اوتى او الالف واللام) للاشارة
الى ان الباء فى بالذى للاستعانة كالباء فى كتبت بالقلم من قبيل الاستعانة على الفعل
بآلته وايضا فيه اشارة الى ان المراد بالذى اعم من التى وغيرها من الموصولات
فكانه قال اذا اخبرت باستعانة الذى واخوانه وبما يقوم مقامه قال العصام
ان قوله ومايقوم مقامه هو الالف واللام واما باقى الموصولات فالظاهر انه
يجرى هذا الاخبار فى كلها اى فى نحو التى واللذان والذين وكذا ما ومن
وقوله (فان الباء ليست صلة للاخبار) بيان لوجه حمل الباء على الاستعانة
دون الصلة وقوله (لان الذى) الخ علة لقوله ليست بصلة يعنى ان كون الباء
فى قوله بالذى تحتمل ان تكون صلة لقوله اخبرت وان تكون للاستعانة لكن
الظاهر انها ليست بصلة لانها لو كانت صلة يلزم ان يكون لفظ الذى مخبرا بها
وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذى مخبر عنها لا مخبر بها فقوله لان الذى
(مخبر عنها لا مخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الرافعة وانما قلنا ان الظاهر هذا
لان المتفهم من كلام العصام جواز الحمل على الصلة بان يفسر قوله بالذى بقوله
بمايعبر عنه بالذى يعنى ان المراد اذا اخبرت باسم الذى يعبر عنه بلفظ الذى فعلى
هذا يكون المخبر عنه الاسم الذى يعبر عنه بالذى فيكون الذى مخبرابه
فيثبت يكون الباء صلة للاخبار وقوله (صدرتها) جواب لاذن (اى) اذا
اردت الاخبار بالذى (اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة
الثانية) يعنى الجملة الحاصل بعدها الاخبار وانما فسر صدرتها بقوله اوقعت
الى آخرها لعدم تأتى معنى التصدير فى الحقيقة لان التصدير عبارة عن جعل شئ
فى صدر شئ وفيه تعميم الضمير بارجاعه الى الذى والى مايقوم مقامه وتعيين
المضاف اليه الذى اضيف اليه الصدر المذكور فى ضمن التصدير (وجعلت

موضع الخبر عنه) قوله (اي في موضع ما هو) اشارة الى ان قوله موضع مفعول فيه لجمعات وتفسير الخبر عنه بقوله ما هو (خبر عنه) اشارة الى ان المراد بالخبر عنه هو الذات الذي قصد الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (با) ستعانة (الذي في الجملة الثانية) بجهة غير معلومة في الجملة الاولى التي كان فيها قبل قصد الاخبار وان كان معلوما فيها بجهة اخرى وفي تفسير الخبر عنه بقوله بما هو مخبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التي تكون مخبرا عنه في الجملة الثانية وان اطلاق الخبر عنه عليه مجاز اولى باعتبار ما يؤول اليه لانه باعتبار وجوده في الجملة الاولى قبل الاخبار ليس بمخبر عنه فلم يكن موضعه ايضا موضع الخبر عنه الحقيقي * ثم اشار الى كون هذا الموضع ليس بموضع الخبر عنه الحقيقي بقوله (يعني) اي يريد المصنف تقوله وجعلت موضع الخبر عنه (في موضعه الذي كان) اي ذلك الموضع (له) اي للذات الذي يكون مخبرا عنه في الجملة الثانية اي في المسال وقوله (في الجملة الاولى) متعلق بكان يعني كان ذلك الموضع موضعا له في الجملة الاولى وقوله (ضميرها) مفعول ثان لجمعت وقوله (اي لكلمة الذي) تفسير لمرجع الضمير في لها مع التنيه على ان تأنيث الضمير بتأويل الكلمة (واخرته) وقوله (اي الخبر عنه) تفسير لمرجع الضمير المنسوب في اخرته وقوله (عن الضمير) للاشارة الى المؤخر عنه اي اخرت اللفظ الذي يكون مخبرا عنه في الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الراجع الى كلة الذي (خبرا) (نصبه على الحال) اي قوله خبرا منصوب على انه حال من الضمير المنسوب في اخرته يعني اخرت الخبر عنه عن الضمير الراجع الى كلة الذي حال كون ذلك المؤخر خبرا للمبتدأ الذي هو الموصول (او ضمن اخرته) يعني يحتمل ان يكون في نصب خبرا توجيه آخر وهو كونه مفعولا ثانيا لاخرته على اضمين اخرت يعني (معنى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل الشيء مؤخرا عن الشيء الاخر فجاز ان يريد به معنى جعلته (خبرا متأخرا) والحاصل ان الاخبار بالذي يحصل بعدة اشياء بتصديرك الذي وبوضعك الضمير الراجع الى الذي في موضع الاسم الذي اريد اخباره وتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير ويجعلك اياه خبرا عن ما صدر من الموصول * ثم مثله مثلا فقال (فاذا اخبرت) وزاد الشارح هنا كلمة (مثلا) احترازا عن التخصيص في المفعول (عن زيد من) (جملة) (ضربت زيدا) والتفسير بتوسيط الجملة بين من وبين مدخولها للاشارة الى ان المراد من ضربت زيدا لفظه * ولما ذكر المصنف موضع التثيل على طريق الاجمال اعتمادا على التفصيل السابق اراد الشارح ان يذكره تفصيلا فقال (بكلمة الذي) يعني اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذي (اوقعتها) اي

اوقعت كلمة الذى (فى صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة التى تحصل بعد الجعل
المخصوص (وجعلت فى موضع ما) اى فى موضع الاسم الذى (هو مخبر عنه)
اى كان مخبرا عنه واخرته وبقى موضعه خاليا وذلك الموضع (فى هذه الجملة)
اى فى الجملة الثانية التى اريد تحصيلها (اعنى) اى اريد بذلك المخبر عنه الذى
اخر وبقى موضعه خاليا (زيدا) اى لفظ زيدا اى الذى كان مفعولا فى الجملة
الاولى وهذا التفسير الثانى وهو قوله (والمراد بموضعه) مبنى على ان المراد
بموضع المخبر عنه (محله الذى كان) ذلك المحل (له) اى للمخبر عنه (فى الجملة
الاولى) يعنى فى جملة ضربت زيدا (وهو) اى ذلك المحل (محل المفعول
من ضربت) فيكون المراد بالموضع محل الاعراب الذى وجد فيه المفعول
لاذات المفعول والحاصل انك جعلت فى موضع ما هو مخبر عنه سواء كان
موضع المؤخر فى هذه الجملة او موضع زيد المفعول فى الجملة الاولى (ضمير الذى)
اى راجعا الى الذى (واخرت المخبر عنه اعنى زيدا) فى المثال المصنوع
(وجعلته) اى وجعلت ذلك المؤخر (خبرا عن الذى و) (قلت الذى ضربته
زيد) والواو فى قلت ليس فى نسخة الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا
اخبرت فلا يقتضى الواو واما اعتبار مزج الشارح لكلام المصنف مع كلامه
فيقتضى الواو لانه على هذا معطوف على جعلته الذى هو بعض من كلام
الشارح * ولما اختص الاخبار بالالف واللام فى الجملة الفعلية من الجملة اراد
المصنف ان يبه عليه فقال (وكذلك) وفسره الشارح بقوله (اى مثل الذى)
للاشارة الى ان الكاف فى كذلك بمعنى المثل والى ان اسم الاشارة اشارة الى لفظ
الذى والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله
(الالف واللام) مبتدأ مؤخر كذا فى المعرب ويحتمل ان تكون الكاف اسمية
مع بقاء خبريته ويبعد ان يكون مبتدأ لان الفأدة من هذا الخبر افادة كون
الالف واللام مثل ذلك لان الجهل فى حكمهما فى جواز الاخبار لا فى تجسس
الامثال لكلمة الذى فى هذا الحكم وقوله (فى الجملة الفعلية) يجوز ان تكون
ظرفا مستقرا مرفوعة المحل على انها صفة الالف واللام او ظرفا مستقرا
منصوبة المحل على انها حال من الالف واللام كذا فى زنى زاده وقوله
(خاصة) حال من الجملة الفعلية يعنى ان الالف واللام اللتين تدخلان فى الجملة
الفعلية حال كونها خاصة فى حكمهما فى جواز الاخبار عن جزء من اجزاء
تلك الجملة مثل حكم الذى فى الجواز وفى الكيفية المخصوصة وهو بان تصدر
الالف واللام وبان تجعل موضع المخبر عنه ضميرا للالف واللام وبان تؤخر المخبر
عنه خبرا له مثلا اذا اردت الاخبار عن زيد فى ضربت زيدا بالالف واللام

بدلت الفعل الذى ضربت الى اسم الفاعل والى اسم المفعول فتقول فى الاول الضاربه انا زيد وفى الثانى المضروب لى زيد وعلى جواز الامر من من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم المفعول نبه المصنف بصورة الدليل فقال ﴿ ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها ﴾ اى من الجملة الفعلية والالف ليس من دأب المصنف تغليل المسائل كما نبه عليه العصام ثم اللام فى ليصح متعلق بالاشتراط المنفهم من الكلام السابق يعنى انما يشترط كون صلته جملة فعلية * ثم اراد الشارح ان يبين علة اختصاص الالف واللام فى هذا الحكم بالجملة الفعلية فقال (فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او) اسم (المفعول) كما عرفت فيما سبق فلا تكون غيرها من الاسماء والافعال واجمل صلة لهما فاذا انحصر جواز صلته بهما لزم ان كل ما يمكن ان يؤخذ منه اسم الفاعل او المفعول يجوز أن يكون صلة لهما وان ما لا يمكن اخذهما منه لا يجوز أن يكون صلة لهما والجملة الاسمية لا تجوز أن تكون صلة لهما لانها لما لا يمكن اخذهما منه فان قلت يجوز أن يخبر عن زيد فى مثل زيد قتم وفى زيد اخوك فانه يجوز بناء اسم الفاعل منه قلت لا يجوز بناؤه بحيث يصح كونه صلة للالف واللام لانه انما يصح لو قال القاسم زيد او المؤاخيك زيد وليس كذلك بل يقال هو قتم وهو مؤاخيك والضمير لا يصح ان يكون صلة فعلى هذا لزم ان يقيد قولنا كل ما يمكن بقولنا بحيث يصح كونها صلة للالف واللام * ولما كانت علة الجواز امكان اخذهما ولم يمكن الاخذ من كل الجملة بل من بعضها اراد الشارح ان يذكر شروطا لا يمكن الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبني للفاعل واسم المفعول) اى كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من الفعل المبني للمفعول) لا مطلقا بل (بشرط ان يكون الفعل الذى تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا) اى ما يجيى منه الفاعل والمفعول بصيغة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ غير المتصرف) اى لان الفعل الذى لا يتصرف (نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لايجيى منه) اى غير المتصرف (اسم فاعل ولا مفعول) فاذا لم يجيى منه اسم فاعل ولا مفعول لم يمكن اخذهما منه واذا لم يمكن اخذهما منه (فلا يخبر بالالف واللام عن زيد) مثلا (فى ليس زيد مطلقا) ولا يخفى ان هذا شرط وجودى فشرع فى بيان شرط آخر عدمى فقال (وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل) اى الفعل الذى اريد الاخبار عن احد اجزائه بالالف واللام (حرف لا يستفاد من اسمى الفاعل والمفعول معناها) اى معنى تلك الحروف ومثال الحروف التى لا يستفاد معناها منهما (كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد) اى الداخلة (فى جملة سيقوم زيد) وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهل يقوم

واتمام الخبر بهما من اجزاء هذه الجملة (فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم) اى مثلاً
 (يكون) ذلك المبني (قائماً) اى دالاً على مجرد نسبة القيام الى الفاعل من غير
 دلالة على الزمان المستقبل ومن غير دلالة على معنى السين الذى هو تقريب
 الاستقبال (فيفوت معنى السين) الذى هو الغرض من تصدير المضارع به
 وفى حاشية العصام ان فيه بحثاً لان السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل
 تفيد ذلك وصيغة الماضى تفيد التقديم فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام
 بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيد السين اوسوف فانه
 بمنزلة الزمان ولانه يجوز أن يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل المعدول فيقال
 فى الاخبار عن زيد فى لا يقوم زيد لاقام انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح
 لما اشترط جواز الاخبار بالالف واللام بعدم كون الفعل محلى بالسين وسوف
 و حرف النفي وغيرها واثبت هذا الاشرط بانه لو جاز كون الفعل على تلك الصفة
 واريد اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منه لغات الغرض من تلك الحروف لانه لم يمكن
 اشتقاق احدهما من الفعل الذى تحلى بهذه الحروف مع بقاء المعنى المستفاد منها
 توجه عليه نقض بان يقال ان استدلال الاشرط بهذا الدليل باطل لان هذا
 الدليل بعينه جار فى اسم الفاعل او المفعول المشتقين من الفعل الماضى او المستقبل
 لانه لم يمكن ايضا اشتقاق احدهما من احد الفعلين مع بقاء زمانهما المعين مع انهما
 جائزان واجيب بدعوى الفرق بينهما بان النجاة لم يبالوا بفوت ما يفيد الفعل
 من الزمان المعين ورد بانه لو جاز عدم مبالاةهم بفوت ما يفيد الفعل من الازمنة
 فلم لا يجوز عدم مبالاةهم ايضا بفوت ما تفيد تلك الحروف ويمكن ان يحجب
 بابطال الفوت اعنى فوت الغرض المستفاد من الازمنة فى الفعل المجرد بان اسم
 الفاعل والمفعول وغيرهما من الصفات المشتقة تدل على الزمان فى الجملة فاذا
 اشتقت من فعل تفيد البتة مقارنته بزمان واما التعيين فيجوز أن يستفاد
 من القرائن بخلاف ما يستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والنفي
 لان الصفة لاتدل بذاتها عليها مع ان الغرض والمقصود من بناء الفعل المذكور
 انما هو افادة ذلك المعنى المقيد بقيد مخصوص فلا يلاحظ فيه وجود القرينة
 الدالة على معنى السين والنفي **بسم** شرع المصنف فى فائدة ذكر القيود اللازمة
 فى الاخبار فقال (فاذا تعذر امر منها) وقوله (اى من الامور الثلاثة) تفسير
 لمرجع الضمير المجرور فى منها وقوله (التي هى تصدير الموصول) صفة كاشفة
 للامور الثلاثة وهى تصدير الموصول (ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم
 وتأخير ذلك الاسم خبراً) وهذه الثلاثة هى اركان جواز الاخبار واذا جاز
 اجتماع كلها جاز الاخبار وان لم يجز واحد من الثلاثة (تعذر الاخبار) اى لم يجز

الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامر من الاخيرين او لم يوجد ثم شرع
 المصنف في اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم في امتناع
 الاخبار المذكور فقال (ومن ثم) الجاز متعلق بامتنع المذكور بعدها على سبيل
 التنازع والمشار اليه ثم هو ما فسرہ الشارح بقوله (اي من اجل انه اذا تعذر
 امر منها تعذر الاخبار) يعني ان الحكم بامتناع الامر الاتي يلزم من ثبوت تلك
 القضية الشرطية وفي هذا التفسير اشارة الى ان من في من ثم تعليلية بمعنى
 اللام والى ان المشار اليه ثم هو تلك القضية ولا يخفى ما في اطلاق الاسم
 الموضوع للاشارة الى المكان على القضية الكلية من الحجاز فافهم (امتنع)
 (الاخبار) وقوله (بالذي) قيد وقوعي (في ضمير الشأن) ثم شرع الشارح في تصوير
 جريان الاخبار بقوله (بان يكون) اي لو فرض الاخبار المستتبع بطريق ان يكون
 (ضمير الشأن مخبرا عنه) وقوله (لامتناع تصدير الجملة) دليل لامتناع الاخبار
 الذي يتوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناعه يحصل بامتناع
 امر منها وههنا امتنع الاخبار بامتناع امر منها وهو امتناع تصدير الجملة (بالذي)
 اي جعل الجملة الاولى مصدرة بالذي (وتأخير المخبر عنه خبرا) واعلم ان المنفيم
 من ظاهر هذا الكلام ان الممتنع الذي يقتضى الاخبار هو الشئان تصدير الجملة
 وتأخير المخبر عنه وليس كذلك بل هو امر واحد وهو تأخير المخبر عنه لانه استدلال
 على امتناعه بقوله (لوجوب تقديمه) اي تقديم ضمير الشأن (على الجملة) فيكون
 تأخيره منافيا لهذا الوجوب واما ذكر التصدير فلكونه سببا موجبا للتأخير يعني
 ان هذا الامتناع لترتب الامر من المتناهيين على ضمير الشأن لانه ترتب على كونه
 ضمير الشأن تقديمه على الجملة وعلى كونه مخبرا عنه تأخيره واجتماع هذين
 الامرين هو اجتماع النقيضين لانه يلزم حينئذ ان يكون ضمير الشأن موجبا
 للتقديم واللاتقديم فرجح مقتضى كونه ضمير الشأن وهو وجوب التقديم وامتناع
 التأخير (و) (كذلك امتنع في) اي الاخبار (الموصوف) اي في الاسم الذي
 كان موصوفا بتوصيفه بصفة واريد بالاخبار بالذي عن هذا الموصوف فقط
 (بدون الصفة) اي بان لا يراد الاخبار به مع صفته لانه لو اريد بالموصوف مع
 صفته لم يمتنع وقوله (و) (في) (الصفة) عطف على قوله في الموصوف اي امتنع
 الاخبار ايضا في الصفة التي اريد الاخبار عنها (بدون الموصوف فلا يجوز
 في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد) اي عن الذي هو الموصوف
 (بدون العاقل) الذي هو الصفة (ولا عن العاقل) اي ولا يجوز ايضا ان يخبر
 بالذي عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف لانه لا يجوز كل منهما وهو
 الاخبار عن الموصوف بدون الصفة والاخر هو الاخبار عن الصفة بدون الموصوف

(لاستزامة) اى لاستلزام الاخبار (وقوع الضمير صفة) في الشق الثاني (او موصوفا في الشق الاول) وفيه لف ونشر مشوش كما لا يخفى لانه لو امكن الاخبار عن زيد فقط في المثال المذكور لزم تأخير ه عن محله خبرا للموصول الذى صدر ولزم ايضا جعل محل زيد ضميرا وابقاء لفظه في محله صفة لذلك الضمير بان يقال الذى ضربته العاقل زيد فحينئذ يلزم ان يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لو اريد الاخبار عن لفظ العاقل فقط يلزم تأخير ه واقامة الضمير في محله فيقول التركيب الى ان يقول الذى ضربت زيدا هو العاقل فحينئذ يلزم ان يكون الضمير صفة لزيد وهو غير جائز ايضا لان الضمير كما لا يجوز كونه موصوفا كذلك لا يجوز كونه صفة لمسبق في باب الصفة (بخلاف ما) اى الامتناع في الصورتين حاصل ملابسا بخلاف جواز الاخبار (اذا اخبرت عن مجموعهما) اى عن مجموع الموصوف والصفة بجعل المجموع مخبرا عنه (فيقال) اى فيجوز أن يقال (الذى ضربته زيد العاقل) فانه لا محذور في هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا او صفة (و)

(كذلك امتنع) في (المصدر العامل) اى كما امتنع الاخبار بالذى فيما ذكر امتنع ايضا في المصدر الذى يعمل بدون المعمول بان اريد الاخبار عنه فقط (بدون المعمول فلا يجوز) اى الاخبار (في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار) اى عن المصدر مع فاعله الذى اضيف هو اليه (بدون الثوب) اى بدون مفعوله الذى هو الثوب فيقول الى ان يقول الذى عجبت منه الثوب دق القصار وانما امتنع هذا (لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل في موضع دق القصار) وهو الضمير المحرور في منه (عاملا في الثوب ناصباله) فلا يجوز اعمال الضمير (وبخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب) بان اريد الاخبار عن مجموع المصدر وفاعله ومفعوله فلا محذور فيه (و) (كذلك امتنع) في (الحال) اى كما امتنع الاخبار المذكور فيما ذكر من الموصوف وغيره امتنع ايضا في الحال اى في الاسم الذى وقع حالا لانك اذا اخبرت عن قائما في قولك ضربت زيدا قائما فقلت الذى ضربته زيدا اياه قائم يمتنع ان يقع اياه مفاعلا قائما وانما امتنع فيها (لان الحال يجب ان تكون نكرة) كما قال في باب الحال واصليها ان تكون نكرة واذا وجب في الحال ان تكون نكرة (فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة في موضعه) اى في موضع الاسم الذى وقع حالا (بالحالية) اى بجعل الصفة التى كانت في الاسم مخبرا عنه المتأخر عن الضمير الذى جعل في موضعه فاذا حصل التنافي بين مقتضى الحالية وبين مقتضى الضمير امتنع ايقاع الضمير موقعه فاذا امتنع ايقاع المذكور امتنع الاخبار عنه لامتناع احد شروط الاخبار (و) (كذلك امتنع في) (الضمير المستحق لغيرها) يعنى وكذلك امتنع الاخبار عن الضمير الذى هو مستحق لغيرها اى لغير

كلمة الذى وفسر الشارح الضمير المؤنث الراجع الى الذى بالكلمة ليصح رجوع
ضمير المؤنث اعنى ضمير لغيرها الى الذى وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير
المنصوب المتصل الراجع الى زيد فى زيد ضربته وصدتت الذى واخرت الضمير
المنصوب عن محله وقلت الذى زيد ضربته هو امتنع هذا التركيب (لامتناع
تصدير الذى) وانما امتنع التصدير (لاستلزام ذلك) اى التصدير (عود الضمير
اى عود ضمير ضربته مثلا (اليها) اى الى كلمة الذى واذا رجع ذلك الضمير اليها
(فيبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلا ضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى المستحقين
فامتنع الاخبار (و) (كذلك امتنع) اى الاخبار فى (الاسم المشتمل عليه) يعنى
فى الاسم الذى يشتمل عليه (اى على الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلمة الذى
(نحو قولك زيد ضربت غلامه) اى مثال الاسم المشتمل على الضمير نحو غلامه
فى تركيب زيد ضربت غلامه (فلا يصح الاخبار عن غلامه) لكونه اسما مشتملا
على الضمير الذى يستحق لزيد الذى هو غير كلمة الذى (بان يقال الذى زيد ضربته
غلامه لانك اذا جمعت الضمير) اى الذى فى غلامه (عائدا الى الموصول) اى الذى
صدرته (بقي المبتدأ) وهو زيد (بلا عائدا) وهو لا يجوز (وان جعلته عائدا الى المبتدا
بقي الموصول بلا عائدا وكل منهما) اى كل واحد من بقاء المبتدأ بلا عائدا وبقاء
الموصول بلا عائدا (ممتنع) فان كل واحد منهما مستلزم للعائدا اما المبتدأ فحذف
العائدا اليه فى الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائدا المنفعل لكن
فلا يجوز فى باب الاخبار (وما الاسمية) الواو استثنائية وما مبتدأ والاسمية
صفتها ومابعده من قوله موصولة وما عطف عليه خبره وانما قيدها بالاسمية لانها
هى الموصولة (لا) مالتى هى (الحرفية فانها) اى فان ما الحرفية لا تكون موصولة
لان الحرفية قسيمان (اما كافة) اى مابعة لعمل ان وغيرها من تأثر العوامل
(نحو انما زيد قائم) وكذا انما بالفتح وكأتما ولكنما (واما نافية) اما داخلة على الفعل
(نحو ما ضربت زيدا) اما داخلة على الاسم نحو (ما زيد قائما) وكلاهما ليستا
بموصولتين قال العصام ان فى ذكر المصنف لفظ ما بوصف الاسمية وبيان معانيها
التي هى غير كونها موصولة فائدتين احدها ان لفظه مامشركة بين الحرفية
والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كما تكون
اسمية تكون حرفية وثانيتهما بيان ان ما الاسمية لا تختص بالموصول بل هى كما تكون
موصولة كذلك تكون استفهامية وغيرها ليحصل به الاستغناء عن وضع باب
مخصوص لغيره من المعانى وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر باب اسماء
الافعال عن ذكر باب مستقل لغير اسماء الافعال وادرج فى بابه ما ليس من اسماء
الافعال هذا خلاصة ما فى العصام وهذا البيان من العصام على ما ذكرنا

من حمل كلام المصنف على هذا المعنى دفع لما ظن بعض الشراح بحمل مراده على انه اراد به بياناً ما ليس بموصول في بابه وليس كذلك لغوات القادتين فيه وقال ايضا ان في حصر الحرفية في الكافة والتفوية نظراً لان المصدرية وكذا الزائدة حرفية ايضا ويمكن ان يقال ان مراد الشراح حصر الحرفية التي يعبر عن دخولها على الفعل والاسم مع كونها موضوعاً لمعنى واما المصدرية فمختصة بالدخول على الفعل والزائدة ليس لها معنى والله اعلم وقوله ﴿موصولة﴾ خبر لما ومثالها من غير العقلاء (نحو عرفت ما شترته) ومن العقلاء نحو قوله تعالى ﴿والسهم وما بناها﴾ واما اكتفي الشراح بمثال واحد اشارة الى التمثيل بالاصل واستغناء تمثيلاً في الاجمال (واستفهامية) اي ما الاسمية كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية يعني انها منسوبة الى الاستفهام الذي هو جزء معناها من قبيل نسبة الكل الى الجزء كذا في الامتحان سواء كانت داخلة على الاسم او على الفعل فقال الاول (نحو ما عندك و) مثال الثاني نحو (ما فاعت) وت حذف الفهماع الجار المضاف نحو كتابه عندك ومع الجار الحرف نحو قوله تعالى ﴿عم يتساءلون﴾ للفرق بينها وبين الموصولة من نحو ﴿عما كانوا يعبدون﴾ ولذا اختلف قبل ذلك الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتلحقها هاء السكت في الوقف كما وقد تستعار لمعنى من معان تناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار (وشرطية) اي تكون بمعنى الشرط والهاجزة (نحو ما تصنع اصنع) وكذا قوله تعالى ﴿ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها﴾ (موصوفة) اي بمعنى شيء (اما) موصوفة (بمفرد نحو مررت بماء عجب لك اي شيء يعجبك) فان معجب مفرد اي ليس بحجة (واما) موصوفة (بحملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة لحل العقال) وفسره الشراح بقوله (اي رب شيء تكرهه النفوس) الاشارة الى ان ما معنى شيء والى انه مفعول لقوله تكرهه وقدم عليه المصدرية اللازمة لرب وحمله تكرهه صفتها فقوله فرجة بفتح الفاء وسكون اراء انفراج الغم واكتشافه والعقال كسر العين جبل تشد به الدابة ليمتعها عن القيام والمعنى رب امر تكرهه النفوس له انفراج سهل سريع حل عقال الدابة بالسهولة فانه لا يحكم رباطه غاية الاحكام بل يشد على وجهه ليكون حله سهلاً وقوله فرجة جملة فعالية حاوية متعاقمة بالامر يعني رب ما تكرهه النفوس من الامر والحال انه قد حصل له الانفراج لانه قبل الحل لم يدرك كونه مشدوداً بسهولة الحل فلما انفراج نحل العقال علم في ذلك الوقت انه كان مشدوداً به (وتامة) اي ما الاسمية تكون تامة يعني غير محتاجة الى صلة ولاصفة كذا فسره بعض الشراح وقال العصاة قلت ولا موصوف انتهى يعني انه كما يجب تفسيرها بانها غير محتاجة الى صلة ولاصفة يجب ايضا

ان يقول والاموصوف لانه كما يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب الاحتراز ايضا عن الصفة كما سيحجى بعدها اقول بل يجب ايضا ان يحتراز عن الاستفهامية بان يقول والاستفهام كفى الامتحان ويمكن ان يقال ان مراد الشارح الذى فسرهابه وحصر الاحتراز عن الامرين ليس تفسيراً حقيقياً لها بل مراده منه الاحتراز عن بعض ماعداه ويحتمل ان يقال ان مراده بالاحتياج احتياج المتقدم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف من هذا القبيل واما احتياج الصفة الى الموصوف فمن قبيل احتياج المتأخر الى المتقدم فاقول وقوله (بمعنى شئ) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة تامة * وما وقع الاختلاف بين النحاة فى ان التامة هل هى بمعنى شئ المنكر او المعرفة اراد الشارح ان يذكر هذين المذهبين فقال (منكر) اى التامة التى تكون بمعنى شئ انما هى بمعنى شئ منكر (عند ابى على والشئ المعرفة) اى وانها بمعنى الشئ المعرفة باللام (عند سيبويه) ولما ذهب المصنف الى مذهب ابى على قدمه الشارح ومثاله نحو قوله تعالى ﴿ففعماهى﴾ فاذا فسرت على المذهب الاول قيل (اى نعم شئ هى) بان يكون فاعل هم هو ما وانما يجوز كونه فاعلا لكونه بمعنى الشئ المعرفة وسيذكر الشارح سائر احوالها فى افعال المدح (وصفة) اى ما الاسمية صفة يعنى تكون صفة لنكرة لافادة الابهام فى تلك النكرة (نحو اضربه ضرباً) ثم فسره الشارح بقوله (اى ضرب كان) يعنى فائدة توصيف تلك النكرة بما تعميم الضرب بانه باى ضرب تضربه يحصل المصلوب واختلاف فى حان التى تلى النكرة من افادة الابهام وتوكيد التكثير فقال بعضهم انها اسم فعلى مثلاما مثلا مثل وقال بعضهم انها زائدة وقيل انها حرف للتقاييل وفائدة ماهدة ما التحقير او التعظيم او التوزيع فعنى اضربه ضرباً ماهو ضرباً حقيراً او عظيماً او نوعاً من الضربات او ضرباً قليلاً وقوله (ومن كذلك) جملة اسمية معضوفة على جملة ما الاسمية موصولة الخ يعنى ان من التى من اقسام الاسم كفى كونها مشتركة بين ما ذكرت من المعانى وانما لم يقيد من بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية لان من لا تحجى حرفاً لا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انها قد تزداد عند الكوفية بناء على تجويزهم زيادة الاسماء (اى تكون) من (موصولة) وهو ما نحن فيه (نحو اكرمت من جاءك واستفهامية) اى وتكون استفهامية (نحو من غلامك ومن ضربت) فمن فى المثال الاول اما مبتدأ وما بعده خبره او على العكس وفى المثال الثانى مفعول لضربت (وشرطية) اى وتكون شرطية كما تكون ما كذلك (نحو من تضرب اضرب وموصوفة) اى وتكون من موصوفة كما تكون ما كذلك (اما مفرد) اى وبعد كونها موصوفة اما ان تكون

موصوفة بمفرد (نحو قوله) اى قول حسان بن ثابت رضى الله عنه فى مقام الافتحار والابتهاج فى كوننا من امة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اى نحو قوله من غيرنا فى قوله (وكفى بنا فضلا على من غيرنا * حب النبي محمد ايانا * اى على شخص غيرنا) وحب النبي فاعل كفى وهو مضاف الى فاعله وهو النبي وايانا مفعوله وقوله فضلا حال من حب النبي وحب النبي وان كان مؤخرا لكنه مقدم فى الرتبة لكونه فاعل كفى وقوله على من متعلق بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفة يعنى كفى حب نبينا محمد عليه السلام ايانا يعنى استحابه وامته حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة على امة غيرنا اى غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون موصوفة بجملة (نحو من جاءك قد اكرمه) فمن مبتدأ وجملة جاءك صفة وجملة قد اكرمه خبره وقوله (الافى التامة) استثناء من الظرف المستقر وظرف له اى ان لفظ من كائن مثل ما فى جميع الامور المذكورة الافى التامة (والصفة) يعنى لا تكون من تامة ولا صفة كما قال الشارح (فان كلمة من الانجى تامة ولا صفة) و اشار بقوله الانجى الى ان عدم كونها مستعملة فى التامة والصفة انما هو لعدم ورودها فى كلام العرب وقال العصام وفيه رد لابي على حيث اثبت محيى كلمة من فى التامة وقال فى القاموس انها تجي نكرة تامة فاختر المصنف عدم ثبوته حيث نص عليه وفيه مباحث اهملها المصنف منها ان كلمة من خصت بما يعلم وخصت بما لا يعلم واما نحو قوله تعالى ﴿فمنهم من يمتنى على بطنه﴾ ونفسه و ما سواها ﴿حيث استعملت من فى الآية الاولى فيما لا يعلم واستعملت كلمة ما فى الآية الثانية فيما يعلم فقال صاحب الامتحان انها مجازان ومنها انها يقعان على الواحد والمذكر والمثنى والجمع والمؤنث ومنها ان لفظهما مفرد مذكر وقديعبر بهما عن المؤنث والمثنى والجمع فيحمل تارة على اللفظ ويقال ضربت من قام من الانسانين او الاناسى او الهندين او الهندات ويقال ايضا عرفت ما فعلته من الامرين او الامور وقديحمل تارة على المعنى فيقال ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقس وعرفت ما فعلته وفعلتهما وفعلتهما واحمل على اللفظ اكثر من احمل على المعنى كذا فى الامتحان (واى) اى حكم هذا اللفظ الذى كان معدودا من الموصولات حال كونه (للمذكر) اذا كان مجردا عن التاء (واية) اى وحكم لفظ اية حال كونها (للمؤنث) اذا كان بالتاء (كم) اى حكمهما مثل حكم من (فى ثبوت الامور الاربعة) وهى وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة (وانتفاء التامة والصفة) اى فى انتفاء التامة والصفة يعنى ان هاتين الكلمتين تقعان موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة ولا تقعان تامة وصفة ولا ينجي ان وجه الشبه متعدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الامرين لانه مركب منهما فلا يتوهم

ان المركب من الثبوت والانتفاء عدمي على انه يمكن ان يأخذه مركبا مع اندفاع التوهم بان الثابت غير المتنى فافهم * ولما اكتفى المصنف بالتشبيه ولم يتعرض لامثلتها اراد الشارح ان يبين الامثلة فقال (فاى الموصولة) اى مثال كلمة اى التى وقعت موصولة (نحو اضرب ايهم لقيت) فاى بالنصب لكونه مفعول اضرب وهو مضاف الى ضمير الجمع وجملة لقيت صلتها (والاستفهامية) اى مثال هذه الكلمة التى وقعت استفهامية (نحو ايهم اخوك وايهم لقيت) فاى مرفوع لفظا على انه مبتدأ ومضاف الى الضمير واخوك خبره (والشرطية) اى ومثال كلمة اى التى وقعت شرطية نحو قوله تعالى (ايا ما تدعوا فاهل الاسماء الحسنى) فقوله ايا منصوب لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو تدعوا وما زاد وجملة له الاسماء الحسنى جزاء الشرط ومعنى الآية اى اسم من الاسمين المذكورين وهما ما ذكرنا فى اول الآية من قوله تعالى ﴿قل ادعوا الله وادعوا الرحمن﴾ فنداؤا تعالى بهما جائز لان لله اسما كثيرة حسنة (والموصوفة) اى مثال الكلمة التى وقعت موصوفة (نحو يا ايها الرجل) فاى منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه منادى والرجل صفة واختلفوا فى ان اى هل تكون موصوفة بالنكرة فالأخفش اجاز كونها نكرة موصوفة وخص الشيخ الرضى كونها معرفة بالنداء * ولما توجه على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (قيل اى) اى كلمة اى (تقع صفة اتفاقا) بين النحاة فى قوله مررت برجل اى رجل فيلزم على المصنف ان يقول واى كما فى التامة (فلم جعلها المصنف كمن التى لا تقع صفة اصلا وواجب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل) ليست بصفة بل هى (استفهامية) فى الاصل (لان معنى مررت برجل اى رجل) ليس معناه توصيف الرجل الاول باى بل معناه ان هذا الرجل (رجل عظيم يستل عن حاله) اى حاله التى تكون سببا لعظمته لانه عظيم (لا يعرفه كل احد) وهذا الجهل يكون سببا للسؤال واذا كان معناه هذا (فقلت) تلك الكلمة (عن الاستفهامية الى الصفة) فان سبب الاستفهام هو الجهل فى ذات المسؤل عنه اوفى صفته وسبب الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبيل اطلاق المسبب على السبب (وهى) ولما كان هذا الضمير مفردا مع ان كلمة اى واى مشتركتان فى الحكم الآتى اراد الشارح ان يصحح ارجاع الضمير المفرد المؤنث ففسره بقوله (اى كل واحدة من اى واى) يعنى كل واحدة من هاتين الكلمتين (معربة) وقيد الشارح كونها معربة بقوله (بالاتفاق) ليظهر فائدة التثنية بقوله (وحدها) يعنى ان تثنية المصنف بقوله وحدها وان القصر المستفاد منه انما هو قصر اضافى بالنسبة الى الاختلاف الواقع فى البواقى من الموصولات كما هو مقتضى تفسير

الشارح بقوله (لا يشاركها) أى لا يشارك كل واحدة من الكلمتين (في الأعراب) أى فى كونها معربة (غيرها) أى غير كل واحدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات) أى من باقى الموصولات (الأعلى اختلاف) أى لا يشارك فى كونها معربة إلا مع وصف الاختلاف وتلك المشاركة (فى) كلمة (اللذان واللتان وفى) كلمة (ذو الطائفة) يعنى اتفاق النحاة فى كون بعض الموصولات معرباً محصوراً فى هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لأن بعض البواقى من الموصولات معرب أيضاً لكنه معرب بالاختلاف كما فى اللذان واللتان وذو الطائفة وقد سبق بيان الاختلاف الواقع فى الأعراب والبناء فى اللذان واللتان وأما فى ذو * فإما رجل مؤسرون آتيتهم * خشبي من ذى عندهم ما كفايا * يعنى أما الرجل الأغنياء الذين آتيتهم فالذى يكفينى من الذى حصل عندهم ما كفايا من المؤونة وغيرها فإن قوله من ذى مجرور بالياء بالجار الذى هو من فاستعمل ذو معرباً فى هذا القول وقال فى الامتحان وذو الطائفة مبنية فى أشهر اللغات لا تصرف تقول جنى ذو فعل وذو فعلاً ورأيت ذو فعلوا وقد تغير فى التذكير والافراد وغيرها أى التانيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها حملاً على الذى بمعنى صاحب نحو هذان ذوا اعرف وهاتان ذواتا اعرف وهؤلاء ذوا واعرف وذوات اعرف ومنهم من يقول ذوا للمذكر وذات مضمومة للمؤنث ويوجدان فى كل حال ومنهم من يقول فى جمع المؤنث ذوات مضمومة فى كل الاحوال انتهى واعترض اعتماد على الشارح على حمل قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفاقي واثبت الاعراب الاختلافى لبعض الموصولات الباقية حيث قال نص المصنف بقوله وحدها على رد اعراب اللذان وذو الطائفة يعنى انهما ليستا بمعربتين عند المصنف فقوله وهى معربة وحدها محمول على ان مطلق الاعراب مختص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات * ثم قال وقد وضع الشارح ما قصد به معنى ما قصد المصنف بجعل بيانه مختصاً بما هو المتفق عليه ويمكن ان يجاب من طرف الشارح بان وجود الاختلاف بين النحاة فى اللذان وذو الطائفة مشهور وان لم يذهب اليه المصنف ومع قيام جواز كون المصنف غير منكر لهذا الخلاف يكون حملة على وجه لا يشعر بالانكار كما حملة الشارح عليه اولى من حملة على وجه يشعر بالانكار كما حملة عليه الخشى فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول * ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (وانما اعربت) أى انما اعربت كل واحدة من اى واية مع ان الاصل فيهما هو البناء وكونهما معربين على

خلاف ماهو الاصل فيهما (لانه التزم فيهما) اى فى كل واحدة من كلمة اى واية (الاضافة) اى اضافتهما (الى المفرد) وقوله (التي) صفة الاضافة اى الاضافة التي (هى من خواص الاسم المتمكن) اى الاسم المنصرف الذى يقبل اجر بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فلا يرد) تفرغ على قوله لاضافة المفرد حينئذ لا يرد القمض بكلمة (حيث واذا واذا) لانها وان كانت اسماء التزم فيها الاضافة لكن الاضافة الملتزمة فيها هى الاضافة الى الجملة لا الى المفرد التي هى من خواص الاسم المتمكن وقوله (الا) استثناء مفرغ وقوله (اذا) ظرف لقوله معرفة وتوسيط الشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل الاحتراز عما اذا كانت موصوفة لانها اذا كانتا موصوفتين فهما مبنيان مطاقا كما سيحى ولم يتعرض له المصنف لان سياق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها) فن ذكر الصلة مغن عنه يعنى ان كل واحدة من الموصولتين معرفة فى جميع الاوقات الا وقت كونها موصولة وحذف صدر صلتها اى صلة كل واحدة من الكلمتين المعربتين ومثال حذف صدر الصلة (نحو قوله تعالى ثم لتزغن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا) وهذا (فيمن) اى فى قراءة من (قرأ) كلمة اشد (بالضم) على انه خبر للمبتدأ وهو الضمير المرفوع المنفصل فى التفسير الذى فسر به الشارح بقوله (اي ايهم هو اشد) ثم شرع فى بيان وجه كونها مبنية فى هذه الصورة فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت كل واحدة منهما حال كونها (موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكد شبهه) اى لوجود تأكد مشابهة المذكور (الحرف) لانها لما كانت موصولة كانت مشابهة للحروف فى الاحتياج وهو احتياجه الى الصلة * ثم لما حصل لها المشابهة الاخرى (من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زادها الاحتياج الآخر فتأكد الاحتياج القديم فاضمحت علة الاعراب * ولما كان الاصل فى المبنى ان يبنى على السكون احتج الى علة اخرى للبناء على الحركة فقال (وبنيت) كل واحدة منهما (على الضم تشبيها لها) اى لجعلها مشبهة (بالغايات) نحو قبل وبعد وقوله (لانه حذف منها) اى من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعنى انها مشبهة بالغايات فى الحذف فى كل منها ومن الغايات (بعض ما يوضحها) وبينها لانه حذف منها بعض ما يوضحها وهو صدر الصلة (كما حذف من الغايات ما بينها وهو المضاف اليه) ثم شرع فى بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها موصوفة حيث استثنى الاول ولم يتعرض للثانى فقال (ولم يستثن) اى وانما لم يستثن المصنف (الموصوفة) اى الحالة التي كانت كل واحدة منهما موصوفة مع ان استثناءها لازم ايضا (لبنائه) وعدم استثناءه مستلزم لدخولها

في المستثنى (مثل يا ايها الرجل) لان اى ههنا موصوفة مبنية (كما استثنى التي)
 اى كما استثنى المصنف الموصولة التي (حذف صدر صلتها لانه) اى لان المصنف
 (ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى) حال كونه (مفردا معرفة فهو مبنى)
 سواء كان من لفظ اى و اية او غيرها (وبناء الموصوفة) اى وبناء كل واحدة من
 الكلمتين حال كونها موصوفة (لهذا) اى لكونها داخلة في المنادى المفرد
 ا معرفة فاذا بنيت لكونها منادى حصل المقصود (فلا حاجة الى الذكر ثانيا)
 لانه حينئذ يلزم تحصيل الحاصل * ثم شرع المصنف في مسائل ماذا من حيث
 الاحتمالات الجارية في معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضى التغير في جوابها
 فقال (وفي) توسيط الشارح بين الجار والمجرور لفظ (قولهم) يفيد ان استعمال
 (ماذا صنعت) ليس بكلام مخصوص بل شائع مشهور متداول في محاوراتهم
 ويحتمل ان تكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا
 صنعت لفظه والحاصل ان في ماذا صنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (وجهان)
 مبتدأ مؤخر يعنى ان في ماذا صنعت اى المركب من الاستفهامية الواقعة بعدها
 لفظة ذا الموصولة ومن فعل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الراجع اليه
 توجيهين في معنى ماذا (احدهما) اى احد الوجهين وتوسيط الشارح قوله
 (ان معناه) للاشارة الى ان قوله (ما الذى) خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله
 ما الذى لا يرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجيه
 يقتضى ان يكون تصديقا لانه لا يقال وجهت زيدا بل يقال وجهت بان زيدا
 قائم او قاعد فيقتضى ان يصحح قول المصنف بان يقال ان مراده من احد الوجهين
 ان معنى ماذا هو ما الذى وقوله (على ان يكون) بيان لطريق التوجيه الاول
 بان يقول ان كون معنى ماذا بمعنى ما الذى بناء على ان يكون (ذا) اى لفظ ذا
 وحده (بمعنى الذى فيكون التقدير) اى تقدير مجموع الكلام (اى شئ الذى
 صنعت) قوله اى شئ مأخوذ من الاستفهامية وقوله الذى مأخوذ من ذا
 ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجملة صنعت صلته فيقتضى العائد فسرره
 الشارح بقوله (اى صنعته) يعنى العائد الى الموصول محذوف * ثم اراد توجيه
 اعراب ماذا بعد توجيهه معناه فقال (فما) اى كلمة ما فى ماذا (مبتدأ وما) اى
 والكلمة التي (بعده) اى بعد ما وهو ذا بمعنى الذى ههنا (خبره) والجملة الخالصة
 منها جملة اسمية (او بالعكس) بان يكون ما الاستفهامية خبرا مقدما والموصول
 مبتدأ مؤخرا * ثم شرع فى بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال (و)
 (حينئذ) اى حين اذا كان ماذا بمعنى ما الذى (جوابه) اى يكون المناسب في جواب
 السؤال (رفع) ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسم ان يكون فعلا مجهولا حيث

يساعد الحظ على كلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الاول حيث فسره بقوله
 (اى مرفوع) و اشار العصام في حاشيته الى الاحتمال الثاني حيث قال و لك
 ان تجعله فعلا مجهولا انتهى يعنى بان يكون رفع فعلا مجهولا و نائب الفاعل
 الذى تحته راجعا الى المتبداً و الجملة الفعلية خبراله و لا يخفى ان ما اختاره الشارح
 اولى و ان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لما هو
 الاصل فى الخبر * ثم اشار الى المعنى المتنتضى للرفع بقوله (على) اى على ان اللفظ
 الذى يحجب به (خبر مبتداً محذوف كما اذا قلت) فى جوابه (الاكرام) اى لفظ
 الاكرام بالرفع و تقدير الكلام مع المتبداً المحذوف ما فسره بقوله (اى الذى) وهو
 المتبداً و قوله (صنعته) بصيغة المتكلم صلته و الضمير المنسوب فى صنعته راجع
 الى الموصول و قوله (الاكرام) خبر المتبداً و قوله (ليكون) دليل على كون
 الجواب مرفوعا يعنى انما يكون جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب
 مطابقا للسؤال فى كون كل منهما) اى من السؤال و الجواب (جملة اسمية) ثم
 شرع فى بيان الوجه الآخر و فى جوابه المناسب فقال (و) (الوجه) (الاخر)
 و زاد الشارح كلمة الوجه ليظهر موصوف كلمة الآخر الذى هو اسم التفضيل
 اى الوجه الآخر من الوجهين (ان معناه) اى معنى ما ذا مطلقا (اى شئ)
 و لما كان لفظ ما ذا فى الوجه الاول مركبا من ما و من ذا فاما وحده يدل على معنى
 اى شئ من قبيل لفظ واحد دال على المعنى المركب و ذا وحده يدل على معنى
 الذى فلم يبق فى هذا الوجه احتمال كون ذا زائدة و اما فى هذا الوجه فيحتمل
 كونها زائدة كما قال الشارح (و ههنا عبارتان) اى فى هذا الوجه يحتمل العبارتين
 (احدهما) اى احدى العبارتين (ان ما ذا بكمالها) اى بمجموع ما و ذا يعنى
 بهيئته الاجتماعية (بمعنى اى شئ) اى معنى اى شئ مأخوذ من المجموع
 لان اى شئ مأخوذ من ما وحده كما فى الوجه الاول (و الثانية) اى العبارة الثانية
 من العبارتين المحتملتين (ان ما) وحده (معناه اى شئ) اى مجموع اى شئ
 مأخوذ من ما كما كان فى الوجه الاول (و ذا زائدة) اى و حيثئذ تكون ذا زائدة
 لانه لم يبق لها معنى حتى تدل عليه * ثم قال (و الظاهر) اى الراجح من العبارتين
 هى العبارة الاولى وهى (ان مؤداهما) اى مؤدى ما و ذا (واحد) لا يفتك احدهما
 عن الآخر فى الدلالة على هذا المعنى (فن معنى قولهم) اى معنى قول القوم
 (انها) اى كلمة ما ذا (بكمالها) اى بمجموعها (بمعنى اى شئ) فالعنى المفهوم
 من هذا القول (انه) اى الشأن (ليس لكل منهما) اى من ما و ذا (معنى
 بالاستقلال) بان يكون لما معنى مستقل ولذا معنى مستقل آخر و انما لم يكن كذلك
 (لكون كلمة ذا زائدة) ههنا فالعنى الذى هو اى شئ ليس معنى ما وحده و الا

لم تحصل المتبالة بين هذا الوجه وبين الوجه الاول فلا يحصل الفرق بينهما
ولا معنى ذا وحده لكونها زائدة ههنا فتعين ان يكون معنى المجموع منهما
واليه اشار الشارح بقوله (فالفهوم من مجموعهما الى شيء) وفي العصم والاولى
ان ذا لا تجيء موصولة ولا زائدة الابدعما ومن الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو
او من ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي واما قولك من ذا
قاٲما فذا اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي ان تكون زائدة وان يكون اسم
اشارة كما في قوله تعالى ﴿ يا ام من هذا الذي ﴾ فان هاء التثنية لا تدخل الاعلى اسم
الاشارة انتهى ملخصا * ثم شرع في بيان كيفية جواب هذا الوجه فقال
(و) (حيثذ) اي وحين اذا كان ماذا بمعنى اي شيء (جوابه) اي يكون المناسب
في جواب السؤال بما ذا صنعت على هذا التوجيه منصوبا لان جوابه
بالمناسب (نصب) (اي منصوب على انه) اي بناء على انه اي على ان اللفظ
الذي يجاب به (مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام) بالنصب اي
صنعت الاكرام (ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة
فعلية) اما في الجواب فظاهر واما في السؤال فلان ماذا مفعول للفعل الذي
بعده * ولما لم تكن علة الرفع في الاول وعلة النصب في الثاني وهو مطابقة
الجواب للسؤال علة موجبة لوقوع التخالف فيها اشار الشارح بقوله (ويجوز
في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون
خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف) حيث لم يقل والاولى في جوابه
او الاحسن وامثالهما من العبارات الدالة على استحسان قوله (لان فوات
المطابقة بين السؤال والجواب مغن عنه) لان من المعلوم ان مراعاة مطابقة
الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هي امر استحسانى لانه قد يتخالف ولو كانت
واجبة لم يجز تخالفها * ولما فرغ المصنف من مسائل الموصولات شرع في مسائل
اسماء الافعال التي هي معدودة من المبنيات فقال (اسماء الافعال) اي الاسماء
التي معانيها معاني الافعال وهو مبتدأ وقوله (ما كان) خبره وقول الشارح (اي
اسم كان) للاشارة الى ان ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة
واما فسرده بمفرد لكون المقام مقام التعريف الذي هو للجنس لا للافراد وقوله
(بمعنى الامر) خبر منصوب لكان اي اسم كان معناه المفهوم منه مقارنة بالمعنى
المفهوم من لفظ الامر كما سيحىء وجهه وقوله (او الماضى) بيان لتوعى اسماء
الافعال يعنى ان اسماء الافعال نوعان احدهما ما كان مقارنة بمعنى الامر
والاخر ما كان مقارنة بمعنى الماضى * ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء
بصورة الصفة فقال (اللذين) بصيغة التثنية اي بمعنى الامر او الماضى اللذين

(ها) اى الامر والماضى (من اقسام مبنى الاصل) وكل اسم يكون معناه كذلك فهو مبنى فاذا كانا موصوفين بكونهما من اقسام مبنى الاصل (فعلة بناؤها) اى علة بناء اسماء الافعال مطلقا (كونها) اى كون تلك الاسماء (مشابهة) اى مناسبة (لمبنى الاصل) فى وقوعها موقعه * ولما وقع الاعتراض على التعريف بانتقاضه بالاسماء التى ليست بمعنى الامر او الماضى فيلزم ان يكون غير جامع دفعه بقوله (فما قيل) اى اذا انحصرت اسماء الافعال بكونها بمعنى احد الامرين فقط فتحْتَاج فى دفع ما قيل (اف) يعنى ان لفظ اف ليس بمعنى الامر ولا بمعنى الماضى بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى أتضجر) على صيغة ائتكم للمضارع (واوّه) بتشديد الواو يعنى وكذا لفظ اوّه ليس بمعناها بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه (بمعنى أتوجع) مع انها من اسماء الافعال فحينئذ نحتاج الى ان نقول (فالمراد به) يعنى لانسلم لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لو كان المراد بكل واحد من أتضجر وأتوجع معناها الاصلى الذى هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضى فان المراد باف معنى (تضجرت و) باتوجع معنى (توجعت) ولما كانت القاعدة فى الانشائيات فى نحو بعت واشترت ان يعبر عنها بالمضارع الحالى لوقوعها فى وقت التكلم (عبر عنه) اى عن كل واحد من تضجرت وتوجعت (بالمضارع) اى بأتضجر وأتوجع (لان المعنى على الانشاء) اى معناها محمول على انشاء التضجر والتوجع (وهو) اى المعنى المحمول على الانشاء (انسب بان يعبر عنه) اى عن ذلك المعنى الانشائى (بالمضارع الحالى) اى بصيغة المضارع الذى يراد به الحال * ثم شرع فى امثالهما مع الاشارة الى التمثيل بنوعى الفعل من اللازم والمتعدى فقال (مثل رويد زيدا اى امهاله) وقوله (مثال) خبر للمبتدأ المحذوف اى مثل رويد زيدا مثال (لما) اى لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهاله (وهيئات ذلك) وفى هيئات ثلاث لغات احداها (بفتح التاء) وهو (فى لغة الحجاز وبكسرهما) اى وثانيتها بكسر التاء وهو (فى لغة بنى تميم وبالضم) اى وثالثتها بضم التاء وهو (فى لغة بعضهم) اى بعض بنى تميم او بعض العرب (اى بعد) (مثال) اى قوله هيئات مثال (لما) اى لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الماضى) وهو فعل لازم * ثم اراد الشارح ان يذكر وجه تقديم الامر على الماضى لتقدمه بالطبع لكونه مشتقا منه فقال (وقدم الامر) اى وانما قدم المصنف الامر فى التعريف على الماضى (لان اكثر اسماء الافعال بمعنى الامر) يعنى ان اكثر ما وقع من اسماء الافعال ورد بمعنى الامر فقدم فى التعريف الاشارة الى هذا * ثم انه لما اختلفت اقوالهم فى هذا الباب فى ان اسماء الافعال هل هى موضوعة لمعنى يشبه معنى

الامر او الماضى بان يكون عاماله اراد الشارح ان يبين مرادهم بما هو الظاهر من الاحتمالات فيه فقال (والذى) اى الامر الذى (حملهم) اى حمل النجاة (على ان قالوا ان هذه الكلمات) من رويد وهيات (وامثالها) من الاسماء التى يفهم منها معنى الفعل (ليست بافعال) اى حقيقة بل هى اسماء (مع تأديتها) اى مع ان كلا منها يؤدى (معانى الافعال) من الامر والماضى وغيرها وقوله والذى مبتدأ وقوله (امر لفظى) خبره اى الذى حملهم على هذا القول امر لفظى لاحقيقى يعنى نفي الفعلية عنها ليس لعدم كون معناها فعلا بل الامر آخر (وهو) اى الامر اللفظى الذى هو الحامل لهم على هذا القول (ان صيغها) اى ان صيغة هذه الاسماء (مخالفة لصيغ الافعال) اى لصورة الافعال المضبوطة بوزن معلوم من هيئة الماضى والامر الحاضر وقوله (وانها) عطف على ان صيغها كعطف التفسير او كعطف الخاص على العام يعنى وان هذا الامر الحامل على ذلك ان تلك الاسماء (لا تتصرف تصرفها) يعنى انها لا تقبل التصرف كتصرف الافعال بان يكون لها مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث وقوله (لانها) معطوف على قوله امر لفظى يعنى انه ليس مرادهم بقولهم فى مقام الاتبات مع تأديتها معانى الافعال ان اسماء الافعال وان لم تكن افعالا لكنهن (موضوعة لصيغ الافعال) لكونها مؤدية لمعانيها (على ان يكون) اى بناء على ان يكون لفظ (رويد) مثلاً موضوعاً لكلمة امهل) ثم ايد هذا بتزييف الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (وقال الشارح الرضى وليس ما) اى ليس القول الذى (قال بعضهم) ناشئاً عن التوهم من كون اسماء الافعال مؤدية لمعاني الافعال وهو (ان صه مثلاً اسم لفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل) وهو ما يدل بهيمته على الزمان وبمادته على الحدث كما هو شأن الفعل واذا كان لفظ صه اسماً للفظ اسكت الدال على معنى الفعل (فهو) اى لفظ صه (علم للفظ الفعل) وهو اسكت (للمعناه) اى ليس اسماً دالاً على معناه فقوله ما قال اسم ليس وقوله (بشيء) خبره يعنى ليس ما قال هذا البعض شيئاً معتبر مسموع فى هذا الباب لانه لو كان اسم صه علماً موضوعاً للفظ اسكت لفهم لفظ اسكت فى كل وقت من اوقات اطلاق لفظه صه وليس كذلك (اذا عربى القح) يضم القاف الخالص يعنى لان العربى الخاص (ربما يقول صه) ويفهم منه طلب السكوت من المخاطب (مع انه لم يحظر بساله) اى بقلبه (لفظ اسكت) ولو كان معناه خطر بقلبه وقوله (وربما) ترق يعنى وربما (لم يسمعه) اى ذلك العربى القح لفظ اسكت (اصلاً) فضلاً عن ان يحظر بساله (ولهذا) اى ولكون اسماء الافعال غير

موضوعه لالفاظ الافعال (قال المصنف) في تعريفها (ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي) ثم اراد الشارح ان يدفع الانتقاض الوارد على تعريف المصنف بان هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس لانه بمعنى الماضي ايضا فاجاب عنه باننا لا نسلم ان هذا التعريف يصدق على مثل الضارب امس لان دلالة هذا ليست بدلالة وضعية اعنى التي هي دلالة اللفظ المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترن بزمان معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويد وهيهات (والمتبادر) من قوله ما كان بمعنى الامر او الماضي (ان يكون هذا) اى كونه بمعناه (بحسب الوضع) بان وضع هذا اللفظ لمعنى هو معنى الفعل يعنى وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان المتبادر منه ان يكون بحسب الوضع (فلا يرد مثل الضارب امس) حال كونه (نقضا على التعريف) لانه لا يصدق عليه انه اسم موضوع لمعنى هو معنى الفعل بل انه يصدق عليه انهما اسمان وضع احدهما لمعنى والآخر لمعنى آخر * ثم انه لما وقع الخلاف في ان وزن فعال من الثلاثي المجرد هل هو قياسى في معنى الامر او لا اراد المصنف ان يبينه بقوله (وفعال) بفتح الفاء (اى ما يوازن) يعنى المراد من فعال ليس حصره في تلك المادة بل يعنى كل ما يوازن (بفعال) وقوله (الكائن) اشارة الى ان قوله (بمعنى الامر) ظرف مستقر بتقدير المتعلق معرفة لكونه صفة للمعرفة وهو فعال فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعال مبتدأ و بمعنى الامر خبره ولعل ذلك البعض اختار كونه خبرا لتحصيل الفائدة وهو تعيين معناه بخلاف كونه صفة لانه لا فائدة في التوصيف بكونه بمعنى الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى الماضي حتى يحرز عنه ويمكن ان يقال ان التوصيف للاحتراز عن كونه مصدرا او غيره كما سيحىء وكذا قوله (المشتق) للاشارة الى ان قوله (من الثلاثي) (المجرد) ظرف مستقر صفة للامر هذا ما اختاره الشارح والعصام وضعفه المعرب المشهور بزني زادوا اختار كونه صفة بصفة لفعال او حالا بعد حال واختار في الامتحان كونهما حالا وقوله فعال مبتدأ وقوله (قياس) خبره وفسره الشارح بقوله (اى قياسى) لتصحيح الحمل لان القياس بدون حرف النسبة لا يتحد بالمبتدأ فاحتاج الى التصحيح اما بالتزام حذف حرف النسبة حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر منسوب الى القياس او بتقدير ذو اى كونه كذلك ذو قياس مثال ما كان كذلك (كتنزل بمعنى انزل) مشتقا من النزول الثلاثي * ولما وقع الخلاف بين سيبويه والمبرد في كون فعال بمعنى الامر قياسيا او مسموعا فقال سيبويه انه قياسى وقال المبرد انه مسموع لانه لو كان قياسيا لجاز أن يقال قوام وقعاد في تم واقعد

وليس لاحد أن يتدع صيغة لم تقلها العرب اراد الشارح ان يبين ان المصنف
اختار مذهب سيويه وانه كيف يجاب عن الايراد الوارد على سيويه فقال
(قال سيويه وهو) اى كون فعال بمعنى الامر (مطررد فى الثلاثى المجرد ويرد
عليه) اى على كونه مطردا (انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد) فيحتاج الى
ان يؤول قول سيويه وهو مطرد (فلهذا يؤول بعضهم) وهو الاندلسى
(قول سيويه) اى قوله مطرد (بانه) اى سيويه (اراد بالاطراد الكثرة)
يعنى بقوله مطرد أنه كثير الوقوع يعنى انه مسموع كما قال المبرد لكن لما كثرت
المسموعات (فكأنه) اى فبلغ فى الكثرة حتى صار كأنه (قياس لكثرتة) وفى قوله
فكأنه اشارة الى ان الاطراد ههنا مجاز عن كثرة الوقوع وقال العصام وصاحب
الامتحان انه لا يحتاج الى حمل كلامه على المجاز ليندفع هذا الايراد لان كون الشيء
قياسا لا يقتضى ان يحىء فى جميع المواد فلا ينافى عدم وروده فى مادة القيام والقعود
لكونه قياسا حتى يحتاج الى التاويل وزاد صاحب الامتحان اشتراط كون الفعل
المذكور فعلا تاما فلا يحىء نعم وكون انتهى * ولما كان الخلاف فى كونه قياسا
انما هو فى مجيئه من الثلاثى اراد أن يبين ماهو فى حكمه من الرباعى فقال (واما
فى الرباعى) اى واما حكمه فى الرباعى (فاتفقوا) اى فاتفقت النحاة من سيويه
وغيره (على انه) اى على ان اسم الفعل الكائن بمعنى الامر (لم يأت) اى
لم يحىء (الانادرا) وهذا المعنى الذى حمل عليه قوله على انه لم يأت الانادرا هو
ما اختاره العصام وغيره من المحشين فى توجيه كلام الشارح لانه اذا حمل على
ظاهره وقيل ان معناه ان فعال لم يأت من الرباعى الانادرا فلا يجوز لان فعال
لم يتصور مجيئه من الرباعى وما يحىء نادرا هو قرقار وعرعار وليس بوزن فعال
بل فعقل وقرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان
بالعرعة وهى لعبة لهم لان الصبي اذا لم يجد أحد أرفع صوته فقال عرعر فاذا
سمعوا خر جوا اليه وتلاعبوا بتلك اللعبة قال * يدعوا وليدهم بها عرعار * قال
المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان كما قال غاق غاق
وقال السيرافى فى جواب المبرد أن الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين ل قيل قارقار
وعارعار بالالف وعند الاخفش ان فعال بمعنى الامر من الرباعى قياس والله اعلم
ثم شرع فى بيان باقى المعانى لهذا الوزن فقال (وفعال) وهو مبتدأ وزاد الشارح قوله
(حل كونه) للبيان فى ان قوله (مصدرا) حال من الضمير المستتر فى خبره الآتى
اعنى قوله مبنى وقوله (معرفة) بالنصب صفة لقوله مصدرا وقوله (كفجار)
صفة اخرى للمصدر يعنى حال كون هذا الوزن موصوفا بصفتين احدهما
المصدرية وثانيتهما التعريف ينبغى ان يكون قوله كفجار خبرا للمبتدأ المحذوف

بتقدير هو مثل فجار لكن زني زاده قدم كونه صفة بعد صفة فتأمل * ولما خفي كونه معرفة اشار في تفسيره بقوله (بمعنى الفجرة او الفجور) يعني انهم يستعملون مثل هذا بمعنى الفجور او الفجرة المعرفة باللام بان يكون علما للمصدر المعرفة لا بمعنى فجرة او فجور و اشار الشارح ايضا بقوله بمعنى الفجرة والفجور الى وقوع التردد بين كونه مستعملا في المؤنث والمذكر وايداه بما نقله عن الشارح الرضى حيث قال (قال الشارح الرضى هو) اى هذا الوزن (مصدر معرف مؤنث ولم يقم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيته) وانما قال هذا لان ادلتهم مرددة ومعارضة لان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم الضرافتها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على التردد فى كونها مؤنثة كذا فى العصام ومحصل التردد فى الدليل انهم ربما استدلوا على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فعال بكونه مؤنثا فى استعماله صفة وعلم الشخص طرفا فانهما مؤنثان كما يجيىء وهذا استدلال عجيب ثم قيل فى الاستدلال على تعريفه بقريضة الواقع معرفة فى قوله * انا اقتسما حظيتنا يدينا * فحملت برة واحتملت فجار * وجه الاستدلال ان برة علم للمرأة وفجار بمعنى الفجار ولما كانت برة معرفة لكونه علما حكم بتعريف فجار لكونه قريضة ولا شك ان هذا الاستدلال كالاول فى الغرابة وحمل كلامه على الاخرى فى التأنيث والتعريف مع عدم الاستدلال على ان المحمولة معرفة ومؤنثة بدع بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المعرف بفجار القبيحة مثلا جز الاستدلال به على الامرين التأنيث والتعريف وقوله (و) (حال كونه) (صفة) عطف على قوله مصدرا وقيد الشارح بقوله (مؤنث) اشرة الى قول الشارح الرضى حيث قال الثالث اى من هذا الوزن صفة المؤنث ولم يجيىء فى صفة المذكر (مثل يافساق) (بمعنى يافسقة) وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ وهو فعال مصدرا كما فسرهُ الشارح بقوله (اى كل واحد من القسمين الاخيرين) وهما فعال مصدرا وفعال صفة هذا احتراز من القسم الاول وهو فعال بمعنى الامر لانه اسم فعل (مبنى) ثم ذكر وجه بناء هذين القسمين بقوله (مشابهته) اى مشابهة كل من القسمين (له) (اى لفعال بمعنى الامر) وهو القسم الاول كما سبق من انه مبنى لكونه بمعنى الامر * ثم ذكر وجه المشابهة بقوله (عدلا وزنة) وهما تمييزان من الذات المقدره فى النسبة بين المشابهة وبين فاعله (امازنة) اى مشابهته من جهة الوزن (فظاهر واما عدلا) اى واما مشابهته عدلا (فلما) اى فثبت للذى (ذهب اليه النحاة من ان فعال) اى ان هذا الوزن

في طرف المشبه به الذي هو (بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي) يعني ان نزال
 مثلا معدول عن انزل (للمبالغة وهذه الصفة للمبالغة في الامر) هذا بيان
 لعلة العدول اى انما عدل عن الامر الفعلي لقصد المبالغة في الامر ونظيره (كفعال)
 بفتح الفاء وتشديد العين (وفعول للمبالغة في فاعل) يعني كإن فاعل وفعول يجيئان
 لقصد المبالغة في فاعل كذلك يجيئ فاعل في مكان افعال وانما لم يبين وجه العدول
 في طرف المشبه لكونه ظاهرا فيه اما في فعال بمعنى المصدر فلكون نحو نجار معدولا
 عن الفجور او الفجرة وفي فعال صفة فلكون يافساق معدولا عن يافسقة
 ثم اعلم ان المشابهة من جهة الزنة ظاهرة واما من جهة العدول ففيها شيء
 على ما حكاه الشارح بقوله (قال الشارح الرضى والذى) اى والرأى الذى (ارى
 ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل) بان يكون هيهات مثلا
 معدولا عن بعد ورويد معدولا عن امهل (شئ) اى حكم (لادليل لهم) اى
 للنحاة (عليه) اى على جوارزه فضلا عن وقوعه (كيف والاصل) يعنى
 كيف يكون مع ان القاعدة (في كل معدول عن شئ ان لا يخرج) ذلك الاسم
 المعدول اليه (عن النوع الذى ذاك الشئ) اى المعدول (منه) اى من ذلك
 النوع يعنى أن كان من نوع الاسم فالواجب في المعدول ان يكون اسما ايضا
 فاذا كان الاصل في كل معدول ان يكون كذا (فكيف يخرج الفعل بالعدل)
 يعنى فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثل بعد وامهل وامثالهما من المعدولات
 بسبب كونه معدولا (من الفعلية) اى من نوع الفعل (الى الاسمى) اى الى نوع
 الاسم حتى جاز بعد العدل ان يقال انها اسماء الافعال (واما المبالغة) واما تشبيه
 هذا القسم بفعال بمعنى الامر في كونه معدولا لتحصل المبالغة المقصودة به
 (فبى) اى فالمبالغة المقصودة لا يحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها
 (ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين) اى الشارح الرضى (وجهها) اى وجه
 حصول المبالغة في جميع اسماء الافعال وعدم اختصاصها في الصورة المخصوصة
 حيث بين هذا (في كلام طويل) وكان المناسب تركه لطوله (فمن اراد
 الاطلاع عليه) اى على ذلك الكلام (فليرجع اليه) اى الى ما في شرح الشيخ
 الرضى وقال العصام في حاشيته ويرد عليه يعنى يرد النقض على قوله والاصل
 في كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع الذى ذاك الشئ منه بان يقال
 ان ثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة لفظ مركب وكل مركب ليس
 باسم فالمعدول اسم والمعدول عنه ليس باسم واجيب عنه بان المراد ان الاصل
 ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التأم منه اصله ومادة النقض من قيل
 الثانى فلا نقض (و) (فعال حال كونه) (علما للاعيان) وزاد الشارح بين حرف

العطف وبين قوله علما قوله فعال حال كونه للاشارة الى ان قوله علما حال من المستكن
 في مبنى كما سيأتي * ولما كان لفظ عيان جمعا ولفظ فعال ليس بعلم لهذا الجمع فسرره
 بقوله (اي لعين من الاعيان) اي لذات من الذوات * ثم بين فائدة قوله علما وقوله
 للاعيان بقوله (انما قال) اي المصنف (علما ليخرج باب فساق) لانه صفة لاعلم
 (وانما قال للاعيان ليخرج باب بخار لانه وان كان علما كما قالوا) اي بناء على ما قال
 النحاة انه علم للفجرة او الفجور خلافا لما نقل عن الشيخ الرضى كما عرفت (لكنه)
 علم (للعاني للاعيان) اي لانه علم للاعيان والذوات (وقوله) اي قول المصنف
 (مؤثرا) بالنصب (صفة علما) اي صفة لفظ علما * ثم بين وجه زيادة هذا القيد
 فقال (وذكره) اي انما ذكر المصنف لفظ مؤثرا (للتبيه) اي لتقصيد التبيه
 (على انه لم يقع) اي لم يقع هذا العلم الذي هو علم للاعيان (الا كذلك) اي الا وقع
 علما مؤثرا وان جاز وقوعه علما مذكرا عند العقل وحاصل التبيه ان هذا القيد
 قيد وقوعي لا احترازي ومثال ما وقع كذلك (كقطام) (علما مؤثرا) اي
 لامرأة (وغلاب) (كذلك) اي انه علم لامرأة ايضا وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ
 وقوله (في) (استعمال اهل) (الحجاز) تقييد لكونه مبنا وزاد الشارح
 لفظ استعمال ولفظ اهل للاشارة الى ان الاختلاف الذي حصل في بناءه
 واعرابه انما هو بين اهاليه يعني ان قوله في الحجاز مجاز حد في كما في قوله تعالى
 ﴿واسئل القرية﴾ لان الحجاز اسم ارض ولا يسند اليها الاستعمال والى انه مخالفة
 في الاستعمال لا في الحقيقة * ثم بين وجه استعمال اهل الحجاز بقوله (مباشرة
 فعال بمعنى الامر) يعني استعملوه كذلك لكون هذا اللفظ مشابها بباب
 فعال الذي هو بمعنى الامر (عدلا وزنة) اي من جهة العدل والزنة يعني
 ان قطام مثلا معدول عن قاطمة كما ان نزال معدول عن نزل وقوله (ومعرب)
 عطف على قوله مبنى يعني ان مثل هذا من فعال معرب (في) (استعمال)
 (بنى تميم) ولا يحتاج ههنا الى تقدير الاهل لان بنى تميم اسم قبيلة لا اسم مكان
 كما في الاول وقوله (الما في آخره) استثناء من نائب الفاعل الذي استكن
 في معرب يعني معرب كل ما كان على هذا الوزن عندهم (اي الا في فعال) اي الا
 في الوزن الذي وقع (علما للاعيان الذي) وهذا التفسير للفظ ما وقوله (يكون) الح
 تفسير للفظ (في آخره) واشارة الى انه ظرف مستقر صله لما وقوله (راء) فاعل
 للظرف ويجوز ان يكون في آخره خبرا مقدما وراء مبتدأ مؤخرا والجملة الاسمية
 صلة للموصول كما جوزه صاحب المعرب زيني زاده لكن تفسير الشارح بهذا
 يأباه وقوله (فان بنى تميم) دليل للاستثناء يعني انما يستثنى من هذا الحكم
 ما في آخره راء فان بنى تميم (اختلفوا فيه) اي في ما يكون في آخره راء (فاكثرهم)

اى فاكثير بنى تميم (يوافقون الحجازيين فى بناءه) اى ما فى آخره راء (واقلمهم) اى
 و اقل بنى تميم (لا يقرقون) فى هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اى وغير ذات الراء
 (بل يحكمون) اى يحكم اولئك الاقلون من بنى تميم (باعراب الكل) اى باعراب
 كل واحد من ذلك الوزن وقوله (نحو حزار) (علما للكوكب) مثال للمستثنى
 عند اكثرهم * ثم اراد الشارح ان يبين وجه الفرق بين ذوات الراء وغيرها حيث
 حكم الاكثرون باعراب ما ليس فيه راء وبناء ما فيه راء فقال (وجه الاكثرين) اى
 وجه حكم اكثر بنى تميم ببناء ما فيه راء هو (ان الراء حرف مستقل) وقوله (لكونه)
 علة لكونه مستقلا يعنى انما حكم للراء بالثقل لكون الراء (فى مخرجه كالمكرر)
 لوجود صفة التكرير فيه (فاختر فيه) يعنى فلكونه كالمكرر اختر فيه (البناء دفعا
 للثقل) العارض له بسبب التكرير (لانه) اى لان البناء (اخف) من الاعراب
 وقوله (اذسلوك طريقة واحدة) دليل على ان البناء اخف يعنى انما يكون البناء
 اخف لانه لعدم اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف
 الاعراب لانه لكونه ممتضيا لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك
 فى الطريقة الواحدة (اسهل من سلوك طرائق مختلفة) وهو بديهى وقال
 فى الامتحان وفيه نظر لان هذا يقتضى اختيار الفتح على الكسر وقال العصام
 هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندى واوضحه الشارح والمشهور فى كتبهم
 وجه آخر وهو ان الامالة فى ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسرها انتهى
 وانما كانت الامالة مستحسنة لان بنى تميم احرص للامالة لاسيما فى ذوات الراء
 (الاصوات) اى الاصوات التى عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سياتى
 وهو قوله كل لفظ * ولما كان لفظ الاصوات الذى هو المعدود من المبنيات اخص
 من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين بها انواعها وظهر من تلك
 الانواع ماهو معرب وماهو مبنى منها فاراد الشارح ان يذكر تلك المقدمة
 فقال (اعلم ان الاصوات) اى الاصوات الغير الموضوعه للمعنى (الجارية
 على لفظ انسان) بل على لفظ العرب (اما منقولة) اى من الصوت (الى باب
 المصادر) وهى ايضا نوعان لانها اما منقولة الى المصادر (ولزمت المصدرية
 ولم تصر اسم فعل او) منقولة الى المصادر (لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل
 فالاول) وهو ما نقل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر
 اسم فعل (مثل واها للتعجب) فان واها اصله صوت ثم نقل الى المصدرية
 ولزم المصدرية وهو ليس باسم فعل (وحكمه) اى وهذا النوع من الاصوات
 (حكم المصادر) فى انه يكون مفعولا مطلقا بالنصب (والثانى) وهو ما نقل
 من الاصوات الى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل (مثل مه وصه

وحكمه (اى وحكم هذا التسم (حكم اسماء الافعال) من كونها مبتداً وفعالها
 ساذا مسداً الخبر فتكون الجملة اسمية او كونها مع فاعلها حجة فعالية او غيرها من
 الاحكام الجارية عند النحاة فى اسماء الافعال وقال الرضى وانما سميت هذه
 الاقسام اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه فى الاصل اما
 اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماوات والجمادات واصوات مقطعة معتمدة
 على الخارج لكونها غير موضوعة لمعان كاللفاظ الطبيعية مثل اح واف
 ولا يصوت به الحيوان فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات وقوله (واما
 غير منقولة) عطف على قوله اما منقولة يعنى الاصوات الجارية اما غير منقولة
 من الاصوات الصرفة الى غيرها (بل باقية على ما) اى على الصفة التى
 (كانت) تلك الاصوات الصرفة (عليه) اى على تلك الصفة وقوله (حين
 كونها) ظرف لكانت اى على ما كانت عليه حين كون تلك الاصوات (اصواتا
 ساذجة) اى صرفة (ولم تصر) تلك الاصوات الغير المنقولة (مصادر ولا اسماء
 افعال وهى) اى والتى كانت كذلك من غير المنقولة (على انواع فنيها) اى
 فبعض تلك الانواع (ما) اى صوت (يعرض للانسان عند عروض معنى له)
 اى للانسان من الندامة من شىء او التعجب من شىء (كقول المتقدم) اى من
 تعرض له الندامة و اراد اظهارها (او المتعجب) اى من تعرض له ادراك امر
 غريب وينشأ منه التعجب و اراد اظهاره (وى) قال فى الصحاح هو كلمة
 تعجب ويقال وىك ووى لعبد الله وقد تدخل وى على كأن الخففة والمشددة
 تقول ويكأن قال الخليل هى مفصلة تقول وى ثم تبدى فقول كأن وقال
 الكسائى هو وىك فادخل عليه ان ومعناه لم ترها اقول ومنه قوله تعالى ويكأن
 الله يسط الرزق وقوله تعالى ويكأنه (و) قوله (حينئذ) ظرف لقوله (لا تقدر)
 يعنى حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى المعنى الاخر لم تكن
 مبتداً ولا خبرا ولا فاعلا وغيرها لان المبتداً ما يمكن ان تحكم عليه بشىء والخبر
 ما يمكن ان تحكم به على شىء والامر ان محالان ههنا لانك لا تقدر (ان تحكم
 عليه) اى على ذلك الصوت (بشىء) حتى يكون مبتداً (او) ان تحكم (به)
 اى بذلك الصوت (على شىء) حتى يكون خبرا وانما امتعت القدرة بذلك لان
 وضعها لاظهار الندم او التعجب او الوجد كما فى اح وكذا وضع غاق لحكاية
 صوت الغراب لا غير ونخ ونحوه للبعير لاسماعه لهذا الصوت لجرى العادة
 باناختهم فلم يحتج باعتبار المعنى الذى وضع له الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم
 عليه او به فان وقع شىء من هذا الباب مركبا فاما يقصد به اللفظ كقولك نخ
 صوت لاناخة البعير و غاق حكاية صوت الغراب لا ما هو وضع الباب عليه من

حكاية الصوت او تصويت البهائم او اظهار التدم (ومنها) اى ومن الانواع
 التى بقيت الاصوات فيها على اصالتها (مايجرى على لفظ الانسان على سبيل
 الحكاية) اى هذا الجريان (بسبب ان يصدر عن نفسه) اى من ذلك الانسان
 المتلفظ به (ما) اى لفظ (يشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت شئ) من
 الاصوات (كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما) اى لاصدار لفظ (يشابه
 صوت الغراب عن نفسك وحينئذ لا تقدر) انت ايضا (ان تحكم عليه او به)
 الا اذا اردت لفظه وتقول قلت غاق او لفظ غاق صوت غراب (ومنها) اى
 ومن الانواع التى بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اى صوت (يصوت به)
 اى يراد باصداره التصويت (لاجل حيوان) لا على قصد الحكاية ولا على
 قصد اظهار معنى يعرض له وقوله (امالزجر او دعاء او غير ذلك) بدل بعض من
 لاجل (كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وحينئذ) اى وحين اذ كان المقصود منه
 ذلك (ايضا) كالنوعين السابقين (لا تقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام)
 اى وهذه الاقسام الثلاثة التى هى اقسام لغير المنقولة (كلها مبنيات لانثناء التركيب
 فيها) اى فى تلك الاقسام فيصدق على كل منها انه غير مركب لعدم القدرة على
 جعل كل منها محكوما عليه او به (واذا تلفظ بها) اى اذا اريد ان يجرى
 واحدا من هذه الاقسام (على سبيل الحكاية كما اذا قلت) فى النوع الاول (قال
 زيد عند التعجب وى او) اى اذا قلت فى النوع الثالث (عند) قصد (اناخة
 البعير) قال زيد (نخ او) اى اذا قلت فى النوع الثانى قال زيد (غاق عند حكاية صوت
 الغراب) وقوله (فهى) جواب اذا تلفظ اى اذا اريد ان يتلفظ بتركيب من تلك
 الاصوات مع العوامل فتلقت الاصوات (فى هذه الحالة) اى فى حالة التركيب
 (ايضا) كما كانت غير مركبة (مبنية) من غير تفرقة بين كونها مركبة او غير مركبة
 فى كونها مبنية (لكن) اى لكن كون الاصوات المركبة مبنية (لا من حيث
 انها اصوات) كما كانت مبنية فى حالة عدم التركيب (بل من حيث انها) اى
 من حيث ان هذه الاصوات (حكاية عنها) اى عن الاصوات الساذجة المبنية
 (والمراد بالاصوات ههنا) اى فى القسم الذى عدت من المبنيات (ما) اى اصوات
 (كانت باقية على ما) اى على حالها التى (هى) اى الاصوات (عليه) وهو
 قسم غير المنقولة بثلاثة انواعه المذكورة هذا احتراز عن القسم المنقول الى
 المصادر واسماء الافعال وقوله (من غير نقلها على سبيل الحكاية) احتراز عن
 حالتها التى ذكرها بقوله واذا تلفظ الى آخره يعنى ان المراد ههنا ما كانت باقية
 على التصويت ولم تنقل على سبيل الحكاية بان جعلت مقول القول وقوله
 (وهى بهذا الاعتبار) بيان لقريظة كون المراد بها هو ما كان كذلك معنى

وانما يكون المراد بها ههنا ما لم تكن منقولة على سبيل الحكاية لانها باعتبار كونها محكية (ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع) لان الاول كوى في التعجب دال بالطبع وان الثاني كغاق حكاية للصوت واصداره على لسان الانسان تشبيها بشيء لا يخفى انه ليس بوضع وكذا الثالث لانه لم يوضع لانا خة البعير وانما هو لجرى عادة الله تعالى باناخته عند اسماعه وما ليس باسماء ليس بمبنى لان المبنى الذي هو من اقسام الاسم اخص والاسم اعم منه ونفى الاعم يستلزم نفى الاخص (وذكرها) جواب للسؤال الذي ورد على قوله ليست باسماء بانها اذا لم تكن اسماء ينبغي ان لا تذكر في عداد الاسماء فاجاب عنه بان ذكرها اى بان ذكر النحويين لتلك الاصوات (في باب الاسماء) اتمامه (لاجرائها) اى لاجراء تلك الاصوات (مجراها) اى مجرى الاسماء (واخذها) اى ولاحذ الاصوات (حكمتها) اى حكم الاسماء بان حكمت عليها بانها امر فوعة محلا لكذا او منصوبة لكذا (وبنت) يعنى وبعد اجرائها مجرى الاسماء واخذها حكمها الحقت بالمبنيات منها لابلعربات (جرىها) اى جرى الاصوات (مجريها) اى مجرى الاسم الذى (لاتركيب فيه من الاسماء) ولما لم يكن كل الاصوات معدودا من الاسم المبنى بل كان بعضها معربا كما اذا كانت منقولة الى المصادر وكان بعضها داخلا في اسماء الافعال ولم يكن المراد بها هذا الداخل بقريضة كونها بابا آخر اراد الشارح بعد سرده في المقدمة المذكورة بيان ماهو المراد من تعريف المصنف فقال (فلاصوات) هذا تفريع لتفسيره بقوله والمراد بالاصوات وتطبيق لتعريف المصنف بالحدود يعنى ان تعريف المصنف انما يطابق بمطاق الاصوات لان الاصوات (بهذا الاعتبار) (كل لفظ) (انما قال) اى المصنف (لفظ) مع ان الاصوات من انواع الاسم (ولم يقل اسم) اى كل اسم (لعدم الوضع فيها) اى في الاصوات بهذا الاعتبار (كما عرفت) في قول الشارح بانها ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع (حكى به) اى بهذا اللفظ (صوت) من اصوات الحيوانات او من الاصوات الحاصلة من التصاق جسم بجسم او غيرها كما مثل لها في متن الامتحان بطق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقوع الحجارة بعضها على بعض وفسر الشارح قوله حكى بقوله (اى اصدر على لسان الانسان) لان الحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق او قال زيد نخ او اج واما بمشابهة نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق قاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب * ولما خص الشارح مراد المصنف بالقسم الاخير كما فصله سابقا فسر الحكاية به يعنى ان الاصوات كل لفظ قصد به اصدار صوت وقوله (تشبيها) مفعول له لقوله اصدر وبيان

لغرض الاصدار ليحصل تشبيه لفظه (بصوت شيء) من اصوات الحيوانات
 والجمادات * ثم احوال الشارح مصحح تفسيره به الى ما بينه في السابق فقال (كما عرفت
 في القسم الثاني من الاصوات) اى من الاقسام الثلاثة التى هى من الاصوات
 (الغير المنقولة) وهو قوله ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية
 الخ هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندى وقال في الامتحان وتخصيص
 الحكاية باخر القسم الثانى وهم اشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلى
 من النحو معرفة التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما يقع غير معقول مع انه
 حينئذ لم تنحصر المبيئات فيما ذكر انتهى وقال العصام والحق ان المراد بالاصوات
 وكذا بكل قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض
 منه والالكان بيان المبيئات فى الكتيب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات
 يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع انه حكى به صوت ثم عرف
 المصنف القسم الآخر من الاصوات فقال (اوصوت به للبهائم) يعنى القسم
 الآخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم اى للحيوان الذى هو ذوات القوائم
 الاربع * ولما اقتصر فى التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فاراد
 ان يفسر كلامه بالمثل على التمثيل حتى يشمل فقال (يعنى مثلا) اى يريد المصنف
 بقيد التصويت بقوله للبهائم انه صوت به مثلا للبهائم وغيرها وقوله (اى لاناختها)
 تفسير للتصويت يعنى ان التصويت للبهائم يكون لاناختها كنج مشددة ومحففة
 لاناخة البعير (او زجرها ودعائها) كهس بكسر الهاء وبالسين المشددة وهج بفتح
 الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم ونحويس بضم الموحدة وسكون السين لدعاء الغنم
 (او غير ذلك) نحو سع لحث الابل وهدع لتسكين صغار الابل اذا نفرت * ثم بين
 الباعث لتفسيره بقوله مثلا فقال (وانما قلنا مثلا) اى وانما فسرنا كلام المصنف
 بقولنا مثلا (لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع) كالبعير والغنم دون
 الطيور فاذا حمل البهائم على هذا المعنى المتبادر منها (فلا يتناول) اى التعريف
 (ما) اى التصويت الذى (هو) اى ذلك التصويت (للطيور) اى لاجل الطيور
 (بل لبعض افراد الانسان) اى بل لاجل بعض افراد الانسان (ايضا) كما لا يتناول
 ما هو للطيور (كالحجابين والصبيان) ثم ذكر افادة هذا التفسير للشمول فقال
 (واذا كان ذكرها) اى ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لاعلى سبيل التقيد
 والتخصيص (يتناول التعريف) اى تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها)
 اى كلا من الطيور وافراد الانسان (فالاول) اى مثال القسم الاول المعروف بقوله
 كل لفظ حكى به صوت (كعناق) ولما كان للفظ غاق اعتباران احدها اعتبار
 كونه نفس الحكى عنه ولم يبق على الصوتية نحو قال زيد غاق وثانيهما اعتبار

كونه تشبيها لصوته بصوت الغراب نحو قال الغراب غاق والاول ليس بصوت
 عند الشارح اراد أن يحمل كلام المصنف على ما ارتضاه فقال (اذاصوت به)
 يعنى انما يكون لفظ غاق مثلا اذا صوت به (انسان) اى بصوت به على سبيل
 الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها له) اى لتقصد تشبيه صوته
 (بالغراب) اى بصوت الغراب (والثانى) اى ومثال القسم الثانى المعرف بقوله
 صوت به للبهائم (كنفخ) حال كونها (مشددة او مخففة عند اناخة البعير) وقال
 بعض النحاة ان هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى وقال
 صاحب الامتحان وأرى انه الحق لدخوله فى حدها انتهى * ولما ذكر الشارح
 فى الاصوات الغير المنقولة ثلاثة انواع فيما سبق وادخل كلا من الثلاثة فى الاصوات
 المبنيات حيث قال وهذه كلها مبنيات والمصنف لم يذكر الا تعريف القسمين
 الاخيرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك المصنف للقسم الاول على طريق
 النقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اى القسم الاول المتروك (ما) اى
 صوت (كان) اى ذلك الصوت (صوت الانسان) لاصوات الحيوان والجمادات
 هذا احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعلق بالغير) احتراز عن مثل نخ لانه
 وان كان صوت الانسان لكن المقصود به اناخة البهائم او غيرها فيكون متعلقا بالغير
 بخلاف القسم الاول لانه صوت الانسان نفسه عند عروض المعنى له (قيل) اى فى
 تعليل تركه والقائل هذا هو الفاضل الهندى (ذلك) اى وجه عدم ذكر المصنف
 لهذا القسم ثابت (لانه) اى الشأن (لما كان هذان القسمان) يعنى الاخيرين
 المذكورين (مع تعلقهما) اى مع تعلق كل منهما (بالغير) بان يكون المقصود
 بالاول حكاية الغير وبالثانى التصويت للغير فقوله مع تعلقهما متعلق بقوله
 (ملحقين) الذى هو خبر كان يعنى لما الحق القسمان اللذان وجد فيهما ما يأتى الحاقهما
 (بالاسماء المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه
 الاصوات ليست باسماء كما مر لانها لما تعلقت بغير الانسان بالتعلقين يوهم
 ذلك التعلق انه من جنس اصوات الحيوانات تتكلم فيما بينها وتحكى فيما بينها
 عن غيرها التى ليست من الاسماء المبنية فقوله (كان) جواب لما اى لما كان هذان
 القسمان ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان (كون ذلك القسم) اى القسم
 الاول الغير المذكور (كذلك) اى ملحقا بالاسماء المبنية (اولى) بالالحاق من
 القسمين الاخيرين (لكونه) اى انما كان هذا اولى بالالحاق لكون القسم الاول
 (صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والجمادات كوى
 للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير وما لم يتعلق بالغير

في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ماهو اقرب الى الغير معربا فماهو
 ابعد منه بالطريق الاولى ان لا يكون معربا ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل على
 هذا التوجيه انما يدل ويثبت اولوية كون القسم الاول ابعد عن كونه معربا
 من القسمين الاخيرين وكان حاصله اثبات البعدية عن الاعراب وهذا
 لا يستلزم الحاقها بالمبنيات اذ يمكن لتائل ان يقول انا لانسلم ان عدم كونه
 معربا يوجب الحاقها بالمبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث
 لاتكون اسما معربة ولا مبنية كما في العصام ولعل الشارح اشار الى ضعفه
 بصيغة التضعيف ولم يلتزمه واكتفى بالنقل والوجه الوجيه لتركة ما علله
 في الامتحان حيث قال بقي قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر
 عن الانسان ودال على معنى بالطبع كوى للمتدم وآه للمتوجع واح للسعال
 وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره على ما يقتضيه الطبع فاذا حكي دخل
 في القسم الاول يعنى بقوله كل لفظ حكي به صوت انتهى واقول ان حاصل
 التعليلين انه ان اريد بالحكاية في ضمن حكي انه اعم من الحكاية بنفس المحكي
 عنه ومثابهه كان مثل قال زيد وى داخلا في القسم الاول وان اريد بها
 الحكاية بما يشبه صوت غير الانسان كما تكلف له الشارح وحمل الحكاية عليه
 يكون مثل هذا خارجا عن القسمين فحينئذ يحتاج الى ان يقول في الحاقه بالمبنيات
 بانه علم الحاقه من الحاق القسمين الآخرين بالدلالة والله اعلم (المركبات)
 الظاهر أنها مبتدأ وخبره ماسيأتي من قوله كل اسم وفسرها الشارح بقوله
 (اي المركبات المعدودة من المبنيات) والمتبادر منه ان باعث التفسير الاشارة
 الى ان اللام للعهد يعنى ان المراد المركبات المذكورة سابقا وهى التى عدت
 في اقسام المبنيات اعم من ان يكون مبنيا بكلا جزئيه كخمسة عشر او باحد جزئيه
 كعلبك صرح بذلك في المنفصل وقال العصام جعل اللام للعهد تحمل كل اسم
 عليها مما لا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير
 هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريف المحدود اى المركبات كل اسم
 لا يلائم جعل التعريف في اخواته للمذكورات على ماهو ظاهر كلام المصنف
 وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبظة للجمعية لا يلائم جعل نظائرها
 معهودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس
 لا المعهودات انتهى واحاصل ان حمل اللام على الجنس لاجل حمل التعريف
 عليه في المركبات وفيما سبق من اخواتها يكون اولى مما يشعر كلام الشارح به
 من حملها على العهد بقريئة هذا التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح
 من قوله اى المركبات المعدودة من المبنيات ليس لبيان كون اللام للعهد بل

لتعيين الحدود وهو المركبات المعدودة من المبنيات لا المركبات المعدودة من المعرب
(كل اسم) أي المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للإشارة إلى أن
قوله (من) (تركيب) (كلمتين) ظرف مستقر على أنه صفة للاسم وزاد الشارح
لفظ التركيب للإشارة إلى أن حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين
بل من تركيبها وقوله من كلمتين فصل يخرج به الاسم المفرد فإنه اسم لكنه
ليس بحاصل من كلمتين هذا هو المتبادر من العبارة ولكن الأولى أن يكون مجموع
قوله كل اسم من كلمتين جنسا لا الاسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرضي بأنه
لا حاجة إليه أيضا كما في سائر الحدود المقدمة لأنه في قسم الأسماء وإن اجاب عنه العصام
بأنه لو لم يصرح لكنت العبارة هكذا وهو قولنا كل ما هو من كلمتين وعدم صحة
جعلها قسما من الاسم يدعو إلى التصريح بقوله كل اسم وفائدة ضم الشارح
قوله (حقيقة أو حكما) سيذكرها وقوله (اسمين) لبيان الكلمتين أي سواء
كانت الكلمتان اسمين كعبلك وخمسة عشر (أو فعلين) نحو ضرب يضرب
(أو حرفين) نحو من عن وقوله (أو مختلفين) يشمل المركب من اسم وفعل ونحو
أنا ضرب ومن اسم وحرف نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من
وقوله (وجعلها كلمة واحدة) ناظر لكل من الأقسام يعني سواء لم يجعل كل
واحد من المركبات من كلمتين كلمة واحدة أو جعلها كلمة واحدة بان يجعل المركب
اسما واحدا أما بالعلمية كعبلك أو غيرها كما في خمسة عشر* وإنما ذكر الشارح هذا
التعميم لتحصل الفائدة فيما يقيد به المصنف وهو قوله (ليس بينهما نسبة)
(اصلا) وقوله (لا في الحال ولا قبل التركيب) تفسير لقوله اصلا* ثم ذكر
فائدة قوله حقيقة أو حكما فقال (وإنما قلنا) أي وإنما قيدنا الكلمتين بالوصف
العام الشامل للكلمتين سواء كانا كلمتين (حقيقة أو) كلمتين (حكما مثلا يخرج)
من تعريف المركب (مثل سيبويه) أي ما تركب من اسم ومن صوت لأنه إن كان
المراد من الكلمتين ما يكون كلمتين حقيقة بان تكونا موضوعتين لمعنى خرج منه
نحو سيبويه (فإن الجزء الأخير منه) وهو لفظ وبه (صوت غير موضوع
لمعنى) كما هو شأن الأصوات فإذا كان صوتا (فلا يكون كلمة حقيقة) فلا يصدق
حينئذ تعريف المركب عليه (لكنه) أي لكن الجزء الأخير (في حكم الكلمة
حيث أجرى) أي لأنه أجرى (مجري الأسماء المبنية) كما عرفت في الأصوات
(وقوله) أي قول المصنف في التعريف (ليس بينهما نسبة) فصل للتعريف
أتى به (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المبنى (مثل عبد الله) أي مثل
العلم الذي أصله مركب بتركيب إضافي بينهما نسبة إضافية (و) يخرج أيضا
مثل (تأبط شرا) أي مثل العلم الذي أصله مركب وبين تأبط وشرا نسبة

تعليقه وقوله (لان بين جزئى كل واحد منهما) دليل لدخول هذين المركبين في التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئى كل من عبد الله وتأبط شرًا (نسبة قبل العلمية) وان اضمحلت النسبة بعد كونهما علمين فيصدق عليهما انها اسمان مركبان من الكلمتين لكنه لا يصدق عليهما المحدود فيقتضى اتيان فصل حتى يخرجهما* ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة كان فصلا يخرج من الحد بذكره ما وجدت فيه نسبة قبل العلمية مثل عبد الله لكن يخرج به ايضا مثل خمسة عشر فلا بد من فصل آخر حتى لا يخرج منه مثل هذا وقد قيد الفاضل الهندى النسبة المذكورة بقيد حتى لا يخرج هذا التركيب وهذا القيد هو قوله ان المراد بالنسبة المنفية في قوله ليس بينهما نسبة هي ما ليست نسبة اسناد نحو زيد قائم حال كونه علما ولا نسبة اضافة نحو عبد الله ولا نسبة عمل نحو تأبط شرًا فيدخل في التعريف نحو خمسة عشر فاشار الشارح الى ركاكة هذا القيد فقال (ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد) اى يقيد ليس بينهما نسبة (خمس عشرة) وكذا مثل بيت بيت مما يتضمن الثانى منه معنى حرف العطف او حرف الجر كما في بيت بيت لان الاول متضمن لمعنى خمسة وعشر والثانى متضمن لمعنى من بيت الى بيت (عن الحد) اى عن الحد المركب (مع انه) اى مع ان مثل هذا التركيب (من افراد المحدود) اى من افراد الاسم المركب المبني وكل حد لا يصدق على كل ما صدق عليه المحدود ليس بحد صحيح فحد المركب ليس بحد صحيح وقوله (لان بين جزئيه) الخ دليل للصغرى يعنى انما يخرج عن التعريف مثل هذا التركيب لان بين كل من الجزئين اللذين احدهما خمسة والاخر عشر (قبل التركيب) اى قبل اتيانه بهذه الصورة (نسبة العطف) لان اصله خمسة وعشر فحينئذ لم يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كلية لكون التكررة في سياق النفي وقد صرح المصنف بقوله اصلا فصار نصا للسلب الكلى فوجب الحمل على ما حمل عليه الشارح بقوله لافى الحال ولا قبل التركيب* ثم اشار الى رد قول الفاضل الهندى كما عرفت انفا من تعيين النسبة المنفية بقوله (وتعيين النسبة على وجه آخر) اى على وجه لا يخرج عن الحد مثله (ليخرج منها) اى من النسبة المنفية (هذه النسبة) اى مثل نسبة العطف وقوله وتعيين مبتدأ وخبره قوله (اصعب من خرط القتاد) ووجه الاصعبية انه لا قرينة على تخصيص النسبة ببعض افرادها فلا يكون خروج خمسة عشر قرينة لانه يؤدى الى الدور* ثم الشارح لما ارد التوجيه بالتعيين اراد ان يبين توجيهها بوجه آخر لا يخرج مثله فقال (والاحسن) فى توجيه هذا التعريف بوجه لا يخرج مثله (ان يقال المراد بالنسبة) يعنى بالنسبة المنفية بقوله ليس بينهما نسبة (نسبة

مفهومة) اى المراد بها النسبة التى تفهم (من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية فى المعنى المراد الآن اولم تكن (ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبد الله) اذا كان علما (النسبة الاضافية) يعنى اذا نظر ناظر اليه يعلم انه قد كان فى اصله تركيبا اضافيا (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة) التعليقية (التي تكون بين الفعل) وهو تأبط (والمفعول) وهو شرا حينئذ يصدق على مثل عبد الله وتأبط شرا ان بينهما نسبة فى الظاهر فيخرجان عن الحد (بخلاف خمسة عشر فان هيئة تركيب احدى جزئيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا) لان من نظر اليه لا يشاهد فيه التركيب العطفى لانه ليس فيه حرف العطف فى الظاهر (كما ان هيئة تركيب احدى شطرى جعفر) يعنى الكلمة التى ركبت من الحروف الهجائية من الجيم والعين (مع الآخر) اى مع الفاء والراء (لا تدل عليها) اى على الهيئة التركيبية (من غير فرق) اى من غير فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين وبين تركيب جعفر مثلا من جمع وفر (فانطبق الحد على المحدود طردا) اى جمعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق المحدود صدق الحد (وعكسا) اى منعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق الحد صدق المحدود * اعلم ان المركب ثلاثة الاول ما كان على هيئة المركب النسبى نحو عبد الله وتأبط شرا وزيد قائم والثانى ما لم يكن على هيئة المركب النسبى وبني الجزآن والثالث كذلك لكن لم يبين كلا الجزئين بل احدهما فالاول خارج عن التعريف والاخير ان داخلان فيه فاراد المصنف بيان القسمين الاخيرين الداخلين فيه فقال (فان تضمن) (الجزء) (الثانى حرفا) وانما زاد الشارح لفظ الجزء لبيان موصوف الثانى سواء كان الحرف المذكور الذى تضمنه الجزء الثانى (اى حرف عطف) اى حرف عطف كخمس عشر (او غيره) كبيت بيت هذا تفسير للحرف على وجه التعميم (بنا) (اى الجزآن) ثم بين الشارح علة البناء فى كل من الجزئين فقال (الاول) يعنى ان وجه بناء الجزء الاول ثابت (لوقوع آخره فى وسط الكلمة) وقوله (الذى) صفة للوسط اى فى الوسط الذى (ليس محلا للاعراب) لان الاعراب يكون فى الاخر (والثانى) اى ووجه بناء الجزء الثانى واقع (لتضمنه) اى لتضمن الجزء الثانى (الحرف) فناسب لهذا بمنى الاصل فوجب البناء (كخمس عشر) اى مثال المركب الذى تضمن الجزء الثانى فيه الحرف فبينا ذلك مثل خمسة عشر (فان اصله خمسة وعشرة) بعطف العشرة على الخمسة (حذفت الواو) اى واو العطف التى عطف بها الثانى على الاول ليحصل التركيب (وركبت

عشرة مع خمسة) تركيباً تعدادياً (و) (مثل) (حادى عشر واخوانها) وسط الشارح لفظ المثل للإشارة الى انه معطوف على مدخول الكاف من كخسة عشر يريد مادون العشرين وفوق العشرة* ولما احتمل ارجاع ضمير اخواتها الى القريب كما هو المتبادر فى الضمائر والى مجموع المثاليين ليكون شاملاً لاراد الشارح ان يشير الى جواز كل من الاحتمالين فقال (يعنى) اى انما يريد المصنف من اخواتها (اخوات حادى عشر) فقط وهى (من ثانى عشر) منتهياً (الى تاسع عشر) وقوله (واخوان) اشارة الى الاحتمال الثانى يعنى اخوات (كل من خمسة عشر وحادى عشر) ولم كانت عادة المصنف الاكتفاء بمثال واحد فى امثال هذا اعنى فى مقامه لا يحتاج فيه الى الاشارة الى نكتة ولم يكتب فى هذا الباب بمثال واحد اراد الشارح ان يبين وجه ايراد المثاليين فقال (وانما ورد) اى المصنف (مثالين) فى اسماء العدد المركبات (لبعلم) اى للإشارة الى ما يجب علمه وهو (ان البناء) اى كونه منياً (ثابت فى هذا المركب) اى فى التركيب التعدادى (سواء كان احد جزئيه) اى حرثى المركب بالتركيب التعدادى (العدد الزائد على العشرة) وهو (من احد عشر الى تسعة عشر او صيغة الفاعل) اى او كان احد جزئيه صيغة الفاعل (المشتقة منه) اى من احد ونحوه وهذا التعميم مبنى على ان المراد من مدار البناء هو العدد مطابقاً سواء كان تضمنه معنى الحرف ظاهراً كما فى احد عشر او غير ظاهر كما فى حادى عشر اذ ليس المعنى حادى وعشر* ولما كان تضمن التركيب الثانى لمعنى الحرف غير ظاهر وكان مدار البناء على ذلك التضمن واراد على تمثيل المصنف بالمثال الثانى اراد الشارح ان يقرر ذلك الايراد وحواله يقال (وقبل به نظر) اى فى التمثيل للمبنى بالمثال الثانى نظر (لان الثانى) اى لا الحرف الثانى (فيه) اى فى نحو حادى عشر (لا يتضمن الحرف) اى حرثى العطف (لانه) اى عدم تضمنه ثابت لانه (لا يراد به) اى حادى عشر (حادى وعشر) اى مجموع الحادى والعشر كما يراد به فى نحو واحد عشر بل يراد به احرفه الاخير منه فقط (وحواله) اى حوات هذا النظر بحرير اراد ان يقال (ان المراد بحسة الفاعل اذا اشق من اسماء العدد) اى من احد عشر وثلاثة عشر مثلاً حادى عشر وثالث عشر انما يراد به (واحد من المشتق منه) لان المراد به هو المجموع كما هو وجه النظر وخصه تسليم قوله لا يتضمن يعنى انما تسليم ان المراد به واحد من هذا العدد لا المجموع وانه لا يتضمن معنى الحرف (لكن الامضاً) يعنى لا تسليم انه يراد به اشتقاق لفظ حادى من لفظ احد مطلقاً اى سواء اعتبر فيه تركيبه مع العشر او لا (بل) يراد به (باعتبار وقوعه) اى باعتبار وقوع الحادى عشر (بعد العدد السابق على المشتق منه) اى

بعد العدد الناقص منه يعنى بعد تمام العدد العشرة بان يزداد عليه واحد واريد اخبار ذلك الواحد الزائد على العشرة * ثم اراد ايضا ذلك بقوله (فان الثالث مثلا) اى الواقع فى المرتبة ثالثا (واحد من الثلاثة) اى مجموع الثلاثة (لكن لامطابقا) اى لكن لانه واحد منه من غير اعتبار وقوعه فى المرتبة لانه لو كان كذلك لا يقال فيه انه احد الثلاثة (بل) المراد به انه واحد منه (باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد (بعد الاثنين) اى بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة (فلما اخذوا هذه الصيغة) اى صيغة الثالث (من المفردات) اى من الاحد الى اعشر (للدلالة) اى ليدل (على ما ذكرنا) اى على الواحد الذى هو آخر وحدات ذلك العدد الذى بلغ به ذلك المنبع (ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك) اى ارادوا مثل اخذهم فى المفردات ان يأخذوا (من المركبات) اى من احد عشر الى تسعة عشرة (ولا يتيسر ذلك) اى ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل (من مجموع الجزئين) اى من مجموع الاحد والعشر واخواته وانما لا يتيسر ذلك من المجموع (لان صيغة فاعل لتسع حروفها) اى حروفها الثلاثة الاصلية مع الالف الزائدة وقوله (جميعا) حال من حروفها اى لتسع حروفها حل كونها مجموعة بحيث تفيد صيغة واحدة معنى المجموع من الاحد والعشر فاحتاج بالضرورة الى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلو بنت كذلك حصل اسم الفاعل الدالان على المفردين فالتبس حينئذ منه المقصود (فاقصروا) اى فلذلك اضطروا الى الاقتصار (على اخذها) اى على اخذ تلك الصيغة المشتقة (من احد الجزئين) اى من ايها كان (اذ فى اخذ بعض الحروف من كل جزء) اى وانما اضطررنا الى الاخذ من احدهم لامتناع اخذها من كل جزء من الجزئين لان فى اخذها كذلك (مضنة الاتساق) اى اتساق المقصود بغير المقصود لمعرفت من ان المقصود منه العدد الاخير فقط فاذا اخذناها من الجزئين يحصل منه الاسمان اشتقان وهما الحادى والعاشر وهما يدلان على العددين الاخيرين وهو خلاف المقصود (فاختاروا) اى لاضطرارهم الى الاخذ من الجزئين تعيين الاخذ من احد الجزئين فثبت من هذا حواجز الاخذ من احد كل من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم اختاروا (الاول) اى اختاروا الاخذ من الجزء الاول وان جاز الاخذ من الجزء الثانى بمقتضى الدليل (ليدل) اى ليدل الاسم المأخوذ (على المقصود) وهو ارادة الجزء الواحد الاخير فقط (من اول الامر) بخلاف الاخذ من الجزء الثانى لانه لا يدل عليه من اول الامر بل من ثانى الامر وما يدل على المقصود من اول الامر اولى بمدالته عليه من ثانى الامر * ثم اشار الى منشأ غلط السائل

حيث توهم ان المراد من التضمن لمعنى الحروف هو تضمن نفس تركيب الحادى عشر وبني عليه السؤال وليس كذلك بل تحقيقه ماقال بقوله (فاحذوا مثلا من احد عشر المتضمن معنى حرف العطف حادى عشر بمعنى الواحد) الاخير (من احد عشر) لكنه اى مقابل (بشرط وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد الاخير (بعد العشرة) واذا كان حادى مشتقا من الواحد بشرط وقوعه بعد العشرة (فحادى عشر) اى فتركيب حادى عشر (متضمن حرف العطف باعتبار أنه مأخوذ من) مجموع (احد عشر المتضمن حرف العطف لاباعتبار) اى ليس تضمنه لحرف العطف باعتبار نفسه يعنى باعتبار (ان اصله حادى وعشر اذلا معنى له) لانه لو كان اصله حادى وعشر يكون المقصود منه مجموع الحادى والعشر وليس كذلك كما عرفت (وعلى هذا القياس) اى وعلى قياس حادى عشر فى كونهما متضمنين لحرف العطف (الحادى والعشرون لافرق بينهما) فى كونهما بعطف الجزء الثانى على الاول بشئ (الابذكر الواو) فى الحادى والعشرون لكونهما معر بين (وحذفه) اى وبحذف الواو فى الحادى عشر باعتبار أنه مأخوذ من احد عشر يعنى حذف الواو فى الثانى وبقي فى الاول وقوله (الاثنى عشر) استثناء من قوله كخمسة عشر اى كل واحد من الاحد الى التسعة اذا تركب مع العشرة بنى الجزآن منه الاثنى عشر للمذكر* ولما اكتفى المصنف بذكر مثال المذكور اراد الشارح ان يبين ان مؤنثه كذلك بقوله (واثنى عشرة) ولما استثنى المصنف تركيب اثنى عشر من تركيب خمسة عشر الذى بنى فيه الجزآن احتمل حكم المستثنى ان لا يبنى الجزآن وان يبنى احدهما ويعرب الآخر فاراد الشارح بيان حكم المستثنى بقوله (فانه لا يبنى فيهما) اى فى كل من اثنى عشر واثنى عشرة (الجزآن) اى الجزآن الاولان وهما اثنا واثنا (بل يبنى الثانى المتضمن) منهما وهو العشر اى لتضمنه معنى حرف العطف (ويعرب الاول) اى يعرب الجزء الاول منهما (لشبهه) اى لشبه الجزء الاول (بالمتضاف) اى بالتثنية المضاف لان اصلهما اثنان واثنان للاحقهما بالتثنية كما عرفت ولما ركبا مع العشرة سقطت النون منهما فاشبهها سائر الثانى (بسقوط النون) اى بسبب سقوط النون منهما فى كونهما معر بين بالالف والياء وفى سقوط نونهما بالاضافة وقوله (والا) شروع فى بيان القسم الثانى من المركب المبنى وهو معطوف على قوله فان تضمن يعنى ان المركب المعدود من المبنى قسمان احدهما متضمن فيه الجزء الثانى لمعنى الحرف فحكمه بناء الجزئين والثانى مالم يتضمن حكمه بناء الجزء الاول فقط فالاول هو المراد بقوله فان تضمن والثانى هو المراد بقوله والا* ولما كان قوله والامر كما من ان الشرطية ولا الحرفية

القائمة مقام الفعل فسرہ الشارح بقوله (ای وان لم يتضمن الثاني) ای الجزء الثاني (حرفا) ای معنی حرف من الحروف (اعرب الثاني) ای اعرب الجزء الثاني منهما وقوله (مع منع صرفه) لتقييد الاعراب الذي في الثاني بالاعراب الناقص وقوله (ان لم يكن قبل التركيب مبنيا) قيد آخر لبيان ان اعراب الجزء الثاني منهما مقيد بكونه معربا قبل التركيب فانه ان لم يكن معربا بل كان مبنيا لم يعرب كما في نحو سيويه وانما قيد الشارح بقوله مع منع صرفه ليظهر مابه الفرق بين الافصح والفصح لان اعراب الثاني متفق عليه في الفصح والافصح والفرق بين الافصح وغيره انما هو في منع صرفه وفي صرفه فالاول الافصح والثاني غير الافصح وكذا فائدة التقييد بقوله وان لم يكن الخ لتطبيق قول المصنف على ماهو الاشهر والاولى لانه قد نقل الرضى جواز اعراب الجزء الثاني المبنى بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام حيث اطلق اعراب الثاني وفي بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان الشرطين في كون التركيب مانعا للصرف بقوله هناك وشرطه ان لا يكون باضافة ولا باسناد ولم يتعرض لكونه غير صوت وقد وجه الشارح كلامه هناك بما وجهه تطبيقا لكلامه بما هو المشهور (كعبلك وبني الاول) ولعل المصنف قدم المثال على بعض اجزاء الاحكام ليكون كالتقييد للاعراب بكونه كاعراب بعلك وهو اعراجه مع منع الصرف والله اعلم وقوله (للتوسط) بيان لوجه بناء الجزء الاول وهو وقوع آخره في وسط المركب وقوله (المانع من الاعراب) صفة كاشفة للتوسط بمنزلة علة كون الوقوع في الوسط موجبا للبناء وهو أنه لما لم يكن تركيب بعلك نسيبا وجعلنا كلمة واحدة لكونه علما وقع آخر الجزء الاول في وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب فيكون مانعاه فتعين البناء * ولما كان الاصل في البناء هو السكون احتاج الى توجيه آخر لبنائه على الفتح فقال (وعلى الفتح) اي وانما بنى على الفتح (لانه) اي لان الفتح من بين الحركات (اخف) قال في الامتحان وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو معدى كرب وفتحوه في غيره انتهى وانما لم يتعرض الشارح لعلة الاعراب في الثاني لكونه في غاية الظهور لان الاصل في الاسم هو الاعراب وقوله (في الافصح) متعلق باعرب الثاني وبقوله بنى الاول على سبيل التنازع فبايهما تعلق حذف المفعول من الآخر كذا في المعرب لزينى زاده وتفسير الشارح بقوله (اي اعرب الثاني مع منع الصرف) لبيان ماهو الافصح وانما منع الصرف لوجود العلتين فيه وهما التركيب والعلمية (وبناء الاول انما هو في افصح اللغات) وفي هذا التفسير تايد لكون قوله في الافصح من التنازع * ثم شرع في بيان اللغتين

الغير الافصحين بقوله (وفيه) اى فى مثل بعلبك من المركبات التى لا يتضمن الثانى
 فيها معنى الحرف (لغتان اخريان) اى فصيحتان (احداها) ما يقابل قوله فى الاور
 وهو (اعراب الجزئين معا و اضافة الاول الى الثانى ومنع الصرف فى المضاف
 اليه و اخرهما) اى واخرى اللغتين الفصيحتين ما يقابل منع الصرف فى الثانى
 وهو (اعراب الجزئين معا و اضافة الاول الى الثانى و صرف الثانى) ولما فرغ
 المصنف من المركبات شرع فى بيان الكنايات التى هى من جملة المبنيات فقرر
 (الكنايات) وهو مبتدأ و خبره قوله كما و ما عطف عليه * ثم شرع الشارح فى بيان
 النكتة فى عدم تعرض المصنف لتعريفها فقال (جمع كناية) اى بمقتضى
 الكنايات جمع والمراد بها ههنا جمعيتها لان المقام ليس بمقام التعريف حتى
 يحتاج فيه الى ان يقال بان جمعيتها مضمحلة (وهى) اى الكناية (فى اللغة
 والاصطلاح ان يعبر عن شىء معين) اى غير مبهم (بلفظ غير صريح فى الدلالة
 عليه) اى على ذلك الشىء المعين وان لم يعبر عنه بلفظ صريح (لغرض من
 الاغراض كالاتهام) اى وذلك لغرض مثل ارادة الاتهام الشىء المعين (على
 السامعين) اما لحفظه عن السامعين او محافظة السامعين عنه (كقوله
 جدى فلان وانت تريد زيدا) فانه عبر فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يعبر
 عنه باسمه الصريح الذى هو زيد لغرض الاتهام على السامعين لاحدى
 الحافظتين * ثم لما توهم ههنا ان مراد المصنف من لفظ الكنايات ان كان تعريفها
 لزوم عليه ان يعرفها وان لم يكن المراد تعريفها لزوم عليه ان يذكر جميع الاقوال
 المستعملة فى الكناية فكلا اللازمين منتفیان ههنا اراد الشارح ان يفسرها
 بوجه يندفع به هذا التوهم فقال (والمراد بها) اى بالكنايات (ههنا) اى فى
 مباحث المبنيات (ما يمكن به) اى لفظ يمكن به (لان معنى المصدرى) اى ليس المراد به
 معناها المصدرى وهو التكنية والتعبير بقرينة اطلاقها على نفس الائمة وبه يندفع
 توهم لزوم التعريف على المصنف (ولا كل ما يمكن به بل بعضه) بقرينة ان كتب
 منها معرب كهن كناية عن الفرج او عن القبيح الذى يستهجن ذكره و فلان
 و فلانة و ايضا كثير منها ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما وبه يندفع
 توهم لزوم ذكر الجميع (ولا كل بعض) اى ولا كل بعض اى عام بعموم الافراد وقال
 بعض المحشين ان فى دلالة العبارة عليه خفاً وقال العصام لافرق بينه وبين كل ما كنى
 به والصواب مبهم اى والصواب ان يقول ولا بعض مبهم (بل بعض معين) اى بل
 اراد بالكنايات بعض معين لامبهم وقوله (فكأنهم اصطاحوا) لبيان القرينة
 على تعيين ذلك البعض لان حصل كلامه ان العهد فى قوله الكنايات هو العهد
 اخبارى فلا بد من قرينة واضن ان النجاة اتفقوا (فى باب المبنيات ان يريدوا

بها) اى على ان يريدوا بالكنايات (ذلك البعض المعين) من اللفاظ المعينة
 التى قد ذكرت فيما بعد وقوله (ولذا لم يقل) بيان لاقترابه على ذلك الاصطلاح
 يعنى ولاصطلاحهم على هذا لم يصدر المصنف لفظ البعض بان يقول (بعض
 الكنايات كما قال) اى كما هو دأبه في مقام يراد به البعض المعين حيث صدره على
 الظروف فقال (بعض الظروف) وتصديره في الظروف وتركه في الكنايات
 يدل على ان تركه للاعتقاد على الاصطلاح (ويتعذر) اى تخين اذا اراد بها
 البعض المعين لا يمكن (تعريفه) اى تعريف ذلك البعض المعين (الا بالتصريح به
 مفصلا) اى الابتصريح بكل واحد من البعض المعين على طريق التفصيل لتعذر
 الجمع في لفظ واحد لاختلاف الفاظه ومعانيه ولان التعريف يكون للجنس
 لا للافراد وقوله (فذلك) تفريع على هذا التحقيق اى فليكون امراد بها
 البعض المعين (اعرض) اى المصنف (عن تعريفها) اى عن تعريف
 الكنايات مطلقا وقوله (مطلقا) يحتمل ان يكون اشارة الى الاعراض عن تعريف
 مطلق الكنايات من المنبى والمعرب وان يكون اشارة الى ترك مطلق التعريف
 من مطلق الكنايات ومن تعريف البعض المعين (وتعرض) اى فلذلك تعرض
 المصنف (لذلك البعض المعين) اى لذكر الفاظ ذلك المعين مع التعيين لمعاني
 كل منها (فقال الكنايات) (كم) ثم ذكر الشارح وجه كونها مبنية فقال
 (وبنائها) اى ووجه بناء هذه الكلمة لاحد وجهين (اما لكونها) اى
 لكون كلمة كم (موضوعة وضع الحروف) اى كوضع الحرف في كونها موضوعة
 على حرفين وهما الكاف والميم فاشبهت الحرف وهذا وجه مشترك بين الخبرية
 والاستفهامية وقوله (او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف) وجه خاص
 بالاستفهامية فاحتاج الى وجه آخر لبناء الخبرية فلذلك قال (وحمل الخبرية)
 اى فوجه بناء الخبرية حملها (عليها) اى على الاستفهامية من قبيل حمل
 النظير على النظير (وكذا) اى ومن البعض المعين كلمة كذا (وبنؤها) اى
 ووجه بناء هذه الكلمة (لانها) اى لان هذه الكلمة (فى الاصل ذا من اسماء
 الاشارة) اى التى من جملة اسماء الاشارة (دخل عليها) اى على كلمة ذا (كاف التشبيه
 فصار المجموع) منهما (بمنزلة كلمة واحدة) لكون المجموع موضوعا للمعنى
 الذى يلا بس (بمعنى كم) وهو العدد (وبقي ذا على اصل بنائه) فلا يحتاج
 الى ذكر وجه آخر زائدا على اصل بنائه وقوله (وكل واحد منهما يكون)
 للاشارة الى اشتراك معناها يعنى وكل واحد من كم وكذا يكون موضوعا (للعدد)
 وقوله (والكناية عنه) لبيان انها ليسا بلفظين صريحين للعدد بل كنى
 بهما عن العدد * ولما ذكر المصنف فى معانيهما ما به الاشتراك اراد الشارح ان يذكر

معنى آخر للفظ كذا بحيث لم يوجد في كم فقال (وجاء كذا) اى وجاء كذا
 فى اللغة (كناية عن غير العدد ايضا) كما يجيىء للعدد (نحو خرجت يوم كذا
 كناية عن يوم السبت) مثلا وقوله (او غيره) بالجر عطف على قوله عن يوم
 السبت والمعنى حيثئذ انه يجيىء ايضا كناية عن غير يوم السبت من الايام الاسبوعية
 ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه معطوف على قوله نحو خرجت ويكون المعنى
 ان غير العدد اما خرجت يوم كذا او غيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت
 فانه يجيىء بمعنى كيت وذيت ايضا (وكيت وذيت للحديث) يعنى ومن البعض
 المعين من الكنايات لفظ كيت وذيت وهما للحديث يعنى يقال ان زيدا قال
 كيت وذيت وقد سبق وجه التفسير بقوله (اى للكناية عن الحديث) وقوله
 (والجملة) عطف تفسير للحديث وهو الاشارة الى ان المراد بالحديث هو
 الحديث الطويل الذى يطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت بحركات التاء
 والفتح اشهر اى كذا وكذا وقال العصام وتفصيله انهما فى الاصل كيت وذيت
 على وزن المرة حذف اللام وابدل منهما تاء التانيث كما فى بنت ومن العرب من
 يستعملهما على الاصل والوقف عليهما حيثئذ بالتاء ولا يكونان الامفتوحتين كذا
 فى الرضى يعنى انهما اذا استعملتا على الاصل ووقف عليهما بالهاء لا تكونان
 الامفتوحتين فلا ينافى ما نقل عن غيره من جواز حركات التاء كما سيجيىء لانه
 محمول على الاستعمال بكيت وذيت فافهم والله اعلم (وانما بنيا) اى وانما
 بنى لفظ كيت وذيت (لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى) اى
 الجملة (من حيث هى) اى من حيث كونها (جملة لا تستحق اعرابا ولا بناء
 لانهما من خواص المفردات) بل استحقاقهما للاعراب انما هو اذا وقعت موقع
 المفرد كما عرفت لان الاعراب والبناء من خواص الاسم الذى هو من انواع الكلمة
 التى هى المفرد * ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل انما هو لدفع كونه معربا واما الدليل
 لاثبات كونه مبنيًا فقوله (فلما وقع المفرد موقعها) يعنى ولما وقع الاسم المفرد الذى
 هو كل واحد من كيت وذيت موقعها اى موقع الجملة المذكورة (ولم يجز خلوه)
 اى خلوا الاسم المفرد (عنهما) اى عن الاعراب والبناء لزم اتصاف ذلك المفرد
 باحدهما (رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمة قبل التركيب) هذا جواب لما
 لان للاسم حالتين احدهما قبل التركيب والاخرى بعد التركيب والاصل
 فى الاولى البناء وفى الثانية الاعراب قال الشيخ الرضى وبنائها على الفتح
 لثقل البناء كما فى اين وكيف وقال ايضا ويجوز بناؤها على الضم والكسر ايضا
 تشبيها بحيث وجب ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت
 وكيت وكان من الامر ذيت وذيت انتهى وقد عرفت ان هذا النقل منه

محمول على استعمالهما على خلاف الاصل اى على خلاف كونهما مشددتين
لانه علل قوله فلا تكونان الا مفتوحتين بقوله لثقل التشديد * ولما كان اللائق
بالمصنف ان يذكر كلمة كاي ن فتركها اراد الشارح العلامة ان يذكرها وان يذكر
في وجه تركه نكتة فقال (ومن الكنايات) اى ومن جملة الكنايات التى بنيت
(كأين) وهو يفتح الكاف وفتح الهمزة وتشديد الياء (وايماني) اى ذلك اللفظ
(لان) اى لان لفظه (كاف التشبيه دخلت على اى) اى على لفظه اى بتشديد
الياء * ولما فرغ من بيان حال الكاف التى هى الجزء الاول من المركب شرع في بيان
حال الجزء الثانى فقال (واى) اى لفظ اى (كان فى الاصل) اى فى اصل وضعه
(معربا) كما سبق فى الاستفهام (لكنه) اى لكن الشان (محيى) بضم الميم
وكسر الحاء مجهول محو اى ازيل (عن الجزئين) من الكاف ومن لفظ
اى (معناها الافرادى) اى معنى التشبيه من الكاف ومعنى الاستفهام من اى
(فصار المجموع) من اللفظين (كاسم مفرد) فى كون المجموع دالا على معنى
مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملاسا بمعنى احد الجزئين بل (بمعنى كم الخبرية)
وهو الاخبار بالكثرة (فصار) اى فلذلك صار لفظ كأين (كأنه اسم مبنى على
السكون) لكونه بمعنى الاسم المبنى الذى هو كم الخبرية ومناسبا له فى البناء على
السكون وقوله (آخره) مبتدأ اى آخر الاسم المبنى وقوله (نون ساكنة) خبره
والجملة صفة بعد صفة للاسم يعنى صار ذلك الاسم مشابها للاسم المبنى الذى
آخره نون ساكنة (كم) اى كالتون الذى وقع (فى آخر من) بفتح الميم وهو الانسب
لكونه اسما وقوله (لاتنوين تمكن) عطف على قوله نون ساكنة اى ليست
النون الساكنة التى فى آخره تنوين تمكن كما كانت تلك النون الساكنة فى الاصل
تنوين تمكن * ثم استشهد على كونها نونا ساكنة لاتنوين بقوله (ولهذا) اى ولكونها
نونا ساكنة كما فى سائر الميقات عليها لاتنوين (يكتب) فيه (بعد الياء) اى بعد
ياء اى (نون) فى الرسم يعنى الشاهد على كونها نونا ساكنة لاتنوين انه يكتب
بعد الياء نون وقوله (مع ان التنوين لاصورة له) دليل على ان كتابتها بالنون
علامة على عدم كونها تنوينا يعنى ان كتابة النون بعد الياء علامة على ان تلك
النون الساكنة ليست بتنوين لانها لو كانت تنوينا لم تكتب على صورة النون
لانه لاصورة للتنوين (فى الخط) واذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المبنى
والمعرب وكانت الكسرة فيها كسرة اعراب وكان اصل النون تنوينا (فترتبها)
اى فترتبه لفظه كأين (فى البناء منحطة عن اخواتها) لكون اخواتها مركبة
من المبنى الصرف (فلذلك) اى فلانحطاط رتبها عن رتبة اخواتها (لم يذكره
المصنف) اى ذلك اللفظ (معها) اى مع اخواتها وقال العصام ويحتمل

ان لا يقول المصنف ببناء * ثم شرع المصنف في تفصيل كل من كم الاستفهامية والخبرية وفي بيان الفرق بينهما وبين تميزها فقال «فكم الاستفهامية» وهو مبتدأ وقول الشارح (المتضمنة معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة نسبة المتضمن بكسر الميم الى المتضمن بفتح الميم وقوله « تميزها » اى تميز الاستفهامية مبتدأ ثان وتفسير الشارح له بقوله (اى الذى يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه) للاشارة الى ان رفعه للابهام اتما هو عن جنس الذى سئل عنه يعنى ان المسؤل عنه من اى جنس ملك او انس رجل او امرأة وقوله (منصوب) خبر للمبتدأ الثانى والجملة الاسمية خبر الاول وقوله (على التمييز) لبيان المعنى المقضى للاعراب وهو التمييزية وقوله (مفرد) اما خبر بعد خبر اوصفة للمنصوب * ثم شرع في وجه كون تميز هذا القسم منصوبا مفردا فقال (لانها) وانما اختير لميزها النصب والافراد لان كلمة كم (لما كانت موضوعة للعدد وكناية عنه) وكان لميز العدد ثلاثة الحاء كما سيحى في اسماء العدد ان تميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع و تميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد و تميز مائة الى ما فوقها مخفوض مفرد (ووسم العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين تميزه مفرد منصوب جعل تميزه) وهو جواب لما اى جعل تميز كم الاستفهامية (كذلك) كميز احد عشر وقوله (لانه لو جعل) الخ دليل لاختيار حال العدد الاوسط يعنى وانما جعل تميزه كميز العدد الاوسط لانه لو جعل (كاحد الطرفين) بان جعل مجموعا مجرورا كما في الطرف الاول او مفردا مجرورا كما في الطرف الثانى (لكان تحكما) اى لكان دعوى بلا دليل وترجيحا بلا مرجح اتساوياهما في الطرفية بخلاف الوسطية اذ ليس لهما مساو في الوسطية مع ان فيه ترجيحانا من وجه لانه خير الامور وخير الامور اوسطها ووجه الفاضل الهندى بان اختيار حال اوسط العدد لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضى بان السائل لا يعرف القارة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى وقال العصام بعد نقله عنهما ودفعه عنهما والاوجه ان يقال نصب تميز كم الاستفهامية لانه جعل تميز كم الخبرية كالطرفين دفعه للتحكم فلو جعل تميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا وبعكس لان كم الخبرية مقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجمعات كالطرفين لان الطرفين مقدم على الوسط انتهى ولكل وجهة * ثم شرع المصنف في بيان حال تميز كم الخبرية فقال (و) (كم) (الخبرية) وقوله الخبرية مبتدأ اول موصوفا محذوف وهو لفظ كم واليه اشار الشارح بتوسطه بينه وبين حرف العطف والمبتدأ الثانى محذوف و اشار اليه الشارح بقوله (تميزها) وقريمة الحذف

عدم جواز كون قوله (مجرور) خبرا عن الخبرية لفظا ومعنى اما لفظا فاعدم المطابقة اللفظية واما معنى فاعدم جواز الحمل وقرينة المحذوف سياق الكلام الحاصل ان الجملة الصغرى خبر المبتدأ وهو مع خبره جملة اسمية كبرى معطوفة على الجملة الاولى هذا على ما قدر به الشارح على خلاف ما قدر به الفاضل الهندي لانه قدر لفظ المميز حيث قال ومميز كم الخبرية مجرور ولكن الشارح اختار هذا المسلك ليحصل التطابق بينه وبين ما قبله و اشار الشارح بقوله (بالإضافة) الى الواسطة للجر وهي إضافة كم اليه وانما كان مميز الخبرية مجرورا لانها نقيضة رب خمات عليها في خبر كذا في الامتحان وقوله (مفرد) مرفوع على انه خبر بعد خبر اوصفة اقول مجرور و اشار الشارح بقوله (تارة) الى انه لا تناقض بين قوله مفرد وبين قوله مجموع لانه مفرد تارة (ومجموع) (اخرى تقول كم رجل عندي) بالمميز المفرد (وكم رجل) عندي بنمير المجموع (كما تقول) في المميز للمائة وما فوقها من اسماء العدد التي هي احد الطرفين (مائة ثوب) بالجر والافراد (و) تقول في المميز لثلاثة الى العشرة التي هي الطرف الاخر منهما (ثلاثة اثواب) بالجر والجمع * ثم اراد الشارح ان يبين وجه جواز كون مميز الخبرية مفردا ومجموعا فقال (وانما جاء) اي مميز الخبرية (مفردا) اي حل كونه مفردا في بعض الاستعمال ليوافق مميز العدد الكثير وهو مائة وما فوقها (لان العدد الكثير) وهو مائة وما فوقها (مميز) اي مميز ذلك العدد (كذلك) اي مفرد مجرور هذا وجه استعماله مفردا واما وجه استعماله مجموعا فاقال (وانما جاء) اي مميز الخبرية حل كونه (مجموعا) في بعض الاستعمال لتقصد التصريح بتكثيره الذي يحتاج فيه الى التصريح ولا يحتاج اليه في اصل العدد (لان العدد الكثير) نحو مائة ثوب (فيه) اي حصل فيه (ما) اي نفس (يبي) اي يخبر (عن كثرته) اي عن كونه كثيرا (صريحا) اي انباء صريحا لان لفظ المائة مثلا يبي صراحة بكثرته (ولما كان هذا) اي ولما كان المذكور من كم الخبرية لكونه كناية عن العدد الكثير وليس بصراحة عنه (ليس) اي هذا المذكور من العدد الكثير بالكناية (مثله) اي مثل العدد المذكور المصرح بكثرته من لفظه (في التصريح بالكثرة) فيحتاج الى لفظ ينوب عن التصريح فذلك (جعل جمعية ممیزه) اي قصد يجعل ممیزه مجموعا ان يصير الجعل المذكور (كأنها) اي مثل ان تلك الجمعية تصير (ناتبة) تنوب (عن معنى التصريح) وتقوم مقامه في التصريح (بها) اي بالكثرة * ثم شرع المصنف بعد بيان مابه الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب التمييز في بيان مابه الاشتراك بينهما من المسائل فقال (وتدخل من) اي وتدخل لفظة من الجارة (فيهما) اي عليهما اي جوارزا اذا لم يفصل بينهما وبين

ميزها بفعل متعد فانه لو فصل به وجب دخول من عليهما لئلا يلتبس المميز
 بمفعول نحو قوله تعالى ﴿كم تركوا من جنات﴾ كذا في الامتحان * ولما احتمل كون
 الضمير المجرور راجعا الى ذات كم الاستفهامية والخبرية وهو خلاف الواقع اراد
 الشارح ان يفسر مرجع ضمير التثنية بقوله (اي في ميز كم الاستفهامية والخبرية)
 يعنى ان الضمير راجع الى قوله ميزها وهو وان كان مفردا بحسب كونه مذكورا
 مرة في كلام المصنف لكنه مثنى بحسب الاضافة الى النوعين كما في قوله تعالى
 ﴿ثم قست قلوبكم﴾ (تقول) في المميز الاستفهامية في مقام السؤال عن
 عدد المضروب من الرجال (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول ايضا
 في ميز الخبرية بطريق الاقتباس في مقام الاخبار عن كثرة ما هلكت من القرى
 (وكم من قرية اهلكناها) ولما انفهم من كلام المصنف المساواة في جواز
 دخول من في ميز الاستفهامية والخبرية على خلاف ما قاله الشارح الرضى
 اراد الشارح العلامة ان يبين ماهو الحق منهما فقال (قال الشارح الرضى
 هذا) اي دخول من (في الخبرية) اي في ميز الخبرية (كثير ونحوكم من ملك
 وكم من قرية) وهاتان في الآيتين للخبرية اي كثيرا من ملك وكثيرا من قرية
 وقوله (وذلك) مبتدأ اي كونه كثيرا وقوله (لموافقته) ظرف مستقر خبره
 والموافقة مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المضاف اليه وهو راجع الى
 ميز الخبرية وقوله (جرا) بالصب مفعول المصدر وقوله (للمميز) متعلق بجرا
 ويجوز أن يكون بنزع الخافض اي في الجر متعلقا بموافقته وقوله للمميز صلة
 للموافقة وقوله (المضاف) بالجر صفة للمميز والالف واللام بمعنى الذى وقوله
 (اليه) راجع الى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل للمضاف يعنى ان وجه كثرة
 دخول من البيانية في ميز الخبرية انما هو لكونه موافقا في الجر للمميز الذى اضيف
 اليه لفظ كم الخبرية (واما ميز كم الاستفهامية) يعنى واما حال ميز كم الاستفهامية
 (فلم اعثر) اي فلم اطع (عليه) اي على استعمال ذلك المميز (مجرورا) اي
 حال كونه مجرورا (بمن في نظم ولا نثر ولادل على جوازه كتاب من كتب هذا
 الفن) اي من كتب فن النحو والحاصل من كلام الشارح الرضى عدم جواز دخولها
 في ميز كم الخبرية فضلا عن وقوعه وكثرته * ثم عارضه الشارح على قوله ولادل
 على جوازه كتاب من كتب هذا الفن تجويز الزمخشري في تفسير الآية فقال
 (لكن جواز الزمخشري) يعنى ان قولك ولادل على جوازه باطل لان الزمخشري
 جواز (ان تكون كم) اي كلمة كم (في قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية
 بينة استفهامية وخبرية) مع ان من داخل فيهما * ثم ذكر المصنف مسألة اخرى
 مشتركة بينهما فقال ﴿ولها﴾ بضمير المفرد المؤنث على النسخة التى وجدها

الشارح بقريئة ارجاعه الى كلمة كم حيث فسرہ بقوله (اي لكم) ثم عممه بقوله (استفهامية كانت او خبرية) لانه لو كان ما وجده من النسخة مثني للزم عليه ان يفسره بقوله اي لكم الاستفهامية والخبرية فعلى النسختين يكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (صدر الكلام) مبتدأ مؤخر اما اقتضاء الاستفهامية للصدارة فثبت (لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام) اي معنى الاستفهام (وهو) اي الاستفهام (يقضى صدر الكلام) وانما وانما اقتضى الاستفهام الصدارة (ليعلم من اول الامر أنه) اي الكلام الذي قصد الاستفهام به (من اي نوع من انواع اللام) حتى يتفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا في الاستفهامية ظاهر واما في الخبرية فما قال (والخبرية ايضا) اي كالاتفهامية (تدل على انشاء التكثير) كما ان رب تدل على انشاء التقليل فلا يخرج الكلام الذي فيه احدها عن الخبرية لان كونهما خبرين انما هو باعتبار الاخبار عن الكثرة والقلة الخارجيتين كما نبه عليه العصام بقوله لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله (وهو) اي الكلام الذي قصد به انشاء التكثير (ايضا) اي كالكلام الذي قصد به الاستفهام (نوع من انواع الكلام) واذا كان كذلك (فيجب التنيه) من المتكلم (عليه) اي على انه من اي نوع من انواع الكلام (من اول الامر) كما يجب في الاستفهامية * ثم شرع المصنف في بيان اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (وكلاهما) اي كلا الاستفهامية والخبرية * ولما كان في لفظ كلا ههنا اشكالان احدهما في تكثيره لان الظاهر ان يكون مؤنثا والآخر في تثنيته لان الخبر وهو قوله يقع مفردا والظاهر اما ان يقول كل واحده منهما يقع او يقول كلاهما يقعان ليطابق الخبر بالمبتدأ اراد الشارح ان يبين هذين الاشكالين فقال (لوقال) اي المصنف (كتساها) بلفظ المؤنث (لكان) اي لكان هذا اللفظ (اوفق) من لفظ المذكر لان المذكر وان كان موافقا ايضا بتاويل اللفظين او الاسمين لكن زيادة الموافقة في ايراده مؤنثا (لتأنيث الاستفهامية والخبرية) هذا دليل للاوقفية يعني انما كان الايراد بالتأنيث اوفق لان تأنيث كم شاع في السنة النحاة اما وجه الموافقة فللاشارة الى ان تأنيثه بتاويله مبني على ماشاء بين النحاة وللتذكير وجه ايضا * ثم شرع الشارح في رفع الاشكال الثاني وهو ان الظاهر ان يكون لفظ كلا مفردا لان شرطه ان يكون مضافا الى التثنية والضمير المضاف اليه ينبغي ان يكون مفردا لان لفظ كم واحد بالذات فدفعه بقوله (فهو) اي فوجه ايراده بلفظ كلا الذي للتثنية مبني (على تاويل كلا هذين النوعين) يعني ان لفظ كم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب النوع (وها) اي النوعان (كم الاستفهامية والخبرية) وقوله (اي كل واحد

من كم الاستفهامية والخبرية) اشارة الى وجه افراد الخبر وهو قوله (يقع) ونقل زيني زاده في معرب الكافية قاعدة في استعمال كلا عن معنى اللبيب فقال وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو وكلاهما قائم او كلاهما قائمان ايهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ فالوجهان والمختار هو الافراد فعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كايهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان ويتعين مراعاة اللفظ في نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه كل منهما انتهى وهذا النقل منه يقتضى ان يكون الافراد في يقع مختارا لكونه خبرا ههنا وقوله (مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) اساحال من المستمكن الذى في يقع او خبر منصوب له ان كان يقع بمعنى يصير (ثم بين) اى المصنف (موقع كل واحد منهما) اى من الاستفهامية والخبرية وفى نسخة منها فيكون راجعا الى الثلاثة من المرفوع والمنصوب والمجرور (بقوله) (فكل ما) فاشار الشارح بتفسير ما بقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية) الى ان لفظ كل ههنا افرادى لا مجموعى لانه اذا دخل على المعرفة يكون مجموعا ولما دخل ههنا على ما الموصولة توهم انه مجموعى فدفع الشارح هذا التوهم بهذا التفسير وشار الى انه ليس بموصول بل هو تكرة موصوفة عبارة عن افراد نوعى لفظ كما قال زيني زاده ان لفظ ما ههنا لا يجوز ان يكون موصولا لهذا السبب وقوله (يكون) اشارة الى ان قوله (بعده) ظرف مستقر ومتعلقه يكون على صيغة المضارع بمعنى يوجد والجملة صفة ما وقوله (فعل) مبتدأ مؤخر ثم الشارح اراد ان يبين بقوله (او شبهه) على ان المراد بالتعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحوكم يوما انت سائر وكما رجلا انت ضارب ووجه الزيادة بقوله (لفظ او تقديرا) سنيته فيما بعد وقوله (غير مشتغل) بالرفع على انه صفة فعل وقوله (عنه) متعلق بمشتغل بضمين معنى الفراغ والضمير المجرور راجع الى ما وقوله (بضميره) متعلق ايضا بمشتغل وصادقه على اصل معناه يعنى فكل من الاستفهامية والخبرية اذا وقع بعد كل منهما فعل غير فارغ عن عملها بسبب اشتغاله يكون بالضمير الراجع * وما كانت النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه ولم يكن فيها قوله بضميره وكان الغير المشتغل اى الفراغ عن عمل كما اعم من ان يكون سبب فراغه اشتغاله بالضمير او بالمتعلق به فيحتاج على هذه النسخة الى زيادة قوله او متعلق بضميره واما على النسخة التى زيد فيها قوله بضميره يعنى تخصيص سبب الفراغ بالاشتغال بالضمير فاحتاج الى زيادة قيد يدفع به توهم تخصيص سبب الفراغ بالضمير فقط ولذا زاد الشارح قوله (او متعلق بضميره) فمثال المشغول بالضمير نحوكم رجلا ضربته ومثال المشغول بتعلق بضميره نحوكم رجلا ضربت غلامه

وانما زاد الشارح قوله (فهو من حيث هو كذلك) ليكون اشارة الى ان قوله (كان منصوبا) خبر لقوله فكل ما* يعني ان كل واحد من هذين النوعين لكم اذا كان مقيدا بهذه القيود يكون اعرابه نصبا (معمولا) لما وجد بعده من الفعل او شبهه (على حسبه) اى على اقتضائه* ولما كان ضمير حسبه راجعا الى الفعل والفعل يقتضى معمولات كثيرة توهم منه ان كونه منصوبا معلق عن نفسه اقتضاء الفعل مثلا اذا قلنا كم يوما ضربت ونظرنا فيه الى اقتضاء الفعل كان اللائق في كم ان يكون مفعولا به للفعل وان نظرنا الى المميز الذى هو الظرف يكون اللائق فيه ان يكون مفعولا به فاراد الشارح ان يفسر الضمير على وجه يدفع به هذا التوهم فقال (اى على حسب عمل هذا الفعل) يعنى المراد باقتضاء الفعل انه باقتضاء عمل هذا الفعل الذى وقع اعد هذا من كم حال كونه مصافا الى هذا المميز فان كان المميز مفعولا نحو كم رحلا ضربت يكون اقتضاؤه مفعولا به وان كان ظرفا يكون اقتضاؤه مفعولا به وليس المراد به اقتضاء الفعل مطلقا من غير نظر الى المميز* ثم فسر الشارح العمل المحصوص بهذا الفعل بقوله (وعمله) لا يكون الا بحسب المميز) وقوله (وذلك انك) الخ دليل على قومه وعمله لا يكون الا بحسب المميز اى ودليل كونه كذلك انك (تقول كم يوما ضربت) مثلا (فكم) فى هذا التركيب (منصوب على الظرفية) اى على كونه صرفا نصرت باقتضاء مميزه يكون كذلك (مع اقتضاء الفعل) من غير نظر الى المميز (المفعول به والمصدر والمفعول به) وغير ذلك من المنصوبات فتعنيه اى فكون كم ههنا معينا (لاحد المنصوبات) وهو المفعول به (انما هو) اى التعيين (بحسب المميز) وهو اليوم لانه لو لم تكن كذلك يلزم تر حجب تعيين الضمير وهو المفعول به من معمولات الفعل على الاقوى المحتاج اليه وهو المفعول به سيما اذا كان الفعل متعديا* واعلم ان هذا التفسير من الشارح ووجه تسميه سابقه فى الاستدلال عليه لدفع ما عترض عليه الشارح الرضى بقوله ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية لاقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول به وغير ذلك من المنصوبات فتعنيه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل والمميز انتهى ووجه الدفع انه لما فسر بتقدير عمل هذا الفعل لم يحتاج الى ما قاله الرضى لان عمل ضربت هما مثلا انما هو على وجه الظرفية لاعلى وجه آخر* ثم سرع الشارح فى امثلة كل منهما فقال (فالاستفهامية) اى مثال كم الاستفهامية المنصوبة وهو مستدا وقوله (نحو كم رحلا ضربت) خبره وقوله (فى المفعول به) متعلق بالنسبة (وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما ضربت فى المفعول به والخبرية مثل كم

غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت) لان كلا من هذه وقع بعدها فعل
 غير فارغ عن عملها بسبب الاشتغال بعمل ضايرها فاقضى كل من هذه الافعال
 بحسب المميز ما اقتضى من المفعول به في الاول والمصدر في الثاني والظرف
 في الثالث * ثم اراد الشارح ان يبين وجه تقييد الفعل بقوله لفظا او تقديرا فقال
 (وانما جعلنا الفعل) اى وانما جعلنا الفعل المذكور في قول المصنف (او شبهه) اى
 وجعلنا قولنا او شبهه (اعم من ان يكون) اى ذلك الفعل الذى وقع بعدكم مع عدم
 اشتغاله بضميره (ملفوظا) فى نحوكم رجلا ضربت (او مقديرا) اى او كان الفعل
 الغير المشتغل بالضمير مقديرا بعدكم اى بينكم وبين الفعل المذكور المشتغل بالضمير
 فى نحوكم رجلا ضربته لانه اضطربت اقوال النحاة فى هذه الصورة لانها حينئذ
 تدخل فى قاعدة الرفع لانه لم يصدق عاينها قاعدة النصب لكون الفعل الذى بعد
 لفظكم مشتغلا بالضمير مع انهم صرحوا بجواز النصب فى تلك الصورة ايضا ولذلك
 اجاز الفاضل الهندى دخول هذه الصورة فى قوله والا فرفع بمعنى انه يجوز
 رفعه وحمل قول المصنف كان منصوبا على وجوب النصب يعنى ان المنصوب
 نوعان نوع وجب نصبه كما فى نحوكم رجلا ضربت ونوع جاز نصبه ورفعه كما فى
 نحوكم رجلا ضربته وقال العصام ويرده ما ذكره الرضى انكم رجلا ضربت
 يجوز رفعه لكنه ضعيف انتهى يعنى ان هذا الكلام من الرضى يمنع النوع الذى
 يجب فيه النصب بل يقتضى ان قول المصنف كان منصوبا بمعنى منصوبا جوازا
 وتكلف الشارح الرضى فى نحوكم رجلا ضربته حيث جواز تقدير الفعل قبلكم
 وقال ولا منع من تقدير الناصب قبلكم ثم دفع ما قيل انكم يقتضى الصدارة
 والتقدير قبله متمتع بقوله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظى هو المقصود انتهى
 ثم مقصود الشارح الجامى ههنا توجيهه على وجه لم يحتج الى ما تكلف به الفاضلان
 من حمل النصب على الوجوب كما ذهب اليه الهندى ومن تقدير الفعل قبله
 كما ذهب اليه الرضى بتعميم الفعل الغير المشتغل من الملفوظ والمصدر (ليدخل
 فى قاعدة النصب مثل قولكم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على
 شريطة التفسير) وقوله (وقد رت بعده فعلا غير مشتغل عنه اىكم رجلا
 ضربت ضربته) لقوله اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير يعنى
 ان طريق جعله من هذا القبيل ان تقدر بعدكم فعلا غير مشتغل اى فارغ عن
 عمله بسبب الاشتغال بالضمير وهو ضربت ههنا (فهو) اى مثل هذا التركيب
 يجوز نصبه ورفعه لانه (من حيث ان ما بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل
 فى قاعدة النصب) فيجوز نصبه (وان لم يجعله) اى وان لم يجعل مثله (من قبيله)
 اى من قبيل الاضمار (ولم تقدر بعده) اى بعدكم (فعلا غير مشتغل عنه فهو)

اي فمثلها (من هذه الحيشية مرفوع داخل في قاعدة الرفع) ثم شرع المصنف في بيان المحل الذي يكون كمجرورا فيه فقال (وكل ما قبله) وفسره الشارح بقوله (اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية) للاشارة الى ان لفظ كل مضاف الى ما الموصوفة بالنكرة التي هي عبارة عن النوعين من الاستفهامية والخبرية وقوله (وقع قبله) للاشارة الى ان قبله ظرف مستقر صفة لما وقوله (حرف جر) فاعل للظرف ومثال الاستفهامية (نحو بكم درهما اشترت) وقوله (او بكم رجل مررت) اشارة الى مثال الخبرية (او مضاف) اي او وقع قبله اسم مضاف الى احدهما مثال الاستفهامية التي وقعت بعد الاسم المضاف (نحو غلام كم رجلا ضربت) ومثال الخبرية نحو (عبدكم رجل اشترت) فقوله وكل ما قبله مبتدأ والنماء في قوله (فمجرور) جوابية وقوله مجرور خبر للمبتدأ الذي تضمن معنى الشرط لدخول لفظ كل على موصوف بالظرف و اشار الشارح بقوله (بحرف الجر او الاضافة) الى عامل المجرور وقوله (وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام) جواب للسؤال الذي ورد بان تقديم حرف الجر او الاسم المضاف على كم الاستفهامية او الخبرية مناف لصدارتها فاجاب بانه جائز للضرورة (لان تأخير الجار) سواء كان حرفا او اسما (عن المجرور ممتنع لضعف عمله) اي عمل الجار مطلقا واذا امتنع التأخير (فجوز) اي وجب (تقديم الجار عليهما) اي على الاستفهامية والخبرية مع اقتضائهما الصدارة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنهما مع اعطاء حكم الصدارة لهما وقوله (على ان يجعل الجار) الجواب على اعتبار كل من الجار وما بعده كلمة واحدة فلا يلزم حينئذ ان يعطى حكم الصدارة للجار يعني مع انا لانحتاج الى ما قلنا من الجواز للضرورة وانما نحتاج اليه اذا لم يكن الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة مع انه جاز ان يجعل الجار (اسما كان او حرفا) فقدم الشارح الاسم ههنا على الحرف ليكون اشارة الى ان الجعل المذكور في الاسم ابعد من الجعل في الحرف فاذا جاز في الابدع فجوازه في البعيد اولى (مع المجرور) اي مع مجرور كل منهما (ككلمة واحدة) اي مثل كلمة واحدة (مستحقة للصدر) فان الجار حينئذ يكون كجزئهما وقال الرضي حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته * ثم شرع المصنف في الحكم الثالث من اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (والا) ولما كان قوله والاعبارة عن انتفاء كل من الشروط المتقدمة فسرده الشارح بقوله (اي وان لم يكن) و اشار به الى ان الا مركبة من حرف الشرط ولا النافية يعني وان لم يوجد (بعده) اي بعد كل واحد من الاستفهامية والخبرية (لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشغول) اي غير فارغ (عنه)

بضميره او متعلق ضميره) بسبب الاشتغال بالضمير كما هي شروط النصب (ولاقبله)
اي قبل كل منهما (حرف جر او مضاف) كما هي شروط الجر وزاد الشارح قوله
(وكان مجردا عن العوامل اللفظية) ليكون جوابا حقيقيا للشروط وليكون كالعلمة
لقوله ﴿مرفوع﴾ يعنى وان لم يكن كذلك فيكون مرفوعا لكونه مجردا عن
العوامل اللفظية من الفعل الملفوظ او المقدر ومن الجار وانما فسر الشارح بقوله
(اي فهو مرفوع) للاشارة الى ان الفاء جزائية داخلية على الجملة الاسمية التي
حذف فيها المبتدأ فتكون حملتها جزاء لقوله والا وقوله (مبتدأ) خبر بعد خبر
اوصفة للمرفوع يعنى ان مثل هذا مرفوع على انه مبتدأ (ان لم يكن ظرفا) اي
ذلك المرفوع يريد به المنصوب بتقدير في على طبق قوله في بحث وما وقع ظرفا
فالاكثر انه مقدر بجملة لا ما يدل على سكان او زمان على طبق قوله وظروف
الزمان كلها تقبل النصب وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا كذا في متن
العصام وقول الشارح (نحو من ابوك) تنظير لا تمثيل يعنى كما ان من الاستفهامية
في قولك من ابوك مبتدأ وان كانت نكرة وخبره اعنى ابوك معرفة كذلك يجوز
ان يكون كم مع كونه نكرة مبتدأ وما بعده خبره وان كان معرفة يجوز
ان يكون خبرا عنه * ثم انه لما كان كون النكرة مبتدأ لا يجوز في صورة كون
خبره معرفة عند غير سيويه من النحاة اراد الشارح ان يذكره فقال (وهذا)
اي كون كم مبتدأ على الاطلاق (مبنى على مذهب سيويه) اذ يلزم حينئذ
التزام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهاما مع كون خبره معرفة ولا يلزم ذلك
الا على مذهب سيويه (فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة) لا مطلقا بل عن
نكرة (متضمنة استفهاما) كم وما وكم (واما عند غير سيويه) من النحاة (فهذا)
اي النكرة المتضمنة استفهاما ليس بمبتدأ عند غيره حتى يلزم ما ذكر بل هو في مثل
تلك الصورة (خبر مقدم على المبتدأ) وجوبا ولم يجوز كونه مبتدأ (لكونه نكرة و)
لكون (ما بعده معرفة) وقوله (وخبر ان كان ظرفا) عطف على قوله مبتدأ
(نحوكم يوما سفرك فكم) اي لفظكم (ههنا) اي في هذا المثال الذي كان
يميزه ظرفا (منصوب المحل) اي منصوب محله (اولا) اي باعتبار الاصل
(داخل تحت قاعدة النصب لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف) اذ
هو غير مشتقل عنه لان لفظ الكائن ههنا رافع للضمير الذي فيه على الفاعلية
وناصب لكم على الظرفية وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بكم وقوله
(باعتبار اعمال الكائن) متعلق بالدخول الذي في ضمن قوله داخل اي دخوله
تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملا (فيه) اي فيكم وقال العصام
هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية

وهي النابتة عن الخبر انتهى وقال ابن قاسم العبادي ردا على العصام ان مقاله
الرضي مرضى موافق لكلام النحاة كابن هشام لان الظرف لما ناب عن الخبر
ثبت له حكمه من الرفع انتهى واليه اشار الشارح بقوله (وداخل في قاعدة
الرفع) اى وكم ههنا كما يدخل في قاعدة النصب باعتبار اصله داخل ايضا
في قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل او شبهه مشغول عنه لالفاظ ولا تقديرا
ولا قبله جار (ثانيا) اى بعد اعمال الكائن فيه وانما دخل بهذا الاعتبار تحت
قاعدة الرفع (لقيامه) اى لقيام لفظ كم (مقام عامله الذى هو خير المبتدأ) لان
القاعدة هي ان الظرف اذا قام مقام عامله ثبت له حكم العامل * ولما فرغ المصنف
من بيان اعراب كم الاستفهامية والخبرية شرع في بيان احوال سائر اسماء
الاستفهام والشرط * ولما كانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والشرط مثل
احكامهما احوال البيان المذكور بقوله (وكذلك) على احكام كم * ولما احتمل ان
يكون المشار اليه عبارة عن قوله فكل ما بعده وعن قوله ولها صدر الكلام فسر
الشارح بقوله (اى مثل كم) وهذا اشارة الى ان الكاف بمعنى المثل والى ان الاشارة
الى كم لكن ليس وجه التشبيه في جميع احكامهما بل (في تاتى الوجوه الاربعة
الاعرابية) يعنى احدها كونه منصوبا معمولا على حسبه وثنائها كونه مجرورا
بجرف الجر او الاضافة وثلثها كونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لا يكون ظرفا
ورابعها كونه مرفوعا بالخبرية بشرط ان يكون ظرفا (بالشرائط المذكورة)
وهي اشتراط نصبه بكون ما بعده فعلا واشتراط جره بكونه مدخول احد
الجارين واشتراط رفعه بكونه مجردا عنهما وقوله وكذلك ظرف مستقر خبر
مقدم وقوله (اسماء الاستفهام والشرط) مبتدأ مؤخر وللم يتات جميع الوجوه
الاربعة في كل واحد من هذه الاسماء اوله الشارح بقوله (بمعنى انه تتاتى تلك
الوجوه الاربعة) يعنى المراد بما ذكرنا في وجه التشبيه بمعنى ان تلك الوجوه تتاتى (في
مجموع هذه الاسماء) لافى كلها وهذا لا ينافى ان لا يوجد بعض الوجوه في بعض تلك
الاسماء وهذا من الشارح تأويل لكلامه في وجه التشبيه وهو المفهوم من تشبيه
هذه الاسماء بما ذكر في كم من الاحكام الاعرابية فانه يفهم منه ان هذه الوجوه
الاربعة تجرى في كل واحد من هذه الاسماء وليس كما فهم بل تجرى في بعضها
وبجريانها في البعض يصدق عليها انها تتاتى في المجموع بالجملة (لا) المراد به
انها تتاتى (في كل واحد منها) اى من هذه الاسماء كما سيفصله الشارح وفي
العصام ان هذا التأويل من الشارح في طرف المشبه وهو قوله اسماء الاستفهام
حيث اراد بها ان ماشبه منها بكم جميعها من حيث المجموع لا كل واحد منها
وبعضهم اوله في التشبيه فقال ذلك البعض يعنى وكذلك انها مثل كم في بعض

تلك الوجود او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ثم قال العصام ولا يخفى ان
في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء
الشرط وبقاى اسماء الاستفهام انتهى * ثم بين الشارح ماهو مشترك بين الاستفهام
والشرط وبين ماهو مختص باحدهما فقال (وهي) اى تلك الاسماء المشبهة
بكم (من) اى لفظ من (وماواى وانى واين ومتى مشتركة) اى حال كون كل من هذه
السته مشتركة (بين الاستفهام والشرط واذا) اى وكلمة اذا حال كونها (مختصة
بالشرط وكيف) اى وكلمة كيف (وايان) حال كونهما (مختصتين بالاستفهام)
ثم فصل الشارح كل واحد منها من حيث يتأتى فيها بعض تلك الوجود فقال
(من وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما) اى فى من وما وقت كونهما
استفهاميتين (الوجود الثلاثة الاول) وهى كونهما منصوبتين بما بعدها
من الفعل وكونهما مجرورتين باحد الجارين وكونهما مرفوعتين بالابتداء ومثال
كونهما منصوبتين بما بعدها فى كلمة من (نحو من ضربت و) فى كلمة مانحو
(ما صنعت و) مثال كونهما مجرورتين فى من بحرف الجر (بمن مررت و)
بالاسم المضاف نحو (غلام من ضربت و) مثال كونهما مرفوعتين
بالابتداء فى كلمة من نحو (من ضربته و) فى كلمة مانحو (ما صنعته) ثم بين
وجه عدم تأتى الوجه الآخر فيهما فقال (ولا يتأتى فيهما) اى فى من وما (الرفع
على الخبرية لامتناع ظرفيتهما) لانهما شرط الخبرية كما مر (واذا كانتا) اى كلمة
من وما شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجود الثلاثة (اى كما يتأتى تلك
الثلاثة فيما اذا كانتا استفهاميتين من النصب والجر والرفع بالابتداء (نحو)
اى مثال النصب فى من نحو (من تضرب اضرب و) فى مانحو (ما صنعت اصنع و)
مثال الجر وجر نحو (بمن تمرر امررو) بالمضاف نحو (غلام من
تضرب اضرب و) مثال رفعهما بالابتداء فى من نحو (من يأتى فهو مكرم)
وفى مانحو قوله تعالى (وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عندالله ولايتأتى
فيهما) اى من وما اذا كانتا شرطيتين (بل) لايتأتى (فى جميع اسماء الشرط)
سواء كانت مما عداها مشتركة نحو اى واين او مختصة بالشرط نحو اذا وعلى
كل تقدير فيها لايتأتى (الرفع على الخبرية) وقوله (فانه لايقع) اشارة الى
ان عدم وقوعها خبرا ليس لعدم استعداد تلك الاسماء للخبرية بل لانه لايقع
(بعدها) اى بعد تلك الاسماء (الا الفعل) لكونها شرطية مستلزمة للدخول
على الفعل (ولا يصلح الفعل للابتداء) الا اذا نحو تسمع بالمعدي او ما ولا
بالاسم فى نحو ﴿وان تصوموا﴾ (وما هو لازم للظرفية) اى والاسم الذى هو لازم
ظرفيته وقوله (من هذه الاسماء) بيان لما اى حال كون تلك الاسماء من الاسماء المذكورة

السابقة (كمتى واين واين وكيف وانى واذا) قوله ومابتدأ وقوله (ان يجرب بحجار) جملة شرطية خبره يعنى ما هو لازم الظرفية من اسماء الشرط يتأتى فيه وجهان من الوجوه الاربعة احدهما الجر بحرف الجر ان دخل عليه وثانيهما النصب على الظرفية ان لم يدخل فان دخل عليه الجار يجرب به (نحو من اين) وان لم يدخل (فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية ابدا) باعتبار أنه مفعول لمقدر (وعن بعضهم) اى ونقل عن بعض النحاة (ان اذا قيح خرج عن الظرفية) وقوله (ويقع اسماصريحا) كعطف التفسير لقوله قد يخرج عن الظرفية يعنى انه اذا خرج عن الظرفية يبقى اسماصريحا مجربا دا عن معنى الظرف (في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر) وقوله (اى وقت قيامه يد وقت قعود عمر) وتفسيره واشارة الى ان اذا الاول مبتدأ واذا الثانى خبره وكلاهما يعنى الوقت (فهى) اى كلمة اذا فى قوله اذا يقوم زيد (مرفوعة بالابتداء) وقوله (وقال الشارح الرضى) للاشارة الى ان قول هذا البعض غير ثابت لانه قال (وان لم اعثر) اى لم اطع (لهذا) اى لكون اذا مستعملا فى غير الظرف (على شاهد من كلام العرب) نظما ونثرا وهذا من الشارح تأكيده لقوله فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية يعنى لا يجوز استثناء اذا من هذه الاسماء لما نقله عن الشارح الرضى من عدم الاطلاق لانه يشعر بعدم ثبوته فلا يجوز نقض القاعدة بمثل هذا وقال بعض المحشين ان قوله (وما هو لازم الظرفية) الخ داخل فيما نقل عن الشارح المذكور يعنى والاسم الذى هو لازم الظرفية (يرفع فى الاستفهام محلا) وقوله فى الاستفهام احتراز عن الشرط اذ لا يتصور فيه الخبرية كما تقدم قريبا وانما قيد الارتفاع بقوله محلا لانه اذا كان مبني صار له محلان احدهما الرفع وهو محله البعيد والثانى النصب على الظرفية وهو محله القريب كما اشار اليه بقوله (مع انتصابه على الظرفية) بايراد مع فانه يدل على ان الانتصاب على الظرفية محله القريب لان مع يدخل على المتبوع الدال على التقدم وقوله (اذا كان خبر مبتدأ مؤخر) احتراز عما اذا كان بعده فعل كما تقدم (نحو متى عهدك بفلان) فان متى لكونه لازم الظرفية له محلان احدهما انتصابه على الظرفية بكونه ظرفا متعلقا محذوف * ولما احتتمل ان يقدر المحذوف مقدما ومؤخرا اراد ان يفسره بقوله (اى متى كائن عهدك به) لافادة أن المتعلق قدر مؤخر اعلى وفق ما تقدم فى قوله وقدرت بعده فعلا (واما اى) اى واما لفظ اى من هذه الالفاظ (فتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية) من الجر والنصب ومن الرفع على الابتداء وعلى الخبرية فاما رفعه بالخبرية فى هذا المثال وهو (نحو اى وقت مجيئك اى وقت) اشارة الى ظرفيته (كائن) اشارة الى المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر فى الحقيقة

محيئك) مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله (فإى وقت على تقدير انتصابه) لفظا
 (بالظرفية) أى بكونه ظرفا (مرفوع المحل) أى مرفوع محله (بالخبرية) يعنى
 انه منصوب لفظا لكونه معربا ومرفوع محلا لكونه خبرا (والوجود الباقية) وهى
 الوجود الثلاثة الباقية احدها نصب (مثل اتيهم ضربت و) ثانيها الجر نحو
 (بايهم مررت و) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (اتيهم قائم) ثم شرع المصنف
 فى مسألة من مسائل كم بعد قياس سائر اسماء الاستفهام والشرط بها وهى
 جواز الوجود الثلاثة فيها فقال بطريق الاستشهاد (وفى مثل كم عمه لك
 يا جرير وخالة) ثم فسر الشارح هذا المثل بقوله (يعنى فيما احتتمل الاستفهام
 والخبر وذكر المميز وحذفه) أى يريد المصنف بالمثل انه فى التركيب الذى وقع
 فيه لفظ كم واحتمل من حيث نفسه لان يكون للاستفهام والخبر ومن حيث
 تميزه ان يكون ميمزه مذكورا وان يكون محذوفا فان الحال فى تركيب كم عمه
 كذلك فقوله فى مثل خبر مقدم وقوله (ثلاثة اوجه) متدأ مؤخر ثم لما اختلف
 النسختان عند الشارح فى بعضها وفى مثل كم عمه بحذف المميز كماهى مختار
 الشارح فان هذه النسخة تقتضى التعميم فى المسئلة من حيث ذات كم ومن حيث
 المميز كما فسر بإشارة العموم الى احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه
 اراد أن يوجه قوله ثلاثة اوجه على وجه يوافق لكل واحدة من النسختين
 فقال (هكذا) أى كما نقلت وفسرت عليه يعنى بحذف لفظ المميز (فى كثير
 من النسخ) ثم بين النسخة الأخرى بقوله (وفى بعضها) أى وفى بعض النسخ
 (وفى مثل تميز كم عمه) يعنى بزيادة لفظ التميز فينبذ يكون مراد المصنف
 بقوله فى مثل (أى ماهو تميز باعتبار بعض الوجود) أى فى مثل الاسم الذى
 وقع تميزا يجرى فيه بعض الوجود الثلاثة المذكورة وهو كون عمه منصوبا
 ومجرورا واما اذا كان مرفوعا فلا يكون فيها وقع تميزا ثلاثة اوجه من الاعراب
 (فعلى النسخة الاولى) وهى النسخة التى اختارها الشارح اعنى ما لم يذكر
 فيها لفظ التميز فبناء عليها (يحتمل) أى احتمالا عنده راجعا كما سيصرح
 (ان تعبير الوجود الثلاثة) أى التى ارادها المصنف بقوله ثلاثة اوجه أى يجوز
 ان تعتبر تلك الثلاثة الجائزة (فى كم) أى فى ذاتها (احدها) أى احد الثلاثة
 (رفعه) أى جعل محل كم مرفوعا (بالابتداء) لعدم شرط النصب والجر
 وعلى هذا التقدير يكون المميز مذكورا وهو لفظ عمه ويحتمل ان يكون محذوفا
 مقدرا بكم شخص او شخصا (والآخران) أى والوجهان الآخران من الثلاثة
 (نصبه على الظرفية او على المصدرية) أى الثانى من الوجود جعله منصوبا
 على الظرفية والثالث منها نصبه على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير

كون المميز محذوفا وانما احتمل اعتبار الوجود في كم (فانه) اى لان المصنف (اشار فيما
 سبق) في بيان وجود اعراب كم (بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجود النصب)
 حيث لم يقل منصوبا بالمفعولية بل قال على حسبه ليعلم كل المنصوبات التي اقتضاها الفعل فحينئذ
 يجوز أن يعتبر في هذا البيت على تقدير كون عمه مميزا ان يكون مرفوعا بالابتداء وخبره
 قوله حلت في المصراع الثاني وعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمه مرفوعا
 بالابتداء ويحتمل ان يكون المحذوف زمانا او مصدرا فتقدير الاول كم زمان فيكون
 منصوبا لكونه نظر فالقوله حلت وتقدير الثاني كم حلبة فيكون منصوبا على انه مفعول
 مطلق لقوله حلت * ثم اشار الشارح الى موافقة هذا التوجيه لما سبق من بيان المصنف
 فقال (ولا يخفى ان هذا) اى وجه اعتبار الوجود الثلاثة في نفس كم (اليق) من الوجهين
 الآخرين (بما سبق) في كلام المصنف (من وجود اعراب كم) وجه الاليتية ان في هذا
 التوجيه تحليص الكلام المصنف عن ورود لزوم الاخلال بذكره ما لم يذكره قبله * ثم شرع
 الشارح في بيان احتمال التوجيه الآخر في الوجود الثلاثة عن النسخة الاولى
 فقال (ويحتمل) اى احتمالا مرجوحا عنده (ان تعتبر الواجهة) اى الواجهة
 الثلاثة المذكورة (في مميزها) اى في مميز كلمة كم (اعنى) اى بذلك المميز ههنا (عمه)
 اى كلمة عمه (فاحدها) اى فاحد الواجهة الثلاثة (الرفع) اى رفع عمه (بالابتداء)
 اى بكونه مبتدأ وحلت خبرا له فحينئذ لا يكون مميزا لان المميز لا يكون مرفوعا
 فلزم ارتكاب كون المميز محذوفا ايضا (استفهامية كانت) اى سواء ان تكون
 كلمة كم استفهامية فيكون مميزها المحذوف منصوبا مفردا (او خبرية) فيكون
 المحذوف مجرورا مفردا او مجموعا ولا يخفى ان الاعتبار لا يكون في هذا التقدير
 الا بحذف المميز فلا يكون داخلا في الوجود الثلاثة اللهم الا ان يقال ان المراد
 بقوله ان تعتبر الواجهة اى بعض الواجهة (والآخران) اى والوجهان الآخران
 (النصب) اى احدها نصب كلمة عمه (على تقدير كونها) اى كون كم (استفهامية)
 بان تكون عمه تمييزا لها (و) الآخر من الوجهين (الجر) اى جر عمه (على تقدير
 كونها) اى كون كم (خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز
 حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق) ولما كان اعتبار الواجهة كما ذكره الشارح
 فرعا على جواز حذف المميز اراد أن يشر اليه بقوله (فكان الاليق) اى على
 المصنف تأخير هذا اى تأخير قوله وفي مثل كم عمه الخ (عن قوله) اى قوله الاتي
 بعده وهو قوله (وقد يحذف في مثل كم مالك) حتى يكون قوله على الترتيب الاليق
 وهو تقديم الاصل على الفرع وان جاز في بعض المواضع تقديم الفرع على
 الاصل ليكون توطئة للقاعدة فان قيل الوجه الاول مبنى ايضا على ذلك الاعتبار
 لان الوجهين الآخرين اعنى نصب كم على الظرفية او المصدرية مبنيان ايضا

على حذف المميز ولم خصص شارح الالفية بهذا الوجه الثاني فاجاب عنه
الفاضل الامير بان الوجه الاول ليس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه
معتبرة في نفس كم موافقة لما سبق من الوجوه الاعرابية واما الوجه الثاني ففيه
عكس الترتيب لان الوجهين الآخرين فيه متعلقان بحذف المميز وقال العصام
بعد اثبات التحمل في التمييز في الحمل على التمييز في بعض الوجوه فالاولى ان يقال
امراد بالوجه الثلاثة نصب عمه وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله
وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميزه عمه كعملة كعملة كعملة كعملة كعملة كعملة
فيكون اشارة الى ثلاثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحوكم مالك
وكه ضربت تنظير المحذف هذا التمييز وتبيننا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف
المصدر كما في كم ضربت او المقدر كما في كم مالك انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها
وهو جر عمه مع الجمعية محتاج الى اثبات وقوع نسخة في البيت المذكور بالجمع بان
يكون كم عمات وخالات ولعل الفاضل المذكور اطاع على تلك النسخة * ثم اراد
الشارح توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التي ذكر فيها التمييز فقال (واما
النسخة الاخرى) اى واما اعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وهى فى مثل
تميزه كعمه بزيادة ذكر التمييز (فلا تحتمل) اى فلا تحتمل الاعتبار فى الوجوه (الالوجه
الاخير) وهو اعتبار بعض الوجوه فى عمه على تقدير عدم كونه مميذا وهو تقدير
رفعه بالابتداء بان يكون المميز محذوفا واعتبار بعضه فى عمه ايضا على تقدير
كونه مميذا * ثم شرع فى بيان معنى البيت المذكور بعد تطبيقه بما سبق فقال (والبيت
للمرزدق) هذا بيان لقائله (يهجو جريرا) يعنى مراده بهذا البيت ان يهجو
جريرا بترذيل اقاربه (وتمامه) اى وتمام البيت (فدعاء قد حلت على عشارى)
ثم شرع فى بيان بعض المفردات من حيث اللغة والتصريف فقال (الفدعاء)
على وزن حمراء مؤنث الافدع ومعناه (المعوجة الرسخ من اليد او الرجل) وفى شرح
الابيات الفدع بالتحريك عوج فى المفاصل كما انها قد زالت عن اماكنها ويقال
رجل افدع وهو المعوج الكف والذراع او القدم والساق لان فى مفاصله
انحرافا وانقلابا (فتكون) حينئذ معنى الفدعاء (منقلبة الكف او القدم بمعنى
انها) اى الكف او القدم (لكثرة الخدمة) اى لكثرة خدمتها مع المهانة والترذيل
(صارت) اى رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة سالمة
(كذلك) اى معوجة (او هذا) اى او معنى الانقلاب ان هذا الاعوجاج يعنى
اعوجج الاعضاء المذكورة (خالقة لها) اى للعمات والحالات (نسها)
اى نسب الشاعر فى مقام الهجوم عمات جرير وخالاته (الى سوء الخلقة) من اول
الامر لكثرة الخدمة فيحصل الهجوم المطلوب فى كل من الاعتبارين (وانما

عدى) على صيغة المجهول (حلبت) اى لفظ حلبت (بعلى) مع ان الاصل
 فيه ان يتعدى باللام كما يقال حلبت له ماشيته وههنا تعدى بعلى الاستعلائية
 لتضمنه (اى لتضمن لفظ حلبت (معنى ثقلت) مبالغة فى الهجو اى حلبت
 وثقلت تلك الحلبه على * ثم بين وجه كونه استنقل خدمتها بقوله (اى كنت
 كارها لخدمتها) لسوء خاقمتها (مستنكفا منها) اى من خدمتها (فخدمتى على
 كره منى واختار) اى ولذلك الاكراه اختار (من انواع خدمتها الحلب لانه
 اى لان الحلب (خدمة المواشى وهى) اى خدمة المواشى (ابلغ فى الذم
 من خدمة الاناس) الخدمة مصدر مضاف الى المفعول ومن متعلق بابلاغ
 اى خدمة المواشى ابلغ فى الذم من الخدمة للانسان (والعشار) بكسر العين
 (جمع عشاء) يضم العين وفتح الشين (وهى) اى العشاء (الناقة التى اتى
 على حملها عشرة اشهر واختارها) اى واختار الشاعر من المواشى خدمة
 الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والمعز وغيرها من المواشى (لانها) اى
 لان الناقة الموصوفة (تآذى من الحلب) اشد تآذيا (ولا تطيع) تلك الناقة
 لمن حلبها (بسهولة) وان اطاعت بكره وضرب واذا لم تطع بسهولة (ففى حلبها)
 اى فيحصل فى حلب الناقة (زيادة مشقة) لمن حلبها وزيادة مشقة الحالب
 هى مقصود الشاعر لاستكراهه من خدمتها (ففى ذكر عمته وخلته) اى
 فى ذكر الشاعر عمه جرير وخلته من بين الاقارب (اشارة الى رد القطر فيه)
 وقوله (ابيه وامه) بدل من الطرفين لان العمه اخت الاب والخاله اخت الام
 يعنى ان نسبك يا جرير رذيل مطلقا لا شرف فى واحد من الطرفين وهذا ابلغ
 فى مقام الهجو المطلوب * ثم شرع فى تطبيق لفظكم بالمقصود على تقدير كونها
 استفهامية وخبرية فقال (فالاستفهام) اى المستفاد من كره وهو مبتدأ وقوله
 (على تقدير نصب عمه) خبر للمبتدأ وقوله (على سبيل التهكم) خبر بعد خبر
 او احدهما خبر والآخر حال من فاعل الظرف فى الخبر يعنى الاستفهام ههنا
 ليس على حقيقته لان حقيقة الاستفهام تقتضى جهالة المتكلم وعالمية المخاطب
 وههنا ليس كذلك لان المتكلم عالم وليس الغرض من سؤاله استفادة العلم
 بل غرضه الاستهزاء مجازا بعلاقة اللزوم لان كثرة الشيء ملزوم للجهل فكأنه
 من ذكر الملزوم واردة اللازم واليه اشار الشارح بقوله (كأنه) اى كأن المتكلم
 ههنا (ذهل) اى غفل (عن كمية عدد عماته وخالاته) اى لكثرتهم (فسأل
 عنه) اى عن عدده وهذا ما اختاره الشارح العلامة وقيل الاستفهام يجرى على
 الحقيقة كأنه قال اخبرنى اى عدد من العمات والخالات حلبت على عشارى اى
 ذلك كثير لا اعرف عدده فى الحقيقة وقوله (وكونها) مبتدأ اراد به بيان كونها

(خبرية) وقوله (على تقدير الجر) اى جر عمه على التمييز (على سبيل التحقيق) اى على سبيل الحقيقة (اى كثير من عماتك) يا جرير (وخالاتك قد حلبت على عشارى) والمراد بكم على هذا التقدير الاخبار بكثرة الخدمة وهذان الوجهان على تقدير كون عمه مميّزا منصوبا فى الاستفهامية ومجرورا فى الخبرية واما على تقدير كون المميز محذوفا فعمه مرفوع على الابتدائية وهو الوجه الثالث من الوجود الثالثة واليه اشار الشارح بقوله (واذ حذف المميز) فنصب كم اما على الظرفية واليه اشار بقوله (اى كم مرة) او على المصدرية واليه اشار بقوله (او كم حلبة) بالنصب ايضا فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (على) سبيل (التهمك) كما عرفت (او كم مرة او حلبة) بالجر فيهما فتكون كم خبرية على سبيل التحقيق وبقوله (على التكثير) اشار اليه تسامحا (فارفع عمه) اى فعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمه مرفوعا يكون ارتفاعه (على الابتداء) اى على كونه مبتدأ * ولما كان عمه نكرة احتاج الى تخصيص ما حتى يصح كونه مبتدأ فقال (ومصححه) اى مصحح كونه مبتدأ (توصيفه) اى جعله موصوفا (بقوله لك) حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) اى خبر ذلك المبتدأ (قد حلبت) اى حجة قد حلبت والعائد الى المبتدأ الضمير المستتر تحته راجعا الى المبتدأ (وكم) اى واعراب كم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمه فى موضع نصب) لكونه داخلا فى قاعدة النصب (لان الفعل الواقع بعدها) اى بعدكم وهو حابت (مسلط عليهما) اى على كم لعدم شغله بالضمير او غيره (تسليط الظرفية) على تقدير المميز بمرّة (او المصدرية) او تسليط المصدرية على تقدير بحلبة كما مر (واذا رفعت عمه رفعت خاله وفعاء) لانهما تابعان لعمه فان الاول عطفت عليه والثانى صفة له (واذا نصبتها) اى اذا نصبت عمه على التمييزية على تقدير الاستفهام (نصبتهما) اى نصبت خاله وفعاء (واذا خفضتها) اى واذا خفضت عمه على التمييزية على تقدير الخبرية (خفضتهما) اى خفضت خاله وفعاء ايضا (وذلك واضح) ولما فرغ المصنف من مسألة كم من حيث معناه ومن حيث اعرابه واعراب تمييزه شرع فى بيان مسألة تميزه من حيث ذكره وحذفه فقال (وقد يحذف) قال فى المعرب هذا عطفت على المحذوف وهو قد يكثر ذكر المميز فيكون من قبيل عطفت بعض المسائل الشتى على بعضها وتفسير الشارح بقوله (مميزكم) لبيان الضمير المستتر تحته يعنى ان نائب الفاعل الفعل يحذف مستتر تحته وراجع الى مميزكم لا الى نفسكم وقوله (استفهامية كانت او خبرية) لتعميم هذه المسئلة الى كل من النوعين (فى مثل كم مالك) فى الجملة الاسمية (وكم ضربت) فى الجملة الفعلية * ولما كان قوله فى مثل

اشارة الى تعميم هذه المسئلة فيما هو مشابه بهذين التركيبين فسر الشارح
 وجه المشابهة بقوله (اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد
 الشارح ان يفصل توجه الاستدلال بالقرينة فقال (فانه) اى فى مثال المصنف
 قرينة دالة على المميز المحذوف وهى انه (اذا سئل عن كمية مالك) على تقدير
 كونها استفهامية (او اخبر عن كثرته) اى عن كثرة المال على تقدير كونها
 خبرية وقوله (فظاهر الحال) مبتدأ وقوله (قرينة) خبره واجملة الاسمىة
 جواب لقوله اذا سئل عن المال او اخبر بكثرته فالقرينة للمحذوف قرينة حالية
 لان الظاهر حال المتكلم (دالة على انه) اى السؤال بكم مالك (سؤال عن كمية
 دراهمك او دنانيرك) لان المال يطلق عليهما كما يطلق على غيرها لكن العرف
 خصه بهما هذا على تقدير استفهاميتها (او اخبار) اى او ظاهر الحال
 قرينة دالة على انه اى الاخبار بكم مالك اخبار (عن كترتهما) اى دراهمك
 و دنانيرك وهذا على تقدير خبريتها (فمعناه) اى معنى تركيب كم مالك (كم درهما
 او دينار) بنصب التمييز فى الاستفهامية (او) معنى (كم درهم او دينار مالك)
 بجرها فى الخبرية * ثم شرع فى بيان اعراب كم فى مثال كم مالك فقال (فكم) اى لفظ كم
 (فى هذا المثال) اى فى مثال كم مالك يعنى فى كل مثال يكون بعده اسم فكم
 (مرفوع على الابتداء) لكونه اسما صالحا للابتداء مع اقتضائه الصدارة
 (ومالك) مرفوع ايضا على انه (خبره) اى خبر لفظ كم (واذا سئل عن ضربك
 يعنى اذا قيل فى التركيب الثانى كم ضربت واريد به الاستفهام وسئل عن عدد
 الضرب يضم قرينة اخرى وهى ان يكون السؤال المذكور (بعد العلم بوقوعه)
 اى اذا سئل بعد علم المتكلم بوقوع الضرب من المخاطب لانه لو لم يعلم بوقوعه
 كان الظاهر ان يسئل عنه بالهمزة او بهل ويقول اضربت او هل ضربت
 ولكن لما سئل بكم كان ظاهره انه علم بوقوعه ولكن جهل عدده واذا سئل
 كذلك (او اخبره فالظاهر) اى الراجع فى المراد ان يقدر المرة او الضربة
 وان احتمل احتمالاً مرجوحاً ان يقدر مفعولاً كما سيحىء (ان السؤال) حين كونها
 استفهامية (او الاخبار) حين كونها خبرية (انما هو) اى كل واحد منهما
 (بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة) بنصب المميز فى الاستفهام (او مرة)
 بالجر (ضربت) فى الخبرية (اولى ضرباتك) يعنى او بالنسبة الى ضرباتك
 (اى كم ضربة) بالنصب اذا كانت استفهامية (او ضربة ضربت) بالجر
 اذا كانت خبرية (فكم فى هذا المثال) اى فى مثال كم ضربت يعنى فى كل مثال
 دخلت لفظه كم على فعل غير مشتغل عنه (اما منصوب على الظرفية) اى
 على ان يكون ظرفاً للفعل الذى بعده (او المصدرية) اى او على ان يكون

مصدرا مفعولا مطلقا له * ولما كان المصدر الذى للعدد مشتركا مع المرة فى الدلالة على الكمية احتاج الى الفرق بينهما فاراد الشارح ان يفرقه بقوله (والفرق بين المعنيين) اى بين جعله ظرفا وبين جعله مصدرا (اذا كان المصدر) فى قوله كضربة (النوع) بان يكون بكسر الضاد (فظاهرا) لانه حينئذ لا يشتركان لان المراد فى المرة هو السؤال او الاخبار عن عدد الضربات وفى الضربة عن نوعها فلا اشتراك حينئذ حتى يحتاج الى التفريق (واما اذا كان للعدد) اى واما اذا كان المصدر للعدد بان يكون بفتح الضاد حينئذ تشترك المرة والضربة فى السؤال عن العدد فحتاج الى الفرق حتى يجوز أن يعتبر فى الاول الظرفية وفى الثانى المصدر مع اتحاد ما لهما فيفرق بينهما بالملاحظة (فالملحوظ فى الظرفية) اى المعنى الذى لو حظ فى جعله منصوبا على الظرفية (او لا) اى قبل ملاحظة كونه حدثا (الزمان) لان الحدث لا يخلو من ان يقع فى زمان لكن المراد بذلك الزمان ليس هو الزمان الذى دل عليه الفعل بالتضمن بل المراد به هو الزمان (الدال عليه الالفاظ الموضوعه للزمان) نحو امس والآن وغدا لان هذه الازمان مدلولات لهذه الالفاظ لانها مدلولات الفعل ولعل الفرق بين الزمان الذى هو مدلول الفعل وبين الذى هو مدلول هذه الالفاظ هو أن مدلول الفعل لا يقبل التعدد بل هو واحد ممتد من وقت وجود الفعل الى انقضائه وما لا يقبل التعدد يلغو السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذى هو مدلول هذه الالفاظ لان تكرار الضرب يقتضى تعدد ازمته والله اعلم (وفى المصدرية) اى المعنى الذى لو حظ حين جعله مصدرا (او لا) اى قبل الزمان (الحدث) وليس المراد به ايضا الحدث الذى هو جزء الفعل لانه لا جنس فلا يقبل النوعية والعدد بل المراد الحدث (الدال عليه لفظ المصدر) لانه قابل للعدد والنوع وهذان التوجيهان فى اعراب كم اذا قدر المميز بالمرة او بالضربة * ولما فرغ من بيان الاحتمال الراجح اراد أن يبين المرجوح فقال (ويحتمل ان يكون المثال الثانى) وهو كم ضربت اى ما كان بعده فعل غير مشتعل (بتقدير كم رجلا) بالنصب اذا كانت استفهامية (او رجل ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية) لانه مقتضى الفعل بحسب المميز * ولما فرغ المصنف من مسائل الكنايات من المبنيات شرع فى مسائل الظروف منها فقال (الظروف) ولما عبر عنها المصنف فى تعداد المبنيات ببعض الظروف واحسب ههنا لفظ البعض احتاج الى توجيه العهد الخارجى المستفاد من حرف التعريف دفعا لتوهم المغايرة فلذلك فسرهُ الشارح بقوله (اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها) اى تعداد المبنيات

(بعض الظروف) يعنى ان الالف واللام للعهد الخارجى وهو اشارة الى ما ذكر فى تعداد المبنيات بعنوان بعض الظروف واذا كان العهد اشارة اليه لالى مطلق الظروف يكون مغنيا (فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا) فكانه قال الظروف المذكورة بعنوان بعض الظروف وقوله الظروف مبتدأ وقوله (منها) ظرف مستقر خبره وفسر الضمير المجرور بقوله (اي من تلك الظروف) وقوله (ما) (اي ظرف) الموصول مع صاته التى هى (قطع) على صيغة المجهول فاعل للظرف كذا فى المغرب يعنى ان الظروف يكون بعضها الظرف الذى قطع (عن الاضافة) وبعضها غير ذلك وقوله (بجذف المضاف اليه) بيان لسبب القطع يعنى ان سبب قطع هذه الظروف عن الاضافة هو حذف المضاف اليه (عن اللفظ) فقط (دون النية) اى دون الحذف من النية ونسيانه (فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين) يعنى انما يريد بالحذف الحذف من اللفظ دون النية لانه ان حذف من النية بان كان منسيا لم يكن من الظروف المقطوعة التى عدت من المبنيات لانه حينئذ يكون معربا مع وجود التنوين الذى هو من خواص المغرب (نحو رب بعد كان خيرا من قبل) فانه لما حذف المضاف اليه منهما فى اللفظ حذف ايضا فى النية لانه لم يرد خيرية بعدية شئ معين من قبلته بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم * ثم انه لما كان وجه التسمية لتلك الظروف بالظروف المقطوعة ظاهرا وعبر عنها بالغايات ايضا اراد الشارح ان يبين وجه تسميتها بالغايات فقال (وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غاية الكلام) اى غاية كل كلام صدر من العقلاء (كانت) تلك الغاية (ما) اى الاسم الذى (اضيفت هى) اى تلك الظروف (اليه) اى الى ذلك الاسم لان غاية الكلام فى كل امر نسي يجب ان تكون فى ذلك المنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان تكون فى المضاف اليه (فلما حذف ذلك الاسم الذى اضيفت هى اليه بلا عوض صرن) تلك الظروف المضافة (غايات) وقوله (ينتهى بها الكلام) صفة كاشفة للغايات اى معنى صيرورتها غايات انه يتقضى بها الكلام وانما قيد الحذف بلا عوض اذ لو عوض عنه لصار كأنها لم تقطع فتعرب وهو فى غير الظروف كثير نحو قوله تعالى * وكلا ضربنا له الامثال * وفى الظروف قليل كما سيحى فى ما بعد من كلام الشارح * ثم شرع فى بيان وجه بنائها فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت تلك الغايات مع ان الاصل فيها هو الاعراب (لتضمنها) اى لتضمن تلك الظروف (معنى حرف الاضافة) فيكون مناسبا لمبنى الاصل بهذا السبب والمراد بحرف الاضافة هى اللام والظاهر أن هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لشبهها)

شروع في بيان السبب الآخر فيئذ ينبغي ان تكون النسخة باو كما ضبط في بعض الحواشي المرئية يعنى ان سبب بنائها اما تتضمنها معنى اللام الذى هو الاصل في الاضافة او لمشابهة تلك الغايات (بالحروف) التى هى معنى الاصل (في الاحتياج الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا في حال اضافته بالفعل لان في حال اضافته بالفعل مرجحا لاعرابه وهو وجود الاضافة التى هى من خواص الاسم هذا بخلاف حال الاضافة فانه حينئذ لم يوجد المعارض لمرجح البناء واما عدم اعتبار مرجح الاعراب في الاسم الذى اضيف الى الجملة فالعدم ظهور اثر الاعراب في المضاف اليه لكونه جملة كذا في العصام وقوله (واختير) عطف على مدخول انما اى وانما اختير (الضم) من بين القاب البناء (لجبر النقصان) لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فاريد جبره باختيار الاقوى من الالقاب وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله (كقبل وبعد) اما ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف اى هى كائن كقبل اوصفة للمصدر المحذوف اى قطع قطعاً كقبل وقول الشارح (وما شبههما) تفسير للتمثيل اى والذى كان مشابها بهما وقوله (من الظروف) بيان لما اى من الظروف (المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء) وفائدة التفسير بقوله من الظروف للاشارة الى ان وجه الشبه بين تلك المذكورات وبين قبل ليس هذه الظرفية ولا كونها من الجهات الست بل مابه الاشتراك بينهما هو كونها مستعملة بالقطع عن الاضافة ومسموعة به ولذا قال (ولا يقاس عليها) اى على المذكورات (ما) اى ظروف ملابسة (بمعناها) اى بمعنى المذكورات من مثل تحت وفوق وذلك نحو اليمين والشمال فاذا لم يقس عليها ما بمعناها فعدم جواز القياس في غيرها اولى * ولما كان فيما قطع عن الاضافة تجوز وجه آخر وقد تركه المصنف لقائه قال (ويجوز في هذه الظروف على قلة) اى بناء على استعمال قليل (ان يعوض التوين من المضاف اليه فتعرب) اى فيئذ تعرب الظروف المذكورة لعدم جريان ادلة البناء وهى ترك المضاف اليه بلا عوض ثم استشهد لهذا فقال (قال الشاعر * فساغ لي الشراب وكنت قبلا * أكاد أغص بآماء الفرات) قوله فساغ اى سهل وقوله لي متعلق به والشراب فاعل فساغ وضمير المتكلم في كنت اسمه وقوله قبلا منصوب لفظا على الظرفية والتوين عوض عن المضاف اليه اى كنت قبل هذا الزمان واكاد من افعال المقاربة واغص فعل مضارع من غص يغص غصة من باب علم او فتح وهو بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة ضد السهولة وهو خبر اكاد وجملة اكاد خبر كنت والفرات هو الماء

العذب يعنى اصابى فرح فسهل دخول الشراب فى حلقى بعد الغم الذى اصابى
قبل هذا بحيث اكون قريبا الى عدم دخول الماء العذب فى حلقى لشدة غمى
وقصته انه قتل قريب هذا الشاعر فصار من الغم والغصة بحيث لايجرى
الطعام والشراب فى حلقه من عدم التمكن من اقتصاص قاتله ولما تمكن من
قتل قاتله بان قتل قاتله زال عنه الغم فسهل مدخله وقوله (فلا فرق) دفع
للاعتراض الوارد على هذه القاعدة بانه لا نسلم ان يكون قوله قبلا مما عوّض
فيه التوين عن المضاف اليه فلم لايجوز أن يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه
لفظا ونية فيكون من قبيل رب بعد كان خيرا من قبل كما تقدم فدفعه الشارح بابطال
السند بان يقول هذا ليس من قبيل ذلك لانه لا فرق فى هذا المضاف اليه لفظا لانية
(بين ما عرب) اى بين الظروف التى اعربت حال كونها (من هذه الظروف
المقطوعة عنها) كما فى قول الشاعر (وبين ما بنى) اى وبين الظروف التى بنيت (منها)
اى من تلك الظروف ولو كان هذا من قبيل الاول لحذف فيه المضاف اليه
ونسى نسيا منسيا وليس كذلك لانه وان كان المضاف اليه محذوفا ههنا لكنه
منوى لتعويض التوين عنه حاصله انه لا فرق بين ما بنى وبين ما عرب فى تضمنهما
معنى الاضافة (وقال بعضهم) ليس كون قوله وكنت قبلا معربا لكونه معوضا
بالتوين المرجح لجانب الاعراب (بل انما اعرب لعدم تضمنها) اى الظروف
المذكورة (معنى الاضافة) كما لم تتضمن الظروف التى تنزع عنها معنى الاضافة
كما سبق فى قوله رب بعد احو اذا لم تتضمن معنى الاضافة ههنا كذلك (فعنى)
قبلا فى (كنت قبلا) فى هذا البيت (اى قديما) ثم اراد الشارح ان ينقل محاكمة
الشارح الرضى بين هذين المذهبين وترجيح احدهما فقال (وقال الشارح الرضى
والاول) اى عدم الفرق بين ما بنى وبين ما عرب فى كون المضاف اليه منويا (هو
الحق) ثم شرع المصنف فى بيان ما الحق بتلك الظروف فقال (واجرى
مجراه) وفسر الشارح الضمير المجرور فى مجراه بقوله (اى مجرى الظروف
المقطوعة عن الاضافة) للاشارة الى انه راجع الى الظروف المذكورة لكن
لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى تأنيته بل الى لفظ ما فى ما قطع عن الاضافة
وقوله (لا غير وليس غير) اى لفظهما نائب فاعل اجرى وقوله (فى حذف
المضاف اليه) اى وانما اجرى هذان اللفظان مجرى ما قطع من الظروف
لاشتراكهما فى حالين احدهما حذف المضاف اليه فى كل من اللفظين
ومن الظروف المذكورة (والبناء على الضم) اى وتانيهما كون كل منهما
من الظروف مبنيين على الضم وقوله (وان لم يكن) اى شروع فى علة البناء
على الضم وحجة وان لم يكن اعتراضية يعنى وان لم يكن (غير) اى لفظ غير

في اللفظين (من الظروف) اى معدودا منها لكنه بنى على الضم (لشبهه)
اى لشبه غير (بالغايات) وهى لفظ قبل وبعد وشبهه بها (لشدة الابهام) اى
لوجود شدة الابهام (الذى فيه) اى فى لفظ غير لان صفة الغيرية لا تختص بذات
دون ذات حتى لا يكتسب التعريف بالاضافة الى المعرفة وقال الرضى وهى
اشد ابهاما من مثل فلهذا لم يبين مثل على الضم (كما) اى كالابهام الذى
الذى هو حاصل (فيها) اى فى الظروف المقطوعة (ولا يحدف منه) اى من لفظ
غير (المضاف اليه) فى اى موضع كان (الابدل لاوليس) اى فى موضع كونه واقعا
بعد لاوليس (نحو افعال) يحتمل الامر والتكلم (هذا لا غير وجاءنى زيد ليس
غير) وقال فى شرح اللب ان لافى لا غير لنى الجنس وتقدير جاءنى زيد لا غير
جاءنى زيد لا الجائى غير زيد ويجوز أن يكون تقديره جاء زيد لا غير زيد جاء
وغير التى فى ليس غير بمعنى الا والمضاف اليه المحذوف هو المستثنى كأنه قيل ليس
الا كذا قاله الرضى وقال العصام فى متنه والظاهر أن غير فى لا غير وليس غير على
نحو واحد وليس فى ليس ضمير والتقدير ليس غيره جائيا كما ان لا غير تقديره لا غيره
جاء وانما خصص حذف المضاف اليه فى حال وقوعه بعدها (لكثرة استعمال
غير بعدها) بخلاف كونه خاليا عنهما (و) لما كان الحاق لفظ حسب بالظروف
المقطوعة بواسطة مشابهته بغير فسرره الشارح بتوسط (كذلك اجرى مجرى
الظروف المقطوعة عن الاضافة) بين العاطف وبين قوله (حسب) اى كما اجرى
لا غير وليس غير مجرى الظروف كذلك اجرى لفظ حسب مجراها لكن
ليس اجراؤه مجراها لشبهه بالغايات بل (لشبهها) اى لشبه كلمة حسب (بغير)
اى لفظ غير (فى كثرة الاستعمال) كما فى غير بعد لاوليس (وعدم تعريفها) اى
وفى عدم اكتساب كلمة حسب للتعريف (بالاضافة) كما فى غير مطلقا وقال
العصام ولا عجب ان يقال ان حسب بمعنى لا غير اذا فرق بين ان يقال جاء زيد
فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والعقاة عن هذا الوجه اعجب وليت شعرى
انه لم يجعل حسب مناسباً للغايات فى الابهام لانه لا يهامة لا يتعرف كغير
انتهى وحاصله اعتراض على الشارح فى حمل حسب على غير مع انهما متساويتا
الاقدام (ومنها) (اى من الظروف المبنية) اى المعدودة من المبنى وفى الامتحان
ان ترك قوله ومنها انبى انتهى ولعل مراده ترجيح قول من قال ان حيث
مشترك فى علة البناء مع لا غير ونحوه فلا يحتاج الى كلمة منها لانها تقتضى التباين
(حيث) اى لفظ حيث (للمكان) وفى الصحاح ان حيث فى المكان بمنزلة حين
فى الزمان وهو موضوع للمكان فى اللغة نحو قمت حيث قام زيد اى مكان قيامه
(وقال الاخفش قد يستعمل) اى استعملا قليلا (للزمان) نحو قمت حيث قام

زيد اى زمان قيامه (ولا يضاف) اى لا يضاف لفظ حيث الى شىء من شانه ان يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمية كانت) اى الجملة (او فعلية) تفسير للجملة التكررة فى قول المصنف نحو قمت حيث زيد قائم او حيث يقوم زيد وقوله (فى الاكثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة (اى فى اكثر الاستعمالات) لا فى اكثر اللغات * ثم شرع بيان ماهو الاقل من الاستعمال فقال (وقد جاء) اى وقد جاء هذا البيت وهو قوله (اما ترى حيث سهيل طالعا حيث) اى لفظ حيث (فيه) اى فى هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اى ذلك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى لفظ حيث مضاف الى مفرد مفعول ترى ثم فسرده بقوله (اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره) اى آخر البيت (نجما يضىء كالشهاب ساطعا) وقال بعض المحشين فعلى هذا يكون مفعولا كإصرح به بعضهم من ان حيث ليست بلازمة الظرفية فانها فى البيت مفعول ترى اى مكان سهيل كفى قوله تعالى ﴿الله اعلم حيث يجعل رسالته﴾ هذا بناء على ان نجما بالحركات كما ذكره الشارح بدل من سهيل والظاهر ان حيث باق على الظرفية ونجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح الابيات وطلعا حال من سهيل والمعنى اما ترى فى مكان سهيل حال كونه طالعا نجما ساطعا كالشهاب * ثم شرع فى بيان وجه كونه مبنا بقوله (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلمة حيث (على الضم كالغايات) اى كبناء الغايات المذكورة فيما سبق (لانها) اى تلك الكلمة (غالبه الاضافة) اى غالبه اضافتها (الى الجملة) وان كانت فى الاقل مضافة الى مفرد لانه نادر فلا يضر النادر للقاعدة الكلية (والمضاف) اى الاسم الذى يضاف (الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنته الجملة فهى) اى كلمة حيث (وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها) اى فاضافة كلمة حيث (اليها) اى الى تلك الجملة المأولة بالمفرد (كلا اضافة) يعنى وجود الاضافة مشابه لعدمها (فشابهت) كلمة حيث (الغايات المحذوف ماضيفت هى اليه) وقوله المحذوف بالنصب صفة لغايات على انها صفة جرت على غير من هى له لان قوله ماضيفت اليه نائب فاعله اى الغايات التى حذف الاسم الذى اضيفت تلك الغايات اليه كقبل وبعد (فبنيت) اى حيث (على الضم مثلها) اى مثل الغايات فى البناء على الضم وهذا بالاتفاق (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففيه قولان احدهما انه (يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة) والثانى بقاءه على بناؤه واليه اشار بقوله (والاشهر بقاءه) اى بقاء حيث المضاف الى المفرد (على بناؤه لشذوذ الاضافة الى المفرد) فلا تنهدم القاعدة بخروج فرد من حكمها (ومنها) (اى من

الظروف المبنية) «إذا» أى لفظ اذا (زمانية كانت) كاهو وضعها (اومكانية) وهى التى للمفاجأة ومكانيتها قوله كإسأتى فى الشرح (وانما بنيت) أى وانما بنيت كلمة اذا (لما) أى لعلة التى (ذكرنا فى حيث) وفيه ان ما ذكره الشارح فى علة بناء حيث هى علة بنائه على الضم واذا ليست مشاركة لها فى تلك العلة لانها مبنية على السكون فعلة اصل البناء التى تشتركان فيها هى انهما لما كانتا موضوعين لمبهم احتاجتا الى الجملة المضاف اليها فشابهتا فى الاحتياج الى جملة الموصول وانهما شابهتا الحرف فى مطلق الاحتياج لانهما محتاجتان الى الاضافة ولعل الشارح اراد بقوله لما ذكرنا ما ذكره فى بيان مذهب بعضهم آتفا بقوله لزوال علة البناء أى الاضافة الى الجملة كذا فى حاشيته لابن قاسم العمادى وقال بعض المحشين ويحتمل ان تكون علة بناء اذا اسكان الاخر وقلة الحروف بلا اعلال وترخيم نحو من بخلاف نحو عد انتهى فعلى هذا الاشتراك بينهما فى العلة (وهى) أى كلمة اذا * ولما عمم الشارح بقوله زمانية كانت اومكانية احتج الى التقييد بقوله (اذا كانت زمانية) أى كلمة اذا اما زمانية اومكانية فان كانت زمانية فهى (للمستقبل) أى للزمان المستقبل (وان كانت) أى ولو كانت لفظ اذا (داخلة على الماضى) يكون معناها ايضا للمستقبل هكذا فى بعض النسخ بتدبير وان كان وفى بعضها بالتأنيث وهى الموافقة لما قبلها (وذلك) أى كونها للمستقبل فى حالتى دخولها على المستقبل والماضى حاصل (لان الاصل فى استعمالها) أى فى استعمال اذا (ان يكون لزمان) من ازمته المستقبل (مختص من بينها) أى من بين تلك الازمنة المستقبلية (بوقوع حدث فيه) أى فى ذلك الزمان (مقطوع بوقوعه) أى بوقوع ذلك الحدث (فى اعتقاد المتكلم) سواء كان وقوعه عن مقطوع فى الواقع اولا (والدليل عليه) أى على كونها كذلك (استعمالها) أى استعمال لفظ اذا (فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى) أى فى الحدث المقطوع ووقوعه فى زمان من ازمته المستقبل (نحو اذا طاعت الشمس) فان وقوع طلوعها مقطوع محقق عند المتكلم وفى الواقع ايضا (وقوله تعالى) أى ونحو قوله (اذا الشمس كورت) أى عورت او اذا ذهب سوءها وقال ابو عبيد كورت مثل تكوير العمامة كذا فى الصحاح وتكوير الشمس ايضا مقطوع بوقوعه (ولهذا) أى ولكون اكثر محل اذا فيما تحقق وقوعه وقطع به (كثير فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل) أى لفظ اذا (فى الماضى كفى قوله تعالى) أى فى قصة ذى القرنين عليه السلام (حتى اذا بلغ) أى ذوالقرنين (بين السدين و) كذا فى قوله تعالى (حتى اذا ساوى) أى سوى (بين الصدفين)

اى بين منقطع الجبلين المرتفعين (و) كذا فى قوله تعالى فى تلك القصة (حتى
 اذا جعله نارا) وفاعل كل من الافعال الثلاثة هو ذو القرنين وصدور هذه
 الافعال منه فى الزمان الماضى بالنسبة الى نزول تلك الايات وهذا كله اذا استعمل
 مجردا عن معنى الشرط واما استعماله فى الشرط فاقال ﴿ فيها ﴾ (اى فى اذا)
 يعنى فى كلمة اذا ﴿ معنى الشرط ﴾ يعنى تدل عايشه بالدلالة التضمنية وان لم تكن
 موضوعة له * ثم اراد الشارح ان يبين معنى الشرط الذى تضمنته فقال (وهو)
 اى معنى الشرط (ترتب مضمون جملة) وهو مضمون الجملة الجزائية (على اخرى)
 اى على مضمون الجملة الاخرى التى وقعت شرطا فاذا قلنا مثلا اذا غربت الشمس
 جئتك فيها ترتب مضمون جئتك وهى محيى المتكلم على مضمون غربت وهو
 غروب الشمس فاذا كان حال الجملتين اللتين وقعتا بعدها كذلك (تضمنت)
 اى فظهر منه انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهى كلمة ان هذا اشارة الى
 صورة الاستدلال وهى ان اذا تضمنت معنى الشرط لان بعدها جملتين يترتب
 مضمون احدهما على الاخرى وكل اداة شأنها كذلك ففيها معنى الشرط
 فكذلك اذا فيها معنى الشرط * ثم اراد الشارح ان يشير الى فائد اخرى مستفادة
 منها فقال (فهذا) اى فالبيان بان كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط (علة اخرى
 لبنائها) اى لبناء كلمة اذا مع العلل التى ذكرت فيما قبل من كونها مبنية ثم ايد
 المصنف كلامه بقوله ﴿ ولذلك ﴾ وهو بالواو واللام متعلق بما بعده فتعين الجملة حينئذ
 لان تكون معترضة او استثنائية وفى بعض النسخ بالفاء فتكون الجملة جوابية
 اى اذا كانت كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط ويحتمل مع الفاء للاعتراض او الاستئناف
 كما فى معرب زبى زاده ثم فسره الشارح المشار اليه بقوله (اى لكون معنى الشرط
 فيها) لتعين علة عدم وجوب الفعل بعدها وتقديم قوله لذلك على متعاقبه
 للقصر يعنى ولتضمنها معنى ان فقط (لالاصالتهما فيه) كما فى كلمة ان ﴿ اختيار ﴾ (اى جعل
 مختارا) واما فسره به للاشارة الى ان اختيار متضمن لمعنى جعل وقوله ﴿ بعدها
 الفعل ﴾ يعنى اختيار ولم يجب يعنى ان اهل الكلام انما لم يجعلوا وقوع الفعل بعد
 اذا واجبا كما هو شأن حروف الشرط بل جوازوا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا
 وقوعه على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط وتلخيصه ان ههنا دعوى بين
 احدهما عدم الحكم بوجوب الفعل بعدها وثانيتهما اختيار الفعل وقوله لذلك
 دليل على الاولى على مفسره الشارح وعلى ما يفهم من القصر المستفاد من التقديم
 يعنى انما لم يجب وقوع الفعل لعدم اصلتها فى الشرط وعلى هذا التقدير لا يتجه
 عليه ما قاله الفاضل العصام بان الاولى فيه ان يراد بقوله ولذلك لكون معنى
 الشرط فيها غير قوى اختيار الفعل ولم يجب كما فى متى واخوانها لانا جعلنا

القصير بالنسبة الى حروف الشرط الموضوعة للشرط لا بالنسبة الى سائر الظروف المتضمنة لمعنى الشرط * ثم اراد الشارح ان يبين دليل اختيار الفعل على الاسم فقال (لناسبة الفعل الشرط) لان الشرط يقتضى الفعل * ثم اراد أن يبين الوجه الغير المختار فقال (وجوز الاسم) اى وجوزوا وقوع الاسم بعد اذا (ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها) اى لعدم كون كلمة اذا اصلا (فى الشرط مثل ان ولو) اعلم ان فى هذا المقام اختلافا بين النحاة فقال ابن مالك فى نكت الكافية بل وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل بعدها لفظا او تقدير اكان الشرطية ولم يجوز بعدها الاسم الا الاخفش فانه جوز وقوع الاسم بعدها وعبارة الشيخ الرضى تقتضى ان يكون وقوع الاسم بعدها شاذا وفى شرح نجم الدين سعيد والذى يدل على تجويز الامرين الاطباق على جواز الرفع فيما اضر عامله اذا وقع بعدها اى نحو اذا زيد ضربته ضربته ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجوز الرفع بحال لان تقدير الفعل حينئذ واجب فتعين النصب انتهى والحاصل ان ما فهم من عبارة المصنف جواز الامرين واختيار الفعل كما هو مذهب الاخفش * ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال (وقد تكون) وقوله (اى اذا) تفسير للضمير فى تكون وقوله (للمفاجأة) ظرف مستقر على انه خبر لتكون وانما اتى بتكون مصدرا بقدر للاشارة الى ان استعمال اذا فى المفاجأة قليل بالنسبة الى ما قبله من الظرفية الصرفة ومن الشرطية وانما قيده الشارح بقوله (مجردة عن معنى الشرط) للاشارة الى المنافاة بين كونها للشرط وبين كونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المصنف بعده فيلزم المبتدأ بعدها * ثم بين الشارح لغة المفاجأة بقوله (يقال فاجأ الامر مفاجأة) يعنى انها من مهموز اللام ومن باب المتاعلة مأخوذة (من قولهم) اى من قول العرب (فجئته) بكسر الجيم على انه من باب سمع او بفتح على انه من باب منع بمعنى هجمت عليه كذا فى القاموس (فجاء بالضم والمد) اى بضم الفاء وانما قيده لانه بفتح الفاء كالضربة مصدر فجأ من الحدين بمعنى اخذه بعتة والمراد اى بلفظ المفاجأة المأخوذة من فجئته فجاءة الذى تكون اذا بمعناه انه بمعنى (اذا لقيته وانت لاتشعر به) اى الملاقاة من غير شعور فى حضوره ههنا وقال الهندي ان الفجاءة كالضربة بمعنى * كسى را ناكاه در يافتن * وبالمد بمعنى * ناكاه رسيدن * انتهى فيكون الاول بمعنى الوجدان والثانى بمعنى الوصول وقوله (فيلزم المبتدأ بعدها) عطف على قوله وقد تكون ويحتمل ان تكون الفاء جوابية للمحذوف كذا فى المغرب وقول الشارح (فرقا بين اذا هذه) اى بين اذا التى للمفاجأة (وبين اذا الشرطية) لبيان علة لزوم المبتدأ يعنى انما يلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة لتحصيل الفرق

بين المفاجأة والشريطة * ولما توهم المنافاة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب
 الرفع في باب الاضمار على شريطة التفسير اراد الشارح ان يدفعه بقوله (والمراد)
 اى مراد المصنف (بلزوم المبتدأ) اى بقوله فيلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة انما هو
 (غلبة وقوعه) اى وقوع المبتدأ (بعدها) اى بعد اذا المفاجأة وغايته ان المراد
 باللزوم هو اللزوم الكلي واذا كان كذلك (فلا ينافى) اى لا ينافى قوله فيلزم
 (ماسبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اى بعد اذا المفاجأة (في باب الاضمار
 على شريطة التفسير) وقال العصام وهذا بعيد يعنى حمل الارادة باللزوم
 على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى اللزوم انه يلزم فيما سوى باب الاضمار على شريطة
 التفسير وقيل ان فى دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردة على الكوفيين حيث جوزوا
 ان يكون المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذى لا يشترطون فيه الاعتماد
 على المبتدأ وغيره فى عمل الظروف فاراد المصنف ان يرد عليهم بان المرفوع الذى
 بعدها يلزم ان يكون مبتدأ لافاعلا للظرف * ولما لم يتعرض للمثال اراد الشارح
 بيانه فقال (نحو خرجت) يعنى مثال كون اذا للمفاجأة نحو خرجت (فاذا السبع
 اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر) اى على طريق حذف خبره
 (والعامل فى اذا هذه) اى اذا التى للمفاجأة (معنى المفاجأة) هذا عند المصنف
 وقال بعضهم ان العامل هو الخبر المحذوف كذا فى المتوسط اى المعنى الذى هو المفاجأة
 بان يشق منه فعل يتضمن معناه (وهو) اى العامل فى اذا ههنا (عامل) اى
 من العوامل التى (لا يظهر) اى لا يجوز اظهاره كالعامل فى المنادى وغيره
 (وقد استغنوا عن اظهاره) اى عن اظهار العامل (لقوة ما) اى لقوة المعنى الذى
 (فيه) اى فى هذا المعنى (من الدلالة عليه) اى من كونه مدلولاً على معنى هذا
 العامل لان معنى المفاجأة يدل عليه لفظ اذا (واما الفاء) اى واما الفاء التى قبل اذا
 (فهى) اى تلك الفاء (للسببية) اى لسببية ما قبلها لما بعدها (فان مفاجأة السبع)
 وهى المعنى المفهوم من اذا (مسببة) يعنى انها حاصلة (عن الخروج) المفهوم
 من خرجت (قيل) اى فى تحقيق الفاء (والاقرب الى التحقيق انها) اى الفاء
 (للعطف من جهة المعنى) فلا ينافى افادتها السببية (اى خرجت ففاجأت
 وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها للعطف (خرجت ففاجأت
 زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب
 الزجاج (فان اذا هذه) اى التى للمفاجأة (زمانية او) التقدير (مكان وقوف
 السبع كما ذهب اليه المبرد فانها) اى اذا هذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية
 وقولنا زمان وقوف السبع) على ما هو مذهب الزجاج (او مكانه) اى مكان
 وقوف السبع على ما ذهب اليه المبرد وعلى كلا التقديرين انه (مفعول فيه لفاجأت

لامفعول به والا) اى وان لم يكن مفعولا فيه بل كان مفعولا به (لم يتبق اذا ظرفية)
 وقوله (بل تصير اسمية) عطف على قوله لم يتبق وقوله (بل المفعول به محذوف)
 عطف على قوله لامفعول به (اى فاجأت فى زمان وقوف السبع او مكانه)
 وهذا تفسير لكونه مفعولا فيه (اياه اى السبع) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف
 * ولما ذكر المصنف من استعمال كلمة اذا استعمالها لمعنى الشرط واستعمالها
 للمفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد الشارح ان يذكره فقال (وقد تكون)
 اى كلمة اذا (لمجرد الزمان) اى على وجه الظرفية دون الشرطية والمفاجئة
 (نحو آتيت اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر) فان كلمة اذا فى اذا احمر
 لمجرد الزمان على وجه الظرفية لكونها مفعولا فيه ومنه قوله تعالى ﴿والليل اذا بعشى﴾
 كما فى الامتحان (وقد يستعمل) اى كلمة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو
 اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو) اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقد منعه
 الشيخ الرضى (وقد سبقت اليه) اى الى جواز استعمالها ومنعه (الاشارة)
 فى باب الكنايات حيث قال الشيخ الرضى انا لم اعثر الخ وقد مر أن الراجح عند
 الشارح عدم ثبوته * ولما فرغ من بيان اذا بالالف بعد الذال شرع فى بيان اذا بسكون
 الذال فقال (ومنها) (اى ومن الظروف المبنية) (اذ) اى كلمة اذا بسكون
 الذال وقوله (الكائنة) اشارة الى ان قوله (للماضى) صفة لكلمة اذا نحو قوله تعالى
 ﴿واذ يتركبك الذين كفروا﴾ (وبناؤها) اى وجه بناء كلمة اذا حاصل (لما) اى لوجه
 الذى (مر) اى ذلك الوجه (فى حيث) اى فى كلمة حيث وهى اضافتها الى
 الجملة (او) وجه بناءها (لكون وضعها) اى وضع كلمة اذا (وضع الحروف)
 اى مثل وضع الحروف اى كما ان الحروف وضعت لمعنى غير مستقل كذلك هذه
 الكلمة وان كانت اسما موضوعا للمعنى المستقل لكن استعمالها يحتاج الى ضم
 ضميمة وهى المضاف اليه (وقد تحيى) اى قد تحيى كلمة اذا (للمستقبل) اى مثل
 اذا بقرينة مجازا (كقوله تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون فى آيات الله
 (اذا الاغلال فى اعناقهم) اى فى الوقت الذى الاغلال فى اعناقهم والقريئة قوله
 فسوف يعلمون لانها للمستقبل * ولما كانت كلمة اذا ظرفا له تكون للمستقبل ايضا ووجه
 استعمال اذا ههنا لتزليل المستقبل مكان الماضى فى تحقق الوقوع كما استعملت
 الافعال الماضيات فى مثل هذا المقام فى المستقبل نحو ونفخ فى الصور وقال العصام
 ويمكن منع كونه فى الآتية للمستقبل بجواز أن يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف
 يعلمون زمان الاغلال فى اعناقهم انتهى ويمكن ان يوجد فيه شاهد آخر نحو
 قوله تعالى ﴿واذ قال الله يا عيسى ابن مريم ائت قلى﴾ كفى تفسير التيسير (ويقع
 بعدها) اى بعد كلمة اذا (الجملتان) وقوله (الاسمية والفعلية) تفسير للجملتين

على طريق البدل وإنما احتاج الى التفسير لانه يجوز أن يتوهم ان المراد من
الجملتين الماضوية والاستقبالية كما في اذا يعنى ان كلمة اذا تدخل على الاسمية
والفعلية الماضوية والاستقبالية وانما يجوز وقوع الجملتين فيها (لعدم اشتغالها)
اى لعدم اشتغال كلمة اذا (على معنى الشرط) وقوله (المقتضى) صفة للشرط
وفاعله راجع اليه وقوله (اختصاصها) بالنصب على انه مفعول للمقتضى
لوجود شرط العمل فى المفعول وهو كونه باللام وقوله (بالفعاية) متعلق
بالاختصاص وهذا التوصيف لبيان علة اختصاص ما عدا اذا بالفعاية يعنى ان
اذا غير مختصة بالفعلية لانها غير مشتمة على معنى الشرط وغيرها من نحو اذا
مختصة بالفعلية لانها مشتمة على معنى الشرط وكل ما هو مشتمل على معناه مختص
بالفعاية لان الشرط يقتضى اختصاصها بها (مثل كان ذلك) اى مثل قولك كان
ذلك (اذ زيد قائم) وهذا مثال لوقوع الاسمية (واذا قام زيد) وهذا مثال
لوقوع الفعاية وانما صدر المثال بكان ذلك ليكون تنصيما لمعنى الماضى على اصل
وضعها وقد جمع فى التنزيل وقوع الجمل الثلاث فى آية واحدة فى قوله تعالى
﴿ اذا اخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذها فى الغار اذ يقول لصاحبه ﴾ ثم
بين الشارح استعمالا آخر لم يذكره المصنف فقال (وقديحىء) اى لفظ اذا
(للمفاجأة) كما استعمل اذا فيها (نحو خرجت فاذا زيد قائم وثلاثة مجيئها) اى
مجيء اذا فى المفاجأة (لم يذكرها المصنف) والانسب فى المثال نحو بينا عند فلان
اذ زيد طالع حتى يوافق ما نقل عن الرضى من انه قد يجيىء للمفاجأة والاغلب
فى جواب بينما اذ وفى جواب بينا اذا ولايجيىء بعد اذا الا الفعل الماضى وبعد اذ
الا الجملة الاسمية والاكثر خلوة جوابهما عنهما ولذا لا يستفصحهما الاصمعي
فى جوابهما لكن خطيىء فى انكار الفصاحة كذا فى العصام وفى الامتحان واتى
اذ للمفاجأة فىدخل حينئذ الماضى ومثل بقوله بينا عند فلان اذ طلع زيد ولايجيىء
ان هذا مخالف لما نقل من انه لايجيىء بعدها الا الاسمية ولعل مراد من حصرها
فى الاسمية انه فى الاستعمال الاغلب ومراد صاحب الامتحان جوازده على
خلاف الاغلب ولعل الشارح لم يتعرض لوقوعها بين بينا وبينما للاختلاف
الواقع بين الاصمعي وغيره واتى بالجملة الاسمية فى المثال للتنبه على الاستعمال
الاغلب وقد يجيىء للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما تستعار اللام
لوقت تستعار اذ للتعليل قال الرضى الاولى جعلها حينئذ حرفا وكأنه للتردد
فى الاسمية لم يذكره الشارح ههنا (ومنها) اى ومن الظروف المبنية (اين وانى)
وتوسيط الشارح قوله (فهما) للاشارة الى ان قوله (للمكان) خبر للمبتدأ المحذوف
وانما فسر ههنا كذلك وفيما قبل بتوسيط الكأنة للتفنن يعنى ان فى مثل هذا

يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبراً للمحذوف وكذا يجوز أن يكون حالاً كذا
 في المعرب وقوله (استفهاماً وشرطاً) يجوز أن يكون حالاً من الضمير المستكن
 في الظرف المستقر وان يكون تمييزاً من نسبة الظرف المستقر الى فاعله اى من
 حيث الاستفهام والشرط وان يكون منصوباً على الظرفية اى وقت الاستفهام
 والشرط كما اختاره العصام بقريئة مابعدوه وهو قوله ومتى للزمان فهما اى
 في الاستفهام والشرط واختار الشارح اول الوجوه حيث فسره بقوله (اى
 حال كونهما للاستفهام والشرط) اى لذاتى استفهام وشرط كذا في العصام
 او بطريق تسمية الدال وهو ذاتهما باسم المدلول وهو معناهما كذا في الامتحان
 ثم بين وجه كونهما مبنيين بقوله (وبناؤهما) اى وجه بناء كلمة اين وانى حاصل
 (لتضمنها) اى لتضمن كل واحد من اين وانى (معنى حرف الاستفهام
 او الشرط) مثال تضمن اين حرف الاستفهام (نحو اين زيد و) مثال تضمنها
 حرف الشرط (اين تكن اكن و) مثال تضمن انى حرف الاستفهام (انى زيد و)
 مثال تضمنها حرف الشرط (انى تجلس اجلس) ثم اراد الشارح ان يذكر استعمالاً
 خاصاً بانى فقال (وقد جاء) اى جاء في الكلام تركيب (انى زيد) لابعنى الاستفهام
 عن مكان زيد ولا ببعنى الشرط بل (بمعنى كيف) نحو قوله تعالى ﴿فأتوا حرثكم
 انى شئتم﴾ اى كيف شئتم يعنى من اى جهة شئتم كذا في البيضاوى والقريئة
 الصارفة عن ارادة معناه الحقيقي هو وجود فعل بعده مجرداً عن معنى الشرط
 (و) جاء ايضا في الكلام (انى القتال) لابعنى السؤال عن مكانه بل (بمعنى متى)
 يعنى للسؤال عن زمانه قل الرضى ولانى ثلاثة معان استفهامية كانت او شرطية
 احدها بمعنى اين الا ان اين مع من في الاستعمال ظاهرة او مقدره ويجئ اى بمعنى
 كيف نحو انى ﴿يؤفكون﴾ ويجئ اى بمعنى متى ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده
 فعل انتهى قال ابن قاسم العبادى قوله ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل
 مخالف لما مثله الشارح بقوله انى زيد وانى القتال وقال سيرى زاده والحق ما قاله
 الرضى ﴿ثم قال بعد ما رجح قول الرضى بقى ههنا شئء وهو ان انى في قوله تعالى
 ﴿انى لهم الذكرى﴾ بمعنى كيف على ما صرح في الكشف ولم يدخل على الفعل
 ثم قال ويمكن دفعه فليتأمل اقول ولعل وجه التأمل انه يجوز أن يكون الفعل
 مقدراً بعد انى في هذه الآية ويشعر بهذا تفسير البيضاوى بقوله وكيف يتذكرون
 والله اعلم (و) (منها) (متى) ووسط الشارح بين حرف العطف وبين
 متى بقوله منها للإشارة الى ان قوله متى عطف على قوله ومنها اين يعنى ومن
 الظروف المبنية متى وانما ترك المصنف لفظ منها ههنا للإشارة الى كمال اتصال
 متى بما قبلها من اين وانى في كونهما للمكان والزمان وقوله (للزمان) اما

صفة لمتى بتقدير الكائنة او خبر للمحذوف بتقدير هو للزمان او حال منه
اي كائنا للزمان وقوله (فيهما) ظرف لقوله للزمان يعنى متى للزمان فيهما (اي
في الاستفهام والشرط) ومثال كونه في الاستفهام (نحو متى القتال و)
في الشرط نحو (متى تخرج اخرج) (و) (منها) (ايان) اي ومن الظروف
المبنية ايان (للزمان) اي الكائنة للزمان او هي للزمان (استفهاما) اي حال
كونها للاستفهام وقوله (مثل متى) يريد به انه مثله في كونه للزمان
وللاستفهام وهذا كلام يشير به الى مال كلام المصنف والى تعبيره بلفظ اخصر
منه مثاله (نحو ايان يوم الدين) فايان ظرف زمان خبر مقدم ويوم الدين مبتدأ
مؤخر (والفرق بينهما) اي بين متى وايان بعد وضع كل منهما للزمان
استفهاما (ان ايان مختص) اي مقصور (بالامور العظام) اي الامور التي
تعظم عند المتكلم لكونها هائلة وعامة لكل (وبالمستقبل) اي ومختص ايضا
بالزمان المستقبل (فلا يقال) اي اذا كان لفظ ايان مختصا بالامور العظام لا يقال
(ايان قيام زيد) لان قيام زيد ليس من الامور العظام (ولا) يقال ايضا
(ايان قدم الحاج) بلفظ الماضي لانه سؤال عن زمان قدوم الحاج في الماضي وليس
هو سؤال عن الزمان المستقبل (بخلاف متى) اي ايان ملابس بخلاف متى
فانه) اي لفظ متى (غير مختص) اي غير مقصور (بهما) اي بالامور العظام
وبالمستقبل بل يستعمل فيهما وفي غيرهما من غير الامور العظام ومن الزمان
الماضي فيقال متى هذا الوعد ومتى قيام زيد ومتى يقوم زيد ومتى قام زيد* ولما كان
في ايان اختلاف بين اهل اللغة بينه الشارح بقوله (والمشهور) اي في ايان
(فتح الهمزة والنون) اي وفتح النون (وقد جاء) اي في غير المشهور (كسرهما)
اي كسر الهمزة والنون وهي لغة سليم (ايضا) اي كما جاء فتحهما وقل العصام
قوله وقد جاء كسرهما يتبادر من هذه العبارة ان مجيء كسرهما كمجيء فتحهما
وليس كذلك انتهى يعنى ان المتبادر منه ان كسرهما معا في لغة واحدة وليس
الامر كذلك لعبارة الرضى وهي ان كسرهما لغة سليم وقال الاندلسي كسر
نونها لغة انتهى وقد يتبادر من هذه العبارة ان كلام الاندلسي متعلق باللغة
المشهورة اعنى فتح الهمزة وحاصل ما تفيد عبارة الشارح ان فتحهما لغة
مشهورة وكسرهما معا لغة غير مشهورة وما تفيد عبارة الرضى ان اللغة
المشهورة فتح الهمزة مع فتح النون وكسرهما وان غير المشهورة منها كسر الهمزة
والنون والمتبادر من احدى العبارتين مخالف للاخرى (و) (منها) (كيف)
(الكائنة) (للحال استفهاما) وانما صرح الشارح بتوسيط الكائنة ههنا
ليكون اشارة الى المغايرة بين متى وايان وبين كيف في كون معناها للزمان فيما سبق

وللحال في كيف * ولما كان لفظ الحال موضوعا في اللغة للزمان اعني نهاية الماضي
وبداية المستقبل وحمل بعض الشارحين وهو صاحب الوافية الحال ههنا على
هذا المعنى اراد الشارح العلامة ان يرد هذا الحمل بان يفسره بقوله (اى
حال الشيء وصفته) يعنى المراد من الحال ههنا معنى الصفة * ثم اشار الى باعث
التفسير بقوله (فالمراد بالحال صفة الشيء لآزمان الحال كما توهمه بعض الشارحين)
وهو صاحب الوافية حيث قال كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبني لتضمنه
همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤل عنه
في الحال اى في حال التكلم بالسؤال انتهى ولعل منشأ التوهم كونه مستعملا
استعمال الظرف * ثم ايد الشارح تفسيره به بالنقل عن صاحب المفصل فقال
(قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف) لا ظرف (ومعناه السؤال
عن الحال) لانه السؤال عن حال المسؤل عنه في الحال كما هو المتوهم (تقول كيف
زيد اى على اى حال هو) وقال نجم الدين سعيد ما نصه قال تلميذ المصنف
كيف جار مجرى الظروف وليس بظرف اذ يبدل منه غير الظرف نحو كيف زيد
الصحيح ام سقيم يعنى ولو كان ظرفا لا يبدل منه الظرف نحو متى يوم الجمعة ام يوم
السبت وهذا مذهب سيويوه فانه عنده اسم لا ظرف وانما جرى مجرى الظرف
لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور والظرف متقاربان وقال الاخفش وهو
ظرف اذ تقدير كانه بقولك في اى حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال يعنى الحال
الاصطلاحية التحوية فانها مقدره بفي مع انها ليست بظرف ثم هو معارض
بصحة تقديره على وبانه يجاب بالاسماء انتهى (و تستعمل) اى كلمة كيف
(للشرط) اى لمعنى الشرط لا مطلقا بل اذا كانت (مع ما على ضعف) اى على
استعمال ضعيف (عند البصريين) يعنى شرطية المقارنة بكلمة ما في استعمالها
في الشرط عند البصريين (نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة
تجلس اجلس ومطلقا) وهو عطف على قوله مع ما يعنى استعمالها في الشرط
غير مشروط بمقارنة ما (عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس) وسيجيء
في بحث الحروف ان كون كيفما من كـ المجازاة شاذ غير موجود في كلام البلغاء
ثم فصل الشارح اعرابها فقال (فان كان) اى ان وجد (بعده) اى بعد لفظ
كيف حال كونه للاستفهام (اسم فهو) اى فاللفظ كيف (في محل الرفع بالخبرية)
اى بسبب كونه خبرا (عنه) اى عن ذلك الاسم مثاله ما مرة وهو قوله كيف زيد
(وان كان) اى وان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف (فعل) مثل كيف جئت
(فهو) اى فاللفظ كيف (في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت أراكبا
ام ماشيا) (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (مذ ومنذ) والنسخة التي اختارها

الشارح الهندى ليس فيها لفظ منها وقال فى الامتحان ذكرهما يعنى مذ ومنذ فى الظروف وان لم يكونا ظرفين لمسا بهتتهما له فى الدلالة على الزمان انتهى وسيجىء فى قول الشارح ايضا بقوله اعلم انهما الح ما يؤيد النسخة التى اختارها الهندى ومقاله صاحب الامتحان (بنيا) اى بنى مذ ومنذ مع انهما اسمان عند المصنف لكونهما ظرفين وان الاصل فى الاسم هو الاعراب (لموافقتهما مذ ومنذ حرفين) اى لموافقة مذ ومنذ حال كونهما اسمين لمذ ومنذ حال كونهما حرفين فى اللفظ والمعنى وهما اشبه شئ بالحرروف لكونتهما مثل الحرف صورة ومعنى وكذا لفظ عن وعلى والكاف اذا وقعت اسماء * اعلم ان مذمبني على السكون واذا التقي الساكن يضم آخره فيقال مذ اليوم بضم الذال وفى بعض اللغات مضموم ابدا وكسر ميمه وميم منذ لغة سليمية والله اعلم وقول الشارح (ويكونان تارة) توطئة لقوله (بمعنى اول المدة) وبيان بانه ظرف مستقر خبر للكون وقوله تارة للاشارة الى انهما يكونان بمعنى آخر كما سيجىء يعنى يكون هذان اللفظان فى بعض الاوقات مستعملين بمعنى اول المدة (اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما) اى الفعل الذى تقدم عليهما وهو ما رأيت فى قوله (نحو ما رأيت مذ ومنذ يوم الجمعة) بالرفع فى يوم الجمعة (اى اول زمان عدم رؤيتي) وهو مبتدأ (يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير فى قوله عدم رؤيته راجع الى المفعول على ان الرواية مصدر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف اى عدم رؤيتي اياه وليس الضمير راجعا الى الرائي الذى هو فاعل ما رأيت ليطابق المفسر المفسر وهذا خلاصة ما قال العصام من ان الضمير فى قوله فى التفسير اى اول زمان عدم رؤيته كضمير رأيت اى فى المفسر وليس فاعلا ولا يتجه ان الظاهر اول مدة زمان عدم رؤيتي كما يتوهم انتهى * ثم اراد المصنف ان يفضل حكم ما كان بهذا المعنى فقال (فيليهما) وقوله (اى يقع بعدها) تفسير بالولى وهو وقوع شئ بعد شئ من غير فصل وقوله (اى بعد مذ ومنذ) تفسير لضمير التثنية والفاء فى فيايليهما للتفصيل وقوله (المفرد) فاعل لقوله يليهما يعنى اذا كانا بمعنى اول المدة يقع بعدها المفرد (اى الاسم المفرد) وهذا تفسير لموصوف المفردا حتر ازا عن الفعل المفرد وقوله (لا المثنى ولا المجموع) لبيان ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا بمجموع * ولما فسر الشارح المفرد ههنا بما يقابل المثنى والمجموع توهم ان ما وقع المثنى بعدها من المثال غير صحيح فاحتاج الى تأويل لفظ المفرد بما يشمل ما وقع فيه المثنى فقال (حقيقة) يعنى المراد بالمفرد المقابل للمثنى والمجموع اعم من ان يكون مفردا حقيقة (كالمثال المتقدم) يعنى قوله ما رأيت مذ يوم الجمعة لان الاسم الذى وقع بعدها فى هذا المثال يوم الجمعة وهو مفرد حقيقة (او حكما) اى او يكون

المفرد مفردا حكما وان كان مثنى حقيقة (نحو ما رأته مذاليومان اللذان صاحبنا)
 بفتح الباء اى كان مصاحبا او بسكون الباء اى وقع المصاحبة بينى وبينه (فيهما)
 اى فى هذين اليومين * ولما كان المقصود ههنا من اول المدة اول مدة الزمان الذى
 هو زمان عدم الرؤية فالمقصود هو اخبار اول هذا الزمان فاول هذا الزمان
 هو الزمان الذى وقعت فيه المصاحبة وهو اليومان والى هذا اشار الشارح
 بقوله (اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان) وقوله (فمادام) الخ شروع
 فى بيان ان المقصود من اليومين ليس عددهما بل المقصود به الامر الواحد
 لانه مادام (لايلا حظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما) اى على اليومين
 (باولية المدة) بناء على ان صحة الحمل اتحاد المبتدأ والخبر فى الخارج وقوله (لان
 اول المدة) الخ دليل لقوله لا يحكم وتقرير الكلام ان اليومان يلاحظ امرا واحدا
 لانه لو لم يلاحظ لا يحكم عليهما باولية لكنه يحكم قنبت انه يلاحظ امرا واحدا
 اما الملازمة فلان اول المدة (انما يكون امرا واحدا لاشيئين) فى صورة المثنى
 (اواشياء) فى صورة المجموع وقوله (فالمثنى والمجموع) الخ تفرع يعنى اذا ثبت
 ان يكون ما يعبر عنه باول المدة امرا واحدا قنبت ان المثنى والمجموع (اذا وقعا
 اول المدة) بان يكونا خبرين عنه ويحملا عليه (يكونان) اى يكون ذلك المثنى
 والمجموع (فى حكم المفرد) لانه يعبر عنهما بالمفرد وهو اول المدة ههنا وقوله
 (المعرفة) صفة المفرد * ثم اراد تعميم المعرفة للمعرفة الحقيقية والحكمية فقال
 (حقيقة) اى سواء كان ذلك المفرد معرفة فى الحقيقة (كالمثال المتقدم) يعنى
 اليومان المذكور فى قوله ما رأته مذاليومان (او) معرفة (حكما) اى فى الحكم
 لافى الحقيقة (نحو ما رأته مذاليومان) فان قوله يوم ليس بمعرفة فى الحقيقة
 لكنه لما اكتسب التخصيص بوقوع ملاقاته المخاطب فيه صار معينا وانما يكفى
 كون المعرفة حكما فى الجواز (لحصول تعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان
 التعيين) بوجه ما (مقصودا لانه) لو لم يتعين الوقت لكان مجهولا ولا يخفى انه
 (لا فائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل) بوجه ما قصد اعلامه اى زيادة
 على تعيين اول الزمان الذى فهم من الفعل وقوله (لان اولية وقت ما لزمان
 مدة الفعل معلوم بالضرورة) دليل لقوله لا فائدة فى جعل الوقت المجهول
 لانه يجوز أن يتوهم ان فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل فائدة وهى تعيين
 وقت ما من الاوقات للفعل لان كل زمان له اول وآخر حينئذ تكفى افادته من غير
 تعيين فاراد دفعه بان الفائدة ما يترتب على الفعل فيلزم ان يكون مفيدا لغير
 ما افاده الاول فاولية وقت ما معلوم بالضرورة فلا حاجة الى افادته فيحتاج
 الى فائدة زائدة فى ذكر اول المدة بمدومند فهذا الذكر انما هو لتعيين ذلك الاول

المفهم من الفعل * ثم شرع في بيان الاستعمال الثاني فيهما فقال (و) (تارة يكونان)
 (بمعنى جميع المدة) وقوله بمعنى عطف على قوله بمعنى اول المدة ولذا وسط
 الشارح بين العاطف والمعطوف بقوله تارة يكونان وقوله (اي جميع مدة زمان
 الفعل) للاشارة الى ان المراد بجميع المدة جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما
 كما تقدم يعنى يكون مذومند تارة بمعنى جميع المدة كما يكونان بمعنى اول المدة (فيليهما)
 (اي مذومند) اي فحينئذ يليهما (المقصود) وتفسير الشارح بقوله (اي الزمان
 الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا) (بالعدد) للاشارة الى ان الالف واللام
 فى المقصود موصول والى ان الباء فى قوله بالعدد ليست بصلة للمقصود ولا ظرف
 لقوله بل ظرف مستقر حال من الضمير الذى هو نائب الفاعل الراجع الى الموصول
 والى ان المضاف محذوف اي بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء
 فى قوله بالعدد للمصاحبة يعنى بمعنى مع يعنى يلى مذومند الزمان الذى قصد بيانه
 مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول الرضى حيث قل ولو لم يؤوّل بهذا
 لكانت العبارة فيليهما المقصود به العدد انتهى وتحقيق هذا ان المتبادر من
 كلام المصنف من دخول الباء فى العدد أن المقصود من العدد هو بيان الزمان
 وفيه اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معا فمراد الرضى
 ان يدفع الاشكال عن العبارة بحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الشارح
 العلامة واما الفاضل العصام فدفعه ببقاء العبارة على المتبادر يعنى على كون
 الباء صلة وبالتحرير بان المراد بالعدد اسم العدد يعنى يليهما الزمان الذى قصد هو
 باسم العدد بقريته جعله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ واما شان
 المبني كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعنى المصنف المقصود بالعدد يعنى
 انه قال المقصود بالعدد ولم يقل باسم العدد ليشمل المثني والمجموع والمفرد المقيد
 بالوحدة نحو ما رأته مذيوم ومند يومان لانها ليست باسم العدد بل هي اعداد
 لكونها تفيد المقصود بالعدد من تقييد الاحاد (اي بعدده المستغرق) اي بعدده
 الذى يستغرق (جميع اجزائه) اي جميع اجزاء زمان الفعل السابق واتما فسر
 الشارح قوله بالعدد بهذا التفسير لبيان الفرق بين ما كان بمعنى اول المدة وبين
 ما كان بهذا المعنى لان المراد فى قولنا ما رأته مذيوم بالجمعة بالمعنى السابق
 ان الرؤية منقطعة فى يوم الجمعة بعد ان تكون متحصلة فى جزء منه بخلاف ما اراد به
 بهذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية منتفية فى جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق
 فى الثانى دون الاول * ثم أكد الاستغراق بقوله (بحيث لا يشذ) اي لا يخرج
 (منه) اي من العدد المذكور (شىء نحو ما رأته مذيومان) فقوله (اي جميع
 اجزاء مدة زمان عدم رؤيتي) تفسير لمعنى مذ وقوله (يومان لا يزيد ولا ينقص)

بيان لاستغراقه وفرق صاحب المتوسط بين الزمان الذى فى السابق وبينه
ههنا بان الزمان الذى فى الاول هو الزمان الذى يصلح ان يكون جوابا لمتى
والزمان الذى فى الثانى ما يصلح ان يكون جوابا لكم يعنى اذا قيل متى عدم
رؤيتك تقول ما رأيتك منذ يوم الجمعة واذا قيل كم عدم رؤيتك تقول منذ يومان
فسئل فى الاول عن حد الزمان وفى الثانى عن عدده * ولما فرغ المصنف من
بيان الاستعمال المشهور لمذ ومنذ شرع فى بيان بعض الاستعمالات القليلة
فقال (وقد يقع) ولما ذكر ههنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولى وغيره ففسره
الشارح بقوله (بعدها) اى بعد مذ ومنذ سواء كانا بالمعنى الاول او بالمعنى الثانى
ليخص الوقوع بمعنى الولى (المصدر) (نحو ما خرجت مذ ذهابك) فتقديره
على المعنى الاول اول مدة زمان عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع
مدة عدم خروجى مدة ذهابك (او الفعل) اى وقد يقع بعدها الفعل (نحو
ما خرجت مذ ذهبت) فالتقدير على الاول ايضا اول مدة عدم خروجى زمان
صدور الذهاب منك وعلى الثانى جميع مدة عدم خروجى زمان صدور الذهاب
منك يعنى اوله مع اول الذهاب وآخره مع آخره وقال العصام الاولى او الجملة
ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لالى مجرد الفعل كما توهمه عبارته (او ان)
ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة لفظا شاملا لما هى المثقلة والمخففة
بقريئة جواز الاستعمال بكل منهما ففسره الشارح بقوله (اى ما كتب) يعنى
ليس المراد بان هى ما كانت مثقلة داخلة على الاسمية او مخففة داخلة على الفعلية
على التعيين لاحداها بل المراد به ما كتب (على هذه الصورة) يعنى بالهمزة
والنون (مثقاة كانت) بان قرئت بتشديد النون (او مخففة) بان قرئت بسكونها
لاشتراكهما فى الاقتضاء لتاويل ما بعدها من الجملة بالمفرد ولاشك ان تلك
الصورة شاملة لهما ومثال المثقلة (نحو ما خرجت مذ انك ذاهب) وتقديره
على المعنى الاول اول مدة عدم خروجى زمان ذهابك وعلى الثانى جميع مدة
عدم خروجى زمان وقوع الذهاب منك ومثال المخففة قوله (او ما خرجت مذ
ان ذهبت) والتقدير فى الوجهين كالأول وانما اورد المثال ههنا باو دون الواو كما
هو الظاهر للاشارة الى ان حمل هذه الصورة على هذين الوجهين اعنى على المثقلة
او المخففة انما هو بالترديد لانه لا يمكن الحمل عليهما جميعا * ولما كان فى هذا الباب
وجه آخر وهو وقوع الجملة الاسمية بعدها بلا دخول حرف من حروف
المصدر اشار الشارح اليه بقوله (او الجملة الاسمية) اى اوتقع بعدها الجملة
الاسمية (نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره) اى لم يذكر المصنف وقوع
الاسمية (اقتلتها) بالنسبة الى وقوع غيرها ثم عطف المصنف قوله (فيقدر)

على قوله يقع اى قد يقع بعدها المذكورات من المصدر وغيره فيقدر حينئذ
 (بعدها) اى بعد مذ ومنذ (زمان) اى لفظ زمان او ما بمعناه نحو ساعة او وقت
 او يوم او ليلة لو ساعدتهما القرينة فلذا نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان
 المضاف كذا فى حاشية العاصم (مضاف) (الى احد هذه الامور) من المصدر
 وان والفعل وانما يقدر ذلك (ليصح حمل ما) اى حمل المصادر التى (بعدها)
 اى بعد مذ ومنذ (عليهما) اى على مذ ومنذ حملا متواطئا لان مذ ومنذ عبارتان
 عن الزمان فلا يحمل عليهما الا ما هو بمعنى الزمان حتى يوجد الاتحاد الخارجى
 بينهما (فكان التقدير فى) تركيب (ماخرجت مذ ذهابك) ان تقول (مذ زمان
 ذهابك و) (قس (على هذا القياس فيما بقى) من قولك ماخرجت مذ ذهبت
 وماخرجت مذ انك ذاهب او مذ ان ذهبت وقال ابن مالك فى نكته وتقدير
 هذا فى المصدر وان صحح لانهما مفردان تحذف المضاف واقيم المضاف
 اليه مقامه واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيويه لان الزمان حينئذ
 يكون مضافا الى الجملة لان الفعل اذا وقع بعدها كان جملة فيلزم حذف
 المضاف واقامة الجملة المضاف اليه مقامه كالمضاف اليه وقيم الجملة مقام
 المفرد والمضاف اليه ضعيف لقلة الاضافة الى الجملة فلا يبحق بالكثير المصرد
 انتهى * ولما فرغ المصنف من بيان اقسام مذ ومنذ واقسام ما بعدهما سرع
 فى اعرابهما واعراب ما بعدهما مع التبيه على وقوع الاختلاف بين الجمهور
 والزجاج فى التعيين فقال (وهو) (اى كل واحد من مذ ومنذ) حل كونهما
 (اسمين) اى لاحرفين وانما فسره بكل واحد ليصح افراد الضمير الراجع اليهما
 (مبتدا) وقوله (وهما معرفتان) حواب للمقدر يعنى كأنه قيل لم يجوز ان يكونا
 مبتدئين مع ان شرط المبتدا ان يكون معرفة او نكرة مخصوصة اجب عنه بان
 شرط المبتدا موجود فيهما لانهما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتهما
 لكنهما معرفتان بالنظر الى ما لهما (لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما اما
 بمعنى اول المدة او) بمعنى (جميع المدة) كما عرفت وعلى التقديرين يكونان
 معرفتين بالاضافة (وخبيره ما بعده) وقوله (اى خبر كل منهما) تفسير
 لمرجع ضمير وخبيره وقوله (ما يقع بعده) اى بعد كل واحد منهما تفسير
 لصلة ما بانها لفظ بعده بتقدير يقع (خلافا للزجاج) اى يخالف هذا القول
 خلافا للزجاج يعنى بعد الاتفاق على ان احدهما من كل واحد منهما ومن
 ما بعدهما مبتدا وخبر لكن المبتدا عند الجمهور مذ ومنذ وخبيره ما بعده وعند
 الزجاج على العكس وانما خولف هذا القول (فانهما) اى لان مذ ومنذ
 (عنده) اى عند الزجاج ليسا بمبتدا بل هما (خبر المبتدا والمبتدا ما بعدهما ويرد

عليه) اى على الزجاج من طرف الجمهور (انه) على هذا التقدير (يلزم ان يكون المتبدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة) وهو يومان (والحبر) وهو مذ اومند (معرفة) لكونه اما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة كما سبق (وذلك) اى كون النكرة متبدأ والمعرفة خبرا (غير جائز بالاتفاق) وكما ورد عليه هذا يرد عليه ايضا انه غير جائز من حيث المعنى ايضا لان المقصود هو الاخبار عن اول المدة او جميعها بانه يوم الجمعة يومان لان المقصود هو الاخبار عن يوم الجمعة بانه اول المدة او جميعها * ولما ورد على المصنف ان بين كلاميه مخالفة من جهة ان مذ ومند كانا ظرفين على ظاهر قوله ومنها مذ ومند وهذا يقتضى ان يكونا خبرين لامبتدئين لان الظرف اذا وقع فى التركيب يتعين للخبرية فتموله وهو متبدأ يخالف هذا اراد الشارح ان يدفع هذا الايراد بقوله (واعلم انهما) اى مذ ومند (اذا كانا متبدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لاطرفان) لانهما ليسا بتقدير فى واذا كانا كذلك (فلا يصح عدتهما) اى عد مذ ومند (من الظروف المبينة) كما سبق التنبه عليه بانه على النسخة التى اختارها الشارح (الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان) يعنى ان المراد من عدتهما فى عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضعا لزمان (لانهما يقعان ظرفين) بمعنى ان لفظي مقدر فيهما كما فى سائر الظروف وقوله (فى تراكيههم) متعلق بيقعان (ومنها) (اى من الظروف المبينة) (لدى) (وما جاء فى لدى لغات اشار اليها المصنف فاحداها لدى (بالالف المقصورة) (ولدى) (بفتح اللام وضم الدال وسكون النون) وقال الرضى لدى مثل عضد سا كنة التون هى المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدى صباح ومن لدى حكيم ومعناها اول غاية زمان او مكان وقولما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان ثم قال ولدى بمعنى لدى الا ان يقال لدى ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدره فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء انتهى ولكونهما اصلين وام الجمع واكثر لغة فرق بينهما وبين ما بعدهما بقوله (وقد جاء لدى) (بفتح اللام وسكون الدال وكسر التون) (ولدى) (بفتح اللام والدال وسكون التون) (ولدى) (بضم اللام وسكون الدال وكسر التون) وهذه كلها بالنون وقد جاء بغير التون وهو قوله (ولد) (بفتح اللام وسكون الدال) (ولد) (بضم اللام وسكون الدال) (ولد) (بفتح اللام وضم الدال) وهذه سبع لغات مع ان فيها ثمان لغات فبقى فى بيان الشارح لغة لدى بفتح اللام وكسر الدال لكونه فى صدد التقييد واما المصنف فلعدم تقييده بشئ اكتفى بقوله لدى من غير اشارة الى حركات الدال

فيحتمل التقيد بالفتح والكسر في الدال وائتمام يكتف في بيان لدن بضم الدال
ايضا بالتقيد بان يقيد الدال بحركات ثلاث معا لثلاثا يفوته التنبيه على اصالة
لدن بضم الدال كذا في العصام * ثم شرع الشارح في وجه بناؤها فقال (وبناؤها)
اي بناء لدى وما بعدها واما فسرنا الضمير كذلك لما قال بعض المحشين
ان ضمير بناؤها راجع الى لدى وما بعدها كما يدل عليه قوله الاتي والفرق اى
آخره يعنى ان الشارح مثل في بيان الفرق بقوله لدى زيد اولدن زيد ولو خصص
الضمير بلدى لكونها اصلا لم يناسب التمثيل بلدن يعنى بناء المجموع حاصل (وضع
بعضها) اى لكون بعض لغاتها وهى لد ولدولد يعنى ما كانت بغير النون
والالف موضوعات (وضع الحروف) في كونها موضوعات على حرفين كمن
وعن وان كانت مشتركة في المعنى بخلاف لدى ولدن فانها موضوعات كوضع
الاسم يعنى انها على ثلاثة احرف (وحمل البقية) اى وحمل ما بقى من هذه
الثلاثة من البعض الذى لم يكن على وضع الحرف (عليه) اى على البعض
الذى وضع الحرف من حمل النظر على النظر في المعنى * ثم اشار الى اشتراك
الكل في المعنى بقوله (وكلها) اى وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند)
اى ملاسمة بمعناه في الجملة واما قيدنا بقولنا في الجملة لثلاثا يرد عليه بيان الفرق فان
معنى قوله وكلها بمعنى عند في اصل اللغة والفرق بينهما في الاستعمال حيث قال
(والفرق) اى الفرق بين كل منها وبين عند (انه يقال) اى في عند (المال
عند زيد فيما) اى في المال الذى (يحضر عنده) اى في كيسه وبيته (وفيما)
اى ويقال ايضا في المال الذى ليس عنده بل (في خزائنه) اى في خزائن
زيد (وان كان) اى ولو كان ذلك المال (غائبا عنه) اى عن حضور زيد (ولا يقال)
اى ولا يجوز في باب لدى ان يقال (المال لدى زيد اولدن زيد الا فيما) اى في المال
الذى (يحضر عنده) لا فيما يكون غائبا او في خزائنه ولذا يقال عند الله ولا يقال
لدى الله لايهامه المكان (وحكمها) اى وحكم كل من اللغات بحسب العمل
(ان يجر) على صيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع الى المجرور المنفهم منه
وقوله (بها) اى بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يجر والباء سببية وقوله
(على الاضافة) ايضا متعلق به يعنى حكم كل واحدة من اللغات المذكورة
في الاعراب بحسب ما بعده ان تكون مضافة الى ما بعدها وان يكون ما بعدها
مجرورا بها على الاضافة (نحو المال لدى زيد) وهذا الحكم في اكثر لغات العرب
(وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن) اى بلفظ لدن من بين تلك المذكورات
(خاصة) اى خص النصب بلدن لا بغيرها من البقية وقوله (غدوة) نائب
الفاعل لقوله ينصب يعنى ينصب لفظ غدوة (خاصة) على التمييزية

(سما) اى حال كون ذلك النصب من جهة السماع من العرب (تشبيها
لنونها) اى لتشبيه نون لدن (بنون التوين فى مثل رطل زيتا) فصار لدن
كأنها اسم تام بالتوين فصار عاملا وناصا لتمييزها وهو لفظ غدوة قال الرضى
فصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيدا انتهى وفى نكت
ابن مالك ان النصب على التمييز وكذا نقله الدما مبنى عن المعنى لابن هشام
واختاره الشارح العلامة * ثم اراد الشارح ان يبين دليلا يدل على كون نون
لدن كالتوين فقال (ولذلك) اى ولكون نون لدن كالتوين (تحذف) على
صيغة المجهول اى النون (عنها) اى عن كلمة لدن (وتبت) وكذا هذا على صيغة
المجهول اى تحذف النون تارة وتثبت اخرى حال كونها مع غدوة كما هو
شان سائر الاسماء المتونة مع التمييز * اعلم ان العصام ذكر فيه توجيها حاصله
ان حذف النون من قوله لدن غدوة ان كان قبل مقارنتها بغدوة يحمل على
حذف التوين كما فى سائر الاسماء المتونة تارة لما منع واثباتها اخرى وان كان
الحذف بعد مقارنتها بغدوة يحمل على ان حذفها كحذف التوين فى الاسماء
المتامة المتونة انتهى يعنى ان حذف التوين منه حائز فى كل حال سواء حذف
بعد كونه اسما تاما او قبله وقوله (ولكون غدوة) عطف على قوله ولذلك يعنى
ان حذف النون واثباتها من لفظ لدن عند مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون
جائزا لكونها مشابهة للتوين كذلك يجوز لكون غدوة (اكثر استعمالا من
سحرة) بضم السين وسكون الحاء وهى السحر الاعلى يعنى ان لدن اذا نصبت به
لفظ سحرة وقبل لدن سحرة لم يحز حذف النون منها (وغيرها) اى وغير السحرة
وهذا يشعر ان حذف التوين بعد مقارنتها بغدوة لان كثرة الاستعمال كانت
كالدليل على عينه للتمييز (ومنها قط) ترك الشارح ههنا تفسير مرجع الضمير
فى قوله ومنها ولعل وجه تركه عدم تلك الكلمة فى النسخة التى وصلت الى
الشارح كما هى اكثر النسخ التى وصلت الى غيره من الشراح ويحتمل ان يكون
لفظ منها من كلام الشارح وانما زاده لتصحيح عطف قوله قط على قوله لى كما هو
الايق ههنا لقوله منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر * ولما اختلفت اللغات فى لفظ
قط واحتمل رسم ما ذكره المصنف الكل اراد الشارح ان يفسره على وجه يشمل
الكل فقال (مفتوح القاف) اى حال كون اللفظ الذى اشتمل القاف والطاء مفتوح
القاف (ومضموم الطاء) اى ومضموما طأؤه (المشددة وهذا) اى وهذا اللفظ
بهذه الصفة (اشهر لغاته) اى لغات قط ولكونه اشهر يحمل كلام المصنف
على هذا * ثم شرع فى بيان اللغات الآخر فيه بقوله (وقد يخفف الطاء المضمومة)
فصار قط بفتح القاف وضم الطاء مخففة (وقد يضم القاف) اى قاف كل

من اللتين فصار بضم القاف والطاء مخففة (اتباعاً) يعني الاصالتهما بل جعل القاف في كل منهما تابعا (لضمة الطاء المشددة) كما في اللغة الاولى (او المخففة) كما في اللغة الثانية فيحصل منها اربع لغات الاولى اللغة الاشهر والثانية الغير الاشهر وهما اصلان والثالثة فرع الاولى الاشهر والباقية فرع الثانية الغير الاشهر ثم ذكر لها لغة خامسة غير اصل ولا فرع لاحد الاصلين فقال (وقد جاء قط) حال كونها (ساكنة الطاء) من غير تشديد وانما اهمل الشارح بيان حركة القاف لكونها معلومة في الجملة من قوله (مثل قط الذي هو اسم فعل) فانه بفتح القاف كقولنا جاءني زيد فقط (فهذه خمس لغات كلها) يعني ان هذه اللغات الخمس وان كانت مختلفة في التكلم لكنها ليست بمختلفة في المعنى لان كل واحدة من اللغات الخمس مستعملة (للماضى المنفى) وقوله للماضى تعيين للخبرية في كلام الشارح لتقديره كلمة كلها واما في تركيب المصنف فيحتمل ان يكون حالا او صفة او خبرا محذوف وانما فسر الشارح بقوله (اي لاجل الفعل الماضى المنفى) للإشارة الى اللام للاجل للصلة وانما حمل اللام عليه لانه لو كان للصلة لزم ان يكون الفعل معناه الموضوع له وليس كذلك فان معناه هو الزمان للفعل ومعنى كونه للفعل ان يكون مذكورا في عقبه ليفيد معنى الاستغراق في الزمان الذى نفى وجود الحدث فيه وهذا التفسير على تقدير كون الماضى صفة للفعل واما اذا كان صفة للزمان فاليه اشار بقوله (او الزمان الماضى المنفى) فعلى هذا تكون اللام للصلة لانه موضوع للزمان الماضى المنفى فقوله المنفى صفة للماضى في اللفظ وجار عليه واما في الحقيقة فالمنفى هو (وقوع شئ) اي حدث (فيه) اي في ذلك الزمان فيكون قوله وقوع شئ فيه مرفوعا على انه نائب الفاعل لقوله المنفى والفرق بين التفسيرين انه في الاول اشارة الى ان كون لفظ المنفى في قول المصنف صفة للماضى حقيقة لكونه مسندا الى الفعل الماضى وفي الثانى اشارة الى ان كونه صفة للماضى ومسندا اليه مجاز عقلي لانه لا معنى لنفى الزمان بل المنفى وقوع الحدث فيه وايضا ان الاول على عدم تقدير كون الماضى موضوعا له والثانى على تقدير كونه موضوعا له لهذا اللفظ وقوله (ليستغرق المنفى) للإشارة الى علة زيادة هذا اللفظ وفأندته يعني انما اتى بهذا اللفظ مع افادة الفعل السابق لما يفيد ليستغرق المنفى المستفاد من الفعل السابق (جميع الازمنة الماضية) لان هذا الاستغراق لا يستفاد من المفعول المنفى السابق (نحو ما رأيت قط) يعني ان نفي الرؤية مستغرق في جميع الازمنة الماضية وكذا نحو هل رأيت الذئب قط فانه ايضا بمعنى ما رأيت * ثم شرع في بيان وجه البناء فقال (وبناء المخففة) يعني ان وجه بناء ما كانت مخففة من هذه الخمس (لوضعه) اي لكون ذلك اللفظ موضوعا

ومطبوعا (وضع الحروف) اى مشابه لبعض افراد الحرف في كونه على حرفين
وفي سكون آخره مثل عن وهل بخلاف المشددة منها فانها على ثلاثة احرف
مثل وضع الاسم فحينئذ لم تشابه المشددة الحرف بلا واسطة فيحتاج الى بيان
سبب آخر في بناءه ولذا قال (وبناء المشددة لمسابتها) اى لكونها مشابهة
(لاختها المخففة وقيل) في وجه بناء المشددة انه (حمل على اختها عوض)
في كونه لاستغراق النفي ولما بنى عوض لكونه مقطوعا عن الاضافة كاسيحيء
بنى قط ايضا لكونه محمولا عليه من قبيل حمل النظير على النظير (و) (منها)
(عوض) وتوسيط الشارح لفظ منها التصحيح العطف كما سبق وقوله (بفتح العين
وضم الضاد) تفسير لتصحيح اللغة وهو اما حال او خبر مبتدأ محذوف وكونه
بضم الضاد هي اللغة المشهورة (وقد جاء) اى وجاء في عوض (فتح الضاد)
في لغة (وكسرها) اى وكسر الضاد في اللغة الاخرى وقوله (للمستقبل المنفى)
اما حال او صفة او خبر مبتدأ محذوف كما سبق في قوله للماضى (اى لاجل الفعل
المستقبل) وهذا اذا كان قوله المستقبل حفة للفعل وكان قوله (المنفى)
مسندا في الحقيقة الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام للاجل للصلة وقوله
(او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ) تفسير على تقدير كون اللام للصلة
وكون المستقبل حفة للزمان الموضوع له وكون اسناد المنفى الى الزمان مجازا
عقليا كما عرفت فيما سبق وقوله (ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلية) بيان
ايضا للفائدة زيادة اللفظ كما عرفت (نحو الاراد) بفتح الهمزة (عوض) يعنى انه
لا تتعلق به رؤيتي في جميع الازمنة المستقبلية (وبناء عوض) اى ووجه بناء
عوض (على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد) وقد عرفت
ان ما قطع عن الاضافة من الظروف مشابه للحرف في الاحتياج والبناء في قوله
(بدليل اعرابه) للاستعانة يعنى انما حكم على عوض بانه مقطوع عن الاضافة
باستعانة دلالة كونه معربا اذا كان (مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى)
يعنى انه بمعنى (دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى) اى معناها هو
الموجود الذى (يبقى على وجه الدهر) واكثر ما يستعمل عوض في مقام القسم
وقال العصام ان الاستدلال بكونه معربا على انه مقطوع عن الاضافة نحكم
لجواز أن تكون الفتحة التي ترى في لفظ الدهر في قوله دهر الداهرين فتحة بناء
لا فتحة اعراب لانه كما سبق يجوز بناؤه على الفتح والكسر بخلاف نحو قبل وبعد
لانه لم يسمع بناؤه كما كذلك فتعين فتحهما للاعراب * ثم شرع في بيان احكام
الظروف المضافة الى الجملة غير مقطوعة عن الاضافة الى لفظ اذا بعد بيان
احكام ما قطع عن الاضافة فقال (والظروف المضافة الى الجملة او) (الى كلمة)

(اذ) وقوله (المضافة) بالجر صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم في الظروف المضافة الى اذ ليس على اطلاقه بل هو مشروط بكون هذه الكلمة مضافة (الى الجملة) فقوله الظروف مبتدأ وقوله (يجوز بناؤها) خبره اى يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما بينه الشارح وقول الشارح (لا كتسابها) دليل لجواز بنائها يعنى وانما يجوز بناؤها لا كتسابها اى لا كتساب الظروف المذكورة (البناء من المضاف اليه) وهى الجملة التى هى مبنى الاصل * ولما ظهر الاكتساب المذكور فى الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر فى الظروف المضافة الى الكلمة اذ اشار الشارح اليه بقوله (ولو بواسطة) يعنى المراد من الاكتساب اعم من الاكتساب بلا واسطة كما فى اذ او بواسطة كما فى كلمة اذ وقوله (على الفتح) متعاقق بالبناء وقوله (للخفة) دليل لتعيين الفتحة من بين القاب البناء نحو قوله تعالى (يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف وهو يوم الى الجملة وهى جملة ينفع وقوله تعالى (من خزى يومئذ) وهذا مثال للظرف المضاف الى كلمة اذ المضافة الى الجملة وهى جملة كان كذا فحذفت جملة كان كذا وعوض عنها التوسين وقوله (فيمن قرأ بالفتح) متعلق بالمتالين يعنى ان هذين المتالين انما يجوز كونهما مثالين لما بنى على الفتح فى قراءة من قرأها بالفتح كما قرئ به فيهما فى القراءة المتواترة واما فيمن قرأها بالرفع فى الاول وبالجر فى الثانى كما هى المتواترة ايضا فيكونان مثالين لكونهما معربين * ولما لم يتعرض المصنف لمقابلة جواز البناء لكونه معلوما لاصالته اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجوز اعرابها) يعنى انه كما يجوز بناؤها على الفتح يجوز اعرابها (ايضا لكونها) اى لتكون الظروف المذكورة (اسماء مستحقة للاعراب) بالنسبة الى ذاتها لبقاء الظرفية ولعدم ثبوت الاحتياج الى شىء وهذا بيان لمرجح الاعراب وقوله (ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه) اى من ذلك المبنى اثبات لمرجح الاعراب برد مرجح البناء يعنى ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين كونها معربة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء فحائز الاعتبار يقتضى الجواز لا الوجوب (وكذلك) وفسر الشارح المشار اليه بقوله (اى كالمذكور من الظروف) يعنى انها اشارة الى الظروف بتأويل المذكور لانه لو لم يؤول به لكان اللائق فى العبارة ان يقول ومثلها وقوله (فى جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبيه (مثل وغير) وتوسيط الشارح قوله (مذكورين) للاشارة الى ان قوله (مع ماوان) حال من مثل وغير اوصفة لهما * ثم ان ما اختاره الفاضل الهندى وعصام الدين من نسخ المتن هذا مع ماوان وان بزيادة الالف والنون الاخرين فلا يحتاج الى التقيد بقوله مشددة ومخففة اذ لفظهما معن عنه

لتكررها فيها واما النسخة التي اختارها الشارح فالالف والتون ليس بمكرر فيجب عليه حينئذ أن يؤوله وبقوله (مخففة) وهي التي تدخل على الفعل (او مشددة) وهي التي تدخل على الجملة الاسمية وان يؤول ايضا قوله وان بما يكتب على هذه الصورة (مثل قيامي مثل ما قام زيد) هذا مثال للفظ مثل المذكور مع ما المصدرية (وقيامي مثل ان يقوم زيد) وهذا مثال مثل المذكور مع ان المخففة المصدرية (او قيامي (مثل انك تقوم) وهذا مثال ما ذكر من لفظ المثل مع ان المشددة وانما عطفه باو لان النسخة التي اختارها الشارح هي ما ليس الف والتون مكررا فيها فيقتضى ان يمثل مثالان سواء كانت مشددة او مخففة فلا يجتمعان في مادة واحدة فيكون الممثل احد الامرين فيقتضى ان يأتي في المثالين باو الداخلة على احد الامرين كما ذكرنا في امثاله* ثم شرع الشارح في توجيه وجه جواز البناء والاعراب في المذكورات فقال (لمشابهتهما) اي وانما الحق مثل وغير حال كونهما في هذه الصفات بالظروف المضافة في جواز البناء والاعراب لكونهما مشابهتين (الظروف المضافة الى الجملة) في كونهما مضافين في المعنى الى المصدر مع وقوع المبنى وهو ما وان مشددة ومخففة بموقع المضاف اليه نحو اذا وحيث يعني ان الظروف المضافة الى الجملة وهي التي كان مثل وغير مشابهتين لها (نحو اذا وحيث) وقوله (وبهذه المشابهة) يعني بسبب هذه المشابهة لا يغيرها من الاسباب (ذكرها) اي المصنف (في بحث الظروف) مع انها ليسا بظرفين (ويجوز اعرابهما) اي وكما يجوز بناؤها بجوز ايضا اعرابهما (لكونهما اسمين مستحقين للاعراب) كما هو التوجيه في اعراب الظروف المذكورة وقال الشيخ الرضي ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها ينبغي ان لا يكون على اطلاقه لان الظروف المضافة الى الجملة على ضربين واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذا واما اذا ففيها خلاف هل هي مضافة الى شرطها او لا وجائزة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء واما جائزة الاضافة اليها فهي ايضا على ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماهية المصدر فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها واما ان لا تضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبني في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بدله من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظروف المضافة وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه انتهى ملخصا (المعرفة والتكرة) اي المتداولتان في السنة النحاة وكثرة ذكرها فيما تقدم من المباحث قائمة مقام ذكرها صريحا واللازم لكثرة الاحتياج اليهما ان يقدم بجهتهما على بحث

غير المتصرف لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المبنى كانت معرفتها موقوفة على معرفة المبنى فلهذا اخرها المصنف عنه كذا في العصام ثم فسر الشارح بقوله (اي هذا باب بيان المعرفة والتكررة) لبيان ان هذين اللفظين خبر للمبتدأ المحذوف وهو هذا مشيراً الى ماسيجي من المسائل المستحضرة وقدر كلمة الباب للاشارة الى ان مباحثهما مباحث مستقلة ليست من مباحث المبنى بقرينة ترك العاطف كما هي عادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب وانما قدر البيان لئلا يلزم اتحاد الميين بالكسر بالميين بالفتح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التي كانت جزءاً من الكتاب مينة للمسائل التي كانت جزءاً من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للاشارة الى انهما من اقسام الاسم مطلقاً لان الاسم المبنى لان الاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة فتقسيمه تارة الى المعرب والمبنى باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدم اختلافه وتقسيمه الى المعرفة والتكررة باعتبار الاشارة الى معين وعدم الاشارة اليه وتقسيمه الى المؤنث والمذكر باعتبار وجود علامة التأنيث وعدم وجودها وتقسيمه الى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار دلالة على اثنين او اكثر وعدمها وتقسيمه الى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه ثم يقسم المتصرف الى المصدر وغيره كذا في الامتحان * ولما كان تعريف المعرفة وجودياً والتكررة عدمياً قدم تعريف المعرفة فقال (المعرفة) يعني ماهيتها على ان يكون اللام للجنس كما هو الاليق بمقام التعريف وهو مبتدأ وقوله (ما) اعنى الموصول مع صلته خبره وتفسير الشارح بقوله (اي اسم) (وضع) تفسير لما بانه عبارة عن المقسم وهو الاسم المطلق * ولما كان للوضع اقسام اربعة عقلاً وهي ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فالموضوع له اما عام واما خاص فامتنع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً فبقى ثلاثة اقسام منها استقرار الاول الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكليات لافرادها كوضع الانسان لزيد وعمر ومع وضعه للحيوان الناطق الموجود فيهما والثاني الوضع الخاص مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث الوضع العام مع الموضوع له الخاص وهو وضع الحروف والمضمرات واسماء الاشارات وغيرها كما سيجي اراد الشارح ان يفسر الوضع على وجه يشمل الاعلام وغيرها من المعارف فقال (بوضع جزئى) كوضع الاعلام (اوكلى) كوضع غيره والوضع الجزئى ان يتصور الواضع مفهوماً جزئياً للاسم بازائه كوضع زيد لذاته يتصور مشخصاته المنحصرة له وكوضع الاسامة لماهية الاسد بان يتصور ماهيتها من حيث خصوصها لامن حيث كليتها وصدقها على كثيرين فهي بمنزلة المفهوم

الجزئى لا يتحمل غيرها والمراد بالوضع الكلى ان يتصور المفهوم الكلى سواء جعل ذلك المفهوم آلة للملاحظة الجزئيات فوضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا او لم يجعل ذلك المفهوم آلة للملاحظة الجزئيات بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عامين فالمعرفة منها ما كان الموضوع له خاصا سواء كان الوضع خاصا ايضا كما فى الاعلام او عاما كما فى البواقي من المعارف والتكررة ما كان الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا واللام فى قوله ﴿ لشيء ﴾ متعلق بوضع وصلة له ووسط الشارح قوله (ملتبس) ليكون قوله ﴿ بعينه ﴾ صفة لشيء والضمير المجرور فى قوله بعينه راجع الى الشيء فقوله ما وضع بمنزلة الجنس تعريف المعرفة يشمل الاسماء المعارف والتكررات وقوله لشيء بعينه بمنزلة الفصل اخرج التكررات اذ هي لم توضع لشيء بعينه * ثم الشارح اراد تفسير الشيء الملتبس بعينه فقال (اى بذاته المتعينة) فاراد بظاهرة ان الشيء اذا قيد بعينه يراد به ذاته المتعينة يعنى شخصه اعتمادا على ماشاع بين الابداء من استعمال امثال هذا التركيب اعنى تقيدهم للشيء بقولهم بعينه يريدون به ذاته المتعينة المشخصة والافحجى العين بمعنى الذات المتعينة مما لم تساعده اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه هو ذات الشيء ونفس الشيء كما فى قولهم جاءنى زيد نفسه وجاءنى زيد بنفسه بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة ما وضع لشيء نفسه لا لامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشيء اذا ما من موضوع لشيء الا وهو موضوع لذلك الشيء نفسه فيشمل جميع الالفاظ الموضوعية بالنسبة الى معانيها الحقيقية فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن التكررة كذا فى العصام وقد سمع من بعض الاساتذة انه لا يرد على الشارح ما اورده العصام من انه اذا لم يحتمل هذا التفسير على ما هو الشائع بين الابداء لزم المحذور المذكور اعنى الالتباس لان المراد من الشيء المذكور هو الذات وهو مع قطع النظر عن التوصيف بالتعيين اعم من المتعينة وغيرها ولما وصف بقوله الملتبس بعينه يراد به تعيين ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا متعينة لاقبله انتهى ما سمع منه رحمه الله تعالى وقوله (المعلومة للمتكلم والمحاطب) بالجر صفة بعد صفة لقوله بذاته وكذا قوله (المعهودة بينهما) صفة ثالثة للذات (فالشيء) يعنى انما قيدنا بهذه لان الشيء المذكور فى التعريف حال كونه (مقيدا بهذه المعلومية) وهى كونه معلوما لهما (والمعهودية) وهى كونه معهودا بينهما (اذا وضع له) اى لذلك الشيء (اسم فهو) اى فذلك الاسم هو (المعرفة واذا وضع له اسم) يعنى اذا وضع لذلك الشيء (باعتبار ذاته

مع قطع النظر عن هذه الحثية وهي كونه من حيث انها معلومة ومعهودة (فهو) اى فذلك الاسم الموضوع لذلك الشيء باعتبار ذاته فقط هو (النكرة فقوله ما وضع لشيء) مع قطع النظر عن معلومته ومعهوديته (شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه) مع القيود المذكورة (يخرج به النكرة) ثم شرع المصنف فى تعداد انواعها فقال (وهي) (اى المعرفة) وقوله هي مبتدأ وخبره فى تركيب المصنف قوله المضمرة الخ وفى تركيب الشارح قوله (ستة انواع) والضمير راجع الى المعرفة المعروفة بما ذكر امكنها من حيث افرادها النوعية كما سبق فى اول الكتاب فى قوله وهي اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان الحصر فى هذه الانواع الستة ليس بعقلى ولا جعلى بل هي منحصرة فيها بحكم الاستقراء ثم قال (واشار) اى المصنف (بترتيبها) اى بترتيب تلك الانواع يجعل كل واحد منها فى مرتبه بان ذكر بعضها او لا وبعضها ثانيا بعده (فى الذكر) اى حل كون ذلك التركيب ذكريا (الى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع (بحسب المرتبة) بان كان بعضها اعرف من بعض وبعضها اعلى مرتبة فى الاعرفية والحاصل ان المعرفة بالنسبة الى افرادها كل مشكك فان بعضها اعرف من بعض وبعض الاعرف اعلى من الاعرف الآخر الى آخره وقيل الى مرتبة ليس فوقها اعرف منها وقيل الشارح تبع فى ذلك الفاضل الهندى لان الترتيب الذكري ليس بمطابق للترتيب الرتبي فى الاعرفية فان المبهمات منها مايساوى ذا اللام والمضاف الى احدها ومنها مايساوى المعرفة باللام ومنها مايفوته فاجيب بان ماذهب اليه الشارح هو المشهور من مذهب سيويه صرح بذلك فى المتوسط ثم قال وفيه اختلافات وسيصرح به الشارح ايضا واختر المصنف ما هو المشهور من مذهب سيويه فلا يعترض بان الشارح تبع فى ذلك الفاضل الهندى وليس كذلك وكون المبهمات مساوية لذى اللام والمضاف الى احدها هو غير المشهور من مذهبه (فالاول) مبتدأ وقوله (المضمرة) خبره يعنى اول انواع المعرفة هي المضمرة وهي اعرف باقى الانواع (فانها) اى انما كانت المضمرة معرفة مع انها وضعت بوضع كلى لانها (موضوعه بازاء معان معينة مشخصة) وكل لفظ شأنه كذلك فهو معرفة فالمضمرة معرفة بحسب تعيين الموضوع له وتشخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر جزئى كما فى الاعلام بل (باعتبار امر كلى كما مر) لكن ذلك الامر الكلى الغير المعين ليس هو الموضوع له للضمير بل هو آلة لملاحظته (فان الواضع لاحظ او لا) اى قبل الوضع (مفهوم المتكلم الواحد) لكن لا من حيث كونه زيدا ولا من حيث كونه متصفا بصفات اخرى بل (من حيث انه) اى من حيث ان المتكلم الواحد (يحكى عن نفسه مثلا) بان يقول انا فعلت

كذا (وجعله) اى وجعل الواضع ذلك المفهوم بعد ملاحظته بهذه الحيثية (آلة للملاحظة افراده) من المتكلمين الحاكين عن انفسهم (ووضع) بعد ذلك من الملاحظة (لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه) مثلا اذا قال زيد انا قائم وضع لفظ انا لزيد واذا قال عمرو انا قائم وضع لفظ انا لعمرو مع ملاحظة كل منهما متكلما واحدا يحكى عن نفسه (بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه) يعنى لا يفيد لفظ انا فى انا قائم مثلا اذا قاله زيد الا انه وفى التركيب الثانى انه ولا يفهم منهما الا انه زيد فى الاول وعمرو فى الثانى (دون القدر المشترك) يعنى لان الواضع لاحظه لوضع لفظ انا لذلك القدر المشترك بين الافراد وهو مفهوم المتكلم الواحد قوله (فتعقل ذلك المشترك) اما مصدر مضاف مبتدأ وقوله (آلة) خبره وهذا اولى لافادته الحصر لان المصدر المضاف اذا كان مبتدأ يكون لحصره على الخبر فى كلامه حصر بقرينة قوله لانه الموضوع له واما على صيغة الماضى المجهول او المضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشترك نائب فاعله وقوله آلة بالنصب حال منه يعنى تعقل الواضع لذلك القدر المشترك اتما هو (للموضع) وقوله (لانه الموضوع له) عطف على قوله آلة بتقدير اللام يعنى ان ذلك التعقل لكونه آلة لانه الموضوع له (فالوضع كلى) اى اذا كان الحال كما قررنا فالوضع فى المضمرات وامثالها كلى للملاحظة المفهوم الكلى (والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد المتكلم وعمرو المتكلم المشخصان وموضعه علم الوضع (و) (الثانى) (الاعلام) اى الثانى الاقتص من مرتبة المضمرات فى التعيين هو الاعلام (الشخصية) يعنى سواء كانت تلك الاعلام شخصية (كما اذا تصور ذات زيد) مع جميع صفاته (ووضع لفظ زيد بازائه) اى بازاء زيد المتصور (من حيث معلوميته) للمتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى معهودية ذلك المتصور بينهما (او الجنسية) عطف على الشخصية يعنى وسواء كانت تلك الاعلام جنسية (كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضعه بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته) بين المتكلم والمخاطب وبعد تلك الملاحظة وضع له (لفظ اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث استعمل بمنع الصرف للعتين فيه وهما التأييد والعلمية ولا يجوز ايضا دخول حرف التعريف عليه كما فى زيد (بخلاف) اى وضع لفظ اسامة للحيوان المفترس ملابس بخلاف (ما) اى بخلاف وضع كائن (اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى) اى مفهوم الحيوان المفترس (مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه) اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن

معلوميته ومعهوديته (نكرة) اعلم ان النحاة اتفقوا على علمية نحو اساسه للاسد
ولفظ سبحان للتسبيح لكن اضطربت اقوالهم في الفرق بينه وبين الاسد مع
اشترأ كهما في الوضع للمفهوم الكلي فادعى بعضهم ان الفرق بينهما ان استعمال
الاسد في افراده حقيقة واستعمال اسامة مجاز فقال صاحب الامتحان والحق ما قاله
ابن الحاجب والرضي من ان تعريف مثلها تقدرى كعدل عمر لامور لفظية مثل
امتناع اللام ومنع الصرف وبقي ههنا ما قاله العصام حيث قال ويشكل تصور العلم
الشخصي بانه تصور الذات بعينه ووضع اللفظ بازائه بلفظة الله تعالى فانه لم يمكن
تصوره تعالى لغيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه
تعالى فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى تترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص
بعينه انتهى اقول ان اقوال النحاة في هذا الاسم الشريف كثيرة فقال الفاضل
العالم الافكرماني في شرح لطيف على الخطبة ان الاظهر أنه وصف في اصله بدليل
كونه صفة للاسم الاخر الشريف في قوله تعالى ﴿ الى صراط العزيز الحميد الله
الذي ﴾ على قراءة من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن الجواب عنه بجواز كونه
عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم
مثل الثريا والصعق اجري مجراء في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به
وعدم تطرق احتمال الشراكة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر
آخر خفي غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد
ذاته المحصورة لما افاد ظاهر قوله تعالى ﴿ وهو الله في السموات ﴾ معنى صحيحا
ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب
وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة المذكورة انتهى ولا يخفى ان توجيه الافكرماني
وان كان توجيهها اقتناعيا لكنه لا يكون سببا للتخلص عما اشكله العصام (و)
(الثالث) اى الذى فى المرتبة الثالثة من مراتب التعريف هو ما ذكره المصنف
فى المرتبة الثالثة فى الذكر وهو (المبهمات) (يعنى) اى يريد المصنف بالمبهمات
(اسماء الاشارات) و (اسماء الموصولات) فعلى هذا يكون قوله والموصولات
عطف على قوله اسماء لا يراده بصيغة الجمع (وانما سميت) اى تلك الاسماء
(مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم) اى عند المخاطب (وكذا
الموصول) اى كما ان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالموصول ايضا (من غير
صلة مبهم) صرح به الرضى حيث قال لان بحضرة المشير اشياء متعددة كل
يحتمل ان يكون مرجع الاشارة ثم قال وانما لم يجعل الضمير الغائب من المبهمات
لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا
ذو اللام العهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم) وهو المضمرات

والمبهمات مخالف لقسم العلم لان قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص بخلاف هذا القسم من المعرفة فانه (من قبيل الوضع العام والموضوع له) اى والحال ان الموضوع له (الخاص) وقوله (فانها) دليل للمجموع يعنى وانما يكون الوضع فى هذا القسم عاما والموضوع له خاصا لان الفاظ الاسماء المبهمات (موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة) وهى هذا الحجر والذى خرج من الدار مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا الشخص الذى فى الثانى معلوم ومعهود بعنوان الخارج من الدار فاللفظ هذا فى الاول والذى فى الثانى موضوعان لهذا الحجر المعين والخارج المعين (من حيث معلوميتها ومعهوديتها) يعنى بعد ملاحظة التعيين لكن لا بملاحظة تخصيص هذين اللفظين لهذين المعينين كما فى العلم حتى يكون الوضع ايضا خاصا بل هما موضوعان لهما حال كون ذلك الوضع (وضعا عاما) اى شاملا لهذا الشجر ولهذا الانسان وللذى دخل وللذى اكل مثلا (كليا) اى حال كونه وضعا كليا غير مانع من وقوع الشركة بين كثيرين (فان الواضع) اى وانما كان الوضع عاما كليا لان الواضع (اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكور) وتعقل ايضا المشار اليه المتنى المذكور او المجموع المذكور وقس عليه المفرد المؤنث والمتنى والمجموع المؤنثين (وعين لفظا) اى لفظ هذا وهذان وهؤلاء وغيرها بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم) اى من افراد المشار اليه المفرد المذكور فدخل فيه كل مفرد مذكر يشار اليه فاذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان هذا) اى هذا الوضع (وضعا عاما) وقوله (لان التصور) دليل الملازمة يعنى وانما يكون اذا كان حال الواضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزمه الامران اعنى كون الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول فثابت لان التصور (المعتبر فيه) اى فى هذا الوضع (عام وهو) اى ذلك العام المعتبر هو (المشترك) اى هو المفهوم الذى اشترك (بين تلك الافراد) اى افراد مفهوم المشار اليه المفرد المذكور مثلا حيث دخل فيه كل معنى مشار اليه مفردا مذكرا (والموضوع له خاص) يعنى اما لزوم كون الموضوع له خاصا فثابت (لانه) اى لان الموضوع له (خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه بالحجر غير مشار اليه بالشجر وقوله (لالمفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية يعنى ان موضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بينها) اى بين تلك الافراد حتى يكون الموضوع له عاما بخلاف وضع مثل الانسان لانه موضوع للحيوان الناطق المشترك بين افراده (و) (الرابع والخامس) (ما عرف باللام) يعنى الرابع من المعارف هو الاسم الذى عرف باللام والخامس منها ما عرف

بالنداء اى الاسم الذى عرف بالنداء وسيجيء وانما جمع الشارح بينهما
 بقرينة عطف المصنف فى ما سيجيء فى قوله او النداء باو وانما جمع المصنف
 بينهما لانهما مشتركان فى كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف البواقي
 ولما كان اللام له معان اربعة اراد الشارح ان يفسر اللام على وجه يعم كلا
 من المعانى الاربعة فقال (العهدية او الجنسية او الاستغراقية) يعنى سواء
 كانت اللام التى عرف بها الاسم لاما تفيد العهد او الجنس او الاستغراق وسواء
 كان العهد خارجيا او ذهنيا كما عممه الفاضل الامير فى حاشيته وقال
 صاحب الامتحان فى تعليقاته ان اريد بالجنس من حيث هو هو فاللام
 لام الحقيقة نحو الانسان نوع والعسل حلو وان اريد من حيث وجوده فى ضمن
 كل الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ﴿ان الانسان لفي خسر الا الذين﴾
 الآية وان اريد من حيث وجوده فى بعض الافراد بلا تعيين فلام العهد
 الذهنى نحو اشتر اللحم حيث لا عهد فتكون اللام الجنسية المطلقة منقسمة الى
 الحقيقة والاستغراق والعهد الذهنى فعلى هذا لا يرد على الشارح انه جعل قسم
 الثنى وهو الاستغراق قسيما له اى للجنس كما اورده عصام الدين لانه يجوز
 ان يندرج العهد الذهنى ههنا فى اللام العهدية كما نقناه عن الفاضل الامير وان
 يراد بالجنسية لام الحقيقة القسيمة للاستغراق لامعناها الاعم منهما (وانما لم يقل)
 اى المصنف (مادخله اللام) حيث عدل عنه الى قوله ما عرف الخ (لثلايدخل
 فيه) اى فى المعرف باللام (ما) اى الاسم الذى (دخله اللام الزائدة لتحسين
 اللفظ) فانه لو قال ما دخله اللام يصدق على اللام التى دخلت لتحسين اللفظ
 دون افادة التعريف ولما قال ما عرف باللام لم يصدق على مثل هذا اللام فيخرج
 منه وهو المطلوب * ثم انه لما كان للمصنف فى حق العبارة ان يقول ما عرف
 باللام والميم حتى يدخل فيه ما عرف بالميم لانه معرفة ايضا اراد الشارح ان يذكر
 وجهها لتركة فقال (والميم) اى الميم التى (فى) قوله عليه السلام (ليس من امير
 امصيام فى امسفر) فى مقام ليس من البر الصيام فى السفر حيث اجاب عليه
 السلام لسائل حميرى سأل بلغته بابدال اللام الى الميم فقال امن امصيام
 فى امسفر وانما لم يذكرها المصنف لان تلك الميم (بدل من اللام) فكان ذكر
 اللام مغنيا عنها واذا كان ذكر اللام مغنيا عنها لكونه بدلا منها (فلا يعد ما) اى
 لا يعد الاسم المعرف الذى (دخلته) اى دخلت الميم اياه نحو لفظ بر ولفظ صيام
 (قسما آخر) اى قسما آخر غير القسم الذى دخلته اللام (من المعارف) بان
 يقال ما عرف باللام والميم وقال العصام حينئذ سقط ما ذكره فى قوله ومن خواصه
 دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم انتهى يعنى

ان بين قول الشارح هنا وبين قوله هناك تناقضا لان اللام لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا هو أن يكون الميم فردا آخر للتعريف كاللام فلا يكون بدلا منه واللام لاقوله هنا هو ان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو بدل من اللام فاللامان متناقضان وكذا الملزومان ويمكن ان يرفع التناقض من طرف الشارح بان يقال انا لانسلم التناقض لان ما ذكره المصنف في اول الكتاب بيان خواص الاسم ولا شك ان اللام والميم يشتركان في كونهما من خواصه فيكون المراد من التعريف هناك ما يكون خاصة للاسم فيلزم حينئذ شمول التعريف للميم لانه يكون من افراد ما هو الخاصة وما ذكره هنا تعريف المعرف باللام ولا شك ان دخول الميم في افراده ليس بقطعي حتى يحكم انه من افراده كاللام فاحتمل ان يكون خارجا بدلا من اللام فحمله الشارح هنا على البدلية لعدم القاطع في دخوله والله اعلم (او) (عرف) (بالتداء) وانما وسط الشارح قوله عرف بين العاطف والمعطوف للاشارة الى ان قوله بالتداء معطوف على قوله باللام والى ان او هنا لتقسيم الحدود حيث ذكر ما به الاشتراك بينهما كما هي اشارة لكونه لتقسيم الحدود ويؤيده عد المصنف كلا منهما نوعا على حدة حيث قدر الشارح بقوله والرابع والحامس وقد اشرنا اليه ايضا في تفسيره (نحو يارجل) ولما كان المعرف بالتداء مشتركا بين كونه نكرة وبين كونه معرفة احتاج الى قرينة تعين ما هو المعرفة من المنادى وما هو النكرة منه فاراد الشارح ان يبين تلك القرينة فقال (اذا قصد به معين) يعنى انما يكون نحو يارجل مثلا للمعرفة اذا قصد بالتداء نداء لمعين (بخلاف نحو يارجلا) اى اذا قصد به النداء (لغير معين فانه) اى فان قوله يارجلا مع هذا التقصد (نكرة) فلا يكون مثالا للمعرفة * ولما ذكر المصنف المعرف بالتداء والمتقدمون من النحاة تزكوا ذكره في كتبهم حيث اكتفوا بذكر المعرف باللام اراد الشارح ان يذكر وجه تركهم فقال (ولم يذكره المتقدمون) اى انما لم يذكر المتقدمون هذا النوع (لرجوعه) اى لرجوع هذا النوع (الى ذى اللام) بان يكون من قبيل رجوع الفرع الى اصله كما بينه (اذا صل) اى لان اصل قولنا (يارجل) هو قولنا (يا ايها الرجل) لاتحاد المعنى الذى قصد من قولنا يارجل للمعنى الذى دل عليه قولنا يا ايها الرجل (والسادس) (المضاف الى احدها) اى النوع السادس من المعارف هو الاسم الذى يضاف الى احد المعارف المذكورة * ولما توهم عدم جواز الاضافة فى القسم السادس اعنى ما عرف بالتداء انه لا يجوز ارجاع الضمير الى جميع ما سبق من انواع المعرفة اراد الشارح بيان صحة الارجاع الى كلها (اى الى احد الامور الخمسة) يعنى ان مراد المصنف بقوله والمضاف الى احدها هو المضاف الى احد

الامور الخمسة (المذكورة) ولو بالجملة قوله (ولا تستلزم) دفع لمنشأ التوهم
 وهو أن الضمير المذكور لو كان راجعا الى الخمسة المذكورة يتبادر منه ان تصح
 الاضافة الى كل منها مع انه لا تصح الاضافة الى ما عرف بالتداء فاجاب عنه
 بانه لا تستلزم (صححة الاضافة الى احدها تحتها) اى صححة الاضافة (بالنسبة
 الى كل واحد) منها (فلا يرد) اى حينئذ لا يرد (انها) اى الاضافة (لا تصح
 الا بالنسبة الى الاربعة الاولى) وهو الاعلام والمضمرات والمبهمات وما عرف
 باللام بالنسبة الى المنادى كما ارجعه الفاضل الهندي كذلك (فان المنادى
 لا يضاف اليه) وقال العصام لا يخفى ان ارجاع الضمير الى الكل ودفع استلزام
 الصححة لصحة الاضافة تكلف ولهذا جعل الهندي المرجع الامور الاربعة وهو
 وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى ولان عبارة المتقدمين
 الذين لم يذكروه ابتداء لم يسبق في كلامهم زيادة على هذه الاربعة فلما زاده
 المصنف واورد هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان الشارح ذهب الى ان
 القضية المستنبطة من قوله الى احدها في قوة قولنا احدا لأمور الخمسة المذكورة
 يضاف اليه وهذه القضية المستنبطة هي الموجبة الجزئية وهي اعم من الموجبة الكلية
 القائلة بان كل واحد من الامور يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض الامور
 لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص والله اعلم * ثم لما كان المتبادر من قوله
 والمضاف الى احدها هو الاسم الذي يضاف الى احد المذكورات لا واسطة
 مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة ورد على تركيب المصنف نقض بانه
 غير شامل فاشار الشارح الى هذا النقض مع حوايه فقال (قيل) اى على
 المصنف (كان عليه) اى كان واحدا عليه (ان يقول والمضاف الى المعرفة) يعنى
 سواء كان ذلك المعرفة مكتسبا لتعريفه من الامور المذكورة او من المضاف الى
 احد المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل فيه) اى في النوع السادس
 (المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا) اى كما دخل فيه المضاف الى المعرفة بالذات
 (مثل غلام ابيك) فان الغلام في هذا التركيب مضاف الى الاب والاب مضاف
 الى الضمير الذي هو من المعارف المذكورة فاكتسب الاب من الضمير تعريفا
 فصار معرفة ثم اكتسب الغلام من الاب لكونه مضافا اليه (واجواب) اى
 عن هذا الايراد تحرير المراد وهو (ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من
 ان يكون) اى ذلك المضاف مضافا (بالذات) كقولنا غلامك (او بالواسطة)
 كقولنا غلام ابيك * اعلم ان هذا السؤال نقض شبهه تقريره ان عبارة المصنف
 باطلة لانها عبارة غير شاملة للاسم المضاف الى المضاف وكل عبارة شأنها
 كذلك فهي باطلة واجواب منع الصغرى يعنى لا نسلم انها غير شاملة لم لا يجوز

ان يكون المراد منه اعم منهما * ولما كان بعض الاسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكره الشارح في بحث الاضافة اراد أن ينبه عليه ههنا فقال (ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق) اى فى بحث الاضافة (ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو) اى ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم) اى حكم كون المضاف معرفة بالاضافة الى احد الامور والاولى ان يقيد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل كما قيد به صاحب الامتحان ولعل المصنف اهمل هذا القيد ههنا وفى بحث المضاف لان التوغل امر زائد ولا تنقض القاعدة بمثله والله اعلم وقوله (معنى) قيد للمضاف الذى اكتسب التعريف بالاضافة الى احد هذه الامور وهو مفعول مطلق مجازى لقوله والمضاف اما بتقدير المضاف اى اضافة معنى او بتقدير الموصوف اى اضافة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضافين لقوله او المضاف اى وقت افادة معنى وان يكون مفعولا له بحذف مضاف اى لافادة معنى وهذه الوجود الاربعة نقاها زبني زاده من الحواشى الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسره بقوله (اى اضافة معنى) ثم فسره بقوله (يعنى اضافة معنوية) للاعلام بان اضافة الاضافة من قبيل اضافة المنسوب الى المنسوب اليه * ولما كان تفسير الشارح بقوله اضافة معنى ثم تفسيره بقوله اضافة معنوية موها بكون المختار عنده ان يكون من قبيل حذف الموصوف اراد أن ينبه على ان مراده منه حذف المضاف فقال (فقوله) اى فقول المصنف (معنى) بدل منه وقوله (مفعول مطلق) خبر لقوله فقوله وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعنى ان قوله معنى مفعول مطلق بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كما ترى (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله معنى (عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية) نحو حسن الوجه وضارب زيد واتما احترز عنها (لانها) اى الاضافة اللفظية (لا تفيد تعريفا) بل تفيد التخفيف فى اللفظ فقط كما سبق فى بحث الاضافة * ولما ترك المصنف تعريفات المعارف وعرف من بينها العلم لا غير اراد الشارح بيان وجه تركه فقال (ولما سبق) فى بحث المبني (تعريف المضمرات والمبهمات) يعنى الموصولات واسماء الاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اى والحال ان معنى المضاف الى احدها (معنى ظاهر) وكذا قوله (والمعرف باللام او التداء مستغن عن التعريف) حال ايضا يعنى لما سبق تعريف النوعين الاولين من ظهور القسم السادس واستغناء القسم الرابع والخامس عن التعريف وقوله (خص العلم) جواب لما وقوله (بالتعريف) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور فيكون خص بمعنى امتياز يعنى امتاز العلم من بين المعارف بذكر

تعريفه فقط وقوله (فقال) عطف على خص اي خص المصنف وقال (العلم) ولما كان المراد بالعلم المعروف ههنا هو العلم الشامل لاقسامه الثلاثة بصدق تعريفه عليها اراد الشارح ان يفسره بحيث يشملها فقال (اسما كان) اي سواء كان العلم اسما يعني غير كنية ولقب (اولقبا او كنية) وقال العصام هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة في العموم انتهى يعني ان لفظ الاسم يطلق في الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل وعلى اسم غير صفة وعلى علم غير لقب ولا كنية فالاول اعم من الثاني والثاني اعم من الثالث (لانه) اي لان العلم (ان صدر بالاب) نحو ابوبكر (او الام) نحو امين (او الابن) نحو ابن عامر (او البنت) نحو بنت عمرو (فهو) اي فذلك العلم (كنية والا) اي وان لم يصدر بما ذكر فهو قسمان (فان قصد به مدح) نحو صالح (او ذم) نحو طالح (فهو) اي فذلك العلم (لقب والا) اي وان لم يصدر ولم يقصد به مدح او ذم (فهو) اي فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمرو وقال بعضهم ان تخصيص الكنية بمصدر بالامور الاربعة للاتباع لما قال القدماء والا فالتخصيص غير الائق لان مصدر بالاخت والاخ خارج عنه واورد عليه ايضا ان قوله والا فان قصد قضية مباينة للكنية لان المفهوم منها ان الكنية مالم يقصد به المدح ولا الذم مع ان بعض الكنية صدر بالاب والام مع قصد المدح كابي الخير وام الخير فان قيل ان بينهما عموما وخصوصا من وجه وانهما قد يتصادقان قلنا حينئذ يلزم ان يكون التقسيم غير حقيقي والمخلص ان يلتجأ الى ما حققه الرضى من ان الفرق بينهما معنوي وهو ان اللقب يمدح الشخص او يذم بمعناه والكنية لا يعظم بمعناها بل لعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها فقوله العلم مبتدأ وقوله (ما وضع لشيء بعينه) في مقام الجنس خبره اي اسم وضع لشيء معين (شخصا) اي سواء كان ذلك الشيء شخصا (او جنسا) لان الشيء المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة متعينة في الذهن عينا كاسامة لحقيقة الاسد المتعينة عند العقل عينا عند دخول لام الجنس (واحترز) اي المصنف (به) اي بقوله بعينه (عن التكررات) لانها وان وضعت لشيء لكنها لم توضع له مع ملاحظة التعيين * ولما ذكر الوضع ههنا توهم خروج الاعلام التي لم يكن اختصاصها لمعين من الوضع بل من غلبة الاستعمال فاراد الشارح ان يدفع هذا التوهم فقال (والاعلام الغالبة التي تعينت) اي لم يكن التعيين فيها من الوضع بل تعينها (لفرد معين بغلبة الاستعمال) اي بسبب غلبة استعمال المستعملين (فيه) اي في ذلك الفرد كالتجم حيث تعين للثريا بغلبة الاستعمال فمثل تلك الاعلام (داخلة في التعريف) اي في تعريف العلم

لان غلبة استعمال المستعملين) اذا كانت ملايسة (بحيث اختص العلم الغالب
 بمفرد معين) تكون الغلبة ملايسة (بمنزلة الوضع من وضع معين فكأن هؤلاء
 المستعملين وضعوا له) اى لذلك المفرد المعين (ذلك) اى الاسم يعنى ان الاستعمال
 المعين شابه الوضع المعين فى كونه لمعين فصار هؤلاء المستعملون مشابهين
 للواضعين فيصدق على تلك الاعلام انها وضعت بعينها وقوله (غير متاول)
 بالنصب حال من الضمير الذى فى وضع وقوله (غيره) بالنصب ايضا مفعول
 متاول كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه
 غير متاول غير ذلك الشيء) وقوله (بالاستعمال فيه) بيان للتناول اى التناول
 والشمول لغير المعين مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم
 الموضوع لمعين فى غير ذلك المعين يعنى ذلك التناول لاينافى ذلك الوضع
 (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير متاول غيره (عن المعارف) اى
 التى سوى العلم (كلها) من المضمرات والنهيات وما عرف باللام والنداء
 ومن المضاف الى احدها فان كلامها وان وضعت بخصوصيات كل من افرادها
 المعينة كقورها الا انها اذا استعملت فيها تتناول غيرها وتحتمله كذا وهذا
 فانها وان وضعت متكلم معين ولمشار اليه معين لكنها تتناول بهذا الوضع غيره
 من المتكلمين لكون وضعها عاما بملاحظة القدر المشترك فان قيل هذا لايتأتى
 فى المعرف بلام الجنس فانه لايتناول غيره قلنا يمكن ان يقال المعرف باللام
 وضع للجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كالجنس الاستغراقى كذا
 فى حاشية ابن قسّم العبادى (وقوله) هو مبتدأ اى وقول المصنف فى تعريف
 العلم (بوضع واحد) وتفسيره بقوله (اى تناول بوضع واحد) للاشارة الى ان
 قوله بوضع ظرفى مستقر منصوب محلا على انه صفة مصدر محذوف اى تناول
 كأننا بوضع واحد وقوله (لئلا تخرج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو وقوله
 يعنى ان هذا القيد فى التعريف قيد مدخل لا يخرج لأن المراد من قوله غير
 متاول ليس هو عدم التناول المطلق بل عدم التناول بوضع واحد فلاينافى
 هذا تناول بوضع آخر غير الوضع الاول فان من وضع زيداً لشخص معين
 لم يتناول ذلك زيداً آخر بذلك الوضع بل يتناوله بوضع آخر لان زيداً علم مشترك
 بين الاشخاص المعينة فهو صفة لشخص بعينه غير متناول لشخص آخر
 مسى زيد لان الاوضاع مختلفة وقال العصام دفعا لما ورد على الشارح من انه
 يزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله لئلا يخرج لانه يومهم ان الاعلام المشتركة
 داخلة قبل هذا القيد ونيس كذلك لانها تخرج بقوله غير متناول فاحتاج الى
 ادخلها بقوله بوضع واحد كما ذهب اليه صاحب الامتحان ووجه الدفع انه

لا نسلم خروجها بقوله غير متناول وانما تخرج اذا كان المراد بها الغير المتناول المطلق يعنى سواء كان بوضع واحد او بأوضاع لم لا يجوز أن يكون المراد به الغير المتناول المقيد بوضع واحد فحينئذ لا تخرج عن التعريف لان الاعلام المذكورة ايضا غير متناولة غيرها بوضع واحد وانما تناوله بأوضاع متعددة * ثم اشار الشارح الى توطئة لقوله واعرفها فقال (ولما اشار) اى المصنف (الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها) اى بسبب جعل كل من الانواع فى مرتبتها فى الاعرفية (فى الذكر) اى فى ذكر الاعرف من الانواع او لا وما دونه ثانيا وهكذا كما سبق (اراد) اى المصنف (التنيه) ههنا (على ترتيب اصنافها) يعنى ان المضمرة نوع واحد وتحتها اصناف ثلاثة وهى المتكلم والمخاطب والغائب وبين كل من الاصناف الثلاثة مرتبة فى الاعرفية لكن ليس مراده بيان الترتيب فى كل من الانواع مالمسوى المضمرة بل (فيما) اى فى النوع الذى (يكون فيه) اى فى اصناف ذلك النوع (هذا الترتيب) فى الاعرفية كما فيما بين اصناف المضمرة (فقال) (واعرفها) (اى اعرف المعارف) اى اعرف كل من اصناف تلك الانواع وقوله (يعنى اقلها لبسا) تفسير لسبب اعرفية بعضها من الاخر مع اشتراكها فى الوضع للمعنى يعنى ان التفاوت بين المعارف فى افادتها عدم الالتباس فانها تفيد تقليل الشركاء مع التعيين اكثر مما تفيد الاخرى فهو اعرف لكن المعبر فى افادة عدم اللبس ليس عدم اللبس عند المتكلم او غيره بل المعبر عدم اللبس (عند المخاطب من حيث اصنافها) لامن حيث انواعها وانما قيد بالحائية فان اعرفها من حيث انواعها هو المضممر مطلقا كما عرفت وقوله (المضممر المتكلم) خبر لقوله اعرفها وقوله (لبعد وقوع الالتباس فيه) دليل الاعرفية فان المتكلم اذا قال انا وسمعه المخاطب لم يقع الالتباس فى كون الموضوع له لانا هو المتكلم المعنى (ثم) (المضممر) (المخاطب) اى ثم الاعرف بعد المضممر المتكلم هو المضممر المخاطب وانما كان المخاطب انقص معرفة من المتكلم (فانه يتطرق) اى يحدث (فيه) اى فى المخاطب (ما) اى طريق يسلك اليه ويكون ذلك الطريق سببا لوقوع الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المتكلم فانه (لا يتطرق) ذلك السبب (فى المتكلم) وانما فسرنا التطرق بهذا لانه فى الاصل حدوث الطريق وكما اكثر حدوثه كثر سبب الالتباس له فيكون من قبيل ذكر السبب وازادة المسبب ثم اراد الشارح بقوله (أأتري انك اذا قلت انا لم يلبس) اى لفظ انا (بغيره) اى بغير من يقوله ويتكلم به (واذا قلت انت جاز أن يلبس باخر) فانه يجوز ان يكون فى حضورك اشخاص يكون كل منها قابلا للخاطب (فيتوهم) اى بسببه (ان الخطاب له) اى لغير من يخاطب فحينئذ يحتاج الى قرينة لفظية او حالية

على تعيين المخاطب الذى يراد بقولك انت فان قيل كيف يكون المضممر المتكلم اعرف مع انه ربما يكون ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قيل انامن وراء الجدار فانه لا يعلم منه انه فلان واجيب بان احتمال من خوطب به فى انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال فيه يعارض حيلولة الجدار اقول وهذا الجواب مبنى على ان المعتبر فى الاعرفية ان لا يوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم فان تفسيره فيما قبل بقوله يعنى اقلها بالساعد المخاطب وبقوله (وليس المراد بالاعرفية الاكون المعرفة) اى التى يعتبر فيها الاعرفية (ابعده من اللبس) يدلان على خلافه فحينئذ يجوز أن يوجد اللبس فى المضممر المتكلم وفى المخاطب لكن يكون اللبس الذى يوجد فى المتكلم اقل من الذى فى المخاطب * ولما بقى حكم صنف المضممر الغائب اراد الشارح ان يذكره فقال (ثم المضممر الغائب) اى المضممر الغائب ادون منهما فى الرتبة وقوله (ولم يذكره) اشارة الى وجه عدم ذكر المصنف ذلك الصنف اى وانما لم يذكر المضممر الغائب لتعيينه بعدم الاعرفية التى بالنسبة اليهما (لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه) اى المضممر الغائب (ادون منهما) اى من المتكلم والمخاطب * ثم اراد الشارح ان يذكر وجهها لاقصر المصنف فى بيان النسبة على اصناف المضممرات فقال (واقتصر) اى المصنف فى مقام بيان النسب بين اصناف الانواع الستة (على بيان النسبة بين اصناف المضممرات) وترك بيان ماعداها (فان سائر المعارف) من غير المضممرات (لاتفوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها) يعنى انه لاتفوت بين اصناف المعارف الباقية من غير المضممرات الا بين اصناف المعرفة التى تعريفها بسبب الاضافة الى احد المذكورات (فان فيه) اى فى المضاف (تفاوتا) بين اصنافها لكن ليس ذلك التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف اليه) مثلا ان الغلام المضاف الى المتكلم اعرف من المضاف الى المضاف اليه المخاطب (ولهذا) اى ولكون التفاوت بين اصناف المضاف اليه باعتبار تفاوت المضاف اليه (ما ثبت) اى لم يثبت المصنف (التفاوت بين اصنافه) اى بين اصناف المضاف مع وجود التفاوت فيها (بعد بيانه) اى بعد بيان التفاوت (بين انواع المضاف اليه) من المضممرات والمبهمات وغيرها (واصنافه) اى وبعد بيان التفاوت بين اصناف بعضه يعنى المضممر * ثم اراد الشارح ان يشير الى ان الترتيب الذى ذكره المصنف بين المعارف ليس متفقا عليه فقال (وهذا الترتيب الذى ذكره) اى المصنف (انما هو) اى هذا الترتيب (مذهب سيويوه) وعليه جمهور النحاة كاسبق فى بحث النعت (فان فيه) اى فى هذا الترتيب (اختلافات كثيرة) بين النحاة وفائدة الخلاف تظهر فى الوصف فقط لان الموصوف يجب ان يكون

اخص من الصفة او مساويا لها فاي منها يقع موصوفا فالآخر يكون اعرف
 بالنسبة اليه (والنكرة) اي الاسم النكرة (ما) اي الاسم الذي (وضع لشيء)
 اي لمعنى (لابعينه) وقوله (اي لاعتبار) تفسير لقوله بعينه المنق يعنى انه
 وضع لشيء لكن لاعتبار (ذاته) اي ذات ذلك الشيء (المتعينة المعلومة
 المعهودة من حيث هو كذلك) كما كان ذلك الوضع في المعرفة كذلك بل هو
 موضوع لمعنى من غير اعتبار تعينه ومعلوميته سواء كان ذلك الاسم منقولاً
 او مر تجللاً مفرداً او مركباً لقباً او كنية موضوعاً لمعين او معنى حدثاً او وقتاً
 اولفظاً يؤذن به او مراداً به او محض عدد فانه اذا لم يعتبر التعيين في كل منها يكون
 نكرة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين لان وضعه
 باعتبار وضع اللام للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا
 وقوع اسامة على فرد غير معين لايوجب النكارة لعدم الوضع ولا يرد نحو وجه
 لك ورأس لك لان ذلك وضع لشيء لابعينه وان وقع على معين لعارض انتهى
 ما في شرح الفاضل الهندي * ثم اراد الشارح ان يبين فائدة قيد التعريف فقال
 (فقوله) اي قول المصنف في تعريف النكرة (ما وضع لشيء) جنس (شامل
 للمعرفة والنكرة) فيكون مابه الاشتراك بينهما (وبقوله) اي بقول المصنف
 (لابعينه خرجت المعرفة) من تعريف النكرة فيكون هذا القول اشارة الى
 مابه الامتياز بينهما (اسماء العدد) وهو اما مبتدأ خبره محذوف اي اسماء
 العدد ماسياتي او خبر لمبتدأ محذوف اي هذا البحث بحث اسماء العدد او مبتدأ
 وقوله ما وضع الخ خبره * ولما كانت الاسماء العدد من جملة الاسماء احتاج الى وجه
 تخصيصها بالذكر فاراد الشارح ان يبين وجه اختصاصها فقال (انما
 افردتها) اي انما افرد المصنف اياها (بالذكر) اي بذكرها من بين الاسماء
 ولم يدرجها فيها (لان لها) اي اسماء العدد (احكاماً خاصة ليست) اي تلك
 الاحكام (لغيرها) من الاسماء الباقية فحصل لها نوع استقلال * ولما بعد ذكر
 المبتدأ بتوسيط ذكر وجه الافراد اراد الشارح ان ينبه على كون اسماء
 العدد مبتدأ بذكر الضمير المرضي عند الشارح لكون اسماء العدد مع حذف
 الجزء الآخر جملة مستقلة فينبئذ يكون قوله ما وضع خبر المبتدأ المحذوف
 كما اشرنا اليه واليه اشار بقوله (وهي) اي اسماء العدد (ما وضع) وانما
 فسر الشارح الموصول بقوله (اي الفاظ وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع
 انها من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل
 خمسة عشر ليس بكلمة واحدة بل هي كلمتان فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسماً فينبئذ
 لوجعل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل التعريف مثل خمسة عشر فلذا

فسره الشارح بلفظ اعم من الكلمة حتى يشمل التعريف لمثل هذا من الالفاظ المركبة (لكمية آحاد الاشياء) يعنى انها الفاظ وضعت للفظ اجيب بها عن السؤال بكم يعنى عن السؤال من العوارض التى تعرض للاشياء من حيث آحادها (منفردة كانت اى تلك الآحاد) كما كانت فى لفظ الواحد (اومجموعة) كما فى غيره وانمافسره الشارح به ليكون اشارة الى جواب الفاضل الهندى للاشكال الذى اورده الشارح الرضى بان التعريف غير شامل للواحد والاثنين لانهما لم يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد او الاثنين فاجاب عنه الفاضل الهندى بان المراد من الآحاد اعم من ان تكون منفردة اومجموعة فتشمل الواحد والاثنين * ثم ذكر الشارح المعنى المراد من الاشياء والآحاد والكمية فقال (فالاشياء) اى المراد بالاشياء (هى المعدودات) كرجل ورجلان ورجال (وآحادها) اى المراد بآحاد الاشياء (كل واحد واحد منها) اى من الاشياء (وكمية الاحاد) اى المراد منها (ما) اى لفظ (يجاب به) اى بذلك اللفظ (اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر وقوله (من واحد) متعلق باكثر وقوله (من تلك المعدودات) ظرف مستقر صفة لواحد وقوله (بكم) متعلق بسئل يعنى اذا سئل بكم عن واحد واحد اى على حدة منفردة او سئل عن اكثر من الواحد الذى هو من تلك الاشياء المعدودات حال كونها مجموعة وهذا هو المراد من الآحاد (والالفاظ الموضوعية) اى المراد من الالفاظ الموضوعية (بازاء تلك الكميات) نحو واحد واثنان وثلاثة (بان يكون) اى بطريق ان يكون (كل واحد منها) اى من تلك الالفاظ (موضوعا لكمية واحدة منها) اى من تلك الآحاد وقوله والالفاظ الموضوعية مبتداً وقوله (اسماء العدد) خبره يعنى المراد باسماء العدد هى تلك الالفاظ * ثم بين الشارح بالصراحة دخول الواحد فى التعريف فى اصطلاح النحاة فقال (فالواحد) اى لفظ الواحد (موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت) اى اذا اخذت الاحاد (منفردة فاذا سئل) اى فعلى هذا اذا سئل (عن معدود منها) اى من الاشياء (بكم هو) اى بكم آحاد هو (يجاب بالواحد) ان كان شيئاً واحداً هذا اذا اخذت منفردة واما اذا اخذت مجموعة فينبها بقوله (والاثنان) اى لفظ الاثنان مثلاً (موضوع لكميتها) اى لكمية آحادها (اذا اخذت) اى تلك الآحاد حال كونها (مجموعة متكررة مرة واحدة) فانه اذا تكرر الواحد مرة حصل الواحد ان يقال اثنان (فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنتين وهكذا الى ما لانهاية له) يعنى اذا تكرر الواحد مرتين يجاب بالثلاثة واذا تكرر ثلاث مرات يجاب بالاربعة وقس عليه ما فوقها (فظهر من هذا التقرير أن لفظ الواحد والاثنين داخلان فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا) اى الواحد والاثنان (عند بعض اهل

الحساب من العدد) يعنى انهما داخلان عند بعض اهل الحساب وغير داخلين عند بعض والاثنان داخل عند بعض دون الواحد والحاصل ان في دخولهما وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انهما داخلان في اسماء العدد وهذا مذهب النحاة لطباقتهم على عددهما في الاصول كما سيأتى والثانى انهما ليسا من اسماء العدد لان العدد عندهم هو نصف مجموع الحاشيتين اى الطرفين فالواحد ليس له الا حاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بعدد لانعدام الحاشيتين ولما لم يكن الفرد الاول وهو الواحد عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول وهو الاثنان ايضا عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب والثالث ان الواحد ليس بعدد لعدم صدق تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد لان العدد عند ذلك البعض مايقع نصف مجموع الطرفين فاحد طرفي الاثنان هو الواحد وطرفه الآخر هو الثلاثة فالواحد مع الثلاثة اربعة وهو مجموع الحاشيتين فالاثنتان نصف الاربعة التى هى مجموع الحاشيتين فيكون عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس بعدد عند اهل الحساب اتفاقا والاختلاف في الاثنان عندهم وقول الفاضل الشارح ينطبق على المذهب الثانى كما اشار اليه العصام * ولما توهم ان تعريف اسماء العدد صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين للكمية في الجملة مع ان امثالهما ليست من العدد اراد الشارح ان يبين التعريف المذكور بحيث يندفع منه هذا التوهم فقال (ولما كان المتبادر من هذه العبارة) اى من قوله ماوضع لكمية الخ (ان نفس الكمية) اى من غير ان ينضم اليهما شئ آخر من بيان الجنس وغيره (هى) اى نفسها (الموضوع له) فقوله هى ضمير فصل لقصر الموضوع له على نفس الكمية فالقصر فيه قصر افراد اضافى واليه اشار بقوله (من غير اعتبار معنى آخر معه) يعنى به معنى الجنسية فان المعنى الموضوع له في نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجلية فيكون الرجل مثلا موضوعا على رجل واحد والرجلان موضوعين للعدد والجنس معا فلا يكون موضوعا للكمية فقط بل تكون دلالاته عليها بالتضمن بخلاف وضع اسماء العدد فالكمية فيها هى الموضوع له وقوله (لا ينتقض التعريف) جواب لما اى تحيئذ لا ينتقض تعريف اسماء العدد معا (بمثل رجل ورجلين) هذا مثال لكون المعنى الآخر جنسا (وذراع وذراعين) هذا مثال لكونه مساحة (ومن ومنين) هذا مثال لكونه مقدارا مخصوصا فان هذه المذكورات وان وضعت للكمية لكنها لم توضع للكمية فقط بل وضعت لها مع اعتبار معنى آخر (حيث لا تفهم) اى لانها لا تفهم (منها) اى من هذه الكلمات (الواحدة والاثنائية فقط) بل يفهم

منها معنى آخر وكل شيء شأنه كذلك ليس بداخل في تعريف اسماء العدد
 (اصولها) (اي اصول اسماء العدد) هذا تفسير للضمير (التي يتفرع منها) اى
 من تلك الاصول (باقيها) اى باقى اسماء العدد هذا تفسير للاصول بان المراد بها
 ههنا ما يتفرع عليه الغير يعنى انها متقابل الفروع لا المراد بهامعانيها الاخر وقوله
 (اما بالحق تاء التانيث) الح تفصيل للفروع بيان اسباب تفرعها من الاصول
 يعنى انها يتفرع منها اما بسبب الحاق تاء التانيث (كواحدة واثنان) لان
 اصلهما واحد واثنان (او باسقاطها) اى واما يتفرع باسقاط تاء التانيث
 (كثلاث الى تسع) فان اصولها ثلاثة الى تسعة (او بالتثنية) اى يتفرع
 منها بسبب جعل ذلك الاصل تثنية (كأثنين والفين) فان اصل الاول مائة واصل
 الثانى الف (او بالجمع) اى ما يتفرع بحمله جمعاً حقيقة (كمئات والوف و)
 مشابهة نحو (عشرين) واخواته (او بالتركيب) اى او يتفرع منها بسبب كونه
 مركباً من اصلين (اضافياً كان) اى سوا كان ذلك التركيب تركيباً
 اضافياً بان يكون احداً الاصلين مضافاً الى الآخر (كثلاثمائة) فانه تركيب اضافى
 حيث اضيف فيه الثلاث الى المائة (او امتزاجياً) بان لا يكون بينهما نسبة
 من الاضافة او العطف (كخمسة عشر) فانه مركب من الاصلين اللذين ليس
 احدهما مضافاً او معطوفاً فى الحال وان كان الثانى معطوفاً فى الاصل (او بالعطف)
 اى او يتفرع منها بسبب عطف احدهما على الآخر (كخمسة وعشرين)
 لان هيئتها الاجتماعية التى لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الخمسة مفردة
 ومن العشرين كذلك فقوله (اثننا عشرة كلمة) خبر لقوله اصولها يعنى
 ان اصول العدد هذه الكلمات وقوله (واحد الى عشرة) اما بدل
 من اثننا عشرة او خبر للمحذوف اى هى لفظ واحد منتها الى عشرة او مع
 العشرة يعنى واحد اثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذه
 عشر كلمات (و) الحادى عشر منها (مائة و) الثانى عشر (الف) قال
 فى الامتحان فان قبيل لا امتداد فى ثلاثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة
 من الحكم لعدم تناول صدر الكلام له على سبيل القطع كقوله تعالى ﴿ثم اتوا
 الصيام الى الليل﴾ وانما الدخول فى تناول القطعى كقوله تعالى ﴿وايدىكم
 الى المرافق﴾ قلنا تقدير الكلام وثلاثة والزائد عليها اليها فالامتداد والتناول قطعان
 فكون الغاية لاسقاط ما وراءها المدة الحكم اليها الذى هو حكم عدم تناول القطعى
 الملابس انتهى واقول هذا السؤال والجواب اشارة الى المسئلة الاصولية
 وهى ان الغاية قد تكون داخلة فى المغيا وقد لا تكون فان كانت الممتدة زائدة
 مجاوزة للغاية كما فى قوله تعالى ﴿وايدىكم الى المرافق﴾ لان اليد تطلق من رؤس

الاصابع الى العضدين فالمرافق داخلة في اليد فتتناول اليد اليها فتكون المرافق داخلة
 وان كان الممتد منقطعاً كالنهار المنقطع عند الغروب فلا يتجاوز بحيث يتناول
 الليل كما في قوله تعالى ﴿ اتموا الصيام الى الليل ﴾ فلا تدخل الغاية فيها فالسائل
 يخى سؤاله على ان اسماء العدد من قبيل الثاني فاعترض بخرج العشرة والمجيب
 اجابه بناء على ان اسماء العدد من قبيل الاول لان الزائد يتناول ما فوق العشرة
 فالعشرة داخلة فيه كما في المرافق وقد اشرنا اليه في التفسير * ثم شرع المصنف
 في بيان كيفية تفرع كل فرع منها على اصوله فقال ﴿ تقول ﴾ ولما كان هذا القول
 من المصنف مجمل اراد الشارح ان يفصله بقوله (في الاعداد) الظاهر انه بكسر
 الهمزة على انه مصدر اعدت لانه الملايم لما يكون ظرفه قاله وهو تقول فانه فعل
 المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لانه بفتحها على انه جمع العدد يعنى
 انك تقول حين قصدت استعمال كل منها حال كون تلك الكلمة (مذكرة
 ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفا) ﴿ واحد اثنان ﴾ (في المفرد المذكر وتثنيته)
 اى الواحد في المفرد المذكر والاثنان في ثنية المذكر ﴿ واحدة اثنان او ثنتان ﴾
 (في المفرد المؤنث وتثنيته) يعنى ان الواحدة في المفرد المؤنث واحد اللفظين
 وهما اثنان وثنان في ثنية المؤنث وقوله (على ماهو القياس) اشارة الى ان هذه
 الالفاظ غير خارجة عن القاعدة وهى ان ذوات التاء للمؤنث والمجرد عنها
 للمذكر فيكون المجرد منها اصلا وما بالتاء فرعا ﴿ و ﴾ (تقول) اى فيما زاد على
 الاثني عشر على خلاف القياس يعنى انك تقول (في المذكر) ﴿ ثلاثة الى عشرة ﴾ يعنى
 ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منها ملاسبة
 (بالتاء) وقوله (لجماعة المذكر) اشارة الى تصحيح دخول التاء فيها وهو كون
 الثلاثة وما فوقها جمعا مذكرا فانت كلها بالتاء (اعتبارا لتأنيث الجماعة نحو ثلاثة
 رجال الى عشرة رجال) ﴿ وثلاث الى عشر ﴾ فقولاه ثلاث بالرفع على الحكاية
 منصوب محلا على انه معطوف على ما قبله والعاطف مقدر كذا في المعرب لزيادته
 اى ثلاث اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منها (بدونها) اى
 بدون التاء (لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث) يعنى وانما تركت التاء فيها
 مع ان كلها للمؤنث ليحصل الفرق بين المذكر الذى اتى بالتاء وبين المؤنث لان
 المذكر لما كان اصلا اتى بالتاء لما سبق فيجب ان يفرق بينه وبين ما يتفرع عليه
 من المؤنث فذلك الفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث امرأة وعشر نسوة ولم يفعل
 الامر) يعنى وانما لم يفعل الامر (بالعكس) بان يكون مذكرا بغير التاء ومؤنثه
 بها كما هو القياس (لكون المذكر اسبق) اى من المؤنث فاذا كان ماهو اسبق
 في الاعتبار بغير التاء يكون مؤنثه باداة التأنيث كما كان في نحو ناصر وناصره

والواحد والاثنتان واذا كان مذكور بالهاء يكون مؤنثه بحذفها والاصل ههنا بعكس السابق يعنى ما بالهاء اصل وما بتركها فرع * ثم شرع المصنف فى بيان احوال ما فوق العشرة فقال (و) (تقول اذا جاوزت عشرا) قد رده الشارح كذا للاشارة الى ان قوله (احد عشر) وما بعده مفعول لمقدر وهو تقول يعنى اذا جاوزت العشر تقول احد عشر (اثنا عشر) (فى المذكر) اى اذا كان معدوده وتميزه مذكرا فانهما بحذف الالف فى احدى وبحذف التاء فى اثنا وبحذفها فى الجزء الثانى ايضا (نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا) (احدى عشرة اثنا عشرة او ثنتا عشرة) اى وتقول كذا بزيادة الف التانيث فى الاول وبزيادة التاء فى اثنا وثنتا وبزيادتها فى الجزء الثانى (فى المؤنث) اى اذا كان معدوده مؤنثا (نحو احدى عشرة امرأة) حال كونها (على الاصل) اى على القاعدة الجارية * ثم بين تلك القاعدة بقوله (بتذكير المذكر) كما فى الاولين (وتانيث المؤنث) كما فى الاخيرين قوله (وغير الواحد) جواب لما يرد عليه من ان الاحدى ليس من الاصول بل المذكور فيها هو الواحد فاجاب عنه بان اصل الاحد هو الواحد واصل الاحدى هو الواحدة لكن الواحد غير (الى احد والواحدة) غيرت (الى احدى للتخفيف) ولا يستعمل الاحد ولا الاحدى الا فى التركيب كما سبق فى احد عشر واحدى عشرة المضافين نحو احداهم واحداهن ولا يستعمل واحد وواحدة فى التركيب الا قليلا وايضا تحذف النون فى اثنتان واثنتان وثمانين حين التركيب وفى العظام ان اصل الاحد وحده على وزن حسن صفة مشبهة من وحده يحد قلبت واووه الفاعلى سبيل الشذوذ عند الجمع وفى احدى كذلك عند غير المازنى واما عنده فقلبت الواو المكسورة فى الاول قياسا كالمضمومة (و) تقول (ثلاثة عشر الى تسعة عشر) يعنى اربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر وتسعة عشر بالهاء فى الجزء الاول وبحذفها فى الجزء الثانى يعنى تقول كذا (فى المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا) وقوله (ثلاث عشرة الى تسع عشرة) معطوف على قوله ثلاثة عشر بالعاطف المقدر يعنى وتقول كذا (فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة) وكذا ما فوقها من اربع عشرة وخمس عشرة وست عشرة وسبع عشرة وثمانى عشرة وتسع عشرة حال كون كلها بحذف التاء فى الجزء الاول وبابنائها فى الجزء الثانى (ابقاء) اى لقصده الابقاء (للجزء الاول فيها) اى فى النوعين المذكورين من ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بحاله) اى ابقاءه مع حاله التى كان عليها (قبل التركيب) وحال الجزء الاول قبل التركيب كون مذكوره بالهاء ومؤنثه بتركها وهكذا يجعل بعد التركيب بان يكون بغير تاء فى المؤنث لانهما لما نزل لا منزلة اسم واحد صار آخر

الاول كأنه وسط الكلمة فصار ذلك الآخر محفوظا عن التغيير * ثم اراد أن ينبه على توجيه كون الجزء الثاني بترك التاء في المذكر وبإثباتها في المؤنث فقال (وتذكير الثاني) أي جعل الواضع الجزء الثاني وهو عشر بغير التاء كما هو الاصل (كراهة اجتماع تأنيثين) أي كراهة ذلك الواضع لاجتماع اداتي تأنيث (من جنس واحد) بان يكونا تاء (فيما) أي في المركب الذي (هو كالكلمة الواحدة) يعني ان تركيب ثلاثة عشر مثلا وان كانتا كلمتين لكنهما لما اعتبرا واحدا كانتا كالكلمة الواحدة وحدة اعتبارية بخلاف احدى عشرة يعني ان اجتماع التأنيثين من جنس واحد كذلك انما يلزم في المذكر واما احدى عشرة واثننا عشرة وكذا اثنا عشرة فلا يلزم فيهما هذا المحذور فان التأنيث فيهما أي في كل من احدى واثننا مع العشرة من جنسين فان الجزء الاول في احدى عشرة مؤنث بالالف والثاني بالتاء فلا يكونان من جنس واحد * ولما كانت علة ترك التاء في الجزء الثاني لزوم اجتماع التأنيثين اورد عليه بان الجزء الثاني في احد عشر واثننا عشر بغير تاء ايضا مع عدم اجتماع التأنيثين فيهما فاجاب عنه بقوله (واما تذكير الثاني) أي تذكير الجزء الثاني (في احد عشر واثننا عشر فمحمول) أي فليس للاحتراز عن المحذور المذكور بل تذكيره في التركيبين محمول (على التذكير) أي على تذكير الجزء الثاني (في ثلاثة عشر) لكونهما من نوع واحد * ثم اورد على قوله من جنسين بان يقال ان كون التأنيثين في احدى عشرة من جنسين مسلم لكن كونهما في اثنا عشرة من جنسين غير مسلم لانهما من جنس واحد لكون كل منهما تاء فاجاب عنه بأبواب المقدمة الممنوعة فقال (والتاء في ثنتان) ليست اداة التأنيث بل هي (بدل من لام الكلمة) لان اصله ثنو فاذا كانت كذلك (فلم يمحض) أي ذلك التاء (للتأنيث) أي لم يكن ذلك التاء محض التأنيث بل هو مشوب بين البدلية والتأنيثية (ولذا) أي ولعدم كونه محض التأنيث (حكما عليه) أي على هذا التاء (بانه) أي بان تأنيثه (جنس آخر من التأنيث) مخالف لسائر الاجناس من التاء التي لمحض التأنيث ومن الالف كذلك ونظيره الواو التي في اواخر الاسماء الستة نحو ابوك فانها ليست لمحض الاعراب ولا لمحض جوهر الكلمة * ولما اورد عليه النقض بان يقال ان التاء في اثنتان للتأنيث لامع البدل لان البدل من لام الكلمة هي الهزرة التي للوصل في اول الكلمة فيعود المحذور وهو اجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد اجاب عنه بقوله (وفي اثنتان) أي والتاء في كلمة اثنتان (وان كانت للتأنيث) أي لمحض التأنيث لامع البدلية (الا انها) أي لكن تلك الكلمة (حملت على ثنتان) في ابقاء التاء هذا ما افاده الشارح وقال صاحب الامتحان وتاء ثنتان واثنتان لما لزمنا الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بديلين من لام

الكلمة وهزمة الوصل للابتداء لا لتعويض كالتا كجنس آخر انتهى حاصله
 عدم التفريق بين ثنتان واثنتان في هذا الحكم * ثم اراد أن يبه على وجه اتيان التاء
 في المؤنث فقال (واما تأنيث الجزء الثاني) اى الجزء الثانى وهو عشرة (في المؤنث)
 اى في نحو ثلاث عشرة امرأة فتأنيث (فلانه) اى الشان (لما وجب تذكير المذكر)
 وهو حذف التاء من الجزء الثانى في المذكر يعنى في ثلاثة عشر رجلا (لما عرفت)
 من كراهة اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة
 (وجب تأنيثه) اى تأنيث الجزء الثانى بالتاء (للمؤنث) في نحو ثلاث عشرة امرأة
 (لانقاء المانع وهو) اى المانع المتنفى (عدم الفرق بين المذكر والمؤنث) يعنى انه
 لما سبق ان علة حذف التاء من آخر العشرة في المؤنث اذا استعملت مفردة هى
 الفرق بين المذكر الذى بالتاء وبين مؤنثه لانه اذا قيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل
 الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذفت التاء في مذكوره ليحصل ذلك الفرق واما
 اذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فقيس في المذكر ثلاثة عشر وفي المؤنث
 ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لان الجزء الاول بالتاء فى الاول وبتركها
 فى الثانى ولما حصل الفرق الذى هو انتفاء عدم الفرق وجب تأنيثه بناء على
 القاعدة * ثم اراد المصنف ان يبين اختلافا في شين عشرة من الكسرة والاسكان
 بين تميم والحجاز فقال (وتميم) اى قبيلة تميم (تكسر الشين) بضم التاء من
 الاكسار اى تجعلها مكسورة بان تبدل فتحتها الى الكسرة وانما زاد الشارح قوله
 (عند التركيب) للاحتراز عن الافراد لانه لاخلاف فى فتحها وقيد المصنف
 بقوله (فى المؤنث) للاحتراز عن المذكر فانه لاخلاف فيه ايضا وتفسير الشارح
 بقوله (اى من عشرة) لبيان محل الشين وقوله (تحرزا) علة لقوله تكسر يعنى
 ان تلك القبيلة يبدلون فتحة الشين من عشرة الى الكسرة ليحصل التحرز عن
 احد الامرين اما (عن توالى اربع فتحات مع ثقل التركيب فى احدى عشرة واثنتا
 عشرة) لانه اجتمعت فى كل منهما اربع فتحات وهى فتحة العين وفتحة الشين
 وفتحة الراء وفتحة التاء (او) التحرز عن توالى (خمس فتحات فى ثلاث عشرة
 الى تسع عشرة) فانه اجتمع فى كل من التراكيب التى ابتداؤها ثلاث عشرة وانتهأؤها
 تسع عشرة خمس فتحات متواليه وهى فتحة ما قبل العين وفتحها وفتحة
 الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (والحجازيون يسكنونها) اى يحذفون فتحة
 الشين باسكانها لا بكسرها (وهى) اى لغة الحجازيين هى (اللغة الفصيحة)
 كما ورد به فى القرآن فى قوله تعالى ﴿وقطعناهم اثنتى عشرة اسباطا﴾ بسكون الشين
 فى القراءة المتواترة وان قرئ بكسرها فى الشواذ وقوله (لان السكون) متعلق
 بقوله يسكنونها يعنى انما اختار الحجازيون الاسكان فى التخفيف دون الاكسار

لان السكون (اخف من الفتحة) بالنسبة الى الكسرة فانها وان كانت مفيدة في دفع المحذور لكنها ليست اخف من الفتحة بل الامر بالعكس * ثم شرع المصنف في بيان العقود الثمانية يعني فيما زاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار الشارح بقوله (و تقول) الى ان قوله (عشرون) معطوف بعاطف مقدر على ما قبله من مفعول تقول يعني وتقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون (واخواتها) اي اخوات كلمة عشرون من العقود الثمانية ولما ظهر الاعراب في كلمة اخواتها المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التي رويت عن المصنف مضبوطة احتمل الاعراب في اخواتها ان تكون بالضمه رفعا وبالكسرة نصبا وجرا لكن الجر على تقدير الكسرة ليس بصحيح لكون المتبوع غير محتمل للجر فتعين الضمة رفعا والكسرة نصبا وما اختاره الفاضل الهندي هو الاول على ان يكون اخواتها مبتدأ وخبره محذوف اي واخواتها مثلها فجملة حيثئذ معترضة * ولما كان الاعراب المختار عند الشارح هو النصب بالعطف على ما قبله اشار الى ما اختاره على خلاف الهندي فقال (بكسر التاء) يعني ان لفظ اخوات ينبغي ان يكون بكسر التاء * ثم انه لما كانت كسرة التاء في جمع المؤنث السالم مشتركة بين النصب والجر بينه بقوله (لانه منصوب) يعني ان كونه بكسر التاء لكونه منصوبا لا مجرورا * ثم بين المعنى الذي اقتضى النصب له بقوله (بالعطف على عشرون) اي نصبه بسبب كونه معطوفا على عشرون (المنصوب) اي الذي نصب (محلا بمقولة القول) بسبب كونه مفعولا للفظ تقول المقدر المعطوف على لفظ تقول الذي في كلام المصنف حيث صدر به * اعلم انه انما يصح ان يجعل عشرون وما عطف عليه مفعولا للقول اذا كان القول بمعنى الذكر لان مقول القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومقول القول يكون مر كبا لكون القول بمعنى المركب كذا قيل في بعض الحواشي * ثم فسرت الاخوات بقوله (وهي ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين) اي منتهيا الى تسعين يعني به ستون وسبعون وثمانون * ولما كانت تلك العقود مشتركة بين المذكر والمؤنث نبه المصنف عليه بقوله (فيهما) (اي) تقول كذا (في المذكر والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ (من غير فرق) في اللفظ بان يزداد فيه حرف في المؤنث او ينقص كما يفرق في غيره ثم نبه على اصطلاح آخر فيه بقوله (وهي عقود ثمانية) يعني كما يقال لهذه الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون لها وايضا يقال لها باب نوع عشرون وباب عشرون كما هو المذكور في متن الامتحان ثم شرع المصنف في بيان احوال الاعداد التي بين العقود المذكورة وفسره الشارح ايضا بقوله (وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر)

للتنيه على ان قوله (احد وعشرون) معطوف بعاطف مقدر على لفظ عشرون
وقيد الشارح بقوله (في المذكر) لانك تقول احد وعشرون بتجريد الجزء الاول
من علامة التانيث في المذكر وتقول (احدى وعشرون) بالحاق الف التانيث
بالجز الاول (في المؤنث) وقوله (ولما غير الواحد والواحدة) الخ بيان من الشارح
لنكتة في تغيير المصنف لعبارة ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء
عدد في كل نوع وانتهائه حيث قال احد عشر الى تسعة عشر ولم يكتف
ههنا بذكر الانتهاء بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالعطف فاحتاج
الى نكتة الزيادة ههنا وهي انه لما غير الواحد الى لفظ احد وغير الواحدة الى لفظ
احدى (ههنا) اى فى استعمالهما مع احد العقود الثمانية حال كون كل منهما
مفردا (بدون التركيب) اى بدون ان يكون كل منهما جزءاً من التركيب بخلاف
نوع احد عشر واحدى عشرة فان تغيير الواحد الى احد والواحدة الى احدى
كان فى حال التركيب لافى حال الانفراد وقوله (لان المعطوف) الخ علة لتغييرها
ههنا مع كونهما غير مركبين يعنى انما غير ههنا مع عدم التركيب بالفعل لكون
المعطوف وهو عشرون مثلاً (والمعطوف عليه) وهو احد او احدى وان لم يكونا
مركبين بالفعل لكنهما مركبان بالقوة لكون اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه
(فى قوة التركيب) وقوله (لم يكن استعمالهما) جواب لما (بالعطف)
يعنى انه لما كانت حال كل واحد من لفظ الاحد ولفظ الاحدى مخالفة لحال
غيرها مما استعمل مع العقود المذكورة من الآحاد بسبب التغيير لم يكن استعمال
لفظي الاحد والاحدى حال كون استعمالهما بعطف العقود عليهما وقوله
(على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذى هو مضاف
الى (ما تقدم) يعنى انهما لم يستعملا فى حال العطف على صورة لفظ الاعداد
الذى تقدم استعمالها مثل استعماله (بعينه) اى بعين ما تقدم من كون مذكرهما
بالتاء ومؤنثهما بحذفها (فلذلك) اى فكون استعمال هذين التركيبين
من احد وعشرون واحدى وعشرون مخالفا لاستعمال ما فوقهما (لم يدرجهما)
اى لم يجعل المصنف هذين التركيبين مندرجين (فى قاعدة العطف بلفظ ما تقدم)
كما فى ثلاثة عشر للمذكر بالتاء وفى ثلاث عشرة للمؤنث بحذفها فان قاعدة العطف
على ما سيجى ان العقود الثمانية اذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد
على القاعدة المتقدمة اعنى انه بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث (بل) اى بل
المصنف (خصها) اى قصر تلك القاعدة (بما عداها) اى بما عدا احد
وعشرون او احدى وعشرون ولم يكتف بقوله احد وعشرون الى تسعة
وتسعين بل توسط بعد ذكرها بذكر حكم ما عداها (فقال) (ثم بالعطف)

قال العصام وللتصريح بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى
سوى ما ذكرها وهو أنه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم
عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال بالعطف
لتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف المطلق
الاعم من عطف الاكثر على الاقل والعكس هذا على طبق ما ذكره الشارح
متابعة لما في حواشى الهندي اما على ما ذكره الرضى من ان عطف الاقل
على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا تتم هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل
هذه النكتة انه قال ههنا ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بالباء وقال في المسئلة الآتية
ثم بالعطف على ما تقدم بعلى للإشارة الى ان عطف الاكثر على الاقل مطابق
بصورة ما تقدم من نحو خمسة عشر حيث تقديم الاقل على الاكثر فيه واحد
فلا يعكس في المسئلة الآتية فيجوز فيها الوجهان يعنى عطف الاكبر على
الاقل وعكسه والله اعلم فقولته ثم عاطفة وقوله بالعطف عطف على ما قبله
بحسب المعنى فكأنه قال تقول هكذا وتقول هكذا ثم تقول بعطف احدهما
على الآخر كما استفيد من تفسير الشارح حيث قال (اى عطف تلك العقود)
من عشرين وثلاثين مثلا (على الزائد) متعلق بقوله عطف اى على العدد الزائد
(عليها) متعلق بقوله الزائد اى الزائد على العقود من ثلاثة الى تسعة ولا يخفى
ان هذا التفسير يفيد أنه لا يجوز عكسه ههنا كما هو في الحواشى الهندي وتبعه
الشارح وقوله (كما أن ذلك الزائد) اشارة الى ان قوله (بلفظ ما تقدم) ظرف مستقر
حال من المعطوف عليه المفهوم من لفظ العطف وليس بصلة للعطف لانه
لو كان ظرفا لغوا متعلقا بقوله ثم بالعطف توهم ان ما تقدم من نحو ثلاثة واربعة
معطوف على العقود وليس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت يعنى انك تقول
في هذا النوع فيما عدا المذكورين بعطف الاكثر من العقود على الاقل الزائد
عليها حال كون ذلك الزائد المعطوف عليه ملايسا بلفظ العدد الذى تقدم
كما هو المفهوم من تفسير الشارح بقوله (اى من اسماء العدد) وهذا بيان لما اى
المراد من قوله ما تقدم هو اسماء العدد المذكورة من ثلاثة الى تسعة فى المذكور
وثلاث الى تسع فى المؤنث حال كونه (بعينه) وقوله (بغير تغيير) عطف
تفسير لقوله بعينه يعنى المراد بكونه بعين ما تقدم انه لا يتغير بصورة اخرى
بخلاف الواحد والواحدة لانهما ليسا بصورة ما تقدم كما عرفت وانه على
القاعدة السابقة فى كون اثنان بغير التاء فى المذكور وبالتاء فى المؤنث وفى كون
ثلاثة وما فوقها الى تسعة بعكسه كما فصله الشارح بقوله (فتقول اثنان وعشرون
فى المذكور) اى تقول فيه كذا كما تقول فيما تقدم اثنا عشر فيه (و) تقول

(اثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث) كما تقول اثنا عشرة فيه وهذان على القياس كما كانتا فيما تقدم (وثلاثة وعشرون) اى وتقول ثلاثة وعشرون كما تقول ثلاثة عشر فيه فيما تقدم يعنى بالتاء (في المذكر وثلاث) اى وتقول ثلاث (وعشرون) كما تقول ثلث عشرة يعنى بغير التاء (في المؤنث) ثم قال (هكذا) ليكون قوله (الى تسعة وتسعين) متعلقا بمنتهيا * ولما كتفى المصنف ببيان منتهى المذكر زاد عليه الشارح بيان منتهى المؤنث بقوله (بل الى تسع وتسعين) ثم شرع المصنف في مسألة ما فوقها وجعله الشارح على دأبه مفعولا للمقدر وفسره بقوله (وتقول فيما) اى في العدد الذى (زاد) اى ذلك العدد (على تسعة وتسعين) (مائة والـ) (في الواحد) اى اذا كان كل منهما واحدا (مائتان والـ) اى وتقول كذا (في التثنية) اى في تثنية كل منهما وايضا بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا على قاعدة التثنية وقوله (فيهما) ظرف لتقول وقوله (اى في المذكر والمؤنث) تفسير لضمير التثنية وقوله (من غير فرق بينهما) للتنبه على عدم الفرق بين المذكر والمؤنث يعنى تقول كذا في مذكر كل من لفظ المائة ولفظ الالف وفي مؤنثهما من غير تفريق بينهما بلفظ للمذكر ولفظ للمؤنث بل هي متساوية في الكل * ثم شرع في بيان حكم ما زاد عليهما فقال (ثم) ووسط الشارح قوله (تقول فيما زاد على مائة والـ) وما يتفرع عنهما (بين العاطف وبين قوله) بالعطف (لبيان ان قوله بالعطف متعلق بلفظ تقول المقدر وقوله فيما زاد على مائة والـ اى في العدد الذى زاد على مفرد مائة والـ وقوله وما يتفرع عنهما اشارة الى ان المزيد عليه ليس مختصا بمفرديهما بل حكم ما يتفرع عليهما وما يكون فروعا لهما من تثنيتهما وجمعتهما من المائتين والالفين ومن المئات والالوف كذلك وهذا هو الظاهر من تلك العبارة لكن الاستقرار يحكم ان المراد بقوله وما يتفرع هو تثنية المائة وتثنية الالف لا جمعتهما لان جمعتهما لا يدل على عدد معين وما لا يدل على عدد معين ليس من اسماء العدد كما صرح به في الامتحان لان المئات والالوف لا يدلان على معين من ثائمائة وثلاثة آلاف بل يحتاج في كل منهما الى تقييد وتفسير الشارح بقوله (اى بعطف الزائد عليهما) اى على المائة والالف نحو مائة وواحد والـ وواحد (او عطفهما) اى اما بعطف المائة والالف (على الزائد) نحو واحد ومائة وواحد والـ يعنى ان حكم العطف في هذا النوع مخالف لما قبله لان كلا من عطف الاقل على الاكثر ومن عكسه جائز ههنا وقوله (حال كون الزائد واقعا) تمهيد لقول المصنف (على) (صورة) (ما تقدم) بانه ظرف مستقر وحال من الزائد المفهوم من قوله بالعطف يعنى ان كلا الامرين جائز ان ههنا حال كون العدد

الزائد الذي يعطف على عدد المائة والالف او عطفهما عليه واقعا ومستعملا على الصورة التي تقدمت (من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل) يعنى على ما كانت عليه قبل العطف من كون الواحد والاشنين للمذكر والواحدة والاثنتان بالياء للمؤنث ومن كون ثلاثة الى تسعة بالياء للمذكر وبخذفها للمؤنث كما فصاه الشارح بقوله (فتقول مائة وواحد او واحدة) هذا مثال ما وقع الزائد الاقل معطوفا على المزيد عليه الاكثر مذكرا ومؤنثا وقوله (ومائة واثان او اثنتان) معطوف على قوله واحد يعنى انك تقول مائة واثان للمذكر ومائة واثنتان للمؤنث وهذه الامثلة لما كان الزائد فيها على القياس وقوله (ومائة وثلاثة رجال) في المذكر بالياء (او ثلاث) اى مائة وثلاث (نسوة) مثال لما كان الزائد فيها عددا منفردا حل كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس وقوله (ومائة واحد عشر رجلا او احدى) اى او مائة واحد (عشرة امرأة) مثال لما كان الزائد فيها عددا مركبا حل كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس وقوله (ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى) اى مائة واحد (وعشرون امرأة ومائة واثان وعشرون رجلا او اثنتان) اى مائة واثنتان (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد المعطوف على الاكثر عددا مركبا بالقوة وعلى هذا القياس فى العدد الزائد وقوله (ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلاث) اى او مائة وثلاث (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد معطوفا كذلك مع كونه على خلاف القياس بان كان مذكرا بالياء ومؤنثا بخذفها وقوله (الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة) بيان تنتهى هذا الحكم وقوله (وكذا الحال فى تثنية المائة) اى مائتين (والالف) اى فى الالف (وتثنيته) اى فى تثنية الالف اى الفين بيان لحكم ما يتفرع عليهما كمر وقوله وتثنيته الظاهر عدم صحة هذه النسخة بعد قوله والالف بناء على ان الالف معطوف على المائة كذا قيل فى حاشية الفاضل الامير وانما قال الظاهر لانه يجوز ان يعطف قوله والالف على قوله فى تثنية المائة لا على المائة ووجهه ان الشارح لما اورد فى الامثلة المذكورة مثلا للفظ المائة المفردة قاس عليها امثلة الالف المفردة فحينئذ لا يكون قوله وتثنيته على ما فى بعض النسخ مستدركا زائدا لان فى ذكره هكذا فائدة ما باجملة * ثم ذكر حكم ما كان الاكثر منه معطوفا على الاقل فقال (ويجوز ان يعكس العطف فى الكل) اى بان يعطف الاكثر على الاقل (فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرناه) ثم شرع المصنف فى بيان اللغة الثالثة الجائزة فى تركيب مخصوص وبيان ماهو الاصل منها وما هو شاذ منها

فقال (و) (الاصل) (في) ياء الجزء الاول في (ثمانى عشرة فتح الياء) اى اذا كان مستعملا في المؤنث وانما وسط الشارح قوله الاصل للتنيه على اصالة هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها لمادل عليه قول المصنف حيث قال جاء فان مثل هذه العبارة وتصديرها بحاء يدل على هذا وانما كان فتح الياء اصلا (لنشاء صدور الاعداد المركبة) اى اجزاءها الاولى من الاعداد التى تركبت من اخواتها وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء (كثلاثة عشر) لان آخر الجزء الاول الذى فى صدر التركيب مبنى على الفتح وهو التاء * ثم لما بين ماهو فرع عقبه بقوله (وجاء اسكانها) (اى اسكان الياء) وانما عدل عن الفتح الذى هو الاصل الى الاسكان (لتناقل المركب) اى لحصول التناقل فى هذا التركيب التعدادى (بالتركيب) اى بسبب كونه مركبا مع امكان اسكان آخر الجزء الاول لكونه ياء (كما) اى كما اسكن آخر الجزء الاول (فى معدى كرب) يعنى كما كان التناقل فى معدى كرب يوجب اسكان الياء كذلك يجيزه فيما نحن فيه وانما فسرناه هكذا لما قال العصام ان تشبيه ثمانى عشرة فى اسكان يائها بتركيب معدى كرب انما هو فى التناقل علة للاسكان مع قطع النظر عن كونها علة موجبة او مصححة والافلا يصح التشبيه لعدم القدر المشترك لان التناقل فى معدى كرب علة موجبة وفى ثمانى عشرة علة مصححة فان الاسكان واجب فى الاول وحائز فى الثانى * ثم شرع فى بيان الوجه الشاذ فقال (وشد حذفها) (اى حذف الياء) هذه النسخة التى بتقديم شدى ما اختاره الشارح واما النسخة التى اخذها الفاضل الهندي فبى وحذفها بفتح النون شاذ فتكون الجملة حينئذ اسمية يعنى خرج حذف الياء فى ثمانى عشرة حاكونها (بفتح النون) عن القياس وقوله (لانها اذا حذفت الياء) علة لقوله شد يعنى انما شد فتح النون بعد حذفها لان الياء اذا حذفت فى اواخر امثاله (فالوجه) اى فالقياس (بقاء الكسرة كما فى قولك جاءنى القاضي اذا حذفت الياء) اى للتخفيف وقوله (الا ان الذى) الح شروع فى بيان وجه العدول ههنا عن القياس الذى هو الكسر الى غير القياس الذى هو الفتح يعنى انه وان كان القياس ههنا بقاء الكسر لكن الوجه الذى (يسوغ) اى يجوز (ذلك) اى الفتح (فيه) اى فى لفظ ثمانى بعد حذف يائها (كونه) اى كونه ثمانى (مركبا) اى مع عشرة لان زيادة الياء فى آخره ثقيل فى مثال القاضي منفردا لو حود سبب واحد من اسباب التثليل لكن حدوث التركيب يكون سببا آخر له فزاد فى ثمانى سبب على اصل السبب ولهذا عدل عن القياس (فروعى زيادة استثقاله فجعل) اى فلتلك الرعاية جعل (موضع الكسرة فتحة) ثم نقل ما ارتضاه الرضى بقوله (قال الشارح الرضى ويجوز كسرها) اى كسر النون فى ثمان عند التركيب مع العشرة (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة لكن الفتح

اولى) اى من الكسر (ليوافق) اى ذلك التركيب يعنى ثمان عشرة (اخواتها) من ثلاث عشرة وغيرها (لانها) اى لان اخواتها (مفتوحة الاواخر) اى مفتوحة او اخر اجزائها الاولى فى كل حال كونها (مركبة مع العشرة) اعلم ان توجيه الشارح لكلام المصنف **حرفا** لما نقله عن الرضى يقتضى ان لا يجوز الكسر فى النون فانه يكون اصلا مرفوضا على ما يفهم من تقريره ولذا قال عصام الدين ان الشارح نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المصنف مما لا ير تضيئه الرضى فان المتبادر من كلام الرضى ان حذف الياء مع الكسرة غير شاذ بل واقع من غير شذوذ انتهى ملخصا اقول والحق مع الرضى فان الشذوذ فى كلام المصنف راجع الى القيد وهو فتح النون يعنى ان الشاذ مجموع الحذف والفتح ولا يلزم منه ان لا يجوز الحذف مع الكسر على القياس ولذا قال فى الامتحان وجاز الحذف مع كسر النون وضعف مع فتحها والله اعلم (ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد) تمهيد لقوله الآتى وميز الثلاثة الخ وتنبه على ان مسائل التمييز غير مسائل اسماء العدد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرع) المصنف (فى بيان حال مميزاتها) اى مميزات اسماء العدد بعد بيان احوال نفسها وهذا بيان وجه ذكر المميز * ثم نبه على وجه الابتداء من ميز الثلاثة ووجه ترك الواحد والاثنين فقال (وابتداء) اى اما ابتداء المصنف (من الثلاثة) اى من بيان حال ميز الثلاثة (لانه) اى الشأن (لاميز للواحد والاثنين كما صرح المصنف به) اى بعدم وقوع المميز لهما (فقال) (وميز الثلاثة) منتها (الى العشرة) فى المذكور (والثلاث الى العشر) اى فى المؤنث (مخفوض) (اى مجرور) بحسب الاعراب (ومجموع) بحسب الكلمة وهو خير بعد خير وقوله (لفظا) اما حال من الضمير المستكن فى قوله مجموع اى سواء كان ذلك الذى يكون ممزا مجموعا بحسب اللفظ (نحو ثلاثة رجال) فان لفظ الرجال فيه جمع فى اللفظ (او معنى) اى او كان مجموعا بحسب المعنى (نحو ثلاثة رهط) فان الرهط مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى لانه يطلق على مادون العشرة من الرجال * ثم بين الشارح وجه كونه مخفوضا مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (اما كونه) اى اما وجه كون مميز هذا النوع من العدد (مخفوضا) فثابت (فلانه) اى الشأن (لما كثر استعماله) اى استعمال مميز هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير مع ان احتياجه الى التمييز اشد وقوله (آثروا) بمد الهزمة جواب لما اى اختاروا فيه (جر التمييز) وقد موه على النصب الذى هو مقتضى معنى التمييز لان الجر انما يكون (بالاضافة) والاضافة اليق (للتخفيف لانها) اى لان الاضافة (تسقط التوئين والتوئين) وبحذف التوئين يحصل تخفيف فى اللفظ وهو المعطوف فيما كثر استعماله * ثم شرع فى بيان وجه كونه مجموعا فقال (واما كونه مجموعا)

(ف) ثابت (لميطاق المعدود) اى لتحصيل مطابقة المعدود الذى هو جمع لكونه ثلاثة آحاد (العدد) اى الاسم العدد الذى وضع له (الافى ثلثائة) منتهيا (الى تسعمائة) (استثناء) اى قوله الا فى ثلثائة استثناء (من قوله مجموع) يعنى مميز الثلاثة الى عشرة مجموع فى كلها الا اذا اضيفت الى لفظ المائة فان المائة الذى هو تمييز الثلاثة مجرور ومفرد فى نحو ثلثائة وانما استثنى منه (لانهم) اى لان اهل الكلام (لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها) اى بكلمة المائة (ثلاثا) اى لفظ ثلاث (واخوانه) اى واخوات ذلك اللفظ من الاربعة وغيره يعنى لم يجمعوا لفظ المائة حين جعلوه تميذا للفظ الثلاث واخوانه بل تلفظوا به مفردا فى كلها (وكان قياسها) اى قياس ثلثائة جملة معترضة وفائدتها بيان ماهو القياس فى استعمال لفظ المائة اذا قصد جمعها يعنى انه كان القياس والقاعدة فى لفظ المائة اذا فرض القصد بجمعها جمعا (ان تجمع) تلك الكلمة (فيقال) (مئات) بالالف والتاء على صورة جمع المؤنث السالم (او) يقال (مئين) بالياء والنون على صورة جمع المذكر السالم وانما كان القياس فيها ان تجمع احد الجمعين (لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو) اى الجمع الذى يكون على صورته (مئون والثانى) اى والجمع الثانى (جمع المؤنث السالم وهو) اى ذلك الجمع (مئات) وانما زاد الشارح لفظ الصورة فى جمع المذكر السالم ولم يزد فى جمع المؤنث لانه لا اختلاف فى الثانى فى كونه جمعا للمائة وامافى جمع المذكر السالم ففيه خلاف بين الاخفش وغيره فى كونه جمعا فقال الاخفش انه جمع على وزن غسلين وقال الآخر انه مفرد فى صورة الجمع فان اصله مئى على وزن عصى ابدل الياء الاخيرة نونا فصار مئين كذا فى العصام * ثم شرع فى بيان وجه رفض القياس المذكور فى نحو ثلثائة واخوانه فقال (ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين) وانما يجوز اضافة هذا العدد الى جمع المذكر السالم لان تانيث صورة ثلاثة انما يكون بتاويل الجماعة فى المعدود ومسلمون ليس فى تاويل الجماعة ولا يمكن ان يقال ثلاث مسلمين لان الثلاث الى العشر على غير القياس كما عرفت واذالم يجزى الاضافة الى جمع المذكر (فلم يبق) فى جواز الاضافة اليه من الجمعين (الامئات) فانه يجوز اضافته اليها لعدم المانع فيها (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (كروا ان يلى التمييز) فقوله التمييز بالرفع فاعل يلى ومفعوله محذوف وهو العدد المذكور معه اى كروا ان يلى العدد المذكور من الثلاثة واخوانه التمييز (والمجموع بالالف والتاء) بان يقال ثلاث مئات (بعد ما تعود) وهذا كالعلة لوجه الكراهة اى بعد العادة التى تعود بها التمييز (الحجى بعدما) اى بعد العدد الذى (هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى) اى اريد بالعدد

الذى هو فى صورة المجموع لفظ (عشرين) منتها (الى تسعين) فانه يقال فيها عشرين درهما فاذا لم يجز فى المذكر السالم وصار مكرها فى المؤنث السالم (فاقصر) اى التمييز (على المفرد) اى على لفظ المائة دون المئين والمئات (مع كونه) اى مع قطع النظر عن عدم جوازه او عن كراهته لان ما يجمع بالجمعين المذكورين يكون لأفراده فائدة اخرى وهى كون المفرد (اخصر) من اجمع ثم شرع فى بيان حال مميز نوع آخر من اسماء العدد فقال (وميز احد عشر) فى المذكر منتها (الى تسعة وتسعين) ولما اكتفى المصنف فى ذكر مميز هذا النوع بذكر مذكره اضرب الشارح بقوله (بل الى تسع وتسعين) لبيان ان مميز مؤنثه كذلك يعنى احدى عشرة الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) فقوله منصوب بالرفع خبر لقوله وميز وقوله مفرد خبر بعد خبر * ثم شرع الشارح فى بيان علل كل من كونه منصوبا ومفردا فقال (اما نصبه) اى نصب الميز اما (فى العقود) الثمانية واما فيما بينها من الاعداد المركبات اى فى نحو عشرين وثلاثين (فاتعذر الاضافة) اى لامتناع اضافة العقود امتناعا عاديا الى تمييزاتها حتى تكون مجرورة واما تعذر الاضافة (اذ) اى لانه (لا يستقيم ابقاء النون) اى النون الواقعة فى آخر كل من العقود (معها) اى مع الاضافة واما لا يستقيم ابقاء النون مع انها ليست بنون اجمع (اذهى) اى لان النون الواقعة فى العقود المذكورة وان لم تكن نون اجمع حقيقة حتى يمتنع ابقاؤها مع الاضافة ولكنها (فى صورة نون اجمع) وقوله (ولا حذفها) بالرفع معضوف على قوله ابقاء النون اى ولا يستقيم حذف النون ايضا بان تكون تلك العقود مضافة الى تمييزاتها (اذ) اى لان النون فى اواخر العقود (ليست هى) اى النون المذكورة (فى الحقيقة) اى فى نفس الامر (نون اجمع) حتى يجزى فيها ما يجزى فى نون اجمع من الاحكام فاذا امتنع الشقان المذكوران تعيين ابقاؤها مع غير الاضافة فاذا تعين عدم الاضافة امتنع الجزعين النصب (واما فيما عداها) اى واما نصب التمييز فيما عدا العقود من الاعداد المركبة فيما بين العقود (فلانهم) اى فلان العرب (كروها) اى جعلوا مكرها فيما بينهم (ان يصيروا) اى ان يجعلوا (ثلاثة اسماء) وهى التمييز والعددان اللذان تضمنهما المركب العددي (كالاسم الواحد) لان العددين لما تركبا جعلتا كاسم واحد فيكون الاسم الواحد بالوحدة الاعتبارية مركبا من اسمين فاذا اريد اضافة ذلك المركب الى ما بعده يلزم ان يكون الاسم الواحد مركبا من ثلاثة اسماء لانه حينئذ يكون تركيبا اضافيا قوله (ولا يرد عليه) جواب للتقض الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد بعينه جار فى التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خسة عشر ك

بإضافة خمسة عشر) الى كاف الخطاب مع ان حكم المدعى متخلف وهو كراهتهم لذلك الجعل فاجاب عنه بمنع الجريان بان يقول لانسلم جريان الدليل المذكور على هذا التركيب لان خمسة عشر ليس من قبيل جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد (لان المضاف اليه) الواقع (فيه) اى فى تركيب خمسة عشر (لما كان) اى ذلك المضاف اليه (غير العدد) لكونه كاف الخطاب (لم يمتزج) اى مع العدد المضاف (امتزاج ذلك المميز) اى امتزاجا مثل امتزاج المميز الواقع فى خمسة عشر رجلا الذى كرهوا اضافته اليه (فلم يلزم) اى اذا لم يمتزج ذلك مثل امتزاج العدد مع مميزه لم يلزم منه المحذور المذكور وهو (صيورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا) قوله (وانما جوزوا) جواب لما يرد على اصل الدعوى بانهم ان كرهوا امتزاج المميز بالعدد المركب يلزمهم ان يكرهوا ايضا إضافة ثلثائة الى مميزه لانه مركب ايضا من ثلاثة اسماء فاجاب عنه بانهم انما جوزوا تركيب (ثلثائة امرأة مع ان فيها) اى فى كلمة ثلثائة امرأة (صيورة ثلاثة اشياء) يعنى ثلاث ومائة وامرأة (شيئا واحدا) اى اعتبار شىء واحد وليس هذا التجوز لعدم المحذور المذكور بل (ليطرد) اى ليكون التركيب الذى تركب من لفظ المائة مع الثلاث مطردا (بمائة امرأة) اى بالتركيب الذى ذكر فيه لفظ المائة منفردا ولا يخفى ان كراهة شىء لعله لا ينافى تجوز لعله اخرى * ثم شرع فى بيان وجه افراد مميز هذا النوع فقال (واما افراده فلانه) اى واما جعل مميز هذا النوع مفردا فبني على كونه منصوبا لانه (لما صار) اى المميز فى هذا النوع (منصوبا صار فضلة) لان النصب علم المفعولية التى هى الفضلة فى الكلام (فاعتبروا افراده) اى افراد ذلك المميز المنصوب (لتكون الفضلة قليلة) بسبب كونه مفردا لان المفرد اقل حروفا من الجمع لفظا وقل معنى ايضا بخلاف كونه جمعا لانه اكثر حروفا من المفرد غالبا واكثر معنى منه ايضا لكونه جمعا لثلاثة آحاد او اكثر فى كلمة واحدة وقال العصام الظاهر أن يكون لفظ قليلا مؤنثا لان موصوفه مؤنث * ثم شرع المصنف فى بيان احوال مميز المائة والالف اللذين من الاصول فقال (ومميز مائة والـ و) (وميز) (تثنيتهما) اى تثنية المائة والالف يعنى به المائتان والالفان (و) (وميز) (جمعه) (اى جمع الف) وانما زاد الشارح لفظ المميز فى الموضوعين للإشارة الى ان قوله تثنيتهما وقوله جمعه معطوفان على قوله مائة * ولما غير المصنف عبارته فى قوله وجمعه حيث افرد الضمير فيه اراد الشارح ان يذكر وجهه فقال (وانما لم يقل) اى المصنف (وجمعهما) يعنى لم يقل بتثنية الضمير (كما قال وتثنيتهما) لانه لو قال كذلك لكان خلاف الواقع (لان

استعمال جمع مائة) وهو مئين او مئات كما مر (مع مئزها) اى حال كون ذلك الجع مستعملا مع المئز (فى الاعداد) اى فى باب الاعداد وهو بفتح الهمزة جمع عدد (مرفوض) اى متروك * ثم بين هذا المرفوض بقوله (فلا يقال ثلاث مئات رجل كما يقال) اى كما يجوز أن يقال (ثلاثة آلاف رجل) فانه لا يجوز فى الاول ويجوز فى الثانى هذا (بخلاف التثنية فانه يقال) اى يجوز أن يقال فى تثنية المائة (مأثرا رجل) بحذف النون لكونه مضافا وقوله (مثل الفارجل) بحسب المثل على انه مفعول مطلق تشبیه لقوله يقال اى يجوز فيه ان يقال قولنا مائالا فى الجواز لقوله الفارجل وقوله (مخفوض) خبر لقوله ومئز مائة وقوله (مفرد) خبر بعد خبر له الظاهر من كلام المصنف والشارح ان هذا الحكم اعنى كونه مخفوضا مفردا على سبيل الوجوب ولكن قال فى حاشية العصام ان مئز المائة قد يجمع مخفوضا فى نحو مائة رجل وقد فرد منصوبا كما فى قوله * اذا عاش الفتى مائين عاما * فقد ذهب اللذاذة والفتاء * انتهى وانما فرد مئز هذا النوع (لانه) اى الشان (لما كانت مائة والف من اصول الاعداد) كما عرفت فى صدر الباب (كالا حاد) اى كما كانت الآحد العشرة من واحد الى عشرة من الاصول (ناسب) جواب لما اى لما اشتركا مع الآحد فى كونهما من اصول الاعداد ناسب (ان يكون مئزها) اى مئز المائة والالف جريا (على طبق مئزها) يعنى انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون مئز هذين المفظين مطابقا فى الاحوال لمئز الآحاد * ولما اقتضت هذه المناسبة ان يكون مئزها مجموعا مع انه لم يكن ذلك مختارا استدرك الشارح عنه بقوله (لكنه) اى وان كان المناسب ان يكون مئزها مجموعا كالا حاد لكنه ترك كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت الآحاد) واقعة (فى جانب القاة من الاعداد والمائة والالف) اى وكانت المائة والالف واقعتين (فى جنب الكثرة منها) اى من الاعداد وقوله (اختير) جواب لما اى لما كان بينهما فرق بوقوع الآحاد فى جانب القاة وبوقوعهما فى جانب الكثرة جعل الفرق بينهما مختارا فى مئزها ايضا بان يختار (فى مئزها) اى فى مئز الآحاد (الجع الموضوع للكثرة و) بان يختار (فى مئزها) اى فى مئز المائة والالف (المفرد الدال على القاة) وقوله (رعاية للتعادل) مفعول له لقوله اختير اى اختير ذلك لتحصل الرعاية للتعادل المطلوب وهو ذكر مادل على الكثير فى موضع القليل وذكر مادل على القليل فى موضع الكثير * ثم شرع المصنف فى بيان قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال (واذا كان المعدود) سواء كان مذكورا بطريق التميز نحو ثلاثة اشخص او بطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة ولهذا التعميم لم يقل واذا كان المئز مؤنثا واللفظ اى وكان اللفظ (المعبره عنه) اى الذى يعبر بهذا اللفظ عنه

(مذكرا) وذلك المذكور (كلفظ الشخص اذا عبرت به) اى اذا قصدت التعبير به (عن المؤنث) اى اذا قصدت التعبير عن مؤنث كامرأة مثلا بانها شخص وقت جاءنى ثلاثة اشخص فى مقام ثلاث امرأة (او بالعكس) (بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا) وذلك (كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكور) نحو رجل والفاء فى قوله (فوجهان) جوابية لاذا وتفسير الشارح بقوله (اى فى العدد وجهان) اشارة الى ان قوله وجهان مرفوع على المبتدأ وخبره محذوف وجمته جوابية وقوله (التذكير) بان يعبر بالثلاثة الى العشرة (والتأنيث) اى بان يعبر بالثلاث الى عشر * ثم فصله الشارح بقوله (فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت) اى والحال انت (تريد) بذلك اللفظ (النساء) وانما اتى بالثلاثة الدال على التذكير (اعتبارا) اى للنظر (باللفظ) وهو الشخص (وهو) اى الاعتبار باللفظ (الاكثر فى كلامهم) دون الاعتبار الاخر لان مراعاة جانب اللفظ فى الاحكام اللفظية اولى من عكسه (وان شئت قلت ثلاث اشخص) بحذف التاء فى ثلاث كما هو شان المؤنث فيه قلت ثلاث اشخص (اعتبارا بالمعنى) وكذلك ان شئت قلت ثلث انفس وانت تريد الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت ثلثة انفس اعتبارا بالمعنى لان معناه الذى يعبر به عنه مؤنث وهو امرأة * ثم شرع المصنف فى بيان العدد الذى ليس له تمييز فقال (ولا يميز واحد) (وواحدة) (ولا اثنان) (واثنتان واثنتان) وقوله (بمميز) بكسر الياء المشددة متعلق بقوله ولا يميز فى كلام المصنف وقيد له من الشارح ليكون اشارة الى ان قوله ولا يميز بصيغة المجهول مجاز بمعنى لا يورد يعنى لا يورد كل منهما وانما حمله على المجاز لانه لو لم يكن مجازا لكان المعنى ان المذكورين لا يقصد تمييزهما بل قصد ابقاؤها على الابهام وليس كذلك بل المراد ان تمييزهما مقصود لكنه حصل ذلك المقصود من لفظهما ولذا قال (فلا يورد الواحد) اى لفظ الواحد (مع ميمه) لعدم احتياجه اليه (فلا يقال) عطف على قوله فلا يورد من قبيل عطف المفصل على المجرى يعنى لا يقال على تقدير ايراد المميز (واحد رجل ولا اثنان معه) اى ولا يورد لفظ اثنان ايضا مع ميمه (كإيقال اثنان رجلين) ثم اراد أن يذكر حالهم اذا ارادوا ان يذكروا هذين العديدين مع بيان جنسهما فقال (بل يذكرون) اى اهل اللسان (ما) اى اللفظ الذى (يصلح) ذلك اللفظ (ان يكون تمييزا لهما) اى للواحد والاثنان (على تقدير) اى على قصد (ذكر التمييز) المبين للجنس (معهما) اى مع الواحد والاثنين (ويطرحون) اى يتركون (الواحد والاثنين) اذا قصدوا ذكر اللفظ الصالح للتمييز فيقولون رجلا حيث يعلم وحدته وجنسه من هذا اللفظ ويقولون رجلا حيث عرف تثنيته وجنسه منه ايضا وقوله (استغناء) بالنصب على انه مفعول له لقوله ولا يميز

وعلّة لعدم ايراد تمييزها معها يعنى انما لا يميزان لحصول الاستغناء (بلفظ التمييز)
 وانما فسرده الشارح بقوله (اى الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظ التمييز
 المستغنى به هو التمييز بالقوة لا التمييز بالفعل يعنى مامن شأنه (لان يكون تمييزا على
 تقدير ذكره) اى ذكر ذلك اللفظ الصالح (معهما) اى مع لفظ الواحد والاثنين
 يعنى انه ليس مذكورا معهما بالحقيقة بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا
 للتمييزية لوجود رفع الابهام عنهما فيه وقوله (الدال) صفة اخرى للتمييز
 اى اللفظ الذى يدل (بجوهره) اى بجروفيه الاصلية (على الجنس) و يدل
 (بصغته على الوحدة) فى نحو رجل (و) على (الاثنية) فى نحو رجلان
 فحيث يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التمييزان التقديران مستغنيا
 (عنهما) (اى عن الواحد) اى عن ذكر الواحد بعد ذكر تمييزه (اذا كان
 التمييز) اى هذا اذا كان التمييز (مفردا و) مستغنيا (عن الاثنين) اى عن ذكر
 لفظ الاثنين وهذا (اذا كان) التمييز (مثنى) ومثلها المصنف بقوله (مثل
 رجل ورجلان) اى مثال التمييز المستغنى به عن لفظ الواحد لفظ رجل
 وعن لفظ الاثنين لفظ رجلان وقوله (فان من صيغة رجل) علّة لصحة التمثيل
 بهما ومن متعلق بقوله (يفهم الجنس) يعنى يصح التمثيل برجل ورجلان فانه
 يفهم من صيغة رجل الجنس الذى هو الرجولية كما هو مدلول جوهره (و)
 يفهم ايضا من كونه واحدا (الوحدة) التى هى مدلول صيغته هذا فى لفظ الرجل
 واما فى لفظ الرجلان فافاده بقوله (ومن صيغة رجلان يفهم) اى وكذا يفهم
 من جوهر صيغة رجلان (الجنس) و (من صيغته الدالة على الثانية) (الاثنية
 فذكرهما) متعلق بقوله (استغنى) يعنى بذكر هذين اللفظين الدالين على
 الجنس والعدد المقصود كان الواحد والاثنان مستغنيين (عن المميز) وفى بعض
 نسخ الشرح استغنيا بصيغة الثانية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغنى
 هو الواحد والاثنان (فان قلت) هذا شروع فى تقرير منع ورد على قوله
 استغناء بلفظ التمييز فقال (هب) هذا اللفظ امر من وهب يهب والعادة انهم
 يصدرونه على سؤالهم الذى يرد على التسليم بالنظر الى شق وعلى المنع بالنظر
 الى شق آخر وهو ههنا (ان يميز الواحد مغن عنه) يعنى ان كون مميز لفظ
 الواحد مستغنيا عن ذكر لفظ الواحد مسلم (لكننا لانسلم ان يميز الاثنين) اى
 لانسلم ان كون مميز لفظ الاثنين مستغنيا (كذلك) اى كمميز الواحد وقوله (نعم)
 اشارة الى تسليم استغناء شق فى الاثنين ايضا يعنى انه (اذا كان ميزه) اى مميز لفظ
 الاثنين (مثنى) كما فى الامثلة المذكورة (يعنى عنه) اى بالاستغناء بلفظ التمييز عن لفظ
 الاثنين مسلم لكن لا مطلقا بل اذا كان ميزه مثنى ايضا وقوله (لا يجوز ان يكون) اى المميز
 (مفردا كما يقال اثنان رجل) سند للمنع والدليل على جواز كون مميز الاثنين مفردا

وروده في الشعر وهو اثنا رجل حظل كذا في العصام وقال ايضا ومن اسانيد
 المنع الذي ذكره الرضى نحو واحد رجال واثنا رجل انتهى فعلى هذا يكون
 الاستغناء في الواحد غير مسلم ايضا* ثم شرع الشارح في الجوابين عن طرف المصنف
 لالتزامه صحة كلامه فقال (قلت لما التزموا الجمعية) هذا تقرير الجواب الاول
 باثبات المقدمة المنوعة يعنى ان يميز لفظ الاثنين مستغن عن ذكر الاثنين كذا
 في بعض الحواشي واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب بابطال السند وهو انه
 لا يجوز ان يكون المميز مفردا ههنا لانهم لما التزموا الجمعية يعنى لما جعلوا ان
 يكون المميز (في ميم سائر الاحاد) مجموعا يعنى في ثلاثة الى عشرة على وجه
 اللزوم غير متخلف عنه كما عرفت فيما سبق (ينبغى) جواب لما يعنى انه ينبغى لهم
 (ان يعتبر فيما) اى في التمييز الذي (لم تيسر الجمعية فيه) اى في ذلك التمييز لكونه
 تميزا للاثنين لانه لو جمع التمييز فيه ايضا يكون مخالفا لما يميزه من العدد وقوله
 (ما هو اقرب) نائب فاعل لقوله ان يعتبر اى ينبغى في تمييز الاثنين الاسم الذي
 يدل على المعنى الاقرب (اليها) اى الى الجمعية من المفرد لان اللائق عند تعذر
 شئ هو المصير الى ما هو الاقرب (وهو) اى وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية
 (الاثنينية) لا الافراد لانه ابعد منها بالنسبة الى الاثنينية* ثم شرع في جواب آخر
 فقال (ولا يبعد ان يقال) اى ولا يبعد ان يحجب عنه تحرير المراد بان يقال
 (معنى الكلام) يعنى ان مراد المصنف من قوله بلفظ المميز في قوله (انه لا يميز
 واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز) ليس انهما مستغنيان عنهما بذكر تمييز
 آخر غير لفظهما بل مراده منه انهما مستغنيان عنهما بلفظ التمييز (اى بجواهر
 حروفه) اى حروف التمييز (المصورة) اى التي صورت بصورة (بهية خاصة) نحو
 رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة الثنية الدالتين على الافراد والثنية
 اللتين هما بعينهما هو المعنى الذي افاده لفظ الواحد والاثنين وقوله (القبالة)
 بالجر صفة بعد صفة للجر و اوصفة المصورة اى التي صورت بصورة قابلة
 (للحقوق علامة الافراد به اعنى) اى بتلك العلامة (التوين او علامة الاثنينية)
 اى القبالة للحقوق علامة الاثنينية (اعنى) بتلك العلامة (حرفي الثنية) وهما
 الالف او الياء والنون (فاذا اعتبر) اى ذلك التمييز (مع علامة الافراد) وقيل
 رجل بالتوين (استغنى) اى ذلك التمييز (به) اى بذكر رجل بالتوين (عن
 ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون مستدركا وحشوا لافادة التوين
 لما افاده الواحد (واذا اعتبر) التمييز يعنى الرجلان مثلا (مع علامة الثنية)
 وهى ادخال الالف والنون (استغنى) اى كان التمييز مستغنيا (به) اى بلفظه
 الدال على الاثنينية (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا تردد الامر بين ان يستدل

عليه بصورة الكلمة وبذكر الواحد والاثان سلكوا الى طريق اخف من الآخر (فاختاروا لحق العلامة التي هي اخف من ذكرهما) اى على الطريق التي هي الاستدلال عليه بذكر الواحد او الاثنين * ولما كان اخفية الطريق الاولى بديهانه عليه بقوله (ولاشك ان رجلا) اى الاستدلال على الاثنية بعلامة الثانية في رجلا (اخف من اثنى رجل) اى من الاستدلال عليه بلفظ اثنى ثم شرع المصنف في بيان دليل الاستغناء ونبه عليه الشارح بقوله (وذلك الاستغناء) يعنى استغناء ذكر التميز الصالح للتمييزية عن ذكر العدد الدال على الافرادية والثنية (انما يكون) ذلك الاستغناء (لافادته) (اى لافادة لفظ التميز) اى مامن شأنه يجوز ان يكون تميزا وهو رجل ورجلان مثلا فقوله لافادته مفعول له لقوله استغناء وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو ضمير التميز وانما لم يحذف اللام لعدم كونه فعلا لفاعل الفعل المعمل لان الاستغناء فعل المتكلم والافادة فعل التميز وقوله (النص المقصود) وانما فسر الشارح النص بقوله (اى التخصيص) للتنبه على ان المراد به ههنا ليس معناه الاصطلاحى الاصولى وهو ماسيق له الكلام بل المراد به معناه المصدرى اعنى بمعنى جعل الشيء منصوصا (على العدد) وقوله (والتصريح به) اى بذلك العدد عطف على قوله التخصيص عطف تفسير يعنى لافادته التصريح به (الذى قصد ذلك التخصيص والتصريح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه اشارة الى ان قوله (بالعدد) متعلق بالمقصود يعنى التخصيص الذى قصد بذلك العدد وانما فسر الشارح بقوله (اى بذكر اسم العدد) للتنبه على ان نفس العدد هو المقصود لا المقصود به وانما المقصود به هو ذكر اسم العدد اذ المقصود مذكور والمقصود به متروك ثم اشار الى النتيجة بقوله (فلما افاد التميز ذلك التخصيص) وحصل به المقصود (استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة) ثم شرع في مسألة اخرى من مسائل اسم العدد فقال (وتقول) على صيغة المخاطب كانه عليه في الحاشية الهندية بقوله وتقول انت وتركة الشارح لكونه معلوما بقريئة ما ذكر في صدر الباب وهو قوله تقول واحد اثنان الخ وانما قيده به ذلك الفاضل لبيان وقوعه في نسخته او اخذه من الافاضل كذلك والا فيحتمل ان يكون على صيغة الغائبة المؤنثة وان يرجع ضميره الى العرب كذا في العصام يعنى انه لما كان بين حكم اسم الفاعل من العدد باعتبار تصيره وبين حكمه باعتبار تذكيره وتأنيته فرق ظاهر في الاستعمال قال وتقول (في المفرد) وهو متعلق بتقول وقوله (من المتعدد) ظرف مستقر اما صفة من المفرد بتقدير المتعلق المعرفة اى الكائن من المتعدد واما حال منه اى حال كونه من المتعدد * ثم فسر الشارح المفرد بقوله (اى في الواحد)

للاشارة الى ان المراد من المفرد هو اللفظ الدال على العدد الواحد سواء كان بلفظ الواحد او الثاني او غيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل في باعث التفسير لكنه ذكر تبعاً للواحد ويحتمل ان يكون له فائدة ايضاً وهي التصريح بلزوم كون الواحد جزءاً من المتعدد وقوله (باعتبار تصيره) اما ظرف مستقر على انه حال من المستتر في تقول فتكون الباء للملاسة اى تقول حال كونك ملاساً بتصيره واما مفعول مطلق من تقول اى قولاً باعتبار تصيره فيكون بياناً لنوعه واما ظرف لغو متعلق بتقول فتكون الباء سببية وهذا الاخير اختاره الشارح حيث فسره بقوله (اى بسبب اعتبار تصيره) وهذا تفسير للباء وقوله (اى تصير ذلك المفرد) تفسير للضمير المجرور بان التصير لكونه مصدراً من صير يصير بتشديد الياء بمعنى جعل مضاف الى فاعله وقوله (عدداً انقص) مفعوله الاول وقوله (ازيد عليه بواحد) اى على ذلك الانقص مفعوله الثاني يعنى باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذى ضم ذلك المفرد اليه ازيد عليه بسبب ضم ذلك الواحد اليه (الثاني) بحذف اداة التانيث (في المذكر) اى اذا اعتبرت تذكير معدوده (فقوله) اى قول المصنف وهو مبتدأ وقوله (الثاني) بدل منه وقوله (مقول القول) خبر للمبتدأ اى والغرض من هذا بيان كون لفظ الثاني في كلام المصنف مفعولاً لتقول وقوله (وذلك القول) شروع في تطبيقه على الممثل يعنى لاشك ان لفظ الثاني (اتما هو) اى اتما يعبر بالثاني (باعتبار تصيره) اى باعتبار جعل ذلك الواحد الذى يطلق بالثاني (الواحد) اى العدد الانقص الذى هو الواحد (اثنين) اى ازيد على ذلك الواحد (بانضمامه) اى بانضمام الواحد الذى هو فى المرتبة الثانية (اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين) اى الواحد الذى هو مذكور فى المرتبة الاولى (واتما ابتدأ) اى المصنف (من الثاني) اى دون الواحد (اذ) اى لانه (ليس قبل الواحد عدد) فى الواقع (حتى يكون الواحد) اى حتى يكون وقوع ذلك العدد سبباً لكون الواحد (مصيره) اى جعل ذلك العدد الواقع قبل الواحد (واحداً) بانضمامه اليه وقوله (والثانية) عطف على قوله الثاني اى تقول الثانية بالياء (فى المؤنث) اى اذا اعتبرت المعدود مؤنثاً (على هذا القياس) اى باعتبار تصيره لواحداً ثانية بانضمام الواحدة اليه (وهكذا) اى مثل ما فى الثاني والثانية تقول الثالث او الثالثة والرابع او الرابعة حال كون سلسلة المذكر منتهية (الى العاشر) (فى المذكر) (والعاشر) اى وحال كون سلسلة المؤنث منتهية الى العاشر (فى المؤنث) (لاغير) قوله (اى لا تقول غير ذلك) اشارة الى ان الحصر راجع الى ماتحت الاثنين والى ما فوق العشرة حيث فصله بقوله (فلايجرى ذلك) اى ذلك القول بهذا الاعتبار (فما) اى فى العدد الذى هو (تحت الاثنين)

يعنى الواحد كما عرفت وجهه (ولا فيما) اى ولا يجرى ايضا فى العدد الذى (فوق العشرة) من الحادى عشر وغيره (اذ) اى وجه عدم جريانه فيما فوقه لان (فوقه) اى فوق العدد العاشر (مركبات) من العشرة ومن الوحدات التسعة (لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها) اى من تلك المركبات فلا يمكن ان يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك المركب * ثم شرع فى بيان استعمال اسم العدد الذى على صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة فقال (و) (تقول فى المفرد) (باعتبار حاله) اشار الشارح بتوسط قوله تقول فى المفرد بين العاطف والمعطوف الى ان قوله باعتبار معطوف على باعتبار الاول يعنى وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله * ثم فسر الشارح قوله حاله بقوله (اى مرتبه) يعنى باعتبار المرتبة اللائقة بذلك المفرد من سائر الاحاد (من المتعدد) وقوله (من غير اعتبار معنى التصير) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله ولتحصيل المقابلة بينه وبين ما قبله بانه يشترط ان لا يعتبر ههنا معنى التصير وقال العصام لا يخفى ان التصير للمفرد حل من احواله فلا تحسن المقابلة لانها مقابلة العام بالخاص واجيب بان المقابلة بينهما حاصله لان التصير من مقولة الفعل لانه يعتبر فيه التأثير بخلاف الاعتبار الثانى لانه باعتبار حاله ووضعه فى نفسه فيكون من مقولة الكيف فظهر الفرق وحسن المقابلة وانما فسر الشارح بالمرتبة لان المصنف لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من ذلك المعدود من غير بيان مرتبه يقال واحد من الثلاثة وستعرف انه قال ثالث الثلاثة وقوله (الاول والثانى) عطف على قوله الثانى والثانية الذى هو مقول القول كما ان قوله باعتبار حاله معطوف على مفعوله ايضا فيكون من قبيل عطف الشئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وهو جائز بالاتفاق يعنى تقول باعتبار حاله الاول والثانى (اذا وقع) اى ذلك المفرد (فى المرتبة الاولى او الثانية فى المذكر) (والاولى) اى وتقول الاولى (والثانية) اذا وقع كذلك (فى المؤنث كذلك) حال كون قصدك (من غير اعتبار معنى التصير) ثم انه لما غير المصنف قوله الواحد الى الاول والواحدة الى الاولى اراد الشارح ان يبين وجه العدول عنهما فقال (وانما لم يقل الواحد والواحدة) بل قال الاول فى المذكر والاولى فى المؤنث لان المقصود ههنا هو اللفظ الذى يدل على المرتبة لاعلى واحد من الوحدات سواء كان فى مرتبة الاول او فى اثنائها او فى آخرها ولفظ الواحد والواحدة ليسا كذلك (لانهما لا يدلان على المرتبة) بل على واحد غير معين واذا لم يدل على المقصود (فايدل منهما) اى من الواحد لفظ (الاول و) من الواحدة لفظ (الاولى للدلالة) اى لدلالة كل من لفظ الاول والاولى (عليها) اى على المرتبة المقصودة

(وهكذا) اى وتقول هكذا من الثانى والثانية كما قلت فى الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكرة (الى العاشر و) ينتهى مؤنثه الى (العاشره والحادى عشر) اى وتقول فيما فوق العشرة من المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء وبجذف التاء فى الجزء الثانى حال كونه (فى المذكر) (والحاديه عشره) اى وتقول كذلك بالتاء فى الجزئين وبفتحهما حال كونه (فى المؤنث) (و) (كذلك) اى كما تقول فى لفظ الحادى فيما فوق العشرة كذلك تقول فى المرتبه الثانية عشره (الثانى عشر) فى المذكر (والثانية عشره) فى المؤنث بحيث ينتهى مذكرة (الى التاسع عشر و) ينتهى مؤنثه الى (التاسعه عشره) ولما كان حكمه اسم العدد فى التذكير والتأنيث اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك اراد الشارح ان ينسبه عليه فقال (واعلم ان حكم اسم الفاعل) حال كونه (من العدد سواء كان) اى ذلك الاسم الفاعل مستعملا (بمعنى المصير) كما فى الاعتبار الاول (اولا) اى او لم يكن كذلك بل كان مستعملا باعتبار حاله فعلى التقديرين حكمه (حكم اسماء الفاعلين) من غير العدد (فى التذكير) اى بان يكون مذكرة بغير التاء (والتأنيث) بان يكون مؤنثه بالتاء على القياس (فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع) منتها (الى العاشر وفى المؤنث) اى وتقول فى مؤنثه (الثانية والثالثة والرابعة) منتها (الى العاشره وكذا فى جميع المراتب) مما فوق العشرة (من) العدد (المركب) بالتركيب التعدادى كما اذا ركب الآحاد مع العشرة (والمعطوف) اى ومن العدد المركب بعطف الآحاد على احد العقود الثانية مثال الاول (نحو الثالثة عشره) بالتأنيث فى الجزئين * ثم بين كونهما بالتأنيث بقوله (تؤنث الاسمين) اى تجعل انت هذين الاسمين اللذين احدهما عشره والآخر اسم الفاعل مأخوذ مما تقصده من اسماء العدد الآحاد مؤنثين بالتاء (فى المركب المؤنث كما تذكرها) اى كما تجعل ذينك الاسمين اذا اردت بهما مذكرة مجردين من التاء (فى المذكر نحو الثالث عشر) ثم بين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما اخذ هو عنها من الاصول السابقة فقال (وانما ذكروا الاسمين) اى اذا كان على صورة اسم الفاعل (لانه) اى لان الثالث مثلا (اسم لواحد مذكر) وهو العدد الواحد الذى بعدائين لانه اسم لمجموع الآحاد الثلاثة فاذا كان اسما لواحد لا للمجموع (فلامعنى للتأنيث فيه) لعدم داع يقتضى اعتبار التأنيث فيه من كون المعداد مؤنثا ومن كونه اسما للمجموع المصحح لاعتبار التأنيث (بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه) اى فان هذا الاسم اسم (للجماعة) اى لمجموع الوحدات الثلاثة عشر فاسب فيه اعتبار التأنيث (وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون) بترك التاء فى المذكر

والثالثة والعشرون) بالتاء في الجزء الاول في المؤنث * ثم شرع المصنف في بيان الفرق بين الاعتبارين بقوله (ومن ثم) وفسره الشارح بقوله (اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين) للاشارة الى ان من اجلية بمعنى اللام والى ان ثم ههنا مجاز بطريق الاستعارة المصراحة لان اصل وضعه للاشارة الى المكان واستعمل ههنا للاشارة الى ما سبق من الفرق بين الاعتبارين يعنى بهما (اعتبار تصيره واعتبار حاله) وقوله (اختلفت اضاقتهما) مقدر ههنا ليعلق به الجار حتى يكون قوله من ثم مفعولا له يعنى انما اختلفت الاضافة في الاعتبارين لاجل ما تقدم من الاختلاف وقوله (فلاختلاف اضاقتهما) للاشارة الى ان قوله (قيل في الاول) معلن باختلاف الاضافة وهو معلن باختلاف الاعتبارين والى ان قوله من ثم متعلق بقيل بالواسطة يعنى من اجل وقوع الاختلاف حصل الاختلاف في الاضافة ومن اجل حصول الاختلاف في الاضافة قيل في الاول وفسر الاول بقوله (اي في المفرد من المتعدد والمقول باعتبار تصيره) وقوله (ثالث اثنين) نائب فاعل للفظ قيل اي اذا اريد بالعدد الاحير الذي يعبر باسم الفاعل معنى كونه جاعلا للانقص الذي اصيف اليه قيل فيه ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس اربعة وقس عليه (بالاضافة) اي باضافة ذلك الاسم الذي عبر به عن العدد (الى الانقص بدرحة) اي بواحد ومعناه (اي مصيرهما) وقوله (اي الاثنين) تفسير لصمير التثنية وهو مفعول اول لقوله مصير ومفعوله الثاني قوله (ثلاثة) وهو محذوف من كلام المصنف اي ذلك الواحد جاعل الاثنين الانقص منه بواحد ثلاثة * ثم بين المصنف ما يشتق الثالث منه فقال (من) اي هو مأخوذ من (قولهم) (ثلتها) (بالتخفيف) اي بتخفيف اللام من الثلاثي وانما قيده الشارح لانه ليس بماخوذ من ثلتها بتشديد اللام من التثنية لانه حينئذ يكون مأخوذا من قولهم مثلك بالتشديد وهو الشراب الذي طبخ حتى ذهب ثلثه بل انه مأخوذ من قولهم ثلث القوم كما قال في الصحاح وثلثهم من باب ضرب اذا كان ثلثهم وكلهم ثلاثة بنفسه (اي صيرت الاثنين ثلاثة) وهذا تفسير للمجموع قوله (و) (قيل) (في الثاني) عطف على قوله في الاول واليه اشار الشارح بتوسيط لفظ قيل بين العاطف والمعطوف * ثم فسر الثاني بقوله (اي في المفرد) اي في العدد المفرد (من المتعدد المقول) الذي اريد الاخبار به (باعتبار حاله) ومرتبته (ثالث ثلاثة) (او اربعة) اي رابع اربعة (او خمسة) اي خامس خمسة (بالاضافة) اي باضافة اسم الفاعل (الى عدد يساوي) اي ذلك المضاف اليه منه (عده) اي عدد ذلك الاسم وماخذ اشتقاقه كما كان في ثالث ثلاثة (او يكون)

اي او باضافته الى عدد يكون ذلك المضاف اليه عددا (فوقه) اي فوق مأخذ اشتقاقه كما كان في ثالث اربعة او خمسة اوسته ومعناه (اي احدها) اي المراد من الثالث احد ما يضيف اليه من الاعداد المذكورة * ولما توهم من قوله احدها ان المراد من احد تلك الاعداد هو احدها سواء اعتبر وقوعه في مرتبة اولا واراد الشارح ان يقيد بحيث يندفع عنه ذلك التوهم استدرك فقال (لكن لا مطلقا) اي ليس المراد منه انه احد من احدها (بل باعتبار وقوعه) اي وقوع ذلك المفرد في مرتبة من المراتب كوقوعه (في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا) اي وان لم يرد به هذا الاعتبار بل اريد به على اطلاقه (يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة) لانه يصدق عليه انه احد العشرة مع انه ليس عاشرها بل اولها (وذلك) اي وذلك الجواز (مستبعد جدا) اي قطعا يعني كونه مستبعدا من المراد قطعي * ثم شرع في بيان مافوق العشرة بالاعتبار الثاني فقال (وتقول) (في اضافة ما زاد على العشرة) يعني في اضافة المفرد الذي هو في مرتبة من المراتب التي هي مافوق العشرة (حادي عشر احد عشر) (باضافة المركب الاول) وهو حادي عشر (الى المركب الثاني) وهو احد عشر وقوله (اي واحد) تفسير للمركب المضاف وقوله (من احد عشر) تفسير للمركب المضاف اليه مع الاشارة الى ان الاضافة فيه بيانية بمعنى من وقوله (متأخر) بالرفع صفة للواحد وتفسير على ما سبق من ان المراد بالاحد ليس على اطلاقه بل باعتبار وقوعه في المرتبة الاخيرة بمعنى انه واحد متأخر مسبوق (بعشر درجات) اي عشر وحدات سابقة على ذلك الواحد الاخير وذلك الاخير في مرتبة اخيرة بعد انقضاء العشرة وقوله (بناء) بالنصب للاشارة الى ان كلمة (على) متعلق به لكونه مفعولا له لقوله تقول يعني تقول كذلك فيما فوق العشرة وانما يجوز ان تقول كذلك للبناء على (الاعتبار) (الثاني) لانه يقال كذا في الاعتبار الاول لانه لا يجوز فيما دون الاثنين ولا يجاوز العشرة كما سبق الاشارة اليه في قوله الى العاشر والعاشر لا غير (وهو) اي الاعتبار الثاني الذي يجوز فيه فيما دون الاثنين ومافوق العشرة (باعتبار بيان الحال) كما ان المراد بالاعتبار الاول هو اعتبار التصير وقوله (خاصة) (لان الاعتبار الاول) منصوب اما على انه حال من الثاني واما على انه مصدر مفعول مطلق من تقول يعني ان الابتداء من الحادي والتجاوز الى مافوق العشرة مخصوص بهذا الاعتبار الثاني دون الاول وهو الاعتبار بالتصير (لا يتجاوز العشرة كما عرفت) في قوله لا غير * ثم اشار المصنف الى جواز وجه آخر فقال (وان شئت قلت) وقيد الشارح بقوله (في اداء هذا المعنى) للاشارة الى ان اداء هذا المعنى كما يكون بالقول الاول يكون ايضا بقولك (حادي احد

عشر) فالمعنى باق في صورتين * ثم اشار الشارح الى محل الفرق بين القول الاول وبين هذا بقوله (يحذف الجزء الاخير) وهو لفظ عشر (من المركب الاول) يعنى حادى عشر فان الجزء الاخير ثابت فيه وقوله (استغناء عنه) بالنصب مفعول له لقوله يحذف اى انما يحذف الجزء الاخير من الاول لوجود الاستغناء فارغا عن ذكره وقوله عنه بيان للمستغنى عنه وقوله (بذكره) بيان للمستغنى به يعنى لفظ العشرة فرغ من ذكره في المركب الاول بسبب ذكره (في المركب الثانى) ثم اشار المصنف الى منتهى ما يقال في اداء هذا المعنى بصريق حذف الجزء الاخير وفسره الشارح بقوله (وهكذا تقول) ليكون قوله (الى تاسع تسعة عشر) مقبسا ويكون قوله حادى احد عشر مقبسا عليه يعنى وقس على حادى احد عشر من ثانى اثنى عشر منتهيا الى تاسع تسعة عشر وانما قال كذا لئلا يتوهم الاختصاص في الجواز بتركيب حادى احد عشر * ثم اراد المصنف ان يبين الفرق في حكم الاعراب بين القول الاول وبين القول الثانى فقال (في عرب) (الجزء) (الاول) يعنى ان حذف الجزء الاخير في المركب الاول يكون سببا لاعراب الجزء الاول الباقي منه وقوله (من المركب الاول) ليظهر المراد من الجزء الاول الذى اعرب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثانى فللاحتراز عن الاحتمال الاول قيده بقوله من المركب الاول وانما يعرب (لانتفاء التركيب) وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة للتركيب اى لانتفاء التركيب الذى يوجب (البناء) وقال عصاه الدين ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة في غير حالة النصب فانه في البناء ساكن الآخر وفي الاعراب ساكن الآخر ايضا الا في حال النصب انتهى يعنى اذا قلت جادى عشر احد عشر فجادى عشر مبنى بسكون الياء واذا قلت جادى عشر احد عشر فجادى معرب بسكون الياء لفظا وبضمها تقديرا فالتلفظ في صورتين بسكون الياء لكنه مبنى في الاول ومعرب تقديرا في الثانى واما في حالة النصب قلت في الاول رأيت حادى عشر احد عشر بسكون الياء مبنيا وفي الثانى رأيت حادى عشر احد عشر بفتح الياء منصوبا * ولما تبين حال الجزء الاول من التركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثانى منه وبقي حال الجزئين من التركيب الثانى مبهما اراد الشارح ان يبين حالهما فقال (وبنى الجزآن الباقيان) احدهما الاحد وثانيهما العشر من التركيب الثانى (لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب) اى لوجود وصف موجب للبناء في الجزئين وذلك الموجب هو التركيب * ولما فرغ المصنف من مباحث اسماء العدد التى هي قسم من اقسام الاسم شرع في مباحث قسم آخر منها

فقال (المذكر والمؤنث) فتقوله المذكر اما مبتدأ خبره محذوف اى ببحث المذكر
 ماسيحي، او خبر محذوف المتدأ اى البحث الآتى ببحث المذكر * ثم بين الشارح
 وجه ذكر مباحثهما عقيب ببحث اسماء العدد فقال (ذكرهما) اى انما ذكر المصنف
 المذكر والمؤنث (بعد باب العدد لا بجرار مباحثه) اى مباحث اسم العدد (الى ذكر
 التذكير والتأنيث) بان كان عدد المذكر بدون التاء وعدد المؤنث بها كافي ماعدا
 باب الثلاثة الى العشرة او بالعكس بان كان مذكوره بالتاء ومؤنثه بدونها فناسب
 ايراد مباحثهما بعد مباحث اسماء العدد بخلاف مباحث سائر اقسام الاسم وقوله
 (وقدم المذكر) معطوف على قوله ذكرهما اى وانما قدم المصنف المذكر فى الذكر
 على المؤنث (لاصلته) اى لكون المذكر اصلا لانه لا يحتاج الى علامة التأنيث
 لالفاظ ولا تقديرا بخلاف المؤنث فانه يحتاج اليها لفظا او تقديرا وغير المحتاج
 اصل بالنسبة الى المحتاج فكان المؤنث فرعاه والاصل مقدم طبعاً فالانسب
 تضيق الذكر بالطبع وقوله (واخر) عطف على ما قبله اى وانما اخر المصنف
 (تعريفه) اى تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق (لانه)
 اى لان تعريف المذكر (عدمى) لكونه عبارة عن عدم وجود علامة التأنيث
 فيه (وتعريف المؤنث) اى مفهومه (وجودى) لكونه عبارة عن ما وجد فيه
 علامة التأنيث والوجود سابق على العدم فى التصور لان الاعداد تعرف بملكاتها
 كما ان تصور العصى مؤخر عن تصور البصر لكونه عبارة عن عدم البصر
 عما من شأنه ان يكون بصيرا كذلك تصور المذكر مؤخر عن تصور المؤنث لكونه
 عبارة عن عدم التأنيث عما من شأنه ان يكون مؤنثا * ثم شرع فى تعريف المؤنث
 الوجودى فقال (المؤنث) وهو مبتدأ وقوله (ما فيه) وهو الموصول
 او الموصوف خبره * واعلم ان لفظ ما هنا يحتمل ان يكون موصولا وان يكون
 موصوفا لكن الشارح لما فسره بقوله (اى اسم) اشار به الى ان المختار عنده هو
 ان يكون موصوفا لانه لو كان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول اى الاسم
 لام التعريف وقوله (كان فيه) للاشارة الى ان قوله فيه ظرف مستقر مقدر بفعل
 كما هو الراجح فيه وانما رجح الشارح جانب الموصوفية لوقوعه خبرا فى مقام التعريف
 وقوله (علامة التأنيث) مرفوع على انه فاعل الظرف والجملة صفة لما وقوله
 (لفظا) منصوب على انه حال من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسره الشارح
 بقوله (اى ملفوظة كانت تلك العلامة) وقوله (حقيقة) بالنصب خبر بعد خبر
 لكات اى كون تلك العلامة ملفوظة اما حقيقة بان تكون العلامة مذكورة فى اللفظ
 فى الحقيقة وهى ايضا اما مؤنث حقيقة او غير حقيقة فالحقيقة اما من العقلاء
 (كامرأة و) اما من غير العقلاء فهو (ناقة و) اما غير حقيقة فهو (غرفة او حكما)

اي اوكون تلك العلامة ملفوظة حكما (كعقرب) فان علامة التأنيث ملفوظة فيه لكنها ليست بملفوظة بالحقيقة لانها ليست فيه العلامة في اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث (اذ الحرف الرابع في المؤنث) وهو الباء في العقرب (في حكم تاء التأنيث ولهذا) اي ولكون الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث (لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية) يعني ان تصغير الثلاثي كنار مثلا يقال فيه نوية فقطظهر فيه التاء بخلاف تصغير الرباعي منها فانه لا يقال في تصغير عقرب عقربة بل يقال فيه عقرب وقوله (او تقديرا) عطف على قوله لفظا (اي مقدرة) يعني سواء كانت علامة التأنيث مقدرة يعني انها (غير ظاهرة في اللفظ) وذلك في الالفاظ التي استعملت في كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث الا في التصغير في الثلاثي حقيقة وفي الرباعي حكما كما عرفت مثالها من الثلاثي (كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية) وقد جمعها ابن الحاجب رحمه الله في قصيدة وهي هذه

نفسى الفداء لسائل وافانى * بمسائل فاحت كروض جنان
اسماء تأنيث بغير علامة * هي يافتي في عرفهم ضربان
قد كان منها ما يؤنث ثم ما * خبرت فيه باختلاف معان
اما الذى لا بد من تأنيثه * ستون منها العين والاذنان
والنفس ثم الدار ثم الدلو من * اعدادها والسن والكتفان
وجهنم ثم السعير وعقرب * والارض ثم الاست والعضدان
ثم الجحيم ونارها ثم العصا * والريح منها والظي ويدان
والغول والفردوس والفلك التي * في البحر تجرى وهي في القرآن
وعروض شعر والذراع وتعلب * والملح ثم الفأس والوركان
والقوس ثم المنجنيق وارنب * واحمر ثم البئر والفخذان
وكذاك في ذئب وفهد حكمهم * ابدأ وفي عرب بكل مكان
والعين للنبوع والدرع التي * هي من حديد قط والقدمان
وكذاك في كبد وفي كرش وفي * سقر ومنها الحرب والنعلان
وكذاك في فرس وفي كأس وفي * افعى ومنها الشمس والعقبان
والعنكبوت تحوك والموسى معا * ثم اليمين واصبع الانسان
والرجل منها والسراويل التي * في الرجل كانت زينة العريان
وكذا الشمال من الاناس ومثلها * ضبع ومنها الكف والساقان

وانما فسر الشارح قوله تقديرا بقوله اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ للاشارة الى ما قال المصنف في الايضاح من ان التاء مقدرة في الجميع في الثلاثي كنار

وفي الرباعي كعقرب وان كانت في الثلاثي اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد وردت التاء فيه ايضا شاذا نحو قديمة في تصغير قدام وورثة في تصغير وراء فظهر ان ادخال نحو عقرب في اللفظي مخالف للعقل والنقل كذا قال في الامتحان ثم شرع في تعريف المذكر فقال (والمذكر بخلافه) وفسره الشارح بقوله (اى اسم) للاشارة الى ان قوله المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم بقرينة المقابلة وقوله (ملتبس) للاشارة الى ان الباء في قوله بخلافه للملابسة وقوله (بمخالفة المؤنث) اشارة الى ان الضمير المحرور راجع الى المؤنث والى ان الاخلاف بمعنى المخالفة لانه اسم بمعناه كما قال في الصحاح ان الاخلاف بمعنى المخالفة كما قال الله تعالى ﴿ فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ﴾ اى مخالفة رسول الله فعلى هذا يكون مضافا الى المفعول يعنى المذكر يخالف المؤنث ثم فسر المخالفة بقوله (اى لم يوجد فيه) اى المراد من مخالفة المذكر للمؤنث انه لم يوجد في الاسم الذى يكون مذكرا (علامة التأنيث لالفاظ ولا تقديرا) ولما توقف التعريفان على معرفة علامة التأنيث وجودا وعندما تعرض المصنف لبيانها فقال (وعلامته) وقوله (اى علامة التأنيث) تفسير للضمير المحرور (التاء والالف) وقوله (حال كونها) اى حال كون الالف اشارة الى ان قوله (مقصورة) بالنصب حال من الالف وقوله (كسلى) مثال للمؤنث الذى بالالف المقصورة من الاسم وقوله (وحلى) مثال له من الصفة وقوله (او ممدودة) معطوف على قوله مقصورة وكذا قوله (كصحراء) مثال للممدودة من الاسم وقوله (وحمراء) مثال لهما من الصفة * ثم اراد الشارح ان يذكر فيه ما زعم فيه بعضهم فقال (وقد زاد بعضهم) اى زاد بعض النحاة انضمام (الياء) بان يجعله علامة أيضا فيقال انها من جملة علامات التأنيث (فى قولهم) فى مؤنث اسم الاشارة (ذى وتى) حيث انهما يستعملان فى مؤنث ذا وتا (وزعم) اى ذلك البعض (انها) اى الياء فى هاتين الكلمتين (للتأنيث) لان مذكرها بدون الياء ولولا الياء لتأنيث فيهما لما كان كذلك و اراد الشارح ان يرد استدلال ذلك البعض فقال (وليس ذلك) اى ليس استعمال الكلمتين المذكورتين بالياء فى المؤنث (بحجة) على ان الياء علامة من علامات المؤنث لان الحجة انما تصح اذا لم يكن احتمال فى خلافها وههنا ليس كذلك (لجواز أن يكون) اى احتمال ان يكون كل واحدة من الكلمتين (صيغة موضوعة للمؤنث مثل هى وانت) بكسر التاء فانهما ضميران موضوعان للمؤنث لانهما فرعان لهو وانت بفتح التاء وقال فى الامتحان وفى هذا التعريف ابحت الاول انه ان اريد بالتاء ما يصير هاء فى الوقف يخرج نحو صافنات

واخت وبت لانها تاء التأنيت مع انه لا يوقف عليها بالهاء وان اريد المطلق
اي سواء كانت هاء في الوقف اولا فلا بد من التقييد بعدم الإصالة وايضا ان
لم يقيد بالاخر دخل نحو تراث وتكلان مع انها ليستا للتأنيت لان اصلهما
الواو وان قيد الاخر بالاخر الحقيقي خرج نحو ضاربين لانها للتأنيت
وليست في الاخر الحقيقي وان قيد الاخر الحقيقي بالاخر الكائن بعد اصول
الحروف خرج اخت لان التاء فيها ليست بعد الاصول بل هي من الاصول
وان اريد أن المراد من التاء هو تاء التأنيت لا مطلق التاء لزم الدور لتوقف تاء
التأنيت على معرفة المؤنث ولو توقف هو على معرفة تاء التأنيت لزم الدور والبحث
الثاني ان من المؤنث صيغا موضوعة كهي في الضمير المنفصل وها في الضمير
المتصل وانت بكسر التاء ونحو ياء تضرين ونون ضرين وتاوته وهذه وهذي
وكتا وثنتان وكلهما خارجة عن المؤنث وداخلة في المذكر والبحث الثالث
ان الالف قد يكون للحاق فان اريد بالالف التأنيت الالف مطلقا فلا يكون
التعريف مانعا لدخول الف نحو موسى وعيسى فيلزم كونهما مؤنثين وان
اريد بها الف التأنيت يلزم الدور ايضا وال جواب عن الاول انا نريد بالتاء
ما هو الاعم من الحقيقي نحو اخت والكون بعد الاصول نحو فاطمة وعن الثاني
انا تقدر التاء في الامثلة المذكورة من نحو هي وغيرها ولا نسلم التأنيت بالصيغة
طرذا للباب وحفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط وعن الثالث انا نريد بالالف
الالف الذي صار مستقلا في منع الصرف فنحو موسى مؤنث بهذا المعنى
وذلك معلوم باستعمال العرب ويمكن ان يقال التعريف لفظي يراد به التعيين لانه
تعريف حقيقي يراد به التحصيل فلا دور انتهى ما في الامتحان ملخصا واجاب بعضهم
بان المعرف خاص اي المؤنث الذي سوى ما ذكر * اعلم ان مذهب سيبويه في الالف
الممدودة انها في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد لان الالف
للزومه صار كلام الفعل مجازت زيادة المد قبله كما في كتاب و غلام فاجتمعت الفان
فلو حذف احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت تانيتهما
الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدتها وانما قلبت همزة دون الواو
والياء لانها لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها ايضا كما في سائر ودأركذا في المنهل
وقال الجاربردي في شرح الشافية ان الالفين معا للتأنيت فعلم من ذلك ان الالف
الممدودة هي الالفان معا دون الهزة فقط فلا يرد ما اورده العصام من ان الالف
التي تمد هي التي قبل الهزمة وعلامة التأنيت الهزمة اجماعا ففي قوله الالف
ممدودة نظر انتهى * ثم شرع المصنف في بيان اقسام المؤنث فقال (وهو) (اي
المؤنث) (حقيقي ولفظي فالحقيق ما) وقوله (اي اسم) تفسير لما واشاره الى انها

موصوفة كإمر (بازائه) وقوله (أى فى مقابلته) تفسير لكون الأزاء بمعنى المقابلة والباء فى أوله بمعنى فى أى اسم حاصل فى مقابلة ذلك الاسم (ذكر) وهو بالرفع فاعل الظرف وقوله (من) (جنس) (الحيوان) بيان لما وانما زاد الشارح لفظ الجنس لئلا يرد عليه ان للنحلة أيضا ذكر كما مع ان تأنيثها ليس بحقيقى اذ يقال فيه اشترى نخلة أثنى وقيد الجنس اخرجها عن التعريف اذ النحلة ليست من جنس الحيوان وقوله (كإمرأة) (فى مقابلة رجل) مثال للمؤنث الحقيقى من العقلاء وقوله (وناقة) (فى مقابلة جمل) مثال له من غير العقلاء * ثم شرع فى تعريف اللفظى فقال (واللفظى بخلافه) (أى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى) واعرابه وباعث التفسير مثل مامر (وقوله أى ليس بازائه) أى حال تعريف التأنيث اللفظى هو أنه اسم مؤنث ليس بازائه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل تأنيثه) أى كونه مؤنثا (منسوب الى اللفظ) فإذا اطلق عليه اللفظى وانما نسب الى اللفظ (لوجود علامة التأنيث فى لفظه) فقط (حقيقة) (كفى غرفة) (او حكما) كعقرب (او تقديرا) كعين حال كون كل منها (بلا تأنيث) أى بلا وجود تأنيث (حقيقى فى معناه) أى فى معنى كل منها (كظلمة) (مثال) أى هذه الكلمة مثال (للتأنيث اللفظى حقيقة) لوجود علامة التأنيث حقيقة (وعين) (مثال) أى وهذه مثال (للتأنيث اللفظى تقديرا) وانما كان مثلا للتقديرى (فان تاء التأنيث مقدرة فيها) أى فى كلمة العين (بدليل تصغيرها) أى اذا اريد تصغير كلمة العين تصغر (على عينته) باظهار التاء فيها * ولما كان اللائق بالمصنف ان يمثل امثلة ثلاثة الانواع الثلاثة مع انه اقتصر على التمثيل للنوعين اراد الشارح ان يبين وجه الاقتصار عليهما فقال (ولم يورد) أى المصنف (مثالا للمؤنث اللفظى الحكيمى كعقرب لقلة وقوعه) بالنسبة الى النوعين الآخرين * ولما فرغ المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع فى مسائله بالنسبة الى اسناد الفعل اليه فقال (واذا اسند الفعل) أى الفعل الاصطلاحى وانما قيده الشارح بقوله (بلا فصل) أى بلا ادخال شىء غير المسند اليه بينه وبين الفعل لان الحكم الا ترى مختص بالاسناد بلا فصل وقوله (كما هو الاصل) اشارة الى قرينه حذف المصنف لهذا القيد يعنى لاحتياج الى هذا القيد لانه ظاهر لكونه اصلا كما قال فى بحث الفاعل والاصل ان يلى فعله يعنى انه اذا اريد اسناد فعل مع رعاية ماهو الاصل فيه علم ان المراد منه بالفعل الفعل وشبهه وعبارة متن الامتحان اشمل منه حيث قال ولو اسند المشتق وايضا ان المراد بالفعل الفعل المتصرف فخرج منه باب نعم وعسى (اليه) (أى الى المؤنث) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان المراد بهذا الحكم اعنى حكم الاسناد وهو وجوب التاء اعم من ان يكون

المؤنث (حقيقيا) نحو امرأة (اولفظيا) نحو ظلمة (مظهرا) اى وسواء كان
 مظهرا نحو ضربت امرأة وظهرت ظلمة (او مضمرا) نحو امرأة ضربت
 وظلمة ظهرت والفاء في قوله ﴿فالتاء﴾ جوابية وفسره الشارح بقوله (اى فذلك
 الفعل) للاشارة الى ان قوله بالتاء ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ
 المحذوف وقوله (ملتبس بالتاء) اشارة الى ان المتعلق المحذوف مأخوذ من معنى
 الباء التى للملابسة وقوله (وجوبا) منصوب على المصدرية اى التباسا وجوبا
 يعنى ان الفعل اذا اسند الى المؤنث كذلك يجب كونه ملابسا بالتاء والقرينة على
 كونه واجبا قوله فيما سأتى وانت في ظاهر غير الحقيقى بالخيار وقوله (ايدانا)
 بالتصّب مفعول له لقوله ملتبس اى انما يجب ان يكون ذلك الفعل ملابسا بالتاء
 للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان تأنيثه معلوما في غاية الامر
 وذلك الوجوب حاصل في كل من الصور (الاذا كان) اى الفعل (مسندا) وقوله
 (الى ظاهر) متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (الحقيقى)
 وقوله (فانه) علة للاستثناء يعنى انما استثنى هذه الصورة لانه (حينئذ لك الخيار
 فى الحلق التاء وتركه) وكل ما هو شأنه ذلك فهو ليس بواجب وما ليس بواجب
 لا يدخل فى القاعدة المذكورة وقوله (والى هذا) متعلق بقوله (اشار) اى
 اشار المصنف الى استثناء هذه الصورة (بقوله) ﴿وانت في ظاهر غير الحقيقى
 بالخيار﴾ فقوله انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبره اى انت مخير فى الحلق
 التاء وتركه فى الفعل المسند الى الاسم الظاهر المؤنث الغير الحقيقى * ولما كان
 هذا القول على صورة المسئلة المستقلة مع انه تخصيص للقاعدة كما يخصص قوله
 تعالى ﴿فاقتلوا المشركين﴾ بقوله عليه الصلاة والسلام ﴿ولا تقتلوا اهل الذمة﴾
 اراد الشارح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة الاستثناء فقال (فهو) اى فهذا
 القول من المصنف (بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة) وانما قال بمنزلة الاستثناء
 ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء فى الحقيقة لان الاستثناء الحقيقى يكون
 باداة مخصوصة وهذا ليس كذلك * ثم شرع الشارح فى تطبيق الامثلة فقال
 (فلك) اى فجازلك (ان تقول فى) مثل (طلعت الشمس) مما اسند فيه
 الفعل الى الاسم الظاهر المؤنث بتأنيث غير حقيقى يجوز لك ان تقول طلعت
 بالتاء وان تقول (طلع الشمس) بغير التاء وهذا اذا اسند الى ظاهر منه
 (بخلاف الشمس طلعت) اى فيما اسند الفعل الى ضمير راجع الى المؤنث اللفظى
 (فانه لا يجوز فيه الشمس طلع) بترك التاء وقوله لكون التأنيث علة لجواز
 الامرين فيما اسند الى ظاهر يعنى انما يجوز فيه الامران (لكون التأنيث فيه)
 اى فيما اسند الى الظاهر الغير الحقيقى (لفظيا) كالشمس لاحقيقيا كامرأة وقوله

(واستغناءه) بالجر عطف على لكون اى والاستغناء ذلك المؤنث فى العلم بكونه مؤنثا (عن الحاق التاء) بفعله المسند وقوله (لما فى لفظه) متعلق بالاستغناء وعلته له اى اتما استغنى عنه للحالة التى فى لفظ ذلك المؤنث (من الاشعار) اى من الاعلام (به) اى بانه مؤنث وهذا الحكم ملابس (بخلاف) حكم (مضمرة) يعنى اذا اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى يجب ان يكون الفعل المسند بالتاء (اذ) اى لانه (ليس فيه) اى فيما اسند الى مضمرة (مايشعر) اى علامة تعلم (بتأنيته) فيحتاج الى علامة اخرى ليعلم بها تأنيث فاعله لان الفاعل حينئذ يكون تحته فيجوز أن يكون الضمير راجعا الى مذكر اذ لايجب ارجاعه الى المؤنث الذى تقدم ذكره فيشبه الامر فوجب الحاق التاء بفعله حتى يعلم من اول الامر أن الضمير الذى تحته راجع الى المؤنث الذى تقدم ذكره * ولما كان توجيه الشارح فى ارجاع الضمير المجرور فى قول المصنف واذا اسند الفعل اليه مخالفا لتوجيه بعض الشارحين يعنى صاحب الوافية اشار الشارح الى وجه العدول عنه فقال (وجعل بعض الشارحين ضمير اليه) اى الضمير الذى فى لفظ اليه فى قوله واذا اسند الفعل اليه (راجع الى المؤنث الحقيقى) حيث قال ذلك البعض فى تفسيره اى المؤنث الحقيقى (او ضمير المؤنث اللفظى) يعنى اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقى نحو ضربت فاطمة او اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى نحو ظلمة ظهرت وعين جرت فحكمه فى كل منهما وجوب الحاق التاء وانما جعله ذلك البعض كذلك (بقريئة) اى باعانة قريئة (قوله) اى قول المصنف (وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخير) لان المستفاد من التركيب الاضافى قيد ان احدها غير الحقيقى والثانى ظاهره فبقى فى مخالفته ايضا قيد ان احدهما الحقيقى والثانى ضمير غير الحقيقى اعنى اللفظى فاذا كان حكم ظاهر غير الحقيقى اعنى ظاهر اللفظى هو الخيار يكون حكم مقابله هو الايجاب فمقابله قيمان احدهما الحقيقى مطلقا اى سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره وتانيهما ضمير غير الحقيقى وغاية الامر فى هذا توجيه ان الضمير فى اليه راجع الى ماسوى ظاهر غير الحقيقى فهو قيمان كما عرفت فحينئذ لايجتاج الى الاستثناء لان قوله اذا اسند الح وقوله وانت فى ظاهر الح حكمان مستقلان ليس احدهما داخلا فى الآخر والفرق بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح ان الاول جعل المستثنين متقابلتين والشارح جعل الثانية مستثناة من الاولى بعد تعميم الاولى ثم تخصيصها حيث جعل الضمير راجعا الى المؤنث مطلقا * ولما بقى صورة لم يستثنها المصنف نبه الشارح عليها فقال (ولو كان) اى المصنف (يستثنى من هذه القاعدة) وهى قاعدة اسناد الفعل الى المؤنث مطلقا اوجب الحاق التاء فى مسنده (صورة

الفصل) اى صورة وجود الفاصل بين المسند والمسند اليه (ايضا) اى كما استثنى صورة الاسناد الى ظاهر غير الحقيقى بان يقول وانت فى ظاهر غير الحقيقى اوفى ما سواه اذا فصل بالاختيار وقوله (لئلا يحتاج) متعلق بقوله يستثنى يعنى ان فائدة الاستثناء انه لا يحتاج حينئذ (الى التقييد) اى الى تقييد القاعدة (بقولنا بلافصل) لانه لو استثنى منها صورة الفصل لم يبق فى القاعدة شئ منه حتى يحتاج الى اخراجه بهذا القول (لكان) اى كلام المصنف (احسن) من كلامه الذى لم يستثن فيه صورة الفصل وقوله (استيفاء) بالنصب تمييز من الذات المقدرة فى نسبة احسن الى فاعله اى لكان الكلام احسن من جهة كونه وافيا (لاحكام جميع الاقسام) اى اقسام المؤنث وانما قال احسن لان فى كلامه هذا حسنا فى الجملة لاشارته الى استثناء هذه الصورة بتقييد القاعدة اعتمادا على المتبادر كما عرفت فى توجيه الشارح * ثم اراد الشارح ان يبين وجه الاحتياج الى الاستثناء فقال (فى صورة الفصل) يعنى ان حكم صورة الفصل (ايضا) اى حكم ظاهر غير الحقيقى (لك الحيار) اى جاز لك الاختيار (فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فقول) اى فكما تقول (حضرت القاضى) بتقديم المفعول وقوله (امرأة) بالرفع فاعله * ولما وقع الفصل بين الفعل وبين فاعله بالمفعول جاز الحاق التاء فى حضرت وان كان لفظ امرأة مؤنثا حقيقيا وتركه كما تقول (وحضر القاضى امرأة) فكلا التركيين جائزان هذا مثال لوقوع الاسناد مع الفصل الى المؤنث الحقيقى وقوله (وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس) مثال للمؤنث اللفظى التقديرى مع الفصل ايضا ثم استثنى منه صورة اخرى فقال (الا اذا كان المؤنث الحقيقى) اى الحكم فى كل صورة الفصل كذلك الا فى صورة كون ذلك المؤنث الحقيقى (منقولا عما) اى عن العلم الذى (يلغى) استعماله (فى اسماء الذكور كزيد) مثلا (اذا سميت به) اى يزيد (امرأة فانه) اى فان مثل هذا (مع الفصل يجب اثباتها) اى اثبات التاء فيه (نحو جاءت اليوم زيد) اى امرأة مسماة بزيد الذى هو الغالب فى التسمية المذكورة وانما وجب اثباتها فيه (لرفع هذا الالتباس) الحاصل من غلبة الظن بانه اسم لرجل وقال العصام الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم تكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب فى جاءت اليوم زيد الكريمة انتهى وقد يقال ان التاء فى الكريمة يحتمل ان تكون للنقل كما فى العلامة للتانيث فلا يعتبر بمثل هذه القرينة * واعلم انه يلزم من قوله انه يجوز أن يقال جاءنى طلحة وجاءتى طلحة مع كونه اسم لرجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور لان المشهور ترك التاء فى فعله بناء على انه علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعل لغير من هو له فصار التانيث فيه نسبا منسيا بالنظر الى موضوعه العلمى

فلم يلتفت الى اللفظ واعتبر المعنى فقط وبما يجب ان يعلم ايضا ان تأنيث نملة عند ابن السكيت كتأنيث طلحة فيجب ترك التاء فيه عنده اذا اريد به المذكر وعلى هذا القول بنى الامام ابو حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان النملة في قوله تعالى ﴿قالت نملة﴾ اثنى لان لو كان ذكرا لما جازت التاء في فعله كما لا تجوز في فعل طلحة وروى ان قتادة دخل الكوفة فالتف عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو شاب فسأله عن نملة سليمان عليه السلام أكانت ذكرا ام اثنى فافهم فقال ابو حنيفة بعد الاطعام كانت اثنى فقيل له من اين عرفت فقال من كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى ﴿قالت نملة﴾ ولو كانت ذكرا لقال قال نملة كما يقال جاءني طلحة* واعلم ايضا انه اراد باللفظي ههنا غير ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظي ههنا في مقابلة الحقيقي سواء وجدت فيه علامة التأنيث لفظا او لم توجد فلم يتناول المؤنث الحقيقي وجعله في باب غير المنصرف في مقابلة المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن فنحو سلمى وسلمة علمين للمؤنث حقيقي على ما اريد ههنا ولفظي على ما اريد في باب غير المنصرف وايضا المؤنثات السماعية لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية على ما اريد في باب غير المنصرف * ولما فرغ المصنف من بيان احكام المؤنثات الغير المأولة شرع في بيان احكام المؤنثات بالتأويل فقال ﴿وحكم ظاهر الجمع﴾ وقوله (لا ضميره) تفسير لفائدة قيد لفظ الظاهر اى حكم الفعل الذى اسند الى الجمع الظاهر لاحكام الفعل الذى اسند الى الضمير الراجع الى الجمع وانما خصص هذا الحكم بالظاهر لان الحكم ههنا بالخيار في التاء وتركها وحكم الاسناد الى ضميره بايجاب الحاق احد الامرين لا بالخيار في الاتيان والترك والحكمان متغايران (فان الحاق التاء او) الحاق (ضمير الجمع فيه) اى فى الاسناد الى ضميره (واجب نحو الرجال جاءت) بالحاق التاء (او جاؤا) اى او الرجال جاؤا بالحاق ضمير الجمع فلا يقال الرجال جاء بترك التاء وقوله ﴿غير﴾ (جمع) ﴿المذكر السالم﴾ بالجر على انه صفة الجمع على قول من قال ان لفظ الغير لا يكتسب التعريف بالاضافة الا اذا وقع بين الضدين في نحو الحركة غير السكون او بتأويل الجمع بالنكرة بان يكون الالف واللام زائدة فيه كما هو عند الفاضل الهدى وقوله لانه لو كان علة للاستثناء يعنى انما استثنى الجمع المذكر السالم (لانه لو كان) اى المسند اليه (جمع المذكر السالم لم يحز تأنيثه) اى تأنيث فعله اصلا سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره (فلا يقال جاءت الزيدون ولا يزيدون جاءت) بل يقال جاء الزيدون والزيدون جاؤا (مطلقا) اى هذا الحكم للجمع اطلق مطلقا (اى سواء كان واحده) اى واحد ذلك الجمع (مؤنثا حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات) فانه جمع مؤنث سالم مفرد مؤنث (او) كان واحده (مذكرا حقيقيا نحو جاءت الرجال)

وقوله (حكم ظاهر غيره) (المؤنث) (الحقيق) بالرفع خبر للمبتدأ الذى هو قوله وحكم ظاهر الجمع اى حكم ظاهر الجمع مثل حكم الاسناد الى الاسم الظاهر الغير الحقيق ثم فسر ذلك الحكم بقوله (فانت بالخيار) ثم فسر الخيار بقوله (ان شئت لحتت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجات وجاء الرجال) ثم شرع فى بيان حكم الاسناد الى ضمير العاقلين فقال (وضمير) بالرفع مبتدأ وتوسيط الشارح قوله (جمع المذكور) لبيان موصوف قوله (العاقلين) (اى جمع المذكور العاقل) وقوله (من جموع التكسير) تفسير وبيان بان العاقلين مخصوص بقوله (غير) (الجمع) (المذكر السالم) وانما استثنى جمع المذكور السالم من هذا الحكم (فانهم) اى العرب (اذا جمعوا سالما) اى اذا ارادوا ان يجمعوا العاقلين بالواو والتون (فان ضميرهم) اى الضمير الراجع الى ذلك الجمع (الواو لاغير) اى لاغيره من هي ونحوه (يقال الزيدون جاؤا ولا يقال) الزيدون (جاءت) وهذا الحكم مخالف للحكم الذى يجيء فقوله وحكم ظاهر الجمع مبتدأ وقوله (فعلت) خبره بحذف المضاف (اى) حكم (ضمير فعلت وهو) اى ذلك الضمير (المستكن) اى الذى كان مستكنا (فيه) اى فى لفظ فعلت وقوله (المقرون) بالرفع صفة المستكن اى الضمير المستكن الذى كان مقرونا (بالتاء الساكنة) حال كون تلك التاء (للتأنيث) وحال كون ذلك التأنيث (بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت) فان جاءت اسند الى ضمير المؤنث المفرد المستكن تحته الراجع الى الرجال بتأويل الجماعة اى جماعة الرجال جاءت قوله (وفعلوا) معطوف على قوله فعلت (اى) حكمه كذلك (ضمير فعلوا يعنى) بالضمير (الواو) وهو الضمير البارز للمستكن كما كان فى فعلت ولاتأويل ههنا كما فى فعلت يقال الزيدون جاؤا وانما قالوا كذلك لانه هو الاصل (لكونها) اى لكون كلمة الواو (موضوعه لهذا النوع من الجمع) وهو نوع جمع المذكور العاقلين * ثم شرع فى بيان الجمع المكسر المؤنث وفى الجمع من غير العقلاء فقال (والنساء) وهو جمع المؤنث المكسر (والايات) وهو الجمع من غير العقلاء فقوله والنساء مبتدأ وخبره ماسيحي من قوله فعلت وفعلان (اى ضمير النساء وما) اى وضمير الجمع الذى (يمثلها) اى يكون ماثلا (فى كونه) اى فى كون ذلك المائل (جمع المؤنث) كالنساء (وان لم يكن) اى ولو لم يكن ذلك الجمع المائل لها (من العقلاء) وفيه اشارة الى ان جهة التشبيه بين النساء وبين مائلها كونه جمع المؤنث فقط سواء كان من العقلاء كالنساء او من غير العقلاء (كالعيون) وهو جمع العين المؤنث سمعا قوله (وضمير الايام) عطف على قوله اى ضمير النساء اى حكم ضمير الجمع الذى هو جمع كالايام (وما) اى وضمير الجمع الذى (يمثلها) اى يكون ماثلا لكلمة الايام (فى كونه) اى فى كون

المائل (جمع المذكر غير العاقل) والحاصل ان حكم ضمير هذين النوعين (فعلت
 وفعلن) فمفسر الاول بقوله (اي ضمير فعلت مقرونا بقاء التائث بتأويل الجماعة)
 ومفسر الثاني بقوله (و ضمير فعلن) ولما كان الضمير في فعلن هو البارز فمفسره بقوله
 (اي بالنون) بخلاف فعلت فان الضمير فيه لما لم يكن بارزا بل كان مستكنا تحته
 وكان التاء علامته فمفسره بقوله مقرونا * ثم نبه الشارح على وجه التخيير بين
 الحكمين فقال (واما في جمع المؤنث) اي اما كونه بالنون في جمع المؤنث كالنساء
 والعيون (فظاهر) لكونه على الاصل (لان هذه النون موضوعة له) اي لجمع
 المؤنث سواء كان عاقلا او لا (واما في جمع المذكر) اي واما كونه بالنون في جمع
 المذكر (الغير العاقل كالايام فلانه) اي فغير ظاهر لانه (لاصله) اي لجمع
 المذكر الغير العاقل (في التذكير كالرجال) بان يكون ضمير مخصوص وضع له
 كما وضع الواو للجمع العاقل والنون للجمع المؤنث وقوله (فيراى حقه في التذكير)
 على صيغة المجهول والفاء للسببية وهو معطوف على جملة لا اصل له وهو داخل
 في المنفى اي لم يوجد له اصل يكون سببا لمراعاة حق ذلك الاصل والفاء في قوله
 (فاجرى) تفريعية لان قوله اجرى على صيغة المجهول تفريع على قوله
 لا اصل له وداخل في المنفى اي اذا لم يكن لمثل هذا الجمع اصل ولم يجب ان يراى
 حقه اجرى ذلك النوع من المجموع (مجرى المؤنث) لانه مناسب للمؤنث
 العاقل الناقص بالنسبة الى المذكر العاقل لان في الثاني كمالين دون الاول فان
 فيه كالا واحدا وهو كونه من العقلاء وما نحن فيه من غير العاقل ليس له كمال
 اصلا وحاصل ما بينه الشارح من الوجود ان الامر ههنا على ثلاثة اوجه ماله اصل
 في التذكير وماله اصل في التائث وما ليس له اصل منهما فالواو موضوعة للاول
 والنون موضوعة للثاني واستعمالها في الوجه الثالث لكونه جاريا مجرى المؤنث
 وهذا مخالف لما في الحواشي الهندية لان ما ذكر فيها يرمى الى كون الامر ههنا على
 وجهين حيث قال (ففي الحواشي الهندية) حال كون ما فيها (موافقا لشرح الرضى)
 وهو (ان النون) اي الضمير المتصل (موضوعة لجمع غير العقلاء) سواء كان مؤنثا
 او مذكرا (كالواو) اي كان الواو (وضعت لجمع العقائين) وحاصل تقسيمه
 ان الجمع اما جمع العقلاء كالمسلمون او جمع غير العقلاء كالنساء والايام (فاستعمالها)
 اي فاذا وضعت النون لغير العقلاء مطلقا يكون استعمال تلك النون (في النساء)
 اي في قونا النساء فعلن ليس لكونها مؤنثا بل (للحمل) اي لحمل نحو النساء
 (على جمع غير العقلاء) اي على نحو الايام والعيون على عكس ما وجهه
 الشارح واما حملا المؤنث على غير العقلاء (اذ الاناث) اي لان الاناث وقوله

(لنقصان عقولهن) متعلق بقوله (مجرى) اي انما اجريت الاناث (مجرى غير العقلاء) ولم تجر مجرى العقلاء لكون عقولهن ناقصة فحصل من هذا الخلاف ان النون موضوعة لجمع المؤنث على ما حققه الشارح وغير العقلاء على ما حققه الهندي تبعاً للرضي فنحو الايام مضمين ليس بتحقيقه عند الشارح لانها ليست بمؤنث وحققة عند الشارح الرضى لانها من غير العقلاء * ولما فرغ المصنف من مسائل المؤنث شرع في بيان مسائل المثني فقال (المثني) اي الاسم الذي يطلق عليه المثني وهو في اصطلاح النحاة (ما) اي اسم (لحق آخره) ولما رجع ضمير آخره الى ما وكانت كلمة ما عبارة عن نفس المثني وكان آخره هو النون اللاحقة احتاج الشارح الى تقدير يصحح ما هو المراد فقال (اي آخر مفردة) يعني المراد باللاحق ما لحق آخر مفردة لا آخر المثني نفسه وهذا التوجيه (بتقدير المضاف) بين لفظ الآخر وبين الضمير المجرور (او قدر) اي او التوجيه في تصحيح المراد انه ليس بتقدير المضاف بل قدر (بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه) والمعنى على التقدير الاول ان المثني هي الصيغة التي ركبت من المفرد ومن الملحقات وليس المفرد جزءاً منه بل خرج عنه وعلى التقدير الثاني ان المثني هو المفرد واللواحق اي مجموعهما فيكون المراد بالآخر هو آخر المثني قال الاول ان المثني كل مفرد لحق آخره الف او ياء مع نون مكسورة وما ل الثاني ان المثني اسم في آخره الف او ياء مع نون مكسورة * ثم اراد ان يبين وجه الاحتياج الى التقدير فقال (والا) اي وان لم يقدر المضاف او قولنا مع لواحقه (لا يصدق التعريف) اي تعريف المثني على فرد من افراده (الاعلى مثل مسلم) اي على لفظ مسلم المفرد الذي هو جزء (من) لفظ المثني الذي هو لفظ (مسلمان) مثلاً في حالة الرفع (و) لفظ (مسلمين) في حالة النصب او الجر (كما لا يخفى) لان الملحقات انما تلحق بالآخر لفظ المسلم فيكون المثني عبارة عنه مع انه مفرد غير داخل في افراد المحدود فلا يكون التعريف مانعاً وبعد دخول الملحقات يكون المثني عبارة عن الاسم الذي يلحق بالآخره اي بالآخر لفظ مسلمان او مسلمين الف او ياء فيلزم ان يوجد اسم يلحق فيه الف او الياء بالآخر لفظ مسلمان او مسلمين ولا يخفى انه لم يوجد اسم مثله فانه حينئذ يكون المثني هو المسلمانان و المسلميين وكذا ناصرانان وضاربانان فلا يصدق التعريف على شيء * ولما كان الاحتياج الى هذين التقديرين الاعتدال لا يكتفاء بظهور المراد بل لا احتياج اليه عند اظهار المراد اراد الشارح ان يشير الى جواز هذا الاحتمال فقال (ولو اكتفى) اي في تعريف المثني (بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات) يعني ان عبارة المصنف وان وقعت هكذا لكن المقصود الاظهر هو ان يكون في آخره الف

ونون كما عرف به القاضى فى كتاب اللب حينئذ لاحتاج الى هذين التقديرين اللذين هما من التكلف ومعلوم انهم جعلوا المقصود الاظهر فى كثير من المواضع قرينة على المراد* واعلم ان ههنا بحثا من وجوه الاول انه على تقدير المضاف استشكل بانه يصدق تعريف المثنى حينئذ على نحو مسلمون ومسلمين لانه يصدق عليه انه ملحق آخر مفردة واو او ياء مع انهما جمع لامثنى فلا يكون التعريف مانعا واجيب عنه بتحرير المراد بان المفرد ههنا يراد به ماهو مفرد للتثنية كما يراد به فى الجمع ماهو مفرد للجمع لان المفرد يطلق بالاشتراك على ما يقابل التثنية وعلى ما يقابل الجمع فان ناصرا مثلامفرد التثنية بالنسبة الى ناصران ومفرد الجمع بالنسبة الى ناصرون كما ان لفظ اتما مشترك بين تنية المذكر والمؤنث وكذا الحال فى سائر المشتركات فلا يصدق التعريف على نحو مسلمون لانه لم يلحق بمفردة الف ونون لان مفردة من حيث اريد جمعه ليس بمفرد المثنى الثانى انه على تقدير قولنا مع لواحقه لم يصدق على المثنى الذى حذف تونه بالاضافة فى نحو مسلما بلده لانه على هذا التقدير يكون المثنى مجموع المفرد والالف او الياء والنون ولانون فى مثل هذا المثنى واجيب عنه بان المراد به اصل الوضع وحذف النون عند الاضافة لا ينافى كونها جزءا من الدال لانه كالترخيم وقد اجيب عنه بان النون مقدرة وردت بان النون فى حال الاضافة كالتوين فكما لا تقدير للتوين مع الاضافة كذلك لا تقدير للنون معها ويمكن ان يقال لانسلم ان النون كالتوين والحركة لانه قياس مع الفارق لان التوين والحركة لا يوجدان الا بعد التركيب مع العامل بخلاف النون فانها توجد قبل التركيب ايضا ولا معنى لجعلها عوضا عن الحركة او التوين كذا فى الامتحان وسيجيء فى كلام الشارح ما يخالفه من جعلها عوضا عنهما الثالث ان الاستثناء عن هذه التكلفات على تقدير الاكتفاء بظهور المراد انما يتم اذا لم يكن فى التعريف لفظ اللحق كما لم يكن فى عبارة اللب من الامتحان اما على عبارة المصنف حيث ادخل اللحق ففى كون ظهور المراد قرينة له نظر الا ان يراد من قوله لحق انه على وجه اللحق على ان يكون من قبيل ضيق فم البر فقوله (الف) بالرفع فاعل لحق فاشار الشارح بقوله (حالة الرفع) اى فى حالة كون المثنى مرفوعا الى ان كلمة او فى قوله (او ياء مفتوح) لتقسيم المحدود يعنى المثنى قسما واحدهما ملحق آخره الف وهو ما كان مرفوعا والاخر ملحق آخره ياء وهو ما كان منصوبا ومجرورا كما فسره به فيما سيجي* ولما كانت الياء مشتركة بينه وبين الجمع اراد ان يحتز عن التى فى الجمع بقوله مفتوح (ما قبلها) ثم اراد ان يفسر الموصوف بقوله (اى مفتوح حرف) فقوله حرف تفسير لما وقوله (كان) اشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة للموصوف وقوله (قبل الياء)

إشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى كلمة الياء وقوله (حالتي النصب والجر)
 للإشارة الى محل الياء وهو حالة النصب والجر بالاشتراك وقوله (ليمتاز عن صيغة
 الجمع) إشارة الى علة كون ما قبل الياء مفتوحا يعنى انما فتح ما قبلها ليحصل الامتياز
 بين الياء التي في المثني وبين التي في الجمع لانها فيه مكسور ما قبلها ثم اشار الى وجه
 ترجيح الفتحة في المثني بقوله (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس الامر بان يكسر
 ما قبل الياء في المثني ويفتح في الجمع (لكثرة التثنية وخفة الفتحة) اى لكون التثنية
 اكثر استعمالا من الجمع ولكونه اكثر تداولا في الألسنة بخلاف الجمع فانه لما كانت له
 جموع مكسرة كانت معينة له في الاستعمال فكان استعمال السالم منه اقل بالنسبة
 الى التثنية لانه ليس اصيغة التثنية ما يعينها من الصيغ فلما كثرت المثنيات ناس
 ان يتعين لها ما هو اخف من الحركات فعين لها الفتحة قوله (ونون) بالرفع
 معطوف على احد الامرين المفهوم من او الداخلة في التعريف وقوله (عوضا)
 مفعول له لقوله لحق او حال من النون اى انما لحقت النون في آخر المثني على كلا
 القسمين ليكون عوضا او حال كون النون عوضا (عن الحركة) اى الحركة التي
 في المفرد مطلقا (او) عوضا عن (التثوين) الذي في المفرد العارى عن اللام
 وقوله (مكسورة) بالرفع على انه صفة للنون وهذا احتراز عن النون المفتوحة
 التي في جمع المذكر السالم وقوله (لئلا تتوالى الفتحات) علة لكون النون مكسورة
 يعنى انما كسرت النون ههنا مع ان الفتحة اخف لئلا تقع الفتحات متوالية (في صورة
 الرفع) اى في صورة كون المثني مرفوعا بالالف (وهى) اى تلك الفتحات المتوالية
 اربع ثلاثة موجودة وواحدة مفروضة اما الثلاث الموجودة فاحداها
 تحقيقية واثنان تقديريتان اما الموجودة التحقيقية فهي (فتحة ما قبل الالف)
 واما الموجودة التقديرية فهي الالف (التي هي في حكم الفتحتين و) اما الغير
 الموجودة المحترز عنها فهي (فتحة النون) وقوله (ليدل) متعلق بقوله لحق
 ولما احتمل في ارجاع الضمير في ليدل ثلاثة احتمالات اراد الشارح ان يشير اليها
 بقوله (ذلك اللحوق) اى ليدل ذلك اللحوق السابق ذكره في ضمن لحق (او)
 ليدل (اللاحق) الذي هو الالف او الياء والنون (وحده) بدون الملحوق هذا
 ملايم لتقدير المضاف في قوله آخره كما مر (او) ليدل ذلك اللاحق (مع الملحوق)
 اى مع صيغة المفرد وهذا ملايم لتقدير مع لواحقه * ولما كان بين كون النون من اللواحق
 وبين عدم دلالتها على المقصود توهم تناف اشار الشارح الى دفع ذلك التوهم
 بقوله (ولا بأس باشتماله) اى في اشتمال اللاحق او تعريف المثني (على لحوق
 النون) حيث قال ولحق نون مكسورة (وعدم دلالة) اى في عدم دلالة (لحوقها)
 اى لحوق النون (على ذلك) اى على ما سيحىء في قوله على ان معه مثله من جنسه

لان النون لما كانت عوضا عن التتوين او الحركة لم يبق لها مدخل في الدلالة على المعنى قوله (لانه) متعلق بقوله لا بأس اى وانما لم يكن تناف بينهما لان عدم دلالة لحوق النون غير مسلم لجواز أن تكون النون لاحقة دالة على المقصود كما في باقى اللواحق واما (على تقدير تسايمة) اى تسليم عدم دلالتها فلانفاة ايضا (اذا) اى لان الشائع الجائز في الاستعمال انه اذا (دل امران من امور ثلاثة على شىء) اى على معنى من المعاني لا يلزم منه ان يدل كل من الثلاثة على ذلك المعنى بل اذا دل الامران من الثلاثة على ذلك المعنى ولم يدل الواحد الاخير عليه (صح ان يقال) فيه (ان هذه الامور الثلاثة) باسرها (دالة عليه) اى على ذلك الشىء فلا يضر خروج احد هذه الثلاثة عن عدم كونه دالا عليه وقوله (غاية ما فى الباب) اشارة الى التحقيق يعنى مع ان التحقيق ههنا ان فى النون دلالة على المعنى ايضا لكن دلالتها ليست كدلالة الامرين الاخيرين فى القوة بل التحقيق (ان تكون دلالتها) اى دلالة النون (بواسطة هذين الامرين) يعنى بواسطة الاسم المفرد الملحق وبواسطة الالف او الياء المكسور ما قبلها لان النون لو وجدت مع الواو ومع الياء المكسور ما قبلها تدل بواسطتهما على معنى الجمع اعلم ان قوله ولا بأس دفع لما اورد فى الحواشى الهندية حيث اراد بالدلالة معنى اللحوق بقريئة ان النون من اللواحق مع انها ليست فيها دلالة على المقصود فاعل مراد المحشى الهندى حمل الدلالة فى ليدل على الدلالة بلا واسطة وان المراد باسناده هو الاسناد الحقيقى وعلى توجيهه يحتاج الى تقدير قوله وانما يلحق حتى يشمل النون ولما دفع الشارح الجامى بما دفعه فهم منه ان مراده حمل الاسناد على المجاز تارة وتعميم الدلالة من الدلالة بالواسطة وبلا واسطة تارة اخرى واعترض العصام على الشارح الجامى بانه منع ما جمع عليه من كون علامة التثنية الالف او الياء واما النون فهى عوض عن الحركة والتتوين فى المفرد وما ذكره على تقدير تسليمه فى غاية السخافة وكيف لا وليس الغرض من الحلق الالف او الياء والنون الدلالة بل من مجرد الحلق الالف او الياء انتهى يعنى ان قوله على تقدير تسايمة يقتضى ان يكون عدم دلالة النون غير مسلم مع ان عدم دلالتها مجمع عليه ومنع ما جمع عليه غير مسموع هذا وجه السخافة والله اعلم بالصواب وقوله (على ان) متعلق بقوله ليدل اى انما الحق باخره هذه الملحقات ليدل بعضها على ان (معها) (اى مع مفردة) يعنى مع مدلول مفردة وقال العصام هذا التفسير يؤيد تقدير المفرد فى التعريف انتهى واقول واما على تقدير عدم تقدير المضاف فى التعريف فالضمير راجع الى ما فى ما لحق اخره كذا فى المعرب فقوله معه خبر مقدم لان وقوله (مثله) بالنصب اسمها اى مثل

ذلك المفرد وقوله (في العدد) بيان لوجه التشبيه المفهوم من قوله مثله يعني ان المراد بالمائة بين المفرد وبين ما انضم اليه من مفرد آخر حتى يكون المجموع منهما مثنى هي المائة في العدد (يعني) بالعدد هو العدد (الواحد) وقوله (حال كون ذلك المثل) اشارة الى ان قوله (من جنسه) حال من قوله مثله وقال في المعرب ان قوله من جنسه صفة لمثله ولا يجوز أن يكون حالا لانه على تقدير كونه ظرفا مستقرا حالا يحتاج الى عامل فكأن معنى التحقيق المستفاد من لفظ ان عاملا لها مخالف لما سمع من العرب انتهى وقوله (اى من جنس مفردة) اشارة الى ان ضمير جنسه راجع الى المضاف المتدر في التعريف وايضا اذا لم يقدر المضاف يكون راجعا الى ما كمر * ولما كانت المجانسة بين شيئين تطلق على معنى ان هذين الشيئين يكونان تحت مفهوم واحد اراد الشارح ان يبين انهما مجانسان (باعتبار دخوله) اى دخول كل واحد من المفرد ومما هو مماثلة اى دخول المماثل (تحت جنس الموضوع له بوضع واحد) وقوله (المشترك) بالجر صفة للموضوع يعنى ان المفرد والفرد الذى ضم اليه داخلان تحت المفهوم الذى يشترك (بينهما) اى بين المفرد وبين ما ضم اليه من الافراد مثلا اذا قلنا مسلمان ومسلمين ففيه فردان احدهما المفرد الذى لحق به الالف والنون والياء والنون وهو مذكور بجوهره والثانى المفرد الآخر الذى دل عليه المجموع وهو غير مذكور بجوهره وكل منهما داخلان تحت مفهوم المسلم الذى هو عاقل يقبل الاسلام وهو مفهوم مشترك يصدق على كل منهما بطريق الحقيقة وفى العصاه ان قوله تحت جنس الموضوع له يشكك بمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلتا تحت جنس الموضوع له اى الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وهو الشجاع وكذلك ابوان على ما نينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس الموضوع له الاب فينبغى ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد ان يقال المراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازى فى حكمه ويجعل ما ذكره فى القمرين والابوين كاشفاعة انتهى * واعلم ان تفسير الشارح المائة بقوله فى العدد يعنى فى الواحد يلايم قول المص حيث زاد بعد قوله مثله قوله من جنسه ولو لم يفسره بهذا كان قوله من جنسه زائدا مستدركا لان اسم الجنس المفرد النكرة حامل للمعنيين احدهما الواحدة والثانى الجنس * ولما ريد بالمائة المائة فى العدد بقى المائة فى الجنس فافاده بقوله من جنسه ثم اشار الى الشق الآخر بقوله (ولو اريد بقوله مثله ما) اى اريد به الاسم المفرد الذى (مماثلة) اى بمائل المفرد (فى الواحدة والجنس جميعا لاستغنى) اى كان التعريف مغنيا (عن قوله من جنسه) لكونه مستفادا من لفظ مثله * ثم اراد بيان بعض القيود فقال (وقوله)

اى قول المص (ليدل) ليس بقيدمدخل ولا يخرج بل هو (اشارة الى فائدة
 لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد) وهى المعنى الذى فهم من لحوق الالف
 او الياء والنون (و) ايضا هو اشارة (الى انه لا يجوز تنية الاسم باعتبار معنيين
 مختلفين) بان يكون لفظه موضوعا لمعنيين مختلفين بالجنس بوضعين مستقلين
 مثل القرء فانه لفظ واحد موضوع للظهر والحيض بالوضعين ولا يجوز تنية
 القرء (فلا يقال قرآن ويراد بها) اى لفظه قرآن (الطهر والحيض) يعنى بان
 يراد باحد فردى هذه التثنية معنى الطهر وبالأخر معنى الحيض اذ ليس هناك
 المعنى الموضوع له بوضع واحد حال كونه مشتركاً بينهما كما فى الرجلين والفرسين
 لان الموضوع له ههنا متعدد بعدد اوضاعهما لان القرء وضع للظهر ووضع
 ايضا بالوضع الآخر للحيض بخلاف الرجلين والفرسين لان الرجل والفرس
 مثلاً وضعاً لمعنى مشترك بين افراد الرجل والفرس بوضع واحد (بل يراد بها)
 اى بل يجوز أن يقال قرآن ويراد بهذه التثنية (طهران او حيضان على
 الصحيح) اى عند مذهب الجمهور من مذهب الحنفية (خلافاً لبعضهم) ثم انه
 لما ورد النقض عليه بسبب التغليب اراد الشارح تقرير ذلك النقض ثم تقرير
 جوابه فقال (فان قلت هذا) اى هذا الكلام الذى تقوله وهو أنه لا يجوز تنية
 الاسم باعتبار معنيين مختلفين (يشكل) اى يقضى (بالابوين) اى لا يجوز
 اطلاق لفظ الابوين (للاب والام) اى من حيث يراد به الاب والام (و) ينقض
 ايضا (بالقرنين للشمس والقمر) فانه ثنى فى الاول باعتبار تغليب الاب على الام
 لشمسه وفى الثانى باعتبار تغليب القمر على الشمس لكون القمر مذكراً والشمس
 مؤنثاً سماعياً وكذلك سائر باب التغليب كالعمرين كما ستعرف ما فيه وانما ينتقض به
 صدق هذا الكلام عليه مع تخلف الحكم (فانه ثنى الاب) ههنا (باعتبار معنيين
 مختلفين ها) اى ذاك المعنيان احدهما (الاب و) الآخر (الام) مع انه يجوز
 ذلك وشائع فى الكلام (وكذلك) فى تقرير النقض انه (ثنى القمر باعتبار معنيين
 مختلفين ها) اى ذاك المعنيان احدهما (القمر و) الآخر (الشمس قلنا)
 فى جواب هذا النقض بمنع الجريان وصدق هذا الكلام عليه بان نقول لانسلم
 ان الاب والام والشمس والقمر معان مختلفة حتى لا يجوز التنية فيها لانه
 (جاز أن يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما) اى بين الاب
 والام وكذلك جاز أن يجعل الشمس مسماة باسم القمر (ثم يؤتى الاسم) اى اسم
 الاب (بمعنى المسمى به) اى بمعنى من سمي بالاب (ليحصل مفهوم) وهو من يسمى
 بالاب (يتاولهما) اى هذا المفهوم الذى يشمل الاب الحقيقى والاب الادعائى
 الذى هو الام فاذا كان الامر كذلك (فيتجانسان) اى فيكون الاب والام اللذان

يصدق عليهما مفهوم من يسمى بالاب جنسا واحدا فاذا كانا من جنس واحد
(فيثني) اى فيجوز أن يثنى (باعتباره) اى باعتبار جعلها كالاب ادعاء (فيكون)
اى فيجوز أن يكون (معنى الابوين) معنى (المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس
بالنسبة الى القمر) اى بان يعتبر الشمس قمرًا ويطلق عليها اسم القمر ادعاء
فيكونان داخلين تحت مفهوم من يسمى بالقمر * ثم اورد على هذا الجواب بابطال
السند بديل لزوم التناقض فقال (فان قلت) ان بين التأويل في مثل الابوين
وبين عدم جواز التثنية في مثل القرئين تنافيا لانه لو جاز اعتبار هذا التأويل
في مثل الابوين (فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء ايضا) بل هو اولى لانه
في الاول احتاج الى ادعاء كون الام ابا وانه في مثل القرئين (بلا احتياج الى ادعاء
اسمته للطهر والحيض) اى الى ادعاء الاسمية لاحدهما بان يكون اسم القرء
موضوعا لاحدهما كما في الاب ويكون الآخر ادعاء (فانه) اى لان اسم القرء
(موضوع لكل واحد منهما) اى من الحيض والطهر (حقيقة) لادعاء والحقيقة
اقوى من الادعاء في جواز الاطلاق (ولأول) اى ولأول مفهوم القرء بهذا
الاعتبار (بالمسمى به) اى بالقرء (ليحصل به مفهوم يتناولهما) اى الحيض والطهر
(فيثني باعتباره) اى باعتبار هذا التأويل ويقال قرآن بمعنى الحيض والطهر
(قائنا) اى في جواب هذا الابطال يمنع ملازمة الشرطية القائلة بانه لو جاز
الاعتبار هناك للزم جوازه هنا بانه لانسلم لزوم هذا الجواز لانه (لاشبهة في صحة
هذا الاعتبار لكن الكلام) ليس في هذا بل (في جواز تثنيته) اى في انه هل
يجوز التثنية (بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما) اى بين الاسمين (وهو) اى هذا
الجواز (الذى اختلف فيه) بين المص وغيره من الأئمة (والمص اختار
عدم جوازه) بديل انه لم يوجد مثله في كلامهم بالاستقراء والجزولى والاندلسى
وابن مالك اختاروا جواز التثنية بمجرد الاتفاق في اللفظ دون المعنى قال الاندلسى
يقال العينان في عين الشمس وفي عين الميزان (و) قوله (بهذا الاعتبار) متعلق
بقوله (صح) والتقديم للحصر والمراد به تقرير مذهب المصنف يعنى ان المص
لما لم يجوز تثنية الاسم وجمعه بمجرد الاشتراك في الاسم كان حكمه بانه صح (تثنية
الاعلام المشتركة حقيقة) نحو زيد (اوادعاء) نحو عمرين (وجمعها) اى والحكم
بصحة جمع تلك الاعلام انما هو باعتبار معنى يشترك بينهما كالمسمى به حتى يكون
الاشتراك معنويا لا لفظيا (فزيد مثلا اذا كان علما) فقوله فزيد مبتدأ وقوله
(لكثرة) اى لكثرة الاشتراك متعلق بقوله (يؤول بالمسمى زيد) يعنى ان صحة
قولنا زيدان وزيدون مثلا انما هي لاشتراك كل من الاشخاص التي وضع لفظ
زيد لها باوضاع متعددة في المفهوم الذى هو من سمي زيد لا لانها مشتركة

في لفظ زيد كما في مختار المخالفين للمصنف وانما احتاج الى هذا التأويل والاعتبار
لكون الاعلام كثيرة الاشتراك في التسمية فيؤول او لا بالمسمى زيد (ثم يثنى
ويجمع) هذا حال الاعلام المشتركة حقيقة واما حال الاعلام المشتركة ادعاء
فقوله (وكذلك عمر اذا صار علما ادعيا لابي بكر) فقوله اذا صار ظرف لقوله
(يؤول بالمسمى بعمر) يعنى ان صحة قولنا عمرين مثلا انما هي لاطلاق لفظ عمر
على ابي بكر ادعاء فحصل من هذا الاطلاق شخصان مسميان بعمر احدهما
حقيقة والاخر ادعاء (ثم يثنى) فيقال عمرين (ويجمع) وهذا الاعتبار انما هو
لعلة كثرة الاستعمال فقط وكفاية هذه العلة في الاعتبار مشتركة بين الاعلام
المشتركة وبين اسماء الاجناس (ورده بعضهم) اى قل بعضهم ان بين الاعلام
المشتركة وبين اسماء الاجناس فرقا لان في الاعلام المشتركة علتين احدهما
كثرة الاستعمال والثانية كون الخفة مطلوبة فيها (ولهذا قال) ذلك البعض
(الاولى ان يقال الاعلام) وقوله الاعلام مبتدأ وقوله (لكثرة استعمالها وكون
الخفة مطلوبة فيها) متعلق بقوله (يكفى) وقوله (لثنيتهما) اى لصحة جعلها
مشاة متعلق بقوله يكفى وقوله (وجمعها) اى ولصحة جعلها مجموعة عطف
عليه وقوله (بمجرد الاشتراك) بالرفع على انه فاعل يكفى يعنى انما يكفى بمجرد الاشتراك
اى مجرد الاشتراك في اللفظ والاتفاق (في الاسم) في صحة تسمية الاعلام وجمعها
لكثرة استعمالها ولكون الخفة مطلوبة فيها فلا يحتاج الى اعتبار معنى مشترك
بينهما كما تكلف له المصنف (بخلاف اسماء الاجناس كالقرء) فانه يشترط فيها
الاشتراك في المعنى ايضا فلذا لا يثنى القرء فيحتاج الى اعتبار معنى يشترك بينهما
(فعلى قول هذا البعض) اى البعض القائل بكفاية مجرد الاشتراك في الاسم
(ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه) بخلاف المصنف لانه غير
قائل بكفاية ذلك بل يشترط عنده اشتراك كل من افراد التثنية في معنى وان كانت
عاما كما عرفت ثم اراد الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله فالمقصود
الحق قال (ولما كان آخر الاسم المفرد الذى لخصه علامة التثنية في بعض المواد)
وقوله (نما) خبر كان اى مما وقع آخر الاسم المفرد في مادة من المواد
من الآخر الذى (يتطرق اليه التغيير) لحكم فن التصريف من كون آخره الفاء
مقصورة او ممدودة حيث يتمتع مع وجودها الحاق الالف (اراد المصنف
ان يبين حكمها) اى حكم المفرد الذى اريد تثنيته مع انه (يتطرق) ويعرض (اليه)
اى الى ذلك الاسم (التغيير) وانما خص بيان حكم ما يتطرق اليه التغيير ولم يتعرض
لحكم ما وراءه (لان حكمها) اى حكم المفرد الذى (وراءه) اى وراء حكم ما يتطرق
اليه التغيير (يعلم من تعريف المثنى) لكون ذلك الآخر قابلا للحركة التى اقتضتها

الألف بغير تغيير يقتضيه فن التصريف (فقال) لاجله (فالمقصور) وهو
 مبتدأ والجملة الشرطية بعده وهو قوله ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت
 واواخره يعنى وحكم المقصور * ولما كان المقصور فى اصطلاح التحويين مشتركا
 بين الاسم الذى اشتمل على الالف المقصورة وبين ذات الالف التى ليس بعدها
 همزة تقتضى مداها ففسره الشارح بقوله (اى الاسم المقصور) للايدان بان
 المراد به ههنا هو المعنى الاول بقريته كونه مذكرا لانه لو اريد به المعنى الثانى يقال
 والمقصورة * ثم عرف الاسم المقصور بقوله (وهو) اى الاسم المقصور
 فى اصطلاحهم (ما) اى الاسم الذى (فى آخره) اى يقع فى آخر ذلك الاسم (الف
 مفردة) اى غير مقرونة بهمزة كحمراء اى غير زائدة كالالف الذى
 فى آخر زيد فى نحو ضربت زيدا اذا وقفت عليه * ولما كان القصر فى اللغة يطلق
 على ضد الممدود وعلى الحبس وعلى ضد الضول فى نحو زيد قصير اراد الشارح
 ان يبين ان المناسبة بين المعنى الاصطلاحى وبين المعنى اللغوى تختمل على المعنيين
 الاولين فقال (ويسمى) اى ذلك الاسم (مقصورا لانه ضد الممدود) اى ضد
 ما فى آخره الف ممدودة فيكون حينئذ من الاضداد (او) اى او يسمى مقصورا
 (لانه) اى لان ذلك الاسم (محبوس عن الحركات والقصر) فى اللغة هو
 (الحبس) وقال العصاء ولك ان تجعله مأخوذا من القصر على وزن الغيب بمعنى
 خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو
 قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك فى القاموس انتهى واشرنا اليه
 آنفا ايضا (ان كان الفه) اى الف الاسم المقصور وهو بالرفع اسم كان وانما زاد
 الشارح قوله (منقلبة) للاشارة الى ان قوله (عن واو) خبر لكان وتذكير
 كان لكون لفظ الالف مذكرا وتأنيث منقلبة للاشارة الى جواز اعتبار
 التأنيث فيه باعتبار كونه كلمة وفيه اشارة الى انه ان اسند الى الظاهر يختار
 التذكير فى امثاله كما اختاره المص وان اسند الى الضمير يختار التأنيث فيه
 كما اختاره الشارح فى قوله منقلبة لكونه مسندا الى الضمير الذى يرجع الى الالف
 ولما كان الانقلاب عن الواو على نوعين احدهما ظاهر والاخر غير ظاهر ففسره
 بقوله (حقيقية) ليكون اشارة الى انه مشتمل على النوعين يعنى سواء كان انقلاب
 الالف عن الواو انقلابا عنه فى الحقيقة بان يكون انقلابه عنه ظاهرا (كعصوان)
 تسمية عصا اسم ما يعتمد عليه من الخشب او غيره وانما عرف كون اصله واوا
 لانه لم يرسم بالياء ولم يسمع فيه الامالة (او حكما) اى سواء كان انقلابه عنه
 فى الحكم اى فى الاثر المترتب على كونه واويا (بان كان) ذلك الحكم بطريق
 كون ذلك الالف (مجهول الاصل) اى لم يعرف كون اصله واوا او اياء ولم يعمل

اى ولم يسمع من لغاتهم امالته فانه ان سمع فيه الامالة الحق باليائى لان الامالة
 امارة الياء (كالوان) بكسر الهمزة وباللام المفتوحة تثنية الى بكسر الهمزة
 وبالالف المتصورة وهو اسم مقصور وان كان اصله من الحروف الجارة فان المراد
 ههنا استعماله (فى المسمى) اى فى الشخص الذى سمي (بالى) يعنى كونه علماله
 لافى استعماله فى اصل وضعه فانه حينئذ لا يثنى وفى حاشية العصام انه ينبغى
 ان يقول ولم يمل او اميل وكان لامالته سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضى
 شرطه فى قلب عديم الاصل ومجهوله بان يكون ماسمع فيه الامالة ولم يكن هناك
 سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء انتهى يعنى اذا كان لامالته سبب
 غير انقلاب الالف عن الياء كالربوا فانه اميل لكن سبب امالته كسر الراء
 التى قبله فهو حينئذ واوى حكما وان كان تماميل* ولما كان هذا الحكم ليس
 على اطلاقه بل بشرط كونه ثلاثيا قيد الانقلاب المذكور بقوله (وهو ثلاثى)
 وفسره الشارح بقوله (اى والحال ان ذلك المقصور ثلاثى) للاشارة الى كون
 الواو للحال والى ان الجملة حالية من الضمير المجرور فى الفه الراجع الى الاسم
 المقصور اى حل كون ذلك المقصور ثلاثيا* ولما كان الثلاثى يطلق على الثلاثى
 المجرد وعلى الثلاثى الاعم من المجرد ومن المزيد فيه ففسره بقوله (اى غير ما فيه
 اربعة احرف فصاعدا) يعنى ان المراد به ههنا هو الثلاثى المجرد المقابل للرباعى
 والخماسى للاثلاثى الاعم وقوله من فى (من الرباعى) بيانية لما فى قوله غير ما يعنى
 ان المراد بما فيه هو الرباعى اى المجرد (والثلاثى المزيد فيه) وهو شامل للرباعى
 المزيد على الثلاثى وللخماسى والسادسى المزيدين عليهما وقوله (قلبت)
 جملة جزائية يعنى ان كانت حل المقصور كما ذكر تحكمه اذا اريد ان يثنى ان تقلب
 (الفه) (واوا) ليمكن الحاق الف التثنية وانما قلبت واوا (اعتبارا) اى للنظر
 (للاصل) الذى هو اصله (حقيقة) اى فى الحقيقة (او حكما) اى اوفى الحكم
 كما مر وفى نسخة لاعتبار الاصل باظهار اللام حينئذ يستقيم عطف قوله
 (وخفة الثلاثى) بالجر عطف على قوله لاعتبار واما على النسخة التى ليس فيها
 اللام فيحتمل ان يكون بالنصب على انه معطوف على قوله اعتبارا وان يكون
 مجرورا معطوفا على قوله للاصل يعنى انقلاب الفه واوا للنظر الى اصله الذى
 هو الواو مقطوعا او موهوما واختصاص ذلك الحكم بالثلاثى لكون الثلاثى
 خفيفا بالنسبة الى ما فوقة من الرباعى فصاعدا وهذا التخفيف ملابس (بخلاف ما)
 اى بخلاف المتصور الذى هو (فوقه) اى فوق الثلاثى فى ان يكون اكثر حروفا
 (حيث لا يرد) اى لانه لا يرد الواو ولا يتقلب الالف (فيه) اليه لانه لو لم يرد الالف
 الى اصله اجتمعت الالفان فوجب حذف احدهما فيلتبس بالمفرد ولا يقال

يفرق بينهما بنون التثنية لانا نقول حال الاضافة تسقط النون ايضا (لمكان
الثقل) اى لتمكن الثقل وثبوته فيما كان زائدا عليه لكونه اكثر حروفا وقوله
﴿والا﴾ عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن) ذلك المقصور (كذلك) اى
كاذكر وذلك (بان كان الفه) اى كونه مخالفا بطريق كون الف ذلك المقصور
(منقلة عن ياء) وذلك الانقلاب اما بان يكون اصله ياء (حقيقة كرحيان فى رضى)
لان الالف التى فى آخر كلمة رضى منقلبة عن ياء فى الحقيقة ومعلوم الاصل (او)
يكون اصلها ياء لافى الحقيقة بل يكون اصلها ياء (حكما) اى فى الحكم (بان كان)
يعنى ان كون المقصور يائيا فى الحكم انما هو بسبب كون المقصور (مجهول الاصل)
اى لم يعرف له اصل من الواو والياء وذلك فى المتمكن الاصل كخسا بمعنى فرد
(او عديمه) اى او كان سبب كونه حكما كون اصله معدوما وذلك بان لا تكون
منقلبة عن واو او ياء بل هى اصلية كمتى وعلى والى من الحروف الجارة فان
الالف فى الاسماء العربية البناء اصل كذا فى الرضى وقوله (وقداميل) جملة
حالية من قوله مجهول الاصل اى ان كان مجهول الاصل او عديم الاصل حل
كونه ممالا وقوله (كمتيان) مثال لما هو معدوم الاصل ممالا وهو بفتح الميم والتاء
وبعدهما ياء مفتوحة وبعد الياء الف اى وتقول متيان بقلب الف مفردة ياء (فى متى)
اى فى تسمية متى فانه معدوم الاصل وقداميل فى قراءة متواترة واليه اشار بقوله
(حيث جاء متى ممالا) اى وقد جاء مفردة الذى هو اسم متى بالامالة واما الى وعلى من
الحروف الجارة وان كانتا مكتوبتين بالياء لكن لم يرد فيهما الامالة ولم تكونا
مثل متى وقوله (او كان) عطف على قوله بان كان يعنى ان الداخل فى الحكم الذى
ينه بقوله والاهو ما كان الفه مقلوبة عن ياء حقيقة او حكما او المفرد الذى كان
مبنيا (على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالف) (لاعلى والمصطفى)
فان الفهما اصلية لان كلمة الاعلى اسم تفضيل مبنى على اربعة احرف و آخره الف
وكذا كلمة المصطفى اسم مفعول مبنى على الالف ولكن الفهما ليست بمنقلبة عن ياء
فان الاعلى من العلو والمصطفى من الصفوة وهما واو يان (او زائدة) سواء كانت
الالف التى فى آخر هذا الرباعى زائدة (كحلبى) فان الفه حرف التانيث وليست
من الكلمة وقوله ﴿فبالياء﴾ جملة جزائية لقوله والافتقير (اى فالفه مقلوبة بالياء)
يعنى ان كانت حل المفرد المقصور كذلك فيقلب الفه فى التثنية ياء فيقال رحيان
ومتيان واعليان ومصطفيان وقوله (اعتبارا للاصل) بيان لوجه انقلابه
بالياء فى النوعين وعلة لقوله فالفه مقلوبة وقوله (فما اصله الياء حقيقة
او حكما) متعلق بقوله اعتبارا يعنى ان وجه الانقلاب فى المفرد الذى كان اصل
الفه ياء حقيقة او حكما هو الاعتبار بالاصل والرجوع اليه وقوله (وتخفيفا)

عطف على قوله اعتبارا اى وجه الانقلاب (فما زاد على ثلاثة احرف) هو التخفيف كما عرفت * ولما فرغ من حكم الالف المتصور شرع في حكم الممدود اذا اريد تثنيته فقال (و) (الاسم) (الممدود) وانما وسط الشارح لفظ الاسم بين المعطوف وبين الحرف العاطف للاشارة الى انه معطوف على قوله والمقصود واعلم ان الهمزة التي في الاسم الممدود اما اصلية واما للتأنيث واما ليست كذلك فشرع في بيان حكم الاول بقوله (ان كانت همزته اصلية) ثم فسر الشارح الهمزة الاصلية بقوله (اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة) يعنى ان المراد بالاصلية هي الهمزة التي ليست بزائدة ولا منقلبة عن همزة اصلية والاعن همزة زائدة (ثبت) اى ان كانت همزته اصلية ثبتت تلك (الهمزة) على طريق الوجوب (في الاشهر) يعنى بخلاف ما حكاه ابو على عن بعض العرب كما سيدكره وقوله (لاصاتها) متعلق بقوله ثبتت يعنى ان وجه ثبوت الهمزة كونها اصلية ومثالها (كقراء) اى مثل لفظ القراء (بضم القاف وتشديد الراء) وهذا اللفظ اما موضوع (لجيد القراءة) اى لمن حسن تجويد القرآن (او) موضوع (للمتسك) اى لمن تعبد وعلى كلا الوضعين فهو ماخوذ (من قرأ اذا تنسك) يعنى انه يقال قرأ فلان اذا تعبد بقراءة القرآن فتكون الكلمة مهموزة اللام فالهمزة من جوهر الكلمة وقال العصام ان هذا سهو في القاموس القراء ككتان الحسن القراءة وجمعه قراؤن ولا يكسر وكرمان التاسك المتعبد كالقارئ والمتقريء وجمعه قراؤن وقوازيء انتهى وعلى كل من التقديرين ليست همزته زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة فتكون اصلية واذا اريد ان يثنى ثبتت فيقال قرآن * ثم اراد ان يبين غير ما هو الاشهر فقال (حكى ابو على) يعنى السيرافى (عن بعض العرب قبها) اى قلب الهمزة الاصلية في تثنيته (واوا نحو قرأوان) وهذا خلاف الاشهر وان كان مشهورا في نفسه * ثم شرع في بيان الحكم الثاني بقوله (وان كانت) (الهمزة) (للتأنيث) ثم فسر الشارح بقوله (اى منقلبة عن الف التأنيث) للاشارة الى ان قوله للتأنيث خبر لكانت والى ان معنى كون الهمزة للتأنيث انها منقلبة عن الف التأنيث لان الهمزة ليست بموضوعه للتأنيث بل هي مقلوبة عن الحرف الذى للتأنيث وهو الالف (كحمراء) يعنى مؤنث احمر (فان اصلها) اى اصل كلمة حمراء (كان) اى ذلك الاصل (حمرا بالقيين) ثم فصل الالفين بقوله (احدهما للمد في الصوت) يعنى ان كلا الالفين ليسا للتأنيث بل الالف الذى بعد الراء ليس بدلا عن شئ بل مجرد رفع الصوت ومده (والثانية) اى الالف الثانية موضوعه (للتأنيث فقلبت) الالف (الثانية) التي للتأنيث (همزة) لللزوم اجتماع الساكنين اولغيره بل (لوقوعها) اى لوقوع تلك

الالف (طرفا) اى فى آخر الكلمة حال كونها (بعد الف زائدة) وهى الف الاولى كما ان الواو والياء اذا وقعتا بعد الف الزائدة تقلبان همزة فكذا الف اذا وقعت بعد الف الزائدة تقلب همزة وقوله ﴿ قلبت واوا ﴾ جملة جزائية لقوله ان كانت للتأنيث يعنى ان الاسم الممدود ان كانت همزته للتأنيث قلبت تلك الهمزة فى تثنيتها واوا على طريق الايجاب (يقال فى تنية حمراء حمراوان) وانما قلبت واوا ولم تجعل ثابتة كفى الاصلية ولم يجز فيها الامر ان كما سيجى (لان الهمزة) مطلقا (حرف ثقيل) لكونها من اقصى الحلق الذى لا يخرج بعده ولكونها من الحرف الشديدة ولذا تبدل فى الاكثر وتسهل ويمد الحرف الذى قبلها ان كان حرف مد ويسكن ان لم يكن كذلك وقوله (من جنس الف) اماحل من الضمير الذى فى لفظ ثقيل او خبر بعد خبر يعنى انها حرف ثقيل حال كون ذلك الحرف من جنس الف او حرف ثقيل كائن من جنس الف ومعنى كونها من جنس الف ان الهمزة اما الف متحركة او الف ساكن ويدل على الاول ان الف اذا تحرك يصير همزة كفى حمراء وانما اختار ذلك لان مجرد كونها حرفا ثقيل لا يوجب ذلك القلب فان قوله (فينبغى ان لاتقع بين الفين) مفرع عليه يعنى اذا كانت الهمزة كذلك فيجب ان لاتقع تلك الهمزة بين الفين احدهما الف الممدودة والثانية الف التثنية * ولما توجه عليه ان حال الهمزة الاصلية كذلك فلم تثبت تلك وقلبت هذه فاراد ان يشير الى علة تقتضى القلب ههنا فقال (مع انها) اى مع ان همزة التأنيث (غير اصلية) فان علة الثبوت هى كونها اصلية فلما انعدمت علة الثبوت تعينت علة الانقلاب وقوله (والواو اقرب) جملة حالية واشارة الى علة وجوب الانقلاب الى الواو يعنى والحال ان الواو اقرب (الى الهمزة من الياء لثقلها) اى لثقل الواو بالنسبة الى الياء فانسبت الواو الهمزة واشتركتا فى الثقل بخلاف الياء فانها اخف بالنسبة الى الواو وهذا بيان لعلة انقلابها عن الواو دون الياء وقوله (ولهذا قلبت) تأييد لاقربية (الواو الى الهمزة) يعنى كون الواو اقرب الى الهمزة من الياء يعنى اذا وقعت فى اول الكلمة مضمومة قلبت الواو الياء (فى مثل اقتت) من الافعال (و) فى مثل (اجوه) من الاسماء والمراد من امثالهما ان تكون الواو مضمومة فى اول الكلمة فان اصل الاول وقت وهو ماض مجهول من التوقيت وهو مثال واوى واصل الثانى وجوه جمع الوجه ولكن الاغلب فى الاول الهمزة وفى الثانى الواو ولما اختار المصنف مذهب الجمهور وهو قلب الهمزة للتأنيث واوا وجوبا وفيه مذهب آخر ان من غير الجمهور اراد الشارح ان يبينهما فقال (ورنما سححت) يعنى ان عند البعض ثبتت تلك الهمزة كما ثبتت فى الاصلية (فقليل) فى تنية حمراء (حمرا آن

بأيات الهمزة بين الالفين (وحكى المبرد عن المازني قلبها) اى قلب الهمزة التي للتأنيث (ياء نحو حمران والاعرف) اى المسلك الاعرف (قلبا) اى قلب الهمزة (واوا) ولذا اختاره المصنف وقوله (والا) معطوف اما على القريب وهي جملة وان كانت للتأنيث او على البعيد وهي جملة وان كانت اصلية وتفسيره بقوله (اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث) للإشارة الى ان الامركبة من حرف الشرط ومن الحرف القائم مقام الجملة الفعلية وذلك (بان تكون) اى بسبب ان تكون الهمزة (للاخلاق كعلاء) بكسر العين المهملة وبسكون اللام وبالباء الموحدة عصب العنق كذا في الصحاح من علب وانما لم تكن الهمزة اصلية لكونه من علب ولم تكن للتأنيث لكونه مذكرا لكونه اسم العصب ولم تكن منقلبة عن واو او ياء (فان همزته) اى همزة لفظ علماء (للاخلاق) اى لاحاقه (بقرطاس) اى بوزن مثل قرطاس (او) عدم كونها اصلية ولالتأنيث بان تكون الهمزة (منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء) هذا مثال لكون اصلها واوا (ورداء) وهذا مثال لكون اصلها ياء كما قال (فان اصلهما كساو) وهو من الكسوة (ورداء) وهو من الردية وقال في المتوسط واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه يشمل ما فيه همزة زائدة للاخلاق نحو حرباء تقول حربا ان لكونها في حكم الهمزة الاصلية والمحدوف العجز نحو اخواب يرد الى الاصل نحو اخوان وابوان وفي نحو يد ودم وجهان انتهى وقوله (فالوجهان) مبتدأ وفسره الشارح بقوله (المذكوران) للإشارة الى الف واللام فيه للعهد الحارجي وخبر ذلك المبتدأ محذوف وهو (جئزان) واجملة جزائية * ثم فسر الشارح ذينك الوجهين بقوله (احدهما) اى احد الوجهين اللذين جازا ههنا هو (ثبوت الهمزة) وقوله (وبقاؤها) عطف تفسير للإشارة الى ان معنى الثبوت ههنا هو البقاء والا فلا يستلزم الثبوت البقاء لان الشيء قد يثبت ولا يبقى (لان الهمزة في الصورة الاولى) اى في مثل علماء الذى همزته للاخلاق (منقلبة عن واو او ياء) وقوله (ماحققة) بالجر على انه صفة لكل واحد من الواو والياء وقوله (بالاصل) متعلق بماحققة يعنى ان الهمزة في الصورة الاولى كان اصلها واوا او ياء زيدت للاخلاق بالاصل كسين قرطاس (وفي الاخرى) اى وفي الصورة الاخرى (عن اصلية) اى منقلبة عن واو او ياء اصلية (فشابهت) تلك الهمزة حينئذ (همزة قراء) في كونها اصلية من حيث ان احديهما منقلبة عن حرف اصلية والاخرى ملحققة بحرف اصلية (فتثبت) تلك الهمزة (في صورتين) اى في صورة الاخلاق وفي صورة الانقلاب عن الواو او الياء الاصلية (كما في قراء) اى كما ثبت في لفظ قراء (وثانیهما) اى ثانی الوجهين الجائزين هو (قلب

الهمزة واوا) فيقال علما وان وكساوان ورداوان (لان عين الهمزة في الصورتين
 ليست باصلية) اى ليست كهمزة قراءة (فشابهت) تلك الهمزة في كونها غير
 اصلية (همزة حمراء) واذا كانت كذلك (فقلبت) على صيغة مجهول يعنى
 اذا كانت حل الهمزة كذلك فقلبت انقلاب (مثلا) اى مثل همزة حمراء
 (واوا) ثم اراد المشرح ان ينقل ما في بعض الشروح من الخاتمة لهذه القاعدة
 فقال (وفي الترجمة الشريفة) وهو اسم كتاب يعنى انه وقع فيه هذا الكلام وهو
 (ان اللازم من هذه العبارة) وهى عبارة المصنف حيث قل والا فلو جهن
 حيث عرف الوجهان بالالف واللام والظاهر أنه اشارة الى الوجهين المذكورين
 فيما قبل فيلزم منه (انه لا يجوز أن يقال في رداء) اى في المجهول الذى اصل حمزته
 ياء لا يجوز في تثنيته (الا) احد الوجهين اما (ردا ان بهمزة اوردواوان واوا)
 ثم قال (لكن المشهور) يعنى لكن هذا اللازم من عبارة المصنف هو خلاف
 ما اشتهر بين النحاة لان المشهور عندهم في مثله ان التثنية فيما اذا كانت حمزته
 منقلبة عن ياء مثل رداء يجوز أن يقال (فيه ردايان بياء) اى بياء التثنية ثم قل
 فاذا كان هذا اللازم من كلامه مخالفا لما هو المشهور (فكان يعنى ان يقول المصنف
 والافوجهان بغير لام العهد) يعنى ان يعبر بشكرة (ليكون) اى ليكون لفظ
 فوجهان (عبارة) عن وجهين غير مذكورين فيما قبل فانه اذا كان نكرة يكون
 المفهوم منه انه وجهان من الوجوه فيشمل الوجهين السابقين واوجهين
 الاخيرين وهما قوله (عن اثبات الهمزة) وهو احد الوجهين (وردها الى الاصل)
 اى وعن رد الهمزة الى الاصل وهو الوجه الثانى وقوله (لا اشارة) بنصب
 عطف على قوله عبارة يعنى ليكون الوجهان عبارة عن اثبات الهمزة
 وعن ردها الى الاصل من الواو والياء وان يكون لفظ الوجهين اشارة
 (الى الوجهين المذكورين) وهما اثبات الهمزة وقلبها واوا (كما هو) اى
 تعيين الوجهين المذكورين (استبدر من اللام) في كلام المصنف فانه لعهد اخر جى
 ههنا فكونه لعهد الذى يتبادر للذهن وان كان غير المتبدر احتمال حمله
 على العهد الذهبى ههنا انتهى نقل الشرح العلامة كلام صاحب الترجمة
 اعتراضه على المصنف فمورد الاعتراض ايراده لفظ الوجهان باللام ثم قل
 الشارح العلامة بعد نقله كلام صاحب الترجمة (لكننا قد تصفحنا) اى تبينا
 وهذا منع لقوله لكن المشهور يعنى لانسلم ان اللازم من كلام المصنف هو
 خلاف المشهور لان دعوى الشهرة تحكم لانا قد تبينا (كتب التتقا كاتفصل
 والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها) اى في تلك الكتب (اثرا) اى دلالة خفية فضلا
 عن الدلالة القوية الظاهرة (مما) اى من الاثر الذى (حكى على صيغة المعلوم

اى حكم صاحب هذه الترجمة (باشتهاره) حيث قال لكن المشهور وقوله (غير
 ما وقع) بالنصب صفة لقوله اثرا يعنى فما وجدنا اثرا غير الاثر الذى وقع (فى شرح
 الرضى) وقوله (من انه) بيان لما اى الواقع الذى وجدناه فى كلام الرضى هو أنه
 (قد قلب المبدلة من اصل) وقوله قلب انما ينبىء عن ضعف هذا الوجه لاعت
 قوته وشهرته كما زعمه صاحب الترجمة يعنى انه اذا اريد ثنية ما فى آخره همزة ليست
 باصلية بل مبدلة من اصل آخر سواء كان ذلك الاصل واوا او ياء قد قلب تلك
 المبدلة (ياء) وهذا نهاية كلام الرضى * ثم قال الشارح (وهذا) اى قوله المبدلة
 من اصل (اعم من ان يكون هذا الاصل واوا) نحو كساء (اوىاء) نحو رداء فيكون
 الحاصل من المذاهب ثلاثة اوجه الاول الاثبات والثانى قلبها واوا سواء كان
 اصلها واوا او ياء وهما الوجهان اللذان ذكرهما المصنف والوجه الثالث
 وهو الذى ذكره الشيخ الرضى بقوله وقد قلب وادعى صاحب الترجمة شهرته
 وهو أنه ان كان اصلها واوا قلب اليه فقط وان كان ياء قلب ياء كما قلب واوا
 فاكفى الشارح بالنقل عن كلام الرضى واما المحشى العصام عصمه الله عن
 الاثم فقد نقل عبارة كل من المفصل وغيره حيث قال كتب يعنى الشارح
 فى الحاشية فعبارة المنفصل هكذا وما فى آخره همزة لا يخلو اما ان يسبقها الالف
 او لا فالتى سبقها الالف على اربعة اضرب كقراء ومنقلبة عن حرف اصلى كرداء
 وكساء او زائدة فى حكم الاصل كعلاء ومنقلبة عن الف تأنيث كحمراء فى هذا
 الاخير قلب واوا لا غير كحمرا وان والقياس فى البواقي ان لا قلب وقد اجيز القلب
 ايضا وعبارة المفتاح هذا واما المعدودة فاذا كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا
 والام قلبت سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى ككساء او عن جار
 مجرى الصحيح وهو أن تكون للالحاق كعلاء وقد رخص فى القلب وعبارة الباب
 توافق ما فى المتن هذا كلامه فى الحاشية اقول ولعل الشارح اختار عبارة الرضى
 لكونها بصيغة قد الداخلة على المضارع حيث قال وقد قلب وهو اكثر فى افادة
 الضعف واما عبارة غيره فقد الداخلة على الماضى فلا تفيد التقليل والله اعلم
 ثم شرع المصنف فى بيان مسألة اخرى من مسائل المثنى فقال (ويحذف نونه)
 (اى نون التثنية) (للاضافة) وقد فسرہ الشارح بقوله (اى لاجل الاضافة)
 للاشارة الى ان اللام فيه اللام الاجلية فانه مفعول له ليحذف لان اللام فيه
 للتوقيت بان يكون مفعولا فيه كما فى العرب * ثم بين علة حذفها باضافته الى آخر فقال
 (اذ النون) اى لان نون التثنية وقوله (لقيامها مقام التوين) متعلق بقوله
 (توجب تمام الكلمة) وجملة توجب خبر لقوله اذ النون وقوله (وانقطاعها)
 بالنصب اى انقطاع الكلمة وهو عطف تفسير للتام وقوله (والاضافة) بالرفع

عطف على النون وقوله (توجب الاتصال) عطف على توجب وقوله
(والامتزاج) عطف تفسير للاتصال ايضا يعنى ان بين وجود النون وبين
الاضافة منافاة لان النون تقتضى الانقطاع والاضافة تقتضى الاتصال واذا
حصل بين اللازمين منافاة حصل بين الملزومين كذلك (فيتأنيان) اى فيتأني النون
والاضافة* ولما كان القياس فى تنافى الاسماء التى آخرها تاء التأنيث ان لا تحذف
تلك التاء وقد وقع بعض الثانية على خلاف ذلك القياس وبقي باقيها على
القياس اراد المصنف ان يذكر ما وقع على خلافه فقال ﴿ وحذفت تاء التأنيث ﴾
ولما احتمل ان يكون هذا الحذف موافقا للقياس ومخالفه وصفه الشارح بقوله
(التى قياسها ان لا تحذف من آخر المثنى كشجرتان وتمرتان) ليكون اشارة الى
ان حذفها ﴿ فى خصيان واليان ﴾ (على خلاف القياس) يعنى ان تاء التأنيث
حذفت فى هذين اللفظين على خلاف القياس لان القياس فيهما خصيتان
واليتان بالتاء قبل الف الثانية لكن لا وجوبا بل (مع جواز اثباتها) اى اثبات تلك
التاء (فيهما) فى هذين اللفظين (على القياس اتفاقا) اى اتفقوا على جواز
الاثبات اتفاقا* ثم بين الشارح نكته لتخصيص العدول عن القياس بهذين اللفظين
فقال (ووجه حذفها) اى حذف التاء (فيهما) اى فى هذين اللفظين دون غيرها
(ان كل واحدة من الخصيين والالين) وان كانا مثنيين لفظا ومعنى بان يكون
كل منهما عبارة عن العضوين المخصوصين لکنهما (لما اشتد اتصالهما
بالاخرى) اى اتصال كل واحدة من مفرد الخصيين والالين بالمفرد الآخر من
كل واحدة منهما يعنى ان الخصية متصلة بالخصية الاخرى والالية متصلة
بالالية الاخرى (ببحث) اى اتصالا ملاسما بحيث (لا يمكن الانتفاع بها) اى
بكل واحدة من الخصية او الالية (بدونها) اى بدون الخصية الاخرى او الالية
الاخرى وقوله (صارتا) جواب لما يعنى لما اشتد اتصالهما صارتا اى صارت
كل واحدة من اللفظين المذكورين (بمنزلة) اى فى منزلة (مفرد) واذا كانتا
مع كونها مثنيين فى منزلة مفرد يكون آخرها النون وتاء التأنيث تدخل فى الآخر
واللازم منه ان يقول خصيته واليته ولما لم تقع التاء فى الآخر على مقتضى
هذا اللازم تعين وقوعها قبل الف الثانية وهذا خلاف القياس لانه قد عرفت
ان التاء فى المفرد تقع فى آخره وكذا فيما هو بمنزلة وهنما وقع فى وسط
الكلمة اى فى حشوها (وتاء التأنيث لاتقع فى حشوه) اى فى حشوها هو
بمنزلة المفرد* ثم نقل الشارح وجها آخر فى حذفها منهما فقال (وقيل) ان اصل
الاختلاف ههنا ليس مبنيا على القياس وعلى العدول عنه بل هو مبنى على

اختلاف اللغة في مفرد هاتين الكلمتين فان فيهما لغتين احدها خصية
والية بالتاء وهو الاكثر فيكون تثنيتهما خصيتان واليتان بالتاء وثانيتها
(خصى والى) بغير تاء وهما (مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا)
اى ولو كانت هاتان اللغتان (اقل استعمالا منهما) اى من اللغتين اللتين بالتاء
فحينئذ تكون تثنيتهما على مقتضى اللغتين خصيان واليان بغير التاء فيهما
فيكون الحذف منيا على اللغة القليلة والتاء منيا على الكثيرة وهذا مراد
هذا القائل ولكن ضعفه الشارح اعتمادا على ما هو الظاهر المتبادر من كلام
المصنف حيث قال وقد حذف ولم يقل وقد يحذف والمتبادر من دخول قد
على الماضى ان تكون للتحقيق وهذا يشعر بان الحذف هو الاكثر وما فهم
من قول هذا القائل مشعر بقلته وبينهما منافاة * ثم اراد الشارح ان يبين
نكتة فيما بين المسئلتين من تعارير العبارة حيث قال في المسئلة الاولى وقد يحذف
بصيغة المضارع وفي المسئلة الثانية وقد حذف بصيغة الماضى فقال (ولما كان
حذف النون) اى نون التثنية في حال الاضافة (قاعدة مستمرة) فيما بين اللغات
(اتى) اى اتى المصنف (في بيانه) اى في بيان حذف النون (بالفعل المضارع
المفيد) اى الذى يفيد (للاستمرار) وهو المطلوب ههنا وهذا (بخلاف حذف
تاء التانيث) في الكلمتين (اذ ليس له) اى لانه ليس لذلك الحذف (قاعدة) فضلا
عن المستمرة (بل وقع) ذلك الحذف (على خلاف القياس في مادة مخصوصة) وهى
مادة الحضية والالية (فلهذا) اى فلو وقع هذا الحذف على خلاف القياس (اتى)
اى المصنف (في بيانه) اى في بيان هذا الحذف (بالفعل الماضى) ليكون دالا
على عدم الاستمرار * ولما فرغ المصنف من تعريف التثنية واحوالها شرع في بيان
تعريف الجمع واحواله فقال (الجموع) اى تعريف الاسم الذى يقال له المجموع
(مادل) ولما كان في المجموع اعتباران احدهما مجموع حروف مفردة مع الزوائد
التي تلحقه وثانيهما مجرد حروف مفردة فبالاعتبار الاول تكون الزوائد حروف
معنى اى لها معنى تدل تلك الحروف عليه فحينئذ لا يكون اسما لكونه ليس بكلمة
بل هو مركب من كلمتين فيكون لفظا وبالاختبار الثانى تكون الزوائد حروف مبنى
لا حروف معنى فحينئذ تكون كلمة فيكون اسما كذا في شرح اللب والمراد هو الاعتبار
الثانى بقرينة ذكر المجموع في ابواب الاسماء فسرره الشارح بقوله (اى اسم)
واورد معه لفظ (دل) ليكون قوله (على) متعلقا بدل يعنى ان المجموع اسم دل
(على جملة) (احاد مقصودة) وانما قيد الشارح الاحاد بقوله جملة لئلا يتوهم
ان استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اعم من
الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل

في قوله مادل على آحاد نحو رجل ورجلان هكذا في العصام وقوله (اى يتعلق)
تفسير لقوله مقصودة يعنى على آحاد وافراد يتعلق (بها) اى بتلك الآحاد
(القصء) اى قصد القائل (فى ضمن ذلك الاسم) يعنى الاسم المجموع وسيجىء
ان هذا القيد مع قوله (بجروف مفردة) للاحتراز عن اسماء الاجناس وانما
فسره الشارح بقوله (اى بجروف هى مادة) ليكون اشارة الى ان اضافة
الحروف الى المفرد بيانية والمراد ان الآحاد مقصودة بالحروف التى هى مادة
(المفردة الذى هو) اى ذلك المفرد (الاسم الدال على واحد واحد من تلك
الآحاد) مثلا ان الرجال اسم يدل على رجل متعدد تعلق القصد بتغير جملة تلك
الآحاد باسم واحد مشتمل على حروف هى مادة رجل وقوله (حال كون تلك
الحروف ملتبسة) للاشارة الى ان قوله (بتغير ما) حال من الحروف والى ان الباء
للملايسة وماصفة للتغير ذكر للابتهام يعنى بتغير اى تغير كان بعد كونه (بحسب
الصورة) كما اشار الشارح الى هذا التعميم بقوله (اما بزيادة) اى سواء كان ذلك
التغير بزيادة حرف واحد او حرفين او حروف (او نقصان) كحذف التاء من المفرد
(او اختلاف) يعنى او كان بسبب اختلاف (فى الحركات والسكنات) وسواء كان
ذلك الاختلاف (حقيقة او حكما) كلفظ الفلك كما سيجىء واما قال هذا ليدخل فى
الحد مثل هجان بكسر الهاء فان لفظه حال الافراد كلفظه حال الجمع يقال فى مفردة
ناقة هجان وفى جمعه نوق هجان لكن حركته فى الافراد مخالفة لحركته فى الجمع
تقدير ا فان الهجان حال كونه مفردا كحمار وحال كونه جمعا كرجل والاختلاف
بينهما فى الحكم لافى الحقيقة* ثم تعرض الشارح لاعرابه وبيان فائدة قيوده فقال
(فالجار فى قوله بجروف مفردة) وهو الباء (اما متعلق بقوله مقصودة) اى فقط
(او بقوله دل) اى فقط (او بهما) اى او هو متعلق بقوله مقصودة وبقوله دل حال
كون الوجه الاخير (على سبيل التنازع) بان يجعل معمولا لاحدهما ويجعل معمول
الاخير محذوفا اى مادل بجروف مفردة على آحاد الحروف التى تقصد تلك الآحاد
بجروف مفردة* واعلم ان العصام رجح الاول من الوجوه الثلاثة وزيف
الاخيرين لان مادة مفردة كما هى مادة لمفردة مادة ايضا للجمع والمدخلىة فى الدلالة
كما كانت للحروف كانت للهيئة ايضا كما لا يخفى والمراد بجروف مفردة اعم من
حروف مفردة المحقق كما فى رجال ومن حروف مفردة المقدر كما فى نسوة فانه
يقدر له مفرد لم يوجد فى الاستعمال وهو نساء بضم النون على وزن غلام فان فعلة
بكسر الفاء من الاوزان المشهورة للجمع الذى مفردة على فعال بضم الفاء ثم
قال واما ما فى الحواشى الهندية من ان المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة
كرجال او اعتبارا كنسوة فى جمع امرأة فليس بشئ اذا ما من جميع الاويقصده

آحاد حقيقة وانما التفاوت بين المجموع في تحقيق المفرد وتقديره اه ما في العصام
 فعلى هذا لا مدخل للحروف في الدلالة استقلالاً حتى يجوز تعلق الجار بقوله دل
 بل لهامدخل في مقصود الآحاد استقلالاً (وقوله) اى قول المصنف في التعريف
 (بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف) كما سبق في تفسيره و اراد به ان الباء
 ليست بمعلقة بما قبلها كما في الباء الاولى * ثم بين التغير بالزيادة فقال (ودخل في قوله
 بتغير ما جمعا السلامة) يعنى بهما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم (لان
 الواو والنون في آخر الاسم) اى في آخر الاسم الذى هو جمع المذكر السالم
 (من تمامه) لان الواو عوض عن الحركة الاعرابية والنون عوض عن التنوين
 وكلاهما من تمة الاسم وليسا باجنبيين (وكذا الالف والتاء) في جمع المؤنث السالم
 واذا كانا كذلك (فتغيرت الكلمة) اى كلمة المفرد (بهذه الزيادة الى صيغة اخرى) لان
 مفرده معرب بالحركة وتام بالتنوين بخلاف صيغة الجمع (وقوله) اى قول المصنف
 (مادل على آحاد جنس) اى للتعريف (يشمل المجموع) التى هى الافراد (واسماء
 الاجناس) اى ويشمل ايضا اسماء الاجناس التى هى من الاغيار (كتمر ونخل
 فانها) اى فان اسماء الاجناس التى كتمر ونخل (وان لم تدل عليها) اى على الآحاد
 (وضعا) لكونها غير موضوعة لها (فقد تدل) اى ولكنها تدل (عليها) اى
 على الآحاد (استعمالا) فانه كما يجوز أن يقال فى واحد من التمر هذا تمر يجوز
 ان يقال ايضا فى تمرات متعددة هذا تمر وكذا النخل وهو شجر التمر وقوله (واسماء
 المجموع) بالنصب عطف على قوله واسماء الاجناس اى ويشمل قوله مادل على آحاد
 الاسماء التى هى مفرد ولكنها لاتطلق الاعلى جماعة (كرهط ونفر) وقوله
 (و بعض اسماء العدد) عطف ايضا على ما قبله يعنى يشمل هذا الجنس ايضا بعض
 اسماء العدد يعنى غير الواحد والاشنين (كثلاثة) وهو اقل ما يجوز اطلاقه عليه
 (وعشرة) وقوله (وبقوله مقصودة بحروف مفرده) متعلق بقوله (خرجت اسماء
 الاجناس) يعنى ان قوله فى التعريف مقصودة بحروف مفرده بمنزلة فصل يخرج
 من تعريف المجموع اسماء الاجناس التى هى من الاغيار ولما كانت اسماء الاجناس
 حاملة لمعنيين احدهما الجنس اعنى مثل الرجلية فى نحو رجل والثانى معنى الافراد
 وكان قوله مقصودة بحروف مفرده مر كبا من قيدىن احدهما مقصودة والآخر
 بحروف مفرده وكان خروج اسماء الاجناس بمعنييه ناظرا الى القيدىن اراد
 الشارح ان يفصاه ويقسمه فقال (فاذا قصد بها) اى باسماء الاجناس (نفس
 الجنس) يعنى نفس الرجلية مثلا فى رجل (لا افراده) وهو بكسر الهمزة مصدر
 اى كونه مفردا يعنى ان قصد بها احد المعنيين الذى هو الجنس ولم يقصد المعنى
 الآخر الذى هو كونه مفردا (فبقوله مقصودة) يعنى فيئذ تخرج اسماء الاجناس

بقوله مقصودة دون قوله بحروف مفردة فانها حينئذ وان دلت على آحاد
لكونه فردا منتشرا وشاملا لكل من اتصف بهذا الجنس لكن تلك الآحاد
ليست بمقصودة بل المقصود منها فرد من افراد هذا الجنس الحامل لمعنى الرجلية
مثلا (واذا قصد بها) اى باسماء الاجناس (الافراد) اى كونه مفردا (استعمالا)
اى على ما وقع عليه الاستعمال (فبقوله) اى فتخرج اسماء الاجناس من التعريف
بالقيد الاخر وهو قوله (بحروف مفردة) لان الافراد الذى قصد باسم الجنس
ليس مقصودا بحروف مفردة لانه ليس له مفرد حتى يقصد بتغير ما وانما قال
استعمالا لان دلالتها على معنى الافراد ليست بوضعية (وكذلك) اى وكما خرج
بقوله بحروف مفردة اسماء الاجناس (خرجت) به ايضا (اسماء المجموع) كرهط
وقوم ونقر (واسماء العدد) نحو ثلاثة لان دلالة كل واحد منها على الاحاد ليست
بحروف مفردة اذ لا مفرد لها * ولما وقع اختلاف فى اسماء الاجناس التى يفرق
بينها وبين واحدها بالتاء وفى اسم الجمع بانهما جمع او لا ذكر المصنف ماهو الاصح
عنده من المذاهب فقال (فحوتمر) والفاء للتفريع يعنى انه فرع هذا الكلام على
تعريف الجمع يعنى اذا عرف المجموع بهذا التعريف فحوتمر وركب ليسا بجمع
وفسره الشارح بقوله (ماهو الفارق) ومن فى قوله ثمانية وما موصولة وقوله
الفارق مبتدا وخبره قوله التاء والجملة صلة ما يعنى المراد نحو تمر هو الاسم
الذى يفرق (بينه) اى بين ذلك الاسم (وبين واحده) الذى هو من لفظه (التاء)
يعنى من غير تغيير فى لفظه فان التمر مثلا اسم جنس كما يطلق على متعدد يطلق
ايضا على واحد فاذا اريد واحده يلحق التاء باخره فيقال تمرة (و) (نحو)
(ركب) وزاد الشارح لفظ نحو للإشارة الى انه معطوف على تمر يعنى ونحو
ركب (نما) اى من الاسماء التى (هى اسم جمع) (ليس بجمع على الاصح) وهو
مذهب سيويه كاسيحي ثم اضرب الشارح عن قول المصنف بقوله (بل الاول)
اى نحو تمر (اسم جنس والثانى) اى نحو ركب (اسم جمع كالجماعة) يعنى كما ان لفظ
الجماعة اسم مفرد دال على الجماعة كذلك الركب اسم لجماعة الركبان من غير
ان يقصد جمعية الراكب عليه وانما وقعت الموافقة فى الحروف اتفاقا من غير
قصد وقوله (وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع) للإشارة الى وجه التفريع
يعنى ان نحو تمر وركب ليس بجمع لان الاول اسم جنس والثانى اسم جمع وقد علمت
من قيود التعريف انهما ليسا بجمع فيتبع انهما ليسا بجمع * ثم اراد الشارح ان
يبين الفرق بينهما فقال (والفرق بينهما) اى بين اسم الجنس واسم الجمع هو
(ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا) لكونه موضوعا على حقيقة
وكما وجدت تلك الحقيقة جاز اطلاقه عليها سواء وجدت فى ضمن فرد او فردين

او افراد (بمخلاف اسم الجمع) فانه لا يقع على الواحد ولا على الاثنین * ولما وقع الاعتراض على هذا الفرق بلفظ الكلم اراد أن يدفعه فقال (فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين) يعنى ان قولك فى الفرق بينهما بان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنین منقوض لان لفظ الكلم لا يجوز اطلاقه على مفردة الذى هو الكلمة وعلى مثاه الذى هو الكلمتان (وهو) اى والحال انه (جنس) فاجاب عنه بالمنع فقال قلنا ذلك (وقيل ذلك بحسب الاستعمال) يعنى انه لانسلم عدم اطلاقه على الكلمة والكلمتين لان مرادنا بجواز الاطلاق ماهو بالوضع وهذا لا ينافى عدم اطلاقه بحسب الاستعمال لم لا يجوز أن يكون عدم وقوعه عليهما بحسب الاستعمال (لا بالوضع) اى لا بحسب الوضع * ثم ترقى بالعلو فقل (على انه لا ضرر) يعنى انا سلمنا ان يكون عدم وقوعه على الواحد والاثنین بحسب الاستعمال مانعا ايضا لكن لانسلم ان الكلم اسم جنس لانه لا ضرر (فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال) اى وانما قيد المصنف بقوله ليس بجمع بقوله (على الاصح وهو) اى والحال انه (قول سيبويه) مخالفا للجمهور مع ان مسلك المصنف ان يذهب الى ما عليه الجمهور (لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كحامل) وهو جمع حمل (وبقصر) وهو جمع بقر (وركب) وهو جمع راك و كل واحد منها (جمع) اى داخل فى المجموع وقال فيما نقل عنه وكذا فى القاموس الجمل زوج الناقة والحامل القطيع من الابل مع رعاه واربابه والبقر اسم جنس والبقرة يقع على الذكر والانثى والهاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها والركب اسم لجماعة الركبان من غير أن يقصد جمعية الراك عليه وانما وقع للموافقة فى الحروف اتفاقا من غير قصد وهذا مذهب الاخفش فى ان امثال هذه الاسماء التى هى من اسماء الجموع كلها داخلة فى افراد المجموع فانه يصدق على كل منها انها دالة على جملة آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما واما اسماء الاجناس فليست بداخلة فى الجمع عند الاخفش بل اتفق فيها مع سيبويه (وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس) يعنى كما ان اسماء الجموع داخلة فى افراد الجمع كذلك اسماء الاجناس داخلة فيه لوجود مفردة فيها (كتمر وتمرّة ونخل ونخلة) يعنى التى يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فحصل من هذا ثلاثة مذاهب الاول انهما ليسا بجمع وهو مذهب سيبويه وهو مختار المصنف والثانى ان بعض اسماء الجموع داخلة فى اسماء الاجناس وهو مذهب الاخفش والثالث ان بعضهما ناخلان وهو مذهب الفراء * ثم ذكر ما فيه الاتفاق بقوله (واما اسم جنس او جمع لا واحده من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق) لعدم وجود المفرد فيها من الفاظها * ثم

شرع في بيان ماهو من الافراد ويصدق عليه التعريف فقال (ونحو فلك) (ما)
 اي حال كونه من الاسماء التي (الجمع والواحد فيه) اي في ذلك الاسم
 وقوله اجمع مبتدأ وقوله (متحد فيه بالصورة) خبره والجملة صالحة مايعني ان اجمع
 الذي تكون صورته وصورة مفردة واحدة (جمع) (لصدق الحد) اي حد المجموع
 (عليه) اي على مثل لفظ الفلك (فان التغيير المأخوذ فيه) اي في تعريفه قيد
 معتبر (اعم) اي والحال ان ذلك التغيير اعم (من ان يكون بحسب الحقيقة
 او بحسب التقدير) بقريظة ذكره مطلقا كما فسرہ الشارح بما ذكر فيها قبل
 واذا كان التغيير اعم وغير مختص بالتغيير الحقيقي (فضمة فلك اذا كان مفردا) اي
 اذا استعمل مفردا كما في قوله تعالى ﴿في الفلك المشحون﴾ فانه مفرد لا تصافه بالمفرد
 الذي هو المشحون وقوله فضمة مبتدأ وقوله (ضمة قفل) خبره يعنى ان ضمة
 فاء الفلك اذا استعمل مفردا يكون كضمة القفل الذي هو وزن المفرد (واذا كان)
 اي لفظ الفلك اذا استعمل (جمعا) كما في قوله تعالى ﴿حتى اذا كنتم في الفلك
 وجريين بهم﴾ فان جريين جمع مؤنث وضمير الجمع راجع الى الفلك فيكون جمعا
 فضمته (ضمة اسد) اي جمع الاسد والحاصل ان وزن فعول يضم الفاء
 وسكون العين من الاوزان المشتركة بين المفرد والجمع * ونافرغ من تعريف المجموع
 شرع في بيان انواعه فقال (وهو) (اي المجموع نوعان) (صحيح ومكسر)
 اي النوع الاول جمع صحيح والثاني جمع مكسر (فالصحيح) (اي اجمع الصحيح تارة
 يكون) (مذكرو) (تارة يكون) (مؤنث) وانما فسرہ بقوله تارة ثلثا يتوهم
 من العطف بالواو انه يكون لمذكرو ومؤنث معا بان يكون مشتركا بينهما (ف)
 (لجمع الصحيح) (مذكر) وسلك الشارح في التقدير الى مسلك الهندي حيث
 قدر الموصوف للمذكر وقدر بعضهم الصفة وفسره بالمذكر اجمع صحيحا وكلا
 التقديرين جريان كما في المعرب (ما) اي هو جمع (لحق آخره) (اي آخر مفردة)
 (واو) وهو فاعل لحق وقوله (مضموم) بالرفع صفة لواو وقوله (ما قبلها) نائب
 فاعله وقوله (في حالة الرفع) اشارة الى كون الواو علامة للرفع وقوله (واو ياء
 مكسور ما قبلها) معطوف على قوله واو ومكسور صفتها ايضا وكل من الصفتين
 صفة جرت على غير من هي له ولذا ذكر في الموضوعين مع كونهما صفتين للمؤنث
 لوجوب الموافقة في مثلها الى ما بعدها في التذكير والتانيث وكلمة او ههنا لتقسيم
 الحدود وهو جمع المذكر يعنى انه على قسمين وقوله في (حالتى النصب والجر)
 يعنى ان كون ذلك اجمع بالياء مشترك بين الحالتين وقوله (نون) بالرفع معطوف
 على كل واحد من النوعين اي واو ونون وياء ونون وقوله (عوضا) بالنصب حل
 من النون يعنى حل كون تلك النون عوضا (عن الحركة) فقط تارة (او التنون)

اي او عوضا عن التنوين فقط تارة اخرى وقوله (على سبيل منع الخلو) اشارة الى ان هذه المنفصلة مانعة الخلو يعنى انه لا تخلو النون في الجمع عن ان تكون عوضا عنهما بان تكون شئ آخر منهما بل ولكن يجوز جمعهما بان تكون عوضا عنهما معا فان الجمع المذكور على ثلاثة انواع احدها المعروف باللام نحو الضارين والنون فيه عوض عن الحركة فقط اذ لا تنوين في مفرده الذى هو الضارب وثانيها المضاف الى ياء المتكلم نحو ضاربي اذلا حركة في مفرده لكونه مضافا الى ياء المتكلم بل هي عوض عن التنوين فقط دون الحركة وثالثها نحو ضار بين يعنى بغير اللام فانها عوض عنهما في مثله لان مفرده ضارب بالحركة والتنوين وقوله (مفتوحة) بالرفع صفة النون وقوله (لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة) علة وتوجيه لكون النون مفتوحة يعنى انما فتحت النون في الجمع لتكون خفة الفتحة عديلا لثقل الواو المضموم ما قبلها بخلاف النون في التثنية كما عرفت فيما مر وقوله (ليدل) اتمام للتعريف بذكر علة الغائية يعنى انما لحق تلك الواو لحق ليدل (ذلك للحقوق) اي المذكور ضمننا في لحق (او اللاحق فقط) بدون ملحوقه (او مع الملحوق) اي او اللاحق مع الملحوق (على ان معه) (اي مع مفرده) وانما فسره به وبقوله (الواحد من حيث معناه) لوجود التقابل بينه وبين قوله (اكثر منه) لان مقابل الكثرة هي الوحدة لا الافراد وقوله من حيث معناه للاشارة الى ان الوحدة ههنا ليست بوحدة حقيقة بل المراد منها هي الوحدة الاعتبارية * ولما ترك المصنف في تعريف الجمع المذكور التقييد بقوله من جنسه اراد الشارح ان يذكر نكتة لتركة ههنا فقال (ولم يقل) اي المصنف (من جنسه) بان يقول ليدل على ان معه من جنسه اكثر منه (اكتفاء) اي لارادة الاكتفاء (بما) اي باللفظ الذى (ذكر) اي ذكره (في التثنية) يعنى ان قيد من جنسه كما هو لازم في التثنية لازم ههنا كذلك لكن تركه للاكتفاء لاعدم لزومه ههنا ولزومه هناك * ولما كان لفظ الاكثر صيغة تفضيل وكان قوله منه اي من المفرد مفضلا عليه والقاعدة تقتضى ان توجد الكثرة في المفضل عليه ايضا اورد عليه سؤال يحتاج الى الجواب فقرر الشارح هذا السؤال مع جوابه فقال (فان قيل اسم التفضيل) يعنى ان القاعدة مقررة في ان اسم التفضيل (يوجب) اي يقتضى (ثبوت اصل الفعل) وهو الكثرة ههنا (في المفضل عليه) هو المفرد (ولا كثرة) اي والحال انه لا كثرة (في الواحد) لكونه مقابلا لها (قيل) في جوابه (ثبوت اصل الفعل) اي في المفضل عليه على قسمين (اما ان يكون محققا) نحو قولك زيد اعلم من عمرو (او على سبيل الفرض) بان يفرض فرضا عقليا بوجود اصل الفعل في المفضل عليه حتى يطابق القاعدة (كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم

من الجدار) فانه وان لم يكن المفضل عليه ههنا ما ليس من شأنه ان يوجد فيه
 الفقه او العلم لكونهما حمارا وجدارا لكن يجوز أن يكون فقيها وعلما بحسب
 الفرض يعنى لو فرض ان يوجد الفقه في الحمار والعلم في الجدار لكان فقه فلان
 وعلمه اكثر منهما وكذلك ههنا وان لم توجد الكثرة في المفرد تحقيقا لكن
 توجد فيه فرضا * ثم شرع المصنف في بيان بعض التغيرات الطارئة بوقوع الياء
 او الالف في آخر مفردة فقال (فان كان آخره) وهو بالرفع اسم كان وفسره
 الشارح بقوله (اى آخر مفردة) ليكون اشارة الى انه بحذف المضاف وقوله (ياء)
 بالنصب خبر كان وقيد الشارح بقوله (ملفوظة كالمقاضي) يعنى الاسم المفرد
 الناقص الذى هو معرف باللام (او مقدرة كقاضي) يعنى الذى هو غير معرف
 باللام ليشمل هذا الحكم النوعين من المنقوص وقوله (قبلها كسرة) صفة للياء
 يعنى الياء التى وقعت قبلها كسرة وقوله (حذف) (اى الياء) جزاء الشرط
 يعنى ان كان كذلك حذفته منه الياء التى في آخره فان قلت كيف يصدق في الثانى
 اى الياء المقدرة قوله حذف فينبغى ان يخص بالياء المذكورة قلت تعود الياء
 المحذوفة بحذف التنوين للاحق واو الجمع او يائه ثم تحذف لالتقاء الساكنين بين الياء
 وعلامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء
 الساكنين بين الياء والتنوين وعللة الحذف بعد الاحاق التقاء الساكنين بين الياء
 وعلامة الجمع كذا في العصام وتقرير السؤال ان قوله حذف ليس في محله لان
 الياء في مثل قاض ليست بمذكورة في جمعه حتى يطلق عليها الحذف وتقرير الجواب
 ان علة الحذف في المفرد غير علتة في الجمع لان سبب التقاء الساكنين في المفرد
 هو التنوين وفي الجمع سكون واو الجمع (مثل قاضون) بضم الضاد (جمع قاض
 فان اصله قاضيون فقلبت ضمة الياء الى ما قبلها) وهو الضاد (بعد سلب حركة
 ما قبلها) وهى كسرة الضاد (طلبا للتخفيف) لان الكسرة قبل ضمة الياء ثقيلة
 (وحذفت الياء) اى الساكنة (لالتقاء الساكنين) احدهما الياء والثانى واو
 الجمع الساكنة وهذا في حالة الرفع (وعلى هذا القياس) اى : واقع على هذا
 القياس في الحذف لالتقاء الساكنين (حالنا النصب والجر مثل قاضين فان اصله
 قاضيين) يعنى بيائين بعد الضاد احدهما ياء الكلمة وتانيتهما ياء الاعراب
 (حذف كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين) احدهما كسرة الضاد وتانيتهما
 كسرة الياء وهما الكسرتان الحقيقيتان (واليائين) اى ولثقل اجتماع اليائين
 وهما الكسرتان التقديريتان (فسقطت) اى ياء الكلمة بعد حذف كسرتها
 (لالتقاء الساكنين) احدهما الياء الاصلية التى اسكنت والثانى الياء الاعرابية
 التى هى علامة الجمع وقوله (وان كان) عطف على قوله فان كان يعنى ان كان

وفيه عادة مصرية
 وحى نوال الفريدة
 الناقص بعد حذف لاسمه
 ما قبلها منقوفاً انتهى على
 واء موهبة
 هذا ما جهناه من السلي
 جرحان على حرمانه الم
 فان
 من اليم

(آخره) (اي آخر الاسم الذي اريد جمعه) وفسر الشارح الضمير المجرور ههنا
مخالفا لتفسيره في الاول للفتن * اعلم ان قوله آخره ليس موجودا في نسخ المتن
التي اختارها صاحب المتوسط وصاحب المعرب واما في النسخ التي اختارها
الشارح الجاهلي فهو موجود فعلى النسخة التي اختارها الاولان فاما راجع
الى الاسم الذي اريد جمعه او الى آخر ذلك الاسم كما في العصام وقال صاحب
المعرب اعني زيني زاده والاول هو الراجح لان المقصور والمدود من انواع
الاسماء المتمكنة وجعل الآخر مقصورا اما مساححة او على مقتضى اللغة لاعلى
اصطلاح النحاة واما قولهم في هؤلاء وهؤلاء مقصور ومدود مع انهما ليسا
من الاسماء المتمكنة لكونهما مبنيين انتهى وتفسير الشارح وقوله (مقصورا)
بقوله (اي الفا مقصورة) يدل على انه يختار ان يكون المراد بالمقصور معناه اللغوي
وقوله (حذفت الالف) جزائية وقوله (لالتقاء الساكنين) اشارة الى علة
الحذف يعنى وان كان آخره كذلك حذفت تلك الالف في الجمع لالتقاء الساكنين
من تلك الالف ومن الواو والياء اللتين للجمع (وبقى) (بعد الحذف) اي بعد
حذف الالف وقوله (ما قبلها) فاعل بقى وفسره الشارح بقوله (اي حرف)
للاشارة الى ان لفظ ما موصوف وعبارة عن الحرف وقوله (كان قبل الالف)
للاشارة الى ان قوله قبلها ظرف مستقر صفة لما والى ان الضمير المجرور المؤنث
راجع الى الالف وقوله (على ما كان عليه) تفسير لبقى وقوله (مقتوحا) بالنصب
حال من فاعل بقى وهو الموصوف وقوله (ولم يغير) على صيغة المجهول ونائب
الفاعل راجع الى ما يعنى وانما لم يغير ذلك الحرف الذي قبل الالف (لتدل الفتحة)
اي الفتحة التي بقيت بعد حذف الالف (على الالف) اي على ان في آخره الفا
حذفت لعله فانه لو غير من الفتحة الى حركة اخرى لم يعلم كون آخره الفا (مثل
مصطفون) بالواو الساكنة المفتوح ما قبلها في حالة الرفع (ومصطفين) بالياء
الساكنة المفتوح ما قبلها حال كون ذلك اللفظ (في حالتي النصب والجرفان
اصلهما) اي اصل هذين اللفظين اللذين بفتح الفاء (مصطفون) بفتح الفاء وضم
الياء (ومصطفين) بفتح الفاء وكسر الياء (قابت الياء) فيهما (الفا لتحركها)
اي لكون الياء في اللفظين متحركة بالضممة في الاول وبالكسرة في الثاني (وانفتاح)
اي ولانفتاح (ما قبلها وحذفت الالف) اي المقلوبة منهما (لالتقاء الساكنين)
من تلك الالف ومن الواو والياء الساكنين * ولما كان الاسم الذي اريد جمعه بالواو
والنون على نوعين ولكل منهما شرط اراد أن يبين شرط كل منهما فقال
(وشرطه) (اي شرط الاسم الذي اريد جمعيته) اي اريد جعله جمعا وقوله (جمع

الصحيح) بالنصب مفعول مطلق نوعي حذف فعله وجوبا لتضمن قوله جمعيته
اي اريد ان يجمع ذلك الاسم جمع الصحيح (المذكر) من انواع الجمع * ولما اختلفت
الاقوال في كون هذا الشرط شرطا لتذكيره او شرطا لجمعيته حيث قال بعضهم
انه شرط التذكير وهو المصنف وقال بعضهم ان شرط ما جمع بالواو والون
ان يكون مذكرا خاصا اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (يعنى) اى يريد المصنف
بقوله وشرطه (شرط صحة جمعيته) اى ان اريد ان يجمع جمعا صحيحا فله شرط
فانه (ان كان) (ذلك الاسم) اراد به ما يقابل الفعل والحرف وهو الاسم بالمعنى
الاعم وبقوله (اسما) اراد به ما يقابل الصفة وهو الاسم بالمعنى الاخص ولذا
فسره الشارح بقوله (اى اسما محضا من غير معنى وصفية فيه) فحينئذ لا يرد عليه
ان اسم كان وخبرها متحدا فلما يجوز الحمل فانما كان اسما فهو الاسم بالمعنى
الاعم وما كان خبرا فهو الاسم بالمعنى الاخص فلا اتحاد بينهما ذهبا وقوله
ان كان اسما شرط وقوله (فذكر) الفاء فيه جزائية وهو خبر للمبتدأ المحذوف
وقوله (علم) خبر بعد خبر او صفة للمذكر وفسره الشارح بقوله (اى فكونه مذكرا
علما) اشارة الى المبتدأ المحذوف وجملة (يعقل) صفة للعلم او المذكر قال
العصام اشار الشارح بهذا التفسير الى دفع اعتراض الرضى على كلام المصنف
حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه
لا يجوز كون شرطه مبتدأ وما بعده خبره من الشرط والجزء لان قوله فذكر
فى معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدأ
ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح
ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما ثم قال وفيه محذورات ثلاثة
الاول دخول الفاء فى خبر المبتدأ الذى لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف على
مذهب الاخفش وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما
وليس فى العبارة ما يجعلهما مصدرين وثالثها الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ
والخبر وذا لا يجوز فى السعة فاجاب الشارح بقوله ان قوله مذكر بمعنى كونه مذكرا
وهو خبر قوله شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما ورد الرضى من انه ليس فى العبارة
ما يجعله مصدرا لانه يندفع بقيد الحيثية اى فذكر علم من حيث انه مذكر علم
فيعود الى كونه مذكرا علما بقى انه يلزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر
فى السعة وكأن الشارح لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر وبقي ايضا
انه هل يسمع منع الهندي لما ادعى الرضى من غير سند موثوق به كذا فى العصام ملخصا
ووجه الفاضل الهندي هذه العبارة بان قوله شرطه مبتدأ وخبره محذوف اى
شرطه ما سيذكر وقوله فذكر جملة جزائية لقوله ان كان اسما كما فى قوله تعالى ﴿ الزانية

والزاني فاجلدوا * كما سبق في صدر الكلام وقيد الشارح قوله علما يعقل بقوله (من حيث مسماه لا من حيث لفظه) ليندفع به ما يتوهم من ان التذكير والعلمية صفة اللفظ وكونه عاقلا صفة المعنى فلا يجوز وصف علما بقوله يعقل فاشار بهذا القيد الى ان هذا الوصف من قبيل وصف الدال بحال المدلول * ثم ذكر الشارح وجه هذا الاشتراط فقال (وانما اشترط ذلك) اي انما جعل كونه مذكرا وعلما للعاقل شرطا في صحة جمعه بالجمع الصحيح اذا كان اسما (لكون هذا الجمع) اي الجمع الصحيح (اشرف الجموع) وانما كان اشرف (لصحة بناء الواحد) اي لعدم تغير بناء مفردة (فيه) اي في ذلك الجمع بخلاف الجموع المكسرة لانه غير بناء مفردها فيه فكل ما ليس فيه تغير فهو اشرف مما يدخل فيه تغير فالجمع الصحيح اشرف من الجمع المكسر (والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره) اي من المؤنث وغير العاقل واذا كان كذلك (فاعطى الاشرف) وهو الجمع الصحيح (للاشرف) وهو المذكر العلم العاقل (فان فقد) على صيغة المجهول وهو ضد وجد اي وان لم يوجد (فيه) اي في الاسم الذي اريد جمعه جمع الصحيح (الكل) اي كل من الشروط الثلاثة بان يكون مؤنثا ليس بعلم للعاقل (كالعين) فانها مؤنث سماعي ليس بعلم ولا يستعمل في العاقل فان كلا من معانيها يخال عن الشروط المذكورة وقوله (او الاثنان) عطف على قوله الكل اي او ان لم يوجد الاثنان من الشروط (كالمرأة) فانها وان كانت موضوعة للعاقل لكن لم يوجد فيه الشرطان الآخرا وهما التذكير والعلمية (او واحد) او وجد فيه الشرطان ولم يوجد الشرط الآخر (نحو اعوج علما للفرس) فانه علم مذكر لانه قال في القاموس اعوج بلا لام فرس لبي هلال فيكون حينئذ علما للفرس خاص لكن لم يوجد فيه الشرط الآخر وهو كونه علما للعاقل والحاصل انه اذا فقد شرط منها (لم يجمع هذا الجمع) اي لم يجز أن يجمع بهذا الجمع بل يجمع اما بجمع التكسير فتجمع العين بالعين او بالالف والتاء كما قيل في جمع اعوجي اعوجيات * ولما اورد الرضي على كلام المصنف بانه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر ان يقول مجرد عن التاء لئلا ينتقض بدخول نحو طلحة ونحو سلمي وورقاء اراد الشارح ان يجب بتحرير مراد المصنف بقوله فذكر فقال (واراد) اي المصنف (بالمذكر) في قوله فذكر (ما يكون) اي اسم يكون (مجردا عن التاء ملفوظة او مقدره) اي سواء كانت التاء ملفوظة في نحو طلحة او مقدره في نحو نار وغيرها من المؤنثات السماعية وانما وجه مراده بهذا التوجيه (ليخرج عنه) اي عن هذا الحكم (نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون) يعني يصدق عليه انه مذكر علما للعاقل مع انه لا يجوز أن يجمع بالواو والنون عند الجمهور

(خلافاً للكوفيين وابن كيسان) فانهما اتفقا في جواز الجمع في نحو طلحة بالواو والتون مخالفين للجمهور لكنهما اختلفا في انه بسكون اللام او بفتحها (فانهم) اى الكوفيين (اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان) اى واجاز ابن كيسان (بفتحها) اى بفتح اللام وقوله ابن كيسان بالرفع عطف على الضمير المرفوع المتصل في اجازوا وهو جائز بلا تأكيد بالمنفصل في وجود الفصل وقد وجد الفصل ههنا وقوله (ويدخل) عطف على قوله لئلا يخرج يعنى انه حمل مراد المصنف على هذا ليدخل (فيه) اى في هذا الحكم (نحو ورقاء) بالالف الممدودة (وسلمى) بالالف المقصورة حال كونهما (اسمى رجلين فانهما) اى نحو ورقاء وسلمى اذا سمى بهما رجل كانا مذكرين (يجمعان بالواو والتون) فيقال ورقاؤه ن وسلمون (اتفاقاً) من النحاة مع انهما ليسا بمذكرين باعتبار لفظهما لكنه لما اريد بالذكر ما يكون بغير التاء سواء كان بالالف ممدودة او مقصورة دخلا في الحكم المذكور وقوله (لان علم التانيث) ينبغى ان يكون علة للاتفاق في جواز الجمع في الاسم الذى فيه الالف دون ما فيه التاء يعنى انهما اتفقا في جواز الجمع بالواو والتون فيما هو بالالف دون ما هو بالتاء لان علم التانيث (هو التاء لا الالف) يعنى ان التاء والالف وان اشتركتا في كونهما علامة التانيث لكن منزلة الالف ليست كمنزلة التاء (فلا يجمع) اى اذا لم يكن المؤنث بالالف كالمؤنث بالتاء لا يجمع ما كان مؤنثاً بالالف (من الجمعية بالواو والتون لان الممدودة) نحو ورقاء (تقلب) اى همزته (واوا) اذا اريد جمعته كما مر من القاعدة فيقال فيه ورقة وون (فتسحقى) وهو بفتح التاء وسكون النون مضارع من الانمحاء وهو قبول الحو اى اذا انقلبت همزة في الجمع واوا تكون (صورة علامة التانيث) قابلة للمحو وان كان اصل التانيث ثابتاً فيها هذا حال الممدودة (والمقصورة) اى وحال الالف المقصورة نحو سلمى (تحذف وتبقى الفتحة) التى (قبلها) حال كونها (دالة عليها) اى على الالف المحذوفة هذا توجيه الشارح وقال العصام فيما اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول بدل قوله فذكر فجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو سلمى وورقاء علمى رجلين ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف انتهى وفي شرح اللب ان المراد بالذكر هو المذكر اللغوى يعنى ما كان معناه مذكراً لا الاصطلاحى الذى هو ما ليس فيه علامة التانيث فلا استدراك فيدخل نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما يجمعان بهذا الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين وبفتحها عند ابن كيسان فكان المصنف اختار قولهما واما كون المراد من المذكور ما يكون مجرداً عن التاء ولو مقدره ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء

وسلمى فبعد كونه مخالفا للغة والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم القرينة انتهى وعل الشارح ارتكب هذا التكلف لتطبيق كلام المصنف للجمهور بقدر الطاقة والله اعلم * ثم شرع في بيان شرط النوع الثاني فقال (وشرطه) (اى شرط الاسم الذى اريد جمعه مع المذكر الصحيح) (ان كان) (اى ذلك الاسم) (صفة) (من الصفات) وقوله (غير علم) بالنصب خبر بعد خبر او حال من اسم كان وقال العصام ان قوله غير علم لافائدة فيه ولقائل ان يقول انا لانسلم انه لافائدة في ذكره اصلا بل فيه فائدة ما لان بعض الصفات نحو صالح وظاهر اذا كان عامما يخرج من هذه القاعدة ويجمع بالواو والنون بلا شرط شيء من شروط كونه صفة ويحتمل ايضا ان الشارح تبع لما قيل ان الصفة غير مقابل للاسم فالاولى ان يقول وان كان غير اسم كذا قيل ولكن هذا التوجيه غير موافق لما قيل فانه لو كان كذا فعليه ان يقول غير اسم (كاسمى الفاعل والمفعول) (فمذكر يعقل) قال في شرح اللب ولو قال يعلم بدل يعقل لتناول نحو قوله تعالى ﴿ فمعه الماهدون ﴾ اذا يطلق العاقل عليه تعالى انتهى * ولما كان له شروط اخر اشار اليها الشارح بقوله (اى له) اى لصحة جمعه بالواو والنون (شروط) بعضها وجودى اى بشرط شيء وبعضها عدمى اى بشرط لاشيء (فالشرط الاول) وجودى وهو (كونه مذكرا يعقل) كما مر (و) (الشرط الثانى) مع ما عطف عليه كلها عدمى وهو مع كونه مذكرا عاقلا (ان لا يكون) (ذلك الاسم الكائن صفة) (افعل فعلاء) (اى مذكرا) يعنى ان لا يكون مذكرا (غير مستوفى صيغة الصفة) وقوله (الكائن) بالجر صفة جرت على غير من هي له للصفة لكون فاعله مذكرا وهو قوله (ذلك الاسم) وقوله (اياها) خبر لقوله الكائن وراجع الى الصفة وقوله (مع المؤنث) ظرف لمستوى وهذه القيود كلها لمستوى المنفى لانها قيود للغير المستوى لان الصفة نوعان احدهما ان تكون صيغة مذكرها مساوية لصيغة مؤنثها نحو ضارب وضاربة واتما يوجد الفرق بينهما بالهاء وعدمها والثانى ان تكون صيغة مذكرها غير مساوية لصيغة مؤنثها بل تكون صيغة كل منهما صيغة مستقلة كاحمر للمذكر الذى صيغة مؤنثه غير مساوية له بل لها صيغة مستقلة وهى حمراء وكذلك وزن فعالان غير مساو لوزن مؤنثه الذى هو فعلى فاراد المصنف ان يخص صيغة الجمعية بالواو والنون بالنوع الاول واراد الشارح ان يفسره على مراد المصنف وحاصل التفسير ان لا تكون تلك الصفة هى الصفة التى يكون مذكرها غير مساو فى صيغة الصفة التى هى صيغة مؤنثها بل الشرط ان تكون تلك الصفة هى الصفة التى يكون مذكرها مساويا لمؤنثها فى الصيغة التى كانت صيغة لمؤنثها فعلى هذا يكون قوله (بل يكون المذكر

على صيغة افعال والمؤنث على صيغة فعلاء) اضرابا عن قوله غير مستوي اى لا يكون المذكور فى افعال فعلاء مساويا بل يكون المذكور فيه على صيغة افعال والمؤنث على صيغة فعلاء (نحو احمر حمراء) فانه لا يصح ان يجمع احمر بالواو والنون فلا يقال فى جمعه احمر وون لان صيغته غير مستوية مع صيغة مؤنثه وقوله (للفرق) بيان لعادة كون هذا الشرط شرطاه يعنى وانما لا يصح ان يجمع ليحصل الفرق (بينه) اى بين وزن افعال الذى لغير اسم التفضيل (وبين افعال التفضيل) اى وبين وزن افعال الذى للتفضيل (كافضلون) فى جمع افضل اذا كان للتفضيل فلا يجوز فى جمع احمر احمر وون ليحصل الفرق بين كونه للتفضيل وبين كونه لغيره وقوله (ولم يعكس) جواب للسؤال المقدر فكانه قيل واذا كان المطلوب من هذا الاشتراط العدمى تحصيل الفرق بينه وبين اسم التفضيل ودفع الالتباس عنه مع ان هذا الفرق يحصل على عكس الامر بان لا يجوز الجمع فى افعال التفضيل وان يجوز فى مثل احمر ولم لم يعكس فاجاب عنه بانه لم يعكس (لان معنى الصفة فى افعال التفضيل كامل لدلالته) اى لدلالة افعال التفضيل (على الزيادة) وما يدل على معنى مع الزيادة كامل بالنسبة الى ما لا يدل عليه بالازيادة فاعطى للكامل من الجمع تحقيقا للمناسبة (و) (الشرط الثالث) العدمى (ان) (لا يكون) (ذات الاسم) (فعالان فعلى) (اى) والشرط الثالث ان لا يكون (مذكرا غير مستوي فى تلك الصفة مع المؤنث) ووزن فعالان ليس بمساو (بان يكون المذكور على صيغة فعالان والمؤنث على صيغة فعلى) (مثل سكران وسكرى) (فانه لا يقال فيه سكرانون) وانما لم يصح هنا (للفرق) اى لتحصيل الفرق ودفع الالتباس (بينه) اى بين وزن فعالان الذى مؤنثه فعلى (وبين فعالان وفعالان) اى وبين وزن فعالان الذى مؤنثه فعالان بالهاء (كندمانون) فان مؤنثه ندمانة بالهاء فانه كما ان وزن افعال من الاوزان المشتركة بين افعال التفضيل وبين غيره كذلك وزن فعالان مشترك بين ما كان مؤنثه فعلى وبين ما كان مؤنثه فعالان (ولم يعكس) اى وانما لم يعكس ولم يجعل الحكم بالعكس ورجح عدم الصحة فى الاول دون الثانى مع ان الفرق المقصود يحصل به ايضا (لان فعالان وفعالان اصل فى الفرق بين المذكور والمؤنث) وانما كان اصلا (لانه فيه بالهاء وعدمها) هكذا وجدنا النسخ التى اطعنا عليها لان فى غير الضمير وفى بالهاء بالباء واطن انه سهو من قلم الناسخ فينبغى ان تكون النسخة الصحيحة هكذا لانه فيه اى بالضمير المتصل المنصوب الرجوع الى فرق فيكون المعنى لان الفرق فيه اى فى ندمان ندمانة بين مذكوره ومؤنثه بالهاء وعدمها اى صيغة مذكوره مساوية لصيغة مؤنثه وهو الاصل فى باب التذكير والتأنيث لان التاء اصل فى علامة التأنيث وما هو مشتمل على الاصل فهو اصل

فاعطى الكامل من الجمع للأصل بخلاف فعلان فعلى فانه مشتمل على الالف التى ليست باصل فى علامة التأنيث (و) (الشرط الرابع) العدمى (ان لا يكون) (الاسم المذكور مذكرا) (مستويا فيه) (اى فى هذه الصفة) وتذكر ضمير فيه انما هو (بتأويل الوصف) والا فيلزم فيه التأنيث لكونه راجعا الى الصفة (مع المؤنث) ظرف لمستويا ايضا فيكون المعنى وان لا يكون الاسم الذى هو الصفة مذكرا مستويا فى تلك الصفة مع المؤنث وقال الرضى هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان ضمير أن لا يكون عائد الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا لا يكون الوصف المذكور مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكور مع المؤنث لكان حسنا ويكون المعنى وان لا يكون الصفة يستوى فيه المذكور مع المؤنث بان يكون كلاهما على صيغة واحدة واجاب الهندي بان ضمير أن لا يكون عائد الى المذكور لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضى كذا فى العصام وقال بعضهم فما ذكره الفاضل الهندي وغيره من الشارحين يتدفع به الاشكال واما ما ذكره الشارح بقوله ان الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور اى الذى اريد جمعه مذكرا مستويا فيه اى فى الصفة مع المؤنث فلا يتدفع به الاشكال لان الاسم المذكور والصفة واحد فيلزم استواء الشئ فى نفسه مع غيره الا ان يحمل على حذف المضاف ويكون المعنى ان لا يكون مسمى الاسم المذكور مذكرا يستوى ذلك المذكور مع المؤنث فى تلك الصفة اى الاسم * اعلم او لا ان وزن الفعل اذا كان بمعنى المفعول يستوى فيه المذكور والمؤنث وان وزن المفعول بالعكس يعنى اذا كان بمعنى الفاعل يستويان فيه ايضا فقوله (مثل جريح) مثال للاول فانه بمعنى المجرور (وصبور) مثال للثانى فانه بمعنى الصابر (يقال رجل جريح) اى مجروح (وصبور) اى صابرة وهذا فى المؤنث (فلا يجمع) اى ذلك الاسم المستوى (بالواو والنون) بان يكون جمعا مذكرا صحيحا (ولا بالالف وائاء) بان يكون جمعا مؤنثا يعنى لا يجمع بالجمع الصحيح اصلا (فانه مالم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما) اى بالمذكر او بالمؤنث فيكون نظير الخنثى المشكل الذى لم يحكم بدكوره ولا بانوثته (بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان) اى يستوى المذكور والمؤنث (فيه) اى فى ذلك الجمع والذى يستويان فيه هو وزن فعلى (مثل جرحى وصبرى) (و) (الشرط الخامس) العدمى (ان لا يكون) الاسم المذكور (مذكرا) وقوله (ملتبسا) للاشارة الى ان الباء فى قوله (بتاء التأنيث) للملابسة وذلك (مثل علامة)

فانه اسم ملابس بناء التأنيث مع انه مذكر فمثل هذا الاسم لا يجمع بالواو والنون فلا يقال علامتون وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له للفعل المنفهم من هذا الشرط يعنى وانما لا يصح جمعه لكراهة (اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث) فانه لما اختص هذا الجمع بالمذكر الخالص لزم ان لا توجد فيه رائحة التأنيث وقوله (ولو حذف التاء لزم اللبس) كالدليل للمقدمة الرافعة يعنى اذا امتنع الجمع بذكر التاء لزم حذفها لكن الحذف لا يجوز ايضا لانه لو حذف لزم اللبس فانه لو حذف التاء ففيل علامون لم يعرف انه جمع فعال او جمع فعالة وقيل هذا الشرط غير محتاج اليه لان اشتراط التذكير وعدم المساواة يعنى عنه فان العلامة يستوى فيه المذكر والمؤنث فيكون مثل جريح وصبور كذا في العصاة وذكر بعضهم ان وجه ذكر المصنف لهذا الشرط بيان ان المراد بالتذكير اعم من المذكر معنى ولفظا فتحو جريح من المذكر لفظا ومثل علامة من قبيل المذكر معنى كذا قيل (وتحذف نونه) (اي نون الجمع) (بالإضافة) (كما مر في التثنية) من علة حذفه وغيره من الاحكام يعنى انه يجب حذف نونه بالإضافة (وقد شد) اى خرج عن القياس (نحو سنين) واما قيده الشارح بقوله (بكسر السين جمع سنة بفتحها) للتنبه على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة حقيقة لانه لو كان جمع سلامة حقيقة لفتحت السين كما في مفردة (وارضين) (بفتح الراء) وقيده ايضا للتنبه على ان هذا الجمع جمع على غير قياس او حملا على ارضات (وقد جاء اسكانها) اى وقد جاء في بعض اللغة اسكان الراء كمفردة وعلى التقديرين هو (جمع ارض بسكونها) اى سكون الراء (وانما حكم بشذوذها) اى بشذوذ سنين وارضين (لانتفاء التذكير والعقل) اى لانتفاء الشروط المذكورة في حجة الجمع بالواو والنون وهو كونه مذكرا وعاقلا وقوله (وعدم) بالجر عطف على الانتفاء اى ولعدم (كونهما) اى كون هذين اللفظين (علما اوصفة) وقال في حاشية العصام ان شذوذ سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالإضافة نحو * دعاني من نجد فان سنينه * وثانيهما ظاهر وبهذا علم ان لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون انتهى وتمام البيت * لعين بنا شيئا وشيئنا مردا * فان نون سنينه معتقب الاعراب ولذا لم يحذف بالإضافة وهذا ايضا مخالف لما في الباب حيث قال فيه وقد يجعل النون فيه معتقب الاعراب فابقى في الاضافة على خلاف القياس كما في هذا البيت وفي قوله * وماذا تبغى الشعراء منى * وقد جاوزت حد الاربعين * فان نون الاربعين معتقب الاعراب ولذا جعلت مكسورة * واعلم ان الحكم بشذوذها انما هو رأى الجمهور ومنهم

المصنف (وقد أدرج) اى ادخل (صاحب اللباب) وهو اسم كتاب فى النحو (بعض هذه الاسماء) وهو الارضون والسنون والحرون والاوزون والثبون والقلون ونحوها من المجموع التى وقعت بالواو والنون (تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها) اى من المجموع التى اخرجتها القاعدة المذكورة من الشذوذ (سين وامثاله) من الثبون وهو جمع الثبة بمعنى وسط الحوض وبمعنى الجماعة (وابقى) اى وابقى صاحب اللباب (بعضها) اى بعض تلك المجموع (على الشذوذ) لعدم اندراجها تحت القاعدة التى ذكرها (منها) اى من المجموع التى ابقاها (ارضين) جمع ارض (وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه) اعلم ان عبارة اللباب هكذا والزيادة فى نحو ارضين واوزين عوض عن نقص الكلمة لفظا كارضون اوتوها كاوزون انتهى وقيل فى شرحه ان المراد بنحو ارضين هو ما لم يكن مذكرا علما عاقلا ويعنى بقوله كارضون ان الواو والنون فى امثاله عوض عن التاء المحذوفة من ارض فان اصله ارضة بديل ارضة اى فى تصغيره ثم قال فى الشرح وكذا فى سنون وثبون وقوله اوتوها كاوزون فان الزيادة فيه عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توها لانه لا يجب ان يكون اصل اوز بالادغام اوزز بفكه وتجرىك الزاى الاولى حتى يكون نقصانه تحقيقا لاتوها انتهى مقال فى اللباب وما قال فى شرحه واقول ان فى قول الشارح العلامة فى هذا النقل نوع مخالفة لان صاحب اللباب بعد ذكر تلك القاعدة اخرج كلا من الارضين وامثاله عن الشذوذ كما اخرج نحو السينين فلا فرق فى دخول الارضين والسينين تحت تلك القاعدة فحينئذ يكون بين قوله اخرجتها من الشذوذ منها سينين وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله وبين نقله واحالته على المراجعة نوع مخالفة ولو قال وابقى بعضها على الشذوذ منها قلون وحرون مما لم يكن فى اصله تاء لكان النقل صحيحا موافقا للمنقول والله اعلم والله در صاحب الوافية حيث قال ان قول المصنف وقد شذخ جواب عن سؤال مقدر فكأنه قيل فى صورة النقص لقوله وشرطه كونه مذكرا عاقلا ان هذا منقوض بنحو السينين جمع سنة والارضين جمع ارض والاوزون والحرون والقلون والثبون مع انتفاء الشروط المذكورة فاجاب عنه بقوله وقد شذ نحو سينين ثم قال وقد تكلف قوم فى توجيهها ومحصلها ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب بل هى عوض عن تاء التانيث المقدرة كما فى ارض او عن الاعلال والادغام كما فى سنة وحررة وهو فى غاية السماحة انتهى ملخصا ولا يخفى ان هذا موافق لما فى اللباب فقوله (المؤنث) بالرفع معطوف على قوله فالذكر الصحيح وهو شروع فى مباحث النوع الثانى من الجمع

المصحح وفسره الشارح بقوله (اى الجمع الصحيح المؤنث) للإشارة الى ان قوله المؤنث صفة للموصوف المحذوف كما مر ما فيه وقوله (ما لحق) شروع في تعريفه وقوله (اى جمع لحق) اشارة الى ان الموصوف عبارة عن الجمع وانما فسره ههنا ولم يفسره في تعريف المذكور المصحح للاهتمام به لبعده المسافة ههنا بخلاف الاول (آخره) (اى آخر مفردة) اى مفرد ذلك الجمع (الف و تاء و شرطه) (اى شرط الجمع الصحيح المؤنث) يعنى ان لصحة الجمع بالالف والتاء ايضا شروطا متنوعة بحسب مفردة لان مفردة اما صفة واما اسم فان كان صفة فاما صفة لها مذكر واما صفة ليس لها مذكر فحينئذ (ان كان) فقوله كان من الافعال الناقصة اسمه ضمير مستتر تحته راجع الى المفرد وفسره الشارح بقوله (اى مفردة) وقوله (صفة) بالنصب على انه خبره والواو في قوله (واه) حالية وله خبر مقدم (اى لذلك المفرد) وقوله (مذكر) مبتدأ مؤخر والجملة حالية من اسم كان يعنى ان كان مفرد ذلك الجمع صفة ذات مذكر (فان يكون) اى فترضه ان يكون (مذكروه) (اى مذكر ذلك المفرد) وقوله (جمع) ماص مجهول ونائب فاعله تحته راجع الى ذلك المذكر والجملة خبر ان يكون يعنى ان كان كذلك فترضه اى يكون ذلك المذكر مما يجمع (بالواو والنون) بان استجمع فيه الشروط المذكورة في الجمع المذكور الصحيح وحينئذ لم يجوز جمع مثل بحراء وسكرى وفعليل بمعنى المفعول وفعلول بمعنى الفاعل ومفعال بمعنى مفعيل هذا الجمع لامتناع مذكروه بالواو والنون وانما اشترط هذا (لئلا يلزم) اى لكرهه ان يلزم (مزية الفرع) وهو المؤنث (على الاصل) وهو المذكر لانه لو لم يجمع مذكروه بالواو وجمع كجمع التكسير كفعلاء افعل مثل حمراء وفعلى فعلان كعطشى عطشان وجمع مؤنثه بالالف والتاء لزم للمؤنث الفرع مزية على المذكر الاصل حيث جمع هو بالجمع الصحيح ولم يجمع مذكروه به وقوله (وان لم يكن) معطوف على قوله ان كان يعنى ان لم يكن (له) اى لمفردة يعنى للمفرد الذى هو صفة وليس له (مذكر) وقوله (جمع بالواو والنون) اشارة الى ان النفي في قوله لم يكن عائد الى القيد الاخير يعنى ان لم يكن لذلك المفرد الصفة مذكر يجوز جمعه بالواو والنون كما في حمراء وعطشى وقال العصام لا وجه لتقسيد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفردة مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكروه جمع بالواو والنون انتهى ولعل الشارح اراد بهذا التقيد تحصيل المقابلة بين النفي والايجاب مع انه لا تنافي في مثل هذا اذ يراد به نفي القيد والمقيد معا (فان لا يكون) وقوله (اى فشرط صحة جمعته) تفسير وفيه اشارة الى ان قوله ان لا يكون خبر للمبتدأ المحذوف والجملة جزائية يعنى

المبتدأ قوله جمع بالواو والنون
وطيفة قوله مذكر انز

ط صفة للمذكر

ان لم يكن لذلك المفرد مذكر كذلك فشرط صحة جمعيته شئ عدى وهو
 (ان لا يكون) ذلك المفرد (مجردا) (عن تاء التأنيث) (حائض) فانه لعدم اطلاقه
 على المذكر ليس له مذكر لكنه لكونه مجردا عن تاء التأنيث لا يجوز أن يقال
 في جمعه حائضات وكذا الطامث فلا يقال في جمعه طامثات بل يقال فيه حوائض
 وطوامث لا غير فان الحائض والطامث المجرد عن التاء بمعنى من ثبت له الحيض
 والطمث في الجملة فيكون بمعنى الثبوت والصفة الثابتة ما لا تختص بزمان دون
 زمان والجارية على الفعل تختص بزمان دون زمان نحو الآن او غدا بخلاف
 حائضة بالتاء (لانه يقال في جمع حائضة حائضات) وكذلك في جمع الطامثة
 طامثات فانهما اذا كانتا بالتاء تطلقان على من حدث لهما الحيض والطمث
 كذا في شرح اللب فيكون مشابها للفعل في اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدث
 كالفعل فالحق به علامة جمع المؤنث (فلوقيل في جمع حائض ايضا) يعنى الذى بغير
 التاء (حائضات لزم الالتباس) اى التباس الصفة التى لم يعتبر فيها الحدوث
 بالصفة التى اعتبر فيها الحدوث لما عرفت من انه اذا لم يعتبر الحدوث بل اعتبر
 فيها الثبوت يجمع الحائض على حوائض لتقصان مشابهتها للفعل واذا اعتبر
 فيها الحدوث يقال حائضة لكمال مشابهتها للفعل ويجمع على حائضات
 والحاصل انه اذا قيل في جمعه حائضات فهو جمع الحائضة لا جمع الحائض
 واذا قيل حوائض فهو جمع الحائض دون الحائضة * ثم شرع في بيان النوع الذى
 يصح فيه ان يجمع بالتاء والالف بلا شرط شئ فقال (والا) (عطف) اى قوله
 والامعطف (على قوله ان كان صفة) وانما اشار الشارح اليه لدفع توهم انه
 مععطف على قريبه الذى هو قوله وان لم يكن لانه لا يجوز أن يعطف عليه لان
 قوله وان لم يكن من اقسام الصفة وهذه الشرطية قسيمها وقوله (اى وان لم يكن
 المؤنث صفة) اشارة الى ان لفظ الامرك من حروف الشرط ومن الحرف
 القائم مقام الجملة بقرينة المقابلة وقوله (بل كان اسما) اضراب عنه اى ان كان
 مفرد اسما مقابلا للصفة وقوله (جمع) على صيغة المجهول جواب ان فى الا ونائب
 فاعله تحته اما راجع الى مصدره كفى قوله تعالى ﴿ وحيل بينهم ﴾ او راجع
 الى المفرد وتفسير الشارح له بقوله (هذا الجمع) يحتمل هذين الامرين اما الاول
 فظاهر واما الثانى فيحذف المضاف اى مفرد هذا الجمع وقوله (مطلقا) مفعول
 مطلق مجازى اى جمع جمعا مطلقا وقوله (اى من غير اعتبار شرط) تفسير
 لمطلقا يعنى ان صحة جمعية هذا النوع بالالف والتاء ليست بشروطة بشروط
 مذكورة من اشتراط ان يكون له مذكر وان لا يكون مجردا وذلك الجمع (مثل
 طلحات وزينبات في جمع طلحة) اى الذى تانيته لفظى (و) في جمع (زينب)

اي الذي تأنيته معنوي * ثم نقل الشارح اعتراض الشارح الرضى للمصنف في قوله مطلقا فقال (وفي شرح الرضى ان هذا الاطلاق) اي قوله مطلقا (ليس بسديد) لانه مشروط بكونه مسموعا من العرب بقريئة تخلف الصحة في بعض المواد (لان الاسماء المؤنثة ببناء مقدره) يعنى المؤنثات السماعية (كنار وشمس ونحوها من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقى لا يطردها فيها) اي في تلك الاسماء المؤنثة الغير الحقيقية (الجمع بالالف والتاء) فلا يقال ناراء وشمسات (بل هو) اي الجمع بالالف والتاء (فيها) اي في تلك الاسماء (مسموع) اي مقصور على السماع (كالسموات) في جمع السماء (والكائنات) في جمع الكائن (وذلك) اي ووجه كونه مقصورا على السماع ثابت (لخفاء هذا التأنيث) وانما خفي تأنيثها (لانه) اي لان هذا التأنيث (ليس بحقيقى) بان يكون من الحيوانات التي بازائها مؤنث بل تأنيثها حكمى يعرف باستعمالها مؤنثا وقوله (ولاظهار العلامة كعزة وسامى) بالنصب عطف على خبر ليس يعنى تأنيثها ليس ظاهرا علامتها فيه كما في طلحة قوله ولاظهار العلامة الى ههنا كلام الرضى الا انه وقع فيه بدل قوله كنار وشمس ونحوها كقدر ونار وعقرب وعين ووقع ايضا فيه بعد قوله والكائنات والشمالات في الرياح فخالص مراد الرضى النقص لكلام المص يعنى ان قوله مطلقا ليس بصحيح ويمكن ان يجاب عن هذا النقص بان يقال انه يحتمل ان يكون مراده بالمطلق هو المطلق الاضافى اعنى بالنسبة الى الشروط المذكورة يعنى انه جمع مطلقا من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة في الصفة فلا ينافى ان يكون له شرط آخر من كونه سماعيا او غيره ولو قال من غير اعتبار شرط من الشروط المذكورة لخلص من الاعتراض والله اعلم * ولما فرغ المصنف من تعريف النوع الاول من المجموع ومن مسائله شرع في تعريف النوع الثانى منه فقال (جمع التكسير) اي تعريف الجمع المكسر الذى يقال له جمع التكسير ايضا وهو النوع الثانى من المجموع (ماتغير) والنسخة التي اختارها الشارح ببناء مضمومة ان يكون مجهول المضارع من غير يغير والنسخة التي اختارها صاحب المعرب بفتح التاء على انه ماض معلوم من تغير يتغير وفسره الشارح بقوله (اي جمع تعين) للاشارة الى ان لفظ ما موصوف وتعير صفة فعلى النسخة التي اختارها الشارح يكون قوله (بناء واحده) مرفوعا على انه نائب فاعل تغير وعلى النسخة الاخرى يكون فاعلا له وقيد الشارح بقوله (من حيث نفسه واموره الداخلة فيه) ليكون اشارة الى دفع ما ذكره الرضى من ان جمع السلامة بالواو والنون وكذا بالالف والتاء تغير بناء واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بنيت بهما بناء مستأنفا فالفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضمنت اليها اثنين صارت عشرة ويكون

المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما انتهى فاراد الشارح ان يدفع هذا بان مراد المص بالتغير المذكور في تعريف جمع التكسير غير التغير الذي ذكره في تعريف مطلق الجمع لان مراده بالتغير هنا هو التغير من حيث نفسه يعنى من حيث الامور التي دخلت في نفس المفرد من الحروف والحركات والسكنات بان يقع التغير في نفس المفرد فلا يبقى نفس البناء على ما كان عليه وقيد الحيثية معتبر في التعريفات وقوله (كما هو المتبادر) اشارة الى قرينة قيد الحيثية يعنى ان المتبادر من لفظ التغير ان يجعل الشيء الثاني غير الاول وذلك لا يحصل الا بتغير نفس المفرد وبتغير حروفه (فلا ينتقض) اى فاذا اريد من التغير هذا المعنى المتبادر لا ينتقض تعريف جمع التكسير منعا (بجمع السلامة) اى بدخول جمع السلامة فانه حينئذ لا يدخل فيه لان تغيره ليس بتغير نفس بناء واحده بل تغيره (لتغير بناء واحده بلحقوق الحروف الخارجة الزائدة) وقوله (به) متعلق بالحقوق اى بلحقوقها بذلك الواحد* ثم انه لما توهم الانتقاص بالجمع الصحيح الذى حصل تغير واحده بحذف آخره اراد أن يدفعه ايضا بقوله (وايضا المتبادر) وكما لا ينتقض التعريف بجمع السلامة لا ينتقض ايضا بما غير بناء واحده بعد الجمعية لان المتبادر (من تغيره) اى من تغير واحده ليس التغير الذى عرض عليه بعد حصول الجمعية بل المتبادر منه (تغير يكون لحصول الجمعية) اى بسبب حصول الجمعية او مع حصول الجمعية (فلا ينتقض) اى تعريف جمع التكسير (ايضا) اى كما لا ينتقض جمع السلامة منعا (بمثل مصطفون) من الجوع السائلة التي يكون آخر مفردها بالالف المقصورة او بالياء المكسور ماقبلها كقاضون (فان تغير الواحد فيه) اى في مثله (يلزم) اى بحكم قاعدة التصريف (بعد حصول الجمعية) اى بعد الحاق الزائدين لاقبله* ثم انه لما توهم منه انه كان المتبادر من لفظ التغير هو التغير في نفس الواحد فلم لم يحمل على المتبادر نظيره الذى هو التغير المذكور في تعريف مطلق الجمع اراد الشارح دفعه فقال (واما التغير المذكور في تعريف الجمع) حال كونه (مطلقا) اى سواء كان سالما او مكسرا (فهو) اى فهذا التغير (اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد) كما كان في جمع التكسير (او من حيث الامور الخارجة الزائدة) كما كان في جمع السلامة وقوله (كما يدل عليه ما لا بهامية) كالشاهد على خروج التغير من معناه المتبادر في تعريف مطلق الجمع يعنى يدل على ارادة المعنى الاعم اراد كلمة ما المنسوبة الى الابهام (المفيدة) اى تفيد تلك الابهامية (للعموم في قوله) اى في قول المصنف (بتغيرما) حيث وصف

التغير بما فالوصف بالتغير ههنا وتركة في تعريف جمع التكسير يدل على ان المراد بالاول غير المراد بالثاني وقوله (سواء كان) اشارة الى تصرف آخر في التعريف لانه لما حمل التغير ههنا على المتبادر وكان المتبادر منه هو التغير الحقيقي خرج عن التعريف جمع التكسير الذي تغيره تغير اعتباري كالفلك مع ان امثاله داخلة في جمع التكسير فيقتضى ان ينتقض التعريف جمعا فاضطر الى اخراج التغير عن المتبادر حتى يدخل فيه مثل فلك فاشار اليه بقوله سواء اى المراد من التغير في تعريف المكسر ليس معناه المتبادر بل اعم منه يعنى سواء كان (ذلك التغير حقيقيا) (كرجال وافراس) لان الواحد في الاول مغير حقيقة بكسر راءه وادخال الالف بين الجيم واللام وفي الثاني بادخال الهمزة في اوله واسكان الفاء وادخال الالف بين الراء والسين (او اعتباريا) اى او كان ذلك التغير اعتباريا بلاتغير في بناء واحده (كفلك كإممر) من انه داخل في مطلق الجمع ولما لم يصدق عليه تعريف النوع الاول تعين ان يكون داخلا في النوع الثاني وانما حمل اللفظ الواحد على المتبادر بالنسبة الى منع الجمع السالم ثم حمل على غير المتبادر بالنسبة الى ادخل الاعتباري لان القاعدة ان اللفظ اذا اطلق يحمل على معناه المتبادر فلا يخرج عن الحمل عليه الا لوقوع ضرورة تقتضى حمله على غير المتبادر فههنا لما لم تكن داعية الى اخراجه عن المتبادر اعنى بالنسبة الى اعتبار اموره اللاحقة ابقى على اصله المتبادر ولما اضطر الى حمله عليه واخراجه عنه في الثاني اعنى بالنسبة الى التغير الاعتباري ليدخل فيه نحو فلك اخرج عن معناه المتبادر كذا في العصام ثم قال بعد دفع هذا الاشكال بقى ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار اللاحقة من زيادة الالفين وسكون الفاء ثم دفعه بقوله الا ان يقال لا ينكر في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء سكون وصورته حرفا ثانيا بعد ان كان او لا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به وهو الفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو المعبر في تعريفه يعنى بخلاف تعريف المصحح فان التغير لم يعتبر في تعريفه ثم قال والوجه ان يقال المراد بالتغير هو التغير بغير الحاق الواو والنون والياء والالف والتاء يعنى ان الواجهة اعتبار التغير في التعريفين و ارادته في الثاني غير ما يريد في الاول بقرينة المقابلة قال التعريف الاول ماغير بالحاق الزوائد المخصوصة وما ل الثاني ماغير بغير الحاق المذكور ثم قال لاحاجة الى التكلف في اخراج الجمع السالم لان الجمع السالم يتغير مفردة بتغير آخره لابتغير صيغته لان ما يطرأ على الآخر لا يغير الصيغة فقوله ماغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع السالم

حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير آخره انتهى ملخصاً * ثم شرع المص في تقسيم آخر لمطلق الجمع وهو تقسيمه الى جمع القلة وجمع الكثرة فقال (جمع القلة) وهو مبتدأ وما يذكر بعده خبره من قوله افعل الى قوله والصحيح هو الصحيح من الاعراب * ولما كانت القلة والكثرة من الاسماء النسبية اشار الشارح الى ما هو المراد منه عند استعمال ارباب الكلام فقال (وهو) اى جمع القلة (ما) اى جمع (يطلق على ثلاثة) وهو اقله (عشرة) وهو منتهاه (وما بينهما) اى ويطلق على الاعداد التى بين الثلاثة والعشرة وهو اربعة اوزان احدها (افعل) بفتح الهمزة وسكون الفاء وبضم العين وقوله (اى جمع يكون على وزن افعل) اشارة الى ان افعل خبر للمبتدأ الذى هو جمع وفسره به لتحصل المطابقة بين المبتدأ والخبر لانه لو لم يكن كذلك بل اریده الوزن لم يصح الحمل عليه للمغايرة وهو (كافلس جمع فلس) (وافعال) (اى جمع يكون على وزن افعال) بفتح الهمزة (كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس) اى التقدير فيه يعنى قوله جمع يكون على الوزن الفلانى (معنى البواقى) من الوزنين الاولين يعنى يقدر فى قوله (وافعله) اى جمع يكون على وزن افعله يعنى بكسر العين (كارعفة جمع رغيغ) (وفعلة) بكسر الفاء وسكون العين وبفتح اللام (كغلمة جمع غلام) وقوله (و) (الجمع) (الصحيح) عطف على ما قبله ايضا اى وكذا كل جمع يجمع بالجمع الصحيح جمع قلة (مذكر كان) ذلك الصحيح (كسامين او مؤنثا كسلمات وفى شرح الرضى ان الظاهر) اى الراجع (انهما) اى جمعى السلامة (لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان) اى جمعا السلامة (لهما) اى للقلة والكثرة يعنى ان الظاهر أن جمعى السلامة موضوعان لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة واذا كان كذلك فيصلحان للقلة والكثرة (وما عدا ذلك) وهو مبتدأ وخبره قوله جمع كثرة اى الجمع الذى عدا وتجاوز ذلك (المذكور من الاوزان) اى الاربعة المذكورة (والجمع الصحيح) اى وما عدا الجمع الصحيح (جمع كثرة) (يطلق على ما) اى العدد الذى (فوق العشرة الى ما لانهاية له) فيرتقى جمع الكثرة الى ثلاثة وعشرين وزنا * فعل * كحمر * وفعالان * بضم الفاء كغفران جمع غفر وبكسرهما كغلمان جمع غلام * وفعلى * كجرحى بفتح الفاء * وفعل * بكسر الفاء وفتح العين كفرق جمع فرقة * وفعال * بضم الفاء وتشديد العين كصوام جمع صائم * وافعلاء * كاولياء جمع ولى * وفعل * بضم الفاء وتشديد العين كحيز * وفواعل * كصواحب * وفعلى * بضم الفاء كجبلى * وفعل * بكسر الفاء كرجال * وفعل * بضم الفاء وفتح العين كغرف * وفعلة * بالفتحات كبررة * وفعالان * كترائب * وفعلة * بضم الفاء وفتح العين واللام كفضة * وفعلى *

بفتح الفاء كيتاحى * وفعلة * بكسر الفاء وفتح العين واللام كقرطه بوزن عنبه
 جمع القرط * وفعيل * كعبيد جمع العبد * وفعول * بضم الفاء كوجوه * وفعلاء *
 بضم الفاء وفتح العين كالظرفاء * وفعال * بكسر الفاء كضرار * وفعالى * كمعاني
 * وفعالى * بضم الفاء كسارى * ولماجاز استعمال احدهما مكان الآخر فى السعة
 اشار اليه الشارح بقوله (وقد يستعار احدهما) اى كل واحد من القلة والكثرة
 (للآخر) لافى الضرورة بل (مع وجود ذلك الآخر) يعنى يستعمل اللفظ الموضوع
 للقلة فى الكثرة مع وجود لفظ آخر يدل على الكثرة ويستعمل ايضا اللفظ الموضوع
 للكثرة فى القلة مع وجود لفظ يدل على القلة كقوله تعالى ﴿ثلاثة قروء﴾ فان القروء
 على وزن وجوه جمع كثرة وقد استعمل فى القلة (مع وجود اقراء) اى مع وجود
 لفظ موضوع للقلة وهو لفظ اقراء وفى الصحاح القراء بالفتح وجمعه اقراء كافراخ
 وقروء كفلوس واقروء كافلس ونقل العصام عن الرضى ان هذه الاوزان للقلة
 اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهى للقلة والكثرة
 وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل
 ومصانع انتهى مانقله وقال بعضهم ان الفرق بين الجمع بالقلة والكثرة انما هو
 عند كونها منكورة اما اذا كانت معرفة باللام فهى مشتركة بينهما غير مختصة
 باحدهما وكذا اذا كانت مضافة الى المعرفة وقال العلامة الفسازانى فى
 التلويح اعلم انهم لم يفرقوا فى هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة انتهى
 فدل كلامه بظاهره على ان التفرقة بينهما انما هى فى جانب الزيادة بمعنى ان
 جمع القلة يختص بال عشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة
 ثم قال وهذا اوفق الاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات واقول
 فلعل مراد العلامة مما ذكره فى التلويح من عدم التفرقة انه مسلك
 الاصوليين وما ذكره بعض من التفرقة هو مسلك اهل اللغة فلانما فاة بينهما
 والله اعلم * ثم شرع المصنف فى بيان مسائل المصدر من اقسام الاسم فقال
 (المصدر) وهو فى اللغة اما مصدر ميمى بمعنى الصدور او اسم مكان وفى
 الاصطلاح (اسم الحدث) وازافة الاسم الى الحدث من قبيل اضافة
 الدال الى المدلول اى اسم يدل على الحدث اى الفعل اما دلالة مطابقة
 كالضرب الخالى عن قصد النوع والعدد او تضمننا كالجلسة والجلسة فانهما
 مركبان من الحدث ومن النوع والعدد * ولما كان المتبادر من ذكر الحدث ان يختص
 بما هو صادر عن الفاعل اراد الشارح ان يبين ان المراد به ما هو اعم فقال (يعنى)
 اى المصنف (بالحدث) اى المذكور فى تعريف المصدر (معنى قائما بغيره) اى
 بفاعله (سواء صدر) ذلك المعنى (عنه) اى عن ذلك الغير (كالضرب والمشى)

فانهما صادران عن الضارب والمأثى (او لم يصدر عنه كالطول والقصر) فانه اذا قيل طال زيد او قصر فانه بمعنى ان الطول او القصر قائمان به لا بمعنى انهما صدرا عنه اذ ليس الالوان والطول والقصر والحسن وغيرها حدثا اذ السواد بمعنى * سياهى * ليس بحدث بل بمعنى * سياه بودن * فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم كذا في العصام وكذا المراد من قوله هو المعنى القائم ليس المعنى المقابل بالعين بل المراد به هو الامر المعنوى سواء كان من مقولة الفعل كالكسر او من مقولة الانفعال كالانكسار * ولما كان المراد بالمصدر ههنا هو المصدر الذى يقع مفعولا مطلقا لا المصدر الذى هو مأخذ الاشتقاق مع ان قوله اسم الحدث شامل له اراد أن يحترز عن المعنى الثانى فقال (الجارى على الفعل) يعنى ان المراد بالحدث فى تعريف المصدر هو الحدث الذى يجرى على الفعل لا الحدث المطلق * ثم الشارح فسر الجريان المذكور بقوله (والمراد بجريانه على الفعل ان يقع) للاشارة الى ان المراد بجريان الحدث على الفعل ان يقع الحدث (بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له) اى لذلك الفعل (او بيانا لنوعه او عدده) اى لنوع الفعل او عدده (مثل جلست جلوسا) وهذا للتأكيد (او جلسة) بفتح الجيم لبيان عدد الجلوس (او جلسة) بكسر الجيم لبيان نوع الجلوس * اعلم ان الجريان فى اصطلاحهم يستعمل لمعان منها جريان الشيء على ما يقوم ذلك الشيء به مبتدأ او موصوفا او ذا حال او متبوعا فيقال ان الخبر جار على المتبدا والصفة جارية على الموصوف والحال جارية على ذى الحال والصلة جارية على الموصول والمعطوف جار على المعطوف عليه ومنه قولهم صفة جرت على من هي له او على غير من هي له ومنها جريان اسم الفاعل على الفعل بمعنى موازنته اياه فى حركاته وسكناته فيقال ان الناصر مثلا جار على ينصر اى موازن له ومنها جريان المصدر على الفعل اى ان يقع به بعد الاشتقاق منه تأكيدا له او بيانا لنوعه او عدده ولما كان المراد ههنا هو المعنى الاخير فسر به ومما يجب ان يعلم ايضا ان كلا من هذه المعانى مشهور عندهم فى مقامه فلاتلزم الغرابة والابهام فى التعريف وانما يلزم لو لم يكن مشهورا فى احد منها كذا فى العصام * ولما اعتبر فى هذا الجريان امر ان احدها ان يشتق منه الفعل والثانى ان يقع بيانا خرج عنه المصدر الذى لم يوجد فيه احد الامرين المعبرين او كلاهما فاشار اليه الشارح بقوله (مثل القادرية والعالمية) اى مما يوجد فى آخره الياء المصدرية الدالة على معنى المصدر وهذان المثالان مثل للاسم الذى لم يوجد فيه كلا الامرين المعبرين لان القادرية وامثاله مما يكون مصدرا بالياء لا يشتق منه الفعل لكون اصله اسم فاعل ولا يقع مفعولا مطلقا وقوله (ومثل ويلاله وويحاله) معطوف على قوله مثل القادرية اى من المصادر التى

لم يوجد لها فعل يشتق منه بان يقال واح يويج او وال يويل وقوله (مما لم يشتق الفعل منه) بيان لكل من الامثلة الاربعة لانها مشتركة في عدم اشتقاق الفعل من كل منها فقوله فمثل القادرية مبتدأ وقوله (لا يكون مصدرا) خبره اى فمثل هذه الاربعة من النوعين لا يكون مصدر في اصطلاح النحويين لانعدام الامرين في النوع الاول وانعدام عدم الاشتقاق في الثاني واليه اشار بقوله (وان كان الاخير ان) اى ولو كان مثل ويلاله ويءاله بالنصب (مفعولا مطلقا) يعنى وان وجد فيهما الامر الثاني من الامرين المتعبرين لكن لما لم يوجد فيهما الامر الاول الذى هو اشتقاق الفعل لم يكونا مصدرين لعدم صدق الجريان المتعبر عليهما واعترض عليه العصام بانه ان اراد جواز وقوع لفظ الويل والويج مفعولا مطلقا فلا يختص هذا الجواز بهذين المثالين بل يجوز في مثل العالمية ايضا لان شرط وقوع المفعول المطلق كون اللفظ دالا على فعل اى على حدث لا كونه صيغة من صيغ المصادر وان اراد وجوب وقوع نحو الويل مفعولا مطلقا فيرده قوله تعالى ﴿ ويل للمطففين ﴾ يعنى ان لفظ الويل لم يقع ايضا مفعولا مطلقا بل وقع في هذه الآية مبتدأ انتهى ملخصا ونبه عليه بقوله فتأمل فلعل وجهه انه يمكن ان يجاب عنه بتحرير المراد بان يقال ان الظاهر انه اراد جواز وقوعهما مفعولا مطلقا في كلامهم واستعمالاتهم يعنى التجوز العادى لا التجوز العقلى الشامل للاولين ونحو العالمية وان جاز وقوعه عقلا لكن لم يجز وقوعه مفعولا مطلقا في كلامهم اذ لا يقال علم عالمية * ولما كان المصدر على نوعين بحسب الحكم احدها انه يحكم عليه بانه سماعى والآخر يحكم عليه بانه قياسى شرع المصنف في بيان انه اى نوع منه يحكم عليه باحد هذين الحكمين فقال (وهو) (اى المصدر) والضمير المرفوع مبتدأ وهو قوله (من الثلاثى) (المجرى) ظرف مستقر حال امامن الضمير المرفوع المستكن في الخبر وهو قوله (سماع) فانه لما جاز تاويله بالصفة جاز وقوع الضمير فيه كما ستعرف واما من المبتدأ على قول ابن مالك واما من الضمير الجورور في عليه في الكلام المنفهم من هذا القول يعنى حكمت عليه بانه سماع فعلى التقادير يكون معناه حال كون ذلك المصدر من الثلاثى المجرى وانما قيده الشارح بقوله المجرى لئلا يدخل الثلاثى المزيد فيه في هذا الحكم وانما فسر قوله سماع بقوله (اى سماعى) للاشارة الى ان المقصود منه اما بحذف المضاف اى ذو سماع او المصدر بمعنى المفعول مجازا اى مسموعا وليس المراد بتفسيره بالسماعى انه على حذف ياء النسبة منه لان ياء النسبة لم يثبت حذفها في كلامهم في امثاله كذا في العصام (ويرتقى عدده) اى عدد المصدر الثلاثى السماعى (الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب التصريف) يعنى في المراح وغيره على

مذهب سيبويه وضبطه على ما ذكره بعض شراح المراح ان تقول عينه اما ساكن
او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شيء او لم يكن فان لم يكن بزيادة
شيء فالفاء منه اما مفتوح نحو قتل او مكسور نحو فسق او مضموم نحو شغل وان
كان بزيادة شيء فتلك الزيادة اما تاء او الف او نون فان كانت الزيادة تاء فالفاء
اما مفتوح نحو رحمة او مكسور نحو نشدة او مضموم نحو كدرة وان كانت الفاء
فالفاء ايضا اما مفتوح نحو دعوى او مكسور نحو ذكرى او مضموم نحو بشرى
وان كانت الزيادة الفاء ونونا فالفاء ايضا اما مفتوح نحو ليلان او مكسور نحو حرمان
او مضموم نحو غفران وفي هذا القسم وزن آخر الحق به وهو نزوان بفتح النون
والزاي وان كان العين متحركا فاما ان يكون بزيادة شيء او لا فان كان الثاني فالفاء
اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح نحو طلب
او مكسور نحو خنق ولم يجيء مضموم العين بالاستقراء وان كان الفاء مكسورا
فهو مفتوح العين لا غير نحو صغر وان كان الفاء مضموما فهو مفتوح العين
لا غير نحو هدى اذا صلته هدى وان كان بزيادة شيء فاما ان يكون تاء التأنيث
فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح نحو غلبة او مكسور نحو سرقة ولم يجيء
منه مضموم العين ايضا فان لم يكن بزيادة التاء فاما ان تكون فيه مدة اما الالف
او الواو او الياء فان كانت الفاء فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فالفاء اما مفتوح
نحو ذهب او مكسور نحو صراف او مضموم نحو سؤال وان كانت معها زيادة
اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط فهو اما بفتح الفاء نحو زهادة او مكسور نحو
دراية او مضموم نحو بغاية ولم يذكر سيبويه لندرته وان كانت الزيادة التاء والياء
فالفاء مفتوح لا غير نحو كراهية ولم يذكرها ايضا وان كانت المدة واوا فهو ايضا
امامعها زيادة اخرى او لا فان لم تكن فيه زيادة اخرى فالفاء امام مضموم نحو دخول
او مفتوح نحو قبول ولم يجيء منه مكسور العين وان كانت معها زيادة اخرى
فتلك الزيادة هي التاء ولم يجيء الا مضموم الفاء كصهوبة وان كانت المدة الياء
فلم يجيء منه الا مفتوح العين نحو وجيف وان كان فيه ميم زائدة فلا تكون
الامفتوحة فاما مع زيادة شيء آخر او لا وعلى الثاني فالعين اما مفتوح نحو مدخل
او مكسور نحو مرجع على الشذوذ واما مضموم العين نحو مكرم ومعون وهما
نادران ايضا وان كان مع زيادة شيء فتلك الزيادة هي التاء بحكم الاستقراء
وعينه اما مفتوح نحو مسعاة او مكسور نحو محمدة وقوله (وفي غيره) حال
من المبتدأ المحذوف بقريضة السياق اى وهو حال كونه في غيره وفي نسخة من
غيره ويجوز كونه حالا من الضمير المستكن في قياس لكونه مؤولا ايضا بمعنى
المفعول اى مقيس فلا يجوز عطفه على قوله من الثلاثى وعطف قوله قياس

على سماع لعدم تقدم الجرور اذ قوله من الثلاثي منصوب المحل وهذا لا يجوز عند المصنف خلافا للفرء فانه لم يشترط تقدم الجرور فيجوز هذا المظن عنده كذا في المعرب (اي غير الثلاثي المجرد يعني) اي يريد المصنف بذلك الغير (الثلاثي المزيد فيه والرابع المجرد و) الرابعي (المزيد فيه) (قياس) (اي قياسي كما تقول) ولما اكتفى المصنف بايراد الامثلة فقط بعد قوله كما تقول اراد الشارح ان يفصل مراده فقال ان مراد المصنف من القياس انه يجوز لك ان تقول يجوز (كل ما كان) اي كل مصدر (ماضيه) اي ماضى ذلك المصدر (على افعال) اي ما يكون على وزن افعال (فمصدره) اي فمصدر ذلك الفعل يكون (على) وزن (افعال) بكسر الهمزة (وكل ما) اي كذلك تقول كل مصدر (كان ماضيه) اي ماضى ذلك المصدر يكون (على) وزن (استفعل مصدره) يكون (على) وزن (استفعل) وقس عليه كل ما هو مصدر غير الثلاثي مثل (اخرج اخرج واستخرج استخراجا) اي تقول اخرج في مصدر اخرج واستخراجا في مصدر استخرج قاعدة مطردة (الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف) اي تقول كذلك في سائر المصادر التي هي مصدر غير الثلاثي من الاوزان التي حفظتها بها في فن التصريف * ولما فرغ المصنف من بيان تعريف المصدر وتقسيمه شرع في بيان كونه عاملا فقال (ويعمل) (اي المصدر بالقطع) اي يعمل المصدر نفسه من غير احتمال ان يكون العمل له او لفعله وانما قيده ليحصل التقابل بين القسمين اللذين سيحيثان وبين هذا القسم لان في هذه المسئلة ثلاثة احكام الاول ان العمل للمصدر فقط دون فعله والثاني ان العمل للفعل فقط دونه والثالث انه يجوز أن يكون العمل له او لفعله وقوله (عمل فعله) بالنصب على انه مفعول مطلق تشبيهي اي ان نوع عمل المصدر من انواع عمل الفعل الذي يناسب المصدر وقوله (المشتق منه) اشارة الى تلك المناسبة وهي مناسبة الاشتقاق اي فعله الذي يشتق ذلك الفعل من ذلك المصدر وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (ماضيا) حال من الفعل اي حال كون ذلك الفعل الذي اشتق من المصدر واخذ المصدر منه العمل ماضيا (نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس) فان الضرب مصدر اشتق منه ضرب الذي هو الماضى لكونه مقيدا بامس ولما كان فعله ههنا ماضيا متعديا يرفع الفاعل وينصب المفعول الواحد وذلك المصدر رفع محل زيد الذي هو فاعله وقد اضيف اليه ونصب عمرا الذي هو مفعوله وقوله (او) عاطفة ووسط الشارح قوله (حال كونه) بينها وبين قوله (غيره) للاشارة الى انه معطوف على قوله ماضيا (اي غير الماضى) اي حال كون ذلك الفعل غير الماضى وقوله (مستقبلا) تفسير للغير اي مستقبلا (كان)

اي ذلك الغير (او حالا) مثال المستقبل والحال (نحو اعجبنى اكرام عمر وخالدا غدا او الآن) يعنى ان قيده بغدا يكون مثالا للمستقبل وان قيده بالا ن يكون مثالا للحال فان الاكرام ههنا مصدر اشتق منه يكرم وهو فعل مشترك بين المستقبل والحال فان كان مقيدا بغدا يكون عاملا بعمل المستقبل وان كان مقيدا بالا ن يكون عاملا بعمل الحال وقوله (وذلك العمل) اشارة الى الواسطة التى يعمل بها المصدر يعنى ان علة عمل المصدر كعمل فعله (لمناسبة الاشتقاق) الثابت (بينهما) اى بين المصدر وبين ذلك الفعل (لإباعتبار الشبه) كما هو واسطة بينه وبين اسم الفاعل وغيره من الصفات (فلهذا) اى فلعدم كون المشابهة واسطة فى عمل المصدر (لم يشترط فيه) اى فى المصدر (الزمان) اى كونه للزمان المستقبل او الحال بل لعدم ذلك الاشتراط يع الماضى وغيره (كاسمى الفاعل والمفعول) اى كما اشترط الزمان فى اسمى الفاعل والمفعول بان عملهما مشروط بكونهما مقارنين للمستقبل والحال فلا يجوز اعمال المقارنين للماضى فانهما يعملان لمشابهتهما الفعل لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كانا للماضى كانا مشابهين للفعل الماضى معنى لا لفظا وللمضارع لفظا لا معنى فسقطت قوة المشابهة فلم يعمل عمل واحد منهما وقوله (اذا لم يكن مفعولا مطلقا) قيد لقوله ويعمل عمل فعله مع اعتباره بالقطع كما فسره الشارح بقوله (يعنى عمل المصدر) اى يريد المصنف من هذا التقيد أن عمل المصدر (عمل فعله بالقطع) ليس مجازا على اطلاقه بل ذلك العمل (مشروط بان لا يكون) ذلك المصدر (مفعولا مطلقا) صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل بانه (اى المصدر (اذا كان مفعولا مطلقا) نحو ضربت ضرب زيد عمرا (صرفا فسيجيء حكمه) فلا يدخل فى العمل القطعى وما يجب ان يعلم ههنا ان المراد بالمفعول المطلق الذى اشترط عمل المصدر بعدمه هو المفعول المطلق حقيقة سواء كان تأكيدا او بيانا للنوع او العدد واما اذا كان مفعولا مطلقا مجازيا فيعمل حينئذ مثل عمل فعله كما فى العصام نقلنا عن الرضى * ثم اراد المصنف ان يذكر بعض المسائل المتعلقة بهذا النوع فقال (ولا يتقدم معموله) (اى معمول المصدر) فسر به الضمير لثلاثتهم ارجاعه الى الفعل او غيره (عليه) اى على المصدر وانما لم يحجز تقديم معموله عليه (لكونه) اى لكون المصدر (بتقدير الفعل مع ان) يعنى ان الضرب بتقدير ان يضرب (وشىء مما) اى ومعمول من المعمولات التى وقعت (فى حين ان) اى فى مكان هو من الامكنة التى بعد ان المصدرية (لا يتقدم عليه) اى على لفظ ان المصدرية (فلا يقال) اى حينئذ لا يجوز أن يقال (اعجبنى عمرا ضرب زيد) بان يتقدم عمرا على عامله الذى هو الضرب لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة

معمول الفعل الذى هو صلة الحرف المصدرى ومعمول الصلة لا يتقدم على
الموصول لان للموصول حق الصدارة * اعلم ان فى جواز تقديم معموله عليه
وعدم جوازه اختلاف بين جمهور النحاة وبين الرضى حيث قال ان معمول المصدر
اذا وقع ظرفا يتقدم عليه نحو قوله تعالى ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا آفَةٌ وَقَوْلُهُ تَعَالَى
﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ ﴾ لان المانع للتقديم تأويله بان مع الفعل كما عرفت وليس المؤول
بشيء فى حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالمتمم للعامل للملازمة له فى الاغلب
فيدخل فيها لا يدخله الا جانب وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى
يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ﴿ مَا آتَتْ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِهِمْ جُنُونَ ﴾ والجمهور منعوا
مطلقا ومنهم المصنف وقدروا العامل فيما ذكر من الآيتين ونحوهما كذا فى شرح
اللب و اشار اليه العصام * ثم شرع فى بيان مسألة مخصوصة بالمصدر دون فعله
فقال ﴿ وَلَا يَضْمَر ﴾ وهذا فعل مجهول يقتضى نائب فاعل ونائبه اما ضمير مستتر
تحتة او الظرف الآتى و اشار الشارح بقوله (اى معموله) الى الاول يعنى ان نائبه
مستتر تحتة وراجع الى معموله يعنى لا يجوز ان يضمير معمول المصدر من الفاعل وغيره
فيكون على هذا التفسير وقوله (فيه) مفعولا فيه لقوله لا يضمير اى لا يضمير معمول
المصدر فى المصدر وقوله (او يكون) اشارة الى التوجيه الثانى يعنى او لا يكون
نائب فاعله مستترا بل يكون (الظرف) وهو لفظ فيه المذكور (مفعول مالم يسم
فاعله) اى نائب فاعل لقوله لا يضمير وقوله (لانه لو اضمير) دليل لعدم جواز
الاضمار يعنى انه لو جاز ان يضمير الفاعل (فيه) اى فى المصدر المفرد (لا ضمير
فى المثنى والمجموع) اى للزم ان يجوز اضمير الفاعل فى مثنى المصدر ومجموعه
يعنى فى لفظ ضربان وضربان (قياسا على الواحد) لان كل ما يجوز الاضمار
فى واحده من الفعل والصفة يجوز الاضمار فى مثله وجمعه لكن الاضمار فى مثنى
المصدر وجمعه غير جائز لان الاضمار اذا كان جزئا فيهما (فيلزم اجتماع
التثنيين والجمعين) فى صيغة واحدة احدهما (نظرا الى المصدر) الاخرى
نظرا الى (الفاعل) اعلم ان هذه المسئلة تتوقف على مقدمتين احدهما ان تثنية
المصدر وجمعه بالنظر الى نفسه واثنيتهما ان تثنية الفعل والصفة وجمعهما
بالنظر الى فاعلهما لكن الفرق بينهما ان الضمير فى الفعل بارز وفى الصفة مستتر
فاشار الى المقدمة الثانية بقوله (ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى
الفاعل) بان يكون ضميرا بارزا فى نحو ضربا وضربوا (وكذا) اى كالفعل
(فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) اذ ما وقع عليه اسم الفاعل هو ما وقع عليه
مرفوعه قوله (لا يلزم) جواب لما اى لما كان كذلك لا يلزم (فيها) اى فى المذكورات
من الفعل وغيره من الصفات (محذور) وهو اجتماع التثنيين والجمعين لانهما

مقصود ان بالنظر الى الفاعل في ما ذكر * ثم اشار بقوله (بخلاف المصدر) الى المقدمة الاولى يعنى ان تثنية المصدر وجمعه ليس بالنظر الى الفاعل (فان له) اى للمصدر (في نفسه) اى في معناه الذى يدل عليه بالمطابقة (تثنية وجمعا) فانا اذا قلنا ضرب اردنا به وقوع حدث واحد واذا قلنا ضربان اردنا به الحدثين الواقعيين المختلفين اما بالنوع او بالعدد وقوله (ولاشبهة) اشارة الى دفع ما يرد على المصنف بانه يلزم عليه ان يقيد الاضمار بالاستتار لان الاضمار المطلق شامل للبارز والمستتر وعدم الجواز محصور فى الثانى لان الاضمار بالبارز جائز كما فى نحو ضربى زيدا فاجاب عنه بانا لانسلم ان كلام المصنف خال عن هذا القيد فانه لا شبهة (ان الاضمار) اى الذى دل عليه قوله لا يضمير مقيد بقوله (فيه) والاضمار المقيد بكونه داخلا فيه (يستلزم الاستتار) يعنى وان لم يدل مطلق الاضمار على الاضمار بطريق الاستتار بالمطابقة لكنه لما كان مقيدا بلفظ فيه دل عليه بالالتزام (فانه اذا كان) اى الضمير (بارزا) كما سبق فى ضربى زيدا (لم يكن) ذلك البارز (مضرا فيه) فانه لا يدخل تحت الفعل او نحوه حتى يصدق عليه انه فيه فانا اذا قلنا ضربا نقول ان فاعله ضمير بارز واذا قلنا ضربان نقول ان فاعله ضمير فيه اى مستتر فيه وهو ما فيكون التعبير بانه مضمر فيه مقصودا بالضمير المستتر فلا يشمل الضمير البارز لانه لا يكون مضرا فيه (بل) يكون (مضرا مطلقا) والمطلق مصروف الى الكامل والكامل فى باب الضائر هو البارز وقوله (فلا حاجة) تفريع لما قبله اى ولما قيد قوله لا يضمير بقوله فيه لاجابة (الى اعتبار قيد الاستتار على حدثه) وقوله (ليخرج) متعلق بالحاجة المنفية وعللة لها يعنى ان الحاجة الى اعتبار هذا القيد انما هو ليخرج عن قوله لا يضمير (نحو ضربى زيدا حاصل) فاذا لم يصدق عليه هذا القول لم يحتاج الى اعتبار قيد لاجراجه اعلم ان توجيه عدم جواز الاستتار فى المصدر بهذا التعليل هو ما اختاره الشارح العلامة رحمه الله لكن قال شارح اللب ان فى التعليل بحسب ما اولا فلانا تمنع قياس تثنية المصدر وجمعه على الواحد لو جود المانع فى التثنية والجمع المقيسين دون الواحد فكان كالفعل واما ثانيا فلانه لا يجرى فى التأكيد واما ثالثا فانهم ان ارادوا الاجتماع فى اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام فى الاستتار انه لا بد من علامة فى استتار ضمير المثنى والمجموع ولما اتحد فى الصفة اكتفى بتثنيتهما فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فمنع لزومها واسند اليه اسم الفعل والحاصل ان التعليل العارى عن هذه النواع ما عطل به شارح اللب بانه انما لا يجوز اضماره فى المصدر وجاز فى الفعل والصفة لان النسبة الى المرفوع مأخوذة فى وضع الفعل والصفة فيحكم بالاستتار عند عدمه واما المصدر فالواضع نظر فى وضعه

الى ماهية الحدث فقط لا الى مقام به فاقضاه للمرفوع عطفى لاوضى فلا يحتاج الى الامر الحكمي انتهى* ثم شرع في ذكر مسألة مختصة بالمصدر ايضا دون فعله فقال (ولا يلزم ذكر الفاعل) (اي فاعل المصدر) وهذا التفسير للاشارة الى ان الالف واللام في الفاعل للعهد الخارجي والقرينة فيه ان الفاعل وان لم يذكر صراحة لكنه مذكور ضمنا لانه لما كان المصدر عاملا كفعله كان المفهوم منه انه يكون عاملا في الفاعل فيكون من قبيل قوله تعالى ﴿وليس الذكر كالانثى﴾ وقوله (لامظهر او لامضمر) تفصيل للذكر او عدم اللزوم يعنى انه لا يلزم ذكره حال كونه مظهرا او لاحال كونه مضمرا لما عرفت انه لا يضر فيه (نحو اعجبني ضرب) بالتثوين (زيدا) فان الضرب في هذا المثال مصدر لم يذكر فاعله لامظهرا ولا مضمرا وان كان له فاعل في الحقيقة وقوله (لان النسبة) علة لقوله لا يلزم يعنى وانما لا يلزم ذكر الفاعل لان نسبة المصدر (الى فاعل ما غير مأخوذة في مفهومه) اى في مفهوم المصدر واذا لم تؤخذ النسبة في مفهومه (فلا يتوقف تصور مفهومه) اى مفهوم المصدر (عليه) اى على فاعل ما (بخلاف الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فانه لما كانت النسبة الى فاعل ما مأخوذة في مفهوم كل منها فلا بد لها من ذكر فاعل اما حقيقة او حكما* ثم شرع في مسألة اخرى للمصدر بالنسبة الى فاعله فقال (ويجوز اضافته) اى اضافة المصدر (الى الفاعل) كما يجوز عدم اضافته بان يكون منونا عاملا في فاعله ولما كان عمل المصدر في فاعله قسامين احدهما عمله فيه حال كون المصدر منونا نحو اعجبني ضرب زيد بتثوين ضرب و برفع زيد والآخر عمله فيه حال كونه مضافا الى فاعله بغير تثوين و بلا رفع زيد لفظا ويجوز كلا الامرين لكن اختلفوا في اولوية احدهما فاشار الشارح الى ان الاولى من احد الامرين هو القسم الاول كما قال (مع ان اعماله) اى اعمال المصدر (منونا) اى حال كونه منونا (اولى) منه حال كونه غير منون يعنى مع الاضافة واستدل عليه بقوله (لانه) اى لان المصدر (حينئذ) اى حين كونه منونا (اقوى مشابهة للفعل) منه حال كونه غير منون ومضافا وقوله (لكونه) دليل على زيادة قوة المشابهة حين كونه كذلك يعنى انما يكون حال كونه غير منون اقوى مشابهة لوقوع المنون (نكرة) ومشابهة النكرة للفعل اقوى من مشابهة المعرفة له لان الفعل يدل على حدث نكرة مثلا ان ضرب يدل على ضرب لاعلى الضرب المعرفة فانه مع التثوين منصوص ببنكارته بخلاف حاله مع الاضافة فانه قد يكون معرفة نحو قوله تعالى ﴿ولولا دفع الله الناس﴾ وهذا مثال لاضافة المصدر الى فاعله وفيه اشارة ايضا الى ان المصدر ههنا حال اضافته معرفة باضافته الى المعرفة وهذا

ما اختاره الشارح تبعا لصاحب الوافية وقال العصام هذا خلاف ما صرح به
الرضي فانه قال واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح جعل ذلك تابعا للفظه
وجاز جعله تابعا لمحلّه ايضا عند الأكثر انتهى والمراد بمعموله الارجح هو الفاعل
يعنى اذا اضيف المصدر الى معموله الاشرف يجعل المصدر تابعا للفظ الفاعل
بان يكون معمولا مرفوعا وهذا يقتضى عدم الاضافة ثم قال وجاز جعله تابعا
لمحلّه ايضا يريد به ان جعل المصدر تابعا لمحلّ المفعول الارجح بان يكون مرفوع
المحل لوجود المانع عن الرفع لفظا وهو كونه مجرورا بالاضافة هو الاولى لانه
كذلك عند أكثر النحاة او عند أكثر الاستعمال وقوله عند أكثر يقتضى ان
الاضافة اولى من عكسه اقول ايراد الشارح فى الاستشهاد مثلا بنحو قوله
تعالى ﴿دفع الله الناس﴾ يشير الى عكس ما ادعاه لانه فى هذه الآية مضاف باتفاق
القرآت والله اعلم * ولما بين مسألة اضافته الى الفاعل اراد أن يبين مسألة اضافته
الى غير الفاعل من المفعولات فقال ﴿وقديضاف﴾ (اى المصدر) ﴿الى المفعول﴾
او رد هذه المسئلة بقدر ليكون اشارة الى قلة اضافته الى المفعول * ولما كان الظاهر
من ايراد المفعول بغير التقييد شموله لجميع المفعولات اشار الشارح الى عمومها
بقوله (سواء كان) اى ذلك المفعول الذى اضيف اليه المصدر (مفعولا به او) كان
(ظرفا او) كان (مفعولا له) وقوله (على قلة بالنسبة الى الفاعل) اشارة الى قلة
هذه الاضافة كما هو المستفاد من قد كما عرفت وقوله (نحو ضرب اللص الجلاد) مثال
لاضافته الى المفعول به وهو اللص وفاعله الجلاد بالرفع (و) نحو (ضرب يوم الجمعة)
مثال لاضافته الى الظرف (و) نحو (ضرب التأديب) مثال لاضافته الى المفعول له
* ولما فرغ من بيان ما كثر اعمال المصدر فيه شرع فى بيان ما قل فيه اعماله فقال
﴿واعماله﴾ (اى اعمال المصدر) وقوله (ملتبسا) للاشارة الى ان قوله ﴿باللام﴾
حال من الضمير المجرور فى اعماله والى ان الباء فيه للملابسة وتفسير اللام بقوله
(اى بلام التعريف) لتلايظن ان المراد بها هى اللام الجارة او الابتدائية وقوله
﴿قليل﴾ خبر لقوله واعماله يعنى ان استعمال المصدر المعروف باللام عاملا قليل
وقوله (لانه) دليل لقلة اعماله فى هذه الصورة يعنى وانما كان اعماله قليلا حين
التباسة باللام لان المصدر (عند عمله) اى عند كونه عاملا ليس من ذاته بل هو
(مقدر بان) اى المصدرية حال كونها (مع الفعل) يعنى ان معنى قولنا اعجبني
ضرب زيد هو أن يضرب زيد حتى تحققت المشابهة للفعل وهذا التقدير
يقتضى ان لا يدخل عليه ما لا يدخل على الفعل فاذا دخل ضعف العمل واذا كان
كذلك (فكلم لا يدخل لام التعريف على ان) المصدرية حال كونها (مع

الفعل ينبغي ان لا يدخل (اى لام التعريف (على المصدر المقدر به) اى على المصدر الذى قدر بان مع الفعل * ثم انه لما توهم من ان مقتضى هذا الدليل وان اللازم منه ان لا يجوز اعماله اصلا ومقتضى لفظ القليل ان يجوز اعماله وان كان مع قلة استدرك عليه بقوله (ولكن جواز ذلك) اى اعماله مع اللام (على قلة فرقا) اى ليحصل الفرق (بين الشيء) وهو ان مع الفعل ههنا نحو أن يضرب (وبين المقدر به) اى وبين المصدر الصريح نحو الضرب فان أن يضرب اصل والضرب فرع ولو لم يفرق بينهما لزم مساواة الفرع للاصل وهو غير مرضى عنده * ثم نقل وجهها ضعيفا في زعمه فقال (قيل لم يأت في القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح) بل قد جاء في الشعر وهو قوله * ضعيف التكاية اعداءه * فان التكاية مصدر معرف باللام وقد عمل في اعداءه كذا في الوافية (بل قد جاء) اى في القرآن (عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الجهر بالسوء) فان قوله بالسوء متعلق بالجهر المعرفة باللام وهو عامل فيه * ثم شرع في النوع الذى يكون العمل للفعل فقط فقال (فان كان) (اى المصدر) (مفعولا مطلقا) * ولما كان قوله مفعولا مطلقا شاملا لما يأتى من كونه بدلا من الفعل مع ان حكمه مخالف لما ههنا فسر به بقوله (صرفا) اى وان كان مفعولا مطلقا محضا وهو ان يكون (من غير اعتبار ابداله) اى كونه بدلا (من الفعل) فانه اذا اعتبر كونه بدلا من الفعل لم يكن مفعولا مطلقا صرفا بل يكون حكمه ما سيذكر واما ان كان صرفا (فالعمل للفعل) وقوله (من غير تجويز أن يكون) اى العمل (للمصدر) احتراز عما سيحىء من تجويز أن يكون له او للفعل وقوله (اذ لا يجوز) علة لعدم تجويز عمله مع وجود الفعل يعنى وانما لم يجز اعماله مع وجود الفعل لانه لا يجوز (اعمال الضعيف) اى المصدر (مع وجدان القوى) اى الفعل (سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضريا زيدا او محذوفا غير لازم الحذف) وانما قيد المحذوف بقوله غير لازم للاحتراز عما اذا كان محذوفا لازما بان يكون من المواضع التى يجب حذف فعله فيها كما سبق فان حكمه ما سيحىء فان حذف فعله نوعان احدهما واجب الحذف نحو سقيا وشكرا والآخر غير واجب الحذف (نحو ضربا زيدا) فان فعل المفعول المطلق ههنا محذوف لكن حذفه ليس بلازم لانه ليس من المواضع التى وجب الحذف فيها * ثم شرع في بيان ما يجوز فيه الوجهان فقال (وان كان) وقوله (اى المصدر) تفسير للضمير المستتر في كان وهو اسمه راجع الى المصدر وقوله (مفعولا مطلقا واقعا) اشارة الى ان قوله (بدلا منه) خبره المنسوب والى ان المراد به ليس البديل الاصطلاحى الذى هو من التوابع الخمسة بل المراد به بمعنى العوض اعنى وقوع ذلك المصدر المعرفة ههنا يعنى الذى هو

المفعول المطلق (بدلاً) أى عوضاً (منه) (أى من الفعل وهو) أى المصدر الذى وقع عوضاً من الفعل (ما) أى المصدر الذى (كان حذف فعله لازماً نحو سقيه ورعا له وشكرا له وحمداً له) فإن كل واحد من المصادر المذكورة وقع مفعولاً مطلقاً مع لزوم حذف أفعالها اعنى سقيت ورعيت وشكرت وحمدت حذفاً لازماً سماعياً وجعلت المصادر المذكورة عوضاً عن الأفعال المحذوفة (فوجهان) (أى فيجوز فيه) أى فى أعمال هذا النوع (وجهان) أحدهما (عمل الفعل) بأن يكون اللام فى هذا المثال اعنى فى سقيه متعلقاً بالفعل المحذوف وان يكون مفعولاً له وانما أعطى العمل الى الفعل (للإصالة) وهذا مذهب السيرافى أى لكون الفعل أصلاً فى العمل كما أعطى فيما لم يلزم حذفه (و) الوجه الآخر (عمل المصدر) يعنى سقياً ونحوه بأن يكون الجار متعلقاً به ومفعولاً له وانما جاز إعطاء العمل للمصدر مع تقدير الفعل (لليناية) أى لكون المصدر ههنا نائباً عن الفعل وعوضاً عنه وقيامه مقام الفعل للمصدرية وكونه مقدراً بأن مع الفعل وهذا مذهب سيويه حيث جواز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه كجملة كالظرف العامل (وقيل) أى قال بعضهم ان المراد بالوجهين هو العلتان لعمل المصدر لا العملان اللذان أحدهما عمل الفعل والاخر عمل المصدر كما هو المختار عند الشارح بل العمل للمصدر فقط كما كان فى النوع السابق وانما المراد بقوله وجهان هو التوجيهان فى عمله أحدهما (عمل المصدر للمصدرية) أى لكونه نائباً عن الفعل كما مر (و) الآخر (عمله للبدلية) أى لكونه مصدرًا فقط لا لكونه نائباً عن الفعل (فى قوله) أى فيحتمل أن يكون فى قول المصنف (فوجهان) فقوله فوجهان أى فلفظ وجهان بدل من القول فى قوله وقوله (وجهان) أى توجيهان مبتدأ مؤخر عن الظرف اعنى فى قوله أحدهما ان يراد به عمل المصدر وعمل الفعل والاخر عمل المصدر لنيابته والمصدرية* اعلم ان الشارح تبع فى نقل هذا التوجيه صاحب الوافية حيث قال ويمكن ان يقال ان معناه جاز أن يكون المصدر من حيث هو مصدر عاملاً وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملاً انتهى ولكن هذا التوجيه ليس بوجه كما قال العصام لان المصنف لما صرح بالبدلية بقوله بدلاً منه لم يلائم حمل كلامه على ان عمل المصدر للمصدرية* ولما وقع فى كلام المصنف فصل بين قسمي المصدر اراد الشارح ان يبين وجه الفصل فقال (وانما فصل) أى المصنف (بين قسمي المصدر اعنى) أى اريد بالقسمين (ما) أى المصدر الذى (لم يكن مفعولاً مطلقاً وما كان) أى والقسم الآخر هو المصدر الذى كان (أياه) أى مفعولاً مطلقاً (بالجمل المعترضة) وهى قوله ولا يتقدم معموله

وقوله ولا يلزم ذكر الفاعل وقوله يجوز اضافته وقوله وقد يضاف الى المفعول
وانما فصل بين المسئلتين بذكر تلك الجمل مع ان المناسب ان يذكرهما متصلتين
وان يذكر تلك الجمل بعدها (لبيان) اى لقصد بيان (بعض احكام عمل
المصدر) وهو عدم جواز تقدم معموله (لان عمله فى القسم الاول) اى فى المصدر
الذى لم يكن مفعولا مطاقا (اكثر واظهر) من القسم الثانى الذى كان مفعولا
مطلقا (فلو اخرت) اى لو اخرت تلك الجمل (عن القسمين) بان ذكرت بعدها
(لتوهم تعلقه) اى تعلق ما ذكر من القواعد المستفادة من الجمل (بالقسمين
على السواء) بان لم يكن فى احدهما اظهر واكثر وقال العصام ان مراد الشارح
من هذا التوجيه هو الجواب عن سؤال تقريره ان هذه الاحكام مشتركة بين قسمى
المصدر فينبغى ان تؤخر عنهما فاجاب بان ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك
بينهما على ان له مزيد اختصاص بالقسم الاول ثم قال وفيه ما عرفت من ان امتناع
تقديم معمول يختص بالقسم الاول انتهى اقول ولعل الشارح اشار بقوله لبيان
بعض احكام الجمل الى هذا اعنى ان المشترك بعضها لاجمعها والله اعلم ثم شرع
فى بيان اسم الفاعل فقال (اسم الفاعل) وهو مبتدأ وقوله (ما) مع صلته التى
هى قوله (اشتق) خبره (اى اسم اشتق) (من فعل) وهو بسكون العين مع كسر
الفاء الفعل اللغوى كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حدث) يعنى المصدر
فان سبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا وفيه اشارة الى انه ذهب
الى مذهب غير السيرافى فان مذهبه ان اسم الفاعل ليس بمشتق من المصدر
بل بواسطة بل اشتق من الفعل الاصطلاحى الذى هو ضرب ويضرب
وهما مشتقان من المصدر واما مذهب غيره فانه مشتق من المصدر بلا واسطة
وقوله (موضوعا ذلك الاسم) للاشارة الى ان اللام فى قوله (لمن) متعلق
باشتق بتضمينه معنى الوضع والى انه حل من الضمير المستتر فى اشتق يعنى
راجع الى الاسم يعنى حال كون ذلك الاسم المشتق موضوعا لمعنى وهو من
(قام) (اى الفعل) وهو الحدث وقوله (به) متعلق بقام وقوله (اى لذات)
تفسير لمن وقوله (ما) صفة لذات للاشارة الى ان الذات مبهمة وقوله (قام بها
الفعل) للاشارة الى انه ليس بموضوع لذات مبهمة من غير قطع النظر عن
الحدث بل هو موضوع بعد قيام الحدث به ليحصل الفرق بين اسم الفاعل
وبين الفاعل لان اسم الفاعل صفة عبارة عن الذات مع الفعل واما الفاعل
فهو عبارة عن الذات مجرد واعترض عليه الرضى بانه اخرج هذا القيد عن
التعريف مثل زيد مضارب عمرو ومتقرب من فلان او متباعد عنه ومجتمع معه
فان هذه الاحداث نسب لا تقوم باحد المتنسبين معنا دون الآخر وقال

العصام ويمكن دفعه بان معنى المضارب ليس المتصف بالضرير بل المتصف
بضرير متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا
معنى ما قيل باب المفاعة لحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب مشتق من
مصدر هو المضاربة لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه
ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه قرب من شخص هو ايضا
متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى انه قام به قرب متعلق
بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون
الاخر فلان معنى له اذا لحدث لا بد أن يقوم بمعنى ولا معنى للقيام بشئ الاعلى
التعيين انتهى ما حققه العصام جوابا لاعتراض الرضى وهو مفيد للطالبين
ولما كان لفظ من مختصا بالعلاء وكان اسم الفاعل شاملا له ولغيره كان اللائق
بالمصنف ان يعبر بعبارة شاملة و اشار اليه الشارح بقوله (ولو قال) اى
المصنف (لما قام به الفعل) بدل لمن (لكان) اى لكان هذا القول (اولى)
من قوله لمن قام * ثم اشار الى وجه اولويته بقوله (لان ما جهل امره) اى لان
الشئ الذى لم يعلم كونه عاقلا او غير عاقل (يذكر) اى يعبر عن ذلك الامر المجهول
(بلفظ ما) وقوله (ولعله) شروع فى تاويل كلام المصنف وفى وجه تعبيره باولى
يعنى وانما قلت انه اولى ولم اقل انه باطل لان قوله قابل للتصحيح بالتاويل يعنى
ان المصنف (قصد) بقوله لمن (التغليب) اى تغليب العقلاء على غير العقلاء
كما فى قوله تعالى ﴿ رب العالمين ﴾ وقوله ﴿ بمعنى الحدوث ﴾ حال من المستتر
فى اشتق اى ملتبساً ذلك الاسم المشتق بمعنى الحدوث لامتعى الثبوت (يعنى) اى
المصنف (بالحدوث) فى قوله بمعنى الحدوث (تحدد وجوده) اى وجود الحدوث
(له) اى لذات مهمة وقوله (وقيامه به) عطف تفسير اى قيام ذلك الحدوث بذلك
الذات ليس بمتعلق بل (مقيدا باحد الازمنة الثلاثة) اما فى الحال حقيقة
بالاتفاق وفى الاستقبال مجاز بالاتفاق وفى الماضى مختلف فيه * ثم شرع فى بيان
فوائد القيود وفى بيان وقوع المخالفة بين بيان المصنف فى شرحه على كافيته
وبين بيان غيره من الشراح فقال (قال المصنف فى شرحه) فالشرح اما
مضاف الى فاعله وهو المصنف او الى مفعوله وهو التعريف كما اشار اليه العصام
فى تفسير الضمير الجرور بقوله اى المصنف او التعريف (قوله) اى قول من
عرف اسم الفاعل بهذا التعريف (ما اشتق من فعل يدخل فيه) اى يدخل
بهذا القيد فى تعريف اسم الفاعل (المحدود) وهو اسم الفاعل (وغيره) اى
ويدخل ايضا غير اسم الفاعل وقوله (من اسم المفعول) بيان للغير وهو اسم المفعول
(والصفة المشبهة وغير ذلك) من اسم التفضيل فان كلا منها مشتق من الفعل

فكما صدق هذا الحد على المحدود صدق ايضا على غيره من الاغيار فاحتاج الى قيد يخرج ماعدا المحدود (وقوله لمن قام به يخرج ماعدا الصفة المشبهة) ويعنى بما عداه اسم المفعول واسم التفضيل (لان الجمع) اى لان ماعدا الصفة المشبهة (ليس لمن قام به وقوله) اى وقول المصنف ايضا فى شرحه ان قول المعروف (بمعنى الحدوث) قيد (يخرج) اى ذلك القيد (الصفة المشبهة) من تعريف اسم الفاعل وانما خرجت بهذا القيد (لان وضعها) اى وضع الصفة المشبهة (على ان تدل) اى مبنى على قصد أن تدل تلك الصفة (على معنى ثابت) اى غير متجدد بل مستمر ودائم وهذا بخلاف وضع المحدود الذى هو اسم الفاعل كما عرفت * ثم انه لما كانت عبارة المصنف فى شرحه مخالفة لما قال بعض الشارحين فى اسناد خروج اسم التفضيل حيث اسندوه الى قوله بمعنى الحدوث واسنده المصنف الى قوله لمن قام قال (والظاهر) اى الاستفادة من كلام المصنف ههنا حيث اسند خروج غير الصفة الى قوله لمن قام فاستفيد منه (ان اسم التفضيل داخل فى الجمع) اى فيما عدا الصفة المشبهة (الذى) اى الجمع الذى (حكم عليه) اى على ذلك الجمع (بانه) اى بان مجموع ماعدا الصفة من اسم المفعول واسم التفضيل (ليس) اى ليس موضوعا (لمن قام به) ثم صرح الشارح حقية كلامه فى الاسناد فقال (والحق) اى الاسناد المطابق لنفس الامر (ذلك) اى قول المصنف لاقول بعض الشارحين المخالفين له فيما سأتى ثم بين حقيقته بقوله (لان المتبادر من قوله) اى من قول من عرف اسم الفاعل وهو قوله (ما اشتق لمن قام به) اى الذى يتبادر منه (ان يكون) اى اسم الفاعل المحدود (موضوعا لمن قام به ويكون) اى والمتبادر منه ايضا ان يكون قوله لمن قام به (من قام به تمام المعنى الموضوع له) وقوله (من غير زيادة ولا نقصان) بيان لتمام اى يعنى بتمام المعنى كونه من غير زيادة ولا نقصان وهذا ظاهر فى اسم الفاعل لان الناصر مثلا انما اشتق لذات قام به النصر ولم يعتبر فيه زيادتها على غيره ولا نقصانها منه فخرج اسم المفعول منه ظاهر لانه ليس موضوعا لمن قام بل لما وقع واما خروج اسم التفضيل منه فلما بينه بقوله (فلوضم الى اصل الفعل) اى الى تمام معنى الفعل الذى قام بالفاعل (معنى آخر) اى معنى غير داخل فى تمامه واصله (كالزيادة فيه) اى كاضم فى اسم التفضيل يعنى لوجعلت تلك الزيادة مضمومة الى اصل المعنى (ووضعه) اى لذلك المعنى المشتمل على تلك الزيادة (اسم) وقوله (لا يصدق) جواب لو اى حينئذ لا يصدق (على هذا الاسم) اى الموضوع لذلك المعنى المشتمل وقوله (انه) فاعل لا يصدق اى لا يصدق عليه ان ذلك الاسم (موضوع لمن قام به الفعل) اى الى تمامه (بل) يصدق

عليه انه موضوع (لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل) فينشد يكون الحق ان خروج اسم التفضيل مسند الى قوله لمن قام كإفعله المصنف لالى قوله بمعنى الحدوث * ثم ذكر الاسناد الغير الحق بقوله (وخالف أكثر الشارحين المصنف وাসندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا) اى الشارحون المذكورون (اخراج الصفة المشبهة اليه) اى الى قوله بمعنى الحدوث * ثم بين موضع غلطهم بقوله (ظانهم) اى حصول الظن منهم (ان الاشتقاق) اى المذكور فى ضمن قوله ما اشتق (لمن قام به شامل لاسم التفضيل) اى مجردا عن القيام وعن ملاحظة الموضوع له (ولم يتبينوا) اى ذلك الظن فاسد لانهم لم يتبينوا ما هو معلوم وهو (ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كإعامت) اذ مجرد الاشتقاق من غير الوضع غير موجود فكل ما هو مشتق فهو بملاحظة الوضع واذا كان كذلك (فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به) مجردا عن الزيادة (بل) هو موضوع (له) اى لمن قام به (مع الزيادة) ولما كان قوله لمن قام قيدا مخرجا لاسم التفضيل من تعريف اسم الفاعل على ما قرره من اسناد المصنف خروج الى هذا القيد دون قيد الحدوث وان كان صحيحا بالنسبة الى اسم التفضيل لكن يكون مضرًا من جهة اخرى اراد الشرح ان يشير اليه مع جوابه فقال (ويخذه) من الاخذاش وهو من الخدشة والخذشة فى الاصل هو السعي والكسب كما فى الصحاح والمراد هنا ازالة السعي بان يكون همزة الازالة يعنى انه يتوجه على هذا الكلام شئ ودفعه بآدى سعى وهو أنه ان كان المراد من قوله لمن قام مجرد تمام المعنى من غير زيادة ولا نقصان يرد عليه (ان صيغة المبالغة) مثل نصار (على هذا التقدير) اى على تقدير كون خروج اسم التفضيل مبنيًا على وجود الزيادة فيه (تخرج) اى على هذا التقدير تخرج صيغة المبالغة (من التعريف) اى من تعريف اسم الفاعل لان قيام النصرة فى مثل نصار انما هو مع اعتبار المبالغة فيه وقوله (ولا يبعد) اشارة الى ازالة تلك الخدشة يعنى لا يبعد (ان يلتزم ذلك) يعنى ان تقول ان خروج صيغة المبالغة من التعريف ليس بمضرًا لنا بل خروجها لآزم وقوله (ويدل عليه) معطوف على ولا يبعد من قبيل عطف الدليل على المدلول يعنى يدل على خروجها منه (حصرد صيغ اسم الفاعل) اى يدل على ان مراد المصنف اخراج صيغة المبالغة من التعريف حصرد صيغ اسم الفاعل (فيما حصرد) اى فى الصيغة التى حصرد المصنف فيها فى قوله الآتى وهو قوله وصيغته من الثلاثى المجرد على فاعل ومن المزيد فيه على صيغة المضارع وقوله (وجعل) بسكون العين مصدر وهو بالرفع عطف على قوله حصرد يعنى ويدل عليه حصرد وجعل (احكام

صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل) حيث قال بعد ذكر احكام اسم الفاعل
وماوضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعام وحذر مثله فدل
مجموع ذلك على ان صيغ المبالغة ليست من اسم الفاعل وانما قال ولا يبعد للاشارة
الى ان في خروجها خفاء ما ووجه الخفاء من وجهين احدهما ان قوله منه يدل
على ان صيغ المبالغة من اسم الفعل داخل فيه فان الظاهر ان كلمة من لبيان
ويمكن دفعه بان صيغة المبالغة وان جز عدها من اسم الفاعل باعتبار انها
من قام به اصل الفعل لكنها خرجت منه بالتعريف والثاني انه ان استلزم ذكرها
بعد خروجها منه لزم خروج المثني والمجموع منه ايضا لانه ذكرهم ايضا عد
فقال والمثنى والمجموع مثله فلذلك خفي علينا مراد المصنف * وما التزم الشرح
خروجها تكلف فيما بعده بحمل المثني والمجموع على مثني المبالغة ومجموعها كما
اشار اليه العصام * ثم اشرح اراد ان يؤيد كلامه بما ذكر في الترجمة الشريفة
بقوله (وفي الترجمة الشريفة ما معناه) اي وقع في الترجمة الشريفة كلام معناه
(ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فعل كضرب وقتل ومثل وآكل)
قوله (وكل) مبتدأ وقوله فهو ليس خبره يعني وفيها ايضا ان كل (ماشق من
مصادر الثلاثي) حل كونه مشتقا موضوعا (من قام به لاعلى هذه الصيغة) اي ليس
على صيغة فعل (فهو ليس بسم فعل بل هو اما صفة مشبهة او فعل التفضيل
او صيغة المبالغة كحسن واحسن وضراب) يعني ان هذا الكلام يدل على خروج
صيغة المبالغة منه * ثم شرع في بيان صيغة من النوعين اعني الثلاثي المجرد وغيره
فقال (وصيغته) (اي صيغة اسم الفاعل) والاولى عند العصام ان تقول اي
صيغة اسم يقال له اسم الفاعل بان يكون تركيبا اضافيا ويجعل عاملا بخلاف توجيه
المصنف في شرحه بان المراد انه اسم يكون له مزيد اختصاص بالفاعل وقوله
(من مجرد الثلاثي) ظرف مستقر حل من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر
واضافة المجرد الى الثلاثي من قبيل جرد قטיפمة يعنى من قبيل اضافة الصفة
الى موصوفها كذا في المعرب اي صيغته الذي يقال له اسم الفاعل حل كونه
من الثلاثي المجرد انبنى (على) (زنة) (فاعل) وقوله (ومن غيره) عطف
على قوله من مجرد الثلاثي اي صيغته من غير الثلاثي المجرد * ثم فسر ذلك الغير
بقوله (اي ثلاثيا) وهو وما عطف عليه منصوب على انه حال وانما فسرهم بهذه
الصورة ليطابق التفسير المنسب لان المنسب معطوف على قوله من مجرد الثلاثي
يعنى حال كون ذلك الغير الثلاثي المجرد ثلاثيا (مزيدا فيه او رباعيا مجردا او)
رباعيا (مزيدا فيه) وقوله (على صيغة المضارع) وقوله (انعموه) بالجر على
انه صفة للمضارع وانما فسر المضارع به للتصريح بان المراد ان اسم الفاعل مشتق

من المضارع المعلوم لامن المجهول واما اهمل المصنف هذا القيد لان قوله (ميم) الى آخره مغن عنه كما لا يخفى يعنى انها على صيغة المضارع لكن حال كونه صيغة اسم الفاعل مقارنا بميم وفسره بقوله (اى مع ميم) للإشارة الى ان الباء للمصاحبة وقوله (مضمومة) بالجر صفة الميم * ثم بين الشارح موضع تلك الميم بتوصيفها بقوله (موضوعة فى موضع حرف المضارعة) ثم فسر حرف المضارعة بقوله (سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا) ليشمل مضارع الرباعى لان حرف المضارعة مضموم فيه مثل يكرم ويدحرج او مفتوحا كما فى الخماسى والسداسى مثل يفتعل ويستفعل قوله (و) (مع) (كسر ما قبل الآخر) عطف على قوله ميم ولذا وسط الشارح قوله مع وقوله (وان لم يكن) وصلية اى بكسر الحرف الذى قبل الحرف الاخير فان وجد فى ذلك الحرف كسر فيها ونعمت وان لم يوجد (فيا) اى فى الحرف الذى (قبل آخر المضارع كسر) اى يجعل مكسورا ايضا (كم) فى الابواب الثلاثة وهى (فى يتفعل ويتفاعل ويتفعل) يعنى ما فى اول ماضيه تاء زائدة فيكسر فيها ايضا ذلك الحرف * ثم شرع فى بيان امثله من غير الثلاثى المجرى فقال (نحو مدخل) فانه اسم فاعل من ادخل يدخل ومثال (فيا) اى فى اسم الفاعل الذى (وضع الميم موضع حروف المضارعة) وقوله (المضمومة) بالجر صفة الحروف اى موضع الحروف التى هى مضمومة فى مضارعه فان حروف المضارعة مضمومة فى مضارع الرباعيات اى رباعى كان (ومستغفر) اى ونحو مستغفر فانه اسم فاعل من استغفر يستغفر ومثال (فيا) اى فى اسم الفاعل الذى (وضعت) اى الميم (موضع حروف المضارعة المفتوحة) فان حروف المضارعة فى يستغفر مفتوحة فى المعلوم * واعلم ان الشارح تقنن فى كلمة وضع حيث ذكرها فى الاول وانتهى فى الثانى مع انها فى موضعين مسندة الى الميم فانها فى الاول اسندت الى ظاهرها فجاز التذكير والتأنيث اذا اسند الفعل الى ظاهر الغير الحقيقى واما فى الثانى فاسندت الى ضميرها فحينئذ وجب تأنيثها واما فسر المثاليين بحيث عين الاول فى الحروف المضمومة والثانى فى المفتوحة لانه لو لم يكن مراد المصنف فى التمثيل كذلك لوجب عليه ان يذكر امثلة اخرى يعنى ان يذكر مثالا للخماسى المزيد على الثلاثى وعلى الرباعى ومثالا للرباعى المجرى * ثم قال (ولو اقيم) اى ولو اقام المصنف (متفاعل) اى مثالا من باب التفاعل (مقام مستغفر) اى فى مقام كلمة مستغفر يعنى التى من باب الاستفعال وقوله (كان) جواب لو اقيم يعنى لو اقيم كذلك كانت الفائدة اتم مما ذكره لان متفاعل كما يكون مثالا لما وضعت فيه الميم مقام حرف المضارعة المفتوح يكون (مثال الكسر الغير الواقع فى آخر المضارع ايضا) والمناسب ان يقول فيما قيل

آخر المضارع كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان المراد من الآخر فيما عدا حرف قابل للاعراب يعني آخر الحروف التي بنيت والله اعلم فلو اقيم كذا كان مثال هذا القسم ايضا (مذكورا) في المتن وانما كان اتم لانه لو كان كذلك (فكما يكون) فقوله كما يكون (لكل من قسمي الميم مثال) متعاق بقوله (يكون من قسمي الكسر ايضا مثال) يعني يكون كلام المصنف اتم لانه لو اقيم كذا يوجد مثال لكل من قسمي الكسر احدهما الكسر الغير الواقع في آخر المضارع وهو متفاعل وانيهما الكسر الواقع في آخر المضارع وهو مدخل لان الاقسام ثلاثة الاول الميم الموضوعه موضع الحرف المضموم فيكون ما قبل الاخير مكسورا هنا البتة ولم يوجد المفتوح منه والثاني الميم الموضوعه موضع الحرف المفتوح والثاني ايضا على قسمين احدهما مكسور ما قبل الآخر والثاني مفتوح ما قبل الآخر فتحو مدخل يكون مثالا للقسم الاول ونحو متفاعل يكون مثالا للقسمين الاخيرين واما المصنف لما اورد نحو مستغفر مثالا فكان مثال الاخير غير المذكور * ثم شرع في بيان عمل اسم الفاعل وبيان شروطه فقال (ويعمل) (اي اسم الفاعل) وقوله (عمل فعله) بالنصب مفعول مطلق تشبيهي يعني يعمل مثل عمل فعله ثم بين الشارح وجه التشبيه على وجه التفصيل بقوله (فان كان فعله) اي فعل ذلك الاسم (لازما) اي غير متعد الى المفعول الصريح (يكون هو) اي ذلك الاسم (ايضا) اي كفعله (لازما) فلا يعمل في المفعول الصريح (ويعمل عمل فعله اللازم) كلفظ خارج فان فعله خرج وهو لازم فيعمل لفظ الخارج كعمله (وان كان) اي فعله (متعديا الى مفعول واحد) كضرب (يكون هو ايضا) اي اسم فاعله الذي هو ضارب (متعديا الى مفعول واحد) تقول اناضرب زيدا كما تقول ضربت زيدا (وان كان) اي فعله (متعديا الى الاثنين) اي الى مفعولين كاعطى واعلم (كان هو) اي اسم فاعله الذي هو معط وعالم ايضا اي كفعله (كذلك) اي يتعدى الى مفعولين فكما يجوز ان تقول اعطيت زيدا درهما يجوز ايضا انامعط زيدا درهما (وكان فعله) اي وكأثبت ان فعل ذلك الاسم (يتعدى الى الظرفين) يعني ظرف الزمان والمكان (والحال والمصدر) اي المفعول المطلق (والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات) اي الى سائر ما هي فضاة اي غير الفاعل والمفعول به الصريح (كذلك يتعدى هو) اي اسم الفاعل (اليها) اي الى المذكورات * ولما لم يكن اسم الفاعل عاملا لاصالته بل كان عاملا لمشايبته للفعل كان عمله بشرط شيء وعينه المصنف بقوله (بشرط معنى الحال او الاستقبال) ولما كان قوله بشرط حالا عند الشارح فسره مع الاشارة الى عاملها وصاحبها فقال (اي يعمل) وهو اشارة الى عامل الحال وقوله (اسم الفاعل)

إشارة الى ذى الحال وقوله (حال كونه) اى حال كون اسم الفاعل اشارة الى كونه
 حالا وظرفا مستقرا متعاقبا بقوله (ماتيسا بشرط) وقوله (اى بشئ بشرط)
 تفسير للشرط يعنى انه يشترط (عمله) اى عمل اسم الفاعل (به) اى بذلك الشئ
 وقوله (من معنى) بيان لذلك الشئ وقوله (هو) اظهار لذلك المعنى اى وذلك
 المعنى الذى يشترط به هو احد الزمانين اما (زمان الحال او) زمان (الاستقبال)
 فالظاهر أن هذه المنفصلة حقيقية لانهما لا يجتمعان ولا يخلو الاشتراط عنهما
 *ولما كان الزمان المضاف غير مباين للحال والاستقبال المضاف اليهما ولم يجز
 ان تكون الاضافة لامية اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (فالاضافتان) اى
 احديهما اضافة الزمان الى الحال والاخرى اضافته الى الاستقبال (بيانيتان) يعنى
 ليستا بلايتين حتى يلزم مباينتهما بل اضافتهما من قبيل اضافة خاتم فضة يعنى
 بمعنى من فيكون معناها انه زمان هو الحال وزمان هو الاستقبال * ثم شرع
 فى بيان وجه الاشرط فقال (وانما اشترط احدهما) اى انما جعل وجود احد زمان
 الحال وزمان الاستقبال شرطا فى عمله (لان عمله) اى عمل اسم الفاعل ليس
 بالاصالة كالفعل بل (لشبه المضارع) اى لكون اسم الفاعل مشابها للفعل
 المضارع بالمشابهة التامة يعنى لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلموازنته واما معنى
 فاقبول الشبوع والخصوص واما استعمالا فلو قوعهما صفة للكرة فاذا كان عمله
 لمشابهته للمضارع (فيلزم) حينئذ (ان لا يخالفه) اى لا يكون اسم الفاعل
 مخالفا للمضارع (فى الزمان) ايضا لانه لو كان مخالفا له فى الزمان بان يكون زمانه
 ماضيا لقصص المشابهة بينهما * ثم ادرج مثلهما فى مثال واحد فقال (نحو زيد
 ضارب غلامه عمرا الآن) هذا مثال لما كان بمعنى الحال وقوله (او غدا) اشارة
 الى مثال ما كان بمعنى الاستقبال يعنى او نحو زيد ضارب غلامه عمرا غدا فان
 الضارب فى المثالين عمل عمل فاعله حيث رفع فاعله وهو غلامه ونصب مفعوله
 وهو عمرا الاعتماد على المتدا وكونه بمعنى احد الزمانين * ولما كان المتبادر من كونه
 مقارنا لاحد الزمانين ان يكون مقارنا له فى الحقيقة وكان على ذلك المتبادر نحو قوله
 تعالى ﴿وكلبهم باسط﴾ خارجا عن المقصود اراد الشارح ان يبين المراد على
 وجه لا يخرج منه نحوه فقال (والمراد بالحال او الاستقبال) ليس مختصا بما كان
 بالحقيقة بل هو (اعم من ان يكون) اى احد الزمانين (تحقيقا) نحو ما مر من زيد
 ضارب الآن (او حكاية كقوله تعالى وكلبهم) اى كلب اصحاب الكهف (باسط
 ذراعيه بالوصيد) اى بعتبة الغار (فان باسط ههنا) اى فى تلك الآتية عامل
 فى مفعوله الذى هو باسط مع انه بمعنى الماضى بالنسبة الى نزول الآتية لكنه
 (وان كان ماضيا) تحقيقا (لكن المراد به) ليس معناه الماضى بل المراد منه (حكاية

الحال ومعناها) اى ومعنى تلك الحكاية على وجهين احدهما (ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل) وهو هنا لفظ الباسط الذى (بمعنى الماضى) بالنسبة الى وقت الاخبار لكن المتكلم الذى هو اصدق القائلين قدر ذاته (كأنه موجود فى ذلك الزمان) اى زمان بسط الذراعين فيكون زمان التكلم مقارنا لزمان البسط وقوله (او يقدر) شروع فى الوجه الثانى لمعنى الحكاية وهو أن يقدر ذلك المتكلم (ذلك الزمان) اى زمان البسط الذى وقع فى الماضى (كأنه) اى كأن ذلك الزمان الماضى (موجود الآن) ثم انه لا يخفى ان المفهوم من كلام المصنف ان شرطية زمان الحال والاستقبال عام فى مطلق العمل وقيل ان هذا الاشتراط فى نصب المفعول به لا فى الفاعل مضمرا او مظهرا ولا فى الظرف كذا فى شرح اللب وحكى عصام الدين عن الرضى انه قل وظاهر كلام النجاة ان شرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حر فى النفي والاستنهام ثم قال الاولى ان لا اشتراط فى ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلام الرضى ثم قل العصام اقول لان لم ان يكون هذا ظاهر كلام النجاة لانه انما يكون كذلك اذا عطف قوله او الهمزة او ما على قوله على صاحبه واما اذا كان معطوفا على قوله على معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه فينبغي ان يكون مقابلا لاشتراط احدهما انتهى ملخصا * ثم شرع فى بيان شرط آخر للعمل فقال (و) (بشرط) (الاعتماد) واما قدر الشارح لفظ بشرط للاشارة الى ان قوله والاعتماد مجرور معطوف على قوله معنى الحال اى ويعمل بشرط الاعتماد ثم فسر الاعتماد بقوله (اى اعتماد اسم الفاعل) للاشارة الى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه او الى انها للعهد الخرجى وان المراد بالاعتماد هو اعتماد اسم الفاعل بقرينة انحصاره فى هذا الباب كما كان الانحصار قرينة للعهد فى ركب الامير وقوله (على صاحبه) متعلق بقوله الاعتماد والمراد بالاعتماد عليه وجود العلاقة بينهما واستناده عليه كذا فسر العيني وفسر الشارح لفظ صاحب بقوله (اى على المتصف به) اى على الاسم الذى اتصف ذلك الاسم باسم الفاعل (وهو) اى الاسم الذى يتصف باسم الفاعل (المبتدأ) وذلك بان يكون اسم الفاعل خبرا عنه وذلك اعم من ان يكون مبتدأ حالا او مناسبا بدخول التواسخ عليه نحو كان زيد ضاربا عمرا وان زيدا ضارب عمرا وعلمت زيدا ضاربا عمرا (او الموصول) عطف على المبتدأ * ثم انه لا يخفى انه يرد على الشارح ان فى ذكر الموصول ههنا تكرارا لان مراد المصنف من صاحبه غير الموصول لاما يعمه بقرينة ما سأتى من قوله فان دخلت اللام يستوى الجميع لان الموصول فى اسم الفاعل لا يتصور بغير اللام كما فى شرح اللب حيث حمل كلام الشارح

على الوهم واقول ولعل ذكره هنا للاستطراد او لبيان ان علة عدم الاشتراط فيما دخلت فيه انما هي لوجود الاعتماد فلا توهم والله اعلم (او الموصوف) بان يكون اسم الفاعل صفة اصطلاحية لذلك الاسم ويكون ذلك الاسم موصوفا به (او ذو الحال) بان يكون اسم الفاعل حالا من ذلك الاسم ويكون ذلك الاسم متصفا به لكونه صاحبه وقوله (لتقوى فيه جهة الفعل) علة للاشتراط اى انما يشترط في العمل كونه معتمدا على صاحبه لتكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية وقوله (من كونه) بيان لتلك الجهة اى حال كون تلك الجهة ناشئة من كونه اسم الفاعل (مستندا الى صاحبه) اعلم ان الفعل يقتضى شيئا للاستناد اليه لكونه دالا على فاعل ما بالالتزام وان الاسم لا يقتضى شيئا كما تقرر في علم الوضع * ولما كان اسم الفاعل ونحوه من اسماء الصفات عاملا لمشابهته الفعل كان له جهتان جهة الاسمية وهو عدم الاستناد وجهة الفعلية وهو اقتضاء الاستناد فلزم في العمل ان تكون جهة الفعلية اقوى من جهة الاسمية * ثم شرع في امثلة كل منها فقال (نحو زيد ضارب ابوه) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ (و) نحو (جاء الضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصول (و) نحو (جاء رجل ضارب ابوه) وهذا مثال الاعتماد على الموصوف (و) نحو (جاء زيد راكبا فرسه) وهذا مثال الاعتماد على ذى الحال ومثال للعامل في الضمير المستتر وفي المفعول فان فرسه بالتصعب مفعوله وفاعل راكبا مستتر تحته راجع الى ذى الحال وقوله (او) (اعتمده) (على الهمزة) عطف على قوله على صاحبه ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف لفظ الاعتماد * ولما كان هذا الحكم غير منحصر في الهمزة فسرهما الشارح ووصفها بوصف (الاستفهامية) و اشار الى عدم انحصاره بقوله (ونحوها) اى وكذا الاعتماد على نحو الهمزة * ثم بين لفظ النحو بقوله (من الالفاظ الاستفهامية) سواء كان حرفا كهل او اسما نحو من وما نحو من خاطب الخالدان وما صانع البكران وقوله (او ما) عطف على الهمزة او على صاحبه يعنى او بشرط الاعتماد على ما وفسرها الشارح بوصفها بقوله (النافية) للاحتراز عن الاسمية الموصولة والموصوفة * ثم قال (ونحوها من حروف النفي كلا وان) بكسر الهمزة اى النافية وانما فسر النحو في الاول بالالفاظ وفي الثاني بالحروف لان الاستفهامية توجد في الحرف وفي الاسم ولو قال من الحروف لم يوجد الشمول واما النفي فيوجد في الفعل كليس وفي الحرف كما ولا ولما لم يدخل الفعل في هذا الحكم بقى الحرف وانما حصر المصنف في ذكر الهمزة وذكر ما ولم يقل او الاستفهام او النفي كما قال غيره للاشارة الى اصالة الهمزة في الاستفهام والى اصالة ما

في النفي * ثم شرع في بيان توجيه علة الاشتراط باحدها حين انعدام الاول لتحصل قوة الفعلية بجهة اخرى فقال (لان الاستفهام والنفي) وقوله (بالفعل) متعلق بقوله (اولى) وهو خبر ان يعنى ان دخول الاستفهام والنفي على الفعل اولى من دخولهما على الاسم كباين في محله ولما دخل احدهما على اسم الفاعل (فازداد بهما) اى بسبب دخول احدهما على اسم الفاعل (شبهه) اى شبه اسم الفاعل (بالفعل نحو أقام زيد وأقام الزيدان ومقام زيد ومقام الزيدان) وزاد بعضهم الاعتماد على النداء نحو ياطالعا جبلا فان طالعا عمل في جبلا لاعتماده على حرف النداء كما زاده صاحب اللب وقال شارحه ان هذا عند ابن مالك واعترض عليه ابنه وابن هشام بأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لان حرف النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالوا اعتمد في مثله على الموصوف المقدر فعنى ياطالعا ياربلا طالعا وهذا ما اختاره ابن الحاجب ثم قال الشارح المذكور واقول نصرة لابن مالك رحمه الله ان حرف النداء قائم مقام ادعوه فهذا يكفى في التقريب ولو اجيز الاعتماد على الموصوف المقدر للغا شرط الاعتماد اذ لا بد لكل صفة من صاحب تجرى عليه ملفوظ او مقدر انتهى ملخصا * ثم انه لما كان اسم الفاعل اما لزمان الحال او الاستقبال او الماضى وفرغ من بيان حاله في الاول شرع في بيان حله في الثالث فقال (فان كان) وفسر الشارح اسم كان بقوله (اسم الفاعل) للاشارة الى ان اسمه ضمير مستتر تحته وراجع الى اسم الفاعل واورده وصفا بقوله (المتعدى) للاشارة الى ان الخلاف في هذه المسئلة في وجوب اضافته الى المنعول وهو انما وجد في التعدى (للماضى) ولما كان كونه للماضى على وجهين احدهما بالاستقلال والآخر بوجوده في الاستمرار اشار الشارح اليهما بقوله (اى للزمان الماضى بالاستقلال) يعنى سواء كان المراد بكونه للماضى انه مقارن للزمان الماضى دون الحال والاستقبال نحو انا ضارب زيد امس (او) وجد ذلك الماضى (في ضمن الاستمرار) بان يراد استمرار وجوده ووجود الماضى في ضمنه نحو انا ضارب زيد * ثم الشارح ضم قوله (وارىد ذكر مفعوله) الى قوله فان كان للاشارة الى انه لو لم يرد ذكر مفعوله لم يتم حكم المسئلة (وجبت الاضافة) (اى ضافة اسم الفاعل الى مفعوله) (معنى) وفسره بقوله (اى اضافة معنوية) للاشارة الى انه مفعول مطلق مجازى للاضافة وليان نوع تلك الاضافة وقوله (لقوات) الحة علة لعدم كون تلك الاضافة لفظية مع انها صفة مضافة الى معمولها يعنى انما كانت تلك الاضافة معنوية لالفظية لانعدام (شرط الاضافة اللفظية) وهو كون الصفة مضافة الى معمولها فاسم الفاعل ههنا ليس بمضاف الى معموله لعدم شرط العمل فيه وهو كونه

للحال او الاستقبال ومثاله (مثل زيد ضارب عمرو امس) فان الضارب في هذا المثال لما كان للمعنى الماضي لكونه مقيدا بلفظ امس وهذا عند الجمهور بناء على الاشتراط في عمله بكونه مقارنا للحال او الاستقبال ﴿ خلافا للكسائي ﴾ اى خولف خلافا وذلك المخالف لهم هو الكسائي (فانه) اى الكسائي (ذهب الى عدم وجوب اضافته) اى اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وانما تجب الاضافة عنده (لانه) اى اسم الفاعل (يعمل) اى يعمل في مفعوله (عنده) اى عند الكسائي بلا شرط (سواء كان بمعنى الماضي او الاستقبال او الحال) وانما اخر الحال عنهما لكونها ذات الطرفين فرمان الحال وان كان مقدما على الاستقبال في الوجود لكنه مؤخر عنه في الملاحظة فروعت ههنا الملاحظة للتفنن (فيجوز) اى واذا لم تجب الاضافة يجوز (ان يكون) اى مفعوله (منصوبا) اى لفظا (على المفعولية) ويجوز ان يكون مضافا الى مفعوله (وعلى تقدير اضافته) كما هي الجائزة عنده ايضا (ليست) اى تلك الاضافة (اضافة معنوية) كما كانت عند الجمهور (لانها) اى وانما لم تكن تلك الاضافة معنوية عنده لان تلك الاضافة (عنده) اى عند الكسائي (من قبيل اضافة الصفة الى معمولها) وكل اضافة شأنها كذلك فهي اضافة لفظية فاذا كانت لفظية لم تكن معنوية (وتمسك الكسائي) اى استشهد على احكم بعده وجوب الاضافة (بقوله تعالى وكابهم باسط ذراعيه) حيث كان الباسط عاملا في مفعوله وناصبا له مع كونه بمعنى الماضي ولو لم يجز اعماله مع كونه للماضى لم يقع المفعول منصوبا في هذه الآية (وقدم الجواب) من صرف الجمهور (عنه) اى عن قوله تعالى بالتأويل بالحكاية * ثم ذكر المنصف تصرف الجمهور فيما اذا وجد لذلك الفاعل معمول آخر منصوبا فقال ﴿ فان كان له ﴾ (اى لاسم الفاعل) اى وان وجد لاسم الفاعل الذى كان للماضى (معمول آخر) وقوله (غير ما حيف) صفة كاشفة للمعمول الآخر اى المراد بذلك المعمول الآخر هو غير معمول الذى اضيف (اسم الفاعل اليه) من نحو المفعول الثانى لباب اعطيت او علمت فبفعل مقدر (اى فانتصابه) اى فانتصاب ذلك المعمول وكونه منصوبا انما هو (بفعل مقدر) وقوله (لاسم الفاعل) للإشارة الى ان القصر المستفاد من اضافة الانتصاب قصر قلب لان الكسائي قائل بان انتصابه باسم الفاعل ﴿ نحو زيد معطى عمرو درهما ﴾ (فدرهما) اى فان لفظ درهما في هذا المثال (منصوب باعطى المقدر) اى بفعل اعطى الذى قدر بعد قوله زيد معطى عمرو بان يكون جملة مستأنفة وجوابا لسؤال نشأ مما قبله (فانه لما قيل معطى عمرو قيل) اى سئل بقوله (ما اعطاه فقيل درهما اى) فاجيب عنه بانه (اعطاه درهما) ولما فرغ من مسائل اسم

الفاعل المجرد عن اللام شرع في المسئلة التي هي حين دخول اللام عليه فقال
 ﴿ فان دخلت اللام ﴾ واورد الشارح وصفا لها بقوله (الموصولة) للتخصيص
 يعنى المراد بدخول اللام (على اسم الفاعل) هي اللام الموصولة وقال العصام
 ان الشارح قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل على
 اسم الفاعل لا يغيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضى ثم قال ولا يخفى
 ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال
 والاستقبال والاعتماد على صاحبه انتهى ثم ذكر رحمه الله قاعدة وهي ان
 اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما قديقويان باللام وتسمى
 لام التقوية في غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل من هذه الافعال
 يكون التقوى بالياء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم
 كذا في الرضى وقوله ﴿ استوى الجميع ﴾ جزاء لقوله فان دخلت يعنى اذا كان
 كذلك استوى (اى استوى جميع الازمنة) من الماضى والحال والاستقبال
 ولم يشترط في عمله اقترانه بالحال او الاستقبال ولا اعتمادا على شيء من الصواب
 (فتقول) اى حينئذ يجوز أن تقول (مررت بالضارب ابوه زيدا امس) اى
 حال كونه مقارنا للماضى (كما تقول) اى كما يجوز أن تقول (مررت بالضاب ابوه
 زيدا الآن او غدا) وقوله (لانه) علة لاستوى الجميع وعدمه الاشتراط حال
 دخول اللام الموصولة عليه يعنى انما لم يشترط في العمل مقارنته باحد ازمنة
 الحال والاستقبال فان علة الاحتياج الى اشتراط احدهما منتفية ههنا لان علة
 الاحتياج انما هي لتقريبه من الفعل ولتقوية مشابهته ولما دخلت الموصولة عليه
 ههنا كان اسم الفاعل صلة له والصلة (فعل بالحقيقة حينئذ) اى حين كونه صلة لان
 اصل الضارب الذى ضرب ولما بدل لفظ الذى الى صورة اللام (عدل عن صيغة
 الفعل) اى ضرب مثلا (الى صيغة اسم الفاعل) وهو ضارب وانما عدل عن
 هذا الاصل (لكراهتهم) اى لكراهة العرب (ادخال اللام) اى الذى هو من
 خواص الاسم (عليه) اى على الفعل * ثم شرع في بيان احكام صيغة المبالغة فقال
 ﴿ وما وضع ﴾ اى حكم الاسم الذى وضع ﴿ منه ﴾ (اى) حال كونه (من اسم
 الفاعل) ولما كان في دخول صيغة المبالغة في تعريف الفاعل تجديد بناء على
 ما في الترجمة الشريفة وجه الشارح قوله منه على وجه يقتضى خروج صيغة
 المبالغة فقال (بتغيير) اى وضع بتغيير (صيغته) اى صيغة اسم الفاعل (الى
 اخرى) اى الى صيغة اخرى حال كون ذلك التغيير ملابسا (بحيث يخرج) اى
 ذلك الاسم الموضوع (عن حد اسم الفاعل) بتغيير صيغته الاصلية وبضم المبالغة
 في معناه وقوله ﴿ للمبالغة ﴾ متعلق بوضع * ولما كان في المبالغة احتمال كونها في الفاعل

كالتكثير الذى فى باب التفعيل اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم بتقييد المبالغة بقوله (فى الفعل المشتق منه) يعنى ان تلك الاسماء موضوعة للمبالغة الحاصلة فى الفعل الذى اشتق ذلك الاسم من ذلك الفعل واوزانها المتفق عليها ثلاثة فعال بتشديد العين وفعل ومفعال بكسر الميم وزاد سيويه فيعلا وفعلا بكسر العين وسلك المصنف مسلكه فقال (كضراب وضروب ومضراب) حال كون تلك الثلاثة ملاسة (بمعنى كثير الضرب) يعنى للمبالغة فى الفعل كما اشار اليه (وعالم) (بمعنى كثير العلم) (وحذر) (بمعنى كثير الحذر) وكون هذين الاخيرين للمبالغة عند سيويه وقوله (مثله) بالرفع خبر للموصول اعنى ماوضع وقوله (اى مثل اسم الفاعل) تفسير للضمير المجرور وقوله (فى العمل واشترط مايشترط به عمله) تفسير وبيان لوجه الشبه يعنى ان ماوضع للمبالغة كاسم الفاعل فى كونه عاملا كفعله وفى اشتراط الوجوه التى يشترط بها عمل اسم الفاعل * ولما كان ظاهر كلام المصنف مبني على خروج صيغ المبالغة من حد اسم الفاعل كما فصله الشارح فيما سبق حمل الشارح عبارته عليه وفسره به الى هنا واراد ان ينبه ان كلامه قابل ايضا لاحتمال ان يكون داخلا فى الحد فقال (هذا) اى حمانا لفظ المثل على المثلية فى العمل والاشترط (على تقدير أن تكون صيغ المبالغة خارجة عن اسم حد الفاعل) ولم تكن منه بمعنى الدخول فى افراده يعنى المراد بذلك الاشتراك هو الاشتراك فى الحكم لا الاشتراك فى المفهوم (واما) اى واما توجيه كلام المصنف (اذا كانت) اى صيغ المبالغة (داخلة فيه) اى فى حد اسم الفاعل ومشاركة معه فى المفهوم (فعنى هذه العبارة) اى فيكون معنى قوله مثله (ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت) اى وقت كون اسم الفاعل (للمبالغة) اى ذلك الفرد منه (مثله) اى مثل اسم الفاعل (اذا لم يكن) اى مثل الفرد الذى لم يكن (للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان اوغدا) يعنى فلايجوز ان يقول امس كالايجوز فى ضارب وهذا مثال لوجود الاعتماد على المبتدا ولووجود احد المعنيين من الحال والاستقبال (و) نحو (مررت بزيد الضراب عمرا الان اوغدا واما) وهذا لما دخلت عليه اللام الموصولة واستوى فيه جميع الازمنة وقوله (وما فيه) اى واسم الفاعل الذى حصل فيه معنى (من معنى المبالغة ناب) اى قام ذلك المعنى (مناب ما) اى مقام المعنى الذى (فات من المشابهة اللفظية) التى كان اسم الفاعل عاملا بتلك المشابهة وهى موزانته له فى الحركات والسكنات وقدفات ذلك بتغييره الى صيغة المبالغة فبقيت المشابهة المعنوية والاستعمالية * ولما زيد معنى المبالغة فقد جبر به ذلك التقصان لقيامه مقامه اعلم ان فى قوله وماناب اشارة الى الاختلاف الواقع بين البصريين والكوفيين فقال

الكوفيون ان ما كان للمبالغة ليس مثل اسم الفاعل لانه لا يعمل مثله لفوات المشابهة بتغيير الصيغة وان جاء بعده منضوب يكون منصوبا بفعل مقدر وقال البصريون انه عامل مثله فاجابوا عن قولهم بانه فانت المشابهة اللفظية بان معنى المبالغة جابر لمافات من المشابهة اللفظية فاشار الشارح الى ذلك الجواز بقوله وماناب ورده العصام بان المبالغة كالزيادة التفضيلية انما تجعل الاسم بعيدا من مشابهة الفعل فكيف يكون جابر او قال في شرح اللب ويمكن ان يدفع بان الاصل في افعال التفضيل الزيادة على الغير فلا حظة الغير هي التي بعده من المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد الغير المنافي للفعالية * ولما لم يختلف المراد من اسم الفاعل والمثنى والمجموع في هذا الحكم اشار المصنف الى عدم الفرق بينهما فقال (والمثنى) وهو مبتدأ وقوله مثله خبره اى المثنى (من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة) نحو ضاربان وضربان * ولما لم يكن للمثنى انواع واقسام بخلاف المجموع حيث ثبت له الاقسام اشار اليه وفرقه عن المثنى بقوله (و) (كذلك) (المجموع) (منهما) اى من اسم الفاعل وما هو للمبالغة واشار الشارح الى تعميم هذا الحكم لاقسامه بقوله (مصححا كان) اى سواء كان ذلك المجموع منهما مصححا كضاربون وضربون (او مكسرا) كضربة (مثله) (اى مثل اسم الفاعل) وقوله (اذا كان مفردا) قيد لاسم الفاعل المقيس عليه وقوله (في العمل وشروطه) اشارة الى وجه الشبه وقوله (لعدم تطرق) اشارة الى علة عدم الفرق يعنى واما لم يفرق بين مفردة وبين مثناه وجمعه لعدم عروض (خلل) مانع عن عمله (الى صيغته المفردة من حيث ذاتها) اى ذات الصيغة المفردة (بالحاق) اى بسبب الحاق (علامتى التثنية) من الالف والنون او من الياء والنون (والجمع) اى وعلامة الجمع من الواو والنون او الياء والنون لبقاء صيغة المفرد فيهما (تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمر الان او غدا) هذا مثال الاعتماد على المبتدأ التثنية والجمع وقوله (او الزيدان الضاربان او الزيدون الضاربون عمر الان او غدا او امس) وهذه مثال لهما حين دخلت اللام عليهما وحين استوى الجمع وقول العصام ان هذه العلة يعنى قوله لعدم تطرق اما تقي لوجه عمل المصحح لانه لا تتغير صيغة مفردة فيه واما في عمل جمع المكسر فلا تقي لانه تتغير صيغة مفردة الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب وقال الرضى ان جمع المكسر محمول على الواحد لانه اصله انتهى (ويجوز حذف النون) وتفسير الشارح للنون بقوله (اى نون المثنى والمجموع) اشارة الى تعميم تلك المسئلة في نون المثنى والمجموع وقوله (مع العمل) متعلق بجوز وظرف له وقوله (في معموله بنصبه على المفعولية) تفصيل لكيفية العمل وصورتها يعنى ان حذف النون جائز في الصورة التي عمل اسم الفاعل في معموله

بسبب نصب اسم الفاعل العامل لذلك المعمول على المفعولية نحو نحن الضاربوا زيدا وزيد وعمرو الضاربا بكرا ويجوز ايضا ذكر النون في هذين المثالين وقوله (بخلاف ما اذا كان) بيان لفائدة قيد الجواز بقوله مع العمل يعنى انما قيد المصنف جواز حذف النون بقوله مع العمل للاحتراز عن خلافه وهو اسم الفاعل الذى كان (مضافا اليه) الى معموله بان يجزه بالاضافة (فان حذفها) اى حذف النون حينئذ (واجب) لكونه مضافا فلا يجوز ذكرها وقوله (و) (مع) (التعريف) بالجر معطوف على قوله مع العمل ولذا وسط الشارح لفظ مع فيكون من قبيل عطف شرط شئ على شرطه الآخر يعنى اشترط جواز حذف النون شيئين احدهما كونه عاملا والثانى كونه مع التعريف * ثم ذكر علة جواز الحذف بقوله (تخفيفا) و اشار الشارح بقوله (مفعول له للحذف) الى ان المقصود هو التخفيف واليه اشار بقوله (اى يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين) يعنى العمل والتعريف (ان قصد مجرد التخفيف) وقوله (لطول الصلة) اشارة الى علة ذلك القصد يعنى انما قصد التخفيف فى هذه الصورة لوقوع الثقل بكون الصلة طويلة (بها) اى بسبب النون اذا كانت مذكورة لان اسم الفاعل اذا كان باللام يكون صلة له واذا كان ناصبا للمعمول تكون الصلة مشتمة للفاعل والمفعول والمشتمل لهما يكون اطول مما هو مشتمل للفاعل فقط فيوجب التخفيف واما اذا لم يكن عاملا النصب لفظا بل كان مضافا الى ذلك المعمول فانه يوجد التخفيف المقصود بالاضافة واذا لم يكن باللام لم يكن صلة فلا يضر تطويله ومثاله (كقراءة من قرأ) اى كقراءة القارئ الذى قرأ قوله تعالى (والقيمى الصلوة) فى سورة الحج (نصب الصلوة على المفعولية) بخلاف القراءة المتواترة التى هى بجر الصلوة وبخافتها اليه * واعلم ان القارئ بهذا هو المطوعى فى احد وجهيه وفى الوجه الآخر قرأ بزيادة النون وهذه قراءة شاذة غير متواترة مع ان زيادة النون مخالف للرسم * ثم اشار الى ضعف حذفها اذا لم يكن مع اللام فقال (واما على تقدير التكرير) اى واما حذف النون على تقدير كونه تكرة (مثل قوله تعالى لذأقوا العذاب الاليم) اذا قرئ لفظ الاليم (بالنصب حذفها) اى حذف النون على ذلك التقدير (ضعيف) وقوله (لان اسم الفاعل) اشارة الى علة الضعف يعنى انما يكون حذفها ضعيفا على ذلك التقدير لان اسم الفاعل (لم يقع صلة اللام) حينئذ لا يضر وقوعه طويلا حتى يحتاج الى التخفيف هذا بيان لضعفه دراية وقوله والقراءة جواب للسؤال المقدر كأن قائلنا يقول لم يكن ضعيفا مع وجود القراءة فيه فاجاب بان قراءة النصب ليست بمتواترة (والقراءة) الغير المتواترة (مما اعتمد عليه) فلا يرد حينئذ على الشارح ما عترض بعض المحشين بان

قوله القراءة مما لا اعتماد عليه ليس مما ينبغي لان القراءة اصل في العمل لورودها من معدن البلاغة فان مراده نقي الاعتماد على الغير المتواترة والقراءة بنصب العذاب في الآية المذكورة لم توجد في المتواترات * ولما فرغ المنصف من مسائل اسم الفاعل شرع في مسائل اسم المفعول فقال (اسم المفعول) (هو) (ما اشتق من فعل) (اى حدث موضوعا) (لمن وقع) اى ذلك الحدث (عليه) (اى لذات ما) يعنى انه اسم اشتق من حدث حال كونه موضوعا للذات الذى وقع ذلك الحدث عليه وفي العصام ان قوله لمن وقع عليه يشكل بخروج نحو مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له فان المضروب في هذين المثالين لا يصدق عليه انه موضوع لمن وقع عليه الضرب بل لمن وقع فيه الضرب او لمن وقع له الضرب وقد يجاب عنه بان المضروب في المثالين المذكورين المفعول به واتما ذكرت كلمة في واللام للظرفية والعلية لانه بء وضع لهما لان المضروب ليس يوم الجمعة ولا التأديب بل هو شخص آخر وقع عليه الضرب في يوم الجمعة وللتأديب فيصدق عليه حينئذ انه موضوع لما وقع عليه الفعل وهو الشخص او يقال ان الاستعمال على خلاف الوضع بتزليل الظروف والسبب منزلة المفعول وقوله (من حيث وقوع الفعل عليه) للاحتراز عن اسم التفضيل الذى صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف بمعنى المشهور والمعروف فانهما موضوعان لما وقع عليه الشهرة والمعرفة ولكنه ليس بهذه الحيثية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير كذا في بعض الحواشي ولكن اختصاص قيد الحيثية في تعريف اسم المفعول لاخراج اسم التفضيل وعده اعتباره في تعريف اسم الفاعل وتكلفه فيه بما تكلف ليس بظاهر الوجه وقوله (مضروب) شروع في تطبيق الحد بالافراد يعنى ان لفظ مضروب مثلا اسم مفعول ويصدق عليه تعريفه لانه (موضوع لذات ما) اى لذات من الذوات لا لذات معين وقوله ما صفة لذات وقوله (وقع عليها الضرب) صفة بعد صفة له اى للذات المبهمه التى وقع عليها الضرب (واعتذار اقامة من) اى الاعتذار من المعرف لاقامته لفظ من حيث قال لمن وقع (مقام ما) اى ولم يقل لما وقع مع انه الظاهر لعموم ما اى هو الاعتذار الذى (مر في اسم الفاعل) فلا يلزم تكراره (فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة) وقوله (من المصدر) متعلق بالمشتقة لانه بيان لبيان الامور المشتقة يعنى بالامور المشتقة كل اسم مشتق من المصدر وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (وقوله لمن وقع عليه) فصل (يخرج) اى من هذا التعريف (ماعدا المحدود) اى غير المحدود الذى هو اسم المفعول وذلك الغير (كاسم الفاعل والصفة

المشبهة واسم التفضيل) فان اسم الفاعل موضوع لمن قام به الفعل والصفة المشبهة لما كانت مشتقة من الفعل اللازم امتنع فيها وجود ما وقع عليه الفعل لان وجود ما وقع عليه الفعل انما هو في المتعدى * ولما كان لاسم التفضيل جهتان جهة كونه بمعنى الفاعل وجهة كونه تعنى المفعول اشار الى خروج كل منهما بهذا القيد بقوله (مطلقا) وفسر ذلك المطابق بقوله (سواء وضع) اى سواء وضع اسم التفضيل (لتفضيل الفاعل) نحو اعلم (او لتفضيل المفعول) نحو اشهر فكلاهما خارجان بهذا القيد (فانه) اى فان اسم التفضيل مطلقا ليس بمشتق من فعل لموصوف مطلق بل هو (مشتق من فعل لموصوف بزيادة على العبر في ذلك واسم المفعول) بخلافه فانه (موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط) اى من غير اعتسار زيادته * ثم سرع في بيان صيغته من الثلاثي وغيره فقال (وصيغته) اى صيغة اسم المفعول حال كونه (من الثلاثي المجرد على) (زنة) (مفعول) (كمضروب) (ومن غيره) (اى غير الثلاثي المجرد) من الثلاثي المزيد فيه او الرباعي المجرد او الرباعي المزيد فيه (على صيغة اسم الفاعل) اى على صيغة اسم الفاعل لهذا الباب ولكن بين كون تلك الصيغة لاسم الفاعل وبين كونها لاسم المفعول فرق وهو ما ذكره بقوله (فتح) اى حال كون تلك الصيغة في اسم المفعول ملازمة لفتح (ما) اى الحرف الذى (قبل الآخر) وانما اختيرت الفتحة فيما قبل آخر اسم المفعول (لخفة الفتحة) اى لكونها اخف احركات (وكثرة المفعول) اى ولكون اسم المفعول اكثر استعمالا بالنسبة الى اسم الفاعل لان الفعل فاعلا واحدا سواء كان لارما او متعديا الى واحد او الى اثنين او الى ثلاثة ولكن يوجد له مفعولات ولذا اختيرت الفتحة حتى تكون حفتها معادلة للثقل الحاصل من الكسرة (كمستخرج) وهذا مثال له حال كونه (بفتح الراء) ثم سرع في بيان عمله فقال (وامره) (اى شانه وحاله) وقوله وامره مبتدأ مشبهه وقوله كما مر حيز مشبهه وقوله (في العمل) متعلق بالامر كما في المغرب وبيان لوجه الشبه * ولما كان عمله في نائب فاعله غير مشروط سوى احتضار احتياجه الى الشرط في عمل غير نائب الفاعل فاشار اليه الشارح بقوله (اى في عمل النص) وقوله (والاشتراط) بالجر عطف على قوله في العمل فاشار الشارح بتفسير الاشتراط بقوله (اى اشتراط عمله) الى ان اللام في الاشتراط المعهد الخارجى وليس المراد منه اشتراط آخر بل الاشتراط الذى ذكر في اسم الفاعل وهو أنه يشترط عمله في المفعول به (باحد الزمانين) اى الحال والاستقبال (والاعتماد) اى اشتراط عمله بالاعتماد (على صاحبه او الهمزة) اى او الاعتماد على الهمزة (او) على لفظ (ما) (كما مر اسم الفاعل) (اى مثل شانه وحاله)

وقال العصام نقلًا عن الرضى ان قوله وامرء كامر اسم الفاعل موافق لكلام
 المتأخرين كابي على ومن بعده فانهم صرحوا باشتراط عمله بزمان الحال
 او الاستقبال كاسم الفاعل واما المتقدمون فليس في كلامهم ميدان على اشتراط
 عمل اسم المفعول باحد الزمانين ثم قال ولوا كفى بقوله وامرء كامر اسم الفاعل
 في العمل لكفى انتهى* ثم ذكر الشارح باقى الحال والشان بقوله (واذا كان) اى
 اسم المفعول (معرفًا باللام) نحو المضروب (يعمل معنى الماضى) اى اذا كان بمعنى
 الماضى (ايضا) اى كما يعمل بمعنى الحال او الاستقبال او كما يعمل اسم الفاعل اذا
 دخلت عليه اللام (فهو) اى اسم المفعول (يرفع ما) اى المفعول الذى (يقوم)
 ذلك المفعول (مقام الفاعل) فيكون نائبه عند حذفه (فتوكان) اى بعد رفعه
 لذلك المفعول بالنائبية اما ان لا يوجد مفعول آخر او يوجد فان وجد (هناك
 مفعول آخر) اى غير المفعول الذى جعل نائبًا (يرقى) اى ذلك المفعول الا حصر
 (على نصبه) اى على نصب الاول على المفعولية وهذا الكلام من الشارح
 توطئة لما مثل به المصنف بقوله ﴿نحو زيد معطى علامه درهما﴾ فقوله معطى
 بفتح الطاء اسم المفعول رفع الغلام الذى هو مفعوله الاول وبقى درهما منصوب
 على حاله وقيد الشارح المثال بقوله (الآن او غدا) وقد اهمله المصنف لظهوره
 واهمل ايضا بيان ما كان معرفًا باللام ولذا ذكره الشارح بقوله واذا كان معرفًا
 باللام واورد له مثالا بقوله (او المعطى علامه درهما الآن او غدا او امس) ثم
 شرع فى بيان الصفة المشبهة فقال ﴿الصفة المشبهة﴾ يعنى الصفة التى يست
 باسم الفاعل ولا باسم المفعول ولكنها شبيهة (باسم الفاعل من حيث انها) اى تلك
 الصفة (تنى وتجمع وتذكر وتؤنث) كما يتى اسم الفاعل ويجمع ويذكر
 ويؤنث فقوله الصفة مبتدأ وخبره قوله ﴿ما اشتق﴾ اى اسم اشتق
 ﴿من فعل لازم﴾ وهذا القول (احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين)
 اى المشتقين من المتعدى نحو ضارب ومضروب وليس باحتراز عما اشتقا من اللازم
 نحو قائم وذاهب ونحو ممرور به وكذا يخرج عنه افعال التفضيل من المتعدى نحو
 زيد اعلم من عمرو وكذا فى الوافية ﴿لمن﴾ اى موضوعا على وفسره بقوله (اى لنا)
 اختصارا يعنى ان اصل التعبير فى امثاله ان يكون بما فعدل عنه المصنف
 فى التعاريف الثلاثة واعتذر عنه والاعتذار المذكور ههنا كذلك ﴿قام به﴾ وقال
 فى الوافية ايضا ان قوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان والآلة ولم
 يتعرض له الشارح العلامة* ولما دخل فى تعريف الصفة المشبهة اسم الفاعل
 والمفعول اللذين اشتقا من اللازم اخرجهما بقوله ﴿على معنى الثبوت﴾ يعنى
 انها موضوعة لما يستمر ويلزم (لا بمعنى الحدوث) كاسم الفاعل او المفعول وهذا

(احتراز عن نحو قائم و ذاهب) اى عن اسم الفاعل الذى من اللازم و اشار اليه بقوله (مما اشتق) و هو بيان للنحو فى نحو قائم يعنى المراد بنحو قائم كل اسم اشتق (من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه) اى فان ذلك الاسم (اسم فاعل) لكونه بمعنى الحدوث (لاصفة مشبهة) لعدم كونه بمعنى الثبوت و فى الواوافة و كذا يخرج بقوله بمعنى الثبوت افعال التفضيل الذى اشتق من اللازم نحو افضل اه و فى العصام ان المراد بالثبوت فى كلام المصنف هو الثبوت المقابل للحدوث على تفسير المصنف و اشار اليه الشارح ايضا بقوله لا بمعنى الحدوث بخلاف ما حققه الرضى فان المراد بالثبوت عنده هو الثبوت المشترك بين الحادث و المستمر مجرد عن الحدوث و الاستمرار فانه قال و الذى ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للاستمرار فى جميع الازمنة لان الحدوث و الاستمرار قيدان فى الصفة و لا دليل فيهما فليس معنى نحو حسن فى الوضع الا انه ذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة او فى جميع الازمنة و لا دليل فى اللفظ على احد القيدان فهى حقيقة فى القدر المشترك بينهما و هو الاتصاف بالحسن ولكن لما اطاق ذلك و لم يكن بعض الازمنة اولى من بعض و لم تجد فيه فى جميع الازمنة كأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه فى زمان كان الظاهر و وقوعه فى جميع الازمنة الا ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح اه اقول فهى ثلاثا اشياء الاول المتجدد و هو المراد بالحدوث باتفاق بين المصنف و الرضى و الثانى المتجدد المستمر فى جميع الازمنة و هذا القسم باعتبار تجدد حادث و باعتبار استمراره فى جميع الازمنة مستمر و المستمر بهذا المعنى غير مجرد عن الحدوث و الثالث المستمر الغير المتجدد و المراد بالثبوت عند المصنف و الشارح هو هذا القسم و عند الرضى هو القسمان الاخيران و الله اعلم و قد فصله الشارح بقوله (و اللازم) اى المراد من قوله من فعل لازم (اعم من ان يكون لازما ابتداء) اى حين وضعه نحو حسن فانه مشتق من حسن اى من الباب الذى اختص باللازم (او عند الاشتقاق) اى سواء كان لازما حين الوضع او لم يكن بل عرض كونه لازما عند اشتقاقه مثال العارض عند الاشتقاق (كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين) فعند كونه فى هذا الباب ليس باللازم يقال رحم زيد عمرا فلم يكن ما اشتق منه صفة مشبهة بل اسم فاعل فيقال فيه راحم و ان اريد اشتقاق الصفة المشبهة منه لم يجز اشتقاقها منه مادام باقيا فى ذلك الباب فانه لم يصدق تعريفه حينئذ عليه بل اشتق الصفة المشبهة التى هى كلمة رحيم (بعد نقله) اى نقل رحم من الباب الذى بكسر العين (الى رحم) اى الى الباب الذى (بضمها) اى بضم العين حتى يكون لازما بنقله و يصدق

عليه تعريفه ويمتاز من الراحم الذي هو اسم الفاعل فاذا كان كذلك (فلا يقال)
 اى فلا يجوز أن يقال (رحيم) حال كونه صفة مشبهة مشتقة من رحم بكسر
 العين (الا) اى غير أن يقال انه مشتق (من رحم بضم الحاء) ثم فسر الجواز بنقله
 بقوله (اى صار الرحم طبيعة له) اى طبع الفاعل عليه يعنى انه اذا نقل الى هذا
 الباب يكون معناه كذلك لكون هذا الباب موضوعا للطباع فان كل فعل نجىء
 من الباب الذى بضم العين فى الماضى والغابر يستفاد منه ان هذا الحدث يكون طبيعة
 لما قام به مثاله (ككرم) اى فانه فعل ماض بضم العين (بمعنى صار الكرم طبيعة له) اى
 لمن قام به الكرم (والمراد بكونه) اى كون المذكور من افراد الصفة المشبهة
 ملابس (بمعنى الثبوت انه) اى المراد كونه (يكون كذلك) اى كونه مشتقا
 من فعل لازم (بحسب اصل الوضع) سواء كان اصله كذلك او بعد نقله حين
 اشتقاقه حتى لا يكون فى اصل وضعه وحين اشتقاقه مشتقا بمعنى الحدوث
 ثم عرض الثبوت فى الاستعمال (فيخرج عنه) اى عن اللازم بهذا المعنى
 فلا يكون صفة مشبهة (نحو ضامر) وهو اسم فاعل يطلق على ناقة ضمرة
 اى مهزولة ضعيفة فكان فى اصل وضعه بمعنى الحدوث (وطالق) اى ويخرج
 عنه ايضا لفظ طالق فانه ايضا اسم فاعل يطلق على من وقع منه الطلاق
 (لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما) اى لهذين اللفظين
 (الثبوت بحسب الاستعمال) حيث كان الاول يجرى مجرى الاسم للناقة وان
 لم تكن مهزولة حتى يستوى فيه التذكير والتأنيث وكان الثانى للرجل الذى
 يطلق امرأته وان لم يصدر عنه الطلاق * ثم شرع فى بيان صيغتها المعينة فقال
 (وصيغتها) (اى صيغة الصفة المشبهة) وهذا تفسير للضمير وقوله (مع اختلاف
 انواعها) للإشارة الى ان نفس الصيغة غير مختلفة بل الاختلاف حاصل من
 توسعها بان تكون باللام نحو الحسن وجهه او بالاضافة نحو حسن الوجه او مجردة
 عنهما نحو حسن وجهه بالتوين وانما اعتبر لتلك الانواع فان حكم كل منها
 مخالف لحكم الآخر فقوله صيغتها مبتدأ وقوله (مخالفة) بكسر اللام خبره
 وقوله (لصيغة) (اسم) (الفاعل) متعلق بمخالفة * ولما كان لفظ الفاعل الذى
 اضيفت اليه الصيغة يحتمل ان يكون بمعنى انه صيغة على وزن المضارع
 مع الميم المضمومة وكسر ما قبل الآخر فيكون بهذا المعنى شاملا لصيغ الثلاثى
 ولغيره ويحتمل ان يكون بمعنى انه على صيغة وهى لفظ الفاعل فيختص حينئذ
 بصيغة الثلاثى المجرد اشار الشارح بتوسيط لفظ الاسم الى الاحتمال الاول
 وبقوله (اولصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد)
 الى الاحتمال الثانى يعنى ان المراد بقوله لصيغة الفاعل هى لفظ الفاعل وقوله

الذى هوليان الاعتذار عن ترك غير الثلاثى يعنى انما اعتبرت المخالفة مخصوصة بصيغة الفاعل دون غيره من صيغ اسم الفاعل لان الفاعل اصل بالنسبة الى غيره لانه الذى هو ميزان ووزن اسم الفاعل من الثلاثى المجرد الذى هو اصل بالنسبة الى ما فوقه من الرباعى وقال العصام انه يرد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك فى التسهيل انتهى واقول يحتمل ان يريد الشارح بهذا التوجيه اشارة الى مذهب غيره من الجمهور وبقوله (فلا تجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا) اى للاتفاق فى التوجيه الثانى يعنى اذا كان المراد من الفاعل وزنا مخصوصا بالثلاثى المجرد يكون الحكم بالمخالفة حكما قطعيا كما عرفت وقوله (على حسب السماع) للاشارة الى ان صيغتها سماعية وليس لها وزن مخصوص كاسم الفاعل وقوله (اى كائنة) للاشارة الى ان قوله على حسب السماع ظرف مستقر حال من المستكن فى مخالفة حيث قدر المتعلق مؤثنا وقوله (على قدره) للاشارة الى ان الحسب ههنا بمعنى المقدار وقوله (بحيث لا تتجاوزه) تفسير للمقدار يعنى ان الصيغ المخالفة لصيغة الفاعل على مقدار المسموع لا تتجاوز تلك الصيغ ذلك المقدار المسموع وقوله (فالظرف) شروع فى بيان الاعراب الجائز فى قوله على حسب السماع يعنى ان الظرف المستقر (منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة) وهذا هو الاعراب الذى اختاره الشارح لما عرفت من تفسيره (اوصفة) اى او الظرف المستقر منصوب على انه صفة (لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع) وفى العصام انه يرد على قوله اى كائنة على قدره ان وزن افعال من الالوان نحو احمر ومن العيوب نحو اعور واعمى من الثلاثى قياسى فى اسم الفاعل مع انها مخالفة لصيغة الفاعل فاجاب عنه بقوله الا ان يقال يحتمل ان تكون مع ذلك فى غير الثلاثى سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثى قياسيا مقصورا على ما سمع انتهى * ولما خصص المصنف المخالفة بصيغة الفاعل مع انها مخالفة لصيغة المفعول ايضا اراد الشارح ان يبين وجه ذلك التخصيص فقال (وخص مخالفتها) اى مخالفة صيغة الصفة المشبهة وقوله (لصيغة اسم الفاعل) متعلق بالمخالفة وقوله (بالبیان) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور ههنا يعنى ان المخالفة متميزة ببيانها لصيغة اسم الفاعل دون بيان صيغة اسم المفعول (مع انها) اى مع ان صيغة الصفة المشبهة (مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا) اى كما انها مخالفة لصيغة الفاعل واللازم على المصنف حينئذ ان يقول مخالفة لصيغتي الفاعل والمفعول دون ان يخص البيان بالاول لكنه عدل عنه (لزيادة

احتصاص) اى لوجود زيادة الاختصاص (لها) اى للصفة المشبهة (باسم
 الفاعل) ولم يوجد ذلك الاختصاص الزائد باسم المفعول وذلك الاختصاص
 الزائد (لكونها) اى لكون الصفة المشبهة (مشبهة به) اى باسم الفاعل فى كونها
 صفة لما قام به الحدث المشتقة هى منه فهى بمعنى ذومضافا الى مصدرها
 تحس بمعنى ذوحسن كما ان اسم الفاعل للحدث المشتق هو منه فصار بمعنى
 ذو ضرب لا فرق بينهما الا من حيث الحدث او الاطلاق كما ذكرنا كذا
 فى الرضى ولا يخفى ان هذا الوجه يصلح توجيهها لزيادة الاختصاص بخلاف
 الوجه الاخير فانه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول (ولكون عملها)
 اى وايضا ان ذلك الاختصاص حاصل لكون عمل الصفة المشبهة انما هو
 (لمشابهتها) اى لمشابهة تلك الصفة (اياد) اى اسم الفاعل (فما ذكر)
 اى فى الاوصاف الذى ذكرت واسم المفعول بخلافه وقوله (حسن) مع ما بعده
 خبر للمبتدأ المحذوف اى وتلك الاوزان المسموعة نحو حسن بفتح الحاء والسين
 (وصعب) بفتح الصاد وسكون العين (وشديد) ولها اوزان اخر وقد جمعها
 بعضهم فى بيت * هزده امد بنظم وزن صفات * حسن وضيق وشجاع وجبان *
 احول وشكس وصلب وصفر وسليم * وبس خلوع وخش وجنب
 وعطشان * نفسا امدود كرقوم * بس امام وندس دكر حيوان * ثم شرع
 فى بيان عملها فقال (وتعمل) اى الصفة المشبهة (عمل فعلها) اى
 كعمل فعلها الذى هو الفعل اللازم وقد عرفت ان عمل الفعل اللازم هو رفع
 الفاعل فقط ولا ينصب المفعول وقال فى العصام اعلم انه يزيد عملها على
 فعلها فانها تنصب المشبه بالمفعول دون فعلها فانه لا ينصب مفعولا ولا شبهه
 انتهى واقول ان عبارة المصنف مطابقة للمسيآتى من ان النصب على التشبيه
 انما هو مذهب البصرين واما عند الكوفيين فهو منصوب على التمييزية
 فعبارته مطابقة لمذهبهم وقوله (مطلقا) منصوب على انه حال من المستكن
 فى تعمل اى تعمل الصفة المشبهة حال كونها مطلقة وانما ذكر المطلق باعتبار
 الوصف كذا فى العرب وفسر الشارح المطلق بقوله (اى من غير اشتراط زمان)
 اى من الازمنة الثلاثة كما اشترط فى اسم الفاعل وقوله (لكونها) علة لعدم
 الاشتراط يعنى انها التام تشترط بالمقارنة للزمان لكون الصفة المشبهة (بمعنى الثبوت)
 لا بمعنى الحدوث المقتضى للزمان لكونه متجددا فاذا كانت بمعنى الثبوت
 (فلا معنى) اى فلا فائدة (لاشراطه) اى لاشتراط الزمان (فيها) اى فى الصفة
 المشبهة فانها لكونها بمعنى الثبوت لا تقتضى الزمان الذى هو عبارة عن التجدد وقوله
 (واما اشتراط الاعتماد) للاشارة الى ان قوله مطلقا مصروف الى اشتراط

الزمان فقط واما اشتراط الاعتماد اى على صاحبه (فمعتبر فيها) اى فى الصفة المشبهة ايضا (الا) اى لكن بينهما فرق آخر وهو (ان الاعتماد على الموصول لا يأتى) اى لا يحصل ولا يقع (فيها) اى فى الصفة المشبهة كانه معتبر فى اسم الفاعل وانما لم يحصل (لان اللام الداخلة عليها) اى على الصفة المشبهة نحو الحسن وجهه (ليست) اى تلك اللام (بموصول بالاتفاق) بخلاف اسم الفاعل فان اللام الداخلة عليه قد تكون موصولة وقد تكون غير موصولة كما اذا كانت بمعنى الثبوت العارض له فى نحو الضامر والحائض كما عرفت بتحقيقه واعلم ان قوله بموصول بالتذكير فى اكثر النسخ مع انه خبر لقوله ليست ولعل وجهه كون لفظ الموصول خارجا عن الوصفية الى الاسمية* ولما كان للصفة المشبهة اقسام ولكل قسم منها حكم مغاير للاخر عنوانه بقوله (وتقسيم مسائلها) ولم يقل وهى اما كذا واما كذا وفسر الشارح لفظ التقسيم بقوله (اى جعلها قسما قسما) وفيه اشارة الى ان التقسيم ههنا هو المصدر بمعنى الفاعل وفاعله محذوف فانه لو اورد به معنى المفعول لقال اى كونها كما هو المتعارف فى تفسير المصدر المبني للفاعل والمبني للمفعول يعنى ان الجاعل جعل كل قسم منها مذكورا بالاستقلال وقوله (وبيان) عطف على قوله وجعلها واما زاد هذا لان المسئلة عبارة عن قضية كلية تحيئذ لابديها من موضوع ومحمول فقوله وجعلها ناظر الى الاول وقوله وبيان (حكم كل قسم) ناظر الى الثانى يعنى ان الجاعل المذكور بعد جعلها اقسام ما بين حكم كل قسم من تلك الاقسام وقوله (ويسمى) شروع فى وجه التسمية يعنى واما يسمى المصنف (كل قسم مسئلة) ولم يقل قاعدة مع انها قواعد ولم يقل ايضا واقسامها (لانه) اى لان الشان (يسأل عن حكمه) اى عن حكم كل قسم (ويبحث عنه) اى ويحمل عليه حكمه فكل قضية كذلك جازان تسمى مسئلة اى من حيث يسأل عنها وقوله (ان تكون الصفة) خبر للمبتدأ يعنى اى لها اقساما بحسب ذاتها وبحسب معمولها وبحسب اعراب معمولها وقوله (ملتبسة) للاشارة الى ان الباء فى قوله (باللام) للملازمة والى انه ظرف مستقر خبر لقوله ان تكون يعنى ان اقسامها بحسب ذاتها على قسمين فانها اما ان تكون ملتبسة باللام نحو الحسن (او مجردة عنها) اى او تكون مجردة عن اللام نحو حسن* ثم شرع فى تقسيمها الثانى بحسب معمول واما زاد الشارح قوله (و) (على كل من التقديرين) ليكون اشارة الى ان هذا التقسيم تقسيم ثان لها يعنى ان الصفة المشبهة على تقدير كونها باللام وعلى تقدير تجردها عنها يكون (معمولها) اى معمول تلك الصفة وزاد الشارح لفظ (اما) على قوله (مضافا) ليكون مقابلا لقوله (او) (ملتبسا) (باللام) او مجردا

عنهما ﴿ فقوله معمولها عطف على اسم ان يكون وقوله مضافا عطف على
 خبره وقوله (اى عن اللام والاضافة) تفسير للضمير المجرور المثني في عنهما
 والفاء في قوله ﴿ فهذه ﴾ للفعلية يعنى ان انقسمت الصفة كذلك فهذه
 (اقسام) ﴿ ستة ﴾ (حاصلة من ضرب الاثنين) وهما كونهما باللام او مجردة
 (في الثلاثة) وهى كون معمولها مضافا او باللام او بغير الاضافة واللام * ثم
 شرع في تقسيمها بحسب الاعراب فقال ﴿ والمعمول ﴾ وفسره بقوله (اى
 معمول الصفة المشبهة) للاشارة الى ان اللام في المعمول للعهد الخارجى وقوله
 ﴿ في كل واحد ﴾ ظرف مستقر صفة للمعمول بتقدير الكائن اى المعمول الكائن
 في كل واحد ﴿ منها ﴾ (اى من هذه الاقسام الستة) وهى الحسن وجهه او الحسن
 الوجه او الحسن وجهه او حسن الوجه او حسن وجهه فالمعمول
 الذى هو الوجه مثلا ثلثة اقسام ﴿ مرفوع ﴾ ﴿ تارة ﴾ ﴿ ومنصوب ﴾ ﴿ تارة ﴾
 ﴿ ومجرور ﴾ (اخرى) اى تارة اخرى وزاد الشارح قوله (فعلى هذا) ليكون
 توطئة لقوله ﴿ صارت ﴾ اى فبناء على كون المعمول المذكور معربا بالاعراب
 الثلثة صارت (اقسام مسائلها) اى تحولت وارفعت اقسام مسائلها
 ﴿ ثمانية عشر قسما ﴾ (حاصلة) اى تلك الاقسام حاصلة (من ضرب الاقسام
 الثلثة التى المعمول من حيث الاعراب) وهو كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
 (في الاقسام) اى في الاقسام الستة (الحاصلة من قبل) اى من الاقسام التى
 ذكرت قبل هذه الاقسام * ثم شرع في بيان الواسطة في كل من الاعراب الجائز
 فيها فقال ﴿ فالرفع ﴾ اى الحاصل الجائز (في المعمول) ﴿ على الفاعلية ﴾ (اى
 فاعليته لصفة المشبهة) يعنى بناء على كون ذلك المعمول فاعلا لتلك الصفة
 ﴿ والنصب ﴾ اى وكون المعمول منصوبا مبنى ﴿ على التشبيه ﴾ (اى تشبيهه)
 اى مبنى على جعل (معمول الصفة) شيئا (بالمفعول) وقوله ﴿ في ﴾ (المعمول)
 ﴿ المعرفة ﴾ ظرف للظرف المستقر اعنى على التشبيه اى كونه منصوبا على التشبيه
 انما هو اذا كان المعمول معرفة نحو الحسن الوجه او حسن الوجه وقوله ﴿ وعلى
 التمييز ﴾ معطوف على قوله على التشبيه وانما زاد ههنا قوله (اى جعل معمول
 الصفة تمييزا) للاشارة الى مغايرة الاعتبارين لان النصب في الاول انما هو
 على التشبيه بالمفعول وليس في معمولات معمول معين يقال له التشبيه فليس
 فيه الجعل واما ههنا فلما كان التمييز معمولا معينا اعتبر فيه الجعل ﴿ في ﴾ (المعمول)
 ﴿ التكررة ﴾ (هذا) اى الفصل بين كون المعمول المنصوب معرفة وبين كونه نكرة
 بان يكون نصبه في الاول على التشبيه وفي الثانى على التمييز (عند البصريين

حيث فرقوا بينهما وتبعهم المصنف (وقال الكوفيون بل هو) اى المعمول
 المنصوب للصفة المشبهة (على التمييز) اى منصوب على التمييز (في الجمع)
 اى فى جميع الصورتين اللتين احدها كونه معرفة والثانية كونه نكرة* ولما كان
 حكم البصريين بكونه منصوبا على التشبيه فى الصورة الاولى مبني على عدم
 جواز التمييز معرفة حيث اضطررنا الى الحكم بالتشبيه اراد الشارح ان يبين
 ان البصريين مضطرون الى هذا عدم جواز التمييز معرفة عندهم ولكن
 الكوفيين لم يحتاجوا ولم يضطروا الى الحكم بمعمول غريب (لانهم) اى لان
 الكوفيين (يجوزون تعريف المميز) اى يحكمون بجواز كون التمييز معرفة* ثم
 ذكر الشارح مذهباً آخر فقال (وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول) اى
 يحكمون بان النصب (فى الجمع) اى فى جميع الصورتين (وقال الشارح الرضى)
 اى حاكم الشارح الرضى بين المذاهب الثلاثة فقال (والاولى) اى الاخرى
 والانسب (التفصيل) اى مذهب فيه التفصيل وهو مذهب البصريين حيث
 فصلوا وقالوا ان كان المعمول معرفة فنصبه على التشبيه وان كان نكرة فنصبه
 على التمييز فقوله (واجر) بالرفع عطف على الرفع البعيد او على النصب القريب
 اى اجر (فى المعمول) اى فى معمول الصفة المشبهة مبنى (على الاضافة) (اى
 اضافة الصفة اليه) اى الى ذلك المعمول اضافة لفظية* ثم شرع فى تفصيل
 الاقسام فقال (وتفصيلها) ولما احتتمل ارجاع الضمير المجرور الى المسائل والى
 الاقسام اراد ان يفسره بقوله (اى تفصيل هذه الاقسام) للاشارة الى ان ارجاعه
 الى المسائل سهو ظاهر وقوله (فى ضمن) جواب لمن قال ان الضمير المجرور
 راجع الى المسائل لانها هى المذكورة فيما قبل ورده بان الارجاع الى المسائل
 يباب السياق ولان التفصيل انما يتمشى فى الجزئيات والمسائل كلييات وتفصيل
 المسائل انما يكون بذكر احكامها فلم يذكر احكامها فيما بعد بل الحق انه راجع
 الى الاقسام الثمانية عشر فانها وان لم تكن مذكورة بمجموعة بلفظ واحد لكنها
 مذكورة فى ضمن (امثلة جزئية قولنا) فقوله فتفصيلها مبتدأ وقوله (حسن وجهه)
 خبره وقوله (بتنوين الصفة) بيان لذلك التفصيل اى اذا قرأت الصفة بالتنوين
 انقطع احتمال الاضافة فتكون الصفة مجردة عن اللام وعن الاضافة وقوله
 (ورفع) بالجر عطف على التنوين اى فحينئذ اذا قرأت معمولها الذى هو
 (وجهه) برفعه مرفوعا (بالفاعلية) اى بكونه فاعلا للصفة (اونصبه) اى
 اوقرات ذلك المعمول بنصبه (على التشبيه بالمفعول) واورد ههنا بعلى حيث قال
 على التشبيه وفى الاول بلباء حيث قال بالفاعلية لتحصل الاشارة الى ان الفاعلية
 معنى مستقل لاقتضاء الاعراب بخلاف الثانى فانه امر اعتبارى ومختلف فيما

بين النحاة وقوله (ويحذف التنوين وجبر وجهه) معطوف على قوله بتنوين
الصفة يعنى واذا قرأت الصفة المذكورة يحذف تنوينها تكون الصفة من قسم
المضاف فتكون مضافة الى معمولها الذى هو وجهه فيكون وجهه محجورا
(بالإضافة) اى بسبب اضافة الصفة اليه* ثم اورد الشارح قوله (فهذا التركيب)
لربط قوله (ثلاثة) حتى يكون خيرا للمبتدأ المحذوف (اى) تركيب حسن وجهه
يكون (ثلاثة امثلة) حال كونها (من الامثلة المقصود) اى التى قصد (ذكرها)
اى ذكر تلك الامثلة وقوله (لتوضيح الاقسام) متعلق بالمقصود وعلّة للمقصد
المذكور يعنى انما قصد ذكر الامثلة لتكون الاقسام واضحة (باعتبار اختلاف
معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا) (وكذلك) وهذا شروع فى بيان امثلة اخرى
فقوله (اى مثل هذا التركيب) اشارة الى المشار اليه والى ان الكاف بمعنى المثل
وقوله (فى كونه امثلة ثلاثة) اشارة الى وجه التشبيه يعنى تركيب (حسن الوجه)
بغير تنوين الصفة وبمعرفه المعمول مثل تركيب حسن وجهه (بالوجوه المذكورة)
اى حال كونه ملائبا لوجوه المذكورة من رفع معموله وانصبه اذ قرأت بالتنوين
ومن جرد اذا قرأت يحذفها فيحصل ثلاثة ايضا فيكون هذا مثالا للصفة التى
هى مجردة عن اللام والاضافة حين كون معمولها مرفوعا ومنصوبا والصفة التى
بالاضافة حين كون معمولها محجورا (وحسن وجهه) (عطف) اى هذا
التركيب معطوف (على) تركيب (حسن الوجه) قوله (اى هو ايضا) تفسير
لصورة العطف يعنى ان تركيب حسن وجهه ايضا حال كونه (بالوجوه المذكورة)
فقوله هو مبتدأ وخبره (امثلة ثلاثة) فان لفظ حسن حين كون معموله مرفوعا
يكون مثالا للصفة المجردة المرفوع معمولها وحين كون معموله منصوبا يكون
مثالا للصفة المجردة المنصوب معمولها وحين كون معموله محجورا يكون مثالا
للصفة المضافة المحجور معمولها فيحصل امثلة ثلاثة وقوله (الحسن وجهه) بترك
الواو معطوف ايضا بالعاطف المتقدر كذا فى المعرب حال كون هذا التركيب (بداخل
اللام على الصفة ورفع) اى ويرفع (وجهه بالفاعلية) اى بسبب كونه فعلا
(او نصبه) اى او ينصبه (بالتشبيه) اى تشبيهه (بالمفعول) فعلى هذين
التقديرين يكون مثالا للصفة المتبسة باللام المرفوع معمولها او المنصوب معمولها
(او جرد بالاضافة) اى او يجرد معمولها بسبب كون الصفة المذكورة مضافة اليه
فيكون مثالا للصفة المتبسة باللام وبالاضافة المحجور معمولها فان هذه الاضافة
لكونها اضافة لفظية لا يمتنع جمعها مع اللام اذ لا يشترط تجريدها عنهما
كاسبق* ثم المصنف لما غير الاسلوب حيث اتى فى الامثلة السابقة بذكر العاطف
واتى فى الامثلة الآتية بحذفه اراد الشارح ان يبين وجهها لذلك التغيير فقال

(وانما غير) اى المصنف (الاسلوب) اى طريق التركيب (بترك العاطف)
 اى بسبب تركه (اشارة) اى لتحصيل الاشارة (الى انه) اى الى ان قوله الحسن
 وجهه (شروع فى قسم آخر من الصفة المشبهة) اى مغاير للقسم السابق وقوله
 (لان الامثلة السابقة) علة لكون هذا القسم منها مغايرا للاول منها يعنى هذه
 الامثلة مغايرة للامثلة السابقة لان الامثلة السابقة (كانت) اى كانت مثلا (للكسفة
 المجردة عن اللام وهذه) اى وهذه الامثلة كانت مثلا (للكسفة ذات اللام)
 فيكون هذا المثال ايضا مثلا لوجود ثلاثة احدها للصفة المتبسة باللام مع رفع
 معمولها والثاني للصفة باللام مع نصب معمولها والثالث للصفة باللام مع جر
 معمولها (الحسن الوجه) حال كونه (بالوجوه الثلاثة) فى معمولها يعنى
 الرفع والنصب والجر مع كون معمول باللام ايضا (الحسن وجه) (ايضا) اى
 كالتركيب السابق (بهذه الوجوه) اى برفع معمول او نصبه او جره مع كون
 معمول مجردا عن اللام * ولملم يطابق تفصيل المصنف للاجمال اراد الشارح
 ان يبين لاخياره وجهها فقال (وانما قدم) اى المصنف (الصفة الكائنة باللام
 فى اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عنها لان مفهوم الاول) اى لان
 مفهوم الصفة الكائنة باللام (وجودى) لدلالته على وجود اللام (والثاني) اى
 ومفهوم الصفة المجردة عن اللام (عدمى) لدلالته على عدم اللام فاهو وجودى
 مقدم على العدمى طبعاً فاراد المصنف تطبيق الاجمال بالترتيب الطبيعى وقوله
 (وعكس) بصيغة الماضى المعلوم عطف على قدم اى وانما عكس (الترتيب فى
 تفصيلها) حيث قدم امثلة الصفة المجردة واخر امثلة الصفة باللام (لان اقسام
 الصفة المجردة اشرف) من اقسام الكائنة باللام وانما كانت اشرف (لان قسما
 واحدا منها مختلف فيه) وهو حسن وجهه كاسيأتى (وسائر الاقسام) منها
 (صحيح) وهو حسن الوجه وحسن وجه (بخلاف اقسام ذات اللام فان
 قسمين منها) وهما الحسن وجهه والحسن وجه (ممتنع) اى كل واحد منهما
 وقسم منها صحيح فالقسم المشتمل على الصحيحين اشرف من القسم المشتمل
 على الصحيح الواحد وقوله (كما قال) لتطبيق كلام المصنف بكلامه فانه لما قال
 فان قسمين منها ممتنع تصادق كلام المصنف وهو قوله (انان منها) لكلامه
 يعنى ان اثنين منها (اى من تلك الاقسام) يعنى من اقسام الصفة الكائنة
 باللام (ممتنعان) اى ممتنعان بالامتناع العادى دون الامتناع الذاتى فان
 امتناعهما لوجود المخالفة للقياس (احدهما) اى احد الوجهين الممتنعين
 (ان تكون الصفة) وقوله (باللام) صفة الصفة وخبر تكون هو قوله (مضافة)
 اى تكون الصفة الكائنة باللام مضافة (الى معمولها) وقوله (المضاف) بالجر

صفة المعمول يعنى ان تكون الصفة الكائنة باللام مضافة الى معمولها الذى يضاف ذلك المعمول ايضا (الى ضمير الموصوف) اى الى الضمير الراجع الى موصوف تلك الصفة (بواسطة) اى سواء اضيف بواسطة المتعلق (او بغير واسطة) اى او اضيف بغير واسطة المتعلق * ولما اتى المصنف فى مثال ذلك القسم المتمتع بالمثال الذى اضيف بغير الواسطة حيث قال (مثل الحسن وجهه) ضم اليه الشارح المثال الذى اضيف بواسطة ليكون البيان تاما فقال (والحسن وجه غلامه) وانما تمتع هذا القسم (لعدم افادة الاضافة) وهى اضافة الحسن الى وجه اوالى وجه غلامه (فيه) اى فى هذا القسم (خفة) فان اضافتها الى معمولها اضافة لفظية وقد تقرر أن الاضافة اللفظية لا تفيد الا التخفيف اما فى المضاف فقط او فى المضاف اليه فقط او فيهما معا فلم يوجد ههنا شئ من الثلاثة (لان الخفة فى الصفة المشبهة اما بحذف التنوين) اذا كانت مفردة (او بحذف النون) اذا كانت تثنية او جمعا سالما (كحسن وجهه) اى كما وجدت الخفة فى هذا التركيب اذا قرئ (بالاضافة) اى بضافة لفظ حسن الى معموله فانها لما كانت مضافة وجدت الخفة المطلوبة فى المضاف فقط فوجد شرط الاضافة اللفظية وقوله او بحذف معطوف على قوله او بحذف التنوين يعنى الخفة فى الصفة المشبهة اذا لم توجد فى الصفة فلا بد أن توجد فيما اضيف اليه من المعمول (او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة) وهو لفظ وجهه فى المثال الاول (او) بحذفه (مما اضيف اليه الفاعل) اى من متعلقه الذى اضيف اليه الفاعل وهو لفظ الوجه فى المثال الذى اتاه الشارح وهو لفظ غلامه وقوله (واستتاره) بالجر معطوف على كل واحد من قوله بحذف ضمير ومن قوله بحذفه مما اضيف اليه يعنى بان يحذف ضمير الموصوف الاول ويجعل اللام عوضا عنه اوبان يحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل ويجعل اللام عوضا عنه ايضا وبان يستتر الضميران المزبوران (فى الصفة مثل الحسن الوجه) فان اصله الحسن وجهه فحذف الضمير الراجع الى الموصوف وعوض عنه اللام واستتر ذلك الضمير تحت الحسن (و) مثل (الحسن وجه الغلام) فان اصله الحسن وجه غلامه فحذف الضمير الذى اضيف اليه متعلق الفاعل وهو الغلام وعوض اللام عن المضاف اليه فى الغلام وجعل ذلك الضمير مستترا فى الحسن بان يكون فاعلاله فحينئذ وجد التخفيف المطلوب فى هذين التركيبين من جانب المضاف اليه وقوله (او بحذفهما معا) يعنى ان الخفة فى الصفة المشبهة تكون بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من المعمول فوجدت الخفة على ذلك التقدير فى الجانبين نحو حسن الوجه بالاضافة بحذف التنوين

من الصفة وبجذف الضمير من الوجه فان اصله حسن وجهه وقوله (ولاحفة) في معرض ابطال كل شق من الثلاثة فكأنه قال ان لاحفة اما في المضاف فقط او في المضاف اليه فقط او فيهما معا ولاحفة (فيه) اى في مثل الحسن وجهه (بواحد منها) اى من التخفيفات الثلاثة فكل تركيب اضا في باضافة لفظية لم يوجد فيه التخفيف ممتنع فهذا التركيب ممتنع وقوله (وثانيهما) معطوف على قوله احدها اى وثانى الوجهين الممتنعين (ان تكون الصفة) اى الكائنة (باللام مضافة الى معمولها المجرد) اى الى معمولها الذى تجرد (عن اللام) وهو ايضا اما بلا واسطة (مثل) (الحسن وجه) (او) بواسطة متعلقة نحو الحسن (وجه غلام) وانما امتنع هذا (لان اضافة الحسن) يعنى الصفة الكائنة باللام (الى وجه) اى الى معمول نكرة (وان) اى ولو (افادت) اى تلك الاضافة (التخفيف) من جانب المضاف اليه (بجذف الضمير) فان اصله الحسن وجهه حيث حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصوف (واستتاره) اى وباستتار ذلك الضمير (في الصفة) كما حذف واستتر في الحسن الوجه (لكنهم) اى لكن النحاة (لم يجوزوها) اى لم يجوزوا تلك الاضافة كما حوزوا في الحسن الوجه (لان اضافة المعرفة) يعنى الصفة ذات اللام (الى النكرة وان كانت) اى ولو كانت اضافة المعرفة الى النكرة (الظية مفيدة للتخفيف) حيث خفف ماضيف هو اليه وكان ذلك التخفيف كافيا في الاضافة اللفظية لعدم اقتضائه اكتساب التعريف او التخصيص (لكنها) اى لكن تلك الاضافة (في الصورة) وهى اضافة المعرفة الى النكرة (تشبه) اى صارت تلك الصورة مشابهة (عكس المعهود من الاضافة) لان المعهود المعروف في الاضافة اضافة النكرة الى المعرفة لا اضافة المعرفة الى النكرة وكل تركيب يشبه عكس المعهود ممتنع فهذا التركيب ممتنع * ولما فرغ من القسمين المحكوم عليهما بالامتناع شرع في بيان ماهو مختلف فيه فقال (واختلف في) اى وقع الاختلاف بينهم بحكم الامتناع والجواز في (صورة كانت الصفة فيها) اى في تلك الصورة (مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف) اى الى معمولها الذى هو ايضا مضاف (الى ضمير الموصوف) وانما وسط الشارح قوله في صورة الخ بين حرف الجر الذى هو لفظ في وبين مجروره الذى هو قوله (مثل حسن وجهه) لتحقيق ان لفظ المثل اشارة الى ان الاختلاف ليس مقصورا على شخص هذا التركيب بل هو شامل لصورته النوعية فلماذا اورده بلفظ المثل ولم يقل في حسن وجهه * ثم اراد الشارح ان يبين ويعين الذين اختلفوا فقال (فسيويوه وجميع الصريين يجوزونها) اى يحكمون مجواز تلك الصورة (على قبح) اى جواز اكتنامع قبح ولا يجوزونها

مع حسن وقوله (في ضرورة الشعر) متعلق بقوله يجوزونها اي انما يجوزونها
مع قبجها في ضرورة الشعر لا في السعة ولا في ضرورة الشعر مع حسن وقوله
(والكوفيون) عطف على فسيويه اي والكوفيون (يجوزونها) اي تلك
الصورة (بلاقيح في السعة وحده الاستباح) اي وجه حكم الاولين بقبحه
(انهم) اي النحاة (انما ارتكوا الاضافة) اي اضافة الصفة المنسبة اي تلك
الصورة من صورها مع وجود الصورتين الاخرين لها وقوله (لقد التحصيف)
متعلق بقوله انما ارتكبوها اي انما احتاروا صورة الاضافة مع وجود غيرها
لتحصيل المقصد الى التحصيف واذا كان ارتكابهم لها لذلك المقصد (فقتضى الحال)
اي حال القاصدين (ان يبلغ) اي التحصيف (الى اقصى) اي اعلى (ما يمكن
منه) اي تحفيفا لا تحفيف اعلى منه وقوله (ويشج) بالنسب عطف على ان يبلغ
اي يقتضى تلك الحال ان يشج (ان يقتصر على اهون التحصيف) اي على اسفاه
وقوله (اعني) تفسير لاهون التحصيف اي اريدنا هون التحصيف (حذف التوین)
اي من الصفة المضافة فقط دون حذف الضمير المعمول الذي اصبحت اليه تلك
الصفة (و) قوله (لا يتعرض) بالنسب عطف على قوله ان يقتصر اي يشج
بمجموع الامرين وهما الاقتصار على اهون التحصيف وعدم التعرض (لاعظمه)
اي لاعظم التحصيف (مع امكانه) اي مع كون التعرض او مع كون اعظم التحصيف
ممكنا ههنا لكون المعمول وجهه (وهو) اي واعظم التحصيف (حذف الضمير)
اي الضمير المحرور في قوله وجهه او في قوله علامه (مع الاستثناء) اي مع وجود
كون التركيب مستغنيا (عنه) اي عن ذلك الضمير المحرور وقوله (انما) متعلق
بالاستغناء لان وجود الاستغناء يقتضى تبين احدهما المستغنى عنه وهو
الضمير ههنا والثاني المعنى يعني سب الاستغناء وازاد ان يذكره بقوله انما
(استكن في الصفة) اي سب كونه مستغنيا عن الضمير امكان ان يجعل الضمير
مستكن تحت الصفة حتى يهيد ما يفيد المحذوف وهذا دليل مذهب النصارى
وقوله (والذي اجارها) الح دليل الكوفيين وقوله (بلاقيح) متعلق باجازها
وقوله والذي مبتداً وقوله (نظر) خبره يعني والداعي الذي دعا الى احازة
مثل هذه الاضافة بلاقيح نظره واعتباره (الى حصول شيء من التحصيف في
الجملة وهو حذف التوین) وان كان ذلك التحصيف اهون فلا يقتضى عدم
التعرض الى اعظمه لاستباح هذه الاضافة * ثم شرع المصنف في بيان احكام سائر
الاقسام فقال (والبواقي) اي الاقسام التي بقيت (من الاقسام الثمانية عشر)
وقوله (التي خرجت) للاشارة الى ان المراد من البواقي التي من الثمانية عشر
هو ما بقيت منها بعد ما خرجت (منها الاقسام الثلاثة المذكورة) اي بعد ما

خرجت الاقسام الثلاثة التي اثنائها تمتعان وواحدتها مختلف في (وهي) اى التي بقيت بعد خروج الثلاثة (خمسة عشر قسما) واحكام هذه الخمسة عشر ثلاثة احسن وحسن وقبيح وقوله والبواقى مبتدأ اول وقوله ﴿ ما كان فيه ضمير واحد ﴾ مبتدأ ثان وخبره ماسياتى من قوله حسن يعنى ان البواقى على ثلاثة انواع الاول ما كان فيه ضمير واحد والثانى ما كان فيه ضميران والثالث ما لا ضمير فيه وقوله ﴿ منها ﴾ ظرف مستقر حال من الموصول وقوله (اى من تلك البواقى) تفسير للضمير الجرور وانما اتى به ليحصل العائد من الجملة الصغرى وهى قوله ما كان الى المبتدأ الاول اعنى البواقى * ولما كان موضع الضمير المذكور موضعين احدهما نفس الصفة والآخر معمولها اراد الشارح ان يفصل ان اى قسم منها يوجد الضمير الواحد فيه فى الصفة واى قسم منها يوجد فى المعمول فقال (اما فى الصفة) اى ذلك الضمير الواحد اما من شأنه ان يوجد فى نفس الصفة دون معمولها (وهو) اى القسم الذى يوجد فى الصفة (سبعة اقسام) من الاقسام الخمسة عشر احدها (الحسن الوجه) حال كونه (بمنصب المعمول) فانه فى هذا القسم اى الصفة المعرفة باللام ومعمولها ليس بفاعل لهما لكونه منصوبا فيقتضى ان يكون فاعله ضميرا مستترا تحته فيوجد فيه ضمير واحد فى الصفة (و) ثانيها (الحسن الوجه بجره) اى بجر الوجه فان هذا القسم الذى تكون الصفة فيه باللام مضافة الى معمولها ففاعلها مقدر تحته فيوجد فى هذه الصفة ايضا ضمير واحد (و) ثالثها (حسن الوجه بنصبه) اى بنصب لفظ الوجه وفى هذا القسم ايضا ضمير واحد مستكن فى الصفة اعنى بهذا القسم ما تكون الصفة فيه مجردة عن اللام والاضافة ومعمولها منصوبا على التشبيه (و) رابعها (حسن الوجه بجره) اى بجر لفظ الوجه وهذا القسم الذى كانت فيه الصفة مضافة الى معمولها وفاعلها ايضا مستكن تحته (و) خامسها (الحسن وجها بنصبه) اى كون الصفة باللام وكون معمولها منصوبا على التمييزية (و) سادسها (حسن وجها بنصبه) اى بتوئين الصفة وبنصب معمولها على التمييزية مع كون الصفة مجردة عن اللام والاضافة (و) سابعها (حسن وجه بجره) اى بان تكون الصفة مضافة الى معمولها مجردة عن اللام فى كل من هذه الاقسام السبعة ضمير واحد مستتر فى الصفة وقوله (واما فى المعمول) عطف على قوله اما فى الصفة اى ذلك الضمير الواحد اما يوجد فى معمولها ضميرا بارزا راجعا الى موصوف تلك الصفة (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) اى ومثل الحسن وجهه وقوله (برفعه) قيد للمفعول فى المثالين اى حال ككون المعمول مرفوعا بالفاعلية (فيهما) اى فى هذين المثالين الا ان الصفة كانت مجردة عن اللام فى الاول

وغير مجردة عنها في الثاني (وها) اي اللذان يكون الضمير الواحد في المعمول (قيمان) اي هذان القسمان من البواقي الخمسة عشر (والمجموع) اي المجموع من السبعة مع القسمين (تسعة) اي مافيه ضمير واحد تسعة اقسام وهذه التسعة (احسن) اي يحكم بانها احسن الوجود فانشعبت منها تسع مسائل بان يقال مثلا تركيب الحسن الوجه احسن لانه تركيب فيه ضمير واحد وكل تركيب فيه ضمير واحد احسن فهذا لتركيب احسن فقس عليه البواقي فكبرى هذا القياس مسألة موضوعها قسم من الاقسام الخمسة عشر وتحملها حكم من الاحكام الثلاثة وقوله (لان الضمير) دليل لاحسنية القسم الذي فيه ضمير واحد اي وانما كان ما كان فيه ضمير واحد احسن الوجود لان الضمير (فيه) اي في هذا القسم كائن (بقدر الحاجة) لان الحاجة انما هي الى الضمير الواحد الراجع الى الموصوف سواء كان فاعلا مستترا تحت الصفة او ضميرا مجرورا يضاف اليه المعمول ففي تلك الاقسام يوجد ذلك الضمير المحتاج اليه (من غير زيادة) اي من غير زيادة ضمير آخر عليه (ولا نقصان) اي ومن غير نقصان من احتياج اليه بان تكون متروكة الضمير بالكلية كما كانت في الاقسام القبيحة وكل تركيب يكون مساويا لما يحتاج اليه احسن لان الزيادة من غير الاحتياج تطويل والنقصان منه اخلال وكل منهما منحط عن درجة الاحسنية في البلاغة * ثم شرع فيما يحكم بانه حسن فقال (وما كان) وهذا معطوف على الجملة الصغرى يعنى البواقي ما كان اي التركيب الذي وجد (فيه ضميران منها) اي من تلك البواقي * ولما امتنع ههنا ان يوجد الضميران في الصفة معا او في المعمول معا اشار الى ماهو الواقع بقوله (احدهما) اي الواقع الممكن ههنا ان يوجد احد الضميرين (في الصفة و) الضمير (الآخر في المعمول) لانهما يوجدان معا في الصفة او في المعمول فانه تمتنع (مثل حسن وجهه والحسن وجهه) وقوله (بنصبه) قيد للمثالين ايضاى حال كون المثالين ملاسين بنصب المعمول وقوله (فيهما) متعلق بالنصب اي في هذين المثالين ولما كان المعمول ههنا مشتملا على الضمير ولم يجعل فاعلا للصفة لكونه منصوبا بالمفعولية احتاجت الصفة الى فاعل فاستتر فاعلها فيها فيكون المثالان مشتملين على الضميرين احدهما في الصفة والآخر في المعمول وكل منهما راجع الى الموصوف الواحد (وها) اي وهذان المثالان (قيمان) من الاقسام الخمسة عشر ومشتملان على الضميرين وقد عرفت ان كل قسم كذلك فهو (حسن) وانما كان حسنا لانه بين الاحسن وبين القبيح لانه (لاشتماله على الضمير المحتاج اليه) يكون حسنا اي غير قبيح لانه لو لم يشتمل على ذلك الضمير المحتاج اليه كان قبيحا وقوله (وغير احسن) بالرفع معطوف على كلام المصنف

يعنى هو حسن لاشتماله وغير احسن (لاشتماله على الضمير الزائد على قدر الحاجة)
ثم شرع فيما يحكم عليه بالقيح فقال (وما لا ضمير فيه) اى والقسم الذى لا ضمير
فيه (منها) اى من تلك البواقي الخمسة عشر (وهو) اى الذى لا ضمير فيه اصلا
لا فى الصفة ولا فى المعمول مع الحاجة اليه (اربعة اقسام) احدها (الحسن
الوجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل للظاهر المعرف باللام (و)
ثانيها (حسن الوجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة للفاعل للظاهر
المعرف (و) ثالثها (حسن وجه) اى الصفة المجردة عن اللام والرافعة
للظاهر النكرة فالصفة منونة فيها لكونها غير مضافة (و) رابعها (الحسن
وجه) اى الصفة الكائنة باللام والرافعة للفاعل للمجرد عن اللام وقوله (برفعه)
قيد للاربعه اى حال كون المعمول (فيها) اى فى الامثلة الاربعه مرفوعا
بالفاعلية ولما كانت الصفة رافعة للظاهر لم يخز تقدير الضمير فيها ولما كان المعمول
مجردا عن الاضافة فى كل منها لم يشتمل على الضمير فبقى كل منها بلا ضمير فهذا
القسم (قبيح) (لعدم الرابطة) اى لعدم وجود العائد الذى يربط الصفة
(بالموصوف لفظا) وان وجد معنى ثم اراد الشارح ان يذكر توطئة لقوله ومتى
رفعت فقال (ولما كان وجود الضمير غير ظاهر فى الصفة) فانه اذا قيل الحسن
الوجه لم يظهر لنا ان تحت لفظ الحسن ضميرا مستترا الا بعد تأمل وقوله (مثل
ظهوره) بالنصب مفعول مطلق مجازى لقوله ظاهر وداخل فى المنى يعنى لما لم يكن
وجود الضمير فى الصفة ظاهرا كظهوره (فى المعمول) فانا اذا قلنا الحسن وجهه
فالضمير الجورور فى وجهه ظاهر وقوله (احتيج) جواب لما (الى قاعدة) اى
احتاج المصنف الى ذكر قاعدة (يظهر بها) اى بسبب الملكة الحاصلة بتلك
القاعدة (وجوده وعدمه) اى يظهر الحكم بان الضمير موجود فى هذه الصفة
او غير موجود فى تلك الصفة (فقال) اى فذلك قال المصنف (ومتى رفعت)
اى متى رفعت ايها المخاطب وزاد الشارح قوله (معمول الصفة) للاشارة
الى ان مفعول رفعت محذوف وهو معمول الصفة حذف لمعلومته وقوله (بها)
متعلق برفعت والباء سببية والضمير راجع الى الصفة يعنى وكل زمان اذا قرأت
المعمول مرفوعا بالصفة بسبب كونه فاعلا لها كما كانت فى الاقسام الاربعه
التي يكون المعمول فيها مرفوعا بالفاعلية (فلا ضمير فيها) (اى) فهذه علامة
ظاهرة على انه لا ضمير (فى الصفة لان معمولها) اى لان معمول الصفة (حينئذ)
اى حين كان مرفوعا بالفاعلية (فاعل لها) اى لتلك الصفة اذا مرفوع غير
الفاعل (فلو كان فيها) اى وبعد كون فاعلا لها ظاهرا لو كان للصفة المذكورة
(ضمير) مستكن تحتها بان يكون فاعلا لها (يلزم تعدد الفاعل) احدها الفاعل

الظاهر والآخر الضمير المستتر واللازم باطل فكذا المزوم الذي هو وجود
الضمير واذا كان للصفة فاعل ظاهر (فبئى) (اى تلك الصفة) يعنى الصفة
التى ترفع المعمول (حينئذ) اى حين رفعها لفاعلها الظاهر (كالفعل) اى
تكون كالفعل الذى يرفع الفاعل الظاهر (فكما ان الفعل) اذا رفع الفاعل
الظاهر (لاينى ولايجمع) اى كما لايجوز فيه ان يجعله مثنى ولاجموعا (بتثنية
فاعله الظاهر) بسبب كون فاعله الظاهر مثنى (وجمعه) اى وبسبب كون فاعله
الظاهر جمعا حيث يجب ان يقال ضرب الرجلان او الرجال ولايجوز فيه
ان يقال ضربا الرجلان وضربوا الرجال للزوم تعدد الفاعل (كذلك
الصفة) اى الصفة التى ترفع الفاعل الظاهر كالفعل فى هذا الحكم حيث
(لاينى ولايجمع بتثنية معمولها) اى بسبب كون معمولها المرفوع تثنية
(وجمعه) اى وبسبب كون المعمول جمعا فلا يقال الحسنان او جهان ولاالحسنون
الوجود بل يجب ان يقال الحسن او جهان والحس او جوه وقوله (والا)
عطف على قوله متى رفعت (اى وان لم ترفع) ايها المخاطب (معمول الصفة
بها) اى بتلك الصفة (بل تنصب) بان جعلت ذلك المعمول منصوبا على
التشبيه بالمفعول او على التمييزية (او تجر) بان جعلت الصفة مصافة الى
معمولها (فيها) فقوله فيها ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (ضمير الموصوف)
متبدا مؤخر اى حينئذ يوجد فى تلك الصفة ضمير راجع الى الموصوف
(ليكون) اى ذلك الضمير (فاعلاها) اى تلك الصفة فاذا وجد الضمير المستكن
فيها (فتؤنث) وفسره الشارح بقوله (اى انت) للاشارة الى ان قوله
فتؤنث صيغة مخاطب كما كان رفعت كذلك وانما خص الشارح التفسير به مع
ان المناسب ان يفسر رفعت به ايضا لظهور كون رفعت مخاطبا بقرينة
قوله بها فان وجودها قرينة قوية على انه لايجوز ان يكون قوله رفعت فعلا
غائبا مع استتار ضمير الصفة فيه فانه حينئذ يكون المعنى رفعت الصفة بالصفة
واما ههنا فلا قرينة مثلها والله اعلم اى فاذا وجد الضمير تحت الصفة فيجوز
لك ان تؤنث (الصفة) ايضا (بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه)
باضافتها الى معمولها حينئذ لم يرفع المعمول فاذا لم يرفع فعلم ان الضمير الراجع
الى هند مستتر تحتها (او) اى او تقول هند (حسنة وجهها) اى بنصب
معمولها على التمييز لكونه نكرة فالضمير ايضا مستتر فيها وقوله (وتثنى) عطف
على قوله فتؤنث (اى) وتثنى انت (الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان
حسنا وجه) باضافة الصفة الى معمولها (او حسنان وجهها) اى الزيدان حسنان
وجهها بنصب المعمول على التمييزية ايضا وكذا قوله (وتجمع) عطف على

احدها اى وتجمع انت (ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعاً مثل الزيدون حسنوا وجه) اى بالاضافة (او حسنون) اى والزيدون حسنون (وجهها) ولما كان حكم اسم الفاعل واسم المفعول اللذين ليسا بمتعديين حكمهم الصفة احوال مسئلتها على مسئلتها فقال (واسم الفاعل والمفعول) فقوله اسما تثنية مرفوع بالالف على انه مبتدأ اضيف الى ما بعده فحذفت نونه للاضافة فاجتمع الساكنان من الالف واللام التى فى الفاعل فحذفت الالف لفظاً فصار اعرابه تقديره وقوله (غير المتعديين) بالرفع صفة لذلك الاسم (اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول) ولما كان بين اسم الفاعل وبين اسم المفعول فرق ههنا اراد أن يفصل مسئلة الفاعل عن مسئلة المفعول بقوله (واسم المفعول) الخ وذلك الفرق هو أن اسم الفاعل لما جاز اشتقاقه من كل من الفعل اللازم والمتعدى يكون المراد من اسم الفاعل الغير المتعدى ماهو مشتق من الفعل اللازم الغير المتعدى الى مفعول اصلاً بخلاف اسم المفعول فانه لما لم يجز اشتقاقه من الفعل اللازم بل كان هو مشتقاً من الفعل المتعدى لاحالة يكون المراد من اسم المفعول الغير المتعدى ما لا يكون متعدياً الى غير المفعول الواحد يعنى ان حكم اسم المفعول (الغير المتعدى ايضا) اى حكمهم اسم الفاعل الغير المتعدى لكن اسم المفعول اذا تعدى (الى مفعول) واحد وانما كان التعدى معتبراً فى اسم المفعول (لاشتقاقه) اى الانحصار اشتقاق اسم المفعول (من الفعل المتعدى الى مفعول واحد) لانه مشتق من الفعل اللازم الذى لامفعوله اصلاً فانه لم يتصور فيه لما عرفت (فاذا بنى) اى حينئذ اذا اريد بناء (اسم المفعول منه) اى من الفعل المتعدى الى مفعول واحد (اقيم ذلك المفعول) بعد حذف الفاعل (مقام الفاعل فيبقى) اى فيبقى اسم المفعول المذكور (غير متعد الى مفعول) كما كان اسم الفاعل المشتق من اللازم غير متعدله والحاصل ان اسم الفاعل المشتق من الفعل اللازم وان اسم المفعول المشتق من الفعل المتعدى الى مفعول واحد (مثل الصفة) اى حكمهما حكم الصفة (المشبهة) (فى ذلك) (اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر) اى فى الاحكام التى ذكرت من كون بعضها متمتعاً وبعضها مختلفاً وبعضها جائزاً مع قبح وبعضها جائزاً مع حسن وكون بعضها احسن من البعض * ثم فصله الشارح بقوله (فيرفعان) اى فيرفع كل (الفاعل) اى ان كان الرفع اسم فاعل (والمفعول ما لم يسم فاعله) ان كان الرفع اسم مفعول كما رفعت الصفة المشبهة فاعلها (وبنصباها) اى ويجوز أن ينصب اسم الفاعل واسم المفعول ما يذكر فى مقام الفاعل فى الاول وفى مقام ما لم يسم فاعله فى الثانى على التشبيهة بالمفعول او على التمييزية كما كان فى الصفة المشبهة فيكون

فاعله ونائب فاعله مستترين (ويضافان) اى ويجوز أن يضافا (اليهما) اى ان كان اسم فاعل الى فاعله وان كان اسم مفعول الى نائب فاعله فيكونان ضميرين مستترين ايضا (تقول) فى اسم الفاعل (زيد قائم الاب) اى قائم ابوه كما تقول زيد حسن الوجه (و) فى اسم المفعول زيد (مضروب الاب) اى مضروب ابوه (برفع) لفظ (الاب) فيهما حينئذ لا ضمير فيكون قبيحا (ونصبه) اى وينصب لفظ الاب فيهما على التشبيهة بالمفعول لكونه معرفة فيكون الضمير مستترا فيهما (وجرّه) اى وبجرّ لفظ الاب بالاضافة فيكون ضمير الفاعل ونائبه مستترين ايضا فعلى التقديرين الاخيرين يوجد ضمير واحد فيكونان حسنا واذا قلنا زيد قائم ابوه او قائم اباه او قائم ابيه فالاخيران بالضميرين فيكونان احسن والاول بالضمير الواحد فيكون حسنا هذا اذا كانا لازمين واما اذا كانا متعديين فيما ذكره بقوله (واذا كانا) يعنى واما اذا كان اسم الفاعل والمفعول (متعديين) لا يجوز اضافتهما) اى اضافة اسم الفاعل المتعدى واسم المفعول المتعدى الى زيد من مفعول واحد (اليهما) اى الى فاعله ان كان المضاف اسم فاعل والى نائب فاعله ان كان المضاف اسم مفعول (ولا نصبهما) اى ولا يجوز ايضا نصب اسم الفاعل لمعموله الذى هو فاعله ولا نصب اسم المفعول لمعموله الذى هو نائب فاعله وانما لم يحز اضافتهما ولا نصبهما على التشبيهة بالمفعول او على التمييزية (لئلا يلزم الالتباس) اى التباس الفاعل فى الاول ونائبه فى الثانى (بالمفعول كما اذا قلنا مثلا) فى اسم الفاعل المتعدى (زيد ضارب اباه و) فى اسم المفعول المتعدى الى المفعولين (زيد معطى اباه لم يعلم ان) لفظ (اباه) اى المنصوب (فى المثال الاول) هل هو (مفعول الضارب) على ان فاعله مستتر تحته (او) هو (فاعل له) اى للضارب لكنه (نصب تشبيها) اى جعل منصوبا على التشبيهة (بالمفعول) هذا فى اسم الفاعل (و) كذا لم يعلم (فى المثال الثانى) اى فى قوله زيد معطى اباه (انه) اى ان لفظ اباه هل هو (مفعول ثان لمعطى او) هو (مفعول اول) اى الذى (اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها) اى ولكنه جعل منصوبا على التشبيهة (بالمفعول والمفعول الثانى) اى على تقدير جعله نائب فاعل منصوب بالتشبيهة فمفعوله الثانى (مخدوف) ولما كان الاسم المنسوب ملحقا بالصفة فى الحكم المذكور واهمله المصنف اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (وكذلك) اى وكما كان اسم الفاعل واسم المفعول المذكوران (مثل الصفة المشبهة) كان (المنسوب) ايضا كذلك (تقول زيد تسمى الاب) حال كون الاب (مرفوعا) على انه فاعله (ومنصوبا) بالتشبيهة وفاعله مستتر (وبجرورا) بالاضافة * ولما فرغ المصنف من مسائل اسمى الفاعل والمفعول

ومن مسائل الصفة المشبهة شرع في مسائل اسم التفضيل وفي تعريفه وموضع عمله فقال (اسم التفضيل) ومعنى الاضافة انه اسم دال على تفضيل احد الامرين على الآخر ومعناه في الاصطلاح انه (ما اشتق) وقوله (اى اسم اشتق) اشارة الى ان ما موصوف وجملة اشتق صفة اى اسم جعل مشتقا (من فعل) (اى حدث) و اشار بهذا الى ان المراد من الفعل هو الفعل اللغوى المعبر عنه بالحدث يعنى المصدر وقوله (لموصوف) ظرف مستقر حال من ضمير اشتق اى اشتق ذلك الاسم حال كونه موضوعا لذات موصوف اى لذات وصف بالفعل او وصف بالزيادة على غيره كذا في العصام وسيجيء * ولما كان الموصوف اعم من الفاعل نحو اعلم ومن المفعول نحو اشهر على تقدير جعل الموصوف بمعنى انه موصوف بالزيادة اراد الشارح ان يفسره على وجه يعنى فقال (قام به الفعل) كما كان في اسم التفضيل الذى بمعنى الفاعل (او وقع عليه) اى او الموصوف وقع عليه اى الفعل * ثم بين وجه تفسيره على قصد التعميم فقال (والتعميم) اى جعل قوله لموصوف على وجه العموم (لتقصد شمول قسمى اسم التفضيل) اى لوجود قصد المصنف شموله على القسمين من اسم التفضيل (اعنى) اى اريد بالقسمين (ما) اى اسم تفضيل (جاء للفاعل) نحو اعلم (و) القسم الاخر (ما جاء للمفعول) نحو اشهر واعرف وقال العصام معترضاً لهذا التعميم ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة يعنى ان كان المراد بالموصوف المذكور فى تعريف المصنف ذاتا موصوفا بالزيادة حينئذ يجوز ان يراد به القسمان واما اذا اريد جملة الموصوف الفعل بان يكون المعنى انه موضوع لذات يوصف باصل الفعل فيكون المتبادر منه ما قام به لا ما وقع عليه ثم قال والاولى ان يقال المتعصف بزيادة على غيره او معنى الفعل المتعصف بالزيادة سواء وصف بها او لا انتهى وقال فى الملب ان قياس اسم التفضيل ان يكون للفاعل وقد جاء سماعا للمفعول كاشهر وقال فى شرحه واما كان القياس كذلك اذ لو كان لهما الكثير الاشباه فجعلوه قياسا فى الاكثر وهو الفاعل انتهى وكذا المصنف قال فى ماسيحي ومع وجود هذا فى كلام المصنف لم يناسب التعميم المذكور والله اعلم ﴿ بزيادة على غيره ﴾ والمراد بالغير سوى الموصوف سواء كانت المغايرة حقيقية او اعتبارية كما فى قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا لان الموصوف بالزيادة ههنا هو الواحد المشار اليه وهو موصوف بزيادة الطيب باعتبار كونه بسرا على اعتبار كونه رطبا فالمغايرة فيه اعتبارية كذا فى العصام وتفسير الشارح رحمه الله بقوله (فى اصل ذلك الفعل) للاشارة الى ان الجار والمجرور محذوف ههنا والتقدير

زيادة على غيره فيه والاحتياج الى تقدير الجار والمجرور ليخرج نحو زيد زائد
 علما فانه اشتق لموصوف زيادة على غيره لكن في المشتق منه كذا وجهه العمام
 ثم قل لافائدة لادراج لفظ الاصل ويمكن ان يقال ان فائدة الادراج تجوز
 ان تكون للتأكيد والله اعلم * ثم شرع الشارح في بيان اعراب المتن وفي بيان فوائد
 القيود فقال (والباء في قوله زيادة اما ظرف لغو لموصوف) فيكون المعنى (اى
 لذات مبهمة متصفة بتلك الزيادة) فعلى هذا التفسير يجرى التعميم على ما مر لان
 الزيادة اعم من ان توجد في جانب ما قام به او في جانب ما وقع عليه وقوله (او ظرف
 مستقر) بالرفع عطفت على قوله اما ظرف لغو اى الباء فيه اما ظرف مستقر فيكون
 المعنى (اى لموصوف ملتبس بتلك الزيادة) ولا يخفى ما فيه من المساحة فن الباء
 ليس بظرف لغو ولا مستقر بل الجار مع مجروره قد مر * ثم شرع في بيان فوائد
 القيود فقال (فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات) اى من اسم الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة وكذا من اسماء الزمان والمكان والآلة (وقوله موصوف
 يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة) وانما يخرج (لان المراد بالموصوف ذات مبهمة
 متصفة بالزيادة ولا ايهام في تلك الاسماء) فان قولنا مسجد مثلا اشتق موصوف معين
 وهو المكان الذى وقع فيه السجدة وقال العمام انه لا حاجة في الاخراج الى حمل
 الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمان او مكان
 او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة مضاف يعنى ان المسجد موضوع مكان
 السجدة والمطلع لزمان الطلوع والمفتاح لآلة الفتح انتهى وانصر بعض احشيين
 لجانب الشارح بما صرح حوا ان اسمى الزمان والمكان موضوعان بل زمان والمكان
 باعتبار وقوع الفعل فيهما ولا يخفى ان اسم الفاعل موضوع لذات باعتبار صدور
 الفعل منه واسم المفعول موضوع لذات باعتبار وقوع الفعل عليه وكل منهما
 لموصوف فلا بد وان يكون كل من اسمى الزمان والمكان لموصوف فظهرت من
 ذلك ان كلامنا من اسماء الزمان والمكان والآلة لموصوف فلا بد من العناية يخرج
 انتهى فحينئذ سقط ما قال العمام من انه لا حاجة في الاخراج الى حمل اموصوف
 على ذلك (وقوله) اى قول المصنف في التعريف (بزيادة على غيره يخرج) اى
 هذا القيد (اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة) فان كلا منها ليس بموضوع
 لموصوف ملا بس بالزيادة على غيره في اصل الفعل بل كل منها موضوع
 لموصوف ملا بس باصل الفعل كما مر وقال العمام ان قوله يخرج اسم الفاعل
 والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا ما لم يتعرض
 لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شامله
 منع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة يعنى زيادة المبالغة على اصل

الفعل الا ان يقال لم يوضع بالزيادة على الغير ولم تعتبر اضافة زيادته على الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذ لم يكن المراد الزيادة المطلقة او التفضيل على جميع ما عداه فانه لا يذكّر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم انتهى * ولما فرغ من تعريف اسم التفضيل شرع في بيان صفته وشروط بناءه وعمله فقال (وهو) وقوله (اى اسم التفضيل) تفسير لمرجع الضمير وقوله (من حيث صيغته) قيد للموضوع يعنى ان هذا الكلام لبيان من حيث الصيغة (افعل) اى صيغة وزن افعل حال كونه (للمذكور) ووزن (فعلى) بضم الفاء حال كونه (للمؤنث) ولما خصص الصيغة على هذا الوزن واشتبه بخروج بعض ما غير من تلك الصيغة اشار الشارح الى دفع توهم الخروج بتحرير المراد فقال (وان كان) اى ولو كان هذا الوزن (بحسب اصل الوضع) يعنى وان كان مغيرا من هذا الاصل (فيدخل) اى حين اذا كان المراد هو الاعتبار لاصل الوضع يدخل (فيه) اى في وزن اسم التفضيل لفظ (خير) لفظ (شر) فانهما من اسم التفضيل (لكونهما) اى لكون هذين اللفظين (فى الاصل اخير واشرر فحفتا) اى فاريد تخفيف هاتين الكلمتين (بال حذف) اى بحذف الهمزة من اولهما (لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل) وقال العصام لا يكتفى بمجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا فى الاصل اخير واشرر بل خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والثانية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغير اخير واشر للجمع لانهما مغير اخير واشر المستعملين بمن انتهى ثم شرع في بيان شرط بناءه فقال (وشرطه) اى وشرط اسم التفضيل من حيث بناءه (ان يبنى) بصيغة المجهول ونائب فاعله راجع الى اسم التفضيل (اى) ان يجعل (اسم التفضيل) مبنيا (من) (حدث) اى من مصدر (ثلاثى) وقوله (لارباعى) قيد للثلاثى يعنى ان بناءه مقصور على الثلاثى ولا يجوز ان يبنى من الرباعى (مجرد) وقوله (لا مزيد فيه) ايضا قيد للمجرد يعنى المراد من اشتراط الثلاثى هو الثلاثى المجرد لا الثلاثى الذى زيد عليه حرف آخر وقوله (ليتمكن البناء) (اى بناء افعل وفعلى منه) اى من الثلاثى المجرد يعنى انما اشترط لبنائه ان يكون مبنيا من الثلاثى المجرد ليحصل امكان بناءه منه (اذ البناء) اى فان بناء افعل للمذكر وبناء فعلى للمؤنث حال كونه (من الرباعى) اى المحرّج نحو دحرج (والثلاثى) اى ومن الثلاثى (المزيدية) اى من نحو اكرم واكتسب واستخرج حال كونه (مع المحافظة على تمام حروفه) اى من غير حذف حرف منه (متعذر) اى غير تمكن (لان هذه الصيغة) وهى افعل وفعلى (لا اتسع) اى لا تحتمل

(الزيادة على ثلاثة احرف) فانه اذا زيد حرف آخر او حرفان يزول هذا البناء (ومع اسقاط بعضها) اى والحاصل انه اذا اريد بناؤه من الرباعى فصاعدا يجب اى يلزم احد الشقين احدهما محافظة اصل الحروف بتمامها والاخر اسقاط بعضها فالاول متعذر والثانى ممكن لكن غير جائز فانه لو سقط حرف او حرفان من الرباعى او من المزيد فيه لتصحيح بناءه (يلزم الالتباس) اى الالتباس ما بينى من الرباعى مثلا بما بينى من غيره وانما يلزم الالتباس باختيار الشق الثانى (فانه لا يعلم انه) اى افعال او فعلى (مشتق) اى هل هو مشتق (من الرباعى او) هو مشتق (من الثلاثى المجرد او) هو مشتق من الثلاثى (المزيد فيه) يعنى اذا قيل اخرج على وزن افعال من دحرج باسقاط داله لم يعلم انه مشتق من دحرج او من حرج وكذا لو قيل اخرج على وزن افعال من استخرج باسقاط زوائده لم يعلم انه مشتق من اخرج او من استخرج (فان هذه الحروف الثلاثة) وهى الحاء والراء والجيم مثلا فى اخرج (تحتل ان تكون تمام حروف ثلاثى مجرد) بان يكون اسم تفضيل من حرج (او بعض) اى ويحتمل ان تكون بعض (حروف رباعى مجرد كلها اصول) لكن اسقط الدال من دحرج فبقى ثلاثة احرف بان يكون اسم تفضيل من دحرج (او تكون) اى يحتمل ايضا ان يكون (من حروف المزيد فيه) اما من اصوله) يعنى احتمال كون الحروف الثلاثى من المزيد فيه على نوعين اما احتمال ان تكون الحروف الثلاثة التى ركب منها اسم التفضيل من الحروف الاصلية باسقاط الزوائد كلها (او من زوائده) يعنى او الحروف الثلاثة من الحروف الزوائد باسقاط الحروف الاصلية كلها (او ممتزجا منهما) اى من الاصول والزوائد بان يكون بعض الثلاثة المذكورة من حروفه الاصلية وبعضها من الزوائد والكل محتمل فحينئذ يلزم الالتباس المحذور منه (فلا يتبين ماهو المشتق) اى الاصل الذى يشتق اسم التفضيل (منه) اى من ذلك الاصل واذا لم يتبين (فلا يتعين المعنى) ايضا يعنى فلا يعلم ان اخرج هل هو بمعنى زيادة خروج او زيادة اخراج او زيادة استخراج وقوله (ليس بون) صفة للثلاثى المجرد ولذا فسره الشارح بقوله (اى من ثلاثى مجرد ليس بون) اى شرطه ان يكون من الثلاثى المجرد الذى ليس دالا على لون من الالوان كالحمرة والصفرة (ولا عيب) اى ولا دالا على عيب (ظاهرى) يعنى من عيب ظاهرى وسيجى فائدة التقيد بالظاهرى وانما اشترط بعد كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون لونا ولا عيبا ظاهريا (لان منهما) فاللام فى لان متعلق بليس وقوله منهما اى من اللون والعيب متعلق بمحذوف وهو (اشتق) وعلى هذا التقدير يكون قوله (افعل) نائب فاعل لاشتق وعلى هذا يكون اسم ان ضمير الشأن المحذوف يعنى ان وزن افعال الذى

اشتق من اللون والعيب يكون (غيره) (اي غير اسم التفضيل) يعنى لاسم الفاعل (كاحمر واعور) فان الوزن الاول من الحمرة التى هى لون من الالوان والثانى من العور الذى هو عيب من العيوب الظاهرة كلاهما على وزن افعال لكنهما لغير اسم التفضيل (فلو اشتق) اى فحينئذ لو اشتق (اسم التفضيل ايضا) اى كما اشتق اسم الفاعل الذى على هذا الوزن (منهما) اى من الحمرة والعور (لالتبس) اى التبس اسم التفضيل بغيره ولم يعلم (ان المراد) اى بوزن احمر (ذو حمرة و) بوزن اعور ذو (عور) بفتح الواو على ان يكونا اسمى فاعل (او) اى او المراد بوزن احمر أنه (زائد الحمرة او) بوزن اعور أنه زائد (العور) ولما كان المنفهم من قوله لان منهما افعال لغيره ان بناء افعال للصفة مقدم على بناءه للتفضيل اراد الشارح ان يقرر منعاً يجوز ان يورد على هذا فقال (وهذا التعليل) اى جعل علة امتناع بناءه من اللون والعيب كون هذا الوزن معيناً لغير اسم التفضيل فان بنى التفضيل منه ايضا لزم الالتباس (انما يتم) اى هذا التعليل (اذا تبين) اى ظهر (ان افعال للصفة مقدم بناؤه) اى بناء افعال للصفة (على افعال التفضيل) بان يعين هذا الوزن للصفة اولا (وهو) اى وكون بناءه للصفة مقدما على كونه للتفضيل (كذلك) اى الواقع هو (لان ما يدل على ثبوت مطاق الصفة مقدم بالطبع) اى بتقدمه طبيعى (على ما يدل على زيادة على الاخر فى الصفة) فان الاول هو المزيد عليه والثانى هو المزيد والمزيد عليه مقدم على المزيد (والاولى موافقة الوضع) وهو اعتبار كون هذا الوزن للصفة مقدما على اعتباره للتفضيل (الطبع) يعنى لكون الاعتبار الاول الطبيعى مقدما على الاعتبار الثانى الوضعى * ثم اراد ان يمثل له بقوله (مثل زيد افضل الناس) وقوله (فان الافضل) لبيان ان هذا المثال مطابق للممثل فان لفظ الافضل (اشتق من ثلاثى مجرد) وهو لفظ الفضل الذى من فضل يفضل والشرط الوجودى الذى هو كونه مشتقا من الثلاثى مجرد موجود وكذا شرطه العدمى فان الافضل المذكور (ليس بلون ولا عيب وهو) اى الحدث الذى اشتق منه لفظ افضل (الفضل) وهو ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب وكل ما هو شأنه كذلك يصح ان يكون مثالا له فهذا المثال يصح ان يكون مثالا له * ثم شرع فى بيان اسم التفضيل الذى اريد معناه بغير هذا اللفظ مع انه ليس بثلاثى مجرد او يكون من لون او من عيب فقال (فان قصد غيره) وفسر الشارح الضمير المجرور المضاف اليه لغير بقوله (اى غير الثلاثى مجرد) وفسر القصد بقوله (بان يراد) يعنى ان طريق قصد غير الثلاثى مجرد بطريق ان يراد وقوله (ان يدل) نائب فاعل يراد يعنى ان يراد الدلالة باللفظ الذى هو غير وزن افعال (على ان لاحد) اى على معنى

وهو أن لآحد (زيادة فيه) أى فى هذا الفعل (على غيره) أى على ذلك
 الآحد ولاشك أن هذا المعنى بعينه هو معنى اسم التفضيل ولكن يمتنع أن يشتق
 منه الوزن المخصوص الذى هو افعال لكون المشتق منه غير الثلاثى المجرى أو لكونه
 لونا أو عيبا فحينئذ أن قصد هذا المعنى بغير افعال (توصل إليه) أى إلى غير
 الثلاثى المجرى (باشدة) أى بلفظ اشدة (ونحوه) أى توصل أيضا نحو لفظ اشدة
 من لفظ أكثر وأسرع يعنى إذا امتنع اشتقاق لفظ افعال من مادة الحدث الذى
 قصد الزيادة فيه جعل لفظ اشدة ونحوه سببا لوصلته هذا المعنى وفى العصاه
 أن اللام فيما فسره الشارح من قوله إلى غير الثلاثى المجرى للعهد أى غير الثلاثى
 المجرى المعهود أى الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فحينئذ لا يرد على الشارح
 أن مرجع الضمير ليس بمجرد الثلاثى بل اخص منه وهو الثلاثى المجرى الذى
 ليس بلون ولا عيب * ثم أورد المصنف أمثلة ثلاثة على ترتيب اللف المرتب
 فقال (مثل هو اشدة منه استخراجا) وأراد الشارح أن يعين هذا المثال بقوله
 (مثال) أى هذا مثال (للالثلاثى المزيد فيه) وهو الاستخراج يعنى أنه لو أريد أن
 يدل لفظ على أن استخراج زيد مثلا زائد على استخراج عمر ومع أن اشتقاق
 لفظ افعال من استخراج ممتنع توصل إلى هذا المعنى بإيراد لفظ الاشدة الدال على
 زيادة الاستخراج الذى هو مرجع ضمير هو فى هو اشدة ومرجع الضمير المستتر
 فى اشدة الاستخراج الاشدة ومرجع الضمير المجرور فى منه الاستخراج المفضل
 عليه وجعل الحدث المطلوب تمييز له فحصل المفضل وهو فاعل لفظ اشدة والمفضل
 عليه وهو مجرور من وقوله (و) أكثر (بياضا) معصوف على قوله اشدة فى المثال
 الأول يعنى إذا قصد بيان زيادة بياض أحد على زيادة بياض الآخر قيل فيه هو أكثر
 بياضا منه وهذا المثال (مثال للون) وقوله (وعمى) عطف على قوله بياضا أى
 وهو أكثر عمى منه وهذا المثال (مثال للعب) وما قيد الشارح قوله ولا عيب بقوله
 ظاهرى أراد أن يبين وجه الاحتياج إلى هذا التقيد فقال (وحيث قيدنا العيب)
 أى لفظ العيب المنفى الواقع فى كلام المص (بالظاهرى) أى بقولنا الظاهرى حيث
 خرج منه العيب الباطنى الذى هو الجهل والبلادة ونحوها وبقي فى جواز البناء منه
 (لا يرد) أى لا يرد النقض على كلام المص (مثل اجهل وأبلد) وتقرير النقض أن قوله
 يشترط فى البناء أن لا يكون عيبا باطلا لأنه جار على نحو اجهل وأبلد وحكم المدعى
 متخلف فانهما جائزان فيلزم وجود المشروط بلا شرط فيجاب عنه تحرير المراد
 باننا لا نسلم أن قوله ولا عيب جار على أمثاله فإن مرادنا بالعيب المنفى هو العيب الظاهرى
 كالعمى والعرج وأما مثل الجهل والبلادة فهو عيب باطنى فيجوز البناء منه وقوله
 (ولكن) استدراك على قوله لا يرد يعنى أن التقيد بهذا القيد يدفع ما يرد عليه

من النقض المذكور ولكن لا يدفع الايراد الآخر الذي يرد على هذا التقييد فانه (يرد عليه انه صح على هذا التقدير) يعنى صحة البناء على تقدير كون العيب باطنيا تستلزم ان يصح (اشتقاق) لفظ (احق على معنى التفضيل) اى اذا قصد بهذا الاشتقاق دلالة على زيادة حماقة احد على غيره بان يقال زيد احق من عمرو (فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحق) اى وبين الحق فاذا صح الاولان يلزم ان يصح الاخير ايضا وقوله (ولكنهم) اشارة الى المقدمة الاستثنائية فيه يعنى لو صحاح اشتقاق الاحق لكن صحة اشتقاق الاحق غير جائز لانهم (حكموا بشذوذه) اى بشذوذ اشتقاق الاحق الواقع (فى نحو احق من ابن هبنقة) فانه لو كان حجة بناء على كونه من العيوب الباطنة لم يحكموا بشذوذه فان اللفظ الجارى على القياس لا يكون شاذا ولكنهم حكموا بشذوذه فيلزم ان لا يصح اشتقاقه واذا لم يصح اشتقاقه لم يصح اشتقاق امثاله ايضا وقال فى القاموس فى القاف وكعماس الاحق والقصير وهبنقة لقب ذى الودعات يزد بن ثروان فجعله لقباً لاكنية (والجواب) اى واجواب عن النقض (بان المراد) يعنى حاصل الجواب بمنع الجريان بخرير المراد من لفظ الاحق فى نحو احق من هبنقة يعنى لاسلم ان العيب فيه غير ظاهرى كاجهال فان المراد (باحق) اى المذكور فى ضمن الاحق فى نحو احق من هبنقة ليس بالحق الغير الظاهرى الذى يصح البناء منه قياسا بل المراد منه احق الظاهرى الذى لا يصح البناء منه فان المراد به (ما يبدو) اى ما يظهر (من اثر البلادة) وقوله (فى الظاهر) متعلق بيبدو فيكون حينئذ عيبا ظاهريا فلا يكون على القياس (كما حكى) اى ويؤيد كونه عيبا ظاهريا ما حكى (عن ابن هبنقة من تعليق خرزات) اى حكى عنه انه علق خرزات (وعظام وخبوط على عنقه وهو ذو لحية ضويلة فسئل) اى هبنقة (عن ذلك) اى عن التكلفات المذكورة من التعليق المذكور (فقال) اى هبنقة فى جوابه (لاعرف) اى تعليق لهذه الاشياء انما هو لتحصيل عرف فى (بها) اى بتلك المعلقات (نفسى ولا اضل) اى ولئلا اضل نفسى وقوله (وتقيد) تأيد لكمال حماقته الظاهرة بانه تقيد (ذات لية اخوه) اى اخو هبنقة (بقلادته) اى بقلادة اخيه هبنقة (فلما اصبح) اى فلما دخل هبنقة صباحا ورآى ان قلادته فى عنق اخيه (قال) اى لآخيه (يا اخى انت انا) يعنى انت هبنقة لكون القلادة الدالة عليه فيك واذا كان كذلك (فمن انا) لاني لو كنت انا لكات القلادة فى ثم اعترض الشارح على المحيب بهذا الجواب فقال (فيه) اى فى هذا الجواب (شائبة من حق) اى اى حصه فى المحيب من حماقة (ابن هبنقة) والمراد بالمحيب هو الفاضل الهندى (فانه) فان الحاصل من هذا الجواب (يقتضى جواز اشتقاق احق) اى

لفظ الاحق (من حق) اى من الحق الذى (لمن لا يكون بهذا الظهور) اى
 كظهوره في هبنقة (قياسا) لكونه حقا غير ظاهرى (وان يكون) اى ويقتضى
 ايضا ان يكون (اشتقاق اجهل وابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته) فقوله
 (ظاهرة) بالنصب خبر لقوله يكون في لمن يكون وقوله (على سبيل الشذوذ) خبر
 لقوله وان يكون الثانى يعنى يقتضى ان يكون هذا الاشتقاق لمن يكون فيه الجهل
 الظاهر والبلادة الظاهرة مشتقين على سبيل الشذوذ لا على سبيل القياس
 لكونهما عيبا ظاهريا (ولا يقول بذلك) احد (عاقل) اى هذا الجواب فاسد
 لانه لا يحكم بذلك عاقل بل يحكم به مثلك ايها المجيب في عدم العقل فانه لم يقل احد
 ولا يقول ايضا بان الجهل والبلادة نوعان احدهما انهما في الباطن فيكون
 الاشتقاق قياسا والاخر أنهما في الظاهر كالمقامة الظاهرة في هبنقة فيكون
 اشتقاقه شاذا كمثل بل قال كل واحد من العقلاء ان مثل اشتقاق اجهل وابلد
 قياسى لكونهما عيبين غير ظاهرين وقال العصام وقد شنع الشارح رحمه الله تشنعا
 شنيعا على الفاضل الهندى وذلك لانه كان منه امرأ بديعا ولا يرضى بمثله
 عن مثله مثله وقد أخذ كثيرا من فوائده شرحه هذا من حواشيه واعجب منه انه
 ليس مانقل من الهندى مرضياله كيف وقد كتب فيه فيه اشارة الى القدرح فيه كاهو
 دأبه انتهى يعنى ان الفاضل الهندى لم يلتزم صحة هذا حيث اشار اليه بقوله
 فيه واذا لم يلتزم فلا يلىق التشنيع بهذا والله اعلم * ثم الشارح اراد أن يؤيد
 كلامه بما حكى عن الشارح الرضى فقال (والشارح الرضى عد احق) اى
 عد لفظ احق من ما يشق قياسا على انه (من قبيل ابلد) مشتقا من البلادة
 (حيث قال) اى حيث قال الرضى (وينبغى ان يقال) اى ينبغى للمصنف ان يقول
 في بيان الاشتراط (من الالوان والعيوب الظاهرة) يعنى ان يقول مقيدا
 للعيوب الظاهرة (فان الباطنة) اى فان العيوب الباطنة (ينبنى منها) اى يصح
 ان ينبنى منها (افعال التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحق منه) ولما فرغ
 المصنف من بيان شروط بناء شرع في بيان ما يشق على القياس وما يشق
 على خلافه فقال (وقياسه) وهو مبتدأ وقوله (اى القياس الواقع في اسم
 التفضيل) تفسير لمرجع الضمير المجرور المضاف اليه وقوله (اشتقاقه) اشارة
 الى خبر المبتدأ يعنى ان خبره محذوف والى ان قوله (للفاعل) متعلق بذلك
 المحذوف على انه ظرف لغوله واتمافسر الشارح الضمير المجرور بقوله اى القياس
 الواقع ولم يقل اى قياس اسم التفضيل للاشارة الى ان هذا القياس ليس قياس
 نفس اسم التفضيل ونفس كونه اسم تفضيل بل هو قياس وقوع لفظ افعال
 اسم تفضيل يعنى اذا وقع لفظ افعال اسم تفضيل فقياس وقوعه ان يكون مشتقا

للفاعل اى دالا على زيادة قيام الفعل بفاعله على غيره (للمفعول) اى ليس
قياس الواقع فيه ان يكون مشتقا دالا على وقوع الفعل على احد زائدا على غيره
وانما كان القياس كذلك (فانه لو اشتق) اى اسم التفضيل (لكل منهما) اى من
الفاعل والمفعول (قياسا) اى اشتقاقا على القياس (مطردا) اى غير متخلف
بان كان لفظ افعال مشتركا بين ان يكون للفاعل وبين ان يكون للمفعول (لكثر
الالتباس) اى للزم كثرة الالتباس فانا اذا قلنا زيد اعلم من عمرو يلتبس لنا انه
هل المراد به زيادة العلية او زيادة المعلوماتية واما اذا علمنا القياس المذكور نعم ان
المراد به زيادة العلية (فاقتصروا) اى ولدفع هذا الالتباس اقتصروا
وحصروا القياس فى واحد منهما ثم رجحوا الاقتصار (على الاشرف) اى على
ما هو الاشرف منهما وهو الفاعل لانه اشرف من المفعول * ثم اشار الى جواز وقوعه
على خلاف القياس فقال ﴿وقد جاء﴾ اى اسم التفضيل ﴿للمفعول﴾ اى مشتقا للمفعول
حال كونه (على خلاف القياس فى مواضع قليلة) وحمله على معنى المفعول بمعونة
القرائن (نحو اعذر) مشتقا (من هو اشد معذورية) لامن هو اشد معذورية
﴿وايوم﴾ (من هو اشد ملومية) لامن هو اشد لائمة ﴿و﴾ (على هذا القياس)
﴿اشغل واشهر﴾ (واعرف) وانما وسط الشارح قوله على هذا القياس بين
العاطف والمعطوف لانه ترك تفسير هذه الكلمات الثلاث وفسر الكلمتين
الاوليين اعنى اعذر وايوم يعنى ان تفسير الثلاث الاخيرة مقيس على تفسير الاوليين
بان يفسر الاشغل بقولنا لمن هو اشد مشغولة والاشهر بقولنا لمن هو اشد
مشهورة والاعرف بقولنا لمن هو اشد معروفة وكذا احب اى اكثر محبوبة
واخوف اى اكثر مخوفة وغير ذلك مما سمع من العرب فان مجئ اسم التفضيل
لتفضيل المفعول سماعى كما فى الرضى الا انه قال فى التحفة هذا كثير مطرد اذا امن
اللبس اما لانه لم يستعمل الامنيا للمفعول نحو حب وسقط فى يده وعنى بكذا على
صفة الجهول واما لقربنة نحو * اشغل من ذات النحين * كما فى النكت للسيوطى
وفى شرح العصام اذا قصد فى هذه الامثلة التفضيل للفاعل توصل باشد ونحوه
قال الله تعالى ﴿والذين آمنوا اشد حبا لله﴾ لان احب شاع فى المفعول واذا قصد التفضيل
للفاعل فيما لم يجئ له افعال توصل به كذلك انتهى كذا فصله وحكاه زيني زاده
فى المغرب للكافية ثم قل بعد ما حكاه فاحفظه فانه من النفاث واللطائف * ثم شرع
المصنف فى بيان القياس فى استعماله فقال ﴿ويستعمل﴾ (اى اسم التفضيل)
﴿على احد ثلثة اوجه﴾ وقيد العصام بان استعماله على احد تلك
الثلاثة اذا لم يجعل معدولا كما فى اخر او لم يجعل اسما كما فى الدين او اذا لم يخرج
عن معناه نحو آخر بمعنى غير فتقول جاءنى رجل آخر انتهى وانما تحمل الشارح

ذكرها لكونها خارجة عن الاصل ومعدولة عنه والخارج لا يحتاج الى الاخراج
 بقيود ولذا لم يذكر العصام هذا المذكور على سبيل الاعتراض عليه باهاله
 بل على سبيل التنبيه والتعميم للفائدة * ولما ذكرت الالوجه الثلاثة في تركيب المتن
 واراد الشارح ان يذكر وجه الحصر في الثلاثة اراد ان يذكر الوجود الثلاثة
 قبل ذكر المصنف فقال (وهي) اي الوجود الثلاثة (استعماله) اي استعمال
 اسم التفضيل (بالاضافة اومن) وهو اصل استعماله (او اللام) اي استعماله
 باللام * ولما كان مال هذا الكلام الى تركيب قضية شرطية منفصلة بان يقال
 ان اسم التفضيل اما مستعمل بالاضافة واما مستعمل بمن واما مستعمل باللام
 وكانت القضية المنفصلة على ثلاثة اقسام وهي المنفصلة الحقيقية يعنى مانعة اجمع
 والخلو معا ومانعة اجمع فقط ومانعة الخلو فقط اراد الشارح ان يذكر ان هذه
 المنفصلة من اى قسم من الاقسام الثلاثة فقال (على سبيل الانفصال الحقيقي)
 يعنى ان بين هذه الاستعمالات الثلاثة منافاة في التحقق والاستثناء بمعنى انهما
 لا يتفيان بان لم يوجد واحد منهما ولا يجتمعان بان وجد الاستعمالان في كلمة
 واحدة بل يتحقق واحد منهما فقط وقوله (فلا بد من واحد منها) تفرع
 على كونها على سبيل الانفصال الحقيقي يعنى اذا كان هذا التقسيم على هذا
 السبيل فلا بد من تحقق واحد من الاقسام الثلاثة المذكورة في اسم التفضيل
 وقوله (لان وضعه) علة وجوب تحقق واحد منها ولا متناع ختونه عن واحد
 منها اى انما لم يجز الخلو عن احدها لان وضع اسم التفضيل (لتفضيل الشئ
 على غيره) لما عرفت في تعريفه فكان اسم التفضيل امرا نسبيا يقتضى ان ينسب
 احد الشئين الى الاخر اعنى اتساب المزيد على المزيد عليه واذا كان امرا نسبيا
 (فلا بد فيه) اى في اسم التفضيل (من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه) يعنى
 بالمزيد عليه ويسمى المزيد عليه في الاصطلاح بالمفضل عليه كما يسمى المزيد
 المفضل * ولما كان ذكر المفضل عليه متفاوتا في الظهور بان يكون لزوم ذكره
 بديها في بعض من الثلاثة ونظريا في بعض آخر اراد ان ينبه عليه بقوله (وذكره)
 اى ذكر المفضل عليه حال كونه (مع من و) مع (الاضافة ظاهر) اى وجوب ذكره
 فيهما ظاهرا لا يحتاج الى البيان فانه اذا قلت زيد اعلم من عمرو وزيد اعلم عمرو
 فالمفضل عليه الذى هو عمرو ومذكور فيهما بالبداهة (واما مع اللام) اى واما
 وجوب كونه مذكورا حال كونه مع اللام (فهو) اى المفضل عليه (في حكم
 المذكور ظاهرا) اى في حكم المحقق الذى يذكر ظاهرا وقوله (لانه يشار) علة
 لكونه في حكم المذكور يعنى انما يكون عدم ذكر المفضل عليه في صورة كون
 اسم التفضيل باللام كالمذكور في الحكم لان المشار اليه (باللام) انما يشار (الى معين)

كما هو وضع التعريف فاسم التفضيل المعين الذي يشار اليه هو المعين (لتعين
المفضل عليه) وقوله (مذكور) بالجر صفة معين يعنى الى المعين المذكور (قباه)
اي قبل اسم التفضيل (لفظا او حكما) وقوله (كما اذا طلب شخص) شروع
في تصوير كونه مذكورا لفظا يعنى اذا قلت او لا شخص من الاشخاص بان
يكون شخصا مبهما غير معين (افضل من زيد) فالمفضل هو الشخص والمفضل
عليه هو زيد وقد استعمل اسم التفضيل ههنا بمن ثم اذا ذكرت حال كونه
مبهما و اردت ان تعين ذلك الشخص (قلت عمرو افضل) بان تستعمله
باللام مريدا لتعيين ذلك الشخص ولترك المفضل عليه خوفا من التطويل وقوله
(اي الشخص الذي) تفسير للارادة المذكورة يعنى انما يصح التصوير المذكور
اذا اردت بعمر والشخص الذي (قائنا افضل من زيد) لا غير الشخص
الذي قائنا فانه حينئذ لا يصح التصوير المذكور واما تصوير كونه مذكورا حكما
كما اذا تصورت في نفسك طلب شخص افضل من زيد فوجدته عمرا و قلت بعد
تأمل يا عمرو افضل فان الانسان قديتفكر في مطلوب الغير فاذا لاحظته تصدى
الى الجواب عنه لنفسه وينزل نفسه منزلة ذلك الغير فيتكمم كأن الغير حاضر
ثمة فيكون العهد بين الاثنين حكما كذا قال المحشى محمد العيني ثم قال ان مقصود
الشارح من هذا التكلف توسيع دائرة الاحتمال ثم جعل قوله (فعلى هذا لا يكون
اللام في افعال التفضيل الالعهد) تفرعا على قوله كما اذا قلت يعنى اذا كان
المراد بعمر و افضل هو الشخص المذكور لفظا في قوله شخص افضل من زيد
او متصورا كما كان في المذكور الحكمى يجب ان يكون اللام في اسم التفضيل
المستعمل بها للعهد الخارجى والا يلزم ان يكون المفضل عليه غير مذكور فيبطل
ارادة الزيادة التي هي لازمة له وقوله (فيجب) تفرع على كون التقسيم انفصالا
حقيقيا مستلزما لعدم الحلو يعنى انه اذا كان اسم التفضيل غير خال عن احد تلك
الاستعمالات يمتنع خلوها عن احدها وايضا انه تمهيد وتبيه على ان مراد المصنف
بقوله اما مضافا او بمن او معرفة باللام انه يجب (ان يستعمل اما) (مضافا) وهو
وما بعده منصوب على انه بدل من محل قوله على احد ويؤيده تقدير قوله ان
يستعمل اي مضافا الى المفضل عليه ومثال الذي استعمل مضافا (نحو زيد
افضل الناس) (او بمن) اي او استعمل بمن الداخلة على المفضل عليه (نحو زيد
افضل من عمرو) (او معرفة باللام) اي او استعمل معرفة باللام الداخلة على
نفس اسم التفضيل (نحو زيد افضل) كما عرفت ما هو المراد منه فالفاء في قوله
(فلا يجوز) تفصيلى وفاعل لايجوز لفظ نحو زيد افضل فاترعه الشارح
من هذا الكلام ان مراده منه بيان عدم جواز الجمع بين الثلاثة ومزج ذلك

المتزاع بكلام المصنف وجعل قوله (الجمع بين الاثنين منها) فاعلا لقوله لا يجوز
يعنى ان الانفصال بين الثلاثة حقيقى فانه كما لا يجوز خلو اسم التفضيل عن احد
منها لا يجوز ايضا الجمع بين الامرين منها بناء على قول المصنف (نحو زيد
الافضل من عمر) يعنى لا يجوز هذا التركيب لانه جمع فيه بين الاستعمالين
وهما كونه باللام وكونه بمن (والا) اى وان جاز هذا التركيب الجامع لهما
(يكون) احد الحرفين لغوا اما (ذكر اللام) يكون لغوا ومن مفيدا
للمقصود (او) يكون ذكر (من لغوا) فيكون اللام مفيدا للمقصود * ولما توجه
على المصنف نقض بوقوع استعمالهما معا في قول الاعشى اراد الشارح دفع
هذا النقض بقوله (واما قوله * ولست بالاكثر منهم حصى * وانما العزة للكثير *)
حيث وقع الجمع في لفظ الاكثر بين اللام وبين من يعنى في قوله منهم (فليل)
اى فاجيب عنه بتأويل هذا البيت حيث قيل (من) يعنى ان هذا البيت ليس
مادة النقض لانه قيل ان لفظ من (فيه) اى في هذا البيت يعنى في قوله منهم
(ليست) اى تلك الكلمة (تفضيلية) اى ليست من التفضيلية التى هى من
خصائص اسم التفضيل وما استعمل فيه (بل) كلمة من في هذا البيت (بتبعيض)
وماهى لتبعيض ليست بالتفضيلية (اى لست) يعنى ان معنى البيت لست
ياعلقمة (من بينهم بالاكثر حصى) وهذا البيت من قول الاعشى فانه كان يفضل
عامرا على علقمة فقال لعلقمة ولست بالاكثر منهم حصى اى عددا يعنى اتبع
عامرا اكثر من اتبعك وانما العزة للكثير وهذا المثال من المصنف اشارة الى
عدم جواز الجمع بينهما * ثم اشار الى عدم جواز خلوده عن احد الاستعمالات
الثلاثة بقوله (ولا) او او فيه عاطفة ولازائدة للاشارة الى انه معصوف على
قوله فلا يجوز والمعطوف في قول المصنف قوله نحو زيد الافضل وفي قول
الشارح هو قوله (يجوز خلوده) اى خلو اسم التفضيل (عن الكل) اى كل من
الاستعمالات الثلاثة (ايضا) اى كما لا يجوز جمع الاثنين منها وانما لا يجوز نحو
(لقوات الغرض) وهو بيان زيادة الفضل في احد على غيره وذلك لا يتحقق
الا بذكر المفضل عليه كما عرفت وقوله (نحو) (زيد افضل) معصوف على
المثال الاول اى كما لا يجوز المثال الاول الذى يقدر فيه جمع الاثنين كذلك
لا يجوز هذا المثال الذى خلافه اسم التفضيل من الكل فان افضل ههنا لم يستعمل
باحد الثلاثة وخلا عنها فلا يعلم ان زيادة فضيلة زيد على فضيلة اى شخص فحينئذ
فات الغرض وقوله (الا ان يعلم) استثناء مفرغ من المفعول فيه المحذوف ليستعمل
اى يستعمل اسم التفضيل باحد من الاستعمالات الثلاثة في جميع الاوقات الا وقت
ان يعلم لحصول الغرض فقوله يعلم فعل مجهول ونائب فاعله مستتر راجع الى

(المفضل عليه) ولذا فسره الشارح بقوله المفضل عليه ومثال ما علم فيه المفضل عليه ولم يحتاج الى ذكره (مثل الله اكبر) لانه لما كان المفضل هو الذات الواجب علم ان المراد به الزيادة على ما سواه ثم اختلفوا في التقدير في مثله انه على اى استعمال من الثلاثة فلما امتنع الاول وهو تقدير اللام تعين الآخر ان الجواز ولذا قال الشارح (ويجوز ان يقال في مثله) اى فيما يجوز ان يستعمل خاليا عن الوجوه الثلاثة لكونه معلوما (ان المحذوف هو المضاف اليه) وقوله (باعتبار أنه) حال من قوله ان يقال يعنى يجوز ان يقال كذلك حال كون هذا القول بسبب اعتبار ذلك القائل على ان اسم التفصيل في مثل الله اكبر (مستعمل بالاضافة اى الله اكبر كل شىء) اى كل موجود سواء تم حذف المضاف اليه وهو جائز كفى قبل وبعد وقوله (او أنه) معطوف على قوله ان المحذوف اى يجوز ان يقال ان المحذوف في مثل الله اكبر لفظ (من مع محروره اى الله اكبر من كل شىء) يعنى باعتبار أنه مستعمل عن قال العصام انه اورد على قوله الله اكبر كل شىء في التقدير الاول انه لا يند من تعويض المضاف اليه يعنى انه لا يجوز التقدير الاول لكون المحذوف بلا تعويض واجيب بانه لم يعوض لان المضاف غير منصرف وهو مناف لتسوية ثم اورد على هذا الجواب ان تسوية العوض غير مناف لغير المنصرف بل المناف له تسوية الممكن كما سبق ولو سلم فامنع منع من تعويض الضمة عنه كفاى قبل وبعد من الغايات ثم قال واعلم انه ربما عجز احد اسم التفصيل ما هو في صورة منفصل عليه عن وليس بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفصيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيا محورا يدا فضل من عمرو ووقد يرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعال التفضيل يخرج عن معناه التفضيلي الى التجاوز والتباعد الذى يلزمه فان التفضيل بعد المفضل عن المفضل عليه فكأنه قال زيد متساعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفصيل عاريا عن الوجوه الثلاثة بحمله معنى اسم الفاعل قياسا عند المديد وسماها عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى ﴿وهو اهور عليه﴾ اذ ليس شىء اهور عليه تعالى من شىء وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة افعال اكثر من المطابقة احراءه ليجرى الاغلب الذى هو الاصل اى افعال من انتهى وبممكن ان يشاء ان قوله بحمله بمعنى اسم الفاعل يدل على ان باب الحجاز مفتوح فلا يلزم منه انتقاض كلام المصنف مع ان كثيرا من الاوصاف الالهية وافعالها غير مقيس على القواعد التى يستلزمها الحادثة كما قيل في تعريف لفظه الاخلاق والله اعلم * ثم شرع في بيان القواعد المحسوسة بكل من الاستعمالات الثلاثة فقال (فاذا اضيف)

(اي اسم التفضيل) يعني ان في كل من الثلاثة مسألة مخصوصة اما المسئلة التي اذا استعملت بالاضافة فانه اذا كان اسم التفضيل مستعملا بالاضافة (فله) اي فيجوز أن يكون لذلك (معين) اي جائز ان بان يراد واحد منهما (احدهما) اي احد المعينين الجائزين وقوله (وهو الاكثر) حلة معترضة داخلة بين المتبدأ الذي هو. قوله احدهما وبين الخبر الذي هو قوله (ان يقصده) و اشارت لك الجملة الى كون هذا المعنى اكثر استعمالا من الآخر الذي سيجي، يعني احد المعينين ان يقصد باسم التفضيل الذي اضيف الى المفضل عليه (الزيادة) ولما كان لفظ الزيادة مجملا بانها باى شئ قامت اراد الشارح ان يفسر مجموع الكلام بقوله (اي احدهما) للاشارة الى ان قوله ان يقصد خبره وبقوله (زيادة موصوفة) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو موصوف اسم التفضيل وقوله (المقصودة) بالرفع صفة للزيادة للاشارة الى ان قوله ان يقصد فعل مجهول مأول باسم المفعول وقوله (به) متعلق بالمقصودة والضمير المحرور راجع الى اسم التفضيل وانما فسر به ليصح الحمل بين المتبدأ الذي هو احدهما وبين الخبر الذي هو أن يقصد لان المتبدأ عبارة عن المعنى والخبر عبارة عن التقصد بمعنى المفعول اي المقصودية وهو صفة للمعنى الذي هو الزيادة فصفة الشئ لا يكون محمولا قبل حمل موصوفه فلا معنى لان يقال ان احد معني اسم التفضيل هو المقصود بل المعنى الصحيح ان يقال ان احد المعينين الزيادة المقصودة كذا في الحواشي الهندية وقال بعضهم ان الاولى ان يفسر بزيادة وصف موصوفه اه لان زيادة الموصوف غير معقولة بل المعقول زيادة الوصف وذكر العصام وجوها ثلاثة في تصحيح الحمل المذكور احدها جعل ان يحدف المضاف اي قصد احدها وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اي احدها حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اي ذوان يقصد ثم قال والشارح اشار الى دفعه اي الى دفع السؤال الوارد على الحمل بقوله احدهما زيادة موصوفه المقصودة به وكأنه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المال وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف انتهى ما قال المحشى العصام وقوله (على من) متعلق بالزيادة (اضيف اليه) وفسره الشارح بقوله (اي على ما) للاشارة الى ان من بمعنى ما يشمل غير العقلاء وبقوله (اضيف اسم التفضيل) للاشارة الى ان نائب الفاعل في اضيف مستتر وراجع الى اسم التفضيل وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (باعتبار تحققة في ضمن بعضهم) اشارة الى بيان وجه جواز ارادة الزيادة على غيره حيث يقتضى هذا القصد أن يتحقق الفعل في المزيد عليه والء متعلق بالقصد

والضمير في تحققة راجع الى ما وفي بعضهم راجع اليه ايضا باعتبار افراده يعنى ان قصد الزيادة على الغير بسبب اعتبار القائل تحقق المعنى الذى يوجد في ضمن بعض افراد ذلك المعنى والمراد بالبعض الذى وجد ذلك المعنى في ضمنه هو ماعدا المفضل ولا يخفى ما في تركيب الشارح من الاضطراب في افادة المعنى المراد وهو ان معنى اسم التفضيل وجد في الطرفين لكن في المفضل زائد على المعنى الذى وجد وتحقق في المفضل عليه ووجه المحشى محمد العيني كلامه بما ذكرناه ولذا قال العصام الاولى في ضمن ماعداه يعنى الاولى للشارح ان يقول في ضمن ماعداه اى ماعدا المفضل عليه لا ان يقول في ضمن بعضهم لئلا يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان انتهى وقوله (والا) بيان لعلة توجيه الشارح لكلام المصنف بان هذا القصد اتماما يصح بهذا الاعتبار لانه ان لم يعتبر تحقق ذلك المعنى فيما عداه وابقى على اطلاقه يعنى سواء تحقق في الفرد الذى يوجد في المفضل او في المفضل عليه (يلزم تفضيل الشيء على نفسه) فانه اذا قيل زيد افضل الناس واريد وجود الفضل في زيد وفي افراد الناس على السوية فيصدق على زيد لكونه من افراد الناس وادخلا فيهم لان فضيلته زائدة على فضيلتهم بخلاف ما اذا اعتبر في الناس انه الذى ماعدا زيدا فيكون زيد خارجا عنه * ثم اراد أن يبين وجه الاكثرية فقال (وانما كان هذا الاستعمال) اى استعمال المضاف مع قصد هذا المعنى (اكثر) اى من المعنى الذى سيحىء (لان وضع افعال لتفضيل الشيء على غيره) كما عرفت في تعريفه واذا كان وضعه لذلك (فالاولى) اى المعنى الموافق للوضع (ذكر المفضل) وهو الغير الذى اريد بقوله على غيره وكل استعمال يوافق التعريف يكون اولى مما لم يوافق وكل ما هو اولى فهو الاكثر فهذا المعنى اكثر * ثم اراد تفصيل اشتراط هذا الاستعمال فقال (فيشترط) (في استعماله) اى في استعمال اسم التفضيل المضاف (بهذا المعنى) اى بمعنى ان يقصد به الزيادة على غيره (ان يكون) وهو بتأويل المصدر نائب فاعل يشترط وفسر الشارح الضمير المستتر في يكون بقوله (موصوفه) للإشارة الى انه راجع الى الموصوف المذكور في ضمن قوله الزيادة لانه في معنى زيادة موصوفه كما عرفت يعنى ان كون موصوف اسم التفضيل (بعضا) (منهم) شرط في هذا الاستعمال ولما كان كون الشيء بعضا من شيء اعم من ان يكون ادخلا فيه بحسب المفهوم او بحسب الارادة اراد أن يميز بينهما بان المراد بكون المفضل الموصوف بعضا من المفضل ان يكون (ادخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ) فان لفظ الناس بحسب المفهوم صادق على زيد الموصوف (وان كان) اى ولو كان اى الموصوف (خارجا عنهم) اى ممن لا يصدق عليه لفظ الناس

بحسب الإرادة لأنه لو كان داخلاً أيضاً (بحسب الإرادة) يلزم تفضيل الشيء على نفسه كما عرفت وقوله (لأن المقصود) بيان لعللة الاشتراط أي وإنما اشترط لهذا الاستعمال بهذا المعنى كونه بعضهم لأن مقصود المستعمل (من استعماله لهذا المعنى) حيث قال زيد أفضل الناس ولم يقل أفضل غيره فقوله من استعماله مصدر مضاف إلى فاعله وقوله هذا منفعوله وقوله (تفضيل موصوفه) بالرفع خبر لأن معنى ان مقصوده من استعمال هذا التفضيل بهذه الصورة هو إرادة تفضيل موصوفه (على مشاركته) أي على مشاركتي ذلك الموصوف (في هذا المفهوم العام) وهو مفهوم الناس الشامل لذلك الموصوف وغيره من الناس (مثل زيد أفضل الناس) (أي أفضل من مشاركته في هذا النوع) أي في نوع الناسية يعني فضيلة زيد زائدة على الفضائل الموجودة في المشاركين له في كونهم ناساً وهذا مثال لما وجد فيه شرط الاستعمال قوله (فلا يجوز) تفرغ على ما لم يوجد فيه الشرط المذكور وإنما قيد الشارح عدم الجواز بقوله (بهذا المعنى) للإشارة إلى أنه يجوز التركيب الآتي إذا قصد به المعنى الثاني وقوله (قولك) للإشارة إلى ان قوله (يوسف أحسن أخوته) مثال مصنوع لأنه استشهد من كلام البلغاء ولأن الاشتراط المزبور بناء على عدم جواز هذا التركيب بل الأمر بالعكس يعني ان عدم جواز هذا التركيب لانعدام الشرط وقوله (خروجه) إشارة وتنبه على ما قلنا من توهم العكس يعني إنما لا يجوز هذا القول لانعدام الشرط الذي يشترط به الاستعمال بهذا المعنى وهو دخول موصوف اسم التفضيل فيمن يضاف إليهم وههنا ليس كذلك لأن يوسف الذي وصف بالأحسنة خرج (عنهم) (أي عن الأخوة) وقوله (بإضافتهم) متعلق بقوله لخروجه وبيان لسبب الخروج يعني ان كون يوسف خارجاً عنهم بسبب إضافة الأخوة (إليه) أي إلى الضمير الراجع إلى يوسف وهو الضمير المحرور في أخوته لأن حكم الإضافة ان يكون المضاف مابيناً للمضاف إليه ولو كان يوسف داخلاً في الأخوة لزم إضافة الشيء إلى نفسه فيكون المعنى ان يوسف ومن معه من أخوته أخوة يوسف وهذا محال كما لا يخفى * ثم شرع في ثاني المعنيين فقال ﴿ والثاني ان تقصده ﴾ أي باسم التفضيل (زيادة مطلقة) وقوله (أي ثاني معنيه) إشارة إلى ان قوله والثاني مبتدأ وإلى انه معطوف على قوله أحدهما يعني على الأحاد المضاف إلى الضمير المثني الراجع إلى معنيان وإلى ان الألف واللام عوض عن المضاف إليه وإنما فسره بهذا ولم يفسره بحذف الموصوف اعنى بقوله أي المعنى الثاني ليحصل المقابلة بين المعطوف والمعطوف عليه وقوله (زيادة) للإشارة إلى ان الاتحاد بين المبتدأ الذي هو عبارة عن المعنى وبين الخبر الذي هو قوله ان يقصد انما يقع بان يحمل عليه لفظ الزيادة لأنه هو المعنى وإلى ان قوله ان يقصد

انما حمل على المعنى مجازا بان يراد به ذو أن يقصد كما عرفت * ثم فسر قوله ان يقصد بتقدير جعله صفة المعنى بقوله (مقصودة) وهو بالرفع صفة لزيادة وقوله (مطلقة) بالرفع صفة بعد الصفة لزيادة وقوله (غير مقيدة) بالرفع صفة كاشفة للمطلقة اوردها لتصحيح تعلق قوله (بان تكون) يعنى معنى كون الزيادة المقصودة مطابقة هو أنها غير مقيدة بكونها زائدة (على المضاف اليه وحده) لا على غيره كما قصد فى المعنى الاول بل المقصود منها ان هذه الصفة زائدة فى الموصوف سواء كانت الزيادة على المضاف اليه او على غيره وقال العصام ان قوله غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده يوهم ان معنى الاطلاق انه غير مقيدة بهذا القيد يعنى كونها زائدة على المضاف اليه فقط فحينئذ لا ينافى هذا لكونها زائدة على المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه يعنى يوهم قوله وحده كون القصر اضافيا لاجتياها وليس كذلك بل القصر ههنا حقيقى صرح به الرضى ثم قال الا انه يشبه ان يكون بجميع ماسواه يعنى ان تصریح الرضى بان المراد منه جميع ماسواه وان كان ظاهره ارادة القصر الحقيقى لكن المتبادر منه انه قصر عرفى بان يراد بالجمع هو الجمع الذى من شأنه ارادة الزيادة عليه اذ لا معنى لان يقول يوسف احسن اخوته ويقصده ان زيادة حسنه ليست بمقيدة بكونها على اخوته بل مطلقة على غير اخوته من الحجر والشجر وهذا ليس بمراد بل المراد منه ان حسنه زائد على غيره من الناس سواء كان اخوته او غيره وهذا خلاصة ما اورده العصام ثم نشأ من بيان المعنى الثانى سؤال وهو أنه اذا لم يقصده الزيادة على من اضيف اليه فما الفائدة فى الاضافة فاراد المصنف ان يبين فائدة اضافته الى ما بعده فقال (ويضاف) وهو فعل مجهول وفسر الشارح نائب فاعله بقوله (اى اسم التفضيل) وفسر ما اضيف اليه بقوله (الى ما اضيف اليه) وضح هذا التفسير لكون الاضافة المذكورة فى ضمن قوله يضاف من الاسماء النسبية المستلزمة للظرفين اعنى المضاف والمضاف اليه واهمل المصنف ذكرها لمعلومتها يعنى ان اسم التفضيل اذا استعمل فى المعنى الثانى يضاف الى ما بعده (لتوضيح) يعنى فائدة الاضافة هو التوضيح وفسره الشارح بقوله (اى لتوضيح اسم التفضيل) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه والى انه مصدر مضاف الى مفعوله وان فاعله محذوف اى توضيح القاصد لاسم التفضيل (و) قوله (تخصيصه) بالجر عطف على قوله لتوضيح وهذا العطف يحتمل ان يكون عطف تفسير حيث قال العصام زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا كانت الى التكررة تكون للتخصيص ثم قال بعد بيان وجه الذكر وفيه نظر

اذلا وجه الى ذكره لان الاضافة اذا كانت للتوصيح تشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوصيح واما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص انتهى واقول يمكن ان يحمل وجه الذكر على تخصيص التوصيح والله اعلم وقوله (كما يضاف سائر الصفات) للاشارة الى ان تلك الاضافة لتلك الفائدة شائعة مستعملة في سائر الصفات وليس باستعمال غريب (نحو مصارع مصر) فان قوله مصارع يضم انيم اسم فاعل من المصارعة ففائدة اضافته الى مصر انما هي تخصيص المصارع بمصارع مصر (و) كذا قوله (حسن القوم) يعنى ان اضافة الحسن الى القوم ليست باضافة لفظية لانه ليس بمضاف الى معموله بل اضافة معنوية يعنى انه ليس المراد باضافة المصارع الى مصر وباضافة الحسن الى القوم ان المضاف ليس بداخل في المضاف اليه بان يكون من اضافة امباين الى امباين بل المراد بها توصيح المضاف فيجوز دخول المصارع في اهل مصر ودخول احسن في القوم وقوله (مما لا تفضيل فيه) بيان لقوله سائر الصفات يعنى المراد بسائر الصفات اصفات التى هي غير اسم التفضيل وقوله (فلا يشترط) تفريع على قوله ويضاف للتوصيح يعنى انه لما لم يقصد به الزيادة على المضاف اليه بل قصد بالاضافة توصيح اسم التفضيل لا يشترط (كونه) اى كون الموصوف (بعض المضاف اليه) وقوله (فيجوز) عطف على قوله فلا يشترط ويجوز ان يكون تفريعا عليه يعنى اذا لم يكن كونه بعضا من المضاف اليه شرطا فيجوز (بهذا المعنى) اى بالمعنى الثانى (ان يضيفه) اى ان يجعل اسم التفضيل مضافا (الى جماعة) وقوله (هو) مبتدأ راجع الى موصوف اسم التفضيل وقوله (داخل فيهم) اى فى الجماعة خبره والجملة صفة الجماعة يعنى انه يجوز ان يضاف اسم التفضيل الى الجماعة الذين كان ذلك الموصوف داخلا فيهم كما يضاف المصارع الى المصارعين الذين هو واحد منهم وكما يضاف الحسن الى القوم الذين هو واحد منهم * واعلم ان هذا المعنى لما كان بحكم الجواز مشتملا على ثلاثة انواع لانه اما ان يضاف الى جماعة او يضاف الى غير جماعة فالاول اما داخل فيهم او غير داخل فيهم * ولما اختصر المصنف فى التمثيل بما هو مضاف الى جماعة غير داخل فيهم اراد الشارح ان يستوفى الانواع فذكر النوع الذى هو ان يضيفه الى جماعة هو داخل فيهم بقوله (نحو قولك نينا صلى الله عليه وسلم افضل قریش) فان لفظ افضل مضاف الى جماعة قریش والموصوف بالافضية وهو نينا عليه السلام داخل فيهم ولكن المراد بالزيادة ليس زيادة مقيدة بكونها على قریش فقط بل المراد بها زيادة مطلقة شاملة لجميع الناس ولذا قال (اى افضل الناس من بين قریش) ثم مهد لما ذكره المصنف بالتمثيل فقال (وان يضيفه) يعنى

يجوز ايضا بهذا المعنى ان يضيف اسم التفضيل (الى جماعة من جنسه) اى من جنس الموصوف وقوله (ليس داخلا فيهم) صفة للجماعة ايضا يعنى الى الجماعة التى ليس الموصوف داخلا فيهم وان كان من جنسهم * ثم صرح بمثال المصنف فقال (كقولك) (يوسف احسن اخوته) (فان يوسف) اى مثال المصنف مطابق لهذا النوع فان الموصوف الذى هو لفظ يوسف (لا يدخل) اى لا يجوز ان يدخل (في جملة اخوة يوسف) لان المضاف اليه غير المضاف لمتين من ان اضافة الاخوة الى ضمير راجع تمنع جواز دخوله فيهم ثم ان هذا المثال بالنسبة الى كلام المصنف فاعل لقوله فيجوز وبالنسبة الى كلام الشارح بدل من قوله كقولك * ثم شرع الشارح فى بيان النوع الآخر الجائز الذى اهمله المصنف ايضا فقال (وان تضيفه) اى فيجوز بهذا المعنى ايضا ان تضيف اسم التفضيل (الى غير جماعة) اى الى غير الجماعة التى اريد تفضيله عليهم (نحو فلان اعلم بغداد) فان اعلم ليس بمضاف الى الجماعة التى اريد تفضيله عليهم كما فسره بقوله (اى اعلم ماسواه) يعنى المراد به انه اعلم ماسواه (وهو) اى لكن المراد بالاضافة ان ذلك الفلان (مختص) اى ممتاز من سائر الاعلمين (ببغداد) اى بكونه مضافا اليها (لانها) اى لان بلدة بغداد اما (منشأه) بان ولد فيها (او مسكنه) يعنى هذه الاضافة افادت تخصيصا لانها افادت تخصيص الاعلمية باهلها * ثم شرع فى بيان الفرق الآخر بين النوعين فقال (ويجوز فى) (النوع) (الاول) ثم فسره الشارح بقوله (من نوعى اسم التفضيل المضاف) فان الاول فى كلام المصنف يحتمل ان يراد به القسم الاول من الاقسام الثلاثة المستعمل بها وان يراد به النوع الاول ولذا قدر الشارح موصوف الاول بالنوع اجمالا واراد تفصيله بالتعيين بان المراد بالنوع الاول هو اول النوعين من اسم التفضيل المضاف * ثم عينه بقوله (وهو الذى) اى النوع الذى هو الاول من النوعين هو النوع الذى (يقصد به) الزيادة على من اضيف اليه) يجوز فيه الاستعمالان احدهما (الافراد) والآخر المطابقة (اى افراد اسم التفضيل) يعنى المعنى المراد بالافراد ان يجعل اسم التفضيل مفردا (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مثنى او جموعا) وقوله (وكذا التذكير) يعنى يجوز ايضا تذكير اسم التفضيل (وان كان) اى ولو كان (موصوفه) اى موصوف اسم التفضيل (مؤنثا) وامثلة الافراد (نحو زيد او الزيدان او الزيدون) وامثلة التأنيث (او هند او الهندان او الهندات) وقوله (افضل الناس) متعلق بالكل يعنى يحمل قوله افضل حال كونه مفردا مذكرا على كل واحد من المذكورات فيقال زيد افضل الناس والزيدان افضل الناس وكذا يقال هند افضل الناس والهندان افضل الناس * ثم شرع فى علة

هذا الحكم بقوله (وهذا) اى جواز افراد اسم التفضيل وتذكيره وعدم تطبيقه بالموصوف ثابت (لانه) اى لعله ان اسم التفضيل الذى يستعمل مضافا (يشابه افعال من) اى يشابه اسم التفضيل الذى يستعمل بمن وقوله (الذى) صفة لافعل من يعنى افعال الذى (ليس فيه) اى فيما يستعمل بمن (الا الافراد والتذكير) كما سيحى حكمه وقوله (فى كون المفضل عليه مذكورا معه) بيان لوجه الشبه يعنى ان ما هو مستعمل بالاضافة مشابه لما هو مستعمل بمن فى كون المفضل عليه مذكورا مع كل واحد منهما لان فى قولنا زيد افضل الناس وزيد افضل من عمرو يذكر المفضل عليه بخلاف ما يستعمل باللام اعنى قولنا زيد الافضل فان المفضل عليه ليس بمذكور فيه صراحة وقوله (والمطابقة) بالرفع معطوف على قوله الافراد اى يجوز فيه المطابقة ايضا * ولما كان لفظ المطابقة مصدرا يقتضى فاعلا اعنى المطابق بكسر الباء ومفعولا اعنى المطابق بفتحها وما به المطابقة اعنى صورتها اشار الشارح بقوله (اى مطابقة اسم التفضيل) الى فاعله وبقوله (افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتائنا) الى صورته وما ذكر المصنف بقوله (لمن هو) الى مطابقه وانما اورده باللام مع ان طابق متعد بنفسه لان من الاستعمال المقرر ان الفعل ان كان متعديا بنفسه ثم ابدل الى صورة المصدر يدخل فى مفعوله اللام للتقوية فكذا هذا يعنى ان يطابق اسم التفضيل من هو (اى اسم التفضيل) (صفة له) والضمير المحرور فى قوله له راجع الى الموصول وهو من يعنى الموصوف (نحو الزيدان فضلا للناس والزيدون) اى ونحو الزيدون (افضلوهم) اى افضلوا الناس وهذا ان المثالان للمطابقة فى التثنية واجمع وقوله (وهن فضلن النساء والهندان فضلياتهن والهنديات فضلياتهن) اى فضليات النساء وهذه الامثلة الثلاثة للمطابقة فى التائث وانما جاز المطابقة لموصوف فى صورة الاضافة (لمشابهته) اى حصول مشابهة المستعمل بالاضافة (ما) اى اسم التفضيل الذى (فيه الالف واللام) من جهة اخرى (فى كونه) اى فى كون ما هو المستعمل بالاضافة (معرفة) باضافته الى المعرفة يعنى ان المستعمل بالاضافة مشابه بوجه لما يستعمل بمن وبوجه آخر مشابه لما يستعمل باللام فيجوز الاعتبار فى كل من الشبهين فمن حيث كونه مشابها للاول ياخذ حكمه الذى هو الافراد ومن حيث كونه مشابها للثانى ياخذ حكمه الذى هو المطابقة * ثم شرع فى بيان حكم النوع الثانى بقوله (واما) (النوع) (الثانى) حال كونه (من نوعى اسم التفضيل المضاف وهو) اى النوع الثانى من النوعين (الذى يقصده به زيادة مطلقة) وقوله (و) (القسم) (المعرف باللام) عطف على المبتدأ وانما قدر الموصوف فى الاول بالنوع وفى الثانى بالقسم ليحصل الفرق بينهما لان الاول من اقسام المستعمل بالمضاف والثانى من

اقسام مطلق التفضيل لكن المراد به ههنا هو المعرف الذي يكون من الثاني
 و اشار الشارح اليه بقوله (منه) اى من النوع الثاني يعنى ان حكم اسم التفضيل الذي
 يقصد به زيادة مطلقة وحكم المعرف الذي يقصد به زيادة مطلقة واحد وهو قوله
 (فلا يد) اى لا يد (فيهما) اى فى النوع الثانى وفى المعرف منه (من المطابقة) واما
 اورد الشارح قوله فيهما لبيان العائد المحذوف من الجملة الخبرية الى المتبداً (اى
 مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً) وباعث التفسير
 ما مر سابقاً وقوله (لزوم مطابقة) بيان اعلة وجوب مطابقة (الصفة لموصوفها) وامتناع
 عدمها يعنى انما وجب تطبيق اسم التفضيل لموصوفه فى هذين الاستعمالين لكون تطبيق
 الصفة لموصوفها فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث اصلاً لا يعدل عنه (مع
 عدم قيام المانع وهو) اى المانع الذى يصح العدول عن الاصل عند قيامه (امتزاجه) اى
 لزوم كون اسم التفضيل متمزجاً (بمن التفضيلية لفظاً) كما فى المستعمل بمن فى نحو زيد
 افضل من عمرو (او معنى) كما فى المستعمل بالاضافة التى هى بمعنى حرف الجر فى نحو
 زيد افضل الناس لانه بمعنى انه افضل من الناس بخلاف النوع الذى يقصد به الزيادة
 المطلقة والذى هو المعرف باللام لانه لم يوجد هذا المانع فيهما (لعدم ذكر المفضل عليه
 بعدها) اى بعد النوع الثانى والقسم المعرف باللام منه واذا لم يذكر المفضل عليه
 فلا يتصور وجود من فيهما لانه لو كان موجوداً اقتضى مجروراً وما لا مجرور له
 لا جاره واما عدم كون المفضل عليه مذكوراً فى المعرف باللام فظاهر واما فى النوع الثانى
 فانه لو لم يقصد به زيادة على من اضيف اليه لم يكن المضاف اليه مفضلاً عليه له بل هو شئ
 آخر كما مر (و) (اسم التفضيل) (الذى) استعمل (بمن مفر د مذ كر لا غير) (اى لا غير
 المفرد المذكور لكر اهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو
 فى حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكأنها
 من تمام الكلمة) ولما فرغ المصنف من بيان مسائل اسم التفضيل ومبادئه واقسامه شرع
 فى بيان شروط عمله فقال (ولا يعمل) اى لا يعمل (اسم التفضيل) وقوله (فى) (اسم)
 (مظهر) متعلق بلا يعمل وظرف لقوله وهذا بيان نعموله الذى فرض عمله ثم نفى
 وزاد الشارح قوله (الرفع بالفاعلية) وهو بالنصب مفعول لا يعمل للاشارة الى ان
 المراد بالنفى نفى عمل الرفع حال كونه بالفاعلية واما فسر د به (بقريئة الاستثناء)
 يعنى ان الاستثناء بقوله الا اذا كان قريئة دالة على ان المراد بالنفى ههنا نفى رفعه
 بالفاعلية وقال العصام وجه كون الاستثناء قريئة ان العمل فى المستثنى بالرفع
 على الفاعلية يعنى ان وجهه كون المستثنى مثبتاً للعمل على طريق كونه رافعاً للمعموله
 بالفاعلية يعنى انه مقيد به فيقتضى هذا ان يكون النفى المفهوم من المستثنى منه ايضاً مقيداً
 به ثم قال وفيه بحث لانه لا يصح الاستثناء مع بقاء اصل العمل على عمومه يعنى

لا يعمل اصلا في مظهر بفاعليته والعمل في هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية انتهى
ولا يخفى ان في عبارة الشارح مخالفة لسائر الشراح فانهم قالوا ان المعنى انه
لا يعمل في مظهر الا اذا كان الخ والكلام في مقام النفي والاثبات في عمله في المظهر
لا في رفعه بالفاعلية مع انه يوهم جواز رفعه بغير الفاعلية والله اعلم * ثم اراد بيان
وجه تخصيص النفي بالمظهر فقال (واما خص) والظاهر انه على صيغة المعلوم
يعنى واما خص المصنف (المظهر) بالذكر ولم يقل ولا يعمل في الفاعل (لانه)
اى لان اسم التفضيل (يعمل في المضمر بلا شرط) واما كان عمله بلا شرط (لان
العمل في المضمر ضعيف) وقوله (لا يظهر) صفة لقوله ضعيف قائم مقام علة
الحكم بضعفه يعنى انه ضعيف لانه لا يظهر (اثره) اى اثر العامل (في اللفظ)
لكون المضمر مبنيا فاعرابه محلى واذا كان عمله في المضمر ضعيفا (فلا يحتاج) وهو
بصيغة المجهول (الى قوة العامل) اى الى تقوية عمله بضم الشروط واعتراض
عليه العصام بان ذكر المضمر بالاطلاق غير مرضى وليس كذلك لان الشارح
الرضي قيده بالمستتر فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وما ذكره من التعليل انما تم
في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر في لفظه
اثر العمل والاجاز عمله في سائر المبنيات انتهى يعنى ان قوله في المضمر يوهم انه
ضعف عمله في المضمر لكونه مضمرا لا لكونه مبنيا فحصل من الحصر في العلة عدم
ضعف عمله في سائر المبنيات وقوله فلا يجوز هند زيد افضل هي منه يقتضى
ان يكون المراد بالمظهر هو معناه اللغوي يعنى الذى ظهر في اللفظ سواء كان
اسما ظاهرا او ضميرا لان لفظه هي في هذا المثال اسم ظاهر بالمعنى الاول * ثم شرع
في بيان وجه تخصيص النفي بالفاعل فقال (واما خص) اى المصنف (بالفاعل)
يعنى اذار الكلام بين عمله في الفاعل وعدم عمله فيه ولم يتعرض لغير الفاعل
من المعمولات (لانه) اى لان اسم التفضيل (لا ينصب المفعول به سواء كان)
اى المفعول به (مظهرا او مضمرا) ثم ترقى في اهتمام عدم عمله فيه بقوله (بل ان
وجد بعده) اى بعد اسم التفضيل وقوله (ما يوهم ذلك) نائب فاعل وجد يعنى
ان وجد بعده لفظ يوهم كونه مفعولا به لاسم التفضيل (فافعل دال) اى
فحين وجد ان ذلك اللفظ كذلك لا يكون لفظ افعال عاملا في ذلك اللفظ الذى
يتوهم كونه مفعولا به بل يكون افعال قرينة دالة (على الفعل) المحذوف
(الناسب له) اى لذلك المفعول بالمفعولية (كقوله تعالى هو اعلم من يضل عن
سبيله) فان من يضل يوهم كونه مفعولا به لا علم لكنه ليس كذلك لان المعنى
(اى اعلم من كل واحد) ولفظ اعلم يدل على الفعل المحذوف وهو (يعلم من يضل)
* ثم شرع في بيان حال عمله في سائر المتعلقات فقال (واما الظرف والحال والتمييز
فيعمل) اى اسم التفضيل (فيها) اى في هذه المتعلقات (ايضا) اى كما انه يعمل

في المضمر (بلا شرط) وانما لم يشترط العمل بشيء في هذه المذكورات (لان الظرف والحال) اى هذين الاثنين من الثلاثة (تكفيهما) اى في عملهما (رائحة من الفعل) فلا يحتاج الى تقوية مشابهة عاملهما بالفعل باشتراط شيء مثالهما (نحو زيد احسن منك اليوم راكبا) فان احسن عمل بلا شرط في الظرف الذى هو اليوم وفي الحال التى هى راكبا (والتمييز) وهو بالنصب عطف على قوله لان الظرف اى وانما يعمل في التمييز بلا شرط لان التمييز (ينصبه ما يخلو) اى ينصبه العامل الذى يخلو (عن معنى الفعل ايضا) اى كما ينصبه الفعل وما بمعناه ومثال الذى ينصب التمييز حال كونه خاليا عن معنى الفعل (نحو رطل زيتا) فان عامل التمييز في هذا المثال هو لفظ رطل لكونه اسما مبهما تاما وهو خال عن معنى الفعل وعن رائحته * ثم شرع في بيان علة عدم عمله في الفاعل فقال (وانما لم يعمل) اى اسم التفضيل مع بقاء معنى الزيادة فيه (الرفع بالفاعلية) ويحتمل ان يكون قيد الرفع بالفاعلية قيدا وقوعيا لا احترازا كما نقلنا عن العصام لانه لم يتصور رفعه بغير الفاعلية حتى تكون فائدة التقييد احترازا عنه (لان هذا العمل) اى عمل اسم التفضيل في الفاعل المذكور (بالاصالة) اى حال كون ذلك العمل بالاصالة لا بالمشابهة (انما هو) اى ذلك العمل الذى بالاصالة (عمل الفعل) اى عمل الفعل فقط لا العمل الذى في غيره قوله انما خبر لان وانما كسرت مع انها في مقام الخبر لان كون مادة الالف والتون اذا وقعت خبرا فلها وجهان احدهما وقوعها خبرا عن اسم العين نحو زيد انه قائم والاخر وقوعها عن اسم المعنى فتكسر في الاول وتفتح في الثانى وفي هذا المقام وقعت خبرا عن اسم العين وهو قوله هذا العمل (وهو) اى والحال ان اسم التفضيل (لم يعمل عمل الفعل) اى العمل الذى بالاصالة وانما لم يعمل عمل الفعل (لانه) اى الشأن (ليس له) اى لاسم التفضيل (فعل بمعناه) اى فعل ملتبس بمعنى اسم التفضيل (فى الزيادة) بان يوجد فعل يكون دالا على اصل المصدر مع ضم الزيادة عليه وقوله (ليعمل) متعلق بليس بالنفى يعنى ليس له فعل كذلك حتى يعمل اى اسم التفضيل بمشابهة ذلك الفعل الدال على الزيادة (عمله) اى كعمل ذلك الفعل بخلاف اسم الفاعل وغيره من الصفات فانه يعمل عمل فعله لمشابهته بالفعل لانه لم يوجد فيه معنى الزيادة المانعة عن المشابهة * ولما بطل احتمال كونه عاملا بمشابهته للفعل بطل كذلك مشابهته لاسم الفاعل فاراد الشارح ان يذكر علة الثانى ايضا بقوله (ولانه) اى وانما بطل مشابهته باسم الفاعل لان اسم التفضيل (لما كان) فكان يحتمل ان تكون ناقصة وتامة فان كانت الاولى فاسمها ضمير مستتر راجع الى اسم التفضيل وقوله (فيما هو الاصل فيه) متعلق به وقوله (وهو استعماله بمن) جملة معترضة لحيدئذ يكون قوله (لا يثنى) وما بعده خبرا عنه

يعنى لما كان اسم التفضيل في استعماله الذي هو الاصل في اسم التفضيل لاينى
 (ولايجمع ولايؤنث) وان كان الاحتمال الثانى فتقواه لاينى وما بعده حالات منه
 اى لما وجد اسم التفضيل في استعماله الذى هو الاصل فيه غير مثنى وغير
 مجموع وغير مؤنث (بعد مشابهته) يعنى لما كان كذلك كانت مشابهته
 بعيدة (عن اسم الفاعل) واذا كانت بعيدة (فلا يعمل) اى اسم التفضيل
 (بمشابهته) اى بسبب مشابهته لاسم الفاعل (ايضا) اى كما يعمل بمشابهته
 للفعل وقوله (الا اذا كان) (اسم التفضيل) استثناء مفرغ يعنى لايعمل في الفاعل
 الظاهر في وقت من الاوقات الاوقت كونه (صفة) وفسر الشارح الصفة بقوله
 (اى وصفا سببيا) اى وصفا لا يكون فاعله ماجرى عليه بل يكون ذكر ماجرى
 عليه سبب متعلقه الذى هو فاعله فيكون اوصف سببيا منسوبا الى سببه
 الذى هو المتعلق وقوله (وهو في اللفظ) تمهيد لقوله (شئ) وشارة الى ان
 تعلق الصفة لشيء تعلق لفظى والى انه مقابل ما صرحه المصنف بقوله الا انى
 وهو قوله وهو فى المعنى يعنى ان اسم التفضيل اذا كان صفة لشيء فى اللفظ * ثم
 فسر كونه صفة لشيء بقوله (معتمدا عليه) اى معنى كونه صفة له كونه معتمدا على
 ذلك الشيء فى اللفظ ثم فسر طريق الاعتماد وسببه بقوله (بان يقع نعتا له) يعنى
 ان اعتماد اسم التفضيل على ذلك الشيء اما ان يكون نعتا له اى لذلك الشيء
 (او) يكون (خبرا عنه) اى عن ذلك الشيء (او) يكون (حالا) من ذلك الشيء
 * ولما بين تعلقه اللفظى شرع فى بيان تعلقه المعنوى بقوله (وهو) والواو فيه حالية
 يعنى اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء فى اللفظ واحال انه (فى المعنى) (صفة)
 (مسبب) واعلم ان العصاه حكى عن ارضى ان الاشهر فى اصطلاحهم تسمية
 المتعلق سببا لاسبابا وقل الهندي اتى بغير المشهور بالتبني على صحته وتحققه
 ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للموجب مسبب الاسباب اى جعل
 الاسباب اسبابا فلا سبب حيث كانت سببا وانما عدل عن السبب الى المسبب
 للتبني على انه لا يترجم ان يكون فى المعنى للسبب اواقع بل يكفى ان يكون ما جعله
 المتكلم سببا صحيحا كان جعله او سقيا انتهى مقل العصاه ملخصا وقل بعضهم
 المشهور فى اصطلاحهم ان يطبق على المتعلق اسم انسبب دون السبب
 ولا مناقشة فيه ولعله سمى سببا لان الكحل فى هذا المثال مثلا مسبب عين الرجل
 وعين زيد لان عينهما سبب للكحل وهو مسبب لهما انتهى وحصل التوجيه
 الذى ذكره فى نكتة العدول عن التعبير بالمتعلق او بالسبب ان اطلاق
 المسبب على المتعلق او على السبب اطلاق مجازى وقائده الاشارة الى كون
 المسبب جعليا بمعنى انه مجهول السبب وانما قدر الشارح قوله صفة للاشارة الى الخبر

المحذوف والى ان قوله لمسبب صفة للصفة اى هو فى المعنى صفة كأنه لمسبب
 وقوله (مشارك) بالجر صفة تفسيرية للمسبب للإشارة الى ان شرط ذلك المسبب
 ان يكون مشتركا (بين ذلك الشيء) وهو ما يكون اسم التفضيل صفة له فى اللفظ
 وجاريا عليه (وبين غيره) اى بين غير ذلك الشيء وسيأتى فوائد القيود وقوله
 (مفضل) بفتح الضاد المشددة وبالجر صفة نسبب ونائب فاعله مستتر تحته
 وهو راجع الى مفسره الشارح بقوله (ذلك المسبب) وقوله (باعتبار الاول)
 ظرف مستقر على انه حال من المستتر فى مفضل كذا فى المعرب واما تفسير الشارح
 بقوله (اى باعتبار تقييده) فهنا وفى قوله باعتبار غيره فيقتضى ان يكون المراد
 تعلق البائين بقوله مفضل واعتراض عليه الرضى بانه كيف تعلق باعتبار الاول
 وقوله باعتبار الثانى بالمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحر فين متأئين
 الى اسمين من نوع فلا يقال جلست فى الدار فى الصحراء ويقال جلست فى الدار
 فى اليوم نعم لو صح جعل الثانى بدلا من الاول صح كما يقال فى البلد فى الدار فيبدل
 البعض من الكل واجب بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله
 باعتبار الثانى حال من قوله على نفسه كذا نقل انضمام عنه ومن ثم اختار زنى
 زاده الحالية فال التفسير أن فى ذلك المسبب اعتبارين احدهما اعتباره مفضلا
 والاخر اعتباره مفضلا عليه فاما الاعتبار الاول فهو اعتبار تقييد ذلك المسبب
 (بذلك الشيء الذى اعتبر اولاً) وهو حريان صفة عليه فى اللفظ فقوله اعتبر
 اولاً إشارة الى ان الاول ليهنا اعتبارية لاذاتية فانه ان اعتبر جانب اللفظ يكون
 الاول اولاً وان اعتبر جانب المعنى يكون الثانى اولاً والمراد بالشيء الذى قيده
 المسبب هو ما ذكر بقوله شيء فكون اعتبار الاول اولاً كان منياً على اعتبار كون
 الشيء اولاً وقوله (على نفسه) متعلق بقوله مفضل وقوله (اى على نفس ذلك
 المسبب) تفسير للضمير المحرور اى ذلك المسبب كما كان مفضلاً باعتبار جريانه على
 الشيء يكون هو ايضاً مفضلاً على نفسه حال كونه (باعتبار غيره) (اى باعتبار تقييده)
 اى تقييد ذلك المسبب (غيره) اى بغير ذلك الاول وهو التقييد بالشيء (فيكون)
 اى المسبب (باعتبار الاول مفضلاً وباعتبار الثانى مفضلاً عليه) وقوله (منياً)
 (خبر بعد خبر لكان) يعنى اذا كان صفة كذلك منياً (او) انه منصوب على انه
 (حال من اسمه) اى اسم كان وهو ضمير راجع الى اسم التفضيل (او) منصوب
 على انه (صفة لمصدر محذوف اى تفضيلاً منياً) فيكون مفعولاً مطلقاً مجازياً
 لقوله مفضل وقال زنى زاده فى معرب الكافية ان كونه مفعولاً مطلقاً انساب
 لقوله الآتى وهو قوله لانه بمعنى حسن لان المقصود باشتراط كونه منياً هو
 تحصيل كونه بمعنى حسن ولا يحصل هذا الا بتفضيل اما بلا واسطة

اوبالواسطة وعدم الواسطة انما يكون بالاعراب الاخير وفي الاولين بواسطة
 اسم التفضيل والله اعلم (مثل ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه
 في عين زيد) (فرجلا) اي لفظ رجلا (هو الشيء الذي تمت له اسم التفضيل)
 وهو احسن (في اللفظ) لكونه بالتصنيف صفة لرجلا وقوله في عينه متعلق
 باحسن والضمير المجرور راجع الى رجلا ويجوز أن يكون حالا من الكحل
 (والكحل) بالرفع على انه فاعل لاحسن وهو (مسبب مشترك بين عين الرجل
 وبين عين زيد) اي وبين غيره الذي هو عين زيد وقوله (مفصل) بالرفع خبر
 لقوله (والكحل) اي ذلك الكحل كما كان مسببا ايضا كان مفضلا (باعتبار عين
 الرجل مفضل عليه) اي هو ايضا مفصل على نفسه (باعتبار عين زيد) ولا يخفى
 على المتفطن ما فيه من التسامح في قوله باعتبار عين الرجل وباعتبار عين زيد لانه
 في الحقيقة ليس الموصوف بالمفصل والمفضل عليه هو عين الرجل وعين زيد بل
 الموصوف بهما هو الكحل الذي في عينهما ولعل العدول عن الحقيقة للإشارة
 الى ان علة التعاير الاعتباري هي تعابر العينين والله اعلم ثم سرع الشارح في بيان
 وجه الاشتراط بقوله (وانما اشترط ان يكون) اي اسم التفضيل وقوله (في اللفظ)
 متعلق بقوله (تاسا) اي انما جعل كون اسم التفضيل تاسا في اللفظ (لشيء) وجاريا
 عليه (و) ايضا كونه تاسا (في المعنى لسببه) شرطا في عمله في المعامل الظاهر
 (ليحصل له) اي لاسم التفضيل (صاحب) اي موصوف (يعتمد) ذلك
 اسم التفضيل (عليه) اي على ذلك صاحب بان يكون حرا او صفة او حالا كما
 مر (ويحصل له) اي وايضا ليحصل لاسم التفضيل (مظهر متعلق بذلك
 صاحب) حتى تكون الصفة به وصفا سببيا لانه بالاعتماد تحصل المسببية
 وبكونه وصفا سببيا يحصل كون فاعله مظهرا لانه لو لم يكن سببيا كان فاعله
 مضمرا او مستترا واليه اشار بقوله (حتى يتيسر عمله) اي انما قصد تحصيل
 هذين الامرين ليقع بذلك تيسر عمل اسم التفضيل (فيه) اي في المظهر وقوله
 (كالصفة المشبهة) اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اشتراط الاعتماد كاف في عمله
 كما كان كافيا في اسم الفاعل حيث لم يشترط فيه كون المتعلق متعلق الموصوف
 و اشار الى دفعه بان اسم التفضيل كالصفة المشبهة في عدم الكفاية المذكورة
 (لانحطاط رتبتهما) اي رتبة اسم التفضيل والصفة المشبهة (عن رتبة اسم الفاعل
 فانه) اي لان اسم الفاعل (يعمل في المظهر) اي في الظاهر الذي يقع
 بعده سواء كان اي ذلك الظاهر (من متعلقات الموصوف) نحو زيد ضارب
 غلامه (او لم يكن) اي او لم يكن ذلك الظاهر من متعلقات الموصوف (مثل زيد
 ضارب عمرا) فان عمرا وقع مفعولا ظاهرا له ونصبه الضارب مع انه لم يكن من

متعلقات زيد ولهذا الفرق الحاصل بينهما وبين اسم الفاعل اشترط فيهما كون الظاهر من متعلقات الموصوف ولم يشترط ذلك في اسم الفاعل ولتقائل ان يقول ان الكلام في عمله في الفاعل الظاهر وماقاله الشارح في عمله في المفعول الظاهر وقد وقع الالتباس في عمل اسم التفضيل والصفة المشبهة في المفعول فان قيل ان مراده من متعلق الموصوف ما كان فاعلا ومن غيره ما كان مفعولا فانا حمل كلام مثل الشارح على هذا المعنى البعيد غير لائق والله اعلم * ثم شرع الشارح في بيان فائدة تقييد المسبب بالاشتراك فقال (وانما اشترط) اى في العمل (ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد انحائها بالذات) يعنى ان المفضل والمفضل عليه وان كانا متحدين بالذات لكن اشترط في كونه عاملا اعتبار التباين بينهما بالوصف وهو كونه مفضلا ومفضلا عليه فان اعتبره مفضلا غير اعتبره مفضلا عليه ففائدة ذلك الاشتراك (ليخرج عنه) اى عن اسم التفضيل الذى ذكرناه (مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد) فانه غير جائز صرح بذلك فى الحواشى الهدية * ثم ذكر الشارح وجه خروجه بقوله (فانهما مختلفان) اى اتماخرج مثل هذا القول لان الكحل فى هذا التركيب لما ذكر مكررا كانا مختلفين (بالذات بخلاف الكحل الماحوظ مطلقا) اى سواء كان فى عين الرجل او فى عين زيد يعنى ان الكحل الواحد الماحوظ فى المسئلة السابقة مستعد لان يعتبر مفضلا ومفضلا لانه الماحوظ (المقيد تارة بهذا) اى بكونه فى عين الرجل (وتارة بذلك) اى بكونه فى عين زيد (فانه) اى فان الكحل الماحوظ المنقيد بالاعتبارين (واحد بالذات ومختلف بالاعتبار) بخلاف المذكورين فى هذا المثال فانهما مختلفان بالذات فقوله فانهما الخ دليل للخروج وقوله (ولثلايىقى) دليل لقصد الاخراج يعنى انما قصد اخراج هذا المثال منه حيث قيد باتحاده بالذات ثلايىقى اى لتحصيل انعدام بقاء اسم التفضيل (على ما) اى على الاستعمال الذى (هو الاصل فى اسم التفضيل وهو) اى وذلك الاصل (التباين بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه) وقوله (ليسهل) دليل لقوله ثلايىقى يعنى انما اعتبر اخراجه عما هو اصل فى استعماله ليكون (اخراجه) اى اخراج اسم التفضيل (عن المعنى التفضيلى بالنفى) سهلا (كما سيتضح فائدته) اى فائدة الاخراج وانما كان اخراجه بهذا التقدير سهلا لعدم قوة المعنى التفضيلى لكونه ثابتا من وجه دون وجه لعدم تحققه باعتبار اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالاعتبار * ثم شرع فى بيان وجه اشتراط العمل المذكور بكونه منفيا فقال (وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ) اى لان اسم التفضيل (عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله) ثم الشارح جعل هذا الدليل تمهيدا

لكلام المصنف فقال (وانما قلنا انه عند كونه منفيًا يكون بمعنى الفعل) ليوجد ربط
 كلامه وهو قوله (لانه) بقوله منفيًا يعنى انما قال المصنف منفيًا لانه (اى) لان
 (احسن فى هذا المثال) اى فى المثال الذى اورد المصنف وهو قوله مارأيت
 رجلا الخ (بمعنى حسن) ثم اشار الى تعميم هذا الحكم بقوله (وكذا) اى كما ان لفظ
 احسن الذى من مادة الحسن اذا سلط عليه النفي يكون بمعنى حسن كذلك (كل
 افعال) اى كل ما هو على وزن افعال (فى المواد الاخر) اى سواء كان مشتق من
 الحسن او من غيره من المواد نحو اكرم واعلم اذا سلط عليه النفي يكون (بمعنى
 فعل) مثلاً اذا قلنا مارأيت رجلاً اكرم من زيد او اعلم من زيد يكون بمعنى كرم
 وعلم لنفى الزيادة فيه وفى بعض الحواشى انه يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل
 يثبت بقيد كونه منفيًا لاجتماع الشروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المتن وان الشرط
 الاول ليتحقق الاعتماد او الشرط الاول ليتحقق الثانى ليحصل له مظهر يتعلق
 بذلك الصاحب حتى يعمل فى المظهر واقد احسن الشارح فى بيان القيود
 والشروط انتهى * ولما كان توجه النفي على اسم التفضيل محتلاً معينين اراد
 الشارح ان يشير الى ذلك الاحتمال فقال (وهذه العبارة) اى عبارة قوله مارأيت
 رجلاً احسن فى عينه الخ (تحتل معنيين احدهما) اى احد المعنيين المحتملين
 (ان يكون احسن) اى لفظ احسن وقوله (مثلاً) للاشارة الى ان احد هذين
 الاحتمالين غير منحصر فى لفظ احسن بل هو شامل لكل ما هو على وزن افعال
 واقعاً فى حيز النفي فعوله احسن اسم ان يكون وقوله (بعد النفي) حال منه وقوله
 (بمعنى حسن) ظرف مستقر خبره يعنى ان كل ما هو على وزن احسن اذا وقع
 بعد النفي يكون بمعنى حسن اى بمعنى فعل ذلك الوزن وانما يكون كذلك (لانه
 اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه) النفي (الى قيد) اى الى قيد اسم
 التفضيل (الذى) اى القيد الذى (هو الزيادة فيفيد) اى يفيد هذا التركيب
 مع استيلاء النفي على زيادته معنى وهو (انه ليس حسن كحل عين رجل زائداً
 على كحل عين زيد) واذا توجه النفي الى القيد الذى هو الزيادة الزائدة على
 اصل الفعل فقط لاعلى مجموع القيد والمقيد (فيبقى) فينثني بقى (اصل حسن
 كحل عين رجل) حال كون ذلك الحسن الباقي (مقيساً الى زيد) اى الى حسن
 الكحل فى عين زيد وقياس الحسن الباقي الى زيد بحسب ما يفيد هذا التركيب
 يجوز بوجهين (امان يساويه) اى يساوى حسن كحل عين الرجل المقيس حسن
 كحل عين زيد بحيث لم يكن فى احدهما زيادة على الآخر (اوبان يكون) اى او
 بان يكون حسن كحل عين الرجل (دون) اى منحطاً عن حسن عين زيد (والمساواة)
 اى الاحتمال الاول الذى هو كون كل من الكحلين مساويًا للآخر وان كان

جائزاً بحسب ما يفيد التركيب لكنه غير ملائم في هذه المسئلة لانه (ياباه) اى يرد ارادته (مقام المدح) لان المقصود ههنا مدح الكحل الذى فى عين زيد (فرجع المعنى) يعنى فاذا لم يكن ارادة المساواة مناسباً وملائماً لقرينة المقام رجع معنى هذا التركيب (الى انه حسن فى عين كل احد) سوى زيد (الكحل) يعنى بقى بعد النفي اصل حسن الكحل الذى فى عين من سوى زيد لكن الحسن الباقى (دون حسنه) اى منحط عن الحسن الذى (فى عين زيد) واذا كان المعنى كذلك فينقلب المعنى (فيكون) لفظ (احسن) حال كونه (مع النفي) اى باعتبار اسناده الى من سوى زيد (بمعنى حسن) اى بالمعنى الذى هو اصل الفعل فاذا لم يقصد المساواة يكون باعتبار اسناده الى كحل عين زيد بمعنى احسن اى مع الزيادة (والتأنيها) اى تانى المعنيين اللذين تحتلها هذه العبارة (هو أن يجعل احسن قبل تسليط النفي عليه مجرداً عن الزيادة) يعنى ليس المراد من قوله رأيت رجلاً احسن انه احسن من غيره وان حسنه زائد على غيره وهذا المعنى الذى جرد فيه من الزيادة مع قطع النظر عن النفي جائز (عرفاً) وان لم يحز لغة وانما جاز ذلك فى العرف (لان نفي الزيادة لا يلايم المدح) لان المقصود بالمدح اثبات الزيادة لحسن زيد وهذا المقصود لا يحصل بنفى زيادة الحسن عن غيره لان نفي زيادة الحسن عن غيره اعم من ان يكون مساوياً وان يكون بدونه والاعم لا يدل على الاخص الذى هو المقصود وهو اثبات ان يكون بدونه (فبقى) اى حينئذ بقى (اصل الحسن) قبل توجه النفي لما مر من التجريد قبل النفي (وتوجه النفي الى حسن رجل) مقيداً بكونه (مقيساً الى حسن زيد) يعنى ان النفي يتوجه الى القياس يعنى ان حسن احد لا يقاس الى حسن زيد ولا مشابهة فيه وذلك القياس الذى قصد نفيه (اما بالمساواة) بان يكون المعنى ما رأيت حسن رجل حال كونه مساوياً لحسن زيد (او بكونه دونه) بان يكون المعنى ما رأيت حسن رجل هو دون حسن زيد (والقياس) اى قياس حسن رجل الى حسن زيد (بكونه) اى بكون حسن رجل (دونه) اى دون حسن زيد (لايناسب المقام) لانا اذا قلنا ما رأيت الرجل الذى حسنه دون حسن زيد لا يقتضى كون حسن زيد زائداً بل يقتضى اما كون حسن الرجل مساوياً له او احسن منه وهذا مناف لقصد المدح واذا لم يحز الشق الثانى تعين الشق الاول وهو نفي قياس المساواة (فرجع المعنى) اى معنى هذا التركيب (الى ما رأيت رجلاً حسن فى عين الكحل حسنه) اى كحسن الكحل الذى (فى عين زيد فانتي) اى حينئذ انتفى (المساواة والزيادة) اى اذا انتفى المساواة فانتفاء الزيادة (بالطريق الاولى) ولما كان انتفاء المساواة شاملاً لما يكون ناقصاً وزائداً أراد ان يضم اليه معونة اقتضاء المقام فقال (لما اقتضاه المقام) يعنى ان حمل نفي المساواة على نفي الزيادة لامر اقتضاه مقام المدح

ثم شرع في بيان الوجه الآخر الذي يجوز حمل الكلام عليه فقال (ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة) يعني في قولك ليس حسن عين الرجل مساويا لعين زيد حيث يجوز أن يقصد بهذا النفي (نفي الزيادة ايضا) اى كما قصد به نفي المساواة يعنى بلا احتياج الى ضم المقام اليه لان نفي المساواة على هذا التقدير مستلزم لنفي الزيادة فيدل قوله ليس بمساو على نفي المساواة بالمطابقة وعلى نفي الزيادة بالاتزام وانما يدل عليه بالاتزام (لان في الزائد على شئ) فقوله في الزائد خبر مقدم لان وقوله (مايساويه) اسمها وقوله (مع زيادة) حال من المستتر الراجع الى الموصول في مايساويه يعنى انه يوجد في الشئ الزائد على شئ الشئ الذى يساوى ذلك الزائد مع شئ زائد على ذلك الزائد مثلا اذا قلنا الثمانية ليست بمساوية للعشرة فكما يدل هذا الكلام على نفي المساواة يدل ايضا على نفي الزيادة في مقام المبالغة لان في العشرة شيئين احدهما الثمانية التى هى مساوية للثمانية الاولى وانيهما الانسان الذى هو زائد على الثمانية التى في ضمن العشرة وبهما تكون العشرة عشرة فرجع معنى قولنا الثمانية ليست بمساوية الى انه ليس فيه الثمانية التى في ضمن العشرة ولا الانسان الزائدان عليها وقوله (فيصح) تفرغ لقوله لان في الزائد يعنى اذا صح وجود المساوى مع الزيادة يصح (ان يقصد به عرف نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد) يعنى يصح ان يقصد بمعونه العرف نفي المساواة سواء كان المساوى هو المساوى الذى في ضمن الزائد او المساوى الذى ليس في ضمنه يعنى يصح ان يقصد بقولنا مثلا ان الثمانية ليست بمساوية للعشرة انها ليست بمساوية للثمانية التى وقعت جزأ للعشرة ولان الانسان الذى هو جزء زائد عليه وقوله (فانتي) تفرغ لقوله فيصح يعنى اذا صح هذا القصد في العرف ففي قولنا ليس حسن رجل مساويا لحسن زيد يجوز ان ينفي (الزائد ايضا) اى كما انتفى المساواة وقوله (فيحصل) تفرغ للمجموع يعنى اذا صح هذا المجموع يحصل (من جميع ذلك) فيما نحن فيه (ان حسن كل عين كل رجل دون حسن كل عين زيد) فانه لما انتفى الشقان من المساواة والزيادة تعين قصد الشق الثالث الذى هو نقصان (وذلك) اى وذلك القصد (كمال المدح) فوجه الكمال ان فيه مبالغة من جهة ان حسن عين زيد لا يقاس بحسن احد غيره ولو فرض وجود حسن مساو له في احد لا يكون ذلك المساوى ايضا مشابها له في كيفيته وان كان مساويا في كميته (فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضى جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبنى ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا) وهذا السؤال وارد على قوله منفيًا بطريق النقص الحقيقي يعنى ان قولك الا اذا كان صفة لشئ الخ جار بعينه على قولنا ما رأيت رجلا الخ لان لفظ افضل وقع صفة

لرجل حال كونه منفيا وكل ما يصدق عليه ذلك يجوز عمل اسم التفضيل فيه في المظهر مع ان حكم المدعى وهو الجواز متخالف في مثل هذا المثال ما كان المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات وقوله (كما جاز في المثال المذكور) يعنى يقتضى جواز عمله في هذا المثال كما اقتضى في المثال السابق وهذا اشارة الى الجريان فاجاب عنه بمنع الجريان بقوله (قلنا) يعنى لانسلم جريان هذا الكلام بعينه في هذا المثال الغير الجائز وانما يجرى عليه اذا لم يكن فرق بينهما وليس كذلك بل (فرق بين المثالين) اى بين قولنا ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبين ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد (فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور) وهو المثال الجائز الذى اورده المصنف في المتن (متحدا بالذات) وهو الكحل الذى هو واحد بالذات ومتغاير بالاعتبار كما مر (والاصل في اسم التفضيل) يعنى ان المثال المذكور وقع على خلاف الاصل لان الاصل فيه (ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات) اى كما كانا مختلفين بالاعتبار كما وقع في مادة النقص فن المفضل فيه هو ابوه والمفضل عليه هو زيد وهما مختلفان بالذات (ففي صورة الاتحاد) وهى صورة المثال الاول الجائز حيث اتحد فيه بالذات (ضعف المعنى التفضيلى) لوجود خلاف ماهو الاصل فيه والعدول عنه (فاذا زال) يعنى اذا ضعف المعنى التفضيلى باستعماله على خلاف الاصل وزال ايضا ذلك المعنى الضعيف مرة اخرى (بالنفى) اى بتسايط النفي عليه (زال) اى زال ذلك المعنى التفضيلى الضعيف (بالكلية) اى لم يسبق له معنى تفضيلى اصلا (ولم يسبق له) اى لاسم التفضيل (قوة ان يعود حكمه) وهو عدم جواز العمل في الظاهر اصلا (بعد الزوال) اى بعد أن يكون ذلك الحكم زائلا لنفى (بخلاف ما رأيت) اى بخلاف مادة النقص وهو قولنا ما رأيت (رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل) وهو ابوه (والمفضل عليه) وهو زيد (فيه مختلفان بالذات) اى مختلفان في هذا المثال فحينئذ كان استعماله على الاصل فاذا استعمل على الاصل (فلا ضعف في معناه التفضيلى) فاذا انعدم الضعف (فله) اى فجاز للمعنى التفضيلى (قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو) اى الحكم المذكور (عدم جواز عمله في المظهر) ثم النجاة ما جوازوا عمل اسم التفضيل في المظهر اذا وقع على الصورة المذكورة اثبتوا جواز ذلك بكونه بمعنى حسن وما كان اقتضاء الجواز جواز وجه آخر وهو عدم العمل اراد أن يشير الى وجه ترجيح العمل على غيره بحيث يقتضى وجهها قريبا لوجوب فقال (مع انهم) فقوله مع منصوب على انه مفعول فيه ليعمل اى الذى يتعاقب به اللام في قوله لانه بمعنى حسن يعنى ان اسم التفضيل يعمل في هذه الصورة لكونه بمعنى حسن وانعدم

جواز خلافه وهو رفع احسن لان العرب (لورفعوا) (احسن بالخبرية) ولم يكن منصوبا بالنعتية (و) رفعوا (الكحل بالابتداء) ولم يكن فاعلا لاحسن (انفصلوا) اى للزم على من رفعه كذلك فساد وهو الفصل (بين احسن ومعموله) اى وبين معمول احسن وقوله (اى ما عمل فيه) تفسير للمعمول يعنى ان المراد بمعمول احسن هو المعمول الذى عمل فيه (احسن من حيث انه) اى احسن (اسم التفضيل فيه معنى الفعلية) واما قيد هذه الحيثية ليتحقق اجنبية الكحل فى وقت كونه مبتدأ بالنسبة الى خبره الذى هو احسن فيما سأتى لان احسن حال كونه خبرا عامل فى المبتدأ الذى هو الكحل على رأى ضعيف وهو ان العامل فى المبتدأ هو الخبر حينئذ يرد عليه انه لانسلم الفصل المذكور لان الكحل معمول لاحسن ايضا وليس باجنبي (وذلك المعمول) اى المراد بالمعمول الذى عمل فيه احسن من حيث كونه اسم التفضيل لا من حيث كونه خبرا (قوله منه فى عين زيد) اى هذا اللفظ الذى وقع منضالا عليه وتعلق جازمه باحسن فى هذه المسئلة وقوله (باجنبي) متعلق بقوله لفصلوا (وهو) اى ذلك الاجنبى (الكحل) وقوله (اذ كل ما ليس) اشارة الى كونه اجنبيا يعنى ان الكحل وان كان معمولا ايضا لاحسن بناء على هذا الرأى الضعيف لكنه ليس بمعمول من حيث كونه اسم التفضيل بل هو معمول من حيث كونه مبتدأ وعامله خبره وكل ما ليس (معمولا من هذه الحيثية) اى من حيث كونه اسم التفضيل (فهو) اى فذلك المعمول (اجنبيا) اى معمول ذلك العامل حال كون الاجنبية حاصلة (من هذه الحيثية) وان لم يكن اجنبيا له من حيثية اخرى وقوله (لا يجوز) بغير واو فى النسخ التى رأيناها فيكون حينئذ اما صفة لاجنبى او ابتداءية يعنى يكون الكحل حينئذ هو الاجنبى الذى لا يجوز (تخلله) اى وقوعه (بينه) اى بين احسن (وبين معمولاته من هذه الحيثية) اى من حيث كونه اسم التفضيل * اعلم انهم اختلفوا فى ان العامل فى المبتدأ هل هو الخبر بان يكون عامله عاملا لفظيا او هو معنى الابتداء فعلى الاول يحتاج الى قيد الحيثية فى اثبات اجنبية الكحل ولذا قيد الشارح بالحيثية ناظرا الى المذهب الاول وقوله (ولا يخرج) ما عرض له الى آخره ناظر الى المذهب الثانى وهو المذهب المنصور يعنى انه ان كان العامل فى الكحل حال كونه مبتدأ هو معنى الابتداء فلا يخرج الكحل (عن هذه الاجنبية) ايضا (ما عرض له) اى للكحل (من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر) واما لا يخرج (اذ العامل بالحقيقة حينئذ) اى حين اذ كان عامله معنى الابتداء (هو معنى الابتداء) فقط (لا اسم التفضيل) فيكون الكحل اجنبيا ايضا من حيث كونه معمولا لمعنى الابتداء * ولما كان لزوم الفصل مبنا على كون

الكحل اجنبيا اقتضى جواز الفصل به على تقدير وقوعه غير اجنبى و اشار اليه بقوله (مخلاف ما) اى ان الاجنبية المذكورة انما حصلت اذا لم يكن احسن عاملا فى الكحل او كان عاملا لكن لا من حيث كونه اسم تفضيل واما (اذا عمل) اى احسن (فى الكحل بالفاعلية) اى بكونه فاعلا له (فانه لم يبق) اى الكحل (اجنبيا حينئذ) اى حين اذ كان فاعلا لا احسن و انما لم يبق اجنبيا (لانه) اى لان الكحل حين كونه فاعلا له (من معمولاته) اى من معمولات احسن (من حيث انه اسم تفضيل) لا من حيث انه خبر قوله (ولو قدم قوله منه) اشارة الى شبهة نقلت عن المصنف وهى انه لو قدم لفظ منه (فى عين زيد على الكحل) فيقال ما رأيت رجلا احسن منه فى عين زيد الكحل (لم يلزم الفصل) المحذور منه والمهروب عنه وهو الفصل (بين احسن ومعموله) وهو قوله منه فى عين زيد بالاجنبى الذى هو الكحل فانه على هذا التقدير مؤخر عنه وحال كون ذلك المعمول معمولاله (من حيث انه اسم تفضيل) فحينئذ لا محذور فى هذه الصورة مع انهم حكموا بعدم جواز هذه العبارة فقل عن المصنف جواب عنه بانه لو قدم لزم عود الضمير يعنى الذى هو ضمير منه الى ما لم يذكر لفظا ورتبة يعنى الكحل لانه لو اخر مع كونه مبتدأ يلزم ارجاع الضمير اليه فاجاب الهندي معترض على المصنف بانه لا نسلم الركافة حينئذ فان الكحل اذا وقع مبتدأ مؤخر ايجوز ارجاع الضمير المقدم اليه فانه وان كان مؤخر الفظا لكنه لكونه مبتدأ فهو مقدم تبة فلا ركافة فيه ولذا لم يلتفت الشارح الى الجواب المنقول عن المصنف فاجاب فى دفع هذه الشبهة بان ترجيحهم اعمال اسم التفضيل الذى هو العامل الضعيف على كونه مبتدأ فى هذا التركيب الذى يخلص عن المحذور ليس هذا الترجيح للزوم الاضمار قبل الذكر فان كون الكحل مبتدأ جائز فيه فلا يقتضى ترجيح اعمال العامل الضعيف (ولكن فى معناه) اى لكن حصل بهذا التغيير من التقديم والتأخير فى معنى ذلك التركيب (تعقيد ريك) اى تعقيد مناف للفصاحة والتعقيد فى نفسه محل بالفصاحة واذا كان ريكاً يزيد اخلاله فان التعقيد ان كان فى النظم فقط بان قدم بعض اجزائه على بعض فهو تعقيد لفظى وان كان فى الانتقال الى المقصود فهو تعقيد ريك وههنا كذلك اما فى النظم فبسبب التقديم والتأخير واما فى الانتقال فلان الانتقال من المزموم الى اللازم غير ظاهر ثم قال (وكذا) اى كإوردت الشبهة ودفعت بلزوم ركافته لزمتم الشبهة المذكورة ايضا (لوقيل) اى لو عبر هذا المعنى الذى هو معنى العبارة المشهورة (بهذه العبارة) وهى قوله (ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه) بان عبر الكحل بالضمير وارىده (اى الكحل فى عين زيد) وقوله (لا تحلو) جواب لو اى لو عبر كذلك لا تحلو هذا القول (عن ركافة وتعقيد ايضا) اى كإلا يحلو القول الاول عنهما (مع انهما) اى ان العبارتين المذكورتين مع وجود التعقيد والركافة مخالفتان

للمقصود لان المقصود هو الاستدلال بالعبارة المشهورة وانهما (ليسا من قبيل
 العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود) والعبارة المشهورة هي
 مسألة الكحل (والكلام) اى والحال ان الكلام (فيها) اى في العبارة المشهورة
 وقال العصام هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو ما يقتضى منه لانه كيف
 يجاب به القدر فيما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل
 فان حاصل الوجه ان العرب كانوا مضطرين في اعماله وحاصل القدر مع الاضطرار
 انه يمكنهم تقديم لفظ منه فلا توجيه لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو
 المشهور واورد الرضى ايضا بان هذا الوجه يجرى في الاثبات ايضا كان يقال
 رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع
 وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي يضعف المعنى التفضيلي
 فيعمل افعال مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيل قويا فانه لا يعمل
 مع الاضطرار ايضا انتهى * ولما ذكر المصنف عبارة اخرى يجوز ان تغير العبارة
 المشهورة اليها اراد الشارح ان يذكر مقدمة تكون قائمة مقام التوجيه لذكره
 فقال (ولما قرر) اى المصنف (مسألة الكحل) اى مسألة يجوز عمل اسم التفضيل
 في المظهر (وبين شرائطها) اى شرائطها التي تعمل في المظهر باجتماع تلك الشروط
 (وما عبر به عنها) اى وبين ايضا عبارته التي يعبر بها عن تلك المسئلة (على وجه)
 اى على طريق من طرق التعبير (يطابق) اى يطابق ذلك الطريق (المقصود)
 اى المعنى المقصود (بلا زيادة ولا نقصان) اى بلا احتياج الى حذف شيء والى
 اثبات شيء بل هو عبارة تؤدى المقصود على طريق المساواة (اراد) اى ولما كان
 كذلك اراد المصنف ههنا (ان ينبه على ان التعبير عنها) اى عن المسئلة المذكورة
 (غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها) اى عن تلك المسئلة (بعبارة اخصر
 منه) اى بلا اخلال يحصل في العبارة وينقص حسننها (وعلى ترتيب) اى يمكن
 ان يعبر عنها مرتبا على ترتيب (غير ترتيبه) بان يقدم بعض اجزائه على بعض
 مع بقاء الاداء وقوله (وينقل) بالنصب معطوف على ان ينبه اى واراد ايضا
 ان ينتقل (بهذا التقريب) اى بذكر ما يقرب به (الى ما) اى الى الشعر (انشده سيويه
 واستشهد به) اى بهذا الشعر او بهذا الانشاد وجعل هذا البيت شاهدا في اثبات
 هذه المسئلة (ويطبق) اى وان يطبق (بعض هذه الصور) اى الصورتين اللتين
 سيذكرهما المصنف (عليه) اى على ذلك البيت (فقال) اى المصنف (ولك)
 اى وجاز لك (ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد)
 اى بحذف لفظ منه يعنى الجار والمجرور معا وقوله (باقامة) بيان لسبب جواز الحذف
 لان لفظ منه مفضل عليه ولا يجوز حذفه لانه لو حذف لزم خلو اسم التفضيل

من احد الاستعمالات الثلاثة ولذا قال ان جواز حذفه بسبب اقامته (من عين زيد مقام منه في عين زيد) يعني بحذف في من في عين زيد وبحذف الضمير المحرور في منه فاقم العين مقام الضمير المحرور بان ادخل الجار عليه وقوله (وهو اخصر منه) بيان لانه اذا اريد اختصار هذا التركيب باخراجه عن المساواة الحاصلة قبله جاز حذف منه فيكون التركيب اخصر من التركيب الاول المساوى للمقصود وقوله (بمقدار ضمير منه وكلمة في) يعني ان الاختصارية تحصل بحذف كلمتين في الجملة احدهما ضمير منه والاخرى كلمة في من في عين * ولما انفتح باب الاختصار اراد أن يشير الى جواز وجه اخصر من الاول فقال (ولو رفع) اى ولو اريد الاختصار بطريق اخصر من الاول ورفع (لفظ العين من الين) وازيل منه (واكتفى) اى واريد الاكتفاء (بمن زيد كان) اى هذا التركيب (اخصر) من تركيب من عين زيد لانه حذف ههنا ثلاث كلمات وهى الضمير وكلمة في كما فى الاول وكلمة عين وكما كثر الحذف كثر الاختصار وقوله (مع ظهور المعنى المقصود) اشارة الى جوازه يعنى ان هذا التركيب يجوز مع حذف الكلمات الثلاث لعدم اخلال الحذف بظهور المعنى المقصود فان ظهور المعنى المقصود لو لم يكن باقيا مع الحذف لم يحجز حينئذ حذف شئ منه وقوله (وعلى كل تقدير) اشارة الى وجه بقاء المعنى يعنى وانما بقى ذلك لانه على كل تقدير اى على كل من ارتكاب الحذفين المذكورين (فالغنى) اى فالمعنى الظاهر المقصود بقى (على ما) اى على الظهور الذى (كان) اى ذلك المعنى (عليه) اى عبي ذلك الظهور الذى كان (قبل هذا التعبير) وانما بقى المعنى على اصاه مع ان المفضل عليه فى اصل التركيب المشهور هو الكحل الذى هو مرجع ضمير منه وما اقيم مقامه هو عين زيد فحل الشارح تلك المشبهة بقوله (لان اصله) اى اصل هذا التركيب ليس هو التركيب المشهور بل اصله (من كحل عين زيد) يعنى اذا قرر بذكر المفضل والمفضل عليه على اصله الذى هو تغايرها بالذات فيرجع الاصل على هذا الى قولنا مارأيت رجلا احسن فيه الكحل من كحل عين زيد ولما اريد التعبير عنه بالعبارة المشهورة جعل الظاهر ضميرا راجعا الى الكحل حتى يتحد المفضل والمفضل عليه لتصد اخراجه عن اصله كما مر (والمعنى) اى المعنى الاصلى على هذا التقرير يستبطن من لفظ من عين زيد (على حذف المضاف) وهو لفظ الكحل وهو شائع فى كلام العرب وقوله (فانه) بيان لوجه العدول عن هذا الاصل فى العبارة المشهورة يعنى انما عدل عن هذا الاصل الى العبارة المشهورة لانه (لو كان كذلك) اى لو بقى على هذا الاصل لا يحصل المقصود الذى هو اخراج اسم التفضيل عن استعماله الاصلى وهو تفضيل الشئ على غيره مغايرة ذاتية

والمقصود بخلافة وهو تفضيل الشيء على نفسه ولو كان باقيا على اصله (لا يكون) اي اسم التفضيل حينئذ (من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل حينئذ) يعني وانما لا يكون كذلك لانه لو ابقى على اصله لتعدد لفظ الكحل فلا يكون من القبيل المذكور * ولما فرغ من جوازه وبقاء ظهوره بالتغيير بالحذف وقال العصام لم يلتفت المصنف الى الوجه الآخر الذي ذكره الشارح بقوله ولورفع بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لم يوجد المانع عنه قياسا انتهى شرع في بيان جواز تغيير آخر بالتقديم واراد الانتقال عنه الى ذكر الشعر المذكور فقال (فان قدمت) (على ذكر اسم التفضيل) (ذكر العين) اي ان اردت تغيير العبارة المشهورة بتقديم ذكر العين (التي كان الكحل فيها) اي في تلك العين حال كونه (مفضلا عليه) وفيه اشارة الى ان المراد بالعين المقدمة هي العين التي كانت ظرفا للكحل المفضل عليه واحترز به عن العين التي كانت ظرفا للكحل المفضل كما استعرفه (قلت مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل) ثم ذكر الشارح اصل هذا التركيب فقال (كان اصله مارأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد) يعني بتقدير الموصوف لاسم التفضيل وبدكر الضمير في مقام عين زيد (فلما ذكر عين زيد) حال كونه (مقدما عليه) اي على احسن (استغنى) اي حصل الاستغناء (عن ذكره) اي عن ذكر قوله منه (ثانيا) اي بعد قوله احسن بان يقال كعين زيد احسن منه فيها الكحل * ثم اراد الشارح ان يشير الى جواز كون كعين زيد في هذا التركيب الذي اورده المصنف صفة لعين والى جواز كون الكفاف اسمية بمعنى المثل ردا على ما في شرح الرضى فقال (وتقديره) اي تقدير قوله مارأيت كعين زيد الى آخره (مارأيت عينا) فقوله عينا بالنصب مفعول اول لقوله مارأيت وقوله (مماثلة لعين زيد اشارة الى كون الكفاف بمعنى المثل والى ان قوله كعين زيد صفة لقوله عينا وقوله (في اصل التكحل) اشارة الى وجه التشبيه يعني ان التقى وارد على هذا القيد وان المراد به تقى اصل التكحل واذا انتفى الاصل انتفى مساواته وزيادته فلا يرد ما ذكره الرضى من الاحتياج الى حذف المعطوف في الموضوعين وستره وقوله (احسن فيها الكحل من عين زيد) فقوله احسن بالنصب امام مفعول ثان لقوله مارأيت ان كان من افعال القلوب بمعنى علمت او حال من مفعول رأيت ان كان بمعنى ابصرت بخلاف ما قدر الرضى حيث قال ان قوله كعين زيد مفعول رأيت وقوله احسن فيها الكحل بدل الكل من الكل ثم استدل عليه بان معنى مارأيت كعين زيد مارأيت كعين زيد ولازادة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل ولامثها حذف المعطوف في الموضوعين اعتمادا على وضوح المعنى ثم قال ولا يجوز أن يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين

زيد لانه يكون المعنى مارأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة على
 عين زيد في حسن الكحل فيها * ثم اورد سندا لقوله ولا يجوز بقوله وكيف
 يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة انتهى فالشارح
 اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف اسما
 الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة
 موصوف محذوف لان التناقض الذي ذكره الرضى في السند مندفع اما يجعل
 المائة بمعنى المائة في اصل الكحل لافي الفضل في حسنه واما يجعل المائة
 بمعنى المائة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابغ واشار الى
 الثاني بقوله (او تقول) يعني اندفاع التناقض الذي ذكره الرضى اما بما ذكرنا
 في التقدير الاول اوبان تقول (معناه) اى معنى قوله مارأيت كعين زيد الى آخره
 (مارأيت عينا كعين زيد) فقوله (في كونها احسن) اشارة الى ان وجه التشبيه
 ههنا هو الاحسانية وهو الفضل المنفى والضمير في كونها راجع الى العين وقوله
 (فيها) متعاق باحسن والضمير الى العين ايضا وقوله (الكحل) بالرفع فاعل احسن
 وهو المفضل وقوله (منه) اشارة الى المفضل عليه وقوله (في غيرها) حال
 من الكحل * ثم اشار الى طريق استخراج المعنى المقصود وهو نفي المماثلة المساوية
 بقوله (ويلزم من هذا) اى من نفي الحسن انزائد (على ابغ وجه) لكونه على
 طريق الكناية التي هي ابغ من الصريح يعنى انه يلزم من عدم رؤية عين
 متصفة بالاحسانية من غيرها ماثلة لعين زيد عدم رؤية عين ماثلة لها في الحسن
 الناقص منها فيلزم (ان للكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره) فيلزم انتفاء
 الحسن المساوى ايضا بالبرهان وقوله (واتما جازت هذه الصورة) الى آخره
 جواب سؤال مقدر يرد على قوله ولو قدمت ذكر العين الى آخره بناء على عدم
 لزوم المحذور المذكور وتقرير السؤال انه لا ضرورة في اعمال سم التفضيل في هذه
 العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث لا يلزم
 الفصل بين احسن ومعموله باجني اذ لا معمول لاحسن في هذه العبارة وهو منه
 فاجاب عنه بقوله واتما جازت هذه العبارة (وان لم يكن) اى ولو لم يكن (فيها)
 اى في هذه الصورة (فصل ظاهر) اى لزوم فصل بالاجني بين احسن ومعموله
 في الظاهر وان كان ذلك اللزوم ايضا باقيا ههنا في الحكم وقوله (لورفت افعل)
 قيد لقوله فصل ظاهر يعنى ولو لم يكن ههنا الفصل الظاهر الذي يلزم من كون
 افعل مرفوعا (بالابتداء) كالزم في العبارة المشهورة (لانها) اى لكن جوز
 هذه الصورة شيء آخر وهو أنها (فرع الاولى) لانه قدم ان اصله مارأيت
 عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى

عن ذكره ثانيا فالضرورة حينئذ معتبرة حكما في هذه الصورة ايضا اعتبارا
 باصلها وقوله (ولان) الخ جواب آخر بعد تسليم انعدام الفصل يعنى ان الفصل
 المقتضى لا يضطر ان يكون الكحل معمولا لاحسن موجود في هذه الصورة ايضا
 لان (من التفضيلية مع مجرورها) وهو لفظ منه (مقدرة فيها) اى في هذه
 الصورة (ايضا) اى كما كانت مافوظة في العبارة المشهورة (كما ذكرنا) اى
 بقولنا وتقديره او بقولنا كان اصله فيلزم حينئذ الفصل بالاجنبى تقديرا وقال
 العصام ان المصنف فرق بين التركيب الاخضر وبين تركيب تقديم العين بالاشارة
 حيث قال في الاول فلك ان تقول وقال في الثانى فان قدمت ذكر العين ولم يقل
 وان تقول بعطفه على قوله فلك ان تقول لان التركيب الاول متعين بتقدير
 العبارة المشهورة بخلاف الثانى فانه يحتمل ان يقدر بوجه يطابق الاول كما اشار
 اليه الشارح بقوله وتقديره وان يقدر بوجه لا يطابق الاول بالاعتبارات كما اشار اليه
 بقوله او تقول الى آخره * ثم المصنف استشهد على التركيب الاخير بقوله (مثل
 ولا ارى) ثم اراد الشارح بيان اعرابه بقوله (مثل) اى لفظ مثل ههنا (منصوب
 على انه صفة مصدر محذوف) تقديره (اى قلت ما رأيت كعين زيد الخ قولنا يماثل
 قول الشاعر وانما ترك) اى المصنف (صدر البيت) وهو كما سيأتى قوله مررت
 على وادى السباع (ليكون) اى تركه لقصده ان يكون المصنف (مبتدأ بما) اى
 باللفظ الذى (هو مبتدأ المائة) اى به تحصيل مائة قوله لقوله الشاعر فان مائة
 قوله وهو كعين زيد حاصلة بقوله كوادى السباع في ان يكون بالكاف ومقدما
 على اسم التفضيل وقوله (وترك) عطف على قوله انما ترك ولا يخفى مغايرتهما
 بمغايرة المفعولين حينئذ يصح العطف يعنى ان المصنف كما ترك صدر البيت في قول
 الشاعر ترك ايضا (موصوف احسن في المثال) فان موصوفه في المثال هو قوله
 عينا كما كان في الشعر قوله واديا فالمائة الكاملة ان يذكر الموصوف في المثال ايضا
 لكنه تركه (وان كانت) اى ولو كانت (المائة الكاملة في ذكره) اى في ذكر
 الموصوف في المثال وقوله (اذ هو) دليل لوجود المائة الكاملة في ذكره اى
 المائة المذكورة انما كانت بذكر الموصوف لان موصوف احسن وهو قوله
 عينا (في مقابلة قوله) اى قول الشاعر وقوله (واديا) بدل من قوله (وهو)
 اى والحال ان اللفظ المقابل في الشعر باللفظ المقابل في المثال وهو لفظ
 واديا (مذكور) في قول الشاعر واللازم على المصنف ان يذكر في المثال ايضا
 ما يقابله ولكنه تركه في المثال ولم يقل ما رأيت عينا كعين زيد (لانه) اى لان
 المصنف (كان في مقام بيان الاختصار) وقوله (في المثال المذكور) مفعول
 فيه لترك وقوله (او لا) مفعول فيه ايضا لكن الاول مكاني والثانى زمانى يعنى

ان المصنف لما كان قائلا في مقام الاختصار اراد أن يشير الى المقام في الموضوعين
 فرجح ترك الموصوف في المثال في الذكر الاول (و) ترك (تمام البيت مع ما)
 اى مع اللفظ الذى (يليه) في الشعر ثانيا (و) تمام البيت الذى تركه (هو) قوله
 (مررت على وادى السباع ولاارى) (كوادى السباع حين يظلم واديا * اقل به
 ركب اتوه تايه * واخوف الاما وفي الله ساريا) ثم اراد الشارح تطبيقه باصل المثال
 الذى ذكره المصنف فقال (كان اصله) اى كان اصل هذا البيت (لاارى واديا
 اقل به ركب) فقوله لاارى اشارة الى مبدأ النفي وقوله واديا مفعوله وقوله اقل
 اسم التفضيل وهو بالنصب صفة لواديا وهو في اللفظ جار على واديا وقوله به متعلق
 باقل والضمير راجع الى الوادى وقوله ركب بالرفع فاعل اسم التفضيل وهو بالنسبة
 الى الركب الموجودين في الوادى مفضل وبالنسبة الى قوله (منهم) اى من الركب
 المذكورين حل كونهم واقعين (في وادى السباع) وهذا الاصل بعينه كاصل
 المثال السابق وقوله (فقدم) اشارة الى بيان العدول عن هذا الاصل يعنى اريد
 الاختصار بان قدم لفظ (وادى السباع) يعنى الذى ذكره حالا بقوله في وادى السباع
 فغير الى قوله كوادى السباع فصار الى قوله لاارى كوادى السباع (واستغنى) اى
 فلما قدم استغنى (عن ذكره ثانيا) اى بقوله في وادى السباع كما تقدم وجهه في تقديم
 لفظ كعين زيد في المثال السابق * ثم سارع في بيان بعض لغاته فقال (الركب) يعنى
 بفتح الراء وسكون الكاف (اسم جماعة الركبان) يعنى انه اسم جمع لاجمع (وهو)
 اى الركب في العرف (مخصوص براكي الابل) وان كان في اللغة عاما للراكبين
 على شىء مصافحا كما ان الدابة شامل في اللغة لكل من يدب على الارض ثم خصص
 في العرف بدات القوائم الاربع (والثنية) وهو بفتح التاء وبعدها همزة مكسورة
 وبعد الهمزة ياء مشددة فاصله تائية بسكون الهمزة وبعدها الياء المذكورة التي
 بعدها ياء مفتوحة مصدر من ابي يؤنى كعدى يعدى تعديا وهو مشتق (من اى) يعنى
 بفتح الهمزة وباليائين كما هي لغة في امثاله نحو حي بفك الادغام (او) من (اى)
 يعنى بالادغام وهو جاز ايضا وقوله (كالتحية) خبر يعنى ان لفظ الثنية ثلاثية من
 اى او اى على وزن التحية التي هي مصدر (من حي) بفك الادغام (او حى) يعنى
 بالادغام وقريء بهما في قوله تعالى (ويحيى من حى عن بينة) * (وهو) اى معناه في اللغة
 (انكث والثانى وساريا) اى وقوله ساريا بالراء والياء يعنى انه اسم فاعل مشتق
 (من السرى وهو) اى معناه في اللغة (السير في الليل) ومنه قوله تعالى (سبحان الذى
 اسرى بعبده) * (فقوله ارى) يعنى المنفى بقوله لاارى فانه متكلم معلوم (اما) مشتق
 (من رؤية البصر) بان كان بمعنى ابصرت متعديا الى مفعول واحد (او) هو مشتق
 (من رؤية القلب) بان كان من افعال القلوب بمعنى علم متعديا الى مفعولين (فعلى

(الاول) اى فعلى تقدير كونه من رؤية البصر يكون (واديا مفعوله وكوادى) اى ويكون كوادى (السباع حال منه) اى من المفعول الذى هو الوادى ويكون المعنى لا ارى واديا حال كونه ماثلا لو ادى السباع (قدم عليه) اى على تقدير كونه حالا يقتضى ان تقول انه قدم على واديا لان هذا التقديم واجب ههنا لكون صاحبها نكرة (وعلى الثانى) اى وعلى تقدير كونه من رؤية القلب يكون (واديا مفعوله الاول و) يكون (كوادى السباع مفعوله الثانى) وقال العمام وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اى لا اظن ونفى الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية انتهى واقول لعل الشارح لم يلتفت الى هذا الاحتمال لكونه مقتضى لقراءة ارى بضم الهمزة وهو غير موافق للرواية فانه لو وجدت الرواية لنبه عليها (وعلى التقديرين حين يظلم) اى يكون لفظ حين يظلم (ظرف التشبيه المستفاد من الكاف) يعنى ان المراد من تشبيه الوادى المرئى بوادى السباع تشبيهه به وقت ظلامه حتى يكون مؤديا للخوف لان الخوف انما يقع فى وقت الظلام لافى النهار (والواو) اى الواقعة (فى ولا ارى اما اعتراضية) كذا قال الرضى وتبعه الشارح (او) اى الواو الواقعة فى ولا ارى واو (حالية) وسيجيء ترجيح الحالية (واقل) يعنى قوله اقل بالنصب (صفة واديا والجار) اى الباء الجارة الواقعة (فى) قوله (به متعلق باقل والجرور) اى والضمير الجرور (عائد الى واديا وركب) بالرفع (فاعل اقل) وهذا محل الاستشهاد (وجهة اتوه) مرفوعة المحل على انها (صفة له) اى للركب (وتثية) بالنصب على انه (تميز عن نسبة اقل) اى انه تميز عن نسبة واقعة من نسبة اقل (الى ركب) اى الى فاعله الذى هو ركب (او) اى او لفظ تثية (منصوب على المصدرية) اى على انه مفعول مطلق مجازى لان اصل المفعول المطابق هو قوله ايتانا لكونه بمعنى فعلاه الذى هو اتوه وقوله تثية صفة لذلك المصدر فاقسمت الصفة مقام ذلك المصدر كما فسره بقوله (ايتانا تثية) يعنى ان الركب الذين يأتون اتوا ذات الوادى بنوع ايتان وهو الايتان على طريق الثانى (واخوف) وهو اسم تفضيل ايضا وهو بالنصب (عطف على اقل وهو) اى لكن هذا واقع على خلاف القياس كما مر من انه اذا كان بمعنى المفعول يكون على خلاف القياس فان الاخوف (بمعنى المفعول) اى زيادة مخوف (اسند) اى اسند لفظ اخوف (الى ضمير واديا) اى الى المستتر الراجع الى الوادى (والمعنى) اى المعنى الحاصل للبيت بالنسبة الى موضع الاستشهاد اعنى الحاصل من كون اسم التفضيل صفة لواديا ومن كون الركب فاعلاله ومن تعاق الجار فى به باقل (واديا) يعنى ولا ارى واديا (اقل به ركب منهم) اى من الركبان (بوادى السباع واخوف منه) اى ولا ارى ايضا واديا

مخوفيته زائدة من مخوفية وادى السباع * ثم شرع في اتمام اعراب البيت فقال (وما
يعنى ان كلمة ما الوقعة (في) جملة (ما وقي الله مصدرية) اى مفيدة للمعنى المصدرى
لمادخلت عليه من الفعل يعنى يكون معنى وقي الله بعد دخولها وقاية الله (وساريا)
اى ولفظ ساريا فتفسيره بقوله (اى راكبا ساريا) تفسير لمعناه وقوله (مفعول وقي)
تفسير لاعرابه يعنى لفظ ساريا حال كونه بمعنى الراكب السائر بقريئة الركب مفعول
قوله وقي (والمستثنى) اى المستفاد المصرح بقوله الاما وقي الله (مفرغ) يعنى
انه مستثنى من عموم الاوقات بقريئة كون المستثنى مصدرا بما المصدرية التوقية
ولما كان مستثنى من عموم الاوقات وكان عموم الاوقات محذوفا كان المستثنى مفرغا
(اى واديا) وهذا تفسيره بعد التصرف بالنسبة الى المستثنى يعنى يكون معنى
مجموع البيت لا ارى واديا (اقل واخوف في كل وقت) وهذا اشارة الى ان المستثنى
منه محذوف والى انه عموم الاوقات لتصديره بكل والى انه مفعول فيه لاخوف
وقوله (الافى وقت وقاية الله ساريا) مستثنى وقال في المعرب هذا التوجيه يعنى
كون المستثنى مفرغا عند الجمهور وقيل ما بمعنى اسم موصول كما في قوله تعالى ﴿وما
بناها﴾ فيكون مامنصوب المحل على الاستثناء من الركب او من المستكن في اخوف
وجملة وقي الله لا محل لها صلة ما والعائد الى الموصول محذوف اى وقاه الله تعالى
وقيل ما مصدرية غيروقية والمستثنى منقطع اى لكن وقاية الله تنية (يقول مررت
على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيه) وقوله (والحال انى لا ارى) اشارة الى
ان الواو في ولا ارى حالية والى ان جملة لا ارى مضارع منى حال من فاعل مررت
وقوله (مثل وادى السباع) اشارة الى ان الكاف في كوادى بمعنى المثل وفيه اشارة
الى ان الشارح اختار كون جملة ولا ارى حالية وما اختار ما قاله الرضى من انها
اعتراضية وقوله (حين احاط به الظلام) اشارة الى معنى حين يظلم (واديا) وقوله
(يكون توقف الركب به) اشارة الى ان توقف الركبان امر عادى حين وقوع
الخوف فالقريئة تكون هى العادة وقوله (اقل من توقفهم بوادى السباع) اشارة
الى ان زيادة الاقلية ونقصانها بالنسبة الى توقفهم لان التوقف لازم من الخوف
وقوله (ويكون ذلك الوادى) اشارة الى انه لما سلط النفي على الزيادة في اقل
واخوف انتفت الزيادة والمساواة فبقى المعنى ان ذلك الوادى اى الوادى الذى
مررت به يكون (اخوف من وادى السباع) اى بما عدا هذا الوادى من الاودية
الموصوفة بتلك الصفات (في كل وقت الاوقت وقاية الله سبحانه راكبا ساريا سائرا
بالليل فيه من الآفات والمخافات) اى مواضع الخوف ولما كان ما يعبره هذا المعنى
طرفين احدهما جعل المفضل عليه الركبان كما هو المفهوم من العبارة التى هى
اصله وثنائهما جعله وادى السباع كما في عبارة المصنف بعد تغيير هذا الاصل

اراد أن يشير الى العبارتين المذكورتين فقال (ولو عبرت) اي لو أردت ان تعبر
 معنى البيت (بالعبارة الاولى) اي بالعبارة التي هي الاصل (لقلت) اي في تفسيره
 بان تقول ان المراد به انه (ولاارى واديا اقل به ركب اتوه منه) اي من الركب الذى
 (بوادى السباع) فان الاقل صار صفة للوادى ومسندا الى الركب بالنسبة الى الوادى
 الذى ليس بمرئى بل الرؤية منفية بالنسبة اليه وضمير منه راجع الى الركب ايضا
 بالنسبة الى وادى السباع المرئى المثلث فيكون المفضل والمفضل عليه هو الركب
 لا الوادى (ولو عبرت بالعبارة الثانية) اي بالعبارة التي وقع فيها التصرف بتقديم
 وادى السباع كما هي عبارة المتن (لقلت ولاارى واديا اقل به ركب اتوه من وادى
 السباع) وهذا اللفظ الآخر هو ما به يحصل الفرق بين العبارتين حيث عبر في الاولى
 بلفظ وادى السباع وعبر ههنا بمن وادى السباع فانه لما قدم كوادى السباع ههنا
 وجعله مفعولا او حالا لقوله لاارى واستغنى به عن ذكر منه تأنيا جعل المفضل عليه
 هو الوادى الذى تقدم فادخلت من التفضيلية على وادى السباع* وهذا آخر
 ما قصدنا تحشيته من مباحث الاسم وتم بعناية الله تعالى وبعد هذا اشرع في تحشية
 القسمين الباقيين من الكلمة اعنى قسمي الفعل والحرف واسأل الله تعالى
 ان يعينى بعد هذا ايضا بالعناية التي اعانتى بها بلطفه وكرمه فاقول* وما اراد
 الشارح ان يذكر مقدمة لما قاله المصنف من قوله الفعل قال (وما قسم المصنف)
 وهو تخفيف السين واما التشديد فغير مستعمل في كلمة قسم ماضيا (الكلمة)
 اي المذكورة في صدر الكتاب حيث قسمها بعد التعريف (الى اقسامها الثلاثة)
 حيث قال وهي اسم وفعل وحرف (على وجه) اي تقسيما مذكورا على الطريق
 الذى (علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها) والمراد من دليل الانحصار
 قوله بعد التقسيم لانها اما ان تدل على معنى في نفسها الخ ثم قال وقد علم بذلك
 حد كل واحد منها قوله (ولم يكتف) معطوف على قوله قسم يعنى ان الظاهر
 من قوله وقد علم الخ ان يكتفى بذكر تعريف كل من الثلاثة في صدر الكتاب
 لكنه لم يكتف (بهذا التدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه) حيث قال الاسم
 مادل على معنى الى آخره (فلما وصلت التوبة) اي بعد اتمام مباحث الاسم
 وفراغها (الى مباحث الفعل سلك) اي المصنف فقوله سلك جواب لما في
 ولما قسم (تلك الطريقة) وهي طريقة مباحث الاسم (وصدرها) اي وصدر
 ايضا مباحث الفعل (بتعريفه) اي بذكر تعريف الفعل (فقال) اي المصنف
 رحمه الله (الفعل مادل) وفسره الشارح بقوله (اي كلمة) اشارة الى ان ماموصوفة
 عبارة عن الكلمة وبقوله (دلت) الى ان تذكر دل باعتبار رجوع ضميره الى لفظ ما

والأفهوراجع الى الكلمة ولو ظهر المعنى الذى هو عبارة عنه لم تأنيته (على معنى) متعلق بقوله دل وقوله (كأن) بالجر للإشارة الى ان قوله (فى نفسه) ظرف مستقر مجرور محلا على انه صفة لمعنى وقوله (اى فى نفس مادل) اشارة الى ان الضمير المجرور فى تركيب المصنف راجع الى لفظ ما لا الى معناه كما هو الظاهر لفظا لكن الراجع ان يرجع الى ما ويكون المعنى ان المعنى المدلول فى نفس الكلمة وقوله (يعنى الكلمة) للإشارة الى ان المصنف وان ارجع الضمير الى ما بقرينة ايراده مذكرا لكن يريد بقوله فى نفسه فى نفس الكلمة لكون ما عبارة عنها* ولما كان المأل ان المعنى فى نفس الكلمة اراد أن ينبه على تفسير ذلك المأل فقال (والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها) على معنى حاصل مشابه للظرفية وهو دلالة الكلمة (عليه) اى على معناها اى حال كون تلك الكلمة المفهومة منها (من غير احتياج) اى غير محتاجة (الى ضم كلمة اخرى اليها) اى الى تلك الكلمة الدالة كما احتاجت فى دلالتها فى الحرف كما سيحىء وائتمام محتج الى الضم (لاستقلاله) اى لكون المعنى المذكور مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من تلك الكلمة فيكون اللفظ مشابها للظرف والمعنى مشابها للمظروف وكما ان المظروف اذا استقر فى مكانه لا يحتاج الى ضم مكان آخر اليه كذلك المعنى اذا كان فى مفهومه من تلك الكلمة غير محتاج الى انضمام شىء* ثم شرع فى بيان توجيهه يمكن هنا بلا عدول عن ظاهر اللفظ فقال (ويمكن ارجاع ضمير فى نفسه الى المعنى) ترجيحا للقرب وموافقة فى التذكير كما هو الظاهر فى اللفظ (وحينئذ) اى وحين اذ رجع الضمير الى المعنى (يكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله) اى كون ذلك المعنى مستقلا (بالمفهومية) اى بكونه مفهوما من اللفظ (فارجع كون المعنى فى نفسه) كما هو التوجيه الثانى (وكونه) اى ومرجع كون المعنى (فى نفس الكلمة) كما هو التوجيه الاول يعنى يرجع مأل التوجيهين (الى امر واحد وهو) اى الامر الواحد الذى رجع اليه (استقلاله بالمفهومية) اى كون المعنى مستقلا بالمفهومية اما ان كان المراد بكون المعنى فى نفس الكلمة فظاهر اذ لا معنى لكون المعنى فى نفس الكلمة الا ان يكون مفهوما منها مع قطع النظر عن غيرها وهو معنى دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان كان المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فلانه لا معنى لكون المعنى حاصلا فى نفس المعنى الا انه لا يحتاج فى حصوله الى شىء آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره حتى يحتاج فى حصوله الى شىء آخر حيث لا يحصل بدون حصوله كما فى الحرف* ثم الشارح لما سوى بين الارجاعين ورجع الارجاع الى الكلمة ولم يرجع الوجه الذى هو الظاهر بحسب اللفظ بقرينة قرنه وتذكيره حيث لا يحتاج فيه الى التصرف

اراد أن ينبه على وجه الترجيح فقال (لكن المطابق) يعنى ان ارجاع الضمير الى المعنى وان كان مطابقا للمراد لكن التوجيه الذى يطابق (لما ذكره) المصنف (فى وجه الحصر) وهو قوله فى صدر الكتاب لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها حيث اورد الضمير هناك بالتأنيث (ارجاع الضمير الى مادل كما لا يخفى) فتعين ارجاعه الى الكلمة اى فيكون الوجه المطابق لما ذكره ارجاعه الى مادل فى التعريفات الثلاثة ولما كان للفعل معان بعضها مستقل بالمفهومية كالاسم وبعضها غير مستقل بها كالحرف اراد أن ينبه على ان المراد بالمعنى ههنا هو المعنى المستقل بالمفهومية حتى لا يرد على التعريف نقض بالحرف فقال (اعلم ان الفعل) يعنى انه يخالف لآخويه لان الاسم مشتمل على معنى واحد مستقل والحرف مشتمل على معنى واحد غير مستقل والفعل ليس كذلك بل هو (مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان) ماضيا كان او حالا او مستقبلا (وثالثها النسبة الى فاعل ما) اى الى فاعل غير معين وبعد تمام دلالة الفعل يحتاج الى تعيينه بذكر لفظ آخر * اعلم ان نسبة الفعل على نوعين احدهما نسبة الحدث الداخلى الذى هو مدلول الفعل وهذه نسبة الافعال التامة فاذا قلنا ضرب زيد نسبنا الضرب الذى هو مدلول ضرب الى زيد وثانيهما نسبة حدث خارج عن الفعل الى مرفوعه وهذه نسبة الافعال الناقصة لانا اذا قلنا كان زيد قائما فقد نسبنا القيام الخارج عن كان الى زيد فان الحدث الداخلى فى كان ليس هو القيام بل الكون واذا عرفت هذا فان كان مراد الشارح بقوله النسبة الى فاعل ما ادخل نسبة الافعال الناقصة وجعلنا كلامه بتعميم النسبة بان نقول سواء كانت النسبة الى فاعل ما هى نسبة الحدث الذى هو مدلول الفعل او نسبة حدث خارج عنه وان كان مراده عدم الشمول بل التخصيص بنسبة الافعال التامة كما هو المتبادر من كلامه حيث قال الى فاعل ما قلنا ان نسبة الافعال الناقصة تعلم منه بطريق الدلالة بقى ههنا اشكال ينشأ مما قل بعضهم ان المشهور فيما بينهم كما ذكره الشارح انها ثلاثة لكن التحقيق ان الفعل مشتمل على اربعة معان ثلاثها ما ذكره ههنا ورابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفى غير مستقل انتهى واجيب عنه بانه لعل القوم انما لم يلتفتوا الى الرابع لاستلزام دلالة الفعل على مجموع ماسواه والله اعلم (ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى) اى غير مستقل بالمفهومية (هو آلة لملاحظة طرفيها) اى طرفى النسبة يعنى ان المقصود بالذات هما الطرفان والنسبة حالة بينهما يلاحظ بها الطرفان ويعرف حالهما بان احدهما مسند والآخر مسند اليه واذا كانت النسبة المذكورة كذلك (فلا تستقل بالمفهومية) واذا لم تستقل

بالمفهومية (فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة) فانه لو اريد به تلك النسبة
لزما الخلف وايضا ينتقض تعريف الفعل بالحرف * ولما بطل ارادة المعنى الثالث بقي
حجة ارادة الاولين فاراد ابطال ارادة الثاني ايضا فقال (ولما وُصف ذلك المعنى)
اي المعنى المراد بدلالة الكلمة عليه (بالاقتران بالزمان) حيث قال على معنى مقترن
باحد الازمنة يعنى ان المفهوم من الوصف المزبور أنه لا يريد بالمعنى المعنى المطلق
بل المعنى الموصوف بالاقتران والمعنى الموصوف بالاقتران ليس بمستقل ولما
خرجت النسبة عن كونها مرادة بقيد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما
خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان (تعين ان يكون المراد به) اى
بقوله على معنى في نفسه (الحدث) ولما انجز الكلام الى ارادة الحدث من المعانى
الثلاثة وكان الحدث جزءاً من مجموع المعانى الثلاثة اورد عليه انه يلزم على هذا
ان يوجد مجاز في التعريف لانه اذا اريد من الكلمة الموضوعه للمعاني الثلاثة معنى
معين منها تكون دلالة تلك الكلمة على ذلك المعنى مجازا بذكر الكل و ارادة
الجزء وايضا اذا اريد بالمعنى في قوله ما دل على معنى مغناه المطابق مع انه المتبادر
عند اطلاق المعنى فلا تصح ارادته لانه مغناه المطابق ليس بمستقل في نفسه لكونه
مركبا من المستقل ومن غير المستقل فالمركب منهما يكون غير مستقن واذا اريد به
معناه التضمنى يلزم تخلف الفعل عما اريد في الاسم والحرف لان تعريفهما
ايضا ما دل على معنى فلا يجوز ارادة التضمنى منه فيهما لما يلزم من لزوم عدم
الاطراد بين الاقسام الثلاثة للكلمة واذا اريد مغناه الاتزامى يلزم كون
الحرف غير دال على معنى اصلا * فلما كان بطلان ارادة الآخرين ظاهرا تعرض
لبطلان الاول فقط فقال (فالمراد بالمعنى) اى في قوله على معنى (ليس مغناه
المطابق) اى ليس المراد به المعنى الدال على المعاني الثلاثة (بل) المراد بالمعنى
(اعم) اى سواء كان مطابقا او تضمينيا لتكون دلالة على المجموع وعلى جزء
منه حقيقة * ولما اورد عليه ايضا بانه اذا كان موضوعا على المعنى الاعم عاد المحذور
ايضا حين اريد به الحدث فانه حينئذ يكون من قبيل ذكر العام و ارادة الخاص
استدرك الشارح بقوله (لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمنى) يعنى انه
لا يلزم منه مجاز لانه انما يلزم لو كان المراد بالمعنى الاعم هو المعنى الاعم مطلقا
لا بشرط شئ وليس كذلك بل المراد منه الاعم الذى اشترط تحققه في ضمن
التضمنى وقوله (فخرج بهذا القيد) تفرغ لقوله في نفسه يعنى انه لما قيد المعنى
في تعريف الفعل بكونه في نفسه بمعنى انه مستقل بالمفهومية و اريد بالمعنى مغناه
الاعم المتحقق في ضمنى التضمنى خرج (الحرف) عن تعريف الفعل (لانه) اى
لان الحرف (ليس مستقلا بالمفهومية) كما سيحجى في بحثه لكن كان الاسم

داخلا في التعريف لانه ايضا مستقل بالمفهومية ولذا قيد المعنى بقوله (مقترن)
 (وضعا) اي اقترانا وضعيا لاعقليا وسيجيء فائدة زيادته (باحد الازمنة الثلاثة)
 وقوله (في الفهم من لفظ الدال عليه) للإشارة الى ان مفهومية احد الازمنة
 من فهم مع الفهم المعنى الموصوف بالاقتران من لفظ الفعل الدال الموضوع
 للدلالة على الحدث المقارن بذلك الزمان يعني ان مجموع اللفظ بهيئته ومادته
 دال على معنى اعم لكنه شرط الدلالة بهيئته على الزمان المعين وبمادته على
 ذلك الحدث المقارن (فهو) اي لفظ مقترن (صفة بعد صفة للمعنى) وهذا
 تفريع على كونه قيذا مخرجا يعني اذا توارد القيدان المخرجان على ذات يكون
 كل منهما صفة له فالصفة الاولى للمعنى قوله في نفسه وهو قيد مخرج للحرف
 والصفة الثانية له قوله مقترن (يخرج به) اي بهذا القيد (الاسم عن حد الفعل)
 فان الاسم وان كان دالا على معنى موصوف بكونه في نفسه لكنه غير مقترن باحد
 الازمنة * ثم اراد الشارح ان يذكر فائدة زيادة لفظ وضعا حيث غفل المصنف
 عنه فقال (وبقولنا) وهو معطوف على قوله وبه يعني انه خرج بقوله (وضعا
 يخرج اسماء الافعال) نحو هيئات ونزال (لان جميعها منقولة) يعني ان اسماء الافعال
 ليست دالاتها على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول لان مجموع تلك
 الاسماء من الاسماء المنقولة اما منقولة (عن المصادر او غيرها) اي او منقولة عن
 غير المصادر (كما سبق) في بحثها فهي وان دلت على الزمان لكن دلالتها عليه
 ليست في اصل معناها الموضوعه له بل دلالتها عليه بعد نقلها الى معنى آخر
 فقوله (ودخل) معطوف على متعلق بقولنا يعني ان قولنا وضعا كما خرج به اسماء
 الافعال التي من الاغيار دخل به (فيه) اي في حد الفعل (الافعال المنسلخة
 عن الزمان نحو عسى وكاد) وانما دخلت (لاقتران معناها) اي معنى الافعال
 المنسلخة عنه (به) اي باحد الازمنة (بحسب الوضع) وان انسلخت عنه في
 الاستعمال وقال العصام وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به في
 حد الفعل لان الافعال الناقصة تامة في اصل الوضع منسلخات عن الحدث
 صرح به بعض المحققين في الفوائد الغيائية انتهى يعني ان كلا من الافعال
 المنسلخة والناقصة موضوع على الحدث مع الزمان فيكونان حينئذ داخلين
 في حد الفعل فيصدق عليهما انهما دالان على حدث مقارن باحد الازمنة
 فلا يضر طريان الانسلاخ عليهما في الاستعمال قوله (ويصدق) اشارة
 الى ما يتوهم من ان المضارع لمادل على الزمانين اعنى الحال والاستقبال توهم
 خروجه عن حد الفعل فاراد الشارح دفعه فقال ان تعريف الفعل يصدق

(غلي المضارع) لانه يصدق عليه (انه) اى المضارع (مقترن باحد الازمنة الثلاثة) لانه اقترن بالزمانين كليهما لانه لمادل على الزمانين لزم منه دلالة على احدهما (لوجود الاحد فى الاثنين) وهذا اشارة الى ان وضع المضارع لمعنى الحال والاستقبال من قبيل عموم المشترك يعنى انه وضع بالاشترك على كل واحد منهما والجامع لهما هو الاثنان (ولانه) اى ويصدق على المضارع ايضا انه اقترن باحد الازمنة لان المضارع (مقترن بحسب كل وضع) اى باعتبار كل واحد من الوضعين حال كونه مستقبلا مع قطع النظر عن الوضع الآخر أنه مقترن (بواحد) اى بواحد من الزمانين فانه من حيث كونه موضوعا للحال يدل عليه دون الاستقبال ومن حيث كونه موضوعا للاستقبال يدل عليه دون الحال (وان عرض) اى ولو عرض (الاشترك) يعنى الاشتراك الناشئ (من تعدد الوضع) ثم شرع بعد تحديده فى بيان خواصه كما هى عادته فقال (ومن خواصه) (اى بعض خواص الفعل) (دخول قد) وانما كان دخول قد مختصا فى الفعل ولا يوجد فى غيره من اقسام الكلمة (لانها) اى لان كلمة قد (انما تستعمل) يعنى استعمالها مقصور على احد المقاصد الثلاثة اما (لتقريب الماضى) اى لقصد جعل الزمان الماضى قريبا (الى الحال) وهذا احد المقاصد الثلاثة (او لتقليل الفعل) اى لقصد اخبار قلة وهذا ثانيها (او لتحقيقه) اى او لقصد اخبار تحقيق الفعل وثباته وهذا ثالثها (وشئ من ذلك) اى وكل واحد من المقاصد الثلاثة (لا يتحقق الا فى ضمن الفعل) وما لا يتحقق الا فى الفعل يوجد فيه ولا يوجد فى غيره فدخول قد خاص بالفعل (و) (دخول) (السين وسوف) وانما كانا من خواص الفعل (لدلالة الاول) اى لدلالة السين (على الاستقبال التقريب والثانى) اى ولدلالة سوف (على الاستقبال البعيد) وزمان الاستقبال فى كل منهما جزء من الموضوع له والاستقبال لا يوجد الا فى الفعل فهما لا يوجدان الا فى الفعل وقال العصام ان دلالة الاول على الاستقبال دلالة عليه مع التأكيد صرح به المحقق التفتازانى فى شرح التلخيص انتهى وقال شارح اللب ان فى قوله لدالاتهما على الاستقبال الذى لا يوجد الا فى الفعل نظرا لانه ان اريد أنه لا يمكن وجوده فمذموم وان اريد أن وجودها فى غيره ممكن لكن لا يدل فمسلم لكنه غير مفيد للمطلوب الذى هو دعوى اختصاصهما اذ لا يلزم من عدم الدلالة فى غيره عدم وجدانهما فيه الا ترى الى قولك ضربى زيدا غدا مراد ثم قول فالصواب فيه وفى امثاله الاستدلال بالاستقراء انتهى وقال الرضى واما السين وسوف فمماها سيويه حر فى التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التنفيس فى الحال يقال نفس الخناق اذا وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وقيل

ان السين منقوص من سوف لدلالة تقليل الحرف على تقريب الفعل انتهى
 (و) (دخول) (الجوازم) يعنى ومن خواصه دخول الجوازم عليه وانما خص
 دخولها عليه دون الاسم (لانها) اى الجوازم (وضعت اما لئفى الفعل كم ولما)
 فانهما وضعتا لئفى الحدث الذى فى مدخولهما (او) اى او وضعت تلك الجوازم
 (لطلبه) اى لطلب الفعل (كلام الامر او) وضعت (لنهي عنه) اى عن الفعل
 (كلا الناهية) وهذا فيما عمات فى الفعل الواحد (او) وضعت تلك الجوازم
 (لتعليق الشيء) اى سواء كان ذلك المعلق فى ضمن الجملة الفعلية او فى ضمن الجملة
 الاسمية (بالفعل كادوات الشرط) سواء كانت حرفا مثل ان او اسما كيهما ومتى
 (وكل من هذه المعانى) اى من نفي الفعل وطلبه ونهيه عنه وتعليق الشيء به (لا يتصور
 الا فى الفعل) وزاد العصام فى التعليل بان العمل اماراة الاختصاص لان الشيء
 مالم يخص الشيء لم يعمل فيه واعترض عليه شارح اللب باننا لانسلم ان اختصاص
 العمل اعنى الجزم يستلزم اختصاص الدخول لم لا يجوز أن يختص عملها لانفسها
 الا ترى ان ما ولا يختصان بالفعل ولا يعملان فيه انتهى ويمكن ان يجاب من
 طرف العصام بان مراده من قوله مالم يخص الشيء لم يعمل فيه ان الملزوم
 اخص واللازم اعم وكل شيء يعمل فهو مختص بدون العكس يعنى وبعض
 ماخص لم يعمل وما ولا من هذا القبيل والله اعلم (ولحوق تاء التانيث) ولما غير
 المصنف عبارته ههنا بذكر اللحوق اشار الشارح الى مراده بقوله (عطف)
 يعنى ان اللحوق بالرفع معطوف (على) قوله (دخول قد) فانه اذا عطف على
 لفظ قد يلزم كون اللحوق مدخولا للدخول فلامعنى له (واما خص به)
 اى وانما اقتصر على الفعل (لحوق تاء التانيث) وامتا الفعل به عن الاسم (لانها)
 اى لان تاء التانيث (تدل) اى لاتدل الا (على تانيث الفاعل) ولما لم يكن هذا
 التعليل كافيا لانتقاضه بالصفات ضم اليه قوله (ولا تلحق) اى لاتلحق التاء
 المذكورة ايضا (الابما) اى باللفظ الذى (له فاعل) اى باللفظ الذى لا بدله
 من فاعل او نائبه وذلك هو الفعل لاغير (والصفات) اى الصفات التى لا بدلها
 من فاعل ايضا كاسم الفاعل والمفعول لاتكون نقضا علينا فان تلك الصفات
 (استغنت عنها) اى عن تاء التانيث (بما) اى بسبب شيء (لحقها) اى لحق
 لتلك الصفات (من التاء المتحركة الدالة على تانيثها) اى على تانيث تلك الصفة
 (و) على (تانيث فاعلها) اى فاعل تلك الصفات فان التاء المتحركة فى قائمة
 مثلا لما دلت على تانيثها وعلى تانيث فاعلها استغنت عن ذكر تاء تدل على
 التانيث واذا كان كذلك (فلا جرم اخص) اى لحوق تلك التاء (بالفعل)
 لان الفعل غير مستغن عنها وقوله (ساكنة) بالنصب (حال من تاء التانيث)

لكونها واردة بالكرة (و) قوله (احتراز) بالرفع عطف على قوله حال اى هذا اللفظ حال واحتراز (عن) التاء (المتحركة لاختصاصها) اى لاختصاص المتحركة (بالاسم) كما عرفت (و) (لحوق) (نحو تاء فعلت) يعنى من خواصه ايضا لحوق التات التى شبهت بالتاء المضمومة التى فى المتكلم الماضى * ثم فسر مراده فقال (اراد) اى المصنف (نحو) اى بقوله نحو (تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة) وقوله (فتدخل) تفريع لهذا التعميم الحاصل من كة نحو يعنى فحينئذ تدخل (فيه) اى فيما يختص لحوقه (تاء فعلت) اى التاء المفتوحة الدالة على المخاطب والمكسورة الدالة على المخاطبة (ايضا) اى كما تدخل تاء المتكلم وقوله (وذلك) شروع فى بيان وجه اختصاص المذكورات بالفعل يعنى كون المذكورات مختصة بالفعل ثابت (لان ضمير الفاعل لا يلحق الإبما) اى الا باللفظ الذى (له فاعل) وان تلك التات ليست دالة على التانيث كما كانت التاء الساكنة فتعين لحوقها لبيان الفاعل فحينئذ يلزم وجود الفاعل فيما لحقته (والفاعل اما يكون للفعل وفروعه) يعنى من الصفات التى هى فروع الفعل فى العمل مثل اسم الفاعل والمفعول (وخط) بصيغة المجهول اى ولما كان رتبة الفروع منجزة عن رتبة الاصل حظ لذلك (فروعه) اى فروع الفعل (عنه) اى عن ذلك الفعل (يمنع) اى بسبب منع (احد نوعى الضمير) اى البارز والمستتر فان الفعل لكونه اصلا جامع لهما ولو كانت الفروع جامعة للنوعين ايضا يلزم تساوى الفرع للاصل فلزم منع احد النوعين (تحجزا) اى لتقصده التحرز (عن لزوم تساوى الفرع مع الاصل) ولما كان هذا التعايل مستلزما لمنع احد النوعين من غير تعيين ولم يكن مستلزما لمنع البارز اشارة الى بيان وجه ترجيح البارز للمنع على المستكن فقال (وخص) اى امتاز (البارز بالمنع) عن المستتر (لان المستكن اخف) لكونه غير مذكور لفظا (واخصر فهو) اى اذا كان المستكن اخف من البارز واخصر منه فترجيح المستكن بكونه شاهلا (بالتعميم اليق واجدر) من البارز يعنى اختص البارز بالفعل وعم المستكن الفعل وفروعه * وما فرغ المصنف من تعريف الفعل ومن بيان خواصه شرع فى بيان انواعه وتعريف كل نوع منها مع بيان مسألة مخصوصة بهذا النوع فقال (اماضى مادل) قوله (اى فعل دل) اشارة الى ان ماموصوفة وعبرة عن الفعل ومنزلة منزلة الجنس وقوله (بحسب اصل الوضع) اشارة الى ان المراد بالدلالة ههنا هى الدلالة الوضعية لا العقلية وقوله (فانه المتبادر من الدلالة) اشارة الى قرينة حمل قوله دل على الدلالة الوضعية يعنى انما فسرنا الدلالة بهذا التفسير لان المتبادر من اطلاق الدلالة هى الدلالة الوضعية وقوله (على زمان) متعلق بدل

وقوله (قبل زمانك) ظرف مستقر مجرور بحال على انه صفة لازمان يعنى على الزمان الذى يحصل قبل زمانك وفسر الزمان الثانى بقوله الحاضر الذى للاشارة الى ان المراد بقوله قبل زمانك يعنى ما كان مضافا الى المخاطب وهو قائل الكلمة هو الزمان (الحاضر الذى انت فيه) اى فى هذا الزمان عند تكلمك بالفعل الماضى وقوله (قبلية ذاتية) تفسير لكلمة قبل فان قبلية اما ذاتية كقبلية العلة على المعلول او زمانية كقبلية الامس على اليوم فالمراد بقوله على زمان قبل زمانك هى قبلية الذاتية لكن لامطابقا بل الذاتية التى (تكون) وتوجد (بين اجزاء الزمان) واما فسرده به للاشارة الى دفع ما قيل ان قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان لان معنى التقدم الزمانى ان يكون المتقدم فى زمان سابق واما تأخر فى زمان لاحق وننقل الكلام الى ذلك الزمان فيلزم التسلسل فاراد الشارح ان يدفع هذا السؤال بقوله تكون بين اجزاء الزمان يعنى ان المراد بتقدم الزمان على الزمان ههنا هو تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض (فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض) وان كان تقدما بالزمان لكنه ليس تقدما بزمن آخر بل هذا التقدم (انما يكون بحسب الذات) ومن ثمة قل قبلية ذاتية (لا بحسب الزمان) فانه لو كان بحسب الزمان لزم المحذور المذكور فاذا لم يكن ذلك التقدم الحاصل بين اجزاء الزمان زمانيا (فلا يلزم) اى منه (ان يكون للزمان زمان) اعلم ان هذا اشارة الى مسألة حكمية وتحقيقية ان الحكماء ذهبوا الى ان الزمان لا بداية له ولا نهاية بدليل انه لو كان له بداية يلزم وجود قبل فى ابتدائه وذلك القبل زمان ايضا فيلزم التسلسل فاجيب بانه انما يلزم التسلسل لو كان ذلك التقدم تقدما زمانيا يحتاج الى زمن بل زمان ذلك الزمان هو نفس ذلك الزمان فالتقدم عارض آخر للزمان بالذات ولغيره بواسطتها لان التقدم والتأخر ناشتان من ذواتهما فان ماهية الزمان هو التجدد اعنى عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء عارضة لهما يكون التقدم والتأخر لذاتها هذا * ثم اعلم ان المراد ههنا بالتقدم بالذات ان يكون منشأ الذات لا التقدم بالطبع فانه بمعنى آخر فان المتقدم بالطبع يجتمع فيه التقدم مع التأخر وههنا ليس كذلك فان الامس لا يجامع اليوم كذا فى بعض اخواشى وفيه مباحث اخرى والوجه فى تركها ماقال العصام ولتحقيقه علم آخر ولفهمه مخاطب آخر * ثم شرع فى بيان فوائد قيود التعريف فقال (فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال) اى من المضارع وغيره فانه يصدق على كل منهما انه فعل دل فكان هذا القول بمنزلة الجنس (وقوله قبل زمانك يخرج ماعدها) فان ماعدا الماضى اما دل على الحال واما على المستقبل فلا يصدق قوله قبل زمانك على واحد منهما فان الحال هو زمانك والمستقبل هو زمان بعد زمانك * ولما توهم انتقاص التعريف

معناه انه يصدق على لفظ الامس فانه دل على زمان قبل زمانك مع انه لا يصدق عليه المعرف لكونه اسما اجاب عنه بقوله (والمراد بما الموصولة) يعنى ما فى قوله مادل (الفعل) كما فسرہ الشارح بقوله اى فعل واذا كان المراد بالموصول فعلا (فلا ينتقض منع الحد) اى حد الفعل (بمثل امس) اى من الاسماء التى وضعت على الزمان الماضى فانه لما قال فعل خرج عنه * ثم اراد نفع توهم آخر بالانتقاض بالمتع فى قوله لم يضرب فانه مضارع مع انه يصدق عليه انه فعل دل على زمان قبل زمانك وبالجمع بالماضى الذى وقع شرطا وجزءا فانهما ماضيان يعنى يصدق عليهما المحدود مع انه لا يصدق عليهما الحد فانهما يدلان على المستقبل لاعلى زمان قبل زمانك فاجاب عنهما بقوله (والمراد بالدلالة ماهو بحسب الوضع) يعنى المراد بالدلالة التى فى ضمن دل هى الدلالة التى بحسب الوضع فاذا اريد بها هذا المعنى (فلا ينتقض منعه) اى منع الحد (بل يضرب) فانه ليس موضوعا باصل الوضع للماضى بل معنى الماضى عرض عليه فلا يصدق عليه انه دل على زمان قبل زمانك بحسب كونه موضوعا له بل وضعه للمستقبل او الحال ودلالته على الماضى بحسب الاستعمال (وجمعه) اى وكذا لا ينتقض جمع الحد بان لم يكن جامعا للافراد (بان ضربت) فيما وقع فى حيز الشرط (ضربت) اى فيما وقع فى حيز الجزاء فانهما موضوعان للماضى ثم عرض لهما الاستقبال بسبب وقوعهما فى حيز الشرط والجزاء * ثم شرع المصنف فى الاشعار ببعض خواصه الممتاز بها عن اخواته من الافعال لان اخواته معربة بعد الفراغ من حده فقال (مبنى على الفتح) واراد الشارح بيان اعراب لفظ المبنى فقال (خير مبتدأ محذوف اى هو يعنى) اى يرجع الضمير (الماضى) وهو بالنصب مفعول يعنى (مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب) يعنى اذا كان آخره حرفا صحيحا (او) هو مبنى على الفتح (تقدير نحو رمى) يعنى اذا كان آخره حرف علة * ثم شرع الشارح فى بيان وجه كونه مبنيا على الحركة فقال (واما البناء على الحركة) ثم انه ترك التعرض لوجه نفس البناء لظهوره فان وجهه ان الاصل فى الفعل البناء لفقد المعانى الموجبة للاعراب فى الفعل بخلاف الاسم فان المعانى الموجبة للاعراب معتورة عليه وهى الفاعلية والمنعوية والاضافة ولاشئ منها موجود فى الفعل واذا كان الاصل فيه البناء ولا مقتضى للعدول عنه وهى المشابهة التامة كما فى المضارع ابقى الماضى على الاصل فلذا ادار الكلام بين كونه مبنيا على الحركة وبين كونه مبنيا على السكون فقال واما وجه كون الماضى مبنيا على الحركة اى التى هى غير الاصل فى المبنى (دون السكون الذى هو الاصل) اى ترك ماهو الاصل (فى المبنى فلمشابهته) اى لمشابهة الماضى (المضارع) الذى هو متحرك لكونه معربا (فى وقوعه)

اي وقوع الماضي موقع الاسم (نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب) فان ضرب ههنا وقع فيما يجوز وقوع المضارع فيه وهذا الموقع من مواقع الاسم (و) قوله (شرطا وجزاء) بالنصب معطوف على قوله موقع الاسم يعني ان الماضي مشابه للمضارع ايضا في وقوع الماضي شرطا وجزاء كما وقع المضارع (تقول) اي يجوز أن تقول (ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح) اي واما وجه كونه مبنيًا على الفتح بعد اختيار الحركة على السكون (فلكونه) اي فلكون الفتح (اخف الحركات) ولما كان كونه مبنيًا على الفتح مشروطا بشرط لشيء اعني بشرط عدمي قال (مع غير الضمير المرفوع المتحرك) (فانه) اي فان الماضي (مبنى على السكون معه) اي مع الضمير المذكور (نحو ضربين) وهو الجمع المؤنث الغائب (الى ضربنا) اي منتهيا الى نفس المتكلم مع الغير يعني طرفي الصيغ الثماني معلوما ومجهولا وهي ضربين وضربت وضربتما وضربتتم وضربتت وضربتت وضربتت وضربتت فان الضمير المتصل بكل منها ضمير مرفوع متحرك بخلاف ضربا وضربت وضربتتا وقوله (كراهة) بالنصب مفعول له لقوله فانه مبنى على السكون يعني انه انما بنى على السكون لالكون السكون اصلا معدو لا يمنع منه مانع فزال المانع ههنا فغاد الاصل بل بناؤه على السكون لم يرجح آخر وهو كراهة (اجتماع اربع حركات متواليات فيما) اي حاصلة من اللفظين اللذين (هو) اي احدهما مع الآخر (كالكلمة الواحدة) يعني اجتماع اربع حركات ليس بكريه اذا كان موضعها كلمتين ليس اتصال احدهما بالآخرى شديدا بحيث تجعل كالكلمة الواحدة بل هو كرية في الموضع الذي حصل اجتماعها من الكلمتين اللتين كان اتصال احدهما بالآخرى شديدا بحيث تجعل احدهما مع الآخرى كالكلمة الواحدة وانما جعل ههنا كذلك (لشدة اتصال الفاعل بفعاله) يعني انه لما كانت تلك الضمائر فاعلا كان اتصالها بالفعل شديدا لكون الفاعل متصلا بفعاله اشد اتصال لكونه مدلولًا للفعل دلالة التزامية كما عرفت (وانما قيد) اي المنصنف (الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا) اي لقصد الاحتراز (عن مثل ضربا فانه) اي فان فعل ضربا يعني الفعل الماضي الذي هو مثنى ضرب (ايضا) اي كمفرده (مبنى على الفتح) لكون الضمير المرفوع غير متحرك فيه وقوله (و) (مع غير) (الواو) معطوف على قوله الضمير فاشار الشارح اليه بتوسيط لفظ مع غير بينه وبين العاطف يعني ان كون آخر الماضي مبنيًا على الفتح مشروط بشرطين احدهما ان لا يكون مصاحبا للضمير المذكور والثاني ان لا يكون مصاحبا لواو الجمع المذكور (فانه) اي لان الآخر (يضم) اي يجعل مضموما (معها) اي مع كلمة الواو وقوله (لمجانستها) بيان لوجه ترجيح الضم على الفتح يعني ان آخر الماضي فيما كان مبنيًا على الضم اذا كان مع واو الجمع ليكون الواو من جنس الضمة من الحركات (لفظا) يعني انه يضم لفظا

(كضربوا) يعنى اذا كان الحرف الاخير صحيحا (او تقديرا) او يضم تقديرا يعنى انه كان مضموما في الاصل ثم عرض له الاعلال فصار ما قبله مفتوحا (كرموا) بفتح الميم يعنى اذا كان الحرف الاخير حرف علة فان اصل رموا ريموا او ما قبل الواو مبنى على الضم ايضا لكن لم يبق ذلك في اللفظ وفي بعض الحواشي ان هذه العبارة من الشارح موافقة لعبارة الرضى وغيره من كتب النحو والظاهر ان المراد يبنى على الضم لقصد مجانستها الحرف العلة لما صرح به في المنهل وغيره انتهى * ولما فرغ من بيان خواص الماضى وتعريفه شرع في بيان حد المضارع وخواصه فقال (المضارع ما شبه) بفتح الهمزة على صيغة المعلوم وقوله (اى فعل) تفسير لما وضعير (اشبه) راجع اليه وقوله (الاسم) بالنصب مفعوله وقوله (باحد حروف نأيت) ظرف مستقر منصوب محلا على انه حال من فاعل اشبه كما فسره بقوله (اى حال كونه) اى كون ذلك الفعل (ماتسبا باحد حروف نأيت) وفيه اشارة الى ان الباء للملاسة ويحتمل ان يكون الضرف لغوا بان يكون الباء متعلقا باشبه والباء حينئذ تكون للسببية كما قدم زبى زاده في معرب الكافية وقوله (في اوائله) حال من الحروف او صفة له يعنى حال كون تلك الحروف في اوائل المضارع (يعنى) اى المصنف بحروف نأيت (الحروف التى جمعها كلمة نأيت) وانما عدل المصنف عن تركيب اثنين لان فيه تفرقا بين حروف التكلم وتقديم الحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذا تعاقب متوسط والمخاطب منتهى الكلام بخلاف هذا كما في بعض الحواشي * واعلم ان ترتيب صيغ الفعل في علم الصرف مخالف لترتيبها في علم النحو فان ترتيبها في الصرف من الغائب الى المتكلم فيكون المخاطب متوسطا وفي النحو من المتكلم الى المخاطب فيكون الغائب متوسطا وايضا الكلم التى جمعت تلك الحروف ثلاث ائين ونأيت ونأتى فالابتداء في الاول متكلم وحده ثم المخاطب ثم الغائب ثم المتكلم مع الغير فلا موافقة لاحد من الترتيبين والكلمة الثانية من المتكلمين ثم الغائب ثم المخاطب وفي هذا موافقة لترتيب النحو في الجملة ولذا اختارها المصنف والله اعلم * ثم اورد الشارح قوله (وهذه المشابهة انما تكون) للاشارة الى ان اللام في قوله (لوقوعه) متعلق بفعل محذوف وقال صاحب المعرب ان اللام فيه متعلق بقوله اشبه ثم قال ان تقدير المتعلق تكلف انتهى واقول لعل ارتكاب الشارح هذا التكلف لبيان ان المصنف في صدد بيان وجود المشابهة بين المضارع والاسم وهذا انما يكون بتغيير الكلام الى ما ترى وفسر الضمير الجرور بقوله (اى لوقوع ذلك الفعل) للاشارة الى ان الضمير راجع الى الفعل المضارع والى انه مضاف الى فاعله وقوله (مشركا) مفعوله يعنى ان تلك المشابهة لكون الفعل المذكور من الافعال التى تشترك بين المعنيين يعنى (بين

زمانى الحال والاستقبال) وقوله (على الصحيح) اشارة الى ان فى استعمال المضارع
 فى الزمانين قولين احدهما انه حقيقة فيهما يعنى انه من اللفاظ المشتركة والثانى
 انه حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال فالصحيح منهما هو الاول وهو أنه مشترك
 (كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين) اى كلفظ العين فانه اسم
 وقع مشتركا بين الذهب والشمس وغيرها (وتخصيصه) وهو (بالجر عطف
 على قوله لوقوعه) وقوله (اى تلك المشابهة) الخ لبيان الاهتمام فى تفسير مراد
 المص كما قلنا يعنى ان المضارع مشابه للاسم وتلك المشابهة (انما تكون) اى لا تكون
 تامة الا (لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه) اى ولكونه مخصصا (بواحد
 من زمانى الحال والاستقبال) بعد كونه موضوعا لهما ومشاركا بينهما بحسب
 الوضع وانما اتى الشارح به ليحصل صلة قوله وتخصيصه لان التخصيص انما
 يتعدى باحد الزمانين وقوله (يعنى الاستقبال) تفسير لقوله بواحد يعنى ان المراد
 بالواحد الذى خصص الفعل به ههنا هو معنى الاستقبال وقوله (بالسين) متعلق
 ايضا بقوله وتخصيصه والباء سببية يعنى ان تخصيص المضارع بالاستقبال
 بسبب دخول السين عليه وقوله (فانه للاستقبال القريب) بيان لوجه كون
 السين سببا للتخصيص وهو كون السين موضوعا للاستقبال القريب (وسوف)
 اى وتخصيصه بالاستقبال بسبب دخول سوف عليه (فانه) اى فان لفظ
 سوف (للاستقبال البعيد كما مر) فى بيان الخواص وقوله (ان الاسم يخص
 باحد معانيه بواسطة القرائن) تقرير للمعاشابهة بينهما من شرطها اتصاف
 كل من الطرفين بوجه الشبه ولما عرف اتصاف المضارع من متن المصنف
 اكمل الشارح بيان اتصاف الاسم ايضا فانه اذا قلنا طاع العين يكون العين
 مختصا بالشمس التى هى احد معانيه بقرينة ذكر طاع * ثم ان المصنف ما عدل
 عن تعريفه المشهور وهو ما وضع للحال او الاستقبال او بما فى اوله حرف من حروف
 اتين اراد الشارح ان يبين وجه عدوله فقال (وانما عرف) اى المصنف
 (المضارع بمشابهة الاسم) حيث قال ما شبه ليكون التعريف مطابقا للفظ
 المضارع (لانه) اى لان هذا الفعل (لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى) اى لكونه
 مشابها (اذ معنى المضارعة فى اللغة المشابهة) وقوله (مشتقة) بالنصب حال
 من المضارعة وفيه اشارة الى ان كونه بمعنى المشابهة منقول عن معنى آخر وهو كونها
 مشتقة (من الضرع) وقوله (كأن كلا الشبهين) اشارة الى ان اطلاق المشابهة
 على المضارعة من قبيل تسمية اسم المشبه به للمشبه فان الشبهين المشابهين شيئا
 بالاخوين الذى (ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاتا) ثم شرع
 المصنف فى بيان تعيين كل واحد من الحروف الاربعة بصيغة مخصوصة فقال

﴿فالهزمة﴾ وقوله (من تلك الحروف) اما صفة او حال يعنى المراد بها الهزمة الكائنة من تلك الحروف (الاربعه) يعنى حروف نأيت فالفاء في قوله فالهزمة تفصيلية والهزمة بالرفع مبتدأ وقوله ﴿للمتكلم﴾ ظرف مستقر خبره وقوله ﴿مفردا﴾ بالنصب على انه حل من المتكلم يعنى ان الهزمة معيئة لنفس المتكلم حل كونه مفردا (مذكرا) اى سواء (كان) ذلك المفرد المتكلم مذكرا (او مؤنثا نحو اضرب) ولا يخفى ان المصنف غير ترتيب ما ذكره في الاجمال الذى هو لفظ نأيت حيث قدم فيه النون وقدم ههنا الهزمة للاشارة الى ان الترتيب المطابق لترتيب الافعال هو تقديم الهزمة لان الابتداء فيه من المتكلم المفرد ثم المتكلم مع الغير كما اشرنا اليه ولذا قال ﴿والنون له﴾ (اى للمتكلم المفرد) الذى سبق مع تعميمه المذكور والمؤنث لكن لانه اذا كان وحده سواء كان كلهم مذكرا او كلهم مؤنثا او مختلطا بل (اذا كان) اى ذلك المفرد ﴿مع غيره﴾ (واحد اكان) اى سواء كان (ذلك الغير) واحدا فيكونان اثنين (او اكثر) فيكون جمعا (مثل نضرب) فان لفظ نضرب مشترك بين كون المتكلم اثنين وبين كونه جمعا فلم توضع لذكره ومؤنثه ولا لمتناه وجمعه صيغة مخصوصة لقوة القرينة في المتكلم فان السامع ان كان مشاهدا للمتكلم يعلم بالضرورة افراده وتذكيره بالمعينة وان كان سامعا من وراء الحجاب يحصل له ايضا علم ضرورى من رقة صوته وغلظته ومن صوت الواحد وغيره فلذا اكتفوا بالصيغتين كما هو مصرح في كتب الصرف وقوله (وكأتهما) لبيان وجه ترجيح الهزمة للمفرد والنون للمتكلم يعنى اظن ان الهزمة في اضرب والنون في نضرب (ماخوذان) اى الهزمة مأخوذة (من) همزة (اناو) النون مأخوذة من نون (نحن) ﴿والتاء للمخاطب﴾ (واحد اكان) اى سواء كان ذلك المخاطب واحدا (او مثنى او مجموعا مذكرا) اى سواء كان ذلك المثنى والمجموع مذكرا اى سواء (كان) كل من الواحد والمثنى والمجموع مذكرا نحو تضرب وتضربان وتضربون (او مؤنثا) نحو تضربين وتضربان وتضربن وقوله ﴿وللمؤنث﴾ عطف على قوله للمخاطب اى التاء معيئة للمؤنث ايضا وقوله (الواحد) صفة المؤنث * ولما علم وحدته من صيغته ومن ذكره في مقابلة قوله ﴿والمؤنثين﴾ تركه المصنف ولما كان قوله ﴿غيبة﴾ بالنصب حالا وشرط الحال ان تكون مبيئة للهيئة اراد ان يفسره الشارح على وجه يجوز وقوعه حالا فقال (اى حال كون المؤنث والمؤنثين غائبات) وهذا تفسيره بتأويله مشتقا وقوله (او ذوى غيبة) تفسير على وجه يحمل عليه نحو تضرب وتضربان ﴿والياء للغائب غيرها﴾ وقوله (اى غير القسمين)

تفسير لضمير غيرها اى المراد بغيرها غير القسمين (المذكورين) وقوله (وهي)
تفسير للقسمين يعنى المراد بالقسمين احدهما (واحد المؤنث الغائبة و) الاخر (مثنى)
فبقى للياء من صيغ الغائب اربع صيغ لان الغائب ثلاثة والغائبة ثلاث فلتجميع
ست صيغ ولما تعين القسمان منهما للتاء بقى اربعة اقسام وهى الغائب المفرد
وتثنيته وجمعه وجمع المؤنث الغائبة نحو يضرب ويضربان ويضربون ويضربن
(فقوله غيرها اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب) واما جز
كونه بدلا (لانه) اى لان لفظ غير (وان لم يصر بالاضافة) اى لم يصر بسبب
اضافته الى ضمير (معرفة لكنه) اى لكن الشأن انه (خرجت بها) اى بالاضافة
(عن النكارة الصرفة) واذا خرجت كلمة الغير عن النكارة الصرفة (فهو)
اى لفظ غير (فى قوة النكرة الموصوفة) واما اورده الشارح ههنا وجوز كونه
بدلا واما بذلك الى الرد على من قال انها صفة الغائب بانه لا يجوز أن يكون صفة له
لان غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا يصح صفة للمعرفة ثم اورد عليه بانه
لا يجوز أن يكون بدلا منه ايضا لان النكرة اذا كانت بدلا من المعرفة فالتعت
واجب مثل بالناصية ناصية كاذبة فاجب عنه بقوله لانه الخ يعنى انه اما يحتاج الى
التوصيف اذا كانت النكرة نكرة صرفة كما فى الناصية واما اذا كانت نكرة
مخصصة بوجه ما فلا يحتاج الى التوصيف وقوله (او بالنصب) اشارة الى احتمال
اعراب آخر على تقدير نصبه وهو أنه (حل) من الغائب * ثم رجحه فقال (وهو
الاولى) اى ان الاولى من الاعرابين هو كونه حالا لا كونه بدلا وقوله (موافقة
السابق) بيان وجه انحصار الاولوية فى كونه حالا يعنى ان كونه اولى لحصول
الموافقة والمناسبة للسابق وهو قوله غيبة فانه كما عرفت لا يكون الا حالا ولا يجوز
كونه بدلا وفيه اشارة الى اتمام الرد المذكور يعنى وجه اولوية كونه حالا ليس
لضعف كونه بدلا كما توهم بل وجه آخر * ثم شرع فى مسائل حروف المضارعة فقال
(وحروف المضارعة) اى الحروف التى تحصل بها المضارعة والمشابهة بينه وبين
الاسم (مضمومة فى الرباعى) ولما كان المتبادر من لفظ الرباعى هو الرباعى المجرد
اراد الشارح ان يفسره على وجه يراد به معناه الاعم فقال (اى فيما) اى فى المضارع
الذى (كان ماضيه) مبنيا (على اربعة احرف اصلية) اى سواء كانت تلك الاربعة
مجردة عن الزوائد (كيدخرج اولاً) اى اوليست جميع الاربعة اصلية بل كان
احدها زائدا وذلك فى الثلاثى المزيد فيه (كيدخرج) وكذا يقاثل ومنها الابواب
الستة التى الحقت بالرباعى المجرد (ومفتوحة) اى حروف المضارعة مفتوحة
(فما سواه) (اى فيما) اى فى المضارع الذى (سوى ما) اى هو غير المضارع الذى
(ماضيه) يكون مبنيا (على اربعة احرف) بل كان ماضيه على خمسة احرف

مثل يتدحرج و) على ستة احرف مثل (يستخرج ونحوهما) اى نحو يتدحرج
ويستخرج وهو ما كان ماضيه على ثلاثة احرف مثل ينصر ويضرب اما وجه
كونها مضمومة فى الرباعى فلانه لما فتح اول الماضى ينبغى ان يخالفه المضارع لمكان
التباين والتغاير بينهما واما وجه اختصاص الضم بالرباعى فلان الثلاثى لما كان
كثير الاستعمال استدعت كثرتة ان يخفف بالفتحة واما غيره من الخماسى
والسداسى فلانه لما كان كثير الحروف حصلت فيهما الثقلة المستدعية للتخفيف
ايضا كذا فى بعض الحواشى ﴿ولا يعرب من الفعل غيره﴾ (اى غير المضارع)
وانما لم يعرب غير المضارع (لعدم علة الاعراب) وهى المشابهة التامة للاسم
(فيه) اى فى ذلك الغير * ولما توجه على عبارة المتن بانه لم يحجز تعلق قوله اذا لم يتصل به
بقوله لا يعرب اراد الشارح ان يمهّد مقدّمة يندفع بها ذلك الاتجاه فقال (ولما كان
هذا الكلام) الح واما الاتجاه فهو انه اذا تعلق قوله اذا لم يتصل به بقوله لا يعرب
يكون حاصله ان غير المضارع من الافعال لا يعرب بشرط عدم اتصال
نون التأكيد به واما اذا اتصلت به يكون معربا ولا يخفى بطلان هذا المعنى لان المراد
ان غيره لا يعرب اصلا سواء اتصل به النون او لم يتصل فلزم صرف عبارته
الى وجه يوافق المراد وهو انه لم يتعلق بمنطوق الكلام كما توهم بل هو متعلق
بمفهومه فانه لما كان قوله لا يعرب من الفعل غيره (فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع)
فقوله (صح) جواب لما اى لما كان فى هذه القوة صح (ان يتعلق به) اى بقولنا
لا يعرب (قوله) (اذا لم يتصل به نون) فانه لما نفي اعراب غير المضارع انفهم منه اثبات
اعراب المضارع فانه يكون من قبيل قولنا ما جاءنى غير زيد فانه يقتضى انحصار
الجائية فى زيد يعنى ان اعراب المضارع بشرط ان لا يتصل بذلك المضارع نون
﴿تأكيد﴾ (تقيسة كانت) اى تلك النون نحو يضربن بفتح النون المشددة
(او خفيفة نحو يضربن) بسكونها وقال العصام وفى توجيه الشارح تبعا لصاحب
الواقفة نظر فان قوله ولا يعرب من الفعل غيره فى قوة انما يعرب المضارع بمعنى
ما يعرب الا المضارع لدخول انما عليه فيكون اتصال الظرف به تقييدا لحصر
الاعراب فيه فبقيت الشبهة بحالها وانما تندفع الشبهة اذا كان هذا القول
تقييدا لحصر اعرابه وفى وقت عدم الاتصال وليس كذلك حتى تندفع الشبهة
ثم قال فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيلها اى يعرب مغايرة
فى وقت عدم الاتصال فالقيد يكون لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به
احد التونين انتهى ملخصا واقول ان هذا التوجيه مع ما فيه متعقب المعنى
غير موافق لما هو المتبادر من مراد المصنف فانه فى صدد بيان حال المضارع
لا فى صدد بيان غيره والله اعلم بالصواب (ولا نون جمع المؤنث) اى وانما يعرب

المضارع اذا لم يتصل به نون جمع المؤنث نحو يضربن وانما لم يعرب باتصال
 تينك النونين (لانه اذا اتصل به) اى بالمضارع (احدها) اى نون التأكيـ
 او نون جمع المؤنث (يكون) ذلك المضارع (مبنيًا) وانما يقتضى اتصال احدها
 كونه مبنيًا (لان نون التأكيـد لشدة اتصاله) اى لكون اتصاله بالفعل اتصالا
 شديدا تكون النون المذكورة (بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب) يعنى اذا كان
 بمنزلة جزء الكلمة يمتنع دخول الاعراب عليه فانه لو دخل اما يدخل الاعراب
 (قبلها) اى قبل النون او يدخل على النون فان دخل قبلها (ينزى دخوله)
 اى دخول الاعراب (فى وسط الكلمة) لكون النون المذكورة بمنزلة آخر
 الكلمة (ولو دخل) اى الاعراب (عليها) اى على النون (لزم دخوله) اى
 دخول الاعراب (على كلمة اخرى حقيقة) فان محل الاعراب هو نفس المضارع
 واما النون وان كانت بمنزلة الكلمة لكنها كلمة اخرى فى الحقيقة ولما امتنع
 دخوله على كل تقدير امتنع كون المضارع معربا وقوله (ولان) الخ دليل لعدم
 كونه معربا مع نون جمع المؤنث لان (نون جمع المؤنث فى المضارع يقتضى ان يكون
 ما قبلها ساكنا) وانما يقتضى ذلك (لمشابهتها) اى لمشابهة نون جمع المؤنث الداخلة
 فى المضارع (نون جمع المؤنث) الداخلة (فى الماضى) يعنى فى كونهما جمع مؤنث
 ولما اقتضت سكون ما قبلها (فلا يقبل) اى المضارع الذى اتصل به نون جمع
 المؤنث (الاعراب) ولما ثبت كون المضارع معربا وقد كانت انواع الاعراب
 مختلفة شرع فى بيان تعيينه فقال (واعرابه) اى اعراب المضارع انواع ثلاثة
 احدها (رفع و) ثانيها (نصب) (يشارك) اى يشارك المضارع (الاسم فيها)
 اى فى كون كل منهما مرفوعا ومنصوبا (وجزم) اى وثالث الانواع جزم
 (يختص) اى يكون الجزم مختصا (به) اى بالمضارع (كالجر) اى كما كان الجر
 مختصا (بالاسم) حيث قال فى صدر الكتاب ومن خواصه الجر كما قال ههنا ومن
 خواصه دخول الجوازيم وقال العصام ان قوله واعرابه رفع لا بمعنى الرفع الذى
 هو علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون وان اقتضاه العامل لا بمعنى ما به يتقوم المعنى
 المقتضى للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان
 اعراب الفعل ليس لمعنى وكذا قوله ونصب وجزم يعنى انه بمعنى السكون او حذف
 نونه او حذف حرف اقتضاه العامل انتهى * ثم شرع المصنف فى بيان انواع المضارع
 بحسب الاعراب اللفظى والتقديرى كما بينهما فى الاسم فقال (فالصحيح) (منه)
 اى من المضارع * ولما كان فى تعريف الفعل الصحيح فرق بين الصرفين وبين النجاة
 وهو أنه فى اصطلاح الصرفيين ما سلم جميع حروفه من حروف العلة وعند النجاة
 ما سلم آخره من حروف العلة فيشمل الناقص فقط اشار الشارح بقوله (وهو)

اي الصحيح (عند النجاة) لا عند الصرفين (ما) اي لفظ (لم تكن حروفه الاخيرة
 حرف علة) سواء كان لامه او عينه او كلاهما حرف علة فكلمتا وعد ويسر صحيحتان
 عند النجاة وغير صحيحتين عند الصرفين وانما قال حروفه الاخيرة ولم يقل لامه
 لاختلاف الاصطلاحين فقوله فالصحيح مبتدأ وخبره الآتي قوله بالضمّة (المجرد)
 بالرفع صفة الصحيح وقوله (عن ضمير بارز مرفوع) متعلق بالمجرد وزاد الشارح
 قوله (متصل به) ليدخل فيه قوله وما يضرب الا هو فانه يصدق عليه ان لفظ
 يضرب لم يجرّد عن الضمير البارز المرفوع لان فاعله الضمير الذي ذكر بعد الا
 وهو بارز مع انه من الصحيح المجرد واذا قيد المرفوع بالمتصل يصدق عليه انه
 مجرد عن المتصل وقال العصام والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى
 التجريد عن الضمير ان لا يتصل به يدل عليه قوله المتصل به ذلك انتهى وقوله
 (للتثنية) صفة ثالثة لقوله الصحيح يعني الصحيح المجرد الكائن للتثنية (مذكرا
 كان) اي تلك التثنية (او مؤنثا) وقوله (مثل يضربان وتضربان) اشارة الى تعميم
 التثنية للغائب وهو يضربان وللغائبة والمخاطب والمخاطبة وهو تضربان وقوله
 (والجمع) بالجر عطف على التثنية وزاد الشارح وصفه بقوله (المذكر) ليحصل
 تعميم الجمع للمذكر والمؤنث وقوله (مثل يضربون وتضربون) اشارة الى
 تعميم آخر يعني سواء كان ذلك الجمع جمعا مذكرا غائبا او مخاطبا (و) قوله
 (المؤنث) بالجر عطف على قوله المذكر اي الجمع ايضا شامل للجمع المؤنث
 (مثل يضربن) وهو للغائبة (وتضربن) وهو للمخاطبة وقوله (والمخاطب)
 بالجر عطف على ما قبله وصفه بقوله (المؤنث) ليخص بالمخاطبة (مثل تضربن)
 ولما اشترط للحكم الذي سيدكر ان يكون الصحيح معربا مجردا عن الضمائر
 المذكورة فرع عليه قوله (فهذه اربع صيغ) يعني انه بعد اشتراط المذكورات
 بقي في الحكم اربع صيغ احدها (يضرب في الواحد الغائب المذكر و) ثانيها
 (تضرب) حال كونه (في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد)
 اي وفي الواحد (المخاطب المذكر و) ثالثها (اضرب) بفتح الهمزة حال
 كونه (في المتكلم الواحد و) رابعها (تضرب) حال كونه (في المتكلم مع
 غيره) (بالضمّة) خبر للمبتدأ يعني ان اعراب الصحيح الذي يكون مجردا عن
 الضمائر المذكورة بالضمّة (في حال الرفع) (والفتحة) (في حال النصب) (لفظا)
 وقوله (اي حال كون الضمّة والفتحة لفظيتين) اشارة الى ان قوله لفظا حال من
 كل منهما وقوله لفظا موجود في النسخ التي وجدها الشارح وليس بموجود
 فيما وجده صاحب الوافية وزيني زاده (والسكون) اي بالسكون (في حال
 الجزم) ثم قال العصام لم يقيد بقوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون

فصل في الضمّة
 لا يجرّد عن الضمير
 ولا يجرّد عن اللفظ
 لا يجرّد عن اللفظ
 لا يجرّد عن اللفظ

هـ

(لا يكون)

لا يكون الالفاظ بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمّة تقديرًا وكذلك النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرًا اذا حرك المجزوم للساكنين نحو لم يضرب القوم انتهى واعترض بعضهم على هذا التوجيه بان يكون هذا ناشئًا عن عدم الفرق بين اللفظي والتقديرى فالباء في قوله لم يضرب القوم ليس بساكن تقديرًا بل ساكن في الاصل ثم حرك لعارض ولم يعتبر القوم التقديرى في السكون كما اعتبروه في الحركات الثلاث تأمل ومثال كونه معربا بالضمّة ﴿ مثل يضرب ﴾ (و) مثال كونه معربا بالفتحة ﴿ ان يضرب و ﴾ مثال كونه معربا بالسكون ﴿ لم يضرب ﴾ فان يضرب فعل صحيح مجرد عن الضمير البارز المرفوع المتصل وقال العصام ان المصنف اكتفى بمثال المرفوع وترك الآخرين فاتمهما الشارح ولعل وجهه انه اراد أن يمثل للصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع لانه اراد أن يمثل لاعرابه حتى يكون التمثيل قصرا والمتبادر من كلام الشارح انه صرف كلامه الى تمثيل الاعراب فاتمه بما الحق به انتهى ملخصا ﴿ و ﴾ (المضارع) ﴿ المتصل به ﴾ فقوله المتصل مرفوع على انه مبتدأ وخبره ماسياتى من قوله بالنون وموصوفه محذوف وهو المضارع كما قدره الشارح والالف واللام موصول عبارة عن المضارع الموصوف وقوله به متعلق بالمتصل والضمير المحرور راجع الى الالف واللام وقوله ﴿ ذلك ﴾ فاعله وقوله (اى ذلك الضمير البارز المرفوع) تفسيره وقوله (وذلك فى خمسة مواضع) حجة معترضة اوردها الشارح فى تعيين عدد مواضع ذلك المتصل يعنى ان المضارع الذى يتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع يكون اعرابه ﴿ بالنون ﴾ وقوله (حالة الرفع) ظرف للنسبة اى كونه بالنون فى حالة كونه مرفوعا ﴿ وحذفها ﴾ (اى بحذف النون) للإشارة الى ان قوله وحذفها بالجزم معطوف على قوله بالنون والى ان الضمير المحرور راجع الى كلمة النون وقوله (حالتى الجزم والنصب) ظرف له ايضا يعنى ان اعراب هذا القسم ناقص حيث اعطى حذف النون الى حالتيه وقوله (فان النصب فيه) اشارة الى التنبية على ان حذف النون اعراب له فى حالتيه والى تعيين التابع والمتبوع الاصل منهما يعنى ان الجزم اصل فيه والنصب (تابع للجزم كما ان) اى كما ثبت ان (النصب فى الاسماء تابع للجزم) يعنى انما اعرب بحذف النون حال الجزم لانه بمنزلة الحركة فى المفرد فكما تسقط الحركة فى المفرد حال الجزم فكذلك النون وانما تسقط النون حال النصب فيه لان الجزم بمنزلة الجر فى الاسماء فكما ان النصب فيها تابع للجر فكذلك النصب فيه تابع للجزم واما وجه اعراب المذكورات بالحروف فلمشا بهتها صورة المثني والمجموع فى الاسماء كذا فى بعض الحواشى * ثم شرع فى بيان امثله فقال ﴿ مثل يضربان ﴾ وهو ثنية الغائب حيث

رفع بالنون واتم الشارح بقوله (وتضربان) يعنى وكذلك ثنية الغائبة
 والمحاطب والمحاطبة (ويضربون) مثال لجمع الغائب (و) كذلك (تضربون)
 (وتضربين) مثال المفرد المحاطبة وهذا كله فى حالة الرفع واما حالة الجزم فهو
 قوله (ولم يضربا و) حالة النصب فهو قوله (لن يضربا الح) يعنى لم يضربا
 ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربى وكذلك النصب * ولما فرغ من بيان
 اعراب المضارع الصحيح شرع فى بيان اعراب المعتل منه فقال (و) (المضارع)
 (المعتل الآخر) اى اعراب المضارع الذى يكون آخر حروفه حرفا من
 حروف العلة * ولما كان بين كونه معتلا بالالف وبين كونه معتلا باخويه فرق اشار
 الى ان هذا الحكم مختص بما يعتل آخره (بالواو والياء) لا بالالف كما سيحىء حكمه
 يعنى انه اذا كان كذلك يكون اعرابه (بالضمه تقديرا) (فى حل الرفع) وانما كان
 تقديرا لالفاظا (لان الضمه) يعنى لما كان آخره واوا او ياء وكانت الضمه (على
 الواو والياء ثقيلة) عندها هل الصرف تحذف انت الضمه المذكورة (تقول) فيما
 وقع فيه الواو (يدعوا) فيما وقع فيه الياء (يرمى) فيكونان مرفوعين بالضمه
 التقديرية (والفتحة) يعنى ان اعراب ذلك المتعلق بالفتحة (لفظا) (فى حال
 النصب) وانما كان لفظا (خلفه الفتحة) اى لعدم كون الفتحة ثقيلة عليهما
 (نحو) اى مثاله من الواوى نحو (لن يدعوا) من اليائى نحو (لن يرمى)
 (والحذف) وتفسيره بقوله (اى بحذف الواو والياء) للاشارة الى انه بالجر عطف
 على قوله بالضمه والى ان الالف واللام فى اوله عوض عن المضاف اليه وقوله
 (فى حال الجزم) تعيين للحالة التى يكون اعرابه بحذف الاخر فيها وانما كان اعرابه
 بحذف الحرفين فى حال الجزم (لان الجازم لما لم يجد حركة) فى آخره (اسقط
 الحرف المناسب لهما) اى للحركة لان حرف العلة مناسب للحركة فى كونهما
 قابلين للسقوط كذا فى العمام نقلا عن الرضى وفى بعض الحواشى انه لعل وجه
 المناسبة كون حرف العلة بمنزلة الحركتين يعنى فالواو بمنزلة الضمتين والياء
 بمنزلة الكسرتين والالف بمنزلة الفتحتين فتأمل (نحو) اى مثال الجزوم
 من الواوى (لم يغزوا) من اليائى (لم يرم) وقوله (و) (المضارع) (المعتل)
 (الآخر) شروع فى حكم المعتل بغيرها يعنى ان المضارع الذى يعتل آخره
 (بالالف) يكون اعرابه (بالضمه والفتحة تقديرا) وانما لم يكن لفظا بالفتحة
 كما كان اخواه (لان الالف لا تقبل الحركة) بخلاف الواو والياء (تقول) فى حالة
 رفعه (يرضى و) فى حالة نصبه (لن يرضى) (والحذف) اى بحذف الالف فى حالة
 الجزم كما كان فى الاولين (تقول لم يرض) ولما فرغ من بيان ماحمله من ذات الاعراب
 شرع فى بيان المواضع التى حمله فيه نوعا من انواعه فقال (ويرتفع) وقوله

(المضارع) تفسيرا للضمير المستتر في يرتفع وهو فاعله وقوله (اذا تجرد عن الناصب والجازم) ظرف مكان او زمان لقوله يرتفع يعنى انه يقبل الرفع بما عين له من علامات الرفع وقت كونه مجردا عن الناصب والجازم يعنى جنسهما (نحو) اى مثال المجرد المرتفع (يقوم زيد) ولما وقع الاختلاف بين النحاة في العامل للمضارع فقال بعضهم هو التجرد وقال الآخرون هو وقوعه موقع الاسم حمل الشارح كلام المصنف على الاول بقريئة ما يتبادر من كلامه فقال (سواء كان العامل) يعنى انه مرفوع محقق سواء كان المعنى الذى يعمل (فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته) اى من عبارة المصنف (وذلك) اى كون عامله معنى التجرد (مذهب الكوفيين) اى اكثرهم اذ الكسائى منهم يجعل العامل حروف اتين وان الشارح تبع في ذلك الرضى حيث قال كما هو المتبادر الا انه اورد التبادر مكان لفظ الايماء وعبارة الرضى هكذا هذا ولم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء للايماء الى ذلك المذهب انتهى ووجه التبادر والايماء ان المصنف ذكر في ارتفاع الفعل المضارع لفظ التجرد الذى هو العامل عند بعض النحاة وقال ويرتفع حين التجرد ولم يقل اذا لم يدخله الناصب والجازم فيتبادر منه ان العامل هو التجرد كما هو مذهب البعض وانه اختار مذهب البعض كذا في بعض الحواشى ثم ذكر مذهبه بقوله (وسواء كان العامل) يعنى ان عبارة المصنف ليست بصريحة باختياره احد المذهبين بل محتمة لاختيار واحد منهما لكن المتبادر هو الاول والحاصل ان يقوم في يقوم زيد مرفوع لكونه مجردا عن النواصب والجازم لكن ذكر التجرد لا يعين اختيار المذهب الاول بل يرمى اليه ويتبادر منه لانه لم يجعل الرفع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان الخ وفي بيان المحزوم ويجزم بل الخ ولو كان مراده ان يجعل العامل في المرفوع التجرد لقال ويرتفع بالتجرد ولما لم يقل ههنا كذلك بل قال ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد فيحتمل ان يكون مراده المذهب الثانى وهو كون العامل (فيه وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم كما في زيد يضرب) حيث وقع فيه يضرب في موقع الاسم (اى ضارب او مررت برجل يضرب) حيث وقع حالا من زيد وهو موقع ضارب ايضا (او رأيت رجلا يضرب) حيث وقع صفة وهو موقع ضارب ايضا فان قيل اذا كانت عبارته محتمة لهذا المذهب فما وجه دلالة عبارته اعنى قوله ويرتفع اذا تجرد على هذا المعنى قيل في وجه دلالتها انه وان لم يدل قوله ويرتفع اذا تجرد على وقوعه موقع الاسم صراحة لكنه يدل عليه التزاما لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب والجازم يمتنع

وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخله ناصب ولا جازم ففي لم يضرب لا يصح ان يقال لمضارب وكذلك النواصب فحينئذ يلزم وقوعه موقع الاسم لقوله ويرتفع اذا تجرد وانما لم يقل المصنف ويرتفع بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدى بسهولة والمقصود الاصلى في هذا المقام تميز الاقسام الثلاثة بعضها من بعض لا بيان العامل انتهى ملخصا من حاشية الفاضل العصام * ثم التزم الشارح هذا المذهب حيث تعرض لتفصيله وتحقيقه فقال (وانما ارتفع لوقوعه) اى المضارع (موقع الاسم لانه) اى المضارع (اذن) اى على تقديره وقوعه كذلك (يكون كالاسم) لاشترائه معه في هذا الوقوع واذا كان كالاسم (فاعطى) اى اعطى حينئذ للمضارع (اسبق اعراب الاسم) اى اعرابه الذى هو اسبق من النصب والجر لانهما بواسطة العوامل اللفظية (واقواه) اى لتكون ذلك الاعراب اقوى من النصب لكونه علامة المسند اليه من الضاعل والمبتدأ اذ هما العمدتان في الكلام (وهو) اى وذلك الاعراب الذى هو اسبق واقوى (الرفع وذلك) اى وكون العامل في المضارع المرفوع وقوعه موقع الاسم (مذهب البصريين) وهو المذهب الذى اختاره المصنف في كثير من الاحكام (واورد عليه) اى اورد بعضهم على مذهب البصريين بان كون عامل الرفع في المضارع كونه واقعا في موقع الاسم باطل بدليل (انه) اى المضارع (يرتفع في مواضع) يعنى انه كما يقع مرفوعا في المواضع التى يقع فيها موقع الاسم كذلك يقع مرفوعا في المواضع التى (لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة) اى ومنها وقوعه مرفوعا في الصلة (نحو الذى يضرب وى نحو سيقوم) اى ومنها وقوعه مرفوعا بعد دخول حرف التنفيس التى هى من خواصه فى نحو سيقوم (وسوف يقوم وى خبر كاد) يعنى ومنها وقوعه مرفوعا فى خبر كاد وهو ايضا من خواصه (نحو كاد زيد يقوم) وانما خص خبر كاد مع ان خبر عسى كذلك لكون الاصل فى كاد ان يكون مجردا عن ان وان استعمل مع ان ايضا بخلاف عسى فان الاصل فيه عكسه والايراد المذكور مبنى على تقدير تجرده (وى نحو يقوم) اى ومنها وقوعه فى موضع يمتنع وقوع الاسم فيه ولا يجوز فى موضع يقوم (الزيدان) ان يعبر عنه باسم مفرد بان يقال الزيدان قائم فان المفرد لا يصح ان يكون خبرا عن المثنى (واجيب) عن هذا الايراد من جانب البصريين (عن الذى يضرب) اى عن الواقع فى الصلة (ويقوم الزيدان) اى وعن المفرد المسند الى الثانية (بانه واقع موقعه) وهذا اشارة الى منع قوله لا يقع فيها بانا لانسلم عدم وقوعه موقع الاسم وقوله (لانك تقول) اشارة الى سند المنع بصورة الدليل يعنى انه

انما لم يقع اذا لم يحز قولك (الذي ضارب هو) بان يكون جوازه بناء (على ان ضارب خبر مبتدأ) وهو الضمير المرفوع حيث كان ضارب خبر مبتدأ (مقدم) بالجر صفة مبتدأ اى ان ضارب خبر للمبتدأ الذى قدم ذلك الضارب (عليه) اى على ذلك المبتدأ فيكون جملة اسمية صالحة واذا جاز ان تقول كذلك يحكم انه وقع موقع ضارب (وكذا) اى يجوز ايضا ان تقول (قائمان الزيدان) بان يكون قائمان مسندا الى المستتر تحته ويكون خبرا مقديما والزيدان مبتدأ مؤخر (ويكفيما وقوعه) اى وقوع المضارع (موقع الاسم) فى هذين الموضعين فى الجملة وهذا يكفى فى وظيفة المانع (وان كان) اى ولو كان (الاعراب) اى اعراب يضرب ويقوم وهو الرفع لكونهما مضارعين (مع تقديره اسما) يعنى مع كون يضرب على تقدير ضارب وكون يقوم على تقدير قسم (غير الاعراب مع تقديره) اى مع تقدير كل واحد من يضرب ويقوم (فعلا) فانهما حين كونهما فعلا ينرفعان بالمضارعية وحين تقدير كل منهما اسما يكون مرفوعا بالخبرية ولا يضرن تاكثا المغيرة (وعن نحو سيقوم) اى واجيب عن سيقوم (ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده) يعنى انه لم يحز انه يقوم منفردا عن الفعل قوله (والسين) بالرفع مبتدأ اى والحال ان السين (صار كاحد اجزاء الكلمة) وقوله (وسوف) جواب لسؤال مقدر يعنى ان قيل ان عدم قيام السين منفردا مسلم لكن سوف بخلافه فانه يقوم وحده فاجاب عنه بان سوف وان جاز قيامه وحده فى الحقيقة لكنه (فى حكم السين) الذى هو بمعناه فى الحكم بانه لا يقوم وحده يعنى انه لا يقوم حكما كما ان السين لا يقوم حقيقة (وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه) اى فى خبر كاد الاسم وانما عدل عن الاصل الى الفعل الذى هو غير الاصل (لما) اى للوجه الذى (يجيء) اى ذكره (فى باب افعال المقاربة) ان شاء الله تعالى (وينتصب) (اى المضارع) يعنى يقبل المضارع النصب (بان) وقوله (ملفوظة) بالنصب حال من كلمة ان وانما يقده لان المضارع اذا لم يقع بعد الحروف التى يجوز فيها تقدير ان كما سيحىء لا يكون مقدرة فكأنه قسمها الى قسمين احدها ملفوظة والثانى مقدرة و اشار الشارح بالقيد الى ان المراد ههنا هو القسم الاول (ولن) اى وينتصب ايضا بكلمة لن واختلفوا فى اصلها (قال الفراء اصله لا) اى النافية بقرينة كونها لنى الاستقبال (ابدل الالف نونا) وردت بانه لامناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الخفيفة تقلب فى الوقف الفا وكذا التوين كذا فى حاشية العصام (وقال الخليل اصله لان) اى انها مركبة من النافية والمصدرية (فقصر كأيش) يعنى انه حذف الالف من لا والهمزة من ان ووصلت اللام المقنوعة بالنون يعنى البقى حرف من اوله وحرف من آخره كما قصر (فى اى شىء) يعنى فى استفهام ماهية

الشيء فابقى من الكلمة الاولى الهمزة والياء ومن الثانية الشين فصار أيش وقيل فيه انه ضعيف بانه لو كان كذلك لزم ان يمتنع تقديم معمول الفعل الذى دخلت فيه عليه لان ما فى حيز أن لا يجوز تقديمه عليها لكونها موصولا حرفيا وقدهى سيويه تقديم المعمول عليه عن بعض العرب فى قولهم عمرا لن اضرب ويمكن ان يقوى مذهب الخليل واجيب عن هذا الرد بانه لا يلزم من ان يكون الشيء مركبا من شيء وغيره كون حكمه حكيم جزئه لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب اذ هو وضع مستأنف الا يرى ان لفظة لو اذ اركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا فيحدث فيه معنى التحضيض نحو ﴿لو لا اخرتني﴾ كذا فى بعض الحواشى (وقال سيويه انه) اى لفظ لن (حرف برأسه) يعنى ليس مركبا من الحرفين ولا مأخوذا من لا واحداث العصام مذهب آخر بقوله اقول لن مركب من لا والتون الخفيفة التى حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق به للتصريح بانه لتأكيد النفي بل لتأكيد الفعل المنفى حتى يفيد اللفظ نفي التأكيد فان عمل ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع التون ولذا خص لن من بين حروف النفي بتأكيد النفي انتهى والله اعلم (واذن) وهو ثالث النواصب (قيل اصله اذ أن فخفف) يعنى انه مركب من اذ الظرفية التى للماضى ومن أن المصدرية هذا عند الجمهور (وقيل اصله اذا) يعنى بكسر الهمزة وبالالف بعد الذال وهى (الظرفية فتون عوضا عن المضاف اليه) كآتون اذ حين حذف المضاف اليه فى مثل يومئذ وحينئذ والمعنى فى نحو اذا اكرمك لمن قال انا آتيك اكرمك وقت آتيانك (وكى) وهى رابعها اى وينتصب بكى * ولما فرغ من النواصب المفقوطة شرع فى بيان جواز تقدير بعضها فى مواضع مخصوصة فقال ﴿وبان﴾ واعاد الجار ههنا لدفع توهم التكرار وقيد بقوله ﴿مقدرة﴾ لدفع توهم العينية لانه لما قيده بالمقدرة بقى المعطوف عليه مفقوطة والمفقوطة غير المقدرة يعنى انه كانه يتصب بان حال كونها مفقوطة ينتصب بها ايضا حال كونها مقدرة لكن لا مطلقا بل اذا وقع المضارع ﴿بعد حتى﴾ (نحو سرت حتى ادخلها) يعنى سرت الى ان ادخل البلدة (و) (بعد) اى وكذا اذا وقع بعد ﴿لام كى﴾ يعنى بعد اللام التى بمعنى كى (نحو سرت لادخلها) اى سرت كى ادخل البلدة (و) (بعد) ﴿لام الجحود﴾ اى بعد اللام التى اكد بها النفي السابق (وهى اللام الجارة الزائدة فى خبر كان المنفى) اى بحرف من الحروف النافية (نحو) اى نحو قوله تعالى (وما كان الله ليعذبهم) وانما قدر أن بعد المذكورة (لان هذه الثلاثة جوار) اى حروف جارة والجر من خواص الاسم (فيمتنع دخولها) اى الحروف الثلاثة (على) (الفعل) بحال (الا ان يجعله) اى يتصرف فى ذلك الفعل بان يجعله (مصدرا بتقدير ان)

اي بسبب تقدير أن (المصدرية) حتى يكون الجار داخلا في الاسم (و) (بعد) (الفاء) اي وكذلك ينتصب المضارع اذا وقع بعد الفاء العاطفة (نحو زرني فاكرمك) (و) (بعد) (الواو) اي الواو العاطفة (نحو لاتأكل السمك وتشرب اللبن) (و) (بعد) (او) (نحو للزمنك او تعطيني حتى) وانما كان منصوبا بعد الفاء والواو (فان الفاء والواو) ههنا (عاطفتان واقعتان بعد الانشاء) يعني ان الفاء والواو لما دخلتا عاطفتين على المضارع الذي هو الخبر وكانتا واقعتين بعد الانشاء كانتا لعطف الخبر على الانشاء (وقد امتنع) اي والحال انه قد امتنع (عطف الخبر على الانشاء) اي بغير تأويل احدهما بما يوافق الآخر (فجعل) اي ولدفع ذلك الامتناع وتقريبه الى الامكان والجواز قصد أن يجعل المضارع (مفردا ليكون من عطف المفرد) اي الذي فهم من المضارع (على المفرد المفهوم) اي على المفرد الذي فهم (من ذلك الانشاء) حتى يسقط الامتناع ويحصل الجواز (فيكون المعنى في زرني فاكرمك) انه (ليكن منك زيارة فاكرم مني اياك) يعني طلب المتكلم ان توجد الزيارة من المخاطب وان يوجد عقيبها اكرام منه للمخاطب (وفي لاتأكل) اي فيكون المعنى في لاتأكل (السمك وتشرب اللبن) انه (لايكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه) يعني ان المتكلم طاب من المخاطب ترك الجمع بين اكل السمك وشرب اللبن واما اوفهى ههنا اما بمعنى الجار اذا كانت بمعنى الى ان فيكون المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حتى او بمعنى الا ان فيكون المضارع مستثنى بمعنى لالزمنك في جميع الاوقات الا وقت ان تعطيني فعلى التقديرين يكون حكمه حكم المفرد * ولما فرغ المصنف من تعداد النواصب اجمالا شرع في تفصيل المسائل المختصة بكل منها وشروط نصبها فقال (فان) بفتح الهمزة وسكون النون يعني (التي ينتصب بها المضارع) (مثل اريد ان تحسن الى) (مثال النصب) اي هذا مثال لكون المضارع منصوبا بها بالفتحة (و) (مثل) (ان تصوموا خير لكم) (مثال النصب) اي هذا مثال لكون المضارع منصوبا (بجذف النون) اي نون الجمع اعلم ان قوله وان تصوموا من القرآن وكان اللازم عليه ان يقول قوله تعالى (ولعله تركه) ليكون من قبيل الاقتباس صيانة للظالمين عن ترك حرمة كلام الله بالمس بلا طهارة او بالتأويل بالرأى لما فيها من الخطر والله اعلم ومثال النصب بجذف نون التثنية مثل ان يصاحبا بينهما وتركه المصنف واهمله الشارح لظهوره * ثم اراد ان يبين اماراة الفرق بين المصدرية وبين الخفيفة من المشددة بقوله (و) (كلمة ان) (التي تقع بعد العلم) وقوله (اذا لم يكن بمعنى الظن) قيد للعلم يعني ان المراد بالعلم ههنا هو العلم الذي لا يكون بمعنى الظن اي اذا كان العلم مستعملا في معناه الاصلى وهو الاعتقاد

الجازم الذى يكون بمعنى التحقق والتيقن لا اذا كان مستعملا فى معنى الظن الذى هو الاعتقاد الراجح المحتمل بخلافه كما سيحىء حكمه وقال العصام وهذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور أنه لا يستعمل الا فى اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن او غير ذلك انتهى واجاب عنه بعض الاساتيد بفهم مجيئه بمعنى الظن من الرضى وسائر الشروح وصرح به الفاضل الهندى فقال وان اتى بعد العلم الغير الماويل بالظن وان اول به يصح وقوع المصدرية فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب بمعنى ظنت الخ ثم قوله ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا الخ ليس بشئ اذ كون المراد منه العلم وما فى معناه كعرف وظهر وتحقيق وغير ذلك لا ينافى صحة التقييد اذ يكفى فى صحته مجيء بعض منها بمعنى الظن كما لا يخفى وعلى انه المراد لان سلم ان المراد منه العلم وما فى معناه بل المراد منه العلم فقط ويعلم حال ما فى معناه منه انتهى وقوله واتى مبتدأ وقوله (هى) مبتدأ ثان وزاد الشارح لفظ (ان) للاشارة الى انها موصوف لقوله (الخففة) وهو خبر للمبتدأ الثانى واجملة خبر الاول يعنى ان كمة ان التى وقعت بعد لفظ مشتق من العلم هى الخففة (من) (ان) (المثقلة) وهى التى من الحروف المشبهة بالفعل لانها المصدرية وانما كان كذلك (لان الخففة) موضوعة (للتحقيق) اى لتحقيق نسبة خبرها الى اسمها واذا كانت للتحقيق (فتناسب العلم) لانه لكونه بمعنى اليقين يكون مخبرا عن التحقيق (بخلاف الناصبة) اى هذا بخلاف المصدرية الناصبة للمضارع (فانها) اى لان المصدرية الناصبة ليست للتحقيق والتيقن بل هى موضوعة (لارجاء والطمع) وهما دالان على ان ما بعدها غير معلوم التحقق والعلم يدل على ان ما بعدها معلوم التحقق واذا كان كذلك (فلا تناسبه) اى لا تناسب المصدرية معنى العلم * ثم انه لما افاد المصنف ان ما وقعت بعد العلم هى الخففة اراد ان يثبت هذا الكلام بابطال نقيضه بالاستشهاد فقال (وايست) وقوله (اى ان الواقعة بعد العلم) تفسير للضمير المستتر وهو اسم ليست وقوله (هذه) منصوب المحل خبره وقوله (اى ان الناصبة) تفسير للمشار اليه انها مخففة لانها لو لم تكن مخففة لكانت مصدرية اذ لاحتمال الى غير القسمين ههنا ولو كانت مصدرية لما يلايم دخول السين او سوف او قد او حرف النفي عليها لكن دخلت المذكورات على المضارع المذكور فلا يناسب كونها مصدرية واذا لم يناسب كونها مصدرية ثبت كونها مخففة واليه اشار بالتمثيل بقوله (نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم) ثم شرع فيما يحتمل الوجهين فقال (و) (ان) (التي تقع بعد الظن فيها الوجهان) يعنى كونها مصدرية ومخففة وانما

يصح فيها الوجهان (لان الظن باعتبار دلالاته) يعنى الظن يلازم التيقن من وجه
 وعدم التيقن من وجه آخر لانه يدل على الاحتمال الغالب فاعتبار دلالاته (على
 غلبة الوقوع) اى كون جانب الوقوع غالباً على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع
 كثرته كما هو المتبادر كذا صححه العصام (يلازم ان المحفنة الدالة على التحقيق)
 وبهذا الاعتبار تكون المحفنة من المثقاة فتعمل حينئذ في ضمير الشان وتكون
 الجملة المضارعية بعدها خبرها فالباء في قوله باعتبار دلالاته متعلق بقوله يلازم
 ههنا وكذا في قوله (وباعتبار عدم التيقن يلازم ان المصدرية) يعنى ان الظن
 لما يدل على الاعتقاد الجازم الذى لا يحتمل التقيض بل دل على الاعتقاد الراجح
 الذى يشتمل المرجوح بالاحتمال العقلى دل على عدم التيقن فيلازم الرجاء والطمع
 وما يدل عليه هو ان المصدرية واذا وجد في الظن استعداد الاعتبارين (فيصح
 وقوع كليهما) اى من المحفنة والمصدرية واذا صح وقوع كل منهما فيجرى
 فى ان اى فى كمة ان (اتى) وقعت (بعده) اى بعد الظن (الوجهان) اى كونها
 محفنة ومصدرية (ولن) وهى ثانية النواصب وهو مبتدأ وقوله (مثل ان
 ابرح) خبره والجملة معطوفة على جملة فان مثل اريد ان تحسن يعنى ان كمة ان مثل
 ما وقع فى لن ابرح (ومعناها) (اى معنى) كمة (ان) (نفي المستقبل) اى نفي الفعل
 الذى وجد فى الزمان المستقبل وقوله (نفيًا مؤكدا لا مؤبدا) يحتمل ان يكون
 منصوبا على المصدرية وان يكون على الحالية يعنى ان معناها الذى وضعت
 تلك الكلمة له هو نفي الفعل نفيًا مؤكدا لانفيا مجردا عن التأكيد كما فى لايقوم
 ولا نفيًا مؤبدا كما قاله بعضهم وردّه الشارح بقوله (والا) اى وان كان المراد بالنفي
 نفيًا مؤبدا (يلزم) التناقض المنافي لكلام الله تعالى بل لكلام العقلاء لانه ان كان مؤبدا
 يلزم (ان يكون) اى ان يوجد (فى قوله تعالى) حكاية عن بعض اخوة يوسف
 عليه السلام (فلن ابرح الارض) اى لن ازال فى الارض اى ارض مصر (حتى
 ياذن لى) اى الى ان ياذن لى (ابى) وهو يعقوب عليه السلام يعنى فاذا اذن ابى
 فى البراح عنها ابرح ولو كان مراد هذا التسائل من قوله لن ابرح نفي البراح
 فى المستقبل مؤبدا بان يكون مراده لن ابرح ابدا لكان المستقبل شاملا لوقت اذن
 ابيه وعدم اذنه فيلزم حينئذ ان يوجد (تناقض) فى كلامه وهو التأييد وعدمه
 (لان لن) على ما زعمه (تقتضى التأييد) لانه فرض عليه وقد تر به على حجة قول من
 قال به وهذا يدل على التأييد (وحتى) اى وآتيان لفظ حتى يقتضى عدم
 التأييد لان حتى (تقتضى الانتهاء) والانتهاء مناقض للتأييد ومنه ظهرت
 فائدة اختيار المصنف فى التمثيل هذه الكلمة القرآنية (واذن) وهى ثالثة النواصب
 وهى مبتدأ وخبره قوله مثل اذن تدخل الجنة كما سيأتى وقوله (التي ينصب

بها المضارع) صفة احترازية يعنى ان لها حالين احدها كونها ناصبة للمضارع
والاخرى كونها غير ناصبة له والمذكورة ههنا التى هى ينتصب بها المضارع وانما
ترك الشارح هذا القيد فى ان لانها لم توجد الا ناصبة ولهذا لم يذكر فيها الشروط
التى ذكرت فى الثلاثة الباقية وقوله ﴿اذا لم يعتمد مابعدها على ما قبلها﴾ اما طرف
للانتصاب المفهوم يعنى انتصابها له وقت عدم ذلك الاعتماد او طرف مستقر خبر
للمبتدأ المحذوف فتكون الجملة معترضة وقوله (اى ان لم يكن مابعدها) تفسير للاعتد
يعنى ان المراد بالاعتماد المنفى هو أن لا يكون مابعد كمة اذن من الفعل المضارع
(معمولا لما) اى للعامل الذى وقع (قبلها) اى قبل كمة اذن بان يسبق المبتدأ مثلا
ويكون مابعدها خبرا له كما ستعرف وانما اشترط فى نصبها عدم ذلك الاعتماد (فانه)
اى لانه (اذا اعتمد مابعدها على ما قبلها لا ينتصب) اى لا يكون المضارع الواقع
بعدها منصوبا بها وانما لا ينتصب (لانها) اى لان كمة اذن (لضعفها) اى لكونها
عاملة ضعيفة (لا تقدر) اى كمة اذن (ان تعمل) اى ان تكون مؤثرة (فيها) اى
فى المضارع الذى (اعتمد على ما) اى على العامل الذى (قبلها) اى قبل كمة اذن فانه
اذا وجد عامل صالح لا يكون عاملا له يلزم تنازع العاملين احدها اذن والاخر
ما قبلها فرجح الاول للعمل لقوته ولضعف الثانى واذا كان المضارع معمولا
للعامل الذى قبلها (فصار كأنه) اى صار المضارع مشابها لما كان سابقا على كمة اذن
(سبقها حكما) اى سبقا حكما بان حكم عليه انه سابق على اذن والمسبوق
لا يكون عاملا لسابق عليه لكونه عاملا ضعيفا (وكان) (عطف على لم يعتمد)
ولما كان الظاهر حين كونه معطوفا على لم يعتمد أن يرجع اسمه الى فاعل لم يعتمد
والحال انه ليس كذلك اراد أن يفسره على وجه يوافق المراد فقال (اى ينتصب بها
المضارع اذا لم يعتمد مابعدها على ما قبلها واذا كان) (الفاعل) (المذكور) وهو
الفعل المضارع الذى ذكر (بعدها) اى بعد اذن (مستقبلا) وقوله (لكونها
جوابا وجزءا) بيان لوجه الاشتراط لكون المضارع خاصا بالاستقبال يعنى انما
يشترط فى النصب كونه مستقبلا لكونه كمة اذن واقعة للجواب والجزاء (وهي) اى
والحال ان الجواب والجزاء (لا يمكنان) اى لا يمكن وقوعهما فى زمان من الازمنة
الثلاثة (الا فى الاستقبال) فان الجواب هو القول المقابل للقول والجزاء هو الفعل
المقابل للفعل والمقابل لا بد وان يكون بعد المقابل له فيكونان فى الزمان الآتى
الذى هو المستقبل (فان فقد) اى عدم (احد الشرطين) من عدم الاعتماد وكون
المضارع مستقبلا بان يكون معتمدا على ما قبله (نحو انا اذن احسن اليك)
او بان لم يكن للمستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلالها)
اى او عدم كلا الشرطين بان اعتمد مع كونه غير مستقبل (و) هو (كقولك لمن يحدثك

انا اذن اظنك كاذبا) فان المضارع في المثال الاول كان خبرا عن المبتدأ وهو انا فكان معمولا لمعنى الابتداء او المبتدأ فانعدم الشرط الاول وان وجد الشرط الثانى وهو كونه مستقبلا وفي المثال الثانى وان لم يكن معمولا لمقابله لكن كان بمعنى الحال فان قوله اذن اظنك لما وقع حين التحديث يدل على معنى انى اظنك في حال التحديث ولا يدل على معنى انى لم اظنك في الحال بل اظنك فيما يأتى وفي المثال الثالث وجد الاعتماد مع كونه بمعنى الحال وقوله (وجب الرفع) جواب ان فقد يعنى اذا انعدم احد الشرطين او انعدم كلاهما وجب رفع المضارع الذى وقع بعدها او فى العصام ان فى تعليل الشارح الشرط الثانى بقوله لكونها جوابا وجزءا وهما لا يمكنان الا فى الاستقبال بخلافنا لان السلم وجوب كونهما مستقبلين لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزء يجوز ان يكون فيما مضى نحو قولك فى جواب من قال اسلمت صار جزاؤك اذن عصم مالك ودمك ثم قال فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا تقدر ان تعمل فى الحال الذى هو جار للماضى الذى هو مبنى الاصل انتهى واجاب عنه بعضهم ان مراد الشارح الفاضل انحصاره بالاستقبال اذا كان مدخولها مضارعا كما يفهم من كلام الرضى فحصل كلامه ان اذن التى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد وكان المضارع مستقبلا لاحلا وانما شرط كون المضارع مستقبلا لكون اذن التى ينتصب بها المضارع وقت دخولها على المضارع يكون جوابا وجزءا اى على الاغلب وهما فى المضارع لا يمكنان الا فى الاستقبال اذ لا مدخل للجزء فى الحال فاشترط بموجب ما كان على الاغلب والله اعلم (مثل) (قولك لمن قال اسلمت) وانما قدره الشارح ليظهر كون قوله (اذن تدخل الجنة) صريحا فى الجواب السابق عليه وقوله (مثل بمثل) بيان لوجه اختيار المصنف فى التمثيل مادة دخول الجنة يعنى ان المصنف اختار مثلا (لا يحتمل الا الاستقبال) اى لا يحتمل المضارع الذى اختاره وهو تدخل الجنة حيث لم يقل تدخل البلد او تعصم دمك ونحوها مما يحتمل الحال * ثم شرع فى بيان الاعراب فقال (فقوله) اى قول المصنف (اذن) حيث يراد به اللفظ او الكلمة مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد (ظرف) اى لغو (للانتصاب الملحوظ معها) اى مع كلمة اذن (كما اثرنا ليه) وهو قوله التى ينتصب بها المضارع (وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ) وقوله (فتمثيل اذن) اشارة الى دفع ما توهم من ان المصنف عدل ههنا عن عادته فى اخواتها وذكر المثال خبرا من غير فصل حيث قال فان مثل ان تحسن ولن مثل لن ابرح ولم يقل ههنا واذن مثل اذن تدخل الجنة بل وسط بينها وبين مثالها بيان الشرط فاراد الشارح ان يشير الى دفعه بقوله ان تمثيل المصنف لكلمة اذن

(بهذا المثال) ليس بمعدول عن الطرق السوابق بل هو (على طريقة تمثيلات اخواتها) وهي ان ولن (الانه) اى لكن الشان (لما كان انتصاب المضارع بها) اى بكلمة اذن (مشروطا بشرطين اثار) اى اراد ان يشير (اليهما) اى الى الشرطين (فيما بين) اى معترضة فيما بين (المبتدأ) وهو اذن (والخبر) وهو مثل (واذا وقعت) (اى اذن) (بعد الواو والفاء) يعنى العاطفتين (فالوجهان) فقوله (جازان) للاشارة الى ان قوله وجهان مبتدأ وخبره محذوف والجملة اسمية جوابية * ثم فسر الوجهين بقوله (النصب بناء على ضعف الاعتماد) للاشارة الى ان الالف واللام في الوجهان للعهد والمراد بهما ما سبق من النصب والرفع وقوله بناء مفعول له للجواز يعنى ان جواز النصب للبناء على ضعف اعتماد ما بعدها على ما قبلها (بالعطف) اى بسبب وجود العطف وقوله (لاستقلال المعطوف) علة لضعف الاعتماد يعنى ان كون العطف سببا للضعف لكون العطف دالا على الاستقلال وانما يكون المعطوف مستقلا (لانه) اى لكون المعطوف (جملة) واجملة من حيث هي جملة تكون مستقلة بنفسها وقوله (والرفع) عطف على قوله والنصب يعنى اما جواز كونه مرفوعا (باختبار الاعتماد) اى بسبب الاعتبار والنظر لعدم استقلال الجملة لكونها معتمدة على ما قبلها (بالعطف) اى بسبب العطف من وجه (وان ضعف) اى ولو كانت جهة الاعتماد ضعيفة من الاستقلال (وكى) وهي رابعة النواصب وقوله (التي ينتصب بها المضارع) للاشارة الى ان عملها ايضا ليس على اطلاقه كما عرفت فيما سبق وهو مبتدأ وقوله (مثل) اسلمت كى ادخل الجنة) بالرفع خبره وقوله (ومعناها السببية) جملة معترضة بين المعطوفين * ولما كانت السببية نسبة تقتضى سببا ومسببا فسرهما بقوله (اى سببية ما قبلها) وهو مضمون الفعل الذى ذكر قبل كلمة كى (لما بعدها) وهو مضمون المضارع الذى دخت فيه (كسببية الاسلام) اى فى هذا المثال وهو قوله اسلمت الذى ذكر قبل كى (لادخول الجنة فى المثال المذكور) (وحتى) (التي) ينصب بها المضارع بعدها بتقدير ان) فتوله حتى مبتدأ وخبره ما سأتى من قوله مثل اسلمت وقوله (اذا كان) (اى المضارع) (مستقبلا) ظرف لغو للانتصاب انما يحفظ كما سبق يعنى كون المضارع منصوبا بها وقت كونه مستقبلا (بالنظر الى ما قبله) وقوله (وان كان) وصلية يعنى ولو كان ذلك المضارع (بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا) (بمعنى كى) (اى حال كون حتى بمعنى كى) وقوله (للسببية) ظرف مستقر صفة لكى يعنى بمعنى كلمة كى الكائنة للسببية (او الى) اى او كان حتى بمعنى كلمة الى الكائنة (لانتهاى الغاية) وانما قيد كى بكونها للسببية وقيد الى بكونها لانتهاى الغاية للاحتراز عن كى المصدرية والى التي بمعنى مع فلا يرد

ماقال العصام انه لافائدة لتقييد كى بقوله للسببية سيما وقد علم معنى كى قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع انتهى واورد على الثانى بان الى حال كونها بمعنى مع لانتهاء الغاية ايضا وقوله ﴿ مثل اسلمت حتى ادخل الجنة ﴾ خبر للمبتدأ الذى هو حتى يعنى حتى التى ينتصب بها المضارع مثل ما وقعت فى هذا المثال وفيما سيجىء من المثالين (مثال) اى وهذا مثال (حتى بمعنى كى ولاستقبال) اى ومثال ايضا لوقوع (المضارع) ههنا مستقبلا (بالنظر الى ماقبله) وهو وقوع الاسلام الذى هو مضمون اسلمت (و) مثال لكونه مستقبلا (بالنظر الى زمان التكلم ايضا) اى كما كان مستقبلا بالنظر الى ماقبله يعنى ان مضمون قوله ادخل الجنة وهو دخول الجنة يقع مستقبلا ومتأخرا عن الاسلام لكونه سبب له وقد وجدت حجة الانتصاب بهذا القدر مع انه مستقبل ايضا بالنظر الى زمان التكلم لوقوع التكلم فى الدنيا ووقوع الجنة فى العقبى وقوله ﴿ و ﴾ (كنت) ﴿ سرت حتى ادخل البلد ﴾ مجرور تقديرا على انه معطوف على المثال السابق (مثال) اى هذا مثال (حتى) حال كونها (بمعنى كى) اى اذا اردت به اخبار كون دخول البلد سببا لسيرك لكونه غرضا ومقدمالك على السير فى الذهن (او) بمعنى (الى) اذا اردت به اخبار كون دخول البلد نهاية سيرك فى الخارج (ولاستقبال المضارع) اى ومثال ايضا لكون المضارع مستقبلا (بالنظر الى ماقبله) فقط كما هو الشرط (واما بالنظر) اى واما المضارع الذى هو مدخول حتى ههنا حال كونه بالنظر (الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا) اذا اخبرت بهذا الكلام بعد السير والدخول (او حالا) اذا اخبرت به حال الدخول بعد انقضاء السير (او مستقبلا) اذا اخبرت قبل الدخول وحال السير ﴿ واسير حتى تغيب الشمس ﴾ (مثال) اى وهذا مثال (حتى) حال كونها (بمعنى الى) فقط فانه لايحتمل ان تكون غيوبة الشمس سببا للسير فانه انما يكون سببا لما قبله اذا كان ما قبله محصلا وسببا لوجوده كما كان الدخول فى المثال السابق محصلا بالسير بخلاف هذا المثال لان غيوبة الشمس ليست بحاصلة من السير (ولاستقبال) اى ومثال ايضا لكون (مابعدھا) اى مابعدكلمة حتى وهو المضارع الذى هو تغيب مستقبلا (تحقيقا) اى محققا لان الغيوبة تقع بعد السير اذ اراد المصنف ان يفرع على تقييد المضارع بكونه مستقبلا فقال ﴿ فان اردت ﴾ يعنى اذا لم ترد ايها المخاطب (بالفعل الذى دخله) لفظ (حتى) مستقبلا بل اردت به ﴿ الحال ﴾ وفسره الشارح بقوله (يعنى زمان الحال) للإشارة الى ان المراد بالحال ههنا هو الحال الذى يعنى الزمان لا الحال الذى هو من المعمولات ﴿ تحقيقا ﴾ وقوله (اى بطريق التحقيق) اشارة الى ان قوله تحقيقا تمييز من الحال فانه لو كان حالا من الحال لفسره

بقوله محققاً* ثم فسر طريق التحقيق بقوله (بان تكون) اى الحال (هى زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله) وفى تخصيص هذا المثال بقوله تحقيقاً ضبط لجواز أن يكون الحال بالنظر الى زمان التكلم كذا فى بعض الحواشى (او حكاية) (اى بطريق الحكاية عن غيره) فقوله ان اردت شرط جزاؤه ماسيحيء فى قوله كانت حرف ابتداء* ولما كان كلام المصنف خالياً عن بيان التحقيق فى تصور طريق الحكاية اراد الشارح ان يذكره فقال (كأقول) يعنى ان مثال ما يراد فيه الحال بطريق الحكاية مثل ما تقول (كنت سرت امس حتى ادخل البلد) بايراد لفظ كنت الدال على وقوع كل من السير ودخول البلد فى الزمان الماضى (فادخل) اى فان لفظ ادخل وهو مبتدأ (فى هذا الموضع) اى فيما فيه قرينة دالة على وقوع كل من مضمون ما قبلها وما بعدها فى الماضى وقوله (حكاية الحال الماضية) خبره يعنى ان لفظ ادخل باعتبار مضى مضمونه ماض فبارته اللائقة له ان يقول حتى دخلت ولكن لماعدل عنها فقال حتى ادخل كانت عبارته دالة على اعتبار مناسب للتلفظ وهو أنه (كأنك كنت فى زمان الدخول) يعنى تخيلت زمان الدخول الواقع فى الماضى بحيث انك قدرت نفسك فى ذلك الزمان (هيات) بتشديد الياء وسكون الهمزة على صيغة الماضى المخاطب وقوله (هذه العبارة) مفعوله اى جعلت هذه العبارة موافقة لهيئتك السابقة فى التعبير (وتحكيها) اى كأنك تحكى الحال الماضية مع هيئتك فيها (فى زمان التكلم) حال كونك (على ما) اى على هيئة (كنت هياته) اى على هيئته واذا كان اعتبارك كذلك (فكان ما) اى المضارع الواقع (بعدحتى) وقوله (فى هذه العبارة) متعلق بقوله (مرفوعاً) فانك اذا كنت دخلت البلد وتكلمت بهذه العبارة عند الدخول يكون زمان دخول البلد هو زمان الحال تحقيقاً فالعبارة التى تؤدى هذا المقصود هو ادخل بالرفع فاذا اردت ان تحكى ذلك الزمان فى زمان التكلم وتفرضه موجوداً فيه فكانك هيات تلك العبارة وتحكيها (فابقته بعينه على ما كان عليه) من الرفع (وحكيته) اى حكيت ما وقع بعينه من غير تبديل شىء منه واعترض العصام على هذا التوجيه بان الشارح جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف الظاهر والاظهر أن المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال بان تبرزه فى نظر السامع فى معرض الحال انتهى فاجاب عنه بعض المحشين بان مراد الشارح فى هذا الكلام توجيه الرفع عند الحكاية لانه معنى حكاية الحال لانه يريد حكاية اللفظ الدال على الحال فانه حينئذ يكون مخالفاً لعبارة المصنف وقوله (فى زمان الحكاية) كالعلة لما كان قبله يعنى اتماعين الرفع فى زمان الحكاية لانه (ايضاً يكون مرفوعاً) فى زمان الحكاية

كما كان مرفوعا في زمان الوقوع (اذ) اى لانه (لا يمكن حينئذ) اى حين اذ كان مراده حكاية الحال (تقدير أن) اى المصدية (لانها) اى لان المصدرية (علم الاستقبال) واذا نصبته يكون منصوبا بان فيبادر الذهن الى ارادة الاستقبال فهي منافية لارادة الحال الماضية (كانت) جزاء لقوله فان اردت فقوله (اى حتى) اشارة الى ان الضمير المستتر في كانت راجع الى حتى بتأويل الكلمة وقوله (عند هذه الارادة) قيد لكونها (حرف ابتداء) (لاجرة) اى لم تكن جارة حتى تكون بمعنى الى ان (ولا عاطفة) حتى تقتضى تأويل المضارع بالفردي ثم ان المتبادر الى الوهم ان التسمية لها بحرف الابتداء تقتضى وجود المبتدأ بعدها فاراد ان يفسر معنى الابتداء فقال (ومعنى كونها) اى كون كلمة حتى (حرف ابتداء ان يبتدأ بها) على صيغة المجهول ونائب فاعله قوله (كلام مستأنف) اى ان يبتدأ الكلام المستأنف بكلمة حتى (لا ان يقدر) اى ليس معنى كونها حرف ابتداء أن يقدر (بعدها مبتدأ يكون الفعل) اى المضارع الذى وقع (بعده) اى بعد المبتدأ (خبره) اى خبر ذلك المقدر وانما يقدر مبتدأ على زعمه (لتكون حتى داخلة على اسم) وهو المبتدأ المقدر (كما توهمه بعضهم) واذا كانت حتى حرف ابتداء عند هذه الارادة وامتنع تقدير المصدرية (يرفع) (اى ما بعد حتى) وهو المضارع الواقع بعدها وانما يرفع (لعدم التصب والجزاء) (وتجب السببية) (اى كون ما قبلها) اى ما قبل حتى (سببا ما بعدها) هذا بخلاف كى فان ما بعدها سبب لما قبلها كما عرفت وانما تجب السببية (ليحصل الاتصال المعنوى) وهو سببية احدها للآخر (وانفات) اى ولوفات (الاتصال اللفظى) وهو تعلق حتى الجارة حين كونها جارة وعطف ما بعدها على ما قبلها حين كونها عاطفة ولم تكن جارة ولا عاطفة فت ذلك التعلق يقتضى للاتصال اللفظى ولما فات ذلك الاتصال احتاج الى تحصيل اتصال آخر وهو الاتصال المعنوى ليكون جابرا لما فات حتى لا تخالف حتى لوضعها لانها وضعت لاقدة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة وجارة (مثل مرض فلان حتى لا يرجونه) وزاد الشارح قوله (الآن) ليظهر التصريح بان المراد بهذا المضارع هو معنى الحال (مثال) اى هذا مثال (لما) اى لمضارع (اريد) بذلك المضارع (الحال) اى الدلالة على زمان الحال (تحقيقا) وانما كان مثالا له (فانه) اى لان المتكلم (قصده) اى بقوله لا يرجونه (نفي الرجاء في زمان التكلم) حيث رفع المضارع بالنون ولو اريد به الاستقبال لقال حتى لا يرجوه بحذف النون ويحب فيه ان يقصد كون المرض سببا لنفي الرجاء وقال العصام ان هذا المثال كما كان مثلا لما اريد به الحال تحقيقا يحتمل ايضا ان يكون مثالا لما اريد به الحال حكاية

انتهى لكن الشارح خصه بالتمثيل لما اريد به تحقيقا واورد لما اريد به حكاية
 ما سبق من قوله كنت سرت امس حتى ادخل البلد (ومن ثمه) فالجار
 متعلق بما سأتى من قوله امتنع وجاز على سبيل التنازع وقوله (اي ومن اجل
 هذين الامرين) اشارة الى ان من ههنا اجلية والى ان ثمه اشارة الى الامرين
 وقوله (اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء) تفسير الامرين يعنى ان
 احدهما كونها حرف ابتداء (و) الآخر (وجوب سببية ما قبلها لما بعدها) وهذان
 الامران موجودان فى هذا المثال كما عرفت واذا لم يوجد احدهما يمتنع الرفع ولذا
 (امتنع) (نظرا الى الامر الاول) وهو كون حتى للابتداء * ولما لم يصح كونها
 للابتداء امتنع (الرفع) (اي رفع ما بعد حتى) (فى) (قولك) (كان سيرى
 حتى ادخلها) وقوله (فى) (وقت حصول كان) (الناقصة) (فى هذا القول)
 قيد لامتناع الرفع يعنى انما امتنع الرفع فى هذا المثال اذا جعلت كان فى كان سيرى
 ناقصة (بان تجعل) كلمة (كان فيه ناقصة لاتامة) كما تجعل فى المثال الجاز الذى
 سأتى فانه حينئذ اقتضى اسما وخبرا فيكون سيرى اسما له وحتى ادخلها خبرا له
 فيكون معناه كان سيرى متبها الى دخول البلدة وانما امتنع الرفع على هذا التقدير
 (لانها) (اي لان حتى) (لو كانت حرف ابتداء) يعنى انه لو فرض كونها حرف
 ابتداء لزم فساد المعنى فانها على تقدير كونها حرف ابتداء (انقطع ما بعدها) (اي
 لزم انقطاع ما بعدها وهو المضارع (عما قبلها) وهو كان لكن انقطاع ما بعدها عما
 قبلها غير صحيح ههنا فانه لو صح الانقطاع المذكور امتنع تعلق المضارع المذكور
 بكان (فتبقى) (اي حينئذ تبقى) (الناقصة) التى لاتم الا بخبر منصوب (بلا خبر)
 اذ لاتعلق لها من حيث الاعراب بما قبلها وان كان لها تعلق معنوى فلا يقدر
 لها عامل فلا يكون حتى ادخلها بالرفع قرينة على المحذوف بخلاف ما اذا كانت
 جارة فانها تعلقت بتعلق الجار والمجرور فلا بد أن يقدر قبلها الفعل العام فلا
 يتوجه ما قيل ان الخبر فى صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر
 فلك ان تقدره بقرينة صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره كذا فى بعض الحواشى
 جوابا لما اعترضه العصام واذا بقيت بلا خبر (يفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة
 فانها لا تقتضى الخبر) وانما خص الشارح الامتناع فى هذا المثال بالنظر الى الامر
 الاول فان الامر الثانى وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها متحقق ههنا لانه يجوز
 أن يكون السير سببا للدخول فى البلد (و) (امتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى)
 وهو كون ما قبلها سببا لما بعدها * ولما لم يصح تقدير السببية امتنع الرفع (فى) (قولك
 (سرت حتى تدخلها) (اي بهمزة الاستفهام وانما امتنع السببية فى هذا المثال
 (لانه حينئذ) (اي حين اذ كان حتى حرف ابتداء) (يكون ما بعدها) (اي ما بعد

حتى وهو قوله تدخلها (خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه) يعنى لكونه كلاما مستأنفا يكون اخبارا عن الدخول الذى قطع الحكم بوقوعه (وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه) يعنى لو فرض حينئذ أن ما قبلها سبب لما بعدها لزم جعل المشكوك فيه سببا للمقطوع به وانما كان ما قبلها مشكوكا فيه (لوجود حرف الاستفهام) وهو الهمزة التى فى اسرت واذا جعل كذلك (فيلزم الحكم بوقوع المسبب) وهو دخول البلد (مع الشك فى وقوع السبب) وهو السير (وهو) أى الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى السبب (محال) قوله (وجاز) عطف على قوله امتنع أى ومن ثم جاز رفع المضارع الذى بعده (فى) (وقت حصول كان) (التامة) وفاعل جاز قوله (كان سبرى حتى ادخلها) أى بتقدير حتى ابتدائية وبتقدير ما بعدها كلاما مستأنفا فانه لا يلزم تعلق ما بعدها بما قبلها تعلقا لفظيا (فان معناه) أى معنى كان سبرى (ثبت سبرى) ومعنى حتى ادخلها (فانا ادخل الآن) بتقدير المبتدأ المحذوف وبارادة معنى الحال من المضارع (ولافسادفيه) من المفسداتى تلزم لما سبق وهو منافاة كون حتى ابتدائية لما اقتضى تعاقبها لما قبلها (و) (جاز) (ايهم سار حتى يدخلها) أى وجاز الرفع ايضا فى التركيب الذى يصدر بكلمة أى الدالة على العموم وقوله (بالرفع) متعلق بقوله جاز أى جاز هذا التركيب برفع المضارع الواقع بعد حتى لانثناء المحذور الثانى فيه وهو كون المشكوك سببا للمحقق (لان السير فى هذا المقام محقق) لانه لما قل ايهم سار فكأنه قال ان السير من أى فاعل صدر يكون سببا لدخول البلد (والشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز أن يكون المسبب) وهو الدخول (محقق الحصول) فكأنه قل السير المحقق الحصول الذى هو سبب الدخول المحقق سار أى هو (فقوله) أى قول المصنف (ايهم عطف) أى معطوف (بتقدير جاز) أى على قوله جاز (فى التامة) على طريق عطف الجملة على الجملة (لاعلى كان سبرى) أى لا يجوز أن يكون معطوفا على قوله كان سبرى (حتى ادخلها) بان يكون من قبيل عطف مثال على مثال وانما لم يجز (لعدم صلاحية تقييده) يعنى لعدم صلاحية هذا التركيب لان يكون مقيدا (بقوله فى التامة كالمعطوف) أى كما كان المعطوف (عليه) صالحا لانه فى المعطوف عليه لفظ كان موجود فيصلح للتقييد واما فى المعطوف فلما لم يكن فيه لفظ كان لم يكن صالحا للتقييد بالتامة وغيرها (وفى بعض النسخ) أى نسخ الكافية (هكذا) أى وقع هكذا وهو قوله (وجاز فى كان سبرى حتى ادخلها فى التامة) أى بتأخير قوله فى التامة (أى جاز الرفع فى هذا التركيب فى وقت حصول كان التامة فعلى هذا) أى على بعض النسخ (قوله ايهم سار عطف) أى يجوز أن يكون قوله ايهم سار معطوفا (على) تركيب (كان سبرى ولافسادفيه) أى

في كونه معطوفا على فاعل جاز لان التقيد اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يسرى في المعطوف بخلاف ما اذا تقدم على المعطوف عليه فانه يسرى فيه ذكره العلامة التفتازاني في شرح الكشاف ولهذا عطف في النسخة الاولى بتقدير الفعل (ولام كي) وهو مبتدأ وقوله (التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير أن) اشارة الى ان انتصاب المضارع الذي بعد تلك اللام ليس باللام بل بان المقدرة وقوله (مثل اسلمت لادخل الجنة) خبره اى اللام الجارة التي تكون بمعنى كلمة كي وينتصب المضارع الواقع بعدها بتقدير أن مثاله مثل لادخل في اسلمت لادخل الجنة (واما تقدر أن بعدها) اى بعد تلك اللام (لانها) اى لان تلك اللام (جارة) وامتنع دخول الجارة على الفعل لكون الجر من خواص الاسم (ولام الجحود) (التي ينتصب بها المضارع) وزاد الشارح قوله (هي) للاشارة الى ان قوله (لام تأكيد) خبر للمبتدأ المحذوف لالقولاه لام الجحود فان خبره مثل وما كان الله وقوله (للتفي) بيان لمؤكد اللام لان المؤكد بالكسر يقتضى مؤكدا بالفتح وقوله (بعد التفي) ظرف للتأكيد وقوله (ليكان) اى للفظ كان متعلق بالتفي اى بعد التفي الذي قصد به تفي كان يعنى ما كان مشتقا من الكون وقيل ان فيه بحثا لان معناه على تقدير تعلق قوله لكان بقوله بعد التفي هي لام التأكيد بعد التفي للفظ كان وهو غير صحيح لان التفي لا يتعلق باللفظ بل بالمعنى واجيب انه صحيح بتقدير المضاف اى بعد حرف التفي الموضوع لدخول كان او بعد التفي معنى كان فحينئذ يستقيم المعنى انتهى * ولما كان المراد بمعنى كان هو المعنى الماضي المدلول له وكان ذلك المعنى تارة منفهما من لفظ كان وتارة اخرى منفهما من لفظ آخر اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (لفظا) اشارة الى الاول يعنى ان المثال الذي اورده المصنف مثال لما ينفهم من لفظ كان وهو قوله (مثل وما كان الله ليعذبهم) وقوله (او معنى) اشارة الى الثاني ومثاله (نحو لم يكن ليفعل) فان قوله لم يكن ليس بلفظ كان بل المعنى المذكور مدلول لما بمعنى كان (وهي) اى لام الجحود (ايضا) اى كلام كي (جارة ولهذا) اى ولكونها جارة (تقدر بعدها) اى بعد تلك اللام (ان) اى كلمة ان * ثم انه لما كان لفظ الجلالة في قوله وما كان الله اسم كان وقوله ليعذبهم خبره واشترط في الخبر اتحاده مع الاسم وخفي الاتحاد ههنا اراد الشارح ان يدفع هذا الخفاء فقال (فان قيل اذا صار الفعل) اى الواقع بعد لام الجحود سواء كان في المثال المذكور في المتن او فيما اورده الشارح (بمعنى المصدر بان المقدرة) فانه يكون المضمون وما كان الله تعذيبهم ولم يكن (زيد فعله فكيف) اى حينئذ كيف (يضح الحمل) اى حمل التعذيب والفعل على الاسم (قيل) اى اجيب عنه (على حذف المضاف) يعنى انه

وان لم يحز حمله بالحمل المتواطىء بلا حذف لكنه يصح مع تقدير المضاف اما
(من الاسم) اى من جانب الاسم (اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر) اى
من جانب الخبر (اى ما كان الله ذا تعذيبهم) وقوله (او على تأويل المصدر)
معطوف على قوله او على حذف المضاف يعنى ان لتوجيه العبارة وتصحيحها
طريقتين احدهما طريق المجاز بالحذف والاخر طريق المجاز فى الكلمة وقوله على
حذف المضاف اشارة الى الاول وقوله او على تأويل المصدر (باسم الفاعل)
اشارة الى الثانى (اى وما كان الله معذبهم) وقال العصام موردا على الشارح
بان الاولى فى التقدير فى جانب الاسم ان يقدر وما كان فعل الله تعذيبهم واجاب
عنه بعضهم بان تقدير وما كان صفة الله اولى من تقدير فعل الله لانه انفى للتعذيب
لانه اذا لم يكن صفة الله تعالى تعذيبهم لا يتصور منه التعذيب فلا يفعل التعذيب
اصلا انتهى اقول ولعل الفاضل العصام اوردده نظرا الى ان التعذيب من صفات
الفعل وهذا المحجب المعاون للشارح نظر الى جانب المبالغة فى النفي ولكل وجهة
(والفاء) وهو مبتدأ خبره قوله بشرطين و اشار الشارح بقوله (التي ينصب
المضارع بعدها بتقدير ان) الى صفة مميزة لهذه الفاء عن غيرها من الفآت وقوله
(فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع) للتوسط بان قوله بشرطين متعلق بقوله
مشروط وهو خبر للمبتدأ وبان الحمل فى قوله بشرطين اما يصح بتقدير لفظ
المبتدأ اى تقدير ان بعد الفاء لانتصاب المضارع (مشروط) بشرطين احدهما
السببية (اى قصد سببية ما قبلها لما بعدها) يعنى احد الشرطين كون ما قبل
الفاء سببا لما بعدها الذى هو مضمون المضارع وقال العصام ان قوله فتقدير ان
حيث جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ لاضرورة داعية اليه ومع ذلك لاوجه
لفاء فى قوله فتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام ناسبة بشرطين وانما اشترط
فى كون المضارع منصوبا بعد الفاء السببية (لان العدول عن الرفع) اى الذى
هو الاصل فى المضارع (الى النصب) اى الذى هو ليس باصل فيه (للتنصيص)
اى ليكون النصب نصبا (على السببية) اى على ان المقصود هو السببية
(حيث يدل تغيير اللفظ) وهو جعل المضارع منصوبا (على تغيير المعنى) وهو
قصد السببية يعنى ان تغيير المعنى يحتاج الى تغيير اللفظ حتى يدل على قصد ذلك
المعنى وقوله (فاذا لم يقصد السببية) كالدليل على ما قبله يعنى اذا قصد السببية
يحتاج الى تغيير اللفظ فانه اذا لم يقصد السببية (لايحتاج الى الدلالة) اى
دلالة الملفوظ (عليها) اى على تلك السببية المقصودة (والثانى) اى
الشرط الثانى للانتصاب بالفاء (ان يكون ما قبلها) (اى قبل الفاء) فقوله
قبلها ظرف مستقر خبر ان يكون واسمه فى قول المصنف قوله امر او نهى الخ

وفي قول الشارح قوله (احد الاشياء الستة) وانما اشترط ان يوجد قبل الفاء احد الاشياء (ليبعد) اى ليكون المضارع بعيدا (بتقديم الانشاء) اى بسبب تقديم الانشاء (او ما فى معناه) اى او بسبب تقديم شئ هو بمعنى الانشاء (من النفي) وهو بيان لما وقوله (المستدعى) صفة للنفي وبيان لوجه كون النفي بمعنى الانشاء وهو اقتضاء كل من الانشاء والنفي (جوابا) وقوله (عن توهم كون مابعدهما) متعلق بقوله ليعبد يعنى ليعبد المضارع بسبب تقدم الانشاء وما بمعناه عليه عن توهم كون مابعدهما اى مابعد الفاء (جملة معطوفة على الجملة السابقة) وهى الانشائيات وما بمعناها يعنى ان الفاء للعطف فيقدر أن يعطف المفرد على المفرد المتصل من الانشاء المتقدم فلا بد من اشتراط ذلك حتى ينقطع احتمال العطف بالكلية وهو عطف الجملة الاخبارية على الجملة الانشائية واما اذا كان المضارع فى حكم المفرد بتقدير أن المصدرية يكون من قبيل عطف المفرد فيزول المحذور وقوله (امر) بالرفع اسم ان يكون وهو من الاشياء الستة يعنى ان يوجد قبل الفاء امر (نحو زرني فاكرمك) بالنصب (اى ليكن منك زيارة فاكرام منى) يعنى ان مضمون قوله فاكرمك هو الأكرام معطوف على مضمون قوله زرني وهو الزيارة (او نهى) اى او يوجد قبلها نهى (نحو لاشتمنى فاضربك اى لا يلىك منك شتم فاضرب منى) وقوله (ويندرج فيهما) الخ رفع اشكال وهو أنه ما بال المصنف ترك (الدعاء) فاراد دفعه بانه يندرج فى الامر والنهى (نحو اللهم اغفرلى فافوز) وهذا دعاء بصورة الامر (ولا تؤاخذنى فاهلك) وهذا بصورة النهى وكذا يرد عليه خروج التحضيض والترجى فيندفع بما سأتى من ادراج الشارح لهما فى محلها (او استفهام) اى او يكون قبلها استفهام (نحو هل عندك ماء فاشرب به) اى هل يكون منك ماء فاشرب منى (او نفي) اى او يكون قبلها نفي (نحو ماتا تينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحدث منا ويندرج فيه) اى فى النفي (التحضيض) اى تحضيض المخاطب على فعل وسيأتى فى بحث الحروف (نحو) قوله تعالى حكاية عن الكفار (لولا انزل عليه) اى على الرسول عليه السلام (ملك فيكون) بالنصب اى فيكون ذلك الملك المنزل (معه) اى مع الرسول (نذيرا) وانما كان المناسب ادراج التحضيض فى النفي (لاستلزامه) اى لكون التحضيض مستلزما (نفي فعل) وهو نفي الانزال ونفي كون الملك نذيرا مع الرسول يعنى لم يوجد واحد منهما فاذا دل التحضيض على النفي بالاتزام (فيندرج) اى فاسب ان يندرج (فى النفي) (او تمن) اى او يكون قبلها تمن (نحو ايتلى مالا فانطقه اى ليتلى ثبوت مال فانطق منى ويدخل فيه) اى فى النفي (ما) اى التمنى الذى (وقع على صيغة الترجى) وهى لعل (نحو) توله تعالى

حكاية عن فرعون (لعلى ابلغ الاسباب) وقوله تعالى (اسباب السموات) بدل
 من الاسباب وقوله (فاطلع بالنصب على قراءة حفص) وهو بالحاء المهملة وبالفاء
 وبالصاد المهملة اسم لاحد راوي عاصم الكوفي (او عرض) اى اويكون قبلها
 همزة عرض (نحو الاتزل فتصيب خيرا اى الا يكون منك نزول فاصابة خير
 منى) ثم اراد اجمال الكل بقوله (ففى جملة هذه المواضع) فقوله فى متعلق
 بالنسبة التى بين المبتدأ الذى هو قوله (معنى السببية) وبين الخبر الذى هو
 قوله (مقصود) وقوله (والفاء تدل عليها) جملة معطوفة على الجملة السببية
 مقصود يعنى ان السببية مقصودة يعنى ان فى هذه المواقع التى وقعت الفاء بعدها
 والفاء حرف دال على السببية (وما) اى المضارع الذى (وقع بعد الفاء فى تاويل
 المصدر معطوف) اى بالفاء (على مصدر آخر مفهوم) اى فهم ذلك المصدر
 الاخر (مما) اى من الفعل الذى (وقع قبل الفاء) اى مما ذكر من الانشآت
 وماحتها (واما نحو قوله) اى قوله الشاعر (سأترك منزلى لبنى تميم * وألحق
 بالحجاز فاستريحاً) يعنى بنصب المضارع الذى هو استريح وهو متكلم من
 الاستراحة والمعنى سأترك المنزل الذى كان لبنى تميم واصير ماحقاً بالحجاز لاكون
 مستريحاً وقد وقع فى هذا البيت المضارع الذى بعد الفاء منصوباً حال كونه
 (بدون تقديم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر) اى هذا القول
 محمول على ضرورة الشعر وقال العصام جعله لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه
 العطف بقولنا سيقع منى ترك منزلى والحق بالحجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه
 بما يخرج عن الضرورة وهو أن تجعل سأترك وألحق من معنى الامر اى لاترك
 ولالحق فاستريحاً انتهى (والواو) (التى) اى كلمة الواو التى (ينتصب بعدها
 المضارع بتقدير أن فتقدير أن بعدها شروط) وجعل الشارح ههنا قوله الواو مبتدأ
 بلا تقدير كفى الفاء واستحسنه العصام (بشرطين) (احدهما) اى احد الشرطين
 (الجمعية) ولما كان على المصنف ان يقول كونها للجمع وقد عدل عنه فقال الجمعية
 بالياء المصدرية اشار اليه الشارح بقوله (اى مصاحبة مقابلهما) يعنى ان المراد
 بالجمعية امر نسبي وهو كون ما قبل الواو مصاحباً (لما) اى المضمون المضارع
 الذى (بعدها) وليس المراد منه كونها للجمع حتى يلزم عليه ان يقول كذلك
 (والا) اى وان لم يكن المراد بالجمعية هذا المعنى (فالواو للجمع) يعنى يلزم ان يكون
 اشتراط الواو بها حشواً لان الواو للجمع (دائماً) سواء كان داخلاً على المضارع
 او على غيره * اعلم ان كون الواو للجمع اعم من ان يكون ما قبلها وما بعدها مجتمعاً
 فى زمان واحد او اراد المصنف ان يشير الى ان المراد بالاشتراط اشتراط كونه
 للجمع بالمعنى الثانى اعنى اجتماعهما فى زمان واحد لا بالمعنى الاعم وكأنه قال

ان انتصابه بعد الواو مشروط بكون الواو مستعملا بالمعنى الثانى حينئذ لاحتشوا فيه وانما اشترط هذا لما قال بعض الشارحين من ان الواو للعطف كالفاء فاضمر أن بعدها لتعلم الجمعية اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها بمعنى اجتماعهما فى زمان وانما دل النصب على هذا الاختصاص لان تغيير اللفظ من الاصل الذى هو الرفع الى الفرع الذى هو النصب يدل على تغيير المعنى الذى هو مطلق الجمع ويلزم منه جعل الفعل الذى قبله فى تقدير المصدر ليكون عطف الاسم على الاسم كذا فى بعض الجواشى (و) (ثانيهما) اى وثانى الشرطين (ان يكون قبلها) وفسره الشارح بقوله (اى قبل الواو) للاشارة الى ان الضمير المحرور راجع الى الواو والى ان قبلها اسم لان يكون وقوله (مثل ذلك) خبر منصوب له ويؤيده انا وجدنا فى بعض نسخ الشروح هكذا اى ما قبل الواو بزيادة لفظ ما وايضا يؤيده تفسيره بقوله (اى ما يماثل الواقع) يعنى ان الشرط الثانى ان يكون اللفظ الذى وقع قبل كلمة الواو لفظا يماثل اللفظ الذى وقع (قبل الفاء) وقوله (فى كونه) اشارة الى وجه المماثلة وهو كونه (احد الاشياء الستة المذكورة) يعنى من الامر والنهى وغيرها (وامثاله) اى امثلة ما وقع بعد الواو (امثلة الفاء بعينها) لكن (ببدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجمع الزيارة والاكرام) وهذا مثال ما وقع قبلها امر (ولا تأكل السمك واشرب اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس) اى وقس عليهما الاستفهام نحو هل عندك ماء واشربه والنفى نحو ما تأينا وتحذنا والتمنى نحو ليتلى مالا وانفقه والعرض نحو ألا تنزل وتصيب خيرا (واو) (التي يتنصب المضارع بعدها بتقدير أن) فقوله او اى كنهها مبتدأ وقوله (بشرط) ظرف مستقر خبره اى كونها ناصبة للمضارع الذى بعدها بشرط وجود (معنى الى ان او) وجود معنى (الان) ولما توهم من ظاهر عبارة المصنف انه يشترط كون كلمة او دالة على معنى الجار او الاستثناء مع ان دالتهما عليهما دلالة تضمنية اراد أن يبين ماهو المراد منها بقوله (اى بشرط ان يكون) اى لفظا او ملابسا (بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدره) اى المصدرية الواقعة (بعدها) اى بعد او يعنى المجردتين من ان (لا) اى ليس المراد به (ان ان ايضا داخلة فى مفهومها) اى فى مفهوم او (والا) اى ولو لم يكن المراد هذا بل كان المراد به انها بمعنى الى او الامع ان (يلزم من تقدير أن بعدها) اى بعد او (تكرار) يعنى ان يكون لفظ ان مكررا احدهما انه ذكر فى ضمن او والاخر أنه قدر فى المضارع وليس كذلك بل هى مقدره فى المضارع فقط (نحو لالزمنك او تعطينى حقى) (اى الى ان تعطينى حقى او الا ان تعطينى حقى) وانما قدرنا فى قوله معنى الى ان بقولنا وجود معنى الى ان لما قاله زينى زاده فى معرب الكافية

من ان المراد بقول المصنف معنى الى ان او الا ان وجود هذا المعنى في التركيب
لا لكونها معنى او كما في الامتحان انتهى وفي بعض الحواشي وانما يلزم تقدير ان
لانها ما معنى الى او الا والاول حرف جر لا يدخل الاعلى الاسم ولا يدخل على
الفعل فوجب اضمار أن ليصح دخولها على الفعل والثاني كلة استثناء وهي
لا تنصب المضارع فيلزم تقدير ان انتهى * ولما وقع بين الجمهور وبين سيبويه
اختلاف في تقدير او في انها معنى الا او بمعنى الى اراد الشارح ان يذكر كلا من
المذهبين فقال (فسيبويه يقدرها) اي يقدراو (بالا) اي بمعنى الا وقوله (بتقدير
مضاف) اي بتقدير اسم اضيف الى مضارع مصدر بان (اي لا لزمك) يعنى
معنى قولنا لا لزمك او تعطينى حقى هو لا لزمك فى كل وقت (الا وقت ان تعطينى
حقى وغيره) اي وغير سيبويه من النحاة (يقدرها) اي يقدّر ذلك الغير كلة او
(بالى) اي بمعنى الى (بتاويل مصدر مجرور باوائى بمعنى الى اي لا لزمك) اي
معنى قولنا لا لزمك او تعطينى حقى عند غير سيبويه هو لا لزمك (الى اعطائك
حقى) فقوله (والعاطفة) مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد
حتى يعنى ان المضارع ينصب بان المقدرة بعد حتى وبعد الحروف العاطفة
* ولما ذكر بعض الحروف العاطفة من الواو والفاء واو وتبادر الى الذهن ان المراد
بها ههنا هي ما عدا ما ذكر للقاعدة المقررة وهي اذا ذكر العام بعد الخاص يراد به
ما وراء الخاص مع ان المراد ههنا ليس كذلك اراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (اي
الحروف العاطفة مطلقا) يعنى ان المراد بالعاطفة ههنا الحروف العاطفة مطلقا
(سواء كانت) تلك العاطفة (من الحروف العاطفة المذكورة) من الواو والفاء واو
(او لا) اي او لم تكن من المذكورة (كتم) فانهما تذكر فيما قبل (واذا كانت) اي العاطفة
(منها) اي من غير المذكورة (فمن غير اشتراط ما ذكر) فى كل منها (من الشروط)
فان كلة ثم مثلا لما كانت من غير المذكورة لم يشترط لها الشروط السابقة (لصحة
تقدير ان ما بعدها) اي بعد غير المذكورة (اي يتنصب) اي حينئذ يتنصب (المضارع)
الذى بعدها (بها) اي بتلك العاطفة (بتقدير ان) وقوله (اذا كان المعطوف)
ظرف للمقدرة المحفوظة بواسطة العطف يعنى ان كلة أن تقدر بعد العاطفة
اذا كان المعطوف (عليه اسما) (صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشم)
بالنصب اي وأن تشتم (او فتشم) اي فان تشتم (او ثم تشتم ثم) اي فلفظ
ثم (ليس من الحروف المذكورة) وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط
المذكورة) اي بالشروط التى ذكرت (فيهما) اي فى الواو والفاء وقال العصام
ان الشارح قيد الاسم بالصرح ليخرج نحو اعجبني ان يضرب زيد فتشم فانه حينئذ
لا تقدر أن لجواز عطفه على مدلول أن ونصبه بكلمة ان السابقة ثم قال وفيه نظر

لانه يشكل بالعجبي انك استاذ وتعلم فانه يجب فيه تقدير أن فالاولى ان لايقيد الاسم بالصریح ويمنع كون المعطوف في العجبي ان يضرب زيد فقتسم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متأخر عن العطف انتهى والحاصل ان التقيد بالصریح ليس بتقيد يجب ذكره * ثم شرع في بيان اعراب قوله والعاطفة فقال (فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير أن اعنى) اى اريد باول المعدودات قوله (حتى اذا كان مستقبلا) لان حتى مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ينصب المضارع بتقدير أن واذا كان مستقبلا ظرف له (او على آخرها) اى او أنه معطوف على آخر المعدودات (وهو) اى آخرها (او بشرط معنى الى ان) لان او مبتدأ وقوله بشرط معنى الى ان خبره وباجملة ان قوله اذا كان ليس بداخل في المقصود فانه ليس بخبر حتى بخلاف قوله بشرط معنى فانه اشارة الى او والله اعلم (وقيل) اى في اعرابه (هو) اى قوله والعاطفة (مجرور معطوف) اى على انه معطوف (على حتى في قوله) اى الواقعة في قوله (وبان مقدرة بعد حتى) لان حتى مجرور المحل لكونه مضافا اليه لبعد فيكون المعنى ان المضارع ينتصب بان المقدرة بعد حتى وبعد العاطفة * ثم اراد الشارح ان يبين الاعراب المرضي عنده من الاعراب فقال (وظاهر) وهو خبر مقدم وقوله (ان هذا) الخ مبتدأ مؤخر يعنى ظاهرا أن هذا اى كونه مجرورا (وان كان) اى ولو كان كونه مجرورا معطوفا على مدخول بعد (ابعد) اى من كونه مرفوعا معطوفا على ذات حتى (بحسب اللفظ لكننه) اى لكن هذا الاعراب (اقرب) لالمقصود (بحسب المعنى) بخلاف الاول فانه بالعكس (لانه) اى الشأن وهو اسم ان وخبرها قوله يلزم فقوله (على التقدير الاول) متعلق بيلزم وقوله (ان جعل) قيد لقوله يلزم وقوله (العاطفة) نائب فاعل لجعل وقوله (اعم مما ذكر كذا كرنا) بالنصب مفعوله الثانى يعنى انما كان كونه مجرورا اقرب بحسب المعنى من كونه مرفوعا لانه على تقدير كونه مرفوعا معطوفا على اول المعدودات او على آخرها اما ان يراد بلفظ العاطفة الحروف العاطفة الاعم مما ذكر من الواو والفاء واو كما ذكرناى قولنا سواء كانت الخ او يراد به ما عدا ما ذكر فان اريد به الاول (يلزم ان يذكر في التفصيل ما) اى اللفظ الذى (لم يكن) اى لم يوجد (في الاجمال) فان الاجمال هو قوله العاطفة ان اريد به المعنى الاعم اعنى سواء كانت الحروف السابقة داخلة فيها او لا يلزم ان يذكر الحروف الثلاثة في التفصيل بلا دخولها في لفظ العاطفة لانه لا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص لجواز أن توجد العاطفة الغير الشاملة لها (وان خصت) اى وان خصت العاطفة (به) اى بما ذكر من الحروف الثلاثة (يلزم تخصيص الحكم) وهو كون المضارع منصوبا

(به وليس) يعني انه ليس كذلك لانه خلاف الواقع لانه ليس الحكم المذكور (في الواقع مخصوصه) اي بما ذكر (كسابق من جريانه) اي جريان الحكم (في ثم ايضا) اي جريانه فيما ذكر (ويرد عليه) اي تخين تخصيص الحكم بما ذكر يرد على ذلك المخصوص (انه كان المناسب حينئذ) اي حين اذا ريد به التخصيص كان المناسب (ذكرها) اي ان يذكر كلمة العاطفة (مرتين مرة في الاحمال) وهو الذي وقع بقوله والعاطفة (ومرة في التفصيل) بان يقول وبان مقدرة بعد الواو العاطفة والفاء العاطفة واو العاطفة (كسائر ما ذكرنا) وقال العصام ويمكن ان يحجب عنه بان العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه فعد او لا المخصوصات بالشرط لتضبط وفصل عقبيها ثم اظهر ان اتم العدة بذكر تناسب المشتركات في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل ومع العاطفة اي مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المتقدرا ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في حتى واخواتها وهو من قوله والعاطفة الى هذه الحروف التي ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل انتهى * ثم لما فرغ المصنف من بيان المواضع التي ينتصب المضارع فيها بان المقدرة شرع في بيان ما يجوز فيه اظهارها وما يجب فقال ﴿ ويجوز اظهار ان مع لام كي ﴾ اي كما يجوز تقديرها (نحو جئتكم لان تكرمني) وقوله (ومع ما الحق) معطوف على مع لام كي في كلام المصنف ويسمى هذا عطفا تلقينيا وهو عطف قول احد القائلين على قول القائل الآخر وانما سمي تلقينيا لما فيه من تلقين السامع الى المتكلم بهذا العطف كقوله تعالى ﴿ قال ومن ذريتي ﴾ يعني انه كما يجوز اظهار ان مع لام كي يجوز ايضا اظهارها مع ما الحق (بها) اي بلام كي (من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم) فان اللام فيه زائدة (و) (مع الحروف) (العاطفة) (نحو اعجبني قيامك وان تذهب) فان قوله ان تذهب معطوف بالواو على قوله قيامك وقوله (لان هذه الثلاثة) علة لقوله ويجوز اظهار ان يعني انما جاز اظهارها في ما وقع مع لام كي ومع الحروف العاطفة ومع اللام الزائدة لان هذه الثلاثة (تدخل على اسم صريح) ومثال اللام الداخلة على الاسم الصريح حال كونها بمعنى كي (نحو جئتكم لا كرامك و) مثال العاطفة الداخلة عليه نحو (اعجبني ضرب زيد و غضبه و) مثال اللام الزائدة الداخلة عليه نحو (اردت لضربك) فانه بمعنى اردت ضربك وقوله (فجاز) تفرع لقوله تدخل يعني اذا كانت عادة هذه الثلاثة ان تدخل على الاسم الصريح وهي مأنوسة به غير مستوحشة منه جاز (ان يظهر معها) اي مع تلك الثلاثة (ما) اي حرف (يقب الفعل الى الاسم الصريح

وهو) اى الحرف الذى يقرب الفعل الى الاسم الصريح (ان المصدرية) ثم لما خصص جواز اظهارها مع هذه الثلاثة دون ماعداها اراد بيان وجه الاختصاص فقال (واما لام الجحود) يعنى وجه عدم جواز اظهار لام الجحود (فالما) اى ثبات لان لام الجحود لما (لم تدخل على الاسم الصريح) ولم تكن معتادة به (لم يظهر بعدها) اى بعد لام الجحود (ان) اى لفظ ان ولم يجز أن يقول ما كان لان يقول (وكذا) اى كلام الجحود (حتى) يعنى انها ايضا لم تدخل على الاسم الصريح (لان الاغلب فيها) اى فى حتى (ان تستعمل بمعنى كى) اى وان كان الاستعمال الغالب فيها غيره (وهى) اى حتى حال كونها ملابسة (بهذا المعنى) اى معنى كى (لا تدخل على اسم صريح وحمل عاينها) اى حمل على حتى التى بمعنى كى (التى) اى حتى التى (بمعنى الى) وانما حمل عليها (لان المعنى الاول) هو معنى (اغلب) اى من معنى الى (فى حتى) اى فى كلة حتى (التى يليها المضارع) واما الواو والفاء واو) يعنى واما وجه عدم جواز اظهارها بعد هذه العواطف الثلاثة (فالنها) اى ثبات لان العواطف الثلاثة (لما اقتضت) اى لما اجبت (نصب ما) اى المضارع الواقع (بعدها) اى بعد العواطف الثلاثة المذكورة (للتخصيص) اى لغرض ان يكون نصا (على معنى السببية) اى كما فى الفاء (واجمعية) كما فى الواو (والانتهاء) اى كما فى او (صارت) اى تلك الثلاثة (كعوامل النصب) حتى عدتها بعضهم من النواصب لعدم التخلف فى النصب (فلم يظهر الناصب بعدها) حتى لا يجتمع العاملان الناصبان احدهما ان المقدرة والآخر احدهما الحروف التى توهمت عاملة* ولما فرغ من بيان ما يجوز اظهارها فيه شرع فيما يجب اظهارها فيه فقال (ويجب) (اى اظهار ان) (مع لا) (الداخلة) اى حال كونها مع كلة لا التى دخلت (على المضارع المنصوب بها) اى بان فقوله مع لا يجوز أن يكون ظرفا يجب او حالا من المستكن فى يجب وكذا قوله (فى) متعلق بيجب تقدير المضاف اى يجب الاظهار فى (صورة دخول) (اللام) حال كون تلك اللام ملابسة (بمعنى كى) وقوله (عليها) كما فى نسخة الجامى متعلق بالدخول المقدر (اى على ان) وانما يجب اظهارها (لاستكراء اللامين المتواليين) احدها (لام كى و) الآخر (لام لانحو) قوله تعالى لئلا يعلم) ولما كان لاضمار ان مواضع اخر غير هذه المواضع اراد الشارح ان ينبه عليها فقال (واعلم ان ان الناصبة تضر) اى وقعت مضمرة (فى غير المواضع المذكورة كثيرا) اى وقوعا كثيرا لكنها لا تضر حال كونها عاملة وناصبة له بل تضر حال كونها (من غير عمل لضعفها) اى لضعف ان المضمرة فى العمل ولذا اشترط فيما سبق من المواضع التى تكون

عامة مع اضمارها شروط اقتضت النصب (نحو قولهم تسمع بالمعدي خير من ان تراد) فان قوله تسمع فعل مضارع مبتدأ وقوله خير خبره ووقوع الفعل مبتدأ بلا تأويله بالاسم لا يجوز فحينئذ تقدر ان حتى يكون مأوًلاً بالمتفرد فيكون معناه سماعك بالمعدي خير من رؤيتك اياه ولكن لم تنصب تلك المضمرة للمضارع بل سمع بالرفع وقوله (او مع العمل) عطف على قوله من غير عمل يعنى اضمارها من غير عمل كثير ومع العمل واقع (على الشذوذ كقوله الا اي هذا اللاتمي احضر الوغى) فقوله احضر فعل مضارع متكلم وهو بتاويل المصدر مفعول اللاتمي والوغى هو محل الخصومة يعنى ايها الذى يكون لائماً لحضوري موضع الخصومة وكونه على الشذوذ (في رواية النصب) اى نصب احضر واما في رواية الرفع فليس بشاذ فانه يكون حينئذ كالبيت الاول وقوله (ولكن) استدراك من المجموع يعنى ان اضمارها سواء كان بعمل او بغير عمل (ليس بقياسى كما في تلك المواضع) اى كما كان قياسيا في المواضع السابقة (ولذلك) اى ولكون ذلك الاضمار غير قياسى (لم يدكرها) اى لم يدكر المصنف هذه المواضع الاخيرة * ولما فرغ المصنف من بيان النواصب شرع في بيان الجوازم فقال (ويجزم) (اى) يكون (المضارع) مجزوماً (بلم ولما ولام الامر ولا) (المستعملة) (في) (معنى) (النهى) وقال العصام اضاف اللاد لانها قابلة للاضافة ولم يضاف لالانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في النهى صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالذكرة فالموافق للمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة في النهى يجعل في النهى حالاً الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة فافعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ انتهى وفي بعض الحواشى واما قال المصنف ولا في النهى ولم يقل لا النهى بالاضافة تفننا في العبارة لالعدم الجواز كما قال به العصام فانه لو حمل كلامه على ما حمل عليه العصام لورد على قوله فيما بعد ولا انتهى بانه غير جائز فالاولى ان يحمل على التفنن والله اعلم (احترازاً) اى تقييد لا بقوله في النهى للاحتراز (عما) اى عن لا اتى (استعملت في معنى النفي) نحو لا ينصر فانها استعملت في معنى النفي وهو اخبار نفي صدور النصر بخلاف النهى فانه لطلب ترك الفعل كما سيحىء وكذا وقع الاحتراز عن لا اتى لم تستعمل في شىء من النهى والنفي نحو لا اقسم (وهذه الكلمات) اى الحروف الاربعة المذكورة (تجزم فعلاً واحداً) واما ترك المصنف هذا البيان اعتماداً على قرينة المقابلة فانه لما قال فيما سيحىء وكلم المجازاة تدخل على الفعلين علم منه ان غير هذه الكلم لا تدخل على الفعلين وقال العصام يلزم ان يقيد قوله تجزم فعلاً واحداً بقوله بالاصالة فانه قد يتعدد مجزوماً وبها بالعطف فتقول

لا تضرب وتفعل انتهى ﴿وكلم المجازاة﴾ بالجر معطوف على ما قبله فقوله (اى ويجزم المضارع بكلم المجازاة) تفسير لاعرابه وقوله (اى كلمات الشرط والجزاء) تفسير للفظ المجازاة وهى مصدر من باب المفاعلة اصله مجازية قلب الياء الفاء وتكتب تاؤه قصيرة لاطويلة لكونها مصدرا لاجما وقوله (التى بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا) توجيه لاختيار لفظ الكلم على لفظ حروف المجازاة او اسماء المجازاة يعنى لكون بعضها من الحروف وبعضها من الاسماء (اختار) اى المصنف (لفظ الكلم) فانه شامل للحرف والاسم (والجزم بها) اى بتلك الكلم (فعالن) كما سيجىء يعنى قد يكونان فعيلين كذا فى العصام (وهى) (اى كلم المجازاة) ﴿ان ومهما واذا ما وحيثما﴾ ولما كان بين المذكورات فرق فى الجزم مطلقا وفى الجزم بالمقارنة اشار اليه بقوله (فاد وحيث يجزمان المضارع) اذا كانا (مع ما واما بدونها) اى بدون كلمة ما (فلا) اى فلا يجزمان ﴿واين ومتى﴾ (وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا) مقارنين (مع ما اولاً) اى اوليساً بمقارنين لها (وما ومن واى) بالتنوين (وانى) وهذه الكلمات انجرام المضارع بها قياس (واما) (انجرام المضارع) (مع كيف ما واذا) اى مجردا من ما (فشاذ) وقوله (لم يجىء فى كلاهما على وجه الاطراد) صفة كاشفة لقوله شاذ ثم شرع فى وجه عدم الاطراد فيهما فقال (اما مع كيف ما) اى وجه كون الجزم شاذاً مع كيف ما (فلان معناه) اى معنى كيف ما (عموم الاحوال) وهو ينافى التعليق اللازم للمجازاة (فاذا قلت كيف ما تقرأ قرأ) اى بالجزم فيهما (كان معناه على اى حل وكيفية تقرأ انت انا ايضا قرأ عليها) اى على تلك الحال (ومن المتعذر استواء قراءة قارئين فى جميع الاحوال والكيفيات واما) اى واما وجه كون الجزم شاذاً (مع اذا فلان كلمات الشرط) اى مما عدا ان فانها هى الاصل فى الشرط ودلالاتها عنيه بالمطابقة بخلاف ما عداها من كلمات الشرط فان معناها فى الاصل ظرف او استفهام او غيرها ومحض هذه المعانى لا يقتضى الجزم وكلمات الشرط (انما تجزم) اى تلك الكلمات (لتضمنها) اى لتضمن تلك الكلمات (معنى ان التى هى موضوعة للابهام) لا للتحقيق واليقين المقطوع به (واذا) اى والحال ان اذا بخلافها فانها (موضوعة للامر المقطوع به) ﴿وبان مقدرة﴾ اى حال كونها مقدرة وهو (عطف على قوله بلم اى ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجىء بيانه ان شاء الله تعالى) ولما ذكر الكلمات الجزمة على وجه الاجمال شرع فى بيان تفصيل كل منها مع ما يختص بكل منها من المعانى والاحوال فقال ﴿فلم﴾ اى كلمة لم موضوعة ﴿لقب المضارع ماضيا وفيه﴾ (اى نفي

(المضارع) المراد من المعنى المقلوب هو الزمان اى قلب زمان المضارع الى زمان الماضى ومن المعنى المنفى الحدث اى تنفى المضارع الذى يقارن بزمانه المقلوب الى زمان الماضى هذا على تقدير ارجاع الضمير فى نفيه الى المضارع كما فسر به الشارح * ثم اشار الى الاحتمال الآخر الذى يجوز بحسب المعنى ويناسب بحسب اللفظ فقال (ولا يبعد) اى الجعل الذى يذكره بقوله (لو جعل الضمير) اى الضمير المنصوب فى نفيه (راجع الى ما) اى الى مرجع (هو اقرب اعنى) اى بالمرجع الاقرب (ماضيا) فحينئذ يكون المراد أنها تنفى الحدث الماضى فالتوجيه الاول بالنظر الى المقلوب والثانى بالنظر الى المقلوب اليه (ولما) اى كلمة ما (مثلها) (اى مثل) كلمة (لم فى هذا القلب والنفى) اى فى كون كل منهما قلب المضارع ماضيا ونفيه وهذا مابه الاشتراك واما مابه الامتياز فهو قوله (وتختص) اى تمتاز (اى لما) من لم (بالاستغراق) والباء ههنا دخلة على المقصور لان الاستغراق مقصور على لما لان ما مقصورة على الاستغراق فيكون من قبيل واختص بوا وقوله (اى استغراق ازمة الماضى من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما) تفسير للاستغراق بحسب المشمول اليه يعنى المراد به كون الارمنة مستغرقة بالنفى من وقت كونه منفيا الى وقت التكلم بكلمة لما وانما اختصت بالاستغراق لازدياد معناها بزيادة ما كما قالوا ان لما كان فى الاصل لم زيدت عليه ما (تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لم (واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك) اى انتفاء الندم (الى وقت التكلم بها) اى بكلمة لما فعلى هذا جاز ان يقول فى آدم عليه السلام انه ندم ولم ينفعه الندم وفى ابليس انه ندم ولما ينفعه الندم ولا يجوز ان يعكس ويقول ندم آدم ولما ينفعه وندم ابليس ولم ينفعه فتأمل (وجواز حذف الفعل) وقول الشارح (اى وتختص ايضا لما) الى آخره اشارة الى ان قوله وجواز بالجر معطوف على قوله بالاستغراق اى كما تختص لما وتمتاز من لم بكونها للاستغراق تختص ايضا (بجواز حذف الفعل المنفى بها) اى بلما وهذا الحذف ليس بجائز فى لم لكن جواز الحذف ليس بمطلق بل (ان دل عليه دليل) اى قرينة على المحذوف (نحو شارفت) اى قاربت (المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص) اى لما (ايضا) اى كما تختص بما ذكره المصنف من الوجهين وتمتاز من لم (بعدم دخول ادوات الشرط عليها) اى على لما (فلا تقول) اى فلا يجوز ان تقول (ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول) اى كما يجوز ان تقول (ان لم يضرب ومن لم يضرب) ثم ان وجه اختصاصها بعدم دخول ادوات الشرط لما كان غير ظاهر أراد ان يذكر له وجهها نظيا فقال (وكأن ذلك) بتشديد

التون يعنى اظن ان وجه ذلك الاختصاص هو الاحتراز عن الفصل بفصل قوى بين العامل ومعموله فان ذلك الفصل حاصل في لما (لكونها) اى لكون كلمة لما (فاصلة قوية) تفصل (بين العامل) الذى هو اداة الشرط (و) بين (معموله) الذى هو الفعل المجزوم بخلاف لم فانها وان كانت فاصلة في الجملة لكنها لقلة حر وفها بالنسبة الى لما ليست بقوية في الفصل كقوة لما فيه وقال العصام ان فيه بحثين لان ان فى ان لم اضرب يعنى مثلا ليس عاملا فى اضرب ولا فعل اضرب معمولاله فانه ليس بمجزوم باداة الشرط بل هو مجزوم بلم فالجزم فيه انما هو اثر لم لا اثر ان فائر ان فى مجموع لم اضرب انتهى واجيب عنه باننا لانسلم ان الفعل المنفى ليس بمعمول لاداة الشرط لان معمول ان ومدخوله فى لم اضرب هو الفعل المنفى بلم لا تركيب لم اضرب فالمعمولية تطلق على الفعل لاعلى الحرف ولا على الفعل مع الحرف تأمل (وتختص) اى لما (ايضا) كما تختص بالمدكورات (باستعمالها) اى باستعمال كلمة لما (غالبا) اى فى غالب الاستعمال (فى المتوقع) اى فى الامر الذى ينتظر وقوعه (اى يتنى بها) اى بلما (فعل) اى حدث (متوقع مترقب تقول لمن يتوقع) و ينتظر (ركوب الامير) اى تستعمل فيه لما وتقول (لما يركب الامير) ولا تقول لم يركب وقوله (وقد تستعمل) اشارة الى فائدة قوله غالبا يعنى الاختصاص للاستعمال الغالب لا لطلق الاستعمال فانها قد تستعمل قليلا بالنسبة الى الاستعمال الاول (فى غير المتوقع ايضا نحو ندم الشيطان ولما ينفعه الندم) لانه لا يتوقع نفع ندمه ولقائل ان يقول ان ذلك الاستعمال القليل فى قوله ولما ينفعه الندم انما هو لعدم جواز استعمال لم فيه فان المادة مادة الاستغراق فلا يجوز فيها استعمال لم فيضطرر لاستعمال لما ولكون الاختصاصات التى ذكرها الشارح نظرية لم يتعرض المصنف لها واكتفى بما ذكره من الوجهين (ولام الامر) وهو بالرفع مبتدأ وزاد الشارح قوله (هى) ليكون فاصلا بين كون قوله (اللام) خبر للمبتدأ وبين كونه صفة فكأنه اشار به الى ان اللام خبر لصفة كما هو شان ضمير الفصل وقوله (المطلوب) بالرفع صفة اللام وقوله (بها) متعلق بالمطلوب والضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى التى وانما كان المطلوب مذكرا لكون نائبه مذكرا وهو قوله (الفعل) يعنى ان لام الامر التى يجزم بها المضارع هى اللام التى طلب بها الفعل اى الحدث * ولما كان الامر من الاعلى ولم يطلق على الدعاء ولم يكن الدعاء داخلا فى الامر اشار بقوله (تدخل فيها لام الدعاء) الى انه وان لم تدخل بهذا الاعتبار لكنها تدخل باعتبار صورتها (نحو ليغفر الله لنا) ثم شرع فى بيان بنائها فقال (وهى) اى لام الامر (مكسورة) للفرق بينها وبين

لام الابتداء التي دخلت على المضارع ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل شبهت
باللام الجارة التي تعمل عملا مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت كذا في بعض الحواشي
(وفتحها) اي وفتح لام الامر (لغة وقد تسكن) اي قد تجعل ساكنة اذا وقعت (بعد
الواو والفاء وثم) مثال الواو والفاء (نحو) قوله تعالى (ولتأت طائفة اخرى) هذا
مثال الواو (ولم يصلوا فليصلوا) هذا مثال الفاء وهذا في آية واحدة (وثم ليقضوا)
هذا مثال ثم وقد قرىء الاخير بالكسر ايضا وانما اسكنت مع هذه الحروف للتخفيف
كما اسكنت في باب كتف وكتف لان سكون العين قياس في نحو كتف وكتف بكسر
العين وسكونها كذا في الشافية ويجوز اعتبار وزن فعل من بعض اجزاء المركب
نحو ووصلوا تأمل (ولا النهي) بالاضافة وفي بعض النسخ ولا للنهي كذا في المعرب
مبتدأ (هي لا) (المطلوب بها الترك) خبره كما مر وقوله (اي ترك الفعل) للاشارة
الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه اي يطلب بها ترك الفعل الذي
هو حدث مدخولها فلا يدخل فيها نحو اترك فانه لطلب الترك لا لطلب ترك الترك
فان ماهو من الافراد هو لا تترك كما حقق في محله (وفي بعض النسخ) اي نسخ
الكافية (ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها
ترك الفعل) وقال العصام ان لا علم للنهي فلا يصح اضافة العلم وكانه تكراه او جعل
النهي مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا التاهية انتهى وفي شرح اللب ولا النهي
بالاضافة بتسكير المضاف او بتجويز نحو زيد الشجاعة او الوصف او البيان بتاويل
الدال على النهي * ثم انه لما كان فرق بين لام الامر ولا النهي بجواز المدخول
في جميع انواع المضارع وفي بعضها اراد ان ينبه عليه فقال (وهو) اي النهي
وفي بعض النسخ وهي اي كلمة النهي (يدخل) بالياء على النسخة الاولى وبالتاء
على الثانية (على جميع انواع المضارع) وقوله (المبني للفاعل والمفعول) بالجر
بدل من الانواع او بالرفع خبر للمبتدأ المحذوف اي تلك الانواع وبال نصب
مفعول اعنى اي لا النهي يجوز دخوله على المضارع الذي بني للفاعل وبني
للمفعول وبعد شمول دخوله على النوعين يجوز ايضا دخوله عليهما سواء كان
(مخاطبا او غائبا او متكلما) نحو لا تنصر لا ينصر الخ وهذا بخلاف الامر فانه
ان كان الفعل مبني للمفعول لزمته مطلقا واما ان كان مبني للفاعل فلزمته مسندا
الى المتكلم والغائب تقول لينصر لينصر والنصر والنصر وانما في غيرهما
فاندر كقوله تعالى ﴿ فذلك فلتقر حوا ﴾ فانه اذا اريد مخاطب فالتعير له بالامر بغير
اللام تقول انصر انصر والنصر والنصر انصر انصر يعني ان النهي الغائب
والحاضر مشترك بدخول لام الامر فان كان غائبا تدخل اللام وان كان حاضرا
فدخولها نادر كما سيجيء حال الامر بغير اللام (وكلم المجازاة) اي الكلمات

يقال لها كالمجازاة سواء كانت حرفا واسما وقوله (المذكورة من قبل) اى التى ذكرت فى الاحمال والتفصيل من الكلمات المخصوصة المعدودة وانما اوردها مظهرا فانه لو قال وهى يعنى بالضمير لتوهم رجوعه الى النهى لقربه وهو ميتداً وقوله (تدخل) خبره اى كالمجازاة التى ذكرت من قبل انما تدخل (على الفعلين لسببية) اى لقصد سببية (الفعل) (الاول ومسببية) (الفعل) (الثانى) ولما كان السبب اعم من السبب الحقيقى ومن السبب الجعلى وكان المراد به هذا الاعم ولم تساعد عبارة المصنف فى كافيته لافادة المراد اراد أن يفسر مراده فقال (اى لتجعل الاول سببا والثانى مسببا) وقوله (وفى شرح المصنف) للاشارة الى قرينة التفسير يعنى انما فسرناه بهذا لان المصنف نفسه قال فى شرحه (وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين) يعنى فعلين (لتجعل الاول سببا للثانى) وهذا قرينة على ان مراده بالسببية هو المعنى الاعم يعنى سواء كان سبباله فى الحقيقة او فى اعتبار المتكلم* ولما اسند الجمع الى تلك الكلم اشار الى ان اسناده اليها مجاز فقال (ولاشك) اى من البديهي (ان كالمجازاة لا تجعل الشئ سبباللشئ) واذ تين عدم جواز اسناده اليها (فالمراد بجعلها) اى بجعل الكلم المذكورة (الشئ سببا) يعنى فى عبارة المصنف فى شرحه هو (ان المتكلم اعتبر سببية شئ لثئ) وقوله (بل ملزومية شئ لثئ) اشارة الى ما حققه الرضى بان المراد بها جعل الاول ملزوما للثانى لثلايرد نحو (وما بكم من نعمة فمن الله) اى اى شئ اتصل بكم من نعمة فمن الله وقوله (وجعل) عطف على اعتبر يعنى ان المتكلم اعتبر السببية بين الفعلين وجعل (كلم المجازاة دالة عليها) اى على تلك السببية (ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى ان يعتبر المتكلم بينهما) اى بين مضمونى الفعلين (نسبة يصح بها) اى بتلك النسبة المعتبرة (ان يوردها) هو فاعل يصح اى يصح بتلك النسبة المعتبرة ايراد الفعلين (فى صورة السبب والمسبب بل الملزوم) اى بل فى صورة الملزوم (واللازم) كما هو تحديق الرضى وان لم يكن بينهما ملازمة فى الحقيقة (كقولك ان تشتمنى اكرمك فالشتم) اى فان الشتم الذى هو مضمون الفعل الاول (ليس سببا حقيقيا للاكرام) وقوله (والاكرام) معطوف على الضمير المرفوع المستتر فى ليس يعنى وليس الاكرام ايضا (مسببا حقيقيا لاذهنا) اذ الشتم فى الحقيقة سبب للاهانة فى الذهن (ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما) اى بين الشتم والاكرام (اظهارا) اى لقصد الاظهار (لمكارم الاخلاق يعنى انه) اى يريد المتكلم بهذا الجعل افادة ان تصير نفسه (منها) اى من المكارم (بمكان) اى بمنزلة (يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده) اى عند المتكلم

المذكور (ويسمان) (اي هذان الفعلان) اللذان اعتبرت السببية بينهما (اولهما شرطاً) واما سمي الاول شرطاً (لانه) اي لان الفعل الاول (شرط لتحقيق الثاني) فقوله اولهما اشارة الى ان الضمير البارز الذي هو نائب فاعل يسمى يكون تثنية وكان مقتضى الواو في قوله وجزاء ان لا يعتبر الترتيب فاقضى التوزيع والتفصيل يعني ان الفعلين اللذين يسمى احدهما شرطاً والاخر جزءاً اولهما يسمى شرطاً (و) (تأنيهما) يسمى (جزاء) فقوله (من حيث انه) اشارة الى وجه التسمية يعني ان تسمية الثاني جزءاً ناشيء من اجل كون الثاني (يتنى على الاول ابتداء) اي مثل ابتداء (الجزاء على الفعل) يعني انه من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه بقوله (فان كانا) شروع في تفصيل الفعلين اللذين وقعا شرطاً وجزاء وفي بيان حكم كل من انواعهما (اي الشرط والجزاء) يعني ان كان الفعل الذي وقع شرطاً والفعل الذي وقع جزءاً (مضارعين) (نحو ان ترزني ازرك) (او الاول) اي ان كان الفعل الاول الذي وقع شرطاً (فقط) اي دون الثاني فقوله او الاول بالرفع معطوف على الضمير البارز المرفوع الذي هو اسم كان ولا حاجة الى تأكيده بالمنفصل لوجود الفصل وخبيره محذوف قدره الشارح بقوله (مضارعاً نحو ان ترزني فقد زرتك) وهذا من قبيل عطف الشئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد وقوله (فالجزم) مبتدأ وخبيره محذوف وهو قوله (واجب) والجملة جزائية يعني ان كان الفعلان مضارعين او الاول مضارعاً والجزم واجب (في المضارع) اي الواقع شرطاً وجزاء او شرطاً فقط (لدخول الجازم عليه) اي على ذلك المضارع الواقع (وهو) اي ذلك الجازم الداخل عليه اما (ان) اي الحرف الذي هو اصل في الشرط (اوما) اي او الكلمات التي (يتضمنها) اي يتضمن معنى كلمة ان (مع صلاحية المحل لكون المضارع معرباً قابلاً للجزم) اي مع كون الفعل الواقع صالحاً لقبوله لفظاً او تقديراً وهو المضارع بخلاف الماضي فانه ليس بصالح لقبوله لفظاً او تقديراً بل صالح لقبوله محلاً لبنائه الاصل (وان كان الثاني) وهو معطوف على قوله فان كانا وخبيره محذوف حيث اشار اليه الشارح بقوله (مضارعاً) والاول ماضياً (فالوجهان) (اي ففيه) اي فيجوز في الثاني الواقع (الوجهان) احدهما الجزم لتعلقه بالجازم (مع عدم النظر لضعفه) (وهو) اي ذلك الجازم الذي يتعلق ذلك المضارع به لكونه جزءاً له (اداة الشرط) من كلمة ان او غيرها (و) ثاني الوجهين (الرفع لضعف التعلق) اي بالنظر الى ضعف تعلقه به وذلك الضعف (لحيلولة الماضي) اي لكون الماضي الذي وقع في موضع الشرط حائلاً بينه وبين الجازم (والفصل) اي ولوقوع الفصل بينه وبين عامله الذي هو الجازم

(بغير المعمول) اى بغير المعمول الذى ليس صالحا لقبول العمل لفظا او تقديرا وهو الماضى فانه ليس بمعمول لذلك الجازم بخلاف الفصل فى الصورة الاولى اعنى التى وقع فى محل الشرط منها مضارع فانه وان كان فضلا لكنه ليس فضلا مضرّ اعنى الفصل بغير المعمول بل هو فصل بالمعمول (نحو ان اتانى زيد آتته) يعنى بالجزم (او) ان اتانى زيد (آتته) يعنى بالرفع * واما فرغ من المسائل التى تتعلق بوجود الجزم وجوازها شرع فى المسائل التى تتعلق بوجود ادخال الفاء وجوازها وامتناعه فقال (واذا كان الجزاء ماضيا) فقوله (بغير قد) ظرف مستقر صفة لقوله ماضيا اى ماضيا كائنا بلا اتيان كلمة قد ولا يجوز أن يكون حالا منه لكونه نكرة وقوله (لفظا) منصوب على انه حال من فاعل الظرف اى ماضيا كائنا بغير قد حال كون ذلك الماضى ماضيا لفظا واليه اشار الشارح بقوله (تفصيل للماضى) اى قوله لفظا تفصيل للماضى ومثال ما وقع لفظا (نحو ان خرجت) بضم التاء او بفتحها (خرجت) بفتح التاء على تقدير ضم الاول وبضمها على تقدير فتحه فان خرجت ماض لفظى (او معنى) اى او كان ماضيا معنويا (نحو ان خرجت لم اخرج) فان لم اخرج ماض فى المعنى لكونه ججدا مطلقا وان كان مضارعا لفظا (ويحتمل ان يكون) اى قوله لفظا او معنى (تفصيلا لقد اى لم يقرن) اى ذلك الماضى الواقع جزاء (بقد سواء كان) اى لفظ (قدم ملفوظا كقوله تعالى (ان يسرق فقد سرق اخاه من قبل او منوبيا) مقديرا (كقوله تعالى ان كان قبضه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت) والحاصل ان الجزاء ان كان كذلك (لم يجز الفاء) اى لم يجز ادخال الفاء (فى الجزاء) اى فى الجزاء الواقع كذلك وانما لم يجز (لتحقق تأثير حرف الشرط فيه من جهة المعنى) وذلك (لقلب) اى لتأثير الحرف الجازم فى قلب (معناه) اى معنى ذلك الماضى (الى الاستقبال) وان لم يتحقق تأثيره لفظا اما فى ان ضربت ضربت فظاهرا واما فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان لقرب لم وعدم سبق لان ان دخل على لم اخرج لاعلى اخرج حتى يكون سابقا فى الطلب ويتصور فيه التنازع واذا تحقق تأثير اداة الشرط فيه (فاستغنوا فيه) اى فى ذلك الجزاء (عن الرابطة الدالة على كونه جوابا) وهى الفاء (كقولك) فى الماضى الملفوظ (ان اكرمتى اكرمتك و) فى الماضى المعنوى (ان لم تكرمنى لم اكرمتك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضى المتحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه) حاصل بان (كقولك ان اكرمتى اليوم فقد اكرمتك امس) فانه لما قيد الاول بالحال والثانى بالماضى لم يتحقق تأثير الشرط فيه واذا لم يتحقق التأثير لم يكن حكمه كحكم السابق فيقتضى ان يخرج ذلك من هذا الحكم (لوجوب دخول الفاء فيه) اى فى الماضى المقارن بقدم ملفوظا او مقديرا

(وان كان) (اي الجزاء) (مضارعا مثبتا او منفيا بلا) (احتراز) اي قوله بلا احتراز
(عما) اي عن المضارع (اذا كان) اي ذلك المضارع (منفيا بلم) واما وجب
الاحتراز عنه (فانه) اي فان المضارع المنفي بلم (مندرج فيما سبق) اي فيما يكون
حكمه عدم جواز الادخال فيه (لكونه) اي لكون المنفي بلم (ماضيا معني) وقوله
(او بلن) معطوف على قوله اذا كان منفيا بلم يعني كما يكون قوله او منفيا بلا
احتراز عن المنفي بلم كذلك هو احتراز عن المنفي بلن (حيث) اي لانه (يحب فيه)
اي في المنفي بلن (الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معني) لان معنى الاستقبال حاصل
بلن فلا دخل لتأثير ان فيه والحاصل انه ان كان الجزاء كذلك ﴿ فلو جهان ﴾
احدهما (الاتيان بالفاء و) ثاني الوجهين (تركها) واما وجه جواز اتيانه بالفاء
فقوله (لان اداة الشرط لم تؤثر) اي لم تكن مؤثرة (في تغيير معناه) اي معني
ما ذكر من المضارع المثبت او المنفي بلا (كما تؤثر) اي كما كانت مؤثرة (في الماضي)
واذا لم تكن مؤثرة (فيؤتى) اي حينئذ يجوز ان يؤتى (بالفاء) واما جواز تركها
فقوله (واثرت) وهو معطوف على قوله لم تؤثر يعني ان اداة الشرط لما كانت
له اصفة التأثير من وجه وهو تأثيره (في تغيير المعنى حيث خصت)
والظاهر انه بتشديد اللام من التخليص يعني جعلت تلك اداة المضارع الذي
دخلته خالصة وخالصا (لمعنى الاستقبال) لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال
لان لاصلاحتهما على الصحيح ولما وقعا في حيز الشرط اختصا بمعنى الاستقبال
(فترك الفاء) اي حينئذ جاز ان يترك الفاء (لوجود التأثير فيه) اي لكون تأثير اداة
الشرط موجودا (من وجه) وهو تأثيرها في المعنى (وان لم يكن) اي ولو لم يكن
(التأثير في المعنى قويا) اي كتأثيرها في اللفظ فثالث الترك (نحو قوله تعالى وان
يكن منكم الف يغالوا الفين) ومثال الاتيان نحو قوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله
منه) فان يغالوا في المثال الاول وينتقم في المثال الثاني مضارعان مثبتان وقعا
جزءا فترك الفاء في الاول وذكرت في الثاني وقال العصام ينبغي ان يقيد
المضارع المثبت بغير الجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فيكرمك لانه يلزم الفاء
لعدم تأثير حرف الشرط فيه معني لكونه مستقبلا بلام الامر وينبغي ايضا
ان يقيد بغير الدعاء والتمنى فانهما مستقبلا بتحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير لها
فيهما معني وكذا الاستفهام على ما سيجيء انتهى ﴿ والاول ﴾ (اي وان لم يكن
الجزء الماضي او المضارع المذكورين) اي لم يكن ماضيا ولا مضارعا او كان
ماضيا بقدر او مضارعا منفيا بلم او بلن ﴿ فالفاء ﴾ (لازمة فيه) اي في ذلك الجزاء
(لان الجزاء حينئذ) اي حين اذ كان ما عداها (اما ماض بقدر لفظا كما تقول
ان اكرمتي اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتي اليوم فاكرمتك

امس) حال كون الثاني (بتقدير فقد اكرمك وعلى كلا التقديرين) اى من كونه
 بقدر لفظا وبقدر تقديرا (لاتأثير) اى لا يوجد جنس التأثير (لحرف الشرط
 فى الماضى) اما فى لفظه فظاهر واما فى معناه فلانه لما كان مقارنا بقدم متع ان يرد
 به الاستقبال واذا كان كذلك (فاحتاج) اى ذلك الجزاء الواقع ماضيا كذلك
 (الى رابطة) تربطه الى اداة الشرط (وهى) اى تلك الرابطة (الفاء) وقوله
 (واما جملة) معطوف على قوله اما ماضى يعنى ان الجزاء اذا لم يكن مثل ما ذكر
 فهو اما جملة (اسمية) نحو ان تكرمنى فانت مكرم (او امر) نحو ان تكرمنى
 فليكرمك زيد (او نهى) نحو ان تكرمنى فلا يشتمك احد (او دعاء) نحو ان
 تكرمنى فاكرمك الله (او استفهام) نحو ان لم يضربك زيد أفترض به
 (او مضارع منفى بما) نحو ان لم يضربك فما تضربه (او لم) تضربه (او بلن)
 تضربه (الى غير ذلك) كالتمى والعرض وفى جميع هذه المواضع لاتأثير لحرف
 الشرط فى الجزاء (فاحتاج) اى الجزاء (الى الفاء) اما عدم التأثير فى الاسمية
 فظاهر واما فى الامر والتهى والدعاء والتمنى والعرض والمنفى بلن فلان زمان
 المذكورات هو الاستقبال قبل دخول حرف الشرط واما فى الاستفهام فلانه
 يبقى على حاله لا يصلح للتصير الى الاستقبال كجملة الاسمية واما المنفى بما فلانها
 لنى الحال صريح فيه ويكون المراد بالمنفى بما الحال مع كونه جوابا للشرط وقوله
 (ويجىء اذا) استنافية وقوله (التى للمفاجأة) تفسير لاذا وصفة احترازية
 لها وقوله (مع الجملة الاسمية) ظرف ليجىء وقوله (التى وقعت جزاء) قيد للجملة
 للاحتراز عما وقعت غير جزاء واهمل المصنف هذين القيدين لظهورهما بقريئة
 المقام وكذا قوله (موضع الفاء) ظرف ليجىء يعنى انه يجوز أن يستعمل اذا التى
 للمفاجأة فى موضع الفاء الجزائية اذا كان الجزاء جملة اسمية وانما لم يقل
 ويكتفى باذامع الجملة الاسمية مع انه اخصر ليكون اشارة الى ان الفاء اذا لا يجتمعان
 كذا فى حاشية العصام وانما استعملت موضعها (لان معناها) اى معنى اذا
 (قريب من معنى الفاء) وانما كان قريبا منه (لانها) اى لان اذا المفاجأة
 (تجىء) اى تفيد وتخبى (عن حدوث امر بعد امر) فاذا قيل خرجت فاذا
 السبع يكون مفهومه انه حدث حضور سبع بعد خروجى واذا كان المفهوم
 منها ذلك (ففيها) اى فيحصل فى اذا (معنى الفاء التعقيبية) لان غاية التعقيب
 ان يحدث امر عقيب امر وهما مشتركان فى تلك الافادة (ولكن الفاء اكثر)
 اى اكثر استعمالا فى هذا المعنى من اذا (وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية)
 فى كونها موضع الفاء (لاختصاصها) اى لكون اذا المفاجأة مختصة (بها) اى
 بالجملة الاسمية ومتصورة عليها وانما اختصت بها (لان اذا الشرطية) اى التى

كان معناها الظرفية مع تضمن الشرط غير المفاجأة (مختصة) اى مقصورة (بالفعلية) ولما وجب ان يفرق بين ما كانت شرطية وبين ما كانت واقعة في موضع الجزاء فرق بينهما باختصاص احديهما بالفعلية وباختصاص الاخرى بالاسمية * ولما اختلفت الشرطية بالفعلية (فاختصت هذه) اى التى للمفاجأة (بالاسمية فرقا) اى لقصد الفرق (بينهما) اى بين الشرطية والمفاجأة (نحو قوله تعالى) يعنى مثال ما وقعت اذا المفاجأة موضع الفاء الجزائية قوله تعالى (وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اى فهم يقنطون) فان قوله هم يقنطون جملة اسمية وقعت جزاء ويلزم ان تكون بالفاء حتى تربطها بالشرط فكان اصله فهم يقنطون بالفاء فجاء في التنزيل باذا موضع الفاء * ولما فرغ من مسائل الجزاء شرع فيما يكون الجازم مقدر ا فقال (وان) ولما جاز فيها اعرابان احدها كون ان مبتدأ وكون قوله مقدره خبره وكون بعد الامر ظرفا لغوا للمقدرة والثاني ما اختاره الشارح وهو ان كلمة ان مبتدأ وفسرها الشارح بقوله (التى ينتجزم بها المضارع) وقوله (حال كونها) للاشارة الى ان قوله (مقدرة) بالنصب حال من المبتدأ او من الضمير المستكن في الخبر وقوله (انما كانت مقدرة) للاشارة الى ان قوله (بعد الامر) خبر للمقدر وهو كانت وقال العصام لاحاجة الى هذا التقدير بل التوجيه العارى من التكلف هو الاعراب الاول ومثال ما كانت مقدره بعد الامر (نحو زرنى اكرمك) فالشرط مع الجازم مقدر (اى ان زرنى اكرمك) (و) (بعد) (النهى) (نحو لا تفعل الشر) يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك) (والاستفهام) اى وبعد الاستفهام (نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه) (والتمنى) اى وبعد التمنى (نحو ليتى مالا انفقته لان المعنى ان يكن لى مال انفقته) (والعرض) اى وبعد العرض (نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا) وانما قيده بقوله (اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم) لان قصد السببية متوقف عليه لانه لو لم يكن للمضارع صلاحية لان يكون مسببا لم يحجز قصد السببية وقال العصام لاحاجة في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تحققت السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا انتهى وقوله (اذا قصد السببية) ظرف للانجرام المفهوم اى انما ينتجزم المضارع وقت قصد السببية (اى سببية ما تقدم) وهى الاشياء الخمسة (له) اى للمضارع الذى ينتجزم بان يكون مسببا له (فحينئذ) اى حين اذ قصد ان يكون المضارع الذى اريد انجزامه مسببا لما تقدم (تقدر ان) اى التى للشرط (مع مضارع) اى مع المضارع الذى (يؤخذ) اى ذلك المضارع (ما تقدم) اى من مادة ما تقدم

من الامر والنهي ومن متعلقات مدخول الاستفهام والتثنية والتمنى والعرض وغيرها
 مثلا يؤخذ المقدر في زرني اكرمك لفظ زرني وفي لا تفعل الشر ان لا تفعل وهكذا
 قوله (ويجعل) عطف على قوله تقدر اي حينئذ تقدر ان مع مضارع ويجعل
 (المضارع الواقع بعد هذه الاشياء) اي الخمسة (مجزوما بها) اي بان المقدره
 وجزاء للشرط المقدر فتكون الاشياء المذكورة قرينة على ذلك المقدر وتكون
 السببية قرينة للشرط فانه لو لم تقصد السببية لم يجز الجزم بل يرفع فيكون
 اما صفة او حالا او استتافا (وانما اختص تقدير ان بما بعد) اي وانما كان تقدير ان
 مقصورا على المضارع الذي وقع بعد (هذه الاشياء لانها) اي لان الاشياء
 الخمسة المذكورة (تدل على المطلوب) اي طلب الفعل او طاب الترك في الامر
 والنهي وطلب العلم في الاستفهام وطلب الوقوع في التثنية والتمنى والعرض (والطلب
 غالبا) اي في الاغلب (يتعلق) اي الطلب (بمطلوب) يعني ان الطلب الصادر
 من العاقل يتعلق بمطلوب البته لكن الغالب فيه انه يتعلق بمطلوب (يترتب عليه
 اي على ذلك المطلوب) (فائدة) لانه يتعلق بمطلوب مطلقا اعنى سواء ترتب
 عليه فائدة ام لا وقوله (يكون) صفة لفائدة يعني انه يترتب عليه الفائدة التي
 يكون (ذلك المطلوب سببا لها) اي لتلك الفائدة (وهي) اي الفائدة (مسبب له)
 اي لذلك المطلوب انما قال غالبا لان الطلب قد يتعلق بمطلوب يكون هو مقصودا
 لذاته (فاذا كان المضارع الواقع بعدها) اي اذا كان مضمون المضارع الذي
 وقع بعد الاشياء المذكورة قوله (تلك الفائدة) خبر كان يعني اذا كان المضارع
 الواقع عين تلك الفائدة المترتبة على ذلك المطلوب قوله (وقصد) على صيغة
 المجهول عطف على قوله كان يعني ومع ذلك اذا قصدت (سببية الفعل المطلوب
 بتلك الاشياء لها) اي لتلك الاشياء (قدر) جواب اذا يعني اذا كان الامران
 احدهما كون المضارع تلك الفائدة و ثانيهما قصد السببية لزم ان يقدر ان (مع
 ذلك الفعل) يعني مع فعل الشرط (ويجعل) عطف على قدر اي وبعد تقدير
 الحرف مع فعل الشرط يجعل (المضارع المذكور الواقع بعدها) اي المذكور
 الذي وقع في التناظر بعد الاشياء الخمسة (جزاء) اي يجعل جزاء للشرط المقدر قوله
 (فينجزم) عطف على يجعل اي بسبب الجعل المذكور يكون المضارع الذي
 ذكر بعدها مجزوما (بها) اي بان المقدره (نحو اسم تدخل الجنة) بكسر اللام
 في تدخل لكونه مجزوما على حد (لم يكن الذين) وهذا المثال يصح ان يكون مثلا
 للممثل المذكور (فان المطلوب باسم) اي بالامر الذي يدل على طلب الفعل
 وذلك الفعل المدلول هو المطلوب الذي (هو الاسلام وهو) اي الاسلام
 (مطلوب وفأنده دخول الجنة فهو) اي الاسلام (سبب لها) اي لتلك الفائدة

(وقصد اداء تلك السببية) اى قصد بهذا التركيب افادة كون الاسلام سببا لدخول الجنة وكون دخول الجنة هو المطلوب الاصلى (فتقدر) اى فلذلك القصد قدر (ان مع الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له) اى لذلك المقدّر (ف قيل ان تسلم تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد الامر (و نحو) (لا تكفر تدخل الجنة) وهذا مثال لما وقع بعد النهي (اى ان لا تكفر تدخل الجنة) واما قدر الشرط بان لا تكفر ولم يقدر بان تكفر (لان النهي قرينة للفعل المنفي وهو لا تكفر (لا المثبت) اى لانه قرينة للفعل المثبت حتى يقدر بالمثبت (و) (لهذا) (امتنع) فقوله امتنع على ما قبلها بحسب المعنى وكأنه قيل جاز التركيبان الاوّلان وامتنع تركيب (لا تكفر تدخل النار) فانه تمتع (عند الجمهور) (خلاف الكسائي) (فانه) اى الشأن (لا تمتع ذلك) اى مثل هذا التركيب مما يكون المقدر ممتنع وقوعه بعد النهي (عنده) اى عند الكسائي فانه يجوز ههنا ان يقدر ان تكفر تدخل النار بمعونة القرائن قوله (فامتناعه) اى فامتناع مثل هذا التركيب انما يكون (عند الجمهور) ليكون قوله (لان التقدير) دليلا للجمهور يعنى انهم انما حكموا بامتناعه لكون التقدير عندهم (على معرفت) اى من قوائمي تقدير الدليل وهو قوله لان النهي قرينة للفعل المنفي لا المثبت وقوله (ان لا تكفر تدخل النار) خبر ان يعنى انه لما انحصر التقدير عندهم فيما وقع بعد النهي بالنفي كان تقدير هذا التركيب كذلك (وهو) اى هذا التقدير (ظاهر الفساد) فان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار بل هو سبب لدخول الجنة كما هو في التركيب الجائر هذا تقدير دليل الجمهور وهو امتناعه (واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه) اى الكسائي (يقول معناه) اى معنى هذا التركيب (بحسب العرف) يعنى بانضمام عرف الشريعة (ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت) وان كان النهي قرينة الشرط المنفي (والعرف قرينة قوية) اى لاتعارضها قرينة النهي يعنى ان في مثل هذا التركيب تعارض مدلول القرينتين احدها قرينة النهي فمقتضاه الامتناع والاخرى قرينة العرف فمقتضاه الجواز فاعتبر الجمهور الاولى والكسائي الثانية (هذا) اى هذا الحكم الذى هو انخزام المضارع حاصل (اذا قصدت السببية) اى المذكورة فيما قبل (واما اذا لم تقصد) اى السببية (لم يجز الجزم) اى في المضارع الواقع بعد تلك الاشياء الخمسة (قطعا) اى عدم جوازه مقطوع عند الكل (بل يجب) حينئذ (ان يرفع) اى ذلك المضارع الواقع (اما بالصفة) اى ارتفاعه اما لكونه صفة (ان كان) اى ذلك المضارع (صالحا للوصفية) بان يوجد متعلقا يكون ذلك المضارع صالحا للوصفية له (كقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا يرثى

فيمن (اى فى قراءة من (قرأ) اى قرأ لفظ (يرثى مرفوعا) اى وليا وارثا
 منى فان يرثى وقع بعد الامر وهو فهبلى لكنه يجوز أن يقصد كون الهبة سببا
 للارث فيكون التقدير ان تهب لى يرثى حينئذ يكون مجزوما ويجوز ايضا ان
 لا يقصد به السببية حينئذ يكون يرثى صفة لقوله وليا يعنى ان المقصود ان يهب له
 وليا وارثا والقراءتان متواترتان فقراءة الجزم على الاول والرفع على الثانى (او بالحل
 كذلك) اى او يجب ان يرفع الحال (كقوله تعالى فذرهم) اى اترك الكافرين
 (فى طغيانهم يعمهون) اى يتخيرون فان يعمهون مضارع واقع بعد الامر الذى
 هو فذرهم لكنه ما لم يقصد أن يكون الترك سببا للحيرة لم يجز انجزامه بل يجب
 ان يكون مرفوعا لعدم وقوع القراءة بحذف النون بان تكون الجملة منصوبة المحل
 على ان يكون حالا من مفعول ذرهم (اى عمهين) يعنى اتركهم متخيرين فى طغيانهم
 (او بالاستئناف) اى ويجب الرفع حينئذ بان يكون مستأنفا (كقول الشاعر * وقال
 رائدهم أرسوا نزاولها * فكل حنفت امرى يجرى بمقدار) فان نزاولها مضارع واقع
 بعد امر وهو أرسوا لكنه ما لم يقصد السببية لم يجز الجزم بل وجب ان يكون
 مرفوعا بان يكون جملة مستأنفة ومعنى البيت ان الرائد هو من يتقدم لطلب
 الماء والكلاء وأرسوا امر من الأرساء وهو ارساء السفينة اى حبسها ونزوالها
 من المزاولة وهو المعالجة والمحاولة وضمير نزاولها راجع الى الحرب اى قال رائد
 القوم وهو متقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بمقداره اى بقدره الذى
 قدره الله لا الجبن يحبه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للحرب
 فالامر بالارساء لم يقصد به سببية للمعالجة والمحاولة * ولما فرغ المصنف من
 مسائل الفعل المضارع بأنواعه شرع فى مسائل الامر فقال (الامر) قال
 الشارح (هكذا فى بعض النسخ وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (مثال الامر)
 اى بزيادة لفظ المثال كجها فى شرح المصنف * ثم اراد أن يوجه النسخة الثانية
 فقال (وكأن المراد به) اى اظن ان مراد المصنف بقوله مثال الامر (صيغة الامر
 فانهم) اى فان النجاة) يطلقون امثلة الماضى وامثلة المضارع ويريدون) اى
 بالامثلة (صيغتهما) اى صيغ الماضى وصيغ المضارع وقال العصام اقوى الشاهد
 على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر
 بمنزلة قولهم ثم الامر بالصيغة انتهى وفى شرح الباب ان الامر بالصيغة مقابل
 للامر باللام افرده بالذكر لكونه قسما من الفعل برأسه مغايرا للمضارع لفظا
 ومعنى وحكما بخلاف النهى والامر باللام فانهما مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل
 كائنى وبدونها كالمضارع لفظا وحكما انتهى * ثم نقل توجيهها آخر فقال (وفى
 بعض الشروح) والظاهر شروح الكافية فى بيان التكمة لزيادة لفظ المثال

(انما قال) اى المصنف (مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر) اى لان لفظ الامر (كما اشتهر) اى استعمال ذلك اللفظ (في هذا النوع من الافعال كذلك اشتهر) اى استعماله (في المعنى المصدرى ايضا) يعنى من امر يأمر امرا (فاراد) اى المصنف (النص على المتصود) اى ما يكون نصاعلى ان المراد به في هذا المقام هو هذا النوع من الافعال (وهو) اى لفظ الامر (في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكر المصنف في شرحه) والحاصل ان عبارتهم فيه مختلفة فبعضهم قال صيغة الامر وبعضهم قال الامر بالصيغة وقال العصام ان ما قيل في بعض الشروح من انه انما قال مثال الامر ليندفع توهم كونه بمعنى المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع به لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر صيغة الامر كما قال لام الامر والوجه ان يقال الامر في السنة الصرفيين يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان يحمل الامر عليه فراد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة انتهى واقول ان هذا التوجيه بيان للثبوت الاخرى فلا تنافي بين تعدد النكات وقوله (صيغة) بالرفع خبر للمبتدأ اى الامر او مثال الامر صيغة (يطلب بها) اى بتلك الصيغة (الفعل) (شامل) اى قوله يطلب بها الفعل جنس شامل (لكل امر غائبا كان) نحو لينصر (او مخاطبا) نحو انصر (او متكلما) نحو لانصر لتنصر (معلوما) اى وسواء كان ذلك المجموع معلوما نحو لينصر انصر (او مجهولا) نحو لينصر لتنصر مع ان افراد المحدود منها هو المخاطب المعلوم (من الفاعل) (احتراز) اى هذا القول بمنزلة الفصل للتعريف احترز به (عن المجهول مطلقا) اى غائبا ومخاطبا ومتكلما (فانه) اى انما حصل به الاحتراز لان المجهول (يطلب به الفعل من المفعول لا من الفاعل) (المخاطب) احتراز اى هذا فصل آخر يحترز به (عن الغائب والمتكلم) فانه يطلب بهما في الاول من الفاعل الغائب وفي الثاني من الغائب المتكلم والباء في قوله (بجذف حرف المضارعة) متعلق بقوله يطلب ايضا لكن الاول مطابق والثاني مقيد لان الاول متعلق به باعتبار مطلق الطلب والثاني متعلق به باعتبار الطلب بالصيغة من قبيل اكلت من ثمره من تفاحه فلا محذور (احتراز) اى وهذا القول يحترز به (عن مثل قوتعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب) فانه يصدق عليه انه صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بجذف حرف المضارعة وانما قال فيمن قرأ على صيغة الخطاب فانه فيمن قرأ على صيغة الغائب يخرج بقوله من الفاعل المخاطب (وعن مثل) اى قوله بجذف احتراز ايضا عن مثل (صه) بمعنى اسكت (ورويد) بمعنى امهل فانهما

وان صدق عليهما انه يطلب بهما الفعل من الفاعل المخاطب لكن هذا الطلب ليس بحذف حرف المضارعة * ثم شرع في بيان حكم هذا الامر من الاعراب والبناء فقال (وحكم آخره) (اي آخر الامر) هذا تفسير للضمير المجزوم والمراد بالحكم هو الاثر الحاصل في آخر الكلمة وقوله (في الحقيقة) تفسير للفظ الحكم يعنى انما قال وحكم آخره ولم يقل انه مجزوم لان هذا الامر في الحقيقة ليس بمجزوم (عند البصريين) بل هو (الوقف والبناء على السكون) وانما لم يكن مجزوما (لانتفاء ما) اي لانتفاء السبب الذي يقتضى اعرابه وهو (اي السبب المقتضى للاعراب هو) (حرف المضارعة لان مشابهته) اي مشابهة المضارع (للإسم المقتضية) اي المشابهة التي تقتضى (للاعراب انما هي) اي تلك المشابهة حاصلة (بسببه) اي بسبب ذلك الحرف فاذا انتفى السبب انتفى المسبب ايضا وقوله (وفي حكم الصورة) معطوف على قوله في الحقيقة يعنى انه في الحقيقة مبنى وفي حكم الصورة حكم آخره (حكم المجزوم) وقوله (اي مثل حكم المضارع المجزوم) اشارة الى ان قوله حكم المجزوم خبر للمبتدأ والى ان الحمل انما يصح بتقدير المضارع وهو تشبيه بليغ والى ان موصوف المجزوم محذوف وهو المضارع وقوله (في اسكان الصحيح) اشارة الى وجه مشابهة الاثر في المبنى لآثر المجزوم يعنى ان اثر الامر المبنى على الوقف كآثر المضارع المجزوم في كون آخره ساكنا عند كون الآخر صحيحا (وسقوط) اي وفي سقوط (نون الاعراب) وهي نون التثنية وجمع المذكر والمخاطبة (وحرف العلة) اي وفي سقوط حرف العلة اذا كان آخر الكلمة حرف علة وانما كان حكمه كذلك (لانه) اي الامر بالصفة (لمشابهة) اي ذلك الامر (ما) اي امر الغائب الذي (فيه اللام) اي لام الامر حال كون ذلك الامر الذي باللام (من المجزوم) اي من المضارع المجزوم (معنى) اي من جهة المعنى في كونهما للطلب (اعطى له) جواب لما اي لما كان كذلك اعطى ذلك الامر الحاضر المبنى (حكمه) اي حكم الامر الغائب المجزوم (تقول اضرب) يسكون الباء (اضربا اضربوا) بسقوط النون فيهما وكذلك في اضربين واضربا (واخش) اي وتقول ايضا اخش بسقوط الالف في آخره (واغزو ارم) بسقوط الواو والياء فيهما (كما تقول) اي في المجزوم (لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم) هذا مذهب البصريين وذهب اليه المصنف (وذهب الكوفيون الى انه) اي الامر بالصفة (معرب مجزوم بلام مقدره) فانهم قالوا ان حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعمال المخاطب في محاوراتهم بخلاف الامر الغائب فانه اقل استعمالا وبقي مجزوما بتلك اللام المقدره وقال في شرح اللب ان وجه بناء الامر الحاضر عند البصريين

على السكون في المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه أصلا في البناء وحرّك عند
لحوق ضمير الفاعل الساكن بحركة مجانسة. وأما حذف الآخر في المعتل فلتخفيف
فيما كثرت استعماله وهو السبب في تجريد الضيغة لهذا الأمر دون الغائب والمتكلم
ثم قال إن بعضهم استحسّن ما قيل إن أصل الفعل لتفعل بالاتفاق إذ الطاب مفهوم
من اللام لكونها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما ومنسية عند البصرية
فيكون موقوفا فلاحذف في الفرع وإنما لم يعد بعد زوال الجازم لما مر انتهى
واقول خذ ما صفا والله أعلم* ولما فرغ المصنف من بيان حكم آخر هذا الأمر
شرع في بيان حكم أوله فقال «فإن كان» الفاء تفصيلية يعني إن في حكم أوله
تفصيلا لأنه إما أن يقع بعد حرف المضارعة حرف متحرك أو حرف ساكن
ولما كان المصنف متعرضا للشق الثاني فقط كان على بيانه إن يكون اسم كان قوله
الآتي ساكن وإراد الشارح أن يذكر الشق الأول ما زجا لقول المصنف
بأن يجعل اسم كان في قوله إن كان «بعده» (أي بعد حرف المضارعة أو بعد
حذفه) قوله (متحرك) أي إن كان بعد حرف المضارعة الذي أريد حذفه أو بعد
حذفه بالفعل حرف متحرك (ساكن) أي حكمه أنه ساكن (آخره) فقط
(وجعل ما بقى) من جوهره (أمرا تقول في تعد) بعد حذف التاء منه (عد)
لأن العين التي وقعت بعد التاء متحركة (وفي تضارب) أي وتقول في تضارب
من المضارعة بعد حذف تائه (ضارب) ثم أراد أن يعتذر من طرف المصنف
لترك بيان هذا الشق بقوله (ولم يذكر المصنف هذا القسم) يعني ما كان بعده
متحرك (لظهوره) لعدم احتياج تصرف ومعالجة فيه بخلاف القسم الآخر* ثم
أوصل الشارح بقوله (وإن كان بعده حرف) لقوله «ساكن» إلى قوله فإن كان
بعده والواو في قوله «وليس» حالية وفسر اسمه بقوله (المضارع) وقوله
«رباعي» خبره وأجملة منصوبة المحل على أنها حال من قوله ساكن يعني إن كان
بعد حرف المضارعة أو حذفه حرف ساكن حال كون ذلك المضارع غير رباعي
زيدت همزة الوصل* أعلم إن الرابطة للحال الذي الحال في هذه الجملة هو الواو فقط
فإنه ليس في الجملة ضمير راجع إلى ذي الحال الذي هو قوله ساكن كذا في المعرب
وفيه أيضا لم يتقدم الحال على ذي الحال مع إن ذا الحال تكررت محضة لكونه مقترنا
بالواو لأن الحال إذا اقترن بالواو كما في جاءني رجل والشمس طالعة لم يجز تقديم
الحال على ذي الحال فضلا عن الوجوب رعاية لأصل الواو الذي هو العطف كما
صرح به عصام الدين في الحاشية انتهى* ولما كان قوله رباعي شاملا للرباعي
المنزید على الثلاثي والمجرد توهم شموله ههنا وليس كذلك فإن الرباعي المجرد
من القسم الذي وقع بعده متحرك فأراد الشارح أن يفسر الرباعي ههنا فقال

(والمراد بالرباعي) اى المنفى (ههنا) اى فى علم النحو (ما) اى رباعى (يكون ماضيه على اربعة احرف) حال كونه (من المزيد فيه) لا من المجرد هذا تخصيص للرباعي من المزيد على الثلاثى وهو ابواب ثلاثة اعنى الافعال والتفعيل والمفاعلة وقوله (وانما هو باب الافعال لا غير) تخصيص آخر يعنى ان المراد بالرباعي هو باب الافعال لا غير كذا خصصه الرضى وتبعه الشارح وقال العصام وفى قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يخص المزيد وقوله انما هو باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذى بعد حذف حرف مضارعه ساكن وكذا قوله ههنا بمعنى فى مضارع رباعي بعد حذف حرف مضارعه ساكن انتهى وقوله (زيدت) جواب ان يعنى ان كان بعده ساكن كذلك فحكمه انه تزداد (همزة الوصل) (على ما) اى على جوهر اللفظ الذى (بقى) ذلك الجوهر (بعد حذف حرف المضارعة) عليه وانما زيدت تلك الهمزة (ليتوصل بها) اى بتلك الهمزة (الى النطق بالساكن) لتعذر الابتداء بالساكن وقوله (حال كون تلك الهمزة) اشارة الى ان قوله (مضمومة) بالنصب حال من الهمزة وقوله (ان كان بعده) قيد لقوله مضمومة يعنى ان كون الهمزة مضمومة انما هو عند كون ما بعده (اى بعد الساكن) (ضممة) يعنى من الباب الذى تكون عين فعل مضارعه مضمومة وانما كانت مضمومة ولم تكن مفتوحة (دفعاً) اى لتقصد الدفع (للالتباس) اى الواقع (بالمضارع) اى بسبب وجود المضارع (المعلوم المتكلم) على تلك الهيئة ايضا (على تقدير الفتح) اى على تقدير كونها غير مضمومة فانها حينئذ اما مفتوحة او مكسورة فان كانت مفتوحة يلزم ذلك الالتباس (فانه اذا قيل فى اقل) بضم الهمزة (اقتل بفتح التاء) وفتح الهمزة (التبس بالواحد المتكلم المجهول) اعلم ان نسخة الجامى ههنا هكذا فانه اذا قيل فى اقل اقل بفتح التاء وقال العصام وهذا يعنى قوله بفتح التاء الى آخره سهواً من قلم الناسخ لان الكلام فى افعال فتح الهمزة وكسرها لتعيين الضمة فلا معنى للتكلم فى ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يطالب احد بان لم يفتح التاء او لم يكسر حتى يكون لسانه فائدة والصواب انه اذا قيل فيه اقل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف فى حالة الوقف واذا قيل اقل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل انتهى فعلى هذا يكون قوله (وبالماضى المجهول من الرباعي وبالمضارع المعلوم من الرباعي اذا قيل اقل بكسر التاء) سهواً ايضا فانه يقتضى صرف كلام المصنف الى ما لا يريد في الظاهر وقوله وتحرزنا عن الخروج من الكسرة الى الضمة يعنى انها انما ضمت لانه يلزم على تقدير فتحها الالتباس فايد دفعه ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر اى على تقدير كسر الهمزة وقوله

(ومكسورة) بالنصب معطوف على قوله مضمومة (فيما سواد) وقوله (اي سوى ساكن) تفسير للضمير المحرور يعني انها زيدت همزة الوصل على ما بقى حال كونها مكسورة في صورة ساكن سوى ساكن (بعده ضمة) واما قلنا في صورة ساكن لان الهمزة لاتزاد في نفس الساكنين ولا معنى لان يقال انها زيدت في ساكن كذا في بعض الحواشي وقال العصام انه ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من المضارع بعده ساكن فيه بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواء الى صيغة الامر الذي من مضارع بعد حذف حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اي في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة انتهى فاذا كان ما عبارة عن الصورة استغنى عن التكلف وقوله (سواء كان بعده) اشارة الى شمول الحكم المذكور الصور يعني ان كسر الهمزة اذا كان بغير الصورة التي لم يقع بعد الساكن فيها ضمة يشمل ما كان بعده (كسرة او فتحة فانه) يلزم الالتباس في كل صورة منها فانه (لو ضمت) اي الهمزة (في مثل اضرب) يعني فيما وقع بعد الساكن كسرة (لا لتبس) اي ذلك الامر (بالماضى المجهول من الاضراب ولو فتحت) اي الهمزة على تقدير كسر ما وقع بعد الساكن ايضا (لا لتبس بالامر منه) اي من الاضراب (ولو ضمت) اي الهمزة (في اعلم) يعني فيما وقع بعد الساكن فتحة (لا لتبس بالمضارع المجهول للمتكلم ولو فتحت) اي الهمزة على ذلك التقدير ايضا (لا لتبس بالماضى الرباعى) (نحو اقل) (مثال لما) اي للامر الذي (يكون بعد حرف المضارعة ضمة) (واضرب) (مثال لما يكون بعده كسرة) (واعلم) (مثال لما يكون بعده فتحة) وهذا كله اذا لم يكن رباعيا (وان كان رباعيا) اي من باب الافعال (ففتوحة) فقوله (اي فالهمزة مفتوحة) اشارة الى انها خبر للمبتدأ المحذوف والجملة الاسمية جزاء الشرط يعني ان كان المضارع المذكور مضارعا من باب الافعال فالهمزة بعد حذف حرف المضارعة مفتوحة وهمزة قطع واما كانت كذلك (لانها) اي لان تلك الهمزة (همزة اصل) اي داخلية في حروف الكلمة قوله (ردت) على صيغة المجهول اما صفة للهمزة او استثنائية يعني انها هي الهمزة التي كانت في اصل الكلمة وهي همزة افعال وكانت محذوفة لكنها صارت مردودة الان (لارتفاع موجب حذفها) اي لارتفاع المانع الذي يوجب ويقتضى حذفها (وهو) اي ذلك الموجب (اجتماع همزتين في المتكلم الواحد) وهو اكرم وقوله (لاهمزة وصل) عطف على قوله همزة اصل يعني ان تلك الهمزة ليست بهمزة وصل لان همزة الوصل اتما تزداد للابتداء بالكلمة لا لافادة معنى زائد على اصل المادة وهذه الهمزة ليست كذلك بل هي تزداد لافادة معنى زائد على المعنى الذي افاده

الثلاثي الجرد من المتعدى وغيره من معاني باب الافعال وقوله (مقطوعة) بالرفع
 خبر بعد خبر اوصفة للمفتوحة وقوله (لذلك بعينه) اشارة الى ان علة كونها
 مقطوعة هي بعينها علة كونها مفتوحة وهي كونها اصلية فان كل همزة هي
 اصل في الكلمة لازادة لاجل شيء فهي همزة قطع * وما كانت صيغة الفعل
 المجهول مخالفة لصيغة المعلوم شرع في بيانه فقال (فعل مالم يسم فاعله) يعني
 الفعل المجهول وقوله (اي فعل المفعول الذي) اشارة الى ان ما في قوله مالم يسم
 موصولة وعبرة عن المفعول وقوله (لم يذكر فاعله) اشارة الى ان لم يسم بمعنى
 لم يذكر لا بمعنى انه فعل لم يكن له فاعل لانه محال والمراد من المفعول هو نائب الفاعل
 الذي ذكر تعريفه في المرفوعات بقوله مفعول مالم يسم فاعله وقوله واطافة
 الفاعل شروع في تصحيح اضافة الفاعل الى الضمير الراجع الى الموصول الذي
 هو عبارة عن المفعول كما هو الظاهر فقال (واضافة) لفظ (الفاعل اليه) اي
 الى الضمير الذي يرجع اليه (لادنى ملاسة) فان الفاعل انما يضاف الى الفعل
 لا الى المفعول وانما يضاف اليه بملاسة فعله ووقوع ذلك الفعل عليه وقوله
 (او على حذف مضاف) معطوف على قوله لادنى ملاسة يعني هذه الاضافة
 انما تصح اما بحملها على كونها لادنى ملاسة او على حذف مضاف اي
 بين الفاعل والضمير في قوله فاعله (اي فاعل فعله) وقوله (الواقع عليه) للاشارة الى
 ان اضافة الفعل الى الضمير الراجع الى المفعول ايضا لادنى ملاسة وهي مناسبة
 وقوعه عليه وهذا التوجيه انما يحتاج اليه اذا كان الموصول عبارة عن المفعول
 واما اذا لم يكن عبارة عنه بل كان عبارة عن الفعل فلا يحتاج الى هذين التوجيهين
 واليه اشار بقوله (ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله) حينئذ
 يكون المراد من المضاف هو الفعل العام ومن المضاف اليه الفعل الخاص
 فيكون المعنى فعل الفعل الذي لم يذكر فاعله (وتكون اضافة الفعل) اي العام
 الشامل له ولغيره (اليه) اي الى الفعل الخاص بالمجهول (بيانية) نحو خاتم فضة
 وهذا عند البعض واما عند الجمهور فهي اضافة لامية من قبيل اضافة العام
 الى الخاص كيوم الاحد كذا في المغرب لزي زاده فقوله فعل مالم يسم فاعله
 مرفوع على انه مبتدأ وقوله (هو) ضمير فصل ان كان ماموصولة وقوله
 (ما حذف) خبر لقوله فعل او يكون هو ضميرا مرفوعا منفصلا مبتدأ ثانيا
 وما حذف خبره والجملة خبر للمبتدأ الاول هذا على النسخة التي ليس فيها الواو
 في هو كما هي النسخة التي اختارها صاحب المغرب واما على النسخة التي وجدناها
 في بعض نسخ المتن وهي هكذا وهو ما حذف فاعله فيكون حينئذ قوله فعل
 مالم يسم مبتدأ محذوف الخبر وهو ما سياتي او نحوه وجملة هو ما حذف تكون

جملة اخرى فتأمل يعني ان فعل ما لم يسم فاعله هو فعل حذف (فاعله) اى
ذم ذلك، الفعل ولم يذكر ظاهرا ولا مضمرا بارزا ولا مستكنا وضم الشارح
قوله (واقم المفعول مقامه) الى قول المصنف لكونه مرادا به * ثم اعتذر عن
المصنف لتركة فقال (ولم يذكر) اى المصنف (هذا القيد) اى قولنا واقم
المفعول (ههنا) اى فى تعريف المجهول وقد ذكره فى تعريف نائب الفاعل
مع انه المراد فى كل من الموضوعين (اكتفاء بذكره) اى بذكر المصنف او بذكر
ذلك القيد (فما سبق) فى تعريف نائب الفاعل حيث قال كل مفعول حذف
فاعله واقم هو مقامه وقال العصام ولت ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتها
انه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه انتهى * ثم شرع فى تفصيله
من حيث التغيير فقال (فان كان) وقوله (الفعل المدى) تفسير للضمير المستتر
فى كان يعنى ان ذلك الفعل اما ماض او مضارع فان كان الفعل المدى (اريد حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه) وانما يفسر حذف واقم بقوله اريد حذف واقمة
لانه من قبيل (واذا قرأت القرآن) يعنى بذكر الفعل ويراد سببه (مضيا) وجواب
ان فى كلام المصنف هو قوله ضم اوله ولكن لم يكن له كان اجزاء فى الحقيقة هو التغيير
وكان الضم سببا له قدره الشرح بقوله (غيرت صيغته دفعا للبس) اى للبس
المجهول بالمعروف و اشار بقوله (بان ضم اوله) الى ان علة التغيير هى دفع
اللبس والضم سبب له فاقم السبب مقامه وقوله (وكسر مقبل آخره) عطف
على ضم اى غيرت بان يجعل الحرف الاول منه مضموما والحرف الذى يقع قبل
آخره مكسورا (مثل ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (ودحرج) بضم الدال
وكسر الراء (واعلم) بضم الهزة وكسر اللام * ثم ذكر الشارح وجه اختيار
التغيير فى المجهول مع انه اذا كان المعروف فى هذه الصورة يحصل المقصود فقال
(واختير هذا النوع) وقوله (من التغيير) بيان جنس النوع يعنى ان للتغيير
الذى اندفع به اللبس انواعا يحصل بها المقصود لكنهم انما اختاروا هذا النوع
وهو ضم الاول وكسر ما قبل الآخر مع انه ان عكس الامر بان كسر الاول وضم
ما قبل الآخر حصل المقصود (لان معناه) اى معنى المجهول (غريب) اى معنى
غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل (فاختير له)
اى للدال على المعنى الغريب (وزن غريب) وقوله (لم يوجد) صفة كاشفة
للغريب لان الوزن الغريب هو وزن لم يوجد (فى الاوزان) اى المتداولة عند
البلغاء وانما كان هذا الوزن غريبا غير موجود (خروج الضمة) اى لوجود
الخروج فيه من الضمة (الى الكسرة) وقوله (ووزن فعل) جواب عن سؤال
وهو ان وزن فعل بكسر الفاء وضم العين ايضا غريب فلم يختاروا الاول عليه

فاجاب عنه بان هذا الوزن الخ وقوله (بالخروج من الكسرة الى الضمة) متعلق بقوله (وان كان) يعنى ان هذا الوزن وان كان (غريباً) بسبب وجود الخروج من الكسرة الى الضمة مع حصول المقصود وهو أنه (بدل على غرابة المعنى ايضاً) اي كما يدل الوزن الاول (لكن الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل) اي من عكسه واذا كان اثقل من الاول (فلا ضرورة في اختياره) اي في اختيار الاثقل على الثقل (بعد حصول المقصود) اعنى دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى (باخف منه) اي بالثقل الذى هو اخف بالنسبة الى الاثقل قوله (ويضم) بحركات الميم فعل مضارع مجهول ومجزوم كما في لم يمد لانه معطوف على ضم يعنى على الجزء يعنى ان كان الفعل المجهول ماضياً ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم (الثالث) اي الحرف الذى وقع ثالثاً (مع همزة الوصل) اي انما يضم الثالث اذا وقع ذلك الماضى بهمزة الوصل (نحو انطلق) بضم الهمزة والطاء الذى هو الحرف الثالث وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخير (واقدر) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث وبكسر الدال (واستخرج) بضم الهمزة والتاء التى هى الثالث وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثالث مع همزة الوصل (لثلاثا يلبس في الدرج بالامر) الذى (من ذلك الباب) يعنى لو اقتصر على ضمة الهمزة وهى همزة وصل تحذف في الوصل لالتبس حينئذ بصيغة الامر من ذلك الباب في الوقف بخلاف غير حال الدرج وغير حال الوقف فانه متميز بحركة الهمزة وحركة الآخر وقوله (و) (يضم) (الثانى مع التاء) اعنى قوله والثانى معطوف على قوله الثالث واليه اشار الشارح بزيادة يضم يعنى ان المجهول الذى ضم اوله وكسر ما قبل آخره اما مصدر بالهمزة او بالتاء فان كان مع الهمزة يضم الحرف الثالث وان كان مع التاء يضم الحرف الثانى (مثل تعلم) بضم التاء والحرف الثانى الذى هو العين وبكسر اللام الذى هو ما قبل الاخير (وتجوهل) بضم التاء والجيم وبكسر الهاء مجهول تجاهل قلبت الالف واوا في المجهول لانضمام ما قبلها (وتدحرج) بضم التاء والدال وبكسر الراء وانما يضم الحرف الثانى اذا وقع مع التاء (لثلاثا يلبس) اي ذلك الماضى الواقع مع التاء اذا كان مجهولاً (بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت) يعنى انهم لو اقتصروا في التمييز على ضم التاء وقولوا في مجهول تعلم اعنى بفتح التاء تعلم بضم التاء وفتح العين لالتبس بمجهول المضارع من علم يعلم فانه اذا كان مع التاء وضم تاؤه في مجهوله يكون بضم التاء وفتح العين ولم يعلم انه هل هو مجهول تعلم الماضى او مجهول تعلم المضارع وكذا في جاهل تجاهل اذا قيل تجاهل لم يعلم انه هل هو مجهول تجاهل الماضى او مجهول تجاهل المضارع وكذا اذا قيل في مجهول ماضى تدرج بضم التاء وفتح الدال

لم يعرف انه هل هو مجهول تدحرج الماضي او مجهول المضارع من دحرج وانما غير العبارة ههنا حيث اورد بقوله ويضم ولم يقل وضم للاشارة الى ثبوت ضم اول الحرف في جميع صور الماضي المجهول وحدث ضم الثالث والثنائي في بعض الاحيان و اشار الشارح ايضا بايراد علمت وجاهلت ودحرجت بالتاء الى كونها نضا في الماضي وقوله ﴿ خوف اللبس ﴾ بالنصب مفعول له ليضم و اليه اشار بقوله (هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني) وفصله الشارح كما عرفت * ولما كان في الماضي المجهول من الناقص لغات اراد أن يذكر ماهو الافصح منها وماهو غير ذلك فقال ﴿ ومعتل العين ﴾ وهو مبتدأ اول وخبره جملة الافصح فيه قيل ويبيح * ولما كان معتل العين شاملا للمعتل العين وحده ومع اللام اراد أن يفسره على وفق المراد فقال (اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى وروى من الليف) يعنى المراد منه ما يكون عينه معتلا لا ما يكون عينه ولامه معتلين فان الحكم الآتى خاص بالاول ولو لم يكن كذلك يرد عليه ان مجهول طوى هو طوى بضم الطاء وكسر الواو وان مجهول روى هو روى بضم الراء وكسر الواو ويرد عليهما انهما من معتل العين مع انهما لا تنبى منهما صيغة مثل بيع وقيل بكسر الفاء (فانه لا يعل عينه) بان تقاب واوها ياء وان تكسر فاؤها لوقوع الياء بعدها كما كان في بيع وقيل وانما لم يعل عين الليف (لئلا يفضى) اى لئلا يكون اعلال العين موصلا (الى اجتماع اعلالين في روى ويطوى) اى في مضارعهما المجهول فانه اذا اعل طوى مثلا بان يحذف ضمة العاء قبل كسرة الواو ثم تنقل كسرة الواو الى الطاء ثم يقاب الواو ياء لزمان يوجد في مضارعه اعلالان احدهما قاب الياء التى هى لام الفعل الفاء والثاني نقل حركة الواو التى هى عين الفعل الى ما قبلها ثم قبلها الفاء بخلاف مضارع بيع مثلا وهو يبيح فانه ليس فيه اعلالان بل فيه اعلال واحد فقط لكونه تحيحا (قيل الا صوب) اى اورد صاحب الوافية على عبارة المصنف بان الا صوب فيها (ان يقال معتل العين المنقلبة عنه الفاء) يعنى بزيادة قوله المنقلبة عنه الفاء حتى يخرج عن الحكم المذكور المعتل الذى لم تنقل عينه الفاء (لئلا يرد عليه) يعنى لانه لو كان شاملا للذى لم تنقل عينه يرد عليه (مثل عور) بضم العين وكسر الواو (وصيد) بضم الصاد وكسر الياء فانه يصدق عليهما انهما معتلا العين مع انه لا يجوز أن يقال فيهما غير وصيد ولو قيده بهذا القيد لم يردا عليه فان عليهما لا تنقلب الفاء (وانما اختص معتل العين) اى امتاز من بين المعتلات (بالذكر) اى بذكره مع حكمه دون سائر المعتلات (لزيادة غموض واختلاف في المنى للفاعل منه كما ذكره وتبعيته ذكر معتل العين في المنى للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرناه) اراد به

ان المصنف اما ذكر معتل العين دون معتل الفاء ومعتل اللام لوقوع زيادة الغموض والخفاء ولوقوع زيادة الاختلاف في اللغة دون سائر المعتلات اما زيادة الغموض فلما فيه من نقل الكسرة الى ما قبلها ثم ابدال الواو ياء بخلاف نحو رمى ودعى فانه لا نقل ولا ابدال في رمى ولا نقل في دعى واما زيادة الاختلاف فلا اختلاف اللغات فيه على ثلاث لغات كما سيحىء ولا اختلاف في غيره وفيه ايضا فائدة اخرى وهى انه يذكر بتبعيته ومناسبته احكام معتل العين في المبنى للمفعول كما سيأتى وهو قوله وباب الماضى المجهول الخ وقال العصام ان في كلام الشارح اختلافا فصوله ان يقول واما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في الماضى كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا انتهى يعنى بهذا الاختلال ان ما ذكره ليس المبنى للفاعل منه بل الماضى المبنى للمفعول فعلى هذا كان حق العبارة ان يقول في الماضى بدل قوله في المبنى للفاعل منه والله اعلم وقوله (الافصح) مبتدأ وقوله (فيه) ان لم يكن في المتن كما في نسخة يكون من تقدير الشارح واما زاده ليحصل العائد من هذه الجملة الى المبتدأ الاول يعنى الافصح في ماضى معتل العين ان يقال في الواوى (قيل و) في البائى (بيع) يعنى بكسر الاول بكسرة خالصة وبسكون محض الياء (اصلهما) يعنى اصل قيل (قول) بضم القاف وكسر الواو (و) اصل الثانى (بيع) بضم الباء وكسر الياء (نقلت الكسرة من العين) يعنى كسرة الواو في الاول وكسرة الياء في الثانى (الى ما قبلها) اى الى حرف واقع قبلها وهو القاف في الاول والباء في الثانى (بعد حذف حركته) اى بعد حذف حركة ما قبلها من القاف والياء لاستئصال الضمة قبل الكسرة (فصارا) اى فحينئذ صار الثانى (بيع) بكسر الباء وسكون الياء فانتهى الاعلال فيه ولم ينته في الاول (و) صار الاول (قول) بكسر القاف وسكون الواو (فابدل واو قول ياء لسكونها) اى لسكون الواو (وانكسار ما قبلها فصار) بعد ذلك القلب (قيل) ثم شرع في بيان اللغة الثانية فقال (وجاء الاشمام) يحتمل ان تكون هذه الجملة مرفوعة المحل على انها معطوفة على الجملة الصغرى بتقدير العائد اى ومعتل العين جاء الاشمام فيه ويحتمل ان تكون استثنائية او اعتراضية كذا في المعرب * ولما كان المقابل للافصح لغتين اعنى الاشمام ومحض الواو توهم بقريئة المقابلة ان كلا منهما فصيح فاراد الشارح ان يشير الى الفرق بين اللغتين فقال (وهو فصيح) يعنى ان الاشمام فصيح بخلاف الواو الخالصة فانها على ضعف كما سيشير اليه وقوله (في نحو قيل وبيع) يوهم ان فصاحة الاشمام محصورة فيهما دون ما سيحىء ثم اختلفوا في حقيقة هذا الاشمام باقوال ثلاثة واثار اليه بقوله (وفي شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام ان نحو) اى ان تميل (بكسرة فاء الفعل نحو الضمة) اى

جانب الضمة (فتميل) اى وبعد امالة الكسرة الى الضمة تميل (الياء الساكنة
 بعدها) اى بعد الضمة (نحو الواو قليلا) اى ميلا قليلا الى الابدان تكون واوا
 خالصة (اذهى) يعنى انما اميلت الياء نحو الواو لان الياء (تابعة لحركة ما قبلها)
 يعنى ان كان ما قبلها فتحة تقلب الفاء وان كان كسرة استراحت فى حالها وان
 كان ضمة اضطربت حالها (هذا) اى ما قرره الرضى من معنى الاشمام بانه عبارة
 عن مجموع الميلىن اعنى الكسرة والياء هو (مراد النجاة والقراء بالاشمام فى هذا
 الموضوع) اى فى نحو قيل وبيع وكذا فى سىء وجمىء وحيل ونحوها مما وردت به
 الرواية فى القراءة المتواترة (وقال بعضهم الاشمام ههنا) فى هذا الموضوع (كالاشمام
 حالة الوقف اعنى) به (ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا) يعنى من غير
 امالة فى الفاء ولا فى الياء بل هو عبارة عن ضم الشفتين حال القراءة (وهذا) اى
 قول هذا البعض (خلاف المشهور عند الفريقتين) يعنى النجاة والقراءة فانه
 لا رواية عند القراء بتلك القراءة (وقال بعضهم الاشمام هو أن تأتى بضمة
 خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا) اى هذا القول (غير مشهور) كفى القول
 الثانى (عندهم) اى عند النجاة والقراء بل لم يقل به احد من أئمة القراءة (والغرض
 من الاشمام الايدان) اى الاعلام (بان الاصل الضم فى اوائل هذه الحروف)
 يعنى الحروف التى تقع فى فاء الكلمة من ماضى معتل العين (و) (جاء) (الواو)
 فقوله والواو بالرفع معطوف على الاشمام ولذا اشار اليه الشارح بتوسيط جاء
 بين العاطف والمعطوف يعنى وجاء الواو (ايضا) اى كما جاء الاشمام لكنه
 (على ضعف) اى لاعلى لغة فصيحة كالاشمام (فقيل) اى فاذا اريد أن يقرأ
 على هذه اللغة قيل فيها (قول وبوع بالاسكان) اى باسكان الواو (بلا نقل)
 اى من غير نقل حركة فاء الفعل الى الكسرة (وهذا) اى محض الاسكان
 (ظاهر فى الاول) اعنى فى الواوى واما فى الثانى فيحتاج الى تصرف واليه اشار
 بقوله (وجعل الياء واوا لسكونها) اى لسكون الياء (وانضمام) اى لانضمام
 (ما قبلها) ثم شرع المصنف فى بيان ما قيس على ما سبق فى هذا الحكم فقال
 (ومثله) (اى مثل باب الماضى المجهول فى المعتل العين من الثلاثى المجرى) فقوله ومثله
 مبتدأ وخبره باب اختيار ولكن الشارح مزجه بقوله (باب) (الماضى المجهول
 من متعل العين فى باب الافعال والانفعال نحو) (اختيار) وهو الماضى المجهول
 من باب الافعال (وانقيد) وهو الماضى المجهول من باب الانفعال وقوله
 (فى جمعى اللغات الثلاث فيه) اشارة الى وجه المماثلة وقوله (اذ خير وقيد) بيان
 لوجه المماثلة يعنى ان معتل العين الواقع فى مجهول الماضى من هذين البابين
 يجمىء (فيهما) اللغات الثلاث لان ماضيهما من الثلاثى المجرى منه (مثل قيل وبيع

بلا تفاوت) اى بلا تفاوت بين خير بكسر الخاء وقيد بكسر القاف وبين قيل وبيع
 (دون استخير) اى دون استخير يعنى بضم الهمزة والتاء وبكسر الخاء مجهول
 استخار (واقيم) اى ودون اقيم يعنى بضم الهمزة وبكسر القاف مجهول اقام فانه
 لا تجيء اللغات الثلاث فيهما (اذ) اى لانه (ليس ذلك) اى ليس استخير واقيم
 (مثل قيل وبيع) وانما لم يكونا مثلهما (لسكون ما قبل) اى لسكون الحرف الذى
 وقع قبل (حرف علة فيهما) زهوا الخاء فى الاول والقاف فى الثانى كانا ساكنين
 (فى الاصل) اى قبل الاعلال فيهما (اذا صلحهما استخير) يعنى بضم الهمزة
 وسكون السين وضم التاء وسكون الخاء وكسر الياء (واقوم) يعنى بضم الهمزة
 وسكون القاف وكسر الواو واليه اشار بقوله (بالياء والواو المكسورتين والقياس
 فيهما) اى فى استخير واقوم (اذا سكن ما قبلهما) اى كما فى حالهما قبل الاعلال
 (ان تنقل حركتهما) يعنى حركة الياء فى الاول وحركة الواو فى الثانى (اليه)
 اى الى ما قبلهما من الخاء والقاف (وتقلب) اى وبعد النقل المذكور بقيا ساكنين
 مكسورا ما قبلهما حينئذ تقاب (العين) اى عين فعل الواوى (ياء اذا كانت)
 اى عين فعلة (واوا) اى فى اقومه (فيقال) حينئذ (استخير) اى بضم التاء
 وكسر الخاء (واقيم) بضم الهمزة وكسر القاف (لغة واحدة) اى حال كون
 اللغة فيهما لغة واحدة بسكون الياء فقط ولا يجيء الاشمام والواو فيهما لعدم
 كون ما قبلهما مضموما فى الاصل كما كان فى اختيار وانقيد * ولما فرغ من بيان
 المناضى المجهول شرع فى بيان حكم مضارعه فقال (وان كان) وقوله (اى
 الفعل الذى اريد حذف فاعله و) اريد (اقامة المفعول مقامه) اشارة الى مرجع
 الضمير المستتر فى كان وقوله (مضارعا) خبر كان وقوله (ضم) فعل مجهول جزاء
 الشرط اى ان كان ذلك المجهول المعتل مضارعا فتحكمه ان يضم (او له) (وهو)
 اى ذلك الاول (حرف المضارعة) وانما فسر الاول بحرف المضارعة لثلا
 يتوهم بالاول (نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج وينتدحرج) وانما فسر الشارح
 اسم كان بقوله اى الفعل الذى اريد حذف فاعله حيث قيده بالارادة لانه اذا لم تعتبر
 الارادة لم يصح تعلق الجزاء بالشرط لاتحادها لان فعل ما لم يسم فاعله هو
 ما ضم اوله الخ فى الخارج فاعتبرت الارادة لتحصل المغايرة بينهما كذا قيل وقوله
 (وفتح) معطوف على قوله ضم يعنى ان المضارع المجهول يحصل بمجموع
 امرين احدهما ان يضم اول حروفه وتانيهما ان يفتح (ما قبل آخره) اى الحرف
 الذى وقع قبل آخر الكلمة وانما فتح ما قبل الآخر فى المجهول (لثمة الفتحة)
 اى بين الحركات (وتقل المضارع بالزيادة) اى بسبب زيادة حرف المضارعة
 فى حرف اوله (ومعتل العين) وهو مبتدأ وقيد الشارح بقوله (المبني للمفعول)

ليحترز به عن المبني للفاعل لان الحكم الذي افاده بقوله ﴿ تنقلب ﴾ (العين) ﴿ فيه الفاء ﴾
مختص بالمبني للمفعول يعنى ان عين فعل ذلك المضارع تقلب الفاء (ياء كانت)
اى سواء كانت تلك العين ياء (او واو او نحو يقال) اصله يقول (ويباع) واصله
يبع (ويختار) واصله يختير بضم الياء وفتح التاء (وينقاد) واصله يتقيد بضم الياء
وفتح القاف (ويستخار) واصله يستخير (ويقام) واصله يقوم وانما تقلب
العين الفاء في هذه المذكورات (لتحريكها) اى لكون العين متحركة في كل منها
اما (حقيقة) كما في ينقاد اذا صاله يتقيد فالياء متحركة (او حكما) اى بعد النقل
كما في يقام فانه كان في الاصل متحركا (وانفتاح ما قبلها) اى ولكون الحرف
الذى وقع قبل تلك العين مفتوحا في كل منها حقيقة لا غير * ولما فرغ من تقسيم
الفعل بحسب الصيغة شرع في تقسيمه بحسب توقف فهمه على الاحر وعدمه
توقفه فقال ﴿ المتعدى وغير المتعدى ﴾ اى بجهتها فيما سياتى او ما ساذكره
بجهتها فكأنه قال الفعل مطلقا اما متعد او غير متعد * ثم فصل كلا منهما فقال
﴿ فالمتعدى ﴾ وقيده الشارح بقوله (من الفعل) لتخصيص الحدود بالمتعدى
الذى هو قسم من الفعل لان المتعدى اعم من الفعل وغيره وهذا بقريسة
التعريف فان المتعدى المطلق الشامل للفعل وغيره من الصفات والمصادر
لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه
على شئ فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة
الى الفاعل والتعلق بالمفعول جزآن معنى الفعل وماسوى المصدر لما يشبهه
فقول المصدر المتعدى ما يشق منه الفعل المتعدى فالمتعدى المطلق ما يتوقف
فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشق هو منه عليه وكأنه لذلك قال
المتعدى من الفعل ﴿ ما يتوقف ﴾ اى فعل يتوقف ﴿ فهمه ﴾ اى تعلق مضمونه
﴿ على متعلق ﴾ بفتح اللام * ولما كان المتعلق اعم من الفاعل وغيره وكان المراد
هنا هو الثانى فسره بقوله (اى امر غير الفاعل يتعلق الفعل به) اى بذلك
الامر الغير الفاعل وقوله (ويتوقف) عطف على قوله يتعلق يعنى لا يكتفى
فيه مجرد التعلق بل المراد منه انه يتعلق بحيث يتوقف (فهمه) اى فهم الفعل
(عليه) اى على ذلك الامر * ثم ذكر وجه التخصيص بغير الفاعل بقوله
﴿ فان كل فعل ﴾ اى انما يشمل المتعلق للفاعل لان كل فعل (لا بد له من فاعل
وفهمه) اى والحال ان فهم الفعل (موقوف على فهمه) اى على فهم ذلك
الفاعل (لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور) كقام (و) بطريق
(القيام و) بطريق (الاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به
ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح) اى في اصطلاح النحاة (انه) اى الفعل

(متعلق به) اى بالفاعل وانما لا يقال فى اصطلاحهم كذلك (فان التعلق اى لفظ التعلق مخصص بانه (نسبة الفعل الى غير الفاعل) لانه مطلق النسبة يعنى سواء الى الفاعل او غيره وبقريته هذا الاصطلاح فسر المتعلق بغير الفاعل وقوله (والحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم) شئ* (غير الفاعل فهو المتعدى) تمهيد لتطبيق قوله (كضرب) الى الممثل واشارة الى ان قوله كضرب خبر للمبتدأ المحذوف * ثم اشار الى وجه تطبيقه فقال (فان فهمه) يعنى ان كون ضرب مثالا للمتعدى صحيح لان تعلق فهم الضرب الذى هو مضمونه (موقوف على تعقل المضروب) فان الضرب اذا تعقل بدون المضروب يكون ضربا غير واقع فقوله (ولا يمكن تعقله) اى تعقل الضرب (الابعد تعقله) كالبيان لقوله موقوف على تعقله وليكون توطئة لقوله (بخلاف الزمان) فان المقابلة بين المفعول وبين غيره هو امكان التعقل وعدم امكانه وتوقف الفهم وعدم توقفه عليه لازم له يعنى ان المراد بالتوقف وعدم التوقف هو امكان التعقل بدونه وعدم امكانه فان المتعدى كضرب لا يمكن تعقله بدون المضروب ويمكن تعقله بدون الزمان (والمكان والغاية) يعنى المفعول له (وهيئة الفاعل والمفعول) يعنى الحال (فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن) (وغير المتعدى بخلافه) (اى بخلاف المتعدى يعنى) اى يريد بقوله بخلاف انه (لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل) ويمكن تعقله بدون تعقله ومثاله (كقعد) ويصح ان يكون مثالا لغير المتعدى (فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه) اى تعقل القعود (مع الغفلة عن هذه التعلقات جائز) اى ممكن * ثم شرع فى بيان الاسباب التى يكون غير المتعدى متعديا بها فقال (وغير المتعدى يصير) اى يتقلب ويتحول (متعديا) باسباب (اما بالهمزة) اى ينقله الى باب الافعال (نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين) اى ينقله الى باب التفعيل (نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة) اى ينقله الى باب المفاعلة (نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر) اى بدخول حرف الجر على ذلك المتعلق مع بقاء الفعل فى تجرده (نحو ذهبت زيدا) اعلم ان الصرفيين لم يذكروا الف المفاعلة وسين الاستفعال من اسباب التعدية ولعلمهم لم يذكروها اكتفاء بذكر غيرها والا فلا فرق بينهما وبين التضعيف والهمزة كذا فى بعض الحواشى والمتعدى يصير ايضا لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبتاء التفعّل نحو تدرج * ثم شرع فى اقسام المتعدى بحسب التعدى الى واحد والى زائد فقال (والمتعدى) ذكره بالمظهر مع ان المقام مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه الى غير المتعدى

في اول النظر وان لم يحجز عقلا يعني ان المتعدى (يكون متعديا الى) مفعول
 (واحد كضرب) (وهذا) اى المتعدى الى الواحد (في الكلام كثير) بالنسبة
 الى المتعدى الى الاثنين والثلاثة (والى اثنين) ولما كان هذا القسم نوعين
 كما اشار اليه المصنف للمثاليين اراد الشارح ان يبين كل نوع منهما بمزج المثاليين
 فقال (ثانيهما) يعني ان المتعدى الى اثنين اما متعد الى المفعولين اللذين ثانيهما
 (غير الاول) (كاعطى و) (اما متعد (الى اثنين ثانيهما عين الاول) لاجبني ان
 مفهوم احدهما عين مفهوم الاول بل بمعنى انه عين الاول (فيما صدق عليه)
 يعني ان الثاني يصدق على ما صدق عليه الاول نحو (علم) فيقال للنوع
 الاول باب اعطيت وللثاني باب علمت (والى) (مفاعيل) (ثلاثة) اى
 ونوع منه متعد الى ثلاثة مفاعيل (كاعلم وارى) (حل كون ارى) (بمعنى اعلم)
 يعني بمعنى رؤية البصيرة لاجبني رؤية البصر (وهما) اى اعلم وارى (احلان
 في هذا القسم) اى في القسم الذى يتعدى الى مفاعيل ثلاثة واما كانا متعديين
 الى الثلاثة (فانهما) اى فان هذين الفعايلين (كانا قبل ادخل الهمزة) اى حين
 كانا ثلاثيين كانا (متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة) اى فاما
 نقلا الى باب الافعال (زاد مفعول آخر يقال له) اى للمفعول الاخر الزائد
 (المفعول الاول) فاننا اذا قلنا علم زيد عمرا فاضلا ثم قلنا اعلم زيد بكرا عمرا
 فاضلا فالزائد ههنا هو بكر * ولما كان مقصود الشارح ان يفرق بين الافعال التعدية
 الى الثلاثة بما هو اصل فيها وبما هو ليس كذلك مزج كلام المصنف بكلامه
 و اشار الى ما هو الاصل منها فاراد ان يشير الى ما ليس باصل منها فقال (و)
 (اما الافعال الاخر وهى) اى جملتها (انبا ونبا واخبر وخبر وحدث)
 (فايست) هذه الافعال الخمسة (اصلا في التعدية الى ثلاثة مفاعيل بل
 تعديتها) اى تعدية الخمسة (اليها) اى الى الثلاثة (اتمامها) اى تلك التعدية
 (بواسطة اشتغالها) اى اشتغال الخمسة (على معنى الاعلام) يعني انها الحقت
 في بعض استعمالها باعلم المتعدى ولم يلحق سيويه من هذه الخمسة الانبا * ولما
 فرغ من بيان انواع المتعدى شرع في بيان احوال المفاعيل بنسبة بعض منها
 الى بعض آخر فقال (وهذه) وفسره الشارح بقوله (الافعال التعدية الى
 ثلاثة مفاعيل) للاشارة الى ان قوله هذه اشار الى القريب وهو مبتدأ وقوله
 (مفعولها الاول) مبتدأ ثان وقوله (كمفعولى) (باب) (اعطيت) خبر للثاني
 والجملة خبر الاول وقوله (في جواز الاقتصار عليه) بيان لوجه الشبه يعني ان
 حكم المفعول الاول لها حكم المفعولين لباب اعطيت بحيث يجوز ان يقتصر على
 ذلك الاول ويحذف الاخيران (كقولك اعلمت زيدا) فانه اقتصر فيه على ذكر

المفعول الاول فتمط وحذف الاخيران وقوله (والاستغناء) بالجر عطف على قوله الاقتصار يعنى وفي جواز الاستغناء (عنه) اى عن المفعول الاول بان يحذف ويكتفى بذكر الاخيرين (كقولك اعلمت عمرا منطلقا) فانه ذكر المفعول الثانى والثالث ولم يذكر المفعول الاول وهوزيد وكذا فى عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فكما لا يجوز أن يقال اعطيتى درهما لايجوز ايضا ان يقال اعلمتني عمرا فاضلا كذا فى العصام* ثم شرع بيان حكم الاخيرين منها فقال (والثانى) وهو معطوف على قوله الاول يعنى مفعولها الثانى (والثالث) ومن فى قوله (من مفعولها) بيانية لاتبعضية ولذا لم يقل من مفاعيلها (كمفعولى علمت) (فى وجوب ذكر احدهما عند الآخر) يعنى انه اذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر فلايجوز أن يقتصر على احدهما فكما لايجوز أن يقال علمت زيدا بدون ذكر المفعول الثانى وعلمت منطلقا بدون ذكر الاول لايجوز ايضا ان يقال علمت زيدا عمرا بدون ذكر الثالث واعلمت زيدا منطلقا بدون ذكر الثانى وقوله (وفى جواز تركهما معا) بالجر معطوف على قوله فى وجوب يعنى ان حكمهما حكم مفعولى علمت فيما ذكر وفى جواز تركهما معا فانه كما جاز ان يقال علمت بدون ذكر المفعولين معا يجوز ايضا ان يقال علمت زيدا بذكر الاول فقط وبترك الاخيرين معا وهذا ما فهم بعينه من قوله والاستغناء عنه وقال العصام لوجه لتخصيص بيان المصنف بل هما مشابهان فى خصائص اخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق علمت قبل اللام والاستفهام والنق تقول علمت زيدا العمرو قائم او هل عمرو قائم او ما عمرو قائم وايضا يكون المفعول الثانى مع الفاعلين ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا اعلمتني قاعدا انتهى ولله در شارح اللب حيث لم يخص بل قال ونحوها* ثم شرع فى بيان افعال القلوب وفى احكامها المختصة فقال (افعال القلوب) يعنى الافعال التى تصدر من القلب لأمس الاعضاء الظاهرة (وتسمى افعال الشك واليقين ايضا) يعنى كما انهم سموها بافعال القلوب سموها ايضا بافعال الشك وبافعال اليقين * ولما كانت تسميتها بافعال الشك محل توهم اشار الى دفعه بقوله (وكأنهم) يعنى اخن انهم اى النجاة (ارادوا بالشك الظن) اى الشك الذى اضيف اليه الافعال ارادوا به الشك بمعنى الظن يعنى بمعنى رجحان احد الطرفين واحتمال الطرف الآخر خلاف اليقين الذى هو عدم احتمال الطرف الآخر على ما فى القاموس لابعنى الشك الذى هو خلاف الظن (والافلاشى) اى وان لم يكن مرادهم بالشك معنى الظن بل كان مرادهم به معنى الشك الذى هو تساوى الطرفين فلايجوز تسميتها بافعال الشك لانه لاشيء (من هذه الافعال بمعنى

الشك المقتضى) اى بمعنى الشك الذى يقتضى (تساوى الطرفين) فقوله افعال القلوب
 مبتدأ وقدر الشارح قوله (وهى) للإشارة ان قوله ﴿ظننت﴾ وما عطف عليه خبر
 للمبتدأ وانما قدره كذا لوقوع البعدين المبتدأ والخبر ﴿وحسبت وخت﴾ بكسر الخاء
 (وهذه الثلاثة للظن) ﴿وزعمت﴾ (وهى) اى زعمت (تكون تارة للظن وتارة للعلم) اى
 بمعنى اليقين ﴿وعلمت ورأيت ووجدت﴾ (وهذه الثلاثة للعلم) فقوله ﴿تدخل﴾ (اى
 هذه الافعال) اما خبر بعد خبر او استثنائية اى تدخل هذه الافعال ﴿على الجملة
 الاسمية﴾ يعنى على اسمين او لهما مبتدأ ونايهما خبره فيجعل ما هو المبتدأ مفعولاً او لا
 وما هو الخبر مفعولاً ثانياً وقوله (ليان ما) متعلق بتدخل وعلة له يعنى ان هذه الافعال
 انما تدخل على تلك الجملة لتكون مبنية للكيفية التى (هى) (اى تلك الجملة من حيث
 الاخبار بها) اى بتلك الجملة وقوله (ناشئة) بالرفع خبر هى وقوله (عنه) متعلق به
 والضمير ارجع الى الموصول وقوله (من الظن والعلم) بيان للموصول واشارة الى انه
 عبارة عن معنى الافعال الداخلة يعنى ان الاخبار عن الجملة ينشأ اما عن الظن او العلم
 لانه يعلم او يظن او لا ثم يخبر عنه بالجملة (كما اذا قلت علمت زيدا قائماً فقولك علمت
 لبيان ان ما) اى لبيان معنى وهو ان ما اى المعنى الذى (نشأت هذه الجملة عنه) اى
 عن هذا المعنى (حين تكلمت بها) اى بتلك الجملة (واخبرت بها) اى بتلك الجملة
 (عن قيام زيد) اى عن هذا المضمون فقوله (انما هو العلم) خبر ان يعنى لبيان ان
 هذا المعنى الموصوف هو العلم (واذا قلت ظننت زيدا قائماً فقولك ظننت لبيان
 ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال) اى من انزعم
 والوجدان والرؤية وغيرها هذا ما اختاره الشارح حيث ارجع ضمير عنه
 الى الموصول وجعله عبارة عن مضموم الافعال الداخلة وجعل مضمون تلك
 الجملة ناشئاً عنه وقال العصام الاظهر أن المراد لبيان ما هى اى الجملة المذكورة
 عنه اى عبارة عنه يعنى يجعل الموصول عبارة عن مضمون الجملة وبارجع ضمير
 هى الى الجملة وضمير عنه الى الموصول الذى هو عبارة عن مضمون الجملة ثم قال
 وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره الشارح او بمعنى ما ذكرناه يقتضى ان يكون
 هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه
 امر محقق فلا تفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انها
 خلاف ما عليه الاستعمال فالوجه ان يقال معنى الكلام لبيان ما هى اى الافعال
 عبارة عنه والمقصود من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية
 بل مذكورة لبيان معانيها وهى مناط الفائدة لالجملة المدخولة وليست كسائر
 دواخل الجمل فافهم انتهى ما قاله العصام فقوله ﴿فتنصب﴾ معطوف على
 قوله تدخل (اى) تنصب (هذه الافعال) عقيب (الجزئين) اى جزئى الجملة

الاسمية المسند والمسند اليه على انهما) اى نصبها لهما بناء على انهما اى
الجزئين (مفعولان لها) اى لتلك الافعال ثم شرع في بيان خصائص تلك الافعال
فقال (ومن خصائصها) (وهى) اى الخصائص (جمع خصيصة وهى)
اى الخصيصة (ما) اى معنى وكيفية (يختص بالشيء ولا يوجد في غيره) وهذا
تفسير لفظ الخصائص وقوله (اى ومن خصائص افعال القلوب) تفسير للضمير
يعنى ان المعنى الذى لا يوجد في غير تلك الافعال كثير وبعضها انه اذا ذكر
احدها) اى احد مفعوليهما (ذكر الآخر) وقوله (فلا يقتصر) بيان اللزوم
يعنى انه اذا وجب عند ذكر احدهما ذكر الآخر يلزمه ان لا يجوز الاقتصار
(على احد مفعوليهما) وان جاز أن لا يذكر معا كقوله تعالى ﴿ويوم يقول نادوا
شركائى الذين زعمتم﴾ اى زعمتموهم ايهم وقال العصام ان مراده ان هذا هو
الشائع وخلافه قليل على ما فصله الشارح ثم قال اقول هذا يقتضى ان لا يصح
علمت ضربى زيدا قائماً وعلمت كل رجل وضعته فاحد المفعولين غير مذكور
فى المثالين فان الاول بمعنى علمت ان هذا الضرب واقع فيكون تقديره علمت
ضربى واقعا والثانى بمعنى علمت كل رجل وضعته حاضرا بل يجب فى المثالين
ان يقتصر على ذكر احدهما لكون الخبر فيهما محذوفا وجوبا كما مر فعلى هذا
ان الحكم بوجود ذكر احدهما عند ذكر الآخر بعيد جدا فكأنه اريد انه اذا ذكر
احدهما ذكر الآخر او ما ينوب منابه انتهى ولعله اراد بقوله ما ينوب منابه القرينة
الدالة عليه كذا فى شرح اللب (وسبب ذلك) يعنى سبب وجوب ذكر احدهما
عند ذكر الآخر (مع كونهما) اى مع كون المفعولين لهذه الافعال (فى الاصل
مبتدأ وخبراً وحذف) اى والحال ان حذف (المبتدأ والخبر غير قليل لان المفعولين
معاً) اى سببه ان المفعولين (بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معاً هو المفعول به
فى الحقيقة) وهو مصدر الثانى المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخذت زيدا
علمت زيدية اخيك (فلو حذف احدهما) اى فيحذف لو حذف احد المفعولين
عند ذكر الآخر (كان) اى ذلك الحذف (كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة)
فى انعدام المعنى عند حذفه وقوله (ومع هذا) اشارة الى جواز حذف احدهما
بقريته يعنى انه مع عدم جواز هذا (فقد ورد ذلك) اى حذف احدهما مع ذكر
الآخر (مع القرينة على قلة) اى نادر فى الاستعمال لا بمعنى انه ضعيف (اما حذف
المفعول الاول فكما فى قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله
هو خير لهم على قراءة) يعنى حذف المفعول الاول بناء على قراءة من قرأ
(ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء) يعنى الذين
يبخلون وهو اشارة الى فاعله وقوله (مخلفهم) هو المفعول الاول الذى حذف

وقوله (هو خيرا لهم) مفعوله الثاني الذي ذكر (حذف بخاتهم الذي هو المفعول الاول) بقرينة لفظية وهي يخلون وانما قال على قراءة فانه على قراءة الخطاب لم يكن ممانحن فيه فانه حينئذ لا يقتضى فاعلا ظاهرا لاستتاره في الفعل وهو أنت حينئذ يكون الذين يخلون مفعولا اول وهو خيرا لهم مفعولا ثانيا فلا حذف على هذه القراءة (واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر * لآتخنا على غرائك انا * طالمقادوشى بنا الاعداء) فقوله لآتخنا من خال يخال بمعنى الظن ومفعوله الاول الضمير المنصوب المتصل ومفعوله الثاني محذوف (اي لآتخنا جازعين على اغرائك الملك بنا حذف جازعين الذي هو المفعول الثاني) ونقل عصام الدين عن الحاشية اى لآتخنا جازعين على اغرائك الملك بنا اذ قدوشى بنا قبل ذلك الوشاة يعنى لا تظن انا جازعون اى خائفون لا غرائك اى لانباك الملك ولا تامك حالنا اليه لانه قدوشى بنا وانما اليه قبل ذلك الوشاة وانما من عند الملك فلا يضمرنا (بخلاف) اى هذا الحكم كائن بخلاف (باب اعطيت) (فانه يجوز فيه) اى في هذا الباب (الاقصص) على احدهما) اى على احد المفعولين (مطلقا) اى سواء قدر ذلك المحذوف او لم يقدر يعنى كان منسيا (يقال) اى يجوز ان يقال (فلان يعطى الدنانير) يعنى يذكر المفعول الثاني الذى هو المعطى فقط يجوز هذا الذكر (من غير ذكر المعطى له) يعنى المفعول الاول ومن غير تقديره وهذا مثال حذف الاول وذكر الثاني وقوله (او يعطى الفقراء) مثال حذف الثاني وذكر الاول وهو المعطى له فيجوز هذا (من غير ذكر المعطى) وهو الدنانير او الدراهم (وقد حذفان معا) اى المفعولان معا (كقولك فلان يعطى ويكسو) بمجرد اسناد الاعطاء والكسوة الى فلان من غير ذكر المفعولين (اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين) يعنى ان حذف المفعولين مما كان من باب اعطيت يفيد فائدة ناشئة من ذلك الحذف ولا توجد تلك الفائدة في ذكرها او في ذكر احدهما (بخلاف مفعولى باب علمت) فانه لا تستفاد من حذف مفعوليه تلك الفائدة (فانك لا تحذفهما) اى المفعولين (نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت) يعنى لا يجوز ان تقول كذلك (لعدم الفائدة) اى في ذكر الفعلين المذكورين بلا تقدير مفعول (اذ من المعلوم) يعنى وانما لم يوجد فيه تلك الفائدة لان من المعلوم (ان الانسان لا يخلو عن علم وظن) اعلم ان هذا التفريق بين البابين مما لا يخلو عن تأمل وقول شارح الملب واما حذف المفعولين معا فمشارك بين باب اعطيت وبين باب علمت تقدير اكان نحو من يسمع يخل وسأل زيد عمرا درهما فاعطى او نسيا كقوله تعالى ﴿قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾ و فلان يعطى وينع ثم قال وهذا هو الصحيح ثم خطأ من خالف بقوله وقال بعضهم لا يجوز الحذف نسيا في مفعولى

باب علمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم ووطن وهذا لا يفيد نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي الا ترى ان علماء المعاني اوردوا الالية السابقة مثالا للتزليل منزلة اللازم فلوقيل العلم في الالية بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة وقد سبق العلم بضرب من التجوز انتهى وهذا التفريق اذا حذفنا نسيا بغير قرينة (واما مع قيام القرينة) اى واما الحذف مع تحقق قرينة دالة على المفعولين (فلا بأس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا) ولا يحمله على الكذب (ومنها) اى من خصائص افعال القلوب (جواز الالغاء) والالغاء بالغين المعجمة مصدر النى يلغى اى جعله لغوا وفسره بقوله (اى ابطال عملها) لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون كل من المفعولين راجعا الى اصلهما فى الالغاء بخلاف التعليق كما سيحىء ولعل الشارح اعلم هذين القيدين اعتمادا على ما سئذ كرهه فى تفسير التعليق كما سيحىء * ولما كان المراد بالالغاء ههنا الابطال بعارض لا الالغاء مطلقا وكان هذا العارض المصحح له التوسط والتأخر قيده المصنف بقوله (اذا توسطت) اى جواز الالغاء اما هو اذا توسطت تلك الافعال (بين مفعولها نحو زيد ظننت قائم (او تأخرت) اى تلك الافعال (عنهما) اى عن المفعولين (نحو زيد قائم ظننت) وقوله (واما تجوز الالغاء على التثديرين) للإشارة الى ان قول (لاستقلال الجزئين) متعاقب بالجواز وعله وقيد الجزئين بقوله (الصالحين لان يكونا مبتدأ وخيرا او مفعولين لهما) وقال العصام الظاهر الو او (كلاما) تمييز عن نسبة الاستقلال الى الجزئين اوحال من الاستقلال واما قيده الشارح بقوله (تاما) ليصلح قوله لاستقلال علة لجواز الالغاء فانه لو لم يكن تاما لم يحجز الالغاء فانهما حينئذ لا يكونان صالحين لان يكونا مبتدأ وخيرا كذا قيل وقال عصام الدين لا تظهر فائدة فى وصف الجزئين يعنى بالصلاحيه لهما وكذا لفائدة فى تقييد الكلام بالتام وكلاميته غير مفيدة فى التثدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليهما ايضا الا ان يحصل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف انتهى وقوله (على تقدير الالغاء) قيد لقوله كلاما تاما يعنى تماميته معتبرة على تقدير ابطال عملها وقوله (وجعلهما) بالجر عطف تفسير للالغاء اى ذلك الالغاء باق بجعلهما (مبتدأ وخيرا مع ضعف عملها) وذلك الضعف (بالتوسط) اى بسبب توسط تلك الافعال (او التأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم) اى عند كون الفعل باقيا فى محله الاصلى (ايضا) اى كما جاز عند التوسط والتأخر (نحو ظننت زيد قائم) لكن هذا الجواز مع قبج ذلك لضعف عمل افعال القلوب لان تأثيرها ليس بظاهر كالعلاج (لكن الجمهور على انه لا يجوزون) لانها قوية

بالتقدم ولان عامل النصب لفظي فمع تقدمها يغلب العامل المعنوي * ثم شرع
 في بيان احوال هذه الافعال حين كون عملها لغوا فقال (وهذه الافعال)
 اى افعال القلوب التي يجوز الغاؤها واعمالها تكون (على تقدير الغائها)
 اى ابطالها (في معنى الظرف فعنى زيد قائم ظنات) يعنى على حالها التي
 الغيت بسبب التأخر (زيد قائم في ظني) يعنى يكون زيد مرفوعا على انه
 مبتدأ وقائم بالرفع خبره والجملة استئنافية وقوله في ظني ظرف للنسبة (وفي
 قوله جواز الالغاء) اى وحصلت في قول المنص جواز الالغاء حيث قال ومنها
 جواز الالغاء ولم يقل ومنها الالغاء حصلت منه (اشارة الى جواز اعمالها
 ايضا) اى كما حصلت الاشارة الى جواز الابطال (على تقدير التوسط والتأخر)
 لكن من غير اشارة الى اولوية احد الضرفين (وفي بعض الشروح) اراد به
 شرح الوافية اى وقع فيه اشارة الى الاولوية حيث قال (ان الاعمال اولى
 على تقدير التوسط) مع جواز الاعمال واستفيد منه ان الاعمال اولى على تقدير
 التأخر (وفي بعضها) اى وفي بعض آخر من الشروح (انهما) اى الالغاء
 والاعمال (متساويان) يعنى على تقدير التوسط (والالغاء اولى على تقدير التأخر)
 وانما كانا متساويين لان هذه الافعال متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فهى
 مستوية على الجزء الثانى كما ان الابتداء مستول على الجزء الاول * ثم ذكر الشارح
 وقوع الالغاء في صورة اخرى ولم يذكرها المصنف فقال (وقد يقع الالغاء
 فيها) اى في هذه الافعال (اذا توسطت) اى تلك الافعال (بين الفعل) اى بين
 فعل من افعال اجوارح (ومرفوعه) اى وبين مرفوعه (نحو ضرب
 احسب زيد) حيث توسط احسب بين ضرب وبين مرفوعه ويكون معناه
 ضرب زيد في حسابي وظني (وبين اسم الفاعل) اى ويقع الالغاء ايضا اذا
 توسطت بين اسم الفاعل (ومعموله) اى وبين معموله (نحو لست بمكرم
 احسب زيدا) حيث توسط احسب بين المكرم وبين معموله الذى هو زيد
 ومعناه ايضا انى لست بمكرم زيدا في حسابي (وبين معمولى ان) يعنى بين
 اسمها وخبرها (نحو ان زيدا احسب قائم) حيث توسط احسب بين اسمها
 وخبرها (وبين سوف ومصحوبها) يعنى انه يقع الالغاء ايضا اذا توسطت تلك
 الافعال بين سوف وبين ما كانت مصاحبة وداخلة عليه من الفعل (نحو
 سوف احسب يقوم زيد) حيث توسط احسب بين سوف وبين ما دخلت
 عليه وهو يقوم (وبين المعطوف) اى ويقع ايضا اذا توسطت تلك الافعال
 بين المعطوف (والمعطوف عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو) حيث توسطت

هنا بين زيد وعمرو فمعناه جاءني زيد في حسابي وظني وعمرو يعني ان مجيء زيد محقق ومجيء عمرو معه مضمون (ولاشك ان الغاءها) اى الغاء تلك الافعال (في هذه الصور واجب) يعنى فى صور توسطها بين الفعل وفاعله وبين اسم الفاعل ومعموله وبين معمولى ان وبين سوف ومدخولها وبين المعطوف والمعطوف عليه فانه يتمتع الاعمال ههنا لانه لم يوجد فى تلك الصور اسم صالح للمعمولية لها (فلهذا) اى فلكون جواز الاعمال مختصا بالتوسط بين معمولين لابين الاجنبيين (قيد) اى المصنف (جوازه) اى جواز الالغاء (المتبى) اى لفظ الجواز الذى يخبر (عن جواز الاعمال ايضا) اى كما هو منبى عن جواز الالغاء حيث قيد (بقوله اذا توسطت) يعنى به توسطت تلك الافعال (بين مفعولها او تأخرت) يعنى به ايضا تأخرها (عنهما) اى عن المفعولين لها والجملة ان قيد التوسط والتأخر بالمفعولين يكون احترازا عن التوسط والتأخر بالنسبة الى غيرهما من الاجنبيات فحصل الاحتراز عن الالغاء الواجب كفى تلك الصور وحصل به الاحتراز ايضا عن صورة التقدم فانه لا يجوز ابطال العمل فيه بل يجب اعماله عند الجمهور ولما كان للالغاء معنيان احدهما الالغاء المقيد بعارض وهو التوسط والتأخر كما اشرنا اليه وهو الالغاء الجائز والثانى الالغاء المطلق اعنى سواء كان بعارض التوسط والتأخر او بعارض آخر كما كان فيما ذكره الشارح من الالغاء الواجب * ولما خصه المصنف بالاول اراد ان يشير الى وجهه فقال (وانما خص) اى امتاز (هذا الالغاء الخاص بالذكر) من ذكر مطلقه (مع ان مطلقه ايضا) اى كمقيد (من خصائصها) وقوله (لشيوعه) متعلق بخص يعنى ان وجه الاختصاص بذكره لكون المقيد شائعا (وكثرة وقوعه) اى وكثرة وقوع المقيد فى الكلام (ومنها) (اى من خصائص افعال القلوب) (انها) اى افعال القلوب (تعلق) يعنى يحكم عليها بانها تعلق يعنى يعرض لها مايقال له التعليق فى اصطلاحهم وهو قوله (وتعليقها) يعنى المراد من تعليقها (وجوب ابطال عملها لفظا) بان لم تؤثر فى نصب الجزئين (دون معنى) بان ابقيا على ماها عليه من معنى المفعول وقوله (بسبب وقوعها) اشارة الى ان المتعب فى اصطلاحهم انه بسبب مخصوص ذكره المصنف بقوله (قبل) (معنى) (الاستفهام) وقوله (بلا واسطة) اشارة الى انه يشمل القسمين يعنى سواء كان بلا واسطة مضاف (كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان) اى اذا وقع ذلك الفعل (قبل المضاف) اى قبل اسم اضيف (الى ما) اى الى لفظ (فيه) اى فى ذلك اللفظ (معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت) فقوله علمت معلق مع ان بينه وبين ما فيه معنى الاستفهام وهو من واسطة وهو الغلام

المضاف الى من وقال العصام فيه بحث يعنى لا حاجة الى هذا التعميم لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة ايضا في هذا المثال الذى اوردته الشارح لان المضاف الى ما فيه الاستفهام وحروف الجر الداخلة عليه يمتزجان معه امتزاجا تاما بحيث يرى الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تقديمها على كلام تضمن الاستفهام انتهى (و) (قبل) (النفي) (الداخلى) يعنى ويعرض التعليق ايضا بسبب وقوعها قبل النفي الذى يدخل (على معمولها) اى معمول تلك الافعال (و) (قبل) (اللام) اى وبسبب وقوعها قبل اللام (اى لام الابتداء الداخلة على معموليها) (مثل علمت أزيد عندك ام عمرو) (مثال للتعليق) اى هذا مثال للتعليق الواقع (بالاستفهام) فان علمت لما دخل على همزة الاستفهام بطل بسبب ذلك عمله في زيد وعمرو ولكنهما في المعنى مفعولان له ايضا (وترك) اى المصنف (مثال اخويه) اى اخوى الاستفهام من النفي واللام (بالمقايسة) اى بسبب سهولة تخرجهما بالمقايسة (فمثال النفي علمت ما زيد في الدار) فان علمت فيه معلق بسبب دخوله على حرف النفي الذى دخل على معموليه (ومثال اللام علمت لزيد منطلق) فان علمت معلق بسبب دخول لام الابتداء على معموليه * ثم اراد أن يبين وجه اختصاص التعليق بالاسباب الثلاثة فقال (وانما تعلق) اى انما عرض التعليق لها (بسبب وقوعها قبل هذه الثلاثة) يعنى الاستفهام والنفي واللام (لان هذه الثلاثة) اى لان خصائص هذه الثلاثة هي انها (تقع في صدر الجملة وضعا) فلا يجوز مخالفة ما هي موضوعة له فاذا كان كذلك (فاقضت) اى هذه الثلاثة (بقاء صورة الجملة) اى بمر فوعيتها من المبتدأ والخبر على حالهما قبل دخول تلك الافعال (وهذه الافعال توجب تغييرها) اى تغيير الجملة (بنصب جزئها) على المفعولية لها لكونها عاملة لفظية فحينئذ تعارض المقضيان وامتنع جمعهما (فوجب التوفيق) اى التوفيق بينهما (باعتبار احدهما) اى احد المقضيين (لفظا والاخر) اى وباعتبار الاخر (معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفي ولام الابتداء) بان اقيت الجملة على حالها بابطال مقتضى الافعال من العمل (ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال) بان جعل الجزآن مفعولين لها في المعنى * ثم شرع في بيان المعنى العرفي للتعليق وفي بيان وجه المناسبة بين هذا المعنى وبين المعنى الاصطلاحى فقال (والتعليق مأخوذ من قولهم امرأه معلقة اى) يعنى انهم يقولون كذا بمعنى انها (مفقودة الزوج) وبسبب كون زوجها مفقودا (تكون) اى تلك المرأة

(كالشيء المعلق) أي كالشيء الذي يتوقف وقوعه على شيء آخر وتلك المرأة (لامع الزوج لفقدها) أي لعدم حضوره عندها حتى يجوز لها الخروج من بيتها مؤونة بيتها (ولا) أي لا يجوز لها (أي لا اعتقاد تلك المرأة وجوده) أي وجود زوجها لعدم يقينها بموته أو بتطبيقه (فلا تقدر) أي حينئذ لا تكون قادرة (على الزواج) أي بزواج آخر (فالفعل المعلق) وفي نسخة فإن الفعل المعلق يعني بالفعل الذي علق (ممنوع) أيضا (من العمل لفظا) لكونه كالفعل الذي ليس له مفعول حاضرا (عامل) أي وهو عامل (معنى وتقديرا) لا يمكن إعماله في الجملة (لأن معنى علمت لزيد قائم) هو أنه (علمت قيام زيد) ولما كان هذا المضمون موافقا للمقصود فهو (كما كان) أي المعنى (كذلك) وهو تعلق العلم بقيام زيد (عند انتصاب الجزئين) أي عند كونه ناصبا للجزئين في حال كونه غير معاق فإن معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وهذا بعينه مضمون معنى المعلق (ومن ثم) أي ومن أجل عدم الفرق بين مضمون ما هو معلق وبين مضمون غير معلق (جاز عطف الجملة المنصوبة جزأها) أي بالمفعولية لعدم المانع (على الجملة التعليقية) أي على الجملة التي وقع فيها التعليق (نحو علمت لزيد قائم) حيث جاز عطف قوله (وبكر قاعدا) على قوله لزيد قائم مع أن المعطوف ينصب الجزئين وأن المعطوف عليه برفع الجزئين حيث عطف جزأ الثاني على محل جزئ الأول ولو لم يكن الجزآن للمعلق مفعوليه معنى لما جاز هذا العطف ثم بين ما بين الإلغاء والتعليق من الفرق فقال (والفرق بين الإلغاء والتعليق) مع كونهما مشتركين في معنى الإبطال (من وجهين أحدهما) أي أحد الوجهين اللذين هما ما به الامتياز هو (ان الإلغاء جائز لا) أنه (واجب والتعليق) بخلافه فانه (واجب والثاني) من الوجهين (ان الإلغاء إبطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق) بخلافه فانه (إبطال العمل في اللفظ لا في المعنى) وقال العصام فيه بحث لأنه لو كان الإلغاء جائزا لكان قوله ومنها جواز الإلغاء استدراكا يعني لكون الجواز داخلا في مفهومه والأصح ما تقدم من ان الإلغاء واجب في الصور المفصلة يعني فانه يفرض الى ان يقال ان الجائز واجب وهو لغو ثم قال وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الإلغاء والتعليق بل اراد ان يقال الفرق بين خصيصى الإلغاء والتعليق في هذا الباب بان الإلغاء جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يقبله الوجوب فتدبر انتهى أقول فكان المحشى اراد أن يوجه مراد الشارح من قوله الإلغاء جائز يعني ان الإلغاء مختص ومتاز من التعليق بالجواز وان وجد الوجوب في بعض افراده كما في الصور المفصلة وان القييد بالجواز

في كلام المصنف قيد بنحواصه التي يمتاز بها من التعليق والله اعلم (ومنها) (اي
ومن خصائص افعال القلوب) فقوله منها مبتدأ او خبر مقدم وقواه (انه يجوز
ان يكون فاعلها) في تأويل المفرد خبره او مبتدأ يعني ومن خصائصها جواز
كون فاعلها (اي فاعل افعال القلوب) (ومفعولها ضميرين) (متصلين)
(لشيء واحد) (واتما قلنا) اي قيدنا قوله ضميرين بقولنا (متصلين لانه اذا كان
احدهما) اي احد الضميرين (منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون الآخر
نحو اياك ظلمت) يعني بفتح التاء على صيغة الخطاب فان اياك ضمير منصوب منفض
على انه مفعول ظلمت والضمير المرفوع المتصل بالفعل فاعله مع ان الضميرين عبارتان
عن شيء واحد وهو المخاطب فجاز هذا مع ان الفعل ليس من افعال القلوب
(مثل علمته منطلقا) فان فاعله ومفعوله الاول ضميران متصلان عبارتان عن المتكلم
(وعلمت) بفتح التاء (منطلقا) وهذا مثال لكونهما عبارتين عن المخاطب
(ولا يجوز ذلك) اي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لشيء واحد (في سائر
الافعال فلا يقال) اي فلا يجوز ان يقال (ضربتني وشتمتني) يعني بضم التاء
فيهما (بل يقال) اي بل اذا اريد ان يعبر عن هذا المعنى يقال فيه (ضربت نفسي
وشتمت نفسي وذلك) يعني ان وجه عدم الجواز في غير افعال القلوب وان وجه
العدول الى لفظ نفسي حين اريد الاداء بهذا المعنى (لان اصل الفاعل) اي الاصل
في الفاعل (ان يكون مؤثرا) وقوله (والمفعول به) بالرفع معصوف على المستتر
المرفوع في ان يكون وذلك جائز ههنا لوجود الفصل يعني لان الاصل في الفاعل
ان يكون مؤثرا وان يكون مفعوله (متأثرا واصل المؤثر ان يغير المتأثر) واتما كان
التغير اصلا فيه لتغير اكراد المؤثر والمتأثر اي وان لم يكن هذا واجبا عقليا
لكن لكون اكرادهم كذلك بحكم الاستقراء حكما عليه بان الاصل فيهما التغير
(ولا يتحقق الاتحاد) اي اتحاد المؤثر والمتأثر (الانادرا) واذا كان كذلك (فان اتحدا)
اي فيثبت ان اتحاد المؤثر والمتأثر (معنى) بان كانا متكلمين او مخاطبين (كبره)
على صيغة المجهول اي استكره (اتفاقهما لفظا) اعتبارا للاصل الذي هو التغير
في الجملة (فقصد) عطف على كرهه اي وبسبب استكراد الاتفاق في اللفظ (مع
اتحادهما معنى) اي في صورة كونهما متحدتين (تغيرهما لفظا) بان يجعل احد
الضميرين معبرا بالاسم الظاهر المبني عن التغير (بقدر الامكان فمن ثمة) اي
ولا جل قصد التغير (قلوا) اي عبروا في الصورة التي اتحدا فيها معنى بقواه
(ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني) واتما عدوا عن تعبير المفعول بالضمير
الى تعبيره بالنفس حيث لم يقولوا ضربتني (فان الفاعل والمفعول به ليس
بمتغيرين) اي في قولنا ضربتني (بقدر الامكان) يعني في اللفظ (لاتفاقهما) اي

لكونهما متفقين (من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا) والحال انه
اعتبر تغايرها لفظا بقدر الامكان هذا خلف (بخلاف ضربت نفسى) يعنى
انه يوجد فيه التغاير بقدر الامكان (فان النفس باضاقتها) اى بسبب كونها
مضافة (الى ضمير المتكلم صارت) اى تحولت الى الحال التى شابهت (كأنها)
اى بحال انها اى النفس (غيره) اى غير متكلم مع انها عينه فى الحقيقة وانما
صارت كذلك (لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار) اى حينئذ حصل
المقصود الذى هو اعتبار التغاير بقدر الامكان لانه حينئذ صار (الفاعل والمفعول
به متغايرين بقدر الامكان) هذا فى غير افعال القلوب (واما افعال القلوب فان المفعول
به) اى فلا يقصد فيها اعتبار تغايرها بقدر الامكان لان المفعول به (فيها) اى
فى افعال القلوب (ليس) اى المفعول به (المنصوب الاول) اى الذى وقع
منصوبا اولاً (فى الحقيقة) حتى يجرى فيه ما يجرى فى غيرها من الافعال من اصابة
تغاير الفاعل والمفعول به (بل) اى المفعول به فى الحقيقة (مضمون الجملة)
فان المفعول به فى قولنا علمت زيدا قائما ليس زيدا فقط بل هو مجموع قيام زيد فكان
قولنا علمتى قائما بمنزلة علمت قيامى وهو بعينه كقولنا ضربت نفسى (فجاز)
اى حينئذ جاز (اتفاقهما) اى اتفاق الفاعل والمفعول الاول فى كونهما ضميرين
(لفظا لانهما) اى لان الفاعل والمفعول به (ليسا فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به
ومما احرى) اى ومن بعض الافعال التى اجريت (مجرى افعال القلوب)
فى جواز كون الفاعل والمفعول به ضميرين لشيء واحد هو فعل (فقدتتى
وعدمتى) بضم التاء فبهما وانما احريا مجراها (لانهما) اى لان هذين الفعلين
(تقيضا وحدتتى) بضم التاء (حملا) اى ولكونهما تقيضا حملا (عليه) اى
على وحدتتى (حمل التقيض على التقيض وكذلك) اى وكما جرى هذا ان الفعلان
مجرى افعال القلوب (جرى مجراها) ايضا (رأى البصرية) اى من حيث
جاز فيها رأيتى بمعنى ابصرتى (والحلمية) اى رأى الحلمية اى مارأى فى النوم
حيث جاز فيها ارأى فى النوم (على رأى القلبية) اى حملا على رأى القلبية التى
بمعنى العلم (جاوز) اى بسبب كونهما محمولين على رأى القلبية جاوز (فهما)
اى فى رأى البصرية والحلمية (ماجوز فيها) اى فى رأى القلبية وقوله (من كون)
بيان لما يعنى ان ماجوز فى رأى القلبية هو كون (فاعلهما) اى فاعل رأى البصرية
والحلمية (ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر * ولقد ارانى للمراح درية
من عن يمينى تارة وامامى) هذا شاهد لما وقع فى رأى البصرية وقوله الدرية
يهمز ولا يهمز الحاقمة التى يتعلم عليها الطعن وهو مفعول لارى ومن عن يمينى
اى من جانب يمينى فمن اسم بمعنى الجانب وانما اقتصر على ذكر اليمين للعلم

بان اليسار كالميمين واما الظهر فان الفارس لم يتمكن من اخذه ومعنى البيت والله
 لقد رأيت نفسي مرارا كثيرة للرماح بمنزلة الحلقة التي بتعلم عليها الضعن فتأبني
 من الجوانب كلها ثم سلمت ورجعت من الحرب (وكتوبه تعالى انى ارانى
 اعصر حمرا) مثال لرأى الحلمية يعنى انى ارانى فى المنام * ولما كان بعض افعال القلوب
 متعديا الى مفعول واحد على خلاف ما هو الاصل فيه اشار الى التنبيه عليه
 فتال (ولبعضا) (اى لبعض افعال القلوب) وهذا تفسير للضمير المجرور
 وقوله (ماعدا حسبت وخت وزعمت) تعيين لذلك البعض وهو اما بدل من
 بعضها او خبر مبتدأ محذوف يعنى وذلك البعض ماعدا هذه الافعال الثلاثة فقوله
 ولبعضا خبر مقدم وقوله (معنى آخر) مبتدأ مؤخر وقوله (قريب) بالرفع
 صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك المعنى مغاير لمعناها ولكنه ليس ببعيد بل قريب
 (من معانيها الاول) بضم الهمزة جمع الاولى (وهى) اى تلك المعانى القريبة
 (اما العلم او الظن) يعنى انها اثنان حينئذ يكون المراد من المعانى على ما وقع
 فى بعض النسخ ما فوق الواحد كذا فى حاشية العشاء وقوله (بحيث)
 قيد للقريب يعنى ان قريبها ملابس بحيث (يمكن ان يتوهم) فى اول الوهلة
 (انه) اى ذلك الفعل (بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين) كما كان
 فى معناه الاول ثم بعد النظر الدقيق يتفحص انه ليس بمعاد الاول وانه بهذا
 المعنى غير متعد الى مفعولين (وانما قيدنا بذلك) اى انما قيدنا المعنى الاخير
 بقولنا انه قريب بهذه الحثية (لثلا يقال) اى لثلا يرد على قوب انصف بانه
 (لاوجه للتخصيص بالبعض) اى بماعدا هذه الثلاثة (لان لكل واحد منها)
 اى من افعال القلوب (معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خل وحسبت)
 اى جاء (بمعنى صرت ذا حسب وزعمت) جاء (بمعنى كفت) اى كفت كقباله
 ومنه قوله تعالى * وانابه زعيم * ووجه الدفع ان هذه المعانى ليست بقرينة من معناها
 الاول ولا يتوهم منه انه متعد الى مفعولين لكونها بعيدة من معنى العلم والظن وقوله
 (يتعدى به) صفة بعد صفة للمعنى يعنى ان ذلك البعض يكون به (اى بذلك
 المعنى الآخر) متعديا (الى) (مفعول) (واحد) (لاثنين) اى كما هو
 المتوهم من قرينه ثم فصله بقوله (فظننت) اى والفعل الذى هو ظننت يكون
 (بمعنى اتهمت) مشتقا (من الظنة بمعنى التهمة فظننت) اى يقال ظننت
 (زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا لوهمى والوهم نوع من العلم) يعنى انه
 قريب منه (ومنه) اى ومن هذا القبيل (قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين)
 اى على قراءة من قرأ بالظاء فظنين بمعنى المفعول (اى بتمهم) بفتح الهاء يعنى
 ان محمدا عليه السلام ليس بمتهم فى خبره عن الغيب بان يتوهم انه يخبر كخبر

الكاهن الذي يخبر عن الغيب حتى يكون متهما (وعلمت) اى فعل علمت
يكون متعديا الى واحد اذا كان (بمعنى عرفت) (تقول علمت زيدا بمعنى عرفت
شخصه وهو) اى العرفان (العلم) اى معناه علم ايضا ولكنه علم (بنفس شيء
من غير حكم عليه) فانه اذا كان علمابه مع الحكم عليه يكون متعديا الى المفعولين
(ورأيت بمعنى ابصرت) (ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة)
اى بالحاسة البصرية (ومنه) اى من هذا القيل (قوله تعالى فانظر ماذا
ترى) اى ما الذى تبصر وفي كون قوله تعالى ﴿فانظر﴾ من هذا القيل نظر فانه
ليس من رؤية البصر لانه لم يأمره برؤية شيء ولا من رؤية القلب لانه يطلب
مفعولين على قراءة الفتح وثلاثة على قراءة الضم بل هو بمعنى الرأى الذى هو
الاعتقاد والمشاورة كذا فى كتب وجود القراءات (ووجدت بمعنى اصبت)
(تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة) ثم الشارح اراد أن يبين
ان تفسيره مطابق لمراد المصنف بالاستدلال بالسباق فقال (ولما كان مراده)
اى مراد المصنف بقوله ولبعضها معنى آخر (ان لها معانى احر قريبة من معنى
العلم والظن) كما فسرنا به لان مراده منه ان لها معنى آخر مطلقا (لم يتعرض)
جواب لما اى لم يتعرض المصنف (لعلم) اى لفعل علم حال كونه (بمعنى صار
مشقوق الشفة العليا) فانه يعيد من معنى العلم (ولو وجدت) اى ولم يتعرض ايضا
لفعل وجدت اى معانيه الثلاثة احدها وجدت (جدة و) ثانیها (وجدت
موجدة و) ثالثها (وجدت وجدا اى استغنيت) يعنى معنى الاول استغنيت
(و) معنى الثانى (غضبت و) معنى الثالث (حزنت) وانما لم يتعرض لها
(لانها) اى لان تلك المعانى (ليست بمعنى العلم والظن) اللذين هما من معانيها
القريبة يعنى ان عدم تعرضه دليل على ان مراده ما فسرناه (الافعال الناقصة)
(انما سميت) اى تلك الافعال (ناقصه لانها) اى لكون تلك الافعال (لا تتم
بمرفوعها) بل تحتاج الى ذكر الحدث القائم بمرفوعها وليست (كلافعال الغير
الناقصه) فانها تتم بمرفوعها لدلالة مادة الفعل على الحدث الخاص القائم المرفوع
وقال العصام وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها
عن غيرها بانزمان ثم قال ولك ان تقول سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال
التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه انتهى وقال فى الامتحان والتسمية بالفعل اصطلاح
جديد والمناسبة كون بعض افرادها وجزء بعضها فردين للفعل القديم يعنى
الفعل الذى سبق تعريفه انتهى فقوله الافعال مبتدأ وقوله (ماوضع) خبره
(اى افعال وضعت) وانما فسر الموصول بالجمع ليحصل التطبيق بين المبتدأ
والخبر والملاذ فى قوله (لتقرير الفاعل) متعلق بوضع اما صلة له فيكون بيانا

للموضوع له واما للتعليل كما سيفصله الشارح وقوله (على صفة) متعلق بالتقرير
 والمراد بالفاعل هو اسم الافعال الناقصة الذى اصله المبتدأ والتعير بالفاعل
 هو اصطلاح بعضهم ومنهم المصنف والمراد بالصفة خبر تلك الافعال والمعنى
 انها وضعت لتقرير الفاعل وبيان تمكنه للحدث المفهوم من الخبر فينبذ
 لافرق بينها وبين الافعال التامة فانا اذا قلنا قام زيد وقلنا ايضا كان زيد
 قائما فعنى الكلام ان القيام ثابت لزيد فى الزمان الماضى فاراد الشارح
 ان يفسره على وجه يحصل به الفرق فقال (اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال
 هو تقرير الفاعل على صفة) يعنى ان الصفة وتقرير الفاعل عليها معتبر فى الافعال
 كلها لكن الفرق بين الناقصة والتامة هو كون احد المعتبرين عمدة فالعمدة فى الناقصة
 هو التقرير وحده وفى التامة هو التقرير مع الصفة وقوله (ولاشك ان هذه الصفة)
 جواب عما ورد عليه وهو أنه اذا كان ما فى موضع عبارة عن الفعل والفعل لا يخلو
 عن الحدث والفاعل والزمان لكونها اجزائه فيكون ذكر الفاعل والصفة مستدركا
 فاجاب عنه بان هذه الصفة (خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة
 فى الموضوع له) اى للافعال الناقصة (لان ذلك التقرير) اى الذى هو العمدة
 (نسبة) اى عبارة عن النسبة التى (بين الفاعل والصفة) اى بين القيام
 وبين زيد (فكل من طرفيها) اى من طرفى النسبة وهو القيام وزيد فى قام زيد
 (خارج عنها) اى عن تلك النسبة (فخرج) اى فبهذا التفسير مراده خرج
 (عن الحد) اى عن حد الافعال الناقصة (الافعال التامة لانها) اى لان الافعال
 التامة (موضوعة لصفة) اى لحدث (وتقرير الفاعل) اى وسبب الفاعل
 (عليها) اى على تلك الصفة (فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما) اى
 فى المعنى الذى (وضعت) اى تلك الافعال الناقصة (له) اى لذلك المعنى على السوية
 بلا ترجيح احدهما (لالتقرير وحده) اى العمدة ليس التقرير وحده كما فى الافعال
 الناقصة (وانما جعلنا التقرير المذكور) يعنى النسبة التى بين الفاعل
 والصفة (عمدة للموضوع له فى الافعال الناقصة لا التامة) حيث لم يقل فى التفسير
 ان التقرير هو تمام ما وضعت له بل قال هو العمدة فيما وضعت له لانه لو جعلناه
 كذلك لكان حمل الكلام على خلاف الواقع لان الموضوع له ليس يتم
 بمجرد التقرير (لاشتمالها) اى لكون الافعال الناقصة مشتملة (على معان زائدة
 على ذلك التقرير كالزمان فى الكل) اى فى كل من تلك الافعال (والانتقال
 والدوام والاستمرار فى بعضها) فان صار للانتقال وكان للدوام وما برح
 للاستمرار كما سيحىء وقوله (ولو جعل الموضوع له) اشارة الى تصحيح الحد فى

معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زارها على التقرير عن معناها وكونها قيودا لها يعني انه لو جعل الموضوع له (جزئيات ذلك التقرير) ولم يجعل زائدا وخارجا عنه كما جعلنا (فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال) اى على طريق انتقال الفاعل (اليه) اى الى المذكور فى مقام الصفة (فى الزمان الماضى) وفى يصير فى الزمان المستقبل (وكذا كل فعل منها) اى من تلك الافعال الناقصة وقوله (فلا شك) جواب لو يعنى لو جعل كذلك لاختل الحد لانه لاشك (ان كل جزئى من تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو الموضوع له والصفة) اى وان الصفة (خارجة عنه) اى عن تمام ما وضع له (فخرج الافعال التامة منها) اى من الافعال الناقصة فان الصفة التى هى الحدث والنسبة الى فاعل ما ليست بخارجة عن تمامه كذا وجهه الشارح على تقدير جعل اللام فى التقرير الفاعل صلة لوضع وقال العصام ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له مع ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلا فى الافعال التامة تكلف وتحكم انتهى * ثم اراد أن يوجهه على تقدير جعل اللام للتعليل فقال (ولا يبعد أن يجعل اللام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لاصلة لوضع) كما فى السابق وقوله (ولاشك) اشارة الى ان هذا التوجيه غير بعيد عن التوجيه السابق لانه لاشك (ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات) والصفة خارجة عن الغرض ايضا (بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها) اى من وضع التامة (مجموعهما) اى مجموع التقرير والصفة (لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت) اى الافعال التامة (عن حدها) اى عن حد الافعال الناقصة هذا ما وجهه الشارح للحد على التقريرين وفى الامتحان شرح اللب انه لا يجوز ان تكون اللام صلة لوضع والافلا يشمل صير بالتشديد بمعنى جعل معلوما ومجهولا ثم قال ولما كان تعريف الكافية شاملا للفعل التام فان ضرب مثلا وضع لاثبات الضرب وتقريره لفاعله تكلف الشراح فى الجواب ببعضهم يعنى الفاضل الهندى خص الصفة بالخبر اى بحدث خبر الفعل الناقص وبعضهم يعنى الشريف خصها بالخارجة عن مدلوله وبعضهم يعنى صاحب المتوسط والسيد عبدالله خصها بغير مدلول مصدره وشئ منها لا يفهم من اللفظ فالتقيد بالخروج اعتراف بفساد الحد مع انه يتمتع بكونه جامعا لخروج ليس حينئذ لانه ليس لتقرير الفاعل على الصفة بل على نفيها ولو اريد بالمصدر الموجود فى الاستعمال لدخل نحو تعال بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت فساد جعل ما عبارة عن الفعل ثم رد

مقاله الجامى بقوله وبعضهم فان معنى الحد أن العمدة فيما وضعت له هذه الأفعال
 هو التقرير المذكور لا غير بخلاف الفعل التام فان الصفة فيه عمدة أيضا وجعل
 الزمان والانتقال والدوام ونحوها غير عمدة وهذا التوجيه بعد عدم تمثيته
 في ليس وكونه تحكما بجعل التقرير عمدة بخلاف الزمان لاقربته له يعتد بها عليه
 فلا يلتفت اليه في الحدود ولو بدل الفاعل بالمتبداً أو بالاسم وفسر بالمتبداً بعد
 دخول الفاعل عليهما لكان أقرب انتهى ملخصا ورده العصام أيضا حيث قل
 جعل التقرير بمعنى النسبة يحتاج الى تقرير الافادة لان الغرض من وضع اللفظ
 افادة المعنى لانفسه ثم قال والواحة عندى ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان
 فائدة التأكيذ والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة
 وتأكيذ اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره
 والتزام دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة بها فتأكد النسبة
 المدلولة للحمل بدخولها عليها ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان أيضا غاية
 ان العمدة افادة التقرير بمعنى التأكيذ هذا على تقدير كون اللام للصلة واما على
 تقدير جعلها للغرض فقال فيه أيضا انه على هذا التقدير أيضا لا بد من حمل قوله
 ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل انتهى ما في حاشية العصام
 واما حكينا مقاله الفاضل في هذا المقام لكونه من مشكلات ذوى الافهام فخذ
 ماهو الواجه فيه (فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج
 الافعال التامة اصلا) (وهى) (اى الافعال الناقصة) (كان وصار واصبح
 وامسى واضحى وظل وبات وآض) بمد الهمزة (وعاد وغدا وراح وما زال وما
 انفك وما فنى) (بالهمزة) يعنى بعد التاء المكسورة (وقيل بالياء) يعنى المفتوحة
 بعد التاء (وما برح وما دام وليس) وهذا مذهب الجمهور (ولم يذكر سيويه منها)
 اى من المذكورات (سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال) اى سيويه (وما كان
 نحوهن) يعنى انه لم يحصر تلك الافعال على المذكورات بل ذكر بعضها و اشار الى
 عدم الانحصار بقوله وما كان اى والافعال التى كانت نحوهن اى مثل كان وصار وما دام
 وليس وقوله (من الفعل) بيان للنحو وقوله (مما لا يستغنى) بيان للفعل اى من
 الافعال التى لا تستغنى (عن الخبر) يعنى لا يتم بمر فوعه كلاما (والظاهر) اى الراجع من
 المذهبين اعنى الانحصار وعده (انها) اى الافعال الناقصة (غير محصورة) وقديتضمن
 كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة) وقال العصام التضمن
 ملاحظة معنى الفعل اللازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله اعماله بهذه الملاحظة
 ولا براره في مقام التفسير طريقان جعل الاصل ثابتا والمتضمن حالا فيقال في تفسير
 تم التسعة بهذا عشرة تم بهذا صائرة عشرة وثانيسهما عكس هذا يعنى بان يجعل الاصل

حالا والمتضمن ثابتا انتهى وقد اختار الشارح في التفسير الطريق الثاني حيث جعل الاصل الذي هو تم حالا وجعل المتضمن اصلا فقال (اى تصير عشرة تامة) فالتامة هو المخرج من الاصل الذى هو تم لانه صفة العشرة كما توهم وكذا اختار في قوله (وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا) حيث اخذ من كمل لفظ الكامل وجعله حالا واقام مقام كمل لفظ صار وجعل زيدا اسماله وعالما خبراله (وقد جاء) (جاء فى قولهم) وفى نسخة فى قولك وجاء فعل ماض وقوله (ماجاءت حاجتك) المراد منه لفظه وهو فاعل جاء وجملة وقد جاء معطوفة على ما قبلها فكأنه قيل قد جاءت الافعال المذكورة ناقصة وقد جاء ماجاءت حاجتك (ناقصة) اى حال كون كلمة جاء ناقصة (ضميرها) يعنى ان الضمير المؤنث المستتر تحتها (اسمها) اى اسم كلمة جاءت (وحاجتك) بالنصب (خبرها) اى خبر تلك الكلمة الناقصة * ثم وجه الشرح هذه العبارة بتوجيهات وقد اشار الشارح اليها بقوله (اما بان تكون) يعنى كونها من الافعال الناقصة اما بطريق ان تكون (ما) اى لفظة ما فى ماجاءت (نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها) اى فى تلك الكلمة (ضمير لما تقدم) اى راجع لما تقدم (من الغرارة) بالعين المعجمة من الغرورية (ونحوها) اى ونحو الغرارة من حالة تدل على الغفلة (اى لم تكن) يعنى فعناه على هذا التقدير أنه لم تكن (هذه) اى الغرارة (على قدر ما تحتاج اليه) اى الى هذا القدر فقوله (او استفهامية) معطوف على قوله ما نافية اى واما بان تكون ما فى ماجاءت استفهامية (والضمير) اى المستتر (فى ماجاءت يعود اليها) اى الى ما (واما انت) اى واما جعل ذلك الضمير مؤنثا مع كون مرجعه مذكرا (باعتبار خبرها) وهو لفظ الحاجة فانه مؤنث لفظا * ثم استشهد على جواز تأنيث الضمير باعتبار الخبر بقوله (كما فى من كانت امك) فان من فى من كانت استفهامية مرفوعة المحل على انها مبتدأ وكانت من الافعال الناقصة اسمها مستتر راجع الى من وخبرها امك والجملة خبر المبتدأ وانت ضمير كانت باعتبار خبره الذى هو الام وكذا هذا التركيب وهذا التوجيه هو ما ارتضاه الشيخ الرضى فحينئذ حاجتك بالنصب خبر جاءت وتكون الجملة خبر المبتدأ (ومعناه اية حاجة صارت حاجتك) وفيه وجود اخر ذكرها زيني زاده وهى ان تكون ما الاستفهامية منصوبة المحل خبرا مقدماتا وجاءت وحاجتك مرفوعة فاعله ثم ان الاحتمال فى حاجتك من الرفع والنصب ليس الاحتمال العقلي بل هو مبنى على الرواية قال فى معنى اللبيب زوى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبصحبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثانى ما مبتدأ واسمها ضمير ما وانت حالا على معنى ما وحاجتك خبر ما انتهى وهذا الكلام اول من قاله الخوارج

قالوه لابن عباس رضي الله تعالى عنهما حين جاء اليهم رسولا من امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه (و) (جاء ايضا) (قعدت) (ناقصة في قولهم ارهف شفرته) اي حدة سكينه (حتى قعدت اي صارت الشفرة) وفيه اشارة الى ان الضمير المستكن في قعدت راجع الى الشفرة بفتح الشين وهي السكين العظيم وقوله (كأنها) حرف تشبيه وهي مع اسمها الذي هو ضمير المؤنث وخبرها الذي هو قوله (حرية) خبر لقوله قعدت وقوله (اي ربح قصير) تفسير للحرية والمعنى انه حدة سكينه حتى صارت تلك السكين مشبهة بالربح القصير * ولما انفهم من كلام المصنف كون قعد و جاء مستعملا ناقصا في هذين التركيبين فقط وان المصنف ذهب الى مذهب من قال انه لا يتجاوز اشار الى المذهبين فقال (قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد عن الموضع الذي استعملهما العرب فيه) اي في ذلك الموضع (خلافا للفراء) فانه قال يتجاوزها الموضع الذي استعملهما العرب فيه قال المصنف الاولى اطراد جاء في مثل جاء البرق قفزين قال ارضى واجازه المصنف وقيل هو حل قال الرضى وليس بشيء لانه لا يراد ان البرجاء في حال كونه قفزين ولا معنى له ثم قال المصنف يعني في بعض تصانيفه واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فاما يطرد في الموضع الذي استعمل فيه او لا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كأننا بل يقال قعد كأنه سلطان لكونه مثل قعدت كأنها حرية كذا في بعض الحواشي والحاصل ان المصنف اختار قول الاندلسي وصاحب اللب اختار قول الفراء (و) قوله (تدخل) اذا وقع بغير واو كما في اكثر النسخ يكون خبرا بعد خبر اي وهي تدخل وقوله (هذه الافعال) اشارة الى مرجع المستتر وقوله (وما كان نحو هن) اشارة الى عموم هذا الحكم يعني والافعال الناقصة وكذا الافعال التي كانت مثلهن في كونها نواسخ المبتدأ والخبر من افعال القلوب وغيرها تدخل (على الجملة الاسمية) وقيدھا الشارح بقوله (المركبة من المبتدأ والخبر) للاحتراز عن مثل أقام زيد وما قام زيد فانهما جملتان اسميتان لكنهما ليستا بمركبتين من المبتدأ والخبر بل هما مركبتان من المبتدأ والنفاعل وقوله (لاعطاء الخبر) متعلق بتدخل ومفعول له ولذا فسره بقوله (اي لاجل اعطائها) اي اعطاء تلك الجملة وهو اشارة الى ان فاعل الاعطاء محذوف والمضاف اليه وهو قوله (الخبر) مفعوله الاول وقوله (حكم معناها) بالنصب مفعوله الثاني وقوله (اي معنى هذه الافعال) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى الافعال لاي الجملة وقوله (يعني اثره المترتب عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر الذي ترتب على ذلك المعنى يعني ان تلك الافعال انما تدخل على تلك الجملة لاجل تحصيل المقصود وهو ان تعطى تلك الافعال خبر

تلك الجملة اثره الذى ترتب على معناه (مثل صار زيد غنيا فمعنى صار) وهو الفعل الداخلى ههنا معناه (الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه) اى اثر الانتقال الذى ترتب على ذلك المعنى (ككون الخبر) وهو الغنى (منتقلا اليه) اى من المعنى الذى كان متصفا به الى المعنى الذى هو اثر معنى الانتقال (فلما دخل) اى ذلك الفعل (على الجملة الاسمية اعنى) بتلك الجملة (زيد غنى وافاد) ان ذلك الفعل (معناه الذى هو الانتقال اعطى) جواب لما يعنى ولما دخل وافاد اعطى ذلك الفعل وهو فاعله وقوله (الخبر) بالنصب مفعوله الاول وقوله (الذى هو غنى) تفسير للخبر وقوله (اثر ذلك الانتقال) بالنصب مفعوله الثانى وقوله (وهو كون الغنى منتقلا اليه) تفسير للاثر وكن الشارح اشار به الى ان اضافة الحكم الى المعنى فى قوله حكم معناها اضافة بمعنى اللام فعناه كل من الحكم ومعناه معنى على حدة وقيل الاضافة بيانية ومعناه لاعطاء الخبر حكما هو معناه والفاء فى قوله (فترفع) عاطفة وقوله ترفع معطوف على تدخل من قيل عطف المسبب على السبب يعنى انه بسبب دخول هذه الافعال على الجملة الاسمية ترفع (هذه الافعال اجزاء) (الاول) (لكونه) اى لاجل كون الجزء الاول (فاعلا) (وتنصب) (الجزء) (الثانى) (لشبهه) اى لكون الجزء الثانى مشابها (بالمفعول به فى توقف الفعل عليه) يعنى كما ان الفعل المتعدى موقوف فى تحقق معناه على المفعول به كذلك هذه الافعال موقوفة على الخبر فى كونه كلاما تاما (مثل كان زيد قائما) والفاء فى قوله (فيكون) تفصيلية يعنى ان المصنف اراد تقسيم كان الناقصة الى اقسام ثلاثة احدها ما كانت هى لثبوت خبرها لفاعلهما ماضيا والثانى بمعنى صار والثالث ما فيه ضمير الشأن فشرع فى بيان القسم الاول فقال ان كلمة كان (تكون ناقصة) فقدر الشارح كلمة (كائنة) للاشارة الى ان قوله (لثبوت) ظرف مستقر منصوب المحل على انه صفة لقوله ناقصة يعنى انها تكون الناقصة التى هى لبيان ثبوت (خبرها) اى خبر كلمة كان وقوله (الاسمها) متعلق بالثبوت وقوله (ثبوتها) للاشارة الى ان قوله (ماضيا) مفعول مطلق للثبوت وفسره بقوله (اى كائنا فى الزمان الماضى) للاشارة الى ان المراد بوصف الثبوت بالماضى كونه فى الزمان الماضى ولذا قال العصام والاولى جعل ماضيا مفعولا فيه ووجه تكثيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضى وقوله (دائما) بالنصب على انه صفة ماضيا للتقسيم يعنى ان كونه ثابتا فى الزمان الماضى اما ان يكون ماضيا دائما يعنى بالدوام انه (من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا) ومنه امثال قوله تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ وقوله (او منقطعا) عطف على قوله

دأماً يعنى واما ان يكون منقطعاً (نحو كان زيد غنياً فافتقر) يعنى انقطع
غناه بعد ثبوته له فى الزمان الماضى ولا يخفى ان القسم الاول مختص بالواجب
تعلى لان العدم السابق والانقطاع اللاحق محال فى حقه عز وجل واما
ماسواه فكله مسبوق بالعدم ولاحق الانقطاع اذ كل شئ هالك الا وجهه
والله اعلم * ثم شرع فى القسم الثانى فقال (وبمعنى صار) (عطف) يعنى ان
قوله بمعنى معطوف (على قوله لثبوت خبرها اى كان) يعنى كىة كان (تكون
ناقصة كآئنة بمعنى صار) يعنى بمعنى دال على الانتقال من صفة الى صفة لا
بمعنى ثبوت الخبر للاسم واذ كان كذلك (فهو) اى هذا العطف (من قيل
عطف احد القسمين على الآخر) يعنى من قيل عطف احد القسمين على القسم
الآخر (لا) انه من قيل عطف القسم (على ما) اى على القسم الذى (هو)
اى المعطوف (قسم منه) اى من المعطوف عليه اراد به دفع توهم كونه معطوفاً
على احد القسمين اللذين هما قسمان لكونها للثبوت اعنى قوله دأماً او منقطعاً
(كقول الشاعر * بتيها قفر والمطى كأنها * قط الحزن قد كانت فراخا
بيوضها) والباء فى بتيها بمعنى فى والتهياء بفتح المثناة الفوقية وسكون الياء
التحتية وبالمد المفازة والقفر بفتح القاف وسكون الفاء المكان الخالى والمطى
جمع مطية وهى المركب والقطا جمع قطاة وهى طائر سريع الطيران والحزن
بفتح الهاء المهملة وسكون الزاى ما غلظ من الارض وارتفع وكانت بمعنى
صارت يعنى بمعنى الانتقال من صفة الى صفة لاجمعى ثبوت الاسم مع الخبر
والبيوض جمع بيض والمعنى كنت بمفازة تحير فيها السالك والحال ان المطايا
فى سرعة سيرها كأنها قطا الحزن اى كأنها الطائر الذى يبيض فى المكان
المرتفع قد كانت بيوضها فراخا فتسرع اليها وقوله (اى صارت بيوضها
فراخا) اشارة الى ان اسم صارت هو قوله بيوضها وقوله فراخا بالنصب خبره
فقدم على اسمه وقوله (فان بيوضها) اشارة الى قرينة كونها بمعنى صارت
فانها لو كانت بمعنى كانت يقضى كون البيض باقياً فى وقت كونها فراخا
وليس كذلك فان بيوضها (لم تكن فراخا) ولا يجوز أن يقال البيض فراخ
فان الفراخية لا تثبت على البيض (بل) اى بل المعنى الجائر أنها (صارت
فراخا) اى انتقلت من البيضية الى الفراخية فلم تبق البيضية بعد كونها
فراخا * ثم شرع فى القسم الثالث فقال (ويكون) وقوله (فيها) خبر ليكون
وقوله (ضمير الشأن) اسمه (هذا) اى قوله يكون (ايضاً) كقوله بمعنى
صار (عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة ويكون فيها ضمير

الشان اسمائها واجملة الواقعة) اى وكانت الجملة التى وقعت (بعدها) اى بعد كلمة كان (خبرا مفسرا للضمير) وقال العصام وانما ذكر الشارح قوله هذا ايضا عطف الخ مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار ومقابلة لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة واجملة تفسير للضمير الشان وهو فاعلها فصرح بما هو الحق عندهم قال والاظهر أنه عطف على تكون ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثانى بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها فى جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف فى كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وزائدة بجماع عدم ظهور العمل فى جملة بعدها انتهى (كقوله * اذا مت كان الناس صنفان شامت * و آخر مثل بالذى كنت اصنع) والقريضة كون قوله صنفان مأخوذا بالالف فانه لو لم يكن فيه ضمير الشان لكان بالياء لكونه خبرا لكان ولما كان بالالف اقضى ان يكون اسم كان ضميرا تحتها وان يكون قوله الناس مبتدأ وصنفان بالرفع خبره واجملة مفسرة للضمير وقوله شامت بالرفع خبر للمحذوف من الشماتة وهو الفرح بمصيبة العدو ومثل اسم فاعل من اتى عليه بالخير والمعنى اذا مت كان الناس نوعين نوع يفرح ونوع يحزن ويثنى بذكر الذى كنت اصنعه فى حياتي * ولما فرغ من بيان اقسامها حال كونها ناقصة شرع فى كونها تامة فقال (وتكون تامة) (عطف على قوله تكون ناقصة) فان كونها تامة مقابل لكونها ناقصة (اى كان) يعنى كلمة كان (تكون تامة) وقوله (تم بالمرفوع) صفة كاشفة يعنى ان معنى كونها تامة انها تم بمرفوعها (من غير حاجة الى منصوبها) اى الى خبر منصوب يعين مادة الفعل المذكور وقوله (بمعنى ثبت) صفة ناتمة اى ملايسة بمعنى ثبت (ووقع) فان مصدر كان هو الكون وهو مرادف معنى الثبوت والوقوع واذا انفهم هذا المصدر الثابت على مرفوعه من لفظها لا يحتاج الى ذكر منصوب يدل على المصدر الثابت عليه (كقولهم كانت الكائنة) اى ثبت ما ثبت ووقع ما وقع (و) كقولهم (المقدر كائن) اى ما قدر فى الانزل ثابت وواقع (وكقوله تعالى كئن فيكون) اى اظهر واوجد وقال العصام ان قوله كن فى موقع الايجاب بمعنى اثبت فعناد اذا قلنا اوجد فيوجد وفى موقع جعل شئ موصوفا بشئ بمعنى كن كذا بل يحتمل ان تكون فى الجميع ناقصة وتكون بمعنى الايجاب وايضا بمعنى كن موجودا انتهى (و) (تكون) (زائدة) وانما وسط الشارح قوله تكون للاشارة الى انه معطوف على قوله تامة يعنى ان كان كما تكون تامة تكون ايضا زائدة (وهى) اى الزائدة (التي وجودها وعدمها) سواء وقوله (لايخل) صفة كاشفة لها يعنى ان معنى كون وجودها وعدمها سواء ان وجودها

وعدمها لا يخل (بالمعنى الاصلى) اى المعنى الذى استفيد من مدخولها قبل
 زيادتها يعنى ان اصل المعنى لا يزيد بزيادتها ولا ينقص بنقصانها بل هو باق على
 الحالين (كقوله تعالى) حكاية عن قول قوم عيسى عليه السلام (كيف تكلم
 من كان فى المهد صبيا اى كيف تكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا) وفى هذا
 التفسير اشارة الى ان قوله صبيا حال لانه خبر منصوب (فكان زائدة) اى
 هنا (لتحسين اللفظ) لا لافادة معنى زائد وقوله (اذليس المعنى على المتضى)
 دليل على كونها زائدة يعنى انها لو لم تكن زائدة لدل على المعنى الذى وجد فى الرمان
 الماضى ولو دل على هذا المعنى لكان المراد انه كان فى الزمان الماضى فى المهد
 لا فى حال التكلم وليس كذلك فانه فى المهد حال التكلم وليس المراد انه كان
 فى الزمان الماضى فى المهد فانه خلاف المقصود (وانما ذكر) اى المصنف
 (هذين القسمين) اى كونها تامة وزائدة (مع كونها) اى مع كون لفظه
 كان فى القسمين (غير ناقصة) وهذا اشارة الى دفع توهم الاستدراك فى ايراد
 المصنف هذين القسمين يعنى ان المقصود من المقام بيان كونها ناقصة فكونها تامة
 او زائدة ليس بمقصود فم ذكرها المصنف فاجاب بقوله وانما ذكرها (استيفاء
 لجميع حالاتها واستعمالها) اى ليكون الذكر مستوفى بحيث لا يبقى حال او استعمال
 لم يذكر ههنا سواء كان مقصودا من الباب اولا وفى العصاه ان كونها زائدة مختص
 بلفظ كان اى بلفظ ماضيه بخلاف ما سبق يعنى من كونها تامة وغيرها فانها
 شاملة لجميع اقسامها من مضارع وامره واسم فاعله * وما فرغ من بيان معنى كان
 واقسامها شرع فى بيان معانى سائر اخواتها فقال (وصار) يعنى ان كلمة صار
 تكون (للانتقال) اى لبيان ان مرفوعها انتقل الى منصوبها * ثم فصل ذلك
 الانتقال فقال (اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما) يعنى الانتقال من صفة اجهد
 الى العلم (واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا) اى انتقال من حقيقة الظبية
 الى حقيقة الخزفية (وتكون) اى وكلمة صار كما تكون ناقصة تكون ايضا (تامة
 بمعنى الانتقال) اى اذا اريد به الانتقال (من مكان الى مكان) من غير تحول
 الفعل (او من ذات الى ذات) فتكون حينئذ بمعنى النقل وذهب (ويتعدى حينئذ
 بالى نحو صار زيد الى بلد كذا) اى ذهب وهذا مثال للانتقال من مكان الى مكان
 (او من بكر الى عمرو) اى انتقال هذا مثال للانتقال من ذات الى ذات * ثم ذكر
 ملحقاته بقوله (ويلحق بصار مثل ال) بمد الهمزة (ورجع واستحال وتحوّل) واراد
 قال الله تعالى فارتد بصيرا) اى صار بصيرا يعنى انه انتقل من صفة كونه غير بصير
 الى صفة البصير التى هو كان عليها من قبل يعنى ان يعقوب عليه السلام كان
 بصيرا ثم ابيضت عيناه بالحرز على يوسف فلما اتى عليه قيضه رجع بصره

الاول بزوال الابيضاض ولذا عبر بارتد للإشارة الى بصره القديم وزوال العارض والله اعلم بالصواب (وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة * وقال * فيالك من نعمي تحولن ابؤسا) قوله تستحيل اى تصير العداوة مودة اى تنتقل منها اليها وقوله من نعمي بضم النون اى النعمة وكذا البؤس بضم الباء جمعه ابؤس من قولهم يوم بؤس ويوم نعم كذا فى الصحاح وقوله فيالك استغائة من اجل تحول النعمى بالضم وهى النعمة وضمير تحولن اليه لارادة المتعددة بالمقدر كذا فى العصام وكان المعنى انه قال ان العداوة التى بينى وبينك تنتقل الى المودة فاجاب بقوله فيالك انت اخبرت خلاف ما اطلب فان العداوة كانت نعمة والمودة كانت بؤسا ونعمة واذا كان الامر كما قلت تحولت النعم التى هى العداوة الى النقم التى هى المودة والله اعلم * ثم شرع فى بيان صنف آخر من الافعال الناقصة فقال (واصبح وامسى واضحى) (تكون) (لاقتران مضمون الجملة باوقاتها) وقوله (مدلول عليها) بالجر صفة للاوقات يعنى ان الافعال الثلاثة موضوعة لاجل بيان اقتران نبوت منصوباتها لرفوعاتها بالازمنة التى دلت تلك الافعال على تلك الازمنة (بموادها) وهى الصباح والمساء والضحى (لا) انها لاقترانها بالاوقات التى دلت عليها (بصورها) لان الاوقات التى تدل عليها بصورها مشتركة فى جميع الافعال سواء كانت ناقصة او لا اعنى الزمان هو مدلول الفعل (مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول) وهو اصبح (يدل على اقتران مضمون الجملة وهو) اى المضمون (قيام زيد) يعنى القيام الذى دل عليه القائم الثابت لزيد مقارن (بوقت الصباح) الذى دل عليه اصبح بمادته (وعلى هذا القياس المثالان الاخيران) يعنى بهما امسى واضحى فمعنى امسى زيد مسرورا ان مسرور زيد مقارن بوقت المساء ومعنى اضحى زيد حزينا ان حزنه مقارن بوقت الضحى (و) (تكون) اى تلك الافعال (بمعنى صار) (نحو اصبح اوامسى او اضحى زيد غنيا اى صار) يعنى معناه صار زيد غنيا و اشار بقوله (وليس المراد) الى انه اذا كانت تلك الافعال بمعنى صار لا يكون المراد منها (انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة) يعنى ان مضمون الجملة ليس مقارنا بالاوقات المذكورة كما كانت كذلك فى الاول بل المراد منها حينئذ انها لا تدل على هذه الاوقات اصلا والام يحصل الفرق بين الاعتبارين (و) (تكون) اى تلك الافعال الثلاثة كما تكون ناقصة بالمعنيين الاولين تكون (تامة) كائنة (بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح) والفرق بين كونها ناقصة وبين كونها تامة مع الدلالة على الاقتران بتلك الاوقات انها اذا كانت ناقصة يكون معنى الدلالة

على دخول الخبر في هذه الاوقات فاذا قلت اصبح زيد علما كان المعنى ان العلم منسوب الى زيد في وقت الصباح دون غيره من الاوقات واذا كانت تامة يكون معناها ان فاعلها داخل في هذه الاوقات كذا ذكره المصنف في شرح المفصل ثم شرع في بيان صنف آخر منها فقال ﴿ وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقيهما ﴾ (فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له) اي لزيد (ذلك) اي السير (في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله) (وبمعنى صار) اي ويكون هذان الفعلان ملاسبين بمعنى صار (نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اي صار) زيد غنيا وبات فقيرا يعني بلا دلالة على هذين الوقين ايضا (وقد جيء هذان الفعلان) اي ظل وبات (تامين ايضا) يعني كما جاءت الافعال الثلاثة الاول (نحو ظلت بمكان كذا وت مبيتا طيبا) اي دخلت في النهار ودخلت في الليل بمبيت طيب (لكن لما كان مجيئهما) اي مجيئ الفعلين اعني ظل وبات حال كونهما (تامين في غاية القلة جعله) جواب لما اي لما كانا كذلك جعل المصنف مجيئهما تامين (في حكم العدم ولذلك) اي ولكونه في حكم العدم للقلة (لم يذكرها) اي لم يذكر المصنف اباهما (تامين) كما ذكر في الثلاثة الاول بل اكتفى بذكر مجيئهما للمعنيين فقط (وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة) مع كونهما مشتركين في المعنى * ولما ترك المصنف ايضا ذكر افعال اخرى من الافعال الناقصة اراد الشارح ذكرها وبيان وجه تركها فقال (وآس) بمد الهمزة (وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار) يعني لهذه الاربعة معنيان احدهما معنى صار واذا كانت بمعناه تكون ناقصة وثانيهما كونها تامة واليه اشار بقوله (وتامة) اي هي تامة اذا كانت بمعنى الرجوع (في مثل قولك آس او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا) اي وكذا غدا وراح يكونان تامين اذا كان معنى غدا (اذا مشى في وقت العداة و) معنى (راح اذا مشى في وقت الرواح وهو) اي وقت الرواح (مابعد الزوال الى الليل) والحاصل انه اذا كان الاولان بمعنى رجع والآخران بمعنى مشى تكون تامة وقوله (واسقط المصنف) بيان لنكتة تركه يعني ان المصنف اسقط (ذكر هذه الافعال الاربعة) يعني آس وعاد وغدا وراح (من الين) اي بين الافعال الناقصة (في مقام التفصيل) اي مقام تفصيل كل واحد منها بالوجوه المختصة بها (مع ذكرها في مقام الاجمال) مع انه لم يسقط سائر ما ذكره في الاجمال فالظاهر ان يذكرها ايضا (فكان الوجه) بتشديد النون يعني اظن ان الوجه (في ذلك) اي في اسقاطها (انها) اي الافعال الاربعة ليست معدودة منها بالاصالة بل هي (من الملحقات ولذا) اي والشاهد على كونها من الملحقات انه (لم يذكرها

صاحب المفضل) وفي عدم ذكرها دلالة عليه (وقال صاحب اللباب) اى وصرح صاحب اللباب بقوله (والحق بها أض وعاد وغدا وراح) وفي هذا صراحة عليه (فاسقطها) اى المص (من الين اشارة) اى لقصد الاشارة (الى عدم الاعتداد) اى الى عدم اعتبار النجاة (بها) اى بتلك الاربعة وانما يعتبروها (لانها من المالحقات) ثم شرع في نوع آخر منها وهو ما فى اوله لفظ ما فقال (وما زال) ولما احتمل لفظ زال اشتراكا اشار الى تعيين ما هو المراد ههنا فقال (من زال يزال) يعنى مما كان مضارعه يزال (لا) انه مأخوذ (من زال) الذى كان مضارعه (يزول فانها) اى لان ما كان مضارعهها يزول (تامة) لانا قصة وفي الصحاح زال الشيء من مكانه يزول زوا او ما زال فلان يفعل كذا انتهى (وما برح) بفتح الراء (بمعناه من برح اى زال) اى بمعنى ما زال يقال ما برح زيد يفعل كذا اى ما زال (ومنه) اى من هذا القبيل (البارحة ليلية الماضية) وهى اقرب ليلية ماضية يقال لها لزوا لها (وما فتى) (ايضا بمعناه) وفي الصحاح وما فتى اى ما زال وما برح ويخص بالجد وقوله تعالى ﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾ اى ما تفتأ يعنى ما زال فى ذكره (وما انفك) وفي الصحاح ما انفك فلان قائما اى ما زال قائما وانما لم يقل بمعناه كما قال فى الاولين لان الزوال ههنا مدلوله اللزومى الانفكاك ولذا اشار الى معناه الاصلى الذى دل عليه بالمطابقة بقوله (اى ما انفصل) وقوله (لاستمرار خبرها) ظرف مستقر خبر لامبتداء المحذوف يعنى تلك الافعال الاربعة المنفيات موضوعة لافادة معنى نسبي وهو كون خبرها (اى خبر تلك الافعال) مستمرا (لفاعلها) اى لفاعل تلك الافعال * ولما قال المصنف ههنا لفاعلها ولم يقل لاسمها وعبر عنه بالفاعل اشار بعضهم الى بيان فائده هذا التعبير وتقله الشارح بقوله (قيل سمي اسمها فاعلا) اى عبر المصنف عن الأسم بالفاعل (تنبيهها) اى قصدا للتنبيه (على ان اسمها) اى اسم تلك الافعال (ليس بقسم على حدة من المرفوعات) لان اسمها فى الحقيقة فاعل خبرها واذا قلنا كان زيد قائما فزيد فاعل القيام لفاعل كان فكأنه قال ان اطلاق الاسم عليه اصطلاح لانه قسم بنفسه من المرفوعات ولذا لم يعده المصنف من المرفوعات وقوله (كأن خبرها قسم) خبر ليس يعنى ليس اسمها مثل خبرها فى كونه معدودا لان خبرها قسم (على حدة) اى برأسه من غير تبعية لآخر (من المنصوبات) من حيث انه ركن من الكلام لا تتم الفائدة بدونه بخلاف غيره من المفعولات فانه تتم الفائدة بدونه والحاصل ان مراد هذا القائل ان اسماء الافعال الناقصة داخلة فى تعريف الفاعل فانه يصدق عليه انه ما اسند اليه الفعل الخ فكل ما هو يصدق عليه هذا يجوز أن يطلق عليه الفاعل ولهذا لم يعده المصنف

في المرفوعات اسم كان واخوانها واما الخبر فلكونه مخالفا للمفعول من حيث انه ركن والمفعول ليس بركن عدّه من المنصوبات حيث قال خبر كان واخوانها والله اعلم وانما اورد الشارح هذه التكنة بطريق الحكاية ولم يلتزمه وانا بصيغة التمرّض لاتبانه في غير محله لان محله في قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وقال العصام ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة اختصاص الاطلاق ببعض الافعال ثم قال ونحن نقول نبه في هذا الكلام بجمع الخبر مع الفاعل بمعنى حيث قل لاستمرار خبرها لفاعلها بخلاف قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة فانه لم يقل فيه لتقرير الفاعل على خبر فلا يلزم هذا التنبيه هناك بخلاف هذا المقام فانه لما جمع بينهما احتاج الى التنبيه على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر على اصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلا مسمى باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما كما لا يسمى الخبر مفعولا وغيره انتهى ملخصا وقوله (مذ) مبنى على السكون ظرف من الظروف المبينة اما بمعنى اول المدة وهو مبتدأ عند المصنف او خبر مقدم عند الزجاج وما بعده خبر مبتدأ وقوله (قبه) من قبل يقبل كعلم يعلم ماض من القبول وفاعله مستكن راجع الى الفاعل والضمير الراجع الى الخبر منصوب المحل مفعول كما فسره بقوله (اي قبل فاعلها خبرها) وعند اكثر الكوفيين مذ منصوب المحل مفعول فيه للاستمرار وجملة قبله مجرورة المحل مضاف اليها لمذ وفي شرح التسهيل لابن مالك وهذا هو الصحيح وهكذا في شرح لب الالباب للسيد عبد الله كذا في المعرب فغناء على الاول ان اول مدة الاستمرار زمان قبل فاعلها خبرها اي صار حال لقبوله وعلى مذهب الكوفيين ان الاستمرار حاصل في زمان صار الفاعل صالحا لقبوله الخبر (اي من وقت) وهذا تفسير لمذ يعني ان المراد بقوله مذ قبله ان الخبر مستمر للفاعل وابتداء ذلك الاستمرار هو الزمان الذي (يمكن ان يقبله) اي ان يقبل الفاعل ذلك الخبر (عادة) اي في العادة لا في العقل (فمعي مازال زيد اميرا استمرت امارته) اي المفهومة من الخبر الذي هو اميرا (من زمان قابليته وصلاحيته للامارة) فقوله وصلاحيته عطف تفسير للقابلية واشارة الى ان المراد بالقابلية هو الصلاحية لا كونه قابلا له بالفعل وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيام الامارة به في ذلك الوقت لا من حالة الصباوة فانه لو كان زيد اميرا حين ولادته يصدق عليه انه متصف بالامارة لكنه لا يقدر على التصرف بان يأمر او ينهى وليس المراد منه انه مستمر من وقت تقلدها وهذا بيان لفائدة قوله مذ قبله ليحصل الاحتراز عن الوهم المذكور * ثم شرع

في بيان وجه دلالة تلك الافعال على الاستمرار فقال (اما دلالتها) اى وجه دلالة تلك الافعال (على الاستمرار فلان النفي مأخوذ) اى فلكون النفي مأخوذاً (في معاني هذه الافعال) وهو ظاهر (فاذا دخلت ادوات النفي عليها) اى على تلك الافعال (كانت معانيها) اى معاني تلك الافعال (نفي النفي) لان معاني كل منها دالة على النفي وهو الزوال والانفصال فاذا ادخلت عليه حرف النفي يكون نفي النفي اعنى نفي الزوال والانفصال (ونفي النفي) اى القاعدة العقلية ان نفي النفي (استمرار الثبوت) وذلك ان استمرار العدم لا يقتصر الى سبب بخلاف استمرار الوجود وقوله (واعتبار الصلاحية) شروع في بيان فائدة قوله مذقبه يعنى كأنه قيل ان الاستمرار مدلول لتلك الافعال وهذا ظاهر واما دلالتها على الصلاحية فليست بمدلولها ولا اعتبروها فقال واعتبار الصلاحية (والقابلية معلوم عقلاً) اى بمعونة العادة والحاصل ان الفرق بين الدالتين هو ان الاولى وضعية اى داخلة والثانية عقلية اى خارجة وقال الحسام وجعل هذه الدلالة خارجة عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف مما لا مقتضى له انتهى يعنى ان المصنف لما قيد بقوله مذقبه اقتضى عدم التفريق بين الدالتين لاعتباره القيد مع القيد ويمكن ان يجاب ان مراده تحقيق للواقع لان تفسير الكلام المصنف يعنى انه في الواقع كذا (ويلزمها) (اى هذه الافعال الاربعة) تفسير للضمير المنصوب وقوله (اذا اريد بها استمرار الثبوت) اشارة الى ان ذلك اللزوم ليس بال لازم لها بل هو لازم لارادة الاستمرار منها وحين كونها افعالاً ناقصة (النفي) وهو بالرفع فاعل يلزمها ثم اشار الى تعميم النفي بقوله (بدخول ادواته) اى ادوات النفي (عليها) اى على تلك الافعال (لفظاً وهو) اى وكونه لفظاً (ظاهر) كما كانت الافعال على صورة ما ذكرت في المتن (او تقديره كقوله تعالى) حكاية لكلام اخوة يوسف لابيهم يعقوب عليه السلام (تالله تفتأ تذكر يوسف اى لا تفتأ) ولا تزال وانما لزوم النفي (فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها) اى على تلك الافعال (لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها) (ومادام) وهو مبتدأ اى كلمة مادام وقوله (لتوقيت امر) ظرف مستقر خبره (اى تعيينه) تفسير للتوقيت يعنى المراد بالتوقيت تعيين امر اى امر خارج عن الفعل مذكور قبلها (بمدة ثبوت خبرها) اى مضمون خبر تلك الكلمة وقوله (لفاعلاها) متعلق بالثبوت يعنى ذكر كلمة مادام لافادة بيان وقت امر وتعيينه بوقت امتداد كون الخبر ثابتاً للفاعل (بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له) اى لذلك الامر (وذلك) اى افادة ذلك المراد

دالاتها على الوقت حصل به (لان لفظه ما) في مادام (مصدرية فهي)
اي كلمة ما (مع مابعدھا في تأويل المصدر) يعنى ان المصدريّة موصولة
حرفية وما بعدها من الفعل صلتهما والموصول مع الصلة في تأويل المصدر
(وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله) اي قبل لفظ ما (فلا بد
هناك من حصول كلام) اي لزم هناك حصول كلام مركب من المجموع بحيث
(يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله) اي مفيدا لما اراده المتكلم وقال عصام
الدين رحمه الله ان قوله وتقدير الزمان الخ يفيد أن تقدير الزمان لكونه من
المصادر وليس كذلك بل تقدير الزمان من خواص كلمة ما في دام لالكونه
مصدرا فان مادام صار علما في تقدير الزمان حتى يمنع ذكر الزمان معه وليس الامر
بهذه المثابة في شيء من المصادر انتهى وقوله (ومن ثم) متعلق بقوله احتاج
(اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها) (احتاج) اي
احتاج لفظ مادام (الى) (وجود) (كلام) (مستقل بالافادة) وقوله
(لانه) متعلق باحتاج اي انما احتاج اليه لان لفظ مادام (حينئذ) اي حين
كونه كما ذكرنا (مع اسمه وخبره) (ظرف) اي لذلك الامر (والظرف فضلة)
اي ليس بعمدة في الكلام وقوله (غير مستقل بالافادة) صفة كاشفة للفضلة او
خبر بعد خبر (مثل اجلس مادام زيد جالسا) فقوله اجلس هو الامر الذي
اريد تعيينه وقوله مادام ظرفية (اي اجلس مدة دوام جلوس زيد) والغناء
في قوله (فمادام) تفرعية (لم يشفع مادام) وفي هذا الكلام ظرافة ظاهرة فان
المراد تاماد الاول معناه وقوله لم يشفع على صيغة المجهول من التشفيع وهو
جعل الشيء زوجا للآخر وقوله مادام المراد لفظه وهو نائب فاعل يشفع والجملة
صلة ما في مادام الاول وهو ظرف لقوله لا يفيد وقوله (باجلس) متعلق بلم
يشفع وقوله (ولم يحصل من المجموع كلام مستقل) عطف على لم يشفع عطف
بيان وقوله (لا يفيد) هو الامر الذي اريد توقيته يعنى ان قولنا في المثال المذكور
وهو مادام زيد جالسا لا يفيد (فائدة تامة) وقت عدم تزويج لفظ مادام بلفظ
اجلس وتفريقه به وقوله (بخلاف الافعال المصدرة) اشارة الى الفرق بين مادام
وبين سائر المائيات من الافعال فان سائر الافعال التي تصدر (بحرف النفي) ليس كذلك
وقوله (فانها) اشارة الى محل الفرق وهو أن سائر الافعال (مع اسمائها واخبارها
كلام مستقل بالافادة) واذا كان مستقلا (فلا حاجة الى وجود كلام) اي آخر
منها (وراءها) اي وراء تلك الافعال (وليس) وهو مبتدأ وفي الصحاح ان ليس كلمة
نفي وهو فعل ماض واصلها ليس بكسر الياء فسكنت استقلا ولم تقلب الفا لانها

لا تصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال والدليل على انها فعل قولهم لست ولستما ولستم كقولهم ضربت وضربتما وضربتتم انتهى وقوله ﴿لنفي مضمون الجملة﴾ ظرف مستقر خبره وقوله ﴿حالا﴾ بالنصب على انه مفعول فيه للنفي (اي في الحال) يعنى ان لفظ ليس الذى هو معدود من الافعال الناقصة كائن لنفي مضمون الجملة التى فيها مرفوعه ومنصوبه في زمان الحال يعنى هو المتبادر منه سواء كان مثبتا في الماضي والمستقبل اولا (مثل ليس زيد قائما) فان مضمون الجملة هو قيام زيد وهو منى في الحال (اي الآن وهذا) اى تعيين وضعه وتخصيصه في زمان الحال هو (مذهب الجمهور) اى غير سيويه واختاره المصنف (وقيل) وقوله (هى لنفي مضمون الجملة) اشارة الى ان قواه ﴿مطلقا﴾ معطوف على قوله حالا والى ان محل الخلاف هو فقط لامع ما قبله وقوله (ولذلك) اشارة الى دليل ذلك القائل يعنى ان كلمة ليس لكونها غير دالة بخصوصها بزمان الحال (يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خالق الله مثله) فان اطلاق المنى ماض من وقت التكلم وليس بمتمد الى وقت الاخبار (وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الاي يوم يأتهم ليس مصروفا عنهم) فان نفي الصرف في يوم القيمة وهو استقبال بالنسبة الى وقت النزول (وهو) اى هذا المذهب (مذهب سيويه) ثم شرع في بيان مسئلة منقسمة الى انواع تلك الافعال وهى جواز تقديم اخبارها على اسمائها وعلى انفسها فقال ﴿ويجوز تقديم اخبارها﴾ (اى اخبار الافعال الناقصة) وانما فسر الضمير به الاشارة الى شمول هذه المسئلة حيث اكد المصنف هذا الشمول بقوله (كلها) وقوله (على اسمائها) متعاق بالتقديم وقوله (اذ ليس فيها) اشارة الى دليل الجواز يعنى ان جواز تقديمها لعدم المانع للتقديم المذكور لانه ليس في هذه المسئلة (الاتقديم المنصوب على المرفوع فيما) اى في المعمولات اتى (عامله فعل) وهذا غير مضر بل هو جائز في ما بين سائر معمولات الفعل * ولما احتمل الجواز ههنا الى معين احدهما الامكان الخاص والآخر الامكان العام اشار الى انه ان اريد الاول يحتاج الى قيد وان اريد الثاني يحتاج الى قيد آخر فقال (فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه) اى ان اريد به استواء الطرفين على ما هو مقتضى الامكان الخاص (فينبى ان يقيد) اى الجواز (بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى) يعنى انه يجوز تقديمها ما لم يعرض شئ يقتضى (تقديمها) اى تقديم اخبارها (عليها) اى على اسمائها وانما ينبى ان يقيد به ليخرج ما اذا عرض ما يقتضى التقديم والتأخر لانه حينئذ يكون التقديم والتأخير واجبا لاجزا فيحصل ارادة

ذلك الامكان اعنى استواء الطرفين لانه حين وجود ذلك المقتضى يجب تقديمها
 ويمتنع تأخيرها على الاصل (نحو كم كان مالك) فان كلمة كم خبر كان فيجب تقديمها
 على نفسها فضلا عن اسمها لاقتضائها الصدارة حينئذ لم يحجز تأخيرها وقراءته
 على الاصل وقال العصام الظاهر أن هذا بمنزل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم
 الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم هذا
 يتجه على قوله قسم يجوز انتهى وقوله (او تأخيرها عنها) بالنصب معصوف على
 قوله تقديمها يعنى او لم يعرض ما يقتضى تأخيرها (نحو صار عدوى صديقى) فانه
 لما اتى اعراب الجزئين وانتفت التمرينة ايضا وجب تقديم اسمائها على اخبارها
 فوجب التأخير وامتنع التقديم (وان اريد به) اى بالجواز (نفي الضرورة عن جانب
 العدم فقط) يعنى لا عن جانب الوجود على ما هو مقتضى الامكان العام المقابل
 للامتناع لا بمعنى الامكان الخاص المقابل للوجوب (فيجب ان يقيد) اى الجواز
 (يمثل قولنا اذا لم يمنع مانع) يعنى لا يحتاج الى التقييد بما ذكر لان الصورة
 المذكورة ايضا من صور الجواز بالمعنى المذكور لكن ينبغي ان يقيد بما لم يمنع
 (من التقديم) مانع (وحيثئذ) اى حين اريد بالجواز نفي الضرورة عن جانب
 العدم باعتبار القيد المذكور اعنى ما لم يمنع مانع (يجوز ان يكون واجبا كالمثال
 المذكور) يعنى نحو كم كان مالك وامثاله ويجوز أن يكون جازئا كما اذا لم يعرض
 هذا المقتضى وقال العصام يمكن ان يختار الشق الاول ويراد به تجوز تقديم
 اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا تمتنع عن التقديم والموانع العارضة قد علم
 حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا انتهى قلت ولهذا لم يذكر صاحب اللب
 هذه الامثلة وقال في شرحه انه لم يذكر جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره
 اذ لو نظر الى الاصل فقد مر جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولو الى الحال فقد علم
 جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه انتهى ما وجهه صاحب الامتحان
 * ولما فرغ المصنف من تقسيم الافعال الناقصة بحسب ذاتها شرع في بيان تقسيمها
 بالنسبة الى جواز تقديم اخبارها عليها وعدم جوازها فقال (وهى) وفسر
 الشارح مرجع ذلك الضمير بقوله (اى الافعال الناقصة) وترك ما هو الانسب
 وهو رجوعه الى الاخبار من قوله وهو من كان الى راح يقتضى ان يصرف
 الارجاع اليها كذا فى العصام يعنى انه لو رجع الضمير الى الاخبار لم يحجز حينئذ
 ارجاع ضمير هو الى القسم لان المقسم خلاف القسم لان المقسم ان كان خبرا لم يحجز
 ان يقال ان قسما من الخبر هو كان واخواتها لان كان ليس قسما من الاخبار بل هو
 قسم من الافعال وقوله (في تقديمها) متعلق بالخبر وهو قوله على ثلاثة
 اقسام (اى في تقديم اخبارها) وفيه اشارة الى منشأ هذا التقسيم يعنى انها

مقسمة عليها بسبب تقديم اخبارها (عليها) (اي على تلك الافعال) وقوله
(واقعة) اشارة الى ان قوله (على ثلاثة اقسام) خبر للمبتدأ وقوله (قسم)
بالجر بدل بعض من ثلاثة اقسام المحذوف العائد او بالرفع اما لكونه خبرا عن المبتدأ
المحذوف اي الاول قسم واما لكونه مبتدأ بتقدير الصفة اي كائن منها
مخبر عنه يكون قوله (يجوز) خبرا له كما كان على التقدير الاول صفة له يعنى
ان قسما من الثلاثة يجوز (تقديم اخبارها) اي اخبار تلك الافعال (عليها)
اي على تلك الافعال (وهو) اي ذلك القسم وهو مبتدأ وقوله (من كان)
ظرف مستقر خبره اي من لفظ كان متبوعا (الى راح) (وهو) اي هذا القسم (احد
عشر فعلا) يعنى بها كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد
وغدا وراح وقوله (لكونها) بيان لعل الجواز يعنى انما يجوز تقديمها في المذكورات
لكون المذكورات (افعلا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال)
يعنى ان ذلك الجواز لا يحتاج الى علة فان كون تقديم المنصوب على المرفوع
جائزا بدعي (اقوتها) اي لكون الافعال قوية في العمل لاصالتها وقوله
(وقسم) بالجر او بالرفع عطف على القسم الاول اي وقسم من الثلاثة (لايجوز)
(تقديم اخبارها عليها) اي يمتنع (وهو) (اي هذا القسم) (ما) اي فعل
(في اوله) اي وقع في اول ذلك الفعل وهو ظرف مستقر صفة او صلة لما وقوله
ما فاعل الظرف والمراد به كنهه واليه اشار بقوله اي (كلمة) (ما) وانما فسرته
بالكلمة ولم يقل لفظ ما لئلا يتقضى بما الزائدة فانها واقعة في اول تلك الافعال
ولو قال لفظ ما كان شاملا لها لكون اللفظ شاملا للمهمات وكذا لو قال حرف ما
لم يكن شاملا للمصدرية ولو قال اسم ما لم يكن شاملا للنافية والتعير الشامل لهما
هو الكلمة واشتر اليه بقوله (نافية كانت او مصدرية) يعنى ان كلمة ما الواقعة
في اولها سواء كانت نافية كما في نحو ما زال او مصدرية كما في ما دام تمتع جواز تقديم
اخبارها عليها (اما) يعنى اما منعها (اذا كانت) اي تلك الكلمة (نافية فلا تمتع
تقديم ما) اي تقديم المعمول الذى يقع (في حيز النفي) اي في محل بعده يعنى
للقاعدة المقررة وهي تقديم معمول ما يقع في حيز النفي تمتع وانما يمتنع ذلك
(لانه) اي لكون حرف النفي (يقضى التصدير) اي يجب ان يتصدر في الكلام
ولو قدم الخبر على الفعل يلزم تقديمه على ما ايضا لا تمتع الفصل بينه وبين من دخوله
مخبر عنه يلزم تقدمه على ما وحده الصدارة (واما) منعها (اذا كانت)
اي تلك الكلمة (مصدرية فلا تمتع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر)
ولما كان هذا الحكم متفقا عليه للجمهور ولم يخالفهم الا ابن كيسان اراد المصنف
ان يذكر ذلك الخلاف وقدر الشارح قوله (ويخالف هذا الحكم) ليكون اشارة

الى ان قوله (خلافا) مفعول مطلق حذف فعله ومراد الشارح بقوله (ثابتا)
 الاشارة الى ان اللام في قوله (لابن كيسان) متعلق بثابتا المتقدر لانه متعلق
 بالخلاف فانه لو كان متعلقا به يلزم ان يكون الجمهور مخالفا وابن كيسان مخالفا له
 وليس كذلك بل الامر بالعكس فتفظن كما اشار اليه بقوله (بان يكون هذا الخلاف
 واقعا ظاهرا من جانبه) اي من جانب ابن كيسان (لامن جانب الجمهور كما يقتضيه)
 اي كما يقتضى كون الخلاف من الجانبين (باب المفاعلة) وهو تعبيره بالخلاف
 بمعنى المخالفة ولم يعبر بالاختلاف كما في القسم الآتي فان باب المفاعلة للمشاركة
 فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا في اصل الفعل وقوله (لتقدمهم) اشارة
 الى دليل كون ابن كيسان مخالفا للجمهور لانه بالعكس يعني انما كان المخالف
 هو لكون الجمهور متقدما عليه ومتفقا على ذلك الحكم (فكأنه) يعني فصار ذلك
 الخلاف مشابها بحكم (للمخالفة منهم) اي من احد من الجمهور (وذلك الخلاف)
 اي الذى ذكره المصنف او الذى وقع (منه) اي انما صار من ابن كيسان وقوله
 (في غير مادام) اما متعلق وظرف لقوله ثابتا لابن كيسان او خبر لم حذف يعنى
 هذا الخلاف الثابت في غير مادام يعنى في الافعال التى في اولها ما نافية لا فيما وقع
 في اولها ما المصدرية فان ابن كيسان مع الجمهور فيها في عدة جواز التقدم وانما
 فرق ابن كيسان وجواز التقديم في ما النافية ولم يجوزده في المصدرية (لان اداة
 النفي لما دخلت على الفعل الذى معناه النفي) يعنى زان وانعت وانفصل كما عرفت
 (افادت) اي تلك الاداة (الثبوت) لما مر من ان نفي ابي اثبات فتكون تلك
 الافعال افعالا ثبوتية لا نفي قبلها فيكون معنى مازال واحواته معنى ثبت واستمر
 (فصار بمنزلة كان) اي صار ذلك المجموع من اداة النفي والفعل المنفي بمنزلة
 فعل ثبوتى واذا كانت احوالها كذلك (فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي) اي
 فلا يجزى هذا الدليل عليها حتى يلزم التقدم المعتنع وانما يلزم تقديم ما في حيز
 الثابت عليه وهو جازم جدا لان تلك الافعال وان كانت في ظاهرها منفية
 بحسب اللفظ لكنها ليست بمنفية (بحسب المعنى) بخلاف غيرها فانها ليست
 كذلك فيجوزى عليها الدليل السابق والحاصل ان مبنى دليل الجمهور انهم اطلقوا
 على تلك الافعال افعالا منفية نظرا الى اللفظ ودليل الخالف انه اطلق عليها
 افعالا مثبتة نظرا الى المعنى (وقسم) وهو ايضا باحر او بالرفع معطوف على
 ما قبله اي قسم من الثلاثة وقوله (مختلف) بفتح اللام اسم مفعول اما بالجر
 صفة قسم واما بالرفع صفة او خبر ونائب فاعله قوله (فيه) اي في هذا القسم
 وقوله (ظهر فيه الخلاف) تفسير لقوله مختلف يعنى ان قوله مختلف
 يدل بدلالة ظاهرة على ان هذا الخلاف ليس كما سبق بل انه ناشئ من الجمهور

وخلاف بينهم يعنى المخالف والمخالف له هو دائر في ما بينهم كما قال (من بعضهم مع بعض) اى بعضهم مخالف للاخر منهم في الجواز وعدمه وقوله (فان الافتعال) دليل لدلالة هذا اللفظ ودفع لما قيل ان هذا اللفظ من باب الافتعال فلا دلالة على المشاركة فكيف يدل على الخلاف المشترك فيما بينهم فكأنه اجاب عنه بان الافتعال وان لم يدل عليه لكنه دل عليه (ههنا) فان المراد به ههنا انه (بمعنى التفاعل المقتضى لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا) يعنى كما دل لفظ مخالف لكونه من باب المفاعلة على المشاركة صريحا بالدلالة الوضعية يدل لفظ اختلاف عليها ايضا بالدلالة العقلية لان الاختلاف لم يوجد الا بين اثنين فصاعدا ومخالفة بعضهم لبعض تستلزم مخالفة الآخر (وهو) اى القسم المختلف فيه (كلمة) (ليس) الانسب والاولى ان يقول فعل ليس * ثم فصل الشارح الاختلاف المذكور وعين المخالفين منهم فقال (فالبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني) ثابتون (على انه) اى تقديم خبر ليس على نفسها (لايجوز مراعاة) اى لقصد الرعاية (لنفي) الواقع في ليس (اذ يمتنع) يعنى انما راعوا النفي لانه يمتنع (تقديم معمول النفي عليه) اى على ذلك العامل الدال على النفي وكأنهم قالوا ان هذا مطلق يعنى سواء كان النفي مستفادا من الخارج او لا (والبصريون وسيبويه والسيرا في والفارسي) ثابتون (على انه) اى التقديم (يجوز بناء على انه) اى لفظ ليس (فعل و) قوله (جواز) بالحر عطف على مدخول على اى بناء على انه فعل وبناء على جواز (تقديم معمول الفعل عليه) اى على الفعل العامل (وبين الطائفتين) اى الداخلتين في جملة الجمهور (في حكم هذا القسم) وهو ما لم يكن في اوله ما مع كونه للنفي معارضة ومجادلة وبهذا) اى بهذا البيان الصادر منى (اندفع ما) اى اعتراض (قيل) وهو انه (كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما) اى القسم الثانى الذى (في اوله ما التنافية من القسم المختلف فيه) وانما كان الواجب ان يجعله كذلك (لوقوع الخلاف فيه) اى في القسم الذى ليس في اوله ما (من ابن كيسان) كما وقع الخلاف منه في القسم الثانى وفي التفريق بينهما الظناب لافادة فيه كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين منازعين دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ضمرا من جانبه لامن جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف فانه كمخالفة الاجماع وعدم ضعف جانبه في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرر كذا في العصام ثم قال ويمكن وجهان آخران لتمييز ليس عن

الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمتخالف فيه ما اختلف فيه اهل اللغات لاما
 اختلف فيه النحاة فجعل المصنف اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف
 اهل اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه المخالف
 في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف في ليس بخلاف النافية انتهى
 ما قاله العصام * ولما فرغ من بيان الافعال الناقصة الغير المتأثرة شرع في بيان
 نوع آخر منها وهو افعال المقاربة فقال (افعال المقاربة) ثم شرع في تعريفها
 بحيث يحصل الفرق بينها وبين الافعال الناقصة فقال (ما وضع) (اى فعل
 وضع) وقال العصام اشار الشارح بتفسير الموصول بالمفرد الى ان التعريف
 لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية بدون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير
 هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعل المقاربة اى هو ما وضع
 انتهى فكأنه اشار الى ما يمكن ان يورد على تفسير الشارح للموصول بالمفرد
 بانه يلزم منه حمل المفرد على الجمع فاراد المحشى دفعه بانه اراد اشارة الى ما هو
 اللائق في باب التعريف وهو الافراد واما مضمرة الحمل فمدفوعة بافتراق الجمليتين
 كما افهم من تقريره واللام في قوله (لدنو الخبر) متعلق بوضع (اى لدلالة)
 واما فسره به للاشارة الى ان اللام ليس بصلة لوضع بل هى لام الغرض
 كما اشار اليه في قوله لتقرير الفاعل بقوله ولا يبعد فارجع اليه وقوله (على
 قرب حصوله للفاعل) اشارة الى معنى الدنو والى انه مضاف الى فاعله وهو
 الخبر والى ان المراد بقرب الخبر قرب حصوله للفاعل فاذا قلنا مثلاً عسى زيد
 ان يخرج فلفظ عسى موضوع لمعنى ان الخروج يقرب حصوله لزيد وقوله
 (رجاء) اشارة الى انه على ثلاثة انواع لانه اما لدلالة رجاء او حصول
 او اخذ (منصوب) اى لفظ رجاء منصوب (على المصدرية) اى على انه مصدر
 او مفعول مطلق مجازى (بتقدير المضاف اى دنو رجاء) ثم اشار الى
 تفصيله بقوله (بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم) وفيه اشارة الى ان
 الرجاء فعل المتكلم (وطمعه) بالجر عطف تفسير للرجاء وقوله (حصول الخبر)
 بالنصب مفعول للطمع يعنى ان المتكلم طمع في حصول الخبر (له) اى للفاعل
 وقوله (لا الجزمه) يجوز أن يكون حالاً من فاعل طمعه يعنى حال كون المتكلم
 غير جازم (به) اى بالحصول (فعسى في قولك عسى زيد أن يخرج يدل)
 اى فعل عسى (على قرب حصول الخروج) وهو مضمون الخبر (لزيد) وهو
 فاعل عسى (بسبب انك ترجو ذلك) اى الحصول (وطمع فيه لانك جازم
 به) ثم اشار الى النوع الثانى منها بقوله (او) قد عرفت ان لفظة او لتقسيم
 المحدود يعنى ان نوعاً منها (وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل) وفيه اشارة

الى ان قوله (حصولاً) عطف على قوله رجاء وانما قال قرب نبوته ولم يقل
قرب حصوله للتفنن فانه لماعلم الحصول بتصريح المصنف غير العبارة الى
الثبوت فان الثبوت والحصول مترادفان (اى دنوّ حصول بان يكون اخبار
المتكلم) بكسر الهمزة مصدر احبر (بذلك الدنوّ لاشراف الخبر) اى كمال
قربه فان الاشراف اشارة الى النزول من اعلى وهو اسرع حصولاً من الصعود
فاذا شرع الحبر في الهبوط يحرم بحصوله وكذلك مضمون الخبر لما كان
قريباً الى الحصول بهيئة الاشراف احبر المتكلم بانه مشرف (على حصوله)
اى مضمون الخبر (للفاعل فكاد في قوله كاد زيد أن يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد لجزمك قرب حصوله) بخلاف النوع الاول فانه
في الظمع بعد وليس فيه جزم (او) (وضع لدنو الخبر وقرب حصوله
للفاعل) (اخذاً فيه) (اى دنوّ اخذ) وقوله (وشروع في الخبر) بالجر عطف
تفسير للاخذ يعنى انه بمعنى الشروع فان اخذاً اذا عدى بقى يكون بمعنى شرع فيه
واليه اشار بقوله (بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل
في الخبر) والباء في سبب متعلق بالجزم ايضاً لكنها بمعنى السببية يعنى ان الجزم
بالشروع بسبب كون الفاعل (متصدّياً) ومتعرضاً (لما يفضى اليه) اى للاسباب
التي تكون مفضية وموصلة الى الشروع (عطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل
اى ذلك الفعل) على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه
اى بشروع الفاعل (فيما) اى في السبب الذى (يفضى) اى يوصل (اليه) اى
الى خروجه * ثم شرع في بيان تعيين الالفاظ الموضوعه لكل من المعاني الثلاثة
فقال (فالاول) (اى ما) يعنى الفعل الذى (وضع لدنو الخبر رجاء) (عسى)
اى لفظه وهذا عند الجمهور (قال سيبويه عسى) يعنى ان لفظ عسى بحسب كون
اتصاف الفاعل بالخبر نوعان الاول (طمع و) الثانى (اشفاق فالطمع) مستعمل
(فى المحبوب) اى فى الاتصاف الذى يحبه المتكلم (والاشفاق) مستعمل
(فى المكروه) اى فى الاتصاف الذى يخاف المتكلم من وقوعه مثال الاشفاق (نحو
عسيت ان اموت) لان اتصاف المتكلم الذى احبر بدنو الخبر لفاعله هو الموت
وهو امر مكروه للمتكلم (ومعنى الاشفاق الخوف) كقوله **تعالى** والذين هم من
عذاب ربهم مشفقون **اي** خائفون وقال العصام وعلى هذا يخرج عن تعريف
افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغى ان يقول رجاء واشفاقاً لا تقول عسى الاشفاقية
موضوعه لدنو الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية مراد وكيف وافعال المقاربة
قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتبارها منها انتهى يعنى ان دعوى ان خروج
الاشفاقية مبي على عدم اعتبار قيد الحيثية واذا اعتبر فلا خروج مع ان

ترك القيد مضرًا للزوم خروج افعال من تعريف المقاربة والله اعلم (وهو)
 اى لفظ عسى (غير متصرف) (حيث لايجيء) الخ تفسير لمعنى غير المتصرف
 يعنى المراد بغير المتصرف انه لايجيء (منه) اى من عسى (مضارع ومجهول)
 اى وماض مجهول (وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة) من اسم الفاعل
 والمفعول وانما يتصرف فى بعض صيغ الماضى المعلوم صيغتان للتائب وهما عسى زيد
 وعست هند وثلاث للمخاطب وثلاث للمخاطبة يقال عسيت عسيتم عسيت
 عسيتم عسيتن وواحدة للمتكلم يقال عسيت (وانما لم يتصرف فى عسى) مع انه فعل
 (لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كاعل والانشآت فى الاغلب من معانى الحروف)
 وان كانت من معانى الافعال فى بعض الاحيان كالامر والنهى (والحروف) اى
 ومعلوم ان الحروف (لا يتصرف فيها) وكذا الافعال التى بمعناها لا تتصرف
 تصرف الافعال الغير الانشائية * ولما استعمل لفظ عسى بحسب تقدم اسمه على
 خبره وتأخيرها عنه اورد المصنف مثالين مشيرين بهما الى الاول فقال (تقول)
 (على احد استعماليه) (عسى زيد ان يخرج) وهذا هو الاستعمال الاول (وهو)
 اى الاستعمال الاول (ان يكون) اى يوجد (بعده) اى بعد عسى (اسم) وهو
 زيد ههنا (ثم) يوجد (فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية) وانما صدر
 المضارع بان (تقوية) اى لقصد التقوية (معنى الترجى الذى هو توقع) اى
 انتظار (وجود الفعل) وهو مضمون يخرج اعنى الخروج المنسوب الى زيد ههنا
 (فى الاستقبال) اى فى زمان الاستقبال ولما كان المضارع مجرد محتملا محال
 والاستقبال اكده بان التى هى مخصصة له بالاستقبال (فزيد اسم عسى وان يخرج
 فى محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج) اى قرب اضافة بالخروج حال
 كون استقامة معناه وصحة الحمل (بتقدير مضاف) وذلك التقدير (اما فى جانب
 الاسم نحو عسى حال زيد الخروج) فان الخروج انما يجوز حمله بحيث يتجه على
 حال زيد لاعلى نفسه فلا يقال زيد خروج بل يقال حال زيد خروج (او)
 ذلك التقدير (فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج) وانما يقدر كذا
 (لوجوب صدق الخبر) اى خبر الافعال الناقصة (على الاسم) اى على اسمها
 (وعلى هذا) اى وعلى هذا التكلف من تقدير المضاف فى احد الطرفين (عسى
 ناقصة) وهذا التوجيه هو الموافق لكون افعال المقاربة من الافعال الناقصة
 ثم نقل التوجيه الآخر الذى يقتضى ان يكون عسى من الافعال التامة فقال
 (وقيل المضارع) اى الذى وقع بعد عسى حال كونه (مع ان) اى المصدرية
 (مشبه بالمفعول وليس بخبر) كما كان فى التوجيه الاول وانما لم يجعله خبرا
 لعدم صدقه) اى صدق ان يخرج (على الاسم) اى على زيد ههنا

بالمواطأة فلا يقال ان زيدا هو أن يخرج (وتقدير المضاف) اى لتصحيح الحمل
(تكلف وذلك) اى وجه كونه تكلفا (لان المعنى الاصلى) يعنى المعنى الذى
هو اصل فى عسى هو قوله (قارب زيد أن يخرج اى الخروج) فلو بقى عسى فى
هذا المعنى الذى هو اخبار مقارنة زيد للخروج كان لفظ ان يخرج مفعولا لقارب
لكنه لم يبق على هذا المعنى كما بينه بقوله (ثم نقل الى انشاء الطمع) فصار عسى
زيد أن يخرج منقولا من اصل معناه الذى هو اخبار المقاربة الى معنى الانشاء
فكان المتكلم قال انا انشأت طمعى بهذا اللفظ (فالمضارع) اى حين كونه منقولا
الى الانشاء فالمضارع الذى (مع ان وان لم يبق) اى ولو لم يبق (على المفعولية)
اى على كونه حاملا لمعنى المفعولية (فى صورة الانشاء فهو) اى ذلك المضارع
(مشبه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب) اى واذا بقيت الصورة
بعد زوال المفعولية كان ذلك المضارع قابلا للنصب (لشبهه بالمفعول) اى فى
الصورة (وعسى على هذا تامة) فزيد فاعله وان يخرج منصوب بمشابهة المفعول
(وقال الكوفيون ان) اى المصدرية و(يفعل) اى مع فعله الذى هو المضارع
ليس بمنصوب بالخبرية كما فى التوجيه الاول ولا بمشابهة المفعول كما فى التوجيه
الثانى بل هو (فى محل الرفع) اى مرفوع محلا حال كونه (بدلا مما قبله) وهو
زيد (بدل الاشتمال) وانما كان بدل الاشتمال (لان فيه اجمالا) وهو ذكر
زيد مجردا عن احواله (ثم تفصيلا) وهو ذكر الخروج بعده وكل لفظين اذا
قصد الاجمال بالاول والتفصيل بالثانى يكون الثانى بدل الاشتمال من الاول وقوله
(وفى ابهام الشيء) بيان لفائدة البدل وهى ان فى ذكر الشيء مبهما (ثم تفسيره)
اى ثم يفسر ويكشف (وقع عظيم) اى ايقاع عظيم (لذلك الشيء فى النفس)
بخلاف ما يذكر تفصيلا فى اول مرة لحصوله بعد الانتظار (وقال الشارح
الرضى والذى ارى) من الوجوه الثلاثة (ان هذا) اى توجيه الكوفيين
(وجه قريب) لكونه سالما من تقدير المضاف ومن اعتبار نصبه بالتشبيهية
وجعله بدلا طريق شائع ورد ابن هشام فى معنى اللبيب قول الكوفيين بانه حينئذ
يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل واجاب عن رده
الداميني فى شرحه حيث قال لهم ان يقولوا اى مانع يمنع من وقوع البدل
لازما فى بعض الصور مع مجيء مثل ذلك فى بعض التوابع كوصف مجرور
رب اذا كان ظاهرا والبدل اولى بذلك لانه مقصود بالحكم* ثم شرع فى بيان
الاستعمال الثانى بقوله (و) (تقول على الاستعمال الآخر) (عسى ان يخرج
زيد) (بان) يكون (يدكر مرفوع فقط) فانه حينئذ يكون زيد فاعل يخرج وهو
فى تاويل المفرد فاعل عسى (وهو) اى ذلك المرفوع المذكور (ما) اى مضارع

(كان منصوبا في الاستعمال الاول) وهو أن يخرج (فاستغنى) أي انه كان لفظ عسى في هذا الاستعمال مستغنيا (عن الخبر) فانه لو قدر له الخبر قدر لفظ الخروج المنسوب الى زيد وهو حاصل فيه (لاشتمال الاسم) وهو أن يخرج (على المنسوب والمنسوب اليه) وهو زيد لكونه فاعلا له (كما استغنى) أي نظيره الاستغناء الحاصل المتبر (في عامت) أي في باب عامت (ان زيدا قائم) بان يكون ان مع اسمه وخبره مفعولا اول له فان المفعول الاول هناك مشتمل على زيد الذي هو مفعوله الاول وعلى قائم الذي هو مفعوله الثاني فكان علمت مستغنيا (عن المفعول الآخر) الذي هو مفعوله الثاني (فاقيم) أي لاستغناؤه عن الآخر اقيم مضمون ان زيدا قائم (مقامهما) أي مقام المفعولين كما هو التقدير الراجح في باب علمت فان بعضهم يقدر فيه المفعول الثاني كالثبوت والحصول كما عرفت (فهى) أي كلمة عسى (في هذا الاستعمال ناقصة) كما كانت في الاستعمال الاول بتقدير المضاف فانها في هذا الاستعمال لما قدر أن ان يخرج مع فاعله اسم لها واهما مستغنية عن الخبرية واقيم هو مقام الخبر اقتضى هذا التوجيه كونها ناقصة (وان اقتصر) يعنى بخلاف ما اذا قصد فيها الاقتصار (على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنسوب) حال كونها (بمعنى قرب خروج زيد فهى) أي حينئذ كلمة عسى (تامة) لعدم القصد الى ملاحظة الخبر ههنا * ثم قال (وههنا) أي في صورة عسى ان يخرج زيد (احتمال آخر) أي غير الاحتمالين المذكورين (وهو ان يكون زيد مرفوعا) أي حال كونه مؤخر ا (بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير) أي مستتر (يعود الى زيد) أي المؤخر الذي هو اسم عسى ولا يلزم الاضمار قبل الذكر الذي هو مضر في البلاغة فان زيدا وان كان مؤخر ا لفظا لكنه مقدم رتبة لكونه اسمها (وان يخرج) أي ويكون ان يخرج (في محل النصب بانه خبر عسى) قوله (وآخر) معظوف على قوله احتمال آخر يعنى وههنا احتمال آخر ايضا (وهو أن يجعل ذلك) أي ذلك التركيب المركب من المجموع (من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد) فان عسى اقتضى اسمها مرفوعا ويخرج اقتضى فاعلا مرفوعا ولفظ زيد صالح لهما فتنازعا فيه (فان عمل الاول كان زيد اسم عسى و) كان (ان يخرج خبرا له مقدا عليه) حينئذ يقدر فاعل يخرج مستكثرا رجعا الى زيد المؤخر لفظا والمقدم رتبة (وان عمل الثاني) بان يكون زيد فاعل يخرج فبقي عسى مجردا عن الاسم حينئذ (كان اسم عسى ما) أي الضمير الذي (استكن فيه) أي في عسى (من ضمير زيد) يعنى حال كونه ضميرا رجعا الى زيد (وخبره) أي وكان خبره (ان يخرج زيد) بمجموعه (فهى) أي كلمة عسى (على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا) أي كما تكون ناقصة

في الاحتمال السابق * اعلم ان التوجيه الاول يتوقف على ثبوت عسي ان يخرج الزيدان بتثنية الفاعل وجمعه وبموافقة ان يخرج لمرجعه وايضا انه لو كان كذلك لكان ينبغي ان يجوز عسي يخرج زيد بحذف ان فانه حينئذ لا حاجة الى تأويله بالمفرد وان التوجيه الثاني يتوقف صحته على ثبوت عسيا ان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال عسي ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني فانه اذا كان الزيدان فاعلا ليخرج اضمر فاعل عسي فيلزم ان يكون عسيا بالتثنية كذا في العصام * ثم شرع في بيان الاستعمال الاقل له فقال ﴿ وقد يحذف ان ﴾ (من الفعل) وقوله (المضارع) بالجر صفة كاشفة للفعل وقوله (في الاستعمال الاول) احتراز عن الاستعمال الثاني فانه لا يجوز ان يحذف ان منه بان يقال عسي يخرج زيد وقوله (تشبيهها بكاد) مفعول له لقوله يحذف يعني ان الحذف لقصد تشبيه كلمة عسي بكلمة كاد لثلا يحتاج الى تقدير شيء، وقوله (فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان) تفصيل للتشبيه يعني كما حذف ان في المضارع الواقع بعد كاد ولم تذكر فيه (كذلك عسي زيد يخرج لا يذكر فيه ان) وفيه اشارة الى وجه التشبيه وهو عدم ذكر ان (كقولهم * عسي الهم الذي امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب * كان الاصل) اي الاستعمال الاصل في ان يقال عسي الهم الذي (ان يكون وراءه محذوف ان) وانما جاز حذف ان في الاستعمال الاول (دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسي ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج) وقال العصام هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان زيد اسم عسي وان يخرج خبرا له او يكون اسم عسي ضمير زيد كما جوزه للمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول * اعلم ان في عسي صورتين احدهما عسي زيد ان يخرج بتقديم المرفوع على الفعل والاخرى عسي ان يخرج زيد بعكسه فهي في الصورة الاولى اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فزيد فاعلها وان يخرج في محل النصب على انه مشابه بالمفعول او في محل الرفع على انه بدل اشتغال من زيد وهو قول الكوفيين وان كانت ناقصة فزيد اسمها وان يخرج في تأويل المفرد خبرها بتقدير المضاف باحد الطرفين . في الصورة الثانية فهي ايضا اما تامة واما ناقصة فان كانت تامة فان يخرج في محل الرفع فاعل عسي وزيد مرفوع على انه فاعل عسي وزيد مرفوع على انه فاعل ان يخرج وان كانت ناقصة فان يخرج في تأويل المفرد اسم عسي وزيد بالرفع فاعل ان يخرج ولا خبر لها حينئذ لاستغنائها عنه او اسمها زيد وخبرها ان يخرج مستتر تحته راجع الى زيد او انها من باب التنازع فان كان زيد اسم عسي ففاعل ان يخرج مستتر تحته

وان كان فاعل ان يخرج فاسم عسى مستتر تحته فخذ هذا (والثاني) اى النوع الثانى من افعال المقاربة (اى ما وضع) يعنى ان النوع الثانى هو ما وضع (لدنوا الخبر دنو حصول) (كاد) اى كبة كاد (تقول كاد زيد يجي) (فتخبر) اى فقصك من هذا الكلام ان تخبر به (عن دنو الخبر) اى مضمونه وهو المجي ههنا (باشرافه) اى بسبب طلوع الخبر لك (على الحصول للفاعل) وقوله (في الحال) متعلق بتخبر يعنى حصول الخبر لزيد فى الاستقبال طلع عليك باماراته القوية وتخبر فى الحال انه قريب من ان يحصل (فتاعله) اى اسم كاد (اسم محض كما هو الاصل) اى فى الفاعل وهو ان يكون اسما محض لا مأو لا به كما هو اجازى ايضا (وخبره) اى خبر لفظ كاد (فعل مضارع ليدل) اى ذلك المضارع (على قرب حصول الخبر) وقوله (من الحال) متعلق بقرب اى ليدل المضارع المجرد من حرف الاستقبال على كون الخبر الحاصل فى الاستقبال قريبا من الحال التى هى زمان التكلم (باعتبار احد معنيه من غير ان) اى معنى المضارع المجرد فانه اذا كان مجردا من حرف الاستقبال يدل على احد زمانين فقوله من غير ان مناط الفاعلة لتركها فى باب كاد وقوله (لدلالته) متعلق بمفهوم الكلام يعنى انما اخير المضارع مجردا من ان لانه لو كان مصدرنا بان كان فى خبر عسى لدل ذلك المضارع (على الاستقبال المنافى للحال) ولا يحدد حينئذ على الحال فضلا عن ان يكون قريبا منه حينئذ لا يحصل المقصود منه ولا الفرق بين الاخبار بالرجاء والحصول هذا ما اختاره الشارح من الوجوه المذكورة فى ترك ان فى باب كاد واعترض عليه فى شرح اللب بانه يتوقف على بيان ان كاد لا يدل على الحال وعلى بيان ان كلمة ان المصدرية تدل على الاستقبال البعيد ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان فى او شئت مع كونه من القسم الثالث الذى هو اقرب الى الحال من كاد بل الوجه الوجه عنده ان المصدرية على الرجاء وهو مناف للجزم المقصود والله اعلم (وقد يدخل ان) (على خبرها تشبيها له يعنى) اى يريد بالتشبيه (كما انه) اى الشأن (بمخفف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد) كذلك يدخل هو على خبر كاد ايضا بناء على هذه المشابهة لا على شئ آخر فان عسى لما شابه كاد فى معنى المقاربة المشتركة لزم ان يشابه كاد له ايضا لا اشتراكهما فى هذا المعنى (كقولهم) وقال بعض الخشيين ان الصواب ان يقال كقوله لانه قول الشاعر لا قول العرب (قد كاد من طول البلى ان يمصحا) واسم كاد ضمير راجع الى رسم الدار والبلى بكسر الباء مصدر بلى يبلى كرضى يرضى ويمصح مضارع مصح الشئ مصوحا بمعنى ذهب وانقطع والالف ليس للتثنية بل للاشباع والاطلاق وهو خبر كاد وقد

دخل عليه ان والمعنى قد قرب رسم الدار أن يذهب وينقطع من طول البلي
(فلما كان كل واحد منهما) اى من كاد وعسى (مشابها للآخر اعطى لكل
واحد منهما حكم الآخر من وجه) (واذا دخل النفي على كاد فهو) (اى كاد)
(كالافعال) وفسره الشارح بقوله (اى كسائر الافعال) يعنى انه كباقي الافعال
وقوله (في افادة ادوات النفي نفي مضمونها) بيان لوجه التشبيه بينه وبين باقي
الافعال يعنى انه كما افادت اداة النفي الداخلة على باقي الافعال ان مضمون
ذلك الفعل منفي كذلك كاد اذا دخل عليه النفي افاد نفي المقاربة التى هى مضمونه
وقوله (على) (القول) (الاصح) متعلق بالتشبيه المفهوم يعنى كونه كباقي
الافعال على القول الاصح وقوله (ماضيا) كان (او مستقبلا) اشارة الى
تحقق المقابلة بين الاصح وبين غيره بانه لا فرق في الاصح بين الماضى والمستقبل
بخلاف القول الغير الاصح فعنى ما كاد زيد أن يخرج انه ما قرب زيد أن يخرج
ومعنى لا يكاد زيد يخرج انه لا يقرب * ثم شرع في بيان غير الاصح من القولين
فقال (وقيل نفيه) (اى نفي كاد) ليس كسائر الافعال بل (يكون) اى
نفيه (للاثبات) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان فيه قولين احدهما انه
للاثبات (ماضيا كان او مستقبلا) كما كان كونه للنفي مطلقا في القول الاصح
فمضى قولنا ما كاد زيد يخرج على الاصح انه لم يقرب للخروج فضلا عن
ان يخرج وعلى القول الثانى انه لم يقرب بل خرج (اما في الماضى) يعنى اما كونه
للاثبات في الماضى (فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون) اى وما كاد اهل البقرة
من قوم موسى عليه السلام يفعلون ما امروا به من ذبح بقرة موصوفة بما
وصفه الله تعالى لهم فعناه على القول الاصح انه لم يقربوا الى فعل الذبح
فضلا عن ان يذبحوها وقال المخالف انه ليس المراد به هذا المعنى (فان المراد
اثبات الفعل لانفيه) اى اثبات مضمون الخبر للفاعل وهو الفعل والمراد بالفعل
هو الذبح فاذا ثبت الفعل له صح ان نفي المقاربة اعم من اثبات الفعل ومن نفيه
الى تعيين معنى الاثبات (بدليل) قوله قبائها (فذبحوها) فانه لو كان المراد به
نفي الفعل لزم التناقض بين اثبات ذبحهم بقوله فذبحوها اى البقرة وبين نفيه
بقوله وما كادوا يفعلون (واما) اى واما كونه للاثبات (في المضارع فلتخطئة
الشعراء اى فلحمل الشعراء (قول ذى الرمة) وهو الشاعر المشهور على الخطأ وهو
قوله (اذا غير الهجر المحيين لم يكذب * ريسيس الهوى من حبة مية يبرح) يعنى ان بعض
الفصحاء خطأ ذا الرمة في قوله هذا فقوله ريسيس الهوى بالرفع اسم لم يكذب
والريسيس يقال لبقية الشيء وقوله من حب مية اما حال من الريسيس يعنى حال
كونه باقيا من حبة مية او متعلق بقوله يبرح ومية بتشديد الياء اسم امرأة وقوله

يرح بمعنى يزول وهو خبر لم يكده والمعنى لم تقرب بقية المحبة حال كونها باقية من حب مية تزول يعنى لم تقرب من الزوال بل زالت وهذا المعنى مناف لتمام اظهار العشق الذى هو مراد الشاعر ولو لم يكن المضارع المنفى مفيدا لهذا المعنى لم يكن كلامه خطأ ولما وقعت التخطئة له من الفصحاء وسلم ذو الرمة تلك التخطئة حيث قال (فانه يدل على زوال ريسيس الهوى وتسليمه) اى ذى الرمة (تخطئهم) اى تخطئة الفصحاء (وتغيره) اى وتغيير ذى الرمة بعد ظهور خطائه (قوله لم يكده بقوله لم اجد) حيث قال لم اجد ريسيس الهوى من حب مية يرح ليوافق الكلام مراده (فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غيرده لتخطئهم) بل يقول لهم حينئذ أنه لا خطأ فى كلامى فان المستفاد من قوله لم يكده نفي القرب من الزوال وهو يقتضى البعد منه لا اثباته ولكنه لما علم انه كما قالوا سلم تخطئهم واعترف بخطائه وصححه بالتغيير (واجيب عن الاول) بدفع التناقض الوارد عليه بقوله (بان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه فى وقت ما وقوله تعالى فذبحوهما قريئة) حيث اورد بصيغة الماضي الدال على حدوث الذبح (تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه) لاعلى ان الذبح استمر فى جميع الازمنة (و) على (انتفاء القرب منه) اى من الذبح فى الوقت السابق (ولانتقاض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوتها) اى وبين ثبوت ذلك الشئ (فى وقت آخر واما عن الثانى) اى واجيب عن الثانى بان التخطئة من بعض الفصحاء وتسليم ذى الرمة بتلك التخطئة وتغيير كلامه بناء على تخطئه خطأ (فلتخطئة بعض الفصحاء مخطيء ذى الرمة) اى الفصيح الذى حمل كلامه على الخطأ (وذا الرمة ايضا) كما ان مخطئه فى الخطأ فى التخطئة كذا ذو الرمة ايضا فى الخطأ (فى تسليمه تخطئته) ثم قرر ذلك بقوله (روى عن عتبة) وهو على وزن طلبة من الاسماء العربية (انه) اى عتبة (قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة) وهو المخطيء له (فغيره) اى ذو الرمة كلامه لتسليم تخطئته (فقال عتبة) اى مخاطبا لذى الرمة (حدث ابى) وهو ابو عتبة فصيح مشهور (بذلك) بان ابن شبرمة خطئه وسلم ذو الرمة كلامه وغيره لاجل ذلك (فقال) اى ابى (اخطأ ابن شبرمة فى انكاره عليه) اى ذى الرمة (واخطأ ذو الرمة حين غيره) بل كلامه الاول صواب (واتما هو) اى هذا الكلام المشتمل على لم يكده (كقوله تعالى لم يكده يراها) اى كلام الله المشتمل عليه بعينه فان كان المراد به اثبات الفعل فاما مقرر تخطئته واغيره الى لم اجد وان كان نفيه فكلامى على الصواب (واتما هو) يعنى المراد بالفضل الواقع خبرا لكاد حال كونه منفيًا مضارعا واتما هو النفي فانه فى معنى

لم يرها فان المراد بتلك الآية تمثيل حال الكفار بمن كان في ظلمات عظيمة
وبلغت في العظمة مبعلا ليس فوقها ظلمات اذا اخرج اى ذلك الناظر يده
اى اعضاءه التى هو اقرب مرئياته لم يكده يراها اى لم يقرب لرؤية يده فضلا
عن رؤية ما هو أبعد منها حينئذ يكون معناها انه (لم يرها) وهو منقى ولو كان
المراد به الرؤية فهو في ظاهر الفساد (وقيل) وهو شروع في القول الثالث
وهو الفرق بين الماضى والمضارع عند ذلك القائل ان (يكون) (اى النفي
الداخل على كاد) نحو ﴿وما كادوا يفعلون﴾ (وما يشق منه) نحو لم يكده ويكاد
(فى الماضى) يعنى ان كان فى الماضى يكون (للاثبات) اى لاثبات مضمون الخبر
لفاعله كقوله تعالى ﴿وما كادوا يفعلون﴾ وهذا موافق (وفى المستقبل) يعنى وان كان
فى المستقبل يكون ذلك (كلافعال) (اى كسائر الافعال فى افادة النفي) اى
الداخل عليه (نفي مضمونه) اى مضمون ذلك الفعل وهذا موافق للقول الاول
وقوله (تمسكا) ان كان مصدرا للمجهول يعنى التمسك بفتح السين يكون
مفعولا له لقبيل وان كان مصدرا للمعلوم يكون مفعولا له لقالوا المقدر اللزوم
لقيل يعنى لتمسكهم (فى الدعوى الاولى) يعنى فى كونه للنفي فى الماضى (بقوله
تعالى وما كادوا يفعلون) (وقد عرفت وجه التمسك) وهو أن المراد اثبات
الفعل اى الدج لانفيه بدليل فذبحوها (واجواب) اى عرفت الجواب (عنه)
اى عن هذا التمسك وهو أن الدج يعلم من قوله فذبحوها لامن النفي الداخل على كاد
وقال العصام لايجئ على احد ان ﴿ما كادوا يفعلون﴾ لنفي القرب وكان وجه قول
من قال انه فى الماضى للاثبات انه انما ينسب به فى الماضى اذا استعقب انتفاء القرب
الوجود فلا يقال ما كاد يريد يفعل الا اذا كان فعله بعد أن كان بعيدا عن الفعل
يؤيده انه قال واثباته نفي اذلا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفي الفعل حينئذ
وجه التمسك به تام واجواب عنه ضعيف انتهى (و) (فى الدعوى الثانية) وهى
قوله انه فى المضارع كسائر الافعال وتمسكوا فيها (بقول ذى الرمة * اذا غير
المهجر المحبين لم يكده * رسيس الهوى من حب مية يبرح) (حين اراد) يعنى هذا
التمسك حاصل حين اراد اى ذوا الرمة (بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس
الهوى عن البراح) اى الزوال (فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على
سائر الافعال) فانه لو كان للاثبات لزم اثبات زوال بقايا المحبة وهو مناف لما اراده
ثم اراد أن يزيغ قول القائل بالذهب الثالث حيث تمسك فى الدعوى الاولى
بقوله تعالى ﴿وما كادوا يفعلون﴾ وفى الدعوى الثانية بقول ذى الرمة وتخطتهم عليه
فيه فقال (وهذا) اى التمسك بهذين الامرين (مسلم) يعنى لو قلت انه فى الماضى

للإثبات لقوله تعالى ﴿وما كادوا يفعلون﴾ وفي المضارع كسائر الأفعال لوقوع
 الخطأ في قول ذي الرمة لأجل استلزامه الإثبات المنافي لوضعه (لكن
 لا يثبت مدعاه) أى مدعى ذلك الفارق بين الماضى والمضارع (بمجرد ذلك)
 أى بمجرد التمسك بالقولين (ما لم يثبت) أى ما لم يقع الإثبات منه (دعواه
 الأولى) وهى أن كونه للإثبات فى الماضى ثابت مسلم لأن كونه كاد للإثبات فيما كادوا
 يفعلون مسلم بناء على وجود القرينة التى هى فذبحوها ودلاتها على ذلك أيضا
 مسلمة (وقد عرفت وجه القدح فى تمسكه عليها) أى فى تمسك القائل الثانى على
 دعواه حيث اجيب عن التمسك الأول بما اجيب ولم يكن كونه للإثبات بناء على
 استدلاله بقوله فذبحوها مسلما بل كان فى حيز المنع وما دام يكون فى حيز المنع لم
 يثبت به المدعى وحاصله ان القائلين الاخيرين لم يثبتا دعواهما ولذا قال المنصف
 انه كسائر الأفعال مطلقا فى الأصح * ثم شرع فى بيان النوع الثالث من أفعال
 المقاربة فقال ﴿ والثالث ﴾ (وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته) أى ثبوت
 مضمون الخبر (للفاعل) وهذا هو الأمر المشترك فى الأنواع الثلاثة وقوله (دنوا
 اخذ وشروع فى الخبر) بالنصب مفعول مطلق وأشار به الى ما به الامتياز
 فيما بين هذا النوع وبين الأولين يعنى ان هذا النوع هو كمة (طفق) حال كونه
 (بمعنى اخذ) أى شرع (فى الفعل يقال طفق يطفى) بكسر العين فى الماضى
 وفتحها فى المضارع (كعلم يعلم) ومصدره يحجى (طفقا) على وزن نصرأ
 (وطفوقا) على وزن دخولا (وقد جاء) فى بعض اللغة (طفق يطفى) بفتح
 العين فى الماضى وكسرها فى المضارع كضرب يضرب (وكرب) (بفتح
 الراء) حال كونه (بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا قربت للغروب) (وجعل)
 (بمعنى طفق) (واخذ) (بمعنى شرع) (وهى) (أى هذه الأفعال الأربعة
 فى الاستعمال) (مثل كاد) وأشار الى وجه التشبيه بقوله (فى كون خبرها) أى خبر
 تلك الأربعة (المضارع بغير أن تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل او جعل
 زيد يقول) فالمراد بقوله تقول فى المضارع الأول معناه يعنى انك تقول كذا فى مثاله
 وفى الموضوع الثانى لفظه لانه جزء من المثال * ولما وجد فى التزيل مثال الفعل الأول
 اوردته بقوله (وقال الله تعالى وطفقا) أى آدم وحواء شرعا (بحضفان) (واوشك)
 حاكونه (بمعنى اسرع عطف على) قوله (طفق) (وهى) (أى) كمة (او شك)
 (مثل كاد وعسى فى الاستعمال) يعنى (فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه)
 يعنى على وجه تقديم اسمه على خبره وعلى وجه تقديم خبره على اسمه (نحو اوشك
 زيد أن يحجى) وهذا هو الاستعمال الأول (واوشك ان يحجى ، زيد) وهذا هو الاستعمال
 الثانى (وتارة تستعمل استعمال كاد بدون أن) وبإمتناع تقدم الخبر على الاسم

(نحو اوشك زيد يحيى) ثم شرع في بيان نوع آخر من انواع الفعل وهو فعل التعجب فقال (فعل التعجب ما وضع) اى فعل وضع (لانشاء التعجب) وهذه النسخة الذى فيها ايراد الفعل مفردا لا غبار فيها لان الاصل في التعريف هو الجنس والاصل في الجنس الافراد بخلاف النسختين الاخرين حيث وقعا على خلاف الاصل فيحتاج الى بيان نكتة مقتضية للعدول عنه فاراد الشارح ان يشير اليها فقال (وفي بعض النسخ) القليلة (وافعال التعجب) يعنى بالجمع (وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية) واما قيد هذا بصيغة التثنية ولم يقيد الاول بقوله بصيغة الجمع لان صيغة الجمع لا يتصور فيها الالتباس بالمفرد والتثنية بخلاف صيغة التثنية فانها وان لم تلتبس في الرسم لكنها تلتبس بالمفرد في اللفظ بخذف الالف لالتقاء الساكنين * ثم صرح بنكتة كل من الثلاثة فقال (فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس) ولا يخفى انه لا يحتاج الى ايراد نكتة للافراد لانه الاصل كما عرفت الا ان يقال انه ذكر استطرادا (وجمعه) ووجه ايراده بالجمع كما وقع في بعض النسخ (بالنظر الى كثرة افراده) اى افراد الصيغتين (وتثنيته) اى وايراده بالتثنية كما وقع في اكثر النسخ (بالنظر الى نوعى صيغته وعلى كلا التقديرين) اى الاخيرين (فالتعريف) فيكون التعريف (للجنس المفهوم) يعنى لامانع لكونه للجنس وان لم يكن مذكورا بالافراد صريحا لكنه مذكور (في ضمن التثنية والجمع ايضا) اى كما كان مذكورا مصرحا واذا كان كذلك (فهو ما وضع اى فعل وضع) يعنى ما اعتبر في النسختين الاخرين للمفرد المذكور في ضمن التثنية والجمع كان المال هو ما وضع يعنى الى المفرد فلا يضر العدول عن الاصل في التعريف * اعلم ان الشارح اراد بهذا التوجيه ان يزيل الجواب المذكور في الحواشى الهندية بان يقال ان اضافة التثنية كاضافة الجمع يجعل المضاف جنسا كذا اجيب عنه في تلك الحواشى لكن فيه نظر لانه لما احال اضافة التثنية على اضافة الجمع في جواز كونها للجنس لزم ان تكون افادة الجمع للجنس على نسق واحد وليس كذلك فانهم صرحوا على انه ليس بمنسق وان صرحوا في بعض المواضع واما كون التثنية كذلك فلم يصرح به احد ولذا عدل الشارح عن هذا التوجيه * ثم الشارح اراد ان يشير بتفسير الموصول بقوله فعل الى اندفاع النقض الوارد على تعريف فعل التعجب بدخول ما هو مستعمل في التعجب وليس بفعل تعجب بقوله (لان الكلام) هذا اشارة الى بيان مصحح للتفسير يعنى اما فسرنا الموصول بقولنا اى فعل وخصصناه به بقرينة كون الكلام (في قسم الافعال) واذا كان المراد كذلك (فلا يتنقض الحد) اى حد فعلى التعجب معا (بمثل لله رده فارسا) والتعجب من حسن صنيعه على انه

يخرج بقيد الوضع فيه لغة وهو المتبادر من الوضع (و) بمثل (واهاله) فانه صوت يتلفظ به عند التعجب خارج عن التعريف بجعل الموصول عبارة عن الفعل (لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعرو) بنحو (لاشل عشره) فانه يصدق على قوله قاتله وعلى قوله ولاشل انهما فعلاان وضعا للتعجب فان الاول مستعمل فيما اذا تعجب من قول الشاعر فقوله من شاعر بمن الجارة على ما هو المسموع وليست من الاستفهامية للتعجب لان من الاستفهامية تدخل على المعارف لطلب التعيين غالبا ولا تدخل على النكرة كذا في بعض الحواشي وقوله ولاشل الشلل اليس في اليد واذهاها يقال شلت معروفًا ومجهولًا والمراد بالعشر الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمي وقوله (فانه فعل وضع) اشارة الى دليل الانتقاض يعني ان التعريف ينتقض معنا بهذين الاخيرين لانه يصدق على قاتله ولاشل ان كل واحد منهما فعل وضع (لانشاء التعجب) وقوله (وليس) جواب لما قيل انه لا ينتقض لانا لانسلم انه وضع لانشاء التعجب بل انه وضع للدعاء فاراد دفعه بقوله ان كونه للدعاء لا يدفع النقص لانه ليس (لمحض الدعاء) بل مركب من التعجب والدعاء وقوله (الا ان يقال) اشارة الى جواب النقص الى ضعفه يعني انه لا يندفع الابان يقال (هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل) امثال هذه الافعال مما وقع للدعاء مع التعجب (استعملت لذلك) اى للتعجب (بعد الوضع) اى للدعاء وقوله (او المراد) معطوف على قوله هذه الافعال او يقال في الجواب تحرير المراد يعني انه لا ينتقض لان المراد بالوضع المذكور في تعريف التعجب انه (ما وضع لانشاء التعجب محسب) يعني اختص ذلك الوضع بالتعجب (بحيث لا يستعمل في غيره) وهذا التعريف بهذا القيد لا يصدق الا على فعل التعجب وما ذكر من مواد النقص) وان استعملت في التعجب احيانا (فكثيرا ما تستعمل في الدعاء) وما يستعمل في الدعاء ليس بمختص بالتعجب بهذا المعنى فهذا الحد لا يصدق على تلك المواد بهذا المعنى وقال العصام ويمكن ان يجاب يعني لدفع النقص بنحو قاتله ولاشل بان المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل وهذا لا يجرى في قاتله وشل لان التعجب فيهما ناشئ من حسن صنيعه لامن لفظ قاتله وشل انتهى ملخصا ثم شرع في بيان صيغته وحصرها في عدد فقال (وله) وفسر الشارح مرجع الضمير بتفسيرين احدهما (اى لفعل التعجب) والاخر قوله (او لما وضع لانشاء التعجب) فالاول مبنى على انه راجع للمحدود والثاني مبنى على انه راجع للحد وكلاهما جائز ان في امثاله فانه اذا قيل الانسان الحيوان الناطق وهو واضحك يجوز ان يرجع ضمير هو الى الانسان والى الحيوان والى الناطق فانه عينه ورجع العصام الوجه الاول حيث قال الوجه هو الاول لان تعريف الشيء بنافي

للحكم عليه لا للحكم على التعريف فقوله وله خبر مقدم وقوله (صيغتان) مبتدا مؤخر * ثم اشار الى ما به الاشتراك في الصيغتين والى ما به الامتياز فيهما فقال (احدها صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب) (ما فعله و) (اخرهما صيغة الفعل الذى تضمنه تركيب) (افعل به) فالفعل المتضمن بفتح الميم هو ما به الاشتراك والمتضمن بكسر الميم هو هذان التركيبان المتغايران احدهما بصيغة الماضى والاخر بصيغة الامر * ولما توهم من قوله صيغتان على تقدير الارجاعين ان مقتضاه وجود فعل موضوع لانشاء التعجب وهذا الفعل لا يجب وجوده فى ضمن هاتين الصيغتين واذا لم يجب لم يجب الحصر فيهما اشار الى دفعه بقوله (بشرط ان تكونا فى هذين التركيبين) يعنى ان دعوى الحصر انما تنافى اشتراط وجود ذلك الفعل فى ضمن هاتين الصيغتين * ثم شرع فى بيان حال الصيغتين بالخواص من سائر الافعال فقال (وها) (اى فعلا التعجب) يعنى هاتان الصيغتان اللتان تضمنتا فعل التعجب (غير متصرفين) وفسر بقوله (فلا يتغيران) يعنى المراد بكونهما غير متصرفين انهما لا يتغيران (الى مضارع) معلوما كان او مجهولا (ومجهول) اى ولا الى ماض مجهول (وتأنيث) اى ولا الى مؤنث بل هو ماض معلوم غائب مذكر فى الصيغة الاولى وامر حاضر مفرد مذكر فى الثانية ابدا (وفى بعض النسخ وهى) يعنى بدل وهما حينئذ كان راجعا الى مؤنث والتقدير (اى افعال التعجب غير متصرفية) والمناسب ان يقول وفى بعض النسخ وهى غير متصرفية بدل قوله وهما غير متصرفين فلعله اكتفى بذكره فى التقدير وهذه النسخة موافقة للنسخة الموردة بالجمع كما سبق (مثل ما احسن زيدا واحسن يزيد) وهذه المسئلة هى الخاصة الواحدة له * ثم شرع فى بيان خاصة اخرى له فقال (ولا ينيان) (اى فعلا التعجب) يعنى ان فعلى التعجب الموجودين فى ضمن الصيغتين لا يجوز بناؤها من مادة (الا) اى يجوز ان ينيا حينئذ (مما يبنى) اى من المادة التى يجوز ان يبنى (منه افعال التفضيل) (لمشابهتهما) اى لوقوع مشابهة هاتين الصيغتين (له) اى لافعل التفضيل وقوله (من حيث) اشارة الى وجه الشبه الواقع المشترك فيهما يعنى انهما مشابهان له من حيثية (ان كلا منهما) اى من فعل التعجب وافعل التفضيل يقعان (للمبالغة والتأكيد) اما كون اسم التفضيل للمبالغة والتأكيد فلما فيه من الزيادة فى الفعل المستلزم لتقدير الفعل لان المزيد يقتضى المزيد عليه فنبوت الزيادة موجب لاثبات اصل الفعل بالضرورة ففيه تأكيد وتقرير لاصل الفعل واما كون فعل التعجب للمبالغة والتأكيد فلانه لا يتعجب من الشيء الا اذا زاد على غيره فى الصفة

وتجاوز حد اشكاله فلا جرم يكون فيه من الزيادة المستلزمة لتأكيد اصل الفعل
وتقريره كذا في بعض الحواشي يعنى ان التعجب وهو ادراك امر غريب حقل
من جهل سبب الفعل الواقع من الفاعل ولا جرم ان ثبوت الادراك فرع
لثبوت ذلك الامر الغريب فكأنه اثبت اصل الفعل باثبات لازمه الذى هو
الادراك فافهم والحق الشارح قوله (وكذا لا يبينان) الى كلام المصنف
يعنى انهما لا يبينان ايضا (الا للفاعل) يعنى يقعان على صيغة المعلوم
ولا يقعان على صيغة المجهول المبني للمفعول (كفعل التفصيل) اى كواقع
افعل التفضيل كذلك (وقد شد) اى حكم بشدوذ ما وقع مجهولا قوله
(ما اشهى الطعام) بصيغة المجهول يعنى يتعجب ان الضعاء غير مشتى وقوله
(وما امتت الكذب) بصيغة المجهول ايضا اى لم يصبر الكذب المذكور
مبعوضا لنا كما ان اسم التفضيل بمعنى المفعول محكوما بشدوذيته * ولما حكم
بامتاع بناء فعل التعجب مما امتع فيه بناء اسم التفضيل اراد ان يشير الى
طريق بناءه فى ذلك فقال (ويتوصل فى) الفعل (المتع) فقوله يتوصل
فعل مجهول من التوصل وهو طلب الوصلة الى شىء بتكلف وقوله فى المتع
نائب فاعله ووسط الشارح قوله الفعل ليطهر موصوف المتع * ولما كان
المتع صيغة الفعل لكنه غير مسند اليه بل الى متعته اشار الى ذلك المتعلق
بقوله (بناء صيغتي التعجب منه) اى من ذلك الفعل وقوله (من رباعى) بيان
للفعل الذى يمتع ببناء التعجب منه وهو ما يمتع منه بناء افعل التفضيل فانه يمتع
بناؤه من فعل رباعى فصاعدا (او ثلاثى مزيد فيه او ثلاثى مجرد مما فيه لون او عيب)
بل يجب بناؤه من ثلاثى مجرد غير لون وعيب فاذا اريد ان يبنى من الرباعى فصاعدا
او ثلاثى فيه لون او عيب يتوصل (بمثل ما اشد استخراجه و اشد باستخراجه)
فانه لما اريد بناؤها من استخرج يستخرج امتع بناؤها منه فانه فعل يمتع منه البناء
لكونه غير ثلاثى فحينئذ يتوصل الى المطلوب باشد واسرع ونحوها مما يجوز بناؤه منه
واليه اشار بقوله (اى يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتع بناؤها منه) وهو اشد ههنا
فانه مشتق من شد يشد وهو ثلاثى غير لون وعيب (وجعل المتع) اى وجعل
الفعل الذى يمتع منه وهو استخراجه (مفعولا) فى الصيغة الاولى (او مجردا
بالياء) فى الصيغة الثانية * ثم اشار الى خاصة اخرى لهما فقال (ولا يتصرف فيهما)
(اى فى صيغتي التعجب) يعنى ومن خواصه انه لا يجوز ان يتصرف فى صيغتي
التعجب (بتقديم) (اى بتقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب) من الافعال مثل
التقديم الجائز فى سائر الافعال (كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل

فانه مما يجوز في سائر الافعال مع انه ممتنع ههنا (وتأخيره) (اي بتأخير جائز فيما عداها) يعني ولا يجوز التصرف ايضا بتأخير يجوز فيما عدا فعلى التعجب من الافعال مثاله (كتأخير الفعل عنهما) اي عن الجار والمجرور * ثم اشار الى فائدة تقييد التقديم والتأخير بالجواز فقال (وانما قيدنا التقديم والتأخير) اي فسرناها بالقيد (بما قيدنا) وهو الجائز منهما (ليكون عدم التصرف فيهما) اي بالتقديم والتأخير (من خواص صيغتي التعجب) وانما حملناها على الوصف المتخصص بهما بقربة المقام (فان المقام يقتضى بيان الاحكام الخاصة بهما) لا بيان الاحكام المشتركة بينهما كعدم جواز تقديم الفاعل فانهما مشتركان في امتناعه وقوله (فلا يقال) تفرغ لقوله ولا يتصرف يعني انه لما لم يجز التصرف فيه بالتقديم والتأخير فلا يقال اي حينئذ لا يجوز أن يقال (مازيدا احسن) بتقديم المفعول (ولا يزيد احسن) بتقديم المجرور كما يجوز ذلك في سائر الافعال وانما لم يجز فيهما (لانهما) اي لان هاتين الصيغتين (بعد النقل) اي بعد نقل الاولى من الماضى والثانية من الامر (الى التعجب) اي لانشأته (جريا) اي كان هذان اللفظان جار بين (مجري الامثال) واذا جريا مجرى الامثال في الاخراج عن موضوعها الاصلى الى غيره وانما قال مجرى الامثال ولم يقل انهما من قبيل الامثال فانه لو قال كذلك لزم ان يكونا من قبيل الامثال حقيقة وليس كذلك لان المثل هو القول السائر الممثل مضر به بمورده (فلا يتغيران كما لا تتغير الامثال) لانه لما شبه المضرب بالمورد صار المضرب كأنه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تكبره وتأنيته وافراده وتثنيته وجمعه عند استعماله في المضرب بل يبقى على طريقة واحدة كما ان الامثال تكون على طريقة واحدة عند استعمالها في المورد * ولما ورد الاعتراض على تعبير المصنف يلزم زيادة قوله وتأخير اشار اليه والى دفعه فقال (قيل) اي على المصنف (عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس) يعني ان عدم التصرف بالتأخير يستلزم عدم التصرف بالتقديم ايضا وانما يستلزم التعبير باحدهما الاخر (لان تقديم الشيء) اي على الغير (يستلزم تأخير غيره وكذا تأخيره) اي تأخير الشيء عن الغير (يستلزم تقديم غيره عليه) لان بين التقديم والتأخير تقابل التضاييف (فلو اكتفى باحدهما لكنى) وما وجه ذكر كلمة زائدة (واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد) اي تأكيد معنى من فهم مما قبله ضمنا (لالتأسيس) اي لانه ذكر لافادة معنى جديد غير من فهم مما قبله حتى يلزم ما ذكر من لزوم الاكتفاء فورد السؤال قوله وتأخير ومنشأه ظن السائل بانه للتأسيس وهذا الجواب منع للنقص

وتقرير السؤال ان تركيب المصنف باطل لانه مستلزم للاستدراك وكل ماهو كذلك فهو باطل فاجاب عنه اولاً بجمع الصغرى سنده كونه للتأكيد يعنى اننا لانسلم لزوم الاستدراك وانما يلزم لو كان ذكره للتأسيس وليس كذلك بل هو للتأكيد وقوله (على ان كل واحد منهما) شروع في جواب آخر بالعلو يعنى مع اننا لو سلمنا كونه للتأسيس لا يضر ولا يلزم منه الاستدراك المضر لان كل واحد من التقديم والتأخير (وان لم ينفصل) اى ولو لم ينفك احدهما (عن الآخر بالوجود لكنه) اى لكن احدهما (ينفصل عنه) اى عن الآخر (بالقصد) اى بكونه مقصوداً للمتكلم اذ قد يكون قصد المتكلم الى تقديم المعمول فلا يكون تأخيره مقصوداً وقد يكون الى تأخير الفعل فلا يكون تقديمه مقصوداً (فكأنه) اى اظن ان المصنف (اعتبر القصد) ونى كلامه على انفصال احدهما عن الآخر فيه فذكر كلا منهما على حدة لعدم اجتماعهما في القصد وقال العصام لا يخفى على الفطن ان شيئاً من الجوابين ليس بمسكت والماء البارد لا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد أنه لا يقدم لفظ احسن يعنى في ما احسن زيدا على ما يعنى الاستفهامية ولا يؤخر عما بعدها لما نفي فعل التعجب عن هذا التصرف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فتنظن انتهى ولا يخفى ان هذا التوجيه جار في الصيغة الاولى فقط واجاب بعضهم بأنه يجوز ان يكون المراد تقديم شيء وتأخيره بالنسبة الى شيء آخر كتقديم زيد على ماوجب تأخيره عنه بحيث يتقدم على نفس الفعل فقط كما يقال زيدا ما احسن او ما زيدا احسن وكتقديم احسن على الكل او تأخيره عنه كما يقال احسن ما زيدا او ما زيدا احسن وان يكون المراد تقديم المعمول على عامله سواء تقدم على كلمة ما او ما ذكر بعدها ولا يخفى ان ذكر التقديم على هذه التقادير لا يعنى عن ذكر التأخير ولا بالعكس ويرد على هذا الجواب ان هذا الحكم جار في الصيغة الثانية والمقصود شموله كلتا الصيغتين وايضا عدم التصرف بالتقديم على كلمة ما وتأخيرها لا خصوصية له بصيغتي التعجب فانه يجوز مطلقاً والكلام فيما له خصوصية اقول والاوجه ما نقله الشارح من الجوابين والله اعلم * ثم شرع في بيان خاصة اخرى لفعل التعجب فقال (ولا) وفسره الشارح بقوله (يتصرف فيهما بايقاع) للإشارة الى ان قوله (فصل) مجرور معطوف على قوله بتقديم او على قوله وتأخير بحذف مضاف وهو الايقاع لان الفصل عبارة عن كلمة وفعل المتكلم المتصرف انما هو ايقاعه وقوله يتصرف للإشارة الى ان البناء في ايقاع متعلق بما يتعلق به المعطوف عليه ولا زائدة يعنى انه كما لا يجوز ان يتصرف في فعل التعجب بتقديم وتأخير كذلك لا يجوز فيه ان يتصرف

بايقاع كلمة تفصيل (بين العامل) اى الذى هو فعل التعجب (و) بين (الممول) اى الذى هو زيدا فى الصيغة الاولى ويزيد فى الصيغة الثانية (نحو ما احسن فى الدار زيدا و اكرم اليوم يزيد) حيث فصل فى الاولى بقوله فى الدار وفى الثانية بقوله اليوم فلا يجوز هذا فى التركيبين (لاجرائهما) اى لكون هذين المثالين جاريتين (مجرى الامثال كما سبق) من ان التغير كما امتنع فى الامثال امتنع ايضا فيما جرى مجراها وهذا مذهب الجمهور حيث لم يجوزوا ذلك التصرف مطلقا اى سواء كان بالظرف او بغيره (واجاز المازنى الفصل بالظرف) (لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق) حيث وقع الفصل بين ما احسن وبين معموله الذى هو ان يصدق بقولهم بالرجل ولو لم يكن جائزا لما سمع هذا التركيب منهم ولما كان قوله بالرجل ظرفا يعنى جارا ومجرورا خص الجواز بالظرف عنده وفى هذا الاستدلال رد على ما استدلل صاحب الوافية بان تجوز المازنى للاتساع فى الظرف * ثم اشار الى مذهب آخر لم يذكره المصنف وهو قوله (واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا) حيث وقع الفصل بين ما وبين احسن بكلمة كان (ومعناه) اى معنى التعجب الذى فصل بين ما واحسن بكلمة كان (انه كان له فى الماضى حسن واقع دائم) لمادل عليه كلمة كان (الا انه) اى لكن ذلك الواقع فى الزمان الماضى (لم يتصل بزمان التكلم) بل زال ذلك الحسن الآن (بل كان دائما قبله) اى قبل زمان المتكلم * ثم شرع فى بيان اعراب الصيغتين بالنظر الى الاصل قبل النقل الى التعجب فقال (وما) اى لفظ ما فى ما احسن (ابتداء) (اى مبتدأ) وانما فسر الابتداء بالمبتدأ فان مراد المصنف بالابتداء هو المبتدأ بقريته عدم جواز الحمل فانه لامعنى لقولنا ان ما ابتداء بل يجوز الحمل عليه اذا كان المراد به المبتدأ وانما عبر المصنف عن المبتدأ المراد بالابتداء ببناء (على ان يكون المصدر) وهو الابتداء (بمعنى اسم المفعول) اى الذى هو المبتدأ كما فسر به (او ذو ابتداء بتقدير المضاف) وهذا اشارة الى تفسير آخر يعنى ان تركيب المصنف يكون صحيحا بتصرفين احدهما التصرف فى نفس الكلمة كما فى التفسير الاول فيكون مجازا لغويا والآخر بابقائه على مصدرية وبتقدير مضاف فيكون مجازا حذفيا وفيه احتمال آخر لم يذكره الشارح وهو ابقاء المصدر على حاله فيكون من قبيل رجل عدل مبالغة كما فى المعرب وهذا على اكثر النسخ (وفى بعض النسخ وما ابتدائية) اى بالياء النسبية (ومعناه ظاهر) يعنى غير محتاج الى ان يصار الى المجاز باحد الوجهين وقوله (نكرة) خبر بعد خبر حال كونها (بمعنى شئ) وانما حمل ما على النكرة (لان النكرة تناسب التعجب لانه) اى لان التعجب

(يكون فيما) اى فى الفعل الذى (خفى سببه) وقوله (عند سيويه) متعلق بالنسبة بين المبتدأ والخبر يعنى ان كون مانكرة انما هو عند سيويه (وما بعدها) (اى ما بعدها) يعنى الفعل الذى بعد لفظ ما (الخبر) اى خبر ذلك المبتدأ وهو احسن ههنا فتكون الهمزة فى احسن للتعدية وقوله (من باب شرّ امرّ ذاناب) اشارة الى سؤال ورد على كون ما مبتدأ مع كونها نكرة فانه لا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة الا اذا تخصصت بوجه ما فاجاب بانه نكرة مخصصة من قبيل هذا التركيب الجائر عند الكل وقال العصام وهذا عند من جعل المعنى شرّ عظيم امرّ ذاناب لاشترّ حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لامر جلى واما من جعل معنى قوله شرّ امرّ ذاناب لا خير فلا يصح ان يكون معنى ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيدا شئ الا شئ فيلزم استثناء الشئ من نفسه ثم قال فى تصحيح مذهب سيويه بوجه آخر وهو قوله ولا يبعد أن يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا انتهى كلامه اقول وفى قوله لا يبعد بحث كما لا يخفى على الفطن وقال الرضى مذهب سيويه وان اختاره المصنف لكنه ضعيف من وجه وهو أن استعمال مانكرة غير مضافة نادر نحو ﴿فعماهي﴾ وفى بعض الحواشى انه لم يسمع مثله فى مبتدأ فعلى هذا يكون من باب شرّ امرّ ذاناب فى مجرد كون المبتدأ نكرة وما بعده خبره انتهى ما فى بعض الحواشى فيكون مراد ذلك القائل تضعيفه بوجه آخر وتوجيه مراد الشارح من قوله من قبيل شرّ امرّ الخ فلا يرد عليه ما حكي عن العصام من عدم جوازه بالقياس الى المعنى الثانى وقوله (وموصولة) عطف على قوله ابتداء وهذا شروع فى مذهب آخر غير مختار للمصنف (اى ما) فى ما احسن (موصولة) (عند الاخفش) فتكون جملة احسن صلته وهو مع صلته يكون مبتدأ (والخبر) اى وخبر ذلك المبتدأ (محذوف) (اى الذى احسن زيدا) وهذا اشارة الى معنى الموصول وقوله (اى جعله ذا حسن) اشارة الى ان الهمزة فى احسن للصيرورة وقوله (شئ عظيم) اشارة الى الخبر المحذوف * ثم شرع فى توجيه آخر لم يذكره المصنف فقال (وقال الفراء ما) اى لفظ ما فى مثل ما احسن (استفهامية) ومبتدأ بمعنى اى شئ (وما بعدها) اى الفعل الذى بعد كلمة ما هو احسن مع فاعله ومفعوله (خبرها) اى خبر ما الاستفهامية (قال الشارح الرضى وهو) اى توجيه الفراء (قوى من حيث المعنى) وانما يكون قويا (لانه) اى المتكلم (كان جهل) اى جاهلا (سبب حسنه) اى حسن زيد (فاستفهم) اى فطلب فهم السبب فسأل (عنه) اى عن السبب والتعجب انما يكون فيما يحجل سببه * ثم أكد بقوله (وقد استفاد)

يعنى يؤيد كون ما استفهامية دالة على التعجب وقوع الاستفادة (من الاستفهام
معنى التعجب نحو قوله تعالى (وما أدريك ما يوم الدين) وقال العصام وانما
لم يلتفت اليه المصنف لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب
من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه انتهى
* ثم شرع في بيان المذاهب في توجيه الصيغة الثانية واراد الشارح تمهيد
مقدمة فقال (واما احسن يزيد فافعل) يعنى صيغته امر من باب الافعال
في جميع الصيغ فاشار الى ان كونه امرا ليس امرا حقيقيا بل (صورته امر
ومعناه الماضى من افعل) كما في الصيغة الاولى (بمعنى صار ذا فعل) يعنى
معناه ماض وهمزته للضرورة (كالحلم اى صار ذا حلم) وهذا محل الاتفاق وما
ذكره المصنف بقوله (وبه) محل الاختلاف يعنى ان كون احسن على صورة
الامر وكونه بمعنى الماضى متفق عليه لكن في توجيه المجرور اقوال احدها انه
(اى مجروره) (فاعل) (لهذا الفعل) وذلك (عند سيويه) فقال (والباء
زائدة) كما في كفى بالله (لازمة) اى لا يجوز حذفها فقوله (الا اذا كان التعجب
منه) استثناء من قوله لازمة يعنى انه لا يجوز حذفها في وقت الا وقت كون
المجرور الذى نشأ منه التعجب لفظ (ان) اى ان المصدرية الموصولة (مع
صلتها) حينئذ تكون ان مع صلتها مفعولا (نحو احسن ان تقول اى بان تقول)
وانما جاز حذفها بناء (على ما) اى على الاصل الذى (هو القياس) يعنى جواز
حذف حرف الجر من ان وان كما عرفت وقوله (فلا ضمير) اشارة الى ماتوهم
ان هذا التوجيه محل بالقاعدة فان افعل لما كان امرا في الصورة اقتضى كون
فاعله مستترا تحته على انه ضمير مخاطب وقد سبق الاتفاق على وجوب استتاره
واذا كان المجرور فاعلا يلزم التعدد وهو غير جائز فدفعه بانه لا ضمير تحته مستترا
(عند سيويه) (في افعل) (لان الفاعل واحد ليس الا) اى ليس الا واحدا
وقوله (وبه) شروع في بيان مذهب آخر في لفظ به (اى مجروره) يعنى ان محل
المجرور بالباء في به منصوب على انه (مفعول عند الاخفش) (لاحسن) لا كما قال
سيويه انه فاعل فيكون التقدير عند الاخفش انه (بمعنى صار ذا حسن على
ان تكون همزة افعل للضرورة) (والباء للتعدي) يعنى ان مذهب الاخفش
بعد ما حكم بكون المجرور مفعولا لاحسن يحتمل في الباء توجيهان احدهما انها
للتعدي وليست بزائدة وهذا اذا كان همزة احسن للضرورة فانها اذا كانت
للضرورة يكون احسن لازما حينئذ تكون الباء للتعدي (اى تجعل اللازم
متعديا فالمعنى صيره ذا حسن) وقوله (او) شروع في بيان التوجيه الثانى
في الباء يعنى او (الباء) (زائدة) وهذا بناء (على ان يكون احسن متعديا

بفسه و) على ان (تكون همزة احسن للتعدي كاخرج) حينئذ يستغنى الفعل عن حرف الجر الذي افاد تعديته (فيه) (اي في الفعل) اي واذا كان المجرور مفعولا باحد التوجيهين فيوجد البتة في الفعل الذي هو احسن بصيغة الامر (ضمير) اي مستكن تحته ومستتر وجوبا (هو) اي ذلك الضمير (فاعله) اي فاعل ذلك الفعل فلا يلزم حينئذ على مذهب سيويه من تخصيص قاعدة ماهو واجب الاستتار (اي احسن انت زيد) ان كانت الباء للتعدي (اوزيدا) ان كانت زائدة (اي اجعله حسنا) ولا يخفى ملائمة هذا التفسير للتوجيهين (بمعنى صفة) اي صف زيدا (به) اي بالحسن ثم نقل الشارح مذهبها آخر في التوجيه وهو قوله (وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد) لانه مخصوص بمخاطب معين وقوله (بان يجعل زيدا) متعلق بالامر يعني كأن المتكلم المتعجب يأمر كل من هو شانه الخطاب بان يجعل زيدا (حسنا) اي بالحكم بحسنه (وانما يجعله كذلك) يعني ان مراده بهذا التعميم اعنى بجعل زيد حسنا (بان يصفه) اي بطريق ان يصفه (بالحسن) وانما فسر الجعل بالوصف فان الامر بجعله حسنا غير مقدور للمخاطب بل مقدوره وصفه بالحسن الموجود (فكأنه قيل صفة بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات احسن كل ما يمكن ان يكون في شخص واحد) وفي توجيه الفراء من المبالغة ما لا يخفى وقال العصام ويمكن ان تكون الباء سببية يعني احكم بوجود احسن بسبب زيد فان الحكم بوجود زيد مستلزم للحكم بوجود احسن انتهى ملخصا ﴿ افعال المدح والذم ﴾ وفسره الشارح بقوله (يعنى الافعال المشهورة بهذا اللقب عند النحاة) للاشارة الى انه ليس المراد به مفهوم التركيب الاضافي يعني بان يراد به مطلق الفعل الذي يدل على المدح والذم بل المراد به الافعال المشهورة بين النحاة بهذا اللقب فانه لو كان المراد به مطلقا ينتقض الحد منعا بمثل مدحته وذمته وغيرها من الافعال التي لم توضع للانشاء والظاهر أن يقال فعل المدح والذم في اصطلاح النحويين ﴿ ماوضع ﴾ الحكما ان المراد من قوله فعل التعجب هذا كذا في بعض الحواشي وفسره الشارح بقوله (اي فعل وضع) للاشارة الى ان ما موصوفة وعبرة عن الفعل لكونه جنسالة واختار كونها موصوفة للملائمة التكررة في الخبرة وان كانت الموصولة ملائمة لمقام التعريف وقوله ﴿ لانشاء مدح او ذم ﴾ متعلق بوضع وقوله (فلم يكن مثل مدحته وذمته) يعني من الفعل الذي يدل عليهما لكن لما قال لانشاء مدح لم تكن امثال هذين الفعلين معدودة (منها) اي من افعال المدح والذم المصطلح عليها (لانه) اي لان كل

واحد من مدحته وذمته (لم يوضع للنشاء) لانهما موضوعان لاجبار المدح والذم الواقعيين في الزمان الماضي لالانشائهما بهذين اللفظين * ثم شرع في بيان افرادها فقال (فمنها) اى من تلك الافعال فعل (نعم وبئس) يعنى ان نعم من المدح وبئس من الذم لانهما معا من نوع واحد (فهما) اى نعم وبئس (في الاصل فعلان) يعنى مطابقان لصيغة الفعل الماضي فانهما في الاصل (على وزن فعل بكسر العين) كعلم يعنى ان اصل نعم نعم بفتح النون وكسر العين واصل بئس بئس بفتح الباء وكسر الهمزة * ثم شرع في بيان تصریفهما فقال (وقد اطرده في لغة بنى تميم في) كل (فعل اذا كان فاؤه مفتوحا و) كان (عينه حلقيا) اى احدا من حروف الحلق (اربع لغات) فقوله اربع فاعل اطرده يعنى انه مطرد في كل فعل شانه كذلك لانه مختص بهما (احداها) اى احدى اللغات الاربع (فعل بفتح الفاء وكسر العين وهى) اى وهذه اللغة (الاصل) كبئس وصعق (والثانية) اى واللغة الثانية (فعل باسكان العين مع فتح الفاء) وهى لغة في نعم ايضا كما قال في الصحاح وان شئت قلت نعم بفتح النون واسكان العين (والثالثة) اى اللغة الثالثة (اسكان العين مع كسر الفاء) كما انها مشهورة في هذين الفعلين (والرابعة) اى اللغة الرابعة (كسر الفاء) اى مع كسر العين (اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين) يعنى في نعم وبئس (عند بنى تميم اذا قصد بهما المدح) اى النشاء المدح (او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب) اى الكثير منهم (اتفقوا على لغة بنى تميم) ثم شرع في بيان خواصهما فقال (وشرطهما) (اى شرط نعم وبئس) (ان يكون الفاعل) اى فاعل كل منهما مشروطا باحد شروط ثلاثة احدها ان يكون (معرفا باللام) اى باللام التى هى موضوعة (للعهد الذهنى) يعنى لخصه غير معينة من الجنس كما فسره بقوله (وهى) اى تلك اللام (لو احد غير معين ابتداء) اى قبل ذكر المخصوص (ويصير معينا بذكر المخصوص بعده) اى بعد ذلك المعرف (ويكون في الكلام) ويحصل من ذكره ابتداء غير معين ومن تعينه ثانيا (تفصيل بعد الاجمال ليكون) اى لقصد ان يكون ذكر الشيء الواحد مرتين (اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد) فكان الممدوح ذكر مرتين احداها مبهما بالرجل واثنيهما معينا وهو ذكره بزيد وقوله (او) (يكون) (مضافا الى المعرف) بيان للشرط الثانى يعنى او يكون الفاعل مضافا الى المعرف (بها) (اى باللام) التى للعهد الذهنى وهذا ايضا (اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل) وهذا مثال ما يكون بواسطة واحدة (او نعم وجه فرس غلام الرجل) وهذا مثال ما يكون

بواسطتين (وهلم جرا) وقوله (او) (يكون) (مضمرًا مميّزًا بنكرة منصوبة)
وصف التكررة المميّزة لمجرد التوضيح اذا التمييز اما منصوب او محرور وهنا لا يحتمل
الجر الا ان يراد الاحتراز عن المحرور بمن كما في قائله الله من شاعروك ان تريد به
المنصوبة لا محلا فاحترز به عن نحو ما في ﴿ فعما هي ﴾ ليحسن التقابل بين التكررة
وين ما حينئذ التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالمتفصل رد المذهب ابي عليّ
وسيبويه كذا قاله عصام الدين وقوله (مفردة) بالجر صفة بعد صفة يعنى ان
تلك التكررة مشروطة بكونها مفردة اى غير مضافة وقوله (او مضافة الى
نكرة) معطوف على قوله مفردة يعنى او مشروطة بكونها مضافة الى نكرة
مثلها وقوله (او معرفة) بالجر عطف على قوله الى نكرة يعنى انها اما مضافة
الى نكرة او مضافة الى معرفة حال كون اضافتها اليها (اضافة لفظية)
لا تكتسب التعريف منها (نحو نعم رحلا) هذا مثال للضمير المميّز بالمفرد
(او ضارب رحل) يعنى او نحو نعم ضارب رحل وهذا مثال للمضاف الى النكرة
(او زيد) بالجر عطف على رجل اى نحو نعم ضارب زيد اراد به التمثيل لما وقع
مضافا الى معرفة بالاضافة اللفظية حال كون المضاف اسم فاعل مضافا الى
معموله المفعول (او حسن الوجه) اى او نعم اراد به التمثيل لما وقع مضافا الى المعرف
باللام حال كونه صفة مشبهة مضافة الى فاعله وقوله (انت) اشارة الى مخصوص
الامثلة المذكورة وقوله (او) (مميّزا) عطف على قوله مميّزا بنكرة يعنى ان هذا
الفاعل المضمر اما ان يكون مميّزا بنكرة او مميّزا ﴿ بما ﴾ اى باللفظ الذى (يعنى
شئ) اى يعنى الشئ النكرة حال كونه (منصوب المحل على التمييز) ﴿ مثل
فعما هي ﴾ (اى نعم شيئا) ففاعل نعم ضمير تحته وقوله ما يميّزله وقوله (هي)
مخصوصه وكون مثل هذا التركيب من النوع الثالث مذهب الجمهور
واختاره المصنف ثم اشار الى مذهب المخالف بقوله (وقال الفراء ، وابو عليّ هي
موصولة) اى ما في ﴿ فعما هي ﴾ (معنى الذى) يعنى انها معرفة (فاعل نعم) اى كما في
نعم الرجل واذا كانت كذلك تكون موصولة تحتاج الى صلة فاجاب بقوله
﴿ فتكون الصلة باجمعا ﴾ اى بطرفيها (فى فعما هي محذوفة) وانما حذف
(لان هي مخصوصة) بالمدح (اى نعم الذى فعله هي اى الصدقات وقال
سيبويه والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشئ فعنى فعما هي نعم الشئ هي)
حينئذ لا يحتاج الى الصلة (فما) اى حينئذ لفظ ما (هو الفاعل لكونه بمعنى ذى اللام
وهي) اى لفظة هي (مخصوصة) ثم شرع فى مسائل مخصوص فقال
﴿ وبعده ذلك ﴾ (الفاعل) اى فى الاقسام الثلاثة من فاعلها اذا وجد بشرطه
يحصل بعد ذلك الفاعل (المخصوص) وهو مبتدأ مؤخر وخبره قوله بعد ذلك

يعني انه يذكر المخصوص مفصلا بعد ذكر الفاعل مجملا وذلك هو المعنى (بالمدرج او الذم) يعني ما يريد مدحه او ذمه مفصلا معنا * ثم اراد أن يشير الى ان البعدية ليست بواجبة بقوله (وبعديته) اي كون المخصوص المذكور مذكورا بعد الفاعل (انما هي) اي البعدية (بحسب الغالب لانه قد يقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح) ثم شرع في بيان اعراب المخصوص وهو على وجهين احدهما ما قاله (وهو) اي المخصوص (مبتدأ وما قبله) (اي الجملة الواقعة قبله غالبا) وهي الجملة الفعلية المركبة من نعم وفاعله (خبره) اي على انها جملة فعلية صغرى مرفوعة المحل خبر مقدم للمبتدأ او المبتدأ مع خبره جملة اسمية كبرى وقوله (ولم تحتاج هذه الجملة الواقعة خبرا) دفع لما توهم ان الجملة اذا وقعت خبرا تحتاج الى عائذ الى المبتدأ فدفعه بان الواقعة خبرا لا تحتاج (الى ضمير المبتدأ لقيام لام التعريف العمهدي مقامه) وقوله (او خبر مبتدأ محذوف) اشارة الى ثاني الوجهين وهو أن المخصوص مرفوع على انه خبر للمبتدأ المحذوف (وهو) اي ذلك المحذوف (هو) اي لفظ هو راجع الى الفاعل (مثل نعم الرجل زيد) (فزيد في هذا المثال اما مبتدأ وجملة نعم الرجل مقدا عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير السؤال) يعني انها جملة اسمية استئنافية جواب لسؤال سائل (فانه لما قيل نعم الرجل) اثار الى منشأ السؤال (فكأنه) اي التكمم (سأل من هو) اي الممدوح (فقيل) اي فاجيب انه (زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل جملة واحدة) اي اسمية خبرية مركبة من المبتدأ والجملة الفعلية الانشائية (وعلى الوجه الثاني جملتان) احدهما فعلية انشائية وثانيهما اسمية اخبارية * ثم شرع في بيان شرط المخصوص ومساائله فقال (وشرطه) اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا (مطابقة الفاعل) ولما جاز أن يكون اضافة المطابقة الى الفاعل من قبيل الاضافة الى المفعول او من قبيل الاضافة الى الفاعل اشار الى الاول بقوله (اي مطابقته الفاعل) اي مطابقة المخصوص الفاعل حيث اثار بتقدير الضمير الى فاعله المحذوف واثار الى الثاني بقوله (او مطابقة الفاعل اياه) حيث اثار بتقدير الضمير المنصوب المنفصل الى كونه مضافا الى الفاعل والى حذف مفعوله فان المطابقة لما كانت مصدرا من باب المفاعلة جاز فيه لكونه للمشاركة بين الاثنين وقوله (في الجنس) اشارة الى وجه المطابقة وهي في الجنس بان يكون المخصوص من جنس الفاعل (حقيقة او حكما او تأويلا) فقوله حقيقة اشارة الى نوعي الفاعل من كونه ميمزا بنكرة او بما في نعم رجل زيد ونعما هي فان الاول مطابق في الجنس حقيقة حيث كان زيد من اصناف الرجال والثاني مطابق له فيه

تأويلان ما يؤول مبالشيء الذى يكون عبارة عما يرجع اليه الضمير ويحتمل ان يكون
اشارة الى ماسأتى من التأويل بحذف المضاف او غيره فى الآية التى سنذكر
(وفى الافراد) اى انه لا بد أن يطابق الفاعل فى الافراد (والثنية والجمع والتذكير
والثأيت) وقوله (لكونه) علة لوجه كونه مشروطا به يعنى انما اشترط ذلك
لكون المخصوص (عبارة عن الفاعل فى المعنى) وان كان منفصلا عنه فى اللفظ
فانه هو المقصود بالمدح والذم وانفصاله عن الفعل لغرض تحصيل المعنيين
اى الذكر مرتين اجمالا وتفصيلا (نحو نعم الرجل زيد) فان زيدا مطابق للفاعل
فى الجنس والافراد (ونعم الرجلان الزيدان) هذا مثال للمطابق فى الثنية
(ونعم الرجال الزيدون) هذا مثال للمطابق فى الجمع (وبئست المرأة هند) هذا
مثال الذم المطابق فى الثأيت (وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات)
مثال الذم المطابق فى الثنية والجمع قوله (ويحوز أن يقال) اشارة الى ان هذا الفعل
كاجاز مطابقته لفاعله فى التذكير والثأيت يحوز أن لا يطابقه فيحوز أن يقال
(نعم المرأة هند وبئست المرأة هند) وانما جاز كذلك (لانهما) اى نعم وبئس (لما كانا غير
متصرفين اشبهما الحرف) اى كانا مشابهين للحروف فى عدم جواز التصرف واذا
كانا مشابهين لها (فلم يجب الحاق العلامة بهما) اى الحاق علامة الثأيت
فى الثأيت الحقيقى بهذين الفعلين كما وجب فى سائر الافعال (و) (قوله تعالى) (بئس
مثل القوم الذين كذبوا) و اشار الشاح بقوله (جواب سؤال مقدر) الى وجه
ايراد المصنف يعنى ان هذا الايراد من المصنف فى معرض الجواب لسؤال مقدر
بالنقض بايراد مادة لم توجد فيها المطابقة وهى هذه الآية الكريمة (حيث وقع
المخصوص فيها اعنى الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم)
فاراد أن يجب عنه بان تلك الآية الكريمة (و) كذا (شبهه) (نما) اى من المواضع
التي (لا يطابق الفاعل) فى تلك المواضع (المخصوص) انما يرد بها النقص
اذا لم يكن متأولا لكنه (متأول) بتأويلين احدهما بتقدير المضاف فى طرف
المخصوص بان يقال انه (بتقدير مثل الذين كذبوا) يعنى بئس مثل القوم مثل
الذين كذبوا فيكون المثل المقدر المضاف مطابقا للفاعل وثانيهما بحذف
المخصوص كما افاده بقوله (او يجعل) لفظ (الذين كذا صفة للقوم) لكون
معناه جمعا (وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم) ثم سرح
فى ما يجوز للمخصوص فقال (وقد يحذف المخصوص) وقيد بقوله (اذا علم
بالقرينة) (ليكون اشارة الى انه لا يجوز حذفه اذا لم يعلم) (مثل) (قوله تعالى) فى قصة
ايوب عليه السلام (انا وجدناه صابرا) (نعم العبد) ومخصوصه محذوف (اى ايوب)
قربة ان ذلك فى قصته (و) (قوله تعالى) (فعم الماهدون) (اى نحن)

يعنى ان المدوح هو ذاته تعالى بقريته ما قبله وهو قوله تعالى ﴿ والسما بيناها
 بايد وانا لموسعون والارض فرشناها فعم الماهدون ﴾ فان الباني للسماء والارض
 للارض وماهدها هو الله تعالى وايراده بالجمع للتعظيم (وساء) حال كونه
 من افعال الذم (مثل بئس) (فى افادة الذم) اى فى المدلول (والشرايط)
 اى فى الشرايط الثلاثة المذكورة فى الفاعل (والاحكام) اى وفى احكامه
 من جواز حذف المخصوص بالقرينة (ومنها) (اى من افعال المدح والذم)
 لفظ (حب فى) (حبذا) واصل المتن ومنها حبذا لكن لما توهم انه مجموع
 حبذا اراد دفعه بالتفسير بان ما كان من جملة تلك الافعال هو حب فقط
 كما اشار اليه بقوله (وهو) اى حبذا (مركب من حب الشيء) بفتح الحاء (اوحب)
 بضمها (اذا صار) اى ذلك الشيء (محبوبا) هذا جزء المركب وقوله (ومن ذا)
 اشارة الى الجزء الآخر قال العصاة ان الشارح يريد بذلك ان فى حب لغتين
 حب بفتح الفاء يعنى الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء
 ثم الادغام اذا صله حب بضم الباء على وزن حسن وفى الصحاح تفضيله وعند
 صاحب القاموس حب اسم يعنى الحبيب وذا فاعله اى هو حبيب الخ ولذا
 قال المصنف (وفاعله) (اى فاعل هذا الفعل) (ذا) ثم اشار الى مسئلة خاصة له
 فقال (ولا يتغير) (اى حبذا) يعنى اصل فعله (او فاعله) اى ولا فاعله (او ذا)
 اى ولا لفظ ذا وهذا مثل قوله تعالى ﴿ ولا تطع منهم آثما او كفورا ﴾ يعنى لا آثما
 ولا كفورا كما فى شرح اللب وقوله (عما هو عليه) متعلق بلا يتغير يعنى ان كلامها
 لا يتغير عن الشكل الذى كان عليه وفصله بقوله (فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
 اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجرها) اى ليكون تلك الكلمة
 المركبة جارية (بحرى الامثال التى لا تتغير) كما سبق تحقيقه (فيقال حبذا الزيدان)
 حين كون المخصوص ثنية (وحبذا الزيدون) حين كون المخصوص جمعا
 (وحبذا هذ) حين كونه مؤنثا وهذا كالاتثناء من الحكم المذكور فى قوله
 وشرط المخصوص مطابقة الفاعل * ثم شرع فى بيان بعض ما هو مشترك فيه
 ومخالف فيه فقال (وبعده) (اى بعد حبذا) (المخصوص) كما فى اخواته
 (واعرابه) (اى اعراب مخصوص حبذا) (كاعراب مخصوص نعم) (على
 الوجهين المذكورين) يعنى على كونه مبتدأ وما قبله خبره وعلى كونه خبرا
 للمبتدأ المحذوف وهذا هو الحكم المشترك بينه وبين اخواته وقوله (ويجوز ان يقع)
 شروع فى بيان الحكم المخصوص به يعنى انه يجوز فى حبذا فقط ان يقع (قبل
 المخصوص) وفسره بقوله (اى مخصوص حبذا) لثلاثتهم الاشتراك (او بعده)
 (اى بعد مخصوصه) (تمييز او حال) حال كون كل منهما (على وفق)

مخصوصه) اى موافقاه (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو
 حبذا رجلا زيد) وهذامثال لمايقع فيه التمييز قبل المخصوص مفردا (وحبذا زيد
 رجلا) وهذامثال لماوقع بعده وكذا قولناحبذا رجلين الزيدان اوحبذا رجلا
 الزيدون (وحبذا زيدراكبنا) وهذامثال لماوقع حالا بعدالمخصوص (و) كذا (حبذا
 راكبنا زيد) والاولى ايراده ايضا لثلاثتهم عدم جوازه بناء على توهم كون
 المخصوص ذالحال كماستره لکنه اكتفى بالتمثيل بقوله (وحبذا رجلين اوراكبين)
 اى او حبذا راكبين (الزيدان وحبذا الزيدان رجلين اوراكبين وحبذا امرأة
 هند وحبذا هند امرأة والعامل فى التمييز اوالحال ما) اى الصالح للعاملية الواقع (فى)
 ضمن جملة (حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا) يعنى الفاعل (لازيد) اى وليس
 ذو الحال زيد وقوله (لان) بيان لوجه عدم جواز كون زيد صاحب الحال
 يعنى انما لميجز أن يكون زيد وامثاله ذا الحال لان (زيدا مخصوص والمخصوص
 لايجب الا بعد تمام المدح والركوب) اى والحال ان الركوب الذى ذكر فى ضمن
 راكبا (من تمامه) اى من تمام المدح ولو جعل حالا من المخصوص يلزم ان لا يكون
 المخصوص مذكورا بعد تمامه وقوله (فلراكب حال) نتيجة للقياس الذى
 اثبتة بابطال نقيضه يعنى ان لميجز أن يكون حالا من المخصوص يتعين
 ان يكون حالا (من الفاعل لامن المخصوص) وقال العصاه والاولى ان يقول
 من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل فى التمييز
 فى نعم رجلا هو نعم ثم قال والظاهر أن العامل فى التمييز من الذات المذكورة هو
 الاسم انبهم كما فى رطل زينا فالعامل فى كلمة ذا كالضمير انبهم فى ربه رجلا
 انتهى وقال فى الامتحان ويمكن ان يقال التمييز ههنا من النسبة كعاب زيد والدا
 والله دره فارسا وانما قدم التمييز على الحال لكونه راجعا لكونه النسب للمدح
 والذم * وما فرغ المصنف من احكام الفعل واقسامه شرع الآن فى احكام
 الحرف فقال (الحرف) اى حقيقته وحده (مادل على معنى فى غيره) وقوله
 (اى كلمة) تفسير لما و اشارة الى انه عبارة عن الكلمة والى انه نكرة وقوله (دلت
 على معنى) اشارة الى ان تذكير الضمير بحسب لفظ ما وقوله (حاصل) اشارة
 الى ان قوله (فى غيره) ظرف مستقر صفة نعى وقوله (متعلق بالنسبة الى
 الغير) صفة بعد صفة تفسير لاسم الى فى غيره يعنى ان المراد بكونه فى غيره
 ان تعقله لا يمكن الا بالنسبة الى ذى الغير وقوله (اى لا يكون مستقلا) تفسير
 لمعنى ذلك المتعلق يعنى ان المراد بالمتعلق بالنسبة الى الغير أنه لا يكون مستقلا
 (بالمفهومية) وقوله (بحيث لا يصلح لان يحكم عليه اوبه) متعلق بالمتقى يعنى
 ان المراد بعدم استقلاله انه لا يصلح لان يحكم عليه بان يكون مبتدأ او فاعلا

اولان يحكم به بان يكون مسندا الى الغير بان يكون فعلا او خبرا (بل لابدله) اى للحرف (فى ذلك) اى فى الدلالة (من انضمام امر آخر اليه) حتى يكون مستقلا بالمفهومية وقوله (ومن ثم) متعلق بقوله احتاج وفسره بقوله (اى لاجل) للاشارة الى ان من اجلية والى انه مفعول له وقوله (انه يدل على معنى فى غيره) اشارة الى ان المشار اليه به هو قوله على معنى فى غيره (احتاج) اى الحرف (فى جزئته) اى فى كونه جزءا للكلام ركنا كان) اى سواء كان ذلك الجزء ركنا له بان يكون عمدة (او غيره) بان يكون فضلا (الى اسم) متعلق باحتاج اى احتاج الى الاسم الذى (يتعلق معناه) اى معنى ذلك الحرف (بالنسبة اليه) اى الى ذلك الاسم (نحو من البصرة) لان معنى الابتداء الخاص لا يتعقل الا بالاسم الذى هو البصرة (او فعل) (كذلك) اى كاحتياجه الى الاسم (نحو قد ضرب) فان معنى التحقيق الخاص لا يتعقل الا بفعل ضرب * ثم شرع فى بيان انواعه فقال (حروف الجر) مبتدأ وقوله (ما وضع) خبره يعنى ان حروف الجر حروف وضعت (للافضاء بفعل) وقوله (اى ايصاله) تفسير للافضاء اى المراد بالافضاء انه يوصل الفعل وقوله (فان معنى) اشارة الى مصحح تفسير الافضاء بالايصال يعنى انه يصح ان يفسر الافضاء بالايصال فان معنى (الافضاء الوصول) اى جعل الشيء واصلا الى الآخر وقوله (ولمعدى) جواب لسؤال مقدر يعنى انه على هذا لا يجوز تفسير الافضاء بالايصال فانه لما كان معنى الافضاء الوصول لزم ان يفسره بالوصول اجاب بان الافضاء لما كان متعديا (بالباء) يعنى بقوله بفعل (صار معناه الايصال) اى انتقل معناه من الوصول الى الايصال وقوله (او معناه) عطف على قوله بفعل يعنى ان ذلك الافضاء اما افضاء بالفعل او افضاء بمعناه (اى معنى الفعل) ولما كان الظاهر من قوله معنى الفعل انه معنى يدل عليه الفعل الاصطلاحى من الحدث او الزمان او النسبة احتاج الى تفسيره حتى يتكشف المراد فقال (وهو كل شيء) يعنى المراد بمعنى الفعل كل لفظ سواء كان مشتقا او غير مشتق (استنبط) اى استخراج (منه) اى من ذلك الشيء (معنى الفعل) اى الحدث (كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور) نحو عليك نضك (وغير ذلك) (الى ما يليه) اى ايصال معنى الفعل الى اسم يلى ذلك الاسم ذلك الحرف يعنى يذكر بعده متصلا (سواء كان) اى ذلك الاسم الذى يلى ذلك الحرف (اسما صريحا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضائق عليهم الارض بما رحبت اى برحبها) يعنى بسعتها فالباء فى بما واصل المعنى الذى هو حصول ضاقت الى الرحب الذى هو حاصل بعد

تأويل ما رحبت (وسميت هذه الحروف) يعني كما سميت هذه الحروف بحروف
 الجر سميت (حروف الاضافة ايضا لانها) اى لكونها (تضيف الفعل او معناه
 الى ما يليه و) سميت (حروف الجر لانها) اى لكون تلك الحروف (تجرّ
 معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر) اى اوسميت بها لكون
 الاثر الحاصل بها فى الاسم الذى يليه هو الجرّ من انواع الاعراب فالاول بناء
 على كون الجر بمعناه اللغوى والثانى بناء على المعنى الاصطلاحى وهو التأثير فى الاسم
 بالجر * ثم اراد بعد التعريف ان يبين عددها اجمالاً ثم ما اختص بكل واحد
 منها من الخواص والمسائل فقال (وهى) (اى حروف الجر) (من)
 ابتدأ بها لانها للابتداء وعقبها بالى فقال (والى) لكونها للانتهاء (وحتى)
 لكونها لتأنيه (وفى) ولما كانت هذه الحروف على نوعين احدهما ما اتحد
 اسمه ومعناه والاخر ما افرق اسمه عن معناه اراد الشارح ان ينبه عليه
 بقوله (وذكر هذه الحروف) اى ذكر المصنف هذه الحروف الاربعة (على
 سبيل الحكاية) اى على طريق حكاية الفاظها من الحركة والسكون بان كانت
 اعرابها تقديرية يعنى مرفوعة تقديراً على انها خبر للمبتدأ (لانه) اى الشأن
 (ليس لها) اى لهذه الحروف (اسماء خاصة) اى كما كانت للحروف الآتية
 فان الحروف الآتية لها اسماء خاصة (يعبر بها) اى بتلك الاسماء (عنها) اى
 عن مسمياتها (والباء واللام) بالرفع فيهما على انها معطوفان على احد الحروف
 السابقة (ذكرهما) اى ذكر المصنف هذين الحرفين (باسميهما) فان
 مسمياتهما الباء واللام المكسورتان (لوجودها) اى كون اسميهما
 موجودين (وكذلك ذكر الواو) اى سواء كانت للتسم او بمعنى رب
 (والياء) اى للقسم (والكاف) اى ذكر الثلاثة (باسمائها حيث) اى لان
 اسمائها (وجدت بخلاف ما بقى) اى الحروف التى بقيت (منها) اى من الحروف
 (ورب وواوها) (اى الواو التى تقدر بعدها رب) يعنى تقدر رب بعد تلك
 الواو * ولما كان خلاف بين البصرية والكوفية فى ان الجار هل هو رب او واوها حيث
 قال البصريون ان العمل لرب وقال الكوفيون انه للواو وكان اللائق على حال
 المصنف ان يحمل كلامه على مذهب البصريين اشار الشارح اليه بقوله (وفى
 عدّها) اى عدّه واو رب (من حروف الجر) بان ذكرها على حدة (تسامح) بناء
 على جعل العمل للواو على خلاف مذهب البصريين ولذا لم يجمع واو القسم
 معها كما جمع باء مع الباءات فرقا بين المعدود مسامحة وبين المعدود حقيقة
 وقال العظام والاظهر أنه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم
 للتصريح بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمّر بعدها ايضا

ولا يضمردون هذه الاحرف الثلاثة في الشعر ايضا الا اذا انتهى (وواو القسم وتاؤه) (اى تاء القسم) (وياؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا) ولما كان بعض هذه الحروف مشتركا بين الحرف والاسم وبعضها بين الحرف والفعل اراد الشارح ان ينبه عليه فقال (فالشجرة الاولى) وهي من والى وحتى وفي والياء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه (لا تكون) اى تلك العشرة (الاحرف الخمسة التي تليها) اى تلى تلك العشرة وهي عن وعلى والكاف ومذ ومنذ (تكون حرفا واسما) يعنى تستعمل في بعض المواضع حرفا وفي بعض آخر اسما (والثلاثة البواق) وهي خلا وعدا وحاشا (تكون حرفا وفعلا) والفاء في (فن) لتفصيل وهو مبتدأ يعنى ان لفظ من مبتدأ وقوله (للابتداء) خبره وفسره الشارح بقوله (اى لابتداء الغاية) للاشارة الى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه * ولما كانت الغاية عبارة عن الجزء الاخير للمسافة وكان الابتداء عبارة عن الجزء الاول لها مع عدم الاتصال بينهما اراد ان يشير الى ان المراد به المجاز فقال (والمراد بالغاية المسافة) اى مجموع المسافة وقوله (اطلاقا لاسم الجزء) اشارة الى علاقة المجاز يعنى انه من قبيل اطلاق اسم الجزء الذى هو الاخير (على الكل) اى على المجموع وقوله (اذلا معنى) اشارة الى القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي يعنى انما كان المراد به كذلك لانه لو حمل على معناه الحقيقي لم يحصل منه المعنى المراد لان الابتداء في حقيقة متصل بالجزء الذى يلي الابتداء لا بالجزء الذى هو النهاية فينبذ لا معنى لقواننا (لابتداء النهاية) لما عرفت (وقيل كثيرا ما) اى اطلاقا كثيرا (يطاقون الغاية ويريدون بها) اى بالغاية (الغرض والمقصود) اى من الفعل واذا كان كذلك (فالمراد بها) اى بالغاية (الفعل) اى فعل يترتب على فعل آخر (لانه) اى لان الفعل الذى يعبرون عنه بالغاية هو (غرض الفاعل) وقوله (ومقصوده) بالرفع عطفت تفسير للغرض يعنى ان المراد بغرض الفاعل هو ما قصد و اشار الشارح بقوله قيل الى ضعف هذا القول لانه فيه تخصيص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض كما قاله العصام ثم قال والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اى ان من لابتداء له نهاية لا لابتداء ليس له نهاية كالامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية * ثم اشار الى نوعى الابتداء بقوله (وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة) يعنى شرعت في سيره ابتداء ونهاية فابتدأه من حيث المكان هو البصرة (او من الزمان) يعنى ابتداء اما من الزمان

(نحو صمت من يوم الجمعة) يعني ابتداء زمان صومى يوم الجمعة (وعلامه من الابتدائية) (يعنى القرينة على كونها الابتداء (صححة ايراد الى اوما) اى او ايراد شىء (يفيد فائدتها) اى فائدة الى وهى افادة الانتهاء وقوله (فى مقابلتها متعلق بالايراد اى ايراد ذلك فى مقابلة من فمثال صححة ايراد الى (نحو سرت من البصرة الى الكوفة) ومثال ايراد ما يفيد فائدتها (نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وانما افاد ذلك فائدة معنى الى (لان معنى اعوذ بالله التجيء اليه) اى الى الله حينئذ يفيد أن ابتداء التجأ وفرارى من الشيطان وانتهاه الى ربي (والتيين) (بالجر عطف على الابتداء اى ونجىء من للتيين ايضا) وهذا تفسير للعطف وقوله (اى لاطهار المقصود من امر مبهم) تفسير للتيين بانه بمعنى الاطهار يعنى اطهار ما قصد من ذكر امر مبهم (وعلامته) اى وقرينة كونه للتيين (صححة وضع الموصول فى موضعه مثل قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك اذا اوتلت قوله تعالى من الاثان وقلت ان المراد به (فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى) يعنى يكون المعنى مستقيما وقوله (والتبعض) بالجر عطف على ما قبله كما افاده بقوله (اى وقد يحىء من للتبعض وعلامته) اى علامة كونه للتبعض (صححة وضع بعض) اى وضع لفظ بعض (مكانه) اى مكان لفظ من (نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم) (وزائدة) (بالرفع عطف على قوله للابتداء فانه) اى لان قوله للابتداء وان كان مجرورا لفظا لكنه (مرفوع) محلا (بالجرية) وقوله (وزيادتها لاتكون) اى لاتوجد (الا) اشارة الى ان قوله (فى غيره) متعلق بالزيادة التى تضمنها قوله زائدة الى انها منحصرة فى غير (الكلام) (الموجب) اى لاتوجد فى كلام مثبت بل هى منحصرة فى كلام منفي (نحو ماجاءنى من احد وهل جاءك من احد) اورده بالمثالين للاشارة الى ان المراد بالنفي اعم من ان يكون منقيا بالصرحة نحو ماجاءنى او منقيا بالدلالة نحو هل جاءك فان الاستفهام للانكار وهو بمعنى النفي وهذا الانحصار انما هو لاجمهور من البصريين وقوله (خلافا للكوفيين والاخفش) (فانهم) لم يحكموا بالخصر فى غير الموجب (بل يجوزون زيادتها) اى زيادة من (فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم) يعنى دليلهم على جواز الزيادة فى الموجب هو قول العرب (قدكان من مطر) فان من فى قوله من مطر زائدة مع انها وقعت فى موجب (واجاب) اى وازاد المصنف ان يحییهم من طرف البصريين (عن استدلالهم) اى عن استدلال الكوفيين (بقوله) (وقدكان من مطر وشبهه) وقوله (مما يتوهم) بيان للشبه يعنى المراد بما يشبه هذا الكلام هو كلام يتوهم (منه زيادة من فى الكلام الموجب)

التام وقوله وقد كان مرادبه لفظه وهو مبتدأ وقوله وشبهه عطف عليه
وقوله (متأول) خبر والجملة استثنائية وقوله (بكونها) متعلق بقوله متأول
يعنى اذا وقع من فى كلام موجب وتوهم بانها زائدة يكون هذا التوهم فاسدا
لان التى وقعت فى امثاله ليست بزائدة لانها ما متأول بانها (للتبعض او) متأول
بانها (للتبيين اى قد كان بعض مطر اوشى من مطر اوهو) يعنى هذا وامثاله
(وارد على الحكاية) فالمراد بكونه فى كلام غير موجب كونه فى الحال او فى الاصل
كذا فى العصام (كأن قائلاً قال هل كان من مطر) اى بالاستفهام (فاجاب) اى
القائل عنه بقوله (بانه قد كان من مطر) فقوله من مطر يكون حكاية عن كلام
السائل (والى) اى كلمة الى موضوعة (للانتهاء) (اى لانتهاء الغاية) فى الزمان
والمكان بلا خلاف ماهو المراد من الغاية واذا كان كذلك (ففى) اى كلمة الى
(بهذا المعنى) اى حال كونها ملابسة بمعنى الانتهاء (مقابلة) بكسر الباء (لمن)
اى لكلمة من التى للابتداء يعنى مقابلة لها فى الجملة لان من اما للابتداء من الزمان
او للابتداء من المكان والى قد تكون للانتهاء فى غيرها كذا فى العصام (سواء
كان) اى سواء وجد واستعمل (فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان)
اى او استعمل فى الزمان (نحو) قوله تعالى (اتموا الصيام الى الليل او غيرها)
اى او استعمل فى غير المكان والزمان (نحو قلبى اليك) فان الانتهاء فيه ليس
فى الزمان ولا فى المكان بل هى للانتهاء المطابق (فان قلب المخاطب منتهى اليه)
اى ينتهى اليه قلب المتكلم (باعتبار الشوق والميل) وقوله (وبمعنى مع)
معطوف على قوله للانتهاء يعنى ان كلمة الى قد تكون بمعنى مع حال كون
ذلك المعنى (قيلاً) اى فى زمان قليل او استعمالاً قليلاً (كقوله تعالى
(ولاتأكلوا اموالهم الى اموالكم اى) لاتأكلوا اموال اليتامى (مع اموالكم)
اى مخلوطة بها وقال فى شرح اللب والحق انها بمعنى الانتهاء بتضمين الضم
انتهى يعنى و لاتأكلوا اموالهم مضمومة الى اموالكم وفى الصحاح وقد يجيء
بمعنى مع كقولهم الذود الى الذود ابل وقال الله تعالى ﴿ولاتأكلوا اموالهم
الى اموالكم﴾ وقال الله تعالى ﴿من انصارى الى الله﴾ وقال الله تعالى ﴿واذا خلوا
الى شياطينهم﴾ انتهى وكل من المذكورات بمعنى مع لكن يحتمل ان يكون فرعا
لمعنى الانتهاء (وحتى) اى كلمة حتى (كذلك) وقوله (اى مثل الى) تفسير للمشار
اليه وقوله (فى كونها) اى فى كون كلمة حتى (لانتهاء الغاية) تفسير لوجه التشبيه
(وبمعنى مع) يعنى حتى تجيء بمعنى مع (كثيراً) وهذا كالاتشاء من قوله كذلك
يعنى ان حتى مثل الى فى جميع ما ذكر لكن بينهما فرق بوجهين احدهما كونها
بمعنى مع كثيراً بخلاف الى وثانيهما ان الى تدخل الظاهر والضمير بخلاف

حتى كما سيحىء واليه اشار الشارح بقوله (ولم يكتف) اى المصنف (فى كونها) اى فى كون كلمة حتى (بمعنى مع تشبيهها بالى كما اکتفى فى كونها لانتهاء الغاية) وقوله (للتفاوت الواقع بينهما) متعلق بقوله لم يكتف اى لم يكتف لوقوع التفاوت بين الى وحتى حال كونهما بمعنى مع (بالقلة والكثرة) فانه فى الى قليل وفى حتى كثير و اشار الى الفرق الآخر بقوله (وتخص) (اى حتى) (بالظاهر) (اى بالاسم الظاهر) وفسره به للتنبه على ان الظاهر هنا ما يقابل الضمير والباء هنا داخل على المقصور عليه لان حتى مقصورة على الظاهر ولا توجد داخلة فى الضمير واما الاسم الظاهر فليس بمقصور لها بل يوجد فى الى ايضا وقوله (فلا يقال) تفریع عليه اى فبسبب اختصاصها بالظاهر لا يجوز أن يقال (حتاه) حال كونها داخلة فى الضمير (كما يقال) اى كما يجوز أن يقال (اليه) وقوله (لانها) اشارة الى وجه عدم جواز دخولها فى الضمير مع اشتراك الى وحتى فى معناه يعنى وانما لم يحجز دخولها فى الضمير لان حتى (لو دخلت على المضمير لالتبس) اى لزم ان يلتبس (الضمير المجرور بالمنصوب) اى بالضمير المنصوب (لجواز وقوعهما) اى وقوع المجرور والمنصوب (بعدها) اى بعد حتى بل المرفوع ايضا كما اذا استعمل للإبتداء وللعطف وهذا عند الجمهور (خلافًا للمبرد) (فانه يجوز دخوله) اى دخول حرف حتى (على المضمير) كالى (مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة) وهو قوله فلا والله لا ياتى اناس * فتى حتاك يا ابن ابي زياد (والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا) فانه لانقض لقاعدة بسبب ورود مخالفة نادرا (وفى) موضوع (للظرفية) ولما كانت الظرفية امرا نسبيا بين الظرف والمظروف وكان لتلك الكلمة متعلق ومدخول اراد أن يبين تعيين الطرفين فقال (اى لظرفية مدخوله) يعنى ان المراد بكونها للظرفية كون مدخولها ظرفا (لشئ) وهو المتعلق سواء كانت ظرفية المدخول فيه (حقيقة) بان يكون زمانا او مكانا يدخل فيه المظروف (نحو الماء فى الكوز او) لم يكن ظرفا حقيقة بان لم يكن زمانا او مكانا وكان (مجازا نحو النجاة فى الصدق) لان الصدق فى الحقيقة ليس بزمان ولا مكان حتى يكون حقيقة بل هو مجازا ما بطريق الاستعارة بان يجعل الصدق كالظرف فى الاشتمال لكونه سببا للنجاة وشمتماله او مجازا عقليا لان النجاة فى الحقيقة من فعل الله تعالى وهو من عند الله عز وجل فاسند الى سببه مجازا عقليا كذا قيل (وبمعنى على قليلا) اى كلمة فى تجىء وتستعمل بمعنى على الاستعلائية (كقوله تعالى) حكاية عن فرعون حيث اوعد السحرة المؤمنين بموسى وقال (ولا صلبنكم فى جذوع

التخل اى على جذوع النخل) فان جذوع النخل لم تصلح ان تكون ظرفا حقيقيا للمصلوب فهذه قرينة صارفة على انه ليس بمستعمل في ماوضع له بل هو مستعمل بمعنى الاستعلاء وفي شرح اللب ان المحققين قالوا انها للظرفية ايضا في هذه الآية مجازا لتمكن المصلوب في جذوع النخل تمكن المظروف في الظرف انتهى (والباء للالصاق) ولما كان اللصاق ايضا عبارة عن جعل الشيء ملصقا بشيء اراد ان يعين ماهو ملاصق فقال (اى لافادة لصوق امر) اى متعلق (الى مجرور الباء هذه) اى كونها كذلك (كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب) اى ذلك المكان (منه) اى من زيد (والاستعانة) بالجر عطف على اللصاق (اى استعانة الفاعل) اى طلب فاعل الفعل المتعلق لها العون (في صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل (بمجروره نحو كتبت بالقلم) اى طلبت الاعانة في صدور الكتابة عنى بالقلم (والمصاحبة) (نحو اشترت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه) اى وجعله شريكا (مع الفرس في الشراء) يعنى جعلت السرج شريكا للفرس في الشراء * ولما كان بين كونها للالصاق وبين كونها للمصاحبة عموم وخصوص مطلق حيث اجتماعا في مادة وافتراقا في مادة اشار الى مادة الافتراق بقوله (ولا يلزم ان يكون السرج حل اشراء الفرس) اى في وقت صدور اشراء الفرس (ملصقا به) بل يجوز ان يكون في مكان آخر ويجوز ان يكون ملصقا به وعابه فان كان الاول يصدق عليه ان الباء فيه للمصاحبة بدون اللصاق وان كان الثاني يصدق عليه انه للمصاحبة والاصاق معا (فالاصاق يستلزم المصاحبة) فان كل ماهو ملصق بشيء فهو مصاحب به (من غير عكس) يعنى ان المصاحبة لا تستلزم اللصاق (والمقابلة) (اى لافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعث هذا بذاك) اى بمقابلة ذلك (والتعدية) (اى جعل الفعل اللازم متعديا لتضمنه) اى لكون الفعل اللازم متضمنا (معنى التصيير بادخال الباء) اى بسبب ادخال الباء (على فاعله) اى فاعل ذلك الفعل اللازم وهو المرور بالباء (فان معنى ذهب زيد) في حال كونه لللازم (صدر الذهاب عنه) اى عن الفاعل (ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا) اى جعلته فاعلا للذهاب ومصدره له وفيه فعلان احدهما الصيرورة حيث اسند الى المتكلم وهو التعدى واثنيهما الذهاب وفاعله في الحقيقة هو المجرور (والتعدية بهذا المعنى) يعنى جعل اللازم متعديا (مختصة بالباء) وما وقع في عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم محرف الجر في الكل اى في الثلاثى المجرد وغيره فمخصوص بالباء وايضا موقوف

على السماع وقيل في الاستعمال ولكنها مقوية لمفهوم الجار وعمله (واما التعدية
بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها
فيها سواء لاختصاص لها بحرف دون حرف) (والظرفية) (نحو جلست
بالمسجد اى فى المسجد) وقوله (وزائدة) بالرفع عطف على محل قوله للاصاق
يعنى ان كلمة يا زائدة (فى الخبر) متعلق بزائدة وقوله (فى الاستفهام) متعلق
ايضاه فالاول باعتبار كونه ظرف مكان والثانى باعتباره ظرف زمان يعنى
فى وقوعه داخلا فى الخبر فى حالة الاستفهام (بهل) يعنى ان الاستفهام مقيد
بهل لاغيرها من اداة الاستفهام و اشار بقوله (لامطلقا) وفضاه بقوله
(نحو هل زيد بقائم فلا يقال) يعنى انه لما اختص وقوعها بالاستفهام بهل
لم يجوز أن يقال (أزيد بقائم) فانه واقع فى الاستفهام بالهمزة وقوله (والنفي)
بالجر عطف على قوله فى الاستفهام وقوله (بليس) قيد ايضا للنفي يعنى انها
تكون زائدة ايضا فى الخبر الذى وقع فى النفي بليس (نحو ليس زيد براكب وبما)
اى فى النفي بكلمة مالتى بمعنى ليس (نحو ما زيد براكب) ولما كان وقوعها
زائدة على قسمين احدها قياسا والثانى سماعا كما ذكره المصنف اراد أن يهد
بقوله (فهى) يعنى فالكلمة التى هى مسمى الباء (زائدة فى الخبر فى هذه الصور)
يعنى فى الاستفهام بهل وفى النفي بليس وبما (قياسا) اى زيادة قياس
وقوله (وفى غيره) عطف على قوله فى الاستفهام (اى فى غير الخبر
الواقع فى الاستفهام والنفي) (سماعا) ولما وقع سماعا اعم يعنى انه (سواء
لم يكن خبرا) (نحو بحسبك زيد) حيث دخلت فيه فى المبتدأ (وكفى بالله
شهيدا) حيث دخلت فى الفاعل (والقي بيده) حيث دخلت فى نائب الفاعل
وتفسير الكل قوله (اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقي يده او) يعنى
الواقع سماعا سواء (كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفي نحو حسبك
زيد) حيث دخلت فيه فى الخبر (واللام) بالرفع مبتدأ وقوله (للاختصاص)
ظرف مستقر خبره والجملة معطوفة على اخواتها ولما كان الاختصاص على
نوعين اشار اليه بقوله (بملكية) يعنى الاختصاص اما بسبب وقوع الملكية
(نحو المال لزيد) يعنى مختص لزيد لكونه مالكة (و بلا ملكية نحو الجل
للفرس) فانه مختص لفرس معين لكن لا ملكية بينهما بل المالك لهما شخص آخر
وقوله (والتعليل) بالجر عطف على الاختصاص يعنى انها للتعليل (اى
ليبان علة شىء) اما (ذهنا نحو ضربت للتأديب) فان المتكلم لا حظ او لا فى
ذهنه التأديب ثم شرع فى الضرب (او خارجا نحو خرجت لمخافتك) فان المخافة
وقعت فى الخارج ثم شرع فى الخروج وقوله (وبمعنى عن) عطف على قوله

للاختصاص يعنى ان اللام تكون بمعنى عن حال كونها واقعة (مع القول) اى مع ما اشتق من القول (نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه) (وزائدة) اى واللام زائدة (نحو) قوله تعالى (ردفكم اى ردفكم) (وبمعنى الواو) اى اللام بمعنى الواو اذا كان (فى القسم) وانما لم يقل بمعنى الباء فى القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كواو القسم لا كبائه (للتعجب) اى لافادة التعجب (نحو لله لا يؤخر الاجل) وانما لم يقل والله لاظهار ان مراده بالاتيان هو التعجب (وانما تستعمل) اى اللام للتعجب (فى الامور العظام فلا يقال) اى فحينئذ لا يجوز أن يقال (لله لقد طار الذباب) بل يقال والله فان طيران الذباب من الامور الخفية قوله (ورب) اما ان يقصد به الحكاية او لا فان قصده الحكاية فهو مرفوع تقديره على انه مبتدأ وان لم يقصد به الحكاية فاما بتأويل اللفظ او بتأويل الكلمة فان كان الاول فهو مرفوع منون لكونه منصرفا وان كان الثانى فهو مرفوع غير منون غير منصرف للعملية والتأنيث كذا فى العرب وقوله (للتقيل) خبره ولما احتمل كونه للتقيل للاخبار والانشاء فسرره بقوله (اى لانشاء التقيل) (و) (لهذا وجب) ليكون اشارة الى ان كونه للانشاء موجب لصدارته وان لم يذكره المصنف صراحة لكن يلزم ذلك فان قوله (لهذا صدر الكلام) مستوجب لكونه للانشاء فدل عليه بالالتزام (كما ان كم) اى كما ثبت لكلمة كم الخبرية انها (وجب لها) اى لكلمة كم (صدر الكلام لكونها) اى لكون كلمة كم (لانشاء الكثير) وقوله (مختصة) خبر بعد خبر او خبر للمحذوف يعنى ان كلمة رب مختصة (بنكرة) فلا تدخل على المعرفة (لعدم احتياجها) يعنى انما اختصت رب بالنكرة لكونها غير محتاجة (الى المعرفة) وقال العصام يرد على هذا التوجيه بانه لا فرق فيه بين رب وسائر حروف الجر حتى تمتنع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه ما بينه الرضى وهو انه لا يتحقق التقابل فى المعرفة لانها اما للكثرة فينا فيه واما للواحد المعين فلا يجرى فيه التقليل لانه انما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة ثم قال ولك ان تقول ان مجرور رب فى معنى التمييز منها يعنى من كلمة رب لانها للتقليل كما ان كم للتكثير ففيها شائبة العدد الطالبا للتمييز وهذا وجه وجيه وان خلا عنه بيانهم انتهى وقوله (موصوفة) بالجر صفة بنكرة اى موصوفة اما بمفرد او بجملة وانما اشترط بالموصوفة (ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب) وانما يتحقق التقليل حين كونه كذلك (لانه اذا وصف الشئ صار اخص واقل مما) اى من الشئ الذى (لم يوصف) فان قولنا رجل عالم اخص من مطلق رجل باعتبار ما صدق عليه واقل منه باعتبار الافراد وقوله (واشترط كونها

موصوفة انما هو) ليكون اشارة الى ان قوله (على) (المذهب) (الاصح) ناظر الى كونها موصوفة بعني انهم اتفقوا على انها مختصة بنكرة لكنهم اختلفوا في اشتراط كونها موصوفة فالاصح على انها مشروطة بها فلا يجوز أن تكون نكرة مختصة (وهذا) اي هذا المذهب الاصح (هو مذهب اي على) ومن واقفه) وقوله (وقيل) اشارة الى المذهب الغير الاصح وهو أنه (لا يجب ذلك) اي كون النكرة موصوفة بل يجوز كونها مختصة او موصوفة (والتحتم عند المصنف الوجوب) ولذا قال على الاصح (وهذا الذي ذكره من التقابل اصلها) اي هو الاصل في كفة رب لكنه اصل يعدل عنه كثيرا وقوله (ثم تستعمل في معنى التكثير) اشارة الى انها تستعمل في خلاف الاصل اكبر مما هو في الاصل كما في مقام المدح والذم فيكون انقمام قرينة على استعمالها في التكثير وكان الاستعمال اغلب من الاصل حتى كان (كالحقيقة وفي التقييل) اي وتستعمل في التقييل الذي هو الاصل اقل حتى كان (كالحجز المحتاج الى القرينة) وانما قل كالحقيقة وكالحجاز ولم يقل حقيقة ومجازا لعدم الاصلاح على معانها الحقيقية ولكن الاستعمال الاول مشابه بالحقيقة في عدم الاحتياج الى القرينة والثاني مشابه بالحجاز في الاحتياج اليها (وفعناها) (اي فعل رب يعني) اي يريد بالفعل الذي اضيف اليها (الذي) اي الفعل الذي (تعلق به رب) وقوله وفعالها مبتدأ (فعل) (ماض) خبره واثم كان مضيا (لايها) اي لان كلمة رب (للتقابل المحقق) يعني انها لحالة معلومة (ولا يتصور ذلك) اي التحقق والمعلومية (الافى الماضي) فان المعلومية تتحقق بعد مضيه ولا يتصور ذلك في المستقبل فانه ليس بمعلوم فضلا عن كثرته وقلته (نحور رب رجل كريم قيته) فان كثرة الملاقاة وتقايها انما تتحقق بعد وقوع الملاقاة وهذا مثال لما مضى فضا وقوله (اورب رجل كريم لم افرقه) مثال للماضى معنى والمضارع لفظا وايضا الاول للمثبت والثاني للمنفى وقوله (محدوف) بالرفع صفة ماض (اي ذلك الفعل الماضي) محدوف (غالبا) (اي في غالب الاستعمالات وجود القرائن) ولو ذكر مع وجود القرائن المحققة القوية لزم الاضباب ومثال المحدوف (نحو) (رب رجل كريم) حيث حذف فعله وهو قوله (اي قيته) (وقد تدخل) (اي رب) تدخل كثيرا على اسم ظاهر وتدخل قليلا (على مضمر) وقوله (مبهم) بالجر صفة مضمر وفسر المبهم بقوله (لا مرجع له) يعني ان اراد بمضمر المبهم انه ليس له مرجع وقوله (مميز) بفتح الياء صفة بعد صفة مضمر يعني على المضمر المبهم الذي يميز ذلك المبهم (بنكرة منصوبة) بالجر صفة نكرة وقوله (على التمييز) متعلق بمنصوبة (والضمير) بالرفع مبتدأ وقوله (مفرد)

خبره يعنى ان ذلك المضمير المبهم مفرد دائماً (وان كان) اى ولو كان (المميز مثنى او مجموعاً) وقوله (مذكر) خبر بعد خبر اوصفة مفرد (وان كان) اى ولو كان (المميز مؤنثاً نحو ربه رجلاً او رجلين او رجلاً) وهذا مثال لكونه مفرداً على كل تقدير وقوله (او امرأة) اى نحو ربه امرأة (او امرأتين او نساء) مثال لكونه مذكراً على تقدير تأنيث المميز وكونها داخلة على ذلك المضمير المبهم متفق عليه لكن كون الضمير المذكور غير مطابق لمميزه مختلف فيه فما ذكره المصنف بقوله مفرد مذكر يعنى انه غير مطابق مذهب البصريين (خلافاً للكوفيين) وهذه المخالفة (في مطابقة التمييز) والمطابقة مضاف الى مفعوله وفاعله محذوف اى فى كون المبهم مطابقاً للمميزه وقوله (فى الافراد) بيان لمابه المطابقة وهو كونه مطابقاً فى الافراد (والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم) اى الكوفيين (يقولون ربهما رجلين وربهم رجلاً وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء) (وتلحقها) وقوله (اى رب) تفسير للضمير المنصوب المؤنث وقوله (ما) فاعل تلحق وقوله (الكافة) بالرفع صفة ما وقوله (اى المانعة) صفة كاشفة للكافة يعنى تلحق كلمة ما التى تكلف وتمنع رب (عن العمل) اى عن عمل الجبر كما تلحق بان وكان وقوله (وتدخل) معطوف على قوله تلحقها والضمير المرفوع راجع الى كلمة رب يعنى ان رب (بعد لحوق ما) يجوز دخولها (على الجمل) (نحو قوله تعالى ربما يؤذ الذين كفروا) فان رب دخلت على جملة يؤذ الذين والمراد بدخولها على الجملة هو أنها تدخل على الجملة اذا قصدوا تقليل النسبة المفهومة من الجملة نحو ربما قام زيد وربما زيد قائم يعنى انه قل نسبة القيام الى زيد ولا يقال ربما يقوم زيد لان رب للزمان الماضى واما قوله تعالى ربما يؤذ الذين كفروا والواو كانوا مسلمين فهو بمنزلة الماضى لصدق الوعد وتحققه فهو اذن بمنزلة الموجود الحاصل فيؤذ بمنزلة وذا ويؤكد ما قلنا قوله تعالى فسوف يعلمون اذا الإعلان فى اعتناقهم اتى باذ وهو للماضى وجمع بينه وبين سوف التى هى للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريفه من الريب كذا فى الواو (وقد تكون ما) اى لفظتها (زائدة فدخل) فحينئذ تدخل كلمة رب (الاسم) اى المفرد (وتجر) اى تعمل الجر فى ذلك الاسم فان ما لكونها زائدة لم تمنع عملها (نحو ربما ضربت بالجر يعنى رب ضربة حاصلة) بسيف صيقل) اى مجلوت لقيتها وقوله (وواوها) مبتدأ (اى واورب) وقوله (فى حكمها) خبر فى كلام الشارح اما خبره فى كلام المص فهو قوله (تدخل) يعنى ان واورب حرف جر ايضا ككلمة رب وحكمها حكمها فى اختصاص دخولها (على نكرة موصوفة) لانها فى حكمها فى كل ما يجوز لرب فلا يروج ما وجهه العصام بما وجهه حيث قال وكان الشارح اشار بتقدير

في حكمها الى ان الاولى للمصنف ان يقول واوها في حكمها ولا يختص مشاركتها في الدخول على نكرة موصوفة وكأن المصنف لم يقل واوها في حكمها لئلا يلزم لحوق ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال تدخل على نكرة موصوفة تنبيها على التفات بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل انتهى ملخصا (مثل * وبلدة ليس بها انيس * الا العايفر والالعيس) فقوله وبلدة بالجر بالواو والبلدة كل جزء من الارض عامر او عامر والانيس الموانس وكل ما يؤنس به من الانسان والحيوان المأنوس به واليعفور ظبي والعيس بالكسر الابل البيض تحالط بياضها شقرة وجملة ليس بها انيس صفة بلدة وقوله الا العايفر بالرفع على انه اسم ليس بمعنى لقيت بلدة كثيرة ليس بها ما يؤنس به الا الظليات والا الابل ثم انهم لما اختلفوا في حقيقة هذه الواو فعد جمهور البصريين غير سيبويه انها جارة كما اختاره المصنف اراد الشارح ان يذكر المذهبين الآخرين فقال (وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة) كقول به الجمهور ثم اشار الى ضعفه بقوله (فان لم تكن) يعني اذا كان الامر كما قال به سيبويه قيل عليه ان تلك الواو ان لم تقع (في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله) اي وان وقعت في اول الكلام كما هو حكمها لاقتضاء الصدارة (يفقد) اي حينئذ يقدر (لها معطوف عليه وعند الكوفيين انها) اي كلمة الواو (حرف عطف) اي في الاصل (ثم صار قائمة مقام رب) حال كونها (جارة بنفسها) اي لا يتقدير رب بان يكون العمل لها وانما تكون جارة (لضرورة) اي لان انتقال تلك الواو من اصلها الى كونها (معنى رب) واذا كان الامر كذلك (فلا يفقدون لها) اي لتلك الواو (معصفا عليه) لانه كان اصلا متروكا وانما لا يفقدون (لانه) اي لان التقدير (تعسف) (وواو القسم) اي الواو الجارة موضوعة للقسم (انما تكون) بفتح الهمزة لوقوعها خبرا يعني انما تقع (عند حذف الفعل) (اي فعل القسم) اي الذي يتعلق به الواو يعني فعلا مشتقا من القسم كاقسمت واقسم (فلا يقال) اي حينئذ لا يجوز ان يقال (اقسمت والله وذلك) اي التزام حذف فعلها (لنكرة استعمالها) اي لكون الواو مستعملا بالاستعمال الكثير (راقسم نبي) اي الواو (اكثر استعمالا من اصلها اعني) اي اريد باصلها (الباء) فقوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله (لغير السؤال) خبر بعد خبر (يعني لا تستعمل الواو في السؤال) يعني في الطلب (فلا يقال) اي فلا يجوز ان يقال (والله اخبرني كما يقال) اي كما يجوز ان يقال في الباء (بالله اخبرني) فان الباء تستعمل في السؤال ايضا وانما اخصت الواو بغير السؤال

(حطالواو) اى لجعل الواو منحطة (عن درجة الباء) اى اتى هى اصلها وقوله (محتصة) بالنصب خبر ثالث لقوله انما تكون يعنى ان واو القسم تكون محتصة ومحصورة (بالظاهر) (يعنى الواو محتصة بالاسم الظاهر) بان تكون داخلة عليه لاعلى المضمر وهذا بيان للفرق بين الواو وبين اخويه من الباء والتاء والواو بهذه الحالة اخص من الباء وقوله (سواء كان) اشارة الى فرق آخر بالنظر الى التاء يعنى ان مدخولها اعم من مدخول التاء لانها تدخل على الاسم الظاهر سواء كان (اسم الله او غيره) بخلاف التاء فانها لا تدخل الا على اسم الله وقوله (فلا يقال) تفريع على كونها محتصة بالظاهر يعنى لكونها محتصة بالظاهر لا يجوز أن يقال (وك لا فعان مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص) اى وجه اختصاصها بالظاهر وعدم جواز دخولها على الضمير (ايضا) اى كوجه اختصاصها لغير السؤال (لحط رتبته) اى رتبة الواو (عن رتبة الاصل وهو) اى الاصل (الباء) وذلك الانحطاط (تخصيصه) اى بسبب اختصاص الواو (باحد القسمين) من الظاهر والضمير حيث جاز دخول الباء عليهما ولو جاز دخول الواو عليهما ايضا لما وجد الفرق بين الاصل والفرع فيلزم اختصاص الفرع باحد القسمين اما بالظاهر او بالضمير (وخص الظاهر) اى وجه ترجيح الظاهر من القسمين (لاصالته) اى لاصالة الاسم الظاهر فى القسم (والتاء) اى وتاء القسم (مثلها) (اى مثل الواو) وقوله (فى اشتراطها) بيان لمابه الاشتراك بينهما وهو وجهان احدهما كون الواو مشروطا (بحذف الفعل و) الثانى اشتراط (كونها لغير السؤال) وهذان الشرطان فى التاء ايضا بخلاف الباء وقوله (محتصة) بالرفع خبر بعد خبر او بالنصب حال من المضاف اليه فى قوله مثلها وهذا شروع فى بيان مابه الامتياز بين الواو والتاء وهو أن التاء محتصة (باسم الله) (من الاسماء الظاهرة) بخلاف الواو فانها اعم منهما كما عرفت وقوله (حطالرتبتها) مفعول له يعنى ذلك الاختصاص لتحصيل انحطاط رتبته اى رتبة التاء (عن رتبة اصلها الذى هو الواو تخصيصها) يعنى ذلك الانحطاط انما يحصل بسبب تخصيص التاء (ببعض المظهر) كما كان فى الفرق بين الواو والباء فان التاء لو جاز دخولها على جميع الاسماء الظاهرة كالواو لم يوجد الفرق بين الاصل والفرع فلزم اختصاص الفرق ببعضها (وخص منه) اى رجح فى تعيين البعض (ما) اى اسم ظاهر (هو الاصل فى باب القسم وهو) اى الاصل فيه (اسم الله) اى لفظة الجلالة من اسماء الله الحسنى (والباء اعم منهما) (اى من الواو والتاء) (فى الجميع) (اى فى جميع ما ذكر) هذا تفسير للجميع وقوله (من حذف الفعل)

بيان لما ذكر اى المراد بما هو كون فعلها محذوفاً (و) من (كونهما لغير السؤال) كما هو شرط الواو (و) من (الدخول على المظهر والمضمر مطلقاً) اى سواء كان من اسم الله اولاً كما كان اختصاص الواو بالظاهر مطلقاً (او على اسم الله خاصة) اى ومن الدخول على اسم الله كما هو شرط فى التاء وقوله (فبى) تفصيل للعموم يعنى المراد بكون الباء اعم منهما (انها) اى الباء (كما تكون) اى توجد (عند حذف الفعل تكون) اى توجد (عند ذكره) اى ذكر الفعل مثال المحذوف (نحو بالله و) مثال المذكور نحو (اقسم بالله وكما) اى وايضاً ان الباء (تكون لغير السؤال) اى كما توجد حين كون جوابه خبراً (تكون للسؤال) اى توجد حين كون جوابه طلباً (ايضاً) مثال الخبير (نحو بالله لافعلن و) مثال الطلب نحو (بالله اجلس وكما) اى وايضاً ان الباء كما (تدخل على المظهر) اى على الاسم الظاهر (تدخل ايضاً على المضمر) اى على الاسم المضمر مثال دخولها على الظاهر (نحو بالله لافعلن و) مثال دخولها على المضمر نحو (بك لافعلن) وغير العبارة فى قوله (وفى الدخول) للإشارة الى انه مقابل للاختصاص باسم الله كما ان الاول مقابل للاختصاص بالمظهر يعنى انه على جواز دخولها يجوز ايضاً دخولها (على المظهر لا تختص) اى بحيث لا تختص (باسم الله خاصة) كما كانت التاء مختصة به بل يجوز دخول الباء على كل اسم من اسماء الله (نحو بالرحمن لافعلن) والباء فى هذه الامور كلها ملازمة (بخلافهما) اى بخلاف الواو والتاء (فانهما) اى الواو والتاء (مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت) وقوله (فالمراد) تفريع على تفسير الشارح قوله فى الجمع بما ذكره يعنى اذا فسر لفظ الجميع بما ذكرنا يكون المراد (بالجميع جمع ما ذكر من الامور المختصة بالاختصاص) اى لان المراد بقوله انها اعم منهما فى الجميع انها اعم منهما فى الاختصاصات المذكورة فى كل منهما يعنى انها مختصة ايضاً بما ذكر كما توهم وهذا اشارة الى ما ذكر فى الحواشى الهندية من السؤال والجواب وتقرير السؤال ان قوله فى الجميع يتناول الاختصاص المذكور ايضاً فى اعمية الباء منهما فى الاختصاص لا يصح ان يقال ان الباء توجد مع الاختصاص بالظاهر وبدونه للزوم المنافاة وهو أنها مختصة وغير مختصة وتقرير الجواب ان المراد بالجميع ما ذكر من الامور المختصة (فلا يرد) عليه (انه لا يصح ان يقال ان الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافى) يعنى انه اذا اريد به ذلك يلزم المنافاة بين قوله اعم وبين قوله فى الجميع فان الاول يقتضى عدم الاختصاص والثانى يقتضى الاختصاص * ثم شرع فى بيان مسائل جواب القسم فقال (ويتاقى) (اى يجاب) يعنى المراد بتلقى القسم

جواب القسم يعني انه يجاب (القسم) وقدم بقوله (الذي لغير السؤال)
 ليحصل الاحتراز عن القسم الذي للسؤال والطلب (كاستنيه على وجهه
 وقوله (باللام) متعلق بمتعلق يعنى ان جوابه يورد باللام (وان وحرف النفي)
 (اى) يعنى سواء كان حرف النفي كلمة (ماو) كلمة (لا) ثم نبه على مواضع وقوع كل
 من الثلاث فقال (فباللام) (المتامع) (في الموجبة) اى فى الجملة التى اريد الجاب نسبتها
 (اسمية كانت) اى تلك الجملة الموجبة (نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله
 لا فعلن كذا ولين) اى بكلمة ان تقع فى الجواب (فيها اى فى الاسمية) (خاصة لامتع
 دخولها فى الفعلية) (نحو والله ان زيدا قائم وماولا) اى يقع كل منهما (فى المنفية)
 اى فى الجملة المنفية (السمية كانت) اى تلك الجملة المنفية (او فعلية نحو والله
 ما زيد قائم) مثال للاسمية المنفية (ولا يقوم) اى ونحو والله لا يقوم (زيد)
 مثال للفعلية المنفية (وقد يحدف حرف النفي) اى فى الجملة الفعلية (لو وجود
 القرينة كقوله تعالى تالله تفتأ تذكر يوسف اى لا تفتأ) يعنى بالله لا تزال ان تذكر يوسف
 (واما قسم السؤال) اى الطلب (فلا يتاقى) اى فلا يجاب (الابما فيه معنى الطلب
 نحو بالله اخبرنى وبالله هل قام زيد) فالاول مثال للطلب فى ضمن الامر صريحا
 والثانى مثال للطلب فى ضمن الاستفهام (وقد يحدف جوابه) (اى جواب القسم)
 (اذا اعترض) اى وقت اعتراض القسم (اى توسط القسم) يعنى معنى كونه
 معترضا انه اذا توسط القسم (بين اجزاء الجملة التى تدل) اى تلك الجملة (على
 جواب القسم) بان يكون بعض اجزائه مقدما عليه وبعضها مؤخرا (او قدومه)
 (اى القسم) يعنى يحدف ايضا اذا تقدم على القسم (ما) اى الجملة التى
 (يدل عليه) (اى على جوابه) بان تكون الجملة بجميع اجزائها مقدمة عليه
 مثال المتوسط (نحو زيد والله قائم) فان القسم فى هذا المثال توسط بين المبتدأ
 والخبر (و) مثال المتقدم (زيد قائم والله) فان مجموع الجملة تقدم على القسم
 وانما يحدف جوابه فى صورتين (لاستغناء) اى لكون القسم مستغنيا
 (عن اجواب فى هاتين الصورتين) وانما كان مستغنيا (لو وجود ما يدل عليه)
 اى على الجواب وقوله (والجملة المذكورة) استئناف يعنى وانما قلنا ان الجواب
 محذوف والمذكور دال عليه ولم يجعل المذكور جوابا له لان الجملة التى ذكرت
 ليست جوابا بحسب اللفظ والمعنى فانها (وان كانت) اى لو كانت (جوابا للقسم)
 بحسب المعنى لكانت اى الشان (بحسب اللفظ لا تسمى الا الدال على الجواب لا الجواب)
 للزوم وقوع القسم فى صورتين فى غير صدر الكلام ووقوعه فى غير صدر الكلام
 ممنوع فى القسم لانه انشاء ويستحق الصدارة ليتفهم السامع من اول الامر على

المقصود (ولهذا) اى ولعدم كون الجملة المذكورة جوابا للقسم (لايجب) اى لايقع (فيه) اى فيما يدل عليه (علامة جواب القسم) من دخول اللام وان وحرف النفي (وعن) موضوع (للمجاوزة) وقوله (اى لمجاوزة شىء) اشارة الى ان المجاوزة من الامور النسبية المقضية للطرفين وهما المجاوز والمجاوز عنه وقوله (وبعديته) اشارة الى معنى المجاوزة وهو كون الشىء بعيدا (عن شىء آخر وذلك) اى ويستعمل هذا بصور ثلاث (امازواله) اى بان يكون الشىء الاول زائلا (عن الشىء الثانى) وهو المجرور بعن (ووصوله الى الثالث) وهو المجرور بلى (نحور ميت السهم عن القوس الى الصيد) فان السهم زال عن الشىء الثانى الذى هو القوس ووصل الى الشىء الثالث الذى هو الصيد (او بالوصول) اشارة الى الصورة الثانية وهى كونه واصلا الى الثالث (وحده) يعنى لايزاله عن الثانى (نحو اخذت عنه العلم) يعنى ان العلم تجاوز عنه اى عن الثانى ووصل الى لكن لم يزل عن الثانى (او بالزوال وحده) وهى الصورة الثالثة يعنى زال عنه سواء وصل اولاً (نحو اذيت عنه الدين) يعنى زال عنه الدين (وعلى) اى لفظ على موضوع (للاستلاء) (اى لاستلاء شىء على شىء) يعنى لافادة كون الشىء عاليا على شىء اما حقيقة (نحو زيد على السطح) او مجازا ومثله الشارح بقوله (وعليه دين) (وقد يكونان) (اى عن وعلى) اى قد لا يكونان حرفين بل يكونان (اسمين) وبقوله قد يكونان اشار الى ان كونهما حرفين اكثر من كونهما اسمين بدخول من (يعلم ذلك) (بدخول من) يعنى انما تعين اسميتهما بدخول حرف الجر (عليهما) فان اجر من خواص الاسم (نحو من عن يمينى اى من جانب يمينى ومن عليه اى من فوقه) (والكاف) اى مسماة وهو الكاف المفتوحة موضوع (للتشبيه) اى لتشبيه شىء بشىء فى صفة (نحو زيد كالاسد) اى زيد مشبه بالاسد فى الشجاعة (وزائدة) اى الكاف قد تكون زائدة (نحو ليس كمثل شىء اذ التقدير) اى وانما حكم بانها زائدة فى الآية المذكورة لان تقديرها (ليس مثله شىء) لان المقصود نفي ان يكون شىء مثله لان نفي ان يكون شىء مثل مثله بديل سياق الكلام وهو قوله تعالى ﴿فاطر السموات والارض﴾ الخ وانما قال (على بعض الوجوه) لان فى الآية وجهين آخرين على ان الكاف ليست زائدة فيهما احدهما ان المراد نفي الشىء بنفى لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لـاخ زيد اخ بمعنى اخ زيد ليس بموجود لان اخ زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لـاخ زيد من اخ هو زيد فنفي هذا الملزوم او المراد نفي اللازم اى ليس لـزيد اخ لذبور كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذلك نفي ان الله تعالى مثل مثل والمراد

نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان فاعلامه والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو أنهم قد قالوا مثلك لا يخل فني يخل عن المثل والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله على اخص اوصافه ويسد مسدته فقد نفوه عنه كذا في بعض الحواشي فقال العصام ان الذين حكموا بالزيادة في الآية المذكورة حكموا بها بوجهين احدهما الحكم بزيادة الكاف كما عرفت والثاني بزيادة مثل لزيادة الكاف (وقد تكون) (اي الكاف) (اسما) حال كونه (بمعنى المثل) فتعين اسميتها بدخول عن عايتها وتعين حرفيتها لوقوعها صلة وتحتملهما في نحو زيد كالاسد (نحو يضحكن عن كالبرد المنهم) وفسره بقوله (اي عن اسنان) وهو اشارة الى الموصوف المحذوف وقوله (مثل البرد) اشارة الى معنى الكاف والبرد هو حجب الغمام وقوله (الذائب) اشارة الى معنى المنهم فانه اسم فاعل من الانهمام وهو الذوب وقوله (للاطفة) اشارة الى وجه التشبيه والمصراع الاول قوله ثلاث بيض كنعاج جم قوله نعاج بالكسر جمع نعجة وهي بقر الوحش وقوله جم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها والمنهم الذائب وقوله ثلاث مبتدا خبره يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب في الرقة واللطفة (ويختص) (اي الكاف) يعني يمتاز الكاف من بين سائر الحروف الجارة (بالظاهر) (اي بالاسم الظاهر) ففسره بكون اشارة الى ان المراد بالظاهر ما يقابل الضمير يعني من خواص الكاف دخولها على الاسم الظاهر دون الضمير وهذا (عند الجمهور) واختاره المصنف (فلا يقال) اي فينبذ لايحوز ان يقال (كه) وقوله (استغناء) مفعوله يعني انما ذهب الجمهور الى عدم جواز دخوله على الضمير لكونه مستغنيا (عنه) اي عن استعمال الكاف حال كونه في الضمير (بمثل ونحو) اي بكلمة مثل ونحوها من كلمة الشبه يعني اذا اريد بيان تشبيه شيء بشيء معبرا بالضمير يورد بنحو مثله وشبهه فلا يحتاج الى التعبير عنه بـ (وقد تدخل في السعة) اي قد تدخل الكاف (على المرفوع) اي على الضمير المرفوع (نحو ما انا كانت) حاصله انه اجاز الجمهور دخولها في السعة على المرفوع دون غيره (خلافا للمبرد فانه) اي المبرد (اجاز ذلك) اي دخولها على الضمير (مطلقا) اي على المرفوع وغيره من الضمائر (نظرا) اي لانه ينظر نظرا (الى ما جاء في بعض اشعارهم) (ومذ ومذ) فقوله مذ مبتدا ومذ عطفت عليه وقوله (للزمان) ظرف مستقر خبر عنهما يعني كائنان للزمان وقيد الشارح بقوله (الماضي والحاضر) للاشارة الى التعميم من وجه والتخصيص من وجه اما التعميم فكونه اعم من الماضي والحاضر واما

التخصيص فلعدم شموله للمستقبل وقوله (فهما) (للإبتداء) بدل اشتمال من قوله للزمان يعنى انهما اما بمعنى من الإبتدائية او بمعنى فى الظرفية فقوله للإبتداء بيان للاول وقوله والظرفية بيان للثانى يعنى انهما بمعنى من (فى) (الزمان) (الماضى) وفسره بقوله (يعنى انهما للإبتداء اذا اريد بهما الزمان الماضى) وقوله (فالمراد) تفصيل لقوله اذا اريد يعنى الحاصل منه ان اريد بهما الزمان الماضى ان (مبدأ زمان الفعل) اى الذى تعلقته (المثبت او المنفى) اى سواء كان ذلك الفعل مثبتا او منفيا (هو) اى مبدأ صدور الفعل او الكف عنه (ذلك الزمان الماضى الذى اريد بهما) اى بمذ ومنذ (لا) اى ليس المراد بهما (جميعه) اى جميع ذلك الزمان كما هو المراد حين استعمالهما فى الحاضر (كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا) هذا مثال للفعل المثبت (او ما رأيت فلانا منذ سنة كذا) وهو مثال للمنفى (بشرط) يعنى حل كون هذا القول مشروطا بالارادة من السنة المذكورة فى المثالين (ان تكون هذه السنة ماضية لاحضرة) كما قيده بقوله (لا تكون) اى انت (فيها) فانه ان كان المراد بالسنة المذكورة السنة التى يصدر هذا الكلام فيها يكون داخلها فى الزمان الحاضر فحينئذ تكون للظرفية واذا قلت كذا بشرط هذه الارادة تكون مذ للإبتداء (فان معناه حينئذ) اى حين اذا اريد به كذا (ان مبدأ) زمان (مسافرتى) كما فى المثال الاول (او عده رؤيتى) كما فى المثال الثانى (كان) اى ذلك المبدأ (هذه السنة وامتدت) اى ثبوت الفعل او نفيه (الى هذا الآن) اى الى زمان التكلم وقوله (والظرفية) (بأجر) (عطف على) قوله (للإبتداء اى وهما) يعنى مذ ومنذ كائنان (للظرفية المحضة) يعنى بمعنى فى هذا تفسير لتصحيح معنى العطف وقوله (من غير اعتبار) اى مقيد من غير اعتبار (معنى الإبتداء) لتحصل المقابلة بين الارادتين حتى يكونا للظرفية المحضة وقوله (فى) (الزمان) (الحاضر) معطوف على قوله فى الماضى وهذا من قبيل زيد فى الدار والحجرة عمر و وتفسير الحاضر بقوله (اى الذى اعتبرته حاضرا) اشارة الى ان كون الزمان ماضيا او حاضرا موقوف على الاعتبار وقوله (وان مضى بعضه) اى لومضى بعضه للإشارة الى ان كون الزمان ماضيا لا يضر بتلك الارادة وقوله (يعنى) شروع فى تفسير الحاصل من المجموع اى يريد بالمجموع انه (اذا اريد بهما اى بمذ ومنذ الزمان الذى اعتبرته حاضرا فالمراد) اى فيكون المراد بهما (ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر) اى المذكور بعدهما (نحو ما رأيت منذ شهرنا ومذ يومنا) اى ما رأيت فى هذا الشهر وفى هذا اليوم (اى جميع زمان ابتداء انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا) اى ما كان المتكلم والمحاطب

فيه وقوله (لانهما) اشارة الى تحقيق معنى الظرفية المحضة يعنى ان الظرفية المحضة في المثالين انما تحقق اذا كان الزمانان المذكوران (لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ماوراءها) فانهما لو كانا كذا لم يصح ان يكونا مثالين للظرفية المحضة (فالمثالان المذكوران كلاهما) اى الظاهر أنهما مثالان (للظرفية) لكن هل يمكن ان يجعل الاول مثلا للاول والثاني للثاني فحكم صاحب الوافية على الامتاع حيث قال ولايحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية وبالمثال الثاني الظرفية لان العرب لا تريد بهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه الا الظرفية انتهى و اليه اشار الشارح بقوله (ويمكن ان يجعل الاول مثلا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر) يعنى ان حمل المصنف على ترك المثال للاول لا يليق بل الظاهر حمله على انه اورد المثالين للمقصد كما هو الظاهر من حاله (لكن) هذا الامكان انما يتأتى (بتقدير مضاف نحو ما رأيت مَدْخول شهرنا) بان يجعل الابتداء من الدخول يعنى لكون الشهر عبارة عن زمان ممتد له اول وآخر يصلح ان يكون دخوله ابتداء للزمان فيكون المراد منه الزمان الماضى (وحاشا وعدا وخلا) يعنى هذه الثلاثة (للاستثناء) (اى لاستثناء ما) اى المجرور الذى (بعدها) اى بعد تلك الحروف (عما) اى من المذكور الذى (قبلها) اى قبل تلك الحروف الثلاثة (فاذا جررت) يعنى ان كونها حروفا جارة منوط على اعتبارك فانك اذا جررت (بها) اى بتلك الحروف (مابعدها) اى الاسماء التى ذكرت بعد تلك الحروف (تكون) اى تلك الثلاثة (حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وخلازيد وعدا زيد واذا نصبت بها) اى واذا نصبت انت الاسماء التى بعدها (تكون) اى تلك الثلاثة (افعالا) (الحروف المشبهة بالفعل) فقولهم الحروف مبتدأ والمشبهة بفتح الباء صفتها وبالفعل متعلق بالمشبهة وقال العصام كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة لان عملها النصب والنصب مقدم على الجر لكنه روعى اصاله حروف الجر فى العمل وفرعية هذه الحروف الخ (وجه شبهها) اى وجه مشابهة هذه الحروف بالفعل (امالفاظا) يعنى انها مشابهة له لفظا ومعنى اما مشابهتها فى اللفظ (فلا نقسامها) اى لقبول هذه الحروف التقسيم (كالفعل) اى مثل قبول الفعل لهذا التقسيم (الى الثلاثى والرابعى والخامسى) يعنى كما لم يوجد فى الفعل قسم ثنائى لم يوجد ايضا فى تلك الحروف قسم ثنائى بخلاف الحروف الباقية منها من الحروف الجارة والعاطفة فانه يوجد فيها مابنى على حرف واحد وعلى الاثنى (ولبنائها) يعنى مشابهتها لفظا موجودة بوجه آخر وهو أن كل واحدة منها مبنية

(على الفتح مثله) اى مثل كان الفعل كذلك (واما معنى) يعنى ولما مشتابهته
 فى المعنى او من جهة المعنى (فلان معانيها) اى لتكون معانى تلك الحروف
 (معانى الافعال مثل اكدت) يعنى فى ان وان (وشبهت) يعنى فى كائن
 (واستدركت) يعنى فى لكن (وتمنيت) يعنى فى ليت (وترجيت) يعنى فى لعل
 فالمراد بكونها كلافعال الماضية ليس انها بمعنى الافعال الماضية بان يكون
 ان مثلاً بمعنى اكدت فى الزمان الماضى بل المراد به انها الانشاء التأكيد والتشبيه
 والترجى والتمنى فى الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى
 الافعال المقصود بها الانشاء والشائع استعمال الماضى فى الاشياء كصيغ
 العقود نحو اشتريت وبعث كذا فى العصام وقال فى شرح اللب انها مشبهة له
 فى معنى الدلالة على الحدث مثل التأكيد والتشبيه اتبعى (وكان انساب
 ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة) يعنى لما كان احروف
 جمع كثرة والاحرف جمع قلة كان المناسب ان يعبر عن تلك الحروف بالاحرف
 المشبهة دون الحروف المشبهة (لكونها) وانما كان المناسب هذا لكون
 تلك الحروف قليلة لكونها (سنة لكنهم) استدرت على ارتكاب النحاة للتعبير
 الغير المناسب يعنى انهم (لما عبروا عن الحروف الجارة و) الحروف (المعاطفة
 مثلاً بصيغة جمع الكثرة) لكون النوعين اكثر من العشرة (لم يستحسنوا)
 اى لم يجعلوا (تغيير الاسلوب) مستحسنين بان يعبر فى بعضها بصيغة القلة
 وفى بعضها بالكثرة (مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة)
 يعنى مع انه يجوز ان تستعمل احدهما (فى الاخرى) استعمالاً شائعاً وهذا
 ترق من التوجيه الاول يعنى انه لا يحتاج الى التوجيه الاول وانما يكون محتاجاً
 اليه لو لم يجز استعمال احدهما فى الاخرى وليس كذلك وقوله (على انها)
 ترق آخر يعنى مع قطع النظر عن الوجه الاول والثانى ان هذا الاستعمال
 فى موقعه لكون الحروف المذكورة اكثر من الستة (اذا لوحظت مع فروعها
 الحاصلة بتخفيف نواتها) فتكون ان بالكسر صغتين بالتشديد والتخفيف
 وكذا ان بالفتح فتكون اربعة وكذا كان ولكن صغيتين فتكون اربعة (و) كذا
 باختلاف (لغات لعل) حيث جاء فيه عل (تبلغ) اى اذا لوحظت كذا كان
 عدد تلك الحروف بالغا (مبلغ جمع الكثرة) وهو ما فوق العشرة وقال فى شرح
 اللب ان فيه نظراً لان الحروف المذكورة اقل من العشرة فلناسب رعاية
 تغيير الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع الاستعمال انما يكون مع القرينة
 والداعى فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لاتأتى فيما عدا المشبهة ثم قال
 والاقترب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للاقتضاء وما شبه به

الفعل وعمل عمله الفرعي ونحوها اولها افراد ذهينة كثيرة تلاحظ معها اجمالا
ثم تعرف الخارجية تفصيلا بالتعداد فتناسب صيغة الكثرة في الابتداء انتهى
فخذما صفا ودع ما كدر وقوله (وهي) اشارة الى ان قوله (ان) وما عطف
عليها بقوله (وان وكان ولكن وليت ولعل) خبر لقوله الحروف (اخرها)
اي جعل ليت ولعل مؤخرين في التعداد (لكونهما) اي لكون هذين الحرفين
مخالفين للاربعة الاول فانهما موضوعان (للاشياء بخلاف الاربعة السالفة)
فان الاربعة السالفة موضوعات للاخبار (لها) (اي لهذه الحروف) اي الستة
المذكورة (صدر الكلام) وهذه الجملة اما جملة اسمية مستأنفة وقوله لها
خبر بعد خبر وصدر الكلام فاعل الظرف المستقر رفعه لكونه معتمدا على المبتدأ
بالواسطة وقيد الشارح بقوله (وجوبا) للاشارة الى دفع مايتوهم من اللام
من معنى الجواز يعني ان كون تلك الحروف واقعة في صدر الكلام وقوعا وجويا
لاجوازا وانما وجبت الصدارة لها (ليعلم) اي لافادة ان يعلم من اول الامر
انه) اي كون هذا الكلام الذي دخل عليه حرف من هذه الحروف (اي قسم
من اقسام الكلام) يعني انه كلام اريد تحقيقه او تشبيهه (اذكل منها) اي لان كل
حرف من هذه الحروف (يدل على قسم منه) اي من الكلام (كالكلام المؤكد)
اي مثل الكلام الذي اريد تاكيد مضمونه فيقال فيه ان زيدا قائم (والمشتمل)
اي ومثل الكلام الذي اشتمل (على التشبيه) فيقال فيه كان زيدا اسد
(والاستدراك) اي اشتمل على الاستدراك (والتمني والترجي) وقوله (سوى ان)
استثناء من الحروف المذكورة يعني ان كلا من تلك الحروف يجب صدارتها
الان (المفتوحة) وقال في المعرب ان سوى اسم من ادوات الاستثناء منصوب
على الظرفية تقديرا مفعول فيه للظرف المستقر اعني لها ثم حكي عن الرضى
وجه كونها للظرف بقوله وانما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان
وهو مكان قال الله تعالى ﴿مكانا سوى﴾ اي مستويا ثم حذف الموصوف واقامت
الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان
في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما
قم مقامه في افادة معنى البدل تقول انت مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد
مسددا لبدل منه وكان مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت
جاءني القوم بد زيد افاد ان زيدا لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا نطلق
معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم
بمعنى الاستثناء (فهى) اي ان المفتوحة كائنة (بعكسها) (اي بعكس باقيها)
وهذا التفسير للاشارة الى ان صحة قوله بعكسها موقوفة (على حذف

المضاف) وانما حمل على حذف المضاف اذ الضمير في بعكسها يرجع الى جميع
 هذه الحروف كما ان ضمير لها يرجع اليه لو لم يقدر المضاف لزم ان يعكس الشيء
 بنفسه فانه يكون المعنى حينئذ أن للحروف الستة صدر الكلام والمفتوحة منها
 بعكس الحروف الستة فانه على تقدير ارجاع الضميرين الى الجملة الواحدة
 يثبت للمفتوحة حكمان متناقضان اعنى وجوب صدر الكلام وامتناعه ولو
 اخرج المفتوحة عن الضمير الثاني لاختلت الموازنة بين الضميرين لان الاول
 حينئذ يكون راجعا الى كلها والثاني الى بعضها ولقصد المماثلة بينهما ارتكب
 هذا الحذف حتى يكون الضميران راجعين الى كلها في الموضعين واعترض
 بعضهم عليه بانه لا حاجة الى هذا التقدير يعنى الى تقدير المضاف لتصح
 ارجاع الضميرين وقوله (بان تقتضى) اراد به تفسير بعكسها يعنى ان المراد
 بكون المفتوحة بعكس الباقي انما تقتضى (عدم الصدارة) وانما فسره به
 لان العكس ههنا لما كان مقابلا لوجوب الصدارة كان بمعنى جواز الصدارة
 فيقتضى ان تكون المفتوحة يجوز فيها الصدارة وعدمها وليس كذلك لانهما
 يمتنع فيها الصدارة فاحتاج الى تفسير يفيد المراد وهو أن المراد بها اقتضاء
 عدم الصدارة لا جوازها وانما تقتضى عدم الصدارة (لانها) اى لان
 المفتوحة (مع اسمها وحرها في تأويل المفرد) واذ كانت كذلك (فلا بد لها)
 اى فيلزم للمفتوحة (من التعلق بشئ آخر) لان المفرد لا يصلح ان يكون
 كلاما الا بضم شئ آخر اليه كما سبق (حتى تم كلاما) اى حتى يكون الكلام
 المشتمل على الجملة بالمفتوحة كلاما تاما بضم شئ آخر فان ان المفتوحة مع اسمها
 وخبرها ان كان مبتدأ يقتضى خبرا وان كان خبرا يقتضى متبدا وهكذا (وحيثذا)
 اى حين اذ كانت محتاجة الى شئ (لو وقعت) اى المفتوحة (في الصدر)
 كما وقع باقى اخواتها (اشبهت) اى التبتت (بان المكسورة في صورة الكتابة)
 وان لم تلتبس بقراءة همزتها بالفتح والكسر لكن صورة المادة تحتاهما
 واعترض في شرح اللب على الشارح بان المقدمات التى ذكرت في دليل عدم
 الصدارة مستدركة فان المقصود منها ان العلة لزوم الالتباس ولو قال انما تكون
 المفتوحة بعكسها لوقوع الالتباس لم المقصود والاولى ان يذكر في التوجيه
 انها بعكس الباقي لانها لا تقع في الصدر اصلا انتهى ملخصا واقول ان التعليل
 بانها لا تقع في الصدر يوهم المصادرة على المطلوب كما لا يخفى وقوله (وانما
 حملنا) شروع في وجه تفسير العكس بقوله بان يقتضى يعنى انما حملنا قول
 المصنف (بعكسها على اقتضاء عدم الصدارة لاعلى عدم اقتضاء الصدارة)
 كما هو الظاهر بقرينة المقابلة (لان مجرد الاستثناء) يعنى بقوله سوى ان (يكفى

في ذلك) اى فى افادة معنى عدم اقتضاء الصدارة يعنى ان المنفهم من الاستثناء عدم اقتضاء الصدارة وهو اعم من اقتضاء عدم الصدارة فلو حملناه على عدم اقتضاء الصدارة يلزم التكرار والاخلال بالمقصود لان عدم اقتضاء الصدارة اعم من الوجوب والجواز والمقصود اقتضاء عدم الصدارة فلهذا لم يكتف المص بالاستثناء وقال فى بعكسها وكذا فى بعض الحواشى واعترض عليه بان الاقتضاء لم يذكر فى المتن فالاستثناء يفيد ما يفيد فى بعكسها فهو مستدرك (وتلحقها) (اى هذه الحروف) اى الحروف الستة من غير استثناء شئ منها (ما) (الكافة) اى كلمة ما التى هى الكافة لاغيرها من الموصول ونحوه (فتلغى) بصيغة المجهول (اى تعزل هذه الحروف) فسر به للإشارة الى ان المراد بتلغى لازمه وهو العزل اى تجعل الحروف بسبب لحوقها لهنوعا فيلزم ان تكون معزولة وقوله (عن العمل) متعلق به اعتبارا بهذا المعنى اللازمى وانما يلزم العزل بسبب لحوقها (لمكان ما الكافة) اى لوقوعها وقوله (على الافصح) متعلق بتلغى يعنى كونها ملغاة بها على الافصح (اى على افصح اللغات مثل انما زيد قائم) ومنه قوله تعالى ﴿ انما الله اله واحد ﴾ وقوله (وقد تعمل) اشارة الى المفهوم المخالف من قوله على الافصح يعنى انها قد تكون عاملة مع وجود ما لكنه (على غير الافصح كما وقع فى بعض اشعارهم) وهو اشارة الى الاستدلال بقول التابعه حيث قال * قالت ألا ليما هذا اللحم لنا * الى حمامتا او نصفه فقد * حيث سمع منه لفظ هذا اللحم بالنصب وقال العصام ان هذا الاستدلال انما يفيد جواز العمل فى ليت فقط الا ان يراد بان استماعه فى البعض يشعر بمساعدته فى الجمع (وتدخل) (هذه الحروف) (حيثئذ) (اى حين اذ تلحقها ما الكافة) (على الافعال) (لان ما الكافة اخرجتها) اى لما جعلت هذه الحروف خارجة (عن العمل) بطل وجوب اعمالها واذا بطل وجوب عملها (فلا يلزم ان يكون مدخولها) اى الواقع بعدها (صالحا للعمل) وهو كون مدخولها اسمها والفاء فى (فان) للتفصيل بمعنى انه شرع فى بيان الفرق بين المكسورة والمفتوحة وهو أن (المكسورة) (لا تغير معنى الجملة) وقوله (ولا تخرجها عن كونها جملة) عطف تفسير يعنى المراد بانها لا تجعل الجملة التى دخلت هى عليها مغيرة انها لا تخرج تلك الجملة عن كونها جملة * ثم اوضحه بقوله (فاذا قلت ان زيدا قائم احدث به) اى بذلك القول (ما) اى المعنى الذى (اقدت) اى ذلك المعنى بعينه (بقولك زيد قائم) يعنى قبل دخولها عليه لكنه (مع زيادة التأكيد) (وان) (المفتوحة) (مع جملتها) وهو ظرف للنسبة التى بين المتبدا والخبر يعنى

كلمة ان كائنة في حكم المفرد مع حملتها وفسر الجملة بقوله (اى مع اسمها وخبرها
سماها جملة) للاشارة الى ان المراد بالجملة في قوله معنى الجملة حقيقة الجملة وهى
ما تضمن الاشياء الثلاثة اعنى المسند والمسند اليه والاسناد التام بخلاف
ما ذكر هنا فانها ليست بجملة حقيقة بل مجازا بعلاقة الكون واليه اشار بقوله
(باعتبار ما كانت عليه) يعنى اطلاق الجملة عليها ليس باعتبار كونها جملة
فى حال اعطاء حكم المفرد اليها بل باعتبار الوصف الذى كانت على ذلك
الوصف (قبل دخولها) اى دخول كلمة ان المفتوحة (عليهما) اى على
الاسم والخبر ولذا اوردها المصنف بالاسم الظاهر حيث لم يقل معها بل قال
مع حملتها فقوله وان مبتدأ وقوله (فى حكم المفرد) خبره يعنى ومعنى كونها
فى حكم المفرد أنها لانتمت على اسناد تام يصح السكوت عليه بل تقتضى
جزأ آخر حتى يقع ذلك الاسناد بينهما * ثم فرع على هذا الحكم اعنى عدم
التغيير فى المكسورة والتغيير فى المفتوحة قوله (ومن ثم) (اى ومن اجل الفرق
المذكور) اى التغيير وعدمه (وجب الكسر) اى كسر همزة مادة الالف
والتون (فى موضع الجمل) (اى فى موضع يقتضى) اى ذلك الموضع (الجمل)
اى ابقاء الجملة (و) (وجب) زاده الشارح للاشارة الى ان قوله (الفتح)
معطوف على فاعل وجب (فى موضع المفرد) (اى فى موضع يقتضى المفرد)
وفسر الشارح الاضافة فى الموضعين بهذا للاشارة الى ان الاضافة من قبيل
اضافة السبب الى المسبب لان الموضع سبب قوى ليراد الجملة او المفرد * ثم اراد
تفصيله بقوله (فكسرت) على صيغة المجهول ونائب فاعله ضمير مؤنث
مستتر راجع الى مادة الالف والتون فاشار اليه بقوله (ابتداء) وتفسيره بقوله
(اى فى ابتداء الكلام) اشارة الى ان قوله ابتداء منصوب على انه مفعول فيه
لقوله كسرت اما بتقدير المضاف عند الجمهور اى فى وقت ابتداء ليصح
حذف فى او بلا تقدير عند ابى على فان المصدر عنده ينزل منزلة الظرف كذا
فى العرب (لكونه) اى لكون ابتداء الكلام (موضع الجملة) اى سواء كان
فى اول كلام المتكلم (نحو ان زيدا قائم) او فى وسط كلامه اذا كان ابتداء
كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف
وقع علة للاكرام كذا فى الرضى فالمراد بابتداء الكلام كلام المتكلم المستأنف
(و) (كسرت ايضا) اى كما كسرت ان فى ابتداء الكلام كسرت كذلك
اذا وقعت (بعد القول) اى بعد لفظ القول حال كونه مصدرا (و) بعد
(ما يشق منه) من قال و يقول و قل وانما كسرت ههنا (لان مقول القول
لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم) (و) (كسرت ايضا) (بعد)

(الاسم) (الموصول) وانما كسرت بعده (لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم) (وفتحت) معطوف على قوله كسرت يعني انه لما وجب الفتح في موضع المفرد اقتضى ان تكون تلك المادة (ان) بفتح الهمزة (حال كونها) اى حال كون كلمة ان (مع جملتها) وانما اورده الشارح ليكون اشارة الى ان قوله (فاعلة) بالنصب حال من المستتر في فتحت (نحو بلغني ان زيدا شاعر) يعنى بلغني شعر زيد وانما وجب الفتح لكون التأويل بالمفرد واجبا وانما وجب التأويل هنا (لوجوب كون الفاعل مفردا) لكونه من اقسام الاسم الذى هو من نوع الكلمة الدالة على المعنى المفرد (و) فتحت ايضا (حال كونها مع جملتها) (مفعولة) (نحو كرهت ان زيدا شاعر) اى كرهت شعره (لوجوب كون المفعول مفردا) (لما مر) (و) فتحت ايضا (حال كونها مع جملتها) (مبتداً) (نحو عندي انك فاضل) يعنى فضلك ثابت عندي (لوجوب كون المبتداً مفردا) (و) (حال كونها مع جملتها) (مضافا اليها) اى فتحت ايضا اذا اضيف شئ اليها مع جملتها (نحو اعجبني اشتهاؤك انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا) قال العصام ان الشارح نبه بقوله حال كونها مع جملتها فاعلة على ان في كلام المصنف مسامحة لان ان مجردة ليست فاعلا ولا مفعولا ولا مبتداً ولا مضافا اليها لانها حرف بل هى مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المصنف كونها احد هذه الاشياء فى المعنى فانها بمعنى الثبوت وبهذا كانت مشابهة بالفعل كما مر ومعنى عندي انك قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتداً فى التحقيق هو الثبوت الذى هو مدلول ان وهكذا البواقى ومفعول مالم يسم فاعله مندرج فى المفعول على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مقول القول ومفعول باب علمت اذا دخل فى خبر دلام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقيامه فانه يجب كسرهما مع انها مفعولة والقياس ان يستثنى من المضاف اليه كلمة حيث فانها اذا اضيف حيث اليها تكون مكسورة ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل فى المضاف اليه عند المصنف كما مر من تعريفه للمضاف اليه انتهى من التنبيهات ما ذكره العصام رحمه الله (وقالوا) وانما غير العبارة للاشارة الى انهم اختلفوا فى توجيه ان الواقعة بعد لولا مع اتفقهم على فتحها فرغم المبرد والكسائى ان الواقعة بعد لولا فاعل فاراد المصنف ان يشير الى ما هو المختار عنده فقال انهم قرأوا (بعد لولا انك) اى الواقعة بعد لولا (بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية) اى التى وضعت لافادة امتناع الشئ لوجود غيره وانما فتحوها (لانه) (اى ما بعد لولا الامتناعية) (مبتداً) يعنى هو المختار عندي (وكون المبتداً مفردا واجب

اى قد عرفت هذا (نحو لولا انك منطلق انطلقت) وهذا التمثيل تمثيل تقديرى
 يعنى تقديره كذا حتى لا يكون ذكر الخبر منافيا لما سبق من ان خبر المبتدا
 الواقع بعد لولا واجب الحذف كما نبه عليه العصام (وكذلك) اى كما انها اذا
 وقعت بعد لولا الامتناعية تكون مفتوحة كذلك تكون مفتوحة اذا وقعت
 (بعد لولا التحضيضية) وانما تكون مثلها (لانها) اى لان كلمة ان (مع اسمها
 وخبرها) حال كونها (بعدها) اى بعد التحضيضية (معمول للفعل الواجب)
 اى معمول للفعل الذى يجب (دخول لولا التحضيضية عليه) اى على ذلك
 الفعل (نحو لولا انى معادللك) اسم فاعل من المعادلة (زعمت) وهذا
 اشارة الى تفسير الفعل المحذوف (اى لولا زعمت انى معادللك) اى كن
 معادلا ومثلالى فيكون خيرا لك (ولولا انك ضربتني اى لولا صدر الضرب
 منك) وقوله (و) (كذلك قالوا) (لو أنك) معطوف على قوله لولا
 انك يعنى ان النحاة كما قرأوا مادة الالف والنون اذا وقعت بعد لولا بفتح
 الهمزة كذلك قرأوا اذا وقعت بعد لولا (بفتح الهمزة) (لانه) اى ما بعد لولا (فاعل)
 لفعل محذوف (والفاعل) اى وقد عرفت ان الفاعل يجب ان يكون مفردا وما
 (يجب ان يكون مفردا) يجب فيه الفتح (نحو لو أنك قائم اى لو وقع قيامك) ولما
 فرغ من بيان الموضوعين اللذين يجب فيهما احد الامرين شرع فى بيان ما يجوز
 فيه الامر ان يقال (فان جاز) (فى موضع) (التقدير ان) اى تقدير المفرد
 وتقدير الجملة (جاز الامر ان) اى احد الامرين اى الفتح حين يقدر مفردا
 (و) الآخر (الكسر) حين يقدر جملة وقوله (فى ان) متعلق بجاز (الفتح) اى
 جواز الفتح مبنى (على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا) بان تكون فى
 تأويل المفرد مبتدأ (والكسر) اى جواز الكسر (على تقدير جعلها) اى جعل
 تلك المادة (معهما) اى مع اسمها وخبرها (جملة) (مثل من يكرمى فانى
 اكرمه) وقوله (مما وقعت) بيان للمثل يعنى المراد بمثل هذا التركيب انها اذا
 وقعت (بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمى فانا اكرمه) وجب الكسر
 لانها وقعت فى موضع الجملة) فيكون المبتدأ مع خبره الذى هو الجملة الفعلية الجملة
 الجزائية فعلية او اسمية فيجوز فيه التقدير ان (وان كان المراد من يكرمى فجزاؤه
 انى اكرمه) يعنى بان يجعل مدخول ان فى تأويل المفرد خبرا ويقدر له مبتدأ (او
 اكرمى ثابت له) يعنى بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر (وجب الفتح لانها) اى
 لان تلك المادة (وقعت فى موضع المفرد لانها اما مبتدأ) حيث يتعين فيجب
 فيه الافراد (او خبر مبتدأ) يجوز فيه الافراد والجملة فيجوز فيه الافراد بل يرجح
 لكونه اصلا فيه وقوله (و) منه (مثل قول الشاعر) شروع فى بيان موضع آخر

يجوز فيه الامران ووسطه بين العاطف وبين قوله ﴿ اذا انه عبد القفا
واللهازم ﴾ ليكون اشارة الى انه معطوف على مدخول مثل والى انه مثال
آخر وبيان لموضع آخر والى انه استشهاد بقوله فصيح وقوله (بما وقعت) بيان
للمثل ايضا بالنسبة الى المعطوف يعنى المراد بمثل هذا الشعر أنها اذا وقعت
(بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها) اى فى تلك المادة الكسر بناء (على انها مع
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح) اى ويجوز الفتح بناء
(على انها) اى كلمة ان (معهما) اى مع اسمها وخبرها (مبتدأ محذوف الخبر
اى اذا عبوديته) يعنى تقديره فى هذا البيت اذا عبوديته (للقفا واللهازم ثابتة)
بان يجعل مبتدأ محذوف الخبر حينئذ يجب الفتح (واول البيت * وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم * قوله ارى على صيغة المجهول)
يعنى بضم الهمزة (بمعنى اظن وزيدا) بالنصب (مفعوله الثانى) ومفعوله
الاول مستتر تحته جعل نائبا (وسيدا مفعوله الثالث) فان ارى معناه جعلت
ظانا (وكما قيل) اى وهذه الجملة (معترضة) دخلت بين الفعل ومفعوله الثالث
يعنى ان ظنى كان موافقا لما اشتهر بين الناس بانه سيد وليس كذلك حيث
تحققت انه ليس بسيد فان من كان سيد القوم يكون خادمهم وكونه خادما
لاعضائه مناف للسيادة (ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه) اى
رأسه ولهازمه اى همته ان يأكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظيمان نائتان
فى اللحين تحت الاذنين جمعهما) اى قال اللهازم ولم يقل اللهزمتان (بارادة)
اى بسبب كون الشاعر مريدا بالجمع (ما فوق الواحد او بارادتهما مع
حوالهما) اى من الاعضاء التابعة لهما (تغليا) ثم لما كان الحكم بجواز التقدير
غير محتص بما ذكر اراد ان يشير الى شموله فقال ﴿ وشبهه ﴾ وهو (بالجر
عطف على) تركيب (اذا انه عبد القفا الخ اى مثل عبد القفا ومثل شبهه)
اى فى جواز التقديرين فيه (وما وجد ذلك) اى زيادة وشبهه (فى كثير
من النسخ) ثم انه لما كان اشباهه كثيرة اراد ان يبين الشارح بعضها فقال (فمن
جملة اشباهه قولهم اول ما اقول انى احمد الله) حيث جاز فى قوله انى التقديران
جاز فيه القراءتان بالفتح وبالكسر (فان جعلت ما) فى قوله ما اقول (موصولة)
بمعنى اول القول الذى (او موصوفة) بمعنى اول قولى (كان حاصل المعنى اول مقولاتى
تعين الكسر لان اول المقولات انى احمد الله) اى هذا الكلام المركب بالتركيب
الاسنادى (لا) اى لا يكون الحاصل حينئذ (المعنى المصدرى) بمعنى حمدى لله
(فان المعنى المصدرى اعنى) بالمعنى المصدر الذى ليس بمفرد (الحمد) اى لفظ الحمد
وهو (قول خاص) يعنى انه حمد اسند الى المتكلم وتعلق بالله وانه مفرد (وليس

من جنس المقولات وان جعلت ما) اى فى قوله ما اقول (مصدرية كان حاصل
المعنى اول اقوالى حينئذ تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى
هو معنى ان المفتوحة مع جملتها) يعنى الحمد (لا) اى لا يكون حاصله (ما هو
من جنس المقول) كما كان فى الجعل الاول * ثم اشار الى صدق تلك الدعوى اعنى
عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة بحكمهم بجواز العطف على اسم المكسورة
بالرفع دون المفتوحة فقال (ولذلك) (اى ولاجل ان) كلمة ان (المكسورة
لا تغير معنى الجملة) التى دخلت هى عليها (كان اسمها المنسوب فى محل الرفع)
وهذا اشارة الى الحد الاوسط بين قوله لذلك وبين قوله جاز العطف بالرفع
لان اسمها كان فى محل الرفع وكل ما هو فى محل الرفع جاز العطف عليه بالرفع
وقوله (لانها) علة للصغرى يعنى انما كان اسمها فى محل الرفع لانها اى لكون
ان المكسورة الداخلة على تلك الجملة (فى حكم العدم) فان الجملة باقية على
ما كانت عليه قبل دخولها (اذ فأنذتها التأكيد فقط) اى تأكيد مضمونها
فقط لانها تغير مضمونها وجعلها فى حكم المفرد كما كان فى المفتوحة ولما
ثبت كون اسمها فى محل الرفع (جاز العطف على) محل (اسم) ان (المكسورة)
وقوله (من جهة انه فى محل الرفع) للاشارة الى ان جواز العطف يرتب على
كون اسمها فى محل الرفع لاعلى عدم تغييرها الجملة بل ما يرتب عليه كون
اسمها فى محل الرفع كما عرفت وان اهمل المصنف منه حيث جعل لذلك
متعلقا بجاز فى اول الوهلة وقوله (سواء كانت المكسورة مكسورة) توطئة
للتعميم المنفهم من قوله (لفظا او حكما) وقوله (بالرفع) متعلق بقوله
العطف وقوله (بان تكون المفتوحة) تفسير للمكسورة الحكيمية يعنى انما
تكون مفتوحة فى الصورة ومكسورة فى الحكم بطريق ان تكون التى وقعت
بالفتح (فى حكم المكسورة) فى جواز العطف المذكور (كما اذا وقعت) اى
مادة الالف والنون (بعد العلم) وما يشق منه مثال المكسورة لفظا (مثل
ان زيدا قائم وعمرو) مثال المكسورة حكما والمفتوحة صورة مثل (علمت ان
زيدا قائم وعمرو) حيث جاز عطف عمرو فى المثالين بالرفع على اسم ان باعتبار
محله الذى هو الابتداء وقال العصام ان النحاة اختلفوا فى هذا العطف فعمل
بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح
المصنف الاول وتبعه الرضى واوضحه انتهى وقوله (فان فى هذا المثال)
بيان لكون المفتوحة فى حكم المكسورة اعم من اللفظية والحكيمية لان كلمة ان
فى المثال الثانى (وان كانت) اى ولو كانت (مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكما
حيث تكون) اى لانها تكون (مع ما) اى مع المعمول الذى (عملت) اى تلك

المفتوحة صورة والمكسورة حكما (فيه بتأويل الجملة) لانه ناب مناسب
المفعولين والمفعولان اللذان قام مقامهما جملة (فصح ان يرفع المعطوف على
اسمه حملا على محله) واعترض عليه بانه لا يكون مع ما علمت بتأويل الجملة
لان مفعول علمت في تأويل المفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها
ناتبا عن مفعوله كونه في تأويل الجملة ولم يجوز السير في العطف على محل
اسم ان المفتوحة كذا في العصام وقوله (دون ان المفتوحة) اما ظرف مستقر
منسوب المحل على انه حال من المكسورة اى حال كون المكسورة متجاوزة
او ظرف لجاز يعنى جاز العطف بالرفع في المكسورة لافي المفتوحة ويؤيد تسيير
الشارح بقوله (فانه لم يجز العطف على محل اسمه) اى اسم ان المذكورة
(بالرفع) متعلق بل لم يجز وانما لم يجز هذا العطف في المفتوحة (فانها) اى لان
المفتوحة (ما غيرت) اى المفتوحة (معنى الجملة) كما هو الاصل فيها (لا يصح
فرض عدمها) اى لا يصح حينئذ ان يفرض عدم المفتوحة حتى يكون
يفرض عدمها مبتدأ مرفوعا ويبقى ذلك الرفع ملحوظا كما في المكسورة فان
المكسورة لما لم تغير معنى الجملة صح ان يفرض عدمها وصحة فرض عدمها
تقتضى بقاء فرض الرفع فيه وفي العصام ان في تخصيص جواز العطف
بالرفع في المكسورة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة
مطلقا واما في سائر التوابع مما سوى البدل فيجوز فيه الرفع عند الجرمي
والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وسكت الكل عن البدل ايضا ثم قال
العصام والقياس ان يجوز في كل التوابع انتهى ملخصا وقوله (ويشترط)
متعلق بمسائل ان المكسورة يعنى ان جواز العطف بالرفع على اسم ان المكسورة
مشروط بشئ وقوله (في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع) اشارة اليه
يعنى يشترط فيه (مضى الخبر) (اى ذكر خبرها) اى الشرط ان يذكر خبر
تلك المكسورة التي عطف على اسمها بالرفع (قبل العطف) اى قبل ان يعطف
عليه شئ وقوله (لفظا) تمييز من ذات مقدرة بين المضاف والمضاف اليه
في قوله مضى الخبر كما في قوله اعجبني حسنه ابا يعنى مضى الخبر سواء كان
ماضيا مذكورا من جهة اللفظ (مثل ان زيدا قائم وعمرو) (او تقديرا) اى
اولم يكن مذكورا لفظا بل يكون مذكورا من جهة التقدير (مثل ان زيدا
وعمر و قائم) فان قائم خبر ان زيدا الكونه مفردا فانه لو كان خبرا عنهما لكان تثنية
حينئذ وان كان مذكورا بعد المعطوف لفظا لكانه في التقدير مقدم عليه (اى ان زيدا
قائم وعمرو قائم) وهذا تفسير التقدير المذكور وانما اشترط مضى الخبر (لانه) اى لان
الخبر (لوم يمتض قبله لالفاظا ولا تقدير الزم اجتماع عاملين على اعراب واحد) فان

العامل في نصب لفظ زيد هو كفة ان والعامل في محله الذي هو الرفع هو العامل
المعنوى ولما كان خبر المعطوف والمعطوف عليه واحدا مرفوعا لزم ان يعمل
في رفعه عاملان احدهما العامل اللفظي والآخر العامل المعنوي (مثل
ان زيدا) يعنى مثال عدم مضى الخبر ان زيدا (وعمر و ذاهبان فانه لاشك ان
ذاهبان) اى لاشك في ان ذاهبان (خبر عن كل من المعطوف) اى الذى هو عمرو
المرفوع (والمعطوف عليه) وهو زيد المنصوب حيث اورد بصيغة التثنية
(فمن حيث انه) اى من حيث ان لفظ ذاهبان (خبر عن اسم ان) اى كفة ان وقوله
من حيث متعلق بقوله (يكون) وقوله (العامل) اسمه وقوله (في رفعه) حل
من العامل او متعلق بكون وقوله (ان) بكسر الهمزة خبر يكون يعنى انه من
هذه الحيثية يكون العامل في رفعه لفظ ان (ومن حيث انه) اى ذاهبان
(خبر عن المعطوف) وهو عمرو والمرفوع (على اسمه) اى على زيد المنصوب
(يكون العامل في رفعه) اى في رفع ذاهبان (الابتداء فيلزم اجتماع عاملين اعنى)
اريد بالعاملين (ان والابتداء على رفعه وهو) اى اجتماع عاملين في لفظ واحد
(باطل) وخولف هذا الاشتراط (خلافا للكوفيين) فانهم لا يشترطون في
صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان) اى لفظه (عندهم لا تعسل الا في الاسم
والخبر) اى واما الخبر عندهم فهو (مرفوع بالابتداء) لابان (كما كان) اى
كما كان الخبر مرفوعا بالابتداء (قبل دخول ان عليه) اى ذلك الخبر فلم
يختلف العامل فيه حتى يختلف اثره (فلا يلزم) اى حينئذ (اجتماع عاملين
على اعراب واحد) وقوله (ولا اثر) اشارة الى عدم الفرق عند الجمهور في هذا الحكم
بين كون اسم ان معربا ومبنيما يعنى لافائدة موجودة (لكونه) (اى لكون اسم ان)
(مبنيما) (في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور)
يعنى ان الجمهور لما قالوا ان جواز العطف بالرفع على اسم ان مشروط بمضى الخبر
لفظا او تقديرا و فرغ عليه عدم جواز قولنا ان زيدا وعمرو ذاهبان للمحذور
الذى ذكره فخالف الكوفيون اراد المصنف الاشارة الى اختلاف آخرين جمهور
البصريين وبين المبرد والكسائى فان الجمهور ذهبوا الى ان الخبر اذا مضى على
العطف لفظا او تقديرا جاز العطف على اسمها بالرفع سواء كان الاسم مبنيما
او معربا واذالم يمض الخبر عليه لا يجوز العطف على اسمها سواء كان الاسم
مبنيما او معربا فوافقهم المبرد والكسائى في الحكم بالجواز عند وجود الشرط
سواء كان الاسم معربا او مبنيما وفي عدم الجواز اذا كان معربا وخالفا في الثاني
اذا كان مبنيما فاشار بقوله ولا اثر الى ان حكم الجمهور عام وشامل في صورتين

ثم فرّع عليه قوله (فلايجوز عندهم) يعنى لايحوز عند الجمهور (انك وزيد
 ذاهبان) لانه لم يوجد فيه شرط الجواز وهو مضمي الخبر مع كون اسم ان مينا
 فلا فائدة في بناءه لدفع الاشتراط وهذا محل الاختلاف في الجواز وعدمه وقوله
 (كما انه لايحوز ان زيدا وعمرو ذاهبان) وهذا محل الاتفاق في عدم الجواز
 وقوله (فان المحذور المذكور) اشارة الى دليل الجمهور يعنى انما يفيد كونه مينا
 للجواز لان المحذور الذي ذكره وهو اجتماع عاملين في لفظ واحد (مشترك
 بينهما) اى بين كونه معربا ومينا (خلافا للمبرد والكسائي) (فانهما يحوزان)
 وقوله (في مثل انك وزيد ذاهبان) اشارة الى محل الخلاف يعنى انهما يحوزان
 العطف (على محل اسم ان بلا مضي الخبر) اذا كان اسم ان مينا وانما يحوزان
 فيه (فانه) اى الشان (لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة) اى لما
 لم يكن اسمها معربا لم يكن اعرابه الذى هو اثرها ظاهرا بسبب واسطة
 (بناءه) اى بناء الاسم يعنى لكونه مينا (فكأنها) اى فصارت كلمة ان مشابهة
 لتي (لم تعمل فيه) اى في اسمه في الصورة وان كانت عاملة فيه ومؤثرة في
 محله (فلا يلزم المحذور المذكور) وهو اجتماع عاملين وكان الجمهور لم
 يفرقوا في المحذور بين التأثير في اللفظ والتأثير في المحل وفرق بينهما (ولكن)
 اى كلمة لكن التى من الحروف الستة (في جواز العطف على محل اسمه) اى
 اسم لكن (كذلك) (اى مثل ان) يعنى ان هذه المسئلة وهى جواز العطف
 على محل اسمه مشتركة بين ان المكسورة وبين لكن وانما كانت كذلك (لانه)
 اى لان حرف لكن (لا يغير معنى الجملة عما) اى عن الحال التى (كانت) اى تلك
 الجملة (عليه قبل دخوله) وانما لم يغير (فان معناه) اى معنى لكن (الاستدراك)
 وهو دفع توهم تولد من السابق (وهو) اى الاستدراك (لا ينافي المعنى الاصلى)
 اى لا يكون منافيا للمعنى الذى كان في الجملة قبل دخوله (كما انه) اى كما ثبت انه
 (لا ينافيه) اى المعنى الاصلى الذى كان قبل الدخول (التأكيد) يعنى في ان
 المكسورة (فيجوز) اى اذا لم تغير الجملة وبقي معناها الاصلى في لكن كما بقي
 في ان يحوز (اعتبار محل اسمه) اى الذى هو الابتداء الخ فانه قبل دخولهما
 كان مبتدأ مرفوعا فبقيت رائحته بعد دخولهما (وعطف شيء عليه) اى على
 اسمها (بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر)
 حيث عطف بكر بالرفع على اسمه الذى هو عمرا وكان رفعه تابعا لرفع محله الذى
 بقى (ولايجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها) اى اسم
 سائر الحروف بل خص الجواز بالحرفين فقط (لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها)
 اى فيما عداها من الحروف (فلا يعتبر محل اسمها) اما في ان فظاهر واما في

كأن لان كون اسمه مشبها حادث بعد دخولها واما لبت ولعل فلائهما تغيرانها
 من الاخبار الى الانشاء والله اعلم * ثم ذكر فرعا آخر على عدم تغير المكسورة
 للجملة التي دخلت عليها وتغير المفتوحة لها فقال (و) (ايضا) بقوله ايضا
 اشارة الى ان قوله (لذلك) معطوف على قوله وكذلك جاز (اي لاجل
 ان المكسورة لانغير معنى الجملة والمفتوحة) اي ولجل ان المفتوحة (تغيره)
 يعني لاجل مجموع الامرين (دخلت اللام) اي جاز دخول اللام (التي هي
 لتأكيد معنى الجملة) (مع المكسورة) اي مع ان المكسورة (التي هي) اي
 تلك المكسورة (ايضا) اي كاللام (لذلك التأكيد) اي للتأكيد الذي استفيد من اللام
 وهو تأكيد معنى الجملة ولو لم تكن الجملة باقية على حالها لم يجز تأكيدها باللام
 لان التأكيد فرع وجود المؤكد (دونها) (اي دون المفتوحة) وهو ظرف
 مستقر حل من المكسورة اي دون المفتوحة وهو اي حال كون المكسورة في هذا
 الحكم يعني جواز دخول اللام متجاوزة للمفتوحة وانما لم يجز دخولها على خبر
 المفتوحة (لكونها) اي كون المفتوحة مع اسمها وخبرها (بمعنى المفرد فلا يجتمع
 معها) اي لكون المفتوحة كالمفرد لا يجوز أن يجتمع مع المفتوحة (ما) اي اللام
 الذي (هو لتأكيد معنى الجملة) اذ لا مؤكدة فلا تأكيده وقوله (على الخبر) (متعلق
 بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها) يعني خبر
 المكسورة (نحو ان زيد القائم) (او) وسط الشارح قوله (دخلت) ليكون
 اشارة الى ان قوله (على الاسم) معطوف على قوله على الخبر (اي على اسمها)
 يعني على اسم المكسورة ولما كان بين دخولها على الخبر وبين دخولها على الاسم
 فرق وهو أن دخولها على الخبر اذا لم يفصل ودخولها على الاسم (اذا فصل)
 على صيغة المجهول و نائب فاعله راجع الى مصدره يعني دخولها على الاسم
 وقت وقوع الفصل (بينه) (اي بين الاسم) (وبينها) (اي بين ان) وذلك
 الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان (نحو ان في الدار لزيدا) ومنه قوله تعالى
 ﴿ وان في ذلك لآية ﴾ ومثالها او ظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائما ولا يدخل
 على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي
 ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية
 عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لوضيعة وقد يتكرر اللام في الخبر المتعلق نحو
 ان زيد الغنك لراغب ويدخل على نفسها اذا قلبت همزة هاء كما في لغة فيقال
 لهنك قائم كذا نقله العصام عن الرضى (او) وسط الشارح قوله (دخلت)
 ليكون اشارة الى ان قوله (على ما) (وقع) معطوف اما على قريبه الذي هو
 قوله على الاسم او على بعيده الذي هو قوله على الخبر يعني وايضا يجوز دخول

اللام على الاسم الذى وقع **(بينهما)** (اى بين اسمها وحبرها) وليس باسم
 وحبر بل متعلق بالخبر (نحو ان زيدا لطعامك اكل) فاسمها زيدا وخبرها اكل
 وليس فيه لام بل اللام فى طعامك الذى هو مفعول اكل (واما خص دخول اللام)
 اى واما اقتصر جواز دخول اللام (بهذه الصور) يعنى دخولها على الخبر
 فى صورة تأخره عن الاسم ودخولها على الاسم فى صورة تقديم الخبر عليه
 للاحتراز عن توالى حرفى التأكيد (لانه فيما عداها يلزم توالى حرفى التأكيد
 والابتداء اعنى) اى بحرفى التأكيد (ان المكسورة واللام) يعنى ان هذه
 لام الابتداء المذكورة فى حوات القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام
 ولكن لما كان معها ومعنى ان سواء فى التأكيد والتحقق وكلاهما حرف ابتداء
 (وهم كرهوا ذلك) اى التاحة كرهوا اجتماع ان مع اللام متوالين (واختاروا
 تقديم ان) يعنى انهما كانتا متساويتى الاقدام فى افادة التأكيد فايهما قدم يلزم
 الترجيح بلا مرجح لكنهم اختاروا تقديم ان (دون اللام ترجيحاً للعامل) اى
 الذى هو ان (على ما ليس بعامل) وهو اللام لان العامل احرى بالتقديم
 على معموله وخاصة اذا كان حرفاً اذ الحرف ضعيف العمل (و) (دخول
 اللام) (فى لكن) (على اسمها وحبرها او على ما بينهما) اى بين اسمها وخبرها
 كدخولها فى ان واما غير العبارة وفسره بالدخول ليكون اشارة الى ان قوله
(ضعيف) خبر للمبتدأ المحذوف الذى دل عليه قوله دخلت واما كان ضعيفاً
 (لانها وان لم تغير معنى الجملة) كحرف ان لكنها (الا انه لا توافق اللام) اى لا تكون
 موافقة ومساوية مع اللام (مثل ان) اى كموافقة ان (فى معناه الذى هو التأكيد
 وقد جاء مع ضعف فى قول الشاعر * ولكننى من حبها العميد) الضمير عائذ الى ليلى
 والعميد من عمده العشق اذا اثقله وقيل هو من انكسر قلبه بالمودة واجيب عنه
 بان اصله ولكن اتى فقلبت حركة الهمزة الى النون وحذفت النون الاولى
 كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون فى النون كذا فى بعض الشروح * ثم
 شرع المصنف بعد بيان خواص كل من المكسورة وانفتوحة فى بيان المسائل
 المتعلقة بتخفيفهما فقال **(وتخفف)** (ان) **(المكسورة)** وترك لفظ قد للاشارة
 الى ان تخفيفها شائع كثير كتشديدها واما تخفف (لثقل التشديد) وقوله
 (وكثرة الاستعمال) بالجر عطفت على قوله لثقل من قبيل عطفت العلة على
 المفعول يعنى انما حصل ثقل التشديد لكثرة استعمالها فى الكلام (فيلزمها)
 عطفت على تخفف بانقضاء للاشارة الى ان اللزوم متفرع على تخفيفها يعنى
 اذا تخففت يلزم (بعد التخفيف) (اللام) فى خبرها اما قبل التخفيف فدخولها
 غير لازم بل جائز (و) (حيثئذ) اى حين اذ كانت مخففة (يجوز العاؤها)

اى ولا يلزم الغاؤها كزوم اللام (اى ابطال عملها) لئلا يمنع بقاء معناها (وهو
 الغالب) يعنى كما يجوز الغاؤها يجوز اعمالها لكن الالغاء غالب استعمالها وانما
 كان الالغاء غالبا على الاعمال (لنوات بعض وجوه مشابهتها) اى مشابهتها
 الحاصلة (بالفعل) وانما قل بعض وجوه لانه لم يفت جميع وجوه مشابهتها
 لبقاء معناها الذى هو من حمة تلك الوجوه (كفتح الآخر) يعنى مثال المشابهة
 الفاتئة كون آخرها ساكنا (وكونها) اى وكونها (على ثلاثة احرف) فانها
 لما خفت وقيت على حرفين فاتت المشابهة التى هى كونها على ثلاثة احرف
 كالفعل الثلاثى وقوله (كيجوز اعمالها) بيان لتحقيق معنى يجوز يعنى انه كما يجوز
 الغاؤها يجوز اعمالها وبيان جواز علة الاعمال حيث قال (على ما هو الاصل)
 يعنى الاعمال مبنى على حالها التى هى الاصل فيها (ولهذا) اى ولكون الاعمال
 اصلا فيها (لم يذكره) اى لم يذكر المصنف الاعمال (صريح) بان يقرب يجوز
 الغاؤها واعمالها بل ذكره ضمنا لانه الضرف الآخر للجواز وقوله (واللام)
 شروع فى وجه قوله فيلزمها اللام يعنى ان دخول اللام فى خبرها (على كلا
 التقديرين) يعنى تقدير الالغاء والاعمال (لازم لها) اى ناسكسورة (انما فى الالغاء) اى
 اما لزومها فى تقدير الالغاء (فالفرق) اى فلتحصيل الفرق (بين المحففة) اى بين كون
 ان حال كونها مكسورة الهمزة وساكنة التون فانها بعد التخفيف اتقت الى
 تلك الصورة فسورة ان التى بمعنى التفى كذلك فاحتيج الى فارق بينهما جعلت
 اللام لازمة للمحففة حتى يحصل الفرق بينهما (و) بين (النافية) فى مثل ان زيد قائم
 وان زيد قائم) فى الاول للتفى اى ما زيد قائم لعدم اللام فى خبرها وفى الثانى
 محففة لدخولها فى خبرها وهذا الالتباس حصل فى الحقيقة على هذا التقدير
 لان زيد مرفوع فى صورتين (واما) لزومها (فى الاعمال) مع انه لا التباس فيه
 بينهما على هذا التقدير لكون زيد منصوبا فى المحففة ومرفوعا فى النافية (فلطرد
 الباب) اى وليكون باب المحففة مضردا وجريا على سبق واحد من غير فرق
 الغاؤها واعمالها وقوله (ولان) معطوف على قوله فلطرد يعنى لزوم الدفع على
 تقدير الاعمال وان لم يقع الالتباس فلطرد الباب وان وقع فلدفع الالتباس لان
 الالتباس قد يقع على ذلك التقدير لان (كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب
 لفظى) حتى يكون قرينة على كونها محففة عند نصب نافية عند الرفع وعدم
 ظهور الاعراب اللفظى اما (لكون اعرابه تقديريا) كما تقول ان موسى قائم
 وان موسى قائم (او لكونه) اى واما لكون الاسم (مبنيا) كما تقول ان هو قائم
 وان هو قائم مثل قوله تعالى ﴿ان هو الاوحى يوحى﴾ فانها نافية لعدم اللام وقوله تعالى
 ﴿وان كانوا من قبل لى ضلال مبين﴾ فانها محففة لدخول اللام (وهذا) اى لزوم

اللام في المحففة على الاطلاق يعنى سواء ظهر الاعراب او لم يظهر (خلاف مذهب سيويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل) قال ابن مالك هو حسن لانه يلزم انلام ان خيف الالتباس بالنافية وقال الرضى فعلى قوله يلزم اذا كان الاسم مبنياً معرباً مقصوراً وذهب المصنف الى مذهب الاطلاق ولذا احتج الى التوجيه باطراد الباب وقوله (و) (يجوز) تفرع آخر للتخفيف يعنى انها اذا خففت يجوز (دخولها) (اي دخول ان المحففة) (على فعل من افعال المبتدأ) (اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ) (والخبر) (لاغير) وهذا التفسير اشارة الى ان اضافة الافعال الى المبتدأ لادنى ملايسة لان المناسبة بين تلك الافعال وبين المبتدأ هي كونها مختصة بالدخول عليه وانما زاد الشارح قوله والخبر لدفع توهم اختصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير شامل على الفعل الذي دخل على الخبر فانه كما جاز قولنا ان كان زيد لقائم جاز ايضا ان كان قائم لزيد وقوله لاغير بالنظر الى غيرها من الافعال يعنى ان المكسورة المحففة لا تدخل الا على تلك الافعال ولا تدخل على غيرها من الافعال وانما زاد الشارح قوله لاغير وفسره مراد المصنف بقريته المقابلة اعنى قوله خلافا للكوفيين في التعميم يعنى ان البصريين خصصوا دخولها على تلك الافعال والكوفيين عموموا لتلك الافعال وغيرها ومثال افعال المبتدأ والخبر (مثل كان وظن واخواتهما) وفي هذا اشارة الى ان تلك الافعال على نوعين احدهما من الافعال الناقصة مثل كان وكذا مثل عسى وكاد والاخر من افعال القنوب مثل ظن وعلم واعلم وغيرها وانما جاز دخولها على تلك الافعال دون سائرها (لان الاصل) (اي في ان) (دخولها) (اي دخول ان) ان كان جازاً مشدداً (عليهما) (اي على المبتدأ والخبر فانها في قولنا ان زيداً قائم داخلة على المبتدأ والخبر (فاذا فات ذلك) يعنى اذا عدل عن الاصل بسبب كونها محففة وبالغاء عملها بسبب انعدام المشابهة (اشترط ان لا يفوت دخولها) (اي جعل عدم فوت دخولها عليهما بالكلية شرطاً لانه وان فات دخولها على نفس المبتدأ والخبر رعاية لصورتهما (على ما) (اي على الفعل الذي) (يقتضى المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان) (اي وان امتنع دخولها عليهما حال كونها عاملة ومؤثرة فيهما لكن لم يمتنع دخولها على ما هو مؤثر فيهما وهو تلك الافعال مثال ما دخلت على كان (كقوله تعالى وان كانت لكبيرة) ومثال ما دخلت على ظن كقوله تعالى (وان نظنك لمن الكاذبين) (خلافاً للكوفيين في التعميم) يعنى ان البصريين انكروا التعميم

والكوفيين أبتوه وقوله (اى فى تعميم الدخول) اشارة الى محل الخلاف وهو
تعميم الدخول والتخصيص وقوله (وعدم تخصيصه) بالجر عطف تفسير
لقوله فى تعميم الدخول يعنى ان مراد الكوفيين من جواز التعميم عدم تخصيص
دخولها (بدواخل) اى بالافعال التى هى من دواخل (المبتدأ والخبر) وقوله
(لا فى اصل الدخول) اشارة الى فائدة قوله فى التعميم اذ الاختلاف بينهما
فى ذلك التعميم لا فى اصل الدخول بان يقول البصريون بانها تدخل (على الفعل)
والكوفيون يقولون انها لا تدخل على فعل اصلا وليس المراد من محل الخلاف
ذلك (فانه) اى لان جواز الدخول على الفعل (متفق عليه) اى بين الفريقين
(فالكوفيون خالفوا) اى انما خالفوا (البصريين فى تجويز دخولها)
اى دخول الخفيفة المكسورة (على غير دواخلها) اى على الفعل الذى
هو غير دواخل المبتدأ والخبر وقوله (متمسكين) اى اشارة الى بيان تمسك
الكوفيين فى جواز التعميم اى انهم خلفوهم فيه حال كونهم متمسكين
(بقول الشاعر * بالله ربك ان قتلت مسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد)
يعنى اقسام بالله الذى هو ربك انك قتلت مسلما فوجبت عليك عقوبة من قتل
مسلما عمدا وهو القصاص قالوا حيث دخلت المكسورة الخفيفة فى هذا القول
على فعل قتلت مع انه ليس من دواخل المبتدأ والخبر فاحب بقوله (وهوشاذ)
اى هذا البيت شاذ (عند البصريين) (وتخفف المفتوحة) يعنى انه كما تخفف
المكسورة تخفف المفتوحة ايضا واليه اشار بقوله (كالمكسورة) وقوله (فعمل)
اشارة الى محل الفرق بين المكسورة والمفتوحة فان المكسورة يجوز الغاؤها
واعمالها بخلاف المفتوحة فانها (عند التخفيف) تعمل (على سبيل الوجوب)
(فى ضمير شان مقدر) فلا يجوز الغاؤها كالمكسورة ولما اوجوا فى المفتوحة العمل
بعد التخفيف ولم يوجبوه فى المكسورة اراد ان يبين سبب الفرق بقوله (والسبب)
يعنى ان السبب (فى تقديره) اى فى تقدير ضمير شان حتى لا تخلو عن العمل ولم
يقدره فى المكسورة ولم يبالوا بخلوها عنه فما الفرق بينهما فقال ان الفرق بينهما ان
المفتوحة اكثر مقتضيا للعمل من المكسورة وذلك الاقضاء (ان مشابهة المفتوحة
بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به) اى بالفعل (كما سبق) اى سبق ذكره ضمنا
ان مشابهة المفتوحة بالفعل زائدة بوجه آخر على المكسورة وهو كون اول حروفها
مبنيا على الفتح كالفعل حتى انه فى بعض المواضع لم يفرق من الفعل فى مثل قولك
ان زيد فان قرىء زيد بالنصب علم انه حرف وان قرىء بالرفع علم انه فعل ماض
وزيد فاعله من ان يثنى انا والمكسورة ليست بهذه المثابة فى المشابهة وهذا

دليل لكن يؤيده الاستعمال وقوله (واعمال المكسورة) شروع في دليل آخر على ايجاب عمل المفتوحة وهو ان عمل المكسورة (بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلاما ليوفينهم) اى على قراءة تخفيف لما (واعمال المفتوحة) يعنى بخلاف المفتوحة فان اعمالها (بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه) اى من اعمال الاضعف وعدم اعمال الاقوى في سعة الكلام (بحسب الظاهر) اى بحسب كون معمولها ملفوظا (ترجيح الاضعف) وهى المكسورة (على الاقوى) وهى المفتوحة (وذلك) اى ترجيح الاضعف على الاقوى (غير جائز فقد روا) اى فلذلك المحذور قد روا (ضمير الشأن حتى يكون) اى ذلك المقدر (اسما للمفتوحة بعد تخفيفها) ليظهر ترجيحها على الاضعف اذا رجح باعمالها في سعة الكلام حين وجد معمولها ملفوظا فيرجح الاقوى عليها بانها سواء وجد او لم يوجد وسواء عمل او لم يعمل فمعملها موجود البتة وهو ضمير الشأن المقدر وقوله (واجملة) بالرفع معطوف على اسم يكون اعنى المستتر تحته وذلك جائز لوجود الفصل يعنى قد روا ضمير الشأن حتى يكون ذلك المقدر اسما واجملة (المفسرة) بكسر السين (لضمير الشأن خبر هنا) اى للمفتوحة (فتكون عاملة) اى حتى حصل بذلك التقدير وبذلك الجعل عمما (فى المبتدأ والخبر كما كانت) اى تلك المفتوحة عاملة (فى الاصل فهى) اى المفتوحة حينئذ (لاتزال عاملة بخلاف المكسورة فانها) اى المكسورة (قد تكون عاملة) كما فى تلك الآية (وقد لاتكون) كما فى حال الالف (والعمل) اى عمل المكسورة فى السعة (فى) الاسم (الظاهر وان كان) اى ولو كان ذلك العمل (اقوى من العمل فى المقدر لكن دوام العمل فى المقدر يقاوم العمل فى الظاهر) فيرجح المفتوحة القوية بدوام العمل على المكسورة التى ليست بتلك القوة اددوام العمل فى كل وقت يرجح على العمل (فى وقت دون وقت فلا يلزم) اى ضمير لا يلزم (ترجيح الاضعف على الاقوى) ثم سارع فى بيان فرق آخر بين المكسورة والمفتوحة فقال (فقدخل) (اى المفتوحة) يعنى ان المكسورة اتماما يجوز دخولها بعد التخفيف على الفعلية التى فعلها من دواخل المبتدأ والخبر والمفتوحة ليست كذلك فان المفتوحة الخفيفة لما عملت فى ضمير الشأن المقدر وكانت الجملة التى بعدها تفسيرا لذلك الضمير فبناء على هذا جاز دخولها (على الجمل) (الصالحة لان تكون مفسرة لضمير الشأن) (مطلقا) (سواء كانت) اى تلك الجملة (اسمية) نحو ﴿ اشهد ان لا اله الا الله ﴾ (او فعلية وداخلا) اى على تقدير كونها فعلية سواء كان (فعلها) من الفعل الذى يدخل (على المبتدأ والخبر او غير داخل) على

المتدأ والخبر (وشذ اعمالها) (اي اعمال المفتوحة المخففة) (في غيره) (اي في غير ضمير الشأن ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها) (اي اعمال المفتوحة (في الضمير في سعة الكلام نحو قولهم اظن انك) بسكون النون مخففة) (قائم واحسب انه) بسكون النون مخففة ايضا (ذاهب وهذه) وهو اشارة الى اعمالها في المضمير وانث باعتبار الخبر وهو قوله (رواية شاذة) اي خارجة عن القياس (غير معروفة) بل المعروفة بتشديد النون فيهما (واما في الضرورة) يعني اما اعمال المفتوحة المخففة في غير ضمير الشأن (جاء) اي في كلام الباء (في المضمير فقط قال الشاعر فلو أنك) بتخفيف النون (في يوم الرخاء سألتني * فراقك لم ابخل وانت صديق) الرخاء مصدر رخي البال اي وسع الحال وفي الصحاح يقال رخي البال اي واسع الحال بين الرخاء بالمد والصديق يستوى فيه المذكر والمؤنث تشبيها له بفعال بمعنى المفعول يصف الشاعر نفسه بالوجود وموافقة الحبيب ويقول لو أنك يا محبوب في الرخاء والسعة الذي لا يوجب الفارقة سألتني ان افارقك لاجبتك لكرهتي لردت سؤالك وحرصا على رضاك * ثم شرع في بيان اللوازم التي تلزم المفتوحة المخففة فقال (ويلزمها) (اي المفتوحة المخففة) وهذا تفسير للضمير المنصوب وقوله (حال كونها مقرونة) للاشارة الى ان قوله (مع الفعل) حال من مفعول يلزم وقوله (اي الفعل المتصرف) تفسير للفعل الذي تقارنه واما قال حال كونها مقرونة ولم يقل حل كونها داخلة لان تلك المخففة ليست بداخلة في الفعل بل هي داخلة في ضمير الشأن المقدر كما عرفت ايضا اشارة الى ان المراد به هو الفعل المتصرف بقرينة ذكره مطلقا فانه يصرف الى الكامل الذي هو المتصرف اي الذي له مصدر وقرينة لزوم ماسياتي من الحروف لها ليحصل الفرق بينها وبين المصدرية لاشتراكهما في الدخول في الفعل والذي يحتاج الى الفرق هو الفعل الذي له مصدر وهو الفعل المتصرف (بخلاف غير المتصرف مثل) قوله تعالى (وان ليس للانسان الا ما سعى) وقوله تعالى (وان عسى ان يكون قدا اقترب) فان لفظ ان في المثالين مخفف قطعاً ولا يحتمل المصدرية فانه لا مصدر ليس وعسى حتى يحتمل لها ولا حاجة الى الفرق فلا يلزم ما يلزم مع المتصرف وقوله (السين) بالرفع فاعل يلزم يعني يلزم السين وما ذكر بعده اذا كانت مقرونة مع الفعل المتصرف (نحو) قوله تعالى (علم ان سيكون منكم مرضى) فالمخففة في هذه الآتية دخلت على الضمير المقدر وحمله ان سيكون مفسرة له وعلامة كونها مخففة هي دخول السين في ذلك الفعل فانه لو كان التركيب علم ان يكون بغير السين لم يفرق بين كونها مخففة وبين كونها

مصدرية فانه لما كان للفعل ههنا مصدر وهو الكون احتاج الى الفرق ولما دخلت السين علم انها ليست بمصدرية لان الكون مصدر يكون لامصدر سيكون (اوسوف) اى او يلزمها سوف (كقول الشاعر واعلم فعمل المرء ينفعه * ان سوف يأتى كل ما قدرا) فان ان المحففة كانت مقرونة بياتى وهو فعل له مصدر وهو الاتيان ولما دخلت سوف علم انها محففة وليست بمصدرية بل هى داخلة على ضمير الشأن وجملة سوف يأتى مفسرة له وان مع صلتها مفعول لقوله اعلم وقائم مقام المفعولين (او قد) اى او يلزمها معه لفظ قد (نحو) قوله تعالى (ليعلم ان قد ابغوا رسالات ربهم ولزم هذه الامور الثلاثة) يعنى السين وسوف وقد (للفرق بين المحففة وبين ان المصدرية الناصبة وتكون) اى هذه الامور (كالعوض عن النون المحذوفة) (او حرف النفي) اى او يلزم معه حرف النفي (نحو) قوله تعالى (أفلا يرون أليارجع اليهم قولا) فان الألف هذه الآلية مركبة من ان ولا ولما قرئ يرجع فى القراءة المتواترة بالرفع علم انها ليست بمصدرية ناصبة فانها لو كانت مصدرية لقرئ بالنصب * ولما كان بين لزوم الامور الثلاثة وبين حرف النفي فرق فى علة اللزوم قال (وليس لزوم حرف النفي الا ليكون) يعنى ان لزوم حرف النفي ليس لما يلزم به الامور الثلاثة السابقة لان لزومها لوجهين احدهما للفرق والاخر للعوض ولزوم حرف النفي ليس كذلك بل هو لا يكون لازما الا ليكون (كالعوض عن النون المحذوفة) وانما خص له (فانه لا يحصل بمجرد) اى بمجرد وجود حرف النفي (الفرق بين المحففة والمصدرية فانه) اى حرف النفي (يجتمع مع كل منهما) اى مع كل من المحففة والمصدرية كفى قوله تعالى ﴿ثلاثا يكون﴾ وقوله ﴿ان لا تعبدوا﴾ وامثاله (الفارق) اى فحين الاشتراك يحصل الفرق بينهما معنى ولفظا (اما) اى اما الفارق (من حيث المعنى فلانه ان عنى) اى ان اريد (به) اى بحرف النفي (الاستقبال) اى النفي فى الاستقبال (فهى) اى مادة الالف والنون (المحففة والا) اى وان لم يعن به الاستقبال (فهى المصدرية واما) الفارق (من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا) اى وان لم يكن منصوبا بل مرفوعا كما فى قوله تعالى ﴿أليارجع﴾ (فهى المحففة) (وكأن) اى من هذه الحروف التى عدت من الحروف المشبهة بموضوعة (للتشبيه) ولما كانت هذه الحروف مخالفة لما سبق من الحرفين فى الخبرية والانشائية اثار اليه بقوله (اى لانشاء التشبيه) يعنى ان التشبيه حاصل به * ولما اختلف النجاة فى انها هل هى حرف برأسه او مركبة من الحرفين بينه بقوله (وهى) اى وكلمة كأن (حرف برأسه على الصحيح) اى من المذاهب (حملا) اى لانها محمولة (على اخواتها) فان اخواتها من لعل

فى سرفوطه فى محففة سابعه
٥٤

وليت وغيرها حروف برأسها بالاتفاق وهي كذلك وقوله (ولان الاصل) معطوف على قوله حملا يعني استدل صاحب هذا المذهب على عدم تركيبها بوجهين احدهما ما ذكر والثاني ان الاصل في الحروف (عدم التركيب ومذهب الخليل) يعني ان المذهب الغير الصحيح هو ما ذهب اليه الخليل وهو (انها) اى كلمة كأن (مركبة من الكاف وان المكسورة) واصلها كأن بكسر الهمزة واتما عين المكسورة دون المفتوحة لان الجملة التي بعدها باقية على ما هي عليه ولم تتغير بدخولها (واصل كأن زيدا الاسد) هو (ان زيدا كالاسد) وهذا اخبار لانشاء لانه اخبر به ان زيدا مشبه بالاسد (قدمت الكاف) اى على ان (ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر) كما هو شأن الانشائيات (وقتحت الهمزة) اى همزة ان (لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت) اى ولو خرجت الكاف (عن حكم الجارة) لكونها جزء كلمة والجارّة تكون مستقلة في كونها حرفا (والجارّة اما تدخل على المفرد) اى الاصل انه اذا اريد ادخال الجارة على مادة الالف والنون تفتح الهمزة فيها فان الجارة تدخل على مفرد حقيقة او على ما هو مفرد حكما فاحتاج الى تغيير الجملة والمغيرة للجملة انما هي المفتوحة (فرا عوا) اى اعتبروا (الصورة) اى في صورتها على قدر الامكان (وفتحوا الهمزة وان كان المعنى) اى ولو كان المعنى الذي اريد بها (على الكسر) (وتخفف) (اى كأن) كما تخفف اخواتها من النويات (فتلغى) (عن العمل) (على) (الاستعمال) (الافصح) (لخروجهما) يعنى وجه الغائبا بالفعل كونها خرجة (عن المشابهة لفوات فتحة الآخر) بسبب اقتضاء السكون بسبب التخفيف (كقول الشاعر * ونحر مشرق اللون * كأن ندياء حقان) والواو في ونحر واو رب ونحر مجرور بها والنحر بمعنى الصدر ومشرق اللون بالجر صفة يعنى رب صدر مشرق اللون لقيته وكان مخففة وندياء ثنية ثدى وهو مضاف الى الضمير الراجع الى صاحب الصدر ولما وقعت الرواية بالالف علم انها لم تعمل فانها لو عملت يقتضى ان يقرأ بالياء هذا اذا لم تعملها (وان عملتها) اى ان عملت كأن (قلت كأن ندييه) بالياء لانه يقتضى ان تكون التثنية منصوبة (لكنه) اى لكن القراءة بالياء (يعمل على الاستعمال الغير الافصح) فيكون اعمالها على الغير الافصح (لما عرفت) وهو فوات المشابهة ولما كانت كأن في صورة المفتوحة وقد عرفت حل المخففة المفتوحة بالياء لا تعمل في الظاهر ابدا بعد تخفيفها مع انها لا تنفك عن العمل اضطرروا ان يجعلوها عاملة في ضمير الشأن المقدر للتأقوت عن العمل فراعوا تلك القاعدة في كأن كذلك واليه اشار بقوله (واذا لم تعملها لفظا) كما في ان المفتوحة حين تخفيفها (ففيها) اى حينئذ يقتضى

ان يوجد في كأن المحففة (ضمير شان مقدر عندهم كافي ان) المفتوحة (المحففة
ويحوز أن تكون) اى كأن المحففة (غير مقدر بعدها الضمير) يعنى لا يحتاج
الى هذا التقدير (لعدم الداعى اليه) اى الى تقديره في كأن (كما كان) احتياج اليه
(فى ان) المفتوحة (المحففة) فان الداعى فى المفتوحة الى التقدير عدم انفكاكها
عن العمل فى جميع اللغات وكأن ليست كذلك فانها ملغاة عن العمل فى الافصح
قال العصام وهذا هو الموافق لعبارة المتن ههنا حيث قال المصنف ههنا
وتخفف فتعمل فى ضمير شان مقدر ولم يقل هنا كذلك بل قال وتخفف قلنلى
على الافصح وايضا موافق لعبارته فى بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا
الامع ان اذا خففت انتهى يعنى انه حصر حذف ضمير الشان فى ان المفتوحة
دون غيرها (ولكن) اختلفوا فى تركيبها وعدمه فيها ايضا حيث قال (وهى
عند البصريين مفردة) اى حرف برأسها للوجهين السابقين (وقال الكوفيون
هى مركبة من لا) اى النافية (و) من (ان المكسورة) المشددة (المصدرية) اى
التي صدرت (بالكاف الزائدة واصاله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف
وحذفت الهمزة) فصار لكن بكسر الكاف وتشديد النون (فالكلمة) يعنى تكون
مركبة لان كل جزء من افظه يدل على جزء معناه فان (لا) النافية (تفيد ان
ما بعدها) اى ان حكم ما بعدها من الجملة (ليس كما) اى حكم ما (قبلها بل هو)
اى ما بعدها (مخالف له) اى لما قبلها (نفيًا واثباتًا وكلمة ان تحقق مضمون
ما بعدها) اى ان الجزء الثانى الذى هو كلمة ان يفيد معنى آخر وهو تحقيق مضمون
ما بعدها والتحقيق يوافق المقام لانه مقام تأكيد وتحقيق لان السابق اوهم
خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه واعترض الفراء على
قولهم فنقلت كسرة الهمزة بانها نقل الحركة الى المتحرك كذا فى العصام فقوله
لكن مبتدأ وخبره قوله (للاستدراك) وفسره الهندي بانه طلب درك السامع
بدفع ما عسى ان توهمه فجعل السين لاطلب لكن هذا تفسير لا يوافق ما فى الصحاح
حيث قال فلا استدراك مافات وتداركه بمعنى كون لكن الاستدراك مافات المتكلم
بايهام كلامه ما ليس بواقع ييراد رفع الكلام المتوهم وفسره الشارح بما يوافق
هذا فقال (ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قامت جأنى
زيد فكأنه توهم ان عمر ايضا جاء لما بينهما من الالفه فرفعت) انت (ذلك
الوهم بقولك لكن عمر المبحجى) ونافرغ من بيان معناه شرعى فى بيان مواضع استعماله
فقال (ويتوسط) (اى لكن) يعنى انه يدخل (بين كلامين متغايرين) (نفيًا واثباتًا)
يعنى ان كان الكلام الذى قبلها نفيًا يكون ما بعدها اثباتًا وبالعكس (معنى) وفسره
بقوله (اى تغايرًا معنويًا) الاشارة الى انه مفعول مطلق بيان لنوع التغاير وهو

التغير المعنوي يعنى لا يشترط في التغير بينهما ان يكونا متغيرين تغيرا لفظيا بل يكفي فيه التغير المعنوي سواء وجد معه التغير في اللفظ او لا واليه اشار بقوله (والضرورى) اى الذى يفيد التغير بينهما بالضرورة (هو) التغير (المعنوي ولهذا اقتصر) اى المصنف (عليه) ولم يكتف بالاطلاق الذى يفيد التغير الكامل وهو التغير اللفظي (واللفظي) اى والتغير اللفظي (قد يكون) اى قد يوجد (نحو جاءني زيد لكن عمرا لم ينجى) فن جاءني مغاير لقوله لم ينجى لفظا ومعنى (وقد لا يكون) اى وقد لا يوجد التغير اللفظي (نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب) فان الحكمين متفقان في الاثبات لكن ما يفيدده قوله حاضر مغاير لما يفيدده قوله غائب فكأنه قل زيد حاضر لكن عمرا غير حاضر (وتحذف) (اى لكن) (فتأني) (عن العمل بخروجها) اى بخروج كلمة لكن بسبب التخفيف (عن المشابهة) اى عن المشابهة بالفعل التي هي سبب لعماها واما تأني عن العمل ولم يخرجهما في المقدر اعتبارا لاصلها (لانها) لما خففت وخرجت عن المشابهة (اشبهت العاطفة لفظا ومعنى) اى وبعد خروجها اشبهت شيئا آخر غير عامل وهو لكن اعاطفة فانها لما حصلت فيها المشابهة لها (فاجريت) اى لكن (مجراها) اى مجرى لكن اعاطفة اما مشابيتها لفظا ظاهرا واما معنى فانها بمعنى الاستدراك (بخلاف ان وان المحففتين) يعنى المنكورة المحففة والمفتوحة المحففة (فانه) اى لان الشأن (ليس لهما) اى للمكسورة المحففة والمفتوحة المحففة (ما اجر يتا عليه) يعنى ان مادة الالف والتون مخالفة لهما بعد التخفيف فانهما بعد التخفيف وان خرجتا عن المشابهة لكن لم يحصل لهما مشابهة اخرى بخرف غير عامل مثلها هذا في السخج الكثيرة من غير قيد (وفي بعض السخج) بقيد قوله (على الاكثر) يعنى فتأني على الاكثر (وكأنت) اى اظن انه (اشارة الى ما جاء عن يونس والاحفش من انه تجور اعمالها) اى اعمال لكن بعد التخفيف (قياس على اخوانها المحففة) وهى ان وان وكان وقوله (وقال الشارح الرضى) اشارة الى ضعفه والى ترجيح النسخة الاولى يعنى ان اشارح الرضى ضعف اعمالها بناء على ما جاء منهما فقال (ولا اعرف له) اى بلاسمان بعد التخفيف (شاهدا) اى كلاما منقولاعن الباعث (ويجوز معها) اى مع لكن (مشددة) اى هذا الجواز شامل لها سواء كانت مشددة (او محففة) (او واو) مثل قوله تعالى ﴿ ولكن اكثرهم لا يشكرون ﴾ وقوله تعالى ﴿ ولكن كانوا انفسهم ﴾ (وهى) اى تلك الواو التي دخات على لكن (اما العطف الجملة على الجملة) بان يعطف قوله لكن اكثرهم بان تكون مع اسمها وخبرها جملة معطوفة على مقبلاها (واما اعتراضية وجعل الشارح الرضى الاخير) اى كونها اعتراضية (اظهر) من كونها اعاطفة من حيث المعنى وان كان

كونها عاطفة اظهر من حيث اللفظ ولعل وجه الاظهرية ان الاعتراض يتعلق بما قبله وانما يؤتى به لغرض من الاغراض كالتأكيد وغيره والاستدراك من جملة الاغراض فيكون اليق بالاعتراض (وليت) اى هذا الحرف الذى هو من الحروف الستة موضوع (للتنى) (اى لانشاءه فتدخل) تفرع لكونها موضوعة لانشاء التنى يعنى انها اذا كانت موضوعة له يجوز دخولها (على الممكن) اى على امر ممكن لكن بشرط ان يكون بعيد الحصول حقيقة نحو ليت البخيل يجود لتحصل المقابلة بينها وبين لعل حيث كان الممكن فى جواز دخول التنى مشروطا بكونه غير مرجو وفى جواز دخول الترجى مرجوا (نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل) اى وعلى الامر المستحيل (نحو ألايت الشباب يعود يوما) فان عود الشباب مستحيل عادة* ولما كان بين المحققين وبين الفراء خلاف فى تركيب وقع فيه الجزآن اللذان بعد ليت منصوبين فى ان الجزء الثانى هل هو منصوب بليت او بمحذوف ذكره المصنف بقوله (واجاز الفراء ليت زيدا قائما) (بصب المعمولين) وبانهما معمولان لليت (بناء على ان ليت للتنى فكأنه قيل أتمنى زيدا قائما) ولما كان ليت داخلا على الجملة وكان التنى راجعا الى الاسناد ولم تصح دلالة تركيب ليت زيدا قائما على معنى أتمنى زيدا فسره الشارح بقوله (اى اتمناه كأنا على صفة القيام) يعنى معنى أتمنى الذى دل عليه ليت متعلق بالكون الذى هو المقيد بمعنى الاسناد لانه داخل على القيام الذى دل عليه قائما (فالجزآن) اى فذهب الفراء الى ان هذين الجزئين (منصوبان على المفعولة بمعنى ليت) ثم حكى مذهب الكسائى فى مثل هذا التركيب فقال (واجاز الكسائى نصب الجزء الثانى بتقدير كان) يعنى تقديره ليت زيدا كان قائما (ومتسكهما) اى ما تمسك به الفراء والكسائى فى اجازة نصب الجزئين هو (قول الشاعر* ياليت ايام الصبار واجعا) فالجزء الاول لفظ ايام والثانى لفظ رواجعا وكلاهما وقعا منصوبين فى قوله (فالبراء يقول معناه أتمنى ايام الصبار واجعا والكسائى يقول اى ليت ايام الصبار كانت رواجعا والمحققون) ومنهم المصنف (على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن فى خبرها المحذوف) اى فى خبر ليت (اى ليت ايام الصبار) فقوله ايام اسم ليت وقوله (لنا) متعلق بخبره وهو قوله (اى كأئنه لنا حل كونها راجعة) اى هو حال من الضمير المستكن فى كأئنه* واعلم ان لفظ كان محذوف عند الكسائى وعند المحققين وعدوا هذا الحذف من المواضع التى حذفت فيها كان وجوبا لكن عند الكسائى من المواقع التى يجب فيها حذف كان وعند المحققين من المواقع التى حذفت فيها عامل الحال وجوبا كذاتى العصام (ولعل للترجى) (اى لانشاءه ولا تدخل) اى لعل (على المستحيل) وكذا على الممكن

الغير الموجود* ولما كان مقابل المستحيل هو الامر الممكن سواء كان مرجواً او لا وليس المراد به المطلق احتاج الى بيان معنى الترجي فقال (ومعناه) اى معنى الترجي (توقع امر مرجو) اى انتظار الامر الذى يرجى وقوعه (او) توقع امر (مخوف) اى او انتظار الامر الذى خيف من وقوعه مثال الامر الذى يرجى (كقوله تعالى لعالمك تفاعحون و) مثال الامر المخوف كقوله تعالى (لعل الساعة قريب والغالب) اى غالب الاستعمال فيه (هو الاول) اى دخوله على امر مرجو* ولما كان فى استعمال لعل لغتان احدهما ان مابعد منصوب وانه حرف ناصب ومن الحروف المشبهة وهى اللغة المقبولة المستعملة وثانيتها ان مابعده مجرور وانه حرف وهى اللغة الشاذة اشار اليه بقوله (وشذ الخربها) (اى بكلمة لعل كما جاء) اى الخربها (فى اللغة العقلية) اى اللغة المنسوبة الى عقيل وهو بضم العين المهملة وفتح القاف بالتصغير اسم قبيلة (وانشد السيرافى فى ذلك) اى انشد شعراً يتضمن استعمال لعل جراً وهو قوله (وداع دعائى من يجب الى الندى * فلم يستجبه عند ذلك مجيب * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة * لعل ابى المغوار منك قريب) فقوله وداع يحتمل ان يكون مرفوعاً تقديراً على انه مبتدأ وان يكون مجروراً بواو رب فقوله دعا خبر على الاول وصفة على الثانى والندى بفتح النون النعمة وابى المغوار لما وقع بالياء علم ان لعل مستعملة هنا بالجرارة والمغوار بكسر الميم فلم يستجبه مجيب عند ذلك وهذا كناية عن كثرة فقراء اهل تلك البلدة فقلت للمنادى ادع دعوة اخرى وارفع صوتك بها اكثر من صوت النداء الاول لاني ارجو ان يكون ابوالمغوار قريباً منك فيسمع صوتك ويحييك (واجيب عنه) اى اجيب عن انشاد السيرافى (بانه) لانسلم ان يكون انشاده دالاً على استعمالها جرة لانه (يحتمل ان يكون) اى استعمال ابى فى ابى المغوار (على سبيل الحكاية) لانه انشاد والانشاد قراءة شعر الغير فيجوز ان تكون قراءته بالياء حكاية عن منشئه لالا التزامه لتلك اللغة (كدا قال المصنف فى شرحه يعنى) اى يريد (انه) اى لفظ ابى المغوار (وقع مجروراً فى موضع آخر فالشاعر حكاك على ما كان عليه او كان) اى ويحتمل ان يكون (اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء) ويكون لفظ ابى منصوباً على انه اسم لعل وقريب خبراله لكنه استعمل لفظ ابى فى محل النصب بناء على شهرته بذلك (فيجب ان يحكى فى الاحوال الثلاث بالياء) فلم لايجوز ان يكون منصوباً لكنه ترجح نصبه لترجيح استعمال اللفظ الاشهر فانه اذا اشتهر لفظ بحال يستعمل عليها فى الاحوال الثلاث كما يقال كتب على ابن ابوطالب بالواو مع ان المقتضى ان يستعمل بالياء لكونه مضافاً اليه لابن وقوله (ولعل مراد المصنف) الخ جواب

عما ورد على تأويل المصنف في شرح الكافية بأنه بعد حكمه بالشذوذ لاجحة الى هذا التأويل فاجاب عنه اني اظن ان يكون مراد المصنف (بما ذكره من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة) بل هو مستعمل على اللغة المقبولة وابي المغوار منصوب بلعل لكن لما وقع في قول شاعر آخر مجرورا حكاه هذا الشاعر بعينه (والا) اى وان لم يكن مراد المصنف هذا (فلا حاجة) اى فورد عليه بأنه لاجحة (الى التأويل بعد ما جزم) اى بعد ما حكم المصنف نفسه جزما (بوجود الجر بها) اى بوجود لغة تقع كلمة لعل جارة فيها (وحكم) اى بعد ما حكم (بشذوذه) فحينئذ يحمل قول الشاعر على تلك اللغة الشاذة فلم يحتاج الى تطبيقه على اللغة القوية * ولما فرغ من الحروف المشبهة شرع في مباحث الحروف العاطفة فقال (الحروف العاطفة) فالحروف مبتدأ والعاطفة صفتها وقوله الواو مع ما عطف عليه خبره * ولما لم يعرفها المصنف بتعريف خاص علم انه احل على معناها اللغوى فاشار الشارح اليه بقوله (العطف في اللغة الامالة) اى جعل الشيء مائلا الى شيء آخر يعنى ان معناه في اللغة الامالة مطلقا وفي عرف النحاة امالة المعطوف الى المعطوف عليه كذا في الامتحان واليه اشار بقوله (ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه) اى اما في الحكم والاعراب كما في عطف المفرد على المفرد او في الحصول كما في عطف الجملة على الجملة كذا في بعض الحواشي وفي العصام يحتمل ان تكون هذه الحروف سميت بها لانها تميل العامل الى المعطوف ولذا (سميت عاطفة وهى) اى تلك الحروف (الواو والفاء وثم وحتى واو واما) (بكسر الهمزة) احتراز عن اما بفتحها فانه ليس بعاطف (وام ولاوبل ولكن) بسكون النون هذا ماعده عند الجمهور (وعدة بعضهم) اى زاد بعضهم (اى) اى كلمة اى (المفردة) بكسر السين (منها) اى من الحروف العاطفة وهو السكاكى وصاحب المستوفى وابوالعباس المبرد واليه ذهب الكوفيون واما الجمهور فلا يعدونها منها لانها لو كانت عاطفة لما وقع ما بعدها مفسرا للضمير المحرور من غير اعادة الجار والمرفوع المتصل من غير تأكيد بالمنفصل (وعند الاكثرين) اى واما عند اكثر النحاة فليست تلك الكلمة من الحروف العاطفة بل عندهم (ان ما بعدها) اى لفظ الذى يقع بعد كلمة اى (عطف بيان لما) اى اللفظ الذى يقع (قبلها) اى كلمة اى وعند هذا البعض تكون الحروف العاطفة احد عشر حرفا وبعضهم نفوها كما قال (كما ذهب) اى ان المخالف للجمهور مذهبان احدهما المذهب الذى ذكرناه والاخر المذهب الذى يذكر بقوله (بعض آخر الى ان بل التى بعدها مفرد) سواء وقعت بعد الايجاب (نحو جاءني زيد بل عمرو) او وقعت بعد النفي

(و) هو نحو قوله (ما جاءني زيد بل عمرو ليست) اى ليست كلمة بل التى تتصرف بتلك الصفة (منها) اى من الحروف العاطفة (لان ما بعدها) اى لان ما بعد بل حين وقوعها فى عطف المفرد على المفرد (بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها) اى بدون كلمة بل (غير فصيح واما) اى واما بدل الغلط (معها) اى مع كلمة بل (فصيح مطرد) اى مستعمل استعمالا ظاهريا (فى كلامهم لانها) اى لان كلمة بل فى مثل هذا (موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط) وحاصله ان المراد بيارادها تصحيح تركيب بدل الغلط لان المراد بها العطف ويمكن ان نجاب ان تصحيح المذكور بالعطف لا يبل مجردة فتكون عاطفة ايضا * ثم سرع فى تفصيل كل منها فى معانيها المخصوصة فقال (فالأربعة الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع الاولى صفة الاربعة والمراد بها الواو والفاء وثم وحتى يعنى هذه الاربعة موضوعة (للجمع) والمراد من الجمع (اعم من ان يكون جمعا مطلقا) اى من غير ملاحظة الترتيب كما هو واقع فى الواو (او مع ترتيب) كما فى الثلاثة الباقية وسواء كان الترتيب ايضا مطلقا (او مع المهلة او مع ملاحظة الجزئية كما ستعرف) واما فسر الجمع بكذا ليكون شاملا للاربعة وقوله (و مراد النحاة بالجمع) بيان لتصحيح التفسير يعنى انما صح تفسير الجمع بما قلنا لان مراد النحاة (ههنا) من قولهم هذه الاربعة ما يقابل احد الامرين يعنى (ان لا يكون) ذلك الحرف (لاحد الشئين او الاشياء كما كانت) كلمة (او واما) يعنى بقرينة المقابلة وقوله (وليس المراد) معطوف على قوله و مراد النحاة و بيان لتصحيح اطلاق الجمع فى الاربعة على الاشتراك وذلك الاشتراك لا يحصل الا بان يقول ليس مرادهم بالجمع هو (اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل) بان يكون (فى زمان) واحد (او) فى (مكان) واحد فانه لو كان المراد هذا الاجتماع لم يجز أن يقال ان الفاء و ثم للجمع فانه فى تركيب جاءني زيد فعمرو لا يجوز أن يقال ان زيدا وعمرا اجتماعا فى الجيئة فى زمان واحد فانه ينافى التعقيب والامهال (فقولك جاءني زيد وعمرو او) جاءني زيد (فعمرو او) جاءني زيد (ثم عمرو او حتى عمرو) قوله فقولك مبتدأ وقوله (اى حصل الفعل من كيهما) خبره يعنى ففى قولك جاءني زيد الخ سواء عطف عليه بالواو او بالفاء او بثم ان الجيئة حصلت من زيد وعمرو سواء كان فى زمان واحد او فى زمانين او مكان واحد او فى مكانين يعنى المراد بالجمع هذا (لا) ان المراد بهذا القول انه حصل (من احدهما) اى من زيد مثلا (دون الآخر) اى من عمرو كما كان فى العطف باو ونحوه فانه لو اريد هذا المعنى لم يصح ان يقال انه للجمع * ثم ميز المصنف بين ماهو من الاربعة للمطلق وبين ماهو للمقيد فقال (فالواو) اى من الاربعة التى للجمع المقابل احد الامرين موضوعة

(للجمع) وقوله (مطلقاً) حال من الجمع لا من الواو لان الاطلاق وصف للجمع
والامعنى في ان يكون وصفا للواو (لاترتيب فيها) (فقوله لاترتيب فيها) اى هذه
الجملة (بيان لاطلاقها) اى اطلاق الجمعية ولذا ترك العطف بينهما فانه من مقام
الفصل (اى لاترتيب فيها) اى فى كلمة الواو اذا عطف بها (بين المعطوف
والمعطوف عليه) وقوله (معنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها) بيان لاطلاقها
يعنى ان معنى اطلاقها عدم التقييد بالترتيب (وجودا وعدمها) اى لا يفهم منها
وجود الترتيب فى الواقع ولا عدمه فى قوله جاءنى زيد وعمرو لا يفهم منه ان
الترتيب الواقع مطابق للترتيب المذكورى او غير مطابق له لا انها مقيدة بالاطلاق
حتى يلزم استعمالها فى جميع موادها استعمالا مجازيا ضرورة انه لا تنفك فى الصور
اخراجية عن التقييد دون الاطلاق كذا فى بعض الحواشى (والفاء) موضوعة
(للترتيب) وفسره الشارح بقوله (اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة) للاشارة
الى ان تقييد الترتيب بقوله للجمع لا بد منه لان الترتيب لا يستلزم الجمع فان الترتيب
قد يكون بالنسبة الى المتكلم وقد يكون فى الذكر معنى كونه للجمع مع الترتيب
انه يجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون الثانى يعقب الاول من غير مهلة
وتراخ حقيقة فى الوجود نحو جاءنى زيد وعمرو او فى الذكر اللفظى لافى الوجود
الزمانى فيكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ الا ان
المعنيين مرعبين فى الوقوع بحسب نفس الامر وهذا قد يقع كثيرا فى عطف
المفصل على المجرى فان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاحمال نحو قوله تعالى
﴿فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة﴾ وقد يكون فى غير ذلك
كقوله تعالى ﴿ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين﴾
وقوله تعالى ﴿واورثنا الارض تنبوا من الجنة حيث نشاء فبئس اجر العاملين﴾ لان
ذكر ذم الشئ او مدحه يصح بعد ذكره او اعتبارا حقيقة نحو قوله تعالى ﴿ثم
حلقنا النطفة عاقمة فحلقنا العاقمة مضعة فحلقنا المضعة عظاما﴾ فان التعقيب
هو كون الثانى يعقب الاول من غير مهلة فى هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة
الى ما قبلها تحقيقا للعلم بتراخي ما بين ازيمة الاطوار المذكورة على ماورد
فى الحديث ولكن ما لم يتخلل بين الصورتين آحر احببى عن التطوير اعتبر ذلك
تعقيبا وعد الثانى كانه وقع عقب الاول من غير تراخ هذا ما قالوا فظهر منه
ان الجمع حاصل فى الترتيب فى الذكر وذلك ان معنى الجمع فى الذكر حصول
مضمونها فى الذكر كما ان معنى الجمع فى عطف الجمل حصول مضمونها فى نفس
الامر كذا فى بعض الحواشى (وتم مثلها) (اى مثل الفاء فى مطلق الترتيب)
اى لاه قبده الذى هو الترتيب بغير مهلة لان تم وان كانت مشتركة مع الفاء فى كونها

للمجمع مع الترتيب (الانها) اى لكن كلمة ثم (مقرونة بمهلة) وقال العاصم ان الفاء و ثم قد يصاحبان لتركيب واحد بان يكون المعطوف امرا متدا وكان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتدأؤه عقبيه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف ثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه انتهى (وحتى مثلها) (اى مثل ثم فى الترتيب بمهلة غير أن المهلة فى حتى اقل منها فى ثم) واذا كان كذلك (فهي) اى كلمة حتى (متوسعة بين الفاء التى لامهلة فيها) اى اصلا (وبين ثم المفيدة للمهلة) وهذا فرق بين ثم وحتى وقوله (ومعطوفها) اشارة الى فرق آخر (اى المعطوف حتى) وفيه اشارة الى ان اضافة المعطوف لضمير حتى لادنى ملائسة لان المعطوف ليس بمعطوف بحتى بل حتى آلة للعطف يعنى ان حتى وان كانت مثلها فيما ذكر لكن المعترف فى العطف بها ان المعطوف به (بحسب ما اقتضاه وضعها) اى وضع حتى وهو كونها موضوعة للغاية (جزء) (قوى او ضعيف من حيث انه قوى او ضعيف) قيد بهما ليكون مصححا لتعلق قوله (من متبوعه) لانه متعلق بجزء لتضمنه هذا المعنى وقوله (اى متبوع معطوفها) اشارة الى ان الضمير المذكور راجع الى المعطوف واما اشتراط بهذا (ليفيد) (اى العطف بها) اى بحتى (قوة) (فى المعطوف) (اوضعا) (فيه) اى فى المعطوف وقوله (اى يندل عليهما) تفسير لقوله ليفيد يعنى ان المراد بافاداة العطف للقوة والضعف دلالاته عليهما لان القوة او الضعف حاصلان فيه قبل العطف بل العطف دس عليه لانه افاده وقوله (حتى يميز الجزء) اشارة الى ان المفيد لقوة المعطوف اوضعه اتم هو العطف بحتى لا بغيره من العواطف لان حتى يميز الجزء (بالقوة والضعف عن الكل فصار كأنه غيره) اى بسبب تمييز حتى بين الجزء والكل صار ذلك الجزء مشابها تامها غير الكل وان لم يكن غيره فى الحقيقة (فصلح) اى واذا كان ذلك اجزء المميز مشابها بالغير كان صالحا (لان يجعل غاية) وقوله (وانتهاء) عطف تفسير للغاية يعنى صالحا لان يجعل ذلك المعطوف انتهاء (للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه) اى الى ذلك الجزء المعطوف (على شمول جميع اجزاء الكل) المعيار لذلك الجزء المميز المخرج عنه بالعطف فى القوة او الضعف مثال الجزء القوى (نحومت الناس حتى الانبياء) (مثل الضعيف نحو) (قدم الحجاج حتى المشاة) فن الانبياء فى الاول جزء من الناس وداخلون فيه دخول الجزء فى الكل لكن ما اريد انتهاء الفعل الذى تعلق واسند الى الكل الذى هو الناس اذ كل جزء منه متبوع فى القوة الى الجزء الذى هو الانبياء ميز عنه واستخرج بالعطف بمادل على الانتهاء فكأنهم كانوا غير آحاد الناس وكذلك المشاة من الحجاج وهو جمع الماشى اخرجت من

آحاد الحجاج لضعف الماشي منهم وقوله (والفرق) شروع في بيان الفرق
 (بين ثم وحتى بعد اشتراكهما) اى مع كونهما مشتركين (في الترتيب) اى في
 كونهما للترتيب (مع المهلة) فعلم مما سبق ان الفرق بينهما (من وجهين
 احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزأ من متبوعه ولا يشترط ذلك) اى
 كونه جزأ (في ثم) فان المعطوف في ثم لا يشترط كونه جزأ فيلزم حينئذ أن
 يكون المعطوف عليه صالحاً للتجزى فلا يقال جاء في زيد حتى عمرو (وثانيهما)
 اى الوجه الثانى من الوجهين (ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج
 نحو جاء في زيد ثم عمرو) فان عمرا جاء بعد زيد بمهلة ولا يتصور عكسه (وفي حتى)
 ان المهلة المعتبرة فيه (بحسب الذهن) لا بحسب الخارج (فان المناسب
 بحسب الذهن ان يتعلق الموت او لا بغير الانبياء) لان غير الانبياء ليس لهم
 شرف مثل شرفهم حتى يستبعد موتهم لان حياة غيرهم وموته متساويان
 قوله (ويتعلق) بالصب عطف على ان يتعلق يعنى ان المناسب ان يتعلق الموت
 (بعد التعلق بهم) اى بغير الانبياء من الناس وقوله (بالانبياء) متعلق يتعلق
 (وان كان) اى ولو كان (موت الانبياء بحسب الخارج في انشاء سائر الناس)
 فلا يجوز أن يقال فيه مات الناس ثم الانبياء فانه خلاف الواقع (وهكذا) اى
 كما كان المناسب ان يكون كذا في هذا المثال كان (المناسب) ايضا (في الذهن)
 بان يقال في المثال الثانى (تقدم قدوم ركبان الحجاج) اى كان المناسب ان
 يكون كل راكب منهم مقدما (على رجالهم) بضم الراء مع تشديد الجيم جمع
 راجل يعنى ماش منهم هذا بحسب الذهن والملاحظة (وان كان في بعض الاوقات
 على عكس ذلك) بان قدم الركبان بعد المشاة او قدم بعض المشاة على بعض الركبان
 (ومع هذا) اى والحال انه مع وجود عكسه (يصح ان يقال قدم
 الحجاج حتى المشاة) يعنى فلا يضر وقوع العكس لصحة هذا التركيب بخلاف ثم
 فانه لا يجوز أن يقال في هذه الصورة قدم الحجاج ثم المشاة لانه لما اعتبر فيها المهلة
 بحسب الخارج لزم ان يصح ايضا فيما وقع في الخارج كذلك واعلم ان بينهما فرقا
 آخر وهو كون المهلة في حتى اقل منها في ثم كما سبق من الشارح ولم يذكر الشارح
 هذا الفرق هنا بل ذكره فيما قبل* ولما كان الانتهاء في كلام المصنف مقيدا بان يكون
 الجزء الاقوى او الاضعف جزأ من متبوعه علم منه ان الجزء المجاور الذى هو
 من مستعملات حتى خارج عنه فاراد الشارح ان ينبه عليه بقوله (واعلم ان الانتهاء
 بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ كذلك الانتهاء
 بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم) يعنى ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف يفيد

اسناد الفعل الى كل من يصدق عليه المعطوف عايه بالضرورة فيفيد عموم الفعل وكذلك يفيد ذلك العموم اذا كان المنتهى غير داخل في ما قبله بل كان مجاوراً لجزئه الاخير (كقولك تمت البارحة حتى الصباح) اى كنت نائماً فى الليلة الماضية الى هذا اليوم حتى انتهى نومى الى الصباح فان الصباح غير داخل فى اجزاء الليل لان البارحة يطلق على الليل لكن الصباح غاية ينتهى اليها الجزء الاخير من الليل (فانه) اى فان هذا الانتهاء الواقع فى هذا التركيب (يفيد شعور النوم لجميع اجزاء الليل) مع ان حتى فى هذه التركيب جارة وليست بعاطفة (ولذلك) اى ولافادة الجارة هذا العموم (استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعاً) اى جاز استعمالها فيما يكون المنتهى جزءاً مما قبله وفيما لا يكون جزءاً بل كان ملاقياً للجزء الاخير (الانه) اى لكن الفرق بين الجارة وبين العاطفة انه (لم يأت فى العاطفة ما) اى لم يأت المنتهى الذى (يلاقى الجزء الاخير) ولذا قيد المصنف بكونه جزءاً من متبوعه (فان اصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها) فى الجارة (فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت) اى العاطفة (محمولة عليها) اى على الجارة (لم يستعملوها) اى العاطفة (فى معنيها جميعاً ليلقى للاصل) اى للجارة التى هى الاصل فيه (على الفرع) اى على العاطفة التى هى الفرع (مزب) اى شرف وفضيلة وهذا بيان لتفريقهم فيما بينهما وهذا يقتضى ان استعمال الجارة فى كل من المعنيين وعدم استعمالها فى البعض يدل على تعيين ذلك البعض لكون الطرفين مبهمين وقوله (وانما استعملوها) بيان لوجه الترجيح فى تعيين البعض للترك يعنى انما استعملوها حتى الجارة التى هى الاصل وخصصوها بالاستعمال فى المنتهى الملاقى وتركوا استعمال ذلك فى العاطفة لان هذا المعنى ليس باظهر بالنسبة الى المعنى الذى هو كون المنتهى جزءاً فاستعملوا العاطفة التى هى الفرع (فى اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزءاً) اى من متبوعه وانما كان هذا المعنى اظهر من المنتهى الملاقى (لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل) لان الانبياء والمشاة المذكورين فى المثالين لدخولهما فى عموم ما قبلهما يكون اسناد الموت او القدوم اليهما اعرف بخلاف الصباح فان البارحة لما كان ظرفاً للنوم لم يكن وجود النوم فى الصباح الذى هو الخارج عنها اعرف مما يكون جزءاً منه وقوله (واكثر فى الوجود) عطف تفسير لقوله اعرف يعنى ان المراد بكونه اعرف هو كون وجوده اكثر (من اتحاد المتجاورين) والمراد بالمتجاورين الملاقى والجزء الاخير (هكذا) اى ذكر التوجيه كما قلنا (فى بعض الشروح ومن هذا) اى ومن هذا التوجيه (ظهر وجه اختصاص

معطوفها بكونه جزءاً من متبوعه) اى ظهر قوله ومعطوفها جزء من متبوعه
(وعدم الحاجة) وظهر ايضا عدم الاحتياج (الى ان يقال الجزء اعم من ان
يكون حقيقة او حكماً يشمل) الحقيقى الذى هو المستعمل فى العاطفة ويشمل
(المجازى) الذى هو الجزء المجازى (ايضا كما وقع فى بعض الحواشى) وفيه
اشارة الى ترجيح الوجه الاول * ولما فرغ من بيان الحروف التى تكون للجمع
سرع فى بيان ما لا يكون للجمع فقال (واو واما وام) (كل من هذه الحروف الثلاثة)
(لاحد الامرين) (اى للدلالة على احد الامرين او الامور) واتمفسره بقوله
للدلالة لان هذه الحروف ليست بموضوعة لاحد الامرين فان او مثلاً فى قولنا
جاءنى زيد او عمرو ليست بموضوعة لزيد او لعمرو بل موضوعة لتدل على
ان هذا الفعل صدر من احدهما وزاد الشارح قوله او الامور للاشارة الى ان
مراد المصنف بقوله لاحد الامرين انه لاحد الامور ايضا لكنه اکتفى باقوله
كما اکتفى فى قوله الكلام ما تضمن كلمتين وفى قوله واذا تنازع الفعلان وقوله (حال
كون ذلك الاحد) للاشارة الى ان قوله (مبهما) حال من احدى فسر الشارح
المبهم بقوله (اى غير معين) وليس هذا التفسير لكون معنى المبهم خفياً محتاجاً
الى تفسير بل لا يوضح ان المراد بالابهام ليس هو ما كان مبهماً فى الخارج بل المراد
منه ما يكون غير معين (عند المتكلم) هذا بحسب اصل الوضع واما المعانى الاخر
مثل اشك والابهام وغيرها فاما تعرض فى الكلام فحينئذ لا يتجه ما قيل ان هذا
التفسير التام يوضح فى او اذا كان لاشك واما اذا كان للتفصيل كما فى التقسيمات
او الابهام فهو للمعين وقوله (ولا يتوهم) ردة على ما توهم (ان او فى مثل قوله تعالى
ولا تطع منهم آثماً او كفوراً) يعنى اذا وقع فى حيز النفي ليس لاحد الامرين بل
(لكل من الامرين) حتى يحصل فى نفيه نفي كل منهما كما هو المراد منه لا نفي احدهما
لانه ليس بمراد فاجاب بان هذا التوهم (لانها) اى كلمة او فى مثل هذه الآية
(مستعملة لاحد الامرين) ايضا كما فى الاثبات وبقية (على ما) اى على المعنى
الذى (هو الاصل فيها) اى فى كلمة او (والعموم) اى عموم النفي الذى هو
المراد منه (مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفي) يعنى ان كلام
الآثم والكفور واقع فى سياق النفي فيلزم نفي الامرين بناء على ما هو المقرر
من ان التكررة اذا وقعت فى سياق النفي تفيد العموم (لا) ان العموم مستفاد
(من كلمة او) والحاصل انه جرت عادة العرب انه اذا استعمل لفظ احد او ما
يؤدى معناه فى الاثبات فمعناه للواحد واذا استعمل فى غير الموجب فمعناه
العموم فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط فاحفظه ينفعك * ولما كان بين

ام المتصلة وبين المنقطعة فرق نحس لزوم الهمزة وغيره اراد ان يبين خواص
 كل منهما فقال ﴿ وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام ﴾ وفسر الشارح قوله
 لازمة بقوله (اي غير مستعملة بدونها) للاشارة الى دفع ما قبل من ان في عبارة
 المصنف خلافا فان عبارته تقتضي ان تكون ام المتصلة لازمة للهمزة وهذا ليس
 بصحيح فانه لو كان كذلك يزم ان لا يوجد همزة الاستفهام بدون ام فانه ما كانت
 كلمة ام لازمة لها كانت الهمزة مدرومة بل العبارة الصحيحة ان يقول ام المتصلة
 مدرومة للهمزة فالجواب ان امراد باللازم ليس اللازم المنطوق بل بمعنى انها غير
 مستعملة بدونها ﴿ يليها ﴾ (اي يذكر بعدها بالافصل) ﴿ احد استويين ﴾ يعني
 انها تذكر في تركيب فيه مستويين احدهما يلي ام المتصلة ﴿ و ﴾ (امستوى)
 ﴿ الآخر ﴾ ﴿ يلي ﴾ الهمزة ﴿ فقوله والآخر بالرفع عطف على احد والهمزة
 (اي همزة الاستفهام) عطف على الضمير المنصوب المتصل في يليها وقد اشار
 اليه تكرر ذكر بي وهذا جائز لانه من عطف الشئين بحرف واحد على
 معمولي عمل واحد وقوله ﴿ بعد ثبوت احدهما ﴾ ظرف بقوله يليها وقوله
 (اي احد استويين عند المتكلم) للاشارة الى ان المتكلم يجب ان يكون عا
 بثبوت احدهما لاعلى التعيين وجاهلا في التعيين فاستعمل ام المتصلة بهمزة
 الاستفهام في السؤال عن الامرين المتساويين بحيث يلي احدهما تلك المتصلة
 والآخر همزة الاستفهام بعد تحقق وجود احد المتساويين بلاشت بخلاف كلمة او
 فانها بلاشت في التحقق وقوله ﴿ لطلب التعيين ﴾ متعلق بقوله يليها اي انما يليها كذلك
 قصد طلب تعيين ذلك الاحد الذي وقع بلاشت لاندفع الشك وقوله (من المخاطب)
 متعلق بالطلب وفيه اشارة الى ان التعيين للمزبورجد للمتكلم وجب احاله الى المخاطب
 ﴿ ومن ثم ﴾ (اي لاحد) ما ذكرنا من الشروط وهو (ان ام المتصلة بينها احد
 المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين) ﴿ لم يجز ﴾ (تركيب)
 ﴿ ارايت زيدا ام عمرا ﴾ (فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما) اي احد
 المستويين وهو عمرو (وان ولي) اي ولو ولي كلمة (ام) حيث وجد فيه الشرط
 الواحد (لكن الآخر) وهو زيد (لم يل الهمزة) بل وقع بينه وبينها فعل وهو
 رأيت (هذا) اي الحكم بعدم جواز مثل هذا التركيب (ما) اي الحكم الذي
 (اختاره المصنف) حيث حكم بانه لم يجز اصلا (والمقول) يعني ان ما اختاره المصنف
 مخالف لما نقل (عن سيبويه) لان المنقول عنه (ان هذا) اي هذا التركيب ليس بممتنع
 بل (جائز) لكنه ليس بالجائز الاحسن الافصح بل هو جائز (حسن فصيح و)
 تركيب (أزيد ارايت ام عمرا) بتقديم المفعول وهو مفعول رأيت بحيث يلي الهمزة

(احسن وافصح) من التركيب الاول (وحينئذ اى وحين كون المتقول عن سيويه هذا (يكون تركيب رأيت زيدا ام عمرا حسنا فصيحاً وان لم يكن احسن وافصح) حينئذ ثبت خلل في كلام المصنف حيث كان مخالفا لما نقل عن صاحب المذهب وقوله (وفي الترجمة الشريفة) اشارة الى تخلص المصنف عنه بان الحكم بعد الجواز بناء على نسخة من نسخ الكافية بانه وقع (انه وجد في بعض نسخ الكافية المقرورة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثمه ضعف رأيت زيدا ام عمرا) وهذا ما وجد من النسخ الصحيحة المنصوصة وقوله (ولا يخفى) اشارة الى ان في النسخة التي وجدت هكذا خلافا ايضا لان حاصل اشتراط الولي للافصح واحكام بضعف هذا التركيب لا يبطلانه لكن (ان هذا الحكم بضعفه) التركيب (لتزله) اى لقصد الاخبار (عن) تزله (منزلة الافصح الى) منزلة (الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحاً لا يعد ضعيفاً) يعنى ان مدار تخلص المصنف اذا وجدت نسخة بانه لم يكن فصيحاً (وبالجملة) اى سواء كان الواقع من المصنف قوله لم يجز او قوله ضعف (فكلام المصنف هنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيويه) وقوله (و) (ايضا) (من ثمه) شروع في تفريع آخر وقوله (اى من اجل ما ذكر بعينه) لبيان ان المشار اليه فيما سبق هو المشار اليه هنا (كان جوابها) (اى جواب ام المتصلة) (بالتعيين) (اى) جوابا صحيحا (بتعيين احد الامرين) بان اجب بانه زيد او عمرو (لان السؤال عنه) اى عن التعيين (دون نعم) يعنى لم يجز ان يجب بنعم (اولاً) (لانهما) اى لان نعم ولا حرفا تصديق لكنهما (لا يفيدان التعيين) بل يفيدان اقرار اصل الفعل او نفيه وهو خلاف المطلوب فانه اذا قيل زيد جاءك ام عمرو فاجبت عنه بنعم او لا يفيد معنى ايه جاء او لم يجيء ولا يفيد ان الجأى هو زيد او عمرو (بخلاف او واما مع الهمزة) وهذا شروع في بيان الفرق بين ام المتصلة مع الهمزة وبين غيرها من حروف الترديد وهي او واما فانهما ايضا تستعملان مع الهمزة (كما اذا قلت أجهك زيد او عمرو او) قلت (أجهك زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما) اى الجواب عنهما (بلا و نعم لان المقصود بالسؤال) اى باو واما (ان احدهما لاعلى التعيين جاء اولاً) (واذا قلت في جوابه نعم يكون معناه ان احدهما جاء لاعلى التعيين) واذا قلت لا يكون معناه ان احدهما لم يجيء بمعنى انهما لم يجيئا قوله (وقد يجب عنه) الخ متعلق بجواب ام المتصلة ان الجواب عن السؤال بالهمزة وام المتصلة لا يصح بنعم بل اما بتعيين احدهما كما صرح به المصنف او (بنفي كليهما)

بان يقال لم يجز زيد ولا عمرو (لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما)
 يعني قد يكون المستفهم مختصاً في دعواه ثبوت احد الامرين حيث اورده بالهمزة
 وام الداليتين على ان المتكلم اعتقد أن احدهما جاء لكن طلب من المخاطب
 تعيين ذلك الاحد فيقال له على الرد لما توهمه من وقوع احدا الامرين ويذكر
 له بعد ذلك ما يردده الى الصواب بنفي كلا الامرين بان يقال لم يجز كلاهما
 واعتقادك وقوع احدهما خطأ ومنه ما وقع في الحديث ان ذا اليمين من الصحابة
 سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حين سلم على رأس الركعتين في
 احدى الصلوات الرباعية أقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فاجبه عليه
 الصلاة والسلام بقوله ﴿ كل ذلك لم يكن ﴾ وقال العصامان مراد الشارح بتيان هذا
 الكلام يحتمل ان يكون اعتراضا على المصنف بأنه لا يخصص اجواب في التعيين وان
 يكون تنبيها على ان مراده بالحصص الاضطر في معنى انه يصح التعيين
 مع اولا فحينئذ لا ينفى في هذا الحصر صحة وقوع جواب آخر ثم قد ونحن
 نقول ان حصر المصنف الاكتفاء في الجواب بالتعيين اولى مما ذهب اليه الشارح
 فان الجواب بنفي كليهما ليس باجابة بل نخضة للمتكلم واللازم للجواب ان يكون
 اجابة والاجابة انعام المسؤل بالامثال لقوله تعالى ﴿ وما السائل فلا تنهر ﴾
 والردة ليس بانعام فلا يكون جوابا ولذا حصر المصنف حصر ا حقيقيا صحة اجواب
 في الجواب بالتعيين انتهى ملخصا * ثم اراد الشارح ان يعترض على المصنف
 بوقوع التكرار في كلامه مع ارتكابه على زعم منه فقال (فلنشر اليه ثمة) في قول
 المصنف ومن ثمة (في الموضوع) اى في قوله ومن ثمة لم يجز وفي قوله ومن ثمة
 كان (امر واحد) فعلى هذا كان على المصنف ان لا يكرر كما هو شان امثاله (لكنه
 لما كان مشتتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة) يعنى باحد الشرطين ولى
 احدهما الهمزة وبالاخر طاب التعيين (فرع) اى المصنف (عليه) اى على اشار
 اليه (باعتبار كل واحد منهما) اى من الشرطين (حكما آخر) بان كان الحكم
 بانه لم يجز مفرعا على الاول بالحصص الجواب في الثانى وهذا اشارة الى زعمه وقوله
 (وجعلها) اشارة الى الاعتراض وهو مبتدأ و (اشارة) بالانصب مفعول له
 يعنى ذكر المصنف كلمة ثمة مكررة لتقصد الاشارة (في كل موضع) اى من الموضوعين
 (الى شرط آخر لا يخلو) اى هذا الجعل بناء على هذا القصد (عن سباجة) وهو
 بالجميم بمعنى القبح يعنى لا يخلو عن قبح (ولو اقتصر على قوله) هذا اشارة الى
 العبارة التى تقيد المرام بلا قبح وهى الاقتصار على قوله (ومن ثمة لم يجز) وقوله
 (فى اول الكلام) متعلق باقتصر (وعطف قوله) اى ولو اقتصر على هذا وعطف
 قوله (كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق) اى ولو جعل (كل حكم)

متعلقاً (بشرط على طريق اللف والنشر لكان احصر واحسن كما لا يخفى)
 * ولما فرغ من بيان ام المتصلة شرع في بيان ام المنقطعة فقال ﴿ و ﴾ (ام) (المنقطعة)
 وهو مبتدأ وحبره قوله ﴿ كبل ﴾ يعنى ان كلمة ام التي يقال لها ام المنقطعة
 مشابهة بالحرفين وهما بل والهمزة لوجود الاضراب والشك في معناها فمن
 جهة كونها للاضراب مثل كلمة بل (في الاضراب) اى في كونها للاضراب
 (عن الاول) ﴿ و ﴾ (مثل) (الهمزة) (للشك في الثانى) اى ومن جهة
 كونها للشك في الثانى مثل همزة الاستفهام ولما كان في اللفظ الذى وقع بعدها
 وجهان وهما يتعرض المصنف لتفصيلهما بل اكتفى بايراد مثال واحد يصلح
 الاول اراد الشرح ان يفصلهما بصريق مزج كلام المصنف فقال (والواقع
 بعدها) اى الاسم الذى وقع بعدهام المنقطعة (اما خبر) يعنى ليس بالشاء
 ﴿ مثل ﴾ (قولك) (انها لا بل ام شاء) (اى ان القطيعة التي اراها لا بل)
 يعنى اذا رأيت شجاً وحزمت بانها قطيعة ابل (وهى) اى وهذه الجملة (جملة
 خبرية فلما علمت) اى بعد ان جزمت (انها ليست بابل) فظهر خطأ وكد
 في الحكمه واخزمت (اعترضت عن هذا الاخبار ثم شككت) لكنك لم تجزم بانها شيء
 معين ذلك وحزمت بالثانى استعمت فيه بل لكنك لما لم تحصل لك علم في الثانى
 ولم يقع رجحان على سبب حصل الشك (في انها) اى القطيعة المرثية (شاء و شئ آخر
 واستفهمت) اى طلبت من المخاطب الفهم (عنها بقولك ام شاء اى بل أمي شاء)
 فيكون معناها مركبة من معنى بل والهمزة اعدان استعمال ام المنقطعة في هذا المعنى
 نحو الاكثر وقد نجح في مجرد الاضراب من غير شك اذا كان ما بعدها مقطوعاً به
 نحو قوله تعالى ﴿ امان خير ﴾ اذ لا معنى للاستفهام في هذا الكلام لانه حكاية
 عن فرعون بانه قال ام انا خير ولا شك انه حزمه كونه خيراً في زعمه بقريظة
 المقام وكذا لو كان ما بعدها مشتملاً على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ﴿ ام هل
 استوى الضالمات والنور ﴾ فان وجود هل الاستفهامية يقتضى تجريد ام عن
 الاستفهام للاحتراز عن التكرار ثم اعترض على قولهم انها لا بل ام شاء بانه
 من عصب الانشاء على الاخبار وهو غير جائز بالاجماع واجاب الفاضل الهندي
 بانه استفهام مستأنف ورد بانه يلزم ان لا تكون ام المنقطعة من حروف العطف
 بل تكون حرف استئناف والكلام على تقدير عدتها من الحروف العاطفة واجاب
 ثانياً بان التقدير بل ليس كذلك أمي غير شاء ام شاء ورد بانه يلزم منه ان
 تقول المنقطعة الى المتصلة واجيب بمنع اللزوم لان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام
 سواء كان بالترديد كما قل فاشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه فلا تشتمل كأن يقتصر
 على أمي شاء وعلى اى تقدير يحصل الفرق بينهما بان ام المتصلة مختصة بالاول والمنقطعة

تستعمل فيه وفي غيره وقال العصام بعد نقل هذا الكلام ونحن نقول يجوز عطف
 قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان يؤول بل اهي شاء الى
 قولك اشك و اتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك
 والتردد فيه كذا حقه عصام الدين * ثم شرع الشارح في بيان التوجيه الثاني
 فقال (واما استفهام) يعني ان الواقع بعدها اما استفهام (كما تقول أزيد عندك
 ام عمرو و اى بل عمرو حين يقصد) اى المتكلم (الاضراب عن الاستفهام الاول)
 وهو قوله أزيد عندك (بالاستفهام الثاني) وترك الاول * ثم شرع في خواص اما
 العاطفة التي هي لاحد الامرين ايضا فقال (واما) وهو مبتدأ اى كلة اما بكسر
 الهمزة وقوله (قبل المعطوف عليه) ظرف للخبر وهو قوله (لازمة) وقوله
 (مع اما) ظرف له ايضا وقوله (اى غير مستعملة الامعها) تفسير للزوم وقوله
 (يعنى اذا عطف شيء) تفسير للمجموع اى يريد بالزوم انه اذا عطف اى اذا اريد
 عطف شيء (على اخر بما يلزم ان يصدر المعطوف عليه او لا) اى قبل العطف
 (بما) اى بكلمة اما (ثم يعطف عليه المعطوف) اى الشيء الثاني الذى اريد
 عطفه على الاول (بامانحو جاني امازيد و اما عمرو) وانما يلزم تقديم اما فى المعطوف
 عليه (ليعلم) اى يقصد ان يعلم (من اول الامر ان الكلام مبنى على الشك) وقوله
 (جائزة) بالرفع خبر بعد خبر اى كلة اما قبل المعطوف ليست بلازمة (مع او)
 (يعنى) اى يريد بهذا الكلام انه (اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر
 المعطوف عليه بما نحو جاني امازيد او عمرو ولكن لا يجب) اى ذلك كما فى العطف
 بما بل يجوز فى العطف باو (نحو جاني زيد او عمرو) اى بلا تصدير اما وهذا عند
 الجمهور وتبعهم المصنف (وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف
 العاطفة والا) اى وان كانت من الحروف العاطفة لزم اختلف فان العاطفة
 (لم تقع) اى لم يجز ان تقع (قبل المعطوف عليه) قوله (وايضا) اشارة الى
 دليلهم الاخر على عدم كونها عاطفة وهو انه لو كانت عاطفة لم يجز دخول
 العاطفة الاخرى عليها وليس كذلك فانه (يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت
 هي) اى اما (ايضا) اى كالواو الداخلة عليها (للعطف يلزم ايراد العاطفين
 معا ويكون احدها لغوا والجواب عن الاول) اى عن دليلهم الاول وهو منافاة
 التقديم للعطف (ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف) يعنى انه لا يلزم
 من تقدم اما عدم كون الثانية عاطفة وانما يلزم لو كانت الاولى للعطف وليس كذلك
 (بل هي) للتنبه على الشك فى اول الكلام كما سرفت وعن الثاني (اى والجواب
 عن الدليل الثاني وهو لزوم ايراد العاطفين بانه لا يلزم ايراد العاطفين معا وانما
 يلزم لو كان كلاهما عاطفين لشيء واحد وليس كذلك بل (ان الواو الداخلة

على اما الثانية لعطفها) اى لعطف اما الثانية (على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما) اى من الواو واما (فائدة اخرى) اى فائدة مستقاة (فلا تكون لغوا) وقال العصام هذا الجواب من مخترعات الشارح اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة كلتاها الواو لاحداها على الاخرى ليجعلهما كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لو لم تكن اما الاولى للعطف فكيف عطف الثانية عليها بمجرد الجمع المفيد لثمرة المعطوف عليه في حكم الترتيب والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير العاطفة بخلاف لكن انتهى وفي بعض الحواشي انا لانسلم كونه من مخترعات الشارح الفاضل كيف وقد قال المص في شرح المفصل ان الواو في اما حرف عطف دخل على اما لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ولا تكون اما نفسها لغرض الجمع بينه وبين اما المتقدمة ثم قال المص فيه ان هذا صحيح فظهر منه ان هذا ليس من مخترعات الشارح بل الشارح ناقل وقوله ويتجه على الشارح ليس في محله والعجب منه انه بعد اعترافه بانه اخذه من كلام الاندلسى كيف يجوز ان يقول انه من مخترعاته واظن ان قوله ويتجه على الشارح سهو من قلم الناسخ بل العبارة الصحيحة ان يقول ويتجه عليه بان يكون الضمير راجعا الى القول المذكور لالى الناقل والله اعلم (ولاو بل ولكن) (وهذه الحروف الثلاثة) (لاحدها) اى موضوعه لاحد الامرين كالخروف الثلاثة السابقة لكن الفرق بينهما ان السابقة لاحدهما مبهما وهذه الحروف لاحدهما (معينا) (اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين) وقوله (المعطوف والمعطوف عليه) بدل من الامرين (على التعيين) اى على وجه التعيين بخلاف او ونحوها فانها على وجه الابهام * ثم فصل الشارح كلامها فقال (فكلمة لا) (يعنى كون كلمة لا من الثلاثة موضوعة للنسبة المذكورة هو أنها) (تنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف) وهو متعلق بتنفى (فالحكم ههنا) اى الحكم الثابت متعين (للمعطوف عليه) (للمعطوف نحو جاءنى زيد لاعمرو فحكم الحجي فيه) اى في هذا (لزيد) اى شيوته معين لزيد (لاعمرو) فيكون الاحد المعين فيها هو المعطوف عليه (وكلمة بل) (يعنى انها تستعمل على وجهين احدهما بعد الاثبات والاخر بعد النفي فان كانت (بعد الاثبات) تكون (لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم الحجي فيه) اى في هذا التركيب (للمعطوف) اى لعمرو (دون المعطوف عليه) اى دون زيد فيكون استعمال بل (على عكس) استعمال (لاو المعطوف عليه) اى في ما عطف

عليه بل اذا انصرف حكمه الى المعطوف كان باقيا بلا حكم من النفي والاثبات
 حينئذ يكون (في حكم المسكوت عنه) اى كما ان شيئا اذا لم يذكر لا يحكم عليه بشيء
 فكذا هذا المذكور لم يحكم عليه بشيء وقوله (فكأنه) تفرغ لكونه في حكم
 المسكوت عنه يعنى انه شابه بشيء (لم يحكم عليه بشيء لا بالجوى) لانصرافه
 عنه الى المعطوف (ولا بعدمه) لانه ثبت الحكم له قبل العطف (والاخبار الذى
 وقع منه) بكسر الهمزة وهو مبتدأ وقوله (لم يكن) خبره اى اخبار المتكلم
 عن مجيء زيد لم يكن (بطريق القصد) بل القصد اخباره (بمجيء عمرو ولهذا) اى
 ولكون الاخبار عن مجيء زيد غير مقصود (صرف) اى الحكم (عنه)
 اى عن زيد (بكلمة بل) فانه لو كان المقصود اثبات حكم المحيية اليهما لقال جاءنى
 زيد وعمرو ولو كان نفيه عن الاول لقال لم يجيء زيد بل عمرو ولما انعدم الحكم
 للاول بالوجهين* ثم شرع فى بيان الاستعمال الثانى لها فقال (واما كة بل بعد النفي)
 صدرها باما التفصيلية لوقوع الاختلاف فى حكمها يعنى انها اذا وقعت بعد
 النفي (نحو ماجاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف) اى فى كون الاول فى حكم
 المسكوت عنه كما فى الاثبات وفى كونه محكوما عليه بالنفي (فذهب بعضهم الى
 ان كمة بل لصرف حكم النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف) يعنى انها انصرف
 حكم عدم المحيية فى هذا المثال من زيد الى عمرو فيكون المقصود نفيه عن عمرو
 فعنى قوله (نحو ماجاءنى زيد بل عمرو اى بل ماجاءنى عمرو والمعطوف عليه) يكون
 (فى حكم المسكوت عنه) كما فى الاثبات يعنى لا يحكم عليه بنفى ولا باثبات (وذهب بعضهم
 الى انها) اى الى ان كمة بل اذا وقعت بعد النفي (ثبت الحكم المنفى) اى لاثبات الحكم
 الذى ينفى (عن المعطوف عليه للمعطوف) يعنى انها للحكم باثبات مانفى قبلها للمعطوف
 (والمعطوف) اى حينئذ يكون المعطوف (عليه فى حكم المسكوت او الحكم منى عنه
 عنه فعنى ماجاءنى زيد بل عمرو) هو أنه (بل جاءنى عمرو وزيدا) اى حينئذ يجوز
 فى زيد المعطوف عليه بقاؤه (فى حكم المسكوت عنه او الجوى) او لم يبق على السكوت
 عنه بل يجوز أن يحكم عليه بان الجوى (منفى عنه) (ولكن لازمة) بتخفيف النون
 وسكونها (لنفي) (اى غير مستعملة بدونه) اى بدون النفي وقد مر ما فيه ولما تبدل
 حكم كمة لكن من حيث وقوعها لعطف المفرد او لعطف الجملة اشار اليه بقوله
 (فان كانت) يعنى انها اما لعطف المفرد او لعطف الجملة فان كانت (لعطف المفرد
 على المفرد فهى) اى فكلمة لكن (نقيضة لا) فان لا لما كانت لنفى ما انت فى الاول
 (فتكون) لكن (لايجاب) اى لاثبات (ما انتنى عن الاول فتكون) اى حينئذ تكون كمة
 لكن (لازمة) هذا بيان وتقرير لقوله ولكن لازمة للنفي يعنى ان لزوم كمة لكن
 بمعنى انها غير مستعملة بدونه شامل للاستعمالين فانها فى هذا الاستعمال لازمة (لنفي

الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو) فان الحكم بالقيام منى
 عن زيد وذلك لازم فانه لو لم يرد لنى الحكم عن الاول لقال ما قام زيد ولا عمرو
 وعطفه بالواو (وان كانت) اى كلمة لكن (لعطف الجملة على الجملة) اى
 موضوعة له وفى بعض النسخ فى عطف الجملة اى مستعملة فيه (ففى) اى حينئذ
 كلمة لكن (نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات) يعنى فى جواز وقوعها بعد
 النفى مثبتة وبعد الاثبات نافية (فبعد النفى) اى فان وقعت بعد النفى تكون
 (لأثبات ما بعدها وبعد الاثبات) اى وان وقعت بعد الاثبات تكون (لنى ما بعدها
 نحو جاني زيد لكن عمرو لم يجي) فان قوله عمرو لم يجي جملة عطف على
 جملة جاني زيد فلما وقعت فيه بعد الاثبات كانت لنى ما بعدها هذا مثال لوقوعها
 بعد الاثبات وقوله (وما جاني زيد لكن عمرو قد جاء) مثال لوقوعها بعد النفى
 (فعلى كل تقدير) من التقديرين (غير مستعملة بدون النفى) وقد عرفت ان المراد
 بالزوم هو هذا المعنى (حروف التثنية الا واما وها) يعنى كلمة الأبتخفيف
 اللام وكلمة أما بتخفيف الميم ايضا وقال العصام الظاهر أن هذه الحروف
 ليست حروف معان بل اصوات وضعت لغرض التثنية والأليق ان تجعل
 من قبيل حروف الزيادة انتهى وانما قال الظاهر والأليق لاحتمال ان يقال
 ان المصنف فرق بينها وبين حروف الزيادة بلزوم الصدارة لها والله اعلم * ولما
 اكتفى المصنف باضافتها الى التثنية فى انها تقتضى الصدارة اراد الشارح
 ان يبينها فقال (يصدر بها) اى باحد الحروف الثلاثة (الجملة كلها) اى سواء كانت
 اسمية او فعلية وقوله (حتى لا يغفل المخاطب عن شىء مما يلحق المتكلم اليه) يعنى
 انها وضعت لتثنية المخاطب قبل الشروع فى الجملة ليتفطن لما يقال له ويلقى اليه
 فلا يغفل عنه اذ قد يفوته بعض ما ذكر على تقدير الغفلة (ولهذا) اى ولكون
 الغرض منها هذا التثنية (سميت حروف التثنية نحو الأزيد قائم وأما زيد قائم وها
 زيد قائم) ثم بين الفرق بين الاخيرة وبين الاوليين فقال (وتدخلها) اى كلمة
 من الثلاث (خاصة من المفردات) يعنى ان الاوليين مختصتان بالدخول على الجملة
 بخلاف هاتان فتدخل على الجملة والمفرد لكن ليست بداخلية فى جميع المفردات
 بل تدخل منها (على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التى لاتعين
 معانيها) اى معانى تلك الاسماء (الابها) اى الايفهم الاشارة حتى تعين معناه الجزئى
 (نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء) وقال العصام ان الصدارة فيها لازمة
 الا فى هاتى المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة فيقال زيد هذا
 وقام هذا ومررت بهذا ثم قال وهذا اذا لم يفصل بينها وبين اسم الاشارة واما
 اذا فصل بينهما ففى صدر الكلام نحو قوله تعالى ﴿ها اتم اولاء﴾ والاصل

اتم هؤلاء، وقل الفصل بينها وبين اسم الإشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل
كسابق وغير القسم نحوها الله ذاتعلموا ونحوها لعمر الله ذاقسمى وفريق الصحاح
بين اما والأفعال اما تحقيق للكلام الذى يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعنى انه
عاقل على الحقيقة دون المحازر والأيفتح بها الكلام للتنبيه بقول الأان زيدا
قائم كاتقول اعلم ان زيدا قائم هذا كلامه ثم قال ومنه علم ان اعلم يستعمل مجرد
التنبيه وحينئذ يناسب ان تجعل ان بعدها مكسورة فتأمل ثم اشار بقوله فتأمل
الى ان فيما قاله الصحاح نظرا (حروف النداء) اى الحروف التى تستعمل فى النداء
خسة (يا عمها) اى احدها كلمة يا وهى اعم حروف النداء (استعمالا) اى من
جهة الاستعمال وانما كانت اعمها (لانها) اى لان كلمة يا تستعمل لنداء القريب
والبعيد) وكذا للمتوسط قال العشاء اعلم ان يا كما انها اعم بحسب موارد الاستعمال
اعم ايضا نحواز كونها محذوفة ومد كورة ولايخفى من حروف النداء سواها
وايضا لاينادى اسم الحلالة الاياها وكذا الاسم المستعات واياها وايتها وانندوب
لاينادى الاياها (واياوهيا) اى هذه الكلمة موضوعة (للبعيد) اى لنداء البعيد
ومختصة به (واى) (بفتح الهمزة وسكون الباء) (والهمزة) اى وكذا الهمزة
المقووحة موضوعة (للقريب) ولما كان كلام المصنف خاليا عن ذكر المتوسط
اراد الشارح ان يأول كلامه بحجت لايرد عليه التقضى فقال (وكأنه) اى اخذ
ان المص (اراد بالقرىب ما عدا البعيد فدخل) اى حين ارادته معنى انه ما ليس
ببعيد يدخل (فيه) اى فى القرىب (المتوسط ايضا) وانما ادخله فى القرىب (فان
القرىب ينقسم الى قرىب متصف باصل القرىب من غير زيادة وله) اى ووضعت له
اى لهذا القرىب (كلمة اى والى اقرب متصف بزيادة القرىب وله) اى ووضعت
لهذا الاقرب الموصوف بالزيادة (الهمزة) اى مسى الهمزة الذى هو (بخلاف
البعيد فانه لم يذكر له مرتتان) واذ كان كذلك (فالقرىب بالمعنى المقابل للاقرب)
لا بالمعنى المقابل للبعيد (هو المتوسط بين كمال البعد وكال القرىب) (حروف
الايجاب) اى الحروف التى يجاب بها ستة وهى (نعم ولى واى) وقوله
(بكسر الهمزة وسكون الباء) قيد الاخير للاحتراز عن اى التى بفتح الهمزة فانها
حرف نداء او تفسير (واجل) بفتح الهمزة والجم (وجير) بفتح الهمزة وسكون
الباء (وان) (بكسر الهمزة وفتح النون المشددة) وقوله (ومن بيان معانى
تلك الحروف) متعلق بقوله (تين) اى ظهر (وجه تسميتها بحروف الايجاب)
من بيان معانى كل من الحروف فيما سياتى وذلك ان معانى جميعها ايجاب
واثبات الا انها تفرق فى ان بعضها لايجاب ماسبق من الكلام فبها كان
او اثباتا استفهما ما كان او خبرا وبعضها لايجاب النقي فقط وبعضها لايجاب

الخبر فقط * ثم اراد أن يفصل خواص كل منها مع اشتراكها في الكون للإيجاب فقال ﴿ فتم مقررته لما سبقها ﴾ (اى محققة لمضمونه) يعنى المراد بكونها مقررته انها محققة وبقوله لما سبقها انه لمضمون ماسبقها (استفهاما كان) اى ماسبق (او خبرا فهى) اى فكلمة نعم (فى جواب أقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب ألم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد) يعنى ان الفرق بين نعم و بلى هو أن الاولى لتحقيق ماسبق فان كان نفيها فهى لتحقيق النفي وان كان اثباتا فهى لتحقيق الاثبات (و بلى) يعنى بخلاف كلمة بلى (فى جواب ألم يقم زيد) يعنى يظهر الفرق بينهما فى جواب النفي فانه اذا اجيب عنه بنعم يكون بمعنى لم يقم زيد كما عرفت واذا اجيب عنه ببلى يكون (بمعنى قام زيد) يعنى على خلاف لما قلت * ثم اراد أن يؤيد هذا بقوله (فمعنى) والفاء فى قوله فمعنى تعليلية يعنى ان كلمة بلى بعد النفي لايجاب النفي لان معنى (بلى فى جواب ألت بر بكم انت ربنا) وقوله (ولوقيل) اشارة الى انه اثبات بابطال نقيضه يعنى كون كلمة بلى لايجاب النفي فقط ثابت لان المعنى الصحيح فى تلك الآية هو أنت ربنا حينئذ لو قيل (فى موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه حينئذ) انت (اى ربنا) لكون نعم محققة لمضمون ماسبق نفيها واثباتا ومضمون ماسبق ههنا منى لدخول ليس وهذا هو المختار عند البلغاء لما تقرر فى علم المعانى من ان مضمون النفي الداخلى عليه همزة الانكار منى وقال بعضهم ان مثل هذا المضمون اثبات بناء على ان معنى قوله تعالى ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ انه هو كاف واليه اشار بقوله (وقيل يجوز استعمال نعم ههنا) اى فى جواب قوله تعالى ﴿ ألت بر بكم ﴾ (بجعلها) اى بناء على جعل كلمة نعم (تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي) يعنى ان الهمزة الداخلة عليه لما كانت للانكار اقتضى ان يكون مضمونه اثباتا كما كان مضمون قوله تعالى ﴿ أليس الله بكاف ﴾ هو أنه كاف وكذلك يكون مضمون ألت بر بكم هو أنا ربكم فكلمة نعم تكون مقررته لمعنى أنا ربكم لا معنى ألت بر بكم (وقد اشتهر هذا فى العرف فلو قال احد يا زيد أليس لى عليك درهم وقال زيد نعم يكون اقارارا) يعنى يكون بمعنى انك على الف درهم (ويقوم) اى لفظ نعم (مقام بلى) فى هذا الكلام (لتقرير الاثبات) اى لتقرير الاثبات الذى حصل من الانكار والنفي (بعد النفي) (و بلى مختصة بايجاب النفي) يعنى انها غير مستعملة فى تقرير النفي كإفى كلمة نعم والباء فى بايجاب النفي داخلة على المقصور والمعنى ان بلى متميزة عن نعم بكونها لايجاب النفي وقوله (يعنى) تفسير لقوله بايجاب النفي يعنى ان المراد بكونها لايجاب النفي انها (تنقض النفي المتقدم) وتهدمه (وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد) يعنى اذا خبر احد بنفي

قيام زيد بقوله ما قام زيد وقلت في جوابه بلى كان معناه (اى قدم قام) فيكون
 ردًا عليه وكأنه قال انك اخطأت في هذا الاخبار (او مقرونا) اى او كان النفي
 مقرونا (به) اى بالاستفهام (فهى) اى كلمة بلى (اذن) اى فى وقوعها بعد النفي
 المقارن بالاستفهام تكون (لتقص النفي الذى بعد ذلك الاستفهام) كما هو المختار
 لانها لتقرير الاثبات المفهوم من نفي النفي كما هو غير المختار (كقوله تعالى
 ألسنت بر بكم قالوا بلى) اى قالوا (اى بلى انت ربنا وقد جاء) اى لفظ بلى (على
 سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول فى جواب أقام زيد بلى قد قام زيد)
 (واى) بكسر الهمز وسكون الياء اى كلمة اى التى هى من حروف الايجاب
 (اثبات بعد الاستفهام) يعنى انها مختصة بكونها للاثبات الذى وقع بعد
 الاستفهام * ولما كان مراده به ان كونها كذلك غالى لازومى اشار اليه
 بقوله (ولا شك فى غلبة استعمالها) وقوله (مسبوقة) حال اى لاشك انها
 فى استعمالها الغالى حال كونها مسبوقة (بالاستفهام) يعنى انها تقع بعد
 الاستفهام (وذكر بعضهم انها تحجى لتصديق الخبر ايضا) وعلى هذا التأويل
 لا يكون الاستعمال الاخير مخالفا للكلام المصنف (وذكر ابن مالك ان اى
 بمعنى نعم) يعنى انها مقرررة لما سبق (وهذا مخالف لما ذكره المصنف) لانه يقتضى
 ان يذكرها مع نعم بان يقول نعم واى مقرررتان لما سبقهما ولما ذكرها المصنف
 ههنا بقوله انها اثبات بعد الاستفهام لم يكن كلامه قابلا لتأويل يوافق ما ذكره
 ابن مالك (ويلزمها) اى من خواص كلمة اى انه يلزمها (القسم) غير المصنف
 العبارة حيث لم يقل مثل ما سبق فى لكن وغيرها للتفنن فان ما ل قوله واى
 لازمة للقسم وقوله يلزمها القسم هو ما فسر به بقوله (اى لاتستعمل) اى كلمة
 اى (الامع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اى اقسمت وربى)
 يعنى لا يجوز تصريح ذكر متعلقه كما يجوز تصريحه فى بقاء القسم وهذه خاصة
 اخرى وقوله (ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري) خاصة اخرى
 (تقول اى والله واى وربى واى لعمري) وزاد العصام خاصة اخرى لها وهى
 انها يجوز استعمالها بحذف حرف القسم ونصب المقسم به فتقول اى الله الا
 اذا كان قبله كلمة ها للتنبيه نحو اى ها الله فانه مجرور لا غير لنيابة ها من باب الجار
 وفى بقاء اى ثلاثة اوجه حذفها وفتحها للسالكين واثباتها ساكنة مع التقاء
 السالكين على غير حده لان المدة والمدغم فى كلمتين اجرى لهما مجرى كلمة واحدة
 كما فعل فى الله ثم قال وهذا ايضا من خصائص لفظة الله تعالى (واجل وجبر)
 (بالكسر والفتح) اى بكسر الراء وفتحها فالكسر على اصل التقاء السالكين
 كاسم والفتح للتخفيف كأين وكيف كذا فى بعض الحواشى (وان) بكسر

الهمزة وبشديد النون يعني ان هذه الثلاثة (تصديق للمخبر) (بكسر الباء)
 اى لتصديق المتكلم الذى اخبر عن شيء (وفي بعض النسخ تصديق للخبر
 كتولك اجل او جبر او ان للمخبر قدا تارك زيد اولم يأتك) فمرادك بالجواب باحد
 الحروف الثلاثة فى الاول تصديق له او رد مثالين للإشارة الى انها لتصديق
 المخبر موجبا او نافيا (اى قدا تى) وفى الثانى تصديق له نافيا اى (اولم يأت وجاء
 ان) اى دون اجل وجبر (لتصديق الدعاء ايضا) اى كما جاء لتصديق الخبر
 (نحو قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتى اليك) فقال ابن الزبير له
 (ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء) اى ان خاصة (بعد
 الاستفهام ايضا) اى كما جاء بعد الخبر والدعاء (فى قول الشاعر * لبت شعرى
 هل للمحب شفاء * من جوى حبهن ان اللقاء) الجوى قال فى القاموس
 الجوى هو الحزن الباطن والحرقه وشدة الوجد وداء فى الصدر وكلها فى المقام
 حسن والمعنى انى لا اعلم ولا اشعر هل يوجد شفاء للعاشق من دأه الذى
 حصل من حبهن واجاب بقوله ان اللقاء (اى نعم اللقاء شفاء للمحب فحيثها)
 اى محبى ان (فى هذين الموضعين) اى فى الدعاء والاستفهام (خلاف ما ذكره
 المصنف من كونها تصديقا للمخبر) (حروف الزيادة) فاضافة الحروف
 من قيل اضافة الموصوف الى صفته اى الحروف الزائدة ويؤيد ما قلنا
 قوله (وانما سميت هذه الحروف زوائد) يعنى انها سميت به (لانها قد تقع
 زائدة) فلا ينافى وقوع بعضها المعنى وفائدة (لانها) اى لان المراد بهذه
 التسمية انها اى تلك الحروف (لاتقع الا زائدة) فانه ينافى وقوع بعضها غير
 زائدة (ومعنى كونها زائدة حين تقع زائدة ان اصل المعنى بدونها) اى بدون
 تلك الحروف (لا يتخلل) بل يسبق على المعنى الذى يفيد اللفظ خاليا عن تلك
 الحروف (لانها) اى ليس معنى كونها زائدة انها (لافائدة لها اصلا) بل
 باتيانها تحصل فائدة زائدة ليست له عند خلوه عنها وانما كان المعنى كذلك
 (فان لها) اى لتلك الحروف (فوائد فى كلام العرب اما معنوية) اى اما ان
 يحصل له فائدة معنوية (واما) فائدة (لفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كما فى من
 الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس) اى فى قولنا ما من احد يجيء وقولنا ليس
 زيد بقاءم (واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه) اى كون الكلام
 (زيادتها) اى بسبب زيادة تلك الحروف (افصح) اى من الكلام الذى ليس
 فيه تلك الزيادة (او) الفائدة اللفظية (كون الكلمة) اى التى زيدت فيها
 (او الكلام) او كون مجموع الكلام (بسببها) اى بسبب تلك الزائدة (متميا)
 اى مستعدا وقابلا (لاستقامة وزن الشعر او تحسين السجع او غير ذلك)

من محسنات الشعر (ولا يجوز خلوها) اى كون تلك الزائدة خالية (عن الفائدتين معا والا) اى وان فرض انها ليست في زيادتها فائدة من الفائدتين (لعدت) اى للزم ان تكون زيادتها (عبثا ولا يجوز ذلك) اى العبث او الزيادة من غير فائدة (في كلام الفصحاء لاسيا في كلام البارى سبحانه وتعالى) لكنها لما وقعت فيه فلا يجوز أن يخلو عن فائدة ما فقوله حروف الزيادة مبتدأ وخبره قوله (ان) بكسر الهمزة (وان) بفتحها حال كونهما (محفتين) (وما ولا ومن والباء واللام) اى هذه الحروف السبعة (فان) (بكسر الهمزة وسكون النون) وهذا القيد للاحتراز عن المفتوحة وقوله (تزداد) للاشارة الى ان قوله (مع ما) متعلق به على انه خبر للمبتدأ يعنى كلمة ان تزداد مع ما (النافية) وقوله (كثيرا) لتحصل المقابلة بين زيادتها مع النافية وبين زيادتها مع المصدرية حيث قال فيه وقت وقوله (لتأكيد النفي) بيان لفائدة معنوية حصلت من زيادتها (نحو ما ان رأيت زيدا) فان النفي مع تلك الزيادة يكون مؤكدا (اى ما رأيت زيدا) وفي هذا التفسير اشارة الى التأكيد المستفاد منه (وقت) (اى زيادة ان) وفيه اشارة الى ان فاعل قلت ضمير مستتر تحته راجع الى الزيادة المفهومة من تزداد اى قلت زيادتها (مع) (ما) (المصدرية) (نحو انتظرتنى ما ان جلس القاضي اى مدة جلوسه) (و) (قلت) زيادتها (ايضا) اى كما قلت فى المصدرية (مع لما) (نحو لما ان قام زيدت) فان ان ههنا زيدت بين لما وبين مدخوله وهو قام (وان) (بفتح الهمزة وسكون النون) اى كلمتها وهو مبتدأ وقوله (تزداد) خبره وقوله (مع لما) متعلق بتزداد وقوله (كثيرا) للاشارة الى المقابلة ايضا (نحو فلما ان جاء البشير) (و) (تزداد) (بين لو والقسم) اى وبين القسم (المتقدم عليه) اى على لو (نحو والله ان لو قام زيدت) (وقت) (زيادتها) (مع الكاف) (نحو كأن ظبية تعطو الى ناصر السلم) فان كلمة ان زيدت بين الكاف وبين مجرورها الذى هو ظبية وهذا (على تقدير رواية ظبية بالجر) والمصراع الاول قوله * ويوما توافينا بوجه مقسم * كأن ظبية تعطو الى ناصر السلم * فقوله توافينا من الموافاة وهو الاتيان والمجازاة الحسنة وقوله مقسم بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة اى الحسن من القسامة وهو الحسن وقوله تعطو من العطو وهو تناول ورفع الرأس واليدى اى تناول وعدى بالى لكونه متضمنا للمعنى الميل والجملة صفة ظبية والناصر بالضاد المعجمة من نضر وجهه اذا حسن واراد به الخضرة والظراوة والسلم بفتحتين جمع سامة وهى شجرة عظيمة لها شوك والمعنى يوما تأتينا كظبية تمد جيدها الى غصن ناصر من هذه الشجرة واتما شبهها بها

في هذه الحالة لانها تكون احسن (وما) اي كلمة ما تزداد (مع اذا) الشرطية
(نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج) (و) (مع) (متى) اي تزداد
ايضا مع متى (نحو متى ما تذهب اذهب) (و) (مع) (اي) (نحو ايا ما
تدعو فله الاسماء الحسنى) (و) (مع) (اين) (نحو اينما تجلس اجلس) (و)
(مع) (ان) بكسر الهمزة (نحو فاما ترين من البشر احدا) وقوله (حال
كون تلك المذكورات مع ما) للاشارة الى ان قوله (شرطا) حال من جميع
ما ذكر من مدخولات ان (اي) حال كون اذا ومتى واي واين وان (ادوات
الشرط) اعلم ان قوله مع ما متعلق بالمذكورات لا بالكون حتى يلزم كون المجموع
شرطا والواقع خلافه فان الشرط هو المذكورات وحدها لا المجموع من المذكورات
كما صرح بذلك في الرضى وغيره وقوله (و) (مع) (بعض حروف الجر) بالجر
عطف على ما قبله يعنى ان كلمة ما تزداد كثيرا مع بعض حروف الجر (نحو) قوله
تعالى (فبما رحمة من الله انت لهم) اي فبرحمة (و) قوله تعالى (نما خطيئاتهم
اغرقوا) اي من اجل خطيئاتهم (و) قوله تعالى (عما قيل) اي عن قليل
فكلمة ما في هذه الآيات زيدت بين الجار ومجروره ولم يبلغ عمل كل منها بقرينة
كون ما بعدها مجرورا وانما زيدت لتحسين اللفظ وقوله (وزيد صديق كما ان عمرا
اخى) مثال لما دخلت بين الكاف ومجروره الذى هو جملة ان (وقات)
(زيادة ما) (مع المضاف) (نحو غضبت من غير ما جرم) اي من غير جرم
(و) نحو قوله تعالى (ايما الاجلين قضيت) اي اي الاجلين اذيت ومنه قوله
تعالى ﴿مثل ما انكم تتفقون﴾ اي مثل نطقكم (وقيل ما) اي كلمة ما (فيها) اي
في هذه الامثلة (كأنها تكررة) اي تامة بمعنى شيء (والمجرور) اي المجرور الذى
يقدر مجرورا (بعدها) وهو جرم والاجلين (بدل منها) وانعنى في الاول
من غير شيء جرم وفي الثانى اي شيء الاجلين فعلى هذا التوجيه لا يلزم حمل
الآية على الاستعمال القليل فافهم (ولا) (اي كلمة لا تزداد) (مع الواو)
(العاطفة) (بعدها) يعنى انها تزداد مع ما اذا عطف شيء على مدخول نفي
سواء كان ذلك النفي (لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو قوله تعالى غير
المنغضوب عليهم ولا الضالين) فان عمرا في المثال الاول معطوف على زيد داخل
في حيز النفي اللفظي وهو ما والضالين في النظم معطوف على المنغضوب الذى
هو مدخول غير وليس بنفي لفظا بل معنى (و) (تراد) اي تزداد لا
ايضا (بعد) (ان المصدرية) (نحو قوله تعالى) خطابا لا بليس وقت عصيانه
باستنكاف السجود لا دم (ما منعك) اي اي شيء منعك يا ابليس (ان لا تسجد
اذ امرتك) اي ان تسجد فان لا الداخلة بين ان وبين منصوبه زائدة اذ المعنى

المطلوب الجائز على تقدير كون المراد بامنعك المعنى الحقيقي هو مامنعك ان تسجد
لانه انما امتنع عن السجود ولهذا ذمه بهذا القول فلو كانت لا غير زائدة كان
المعنى مامنعك عن عدم السجود وامتناع عدم السجود هو السجود فيلزم
ذمه على السجود وهو غير جائز وهذا اذا حمل قوله مامنعك على الامتناع
واما اذا حمل على معنى ماحلك فلا تكون لا زائدة فيكون معناه اى شئ حملك
على عدم السجود ومن حملها على الاول نظر الى نظائره في القرآن كما وقع
في غير هذا الموضع بدون لا ومن حمل على الثانى نظر الى ان الحكم بعدم الزيادة
اولى من الحكم بالزيادة كما هو شان الكلام المنيف وذكر بعضهم نكتة خاصة
في وجه زيادة لابان فيها اشارة الى انه لا مانع من السجود الا العزم على عدم السجود
كما قيل (وقلت) (زيادة لا) (قبل اقسام) وان كثرت قبل القسم الذى جوابه
نفي للابدان بان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل كذا فى العصاة (نحو قوله تعالى
لا اقسام بيوم القيامة ولا اقسام بهذا البلد) فان معناها اقسام (والسر فى زيادتها)
اى زيادة كلمة لا فى هاتين الآيتين قبل اقسام (التبئيه على جلاء القضية) يعنى
تزداد لا قبل اقسام للتبئيه على ان اقسام عليه امر جلى (بحيث يستغنى عن اقسام
فيبرز لذلك) اى لافادة هذا المعنى يبرز الكلام (فى صورة نفي القسم) فكأنه
سبحانه وتعالى يقول انه لا يحتاج الى ان يقسم عليه (وشدت) (اى زيادتها)
(مع المضاف) (كقوله) اى كقول الشاعر (فى بئر لا حور سرى ولا شعر)
بافكه حتى اذا الصبح جسر (اى فى بئر حور والحوار الهلكة جمع حور اى
هالك) ما حوذ (من حاز اى هلك) والباء فى بافكه متعاق بلا شعر ومعنى البيت
ذلك الرجل العاشق سرى فى بئر الهلاك وما علم انه سار فيها بسبب افكه وكذبه
الى ان اضاء الصبح وظهر الحق الكاشف عن الشبه وكلمة لا دخلت بين المضاف
الذى هو بئر وبين المضاف اليه الذى هو حور (ومن والباء والملام تقدم
ذكرها) (مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها) يعنى هذه
الحرور تكون زائدة ايضا فى نحو قوله ما جاني من احد ^{بى} وكفى بالله ^{بى} ورد فى لكم ^{بى}
(حرف التفسير) اى اللفظ الذى وضع للتفسير حرفان احدهما (اى) بفتح الهمزة
وسكون الياء (فهى) اى كلمة اى (تفسير كل مبهم) سواء كان (من المفرد نحو
جاني زيد اى ابو عبدالله) فانه تفسير لزيد (والجملة) اى سواء كان من الجملة
(كما تقول قطع رزقه اى مات) فان مات تفسير لمضمون جملة قطع رزقه (وان)
اى وثانى الحرفين هو ان بفتح الهمزة وسكون النون (وهى) (اى) كلمة (ان)
غير شاملة كائى بل هى (مختصة بما) اى بتفسير الفعل الذى (فى معنى القول)
كما فسره الشارح بقوله (اى بفعل مقرر فى معنى القول تقرر المظروف فى الظرف

فيه اشارة الى ان في اعنى في قوله في معنى القول مجاز لان الفعل الذى بمعنى القول ليس داخلا فيه بل دالا عليه فشيبه معنى القول بالظرف ولفظ الفعل المفسر بالمظروف في التقرير بقريته ان هذا الفعل (غير منفك عنه) اى عن معنى القول كالاينفك الظرف عن المظروف فاطلق ماوضع للمشبهه على المشبه فان هذا المجاز شائع فانهم تارة يجعلون اللفظ مظلوما والمعنى طرفا وتارة بالعكس كما في اوائل الكتب ولما كان قوله مختصة بما في معنى القول غير شامل لتفسير صريح القول لكونه طرفا وحكم المظروف لايشمل الظرف فرع عليه بقوله (فلا تقع بعد صريح القول) فلا يقال قال زيد ان جاء عمرو وبل يقال قال زيد جاء عمرو (ولا) يقع ايضا (بعدهما) اى بعد الفعل الذى (ليس في معنى القول) لانه لو كان كذلك لزم انفكاك الظرف عن المظروف * ثم اشار الى خاصة اخرى لها بقوله (فهى) اى كلمة ان (لا تفسر في الاكثر) اى في اكثر الاستعمال (الا) تفسر (مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول) يعنى انها لا تفسر المفعول اللفظى بل تفسر لمفعولا مقدر غير مذكور للفعل الذى هو ليس بصريح القول بل تكون تفسير المفعول فعل (مؤد معناه) اى معنى القول (نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم) فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر (اى لمفعول المقدر وهو كلمة بلفظ في قوله (اى ناديناه بلفظ) وهذا هو المفعول المقدر لناديناه الذى هو ليس بصريح قول وقوله (هو قولنا) تفسير لذلك اللفظ المقدر يعنى ان اللفظ الذى ناديناه هو قولنا (يا ابراهيم) وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ان ائت اى كلمة ان في قولك ان ائت (حرف دال على ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت) يعنى الذى هو لفظ شيئا ولما كان قوله انها لا تفسر في الاكثر الامفعولا مقدر اقتضى ان تكون في الاقل تفسر مفعولا مذكورا فثله بقوله (وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتى بان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله) يعنى ان هذا مثال لوقوعها تفسير المفعول المذكور فان قوله ان اعبدوا الله (تفسير للضمير في به) وهذا اشارة الى جواز وقوعها تفسير للمذكور وقوله (وفى امرت معنى القول) اشارة الى رد من قل انها تفسير لصريح القول وهو ما قلت لهم يعنى انه لا يجوز وقوعها تفسير لصريح القول وانه في هذه الآية تفسير لقوله امرت وفيه معنى القول (وليس تفسير لما) اى للفظ ما (في قوله تعالى ما امرتى لانه) اى لان ما (مفعول لصريح القول) وذا لا يجوز (وقد يفسر بها) اى بكلمة ان (المفعول به الظاهر) اى الظاهر الصريح (كقوله تعالى او حينا الى امك ما يوحى ان اذنيه فان قوله ان اذنيه تفسير لما يوحى) اى لهذا اللفظ (الذى هو المفعول الظاهر

الصریح (لاوحینا) وقال الرضی وبنی ان یعلم ان ما بعد أن المفسرة لیس من صلة
مابقها بل یصح الكلام بدونہ ولا یتحتاج الیه الامن جهة التفسیر للمبهم المقدر
فقوله تعالی ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ اِنَّ الْحَمْدَ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِیْنَ﴾ لیس ان فیه مفسرة لان
قوله الحمد لله رب العالمین خبر المبتدأ المقدم هذا وبنی ان یجعل من حروف
التفسیر التاء فی قوله تعالی ﴿الزانیة والزانی فاجلدوا﴾ الآیة علی مذهب سیبویه
انتهی ما افاده الرضی (حروف المصدر) ای حروف المصدر هی (ماوان) (المتووحة
المشددة) (فالاولان) (ای ماوان المتووحة المخففة) (الفعلیة) (ای للجملة
الفعلیة) وهذا تفسیر لموصوف الفعلية وقوله (ای تدخلان علی الجملة الفعلية)
تفسیر للام یعنی المراد بكونهما للفعلیة انهما تدخلان علیها وقوله (فتجعلانها)
بیان لفائدة دخولهما علیها یعنی انهما انما دخلتا علیها لافدة جعل تلك الجملة
(فی تأویل المصدر نحو قوله تعالی وضائق علیهم الارض بما رحبت) یعنی
ان ما فی ما رحبت مصدرية دخلت علی الجملة الفعلية التي هی رحبت وجعلتها
فی تأویل المصدر حتی دخل علیها حرف الجر (ای برحبها بضم الراء وهو) ای
معنی الرحب (السعة) ای وضائق علیهم الارض بسعتها ای مع سعتها (ونحو
قولك اعجبني ان خرجت) فان ان دخلت علی جملة خرجت فجعلتها فی تأویل
المصدر حتی جوت كونهما فاعلا لاعجبني (ای اعجبني) (خروجك) ثم انه لما كان
فی اختصاص ما بالفعلية خلاف بین سیبویه وغيره اشار الی هذا الخلاف والی ان
المصنف ذهب الی مذهب سیبویه فقال (واختصاص ما المصدرية بالفعلية)
علی ما ذكره المص (انما هو) ای ذلك الاختصاص (عند سیبویه وجوز غيره)
ای غیر سیبویه (بعدها الاسمية) ای وقوع الجملة الاسمية بعدما المصدرية
(وقال الشارح الرضی وهو) ای تجویز وقوع الاسمية بعدها وعدم اختصاصها
بالفعلية هو (الحق) لا ما ذهب الیه سیبویه من عدم التجویز (وان كان) ای
ولو كان وقوعها بعدها (قايلا) وهذا اشارة الی دلیل سیبویه یعنی انه رجح
عدم التجویز لثلة وقوعها لكن غيره من الائمة رجحوا جوازها اعتبارا
لوقعها (كما وقع فی نهج البلاغة) قوله (بقوا فی الدنيا ما الدنيا باقية) فان ما
دخلت علی الجملة الاسمية فی هذا الكلام الصادر من البلیغ علی الجملة الاسمية التي هی الدنيا
باقية (وان) (المتووحة المشددة) (للسمية) (ای للجملة الاسمية)
(خاصة) ولا تدخل علی الفعلية (الا اذا كفت) ای منعت المتووحة المشددة
من العمل (بما) ای بسبب الخاق ما الكافة بها (فیجوز) ای یجوز حیث
(بعدها الاسمية والفعلية ومعنی كونها) ای كون المشددة المتووحة انها

(للاسمية) هو (انها تعمل في جزئها وتجعلها في تأويل المفرد) وهذا تفسير وتفصيل لان مدخول المشددة جملة اسمية داخلة على مشتق يقبل التأويل واما اذا لم تدخل على المشتق فما معنى دخولها عليها فاراد بيانه فقال ان معنى كونها داخلة على الاسمية ليس معناه انها جعلت الجملة في تأويل المصدر بل معناه انها لما عملت في جزء الجملة اعنى الخبر جاز أن تجعل ذلك الخبر فقط في تأويل المفرد (الذى هو مصدر خبرها) ان كان الخبر مشتقا (نحو اعجبني انك قائم اى قيامك او ما فى معناه) اى تجعلها في تأويل المفرد الذى ليس بمصدر صريح بل هو فى معنى المصدر ان لم يكن مشتقا (نحو اعجبني ان زيدا اخوك اى اخوة زيد) فالاخوة وان لم تكن مصدرا لاخوك الذى هو الخبر لكنهما فى معنى المصدر له لكونه فى معنى اعجبني ان زيدا واخيك او مواخيك (فان تعذر) اى تعذر مصدر خبرها او ما هو فى معناه بان يكون الخبر جامدا محضا (قدر) اى حين التعذر (الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اى كونه زيدا) لان كل خبر جامد له نسبة الى الخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كأن زيد ومعناها واحد (حروف التحضيض) اى الحث والتحريض على شىء هى اربعة (هلا والا) (مشددتين) اى بتشديد اللام فيهما (ولو ما ولو لا) فهذه الاربعة للتحضيض (لها) اى للاربعة (صدر الكلام) (لدالاتها على احد انواع الكلام) يعنى ان دلالة تلك الحروف على احد انواع مبهم من انواع الكلام تقتضى تبين ذلك النوع (قتصدر) اى للاحتياج الى البيان تجعل تلك الحروف فى صدر الكلام (لتدل من اول الامر) اى لتبين قبل شروع المتكلم فى الكلام ولتدل (على ان الكلام) اى الواقع بعدها (من ذلك النوع) اى من الكلام الذى ينبغى الاهتمام والاعتناء به لامن الكلام الذى هو فيه (ويلزمها الفعل) اى الفعل لازم لتلك الحروف يعنى انما تدخل على الفعل (وفى بعض النسخ وتلزم الفعل) اى تلزم تلك الحروف الفعل وقد عرفت انه اذا اريد بالزوم عدم الانفكاك فلا اشكال فى كون الفعل لازما او ملزوما وقوله (لفظا) حال من الفعل اى حال كونه مافوظا (نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا) (او تقديرا) (نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه) يعنى ان زيدا لما وقع بعد هلا وجدت قرينة النصب فصار منصوبا بفعل يفسره ما بعده كما عرفت فى باب الاضمار على شريطة التفسير ثم اراد الشارح ان يبين الفرق بين دخولها على الماضى وبين دخولها على المستقبل فقال (معناها) اى معنى التحضيض (اذا دخلت على الماضى التويخ واللوم على ترك الفعل) يعنى ان مراد المتكلم بقوله هلا ضربت زيدا اللوم على المخاطب على ترك الضرب والندامة عليه

فكأنه قال كن نادما على تركه (ومعناه في المضارع) يعني اذا دخلت عليه (الحض) اى الحث والتحريض (على الفعل والطلب) بارتفاع عطف على الحض اى معناه الطلب (له) اى الفعل اذا كان معناه للطلب حين دخولها على المضارع (فهى) اى فتكون تلك الحروف (في المضارع بمعنى الامر) فكأنه قال في قوله هلا تضرب زيدا اضرب زيدا (ولا يكون التحضيض في الماضى الذى قد فات) فانه لافائدة في الحث عليه والطلب له (الا انها) اى لكن تلك الحروف (تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه) اى المخاطب (ترك في الماضى شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنه من حيث المعنى للتحضيض على فعل) اى على فعل يمكن وقوعه في المستقبل (مثل ما) اى مشابه لفعل (فات) (حرف التوقع) (والتقريب) (قد) (سمى) اى لفظ قد (بهما) اى بحرف التوقع كما اکتفى به المصنف وبحرف التقريب كما زاده الشارح (لجئها) اى لجئ كلمة قد (لهما) اى للتوقع والتقريب (فان هذا الحرف اذا دخل على الماضى او المضارع فلا بد فيه) اى في هذا الحرف (من معنى التحقيق ثم انه) هذا اشارة الى ان كلا من المعنيين فرع لمعنى التحقيق اذ هو اصل لمعانيها وانما لم يصفها المصنف اليه لاختصاص التوقع بها وللرد على من قال انها ليست للتوقع في الماضى ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا ولذا قال الشارح انه اى حرف قد (يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى) اى معنى التحقيق فيعنون به فيقال قد حرف تحقيق نظرا الى انه الاصل في معانيها (وهى) اى كلمة قد حال كونها واقعة (في) الفعل (الماضى) المثبت المتصرف كأئنة (للتقريب) اى تقريب زمنه (عن) زمن (الحال) حال كونه مصاحبا (مع التوقع) اى الانتظار من المخاطب قبل الاخبار ولذا فسر الشارح معنى تقربها الماضى من الحال مع التوقع بقوله (اى يكون مصدره متوقعا للمخاطب) حال كونه (واقعا عن قريب) اى واقعا في الزمان القريب من الحال سواء وقع بالفعل بان حصل مدلوله في الخارج او بالقوة بان اشرف على الوقوع وقد مثل للاول بقوله (كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير) اى ينتظر حصوله (قد ركب) مقول القول (اى قد حصل عن قريب ما) اى الامر الذى (كنت تتوقعه) اى تنتظر حصوله و اشار الى الثانى بقوله (ومنه) اى ومن كون قد في الماضى للتقريب من الحال مع التوقع وهو خير مقدم وقوله (قول المؤذن) مبتدأ مؤخر وقوله (قد قامت الصلاة) مقول القول اى اشرف على القيام وشرع في مقدمتها تحقيا والفاء في قوله (ففيها) للفصيحة اى اذا عرفت ما تقدم من المعانى ففي كلمة قد (اذن ثلاثة معان مجتمعة) احدها (التحقيق و) الثانى (التوقع و) الثالث (التقريب)

هذا في الماضي وسيأتي لها معنى رابع في المضارع وهو التقليل وإنما تعدت هذه المعاني إذا كانت قد حرفا فاما إذا كانت اسما فهي بمعنى حسب تقول قد زيد درهم اى حسبه وقدنى دينار اى حسبى قوله (وقد يكون) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره الخليل اى قد يكون كلمة قد مصاحبة (مع التحقيق والتقريب) فقط (من غير توقع) فلا تجتمع المعاني الثلاثة ومثل لذلك بقوله (كما تقول قد ركب زيد) اى تحقق ركوبه في الماضي القريب من الحال والجار في قوله (لم يتوقع ركوبه) متعلق بتقول (و) (هى) اى كلمة قد حل كونها واقعة (فى) (الفعال) (المضارع) اطلاق المصنف المضارع قرينة التجريد ولذا قيده الشارح بقوله (المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس) مثل يوجد فى قولك قد يوجد البخيل ثم ان فى توسط الشارح كلمة هى بين العاطف والمعطوف فى قول المصنف وفى المضارع اشارة الى ان قوله (للتقليل) خبر للمبتدأ المقدر المعطوف على المبتدأ المصريح ومعنى كونها فى المضارع للتقليل هو أن يكون وقوع مصدره قليلا وهذا مع التحقيق اذ المراد بدخول قد على المضارع انما هو تحقيق الامر لانه الاصل فى معانيها كالتقدم والتقليل فرع عنه ولذا فسر الشارح المعنى بقوله (اى يضاف) بالبناء للمجهول بمعنى يضم (الى التحقيق فى الاغلب) احرز به عن غير الاغلب وهو استعمالها للمجرد التحقيق كما سيذكره وقوله (التقليل) بالرفع نائب فاعل يضاف وحينئذ يجتمع المعنيان كفى (نحو) قولهم (ان الكذوب) المبالغ فى الكذب (قد يصدق) بمعنى انه يكون وقوع الصدق منه قليلا محققا وقوله (وقد تستعمل) اى لفظ قد (للتحقيق مجردا عن معنى التقليل) اشارة الى مقابل الاغلب كما عرفت وذلك (نحو) قوله تعالى ﴿قد نرى تقلب وجهك فى السماء﴾ وقوله ﴿قد يعلم الله المعوقين منكم﴾ اذ هى هنا للتحقيق فقط وقيل انها فى الآية الاولى للتحقيق مع التكثير* ثم ان الشارح اراد أن يتم الكلام عليها فقال (ويجوز) اى لا يمتنع (الفصل بينها) اى كلمة قد (وبين الفعل) الداخلة عليه والباء فى قوله (بالقسم) اى اليمين متعلقة بالفصل وذلك (نحو) قولك (قد والله احسنت و) قولك (قد لعمرى) بفتح اللام الموحدة للقسم والعين المهملة اى حياتى وبقائى (بت ساهرا) حيث فصل بالقسم بين قد ومدخولها اقول تكميلا للفائدة ويجوز ايضا حذف فعلها تشبيها لها بلما فى التوقع لانهم قد يحذفون الفعل مع لما لجمعها ما عوضا عن الفعل لان لما كانت فى الاصل لم ثم زيد عليها ما فصارت لما وذلك نحو قول الشاعر * اذف الترحل غير أن ركابنا * لما نزل برحالنا وكان قد * اى وكان قد زالت (حرفا الاستفهام) اى طلب الفهم وهما (الهمزة وهل) فقط واما

قولهم ال فعلت بمعنى هل فعلت على ما حكاه قطرب عن ابى عبيدة فاعلة في في هل بقلب الهاء همزة (ولهما) اى للهمزة وهل (صدر الكلام) بحيث (لا يتقدمهما في حيزها) لوجوب تقديمهما عليه (لدالتهما على احد انواع الكلام) وهو الانشاء اذها لانشاء الاستفهام (كامر) في الكلام على كم الاستفهامية (وتدخلان) اى تدخل كل من الهمزة وهل (على) الجملة (الاسمية و) الجملة (الفعلية) يشير الى هذا العموم تعدد الامثلة في قوله (تقول) اى عند دخول الهمزة (في) جانب الجملة (الاسمية) (ازيد قائم و) عند دخولها (في) جانب الجملة (الفعلية) (اقام زيد وكذلك) اى وتدخل (هل) على الجملتين ايضا دخولاً مثل دخول الهمزة عليهما حل كونك (تقول) عند دخولها (فيهما) اى الجملتين (هل زيد قائم) في جانب الاسمية (وهل قام زيد) في جانب الفعلية وقوله (الان الهمزة تدخل على كل اسمية) اشارة الى ان قول المصنف وكذلك هل ليس على عمومه بديل قوله بعد والهمزة اعم تصرفاً منه في معنى الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح هنا وكان الاوجه ذكره في قوله تقول ازيدا ضربت كيشير اليه قوله لما عرفت فتأمل (سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا) تعميم في الاسمية بالنسبة الى الهمزة (بخلاف هل فانها لا تدخل على) جملة (اسمية خبرها فعل) وذلك (نحو هل زيد قام) حيث لم تستعمل هذا الاستعمال على اى حال من الاحوال (الاعلى) حل (الشدوذ) اى الاستعمال الغير الفصيح كما صرح به في المفتاح (وذلك لان اصلها) اى اصل هل في الاستعمال (ان تكون بمعنى قد) التحقيقية فبهي قد جاءت على الفرع الذى هو معنى الاستفهام (كما جاءت على الاصل) الذى هو معنى قد (في قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى) فكما لا يقال قد زيد قام لا يقال هل زيد قام قال الرضى فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد قائم لامتناع ان يقال قد زيد قائم قلنا انما جاز حملها على اختها وهى ازيد قائم وانما لم تحمل على اختها في مثل هل زيد قام لان هذه الجملة اقرب لسبب هل فاعتبارها نفسها اولى من حملها على اختها انتهى (فالما كان اصلها) اى اصل هل (قد وهى) اى قد (من لوازم الافعال) ومختصة بها (صارت) جواب لما (اذا رأت فعلا في حيزها) اى وجدته في مكانها (تذكرت عهدو بالحمى) جواب الشرط والعهود جمع عهد والحمى كالى ما يحمى من الكلاء والمراد الارض التى فيها الكلاء (وحنث) وهو اما بالتخفيف من الحنو بمعنى الميل او بالتشديد من الحين بمعنى الشوق (الى الالف المألوف) اى الحبيب المحبوب (وعانقته) التزمته وضمته الى نفسها (وان لم تره في حيزها) اى لم تجده في مكانها (تسلت عنه) تكلفت السلوان عنه حال كونها (ذاهلة) هذا تمثيل لحال هل مع الفعل بحال العاشق مع المعشوق

والمقصود انه اذا امكن مراعاة حالها الاصلى التزم والترك* ولما كان قول
المصنف فيما سبق وكذلك هل موها لعمومها ولحصول المساواة بينها وبين
الهمزة في جميع التصرفات وكان الواقع بخلاف ذلك لان الهمزة هي الاصل
في الاستفهام وهل فرعها فيه والفرع لا يتصرف تصرف الاصل اراد المصنف
ان يرفع ذلك الابهام فقال ﴿ والهمزة اعم تصرفا ﴾ اى من جهة التصرف فهو
تميز من النسبة ولذا فسر الشارح العبارة بقوله (اى التصرف فيها) يعنى الهمزة
وقوله (باعتبار استعمالها في مواضع استعمالها) قيد للاحتراز عن التصرف
فيها من حيث الذات فانه لا يتصرف في الهمزة بخلاف هل فانه يتصرف فيها
بقلب الهاء همزة كما سبق آنفا فقوله التصرف فيها مبتدأ وقوله (اكثر من
التصرف في هل) خبره (تقول) هذا شروع في بيان المواضع التى تستعمل فيها
الهمزة دون هل وعدتها هنا اربعة احدها ما ذكره بقوله تقول ﴿ ازيدا
ضربت ﴾ ملايسا (بادخال الهمزة على الاسم) يعنى زيدا (مع وجود الفعل)
وهو ضربت في حيزها لما سبق من انها تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر
فيها اسما او فعلا (بخلاف هل زيدا ضربت) بادخاله على الاسم مع وجود
الفعل في حيزها فانه لا يجوز (لما عرفت) من انها لا تدخل على اسمية خبرها
فعل الا شذوذا للغة المتقدمة ﴿ و ﴾ الثانى ما ذكره بقوله (تقول) منكرا
﴿ انضرب زيدا ﴾ الحال ﴿ هو اخوك ﴾ (باستعمال الهمزة لاثبات ما) اى الفعل
الذى (دخلت) الهمزة (عليه) حال كون ذلك (على وجه الانكار)
هذا المثال من قبيل الانكار التوبيخى وهو أن يكون مابعد الهمزة واقعا وما كان
ينبغي ان يقع وفاعله معلوم نحو ﴿ أتعبدون ما تسبحون والله خالقكم وماتعملون ﴾
وقد ينجىء لانكار الابطالى وهو أن يكون مابعدا غير واقع ومدته كاذب نحو
﴿ أفأصدفكم ربكم بالبين ﴾ ومن حيث كون الانكار بقسميه مختصا بالهمزة قيل
هنالو حمل الشارح المثال على مجيئها للانكار مطلقا بان يقول باستعمال الهمزة
لانكار مادخلت عليه لكان اشمل وايقيد (دون هل تضرب زيدا) الى آخره
حيث لا يجوز (لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة) اذ
لامعنى للاستفهام عن الضرب الذى هو معلوم الوجود فى الانكار التوبيخى
ومعلوم الانتفاء فى الانكار الابطالى بخلاف الرضاء المفهوم من التعليل بقوله
(لان اسله أترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك) فانه امر خفي واقترانه
بالحال الذى ينافيه يدل على عدم استحسانه (وهل ضعيفة فى الاستفهام) هذا
من تمة التعليل (فلا يحدف فعلها) بسبب ضعفها لكونها فرعاً فيه (بخلاف
الهمزة) حيث يحدف فعلها (فانها قوية) فى الاستفهام لكونها الاصل

(منه) كما تقدم (و) الثالث ما ذكره بقوله (تقول) مستفهما عن احد الامرين (ازيد عندك ام عمرو) ملابسا (بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة) اذ هي مختصة بها (فانه) الحال والشان (لما قصد الاستفهام عن احد الامرين) وهو اما حصول زيد او حصول عمرو (تعدد المستفهم عنه) جواب لما واذا كان كذلك (فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه) لكونها موضوعة له (النسب واليق) من استعمال هل عند العقل ثم انهم خصصوا الاستعمال بما هو الانسب عند العقل فلا يرد أنه لا يدل على عدم جواز جعل هل معادلة لام المتصلة بل على عدم الانسية فتأمل (ويقع هل مع ام المنقطعة) لامتصا المخصصة بالهمزة (لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد) بل هو امر واحد (لانها) اي ام المنقطعة واقعة (للاضراب عن السؤال الاول) الداخلة عليه هل (واستثناء سؤا آخربام) المنقطعة (المقدره بيل والهمزة) كما مر في الحروف العاطفة (فان قولك هل زيد عندك ام عمرو) لا تعدد فيه اذ هو (في تقدير بل عندك عمرو) حيث تركت السؤال عن زيد واضربت عنه الى السؤال عن عمرو (و) الرابع ما ذكره بقوله (تقول) اي تاليا لقوله تعالى (اسم اذا ما وقع) آمنتم به (و) قوله تعالى (آمن كان) على بينة من ربه (و) قوله تعالى (او من كان) ميتا حينئذ (بادخل الهمزة على ثم والقاء والواو) الكائن كل منها (من الحروف العاطفة) وذلك رعاية لتمام التصدير لعراقها في الاستفهام فالعاطف لكونه رافعا مدحولة بما قبله لو دخل على الهمزة لكان لها تعلق بما قبلها وذلك لا يقتضى كمال التصدير وهذا عند الجمهور خلافا للز محشمري فان الهمزة عنده داخلة على مقدر معطوف عليه مناسب للمعطوف فيقدر في مثل ﴿ أفلا تعقلون ﴾ ﴿ أجناتم فلا تعتلون ﴾ وفي نحو ﴿ او لا يعلمون ﴾ اجهلوا ولا يعلمون وقد قال الرضى الحق ماقاله الجمهور اذ لو كان المعطوف عليه مقدر اجزا وقوعها في اول الكلام من غير أن يتقدم ما يصلح العطف عليه مع انه لم يجيء في الاستفهام الامنيا على كلام متقدم انتهى * ثم ان قول المصنف (بخلاف هل) متعلق بقوله تقول ازيدا ضربت الى آخره فيكون قيديا في الشكل يعنى انك لا تقول هل في هذه المواضع فقول الشارح (لكونها فرع الهمزة) تليل لما استفيد من قوله بخلاف هل اي لا تقول هل فيها لان الهمزة اصل وهل فرعها (فلا تتصرف تصرفها) اذ الفرع لا يتصرف تصرف الاصل ومن ذلك ان الهمزة قد تحذف وهي مرادة عند القرينة كقول الشاعر * فوالله لا ادري وان كنت داريا * بسع رمينا الجرام بثانيا * يعنى اسع تحذفت للقرينة وهذا بخلاف هل (حروف الشرط) الشرط في اللغة الزام الشيء والترامه

وقد نقل في الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى فهي من اضافة الدال الى المدلول اى الحروف الدالة على التعليق وهي ثلاثة (ان) بكسر الهمزة وسكون النون (ولو واما) بفتح الهمزة والميم المشددة (لها) اى لكل منها (صدر الكلام) فيجب تقديمها على ما دخلت عليه (لما مر) من انها تدل على نوع من انواع الكلام (فان للاستقبال) اى لحصول ما دخلت عليه في الاستقبال (وان دخلت على الماضي) يعنى انها تجعل الفعل الذى دخلت عليه بمعنى الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو ان تضرب اضرب (ولو عكسها) اى عكس ان وقد بينه الشارح بقوله (يعنى) اى يقصد المصنف بالعكس ان لو (للماضى وان دخلت على المستقبل) اى انها تجعل الفعل الذى تدخل عليه بمعنى الماضى سواء دخلت على الماضى نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب اضرب قال الشارح (وفي بعض النسخ) اى نسخ المتن مانصه (فان للاستقبال ولوللمضى) اى بدون ذكر المبالغتين (ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على الماضى او المستقبل) يعنى ان المبالغة الموجودة في النسخة الاولى مرادة وان لم يصرح بها في الثانية وليس معناه ان ان مختصة بالمستقبل فلا تدخل على الماضى وان لو مختصة بالماضى فلا تدخل على المستقبل كما قد يتبادر منه وقوله (نحو ان تكرمنى اكرمك) مثال لدخولها على المستقبل (و) نحو (ان اكرمتنى اكرمك) مثال لدخولها على الماضى واذا كان كذلك (فعنى المثال الثانى بعينه) وهو الذى للمضى (معنى المثال الاول) وهو الذى للاستقبال لان قائل الاول (يعنى) اى يقصد به (ان وقع منك اكرامى في الاستقبال ووقع منى ايضا اكرامك فيه) وعلى هذا يكون معناه معنى الثانى بلا فرق بينهما (وكذلك لوللمضى على اتيهما دخلت) اى سواء دخلت على المستقبل او الماضى (نحو لو ضربت ضربت) مثال للماضى (ولو تضرب اضرب) مثال للمستقبل ومعناه معنى ما قبله فهما (بمعنى واحد) بلا فرق (اى لو وقع منك ضربى في الماضى فقد وقع منى ضربك ايضا فيه) وعلى هذا يكون معنى العبارة في النسختين واحدا قوله (وقد تستعمل كان في المستقبل) اشارة الى ان لو تجيء مثل ان فتكون للاستقبال وان دخلت على الماضى وذلك (نحو قوله تعالى ولا امة مؤمنة خير من شركة ولو اعجبتمكم) فان المعنى والله اعلم ان لا تعجبكم او تعجبكم وقال الرضى وقد تكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى ﴿ وودّوا لو تكفروا ﴾ وكقوله ﴿ وودّوا لو تدهن فيدهنون ﴾ وكقوله ﴿ يودّوا لو يجرم لو يفدى ﴾ لا يجوز ان تكون ههنا لامتناع لانه لا جواب لها انتهى ولما انتهى الشارح

الكلام على استعمال لو من حيث مدخولها شرع يتكلم على استعمالها من حيث معناها فقال (واعلم) ايها الطالب (ان المشهور) المتعارف (ان لو) تستعمل (لانتفاء الثاني لانتفاء الاول) كما اذا قلت لو سألتني اعطيتك حيث امتنع الاعطاء لامتناع السؤال فانتفى الامران وكان انتفاء الثاني وهو الاعطاء لاجل انتفاء الاول وهو السؤال (وهذا) اي المشهور وهو (لازم معناها) اي مدلولها اللازم لمعناها المطابق (فانها موضوعة) اي مطابقة (لتعليق حصول امر في الماضي) اذ هي حرف شرط ومعنى الشرط مراعى فيها وبه صرح التفزازي في المطول وشرح المقاسح والباء في قوله (بحصول امر آخر) متعلقة بقوله لتعليق وهو بمعنى على او سببية وقوله (مقدر فيه) باجر صفة امر والضمير راجع الى الماضي اي مقدر ومفروض وجوده في الماضي وهذا بناء على العرف وما قيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين (وما) اي الامر الذي (كان حصوله) وجوده ونبوته (مقدرا) مفروضا (في الماضي كان منتفيا فيه) اي الماضي (قطعا) اي جزما واذا كان كذلك (فيلزم لاجل انتفاء انتفاء ما) اي الامر الذي (علق به) اي عليه (ايضا) اي كانتفاء الاول وهذا تحقيق لمعنى التعليق فان معناه ان حصول المعلق وهو الجواب منوط بحصول المعلق عليه وهو الشرط ومتوقف عليه لاعلى غيره (فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمك) مثال لبيان التعليق (فقد عاقت حصول الاكرام) وهو معلق (في الماضي) متعلق بقوله حصول والباء في قوله (بحصول) بمعنى على فتكون متعلقة بعاقبة او سببية اي بسبب حصول (مجيء مقدر) وهو المعلق عليه (فيه) اي الماضي والفاء في قوله (فيلزم) سببية اي فبسبب هذا التعليق اتام بارتباط المعلق بالمعلق عليه يلزم (انتفاؤها) اي المعلق والمعلق عليه حال كونهما (معاً) اذ المعلق عليه وهو حصول المجيء المقدر في الماضي منتف وبانتفائه انتفى المعلق وهو حصول الاكرام في الماضي (و) يلزم ايضا (كون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء) يعني ان انتفاء المجيء سبب لانتفاء الاكرام وهو مسبب وناش عنه (في زعم المتكلم) متعلق بقوله مسببا وانما قيده اشارة الى انه لا يلزم كون الثاني مسببا في نفس الامر كما في قول ابى العلاء المعري * ولو طار ذوحافر قبلها * لطارت ولكنه لم يطر * والحاصل ان معنى لو المطابق هو التعليق المخصوص وان انتفاء الامرين وسببية امتناع الثاني لامتناع الاول هو المدلول الالتزامي وانه لما كان كلا الانتفائين معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ الفائدة فيه بل لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول فاقاموا ماهو المقصود من المعنى

المطابق مقامه ووضعوه موضعه تبيينها على ذلك فاحفظه ولذلك قال الشارح (فاستعمال لوبهذا المعنى) اى الالتزامى المقدم ذكره (هو الكثير المتعارف) بين النحاة (وقد تستعمل على قصد لزوم الثانى للاول) اى من غير قصد كونه معاقبا عليه وفي هذا اشارة الى انه معنى مجازى لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه المشار اليها بقوله (مع انتفاء اللازم) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء (ليستدل به) اى باللزوم المقارن لانتفاء اللازم (على انتفاء المزوم) ولذا لا يحتاج الى استثناء التالى ولا يجوز استثناء المقدم وذلك (كقوله تعالى لو كان فيهما) اى فى السموات والارض (آلهة الا الله لفسدتا) مثل بهذه الآية الكريمة استظهارا للمقام (فان لو ههنا) اى فى الآية (تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة) المستفاد من الجمع (و) تدل ايضا (على ان الفساد) اللازم (منتف) وفي هذا اشارة الى ان لوقائمه مقام استثناء التالى (فيعلم من ذلك) اى من انتفاء الفساد الذى هو اللازم (انتفاء التعدد) الذى هو المزوم * ثم ان الشارح رحمه الله قد اورد ههنا اعتراضا فقال (ومن هذا الاستعمال) الذى هو قصد لزوم الثانى للاول مع انتفاء اللازم (توهم المصنف ان لو) تستعمل (لانتفاء الاول) كتعدد الآلهة فى الآية (لانتفاء الثانى) كالفساد (وخطأ عكسه المشهور) وهو انها لانتفاء الثانى لانتفاء الاول (ولم يدر) عطف على توهم اى لم يدر المصنف ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم و (ان ما ذكره) اى من اللزوم (معنى يقصد اليه) اى يقصده البلغاء (فى مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم) كالفساد (على انتفاء المزوم المجهول) كالتعدد (و) لم يدر ايضا (ان المعنى المشهور) وهو معنى التعليق انما هو (بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر) كسببية انتفاء الحجى لانتفاء الاكرام المعلوم كلاهما وقوله (بحسب الواقع) متعلق بقوله بيان واذا كان كذلك (فلا يتصور هناك) اى فى بيان السببية (استدلال) لمعلومية الانتفائين وقوله (فانك اذا قلت لوجبتى لا كرمك) تعليق لنتى تصور الاستدلال (لم تقصد) جواب اذا اى لم يكن مقصودك فى صورة التعليق (ان تعلم المخاطب ان انتفاء الحجى من انتفاء الاكرام) كما تقصد فى صورة اللزوم اعلامه انتفاء التعدد من انتفاء الفساد (كيف) استفهام تعجبي اى كيف تقصد هذا الامر العجيب (و) الحال (كلا الانتفائين معلوم له) اى المخاطب * ثم ان الشارح اضرب عن ذلك فقال (بل قصدت اعلامه) اى المخاطب (بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء الحجى) اى مسبب عنه لا غير وحينئذ لا استدلال فتدبر * ولما فرغ من التكلم على هذا الاستعمال

الثاني لئلا استأنف الكلام على استعمال آخر لها فقال (ولها) خبر مقدم
 (استعمال) مبتدأ مؤخر (ثالث) صفته (وهو أن يقصد) مبنى للمجهول (بيان)
 نائب الفاعل وهو مضاف الى (استمرار شيء) يعني هو قصد القائل اخبار
 الدوام لشيء من الاشياء (فيربط) مبنى للمجهول (ذلك الشيء) نائب فاعله
 اى فبسبب هذا القصد يربط القائل ذلك الشيء الذى اراد بيان استمراره
 (با بعد التقيض عنه) اى عن ذلك الشيء ليدل على ربطه باقرب التقيضين
 منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين
 التقيضين وذلك (كقولك) أو أهاتى لا كرمته) حيث ربطت الاكرام
 بالاهاة وعلقته عليهما وهى ابعد التقيضين عنه (بيان استمرار وجود
 الاكرام) تعليل لربط الاكرام بالاهاة فى المثال المذكور (فانه) الحال واسنان
 (اذا استلزمت الاهاة) بالرفع فاعل (الاكرام) بالنصب مفعول وهى اعد
 التقيضين عنه (فكيف) الفاء واقعة فى جواب اذا وكيف استمهام انكارى اى
 فلا يصح انه (لايستلزم الاكرام الاكرام) بل يكون استلزامه له بصرف
 الاولوية اذ هو اقرب التقيضين منه فيدل ذلك على استمرار وجود الملازم على
 كل حال (وتلزمان) (اى ان ولو) يعنى يلزم دخول كل منهما (الفعل) هذا
 بالنسبة الى الشرط واما الجزاء فقد يكون حملة اسمية او ماضى رتاً محزوماً بلم
 او ماضياً فى اوله لام مفتوحة وقوله (لفظاً) الح تعميم اى سواء كان الفعل غظاً
 (كمر فى الامثلة) من قوله ان تكرمنى اكرمتك وان اكرمتى اكرمتك ولو ضرب
 ضربت ولو تضربت اضرب (او تقديراً) عطف على لفظا وذلك (نحو قوله تعالى
 وان احد من المشركين استجارك) وقوله تعالى **وقل** ﴿لواتم تملكون﴾ الاولى
 مثال لان والثانية للو وقد فسر الشارح التقدير فى الاولى بقوله (اى وان استجارك
 احد) وفى الثانية بقوله (ولو تملكون اتم) هكذا فى النسخ والحواب اسقاط
 اتم كما يدل عليه آخر كلامه (فاحد واتم) اى فى الآتين (مرفوعان لانهما
 فاعلان لفعلين محذوفين) اى ليسا بفاعلين لما بعدها بل هما فاعلان لفعلين
 محذوفين مفسرين بالفتح (يفسرهما الظاهر) اى الفعل الظاهر بعد كل
 منهما* وما كان فى فاعلية اتم نوع خفاء بسبب الانفصال وربما توهم انه ليس
 بفاعل حذف الفاعل مع الفعل واما هو تأكيد للفاعل اراد الشارح بيان ذلك
 دافعا للتوهم فقال (اما حد فظاهر) اى فكونه فاعلاً ظاهراً (واما اتم فلانه
 كان ضميراً متصلاً مستتراً) قال السيلكوتى الصواب اسقاط مستتراً لكونه لغواً
 وليس سهواً الاعلى قول الاخفش والمأزنى فانهما قالا الواو حرف والفاعل
 مستتر انتهى (فلما حذف الفعل) اى المفسر بالفتح (صار) جواب لماى صار ذلك

الضمير المتصل (منفصلا بارزا) الصواب اسقاط بارزا ايضا لكونه لغوا وقوله
 (وليس تأكيد الفاعل الفعل المحذوف) دفع للتوهم اى ليس اتم في الآية تأكيد
 للضمير المتصل على ان يكون التقدير لو تملكون اتم تملكون على ما ذهب اليه
 البعض تقليلا للتصرف (لان حذف الفعل والفاعل) اى معا (ابعده من حذف
 الفعل وحده) فيه انا لاسلم انه ابعده من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة
 بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل في المفسر لامتناع وجود الفعل بدون
 الفاعل فتأمل (ومن ثمه) (اى ومن احل لزوم الفعل بعدها) يعنى من حيث
 ان ان ولو يلزم دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا (قيل) اى قال النحويون
 (بعد) كلمة (لو) (المحذوف فعلها) الداخلة عليه (انك بالفتح) اى فتح
 الهمزة (لا بالكسر) اى كسرها (لانه) (اى ان) الذى هو حرف تأكيد
 حال كونه (مع معموليه) الاسم واخر في هذا المثال (فاعل) (للفعل المقدر
 بعدلو) المحذوف فعلها لفظا (والصالح للمفاعلية) اى والذى يصلح لان يكون
 فاعلا من ان المفتوحة وان المكسورة انما (هو ان المفتوحة لا) ان (المكسورة)
 تقول العجبي انك قائم بالفتح دون الكسر اذ لا يصح فيه (و) (قيل) عطف
 على قيل المتقدمة اى ومن حيث انهم اذا حذفوا الفعل بعد لو فسروه بفعل
 ولم يفسروه ههنا التزموا ان يكون خبران فعلا ليكون كالعوض عن الفعل
 المفسر فقالوا لو أنك (انطلقت بالفعل) (بصيغة الفعل) المتصل بباء المخاطب
 ولم يقولوا لو أنك منطلق بصيغة الاسم بل وضعوا انطلقت (موضع منطلق)
 وتفسير الشارح بقوله (اى في موضع يليق ان يقع فيه منطلق) للاشارة الى انه
 منصوب بنزع الخافض وقوله (لان الاصل في خبران هو الافراد) لتعليل
 للياقة وقوع منطلق خبرا اذ هو مفرد بخلاف انطلقت لانه جملة وانما عدل
 عن الاصل اللاتق بالمقام وقيل انطلقت (ليكون) (الفعل المذكور) الموضوع
 في (موضع اسم الفاعل) الذى هو منطلق (كالعوض) (عن الفعل المحذوف)
 يعنى مدخول لو والفاء في قوله (فيقال) للسببية اى فيسبب ذلك يقال (لو أنك
 انطلقت) بالفعل (ولا يقال لو أنك منطلق) بالاسم على الاصل * ولما توهم
 الشارح ان ههنا سؤالا وهو ان يقال لم قال المصنف كالعوض ولم يقل عوضا
 هل لذلك من اكتابة احاب عنه بقوله (وانما قال كالعوض) اى ولم يقل
 عوضا (لان الفعل المقدر) من حيث هو (لا يبدله من فعل يفسره) كما مر مثاله
 في قوله تعالى ﴿ قل لو اتم تملكون ﴾ (وان) اى وكلمة ان التى دخلت عليها لو في
 قولهم و أنك انطلقت (لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت) وضعا
 (تدل على معنى) لفظ (أنت) الذى هو الفعل (المقدر ههنا) اى في هذا المثال

فقوله ان في محل رفع بالابتداء كما ان جملة تدل في محل رفع ايضا على الخبرية
والفاء في قوله (فهو) فصيحة اى اذا عرفت ما تقدم فهو اى لفظ ان الدال
على الثبوت (عوض عنه) اى عن الفعل المحذوف المقدر اعنى ثبت (من حيث
المعنى) متعلق بعوض (والفعل الواقع فيه خبرا) اى في ان يعنى في خبره وهو
انطلقت المذكور (عوض عنه) اى المحذوف المقدر الذى هو ثبت (من حيث
اللفظ) واذا كان الامر كذلك (فليس شئ منهما) اى من ان وانطلقت
(عوضا حقيقيا) اى من حيث المعنى واللفظ معا حتى تتم عوضيته (عن الفعل
المقدر) الذى عرفته (بل) هو (كالعوض) حيث لم تتم فيه العوضيه (وهذا)
اى الاتيان بالفعل في خبر ان دون الاسم انما يلتزم (اذا كان الخبر) اسما
(مشتقا) كمنطلق بحيث (يمكن اشتقاق الفعل) كالنظمت (من مصدره)
كالانطلاق مثلا وهذا على ما اشتهر من ان الاشتقاق من المصادر (فان كان)
الخبر اسما (جامدا) كالحجر في قولك لو أنه حجر لكان حمادا بحيث (لا يمكن
اشتقاق الفعل منه) لعدم تصرفه (جاز) اى لم يتمتع حينئذ (وقوع ذلك
الاسم الجامد خبرا) حيث لم يمكن الاتيان بالفعل (لتعذره) (اى تعذر
وقوع الفعل في موضع الخبر) لضرورة عدم الاشتقاق والضرورات تبيح
المحظورات وقوله (كقوله تعالى ولو أن مافى الارض من شجرة اقلام) تمثيل للحماد
(فان الاقلام ليس مشتقا) بحيث يمكن الاتيان فيه بالفعل حتى (يوضع فعلاه في
موضعه) كوضع انطلقت موضع منطلق * ولما انتهى المصنف من الكلام ما يتعلق
بلو شرع يتكلم على ما يتعلق بان يفهم من سياق كلامه فقال (واذا تقدم القسم)
بفتحتين اى اليمين (اول الكلام) بالنصب على الظرفية كما هو المختار واما تفسير
الشارح له بقوله (اى في اول زمان التكلم بالكلام) الخ فبني على ما ذهب اليه من انه
ظرف زمان محذوف زمان وان المراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل
الكلام بمعنى التكلم ولا يخفى ما فيه * ثم انه فرغ على ذلك قوله (فيصح ترك) وعلا
بقوله (لكونه) اى اول (ظرف زمان) وقد ذهب الفاضل الهندي الى انه منصوب
بتضمين التقدم معنى الدخول اى وتقدير في جائز في البهيم من المكان بعد الدخول
وفيه ما ثبت بالاستعمال تقدير في بعد صريح دخلت فاما فيما تضمنه فلا شاهد
وقياس المتضمن على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير في المصرح قياسا
قتامل (واحترز به) اى اول (عن توسط القسم) اى اورده للاحتراز عن
توسطه الحاصل (بتقديم غير الشرط) اى عليه وتأخير الشرط عنه كما سأتى في قول
المصنف انا والله ان تاتى آتاك وقوله (على الشرط) من تمة كلام المصنف
* ولما كان قد يتوهم تعلقه بمقابله من الشرح قال الشارح (متعلق بتقدم) دفا

للتوهم وقوله (لزمه الماضي) جواب واذا فسره الشارح بقوله (اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا) يجعل الضمير للقسم مع بعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الشرط للماضي يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزء (لفظا ومعنى) تعميم في الماضي (ليكون) اي الشرط الماضى مبنيا (على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط) اي لا تؤثر فيه ولا تفسره (فيطابق اي الشرط الجواب) في العموم لفظا فيهما (حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب) لصيرورته جوابا للقسم يعني انه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب لكونه صار جوابا للقسم طلب ان لا يعمل في الشرط ايضا ليتطابقا ولا يتخالفا فوجب ان يكون الشرط ماضيا حتى لا يعمل فيه حرف الشرط مطابقة للجواب وقول المصنف (وكان الجواب للقسم) عطف على قوله لزمه الماضي وانما كان للقسم ايمويه بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وربما يجوز ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم في نفسه لانه كترأد في المعنى والشرط مراد فيه معنى التوقيت وانما قال الشارح (فقط لكونه اهم بدليل تقدمه على الشرط) لان الاطلاق قرينة التجريد وقوله (لفظا) تمييز اي كان الجواب للقسم من جهة اللفظ (لا للقسم والشرط جميعا) حيث لا يصح من جهة اللفظ (لانه يلزم ان يكون مجزوما) بالنسبة الى الشرط (وغير مجزوم) بالنسبة الى القسم (وهو محال) لما فيه من اجتماع القيصين وهو باطل وقال بعض المحشين يلزم ان يكون مجزوما اي بالاطلاق العام على ما هو المتبادر من القضية الغير الموجهة بجهة وغير مجزوم اي دائما لانه المقابل للاطلاق العام فاندفع ما قيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزءه الجزاء فكيف يلزم قوله مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما انتهى وقوله (واما معنى) مقابل قول المصنف لفظا فهو تمييز ايضا اي واما من جهة المعنى (فهو جواب) لهما جميعا (للقسم لكون اليمين عليه) اي لانه هو المحلوف عليه (وللشرط ايضا) اي كما كان الجواب للقسم كان للشرط (لكونه) اي الجواب (مشروطا بالشرط) اي مرتبطا ومتعاقبا به وحينئذ يكون لكل منهما فيه نصيب وذلك (مثل والله ان آتيتي) بتقديم القسم على الشرط وهو (مثال للماضي لفظا) اذ لفظ آتيت ماض (اولم تأتيتي) عطف على آتيتي وهو (مثال للماضي معنى) لان تأتيت وان كان مضارعا لفظا ومعنى باعتبار اصله الا انه لما دخلت عليه لم قلبت معناه لعمى فصار ماضيا معنى (لا كرمك) هذا هو الجواب وهو جواب للقسم لفظا ومعنى لانه روعى فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التوكيد وتقوى بالتصدر وكان هو المحلوف عليه وجواب للشرط معنى فقط لانه مشروط له

ومتعلق به كما عرفت وقوله (وان توسط) (اي القسم) يحترزه بقوله واذا تقدم القسم اول الكلام وذلك بان يقع (بين اجزاء الكلام) اي في خلاله واثناؤه والباء في قوله (بتقديم الشرط) سببية اي بسبب تقديم الشرط (عليه) اي القسم كاسيأتي في قوله ان اتيتي والله لا تبتك (او) بسبب تقديم (غيره) (اي تقديم غير الشرط) فقوله غيره معطوف على الشرط لاعلى التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تاخره لا يستلزم التوسط وسيأتي مثاله في قوله انا والله ان تاتي آتتك وقوله (جاز) جواب ان اي صح فيه امران احدهما (ان يعتبر) (القسم) فيراعى في الجواب مقتضاه من لزوم عدم الجزم ودخول نون التوكيد اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى الشرط) فلا يراعى مقتضاه من جزء الجواب ودخول النون فيه (و) الثاني (ان) (يلغى) (القسم) ويكون الشرط معتبرا قد عرفت معناها مما قبلهما فلا نطول بالاعادة* ولما كان المصنف رحمه الله لم يصرح بنائب الفاعل في قوله جاز ان يعتبر وان يلغى وقد حمله الشارح فيهما على القسم كما عرفت وكان يمكن حمله ايضا على الشرط نبه على ذلك بقوله (ويحتمل) اي على بعد (ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط) فيلزم الجزم ولا يجوز دخول نون التاكيد في الجواب اذا كان مضارعا مثبتا (ويلغى القسم) فلا يراعى جانبه (و) جاز ايضا (ان يلغى الشرط ويعتبر القسم) وهو ظاهر مما سبق وذلك (كقولك انا والله ان تاتي آتتك) بصيغة المضارع المثبت الجزوم بخذف الياء شرطا وجوابا (فعلى) اي فبناء على (المعنى الاول) وهو اول الاحتمالين (هذا) اي المثال المتقدم (مثال لتقديم غير الشرط) وهو كلة انا (وجواز الغاء القسم) بالجر عطف على تقديم اي حيث اعتبر الشرط فجزم الجواب (فيكون) اي حينئذ يكون (باعتماد التقديم) اي تقديم غير الشرط (و) اعتبار (الجواز) اي جواز الغاء القسم (كليهما) اي كل منهما (نشر على غير ترتيب اللف) اعلم ان اللف والنشر عبارة عن ذكر متعدد على سبيل الاجمال ثم ذكر مالكل من آحاده على سبيل التفصيل من غير تعيين اعتمادا على ان السامع يردّه الى مجمله وهو اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثاني للثاني او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب ومختلط الترتيب* ثم ان هنا لفين لفظ تقديم الشرط وتقديم غيره ولف جواز الاعتبار وجواز الالغاء وبهذا تعلم ما في عبارة الشارح من المخالفة حيث قال نشر على ترتيب اللف وكان الظاهر ان يقول على غير ترتيب اللف لانه اذا اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع المثالين نشراله فلا شبهة في كونه نشرنا لكنه نشر على غير ترتيب اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فلا يكون شيء من المثالين نشر الواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير

ترتيبه اذ ليس في المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور في اللف الاول ولا في المثال الثاني اثر من الغاء القسم المذكور في اللف الثاني بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الاول ولبعض اللف الثاني اللهم الا ان يقال ان اللذين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك وهو حذف من الاول بقريته الثاني ومن الثاني بقريته الاول ولاشك حينئذ في اشتغال كل من المثالين على الامور الثلاثة فيكون اللف والنشر على حقيقته هذا * ثم ان قوله (وعلى المعنى الثاني) عطف على قوله فعلى المعنى الاول اى وساء على المعنى الثاني وهو تاني الاحتمالين (هذا المثال (مثال لتقديم غير الشرط) وهو انا كما مر (وجواز اعتبار الشرط) بالجر عطف على تقديم اى حيث روى جانبه وجزم الجواب (فيكون) اى فحينئذ يكون (النشر باعتبار التقديم) يعنى تقديم غير الشرط (على غير ترتيب اللف) انظر ما الفرق بين ما هنا وما تقدم حيث خالف ثم وجعله على ترتيب اللف وقد عرفت ما فيه (و) يكون النشر (باعتبار الشرط على ترتيبه) اى اللف وقول المصنف (وان اتيتى والله لا تينك) عطف على المثال الاول وهو بتقديم الشرط على القسم * وما توهم الشارح ان ههنا سؤالا وهو ان يقال لم يخالف المصنف صنيعه الاول حيث اورد الشرط في ذلك المثال بصيغة المضارع واورده هنا بصيغة الماضي فهل لذلك من نكتة اجاب عنه بقوله (وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي) حال كونه جاريا (على خلاف المثال الاول) الذى اورد فيه الشرط بصيغة المضارع (اشارة) اى لقصد الاشارة (الى اشتراط المضى) اى الى انه اشترط كون الشرط ماضيا (في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه) اى توسط القسم كما في هذا المثال (كاشتراطه) اى مثل اشتراط كونه ماضيا (على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول) اى على كون الاعتبار والالغاء مسندين الى القسم (هذا المثال لتقديم الشرط) وهو ان اتيتى حيث قدم على القسم (وجواز) اى ومثال جواز (اعتبار القسم) حيث اورد الجواب باللام فقال لا تينك وعدم الجزم (فهو) اى هذا النشر (باعتبارها جميعا) اى باعتبار تقديم الشرط واعتبار القسم (نشر على ترتيب اللف) حيث ذكر تقديم الشرط واعتبار القسم مقدمين في اللف (وعلى المعنى الثاني) وهو اعتبار الشرط والغاء القسم (مثال لتقديم الشرط وجواز) اى ولا اعتبار جواز (الغاء) اى الغاء القسم (فالنشر) اى الامثلة (باعتبار الاول) اى الذى هو ما يراد به تقديم الشرط واعتبار القسم (على ترتيب اللف) اى الممثل (وباعتبار الثاني) اى الذى هو ما يراد به تقديم الشرط والغاء القسم (على غير ترتيبه) اى ترتيب اللف فانه في اللف قدم اعتبار القسم (ففي كل من المثالين) وهما انا والله ان اتيتى وان اتيتى والله (يقع

من حيث المعنى الثاني) اى بالنظر اى المعنى الثاني الذى هو تقديم الشرط والغاء
 انقسم (اختلاف بين اعتباريه) ون فى امثال الاول يوجد الغاء القسم ولم يوجد
 تقديم الشرط بل تقديم غير الشرط وفى امثال الثاني يوجد تقديم الشرط ولم يوجد
 الغاء القسم بل وحده اعتباره (نخلاف المعنى الاول) اى الذى هو مراد به
 تقديم الشرط واعتبار القسم ون امثال الاول يكون مثالا لتقديم غير الشرط
 وبقاء القسم وامثال الثاني يكون مثالا لتقديم الشرط واعتبار القسم واذا لم يوجد
 الاختلاف على تقدير الحمل على الاول (فحمل عليه اولى) اى من حمته على المعنى
 الثاني لوجود الاختلاف فى الثاني (وعلى تقدير الحمل عليه) اى على الاول
 (وان كان رعية) اى وبوجود حدى هذا الحمل رعية واعتبار (كون الشرع على ترتيب
 اللف يقتضى) اى لكن هذا الحمل يقتضى (تقديم المثل الثاني) اى الذى فيه
 تقديم الشرط (على الاول) اى على امثال الاول الذى فيه تقديم غير الشرط
 (لكنه) اى لكن المصنف (اراد اتصال امثال بممثل له بقدر الامكان) فان غير
 الشرط ذكر فى الممثل مؤجرا والاتصال يحصل بتقديم مثال الثاني والشرط ذكر
 مقدما فتأخير مثال الاول يقتضى تأخير الثاني (على تقدير تقديم المقيس) احدهما
 تقديم الشرط والغاء القسم والثاني تقديم غير الشرط واعتبار القسم (على
 تسرها) ايدين احدهما امثال الاول لثاني والثاني للاول (من حيث مثالهما)
 قيد للشرع * ولما فرغ من ذكر القسم المنفوط شرع فى حكم القسم المنفوط فقال
 ﴿وتقدير القسم كاللفظ﴾ (اى كالتلفظ به) وهذا تفسير لقوله كالتلفظ لانه معنى
 التلفظ حتى صح تشبيه التقدير وقوله (او مقدره كمنفوطه فى صدر الكلام) اى
 او المعنى ان تقدير القسم فى صدر الكلام كذا ذكره فيه وقوله (فترم فى الشرط)
 تفريع عليه يعنى انه لما كان تقديره كمنفوطه لزم فى الشرط (الذى بعده المنضى
 وكان) اى ولزم ايضا ان يكون (اجواب مقسم) ﴿نحو﴾ (قوله تعالى) ﴿لئن
 اخرجوا لا يخرجون﴾ (اى والله لئن اخرجوا فالشرط) وهو قوله اخرجوا
 (ماض ولا يخرجون) اى اجواب (جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط
 لكان) اى ورود قوله لا يخرجون فى النظم (الجزء بحذف النون اولى به) اى
 من وروده بالنون مرفوع (اى لا يخرجوا) ﴿و﴾ (كذا قوله تعالى) ﴿ان
 اطعموهم انكم مشركون﴾ (اى والله ان اطعموهم انكم مشركون فالشرط)
 اى قوله اطعموهم (ماض و) قوله (انكم مشركون جواب القسم فانه لو كان
 جزاء الشرط يلزم الاتيان) اى اتيانه (بالفاء) فكان يرد فانكم (لان الجملة
 الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء) ولما فرغ من بيان مسائل ان ولو شرع فى
 بيان اما فقال ﴿واما للتفصيل﴾ (اى لتفصيل ما جملة المتكلم فى الذكر) يعنى انه

موضوع له والتفصيل يقتضى مجملا وهذا التفسير اشارة الى بيان المجمال الصالح له وهو اجمال المتكلم وهو نوعان احدهما ما اجمله في الذكر والثاني ما اجمله في الذهن والاول (نحو قولك جئتني اخوتك) هذا مجمل اجمال المتكلم في لفظ الاخوة جميع اخوة المخاطب * ثم فصل ما صدر منه في حقهم فقال (اما زيد فاكرمه واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله) اي او اجمال المتكلم هذا المجمال (في الذهن) قوله (ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرأين) اشارة الى ان الباعث الى اجماله في الذهن هو وجود القرينة وقال الرضى وقد يحدف لكثرة الاستعمال وانما يطرء ذلك اذا كان مابعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا اذا فسره فلا يقال زيدا ضربت ولا زيدا فضربت بتقدير اما فلواقع في توجيه اوائل الكتب في قولهم وبعد فان الى آخره من انه بتقدير اما فحينئذ عدم التقدير مما لا ينبغي انتهى ما نقله العصام عنه (وقد جاءت) اي كلمة اما (للاستثاف من غير أن يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب) وقال في شرح اللب ان اما الواقعة في اوائل الكتب مندرج فيما اجمله المتكلم في الذهن فحينئذ حمل الشارح على الاستثاف تضييع للوضع (ومتى كانت لتفصيل المجمال) المذكور او المقدر (وجب تكرارها) وظهر منه ان ما لم تكن لتفصيل بل كانت للاستثاف على ما قرره الشارح لا يجب تكرارها (وقديكتفي بذلك قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور) يعني اذا ذكر ضد شيء يكون قرينة على ان ضده الاخر مذكور تقديرا (لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات) ولما حكم في اما بانها للشرط ولم يحكم في حين واذا بانها للشرط اراد ان يذكر وجه الفرق بينهما وبينها فقال (والحكم بان كلمة اما للشرط) يعني ان وجه الحكم عليها بانها للشرط وعدتها من حروف الشرط دون غيرها انما هو لوقوع امرين احدهما (لزوم الفاء في جوابها و) الآخر (سبية الاول للثاني) ولم يحكم بكون اذا وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه واذا لقيته فانا اكرمه وله شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزوم الفاء فيهما بل جملا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريتين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلية حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الازمنة الماضية فصارت لازمة لهما كل ذلك لقصد المبالغة كذا في العصام * ثم ذكر هنا خاصة اخرى لا ما دون الاولين فقال (والتزم حذف

فعلها) اى يجب حذف فعل اما وذلك الفعل (الذى هو الشرط) (وعوض
 بينها) (اى بين) كبة (اما) (وبين فائها) اى وبين فاء اما (الواقعة فى
 جزائها) فاضافة الفاء الى ضمير اما لادنى ملايسة لان الفاء فى الحقيقة للجزاء
 فقوله عوض فعل مجهول وقوله (جزء) نائب فاعله يعنى حمل (مما فى
 حيزها) (اى حيز فائها او حيز اما) عوض عن الفعل المحذوف * ولما ورد
 على التفسير الثانى بانه لم جز أن يرجع ضمير حيزها الى اما قال (لان حيز
 الفاء ايضا حيزها) اى حيز كبة اما * ثم اشار الى تعميم ذلك الجزء بقوله (سواء كان
 ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فنطلق) حيث قدم زيد الذى هو المبتدأ الواقع
 فى حيز الفاء وعوض بين اما والفاء (او) كان ذلك الجزء (معمولا لما وقع بعد
 الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق) فان يوم الجمعة معمول منطلق الواقع
 بعد الفاء وقوله (مطلقا) مفعول مطلق لقوله عوض واليه اشار بقوله (اى
 تعويضا مطلقا) وقوله (غير مقيد بحال) تفسير للمطلق يعنى ان ذلك التعويض
 تعويض مطلق غير مقيد بحال (تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه)
 يعنى لم يقيد بانه اذا كان ذلك الواقع فى حيز الفاء من المعمول الذى جز تقديمه
 على الفاء او بانه لم يجز تقديمه عليه بل عوض وقدم عليها سواء كان جائز التقديم
 اولا (وهذا) اى ما اختاره المصنف من الاطلاق (مذهب سيويه) جعل سيويه
 لاما خاصة جواز التقديم ما يمتنع تقديمه مطلقا (وقيل) (القائل انبرد)
 (هو) (اى ما وقع بينها وبين فائها) (معمول الشرط المحذوف) لانه معمول
 لما بعد الفاء وقوله (عملا) (مطلقا) اشارة الى انه مفعول مطلق وقوله (اى معمولية
 مطلقة) اشارة الى ان العمل مصدر المجهول لامصدر المعلوم فان مصدر المعلوم بمعنى
 العاملة ومصدر المجهول بمعنى معمولية وقوله (غير مقيدة) تفسير للمطلق يعنى
 المراد بقوله مطلقا ان معمولية ذلك المعمول الواقع بين اما والفاء غير مقيدة (بحال
 تجويز التقديم وعدمه) كذهب سيويه الى ما ذهب كذلك (مثل اما يوم الجمعة
 فزيد منطلق) (فان التقدير على المذهب الاول) هو كون يوم الجمعة معمول
 لما بعد الفاء ثم قدم (مهما يكن من شئ) فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل
 الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقامهما ووسط) اى جعل (يوم
 الجمعة) الذى هو معمول مما فى حيز الفاء مقدما مذكورا (بين اما وفائها)
 وانما جعل ذلك (لثلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة
 فزيد منطلق كما ترى واما) اى التقدير (على المذهب الثانى فتقديره مهما يكن
 من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط) الذى هو
 يكن لانه معمول لما بعد الفاء كما كان فى الاول (فلما حذف فعل الشرط) اى

الذي هو مهما يكن وبقي طرفه (صار) اى التركيب (اما يوم الجمعة فزيد
 مطلق فهذا القائل) اى المبرد (لم يجعل لاما خاصية حواز التقديم اصلا) يعنى ذهب
 الى ان ما بعد الفاء لا يجوز تقديمه عليها سواء كان مستعملا مع اما او لا * ثم شرع
 فى نقل المذهب الثالث الذى هو التفصيل بين ما جاز تقديمه وبين ما لم يجز فقال
 ﴿وقيل﴾ (القائل المازنى) حيث ذهب الى انه ﴿ان كان﴾ (ما توسط بين اما
 و فائها) ﴿جائر التقديم﴾ (على الفاء مع قطع النظر عن الفاء) اى مع عدم وجود
 مانع آخر غير الفاء (كالمثال المذكور) وهو قوله اما يوم الجمعة فزيد منطلق ﴿فن﴾
 (قبيل القسم) ﴿الاول﴾ (وهو) اى المراد بالقسم الاول (ان يكون المتوسط جزء
 الحزاء قدم على الفاء) كما كان المذهب الاول مطلقا ﴿والا﴾ (اى و اى لم يكن جائز
 التقديم مع قطع النظر عن الفاء) اى ليست الفاء مانعة عنه (بل انضم اليها) اى الى
 الفاء مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان ريدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما
 قبلها) فانه لما وقع لفظ ان فى هذا المثال حصل مانع غير الفاء من التقديم و اذا كان
 كذلك ﴿فن﴾ اى فيكون من (قبيل القسم) ﴿الثانى﴾ (وهو) اى القسم الثانى
 (ان يكون المتوسط معمولا للشرط المحدوف) كما هو مذهب المبرد مطلقا الذى
 نقله المصنف (وهذا القائل ميز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون)
 اى وبين ان يوجد مانع (لجعل) اى جعل هذا القائل بهذا التمييز (لما) اى اعطى
 لها (خاصية قوة ترفع حكم الامتناع عن الاول) يعنى ان لاما خاصية وهو نسخ ما
 اقتضى الفاء من امتناع تقديم ما فى حيزها فى غير ما وقعت مع اما (دون الثانى) اى
 يست لها قوة ترفع بها امتناع ما يقتضى مانع غير الفاء (هذا تقدير الكلام اذا كان
 ما بعد اما) معمولا (منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فنطلق فتقديره)
 اى يكون تقدير الكلام (على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق اقيم
 اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسطه زيد) اى قدم على الفاء وجعل
 متوسطا (بين اما والفاء ماد كرنا فصار) بعد جعل المذكور (اما زيد فنطلق) اى
 فهو منطلق (فارفع زيد) اى فيكون زيد على هذا التقدير مرفوعا (بالابتداء كما
 كان او لا) اى قبل التقديم كذلك (وعلى المذهب الثانى) وهو كون المرفوع
 جزءا من الشرط فتقديره (مهما يكن زيد فنطلق اى فهو منطلق) وفى هذا
 التفسير اشارة الى ان قوله فنطلق حبر لمبتدأ المحذوف وهو معه جملة اسمية
 جزائية وزيد فاعل فعل الشرط الذى هو يكن (اقيم اما مقام مهما وحذف
 فعل الشرط) اى قوله يكن فبقى فاعله مذكورا (فصار اما زيد فنطلق فزيد)
 اى المذكور بعد اما مرفوع عنى انه (فاعل الفعل المحذوف) اى لانه مرفوع
 بالابتداء * ولما كان فى هذا المقام مذهب آخر فى توجيه المرفوع والمنصوب

المذكورين فيما بعد اما اراد الشارح ان يرده فقال (واما تقديره) وهو مبتدأ وخبره قوله فوجهه غير ظاهر يعنى ان تقدير البعض فى المثال المذكور (على تقدير الرفع) اى على تقدير كون المذكور فيما بعد اما مرفوعا نحو اما زيد فنطلق حيث وجهه (بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول) وهو لفظ يذكر (المحذوف على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف) يعنى نائبه (وتقديره) اى وكذا تقدير هذا البعض (على تقدير النصب) اى فيما وقع ما بعد اما منصوبا وجهه (بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم) بناء (على ان يكون يوم الجمعة) مثلا (منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه) اى فوجه كل من التقديرين (غير ظاهر) فانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اى مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح وهو تقدير العائد اى منطلق فيه ولجاز نصب زيد فى اما زيد فنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز وقوله (مع انه) اشارة الى هذا التوجيه مع عدم نفعه لكونه غير ظاهر فله ضرر لايهام شئ آخر مضر وهو انه (يوهم جواز اما زيدا فنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب و) يوهم ايض (جواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازها) اى مع ان نصب زيد ورفع يوم الجمعة غير جائز (بلاخلاف) ثم ان المصنف لما اكتفى بمثال واحد وترك الآخر واختار منهما ذكر مثال منصوب اراد الشارح توجيهه فقال (واتما مثل المصنف) اى اختار المثال (بما) اى من قبيل ما (تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها) (حرف الردع كلا) بفتح الكاف وتشديد اللام (الردع هو الزجر والمنع كما تقول لشخص فلان يبغضك فيقول) اى ذلك الشخص جوابا لك (كلا ردعالك) اى زاجرالك وما نعا من مثل هذا الكلام (اى ليس الامر كما تقول) وفى العصام ان هذا مثال لردة المخبر ونفى خبره يعنى لانه ردة لنفس الخبر فانه يجوز البغض منه وقد يكون بيانا لكون الخبر الذى اتى به المتكلم منكرا فى نفسه كقوله تعالى ﴿ واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا ﴾ (وقديحى بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا) ونحيب له بقولك (كلا اى لا تجاب) يعنى لا ينبغي ان تجاب (الى ذلك) اى ما امرتى به (وقد جاء) (اى) وقد ورد لفظ (كلا) على غير معنى الردع بل ورد (بمعنى حقا) يعنى ثبت ما يقال ثبوتا (والمقصود منه) اى من هذا اللفظ (تحقيق مضمون الجملة) فحينئذ يجوز أن يجاب القسم (كقوله

تعالى كلا ان الانسان ليطغى) اى حق وثبت طغيان الانسان ويجوز أن
 يحجب ايضا به نحو قوله تعالى ﴿كلا بل تجبون العاجلة﴾ (واذا كان بمعنى
 حقا جاز أن يقال انه اسم بنى) يعنى على الالف (لكون لفظه) اى لفظ كلا
 حال كونه اسما (كلفظ) اى مثل لفظ (كلا الذى هو حرف) فيدلها مناسبة
 لفظية (ولمناسبة معناه) اى معنى لفظ كلا حال كونه اسما بمعنى حقا (لمعناه)
 اى لمعنى لفظ كلا حال كونه حرفا للردع وتلك المناسبة المغنوية ثابتة (لانك
 تردع) اى تزجر وتمنع (المخاطب عمايقوله تحقيقا لضده) يعنى كأن الله تعالى
 فى قوله ﴿كلا ان الانسان ليطغى﴾ لما ثبت طغيان الانسان زجر عن الاثبات
 بضده الذى هو عدم طغيانه هذا خلاف ما اختاره المصنف فان الظاهر
 من كلامه انه حرف على كلا المعنيين بناء على انه وان جاز أن يكون الثانى
 اسما على ما تصرف الشارح فيه (لكن النحاة حكموا بحرفيته اذا كان بمعنى
 حقا ايضا لما) اى للمعنى الذى (فهموا من ان المقصود به) اى بلفظ كلا بمعنى
 حقا (نحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان) فى قوله ان زيدا قائم فحينئذ شابهت
 بان (فلم يخرجوا) اى بهذا السبب لم يخرج النحاة (ذلك) اى لفظ كلا اذا كان
 بمعنى حقا (عن الحرفية) (تاء التانيث الساكنة) و اشار بقوله (للا متحركة)
 الى فائدة التقييد بالساكنة بانه احتراز عن تاء التانيث المتحركة (لانها)
 اى لان المتحركة (مختصة بالاسم) وفى بعض الحواشى ان كون المتحركة
 مختصة بالاسم ممنوع فان لفظ رب وتث فيه تاء تانيث مع انها قد دخلتا
 على رب ونم وها حرفان اللهم الا ان يقال ان قوله مختصة بالاسم بناء على عدم
 التدرية فان دخولها على الحرف نادر قال العصام ولو لم يقيد المصنف لم يصح
 اى لم يصح كلامه بقوله (تلحق) (الفعل) (الماضى) فكأن العصام اشار
 الى ان ماعله الشارح بقوله لانها مختصة فى حيز المنع والدليل الصحيح على
 تقييده به لانه خصص تلك التاء بلحوقها بالفعل الماضى ومالحق به يعنى الساكنة
 لا المتحركة وانما تلحق تلك التاء بالماضى (لتكون) اى لقصد أن تكون تلك التاء
 (من اول الامر) اى قبل ظهور المسند اليه (علامة) واللام فى قوله ﴿لتانيث
 المسند اليه﴾ متعلق بقوله تلحق بالنظر الى عبارة المصنف وبقوله علامة
 بالنظر الى عبارة الشارح (فاعلا كان) يعنى ان المسند اليه الذى قصد تانيث
 فعله اعم من ان يكون فاعلا بان اسند اليه الفعل على جهة قيامه به (او) يكون
 (مفعول ما لم يسم فاعله) بان اسند اليه الفعل على جهة وقوعه عليه (وانما
 جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم) اى الاصل
 فى الاسم (الاعراب واصل الفعل) اى ولان الاصل فيه (البناء فيه) اى فارىد

ان ينبه (من اول الامر بسكون هذه) اى بسكون التاء اللاحقة بالفعل (على بناء
 ما لحقت) اى على ان ما لحقت به تلك التاء مبنى (وبحركة) اى وارىدان يبه بحركة
 (تلك) التاء اى اللاحقة بالاسم (على اعراب ما وليته) اى على ان ما وليت له
 التاء من الاسم معرب وانما جاز التثنية به (لايهما) اى اللاحقة بالفعل واللاحقة
 بالاسم (كالحرف الاخير مما تلحقانه) ثم شرع فى تفصيل مسائلها بان الحاقها به
 قد يكون مخيرا وقد يكون واجبا فقال (فان كان) (اى المسند له اسما)
 (ظاهرا غير) (مؤنث) (حقيقى) فانه ان كان اسما ضميرا راجعا الى مؤنث
 حقيقيا كان او غير حقيقى وحب الحاق التاء وكذلك اذا اسند الى ضمير حقيقى
 واما اذا اسند الى ظاهر غير حقيقى (مخبر) (اى فانت مخبر بين الحاق تاء التانيث
 وبين عدمه) اى وبين عدمه الحق (او فهو اى احاق تاء التانيث) وعدمه الحق
 (مخبر فيه على الحذف والايصال) يعنى ان فى التفسير الاول نائب الفاعل بقوله مخبر
 تحت مستر عبارة عن المحاضب وعله قوله فيه حذف اجاز واستر الجور تحت كما
 كان فى قولهم مال مشترك وضمير مستقر (و) لما ورد صاحب المتوسص على المصنف
 ان ذكر (هذه المسئلة) اى مسئلة التخيير فى التانيث (قد تقدمت) اى فى بحث المؤنث
 فذكره مستغنى عنه فاجاب الشارح بانه وان تقدمت فى بحث المؤنث (الا انها) اى لكن
 هذه المسئلة (قد ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا) اى وذكرت هنا
 (من حيث انها من احكام تاء التانيث) وقال العصام بهذا لا يندفع كون ذكره مستغنى
 عنه فالوجه ان يقال استادر من قوله يلحق الوجوب فاستغنى منه الضاهر الغير
 الحقيقى (واما الحاق علامة التثنية والجمعين) (اى جمى المذكر والمؤنث
 فى مثل قما الزيدان وقموا الزيدون وقن النساء) (ضعيف) (عدمه
 احتياجها) اى لعدم احتياج المذكورات (الى هذه العلامات مثل احتياج
 المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا) ولم يكن فى لفظه
 علامة كونه مؤنثا كهند (او جماعيا) مثل شمس ولو لم يوجد فى فعده علامة
 ايضا لم يوجد علامة اصلا ولم يعرف انه مؤنث او مذكر (وعلمة التثنية) اى
 بخلاف علامة التثنية (والجمع) فان العلامة فيهما (غالب ظاهرة غاية الظهور
 واذا لحقت) اى ومع انها لو لحقت (على ضعفها) اى مع ضعفها (فبست
 بضمائر) اى لم تكن تلك اللواحق ضمائر (لئلا يلزم الاضمار) يعنى انها لو كانت
 ضمائر يلزم الاضمار (قبل الذكر من غير فائدة بل هي) اى بل علامة اثنية
 والجمعين الواقعة (حروف اتى بها) اى احقت بما احقت (للدلالة من اول
 الامر) اى قبل ذكر الفاعل (على احوال الفاعل) من كونه تثنية وجمعا
 مذكرا او مؤنثا (كتاء التانيث) اى كما احقت تاء التانيث لتلك الفائدة (وفى

شرح الرضى هذا) اى ما ذكر من التوجيه (مقاله النحاة) واليه ذهب المصنف (ولا منع) يعنى انه فى الحقيقة لا وجه مانع (من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها) اى ولا مانع من جعل الظاهر الذى بعدها بدلا منها اى وان كان لزوم الضمائر قبل الذكر مانعا منه بناء على جعلها ضميرا فاعلا وجعل الاسم الظاهر الذى بعدها فاعلا ايضا لكن يجوز أن تجعل تلك الحروف ضمائر مرفوعة على انها فاعل والاسماء الظاهرة التى ذكرت بعدها بدلا من ذلك الضمير (والفائدة فى مثل هذا الابدال مامرة) اى فائدته مرت (فى بدل الكل من الكل) وقوله (او تكون) عطف على مدحول من فى قوله من جعلها يعنى لا منع ايضا من ان تكون (الجملة خبر المبتدأ المؤخر) وهو الاسم الظاهر المذكور بعدها (والغرض) اى يجوز أن يكون الغرض من اضرار الفاعل وذكره بعدها ظاهرا (كون الخبر مبهما) اى الابهام او لا والتصريح تانيا وهو غرض صحيح عند اللغاة (التوين) ولما كان المراد بالتوين ههنا معناه الاصطلاحى وكان له معنى لغوى اراد ان يبين معناه اللغوى الذى نقل منه فقال (فى الاصل) يعنى التوين فى الاصل اى فى اصل اللغة قبل النقل (مصدر نوتته) يعنى يقال نوتت زيدا مثلا (اى ادخلته نونا) فكان التوين على هذا فعل المتكلم فالتكلم منون بكسر الواو وزيد منون بفتح الواو والتوين آلة لذلك الفعل يعنى مابه ينون (فسمى مابه) يعنى ثم نقل هذا اللفظ من المصدر الى مابه (ينون الشيء) فوضع له وضعاً عرفياً فسمى مابه ينون الشيء (اعنى النون تنوينا) وانما نقل من معنى المصدر (اشعارا) اى اقصد الاعلام (محدثه) اى يحدث ذلك النون (وعروضه) عطف تفسير للحدوث وانما افاد هذا الاشعار (لما فى المصدر) اى لمعنى يقع فى المصدر (من معنى الحدوث ولهذا) اى ولكون الحدوث والعروض معنى مستقراً فى المصدر (سمى سيويه المصدر حدثاً وهى) اى التوين اث باعتبار الخبر (فى الاصطلاح) اى فى اصطلاح اهل العربية (نون ساكنة) اى بذاتها يعنى ان تكونها اصل فيها ولازم لذاتها واذا كان كذلك (فلا تضرها) اى لا تضر لكونها ساكنة (الحركة العارضة) بسبب آخر وهو اجتماع الساكنين (مثل عادا الاولى وهى) اى النون اذا بقيت معرفة بهذا القدر من التعريف (شاملة نون من و) نون (لدى و) نون (لم يكن و امثالها) من النونات الساكنة التى لا يطلق عليها التوين فصار التعريف شاملا للاختيار (فاخرجها) اى اراد المعرف ان يخرج ما ذكر (بقوله) (تتبع حركة الآخر) (اى آخر الكلمة) وانما خرجت المذكورات بهذا القيد (فان هذه) اى النونات المذكورة (او اخرتلك الكلمات لا) انها (توابع حركات او اخرها)

على غير التمكن (والتكثير) اى وهو للتكثير (وهو) اى تنوين التكثير (الفارق) اى التنوين الذى يفرق (بين المعرفة والنكرة) فلا يتصور دخوله على المعرفة فما وجد فى المعرفة غير تنوين التكثير كتوين زيد فانه تنوين تمكن (فهو) اى هذا التنوين (دال على ان مدخوله) اى من الاسم (غير معين نحو صه) بفتح الصاد المهملة وكسر الهاء المتوارة فانه اسم فعل استعمل بوجهين فان استعمل بالتنوين يكون معناه غير معين (اى اسكت سكوتاما فى وقت ما) يعنى ان سكوتك مطلوب فى اى سكوت كان وفى اى وقت كان فلا اطلب منك سكوتا معينا فى وقت معين (واما) اذا استعمل لفظ (صه بغير التنوين) يعنى بكسر الهاء غير متوارة (فمضاه اسكت السكوت الآن) يعنى اطلب منك سكوتا خاصا فى هذا الآن فلا ينافى سكوتك فى غير هذا الآن وتقل العصاة عن ارضى بان فيه مذاهب قيل انها مختصة بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال فى الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل يموتن وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين وهو الفارق بين اوصل والوقف انتهى (واما التنوين فى نحو احمد و ابراهيم) يعنى قبل الحكم يمنع صرفهما او اذا استعملا غير علم (فليس) ذلك (للتكثير بل هو للممكن قال الشارح الرضى) وانما لا ارى منعاً من ان يكون تنوين واحد للممكن والتكثير معا فقول التنوين فى رحل) كما يفيد عدم انصرافه (يفيد التكثير ايضا فاذا جعلته) اى جعلت لفظ رحل (علما تمحض للممكن) يعنى يكون نحض التمكّن (والعوض) اى هو للعوض (وهو) اى ماهو للعوض (ما) اى تنوين (لحق) اى ذلك التنوين (الاسم عوضا) اى المقصد كونه عوضا (عن المضاف اليه لتعاقبها على آخر الكلمة) اى وانما صح ان يكون عوضا عنه ليكون التنوين مذكورا عقب الكلمة بلا فصل كالمضاف اليه المذكور عقبيها (كيومئذ) اى مثل التنوين فى مثل يومئذ وكذا فى حينئذ ولبئذ (اى يوم اذ كان كذا فالיום مضاف الى اذ) اى الذى هو ظرف بمعنى وقت (واذ كانت مضافة الى الجملة التى كانت) اى وقعت (بعدها) اى بعد كلمة اذ (فلما حذف الجملة للتخفيف) وهى كان كذا (الحق بها) اى باخر كلمة اذ (التنوين عوضا) اى لقدص ان يكون عوضا (عن الجملة) اى التى حذف وانما عوض عنها مع انه جاز ابقاء المضاف على حاله كما فى الغايات (لثلاثى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ) مثل (جعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت) اى وكذا قولك مررت (بكل قائماى بكل واحد وامثال ذلك) (والمقابلة) اى التنوين للمقابلة (وهو) اى التنوين الذى للمقابلة (ما) اى تنوين (يقابل نون الجمع المذكور السالم)

وهو نون مسامون (كمسلمات) اى مثاله كالتنوين في نحو مسلمات يعنى الجمع المؤنث السالم الذى جمع بالالف والتاء (فان الالف والتاء فيه) اى فى مثل مسلمات (علامة الجمع كان الواو علامة) اى كما كانت واو مسامون علامة اجمع (فى جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها) اى فى مثل كلمة مسلمات (ما) اى علامة (يقابل النون فى ذلك) اى فى مسامون (فزيد التنوين فى آخره) اى فى حر مسلمات (ليقابله) اى ليكون ذلك التنوين مقابلا للنون هذا ما اختاره الجمهور من ان التنوين فى مثل مسلمات للمقابلة خلافا لبعض وهو قوله (وتوهم بعضهم انه) اى ذلك التنوين (للممكن) لا للمقابلة (وهو) اى هذا التوهم (خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأه ثبت فيها التنوين) مع انها تكون غير منصرفة ولا يوجد فى غير المنصرف (ولو كانت) اى تلك التنوين (للممكن لزيات) كما زالت فى مثل ابراهيم واحمد فان لفظ مسلمات غير منصرفة (لعلتين) اى لوجود علتين (العلمية والتائيد وظاهر) يعنى ومن المين (انه) اى التنوين فى مثل مسلمات (ليس بتنوين التذكير لوجوده) اى لكونه موجودا (فيها) اى فى اللفظ الذى (كان عالما كعرفات) فانه علم للجبل المشهور ووجود تنوين التذكير فى العلم منافسا وضيع له فانه موضوع للدلالة على ان مدحوبه نكرة (ولانتوين العوض) اى وليس التنوين فى نحو مسلمات تنوين عوض (لعدم مساعدة المعنى) اى لما عرفت من ان تنوين العوض فيه حذف المضاف اليه ومعنى نحو مسلمات لا يساعد لحذف المضاف اليه (ولانتوين الترم) اى وليس ما لحق مسلمات تنوين الترم (لوجوده) اى لان تنوين الترم مشروط بكونه فى آخر الابيات والمصاريح وتنوين نحو مسلمات ربما يوجد (فى غير اواخر الابيات والمصاريح) يعنى انه يوجد فى الاوائل والاواسط (فتعين ان يكون للمقابلة) اذ لم يبق قسم آخر (لانها) اى لان المقابلة (معنى مناسب حمل التنوين) اى التنوين الموجود فى مسلمات (عليه) اى على ذلك المعنى المتعين الذى هو المقابلة (والترم) وفى الصحاح الترم بفتحين الصوت وقد ترم من باب طرب وترنم اذا رددت صوته والترنيم مثله وترنم الطائر فى هديره وترنم القوس عند الانباض انتهى يعنى ان التنوين قد يلحق لمجرد الترم (وهو) اى اللاحق للترنم (ما) اى تنوين (لحق اواخر الابيات والمصاريح لتحسين الانشاد) وانما اختير التنوين لهذا القصد (لانه) اى لان التنوين (حرف يسهل به) اى باستعانتها (ترديد الصوت) اى الذى هو سبب لتحسين المطلوب (فى الخيشوم) فانه الذى هو محل الغناء (وذلك التردد من اسباب حسن الغناء) فسمى تنوين الترم لذلك لان الترم حسن الغناء وقال العصام ومن لم يتب به لما ذكره قال سمي به

لان فيه ترك الترم (وانما اعتبروا ملحقا واخر الابيات والمصارع وان كان
 لحقوقها للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها) اى في اثناء الابيات والمصارع
 (جازا بل واقعا كما شاهد من اصحاب الغناء) ومع هذا الجواز الواقع اعتبروا
 الاخر (لان محل التعنى به) بالتونين (انما هو الاخر) وانما انحصر
 في الاخر (لئلا يختل سلك النظم) فانه لو اعتبر ما وقع في اثنائها يلزم الخلل
 في سلك النظم (بتخلله) اى بسبب تحلل التنوين (بين كلمات الابيات والمصارع
 ولا يخل) بالنصب عطف على قوله لئلا يختل يعنى وقوعه في الاثناء كما يقتضى
 اخلال سلك النظم يقتضى ايضا الخلل (بفهم المعنى) الذى هو المقصود
 (وهو) يعنى تنوين الترم (اما ملحق القافية المطلقة وهى) اى القافية المطلقة
 (ما) اى قافية (كان رويها) الروى الحرف الذى تنى عليه القصيدة فيقال
 قصيدة لامية وقصيدة رائية (متحركا مشعبا باشباع حركته) اى حركة ذلك
 المتحرك وقوله (واحدا) بالنصب كما فى النسخ يحتمل ان يكون مفعولا ثانيا
 بالاشباع بتضمين معنى اخلل يعنى يجعل حركته مشعبا واحدا (من الالف)
 ان كانت الحركة فتحة (والواو) ان كانت ضمة (والياء) ان كانت كسرة (وسميت
 هذه الحروف) اى الزائدة (حروف الاطلاق لاطلاق) اى لو جود اطلاق
 (الصوت) الذى يترك الحسن (بامتدادها) لكون الثلاثة حروف مدة (ولحوق
 النون) وهو بالرفع مبتدا يعنى ان حصل ما ذكرت ليس فيه تنوين مع ان
 الكلام فيه فاجب ان لحوق النون الساكنة (بهذه القافية انما يكون بابدال
 حروف الاطلاق به) اى بالتونين (كفى قول الشاعر

* اقلى اللوم عاذل والعسان * وقولى ان اصب لقد اصابن *

فروى هذا البيت الباء) لان آخر المصراع الاول العتاب و آخر البيت اصاب
 (وحصل باشباع فتحها) اى فتح الباء فى اللفظين (الالف) فيكون العتابا واصابا
 (وعوض) اى ثم عوض (عن هذا الالف) الذى هو للاطلاق (عند التعنى نون
 الترم) فقوله اقلى امر حضر مؤنث من الاقلال وعاذل منادى حذف منه حرف
 النداء اى يا عدالة بمعنى لائمة ثم رخم تحذف التاء من آخره فبقى عاذل بفتح اللام والمعنى
 اقلى نومت وعتابت على ما فعله وتاملى فيه فان كنت مصيبا فيبنى (واما) اى تنوين
 الترم اما (يلحق القافية المقيدة وهى) اى القافية المقيدة (ما) اى قافية (كان رويها
 حرف ساكنا صحيحا كان) اى ذلك الحرف الساكن (او غير صحيح وسميت هذه
 الحروف) اى تلك القافية (مقيدة لتقيد الصوت بها) اى فى تلك القافية (وامتناع)
 اى ولامتناع (الامتداد) وانما امتنع الامتداد (لانه ليس ههنا حركة تحصل
 من اشباعها حرف الاطلاق) وقوله (ليسر) متعلق بحصل يعنى لا يتيسر (امتداد

(الصوت) لعدم حصول حروف الاطلاق التي هي حروف المد (كقول الشاعر
 * وقائم الاعماق حاوى المحترق * مشبه الاعلام ماع اخفقن *
 فان روى القافية في هذا البيت القاف الساكنة) يعنى قاف المحترق في آخر
 المصراع وقاف الخفق في آخر البيت (ولا يمكن مد الصوت بها) اى في المد كورة
 في الاخر لكونها قاف ساكنة غير حرف مد (محركت) اى القاف في الكلمتين
 (عند التغمى بالفتح) اى في لفظ المحترق (او الكسر) اى او بالكسر في لفظ
 الخفق لكونه مجرورا بالاضافة فصار الاول المحترق والثانى الخفق (واحق بها
 النون فتيل المحترق واحققن) فتوله وقائم الاعماق مجرور بواو رب وجوابه
 محذوف اى قطعه اوسلكته والقائم المكان المنظم المنبر من التمام وهو العبار
 والاعماق جمع عمق بفتح العين وهو ما بعد من اضراف المنارة وحاوى من
 حوى البيت اذا كان خاليا والمحترق بضم الميم وفتح الراء والقاف ويكسر ايضا
 الحقل الذى تحترقه الريح وتمر فيه بسهولة يعنى مهب الريح بحيث لا يحى ينعها
 من المرور والاعلام جمع عم وهو ما يهتدى به فى الضريق والمماع مبالغة الملامع
 وازاد بالخفق السراب الخفق اى المضطرب من حفق اذا اضطرب والمعنى رب
 مهمه مظلم اجواب في المنارة اى بعيد الاطراف حتى الضريق عن الاستخبار
 مشبه الاعلام اى ملتبس غير متميز ماع السراب قطعه (ويسمى هذا القسم
 من التنوين العالى) اى التنوين العالى (لان العو هو التجاوز عن احد وقد
 تجاوز) فوجد هذا المعنى في هذا التنوين لانه قد تجاوز (البيت بلحقوق هذا التنوين
 عن حد الوزن) فيكون هذا من قبيل تسمية المنسب بسم السبب (وهذا) اى
 ولكون التنوين متجاوزا عن حد الوزن (يسقط) اى وزن البيت الذى حقه
 ذلك التنوين (عن التقصيع وليس للقسم الاول) اى الملاحق بالقب في المصنعة
 (اسم يختص به) اى يمتاز بذلك الاسم (واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا
 بازاء معنى من المعانى) كما كانت سائر التنوينات (بل هو موضوع لغرض الترنم
 لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى
 من المعانى) واذا كان كذلك (ففي عدة تنوين الترنم من اقسام احروف التي
 هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات
 الاخر في اعتبار الوضع في بعضها ايضا) اى كما في تنوين الترنم (تأمل)
 كتنوين العوض والمقابلة فان تنوين العوض لغرض جبر النقصان وتنوين المقابلة
 لغرض المقابلة بخلاف تنوين التمكن فانه يدل على مكانة الكلمة في الاسمية بحيث
 لا تشبه الفعل ومعنى الاصل وبخلاف تنوين التذكير فانه يدل على ان مدخوله غير
 معين (ويحذف) هذا بيان لمسئلة التنوين من حيث حذفه وذكره (اى التنوين

وجوبا) يعنى انه يحذف حذفاً واجبا لا يجوز ذكره (من العلم) وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (موصوفاً بابن) حال من العلم وايضاً قوله (حال كون الابن) اشارة ان قوله (مضافاً الى علم آخر) حال من الابن يعنى اذا وقع علم موصوف بالابن المضاف الى علم آخر يحذف التنوين وجوباً من العلم الاول الموصوف (نحو جاءنى زيد بن عمرو) فان زيدا موصوف بابن مضاف الى عمرو (وذلك) اى كونه محذوفاً ثابت (لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به) اى بالابن (والآخر مضاف اليه له) اى لابن واذا كثر استعماله بهذه الكيفية (فطلب التخفيف) اى فكان التخفيف (لفظاً) مطلوباً (بمحذف التنوين من موصوفه وخطأ) اى كان تخفيفه مطلوباً وايضاً من جهة الخط (بمحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه) اى من هذه القيود (انه اذا كان) اى لفظ ابن (صفة) اى نعتاً (لغير العلم او كان) نعتاً للعلم لكنه لم يكن مضافاً الى العلم بل كان (مضافاً الى غير العلم نحو جاءنى رجل ابن زيد) هذا مثال لكون الموصوف غير علم فانه فى هذا المثال لفظ رجل (وزيد ابن عالم) يعنى ونحو جاءنى زيد ابن عالم وهذا مثال لما كان لفظ الابن مضافاً الى غير العلم فان الابن فيه مضاف الى لفظ عالم وهو ليس بعلم (لم يحذف التنوين من اللفظ) اى من لفظ الرجل فى الاول ومن لفظ زيد فى الثانى (والفابن) اى ولم يحذف الف ابن (من الخط لقلّة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفاً انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة) بل كان خبراً (نحو زيد ابن عمرو) انما يكون هذا مثلاً بناءً (على ان يكون ابن عمرو خبراً عن زيد وحكم الابنة حكم الابن) فيقال هذه هند ابنة عمرو (فى جميع ما ذكرناه) اى من حذف التنوين من اللفظ (الافى حذف همزتها) اى همزة ابنة (فانها) اى فان الهمزة فيها (لا تحذف حينما كانت) بل تحذف تارة وتذكر اخرى وانما لم تحذف حينما كانت كما حذف فى ابن (لثلاثا) يلبس بنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم) يعنى بالالتباس انه اذا حذف همزة ابنة لالتباس الكلام بكلام هو قوله هند بنت عاصم وقال العاصم ان فى الاستدلال على استثناء همزة ابنة بدفع الالتباس نظراً لانه لا التباس ههنا لان تاء بنت اذا طوّلت لم يلبس برسم خط ابنة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمله بها انتهى (نون التاكيد) (قسان) وفيه اشارة الى ان قوله نون التاكيد مبتدأ وقوله (خفيفة ساكنة) خبره وقوله مشددة عطف عليه وانما كانت النون الخفيفة ساكنة (لانها) اى لان الخفيفة مبنية والاصل فى البناء السكون) ولذا لم تكن مبنية على الحركة وقوله (ومشددة مفتوحة) بالرفع معطوف على قوله خفيفة وانما كانت المشددة مبنية على الفتح دون الضمة

والكسرة (لثقلها) اى لكونها ثقيلة لكونها مشددة (وخفة الفتحة) اى ولكون الفتحة اخف من الحركتين الباقيتين بنيت عليها لتكون خفتها معادلة لثقلها وقوله (مع غير الالف) كاستثناء من قوله مفتوحة يعنى ان المشددة مفتوحة اذا كانت مع غير الالف وقوله (اى غير الف التثنية) اشارة الى ان المراد من الالف المستثنى اعم من الف التثنية (نحو اضربان والف الجمع) وقوله (اى الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث و) بين (النون المشددة) تفسير لالف الجمع يعنى المراد به الالف الذى يكون فاصلا بين النونين فاضافة الالف الى الجمع لادنى ملازمة لان الالف لا تكون علامة الجمع فى الفعل (نحو اضربان فانها) اى اذا كانت المشددة مع الالف (تكسر معهما) اى مع الالفين المذكورين وانما تكسر حين المقارنة بهما لشبههما) اى لانها تكون (فيهما) مشابهة (بنون التثنية) ثم شرع فى بيان الخواص لهما مشتركتين فقال (يختص) (اى نون التأكيد) مع قسميه مطلقا (بالفعل المستقبل) والباء ههنا داخلة على المتصور عليه يعنى نون التأكيد مقصور على الفعل المستقبل الموصوف بالصفات الآتية ولا يلحق بغيره وقوله (الكأن) اشارة الى ان قوله (فى) (ضمن) (الامر) ظرف مستقر صفة للمستقبل (نحو اضربن بالتخفيف و اضربن بالتشديد) وقوله اضربن يحتمل ان يكون مثالا لمفرد الغائب الامر ولمفرد مخاطبة له وجمع المذكور الغائب فانه اذا قرئ بفتح الباء يكون مثالا للاول و بكسرها للثانى وبصمها للثالث وفى ايراد المثالين اشارة الى ان هذه الصيغة محل لدخول النونين (والنهي) اى ويختص بالمستقبل الكأن فى ضمن النهى (نحو لا تضربن) بفتح الباء وكسرها وضمها كما سبق (والاستفهام) اى وبالمستقبل الكأن فى ضمن الاستفهام (نحو هل تضربن) (والتمنى) (نحو ليتك تضربن) (والعرض) (نحو ألا تنزلن بنا فتصيب خيرا) (والقسم) اى وبالمستقبل الكأن فى جواب القسم نحو والله لافعلن) وقوله (بالتخفيف والتشديد) اشارة الى ان النون قابل للتمثيل بالقسمين (فى جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون) اى نون التأكيد مطلقا (بهذه المذكورات) اى بالفعل المستقبل المذكور فى ضمن المذكورات (الدالة) اى التى تدل (على الطلب) فان الامر والنهى لطلب الفعل والاستفهام لطلب الفهم والتمنى لطلب ما يتمناه والعرض لطلب النزول والقسم لطلب الحمل على الفعل (دون الماضى والحال لانه) اى لان نون التأكيد (لا يؤكد الا ما يكون مطلوباً) (وقلت) (اى نون التأكيد) يعنى لحوقها (فى النفي) (فلا يقال زيد ما يقوم) وقوله (الاقبلا) استثناء مفرغ يعنى لا يقع فى النفي استعمالا الاستعمالا قليلا وانما قلت فيه (خلوه) اى خلوه النفي (عن معنى الطلب

وانما جاز قليلا تشبيها له) اى لئلا (بالهوى) (ولزمت) (اى نون التأكيدي) (فى مثبت القسم) (اى فى جوابه المثبت) وفى هذا التفسير اشارة الى ان اضافة المثبت الى القسم من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها والى ان الجواب مقدر فيها اى مثبت جواب القسم وانما لزمت النون (لان القسم محل التأكيدي فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو) اى الامر المنفصل (القسم) وقوله (من غير) متعلق بقوله ان يؤكدوا يعنى بهم لما اكدوا الفعل بالقسم الذى هو امر منفصل عنه كرهوا ان يخصص التأكيدي به من غير (ان يؤكدوه) اى الفعل (بما) اى بشيء من مؤكداته (يتصل به) اى بذلك الفعل (وهو) اى المؤكد المتصل (النون بعد صلاحيتها) اى بشرط ان يكون الفعل صالحا (له) اى لقبول النون وذلك بان يكون مثبتا وبه اشارة الى وجه تخصيص لزوم المثبت (وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التأكيدي فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز) وقال العصام ان قوله لزمت النون فى الجواب المثبت منقوض بقوله تعالى ﴿ولئن متم اوقلتهم لالى الله تحتمرون﴾ يعنى فان تحتمرون جواب مثبت بغير النون ثم قل ان المثبت مقيد بان لا يتعلق به ظرف او جار مقدم عليه فمادة النقص مثبت لكن تعلق به الجار المقدم ﴿وكثرت﴾ (اى نون التأكيدي) (فى مثل ماتفعلين) قوله (اى الشرط المؤكدي) تفسير للمثل يعنى ان المراد بمثل ماتفعلين كل شرط اكدي (حرفه) اى حرف ذلك الشرط (بما) اى بلفظ ما سواه كان التأكيدي لازما كما فى حيثما واذما وواو جازا كما فى اذا ما وانما كثرت فى مثل هذا (فانه لما اكدوا الحرف) اى حرف الشرط بالحاق لفظ مبه (قصدوا) اى كادوا (الفعل ايضا) اى كادوا (حرفه) (لثلاثا) ينتقص المقصود من غيره) اى لثلاثا يكون المقصود الاصلى الذى هو الفعل ناقصا من غير المقصود الذى هو الحرف * وما فرغ من بيان مسأله من حيث تلفظه وحقوقه شرع فى بيان تلفظ حرف يقع قبل النون فقال ﴿وما قبلها﴾ (اى ما قبل نون التأكيدي خفيفة كانت او ثقيلة) (مع ضمير المذكورين) (وهو) اى ضمير المذكورين (الواو) يعنى اذا وقع كل من النونين مع الواو الذى هو ضمير جمع المذكور السالم فالحرف الذى قبلها ﴿مضموم﴾ وانما ضم (ليدل) اى ذلك الضم (على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده) يعنى ان التقاء الساكنين انما يكون وجهها حذف الواو على مذهب من قال ان كون التقاء الساكنين على حده اى على محله مشروط بشرط وهو (ان يكون الساكنان) اى اللذان التقيا (فى كلمة واحدة) فعلى هذا لا يكون التقاء الساكنين اللازم من الواو والنون على حده لانهما فى كلمتين (فان النون المشددة كلمة اخرى) فلا يكون هذا الالتقاء على حده فيجب حذف الواو ليدفعه وقوله (اولثقل الواو) معطوف على قوله لالتقاء الساكنين

يعنى ليدل ذلك الضم على الواو التي حذفت لثقله (بعد الضمة وقبل النون المشددة) وهذا يكون وحدها لحدوه (ان لم يشترط في التقاء الساكنين) اى في كونه على حده (ما ذكر) اى كونه في كلمة واحدة وقوله « و » (مع ضمير) (مخاطبة) عطف على قوله مع ضمير المذكورين يعنى ان النون اذا كانت مع ضمير الخطاب (وهو الياء) والحرف الذى يقع قبلها « مكسور » وهذا ايضا (يدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة) اى على الياء التي حذفت اما (لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسر) وقبل النون المشددة « و » (ما قبلها) « فيما عدا ذلك » (المذكور) اى فى ما عدا الذى ذكر (من ضمير المذكورين و ضمير الخطاب وهو) اى ما عداها (الواحد المذكور غائبا كان) اى ذلك الواحد المذكور (او مخاطبا) نحو ليضربن واضربن (والمؤنثة الغائبة) نحو تضربن وما قبل كل منها « مفتوح » واما فححت (طلنا) اى لقصد الطلب (للتحفة و ظاهر) يعنى ومن الين (ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية و جمع المؤنث و حكمهما) اى مع كون حكم النون فى التثنية و جمع المؤنث (غير ما ذكر) من ان النون المشددة مكسورة فيهما وان الخفيفة لاتدخلهما و اذا كان حكمهما غير ما ذكر (فقوله) « و تقول فى التثنية و جمع المؤنث اضربان واضربان » اى يكون هذا القول (بمنزلة الاستثناء) اى من حكم ما ذكر (فقول فى المثنى) هذا تفصيل لكونه بمنزلة الاستثناء يعنى انك تقول فى المثنى (اضربان بابات الالف) اى بلا حذوها مع وجود التقاء الساكنين فى الكلمتين و اما غير الحكم ههنا (لثلاثين) اى لثلاث يكون شبيه محذوف افه (بالواحد واضربان) اى و تقول (فى جمع المؤنث) اضربان (بزيادة الالف بعد نون الجمع و قبل نون التأكيد لثلاثي مجتمع ثلاث نونات متواليات) احداها نون جمع المؤنث والاخرى نون التأكيد المشددة فانها نون فى اللفظ * ثم ذكر الفرق بين المشددة وبين الخفيفة فقال « ولا تدخلهما » (اى التثنية و جمع المؤنث) هذا تفسير لضمير التثنية يعنى لاتدخل التثنية و جمع المؤنث (النون) « الخفيفة » هذا عند الجمهور وقوله (للزوم التقاء الساكنين) اشارة الى دليل الحكم بابها لاتدخلهما يعنى لايجوز دخولها لانه لو دخلت عليهما لزم التقاء الساكنين (على غير حده) فان الساكن الاول وان كان حرف مد لكن الثانى ليس بمدغم وقد عرفت ان ابقاء الساكنين على حالهما اما جاز اذا كان على حده وهو كون الاول حرف مد والثانى مد عما وهو انما وجد فى المشددة لافى الخفيفة « خلافا ليونس » يعنى خولف الجمهور خلافا ثابتا ليونس من النحويين (فانه) اى يونس (يميز التقاء الساكنين) على حده وان كان (على غير حده و يجمعه) اى يجعل التقاء الساكنين على حده (مغفرا) اى مسوغا

وجازاً قوله معتقرا يسكون الغين المعجمة والفاء من الغفر وهو العفواى يجعله
معتقوا عنه في دخول الخفيفة (ك) كان معتقوا (في الوقف) فان التقاء الساكنين
اجيز في الوقف فان قولك نستعين اذا وقفت عليه اسكن النون مع ان الياء
ساكن ايضا فيجتمع الساكنان احدهما الياء والثاني التون مع ان الثاني
ليس مدغم واذا وقفت على نحو نصر ايضا فيه اجتماع الساكنين مع ان الاول
ليس بحرف مد والثاني ليس بمد ثم وقوله (وهو ليس) رد لقول يونس يعنى
ليس تجوز به قياسا للوقف (بمضى عند الاكثرين) ولما كان في التونين معاملاتان
احدهما معاملة المنفصل والثانية معاملة المتصل قال (وهما) (اى النون الثقيلة
والخفيفة) (في غيرهما) (اى غير التنية وجمع المؤنث) (مع الضمير البارز) (اى واو
جمع المذكر وياء المخاطبة) (كالمفصلة) (اى كالكلمة المنفصلة) يعنى حكمهما
حكما (يعنى) تفسير لكونهما كالمفصلة اى يريد المصنف به انه (يجب ان
يعامد آخر الفعل مع التونين مع ملته) اى معاملة الآخر (مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء) تارة (او تحريكهما ضما وكسرا) تارة اخرى كما سيجى
(وعرضه) اى غرض المصنف (من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر)
اى بيان حكم الافعال التى كان آخرها حرف علة (عند الحاق النون) اى
عند ارادة الحاق النون من التونين (بها) اى بتلك الافعال المعتلة (ومعنى
كلامه) يعنى معنى كلام المصنف بناء على كون غرضه هذا (ان التونين حكمهما
مع مثنى وجمع المؤنث مذكر) وهو قوله وتقول في التنية وجمع المؤنث يعنى
ان حكمهما مع التنية وجمع المؤنث عدم دخول الخفيفة بهما وابقاء الالف
مع المشددة (ومع غيرهما) يعنى واما حكمهما مع غير التنية وجمع المؤنث فهو
(على ضربين) فالنونا (اما مع ضمير بارز) اولا (وهو) اى الفعل الذى فيه ضمير
بارز (شيطان) احدهما (جمع المذكر) اى واوه (نحو اغزوا وارموا واخشوا)
الآخر (واحدة المؤنثة) اى ياء المخاطبة (نحو اغزى وارمى واخشى واما) يعنى
النهما (مع ضمير مستتر وهو) اى وهذا الفعل (الواحد المذكور نحو اغز وارم
واخشى) فان ضميرها انت) وهو مستتر تحتها (فالنون) اى واذا عرفت هذه
الاقسام فنون التأكيد (مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة) يعنى فكما حذف
الواو والياء اذ التقيا بالساكن الذى فى ابتداء الكلمة الثانية تحذف منهما كذلك
(نحو اغزن) بضم الزاى (وارمن) بضم الميم (ياقوم بحذف الواو) منهما
(كما حذف فى اغزوا الكسار وارموا الغرض) فان الواو حذف فى اللفظين
لكونهما مع الكلمة المنفصلة (وكذا) اى كاغزن وارمن حال كونهما بضم
الزاى والميم (نحو اغزن وارمن يا امرأة) يعنى بكسر الزاى فى الاول والميم

في اثنان حرفين مع ياء المحضة (يخذف الياء كما حذف في اي اياه) في اخرى
 احش و ارمي اعرض) وهذا اذا كان او او و اياه عدا مفتوحة و ما كسورة
 و اما اذا كان مقفيا مفتوحا فحكمه يس كذلك كما قول (وتضم او او مفتوح)
 اي تضم ت او او التي فتح (مقفا) و قد يخذف او او فيه (خو حشور
 كما ضممتها) اي كما ضممت او او مفتوح مقفيا اذا وقعت (مع) كلمة المنصبة
 نحو احشوا ارحل (قوية) و (كسر) معصوف على قويه و تضم يعي و تكسر
 ايض و قد تخذف (ايه المفتوح مقفيا كما كسرتها مع المنصبة تقول
 احشوا) اي في المحضة (كاحشي ارحل) يعي كما كسرتها اذا تفتت مع كلمة
 المنصبة في نحو حشي ارحل (و لا يكسر) اي و لا يكسر ارحل (اي مع ضمير
 البارز وهو) ي سده كقوله مع الضرر وقع (في او احد ما كرخو غير و ارمه و حش
 (فكتمنل) (اي فقول كما كسمة المنصبة) اي حش قول فيه كان كلمة
 المنصبة (و يعي ي) اي كما كان المنصبة (بف تنبيه تقول عربون و ارمين
 و حشوا ردا للامات) اي بحذو قه قن حوق قول (و فتحها) اي فتح كل و حدة
 من او و و اياه (كما قلت عربون و ارمين و احشوا) اي هذا كما قلت ردا للامات
 و فتحها و انصبت في تنبيه على هي منصبة مفعول و لا يجوز انصبا
 عنه (و من ثمة) اي لاجل به مع غير الضمير بارز كتمنل و مع ضمير بارز
 كتمنل (قيل هل ترون) اي فتح ارمه و كسر ياء لاخره (في هل ترون
 كما قلت هل ترون) ذلك بان تنبيه (هد مثل غير البارز الذي تحركت
 لانه يفتح كما تفتح مع المنصبة) (و) (هل) (ترون) اي وقيل ايضا هل
 ترون (في ترون سقاه قول جمع) لاجل قول التاكيد (واحق قول التاكيد
 و ضم و او كضمها في تروا قومه هذا مثل مقفيا ضمير بارز يضم لاجل
 انون) (و) (هل) (ترون) اي وقيل هل ترون يعي كسر ارمه و اياه
 (في مثل هل ترون سقاه قول و حدة و ثمت اياه و كسرها) اياه ترون يعي
 في محضة ترون و لا و محض ترون و قويه (كما يقال) متعلق بشا بين الاحبين
 يعي حركت اياه في ترون و ترون بكسر د اختلفت هما التون كقوله كتمنل
 و كحركت اياه في المنصبة في قوت (ما ترون سس) حركت بهما ايضا (هذا مثل
 مقفيا ضمير بارز يكسر لاجل انون) (و انزرون) (عصف على هل ترون) حتى يجوز
 ان يقدر و يقف هل ترون في هل ترون (لا على ترون) فبه اذا عصف على الاول
 تكون الكلمة مفرد محض وهو المنصوب و اما اذا عصف على الثاني يكون

مثالاً للجمع المذكور المخاطب (ومن ثم قبل اعزوا برت الواو المحذوفة)
 اى التى حذفت للوقف (كإرت) اى الواو (مع ضمير التثنية فى اعزوا) (واعزوا)
 اى ومن ثم قبل اعزوا فى اعزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كاقيل) اى
 تحذفها (اعزوا القوم) فانها كالمفصلة لكونها مع ضمير بارز بخلاف الاول
 (واعزوا) (فى اعزوا بحذف الياء المكسورة ما قبلها كاقيل اعزوا القوم وهذه
 الاسئلة) التى اوردها المصنف (وقعت) اى مرتبة (على ترتيب تصريفها
 الواقع فى كتب التصريف) يعنى لم يورد امثلة التوئين فى غيرهما مع الضمير
 البارز معاً وكذا لم يورد امثلهما مع غير الضمير البارز معاً حراً على ترتيب تصريفها
 الواقع فى كتب التصريف وهو الاستدعاء بالواحد المذكور ثم بالجمع المذكور ثم بالواحد
 المؤنث (بعضها) اى حال كون بعضها منالاً (لما هو مع الضمير البارز كالتفصل)
 وهو هل ترين وهل ترون (وبعضها) اى وحيد ذكر بعضها (لما هو مع غير
 الضمير البارز كالتفصل) وهو هل ترين واعزوا (كما استرنا اليه) (و) (التون)
 (المخففة تحذف للساكن) هكذا لفظ الساكن وقع مفرداً فى بعض النسخ فيكون
 المراد (اى لالتقاء الساكن المذكور بعدها) يعنى هذه النسخة محمولة على انه اراد
 بالساكن الواقع عند التون الحقيقية لا الساكن الذى هو التون (وفى بعض النسخ
 لساكنين) اى وقع فيه والمخففة تحذف للساكنين حينئذ يريد باحد
 الساكنين انون المخففة وبالأحرار ما وقع فى اول الكلمة التى تليها (كقول
 الشاعر * لانهن الفقير عنك ان * تركع برما والدهر قدر فعه * اى لانهن)
 يعنى اصبه لانهن صم اتاه وكسر الهاء وسكون اياء وفتح التون بعدها
 وبانون الحقيقية (حذفت النون المخففة لالتقاءها) اى لالتقاء تلك التون
 (اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ما قبلها) وهى فتحة التون (لتدل)
 اى تلك الفتحة (عليه) اى على انون المخففة المحذوفة وانما يحمل على هذا
 (والا) اى وان لم يحمل على هذا (لكن اواجب ان يقال لانهن الفقير) يعنى
 بانون المكسورة بعدها المعكسورة يعنى اواجب ان تكون التون متحركة بالكسر
 كما فى امثالها من قوله * لم يكن الذين * (ولم يجر كوها) يعنى وانما حذفوا التون
 ولم يجر كوها بالكسرة (كما يجر ك التوئين) يعنى اذا وقع التوئين قبل الساكن
 يجر كون ذلك التوئين بالكسرة ولا يحذفونه ولم يذهب هنا الى هذا الطريق
 (فرق) اى تحصيل الفرق (بينهما) اى بين التون المخففة والتوئين (وانما
 لم يعكس) يعنى وانما اختاروا الحذف فى التون والتحرك فى التوئين ولم يعكسوا
 الامر (حطاً) اى قصد الحط (مرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل

الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا) فقوله في البيت لا تهين بمعنى لا تحقرن
 وعلك لغة في لعلك اجري مجرى عسى في دخول ان في خبرها والمعنى لا تحقر
 الفقير عسى ان ترفع وترى يوما والزمان رفته واعزده فاستعنى هو وتفقرأت
 لان احوال الزمان لا تدوم (و) (تحذف ايضا المحففة) (في) (حل)
 (اوقف) (على ما الحقت) اى على حرف الحقت تلك النون (به) اى
 بذلك الحرف (تحفيضا) اى طلب التخفيف (اذا ضم) اى هذا اذا ضم (او
 كسر ما قبلها) اى ما قبل النون الحفيفة (كما يحذف التنوين لذك) اى للتخفيف
 (فيرد) اى تحيئذيرت (ما) اى لام الفعل الذى (حذف) اى كان محذوف
 (لاحل المحففة كما) اى حل هذا كحل ما (اذا احقت المحففة باغزوا) اى
 نحو اغزوا (او اغزى وقت) اى وارت ان تلحق بهما المحففة وحذفت
 او او والياء لاحده وقت (اغزن) بضم الزاى (واغزن) بكسرها
 (يحذف الواو) فى الاول (والياء) فى الثانى (فاذا وقت عليهما) اى على
 اغزن واغزن (وجب ان ترد المحذوف وقت اغزوا واغزى بخلاف
 التنوين فانه) اى التنوين (لا يرد ما) اى احرف الذى (حذف لاجله لان
 التنوين لازم فى الوصل والمحقة ليست بلازمة) يعنى اذا حذف النون اعيد
 الى الفعل المنوقوف عليه ما اريد عدمه فى الوصل بسببها من الواو والياء
 بناء على اليهم قد تروا النون المحذوفة للوقف معدومة من اصحابها لعدم لزومها
 بالفعل بخلاف التنوين فانه لازم اذا لم يكن مانع فكا أنه ثابت عند عروض
 الحذف واذا حصل الفرق بينهما بلزوم التنوين وبعده لزوم النون (فجعل)
 اى لاجل هذا جعل (للازم مزية) اى اريد ان يعطى للازم فضيلة زائدة وهى
 (بإبقاء اثره على ما ليس بلازم) (و) (المحففة) (المتنوح ما قبلها تقاب الفاء)
 (كقولك فى اضربن اضربا) ومنه قوله تعالى ﴿وليكونان من الصاغرين﴾ وقوله
 تعالى ﴿لنسفعا بالناصية﴾ (تشيهاها) اى تقصد تشبيه المحففة (بالتنوين) فان
 التنوين اذا افتتح مقابله يقاب الفاء واذا انضم او انكسر يحذف (نحو اصبت
 خيرا) هذا مثال لما فتح (واصابنى خير واختم لى بخير) ولما ختم الشارح آخر
 امثله بالخير تفألا تصدى الى ادعية بليغة فقال (اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا
 ولا تلحق بنا من تبعه شرورنا) اشار به الى ان الشرور تتابع كثيرا وقوله (ضيرا)
 بفتح الضاد وسكون الياء لغة فى الضرر ثم تصدى الى المناجاة ملائمة لما ختم المصنف
 كتابه به من مسألة نون التأكيد و اشار بها الى وجه ختمه بتلك المسئلة فقال

(واجعل نونات نقائضنا) وفيه تلميح الى ان الاعمال السيئة التي تصدر من الانسان مؤكدة باعانة الوساوس يعنى اجعل مصادر عنا من النقائص المؤكدة (خفيفة كانت) اى تلك المؤكدات يعنى الصغائر (او ثقيلة) يعنى الكبائر (فى مواقف التذمة منقلبة بالف) وقوله بالف يحتمل ان يكون بفتح الهمزة وسكون اللام وان يراد به الالف من الحروف وباضافته الى (آداب عبوديتك) اشارة الى ان القيام عند ربه بمحدود مثل الالف وفيه استعارة مصرحة حيث شبه قيامه بالالف والقرينة اضافته الى الآداب و اشار بقوله (على نهج الاستقامة) الى ترشيح الاستعارة يعنى بدل سيئاتنا الى احسنات حيث وعدته بقولك فاولئك يبدل الله سيئاتهم حسنت ويحتمل ان يكون بكسر الهمزة من التأليف والمعنى المهم وقفا الى اتوبة بترك المنكرات والتأليف بحسن الطاعات والعبادات (وصل على من كفة شفاعته فى محو ارقام الضلالات) يعنى به المعاصى غير الشرك فان الشرك لا تنفع فى حقه شفاعتة الشافعين فقوله كفة متداً وخبره قوله (كافية) واحتملة صابة من وقوله (ومن مضرة) معظوف على قوله فى محو يعنى كفة شفاعته من مضرة (شناعة اسقام الجهالات شافية) ولا يخفى ما فى قوله كفة وكافية وشافية من الاشارة الى حسن الاختتام بالفاظ تدل على الكلمة وعلى اسمى كتابين لمصنف (وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبابه قد استراح من كمد) وهو بفتح الكاف والميم بمعنى الحزن والغم (الانتهاض) هو الشروع يعنى قد تم حزن الشروع وقوله (لنقل) متعلق بالكمد يعنى كتب بعد اتمام التسويد محزونة على عدم نقل (هذا الشرح) من التسويد الى التبييض فيسر الله الى اتمام التبييض ايضا فزال عنى ذلك الحزن بالاستراحة من نقله (من السواد الى البياض) وقوله (العبد) فاعل استراح يعنى نال الراحة العبد (الفقير عبد الرحمن بن محمد الجامى) وهو الشيخ عبد الرحمن بن محمد الجامى وقد ولد رحمه الله بحمام من قصبات خراسان اشتغل اولاً بالعلم وكان من افاضل عصره ثم تحب المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغرى وتحب مع خواجه عبيد الله السمرقندى وتوفى بهراة سنة ثمان وتسعين وثمان مائة وقيل لما توجهت الطائفة الاردبيلية الى خراسان اخذ ابنه جسده من قبره ودفنه فى ولاية اخرى ثم فتشوا قبره ولم يجدوه واحرقوا ما فيه من الاحشاب وتاريخ وفاته ☞ ومن دخله كان آمناً ☞ (وفقه الله سبحانه فى وظائف عبوديته للاعراض عن مطالبه الاعواض والاعراض فحوة

السبت الحادى عشر من رمضان المنتظم فى سلك شهور سنة سبع وتسعين
 وثمان مائة من الهجرة النبوية عليه افضل التحية) هذا آخر ما قصدت
 من اتمام حاشية محرم * اكمل الله نفاثنا بجرمة البيت المحرم * وقد فرغ
 من تسويده قلم الفقير عبد الله بن صالح * غفر الله له ولوالديه واكرمه
 بالتوفيق الى العمل الصالح * فى اليوم الخامس والعشرين من شهر مولد النبي
 صلى الله عليه وسلم من شهور سنة سبع وثلاثين بعد المائتين بعد الف اصلاح الله
 من ساحح غلطات كتابه وافاض انوار عنايته على من اصاح سقصات حرور فاته
 وارجو من الله الذى اعرب السنة الاسنان ونحى له بيتا فى جوفه وعلمه البيان
 ورفع درجات الذين اتوا العلم بما خصهم بعناياته ونصبه خليفة فى الارض
 بمناصب علمه ودراياته وخفض دركات اجهلة بمخفوضات افعاله
 واحصى ما صدر عن الانسان من الفاظه واقواله ان يخلص
 من قبضة النفس لجامى وان يحرم على النار برحمته
 لجامى بجرمة حبيبه الذى لا يرضى واحدا
 من امته فى النار حيث قال وسوف
 يعطيك ربك فترضى



نجز ختام طبع هذه الحاشية المفيدة * التي فيها العالم النجيري المنكر *
 والكمال الفاضل المسمى بمحرّم * على شرح الكافية للمولى الحامى * قدس الله
 سرّه * مع تكاملها التي حرّرها العالم العلامة * والفاضل الفهامة *
 رئيس مشايخ القراء * واساتذة اصحاب التجويد واهل الاناء * الامام الاول
 في جامع ابى ايوب الانصارى * المدعو بالخاج حافظ عبدالله الايوى * في عصر
 سلطنة حضرة سلطان الاعظم * والحقان المعظم * حمى حماة الملة والدين *
 راعي رعاة اهل اليقين * ألا وهو السلطان ابن السلطان ابن السلطان
 الغازى **عبدالمجيد** خان * ادام الله دولته وابد سخطته مانعاقبت الازمان *
 بجرمة نبى آخر الزمان * عليه صوت الله ارحم * وكان ذلك في المطبعة
 العثمانية * في دار الخلافة العلية * صانها الله تعالى وسائر البلاد عن الآفات
 الكونية * خمسة عشر ليال يقين من حمادى الاولى * سنة تسع وتلاثمائة
 بعد الف من شجرة من له العز والعلو في الآخرة والاولى * الحمد لله
 ولى الاتمام * والصلاة على سيده اسعد الانبياء والرسل محمد
 عليه السلام * وعلى آله النخام * واصحابه الكرام *
 عليهم رضوان الله اثنان

بأب مشيختنا هيدن معين اوثان بايزيد
 جمع مريوى درسهام برندن اكينلى
 اسرف زاده الخاج حافظ محمد خلوصى
 افندى المصحح

بأب مشيختنا هيدن معين اوثان
 ايدىلى قاضى زاده الخاج حافظ محمد
 امين افندى المصحح

فتح جمع مريوى درسهام مجيز لرنندن
 استانبولى السيد حافظ محمد امين
 افندى المصحح

نور عثمانيه امام اولى زاده لى الخاج
 حافظ احمد افندى المصحح